

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الثالثة، العدد السادس، صفر ١٤٣٤هـ (ديسمبر ٢٠١٢م)

في هذا العدد

حديث «الأئمة من قريش» في مواجهة التحديات المعاصرة

مقاصد الشريعة الإسلامية في ضوء السنة النبوية المطهرة: العلاقات الأسرية أنموذجاً

علم التخريج والتحليل وأثره في العلوم العربية والإسلامية

منهج الشيخين في انتقاء الرواة وأحاديثهم

المحدث الشيخ محمد عبد الحق الأعظمي: حياته وجهوده في الحديث النبوي

المعاجم والموسوعات في المصطلحات الحديثية: نشأتها وأهميتها وتعريفها







مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الثالثة، العدد السادس، صفر ١٤٣٤هـ (ديسمبر ٢٠١٣م)

في هذا العدد

حديث «الأئمة من قريش» في مواجهة التحديات المعاصرة: أ. د. محمد أبو الليث الخيرآبادي.

مقاصد الشريعة الإسلامية في ضوء السنة النبوية المطهرة: العلاقات الأسرية أنموذجاً: د. عبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي.

علم الجرح والتعديل وأثره في العلوم العربية والإسلامية: د. سعد الدين منصور محمد.

منهج الشيخَين في انتقاء الرواة وأحاديثهم: أكرم محمد إبراهيم نمراوي، ود. فيصل بن أحمد شاه.

المحدِّث الشيخ شمس الحقّ العظيم آبادي: حياته وجهوده في الحديث النبوي: سيد عبد الماجد الغوري.

المعاجم والموسوعات في المصطلحات الحديثية: نشأتها وأهميتها وتعريفها: خديجة فاطمة بنت سيد ممتاز الدين.

شروط النشر بالمجلة

تعنى مجلة "الحديث" بنشر البحوث والدراسات المتعلقة بالحديث وعلومه، وهي تصدر مرتين في السنة في كل من شهرَي يونيو وديسمبر، وللراغبين في النشر بالمجلة تسليم أبحاثهم العلمية، قبل شهرين – على الأقل – من موعد إصدار المجلة، ويجب أن يكون البحث وفق الشروط التالية:

١) أن يكون في إطار السنة وعلومها فقط.
٢) وأن يتسم بالأصالة والجدة والمنهجية العلمية.
٣) وأن يلتزم بالمحافظة على العقيدة الإسلامية، ولا يتجاوز الثوابت الشرعية، مع عدم الإساءة إلى المذاهب الفقهية، والتجريح للشخصيات والهيئات.
٤) وأن يلتزم بالمنهج العلمي في توثيق المعلومات والتخريج للحديث، مع ضبط الآيات القرآنية.
٥) وأن يكون صحيح اللغة، سليم الأسلوب.
٦) وألا يكون قد سبق نشره أو أرسل إلى مجلة أو دورية أخرى.
٧) وأن لا يتجاوز عن (٣٥) صفحة، وأن يكون حجم الصفحة (A4)، وحجم الخطّ (١٦)، ونوع الخط (Traditional Arabic) ، والمسافة بين الأسطر ١،٥.
٨) وأن ترقم هوامش كل صفحة على حدة، على حجم الخط (١٢).
٩) وأن يقدم الباحث مع بحثه نبذة عن حياته منصوصاً فيها على المؤهلات العلمية من الجامعة فما فوق وتاريخ ومكان الحصول عليها والعمل الآن، وأن يقدم نسختين من البحث مع قرص الحاسوب (الدسكت) في حالة عدم إرساله البحثَ عبر البريد الإلكتروني للمجلة.

ملاحظة: تخضع البحوث الواردة إلى المجلة للتحكيم العلمي، ويشعر صاحب البحث بقبوله للنشر أو عدمه إثر حصول موافقة المحكِّم على نشر البحث.

والبحوث والمراسلات تُرسَل باسم مدير التحرير على العنوان التالي:

Executive Editor of JOURNAL HADITH
HADITH RESEARCH INSTITUTE (INHAD)
SELANGORE INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY COLLEGE (KUIS)
BANDAR SERI PUTRA, 43600, BANGI
SELANGORE (DARUL EHSAN)
M A L A Y S I A.

E – Mail: hadis2008inhad@gmail.com

الهيئة الاستشارية

محتويات العدد

حديث «الأئمة من قريش» في مواجهة التحديات المعاصرة:

أ. د. محمد أبو الليث الخيرآبادي.. ٧

مقاصد الشريعة الإسلامية في ضوء السنة النبوية المطهرة: العلاقات الأسرية أنموذجاً:

د. عبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي.. ٤٧

علم الجرح والتعديل وأثره في العلوم العربية والإسلامية:

د. سعد الدين منصور محمد.. ٨١

منهج الشيخَين في انتقاء الرواة وأحاديثهم:

أكرم محمد إبراهيم نمراوي، ود. فيصل بن أحمد شاه.. ١١١

المحدِّث الشيخ شمس الحقّ العظيم آبادي: حياته وجهوده في الحديث النبوي:

سيد عبد الماجد الغوري.. ١٣٥

المعاجم والموسوعات في المصطلحات الحديثية: نشأتها وأهميتها وتعريفها:

خديجة فاطمة بنت سيد ممتاز الدين ١٧٧

حديث «الأئمة من قريش»
في مواجهة التحديات المعاصرة

أ. د. محمد أبو الليث الخيرآبادي[١]
mabullais@hotmail.com

ملخص البحث:
وردت بعض النصوص الحديثية على تخصيص الإمامة العظمى بقريش صريحةً، مطلقةً ومقيدةً، وأكثرها حسب الصناعة الحديثية صحيح، أو حسن، والقليل منها ضعيف، لذلك رأى جمهور علماء المسلمين قديماً وحديثاً أن شرط القرشية للإمامة العظمى شرط تشريعي ديني أبدي، والحديث بذلك المفهوم الجمهور يتعرض لعدة تحديات قديماً وحديثاً على السواء، منها أن الخوارج والبعض من المعتزلة والأشاعرة، وبعض المعاصرين من الفئات المختلفة قابَلَوه بالرفض، متذرعين بأنه حديث موضوع وضعه السياسيون من الأمويين والعباسيين والفاطميين، أو أنه متعارض مع القرآن والأحاديث الأخرى الصحيحة، أو ضعيف سنداً لا يعتمد عليه، والبعض الآخر اتهموه بالعصبية وتمجيد العرب وقريش، وتعللوا بالعلة ذاتها، ومقاومةً لتلك التحديات نهض العلماء الغيورون على الحديث من أهل السنة والجماعة، فقالوا بأن الحديث مادام صحيحاً، فلابد له من مفهوم مقبول، بريء من تلك التهمة، فأتوا بتخريجات عديدة له، منها أن شرط القرشية من قبيل الأفضلية، لا الصحة، أو أنه شرط اجتماعي، أريد به صفات قريش أي من ذوي الصلاحية والأهلية للحكومة، لا ذات قريش، أو من باب السياسة الشرعية. وفي هذا البحث توصل الباحث إلى أنه إما شرط اجتماعي، أو بشري طبيعي، وليس للتشريع فيه دخل، إلا من حيث الشروط التي وردت في الأحاديث،

---

[١] أستاذ الحديث وعلومه بقسم دراسات القرآن والسنة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

وهي الصلاحية للحكم، والرحم عند الاسترحام، والعدل عند الحكم، والوفاء بالوعد والعهد.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبع هم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد!

فقد وردت عدة نصوص حديثية صريحة على أن الإمامة العظمى لقريش، وانعقد عليه إجماع الصحابة والتابعين، وأطبق عليه جماهير علماء المسلمين، ولم يخالف في ذلك إلا الخوارج وبعض المعتزلة وبعض الأشاعرة. وقسمت هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول: تخريج الأحاديث في تخصيص الإمامة بقريش ودرجاتها:

وردت في تخصيص الإمامة بقبيلة قريش أحاديث عديدة، أكثرها صحيح، والقليل منها ضعيف، لذلك وددنا أن نخرج في هذه الدراسة القصيرة المقبول منها فحسب، ونضرب عن الضعيفة صفحاً.

فالنصوص الحديثية المقبولة التي وردت في تخصيص الإمامة، أو الخلافة، أو الإمارة، أو الملك، بقبيلة قريش، بعضها مطلقة بلفظ «الأئمة من قريش»[١]. وبلفظ: «الخلافة في قريش إلى قيام الساعة»[٢]. وبلفظ: «الخلافة في قريش، والحكم في الأنصار، والدعوة في الحبشة، والهجرة في المسلمين والمهاجرين»[٣]. وبلفظ: «الملك

---

[١] أخرجه ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد، في **المصنف في الحديث والآثار**، ج٦، ص٤٠٢، رقم٣٢٣٨٨؛ والفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان، في **المعرفة والتاريخ**، ج٣،ص٢٢٢. من طريق بكير الجزري، عن أنس مرفوعا. وسنده لا بأس به.

[٢] أخرجه ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني، في **السنة**، ج٢، ص٥٢٧، رقم١١٠٩. وهو صحيح الإسناد.

[٣] أخرجه أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني،في **المسند**، ج٤، ص١٨٥، رقم١٧٦٩٠؛ والطبراني، سليمان بن أحمد أبو القاسم، في **المعجم الكبير**، ج١٢، ص٤٨، رقم١٣٧٤٥؛ وابن أبي خيثمة، زهير بن حرب البغدادي، في **التاريخ**، ج١، ص٣٩٧، رقم١٤١٦ كلهم من طريق إسماعيل بن

في قريش، والقضاء في الأنصار، والأذان في الحبشة، والشرعة في اليمن أو الأمانة في الأزد»[١]. وبلفظ: «لايزال هذا الأمر في قريش ما بقي في الناس رجلان أو اثنان»[٢]. وبلفظ: «الناس تبع لقريش في الخير والشر»[٣]. وبلفظ: «قريش ولاة الناس في الخير والشر إلى يوم القيامة»[٤].

وبعضها مقيدة ببعض القيود، منها: «الأئمة من قريش ما عملوا بثلاث: ما إذا استرحموا رحموا، وإذا حكموا عدلوا، وإذا عاهدوا وفوا»[٥].

وبلفظ: «الأمراء من قريش، ولي عليهم حق، ولهم عليكم حق ما فعلوا بثلاث: ما استرحموا فرحموا، وحكموا فعدلوا، وعقدوا فوفوا، فمن لم يفعل ذلك

عياش، عن ضمضم بن زرعة، عن شريح بن عبيد، عن كثير بن مرة، عن عتبة بن عبد السلمي، أن النبي ﷺ قال. قال الهيثمي: "رواه أحمد والطبراني ورجاله ثقات". الهيثمي، نورالدين علي بن أبي بكر،**مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، ج٤، ص٣٤٤، رقم٦٩٨٤. وقال العراقي بعد أن أخرجه من رواية أحمد: "حديث صحيح، ورجال إسناده ثقات، وإسماعيل بن عياش روايته عن الشاميين صحيحة، دون روايته عن الحجازيين". انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٤، ص٣٥٠، رقم١٨٥١. قلت: وشيخه ضمضم بن زرعة حمصي أي من أهل الشام.

[١] أخرجه ابن أبي شيبة، في **المصنف**، ج٦، ص٤٠٣، رقم٣٢٣٩٥؛ وأحمد، في **المسند**، ج٢، ص٣٦٤، رقم٨٧٤٦؛ والترمذي، أبو عيسى محمد بن عسى سورة السلمي، في **السنن**، ج٥، ص٧٢٧، رقم٣٩٣. ثم أخرجه الترمذي موقوفاً على أبي هريرة ورجَّحه.

[٢] أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، في **الصحيح**، ج٣، ص١٢٩٠، رقم٣٣١٠؛ ومسلم بن حجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، في **الصحيح**، ج٣، ص١٤٥٢، رقم١٨٢٠.

[٣] أخرجه ابن أبي شيبة، في **المصنف**،ج٦، ص٤٠٢، رقم٣٢٣٨٢؛ ومسلم، في **الصحيح**، ج٦، ص٢، رقم٤٨٠٦.

[٤] أحمد، **المسند**، ج٤، ص٢٠٣، رقم١٧٨٤١؛ والترمذي، **السنن**، ج٤، ص٥٠٣، رقم٢٢٢٧. وقال: "حسن غريب صحيح".

[٥] أخرجه الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود البصري، في **المسند**، ص١٢٥، رقم٩٢٦ عن سكين بن عبد العزيز، عن سيار بن سلامة، عن أبي برزة قال: قال النبي ﷺ. إسناده حسن لأن سكينا: "صدوق، يروي عن ضعفاء". وشيخه سيار بن سلامة ثقة، لذلك قال ابن حجر: "وإسناده حسن". ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، **التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير**، ج٤، ص١١٧. وانظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ج١، ص٢٤٥، رقم٢٤٦١.

منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»[١]. وبلفظ: «إن هذا الأمر في قريش، لا يعاديهم أحد إلا كبه الله على وجهه، ما أقاموا الدين»[٢]. وبلفظ: «إن هذا الأمر لا يزال فيكم، وأنتم ولاته؛ ما لم تحدثوا أعمالا، فإذا أحدثتموها سلط الله ﷻ عليكم من شرار خلقه؛ فيلتحوكم كما يلتحى القضيب». قال أبو داود الطيالسي: "يعني تُنْحَت كما يُنْحَت القضيبُ"[٣].

وتبين لي من خلال تخريجات هذه الأحاديث ودراسة أسانيدها أنها إما صحيحة، أو حسنة.

ولوحظ أنها جاءت بصيغة الخبر، التي حملها معظم العلماء على أنها بمعنى الأمر بأن تُوَلُّوا الإمامةَ العظمى القريشَ إلى يوم القيامة، وعلى هذا انعقد الإجماع كما صرح بذلك كل من: البغدادي (ت٤٢٩هـ)[٤]، والماوردي (ت٤٥٠هـ)[٥]، وابن حزم (٤٥٦هـ)[٦]، والغزالي (ت٥٠٥هـ)[٧]، والقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)[٨]، والنووي

---

[١] أخرجه أحمد، في **المسند**، ج٣٣، ص٢٦، رقم١٩٧٨٢ وج٣٣، ص٤٢، رقم١٩٨٠٥؛ وأبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى، في **المسند**، تحقيق، حسين سليم أسد، ج٦، ص٣٢٣، رقم٣٦٤٥؛ والروياني، أبو بكر محمد بن هارون، في **المسند**، ج٢، ص٣٤١، رقم١٣٢٣. وإسناده صحيح.

[٢] أخرجه البخاري، في **الصحيح**، ج٣، ص١٢٨٩، رقم٣٣٠٩ وج٦، ص٢٦١١، رقم٦٧٢٠.

[٣] أخرجه الطيالسي، في **المسند**، ص٨٦، رقم٦١٩؛ وأبو يعلى في المسند كما في البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، (الرياض: دار الوطن، ط١، ١٤٢٠ﻫ/١٩٩٩م)، ج٥، ص٦، رقم٤١٤٢/٣. وسنده حسن.

[٤] البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي، **أصول الدين**، (إستانبول: مطبعة الدولة، ط١، ١٩٢٨م)، ص٢٧٦.

[٥] الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، **الأحكام السلطانية**، (القاهرة: ١٩٦٦م)، ص٦.

[٦] ابن حزم،أبو محمد بن أحمد بن سعيد، **المحلى**، (القاهرة: المطبعة المنيرية، ١٣٥١ﻫ)، ج١، ص٤٢.

[٧] الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد، **فضائح الباطنية**، تحقيق: عبدالرحمن بدوي، ص١٨٠.

[٨] القاضي عياضبن موسى أبو الفضل اليحصبي السبتي، **إكمال المعلم شرح صحيح مسلم**، ج٦، ص١١٠.

والنووي (ت٦٧٦هـ)[١]، والخطيب الشربيني (ت٩٩٧هـ)[٢]، والمناوي (ت١٠٣١هـ)[٣]، (ت١٠٣١هـ)[٣]، والشيخ محمد رشيد رضا المصري (ت١٣٥٤هـ)[٤].

وقال ابن تيمية (ت٧٢٨هـ): "وأما كون الخلافة في قريش فلما كان هذا من شرعه ودينه كانت النصوص بذلك معروفة منقولة مأثورة يذكرها الصحابة"[٥].

فالحديث على حسب فهم الجمهور بأنه شرط تشريعي ديني، أضحى من القضايا التي واجهت تحديات عدة قديما وحديثا على السواء. ونحن نحاول من خلال هذا البحث مواجهة تلك التحديات، ونسعى بجدٍّ لمقاومتها بتوفيق من الله العلي القدير وعونه.

المبحث الثاني: التحديات التي واجهها هذا الحديث:

لما كانت هذه التحديات متنوعة، وهي قديمة وحديثة، لذلك أحببنا أن نصنفها على قسمين: التحديات القديمة. والتحديات المعاصرة.

المطلب الأول: التحديات القديمة:

رفض الحديث:

موقف الرفض هذا هو موقف أكثر الخوارج وأكثر المعتزلة والبعض من أهل السنة والجماعة؛ حيث إنهم قالوا بجواز الإمامة في غير قريش، ولم يولوا لهذا الحديث أي اهتمام.

قال الأشعري (ت٣٢٠هـ): "قال قائلون من المعتزلة والخوارج: جائز أن يكون الأئمة في غير قريش. وقال قائلون من المعتزلة وغيرهم: لا يجوز أن يكون الأئمة إلا من قريش"[٦]. وقال: "واختلفوا إذا اجتمع قرشي وأعجمي وتساويا في الفضل أيهما

---

[١] النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، **شرحه على صحيح مسلم**، ج١٢، ص١٩٩.

[٢] الشربيني، محمد الخطيب، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، ج٤، ص١٣٠.

[٣] المناوي، عبد الرؤوف، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، ج٣، ص١٩٠.

[٤] محمدرشيدرضا، **مجلةالمنار**، (ديسبر، ١٩٢٢م)، ج٢٣،ص٧٢٩.

[٥] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، **منهاج السنة النبوية**، ج١،ص٥٢١.

[٦] الأشعري، علي بن إسماعيل أبو الحسن، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، ص٤٦١.

أولى على مقالتين: فقال ضرار بن عمرو: يولى الأعجمي لأنه أقلهما عشيرة. وقال سائر الناس: يولى القرشي فهو أولى بها"[١].

وقال البغدادي (ت٤٢٩هـ):"وهذا الخلاف باق إلى اليوم لأن ضرارا أو الخوارج قالوا بجواز الإمامة في غير قريش"[٢].

وقال ابن حزم (٤٥٦هـ): "ثم اختلف القائلون بوجوب الإمامة على قريش، فذهب أهل السنة وجميع أهل الشيعة وبعض المعتزلة وجمهور المرجئة إلى أن الإمامة لا تجوز إلا في قريش. وقال ضرار بن عمرو الغطفاني: إذا اجتمع حبشي وقرشي كلاهما قائم بالكتاب والسنة قالوا: وجب أن يقدم الحبشي؛ لأنه أسهل لخلعه إذا حاد عن الطريقة"[٣].

وقال عضد الدين الإيجي (ت٧٥٦هـ): "وههنا صفات في اشتراطها خلاف، الأول أن يكون قرشياً. ومنعه الخوارج وبعض المعتزلة، واحتجوا بقولهﷺ : «السمع والطاعة ولو عبدا حبشيا»"[٤].

وقال سعد الدين التفتازاني (ت٧٩١هـ): "واتفقت الأئمة على اشتراط كونه قرشيا... خلافا للخوارج وأكثر المعتزلة. واحتجوا بالمنقول والمعقول، أما المنقول فقال ﷺ: «أطيعوا ولو أُمِّر عليكم عبد حبشي أجدع». وأما المعقول فهو أنه لا عبرة بالنسب في القيام بمصالح الملك والدين، بل للعلم والتقوى والبصيرة في الأمور والخيرة بالمصالح والقوة على الأهوال وما أشبه ذلك"[٥].

---

[١] المرجع السابق، ص٤٦٢.

[٢] البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد، **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، ص١٣.

[٣] ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد الظاهري أبو محمد، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، ج٤، ص٧٤.

[٤] الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد، **المواقف في الكلام**، ج٣،ص٥٨٥.

[٥] سعد الدين التفتازاني، مسعود بن عمر بن عبد الله، **شرح المقاصد في علم الكلام**، ج٢، ص٢٧٧-٢٧٨. ٢٧٨.

وكلام الشيخ محمد الغزالي (١٤١٦هـ) أصرح من كل ما سبق حيث قال: "إنا لخوارج مؤمنون بالمساواة بين الأجناس كلها، وقد رفضوا حديث «الأئمة من قريش»، وجعلوا إمامة المسلمين في الأكفاء لها من أي قبيل"[1].

وأما البعض من أهل السنة والجماعة المتقدمين الذي اختار هذا الموقف، فهو إمام الحرمين الجويني (ت٤٧٨هـ) حيث إنه لا يتيقين بصدور هذا القول من فم رسول الله ﷺ ويقول: "وقد نقل الرواة عن النبي ﷺ أنه قال: «الأئمة من قريش»، وذكر بعض الأئمة أن هذا الحديث في حكم المستفيض المقطوع بثبوته، من حيث إن الأمة تلقته بالقبول، وهذا مسلك لا أؤثره؛ فإنّ نَقَلَة هذا الحديث معدودون، لا يبلغون مبلغ عدد التواتر، والذي يوضح الحق في ذلك أنا لا نجد في أنفسنا ثلج الصدور واليقين المثبوت بصدور[2] هذا من فَلْقِ فِيْ رسول الله ﷺ[3]، كما لا نجد ذلك في سائر أخبار الآحاد، فإذًا لا يقتضي هذا الحديث العلم باشتراط النسب في الإمامة"[4].

تبين من النص السابق أن الإمام الجويني اعترض على من قال بتواتر هذا الحديث، ويشك في صدوره من فم رسول الله ﷺ، كما أنه يجزم بعدم وجوده في أخبار الآحاد بدلا من المتواتر، ومن ثم لا يوجب هذا الحديث شرط القرشية في الإمامة عنده. ويقول: "ولسنا نعقلُ احتياج الإمامة في وضعها إلى النسب. ولكن خصص الله هذا المنصب العليّ، والمرقب السَّنيّ بأهل بيت النبي، فكان ذلك من فضل الله يؤتيه من يشاء"[5]. ومن هنا يرى الجويني أن غير القرشي يُفضَّلُ على

---

[1] محمد الغزالي، **الخديعة حقيقة القومية العربية وأسطورة البعث العربي**، ص١٣٩.

[2] في النسخة المطبوعة: "بصدد" ولا معنى له، والذي أثبتناه هو الصواب في رأينا.

[3] قال ابن منظور، محمد بن منظور بن مكرم الأفريقي المصري، في **لسان العرب**، ج١٠، ص٣٠٩: "والفَلْق بالتسكين الشَّقّ، كلَّمني فلانٌ مِنْ فَلْقِ فِيْهِ، وَفِلْقِ فِيْهِ، وسمعتُه مِنْ فَلْقِ فِيْهِ، وَفِلْقِ فِيْهِ، أي شِقِّه، والكسر قليل، والفتح أَعْرَف، وضربه على فَلْقِ رأْسه أَي مَفْرَقه ووسطه".

[4] الجويني، إمام الحرمين عبد الملك الجويني النيسابوري، **غياث الأمم في التياث الظلم**، ص٦٢-٦٣.

[5] المرجع السابق، ص٦٤.

القرشي إذا كان أكثر صلاحية وكفاءة لهذا المنصب. يقول: "إذا وُجد قرشي ليس بذي دراية، وعاصره عالم تقيّ، يُقَدّم العالم التقي. ومن لا كفاية فيه؛ فلا احتفال به، ولا اعتداد بمكانه أصلاً"[١].

لاحظنا من خلال النصوص السابقة أن المعتزلة والخوارج ما قبلوا العمل بذلك الحديث؛ إذ رأوا أن هناك قولا له ﷺ: «السمع والطاعة ولو عبدا حبشيا»، وقوله ﷺ: «أطيعوا ولو أُمِّر عليكم عبد حبشي أجدع» أكثر ملائمة بطبيعة الحكم، لذلك هم رجحوا حديث العبد الحبشي؛ لأنه يدعو إلى تولية الحكم مَنْ يكون أهلا للقيام بمصالح الملك والدين، لا من يكون ذانسب. وما تجرأوا على رمي تلك الأحاديث بالوضع، إلا ما شممناه من رائحة الوضع في كلام إمام الحرمين الجويني من أهل السنة والجماعة؛ لأنه لم يتقين بصدوره من فم الرسول ﷺ.

المطلب الثاني: التحديات المعاصرة:

لم تختلف مواقف العلماء المعاصرين من هذا الحديث عن موقف المعتزلة والخوارج وإمام الحرمين الجويني كثيرا، إلا أنهم أكثر صراحة وجرأة منهم، ومواقفهم هذه متنوعة كالتالي:

التحدي الأول: أحاديث تخصيص الإمامة بقريش موضوعة:

تجرأ الدكتور الخربوطلي من المعاصرين على رمي الأحاديث المذكورة بالوضع، حيث قال تحت عنوان "الخلافة في الأحاديث النبوية": "هناك بعض أحاديث نبوية تتناول الخلافة، وقد استخدم الحديث النبوي كأساس للبحث المنسق لعقيدة الخلافة التي عرضت في مخطوطات علماء الدين الإسلامي وفقهائه. ومن المستحيل أن نحدد الزمن الحقيقي الذي ظهرت فيه هذه الأحاديث، ولكن مما لا شك فيه أنها ظهرت لتبرير النظم السياسية التي سادت في القرنين الأول والثاني الهجريين، والتي حازت رضا غالبية المسلمين. تقرر الأحاديث أن الخليفة يجب أن يكون من قريش، وهي القبيلة العربية التي ينتسب الرسول إليها، وقد توافر هذا الشرط في الخلفاء الأمويين

[١] المرجع السابق، ص٢٢٩.

في دمشق، والخلفاء العباسيين في بغداد، والخلفاء الفاطميين في القاهرة، وهذه الأحاديث تتفق في المعنى وإن اختلفت في الألفاظ، وهي: "الأئمة من قريش". و"لا يزال على الناس وال من قريش". و"الخلافة في قريش والحكم في الأنصار والدعوة في الحبشة". و"الأئمة من قريش، أبرارها أمراء، وفجارها أمراء....الخ". ولكننا نرى أن معظم هذه الأحاديث موضوع أو مدسوس على الرسول ﷺ، ونرى أنه كما أن ليس في القرآن نص على الخلافة والإمامة فكذلك لا يوجد في الأحاديث النبوية نص يعترف بوجود الخلافة أو الإمامة العظمى بمعنى النيابة عن رسول الله ﷺ والقيام مقامه من المسلمين"[١].

وتابع فذكر شروط الإمة، ثم قال: "أضاف بعض الفقهاء شرطا آخر، فاشترطوا أن يكون الخليفة قرشي النسب، ويدللون على رأيهم بما حدث يوم السقيفة، حينما أراد الأنصار أن يبايعوا لسعد بن عبادة، بينما تمسك المهاجرون باختيار أبي بكر مستندين إلى أحاديث نبوية تذهب كلها إلى ضرورة كون الأئمة من قريش. وإن كان بعض الفقهاء يحتِّمون كون الخليفة قرشي النسب، فإن بعضهم يضع لذلك شروطا، مستندين إلى أحاديث نبوية، معظمها موضوعة، وليست صحيحة، منها "الأئمة من قريش ما حكموا فعدلوا، ووعدوا فوفو، واسترحموا فرحموا"[٢].

وقال "الطيب آيت حمودة" بأن حديث (الأئمة من قريش) مصوغ. كما سيأتي نصُّ قوله.

وتوصل السيد محمد سالم عزان إلى أن كل تلك الروايات التي تخصص الإمامة أو الإمارة أو الولاية بقريش من وضع معاوية بن أبي سفيان ومن والاهم. كما سيأتي تفصيل ذلك.

---

[١] الخربوطلي، د. علي حسني، **الإسلام والخلافة**، ص٣٤.

[٢] الخربوطلي، **الإسلام والخلافة**، ص٤٢.

التحدي الثاني: تلك الأحاديث مناقضة للقرآن وداعية إلى العنصرية وممزقة للأمة:

بالإضافة إلى حكم الباحث "الطيب آيت حمودة" على حديث (الأئمة من قريش) بأنه مصوغ، يقول بأنه متعارض مع القرآن، وحمَّله مسؤولية تمزيق الأمة فقال: "ما أكثر أحاديث السنة المفضِّلة لجنس العرب فيما يعرف بالأحاديث الممجدة للعرب التي وصل بها الحد إلى صياغة حديث (الأئمة من قريش) الحديث الذي ناقض القرآن، وأعاد المسلمين إلى عصر جاهلية العرب في جزيرتهم، وهو الحديث المسؤول عن تمزيق وحدة الأمة عربها ومواليها، وكان السبب في إراقة دماء المسلمين غزيرة"[١].

وكذلك رمى الحديث بالوضع السيد محمد سالم عزان الشيعي أو الزيدي في بحث له تحت عنوان "قرشيّة الخلافة تشريع ديني.. أم رؤية"[٢]. وتوصل إلى أن كل تلك الروايات التي تخصص الإمامة أو الإمارة أو الولاية بقريش من وضع معاوية ومن والاهم. وقال: "وعندما خفت وطأة السياسة القرشية أخذ كثير من علماء أهل السنة يعيدون النظر في اشتراط القرشية، وصارت عباراتهم أكثر منطقية، فرأى بعضهم أنها في قريش إذا تيسر قرشي صالح جامع للشروط، فإن عدم فأي رجل من غيرهم، وفي ذلك قال سعد الدين التفتازاني [ت٧٩١هـ]: "فإن لم يوجد في قريش من يستجمع الصفات المعتبرة ولي كناني، فإن لم يوجد فرجل من ولد إسماعيل، فإن لم يوجد فرجل من العجم"[٣]. ونص على ذلك زكريا الأنصاري [ت٩٢٦هـ] في "فتح

---

[١] الطيب آيت حمودة، بحث تحت عنوان "**حديث (الأئمة من قريش) الذي مزق أمة الإسلام**"، الحوار المتمدن، العدد٣٦٣٤، ٢٠١٢/٢/١٠م، تحت المحور: العلمانية، الدين السياسي ونقد الفكر الديني. تاريخ التصفح: ٢٠١٣/٣/٢٩م. على الموقعين:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٢٩٤٧١٥
http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=٢٩٤٧١٥

[٢] انظر: الموقع: الجمهورية، سمير رشاد اليوسفي رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير. تاريخ التصفح: ٢٠١٣/٣/١٥م http://www.algomhoriah.net/atach.php?id=٩١٣٩

[٣] سعد الدين التفتازاني، **شرح المقاصد في علم الكلام**، ج٢، ص٢٧١.

الوهاب"[١] والشربيني [ت٩٧٧هـ] في "مغني المحتاج"[٢]، وحكاه القلقشندي [ت٨٢١هـ] عن الرافعي [ت٦٢٣هـ] والبغوي [ت٥١٦هـ] وغيرهم"[٣].

ثم استعرض المرويات في هذا الباب التي ذكرها من قبل عن أنس وأبي برزة الأسلمي وعلي بن أبي طالب وأبي بكر الصديق وعمرو بن العاص ومعاوية وأبي موسى الأشعري ﷺ، وضعفها كلها، إما باعتماده تضعيف بعض الأئمة أحد الرواة فيها وطرحه توثيق بعض الأئمة إياه، أو الاضطراب في السند أو المتن، ولم يجد في رواية معاوية علة فقال: "فالمتهم فيها معاوية، لأنه المعروف بتحويل الخلافة الإسلامية إلى ملك عضوض يرثه الأصاغر عن الأكابر"، وعدَّ روايتي أبي هريرة وابن عمر اللتين في الصحيحين من الروايات التي حشرت في هذا الباب، يقول: "وهنالك روايات أخرى حشرت في هذا الباب، مع أن دلالتها بعيدة عما نحن بصدده، وذلك مثل ما روي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الناس تبع لقريش في هذا الشأن، مسلمهم تبع لمسلمهم وكافرهم تبع لكافرهم». وما روي عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان». ووصل أخيرا إلى أن شرط القرشية رؤية سياسية، وليس شرطا دينيا تشريعيا.

ونقل موقع بيان الإسلام بحثا تحت عنوان "الطعن في حديث "الأئمة من قريش" شبهة حول هذا الحديث قال فيه: "يطعن بعض المغرضين في حديث النبي ﷺ الذي رواه أنس بن مالك ﷺ حيث قال: إن رسول الله ﷺ قام على باب بيت ونحن فيه، فقال: «الأئمة من قريش، إن لهم عليكم حقا؛ ولكم عليهم حقا مثل ذلك، ما إن استرحموا فرحموا، وإن عاهدوا وفوا، وإن حكموا عدلوا، فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»، قائلين: إن في السند سهلاً أبا الأسد،

---

[١] زكريا الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا أبو يحيى، **فتح الوهاب شرح منهج الطلاب**، ج٢، ص٢٦٨.

[٢] الشربيني، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، ج٤، ص١٣٠.

[٣] القلقشندي، أحمد بن عبد الله، **مآثر الإنافة في معالم الخلافة**، ص٢٠.

وهو ضعيف عند العلماء، وليس بثقة، بالإضافة إلى أحاديث أخرى صحيحة وردت عن النبي ﷺ يأمرنا فيها بالسمع والطاعة للإمام ولو كان عبدا حبشيا مما يناقض الحديث، كما أن أحاديث قصر الإمامة على القرشيين فيها نوع من التعصب الذي يأباه الإسلام وينهى عنه، متسائلين: كيف لا يربط الإسلام الإمامة بالجدارة والأهلية دون النسب والعرق؟! رامين من وراء ذلك إلى الطعن في الأحاديث الصحيحة والتشكيك في السنة النبوية"[١].

وقال الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي في صدد الرد على ليبرالي: "أما حديث: "الأئمة من قريش" فقد اشتهر بين العلماء، ولكن الشهرة لا تعني دائما: الصحة. ومما يشكِّك في ثبوته: أنه لو كان معروفا لدى الأنصار، ما قال قائلهم يوم السقيفة: منا أمير ومنكم أمير. وهم ليسوا من قريش، ولو كان معروفًا لدى المهاجرين، لردَّ به عليهم أبو بكر، وكفى به حجَّة لو صحَّ. ولكنه لجأ إلى ترجيح المهاجرين باعتبارات اجتماعية، كقوله: إن العرب لا تدين إلا لهذا الحي من قريش. وعلى كل حال لم يرد الحديث في الصحيحين ولا أحدهما، وإنما ورد بأسانيد لم يسلم سند فيها من مقال، وإنما صحَّحه من صحَّحه بكثرة طرقه وشواهده. كما قال محققو المسند في تخريج الحديث (١٢٣٠٧) عن أنس: إن إسناده ضعيف لجهالة راويه: بكير بن وهب الجزري... ولكن صحَّحوه بكثرة طرقه الضعيفة". ثم قال: "ورأيي: أن الأحاديث الخطيرة التي تقرِّر مبادئ وأصولاً هامة للحياة الإسلامية، لا يجوز أن يقبل فيها ما كان ضعيفا بأصله، وإنما صُحِّح بكثرة طرقه، ولا سيما أن الأئمة المتقدمين مثل: ابن مهدي وابن المديني وابن معين والبخاري وغيرهم، ما كانوا يعتمدون على كثرة الطرق هذه، إنما اشتهرت بين المتأخرين. وهذا الحديث بألفاظه المختلفة هو عمدة القائلين باشتراط القرشية في نسب الإمام أو الخليفة، وخالف في ذلك الخوارج وبعض المعتزلة وغيرهم. وزعم بعضهم أنهم خالفوا

[١] الموقع: بيان الإسلام. **الرد على الافتراءات والشبهات**. تاريخ التصفح: ٢٩/٣/٢٠١٣م
http://www.bayanelislam.net/Suspicion.aspx?id=٠٠٧٨-٠٣-٠٣&value=&type=

الإجماع في ذلك. وردَّ عليهم العلامة الحافظ ابن حجر... على أن هذا الإجماع لو صح قد يكون سنده ارتباط المصلحة في ذلك الزمن بكون الخليفة من قريش، لِمَا كان لهم من المكانة والغلبة على غيرهم من العرب، أي أنهم أهل الحماية والعصبية، كما شرح ذلك ابن خلدون في مقدمته، والإجماع إذا كان سنده مصلحة زمنية لا يكون حجَّة مُلزِمة على وجه الدوام. فإذا تغيرت المصلحة التي كانت سند الإجماع، فلم يعد للإجماع المتقدم حجية"[١].

أما تعارضه مع القرآن أو الأحاديث الأخرى فقد تقدم البعض منها، وهو مفصلا كالتالي:

١- هذا الحديث وأمثاله يتعارض مع قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات:١٣]، حيث جعل الله فيه الأفضلية والإكرام بالتقوى،لا بالنسب ونحوه.

٢- وكذلك هذا الحديث يتعارض مع الحديث الذي سوى بين الناس، ونفى الفضل لعربي على أعجمي... قال ﷺ: «يا أيها الناس! ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا أسود على أحمر، إلا بالتقوى»[٢].

٣- ويتعارض مع الأحاديث التي تحذر من التفاخر بالأنساب والأحساب، وتنهى عن العصبية الجاهلية، منها: قوله ﷺ: «أربع من الجاهلية لا يتركن: الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة»[٣]. وقوله ﷺ: «إن الله ﷻ قد أذهب عنكم عُبِّيَّة الجاهلية وفخرها بالآباء، مؤمن تقي، وفاجر شقي. أنتم بنو آدم، وآدم من تراب. ليدعن رجال فخرهم بأقوام إنما هم فحم من

---

[١] يوسف القرضاوي، **الفصل الثاني: دعوى العلمانية الإسلامية،** موقع القرضاوي **تاريخ الزيارة ٢٠١٣/٣/٢٤م** http://www.qaradawi.net/library/٧٧/٣٩٠٧.html.

[٢] أحمد، **المسند**، ج٥، ص٤١١، رقم٢٣٥٣٦ وصححه شعيب الأرناؤوط.

[٣] أحمد، **المسند**،ج٥،ص٣٤٢، رقم٢٢٩٥٤ وصححه شعيب الأرناؤط.

فحم جهنم، أو ليكونن أهون على الله من الجعلان التي تدفع بأنفها النتن»[١]. وقوله أيضًا: «من قاتل تحت راية عمية يدعو إلى عصبية أو يغضب لعصبية فقتلته جاهلية»[٢].

٤- ويتعارض مع الحديث الذي يأمر بالسمع والطاعة للعبد الحبشي إذا كان أميرا. يقول رسول الله ﷺ: «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة»[٣]. فالحديث أوجب الطاعة لكل إمام وإن كان عبدًا، فهذا ينفي اشتراط القرشية، وذلك يثبته.

٥- وهو يتعارض مع قول عمر بن الخطاب ﷺ أيضا: "إن أدركني أجلي وأبو عبيدة حيّ استخلفته... فإن أدركني أجلي وقد مات أبو عبيدة، استخلفت معاذ بن جبل"[٤]. والمعروف أن معاذ بن جبل أنصاري لا نسب له في قريش. كما روي عنه ﷺ أنه قال: "لو أدركني أحد رجلين، ثم جعلت هذا الأمر إليه لوثقت به: سالم مولى أبي حذيفة، وأبو عبيدة بن الجراح"[٥]. ومن هذا القبيل ما حكاه ابن قتيبة عن بعض المعتزلة أو الخوارج، قال: "قالوا: رويتم عن النبي ﷺ أنه قال: «الأئمة من قريش»، ورويتم أن أبا بكر الصديق احتج بذلك على الأنصار يوم سقيفة بني ساعدة. ثم رويتم عن عمر ﷺ أنه قال عند موته: "لو كان سالم مولى أبي حذيفة حيا ما تَخَالَجَنِي فيه الشَّكُّ"، وسالم ليس مولى لأبي حذيفة، وإنما هو مولى لامرأة من الأنصار، وهي أعتقته وربته ونسب إلى أبي حذيفة بحلف، فجعلتم الإمامة تصلح لموالي الأنصار،

---

[١] أبوداود، سليمان بن الأشعث السجتاني، **السنن**، ج٢، ص٧٥٢، رقم٥١١٦. وحسنه الشيخ الألباني.

[٢] أخرجه ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، **في السنن**، ج٢، ص١٣٠٢، رقم٣٩٤٨؛ والنسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، في **المجتبى من السنن**، ج٧، ص١٢٣، رقم٤١١٤ صححه الألباني.

[٣] أخرجه البخاري في **صحيحه**، ج٦، ص٢٦١٢، رقم٦٧٢٣.

[٤] أحمد، **المسند**، ج١، ص١٨، رقم١٠٨. قال الهيثمي في **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، ج٩، ص٦٩، رقم١٤٩١٢: "رواه أحمد وهو مرسل، راشد وشريح لم يدركا عمر". وقال شعيب الأرنؤوط: "حسن لغيره، وهذا إسناد رجاله ثقات".

[٥] أحمد، **المسند**، ج١، ص٢٠، رقم١٢٩. وهو ضعيف، في سنده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف.

ولو كان مولى لقريش لأمكن أن تحتجوا بأن مولى القوم منهم ومن أنفسهم. قالوا: وهذا تناقض واختلاف"[١].

ويقول الدكتور حسن بسيوني: "وفي رأينا أنه قد يكون لهذا الشرط دور في بداية الدولة الإسلامية، إلا أنه بعد انتشار الدين من الصين والهند إلى الأندلس، أضحى التمسك بهذا الشرط محلّ نظر؛ إذ الإسلام يقوم على التآخي والمساواة وبغض العصبية، وعندما أراد أحد المسلمين أن يثيرها عصبية ونادى: "يا للأنصار! فنادى آخر يا للمهاجرين! فقال ﷺ غاضباً: «أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم»[٢]. والتمسك بالنسب والعصبية من شأنه أن يثير النفوس، لا سيّما والمسلمون سواسية، وأساس التفضيل بينهم التقوى، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات:١٣]، وقول رسول الله ﷺ: «كلكم لآدم، وآدم من تراب، لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأبيض على أسود، ولا لأسود على

---

[١] ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري، **تأويل مختلف الحديث**، ص١٢٢.

[٢] قال الباحثُ: أخرج ابن جرير، محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري، في **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج٦، ص٥٥، رقم٧٥٢٤ عن شيخه ابن حميد؛ وأبو الشيخ في تفسيره كما في ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ج١، ص١٥٩ ومن طريقه ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري، في **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، ج١، ص٩٣ من طريق أبي عبد الله محمد بن عيسى الدامغاني؛ كلاهما قالا: أخبرنا سلمة بن الفضل، أخبرنا محمد بن إسحاق، حدثني الثقة، عن زيد بن أسلم قال: وذكر قصة إثارة شاس بن قيس الفتنة بين المسلمين، واستعدادهم للحرب حتى بلغ ذلك رسول الله ﷺ، فخرج إليهم فيمن معه من المهاجرين منأصحابه، حتى جاءهم فقال: «يا معشر المسلمين! الله الله! أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم». رجاله ثقات إلا أنه مرسل. وأصله في **صحيح البخاري**، ج٣، ص١٢٩٦، رقم٣٣٣٠ **وصحيح مسلم**، ج٤، ص١٩٩٨، رقم٢٥٨٤ عن جابر ﷺ يقول: غزونا مع رسول الله ﷺ وقد ثاب معه ناس من المهاجرين حتى كثروا، وكان من المهاجرين رجل لعاب، فكسع أنصاريا، فغضب الأنصاري غضبا شديدا حتى تداعوا، وقال الأنصاري: يا للأنصار! وقال المهاجري: يا للمهاجرين! فخرج النبي ﷺ فقال: «ما بال دعوى أهل الجاهلية»؟ ثم قال: «ما شأنهم».

أبيض؛ إلا بالتقوى». من ذلك يتبين أنّ الكتاب والسنة أقرَّا أنّ أساس التفضيل التقوى، وليس الانتساب إلى جنس أو قبيلة معينة"[١].

كأنه يرى أن فيه ترويجا للعصبية، والإسلام يقوم على التأخي والمساواة، وأساس الأفضلية في الإسلام هو التقوى، لا الانتساب إلى جنس أو قبيلة معينة.

وهناك آخرون من المعاصرين نفوا اشتراط القرشية، وذهبوا إلى القول بصحة الخلافة لكل قادر كفء سواء كان من قريش أم من غير قريش، منهم: الدكتور صلاح الدين دبوس، حيث إنه ذهب إلى أن هذه الأحاديث مجرد أخبار[٢]، ومنهم الشيخ محمد أبو زهرة، فإنه بعد ما ذكر شرط القرشية للإمامة عند الجمهور، والأحاديث الدالة عليه مما ذكرناه من قبل، قال: "إن هذه النصوص بلا ريب تشير إلى فضل قريش، وحَسْبُ قريشٍ فضلا أن منهم النبي ﷺ، ولكن هل تدل هذه الأدلة على أن الخلافة تكون فيهم، ولا تكون في غيرهم، وأن شرط صحة الولاية أن يكون الخليفة منهم؟ إن العمل بلا شك كان على أن الخليفة منهم، فاجتماع سقيفة بني ساعدة اتجه فيه المسلمون الأولون إلى اختيار الخليفة من بين المهاجرين من قريش، وذلك بعد خطبة أبي بكر ﷺ، ولم تبن الدعوة إلى أن يكون الخليفة من قريش على نص حديث، بل بناءا على أمرين:

أولهما: أفضلية المهاجرين على الأنصار وذكرهم أولا في القرآن، وبيان مقامهم من الصبر على البلاء والشدائد في أول الإسلام.

وثانيهما: أن قريشا كانت لها مكانة قبل الإسلام، وعند ظهور الإسلام في البلاد العربية، ولذا قال أبو بكر ﷺ في آخر خطبته: "إن العرب لا تدين إلا لهذا الحي من قريش". فهذا النص بلا ريب سبب أفضلية قريش.

---

[١] بسيوني، حسن السيد، **الدولة ونظام الحكم في الإسلام**، ص٦٢.

[٢] د. صلاح الدين دبوس، **الخليفة توليته وعزله**، ص٢٧٠.

وإن الأحاديث التي رويت في فضل قريش تتجه بلا شك إلى هذا المعنى، ما عدا حديث معاوية[1]، فإن له معنى آخر، وهو بيان أن الأئمة يكونون من قريش، وأنه ما من أحد ادعاها إلا كبه الله تعالى إذا كان من غيرهم، ولكن أهذا إخبار عن الواقع الذي يكون، أم هو أمر وفرضية لا بد من تحقيقها؟ إن الواقع الذي حصل أن الإمامة الحق تتمثل في الخلفاء الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ﷺ -كانت في قريش، فأولئك الأئمة أعلام الهدى كانوا من قريش، وفوق ذلك فإن الحديث اشترط لكونها فيهم أن يقيموا الدين، ولذا قال: «ما أقاموا الدين»، فإذا لم يقيموه نزعت منهم إلى من يقيمه. وبذلك ننتهي إلى أن هذه النصوص من الأخبار والآثار لا تدل دلالة قطعية على أن الإمامة يجب أن تكون من قريش، وأن إمامة غيرهم لا تكون خلافة نبوية، وعلى فرض أن هذه الآثار تدل على طلب النبي أن تكون الإمامة من قريش، فإنها لا تدل على طلب الوجوب، بل يصح أن يكون بيانا للأفضلية، لا لأصل صحة الخلافة، وأن هذا متعين إذا فرضنا أن الآثار تفيد الطلب، فإنه يكون طلب أفضلية لا طلب صحة، لأنه روي في الصحيحين عن أبي ذر أن قال: "إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع، وإن ولى عليكم عبد حبشي، مجدع الأنف". وقد روى البخاري أن رسول الله ﷺ قال: «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة»، وفي صحيح مسلم عن أم الحصين أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن استعمل عليكم عبد أسود مجدع يقودكم بكتاب الله تعالى فأسمعوا وأطيعوا».

فبجمع هذه النصوص مع حديث: «إن هذا الأمر في قريش» نتبين أن النصوص في مجموعها لا تستلزم أن تكون الإمامة في قريش، وأنه لا تصح ولاية غيرهم، بل إن ولاية غيرهم صحيحة بلا شك، ويكون حديث «الأمر في قريش» من قبيل الإخبار، كقول النبي ﷺ: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تصير ملكا عضوضا». أو يكون من قبيل الأفضلية، لا الصحة.

[1] وهو: «إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا كبه الله على وجهه ما أقاموا الدين».

بقي قول أبي بكر والصحابة معه، فنقول إنه معلل بالتقوى في قريش وشوكتهم، فإذا تحققتا في غيرهم ولم تكونا فيهم، فإنه بمقتضى منطق الصديق الذي وافقه عليه الصحابة تكون الولاية في غيرهم، لأنه إذا كانت القوة والمنعة والتقوى هي المناط، فإن الخلافة تكون حيثما تكون هذه المعاني.

وهذا هو النظر الفاحص لمبدأ "الإمامة في قريش" وفيما ورد في شأنه من آثار صحاح ومدى ما تدل، والمناط الذي انعقد عليه الإجماع في اختيار أبي بكر خليفة ﷺ"[١]. انتهى نص الشيخ.

فيرى الشيخ محمد أبو زهرة، أن شرط القرشية من قبيل الأفضلية، لا الصحة.

ومنهم الأستاذ عباس محمود العقاد فقد قال في سياق بيان صفات الإمام: "وأما الصفات المطلوبة في الإمام فهي: الفهم والعدالة والكفاية وسلامة الحواس والبصر بتدبير الجيوش وأمر لحرب وسد الثغور وحماية البيضة. ويضيف أناس من الفقهاء إلى ذلك أن يكون قرشيا لقوله عليه السلام: «الأئمة من قريش»... ويرى الكثيرون التحلل من هذا الشرط لأسباب كثيرة: منها أنه شرط من شروط متعددة، فإذا اجتمع أكثرها ولم تكن منها النسبة القرشية كان فيها الكفاية. ومنها أن النبي عليه السلام قال: «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة»، وقول عمر رضي الله عنه: "لو كان سالم مولى حذيفة حيا لوليته". ومنها أن النبي لا يدعو إلى العصبية لأنه نهى عنها في أحاديث كثيرة، وبرئ من كل دعوة إلى العصبية، فهو صلوات الله عليه يؤثر الإمام القرشي لصفات القدرة على القيام بالإمامة، لا للعصبية ولو فقدت معها القدرة، وقد كانت قريش أقدر القبائل بمكة عاصمة الجزيرة في عهد الدعوة المحمدية، فكانت إمامتها هناك أرجح إمامة، وظلت كذلك إلى أن قام بالأمر من اجتمعت له شروط الإمامة دونها"[٢].

---

[١] أبو زهرة، محمد، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، ج١، ص٧٧-٧٨.

[٢] العقاد، عباس محمود، **الديمقراطية في الإسلام**، ص٧٠.

المبحث الثالث: خلاصة التحديات ومقاومتها:

تلخصت لدينا هذه التحديات فيما يلي:

أن هذا الحديث وأمثاله ضعيف لا يحتج به. أو موضوع. أو أنه متعارض مع القرآن والأحاديث الأخرى والآثار، أو أنه يشجع العصبية والإسلام بريء من ذلك.

أما تضعيف الحديث فهو لا يتماشى مع القواعد الحديثية التي وضعها أئمة الحديث؛ فإن هذا الحديث وما في معناه روي عن عدة من الصحابة كما مر سابقا، والبعض منها في الصحيحين. وقد ألف الحافظ ابن حجر كتابا في هذا الباب، سماه "لذة العيش بجمع طرق حديث الأئمة من قريش"، وجمع فيه مرويات ٥٢ صحابيا. فمعنى هذا أنه لا مجال لتضعيفه.

وأما الحكم عليه بالوضع فهو حكم مبني على الهوى، لا على الموضوعية والإنصاف؛ لأن البعض من تلك الأحاديث في الصحيحين، وهي صحيحة سندا لا غبار عليه. أما من ناحية المتن فسنرى توجيه ذلك فيما بعد بإذن الله تعالى.

وأما تعارضه مع النصوص الأخرى من القرآن والأحاديث فأنا أرى أن آية الأكرمية بالتقوى لا بالنسب وغيره، وأحاديث عدم أفضلية عربي على أعجمي...، هي متعلقة بأحكام الآخرة، لا بأحكام الدنيا، كما يقول نبي الإسلام ﷺ: «ومن بطأ به عمله لم يسرع به نسبه»[١]. وقوله ﷺ: «يا معشر قريش! اشتروا أنفسكم، لا أغني عنكم من الله شيئا، يا بني مناف: لا أغني عنكم من الله شيئا، يا عباس بن عبد المطلب! لا أغني عنك من الله شيئا، ويا صفية عمة رسول الله! لا أغني عنك من الله شيئا، ويا فاطمة بنت محمد! سليني ما شئت من مالي، لا أغني عنك من الله شيئا»[٢].

---

[١] أخرجه مسلم في **صحيحه**، ج٤، ص٢٠٧٤، رقم٢٦٩٩.

[٢] أخرجه البخاري في **صحيحه**، ج٣، ص١٠١٢، رقم٢٦٠٢؛ ومسلم في **صحيحه**، ج١، ص١٩٢، رقم٢٠٦.

وأما النهي عن العصبية فليس معناه أن الناس لا تفاضل بينهم؛ لأن التفاضل من سنة الله تعالى في خلقه، فالملائكة ليسوا سواسية، ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً﴾ وجبريل أفضل من الجميع[١]، وكذلك الأنبياء ليسوا متساوين في المرتبة، فخمسة منهم أولو العزم[٢]، وللرجال درجة على النساء[٣]، ومكة والمدينة أفضل البلدان الأخرى[٤]، وهناك تفاضل بين الأيام والشهور[٥]. وهذا التفاضل كان لسبب راجع في آخر الأمر إلى ما يترتب عليه من أحكام في الآخرة.

وهناك من ألغى فضيلة الأنساب مطلقاً، وهناك من يفصل الإنسانَ بنسبه على من هو أعظم منه في الإيمان والتقوى فضلاً عمن هو مثله. قال ابن تيمية: "فكلا القولين خطأ، وهما متقابلان بالفضيلة بالنسبة فضيلة جملة، وفصيلة لأجل

---

[١] انظر: القسطلاني، أحمد بن محمد، **المواهب اللدنية بالمنح المحمدية**، المقصد السادس، ج٣، ص١٣١.حيث قال القسطلاني: "ثم الملائكة بعضهم أفضل من بعض، وأن أفضلهم الروح الأمين جبريل المزكَّى من رب العالمين، المقول فيه من ذي العزة: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ مُطَاعٍ ثَمَّ آمِينٍ﴾ [التكوير:١٩-٢١]، فوَصَفه بسبع صفات، فهو أفضل الملائكة الثلاثة الذين هم أفضل الملائكة على الإطلاق، وهم ميكائيل وإسرافيل وعزرائيل". وقال الزرقاني في **شرحه للمواهب اللدنية للقسطلاني**، ج٨، ص٣٠٥: في شرح قول القسطلاني: "ثم الملائكة بعضهم أفضل من بعض": "فأعلاهم درجة:حَمَلَة العرْش الحافُّون حوله، فأكابرهم أربعة، فملائكة الجنة والنار، فالموكَّلون ببني آدم، فالموكَّلون بأطراف هذا العالم، كذا ذكره الرازي".

[٢] قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف:٣٥] وهم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد ﷺ.

[٣] ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة:٢٢٨]. وهذه الدرجة أشار لها في موضع آخر وهو قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء:٣٤].

[٤] ففي **صحيح مسلم**، ج٢، ص٩٧٥، رقم٨٢٧: عن أبي سعيد يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا تشدوا الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى». وفي الحديث المتفق عليه: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه، إلا المسجد الحرام» **صحيح البخاري**، ج١، ص٣٩٨، رقم١١٣٣؛ **وصحيح مسلم**، ج٢، ص١٠١٢، رقم١٣٩٤.

[٥] انظر الكتب المؤلفة في فضائل الشهور والأيام. منها فضائل الأوقات للبيهقي، والعلم المشهور في فضائل الأيام والشهور لابن دحية.

المظنة والسبب، والفضيلة بالإيمان والتقوى فضيلة تعيين وتحقيق وغاية، فالأول يفضل به لأنه سبب وعلامة، ولأن الجملة أفضل من جملة تساويها في العدد، والثاني يفضل به لأنه الحقيقة والغاية، ولأن كل من كان أتقى كان أكرم عند الله، والثواب من الله يقع على هذا، لأن الحقيقة قد وجدت فلم يعلق الحكم بالمظنة"[١].

وفضل قريش منحة إلهية لكون النبي ﷺ منها، وكفاها ذلك. أما تخصيص الإمامة بها فهو من أحكام الدنيا، وله تخريجات عدة كما سيأتي قريبا إن شاء الله تعالى.

أما الحديث الذي أوجب الطاعة لكل أمام وإن كان عبداً، فالمراد بالعبد في هذا الحديث كما استنبط العلماء هو إمامة المتغلب أو الإمارة الصغرى على بعض الولايات، أو لأجل المبالغة في الأمر بالطاعة وضربه مثلا[٢].

وأما تعارضه مع قول عمر بن الخطاب ﷺ فسوف يأتي توجيهه فيما بعد إن شاء الله.

تخريجات معقولة لتخصيص الإمامة بقريش:

وأما أنه يشجع العصبية فهذه تهمة على النبي ﷺ، وهو الذي حاول العلماء دفعها من خلال تخريجات عديدة لهذا الحديث وأمثاله.

أ- أنه شرط اجتماعي:

وأول من استطاع دفعها ابن خلدون (ت٨٠٨ﻫ) فقد اعتبر أنّ حديث «الأئمة من قريش» جاء كشرط اجتماعي، حيث راعى فيه رسول الله ﷺ ما كان لقريش في عصره من القوة والعصبية التي تقوم عليها الخلافة أو الملك.

وهذا يعني أنّ حقّ قريش في الخلافة قد زال بزوال قوتها وغلبتها. يقول في ذلك: "لأنّ قريشاً كانوا عُصبة مُضر وأصلهم وأهل الغلب فيهم، وكان سائر العرب يعترف لهم بذلك، فلو جعل الأمراء من سواهم لَتُوُقِّع افتراق الكلمة بمخالفتهم

[١] ابن تيمية، **منهاج السنة النبوية**، ج٤، ص٤٠٥-٤٠٦.

[٢] انظر: ابن حجر،**فتح الباري**، ج١٣، ص١٢٢.

وعدم انقيادهم، ولا يَقدِر غيرهم من قبائل مضر أن يردهم عن الخلاف، ولا يحملهم على الكره، فتفترق الجماعة وتختلف الكلمة، والشارع مُحذِّر من ذلك، حريص على اتفاقهم، بخلاف ما إذا كان الأمر في قريش؛ لأنهم قادرون على سَوْق الناس بعصا الغلب إلى ما يُراد منهم، فلا يُخشى من أحد خلاف عليهم ولا فرقة؛ لأنهم كفيلون حينئذٍ بدفعها ومنع الناس منها، فاشترط نسبهم القرشي في هذا المنصب وهم أهل العصبية القوية؛ ليكون أبلغ في انتظام الملّة واتفاق الكلمة، وإذا انتظمت كلمتهم انتظمت بانتظامها كلمة مُضر أجمع؛ فأذعن لهم سائر العرب، وانقادت الأمم سواهم إلى أحكام الملة، ووطئت جنودهم قاصية البلاد؛ كما وقع في أيام الفتوحات، واستمر بعدها في الدولتين، إلى أن اضمحلّ أمر الخلافة، وتلاشت عصبية العرب.

فإذا ثبت أن اشتراط القرشية إنما هو لدفع التنازع بما كان لهم من العصبية والغلب، وعلمنا أنّ الشارع لا يخص الأحكام بجيل ولا عصر ولا أمة، علمنا أنّ ذلك إنما هو من الكفاية، فرددناه إليها، وطلبنا العلة المشتملة على المقصود من القرشية، وهي وجود العصبية، فاشترطنا في القائم بأمور المسلمين أن يكون من قوم أولي عصبية غالبة على من معها لعصرها، وإذا نظرتَ سر الله في الخلافة لم تعد هذا؛ لأنه سبحانه إنما جعل الخليفة نائباً عنه في القيام بأمور عباده ليحملهم على مصالحهم ويردهم عن مضارهم، وهو مخاطب بذلك، ولا يخاطب بالأمر إلا من له قدرة عليه، ثم إن الوجود شاهد بذلك؛ فإنه لا يقوم بأمر أمّة أو جيل إلا من غلب عليهم، وقلّ أن يكون الأمر الشرعي مخالفاً للأمر الوجودي"[١].

والقريب منه ما قال الدكتور طه حسين بأنّ "أبا بكر حينما قال للأنصار: (الأئمة من قريش)، لم يفكر في إطلاق الإمامة لقريش كلها دون تحديد، وإنما كان يفكر هو وعمر وأبو عبيدة في المهاجرين الذين سبقوا إلى الإسلام فآمنوا به قبل أن يؤمن غيرهم، وآزروا النبي بأنفسهم وأموالهم على نشر الدعوة في مكة أيام الجهد

[١] ابن خلدون، عبد الرحمن، **المقدمة**، ص١٩٥.

والشدة والضيق. فأبو بكر حينما قال للأنصار: (إنّ الأئمة من قريش)، كان يقصد إلى هذه الطبقة الممتازة من قريش، طبقة الذين سبقوا إلى الإسلام وجاهدوا مع النبي في مكة والمدينة"[١].

ومعنى هذا الذي يقوله الدكتور طه حسين، أن شرط القرشية شرط اجتماعي، لا محل له بعد انتهاء الطبقة الممتازة من قريش، أولئك الذين سبقوا إلى الإسلام وجاهدوا مع النبي ﷺ في مكة أثناء الفتنة، وجاهدوا معه في المدينة أثناء القوة.

واختار الدكتور منير البياتي رأي ابن خلدون في أن شرط القرشية زال بزوال قوة قريش وغلبتها، فيقول: "الأصل العام في الولايات في الإسلام، أنها تقوم على الكفاءة والأمانة، وأن التفاضل إنما يكون بالتقوى، قال تعالى: ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ [الحجرات:١٣]. وقال الطَّيْلاً: «من يبطئ به عمله لم يسرع به نسبه»[٢]، وأيضاً: «ليس لعربي فضل على عجمي إلا بالتقوى»[٣]، وأيضاً: «اسمعوا وأطيعوا وإن أمّر عليكم عبدٌ حبشيّ»[٤]. ثم إنّ الأحاديث التي وردت في شرط النسب القرشي لا تتعارض والتوجيه الذي ذكره ابن خلدون، بل يؤيده ويرجحه أنّ الصحابة لما اختلفوا في السقيفة؛ فقالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير، دفعهم أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - وقالا: إن العرب لا تدين إلا لهذا الحي من قريش. وهذا - فيما نرى - تعليل من أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - لشرط القرشية، يتضمن سكون الملّة وارتفاع الخلاف ودينونة العرب لقريش، فناسبه أن

---

[١] حسين، طه، **الفتنة الكبرى**، ج١، ص٣٥-٣٦.

[٢] الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، **السنن**، ج١، ص٨٣.

[٣] أخرجه أحمد بن حنبل في **مسنده**، ج٥،ص٤١١، رقم٢٣٥٣٦ من حديث أبي نضرة قال: حدثني من سمع خطبة رسول الله ﷺ في وسط أيام التشريق فقال: «يا أيها الناس! ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا أحمر على أسود، ولا أسود على أحمر، إلا بالتقوى...» وإسناده صحيح، وقد صححه شعيب الأرناؤط.

[٤] تقدم تخريجه.

يكون الأمير منهم. ومثله ما قاله النبي الكريم ﷺ للعباس حين طلب إليه أن يوصي بقريش فأجابه: «إنما أوصي قريشاً بالناس، وبهذا الأمر، وإنما الناس تبع لقريش، فَبَرّ الناس تبع لبرهم، وفاجرهم تبع لفاجرهم». وفي هذا إشارة إلى تبعية الناس لقريش، برهم وفاجرهم، فناسبه أن يكون الأمير منهم"[١].

أما الدكتور يوسف القرضاوي فقد أيّد العلامة ابن خلدون، في اعتبار أن شرط القرشية قد زال بزوال قوة قريش ومجدها؛ لأن الحكم يدور مع العلّة وجوداً وعدماً[٢].

وهو ما ذهب إليه الشيخ عطية صقر حين قال: "إن اشتراط القرشية التي نص عليها الحديث، ليس المقصود منه التبرك بالانتساب إلى النبي ﷺ وعشيرته، فليس ذلك من مقاصد الإمامة؛ و إنما من مقاصدها قوة النفوذ وهيبة السلطان لتحقيق المصلحة للأمة ودفع الشر عنها، وإذا كان الحديث متفقاً مع هذا المقصد في أيام النبي ﷺ وبعدها بقليل، فربما لا يتفق في وقت آخر، فيكون واقعة حال لا يتعداها، ولا تُلتزم بعد ذلك"[٣].

ب- أنه شرط من باب السياسة الشرعية:

فقد اعتبره الأستاذ محمد المبارك من باب السياسة الشرعية المتغيرة بتغير العوامل[٤]. وكذلك يرى الشيخ عبد الحكيم الصادق الفيتوري، هذا الشرط سياسيا[٥].

---

[١] البياتي، منير حميد، **النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية**، ص٢١٨.

[٢] القرضاوي، يوسف، **كيف نتعامل مع السنة النبوية**، ص١٣٠.

[٣] صقر، عطية، فتوى بعنوان "**حديث الأئمة من قريش**" www.islam-online.net.

[٤] محمد المبارك، **نظام الإسلام في الحكم والدولة**، ص٧١.وانظر: علوي بن عبد القادر السقاف، **الموسوعة العقدية**، الجزء الثاني. الكتاب العاشر: متفرقات في العقيدة. الباب الثاني: الإمامة. الفصل الثالث: شروط الإمام. المبحث العاشر: القرشية. موقع الدرر السنية. تاريخ التصفح: ٢٠١٣/٣/٢٩م. http://www.dorar.net/enc/aqadia/٤٠٣٢

[٥] في بحث له بعنوان "الأئمة من قريش... وإشكالية الفهم"،في الموقع: نقد معرفي، منبر إحياء ثقافة نقدية عقلانية للتراث. تاريخ التصفح: ٢٠١٣/٣/٢٤م. http://www.a-znaqd.com/index.htm

ج- أنه شرط مقيد بطاعة الله:

وأما الشهيد عبد القادر عودة فيرى أن حق الإمامة مقيد بطاعة الله، وهي ليست محصورة في قريش. يقول: "ويلاحظ أن الأحاديث التي سبق ذكرها معناها جميعاً واحد من حيث إنها جعلت الإمامة في قريش، ولكن في بعضها زيادة مقبولة، تقطع بأن الأمر لم يُجعل في قريش مطلقاً من كل قيد، وإنما هو لقريش ما أطاعوا الله واستقاموا على أمره، فإذا عصوه سقط حقهم في الإمامة، وحديث «لا يزال الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان» جاء مطلقاً كحديث «الأئمة من قريش» إلا أنّ كليهما مقيد بما اشترط في الأحاديث الأخرى من طاعة الله والقيام على أمره. وسقوط حق قريش في الإمامة ليس معناه ألا يكون إمام من قريش، وإنما معناه أن لا تكون الإمامة محصورة في قريش؛ فيجوز أنْ يكون الإمام قرشياً أو غير قرشيّ"[١].

د- أنه شرط كمال، لا شرط صحة:

ويرى الدكتور يحيى إسماعيل أنّ القرشية شرطُ كمالٍ لا شرط صحة، وأن هذا الشرط ذهب بذهاب زعامة قريش. يقول: "وليس اشتراط القرشية تشريفاً لشجرة النبوة فحسب كما ذهب قوم، بل هو شرط زمني، وكان شرط كمال لها في حينه لفضيلة في قريش؛ لأنهم كانوا أهل غلب تنقطع بهم الفتن. ثم ذهبت قريش كما ذهب غيرها، وبقيت حاجة المسلمين للإمام قائمة. أخرج أحمد وأبو يعلى والطبراني والبزار ببعضه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أسرع قبائل الناس فناءا قريش»[٢]. وفوق أنهم كانوا أهل غلب فإنهم استجمعوا آنئذ ما تفتقر إليه الزعامة والقيادة من صفات وميزات"[٣]. وقال في موضع آخر: "إن منصب الخلافة منصب

---

[١] عودة، عبد القادر، **الإسلام وأوضاعنا السياسية**، ص١٢٥.

[٢] أخرجه أحمد في **مسنده**، ج٢، ص٣٣٦، رقم٨٤١٨؛ وأبو يعلى في **مسنده**، ج١١، ص٦٨، رقم٦٢٠٥ عن أبي هريرة بلفظ قال: قال رسول الله ﷺ: «أسرع قبائل العرب فناء قريش». وقال الهيثمي: "رواه أحمد وأبو يعلى والبزار، ورجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح". **مجمع الزوائد**، ج١٠، ص٢٦.

[٣] إسماعيل، يحيى، **منهج السنة في العلاقة بين الحاكم والمحكوم**، ص٢٧٦.

قيادة عالمية، والقيادة لا تفتقر إلى صحة النسب في معظم أحوالها، فقد يعجز القرشي ويطيق غيره، ولهذا أجاز بعض أهل السنة إمامة الفاجر إن احتيج إليه"[١].

وتبعه تلميذي الدكتور عودة عبد الله في بحث له، حيث قال: "ويمكننا القول بناءًا على ذلك، بأنّ شرط القرشية هو شرط أفضلية وكمال، لا شرط صحة. بمعنى: إذا اجتمع قرشيّ وغير قرشيّ وفيهما نفس الشروط، يُقدَّم القرشي. وإنْ تميّز الآخر بصفاته على القرشي يُقدَّم، ولا عبرة بقرشية الأوّل. ولا نكون بذلك قد خالفنا حديث رسول الله ﷺ، وإنما فهمناه ضمن الإطار الذي قيل فيه"[٢].

وكنت قد حاولت في بحث لي بعنوان "توظيف السنة النبوية في ضوء الواقع المعاصر"[٣] فهم هذا الحديث في ضوء البعد المقاصدي للشريعة فقلت: "ظاهر هذا الحديث وأمثاله أن النبي ﷺ يريد حصر الإمامة العظمى في قبيلته قريش، ولا تخرج منها إلى الأبد. وهذا هو مذهب جمهور أهل العلم من أهل السنة والجماعة، ولم يُنقَل عن أحد من السلف فيه من خلاف، وكذلك من بعدهم في جميع الأمصار كما قال الإمام الخطابي. وقالت الخوارج وطائفة من المعتزلة: "يجوز أن يكون الإمام غير قرشي، وإنما يستحق الإمامة من قام بالكتاب والسنة، سواء كان عربياً أم عجمياً"[٤].

ثم قلت: "لا شك في أننا إذا أخذنا الحديث على ظاهره بقطع النظر عن مقصده الحقيقي له نستنبط منه ذلك المفهوم الذي قال به الجمهور. ولكن هل هذا هو مراد النبي ﷺ؟ يعني هل أنه لا يريد أن تخرج الإمامة العظمى من قبيلته قريش إلى الأبد مهما تمتّع أحد من غير قريش بالكفاءة العالية ديناً وسياسةً، وبالأنفعية للدولة

---

[١] المرجع السابق، ص٢٧٥.

[٢] عبد الله، عودة عبد عودة، **دراسة تحليلية نقدية في شروح العلماء لحديث «الأئمة من قريش»**، ص٢٧، تقدم به إلي لمادة "دراسة مقارنة بين شروح الحديث"، ثم نشره في الموقع: http://www.goodreads.com/book/show/١٦٠٤٠٢٢٢

[٣] نشر هذا المقال في العدد الأول لمجلة "الحديث"، السنة الأولى، ١٤٣٢ﻫ/٢٠١١م: ص٢٧ – ٥٨

[٤] انظر: فتح الباري: الموضع المشار إليه في الهامش السابق.

الإسلامية من قريش؟ إن كان هذا هو المراد فلا ضير على من يقول: إن محمداً كان عنصرياً قومياً – نعوذ بالله من ذلك –. إذن ما هو المعنى الصحيح لهذا الحديث وأمثاله، الذي لا يترتب عليه ذلك المحظور، والذي يجعل الحديث عاملاً قوياً، وذا أثرٍ فعَّالٍ في كل زمان ومكان؟ نقول للإجابة عن هذا السؤال بأن تخصيص الإمامة بقريش إنما جاء – على رأي ابن خلدون – على أنه ﷺ راعى في هذا التوجيه ما كان لقريش في عصره من القوة والعصبية التي عليها تقوم الخلافة أو الملك. فأرجع ابن خلدون اشتراط القرشية إلى الكفاءة المتوافرة في قريش لدفع التنازع وجمع الكلمة، فإذا توفرت تلك الكفاءة في غير القرشي فهو أحق بالإمامة أو الإمارة من القرشي الذي يفقدها، فعلى هذا أصبح معنى الحديث "الأئمة من الأكفاء".

وأكدت مفهوم الحديث في ذلك البحث فقلت: "ويؤيد هذا المفهوم ما ورد عن عمر بن الخطاب ﷺ من أنه قال: "فإن أدركني أجلي استخلفت معاذاً"[١]. ومعاذ بن جبل رضي الله عنه أنصاري، وليس له نسب في قريش. أراد عمر رضي الله عنه ذلك لِمَا رأى فيه من سابقةٍ في الإسلام، وتقوى وصلاحٍ، وبصرٍ بأمور السياسة، وحزمٍ في الرأي، وعلمٍ بالحلال والحرام، إلا أنه مات قبل عمر بن الخطاب سنة ١٨هـ، فحال دون تحقق إرادة عمر بن الخطاب الذي استشهد في أواخر ذي الحجة عام٢٣هـ، وعلى هذا المفهوم أَرجعَ الحديثُ أمرَ الخلافة إلى الكفاءة والأهلية، وهو الأمر الذي يجب أن تقوم عليه الحكومات، وهو الذي يضمن الأمن والسلامة، ويحقِّق معنى

---

[١] قال الدكتور: رواه أحمد في **مسنده:** ١/١٨ رقم١٠٨ فقال: حدثنا أبو المغيرة وعصام بن خالد قالا:حدثنا صفوان، عن شريح بن عبيد وراشد بن سعد وغيرهما قالوا: لما بلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه سرغ حُدِّثَ: أن بالشام وباءً شديداً، قال: بلغني أن شدة الوباء في الشام فقلت:"إن أدركنيأجلي، وأبو عبيدة بن الجراح حي استخلفته، فإن سألني الله: لم استخلفته على أمة محمد ﷺ قلت: إني سمعت رسولك ﷺ يقول: "إن لكل نبي أميناً، وأميني أبو عبيدة بن الجراح"، فأنكر القوم ذلك وقالوا: ما بال عليا قريش؟ يعنون بني فهر، ثم قال: "فإن أدركني أجلي – وقد توفي أبو عبيدة – استخلفت معاذ بن جبل، فإن سألني ربي عز وجل: لم استخلفته؟ قلت: سمعت رسولك ﷺ يقول:"إنه يحشر يوم القيامة بين يدي العلماء نبذة". وقال ابن حجر في **الفتح:** ١٣/١٩: "رجاله ثقات".

الاستخلاف وإعمار الأرض، ولا يترتب عليه أي محظور، ويجعله صالحاً لكل زمان ومكان، وعاملاً بكل قوة واقتدار"[١].

هـ- أنه شرط بشري طبيعي:

ولكن قبل أن أذكر هذا التخريج أود أن ألقي بعض الضوء على أن للنبي ﷺ اعتبارات مختلفة، وتصدر عنه حسبها تصرفات عديدة، منها تشريعية، وهي ما صدر عن الرسولﷺ مما هو للاتباع والاقتداء. وهذه التصرفات التشريعية تنقسم بدورها إلى قسمين: تصرفات بالتشريع العام، وهي تتوجه إلى الأمةكافة إلى يوم القيامة، وهي إما تصرفات بالتبليغ أو تصرفات بالفتيا. وتصرفات بالتشريع الخاص، وهي مرتبطة بزمان أومكان أو أحوال أو أفراد معينين، وليست عامة للأمة كلها. ويدخل ضمنها التصرفات بالقضاء، والتصرفات بالإمامة، والتصرفات الخاصة. وهي ملزمة لمن توجهت إليهم فقط، وليس لغيرهم. ويسميها بعض العلماء بالتصرفات الجزئية أو التشريعات الجزئية أو الخطاب الجزئي. وتصرفات غير تشريعية، وهي تصرفات لا يُقصد بها الاقتداء والاتباع، لا من عموم الأمة ولا من خصوص مَن توجهت إليهم. منها: التصرفات الجِبِلّية والتصرفات العادية والتصرفات الدنيوية والتصرفات الإرشادية والتصرفات الخاصة به ﷺ[٢].

والآن نأتي إلى ذلك التخريج فنقول: إن شرط القرشية ليس شرطا تشريعيا كما يقول الجمهور، ولا شرطا اجتماعيا كما يقول ابن حلدون وغيره، ولا شرطا سياسيا كما يقول الأستاذ مبارك وغيره، وإنما هو شرط طبيعي، لا يخلو عنه أي بشر؛ إذ ما من إنسان إلا وهو يحب أن تبقى الإمامة أو الخلافة أو الإمارة أو أي منصب من المناصب في أسرته أو قبيلته.

---

[١] الخير آبادي، محمد أبو الليث، **المنهج العلمي عند المحدثين في التعامل مع متون السنة**، نشر هذا المقال في العدد ١٣ لمجلة "إسلامية المعرفة"، السنة الرابعة، صيف ١٤١٩هـ/١٩٩٨م: ص١٣-٤٦.

[٢] انظر: العثماني،سعد الدين، **تصرفات الرسول ﷺ بالإمامة وسماتها عند الأصوليين،** موقع منارات، تاريخ التصفح ٢٠١٤/٤/٧م. http://www.manaratweb.com/print.php?newsid=٢٨٦٨

فحديث «الأئمة من قريش» وأمثاله قاله النبي ﷺ بوصفه بشرا، لا بوصفه نبيا شارعا، فلا يرد عليه اعتراض بالعصبية وغيرها، ولا تعارضه الألفاظ الأخرى للحديث. وصدور هذا القول منه كبشر ليس أمرا غريبا، فقد حصل منه مثل ذلك في أماكن أخرى، مثل ما حصل في منعه زواج علي بن أبي طالب من بنت أبي جهل.

ففي الصحيحين عن المسور بن مخرمة، أن علي بن أبي طالب خطب بنت أبي جهل على فاطمة، فسمعت رسول الله ﷺ وهو يخطب الناس في ذلك على منبره هذا وأنا يومئذ محتلم، فقال: «إن فاطمة مني، وإني أتخوف أن تفتن في دينها». قال: ثم ذكر صهرا له من بني عبد شمس، فأثنى عليه في مصاهرته إياه فأحسن، قال:«حدثني فصدقني ووعدني فأوفى لي، وإني لست أحرم حلالا، ولا أحل حراما، ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله ﷺ وبنت عدو الله مكانا واحدا أبدا»[١]. واللفظ لمسلم.

وفي رواية للبخاري: "... فقام رسول الله ﷺ فسمعته حين تشهد يقول: «أما بعد أنكحت أبا العاص بن الربيع فحدثني وصدقني»[٢].

وفي رواية للصحيحين عن المسور بن مخرمة قال: إن عليا خطب بنت أبي جهل، فسمعت بذلك فاطمة، فأتت رسول الله ﷺ فقالت: يزعم قومك أنك لا تغضب لبناتك، وهذا علي ناكح بنت أبي جهل. ثم ذكر نحو الأول وزاد: «وإن فاطمة بضعة مني، وإني أكره أن يسوءها»... فترك علي الخطبة[٣].

وفي رواية لمسلم: المسور بن مخرمة حدثه: أنه سمع رسول الله ﷺ على المنبر وهو يقول: «إن بني هشام بن المغيرة استأذنوني أن ينكحوا ابنتهم علي بن أبي

---

[١] **صحيح البخاري**، ج٣،ص١١٣٢، رقم٢٩٤٣؛**وصحيح مسلم**، ج٤، ص١٩٠٢، رقم٢٤٤٩.

[٢] **صحيح البخاري**، ج٣، ص١٣٦٤، رقم٣٥٢٣.

[٣] **صحيح البخاري**، ج٣، ص١٣٦٤، رقم٣٥٢٣؛**وصحيح مسلم**، ج٤، ص١٩٠٢، رقم٢٤٤٩.

طالب، فلا آذن لهم، ثم لا آذن لهم، ثم لا آذن لهم، إلا أن يحب ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم، فإنما ابنتي بضعة مني، يريبني ما رابها، ويؤذيني ما آذاها»[١].

لاحظوا كيف أن فاطمة – رضي الله عنها – أثار أبوة والدها وحنانه الأبوي بقولها له: "يزعم قومك أنك لا تغضب لبناتك، وهذا علي ناكح بنت أبي جهل". والنتيجة الطبيعية لذلك أنه ﷺ غضب كغضب أي أب لبنته، ثم قام على المنبر وقال: «إن فاطمة مني، وإني أتخوف أن تفتن في دينها». وحتى لا يفهم من تصرفه هذا أن ذلك النكاح حرام لعلي ﷛، قال: «وإني لست أحرم حلالا، ولا أحل حراما، ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله ﷺ وبنت عدو الله مكانا واحدا أبدا». تبين منه أن غضبه ﷺ على علي ﷛ بإرادته النكاح من ابنة أبي جهل لم يكن إلا بمقتضى البشرية، لا بمقتضى النبوة والرسالة والشارع؛ لأن بنت أبي جهل هذه كانت مسلمة، جاز لعلي أن يتزوج منها.

ويؤيد ما قلناه قوله ﷺ: «إن فاطمة مني، وإني أتخوف أن تفتن في دينها»، وفي رواية: «وإن فاطمة بضعة مني وإني أكره أن يسوءها»، وفي رواية: «فإنما ابنتي بضعة مني، يريبني ما رابها، ويؤذيني ما آذاها»،وافتتانها في دينها هو تأذيها بالغيرة ووقوع شيء منها في حق زوجها في حالة الغضب ما لا يليق بها في الدين؛ يقول ابن حجر: "يعني أنها لا تصبر على الغيرة، فيقع منها في حق زوجها في حال الغضب ما لا يليق بحالها في الدين، (ويؤذيني ما آذاها) فيه تحريم أذى من يتأذى النبي ﷺ بتأذيه؛ لأن أذى النبي ﷺ حرام اتفاقا قليله وكثيره، وقد جزم بأنه يؤذيه ما يؤذي فاطمة، فكل من وقع منه في حق فاطمة شيء فتأذت به فهو يؤذي النبي ﷺ بشهادة هذا الخبر الصحيح"[٢].

وليس هذا فحسب، بل يقول الحافظ ابن حجر: "قوله: "حدثني فصدقني" لعله كان شَرَطَ على نفسه أن لا يتزوج على زينب، وكذلك علي، فإن لم يكن

[١] **صحيح مسلم**، ج٤، ص١٩٠٢، رقم٢٤٤٩.

[٢] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٥، ص٣٨.

كذلك فهو محمول على أن عليا نسي ذلك الشرط فلذلك أقدم على الخطبة، أو لم يقع عليه شرط إذ لم يصرح بالشرط لكن كان ينبغي له أن يراعي هذا القدر فلذلك وقعت المعاتبة، وكان النبي ﷺ قل أن يواجه أحدا بما يعاب به، ولعله إنما جهر بمعاتبة علي مبالغة في رضا فاطمة عليها السلام"[١].

ولكن الغريب في هذا الأمر أن بعض العلماء حرموا التزوج على بناته ﷺ، قال الشيخ أبو علي الحسين بن شعيب السنجي المروزي الشافعي (ت٤٣٠هـ) في شرح التلخيص: "يحرم التزوج على بنات النبي ﷺ"[٢]. ووجه الغرابة أنه كيف حرم ما لم يحرمه النبي الشارع عليه السلام.

والأخف منه غرابةً استظهار الحافظ ابن حجر بأنه من خصائصه ﷺ قال: "والذي يظهر لي أنه لا يبعد أن يعد في خصائص النبي ﷺ أن لا يتزوج على بناته"[٣]. والذي استظهره ابن حجر جزم به السيوطي فعقد بابا بعنوان "باب اختصاصه ﷺ بأن بناته لا يتزوج عليهن"[٤]، واستدل عليه بحديث الباب.

وبهذا التخريج – فيما أرى – لا يرد عليه الاعتراض بالعصبية. ولكن لما كانت الإمامة أو الخلافة جزءا من السياسة والدين معا، لذلك لم يجعل النبي ﷺ الإمامة في قريش بشكل مطلق متحرر من كل قيد، وإنما هي لها ما دامت مستقيمة على أمر الله، من حيث إعانة الضعيف، والعدل في الحكم، والوفاء بالعهد، فإن لم توف قريش تلك الشروط فلا تكون الإمامة محصورة فيهم؛ إذ ليس بمستحق لهذا

---

[١] ابن حجر، **فتح الباري**، ج٧،ص٨٦.

[٢] انظر: ملا علي القاري، علي بن سلطان محمد الهروي (ت١٠١٤هـ)، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، تحقيق: الشيخ جمال عيتاني، ج٨، ص٢٩٤؛ والمناوي، (ت١٠٣١هـ)، **فيض القدير**، ج٤، ص٤٢١. وكتاب "التلخيص في الفروع" لأبي العباس أحمد بن محمد بن يعقوب بن القاص الطبري الشافعي المتوفى سنة ٣٣٥هـ. حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله الحنفي القسطنطيني الرومي، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، ج١، ص٤٧٩.

[٣] ابن حجر،**فتح الباري**، ج٩،ص٣٢٩.

[٤] السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن أبي بكر، **الخصائص الكبرى**، ج٢، ص٣٨١.

المنصب إلا من هو أهلٌ له. ولذلك حينما طلب أبو ذر ﷺ من رسول الله ﷺ أنْ يوَلِّيه، رفض ذلك؛ لأنه ليس به القوة التي تؤهله لهذا المنصب، وردّ عليه: «إنك ضعيف وإنها أمانة»[1].

فنفهم أن تخصيص النبي ﷺ الإمامة بقريشٍ إما كان شرطا بمقتضى الواقع آنذاك؛ لأنها كانت قادرة على القيام بتبعات هذا المنصب وتحمّل أعباء هذه الإمامة في ذلك الوقت، أو بمقتضى البشرية الطبيعية التي لا يخلو منها بشر أيٌّ بشر.

خلاصة البحث:

لقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي من النتائج:

١) وردت في تخصيص الإمامة، بقبيلة "قريش"، عدة أحاديث، مطلقة أو مقيدة، وأكثرها صحيحة، والبعض منها ضعيف سندا. وهي جاءت بصيغة الخبر، ولكن المراد بها الأمر، وعليه انعقد الإجماع. فالقرشية عند الجمهور شرط تشريعي ديني أبدي.

٢) قابله أكثر الخوارج وأكثر المعتزلة، وإمام الحرمين الجويني من أهل السنة والجماعة بالرفض؛ متذرعين بأنه متعارض مع قوله ﷺ: «السمع والطاعة ولو عبدا حبشيا» وأمثاله من الأحاديث.

٣) وقابله من المعاصرين الدكتور الخربوطلي و"الطيب آيت حمودة" والسيد محمد سالم عزان الشيعي أو الزيدي وصاحب بحث "الطعن في حديث "الأئمة من قريش" من المعاصرين برميه بالوضع، وعلى فرض صحته أنه من باب الإخبار بالغيب، لا من باب الأمر باتخاذ الخلفاء من قريش خاصة، أو حمله على أنها في قريش ما دامت قريش أقوى عناصر الأمة الإسلامية.

٤) وهذا الحديث وأمثاله يتعارض مع قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات:١٣]،

[1] رواه مسلم في **الصحيح**، كتاب الإمارة، باب كراهة الإمارة بغير ضرورة، ج٣، ص١٤٥٧، رقم١٨٢٥.

حيث جعل الله فيه الأفضلية والإكرام بالتقوى، لابالنسب ونحوه. وكذلك يتعارض مع الحديث الذي سوى بين الناس، ونفى الفضل لعربي على أعجمي، ويتعارض مع الأحاديث التي تحذر من التفاخر بالأنساب والأحساب، وتنهى عن العصبية الجاهلية. ويتعارض مع الحديث الذي يأمر بالسمع والطاعة للعبد الحبشي. ويتعارض مع إرادة عمر ﷺ استخلاف معاذ بن جبل الأنصاري وسالم مولى أبي حذيفة.

٥) ووصل السيد محمد سالم عزان إلى أن شرط القرشية رؤية سياسية، وليس شرطا دينيا تشريعيا. وكذلك يرى الشيخ عبد الحكيم الصادق الفيتوري، أن هذا الشرط سياسي.

٦) ونفى الدكتور صلاح الدين دبوس اشتراط القرشية، وذهب إلى القول بصحة الخلافة لكل قادر كفء سواء كان من قريش أم من غير قريش.

٧) ويرى الأستاذ محمد المبارك أنه من باب السياسة الشرعية المتغيرة بتغير العوامل.

٨) ويرى الشيخ محمد أبو زهرة أن شرط القرشية من قبيل الأفضلية، لا الصحة.

٩) ويرى الأستاذ العقاد أن صفات الإمام هي الكفاءة جسديا وتدبيرا، وأن النبي لا يدعو إلى ما نهانا عنه من العصبية.

١٠) ويرى الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي أن هذا الحديث ليس بصحيح لذاته، وإنما صُحِّح بكثرة طرقه، وأنكر إجماع الصحابة وغيرهم عليه. وعلى فرض صحة هذا الإجماع يرى كما يرى ابن خلدون أن كون الإمام من قريش كان مرتبطا بالمصلحة في ذلك الزمن، لِمَا كان لهم من المكانة والغلبة على غيرهم من العرب، أي أنهم أهل الحماية والعصبية.

١١) ويرى الدكتور حسن بسيوني أن هذا الشرط كان له دور في بداية الدولة الإسلامية، ولكن التمسك بهذا الشرط بعد انتشار الدين من الصين والهند إلى الأندلس في محلّ نظر؛ إذ الإسلام يقوم على التآخي والمساواة وبغض العصبية، والتمسك بالنسب والعصبية من شأنه أن يثير النفوس، لا سيّما والمسلمون سواسية، وأساس التفضيل بينهم التقوى.

١٢) وأول من استطاع دفع التهمة بالعصبية ابن خلدون (ت٨٠٨ه) فقد اعتبر أنّ حديث «الأئمة من قريش» راعى ما كان لقريش في عصره من القوة والعصبية التي تقوم عليها الخلافة أو الملك؛ لأنهم كانوا أقدر على جمع الكلمة، والشارع لا يخص الأحكام بجيل ولا عصر ولا أمة، وإنما هو بالكفاية.

١٣) ويرى الدكتور طه حسين أنّ الأئمة من قريش، قُصِد منه الطبقة الممتازة من قريش، طبقة الذين سبقوا إلى الإسلام وجاهدوا مع النبي في مكة والمدينة. وبعد انتهاء الطبقة الممتازة لا معنى لشرط القرشية.

١٤) ويرجح الدكتور منير البياتي رأي ابن خلدون في أن شرط القرشية زال بزوال قوة قريش وغلبتها، والأصل العام في الولايات في الإسلام، أنها تقوم على الكفاءة والأمانة، وأن التفاضل إنما يكون بالتقوى.

١٥) أما الشهيد عبد القادر عودة فيرى أن حق الإمامة مقيد بطاعة الله، وهي ليست محصورة في قريش،فيجوز أنْ يكون الإمام قرشياً أو غير قرشيّ.

١٦) ويرى الدكتور يحيى إسماعيل أنّ القرشية شرطُ كمالٍ لا شرط صحة، وأن هذا الشرط ذهب بذهاب زعامة قريش؛ لأن منصب الخلافة منصب قيادة عالمية، والقيادة لا تفتقر إلى صحة النسب في معظم أحوالها، فقد يعجز القرشي ويطيق غيره، ولهذا أجاز بعض أهل السنة إمامة الفاجر إن احتيج إليه. وتبعه تلميذي الدكتور عودة عبد الله.

١٧) أما الدكتور يوسف القرضاوي فقد أيّد العلامة ابن خلدون، في اعتبار أن شرط القرشية قد زال بزوال قوة قريش ومجدها؛ لأن الحكم يدور مع العلّة وجوداً وعدماً. وهو ما ذهب إليه الشيخ عطية صقر، وأنا أيضاً.

١٨) وكنت قد ذهبت إلى رأي ابن خلدون هذا في السابق، ولكن أطرح هنا تخريجاً آخر للحديث، أنه ﷺ خصص الإمامة بقريش بمقتضى البشرية الطبيعية، لا بوصفه نبيا شارعا، فما كان اعتراض عليه بالعصبية وغيرها. كما كان منعه عليا من زواجه على فاطمة من بنت أبي جهل.

مصادر ومراجع البحث:

١) ابن أبي خيثمة، زهير بن حرب بن شداد الحرشي النسائي ثم البغدادي، **التاريخ**، (مصر: دار الفاروق الحديثة، د. ط، د.ت).

٢) ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد، **المصنف في الحديث والآثار**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، (الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ).

٣) ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني، **السنة**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ).

٤) ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، (بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٧م).

٥) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، **منهاج السنة النبوية**، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، (السعودية: مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤٠٦هـ).

٦) ابن جرير، محمد بن جرير بن يزيد أبوجعفر الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).

٧) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت: دارالجيل، ط١، ١٤١٢هـ).

٨) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، **تقريب التهذيب**،تحقيق: محمدعوّامة، (حلب: دارالرشيد، ط١، ١٤٠٦هـ)، ج١، ص٢٤٥، رقم٢٤٦١.

٩) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، (المدينة المنورة: ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م).

١٠) ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد الظاهري أبو محمد، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، (القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ط، د.ت).

١١) ابن حزم، أبو محمد بن أحمد بن سعيد، **المحلى**، (القاهرة: المطبعة المنيرية، ١٣٥١هـ).

١٢) ابن خلدون، عبد الرحمن، **المقدمة**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٣).

١٣) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري، **تأويل مختلف الحديث**، تحقيق: محمد زهري النجار، (بيروت: دارالجيل، ١٣٩٣هـ/١٩٧٢م).

١٤) ابن ماجه، محمد بن يزيد أبوعبد الله القزويني، **السنن**، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبدالباقي، (بيروت:دارالفكر)، مع الأحاديث المذيلة بأحكام الألباني عليها.

١٥) ابن منظور، محمد بن منظور بن مكرم الأفريقي المصري، **لسان العرب**، (بيروت: دارصادر، ط١، د.ت).

١٦) أبوداود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، **السنن**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: دارالفكر)، مع تعليقات كمال يوسف الحوت، والأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.

١٧) أبو زهرة، محمد، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٦م).

١٨) أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى، **المسند**، تحقيق، حسين سليم أسد، (دمشق: دار المأمون للتراث،ط١، ١٤٠٤ه/١٩٨٤م).

١٩) أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، **المسند**، (القاهرة: مؤسسةقرطبة، د.ط، د.ت).

٢٠) إسماعيل، يحيى، **منهج السنة في العلاقة بين الحاكم والمحكوم**، (مصر: دار الوفاء، ط١، ١٤٠٦ه/١٩٨٦م).

٢١) الأشعري، علي بن إسماعيل أبو الحسن، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، تحقيق: هلموتريتر، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٣، د.ت).

٢٢) الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، (الرياض: مكتبةالمعارف، د.ط، د.ت).

٢٣) الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد، **المواقف في الكلام**، تحقيق: د.عبدالرحمن عميرة، (بيروت: دار الجيل، ط١، ١٩٩٧م).

٢٤) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، **الصحيح**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، (اليمامة وبيروت: دار ابن كثير، ط٣، ١٤٠٧ه/١٩٨٧م).

٢٥) بسيوني، حسن السيد، **الدولة ونظام الحكم في الإسلام**، (القاهرة: عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥ه/١٩٨٥م).

٢٦) البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي، **أصول الدين**، (إستانبول: مطبعة الدولة، ط١، ١٩٢٨م).

٢٧) البغدادي، أبومنصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد، **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، (بيروت:دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٧٧م).

٢٨) البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، (الرياض: دارالوطن، ط١، ١٤٢٠ه/١٩٩٩م).

٢٩) البياتي، منير حميد، **النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية**، (عمان: دار البشير).

٣٠) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، **السنن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).

٣١) الجويني، إمام الحرمين عبد الملك الجويني النيسابوري، **غياث الأمم في التياث الظلم**، تحقيق: مصطفى حلمي وفؤاد عبد المنعم، (الإسكندرية: دار الدعوة، د.ط، د.ت).

٣٢) حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله الحنفي القسطنطيني الرومي، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، (بيروت:دار الكتب العلمية).

٣٣) حسين، طه، **الفتنة الكبرى**، (مصر: دار المعارف، ١٩٥١م).

٣٤) الخربوطلي، د. علي حسني، **الإسلام والخلافة**، (بيروت: دار بيروت، ١٩٦٩م).

٣٥) الخيرآبادي، محمد أبو الليث، "**المنهج العلمي عند المحدثين في التعامل مع متون السنة**"، العدد ١٣ لمجلة "إسلامية المعرفة"، (السنة الرابعة، صيف ١٤١٩ه/١٩٩٨م).

٣٦) الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، **السنن**، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، (القاهرة: شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٩٦٦م).

٣٧) الروياني، أبو بكر محمد بن هارون، في **المسند**، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، (القاهرة: مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤١٦ه).

٣٨) الزرقاني، محمد الزرقاني بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان المصري، **شرحه للمواهب اللدنية للقسطلاني**، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧ه/١٩٩٦م).

٣٩) زكريا الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا أبو يحيى، **فتح الوهاب شرح منهج الطلاب**، (بيروت: دارالكتب العلمية، ١٤١٨ه)

٤٠) سعد الدين التفتازاني، مسعود بن عمر بن عبدالله، **شرح المقاصد في علم الكلام**، (باكستان: دارالمعارف النعمانية، ١٤٠١ه/١٩٨١م).

٤١) السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن أبي بكر، **الخصائص الكبرى**، (بيروت:دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ه/١٩٨٥م).

٤٢) الشربيني، محمد الخطيب، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، (بيروت: دار الفكر).

٤٣) صلاح الدين دبوس، **الخليفة توليته وعزله**، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية). صلاح الدين دبوس، **الخليفة توليته وعزله**، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية).

٤٤) الطبراني، سليمان بن أحمد أبو القاسم، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (الموصل: مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ١٤٠٤ﻫ/١٩٨٣م).

٤٥) الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود البصري، **المسند**، (بيروت: دار المعرفة، د.ط، د.ت).

٤٦) العقاد، عباس محمود، **الديمقراطية في الإسلام**، (مصر: دار المعارف).

٤٧) عودة، عبد القادر، **الإسلام وأوضاعنا السياسية**، (القاهرة: المختار الإسلامي، ط٣، ١٣٩٨ﻫ/١٩٧٨م).

٤٨) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد، **فضائح الباطنية**، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، (الكويت: مؤسسة دارالكتب الثقافية، د.ط، د.ت).

٤٩) الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان،**المعرفة والتاريخ**،تحقيق: أستاذي الدكتور أكرم ضياء العمري، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨١م).

٥٠) القاضي عياضبن موسى أبو الفضل اليحصبي السبتي، **إكمال المعلم شرح صحيح مسلم**، (المكتبة الشاملة).

٥١) القرضاوي، يوسف، **كيف نتعامل مع السنة النبوية**، (الولايات المتحدة الأمريكية: منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٢، ١٤١٠ﻫ/١٩٩٠م).

٥٢) القسطلاني، أحمد بن محمد، **المواهب اللدنية بالمنح المحمدية**، تحقيق: صلاح أحمد الشامي، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٢٥ﻫ/٢٠٠٤م).

٥٣) القلقشندي، أحمد بن عبد الله، **مآثر الإنافة في معالم الخلافة**، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ط٢،١٩٨٥م).

٥٤) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، **الأحكام السلطانية**، (القاهرة: ١٩٦٦م).

٥٥) محمد رشيد رضا،**مجلة المنار**، (ديسبر، ١٩٢٢م).

٥٦) محمد الغزالي، **الخديعة حقيقة القومية العربية وأسطورة البعث العربي**، (مصر: دار نهضة، ط١، د.ت).

٥٧) محمد المبارك، **نظام الإسلام في الحكم والدولة**، (بيروت: دار الفكر، ١٩٨١م).

٥٨) مسلم بن حجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، **الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).

٥٩) ملا علي القاري، علي بن سلطان محمد الهروي، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، تحقيق: الشيخ جمال عيتاني، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢ﻫ/٢٠٠١م).

٦٠) المناوي، عبد الرؤوف، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ط١، ١٣٥٦هـ).

٦١) النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، **المجتبى من السنن**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، مع الأحاديث المذيلة بأحكام الألباني عليها).

٦٢) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ).

٦٣) الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، (بيروت: دارالفكر، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م).

المواقع على الشبكة العنكبوتية:

٦٤) صقر، عطية، فتوى بعنوان "**حديث الأئمة من قريش**" www.islam-online.net.

٦٥) الطيب آيت حمودة، بحث تحت عنوان "**حديث (الأئمة من قريش) الذي مزق أمة الإسلام**"، الحوار المتمدن، العدد٣٦٣٤، ٢٠١٢/٢/١٠م، تحت المحور: العلمانية، الدين السياسي ونقد الفكر الديني. تاريخ التصفح: ٢٠١٣/٣/٢٩م. على الموقعين:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٢٩٤٧١٥

http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=٢٩٤٧١٥

٦٦) عبد الله، عودة عبد عودة، **دراسة تحليلية نقدية في شروح العلماء لحديث «الأئمة من قريش»**، الموقع:

http://www.goodreads.com/book/show/١٦٠٤٠٢٢٢

٦٧) العثماني، سعد الدين، **تصرفات الرسول ﷺ بالإمامة وسماتها عند الأصوليين**، موقع منارات، تاريخ التصفح ٢٠١٤/٤/٧م

http://www.manaratweb.com/print.php?newsid=٢٨٦٨

٦٨) علوي بن عبد القادر السقاف، **الموسوعة العقدية**، الجزء الثاني. الكتاب العاشر: متفرقات في العقيدة. الباب الثاني: الإمامة. الفصل الثالث: شروط الإمام. المبحث العاشر: القرشية. موقع الدرر السنية. تاريخ التصفح: ٢٠١٣/٣/٢٩م.

http://www.dorar.net/enc/aqadia/٤٠٣٢

٦٩) القرضاوي، يوسف، **دعوى العلمانية الإسلامية**، موقع القرضاوي تاريخ الزيارة ٢٠١٣/٣/٢٤م

http://www.qaradawi.net/library/٣٩٠٧/٧٧.html

٧٠) الموقع: بيان الإسلام. الرد على الافتراءات والشبهات. تاريخ التصفح: ٢٠١٣/٣/٢٩م
http://www.bayanelislam.net/Suspicion.aspx?id=٠٠٧٨-٠٣-٠٣&value=&type

٧١) الموقع: الجمهورية، سمير رشاد اليوسفي رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير. تاريخ التصفح: ٢٠١٣/٣/١٥م
http://www.algomhoriah.net/atach.php?id=٩١٣٩

٧٢) الموقع: نقد معرفي، منبر إحياء ثقافة نقدية عقلانية للتراث. تاريخ التصفح: ٢٠١٣/٣/٢٤م.
http://www.a-znaqd.com/index.htm



مقاصد الشريعة الإسلامية
في ضوء السنة النبوية المطهرة
العلاقات الأسرية أنموذجاً

د. عبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي [١]
alfaiad@hotmail.com

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإنَّ السنة النبوية المطهرة هي المصدر الثاني للإسلام في تشريعه وتوجيهه، يستند عليها الفقيه في استنباط الأحكام، ويتزود بها المسلم في مسائل الحلال والحرام، وإليها يرجع المربي ليستخرج منها "التوجيهات المشرقة، والحجج الدامغة، والحِكَم البالغة، والقصص الهادفة، والأساليب المرغِّبة في الخير، المرهِّبة من الشر"[٢]، فهي تسير في خط القرآن الكريم، تخاطب كيان الإنسان كله: عقله وقلبه، وتعمل على تكوين الشخصية الإسلامية المتكاملة المتسمة بالعقل الذكي، والقلب النقي، والجسم القوي، ثم هي فوق ذلك تمثّل الجذر الذي يمد الأمة بالأصالة، ويحميها من الرياح الهوجاء والعواصف العاتية.

والسنة النبوية تعد المصدر التشريعي الثاني – بعد كتاب الله تعالى – لبيان المقاصد والغايات الشرعية، وذلك من خلال تقريرها للمقاصد الواردة في القرآن الكريم وتأكيدها لها، أو من خلال ما استقلت ببيانه، وانفردت به.

---

[١] الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلامية، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

[٢] كيف نتعامل مع السنة النبوية: للدكتور يوسف القرضاوي، ص٧٨.

وانطلاقاً من هذا أحببت أن أخوض غمار البحث في هذا الميدان، وذلك من خلال بيان مقاصد الشريعة في ضوء السنة النبوية المطهرة، واخترت العلاقات الأسرية أنموذجاً على ذلك.

أولاً: تعريف المقاصد في اللغة والاصطلاح:

أ- تعريف المقاصد في اللغة:

"المقاصد" في اللغة: جمع "مقصد"، والمقصد: مصدر ميمي مشتق من الفعل قَصد، فيقال: قصد يقصد قصداً ومقصداً، وله عدة معان لغوية، منها:

١) الاعتماد والتوجه واستقامة الطريق، ومنه قوله ﷻ: ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [النحل: الآية ٩].

٢) التوسط وعدم الإفراط والتفريط، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱقۡصِدۡ فِي مَشۡيِكَ ﴾ [لقمان: الآية ١٩]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «القصد القصد تبلغوا»[١].

٣) الأَمُّ وإتيان الشيء: يقال قصده قصداً وقَصَدَ إليه: أمّه أي طلبه بعينه، ويقال قصدتُ قصدَه أي نَحَوتُ نحوَه[٢].

والذي يبدو لي أنّ المعنى الأخير هو أقرب المعاني اللغوية الى المعنى الاصطلاحي لما بينهما من التناسب والتوافق في المعنى المشترك الجامع بينهما.

ب- تعريف مقاصد الشريعة في الاصطلاح:

لم يذكر العلماء المتقدمون تعريفاً واضحاً دقيقاً أو محدداً لمقاصد الشريعة، وكل ما ورد عنهم - رحمهم الله تعالى - كان عبارة عن كلمات وجمل لها تعلق ببعض أنواعها وأقسامها، وببعض تعبيراتها ومرادفاتها، وأمثلتها وتطبيقاتها وحجيتها وحقيقتها[٣].

---

[١] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٦٠٩٨

[٢] انظر القاموس المحيط للفيروز آبادي ٣٩٦،، الصحاح للجوهري ٥٢١/١، تاج العروس للزبيدي ٣٥/٩،، المفردات للراغب الأصفهاني، ص٤٠٤.

[٣] انظر: "علم المقاصد الشرعية" لنور الدين مختار الخادمي، ص ١٥

وأما المعاصرون، فقد وردت عنهم عدة تعريفات، منها:

١) هي "المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة، فيدخل في هذا أوصاف الشريعة، وغاياتها العامة، والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها"[١].

وهذا هو تعريف الشيخ محمد الطاهر بن عاشور.

٢) وعرفها الفاسي بقوله: "المراد بمقاصد الشريعة الإسلامية: الغاية منها والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها"[٢].

٣) وعرفها آخرون بقولهم: "هي المصالح التي قصدها الشارع بتشريع الأحكام" [٣].

ويمكن أن نقول: إن "المقاصد": هي "المعاني الملحوظة في الأحكام الشرعية والمترتبة عليها سواء أكانت تلك المعاني حكماً جزئية أم مصالح كلية أم سمات إجمالية، وهي تتجمع ضمن هدف واحد، يتمثل في تقرير عبودية الله ومصلحة الإنسان في الدارين"[٤].

وتنقسم المصالح إلى ثلاثة أقسام:

١) المصالح الضرورية: وهي المقاصد اللازمة التي لا بد من تحصيلها لكي يقوم صلاح الدين والدنيا، وإسعاد الخلق في الدنيا والآخرة[٥]، وهي التي اصطلحوا على تسميتها بالكليات الخمس، وهي: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.

---

[١] انظر المصدر السابق: ١٨٠ – ١٨١

[٢] مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها: لعلال الفاسي، ص ٣

[٣] قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية: لمصطفى بن كرامة الله مخدوم، ص ٣٤

[٤] الاجتهاد المقاصدي: ١/٥٢ – ٥٣.

[٥] علم المقاصد الشرعية: للخادمي، ص ٧٩

٢) المصالح الحاجية: قال إمام الحرمين الجويني: "الوصف الحاجي هو ما يتعلق بالحاجة العامة، ولا ينتهي إلى حد الضرورة"[١].

فهي إذن التي لا بد منها لقضاء الحاجات، كتشريع أحكام البيع، والإجارة، والنكاح، وسائر ضروب المعاملات[٢].

٣) المصالح التحسينية: وهي كل ما يعود إلى العادات الحسنة والأخلاق الفاضلة، والمظهر الكريم، والذوق السليم، مما يجعل الأمة الإسلامية أمةً مرغوباً في الانتماء إليها، والعيش في أحضانها[٣] كإزالة النجاسة، وستر العورة، وأخذ الزينة والطيب، وغير ذلك.

ثانياً: مفهوم الأسرة وأهميتها:

أ- مفهوم الأسرة:

قال ابن منظور: "أُسرةُ الرجل: عشيرتُه ورهطُهُ الأدْنَوْنَ، لأنه يتقوى بهم، والأُسرةُ عشيرةُ الرجل وأهلُ بيته"[٤].

وقد جاء في كتاب الله ﷻ ذِكْرُ الأزواج والبنين والحفدة، بمعنى الأسرة، إذ يقول ﷻ: ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ۚ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ [النحل: ٧٢].

يقول الشيخ عبد الرحمن بن سعدي - رحمه الله — في تفسير هذه الآية: "يُخبر تعالى عن منَّتِه العظيمة على عباده،حيث جعل لهم أزواجاً، ليسكنوا إليها، وجعل لهم من أزواجهم، أولاداً تَقَرُّ بهم أعينُهم ويخدمُونهُم، ويقضُون حوائِجَهم،

[١] البرهان في أصول الفقه: للجويني: ٩٢٤/٢

[٢] مقاصد الشريعة الإسلامية: لابن عاشور: ٨٢، وانظر "الموافقات" الشاطبي و"مقاصد الشريعة" لابن عاشور، ص ١٢٢

[٣] المصدر السابق.

[٤] لسان العرب: مادة أسر.

وينتفعون بهم من وجوه كثيرة، ورزقهم من الطيبات من المآكل، والمشارب، والنعم الظاهرة، التي لا يقدر العباد أن يحصوها"[١].

ب- أهمية الأسرة:

تعد الأسرة نواة المجتمع، وحلقةً هامةً من حلقات التنظيم البشري عامة على مر العصور والأزمان، لا تدانيها في أهميتها ومكانتها ودورها أي وحدة أخرى من الوحدات المستحدثة للمجتمع كالأحزاب والنقابات والجمعيات وغيرها ٢.

والأسرة اللبنة الأولى في كيان المجتمع، وهي الأساس المتين الذي يقوم عليه هذا الكيان فبصلاح الأساس يصلح البناء، وكلما كان الكيان الأسري سليماً ومتماسكاً كان لذلك انعكاساته الإيجابية على المجتمع.

فالأسرة التي تقوم على أسس من الفضيلة والأخلاق والتعاون تعد ركيزةً من ركائز أي مجتمع يصبو إلى أن يكون مجتمعاً قوياً متماسكاً متعاوناً، يساير ركب الرقي والتطور .

وتكتسب الأسرة أهميتها كونها أحد الأنظمة الاجتماعية المهمة التي يعتمد عليها المجتمع كثيراً في رعاية أفراده منذ قدومهم إلى هذا الوجود، وتربيتهم وتلقينهم ثقافة المجتمع، وتقاليده وتهيئتهم لتحمل مسؤولياتهم الاجتماعية على أكمل وجه.

والعلاقة بين الفرد والأسرة والمجتمع علاقة فيها الكثير من الاعتماد المتبادل، ولا يمكن أن يستغني أحدهم عن الآخر، فالأسرة ترعى شؤون الأفراد منذ الصغر، والمجتمع يسعى جاهداً لتهيئة كل الفرص التي تمكن هؤلاء الأفراد من أداء أدوارهم الاجتماعية، وتنمية قدراتهم بالشكل الذي يتوافق مع أهداف المجتمع.

إن أهمية الأسرة ودورها في المجتمع البشري يتضحان من خلال الإمعان في هذين البعدين. والأسرة وحدة اجتماعية عد القرآن تشكيلها هدفا لتأمين السلامة النفسية لثلاثة أجيال هي الزوجان والآباء والأبناء وأقرباؤهم.

---

[١] تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ص ٣٩٧.

٢ نحو تفعيل مقاصد الشريعة: للخادمي، ص ١٤٨.

وقد عرّف القرآن الكريم الأسرة بأنها مدرسة الحب والمودة، حيث قال ﷻ: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الروم: ٢١].

وتكتسب الأسرة أهميتها من أنها تعمل على تحقق الأهداف التالية:

١) المحافظة على بقاء النوع واستمراره من خلال الإنجاب.

٢) تعليم الأسرة الطفل كيف يسلك لكي يتلاءم ويتكيف معها ومع ثقافة المجتمع الأكبر والتي تعد الأسرة جزءا منه.

٣) تحقيق الاستقرار الاجتماعي والعاطفي لأفراد الأسرة والذي يتوافر في الأسرة السليمة المترابطة.

٤) تكسب الأبناء القيم والعادات والتقاليد والأخلاقيات التي توجههم وتدعم شخصيتهم التي يسلكون بها في حياتهم اليومية.

وللأسرة مجموعة من الخصائص التي تميزها، ومن أهم هذه الخصائص:

١) الأسرة أول خلية يتكون منها البنيان الاجتماعي في المجتمع، والتي تحفظ تقاليده وتدعم قيمه واتجاهاته الفكرية المرغوبة.

٢) تعد الأسرة هي الإطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها.

٣) تعد الأسرة وحدة اجتماعية للتفاعل بين الأشخاص تفاعلاً متبادلاً يتفق مع أدوار كل منهم ومع الظروف السائدة في الأسرة من جهة، ومع نظم المجتمع من جهة أخرى، وبالصورة التيتتفق مع إشباع الحاجات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لكل أفرادها.

٤) تقوم الأسرة بالكثير من الوظائف الاجتماعية والاقتصادية في حياة الأفراد.

٥) تعد الأسرة هي الوسيط المشروع الذي اصطلح عليه المجتمع لتحقيق بقاء النوع والعواطف الاجتماعية مثل الأبوة والأمومة والأخوة والمشاركات الوجدانية مثل التعاطف والتراحم والتودد.

٦) تقوم الأسرة بتكوين الميول والاتجاهات الشخصية لدى الأفراد.

ثالثاً: تعريف "السنة" في اللغة والاصطلاح:

أ- تعريف "السنة" لغة:

قال الجوهري: السنن: الطريقة، يقال: استقام فلان على سنن واحد. وجاءت الريح سنائن إذا جاءت على طريقة واحدة لا تختلف.

والسنة: السيرة.

قال الهذلي:

فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها فأول راض سنة من يسيـــرها [1].

وقال ابن منظور: "السنة: هي السيرة حسنة كانت أو قبيحة"[٢].

ب- تعريف السنة اصطلاحاً:

"السنة" في اصطلاح المحدثين: هي كل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلُقية.

وزاد بعضهم: وأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم.

و"السنة" عند الأصوليين هي ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي.

فالسنة عندهم خاصة بالنبي ﷺ، ولا يذكرون فيها الوصف، وذلك لأنهم يبحثون فيها بحكم كونه مصدراً تشريعياً، والتشريع يثبت بالقول أو الفعل أو التقرير.

وعند الفقهاء تطلق على ما يقابل الواجب، فهي ما يثاب على فعله، ولا يعاقب على تركه[٣].

ومرادي من السنة في هذا البحث: السنة في اصطلاح الأصوليين.

---

[١] الصحاح للجوهري: ٥/٢١٣٨.

[٢] لسان العرب – مادة سنن

[٣] انظر: حاشية التلويح ، ٢/٢، منهج النقد في علوم الحديث، ص٢٨، الوسيط في علوم مصطلح الحديث لمحمد أبي شهبة، ص١٦ – ١٧.

المبحث الأول: المقصد الأول من مقاصد الشريعة في مجال الأسرة:

تنظيم العلاقة بين الجنسين:

لم تشأ الشريعة الإسلامية ترك العلاقة بين الجنسين للنوازع الطبيعية وحدها كما هو شأن البهائم والحيوانات، بل حرصت على حصر تلك العلاقة في صورة واحدة منظمة ومنضبطة، وقد تمثلت تلك الصورة في عقد النكاح، ووضعت له الأحكام التفصيلية، وبينت الحقوق والواجبات في هذه العلاقة.

وقد اهتمت السنة النبوية المطهرة بتحقيق ذلك المقصد من خلال وسائل متعددة، وصور متنوعة تهدف إلى تحقيق ضبط العلاقة بين الجنسين، وحصرها في الزواج، وذلك من خلال:

أ - الحث على الزواج، والترغيب فيه:

حيث رغّب النبي ﷺ في الزواج، ودعا إلى النكاح، وفي هذا يقول عليه الصلاة والسلام: «يا معشر الشباب! من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغضّ للبصر، وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء»[١].

ويقول أيضاً: «أربع من سنن المرسلين: الحياء، والتعطر، والسواك، والنكاح»[٢].

كما بيّن ﷺ في - معرض الترغيب في الزواج - أن الله تعالى في عون العبد الذي يبحث عن العفاف، ويريد أن يصون نفسه عن الوقوع في الحرام حيث قال: «ثلاثة كلهم حق على الله عونه: المجاهد في سبيل الله، والناكح الذي يريد العفاف، والمكاتب الذي يريد الأداء»[٣].

---

[١] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ١٨٠٦، ومسلم برقم ١٤٠٠

[٢] أخرجه الترمذي في سننه برقم ١٠٨٠، وقال: هذا حديث حسن غريب.

[٣] أخرجه النسائي في سننه الكبرى برقم ٤٣٢٨، والترمذي في سننه برقم ١٦٥٥ وقال هذا حديث حسن.

ب- تحريم العلاقات الجنسية غير الشرعية:

لقد خلق الله الإنسان ليستخلفه في الأرض ويستعمره فيها، ولن يتم ذلك إلا إذا بقي هذا النوع، واستمرت حياته على الأرض يزرع ويصنع ويبني ويعمر، ويؤدي حق الله عليه، ولكي يتم ذلك ركب الله في الإنسان مجموعة من الغرائز، والدوافع النفسية تسوقه سلطانها إلى ما يضمن بقاءه فردا، وبقاءه نوعاً.

وكان من هذا غريزة البحث عن الطعام التي بإشباعها يبقى شخصه، والغريزة الجنسية التي بالاستجابة لها يبقى نوعه، وهي غريزة قوية عاتية في الإنسان، ومن شأنها أن تطلب متنفساً تؤدي فيه دورها، وتشبع نهمها.

وكان لابد للإنسان أن يقف أمامها أحد مواقف ثلاثة: فإما أن يطلق لها العنان تسبح أين شاءت، وكيف شاءت، بلا حدود توقفها، ولا رادع يردعها، من دين أو خلق أو عرف.

وإما أن يصادمها ويكبتها، وفي هذا الموقف وأد للغريزة، وتعطيل لعملها، ومنافاة لحكمة من ركبّها في الإنسان، وفطره عليها، ومصادمة لسنة الحياة التي تستخدم هذه الغرائز لتستمر في سيرها.

وإما أن يصنع لها حدوداً تنطلق في داخلها، وضمن إطارها، دون كبت مرذول، ولا انطلاق مجنون، وهذا هو الموقف العدل بين المواقف، وهو ما دعا إليه الإسلام من خلال تشريع الزواج، وتحريم الزنا وملحقاته ومقدماته[١].

وقد حذرت السنة النبوية المطهرة أشد التحذير من انفلات الغريزة الجنسية فيما حرم الله تعالى، وأغلقت كل ما من شأنه أن يثير الغرائز الساكنة، ويفتح منافذ الفتنة على الرجل أو المرأة ويغري بالفاحشة أو يقرب منها أو ييسر سبيلها، فإن الإسلام ينهى عنه ويحرمه سداً للذريعة، ودرءاً للمفسدة. ومن توجيهاته ﷺ في الوقاية من انفلات الغريزة الجنسية:

---

[١] انظر "الحلال والحرام" للقرضاوي، ص ١٤١ – ١٤٢.

ج- الترهيب من الزنا، والترغيب في حفظ الفرج:

وفي ذلك يقول عليه الصلاة والسلام: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»[١].

ويقول أيضاً: «لا يحل دم امرئ يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة» [٢].

ويقول أيضاً: «يا شباب قريش، لا تزنوا، ألا من حفظ فرجه، فله الجنة»[٣].

ويقول أيضاً: «إذا صلت المرأة خمساً وصامت شهراً وأحصنت فرجها، وأطاعت بعلها؛ دخلت من أي أبواب الجنة شاءت»[٤].

وفي معرض الترهيب من اللواط والسحاق، يقول عليه الصلاة والسلام: «إن أخوف ما أخاف على أمتي من عمل قوم لوط»[٥].

ويقول أيضا: «لعن الله من عمل عمل قوم لوط»[٦].

ويقول أيضا: «ما نقض قوم العهد قط إلا كان القتل بينهم، ولا ظهرت الفاحشة في قوم إلا سلط الله عليهم الموت، ولا منع قوم الزكاة إلا حبس الله عنهم القطر»[٧].

---

[١] أخرجه البخاري برقم ٢٣٤٣، ومسلم برقم ٥٧.

[٢] أخرجه البخاري برقم ٦٤٨٤، ومسلم برقم ١٦٧٦.

[٣] أخرجه الحاكم في مستدركه برقم ٨٠٦٢ وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه.

[٤] أخرجه ابن حيان في صحيحه برقم ٤١٦٣

[٥] أخرجه الترمذي في سننه برقم ١٤٥٧، وقال: هذا حديث حسن غريب.

[٦] أخرجه ابن حيان في صحيحه برقم ٤٤١٧، والنسائي في سننه الكبرى ٧٣٣٧.

[٧] أخرجه الحاكم في مستدركه برقم ٢٥٧٧، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه.

د- الدعوة إلى العفة والاحتشام والحجاب:

فمن الوسائل التي أرست دعائمها سنة النبي ﷺ لتنظيم العلاقة بين الجنسين: دعوة المرأة إلى العفة والاحتشام، والالتزام باللباس الشرعي الذي يهدف إلى إخفاء كل ما من شأنه أن يثير مرضى القلوب، وعبيد الشهوات.

والحجاب الذي دعت إليه السنة النبوية المطهرة: هو: كل ما يستر المرأة عن الرجال، ولا يثير انتباههم إليها، ولا يحرك في نفوسهم عند رؤيتها فتنة.

وقد نهى النبي ﷺ المرأة أن تلبس من الثياب ما يصف ويكشف عما تحته من الجسد، ومثله ما يحدد أجزاء البدن، وبخاصة مواضع الفتنة منه.

وقد صح عنه ﷺ قوله: «صنفان من أهل النار لم أرهما: قوم معهم سياط كأنها أذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات، رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا»[١].

هـ- النهي عن الخلوة بالمرأة الأجنبية:

وسدّاً لمنافذ العلاقة المحرمة بين الجنسين، نهى النبي ﷺ عن خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية، تحصيناً لهما من وساس السوء، وهواجس الشر التي من شأنها أن تتحرك في صدريهما عن التقاء فحولة الرجل بأنوثة المرأة، ولا ثالث بينهما.

عن عقبة بن عامر ﷺ أن رسول الله ﷺ: «إياكم والدخول على النساء»، فقال رجل من الأنصار: فرأيت الحمو؟ قال: «الحمو الموت»؟ [٢]

وقال عليه الصلاة والسلام أيضاً: «لا يخلون رجل بامرأة، ولا تسافر امرأة إلا معها ذو محرم»[٣].

---

[١] أخرجه مسلم في صحيحه برقم ٢١٢٨، وابن حبان في صحيحه برقم ٧٤٦١

[٢] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٤٣٩٤، ومسلم في صحيحه برقم ٢١٧٢، والترمذي في سننه برقم ١١٧١، وغيرهم.

[٣] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٢٨٤٤، ومسلم برقم ١٣٤٣.

كما نهت السنة النبوية المطهرة عن مصافحة الرجل للمرأة الأجنبية، حيث يقول عليه الصلاة والسلام: «لأن يطعن في رأس أحدكم بمخيط من حديد خير له من أن يمس امرأة لا تحل له»[١].

فمجرد ملامسة الرجل لجسد المرأة عن طريق المصافحة، والقبض على اليد، يحدث فتنةً عظيمةً تتحرك على أثرها النفوس، وتثور العواطف، ويتحرك الشيطان ليوقع في القلوب مرض الشهوات الذي يحدث فساداً كبيراً[٢].

و- مشروعية الطلاق وفق ضوابط معينة:

لقد وضع الإسلام وسائل كثيرة لإصلاح الحياة الزوجية، ومعالجة المشاكل التي تحدث بين الزوجين، وجعل الطلاق آخر وسيلة يلجأ إليها الزوج إذا فشلت جميع الوسائل التي تسبقه، وذلك استجابةً لنداء الواقع، وتلبيةً لداعي الضرورة، وحلاً لمشكلات لا يحلها إلا الفراق بالمعروف.

وقد أجازت السنة النبوية اللجوء الى هذه الوسيلة على كره، ولم تندب إليها، أو ترغب فيها، بل قال عليه الصلاة والسلام: «أيما امرأة سألت زوجها طلاقها من غير بأس فحرام عليها رائحة الجنة»[٣].

وقال أيضاً: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»[٤].

والتعبير بأنه حلال مبغوض إلى الله يشعر بأنه رخصة شرعت للضرورة، حين تسوء العشرة، وتستحكم النفرة بين الزوجين، ويتعذر عليهما أن يقيما حدود الله وحقوق الزوجية، وقد قيل: إن لم يكن وفاق ففراق[٥].

---

[١] أخرجه الطبراني في معجمه الكبير ٢١١/٢٠ ورجاله رجال الصحيح .

[٢] انظر: "وسائل الوقاية من الجريمة في ضوء السنة النبوية المطهرة" للباحث، ص ١٧- ١٨.

[٣] أخرجه الترمذي في سننه برقم ١١٨٧، وقال: هذا حديث حسن.

[٤] أخرجه أبو داود برقم ٢١٧٨، وابن ماجة برقم ٢٠١٨، وهو حديث ضعيف.

[٥] انظر: :الحلال والحرام" للقرضاوي، ص١٩١ – ١٩٢.

قال تعالى: ﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلاًّ مِّن سَعَتِهِۦ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمًا ﴾ [النساء: ١٣٠].

وإذا كان الزواج من مرتبة الضروريات وسد طرق الإغراء من الأحكام المكملة له، فان الطلاق بشروطه من مرتبة الحاجيات لرفع الحرج الحادث في الحالات التي شرع لأجلها[١].

المبحث الثاني: المقصد الثاني من مقاصد الشريعة في مجال الأسرة:

حفظ الأنساب والأعراض وصيانتها من الفوضى والاختلاط:

فمن مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء في ميدان العلاقة الأسرية المحافظة على النسب، وكما أن حفظ النسب مقصد شرعي للنكاح، فإن هذا النسل يراد به النسل المنضبط بمعرفة النسب الصحيح، وإلحاق الفروع بأصولها الحقيقية، ومراعاة الكرامة والعفة والحياء، ومنع كل ما يخل بحق الإنسان في النسب الصحيح، والعرض الشريف والعفيف.

ولتحقيق هذا المقصد:

أ- تأكيد السنة النبوية على الزواج الشرعي الصحيح:

أكدت السنة النبوية المطهرة على الزواج الشرعي الصحيح، وحرمت العلاقات الجنسية غير الشرعية كالزنا، واللواط، والسحاق[٢]، حتى لا تختلط الأنساب، والمياه.

ب- منعُ السنةِ النبوية الذرائع والأسباب المؤدية إلى الإخلال:

لقد منعت السنة النبوية الذرائع والأسباب المؤدية إلى الإخلال بمقصد حفظ النسب والغرض كالخلوة بالمرأة الأجنبية والنظر بشهوة، وفي ذلك يقول عليه الصلاة والسلام: «يا علي! لا تتبع النظر النظرة، فإنما لك الأولى، وليس لك الأخرى»[٣].

---

[١] انظر: "نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور" لإسماعيل الحسني، ص٢١٠، و"نحو تفعيل مقاصد الشريعة" للخادمي، ص١٤٩.

[٢] انظر: "علم المقاصد الشرعية"، ص١٨٠ – ١٨١

[٣] أخرجه الترمذي في سننه برقم ٢٧٧٧، وقال هذا حديث حسن غريب، وأبو داود في سننه برقم ٢١٤٩

كما رتبت السنة النبوية الأجر العظيم والثواب الجزيل على غض البصر: "ثلاثة لا ترى أعينهم النار: عين حرست في سبيل الله، وعين بكت من خشية الله، وعين كفت عن محارم الله" [١].

جـ – إيجاب السنة العدة على المرأة المطلقة أو المتوفى عنها:

حيث أوجبت الشريعة الإسلامية على المرأة التي فسخ نكاحها، أو مات عنها زوجها، أو طلقت، أن تعتد لتكون تلك العدة دليلاً على براءة الرحم، وحفظاً للأنساب من الاختلاط. وقد جاءت السنة النبوية المطهرة مؤكدةً لما ورد في كتاب الله تعالى بخصوص عدة المرأة التي توفي عنها زوجها، وفي ذلك يقول عليه الصلاة والسلام: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاث إلا على زوجها، فإنها تحد أربعة أشهر وعشرا»[٢].

د – دعوة السنة النبوية إلى عدم الطعن في الأنساب وجحدها:

دعت السنة النبوية إلى عدم الطعن في الأنساب وجحدها، والتحذير من انتساب الولد إلى غير أبيه. فقد حرمت السنة المطهرة الطعن في أنساب الناس، وشددت الوعيد على من يفعل ذلك، وعدت ذلك من عظائم المنكرات، التي تستوجب لعنة الخالق ﷻ ولعنة الخلق. وفي ذلك يقول عليه الصلاة والسلام: «من ادعى إلى غير أبيه أو انتمى إلى غير مواليه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً»[٣]، وأيضاً يقول: «من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم، فالجنة عليه حرام»[٤]، ويقول أيضاً: «اثنتان في الناس هما بهما كفر: الطعن في النسب، والنياحة على الميت»[٥].

---

[١] أخرجه الطبراني في معجمه الكبير برقم ١٠٠٣ قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٨٨/٥:" رواه الطبراني وفيه أبو حبيب العنقزي ويقال القنوي و لم أعرفه وبقيه رجاله ثقات ".

[٢] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٥٣٣٩، ومسلم في صحيحه برقم ١٤٩١.

[٣] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٣٠٠١، ومسلم في صحيحه برقم ١٣٧٠، واللفظ له.

[٤] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٤٠٧١، ومسلم في صحيحه برقم ٦٣.

[٥] أخرجه مسلم في صحيحه برقم ٦٧.

المبحث الثالث: المقصد الثالث من مقاصد الشريعة في مجال الأسرة:

تحقيق السكن والمودة بين الزوجين:

ولكي لا تنحصر العلاقة بين الزوجين في صورة جسدية بحتة، فقد نبهت السنة النبوية المطهرة إلى أن من مقاصد هذه العلاقة أن يسكن كل من الزوجين إلى الآخر، وأن يكون بينهما مودة ورحمة، وتآلف، وتعاون على البر والتقوى.

وقد اهتمت السنة النبوية المطهرة أيما اهتمام، بتحقيق هذا المقصد وتفعيله في حياة الزوجين، وذلك من خلال ما يأتي:

أ – الدعوة إلى المعاشرة بالمعروف بين الأزواج:

وفي ذلك يقول رسول الله ﷺ: «إن من أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقاً وألطفهم بأهله»[١].

ويقول أيضاً: «خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي»[٢].

وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «استوصوا بالنساء، فإن المرأة خلقت من ضلع، وإن أعوج ما في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج فاستوصوا بالنساء» [٣].

وقال أيضاً: «لا يفرك مؤمنٌ مؤمنةً، إن كره منها خلقاً رضي منها آخر»[٤].

ب– سن آداب عند الجماع بين الزوجين:

أتى نبي الإسلام ﷺ للناس بكل ما فيه خيرهم في أمور معاشهم ودينهم ومحياهم ومماتهم، ولم يدع مجالاً من مجالات حياتهم إلا وقد بين لهم طريق الفلاح فيه.

---

[١] أخرجه الترمذي في سننه برقم: ٢٦١٢ وقال: " هذا حديث صحيح "

[٢] أخرجه ابن حبان في صحيحه برمق ٤١٧٧ والترمذي في سننه برقم ٣٨٩٥ وقال:" هذا حديث حسن غريب صحيح"، وابن ماجة في سننه برقم ١٩٧٧.

[٣] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٣١٥٣، ومسلم في صحيحه برقم ١٤٦٨

[٤] أخرجه مسلم في صحيحه برقم ١٤٦٩.

وقد شرع النبي ﷺ للاتصال بين الزوجين- الجماع - جملةً من الآداب والأحكام التي يرقى بها عن أن يكون لذّةً بهيميةً، وقضاءاً عابراً للوطر، بل قرنها بأمور من النيّة الصالحة والأذكار والآداب الشرعية ما يرقى بها إلى مستوى العبادة التي يُثاب عليها المسلم.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: "وأما الجماع أو الباه، فكان هديه فيه ﷺ أكمل هدي، يحفظ به الصحة، وتتم به اللذة وسرور النفس، ويحصل به مقاصده التي وضع لأجلها، فإن الجماع وضع في الأصل لثلاثة أمور هي مقاصده الأصلي:

أحدها: حفظ النسل، ودوام النوع إلى أن تتكامل العدة التي قدر الله بروزها إلى هذا العالم.

الثاني: إخراج الماء الذي يضر احتباسه واحتقانه بجملة البدن.

الثالث: قضاء الوطر، ونيل اللذة، والتمتع بالنعمة، وهذه وحدها هي الفائدة التي في الجنة، إذ لا تناسل هناك، ولا احتقان يستفرغه الإنزال "[١].

ومن آداب الجماع:

١) أن يقدِّم الزوج بين يدي الجماع بالملاطفة والمداعبة والملاعبة والتقبيل، فقد كان النبي ﷺ يلاعب أهله ويقبلهم.

٢) أن يقول حين يأتي أهله: "بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا"، قال رسول الله ﷺ: «فإن قضى الله بينهما ولداً، لم يضره الشيطان أبداً»[٢].

٣) يجوز له إتيان المرأة في قبلها من أي جهة شاء، من الخلف أو الأمام شريطة أن يكون ذلك في قُبُلها وهو موضع خروج الولد. عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: " كانت اليهود تقول: إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها كان الولد أحول! فنزلت: ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ

---

[١] زاد المعاد في هدي خير العباد: ٤ / ٢٤٩.

[٢] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ١٤١.

أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾، فقال رسول الله ﷺ: «مقبلة ومدبرة إذا كان ذلك في الفرج»[١].

٤) لا يجوز له بحال من الأحوال أن يأتي امرأته في الدبر، قال النبي ﷺ: «ملعون من أتى امرأته في دبرها»[٢].

٥) إذا جامع الرجل أهله ثم أراد أن يعود إليها فليتوضأ، لقوله ﷺ: «إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءاً، فإنه أنشط في العَوْد»[٣].

٦) يحرم على كل من الزوجين أن ينشر الأسرار المتعلقة بما يجري بينهما من أمور المعاشرة الزوجية، بل هو من شر الأمور، يقول النبي ﷺ: «إن من أشر الناس عند الله منْزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها»[٤].

وعن أسماء بنت يزيد – رضي الله عنها – أنها كانت عند النبي ﷺ والرجال والنساء قعود، فقال: «لعل رجلاً يقول ما يفعل بأهله، ولعل امرأة تخبر بما فعلت مع زوجها؟»، فأرّم القوم – أي سكتوا ولم يجيبوا –، فقلت: إي والله يا رسول الله! إنهن ليفعلن، وإنهم ليفعلون. قال: «فلا تفعلوا، فإنما ذلك مثل شيطان لقي شيطانة في طريق فغشيها والناس ينظرون»[٥].

---

[١] أخرجه مسلم في صحيحه برقم ١٤٣٥.

[٢] أخرجه النسائي في سننه الكبرى برقم ٩٠١٥، وأبو داود في سننه برقم ٢١٦٢، وإسناده ضعيف.

[٣] أخرجه مسلم في صحيحه برقم ٣٠٨، وابن خزيمة في صحيحه برقم ٢٢١.

[٤] أخرجه مسلم في صحيحه برقم ١٤٣٧.

[٥] أخرجه أحمد في مسنده برقم ٢٧٦٢٤، وأبو داود في سننه برقم ٢١٧٤، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم ١٧٥٦٠ والطبراني في المعجم الكبير ٤١٤، قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ٢٩٤/٤: " رواه أحمد والطبراني، وفيه شهر بن حوشب وحديثه حسن".

ولا شك أن تحقيق السكن والمودة والرحمة بين الزوجين يكون له أثر كبير في عبادتهما، وانقيادهما لله تعالى، وفي إعمار الأرض، وإصلاحها وتجميلها وجعلها مزرعة للآخرة، وممراً لها.

المبحث الرابع: المقصد الرابع من مقاصد الشريعة في مجال الأسرة:

حفظ التدين في الأسرة:

فقد عنت السنة النبوية الشريفة بإبراز هذا المقصد في مجال الأسرة، ولفتت الأنظار إلى أهمية التدين في الأسرة، ومسؤولية ربها عن العناية بذلك.

ومن أجل تحقيق هذا المقصد دعت السنة النبوية إلى ما يأتي:

أ- الدعوة إلى اختيار المرأة ذات الدين، وتقديم ذلك على المال والنسب والحسب والجمال، فقد أرشد النبي ﷺ إلى الصفات التي ينبغي أن يطلبها الرجل في المرأة التي يريد الزواج بها، فقال: «تنكح المرأة لأربع لمالها وحسبها وجمالها ودينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك»[١].

ب- أمر الأبوين بتنشئة الأولاد على العقيدة الصحيحة السليمة، واجتناب ما يهدمها أو يضعفها «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كمثل البهيمة تنتج البهيمة هل ترى فيها جدعاء»[٢].

ج - دعوة الزوج إلى تعليم الزوجة والأولاد أحكام دينهم، وتربيتهم على الأخلاق الفاضلة: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل في أهله راع وهو مسؤول عن رعيته....»، الحديث[٣]، وقال عليه الصلاة والسلام: «ما نحل والد ولداً من نحل أفضل من أدب حسن»[٤].

[١] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٤٨٠٢.

[٢] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ١٣١٩.

[٣] أخرجه البخاري قي صحيحه برقم ٢٢٧٨.

[٤] أخرجه الترمذي في سننه برقم ١٩٥٢، وقال:" هذا حديث غريب ".

وحفظ التدين في الأسرة يعد من الضروريات وذلك لما يترتب على فقدانه في البيئة الأسرية من فساد وتفكك وسوء تربية الأجيال التي ستحمل مسؤولية المستقبل[١].

المبحث الخامس: المقصد الخامس من مقاصد الشريعة في مجال الأسرة:

حفظ النسل [النوع] وتكثيره.

يعد حفظ النسل المقصد الأصلي للزواج، وفي ذلك يقول الإمام الغزالي رحمه الله تعالى: "إن للزواج خمس فوائد: الولد، وكسر الشهوة، وتدبير المترل، وكثرة العشيرة ومجاهدة النفس بالقيام بشؤون الزوجات، وإن الولد هو الأصل المقصود، وله وضع النكاح، والمقصود بقاء النسل، وأن لا يخلو العالم عن جنس الإنس" [٢].

فالمقصود الأصلي من النكاح هو النسل، إيجاداً وبقاءاً، وأن أعضاء التناسل ما هي إلا آلات خلقها الله لتكون أسباباً لمسببات، ووسيلةً إلى تحقيق المقصود الأصلي، وأن الله ﷻ خلق الشهوة في الرجل والمرأة كقوة دافعة، وقاهرة في كلا الطرفين كي تكون سبباً تجعل كلا منهما يتطلع إلى لقاء الآخر بوازع طبيعي قاهر، ولا يختلف عن وازع الأكل والشراب إلا بالاعتبار، وإن القدرة الإلهية ليست بقاصرة عن اختراع الأشخاص بدون هذه الوسيلة، ولكن الحكمة اقتضت ربط المسببات بالأسباب، وإن المعرض عن النكاح جانٍ على مقصود الفطرة الإنسانية والحكمة الإلهية، ومعطل ومضيع لما كره الله انقطاعه أو تضييعه [٣].

ولتحقيق هذ المقصد:

أ- رغب النبي ﷺ في الزواج - كما تقدم - وحث على نكاح المرأة الولود:

وفي ذلك يقول عليه الصلاة والسلام: عن معقل بن يسار ﷺ قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: "يارسول الله! إني أصبت امرأة ذات حسب ومنصب، ومال،

[١] نحو تفعيل مقاصد الشريعة: للخادمي، ص ١٥٣.

[٢] إحياء علوم الدين: للغزالي، ٢/٢٢

[٣] المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، ليوسف حامد، ص ٤٠٤.

إلا أنها لا تلد أفأتزوجها"؟. فنهاه، ثم أتاه الثانية فقال له مثل ذلك، ثم أتاه الثالثة فقال له: «تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم»[١].

وفي ذلك دعوة إلى الإنجاب، وتكثير الذرية، كما نلحظ ذلك من خلال قوله عليه الصلاة والسلام.

ولا شك أن الإنجاب يندرج ضمن مرتبة الضروريات من حيث الإجمال للمحافظة على النسل.

ب- النهي عن التبتل والاختصاء:

فقد دعت السنة النبوية إلى الزواج، ونهت عن التبتل الذي يتمثل في الانقطاع عن النساء، كما نهت عن الاختصاء أيضا. فلا يحل للمسلم أن يعرض عن الزواج مع القدرة عليه بدعوى التبتل لله، أو التفرغ للعبادة والترهب والانقطاع عن الدنيا.

وقد لمح النبي ﷺ في بعض أصحابه شيئاً من النُّزوع إلى هذه الوجهة الرهبانية، فأعلن أن هذا انحراف عن نهج الإسلام، وإعراض عن سنة نبيه ﷺ.

عن أنس بن مالك ﷺ قال: "جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي ﷺ فلما أخبروا كأنهم تقالّوها، فقالوا: وأين نحن من النبي ﷺ؟ قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال أحدهم: أما أنا فإني أصلي الليل أبدا. وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر. وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا، فجاء رسول الله ﷺ، فقال: «أنتم الذين قلتم كذا وكذا، أما والله إني لأخشاكم لله، وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني»[٢].

[١] أخرجه الحاكم في مستدركه برقم ٢٦٨٥، وابن حبان في صحيحه برقم ٤٠٥٦، والنسائي في سننه الكبرى برقم ٥٣٤٢، وغيرهم. قال الحاكم:" هذا حديث صحيح الإسناد، و لم يخرجاه بهذه السياقة ".

[٢] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٤٧٧٦.

وقال سعد بن أبي وقاص ﷺ: "رد رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون التبتل، ولو أذن له لاختصينا"[١].

وقال عبد الله بن مسعود ﷺ: "كنا نغزو مع رسول الله ﷺ وليس لنا شيء فقلنا: ألا نستخصي؟ فنهانا عن ذلك"[٢].

المبحث السادس: المقصد السادس من مقاصد الشريعة في مجال الأسرة:

تنظيم الجانب المالي للأسرة

لم تقتصر السنة النبوية المطهرة على تنظيم الجوانب الدينية والاجتماعية والعاطفية فحسب؛ بل تعدتها إلى أدق الجوانب المالية التي تفوقت بها شريعة الإسلام على كل نظام سابق أو لاحق[٣].

ولتحقيق هذا المقصد نلحظ أموراً عِدّةً من أهمها:

أ- الصداق في الزواج:

فالصداق حق الزوجة على زوجها، يثبت بمقتضى عقد النكاح، وهو حق مقدس من حقوق الزوجة، لا يتم عقد الزواج إلاّ به، قلَّ أم كثر، وليس لوالديها أو لغيرهم حق بهذا المهر، فهي حرة التصرف فيه كيفما شاءت، وهو ليس أجراً كسائر الأجور، بل ينشأ بواسطة عقد الزواج الذي يحمل صفة الديمومة، ويهدف إلى إنشاء أسرة لإعمار الأرض قال تعالى ﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗۚ فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا ﴾ [النساء: ٤].

كما أن رسول الله ﷺ قال: «لو أن رجلاً أعطى امرأةً صداقاً ملء يديه طعاماً كانت له حلالاً»[٤].

[١] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٤٧٨٦.

[٢] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٤٧٨٧.

[٣] نحو تفعيل مقاصد الشريعة: للخادمي، ص ١٥٤.

[٤] أخرجه أحمد في مسنده برقم ١٤٨٦٦، وفي إسناده ضعف.

ب- وجوب الإنفاق على الزوجة والأولاد:

فالنفقة حقّ للزوجة على الزوج سواء أكانت غنيةً أو فقيرةً، وفي ذلك يقول رسول الله ﷺ: «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف»[١]، وقال لهند زوجة أبي سفيان: يوم جاءت تشكو له شحه وتقتيره: «خذي من ماله ما يكفيك وولدك بالمعروف»[٢].

وفي هذا الحديث دلالة على وجوب النفقة الزوجية، وأنها مقدرة بكفايتها، وأن نفقة ولده عليه دون الزوجة، هي مقدرة بكفايتهم، وأن النفقة بالمعروف، وأن لها أن تأخذ نفقتها بنفسها من غير علمه إذا لم يعطها إياه[٣].

ج- وجوب النفقة على الأقارب:

وهذا ما أشار إليه ﷺ عندما سأله أحد الصحابة - ذات يوم: «يا رسول الله، من أبرُّ؟ قال: أمك، قيل: ثم من؟ قال: أمك، قيل يا رسول الله، ثم من؟ قال: أمك. قيل ثم من؟ قال أباك ثم الأقرب فالأقرب»[٤].

في هذا دليل على وجوب نفقة الأقارب على الأقارب سواء أكانوا وارثين أم لا كما قال - عليه الصلاة والسلام - للذي سأله: يا رسُولَ اللّهِ من أَبَرُّ؟ فقال له: " أُمّكَ وأَبَاكَ وأُخْتَكَ وأَخَاكَ ومَوْلَاكَ الذي يلي ذاكَ حقٌّ وَاجبٌ وَرَحمٌ موْصُولَةٌ"[٥].

[١] أخرجه مسلم في صحيحه برقم ١٢١٨.

[٢] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٥٠٤٩، ومسلم في صحيحه برقم ١٧١٤.

[٣] الفقه الإسلامي وأدلته: لوهبة الزحيلي: ٧٨٧/٧

[٤] أخرجه الحاكم في مستدركه برقم ٧٢٤٢، وقال: " هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه على شرطهما "، وأبو داود في سننه برقم ٥١٣٩ ، والترمذي في سننه برقم ١٨٩٧ وقال: " وفي البَاب عن أبي هُرَيرَةَ وَعَبدِ اللّهِ بن عمر وعَائِشَةَ وأَبِي الدَّردَاءِ... وهذا حديث حسن"

[٥] أخرجه البخاري في الأدب المفرد برقم ٤٧، و أبو داود في سننه برقم ٥١٤٠، وإسناده حسن.

المبحث السابع: المقصد السابع من مقاصد الشريعة في مجال الأسرة:

تنظيم الجانب المؤسسي للأسرة

والمقصود بالجانب المؤسسي اعتبار الأسرة مؤسسة، الأصل فيها الديمومة لا التأقيت، وتنظيم العلاقات بين أطرافها – حقوق وواجبات –، ويرأسها رب الأسرة – الذي له القوامة – والذي يتشاور مع زوجته فيما يخص شؤونها، ويتبعان أسلوبا رسمه الإسلام للتحكيم في حالة الخلاف، ولفك الارتباط بينهما إذا احتدم النّزاع.

ولم يقتصر التنظيم على الأسرة الصغيرة المكونة من الزوجين وأولادهما المسمَّاة بـ"الأسرة النووية"، ولكن امتد إلى ما يسمى الأسرة الموسعة التي تشمل الأقارب والأصهار[١]، حيث رتبت السنة النبوية المطهرة العلاقات الشاملة لجميع هذه الأطراف، وذلك من خلال بيان الأحكام المفصلة للعلاقات العاطفية والاجتماعية، ومنها:

أ – حقوق الزوج على زوجته.

اجتماع الرجل والمرأة في أسرة على وجه شرعي، يُعْتَبر طريقةً لإعمار الأرض، هذه الطريقة التي تقوم على أساس التعاقد بينهما فيما يُسمَّى بعقد الزواج، الذي يجعل المرأة حلالاً للرجل، ويجعل الرجل حلالاً للمرأة، وهذا التعاقد يستلزم حقوقاً وواجبات لكل من طرفي العقد، حيث يلتزم كل فريق بما عليه تجاه الطرف الآخر، ولا يعتدي أي منهما على ما أقرّه العقد للطرف الآخر، فلكل منهما حقوق، وعلى كل منهما واجبات، تنظم العلاقات الأسرية، وتضع لها ضوابط حتى لا تنفلت، وتتحول الأسرة إلى جحيم.

فمن حقّ الزوج على زوجته طاعته في غير معصية، وفي ذلك يقول عليه الصلاة والسلام: «إذا صلت المرأة خمسها، وصامت شهرها، وحفظت فرجها، وأطاعت زوجها، قيل لها: ادخلي الجنة من أي أبوابها شئت»[٢].

---

[١] نحو تفعيل مقاصد الشريعة: للخادمي، ص ١٥٣– ١٥٤.

[٢] أخرجه أحمد في مسنده برقم ١٦٦١، وابن حبان في صحيحه ٤١٦٣، والطبراني في الأوسط برقم ١٢٩٦. قال الهيثمي في مجمع الزاوئد ٣٠٦/٤: " رواه أحمد والطبراني في الأوسط وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وبقية رجاله رجال الصحيح".

ومن حقّ الزوج على زوجته أن تصون عرضه، وتحافظ على شرفها، وأن ترعى ماله وولده وسائر شؤون منزله، لقوله النبي ﷺ: «والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤولة عن رعيتها»[١].

ومن حقّ الزوج على زوجته أن تتزين له وتتجمل، وأن تبتسم في وجهه دائماً ولا تعبس، ولا تبدوا في صورة يكرهها، فقد قال عليه الصلاة والسلام: «خير النساء تسرك إذا أبصرت، وتطيعك إذا أمرت، وتحفظ غيبتك في نفسها ومالك»[٢].

ومن حقّ الزوج على زوجته أن لا تأذن لأحد في بيته إلا بإذنه، لقوله ﷺ: «فأما حقكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن»[٣].

ومن حق الزوج على زوجته أن تحفظ ماله، وأن لا تنفق منه إلا بإذنه، لقوله عليه الصلاة والسلام «ولا تنفق امرأة شيئاً من بيت زوجها إلا بإذن زوجها»، قيل: ولا الطعام؟ قال: «ذلك أفضل أموالنا»[٤]، ومن حق الزوج على زوجته أن لا تصوم تطوعاً وهو شاهد إلا بإذنه، لقوله ﷺ: «لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه»[٥].

ومن حقّ الزوج على زوجته أن لا تمنع منه نفسها متى طلبها، لقوله ﷺ: «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح»[٦].

---

[١] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٢٢٧٨.

[٢] قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٤ / ٢٧٣: " رواه الطبراني وفيه رزيك بن أبي رزيك و لم أعرفه وبقية رجاله ثقات".

[٣] أخرجه الترمذي في سننه برقم ١١٦٣، وقال: " هذا حديث حسن صحيح ".

[٤] أخرجه الترمذي في سننه برقم ٦٧٠، وقال: "حديث حسن ".

[٥] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٤٤٩٩.

[٦] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٣٠٦٥.

ب – حقوق الزوجة على زوجها:

كما أن للزوج حقوقا على زوجته، فللزوجة أيضاً حقوق على زوجها يجب أن يؤديها تجاهها، بعد أن يقوم كل منهما بواجبه تجاه الآخر، وفي ضمان أداء هذه الحقوق على الوجه الذي أقرَّه الشرع الرباني، حياة الأسرة السعيدة، واستقرارها، وسكينتها، وتماسكها، وفي غياب أداء هذه الحقوق، الأزمات والمشاكل التي تُؤرِق حياة الأسرة وتحولها إلى جحيم.

وقد أشار النبي ﷺ إلى حق الزوجة على زوجها عندما سأله معاوية بن حيدة ﷺ: يا رسول الله! ما حقّ زوجة أحدنا عليه؟ قال: «أن تطعمها إذا طعمت، وتكسوها إذا اكتسيت، ولا تضرب الوجه، ولا تقبح ولا تهجر إلا في البيت»١.

ومن حقّ المرأة على الرجل أن يصبر على أذاها، وأن يعفو عما يكون منها من زلات لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يفرك مؤمنٌ مؤمنةً، إن كره منها خلقاً رضي منها آخر»[٢]، وقال أيضاً: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره، واستوصوا بالنساء خيراً، فإنهن خلقن من ضلع، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه؛ كسرته، وإن تركته؛ لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء خيراً»[٣].

وقال ﷺ: «ألا واستوصوا بالنساء خيراً، فإنما هن عوان عندكم ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة، فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً، ألا إن لكم على نسائكم حقاً ولنسائكم عليكم حقاً، فحقكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون، وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن»٤.

---

[١] أخرجه أحمد في مسنده برقم ٢٠٠٣٦، و أبو داود في سننه برقم ٢١٤٢ ، والطبراني في المعجم الكبير برقم ١٠٣٤.وهو حديث حسن.

[٢] أخرجه مسلم في صحيحه برقم ١٤٦٩.

[٣] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٤٨٩٠.

[٤] أخرجه النسائي في سننه الكبرى برقم ٩١٦٩ والترمذي في سننه برقم ٣٠٨٧، وقال: " هذا حديث حسن صحيح "

ومن حقّ المرأة على الرجل أن يصونها ويحفظها من كل ما يخدش شرفها، ويثلم عرضها ويمتهن كرامتها، فيمنعها من السفور والتبرج، ويحول بينها وبين الاختلاط بغير محارمها من الرجال، كما عليه أن يوفّر لها حصانة كافية ورعاية وافية، فلا يسمح لها أن تفسد في خلق أو دين، ولا يفسح لها المجال أن تفسق عن أوامر الله ورسوله أو تفجر، إذ هو الراعي المسؤول عنها، والمكلف بحفظها وصيانتها، لقول النبي ﷺ: «والرجل راعٍ في بيته وهو مسؤول عن رعيته»[١].

ومن حقِّ المرأة على الرجل أن يعدل بينها وبين ضرتها إن كان لها ضرة، حيث يجب أن يعدل بينهما في الطعام والشراب، واللباس، والسكن، والمبيت في الفراش، ولا يجوز أن يحيف في شيء من ذلك أو يجور ويظلم، يقول النبي ﷺ: «من كانت له امرأتان فمال إلى احداهما جاء يوم القيامة وشقه مائل»[٢].

ج – حقوق الآباء على الأبناء:

حيث أكدت السنة النبوية المطهرة على هذه الحقوق، واهتمت بها اهتماماً كبيراً، وأخذت تلك الحقوق حيزاً كبيراً في ربوعها وثناياها، وها هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: "سألت النبي ﷺ أي العمل أحب إلى الله؟" قال: «الصلاة على وقتها»، قال: ثم أي، قال: «ثم بر الوالدين»، قال: ثم أي، قال: «الجهاد في سبيل الله »[٣].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال يا رسول الله! من أحق الناس بحسن صحابتي؟، قال: «أمك»، قال: ثم من؟، قال: «ثم أمك»، قال: ثم من؟، قال: «ثم أمك»، قال: ثم من؟ قال: «ثم أبوك»[٤].

---

[١] تقدّم تخريجه.

[٢] أخرجه أبو داود في سننه برقم ٢١٣٣، والترمذي في سننه برقم ١١٤١، وقال: " وَإِنَّمَا أَسْنَدَ هذا الحديث همَّامُ بن يحيى عن قَتَادَةَ ورَوَاهُ هشَام الدَّسْتُوَائِيُّ عن قَتَادَةَ قال كان يُقالُ ولا نَعْرِفُ هذا الحديث مرْفُوعًا إلا من حديث همَّامٍ وهَمَّامٌ ثقَةٌ حَافظٌ " والدارمي في سننه برقم ٢٢٠٦، وابن حبان في صحيحه برقم ٤٢٠٧.

[٣] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٥٦٢٥.

[٤] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٥٦٢٦.

وقال أيضاً: «رغم أنف ثم رغم أنف ثم رغم أنف»، قيل من يا رسول الله! قال: «من أدرك أبويه عند الكبر أحدهما أو كليهما فلم يدخل الجنة»[١].

وعن أبي أسيد مالك بن ربيعة الساعدي ﷺ قال: بينا نحن عند رسول الله ﷺ إذ جاءه رجل من بني سلمة فقال: يا رسول الله! هل بقي من بر أبوي شيء أبرهما به بعد موتهما؟ قال: «نعم الصلاة عليهما، والاستغفار لهما، وإنفاذ عهدهما من بعدهما، وصلة الرحم التي لا توصل إلا بهما، وإكرام صديقهما»[٢].

د- حقوق الأبناء على الآباء:

اهتمت السنة النبوية بالوليد من أول لحظات ولادته، وعمل على توثيق صلته بخالقه في جميع مراحل حياته؛ من تسميته واختيار مطعمه وتعليمه، وتنشئته تنشئة صالحة، وتربيته على الرجولة، وتعميق معاني الخير فيه، حتى يشبّ فردًا صالحًا يؤدّي حق دينه ووطنه عليه.

فكان أول شيء يفعله الوالد بولده عند بروزه للحياة أن يؤذّن في أذنه، والحكمة من ذلك أن يكون أول ما يطرق سمعه تكبير الله وشهادة الإسلام، فقد أذّن النبي ﷺ في أذن الحسن بن علي – رضي الله عنهما – حين ولدته فاطمة رضي الله عنها [٣]

ومن حقّ الابن على أبيه أن يختار له اسماً حسناً؛ لأن الاسم يلازمه، والاسم الحسن يعيش صاحبه حياته متفائلاً بعيدًا عما توحي به الأسماء القبيحة من منغّصات.

ومن حقّ الابن على أبيه أن ينفق عليه، فقد اقتضت إرادة الله تعالى إبقاء نوع الإنسان بالتناسل، وجرى بذلك قضاؤه، ولما كان الولد لا يعيش في العادة إلا بتعاون من الوالد والوالدة في أسباب حياته فقد أوجب الشرع الحكيم على كل منهما ما يتيسّر له، والمتيسّر من الوالدة الإرضاع، ومن الوالد الإنفاق قدر استطاعته.

---

[١] أخرجه مسلم في صحيحه برقم ٢٥٥١.

[٢] أخرجه أبو داود في سننه برقم ٥١٤٢، وهو حديث ضعيف.

[٣] أخرجه الترمذي في سننه برقم ١٥١٤، وقال: " هذا حديث حسن صحيح ".

قال عليه الصلاة والسلام: «أفضل دينار ينفقه الرجل دينار ينفقه على عياله، ودينار ينفقه الرجل على دابته في سبيل الله ودينار ينفقه على أصحابه في سبيل الله»، قال أبو قلابة – أحد رواة الحديث – : "وبدأ بالعيال "ثم قال أبو قلابة: "وأي رجل أعظم أجراً من رجل ينفق على عيال صغار يعفهم، أو ينفعهم الله به،ويغنيهم" [١].

وإذا فرّط الأبوان أو أحدهما في قوت أولادهما فقد باءا بالإثم والخطيئة: «كفى بالمرء إثمًا أن يحبس عمن يملك قوته»[٢]،

وهناك حقوق كثيرة لا يتسع المقام لذكرها.

هـ – الدعوة إلى صلة الأرحام:

صلاح الأسرة طريق أمان الجماعة، وصلة الرحم سبيل حفظ الأمة. فالزوجان وما بينهما من وطيد العلاقة، والوالدان وما يترعرع في أحضانهما من الولدان، والأقربون وأولو الأرحام وما ينتشر بينهم من وئام، كل أولئك يمثل الجماعة المجتمعة والأمة المؤتلفة في طبيعتها وبنائها وحاضرها ومستقبلها، من خلال هذا البناء تمتد وشائج القربى، وتتقوى أواصر التكافل، ترتبط النفوس بالنفوس، وتتعانق القلوب، في هذه الروابط المتماسكة والرحم الموصولة تنموا الخصال الكريمة وتنشأ الأجيال الوفية: قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١].

لقد شاء المولى تعالى وتبارك بلطفه وتدبيره وحكمته وتقديره أن يكون بناء الإنسانية على وشيجة الرحم، وقاعدة الأسرة من ذكر وأنثى من نفس واحدة، وطبيعة واحدة.

رحم وقربى تتوثق عراها، ويتجدر نباتها ليقوم على سوقه بإذن ربه، فيحمي من المؤثرات ويحفظ من العاديات.

---

[١] أخرجه مسلم في صحيحه برقم ٩٩٤.

[٢] أخرجه مسلم في صحيحه برقم ٩٩٦.

وقد اهتمت السنة النبوية المطهرة كثيرا بالدعوة إلى صلة الأرحام، وفي ذلك يقول عليه الصلاة والسلام: « مَن سَرَّه أن يبسط له في رزقه، وأن ينسأ له في أثره، فليصل رحمه»[١].

كما حذر ﷺ من مغبة قطعها، والإساءة إليها فقال: «لا يدخل الجنة قاطع»[٢]، وقال أيضاً: «إن الرحم شجنة من الرحمن، فقال الله: من وصلك وصلته، ومن قطعك قطعته»[٣].

و – تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها:

نهى رسول الله ﷺ أن يجمع الرجل بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها. عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها»[٤].

والعلة في تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها أن هذا الجمع سيؤدي إلى إيقاع العداوة بين الأقارب ويفضي إلى قطيعة الرحم المحرم، وذلك لما في الطباع من التنافس والغيرة بين الضرائر، وعن ابن عباس – رضي الله عنهما – قال: "نهى رسول الله ﷺ أن تزوج المرأة على العمة، والخالة، قال: إنكن إذا فعلتن ذلك قطعتن أرحامك"[٥].

خاتمة البحث:

وفي نهاية المطاف أضع مجموعة من التوصيات والمقترحات عسى أن ترى النور في مستقبل الأيام، وتتحول إلى واقع ملموس في حياتنا الإسلامية:

[١] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٥٦٣٩.

[٢] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٥٦٣٨.

[٣] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٥٦٤٢.

[٤] أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٤٨٢٠.

[٥] أخرجه ابن حبان في صحيحه برقم ٤١١٦، وإسناده صحيح على شرط الشيخين كما قال محقّقه.

أولاً: الدعوة إلى إدخال المقاصد الشرعية، والمفاهيم المستمدة من هدي النبي صلى الله عليه وسلم المتعلقة بالأسرة إلى مناهج التعليم المختلفة، وبما يتناسب مع المرحلة العمرية.

ثانياً: دعوة العلماء إلى القيام بواجبهم الشرعي في توعية الأمة بالدعوات الهدامة التي تستهدف تقويض بنيان الأسرة، وتفكيكها، ومحو هويتها، وإبراز المقاصد الشرعية المتعلقة بها.

ثالثاً: التأكيد على أهمية دور المرأة في الأسرة باعتبارها مسؤولة عن تنشئة الأجيال الصالحة والقادرة على حمل الرسالة والنهوض بالأمة.

رابعاً: الدعوة إلى دعم موقف الحكومات وتأييدها في تمسكها بالتحفظات على كل البنود والفقرات التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية والتي وردت في مؤتمر السكان ببكين والقاهرة والمعاهدات والمواثيق الدولية وعلى رأسها اتفاقية "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" مع الإدراك الواعي والتام بخطورة الاستسلام للضغوط الدولية لرفع تلك التحفظات على تماسك الأسرة بل على وجودها نفسه.

خامساً: دعم جهود المؤسسات الهادفة إلى مساعدة الشباب على الزواج، لما لذلك من أثر كبير في نشر العفة في مجتمعاتنا، وتحقيق الاستقرار النفسي والعاطفي للشباب، وحمايته من الأمراض، ومنع اختلاط الأنساب، والمساهمة في تعزيز الأمن الاجتماعي.

سادساً: الدعوة إلى تفعيل مقاصد الشريعة الإسلامية في ميدان الفرد والأسرة والمجتمع والأمة.

وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة

١) الاجتهاد المقاصدي للدكتور نور الدين بن مختار الخادمي، سلسلة كتب الأمة، قطر ١٩٩٨م.

٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة — بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٣) البرهان في أصول الفقه لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: د. عبد العظيم محمود ا لديب، دار الوفاء – المنصورة – مصر، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.

٤) تاج العروس للزبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

٥) التلويح على التوضيح للتفتازاني، القاهرة، مصر.

٦) تيسير الكريم المنان في تفسير كلام الرحمن لعبدالرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق ابن عثيمين مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٧) الحلال والحرام في الإسلام: للدكتور يوسف القرضاوي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة عشرة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٨) زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية، تحقيق شعيب الأرناؤوط – عبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة و مكتبة المنار الإسلامية، بيروت – الكويت الطبعة الرابعة عشر، – ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م

٩) سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي — بيروت.

١٠) سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

١١) سنن النسائي الكبرى، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ/١٩٩١ م.

١٢) الشاطبي ومقاصد الشريعة للدكتور حمادي العبيدي، دار قتيبة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

١٣) الصحاح لإسماعيل بن أحمد الجوهري، تحقيق العطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

١٤) صحيح البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٥) صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٦) علم المقاصد الشرعية للدكتور نور الدين بن مختار الخادمي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠١ م.

١٧) الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي، بيروت، لبنان.

١٨) القاموس المحيط للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٧١م.

١٩) قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية للدكتور مصطفى بن كرامة الله مخدوم، دار إشبيليا – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
٢٠) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، تحقيق عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٢١) كيف نتعامل مع السنة النبوية للدكتور يوسف القرضاوي، دار الشروق – القاهرة، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٧م.
٢٢) لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.
٢٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث/دار الكتاب العربي – القاهرة، بيروت، ١٤٠٧هـ.
٢٤) المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا،دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة: الأولى ١٤١١ه /١٩٩٠م.
٢٥) مسند احمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر.
٢٦) المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة الزهراء – الموصل، الطبعة الثانية ١٤٠٤ه/ ١٩٨٣ م.
٢٧) المفردات للراغب الأصفهاني، دار المعرفة – بيروت – لبنان.
٢٨) مقاصد الشريعة الإسلامية للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، تونس ١٩٨٨م.
٢٩) مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، لعلال الفاسي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٣ م.
٣٠) المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، للدكتور يوسف حامد العالم، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤١٥ه/١٩٩٤ م.
٣١) مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى، ١٤٠٩ ه.
٣٢) منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٨ه/١٩٩٧ م.
٣٣) نحو تفعيل مقاصد الشريعة للدكتور جمال الدين عطية، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر،دمشق – سورية، الطبعة الأولى ١٤٢٢ه/٢٠٠١ م.

٣٤) الوسيط في علوم مصطلح الحديث، لمحمد محمد أبو شهبة، عالم المعرفة، جده، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.

ثانياً: البحوث:

٣٥) نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور، لإسماعيل الحسني، بحث منشور في مجلة قضايا إسلامية، العدد الرابع، ١٩٩٧ م.

٣٦) وسائل الوقاية من الجريمة للمؤلف، بحث منشور في كتاب مؤتمر الوقاية من الجريمة في عصر العولمة، كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات العربية المتحدة ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

علم الجرح والتعديل
وأثره في العلوم العربية والإسلامية

د. سعد الدين منصور محمد[١]
ahmad7009@yahoo.com

المقدمة:

إنّ "علم الجرح والتعديل" هو أحد أنواع العلوم المتعلقة بالرواة، ويعدّ هذا العلم من علوم الحديث المهمة؛ ذلك أن الغرض من معرفته حفظ سنة الرسول ﷺ، كذلك من أهميته: إجماع أهل العلم على أنه لا يُقبل إلا خبر العدل، كما أنه لا تقبل إلا شهادة العدل؛ لذلك كان السؤال عن المخبر من أهل العلم، ومعرفته واجبًا محتمًا. وإذا كانت معرفة أحوال الرواة من أوجب الواجبات لحفظ سنة النبي ﷺ، فإن بيان حال من عُرِفَ بالضعف أو الكذب، وكذا من عرف الضبط والعدالة من ذلك الواجب أيضًا؛ ليعرف الناس حقيقة أمر من نقل حديث النبي ﷺ إلى الأمة، وهذا الاهتمام بالرواة، هو ما يعرف بالاهتمام بالإسناد، وهو ما يتردد على ألسنة كثير من المحدِّثين بقولهم: "الإسناد"، و"فضائل الإسناد"، و"أهمية الإسناد"، و"الإسناد من خصائص الأمة المحمدية"، ونحو ذلك.

يمثل هذا البحث بهذه الأطروحة إسهامًا وبيانًا للجهود التنويرية لمحو الأمية الثقافية حول السنة النبوية، حيث نجد كثيراً من المثقفين لا يعرفون عن "علم الجرح والتعديل" شيئًا، وتهدف هذه الدراسة إلى الأخذ بأيدي غير المتخصصين وغير العارفين بالسنة إلى برّ الأمان بجانب السعي الدائم لبث ونشر وتعميق المفاهيم والحقائق الصحيحة عن السنة النبوية لدى جيل الطلبة والباحثين في مجال الدراسات الإسلامية والشرعية، حتى يكونوا على بينة من الأمر ويسهموا فيه، وتأتي هذه الدراسة تحت عنوان: "علم الجرح والتعديل وأثره في العلوم العربية والإسلامية".

---

[١] أستاذ مشارك للحديث وعلومه في قسم دراسة القرآن والسنة، بكلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، في الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا.

ومن خلال هذه الدراسة سيحاول الباحث الإجابة عن أسئلة عالقة بالأذهان وهي: ما "علم الجرح والتعديل"؟ حيث نبرز ثقافة لغة هذا العلم ومصطلحاته التي تعارف عليها أهله بعد التعريف به، وكيف نشأ وتطور؟ وسنبين بدايته مستندين على الأدّلة من الكتاب العزيز، والسنة المطهرة.

ما أثر "علم الجرح والتعديل" في العلوم الأخرى كعلم القراءات، وعلوم اللغة العربية والصرف، وعلم التاريخ والسير، وعلم القضاء؟ حيث نبين أثر "علم الجرح والتعديل" في علم القراءات، وعلم التاريخ، وعلوم اللغة والصرف، والنحو، وعلم القضاء ونحوه.

فقد عُرف في ميدان الجرح والتعديل رجال وصفوا بالتقوى والورع، فنشروا هذه الثقافة العالية بين الأجيال.

وسنبرز في هذا البحث مقام – السنة النبوية المطهرة وفرعاً من علومها ألا وهو – "علم الجرح والتعديل" محاولين بذلك محق الأقوال الباطلة التي لا تمتّ بصلة إلى علوِّ مكانة خاتم النبوة، وعلوم السنة النبوية المطهرة.

المطلب الأول: "علم الجرح والتعديل" نشأته وظهوره.

أولاً: تعريف "الجرح" و"التعديل" لغةً واصطلاحاً:

تعريف "الجرح" لغةً.

"الجرح": من جرحه يجرحه جرحاً إذا أثر فيه بالسلاح، فالجرح بالفتح التأثير في الجسم بالسلاح، والجرح بالضم اسم للجرح[1].

قال الزَّبيدي: "وقال بعض فقهاء اللغة: الجرح، بالضم: يكون في الأبدان بالحديد ونحوه؛ والجرح، بالفتح: يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها. وهو المتداول بينهم، وإن كانا في أصل اللغة بمعنى واحد"[2].

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، ج٢، ص ٤٢٢.

[2] مرتضى الزَّبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ج٦، ص ٣٣٧.

تعريف "الجرح" اصطلاحاً:

و"الجرح" عند المحدثين: الطعن في راوي الحديث بما يسلب، أو يخل بعدالته، أو ضبطه[١].

وبعبارة أخرى: "وصف الراوي بما يقتضي ردّ روايته"[٢].

ثانياً: تعريف "التعديل" لغةً واصطلاحاً.

تعريف "التعديل" لغةً:

وأما "التعديل" في اللّغة: هو التسوية، وتقويم الشيء، وموازنته بغيره.[٣] والتعديل مأخوذ من العدل: وهو ضدّ الجور، وما قام في النفوس أنه مستقيم. والعدل من الناس المرضي المستوي الطريقة.[٤]

تعريف "التعديل" اصطلاحاً:

والعدل في الاصطلاح: من لم يظهر في أمر دينه ومروؤته ما يخلّ بهما.[٥] والمراد بالعدل[٦]: مَنْ لهُ مَلَكَةٌ تَحْمِلُه على مُلازَمة التَّقوى، والمُروءةِ[٧]. والمُرادُ بالتَّقوى: اجْتِنابُ الأعمالِ السَّيِّئةِ مِن شِرْك، أو فسقٍ، أو بدعةٍ[٨].

---

[١] نور الدين محمد عتر الحلبي، **منهج النقد في علوم الحديث**، ج١، ص ٩٢.

[٢] حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، **خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل**، ص ٦.

[٣] محمد بن محمد أبو شهبة، **الوسيط في علوم مصطلح الحديث**، ص ٣٨٥. وانظر: **لسان العرب**، ج ١١، ص٤٣٢.

[٤] ابن منظور، **لسان العرب**، ج١١، ص ٤٣٠؛ والزَّبيدي، **تاج العروس**، ج٢٩، ص ٤٤٤.

[٥] انظر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن الجزري ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، ج١، ص١٢٦.

[٦] قال عبد الله بن ضيف الله الرحيلي في حاشية نزهة الفكر: "واختلفت أقوال العلماء في تعريف العدالة، ولكن، لا يصرفْك ذلك عن اتفاقهم؛ فاختلاف تعبيرهم عن العدالة، لا يعني اختلافَهُمْ في العدالة، وقُلْ كذلك بالنسبة للمروءة. ومهما قيل في التعريف فالأصل أن كل ذلك يعود إلى مَلَكَةٍ تَحْمِلُ صاحبها على الاستقامة في الأقوال والأفعال". انظر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ج١، ص ٦٩.

[٧] والمروءة ذكر جمهور فقهاء الشافعية أنها السائر بسيرة أمثاله في زمانه ومكانه. انظر: ابن حجر، **نزهة النظر**، ج١، ص ٦٩.

[٨] ابن حجر، **نزهة النظر**، ج١، ص ٦٩. وانظر، رفعت بن فوزي عبد المطلب، **توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته**، ص ١٢٨.

والتعديل: وصف الراوي في عدالته، وضبطه بما يقتضي قبول روايته،[١] قال السخاوي: "(التعديل) ما أتى – كما قال شيخنا – بصيغة أفعل، كأن يقال: أوثق الناس، أو أثبت الناس، أو نحوهما، مثل قول هشام بن حسان: حدثني أصدق من أدركت من البشر محمد بن سيرين؛ لما تدل عليه هذه الصيغة من الزيادة"[٢] .

ثالثاً: تعريف "علم الجرح والتعديل" عند المحدثين.

قال حاجي خليفة[٣] هو: "علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم، بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ".

وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث، ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات مع أنه فرع عظيم، والكلام في الرجال جرحاً، وتعديلاً ثابت عن رسول الله ﷺ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم، وجوز ذلك تورعاً، وصوناً للشريعة لا طعناً في الناس. وكما جاز الجرح في الشهود، جاز في الرواة، والتثبت في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق، والأموال، فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك.[٤]

وأول من عُني بذلك من الأئمة الحفاظ: شعبة بن الحجاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان. قال الذهبي في "ميزان الاعتدال": "أول من جمع في ذلك الإمام يحيى بن سعيد القطان، وتكلم فيه بعده تلامذته يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن علي الفلاس، وأبو خيثمة زهير. وتلامذتهم: كأبي زرعة، وأبي

---

[١] انظر: عبد الوهاب عبد اللطيف، **المختصر في علم رجال الأثر**، ج١، ص ٤٣.

[٢] شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، ج٢، ص ١١٤.

[٣] حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، ج١، ص ٥٨٢. وانظر: عبد المنعم السيد نجم، **علم الجرح والتعديل**، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثانية عشرة – العدد الأول – محرم صفر ربيع أول ١٤٠٠هـ)، ج١، ص ٥٥. وانظر: صالح بن حامد بن سعيد الرفاعي، **عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية**، ج١، ص٢٢.

[٤] المصدر نفسه، والصفحات نفسها.

حاتم، والبخاري، ومسلم، وأبي إسحاق الجوزجاني، والنسائي، وابن خزيمة، والترمذي، والدولابي، والعقيلي، وابن عدي، وأبو الفتح الأزدي، والدارقطني، والحاكم، إلى غير ذلك". [١]

والثمرة المبتغاة من هذا العلم: حفظ السنة، وهو فرع من فروع علم رجال الحديث. قال ابن الصلاح: "هذا من أجل نوع وأفخمه، فإنه المرقاة إلى معرفة صّحة الحديث وسقمه" [٢].

رابعاً: نشأة علم الجرح والتعديل.

- نشأة هذ العلم وتطوره:

من المعلوم لدى المسلمين جميعًا أن السنة المشرفة هي: مصدر دينهم بعد كتاب ربهم، وهي مناط عزّهم، ولولاها ما راح مسلم ولا جاء. وقد تكفلت ببيان القرآن وإبراز محتواه إلى الناس؛ لأن الذي تحدث بها هو الذي جاء بالقرآن من عند الله وهو أدرى به، وعليه فالسنة هي الأصل الثاني للشريعة، والقرآن هو الأصل الأول كما تقدّم، ومنكر الأصل الثاني منكر للأصل الأول، لأنه أمر بالأخذ بالثاني وبإنكاره يكون قد خلع ربقة الإسلام من عنقه. [٣]

ولما كانت السنة بهذه الأهمية أمر النبي ﷺ بحفظها، وتبليغها على وجهها كما سمعت، ونهى عن الكذب في الأخبار عنه وتوعد فاعله مقعداً في النار، ولأن نسبة الخبر إلى النبي ﷺ شرع يعمل به والكذب عليه ليس كالكذب على غيره، ومن هنا قام جماعة من الأئمة بحفظها في الصدور، وتدوينها في السطور، وقطعوا في سبيل ذلك الفيافي، والقفار، وواصلوا الليل بالنهار، واعتبروا ذلك من أوجب الواجبات عليهم، وعلى قاعدة الحفظ والتبليغ مع الأمانة والصدق، والبعد عن الكذب المشار إليها حرص العلماء على الوقوف على أحوال الرواة بالبحث عن مواليدهم،

---

[١] المصدر نفسه، والصفحات نفسها.

[٢] ابن الصلاح أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، **مقدمة ابن الصلاح**، ٣٨٧.

[٣] عبد المنعم السيد نجم، **علم الجرح والتعديل**، ج١، ص ٥٣.

وأسمائهم، وكناهم، وألقابهم، وبلدانهم، ورحلاتهم، وأمانتهم، وثقتهم، وعدالتهم، وضبطهم وغير ذلك من كذب، أو غفلة، أو علة، أو نسيان وما إلى ذلك ووضعوا كلّ واحد منهم مادام قد تصدّى للرواية في سجل يجمع كلّ هذا حتى يعرف من كان من أهل الشأن من غيره.[١]

ومن هنا نشأ علم الجرح والتعديل، أو علم فحص الرجال، أو علم ميزان أو معيار الرواة.. وقام جماعة من الأئمة بهذه المهمة الجليلة التي سنّها لهم النبي ﷺ، ومشى عليها الصحابة عليهم الرضوان، وعلم الجرح والتعديل علم جليل القدر من أجل العلوم التي نشأت بنشأة حفظ السنة وتدوينها بعيدة عن الخلل والزيف. وهو علم لا نعرف له نظير في تاريخ الأمم الأخرى. واستطاع العلماء بهذا العلم الوقوف على أحوال الرواة، وميزوا بين الصحيح وغيره من الأخبار، فجندوا أنفسهم، لاختبار من يعاصرونهم من الرواة، و لم يكتفوا بذلك، بل يسألونهم عن السابقين ممن لم يعاصروهم، ويعلنوا رأيهم فيهم دون تحرج ومأثم إذ كان ذلك ذبّاً عن دين الله وسنة رسوله ﷺ؛ وقد قيل لأبي عبد الله البخاري إن بعض الناس ينقمون عليك التاريخ يقولون فيه اغتياب الناس فقال: "لا إنما روينا ذلك رواية و لم نقله من عند أنفسنا وقد قال ﷺ: «بئس أخو العشيرة».[٢]

وغدا هذا العلم (النقد للرجال) فيما بعد علمًا قائمًا بذاته سُمّي بـ"علم الجرح والتعديل". وقد نبغ فيه نابغون، وتميزّ به جهابذة معددون، بدأ بعصر الصحابة الكرام والتابعين، لهم بإحسان، وانتهاء بالحافظ الذهبي والعراقي وابن حجر العسقلاني.

وقد ألّف الحافظ الذهبي كتاباً سماه: "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"، ذكر فيه الحفاظَ النقاد طبقةً طبقةً، من عصر الصحابة إلى عصر شيوخه الأفذاذ الفحول، فبدأ بأول من زكّى وجرح بعد إنقضاء عصر الصحابة: كالشعبي،

---

[١] عبد المنعم السيد نجم، **علم الجرح والتعديل،** ج١، ص ٥٣.

[٢] المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

وابن سيرين، وختم بشيوخه ومعاصريه كابن دقيق العيد، والقطب الحلبي، والمزي، وابن تيمية، وأبي العلاء البخاري، وأبي الفتح ابن سيد الناس، فبلغوا إلى زمنه ٧١٥ ناقدًا.

ثم جاء الحافظُ السخاوي، وذكر المتكلمين في الرجال في كتابه: "الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التأريخ" وأخذ جزءَ الذهبي السابق الذكر، فانتخب منه واختار وأضاف إليه قليلاً، بدأ بطبقة النقاد من الصحابة ﷺ، وانتهى بالحافظ ابن حجر العسقلاني نفسه، فبلغوا عنده ٢١٠ ناقدًا.

وألّف الإمام تاج الدين السبكي قاعدة في الجرح والتعديل، وقاعدة في المؤرخين.

خامساً: ظهور علم الجرح والتعديل.

كان الصحابة ﷺ والتابعون يتحرّون ويحتاطون في نقل الأخبار، ولاسيما بعد وقوع الفتن في آخر خلافة الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ، وما أعقب ذلك من الفتن السياسية[١].

وواكب تلك الفتن السياسية ظهور بعض البدع، والأهواء، فـ"نبغ في آخر خلافة النبوة بدعتان متقابلتان تقابل المغضوب عليهم والضالين: الخوارج يُكفِّرون الخليفتين، ومن تولاهما، ويحلُّون دماء أهل القبلة، ويفعلون بأهل الإيمان فعل اليهود بالنبيين[٢].

والروافض يَغْلُون فيمن يستحق الولاية والمحبة، فيطرونه إطراء النصارى، حتى وصفوا البشر بالإلهية، وألحقوا الأئمة بالمرسلين..إلخ "[٣].

وحدثت أيضاً بدعتان أخريان متقابلتان: القدرية الذين "عظَّموا أمر المعاصي حتّى أوجبوا نفوذ الوعيد بجميع أهل الكبائر، أو جميع المذنبين، ومنعوا

---

[١] انظر: صالح بن حامد بن سعيد الرفاعي، **عناية العلماء بالإسناد،** ج١، ص ٢٧.

[٢] المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[٣] تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم المعروف بابن تيمية، **جامع المسائل لابن تيمية**، ج٥، ص٣٧.

شفاعة الشفعاء ورحمة أرحم الراحمين، وأَعْظموا أن يكون الله قدَّرها، أو شاءها، أو يسرها، وسلبوا الإيمان بالكلية لمن اتصف بها من المسلمين"[١].

والمرجئة الذين "استخفوا بأمر الواجبات والمحرمات، حتى استبعد بعضهم نفوذ الوعيد على الكبائر الموبقات..إلخ "[٢].

وقد تضافرت جهود الصحابة ﷺ والتابعين للتصدي لهؤلاء، والتحذير منهم، ومن بدعهم. روى مسلم في صحيحه عن يحيى بن يَعْمَر قال: "كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الْجُهَني، فانطلقت أنا وحُمَيد بن عبد الرحمن الحِمْيري حاجَّين أو مُعْتَمِرَين، فقلنا: لو لقينا أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عمَّا يقول هؤلاء في القدر، فَوُفِّقَ لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلا المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي، أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إليَّ، فقلت: أبا عبد الرحمن، إنه قد ظهر قِبَلَنا ناس يقرؤون القرآن، ويتقفرون العلم،[٣] وذكر من شأنهم – وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أُنُف[٤].

---

[١] ابن تيمية، **جامع المسائل لابن تيمية،** ج٥، ص ٣٧.

[٢] المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[٣] يتقفرون العلم: أي يتطلَّبونه. ومنه حديث يحيى بن يعمر «ظهر قبلنا أناس يتقفرون العلم» ويروى «يقتفرون» أي يتطلبونه. وحديث ابن سيرين «إن بني إسرائيل كانوا يجدون محمدا منعوتا عندهم في التوراة، وأنه يخرج من بعض هذه القرى العربية، فكانوا يقتفرون الأثر». انظر: ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر،** ج٤، ص ٩٠؛ وفي "**صيانة صحيح مسلم**": يتقفرون العلم وهو بتقديم القاف على الفاء هذا هو الثابت في أصولنا وفي روايتنا وهو الرواية المشهورة فيه ومعناه يطلبونه ويتتبعونه وقيل معناه يجمعوه ومنهم من رواة بتقديم الفاء عل القاف أي يبحثون عن غامضه ويستخرجون خفيه، انظر: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط،** ص ١٣٣.

[٤] وأن الأمر أُنُف: أي مستأنف استئنافاً من غير أن يكون سبق به سابق قضاء وتقدير. ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر،** ج١، ص ٧٥.

قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريءٌ منهم، وأهم بُرآء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر، لو أن لأحدهم مثل أُحُد ذهباً فأنفقه، ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر"[١].

ويبين الخبر المتقدم ذكره حسن تصرف هذين التابعيين – رحمهما الله – في الرجوع إلى أهل العلم وسؤالهم عن هؤلاء المبتدعة، ويبين أيضاً موقف عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – في البراءة من هؤلاء حتى لا يُغْتَرَّ بهم، وهذا قدح فيهم، وتحذير منهم.

وقد عزا الدكتور فاروق حمادة[٢]، ظهور هذا العلم، إلى سببين رئيسيين هما: صيانة الرواية من الوهم والنسيان والعوارض البشرية، والثاني: صيانة الرواية من التزيد والإفتراء.

سادساً: الأدّلة من الكتاب والسنة على مشروعية علم الجرح والتعديل:

(أ) الأدلة من الكتاب:

١- مما لا شك فيه أن لحامل الخبر تأثيرًا في الخبر وأدائه، فإن كان عدلًا ضابطًا مستقيمًا صادقًا، كان أداؤه أوفى، وبيانه أضبط وأحلى، وكلما تناقصت هذه الصفات أو قلت، خف الوفاء، وقلّ الضبط والإتقان في الرواية والخبر.

من هنا جاء أمر القرآن الكريم موجهًا بفحص الأخبار، وتبين أحوال رواتها وناقليها، آمراً بالتثبت في قبول خبر الفاسق، مشيراً إلى قبول خبر العدل، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات:٦].

قال ابن كثير: "يأمر الله تعالى بالتثبت في خبر الفاسق، ليحتاط له، لئلا يحكم بقوله فيكون في الأمر نفسه كاذبًا أو مخطئًا، فيكون الحاكم قد اقتفى وراءها، وقد نهى الله ﷻ عن اتباع سبيل المفسدين"[٣].

---

[١] مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، ج١، ص ٣٦، رقم ٨.

[٢] فاروق حمادة، **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل**، ص٨٤- ٩٩.

[٣] أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)**، ج٧، ص ٣٤٥.

قال الشوكاني: "والمراد من التبين التعرف والتفحص، ومن التثبت الأناة وعدم العجلة، والتبصر في الأمر الواقع، والخبر الوارد حتى يتضح ويظهر"[١].

وفي مفهوم الأمر بالتثبت في خبر الفاسق، دلالة على تعديل خبر الصادق وقبوله.

٢- قال تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة:٢٨٢]. المقصود بالمرضي من الشهداء، من يوثق في دينه وأمانته، وإذا كان العدل مطلوبا في الشهادة فمن باب أولى في رواية الحديث، ونقل الخبر لأن به حفظ الدين وصيانة الشريعة.

٣- قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

في هذه الآية أمر من الله تعالى لعباده المؤمنين؛ ليكون من أخلاقهم وصفاتهم القيام لله، والشهادة بالعدل في إخوانهم وأعدائهم، ولا يجوروا في أحكامهم، وألا يحملنهم عداوة قوم على أن لا يعدلوا في حكمهم فيهم، وسيرتهم بينهم.

وهذا المطلوب في الآية هو القاعدة الأساسية التي يقوم عليها ميزان الجرح والتعديل. فعلماء الحديث هم بمثابة حكام لنقد الرواة من ناحية جرحهم وتعديلهم، على اختلاف طبقاتهم ومراتبهم.

٤- ونجد أن القرآن الكريم قد وقف موقفًا شديدًا من الكذبة المزورين القاذفين زوراً، ونهى عن قبول شهادتهم قال تعالى: ﴿وَلا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤].

ومما تقدم نستخلص أن القرآن أمر بأشياء هي:

أولاً: بتفحص الأخبار ومعرفة أحوال رواتها.

ثانياً: إلتزام العدل قولًا وحكمًا، في النفس، وفي الحكم بين العباد.

[١] محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليماني، **فتح القدير**، ج٥، ص ٧١.

ثالثاً: اعتبار القرآن خبر الفاسق ساقطاً مردوداً وهذا طعن فيه، وجرح في روايته.

رابعاً: في قبول خبر العدل تزكية له، وفي رد خبر الفاسق تجريح، وفي الأمر بإقامة العدل بين الناس القاعدة الأساسية للجرح والتعديل ومن هنا يتبين لنا أن علم الجرح والتعديل، ليس بدعًا.

(ب) الأدلة من السنة المطهرة:

١) أخرج الشيخان عن عائشة رضي الله عنها: "أنّ رجلاً استأذن على النبي ﷺ فقال: «ائذنوا له فلبئس أخو العشيرة»، فلما دخل عليه ألان له القول، قالت فقلت: يا رسول الله قلت له الذي قلت، ثم ألنت له القول؟! قال: «يا عائشة! إن شرّ الناس منْزلة عند الله يوم القيامة من ودعه، أو تركه الناس اتقاء فحشه»[١]. وهذا الحديث أصل في مشروعية الجرح، وفي قول النبي ﷺ بئس أخو العشيرة دليل على أن إخبار المخبر بما يكون في الرجل من العيب والفسق على ما يوجب الدين من النصيحة والتحذير من حاله ليس بغيبة. بل هذا من الواجب الإفصاح عن أمره حتى يعرف؛ ليتقى شرّه. وذلك من باب الشفقة على الأمة، والنصيحة لها.

قال القرطبي: "في الحديث جواز غيبة المعلن بالفسق، أو الفحش ونحو ذلك من الجور في الحكم والدعاء إلى البدعة" [٢].

٢) ما جاء من الأخبار النبوية من تزكية أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وسائر الصحابة[٣]. مما يدلّ على تعديل الله ورسوله لهم دليل على مشروعية

---

[١] أخرجه البخاري في **الصحيح،** كتاب الأدب، باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب، ج١٠، ص ٤٧١. ومسلم، في **الصحيح بشرح النووي** في كتاب البر والصلة، باب مدارة من يتقى فحشه ٢٠٠٢/٣.

[٢] أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري،** ج١٠، ص ٤٥٤.

[٣] انظر ما جاء في فضائل الصحابة ومناقبهم في كتب السنة ككتاب فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل.

التعديل. كقول النبي ﷺ: «نعم الرجل عبد الله»[١]، وقول رسول الله ﷺ في تزكية القرون الثلاثة: «خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»[٢].

٣) التحذير من رواية الكذّابين؛ روى مسلم في صحيحه بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: «سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم، ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم»[٣].

وجاء في الأثر عن النبي ﷺ: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[٤].

قال مسلم: "دلّت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق"[٥].

والحديث فيه دليل على جرح من حدّث بحديث غلب على ظنه أو علم كذبه فرواه، حيث سمي كاذبا.

٤) ما جاء في قصة الإفك وسؤال النبي ﷺ أسامة وعلي، وسؤال الجارية بريرة، فإذا كان يسأل عن عائشة وهي من هي في مكانتها، ويجب عن المسؤول عنها بيان أمرها في قضية تعارضت فيها الأقوال، وكان جانب عفافها وصدقها وطهرها ظاهراً وقوياً، والسؤال عنها يتعدى أساساً، فكيف برواة الحديث وناقلي الأخبار ممن لا يبلغون شيئاً من مكانة عائشة يطلقون الروايات ولا يبين أمرهم، ولا يعرف بحالهم؟[٦].

---

[١] أخرجه البخاري، **في الصحيح،** كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب، ج٤، ص ٢١٥.

[٢] أخرجه البخاري، **في الصحيح،** عن عمران بن حصين، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، ج٥، ص ٢٥٨. ومسلم، **في الصحيح،** كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، ج١٦، ص ٨٧.

[٣] مسلم، **مقدمة صحيح مسلم،** ج١، ص ٧٨.

[٤] المصدر نفسه، ج١، ص٦٢.

[٥] المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[٦] انظر: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية،** ج١، ص ٢٤.

هذه النصوص دلت على جواز الجرح والتعديل فيما هو من شأن الدنيا إذا ترتبت عليه مصلحة شرعية راجحة، فجوازه فيما فيه تعلق بالدين، وحفظ قواعده، وصيانة أركانه، أحرى وأولى.

والآثار عن السلف في مشروعية الجرح والتعديل كثيرة منها قول ابن سيرين: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى البدعة فلا يؤخذ حديثهم) [١].

ولذلك ترجم الإمام النووي لهذا القول قائلاً: "باب بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلاّ على الثقات، وأن جرح الرواة، بما هو فيهم جائز، بل هو واجب، وأنه ليس من الغيبة المحرمة، بل من الذب عن الشريعة المكرمة" [٢].

سابعاً: آدابه وأحكامه:

فعلم الجرح والتعديل هو علم ميزان الرجال إذ يبحث فيه عن حال الراوي نفسه، وفي مروياته، وشيوخه، وتلاميذته، وعدالته، وأمانته، وحفظه، ونسيانه، وضبطه، وتخليطه وضعفه، وقوته، وتحمله وأدائه، وشبابه وكهولته وشيخوخته، وحضره وسفره، ومناقبه وحسناته، واستنانه وابتداعه، وجرحه ومغامزه، وهناته وخوارم مروءته، وشنائع أخباره ومفترياته، وولادته ووفاته[٣].

قال ابن الدقيق العيد: "الباب الثامن: في معرفة الضعفاء وهذا الباب تدخل فيه الآفة من وجوه خمسة.

أحدهما: وهو شرّها الكلام بسبب الهوى، و الغرض، والتحامل.

---

[١] مسلم، **مقدمة صحيح مسلم،** ج١، ص ٨١.

[٢] أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج،** ج١، ص ٨٤.

[٣] انظر: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب المعروف بابن دقيق العيد، **الاقتراح في بيان الاصطلاح،** ص ٥٤- ٥٦.

وثانيها: المخالفة في العقائد، فإنها أوجبت تكفير الناس بعضهم لبعض، أو تبديعهم.

وثالثها: الاختلاف الواقع بين المتصوفة، وأهل العلوم الظاهرة، فقد وقع بينهم تنافر أوجب كلام بعضهم في بعض.

رابعها: الكلام بسبب الجهل بالعلوم ومراتبها، والحق والباطل منها.

خامسها: الخلل الواقع بسبب عدم الورع، والأخذ بالتوهم، والقرائن التي قد تختلف"[١].

فالناقد كما قال عمرو بن قيس: "ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفي الذي ينتقد الدراهم فإن الدراهم فيها الزائف والبهرج، وكذلك الحديث"[٢].

قال المعلِّمي اليماني: "ليس نقد الرواة بالأمر الهين، فإن الناقد لا بدّ أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفاً بأحوال الرواة السابقين، وطرق الراوية، خبيرًا بعوائد الرواة ومقاصدهم، وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل في الكذب، والموقعة في الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى معرفة أحوال الراوي متى وُلد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدين والأمانة، والعقل، والمروءة، والحفظ؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟ ثم يعرف الشيوخ الذين يحدث عنهم وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعاداتهم في التحديث، ثم يعرف مرويات الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي، ويعتبر بها إلى غير ذلك مما يطول شرحه، ويكون مع ذلك متيقظًا، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكًا لنفسه، لا يستمليه الهوى، ولا يستفزهُ الغضب، ولا يستخفّه بادر ظن حتى يستوفي النظر، ويبلغ المقرّ، ثم يحسن التطبيق في حكمه، ولا يجاوز ولا يقصر وهذه المرتبة بعيدة المرام، عزيزة المنال، لم يبلغها إلا الأفذاذ"[٣].

ومن أهم شروط الجارح والمعدل التي ذكرها العلماء:

---

[١] ابن دقيق العيد، **الاقتراح في بيان الاصطلاح،** ج١، ص٥٧.

[٢] أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل،** ج٢، ص١٨.

[٣] المصدر نفسه، **مقدمة، الجرح والتعديل،** ج١، ص٢.

١ـــ العلم والورع والتقوى والصدق.

قال الذهبي: "فحقّ على المحدث أن يتورع فيما يؤديه، وأن يسأل أهل المعرفة والورع؛ ليعينوه على إيضاح مروياته، ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار، ويجرحهم إلاّ بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة والسهر، والتيقظ، والفهم، مع التقوى، والدين المتين والإنصاف، والتردد إلى العلماء، والتحري والإتقان، وإن لم تفعل:

فدع عنك الكتابة فلست منها ولو سودت وجهك بالمداد

قال الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣][١].

ويدخل في معنى العلم؛ العلم بالأحكام الشرعية قال السبكي: "ومما ينبغي أن يتفقد أيضًا حاله في العلم بالأحكام الشرعية، فربّ جاهل ظنّ الحلال حرامًا فجرح به، ومن هنا أوجب الفقهاء التفسير ليتوضح الحال"[٢].

٢ـــ مجانبة الهوى والعصبية والغرض الفاسد.

قال الحافظ ابن حجر: "وليحذر المتكلم في هذا الفنّ من التساهل في الجرح والتعديل، فإنه إن عدّل أحدًا بغير تثبت كان كالمثبت حكمًا ليس بثابت، فيخشى عليه أن يدخل في زمرة: من روى حديثًا وهو يظنّ أنّه كذب، وإن جرح بغير تحرز أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبدًا، والآفة تدخل في هذا تارةً من الهوى، والغرض الفاسد، وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبًا، وتارةً من المخالفة في العقائد، وهو موجود قديمًا وحديثًا، ولا ينبغي إطلاق الجرح بذلك"[٣]

فلا بّد أن يكون منصفًا ناصحًا، لا متعصبًا متحاملاً، مجانبًا للحق، بعيدًا للصواب.

---

[١] شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **تذكرة الحفاظ،** ج١، ص ١٠.

[٢] تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، **قاعدة في الجرح والتعديل،** ص ٥٣.

[٣] ابن حجر، **نزهة النظر،** ج١، ص ١٧٨.

٣- المعرفة بأسباب الجرح والتعديل:

قال البدر بن جماعة: "من لا يكون عالماً بالأسباب لا يقبل منه جرح، ولا تعديل لا بالإطلاق ولا بالتقييد"[١].

٤- الخبرة بمدلولات الألفاظ والمعرفة بتصاريف كلام العرب:

قال المعلمي اليماني: "ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا ببينة واضحة."[٢]

قال الحافظ في ترجمة عكرمة مولى ابن عباس - رضي الله عنهما - نقلاً عن الطبري: "ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح، وما تسقط العدالة بالظنّ وبقول فلان لمولاه: لا تكذب علي، وما أشبهه من القول الذي له وجوه وتصاريف، ومعان غير الذي وجه إليه أهل الغباوة، ومن لا علم له بتصاريف كلام العرب"[٣].

قال ظفر التهانوي عقبه: "قلت: فلا بد لفهم كلام الجارحين من الوقوف على تصاريف كلام العرب"[٤].

٥- الإلمام بقواعد كثير من العلوم وطبائع الأشياء:

حتى يكون ملمًا بأصول كل خبر، فيعرضه على ما عنده من القواعد والأصول، فإن جرى على مقتضاها كان صحيحًا وإلا زيفه واستغنى عنه [٥].

خلاصة ما تقدم نجد أن المحدثين وضعوا من الضوابط والأصول للنقاد ما يضمن سلامة المنهج، وصحّة المسير، واستقامة الطريق الذي سلكوه، بل لم يجعلوا منصب الجرح والتعديل لكلّ من يتكلم فيه، بل الأمر كما قال اللكنوي: "يشترط في الجارح والمعدل العلم، والتقوى، والورع، والصدق والتجنب عن التعصب ومعرفة أسباب الجرح والتزكية، ومن ليس كذلك لا يقبل منه الجرح ولا التزكية"[٦].

---

[١] السخاوي، **فتح المغيث**، ج٢، ص ٣١؛ ومحمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم اللكنوي أبو الحسنات، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، ص ٦٨، ١٠٥.

[٢] عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي اليماني، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، ج١، ص ٣٠٨، ٤٣٠.

[٣] ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج١، ص ٤٢٩.

[٤] ظفر أحمد العثماني التهانوي، **قواعد في علوم الحديث**، ج١، ص ٣٩٧.

[٥] انظر: **الجرح والتعديل** لأبي لبابة حسين، ص ٥٣.

[٦] اللكنوي، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ج١، ص ٦٧.**

المطلب الثاني: أثر علم الجرح والتعديل في غيره من العلوم.

أثر علم الجرح والتعديل في علم القراءات:

ويمكن أن نعد هذه الضوابط قواسم مشتركة بين علم القراءات وعلوم الحديث عامة، وخاصة علم الجرح والتعديل.

الضابط الأول: تسمية الحديث:

قسم الحديث إلى أنواع، منها: الصحيح، والحسن، والضعيف، والمتواتر، والآحاد، والمشهور والشاذ، والموضوع، وكذلك الحال بالنسبة للقراءات القرآنية، فمنها الصحيح، والمشهور والشاذ، والموضوع، والقراءة المقبولة التي تتوفر فيها شروط القبول عند القراء فقط.

الثاني: اتصال السند :

يهتم علم القراءات كما يهتم علم الحديث في قبول الرواية بالرواة، فيشترط اتصال أسانيد الرواة من أول السند إلى آخره، وانتفاء أنواع السقط كالتعليق والإرسال والإعضال والانقطاع وغيرها. وهي نفسها شروط قبول رواية القراءات القرآنية. كما يهتم بحال الرواة من ناحية الجرح والتعديل ومكانتهم من حيث القبول والرد.

الثالث: النقل بالمشافهة في بداية الأمر:

ومن هنا يمكن أن نقول، إن هناك صلة وثيقة بين علم القراءات وعلم الجرح والتعديل، يوضحها الجدول أدناه:

١- علم القراءات:

"القراءات" لغةً: جمع "قراءة"، وهي في الأصل مصدر الفعل "قرأ".

وفي الاصطلاح العلمي: العلم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم واختلافها، منسوب لناقلها[١].

هل لعلم الجرح والتعديل آثار في علم القراءات؟ وكيف يهتم علم القراءات بمبادئ علم الجرح والتعديل؟ الإجابة هي أنه لا بد من الأسانيد الصحيحة أي سلامة الرواة من الجرح حيث نظر إلى عدالتهم وضبطهم، واتصال الأسانيد.

---

[١] ابن الجزري، شمس الدين أبي الخير محمد بن محمدبن محمد الجزري، **منجد المقرئين**، ج١، ص ٦١، وعبد الهادي الفضلي، **القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف**، ج١، ص ٥٥.

كما ثبت في الحديث في قصة عمر بن الخطاب ﷺ مع هشام بن حكيم عن قراءته. فقد روى البخاري و مسلم عن عمر ﷺ أنه قال: "سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة "الفرقان" في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يُقرئنيها رسول الله ﷺ فكدت أُساوره – أي أثب عليه – في الصلاة، فصبرت حتى سلم، فَلَبَّبْتُه بردائه – أي أمسك بردائه من موضع عنقه – فقلت: من أقرأك هذه السورة؟ قال: رسول الله ﷺ فقلت: كذبت، فانطلقتُ به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأ فيها، فقال: أرسله – أي اتركه – اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال: كذلك أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال: كذلك أنزلت "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه"[١].

فالقراءة يجب أن تؤخذ من النبي ﷺ كما تلقاها عن الله ﷻ، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٨]. فإن النطق بالقرآن المغاير للكيفية التي قرأ بها الرسول الأمين مردود. ولهذا ضبط العلماء القراءات المقبولة بقاعدة مشهورة متفق عليها بينهم وهي:

الأول: أن يصح سندها عن الرسول ﷺ.

الثاني: أن توافق اللغة العربية ولو بوجه.

الثالث: أن توافق المصحف العثماني، أي المصحف المنسوب إلى سيدنا عثمان بن عفان ﷺ.

أما بالنسبة للإسناد فلا بد لإثباته من صحته، ولا طريق إلى ذلك إلا بالإسناد. إن كل قراءة لم يصح سندها عن النبي ﷺ، فإنه لا يصح القراءة بها أو العمل بمقتضاها، لأنه تقوّل على الله ورسوله ﷺ بغير علم.[٢] فالقرآن كله متواتر

[١] أخرجه البخاري في **صحيحه**،كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض،ج٢،ص٥٨١، رقم٢٢٨٧؛ ومسلم في **صحيحه**،كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، ج١، ص٥٥٩، رقم٨١٨.

[٢] أبو عبد الملك أحمد بن مسفر بن معجب العتيبي، **دليل فهم القرآن المجيد**، ص١٧٣.

منقول بواسطة سلسلة من القراء الذين يؤمن تواطؤهم على الكذب عن طريق الكتابة والمشافهة.

ومعنى موافقة العربية ولو بوجه، أن تكون القراءة موافقة لوجه من وجوه النحو، ولو كان مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها بالإسناد لا بالرأي. فربما أنكر أهل العربية قراءة من القراءات لخروجها عن القياس ولا يحفل أئمة القراءة بإنكارهم شيئًا فإنه ينبغي أن نجعل القراءة الصحيحة حكمًا على القواعد اللغوية، لا سيما وأن القرآن الكريم هو المصدر الأول لاقتباس القواعد اللغوية.

أقسام القراءات من حيث السند:

قسمت القراءات – كما قسم الحديث – إلى أنواع ستة:

١) المتواترة: وهي ما رواها جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، ومثالها: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون:٤٤]. أي واحداً بعد واحد وقولهم: "جاءت الخيل تترا" أي جاءت متقطعة.

٢) المشهورة: ما صح سندها ووافق العربية وأحد المصاحف العثمانية واشتهرت عند القراء فلم يعدّوها من الغلط ولا من الشذوذ ولكنها لم تبلغ درجة التواتر، ومثالها: قوله تعالى: ﴿ما أشهدنٰهم خلق السموات والأرض﴾ (أشهدناهم بالنون مع الألف) بدل ﴿مَا أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الكهف:٥١].

٣) ما صحَّ سندها وخالفت الرسم أو العربية، ومثالها: ما أخرجه الحاكم عن عاصم الجحدري عن أبي بكر ﷺ أن النبي ﷺ قرأ ﴿متكئين على رفارف وخضر وعباقري حسان﴾ وهو كذلك عند الترمذي ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾ [الرحمن: ٧٦].

٤) الشاذة: وهي ما لم يصح سندها، ومثالها: قوله تعالى: ﴿فاليوم ننحيك ببدنك﴾ (بالحاء المهملة) بدلاً: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس:٩٢].

٥) الموضوعة: ما ينسب إلى قائلها من غير أصل أي ليست عن النبي ﷺ، ومثالها: قول الله تعالى: ﴿إنما يخشى اللهُ من عباده العلماءَ﴾ برفع ﴿اللهُ﴾، ونصب ﴿العلماءَ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء﴾ [فاطر:٢].

٦) المدرجة: وهي ما زيد في القراءات على وجه التفسير، ومثالها: قراءة سعد بن أبي وقاص ﷺ (وله أخ أو أخت من أم) بزيادة (من أم)، وقراءة: ﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم﴾ في مواسم الحج بزيادة، "في مواسم الحج" مدرجا من كلام ابن عباس رضي الله عنهما[١].

أما أقسام الحديث فهي:

١) المتواتر: ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.
٢) المشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة ما لم يبلغ حد التواتر.
٣) العزيز: ما رواه عدد لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند
٤) الغريب: ما ينفرد بروايته راو واحد.
٥) الصحيح: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.
٦) المدرج: ما غير سياق إسناده، أو ادخل في متنه ما ليس منه بلا فصل.
٧) الموضوع: هو الكذب المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله ﷺ.
٨) الشاذ: ما رواه مقبول مخالفاً لمن هو أوثق منه.

فنرى تأثير علم الحديث في علم القراءات إذ تتشابه تقسيماته وتسمياته.

٢. أثر علم الجرح والتعديل في اللغة العربية:

إن "علم مصطلح الحديث" علم إسلامي بحت أوجده علماء الحديث المسلمون منذ عهدهم الأول. بما اتبعه الصحابة من قوانين الرواية ثم محاربة الكذب ثم تصنيف الأحاديث والرواة، ثم نما هذا العلم تبعاً لتطور الحاجة حتى تكامل تمامًا، وأنه قام في كل مراحله على أسس دقيقة.

---

[١] انظر: فاروق حمادة، **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل**، ص١١٣.

إن قواعد هذا العلم التي تبدو مفرقة في كتب المصطلح تكوّن في جملتها منهجاً متكاملاً يدرس الحديث وينقده من جميع الجهات: جهات الرواية والأسانيد والمتون... وإن أصول هذا العلم ومناهجه صارت نبراسًا يهتدي به العلماء الآخرون من فقهاء وأصوليين ومفسرين ولغويين.. الخ. ويقتبسون منه ويسيرون على نهجه ويتبعون قوانينه.

فهذا الإمام جلال الدين السيوطي يقول في مقدمة كتابه الشهير "المزهر في علوم اللغة"[١] بأنه اعتمد في تبويب كتابه على علم مصطلح الحديث، قال:

"... هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه، واخترعت تنويعه وتبويبه وذلك في علوم اللغة وأنواعها، وشروط أدائها وسماعها، حاكيت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع، وأتيت فيه بعجائب وغرائب حسنة الإبداع. وقد كان كثير ممن تقدم يلم بأشياء من ذلك ويعتني في بيانها بتمهيد المسالك...". وذكر منها خمسين نوعاً أهمها:

النوع الأول: معرفة الصحيح الثابت من اللغة، ويقابله في علم المصطلح الحديث الصحيح، وهو ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط ضبطاً تاماً عن مثله إلى منتهى السند، من غير شذوذ ولا علة قادحة.

النوع الثاني: معرفة ماروي من اللغة ولم يصح ولم يثبت. ويقابله في علم المصطلح الحديث الضعيف، وهو ما فقد شرطاً أو أكثر من شروط القبول كفقد اتصال وعدالة وضبط ومتابعة في المستور وكوجود شذوذ...

النوع الثالث: معرفة المتواتر والآحاد، ويقابله في علم المصطلح الحديث المتواتر، وهو الذي رواه من الابتداء إلى الانتهاء جمع عن جمع تمنع العادة اتفاقهم على الكذب، وهو مما يدرك بالحس. وحديث الآحاد هو ماروي من طريق واحد فهو الحديث الغريب أو الفرد.

النوع الرابع: معرفة المرسل والمنقطع في اللغة، ويقابله المرسل والمنقطع في مصطلح الحديث. فالمرسل هو ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً...

---

[١] السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها،** ج١، ص ٧.

والحديث المنقطع ما سقط من رواته واحد قبل الصحابي، وقيل هو مالم يتصل إسناده بأي حال.

النوع الخامس: معرفة الإفراد في اللغة وهو ما انفرد به واحد من أهل اللغة ولم ينقله أحد غيره، وهذا يقابل حديث الأفراد عند أهل الحديث، أو الغريب. النوع السادس: معرفة من تقبل روايته في اللغة ومن ترّد. وهو يقابل في علم المصطلح صفات الرجال من رواة الحديث الذين يجب أن تتوافر فيهم شروط معينة من الجرح والتعديل مثل العدالة والضبط، وتقابل في عرفنا اليوم الأمانة العلمية، وعكسها مراتب الجرح، مثل: دجال، وضاع، كذاب،...الخ.

النوع السابع: معرفة طرق الأخذ والتحمل، وهي كثيرة، منها: السماع والقراءة على الشيخ، والإجازة والمكاتبة....الخ. وهذه نفس الشروط التي وردت في علم مصطلح الحديث.

النوع الثامن: معرفة المصنوع في اللغة، ويقابله في علم المصطلح معرفة الحديث الموضوع أو المصنوع، وهو الذي اختلقه راو ونسبه إلى الرسول ﷺ، وقد بين علماء المصطلح علامات وضع الحديث.

٣ – أثر علم الجرح والتعديل في القضاء:

إن غاية القضاء في الإسلام هو إقامة حدود الله تعالى وذلك باحقاق الحق وإبطال الباطل وإزهاقه، حيث تصل الحقوق إلى أهلها، والقرآن الكريم قد أرسى دعائم الحق بين الناس، فقد تحدث القرآن الكريم عن الشهادات في كثير من الآيات، لأن الشهود هم الذين يجب أن يكونوا عدولاً، لأنهم بهم يثبت الحق ويبن.

فشهادة الزنا لا بُدَّ فيها من عدالة، قال تعالى في سورة النور: ﴿لَوْلا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النور: ١٣، ١٤].

وفي أية أخرى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور:٤].

وأما الشهادة في سائر الحدود والأموال فقد قال تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢].

أما الأمور التي لا يطلع عليها إلا النساء فتقبل فيها شهادة النساء اللاتي تتوفر فيهن شروط العدالة، وقد جاء في الأثر عن حذيفة بن اليمان ﵁ أن رسول الله ﷺ «كان يجيز شهادة القابلة»[١].

إذا القاضي المسلم لا يقبل شهادة كل أحد وإنما يقبل شهادة العدل؛ ففي آية البقرة السابقة ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة ٢٨٢]، وفي أية سورة الطلاق ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق:٢]، فهذه أيضاً تدل على اشتراط العدالة للشاهد، إذا أهم شروط قبول الشهادة هي: العدالة وهي متضمنة للإسلام.

والتيقظ، وهو الفطنة. والحرية، وهي شرط في الشهادة دون الرواية[٢].

والعدالة تشترط في الشهود كما تشترط في الرواة، والشاهد العدل في المسلمين من لم يظهر به ريبة. وسئل عبد الله بن المبارك عن العدل فقال: "من كان فيه خمس خصال: يشهد الجماعة، ولا يشرب هذا الشراب، ولا تكون في دينه خربة، ولا يكذب، ولا يكون في عقله شيء"[٣].

والجرح أجيز في الرواة باتفاق أئمة الشأن صيانة للشريعة الإسلامية من أن يدخل فيها ما ليس منها، ونصيحة لله ورسوله عليه السلام وللمسلمين. ولا يقف على معرفة ذلك إلا المحدث الصادق المشهور بطلب الحديث التقي الورع.

---

[١] أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، ج١٠، ص ٢٥٤، رقم٢٠٥٤٢.

[٢] فاروق حمادة، **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل**، ص١٤٤-١٤٦.

[٣] عبد المنعم السيد نجم، **علم الجرح والتعديل**، ج١، ص ٥٧.

ومما سبق تتضح لنا الصلة الوثيقة بين هذين العلمين، علم الجرح والتعديل وعلم القضاء، خاصة في مسألة الشهادة التي هي ركن مهم في علم القضاء، وذلك باشتراط العدالة، والتي هي من أهم أركان الراوي العدل.

٤ – تأثير "علم الجرح والتعديل" في علم التاريخ:

إن مظاهر تأثير علم الحديث في علم التاريخ متعددة ومتنوعة، ويمكننا تلخيصها فيما يلي:

١) اعتماد منهج الرواية بالأسانيد:

وقد استفاد المؤرخون هذا المنهج من مدرسة الحديث، ولم يكن باستطاعتهم تجاهله أو إهماله، وقد كان جمع الأخبار جزءا من ظاهرة ثقافية عامة، وهي ظاهرة جمع الأحاديث والروايات في كل مصر على انفراد. وقد كان لانقراض جيل الصحابة أثر واضح في إيجاد هذه الظاهرة، والمبادرة إلى الرحلة في طلب الحديث، كما أن حركة الوضع قد أدت هي الأخرى إلى بعث الهمم في النفوس للتفتيش عن الأسانيد وفضح الكذابين. على أن الإسناد في التاريخ لم يبلغ ما بلغه في الحديث، إذ الملاحظ تساهل في الأسانيد والرواة في بعض الأحيان لدى المؤرخين[١].

٢) نشأة علم الرجال والطبقات:

إن اعتماد المحدثين منهج الإسناد في الرواية قد أدى إلى نشوء فرع من فروع العلم، عرف عندهم باسم علم الرجال،وذلك إلى النصف الأول من القرن الثالث الهجري وقد أطلق بعض المؤلفين على كتبهم في الرجال اسم التاريخ، حيث أطلقه البخاري مثلا على ثلاثة من كتبه: التاريخ الكبير والأوسط والصغير. ولقد تغايرت مناهج العلماء في ترتيب كتبهم هذه، ولقد تأثر غيرهم بهذه المناهج فقلدوهم فيها.

ويظهر أثر علم الرجال والطبقات على المؤرخين فيما يلي:

---

[١] فاروق حمادة، **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل**، ص١٤٤-١٤٨.

- إضافة مادة علمية تخص الحياة الثقافية للمدن، مما يساعد على سد الفجوات التي قد توجد في كتب التاريخ.
- تأثر بعض أنواع الدراسات التاريخية الحديثية بعلم الرجال وهو ما يعرف بعلم تاريخ التاريخ، والذي يتناول دراسة الأصول التي استقى منها المؤرخون موادهم العلمية، ومكانة أصحابها والصفات التي اتصفوا بها ومكاناتهم وأغراضهم.
- تأثر كتب التراجم بكتب الرجال من ناحية الشكل والمحتوى، إذ أن الفرق الوحيد بينها هوالتوسع في ترجمة الرجال وإدخال معلومات أخرى لا تخص رواة الحديث لدى كتب التراجم.
- تأثير كتب الرجال ببعض كتب التاريخ العام: كالبداية والنهاية لابن كثير، والمنتظم لابن الجوزي، وتاريخ الإسلام للذهبي.

٣) أهمية كتب الرجال والتراجم والطبقات:

وهي تبدو في الحكم على الروايات، سواء كانت تاريخية أم حديثية، مع ملاحظة التساهل في الروايات التاريخية. ولعلم الحديث الفضل في نشوء علم الرجال إذ أن هذا الأخير فرع له وناتج عنه.

٤) شروط المؤرخين للمؤرخ:

وذلك بالإفادة من منهج المحدثين في شروطهم فيروي الحديث، ويعتمد رواياته. ومجمل هذه الشروط تدل على العدالة والضبط والتحري، في النقل والأمانة في الأداء، والمعاني العامة لهذه الشروط مشتركة بين المحدث والمؤرخ.

الخاتمة:

تبيَّن مما سبق بما لا يدع مجالاً للشك: أن علماء الحديث لا سيما – علماء الرجال – قد تبنوا منهجاً ذا ضوابط علمية منقطعة النظير استطاعت أن تتكيف مع تلك الحقبة

من التاريخ التي شهدت انقساماً فكرياً وسياسياً ومذهبياً حاول العديد منها الوقوف من خلف ستار السنة تحقيقا لأغراضهم المنشودة.

من مظاهر الفكر الإبداعي في ضوابط نقد رجال الإسناد أنه منهج رباني كما شهد بذلك الكتاب والسنة فقد ذم الله تعالى المنافقين والمشركين بل وفضح أمرهم في سبيل الحفاظ على وحدة العقيدة. وكذلك فهم علماء الرجال ضرورة نقد الأسانيد في سبيل الحفاظ على السنة النبوية التي تعد ركناً أساساً في تفسير كثير من مجملات الأحكام الشرعية.

امتثل منهج نقد الرجال طابعا أدبيا ساعد بدوره في نماء هذا العلم وتطوره حتى صار منهجاً اقتفى أثره كثير من جزئيات العلوم الإنسانية. فكانت من أجلى مظاهر الآداب في طيات هذا العلم:

١) النَّزاهة في الحكم والأمانة في الوصف.
٢) الدقة في البحث والحكم.
٣) التزام الأدب في الجرح.
٤) لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة.
٥) لا يجوز جرح من لا يحتاج إلى جرحه.
٦) لا يحل الاقتصار على نقل الجرح فقط دون التعديل فيمن وجد فيه جرح وتعديل من الرواة.

وفي ختام هذا البحث، حاول الباحث بيان أوجه تأثير علم الحديث وفروعه كعلم الرجال وعلم الجرح والتعديل على بعض العلوم الأخرى فذكر أثره في علم القراءات القرآنية، واللغة العربية وآدابها، وعلم القضاء، والتاريخ مع شئ من الاختصار، وهذا يدل على عظم ما بذله المحدثون في هذا علم الحديث، ومدى الإبداع الذي أدخلوه على العلوم الإسلامية، وتأثر العلوم الأخرى بهذه المناهج، ما هو إلا اعتراف ضمني بأهمية منهج المحدثين وقوته العلمية مما جعله معينا يغترف منه رواد العلوم الإسلامية الأخرى وغيرها من العلوم المعاصرة. بعد أنّ أعطى الباحث فكرةً موجزةً تعريفيةً لهذا العلم وأسباب نشأته وظهوره على الساحة العلمية.

بل يدل ذلك على التفكير العلمي الحصيف عند علماء المسلمين، مما أثر على الحضارة الإنسانية جمعاً، وهو بلا شك أسهم في رقي الحضارة العالمية وازدهارها.

المصادر والمراجع:

١) إبراهيم، مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، **المعجم الوسيط،** (القاهرة: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، د. ط.، د. ت.).

٢) ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل،** (الهند: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن، وبيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٢٧١ هـ/١٩٥٢م).

٣) ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر،** تح: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، (بيروت: المكتبة العلمية، د. ط.، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).

٤) ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري، **جامع الأصول في أحاديث الرسول،** تح: عبد القادر الأرنؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون، (مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، ط١، د. ت.).

٥) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط،** تح: موفق عبد الله عبد القادر، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٨هـ).

٦) ابن تيمية، تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، **جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس،** تح: محمد عزير شمس، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٢هـ).

٧) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر،** تح: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (الرياض: مطبعة سفير، ط١، ١٤٢٢هـ).

٨) ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري،** رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه:

محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩ه).

٩) ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، **الاقتراح في بيان الاصطلاح،** (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط.، د. ت.).

١٠) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)،** تح: محمد حسين شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٩ه).

١١) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي، **لسان العرب،** (بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤ه).

١٢) أبو شهبة، محمد بن محمد، **الوسيط في علوم مصطلح الحديث،** (جدة: عالم المعرفه، د. ط.، ١٤٠٣ه/١٩٨٣م).

١٣) أحمد، مختار عمر، بمساعدة فريق عمل، **معجم اللغة العربية المعاصرة،** (القاهرة: عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩ ه/٢٠٠٨م).

١٤) الأزرقي، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق الغساني المكي المعروف بالأزرقي، **أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار،** تح: رشدي الصالح ملحس، (بيروت: دار الأندلس للنشر، د. ط.، د. ت.).

١٥) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،** مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، د. ط.، ١٩٤١م).

١٦) الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي المكي، **مسند الحميدي،** تح: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، (دمشق - سوريا: دار السقا، ط١، ١٩٩٦م).

١٧) الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، **الكفاية في علم الرواية،** تح: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د. ط.، د. ت.).

١٨) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **تذكرة الحفاظ،** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩ه/١٩٩٨م).

١٩) الرفاعي، صالح بن حامد بن سعيد، **عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية**، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، د. ط. د. ت.).

٢٠) رفعت، فوزي عبد المطلب، **توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته**، (مصر: مكتبة الخنانجي، ط١، د. ت.).

٢١) الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تح: مجموعة من المحققين، (الرياض: دار الهداية، د. ط.، د. ت.).

٢٢) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، **قاعدة في الجرح والتعديل (مطبوع مع كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»)**، تح: عبد الفتاح أبو غدة، (بيروت: دار البشائر، ط٥، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

٢٣) السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، تح: علي حسين علي، (مصر: مكتبة السنة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

٢٤) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليماني، **فتح القدير**، (دمشق، بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، ط١، ١٤١٤هـ).

٢٥) الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني، **الأمالي في آثار الصحابة للحافظ الصنعاني**، تح: مجدي السيد إبراهيم، (القاهرة: مكتبة القرآن، د. ط.، د. ت.).

٢٦) عبد المنعم، السيد نجم، **علم الجرح والتعديل**، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثانية عشرة – العدد الأول – محرم صفر ربيع أول ١٤٠٠هـ).

٢٧) عبد الوهاب، عبداللطيف، **المختصر في علم رجال الأثر**، (بيروت: المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، د. ط.، ١٩٦٦م).

٢٨) عتر، نور الدين محمد عتر الحلبي، **منهج النقد في علوم الحديث**، (سورية: دار الفكر دمشق، ط٣، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

٢٩) العوني، حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، **خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل**، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١هـ).

٣٠) اللكنوي، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري الهندي، أبو الحسنات، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، تح: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٣، ١٤٠٧هـ).

٣١) مسلم، بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المسند **الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم،** تح: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط. د. ت.).

٣٢) المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد العتمي اليماني، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل،** مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، (بدون: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦ه/١٩٨٦م).

٣٣) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج،** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢ه).

منهج الشيخَين
في انتقاء الرواة وأحاديثهم

أكرم محمد إبراهيم نمراوي[١]
abuahmad15@yahoo.com
ود. فيصل بن أحمد شاه[٢]
faisalas@um.edu.my

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فقد حظي الصحيحان بمكانة عظيمة عند المسلمين قديماً وحديثاً، واهتماماً كبيراً، فظهرت حولهما الدراسات المتنوعة شرحاً ومنهجاً، ولعل من مميزات الصحيحين هو المنهج الدقيق في تأليفهما، الذي يدل على غزارة علم وحفظ وضبط وتمحيص صاحبيهما، وقد قام الدارسون قديماً وحديثاً بمحاولات لاستنباط هذا المنهج وطريقته، ومما له علاقة بمنهجهما هي قضية انتقاء الرواة ومروياتهم وخصوصاً الرواة المتكلم فيهم، التي قامت على تمحيص وتدقيق ودراسة مستفيضة لحال الراوي والنظر إلى شيوخه وتلاميذه وطريقة روايته عنهم، وأين روى وهل تفرد أو توبع، وغيرها من الاعتبارات المختلفة التي هدفوا من خلالها الوصول إلى الرواية الصحيحة السالمة من الوهم والخطأ، وخصوصاً في روايات المتكلم فيه ومن اتهموا بالضعف.

---

[١] طالب بمرحلة الدكتوراه في الحديث النبوي الشريف وعلومه، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، ماليزيا.

[٢] أستاذ الحديث المساعد، ورئيس قسم القرآن والحديث، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، ماليزيا.

فجاء هذا البحث لتسليط الضوء على قضية الانتقاء وما يتعلق به من قضايا، والحديث عن قضية التصحيح على شرط الشيخين أو أحدهما، وهل مجرد روايتهم لراو أصبح كل حديثه صحيح حتى وإن لم يروه الشيخان؟ وبالتالي نقول أنه على شرطهما، وقد قمنا بالاستشهاد والاستئناس بأقوال العلماء في هذا المجال، وذكر نماذج وأمثلة تطبيقية للتوضيح أكثر، وقسمنا البحث إلى ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: مفهوم الانتقاء.

المطلب الثاني: التصحيح على شرط الشيخين وعلاقته بمنهج الانتقاء.

المطلب الثالث: نماذج من انتقاء الشيخين للرواة وأحاديثهم.

المطلب الأول: مفهوم الانتقاء:

امتاز تأليف الصحيحين بمنهجية علمية دقيقة، قامت على التمحيص والتدقيق في التعريف بالراوي ومروياته قبل اختيار الحديث، ومما عزز هذه المنهجية هو طول باع الشيخين بعلم العلل والرجال والجرح والتعديل، ولذلك انعكست هذه العبقرية على اختيارهما للرواة ومروياتهم، فقد محّصا وميّزا فيما بينهم.

وحاول بعض المشكِّكين في الصحيحين الطعن فيهما وتضعيف أحاديثهما، والطعن والتضعيف لبعض رواتهما، ولعل منشأ ذلك يعود إلى الجهل بمنهجية الشيخين ودقة انتقائهما، وأن حديث الراوي الضعيف أو المطعون به ليس دائماً مردود فقد يوافق غيره من الثقات، أو قد لا يكون ضعيفاً في كل أحواله، فبعض الرواة ضعيف في شيخ وثقة في آخر، أو ضعيف في بلد وثقة في أخرى، وفي المقابل ليس كل حديث للراوي الثقة دائماً مقبول، فقد يطرأ عليهم الوهم والخطأ؛ لأن هذه هي الطبيعة البشرية التي لا يسلم منها أحد.

إذاً ليس هناك نظام حكم واحد لجميع أحاديث الراوي، بل يجب تناولها كل واحد على حدة، وهذه مهمة علم العلل التي تختص بتناول مثل هذه المسألة.

قال أبو بكر كافي: "وهذا المنهج يعرف بمنهج الانتقاء من أحاديث الضعفاء، أي أن حديث الضعيف لا يرد جملة ولا يقبل جملة، وإنما يقبل ما صح من

حديثه فقط، كما أن الثقة لا تقبل أحاديثه مطلقاً فيقبل ما أصاب فيه ويرد ما أخطأ فيه" [١].

إذاً هذا هو منهج الانتقاء الذي بنى عليه الشيخان صحيحهما، وبالتالي من مستلزمات معرفة الانتقاء، هو النظر في كيفية إخراج الشيخين للراوي، فلا بد من النظر إلى عدة اعتبارات منها: شيوخه وتلاميذه، هل هي في المتابعات والشواهد والأصول؟ هل هو مما تفرد به أم لا؟ إذا كان الراوي مختلطاً كيف روى له، وغيرها من الاعتبارات الأخرى.

وقد بين البخاري هذا المنهج في انتقاء أحاديث صحيحه من كم كبير يحفظه، فقال: "أخرجت هذا الكتاب من زهاء ست مائة ألف حديث" [٢]، وقال كذلك: "أحفظ مئة ألف حديث صحيح وضعيف مما لا يصح، وانتخبت كتابي من الصحيح، واختصرت واجتنبت الإطالة" [٣].

وكان – رحمه الله تعالى – يرتحل من أجل البحث عن أجود الروايات وأفضلها، ثم يسأل عن الراوي قبل الرواية عنه، فقد قال: "لم تكن كتابتي للحديث كما كتب هؤلاء، كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبه وحمله الحديث، إن كان الرجل فهماً، فإن لم يكن سألته أن يخرج إلي أصله ونسخته، فأما الآخرون لا يبالون ما يكتبون، وكيف يكتبون" [٤]، إذاً رأينا من خلال أقواله تشدده في الرواية، وعدم إدخال راو في الصحيح إلا بعد تمحيص وتدقيق شديدين، وهذا ما دعا أبا الحسن المقدسي يقول في حق كل من روى عنه البخاري أنه: "جاز القنطرة" [٥].

---

[١] أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الصحيح**، ص ١٤٤.

[٢] أبو بكر أحمد بن علي بن مهدي الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ٣٢٢/٢.

[٣] أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبدالله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، ٩٥٨/٣.

[٤] شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ٤٠٦/١٢.

[٥] تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد،، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، ص ٥٥.

ويوضح البخاري هذا المنهج بشكل أكثر وضوحاً كما نقله عنه الترمذي فقد قال: "ابن أبي ليلى هو صدوق، ولا أروي عنه؛ لأنه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أرو عنه شيئاً" [١].

ويقول كذلك: "زمعة بن صالح ذاهب الحديث، لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، أنا لا أرو عنه، وكل من كان مثل هذا فلا أرو عنه شيئاً" [٢].

أي أنه يبحث ويمحص عن أحوال الرجال، ثم عندما تطمئن نفسه له يقوم بالرواية عنه، وإلا تركه.

وقد ذكر ابن حجر العسقلاني في معرض ذبّه عن الرواة الذين طُعن بهم في صحيح البخاري أن من هذه الردود هي انتقاؤه من حديث مثل هؤلاء، ومن الأمثلة على ذلك:

الأول: إبراهيم بن المنذر الحزامي: "أحد الأئمة، وثقه ابن معين وابن وضاح والنسائي وأبو حاتم والدارقطني، وتكلم فيه أحمد من أجل كونه دخل إلى ابن أبي داود، وقال الساجي عنده مناكير، وتعقب ذلك الخطيب، قلت – أي ابن حجر –: اعتمده البخاري وانتقى من حديثه" [٣].

الثاني: إسماعيل بن أبي أويس: "وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا أن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه" [٤].

---

[١] محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك الترمذي أبو عيسى، **الجامع الكبير**، رقم (٣٦٤)، ٤٧٢/١

[٢] الترمذي، **العلل الكبير**، ص ٣٨٩.

[٣] أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، ص ٣٨٨.

[٤] ابن حجر، **هدي الساري،** ص٣٩١.

ثم أضاف السيوطي تأكيداً على مثل هذا فقال: "ثم إن إسماعيل ضعفه النسائي وغيره، وقال أحمد وابن معين في رواية: لا بأس، وقال أبو حاتم: محله الصدق كان مغفلاً، وقد صح أنه أخرج للبخاري أصوله، وأَذنَ له أن ينتقي منها، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه من صحيح حديثه، لأنه كتب من أصوله" [١].

الثالث: "محمد بن يوسف الفريابي: "وثقه الجمهور وذكره ابن عدي في الكامل فقال: له إفراد، وقال العجلي: ثقة وقد أخطأ في مئة وخمسين حديثاً، وذكر له ابن معين حديثاً أخطأ فيه فقال: هذا باطل، قلت – أي ابن حجر –: اعتمده البخاري لأنه انتقى أحاديثه وميزها" [٢].

الرابع: "يحيى بن عبد الله بن بكير المصري: وقال البخاري في تاريخه الصغير: "ما روى يحيى عن أهل الحجاز في التاريخ فإني اتقيته"، قلت – أي ابن حجر – : "فهذا يدلك على أنه ينتقي حديث شيوخه، ولهذا ما أخرج عنه عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متابعة ومعظم ما أخرجه عنه عن الليث" [٣].

أما مسلم فليس بأقل من البخاري دقةً في الانتقاء والتمحيص، فيقول في توضيحه لترتيب أحاديث صحيحه، ويبين كيف أنه ينتقي أحاديثه انتقاءً: "فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا ولم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عُثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك من حديثهم" [٤].

---

[١] عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ١٥٢/١.

[٢] ابن حجر، **هدي الساري**، ص ٤٤٢.

[٣] المرجع السابق، ص ٤٥٢.

[٤] مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، **الجامع الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، ٤/١.

ومن مظاهر انتقاء مسلمٍ وتشدُّدِه في ذلك أنه ألف الصحيح من بين مجموعة كبيرة من الأحاديث قام بانتقائها، فيقول عن نفسه: "صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة [١]، وقال ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا، إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه" [٢].

ويقول ابن القيم مدافعاً عنه: "ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه – أي أبو قدامة الحارث بن عبيد –، لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما أنه يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضعّف جميع حديثه سيئ الحفظ، فالأولى طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله، وطريقة مسلم هي أئمة هذا الشأن" [٣].

ويقول النووي في رده على وجود الرواة الضعفاء في صحيح مسلم: "إن روايات الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض، وذلك سهل عليهم معروف عندهم، وبهذا احتج سفيان الثوري – رحمه الله – حين نهى عن الرواية عن الكلبي فقيل له: أنت تروي عنه، فقال: أنا أعلم صدقه من كذبه" [٤].

فقوله: "روايات الراوي" أي بشكل عام ليست التي في صحيح مسلم كما يفهم من ظاهر كلامه، ثم يأتي المحدث الخبير كالإمام مسلم فينتقي منها ما ضبطه ووافقه عليه غيره من الثقات.

---

[١] الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ١٥/١٢١.

[٢] مسلم بن الحجاج، **الجامع صحيح**، ١/٣٠٤، بعد حديث رقم (٤٠٤).

[٣] محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، ١/٣٥٣.

[٤] أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ١/١٢٥.

ويقول كذلك ابن رجب الحنبلي، في بيان تحري مسلم في الرواية عن المتكلم في حفظهم: "وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه لحفظه لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه" [١].

ويقول عبد الله بن يوسف الجديع: "والتحقيق أن تخريج مسلم له – أي ربيعة بن عثمان بن ربيعة بن عبد الله بن الهدير التيمي – لا يصلح الاحتجاج به بإطلاق، فمسلم قد ينتقي من حديث من تكلم فيه وكان الأصل فيه الثقة، فيخرج من حديثه ما تبين له كونه محفوظاً" [٢].

ويقول عبد الرحمن المعلمي اليماني في معرض رده على وجود رواة ضعفاء في الصحيحين: "أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما يسمع منه من غير كتابه، أو بما يسمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنة وهو مدلس ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس، فيخرجان للرجل حيث يصلح، ولا يخرجان له حيث لا يصلح" [٣].

ويقول عبد القادر المحمدي: "قد ينتقي الناقد البارع من حديث الضعيف أصح رواياته، وهذا لا يُقبل إلاّ عند أئمة الشأن كـ (البخاري ومسلم) ومن هو قرين لهما في النقد والفهم؛ لأنه أعلم بحديثه وبمظانه في السنن" [٤].

بعد ما سبق يمكن أن نعرف منهج الانتقاء: هو الطريقة التي اختار فيه الشيخان رواهما، بعد تمحيص وتدقيق كبير ساعد فيه تبحرهما في علم العلل والرجال والجرح التعديل، وحفظهما لعدد كبير من الروايات وقدرتهما على التمييز

---

[١] زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي (٢٠٠١م)، **شرح علل الترمذي**، ٦١٣/٢.

[٢] عبد الله بن يوسف الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ٧٥٩/٢.

[٣] عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العمّي اليماني، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، ٦٩٢/٢.

[٤] أبو ذر عبد القادر بن مصطفى المحمدي، **الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين**، ص ٢٩.

بينهما، وبالتالي عمل دراسة مستفيضة للراوي وحاله ثم حال مروياته واختيار ما سلم من الطعن والوهم.

المطلب الثاني: التصحيح على شرط الشيخين وعلاقته بمنهج الانتقاء:

يذكر بعض المحدثين مقولة "صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما"، أو "رجاله رجال الشيخين أو أحدهما" ويقصدون بذلك: أن رواة هذا الحديث من رواة الصحيحين أو أحدهما، وبالتالي كلما شاهدوا حديثاً فيه أحد رواهما قالوا أنه على شرطهما، والذي اشتهر بفعله ذلك هو الإمام الحاكم في كتابه المستدرك، فقد قال في مقدمة كتابه: "وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان – رضي الله عنهما – أو أحدهما" [1].

ومن المعاصرين ممن فعل ذلك الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في مصنفاته المختلفة، والشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لمسند أحمد وصحيح ابن حبان.

قال النووي: "إن المراد بقولهم على شرطهما: أن يكون رجال إسناده في كتابيهما" [2].

لكن هل هذا منهج صحيح؟ وهل بمجرد ما شاهدنا راوياً روى له الشيخين أو أحدهما نقول: أن حديثه صحيح؟ أو أن الحديث صحيح على شرط الشيخين؟

بناءً على ما تقدم من حديث عن منهج الانتقاء للرواة وأحاديثهم، يكون هذا الفعل غير صحيح، وأنه لا بد من النظر في كيفية إخراج الشيخين له، والنظر لكل حديث بعينه فلا نعطي حكماً عاماً مجملاً على جميع أحاديث الراوي أنها كلها بدرجة واحدة ومنْزلة واحدة.

---

[1] أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبدالله النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، ٤٣/١.

[2] السيوطي، **تدريب الراوي**، ١٣٧/١.

قال ابن حجر في حديثه عن أحاديث المستدرك: "أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجاً برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالماً من العلل، واحترزنا بقولنا على صورة الاجتماع عما احتجا برواته على صورة الانفراد كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري؛ لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه، فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين، لأنهما احتجا بكل منهما، بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة الاجتماع" [(١)].

والمقصود أننا لا نحكم على أي حديث جاء من طريق سفيان عن الزهري أنه على شرط البخاري، مع أنه احتج بهما لكن منفردين؛ لأن رواية سفيان عن الزهري فيها مطعن.

وفي مثال آخر، يقول السخاوي في دفاعه عن حديث "أن النبي ﷺ اتَّخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه" [(٢)]: "وهمام لم ينفرد به، بل تابعه عليه يحيى بن المتوكل عن ابن جريج، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ولكنه متعقب، فإنهما لم يخرجا لهمام عن ابن جريج، وإن أخرجا لكل منهما على انفراده" [(٣)].

قول السخاوي "أنه متعقب" أي قول الحاكم على شرط الشيخين، فهما وإن كانا قد أخرجا لهمام وابن جريج إلا أنه ليس عن بعضهما البعض، بل منفردين، فنلاحظ الدقة في قول السخاوي ومن قبله ابن حجر، ومعرفتهم بمنهج الشيخين في انتقاء الرواة وأحاديثهم.

---

[١] ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ٣١٤/١.

[٢] رواه أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني، **السنن،** كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يُدخل به الخلاء، ٥/١ برقم (١٩).

[٣] شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث الحديث**، ٢٥٤/١.

وقال الشيخ جمال الدين القاسمي تحت بيان أن من روى له حديث في الصحيح لا يلزم صحة جميع حديثه: قال الشعراني – قدس سره – في مقدمة ميزانه: قال الحافظ المزي والحافظ الزيلعي رحمهما الله تعالى: "وممن خرج لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم جعفر بن سليمان الضبعي والحارث بن عبيدة، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي، وأبي أويس، لكن للشيخين شروطاً في الرواية عمن تكلم الناس فيه منها أنهم لا يروون عنه إلا ما توبع عليه، وظهرت شواهده، وعلموا أن له أصلاً فلا يروون عنه ما انفرد به، أو خالفه فيه الثقات، وهذه العلة قد راجت على كثير من الحفاظ لا سيما من استدرك على الصحيحين كأبي عبد الله الحاكم فكثيراً ما يقول: وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين، أو أحدهما مع أن فيه هذه العلة، إذ ليس كل حديث احتج براويه في الصحيح يكون صحيحاً إذ لا يلزم من كون راويه محتجاً به في الصحيح أن يكون كل حديث وجدناه له يكون صحيحاً على شرط صاحب ذلك الصحيح لاحتمال فقد شرط من شروط ذلك الحافظ كما قدمنا" [1].

إذاً لا يعتبر حديث كل راو من رواة الصحيحين صحيحاً، وبالتالي أن نقول عن حديث لهم أنه على شرط الشيخين، بل لا بد من معرفة كيفية الرواية لهم، وطريقة الانتقاء التي قام عليها هذا الاختيار للرواة وأحاديثهم، ثم نحكم على كل حديث لوحده فلا نعطي حكماً عاماً على كل أحاديث الراوي بأنها صحيحة لأنه ربما دخل الوهم والغلط على الثقة، والعكس كذلك الحكم بأن كل أحاديث المطعون فيه مردودة ضعيفة فقد يوافق غيره من الثقات فيدل ذلك على سلامة هذا الحديث.

---

[1] محمد جمال الدين القاسمي، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، ص ٣٢٥ – ٣٢٦.

المطلب الثالث: نماذج من انتقاء الشيخين للرواة وأحاديثهم:

قلنا أن الشيخين انتقيا رواهم وأحاديثهم انتقاءً دقيقاً، والآن سنذكر مجموعة من صور هذا الانتقاء الدّقيق، مع ذكر أمثلة توضيحية على صدق ما نقول، ومن هذه النماذج ما يلي:

الأول: الرواية عن المختلطين، قبل الاختلاط، أو ممن رووا بعد الاختلاط، أو ممن لم تتميز روايتهم بعد الاختلاط أو بعده، ولكن ما كان بعد الاختلاط أو مما لم يتميز، ما وافقوا فيه غيرهم من الثقات، أو مما له متابعات وشواهد، أو هو بالأصل مذكور كمتابعة لغيره.

ومن الأمثلة على ذلك: رواية سعيد بن إياس الجريري، حيث روى له البخاري تسعة أحاديث، وهي من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى، وإسماعيل بن علية، وبشر بن المفضل، وعبد الوارث بن سعيد، وخالد الطحان، وهؤلاء رووا عنه قبل اختلاطه.

ومن أحاديثه، قال البخاري: حدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ الْمُزَنِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلاَةٌ - ثَلاَثًا - لِمَنْ شَاءَ» [1].

أما مسلم فقد روى عنه من طريق: إسماعيل بن علية وبشر بن المفضل ويزيد بن زريع وعبد الوارث بن سعيد وعبد الأعلى بن عبد الأعلى وخالد الطحان وشعبة بن الحجاج ووهيب بن خالد، وهؤلاء رووا عنه قبل اختلاطه.

ومن طريق عبد الله بن المبارك، ويزيد بن هارون، وهم ممن رووا عنه بعد اختلاطه، ومن ذلك ما رواه مسلم حيث قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: «هَلْ صُمْتَ مِنْ سُرَرِ هَذَا

---

[1] رواه البخاري، محمد بن إسماعيل، أبو عبدالله البخاري الجعفي (١٤٢٢ه)، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور الرسول وسننه وأيامه**، كتاب الأذان، باب كم بين الأذان والإقامة ومن ينتظر الإقامة، ١٢٧/١ برقم (٦٢٤).

الشَّهْرِ شَيْئًا؟» قَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَإِذَا أَفْطَرْتَ مِنْ رَمَضَانَ، فَصُمْ يَوْمَيْنِ مَكَانَهُ»[1].

وهذه الرواية ذكرها متابعة للحديث الذي قبله مباشرة حيث قال: حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ – وَلَمْ أَفْهَمْ مُطَرِّفًا مِنْ هَدَّابٍ – عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ لَهُ – أَوْ لآخَرَ –: «أَصُمْتَ مِنْ سُرَرِ شَعْبَانَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَإِذَا أَفْطَرْتَ، فَصُمْ يَوْمَيْنِ».

ومن طريق بشر بن منصور، وسالم بن نوح، وعبد الواحد بن زياد وسليمان بن المغيرة وجعفر بن سليمان وحماد بن أسامة أبو أسامة، وهؤلاء ممن لم تتميز روايتهم هل هي قبل أو بعد اختلاطه، لكن هذه الروايات مما له متابعات، أو هي بالأصل متابعات لغيرها، وبالتالي لا أثر لاختلاط سعيد الجريري فيها.

ومن الأمثلة على ذلك، قال مسلم: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ الْعَبْدِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأَخُّرًا فَقَالَ لَهُمْ: «تَقَدَّمُوا فَأْتَمُّوا بِي، وَلْيَأْتَمَّ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ، لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤَخِّرَهُمُ اللهُ»، ثم قال بعده: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الرَّقَاشِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: "رَأَى رَسُولُ اللهِ ﷺ قَوْمًا فِي مُؤَخَّرِ الْمَسْجِدِ"، فَذَكَرَ مِثْلَهُ [2].

فرواية بشر بن منصور عن الجريري مما لم يتميز هل هي قبل اختلاطه أو بعد اختلاطه، لكن رواية الجريري ذكرها متابعة لرواة أبي الأشهب التي قبلها مباشرة.

[1] مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الصيام، باب صوم سرر شعبان، ٨١٨/٢ برقم (١١٦١).

[2] مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب الذين يتأخرون عن الصفوف الأول، ٣٢٥/١ برقم (٤٣٨).

الثاني: من روى عنه في غير الجهة التي ضعف فيها، وهذا مختص بالرواة الذين ضُعفوا في أماكن دون أخرى، أو في شيوخ دون آخرين.

مثل رواية البخاري عن زهير بن محمد التميمي، أبي المنذر الخراساني [١]، فالطعن موجه له بحديثه عن الشاميين فقط، أما غيرهم فلا.

فقد روى له البخاري من طريق زيد بن أسلم (المدني) [٢]، ومحمد بن عمرو بن حلحلة (المدني) [٣].

أما مسلم فقد روى له من طريق سهيل بن أبي صالح (المدني) [٤]، فنلاحظ أن الشيخين تجنبوا حديثه عن الشاميين ورووا عن غيرهم.

ومن هذه الصور كذلك: أن مسلم احتج برواية سفيان بن حسين بن حسن الواسطي [٥]، فهو ثقة في غير رواية الزهري فاحتج به مسلم وروى له حديثاً واحداً لكن من غير طريق الزهري [٦].

وكذلك رواية مسلم عن حماد بن سلمة [٧]، حيث انتقى منها في الأصول ما كان من طريق ثابت البناني لأنه من أوثق الرواة عنه، وفي المتابعات والشواهد عن غير طريق ثابت.

---

[١] قال ابن حجر عنه: ثقة إلا أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كان زهيراً يروي عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حدث من حفظه فكثر غلطه. ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص ٢١٧.

[٢] رواه البخاري في كتاب المرضى، باب ما جاء في كفارة المرض، ١١٤/٧ برقم (٥٦٤١).

[٣] رواه البخاري في كتاب الاستئذان، باب قوله تعالى ((يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم..))، ٥١/٨ برقم (٦٢٢٩).

[٤] له في صحيح مسلم روايتان من عنه عن سهيل بن أبي صالح، **الرواية الأولى**: رواها في كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، ١٧٥/١ برقم (١٨٨)، **والرواية الثانية**: روها في كتاب الإيمان، باب أهون أهل النار عذاباً، ١٩٥/١ برقم (٢١١).

[٥] قال ابن حجر عنه: ثقة في غير الزهري باتفاقهم، **تقريب التهذيب**، ص ٢٤٤.

[٦] من طريق إياس بن معاوية – موقوفاً عليه –، في المقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، ١١/١.

[٧] هو حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ١٧٨.

قال الصنعاني: "وقد يخرج مسلم أحاديث من لم يسلم عن غوائل الجرح إذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه كحماد بن سلمة في ثابت البناني وأيوب"، قال الذهبي في الميزان: "احتج مسلم بحماد بن سلمة في أحاديث عدة في الأصول وتحايده البخاري"، قال الحاكم في المدخل: "ما خرج مسلم لحماد بن سلمة في الأصول إلا في حديثه عن ثابت"، قال الذهبي: "وحماد إمام جليل مفتي أهل البصرة مع اسحاق ابن أبي عروبة انتهى ولم يذكر فيه جرحاً إلا أنه ساق عنه أحاديث فيها نكارة" [١].

الثالث: إذا كان الراوي متكلم فيه أو في ضبطه، فيقتصروا بالرواية عنهم ما وافقوا فيه غيرهم من الثقات، فيكون دليلاً على ضبطهم وأن هذه الأحاديث ليست مما دخل فيه الخطأ والوهم فهي سالمة من ذلك.

قال الزيلعي: "بل خرج في الصحيح لخلق ممن تكلم فيهم، ومنهم جعفر بن سليمان الضبعي، والحارث بن عبد الأيادي، وأيمن بن نابل الحبشي، وخالد بن مخلد القطواني، وسويد بن سعيد الحرثاني، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي وغيرهم، ولكن صاحبا الصحيح - رحمهما الله - إذا أخرجا لمن تكلم فيه، فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهده، وعُلم أن له أصلاً، ولا يروون ما تفرد به، سيما إذا خالفه الثقات، كما أخرج مسلم لأبي أويس حديث: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي: لأنه لم يتفرد به، بل رواه غيره من الأثبات، كمالك، وشعبة، وابن عيينة، فصار حديثه متابعة" [٢].

ومن الأمثلة على ذلك: روى مسلم لسعد بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري[٣]، حيث روى له أحد عشر حديثاً تفصيلها كالتالي: الحديث

---

[١] محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الصنعاني، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، ١/١٠٠.

[٢] جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن محمد الزيلعي، **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**، ١/٣٤١.

[٣] قال ابن حجر عنه: صدوق سيء الحفظ، **تقريب التهذيب**، ص ١٠٨.

الأول [1]، حيث ذكر له خمس متابعات قبله وبعده، والحديث الثاني والثالث والرابع [2]، متابعات لبعضها البعض ورواتها عنه كلهم ثقات، والحديث الخامس [3]، وقد ذكره قبله أربع شواهد، والحديث السادس والسابع والثامن [4]، فهي متابعات لبعضها البعض ورواها ثلاث ثقات عنه، أما الحديث التاسع والعاشر والحادي عشر [5]، وهما نفس الحديث براويين ثقات وآخر صدوق عنه، وذكر قبله شاهد وبعده متابعتان لسعيد.

الرابع: أن يكون من شيوخه الذين تُكلم فيهم، أو فيهم شيء من الطعن والوهم، وبالتالي يكون هو أعلم بهم وبحالهم، والقدرة على تمييز ما ضبطوه ما أخطأوا فيه:

ومن الأمثلة على ذلك: رواية البخاري لشيخه موسى بن مسعود النهدي، أبو حذيفة البصري [6]، حيث روى عنه ثلاثة أحاديث مباشرة [7].

---

[1] كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، ٥٢٢/١ برقم (٧٥٨) و (٧٥٦) و (٧٥٧).

[2] كتاب الجنائز، باب ما يقال عند المصيبة، ٦٣١/٢، برقم (٩١٨).

[3] كتاب الصيام، باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى، ٨٠٠/٢ برقم (١١٤٠).

[4] كتاب الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعاً لرمضان، ٨٢٢/٢ برقم (١١٦٤).

[5] كتاب الأشربة، باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضا بذلك، وبتحققه تحققاً تاماً، واستحباب الاجتماع على الطعام، ١٦١٢/٣ برقم (٢٠٤٠).

[6] قال ابن حجر عنه: صدوق سيء الحفظ وكان يصحف، **تقريب التهذيب**، ص ٥٥٤.

[7] **الحديث الأول:** كتاب العتق، باب ما يستحب من العتاقة في الكسوف او الآيات، ١٤٤/٣ برقم (٢٥١٩)، وقد ذكره له متابع بعده مباشرة.

الحديث الثاني: كتاب الرقاق، باب الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله والنار مثل ذلك، ١٠٢/٨ برقم (٦٤٨٨).

الحديث الثالث: كتاب القدر، باب ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]، ١٢٣/٨ برقم (٦٦٠٤).

الخامس: من رويا عنه مقروناً بغيره من الثقات:

ومن الأمثلة على ذلك: روى البخاري لإسحاق بن سويد بن هبيرة البصري [١]، حيث قرنه بخالد بن مهران الحذاء [٢].

ورواية مسلم لقطن بن نسير [٣]، حيث قرنه بيحيى بن يحيى التيمي [٤]، علاوة على أنه شيخه لمسلم.

السادس: الانتقاء من أحاديث المتكلم فيهم طلباً لعلو السند:

ومن الأمثلة على ذلك من صحيح مسلم: قال أبو عثمان البرذعي: "شهدت أبا زرعة وأنكر على مسلم تخريجه لحديث أسباط بن نصر [٥]، وقطن بن نسير، وروايته عن أحمد بن عيسى المصري [٦] في كتابه الصحيح، في حكاية طويلة".

---

١ قال ابن حجر عنه: صدوق تكلم فيه للنصب، **تقريب التهذيب**، ص ١٠١.

٢ قال ابن حجر عنه: ثقة يرسل، **تقريب التهذيب**، ص ١٩١.

والحديث رواه البخاري في كتاب الصوم، باب شهرا عيد لا ينقصان، ٢٧/٣ برقم (١٩١٢).

٣ هو قطن بن نسير، أبو عباد البصري الغُبري الذارع، صدوق يخطئ، انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، **التهذيب**، ص ٤٥٦.

٤ هو يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن التميمي، أبو زكريا النيسابوري، ريحانة نيسابور، ثقة ثبت إمام، ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٥٩٨. والحديث رواه مسلم في كتاب التوبة، باب فضل الذكر والفكر في أمور الآخرة والمراقبة وجواز ترك ذلك في بعض الأوقات والاشتغال بالدنيا، ٢١٠٦/٤ برقم (٢٧٥٠)، وذكر كذلك بعده متابعتبن له. وروى له حديث آخر في متاب الإيمان، باب مخافة المؤمن أن يحبط عمله، ١١٠/١ برقم (١١٩)، والحديث ذكره متابعة لما قبله ثم ذكر بعده متابعتين له.

٥ هو بن نصر الهمداني، أبو يوسف ويقال أبو نصر، صدوق كثير الخطأ يغرب، انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٨٣. أما أحاديثه في صحيح مسلم فله حديث واحد رواه في كتاب الفضائل، باب طيب رائحة النبي صلى الله عليه وسلم ولين مسّه والتبرك بمسحه، ١٨١٤/٤ برقم (٢٣٢٩).

٦ هو أحمد بن عيسى بن حسان المصري، المعروف بابن التستري، صدوق تُكلم في بعض سماعاته، قال الخطيب بلا حجة، انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٨٣.

قلت: وهو من شيوخ مسلم وأحاديثه في صحيحه اثنان وثلاثون حديثاً، منها تسع وعشرون مقروناً بغيره، أما الثلاثة الباقية أحدها ذكره متابعة لحديث قبله.

قال: "فلما رجعت إلى نيسابور، ذكرت ذلك لمسلم، فقال: إنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن بن نسير وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات" (١).

ومن الأمثلة كذلك رواية مسلم لسويد بن سعيد الحدثاني (٢)، فلما لامه أبو زرعة على روايته له، قال: "من أين كنت آتي بنسخة حفص عن ميسرة بعلو؟" (٣).

السابع: الرواية من طريق أوثق الرواة عنه:

ومن الأمثلة على ذلك: رواية البخاري عن سعيد بن أبي عروبة ثمانية وخمسين حديثاً كلها من طريق قتادة بن دعامة السدوسي، وواحد من طريق النضر بن أنس بن مالك وهو ثقة.

قال أبو داود الطيالسي: "كان سعيد بن أبي عروبة أحفظ أصحاب قتادة، وقال أبو حاتم الرازي: كان أعلم الناس بحديث قتادة" (٤).

ورواية مسلم لجرير بن حازم بن زيد الأزدي (٥)، حيث روى له أربعين حديثاً من غير طريق قتادة – لأنه ضُعف في حديثه عن قتادة –، إلا حديثين ذكرهما متابعة لأخرى.

---

[١] أبو زرعة الرازي (١٩٨٢م)، **الضعفاء**، ٢/٦٧٦.

[٢] قال ابن حجر عنه: صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول، **تقريب التهذيب**، ص ٢٦٠. قلت: وهو شيخ الإمام مسلم، روى له في صحيحه ثلاثة وخمسون حديثاً.

[٣] السيوطي، **تدريب الرواي**، ١/١٠٤.

[٤] انظر: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ٤/٦٥ – ٦٦

[٥] قال ابن حجر عنه: ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، **تقريب التهذيب**، ص ١٣٨.

الثامن: روايتهم من طريق ما قيل أنه أصح الأسانيد والطرق:

ومن الأمثلة على ذلك: فهذا البخاري يروي من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر في أربعة وعشرين حديثاً، وروى مسلم ثلاثة وأربعين حديثاً من هذا الطريق.

وروى كذلك البخاري خمسة وثلاثين حديثاً من طريق الزهري عن سالم بن عمر عن أبيه، وروى مسلم من هذه الطريق أربعة وثلاثين حديثاً.

وروى البخاري ثلاثة عشر حديثاً من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ﷺ، وروى مسلم من هذه الطريق عشرة أحاديث [1].

التاسع: رواية أصح شيء في الباب:

ومن الأمثلة على ذلك: رواية البخاري حديث عبد الله بن زيد ﷺ، كيف كان الرسول ﷺ يتوضأ [2]، وقد قال الترمذي عنه: "حديث عبد الله بن زيد أصح شيء في هذا الباب وأحسن، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق" [3].

---

[1] قال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر، وقال إسحاق ابن راهويه: أصح الأسانيد كلها: الزهري عن سالم عن أبيه، وقال يحيى بن معين: أجودها: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، انظر: عثمان بن عبدالرحمن، أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح (٢٠٠٢م)، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص ٨١ – ٨٣.

[2] رواه البخاري، **الصحيح**، كتاب الوضوء، باب مسح الرأس كله، ٤٨/١ برقم (١٨٥)، وأبو عيسى الترمذي، **السنن**، أبواب الطهارة، باب ما جاء في مسح الرأس أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخره، ٨٧/١ برقم (٣٢).

[3] تعليقاً على الحديث.

وروى مسلم حديث جابر بن سمرة ﷺ في سؤال الرسول ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل [١]، وقد قال إسحاق: "أصح ما في هذا الباب حديثان عن الرسول ﷺ، حديث البراء وحديث جابر، رضي الله عنهما" [٢].

العاشر: تجنب الغرائب والأفراد قدر المستطاع:

قال ابن حجر: "وأما قوله – أي ابن الصلاح – الأفراد ليس في الصحيحين منها شيء فليس كذلك، بل فيهما قدر مائتي حديث" [٣].

قلت: وهذه نسبة بسيطة جداً مقارنة مع عدد أحاديث الصحيحين.

قال الحاكم: "القسم الرابع من الصحيح المتفق عليه، هذه الأحاديث الأفراد الغرائب التي يرويها الثقات العدول تفرد به ثقة من الثقات وليس لها طرق مخرجة في الكتب، مثل حديث العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا انتصف شعبان فلا تصوموا حتى يجاء رمضان» [٤]، وقد خرّج مسلم أحاديث العلاء أكثرها في الصحيح وترك هذا وأشباهه مما تفرد به العلاء عن أبيه عن أبي هريرة، وكذلك حديث أيمن بن نابل المكي عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ: «كان يقول في التشهد: بسم الله وبالله» [٥]" [٦].

---

[١] مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الحيض، باب الوضوء من لحوم الإبل، ٢٧٥/١ برقم (٣٦٠)، من طريق جابر بن سمرة ﷺ، وأبو عيسى الترمذي، **السنن**، أبواب الطهارة، باب الوضوء من لحوم الإبل، ١٣٧/١ برقم (٨١)، من طريق البراء بن عازب.

[٢] نقله الترمذي تعليقاً على الحديث في سننه.

[٣] ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ٣٦٨/١.

[٤] أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الصوم، باب في كراهة ذلك (وصل شعبان برمضان)، ٣٠٠/٢ برقم (٢٣٣٧)، وقال أبو داود: وليس هذا عندي خلافه، ولم يجيء به غير العلاء عن أبيه، وقال السيوطي: تركه مسلم لتفرد العلاء به، وقد أخرج بهذه النسخة أحاديث كثيرة، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، ١٥٥/١.

[٥] رواه أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (١٩٨٦م)، **المجتبى (السنن الصغرى)**، كتاب التطبيق، باب نوع آخر من التشهد، ٢٤٣/٢ برقم (١١٧٥)، وأبو عبد الله الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**، كتاب الطهارة، ٣٩٩/١ برقم (٩٨٣).

[٦] أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، **المدخل إلى كتاب الإكليل**، ص٣٩.

و مما سبق في هذا البحث، نلاحظ من خلال ذلك: دقة منهج الشيخين في انتقاء الرواة وأحاديثهم، الذي يدل على سعة علمهم بالرجال وعلل حديثهم، وهنا يجب على الناظر في الصحيحن عند المرور على رواة متكلم أو مطعون فيهم معرفة عمن روى عنهم، وأنه لم يرو كل رواياقم، وليس الرواية لهم على إطلاقها.

الخاتمة:

وبعد الانتهاء من هذا البحث – بعون الله وتوفيقه – يمكن إجمال النتائج التي توصلنا إليها، بما يلي:

الأولى: منهج الشيخين منهج علمي دقيق قائم على تتبع حال الراوي ومروياته وتمحيصها ثم الاختيار منها، وخصوصاً الرواة المطعون بهم أو اتهموا بالضعف.

الثانية: منهج الانتقاء معناه اختيار الرواية السالمة من الوهم والخطأ.

الثالثة: حديث الضعيف لا يرد مطلقاً فقد يوافق بعض الثقات فيكون دليلاً على ضبطه للحديث، كما أن حديث الثقة ليس دائماً صحيحاً فقد يأتيه الوهم والخطأ لن هذه هي الطبيعة البشرية.

الرابعة: التصحيح على شرط الشيخين باعتبار وجود رواة الشيخين أو أحدهما بسند الحديث منهج غير صحيح.

الخامسة: صور الانتقاء كثيرة، منها: انتقاء أحاديث المختلطين، الرواية من غير الجهة التي ضعف فيها، ورواية ما وافق فيه غيره من الثقات، أن يكون من شيوخهم وبالتالي هم الأعلم بحالهم، والرواة لهم مقرونيين بغيرهم، والانتقاء طلباً لعلو السند، والرواية عنه من أوثق الرواة عنه، وانتقاء ما قيل أنه أصح الأسانيد، وانتقاء أصح شيء في الباب، وتجنب الغرائب والأفراد قدر المستطاع.

وأخيراً نسأل الله التوفيق والسداد، وأن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، فإن أصبنا فبفضل الله ومنه وتوفيقه، وإن أخطأنا فمن أنفسنا والشيطان، سبحانك اللهم وبحمدك، نشهد أن لا إله إلا أنت، نستغفرك ونتوب إليك.

المصادر والمراجع:

١) البخاري، محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله الجعفي، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور الرسول وسننه وأيامه**، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢) أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الصحيح**، بيروت: دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٣) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك، **الجامع الكبير**، تحقيق بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.

٤) ٤. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك، **العلل الكبير**، بعناية أبو طالب القاضي وآخرون، بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٥) جلال الدين السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق أبو نظر محمد الفاريابي، الرياض: دار طيبة.

٦) ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، **الجرح والتعديل**، الهند وبيروت: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن — الهند ودار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٩٥٢م.

٧) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

٨) ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي، **تقريب التهذيب**، تحقيق محمد عوامة، حلب: دار الرشيد، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

٩) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن مهدي، **تاريخ بغداد**، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

١٠) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، **السنن**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت.

١١) ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، دار الكتب العلمية – بيروت.

١٢) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وحسين أسد، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م.

١٣) ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، **شرح علل الترمذي**، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الرياض: مكتبة الرشيد، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م.

١٤) أبو زرعة الرازي، **الضعفاء**، تحقيق سعدي بن مهدي الهاشمي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، ١٩٨٢م.

١٥) الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد، **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**، تحقيق محمد عوامة، بيروت وجدة: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ودار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١٦) شمس الدين السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث الحديث**، تحقيق علي حسن علي، مصر: مكتبة السنة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

١٧) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو تقي الدين، **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

١٨) الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١٩) عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي، **الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين –**، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

٢٠) عبد الله بن يوسف الجديع، **تحرير علوم الحديث**، بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٢١) أبو عبد الله حاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

٢٢) أبو عبد الله حاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، **المدخل إلى كتاب الإكليل**، تحقيق الدكتور فؤاد عبدالمنعم أحمد، الإسكندرية: دار الدعوة.

٢٣) القاسمي، محمد جمال الدين، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، قدم له الشيخ شعيب الأرنؤوط، حققه وعلق عليه مصطفى شيخ مصطفى، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٢٤) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، بيروت والكويت: مؤسسة الرسالة ومكتبة المنار الإسلامية، الطبعة السابعة والعشرون، ١٩٩٤م.

٢٥) مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٢٦) المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، بتعليق محمد ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة، بيروت ودمشق: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

٢٧) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، **المجتبى (السنن الصغرى)**، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

٢٨) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.

٢٩) أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، تحقيق الدكتور محمد سعيد عمر إدريس، الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.



المحدِّث الشيخ شمس الحقّ العظيم آبادي حياته وجهوده في الحديث النبوي

سيد عبد الماجد الغَوْري[١]
samghouri@gmail.com

خلاصة البحث:

كان الشيخ أبو الطيب شمس الحقّ العظيم آبادي أحد أكابر المحدِّثين في هذا العصر، وقد وقف حياته، وكرَّس جهودَه لخدمة الحديث النبوي تدريساً وتأليفاً وتصنيفاً، والدفاع عن السنة وأئمتها ببذل كلِّ ما كان يملك من مؤهلات علمية وإمكانيات مادية، واختار لذلك منهجاً علمياً نزيهاً يمتاز بالدقة والوضوح، ويخلو من التعصُّب المذهبي والتأويل البعيد، فترك آثاراً جليلةً رائعةً في الحديث وعلومه، ومن أشهرها: "عون المعبود"، ذلك الشرح الذي لا يستغني عنه قارئ "سنن أبي داود". وهذا البحث يتناول سيرة حياته الذاتية والعلمية، ويعرِّف بآثاره الجليلة في الحديث النبوي، وهو يشتمل على ثلاثة مباحث، أولها: عن عصره الذي عاش فيه، والثاني: عن حياته الذاتية، والثالث: عن جهوده في خدمة السنة النبوية، ثم الخاتمة، وكشف للمصادر والمراجع.

المبحث الأول: عصر العظيم آبادي من الناحية السياسية والاجتماعية والعلمية:

المطلب الأول: الحالة السياسية:

أبصر الشيخ شمس الحقّ العظيمُ آبادي النورَ في وقتٍ كانت فيه معظمُ بلدان العالم الإسلامي خاضعةً لحكم الخلافة العثمانية، والتي كانت تلفظ أنفاسَها الأخيرة، حتى

[١] الباحث الزميل في معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)، والمحاضر في الكلية الجامعية الإسلامية العالمية، بسلانجور، ماليزيا.

سقطت سنة ١٩٢٤م، فأصبح العالم الإسلامي بذلك للمرة الأولى منذ وفاة الرسول ﷺ بلا خلافةٍ، وتفكَّك المسلمون وأصبحوا بلا راعٍ.

أما الهند التي كانت تحكمها الإمبراطوريةُ المغولية المسلمة منذ ثمانية قرون، فكان حالها مثل حال الخلافة العثمانية في تركيا، فقد بدأت تفقد حكمَها ونفوذها تدريجياً حتى سقطت أخيراً على يد الاستعمار البريطاني سنة ١٨٥٨م، وانتقلت إلى الحكم البريطاني الذي عاصره الشيخ العظيم آبادي، وذاق مرارته.

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية:

وبعد سقوط تلك الإمبراطورية المسلمة في الهند؛ تفرَّق المسلمون فيها، وتشتَّت شملُهم، وقلَّ الوازع الديني، مما أدَّى ذلك إلى انتشار داء التعصُّب المذهبي والفرقة، واتِّساع رقعة الخلاف بين أفراد الأمة، فانتشر الجهل، وشاع الهوى، وظهرت البدع والخرافات، وضعفت القِيَمُ الأخلاقية في المجتمع بسبب معايشة المسلمين مع الإنكليز. وفي مثل هذه الظروف كان للشيخ أبي الطيب وأمثاله من العلماء الأجلاَّء دورٌ فعالٌ في إنقاذ المجتمع الإسلامي من تقليد الغرب، وفي إماتة البدع والخرافات، وإحياء السنة النبوية فيه.

المطلب الثالث: الحالة العلمية:

أما حالة الأمة الإسلامية في كثير من البلدان الإسلامية والعربية في عصر الشيخ أبي الطيِّب فقد بلغت دركةً عظيمةً من التدنِّي العلمي، والانحطاط الفكري، ولكن حالة المسلمين العلمية في الهند كانت على خلاف ما كانت عليها الحالةُ العلمية في كثير من تلك البلدان، وكان زعماء المسلمين في هذه البلاد قد أنشؤوا مؤسساتٍ وجامعات للتعليم العصري، مثل: "جامعة عَلِيْكَرَهْ الإسلامية" بعليكره، و"الجامعة الْمِلِّيَّة الإسلامية" بدلهي، و"الجامعة العثمانية" بحيدرآباد، كما أنشأ علماء المسلمين أيضاً مدارسَ وجامعاتٍ دينيةً كثيرةً في مختلف مناطق الهند، خشيةً على مسلميها من أن يتأثروا بالحكم غير الإسلامي الذي لم يعهدوا به، وحفاظاً على هويتهم الدينية، ومن أشهر تلك المدارس والجامعات: "دارالعلوم الإسلامية" بدِيُوْبَند، و"مدرسة مَظاهِر العلوم" بسَهارَنْفُور، و"دارالعلوم لندوة العلماء" بلكنؤ، و"دار الحديث

الرحمانية" بدهلي[١]، فقد قامت هذه المدارس والجامعات كلها بنهضة قوية في هذه البلاد في مجال التعليم الديني لا سيما في مجال الحديث النبوي، والتي لا تزال تُؤتي أُكُلَها.

المبحث الثاني: سيرته الذاتية:

تتناول مطالب هذا المبحث السيرة الذاتية للشيخ شمس الحقّ العظيم آبادي وحياته العلمية من مولده حتى وفاته.

المطلب الأول: كنيته واسمه ونسبه ونسبته:

أولاً: كنيته: أبو الطَّيِّب.

ثانياً: اسمه: شمس الحقِّ بن أمير عليّ بن مقصود العظيم آبادي.

ثالثاً: نسبته: "العظيم آبادي"، نسبةً إلى مَسقَط رأسِه "عظيم آباد" التي تُسَمَّى اليوم "پَتْنَه"، عاصمة ولاية "بِهَار". وأحياناً يُكتَب "الدَّيَانَوِي"، نسبةً إلى بلدة "دَيانَوان" التي نشأ وترعرع فيها.

رابعاً: نسبه: ينتهي نسبُه من جهته والده ووالدته إلى الخليفة الأول أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه (ت١٣هـ)[٢].

المطلب الثاني: أسرته:

ينتمي الشيخ شمس الحقّ العظيم آبادي إلى أسرة كريمة تُعرَف بالوجاهة والشرف، والصلاح والتقوى. وكان والدُه الشيخ (أمير علي) معروفاً بين الناس بحلمه وكرمه وتواضعه، وقد قرأ على المشايخ الكتب الفارسية، ودرس عليهم بعضَ كتبِ الحديث والفقه واللغة العربية، توفي سنة ١٢٨٤هـ، وكان عمرُ الشيخ شمس الحقّ وقتئذ أحد عشر عاماً[٣].

---

[١] الندوي، أبو الحسن علي الحسني، **المسلمون في الهند**، ص: ١٣٨، والغوري، سيد عبد الماجد، **أبو الحسن الندوي الإمام المفكر الداعية المربي الأديب**، ص: ١٠٩، ١١٣.

[٢] الديانوي، **يادكار كوهري**، ص٦٠، ومحمد عزير شمس، **حياة المحدِّث شمس الحق وأعماله**، ص١٣، ١٤.

[٣] المرجع السابق، ص١٣٠.

أما والدته فكانت امرأةً صالحةً عابدةً صابرةً، وقد أنجبت أبناءً بَرَرَة خدموا الدين والعلم معاً، فكان أشهرُهم: الشيخ شمس الحقّ العظيم آبادي، (صاحب الترجمة)، والشيخ شرف الحقِّ محمد أشرف العظيم آبادي، الذي كان عالماً متمكِّناً من علم الحديث، رافق أخاه الكبير الشيخ شمس الحقّ في رحلته العلمية، وشاركه في شيوخه في التلقِّي عنهم، ولازم المحدِّثَ الشيخ نذير حسين الدهلوي[١]، وأخذ عنه الحديثَ، وبعد فراغه من طلب العلم؛ لازم بيتَه في مسقط رأسه، وعكف على التدريس والإفادة، ولم يزل كذلك حتى توفي سنة ١٣٢٦ه. له رسالةٌ في القراءة خلف الإمام المسمَّاة: "خلاصة المرام في تحقيق القراءة خلف الإمام"[٢].

المطلب الثالث: مولده ونشأته:

وُلد الشيخ شمس الحقّ في ٢٧ ذي القعدة عام ١٢٧٣ه/١٨٥٧م، ببلدة "عظيم آباد"[٣]، وقضى أيامَ صغره فيها، ولكن بعد وفاة والده انتقلت به والدته إلى مسقط رأسها "دَيَانَوان" حيثُ نشأ وتربَّى في بيت جدِّه من أمه نشأةً صالحةً على التُّقى والدِّيانة[٤].

---

[١] هو الشيخ محمَّد نذير حسين بن جواد علي بن إله بخش البِهاري ثم الدهلوي (١٢٢٠ - ١٣٢٠ه): أحد أكابر علماء الحديث في الهند. وُلد في قرية "سورج كره" من أعمال بلدة "مُونْكِير" من ولاية "بِهار". ورحل لطلب العلم إلى بلاد كثيرة، ثم أقام في دهلي ولازم المحدِّثَ الشيخ محمد إسحاق الدهلوي وتشبع بعلومه، ثم ناب عنه في تدريس الحديث حتى انتهت إليه الرئاسة في ذلك. تخرَّج عليه خلق كثيرون من الهند وخارجها، وكان من أبرز تلامذته: الشيخ شمس الحق العظيم آبادي، والشيخ عبد الرحمن المباركفوري صاحب "تحفة الأحوذي". توفي بدهلي. وله رسائل وفتاوى مطبوعة. انظر: عبد الحي بن فخر الدين الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١٣٩١، ١٣٩٣.

[٢] انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١٣٥٠، والفريوائي، **جهود مخلصة**، ص:١٢٥.

[٣] الديانوي، **يادكار كوهري**، ص١٠٤، ١٠٦.

[٤] محمد عزير شمس، **المحدث شمس الحق وأعماله**، ص٢٠.

المطلب الرابع: طلبه للعلم:

بدأ دراستَه بقراءة القرآن الكريم، ثم شرع في دراسة كتب الفارسية – شأن أبناء البيوتات الشريفة وقتئذ – على علماء بلدته، ثم بدأ قراءةَ المختصرات على الشيخ عبد الحكيم الشَّيْخُوْفُوْرِي[١]، ثم أقبل على تحصيل العلوم العربية وغيرها على الشيخ لُطْف علي الرَّاجْكِيْري[٢]، فقرأ عليه أهمَّ كتبِ اللغة والأدب والمنطق، كما قرأ عليه أيضاً "جامع الترمذي"، وأصولَ الفقه.

ولَمّا ارتوى من تحصيل العلوم من علماء قريته؛ رحل إلى "لَكْنؤ"[٣] عام ١٢٩٢هـ، ومكث فيها سنةً، وقرأ خلالها كتبَ المنطقِ والفلسفة على الشيخ فضل الله اللَّكْنَوِي[٤]. ثم انتقل إلى مدينة "مُرادْآباد"[٥]، حيثُ قرأ كتبَ العلومِ النقلية والعقلية على المحدِّث الشيخ القاضي بشير الدين القَنُّوْجي[٦] حتى تبحَّر فيها.

[١] هو عبد الحكيم بن كرامت حسين بن ثناء الله الشيخوفوري (ت١٢٩٥هـ): من كبار علماء النحو والمنطق والأصول، وأحد الفقهاء الأحناف المشهورين، اشتغل بالتدريس مدةً طويلة، وكان له تلاميذ كثيرون في ولاية "بهار". انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٧، ص١٠٠٤.

[٢] هو لطف علي بن رجب علي الرَّاجْكيري البِهاري (١٢٤٥ – ١٢٩٦هـ): أحد كبار أساتذة العلوم النقلية والعقلية في عصره، وُلد في "راجكير" في ولاية " بهار". أخذ الحديثَ عن الشيخ محمد نذير حسين الدهلوي، والمحدث الشيخ أحمد علي السهارنفوري. ثم عكف على التدريس، ولم يزل مشغولاً به حتى وفاته. انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٧، ص١٠٧٦.

[٣] مدينة كبيرة تقع في شمالي الهند، وهي اليوم عاصمة ولاية "أترابرديش"، وكانت في الماضي إحدى كبرى مراكز العلوم العقلية في القارة الهندية، ينتمي إليها الكثير من علماء الهند، أمثال: المحدِّث الفقيه الشيخ عبد الحي اللكنوي، والمؤرِّخ البحَّاثة الشيخ عبد الحي الحسني، ونجله الداعية الأديب العلامة أبي الحسن الندوي وغيرهم.

[٤] هو فضل الله بن نعمة الله الأنصاري اللكنوي (ت١٣١١، أو١٣١٢هـ): وُلد ونشأ بلكنؤ، وقرأ الكتب الدرسية على مشاهير علمائها، كان في عصره عديم المثل في العلوم العقلية، وله مؤلَّفات كثيرة في المنطق وعلم الكلام. انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١٣٢٥.

[٥] مدينة صناعية مشهورة في شمالي الهند، تقع في ولاية "أترابرديش".

[٦] هو بشير الدين بن كريم الدين العثماني القنوجي (١٢٣٤ – ١٢٩٦هـ): أحد فحول العلماء في عصره، عصره، وُلد ببلدة "قنوج"، وتلقَّى العلم من أجلة علماء ومشايخ عصره، ثم تصدَّر للتدريس في العديد

ثم تاقت نفسُه إلى التمكُّن من علم الحديث؛ فسافر إلى "دِهْلي"[١] في بداية عام ١٢٩٥هـ، وثافَنَ مُسنِدَ الهندِ المحدِّثَ الشيخ نذير حسين الدهلوي، وتخرَّج عليه في الحديث النبوي.

ثم رحل إلى "بُهوْفال"[٢]، وتتلمذ هناك على المحدِّث المسند الشيخ حسين بن محسن الأنصاري اليَمَانِي[٣]، فاستفاد من عِلمه وأجازه الشيخُ إجازةً عامةً.

ثم سافر إلى "طُوْنك[٤]" حيثُ تعلَّم علِم الطِّبِّ، لكن يبدو أنه لم يَمِل إليه كثيراً، وإلا كان يُعرَف طبيباً مُعالِجاً كما عُرف محدِّثاً وفقيهاً[٥].

من مدن شمالي الهند، ثم سافر إلى "بهوفال" بطلب من الأمير صديق حسن خان القنوجي ووُلِّي القضاء بها، وسكنها حتى وفاته، وقد أخذ عنه الكثير من علماء "أهل الحديث"، وله مؤلَّفات كثيرة. انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٧، ص٩٣٦، كحالة، محمد رضا، **معجم المؤلفين**، ج٣، ص٦٥٧.

[١] هي عاصمة الهند منذ أنْ حكم المسلمون الهندَ إلى يومنا هذا، وهي تُسَمَّى كذلك بـ"دِلْهِي".

[٢] من أشهر مدن الهند، تقع في وسطها، وهي اليوم تُعد في إحدى ولايات الهند، وكانت قبل استقلال الهند من الاستعمار البريطاني إحدى أكبر وأغنى الإمارات الإسلامية فيها بعد "إمارة حيدرآباد، الدَّكَن". انظر: عبد الحي الحسني، **الهند في العهد الإسلامي**، ص ٢٥٨.

[٣] هو حسين بن محسن بن محمد بن مهدي الخزرجي السعدي الأنصاري اليماني (١٢٤٥ – ١٣٢٧هـ): القاضي المحدّث المسند المِفَنّ الأثري، من كبار علماء الحديث في وقته. وُلد بـ"الحُديدة" في اليمن. قرأ على أكابر علماء اليمن. ثم رحل إلى مكة وقرأ الصحاح الست ومسند الإمام الدارمي وغيرها من كتب الحديث على الحافظ محمد بن ناصر الحسني الحازمي. انتقل إلى الهند على دعوة من الأمير صديق حسن خان القنوجي وسكن في"بهوفال" فكانت مستقره إلى وفاته، حيث كان عمل مدرِّساً في مدرسة الرئاسة، وقد تخرَّج عليه عدد وجيه من العلماء الكبار في الهند. وله عدة رسائل في موضوعات مختلفة. انظر: القنوجي، **أبجد العلوم**، ص٦٩٠، ٦٩١. وعبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١٢١٢، والندوي، **شخصيات وكتب**، ص٧٥، ٧٧، و٢٤١.

[٤] وهي مدينة مشهورة تقع اليومَ في ولاية "راجهستان" في الهند، وكانت في الماضي إمارةً إسلاميةً مستقلةً، أُلغيت في سنة ١٩٤٧م بعد استقلال الهند من الاستعمار البريطاني. انظر: عبد الحي الحسني، **الهند في العهد الإسلامي**، ص٢٦٠.

[٥] انظر: الديانوي، **يادكار كوهري**، ص١٠٦، ١٠٨، وعبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١٢٤٣، ومحمد عزير شمس، **المحدث شمس الحق وأعماله**، ص٢٣، ٢٦.

المطلب الخامس: رحلته إلى الحجاز:

رحل الشيخ شمس الحقّ إلى الحجاز بقصد الحجِّ في عام ١٣١١هـ، وبقي هناك ستةَ أشهرٍ بعد أداء الفريضة، واجتمع خلالها مع كبار علماء بلاد الحرمَين، وأخذ عنهم الحديثَ وغيرَه من العلوم، كما أنَّ كثيراً منهم استجازوه في الحديث أيضاً، وأما الذين تتلمذ عليهم الشيخُ هناك فهم: الشيخ خير الدين أبو البركات نعمان بن محمود الآلوسي[١]، والشيخ أحمد بن إبراهيم[٢]، والشيخ أحمد بن أحمد المغربي[٣]، والشيخ عبد الرحمن بن عبد الله السراج[٤]، والشيخ عبد العزيز بن صالح الْمَرْشَدِي[٥]، الْمَرْشَدِي[٥]، والشيخ فالح بن محمد الظاهري[١]، والشيخ محمد بن سليمان حسب الله

---

[١] هو الشيخ خير الدين أبو البركات نعمان بن محمود الآلوسي البغدادي (١٢٥٢ - ١٣١٧هـ): علامة العراق في وقته، ومن أعلام الأسرة الآلوسية المعروفة، ونجل المفسِّر الإمام شهاب الدين محمود بن عبد الله الآلوسي (ت١٢٧٠هـ) صاحب "روح المعاني". وُلد ببغداد وتوفي بها. درس سائر العلوم الدينية والأدبية على والده، ثم على علماء بغداد. وُلِّي القضاء في بلاد متعدّدة. وله مؤلَّفات عديدة. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٩، ص ٩، وكحالة، **معجم المؤلفين**، ج٤، ص٣٤.

[٢] هو الشيخ أحمد بن إبراهيم بن حمد بن عيسى الحنبلي النجدي ثم المكي (١٢٥٣ - ١٣٢٩هـ): من علماء الحجاز، وُلد في بلدة "شقراء"، وتلقَّى العلم من علمائها. ثم رحل في طلبه إلى الرياض وأخذ من علمائها، ثم إلى مكة المكرمة وقرأ على علمائها، ثم رجع إلى بلدته ووُلِّي القضاء. توفي في بلدة "المجمعة"، وله كتب ورسائل في التوحيد والرد على أهل البدع. انظر: آل بسام، **علماء نجد خلال ثمانية قرون**، ج١، ص٤٣٦، ٤٥٢.

[٣] هو الشيخ أحمد بن أحمد بن علي المغربي التُّونسي ثم المكِّي (ت١٣١٤هـ): كان شديد التوقي في الرواية، لا يجيز لأحد إلا ماشاء الله، ذكره الشيخ شمس الحق في ثبته. انظر: محمد عزير شمس، **حياة المحدث شمس الحق**، ص٢٨١، ٢٨٢.

[٤] هو الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله السراج الحنفي الطائفي (ت١٣١٤، وقيل: ١٣١٥هـ): من فقهاء الأحناف المشهورين في مكة وقتئذ، ولي الإفتاء ورئاسة العلماء بمكة، تتلمذ عليه كثير من علماء الهند وغيرها من البلاد. انظر: إسماعيل باشا، **هدية العارفين**، ج١، ص٥٥٨.

[٥] هو الشيخ عبد العزيز بن صالح بن موسى بن صالح بن مَرْشَد (١٢٤٠ - ١٣٢٤هـ): العالم المتبحِّر، الشيخ الجليل، من علماء "طي"، وفقهاء الحنابلة، كان قويَّ الذاكرة، حادَّ الذهن، ذا مكانة عند ولاة

الله المكّي[2]، والشيخ إبراهيم بن أحمد المغربي ثم المكّي[3]، وغيرهم، لقد كتب الشيخ شمس الحقّ ثَبَتاً إثر عودته من سفر الحجاز، وسمَّاه: "نهاية الرسوخ في معجم الشيوخ"، لكنه مازال مفقوداً، لعلَّه قد ذكر فيه أولئك الشيوخ الأجلة الذين التقى بهم في هذه الرحلة المباركة وتلقَّى عنهم[4].

المطلب السادس: انشغاله بالتدريس والإفادة:

عكف الشيخ على تدريس الحديث إثر عودته من الحجاز، فذاع صيتُ دروسِه في أرجاء الهند وخارجها، وبدأ طلبة العلم يقصدونه من مختلف ولايات الهند، وكذلك من مختلف البلدان الإسلامية والعربية، واستفادوا منه لا سيما في علم الحديث، وتخرَّج على يديه كثيرٌ من العلماء الذين ساهموا في خدمة السنة النبوية في هذه البلاد فيما بعد[5].

المطلب الثامن: مكانته في علم الحديث:

جمع الشيخ شمس الحقّ بين العلوم النقلية والعقلية، وتضلَّع منها تضلُّعاً تاماً، لا سيما علم الحديث، فقد كان واسع المعرفة بمتونه وأسانيده، وقادراً على التمييز بين

الأمور. وُلِّي قضاء "الرياض" ثم "حائل" مدةً. درَّس وأفاد، وتخرَّج عليه علماء كبار، وتوفي بحائل. انظر: آل بسام، **علماء نجد خلال ثمانية قرون**، ج٣، ص٣٩٣، ٣٩٥.

[1] هو الشيخ فالح بن محمد بن عبد الله الظاهري الْمَهْناوي المالكي المدني (١٢٥٧ – ١٣٢٨هـ): كان مشاركاً في علوم عديدة، ومتضلِّعاً من الحديث والفقه، وُلد بالمدينة المنورة وتوفي بها، وله كتب كثيرة، منها في الحديث: "منظومة في مصطلح الحديث"، وحواش على "صحيح البخاري"، وعلى "الموطأ".انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٧، ص٢١٧، وكحالة، **معجم المؤلفين**، ج٢، ص،٦٠٩، وج٣، ص٥٧٩.

[2] هو الشيخ محمد بن سليمان حسب الله الشافعي المكّي (١٢٣٣ – ١٣٣٥هـ): من خطباء المسجد الحرام ومدرِّسيه، وُلد بمكة المكرمة، وتلقَّى العلم عن علمائها، ثم سافر إلى مصر وقرأ على كبار علمائها، ثم رحل إلى المدينة المنورة وقرأ الحديث على المحدِّث الشيخ عبد الغني المدني. وله مؤلَّفات وحواش على بعض الكتب. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٧، ص٢٣، وكحالة، **معجم المؤلفين**، ج١، ص٤٩.

[3] لم أعثر على ترجمته، فقد ذكره محمد عزير شمس في "حياة المحدث شمس الحق"، انظر صفحة٢٨٢.

[4] محمد عزير شمس، **حياة المحدث شمس الحق وأعماله**، ص: ٢٧، ٢٨.

[5] انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١٢٤٣.

صحاح الأسانيد من ضعافها، وعارفاً بمعاني الحديث وفقهه، وبارعاً في استنباط المسائل منه، وذا قدرة واسعة في شرح الحديث وكشف معضلاته.

وكان يتميَّز بين أقرانه من علماء الحديث بسعة معرفته وغزارة علمِه بأسماء الرجال، والجرح والتعديل، وطبقات المحدِّثين، بل لم يكن في عصره مَن يُدانيه في ذلك من علماء الحديث والهند ملأى بهم، غيرُ الإمام المحدِّث الفقيه الشيخ عبد الحي اللَّكْنَوِي[1] الذي انتهت إليه الرئاسةُ في الحديث والفقه في ذلك العصر.

المطلب التاسع: عقيدته ومذهبه:

عقيدته هي عقيدةُ السَّلَفِ من أهل السنة والجماعة، وهي الإيمان والتصديق بما وصفه الله به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، مع ترك البحث والتسليم لذلك من غير تعطيل ولا تشبيه، ولا تكييف ولا تفسير ولا تأويل. أما مذهبُه فهو مذهبُ "أهل الحديث"[2]، الذين يدَّعون بأنهم لا يقلِّدون أحداً من الأئمة المتبوعين الأربعة، ويتبعون الدليل حيثما صحَّ.

المطلب العاشر: دوره في إحياء السنة النبوية والدفاع عنها:

وكان الشيخ شمس الحق إلى جانب اشتغاله العلمي بالتدريس والتأليف؛ لم يكن مقصِّراً عن أداء واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل كان يخصِّص له من أوقاته، ويدعو المسلمين إلى التوحيد، وإلى العمل بما جاء في الكتاب والسنة، لقد سعى إلى إماتة الكثير من البِدَع والخرافات، والتقاليد الشِّركية، التي كانت شائعةً حينئذ – خاصةً – في المناطق التي كان يسكنها؛ ونتيجةً لذلك تلألأت آثارُ السنة

---

[1] هو عبد الحي بن عبد الحليم اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ): علامة الهند، وإمام المحدِّثين والفقهاء فيها. وُلد ببلدة "بانْدَهْ"، واشتغل بالعلم على والده. سافر للحج والزيارة مرتين، واستفاد من علماء الحرمين واستجاز منهم. كان متبحراً في العلوم النقلية والعقلية، ومتضلعاً من علم الحديث. توفي بلكنؤ عن تسع وثلاثين من عمره الحافل. وله مؤلَّفات كثيرة في الفقه والحديث وغيرهما. انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ١٢٦٨، ١٢٧٠.

[2] وهم يُعرَفون خارجَ الهند بـ"اللاَّمذهبيين". وللباحث كتابٌ عنهم ألَّفه باسم "مدرسة أهل الحديث ومساهمتها في الحديث النبوي: دراسة نقدية"، يسَّر اللهُ تعالى طباعتَه ونشره.

النبوية الشريفة حيثما حلَّ وارتحل، وتاب الناس على يديه عن العقائد الباطلة وعن العادات الجاهلية، ورجعوا إلى الطريق المستقيم والعقيدة الصحيحة[١].

كما أنَّ له دوراً عظيماً في الدِّفاع عن السنة النبوية في هذه البلاد، وله في ذلك مواقف حاسمة، منها: أنه كلَّف تلميذَه الشيخ أبا القاسم سيف البَنَارَسي للردِّ على هفوات بعض المنكرين للسنة، وساعده في ذلك مساعدةً علميةً وماليةً أثناء تأليفه الكتبَ في الرّدِّ عليهم، مما كان لها الأثر الأكبر في تصحيح أفكار الذين تأثَّروا بأفكارهم الخبيثة نحو السنة وأئمتها.

ومنها أنه شجَّع زميلَه الشيخَ عبد السَّلام المباركفوري[٢] على تأليف سيرةٍ موسَّعةٍ عن الإمام البخاري؛ وذلك حين أصدر أحدُ المؤلِّفين الهنود[٣] كتاباً استعمل فيه بعضَ كلماتٍ تحطُّ شأنَ الإمام البخاري عن مكانته. فدعت الحاجةُ إلى كتابٍ

---

[١] انظر: الديانوي، **ياد كار كوهري**، ص ١٠٩، ومحمد عزير شمس، **حياة المحدِّث شمس الحق وأعماله**، ص ٢٩، ٣٠.

[٢] هو الشيخ عبد السَّلام الْمُبارَكْفُوري (١٢٨٩-١٣٤٢هـ): المحدِّث المؤلِّف، وأحد أبرز قادة "أهل الحديث" في وقته. أسند الحديثَ عن الشيخ نذير حسين وعن المحدِّث الشيخ حسين بن محسن الأنصاري وعن غيرهما. وبعد فراغه من طلب العلم؛ انقطع إلى التدريس والإفادة، فدرَّس في العديد من المدارس الإسلامية التابعة لـ"أهل الحديث"، وتخرَّج على يديه كثير من العلماء الكبار. ومن مؤلَّفاته القيمة في الحديث: "سيرة الإمام البخاري" ألَّفه بالأردية ثم عُرِّب بالعربية، يُعَدّ هذا الكتاب في أشهر مراجع سيرة الإمام البخاري. انظر: العراقي، **تذكرة النبلاء في تراجم العلماء**، ص٣٣٦، ٣٣٧.

[٣] هو شبلي النعماني بن حبيب الله بن حسن علي (١٢٧٣ – ١٣٣٢هـ): العلامة المؤرخ، الأديب الناقد، كان يُشبِه السلفَ في غزارة العلم وسعة الاطلاع على العلوم النقلية والعقلية. وُلد في بلدة "أعظم كره"، وتلقَّى العلم عن كبار علماء عصره، وأخذ الحديث عن المحدِّث الشيخ أحمد علي السهارنفوري. تولَّى عمادةَ "دارالعلوم ندوة العلماء". لقد خلف وراءه آثاراً علمية وتاريخية وأدبية ضخمة، ومن أشهرها: "سيرة النبي ﷺ" في ثماني مجلدات ضخام. وكان – رحمه الله تعالى – متصلباً في اتباعه للمذهب الحنفي، ويَكِنُّ حباً عظيماً للإمام أبي حنيفة، حتى إنه نسب نفسَّه إليه، وسُمِّي بـ"شبلي النعماني"، فألَّف كتاباً حول حياته ومآثره في جزئين، وانتقص فيه من المحدِّثين ومنهجهم، وحاول رفع شأن الفقهاء بتقليل شأن المحدِّثين، مما أثار ضجةً بين علماء "أهل الحديث" فقاموا بالردّ عليه. انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١٢٤١.

يبيِّن جوانبَ حياة الإمام ومنْزلته وعبقريته، نقلاً عن أوثق المصادر التي يُعتمَد عليها، مع الردِّ على الطاعنين فيه. فوقع اختيارُ الشيخِ أبي الطيب على زميله المذكور، وشجَّعه على القيام بذلك، ووفَّر له كلَّ ما كان يملك في مكتبته الخاصة من الكتب النادرة من المطبوع والمخطوط[١]، مما سهَّل له التأليفَ في الموضوع فيما بعد، وقد وُفِّق في ذلك كل التوفيق، إلى أن قدَّم إلى المكتبة الإسلامية أحسنَ دراسةٍ عن الإمام البخاري وعن جامعه الصحيح، ونجح في تفنيد المزاعم والأقاويل التي لفقها بعضُ الكُتَّاب والمؤلِّفين عن المحدِّثين العظام وجهودهم البنَّاءة في خدمة السنة المشرَّفة.

كذلك فإن الشيخ شمس الحقّ نفسه قد قام بالردِّ على المخالفين للسنة النبوية والمنكرين عليها، وردوده منتشرة في مؤلَّفاته ورسائله، وليت أحدُ الباحثين أفرزها منها، ونشرها في كتاب مستقلّ مع التحقيق والتعليق عليها.

المطلب الحادي عشر: صفاته الخِلْقية والخُلُقية:

لم أقف على صفاته الْخِلقية في الكتب التي ترجمت له، أما ما ذُكر فيها من صفاته الخُلقية، فمُجملَها: أنه جَمَع علماً وفقهاً، وأدباً وفضلاً، ونُسكاً وعبادةً، وكرماً وأخلاقاً حسنةً، وخصالاً مرضيةً، وسيراً محموداً. التزم على نفسه خدمةَ الدِّين، ونشرِ الإسلام، وإعلاءِ كلمة الله، وإحياءِ السُّنّة والْمِلَّة، وإزالةِ الْمُنكَرات والبدعات الْمُحدَثة.

وكان يُحِبّ العلماء والصلحاء، ويُحسِن إليهم، ويُنفِق عليهم من نفائس الأموال، ويطيب نفسه بلقائهم، لذلك لم يزل محطّاً للعلماء العاملين، ومأوى للأبرار المتقين، والعبادة الزاهدين[٢].

وكان كثيرَ التواضع، وشديد الورع والتقوى، ومِن ذلك أنه لم يُثبت اسمَه في بعض مؤلَّفاته، فنُشرت لأول مرة بغير اسم المؤلف، ومنها أنه نَسَب إلى أخيه الصغير الشيخ شرف الحقّ العظيم آبادي المجلَّدَ الأول والثاني من كتابه "عون المعبود

---

[١] عبد السلام المباركفوري، في مقدمته لكتابه "**سيرة الإمام البخاري**"، ص٣٢، ٣٣.

[٢] عبد السميع المباركفوري، في مقدمته لـ "**تحفة الأحوذي**"، ج١، ص٥٣٨.

شرح سنن أبي داود" حتى ظنَّ بعضُهم خطأً أنَّ الكتاب من مؤلَّفات الشيخ محمد شرف الحقّ نفسه!

وكان سخياً وجواداً، ومما ذُكر في أخبار سخائه وجُوْده أنه كان يُعير العلماءَ والباحثين والكُتَّاب النُّسَخَ الخَطِّيَّة من الكتب الموجودة في مكتبته الخاصة، ويُعينهم بالأموال، ويفتح لهم أبوابَ مكتبتِه للاستفادة منها، على اختلاف مذاهبهم، وفي ذلك يقول الشيخ عبد الحي الحسني[١]: "وكان يُحِبُّني لله ﷺ، وكنتُ أحبه، وكان بيني وبينه من المراسلة ما لم تنقطع إلى يوم وفاته[٢]"، وقد أمدَّه - رحمه الله تعالى- بكثير من الكتب النادرة حينما كان عاكفاً على تأليف كتاب عن تراجم أعلام الهند، والذي طُبع فيما بعد باسم "نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر[٣]".

وكان شديدَ الحرص على أوقاته، فما كان يصرفها إلا في القراءة، والتأليف، والتدريس، والإفتاء، والعبادة، والإرشاد، والتدبُّر في كتاب الله، وسنةِ نبيِّه لاستنباط المعارف والحقائق، وحلِّ المشكلات، وكشفِ المعضلات[٤].

المطلب الثاني عشر: من ثناء العلماء عليه:

لقد اعترف العلماء بعلم الشيخ شمس الحقّ وفضله في كتاباتهم ومؤلَّفاتهم، فأذكر هنا بعضَ ما قالوه فيه:

وقد أثنى عليه الشيخ إسحاق بن عبد الرحمن النَّجْدي[٥] في قصيدةٍ له فقال:

فقال:

---

[١] هو الشيخ عبد الحي بن فخر الدين الحسني (ت١٢٨٦-١٣٤١هـ): العلامة البحّاثة، المؤرِّخ الشهير، المؤلِّف المكثر. تلقَّى العلمَ عن كبار علماء وشيوخ عصره، ثم رحل في طلب الحديث، وقرأه على الشيخ نذير حسين، ثم على المحدِّث الشيخ حسين بن محسن اليماني وغيرهما من أكابر المحدِّثين في عصره. تولَّى رئاسةَ "دارالعلوم ندوة العلماء"مدةً طويلةً. ومن مؤلَّفاته: "تلخيص الأخبار"، و"تهذيب الأخلاق". انظر: عبد العلي الحسني، في مقدمته لـ"**نزهة الخواطر**"، ج١، ص٢٣،٢٨.

[٢] عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١٢٤٣.

[٣] وطُبع حديثاً باسم: "الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام".

[٤] محمد عزير شمس، **حياة المحدث شمس الحق**، ص٤٤.

[٥] هو الشيخ إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهَّاب النجدي (ت١٢٧٦-١٣١٩هـ): ١٣١٩هـ): المحدِّث الجليل، وأحدُ فطاحل علماء نجد في عصره. سافر في طلب العلم إلى مصر وجاور

إذا ما شئت أن تسعى بجدٍّ   تُريد طريقةً في الخير مُثْلَى
فأنفَسُ ما سَعَى السَّاعُون فيه   وأَوْلَى ثُمَّ أَوْلَى ثُمَّ أَوْلَى
بَذْل الْجَدِّ في كشف الْمَعاني   وبَذْلِ المال في الإيجاد فِعلاً
لعَمْري إنه المغبوطُ حَقّاً   وهذا مَحْضُ فضل الله جلا
كشمس الْحَقِّ ذي التحقيقِ عِلماً   فسَلْ توضيحَه لِمَا تجلَّى
على سُنَن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ   لتَعرِف قَدْرَ ما النَّحرير أَمْلَى
أتاح اللهُ هذه الْحِبْرَ يعلي   أحاديث النبيِّ يبيِّن سُبُلا
أَنِلْ مولاي شمس الحقِّ هذا   ثواباً منك في عُقْباه جزلا
على إحيائه سُنَناً أُمِيْتَتْ   وأغفل ذكرَها بالرَّأي جهــــلا[1]

وذكره شيخُه المحدِّث الشيخ حسين بن مُحسن اليماني بألقاب كريمة، فقال: "شيخُ الإسلام والمسلمين، إمامُ المحقِّقين والأئمة المدقِّقين، صاحبُ التآليف المجيدة، والتصانيف المفيدة، المشتهر بالفضائل في الآفاق، الْمحرِز قصب الكمال في مِضمار السِّباق: العلامة الْهُمَام..."[2].

وذكر مثلَه ابنُه الفاضل الشيخ محمد بن حسين اليماني[3]، فقال: "الفاضل العلامة، المحقِّق الفهَّامة، حامِلُ لواء العلوم على كاهل فضله، ومحرِّرُها بتحريره

بالأزهر مدةً قصيرة، ثم رحل إلى الهند، ودرس على كبار علمائها، ثم عاد إلى وطنه، وجلس للتدريس والإفادة في الرياض، وتخرَّج عليه كبار علماء السعودية. له تآليف صغيرة. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج١، ص٢٩٥، وعبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، **مشاهير علماء نجد وغيرهم**، ص١٢٢، وآل بسام، **علماء نجد خلال ثمانية قرون**، ج١، ٥٥٧، ٥٦٤.

[1] انظر: العظيم آبادي، **التعليق المغني على سنن الدارقطني** في آخره، والديانوي، **يادكار كوهري**، ص١١١.

[2] العظيم آبادي، **عون المعبود**، ج٧، ص١٥٠.

[3] هو محمد بن حسين بن محسن بن محمد الأنصاري الْخَزْرَجي السَّعْدِيّ اليماني (١٢٧٣ – ١٣٤٤هـ): المحدِّث اللغوي. وُلد ببلدة "حُدَيْدَة"، وقرأ المختصرات على والده، ثم على عمِّه الأكبر الشيخ محمد بن محسن اليماني. قدم الهندَ نحو سنة ١٢٩١هـ، وأقام في إمارة "بهوفال"، حيث كان عمُّه الشيخ زين العابدين مقيماً، فلازمه وقرأ عليه اللغةَ والأدب، والفقه والحديث، ثم قرأ الحديثَ على بعض علماء الهند. درَّس في "دارالعلوم ندوة العلماء" بلكنؤ، وتخرَّج عليه كثيرٌ من مشاهير الهند، توفي ببهوفال. انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١٣٣٩، ١٣٤٣.

ونقله، من تتشنّف الأسماع بروايته، وتصقل الأذهان بدرايته. سابقُ حَلَبَة الفضائل، ملحقُ الأواخر بالأوائل، الشاب الصالح التقي، والنجيب الأريب التقي، حضرة المولوي..." [١].

وغيرهم الكثيرون من العلماء، الذين شهدوا له بعُلُوّ مكانته في العلم والفضل، وحُسْنِ العطاء، ووفرةِ الإنتاج، ولعلَّ ما نقلتُه من الأقوال يكفي للدِّلالة على ما كان الشيخُ من المنْزلة العالية والتقدير الكبير عند هؤلاء العلماء.

المطلب الثالث عشر: وفاته:

توفي الشيخ شمس الحقّ متأثِّراً بوباء الطاعون الذي كان منتشراً وقتئذ في بعض مناطق شمالي الهند، ومات بسببها كثيرٌ من أهاليها، وحين تأثَّر الشيخُ بهذا الداء لم يقبل مغادرةَ تلك المنطقة مثلَ كثيرٍ من علمائها ووُجهائها، بل آثر البقاءَ فيها، طلباً للشهادة عملاً بحديث «مَن ماتَ في الطَّاعُون فهو شهيدٌ»[٢]، حتى أُصيب به، وتوفي إثر ذلك في ١٩ ربيع الأول ١٣٢٩هـ (الموافق ٢١ مارس ١٩١١م)، عن ست وخمسين عاماً من عمره الحافل بخدمة السنة النبوية، رحمه الله تعالى رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جنانه.

المطلب الرابع عشر: خلفه:

رُزق الشيخ شمس الحقّ – رحمه الله تعالى – سبعة أولاد، منهم أربع بنات، وثلاثة أبناء، وقد توفي أكبرهم بعد أشهر من ولادته سنة ١٢٩٧هـ، الذي كان يُسمّى: محمد شعيب، وأما الآخران فهما: الشيخ محمد أيوب الدَّيانوي (ت١٩٣٤م) والشيخ محمد إدريس الدَّيَانَوِي (ت١٩٦٠هـ)، وكانا السَّاعِد الأيمن لوالدهما الجليل في إنجاز أعماله العلمية[٣].

---

[١] العظيم آبادي، **التعليق المغني على سنن الدارقطني**، ج٢، ص١٨.

[٢] أخرجه مسلم في **الصحيح**، كتاب: الإمارة. باب: بيان الشهداء، ص ٨٥٦، برقم: ١٩١٥، عن أبي هريرة ﷺ.

[٣] انظر: بهتي، **دبستان حديث**، ص١٤٠، ومحمد عزير شمس، **حياة المحدث شمس الحق وأعماله**، ص٢٨٦.

المبحث الثالث: جهوده في الحديث النبوي:

يتناول هذا المبحث جهود الشيخ شمس الحق العظيم آبادي في خدمة الحديث النبوي، من خلال نشره لكتب الحديث، وكذلك من خلال ممارسته التأليفَ والتصنيفَ في هذا المجال المبارك، فهو يحتوي على أربعة مطالب، والتي تعرِّف بدوره الفعال في نشر التراث النبوي في بلاد الهند، ثم بما كان له – رحمه الله تعالى – من مساهمة علمية جليلة في خدمة الحديث النبوي من خلال التصنيف والتأليف.

للشيخ شمس الحقّ دورٌ كبيرٌ في نشر كتب الحديث والسنة في بلاد الهند، وقد كان من الأوائل الذين اعتنوا بنشر وطباعة كتب علماء الحديث في هذه البلاد، حيث إنه نشر كثيراً من كتب علماء السلف، التي لم يتسنَّ لأحد علماء هذه البلاد رؤيتها من قبل.

وكان مستشاراً خاصاً في "دائرة المعارف"[١]، والتي طبعت بمشورته كتباً كثيرةً في الحديث ورجاله مثل: "تذكرة الحفاظ" للإمام الذهبي، و"تهذيب التهذيب" و"لسان الميزان" للحافظ ابن حجر، و"الأنساب" للسَّمعاني، وغيرها، كما كانت بعض المطابع بمصر كذلك تستشيره في طباعة الكتب النافعة في الحديث ورجاله[٢].

كما كان – رحمه الله تعالى – قد توجَّه بنفسه إلى التصنيف والتأليف من بداية فراغه من التحصيل، ومازال على ذلك حتى وفاته، وقد ألَّف في هذه المدة القصيرة التي لا تتجاوز عن سبع وعشرين سنة (من ١٣٠٢ إلى ١٣٢٩هـ) عدداً لا بأسَ به من الكتب في الحديث والفقه والتراجم والإسناد، باللغات الثلاث (العربية

---

[١] وهي مؤسَّسة علمية كبيرة تقع في مدينة "حيدرآباد" في جنوبي الهند، تأسَّست في عام ١٣٠٦هـ (١٨٨٨م)، وقامت بدور كبير في إحياء الكتب الدينية والعلمية، وبعثِها من مدافنها في المكتبات العتيقة، ونشرِها في العالم الإسلامي، حيث إنها قد نشرت إلى الآن أكثر نحو مئتين كتاباً قيماً من كتب الحديث وأسماء الرجال، والتاريخ، والعلوم الرياضية، والطب، وغيرها. انظر: ١٤٢، عبد الحليم الندوي، **مراكز المسلمين التعليمية والثقافية والدينية في الهند**، ص١٠٦، ١١٥.

[٢] انظر: محمد عزير شمس، **حياة المحدث شمس الحق وأعماله**، ص: ٤٣.

والفارسية والأردية)، وطُبع بعضٌ منها في الهند وخارجها، وبقي بعضٌ منها مخطوطاً إلى يومنا هذا، كما أنَّ بعضاً منها مفقوداً لم يُعثَر عليها إلى الآن.

وهذا تعريف موجَز لمؤلَّفاته المختصة بالحديث وعلومه، أبدؤه أولاً بمؤلَّفاته المطبوعة، ثم أعرّج على تعريف مؤلَّفاته المخطوطة ثم المفقودة:

المطلب الأول: مؤلَّفاته المطبوعة:

١ – غاية المقصود في شرح سنن أبي داود:

وهو شرحٌ طويلٌ على "السنن"، ولم يُنسَج على منواله شرحٌ غيره، يقول المؤلِّفُ عن سبب تأليفه: "إنَّ السُّنن للإمام الحافظ شيخ الإسلام والمسلمين أبي داود السَّجستاني كتابٌ دقيقٌ، صعبٌ على الطالبين حلُّ مُغْلَقاته، وكان السَّلَفُ – رضوان الله عليهم أجمعين – قد كتبوا عليه شروحاً وحواشٍ، ما بين مطَّول ومتوسّط ومختصر، لكن ما يُوجَد الآن عند عامَّة الناس من شروحه ما يَحِلُّ الرموزَ ويفتح الغموضَ. فأردتُ أن أشرحه شرحاً كاملاً على جميع أحاديثه، يَحِلُّ رموزَه ويفتح كنوزَه، ويوضِّح ما خفي على الراغبين. وبالغتُ في إيضاح الكتاب وتوجيهه رجاءَ أن أندرج في سِلك من قال رسول الله ﷺ فيهم: «نَضَّرَ اللهُ امْرأً سَمِعَ مَقالَتِي، فوَعَاهَا، فأدَّاها كما سَمِعَها»[1]، واخترتُ نسخة اللُّؤلؤي[2]؛ لأنها كانت مشهورةً في ديارنا ومُرَوَّجةً في عصرنا. وسمّيتُ هذا الشرح المبارك بـ (غاية المقصود في حلِّ سنن أبي داود)"[3].

---

[1] أخرجه الترمذي في **الجامع**، في أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ص٦٠٣، رقم٢٦٥٦، وابن ماجه في **السنن**، في المقدمة، باب من بلغ علماً، ص٣٦، رقم٢٣٢، عن عبد الله بن مسعود ﷺ، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح".

[2] هو أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي (ت٣٣٣هـ): الإمام الحافظ، الثقة المتقن، كان يبيع اللؤلؤَ فنُسب إليه، فقد سمع "السنن" مرات عديدة من أبي داود، وكانت آخرهن في السنة التي توفي فيها أبو داود سنة ٢٧٥هـ، وتُعتبَر روايته من أصح الروايات؛ لأنه من آخر ما أملى أبو داود. انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٥، ٣٠٧، وابن العماد، **شذرات الذهب**، ج٢، ٣٣٤.

[3] شمس الحق العظيم آبادي، **غاية المقصود في شرح سنن أبي داود**، ج١، ص٢٤.

ثم استهلَّ المؤلِّف هذا الشرح بمقدمة قيمة، بيَّن فيها سبب تأليفه، ثم ذكر فوائدَ تتعلَّق بـ"سنن أبي داود"، وقسَّمها إلى مباحث سمَّاها "لوامع"، وهاك بيانها:

اللمعة الأولى: في ذِكر "السُّنَن" لأبي داود وخصائصها.

اللمعة الثانية: في ترجمة الإمام أبي داود.

اللمعة الثالثة: في نُسَخ السُّنَن واختلافها.

اللمعة الرابعة: في ذِكر مَن اعتنى بشرح "السُّنَن" أو التعليق عليها، أو تلخيصها قبل الشارح.

اللمعة الخامسة: في ترجمة شيخَيْه: المحدِّث نذير حسين الدِّهْلَوى والمحدِّث القاضي حسين بن محسن اليَمَاني، اللذَين أخذ عنهما "السُّنَنَ" وسائرَ كتبِ الحديث.

اللمعة السادسة: في إسنادِ هذا الكتاب من الشارح إلى مصنِّف "السُّنَن" الإمام أبي داود.

وتستغرق هذه المقدِّمةُ (١٨) صفحةً على القطع الكبير من أول الكتاب[١].

أمَّا المنهج الذي سار عليه المؤلِّفُ في الكتاب فهو كالآتي:

١) أنه سلك في شرحه مسلكَ التفصيلِ، حيث لم يقتصر على ذكر بعض الأمور فقط، بل جمع فوائدَ شَتّى من بطون الكتب والصَّحائف، واهتمَّ بعزو الأقوال إلى أصحابها.

٢) بسط القولَ في شرح الأحاديث، وذكر المسائلَ الفقهية المستنبطة منها، مع الاعتناء التامّ بحلِّ مشكلات الحديث وشرحِ غريبه، بحيث يتَّضح معنى الحديث تماماً.

٣) ذكر اختلافَ المجتهدين وأقوالَهم في مسائل الخلاف، مع بيان الحُجَج والبراهين لكلِّ واحدٍ منهم، وتعيينِ القول الراجح عند المؤلِّف، وأطنب الكلامَ في الرَّدِّ على التأويلات التي يذكرها المخالفون.

---

[١] و(٤٥) صفحةً على القطع المتوسط، الذي طُبع في المجمع العلمي بكراتشي، وحديث أكاديمي بفيصل آباد في باكستان، عام ١٤١٤هـ.

٤) ترجم لكلِّ راوٍ في أول موضعٍ جاء فيه ذكرُه، مع بيان اسمه، وكنيته، ونسبه، ولقبه، وضبط كلَّ واحدٍ منها بالحروف، وذكر أقوالَ الجرح والتعديل في الرواة من الكتب المعتمَد عليها في هذا الفَنّ.

٥) وضَّح ما كان في إسناد الحديث ومتنه من اضطراب.

٦) وضَّح مرادَ الإمام أبي داود بقوله "صالح" في الحُكم على أحاديث السنن.

٧) اعتنى بتخريج أحاديث السُّنَن في آخر شرحه للحديث، مع بيان درجتها من الصِّحّة والحسن والضَّعف.

٨) ذكر وجوهَ التوفيق بين الروايات التي تبدو بادئ الرأي مختلفةً أو متباينةً.

٩) أخذ في كثيرٍ من المواضع على الأخطاء التي صدرت من شُرَّاح "السنن" وغيره من كتب الحديث، وذكر ما هو الصَّوابُ.

١٠) ساق في الشرح جملةً من الروايات التي تتعلَّق بالباب، مع ذِكر مَن خَرَّجه مِن الأئمة، وبيانِ درجة الحديث من الصِّحّة والضَّعف.

وبالجملة: فقد جاء هذا الشرحُ مشتملاً على فوائدَ شتَّى من حلِّ مشكلٍ وتفسيرِ غريبٍ، وما يستفاد من أحاديث الباب من الفقه، وما يتعلَّق بعلوم الحديث، وضبطِ أسماء الرواة وترجمتهم، وآراء الأئمة في أمهات المسائل المتَّفق عليها والمختلف فيها، وأدلة كلِّ واحدٍ منهم... إلى غير ذلك من الفوائد[١].

ولكن للأسف... لم يتيسّر للمؤلِّف إتمام هذا الكتاب، حيث إنه وصل به فقط إلى "باب الدعاء للميِّت إذا وُضع في قبره" من أبواب كتاب الجنائز للسُّنَن.

---

[١] انظر: محمد عزير شمس، **حياة المحدِّث شمس الحق وأعماله**، ص ١٩٧ – ٢٠٧. ومقدمة محقق "**غاية المقصود**"، ج١، ص١٣، ١٤.

طُبع من هذا الكتاب الجزء الأول فقط، في "المجمع العلمي" بكراتشي وفي "حديث أكاديمي" بفيصل آباد في باكستان، عام ١٤١٤ه، بتحقيق الأستاذ محمد عُزَيْر شمس[١] والأستاذ أبي القاسم الأعظمي[٢].

٢ - عون المعبود على سنن أبي داود:

اختصر الشيخ شمس الحقّ هذا الكتابَ من كتابه الأول "غاية المقصود" الذي سبق الحديث عنه آنفاً، وذكر في مقدمة الكتاب سبب اختصاره منه أنه خشي أنَّ تأليف "غاية المقصود" قد يطول، وإكماله قد يأخذ منه الوقت والجهد، فعجَّل بإخراج هذا المختصر، وسمَّاه بـ"الحاشية"[٣].

وقبل أن أتحدَّث عن هذا الكتاب؛ أرى من الضروري أن أزيل اضطراباً وقع في تعيين مؤلِّفه عند كثير من الباحثين؛ لكونه قد طُبع لأوّل مرةٍ باسم الشيخ محمد أشرف المعروف بـ"شرف الحقّ العظيم آبادي"، دون اسم شقيقه الأكبر الشيخ شمس الحقّ العظيم آبادي، مما أوقعهم في المغالطة، فنسبوا الكتاب إلى الأول دون الآخر الذي هو المؤلِّف الحقيقي له، فكان ممن فعل ذلك: الشيخ منير الدمشقي[٤] في

---

[١] هو الشيخ محمد عزير بن شمس الحق بن رضاء الله: المحقِّق المؤلِّف. وُلد في عام ١٩٥٧م، في قرية "بَنْكَتْوَا" في ولاية "بهَار". تخرَّج في"الجامعة السلفية" ببنارس، ثم في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، ثم حصل على شهادة ماجستير في الأدب العربي من جامعة أم القرى بمكة المكرمة. عمل بفهرسة المخطوطات في بعض المكتبات الشهيرة. وله العديد من المؤلفات والتحقيقات. انظر: بهتي، **قافلة حديث**، ص٦٣٤، ٦٤٥.

[٢] هو الشيخ أبو القاسم عبد العظيم الأعظمي: تخرَّج في الجامعة السلفية ببنارس، ثم في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ويعمل الآن مدرِّساً في "المدرسة العالية" بمَئُوْنَاتْ بَهنْجَنْ. وله تحقيقات لكتب الحديث. انظر: الفريوائي، **جهود مخلصة**، ص٣٠٣.

[٣] انظر: أبو الطيب شمس الحق العظيم آبادي، **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، ج١، ص٤.

[٤] هو منير بن عبده آغا النقلي الدمشقي الأزهرى (ت١٣٦٧ه): من فضلاء العصر الذين لهم فضلٌ في طبع كتب السلف ونشرها. درس في الأزهر. أنشأ داراً للنشر في القاهرة باسم "دار الطباعة المنيرية"، ثم في دمشق باسم "دار الطباعة"، ونشر كثيراً من المصنفات القديمة والحديثة. توفي بالقاهرة، ومن مؤلَّفاته: "نموذج من الأعمال الخيرية في إدارة الطباعة المنيرية" و"إرشاد الراغبين في الكشف عن آي القرآن المبين". انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٧، ص٣١٠.

كتابه "نموذج من الأعمال الخيرية"، والأستاذ عمر رضا كحالة[١] في كتابه "معجم المؤلفين"[٢] حيث إنهما عدّا "عونَ المعبود" في آثار الشيخ شرف الحق ونسبه إليه، ثم اقتفى أثرَهما في ذلك بعضُ الباحثين.

مع أن الصواب: أنّ "عون المعبود" للشيخ أبي الطِّيب نفسه، وأنّه نَسَب (الجزءَ الأول) منه لأخيه الشيخ محمد أشرف (هو شرف الحقّ نفسُه) تطييباً لخاطره، ولقيامه بمساعدته في اختصار الكتاب من أصله "غاية المقصود"، كما أشار بذلك في كلمات صريحة كلٌّ من: الشيخ عبد الحي الحسني في كتابه "نزهة الخواطر"[٣]، ونجله العلامة أبي الحسن الندوي[٤] في مقدمته لـ"بذل المجهود" للسَّهارنفوري[٥]، وغيرهما في غيرهما.

---

[١] هو عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (١٣٣٢ - ١٤٠٨هـ): عالم، فاضل، موسوعي. وُلد بدمشق وتوفي بها. تتلمذ على علماء دمشق. عمل مديراً في دار الكتب الظاهرية بدمشق. ومن مؤلفاته: "معجم المؤلِّفين"، و"معجم قبائل العرب القديمة والحديثة"، و"أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام"، و"الأدب العربي في الجاهلية والإسلام" وغيرها. انظر: محمد خير يوسف، **تتمة الأعلام للزركلي**، ج٢، ص٧٣.

[٢] كحالة، **معجم المؤلفين**، ج٣، ص١٣٦.

[٣] انظر: ج٨، ص١٣٥٠.، حيث قال في ترجمة الشيخ (محمد شرف الحقّ): "وقد عزا إليه صِنْوُه شمس الحق (المجلد الأول) من (عون المعبود)". وقال في موضع آخر منه: "أخبرني بذلك الشيخ شمس الحق"، وهذا التصريح يُغني عن كل الكلام، وفيه القطع بصحّة نسبة الكتاب كاملاً للشيخ شمس الحقّ. وقال في موضع آخر من الكتاب نفسه (ج٨، ص١٢٤٣) في ترجمة الشيخ شمس الحق: " قد طُبع [أي "عون المعبود] باسم أخيه محمد أشرف، وهو ملخَّصٌ من (غاية المقصود)"، و"غاية المقصود" للشيخ شمس الحق كما سبق.

[٤] هو أبو الحسن علي الندوي بن عبد الحي بن فخر الدين الحسني (١٣٣٣ - ١٤٢٠هـ): أحد أكابر الدعاة إلى الله، ومن طليعة المفكرين الإسلاميين في هذا العصر. وُلد بقرية "تكية كلان" الواقعة قُرب مدينة "لكهنؤ" وتوفي بها. أكمل دراسته في "دار العلوم ندوة العلماء"، ثم عمل بها مدرّساً فرئيساً. نال جائزةَ الملك فيصل العالميّة لخدمة الإسلام. ومن مؤلفاته: "السيرة النبوية"، و"الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية"، و"ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين؟"، و"رجال الفكر والدعوة في الإسلام". انظر: الغوري، **أبو الحسن الندوي الإمام المفكر الداعية المربي الأديب**.

[٥] حيث قال رحمه الله تعالى: "ونسبه [أي الشيخ شمس الحق] إلى أخيه الشيخ محمد أشرف، وهو من تأليفه حقيقةً". انظر: أبو الحسن علي الحسني الندوي، مقدمته لـ"**بذل المجهود شرح سنن أبي داود**" للشيخ خليل أحمد السهارنفوري، ج١، ٣١.

أما منهجُ المؤلِّف في هذا الشرح فهو يتلخَّص في النقاط التالية:

١) أنه يَنقُل أولاً بعض العبارات والألفاظ من "سنن أبي داود"، ثم يتكلَّم عليها، وإنْ كان لفظاً غريباً؛ بَيَّن معناه، وإنْ جاء في الإسناد راوٍ؛ تَرْجَمه، ونَقَل أقوالَ العلماء في تعديله إذا كان ثقةً، أو جَرَحه إذا كان ضعيفاً. وإن اسْتُنْبِطَتْ من الحديث مسألةٌ؛ ذَكَرها، وذكر الاختلافَ فيها مع دلائل كلِّ واحدٍ من الأئمة.

٢) يعتني بتخريج أحاديث الكتاب معتمِداً على كلام الحافظ عبد العظيم المنذري[١] في مختصره للسُّنَن كما ذكره بنفسه في التنبيه الأول، حيث قال: " أكثرتُ النقل من كلام الحافظ المنذري حتى قلتُ تحت كل حديث السُّنَن: (قال المنذري كذا وكذا)؛ لأن الإمام المنذري قد اختصر كتابَ (السُّنَن) من رواية اللُّؤْلُؤي فأحسن في اختصاره"[٢].

وقال في نهاية الجزء الرابع من الطبعة الهندية مبيّناً منهجَه في تخريج الأحاديث ومنهج المنذري: " وذكرَ (أي المنذري) عقيب كل حديثٍ من وافَقَ أبا داود من الأئمة الخمسة على تخريجه، ثم بيَّن ضعفَ الحديث وعِلَّتَه إن كان الحديثُ ضعيفاً ومعلولاً. وإن كان الحديثُ مما اتَّفق عليه الشيخان أو أحدُهما أو أهلُ السُّنَن الثلاثة أو واحدٌ منهم، وليس فيه ضعفٌ فيقتصر على قوله: (أخرجه فلان وفلان)، وهذا تصحيحٌ من المنذري - رحمه الله - لذلك الحديث، وإن كان الحديثُ مما تفرَّد به أبو داود وليس فيه ضعفٌ فيسكت عنه المنذري، وسكوتُه

---

[١] هو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري، زكي الدين، أبو محمد (٥٨١ - ٦٥٦هـ): من حفاظ الحديث، وكبار المؤرخين في عصره. مولده ووفاته بالقاهرة. تولَّى مشيخةَ "دار الحديث الكاملية" بالقاهرة نحو عشرين سنة، وعكف فيها على التأليف والتحديث، ومن مصنفاته: "الترغيب والترهيب"، و"مختصر صحيح مسلم"، و"مختصر سنن أبي داود"، و"التكملة لوفيات النقلة" وغيرها. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٤، ص٣٠.

[٢] العظيم آبادي، **عون المعبود**، ج٧، ص١٣٠.

أيضاً تصحيحٌ منه لذلك الحديث، وأَقَلُّ أحواله أن يكون حسناً عنده، وإني نقلتُ سكوته أيضاً ملتزماً به، فقلت: (والحديث سكت عنه المنذري)، إلا في بعض المواضع في أول الكتاب، فقد فاتني هذا الأمرُ، ومع ذلك فإني نقلتُ قدراً كثيراً من كلام أئمة الحديث في تنفيذ أحاديث الكتاب من الصِّحّة، والضَّعْف، وبيان عِلَلها، وجرح الرواة وعدالتهم؛ ما يشفي الصدورَ، وتَلُذّ الأعينَ؛ فصار هذا الشرح بحمد الله تعالى مع اختصاره وإيجازه مغنياً عمَّا سِواه، فكلُّ حديث الكتاب فرداً فرداً من أول (باب التخلّي عند قضاء الحاجة) إلى آخر باب (الرجل يَسُبُّ الدهر) بيّنتُ حاله من القُوَّة والضَّعْف إلا ما شاء الله تعالى في أحاديث يسيرة، مع أنه ليس في (سنن أبي داود) حديثٌ اجتمع الناس على تركه"[1].

٣) يَرُدُّ - أحياناً - على الفِرَق الخارجة عن الإسلام كالقاديانية[2]، وطوائف المبتدعة، وعلى النظريات الباطلة الجديدة التي شاعتْ في عصره، وتأثَّر الناسُ منها مثل: "الفرقة النّيْچَرِيَّة[3]".

وأضاف المؤلِّفُ في نهاية هذا الكتاب ما سَمّاه بـ"تنبيهات جليلة عظيمة، وفوائد نافعة مهمة لا يستغني عنها الطالب"، وهي خمسة تنبيهات كالتالي:

---

[1] العظيم آبادي، **عون المعبود**، ج٧، ص١٣١.

[2] كما ردَّ عليها عند شرح حديث نزول عيسى عليه السلام، انظر: كتاب الملاحم، باب خروج الدجال، ج١١، ص٣١٢.

[3] التي تنتسب إلى "سيد أحمد خان (ت١٨٩٨م)، مؤسِّس "جامعة عَلِيْكَرَهْ الإسلامية" الشهيرة في الهند. وكان يُوالِي الحكمَ الإنكليزي، ولكنه كان شديدَ المخالفة مع التبشير النصراني في الأمور الدينية. فانبهر أمام حملاتها ولجأ إلى تأويل النصوص، واختار منهجَ الطبيعة والعقل في تفسيره للقرآن، وحَكَّم عقلَه، وأَوَّل النصوصَ التي لم توافق طبيعته وعقليته تأويلاً لا تتحمَّله العربية وقواعدها، فأدَّى إلى إنكار المعجزات، والأحاديث الصحيحة التي خالفت عقلَه، حسب زعمه، فقَبِل ما شاء منها، ورَفَض ما شاء. انظر: صلاح الدين مقبول أحمد، **موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي**، ص:٦.

التنبيه الأول: ذكر فيه تنقيد أحاديث السُّنَن وتخريجها.

التنبيه الثاني: ترجم فيه لمصنِّف "السُّنَن" الإمام أبي داود، وذكر رواةَ السنن عنه على سبيل الاختصار.

التنبيه الثالث: ذكر فيه اختلاف نُسَخ المتن.

التنبيه الرابع: ذكر فيه كتب الأطراف.

التنبيه الخامس: تكلَّم فيه عن النُّسَخ التي ظفر بها، وبيَّن نوع الاختلاف بينها.

طُبع هذا الكتابُ للمرَّة الأولى في الهند (وهي المعروفة بالنسخة الهندية)، في أربع مجلَّدات ضِخام، وكان طبعُ الأول منه عام ١٣١٨هـ، وانتهى من طبع المجلَّد الرابع والأخير عام ١٣٢٣هـ (أي في حياة المؤلف). وهذه النسخة وإن طُبعت طباعةً حجرية، غير أنها نسخة صحيحة مُتقَنة، بل إنَّ نسخة "سنن أبي داود" المدرَجة ضِمنها هي من أحسن النُّسَخ المطبوعة. وقد صوَّرت هذه النسخةَ – لأهميتها – دارُ الكتاب العربي ببيروت، وغيرها من بعض دور النشر. ثم توالت له عدة طبعات من مختلف دور النشر في البلاد العربية والإسلامية، ومن أحسنها الطبعة التي صدرت أخيراً بتحقيق الشيخ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، عن مكتبة المعارف بالرياض، عام ١٤٣٠هـ، في سبع مجلَّدات، وتتفوق هذه الطبعة على سائر الطبقات السابقة، وتتميز عنها بالدقة في التحقيق، وحسنِ الإخراج.

٣ – إعلام أهل العصر بأحكام ركعتَي الفجر:

وهو كتابٌ قيِّمٌ فريدٌ في الموضوع، بيَّن فيه المؤلِّفُ آدابَ سُنَّةِ الفجر في ضوء الأحاديث النبوية، وهو يحتوي على عشرة فصول كالتالي:

الفصل الأول: في المحافظة على ركعتَي الصبح وتأكيدها، وما جاء في فضلهما.

الفصل الثاني: في ميقات ركعتَي الفجر، وما يُقرَأ فيهما، وبيان تخفيفهما، وهل يُجهَر بالقراءة فيهما أم يُسَرّ؟

الفصل الثالث: حول سُنَّة الاضطجاع بعد ركعتَي الفجر.

الفصل الرابع: في التكلُّم بعد ركعتَي الفجر، والجواب عن أقوال المانعين عنه.

الفصل الخامس: في الأدعية المأثورة بعد ركعتَي الفجر.

الفصل السادس: في كراهية التنفُّل بعد طلوع الفجر سِوى ركعتَي الفجر.

الفصل السادس: في كراهية شروع المأموم في ركعتَي الفجر بعد شروع المؤذِّن في إقامة الصلاة.

الفصل الثامن: في الأوقات التي نُهي فيها عن الصلاة.

الفصل التاسع: في تحقيق مسألة مَن لم يَركَع ركعتَي الفجر قبل الفرض: هل يركع بعد الفريضة قبل طلوع الشمس أم لا؟

الفصل العاشر: في قضاء السُّنَن والنَّوافِل.

ومنهجُ الشيخ شمس الحقّ في هذا الكتاب أنه يُورِد أولاً في كل فصلٍ من هذه الفصول الأحاديثَ النبوية والآثارَ المتعلِّقة بذلك الفصل، ثم يَذكُر في شرحها أقوالَ العلماء المحقِّقين من شُرَّاح الحديث والأئمة المجتهدين، ثم يَنظُر فيها، ويأخذ ما هو الأقوى والأنسب بالدليل، وكذلك يُورِد الأحاديث التي استدلَّ بها المخالفون، ويَنقُد نقداً متيناً على طريقة المحدِّثين، فيبيِّن صِحّتها أو ضعفها، ويَدرُس أسانيدها دراسةً فاحصةً، فإنْ كان فيها أحدٌ من الْمُتَّهمين أو الكذَّابين أو الضعفاء؛ يسمِّيه، وينقل فيه آراءَ أئمة الجرح والتعديل من بطون الكتب المعتمَد عليها في هذا الفنِّ.

ويَنقُل – أيضاً – مذاهبَ السَّلف والمجتهدين في المسائل المختلَف فيها بذكر أدلة كل واحد منهم، ويتكلَّم عليها، ويرجِّح ما يَعضُده الدليل.

وله في هوامش الكتاب تعليقات وجيزة، وضَّح فيها معاني بعض الأحاديث، ونبَّه على أخطاء وقعتْ في الأسانيد أو في ألفاظ الحديث من النُّسّاخ.

طُبع هذا الكتاب لأول مرة على الحجر، في المطبع الأنصاري بدهلي سنة ١٣٠٦هـ، في (٦٧) صفحة على القطع الكبير الطويل. ثم نشرته إدارة العلوم الأثرية بلائِلْفُور بباكستان، وهي طبعة محقَّقة تحتوي على (٢٨٦) صفحة على القطع الكبير المتوسط.

٤ - التحقيقات العُلى بإثبات فرضية الجمعة في القُرى (بالأردية):

وهي رسالة لطيفة تحتوي على ثلاثة أجوبة من الشيخ شمس الحقّ على أسئلة تالية:

الأول: هل تَثبُت فرضية صلاة الجمعة في القرى أم لا؟.

والثاني: الشروط والقيود التي ورد ذكرُها في كتب الأحناف لأداء صلاة الجمعة في مكانٍ، هل هي مأخوذة من الأحاديث الصحيحة أم لا؟

والثالث: بعض الناس يُصلّون الظهر بعد أداء صلاة الجمعة، هل يجوز ذلك أم لا؟

فقد أجاب الشيخُ عن هذه الأسئلة إجابةً شافيةً في ضوء ما ورد في الأحاديث والآثار الصحيحة.

طُبعت هذه الرسالة في المطبع الأحمدي بپَتْنَه في الهند، عام ١٣٠٩هـ.

٥ - المكتوب اللّطيف إلى المحدِّث الشريف:

وهي رسالة قيمة تحتوي على غُرَر المعلومات في أنواع الإجازة، تكلّم فيها الشيخ عن أنواع الإجازة لا سيما عن الإجازة العامة، وذكر اختلافَ المحدِّثين في صِحّتها، ثم أتى بأدلة القائلين بصحتها وجوازها، وسرد أسماءَ العلماء والمحدِّثين الذين لم يروا بأساً في الإجازة العامة، ثم ترجم لبعضهم باختصار. وذكر في آخر الرسالة أسئلته التي كان وجّهها إلى شيخه المحدِّث نذير حسين الدهلوي حول مسائل الإجازة العامة.

طُبعت هذه الرسالة في المطبع الأنصاري بدهلي، عام ١٣١٤هـ، في (١٦) صفحة على القطع الكبير، وتُوجَد لهذه الرسالة نسخةٌ خطيةٌ مكتوبةٌ بخط المؤلِّف، في مكتبة "خُدا بَخَشْ" في بتنه، تحتوي على سِتّ أوراق[١]، وهي جديرةٌ بأن تُنشَر ثانياً بعد المقابلة والتصحيح والتحقيق والتعليق، لما فيها من فوائد وفرائد قيمة.

[١] محمد عزير شمس، **حياة المحدث شمس الحق وأعماله**، ص٢٢٤-٢٢٦.

٦ – غنية الألمعي:

وهي رسالة صغيرة تحتوي على (١٥) صفحة، تناول فيها الشيخ بعضَ المسائل التي تتعلّق بالحديث وعلومه، مثل: الفرق بين قولهم: "هذا الحديث لا يَصِحُّ "، وقولهم: "لا يَثْبُت". ومدى أَصَحِّيَّة الحديث في وضع اليد على الصدر في الصلاة. والتحقيق في ثبوت الأضحية عن الأموات. وغير ذلك من مسائل حديثية دقيقة تحدَّث عنها – رحمه الله تعالى – في هذه الرسالة اللطيفة.

طُبعت هذه الرسالة بعناية الشيخ عبد الرحمن محمد عثمان[١]، في المكتبة السلفية بالمدينة المنوَّرة، عام ١٣٨٨ﻫ /١٩٦٨م، وهي ملحقةٌ بآخر "المعجم الصغير" للطَّبراني أبي القاسم سليمان بن حمد (ت٣٦٠ﻫ).

٧ – رفع الالتباس عن بعض الناس:

وهي رسالة نفيسة، كتبها الشيخُ ردّاً على رسالة "بعض الناس في دفع الوسواس" المنسوبة إلى الشيخ أحمد علي السَّهارَنْفُوري[٢]، والذي ردَّ فيها على انتقادات وتعريضات الإمام البخاري في بعض المسائل على الإمام أبي حنيفة بلفظ: "وقال بعض الناس". فردَّ المؤلِّف الشيخ شمس الحقّ على رسالة السَّهارنفوري المذكورة

---

[١] لم أعثر على ترجمته، إلا أنه محقق معروف، قام بتحقيق العديد من كتب الحديث.

[٢] هو أحمد علي بن لطف الله السهارنبوري (ت١٢٩٧ﻫ): أحد أكابر علماء الحديث وفقهاء الأحناف في عصره. وُلد ونشأ بـ"سهارنبور" وتوفي بها. أخذ الحديثَ عن الشيخ وجيه الدين السهارنبوري، ثم سافر إلى الحجاز وقرأ الكتبَ الستة على المحدِّث الشيخ محمد إسحاق الدهلوي، ثم رجع إلى الهند وتصدَّر للتدريس. وكان عالماً متقناً ذا عناية تامة بالحديث، صرف عمره في تدريس الكتب الستة. ومن خدماته الجليلة في الحديث أنه قام بتصحيح كتب الحديث، لاسيما "صحيح البخاري"، وكتب عليه حاشية مبسوطة، وهذه النسخةُ للصحيح تُعتبَر من أصحِّ نُسَخِهِ الموجودة الآن لكونه قد صحَّحها مقابلاً مع كثيراً من النُّسَخ، وقد طُبعت هذه النسخة في خمسة عشر مجلَّداً في دار البشائر الإسلامية ببيروت، عام ١٤٣٢ﻫ. انظر لترجمته: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٧، ٩٠٧. أما الرسالة المشار إليها في الأعلى فهي منسوبة إليه، و لم يذكر أحد من المترجمين له أنها من تأليفه.

لِيُلقي ضوءاً كاملاً على تلك المسائل التي أوردها الإمامُ البخاري في صحيحه، مؤيِّداً موقفَ المحدِّثين منها، ومشيراً إلى ضعف مذهب الأحناف في مسائل[١].

وطريقةُ الشيخ فيها: أنه يَنقُل أولاً نصّاً من رسالة السَّهارنفوري ويُعنونه بـ"القول المردود"، ثم يَرُدَّ عليه بعنوان "أقول بفضل الله المعبود"، ثم يذكر تحته كلامَ الإمامِ البخاري في صحيحه، ثم يتكلَّم حول الموضوع، ويأتي بالأحاديث والآثار وأقوال العلماء في المسألة، وأثناء ذلك يُجيب عن ردود الشيخ بدر الدين العَيْني[٢] في كتابه "عمدة القاري في شرح صحيح البخاري" وغيرِه من العلماء الأحناف الذين انتقدوا الإمام البخاري لأجل قوله "وقال بعض الناس" ظنّاً منهم أن المراد بقوله: الأحناف.

ومن الجدير ذكره: أنّ المؤلِّف إنْ ضعَّف في هذه الرسالة مذهبَ الإمامِ أبي حنيفة في مسائل، لكنه اعترف بمكانته الجليلة وتفوُّقِه الباهر في الفقه، وعُمْقِ نظرِه في التفريع والتعليل، ما يَدُلُّ على رحابة صدره، وعُلُوِّ همتِه، وعُمْقِ معرفته لطُرُق البحث والمناقشة.

طُبعت هذه الرسالة بتحقيق الأستاذ محمد عزير شمس، في دار الترجمة والتأليف والنشر بالجامعة السلفية ببنارس، عام ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

٨ – عقود الجمان في جواز تعليم الكتابة للنِّسوان (بالفارسية والعربية):

وهي رسالة فريدة في موضوعها، كتبها الشيخ بالفارسية إجابةً عن سؤال وَرَد إليه، حول جواز تعليم الكتابة للنِّسوان، فأجاب عنه مُستدِلاً بكثيرٍ من الأحاديث الصِّحاح الواردة في جواز تعليم الكتابة للنساء، ثم استنبط منها أنها جائزة لأمر

---

[١] عبد السلام المباركفوري، **سيرة الإمام البخاري**، ص٢٢٩.

[٢] هو محمود بن أحمد بن موسى أبو محمد بدر الدين العيني الحنفي (٧٦٢ – ٨٥٥هـ): المحدِّث المؤرِّخ العلامة. أصله من حلب ومولده في "عَينتاب". أقام مدةً في مصر وتولّى الحسبةَ والقضاء في القاهرة. ثم صُرف عن الوظائف وعكف على التدريس والتصنيف إلى أن توفي بالقاهرة. ومن مصنفاته الشهيرة: "عمدة القاري في شرح صحيح البخاري". انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٧، ص١٦٣.

دينها، وما يُصلِح شؤونَها في تدبير منْزلها وتربية أولادها، وقال: "بل تعلُّمُ النساءِ الكتابةَ واجبٌ في بعض الأحيان، لا يُنازِع فيه إلا مَن لم يعرف حقائقَ الأمور"[١].

طُبعت هذه الرسالةُ بعناية الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع[٢]، في المكتب الإسلامي بدمشق، عام ١٣٨١ه/١٩٦١م في (٢٢) صفحة. كما طُبعت أيضاً بتحقيق وتعليق الدكتور وصي الله بن محمد عباس[٣]، في مؤسَّسة المجمع العلمي بباكستان، عام ١٤٠٨ه.

٩ - الوجازة في الإجازة:

جمع الشيخ في هذا الكتاب جميعَ إجازاتِه لكتب الحديث التي قرأها على شيوخه أو سمعها منهم، وسمَّى في أول الكتاب جميعَ شيوخه في رواية الحديث. وكان يُرسِل هذا الكتابَ إلى مَن يطلب منه إجازةَ الرواية بواسطته، سواء كان طالبُها في الهند أو خارجها.

[١] شمس الحق العظيم آبادي، مقدمة **عقود الجمان في جواز تعليم الكتاب للنسوان**، ص ٩.

[٢] هو محمد بن عبد العزيز بن محمد بن مانع التميمي النجدي (١٣٠٠ - ١٣٨٥ه): العالم الفقيه، الشيخ الجليل، وُلد في "عنيزة" في نجد. رحل إلى بغداد ثم إلى القاهرة ثم إلى دمشق وقرأ على كبار علمائها وشيوخها. أقام في دولة قطر على طلب من حاكمها. توفي ببيروت. ومن مؤلفاته: "القول السديد"، و"جامع المناسك الثلاثه الحنبلية"، و"عقيدة أهل السنة والجماعة"، وغيرها. انظر: آل بسام، **علماء نجد خلال ثمانية قرون**، ج٦، ص١٠٠، ١١٣.

[٣] هو الشيخ وصي الله بن محمد عباس خان بن دادا كا أحمد خان: العالم المحقِّق، ومن علماء الحديث. وُلد في عام ١٩٤٨م، في قرية "بِيْرا بموج" التابعة لمديرية "بَسْتِي" الواقعة في ولاية أترابرديش في الهند. درس في "الجامعة السلفية" ببنارس، ثم تخرَّج في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وحصل على شهادة الماجستير فالدكتوراه في الحديث من جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة. ويعمل الآن أستاذاً للحديث وعلومه في جامعة أم القرى بمكة المكرمة. ومن مؤلفاته: "علم العلل ودوره في حفظ السنه"، ومن تحقيقاته: "فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل"، و"العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد" وغيرها. انظر: بهتي، **قافلة حديث**، ص٦١٧، ٦٣٣،. والفريوائي، **جهود مخلصة**، ص ٢٨٤، ٢٨٥.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ بدر الزمان محمد شفيع النَّيبالي، في المجمع العلمي بكراتشي وفي "حديث أكاديمي" بفيصل آباد (في باكستان)، عام ١٤٠٨هـ.

المطلب الثاني: مؤلَّفاته المخطوطة:

١ – النجم الوهَّاج في شرح مقدِّمة الصحيح لمسلم بن الحجَّاج:

كتب الإمام مسلم بن الحجاج القشري (ت٢٦١هـ) – رحمه الله تعالى – مقدِّمةً ضافيةً لجامعه الصحيح، ذكر فيها سببَ تصنيفه، وتعرَّض لذِكر الكثير من الفوائد والأصول المتعلقة بالرواية، التي لها أهمية كبيرة جداً في علم الحديث، لكن عُرفت عبارات هذه المقدمة بغموضها وإغلاقها، مما دفع أهلَ العلم إلى الاعتناء بها، فقام بشرحها كثيرٌ من العلماء، ومنهم الشيخ شمس الحقّ، الذي شرحها شرحاً واسعاً يوضِّح ما أراده الإمام مسلم بقوله، مع بيان أحوال الرواة وشرحِ الألفاظ الغريبة والمشكلة[١].

ولكنه – للأسف – لم يُطبع إلى الآن، وتُوجَد منه نسخةٌ ناقصةٌ في مكتبة "خُدا بَخَشْ " ببَتْنَه، والتي تحتوي على (٤٧) صحفة على القطع الكبير، وفي كل صفحة (٣٠) سطراً.

٢ – هدية اللَّوذعي بنُكَات التِّرمذي:

جمع الشيخ في هذا الكتاب فوائدَ كثيرةً تكشف عن بعض المغلَقات الموجودة في "جامع الترمذي"، وذكر في مقدمته أنه وزَّع محتويات هذا الكتاب في سبعة فصول كالتالي:

الفصل الأول: خصَّه بترجمة الإمام الترمذي.

والفصل الثاني: تكلَّم فيه عن خصائص ومزايا "جامع الترمذي" من بين كتب الحديث.

والفصل الثالث: ذكر فيه فوائدَ عديدة تتعلَّق بالجامع.

والفصل الرابع: ترجم فيه بشيوخ الإمام الترمذي على الترتيب الألفبائي.

---

[١] انظر: عبد السلام المباركفوري، **سيرة الإمام البخاري**، ص٣٩٥.

والفصل الخامس: عرَّف فيه بمَن اعتنى بالجامع شرحاً وتعليقاً.

والفصل السادس: ترجم فيه لشيوخه (أي شيوخ المؤلِّف العظيم آبادي) الذين أخذ عنهم هذا الكتابَ.

والفصل السابع: ذكر فيه إسناده في الجامع، والذي يصل إلى مصنِّفه الإمام الترمذي.

ولكنه لم يُكمِل بعد الفصل الثالث، فبقي الكتابُ ناقصاً، وتُوجَد له نسخةٌ خطيةٌ ناقصةٌ في مكتبة "خُدا بَخَش" ببَتْنَه[١]، وهي جديرةٌ بالنشر بعد تحقيقها والتعليق عليها.

المطلب الثالث: مؤلَّفاته المفقودة:

١ - تحفة المتهجِّدين الأبرار في أخبار صلاة الوتر وقيام رمضان عن النبي المختار:

جمع الشيخ في هذا الكتاب معظمَ تلك الأحاديث والآثار التي تتعلَّق بالوتر وقيام رمضان[٢].

٢ - فضل الباري شرح ثلاثيات البخاري:

يُراد بـ"الثلاثيات" تلك الأحاديث التي لا يكون في إسنادها غيرُ ثلاث وسائط بين صاحب الكتاب وبين النبي ﷺ، وتُعتبَر الثلاثيات من الإسناد العالي. والعُلُوُّ في الإسناد مفخرةٌ للمحدِّثين ومرغوبٌ لديهم؛ لأنه أقرَبُ إلى الصِّحَة، ويَقِلُّ فيه احتمال الخطأ، وقد رحل المحدِّثون فيه، وأتعبوا مطاياهم من أجله[٣].

ووردت في "صحيح البخاري" اثنان وعشرون حديثاً من الثلاثيات[٤]، ومنها روى الإمام البخاري سبعةَ عشر حديثاً عن سَلَمَة بن الأَكْوَع رضي الله عنه، وأربعةَ أحاديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وحديثاً واحداً عن عبد الله بن بُسْرٍ رضي الله عنه.

---

[١] محمد عزير شمس، **حياة المحدث شمس الحق وأعماله**، ص٢٤٨.

[٢] انظر: المرجع السابق، ص ١٠٥.

[٣] انظر: سيد عبد الماجد الغوري، **معجم المصطلحات الحديثية**، ص١٨٨، ١٨٩.

[٤] وهذه العدة إنما هي بالأحاديث المكررة، لكن بعد إسقاط التكرار لا تكون إلا ستة عشرة حديثاً فقط.

وقد شرح هذه الثلاثياتِ مُفرَدةً كثيرٌ من العلماء، ومنهم الشيخ شمس الحقّ، الذي شرحها شرحاً واسعاً، استوعب فيه أبحاث الأسانيد والمتون، واعتنى بتخريج الأحاديث، وذكر المسائل المستنبطة منها، وعرَّف برجال الأسانيد، لكنه لم يستمرّ في شرح جميع الأحاديث، فبقي الكتاب ناقصاً، وما أتمَّه منه فهو في عداد كتبه المفقودة[١].

٣ – النور اللاَّمع في أخبار صلاة الجمعة عن النبي الشافع:

هو عبارةٌ عن مجموعة من الأحاديث المروية عن النبي ﷺ في باب صلاة الجمعة، تناولها الشيخ بنقدها، وبيان درجاتِها من الصِّحّة والضَّعف. لكنه لم يُتِمَّها، وما أتَّمه منها فهو مفقود[٢].

٤ – نهاية الرسوخ في معجم الشيوخ:

وهو ثَبَتٌ لشيوخ الشيخ شمس الحقّ، ذكر فيه تراجمَهم وتراجمَ مَن جاؤوا في سلسلة أسانيده، لكنه مفقودٌ[٣].

٥ – سيرة المحدِّث الشيخ عبد الله جهاؤ الإله آبادي (بالأردية):

ذكر الشيخ في هذا الكتاب بعضَ أحوال المحدِّث الشيخ عبد الله جَهَاؤ الإله آبادي[٤] أحد كبار المحدِّثين في الهند في القرن الثالث عشره الهجري، لكنه مفقود[٥].

---

[١] عبد السلام المباركفوري، **سيرة الإمام البخاري،** ص٢٤٧.

[٢] انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص ١٢٤٤، الديانوي، **يادكار كوهري،** ص١١٠، ومحمد عزير شمس، **حياة المحدث شمس الحق وأعماله،** ص٢٣٥.

[٣] محمد عزير شمس، **حياة المحدث شمس الحق وأعماله،** ص٢٣٦-٢٣٧.

[٤] هو عبد الله الصديقي المحمدي الإله آبادي (ت١٣٠٠ﻫ): العالم المحدِّث، وأحد كبار العلماء المولعين بالحديث والعمل به، والمتعصبين المتشددين على المقلِّدين لمذهب من المذاهب الفقهية المتبوعة. وُلد ونشأ ببلدة "مَئُو" من أعمال "أعظم كره". رحل إلى دهلي وأخذ الحديثَ عن المحدِّث الشيخ إسحاق بن أفضل العمري الدهلوي. ومن مصنفاته: "اليم الزغرب في لغات الحديث المنتخب"، و"العروة الوثقى لمنبع سنة الورى"، و"اعتصام السنة وقامع البدعة"، و"العروة المتين في اتباع سنة سيد المرسلين". انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٧، ص١٠٣١، ١٠٣٢.

[٥] ذكره الشيخ أبو ضياء محمد قمر الدين الإله آبادي، في مقال له المنشور في جريدة "أهل الحديث"، عدد ٣١، أكتوبر، عام ١٩١٨م، وانظر "**حياة المحدِّث شمس الحق وأعماله**"، ص١٤٥-١٤٦.

المطلب الرابع: تعليقاته على كتب الحديث ورجاله:

١ - التعليق المغني على سنن الدارقطني:

يُعَدّ كتاب "السنن " للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت٣٨٥هـ) في كتب الحديث الجليلة، ولكنه مع ذلك لم يكن مطبوعاً متداولاً بين أهل العلم حتى أوائل القرن الرابع عشر الهجري، بل كانوا لا يستطيعون أن يستفيدوا منه إلا بعد عناءٍ ومشقَّةٍ في الحصول على نسخةٍ خطيةٍ منه، فقيَّض اللهُ ﷻ الشيخَ شمس الحقّ لخدمة هذا الكتاب ونشره، حيثُ تمكَّن من الحصول على ثلاث نُسَخٍ نادرة له بعد جهد جهيد، منها الأولى اشتراها بثمن باهض ثم قابَلَها وصحَّحها على نسختَيْن قديمتين: إحداهما برواية الحافظ ابن بَشْران[١] عن مؤلِّفها الإمام الدَّارقطني، وكانت هذه النسخة مصحَّحةً بتصحيح الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي[٢]، وكان يمتلكها الأمير صديق حسن خان القِنُّوْجِي[٣]. وثانيتهما: برواية الإمام أبي الطاهر الأصبهاني[٤]

---

[١] هو أبو بكر، محمد بن الواعظ الإمام أبي القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله البغدادي، المعروف بـ"ابن بشران" (٣٣٩ -٤٣٠هـ): العالم الصدوق، راوي "سنن" الدارقطني عن المصنِّف، وكان من المكثرين الثقات، ومسندَ العراق في عصره. حدَّث عنه الخطيب البغدادي وغيره من المحدِّثين. انظر: الكتاني، **الرسالة المستطرفة**، ص١٦١. والزركلي، **الأعلام**، ج٤، ص١٦٤.

[٢] هو عبد الغني بن سعيد بن بشر بن مروان، أبو محمد الأزدي المصري (٣٣٢ - ٤٠٩هـ): الإمام الحافظ الحجة النَّسَّابَة، محدِّث الديار المصرية. ومن مصنفاته: "المؤتلف والمختلف"، و"مشتبه النسبة". انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٤، ص٣٣.

[٣] هو الشيخ صِدِّيق بن حسن بن علي البخاري القنوجي (١٢٤٨- ١٣٠٧هـ): أحد مشاهير الإسلام، ومن أعلام النهضة الإسلامية المعاصرة. تخرَّج في العلوم الشرعية على تلامذة الإمام شاه ولي الله الدهلوي وعلى تلامذة الإمام الشوكاني اليماني. تزوَّج مع الأميرة شاه جهان بَيْغَمْ حاكمة إمارة "بهوفال" فتولَّى الإمارةَ وسُمِّي منذ ذلك الوقت بـ"الأمير". وكان مكثراً من التأليف، حتى تجاوز عدد مؤلَّفاته عن مئتي مؤلَّف في مختلف الموضوعات. توفي ببهوفال. انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١٢٦٤، ١٢٥٠.

[٤] هو أبو طاهر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني (٣٦٣ - ٤٤٥): الإمام المحدث الثقة، بقية المسندين. ارتحل إلى الدارقطني فأخذ عنه "سننه" وأتقن نسخته. انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٧، ص٦٣٩.

عن مؤلِّفها الدارقطني[١]، وكانت هذه النسخة يمتلكها الشيخُ رفيع الدين الشَّكْرَانَوِي[٢]، فحصل منهما الشيخ شمس الحقّ على هاتين النسختين، وقابل بهما نسختَه الأمّ، وبيَّن الاختلافات في الهامش.

وبعد هذا العمل المضني؛ استطاع – رحمه الله تعالى – أن يُعِدَّ نسخةً صحيحةً، ثم علَّق عليها تعليقاتٍ مفيدةً، واكتفى فيها بتنقيد بعض أحاديثه، وبيانِ عِلَلِه، وكشفِ بعض مطالبه على سبيل الإيجاز والاختصار، وأجاد في كثير منها، بحيث أصبحت تلك التعليقاتُ بمثابة شرحٍ مختصرٍ لـ"سنن الدارقطني".

وأما منهجه في الكتاب فهو كالتالي:

١) بدأ الكتابَ بمقدِّمة قيمة تحتوي على ثلاثة فصول، تَرْجَمَ في أولها لمصنِّف "السُّنَن" الإمام الدارقطني، وذكر في ثانيها أسماءَ بعض مَن روى السُّنَنَ عن الإمام الدَّارقطني، وبيَّن اختلافَ نُسَخِهِم، أما في ثالثها فأورد إسنادَه إلى مصنِّف "السُّنَن" الإمام الدارقطني.

٢) اعتنى في تعليقاته على "السنن" بنقد أحاديثها مع بيان العِلَل في أسانيدها، وذِكر الرواة المجروحين والثقات جميعهما.

٣) اهتمَّ بضبط الأسماء والألفاظ المشكلة الواردة في سند الحديث ومتنه.

٤) اعتنى بتخريج أحاديث السنن.

---

[١] وكان على هذه الرواية خطُّ أكثر من عشرين عالماً من الأئمة الحفاظ، من ذلك: خطُّ الحافظ عبد المؤمن بن خلف الدِّمياطي (ت٧٠٥هـ)، وخطُّ الحافظ أبي الحجَّاج يوسف بن خليل الْمِزِّي (ت٧٤٢هـ)، وخطُّ الإمام الحافظ عبد الرحيم بن حسين العِراقي (ت٨٠٦هـ)، وخطُّ الحافظ أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) وغيرهم، رحمهم الله جميعاً. انظر: محمد عزير شمس، **حياة المحدث شمس الحق**، ص١٢٥.

[٢] هوالشيخ رفيع الدين الصِّديقي الشَّكْرَانَوِيّ البِهَارِيّ (١٢٦١-١٣٣٨هـ): أحد أكابر علماء "أهل الحديث"، ومن رؤساء بلدة "شَكْرَوَان" في ولاية "بهار". قرأ الحديثَ على الشيخ نذير حسين. وكان يمتلك مكتبةً كبيرة تُعَدّ من أزخر مكتبات الهند وقتئذ، تجمع كثيراً من المخطوطات النفيسة والكتب النادرة، وقد استفاد من هذه المكتبة كثير من علماء الهند ومؤلِّفيها. ومن آثاره العلمية في الحديث: "رحمة الودود على رجال سنن أبي داود". انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١٢٣١.

أما طريقته في التعليق على "السُّنَن": فإنه يكتب أولاً بعض العبارات من السنن، مبتدئاً بلفظ "قوله"، ثم يشرحها، ويبحث عن الرواة المذكورين في الإسناد، وهكذا ينتهي إلى آخر السنن.

وقد يَذكُر جرحَ الدارقطنيِّ على الرواة، فيَنقُل أقوالَ العلماء الآخرين فيهم جرحاً وتعديلاً، ويفصِّل كلامَه فيها أحياناً ليتَّضِح الأمرُ، ويتبيَّن السَّبَبُ، وبذلك يكون الجرحُ مفسَّراً بعد أن كان مُجمَلاً. وهكذا سار في كل الكتاب دارساً لأحوال الرواة، ومتكلِّماً عليهم جرحاً وتعديلاً، للذين لم يتكلَّم عليهم الدارقطني.

طُبع هذا الكتاب بعناية الشيخ عبد الله هاشم اليماني المدني[١] عن دار المحاسن للطباعة بالقاهرة، عام ١٣٨٦ه/١٩٦٦م، في أربع مجلَّدات. كما تتضمَّن هذه التعليقاتُ نسخةَ "سنن الدارقطني" التي طُبعت حديثاً بتحقيق الشيخ شعيب الأرناوط[٢]، في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٢٤ه/٢٠٠٤م، في ست مجلَّدات.

٢ - تعليقاته على "جامع التِّرمذي":

لقد علَّق الشيخ تعليقات قيمة على "جامع الترمذي"، وأراد بها أن يشرح بعضَ الألفاظ الغريبة، ويبيِّن المواضعَ الْمُغلَقة منه، فنقل العبارات من الكتب المؤلَّفة في هذا الفنِّ، وأثبتها بعينها في المواضع التي تحتاج إلى إيضاح، وجعل في آخر العبارة المنقولة رمزاً من الكتب المأخوذة.

وتُوجَد هذه التعليقات مخطوطةً في "مجموعة تسويدات" في مكتبة خُدا بَخَشْ" ببَتْنَه، برقم (٣٨٣٤).

---

[١] لم أعثر على ترجمته، إلا أنه محقِّق معروف، فقد قام بتحقيق وطباعة العديد من الكتب الدينية.

[٢] هو شعيب بن محرم الأرناؤط (من مواليد عام ١٩٢٨م): العالم البارع، والمحقق الضليع: أصله من "ألبانيا". وُلد بدمشق، وقرأ على كبار علمائها. ثم انتقل إلى الأردن واستقرَّ بعاصمتها عمان. حقَّق العديد من كتب الحديث. وقد تخرَّج عليه في فن التحقيق عدد وجيه من الباحثين المحققين.

٣ - تعليقاته على "سنن النَّسائي":

ذكرها الشيخ عبد السَّلام المباركفوري في كتابه "سيرة الإمام البخاري"[١] حيث قال: "إنَّ فيه بعض المواضع المغلَقة، ولذا شرحه كثيرٌ من العلماء، والعلامة الشيخ شمس الحق العظيم [آبادي] أيضاً شرح تلك المواضع"، وقال: "تُوجَد منها نسخة [في مكتبته]".

لكن لم يُعثَر عليها إلى الآن، والمكتبة التي أشار إليها المباركفوري قد ضُمَّت بعد وفاة الشيخ إلى "مكتبة خُدا بَخَشْ" بِبَتْنَه.

٤ - تعليقاته على "التاريخ الصغير" و"كتاب الضعفاء الكبير" للبخاري (ت٢٥٦هـ)، "وكتاب الضعفاء المتروكين" للنَّسائي (ت٣٠٣هـ):

وهي مجموعة تحتوي على هذه الكتب الثلاثة، فقد علَّق عليها الشيخُ تعليقات مفيدة، وطُبعت هذه المجموعة أولاً بدهلي، ثم بلاهور، ولم أعثر على اسم الناشر وتاريخ الطبعة[٢].

٥ - تعليقاته على "إسعاف المبطأ" للسيوطي (ت٩١١هـ):

يُعتبر "إسعاف المبطأ" كتاباً قيِّماً في موضوعه، فقد جمع فيه السيوطي تراجمَ الرواة المذكورين في "موطأ الإمام مالك"، لكن وقع فيه إبهام وإهمال في أسماء كثير من الرواة، فتناول الشيخ هذا الكتاب، وعلَّق عليه تعليقاتٍ مفيدة توضِّح كثيراً من أسماء الرواة وكُنَاهم وألقابهم، كما أنه أخذ على مواضع أخطأ فيها السيوطيُّ، وبيَّن ما هو الصواب من كتب أسماء الرجال، ولم يقتصر الشيخُ على التعليق على هذا الكتاب فقط، بل قام بتصحيح الأصل بمقابلته مع عدد من نُسَخ مخطوطة له، وجعل تعليقاته على هامشه.

طُبعت هذه التعليقات مع الأصل في المطبع الأنصاري بدهلي عام ١٣٢٠هـ، في (٥٠) صفحة على القطع الكبير.

---

[١] عبد السلام المباركفوري، **سيرة الإمام البخاري**، ص ٤٣٧.

[٢] محمد عزير شمس، **حياة المحدث شمس الحق وأعماله**، ص٢٥٤- ٢٥٥.

خاتمة البحث ونتائجه:

ومما سبق في ترجمة هذه الشخصية الفذّة، نلاحظ من خلاله أنه – رحمه الله تعالى – خير من ترجم ما ينبغي أن يكون عليه طالبُ العلم – وبخاصةٍ طالب علم الحديث النبوي – وكذلك المحدِّث من صفات رفيعة، وآداب جليلة سواء بأقواله وأفعاله، أو بسلوكه وأخلاقه، مما كان له الأثرُ الأعظم في قبوله بين الخلق ومحبتهم له. ومما أستحسنه في هذا الموضع إلقاء الضوء على بعض تلك الآداب التي اتَّصف بها، والأخلاق التي تحلَّى بها:

١) الرحلة في طلب الحديث: التي ظلَّت سُنَّةَ المحدِّثين عبر القرون، فما مِن عالم برز في الحديث إلا وله رحلة فيه. والشيخ شمس الحقّ لم يكتف بتلقي العلم عن علماء وشيوخ بلده، بل رحل في سبيله إلى مدن نائية، وقرأ الحديثَ على كبار علمائه، وثافنهم حتى برع فيه.

٢) التصدُّر للتحديث بعد التأهُّل: فلأنَّ العلماء قد حَذَّروا تحذيراً شديداً عن التصدُّر قبل التأهُّل، وعدّوه آفةً في العلم والعمل، وقالوا: "من تصدَّر قبل أوانه؛ فقد تصدَّى لهوانه"[١]. فترى الشيخَ شمس الحقّ لم يتصدَّر للتحديث إلا بعد أن نضج فيه ونبغ، وحصل على إجازات عالية فيه من علماء الحديث في بلده الهند ثم في الحجاز، فنفع الله به حتى ذاع صيته في كل أنحاء الهند، وتهافت عليه الطلاب من كل حدب وصوب.

٣) زكاة العلم: التي يجب أداءها على كل طالب صادعاً بالحق، أمَّاراً بالمعروف، نهّاءاً عن المنكَر، مُوازِناً بين المصالح والمضارِّ، ناشراً للعلم، وحُبِّ النفع، وبذلِ الجاه، والشفاعة الحسنة للمسلمين في نوائب الحقِّ والمعروف[٢]. فالشيخ رحمه الله تعالى – كما سبق – لم يكن إلى جانب اشتغاله بالتدريس والتأليف مقصِّراً عن أداء واجبه نحو الدعوة والإرشاد،

---

[١] ابن جماعة الكناني، **تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم**، ص٦٥.

[٢] أبو زيد، بكر بن عبد الله، **حلية طالب العلم**، ص٧٢.

بل كان فعالاً ونشيطاً في هذا المجال، فدعا الناسَ إلى التوحيد، واتّباع السنة، وطاعةِ الرسول ﷺ، وسعى إلى إماتة كثيرٍ من البِدَع والخرافات، والأعمال الشِّركية.

٤) الاشتغال بالتصنيف والإنتاج العلمي: الذي يجب على من توفَّرت فيه الأهليةُ لذلك، فإنه يفتح له من مغاليق العلم، ويوسع أمامه من مجاله ما لم يكن بحسبانه، كما أنَّ كل عصر له شأنٌ خاصٌّ يحتاج إلى تجديدٍ في الأسلوب وفي الموضوعات والأفكار، بحسب ما يتطلبه حال الناس من الناحية الفكرية والأخلاقية والعلمية[١]. والشيخ شمس الحقّ قد أقبل على التصنيف والتأليف فور تحصيله العلم، وأنتج في هذا المجال ما أنتج.

٥) بذلُ الفائدة لزملائه: سواء أكان ذلك ببذل النصح والإرشاد والتوجيه لمن هم بحاجة إلى ذلك، أو بإعارة الكتب لخِلاّنه وخِلاّنه ليستفيدوا منها، وهذه أوْلَى فوائد طلبِ العلم، وعلى وجه الخصوص طلب علم النبوة وميراثها. ومَن كَتَم عن إخوانه شيئاً من الفوائد لينفرد بها عنهم؛ كان جديراً بأن لا يُنتفَع به، قال الإمام مالك (ت١٧٩هـ) رحمه الله تعالى: "مِن بركة الحديث إفادة بعضهم بعضاً" وقال الإمام النَّوَوِيّ[٢] رحمه الله تعالى: "وبإنفاق العلم ونشره يَنمَى"[٣]. وسبق في ترجمة الشيخ أنه كان يشير على زملائه وطلابه إلى التأليف في موضوعات تمسها حاجة العصر، ويشجِّعهم على ذلك، ويفتح لهم مكتبته، ويُعير لهم كتبه النادرة.

---

[١] عتر، نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص١٩٦.

[٢] هو يحيى بن شرف بن مرّي محيي الدين، أبو زكريا النووي (٦٣١ – ٦٧٦هـ): أحد أشهر فقهاء السنة ومحدّثيهم. وُلد في قرية "نوى" في حوران بسوريا وتوفي بها. ومن مؤلَّفاته: "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، و"رياض الصالحين"، و"الأربعون". انظر: الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ج٤، ص ١٤٧٠-١٤٧٤.

[٣] انظر: "النووي، أبي زكريا يحيى بن شرف، **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ**، ص١٧٢، وعتر، نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص١٩٢.

وغيرُ ذلك من الآداب التي تحلَّى بها الشيخ شمس الحقّ في حياته الشخصية والعلمية، فالحديثُ عن مثل هذا العالم الجليل، والعَلم الشامخ في علم الحديث، وعن آثاره التي خلفها في السنة النبوية؛ لن يفي به مثلُ هذا البحث المتواضع، فهي تتطلب دراسةً شاملةً عنها. فالمرجوُّ من طلاب الحديث النبوي في أقسام الدراسات العليا في الجامعات الإسلامية الموقرة أن يختاروا لموضوع رسائلهم شخصيةَ الشيخ كمحدِّثٍ صاحب مؤلفاتٍ قيمةٍ في السنة، ويدرسوا منهجه في كلٍّ منها لا سيما "عون المعبود" ذلك الشرح الذي يندر نظيره بين شروح "سنن أبي داود".

وصلَّى الله وسلَّم، وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

مصادر ومراجع البحث:

أولاً: بالعربية:

١) آل بسَّام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح. (١٤١٩هـ). **علماء نجد خلال ثمانية قرون**. ط٢. الرياض: دار العاصمة.

٢) آل الشيخ، عبد الرحمن بن عبد اللطيف. (١٣٩٤هـ). **مشاهير علماء نجد وغيرهم**. ط٢. الرياض: اليمامة.

٣) ابن جماعة، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكناني. (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م). **تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم**. تحقيق: محمد بن مهدي العجمي. ط٢. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

٤) ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد الدمشقي. (١٤٠٦هـ). **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. تحقيق: محمود الأرناؤوط. ط١. بيروت: دار ابن كثير.

٥) ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد الربعي القزويني. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **السنن**. ط١. الرياض: دار السلام.

٦) البغدادي، إسماعيل باشا. (١٩٥٥م). **هدي العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**. ط١. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٧) بكر بن عبد الله أبو زيد. (١٤١٥هـ). **حلية طالب العلم**. ط٥. الرياض. دار العاصمة.

٨) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **الجامع**. ط١. الرياض: دار السلام.

٩) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد. (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م). **تاريخ بغداد**. تحقيق: بشار عواد معروف. ط١. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

١٠) الدمشقي، محمد منير عبده آغا. (١٤٠٩هـ/١٩٨٨م). **نموذج من الأعمال الخيرية في إدارة الطباعية المنيرية**. ط١. الرياض: مكتبة الإمام الشافعي.

١١) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي. (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م). **سير أعلام النبلاء**. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٢) الزركلي، خير الدين الزركلي. (١٩٩٧م). **الأعلام**. ط١٢. بيروت: دار العلم للملايين.

١٣) السهارنفوري، خليل أحمد الأنصاري. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م). **بذل المجهود شرح سنن أبي داود**. ط١. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

١٤) صلاح الدين مقبول أحمد. (١٤٠٧هـ/١٩٨٦م). **موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي**. ط١. الكويت. الدار السلفية.

١٥) عبد الحي الحسني بن فخر الدين الحسني. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر**. ط١. بيروت: دار ابن حزم. ط١.

١٦) عتر، نور الدين. (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). **منهج النقد في علوم الحديث**. ط٣. دمشق: دار الفكر.

١٧) العظيم آبادي، أبو الطيب شمس الحق الديانوي. (١٣٨٦هـ/١٩٦٦م). **التعليق المغني على سنن الدارقطني**. ط١. القاهرة: دار المحاسن.

١٨) العظيم آبادي، أبو الطيب شمس الحق الديانوي. (١٩٦٥م). **عقود الجمان في جواز تعليم الكتاب للنسوان**. ط١. بيروت: المكتب الإسلامي.

١٩) العظيم آبادي، أبو الطيب شمس الحق الديانوي. (د. ت.). **عون المعبود شرح سنن أبي داود**. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٠) العظيم آبادي، أبو الطيب شمس الحق الديانوي. (١٤٣٠هـ). **عون المعبود شرح سنن أبي داود**. تحقيق: الشيخ مشهور حسن آل سلمان. ط١. الرياض: مكتبة المعارف.

٢١) العظيم آبادي، أبو الطيب شمس الحق. (١٤١٤هـ). **غاية المقصود في شرح سنن أبي داود**. تحقيق: عزير شمس وأبي القاسم البنارسي. ط١. كراتشي: المجمع العلمي. وفيصل آباد: حديث أكاديمي.

٢٢) الغوري، سيد عبد الماجد. (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م). **أبو الحسن الندوي الإمام المفكر الداعية المربي الأديب**. ط٣. دمشق: دار ابن كثير.
٢٣) الغوري، سيد عبد الماجد. **معجم المصطلحات الحديثية**. سلانجور (ماليزيا): دار الشاكر، ط٢، ١٤٣٤هـ/٢٠١٢م.
٢٤) الفريوائي، عبد الجبار بن عبد الرحمن. (١٤٠٦/١٩٨٦م). **جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة**. ط٢. البنارس: إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ببنارس. الهند.
٢٥) القنوجي، صديق حسن خان البخاري. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م). **أبجد العلوم**. ط١. بيروت: دار ابن حزم.
٢٦) الكتاني، محمد بن جعفر. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م). **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**. ط٧. بيروت: دار البشائر الإسلامية.
٢٧) كحالة، عمر رضا. (١٤١٤هـ/١٩٩٣م). **معجم المؤلفين**. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة.
٢٨) المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم. (١٤١٠هـ/١٩٩٠م). **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.
٢٩) المباركفوري، عبد السلام. (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م). **سيرة الإمام البخاري**. ط٢. بنارس: إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء. الجامعة السلفية.
٣٠) محمد خير رمضان يوسف. (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م). **تتمة الأعلام للزركلي**. ط٢. بيروت: دار ابن حزم.
٣١) محمد عزير شمس. (١٤١٢هـ/١٩٩١م). **حياة المحدّث شمس الحق وأعماله**. ط٢. بنارس: إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء. الجامعة السلفية.
٣٢) مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوي. (١٤١٩هـ/١٩٩٩م). **المسند المختصر من السنن ينقل العدل عن رسول الله ﷺ**. ط١. الرياض: دار السلام.
٣٣) الندوي، أبو الحسن علي الحسني. (١٤١٠هـ). **شخصيات وكتب**. ط١. دمشق: دار القلم.
٣٤) الندوي، أبو الحسن علي الحسني. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **المسلمون في الهند**. ط١. بيروت: دار ابن كثير.
٣٥) الندوي، عبد الحليم. (١٣٨٦هـ/١٩٦٧م). **مراكز المسلمين التعليمية والثقافية والدينية في الهند**. ط١. مدراس: مطبعة نوري المحدودة.

٣٦) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف الحوراني. (١٤١١هـ/١٩٩١م). **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ.** تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. ط١. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

ثانياً: بالأردية:

٣٧) بهتي، محمد إسحاق. (٢٠٠٨م). **دبستان حديث "بستان الحديث".** ط١. لاهور: مكتبة قدوسية.

٣٨) بهتي، محمد إسحاق. (٢٠٠٧م). **قافلة حديث "قافلة الحديث".** ط١. دهلي الجديدة: الكتاب انترنيشنل.

٣٩) الديانوي، محمد زبير عتيق. (١٣١٢هـ). **ياد كار كوهري "تذكار قبيلة كوهر".** ط١. بتنه: المطبع الأحمدي.

٤٠) شبلي نعماني (١٩٣٢م). **مقالات شبلي.** ط١. أعظم كره: دار المصنفين.

٤١) العراقي، عبد الرشيد. (٢٠٠٤م). **تذكرة النبلاء في تراجم العلماء.** ط١. لاهور: بيت الحكمة.

"المعاجم" والموسوعات" في "المصطلحات الحديثية" نشأتها وأهميتها وتعريفها

خديجة فاطمة بنت سيد ممتاز الدين[١]
khateja2008@gmail.com

خلاصة البحث:

إن التجديد والإبداع في التأليف والتصنيف في أي علم من العلوم، دليلٌ على حيويته، وصلاحيته للمسايرة مع الزمان، ومطابقته مع مقتضيات العصر ومتطلّباته، وهكذا "علم الحديث"، الذي تطوَّر فيه التأليفُ عبر القرون تطوُّراً عظيماً، فتعدَّدت فيه طرق التأليف وتنوَّعت، وظهرت كتب مستقلة تتناول تعريفَ كل علم من علومه على حدة مثل: "علم دراسة الأسانيد"، و"علم الرجال"، و"علم الجرح والتعديل"، و"علم علل الحديث"، و"علم تخريج الحديث" وغيرها.

ولما كانت المصطلحاتُ في كل علم من العلوم وُضعت تيسيراً للتعبير عن قواعده التي هي لبّه وجوهره، وتقريباً لبيان ما يتعلَّق بذلك، وتحرّياً للدقة في القول، واختصاراً له؛ فقد بادر بعضُ الباحثين المعاصرين في مجال الدراسات الحديثية إلى استخراج مصطلحات علوم الحديث من بطون كتبه، ثم رتَّبوها على الترتيب الأبجدي، مبيّنين في ذلك معاني كل تلك المصطلحات بطريقة سهلة مختصرة تارةً، ومبسوطة تارةً أخرى مع الأمثلة والشَّواهد، حيث أصبح هذا النوعُ الجديدُ من التأليف في علوم الحديث، عوناً كبيراً للطلاب والباحثين في مجال الدراسات الحديثية، على مراجعة تلك المصطلحات بيسر وسرعة.

---

[١] طالبة ماجستير في قسم القرآن والحديث، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، كوالالمبور (ماليزيا).

وهذا النوع الجديد من التأليف في علوم الحديث حريٌّ بتناوله دراسةً وتعريفاً في بحث علمي حتى تبرز أهميتُه بين الأنواع المختلفة من التأليف في علوم الحديث، لذلك قمتُ – بعون الله وتوفيقه – بإعداد هذا البحث المتواضع بعنوان: "المعاجم والموسوعات في المصطلحات الحديثية: نشأتها وأهميتها وتعريفها"، والذي سيتحدَّث – بإذن الله تعالى وعونه – عن ضرورة معرفة المصطلحات الحديثية، وأهمية التأليف فيها على الترتيب الأبجدي، ثم يعرِّف أهمَّ تلك الكتب التي أُلِّفت في ذلك، وبناءً على ذلك يشتمل البحث على ثلاثة مباحث، أولها يقدِّم نبذةً عن "الحديث" وعلومه، وثانيها يبيِّن أهميةَ معرفة المصطلحات الحديثية، وثالثها يعرِّف بأهم كتب هذا النوع ومناهج المؤلفين فيها. وتسبق هذه المباحثَ مقدمةٌ، والتي تتعلَّق ببيان أهمية الحديث في شريعتنا الغرَّاء.

مقدمة البحث:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَن تبع بإحسان لهم، ودعا بدعوتهم إلى يوم الدين.

أما بعد: فلقد أكَّد القرآنُ الكريمُ في عديد من آياته الكريمة، وكذا السُّنة النبويةُ في كثير من نصوصها الشريفة: أنَّ ما جاء به خاتمُ الأنبياء وأفضلُ المرسلين محمد بن عبد الله – عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم – وحيٌ واجبُ الاتِّباع، فقال ﷻ: ﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا ﴾ [النساء: ١١٣]، وقال العلماء إنَّ المراد بـ"الحِكمة" في هذه الآية: السُّنَّة[١]، ثم أمر ﷻ في كثير من آيات كتابه الحكيم باتِّباع كلّ من القرآن والسنة فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ [النساء:٥٩]، وقال: ﴿ قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ [آل عمران:٣٣]، وقال: ﴿قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ

[١] انظر: "**الرسالة**" للإمام محمد بن إدريس الشافعي، ص٧٨.

﴿وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾ [آل عمران:١٣٢]، وفي هذه الآيات كلِّها قرن الله – تبارك وتعالى – طاعتَه بطاعة رسوله ﷺ، وهذه حُجَّةٌ واضحةٌ في إثبات وجوب طاعة الرسول ﷺ.

كما أشار النبيُّ ﷺ في أحاديث كثيرة أنه لا غِنىَ للمسلمين عن السُّنّة أبداً، فيَجبُ الأخذُ بها، والالتزامُ بما جاءت به من أحكامٍ، ومن تلك الأحاديث ما رواه الْمِقْدَامُ بن مَعْدي كَرِبَ ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «ألاَ إنِّي أُوْتِيْتُ الْقُرْآنَ ومِثْلَهُ مَعَهُ!! »[1]، ومنها ما رواه عبدُ الله بن عَبَّاس – رضي الله عنهما – عن النبي ﷺ أنه قال: «إنِّيْ قَدْ تَرَكْتُ فِيْكُمْ مَا إنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ فلَنْ تَضِلُّوْا أَبَداً: كِتَابَ اللهِ وَسُنَّةَ نَبيِّه»[2]، كما حَذَّرَ – عليه الصَّلاة والسَّلام – تحذيراً شديداً مِن تنكُّر المتنكِّرين لسنته المطهَّرة، والحيدةِ عن دربها، فعن أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «كُلُّ أُمَّتِيْ يَدْخُلُوْنَ الْجَنَّةَ إلاَّ مَنْ أَبَى»، قالوا: يا رسول الله! مَن يأبى؟ قال: «مَنْ أَطَاعَنِي؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي؛ فَقَدْ أَبَى»[3]، فمما ورد في تلك الآيات الكريمة والنصوص النبوية الشريفة فيه دلالة واضحة أنَّ دينَ العبد وإيمانَه لا يستقيم إلا باتِّباعه للكتاب والسُّنة معاً.

ولما كانت للحديث النبوي في الدين هذه المكانة العليا؛ كان الاهتمام بها نظيراً للاهتمام بالقرآن الكريم، ولقد حفظ الله ﷻ كتابه الحكيم، فلم يعتره تغيير أو تبديل، ولن يعتريه تغيير أبداً، ثم سخَّر الله ﷻ للحفاظ على الإرث النبوي أئمة أعلام، وعلماء جهابذة من المحدِّثين والحفاظ، الذين حفظوا الحديث النبوي من كل كيد ودسّ، وتحريف وتصحيف، فوضعوا لذلك قواعد متينة، وأصول رصينة، تمكَّنوا

---

[1] أخرجه أبو داود في **السنن**، كتاب: السنة، باب النهي عن الجدل في القرآن، برقم (٤٦٠٤)، وهو حديث صحيح.

[2] أخرجه الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في "**المستدرك على الصحيحين**"، كتاب العلم، (١/١٧١)، برقم (٣١٨)، وصحَّحه.

[3] أخرجه البخاري في **الصحيح**، في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء برسول الله ﷺ، برقم (٧٢٨٠).

من خلالها من تمييز الصحيح من غيره ليس من جهة الإسناد فقط بل ومن جهة المتن أيضاً، وقد ظهرت تلك القواعد والأصول في شكل عبارات ومصطلحات، والتي سيأتي الحديث عنها باختصار في مباحث هذا البحث.

المبحث الأول: نبذة عن "الحديث" وعلومه:

يحتوي هذا المبحث على مطلبين، أولهما يعرِّف "الحديثَ" من حيث اللغة والاصطلاح، والثاني يعرِّف "علومَ الحديث" ويُبرز أهميتَها ومكانتَها بين العلوم الشرعية.

المطلب الأول: تعريف "الحديث" من حيث اللغة والاصطلاح:

(أ) تعريف "الحديث" في اللغة:

"الحديث": جمعُه "أحاديث"، على وزن "قطيع وأقاطِيع"، وهو شاذٌّ على غير قياس[١]، لقد وردت في اللغة معانٍ عديدةٌ لكلمة "حديث"، مثل: "الجديد"[٢]، و"الخبر"[٣]، و"القول"، و"الكلام"، وقد ورد استعمال كل من هذه الكلمات على لسان النبيِّ ﷺ وأصحابه ﷺ لما هو مدلولٌ ومعروفٌ.

(ب) تعريف "الحديث" في الاصطلاح:

هو: ما أُضيف إلى النبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو وصفٍ خِلْقِيٍّ، أو خُلُقِيٍّ، أو أُضيف إلى الصحابيِّ أو التابعيِّ[٤].

ويُطلَق لفظُ "الحديث" على السَّندِ والمتن معاً، كما يُلاحَظ في كلام أهل العِلم أنهم يُطلِقون هذا الاصطلاحَ على جملة الأحاديث بإسنادها ومتنها، فتَوارَد عندهم في عدد محفوظات الأئمة أنه يحفظ كذا وكذا حديث، فإنهم لا يريدون

---

[١] ابن منظور محمد بن منظور بن مكرم الأفريقي المصري، **لسان العرب**، مادة "حدث"، ج٣، ص٧٥.

[٢] ابن منظور، **لسان العرب**، مادة "حدث"، ج٤، ص١٢.

[٣] ابن منظور، **لسان العرب**، مادة"حدث"، ج٣، ص٧٥.

[٤] انظر: نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص ٢٧.

بذلك المتنَ فقط، بل يقصدون المتن والأسانيد التي رُوي بها، فإنَّ الإسناد قد ينتهي إلى متن محال لمتن آخر بلفظه أو معناه أو نحوه، ومع ذلك يُطلَق عليه: "حديث"[١].

ول"الحديث" مرادفات أخرى كـ: "السُّنَّة"، و"الخبر"، و"الأثر"، وهي معروفة ومعرَّفة في كتب أصول الحديث.

المطلب الثاني: تعريف "علوم الحديث" وبيان أهميتها ومكانتها بين العلوم الشرعية:

(أ) تعريف "علوم الحديث":

"علوم الحديث" عبارةٌ عن مجموعةٍ من القواعد التي تتَّصل بضبط الحديثِ سنداً ومتناً، وبيانِ حالِ الرَّاوي والْمَرْوِيّ، ومعرفةِ المقبول والمردود، والصَّحيحِ والضَّعيفِ، والنَّاسِخ والْمَنسُوخ... وما تفرَّع عن ذلك كلِّه من الفُنون الحديثيّة الكثيرة، وكلُّ ذلك يُسَمَّى: "علم مُصطلَح الحديث"، أو "علم أصول الحديث"، أو"علم المصطلح".

وهذا العِلمُ ينبني في أصله على مجموعةٍ من تلك القواعد، التي تُستعمَل فيه جملةٌ كبيرةٌ من المصطلحات التي وُضِعَتْ تيسيراً للتعبير عنها (أي تلك القواعد وفروعها)، وتقريباً لبيان ما يتعلَّق بذلك، وتحرِّياً للدِّقَّة في القول، واختصاراً له[٢].

(ب) أهمية "علوم الحديث" ومكانتها بين العلوم الشرعية:

إنَّ "علوم الحديث" هو أصلُ جميعِ العُلوم الشَّرعية؛ لأنَّ القواعد والأصول التي وَضَعها النُّقّادُ وعلماءُ الحديثِ؛ استفاد منها جميعُ الطَّوائف، سواءٌ في التَّاريخ والكتابة فيه، أو في اللُّغة والتأصيل اللُّغَوي، وغير ذلك من العُلوم الشَّرعية، فقد استفادوا من القواعد والموازين التي وَضَعها النُّقَّادُ وعلماء الحديث، وقالوا: إنَّ أهمية هذا العِلم لبقيّة العلوم تأتِي في المرتبة العُليا؛ لأنَّ العلوم الأخرى تَستفِيد مُباشَرةً من هذا العِلم، ولا يَستفِيد هذا العِلمُ كثيراً من بقيّة العلوم[٣].

---

[١] الأشرفي هيفاء عبد العزيز، **الشرح الموضوعي للحديث النبوي دراسة نظرية تطبيقية**، ص٢٧.

[٢] الغوري سيد عبد الماجد، **معجم المصطلحات الحديثية**، ص٢٩.

[٣] انظر للتأكُّد في ذلك: "**مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب**" للدكتور شرف الدين علي الراجحي، و"**مصطلح التاريخ**" للدكتور أسد رستم.

المبحث الثاني: تعريف "المصطلحات الحديثية" نشأةً وأهميةً:

يشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب، أولها يعرِّف لفظَ "المصطلَح" ومفهومه، والثاني يُلقي ضوءاً سريعاً على نشأة "المصطلحات الحديثية" والتأليف فيها، والثالث يبيِّن أهميةَ معرفة المصطلحات الحديثية.

المطلب الأول: تعريف لفظ "المصطلَح" ومفهومه:

"الْمُصْطَلَحُ" اسمُ مفعولٍ من فِعل "اصْطَلَحَ يَصْطَلِحُ"، وأحياناً يُستعمَل مصدرُه "الاصطلاح" بمعنى المفعول، وهو مشتقٌّ مِن "صَلُحَ يَصلُح"[١].

ومعنى "المصطلح" في عُرف العلماء: اتِّفاقُ قومٍ، قَلُّوْا أو كَثُرُوْا، على استعمال لفظٍ في معنًى مُعيَّنٍ عندهم، غير المعنى الذي وُضِعَ له ذلك اللَّفظُ في أصل اللُّغة؛ وذلك كلفظ "الواجب"، فإنه في أصل اللُّغة بمعنى: الثَّابت واللاَّزِم، ولكن الفُقَهاء اصْطَلَحُوا على وضعِه للأمر الذي وَعَد الشَّارِعُ فاعِلَه الثَّوابَ عليه، وأَوْعَدَ تارِكَه العُقوبةَ على تركه[٢].

فالاصطلاحُ يتطلَّب الاتِّفاقَ؛ لأنَّ التَّسمية الجديدة لا يُمكِن أن تَدخُل حَيِّزَ اللُّغةِ إلاَّ إذا كانتْ محلَّ اتِّفاقِ أصحابِ هذه اللغة[٣].

المطلب الثاني: نشأة "المصطلحات الحديثية" والتأليف فيها:

نشأت مصطلحاتُ "علم الحديث" مع نشأة الرِّواية ونقلِ الحديث في الإسلام، وبدأ ظُهورها بعد وفاة الرسول ﷺ حين اهتمَّ المسلمون بجمع الحديث النبوي خوفاً من ضياعه، فاجتهدوا اجتهاداً عظيماً في حفظه وضبطِه، ونقلِه، وتدوينِه، وكان مِن الطبيعي أن يسبق تدوينُ الحديث "علمَ أصولِ الحديث"؛ ذلك لأنَّ الحديثِ هو المادةُ المقصودةُ بالجمع والدِّراسة، و"أصولُ الحديث" هي القواعدُ والمنهاجُ الذي اتّبع في قبول الحديث أو ردِّه، ومعرفة صحيحه من ضعيفه[٤].

---

[١] انظر مادة "صلح" في "**المعجم الوسيط**"، ص٥٤٥، و"**المعجم العربي الأساسي**"، ص٧٤٤.

[٢] انظر: طاهر الجزائري الدمشقي، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، ج١، ص٧٨.

[٣] انظر: الغوري، **معجم المصطلحات الحديثية**، ص١٩.

[٤] انظر: الغوري، **معجم المصطلحات الحديثية**، ص٢٩.

لقد اتَّبع الصحابةُ والتابعون وتابعوهم ﷺ قواعِدَ علميةً رصينةً في قبول الأخبار من غير أن يَنُصُّوا على كثيرٍ من تلك القواعد، ثم جاء أهلُ العِلم من بعدهم فاستنبطوا تلك القواعدَ من مناهجهم في قبول الأخبار، ومعرفة الذين يُعْتَدُّ برواياتهم أو لا يُعْتَدُّ بها، كما استنبطوا شروطَ الرِّوايةِ وطُرُقِها، وقواعدَ الجرحِ والتعديل، وكلَّ ما يلحق بذلك. ثم ما لبثت علومُ الحديث أن تكامَلَتْ، وأصبحتْ عِلماً مستقلاً له شأنُه بين العلوم الإسلامية[1].

وكان الإمامُ محمد بن إدريس الشَّافعي رحمه الله تعالى (ت٢٠٤هـ) أوَّلَ مَن ذَكَر بعضَ مصطلحاتِ هذا العلمِ في كتابه "الرسالة"، ثم ألَّف الإمامُ عليُّ بن الْمَدِيني (ت٢٣٤هـ) في جُملةٍ من أنواعه في عِدَّةِ رسائل له، كما ذَكَر بعضُ أئمةِ الحديث في كُتُبهم بعضَ مصطلحاتِ هذا العِلم مثل: الإمام البخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ) في صحيحه، والإمامِ مسلم أبي الحسين مسلم بن الحجَّاج القشيري (ت٢٦١هـ) في مقدِّمة جامعه، والإمامِ التِّرمذي أبي عيسى محمد بن عسي بن سورة (ت٢٧٩هـ) في آخر سننه[2]، والإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني (ت٢٧٥هـ) في رسالته التي ألّفها في وصف سُنَنه إلى أهل مَكَّة، والإمامِ أحمد بن حنبل الشَّيباني (ت٢٤١هـ) في بعض كتبه مثل "العِلَل ومعرفة الرجال"، فتصدَّى هؤلاء كلُّهم للحديث عن مسائل هذا العلم منذ وقت مبكِّر جداً.

ثم قام في القرن الرابع الهجري بعضُ العلماء بجمع تلك المصطلحات المتفرِّقة في كتبٍ مستقلّةٍ، مثل: الحافظ الرَّامَهُرْمُزي أبي محمَّد الحسن بن عبد الرحمن بن خَلاَّد الفارسي (ت٣٦٠هـ) في كتابه: "المحدِّث الفاصِل بين الرَّاوي والواعِي"، والحاكِم أبي عبد الله النَّيسابوري محمد بن عبد الله (ت٤٠٥هـ) في كتابه: "معرفة عُلوم الحديث وكَمِّيَّةِ أجناسه"، والحافظِ الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ) في كتابَيْه: "الكفاية في معرفة أصول علم الرِّواية" و"الجامع

[1] انظر: محمد عجاج الخطيب، **أصول الحديث**، ص١٤-١٥.

[2] انظر مقدمة المعتني بإخراج كتاب "المدخل إلى دراسة جامع الترمذي"، ص٥، ٨.

لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامِع"، والقاضي عياض بن موسى اليَحْصُبيّ السَّبْتِي المغربي (ت٥٤٤هـ) في كتابه: "الإلماع في أصول الرواية والسَّماع"، والْمَيَّانشِي أبي حَفْص عُمَر بن عبد المجيد (ت٥٨٠هـ) في رسالته الصغيرة: "ما لا يَسَعُ المحدِّثَ جَهْلُه".

ثم لم تَزَلْ هذه المصطلحاتُ في تكاثُرٍ وازديادٍ إلى عصر الحافظ ابن الصَّلاح أبي عَمْرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُوْرِي (ت٦٤٣هـ)، الذي ألَّف في علوم الحديث كتاباً جامعاً اشتهر باسم "مقدِّمة ابن الصلاح"[١]، فعَكَف عليها العلماءُ مدةً طويلةً، تدريساً وتلخيصاً، ونظماً وتبييناً، حتى جاء الحافظُ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) فألَّف رسالتَه المختصرة الَّتي سَمَّاها: "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر"، ثم شَرَحها في كتاب اشتهر باسم: "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر"، فاتَّجهتْ أنظارُ العلماءِ إليه، وعَوَّلوا عليه في هذا العِلم؛ لاختصاره وتنسيقِه، وتمحيصِه وتحقيقِه، واحتوائِه لزيادة جملةٍ هامَّةٍ من أنواع عِلم الحديث خَلَتْ عنها "مقدِّمةُ ابن الصَّلاح"؛ ومِن ثم صارَتْ "نخبةُ الفكر" وشرحُها مَحَلَّ الدَّرسِ والنَّظرِ من علماء الأثر، فكَثُرَ شُرَّاحُها، ومُختصِروها، وكاتِبو حواشِيها، وناظِمُوها، كثرةً بالغةً كادت تَبلُغ ما بلغته مقدِّمةُ ابن الصَّلاح[٢].

وبعد ظهور الكتابين المذكورين توقَّفت مصطلحاتُ هذا العلمِ عن الزِّيادة والنَّماء، بحيث إنهما قد صارا مَرجعَين أساسِيَّين لا يخرج عنهما علماءُ الحديث إلا قليلاً، ولا يُضيفون إليهما إلا نادراً[٣].

---

[١] المعروفة بـ"معرفة أنواع علوم الحديث" و"علوم الحديث".

[٢] أمَّا الكتبُ التي ألَّفها العلماءُ في هذا العِلم بعد "مقدمة ابن الصلاح" فقد ذكرها الأستاذ سيد عبد الماجد الغوري مع بيان خصائصها وميزاتها في كتابه: "علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوُّره وتكامُله"، فليرجع إليه من يريد الاستزادةَ من الاطّلاع على تلك الكتب.

[٣] الغوري، **معجم المصطلحات الحديثية**، ص٣١.

المطلب الثالث: أهمية معرفة المصطلحات الحديثية:

إنَّ معرفة المصطلحات في أي علم من العلوم لا بُدَّ منها لطالبه، ومَن لا يعرفها فقد يَقَعُ في أخطاء كبيرة وخاصةً إذا حمَّلها على اللغة التي اعتادها، ثم فَهِمها على المعنى اللغوي. لذلك ذَكَر المحقِّقون من العلماء: أنه ينبغي لِمَن تكلَّم في فنٍّ من الفنون، أو في علمٍ من العلوم: أن يُورِد الألفاظَ الْمُتعارَفةَ فيه، مُستعمِلاً لها في معانيها المعروفة عند أربابه، ومُخالِفُ ذلك إمَّا جاهِلٌ بِمُقتَضَى المقام، أو قاصِدٌ للإبهام أو الإيهام[1].

وهكذا المصطلحات في علم الحديث أيضاً، ومن لم يُلِمّ بها إلماماً جيداً لن يتمكَّن من المشاركة في هذا العلم كما ينبغي، لذلك يتحتَّمُ على طالب الحديث النبوي أن يعرف المصطلحات الحديثية معرفةً تامةً ويقف جيداً على مَقاصِد علمائِه من المحدِّثين والنُّقَّاد. كما أنَّ لمعرفة هذه المصطلحات أهميةً كبيرةً أخرى، وهي: أنها تعرِّفنا لغةَ المحدِّثين الفصيحة، تلك اللغة العالية الرفيعة الكريمة العظيمة العجيبة، والتي أصبحت اليوم غريبةً، بل مهجورةً، أو شبه مهجورة.

المبحث الثالث: تعريف "المعاجم" و"الموسوعات" في "المصطلحات الحديثية":

يحتوي هذا المبحث على ثلاثة مطالب، أولها في تعريف معاجم المصطلحات الحديثية، والثاني في تعريف الموسوعات في علوم الحديث، والثالث في تعريف معاجم ألفاظ الجرح والتعديل.

المطلب الأول: تعريف معاجم المصطلحات الحديثية:

"الْمُعجَم" جمعُه: "مَعاجِم، ومُعجَمات"، وهو: كتابٌ يَضُمُّ مُفْرَداتٍ لُغَوِيَّةً مرتَّبةً ترتيباً مُعيَّناً، وشرحاً لهذه الْمُفرَدات، أو ذِكْرَ مُرادِفِها أو نظيرِها في لغةٍ أخرى، أو بيانَ اشتقاقِها أو استعمالِها أو معانيها المتعدِّدة أو تاريخها أو لفظها...[2].

---

[1] الجزائري، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، ج١، ص٧٨.

[2] انظر مادة "عجم" في "**المعجم العربي الأساسي**"، و"**المعجم الوسيط**".

وأيضاً تُطلَق لفظةُ "المعجم" على الكِتاب الذي يُراعَى في بنائه وترتيبِه ترتيبُ الحروفِ الأبجدية، والذي يُزيل إبهامَ تلك المادَّةِ – المرتَّبة على حروف المعجم –، أو يُزيل اللُّبْسَ، ويوضِّح الْمُبهَمَ بما يحتوي عليه من موادٍ لُغَوِيَّةٍ وغيرها، بحيثُ يكون هذا الكتابُ مَرجِعاً يَشتمِل على تراجم أعلامٍ أو شخصياتٍ، أو يَشتمِل على مصطلحات علمٍ ما، أو فنٍّ ما، وقد يكون المعجمُ عامّاً أو متخصّصاً، وقد يكون وصفياً أو تاريخياً[١].

لقد سبق لي أن ذكرتُ في المبحث السابق أن العلماء قديماً وحديثاً قاموا بجمع مصطلحات علم الحديث وأفردوها بالتأليف، ولكنهم رتَّبوا فيها تلك المصطلحات على الأبواب والفصول والأقسام، ليسهّلوا على الناظر في أي باب أن يُلِمّ بأجزائه وتفصيلاته كلها، حتى لا يتشتّت ذهنه أو يُسافر فكره بعيداً، وهذه الطريقةُ التي سلكها هؤلاء هي الأكثر شيوعاً واستعمالاً بين المتقدّمين والمتأخرين، وهي الأنفَعُ كذلك من حيث المنهجية للطالب المتعلِّم[٢].

ولكن هناك كثيراً من المسائل المتشتّتة، والقضايا المتفرِّقة في هذا العلم، والتي لا يسهل للمبتدئ الاهتداء إليها ومعرفة مظانِّها من خلال تلك الكتب، وقد انتبه إلى ذلك بعض الباحثين المعاصرين المتخصصين في علوم الحديث، وشعروا بحاجة شديدة إلى جمع المصطلحات الحديثية ثم ترتيبها على الحروف الهجائية، تيسيراً للطُّلاَّب في الوصول إليها، وخاصَّةً الّذين يشقّ عليهم الرُّجوعُ إلى مصادره الأصلية لفَقْدِ الشُّروط العِلمية لديهم، فهم يجدون فيها بُغْيتهم المنشودة بسُهولةٍ ويُسْرٍ. فظهر هناك العديد من الكتب التي رُوعي في تأليفها الترتيبُ الأبجديُّ في وضع المصطلحات الحديثية، وسأقوم فيما يلي بتعريف أشهر وأهمّ تلك الكتب، مرتَّبةً وفق تاريخ صدورها:

---

[١] الغوري، **معجم المصطلحات الحديثية**، ص١٥.

[٢] الغوري سيد عبد الماجد، **مصادر الحديث ومراجعه دراسة وتعريف**، ج٢، ص٢٩٧.

١) معجم المصطلحات الحديثية: للأستاذ الدكتور نور الدين عِتْر الحلبي.

يُعتبَر هذا الكتاب أول محاولة علمية جادّة في جمع المصطلحات الحديثية وترتيبها على الترتيب الأبجدي، فلا شكَّ أنها كانت نبراساً فيما بعد للذين ألَّفوا الكتب على هذه الطريقة.

يُرشد هذا المعجم إلى مواضع المصطلحات الحديثية وشرحها، أو بيانِ حكمها في أربعة كتبٍ تشرح مصطلحات المحدِّثين، وتدرس أصولَهم النقدية، وهي:

١) علوم الحديث: للحافظ ابن الصلاح أبي عمرو تقي الدين عثمان بن صلاح الدين الشَّهْرَزُوْرِيّ (ت٦٤٣ه).

٢) والتقريب والتيسير لأحاديث البشير: للإمام النَّوَوِي أبي زكريا محيي الدين يحيى ابن شرف (ت٦٧٦ه).

٣) وشرحه "تدريب الراوي" للحافظ السيوطي أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر (ت٩١١ه).

٤) ومنهج النقد في علوم الحديث" للدكتور نور الدين عتر الحلبي، مؤلِّف الكتاب.

وبذلك سهَّل هذا المعجمُ الاستفادةَ من الكثير مما تحويه هذه الكتبُ الأربعة من المصطلحات الحديثية؛ لأن المؤلِّف أحال كلَّ مصطلحٍ واردٍ في كتابه إلى تلك الكتب الأربعة، مع الإشارة إلى رقم الصفحة والجزء، حيث يسهِّل كتابُه للباحث أو الطالب سبيلَ الدراسة والموازنة في أربعة مصادر علوم الحديث الموثوقة في عصور مختلفة[١].

طُبع هذا المعجم مع الترجمة الفرنسية، في مجمع اللغة العربية بدمشق، عام ١٣٥٧ه/١٩٧٧م، في (١٢٧) صفحة.

[١] الغوري، **مصادر الحديث ومراجعه دراسة وتعريف**، ج٢، ص٢٩٧، ٢٩٨.

٢) قاموس مصطلحات الحديث النبوي: للشيخ محمد صديق المنشاوي.

عرض المؤلِّفُ في هذا الكتاب أهمَّ مصطلحات الحديث النبوي عرضاً سهلاً ميسَّراً، مختصراً، بعيداً عن الإطالة والإملال، وبعيداً عن التقصير والإخلال حتى لا يشكل على الدارس فهمه، كما أنه لم يذهب في ذلك كلِّه إلى التوسُّع في ذكر تعريفات العلماء المتعددة لمصطلح واحد إلا فيما تبنى عليه فائدة أو زيادة جديدة[١].

طُبع هذا الكتاب في دار الفضيلة بالقاهرة، عام ١٩٩٦م، في (١٤٤) صفحة.

٣) معجم المصطلحات الحديثية: للأساتذة الفضلاء: الدكتور محمود أحمد الطحان، والدكتور عبد الرزاق خليفة الشايجي، والدكتور نهاد عبد الحليم عبيد.

وهو في الحقيقة عبارة عن بحث أكاديمي محكَّم لهؤلاء الأساتذة، جمعوا فيه المصطلحات الحديثية من أمهات كتب علوم الحديث، وطريقتهم في ذلك: أنهم اختاروا من تلك المصطلحات صيغة المصطلح الراجحة والبعيدة عن التعقيد، وذكروا أشهر الأقوال في المصطلح إذا كان هناك أكثر من قولٍ، وعزوها إلى قائليها من أئمة الحديث، كما التزموا ذِكر التعريف اللغوي قبل كل مصطلحٍ مع عزوه لمصادر اللغة المعتمدة المشهورة، وذكروا في الهامش بعد تعريف كل مصطلحٍ أشهرَ مصادر علوم الحديث الأصلية مع الإشارة إلى الجزء والصفحة.

نُشر هذا البحث في مجلة " الشريعة والدراسات الإسلامية" الصادرة من كلية الشريعة في جامعة الكويت، في عددها السادس والثلاثين، شعبان ١٤١٩هـ/ديسمبر ١٩٩٨م، في (٤٠) صفحة.

٤) معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد: للأستاذ الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي.

ذكر المؤلِّف سبب تأليف هذا المعجم في مقدمته فقال: "هذه بحوث في مصطلحات الحديث وعلومه، ولطائف أسانيده، رتّبتُها على حروف المعجم غير مراعٍ فيها إلا الحرف الأول ليكون الكتابُ بدايةً للمجتهد، ونهايةً للمقتصد؛ ذلك تلبيةً لطلب

---

[١] الغوري، **مصادر الحديث ومراجعه دراسة وتعريف**، ج٢، ص٢٩٨.

كثير من الإخوة الأفاضل المثقَّفين المختصين بغير علم الحديث الشريف وعلومه، وسمّيتُها: (معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد). وقد كنتُ تردّدتُ كثيراً في القيام بهذا العمل، نظراً لوجود مراجع كثيرة في علوم الحديث، ولكن قَوِي عزمي عندما سُئِلتُ عن كثير من المسائل في علوم الحديث، والجرح والتعديل، وأنا في سفر من الأسفار، وليس لدي من المراجع الكافية للإجابة الشافية؛ فرأيتُ أن أجمع هذه البحوثَ المتعلقة بعلوم الحديث المختلفة: كالمصطلح، والجرح والتعديل، ولطائف الأسانيد، وأهمّ كتب الحديث وغيرها، المنتشرة في بطون عشرات من الكتب في دفتر واحد ليُغني حامِلَه عن الأسفار في الأسفار"[١].

وقد أراد المؤلِّفُ بـ"لطائف الأسانيد" في عنوان الكتاب: تلك العلوم التي تتصل بالإسناد، مثل: الإسناد العالي والنازل، والْمُسَلْسَل، ورواية الأكابر عن الأصاغر، ورواية الآباء عن الأبناء، ورواية الأبناء عن الآباء، والْمُدَبَّج، ورواية الأقران، والسَّابق واللَّاحق[٢].

وطريقة المؤلِّف في هذا الكتاب: أنه يُباشر التعريفَ بالمصطلح الحديثي دون أن يتكلَّم شيئاً في معناه اللغوي، ثم يذكر ما أُلِّف من الكتب في تعريفه الموسَّع، كما يذكر في تعريف بعض المصطلحات النُّكَت النادرة والفوائد القيمة المتعلقة بتلك المصطلحات، والتي يخلو منها - عموماً — الكثيرُ من الكتب التي أُلِّفت على هذا الطراز.

طُبع هذا الكتاب في دار أضواء السلف بالرياض، عام ١٤٢٠هـ، في (٥٧٢) صفحةً، وهو يحتوي على (٤٠٠) مصطلحاً.

٥) معجم علوم الحديث النبوي: للدكتور عبد الرحمن بن إبراهيم الخميس.

ومن خصائص هذا الكتاب: أنه يعتني بشرح ألفاظ الجرح والتعديل الْمُعضِلة اعتناءاً خاصاً مع ذكر الأمثلة والشواهد، إلى جانب التعريف بعديد من المصطلحات الحديثية. أما لمعرفة طريقة المؤلِّف في تأليف هذا الكتاب فأنقل هنا ما كتبه عن

---

[١] الأعظمي محمد ضياء الرحمن، **معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد**، ص٣، ٤.

[٢] الغوري، **معجم المصطلحات الحديثية**، ص٤٤٧.

ذلك في مقدِّمته له، حيث قال: "استعنتُ بالله تعالى وشرعتُ في تأليف هذا المعجم متبعاً في ذلك المنهج التالي:

أولاً: الشمول والاستيعاب لجميع مباحث هذا الفنِّ ومفرداته، وقد حاولتُ قدر الاستطاعة أن أقوم بذلك، وأن يكون هذا المعجم موسوعةً تعريفيةً بحيث يستغني الناظر فيه عن غيره...، لكنني لا أقصد بالشمول والاستيعاب هنا هو التفصيل أو التقسيمات والأمثلة التي تُذكَر في كل مبحث من مباحثه، وإنما أقصد أني أتيتُ على كل مباحث فذكرتُها وعرّفتُ بها.

وثانياً: الجمع بين منهج التطويل والاختصار، فما كان من المباحث يحتاج مني إلى إيضاح وتفصيل قمتُ به، وما لا يحتاج إلى شيء من ذلك ذكرتُه على سبيل الاختصار، ويظهر هذا جلياً في ألفاظ الجرح والتعديل خاصةً، وبأخصّ الألفاظ التي لم يشرحها الأوائل أو لم يذكروها في كتبهم، حيث قمتُ بشرحها وتحقيق القول فيها مستعيناً على ذلك بالأدلة وأقوال العلماء"[١].

طُبع هذا الكتاب في دار الأندلس الخضراء بجُدَّة ودار ابن حزم ببيروت، سنة ١٤٢١هـ، في (٢٨٤) صفحة، وهو يحتوي على (٧٧٩) مصطلحاً من مصطلحات علوم الحديث النبوي.

٦) معجم مصطلحات الحديث: للأستاذين: سليمان مسلم الحرش وحسين إسماعيل الجمل.

وهو معجم متوسط، بدأه المؤلِّفان بمقدِّمة علمية ألقى فيها الضوءَ على حركة التأليف والتصنيف في علوم الحديث في قرون مختلفة، ثم بدءا بتعريف المصطلحات الحديثية، حيث أوردا كلَّ مصطلحٍ مع التعريف الخاص به، بحيث يكون هذا التعريفُ جامعاً، ثم أردفا مع التعريف طائفةً وافرةً من المصادر والمراجع في صورة إحالات لمن أراد التوسُّعَ والاطِّلاع على المزيد من التفصيل في معرفة هذا المصطلح،

[١] عبد الرحمن بن إبراهيم الخميس، **معجم علوم الحديث النبوي**، ص٧، ٨، بتصرف واختصار يسير.

مذيِّلَين كلَّ مصدر ومرجع بالصفحة أو الجزء والصفحة الوارد فيها هذا المصطلح، كما وضعا في آخر المعجم تراجمَ موجزةً لأعلام المصنِّفين في الحديث وعلومه[١].

طُبع هذا المعجم مع مقدمة المحدِّث الشيخ عبد القادر الأناؤوط، في مكتبة العبيكان بالرياض عام ١٤٢١ه/٢٠٠١م، في (٢٠٨) صفحة، ويتضمَّن (١٨٠) مصطلحاً، و(٤٥) ترجمةً من تراجم الأئمة الذين صنَّفوا كتباً في الحديث وعلومه.

٧) معجم مصطلح الحديث النبوي: إعداد مجموعة من العلماء.

قام بإعداد هذا المعجم نخبة من العلماء المتخصصين في علم الحديث، بتكليف من مجمع اللغة العربية بالقاهرة، تناولوا فيه تعريف أهمِّ مصطلحات الحديث باختصار شديد.

طُبع هذا المعجم في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عام ١٤٢٢ه/٢٠٠٢م، في (٨٨) صفحة.

٨) معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنِّفين فيه: للأستاذ الدكتور محمد أبي الليث الخيرآبادي.

ذكر المؤلِّف في مقدمة هذا الكتاب أنه ألَّفه على تكليف من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، فجمع فيه من المصطلحات الحديثية بقدر ما أمكن له[٢].

قسم المؤلِّف محتويات الكتاب في قسمين، أولهما للمصطلحات الحديثية التي بلغت عددها (٩٤٨) مصطلحاً، أما الثاني فخصَّصه لذكر أشهر المصنِّفين في الحديث وعلومه، المشتهرين بكنية أو نسب أو لقب أو غيرها، وبلغ عددهم (٧٩٥)، ورتَّبهم على حروف الهجاء.

ومنهج المؤلِّف في تعريف المصطلحات: أنه يذكر أولاً المصطلح ثم يعرِّفه من حيث اللغة معتمداً في ذلك على أشهر القواميس والمعاجم اللغوية. ثم يذكر تعريفَ المصطلح مستمداً من الكتب المعتبرة في علوم الحديث مثل: "فتح المغيث" للسخاوي، و"تدريب الراوي" للسيوطي، و"الرفع والتكميل في الجرح والتعديل"

---

[١] الغوري، **مصادر الحديث ومراجعه دراسة وتعريف**، ج٢، ص٢٩٨، ٢٩٩.

[٢] **انظر: الخيرآبادي محمد أبو الليث، معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنِّفين فيه، ص٨.**

للشيخ عبد الحي اللكنوي مع تعليقات محقِّقه الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، وغيرها من الكتب[١].

طُبع هذا الكتاب في دار الشاكر بسلانجور في ماليزيا عام ١٤٢٥ﻫ/٢٠٠٤م، ثم في دار النفائس بعمان (الأردن)، عام ١٤٢٩ﻫ، وهذه الطبعة الأخيرة تحتوي على (٣٠٦) صفحة، وقد أضاف إليها المؤلِّف بعض المصطلحات والتراجم.

٩) معجم اصطلاحات الأحاديث النبوية: للأستاذ عبد الْمَنَّان الراسِخ.

يقول المؤلِّف في مقدمة الكتاب: "لا شكَّ في أنَّ مَن أراد أن يمهر في اللغة العربية فعليه أن يحفظ ويتفهَّم قواعدَ النحو والصرف، فكذلك على المتبصِّر في الحديث أن يعرف القواعدَ والاصطلاحات التي تتعلق بالحديث الشريف النبوي. فهذا الكتابُ مفتاحٌ لحفظ قواعد المحدِّثين واصطلاحات الأحاديث النبوية، فكل اصطلاحٍ متداول مشهور يتعلَّق بعلم الحديث النبوي الشريف يجده الطالب فيه إن شاء الله"[٢].

جمع المؤلِّف في هذا الكتاب (٢١٤) مصطلحاً، وراعى الاختصارَ في تعريف المصطلحات، واعتنى بعزوها إلى المصادر، وطريقته في ذلك: أنه يبيِّن أولاً المعنى اللغوي للمصطلح، ثم يعرِّف تعريفاً اصطلاحياً في أسلوب سهل.

طُبع هذا المعجم في دار ابن حزم ببيروت عام ١٤٢٥ﻫ/٢٠٠٤م، في (١٨٢) صفحة على الحجم الصغير.

١٠) المعجم الوجيز في اصطلاحات أهل الحديث: للأستاذ أبي مازن أيمن السيد عبد الفتّاح.

يقول المؤلِّف في مقدمة الكتاب: "جمعتُ مادته – أي مادة الكتاب – من خلال رحلة طويلة بين دفاتر المحدِّثين وأسفارهم، أحصي ألفاظَهم واصطلاحاتهم لأقف مرادَهم، ولا أدّعي أنني أوفيتُه في النهاية حقَّه، ولكن حسبي أنني جمعتُ فيه من

---

[١] انظر: الخيرآبادي، **معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنِّفين فيه**، ص٩، ١٠.

[٢] **عبد الْمَنَّان الراسِخ، معجم اصطلاحات الأحاديث النبوية، ص٧، ٨.**

الاصطلاحات والألفاظ الجارية على ألسنة أهل الحديث ما لم يجمعه غيري، وقدّمتُها في سلسلة سهلة المأخذ قريبة المنال.."[١].

والمؤلِّفُ مُحِقٌّ في زعمه إلى حدّما، فقد جمع في هذا الكتاب من المصطلحات الحديثية قلما جمع مثله أحد في الكتب التي قمتُ بتعريفها في الأعلى، حيث إنه ذكر في هذا الكتاب (٨٨٧) مصطلحاً. وطريقةُ المؤلِّف في عرض المصطلحات: أنه – غالباً ما – يذكر تعريفَ المصطلح دون تبيين للمعناه اللغوي في عبارة مُوجَزة مُحكَمة وفي أسلوب علمي مبسَّط.

طُبع هذا الكتاب في دار الفاروق الحديثة بالقاهرة، عام ١٤٢٩ه/٢٠٠٨م، في (٣٢٨) صفحة.

١١) معجم المصطلحات الحديثية: للأستاذ سيد عبد الماجد الغَوْري.

هذا الكتابُ من أوسع الكتب التي أُلِّفت على هذا الطراز، سعى فيه المؤلِّفُ إلى جمع أكبر عدد من المصطلحات الحديثية، فبيَّن معانيها بطريقةٍ سهلةٍ مختصرةٍ تارةً، ومبسوطةٍ تارةً أُخرى مع الأمثلة والشَّواهد، وتَجنَّب إيرادَ ما لا يتعلَّق من المصطلحات بعلوم الحديث، والتي تَحشُد بها بعضُ الكتب التي أُلِّفَتْ حديثاً على هذا الطراز.

بدأ المؤلِّف هذا الكتاب بدراسة علمية عن علم مصطلح الحديث، والتي سمّاها بـ"المدخل إلى الكتاب"، وهي تشتمل على مبحثَين، تحدَّث في أوَّلهما عن تعريف "معجم المصطلحات الحديثية" على الوجه الإفرادي ثم من حيث التركيب الإضافي، فتحدَّث في الوجه الأول عن تعريف لفظ "المعجم" من حيث مدلوله العلمي وبداية استعماله، ثم عن لفظ "المصطلح" ومفهومه، ثم عن لفظ "الحديث" لغةً واصطلاحاً. أما في المبحث الثاني تكلَّم باختصار عن نشأة "علم مصطلح الحديث" وتطوُّره، وعن أهمية ومكانة هذا العلم بين العلوم الشرعية، ثم عن نشأة المصطلحات الحديثية

[١] انظر: أبو مازن أيمن السيد عبد الفتاح، **المعجم الوجيز في اصطلاحات أهل الحديث**، ص٧.

والتأليف فيها عبر القرون، ثم تكلَّم باختصارٍ عن التأليف في معاجم المصطلحات الحديثية. ثم بدأ تعريف المصطلحات الحديثية مرتباً إياها على الترتيب الأبجدي.

أمّا طريقته في عرض وتعريف المصطلحات الحديثية في الكتاب فهي: أنه يذكر أولاً المعنى اللُّغَوِيَّ للمصطلحات الحديثية قبل رُجوعه إلى المصطلحات الخاصَّة، معتمداً في ذلك على معاجم لُغَوِيَّةٍ مشهورةٍ، ثم يعرِّف المصطلح الحديثي، معتمداً في تعريفه على كتب علماءِ الحديث المعتبَرة سواء أكانت للمتقدِّمين أو المتأخِّرين أو المعاصرين، مبيّناً معاني المصطلح بطريقةٍ سهلةٍ مختصرةٍ تارةً، ومبسوطةٍ تارةً أخرى مع الأمثلة والشَّواهد. ويردّ المصطلحاتِ الواردةَ بصيغة الجمع إلى صيغة الْمُفْرَد، ما لم تَطْغ شهرةُ الجمعِ على الْمُفْرَد.

وإلى جانب تعريف المؤلِّف بكثير من المصطلحات الحديثية في هذا الكتاب فإنه قد قام فيه أيضاً بتعريف الكثير من مصطلحات الأئمة الخاصة بهم، وبيَّن مُرادَهم بها، مثل: "الأمر عندنا" عند الإمام مالكٍ، و"قال بعض الناس" عند الإمام البخاري، و"صالح" عند الإمام أبي داود، و"قال أهل الكوفة" و"قال أصحابُنا" عند الإمام التِّرمذي، وغيرها مِن المصطلحات.

طُبع هذا الكتاب لأول مرة في دار ابن كثير بدمشق وبيروت عام ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م في (٨٩٠) صفحة. ثم قام المؤلِّف بتعديلات وإضافات كثيرة في الطبعات التي صدرت من معهد دراسات الحديث النبوي بسلانجور، ومن دار الشاكر بسلانجور في ماليزيا عام ١٤٣٤هـ/٢٠١٢م، ومن مكتبة زمزم بكراتشي في باكستان في عام ١٤٣٥هـ/٢٠١٣م، وتحتوي هذه الطبعة المعدَّلة على (٢٥٠٠) مصطلح من مصطلحات علوم الحديث.

١٢) لسان المحدِّثين: للشيخ محمد خلف سلامة:

وهو مِن أوسع وأشمل الكتب المؤلَّفة التي ظهرت أخيراً على هذا الطراز، جمع فيه المؤلِّفُ أكثرَ مصطلحات المحدِّثين، وحاول أن يقارب الاستيعابَ ما استطاع، وأن يستوفي منها ما تشتد الحاجةُ إلى معرفته، وبيَّن معانيَها عندَهم، بطريقةٍ سهلةٍ مختصرةٍ

تارةً، ومبسوطةٍ تارةً أخرى. لكنه أَدْخَل في الكتاب كثيراً من عبارات المحدِّثين التي لا تدخل في جملة مصطلحاتهم، لعلَّه أراد بذلك أن يشرح معاني تلك العبارات إذا كانت مشكلةً أو مُبهَمةً، أو لينبِّه على فوائدها إذا كان استنباط تلك الفوائد مما قد يخفى على كثير من طلبة هذا الفنّ. كما أنه أدرج في هذا الكتاب - أيضاً - كثيراً من مصطلحات المخطوطات العربية، (أي مصطلحات النُّسَّاخ والكُتَّاب)، ومصطلحات المحقِّقين والطابعين لكتب الحديث خاصةً ولغيرها عامةً، وأكثَرَ كذلك من ذكرِ مصطلحات الحدثاء العصرية ورموزهم.

ولعلَّ العذر في هذا وذلك كما بيَّنه المؤلِّف في مقدمته للكتاب، حيث قال: "لقد كان شرطي الأول في هذا (المعجم) من حيث مضمونه هو - كما يُرشد إليه عنوانه - أن أقتصرَ فيه على توضيح معاني مصطلحاتِ المحدِّثين وما جرى مجراها من غامض عباراتهم العلمية، وغريبِ كلماتهم النقدية، ولطيفِ إشاراتهم الذكية، ولكنني رأيتُ أن ألحق بذلك الشرح في مواضع كثيرة من الكتاب فوائدَ وتنبيهاتٍ متعلقةً بمعاني تلك المصطلحاتِ، أو متمِّمةً لفهمها على أصحّ وجوهها وأقربِها إلى مرادِ أهلِها، وأيضاً استطردتُ فذكرتُ في مناسبات غيرَ قليلةٍ جملةً من القواعد والضوابط وغيرها من المسائل التي لا تدخل في باب شرح المصطلحات، ولكنها تناسبها كثيراً وتتعلَّق بها تعلُّقاً متيناً.

لذلك فمن نَظَر في هذا المعجم؛ وجد الكتابَ مطوَّلاً، ووجد أنني شرحتُ فيه كثيراً من الواضحات، وأدرجت فيه كثيراً مما لا يدخل في جوهر مادته الأولى - وهي مصطلحات المحدِّثين وما يتعلق بها - دخولاً واضحاً؛ ولكني عن عمْدٍ اخترت هذا المهيع، وهذه أعذاري في ذلك:

أولاً: أردت الكتابُ أن يكون مستوعِباً جامعاً، قدر المكنة والطاقة؛ ولهذا ذكرتُ كلَّ ما خطر ببالي أثناء تأليفي الكتاب - وقيَّدتُه - من مصطلحات المحدِّثين ونحوها، وأما ما كان يخطر بالبال من ذلك ويفوتني تقييده فليس بقليل والله المستعان. وهكذا دخل في معجمي

هذا في جملة ما دخل فيه كثيرٌ من الواضحات من الألفاظ والمصطلحات.

ثانياً: أردتُ أن أشرح كثيراً من المسائل والعبارات العصرية الشائعة أو المتداولة بين طلاب الحديث، أو غيرهم من طلبة العلوم الشرعية، وإن كان في كثير من هذه الاصطلاحات لحنٌ أو شبهُ لحنٍ أو ركاكة أو برودة، فشرحتُ مثلاً معنى "دكتور" و"موسوعة" و"مخطوطة" و"مجلَّد" و"جزء" و"أستاذ" و"تحقيق" و"طباعة"، إما لأبيِّن معاني هذه الكلمات، أو تاريخها، أو خطأ استعمالها، أو بعض الفوائد المتعلقة بها، ولو لم يكن من فائدة ذلك إلا جمعها في معجم واحد لكفى به فائدةً.

ثالثاً: رأيتُ أن أتوسَّع في مضمون الكتاب من جهة اللغة، كثيراً، فذكرت طرفاً من المعاني والمسائل الراجعة إلى اللغة قبل رجوعها إلى المصطلحات الخاصة".

لم أعثر على هذا الكتاب مطبوعاً إلى حين إعداد هذا البحث، لكنه مُودَع في غير موقع من مواقع الحديث وعلومه مثل "ملتقى أهل الحديث".

هذه بعض أهمّ وأشهر الكتب التي تيسَّر لي الوقوف عليها، وقد قمتُ بتعريفها في هذا المطلب حسب ما يليق تعريفُ كل كتاب من تلك الكتب من حيث المادة العلمية، كذلك هناك بعض الكتب التي لم يتأتّى لي الوصول إليها، لأطّلع على مناهج مؤلِّفها، لذا أكتفي هنا بسرد أسمائها فقط:

١٣) معجم مصطلحات توثيق الحديث: للأستاذ علي زوين: طُبع في عالم الكتب ببيروت، عام ١٤٠٧هـ، في (٩٦) صفحة[١].

١٤) الدر النفيس معجم مصطلحات علوم الحديث: للأستاذ ناصر الحلواني: طُبع في دار اليسر بالقاهرة عام ٢٠١١م.

[١] ذكره الدكتور خلدون الأحدب في كتابه **"التصنيف في السنة النبوية وعلومها..."**، ج١، ص١٤٠.

١٥) المصطلحات الحديثية: للأستاذ يوسف سليمان: طُبع في المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي بالقاهرة، دون تاريخ، في (٧١) صفحة[١].

المطلب الثاني: موسوعات في مصطلحات علوم الحديث وفنونه:

يُطلَق اسم "الموسوعة" أو "دائرة المعارف" أَوْ "الْمَعْلَمَة" على كتاب يشمل جميعَ معلوماتِ علمٍ أو أكثرَ، معروضةً من خِلال عناوينَ مُتعارَفٍ عليها، على نحوٍ معيَّنٍ يَغلِب فيه التسلسلُ الهجائي أو الأبجدي للغة، بحيثُ يكون كلٌّ ما تتناوله – أي الموسوعة – من التعاريف تُشبه المقالاتِ التي تقصر أو تَطُول بحسب حجم الموسوعة ومجالها، بأسلوبٍ مُبسَّطٍ مع الإلمام بالعلمِ الموضوعةِ له[٢]، بينما ينصب "المعجم" اهتمامه على ذكر التعاريف باختصارٍ مفيدٍ دون إسهابٍ أو تفصيلٍ في الغالب.

وكما ظهرت في علوم الحديث معاجمُ تتناول تعريفَ المصطلحات الحديثية على الترتيب الأبجدي، ظهرت فيها كذلك موسوعاتٌ تعرِّف تلك العلومَ وفنونه ومصطلحاته بصورة أوسع وأشمل وأجمع، وها هي بعض من تلك الموسوعات التي عثرتُ عليها:

١) موسوعة علوم الحديث الشريف: إعداد علماء الأزهر:

تُعَدّ هذه الموسوعةُ واحدةً من سلسلة حلقات الموسوعات التي يُصدرها المجلسُ الأعلى للشؤون الإسلامية، التابعة لوزارة الأوقاف في مصر، وقد صدر منه إلى الآن العديد من الموسوعات العلمية مثل: "موسوعة القرآن المتخصصة"، والموسوعة الإسلامية العامة".

أما هذه الموسوعة في علوم الحديث فقد قامت بإعدادها نخبةٌ ممتازة من العلماء المتخصصين في علوم الحديث من جامعة الأزهر، الذين قسّموا محتويات الموسوعة في قسمين: أولهما في تعريف المصطلحات الحديثية، فكتبوا في كل مصطلح بما يجلي حقيقتَه، ويقرِّبه إلى الأذهان، ويضبط معناه في صورة يحتاج إليها المتخصص ويفهمها المثقَّف بوضوح وجلاء، وجعلوا لكل مصطلح وزناً نسبياً يتفق مع أهميته

[١] ذكره الدكتور خلدون الأحدب في كتابه "**التصنيف في السنة النبوية وعلومها...**"، ج١، ص١٤٠.

[٢] انظر مقدمة "**الموسوعة الفقهية الكويتية**": (٥٣/١)، والغوري، **معجم المصطلحات الحديثية**، ص١٨.

ومدى الحاجة إليه وموضعه في علم الحديث، وذلك على ثلاث فئات: طويل، ومتوسط، وصغير. وتمّ ترتيب المصطلحات في هذه الموسوعة طبقاً للترتيب الألفبائي لتيسير الوصول إلى المصطلح من أقرب طريق. أما القسم الثاني فذكروا فيه مناهج المحدِّثين في مصنَّفاتهم حسب ترتيبها التاريخي[1].

يحتوي الكتاب على (١٠٥١) صفحة، وفيه (٢٥٠) تعريفاً لمصطلحات علوم الحديث، وطُبع في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة عام ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٢) موسوعة علوم الحديث وفنونه: للأستاذ سيد عبد الماجد الغَوْري.

تهتم هذه الموسوعة بكل ما يتعلّق بالحديث النبوي من معلومات لا يجدها القارئ إلا متناثرة في عشرات المصادر والمراجع. بدأها المؤلِّفُ بدراسة علمية وافية عن تاريخ علم مصطلح الحديث نشأةً وتطوُّراً وتكامُلاً. ثم تناول تعريفَ كلِّ ما يخصّ الحديثَ وعلومه وفنونه ومصطلحاته بشرح يطول ويقصر حسب ما يقتضي المقامُ، ورتَّب كلَّ ذلك على الحروف الهجائية[2]. والكتابُ في الحقيقة نواةٌ لمشروع ضخم للمؤلِّف في تأليف الموسوعة في علوم الحديث، والذي ما زال يقوم بتأليفه، ومن المتوقع أن يكمل في ست مجلدات.

طُبع هذا الكتاب في ثلاث مجلدات، في دار ابن كثير بدمشق وبيروت، عام ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ثم أُعيدت طباعته في عام ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، وهو يحتوي على نحو (١٧٠٠) تعريف لكل ما يخص الحديثَ من العلوم والفنون والمصطلحات.

المطلب الثالث: معاجم في تعريف ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل:

بما أنَّ "علم الجرح والتعديل" أحدُ أهمِّ أنواع علوم الحديث، ومن أكثرها اتصالاً بنقد الحديث؛ أرى من اللزام أن أقوم هنا كذلك بتعريف ما أُلِّف من المعاجم في تعريف ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، ولكن قبل ذلك أرى من المستحسن أن أقدِّم هنا نبذةً عن هذا العلم.

---

[1] انظر مقدمة الدكتور علي جمعة محمد، في **"موسوعة علوم الحديث الشريف"**، ص٩.

[2] الغوري سيد عبد الماجد، **موسوعة علوم الحديث وفنونه**، ج١، ص٩.

إنَّ "علم الجرح والتعديل" ميزان يُوزَن به الراوي الذي يُقبَل حديثُه أو يُرَدّ؛ ويتعيَّن في سبيل العلم بحال الرواة جرحهم وتعديلهم بألفاظ وعبارات مخصوصة، والغايةُ من ذلك التمييز بين العُدُوْل الثقات المتقنين، وبين أهل الغفلة والكذب والاختلاق والزيغ والبدع، ويُخطئ من يظنّ أن الغرض منه الطعنُ في الرواة، بل التثبُّتُ في الرواية، صوناً للشريعة من تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

أما "ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل" فالمراد بها: الكلمات المفرَدة، والمركَّبة، والجُمَل اللَّوَاتي استعملها النقاد من أئمة الحديث في أوصافهم لأحوال مَن تُقبَل أحاديثهم في الجملة أو تُرَدّ، وكما أسلفتُ في المبحث الثاني أنَّ لكل فئة من أهل العلم أو الفنِّ اصطلاحات يتكلَّمون بها في علمهم أو فنّهم، ولهذا يتعيَّن على كل متكلِّم في هذا العلم أو ذاك الفنّ أن يذكر الألفاظَ التي اصطلح عليها العلماء في كل واحد منهما، وأن يستعملها في معانيها المقصودة بها في كل دائرة من دوائر استعمالها.

وألفاظُ الجرح والتعديل كثيرةٌ جداً بحيث يتعذَّر حصرها وجمعها، وهي أيضاً متعددة المراتب والدرجات، وهذا متعذّر المعرفة على كثير من الناس؛ لذا كانت الحاجة ماسّةً إلى وضع قواعد كلية لمراتب تلك الألفاظ وبيانِ أحكامها. فجاء إمام هذه الصنعة: الحافظ ابن أبي حاتم الرَّازي (ت٣٢٧هـ) وفصَّل طبقات ألفاظهم فأحسن وأجاد، وتبعه في ذلك فيما بعد أئمةٌ وحفّاظٌ أمثال: ابن الصَّلاح الشَّهْرَزُوري (ت٦٤٣هـ) والذهبي أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي (ت٧٤٨هـ)، والعراقي أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم (ت٨٠٦هـ)، وابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، والسخاوي محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ)، فزادوا على ألفاظ ومراتب ابن أبي حاتم بعض الزيادات الحسنة[١].

---

[١] الغوري سيد عبد الماجد، **معجم ألفاظ الجرح والتعديل**، ص٥، ٦.

لقد اهتمَّ كلٌّ مَن ألَّف كتاباً في علوم الحديث أن يذكر فيها تلك الألفاظ والعبارات عقب تعريفه بعلم الجرح والتعديل، ولكن رأى بعض الباحثين المعاصرين في علوم الحديث أنَّ في إفراد تلك الألفاظ والعبارات تيسيراً للطَّلَبة في الوصول إليها، فألَّفوا في ذلك كتباً مفيدةً، والتي أقوم فيما يلي بتعريف بعض أهمِّها وأشهرها:

١) معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل النادرة والمشهورة: للأستاذ سيد عبد الماجد الغَوْري.

وهو أول كتاب جمع ألفاظَ وعبارات الجرح والتعديل على الترتيب الألفبائي، والتي قالها أئمة الحديث ونقاده في وصف الرواة توثيقاً وتضعيفاً. وقد ذكر المؤلِّفُ في مقدمة هذا الكتاب سبب تأليفه، الذي يجدر بالنقل هنا، يقول: "كنتُ أثناء قراءة بعض كتب الرجال أجد عبارات لطيفة في غاية اللطافة، وفصيحةً في منتهى الفصاحة، وبليغةً في أقصى البلاغة لأئمة الحديث الجهابذة ونقاده الصيارفة وحفاظه العمالقة، الذين قالوها في الرواة جرحاً وتعديلاً، توثيقاً وتضعيفاً،... فكنتُ كلَّما أجدُ عبارةً من تلك العبارات، أُبادِر إلى تسجيلها مخافةَ صُعوبةِ الوصول إليها بعد إذا شئتُ، فهكذا اجتمعتْ عندي جملةٌ صالحةٌ من تلك العبارات...، ثم راودتني فكرةٌ عَلِقَتْ بذِهْني، وهي أن أجمع الألفاظَ والعبارات في الجرح والتعديل، فقمتُ بالسَّعي الحثيث والجُهد المزيد في البحث عن مثل تلك العبارات في كتب الرِّجال، خاصةً العبارات التي يلتوي فهمُها ويَعْسُرُ إدراكُ كُنْهها على كثيرٍ من المشتغلين بالحديث وعلومه، فضلاً عن الطَّلَبة حديثي العهد به..."[١].

وهكذا قام المؤلِّف بجمع تلك الألفاظ والعبارات بين دفَّتي هذا الكتاب، فبدأ تأليفه بدراسة جامعة عن علم الجرح والتعديل، قسَّمها في خمسة أقسام، تحدَّث في أولها عن الجرح والتعديل من حيث اللغة والاصطلاح، ثم عن مشروعيتهما من الكتاب والسُّنَّة، وتحدَّث في الثاني عن نشأة علم الجرح والتعديل، وفي الثالث عن

[١] الغوري سيد عبد الماجد، **معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل النادرة والمشهورة**، ص١٤، ١٥، ١٦، بتصرف يسير.

طبقات المتكلِّمين في رجال الحديث جرحاً وتعديلاً، وفي الرابع عن شروط الجارح والمعدِّل وآدابهما، وختم الدراسةَ بذكر صفات مَن تُقبَل روايته ومَن تُرَدّ.

ثم بدأ بتعريف الألفاظ والعبارات المشهورة والنادرة في الجرح والتعديل، وهو يعني بـ "المشهورة"، تلك الألفاظ والعبارات التي تناولتها كتبُ مصطلح الحديث، وهي كثيرة. ويعني بـ"النادرة": تلك الألفاظ والعبارات قليلة الاستعمال، التي تفرَّد بها الأئمة والنقاد في جرحهم وتعديلهم، أو تضعيفهم وتوثيقهم للرجال، و لم تكن معهودةً ومتداولةً عندهم.

ورتَّب المؤلِّفُ هذه الألفاظَ والعبارات حسب الحروف الهجائية، وشرحها وضرب لها أمثلةً بعناية ودقة، فسهل بذلك على العالِم وطالب العلم الوصول إلى مبتغاه من معرفة المصطلح بسهولة.

طُبع هذا الكتاب في دار ابن كثير بدمشق وبيروت، عام ١٤٢٨ه/٢٠٠٧م، ثم أُعيدت طباعته في عام ١٤٣٢ه/٢٠١١م، وهو يحتوي على (٧٥٠) صفحة، ويتضمَّن (٦١٠) ألفاظ وعبارات من الجرح والتعديل مع الشرح والتفسير.

٢) معجم ألفاظ الجرح والتعديل مع تراجم مُوجَزة لأئمة الجرح والتعديل: للأستاذ سيد عبد الماجد الغَوْري.

ذكر المؤلِّفُ في مقدمة هذا الكتاب سببَ تأليفه فقال: "يذكر هذه الألفاظَ مع مراتبها معظمُ كتب علوم الحديث إما بالاختصار وإما بالتفصيل، ولكني رغم ذلك وجدتُ عند الطلبة – حديثي العهد بهذا العلم – صعوبةً في فهم تلك الألفاظ ومعرفة مراتبها وأحكامها؛ لذا رأيتُ من المفيد أن أفرد لجميع هذه الألفاظ بالتأليف في كتاب مستقل، وأرتِّبها فيه على الترتيب الألفبائي مع ذكر حُكْم كلٍّ منها وشرحِ ببعضٍ منها؛ ليكون وصولُ الطالب إليها أيسرَ وفهمُها أسهلَ"[١].

ويمكن تقسيم موضوعات هذا الكتاب في ثلاثة أقسام على النحو الآتي:

[١] الغوري، **معجم ألفاظ الجرح والتعديل**، ص٦.

القسم الأول: قدَّم فيه المؤلِّفُ نبذةً عن علم الجرح والتعديل، وعرَّف فيها الجرح والتعديل لغةً واصطلاحاً، ثم تحدَّث عن مشروعية الجرح والتعديل من الكتاب والسنة والإجماع والآثار عن أهل العلم. ثم سرد أسماءَ أشهر الأئمة الذين يُعتمَد قولُهم في الجرح والتعديل، وختم هذه النبذةَ بسرد أهمِّ أسماء الكتب التي أُلِّفت في الجرح والتعديل.

والقسم الثاني: خصَّصه المؤلِّفُ لتراجم الأئمة الذين قسَّموا ألفاظ الجرح والتعديل ووضعوا لها المراتب، فترجم فيه بإيجاز لكلٍّ من: ابن أبي حاتم الرازي وابن الصَّلاح، والذهبي، والعِراقي، وابن حجر، والسخاوي، وذكر المؤلِّفُ عقبَ ترجمةِ كل منهم، زياداتِهم في ألفاظ الجرح والتعديل.

والقسم الثالث: ذكر فيه المؤلِّفُ جميعَ ألفاظ الجرح والتعديل مرتَّباً على الحروف الهجائية، وطريقته في ذلك أنه يذكر أولاً اللفظَ ثم يذكر معناه ثم مرتبتَه ثم حكمَها.

ويشتمل الكتاب على (٢٠٠) صفحة، ويتضمَّن (٢٣٦) لفظاً من ألفاظ الجرح والتعديل، وهو مطبوع في دار ابن كثير ببيروت منذ عام ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، وفي مكتبة زمزم بكراتشي منذ عام ٢٠٠٩م.

٣) معجم الجرح والتعديل: للأستاذ خيري قدري.

وهذا الكتاب لم يتيسَّر لي الحصول عليه، إلا أنني وجدتُ له تعريفاً وجيزاً في موقع "نيل وفرات"، مفاده: أن هذا المعجم في عبارات ومصطلحات "الجرح والتعديل"، الذي تضمَّن (٤٨٦) مادةً جمعها المؤلِّفُ من عدة كتب مثل كتاب "مقدمة ابن الصلاح".

طُبع هذا الكتاب في مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات بالقاهرة عام ٢٠٠٧م، في (٧٤) صفحة.

٤) المعجم الاصطلاحي لألفاظ الجرح والتعديل في علم الحديث النبوي الشريف: للدكتور بشير محمود فَتّاح.

ذكر المؤلِّف عن سبب تأليف هذا المعجم في مقدِّمته فقال: "وكانت فكرةُ هذا الكتاب الذي ننشئه في دائرة نقد الرجال جرحاً وتعديلاً عند المحدّثين قد خطرت ببالي في مجرى عنايتي بعلم الحديث الشريف، فجعلتُ كتابي بعنوان (المعجم الاصطلاحي لألفاظ الجرح والتعديل)، ولَمّا كان كتابُ شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ) (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) من المدوَّنات الأصلية في نقد الرواية والرواة؛ فاضتْ به عقليةٌ نابغةٌ لرجل حافظ مؤرِّخ محقِّق، لم ينس شخصَه، أو يُنكر فضلَه، مَن تردَّد اسمُه في جنبات القرن الثامن من الهجرة الشريفة وما تلاه حتى اليوم، وقع الاختيار عليه في دراستنا الاصطلاحية التطبيقية.

وقد أخذتُ من جهتي كتاب (الميزان) بالقراءة الهادية المستوعبة التي تمخَّضت عن مجموعة من إفصاحات الذهبي في الجرح والتعديل، بلغت في مُجمَلها سبعاً وعشرين ومئتي إفصاحة، بين كلمات مُفرَدة أو مركَّبة، أو جُمَل اسمية أو فعلية، منها أشباه ونظائر، جعلت المجموعة كلها تختزل لدي في أربعة وأربعين ومئة رأس معجمي، يستعمل بالواحدة أو الاثنتين أو بالثلاث منها؛ لأعالجها معالجةً واحدةً في التأسيس والدرس التطبيقي والاصطلاحي"[١].

وطريقةُ المؤلِّف في تأليف هذا المعجم: أنه بدأه بتمهيد جامع تحدَّث فيه عن الجرح والتعديل لغةً ومفهوماً، ثم عن الضرورة الاجتماعية التاريخية لعلم الجرح والتعديل، ثم قام بتعريف مُوجَز لكتاب "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" ومؤلِّفِه الحافظ المؤرِّخ الإمام الذهبي لكونه قد اعتمد في تأليفه على هذا الكتاب في استخراج ألفاظ الجرح والتعديل منه. ثم رتَّب تلك الألفاظَ على الترتيب الأبجدي، حيث عرَّف أولاً للفظ تعريفاً لغوياً، معتمداً في ذلك على المصادر اللغوية المشهورة، وأكثَرَ من الاعتماد على "مقاييس اللغة" لأحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، ولعلَّ ذلك

[١] بشير محمود فتاح، **المعجم الاصطلاحي لألفاظ الجرح والتعديل في علم الحديث النبوي الشريف**، ص٤، ٥.

لأنه يردّ مفردات كل مادة من مواد اللغة إلى أصولها المعنوية المشتركة، فلا يكاد يخطئه التوفيق. ثم شرح المؤلِّفُ اللفظَ تعريفاً اصطلاحياً، مستعيناً بأقوال علماء الحديث من القدماء، أو من أهل الاختصاص المتأخرين أو المعاصرين أيضاً.

طُبع هذا الكتابُ في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ٢٠١١م، في (٣٥٢) صفحة، أما مجموع الألفاظ التي ذكرها المؤلِّف في هذا الكتاب جرحاً وتعديلاً فهي تبلغ (١٤٤) لفظاً.

خاتمة البحث ونتائجه:

وقد قمتُ في هذا البحث المتواضع، بتعريف بعض أشهر وأهمّ الكتب التي نصّت في عناوينها على انتمائها المعرفي إلى المعاجم والموسوعات، وهي جميعاً استثمرت المعرفة المعجمية التي ترى في المنهج الهجائي الألفبائي أيسر المناهج، فرَتَّبت المصطلحات على وفق الترتيب الألفبائي حسب منطوق الكلمة أو شكلها المستعمل، من غير ردّ إلى الجذور، إنعاماً في التيسير على مستعملي هذه المعجمات.

ولعلَّ هذه الدراسة الموجَزة تكون دالّةً – بإذن الله تعالى – على قيمة هذا العلم وخطر التهوين من أمره؛ لأن الحديث النبوي – كما أسلفتُ في مقدمة البحث – بعد القرآن الكريم ومعه أصلُ الأصول التي تقوم عليها شريعة ديننا الغراء، وينضبط وفق المنهاج، وكذلك تكون هذه الدراسةُ مبرزةً لِما قام به علماؤنا قديماً وحديثاً من إسهام علمي عظيم في خدمة الحديث النبوي في أشكال متنوّعة.

وفي ختام هذا البحث توصّلتُ إلى بعض النتائج المهمة، وهي كالتالي:

١) إنَّ لعلوم الحديث أهمية كبيرة ومكانة عظيمة بين العلوم الشرعية، حيث إنَّ هذه العلوم تأتي في المرتبة العليا والمنْزلة القصوى من حيث الاهتمام بالتأليف والإبداع والتجديد.

٢) إنَّ المصطلحات الحديثية نشأتْ مع نشأة الرواية في الإسلام، وبدأ ظهورها بعد وفاة رسول الله ﷺ، حين اهتمَّ المسلمون الأوائل بجمع الحديث خوفاً من ضياعه، وكان الإمامُ الشافعي – رحمه الله تعالى – أوّلَ من ذكر بعض المصطلحات الحديثية في كتابه "الرسالة"، ثم ظهر

على مرّ العصور كتب مستقلة في المصطلحات، ومن أشهرها: "مقدمة ابن الصلاح"، و"نزهة النظر" لابن حجر.

٣) إنَّ معرفة المصطلحات الحديثية أمرٌ لا بُدَّ منه لطالب الحديث النبوي، ليتمكّن من معرفة مقاصد المحدِّثين والنقّاد، وكذلك درجات الأحاديث من الصِّحّة والحسن والضعف والوضع.

٤) إنَّ النوع الجديد من التأليف في المصطلحات الحديثية على الترتيب الألفبائي قد بدأ في السبعينات، وكان رائدُ التأليف فيه الشيخَ الدكتور نور الدين عِتْر الحلبي، ثم اقتفى أثرَه بعد ذلك معظمُ الباحثين الذين ألّفوا في نفس المجال فتعدَّدت لهم في ذلك طرائق وأساليب.

وأخيراً أقول: إنَّ ما بذلتُه من جهدٍ في هذا البحث إنما هو قَدْرَ الوُسْعِ، فما كان منه صواباً فمِن الله تعالى، وما كان خلافُه فأسأل الله أن يغفره لي، والكمالُ لله وحده، والصلاةُ والسلامُ الأتمّان الأكملان على سيدنا محمد وعلى آله البررة وأصحابه الخيرة أجمعين.

مصادر ومراجع البحث:

١) **أصول الحديث علومه ومصطلحه:** للدكتور محمد عجاج الخطيب، دار المنارة – جدة، ط ٧، ١٤١٧هـ.

٢) **التصنيف في السنة النبوية وعلومها من بداية المنتصف الثاني للقرن الرابع عشر الهجري وإلى نهاية الربع الأول من القرن الخامس عشر الهجري (١٣٥١ إلى ١٤٢٥هـ): عرض لأوجه التصنيف في هذه الفتره الزمنية المعاصرة وذكر جميع ما صُنّف في كل وجه منها:** للدكتور خلدون الأحدب، مؤسسة الريان – بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٣) **توجيه النظر إلى أصول الأثر:** للشيخ طاهر بن صالح أحمد الجزائري: تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط١، ١٤١٦هـ.

٤) **الجامع الصحيح (صحيح البخاري):** للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، دار السلام – الرياض، ط٢، ١٤٢١.

٥) **الجامع الصحيح (صحيح مسلم):** للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشيري، دار السلام – الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

٦) **الرسالة:** للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية – بيروت. د.ت.

٧) **سنن أبي داود:** للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، دار السلام – الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

٨) **الشرح الموضوعي للحديث النبوي دراسة نظرية تطبيقية:** للدكتوره هيفاء عبد العزيز الأشرفي، دار السلام – القاهرة، ط١، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٩) **علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوّره وتكامله:** لسيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير – دمشق، ط١، ١٤٢٧هـ.

١٠) **لسان العرب:** لمحمد بن منظور بن مكرم الأفريقي المصري، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

١١) **المدخل إلى دراسة جامع الترمذي:** للشيخ سلمان الحسيني الندوي، اعتنى به: سيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير – دمشق، ط١، ص١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

١٢) **المستدرك على الصحيحين:** للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد (الدكن)، ط١، ١٣٤١هـ.

١٣) **مصادر الحديث ومراجعه دراسة وتعريف:** لسيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير – بيروت، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

١٤) **مصطلح التاريخ:** للدكتور أسد رستم، المكتبة العصرية – بيروت، ط١،

١٥) **مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب:** للدكتور شرف الدين علي الراجحي، دار النهضة العربية – بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

١٦) **معجم اصطلاحات الأحاديث النبوية: لعبد المنان الراسخ،** دار ابن حزم – بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١٧) **المعجم الاصطلاحي لألفاظ الجرح والتعديل في علم الحديث النبوي الشريف:** للدكتور بشير محمود فتاح، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠١١م.

١٨) **معجم ألفاظ الجرح والتعديل:** لسيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير – بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٩) **معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل النادرة والمشهورة:** لسيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير – بيروت، ط٢، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٢٠) **المعجم العربي الأساسي:** إعداد: أحمد العايد وآخرين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – تونس، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢١) **معجم علوم الحديث النبوي:** للدكتور عبد الرحمن بن إبراهيم الخميس، دار ابن حزم – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٢٢) **معجم مصطلحات الحديث**: لسليمان مسلم الحرش وحسين إسماعيل الجمل، مكتبة العبيكان – الرياض، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٢٣) **معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد**: للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف – الرياض، ط٢، ١٤٢٥هـ.
٢٤) **معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنِّفين فيه**: للدكتور محمد أبي الليث الخيرآبادي، دار النفائس عمان (الأردن)، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٩م.
٢٥) **معجم المصطلحات الحديثية**: لسيد عبد الماجد الغوري، دار الشاكر – سلانجور (ماليزيا)، ط٢، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.
٢٦) **المعجم الوجيز في اصطلاحات أهل الحديث**: لأبي مازن أيمن السيد عبد الفتاح، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
٢٧) **المعجم الوسيط**: إعداد: إبراهيم مصطفى وآخرين، مجمع اللغة العربية – القاهرة، ط١، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
٢٨) **منهج النقد في علوم الحديث**: للدكتور نور الدين عتر، دار الفكر – دمشق، ط ٣، ١٤١٨هـ.
٢٩) **موسوعة علوم الحديث الشريف**: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
٣٠) **موسوعة علوم الحديث وفنونه**: لسيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير – بيروت، ط٢، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.
٣١) **الموسوعة الفقهية الكويتية**. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت، ط٢، ١٤١٠هـ.



HADIS

Jurnal Ilmiah Berwasit

Artikel-Artikel Berorientasikan Kajian dan
Penyelidikan Dalam Bidang Hadis

Diterbitkan Oleh

Institut Kajian Hadis (INHAD)

Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS)

Tahun Ketiga, Bil: 6, Safar 1435h. (Disember 2014)









مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الرابعة، العدد الثامن، صفر ١٤٣٦هـ (ديسمبر ٢٠١٤م)

في هذا العدد

تطبيقات "اليُسْر" في السنة النبوية

د. سامر ناجح عبد الله سمارة.

"التَّعالُم" ومظاهره في ضوء السنة النبوية: دراسة موضوعية

خديجة فاطمة بنت سيد ممتاز الدين.

الهدي النبوي في البناء وعمارة الأرض

محمد حافظ بن سوروني.

حديث «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ...»: دراسة تحليلية موضوعية

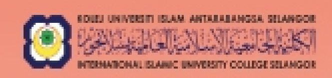
حصة محمد العكروش.

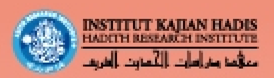
المحدّث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي وكتابه "الحاوي لرجال الطحاوي"

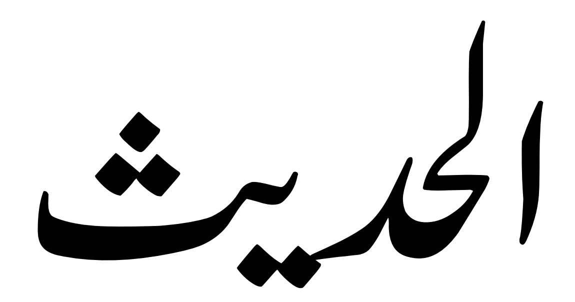
د. محمد عبد وفا المنصور.

الشيخ محمد مصطفى الأعظمي ومساهماته العلمية في مجال الحديث النبوي: دراسة استقرائية

سيد عبد الماجد الغوري.







مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الرابعة، العدد الثامن، صفر ١٤٣٦هـ (ديسمبر ٢٠١٤م)

في هذا العدد

تطبيقات "اليُسْر" في السنة النبوية: د. سامر ناجح عبد الله سمارة.

"التَّعالُم" ومظاهره في ضوء السنة النبوية: دراسة موضوعية: خديجة فاطمة بنت سيد ممتاز الدين.

الهدي النبوي في البناء وعمارة الأرض: محمد حافظ بن سوروني.

حديث «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلّون عليكم وتصلّون عليهم...»: دراسة تحليلية موضوعية: حصة محمد العكروش.

المحدّث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي وكتابه "الحاوي لرجال الطحاوي": د. محمد عيد وفا المنصور.

الشيخ محمد مصطفى الأعظمي ومساهماته العلمية في مجال الحديث النبوي: دراسة استقرائية: سيد عبد الماجد الغوري.

شروط النشر بالمجلة

تعنى مجلة "الحديث" بنشر البحوث والدراسات المتعلقة بالحديث وعلومه، وهي مجلة نصف سنوية تصدر مرتين في السنة في كل من شهرَي يونيو وديسمبر، وللراغبين في النشر بالمجلة تسليم أبحاثهم العلمية، قبل شهرين – على الأقل – من موعد إصدار المجلة، وذلك وفق الشروط التالية:

١) أن يكون البحث في إطار الحديث النبوي وعلومه فقط.

٢) أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والمنهجية العلمية.

٣) أن يلتزم البحث بالمحافظة على العقيدة الإسلامية، ولا يتجاوز الثوابت الشرعية، مع عدم الإساءة إلى المذاهب الفقهية، والتجريح للشخصيات والهيئات.

٤) أن يلتزم البحث بالمنهج العلمي في توثيق المعلومات وخصوصاً التخريج للحديث مع بيان درجته، مع ضبط الآيات القرآنية.

٥) أن يكون البحث صحيح اللغة، سليم الأسلوب.

٦) أن لا يكون البحث قد سبق نشره أو أرسل إلى دورية أخرى.

٧) أن لا يتجاوز البحث عن (٣٥) صفحة، وأن يكون حجم الصفحة (A4). وحجم الخطِّ (١٦)، ونوع الخط (Traditional Arabic) . والمسافة بين الأسطر ١،٥. وحجم خط الهوامش (١٢).

٨) أن يقدم الباحث مع بحثه نبذة عن حياته منصوصاً فيها على المؤهلات العلمية من الجامعة فما فوق وتاريخ ومكان الحصول عليها والعمل الآن.

ملاحظة: تخضع البحوث الواردة إلى المجلة للتحكيم العلمي، ويُشعَر أصحابها بقبولها للنشر أو عدمه بعد حصول إدارة المجلة على تقرير المحكِّم.

تُرسَل البحوث والمراسلات باسم مدير التحرير على العنوان التالي:

hadis2008inhad@gmail.com

عنوان المراسلة بالبريد:

Executive Editor of JOURNAL HADITH
HADITH RESEARCH INSTITUTE (INHAD)
SELANGORE INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY COLLEGE (KUIS)
BANDAR SERI PUTRA, 43600, BANGI
SELANGORE (DARUL EHSAN)
M A L A Y S I A

محتويات العدد

تطبيقات "اليُسْر" في السنة النبوية:

د. سامر ناجح عبد الله سمارة ٧

"التَّعالُم" ومظاهره في ضوء السنة النبوية: دراسة موضوعية:

خديجة فاطمة بنت سيد ممتاز الدين ٢٧

الهدي النبوي في البناء وعمارة الأرض:

محمد حافظ بن سوروني ٨٩

حديث «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلّون عليكم وتصلّون عليهم...»: دراسة تحليلية موضوعية:

حصة محمد العكروش ١١٧

المحدّث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي وكتابه "الحاوي لرجال الطحاوي":

د. محمد عيد وفا المنصور ١٤١

الشيخ محمد مصطفى الأعظمي ومساهماته العلمية في مجال الحديث النبوي: دراسة استقرائية:

سيد عبد الماجد الغوري ١٨٥

تطبيقات "اليُسْر" في السُّنّة النبوية

د. سامر ناجح عبد الله سمارة[١]
samernajeh@usim.edu.my

الملخص:

اختار الله ﷻ الإسلام دينًا خاتمًا للرسالات السَّابقة ومهيمنًا عليها، وأودع فيه من الخصائص ما يؤهله لذلك ويجعله قادرًا على مراعاة التَّفاوت في قدرات البشر، وما يطرأ عليهم من أحداث غير متوقعة، وآخذًا بعين الاعتبار المتغيرات الدائمة التي تطرأ على كل العصور والأزمنة، فكان من بين هذه الخصائص اليُسْر، الذي يعد مكوِّنا أساسيًّا وجزءًا لا ينفك عن جميع مناحي الحياة، وقد كانت ممارسات النبي ﷺ هي أجلى الصور وأوضحها في تطبيق هذه القيمة، ولم يتركه سلبًا يتنازعه أهل الزيغ والأهواء كيفما شاؤوا، بل ضبطه ﷺ بضوابط الشرع، والتي تحفظ هذه القيمة من التلاعب، وتوجِّهها نحو استدامة العمل بالأحكام الشرعية المفضية إلى ديمومة ارتباط العبد بربه جل جلاله.

وهذا البحث يتناول بيان أهم تطبيقات اليُسْر في السنة النبوية بالعموم، كالتكليف بما يستطاع، والرُّخصة، والتدرج في تشريع الأحكام وتطبيقها، بحيث يندرج تحتها كل الجزئيات التي يمكن أن تخطر على بال أحد.

المبحث الأول: اليُسْر بين المفهوم والتطبيق:

المطلب الأول: اليُسْر إرادة إلهية:

"اليُسْر" أَصلٌ مهمٌّ من الأُصول التي انبنى عليها الدِّين بجميع جوانبه العقديَّة، والتَّعبُّديَّة، والاقتصاديَّة، والأَخلاقيَّة، لذلك ناسب أَن يكون الدِّين الخالد للبشريَّة، لمواءمته فطرتها التي تنجذب نحو ما يَسهُل عليها فعله، وتنفر من كلِّ ما يوقعها في المشقَّة المفضية إِلى الحرج والعسر.

---

[١] أستاذ مساعد في قسم الحديث، كلية القرآن والسنة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ولاية نغري سمبيلان، ماليزيا.

وإن المتدبر لآيات القرآن الكريم ليتضح له بصورة قاطعة أنَّ اليُسْر إرادةٌ إلهيَّــةٌ، فقد وردت مادَّة "يسر" في القرآن الكريم أربعًا وأربعين مرَّةً، في اثنتين وأربعين آيةً، في سبع وعشرين سورةً منه، من ذلك قوله الله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، يقول الطَّبريُّ: "يريد الله بكم أيُّها المؤمنون بترخيصه لكم في حال مرضكم وسفركم في الإفطار... التَّسهيل عليكم"[١].

ويقول تعالى: ﴿ وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴾[الكهف: ٨٨]. قال الزَّمخشريُّ: "لا نأمره بالصَّعب الشَّاقِّ، ولكن بالسَّهل المتيسِّر من الزَّكاة والخراج وغير ذلك"[٢].

ويقول تعالى أيضًا: ﴿ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ۚ ﴾ [المزمل: ٢٠]، يقول الطَّبريُّ: "فاقرءوا ما تيسَّر لكم في صلاتكم، وهذا تخفيفٌ من الله ﷻ عن عباده فرضه الذي كان فرض عليهم بقوله: ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [المزمل: ٢]"[٣].

إذن فاليُسْر مشروع ليسهل على المكلَّف القيام بالتكاليف المنوطة به دون انقطاع لعذر أو طارئ يطرأ عليه، وهنا نستنتج المقصد العظيم لتشريع هذا الأَصل وهو بقاء المكلَّف متَّصلاً بالله – على كلِّ أَحواله.

ومن جملة ما يستنتج بعد استقراء المواضع القرآنية الوارد فيها ذكر اليُسْر الآتي:

١) التَّيسير غير مخصوصٍ بجانبٍ مُعيَّنٍ في الشَّريعة؛ بل هو عامٌّ في جميع جوانبه، من العبادات والمعاملات والسُّلوك والتَّعليم وغيرها، وما كان اليُسْر في أَمرٍ إلا وكُلِّل بالتَّوفيق والنَّجاح، وما دخل العسر على أَمرٍ إلا وكان محصِّلته الفشل والاندثار.

٢) أَنَّ التَّيسير عنوانٌ عريضٌ يضمُّ تحته جميع صور التَّسهيل على المكلَّفين، سواءٌ كان ذلك في الوضع العاديِّ، أَم حال طروء أَعذارٍ عليهم، كوضع الآصار والأَغلال التي كانت على الأُمم السَّابقة، والتَّرخيص، والتَّخفيف، والتَّخيير.

---

[١] جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لمحمد بن جرير الطبري: (٢١٨/٣).

[٢] الكشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأَقاويل في وجوه التَّأْويل: لمحمود بن عمر الزَّمخشري: (٧٥٤/٢).

[٣] جامع البيان عن تأويل آي القرآن: للطبري: (٦٩٨/٢٣).

٣) ينقسم اليُسْر قسمين: "مادي" و"معنوي"، أما "المادي" فهو ما كان أَثر السُّهولة فيه واقعًا على بدن المكلَّف أَو ما يملكه، كالتَّرخيص للمريض بالفطر في رمضان، أَو التَّخفيف على المُحْصَر بذبح ما يتيسَّر له من الهَدْي[١]. وأما "المعنوي" هو ما كان أَثر السُّهولة فيه واقعًا على نفسيَّة المكلَّف ومشاعره، كإِخراج الزَّكاة من أَوسط المال لا من أَنفسه، أَو إِباحة مخالطة الحائض ومؤاكلتها والمبيت معها[٢].

المطلب الثاني: التَّطبيق النبوي لمفهوم اليُسْر:

ولما كان اليُسْر على هذه الدرجة من الأهمية، كان لا بُدَّ لنا من فهم تطبيقه على الصورة الصَّحيحة، وخير طريقٍ لذلك النَّظر في أَحاديث النَّبيِّ ﷺ، فهي التَّطبيق العمليِّ لدين الله ﷻ، وقد بيَّن ﷺ أَنَّ مِن أَهداف بعثته التَّيسير على النَّاس في جميع شؤونهم، فقال ﷺ كما في حديث جابر بن عبد الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعَنِّتًا وَلَا مُتَعَنِّتًا، وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُيَسِّرًا»[٣]، والمعنى: أَنَّ الله لم يأمرني بإدخال المشقة والضيق على الناس، وأنا أيضًا لا أتكلف ذلك من قبل نفسي[٤].

والنبي ﷺ هو القدوة التي يُحتذى بها في تطبيق شرع الله لقوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب:٢١].

وقد سلك النَّبيُّ ﷺ في تطبيقه تكاليف الدِّين وأَحكامه طريق اليُسْر، ليكون بذلك المثال الجليَّ لجميع أَتباع هذا الدِّين، ولا سيَّما أَهل العلم والدعاة الذي يَخلفونه في الدَّعوة إلى دين الله، وتعليم النَّاس أُمور دينهم، ويُعدُّ حديث عائشة – رضي الله عنها – العنوان الأَبرز لهذا الطريق، فتقول: "مَا خُيِّر رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلاَّ أَخَذَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا"[(٥)].

---

١ ينظر: الهداية في شرح بداية المبتدي، لعلي بن أَبي بكر المرغيناني (١٢٤/١) والمجموع شرح المهذب، لمحيي الدين بن شرف النووي (٢٥٨/٦) (٢٩٨/٨) والمغني لابن قدامة (٣٢٦/٣).

٢ ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لأَبي بكر بن مسعود بن أَحمد الكاساني (٣١/٢) وبداية المجتهد ونهاية المقتصد، لمحمد بن أَحمد بن رشد القرطبي، (٦٢/١، ٦٣) والمجموع شرح المهذب (٣٦٢/٢).

٣ أَخرجه مسلم في الطَّلاق، باب (٤) بيان أَنَّ تخيير امرأته لا يكون طلاقًا إِلا بنيَّةٍ، برقم (١٤٧٨).

٤ ينظر: كشف المشكل من حديث الصَّحيحين (٧٥/١).

٥ أَخرجه البخاريُّ في المناقب، باب (٢٣) صفة النَّبيِّ ﷺ، برقم (٣٣٦٧)، ومسلم في الفضائل، باب (٣) مباعدته ﷺ للآثام واختياره من المباح أَسهله وانتقامه لله عند انتهاك حرماته، برقم (٢٣٢٧).

فبيَّنَتْ - رضي الله عنها - أنَّ اليُسْر قسمان: الأَوَّل: قسمٌ حقيقيٌّ مقصودٌ من الشَّارع، وهو ما سهَّل على المكلَّف القيام بالأمر المطلوب من دون خللٍ أو تقصيرٍ، سواءٌ كان في الفرض أم النَّافلة[١]، والثَّاني: باطلٌ متوهَّمٌ، وهو ما أدَّى إلى التَّهاون في أداءِ التَّكاليف، إمَّا بتركها بتاتاً، أو أدائِها على وجهٍ غير صحيحٍ، أو القيام بها على وجهٍ ناقصٍ، بما يُفضي إلى إيقاع المكلَّف في الإثم[٢].

والذي كان يفعل النبيُّ ﷺ أنَّه يأْخذ بأَيسر الأَمرين، سواءٌ كان دينيًّا أم دنيويًّا، بما يؤدِّي للتَّخفيف، من دون أنْ يؤثِّر ذلك فيه إفراطًا أو تفريطًا[٣].

وتبرز تطبيقات اليُسْر في السُّنَّة في الجوانب الكثيرة منها، ونختار منها البعض في المبحث الآتي:

المبحث الثاني: التَّكليف بما يُستطاع:

يتفاوت البشر فيما بينهم في القدرات والطَّاقات التي وهبها الله تعالى لكلٍّ منهم، إذ ليسوا جميعًا على درجةٍ واحدةٍ من القوَّة والعزيمة في تطبيق التَّكاليف الموكلة إليهم، لذلك أَوْلى الشَّارع هذا الأَمر اهتمامًا كبيرًا، فعدَّ وجود الاستطاعة لدى المكلَّف شرطًا أَساسيًّا لوجوب قيامه بالتَّكاليف، فإذا ضَعُفت هذه الاستطاعة أو فُقدت، خُفِّف التَّكليف أو أُسْقِط، لقول الله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وقد أَولى النَّبيُّ ﷺ هذا الأَمر عنايةً كبيرةً، وتجلَّى ذلك في الصُّور الآتية:

---

١ ينظر: فتح الباري لابن حجر (٥٢٥/١٠).

٢ ينظر: عمدة التَّحقيق في التَّقليد والتَّلفيق، لمحمد سعيد الباني (٢٨٣).

٣ اختلف العلماء في طبيعة الأَمرين اللَّذَيْن خُيِّر بينهما النَّبيُّ ﷺ، هل هما من أُمور الدِّين أم الدُّنيا، فذهب ابن بطَّال والباجيُّ إلى: أنَّ ذلك كان يقع في أُمور الدِّين والدُّنيا، أَمَّا ابن حجر والعيني فذهبا إلى أنَّ التَّخيير إنَّما كان يقع له ﷺ في أُمور الدُّنيا، لأَنَّ أُمور الدِّين لا إثم فيها، ويُرَدُّ القول الأَخير بأَنَّ أُمور الدِّين يدخلها الإثم إذا شابها الغلوُّ، فإذا أَوجب الإنسان على نفسه شيئًا شاقًّا من العبادة أَدَّى إلى نكوصه كان ذلك إثمًا، ثمَّ إنَّ التَّخصيص بأُمور الدُّنيا ليس له قرينةٌ تؤيِّده، فاقتضى الحمل على الوجهين. ينظر: شرح صحيح البخاريِّ لابن بطَّال (٤٠٥/١)، والمنتقى شرح الموطَّأ، سليمان بن خلف الباجي (٢٠٩/٧)، وفتح الباري لابن حجر (٥٧٥/٦)، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري (١١٢/٦).

المطلب الأول: المبايعة على الإسلام وشروطه وشرائِعه ومعالمه:

"البيعة" في اللغة: هي المعاهدة والمعاقدة بين طرفين، كأن كل واحد منهم باع ما عنده من صاحبه وأعطاه خالصةَ نفسه وطاعته ودخيلة أمره، أمَّا في الشَّرع فهي المعاهدة والمعاقدة على العمل بكتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ، إذن فالبيعة هي بوابة العبور والانتقال إلى دين الإسلام والعمل بتعاليمه، ولمَّا كان الأمر كذلك والمكلفين يتفاوتون فيما بينهم في الطاقات والاستطاعات على تنفيذ المطلوب منهم؛ يسر الإسلام عليهم الأمر فجعله ضمن الطاقة والوسع، دل على ذلك عموم قوله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وهذا كان التطبيق النبوي لهذه الآية فكان ﷺ يُلقِّن من يريد البيعة أَنْ يقول: «فِيْمَا اسْتَطَعْتُ»، لئَلاَّ يدخل في عموم البيعة ما لا يطيقه[1] للحديث الذي أخرجه البخاري من حديث عبد اللَّه ابن عمر – رضي الله عنهما – قال: "كُنَّا إِذَا بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ يَقُولُ لَنَا: «فِيْمَا اسْتَطَعْتُمْ»[2]، وحديث أُميمة بنت رُقَيقة – رضي الله عنها – قالت: "بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نِسْوَةٍ، فقال لنا: «فِيْمَا اسْتَطَعْتُنَّ وَأَطَقْتُنَّ»[3].

المطلب الثاني: الفعل على قدر الطاقة:

لتعليم أَحكام الدِّين وتكاليفه، فقد وضع النبي ﷺ قاعدةً عامَّةً تسري على جميع المكلَّفين، تقضي أَنْ يؤدِّي المكلَّف الواجب المطلوب منه على قدر استطاعته، من غير تكليفٍ لنفسه فوق طاقتها، فقال ﷺ كما في حديث أَبي هريرة ﷺ: «... فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ...»[4]، يقول ابن القيِّم: "ومن قواعد الشَّرع الكلِّيَّة أَنَّه لا واجب مع عجز"[5].

---

١ ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطَّال (١٠/٧٦).

٢ أَخرجه البخاريُّ في الأَحكام، باب (٤٣) كيف يبايع الإِمام النَّاس، لرقم (٦٧٧٦) واللَّفظ له، ومسلم في الإِمارة، باب (٢٢) البيعة على السَّمع والطَّاعة، برقم (١٨٦٧).

٣ أَخرجه التِّرمذيُّ في السِّيَر، باب (٣٦) ما جاء في بيعة النِّساء، برقم (١٥٩٧) مطوَّلاً، والنَّسائيُّ في السنن، كتاب البيعة، باب (١٨) البيعة فيما يستطيع الإِنسان، برقم (٤١٩٠) واللَّفظ له، وابن ماجه في السنن، أبواب الجهاد، باب (٤٣) بيعة النِّساء، برقم (٢٨٧٤). وقال التِّرمذيُّ: "حديث حسن صحيح".

٤ أَخرجه البخاريُّ في الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، باب (٢) الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، برقم (٦٨٥٨) مختصرًا، ومسلم في الحجِّ، باب (٧٣) فرض الحجِّ مرَّةً في العمر، برقم (١٣٣٧)، واللَّفظ له.

٥ إعلام الموقِّعين عن ربِّ العالمين: لمحمد بن أَبي بكر ابن قيِّم الجوزيَّة (٢/١٧).

وذكر ابن بطَّالٍ أَنَّ الأَمر بالاستطاعة إِنَّما يكون في الأُمور المندوبة كالتَّواصي بالخير، والصَّدقات، وصلة الرَّحم، وغير ذلك مِمَّا سنَّه وليس بفرض، وهذا صدر عن النبي ﷺ لأَنَّ أَصحابه كانوا يُكثرون سُؤاله عن أَعماله من الطَّاعات، ويحرصون على فعلها، فكان ينهاهم عن التَّشديد، ويأْمرهم بالرِّفق خشية الانقطاع[١].

ويرى الباحث أَنَّ هذا التَّخصيص يحتاج إِلى دليلٍ، فقد جاءت الأَحاديث الصَّحيحة تُثبت خلاف ذلك، وبيَّنت أَنَّ الاستطاعة شرطٌ لأَداء الفرائض أَيضًا، وقد عدَّها النَّوويُّ من قواعد الإِسلام المهمَّة التي يدخل فيها ما لا يُحصى من الأَحكام الشَّرعيَّة[٢].

ولا يجوز أَن يُتَّخذ من قوله ﷺ: «...فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ...» حجَّةً للتَّهاون أَو التَّفريط في أَداء التَّكاليف؛ لأَنَّ منطوق الحديث دلَّ على وجوب قيام المكلَّف بأَداء ما قَدر عليه من التَّكاليف إِنْ كان مما يَتجزَّأُ.

من أَمثلة ذلك: أَنَّ المكلَّف إِذا قدر على بعض الطَّهارة، وعجز عن الباقي: إِمَّا لعدم الماءِ، أَو لمرضٍ في بعض أَعضائه دون بعضٍ، فإِنَّه يأْتي من ذلك بما قدر عليه، ويتيمَّم للباقي، ويستوي في ذلك الوضوء والغُسل[٣]، لحديث عمران بن الحصين ﷺ أَنَّ رسول الله ﷺ قال للرَّجل الذي فقد الماء: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ، فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ»[٤].

ومن ذلك أَيضًا من عجز عن أَداء فريضة الصَّلاة قائمًا صلَّى قاعدًا، فإِنْ عجز صلَّى مضطجعًا، لحديث عمران بن الحصين ﷺ أَنَّه قال: "كَانَتْ بِيْ بَوَاسِيرُ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلاَةِ، فَقَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»[٥].

فأَمَّا إِذا كان التَّكليف لا يَتجزَّأُ كاليوم الواحد في الصَّوم، فإِنَّه لا يجب الإِتيان بالمقدور عليه منه؛ لأَنَّه لا يتجزَّأُ[٦]، يقول الشَّعرانيُّ: "فلا يجوز للعاجز النُّزول على الرُّخصة إِلى

---

١ شرح صحيح البخاري لابن بطَّال (١٠/٣٣٦).

٢ ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي (٩/١٠٢)

٣ جامع العلوم والحكم لابن رجب، ص (٢٥٦)، وطرح التَّثريب في شرح التَّقريب لعبد الرَّحيم بن الحسين العراقي (٢/١١٨).

٤ أَخرجه البخاريُّ في التَّيمم، باب (٧) التَّيمُّم ضربة، برقم (٣٤١) واللَّفظ له، ومسلم في المساجد ومواضع الصَّلاة، باب (٥٥) قضاء الصَّلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، برقم (٦٨٢).

٥ أَخرجه البخاريُّ في أَبواب تقصير الصَّلاة، باب (١٩) إِذا لم يُطق قاعدًا صلَّى على جنبٍ، برقم (١٠٦٦).

٦ طرح التَّثريب في شرح التَّقريب (٢/١١٩).

مرتبة ترك الفعل بالكليَّة، كما إذا قدر فاقد الماء المطلق على التُّراب،وكما إذا قدر العاجز عن القيام في الفريضة على الجلوس لا يجوز له الاضطجاع[١].

المطلب الثالث: التَّوجيه إلى الاعتدال والتَّوسط في الأعمال:

ونعني بذلك أنَّ بعض الصَّحابة كانوا يُكلِّفون أنفسهم أو غيرهم فوق طاقتهم في أداء التَّكاليف، فيعلِّمهم النَّبيُّ ﷺ الفهم الصَّحيح، ويوجِّههم نحو الطَّريقة اليُسْرى للقيام بها دون إخلالٍ أو تفريطٍ.

من ذلك توجيه النَّبيِّ ﷺ لكلِّ إمامٍ أَنْ يراعيَ أحوال المأمومين خلفه، ويؤَدِّي الصَّلاة بما يتوافق وطاقات الجميع من غير حذفٍ ولا نقصانٍ[٢]، كما في حديث أبي مسعودٍ الأَنْصَاريِّ ﷺ قال: قال رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ! لاَ أَكَادُ أُدْرِكُ الصَّلاَةَ مِمَّا يُطَوِّلُ بنا فُلاَنٌ، فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْ يَوْمِئِذٍ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّكُمْ مُنَفِّرُونَ، فَمَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ المَرِيضَ، وَالضَّعِيفَ، وَذَا الحَاجَةِ»[٣].

ومن ذلك أيضًا توجيه النَّبيِّ ﷺ للمسافر الذي يتضرَّر من الصِّيام في السَّفر بالفطر أَخْذًا بالرُّخصة[٤]، لحديث جابر بن عبد اللَّهِ ﷺ قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَرَأَىْ رَجُلاً قَدْ اجْتَمَعَ النَّاسَ عَلَيْهِ وَقَدْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَالَهُ؟» قَالُوْا: رَجُلٌ صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ، وَعَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللهِ الَّذِي رَخَّصَ لَكُمْ»[٥].

وكما كان التَّوجيه في الفرائض، كذلك نجده في النَّوافل لكنَّه أكثر، وقد دلَّت على هذا جملةٌ من الأَحاديث، منها حديث الحكم بن حَزْنٍ الْكُلَفِيِّ ﷺ أَنَّ رسول الله ﷺ قال: «أَيُّهَا النَّاس!

---

١ الميزان: لعبد الوهَّاب الشَّعراني (١/٩٨).

٢ ينظر: شرح صحيح البخاري، لابن بطَّال (١/١٧٠، ١٧١)، والتَّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأَسانيد، لابن عبد البر، (١٩/٥،٤).

٣ أخرجه البخاريُّ في الأَحكام، باب (١٣) هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان، برقم (٦٧٤٠)، ومسلم في الصَّلاة، باب (٣٧) أمر الأَئمة بتخفيف الصَّلاة في تمام، برقم (٤٦٦).

٤ ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (٣/١٨١،١٨٠).

٥ أخرجه البخاريُّ في الصَّوم، باب (٣٥) قول النَّبيِّ ﷺ لمن ظُلِّل عليه واشتدَّ الحرَّ: «ليس من البرِّ الصَّوم في السَّفر»، برقم (١٨٤٤)، ومسلم في الصِّيام، باب (١٥) جواز الصَّوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية إذا كان سفره مرحلتين ... فأكثر، برقم (١١١٥).

إِنَّكُمْ لَنْ تُطِيْقُوْا – أَوْ لَنْ تَفْعَلُوْا – كُلَّ ما أُمِرْتُمْ بِهِ وَلكِنْ سَدِّدوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا»[١]، وحديث عائشة – رضي الله عنها – قالت: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَهُمْ أَمَرَهُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ بِمَا يُطِيقُونَ"[٢].

ومردُّ هذه التَّوجيهات راجعٌ إلى أَسبابٍ عدَّةٍ وهي:

أ- أَنَّ المقصود من الطَّاعات تحصيل صفة الإحسان على وجهٍ لا يُفضي إلى إهمال الارتفاقات اللَّازمة، ولا إلى غمط حقٍّ من الحقوق[٣]، لقول النَّبيِّ ﷺ: «... لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»[٤].

ب- أَنَّ المقصود من الطَّاعات أيضًا استقامة النُّفوس ودفع اعوجاجها، لا الإحصاء، فإنَّه كالمتعذِّر في حقِّ الجمهور[٥]، لقول النبي ﷺ: «اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا»، وقوله ﷺ: «اكْلَفُوا مِنَ الأَعْمَالِ مَا تُطِيقُون».

ج- الخشية من أَنْ يؤدِّيَ التَّوغُّل في النَّوافل والتَّعمُّق فيها دون تدرُّجٍ إلى النُّفور من الدِّين، وسلوك طريق الذُّنوب والآثام، نظرًا لطبيعة الإنسان المعروفة بالفتور والملل بعد النَّشاط، لقوله ﷺ: «لِكُلِّ عَمَلٍ شِرَةٌ، وَلِكُلِّ شِرَةٍ فَتْرَةٌ، فَمَنْ كَانَتْ فَتْرَتُهُ إِلَى سُنَّتِي فَقَدْ أَفْلَحَ، وَمَنْ كَانَت الى غَيْرِ ذَلكَ فَقَدْ هَلَكَ»[٦].

---

١ إسناده حسن: تقدم تخريجه، ص (٤٩).

٢ أخرجه البخاريُّ في الصَّوم، باب (٥١) صوم شعبان، برقم (١٨٦٩)، ومسلم في الصِّيام، باب (١١) النَّهي عن الوصال في الصِّيام، برقم (١١٠٣).

٣ حجة الله البالغة: لشاه ولي الله الدهلوي (٣٤/٢).

٤ أخرجه البخاريُّ في النِّكاح، باب (١) التَّرغيب في النِّكاح رقم (٤٧٧٦)، ومسلم في النِّكاح، باب (١) استحباب النِّكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤنه ...، برقم (١٤٠١) من حديث أَنس بن مالك ﷺ.

٥ حجَّة الله البالغة: لشاه ولي الله الدهلوي (٣٤/٢).

٦ أَخرجه أَحمد في المسند (٢١٠/٢)، برقم (٦٩٥٨)، عن روح بن عبادة عن شعبة بن الحجاج عن حسين بن عبد الرحمن السلمي عن مجاهد بن جبر عن عبد الله عمرو بن العاص ﷺ. قال الهيثمي: "رجال أَحمد ثقات". قلت: إسناد الحديث صحيح. وللحديث شاهدان: الأَوَّل: عند التِّرمذي بنحوه من حديث أَبي هريرة ﷺ، وقال: "حسنٌ صحيحٌ غريبٌ". والثَّاني: عند أحمد عن رجلٍ من أَصحاب رسول الله ﷺ من الأَنصار بنحوه أَيضاً، وقال الهيثمي: "رواه أَحمد، ورجاله رجال الصَّحيح". جامع الترمذي، كتاب صفة يوم القيامة، باب (٢١) رقم (٢٤٥٣)، ومسند أَحمد (٤٠٩/٥) رقم (٢٣٥٢١)، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢٥٩/٢) (١٩٣/٣).

المبحث الثَّاني: التَّرخيص في التَّكاليف:

المطلب الأول: الرُّخص مِنَحٌ إلهية:

تُعَدُّ الرُّخص أَحد الأَوجه المهمَّة لتطبيقات اليُسْر في الشَّريعة الإِسلاميَّة، لِمَا لها من أَثرٍ في رفع الحرج ودفع المشقَّة عن المكلَّفين، عند تعذُّر أَداء أَحد التَّكاليف لعذرٍ شرعيٍّ خارج عن إِرادتهم، ليكونوا من ثِقَل التَّكليف في سعةٍ واختيارٍ بين الأَخذ بالعزيمة والأَخذ بالرخصة، وهذا متوافقٌ والمقصِدَ العامَّ للشَّارع من إِقامة مصالحِ الدَّارين، وتحقيق السَّعادة للمكلَّف في دنياه وأُخراه[١]، وقد أَوضح هذا المعنى عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما – لَمَّا سُئِل عن رخصة جمع النَّبيِّ ﷺ الظُّهر والعصر من غير خوفٍ ولا سفرٍ، فقال: "أَرَادَ أَنْ لا يُحْرِجَ أَحَدًا مِنْ أُمَّتِهِ"[٢].

وتشريع الرُّخص منبثقٌ من إِرادة الله تعالى اليُسْر بعباده لقوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النِّساء: ٢٨]، فهي منحةٌ وهبها لعباده منَّةً منه وفضلاً لِمَا عَلِمَ ضعفهم وعجزهم، ولأَنَّه يكون من وراء الرُّخصة في موضعٍ ما من المصلحة ما لا يتحقَّق بدونها، حثَّ رسول الله ﷺ المسلمين على الأَخذِ بالرُّخص التي شرعها الله تعالى لهم، لقوله ﷺ عن رخصة القصر في السَّفر: « صَدَقَةٌ تَصَدَّقَ الله بِهَا عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ[٣]».

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: "والرُّخص إِنَّما أَباحها اللَّه لحاجة العباد إِليها، والمؤْمنون يستعينون بها على عبادته؛ فهو يحبُّ الأَخذ بها، لأَنَّ الكريم يحبُّ قَبُولَ إِحسانه وفضله"[٤].

ويعدُّ الشَّارع إِتيان الرُّخص طاعةً وامتثالاً؛ لأَنَّ فيها انقيادًا لحكمه واستسلامًا لأَمره[٥]، فالله تعالى يحبُّ أَنْ يرى من عبده طاعةً وانقيادًا في كلِّ أَحواله، سواءٌ كان آخذًا

---

١ ينظر: الموافقات في أُصول الشَّريعة، للشاطبي (١/٢١٨).

٢ أَخرجه مسلم في صلاة المسافرين، باب (٦) الجمع بين الصلاتين في الحضر، يرقم (٧٠٥)

٣ أَخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب (١) صلاة المسافرين وقصرها، برقم (٦٨٦).

٤ مجموع الفتاوى، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية (٧/٤٩).

٥ ينظر: الاستذكار، ليوسف بن عبد الله بن عبد البر (١/٣١٨).

برخصةٍ، أَو عزيمةٍ، أَم مجتنبًا لمعصية[١]، يقول الزَّركشيُّ: "إنَّ الأَخذ بالرُّخص والعزائِم في محلِّها مطلوبٌ راجحٌ، فإذا قصد بالرُّخصة قَبول فضل اللَّه تعالى كان أَفضل"[٢] لحديث عبد الله بن عبَّاس – رضي الله عنهما – أَنَّ رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخَصُهُ كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ»[٣]، في المقابل عدَّ الاستنكاف عن الأَخذ بالرُّخص معصيةً لله ورسوله، لحديث جابر بن عبدالله ﷺ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيمِ، فَصَامَ النَّاسُ، ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فَرَفَعَهُ، حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ، ثُمَّ شَرِبَ، فَقِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ، فَقَالَ: «أُولَئِكَ الْعُصَاةُ، أُولَئِكَ الْعُصَاةُ»[٤] قال ابن حجر: "وهذا محمولٌ على من رغب عن الرُّخصة، لقوله ﷺ: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّيْ» وكذلك من خاف على نفسه العجب أَو الرِّياء إِذا صام في السَّفر فقد يكون الفطر أَفضل"[٥].

المطلب الثاني: خيارات المكلَّف في الأخذ بالرخص:

ولأَنَّ أَحوال المكلَّفين تتفاوت فيما بينها في تحمُّل المشاقِّ الموجبة للتَّرخيص، والمشاقُّ تختلف بالقوَّة والضَّعف، وبحسب قوَّة العزائم وضعفها، وبحسب الأَزمان، وبحسب الأَعمال، ترك الشَّارع الأَخْذ بالرُّخص لكلِّ مكلَّفٍ على حدةٍ، بمعنى أَنَّ كلَّ مكلَّفٍ فقيه نفسه في أَخْذ الرُّخصة أَو تركها، ما لم يُحدَّ فيها حدٌّ شرعيٌّ فيوقَف عنده[٦].

---

١ ينظر: الميزان للشَّعراني (٩٩/١).

٢ المنثور في القواعد الفقهيَّة، لمحمد بن عبد الله الزَّركشي (٣٩٦/٣).

٣ أَخرجه ابن حبَّان الصحيح، في البر والإِحسان، ذكر الإِخبار عمَّا يستحبُّ للمرء من قبول ما رُخِّص له، برقم (٣٥٤). قال البوصيريُّ: "إسناد رجاله ثقات". إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ، أحمد بن أَبي بكر بن إِسماعيل البوصيري (٣٨٨/١). وللحديث شاهدٌ من حديث عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – بلفظ: «إِنَّ الله يُحِبُّ أَنْ تُؤتَى رُخَصُهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُه». أَخرجه ابن خزيمة في الصيام، باب (١٠٢) استحباب الفطر في السفر في رمضان، برقم (٢٠٢٧) ، قال النَّووي: "رواه البيهقيُّ بإسنادٍ جيِّد"، خلاصة الأَحكام في مهمَّات السُّنن وقواعد الإِسلام، ليحيى بن شرف النَّووي (٧٢٩/٢).

٤ أَخرجه مسلم في الصيام ، باب (١٥) جواز الصَّوم والفطر في شهر رمضان للمسافر، برقم (١١١٤).

٥ فتح الباري لابن حجر (١٨٣/٤).

٦ تيسير العلام شرح عمدة الأَحكام، لعبد الله بن عبد الرحمن البسام (٣٣٠).

وقد ورد في السُّنَّة النَّبويَّة بيان ذلك، فكان التَّوجيه النَّبويُّ في بعض الحالات يقضي بوجوب الفطر للصَّائم، للتقوِّي على الجهاد في سبيل الله، أَو لدفع الضَّرر عن النَّفس لحديث أَبي سعيد الخدريِّ ﷺ قال: سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ إِلَى مَكَّةَ وَنَحْنُ صِيَامٌ، قَالَ: فَنَزَلْنَا مَنْزِلاً، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّكُمْ قَدْ دَنَوْتُم مِنْ عَدُوِّكم، وَالفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ»، فَكَانَتْ رُخْصَةً، فَمِنَّا مَنْ صَامَ، وَمِنَّا مَنْ أَفْطَرَ، ثُمَّ نَزَلْنَا مَنْزِلاً آخرَ، فَقَالَ: «إِنَّكُمْ مُصَبِّحو عَدُوِّكُمْ، وَالفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ، فأَفْطِرُوا»، وَكَانَتْ عَزْمَةً، فأَفْطَرْنَا، ثُمَّ لَقَدْ رَأَيْتُنَا نَصُومُ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ"[١] وحديث جابر بن عبد اللَّهِ ﷺ قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَرَأَىْ رَجُلاً قَدْ اجْتَمَعَ النَّاسَ عَلَيْهِ وَقَدْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَالَهُ؟» قَالُوْا: رَجُلٌ صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ، وَعَلَيْكُمْ برُخْصَةِ الله الَّذِي رَخَّصَ لَكُمْ»[٢]، يقول الشَّعرانيُّ: "ومن المعلوم أَنَّ من شأْن الأُمور التي يُتقرَّب بها إِلى حضرة الله تعالى أَنْ تكون النَّفس منشرحةً بها، محبَّةً لها غير كارهةٍ، وكلُّ من يأْتي بالعبادة كارهًا لها أَي من حيث مشقَّتها، فقد خرج عن موضوع القُرَب الشرعيَّة المُتقرَّب بها إِلى حضرة الله تعالى، ولا سيما في هذه المسأَلة التي نحن بها، فإِنَّه ﷺ نفى البرَّ والتَّقرُّب إِلى الله تعالى بالصَّوم الذي يضرُّ بالمسافر، ونحن تابعون للشَّارع ما نحن مشرِّعون[٣].

وفي بعض الحالات يُترك الخيار للمكلَّف في الأَخذ بالرُّخصة، كما في حديث حمزة ابن عمرو الأَسلميِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَجِدُ بي قُوَّةً عَلَى الصِّيَامِ فِي السَّفَرِ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ رُخْصَةٌ من اللَّهِ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ، فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ»[٤].

---

١ أَخرجه مسلم في الصِّيام، باب (١٦)، برقم (١١٢٠). روي عن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – قال: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ:«مَنْ لَمْ يَقْبَلْ رُخْصَةَ الله، كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الاثْمِ مِثْلُ جِبَالِ عَرَفَةَ». أَخرجه أَحمد في المسند (٧١/٢) برقم (٥٣٩٢). قال الطَّبَراني: "تفرَّد به ابن لهيعة"، ونقل البوصيري قول البخاري: "حديثٌ منكرٌ"، المعجم الأَوسط، سليمان بن أَحمد الطَّبراني (١٢/٥)، وإتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (١١٤/٣).

٢ صحيح: تقدم تخريجه ص (٧).

٣ الميزان للشعراني (٩٩/١، ١٠٠).

٤ أَخرجه مسلم في الصِّيام، باب (١٧) التَّخيير في الصَّوم والفطر في السَّفر، برقم (١١٢١).

وفي حالاتٍ أُخرى كان يُبيِّن أنَّ الأَخذ بالرُّخصة أَعظم أَجرًا من الأَخذ بالعزيمة، ولا سيما إذا اقترن بذلك مصلحةٌ، كالقيام على أَمر المسافرين وخدمتهم، فإنَّ فائدة الصَّوم تلزم صاحبها، أَمَّا فائدة الإفطار فتتعدَّى إلى غير المفطر، لحديث أنس بن مالكٍ ﷺ قال: "كُنَّا مَع النَّبِيِّ ﷺ فِي السَّفَرِ، فَمِنَّا الصَّائِمُ وَمِنَّا الْمُفْطِرُ، قَالَ: فَنَزَلْنَا مَنْزِلاً فِي يَوْمٍ حَارٍّ، أَكْثَرُنَا ظِلاًّ صَاحِبُ الْكِسَاءِ، وَمِنَّا مَنْ يَتَّقِي الشَّمْسَ بِيَدِهِ، قَالَ: فَسَقَطَ الصُّوَّامُ، وَقَامَ الْمُفْطِرُونَ، فَضَرَبُوا الأَبْنِيَةِ وَسَقَوُا الرِّكَابَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَهَبَ الْمُفْطِرُونَ الْيَوْمَ بالأَجْرِ»"[1].

إلاَّ أنَّ ما ينبغي التَّنبه له أَنَّه ليس كلُّ حرجٍ يرخِّص الشَّارع لأَجله، بل لا بدَّ من تحقُّق الأَسباب الشرعيَّة التي تبيح الأَخذ بالرُّخصة، ليتحقَّق بذلك المقصد الرئيس من تشريع التَّكاليف وهو طاعة الله تعالى والاستسلام لأَمره.

والإغراق في الأَخذ بالرُّخص يناقض هذا المقصد ويهدمه، فهو وسيلةٌ يخدع بها الشَّيطان ضعاف الإيمان للتَّفلت من الالتزام بالتَّكاليف تحت غطاء الأَخذ بالرُّخصة، فيصير بذلك عبدًا للهوى يُسيِّره كيف وأَين شاء.

المبحث الثَّالث: التَّدرُّج في تشريع التَّكاليف وتطبيقها:

راعى الإسلام في تشريع التَّكاليف وتطبيقها سنَّةً مهمَّةً من سُنَن الله تعالى في خلقه، أَلا وهي سنَّة التَّدرُّج، تيسيرًا على النَّاس وتخفيفًا عليهم، ويُعَدُّ نزول القرآن الكريم مفرَّقًا وبالتَّدريج، من أَوضح الصُّور الدَّالة على أَهميَّة مراعاة الحال التي يكون عليها المكلَّف، وقد أَوضحت السَّيِّدة عائشة – رضي الله عنها – ذلك فقالت: «إِنَّمَا نَزَلَ أَوَّلَ مَا نَزَلَ مِنْهُ سُورَةٌ مِنَ الْمُفَصَّلِ، فِيهَا ذِكْرُ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، حَتَّى إِذَا ثَابَ النَّاسُ إِلَى الإِسْلاَمِ نَزَلَ الحَلاَلُ وَالحَرَامُ، وَلَوْ نَزَلَ أَوَّلَ شَيْءٍ: لاَ تَشْرَبُوا الخَمْرَ، لَقَالُوا: لاَ نَدَعُ الخَمْرَ أَبَدًا، وَلَوْ نَزَلَ: لاَ تَزْنُوا، لَقَالُوا: لاَ نَدَعُ الزِّنَا أَبَدًا، لقد نَزَلَ بِمَكَّةَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وَإِنِّي لَجَارِيَةٌ أَلْعَبُ ﴿ بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ ﴾ [القمر: ٤٦]، وَمَا نَزَلَتْ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَالنِّسَاءِ إِلاَّ وَأَنَا عِنْدَهُ»[2].

---

١ أَخرجه البخاريُّ في الجهاد والسِّير، باب (٧٠) فضل الخدمة في الغزو رقم (٢٧٣٣) ومسلم في الصِّيام، باب (١٦)، برقم (١١١٩).

٢ أَخرجه البخاريُّ في فضائل القرآن، باب (٦) تأْليف القرآن، برقم (٤٧٠٧).

وفي هذا الحديث تذكر السَّيِّدة عائشة – رضي الله عنها – الحكمة الإلهيَّة من تَقدُّم نزول آيات التَّوحيد والجنَّة والنَّار، وتأَخُّر نزول آيات الأَحكام، وهي أَنَّ النُّفوس طُبعت على النُّفرة من ترك المألوف، وعدم تقبُّل الأُمور دفعةً واحدةً، بل لا بدَّ من تهيئتها والتَّرفُّق بها أَوَّلاً حتَّى تطمئنَّ وتنقاد للأَحكام الجديدة[١].

يقول الدكتور عبد الكريم زيدان: "والحكمة من ذلك أَنَّ هذا النَّهج في التَّشريع يجعل الأَحكام أَخفَّ على النَّفس ممَّا لو نزلت دفعةً واحدةً، وبالتَّالي أَدعى إلى القَبول والامتثال، كما أَنَّ في هذا التَّدرُّج تيسيرًا للمخاطبين لمعرفة الأَحكام وحفظها والإِحاطة بأَسبابها وظروف تشريعها"[٢].

والمدقِّق في السُّنَّة النَّبويَّة يلحظ هذا التَّدرج أَجلى وأَوضح، فقد بيَّنت الأَحاديث منهج التَّدرُّج الذي سلكه النَّبيُّ ﷺ طوال مدّة دعوته حتَّى أَكمل تبليغ الرِّسالة، وأَتمَّ بناء صرح الدِّين العظيم.

ويمكن تقسيم المنهج النَّبوي في التَّدرج أَربعة أَقسامٍ:

١) بناء العقيدة الصَّحيحة في النُّفوس، وترسيخها في القلوب، وذلك من خلال التَّركيز على الآيات القرآنيَّة المشتملة على الدَّعوة للإيمان بالله وإِفراده بالعبادة، والحديث عن يوم القيامة والجنَّة والنَّار وغيرها، ممَّا تزكو به النَّفس، وتتهيَّأ لقَبول الأَحكام الشَّرعيَّة وتطبيقها، وهذا ما بيَّنته السَّيِّدة عائشة – رضي الله عنها – في الحديث السَّابق، فقد ذكرت أَنَّ الفترة المكِّيَّة كانت مرحلة إِعدادٍ وتربيةٍ، لم يُشرع فيها شيءٌ من الأَحكام والتَّشريعات لعدم استعداد النَّاس لذلك، حتَّى إِذا رسخت العقيدة في قلوبهم وثبت أَركانها، نزلت الأَحكام والتَّشريعات لقولها رضي الله عنها: "حَتَّى إِذَا ثَابَ النَّاسُ إِلَى الإِسْلاَمِ نَزَلَ الحَلاَلُ وَالحَرَامُ".

أَمَّا ما جاء في بعض الأَحاديث أَنَّ النَّبيَّ ﷺ وأَصحابه ﷺ كانوا يُؤَدُّون بعض العبادات كالصَّلاة والصِّيام، فيُجاب بأَنَّ الصَّلاة قد فُرضت بهذه الهيئة الخاصَّة، لتكون وسيلةً مهمَّةً لإِعداد جيل الصَّحابة، لحمل الرِّسالة العظيمة في مواجهة التَّحديات والصُّعوبات، فلمَّا هُيِّئت نفوسهم واستعدَّت لذلك، خفَّف الله عنهم،

١ ينظر: فتح الباري لابن حجر (٩/٤٠).

٢ المدخل لدراسة الشَّريعة الإسلاميَّة، لعبد الكريم زيدان، ص (٩٣).

فنسخ فرضيَّة قيام اللَّيل وصارت نافلةً بعد ذلك، لحديث عائشة — رضي الله عنها – قالت: «إِنَّ اللَّهَ تعالى افْتَرَضَ قِيَامَ اللَّيْلِ فِي أَوَّلِ هَذِهِ السُّورَةِ، فَقَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ حَوْلًا حَتَّى انْتَفَخَتْ أَقْدَامُهُمْ، وَأَمْسَكَ اللَّهُ تعالى خَاتِمَتَهَا اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا، ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ تعالى التَّخْفِيفَ فِي آخِرِ هَذِهِ السُّورَةِ، فَصَارَ قِيَامُ اللَّيْلِ تَطَوُّعًا بَعْدَ أَنْ كَانَ فَرِيضَةً...»[١]، وأَمَّا صيام يوم عاشوراء فكان عبادةً معروفةً عند العرب من بقايا دين إبراهيم – عليه السَّلام – فصامه النَّبِيُّ ﷺ [٢]لحديث عائشة – رضي الله عنها – قالت: "كانت قُرَيْشٌ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بصِيَامِهِ حَتَّى فُرِضَ رَمَضَانُ، وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ»[٣].

٢) التَّدرُّج في تشريع الحكم الواحد، ذلك أَنَّ العبادات لم تُشرع دفعةً واحدةً، بل مرَّت بعدَّة مراحل حتَّى وصلت إلى الصُّورة المعهودة، فالصَّلاة فُرضت ليلة المعراج ركعتين، ثم زيدت بعد الهجرة إلى أَربع ركعات، لحديث عائشة – رضي الله عنها – قالت: «فُرِضَت الصَّلاَةُ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَفُرِضَتْ أَرْبَعًا، وَتُرِكَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الأَوَّلِ»[٤].

أَمَّا الصِّيام فأَخذ تشريعه فترةً أَطول من الصَّلاة، نظرًا لصعوبته ومشقَّته على النُّفوس، يقول ابن القيم: "لَمَّا كان فطم النُّفوس عن مأَلوفاتها، وشهواتها، من أَشقِّ الأُمور وأَصعبها، تأَخَّر فَرْضُه إلى وسط الإسلام بعد الهجرة، لَمَّا توطَّنت النُّفوس على التَّوحيد والصَّلاة، وأَلِفت أَوامر القرآن، فنُقِلت إليه بالتَّدريج"[٥].

---

١ أخرجه مسلم في صلاة المسافر وقصرها، باب (١٨) جامع صلاة اللَّيل ومن نام عنه أَو مرض، برقم (٧٤٦).

٢ ينظر: موسوعة فتح الملهم بشرح صحيح مسلم، لشبير أَحمد العثماني (٢١٩/٦).

٣ أَخرجه البخاريُّ في الصِّيام، باب (١) وجوب صوم رمضان، برقم (١٧٩٤) واللَّفظ له، ومسلم في الصِّيام، باب (١٩) صوم يوم عاشوراء، برقم (١١٢٥).

٤ أَخرجه البخاريُّ في فضائل الصَّحابة، باب (٧٧) التاريخ، من أَين أَرَّخوا التاريخ، برقم (٣٧٢٠) واللَّفظ له، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب (١) صلاة المسافرين وقصرها، برقم (٦٨٥).

٥ زاد المعاد في سيرة خير العباد، لابن قيم (٢٩/٢).

٣) التَّدرُّج في تشريع التَّكاليف الشَّرعيَّة في الجملة، وذلك ببيانها للنَّاس شيئًا فشيئًا، لِتتمَّ معرفتهم واستيعابهم لها، وإدراكهم لحقيقتها، والتَّدرج فيها من الأيسر إلى ما يليه، ومن السَّهل إلى الأشدِّ، ومن القريب لأذهانهم إلى ما بَعُدَ عنهم، حتَّى ينخرطوا في دين الله وشرعه، ويقتنعوا به، ويلتزموا بأحكامه فكرًا وسلوكًا[1].

ويتَّضح هذا مِن تَتبُّع مسيرة التَّشريع، فقد فُرضت الصَّلاة في ليلة الإسراء قبل الهجرة بسنةٍ، ثمَّ كان تشريع الأذان والقتال وبعض أحكام النِّكاح كالصِّداق والوليمة في السَّنة الأُولى من الهجرة، وفي السَّنة الثَّانية شُرِع الصَّوم وصلاة العيدين ونحر الأضاحي والزَّكاة، وحُوِّلت فيها القبلة، وأُحِلَّت الغنائم للمجاهدين، وشُرع قصر الصَّلاة في السَّفر والخَوف في السَّنة الرَّابعة، وفيها أيضًا شُرعت عقوبة الزِّنى، وأنزل الله أحكام التَّيمُّم والقذف وفرض الحجِّ، وهكذا إلى اكتمال التَّشريع[2].

وانتهى هذان القسمان انتهيا بوفاة النَّبيِّ ﷺ، وتوقَّف نزول الوحي؛ لأنَّ الشَّرع قد اكتمل.

٤) التَّدرُّج في تطبيق التَّكاليف، وهذا يختصُّ بمن دخل في الإسلام حديثًا تلطُّفًا بحاله، لأنَّه لو طولب بجميع التَّكاليف دفعةً واحدةً في أوَّل مرَّةٍ لم يأْمن النَّفرة [3]، ويعدُّ حديث معاذ بن جبل ﷺ أصلاً في هذا الأمر، يقول ﷺ: ابتعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن فقال لي: «إنَّكَ تَقْدَمُ عَلى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَاب، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُم اليْهِ عِبادَةُ الله ﷻ، فَإذَا عَرَفُوا اللهَ فَأَخْبِرْهُمْ: أَنَّ اللهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَواتٍ في يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإذا فَعَلُوا فَأَخْبِرْهُمْ: أَنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيهِمْ زَكاةً تُؤْخَذُ من أَغْنيَائِهِمْ فَتُرَدُّ على فُقَرَائِهِمْ، فَإذا أَطَاعُوا بها فَخُذْ مِنْهُمْ، وَتَوَقَّ كَرائِم أَمْوالِ النَّاسِ»[4].

يقول النووي: "بدأ رسول الله ﷺ بالأهمِّ فالأهمِّ، فكان أوَّل ما دعاهم إلى التَّوحيد، ثم بدأ بالصَّلاة وبعدها الزَّكاة"[5].

١ التَّدرُّج في التَّشريع والتَّطبيق في الشَّريعة الإسلاميَّة، لمحمد مصطفى الزُّحيلي، ص (٢٨).

٢ تاريخ الفقه الإسلامي، لعمر سليمان الأشقر، ص (٤٨).

٣ فتح الباري لابن حجر (٢٥٩/٣).

٤ أخرجه البخاريُّ في الزَّكاة، باب (٤٠) لا تُؤْخذ كرائِم أموال النَّاس في الصَّدقة، برقم (١٣٨٩)، ومسلم في الإيمان، باب (٧) الدَّعاء إلى الشَّهادتين وشرائع الإسلام، برقم (١٩).

٥ المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي (١٩٧/١-٢٠٠).

ولا يُفهم من ذلك إلغاء شيءٍ من أَحكام الدِّين، إنَّما هي مرحلةٌ مؤقَّتةٌ، يُطالب فيها المكلَّف بالتَّكاليف شيئًا فشيئًا حتَّى يرسخ الدِّين في قلبه، وتطمئنَّ به نفسه، ويعتاد على الوضع الجديد الذي دخل فيه، فإذا كان ذلك طُلب منه القيام بجميع التَّكاليف المطلوبة، لحديث نصر بن عاصم عن رجل منهم أَنَّه أَتَى النَّبيَّ ﷺ فَأَسْلَمَ عَلَى أَنَّهُ لاَ يُصَلِّي إلاَّ صَلاَتَيْنِ، فَقَبِلَ ذَلِك مِنْه. وفي رواية: فقال ﷺ: «إِنْ يُقْبَلْ مِنْهُ، فَإذا دَخَلَ فِي الإِسْلَام أُمِرَ بِالخَمْس»[١].

وبعد هذا العرض لتطبيقات اليُسْر نصل إِلى نتيجةٍ مفادها: أَنَّ اليُسْر في الشَّريعة الإِسلاميَّة ليس غايةً بعينها، يأْخذ به المكلَّف وفق أَهواءِ نفسه ونزوات شهوته، بما يؤدِّي إِلى تعطيل المصالح الشَّرعية وعدم تحقيق مقاصد الشَّرع، إنَّما هو غوثٌ ورحمةٌ للمكلَّف، يعينه على القيام بأَوامر الله تعالى، والاستمرار على طاعته، ليحقِّق الغاية من خلقه، وهي العبودية لله وحده.

يقول الرَّاغب الأَصفهانيُّ: "إِنَّ إِرادة اليُسْر تتمثَّل في إِيجاب الله تعالى الصَّوم لما فيه من حلاوة التَّكليف، وإِشراقات الرُّوح، وتوثيق الصِّلة بين العبد وربه"[٢]، ويقول في موطن آخر: "من وجوه تفسير التَّخفيف أَنَّه لم يَعْنِ به ما يستخفُّه الطَّبع وتميل النَّفس إِليه، وإِنَّما عنى ما يخفُّ به تحمل ما يبلغنا إِلى ثوابه"[٣].

---

١ أَخرجه أَحمد في المسند (٥/٢٤)، برقم (٢٠٣٠٢)، وإِسناده صحيحٌ متَّصلٌ، والرَّجل المبهم في الإِسناد صحابيٌّ، دلَّ على ذلك جملة أُمورٍ هي:

أ. قول نصر بن عاصم – وهو تابعيٌّ ثقةٌ – عن رجلٍ منهم، يُشعر بمعرفته الصَّحابيَّ وبسماعه منه، ومن المعلوم عند أَهل الحديث أَنَّ التَّابعيَّ الثِّقة إِذا قال: "حدَّثني رجلٌ من الصَّحابة، أَو عن رجلٍ من الصَّحابة ونحو ذلك" أَنَّه حجَّةٌ ما لم تدلَّ قرينةٌ على غير ذلك.

ب. تبويب الإِمام أَحمد في مسنده لهذا الحديث "حديثُ رجالٍ من أَصحاب النَّبيِّ ﷺ". ينظر: "التَّقييد والإِيضاح شرح مقدِّمة ابن الصَّلاح"، للعراقي (٧٤)، و"فتح المغيث شرح أَلفيَّة الحديث"، للسخاوي (١/١٥٢) و"تقريب التَّهذيب" لابن حجر (٥٦٠).

٢ تفسير الرَّاغب الأَصفهاني (١/٣٩٤).

٣ المصدر السَّابق (٢/١٢٠٠).

خاتمة البحث:

توصَّل الباحث من خلال إعداد هذا البحث إلى نتائج مهمة، وهي:

١) اليُسْر الإلهي هو قيمة عظيمة غايتها بقاء المكلَّف على ارتباط دائم بربه في جميع أحواله.

٢) اليُسْر يعني بقاء الأحكام الشرعية في حالة فعالة وعدم بقائها مجرد نظريات وقواعد ليس لها محل من التطبيق.

٣) اليُسْر يدل على حيوية الإسلام وشموليته ومناسبته لكل العصور، فهو يشكل حلولاً واقعيةً ومناسبةً لكل المشكلات والعوائق التي تواجه على اختلاف الأزمنة دون أن يعارض ذلك حاجاتها الفطرية أو يمنع عنه

٤) الرخصة – وهي إحدى وجوه اليُسْر – ليست على مَنْزلة واحدة تناسب جميع الحالات الطارئة التي تَنْزل بالمكلفين، بل لا بد من الفهم أن الرخصة على درجات ومراتب يأخذ منها المكلف ما يناسب حالته؛ لأن الرخص مضبوط بالقواعد الشرعية، والتوسع في الأخذ بالرخص يشكل خطورة على إيمان المكلف وصحة عباداته.

٥) التدرج هو إحدى وسائل التيسير التي إذا فُعِّلت في هذه الأيام وأُحسن استعمالها فتحت باباً واسعاً لدخول كبير عدد من الناس غير المسلمين في دين الله تعالى، فضلاً عن فتح باب التوبة والإصلاح للمجرمين والمذنبين.

المصادر والمراجع:

١) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: لأحمد بن أَبي بكر البوصيري. ت: دار المشكاة للبحث العلمي. ط١. دار الوطن للنشر/ الرِّياض: ١٤٢٠ﻫ – ١٩٩٩م.

٢) الاستذكار: ليوسف بن عبد الله بن عبد البر. ت: سالم محمد عطا ومحمد عليم عوض. ط١. دار الكتب العلمية/ بيروت: ٢٠٠٠م.

٣) إعلام الموقِّعين عن ربِّ العالمين، لمحمد بن أَبي بكر، ابن قيم الجوزية. ت:محمد عبد السلام إبراهيم. ط١. دار الكتب العلمية/ بيروت: ١٤١١ﻫ – ١٩٩١م.

٤) بدائع الصَّنائع في ترتيب الشَّرائع: لأبي بكر بن مسعود بن أَحمد الكاساني، ط٢. دار الكتب العلمية/ بيروت: ١٤٠٦ﻫ – ١٩٨٦م.

٥) تاريخ الفقه الإسلامي: لعمر سليمان الأشقر. ط٣. دار النَّفائس، مكتبة الفلاح/عمَّان، الكويت: ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٦) التَّدرُّج في التَّشريع والتَّطبيق في الشَّريعة الإسلاميَّة: لمحمد مصطفى الزُّحيلي. المجلس الوطني للثَّقافة والفنون/ الكويت: ٢٠٠٢م.

٧) تفسير الرَّاغب الأَصفهاني: لاالحسن بن محمد المعروف بالرَّاغب الأَصفهاني ت: د.عادل بن علي الشِّدِي. ط١. دار الوطن/ الرياض: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٨) تقريب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. ت: محمد عوامة. ط١. دار الرشيد/ دمشق:١٤٠٦ه — ١٩٨٦م.

٩) التَّقييد والإيضاح شرح مقدِّمة ابن الصَّلاح: لعبد الرحيم بن الحسين العراقي. ت: عبد الرحمن محمد عثمان. ط١. المكتبة السلفية/ المدينة المنورة: ١٣٨٩ه- ١٩٦٩م.

١٠) التَّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ليوسف بن عبد الله بن عبد البر. ت: مصطفى بن أَحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري. وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية/ المغرب: ١٣٨٧ه.

١١) تيسير العلام شرح عمدة الأحكام: لعبد الله بن عبد الرحمن البسام. ت: محمد صبحي حلاق. ط١٠. مكتبة الصحابة، مكتبة التابعين/ القاهرة،الإمارات: ١٤٢٦ه - ٢٠٠٦م.

١٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لمحمد بن جرير الطَّبري. ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط٢. دار هجر/ القاهرة: ١٤٢٢ه - ٢٠٠١م.

١٣) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم: لعبد الرحمن بن أَحمد بن رجب الحنبلي. ت: شعيب الأرناؤوط و إبراهيم باجس. ط٢.مؤسسة الرسالة/ بيروت: ١٤٢٢ه - ٢٠٠١م.

١٤) حجَّة الله البالغة: لأحمد بن عبد الرحيم المعروف بولي الله الدَّهلوي. ت: السيد سابق. ط١. دار الجيل / بيروت: ١٤٢٦ه-٢٠٠٥م.

١٥) زاد المعاد في هدي خير العباد: لمحمد بن أَبي بكر ابن قيم الجوزية. ت: شعيب الارنؤوط و عبد القادر الارنؤوط. ط٢٧. مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلاميَّة/ بيروت، الكويت: ١٤١٥ه - ١٩٩٤م.

١٦) جامع الترمذي: محمد بن عيسى أَبي عيسى الترمذي. ت: أَحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي / بيروت.

١٧) خلاصة الأَحكام في مهمَّات السُّنن وقواعد الإسلام: ليحيى بن شرف النَّووي. ت: حسين إسماعيل الجمل. ط١.مؤسسة الرسالة/ بيروت: ١٤١٨ه - ١٩٩٧م.

١٨) سنن النسائي الصغرى: لأَبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي. ت: عبدالفتاح أَبو غدة. ط٢. مكتب المطبوعات الإسلامية/ حلب: ١٤٠٦ه - ١٩٨٦م.

١٩) شرح صحيح البخاريِّ: لعلي بن خلف بن بطَّال. ت: ياسر بن إبراهيم. ط٢. مكتبة الرشد/ الرياض: ١٤٢٣ه – ٢٠٠٣م.

٢٠) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: لمحمد بن حبان البستي. ترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي. ت: شعيب الأرناؤوط. ط٢. مؤسسة الرسالة/ بيروت: ١٤١٤ه – ١٩٩٣م.

٢١) صحيح ابن خزيمة: لمحمد بن إِسحاق بن خزيمة. ت: محمد مصطفى الأَعظمي. ط٢. المكتب الإِسلامي/ بيروت: ١٤١٢ه – ١٩٩٢م.

٢٢) صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل البخاري. ت: د.مصطفى ديب البغا. ط٣. دار ابن كثير، اليمامة/ بيروت: ١٤٠٧ه — ١٩٨٧م.

٢٣) صحيح مسلم: لمسلم بن الحجاج النيسابوري. ت:محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي/ بيروت.

٢٤) طرح التَّثريب في شرح التَّقريب: لعبد الرَّحيم بن الحسين العراقي. دار إحياء التراث العربي/ بيروت.

٢٥) عمدة التَّحقيق في التَّقليد والتَّلفيق: لمحمد سعيد الباني. اعتنى به: حسن السماحي سويدان. ط٢. دار القادري/ دمشق: ١٤١٨ه – ١٩٩٧م.

٢٦) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: لمحمود بن أحمد العيني. دار إحياء التراث العربي/ بيروت.

٢٧) فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. ت: محب الدين الخطيب. دار المعرفة/ بيروت: ١٣٧٩ه.

٢٨) فتح المغيث شرح ألفية الحديث: لمحمَّد بن عبد الرَّحمن السَّخاوي ت: علي حسين علي. ط١. مكتبة السنة/ مصر: ١٤٢٤ه – ٢٠٠٣م.

٢٩) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: لمحمود بن عمرو الزمخشري ت: عادل أَحمد عبد الموجود و علي محمد معَّوض. ط١. مكتبة العبيكان/ الرياض: ١٤١٨ه – ١٩٩٨م.

٣٠) كشف المشكل من حديث الصَّحيحين: لعبد الرحمن بن علي الجوزي ت: علي حسين البواب. دار الوطن/ الرياض: ١٤١٧ه – ١٩٩٧م.

٣١) مجمع الزَّوائد ومنبع الفوائد: لعلي بن أَبي بكر الهيثمي ت: حسام الدين القدسي. مكتبة القدسي/ القاهرة: ١٤١٤ه – ١٩٩٤م.

٣٢) مجموع الفتاوى: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية ت:عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف/ المدينة المنوَّرة: ١٤١٦ه – ١٩٩٥م.

٣٣) المجموع شرح المهذَّب: لمحيى الدين بن شرف النَّووي ت: محمد نجيب المطيعي. مكتبة الارشاد/ جدة.

٣٤) المدخل لدراسة الشَّريعة الإِسلاميَّة: لعبد الكريم زيدان. ط١١. مؤسسة الرسالة/ بيروت: ١٤١٠ه – ١٩٨٩م.

٣٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل: لأحمد بن حنبل أَبي عبد الله الشيباني. مؤسسة قرطبة/ مصر.
٣٦) المعجم الأَوسط: لسليمان بن أَحمد أَبي القاسم الطَّبراني. ت: طارق بن عوض الله و عبد المحسن بن إِبراهيم الحسيني. دار الحرمين/ القاهرة: ١٤١٥ه – ١٩٩٥م.
٣٧) المغني: لعبد الله بن أَحمد بن قدامة المقدسي. ت: عبد الله التركي و عبد الفتاح الحلو. ط٣. دار عالم الكتب/ الرياض: ١٤١٧ه – ١٩٩٧م.
٣٨) المفهم لما أَشكل من تلخيص كتاب مسلم: لأَبي العباس أَحمد بن عمر القرطبي. ت: محيي الدين ديب مستو وآخرون. ط١. دار ابن كثير ودار الكلم الطيب/ دمشق، بيروت: ١٤١٧ه – ١٩٩٦م.
٣٩) المنتقى شرح الموطَّأ: لسليمان بن خلف الباجي. ط١. مطبعة السعادة/ مصر: ١٣٣٢ه.
٤٠) المنثور في القواعد الفقهيِّة: لمحمد بن عبد الله الزَّركشي. ط٢. وزارة الأوقاف الكويتية: ١٤٠٥ه – ١٩٨٥م.
٤١) الموافقات: لإبراهيم بن موسى الشَّاطبي. اعتنى به وراجعه: هيثم طعيمي و محمد الفاضلي. المكتبة العصرية/ بيروت. ١٤٢٣ه – ٢٠٠٢م.
٤٢) الميزان: لعبد الوهَّاب بن أحمد الشَّعراني. ت: عبد الرحمن عميرة. ط١. عالم الكتب/ بيروت: ١٤٠٩ه –١٩٨٩م.

"التَّعالُم" ومظاهره في ضوء السُّنّة النبوية

دراسة موضوعية

خديجة فاطمة بنت سيد ممتاز الدين[١]

khateja٢٠٠٨@gmail.com

ملخَّص البحث:

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل إحدى أهمِّ فِتَن العصر وقضاياه، وهي: فتنةُ "التَّعالُمِ"، وهو: التَّظاهُرُ بالعلم دون الاتِّصاف به حقيقةً؛ وذلك من خلال أبرز مظاهره الثلاثة الكبرى من تعليم وتدريس، وتأليف وتحقيق، وقضاء وإفتاء، وكلُّ ذلك في ضوء السنة النبوية كدراسة موضوعية معاصرة. وتهدف هذه الدراسة إلى إثبات وتحقيق أنَّ "التَّعالُم" من الفِتَن التي تنبَّأ رسولُ الله ﷺ بظهورها وانتشارها في آخر الزَّمان قُرْب يوم القيامة، وقد [٢]وقعتْ هذه الفتنةُ تماماً؛ مِصداقاً لِما أخبر بها عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ. وتَكمُن الأهميةُ العظمى لمثل هذه الدراسات في بيان إعجاز الحديث النبوي الشريف في تحقُّق التنبُّؤات النبوية الواردة في الأحاديث الشريفة.

ويحتوي البحث على مبحثين، يعرِّف أولهما "التعالُم" و"الْمُتعالِم" من حيث اللغة والاصطلاح، ثم يبيِّن الأدلةَ التي ورد فيها "التَّعالُم" من حيث المعنى في كل من القرآن والسُّنّة، كما يُورد أقوال الصحابة والتابعين وبعض قدامى العلماء والمعاصرين التي جاءت في "التَّعالُم". أما المبحث الثاني فهو يذكر مظاهرَ "التَّعالُم" فيما يتعلَّق بمجال التدريس والوعظ والإرشاد، وبمجال النشر والتأليف والتحقيق، وكذلك فيما يتعلَّق بمجال الإفتاء والقضاء. ويختتم البحث بذكر ما توصلت إليه الباحثة من نتائج عديدة.

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشرف الأنبياء والمرسَلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ومَن تبعهم بإحسان، وسار على نهجهم إلى يوم الدين، اللهم لا عِلم لنا إلا ما علَّمتنا إنك أنت العليم الحكيم، اللهم علِّمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علَّمتنا، وزدنا علماً يا ربَّ العالمين، اللهم آمين.

[١] طالبة دراسات عليا، بقسم القرآن والحديث، الأكاديمية الإسلامية، جامعة ملايا – كوالالمبور، (ماليزيا).

أما بعد... فخيرُ الكلامِ كلامُ الله تبارك وتعالى، وأفضَلُ الْهَدِيِ هَدْيُ المصطفى عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، وأجَلُّ النِّعَمِ وأعظَمُها على الإطلاق نعمةُ العلم وما يقتضيه بل ما يزيِّنه ويحلِّيه من الْخُلُق الفاضل القويم، فهذا من أحسن ما أكرم به الخالق البشرية جمعاء عامةً، والأمة المحمدية خاصةً.

وأكبَرُ دليلٍ على ذلك أنَّ أوّل ما خلق اللهُ جلَّ شأنه: القلمَ، ثم أمره بكتابة ما شاء تعالى من المقادير. وأوّل ما أنزل الله تبارك تعالى على خاتم أنبيائه من الوحي الإلهي: قولَه تعالى ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ [العلق: ١]، كما أنَّ الحقَّ تبارك وتعالى لم يأمرنا بالاستزادة في الدنيا من أيّ شيء سوى العلم، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴾ [طه: ١١٤]، ولو كان شيءٌ آخر في الدنيا أعَزَّ وأشرَفَ من العلم لأمرنا الله بالاستزادة منه، كذلك فإنَّ ما ينبغي أن يصاحبه من الْخُلُق هو أعظَمُ ما امتدح الله به سيدَ الأولين والآخرين وخاتم الأنبياء والمرسلين عليه أفضَلُ الصَّلاة وأتَمُّ التسليم، حيث قال جلَّ وعلا: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم: ٤]، ولولا هذه الأخلاق ما أحبَّه القريبُ والبعيد، وامتدحه العدوُّ قبل الصَّديق.

والعِلمُ الممدوح المطلوب الاستزادة منه في القرآن الكريم هو العلم الشرعي، الْمُتَّبَع لكتاب الله تعالى وسُنَّةِ المصطفى عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، فهذا الذي عظَّم الله شأنه، ورفع قدره، وأعلى منْزلته.

وأَوْلَى الناسِ بتحصيل هذا العلم من مَوردَيه الأصيلَين من اختارهم الله تعالى واصطفاهم للعَلِّ منه والنهل، وآتاهم من فضلِه وكرمه ما جعلهم هُداةً مهتدين أبراراً، ملتزمين سُبُلَ المتّقين الأخيار، مُتّبعين للسُّنَن والآثار، متحلِّين بالمكارم الأنوار، متخلِّين عن صفات الفُجَّار، فهم – حماهم الله – أركان الشريعة، وحصون الدين المنيعة، وبهم تُهدَم البدَع الشنيعة، وهم أمناء الله تعالى من خليقته، والواسطة بين المختار عليه السَّلام وبين أمته، أئمة الهدى ومصابيح الدُّجَى، بهم حفظ الله تعالى الدين، وصانه عن أباطيل الكذَّابين.

تحمَّلوا لنيل العلم وتحصيله ما تحمَّلوا، ومن خدمته والذَّبّ عن حياضه تمكَّنوا، فعمَّروا في سبيله الأوقات وأفنوا الأعمار، وتجشَّموا لأجله مشاقّ الرحلات والأسفار، وخاضوا بفرسانهم الأنهار والبحار، وسلكوا المجاهل والفيافي والقِفار، وفارقوا الأهل والأحباب والأوطان، وهجروا أطايب الملذَّات والأوطار.

قلوبُهم بلآلئ التُّقى والإيمان مرصَّعةٌ، وألسنتهم بضوء الحقِّ والبيان منوَّرةٌ، وأنفسهم بدُرَر الهدى والفرقان مزيَّنةٌ، لذا فهم مِن أشرف مَن رفعهم الله تعالى مِن خليقته لِما يحملون في صدورهم من أشرف ما أنزله تعالى من علومه ﴿ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ ﴾ [المجادلة: ١١].

وعلى نقيض أئمة المسلمين هؤلاء مَن هم أصحابُ الحقِّ الربانيين، وعلماء الملة والدين – تماماً – يأتي أولاء الْمُتعالِمون، المدَّعون بما لم يُعطَوا، المتشبِّعون بما لم يُمنحَوا، شعارُهم الكذب والزُّوْر، ورسولُ الله) يقول: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلاَبِس ثَوْبَيْ زُوْر[١]»، ودثارُهم المكر والخديعة، واللهُ تعالى يقول: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٥٤]، دَسُّوا أنفسهم بين أهل الحقِّ ترويجاً لبضاعتهم، وتزييناً لمزاعمهم وأباطيلهم، افتراءً على الدين وتشويهاً لسُمْعَة الإسلام والمسلمين، فلا هم للشريعة الغرَّاء نصروا، ولا لشوكة الكفر كسروا، بل كانوا بأساً وبلاءً على الدين، وعِبئاً ثقيلاً على كاهل أهله المؤمنين، ووصمةَ عارٍ على جبينه الغُرِّ المبين.

فهم من العلم خواءٌ، ومن الْخُلُق براءٌ، بل على نقيض ذلك تخلَّقوا بالعُجْب والكبرياء، وتحلَّوا بالبطر والخُيلاء، قلوبُهم للهوى وعاءٌ، وأذهانهم خِلْوٌ من النبوغ والذكاء، وحلوقهم لا تفترُّ من اجترار الادِّعاء تلو الادِّعاء، تسلَّطوا على العباد بداء الفُحش والبذاء، فحُرموا بخُبث مقاصدهم وقُبح نياتهم ميراث الأنبياء ومنح الأولياء؛ لأن غايتهم في كل ما يعملونه نيلُ الشهرة والرياء، فإلى الله نرفع أكفَّ الدعاء ليُنجي الأمةَ من شرِّ هؤلاء.

لقد ظهر "التَّعالُم" – هذا المرض الخبيث والدَّاء العجيب – حيث ظهر، في عصر تكالبت على الأمة فيه فِتَنٌ عوجاء، واشتدَّتْ عليها نوازلٌ ومِحَنٌ شعواء، ليُصيبها في أساسها وعمادها، وقد اندلع على مصراعيه مُحدِثاً فيها عظيم الفساد والاختلال، ومختلقاً أعاجيب البِدَع وأفانين الضلال، وقد اتَّخذ هذا البلاءُ المبينُ والشَّرُّ المستطيرُ ألواناً متنوعةً، وأشكالاً مختلفةً، فتعدَّدت ظواهرُه وتكاثرت مظاهرُه، من تعالُمٍ في الإفتاء والقضاء، أو في مجال الوعظ والتدريس، والدعوة والإرشاد، أو ما يتعلَّق بدائرة النشر والتأليف والتحقيق، وهلم جراً.

---

[١] أخرجه البخاري في الجامع الصحيح المسنَد، ص٩٨٢، برقم (٥٢١٩)، ومسلم في الصحيح، كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن التزوير في اللباس وغيره، برقم: (٢١٢٩)، عن عائشة رضي الله عنها، واللفظ له.

وهذا الذي أتحدَّث عنه وأذكره هو في الحقيقة ليس وليدَ العصر؛ بل ظهر بُعَيْدَ العصر النبوي، لكنه في عصرنا الراهن قد ذاع وشاع، وعمَّ وطمَّ.

لذا فلا بُدَّ لأهل الغيرة والحمية، والنخوة الدينية الإيمانية أن يتداركوا هذا الداء بناجع الدواء، ليرزق الله الأمة عاجل الشفاء.

ومن هنا كانت فكرة إعداد هذا البحث المتواضع، والذي لا يوجد مَن كتب عنه سوى العلامة الجليل، الشيخ الفاضل النبيل بكر بن عبد الله أبي زيد[١]، وذلك في رسالته الماتعة "التَّعالُم وأثره على الفكر والكتاب"[٢]، وهي في الحقيقة رسالة بليغة الأسلوب، عريقة المضمون، رائعة المبنى، فائقة المعنى. تحدَّث فيها — رحمه الله تعالى - عن "التَّعالُم" وظواهره المختلفة، وما هو عليه في عصرنا الراهن، وضرب لذلك أمثلةً من بطون كتب السِّيَر والتاريخ مع ذكر بعض المؤلفات فيه مما يدلُّ على أنه ليس وليدَ العصرِ بل له جذورٌ قديمةٌ، لكنها الآن امتدَّتْ وقَوِيَتْ، واتّخذتْ مظاهرَ مختلفةً وألواناً عديدةً، تلا ذلك أبحاث مختصرة مفيدة للغاية دالَّةً على ما أراده الشيخ مِن بيان خطرِ هذا المرض الخبيث على الفرد نفسه دنياً وأخرى، وعلى الأمة الإسلامية جمعاء، فجزاه الله تعالى عنا جميعاً خيرَ ما جَزَى غَيُوراً على دينه وشرعِه، ومُدافِعاً عن سُنَّة نبيِّه - عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ - وأُمَّتِه.

---

[١] هو بكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله القضاعي: (١٣٦٥ - ١٤٢٩هـ): العلامة الفقيه، العالم النبيه، الأديب الأريب. تخرَّج في كلية الشريعة بالرياض، ثم نال شهادةَ الماجستير ثم الدكتوراة من المعهد العالي للقضاء بالرياض. عمل مدرِّساً في المسجد النبوي الشريف، ثم إماماً وخطيباً فيه، ثم رئيساً لمجمع الفقه الإسلامي الدولي. توفي بمدينة الرياض. ومن مؤلَّفاته: "حلية طالب العلم"، و"التعالم وأثره على الفكر والكتاب"، و"تصحيح الدعاء"، و"الردود" وغيرها. انظر لترجمته: "موقع الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد". http://s.sunnahway.net/bakrabozaid/

[٢] كما قمتُ كذلك بعون الله وتيسيره، بإعداد رسالة جامعية لنيل درجة الماجستير في الحديث النبوي، بقسم القرآن والحديث، الأكاديمية الإسلامية، في جامعة ملايا، بعنوان: "التعالم ومظاهره في ضوء السنة النبوية: دراسة موضوعية معاصرة".

المبحث الأول: مفهوم "التَّعالُم":

بما أنَّ موضوع هذا البحثِ يدور حول "التَّعالُم"؛ فلا بُدَّ من تعريف جامع لهذا المصطلح، الذي لم يُعرَف قديماً في عهد السَّلَف بالمفهوم المصطلَح عليه اليوم[١]، لذلك أرى من الضروريِّ أن أقوم في مطالب هذا المبحث بتعريف هذا المصطلح لغةً واصطلاحاً، ثم بتعريف المتّصِف به (أي الْمُتعالِم)، ثم بدراسة ورود هذا المصطلح في القرآن الكريم والحديث النبوي، ثم سوق أقوال الصحابة والتابعين وبعض قدامى العلماء والمعاصرين التي وردتْ في "التَّعالُم".

المطلب الأول: تعريف "التَّعالُم" لغةً واصطلاحاً:

"التَّعالُم" على وزن "التَّفاعُل"، وهو مصدرُ "تَعالَمَ يَتعالَمُ تَعالُماً"، وهو مشتقٌّ من فِعل "عَلِمَ، يَعْلَم، عِلْماً"، و"العلمُ" نقيض: الجهل[٢].

و"التَّعالُمُ" هو: التظاهُرُ بالعلم[٣]، وسيأتي تعريفه المفصل.

ولصيغة "التَّفاعُل"، معانٍ عِدّةٌ عند العلماء[٤]، منها أنها تُستعمَل لـ:

١) الدلالةِ على مشاركة اثنَين فأكثر في أصل الفعل الثُّلاثي نحو: تخاصَمَ زيدٌ وعليٌّ وتضارَبا.

٢) وللدلالة على تكلُّف الفاعل إظهارَ الفعل وهو في الحقيقة غيرُ مُتّصِفٍ به، نحو: تجاهَل وتغابَى وتعامَى.

---

[١] وقد ذكر الأستاذ أبو بكر يوسف لعويسي في مقال له بعنوان "المعالم لمعرفة حد التَّعالُم": إنَّ "مجمع الفقه الإسلامي" التابع لمنظَّمة المؤتمر الإسلامي بجُدَّة، ومجمع اللغة العربية في القاهرة، قام بدراسة هذا المصطلح، وقرَّر جواز التعامُلِ به في المصنَّفات والخطابات الشرعية. انظر: أبو بكر يوسف لعويسي، المعالم لمعرفة حد التَّعالُم، المنشور في موقع "الأمين موقع سلفي علمي للتعريف بالمصطلحات والعلوم الشرعية": www.al-amen.com/vb/showthread.php/٧٦٢٩

[٢] انظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج٢، ص١٥٢، وأبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، ج٢، ص٣١٥، انظر مادة "علم".

[٣] انظر: "المعجم الوسيط" ص٦٥٥.

[٤] انظر في معاني هذه الصيغة: سيبويه، (١٤١١هـ/١٩٩١م)، الكتاب، ج٤، ص٦٦، ٦٩. وأبو بكر ابن السراج، (١٤٠٧هـ)، الأصول في النحو، ج٣، ص١٢٠. وأحمد بن محمد الميداني، ص١٦، ١٧. وابن الحاجب، (١٤١٥هـ)، الشافية في علم التصريف، ص٢٠. وأحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شذى العرف في فنّ الصرف، ص٤٤.

٣) وللدلالة على حصول الشيء بالتدرُّج، كـ: تواردَت الإبلُ، وتزايَد النِّيلُ.

وبناءً على المعنى الثاني لصيغة "التفاعُل" يكون "التَّعالُم" بمعنى: التَّظاهُر، فنقول: "تَعالَم فلانٌ" إذا أظهر العلمَ وهو ليس كذلك، وعلى هذا يَكمُن فيه معنى الادِّعاء لأجل الظهور والبروز، وكسبِ المال والجاه، ونيلِ الشُّهْرَة والمكانة.

ودلالةُ وزن "التفاعُل" عموماً تكون لإظهار ما ليس واقعاً في الأصل والحقيقة كما أسلفتُ، نقول: "فلانٌ تَجاهَلَ الأمرَ وتَغافَلَه"؛ إذا أظهر من نفسه الجهلَ والغفلةَ تِجاه أمرٍ ما وهما في الأصل والحقيقة منتفيان لديه، كما إذا قلنا: "تحالَم الرجلُ"؛ إذا أظهر الحِلمَ وهو منتفٍ لديه، وهكذا.

فـ"التَّعالُم" هو ادِّعاء العلم بالقول، أو العمل، أو الحال، أو الهيئة، ونحو ذلك، ممن ليس من أهل العلم[١].

أمَّا "الْمُتعالِم": فهو مَن اتَّصف بهذه الصفة القبيحة المذمومة من إظهار العلم وادِّعائه وهو ليس كذلك.

وهذا التعريفُ لـ "التَّعالُم" و"الْمُتعالِم" لم أعثر عليه في القواميس والمعاجم العربية القديمة، إلاَّ أنَّه في بعض كُتُب القدامى استُعملت بعضُ ألفاظٍ بمعنى "التَّعالُم"، مثل لفظة "التَّحاذُق" التي استعملها الجاحظُ[٢] في رسائله في ذمِّ أخلاق الكُتَّاب فقال: "فإنَّ أحدهم يَتحاذَق عند نُظرائه بالاستقصاء على مِثله"[٣]؛ يعني: أنه يتظاهر بالعلم والمعرفة عندهم وهو في الحقيقة على عكس ذلك.

ومن هذا نستنتج: أنَّ هذا الوزن (أي: التفاعُل) يُستعمَل على وجه العموم لأجل الذَّمِّ؛ وذلك لإخفاء الحقيقة وسترِها وإظهارِ خلافها.

---

[١] انظر مادة "علم" في هذه المعاجم العصرية: الكيرانوي، القاموس الوحيد، ص١١١٩. و"المعجم الوسيط" ص٦٥٥. والمعجم العربي الأساسي، ص٨٦٠.

[٢] هو عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (١٦٣ – ٢٥٥هـ): كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة، مولده ووفاته في البصرة، فلج في آخر عمره. وكان مشوه الخلقة، ومات والكتاب على صدره. قتلته مجلدات من الكتب وقعت عليه، له تصانيف كثيرة، منها: "الحيوان"، و"البيان والتبيين"، و"البخلاء"، و"المحاسن والأضداد"، ومجموع رسائل". انظر: الزركلي، الأعلام، ج٥، ص٧٤.

[٣] الجاحظ، الرسائل السياسية، ج١، ص٦١١.

"التَّعالُم" اصطلاحاً: عرَّفه مجموعة من العلماء المعاصرين بتعريفات مختلفة من ناحية المبنى، لكنها تتّفق عموماً من ناحية المعنى.

١) فعرَّفه الأستاذ محمد خلف سلامة[١] أنه ادِّعاء العلم بالقول، أو العمل، أو الحال، أو الهيئة، ونحو ذلك ممن ليس من أهل العلم[٢].

٢) وعرَّفه الشيخ صالح بن فوزان الفوزان[٣]: "أنه ادِّعاء العلم نتيجةً للاقتصار على مطالعة الكتب، ومثل هذا يُقال له: (الجاهل المركَّب) وهو الذي يجهل ولا يدري أنه جاهل؛ بل يَظُنّ أنه هو العالِم"[٤].

٣) كما عرَّفه الأستاذ أبو بكر يوسف لعويسي[٥] تعريفاً متكاملاً على صورة مصطلحٍ عصريٍّ حديثٍ كنتيجةٍ لتتبُّعه واستقرائه قائلاً: "التَّعالُم: ادِّعاء الإنسان العلمَ قبل أن يتعلَّم، حيث لا يعرف مرتبةَ الدليلِ ولا مناطه، ولا يعرف الفرقَ بين المجمَل والمبيَّن، والمطلَق والمقيَّد، والعامِّ والخاصِّ، والناسخ والمنسوخ، ثم يتجرَّأ على الخوض في كتاب الله، وسُنَّةِ رسول الله ﷺ، وأصولِ الإسلام، ونتيجةً لذلك قد يقع في التكفير، وقد يقع

---

[١] لم أعثر على ترجمته، إلا أنه من أبناء الموصل في العراق، ومن العلماء المتمكّنين من الحديث النبوي وعلومه، وله كتاب قيم باسم "لسان المحدِّثين"، وهو يحتوي على الكثير من مصطلحات علم الحديث النبوي على الترتيب الهجائي.

[٢] محمد خلف سلامة، لسان المحدِّثين، وهو كتاب إلكتروني، انظره في موقع "صيد الفوائد" http://www.saaid.net/book/open.php?cat=٩١&book=٣٥١٦

[٣] هو صالح بن فوزان بن عبد الله، من آل فوزان (من مواليد عام ١٣٥٤هـ): أحد أكابر وأجلة علماء السعودية. وُلد في منطقة القصيم. تخرَّج في كلية الشريعة بالرياض، ثم نال منها درجةَ الماجستير فالدكتوراه في الفقه. واشتغل بالتدريس في كلية الشريعة وفي المعهد العلمي في الرياض. وهو عضو في هيئة كبار العلماء. ومن مؤلَّفاته: "التحقيقات المرضية في المباحث الفرضية"، و"أحكام الأطعمة في الشريعة الإسلامية"، و"الضياء اللامع من الأحاديث القدسية الجوامع"، وغيرها. انظر ترجمته في موقع "الإمام الآجري"، http://www.ajurry.com/TarjamaFozan.htm

[٤] صالح بن فوزان الفوزان، التَّعالُم وآثاره الخطيرة على الأمة!، مقال منشور في "شبكة سحاب السلفية" www.sahab.net/forums/index.php?showtopic=١١٩٦٩٠

[٥] أحد أبرز علماء الجزائر، وله هناك نشاط علمي جم من خلال إلقاء المحاضرات والدروس في الدورات العلمية وفي المساجد، كما له مشاركات علمية قوية في العديد من الشبكات الإسلامية. ولم يتيسَّر لي الوقوف على المعلومات عنه أكثر من هذا.

في التفسيق، وقد يقع في التبديع، وربما جمع بين النقيضَيْن وهو لا يُحسِن أن يفرِّق بين الدليل ومناطه والدليلِ ومراتبه"[١].

المطلب الثاني: تعريف "الْمُتعالِم":

أمّا تعريف "الْمُتعالِم" كشخصٍ اتَّصف بهذه الطَّامة العظمى والمصيبة الكبرى؛ وجَرَّه الغرورُ بنفسه والعُجْبُ بها لأن يَلِجَ حظيرةَ الدُّخلاء الْمُتعالِمين، والتي من أشدِّ أخطار الوُلوج إليها: القولُ على الله تعالى بلا علمٍ، ثم التحليلُ والتحريمُ بلا تثبُّت أو رَوِيّة، فهذا أيضاً عرَّفه العديدُ من العلماء بتعريفات مختلفة، وها هي بيانها:

١) فـ"الْمُتعالِم" هو المتشبِّعُ بما لم يُعْطَ، الدخيلُ على العلم وأهله، المتزيِّ بزيّ العلماء ظاهراً، والمخالف المناقض لهم باطناً، تحلَّى بالادِّعاء والكذب، وتعرَّى عن قول الحقّ والصِّدْق، قد يكون حَدَثٌ غِرٌّ صغيرٌ، وربما في السِّنّ شيخٌ كبيرٌ، اعتمد على الصُّحُف والقِمْطِير؛ لذا داؤهما في الأمة خطيرٌ، وشأنُهما عند أُوْلِي العلم ذليلٌ حقيرٌ[٢].

٢) وقد عرَّفه الشيخ الدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود[٣] فقال: "الْمُتعالِم هو شخصٌ يُظهِر نفسَه أنه عالِمٌ بالأمور الشرعية ودلائلها، وطرائق الاستنباط فيها، يدَّعي أنه كذلك وليس كذلك، ثم يتكلَّم في مسائل الأمة إمّا في قضاياها الكبار، أو مسائل العلم الشرعية يتكلَّم فيها وهو على هذه الحال وهذه الصفة، حيث إنه قليلُ البضاعة في العلم، أو ناقصُ العلم، أو مُدَّعٍ للعلم، وليس بعالِم"[٤].

---

[١] أبو بكر يوسف لعويسي، المعالم لمعرفة حد التَّعالُم، مقال منشور في موقع "الأمين موقع سلفي علمي للتعريف بالمصطلحات والعلوم الشرعية" www.al-amen.com/vb/showthread.php/٧٦٢٩

[٢] أبو بكر يوسف لعويسي، المعالم لمعرفة حد التَّعالُم، مقال منشور في موقع "الأمين موقع سلفي علمي للتعريف بالمصطلحات والعلوم الشرعية" www.al-amen.com/vb/showthread.php/٧٦٢٩

[٣] هو عبد الرحمن بن صالح المحمود السِّلَمي (من مواليد عام ١٣٧٣هـ): أحد كبار علماء السعودية. وُلد في مدينة "البِكَيْرِية" من القصيم. تخرَّج في كلية الشريعة في الرياض، وحصل على شهادة الماجستير فالدكتوراه في العقيدة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. ثم عمل أستاذاً في قسم العقيدة في نفس هذه الجامعة. ومن مؤلَّفاته: "مصدر تلقي العقيدة عند السلف"، و"موقف ابن تيمية من الأشاعرة"، و"القضاء والقدر". انظر ترجمته في "موقع عبد الرحمن بن صالح المحمود". http://almahmod.net/index.php?option=content&task=view&id=٥١٧&Itemid=٨

[٤] عبد الرحمن بن صالح المحمود، فتنة التَّعالُم، القرص المدمج، (الرياض: تسجيلات الراية الإسلامية).

ويمكنني من خلال هذين التعريفَين السابقين أن أُجمِل القولَ في تعريف "الْمُتعالِم" فأقول: أنَّ "الْمُتعالِم" هو ذلك الشخص المدَّعي، الذي تزيَّا بزَيِّ أهلِ العلم، ولبس لباسَ أهل الدِّين والتُّقَى والورع ظاهراً، ادِّعاءاً منه وزُوْراً وكذباً، وغِشّاً وتدليساً لعوام المسلمين، وهو في حقيقته عارٍ عن كل تُقًى وصلاحٍ، بعيداً كل البُعد عن فضائل الدين والعلم والأخلاق، سواء كان ذلك من ناحية التمكُّن العلمي الذي يحصل إما بالاستعداد الفطري، والموهبة الغريزية، أو بالمجهود الكسبي، وبذل القوى، أو بكليهما معاً، أو من ناحية الرسوخ الديني حيث تقوى الله، وخشية الرَّبِّ جلَّ في عُلاه، والتي هي الصفةُ اللصيقة بأهل العلم الربانيين الراسخين مِصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُاْ ﴾ [فاطر: ٢٨].

وهو في الحقيقة شخصٌ ممقوتٌ منبوذٌ عند علماء الملة والدين، وأهلِ الحقّ والتُّقَى واليقين، ومِن أبغض الخَلْق إلى أهل العلم والفَنِّ، وأربابِ الفكر والمعرفة.

وكيف لا يكون كذلك عند مَن عَلِمَ حقيقةَ شخصِه، ووَقَف على أصله ونفسه، واللهُ تعالى يقول: ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف: ٣]، واللهُ تعالى جلَّ في عُلاه إنْ أحبَّ عبداً أحبَّه أهل الأرض وأهل السماء، وإنْ أبغض أحداً أبغضه أهل الأرض وأهل السماء.

وصَدَق مَن قال في وصفهم من أحد الأجلة: "الْمُتعالِمون هم الذين ناموا عن العلم، وادّعوه، وبالغوا قبل أن يَبلُغوا، وهؤلاء الذين يدَّعون العلم ويقولون في دين الله تعالى بغير علمٍ وبغير دليلٍ؛ تستهويهم الشهرة، ويَجُرّهم هذا الداءُ الخطيرُ إلى كل شَرٍّ وهلاكٍ، وضلالٍ وإضلالٍ، فلا يتورَّعون عن الرَّدِّ على أيّ سائلٍ، وفي أيّ مسالةٍ، ولا يتمسَّكون أنفسهم عن التعرُّضٍ لأيّ فتوى"[1].

المطلب الثالث: ورود لفظ "التَّعالُم" في القرآن الكريم:

لم يَرِدْ في القرآن الكريم لفظُ "التَّعالُم" صراحةً، لكن بالنظر إلى معناه وفحواه، ومفهومه ومغزاه؛ نجد أنَّ الله تبارك وتعالى قد حذَّر عن هذه الصفة الذميمة الخبيثة أشدَّ ما يكون من

---

[1] محمد حسان، فضل العلم وخطورة التَّعالُم، انظر "موقع فضيلة الشيخ محمد حسان، http://www.mohamedhassan.org/alkhotab

التحذير، حيث نَهَى ﷻ عن الكذب والادِّعاء، ومخالفةِ القول للعمل، وعن الخوض فيما ليس للمرء علمٌ عنه، واعتبر الشارعُ كلَّ ذا داخل في دائرة النفاق، الذي هو أشَدُّ عقوبةً من الشرك والكفر، فالمنافقون في الدَّرْك الأسفل من النار؛ وذلك لأن شرَّ الكافِر والمشرك وخُبثهما مأمونٌ منه لعِلْم أهل الإيمان بذلك، فظاهرُهما وباطنُهما سواء، بينما المنافقُ فظاهره يُخالِف باطنَه، فلا يُؤمَن شَرُّه وخُبْثُه بسبب الكذب والخداع والظهور على غير الحقيقة والأصل، وخلافِ الحقِّ والصِّدق، والأدلةُ على ما أسلفتُ ذِكْرَه كثيرةٌ، أذكر منها ما يلي:

١) قال الله ﷻ: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء: ٣٦].

ففي هذه الآية نهيٌ صريحٌ من الله جلَّ شأنه من الخوض فيما ليس للمرء علمٌ عنه، فلا بُدَّ للإنسان أن يقف عند حدوده، ويراقب اللهَ تعالى في كل شأنه وأمره، فهو مسؤول عن كل ما نَطَقه لسانه، وسمعتْه أذنه، ورأتْه عيناه، ووعاه قلبُه[1].

٢) وقال الله تعالى ناهياً عن مخالفة القول للعمل، وأنَّ ذلك مما يجلب غضبَ الرَّبِّ جلَّ جلاله، وعظيمَ مَقْتِه، وشديدَ عِقابه، ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾. [الصف: ٣].

٣) وقال تعالى في معرض الذَّمّ، مشبِّهاً أولئك الذين أُوتوا الكتاب، ثم لم يعملوا بما فيه بالحمير، التي تَحمِل على ظهورها أطناناً من الأسفار الثقيلة، ثم لا تدري محتواها وما بداخلها، فليس لها إذنْ سِوى التعب والنصب، والذُّلّ والقهر! وهذا هو في الحقيقةِ نصيبُ "الْمُتعالِمين": ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾. [الجمعة: ٥].

٤) و"التَّعالُمُ" ذريعة القول على الله جَلَّ شأنه بلا علمٍ؛ وهذا من أعظم الفواحش وأكبر الذنوب، فقد قال الرَّبُّ تبارك وتعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا

[1] انظر: ابن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، ج٥، ص٧٨، ٧٩.

وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]، حيث إنَّ القول على الله تعالى أعظَمُ جرماً من الشرك بالله الذي هو أعظَمُ الذنوب، وهذه نتيجة حتمية للتَّعالُم.

٥) واللهُ جلَّ شأنه قد بيَّن في مُحكَم تنْزيله عِظَمَ عقوبة "الْمُتعالِمين"، الذين يفرحون ويمرحون عند الفوز بالجاه والثناء، وهم لا يستحقّون ذلك، وحذَّر من ذا الفعل الذميم الشنيع أشدَّ ما يكون من التحذير، فقال: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾. [آل عمران: ١٨٨].

٦) واللهُ تعالى نَهَى عن تزكية النفس ومدحِها وإطرائها بلا سبب مُوجب لذلك، فما بالُ هؤلاء يُحسنون الظَّنَّ بأنفسهم ويُشبعونها مدحاً وإطراءاً بدون وجهِ حقٍّ، مع أنّ الذي ينبغي عليهم ويجب، هو: الحياءُ من الله تعالى ومن الناس، وطلبُ العلمِ، والتفقُّهُ في الدين على هدي السلف الصالح، والسَّيْرُ في طريق علماء الأمة الربانيين، قال تعالى: ﴿ فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴾. [النجم٣٢].

٧) كما أنَّ الله تعالى نَهَى أهلَ الإيمان نهياً شديداً عن تقديم قول غير الله ﷻ وغير رسول الله ﷺ، على قول الله ورسوله، فإنه متى ما تبيَّن قول الله ورسوله وأمر الله ورسوله؛ وجب اتِّباعه وتقديمه على غيره كائناً من كان، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾[الحجرات: ١].

٨) والله تعالى نَهَى كذلك عن التقوُّل عليه من تلقاء النفس كذباً وافتراءاً على الله؛ وذلك بتحليل الأشياء وتحريمها تبعاً للأهواء والشهوات، وهذا حرامٌ شرعاً، ومن فَعَل ذلك فله العذاب العظيم، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ ﴾ [النحل: ١١٦].

٩) وقد أَمَر المولى تعالى رسولَه ﷺ على اتِّباع ولزوم شريعة الرَّبِّ تبارك وتعالى، فهي كاملةٌ تامّةٌ تدعو إلى كلِّ خير، وتنهى عن كلِّ شرٍّ، ونهاه عن اتِّباع أهواء أهل الجهل الذين لا يعلمون، حيث قال: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الجاثية:١٨].

وختاماً... وحتى تتّضح صورة "الْمُتعالِم" جيداً، وتتقارب إلى ذهن القارئ؛ لنبيِّن هذا المثل العظيم الذي ضربه الله تبارك وتعالى في القرآن الكريم، فقال جلَّ شأنه: ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَـٰهُ ءَايَـٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ، وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَـٰهُ بِهَا وَلَـٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ﴾ [الأعراف: ١٧٥، ١٧٦].

ففي هذه الآيات الكريمات ترغيبٌ في العمل بالعلم، وأنَّ ذلك من رِفعة الله تعالى لصاحبه في الدنيا والآخرة، وعصمتِه من الشيطان، وترهيبٌ من عدم العمل بالعلم، وأنَّ ذلك نزول بصاحبه إلى أسفل سافلين، وتسليطٌ للشيطان اللَّعِين عليه، فيتّبع هواه وما يُمليه الشيطان عليه، وفي ذلك من الخذلان والضَّلال الْمُوجبان للعذاب الشديد في الدنيا والآخرة.

وقد ضرب اللهُ ﷻ مثلَ هذا الرجلِ الضَّالِّ المخذولِ الذي آتاه الله تعالى عِلمَ كتابه فصار عالِماً كبيراً، وحِبْراً نحريراً، ثم انسلخ من الاتّصاف الحقيقي بالعلم بآيات الله، حيث إنَّ العلم بآيات الله يصيِّر صاحبه مُتّصِفاً بمكارم الأخلاق، ومحاسن الأعمال، ويرقى به إلى أعلى الدرجات وأرفع المقامات دُنياً وأخرى، لكن هذا الضَّالّ الْمُضِلّ تَرَك كتابَ الله وراء ظهره، ونَبَذ الأخلاقَ التي يأمر بها كتاب الله، وخَلَعها كما يُخلَع اللباس.

فلمَّا فعل ذلك؛ تسلَّط عليه الشيطان، وصيَّره إلى أسفل سافلين، يدفعه إلى المعاصي دفعاً، وبذلك أصبح من الغاوين الضالّين بعد أنْ هَيَّأ اللهُ له تلك الأسبابَ الموجبة لأن يكون من الراشدين المرشدين، فخذله الله ووكَّله إلى نفسه وإلى الشيطان، ولو شاء الله لرفعه بهذا العلم – كما رفع عبادَه العلماء الربانيين العاملين الراسخين حيث قال تعالى: ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَـٰتٍ ۚ ﴾ [المجادلة: ٥٨] – وذلك بأن يوفِّقه للعمل بما آتاه من علمٍ فيرتفع في الدنيا والآخرة، لكنه فعل ما يقتضى الذُّلَّ والخذلان إذْ أخلد إلى الشهوات السُّفْلِيَّة الدَّنِيّة والمقاصد الدُّنْيَويّة المنحطَّة، واتّبع هواه وترك طاعةَ مولاه، فمثلُ هذا في شِدَّة حرصِه على الدنيا، وانقطاعِ قلبه إليها كمثل الكلب لا يزال لاهثاً في كل حالٍ، وهذا لا يزال حريصاً حرصاً يتقطَّع قلبه فيه، لا يسدّ فاقتَه شيءٌ من الدنيا[١].

[١] عبد الرحمن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ص٣١٨، بتصرف يسير.

المطلب الرابع: ورود لفظ "التَّعالُم" في الحديث النبوي الشريف:

وكما أنه لم يَرِدْ لفظُ "التَّعالُم" صراحةً في القرآن الكريم؛ كذلك في حديث رسول الله ﷺ لم يَرِدْ لفظُ "التَّعالُم" صريحاً، لكن رسول الله ﷺ أخبر به كفتنةٍ من فِتَن آخر الزمان، وتنبَّأ بذلك ﷺ، فقد حذَّر – عليه أفضَلُ الصَّلاةِ وأتَمُّ السَّلام – من ظهور كَذَبَة آخر الزَّمان ومنافقيه الذين يلبسون للناس مسوح العلم والدين ظاهراً تكسُّباً للمال والجاه، وبواطنهم تَفُوْح منها روائح الْخُبْث والنِّفاق، والكذبِ والزُّوْر، والتي لا تخفى عن ربِّ العالمين، وخاتمِ الأنبياء والمرسَلين، وحَمَلَةِ الملّة والدين من علماء الأمة الربانيين الراسخين الثابتين، وإنْ خَفِيَتْ عن الجَهَلة والعوام، أهلِ التطبيل والتصفيق، فهم كالخفافيش لا نورَ لديهم ولا بصيرةَ لمعرفة دَجَل هؤلاء وكذِبِهم، وكشفِ زُوْرهم، فهذا أمرُه إلى الله ورسوله، وعبادِه المؤمنين الصادقين المخلصين، حَمَلَةِ رسالة ربِّ الثقلين، حُماةِ الشريعة والدين، ووَرَثَة تركةِ خاتم النبيين، فإنه – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – «لم يُوَرِّثْ دِيْنَاراً وَلاَ دِرْهَماً لَكِنَّهُ وَرَّثَ الْعِلْمَ...»[1]

فعلى أيدي أهل الحقِّ هؤلاء، يكشف اللهُ زَيْفَ أهلِ الباطل وزَيْغَهم، فلا نامت أعين الجبناء...

وإلى بضع أحاديث نبوية شريفة، والتي تحذِّر من هذه الفتنة الشَّعْواء، والبَلِيّةِ النَّكْراء:

١) عن عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهما – قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ اللهَ لاَ يَقْبِضُ الْعِلمَ يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِماً؛ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوْساً جُهَّالاً، فَسُئِلُوْا، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوْا وَأَضَلُّوْا»[2]، وفي رواية أخرى عن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ اللهَ لاَ يَنْزِعُ العِلْمَ مِنَ النَّاسِ بَعْدَ أَنْ يُعْطِيَهُمْ إِيَّاهُ، وَلَكِنْ يُذْهِبُ

---

[1] كما في الحديث الذي أخرجه أبو داود في السنن، كتاب العلم، باب في فضل العلم، ص٥٢٣، برقم (٣٦٤١)، والترمذي في الجامع، أبواب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة، ص٦٠٩، برقم: (٢٦٨٢)، كلاهما عن أبي الدرداء ﷺ، وقال الترمذي: "وهو حديث حسن".

[2] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، ص٣٧، برقم١٠٠، ومسلم في الصحيح، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه، وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان، ص١١٦٤، برقم٢٦٧٣، واللفظ للبخاري.

بِالْعُلَمَاءِ، كُلَّمَا ذَهَبَ بِعَالِمٍ ذَهَبَ بِمَا مَعَهُ مِنَ الْعِلْمِ، حَتَّى يَبْقَى مَنْ لاَ يَعْلَمُ، فَيَضِلُّوْا وَيُضَلُّوْا»[1].

ومعنى الحديث أنَّ الله تعالى لا يقبض العلمَ من بين ظَهْرَانِي عباده في الدنيا على سبيل رفعه إلى السماء، أو محوِه من صدور العباد؛ بل يرفعه بموت حَمَلَة العلم، وقبضِ أرواح العلماء، وبذلك لا يبقى سِوى الْجَهَلَة، فيتّخذهم الناسُ رؤوساً في العلم بحيث يرجعون إليهم في أمور دينهم ومسائل شرعهم، فيَضِلّون ويُضَلّون.

٢) وعن أنس بن مالكٍ ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيَثْبُتَ الْجَهْلُ، وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ، وَيَظْهَرَ الزِّنَا»[2].

وفي هذا الحديث يُخبر رسول الله ﷺ أنَّ من علامات الساعة وأماراتها: رفعُ العلم وقبضُه، وفشوُّ الجهل وثباتُه، وفي هذا دلالةٌ واضحةٌ على ظهور "التَّعالُم" وانتشاره في آخر الزَّمان قُرْب يوم القيامة.

٣) وعن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ: «يُقْبَضُ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرُ الْجَهْلُ والفِتَنُ، ويَكْثُرُ الْهَرْجُ"، قيل: يا رسول الله! وما الْهَرْجُ؟ فقال (أي الرَّاوي): "هكذا بيده فحَرَّفها، كأنه يُريد القَتْلَ"[3]، وفي رواية أخرى عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لاَ تَقُوْمَ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ أُمَّتِيْ ثَلاَثُوْنَ دَجَّالاً، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُوْلُ الله!، وحَتَّى يُقْبَضَ الْمَالُ، وَيُقْبَضَ الْعِلْمُ، وَتَظْهَرَ الْفِتَنُ، وَيَكْثُرَ الْهَرْجُ»، قالوا: وما الهرجُ؟ قال: «القَتْلُ القَتْلُ»[4].

---

[1] أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب العلم، باب كيف يُرفَع العلم، ج٢، ص٩١٢،، برقم (٥٨٧٦)، وعبد الرزاق الصنعاني، في المصنَّف، تحقيق: ج١١، ص٢٥٤، برقم (٢٠٤٧١)، وأحمد في المسند، ج١١، ص٤٩٨، برقم (٦٨٩٦)، وقال محققه الشيخ شعيب الأرناؤط: "إسناده صحيح على شرط الصحيحين".

[2] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب العلم، باب رفع العلم وظهور الجهل، ص٣٣، برقم (٨٠)، ومسلم في الصحيح، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه، ص١١٦٢، برقم (٢٦٧١).

[3] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب العلم، باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس، ص٣٤، برقم (٨٥)، ومسلم في الصحيح، كتاب الفتن، باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما، ص١٢٥٠، برقم (٢٨٨٨)، واللفظ للبخاري.

[4] أخرجه أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الملاحم، باب خبر ابن الصائد، ص٦٠٩،، برقم (٤٣٣٣)، وابن ماجه في السنن، أبواب الفتن، باب أشراط الساعة، ص٥٨٤، برقم (٤٠٤٧)، وأحمد في المسند، ج١٥،

وهنا كذلك يُنبئنا رسولُ الله ﷺ في معرض حديثه عن أشراط الساعة وعلاماته بقبض العلم، وظهورِ الجهل والفِتَن، وقد قَرَن – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – بين الجهل والفِتَن، مما يدلّ على أنَّ "التَّعالُم" من الفِتَن العظيمة التي تُبتَلى بها الأمةُ وتُصاب؛ وذلك حين يَقِلّ العلمُ ويَكثُر الجهلُ.

٤) وعن أبي أُمَيَّة الْجُمَحِي ﷺ قال: سُئل رسول الله ﷺ عن أشراط السَّاعة، فقال: «إنَّ مِنْ أَشْرَاطِهَا: أنْ يُلْتَمَسَ الْعِلْمُ عِنْدَ الأَصَاغِرِ»[١].

وهنا يُجيب الرسولُ ﷺ حينما سُئل عن علامات الساعة: أنَّ من علاماته أن يُطلَب العلمُ عند أسافل الناس وأراذلهم من أصحاب الفِسْق والفجور، ومرتكبي المعاصي والذنوب، فأيُّ فتنةٍ أعظَمُ من هذه الفتنة!

٥) وعن جابر بن عبد الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لاَ تَعَلَّمُوْا العِلْمَ لِتُبَاهُوْا بِهِ العُلَمَاءَ، أَوْ لِتُمَارُوْا بِهِ السُّفَهَاءَ ولاَ تَخَيَّرُوْا بِهِ الْمَجَالِسَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ فِي النَّارِ»[٢].

وفي هذا الحديث نهيٌ صريحٌ من رسول الله ﷺ عن طلب العلم لأجل الأغراض الدنيوية الزائلة، والأهداف النفسانية المذمومة، من طلبِ الفخر والمباهاة، أو مجاراةِ الْحُمْقَى والسفهاء، أو نيلِ الشهرة، وتصدُّرِ المجالس، ومَن فعل ذلك فقد تَوعَّده رسول الله ﷺ بدخول النار يومَ القيامة، والعِياذُ بالله تعالى.

ص٥٠٧، برقم (٩٨١٧)، وهو حديث صحيح، انظر: محمد ناصر الدين الألباني، صحيح سنن ابن ماجه، ج٣، ص٣٢٥، برقم (٣٢٨٧).

[١] أخرجه عبد الله بن المبارك في كتاب الزهد، ص٢١، برقم (٦١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، ج١، ص٤٩٥، وهو حديث صحيح، قاله محمد ناصر الدين الألباني، انظر: صحيح الجامع الصغير وزياداته، ج٢، ص٢٤٣، رقم الحديث (٢٢٠٣).

[٢] أخرجه ابن ماجه في مقدمة السنن، باب الانتفاع بالعلم والعمل به، ص٣٩، برقم (٢٥٤)، وابن احبان في الصحيح، ص٢٧٨، ٢٧٩، برقم (٧٧)، والحاكم في المستدرك، ج١، ص١٦١، برقم (٢٩٠)، كلهم عن جابر بن عبد الله ﷺ، وهو حديث صحيح. انظر الألباني، صحيح سنن ابن ماجه، ج١، ص١٠٠، برقم (٢٠٧).

٦) وعن أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «سَيَكُوْنَ فِي آَخِرِ أُمَّتِيْ أُنَاسٌ يُحَدِّثُوْنَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوْا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاهُمْ»[١].

وفي روايةٍ أخرى عن عبد الله بن مسعود ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَا مِنْ نَبيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِيْ، إلاَّ كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حِوَارِيُّوْنَ[٢] وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُوْنَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُوْنَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوْفٌ، يَقُوْلُوْنَ مَا لاَ يَفْعَلُوْنَ، وَيَفْعَلُوْنَ مَا لاَ يُؤْمَرُوْنَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوْ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ. وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإِيْمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ"[٣].

وفي روايةٍ أخرى كذلك عن جابر بن سَمُرَة ﷺ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «إِنَّ بَيْنَ يَدَي السَّاعَةِ كَذَّابِيْنَ»، قال سَماك: سمعتُ أخي – وكان أقرَبَ إليه مني – يقول: قال جابر: «فَاحْذَرُوْهُمْ»[٤].

وفي هذه الأحاديث الثلاثة بيانٌ لصفات أولئك الذين سيظهرون في آخر الأمة المحمدية – وذلك قُرْب السَّاعة حين تبرز الفِتَنُ وتَظهَر الْمِحَنُ – إذ أنَّ من صفاتهم الإتيانُ بغرائب الأحاديث وعجائبها، من التي ليست مما لم يَزَلْ يعرفه المسلمون خلفاً عن سلفٍ. كما أنَّ من صفاتهم أنهم يقولون ما لا يفعلون، وقد كَبُر ذلك مقتاً عند الله تعالى، ويفعلون ما لا يُؤمَرون من الأمور المبتدَعة، والعقائد الباطلة، والأهواءِ الفاسدة. كما أنَّ من صفاتهم كذلك الكذبُ والادِّعاء، وقولُ الزّور والباطل، وكلُّ هذا يقع – في الحقيقة – بسبب نقصان العلم وقلةِ أهله، وفشوُّ الجهل وكثرةُ أهله.

المطلب الخامس: أقوال الصحابة والتابعين وبعض قدامى العلماء والمعاصرين في "التَّعالُم":

وقد استنكر جمعٌ من الصحابة والتابعين – رضوان الله تعالى عليهم أجمعين – ما ظهر في عصورهم الْخِيَرَة من مظاهر الغِشِّ والادِّعاء، والكذب والزُّوْر، ولهم في الإنكار على ذلك أقوالٌ بليغةٌ، ومن ذلك:

---

[١] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء، ص٩، برقم (٦).

[٢] الحواري: هو الناصر للرجل والمختص به، والمعين، والمصافي. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج١، ص٤٤٩.

[٣] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، ص٤٢، برقم (٥٠).

[٤] أخرجه أحمد في المسند، ج٣٤، ص٤١٤، برقم (٢٠٨١٩)، وقال محقِّقه الشيخ شعيب الأرناؤط: "حديث صحيح".

(أ) من أقوال الصحابة والتابعين:

وخير من نبدأ بذكره بعض أقوال الصحابة والتابعين:

١) قال عمر بن الخطاب ﷺ: "من تزيَّن بما ليس فيه؛ شانَه اللهُ"[١].

٢) وعن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: "لا يزال الناسُ بخير ما أخذوا العلمَ عن أكابرهم، فإذا أخذوه عن صغارهم وشِرارهم؛ هلكوا"[٢].

٣) وقال الإمام عامر بن شَراحيل الشَّعْبي رحمه الله: "ما حدَّثوك عن أصحاب محمد ﷺ، فشُدّ عليه يَدَك، وما حدَّثوك من رأيهم فبُلْ عليه"[٣].

٤) وقال الإمام الأوزاعي[٤] رحمه الله: "العلمُ ما جاء عن أصحاب محمد ﷺ، وما لم يجئ عن واحدٍ منهم؛ فليس بعلمٍ"[٥].

٥) وقال الحافظ الفقيه مَكْحُول الشَّامي[٦] رحمه الله: "تفقُّهُ الرَّعَاعِ فسادُ الدين، وتفقُّهُ السَّفِلَةِ فسادُ الدنيا"[٧].

ويعني بـ"الرَّعَاع" غوغاء الناس، وسُقّاطهم وأخلاطهم، ويعني بـ"السَّفِلة" أسافلهم، وهم نقيض: أعالي الناس كالعلماء وغيرهم[٨].

---

[١] ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ص٣٦٢. وقال – رحمه الله تعالى – بعد إيراد هذا القول: "هذا شقيقُ كلام النبوة، وهو جديرٌ بأن يخرج من مشكاة المحدَّث الملهَم...، فإنَّ العبد إذا خلصت نيته لله تعالى وكان قصده وهمّه وعمله لوجهه ﷻ؛ كان الله معه، فإنه سبحانه مع الذين اتّقوا والذين هم محسنون، ورأسُ التقوى والإحسان: خلوص النية لله في إقامة الحقِّ...".

[٢] ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج١، ٤٨٩.

[٣] المرجع السابق: ج١، ٥٠٠.

[٤] هو عبد الرحمن بن عمرو بن يُحمِد، أبو عمرو الأوزاعي (٨٨ – ١٥٧هـ): المحدِّث الفقيه، إمام الديار الشَّامية في الفقه والزهد. وُلد بـ"بَعَلْبَكْ" وتوفي بـ"بيروت". رحل في طلب العلم إلى العراق والحجاز، وسمع جماعات من التابعين. انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص١٧٨.

[٥] ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج١، ٥٠٠.

[٦] هو مكحول بن أبي مسلم شهراب بن شاذل، أبو عبد الله الشامي (ت١١٢هـ): من حفاظ الحديث، وفقهاء الشام، أصله من فارس، وُلد في كابُل. رحل في طلب الحديث وطاف كثيراً من البلدان، واستقرَّ في دمشق وتوفي بها. لم يكن في زمانه أبصرَ منه بالفتيا. انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص١٠٧، ١٠٨.

[٧] ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج١، ٥٠٢.

[٨] انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج١، ص٦٦٦، و٧٨٤.

٦) وقال الحافظ الفِرْيابي[1] رحمه الله: "كان سفيان[2] إذا رأى هؤلاء النَّبَط[3] يكتبون العلم يتغيَّر وجهه، فقلتُ له: يا أبا عبد الله! نراك إذا رأيتَ هؤلاء يكتبون العلم يشتدّ عليك!، فقال: كان العلمُ في العرب وفي سادة الناس، فإذا خرج عنهم وصار إلى هؤلاء – يعني النَّبَط والسَّفِلَة – غُيِّر الدينُ"[4].

ويعني هذا: أنَّ العلم الشرعي – ومنه حديثُ رسول الله ﷺ – إذا صار إلى أناسٍ ليس لهم كَرَمُ أصلٍ ولا نُبُلُ طبعٍ؛ فربما لا يقدِّرون شرف هذا العلم، فيُذِلُّونه بذلّة نفوسهم، ويتقرَّبون به إلى أهل الدنيا بالتحريف والتأويل على الوجه الذي يناسبهم.

(ب) من أقوال قدامى العلماء:

وسَيْراً على نهج الصحابة والتابعين – رضوان الله تعالى عليهم أجمعين – في الإنكار على أهل الكذب والباطل؛ لم يقف علماؤنا الربانيون مكتوفِي الأيدي أمام هذا السَّيْل الجرَّار؛ بل قام كلٌّ واحدٍ منهم بفريضة الرَّدِّ والإنكار حسب وُسْعِهِ وطاقته، ومن جميل ما تفوَّه به علماء الإسلام وأئمته الكرام في "التَّعالُم" ما يلي:

١) قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: "فالواجبُ على العالمين أن لا يقولوا إلا من حيث علموا، وقد تكلَّم في العلم مَن لو أمسك عن بعض ما تكلَّم فيه منه لكان الإمساكُ أَوْلَى به، وأقرَبَ من السلامة له إن شاء الله"[5].

---

[1] هو محمد بن يوسف بن واقد الضَّبي – بالولاء – أبو عبد الله الفِرْيابي (١٢٠ – ٢١٢هـ): من حفاظ الحديث، أخذ عن سفيان الثوري، وروى عنه الإمام البخاري، توفي بقيسارية في فلسطين. انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٣٧٦.

[2] هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري التميمي، أبو عبد الله (٩٧ – ١٦١هـ): شيخُ الإسلام، وإمامُ الحفَّاظ، وأمير المؤمنين في الحديث. وُلد بالكوفة وتوفي بالبصرة. وكان آيةً في الحفظ. له من الكتب: "الجامع الكبير"، و"الجامع الصغير" كلاهما في الحديث. انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٢٠٣، ٢٠٧.

[3] "النَّبَط: جمعُه: "الأنباط"، وهم المشتغلون بالزراعة، وقيل: هم أخلاط الناس من غير العرب. (انظر: "المعجم الوسيط"، ص٨٩٨، مادة: نبط).

[4] ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج١، ٥٠٢.

[5] محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، ص٤١.

١) وقال الحافظ عثمان بن خُرَّزاذ[١] رحمه الله: "يحتاج صاحبُ الحديث إلى خمسةٍ، فإنْ عُدمت واحدةٌ فهي نقصٌ، يحتاج إلى: عقل جيد، ودين، وضبط، وحذاقة بالصناعة، مع أمانة تُعرَف منه"[٢].

وهذا حالُ مَن شرَّفه اللهُ بالعلم، ومهما نقصت فهي نقصانٌ لكماله، فكيف إذا عُدِمَ جلُّها، بل كلُّها، وهذا حالُ "الْمُتعالِم" المتشبِّع بما لم يُعط، فلا عقلَ جَيِّدٌ، ولا ضميرَ حَيٌّ، ولا دينَ ولا أمانةَ، ولا ضبطَ ولا حِذْقَ بالصناعة، لكنه استغفالٌ بل استحمارٌ لعقول العوام لإضلالهم وإفسادهم، ومثلُ هذا إذا وَلَج في قنوات العلوم والمعارف؛ فأضحى يدرِّس ويعلِّم، والأدهى من ذلك وأمرّ، صار يؤلِّف ويحقِّق؛ فلا نَملِك إلا أن نقول له:

فدَعْ عنك الكتابةَ لستَ منها ولو سَوَّدْتَ وجهَك بالْمِداد

٢) وقال الإمام ابن حزم[٣] رحمه الله تعالى: "لا آفة على العلوم وأهلها أضرَّ من الدخلاءِ فيها، وهم من غير أهلها، فإنهم يَجهلُون، ويظنّون أنهم يعلمون، ويُفسدون ويقدِّرون أنهم يُصلِحون"[٤].

٣) وقال الإمام النَّوَوي[٥] رحمه الله: "وليَحذَر كُلَّ الحذرِ أن يشرع في تصنيف ما لم يتأهَّل له، فإنَّ ذلك يَضُرُّه في دينه، وعلمه، وعِرضه"[٦].

---

[١] هو عثمان بن عبد الله بن محمد بن خُرَّزاذ البصري ثم الأنطاكي أبو عمرو (ت٢٨١هـ): الحافظ الحجة محدِّث أنطاكية. توفي بأنطاكية. انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص٦٢٣، ٦٢٤.

[٢] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص٣٨٠.

[٣] هو أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حَزْم الظَّاهري (٣٨٤ - ٤٥٦هـ): عالِمُ الأندلس في عصره، وأحدُ أئمة الإسلام. وُلد في "قُرْطُبة" وتوفي في بادية "لَبْلَة" من بلاد الأندلس. كان شافعيَّ الفقه، فانتقل منه إلى "الظاهرية". وكان ينادي بالتمسُّك بالكتاب والسُّنَّة، وإجماع الصحابة، ورفض ما عدا ذلك في دين الله. ومن أهمّ مؤلَّفاته: "المحلَّى". انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٣، ص١١٤٦، ١١٥٤.

[٤] ابن حزم الظاهري، كتاب الأخلاق والسير ومداواة النفوس، ص٦٧.

[٥] هو يحيى بن شرف بن مرّي النووي، محيي الدين، أبو زكريا الدمشقي (٦٣١ - ٦٧٦هـ): أحد أشهر فقهاء السنة ومحدّثيهم. وُلد في قرية "نوى" في حوران بسوريا وتوفي بها. وله مؤلفات كثيرة، ومن أشهرها في الحديث: "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، و"رياض الصالحين"، و"الأربعون النووية"، وغيرها. انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٤، ص١٤٧٠-١٤٧٤.

[٦] النووي، المجموع شرح المهذب، ج١، ص٥٦.

٤) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية[١] رحمه الله تعالى: "ولا يَحِلّ لأحدٍ أن يتكلَّم في الدين بلا علمٍ، ولا يُعيِّن مَن تكلَّم في الدين بلا علمٍ، أو أَدخَل في الدين ما ليس منه"[٢].

وقال كذلك: "فمن تكلَّم بجهلٍ وبما يخالف الأئمةَ، فإنه يُنهَى عن ذلك، ويُؤدَّب على الإصرار، كما يُفعَل بأمثاله من الْجُهَّال، ولا يُقتَدى في خلاف الشريعة بأحدٍ من أئمة الضَّلالة، وإن كان مشهوراً عنه العلم، كما قال بعض السَّلَف: لا تنظر إلى عمل الفقيه، ولكن سَلْه يَصدُقك"[٣].

٥) وقال الإمام ابن جَمَاعة[٤] رحمه الله: "أمَّا مَن لا يتأهَّل لذلك – أي للتأليف والتصنيف – فالإنكارُ عليه مُتَّجهٌ، لِما يتضمَّنه من الجهل وتغرير مَن يقف على ذلك التصنيف به، ولكونه يضيع زمانه فيما لم يُتقِنه، ويدع الإتقانَ الذي هو أحرى به منه"[٥].

(جـ) ومن أقوال العلماء المعاصرين:

وبالنسبة لعلمائنا المعاصرين من أهل العلم والدين فلهم في علاج هذه الظاهرة القِدْحُ الْمُعَلَّى والموقفُ المشرَّفُ الْمُجَلَّى، فلا زالتْ أقلامهم تكتب السطورَ تلو السطور، وتملأُ الأوراقَ تتبع الأوراقَ في محاربة هذه الظاهرة السيئة، المسيئة لدين الإسلام وتراث المسلمين، ولا زالتْ كتاباتُهم وتأليفاتُهم تتوارد بين يدي أهل العلم مُثلِجَةً صدورهم مُقِرَّةً أعينهم، فلا خابَتْ

---

[١] هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السَّلام بن تيمية الحرَّاني، أبو العبَّاس، تقيّ الدين، الشهير بـ"ابن تيمية" (٦٦١ – ٧٢٨هـ): الإمام المحدِّث، المجتهد المطلَق، الملقَّب بـ"شيخ الإسلام". وُلد في "حَرَّان" وتوفي بـ"دمشق". طلب العلمَ على أيدي علماء دمشق منذ صغره، وعُني بالحديث عنايةً خاصة. وله مؤلَّفات كثيرة. انظر: الشوكاني، البدر الطالع، ج١، ص٩٤، ١٠٢.

[٢] ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج٢٢، ص٢٤٠.

[٣] ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج٢٢، ص٢٢٧.

[٤] هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جَمَاعة الكِناني الْحَمَوي الشافعي، بدر الدين، أبو عبد الله (٦٣٩ – ٧٣٣هـ): قاض، ومن علماء الحديث. وُلد في حماة. وَلِي الحكم والخطابة بالقدس، ثم القضاء بمصر والشام. كان من خيار القضاة. وتوفي بمصر. له تصانيف، منها "المنهل الروي في الحديث النبوي"، و"تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالِم والمتعلِّم"، وغيرهما. انظر: الزركلي، الأعلام، ج٥، ص٢٩٧.

[٥] ابن جماعة الكتاني، تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، ص٥٥.

جهودهم ولا ضاعَتْ مساعيهم، بل كُلِّلَتْ بعظيم النتائج وباهرِ الثِّمار، ومما جاء عنهم في إنكار هذه الظاهرة، من أقوالٍ بديعةٍ بليغةٍ ورد فيها لفظُ "التَّعالُم" صراحةً، هي:

١) قال المفكِّر الإسلامي الشهير **الأستاذ مالك بن نبي**[١]: "والحقيقةُ أننا قبل خمسين عاماً كنا نعرف مرضاً واحداً يُمكِن علاجه، هو الجهلُ والأُمِّية، ولكننا اليوم أصبحنا نرى مرضاً جديداً مستعصياً هو: التَّعالُم، وإنْ شئت فقل: الحِرفية في التعلُّم، والصعوبةُ كلّ الصعوبةِ في مداواته"[٢].

٢) وقال العلامة الجليل الأستاذ المربِّي المؤلِّف المحقِّق **الشيخ عبد الفتّاح أبو غُدَّة**[٣]: "وكثيرٌ من الْمُتعالِمين في هذا الزمان يتساهل في النقل عن الكتب، دون عَزْوٍ، مُوهِماً القارئَ أنَّ ما يُورِده هو من بنات أفكاره، وسَهْرِ أسحارِه، ومنهم مَن بلغتْ به الجرأةُ أن ينتحل الكتبَ والمواضيعَ بزعم أنَّ العلم مُشَاعٌ، فخالَفَ بذلك أمانةَ العلم والدين، إذ الكتابُ حقٌّ لمؤلِّفه لا ينبغي أن يعتدي عليه أحدٌ"[٤].

٣) وقال المحدِّث الفقيه، العالِم النَّبيه، **الشيخ محمد عَوَّامة**[٥]: "إنَّ جُلَّ المشتغلين الآن في البحث والتأليف والتحقيق هم من غير الدارسين للعلم، المتلقِّين له في المدارس والمعاهد الشرعية؛

---

[١] هو مالك بن الحاج عمر بن الخضر بن نبي (١٣٢٣ - ١٣٩٣هـ): أحد طليعة المفكِّرين والكُتَّاب الإسلاميين. وُلد في مدينة "تبسة" في أقصى شرق الجزائر. سافر إلى فرنسا ودرس هناك في معهد الدراسات الشرقية. عمل مديراً عاماً للتعليم العالي في الجزائر. وله العديد من المؤلَّفات، ومنها: "الظاهرة القرآنية"، و"شروط النهضة وجهة العالم الإسلامي". انظر: الزركلي، الأعلام، ج٥، ص٢٦٦.

[٢] مالك بن نبي، شروط النهضة، ص١٩٠.

[٣] هو عبد الفتاح أبو غُدَّة بن محمد بن بشير الحلبي (١٣٣٦-١٤١٥هـ): العالم الجليل، العلامة الكبير، المحقِّق المؤلِّف. وُلد في مدينة "حلب" بسورية، تخرَّج في كلية الشريعة بجامعة الأزهر بمصر. انتدب للتدريس في كلية الشريعة في جامعة دمشق، ثم انتقل إلى المملكة العربية السعودية، وعمل أستاذاً في جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض. توفي بالرياض. وله مؤلَّفات بديعة وتحقيقات رائعة لكتب الحديث وغيره. انظر لترجمته: نزار أباظة، إتمام الأعلام، ص١٦١، ١٦٢.

[٤] عبد الفتاح أبو غدة، قيمة الزمن عند العلماء، ص١٧، ١٨.

[٥] هو محمد عوامة (من مواليد عام ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م): العلامة المحقِّق، وأحد أعلام التحقيق في العصر الحاضر. وُلد في حلب في سورية. لازم أيامَ طلبِه للعلم الشيخَ عبد الفتاح أبو غُدَّه وتتلمذ عليه. التحق بكلية الشريعة

بل هم من المتطفِّلين على موائده، الْمُتعالِمين على أهله، وزيادةً على ذلك فإنَّ وسائل الإعلام المرئيّة والمسموعة صارتْ لهم أبواقاً تَرفَع أصواتَهم أمام أهل العلم الصّامِتين، إلاَّ عن قولهم: إنا لله وإنا إليه راجعون، وحَسْبُنا الله ونِعْم الوكيل، ويا ليت قومي يعلمون!!"[١].

٤) وقال العالِم الجليل، الفاضل النبيل، **الشيخ صالح بن فوزان الفوزان**[٢]: "الواجبُ على شباب الأمةِ: الحذرُ من هؤلاء الْمُتعالِمين، والحرصُ على تلقِّي العلمِ عن العلماء العاملين، والرجوعُ إليهم في حلِّ مشكلاتهم؛ فإنّ العلماءَ ورثةُ الأنبياء، وقد ميَّزهم اللهُ تعالى عن غيرهم بالعلم، فقال تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٩]. كما أنه يجب ألا يُمكَّن من التدريس والإفتاء إلا مَن عُرِفَ بالعلم، وعُرِفَ مِن أين تلقَّى العلمَ"[٣].

٥) وقال العالِم الفاضل **الشيخ محمد خلف سلامة**: "والتَّعالُم آفةٌ، شديدٌ خطرُها، عظيمٌ فَتْكُها، إنها إحدى كبار المصيبات التي صُبَّتْ على هذه الأمةِ، ودام بقاؤها في تَزايُدٍ، وإحدى الفِتَن التي يَصعُب تقليلُ شرِّها وضَرَرِها على الأمة على رغم ما يبذله من أجل ذلك كلُّ عاملٍ من العلماء وكلُّ حكيمٍ من الدعاة، وكلُّ مصلحٍ مجاهدٍ"[٤].

وما أصدَقَ ما تفوَّه به الشاعرُ لله درُّه إذْ قال في وصف "الْمُتعالِم":

وغيرُ تقيٍّ يأمر الناسَ بالتُّقَى   طبيبٌ يُداوي الناسَ وهو عليلٌ!

بجامعة دمشق وتخرَّج فيها بشهادة الليسانس. هاجر إلى السعودية حيث لم يزل مقيماً فيها، وأسَّس بالمدينة المنورة مركز البحث العلمي. ومن مؤلفاته: "أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء"، ومن تحقيقاته لكتب الحديث: "المصنَّف" للإمام ابن أبي شيبة، و"السنن" للإمام أبي داود، و"تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر. انظر ترجمته في موقع "الإثنينية" www.alithnainya.com/tocs/default.

[١] محمد عوامة، مَعالِم إرشادية لصناعة طالب العلم، ص٢٦.

[٢] سبقت ترجمته في المطلب الأول من المبحث الأول في هامش المطلب الأول من المبحث الثاني للفصل الثاني.

[٣] صالح بن فوزان الفوزان، التعالُم وآثاره الخطيرة على الأمة، انظره على موقع "شبكة سحاب السلفية" http://www.sahab.net/forums/index.php?showtopic=١١٩٦٩٠

[٤] محمد خلف سلامة،لسان المحدِّثين، وهو كتاب إلكتروني، انظره في موقع "صيد الفوائد" http://www.saaid.net/book/open.php?cat=٩١&book=٣٥١٦

وبهذا أكون قد وصلتُ إلى خِتام هذا المبحث الذي خصّصتُه لبيان مفهوم "التَّعالُم" وتعريفه لغةً واصطلاحاً، كما تحدّثتُ فيه عما يتعلَّق بوُروده في آي القرآن العظيم، وفي حديث الرسول الكريم عليه أفضَلُ الصَّلاة وأتَمُّ التسليم، كذا ما جاء عن ذكره وبيانِه لدى الأئمة والعلماء الربانيين في قديم الزَّمان وحاضرِه الأليم.

المبحث الثاني: مظاهر "التَّعالُم":

إنَّ أبرز المجالات التي ظهر فيها "التَّعالُمُ" وأضحى داءً مستشرياً فيها – بل عكَّر صفوَها، وكدَّر صفاءَها، وأفسد نقاوتَها، وأذهب حلاوتَها – هي: مجالات العلم وقنوات المعرفة، وهي أرفع المجالات وأسماها، وأقوى القنوات وأرقاها في بِقاع الإسلام لدى المسلمين، وهي القنواتُ المتعلقة بالتدريس والتعليم، والتأليف والتحقيق، والقضاء والإفتاء، وها هو بيانُ كيفية ظهور "التَّعالُم" في هذه القنوات الهامَّة جداً، وسريانُه فيها سريان النار في الهشيم، وما جاء في ذلك من أحاديث نبوية وآثار سَنيّة. وسوف أقوم – بإذن الله تعالى – بتوضيح ذلك كلِّه في ثلاثة مطالب، أولها يختصّ بـ"التَّعالُم" فيما يتعلَّق بمجال التدريس والوعظ والإرشاد، وثانيها يختصّ بـ"التَّعالُم" فيما يتعلَّق بمجال النشر والتأليف والتحقيق، بينما الأخير فيختصّ بـ"التَّعالُم" فيما يتعلَّق بمجال القضاء والإفتاء.

المطلب الأول: "التَّعالُم" فيما يتعلَّق بمجال التدريس والوعظ والإرشاد:

ليس كلّ من تصدَّى لتدريس شريعة الله، وعلوم النُّبُوَّة – في الحقيقة – أهلاً لهذه المرتبة العظمى والمنْزلة العُلى، سواء من ناحية التأهُّلِ العلمي والتفوُّق الذاتي، أو من ناحية التحلِّي بالأمانة والتُّقَى، وخشيةِ المولى جلَّ وعلا، وتطبيقِ شرع الله على نفسه أولاً ثم مناصحةِ أهله وذويه ثانياً.

فنجد المدرِّسَ الْمُتعالِم مُزْجَى البضاعة في العلم، مُفْلِسَ الفهم والحفظ، حتى فيما يتعلَّق بتخصُّصه وما يقوم بتدريسه – خزينته أصفار، وخِزانته بلا أسفار[١] – ثم يدَّعي دعاوى عريضةً، ويتطاول في العلم وعلى أهل العلم، وكم منهم من يتعلَّق بعلوم القرآن والسُّنَّة وهو متمسِّكٌ بنواقض علوم القرآن والسُّنَّة، سواء في الهيئة والْحِلْيَة، أو في الأخلاق والسلوك، أو في العبادة والعمل، وخيرُ ما يمكن أن نصف به أمثالَ هؤلاء بقول القائل لله درّه:

---

[١] بكر بن عبد الله أبو زيد، التَّعالُم وأثره على الفكر والكتاب، ص٨٠.

وَصَفْتَ التُّقَى حتى كأنَّكَ ذو تُقَى   ورِيْحُ الخطايا من ثيابِك تَسْطَعُ[١]

وإنَّ هذه – والله – لفتنة عظيمة، وبلية جسيمة، نبَّأنا بها رسولُ الله ﷺ، ومما جاء فيها من أحاديث ما يلي:

١) عن أبي أُمَيَّة الْجُمَحي رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ ثَلاثًا: إِحْدَاهُنَّ: أَنْ يُلْتَمَسَ الْعِلْمُ عِنْدَ الأَصَاغِرِ...**»[٢].

وقد سُئل الإمام عبد الله ابن المبارك[٣] عن الأصاغر؟ فقال: "الذين يقولون برأيهم، فأما صغيرٌ يروي عنه كبيرٌ؛ فليس بصغير".

وقال في ذلك أيضاً: "أتاهم العلمُ من قِبَل أصاغرهم؛ يعني: أهل البِدَع"[٤].

وأُثِرَ عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه أنه قال: "إنَّ الناسَ لم يَزالُوا بخيرٍ، ما أتاهم العلمُ عن أكابرهم"[٥].

وقال عبد الله بن مسعودٍ رضي الله عنه: "لا يَزالُ الناسُ بخيرٍ ما أَخَذُوا العلمَ عن أكابرهم، فإذا أَخَذُوا عن أصاغِرِهم وشِرَارِهم؛ هَلَكُوا"[٦].

وعنه أيضاً قال: "لا يزالُ الناسُ بخيرٍ ما أتاهم العلمُ من أصحاب محمد ﷺ ومن أكابرهم، فإذا أتاهم العلمُ من قِبَل أصاغرهم، وتفرَّقت أهواؤهم؛ هلكوا"[٧].

---

[١] وهو منسوب إلى إسماعيل بن القاسم بن سُوَيد العيني، المعروف بأبي العَتَاهِية (١٣٠ – ٢١١هـ)، أحد الشعراء الْمُكثِرين سريع الخاطر، شعرُه في الحكمة والعظة. وُلد في "عين التمر" بقرب الكوفة وتوفي في بغداد. انظر: الزركلي، الأعلام، ج١، ص٣٢١. لكني لم أجد هذا البيتَ في ديوانه.

[٢] سبق تخريجه في هذا الفصل في هامش الملطب الرابع للمبحث الأول المعنون بـ"مفهوم التعالم".

[٣] هو عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي، أبو عبد الرحمن: (١١٨ – ١٨١هـ): الإمام الحافظ العلامة، شيخ الإسلام، المجاهد التاجر، صاحب التصانيف والرحلات. أفنى عمرَه في الأسفار حاجّاً ومجاهداً وتاجراً، وجمع الحديثَ والفقه. كان من سكان خراسان. توفي وهو ينصرف من عزو الروم. ومن كتبه: "الجهاد"، و"الرقائق". انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٢٧٤، ٢٧٥.

[٤] عبد الله بن ا لمبارك، كتاب الزهد، انظر حاشية صفحة٣١.

[٥] ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج١، ص٤٩٨.

[٦] المرجع السابق، ج١، ص٤٩٨.

[٧] عبد الله المبارك، كتاب الزهد، ص٢٨١، برقم (٨١٥).

٢) وعن أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: «**سَيَكُوْنُ فِيْ آَخِرِ أُمَّتِيْ أُنَاسٌ يُحَدِّثُوْنَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوْا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ**"[١].

ومعنى الحديث: أنه سيكون في آخر الزَّمان أناسٌ من أمة رسول الله ﷺ يزعمون أنهم هم العلماء، يحدِّثون الناس بما لم يسمعوا به هم، ولا آباؤهم من الأحاديث الكاذبة والأحكام المبتدعة والعقائد الزائفة، كما أنهم يقولون ويروون أشياء ليست فيما لم يزل يعرفه المسلمون خلفاً عن سلفٍ، مع أنَّ الله تعالى قد أكمل دينَه، ووعد بحفظه ونشره، ولم يترك سبيلاً إلى ضياع جزءٍ من أجزائه، فأين كانت هذه الغرائبُ في القرون الأُوَل من سلف هذه الأمةِ؟.

ومعنى قوله عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ»، أي احْذَرُوهم، وأَبْعِدوا أنفسكم عنهم، وأَبْعِدوهم عن أنفسكم، ويشتمل هذا كلَّ الذين يرتادون المنابر المتنوّعة، وتصل أصواتُهم عبرها للجماهير، والحقُّ أن هؤلاء كثيرون جداً، ويبلِّغون رسالاتهم عبر منابر المساجد والإذاعات والتِّلفاز والإنترنيت والندوات والمحاضرات، والصُّحُف والمجلاَّت والكتب.

وإذا كان هؤلاء قد اتَّخذوا هذه المنابر للدعوة إلى الأفكار الضالَّة، والمذاهب المنحرفة، فهم الدعاةُ إلى أبواب جهنّم، فينبغي على أهل العلم والحقِّ تبيينُ حالِهم وتوضيحُ أمرِهم للمسلمين تحصيناً لأبنائهم، ووقايةً لنشئهم وذُرِّيّاتهم، من ضلالات هؤلاء وانحرافاتهم[٢].

وفي هذا الحديث إشارةٌ إلى أنَّ العلم لا ينبغي إلا أن يُتلقَّى عن ثقةٍ عُرِفَ بالحفظ والضبط، وشُهِرَ بالصِّدْق والأمانة، وهذا عَلَمٌ من أعلام نُبُوَّة النبي ﷺ، ومعجزةٌ من معجزاته، فقد وقع ما تنبَّأ به رسول الله ﷺ، وظهر الكثيرُ من الكذّابين والجَهَلة أدعياء الدين[٣]، سلَّمنا اللهُ والمسلمين أجمعين.

---

[١] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها، ص٩، برقم (١٥).

[٢] عبد الستار الشيخ، نبوءات الرسول دروس وعبر، ص٤٥٦، بتصرف واختصار.

[٣] انظر: همام عبد الرحيم سعيد، موسوعة أحاديث الفتن وأشراط الساعة، ص٤٨٤.

٣) وعن عامر بن سعد ﷺ قال: سألتُ جابر بن سَمُرة عن حديث رسول الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لاَ يَزَالُ الدِّيْنُ قَائِماً حَتَّى يَكُوْنَ اثْنَا عَشَرَ خَلِيْفَةً مِنْ قُرَيْشٍ، ثُمَّ يَخْرُجُ كَذَّابُوْنَ بَيْنَ يَدِى السَّاعَةِ...**»[١].

ومعنى هذا الحديث: أنَّ من أشراط الساعة وعلاماتِها، وقُرْب القيامة وأماراتِها؛ حدوثُ الكثيرِ من الفِتَن والبلايا التي تنبَّأ رسول الله ﷺ بظهورها وفُشُوِّها، ومن ذلك ظهورُ الكذَّابين، ومنهم الجَهَلَة الأدعياء الذين يدّعون العلم ويُخْفُون الجهل، ويأتون بالموضوعات من الأحاديث النبوية، وبذلك يَفترُون على رسول الله ﷺ، ويتقوّلونه – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – ما لم يَقُلْ، ويقولون على الله ما لا يعلمون، وغير ذلك من الصفات المذمومة الناتجة عن قِلَّة العلم وكثرةِ الجهل، ثم ومع هذا كله يتصدرّون المجالس، ويتربّعون على كراسي التعليم والإرشاد، إضلالاً للأمة وتضليلاً لها.

وقد نبَّه رسول الله ﷺ إلى ظهور هؤلاء تحذيراً لأمته – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – من فتنتهم، والوقوعِ في حِبال أكاذيبهم، وشِبَاكِ مكايدهم ومصايدهم[٢].

وفي رواية أخرى عن جابر بن سَمُرة ﷺ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**إنَّ بَيْنَ يَدِي السَّاعَةِ كَذَّابِيْنَ**»، زاد في حديث أبي الأحوص، قال: فقلتُ له: آنتَ سمعتَ هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم[٣].

والمرادُ بظهور الكذب وفُشُوِّه: كثرةَ الجهل وقِلَّةَ العلم. والمراد بهؤلاء الكذّابين: ظهور جماعةٍ من الكذّابين يَدعُون الناسَ إلى أهواء فاسدة، مُسندِين اعتقاداتهم الباطلة إلى رسول الله ﷺ كأهل البدَع المضلّة، والمذاهب المنحرفة الباطلة[٤].

وجميعُ هذه الأحاديث تدلّ دلالةً ظاهرةً على انتشار الكذب والسَّفَهِ والطَّيْش والحُمْق في المجتمع المسلم رُوَيْداً رُوَيْداً، وبدأ يزداد ظهوره طولاً وعرضاً، حتى استشرى داؤه، وطغى بلاؤه على منابع العلم ومنابر الفضيلة.

---

[١] أخرجه أحمد في المسند، ج٣٤، ص٤٠١، برقم (٢٠٨٠٥)، وقال محقّقه الشيخ شعيب الأرناؤط: "حديث صحيح".

[٢] للمزيد انظر: محمد تقي العثماني، تكملة فتح الملهم بشرح صحيح مسلم، ج٥، ١٧٤.

[٣] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل...، ص١٢٦٤، برقم (٢٩٣٢).

[٤] انظر: محمد تقي العثماني، تكملة فتح الملهم بشرح صحيح مسلم، ج٥، ١٧٤.

وهذا مِن أسوأ مظاهر السَّفَهِ وأخطرِها، حيث تُقتَل الكفاياتُ وتَزوِي المواهبُ، وتَضِيع الجهودُ، وتُصبح الكلمةُ للقادرين على التزلُّف، والساعين وراء مآربهم، وبذلك يتصدَّر المجالسَ أصحابُ الحناجر والمباخر، ويعلو السَّفَلَةُ والإمّعات[١].

٤) وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**كَيْفَ بِكُمْ وَبِزَمَانٍ – أو يُوْشِكُ أنْ يَأْتِيَ زَمَانٌ – يُغَرْبَلُ النَّاسُ فِيْهِ غَرْبَلَةً، تَبْقَى حُثَالَةٌ**[٢] **مِنَ النَّاسِ، قَدْ مَرِجَتْ عُهُوْدُهُمْ، وَأَمَانَاتُهُمْ، وَاخْتَلَفُوْا فَكَانُوْا هَكَذَا**» وشبَّك بين أصابعه –[٣].

ومعنى الحديث: قوله ﷺ: «يُغَرْبَل النَّاس» أي: أن يذهب خِيارهم، ويبقى شِرارهم وأراذلهم، كأنه نُقِّيَ بالغِرْبال، ويبقى بمقابلهم حُثالَةُ الناس وهم أسافلهم وأصاغرهم ممن اختلطتْ وفَسُدَتْ عهودهم وأماناتهم، فلا يكون أمرُهم سويّاً مستقيماً، بل هم في كل حينٍ على طبعٍ متنوِّعٍ، وعلى عهدٍ مختلفٍ متناقضٍ، يَنقُضون العهود ويَخُونون الأمانات، ومن صفاتهم كذلك أنهم يَمُوجون بعضهم ببعض فلا يُفرَّق فيهم بين الأمين من الخائن، والبَرِّ من الفاجر[٤].

وذهابُ الصالحين يكون عند كثرة المعاصي، وتركِ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكَر؛ فإنَّ الصالحين إذا رأوا المنكَر و لم يغيِّروه، وكَثُر الفساد؛ عَمَّهم العذابُ مع غيرهم إذا نزل[٥]؛ كما جاء في الحديث لَمّا قيل للنبي ﷺ: أنَهلِك وفينا الصَّالِحون؟ قال: «نَعَمْ! إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ»[٦].

---

[١] عبد الستار الشيخ، نبوءات الرسول دروس وعبر، ج٢، ص٣٣٢.

[٢] الحثالة: ما سقط من قِشر الشعير والأرز والتمر، والردئ من كل شيء. (ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج١، ص٣٣٢).

[٣] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي، ص٦١٠، برقم (٤٣٤٢)، وهو حديث صحيح، انظر: الألباني، صحيح سنن أبي داود، ج٣، ص٣٦، برقم (٤٣٤٢).

[٤] انظر: شمس الحق العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ج١١، ص٣٣٤.

[٥] يوسف بن عبد الله بن يوسف الوابل، أشراط الساعة، ص١٧٨.

[٦] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «ويل للعرب من شر قد اقترب»، ص١٢٨٢، برقم (٧٠٥٩).

وذهابُ العلماء والأخيار والصالحين، وقِلَّتُهم، وكثرةُ الفَسَقَة الفُجّار، والكَذَبَة الأشرار، حتى لا يبقى على وجه الأرض إلا شرارُ الناسِ الذين تقوم عليهم الساعةُ، كلُّ هذا مما تنبَّأ عنه رسول الله ﷺ أيضاً، إذْ قال – عليه الصَّلاة والسَّلام – في الحديث المروي عن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله ﷺ: «لاَ تَقُوْمُ السَّاعَةُ حَتَّى يَأْخُذَ اللهُ شَرِيْطَتَهُ[1] مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ، فَيَبْقَى فِيْهَا عَجَاجَةٌ[2]، لاَ يَعْرِفُوْنَ مَعْرُوْفاً، وَلاَ يُنْكِرُوْنَ مُنْكَراً»[3].

أي: يأخذ اللهُ أهلَ الخير والدين، ويبقى غوغاء الناس وأراذلُهم، ومَن لا خيرَ فيهم، وهذا عند قبض العلم واتِّخاذ الناس رؤوساً جُهّالاً يُفتون بغير علمٍ.[4]

٥) وعن حسن بن عليٍّ – رضي الله عنهما – أنَّ كعب بن عُجْرَة قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: «**إِنَّها سَتَكُوْنُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ مِنْ بَعْدِيْ، يَعِظُوْنَ بالْحِكْمَةِ عَلَى مَنَابرَ، فَإِذَا نَزَلُوْا اخْتَلَسْتَ مِنْهُمْ، وَقُلُوْبُهُمْ أَنْتَنُ مِنَ الْجِيَفِ، فَمَنْ صَدَّقَهُمْ بكَذِبِهِمْ وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ؛ فَلَيْسَ مِنِّيْ وَلَسْتُ مِنْهُ، وَلاَ يَرِدُ عَلَى الْحَوْضِ، وَمَنْ لَمْ يُصَدِّقْهُمْ بِكَذِبِهِمْ، وَلَمْ يُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ؛ فَهُوَ مِنِّيْ وَأَنَا مِنْهُ، وَسَيَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ**»[5].

وفي هذا الحديثِ دلالةٌ واضحةٌ على أنَّ من أشراط الساعة وعلاماتها: ظهورُ الفَسَقَةِ من الأمراء والعلماء من أهل الجاه والرئاسة ممن يَعِظُون الناس بالعلم والحكمة، وهم من أشَدِّ خَلْق الله مخالفةً لِما تقوله ألسنتهم، فيأمرون بالمعروف وهم لا يفعلون، ويَنْهَون عن المنكَر وهم لا يَنْتَهون، وأمثال هؤلاء يبيِّن رسولُ الله ﷺ أنَّ بواطنهم أكثَرُ شرّاً، وأشَدُّ خُبْثاً وعُفونةً، وأنتَنُ رائحةً من جُثَث الأموات.

---

[1] شريطته: أي: أهل الخير والدين. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج١، ص٨٥٦.

[2] العَجَاجة، جمعُها: العَجَاج: الغوغاء والأراذل ومَن لا خير فيه. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج٢، ص١٦٣.

[3] أخرجه أحمد في المسند، ج١١، ص٥٥١، برقم (٦٩٦٤)، وقال محقِّقه الشيخ شعيب الأرناؤوط: "رجاله ثقات رجال الشيخين".

[4] يوسف بن عبد الله الوابل، أشراط الساعة، ص١٧٧.

[5] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ج١٢، ص٤٣٥٩، برقم (٣٥٦١٩)، قال الهيثمي: "رجاله ثقات". انظر: مجمع الزوائد، ج٥، ص٣٠٨، برقم (٩٢١٠).

ومفهوم المخالفة لهذا الحديث يتّضح منه: أنَّ وُلاة الأمر، وعلماء الدين بما أنهم قُدْوَةُ الناس وأُسْوَتُهم فينبغي عليهم أن يكونوا على أقوى ما يكون من التمسُّك بالملة والشريعة، وللدِّين حُرّاساً وحُفّاظاً أقوياء، وحُماةً ورُعاةً أشدّاء أمناء، وإلا فما مقامُ راعٍ وعالمٍ لا تَصلُح به دنيا ولا يقوم به دينٌ.

ومنذ نحو أربعة قرونٍ وإلى الآن تشهد الأمةُ الإسلامية تَراجُعاً خطيراً في ميادين العلوم الإسلامية المتنوّعة: من علوم القرآن والقراءات، والسُّنّةِ وعلومها، والفقهِ وأصوله، واللغةِ وآدابها، والتاريخ، والتراجم، والرجال، والاجتماع، والفكر، وغير ذلك...، وأُصيبت الأمةُ بفقر شديد من العلماء المتبحِّرين والأئمة المجدِّدين، المفكِّرين المبدِعين، وطرأ عليها قحطٌ ثقافيٌّ مُخِيفٌ صَنَع بها الدواهي.

ومُنِيَ المسلمون بضَعْف الثقافة الدينية الصحيحة الشمولية والمتخصّصة؛ وذلك حين ذهب العلماء، وخفّت مجالس العلم، وتقلَّصت حلقاتُ الدين في المساجد والجمعيّات الإسلامية، فازداد الجهلُ بدين الله انتشاراً، وسَهُلَ على الناس قبولُ كلِّ ما يسمعون أو يُلقَى إليهم من الأحاديث المكذوبة على رسول الله ﷺ في المجالس، أو الصُّحُف، أو المجلاَّت، أو الإذاعات، أو الخُطَب الجُمَعِيّة[١].

المطلب الثاني: "التَّعالُم" فيما يتعلَّق بمجال النشر والتأليف والتحقيق:

و"التَّعالُم" فيما يتعلَّق بمجال النشر والتأليف والتحقيق هو الأساسُ في هذه الفتنة، وعن طريق هذه القنوات وقع الإضلالُ والتضليلُ لأبناء أمة المصطفى ﷺ من قِبَل هؤلاء الكَذَبَة الْمُتعالِمين، وعن طريق هذه الأوعية – التي هي خيرُ أوعيةٍ لنشر العلم والحقّ والهدى – اتَّخذها مفاليسُ العلم وسائل لنشر الباطل والكذب والضلال، أو في أقلِّ أحوالِهم ذريعةً لكسب الحرام، بسلوك شتّى سُبُلِ الغِشِّ والخداع، والكذب والتزوير... وليس ذا والله إلا تحقيق لِما قد تنبّأ بحصوله رسولُ ربِّ العالمين عليه أفضَلُ الصَّلوات وأتَمُّ التسليم، في آخر زمان هذه الأمة، حيث تُصيبها البلايا والفِتَنُ والنَّوازِلُ والْمِحَنُ، ومنها هذه البَلِيّةُ الشَّعْواء، والمصيبةُ النَّكْراء، ومما جاء في ذلك من أحاديث نبوية جليلة، ما يلي:

---

[١] عبد الفتاح أبو غدة، في مقدمة تحقيقه لكتاب "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" للإمام ابن القيم الجوزية، ص٥، بتصرف يسير.

١) عن عبد الله بن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «**بَيْنَ يَدَي السَّاعَةِ: تَسْلِيْمُ الْخَاصَّةِ، وَفُشُوُّ التِّجَارَةِ حَتَّى تُعِيْنَ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا عَلَى التِّجَارَةِ، وَقَطْعُ الأَرْحَامِ، وَفُشُوُّ الْقَلَمِ، وَظُهُوْرُ الشَّهَادَةِ بِالزُّوْرِ، وَكِتْمَانُ شَهَادَةِ الْحَقِّ**»[1].

وفي رواية أخرى من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ كذلك – عن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ بَيْنَ يَدَي السَّاعَةِ... ظُهُوْرُ الْقَلَمِ**»[2].

٢) وعن عَمْرو بن تَغْلِب ﷺ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَكْثُرَ التُّجَّارُ، وَيَظْهَرَ الْقَلَمُ**»[3].

وفي هذه الأحاديث النبوية الشريفة دلالةٌ واضحةٌ ظاهرةٌ، بيِّنةٌ جَلِيّةٌ على كثرة الكتابة وانتشارها، وظهور القلم وفُشُوّه قُرْبَ يوم القيامة، وأنَّ هذا من أمارات الساعة وأشراطها، والتي قد تحقَّقت كما تنبَّأ بذلك وأخبر رسول الله ﷺ.

يقول الشيخ يوسف الوابل[4]: "والمراد بظهور القلم – والله أعلم – ظهور الكتابة وانتشارها"[5]، وقال – رحمه الله تعالى – في شرح حديث عمرو بن تَغْلِب ﷺ: "ومعناه – والله أعلم – ظهور وسائل العلم، وهي كتبه"[6].

---

[1] أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب من كره تسليم الخاصة، ص٣٨٨، ٣٨٩، برقم (١٠٤٩)، وأحمد في المسند، ج٦، ص٤١٦، برقم (٣٨٧٠)، وقال الشيخ الألباني في تحقيقه للأدب المفرد: "حديث صحيح".

[2] أخرجه أحمد في المسند، ج٦، ص٤١٦، برقم (٣٨٧٠)، وقال محقِّقه الشيخ شعيب الأرناؤط: "إسناد حسن". والحديث بكامله: «إِنَّ بَيْنَ يَدَي السَّاعَةِ: تَسْلِيْمَ الْخَاصَّةِ، وَفُشُوَّ التِّجَارَةِ حَتَّى تُعِيْنَ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا عَلَى التِّجَارَةِ، وَقَطْعَ الأَرْحَامِ، وشَهَادَةَ الزُّوْرِ، وَكِتْمَانَ شَهَادَةِ الْحَقِّ، وَظُهُوْرَ الْقَلَمِ».

[3] أخرجه سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي في المسند، ج٢، ص٤٨٩، ٤٩٠، برقم (١٢٦٧)، وهو حديث صحيح.

[4] هو يوسف بن عبد الله بن يوسف الوابل، لم أقف على ترجمته، إلا أنه من بلاد المملكة العربية السعودية، ومن علمائها البارزين في مجال الدعوة إلى الله، تخرَّج في جامعة أم القرى بمكة المكرمة من كلية أصول الدين، وحصل على شهادة الماجستير في العقيدة من نفس هذه الجامعة. ومن مؤلفاته: "أشراط الساعة".

[5] يوسف بن عبد الله الوابل، أشراط الساعة، ص١٩٠.

[6] المرجع السابق، ص١٩١.

وقال الشيخ حمود بن عبد الله التُّوَيْجِرِيّ[١]: "وقد ظهرت [الكتب] في هذا الزمن ظهوراً باهراً، وانتشرت في جميع أرجاء الأرض، بسبب توفُّر آلات الطباعة والتصوير، التي سَهَّلتْ انتشارَها، ومع هذا: فقد ظهر الجهل في الناس، وقلَّ فيهم العلم النافع، وهو علمُ الكتاب والسُّنّة، والعملُ بهما، و لم تُغْن عنهم كثرة الكتب شيئاً"[٢].

وهذه الأحاديث – في الحقيقة – قد وردت دالةً على انتشار الكتابة وفُشُوِّ التأليف وظهور القلم خاصةً، مما يدلّ كذلك أيضاً على تناوُل هذا القلمِ العددَ الجمَّ من الناس، سواء كان ذلك باستحقاق وتمكُّن وأهلية، أو بغيره.

والذي يتتبَّع ما تَجُود به الأقلامُ، وما تُنتِجه المطابعُ في البلاد العربية والإسلامية، من كتابات وكتب وصُحُف ومجلاَّت ودوريّات وموسوعات ونحوها، وما تَغُصُّ به المكتباتُ العامة والخاصة في ديار المسلمين، وما تَضِجُّ به مَعارِضُ الكتب؛ لا بُدَّ أن يقول: أنَّ من يتتبَّع ذلك يَدهَش لذلك الكَمِّ الهائل من فُشُوِّ العلم وظهورِ القلم كما وصف بذلك رسولُ الله ﷺ، ونحن نشهد مع أمواج المطبوعات تلك، جهلاً كبيراً بعلوم الشرع، حتى في صفوف عِلْيَة القوم، وحَمَلَةِ الشهادات العليا، فضلاً عن العامّة والأُمِّيِّين والجَهَلَة من الناس[٣].

ومما يدلّ على دخول ذوي عدم الأهلية والاستحقاق هذا المجالَ الرفيع الشريف كذلك – على وجه العموم – ما يلي من هذه الأحاديث النبوية الشريفة:

---

[١] هو الشيخ حمود بن عبد الله بن حمود التويجري (١٣٣٤هـ ١٤١٣هـ): أحد كبار علماء السعودية. وُلد في مدينة "المجمعة" عاصمة بلدان سدير. تلقَّى العلم من العلماء والمشايخ. ثم عمل قاضياً. توفي في مدينة الرياض. له نحو خمسين كتاباً، ومن أشهرها: "إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة". انظر: محمد خير رمضان يوسف، تتمة الأعلام للزركلي، ج١، ص١٥٤، ١٥٥.

[٢] محمود بن عبد الله التويجري، إتحاف الجماعة بما جاء في الفِتَن والملاحم وأشراط الساعة، ج١، ص٤٢٨، بتصرف يسير.

[٣] عبد الستار الشيخ، نبوءات الرسول دروس وعبر، ج٤، ٤٣٣، ٤٣٤.

٣) عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**سَيَأْتِيْ عَلَى النَّاسِ سَنَواتٌ خَدَّاعَاتٌ**[١]، **يُصَدَّقُ فِيْهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فِيْهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيْهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيْهِ الأَمِيْنُ، وَيَنْطِقُ فِيْهَا الرُّوَيْبِضَةُ**[٢]». قِيْلَ: وَمَنْ الرُّوَيْبِضَةُ؟، قَالَ: «**الرَّجُلُ التَّافِهُ**[٣]، **فِيْ أَمْرِ العَامَّةِ**»[٤].

وفي رواية أخرى: «**السَّفِيْهُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ العَامَّةِ**»[٥].

وهذا الحديثُ من تنبُّؤات رسول الله ﷺ العظيمة التي قد تحقَّقت حقّاً، ودلّتْ يقيناً على صِدْق نُبُوَّة المصطفى ﷺ، وأنه – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – ما ينطق عن هوى، إنْ هو إلا وحيٌ يُوحَى. حيث أخبرنا – عليه أفضَلُ الصَّلاة وأتَمُّ التسليم – أنه ستكون هناك في آخر الزَّمان قُرْبَ القيامة سنواتٌ خدّاعةٌ تنقلب فيه الأمور، وتتبدَّل الأحوال، وتختلّ الموازين، وتضطرب القِيَم عند الناس، فلا يعود الدين – هو الميزان والمعيار – الذي يُعرَف به الحقُّ من الباطل، والخيرُ من الشَّرِّ، فيُصدَّق الكاذبُ، ويُكذَّب الصادقُ، ويُؤتَمن الخائنُ، ويُخوَّن الأمينُ، فيرتفع في المجتمع أراذلُ الناسِ وسَفَلتُهم، ويتقدَّمون على الأخيار، فيستأثرون دونهم بتولِّي أمور العامة، وإدارة شؤونهم، فيَفسُد حال الناس، وتَسُوء معيشتهم، فيزداد المنكُر ويشيع، ويقلّ الخير ويَنْزوي، ولقد وقع كثيرٌ من هذا في زماننا، فارتفع أسافل الناس، واستبدّوا بالرياسة، بينما هم أقَلُّ الناسِ صلاحاً وعلماً ومعرفةً بأحكام الشرع، بل إنَّ كثيراً من أولياء الأمور وأعوانهم تظهر عليهم أماراتُ العداء للإسلام والمحادَّاة لشريعته وأخلاقه؛ ولهذا عَمَّ الفساد وكَثُر الظلم[٦].

---

[١] أي تَكثُر فيها الأمطارُ ويقلّ الرَّيْعُ، فذلك خداعُها؛ لأنهما تُطمِعهم في الخِصْب بالمطر ثم تَخلُف، وقيل: "الخدّاعة" القليلة المطر. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج١، ص٤٧٤.

[٢] الرويبضة: تصغير "الرابضة"، وهو العاجز الذي رَبَض عن معالي الأمور، وقعد عن طلبها، وزيادة التاء للمبالغة. (ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج١، ص٦٢٦).

[٣] التافه: الخسيس الحقير. (ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج١، ص٦٢٦).

[٤] أخرجه ابن ماجه في السنن، كتاب الفتن، باب شدة الزمان، ص٥٨٣، برقم (٤٠٣٦)، وهو حديث صحيح، انظر: الألباني، صحيح سنن ابن ماجه، ج٣، ص٣٢٢، برقم (٣٢٧٧).

[٥] أخرجه أحمد في المسند، ج١٣، ص٢٩١، برقم (٧٩١٢)، وهو حديث حسن، قاله محقِّق المسنَد الشيخ شعيب الأرناؤوط.

[٦] انظر: صفاء العدوي، إهداء الديباجة ج٣، ص٣٩٦.

وكم من أمثال هؤلاء قد دخلوا خيرَ قنوات العلوم والمعارف وأشرفَها، وأجلَّ مجالات الفكر والثقافة وأفضلَها من تحقيق كتب التراث وخدمتِها والعنايةِ بها ونشرِها، كذلك ما يتعلَّق بتأليف الكتب الشرعية وتصنيفِها، وكلُّ هذا مع سوء النيّة، وخُبْثِ الطَّوِيّة، وإظهارِ العلم وادِّعائه، وسترِ الجهل وإخفائه، فأيُّ فتنةٍ في الأمة أعظَمُ من هذه الفتنة؟! وأيُّ بليّةٍ أُصِيْبَتْ بها أخطَرُ من هذه البليّة؟!.

يقول الدكتور محمد ولي الله النَّدْوِي[١] في كتابه "نبوءات الرسول..." في شرح هذا الحديث ما نصُّه: "صَدَق رسولُ الله ﷺ، فقد أتَتْ سنوات خدّاعات في زماننا هذا، الذي تغيَّرتْ فيه القِيَمُ فصار اللَّبِقُ الكَذَّابُ زعيماً صادقاً، والصَّادِقُ الصريحُ كاذباً مفترياً، كما أصبح الْخَوَنَةُ أُمَناءً، وبالعكس، نسأل الله ا لرُّشْدَ والهداية"[٢].

والمقصود بهؤلاء الرُّوَيْبِضَةِ – في الحقيقة – هم: "الأصاغر"، الذين لم يُؤتَوا من العلم إلا قليلاً، و لم يُوْتَوا من الدِّين إلا شيئاً زهيداً، ومن الفقه والفهم إلا نذراً يسيراً، فهم محرومون من كثيرٍ من التقوى والورع والحكمة والبصيرة، قد عَلِمُوا من الدين والحياة أشياءَ وجهلوا أكثر، فهم مغرورن متنطِّعون، صَخَّابون متسرِّعون، فِقْهُهم قليلٌ، وبصرهم كليلٌ، وحكمتهم ضعيفةٌ، ورحمتهم عليلةٌ، يتكلَّمون بغير تدبُّرٍ للأمور واستيعابٍ لها ورَوِيَّةٍ بها، ويتلاعبون بالمصطلحات، ويَلْوُوْن أعناق النصوص، ويَحُطّون على الأئمة، ويُكثِرون التجريحَ، ويَهْوَوْن الخلاف، ويسعون للظهور، ويتعنَّتون بالرَّأي، ويتخاشنون على من خالفهم، قد قَذَفتْ بهم الأقدارُ، فقاموا على رؤوس الناس بالتدريس والفتوى، والتصنيف والتأليف، وكلُّ ذلك بالتحدُّث باسم الإسلام والأمة[٣].

---

[١] هو محمد ولي الله بن عبد الرحمن الندوي: أحد علماء الحديث، وُلد عام ١٩٥٩ في مدينة "بُوْمبائي" في الهند، درس في "دار العلوم لندوة العلماء" بلكنؤ، ثم حصل على شهادة الماجستير ثم الدكتوراه في الحديث النبوي من جامعة الأزهر. عمل محاضراً في فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالشارقة في الإمارات العربية المتحدة. ومن مؤلَّفاته: "نبوءات الرسول ما تحقَّق منها وما لم يتحقق". انظر: سيد أحمد زكريا الغوري الندوي، مقدمات الإمام أبي الحسن الندوي، ج١، ص٣٢٣.

[٢] انظر: محمد ولي الله الندوي، نبوءات الرسول ما تحقَّق منها وما لم يتحقق، ص٢٧٢.

[٣] عبد الستار الشيخ، نبوءات الرسول دروس وعبر، ج٤، ص٤٣٦، بتصرف وزيادة.

٤) وعن عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهما – قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: **«إنَّ اللهَ لاَ يَقْبِضُ الْعِلمَ انْتِزَاعاً يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِماً اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوْساً جُهَّالاً، فَسُئِلُوْا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوْا وَأَضَلُّوْا»**[١].

وفي هذا الحديثِ يُخبرنا رسول الله ﷺ أنَّ الله تعالى لا يَقبِض العلمَ من بين الناس على سبيل رفعه من بينهم إلى السماء، أو محوِه من صدورهم، لكن يَرفَع العلمَ بموت حَمَلَةِ العلم، وقَبْضِ أرواح العلماء؛ فإذا حَصَل هذا ووَقَع، و لم يجد العوامُ علماءَ الدين الرَّبّانيين؛ اتَّخذوا رؤساء جَهَلَة يَسألُونهم عن أمور دينهم، فيُفْتُوْنَهم بغير علمٍ، وبذلك يُضِلُّون أنفسهم كما يُضِلُّون أولئك السائلين.

قال الإمام النَّوَوي رحمه الله تعالى: "هذا الحديثُ يبيِّن أنَّ المراد بقبض العلم في الأحاديث السابقة المطلَقة ليس هو محوُه من صدور حُفَّاظه، ولكن معناه: أن يموت حَمَلَتُه، و يتّخذ الناسُ جُهّالاً يَحكُمون بجهالاتهم، فيَضِلُّون ويُضَلُّون"[٢].

والمرادُ بالعلم هنا علم الكتاب والسُّنّة، وهو العلمُ الموروث عن الأنبياء عليه السَّلام؛ فإن العلماء هم ورثة الأنبياء، وبذهابهم يذهب العلم، وتموت السُّنَنُ، وتَظهَر البِدَعُ، ويَعُمّ الجهلُ.

وأمّا علمُ الدنيا فإنه في زيادة، وليس هو المراد في الأحاديث؛ بدليل قوله ﷺ: «فَسُئِلُوْا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوْا وَأَضَلُّوْا»، والضَّلالُ إنما يكون عند الجهل بالدِّين، والعلماء الحقيقيون هم الذين يعملون بعلمهم، ويوجّهون الأمةَ، ويَدُلّونها على طريق الحقِّ والهُدى؛ فإنَّ العلم بدون عملٍ لا فائدةَ فيه، بل يكون وَبالاً على صاحبه، وقد جاء في روايةٍ للبخاري: «وَيَنْقُصُ العَمَلُ»[٣].

---

[١] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، ص٣٧، برقم (١٠٠)، ومسلم في الصحيح، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه...، ص١١٦٤، برقم (٢٦٧٣).

[٢] النووي، المنهاج شرح مسلم بن الحجاج، ج١٦، ص٤٤١.

[٣] أخرجها في الصحيح، كتاب الأدب، باب حسن الخلق والسخاء وما يُكرَه من البخل، ص١١١٠، برقم (٦٠٣٢).

قال مؤرِّخ الإسلام الحافظ الذهبي[1] بعد ذكره لطائفةٍ من العلماء في كتابه "تذكرة الْحُفّاظ": "وما أُوْتُوْا من العلم إلا قليلاً، وأما اليوم فما بقي من العلوم القليلة إلا القليل، في أُناس قليل، ما أقلَّ مَن يعمل منهم بذلك القليل، فحسبُنا الله ونِعم الوكيل"[2].

وإذا كان هذا في عصر الذهبي، فما بالُك بزماننا هذا؟ فإنه كلما بَعُدَ الزمان من عهد النبوة؛ قَلَّ العلمُ، وكَثُرَ الجهلُ؛ فإنَّ الصحابة ﷺ كانوا أعلمَ هذه الأمةِ، ثم التابعين، ثم تابعيهم، وهم خيرُ القرون، كما قال ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي؛ ثُمَّ الَّذِيْنَ يَلُوْنَهُمْ، ثُمَّ الَّذِيْنَ يَلُوْنَهُمْ»[3].

وهكذا العلمُ في آخر الزَّمان لا يزال يَنقُص، والجهلُ يَكثُر؛ حتى لا يَعرِف الناسُ فرائضَ الإسلام[4].

ومن هذا نستنبط أنَّ مرتبة العلم والإفتاء هي مرتبةٌ رفيعةُ الشَّأن، عاليةُ المقام، وهي الرياسة الحقيقية التي لا تَعْلُوها أي رياسة، لكن ينبغي ألا يُقدِم عليها إلا المتأهِّلُ لها، المتمكِّنُ للقيام بها وتحمُّلِ ثِقَلِها، وفي هذا حَثٌّ لأهل العلم على القيام بدور التعليم والإفتاء والدعوة والبلاغ والإرشاد، وذَمٌّ لمن يُقدِم على هذا المجال الخطير بلا علمٍ، أو أهليةٍ[5].

ويجب على الأمة أخذُ العلمِ وتلقِّيه عن العلماء العاملين، والفقهاء الراسخين، الذين يؤصِّلون الأفكار السليمة، ويَبنون النفوس القويمة على المناهج الصحيحة، وينشرون ثقافةً تصنع أجيالاً قادرةً على إثبات الفضائل، واحترام الأصول والحقائق بحيث ترتفع إلى

---

[1] هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله الدمشقي (٦٧٣ - ٧٤٨هـ): الحافظ المورِّخ، الإمام المحقِّق. مولده ووفاته في دمشق. طاف كثيراً من البلدان، وأخذ من علمائها. وله العديد من المؤلَّفات في الحديث والتاريخ والسير، ومن أشهرها: "تذكرة الحفاظ"، و"سير أعلام النبلاء"، و"ميزان الاعتدال في نقد الرجال". الزركلي، الأعلام، ج٥، ص٣٢٦.

[2] الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٣، ص١٠٣١.

[3] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد، ص٤٨١، برقم: (٢٦٥٢)، ومسلم في الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ﷺ ثم الذين يلونهم، ص١١١٠، برقم (٢٥٣٢).

[4] يوسف بن عبد الله الوابل، أشراط الساعة، ص١٣٣، ١٣٤.

[5] انظر: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، عمدة القارئ في شرح البخاري، ج١، ص١٩٦، ١٩٩.

مستوى الشمول في القرآن الكريم، وتتواءم مع سماحة الإسلام وصلاحية نظامه لكل ميادين الحياة.

ومن ناحية أخرى ينبغي وبشِدّة محارَبة أولئك الْمُتعالِمين ومقاطَعتِهم، الذين اتَّخذوا العلم سُخْرِيًّةً وجدالاً، وطلبوه لغير الفقه فيه، والعملِ به؛ بل لطلب الوظائف والمنابر، وتصدُّرِ النوادي والمجالس، اتّصفوا بالعلم وتمسَّكوا بشهاداته وألقابه وهم مِن أسبَقِ الناسِ إلى هدم مبادئه، ومن أسرعِهم إلى فعل الذنوب والمعاصي والكبائر، قد تزيَّنوا للناس بالصلاح والتقوى رجاءَ كسبِ المال والجاه والمناصب والشهرة، من وجوه الخِداع والمكر والغَشّ المختلفة العديدة[١].

٥) وفي نفس المعنى كذلك حديثٌ آخر من رواية عُرْوَة بن الزُّبَيْر ﷺ إذ قال: حَجَّ علينا عبدُ الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، فسمعتُه يقول: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «**إنَّ اللهَ لاَ يَنْزِعُ الْعِلمَ بَعْدَ أنْ أَعْطَاهُمُوْهُ انْتِزَاعاً، وَلَكِنْ يَنْتَزِعُهُ مِنْهُمْ مَعَ قَبْضِ الْعُلَمَاءِ بِعِلْمِهِمْ، فَيَبْقَى نَاسٌ جُهَّالٌ، يُسْتَفْتَوْنَ فَيُفْتُوْنَ بِرَأْيِهِمْ، فَيُضِلُّوْنَ وَيَضِلُّوْنَ**»[٢].

٦) وعن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «**وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدْ اقْتَرَبَ، يَنْقُصُ العِلْمُ وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ**[٣]»[٤].

ومعنى الحديث: أنَّ في آخر الزَّمان سيُنقَض العلمُ من أمة رسول الله ﷺ؛ وذلك بموت أهل العلم من العلماء الربانيين، فكُلَّما ماتَ عالِمٌ ولم يَخْلُفه أحدٌ؛ نَقَص من العلم وذَهَب، ونَقَض منه واندرس بقدر موت أولئك العلماء، وبذلك يفشو الجهلُ وينتشر، ويَعُمّ التَّعالُمُ ويَطُمّ.

فأين أمثال فقهاء الصحابة العِظام، والتابعين الكِبار، وأئمة المذاهب المتبوعين، وتلاميذهم الأفذاذ؟، لقد جاء دور أنصاف العلماء؛ بل شِبْه العلماء، وكثيرٌ منهم اغْتَرَّ بحمل ألقاب

---

[١] عبد الستار الشيخ، نبوءات الرسول دروس وعبر، ج٤، ص٤٥٣، بتصرف وزيادة.

[٢] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يُذكَر من ذمّ الرأي وتكلّف القياس، ص١٣٢٣، برقم (٧٣٠٧).

[٣] الهَرْجُ: أي القِتال والاختلاط. (ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج٢، ص٩٠١).

[٤] أخرجه أحمد في المسند، ج١٦، ص٥٤٠، برقم (١٠٩٢٦) وص٥٨٠، برقم (١٠٩٨٤)، وقال محقّقه الشيخ شعيب الأرناؤط: "حديث صحيح".

"الدكتوراة"، لهم في كتب الدين قراءاتٌ مبتورةٌ، لا تُميِّز غَثّاً من السَّمين، ولا تعرف أصيلاً من الدَّخيل، وقد اقتحموا ميادينَ عديدةً، وأحدثوا فوضى شديدةً، إنَّ كثيراً ممن قُدِّموا للأمة على أنهم علماء، هم في أرفع ما يُمكِن أن نصفهم به أنهم "طَلَبة العلم"، فهم ليسوا من أولئك العلماء الراسخين؛ بل كثيرٌ منهم يجهلون الكثير من أمور الدين، وشؤونِ العبادات، وآدابِ الإسلام وأحكامه ومبادئه وتفصيلاته[1].

وعلى سبيل التأييد والتعضيد مما سبق؛ أُورد هذا الحديثَ المرويّ عن أبي الدَّرْدَاء ﷺ حيث يقول: كنا مع رسول الله ﷺ، فشَخَص ببَصَره إلى السَّماء، ثم قال: «**هَذَا أَوَانُ يُخْتَلَسُ الْعِلْمُ مِنَ النَّاسِ، حَتَّى لاَ يَقْدِرُ مِنْهُ عَلَى شَيْءٍ**»، فقال زياد بن لَبِيْد الأنصاري ﷺ: كيف يُختَلَسُ منا وقد قرأنا القرآنَ؟، فو الله لنقرأنَّه، ولنُقرأنّه نساءَنا وأبناءَنا، فقال ﷺ: «**ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يا زِيَادَ! إنْ كُنْتُ لأَعُدُّكَ مِنْ فُقَهَاءِ الْمَدِيْنَةِ، هَذِهِ التَّوْرَاةُ وَالإِنْجِيْلُ عِنْدَ الْيَهُوْدِ وَالنَّصَارَى فَمَاذا تُغْنِيْ عَنْهُمْ؟**». قال جُبَيْر[2] فلقيتُ عُبادةَ بن الصَّامت ﷺ، قلتُ: ألاَ تسمع إلى ما يقول أخوك أبو الدرداء؟ فأخبرتُه بالذي قال أبو الدرداء، قال: صَدَق أبو الدرداء، إنْ شِئتَ لأُحَدِّثَنّك بأوّل علمٍ يُرفَع من الناس: الخشوع، يُوشَك أن تَدخُل مسجدَ جماعةٍ فلا تَرى فيه رجلاً خاشعاً"[3].

ويقول الحافظ ابن مَنْدَة[4]: "إنما خَصَّ اللهُ بمعرفة هذه الأخبارِ نفراً يسيراً من كثيرٍ ممن يدّعي علمَ الحديثِ، فأمّا شأنُ الناسِ ممن يدّعي كثرةَ كتابة الحديث، أو متفقِّهٍ في علمِ الشافعيِّ[5]،

---

[1] عبد الستار الشيخ، نبوءات الرسول دروس وعبر، ج٤، ص٤٥٤، ٤٥٥، بتصرف وزيادات.

[2] هو جُبَيْر بن نُفَيْر بن مالك بن عامر الحضرمي، أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو عبد الله الحِمْصي (ت٨٠هـ): ثقة من كبار تابعي أهل الشام، أدرك زمانَ النبي ﷺ ولم يره. انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٩٢.

[3] أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب العلم، باب فيمن يطلب بعلمه الدنيا، ص٦٠٣، برقم (٢٦٥٥)، وقال: "هذا حديث غريب"، والحاكم في المستدرك، ج١، ص٢٩٣، برقم (١٤٨)، وصحَّحه.

[4] هو محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى، ابن منده، أبو عبد الله العبدي الأصبهاني (٣١٠ – ٣٩٥هـ): من كبار حفّاظ الحديث، الراحلين في طلبه، المكثرين من التصنيف فيه، كتب عن ألف وسبعمائة شيخ.من أشهر كتبه "فتح الباب في الكنى والألقاب". انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص١٠٣١.

[5] هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع (١٥٠ – ٢٠٤هـ): الإمامُ العَلَم، وحِبْرُ الأمة، وأحدُ الأئمة الأربعة المتبوعين. وُلد بـ"غزة" بفلسطين، وتوفي بمصر. سمع الحديثَ من الإمام مالك، وتفقَّه على الإمام محمد بن الحسن الشيباني وغيره. ومن أشهر مؤلفاته: "الأم"، و"الرسالة"، و"اختلاف الحديث". انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٣٦١، ٣٦٢.

وأبي حنيفة[١]، أو متّبعٍ لكلام الحارث الْمُحاسِبيّ[٢] والجنيد[٣]، وذو النُّوْن[٤]، وأهل الخواطر؛ فليس لهم أنْ يتكلَّموا في شيء من علم الحديث إلا مَن أخذه عن أهله، وأهل المعرفة، فحينئذ يتكلَّم بمعرفة"[٥].

٧) وعن أبي هريرة ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**لاَ تَقُوْمُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتَتِلَ فِئَتَانِ عَظِيْمَتَانِ، يَكُوْنَ بَيْنَهُمَا مَقْتَلَةٌ عَظِيْمَةٌ دَعْوَتُهُمَا وَاحِدَةٌ، وَحَتَّى يُبْعَثَ دَجَّالُوْنَ كَذَّابُوْنَ قَرِيْبَ مِّنْ ثَلاَثِيْنَ، كُلُّهُمْ يَزْعَمُ أَنَّهُ رَسُوْلُ اللهِ، وَحَتَّى يُقْبَضَ الْعِلْمُ، وتَكْثُرَ الزَّلاَزِلُ، وَيَتَقَارَبَ الزَّمَانُ، وَتَظْهَرَ الْفِتَنُ...**»[٦].

ففي هذا الحديث إشارةٌ إلى ظهور الكَذَبَة الدجّالين من أدعياء العلم والدِّين، وفيه كذلك إشارةٌ إلى تَناقُص العلمِ وقِلَّتِه، ورفعِه من بين الناس وقبضِه، وبذلك يفشو الجهلُ وينتشر، وتَعُمّ الفتنةُ، وتشتدّ المحنةُ، بفقدان أهل العلم ونُدْرَة حَمَلَته، وكثرةِ الجَهَلَة الأدعياء، ووجودِهم في كل مكانٍ وفي كلّ منصبٍ يَقْضُون ويُفْتُون، ويَدْعُون ويَعِظُون، فإنّا لله وإنا إليه راجعون، اللهم إنا نعوذ بك من هذه الفتنة الصَّمَّاء.

---

[١] هو النعمان بن ثابت التَّميمي الكوفي، أبو حنيفة (٨٠ – ١٥٠هـ): إمام الأئمة الفقهاء، وأحد الأئمة الأربعة المتبوعين، قال فيه الإمام الشافعي: "الناسُ عيالٌ في الفقه على أبي حنيفة". وُلد ونشأ بالكوفة وتوفي ببغداد. وله مُسنَدٌ جمعه تلاميذه. انظر: الزركلي، الأعلام، ج٨، ص٣٦.

[٢] هو الحارث بن أسد المحاسبي، أبو عبد الله (ت٢٤٣هـ): من أكابر الصوفية، كان عالِماً بالأصول والمعاملات، واعظاً مُبكياً. وُلد بالبصرة وتوفي ببغداد. وله تصانيف في الزهد والرد على المعتزلة، ومن أشهرها: "رسالة المسترشدين"، و"المسائل في أعمال القلوب والجوارح"، و"الخلوة التنقل في العبادة"، وغيرها. انظر: الزركلي، الأعلام، ج٢، ص١٥٣.

[٣] هو الجنيد بن محمد بن الجنيد البغدادي الخزاز، أبو القاسم (ت٢٩٧هـ): من كبار الصوفية، والعلماء بالدين. مولده ووفاته ببغداد. وهو أول من تكلَّم في علم التوحيد ببغداد. وقال ابن الأثير في وصفه: "إمام الدنيا في زمانه"، وعدَّه العلماء شيخ مذهب التصوف لضبط مذهبه بقواعد الكتاب والسنة ولكونه مصوناً من العقائد الذميمة. وله رسائل في التوحيد والألوهية. انظر: الزركلي، الأعلام، ج٢، ص١٤١.

[٤] هو ثوبان بن إبراهيم الإخميمي المصري، أبو الفيّاض أو أبو الفيض (ت٢٤٥هـ): أحدُ الزُّهَّاد العُبَّاد المشهورين، من أهل مصر. كانت له فصاحة وحكمة وشعر. توفي بجيزة. انظر: الزركلي، الأعلام، ج٢، ص١٠٢.

[٥] انظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج١، ٣٣، ٣٤.

[٦] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، ص١٢٩١، برقم (٧١٢١).

وأمثال هؤلاء إنْ أمسكوا بزمام القلم يكتبون ويؤلِّفون، ويصنِّفون ويحقِّقون، في علوم النُّبُوَّة ومعارف الشريعة؛ فلا تَسَلْ عن ضياع العلم ونفاذِه، وذهابِ الدين واندراسِه، على أيدى هؤلاء الجَهَلَة الكذَّابين من أدعياء الدِّين.

٨) وعن مِقْداد بن أَسْوَدٍ ﷺ قال: "أَيْمُ الله، لقد سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**إنَّ السَّعِيْدَ لَمَنْ جُنِّبَ الْفِتَنَ، إنَّ السَّعِيْدَ لَمَنْ جُنِّب الْفِتَنِ، إنَّ السَّعِيْدَ لَمَنْ جُنِّب الْفِتَنَ، ولَمَنْ ابْتُلِيَ فصَبَرَ، فَوَاهاً**"[١].

وفي هذا الحديثِ يبشِّر النبيُّ ﷺ ذاك السعيدَ الذي ابتعد عن الفِتَن، وحَذِرَها بالخير والفلاح والسعادة والرشاد، أمّا من اقتربها أو باشَرَها أو سعى إليها؛ فلن يَجْنِ سوى التَّلَهُّفِ والحسرةِ، والتَّأَسُّفِ والنَّدامةِ.

ومن هنا تتّضح أهميةُ توعية المسلمين حول الفِتَن وشُرورِها، ومنها هذه الفتنةُ الشَّوْهاء – فتنة التَّعالُم – والتي غَزَتْ مجتمعَنا الإسلامي، وشَتَّتَتْ شملَ أفرادِه، وفَرَّقَتْ بين علمائه، وأَنْهَكَتْ ربّانيي الأمةِ ردّاً وتعقيباً على مصنَّفات أهل الباطل والضَّلال ومؤلَّفاتِهم وتحقيقاتِهم لكتب التراث التي لا يُريدون من ورائها سِوى نشر آرائهم وأفكارهم الضَّالّة المضِلّة.

٩) وعن معاوية بن أبي سفيان ﷺ يقول: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «**لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إلاَّ بَلاءٌ وَفِتْنَةٌ**»[٢].

وهذا الحديثُ فيه دلالةٌ على حدوث المصائب والبلايا والْمِحَن، ووقوع النَّوازل والنكبات والفِتَن في أمة رسول الله ﷺ؛ وذلك في آخر الزمان، حيث يبتعد الناس عن شريعة الله تعالى وسُنَّةِ المصطفى ﷺ، ويتمسَّكون بالآراء والأقوال، ويَستنِدون إلى المذاهب والفِرَق،

---

[١] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الفتن والملاحم، باب النهي عن السعي في الفتنة، ص٥٩٨، برقم (٤٢٦٣)، وهو حديث صحيح، انظر: الألباني، صحيح سنن أبي داود، ج٣، ص١٣، برقم (٤٢٦٣).

[٢] أخرجه ابن ماجه في السنن، كتاب الفتن، باب شدة الزمان، ص٥٨٣، برقم (٤٠٣٥)، وهو حديث صحيح، انظر: الألباني، صحيح سنن ابن ماجه، ج٣، ص٣٢١، برقم (٣٢٧٦).

ويُسنِدون الأمور إلى غير أهلها ومستحقِّيها، فتَضِلّ الأمةُ وتَذِلُّ، وتنحرف عن الصراط المستقيم، وتبتعد عن الطريق القويم[١].

وقد ورد في هذا المعنى أحاديث كثيرة صحيحة، منها حديثُ جبريل الطويل الذي رواه أبو هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا كَانَتْ العُرَاةُ الْحُفَاةُ رُؤُوْسَ النَّاسِ؛ فَذَاكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا»[٢].

وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا ضُيِّعَتِ الأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»، قال: كيف إضاعتُها يا رسول الله؟ قال: «إذا أُسْنِدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ؛ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»[٣].

ومنها ما رواه حُذَيْفَة بن اليَمَان ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «لاَ تَقُوْمُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكُوْنَ أَسْعَدَ النَّاسِ بِالدُّنْيَا لُكَعُ ابْنُ لُكَعَ[٤]»[٥].

أي: حتى يكون أسعد الناسِ في الدنيا نعيماً وملاذاً ووجاهةً ألأَم الناسِ، وأشئمهم، وأذلّهم، وأخسّهم، وأصغرهم[٦].

وفي روايةٍ أخرى عن عمر بن الخطّاب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى الدُّنْيَا لُكَعُ ابْنُ لُكَعَ، فَخَيْرُ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ مُؤْمِنٌ بَيْنَ كَرِيْمَيْنِ»[٧].

---

[١] انظر: صفاء العدوي، إهداء الديباجة بشرح سنن ابن ماجه، ج٣، ص٣٩٦، ٣٩٧.

[٢] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الإيمان، باب الإيمان ما هو؟ وبيان خصاله، ص٢٦، برقم (٩).

[٣] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الرقاق، باب رفع الأمانة، ص١١٨٤، برقم (٦٤٩٦).

[٤] لكع بن لكع هو: اللئيم ابن اللئيم، أو هو: رديء النسب والحسب، وقيل: من لا يعرف له أصل ولا يحمد له خلق. (المباركفوري، تحفة الأحوذي ج٦، ٣٧٥)، وقيل: اللكع عند العرب: العبد، ثم استعمل في الحمق والذم. (ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج٢، ص٦١٣). والمعنى: أن الذين يتولون أمور المسلمين في آخر الزمان ويتصرفون في أموالهم هم أخس الناس وأحقرهم.

[٥] أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب الفتن، باب ما جاء في أشراط الساعة، ص٥٠٧، برقم (٢٢٠٩)، وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

[٦] يوسف بن عبد الله الوابل، أشراط الساعة، ص١٨١.

[٧] أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ج٧، ص٢١٧، برقم (٧٣١٦)، قال الهيثمي: "رواه الطبراني في الأوسط بإسنادَين، ورجال أحدهما ثقات"، انظر: مجمع الزوائد، ج٧، ص٤٤٤ و٤٤٥، برقم (١٢٤٤٢).

وعن حُذَيْفَة بن اليَمَان ﷺ في قبض الأمانة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «حَتَّى يُقَالَ لِلرَّجُلِ: مَا أَجْلَدَه! مَا أَظْرَفَهُ! مَا أَعْقَلَه! وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمانٍ»[١].

وهذا هو الواقع بين المسلمين في هذا العصر: يقولون للرجل: ما أعقله! ويَصِفُونه بأبلغ الأوصاف الحسنة، وهو من أفسقِ الناس، وأقلِّهم دِيناً وأمانةً، وقد يكون عدوّاً للمسلمين، ويعمل على هدم الإسلام، ولا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله العليّ العظيم[٢].

١٠) وعن أنس بن مالك ﷺ قال: قيل يا رسول الله! متى نَترُك الأمرَ بالمعروف؟ والنَّهْيَ عن الْمُنكَرِ؟، قال: «**إذا ظَهَرَ فِيْكُمْ مَا ظَهَرَ فِي الأُمَمِ قَبْلَكُمْ**»، قلنا: يا رسول الله! وما ظَهَر في الأُمَم قَبْلنا؟، قال: «**الْمُلْكُ فِي صِغَارِكُمْ، والفَاحِشَةُ فِي كِبَارِكِمْ، والعِلْمُ فِي رُذَالَتِكُمْ**»، قال زيد[٣]: تفسير معنى قول النبي ﷺ: «والعلم في رذالتكم»: إذا كان العلم في **الفُسَّاق**"[٤].

---

[١] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الرقائق، باب رفع الأمانة، ص١١٨٤، برقم (٦٤٩٧)، ومسلم في الصحيح، كتاب الإيمان، باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب وعرض الفتن على القلوب، ص٧٣، برقم (١٤٣)، واللفظ لمسلم، والحديثُ بكامله كما يلي:

عن حُذَيْفَة قال: حَدَّثَنَا رسولُ اللَّهِ ﷺ حديثَيْن قد رأيتُ أحدَهما، وأنا أنتظِر الآخرَ، حَدَّثَنا: «أَنَّ الأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوب الرِّجَالِ، ثُمَّ نَزَلَ الْقُرْآنُ، فَعَلِمُوا مِنْ الْقُرْآنِ وَعَلِمُوا مِنْ السُّنَّةِ». ثم حَدَّثَنا عن رَفْع الأمانةِ، قال: «يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ الأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ الْمَجْلِ كَجَمْرٍ دَحْرَجْتَهُ عَلَى رِجْلِكَ فَنَفِطَ فَتَرَاهُ مُنْتَبِرًا وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ أَخَذَ حَصًى فَدَحْرَجَهُ عَلَى رِجْلِهِ فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ، لا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الأَمَانَةَ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ فِي بَنِي فُلانٍ رَجُلاً أَمِيناً حَتَّى يُقَالَ لِلرَّجُلِ: مَا أَجْلَدَهُ، مَا أَظْرَفَهُ، مَا أَعْقَلَهُ، وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ».

[٢] انظر: يوسف الوابل، أشراط الساعة، ص١٨٢.

[٣] هو زيد بن يحيى بن عُبَيد الْخُزَاعي، أبو عبد الله الدمشقي (ت٢٠٧هـ): من الرواة الثقات، وكان من أهل الفتوى بدمشق، روى عنه الإمام أحمد بن حنبل وطبقته، توفي بدمشق. انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٦٧٢.

[٤] أخرجه ابن ماجه في السنن، كتاب الفتن، باب في قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ ﴾ [المائدة: ١٠٥]، ص٥٧٩، برقم (٤٠١٥)، وهو حديث ضعيف، انظر: الألباني، ضعيف سنن ابن ماجه، ص٣٦٦، برقم (٨٠٢).

وهذا الحديثُ أيضاً يدلّ على أنَّ من الفِتَن التي ستظهر قُرْب يوم القيامة: ظهور العلم في أسافل الناس وأصاغرهم، وأحقرِهم وأرذلِهم من أصحاب الفِسْق والفُجور، ومُرتكِبِي المعاصي والذنوب، فأيُّ فتنةٍ في الدين أعظَمُ من هذه الفتنة، حيث ارتفاع أسافل الناس عن خِيارهم، واستئثارهم بالأمور دونهم، فيكون أمرُ الناس بيد سفهائهم وأراذلهم ومَن لا خيرَ فيهم، وهذا من انعكاس الحقائق، وتغيُّر الأحوال، وهذا أمرٌ مشاهَدٌ في هذا الزمن، فترى أنَّ كثيراً من رؤوس الناس وأهلِ العقد والحلِّ هم أقَلُّ الناسِ صلاحاً وعلماً، مع أنَّ الواجب أن يكون أهل الدِّين والتُّقَى هم المقدَّمون على غيرهم في تولِّي أمور الناس؛ لأن أفضل الناس وأكرمهم هم أهلُ الدين والتقوى؛ كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ ﴾ [الحجرات: ١٣][1].

ولذلك لم يكن النبي ﷺ يولِّي الولاياتِ وأمورَ الناس إلا مَن هم أصلَحُ الناسِ وأعلَمُهم، وكذلك خلفاؤه مِن بعده، والأمثلة على ذلك كثيرةٌ؛ منها ما رواه البخاري في الصحيح عن حُذَيْفَة بن اليَمَان ﷺ أن النبي ﷺ قال لأهل نَجْران[2]: «لأَبْعَثَنَّ إِلَيْكُمْ رَجُلاً أَمِيْناً حَقَّ أَمِيْنٍ»، فاستشرف لها أصحابَ النبيِّ ﷺ، فبعث أبا عُبَيْدَة[3].

وجميعُ هذه الأحاديث – وعلى وجه العلوم – فيها بيانُ أنَّ العلم سيُرفَع من بين الناس، وأنَّ الأمانة ستُرفَع من القلوب، حتى يصير الرجل خائناً بعدما كان أميناً، وهذا إنما يقع لمن ذهبت خشيته لله تعالى، وضَعُفَ إيمانه، وخالَطَ أهلَ الخيانة؛ فيصير خائناً؛ لأن القرين يقتدي بقرينه. ومن مَظاهِرِ تضييع الأمانة كذلك إسناد أمور الناس من إمارةٍ وخلافةٍ وقضاءٍ ووظائف علمية على اختلافها إلى غير أهلها القادرين على تيسييرها، والمحافظةِ عليها؛ لأن في ذلك تضييعاً لحقوق الناس، واستخفافاً بمصالحهم، وإيغاراً لصدورهم، وإثارةً للفِتَن بينهم.

---

[1] يوسف بن عبد الله الوابل، أشراط الساعة، ص١٧٨، ١٧٩.

[2] مدينة معروفة بالحجاز من شِقّ اليمن، سُمّيت بنَجْران بن زيد بن يَشْجُب بن يَعْرُب، وهو أولُ مَن نزلها. انظر: البكري، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ج٤، ص١٢٩٨.

[3] البخاري، الصحيح، كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصادق، ص١٣١٤، رقم الحديث (٧٢٥٤).

فإذا ضيَّع مَن يتولَّى أمرَ الناسِ الأمانة – والناسُ تَبَعٌ لمن يتولَّى أمرَهم – كانوا مثله في تضييع الأمانة، فصلاحُ حال الولاة والعلماء صلاحٌ لحال الرعية والعوام، وفسادُهم فسادٌ لهم.

ثم إنَّ إسناد الأمر إلى غير أهله دليلٌ واضحٌ على عدم اكتراث الناس بدينهم، حتى إنهم لَيُوَلُّون أمرهم مَن لا يهتمّ بدينهم، وهذا إنما يكون عند غلبة الجهل ورفعِ العلم؛ ولذلك أخبر الصادق المصدوق الرسول الأمين ﷺ أنه ستكون هناك سنوات خدّاعة، تنعكس فيه الأمورُ حيث يُكذَّب فيها الصادق، ويُصدَّق فيها الكاذبُ، ويُخوَّن الأمين، ويُؤتَمن الخائن[1].

وقد ظهر هذا الصِّنْفُ من الناس منذ عهودٍ قريبةٍ، وتَفاقَم شرُّه في هذا العصر: فنجد من المحسوبين على الدين أقواماً لا تُرشِّحهم مَعادِنُهم العاطفية ولا الفكرية لأداء رسالته وحملِ أمانته! ونرى كثيرين من الْمُعتنين بالفقه والدراسات الإسلامية والدارسين لها والباحثين والمصنِّفين فيها؛ لا يبتغون بها وجهَ اللهِ تعالى، ولا يقصدون خير الإسلام وأهله، فيبحثون ويؤلِّفون ويتعلَّمون ويتفقّهون لمجرَّد العلم والبحث والدرس، لا للالتزام والعمل والتطبيق، ونجد بَوْناً شاسعاً بين علومهم وواقع حياتِهم ومسلكياتِهم! بل قد دخل في العلوم الإسلامية فئاتٌ من الدارسين ليس عندهم أيُّ التزامٍ بقواعد الدين وأركان الإسلام، إنما دخلوا في مدارسهم ومعاهدهم وكلياتهم وتخصُّصاتهم لنَيْل الشهادات وملءِ الفراغ. والأَدْهَى مِن ذلك أن نجد من الدارسين من يبحث في علوم الإسلام من فقهٍ وتفسيرٍ وحديثٍ وغيرها للتشكيك والنَّيْل من الإسلام والصدِّ عن سبيله، أو لنَيْل الشهادات العليا واستلامِ المناصب والهيمنة على منابر التوجيه والتأثير... وكلُّ ذلك من تغيُّر الزمان، وفسادِ الأحوال، واضطرابِ الموازين[2].

[1] يوسف بن عبد الله الوابل، أشراط الساعة، ص١٣٠، ١٣١.

[2] عبد الستار الشيخ، نبوءات الرسول دروس وعبر، ج٤، ص٤٦٣، بتصرف وزيادة.

المطلب الثالث: "التَّعالُم" فيما يتعلَّق بمجال الإفتاء والقضاء:

(أ) "التَّعالُم" فيما يتعلَّق بمجال الإفتاء:

أمَّا "التَّعالُم" في مجال الإفتاء فحَدِّثْ عنه ولا حرجَ، فقد عَمَّ البلاءُ وطَمَّ، وذاع المصابُ به وشاع، في حين كان السلف – رحمهم الله تعالى – يتورَّعون فيه مع جلالة قدرهم، وعُلُوِّ منْزلتهم، فيدفعون الفتوى عن أنفسهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، ويتوقَّفون فيها خشيةً وورعاً، متمسِّكين في كثير من الأحايين بقول: "لا أدري"، وهم بحارُ العلم إحاطةً وسَعَةً، وجبالُ المعرفة رسوخاً وثباتاً، ومواقفهم لأجل ذلك معروفةٌ مشهورةٌ...

أمّا حال الْمُتعالِمين فعلى العكس والنقيض، حيث التَّهافُتُ إلى الفتوى، والتَّسابُقُ من أجلها وهم من أشَدِّ الناس استنكافاً[1] من قول "لا أدري" – فمن أفتى فهو في النار، كذا رُوي عن سيد الأولين والآخرين وخاتم الأنبياء والمرسلين – ناسين أو متناسين أنَّ أمرها عظيمٌ، وخطبُها جليلٌ، وإليك ما جاء في شأن هذا من أدلة وأحاديث:

١) عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ أُفْتِيَ بِغَيْرِ عِلْمٍ كانَ إِثْمُه عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ**»[2].

ومعنى الحديث: أنَّ من أفتى الناسَ وليس بأهل للفتوى فهو آثِمٌ عاصٍ، ومن أقرَّه على ذلك من وُلاة الأمور فهو آثِمٌ أيضاً، ويدلُّ الحديث أنَّ من تصدَّر للفتوى من غير أهلها أَثِمَ إثْماً شديداً.

قال الإمام ابن الجوزي[3] رحمه الله تعالى: "ويلزم وَلِيَّ الأمرِ منعُهم [عن ذلك] كما فعل بنو أمية، وهؤلاء بمنْزلة من يدلُّ الركبَ، وليس له علمٌ بالطريق، وبمنْزلة الأعمى الذي

---

[1] أي: بُعْداً.

[2] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب العلم، باب التوقي في الفتيا، ص٥٢٥، برقم (٣٦٥٧)، وابن ماجه في مقدمة السنن، باب اجتناب الرأي والقياس، ص٨، برقم (٥٣)، وأحمد في المسند، (١٧/١٤)، برقم (٨٢٦٦)، كلهم عن أبي هريرة ﷺ، واللفظُ لأبي داود، وقال محقِّق المسنَد الشيخ شعيب الأرناؤط: "إسناده ضعيف".

[3] هو أبو الفَرَج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (٥١٠ – ٥٩٧هـ): شيخ الإسلام، علاَّمة عصره في التاريخ والحديث، إمامٌ كثيرُ التصانيف، حظي بشهرة واسعة، ومكانة كبيرة في الخطابة والوعظ والتصنيف في عصره. وُلد ببغداد وتوفي بها عن عمر يُقارِب تسعين عاماً. انظر لترجمته: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج٣، ص١٠، ١٤٢.

يُرشِد الناسَ إلى القِبلة، وبمنْزلة مَن لا معرفةَ له بالطِّبّ وهو يُطِبّ الناسَ، بل هو أسوأُ حالاً من هؤلاء كلِّهم، وإذا تعيَّن على وَلِيِّ الأمر منعُ مَن لم يُحسن التَّطَبُّبَ من مُداواة المرضى، فكيف بمن لم يعرف الكتابَ والسُّنّة، و لم يتفقَّه في الدين؟".

وكان شيخُنا[1] – رضي الله عنه – شديدَ الإنكار على هؤلاء، فسمعتُه يقول: قال لي بعض هؤلاء: أجُعِلْتَ محتسباً على الفتوى؟ فقلتُ له: يكون على الخبّازين والطبّاخين محتسبٌ، ولا يكون على الفتوى محتسبٌ؟!"[2].

٢) وعن عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهما – قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**إنَّ اللهَ لاَ يَقْبِضُ الْعِلمَ انْتِزَاعَاً يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِماً اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوْساً جُهَّالاً، فَسُئِلُوْا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوْا وَأَضَلُّوْا**»[3].

وهذا الحديثُ فيه دلالةٌ واضحة على أنَّ من دلائل قُرْب يوم القيامة وعلاماتِ ذلك: تناوُلُ أهل الجهل لأمر الإفتاء العظيم، وقيامِهم بهذا المنصب الجليل، وذلك حين يُرفَع العلمُ ويُقبَض، ويُنقَص ويُنقَض، بموت أهله وحَمَلَتِه، فيقوم أهلُ الجهل والباطل، وذوي الكذب والضَّلال بإفتاء الناسِ أمورَ دينهم، فيُضِلّون أنفسهم كما يُضِلّون أولئك السائلين المستفتين.

"وإذا كان في الحديث تنويهٌ بشأن العلم والعلماء عامّةً، ففيه تنويهٌ أعظَم وأجلّ بشأن الفتوى والمفتين خاصّةً، وحسبُ الفتوى شرفاً وفضلاً أنّ الله – تعالى جَدُّه – تولاَّها بنفسه، ثم ولاَّها خاتمَ أنبيائه ورُسُله، ثم تولاَّها سادةَ الأمة وقادتَها، أَبَرُّها قلوباً، وأعمَقُها علماً، وأقَلُّها تكلُّفاً، أولئك أصحابُ رسول الله ﷺ، فليُعِدَّ المفتون لهذه المنصب عُدَّته، وليعرفوا له خطرَه وجلالته"[4].

---

[1] يقصد به: الإمام ابن تيمية.

[2] ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ص٩٠٣.

[3] سبق تخريجه في هامش المطلب الثاني من هذا المبحث.

[4] النص المورَد بين القوسين من كلام الشيخ طه الساكت، من كتابه "من ذخائر السنة النبوية"، انظر: ج١، ص٢٤٨.

٣) وعن أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**مَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ. وَمَنْ اسْتَشَارَهُ أَخُوهُ الْمُسْلِمُ، فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ رُشْدٍ؛ فَقَدْ خَانَهُ. وَمَنْ أُفْتِيَ بِفُتْيَا بِغَيْرِ ثَبْتٍ؛ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ**»[١].

٤) وأُثِرَ عن عبد الله بن عبّاسٍ – رضي الله عنهما – أنه قال: "مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِفُتْيَا يَعْمَى عَنْهَا؛ فَإِنَّمَا إِثْمُهَا عَلَيْهِ"[٢].

وفي هذا الحديثِ والأثرِ بيانُ ما يترتَّب على الإفتاء بغير علمٍ من الوعيد الشديد، حيث توعَّد رسولُ الله ﷺ من قال عليه ما لم يَقُلْ – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – فليتبوَّأ مكانَه من جهنّم، وفي هذا بيانٌ لمنْزلة الإفتاء في الدين، فكما أنَّ المفتي بعلمٍ أجرُه عظيمٌ، كذلك المفتي بغير علمٍ خَطَرُه كبيرٌ.

ومما شاعَ وظهر في هذا الزَّمانِ كثرةُ المفتين بغير علمٍ، وتَجَرُّأ العامة على الفتوى من رجال ونساء، وكان على العاقل أن لا يتجرَّأ على الفتوى بغير علمٍ، فلقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يتدافعون الفتوى خوفاً من القول على الله بلا علمٍ، رضي الله تعالى عنهم، بل كان كلٌّ واحدٍ منهم يَوَدُّ أنَّ صاحبه كفاه الفتوى.

ولقد حذَّر الله ﷻ أشدَّ ما يكون من التحذير من القول عليه بلا علمٍ، إذ قال سبحانه: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولاً ﴾ [الإسراء: ٣٦].

ومِمّا يُنسَب إلى النبيِّ ﷺ قولُه: «أَجْرَؤُكُمْ عَلَى الفُتْيَا أَجْرَؤُكُمْ عَلَى النَّارِ»[٣]، أي: كأنَّه يسرع إلى النار؛ لأنه لا يُقدِّر عاقبةَ عدمِ إصابتِه الحقَّ؛ وذلك بسُرعتــه وعدمِ تَرَوِّيه[١].

---

[١] أخرجه البخاري في الأدب المفرد، ص١٠٦، برقم (٢٥٩)، والحاكم في المستدرك، ج١، ص١٨٣، برقم (٣٤٩، ٣٥٠)، والخطيب البغدادي، في كتاب الفقه والمتفقه، ج٢، ٣٢٧، برقم (١٠٤٥)، وقال الألباني: "صحيح لغيره".

[٢] أخرجه الخطيب البغدادي في كتاب الفقه والمتفقه، ج٢، ص٣٢٨، برقم (١٠٤٥)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، ج٢، ص٦٥، برقم (١٦٢٦)، وقال محقِّقه أبو الأشبال الزهيري: "إسناده صحيح".

[٣] أخرجه الدارمي مرسلاً في مقدمة السُّنَن، باب الفتيا وما فيه من الشدة، ج١، ص٦٢، برقم (١٥٧)، وهذا القولُ لم يصح عن رسول الله ﷺ، وقال الشيخ الألباني: "ضعيف، أخرجه الدارمي في سننه من طريق عبيد الله بن أبي جعفر قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وهذا إسناد ضعيف لإعضاله، فإن عبيد الله هذا من أتباع

لذا كان السَّلَفُ يَعُدّون التَّسَرُّعَ في الإفتاء من غير علمٍ أمارةً من أمارات عدمِ فِقْهِ الرَّجُل؛ ويَهابُوْنَ موقفَ الإفتاء، "ويَكرهُون التَّسَرُّعَ فيه، ويَوَدُّ كلُّ واحدٍ منهم أن يكفيه إيَّاها غيرُه: فإذا رأى بها قد تعيَّنتْ عليه؛ بَذَل اجتهادَه في معرفة حُكمِها من الكتاب والسُّنَّة، أو قولِ الخلفاء الراشدين، ثم أفتى"[٢].

وكان التابعيُّ الجليل سعيدُ بن المسيِّب – رحمه الله تعالى – لا يكاد يُفتي إلاَّ قال: "اللَّهم سَلِّمْني وسَلِّمْ مني"[٣].

وأُثِرَ عن الإمام ابن أبي لَيْلى[٤] – رحمه الله تعالى– أنه قال: "أدركتُ عشرين ومئةً من أصحاب رسول الله ﷺ، فما كان منهم محدِّثٌ إلاَّ وَدَّ أنَّ أخاه كَفَاه الحديثُ، ولا مُفْتٍ إلاَّ وَدَّ أنَّ أخاه كَفَاه الفُتْيا"[٥].

وقال الإمام سَحْنُون[٦] رحمه الله تعالى: "أجْرَأُ النَّاسِ على الفُتيا أقَلُّهم عِلماً[٧]، يكون عند الرَّجُلِ البابُ الواحدُ من العلم؛ يَظُنُّ أنَّ الحقَّ كُلَّه فيه!"[٨].

التابعين، مات سنة ١٣٦هـ، فبينه وبين النبي ﷺ واسطتان أو أكثر". انظر: محمد ناصر الدين الألباني، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ج٤، ص٢٩٤.

[١] انظر تعليق المحقِّق على "سنن الدارمي": (٦٢/١).

[٢] ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ص٣٣.

[٣] المرجع السابق: ص٣٦٨.

[٤] هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى يسار ابن بلال الأنصاري الكوفي (٧٤ – ١٤٨هـ): قاض، فقيه، من أصحاب الرأي. روى عنه سفيان الثوري وطبقته. وُلي القضاء والحكم بالكوفة لبني أمية ثم لبني العباس. له أخبار مع الإمام أبي حنيفة وغيره. توفي بالكوفة. انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٦٢٧، ٦٢٨.

[٥] ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج٢، ص٢٧٣.

[٦] هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب التَّنُّوْخي، الملقَّب بـ"سَحْنُون" (١٦٠ – ٢٤٠هـ): قاض، فقيه، انتهت إليه رياسة العلم في المغرب. وُلد في قيروان وتوفي بها. ووليّي القضاء بها واستمرَّ إلى أن مات. روى "المدوَّنة" عن عبد الرحمن بن قاسم عن الإمام مالك بن أنس. انظر: الزركلي، الأعلام، ج٤، ص٥.

[٧] ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج٢، ص٢٧٦.

[٨] المرجع السابق، ج٢، ص٢٧٧.

والجرأةُ في الإفتاء – كما قال الإمامُ ابن قَيِّم الْجَوْزِية رحمه الله تعالى – لا تكون إلا من قِلَّة العلم، أو من غزارتِه وسَعَتِه، فإذا قَلَّ علمُه أفتى عن كلِّ ما يُسْأَل عنه بغير علمٍ، وإذا اتَّسَع علمُه اتَّسَعَتْ فُتْياه[١].

وقال الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى: "أخبرني رجلٌ أنه دخل على رَبِيْعَةَ[٢]، فقال: ما يُبكيك؟ وارتاع لبكائه، فقال له: أدخلتْ عليك مصيبةٌ؟ فقال: لا، ولكن اسْتُفْتِيَ مَن لا عِلْمَ له، وظهر في الإسلام أمرٌ عظيمٌ"[٣].

قال الحافظ الخطيب البغدادي بعد أنْ أورد هذه القصةَ في كتابه "الفقيه والمتفقه": "ينبغي لإمام المسلمين أن يَتصفَّح أحوالَ الْمُفتِين، فمَن كان يَصلُح للفتوى؛ أقرَّه عليها. ومَن لم يكن مِن أهلها؛ مَنَعه منها، وتقدَّم إليه بأن لا يتعرَّض لها، وأَوْعَده بالعُقُوبة إنْ لم يَنْتَهِ عنها. وقد كان الخلفاء من بني أُمَيَّة يَنصُبون للفتوى بمكة في أيام الموسم قوماً يعيِّنونهم، ويَأمَرون بأن لا يُسْتَفْتَى غيرهم"[٤]. وكان يَصِيح الصَّائِحُ في الحاجِّ: لا يُفتي الناسَ إلا عطاءُ بن أبي رَبَاح[٥]، فإنْ لم يكن فعبدُ الله بن أبي نَجِيح[٦]"[٧].

---

[١] ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ص٣٣، ٣٤.

[٢] هو ربيعة بن فَرُّوخ التيمي المدني، أبو عثمان، الملقَّب بـ"ربيعة الرَّأي" (ت١٣٦هـ): إمام حافظ، فقيه مجتهد، كان بصيراً بالرأي فلقِّب به، وكان أحفظ الناس للسُّنَّة، وصاحبَ الفتوى بالمدينة، وبه تفقَّه الإمام مالك بن أنس. توفي بالهاشمية من أرض الأنبار. انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص١٥٧، ١٥٨.

[٣] ذكره الخطيب البغدادي، في كتابه "الفقيه والمتفقه"، ج٢، ص٣٢٤، برقم (١٠٣٩).

[٤] الخطيب البغدادي، كتاب الفقيه والمتفقه، ج٢، ص٣٢٤، برقم (١٠٣٩).

[٥] هو عطاء بن أسلم بن صفوان بن أبي رباح (٢٧ – ١١٤هـ): تابعي، من أجلاء الفقهاء. وُلد في "جند" باليمن، ونشأ بمكة. سمع عن عائشة وأبا هريرة وعبد الله بن عباس وغيرهم ﷺ. كان مفتي أهل مكة ومحدِّثَهم، وتوفي فيها. انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٩٨.

[٦] هو عبدُ الله بن أبي نَجِيح المكي، أبو يسار (ت١٣٠هـ): الإمام الثقة المفسر. حدَّث عنه شعبة بن الحجاج والسفيانان وابن عليه وآخرون. كان مفتي أهل مكة بعد عمرو بن دينار. انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٤٤٤.

[٧] الخطيب البغدادي، كتاب الفقيه والمتفقه، ج٢، ص٣٢٥، برقم (١٠٤٠).

ونظراً لخطورة هذا الأمر وأهميته، كان الإمامُ مالك بن أنسٍ يحتاط غاية الاحتياط في الإفتاء، كما أُثِر عنه أنه قال: "ما أجبتُ في الفتوى حتى سألتُ مَن هو أعلَمُ مني: هل يُرانِي مَوضِعاً لذلك؟، سألتُ ربيعةَ، وسألتُ يحيى بن سعيد[١]، فأَمَرانِي بذلك. فقيل له: يا أبا عبد الله[٢]! لو نَهَوْك؟، قال: كنتُ أنتهي، لا ينبغي لرجلٍ أن يَرَى نفسَه أهلاً لشيءٍ حتى يَسأَل مَن هو أعلَمُ منه"[٣].

أمّا اليوم فالأمرُ عجيبٌ، وحالُ الفتوى غريبٌ، فنجد في بلاد الإسلام في هذا الزمان أُناساً محسوبين على الدين يَتّجِرون به، ويَصطادون المال، ويَدّخِرونه لعاجلتهم، ويَذهَلون عن آخرتهم، يتزيّنون بالصَّلاح والتَّقوى، ويرتدون ملابس العلم والْمَشْيَخة، وينادون بالإرشاد إلى العمل الصالح، ويتقرّبون من الحكَّام والوُجهاء، رجاءَ أن ينالوا مالاً أو منصباً أو جاهاً، قد اتَّخذوا الدين حِرْفةً، والعِلمَ مَطِيَّةً؛ لرفع خسيستهم، وتحقيقِ مآربهم!

فهؤلاء من شِرار الخَلْق، لا يرفع اللهُ ﷻ لهم عنده ذكراً، ولا يضع لهم في قلوب الناس قبولاً، ولا بينهم منْزلةً ومكانةً، ولا يُباليهم بالةً[٤].

(ب) "التَّعالُم" فيما يتعلَّق بمجال القضاء:

أمَّا القضاء فهو أعظَمُ ما يكون في بلاد الإسلام من المناصب وأعلاها، ورجالُه هم خِيْرَةُ علماء المسلمين الربانيين وأفاضلهم... ولعلماء السَّلَف - رحمهم الله تعالى - كثيراً من الكتب التي دوَّنوا فيها شروطَ القُضاة وأوصافهم، وما يجب أن يكونوا عليه، وما يلزم الاجتناب عنه، وعلى رأسهم كتاب الفاروق عمر بن الخطاب ﷺ في القضاء إلى عامله أبي موسى الأشعري ﷺ[٥].

---

[١] هو يحيى بن سعيد بن فروخ القَطَّان التميمي، أبو سعيد (١٢٠ - ١٩٨هـ): من حفاظ الحديث، والرواة الثقات، من أهل البصرة، كان إليه المنتهى في التثبُّت فيها. له كتاب "المغازي". انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص ٣٥٧، ٣٥٨.

[٢] وهو كنية الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى.

[٣] الخطيب البغدادي، كتاب الفقيه والمتفقه، ج٢، ص٣٢٦، برقم (١٠٤٢).

[٤] عبد الستار الشيخ، نبوءات الرسول دروس وعبر، ج٤، ص٤٦٣، بتصرف وزيادة.

[٥] انظره في "إعلام الموقعين عن رب العالمين" لابن القيم، ص٦٥، وغيره من كتب التاريخ والسِّيَر.

وهذا المجال العظيم الخطير من مجالات الإسلام الهامَّة سوف يَلِجُ إليه كذلك مظاهر الكذب والخيانة، وهذا مما تنبَّأ عنه رسول الله ﷺ، ومما يدل على ذلك قوله ﷺ في الحديث المروي عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يَكُوْنُ فِيْ آخِرِ الزَّمَانِ أُمَرَاءُ ظَلَمَةٌ، وَوُزَرَاءُ فَسَقَةٌ، وَقُضَاةٌ خَوَنَةٌ، وَفُقَهَاءُ كَذَبَةٌ، فَمَنْ أَدْرَكَ مِنْكُمْ ذَلِكَ الزَّمَنَ فَلاَ يَكُوْنَنَّ لَهُمْ جَابِياً وَلاَ عَرِيْفاً[١] وَلاَ شُرْطِيّاً»[٢].

وعن سعد بن أبي وَقّاص ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لاَ تَقُوْمُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ قَوْمٌ يَأْكُلُوْنَ بِأَلْسِنَتِهِمْ، كَمَا تَأْكُلُ الْبَقَرُ بِأَلْسِنَتِهَا»[٣].

وقد تحقَّق ما تنبَّأ به النبيُّ الصادق ﷺ حيثُ وُجدَ ويُوجَد ناسٌ منحهم اللهُ ﷻ طلاقةَ اللِّسان وفصاحةَ الكلام، فجعلوها ذريعةً إلى المكسب والمأكل، بطريقة لا يُقِرّها الشرع، حيث يسعون بفصاحتهم وقُوّة كلامهم إلى إبطال الحقِّ وإحقاق الباطل، كما لا يَتَلَكَّأُوْنَ عن إعانة الظالم وإظهاره بطلاقتهم في مظهر المظلوم، إذا أرضاهم الظالم بعرضٍ من الدنيا، نسأل الله ﷻ التوفيق والسَّداد[٤].

وهذا من تمام الفتنة، وكُبريات الدَّواهي التي شاعتْ في الأمة وتفشَّتْ حتى أضحتْ داءاً عُضَالاً! لقد ارتفع الوُضَعاء، وعلا ذِكر الصِّغار، وذُلِّلَتْ لهم الأكناف، ووُطِّئَتْ السُّبُل، ودُفِع بهم إلى الصفوف الأمامية، فتصدَّروا المجالس، وتَبَّوؤا المناصب، ولانَتْ لهم المنابر، وأُلْقِيَتْ لهم الأسماء، وتحدَّثوا باسم العامَّة!

وأُهِيْلَ التُّراب على الكبار، وأُسدِل السِّتار على تاريخهم وكفاءاتهم، وأُخِّروا إلى صفوف الخلفية، فشاخَتْ منْزلتهم، وضَعُف صوتهم، وخَمَل ذكرهم، في زمن الرُّوَيْبضَة واللُّكَعات[٥].

---

[١] العَرِيْفُ: وهو القَيِّمُ بأمور القبيلة أو الجماعة من الناس ما يلي أمورهم. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج٢، ص١٩٠.

[٢] أخرجه الطبراني في المعجم الصغير، ج١، ص٢٠٤، برقم (٥٦٥)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، ج١٢، ٦٣. وقال الهيثمي: "في إسناده داود بن سليمان الخراساني، وقال الطبراني: لا بأس به". مجمع الزوائد، ج٥، ص٣٠١، برقم (٩١٧٧).

[٣] أخرجه أحمد في المسند، ج٣، ص١٥٤، برقم (١٥٩٧)، وقال محقِّقه الشيخ شعيب الأرناؤط: "حسن لغيره، ورجاله رجال الصحيح، إلا أنَّ زيد بن أسلم لم يسمع من سعد".

[٤] محمد ولي الله الندوي، نبوءات الرسول ما تحقَّق منها وما لم يتحقق، ص٢٦٩.

[٥] عبد الستار الشيخ، نبوءات الرسول دروس وعبر، ج٤، ص٤٦٤.

ولعِظَم أمر القضاء وخطرِ شأنه، فقد جاء فيه من الوعيد والتخويف ما لم يأت نظيرُه في الإفتاء وغيره، ومما جاء في ذلك من أحاديث المصطفى ﷺ:

١) ما رُوى عن عائشة – رضي الله عنهما – أنها ذُكر عندها القضاةُ فقالت: "سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**يُؤْتَى بِالْقَاضِي الْعَدْلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُلْقَى مِنْ شِدَّةِ الْحِسَابِ مَا يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي تَمْرَةٍ قَطُّ**»[١].

وفي هذا الحديثِ دلالةٌ على خطر مرتبة القضاء وعِظَم أمره، حيث يدلُّ مفهوم الحديث على أنَّ القاضي العدل يُحاسِبه الله تعالى يوم القيامة أشدَّ ما يكون من الحساب لدرجةٍ أنه يتمنَّى أنْ لم يكن قد قضى بين اثنين في تمرة قطُّ، فماذا تُرَى سيكون حال مَن تساهَلَ في أمر القضاء بين المسلمين من القضاة؟!

وقد رُوي عن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب – رضي الله عنهما – أنه قال: "ويلٌ لدَيَّان[٢] مَن في الأرض مِن دَيَّان مَن في السماء يومَ يَلقونه، إلا من أمر بالعدل، وقضى بالحقِّ، ولم يَقْضِ على هوى، ولا على قَرابة، ولا على رغبٍ ولا رهبٍ، وجعل كتابَ الله مِرآةً بين عَيْنَيْهِ"[٣].

٢) وعن عبد الله بن مسعود ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**مَا مِنْ حَاكِمٍ يَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ إلاَّ حُبِسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَلِكٌ آخِذٌ بقَفَاهِ؛ حَتَّى يَقِفَهُ عَلَى جَهَنَّمَ، ثُمَّ يَرْفَعَ رَأْسَهُ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فإِنْ قَالَ: الْخَطَّاءُ[٤]؛ أَلْقَاهُ فِيْ جَهَنَّمَ، يَهْوِيْ أَرْبَعِيْنَ خَرِيْفاً**»[٥].

---

[١] أخرجه ابن حبان في الصحيح، ج١١، ص٤٣٩، برقم (٥٠٥٥) والطيالسي في المسند، ج٣، ١٣٢، برقم (١٦٥٠)، وقال الهيثمي: "إسناده حسن"، انظر: مجمع الزوائد، ج٤، ص٢٤٨، برقم (٦٩٨٦).

[٢] الدَّيَّان: قيل هو: القَهّار، وقيل: هو الحاكم والقاضي، وهو: فعّال، مِن "دانَ الناسَ"، أي: قَهَرَهم على الطاعة". انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج١، ص٥٩٤.

[٣] ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ص٣٥.

[٤] الخطَّاء: بالتشديد للمبالغة، هو من كان ملازِماً للخطايا غير تاركٍ لها. (انظر: "مسند أحمد"، حاشية١، ج٧، ١٧٤).

[٥] أخرجه ابن ماجه في السنن، أبواب الأحكام، باب التغليظ في الحيف والرشوة، ص٣٣٠، ٣٣١، برقم (٢٣١١)، وأحمد في المسند، ج٧، ص١٧٣، ١٧٤، برقم (٤٠٩٧)، وهو حديث ضعيف. (انظر: الألباني، ضعيف سنن ابن ماجه، ص١٨١، برقم٤٦٠)، وقال محقِّق المسنَد الشيخ شعيب الأرناؤط: "إسناده ضعيف

فهذا الحديثُ فيه دلالةٌ على خطر أمر القضاء، وعظيمِ ضَرَرِه للطالب لولايته، والمستشرف له بلا حقٍّ ولا علمٍ ولا أهليةٍ؛ لِمَا في ذلك من التعرُّض للحِرمان من عَوْن الله وتأييده وتوفيقه ونصرِه في الدنيا، أمَّا في الآخرة فأمرُه عسيرٌ، وحسابُه شديدٌ، وعقابُه أليمٌ، إنْ لم يَتّقِ اللهَ تعالى في هذه الأمانة العظيمة التي تتعلَّق بنفوس المسلمين وأموالِهم ودمائهم وأعراضِهم.

قال الإمام ابن قُدَامة[١] رحمه الله تعالى: "وفي القضاء خَطَرٌ عظيمٌ، ووِزْرٌ كبيرٌ، لِمن لم يُؤدِّ الحقَّ فيه، ولذلك كان السلف – رحمة الله عليهم – يمتنعون منه أشدَّ الامتناعِ، ويخشون على أنفسهم خطرُه...، وكان يُقال: أعلَمُ الناسِ بالقضاء أشَدُّهم له كراهةً"[٢].

٣) وعن عبد الله بن بُرَيْدة عن أبيه – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله ﷺ: **«الْقُضَاةُ ثَلاثَةٌ، اثْنَانِ فِي النَّارِ، وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، رَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّة، وَرَجُلٌ قَضَى بَيْنَ النَّاسِ بِالْجَهْلِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَجَارَ فَهُوَ فِي النَّارِ»**[٣].

لضعف مجالد – وهو ابن سعيد الهمداني –، ورُوي مرفوعاً وموقوفاً، والموقوف هو الصحيح، وبقية رجاله ثقات رجال الصحيحَين". وبناءاً على هذا الحكمِ فالحديثُ موقوف على عبد الله بن مسعود ﷺ.

[١] هو أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد الْجَمَّاعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قُدَامة المقدسي (٥٤١ – ٦٢٠هـ): فقيه محدّث. وُلد بـ"جَمَّاعيل"، وهي قرية بجبل نابلس بفلسطين. ثم رحل إلى دمشق ثم بغداد وقرأ على علمائها. كان حجةً في المذهب الحنبلي. ومن مؤلَّفاته: "المغني" و"المقنع" و"العمدة" في الفقه الحنبلي، و"روضة الناظر وجنة المناظر" في أصول الفقه. انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٤، ص١٣٧٢، و١٣٨٠.

[٢] أبو محمد موفق الدين عبد الله بن قُدامة المقدسي، (١٤٠٣هـ)، المغني، ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ج١١، ص٣٧٤.

[٣] أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب الأحكام، باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي، ص٣٢١، برقم (١٣٢٢)، وأبو داود في السنن، كتاب القضاء، باب في القاضي يخطي، ص٥١٣، برقم (٣٥٧٣)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب القضاء، باب التغليظ في الحكم، ج٢، ص٩١٥، برقم (٥٨٩١)، وابن ماجه في السنن، أبواب الأحكام، باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق، ص٣٣١، برقم (٢٣١٥)، والحاكم في المستدرك، ج٤، ص١٠١، برقم (٧٠١٢)، وصحَّحه ووافقه الذاهبي.

ويُشير هذا الحديثُ إلى أنَّ القاضي إذا كان عالِماً صالحاً، وبَذَل وُسْعَه في تحرِّي الحقِّ والقضاء بالعدل؛ فهو مأجورٌ وإنْ أخطأ. أمَّا إنْ أصاب فله أجران: أجرُ اجتهاده وتحرِّيه العدلَ، وأجرٌ لإصابته.

وأمَّا إذا قَبِلَ ولايةَ القضاء وهو غيرُ عالِمٍ، وأقدم على القضاء بجهلٍ؛ فإنه آثِمٌ، وهو أحدُ القاضِيَيْن اللذَين أخبر النبيُّ ﷺ أنه في النار.

٤) وعن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «**مَنْ طَلَبَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِيْنَ حَتَّى يَنَالَهُ، ثُمَّ غَلَبَ عَدْلُهُ جَوْرَهُ؛ فَلَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ غَلَبَ جَوْرُهُ عَدْلَهُ؛ فَلَهُ النَّارُ**»[1].

ومعنى الحديث: أنَّ مَن سعى في طلب مرتبة القضاء حتى يُدركه، ثم حين يقضي بين المسلمين؛ كان عدلُه في حكمه أكثرَ من ظُلمه؛ فهذا وَعَده رسولُ الله ﷺ بدخول الجنَّة. ومَن كان قد غلب ظلمُه عدلَه في حُكمه بين المسلمين؛ فهذا مما يُوجب له النار، وفي هذا دلالةٌ على خطر طلبِ القضاء لمن لا يجد في نفسه أهليةً لذلك[2].

٥) وعن عبد الله ابن عَبّاس – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ اللهَ مَعَ الْقَاضِيْ مَا لَمْ يَجُرْ، فَإِذَا جَارَ تَخَلَّى عَنْهُ وَلَزِمَه الشَّيْطَانُ**»[3].

ومعنى الحديث: إنَّ الله تعالى مع القاضي المسلم العَدْل بالنُّصْرة والإعانةِ والتوفيقِ والسَّدادِ ما لم يَظلِم. فإذا ظَلَم؛ تخلَّى عنه بتركه وخِذلانه، وترك مددَه وعونَه ونصرتَه؛ وبذلك يَلزَمه الشيطانُ بالإضلال والتضليل، فلا ينفكّ عن تحريفه وتضليله عن جادَّة الحقِّ والصواب.

---

[1] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب القضاء، باب في القاضي يخطئ، ص٥١٣، برقم (٣٥٧٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨٨/١٠) برقم (١٩٩٥٢)، واللفظ لأبي داود، وهو حديث ضعيف، انظر: محمد ناصر الدين الألباني، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ضعيف سنن أبي داود، ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ص٢٨٥، برقم (٣٥٧٥).

[2] انظر: العظيم آبادي، عون المعبود ج٩، ص٣٥٣، ٣٥٤.

[3] أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب الأحكام، باب ما جاء في الإمام العادل، ص٣٢٢، برقم (١٣٣٠)، وابن ماجه في السنن، أبواب الأحكام، باب التغليظ في الحيف والرشوة، ص٣٣١، برقم (٢٣١٢)، واللفظُ للترمذي، وقال: "هذا حديث حسن غريب".

٦) وعن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «**مَنْ وَلِيَ القَضَاءَ، أو جُعِلَ قاضِياً بَيْنَ النَّاسِ؛ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّيْنٍ**»[١].

ومعنى هذا الحديث: أنَّ من تولَّى القضاءَ؛ فقد تعرَّض لهلاك دينه، فالذَّبْحُ بالسِّكِّين مُهلِكٌ، وبغير السكِّين فيه مع الهلاك شِدَّة التعذيب والإيلام.

ولهذا مثَّل النبيُّ ﷺ حالَ من يتولَّى القضاءَ بالمذبوح بغير سكِّينٍ ليكون أبلغَ في بيان خطرِه، فيتوقَّاه، ويَنْزجر عنه.

قال الإمام الخطَّابي[٢]: "معناه: التحذير من طلبِ القضاء، والحرصِ عليه"[٣].

فيدلّ ما جاء في هذا الحديث على: أنَّ خطر القضاء كبيرٌ، وضَرَرُه عظيمٌ؛ لأنه قلَّما عَدَل القاضي بين الخصمَين، لأن النفس مائلةٌ إلى من يحبّه أو يخدمه، أو مَن له منصبٌ يتوقَّى جاهَه، أو يخاف سلطنتَه، وربما يميل إلى قبول الرشوة وهو الداء العُضَال[٤].

٧) وعن عبد الله بن أبي أَوْفَى ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ اللهَ مَعَ القَاضِي مَا لَمْ يَجُرْ، فَإِذَا جَارَ؛ وَكَلَهُ إِلَى نَفْسِهِ**»[٥].

وفي هذا الحديثِ بيانٌ أنَّ الله تعالى مع القاضي العادل المعظِّم لحدود الله، يؤيِّده ويسدِّده ويُفهِمه، ما لم يَجُرْ؛ أي ما لم يظلم، ويَتَّبع الهوى، ويتجاوز حدودَ الله تعالى،

---

[١] أخرجه أحمد في المسند، ج١٢، ص٥٢، برقم (٧١٤٥)، والترمذي في الجامع، أبواب الأحكام، باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي، ص٣٢١، (١٣٢٥)، وأبو داود في السنن، كتاب القضاء، باب في طلب القضاء، ص٥١٣، برقم (٣٥٧١)، وابن ماجه في السنن، أبواب الأحكام، باب ذكر القضاء، ص٣٣٠، برقم (٢٣٠٨)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب القضاء، باب التغليظ في الحكم، ج٢، ص٩١٥، برقم (٥٨٩٢)، واللفظ للترمذي، وقال: "هذا حديث حسن غريب".

[٢] هو حَمْد بن محمد بن إبراهيم ابن الخطاب البستي، أبو سليمان (٣١٩ – ٣٧٧هـ): فقيه محدِّث لغويّ، من أهل "بُسْت" من بلاد كابُل. قال الذهبي وفي صفه: "كان ثقةً مثبتاً من أوعية العلم". له "مَعالِم السنن" في شرح سنن أبي داود، و"بيان إعجاز القرآن"، و"إصلاح غلط المحدثين"، و"غريب الحديث". انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٣، ص١٠١٨، ١٠٢٠.

[٣] الخطابي، معالم السنن، ج٤، ص١٥٩.

[٤] انظر: علي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ج١٣، ١٢٤.

[٥] أخرجه ابن ماجه في السنن، كتاب الأحكام، باب التغليظ في الحيف والرشوة، ص٣٣١، برقم (٢٣١٢)، وهو حديث حسن، انظر: الألباني، صحيح سنن ابن ماجه، ج٢، ص٢٥٠، برقم١٨٨٤.

ويَخُوْن الأمانةَ التي وَلِيَها. فإنه إنْ فعل ذلك؛ وَكَّله تعالى إلى نفسه، ومَن وُكِّلَ إلى نفسه؛ حُرِمَ التوفيق من الله تعالى، فلا يَجني إلا الخُذلان.

ولقد صَدَق نبيُّ الله شعيب – عليه السَّلام – حين قال: ﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]، أي: وما رُشْدي وفلاحي إلا بيد الله تعالى.

وفي هذا الحديثِ جوازُ قبول ولاية القضاء لِمن أخذها بحقِّها، واتَّقى اللهَ فيها؛ لأن معيّة الله تعالى المشار إليها في الحديث معيّةٌ خاصةٌ، لا تكون إلا لعبدٍ يُحبّه اللهُ ويرضى عنه، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ﴾ [النحل: ١٢٨]، وغير ذلك من الآيات التي تُشير إلى هذا النوع من المعيّة، وهي معيّةُ تأييدٍ وتوفيقٍ وتسديدٍ"[١].

ومثلُ هذا الأمرِ الجليلِ الذي عظَّم الإسلامُ شأنَه، "إذا دخله مُتعالِمٌ بتصرُّفاته السقيمة، ومعلوماتِه الضئيلة، وعقليتِه الهزيلة؛ صار تُكْأَةً لاستعداء العِداء على تحكيم شريعة ربِّ الأرض والسماء، ولا تَسَلْ عن اضطراب حبل الأحوال، وتتابُعِ الأهوال. وفيما دُوِّنَ في صفحات التاريخ عبرةٌ لِمن اعتبر، وعِظَةٌ لِمن ادَّكَرَ"[٢].

خاتمة البحث:

وبعد هذا... أكون بحمد الله وتوفيقه؛ قد وصلت إلى ختام هذا البحث، والذي قمتُ فيه بتعريف "التَّعالُم" كفتنةٍ من فِتَن آخر الزمان، التي نبَّأ رسولُ الله ﷺ بظهورها وانتشارها عند رفع العلم وفُشُوِّ الجهل، لغةً كما ورد في كتب أهل لغة العرب من القدماء والمعاصرين، ثم تعريفِه اصطلاحاً كما جاء في تعريفات أهل العلم ممن قاموا بمعالجة هذا الموضوع وبلورتِه من أولئك الذين تَعايَشُوا مع هذه القضية وأمثالها، وعاصروها واكْتَوَوْا بنيرانها، لكنهم لم يقفوا أمامها مكتوفي الأيدي ومُلْجَمي الألسنة؛ بل – وجزاهم الله تعالى على ذلك خيرَ ما جزى أهلَ علمٍ عن أمتهم – كانت لهم جهودٌ مشكورةٌ ومساعٍ جادّةٌ في إبراز هذه القضية وإظهارِها،

[١] انظر: العدوي، إهداء الديباجة، ج٣، ص٢٦٤، ٢٦٥.

[٢] بكر بن عبد الله أبو زيد، التَّعالُم وأثره على الفكر والكتاب، ص٥٤ و٥٥.

وبيانها وتعريفِها، وتناوُلِها بالدراسة والتحليل مع تقديم العلاج والحلول لوقف انتشارها وحَدِّ سريانها في المجتمع بأكمله.

كما بيّنتُ في هذا البحث تلك المجالات التي ظهر فيها "التَّعالُم" واستشرى فيها، وكما رأينا أنها من أهمِّ قنوات العلم ومجالات المعرفة لدى المسلمين من تدريس وتعليم، وتأليف وتحقيق، وإفتاء وقضاء، وكيف أنّ هذه المجالات الهامَّة إذا دخلها "التَّعالُمُ" فإنه يُفقِدها هيبتَها ووقارَها، ويُنقِص من قَدْرها وشأنها، ويجرح عِزَّها وكرامتَها، فلا بُدّ من تنظيف هذه القنواتِ وتنقيتِها من مثل هذه الشوائب الكَدِرَة، والرَّواسِب العَكِرَة؛ لتعود قنواتُ العلمِ صافيةً نقيةً معتزّةً بثقة الإسلام، مفخرةً للمسلمين.

نتائج البحث:

وبعد أنْ ساقني توفيقُ الله ﷻ وعونُه، وكريمُ مَنِّه وإحسانِه لإتمام هذا البحث، ودراسةِ موضوعه؛ فقد توصّلتُ من خلال معايشته إلى هذه النتائج، وهي كالتّالي:

١) عرَّف البحثُ "التَّعالُمَ" من حيث اللغة إذ معناه: "ادِّعاء العلم وإظهارُه ممن ليس من أهله"، كما عرَّفه أيضاً من حيث الاصطلاح بأنه: "ادِّعاءُ الإنسانِ العلمَ قبل التعلُّم الحقيقي، حيث لا يعرف مرتبةَ الدليل ولا مناطِه، ولا يعرف الفرقَ بين المجمَل والمبيَّن، والمطلَق والمقيَّد، والعامِّ والخاصِّ، والناسخ والمنسوخ، ثم يتجرَّأ على الخوض في كتاب الله وسُنّةِ رسول الله ﷺ، وأصولِ الإسلام"، ونتيجةً لذلك قد يقع في التكفير أو التفسيق أو التبديع.

٢) كما عرَّف البحثُ "الْمُتعالِمَ" بأنه شخصٌ يُظهِر نفسَه أنه عالِمٌ بالأمور الشرعية ودلائلها، وطرائقِ الاستنباط فيها، يدَّعي أنه كذلك وليس كذلك، ثم يتكلَّم في مسائل الأمة إمّا في قضاياها الكبار، أو في مسائل العلم الشرعية، وهو على هذه الحال، حيث إنه قليلُ البضاعة في العلم أو مُدَّعٍ للعلم وليس بعالِمٍ.

٣) أظهر البحث بعد الدراسة الموضوعية للأحاديث النبوية الواردة في قضية "التَّعالُم" كالحديث الوارد عن أنس بن مالك ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيَثْبُتَ الْجَهْلُ، وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ، وَيَظْهَرَ الزِّنَا»، وكالحديث الوارد عن عَمْرو بن تَغْلِب ﵁ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَكْثُرَ التُّجَّارُ، وَيَظْهَرَ الْقَلَمُ»، وكالحديث الوارد عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول

الله ﷺ: «سَيَأْتِيْ عَلَى النَّاسِ سَنَواتٌ خَدَّاعَاتٌ، يُصَدَّقُ فِيْهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فِيْهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيْهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيْهِ الأَمِيْنُ، وَيَنْطِقُ فِيْهَا الرُّوَيْبِضَةُ»، قِيْلَ: وَمَنْ الرُّوَيْبِضَةُ؟، قَالَ: «الرَّجُلُ التَّافِهُ، فِيْ أَمْرِ العَامَّةِ»: أنَّ "التَّعالُم" نُبُوْءَةٌ عظيمةٌ من نبوءات الرسول ﷺ، التي قد أخبر بوقوعها في آخر الزَّمان قُرْب يوم القيامة، وقد تحقَّقت هذه النبوءة، ووقعتْ تماماً كما أخبر بها عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، وفي هذا أعظَمُ الدلالة على صِدق الرسالة المحمدية وإعجازِها وكمالها.

٤) أثبت البحثُ أنَّ "التَّعالُم" قد ظهر في أعظم مجالات العلم وأجلِّها وأخطرِها، وأهمِّ قنوات المعرفة وأفضلِها وأشرفِها، وهي المتعلقة بالتعليم والتدريس، والتأليف والتحقيق، والقضاء والإفتاء.

هذه هي أهَمُّ النتائج التي توصّلتُ إليها من خلال هذا البحث، وختاماً أسأل الله تعالى أن يتقبَّل عملي هذا، ويجعله في موازين حسناتي يوم القيامة وصلَّى اللهُ على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مصادر ومراجع البحث:

١) ابن الأثير، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الجزري. (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م). **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: خليل مأمون شيحا. ط٣. بيروت: دار المعرفة.

٢) ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني. (١٤١٢هـ). **مجموع الفتاوى**، ترتيب: عبد الرحمن بن قاسم وابنه. ط٢. الرياض: دار عالم الكتب.

٣) ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي الدمشقي. (١٣٩٨هـ). **شرح علل الترمذي**. تحقيق: نور الدين عتر. ط١. دمشق: دار الملاح.

٤) ابن جماعة، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكتاني. (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م). **تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم**. تحقيق: محمد بن مهدي العجمي. ط٢. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

٥) ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني. (١٤١٥هـ). **الشافية في علم التصريف**. تحقيق: حسن أحمد العثمان. ط١. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

٦) ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي. (١٤١٨هـ/١٩٩٧م). **الصحيح**. ترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط٣. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٧) ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). **تهذيب التهذيب**. تحقيق: إبراهيم زيبق وعادل مرشد. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٨) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الظاهري.(١٩٧٨م). **كتاب الأخلاق والسير ومداواة النفوس**. تحقيق: عبد الحق التركماني. ط١. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

٩) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي. (١٤٠٧هـ). **الأصول في النحو**. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط٢. بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٠) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي الأندلسي. (١٤٣٠هـ). **جامع بيان العلم وفضله**. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. ط٨. الرياض: دار ابن الجوزي.

١١) ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله الدمشقي. (١٤٠٣هـ). **المغني**. ط١. بيروت: دار الكتاب العربي.

١٢) ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبو بكر بن أيوب الدمشقي. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م). **إعلام الموقعين عن رب العالمين**. تحقيق: رائد بن صبري بن أبي عَلفة. ط١. الرياض: دار طيبة.

١٣) ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي. (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م). **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط١١. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

١٤) ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م). **تفسير القرآن العظيم**. تحقيق: السيد محمد السيد ووجيه محمد أحمد وآخرين. ط١. القاهرة: دار الحديث.

١٥) ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد الربعي ابن ماجه القزويني. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **السنن**. ط١. الرياض: دار السلام.

١٦) ابن المبارك، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي. (د.ت.). **كتاب الزهد**. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٧) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **السنن**. ط١. الرياض: دار السلام.

١٨) أبو غدة، عبد الفتاح أبو غدة الحلبي. (١٤٣٩هـ/٢٠٠٩م). **قيمة الزمن عند العلماء**. ط١٣. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

١٩) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله. (١٤١١هـ). **المسند**. تحقيق: شعيب الأرناوط وآخرين. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٠) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. (١٣٨٤هـ/١٩٦٤م). **تهذيب اللغة**. تحقيق: عبد السلام محمد هارون وآخرين. ط١. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٢١) الألباني، محمد ناصر الدين الألباني. (١٤١٧هـ/١٩٩٦م). **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**. ط١. الرياض: مكتبة المعارف.

٢٢) الألباني، محمد ناصر الدين. (١٣٨٨هـ). **صحيح الجامع الصغير وزياداته**. ط١. بيروت: المكتب الإسلامي.

٢٣) الألباني، محمد ناصر الدين. (١٤١٧هـ/١٩٩٧م). **صحيح سنن ابن ماجه**. ط١. الرياض: مكتبة المعارف.

٢٤) الألباني، محمد ناصر الدين. (١٤١٩هـ/١٩٩٨م). **صحيح سنن أبي داود**. ط١. الرياض: مكتبة المعارف.

٢٥) الألباني، محمد ناصر الدين.(١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م). **صحيح سنن الترمذي**. ط١. الرياض: مكتبة المعارف.

٢٦) الألباني، محمد ناصر الدين. (١٤١٩هـ/١٩٩٨م). **صحيح سنن النسائي**". ط١. الرياض: مكتبة المعارف.

٢٧) الألباني، محمد ناصر الدين. (١٤١٧هـ/١٩٩٧م). **ضعيف سنن ابن ماجه**. ط١. الرياض: مكتبة المعارف.

٢٨) الألباني، محمد ناصر الدين. (١٤١٩هـ/١٩٩٨م). **ضعيف سنن أبي داود**. ط١. الرياض: مكتبة المعارف.

٢٩) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي. (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩.). في **الأدب المفرد**. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. ط٥. بيروت: مؤسسة الريان.

٣٠) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي. (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م). **الجامع المسنَد الصحيح**. ط٥. بيروت: دار الكتب العلمية.

٣١) بكر بن عبد الله أبو زيد. (١٤١٦هـ). **التَّعالُم وأثره على الفكر والكتاب**. ط١. الرياض: دار العاصمة.

٣٢) البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي. (١٤٠٥هـ). **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**. تحقيق: مصطفى السقا. ط٣. بيروت: عالم الكتب.

٣٣) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **السنن**. ط١. الرياض: دار السلام.

٣٤) التويجري، محمود بن عبد الله. (١٣٩٤هـ). **إتحاف الجماعة بما جاء في الفِتَن والملاحم وأشراط الساعة**. ط١. الرياض: مطابع الرياض.

٣٥) الجاحظ، عمرو بن بحر أبو عثمان. (١٩٩٥م). **الرسائل السياسية**. تحقيق: علي أبو ملحم. ط٣. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

٣٦) الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. (٢٠٠٩م). **المستدرك على الصحيحين**. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط٤. بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٧) الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد. (د.ت). **شذى العرف في فنّ الصرف**. ط١. بيروت: المكتبة الثقافية.

٣٨) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤). **تاريخ بغداد**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط٢. بيروت: دار الكتب العلمية،

٣٩) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. (١٤١٧هـ). كتاب **الفقيه والمتفقه**". تحقيق: عادل بن يوسف العزازي. ط١. الرياض: دار ابن الجوزي.

٤٠) الدارمي، محمد عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي. (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م). **السنن**. تحقيق: مصطفى ديب البغا. ط١. دمشق: دار المصطفى.

٤١) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي (١٣٣٣هـ/١٩١٥م). **تذكرة الحفاظ**. ط١. حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية.

٤٢) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي. (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). **سير أعلام النبلاء**. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٤٣) الزركلي، خير الدين. (١٩٩٧م.). **الأعلام**. ط١٢.بيروت: دار العلم للملايين.

٤٤) الساكت، طه بن محمد. (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م). **من ذخائر السنة النبوية**. جمع وترتيب: مجد بن أحمد المكي. ط١. جدة: دار نور المكتبات.

٤٥) السعدي، عبد الرحمن ناصر. (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م). **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**. ط١. القاهرة: دار الحديث.

٤٦) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي. (١٤١١هـ/١٩٩١م). **الكتاب**. تحقيق عبد السلام هارون. ط١. بيروت: دار الجيل.

٤٧) الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس المطلبي القرشي. (١٩٩٣م). **الرسالة**. تحقيق: أحمد شاكر. ط١. دمشق: دار الفكر.

٤٨) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد اليماني. (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**. تحقيق: محمد حسن خلاق. ط٢. دمشق: دار ابن كثير.

٤٩) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. (١٤١٥هـ/١٩٩٥م). **المعجم الأوسط**. تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد. ط١. القاهرة: دار الحرمين.

٥٠) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. (١٤٣١هـ/٢٠١٠م). **المعجم الكبير**. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. ط١. بيروت: مؤسسة الريان.

٥١) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. (١٣٨٨هـ/١٩٦٨م). **المعجم الصغير**. ط١. القاهرة: دار النصر.

٥٢) الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **المسند**. تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي. ط١. جيزة: هجر للطباعة والنشر.

٥٣) عبد الرزاق الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام. (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م). **المصنَّف**. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط٢. بيروت: المكتب الإسلامي.

٥٤) عبد الستار الشيخ. (١٤٣٢هـ/٢٠١١م). **نبوءات الرسول ﷺ دروس وعِبَر**. ط١. دمشق: دار القلم.

٥٥) عبد الله العقيل. (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). **من أعلام الدعوة والحركة المعاصرة**. ط٧. جدة: دار البشير.

٥٦) العثماني، محمد تقي. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م). **تكملة فتح الملهم بشرح صحيح مسلم**. ط١. دمشق: دار القلم.

٥٧) العدوي، صفاء الضوي أحمد. (٢٠٠١م). **إهداء الديباجة بشرح سنن ابن ماجه**. ط١. المنامة: دار اليقين.

٥٨) العظيم آبادي، أبو الطيب شمس الحق. (د.ت). **عون المعبود شرح سنن أبي داود**. بيروت: دار الكتب العلمية.

٥٩) على القاري، أبو الحسن نور الدين علي بن سلطان الهروي. (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م). **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**. ط١. بيروت: دار الفكر.

٦٠) العيني، أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد. (١٤٢١هـ/٢٠٠١م). **عمدة القارئ في شرح البخاري**. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٦١) الفراهيدي، خليل بن أحمد. (١٩٨٠م). **كتاب العين**. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. ط١. بغداد: دار الرشيد.

٦٢) الكيرانوي، وحيد الزمان القاسمي. (ط١٤٢٢هـ/٢٠٠١م). **القاموس الوحيد**. ط١. كراتشي: إدارة الإسلاميات.

٦٣) مالك بن نبي. (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م). **شروط النهضة**. ط٤: دمشق: دار الفكر.

٦٤) المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن. (١٤١٠هـ/١٩٩٠م). **تحفة الأحوذي في شرح سنن الترمذي**. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٦٥) محمد خير رمضان يوسف. (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م). **تتمة الأعلام للزركلي**. ط٢. بيروت: دار ابن حزم.

٦٦) محمد عوامة. (١٣٣٤هـ/٢٠١٣م). **مَعالِم إرشادية لصناعة طالب العلم**. **ط١**. جدة: دار المنهاج.

٦٧) مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. (١٤١٩هـ/١٩٩٨م). **الصحيح**. ط١. الرياض: دار السلام.

٦٨) **المعجم العربي الأساسي**. (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). ط١. تونس: لاروس.

٦٩) **المعجم الوسيط**. (د.ت). القاهرة: مجمع اللغة العربية.

٧٠) الميداني، أحمد بن محمد. (١٤٠١هـ). **نزهة الطرف في علم الصرف**. بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة.

٧١) الندوي، سيد أحمد زكريا الغوري. (١٤٣١هـ/٢٠١٠م). **مقدمات الإمام أبي الحسن الندوي**. ط١. دمشق: دار ابن كثير.

٧٢) الندوي، محمد ولي الله بن عبد الرحمن. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م). **نبوءات الرسول ما تحقّق منها وما لم يتحقق**. ط٨. القاهرة: دار السلام.

٧٣) نزار أباظة و محمد رياض المالح. (١٩٩٩م). **إتمام الأعلام**. ط١. بيروت: دار صادر.

٧٤) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م). **السنن الكبرى**. تحقيق: أبو أنس جاد الله بن حسن الخداش. ط١. الرياض: مكتبة الرشد.

٧٥) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (١٩٩٦م). **المجموع شرح المهذب**. ط١. بيروت: دار الفكر.

٧٦) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (١٤١٨هـ/١٩٩٧م). **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**. تحقيق: خليل مأمون شيحا. ط٤. بيروت: دار المعرفة.

٧٧) همام عبد الرحيم سعيد. (١٤٢٨هـ). **موسوعة أحاديث الفتن وأشراط الساعة**. ط١. عمان: مركز دراسات السنة النبوية.

٧٨) الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر المصري. (١٤٢٢هـ/٢٠٠١). **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**. تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٧٩) يوسف بن عبد الله بن الوابل. (١٤١٤هـ/١٩٩٤م). **أشراط الساعة**. ط٤. الدمام: دار ابن الجوزي.

المصادر الإلكترونية:

٨٠) عبد الرحمن بن صالح المحمود. **فتنة التَّعالُم**. القرص المدمج. الرياض: تسجيلات الراية الإسلامية.

مواقع الإنترنيت:

٨١) الفوزان، صالح بن فوزان. **التَّعالُم وآثاره الخطيرة على الأمة!**. موقع "شبكة سحاب السلفية": www.sahab.net/forums/index.php?showtopic=١١٩٦٩٠

٨٢) لعويسي، أبو بكر يوسف. **المعالم لمعرفة حد التَّعالُم**. موقع "الأمين موقع سلفي علمي للتعريف بالمصطلحات والعلوم الشرعية": www.al-amen.com/vb/showthread.php/٧٦٢٩

٨٣) محمد حسان. **فضل العلم وخطورة التَّعالُم**. موقع فضيلة الشيخ محمد حسان. http://www.mohamedhassan.org/alkhotab

٨٤) محمد خلف سلامة. **لسان المحدِّثين**. موقع "صيد الفوائد": http://www.saaid.net/book/open.php?cat=٩١&book=٣٥١٦

٨٥) موقع "الإمام الآجري". http://www.ajurry.com/TarjamaFozan.htm

٨٦) موقع "الإثنينية" www.alithnainya.com/tocs/default.

٨٧) "موقع عبد الرحمن بن صالح المحمود". http://almahmod.net/index.php?option=content&task=view&id=٥١٧&Itemid=٨

٨٨) "موقع الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد". http://s.sunnahway.net/bakrabozaid/

الهدي النبوي في البناء وعمارة الأرض

محمد حافظ بن سوروني[١]
mohdkhafidz@kuis.edu.my

ملخص البحث:
لقد اهتمَّ الرسول ﷺ دائماً كل ما هو نافع وخير لمصلحة أمته في دنياهم وأخراهم وأمور معاشهم، فأرشدهم إلى ما يرضاه الله تعالى في كل شيء حتى في البناء وعمارة الأرض. فقد روى الأئمة الحفاظ الكثير من الأحاديث النبوية الشريفة فيما يتعلق بذلك، وهي أحرى بأن تكون ضابطاً ودليلاً للمسلمين في شؤون البناء وعمارة الأرض. فما أحوجهم اليوم إلى مثل هذا الهدي النبوي الشريف خاصة بعد ما طغت عليهم الحياة الدنيوية والسلطة المادية حتى يتفاخر بعضهم على بعض في البنيان ويتسابقون فيه ويتطاولون. وهذا البحث محاولة متواضعة في جمع الأحاديث المتعلقة بقضية البناء وعمارة الأرض، ثم تحليلها في ضوء أقوال السلف الصالح والعلماء المحققين الراسخين.

مقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله المصطفى محمد بن عبد الله.

أما بعد! فإن الله ﷻ طبع البشر إلى الاحتياج إلى اللباس ليواري سوءاتهم، والطعام ليقيم أجسامهم، والمسكن ليحميهم من البرد والحر، وقد أرسل – تبارك وتعالى – رُسُله ليرشدوهم في هذه الأمور المعاشية حتى يحققوا ما يرضاه الله تعالى فيها ويصبحوا عباده الطائعين وسعداء في الدارين. ومن رحمته ﷻ لهم أنه جعل هذه الأرض ممهدة لهم ومعبدة، فقال: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ﴾ [هود: ٦١]، ولكن كيف يحققون عمارة الأرض والبنيان فيها بما أمر الله تعالى به؟ وقد وجَّه لنا في ذلك الرسولُ ﷺ بأحاديثه ما يرشدنا إلى تحقيق مرضاة الله تعالى في البناء وعمارة الأرض، فمشى على ذلك صحابته والتابعون لهم

[١] محاضر في قسم القرآن والسنة، الأكادمية الإسلامية، الكلية الجامعية العالمية الإسلامية بسلانجور (ماليزيا).

رضي الله عنهم أجمعين، وكذلك العلماء والصالحون رحمهم الله جميعاً. ومن المعلوم أن العمارة في الإسلام ليست قاصرة على المساكن والمساجد فحسب، بل تشمل كل ما يبنى لمصالح الناس من المدارس والجامعات والدكاكين والأسواق والمستشفيات، بل حتى الحمامات.

ولكن للأسف أن البعض يذهبون بزعمهم إلى ما يُناسب أهوائهم من تشييد الدنيا بالبناء وغيره مما ينافي الحكمة من خلق الكون كله، مع أنَّ النبي ﷺ قد حذر أمته من الدنيا والركون إليها والاطمئنان بها؛ لأنها دارُ تنقُّلٍ ودارُ فناءٍ وزوالٍ وليست دار إقامة وبقاء، وأخبرهم أن لهم داراً غير هذه، إنما خلقوا لها ولم يخلقوا لهذه الفانية التي أعمارهم فيها قصيرة يقطعها عليهم الموت الذي لا يترك أحداً مخلداً فيها. فدار المقامة والخلود والنعيم المقيم الأبدي السرمدي أمامهم إن أطاعوه.[1]

وفي هذا البحث عرض وتقديم لتلك الأحاديث والآثار التي وردت في البناء وعمارة الأرض، فهو يشمل على أربعة مطالب، يختص المطلب الأول منه بتعريف البناء وحاجة الإنسان إليه، والمطلب الثاني يعرض ما ورد من الأحاديث في هذا الموضوع، والمطلب الثالث يحلّل ما ورد في تلك الأحاديث من المسائل والأحكام، أما المطلب الرابع الذي هو الأخير فهو يعرض صوراً وصفية حية لبيوت النبي ﷺ وأصحابه ﷺ.

المطلب الأول: تعريف البناء وحاجة الإنسان إليه:

قال الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) في القاموس: "البَنْي: نقيض الهدم، بناه يبنيه بنياً وبِناء وبُنياناً وبِنية وبِناية، وابتناه وبنَّاه. والبناء: المبني جمع: أبنية وجمع جمعها: أبنيات. والبنية بالضم والكسر: ما بنيتَه، وهي جمع: البِنى والبُنى. وتكون البناية في الشرف[2]. والبناء أعم من أن يكون بطين أو مدر، أو بخشب أو من قصب أو من شعر".[3]

أما عن صناعة البناء وحاجة الإنسان إليه، فقال العلاّمة ابن خلدون في مقدمته: "هذه الصناعة أول صنائع العمران الحضري وأقدمها، وهي معرفة العمل في اتخاذ البيوت والمنازل للسكن والمأوى للأبدان في المدن؛ وذلك أن الإنسان لما جبل عليه من الفكر في عواقب أحواله،

[1] عيوب تشييد البناء في دار الفناء: لعبد الكريم بن صالح بن عبد الكريم الحميد، ص٦.

[2] القاموس المحيط: للفيروزآبادي، ص ١٦٣٢.

[3] فتح الباري: للحافظ ابن حجر، ج١١، ص ٩٢.

لا بد له أن يفكر فيما يدفع عنه الأذى من الحر والبرد، كاتخاذ البيوت المكتنفة بالسقف والحيطان من سائر جهاتها.

والبشر مختلفون في هذه الجبلة الفكرية التي هي معنى الإنسانية، فالمقيدون فيها، ولو على التفاوت، يتخذون ذلك باعتدال. وأما أهل البدو فيبعدون عن اتخاذ ذلك، لقصور أفكارهم عن إدراك الصنائع البشرية، فيبادرون للغيران والكهوف المعدة من غير علاج. ثم المعتدلون والمتخذون البيوت للمأوى قد يتكاثرون فتكثر بيوتهم في البسيط الواحد، بحيث يتناكرون ولا يتعارفون فيخشى من طروق بعضهم بعضاً بياتاً، فيحتاجون إلى حفظ مجتمعهم بإدارة سياج الأسوار التي تحوطهم. ويصير جميعها مدينة واحدة ومصراً واحداً يحوطهم فيها الحكام بدفاع بعضهم عن بعض. وقد يحتاجون إلى الاعتصام من العدو ويتخذون المعاقل والحصون لهم ولمن تحت أيديهم. وهؤلاء مثل الملوك ومن في معناهم من الأمراء وكبار القبائل.

ثم يختلف أحوال البناء في المدن، كل مدينة على ما يتعارفون ويصطلحون عليه، ويناسب مزاج أهوائهم واختلاف أحوالهم في الغنى والفقر، وكذا حال أهل المدينة الواحدة، فمنهم من يتخذ القصور والمصانع العظيمة الساحة المشتملة على عدة الدور والبيوت والغرف الكبيرة لكثرة ولده وحشمه وعياله وتابعه، ويؤسس جدرانها بالحجارة ويلحم بينها بالكلس، ويعالي عليها بالأصبغة والجص، ويبالغ في كل ذلك بالتنجيد والتنميق، إظهاراً للبسطة بالعناية في شأن المأوى. ويهيىء مع ذلك الأسراب والمطامير لاختزان أقواته، والاصطبلات لربط مقرباته إذا كان من أهل الجنود وكثرة التاج والحاشية، كالأمراء ومن في معناهم. ومنهم من يبني الدويرة والبيوت لنفسه وسكنه وولده لا يبتغي ما وراء ذلك، لقصور حاله عنه واقتصاره على السكن الطبيعي للبشر. وبين ذلك مراتب غير منحصرة"[1].

المطلب الثاني: ما ورد في البناء من أحاديث النبي ﷺ وهديه فيه:

لقد اهتمَّ الأئمة المحدِّثون بقضية البناء في دواوينهم، فعقدوا فيها باباً في ما جاء في البناء، مثل الإمام البخاري (ت٢٥٦هـ) في "جامعه الصحيح" وفي كتابه "الأدب المفرد"، والإمام أبي داود (ت٢٧٥هـ) في "سننه" و"مراسيله"، والإمام الترمذي (ت٢٧٩هـ) في "جامعه"، والإمام ابن

---

[1] المقدمة: لابن خلدون، ج٢، ص ١٠٣، بتصرف يسير.

ماجه (ت٢٧٣هـ) في "سننه"، والإمام ابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ) في كتابه "قصر الأمل"، والإمام البيهقي (ت٤٥٨هـ) في "شعب الإيمان"، وغيرهم في غيرها من الكتب. فنورد فيما يلي ما جاء في البناء من الأحاديث النبوية الشريفة لنستضيء ونستهدي بها في الأمور البنائية وعمارة الأرض:

١- جواز توسعة المسكن:

وقد رغَّب الرسول ﷺ في سعة البيت، وذلك فيما رُوي عن نافع بن عبد الحارث ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ: الْمَسْكَنُ الْوَاسِعُ، وَالْجَارُ الصَّالِحُ، وَالْمَرْكَبُ الْهَنِيُّ**».[١]

وعن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقَّاص، عن أبيه، عن جدِّه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَرْبَعٌ مِنَ السَّعَادَةِ: الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ، وَالْمَسْكَنُ الْوَاسِعُ، وَالْجَارُ الصَّالِحُ، وَالْمَرْكَبُ الْهَنِيءُ، وَأَرْبَعٌ مِنَ الشَّقَاوَةِ: الْجَارُ السُّوءُ، وَالْمَرْأَةُ السُّوءُ، وَالْمَسْكَنُ الضِّيقُ، وَالْمَرْكَبُ السُّوءُ**».[٢]

ففي الحديث ذِكر أسباب السعادة وأسباب الشقاوة، فمن أنعم بأسباب السعادة فعليه بالشكر لله تعالى، ومن ابتُلي بأسباب الشقاوة فعليه بالصبر والدعاء، فعن اليسع بن المغيرة عن أبيه: عن خالد بن الوليد ﷺ أنه شكا إلى رسول الله ﷺ الضيق في مسكنه فقال: «**ارْفَعْ إلى السَّمَاءِ وَسَلِ اللهَ السَّعَةَ**».[٣]

---

[١] أخرجه أحمد في مسنده (برقم ١٥٣٧٢)، والبخاري في الأدب المفرد (برقم ٤٥٧)، والحاكم في المستدرك (برقم ٧٣٠٦)، وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي فى شعب الإيمان (برقم ٩٥٥٨)، وقال البوصيري في "إتحاف الخيرة المهرة" (٢٦/٤): "رواه مسدَّد وابن أبي شيبة, وعبد بن حميد بسند رجاله ثقات".

[٢] أخرجه ابن حبان في صحيحه (برقم ٤٠٣٢)، وأبو نعيم في الحلية (٣٨٨/٨)، والبيهقي فى شعب الإيمان (رقم ٩٥٥٦)، وقال محقِّق "صحيح ابن حبان" الشيخ شعيب الأرنؤوط: "إسناده صحيح على شرط البخاري". (المركب الهنيء): الدابة السريعة .

[٣] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (برقم ٣٨٤٢)، والخطيب البغدادي، وابن عساكر من طريق الخطيب (٦٨/٦٠) عن اليسع بن مغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث عن أبيه، وقال الخطيب: "في اليسع هذا نظر، وقد ذكر الزبير بن بكار في كتاب النسب أولاد المغيرة هذا، فلم يذكر فيهم من اسمه اليسع، والله أعلم". قال الهيثمي (١٦٩/١٠): "رواه الطبراني بإسنادين، وأحدهما حسن". ورمزه السيوطي في الجامع الصغير

ومعنى المسكن الواسع هو ما يحتاج إليه مما لا بد منه من محل للقاء الضيوف، ومحل للمبيت، ومحل لقضاء الحاجة، ومحل للطبخ، ومحل لتناول الطعام والشراب، ومحل للخزائن والأدوات، ومحل للمركب، وغير ذلك من الضروريات، لكن لا يعني ذلك أن يبالغ المسلم في السعة حتى يبني ما فوق الحاجة ويقع في التبذير. قال العلاَّمة عبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١ه): "وفيه إلماح بكراهة ضيق المَنْزِل، ومن ثم قال الحكيم: المنازل الضيقة العمى الأصغر، لكن لا يبالغ في السعة، بل يقتصر على ما لا بد منه مما يليق به وبعياله، لخبر: «**كُلُّ بِنَاءٍ وَبَالٌ عَلَى صَاحِبِهِ يومَ القِيَامَةِ إلاَّ مَا لاَ بُدَّ مِنْهُ**»"[1].

٢- ذمّ التطاول في البنيان:

وقد أخبرنا الرسول ﷺ أن تطاول الناس في البنيان من أشراط الساعة، كما رواه عنه أبو هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «**لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتطاوَلَ النَّاسُ فِي الْبُنْيَانِ**»[2].

وفي حديث جبريل المشهور عن الإسلام والإيمان والإحسان عن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه قال: قال جبريل للنبي ﷺ: **فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ**، قال: «**مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ**» قال: **فَأَخْبِرْنِي عن أَمَارَتِهَا**، قال: «**أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ**

بالضعف. وقال العراقي: في سنده لين. وحاول المناوي انتصار قول الهيثمي، وفيه ما فيه. وأورد السيوطي الحديث في الجامع الصغير والجامع الكبير بلفظ: ارفعِ البنيانَ إلى السماءِ واسألِ اللهَ السَّعَةَ. قال المناوي في فيض القدير: الحديث: ارفع البنيان، هو ما في خط المصنف، لكن لفظ رواية الطبراني فيما وقفت عليه من نسخ المعجم: ارفع يديك إلى السماء.اهـ وأما لفظ أبي داود في مراسيله (٤٦٤) عن اليسع بن المغيرة، قال: شكا خالد بن الوليد إلى النبي ﷺ ضيق مترله، فقال: «اتسع في السماء». وإن صح هذا، فإنه أشار إلى عادة الرسول صلى الله عليه وسلم مع من شكا إليه بأن يصرف نظره من النفع الدنيوي الفاني إلى النفع الأخروي الباقي، ويرغبه في الصبر والزهد والثقة بوعد الله عزّ وجلّ، والله أعلم.

[1] فيض القدير للمناوي، ج١، ص ٦٠٩.

[2] أخرجه البخاري في الأدب المفرد (برقم ٤٤٩) مختصراً هكذا، وأخرجه في صحيحه في كتاب الفتن (برقم ٧١٢١)، بطوله.

الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ»، قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: «**يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟**» قلتُ: اللهُ ورسوله أعلَمُ، قال: «**فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ**».[1]

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) في شرح هذا الحديث: "والمراد: إن أسافل الناس يصيرون رؤساءهم، وتكثر أموالهم، حتى يتباهون بطول البنيان وزخرفته وإتقانه"[2].

وفي هذا الحديث ذمّ لمن تطاول في البنيان، ولا يصرح في ذم تطويل البنيان. قال الإمام النووي (ت٦٧٦هـ): "فإنه ليس كل ما أخبر ﷺ بكونه من علامات الساعة يكون محرماً أو مذموماً، فإن تطاول الرعاء في البنيان، وفشو المال، وكون خمسين امرأة لهن قيِّم واحد، ليس بحرام بلا شك، وإنما هذه علامات، والعلامة لا يشترط فيها شيء من ذلك، بل تكون بالخير والشر والمباح والمحرم والواجب وغيره، والله أعلم"[3].

ومعنى «يتَطاوَلُونَ فِي البُنيَانِ» أي: يتفاضلون في ارتفاعه وكثرته ويتفاخرون في حسنه وزينته.[4] فهو ذمّ صفة سكانه من التفاخر والتباهي والتكاثر والخيلاء والتكبر على الناس، وهي صفة مذمومة تعم كثيراً من الناس في آخر الزمان. ولم يصرح في ذم تطويل البناء، وقد يجوز تطويل البناء لحاجةٍ، بل قد يجب إن ترتب على تركه مفسدة بنحو اطلاع الفسقة على امرأته أو بناته مثلاً، أو بنحو ضيق المكان ببلدٍ لزيادة السكان فيه. وقال الشيخ أبو بكر عثمان بن محمد شطا البكري الدمياطي (ت١٣١٠هـ): "إن الذم لمن فعله لأجل الخيلاء والتكبر على الناس، أما إذا كان لا لأجل ذلك، فلا يمنع من الزيادة المذكورة – أي تطويل البناء –"[5]، فالمذموم هو البناء للتباهي، لا للسكن.

---

[1] أخرجه أحمد في مسنده (رقم ٣٦٧)، ومسلم في صحيحه (رقم ٨)، وأبو داود في سننه (رقم ٤٦٩٥)، والترمذي في سننه (رقم ٢٦١٠)، وابن ماجه في سننه (رقم ٦٣) وغيرهم. وروي أيضاً من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ إِذَا تَطَاوَلَ رِعَاءُ البَهْمِ فِي البُنْيَانِ» رواه البخاري معلقاً ومسلم بتمامه.

[2] جامع العلوم والحكم للحافظ ابن رجب (١/١٣٧).

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي، ج١ ص ١٥٩.

[4] تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: للمباركفوري، ج ٧ ص ٢٩٢.

[5] إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين: للدمياطي، ج ٤، ص ١٢٣.

فتلزمه مع ذلك مراعاة حقوق الجار، فعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال قلت: يا رسول الله! ما حقُّ جاري عليَّ؟ قال: «**إنْ مَرِضَ عُدْتَه، وإنْ مَاتَ شَيَّعْتَهُ، وإنْ استَقْرَضَكَ أَقْرَضْتَهُ، وإنْ عُرِيَ سَتَرْتَهُ، وإنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ هَنَيْتَهُ، وإنْ أصَابَتْهُ مُصِيْبَةٌ عَزَيْتَهُ، وَلاَ تَرْفَع بنَاءَكَ فَوقَ بنَائِهِ فَتَسُدُّ عَلَيْهِ الرِّيْحَ، وَلاَ تُؤْذِهِ بريْحِ قِدْرِكَ إلاَّ أَنْ تَغْرِفَ لَهُ مِنْهَا**»[1].

وفي هذا الخبر دليل على معرفة رسول الله ﷺ بهندسة البناء، وقد ترجم له الشيخ عبد الحي الكتاني (ت١٣٨٢هـ) في كتابه "نظام الحكومة النبوية" بقوله: "أمره ﷺ في البنآءات أن تكون على مقتضى القواعد الصحية"[2].

٣- كل بناء وبال على صاحبه يوم القيامة:

إنَّ البناء الذي يكون وبالاً على صاحبه إذا كان فوق الحاجة و لم يكن مما يتقرب به إلى الله تعالى كالمسجد ونحوه. فعن أنس بن مالك ﷺ، قال: مرَّ النبي ﷺ بقُبَّةٍ قد بُنيَتْ فقال: «**مَنْ بَنَى هَذِهِ؟**» فقالوا: فُلانٌ، فقال: «**كُلُّ بِنَاءٍ وَبَالٌ عَلَى صَاحِبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إلاَّ مَسْجِدًا**»، قال: فبلغ ذلك الرجلَ فهدم القُبَّةَ، فمرَّ بها النبي ﷺ فرآها مهدومةً فأخبر بما صنع الرجل لما بلغه قول النبي ﷺ فقال: «**رَحِمَ اللهُ فُلاَناً، هَكَذَا وَجَدْتُهُ**»[3].

وأخرجه أبو داود بلفظ أطول منه، أنَّ رسول اللَّه ﷺ خرج يوماً ونحن معه فرأى قُبَّةً مُشرِفَةً فقال: «**مَا هَذِهِ؟**» قال له أصحابه: هذه لفُلانٍ رجلٍ من الأنصار، قال: فسكت وحملها في نفسه حتى إذا جاء صاحبها رسول اللَّه ﷺ يسلِّم عليه في الناس أعرض عنه، صنع ذلك مرارًا، حتى عرف الرجل الغضب فيه والإعراضَ عنه، فشكا ذلك إلى أصحابه، فقال: واللَّهِ إنِّي لأنكر رسولَ اللَّه ﷺ، قالوا: خرج فرأى قُبَّتك، قال: فرجع الرجل إلى قُبَّته فهدمها حتى سوَّاها بالأرض، فخرج رسول اللَّه ﷺ ذاتَ يومٍ فلم يرها، قال: «**مَا فَعَلَتِ الْقُبَّةُ؟**» قالوا: شكا إلينا

---

[1] أخرجه البيهقي في شعب الايمان (برقم ٩١١٤)، وقال: "إسناده ضعيف". وله شاهد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه نحوه، وفيه: «وَلَا تَسْتَطِيلُ عَلَيْهِ بِالْبِنَاءِ تَحْجُبُ عَنْهُ الرِّيحَ إِلَّا بِإِذْنِهِ»، أخرجه البيهقي في شعب الايمان (برقم ٩١١٣).

[2] نظام الحكومة النبوية: للكتاني، ج٢، ص ٨٠.

[3] أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (برقم ١٠٢٢٣).

صاحبها إعراضك عنه، فأخبرناه، فهدمها، فقال: «**أَمَا إِنَّ كُلَّ بِنَاءٍ وَبَالٌ عَلَى صَاحِبِهِ إِلاَّ مَا لاَ، إِلاَّ مَا لاَ**»، يعني ما لا بدَّ منه.[١]

وقوله: «**إِلاَّ مَا لاَ**»، أي إلا ما لا بد منه مما يستره من الحر والبرد والسباع ونحو ذلك، فإنه ليس بوبال على صاحبه، لحاجة الإنسان للسكنى، بل مطلوب بشرطه؛ وذلك لأن حاجة النفس إلى المسكن كحاجتها إلى المطعم والمشرب والملبس والمركب، فإذا كان البناء مما لا يستغنى عنه، فلا ضير فيه، والحاصل كما في الكشاف: "أن العمارة متنوعة إلى واجب وندب ومباح ومكروه وحرام"[٢].

وقد نهى النبي ﷺ من إضاعة المال، ولكن لم ينه أو يذم فعل ذلك الصحابي من هدم قبته، ولم يأمره بذلك أيضاً، فيدل ذلك على أنه بناها لغرض دنيوي، لا لضرورة أو حاجة إليها، فأضاع ماله فيها، ثم هدمها مع أن الإضاعة حاصلة قبل ذلك، وهذا أحسَنُ تأويل للحديث، وكذلك ما روي عن النبي ﷺ أنه أمر عمَّه العباس بن عبد المطلب ﷺ أن يهدم بناءً له، فلأنه بناه فوق حاجته إليه، فعن أبي العالية أن العباس بن عبد المطلب ﷺ بنى غرفةً فقال له النبي ﷺ: «**اهْدِمْهَا**». فقال: أهدمها أو أتصدق بثمنها؟ فقال: «**اهْدِمْهَا**».[٣]

فالبناء الذي يكون وبالاً على صاحبه هو ما فوق الحاجة، وصاحبه غير محتاج إليه أصلاً، كما روي في حديث: «**مَنْ بَنَى فَوْقَ مَا يَكْفِيهِ كُلِّفَ أَنْ يَحْمِلَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ**»[٤]، وفي حديث آخر: «**مَنْ بَنَى بِنَاءً أَكْثَرَ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ كَانَ عَلَيْهِ وَبَالًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[٥].

---

[١] أخرجه أبو داود في سننه (برقم ٥٢٣٧)، وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: ورواته موثقون الا الراوي عن أنس، وهو أبو طلحة الأسدي، فليس بمعروف، وله شاهد عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه عند الطبراني اهـــ. وهو قول رسول الله ﷺ: «كل بنيان وبال على صاحبه إلا ما كان هكذا – وأشار بكفه –، وكل علم وبال على صاحبه إلا مَن عمل به».

[٢] فيض القدير: للعلامة المناوي، ج٥ ص ١٩.

[٣] أخرجه أبو داود في المراسيل (برقم ٤٦٦) والطبراني في الكبير، وهو مرسل جيد الإسناد. وفي رواية: فقال له رسول الله ﷺ: «ألقها» فقال: أو أتصدق، مثل نفقتها في سبيل الله؟ قال: «ألقها» فألقاها.

[٤] أخرجه الطبراني في الكبير (برقم ١٠٢٨٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (برقم ١٠٢٢٧) عن عبد الله بن مسعود ﷺ من رواية المسيب بن واضح، وهذا الحديث مما أنكر عليه وفي سنده انقطاع، كذا في الترغيب والترهيب.

[٥] أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، (برقم ١٠٢٢٦).

وقد انتقد هود – عليه السلام – عبث قومه "عاد" بالبنيان، كما في القرآن الكريم: ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ﴿١٢٨﴾ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴿١٢٩﴾ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾ [الشعراء: ١٢٨ – ١٣٠]. والعبث بالبنيان: تشييده لمجرد التباهي بالقدرة عليه، قدرة جسمية في بنائه، وعقلية في تصميمه وهندسته، ومالية في الإنفاق عليه، فهو بناء لغير نفع. وفي هذا الانتقاد توجيه إلى أن الجهد والبراعة وإنفاق المال إنما يكون في البناء الضروري المثمر الذي فيه خيرُ الدين، وسدادُ الدنيا،[١] وفي ما قصد ببنيانه التقرب إلى الله تعالى.

٤– عدم إنفاق المال في البنيان بلا حاجة:

وقد زجرنا النبي ﷺ من إنفاق المال في البناء بلا حاجة ولا ضرورة، فعن جابر بن عبد الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا أَرَادَ اللهُ بِعَبْدٍ شَرًّا خَضَّرَ لَهُ فِي اللَّبِنِ والطِّيْنِ حَتَّى يَبْنِيَ**»[٢]، وروي عن عليّ بن أبي طالب ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا لَمْ يُبَارَكْ لِلْعَبْدِ فِي مَالِهِ جَعَلَهُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ**»[٣].

وعن عطية بن قيس، قال: كان حجر أزواج النبي ﷺ بجريد النخل، فخرج النبي ﷺ في مغزى له، وكانت أم سلمة – رضي الله عنها – موسرة، فجعلت مكان الجريد لبناً، فقال النبي ﷺ: «**مَا هَذَا؟**» قالت: أردتُ أن أكفَّ عني أبصارَ الناس، فقال: «**يَا أُمَّ سَلَمَة! إنَّ شَرَّ مَا ذَهَبَ فِيْهِ مَالُ المَرْءِ المُسْلِمِ: البُنْيَانُ**»[٤].

---

[١] بناء المساكن بين الحاجة والترف: لعبد السلام بن برجس العبد الكريم، ص٢.

[٢] أخرجه الطبراني في معاجمه الثلاثة بإسناد جيد، وله شاهد من حديث أبي بشير الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال: إذا أراد الله بعبد هوانا أنفق ماله في البنيان. رواه الطبراني في الأوسط، كذا في الترغيب والترهيب. ومعنى خضر بمعجمتين: حسن وزناً ومعنىً.

[٣] أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (برقم ١٠٢٣٤)، وابنُ أبِي الدُّنيَا في قصر الأمل (برقم ٢٣٢).

[٤] أخرجه أبو داود في مراسيله (برقم ٤٦٥). المغزى: مواضع الغزو، وقد تكون الغزو نفسه، والمقصود به هنا الغزوة. الموسر: الغني وذو المال والسعة. اللَّبِن: الطين المضروب الذي يُبْنَى به دون أن يُطبخ.

وامتثالاً في ذلك لهدي النبي ﷺ، فقد تورع بعض السلف من إنفاق المال في بناء أي بنيان كان ماعدا المسجد ونحوه، كما روي عن سفيان الثوري (ت١٦١ه)، أنه قال: "ما أنفقتُ درهماً في بناءٍ قط".[١]

٥- النفقة في البناء غير مأجورة:

لعلَّ في الأحاديث الآتية بيان العلة لزجر النبي ﷺ من إنفاق المال في البناء بلا حاجةٍ، وهي أن الإنفاق فيه غير مأجور، وهو من المباحات التي لا تؤجر فيها، فعن قيسِ بن أَبي حازم، قال: دخلنا على خَبَّاب بن الأرَتِّ ﷺ نعوده وقد اكتوى سبع كيَّاتٍ، فقال: "إنَّ أصحابنا الذين سلفوا مضَوا، و لم تنقصهم الدنيا، وإنَّا أصبنا ما لا نجد له موضعاً إلاَّ التُّرابَ، ولولا أنَّ النبي ﷺ نهانا أن ندعو بالموت لدعوتُ به. ثم أتيناه مرةً أخرى وهو يبني حائطاً له، فقال: «**إنَّ المُسْلِمَ لَيُؤْجَرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ يُنْفِقُهُ إلاَّ فِي شَيْءٍ يَجْعَلُهُ فِي هَذَا التُّرَابِ**»[٢]. وفي لفظ الترمذي: "لقد تطاول مرضي، ولولا أنِّي سمعتُ رسول اللَّه ﷺ يقول: «**لاَ تَمَنَّوْا المَوْتَ**»، لتمنَّيتُ وقال: «**يُؤْجَرُ الرَّجُلُ فِي نَفَقَتِهِ كُلِّهَا إلاَّ التُّرَابَ**» أَوْ قَالَ: «**فِي البِنَاءِ**»". وفي لفظ ابن ماجه: «**إنَّ الْعَبْدَ لَيُؤْجَرُ فِي نَفَقَتِهِ كُلِّهَا إلاَّ فِي التُّرَابِ**» أَوْ قَالَ: «**فِي الْبِنَاءِ**». وفي لفظ الطبراني في الكبير: «**كُلُّ نَفَقَةٍ يُنْفِقُهَا العَبْدُ يُؤْجَرُ فِيْهَا إلاَّ البُنْيَانَ**»[٣].

ورُوي عن أنس بن مالك ﷺ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**النَّفَقَةُ كُلُّهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إلاَّ البِنَاءَ فَلَا خَيْرَ فِيهِ**»[٤]، ورُوي عن جابر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**كُلُّ مَعْرُوْفٍ**

[١] أخرجه ابن أبي الدنيا في قصر الأمل، (برقم ٣٤٥).

[٢] متفق عليه، وهذا لفظ رواية البخاري (برقم ٥٦٧٢) وأخرجه مسلم الجزء الأول منه فقط. [تعليق د. مصطفى البغا: (اكتوى) في بطنه من الكي، وهو أن تحمى حديدة في النار وتوضع على الجلد موضع الألم. (سلفوا) ماتوا في حياة النبي ﷺ. (مضوا) ذهبوا إلى ربهم سبحانه. (و لم تنقصهم) لم تنقص أجورهم؛ لأنها لم تفتح عليهم ولم يتوسعوا فيها. (أصبنا) حصلنا من المال. (ما لا نجد) أي لا نجد مصرفا له فنصرفه في البنيان].

[٣] أخرجه الترمذي في جامعه (برقم ٢٤٨٣) وقال: "هذا حديث حسن صحيح"، وابن ماجه في سننه، باب في البنَاءِ والخرَابِ (رقم ٤٣٠٢ / ٤١٦٣)، والطبراني في الكبير (برقم ٣٦٤١)، والبيهقي في شعب الإيمان (رقم ١٠٧١٦).

[٤] أخرجه الترمذي في جامعه (برقم ٢٤٨٢)، وقال: "هذا حديث غريب".

صَدَقَةٌ، وَمَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ وأَهْلِهِ كُتِبَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا وَقَى بِهِ الْمَرْءُ عِرْضَهُ كُتِبَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ، وَمَا أَنْفَقَ الْمُؤْمِنُ مِنْ نَفَقَةٍ فَإِنَّ خَلفَهَا عَلَى اللهِ، فَاللهُ ضَامِنٌ، إلاَّ مَا كَانَ فِي بُنْيَانٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ»[١].

ورُوي عن التابعي إبراهيم النخعي (ت٩٦هـ) – رحمه الله تعالى– أنه قال: "البناء كلُّه وبال"، قيل: أرأيتَ ما لا بُدَّ منه؟ قال: "لا أجرَ ولا وزرَ".[٢] وذهب بعض العلماء إلى أن معنى: «**فِي التُّرَابِ**» أو «**فِي الْبِنَاءِ**»، أي ما لم يقصد به وجه الله تعالى، وقد زاد على ما يحتاجه لنفسه وعياله على الوجه اللائق[٣].

وإن كانت النفقة في البناء غير مأجورة، فإن البناء الذي يبنى لينتفع به الناس يؤجر صاحبه ما داموا ينتفعون به، كمدرسة ورباط ودار للأيتام ونحو ذلك مما بني يُقصد قربة إلى الله تعالى، وقد روي عن معاذ بن أنس ﵁، عن النبي ﷺ أنَّه قال: «**مَنْ بَنَى بُنْيَانًا فِي غَيْرِ ظُلْمٍ، وَلاَ اعْتِدَاءٍ، أو غَرَسَ غَرْسًا فِي غَيْرِ ظُلْمٍ، وَلاَ اعْتِدَاءٍ، كَانَ لَهُ أَجْرٌ جَارٍ مَا انْتَفَعَ بِهِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللهِ**»[٤].

٦– عدم إعانة أحد لأحد فِي الْبِنَاء:

وقد أُثر عن ابن عمر رضي اللَّه عنهما، أنَّه قال: "رَأَيْتُنِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بَنَيْتُ بِيَدِي بَيْتًا يُكِنُّنِي مِنَ الْمَطَرِ، وَيُظِلُّنِي مِنَ الشَّمْسِ، مَا أَعَانَنِي عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ".[٥]

---

[١] أخرجه عبد بن حميد في مسنده (رقم ١٠٨٣)، وابن أبي الدنيا في قضاء الحوائج (رقم ٨)، والحاكم في المستدرك (رقم ٢٣١١)، وقال: "هذا حديث صحيح ولم يخرجاه". وقال الذهبي في التلخيص: "عبدالحميد ضعفوه"، والدارقطني (٢٨/٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (رقم ٢٠٩٢١)، وشعب الإيمان (رقم ١٠٧١٢).

[٢] أخرجه الترمذي في جامعه (برقم ٢٤٨٠).

[٣] بناء المساكن بين الحاجة والترف: لعبد السلام بن برجس العبد الكريم، ص٤.

[٤] أخرجه أحمد في مسنده (رقم ١٥٦٥٤)، والطبراني في الكبير (رقم ٤١٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (رقم ١٠٧٧٣). قال الهيثمي (٧٠/٤): "فيه زياد بن فائد، ضعفه أحمد وغيره، ووثقه أبو حاتم".

[٥] أخرجه البخاري في صحيحه (برقم ٦٣٠٢)، وابن ماجه في سننه (برقم ٤٣٠١)، باب فِى الْبِنَاءِ وَالْخَرَابِ. يكنني: يسترني ويصونني.

فذهب بعض الشرَّاح كالحافظ ابن حجر إلى أنَّ ذلك إشارة إلى خفة مؤنته، ومعناه أنه متواضع خفيف المؤونة لا يحتاج في بنائه إلى مساعدة[١].

ويحتمل أنَّ هذا الخبر مرتبط بما تقدم من الحديث الذي يدل على عدم الإجارة والثواب في البناء غير المسجد، ومعرفة الصحابة بذلك، ولذلك أورده الإمام ابن أبي الدنيا في "قصر الأمل" في باب البناء وذمّه،[٢] وأخرج أيضاً عن عيسى بن سنان، قال: كان عمر بن عبد العزيز لا يبني بنياناً، وقال: "سنة رسول الله ﷺ خير من الدنيا وما فيها، لم يبن بنياناً، ولم يضع لبنةً على لبنةٍ، ولا قصبةً على قصبةٍ"[٣]. وقال خبَّاب بن الأرَتِّ ﷺ: "إنَّ أصحابنا الذين سلفوا مضوا، ولم تنقُصهم الدنيا"، أي: لم تنقص أجورهم؛ لأن الدنيا لم تفتح عليهم ولم يتوسعوا فيها.

وكذلك قول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: "واللَّهِ ما وضعتُ لَبِنَةً على لَبِنَةٍ، ولا غرستُ نخلةً، منذ قُبض النبي ﷺ"، قال سفيان: فذكرتُه لبعض أهلِهِ، قال: واللَّهِ لقد بنى. قال سفيان: قلتُ: فلعله قال قبل أن يبني[٤]. قال الحافظ ابن حجر: "وكلامه يوهم أن في البناء كله الإثم، وليس كذلك، بل فيه التفصيل، وليس كل ما زاد منه على الحاجة يستلزم الإثم، ولا شك أن في الغرس من الأجر من أجل ما يؤكل منه ما ليس في البناء، وإن كان في بعض البناء ما يحصل به الأجر، مثل الذي يحصل به النفع لغير الباني، فإنه يحصل للباني به الثواب، والله ﷻ أعلم"[٥].

ثم قال الحافظ: "قوله: (قال والله لقد بنى)، زاد الكشميهني في روايته: بيتاً، قوله: (قال سفيان: قلت فلعله قال قبل) أي قال: ما وضعت لبنة الخ، قبل أن يبنى الذي ذكرت. وهذا اعتذار حسن من سفيان راوي الحديث، ويحتمل أن يكون ابن عمر نفى أن يكون بنى بيده بعد النبي ﷺ وكان في زمنه ﷺ فعل ذلك، والذي أثبته بعض أهله كان بنى بأمره فنسبه

---

[١] فتح الباري: للحافظ ابن حجر، ج١١، ص ٩٣.

[٢] أخرجه ابن أبي الدنيا في قصر الأمل (برقم ٢٤٦).

[٣] أخرجه ابن أبي الدنيا في قصر الأمل (برقم ٣٣٩).

[٤] أخرجه البخاري في صحيحه (برقم ٦٣٠٣).

[٥] فتح الباري: للحافظ ابن حجر، ج١١، ص ٩٣.

إلى فعله مجازاً. ويحتمل أن يكون بناؤه بيتاً من قصب أو شعر، ويحتمل أن يكون الذي نفاه ابن عمر ما زاد على حاجته، والذي أثبته بعض أهله بناء بيت لا بد له منه أو إصلاح ما وهى من بيته"[١].

٧- جواز إصلاح البناء:

وإن كان الأمر لا يحتاج إلى بيان إلا أن النبي ﷺ لا يتركنا بلا هدى في جميع الأمور كبيرها وصغيرها، فقد مرَّ حديث قيس بن أبي حازم عن خبَّاب بن الأرَتِّ ﷺ: ثم أتيناه مرةً أخرى وهو يبني حائطاً له، فقال: «**إنَّ الْمُسْلِمَ لَيُؤْجَرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ يُنْفِقُهُ إلاَّ فِي شَيْءٍ يَجْعَلُهُ في هَذَا التُّرَابِ**»[٢]، ورُوي عن حبة بن خالد وسواء بن خالدٍ أنَّهما أتيا النبيَ ﷺ وهو يعالج حائطاً أو بناءً له فأعاناه[٣].

وعن عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنهما، قال: مرَّ بي رسول اللَّه ﷺ وأنا أُطيِّن حائطًا لي أنا وَأُمِّي، فقال: «**مَا هَذَا يَا عَبْدَ اللَّهِ؟**» فقلتُ: يا رسول اللَّه! شيءٌ أُصلِحه، فقال: «**الأَمْرُ أَسْرَعُ مِنْ ذَلِكَ**». وفي رواية: مرَّ عليَّ رسول اللَّه ﷺ ونحن نعالج خُصًّا لنا وهى، فقال: «**مَا هَذَا؟**» فقلنا: خُصٌّ لنا وهى فنحن نُصلحه، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**مَا أَرَى الأَمْرَ إلاَّ أَعْجَلَ مِنْ ذَلِكَ**».[٤]

وفي هذين الحديثين لقد أجاز النبي ﷺ في إصلاح البناء، لكنه في نفس الوقت حضَّ أصحابه على عدم الاعتناء به اعتناء بالغاً، لذلك ترجم الإمام ابن حبان في صحيحه لهذا

---

[١] نفس المرجع.

[٢] متفقٌ عَلَيْهِ، وهذا لفظ رواية البخاري (برقم ٥٦٧٢)، وأخرجه مسلم الجزء الأول منه فقط.

[٣] أخرجه البخاري في الأدب المفرد (برقم ٤٥٣)، ضعفه الألباني.

[٤] أخرجه أحمد في مسنده (برقم ٦٥٠٢)، والبخاري في الأدب المفرد (برقم ٤٥٦). وأبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب ما جاء في البناء (برقم ٥٢٣٥- ٥٢٣٦). والترمذي في جامعه، كتاب الزهد، باب ما جاء في قصر الأمل (برقم ٢٣٣٥)، وقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب فِي الْبِنَاءِ وَالْخَرَابِ (برقم ٤٢٩٩)، أخرجه ابن حبان في صحيحه، فصل في الأمل (برقم ٢٩٩٦) و(٢٩٩٧). الخص: بيت يعمل من الخشب والقصب. وهى: ضعف واسترخى.

الحديث بقوله: "ذكر الزجر عن أن يطول المرء أمله في عمارة هذه الدنيا الزائلة الفانية، وذكر البيان بأن قوله ﷺ: «**الأَمْرُ أَسْرَع مِن ذَلِكَ**»، لم يرد به على البتات"[١].

وقال الملاّ علي القاري (ت١٠١٤ﻫ): "والظاهر أن عمارته لم تكن ضرورية، بل كانت ناشئة عن أمل في تقويته أو صادرة عن ميل إلى زينته"[٢]. وقال العلامة شرف الدين الحسين الطِّيبي (ت٧٤٣ﻫ) رحمه الله: "أي كوننا في الدنيا كعابر سبيل أو راكب مستظل تحت شجرة أسرع مما أنت فيه من اشتغالك بالبناء"[٣]. وقال الشارح: "أي الأجل أقرب من تخرب هذا البيت، أي تصلح بيتك خشية أن ينهدم قبل أن تموت، وربما تموت قبل أن ينهدم، فإصلاح عملك أولى من إصلاح بيتك"[٤].

٨- عدم الاعتناء بتزيين البيوت:

يتبين لنا هذا الهدي بوضوح من الأحاديث الآتية، فعن زيد بن خالد الجُهني عن أبي طلحة الأنصاري قال: سمعتُ رسول اللَّه ﷺ يقول: «**لاَ تَدْخُلُ الْمَلاَئِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلاَ تَمَاثِيلُ**». قال: فأتيتُ عائشة – رضي الله عنها – فقلتُ: "إنَّ هذا يُخبرني أنَّ النبي ﷺ قال: «**لاَ تَدْخُلُ الْمَلاَئِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلاَ تَمَاثِيلُ**»، فهل سمعتِ رسول اللَّه ﷺ ذكر ذلك؟" فقالت: "لا، ولكن سأُحدِّثكم ما رأيتُه فعل، رأيتُه خرج في غزاته فأخذتُ نَمَطًا فسترتُه على الباب فلمَّا قدِم فرأى النَّمَط عرفتُ الكراهية في وجهه فجذبه حتى هتكه أو قطعه وقال: «**إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَكْسُوَ الْحِجَارَةَ وَالطِّينَ**». قالت: "فقطعنا منه وِسادتَيْن وحشوتُهما لِيفًا فلم يَعِب ذلك عليّ"[٥]. وفي رواية أخرى: «**إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا فِيمَا رَزَقَنَا أَنْ نَكْسُوَ الْحِجَارَةَ وَاللَّبِنَ**»[٦].

---

[١] صحيح ابن حبان: بترتيب ابن بلبان الفارسي، ج٧، ص٢٦٢.

[٢] مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: لملا علي القارئ، ج٩، ص٤٥٩.

[٣] مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: لملا علي القارئ، ج٩، ص٤٥٩.

[٤] مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: لملا علي القارئ، ج٩، ص٤٥٩.

[٥] أخرجه مسلم في صحيحه، (برقم ٥٦٤١).

[٦] أخرجه أبو داود في سننه (برقم ٤١٥٥). النمط: نوع من البُسُط رقيق كالقطيفة.

وعن عائشة – رضي الله عنها – قالت: كان لنا سِترٌ فيه تِمثالُ طائرٍ وكان الداخل إذا دخل استقبله فقال لي رسول اللَّه ﷺ: « **حَوِّلِي هَذَا، فَإِنِّي كُلَّمَا دَخَلْتُ فَرَأَيْتُهُ ذَكَرْتُ الدُّنْيَا**». قالت: "وكانت لنا قطيفة كنَّا نقول علَمُها حرير فكنَّا نلبسها"[١].

وعن عائشة – رضي الله عنها – قالت: "قدِم رسول اللَّه ﷺ من سفرٍ وقد ستَّرتُ على بابي دُرنُوكًا فيه الخيل ذواتُ الأجنحة فأمرني فنزعتُه"[٢].

ورُوي عن علي بن حسين – رضي الله عنهما – مرسلاً: "أنَّ رسول اللَّه ﷺ نهى أن تُستر الجُدُر"[٣].

وعن سفينة أبي عبد الرحمن أنَّ رجلاً أضاف عليَّ بن أبي طالب ﷺ، فصنع له طعامًا، فقالت فاطمة رضي الله عنها: "لو دعونا رسول اللَّه ﷺ فأكل معنا". فدعوه فجاء فوضع يَدَه على عِضادتَي الباب فرأى القِرامَ قد ضُرِب به في ناحية البيت فرجع فقالت فاطمة لعلي: "الحَقْه فانظُر ما رجعه؟"، فتبعتُه فقلتُ: "يا رسول اللَّه! ما رَدَّك؟"، فقال: «**إِنَّهُ لَيْسَ لِي أَوْ لِنَبِيٍّ أَنْ يَدْخُلَ بَيْتًا مُزَوَّقًا**»[٤].

وقد كره النبي ﷺ تزيين البيوت لما فيه من ذكر الدنيا وإضاعة المال، وقد عقد الإمام البخاري في كتابه "الأدب المفرد" باباً في نقش البنيان، ثم عقبه بحديث المغيرة ﷺ: "أنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ يَنهَى عَن قِيلَ وقَالَ، وكَثرةِ السُؤالِ، وإِضاعَةِ المِالِ، وكان يَنهَى عَن عُقُوقِ الأمَّهَاتِ، وَوَأدِ البَنَاتِ، وَمَنعٍ وَهَات"[٥].

---

[١] أخرجه مسلم في صحيحه (برقم ٥٦٤٣). العلم: ما يجعل فى طرف الثوب كأنه علامة له.

[٢] أخرجه مسلم في صحيحه (برقم ٥٦٤٥). الدرنوك: سِتْر له خَمْل.

[٣] أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، (برقم ١٤٥٨٩).

[٤] أخرجه أحمد في مسنده (رقم ٢١٩٧٢)، وأبو داود في سننه (رقم ٣٧٥٥)، والحاكم في المستدرك (رقم ٢٧٥٨)، وقال: "صحيح الإسناد". والطبراني في الكبير (رقم ٦٤٤٦)، والبيهقي فى شعب الإيمان (رقم ١٠٧٣٣). وابن ماجه في سننه (رقم ٣٣٦٠) بنحوه. وأخرجه البيهقي في سننه (رقم ١٤٣٣٨) عن أم سلمة بلفظ: «لا ينبغي لنبي أن يدخل بيتاً مزوقاً». المزوق: المزين. القرام: الستر من صوف ذى ألوان.

[٥] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق, باب ما يكره من قيل وقال (برقم ٧٢٩٢)، وفي الأدب المفرد (برقم ٤٦٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأقضية, وكتاب المساجد (برقم ٤٥٨٠).

فهذا من هدي النبي ﷺ في الزينة والبناء، ولكن للأسف أنّ كثيراً من الناس لجهلهم عن ذلك يُنفقون أموالهم في وجوه اللهو واللعب والزينة إنفاقاً هائلاً، فعن كعب بن عِياض ﷺ، قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «**إنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ فِتْنَةً، وَفِتْنَةُ أُمَّتِي المَالُ**».[١]

كما أنَّ مبالغة الناس في اعتنائهم بتزيين البيوت من علامات قرب الساعة، فعن أبي هريرة ﷺ عنه عن النبي ﷺ قال: «**لاَ تَقُومُ السَّاعةُ حَتَّى يَبنيَ النَّاسُ بُيُوتاً يُشَبِّهُونَهَا بالمَرَاجِلِ**». قال إبراهيم الخزاعي (ت٢٣٦هـ): يعني الثياب المخططة[٢].

وعن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّهَا سَتُفْتَحُ عَلَيْكُم الدُّنْيَا حتَّى تُنَجِّدُوا بُيُوتَكُمْ كَمَا تُنَجَّدُ الكَعْبَة**»، قلنا: ونحن على ديننا اليوم؟ قال: "وأنتم على دينكم اليوم". قلنا: فنحن يومئذ خير أم اليوم؟ قال: «**بَلْ أنْتُم اليَوْمَ خَيْرٌ**»[٣]. ومعنى تُنجِّدوا: تزيِّنوا.

وعن محمد بن كعب قال: دُعي عبد الله بن يزيد إلى طعامٍ، فلمَّا جاء رأى البيتَ مُنَجَّدًا، فقعد خارجًا وبكى، قال: فقيل له ما يُبكيك؟ قال: كان رسول الله ﷺ إذا شيَّع جيشاً فبلغ عُقبة الوداع قال: «**أَسْتَوْدِعُ اللهَ دِينَكُمْ وَأَمَانَاتِكُمْ وَخَوَاتِيمَ أَعْمَالِكُمْ**». قال: فرأى رجلاً ذاتَ يومٍ قد رقع بُردةً له بقطعة، قال: فاستقبل مَطلِعَ الشمس، وقال هكذا، ومَدَّ يدَيْه – ومَدَّ عفَّان [راوي الحديث] يدَيْه – وقال: «**تَطَالَعَتْ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا ثَلاَثَ مَرَّاتٍ**»، أي أقبلت حتى ظننَّا أن يقع علينا، ثم قال: «**أَنْتُمُ الْيَوْمَ خَيْرٌ أَمْ إِذَا غَدَتْ عَلَيْكُمْ قَصْعَةٌ وَرَاحَتْ أُخْرَى وَيَغْدُو**

[١] أخرجه الترمذي في جامعه (برقم ٢٣٣٦)، وقال: "هذا حديث حسن صحيح غريب".

[٢] أخرجه البخاري في الأدب المفرد (برقم ٤٥٩، و٧٧٧)، صححه الألباني. وفي نسخة بلفظ: «يوشُّونها وشي المراحيل» ومعنى «يوشونها» ينقشونها ويصبغونها بأنواع الألوان المختلفة كما تنقش الثياب والفرش، ومعنى:«المراحيل» الثياب المنقوشة بنقوش تشبه رحال الإبل.

[٣] أخرجه البزار في مسنده (رقم ٤٢٢٧) والطبراني في الكبير (١٠٨/٢٢، رقم ٢٧٠)، وقال الهيثمي (٢٩١/٨): رجاله ثقات. وروي نحوه عن عبد الله بن يزيد الخطمي، أخرجه الطبراني كما في مجمع الزوائد (٣٢٣/١٠) قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح غير أبي جعفر الخطمي وهو ثقة، والبيهقي في السنن الكبرى (رقم ١٤٥٨٧)، وعن عَلِيّ بْن أَبِي طَالِبٍ، بأطول منه، أخرجه الترمذي في جامعه (رقم ٢٤٧٦) وقال: هذا حديث حسن غريب، وأبو يعلى في مسنده (رقم ٥٠٢). وعن سعد بن مسعود نحوه، أخرجه هناد في الزهد (رقم ٧٥٩).

أَحَدُكُمْ فِي حُلَّةٍ وَيَرُوحُ فِي أُخْرَى وَتَسْتُرُونَ بُيُوتَكُمْ كَمَا تُسْتَرُ الْكَعْبَةُ»، فقال عبد الله بن يزيد: "أفلا أبكي؟ وقد بقيتُ حتى تسترون بيوتَكم كما تُستر الكعبة"[١].

المطلب الثالث: تحليل لما تقدم من الأحاديث والآثار وبعض الأحكام البنائية:

لقد كره النبي ﷺ بعض أمور المعيشة، لا لذاها، بل لأسباب مترتبة على ذلك، ومن الأسباب التي كره من أجلها هذا: الاطمئنان إلى لذَّات الدنيا، فعن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: أخذ رسول الله ﷺ بمنكِبِيَّ، فقال: «**كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَو عَابِرُ سَبِيلٍ**»[٢]، قال الإمام النووي: "قالوا في شرح هذا الحديث معناه: لا تَركن إلى الدنيا ولا تَّخذها وطناً، ولا تُحدِّث نفسك بطول البقاء فيها، ولا بالاعتناء بها، ولا تتعلَّق منها إلاَّ بما يتعلَّق به الغريب في غير وطنه، ولا تشتغل فيها بما لا يشتغل به الغريب الذي يريد الذهاب إلى أهله، وبالله التوفيق"[٣]، وقد تقدَّم في حديث عائشة – رضي الله عنها – أن رسول اللَّه ﷺ قال لها لما رأى سِتراً فيه تِمثال طائرٍ: «**حَوِّلِي هَذَا، فَإِنِّي كُلَّمَا دَخَلْتُ فَرَأَيْتُهُ، ذَكَرْتُ الدُّنْيَا**».

إنَّ النبي ﷺ قد علم ما حدث في الأمم السابقة من الانهمال في الدنيا ولذاها، بل قد أهلك بعضهم بسبب مروقهم وطغيانهم في ذلك، فأراد ﷺ لأمته بما هو أرضى لله تعالى وأرجى لمرضاته، قال الإمام شاه ولي الله الدهلوي (ت١١٧٦ھ): "اعلم أن النبي ﷺ نظر إلى عادات العجم وتعمقاتهم في الاطمئنان بلذات الدنيا فحرم رؤوسها وأصولها، وكره ما دون ذلك؛ لأنه علم أن ذلك مُفضٍ إلى نسيان الدار الآخرة مستلزم للإكثار من طلب الدنيا"[٤].

ثم قال رحمه الله تعالى: "ومنها: التطاول في البنيان وتزويق البيوت وزخرفتها، فكانوا يتكلفون في ذلك غاية التكلف ويبذلون أموالاً خطيرة، فعالجه النبي ﷺ بالتغليظ الشديد، فقال: «**لاَ أَنْفَقَ الْمُؤْمِنُ مِن نَفَقَةٍ إلاَّ أُجِرَ فِيهَا إلاَّ نَفَقَتُهُ فِي هَذَا التُّرَابِ**»، وقال ﷺ: «**إنَّ كُلَّ بِنَاءٍ وَبَالٌ عَلَى صَاحِبِه إلاَّ مَا لاَ، إلاَّ مَا لاَ**»، يعني إلاَّ ما لا بدَّ منه. وقال ﷺ: «**لَيْسَ لِي** – أو

---

[١] أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، برقم (١٤٥٨٧)، وله شواهد.

[٢] أخرجه البخاري في صحيحه، برقم (٦٤١٦).

[٣] رياض الصالحين للإمام النووي، ص ١٣٨.

[٤] حجة الله البالغة: لشاه ولي الله الدهلوي، ج ٢ ص ٥١٢.

لَيْسَ لِنَبِيٍّ - أنْ يَدْخُلَ بَيْتاً مُزَوَّقاً». وقال ﷺ: «**إنَّ اللّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا أنْ نَكْسُوَ الحِجَارَةَ والطِّيْنَ**»"[١].

وأجاز النبي ﷺ لما لا يستغنى عنه من البناء والعمارة لحاجة الناس إلى ذلك، قال العلاَّمة الشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ): "والزيادة في العمارة على الحاجة خلاف الأولى، وربُّما قيل بكراهتها، وفي صحيح ابن حبَّان أنَّ النبي ﷺ قال: «**إنَّ الرَّجُلَ لَيُؤْجَرَ فِي نَفَقَتِهِ كُلِّهَا إلاَّ فِي هَذَا التُّرَاب**»، وفي رواية أبي داود: «**كُلُّ مَا أَنْفَقَهُ ابْنُ آدَمَ فِي التُّرَابِ فَهُوَ عَلَيْهِ وَبَالٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إلاَّ مَا لاَ بُدَّ مِنْهُ**» أي: ما لم يقصِدْ بالإنفاق في البناء به مقصِدًا صالحًا كما هو معلوم، ولا تُكره عمارة لحاجةٍ، وإن طالت، والأخبار الدالَّة على منع ما زاد على سبعة أذرُعٍ، وأنَّ فيه الوعيد الشَّديد[٢]، محمول على مَن فعل للخُيلاء، والتفاخر على الناس"[٣].

وقال الشيخ أبو بكر عثمان بن محمد الدمياطي (ت١٣١٠هـ): "(قوله: ولا تكره عمارة لحاجة، وإن طالت): قال الشيخ علي الشبراملسي: بل قد تجب العمارة إن ترتب على تركها مفسدة بنحو اطلاع الفسقة على حريمه مثلاً. ثم قال: (قوله: للخيلاء) اللام تعليلية متعلقة بفعل: أي فعله لأجل الخيلاء والتكبر على الناس، أما إذا كان لا لأجل ذلك، فلا يمنع من الزيادة المذكورة"[٤].

وقال الشيخ محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت٩٧٧هـ): "الزيادة في العمارة على قدر الحاجة خلاف الأولى. قال في أصل الروضة: وربُّما قيل بكراهتها، وصحَّ: «**إنَّ الرَّجُلَ لَيُؤْجَرُ فِي نَفَقَتِهِ كُلِّهَا إلاَّ فِي هَذَا التُّرَابِ**»، قال ابن حِبَّان: معناه لا يُؤجر إذا أنفق فيها فضلًا عمَّا يحتاج إليه من البناء"[٥].

---

[١] نفس المرجع، ج ٢ ص ٥٢٤.

[٢] أشار إلى ما أخرجه ابن أبي الدنيا من رواية عمارة بن عامر: "إذا رفع الرجل بناء فوق سبعة أذرع، نودي: يا فاسق! إلى أين؟"، قال الحافظ ابن حجر في الفتح: في سنده ضعف، مع كونه موقوفاً.

[٣] تحفة المحتاج في شرح المنهاج للعلامة الشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي، ج٨، ص ٣٧٣. والحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه، (برقم: ٣٢٤٣)، وقال محقِّقه الشيخ شعيب الأرناؤط: "إسناده صحيح".

[٤] إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين: للدمياطي، ج ٤، ص ١٢٣.

[٥] مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج: للشربيني، ج١٥، ص ١٤٢.

فيستدلّ بما سبق: أنَّ البناء فوق الحاجة فيه إضاعة المال والتبذير، وهو أيضاً باب من أبواب التفاخر والتكبر على الناس. وكان الأولى إنفاقه في وجوه الخير، أو في مساعدة الفقراء والمساكين، وإعانة الضعفاء والمحتاجين. وقد أورد الحافظ البيهقي في "شعب الإيمان" معظم الأحاديث والآثار الواردة في الموضوع في فصلٍ سماه: "في ذمّ بناء ما لا يحتاج إليه من القصور والدور"[١]، وقد نقلتُ بعضاً منها في المطلب الثاني، كما أورد مثلَها الحافظُ المنذري في "الترغيب والترهيب" في بابٍ سماه: "في الترهيب من البناء فوق الحاجة تفاخراً وتكاثراً". وقال الحافظ ابن حجر عن الأحاديث التي وردت في ذم البناء: "وهذا كله محمول على ما لا تمس الحاجة إليه مما لا بد منه للتوطن وما يقي البرد والحر"[٢].

نعم، فقد أجمع العلماء على أنه يلزم كل امرىء تحصيل مسكن له ولمن تلزمه نفقته، فمن حصل مسكناً له ولأهله، فقد سلم من الإثم[٣]، ولكن قد أهمل كثير من المسلمين الهدي النبوي الشريف في قضية البناء وعمارة الأرض، ففي هذين الأثرين ما يشير إلى أن هذا الإهمال كان قديماً، أخرج ابن أبي حاتم في تفسيره عن عون بن عبدالله بن عتبة، أن أبا الدرداء ﷺ لما رأى ما أحدث المسلمون في الغوطة من البنيان، ونصب الشجر، قام في مسجدهم، فنادى: "يا أهل دمشق!" فاجتمعوا اليه، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: "ألا تستحيون، ألا تستحيون، تجمعون ما لا تأكلون، وتبنون ما لا تسكنون، وتؤملون ما لا تدركون. قد كانت قبلكم قرون يجمعون فيوعون، ويبنون فيوثقون، ويأملون فيطيلون، فأصبح أملهم غروراً، وأصبح جمعهم بوراً، وأصبحت مساكنهم قبوراً. ألا إن عاداً ملكت ما بين عدن وعمان خيلاً وركاباً، من يشتري مني ميراث عاد بدرهمين؟"[٤]، وأخرج ابن أبي حاتم أيضاً في تفسيره عن مجاهد بن جبر (ت١٠٤هـ) حيث قال: "ليس أحد أشبه فِعالاً بعَادٍ من أمَّة محمد ﷺ، قال: ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ﴾ [الشعرا: ١٢٨]، فقد واللَّهِ فعلوا"[٥].

---

[١] شعب الإيمان للحافظ البيهقي، فصل في ذم بناء ما لا يحتاج إليه من القصور والدور (من رقم: ١٠٧٠١ – ١٠٧٧٣).

[٢] فتح الباري للحافظ ابن حجر، ج١١، ص ٩٣.

[٣] بناء المساكن بين الحاجة والترف: لعبد السلام بن برجس العبد الكريم، ص٣.

[٤] أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٩/ ٢٧٩٩).

[٥] أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٩/٢٧٩٤). والآية من سورة الشعراء: ١٢٨.

المطلب الرابع: صُوَر من بيوت النبي ﷺ وأصحابه:

وتتميماً للفائدة، أرى أن أسوق في هذا المطلب بعض الصُّوَر التي تصف وصفاً حياً لبيوت النبي ﷺ وأصحابه؛ لنقارن بين ما كانوا عليه وبين ما نحن عليه اليوم. فقد روى الإمام ابن سعد عن عبد الله بن زيد الهُذَلي، قال: "رأيتُ بيوت أزواج النبي ﷺ حين هدمها عمر بن عبد العزيز، كانت بيوتًا باللَّبِن، ولها حُجَرٌ من جريدٍ مطرورةٌ بالطين، عددتُ تسعة أبياتٍ بحُجَرها، وهي ما بين بيت عائشة – رضي الله عنها – إلى الباب الذي يلي باب النبي ﷺ إلى مَنْزِل أسماء بنت حسن بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس، ورأيتُ بيت أم سلمة وحجرتها من لَبِنٍ، فسألتُ ابنَ ابنها، فقال: لما غزا رسول الله ﷺ غزوة دومة بنت أمُّ سلمة حجرتها بلبنٍ، فلمّا قدِم رسول الله ﷺ نظر إلى اللَّبن، فدخل عليها أوَّل نسائه، فقال: «**مَا هَذَا البِنَاءُ؟**» فقالت: أردتُ يا رسول الله أن أكُفَّ أبصارَ الناس، فقال: «**يا أُمَّ سَلَمَةَ، إِنَّ شَرَّ ما ذَهَبَ فيه مَالُ المُسلِمِينَ: البُنْيَانُ**»[1].

ورُوي عن معاذ بن محمد الأنصاري، فقال: "سمعتُ عطاء الخراساني في مجلسٍ فيه عمران بن أبي أنس يقول، وهو فيما بين القبر والمنبر: "أدركتُ حُجَرَ أزواج رسول الله ﷺ من جريد النَّخل، على أبوابها المسوح من شَعرٍ أسود، فحضرتُ كتاب الوليد بن عبد الملك يُقرأ، يأمر بإدخال حُجَر أزواج النبي ﷺ في مسجد رسول الله ﷺ، فما رأيتُ أكثر باكيًا من ذلك اليوم". قال عطاء: "فسمعتُ سعيد بن المسيّب يقول يومئذ: والله لوَدِدتُ أنَّهم تركوها على حالها ينشأ ناشئ من أهل المدينة، ويقدَم القادم من الأُفُق، فيرى ما اكتفى به رسول الله ﷺ في حياته، فيكون ذلك مما يُزهِّد الناسَ في التكاثُر والتفاخُر".

قال معاذ: "فلما فرغ عطاء الخراساني من حديثه، قال عمران بن أبي أنس: كان منها أربعة أبياتٍ بلبنٍ لها حُجَر من جريدٍ، وكانت خمسة أبيات من جريدٍ مُطينةٍ لا حُجَرَ لها، على أبوابها مُسوحُ الشَّعر، ذرعتُ السِّترَ، فوجدتُه ثلاثة أذرُعٍ في ذراعٍ والعظم أو أدنى من العظم، فأما ما ذكرتُ من البكاء يومئذٍ، فلقد رأيتُني في مجلسٍ فيه نفر من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ، منهم: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وأبو أمامة بن سهل بن حُنَيف، وخارجة بن زيد بن ثابت، وإنَّهم ليبكون حتى أخضل لِحاهُم الدمع، وقال يومئذٍ أبو أمامة: ليتها تُركت

---

[1] الطبقات الكبرى: لابن سعد، ج١ ص ٤٢٩.

فلم تُهدَم حتى يقصُرَ الناس عن البناء، ويروا ما رضي الله لنَبِّيه ﷺ ومفاتيحُ خزائن الدنيا بيده"[١].

قال العلاّمة السهيلي (ت٥٨١ه) في الروض الأنف: "وأما بيوته ﷺ فكانت تسعةً، بعضها من جريد مُطَيَّنٍ بالطِّين، وسقفها جريد"، وقال الحسن بن أبي الحسن: "كنتُ أدخل بيوتَ النبي ﷺ وأنا غُلامٌ مُراهق فأنال السقف بيدي، وكانت حُجَره ﷺ أكسيَة من شَعرٍ مربوطة في خشبٍ عَرْعَرٍ". وفي تاريخ البخاري: "أنّ بابه ﷺ كان يُقرع بالأظافر، أي لا حِلَقَ له"[٢].

وليس فيها أي تزيين لكراهة النبي ﷺ من ذلك، وقد تقدم بيان ذلك، وفيه حديث عائشة –رضي الله عنها – أنها قالت: خرج رسول اللَّه ﷺ في بعض مغازيه، وكنتُ أتحيَّن قُفُوله، فأخذتُ نَمَطًا كان لنا، فسترتُه على العرَض، فلما جاء استقبلتُه، فقلتُ: السَّلام عليك يا رسول اللَّه ورحمة اللَّه وبركاته، الحمد للَّه الذي أعزَّك وأكرمك. فنظر إلى البيت، فرأى النَّمَطَ، فلم يرُدَّ علي شيئًا، ورأيتُ الكراهيةَ في وجهه، فأتى النَّمَطَ حتى هتكه، ثم قال: « **إنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا فِيمَا رَزَقَنَا أَنْ نَكْسُوَ الْحِجَارَةَ وَاللِّبِنَ** ». قالت: فقطعتُه وجعلتُه وِسادتَيْن، وحشوتُهما لِيفًا، فلم يُنكر ذلك عليّ"[٣].

وأما عن سقف داره، فيقول في وصفها – كما تقدم – الحسن البصري رضي الله عنه حيث قال: "كنتُ أدخل بيوتَ أزواج النبي ﷺ في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، فأتناول سقفها بيدي".[٤] فهذا حال بيوته، وقد اقتدى فيه مَن سبقه من الأنبياء عليه وعليهم الصلاة والسلام، روي عن الحسن أيضاً قال: "لما بنى رسول الله ﷺ المسجد قال: «**ابْنُوْهُ عَرِيشاً كَعَرِيشِ مُوْسَى**». قيل للحسن: وما عريشُ موسى؟ قال: "إذا رفع يده بلغ العريشَ، يعني السقف"[٥].

---

[١] نفس المصدر.

[٢] الروض الأنف للعلامة السهيلي، ج٢، ص٣٣٨.

[٣] أخرجه مسلم في صحيحه (برقم ٥٦٤١)، وأبو داود في سننه (برقم ٤١٥٥) واللفظ له. العَرَض: الخشبة المعترضة يسقف بها البيت ثم يوضع عليها الخشب الصغار. القفول: الرجوع. النمط: نوع من البُسُط رقيق كالقطيفة.

[٤] أخرجه البخاري في الأدب المفرد (برقم ٤٥٠)، وأبو داود في مراسيله (برقم ٤٦٨)، وهو صحيح الإسناد.

[٥] أخرجه ابن أبي الدنيا في قصر الأمل مرسلاً. وله شواهد من حديث أُبي بن كعب، وأبي الدرداء، وحديث عبادة بن الصامت، ومرسل سالم بن عطية ومرسل الزهري ومرسل راشد بن سعد ومرسل أبي جعفر.

ثم تبعه أصحابه ومَن نحا نحوهم، أخرج البخاري في الأدب المفرد عن عبد الله الرومي قال: "دخلتُ على أم طلق فقلتُ: ما أقصر سقف بيتك هذا! قالت: يا بُني! إن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ كتب إلى عماله: "أن لا تُطيلوا بناءكم، فإنه من شرِّ أيامكم".[١]

وفي وصف حجرات النبي ﷺ، يقول داود بن قيس: "رأيتُ الحجرات من جريد النخل مُغشَّاة من خارج بمسُوح الشَّعر، وأظن عرض البيت من باب الحجرة إلى باب البيت نحواً من ست أو سبع أذرعٍ، وأحزِر البيت الداخل عشر أذرعٍ، وأظن سُمكَه بين الثمان والسَّبع نحو ذلك، ووقفتُ عند باب عائشة فإذا هو مستقبل المغرب".[٢] وعن ابن أبي فديك أنه قال: "باب عائشة من ساج".[٣]

وقد يوجد طابَق أو دور في بيوت النبي ﷺ وأصحابه، عن دُكَين بن سعيد الْمُزَني، قال: أتينا النبي ﷺ فسألناه الطَّعام، فقال: «**يَا عُمَرُ! اذْهَبْ فَأَعْطِهِمْ**» فارتقى بنا إلى عِلِّيَّةٍ فأخذ المفتاح من حجرته ففتح.[٤] وفي قصة مشهورة عن قدوم رسول الله ﷺ المدينة أنَّه ﷺ نزل على أبي أيوب، فنزل النبي ﷺ أسفل وأبو أيوب في العُلُو، فانتبه أبو أيوب ذات ليلةٍ فقال: "نمشي فوق رأس رسول اللّه ﷺ"، فتحوَّل فباتوا في جانب، فلما أصبح ذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «**السُّفْلُ أَرْفَقُ بِي**»، فقال أبو أيوب: "لا أعلُو سقيفة أنت تحتها"، فتحوَّل أبو أيوب في السُّفل، والنبي ﷺ في العُلُو[٥].

وأخرج البخاري في "الأدب المفرد" عن ثابت أنه كان مع أنس بالزاوية فوق غرفةٍ له فسمع الأذان فنَزل، ونزلتُ فقارب في الخُطا. فقال:" كنتُ مع زيد بن ثابت فمشى بي هذه المشيةَ وقال: أتدري لِمَ فعلتُ بك؟ فإنَّ النبي ﷺ مشى بي هذه المِشيةَ وقال: أتدري لم مشيتُ بك؟ قلتُ: الله ورسوله أعلم. قال: ليكثر عدد خطانا في الصلاة"[٦].

---

[١] أخرجه البخاري في الأدب المفرد (برقم ٤٥٢)، فيه عبد الله وأم طلق، لا يعرفان.

[٢] أخرجه البخاري في الأدب المفرد (برقم ٤٥١)، وأبو داود في مراسيله (برقم ٤٦٧)، وهو صحيح الإسناد. حزر: خمَّن وقدَّر.

[٣] أخرجه أبو داود في مراسيله (برقم ٤٦٩).

[٤] أخرجه أبو داود في سننه (برقم ٥٢٣٨)، وسكت عنه، فهو حسن عنده.

[٥] أخرجه أحمد في مسنده (برقم ٢٣٥١٧)، والطبراني في المعجم الكبير (برقم ٣٩٨٦). قال الشيخ شعيب الأرنؤوط: "إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الصحيح".

[٦] أخرجه البخاري في الأدب المفرد (برقم ٤٥٨) بسند ضعيف.

قال الشيخ عبد الحي الكتاني في كتابه "نظام الحكومة النبوية"، المسمَّى "التراتيب الإدراية" عن مساكنه ﷺ: "ثم بنى ﷺ مساكنه إلى جنب المسجد باللبن وسقفهما بجذوع النخل والجريد، وكان محيطها مبنيا باللبن، وقواطعها الداخلة من الحديد والمكسو بالطين والمسوح الصوفية، وجعل لها أبواب منافذ متقنة الهواء داعية الى السهولة في الدخول والخروج وخفة الحركة مع وفر الزمن والسرعة الى المقصد. وكان مَنْزِل السيدة عائشة صفة الى مَنْزِل السيدة فاطمة، وكان به فتحة الى القبلة، يؤيد ذلك قول ابن زبالة: كان بين بيت حفصة ومَنْزِل عائشة طريق، وكانتا تتهاديان الكلام وهما في مَنْزِلهما من قرب ما بينهما، وكان بيت حفصة على يمين خوخة آل عمر في جنوب بيت عائشة الى الشرق، وكان من دونهما منازل بقية الأزواج الطاهرات، وكان بمَنْزِل فاطمة شباك يطل على مَنْزِل أبيها، وكان ﷺ يستطلع أمرها منه"[١].

وقال أيضاً: "إذا علمت أنها تسعة، وأن كل بيت لا بد له من محل لقضاء الحاجة، ومحل لمئونة السنة والطبخ، ومحل للقاء الناس، ومحل لمبيت النبي ﷺ مع زوجته الطاهرة وإن زدنا محل خزائن السلاح وأدوات النقل، ومحل الدواب والخيل والنعم والحمير، وغير ذلك من الممتلكات النبوية وممتلكات بيت المال مع دار الضيوف والسجن، ومحل المرضى، ومحل أهل الصفة وغير ذلك من الضروريات، ظهر لك عظم تلك المباني وسعة تلك المرافق. وهذه الضروريات التي يؤدِّي إلى الاتساع في البناء ضروري لها يجعلها أكثر الناس اليوم، ويظنون أن مساكن النبي ﷺ كانت في نهاية الضيق والقلة، ولعمري! إذا أمكنه ﷺ ذلك في المبادي فكيف لا يتسع أكثر من ذلك في آخر أمره، ولو عاش في المدينة بعد الهجرة أكثر من عشر سنوات، وكان يشتغل فيها بغير الحروب وتوجيه البعوث وإرسال السرايا إلى الجهات، انظر ماذا كان يصنع؟"[٢]، وقد تقدَّم حديث: «**مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ: الْمَسْكَنُ الْوَاسِعُ، وَالْجَارُ الصَّالِحُ، وَالْمَرْكَبُ الْهَنِيُّ**».

---

[١] نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدراية:للكتاني، ج٢، ص٧٨.

[٢] نفس المرجع.

خاتمة:

من خلال هذه الأحاديث والآثار التي أوردتها في هذا البحث، تظهر لنا عدة نقاط مهمة تتعلق بالبناء وعمارة الأرض من هدي النبي ﷺ، منها:

- أنه ﷺ رغّب في سعة البيوت بكبر مساحتها بدون مبالغة.
- وأنَّه ﷺ ذمَّ لمن تطاول في البنيان؛ لأنه مظنة التفاخر والتكبر والتباهي ومن علامات قرب الساعة وزوال الدنيا، وإن جاز تطويل البناء لحاجةٍ أو ضرورةٍ رفعاً للحرج عن الأمة.
- وأنه ﷺ نهى عن التكلُّف في البناء والتبذير؛ لأنه سيكون وبالاً على صاحبه إذا كان فوق الحاجة و لم يكن مما يتقرب به إلى الله تعالى، وفيه الحثُّ على التزهد والبساطة.
- وأنه ﷺ بيَّن أن النفقة في البناء غير مأجورة، فضلاً عمَّن بناه من غير حاجة أو فوق ما يحتاجه، إلا الذي يُقصد به التقرب إلى الله تعالى ويُبنى لينتفع به الناس.
- وأنه ﷺ ذَمَّ في تزيين البيوت لما فيه من ذكر الدنيا وإضاعة المال، وقد نهى – عليه الصلاة والسلام – عن إضاعة المال وعدم الافتتان به فينفق في غير مرضاة الله ﷻ.

ولنا في بيوت النبي ﷺ وسلفنا الصالح قدوة وعبرة، فإنّ كثرة النصوص في ذمّ البناء إنما هو فرع من النصوص الدالة على ذم الدنيا والنهي عن الركون إليها، والحض على الزهد فيها، فقد حذرنا النبي ﷺ من الدنيا وفتنتها؛ لأنها دار فناء وزوال وليست دار بقاء وإقامة. فدار المقامة والخلود والنعيم المقيم الأبدي أمامنا بطاعة الله واتّباع رسوله. وبعد ما طغت على المسلمين الحياة الدنيوية والسلطة المادية حتى يتفاخر بعضهم على بعض في البنيان ويتسابقون فيه ويتطاولون، فما أحوجهم اليوم إلى هذا الهدي النبوي الشريف ليستنيروا ويستضيئوا به في عيشهم، لعلهم يفوزون بمرضاة الله تعالى والسعادة في الدارين.

والحمد لله رب العالمين.

مصادر ومراجع البحث:

١) **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشر**: للإمام شهاب الدين البوصيري. مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٩٩٨م.

٢) **الأدب المفرد**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ط: دار البشائر الإسلامية – بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، الطبعة الثالثة: ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

٣) **إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين**: للشيخ أبي بكر عثمان بن محمد شطا البكري الدمياطي الشافعي، ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوريع، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٤) **بناء المساكن بين الحاجة والترف**: د. عبد السلام بن برجس العبد الكريم، بحث منشور في الإنترنيت.

٥) **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**: للشيخ أبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، ط دار الكتب العلمية – بيروت.

٦) **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**: للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، ١٣٥٧هـ – ١٩٨٣م.

٧) **الجامع**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وغيره، ط: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية: ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

٨) **الجامع الصحيح**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ.

٩) **جامع الأحاديث**، من كتب الحافظ جلال الدين السيوطي – تحقيق لجنة تحت إشراف: أ.د. علي جمعة، الناشر: دار الإفتاء المصرية، ٢٠٠٥م.

١٠) **جامع العلوم والحكم**: للحافظ ابن رجب الحنبلي، ط دار ابن كثير: دمشق، ٢٠٠٨م.

١١) **حجة الله البالغة**: للإمام أحمد بن عبد الرحيم المعروف بـ"شاه ولي الله الدهلوي"، راجعه وعلق عليه: الشيخ محمد شريف سكر، ط دار إحياء العلوم – بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

١٢) **الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام**: للعلامة أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، ط دار الكتب العلمية: بيروت، دون تاريخ.

١٣) **رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين**: للإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق علي عبد الحميد أبو الخير، ط دار الخير – بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

١٤) **السنن**: للإمام أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

١٥) **السنن**: للإمام أبو عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، ط: دار الفكر – بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

١٦) **السنن الكبرى**: للإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة الثالثة: ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

١٧) **شعب الإيمان**: للإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣ م.

١٨) **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**: للإمام أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان الدارمي البُستي، ترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

١٩) **الطبقات الكبرى**: للحافظ محمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: د. علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠١ م.

٢٠) **عيوب تشييد البناء في دار الفناء**: لأبي محمد عبد الكريم بن صالح بن عبد الكريم الحميد، الناشر: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٥هـ.

٢١) **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: للحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، ط: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ.

٢٢) **فيض القدير**: للعلامة عبد الرؤوف المناوي، ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٢٣) **القاموس المحيط**: للعلامة محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ط مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

٢٤) **قِصَر الأمل**: للإمام أبو بكر عبد الله ابن أبي الدنيا، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، ط دار ابن حزم بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٢٥) **المراسيل**: للإمام أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٩٩٨م.

٢٦) **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**: للإمام الملا علي القاري، ط دار الكتب العلمية – بيروت، ط ثانية، ٢٠٠٧م.

٢٧) **المستدرك على الصحيحين**: للحاكم محمد بن عبد الله أبي عبد الله النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٢٨) **المسند**: للإمام أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٢٩) **المسند**: للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة الثانية: ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٣٠) **المسند أو البحر الزخار**: الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، ط مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ٢٠٠٣م.

٣١) **المسند الصحيح**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣٢) **المعجم الكبير**: للإمام سليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، ط مكتبة العلوم والحكم – الموصل، الطبعة الثا ة، ١٤٠٤هـ– ١٩٨٣م.

٣٣) **المقدمة**: للعلامة ابن خلدون، دار يعرب – دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.

٣٤) **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، ط دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.

٣٥) **نظام الحكومة النبوية** المسمى **التراتيب الإدراية**: للشيخ محمد عبد الحي الكتاني. دار الكتاب العربي – بيروت.

حديث «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ...» دراسة تحليلية موضوعية

إعداد: حصة محمد العكروش[1]
ngaa-glb@windowslive.com

ملخص البحث:
يعنى هذا البحث بدراسة حديث: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ...»، وتحليله من حيث السند والمتن، أما السند فببيان تخريج الحديث وتشجير إسناده ودراسة رجاله وبيان درجته، وأما المتن فببيان علاقة الحديث بالكتاب الوارد فيه، وشرح غريب الحديث والمعنى الإجمالي له، وكذلك المقارنة بين ألفاظ الحديث وبيان الموضوعات والأحكام التي تناولها الحديث ثم اللطائف الدعوية والتربية لهذا الحديث، وختاماً تم بيان أهم النتائج والتوصيات التي توصَّل إليها.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، فإن دراسة الحديث الشريف لما كانت تعين على معرفة أحكام الشريعة الإسلامية و تطبيقها، والاقتداء بالرسول ﷺ فيها، فسيتم في هذا البحث تناول حديث نبوي ودراسته وتحليل ألفاظه وهو ما روي عن عوف بن مالك رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ ». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلاَ نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ فَقَالَ: «لاَ مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلاَةَ وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلاَتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ وَلاَ تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَته».

وتظهر أهمية هذا البحث في توجيه أمور كثيرة، منها: أنَّ طاعة ولاة الأمر فيما لا عصيان لله فيه تتبع لطاعة الله ورسوله، وأنَّ في اجتماع كلمة المسلمين من مصالح عظيمه يناط بها حفظ الأمن والاستقرار، كما يفيدنا هذا الحديث بمعرفة أهمية طاعة ولاة أمر المسلمين ولما

---

[1] طالبة دراسات عليا، قسم الدراسات الإسلامية، جامعة الملك فيصل – الأحساء (المملكة العربية السعودية).

يحصل بعصيانهم من الشرور والفتن، وكذلك بمعرفة الخطر المناط بالخروج على ولاة أمر المسلمين، ومعرفة حقوق كل من الراعي والرعية.

فقد اتبعتُ في شرح الحديث ثلاثة مناهج، وهي: المنهج التحليلي، والاستنباطي، والاستدلالي، أما الأول فهو لتحليل ألفاظ الحديث الشريف وبيان ما تدل عليه كل لفظة، والثاني لاستنباط لطائف الإسناد، والموضوعات التي تناولها الحديث الشريف، والثالث الأخير لاستدلال من الكتاب والسنة على ما يوضِّح الحديث الشريف، ويؤيِّده.

المبحث الأول: ما يتعلَّق بالسند:

المطلب الأول: تخريج الحديث:

قال الرسول ﷺ: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلاَ نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ فَقَالَ: «لاَ مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلاَةَ وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلاَتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ وَلاَ تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَته».

أخرجه مسلم بهذا[١]، وأخرجه بلفظ «ننابذهم عند ذلك» وبزيادة «أَلاَ مَنْ وَلِىَ عَلَيْهِ وَالٍ فَرَآهُ يَأْتِى شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِى مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلاَ يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»[٢].

وأخرجه أحمد بزيادة: «خياركم وخيار أئمتكم»، « شراركم وشرار أئمتكم»، وبلفظ: «أفلا نقاتلهم»، «لا ما صلوا لكم الخمس الا ومن عليه وال فرآه يأتي شيئاً من معاصي الله فليكره ما أتى ولا تنزعوا يدا من طاعته»[٣].

---

[١] انظر: الصحيح، كتاب الإمارة، باب (١٧: خيار الأئمة وشرارهم)، ١/١٠١١(٤٨٠٤): حدَّثنا إسحاقُ ابنُ إبراهيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أخبرنا عِيسى بنُ يُونُسَ، حدَّثنا الأَوْزَاعِيُّ عن يَزِيدَ بنِ يَزِيدَ بن جابرٍ، عن رُزَيْقِ بن حَيَّانَ عن مُسْلِمِ بن قَرَظَةَ، عن عَوْفِ بن مالكٍ، به.

[٢] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب (١٧: خيار الأئمة وشرارهم)، ١/١٠١١(٤٨٠٥): عن دَاوُدُ بن رُشَيْدٍ، حدَّثنا الْوَلِيدُ – يعني ابنَ مسلم –، عن عبد الرَّحْمَن بن يَزِيدَ بن جابرٍ، عن مَوْلَى بني فَزَارَةَ – وَهُوَ رُزَيْقُ بْنُ حَيَّانَ –، عن مُسْلِمَ بْنَ قَرَظَةَ ابن عَمِّ عَوْفِ بن مالكٍ الأَشْجَعِيِّ يَقُولُ: "سَمِعْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ الأَشْجَعِيَّ"، به.

[٣] أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، ٢٨/٦ (٢٤٠٤٥): عن يزيد، عن فرج بن فضالة، عن ربيعة بن يزيد، عن مسلم بن قرظه، عن عوف بن مالك، به. قال شعيب الأرنؤوط بهامش المسند: "حديث جيد وإسناده ضعيف لضعف فرج بن فضاله".

وأخرجه بلفظ: «من تحبونهم»، «ننابذهم عند ذلك»، «لا ما أقاموا لكم الصلاة الا ومن ولي عليه أمير وال فرآه يأتي شيئاً من معصية الله فلينكر ما يأتي من معصية الله ولا يترعن يدا من طاعة»[١].

و أخرجه الدارمي بلفظ: «ننابذهم عند ذلك»، «لا ما أقاموا فيكم الصلاة إلا من ولي عليه وال فرآه يأتي شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا يترعن يداً من طاعة»[٢].

وأخرجه ابن حبان بزيادة: «خياركم وخيار أئمتكم»، «شراركم وشرار أئمتكم»، «ننابذهم»، «لا، مَا أَقَامُوا الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، أَلا وَمَنْ لَهُ وَالٍ فَيَرَاهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلا يَنْزِعْ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِ»[٣].

المطلب الثاني: شجرة الإسناد وصياغتها

أ- شجرة الإسناد

ب- صياغة التخريج

١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب (١٧: خيار الأئمة وشرارهم)، (١/١٠١١)، برقم (٤٨٠٤) من طريق يزيد.

٢) وأخرجه، في كتاب الإمارة، باب (١٧: خيار الأئمة وشرارهم)، (١/١٠١١)، برقم (٤٨٠٥)، وفي (١/١٠١١)، برقم (٤٨٠٦)، وأحمد بن حنبل في مسنده، (٦/٢٤)، برقم (٢٤٠٢٧)، والدارمي في سننه، كتاب الرقاق، باب (في الطاعه ولزوم

---

[١] أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، ٦/ ٢٤ (٢٤٠٢٧): عن علي بن إسحاق، عن عبد الله عن عبد الرحمن بن بريد بن جابر، عن زريق مولى بني فزارة، عن مسلم بن قرظه، عن عوف بن مالك، به. قال شعيب الأرنؤوط: "إسناده جيد رجاله رجال الصحيح".

[٢] أخرجه الدارمي في سننه، كتاب الرقاق، باب (٧٨: في الطاعة ولزوم الجماعة)، ٢/ ٤١٧ (٢٧٩٧): عن الحكم بن المبارك، عن الوليد بن مسلم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن زريق بن حيان مولى بني فزارة، عن مسلم بن قرظه الأشجعي، عن عوف بن مالك الأشجعي، به. قال حسين سليم أسد: "إسناده صحيح".

[٣] أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب السير، باب(٣: طاعة الأئمة)،١٠/٤٤٩ (٤٥٨٩): عن مُحَمَّد بْن الْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ، عن حَرْمَلَة بْنُ يَحْيَى، عن ابْن وَهْبٍ، عن مُعَاوِيَة بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْن يَزِيدَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ قَرَظَةَ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الأَشْجَعِيِّ، به. قال شعيب الأنؤوط: "إسناده قوي على شرط مسلم".

الجماعة) (٤١٧/٢)، برقم (٢٧٩٧) من طرق عن عبد الرحمن بن بريد، كلاهما عن زريق.

٣) وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب (١٧: خيار الأئمة وشرارهم)، (١٠١١/١)، برقم (٤٨٠٦) وأحمد بن حنبل في مسنده، (٢٨/٦)، برقم (٢٤٠٤٥)، وابن حبان في صحيحه، كتاب السير، باب طاعة الأئمة، برقم (٤٦٨٧) من طرق عن ربيعة بن يزيد،كلاهما عن مسلم بن قرظة، به.

المطلب الثالث: دراسة رجال الإسناد مع بيان درجته:

أ- دراسة رجال الإسناد:

١/إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر، أبو يعقوب الحنظلي، المعروف بابن راهويه المروزي، وُلد سنة ١٦١ه، وتوفي سنة ٢٣٨ه، وقيل ٢٣٧ه[1].

شيوخه:

جرير بن أيوب بن أبي زرعة، وحاتم بن وردان بن مهران، وابن أبي الأشعث، وعيسى بن يونس الكوفي، الهمداني، ومعمر بن راشد الأزدي، ووكيع بن الجرَّاح، ويعلى بن عبيد الحنفي.

تلاميذه:

سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، وعبدان بن محمد المروزي، وعبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ أبو زرعة المخزومي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وعلي بن عمر بن أحمد الدارقطني[2].

أقوال العلماء فيه:

قال عنه أبو حاتم الرازي: "العجب من إتقانه وسلامته من الغلط مع ما رزق من الحفظ"، وقال: "إمام من أئمة المسلمين"، وقال ابن حبان البستي: "كان من سادات أهل زمانه فقهاً وعلماً وحفظاً"، وقال أبو دواد السجستاني: "تغيَّر قبل أن يموت بخمسة أشهر"، وقال أبو زرعة الرازي: "ما رؤي أحفظ من إسحاق"، وقال أحمد بن حنبل: "مثلُ إسحاق يسأل عنه؟ إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين"، وقال: "إذا حدَّثك أبو يعقوب أمير المؤمنين فتمسَّك به"، وقال

---

[1] انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ٢١٦/١-٢١٨.

[2] انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ٢١٦/١-٢١٨.

أحمد بن شعيب النسائي: "أحد الأئمة"[١]، وقال ابن حجر العسقلاني: "ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، ذكر ابن داود أنه تغيير قبل موته بيسير"[٢].

٢/عيسى بن يونس ابن أبي إسحاق السبيعي الكوفي، أبو عمرو، ويقال: أبو محمد الكوفي: وقد سكن الشَّام، توفي عام ١٨٧هـ، وقيل:١٩١هـ[٣].

شيوخه:

عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي، وثعلبة البصري، وليد بن كثير المدني، ويحيى بن عبيد الله التيمي القرشي، ويزيد بن كيسان الكوفي، ومصعب بن ثابت المدني الأسدي، ومعمر بن راشد الأزدي، ومغيرة بن زياد الموصلي البجلي، ومقدام بن ثابت بن هرمز، وموسى بن عبد الله الجهني، ونافع بن عمر بن عبد الله المكي القرشي.

تلاميذه:

إسحاق بن إبراهيم الحنضلي، وبشر بن آدم أبو عبد الله البصري البغدادي، وخليل بن عمرو أبو عمرو الثقفي البغدادي، وداود بن رشيد أبو الفضل الخوارزمي، وداود بن مهران أبو سليمان البغدادي، وزكريا بن عدي بن رزيق بن إسماعيل التيمي، وزهير بن عباد الرؤاسي، وسريج بن النعمان البغدادي، وسعيد بن خالد المروزي، الربعي[٤].

أقوال العلماء فيه:

قال عنه أبو حاتم الرازي: "ثقة"، وقال أبو زرعة الرازي: "كان حافظاً"، وقال الذهبي: "أحد الأعلام في الحفظ والعبادة"، وقال محمد بن إسماعيل البخاري: "ما أبالي من خالفني في الأوزاعي ما خلا عيسى بن يونس، فإني رأيت أخذه أخذاً محكماً"، وقال محمد بن سعد: "ثقة ثبت"، وقال وكيع بن الجراح: "رجل قهر العلم"، وقال يحيى بن معين: "ثقة ثقة"[٥]، وقال ابن حجر العسقلاني: "ثقة مأمون من الثامنة"[٦].

---

[١] انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ٢١٦/١-٢١٨.

[٢] تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ٩٩.

[٣] انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ٤٤١؛ وتاريخ دمشق، ابن عساكر، ٤٣/٤٨.

[٤] انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ٢٣٧/٨-٢٤٠.

[٥] انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ٢٣٧/٨-٢٤٠.

[٦] تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ٤٤١.

٣/عبد الرحمن بن عمرو ابن أبي عمرو، واسمه يحمد الشامي، أبو عمرو الأوزاعي الفقيه: ولد سنة ٨٨هـ، ونزل بيروت في آخر عمره فمات بها مرابطاً سنة ١٥٨هـ[١].

شيوخه:

يزيد بن جابر البصري الأزدي، ويحيى بن كثير الكاهلي، ويحيى بن زرعة، وواثلة بن الأسقع ابن كعب بن عامر، ونافع أبو عبد الله المدني القرشي العدوي، وميمون بن مهران، ومحمد بن مسلم بن عبيد الله ابن شهاب الزهري، ومرثد بن عبد الله الذماري، ومطعم بن المقدام بن غنيم الكلاعي، ومعاوية بن صخر الأموي، ومعمر بن راشد.

تلاميذه:

أحمد بن محمد بن حنبل، وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، وعيسى بن يونس السبيعي، ومالك بن أنس بن مالك الأصبحي، ومحمد بن الحسن بن فرقد، ويوسف بن شعيب الخولاني، ويونس بن تميم، ويونس بن يزيد بن مشكان[٢].

أقوال العلماء فيه:

قال عنه أبو بكر البيهقي: "إمام في نفسه ثقة"، وقال أبو حاتم الرازي: "فقيه متبع"، وقال أبو حاتم بن حبان البستي: "من فقهاء الشام وقرائهم وزهادهم ومرابطيهم"، وقال أبو عبد الله الحاكم النيسابوري: "ثقة"، وقال أحمد بن حنبل: "حديثه ضعيف"، وقال أحمد بن شعيب النسائي: "إمام أهل الشام"، وقال أحمد بن صالح الجيلي: "ثقة"[٣]، وقال ابن حجر العسقلاني: "ثقة جليل من السابعة"[٤].

٤/ يزيد بن يزيد بن جابر البصري الشّامي الأزدي الدمشقي: توفي سنة ١٣٤هـ[٥].

شيوخه:

رزيق بن حيان الدمشقي، وسليم بن عامر أبو عامر الشامي، وعبد الرحمن بن عمرو المدني، وعبد الله بن العلاء، وعبد الله بن عامر اليحصبي، وعبد الله بن يزيد الدمشقي، وعطية بن قيس، وقاسم بن عبد الرحمن الدمشقي، ومحمد بن مسلم.

---

[١] انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ٢٣٨/٦-٢٤٠.

[٢] انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ٢٣٨/٦-٢٤٠.

[٣] انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ٢٣٨/٦-٢٤٠.

[٤] تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ٣٤٧.

[٥] تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ٦٠٦.

تلاميذه:

شعيب بن دينار، وعبد الرحمن بن عمرو الشامي الأوزاعي، وعبد الرحمن بن قيس أبو معاوية البصري، وحمزة بن ميمون الجزري الجعفي، وزهير بن محمد أبو المنذر الخراساني، وزهير بن معاوية الجعفي، وأبو عبد الرحمن الخراساني، وسفيان الثوري[١].

أقوال العلماء فيه:

قال عنه يحيى بن معين: "ثقة"، وقال أبو داود: "من ثقات الثقات"، وقال أحمد بن حنبل: "لا بأس به"، وقال أحمد بن الحسين بن الحكم: "من ثقات الثقات"[٢]، وقال أحمد بن شعيب: "ثقة"، وقال ابن حجر: "ثقة فقيه من السادسة"[٣].

٥/ رزيق بن حيان الفزاري الأيلي الفزاري الدمشقي: ويقال بتقديم الزاي، قيل: اسمه سعيد ابن حيان ورزيق لقب، مولى بني فزارة. توفي سنة ١٠٥هـ[٤].

شيوخه:

عمر بن عبد العزيز، ومسلم بن قرظة الأشجعي.

تلاميذه:

يحيى بن سعيد الأنصاري، ويحيى بن حمزة، وعبد الرحمن بن يزيد الأزدي، ويزيد بن يزيد بن جابر البصري[٥].

أقوال العلماء فيه:

وثّقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وقال ابن حجر: "صدوق من السادسة"[٧].

---

[١] انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ١١/٣٧٠-٣٧١.

[٢] انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ١١/٣٧٠-٣٧١.

[٣] تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ٦٠٦.

[٤] تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ٢٠٩.

[٥] انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ٣/٢٧٣-٢٧٤.

[٦] انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ٣/٢٧٣-٢٧٤.

[٧] تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ٢٠٩.

٦/ مسلم بن قرظة الشامي الأشجعي، أبو المقدام: هو ابن عم عوف بن مالك، وقيل: ابن أخيه.

شيوخه:

عوف بن مالك الأشجعي.

تلاميذه:

ربيعة بن يزيد الدمشقي، ورزيق القرشي، ورزيق بن حيان الدمشقي الفزاري[١].

أقوال العلماء فيه:

قال عنه أبو بكر البزار: "مشهور"، وذكره ابن حبان في الثقات، وروى له مسلم في صحيحه، وذكره يعقوب بن سفيان في الطبقة العليا من أهل الشام[٢]، وقال ابن حجر: "مقبول من السادسة"[٣].

٧ / عوف بن مالك بن أبي عوف الغطفاني الأشجعي، يكنى بأبي عبد الرحمن، وقيل: أبو عمرو.

أول مشاهده خيبر، وكانت معه راية أشجع يوم الفتح[٤]. توفي سنة ٧٣ﻫ في خلافة عبد الملك بن مروان.

شيوخه:

النبي ﷺ، حبيب بن مسلمة القرشي، شداد بن أوس الخزرجي، وعامر بن عبد الله بن الجراح، وعبد الله بن مسعود، عبد الله بن سلام.

تلاميذه:

أبو هريرة، والمقداد بن معد يكرب، وجبير بن نفير[٥]، وأبو مسلم الخولاني، ومسلم بن قرظة[٦].

---

[١] انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ١٠/١٣٤-١٣٥.

[٢] انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ١٠/١٣٤-١٣٥.

[٣] تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ٥٣٠.

[٤] انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ٣/١٢٢٦.

[٥] انظر: أسد الغابة، ابن الجزري، ٤/١٢.

[٦] انظر: رجال صحيح مسلم، ابن منجويه، ٢/٩٩.

أقوال العلماء فيه:

قال عنه محمد بن إسماعيل البخاري: "له صحبة"، وقال أبو حاتم الرازي: "له صحبة"، وقال ابن حجر العسقلاني: "صحابي مشهور أسلم يوم الفتح".

ب- درجة الإسناد:

إسناد الحديث صحيح، ورجاله كلهم ثقات، وهم رجال الصحيح في جميع الطرق[1]، باستثناء الطريق الذي ورد فيه فرج بن فضاله، فهو ضعيف لضعف فضاله كما قال الشيخ شعيب الأرنؤوط[2].

المطلب الرابع: لطائف الإسناد:

١) فيه رواية أشجعي عن أشجعي، ودمشقي عن دمشقي، وشامي عن شامي.
٢) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين، والإخبار بصيغة الجمع في موضع واحد.
٣) فيه العنعنة في أربعة مواضع.

المبحث الثاني: ما يتعلَّق بالمتن:

المطلب الأول: العلاقة بين الحديث والكتاب الوارد فيه:

المطابقة بن الحديث والكتاب الوارد فيه، فالحديث يتكلَّم عن الأئمة وهم الولاة على الرعية، والكتاب الوارد فيه هو كتاب الإمارة.

---

[1] لأن بعض طرق الحديث قد ورد في صحيح مسلم والطريق الوارد في مسند أحمد قد حكم عليه شعيب الأرنؤوط بقوله: "إسناده جيد، رجاله رجال الصحيح". مسند أحمد، أحمد بن حنبل، ٦/ ٢٨، برقم (٢٤٠٤٥)، والطريق الوارد عند الدارمي قال حسين سليم أسد: "إسناده صحيح". سنن الدارمي، ٤١٧/٢(٢٧٩٧) وآخر طريق قد ورد في صحيح ابن حبان.

[2] انظر: تعليق شعيب الأرنؤوط، مسند أحمد،أحمد بن حنبل، ٢٨/٦، برقم (٢٤٠٤٥).

المطلب الثاني: المقارنة بين ألفاظ الحديث:

قوله: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ» رواه مسلم بهذا[١]، وأحمد رواه بلفظ «خياركم وخيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم»[٢]، ورواه بلفظ «خيار أئمتكم من تحبونهم ويحبونكم»[٣]، ورواه الدارمي بهذا[٤]، ورواه ابن حبان بلفظ «خِيَارُكُمْ وَخِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ»[٥].

وقوله: «وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ» رواه مسلم بهذا[٦]، ورواه بلفظ «وتصلون عليهم ويصلون عليكم»[٧]، وأحمد رواه بلفظ «وتصلون عليهم ويصلون عليكم»[٨]، ورواه الدارمي بلفظ: «وتصلون عليهم ويصلون عليكم»[٩]، ورواه ابن حبان بهذا[١٠].

---

[١] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب (١٧: خيار الأئمة وشرارهم)، ١/١٠١١، برقم (٤٨٠٤)-(٤٨٠٥).

[٢] أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، ٢٨/٦، برقم (٢٤٠٤٥). قال شعيب الأرنؤوط: "حديث جيد وإسناده ضعيف لضعف فرج بن فضاله".

[٣] أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، ٢٤/٦، برقم (٢٤٠٢٧). قال شعيب الأرنؤوط: "إسناده جيد رجاله رجال الصحيح".

[٤] أخرجه الدارمي في سننه، كتاب الرقاق، باب (٧٨: في الطاعة ولزوم الجماعة)، ٤١٧/٢، برقم (٢٧٩٧). قال حسين سليم أسد: "إسناده صحيح".

[٥] أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب السير، باب (٣: طاعةالأئمة)، ٤٤٩/١٠، برقم (٤٥٨٩). قال شعيب الأنؤوط: "إسناده قوي على شرط مسلم".

[٦] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب (١٧: خيار الأئمة وشرارهم)، ١/١٠١١، برقم (٤٨٠٤).

[٧] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب (١٧: خيار الأئمة وشرارهم)، ١/١٠١١، برقم (٤٨٠٥).

[٨] أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، ٢٨/٦، برقم (٢٤٠٤٥). قال شعيب الأرنؤوط: "حديث جيد وإسناده ضعيف لضعف فرج بن فضاله"؛ وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، ٢٤/٦، برقم (٢٤٠٢٧). قال شعيب الأرنؤوط: "إسناده جيد رجاله رجال الصحيح".

[٩] أخرجه الدارمي في سننه، كتاب الرقاق، باب (٧٨: في الطاعة ولزوم الجماعة)، ٤١٧/٢، برقم (٢٧٩٧). قال حسين سليم أسد: "إسناده صحيح".

[١٠] أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب السير، باب (٣: طاعةالأئمة)،٤٤٩/١٠، برقم (٤٥٨٩). قال شعيب الأنؤوط: "إسناده قوي على شرط مسلم".

وقوله: «وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ» رواه مسلم بهذا[١]، وأحمد رواه بلفظ «وشراركم وشرار أئمتكم»[٢]، ورواه بهذا[٣]، ورواه الدارمي بهذا[٤]، ورواه ابن حبان بلفظ «وَشِرَارُكُمْ وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ»[٥].

وقوله: «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلاَ نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟» رواه مسلم بهذا[٦]، ورواه بلفظ «قالوا: قلنا يا رسول الله أفلا ننابذهم عند ذلك»[٧]، وأحمد رواه بلفظ «قالوا: يا رسول الله! أفلا نقاتلهم؟»[٨]، ورواه بلفظ «قلنا: يا رسول الله! أفلا ننابذهم عند ذلك؟»[٩]، ورواه الدارمي بلفظ: «قلنا: أفلا ننابذهم يا رسول الله عند ذلك؟»[١٠]، ورواه ابن حبان بلفظ «قلنا: أفلا ننابذهم يا رسول الله عند ذلك؟»[١١].

---

[١] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب (١٧: خيار الأئمة وشرارهم)، ١٠١١/١، برقم (٤٨٠٤)-(٤٨٠٥).

[٢] أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، ٢٨/٦، برقم (٢٤٠٤٥). قال شعيب الأرنؤوط: "حديث جيد وإسناده ضعيف لضعف فرج بن فضاله".

[٣] أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، ٢٤/٦، برقم (٢٤٠٢٧). قال شعيب الأرنؤوط: "إسناده جيد رجاله رجال الصحيح".

[٤] أخرجه الدارمي في سننه، كتاب الرقاق، باب (٧٨: في الطاعة ولزوم الجماعة)، ٤١٧/٢، برقم (٢٧٩٧). قال حسين سليم أسد: "إسناده صحيح".

[٥] أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب السير، باب (٣: طاعةالأئمة)، ٤٤٩/١٠، برقم (٤٥٨٩). قال شعيب الأنؤوط: "إسناده قوي على شرط مسلم".

[٦] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب (١٧: خيار الأئمة وشرارهم)، ١٠١١/١، برقم (٤٨٠٤).

[٧] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب (١٧: خيار الأئمة وشرارهم)، ١٠١١/١، برقم (٤٨٠٥).

[٨] أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، ٢٨/٦، برقم (٢٤٠٤٥). قال شعيب الأرنؤوط: "حديث جيد وإسناده ضعيف لضعف فرج بن فضاله".

[٩] أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، ٢٤/٦، برقم (٢٤٠٢٧). قال شعيب الأرنؤوط: "إسناده جيد رجاله رجال الصحيح".

[١٠] أخرجه الدارمي في سننه، كتاب الرقاق، باب (٧٨: في الطاعة ولزوم الجماعة)، ٤١٧/٢، برقم (٢٧٩٧). قال حسين سليم أسد: "إسناده صحيح".

[١١] أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب السير، باب (٣: طاعةالأئمة)،٤٤٩/١٠، برقم (٤٥٨٩). قال شعيب الأنؤوط: "إسناده قوي على شرط مسلم".

وقوله: «لاَ مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلاَةَ» رواه مسلم بهذا[١]، وأحمد رواه بلفظ «لا ما صلوا لكم الخمس»[٢]، ورواه بلفظ «لا ما أقاموا لكم الصلاة»[٣]، ورواه الدارمي بهذا[٤]، ورواه ابن حبان بلفظ «لا، مَا أَقَامُوا الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ»[٥].

وقوله: «وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلاَتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ» رواه مسلم بهذا[٦]، ورواه بزيادة «أَلاَ مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ»[٧]، وأحمد رواه بلفظ «الا ومن عليه وال فرآه يأتي شيئاً من معاصي الله»[٨]، ورواه بلفظ «الا ومن ولي عليه أمير وال فرآه يأتي شيئاً من معصية الله»[٩]، ورواه الدارمي بلفظ: «إلا من ولي عليه وال فرآه يأتي شيئاً من معصية الله»[١٠]، ورواه ابن حبان بلفظ «أَلا وَمَنْ لَهُ وَالٍ فَيَرَاهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ»[١١].

---

[١] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب (١٧: خيار الأئمة وشرارهم)، ١٠١١/١، برقم (٤٨٠٤)-(٤٨٠٥).

[٢] أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، ٢٨/٦، برقم (٢٤٠٤٥). قال شعيب الأرنؤوط: "حديث جيد وإسناده ضعيف لضعف فرج بن فضاله".

[٣] أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، ٢٤/٦، برقم (٢٤٠٢٧). قال شعيب الأرنؤوط: "إسناده جيد رجاله رجال الصحيح".

[٤] أخرجه الدارمي في سننه، كتاب الرقاق، باب (٧٨: في الطاعة ولزوم الجماعة)، ٤١٧/٢، برقم (٢٧٩٧). قال حسين سليم أسد: "إسناده صحيح".

[٥] أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب السير، باب (٣: طاعةالأئمة)، ٤٤٩/١٠، برقم (٤٥٨٩). قال شعيب الأنؤوط: "إسناده قوي على شرط مسلم".

[٦] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب (١٧: خيار الأئمة وشرارهم)، ١٠١١/١، برقم (٤٨٠٤).

[٧] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب (١٧: خيار الأئمة وشرارهم)، ١٠١١/١، برقم (٤٨٠٥).

[٨] أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، ٢٨/٦، برقم (٢٤٠٤٥). قال شعيب الأرنؤوط: "حديث جيد وإسناده ضعيف لضعف فرج بن فضاله".

[٩] أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، ٢٤/٦، برقم (٢٤٠٢٧). قال شعيب الأرنؤوط: "إسناده جيد رجاله رجال الصحيح".

[١٠] أخرجه الدارمي في سننه، كتاب الرقاق، باب (٧٨: في الطاعة ولزوم الجماعة)، ٤١٧/٢، برقم (٢٧٩٧). قال حسين سليم أسد: "إسناده صحيح".

[١١] أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب السير، باب (٣: طاعةالأئمة)، ٤٤٩/١٠، برقم (٤٥٨٩). قال شعيب الأنؤوط: "إسناده قوي على شرط مسلم".

وقوله: «فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ» رواه مسلم بهذا[١] ورواه بلفظ «فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِى مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ»[٢]، وأحمد رواه بلفظ «فليكره ما أتى»[٣]، ورواه بلفظ «فلينكر ما يأتي من معصية الله»[٤]، ورواه الدارمي بلفظ: «فليكره ما يأتي من معصية الله»[٥]، ورواه ابن حبان بلفظ «فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ»[٦].

وقوله: «وَلاَ تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَته» رواه مسلم بهذا[٧]، ورواه بلفظ «وَلاَ يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»[٨]، وأحمد رواه بهذا[٩]، ورواه بلفظ «ولا يترعن يداً من طاعة»[١٠]، ورواه الدارمي بلفظ: «ولا يترعن يداً من طاعة»[١١]، و رواه ابن حبان بلفظ «وَلا يَنْزِعْ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِ»[١٢].

---

[١] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب (١٧: خيار الأئمة وشرارهم)، ١٠١١/١، برقم (٤٨٠٤).

[٢] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب (١٧: خيار الأئمة وشرارهم)، ١٠١١/١، برقم (٤٨٠٥).

[٣] أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، ٢٨/٦، برقم (٢٤٠٤٥). قال شعيب الأرنؤوط: "حديث جيد وإسناده ضعيف لضعف فرج بن فضاله".

[٤] أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، ٢٤/٦، برقم (٢٤٠٢٧). قال شعيب الأرنؤوط: "إسناده جيد رجاله رجال الصحيح".

[٥] أخرجه الدارمي في سننه، كتاب الرقاق، باب (٧٨: في الطاعة ولزوم الجماعة)، ٤١٧/٢، برقم (٢٧٩٧). قال حسين سليم أسد: "إسناده صحيح".

[٦] أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب السير، باب (٣: طاعةالأئمة)،٤٤٩/١٠، برقم (٤٥٨٩). قال شعيب الأنؤوط: "إسناده قوي على شرط مسلم".

[٧] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب (١٧: خيار الأئمة وشرارهم)، ١٠١١/١، برقم (٤٨٠٤).

[٨] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب (١٧: خيار الأئمة وشرارهم)، ١٠١١/١، برقم (٤٨٠٥).

[٩] أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، ٢٨/٦، برقم (٢٤٠٤٥). قال شعيب الأرنؤوط: "حديث جيد وإسناده ضعيف لضعف فرج بن فضاله".

[١٠] أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، ٢٤/٦، برقم (٢٤٠٢٧). قال شعيب الأرنؤوط: "إسناده جيد رجاله رجال الصحيح".

[١١] أخرجه الدارمي في سننه، كتاب الرقاق، باب (٧٨: في الطاعة ولزوم الجماعة)، /٤١٧، برقم (٢٧٩٧). قال حسين سليم أسد: "إسناده صحيح".

[١٢] أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب السير، باب (٣: طاعةالأئمة)،٤٤٩/١٠، برقم (٤٥٨٩). قال شعيب الأنؤوط: "إسناده قوي على شرط مسلم".

المطلب الثالث: غريب الحديث:

«أئمتكم»: الأئمة جمع "إمام"، وهو العالم المقتدى به، وقيل: الخليفة، ومن جرى مجراه من سلطان، ونائبه وفي قول عياض: "هو كل من إليه نظر في شئ من مصالح المسلمين من الولاة والحكام، والامامة: رياسة المسلمين"[1].

«تبغضونهم»: بغض الشَّيْء بغضاً، مقته وَكَرِهَهُ، فَهُوَ باغض وبغوض، والشَّيْء مبغوض وبغيض. وتبغض إِلَيْهِ أظهر البغض[2].

«ننابذهم»: نبَذ الشّيءَ طرَحه وألقاه، وقيل: تركه وهجره، ونابذَ ينابذ، مُنابَذَةً، فهو مُنابِذ، والمفعول مُنابَذ و نابذ فلاناً: فارقه على خلاف وبُغْض[3].

«تلعنونهم»: لَعَنَهُ، كمَنَعَهُ: طَرَدَهُ، وأَبْعَدَهُ، فهو لَعِينٌ ومَلْعونٌ. والتَّلاعُنُ: التَّشاتُمُ، والتَّمَاجُنُ[4].

«تترعوا»: نَزَعَهُ من مَكانِه نَزْعاً: أي قَلَعَه، فهُوَ مَنْزُوعٌ، ونَزِيعٌ. وفَرَّقَ سِيبَوَيْهِ بَيْنَ نَزَعَ وانْتَزَعَ، فقالَ: انْتَزَعَ: اسْتَلَبَ، ونَزَعَ: حَوَّلَ الشَّيءَ عنْ مَوْضِعِهِ وَإِن كانَ على نَحْوِ الاسْتِلابِ[5].

المطلب الرابع: المعنى الإجمالي للحديث

«خِيَارُ أَئِمَّتِكُمْ»: بِالْهَمْزَتَيْنِ وَيَجُوزُ إِبْدَالُ الثَّانِيَةِ يَاءً وَهُوَ جَمْعُ "إِمَامٍ"، وسُمِّي بذلك لأنه يؤتم بأمره ونهيه وقراره وما يختاره اجتهاد للأمة، فالمقصود بهم ولاة الأمر[6].

«الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ»: أَيِ: الَّذِينَ عَدَلُوا فِي الْحُكْمِ فَتَنْعَقِدُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَوَدَّةٌ وَمَحَبَّةٌ.

---

[1] انظر: القاموس الفقهي: لسعدي أبو حبيب، ص ٢٤.

[2] انظر: المعجم الوسيط، مادة (بغض)، ٦٤/١.

[3] انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، لأحمد مختار، ٢١٥٦/٣.

[4] انظر: القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ١٢٣١/١.

[5] انظر: تاج العروس، للزبيدي، ٢٣٨/٢٢-٢٣٩.

[6] انظر: شرح العقيدة الطحاوية، لصالح آل الشيخ، ص ٤٧٥.

«وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ»: واختلف في معنى الصلاة فقَالَ الأشْرَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: "الصَّلَاةُ هُنَا بِمَعْنَى الدُّعَاءِ، أَيْ تَدْعُونَ لَهُمْ وَيَدْعُونَ لَكُمْ"، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: وفي قَسِيمِهِ (تَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ)[1]. وَقَالَ الْمُظْهِرُ: "أَيْ يُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ إِذَا مُتُّمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ إِذَا مَاتُوا عَنِ الطَّوْعِ وَالرَّغْبَةِ"، قَالَ الطِّيبِيُّ: "وَلَعَلَّ هَذَا الْوَجْهَ أَوْلَى، أَيْ (تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ) مَا دُمْتُمْ فِي قَيْدِ الْحَيَاةِ فَإِذَا جَاءَ الْمَوْتُ يَتَرَحَّمُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ وَيَذْكُرُ صَاحِبَهُ بِخَيْرٍ".

«وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ»: أَيْ تَدْعُونَ عَلَيْهِمْ وَيَدْعُونَ عَلَيْكُمْ، أَوْ تَطْلُبُونَ الْبُعْدَ عَنْهُمْ لعدم قيامهم بالحقوق ولِكَثْرَةِ شَرِّهِمْ وَيَطْلُبُونَ الْبُعْدَ عَنْكُمْ لِقِلَّةِ خَيْرِكُمْ، فينشأ التباغظ و التحاسد وسائر المفاسد.

«قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ»: أَيْ أَفَلا نَعْزِلُهُمْ[2]، ونخالفهم وننبذ إليهم الطاعة.

«عِنْدَ ذَلِكَ»: أَيْ إِذَا حَصَلَ مَا ذُكِرَ.

«قَالَ: لَا»: أَيْ لَا تُنَابِذُوهُمْ.

«مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ»: أَيْ ما داموا يقيمون الصَّلَاةَ فِيمَا بَيْنَكُمْ، ويبنون المساجد ويعينون الأئمة والمؤذّنين، ويرفع صوت الأذان في كل صلاة، ويؤدّون الصلاة جماعة؛ لِأَنَّهَا عَلَامَةُ اجْتِمَاعِ الْكَلِمَةِ فِي الْأُمَّةِ، ولأنها شعار الاسلام والمؤمنين[3].

وَقَالَ: «أَلاَ» لِلتَّنْبِيهِ.

«مَنْ وُلِّيَ»: بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ مِنَ التَّوْلِيَةِ بِمَعْنَى التَّأْمِيرِ، أَيْ أُمِّرَ.

«عَلَيْهِ وَالٍ فَرَآهُ»: أَيِ الْمُوَلَّى عَلَيْهِ الْوَالِيَ.

«يَأْتِي شَيْئاً مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ»: إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [الشعراء: ٢١٦]، وَالْمَعْنَى: فَلْيُنْكِرْهُ بِقَلْبِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ بِلِسَانِهِ.

«وَلاَ يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»: أَيْ بِالْخَلْعِ وَالْخُرُوجِ عَلَيْهِ[4].

---

[1] انظر: المنهاج، للنووي،٢٤٥/١٢؛ ومرقاة المصابيح، للهروي، ٢٣٩٥/٦؛ وشرح رياض الصالحين، لابن عثيمين، ٦٤٨/٣.

[2] انظر: مرقاة المصابيح، للهروي، ٢٣٩٥/٦.

[3] شرح العقيدة الطحاوية، لابن جبرين، ٥٧/٦.

[4] انظر: مرقاة المفاتيح، للهروي، ٢٣٩٦/٦.

المطلب الخامس: موضوعات الحديث:

أ- حكم طاعة ولي الأمر:

طاعة الأئمة واجبة، وهي فرض عين من فروض الشرع؛ لأن الإمام إذا لم يكن مطاعاً يؤدي ذلك إلى إخلال نظام الدين والدنيا من الفساد ما لا يحصى، وكذا طاعة السلاطين والأمراء والولاة واجبة لقوله تبارك وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴾ [النساء: ٥٩]، إلا فيما يأمرون من المعاصي فحينئذ لا إثم على الآبي[١]؛ لأن الرسول ﷺ قد أمرنا بذلك، ونهى عن رفع راية العصيان في وجوههم، أو مقاتلتهم إلا إذا امتنعوا من تأدية الصلاة وأمروا بمعصيته[٢]، وذلك سداً لمفسدة الخروج عليهم، وما ينتج عنها من سفك الدماء وانتشار الفوضى[٣].

كما قال عبادة بن الصامت ﷺ: "دعانا النبي ﷺ فبايعناه فقال: «فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان»[٤]. والمعنى: كفراً منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام، فيكون المنازعة بالإنكار عليه، أو كفراً معلنا لا يكون الإنكار عليه إلا بالقتال.

وقال ﷺ: «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»[٥].

---

[١] أصول الدين، للغزنوي، ٢٨١/١.

[٢] اعتقاد أهل السنة، للرجبي، ص ٣١.

[٣] انظر: سد الذرائع في مسائل العقيدة، لعبد الله الجنيدي، ٢٤/٢.

[٤] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإمارة، باب (٢: قول النبي ﷺ: «سترون بعدي أمور تكرهونها..»، ٢٥٨٨/٦، برقم (٦٦٤٧).

[٥] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكم، باب (٤: السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية)، ٢٦١٢/٦، برقم (٦٧٢٥).

ب- حقوق الراعي وحقوق الرعية:

ومن حقوق الراعي الممكن استنباطها من هذا الحديث والتي يؤيدها أحاديث أخرى ما يلي:

- محبتهم محبة ايمانيه ومن مقتضيات هذه المحبة ما يلي:

- إعانتهم على القيام بالأعمال الصالحة التي يناط بها الخير وصلاح الأمة انطلاقاً من قول الله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾ [المائدة: ٢].
- معرفة قدر الأئمة، وتقدير مكانتهم، والائتمار بأوامرهم إن كانت في حدود الشرع، واعتقاد ولايتهم حيث قال رسول الله ﷺ: «إن من إجلال الله: إكرام ذي الشيبة المسلم وحامل القرآن غير الغالي فيه والجافي عنه وإكرام ذي السلطان المقسط»[١]؛ ولأن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ فِي الأَرْضِ أَهَانَهُ اللَّهُ»[٢].
- النصح لهم، وتبيين الحق بلطف وبأسلوب حسن لأداء الحقوق لأصحابها، وهذا من النصيحة الواردة في حديث روي عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»[٣].

- الصلاة خلفهم والجهاد معهم، كما قال النبي ﷺ: «وإذا استُنفرتم فانفروا»[٤].
- الدعاء لهم بأن ييسِّر الله لهم الخير، ويبعد عنهم الشر، وأن يعينهم على ما ولوا عليه، وأن يهيئ له البطانة الصالحة ونحو ذلك، ولذلك قال الفضيل والإمام أحمد وغيرهم: "لو أعلم أن لي دعوة مستجابة لجعلتها للسلطان".
- الصبر على ما يصدر منهم سواء كانت فيه مخالفة لشرع الله غير ظاهر أو هضم لبعض الحقوق، فقد قال النبي ﷺ: «مَن رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر؛ فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شبراً فيموت إلا مات ميتة جاهلية»[٥].

---

[١] أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب (٢٣: في تنزيل الناس منازلهم)، ٢/٦٧٧، برقم (٤٨٤٣)، قال الألباني: "حسن".

[٢] أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الفتن، باب (٤٧)، ٤/٥٠٢، برقم (٢٢٢٤). قال الألباني: "صحيح".

[٣] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب (٢٥: بيان أن الدين النصيحة)، ١/٥٣، برقم (٢٠٥).

[٤] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب (١: فضل الجهاد والسير)، ٣/١٠٢٥، برقم (٢٦٣١).

[٥] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب (٤: السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية)، ٦/٢٦١٢، برقم (٦٧٢٤).

- ترك الخروج على ولاة الأمور سواء أكان ذلك الخروج بعدم طاعتهم، أو بالسلاح والسيف، أو بالقول، أو بمساعده أحد على الخروج عليه؛ لقول النبي ﷺ: «من خلع يداً من طاعة لقي الله؛ يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة؛ مات ميتة جاهلية»[١].

وقال النبي ﷺ: «إنه لم يكن نبيٌّ قبلي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شرّ ما يعلمه لهم، وإن أمتكم هذه جعل عافيتها في أولها، وسيصيب آخرها بلاء وأمور تنكرونها، وتجيء فتنة فيرقق بعضها بعضها، وتجيء الفتنة فيقول المؤمن: هذه مهلكتي، ثم تنكشف وتجيء الفتنة فيقول المؤمن: هذه هذه. فمن أحب أن يزحزح عن النار ويدخل الجنة فلتأته منيته وهو يؤمن بالله واليوم الآخر، وليأت إلى الناس الي يحب أن يؤتى إليه، ومن بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر»[٢].

وقال النبي ﷺ: «ستكون أثرة وأمور تنكرونها». قالوا: يا رسول الله! فما تأمرنا؟ قال: «تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم»[٣]. وقال ﷺ: «ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف برئ، ومن نكر سلم، ولكن من رضي وتابع»، قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال «لا ما صلوا»[٤].

وجاء في حديث آخر ترغيبه ﷺ في طاعة الولاة، والسير على موجب أوامرهم، فقال ﷺ: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني»[٥].

---

[١] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب (١٣: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال)، ١٤٧٨/٣، برقم (٥٨).

[٢] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب (١٠: وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول)، ١٤٧٢/٣، برقم (٤٦).

[٣] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب (٢٢: علامات النبوة في الإسلام)، ١٣١٨/٣، برقم (٣٤٠٨).

[٤] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب (١٦: وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع وترك قتالهم ما صلوا)، ١٤٨٠/٣، برقم (٦٣).

[٥] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب (١: قول الله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾، ٢٦١١/٦، برقم (٦٧١٨).

ومن حقوق الرعية على الراعي الممكن استنباطها من هذا الحديث:

الواجب على الراعي: حُبُّ الرعية والإحسان إليهم، والرفق بهم، والقيام بمصالحهم، وإيصال الحقوق لمستحقيها، وتحكيم شرع الله ﷻ، والمحافظة على إقامة شعائر الدين الإسلامي الظاهرة والتي هي من قواعد الإسلام، ويتقي الله في رعيته ويعلم أنه أجير استأجره الله على الأمة لرعايتها وحفظ حقوقها[1].

قال النبي ﷺ: «ما من عبد يسترعيه الله رعيه يموت يوم يموت وهو غاشّ لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة»[2].

ج- الإشارة إلى درجات تغيير المنكر:

وهو على ثلاث مراتب كما اتَّضح من قول النبي ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ»[3].

المرتبة الأولى: تغيير المنكر باليد إذا كان يستطيع بأن كان ولي الأمر أو أمير أو من رجال الحسبة وذلك في حدود ما أعطوا من الصلاحيات، وكذلك الإنسان في بيته، إذا كان يقدر على ذلك مثلاً خمر يتلف الخمر، أو آلة لهو يتلفها، أما إذا كان لا يستطيع وليس من أهل الاختصاص؛ حيث إنه إذا غير بيده يناله ضرر في بدنه أو أهله أو ماله تسقط هذه المرتبة فإنه ينتقل إلى المرتبة الثانية.

المرتبة الثانية: التغيير باللسان، بالنصيحة والبيان والإنكار، فإن كان لا يستطيع التغيير باللسان؛ بحيث إذا غير بلسانه أصابه ضرر محقق بأن يضرب أو يؤخذ ماله أو يؤذى،، في هذه الحال يسقط عنه الإنكار باللسان وينتقل إلى المرتبة التي تليها.

المرتبة الثالثة: الإنكار بالقلب، والمعنى أنه يكره هذا المنكر بقلبه ويتبرَّأ منه، وتظهر علامات الإنكار على قلبه، ولا يجالس أهل المنكر، وإنما يقوم عنهم؛ ويتمنَّى حصول

---

[1] انظر: الوجيز في عقيدة السلف الصالح، لعبد الله الأثري، ص١٣٢.

[2] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب (٦٣: استحقاق الوالي الغاش لرعيته النار)، ١/١٢٥، برقم (١٤٢).

[3] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب (٢٠: بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان)، ١/٦٩، برقم (٧٨).

القدرة على إزالة المنكر ويلجأ إلى الله بالدعاء على إزالته، هذه هي مراتب تغيير المنكر[١].

المطلب السادس: أحكام الحديث:

١) فيه دليل على مشروعية محبة الأئمة والدعاء لهم.

٢) فيه دليل على أن من كره بقلبه ما يفعله السلطان من المعاصي كفاه ذلك، ولا يجب عليه الزيادة على ذلك بالإنكار باليد واللسان؛ لأن ذلك وسيلة إلى المنابذة بالسيف[٢].

٣) فيه دليل على أنه لا تجوز منابذة الأئمة بالسيوف ما كانوا مقيمين الصلاة؛ وذلك تعظيماً للصلاة ولكون إقامتها دليلاً على تطبيق قواعد الإسلام الظاهرة، وجواز المنابذة إذا تركوا الصلاة[٣].

٤) إن المنابذة بالسيوف للأئمة لا تكون إلا بعد ترك الصلاة التي هي أساس الدين وعموده، والذي يدل تركها على الكفر الصراح.

المطلب السابع: اللطائف الدعوية والتربوية في الحديث:

٥) إن الحديث من جوامع كلم الرسول ﷺ، حيث أنه على إيجاز لفظه يحتوي على عدة معاني.

٦) بيان أنه يجب الرد على المنكر بقدره وعدم تجاوز ذلك بأعظم منه.

٧) إن الصلاة من أعظم شعائر الدين وهي أساسها.

٨) فيه إشارة على درجات تغيير المنكر الواردة في قول النبي ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ»[٤]، والذي لأشار إليه سؤال الصحابة عن المنابذة بالسيف الذي يعتبر من أول درجات تغيير المنكر وهو التغيير باليد.

٩) وجوب الصبر على الأئمة وعدم مقابلتهم بالإساءة.

---

[١] انظر: شرح المختار في أصول السنة، لعبد العزيز الراجحي، ص٩١.

[٢] انظر: نيل الأوطار، للشوكاني، ٢٠٦/٧.

[٣] انظر: مرقاة المصابيح، للهروي، ٢٣٩٦/٦.

[٤] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب (٢٠: بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان)، ٦٩/١، برقم (٧٨).

١٠) بيان أن الأئمة ينقسمون إلى قسمين:

القسم الأول: يحبون من ولوا عليهم ويبدون النصيحة والدعاء لهم، ويعطونهم حقوقهم، ويحسنون لهم بالقول، فيبادلهم الرعية بالطاعة والانقياد والثناء عليهم.

القسم الثاني: يبغضون من ولوا عليهم ولا يعطون الحقوق لأهلها، ويظلمونهم ويسيئون القول لهم؛ فيقابلهم الرعية بالبغض والمعصية لهم.

١١)إن من علامات الحب الدعاء والنصيحة لمن تحب.

١٢) إن من سبب استقامة أحوال الناس في الدنيا هو اتباع الدين الإسلامي الصحيح.

١٣) حرص الدين الإسلامي على توحيد كلمة المسلمين، والابتعاد عن الفتن، وإقامة الشرائع الدينية.

الخاتمة:

وبعد الإنتهاء من دراسة هذا الحديث إسناداً ومتناً ومختلف الجوانب المرتبطة به يمكنني أن أبيِّن أهم النتائج التي توصلتُ إليها، وهي:

١) إن في اجتماع كلمة المسلمين خير عظيم وحفظ للأمن والاستقرار وإن كان يشوبه هضم لبعض الحقوق.

٢) إن الصلاة من أهمّ شعائر الدين الاسلامي، وتطبيقها يدل على تطبيق قواعد الإسلام الظاهرة.

٣) إنه وإن كان الخروجُ على الأئمة في حالة وجود المنكر والفسق منبوذاً، إلا أنه لا بد من الإنكار بالقلب لذلك المنكر والفسق.

وإنَّ مما يوصى به في آخر هذا البحث المتواضع: أن تُجمَع جميع الأحاديث الواردة المتعلّقة بهذا الموضوع، فتُدرَس دراسةً موضوعيةً؛ فإنَّ ذلك يساعد على دراسة الموضوع من مختلف جوانبه وإيضاح بعض الأحاديث لبعض.

والحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

فهرس المصادر والمراجع:

١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لابن عبد البر القرطبي، بدون بيانات نشر.

٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة: لأبي الحسن علي بن أبي الكرم، عز الدين ابن الأثير الجزري (المتوفى: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت، ١٤٠٩هـ /١٩٨٩م.

٣) أصول الدين: لجمال الدين أحمد بن محمد بن سعيد الغزنوي الحنفي (المتوفى: ٥٩٣هـ)، تحقيق: عمر وفيق الداعوق، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٤) إعتقاد أهل السنة: لأبي بكر بن قاسم الرحبي، تحقيق: مخطوطة مقدم من الطالب: موسى بن محمد بن هجاد الزهراني، للسنة التمهيدية للماجستير بقسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم، تحت إشراف: الأستاذ الدكتور عبداللطيف بن محمد العبد، ٢٠٠٣-٢٠٠٤م.

٥) تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبي الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي البلجرامي الهندي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

٦) تاريخ دمشق: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٧) تقريب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا.

٨) تهذيب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٩) رجال صحيح مسلم: لأحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (المتوفى: ٤٢٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٠) سنن الترمذي: لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥م.

١١) سنن الدارمي: لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي– خالد السبع العلمي، الناشر: دار الكتاب العربي– بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، مذيل بأحكام حسين سليم أسد.

١٢) سنن أبي داود: لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، الناشر: دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مع الكتاب: تعليقات كَمَال يوسُفْ الحوُت، والأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.

١٣) شرح رياض الصالحين: لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، بدون بيانات نشر.

١٤) شرح العقيدة الطحاوية: لعبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن جبرين، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.

١٥) شرح العقيدة الطحاوية: لصالح بن عبد العزيز آل الشيخ، مفرغ، (بدأ فضيلته بشرحها في مدينة الرياض يوم السبت ١٣ ذي القعدة ١٤١٧هـ، وقد انتهى منه يوم السبت بعد العشاء الموافق ٢٠/١١/١٤٢٠هـ.

١٦) شرح المختار في أصول السنة: لابن البنا، عبد العزيز الراجحي، بدون بيانات نشر.

١٧) صحيح البخاري- الجامع الصحيح المختصر-: لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.

١٨) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

١٩) صحيح مسلم: لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مع الكتاب: تعليق محمد فؤاد عبد الباقي.

٢٠) القاموس الفقهي لغةً واصطلاحاً: لسعدي أبو حبيب، الناشر: دار الفكر. دمشق - سوريا، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.

٢١) القاموس المحيط: لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ /٢٠٠٥م.

٢٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل: لأحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م.

٢٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: لعلي بن (سلطان) محمد، أبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ /٢٠٠٢م.

٢٤) معجم اللغة العربية المعاصرة: لأحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ /٢٠٠٨م.

٢٥) المعجم الوسيط: إعداد: مجمع اللغة العربية بالقاهرة. الناشر: دار الدعوة.

٢٦) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

٢٧) نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار: لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية.

٢٨) الوجيز في عقيدة السلف الصالح (أهل السنة والجماعة): لعبد الله بن عبد الحميد الأثري، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

المحدِّث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي وكتابه "الحاوي لرجال الطحاوي"

د. محمد عيد وفا المنصور[١]

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبيّه المصطفى محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه، ومتبعي سننه وآثاره.

أما بعد: فهذه لمحات موجزة تُعرِّف بالمحدِّث الكبير، العلامة الفقيه، النَّاقد الحجَّة، المحقِّق المعمَّر، الشَّيخ حبيب الرحمن الأعظمي، وبكتابه المهم القيم "الحاوي لرجال الطحاوي"، والذي قمتُ بتحقيق قسم منه مع بعض زملائه لنيل درجة الماجستير في الحديث وعلومه، من جامعة أُمّ درمان الإسلامية (فرع دمشق) بإشراف أستاذنا الشيخ المحدِّث الدكتور نور الدين عتر حفظه الله وأمدّ في عمره، في عام ٢٠٠٢م، فقمتُ بجولة بين رجال الطَّحاوي متتلمذاً على جهود المحدّث الشيخ حبيب الرحمن، الذي أبان كتابه عن علم جمٍّ، وبحث دؤوب، ونقد بنَّاء، وألْمعية نادرة، ذكَّرتني بهمم السَّلف الصَّالح وعلمهم، فسرت معه أتعلَّم من علمه فأعزو وأحرر وأدقق. ووقفت في كتابه على شوارد وفوائد، وتوصلت لنتائج مرضية.

وأثناء العمل قمتُ باستقراء (٥٠٠) ترجمةً في الكتاب، فوجدتُ المحتجَّ بهم من الصَّحابة والثقات والصَّدوقين (٤١٩) راوياً، ومن قيل فيهم ضعيف (٣٥) راوياً، و(٦) رواةٍ فقط متروكين وأخرج لهم الإمام الطَّحاوي حديثاً أو حديثين في المتابعات والشواهد، و(٤٠) راوياً متوقفاً فيه للجهالة.

وهذا مؤشرٌ على علوّ شأن الكتابين، "شرح معاني الآثار"، و"مشكل الآثار" وكذا الاحتجاج بأحاديثهما.

---

[١] محاضر في قسم القرآن والحديث، كلية أصول الدين، معهد الفتح الإسلامي بدمشق (سورية).

المبحث الأول: حياة العلامة حبيب الرَّحمن الأعظمي[1]:

المطلب الأوَّل: اسمه ونسبه، مولده ونشأته، نشاطه وإجازاته:

اسمه ونسبه:

هو الشيخ حبيب الرَّحمن ابن الشَّيخ محمَّد صابر بن الشَّيخ عناية الله الأعظميّ الْمَئُوِيّ الهنديّ الحنفيّ.

مولده ونشأته:

وُلد عام ١٣١٩ه (الموافق ١٨٩٩م)، في بلدة "مَئُو" الواقعة في المنطقة الشَّرقية لولاية "أترابرديش"، والأعظميُّ: نسبةً إلى "أعظم كره"، كما كتب الشَّيخ العلامة في آخر كتابه "الحاوي".

والده هو الشَّيخ محمَّد صابر، من علماء البلدة، وكبار المربِّين فيها، بالإضافة إلى كونه مرجعاً دينياً يعود إليه المسلمون في أسئلتهم وحياتهم وحاجاتهم.

رأى والد الشَّيخ في ابنه منذ صغره حبّه للعزلة، وبُعْده عن الانشغال بالدُّنيا ولهوها؛ فلقَّنه مبادئ العلوم من دين ولغة وخطٍ وقرآن، ودفعه للقراءة على الشَّيخ أبي الحسن المئويِّ، الذي قام بتلقينه مبادئ اللغة العربية وتجويد القرآن الكريم، وبعد إتقان ذلك أرسله والده إلى كبير علماء "مئو" الشَّيخ الفاضل عبد الغفار المئويُّ، فاستفاد منه فوائدَ جمّة في العلم والدِّين.

تطلَّع الشَّيخ حبيب الرَّحمن بعدها إلى ما هو أوسع وأكثر فائدة في زمانه، فتوجَّه إلى قلعة من أكبر قلاع العلم في الهند، وهي: "دار العلوم دِيُوْبَنْد"، وذلك عام ١٣٣٧ه (الموافق ١٩١٨م)، وكانت تعدُّ أكبرَ جامعة دينية في الهند، وتستحق أن تسمَّى "أزهر الهند"، وتقع في قرية دِيُوبَنْد التابعة لمدينة سَهَارِنْفُور.

كانت هذه الجامعة تموج بمن ارتحل إليها من كبار العلماء والمحدِّثين، والفقهاء والمصلحين، وكانت حلقات العلم على اختلاف ألوانها وعلومها تَعمُر باحات الجامعة وقاعاتها. فتتلمذ الشَّيخ حبيب الرَّحمن على كبار العلماء الأجلاء في هذه الجامعة ك: العلامة المحدِّث

[1] استفدت كثيراً في إعداد هذه الترجمة مما كتبه الدكتور سعيد الأعظمي الندوي في كتابه "محدِّث الهند الكبير العلامة حبيب الرحمن الأعظمي"، والباحث الأستاذ سيد عبد الماجد الغوري الندوي في كتابه "أعلام المحدِّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري وآثارهم في الحديث وعلومه".

الكبير محمَّد أنور شاه الكشميري، والشَّيخ المحدّث شبيّر أحمد العثماني، والشَّيخ الجليل أصغر حسين الديوبندي، والمفتي عزيز الرَّحمن الدُّيوبندي، والشَّيخ كريم بخش السنبهلي وغيرهم، وتبحّر في علوم الحديث والتفسير، والعقائد، والفقه الإسلامي، والأدب العربي، والعلوم العقلية، مثل المنطق والفلسفة القديمة والحديثة.

نشاط الشَّيخ:

عاد الشَّيخ إلى بلدته وابتدأ التدريس في دار العلوم في بلدية "مئو" قُرابة أربعة أعوام، ثم انتقل عام ١٣٤٣ه (الموافق ١٩٣٤م) إلى "جامعة مظهر العلوم" في مدينة "وَارَانَاسِي"، وتولّى فيها منصب رئيس المدرسين، بالإضافة إلى تدريسه للحديث الشريف فيها مدةً تربو على أربع سنوات، كان من ثمراتها تلاميذ بارعون في الفقه والحديث، شغلوا مناصب علمية وجيهة في المراكز العلمية الإسلامية في الهند.

تعلّقت همة الشَّيخ بتخريج علماء مختصّين بالحديث النبوي الشريف، فبادر إلى تنفيذ فكرته، وأسَّس في بلدته "مئو" في الجامع الكبير الذي يعرف ب"شاهي مسجد" مدرسةً سمّاها "مفتاح العلوم"، وراسل من أجلها شيوخَ الحديثِ البارعين للتدريس فيها.

ومما أكسب المدرسة شهرةً طيبةً شهرةُ الشَّيخ وبراعته في فنّ الحديث وعلم الرجال والجرح والتعديل، فقطعت شوطاً كبيراً في الرّقي والتقدم والاتساع في مدة قليلة جداً، وأمّها أفواج من طلبة العلم الهنديين وغيرهم، وتوطّدت صلتها بجامعات الهند الكبرى ومراكزها العلمية، ورجالها البارعين من العلماء والشيوخ.

وبعد سنوات من الجِدّ والاجتهاد، والعلم والتعليم، والعمل في المدرسة؛ اختُير الشيخ حبيب الرحمن عضواً في مجلس الشيوخ لولاية "أترابرديش" عام١٣٧١ه، وهذا جعله يقضي معظمَ أوقاته في لكنو، فقام بالتدريس في مدرسة المبلِّغين – أي تبليغ الإسلام بشكل صحيح – ثم شغل مشيخةَ الحديث في "دار العلوم لندوة العلماء" بناءً على رغبة رئيسها العلامة الشَّيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي رحمه الله، فدرَّس "صحيحَ البخاري" في السنة النهائية للاختصاص في الشريعة الإسلامية، وغمر السرور قلوب الطلاب واعتزوا بذلك.

بقي الشَّيخ حبيب الرحمن يفيد الطلاب والعلماء عموماً والمنتمين لندوة العلماء خصوصاً حتى مضى على ذلك سنة ونصف من تاريخ مشيخته للحديث في الندوة، عند ذلك اقترب موعد الانتخابات الجديدة التي جرت في بداية عام ١٣٧٧ه (١٩٥٧م)، و لم يبق لديه رغبة في الإقامة، فغادر إلى بلدته ليكمل الإشراف على شؤون مدرسته، واعتذر عن الاستمرار

في العمل التدريسي، رغم إصرار جميع المسؤولين الكبار في ندوة العلماء على بقاءه فيها كمرجع علمي كبير.

كما اختُير الشَّيخُ أيضاً عضواً لندوة الشُّورى في "دار العلوم ديوبند"، وعضواً من أعضاء اللجنة التنفيذية لـ"جمعية العلماء" بدهلي، وكانت له إسهامات عملية في ترقية هذه الجمعية وتوسعة نطاقها.

واختير عام ١٤٠٧هـ أميراً لجمعية علماء الهند[١]، فقام بجولات واسعةٍ للبلاد النائية، والتقى مع جميع طبقات المسلمين، ونال إعجابهم ورضاهم بهذا الاختيار الموفق، وغدا مرجعاً دينياً واجتماعياً للمسلمين بعد أن كان مرجعاً علمياً لأولي العلم والفضل.

رجع العلامة الأعظمي إلى بلدته "مئو" فعادت البهجة والنضارة إلى مدرسته، ودبّ النشاط والاجتهاد بين الطلاب والمدرِّسين من جديد، فتزايد الإقبال عليها من شتى أنحاء البلاد، وخطت المدرسة بذلك إلى الأمام خطاً واسعة.

كل مشاغل الشَّيخ واهتمامه بالمسؤليات التعليمية والإدراية لم تكن لتقف عقبةً أمام جهوده العلمية في التأليف والتحقيق، فأعمالُ هؤلاء المحقِّقين الأفذاذ يكون كالغذاء لهم يعتمدون عليه في الإبقاء على صحِّة أجسامهم ونشاط قلوبهم، فلا يتركون التأليف والتحقيق لا في ليل ولا في نهار، همهم الكبير ومقصودهم هو رضاء الله تعالى، ونشر دينه وحفظ ومدارسة حديث نبيِّه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

وقد أجمع عدد كبير من العلماء أنه كان أعرف علماء عصره بمخطوطات الحديث الموجودة في العالم، وقيمتها وغناها، وأكثرهم توفيقاً للعناية بها، وتناولها بالدراسة المقارنة، والتصحيح والتدوين، والتجهيز للطبع والإصدار، وقد تركزت عنايته على البحث عن مخطوطات الحديث التي سبقت كتابتها وتصنيفها كتب الصحاح الستة؛ لأن المستشرقين كان يُثيرون الشكوك في صحة الحديث، محتجين بأن الصحاح الستة وغيرها تم تأليفها في القرن الثالث الهجري، وأن حفظ الحديث شفوياً طوال هذه المدة الزمنية الطويلة لا يتصور، فأخرج الشيخ العلامة عدداً كبيراً منها مما ألف ودون قبل الكتب الستة.

[١] ولهذه الجمعية نشاط واسع في الهند، واختير الشَّيخ الأعظمي رئيساً لها، ولُقِّب بأمير الهند لذلك.

كما كان للشيخ – رحمه الله – دور فعال في الرد على الفِرَق الباطلة، وطوائف المبتدعة، الذين سَمّوا أنفسهم "أهل القرآن" أو "القرآنيين" وراحوا ينكرون حجية الحديث، كما ردَّ على اللامذهبيين، وناظر عدداً منهم.

إجازاته:

قرأ الشَّيخ حبيب الرحمن الأعظمي على الشَّيخ عبد الغفار المئوي "رسالة الأوائل في الحديث" لمحمَّد سعيد سنبل المكي، وهي تحتوي على أول حديث – غالباً – من أربعين كتاباً من أمهات كتب الحديث، فاتصل سنده بالسَّماع إلى مؤلِّفه، وهو سندٌ عزيزٌ نادرٌ لاتصاله التام بالسَّماع.

وقد وقفت على إجازة من الشَّيخ حبيب الرحمن للشَّيخ زهير الشاويش (صاحب المكتب الإسلامي ببيروت) ذكر فيها شيوخه وأسانيده، وممَّن ذكرهم من شيوخه فيها:

١) الشَّيخ عبد الغفَّار بن عبد الله المئوي، يروي عن الشَّيخ رشيد أحمد، عن الشَّيخ عبد الغني بن أبي سعيد الدهلوي، ثمَّ المدني. (ح) والشَّيخ عبد الغفَّار، عن الشَّيخ عبد الحقِّ الإله أبادي، كلاهما عن الشَّيخ محمَّد إسحاق الدِّهلوي.

٢) الشَّيخ الحافظ محمَّد أنور الكشميري ثمَّ الديوبندي.

٣) الشَّيخ أصغر حسين الدُّيوبندي.

٤) الشَّيخ كريم بخش السنبلي.

٥) الشَّيخ شبِّير أحمد العثماني، أربعتهم عن الشَّيخ الجليل شيخ الهند محمود الحسن الديوبندي، عن الشَّيخ قاسم النانوتوي، عن الشَّيخ عبد الغني المذكور سابقاً، عن الشَّيخ محمد إسحاق الدِّهلوي.

٦) الشَّيخ عبد الرَّحمن البُوفالي، عن الشَّيخ عبد القيوم بن عبد الحي البوفالي، عن الشَّيخ محمَّد إسحاق الدِّهلوي، عن الشَّيخ عبد العزيز شيخ مشايخ الهند، عن أبيه الشَّيخ أحمد ولي الله بن عبد الرَّحيم الدِّهلوي صاحب "حجَّة الله البالغة" بإسناده المعروف عند أهل العلم.

وفيما يلي صورة الإجازة[١]:

(١) صوَّرت هذه الإجازة من مكتبة الأخ البحاثة الشيخ عمر موفق النشوقاتي الدمشقي.

١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، وبعد فقد استدعى مني العالم الفاضل الشيخ محمد زهير الشاويش أن أجيزه بما يصح لي روايته، وأكتب له ورقة الإجازة المتداولة بين أصحاب الحديث وإني وإن لم أكن أهلاً لأن أجيز، ولكنه أهل بحق لأن يستجيز، والإسناد كما يجب أن نحرص لاتصالها واستمرارها، فأنا أجيزه بكل ما يصح لي روايته عن مشايخي وهم (١) الشيخ عبد الغفار بن عبد الله الموفق عن الشيخ رشيد أحمد عن الشيخ عبد الغني بن أبي سعيد الدهلوي ثم المدني. (ح) وعن الشيخ عبد الغفار عن الشيخ عبد الحق الإله آبادي، كلاهما عن الشيخ محمد إسحاق الدهلوي المهاجر (٢) والشيخ الحافظ محمد يوسف البنوري الكشميري ثم الديوبندي، صاحب المقدمة ومعارف السنن (٣) والشيخ أصغر حسين الديوبندي والشيخ كريم بخش السنبهلي (٤) والمحدث الشيخ شبير أحمد العثماني، شارح مسلم أربعتهم عن الشيخ الجليل شيخ الهند محمود الحسن الديوبندي، عن الشيخ الكبير محمد قاسم النانوتوي أحد مؤسسي دار العلوم الديوبندية، عن الشيخ عبد الغني المجددي رسالة عن الشيخ محمد إسحاق الدهلوي (٦) والشيخ عبد الرحمن الموفق عن الشيخ عبد القيوم بن عبد الحي البرهانوي عن الشيخ محمد إسحاق الدهلوي عن الشيخ عبد العزيز شيخ مشائخ الهند، عن أبيه الشيخ أحمد ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي، صاحب حجة الله البالغة، بإسناده المعروف بين أهل العلم

وأوصيه ونفسي أولاً بتقوى الله في السر والعلانية، واتباع السنة السنية

واقتفاء آثار السلف الصالح، وإحسان الظن بهم، والكف عن الوقيعة فيهم، وأن لا ينساني في دعواته الصالحة، وفقني الله سبحانه وإياه، لما يحبه ويرضاه، وكان ذلك في الحادي عشر من شهر رمضان سنة تسعين وثلاث مائة وألف من الهجرة، في منزل العزيز المستجيز بالحازمية ببيروت، حين كنت مقيما به للإشراف طبع المصنف لعبد الرزاق الصنعاني.

كتبه ببنانه، الفقير إلى رحمة الله سبحانه

حبيب الرحمن بن صابر بن

عناية الله الأعظمي المؤوي

أمَّا الذين استجاز الشيخَ في الحديث النبوي من علماء العالم الإسلامي فهم كثيرون جداً، قال الدكتور سعيد الأعظمي الندوي: "ومن العلماء البارزين الذين طلبوا الإجازة من الشَّيخ فأجازهم – ثم ساق مجموعةً من العلماء منهم –: الشَّيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، والشَّيخ عبد العزيز عيون السُّود الحمصي، والشَّيخ صبحي السَّامرائي، والشَّيخ حمدي عبد المجيد، والأستاذ زهير الشَّاويش، والأستاذ عبد السَّتَّار أبو غدَّة، والشَّيخ محمد علوي المالكي، والشَّيخ محمد عوامة، والشَّيخ الدكتور نور الدين عتر، والدكتور بشار عواد معروف، وغيرهم"[١].

المطلب الثاني: مكانة الأعظمي في الحديث، وثناء أهل العلم عليه:

انهمرت دعوات ورسائل متعددة من أصحاب المدارس والمراكز والجامعات الإسلامية على الشَّيخ حبيب الرحمن الأعظمي عرفاناً بقيمته وشأنه، وكلٌّ يطلب ويلتمس منه تدريس الحديث الشَّريف في مدرسته، ومن أولئك الشَّيخ حسين أحمد المدني (رئيس هيئة التدريس وشيخ الحديث في دار العلوم ديوبند)، والشَّيخ محمَّد طيب القاسمي (مدير دار العلوم ديوبند)، والشَّيخ أبو الحسن الندوي (رئيس دار العلوم لندوة العلماء) رحمهم الله تعالى.

ولكنَّ الشَّيخ آثر مصالح مدرسته التي أنشأها وسهر على ترقيتها وبناءها، فاعتذر عن قبول أي منصب علمي، كما اعتذر عن مغادرة مقره إلى أي جامعة أو مدرسة كبيرة.

وقد اعترف بعظم منْزلته العلمية علماء الهند والعرب، فبالإضافة إلى من ذكرنا من علماء الهند، فقد مدحه الشَّيخ المحقِّق عبد الفتاح أبو غُدَّة – رحمه الله تعالى – بقوله: "العلامة المحدِّث البارع الفقيه، صاحب التعليقات البديعة والتحقيقات النادرة، العالم بالرجال والعِلَل، تحقيقاته تنطق بسمو فضله، وبسطة يديه في هذا العلم الشريف".

وهو عند العلامة محمَّد زاهد الكوثري رحمه الله: "العلامة النحرير والجهبذ الخبير".

وهو عند الشَّيخ المحقق أحمد شاكر: "العلامة الكبير المحقق الأستاذ"[٢].

---

[١] انظر: سعيد الرحمن الأعظمي الندوي، محدث الهند الكبير العلامة حبيب الرحمن الأعظمي، ص: ٩٨- ١٠٠.

[٢] كتب الشَّيخ الأعظمي ملاحظات على تحقيق الشَّيخ أحمد شاكر للمسند بلغت نحو أربعين ملاحظة، فكتب الشَّيخ أحمد رسالة رداً على رسالة الأعظمي جاء فيها:

"حضرة الأخ العلامة الكبير المحقق الأستاذ حبيب الرحمن الأعظمي: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

وهو عند الدكتور عبد الحليم محمود: "يستحقُّ أن يلقَّب بالمحدِّث الأعظم".

وهو عند الدكتور محمَّد حسين الذهبي وزير الأوقاف المصري: "ليس له مثيل في علم الحديث في كافة الهند"، وعلَّق الدكتور عبد الحليم محمود بقوله: "بل في الدنيا كلها فيما نعلم".

وهو عند الشَّيخ حسن خالد مفتي لبنان الأسبق: "العلامة الكبير المحدث الجليل".

وهو عند شيخنا العلامة الدكتور نور الدين عتر: "من أمثلة العلماء النبلاء، حملة العلم، وحملة الحديث النبوي، تميز بهمة الشباب ونشاطهم، ووقار الشيوخ وحكمتهم، دأب على تحصيل العلم بجد وتفوُّق، ثم دأب على نشر العلم وخدمته بإتقان وتميز"[١].

وهو عند الشَّيخ المحقَّق العلامة محمَّد عوَّامة: "شيخنا العلامة، من أفذاذ علماء عصره علماً وسعة اطلاع، وتفنناً ومشاركةً وطول باع، ورسوخاً وعمقاً ودقة فهم"[٢].

وهو عند الشَّيخ شعيب الأرناؤوط بعد أن نقل عنه فائدةً: "هذه فائدة نفيسة تنبئ عن إمامة هذا الشَّيخ بعلم الجرح والتعديل، ودراية واسعة بقضاياه"[٣].

المطلب الثالث: رحلاته العلمية:

الرِّحلة عنوان المحدِّثين، وبها يُعرَف العالِم من غيره، وقد قال الأئمة الكثير في أهميتها منهم: الزاهد الورع إبراهيم بن أدهم الذي قال: "إن الله تعالى يرفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث".

وقال أبو العالية: "كنا نسمع بالرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ بالمدينة بالبصرة فما نرضى حتى أتيناهم فسمعنا منهم".

وبعد، فقد جاءني كتابكم الأول النفيس، أما استدراكاتكم فكلها نفيسة علية، ولا أقول هذا مجاملةً، وأشكركم خالص الشكر على هذه العناية الجيدة، وأرجو أن تزيدوني من إشاراتكم وإرشاداتكم خدمة للسنة النبوية المطهرة. وأنتم – كما رأيت من عملكم – من أعظم العلماء بها في هذا العصر، فالحمد لله على توفيقكم. ثم أكرر الرجاء أن لا تحرموني من آرائكم النيّرة وتحقيقاتكم النفيسة، حفظكم الله وبارك فيكم". (انظر: عبد الماجد الغوري، أعلام المحدِّثين في الهند، ص١٣٩).

[١] من مقدمة شيخنا لكتاب "محدث الهند الكبير العلامة حبيب الرحمن الأعظمي" تأليف الدكتور سعيد الأعظمي الندوي.

[٢] انظر: مقدمة الشَّيخ محمد عوامة لتحقيق "المصنف لابن أبي شيبة".

[٣] انظر: تحقيق الشَّيخ الأرناؤوط لكتاب "الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان" (٣٩٢/٤).

وقال الإمام عامر الشعبي: "لو أن رجلاً سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن فحفظ كلمة تنفعه فيما يستقبله من عمره، رأيت أن سفره لا يضيع"[١].

وسار الشَّيخ حبيب الرحمن الأعظمي في ركب المحدِّثين العظيم في ذلك، فابتدأ أُولى رحلاته العلمية، برحلة تعبّدية إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج في عام ١٣٦٩ھ (الموافق ١٩٤٩م)، واجتمع مع شخصيات علمية ودينية كبيرة في الحرمين الشريفين، وأقام في تلك الربوع الطاهرة قرابة ثلاثة أشهر قبل عودته إلى الهند.

وبعد عشرين سنة من التدريس والتعليم والتحقيق والتصنيف وفي عام ١٩٦٩م، قام العلامة برحلة علمية مطوَّلة إلى بلاد الشام استغرقت قرابة ستة أشهر، لمتابعة طباعة "مصنف عبد الرزاق" والإشرف عليه في المكتب الإسلامي ببيروت[٢].

ثم زار بلاد الشام ثانيةً عام ١٣٩٨ھ، فأقام بدمشق عشرة أيام، استقبله علماؤها والمسؤولين فيها بالترحاب والإعجاب بهذه الشخصية العلمية الكبيرة، نزل في دمشق على الشَّيخ سارية عبد الكريم الرفاعي، وقام الشَّيخ سارية بجمعه بعلماء دمشق أجمع.

كما جمعه أستاذنا الدُّكتور المحدِّث نور الدين عتر – حفظه الله – بلفيف كبير من أساتذة كلية الشريعة في الجامعة السورية في منْزله.

ثم سافر إلى مدينة حلب حيث ألقى فيها دروساً في الحديث النبوي الشريف، فاستجازه واستفاد منه عدد من علماء مدينة حلب وفضلائها، وعلى رأسهم المحدِّث العلامة الشَّيخ عبد الفتاح أبو غدة – رحمه الله – الذي التقى به عدة مرات، واستفاد منه في دراسته وتحقيقه لمصنفات الإمام اللكنوي رحمه الله، كما زار فضيلةَ المحدَّث الشَّيخ عبد الله سراج الدين رحمه الله، وكانت زيارة مباركة أشاد بها الشَّيخ عبد الله كثيراً، كما زار علماء آخرين من فضلاء حلب وحمص وغيرهما، قبل أن يكمل طريقه إلى الحجّ.

تلقى الشَّيخ الأعظمي دعوةً خاصةً من وزارة الأوقاف في دولة الكويت للإشراف على مشروع وضع موسوعة فقهية، وطلبت منه الوزارة الإقامة في الكويت لمدة من الزمن، يطلع فيها على هذا العمل الجليل، وهناك اطَّلع الشَّيخ على المشروع عن كثب وساهم فيه وذلك عندما تحمل مسؤولية كتاب الجنائز على غرارٍ موسوعي وأنجزه في مدة يسيرة.

[١] انظر: الخطيب البغدادي، الرحلة في طلب الحديث، ص:٨٩ – ٩٣.

[٢] انظر: مقدمة الشَّيخ محمد عوامة لتحقيق "المصنف لابن أبي شيبة".

وفي عام ١٩٨٥م زار الشَّيخ القاهرة تلبية لدعوة من فضيلة الشَّيخ جاد الحقّ علي جاد الحقّ (شيخ الأزهر في ذلك الوقت) لحضور المؤتمر الرابع للسيرة والسنة النبوية، والذي استمر ثلاثة أيام، ألقى في إحدى الجلسات الشَّيخ الأعظمي محاضرةً قيمةً عن الموضوع، أثارت إعجاب الحاضرين وكانت إقامته في القاهرة محطة لزيارة العلماء وطلاب العلم والمستفيدين منه.

وحرصُ الشَّيخ على العلم والارتحال من أجله مما جعله يرغب في زيارة مكتبة الإسكندرية الغنية بالمخطوطات الهامة والقيمة، فاتصل وكيل الأزهر الدكتور عبد المجيد هاشم بمدير المكتبة ليهيئ للشيخ ما يحتاج إليه من الدراسة والمطالعة، وأمَّن له فيها الإقامة الطيبة.

وفي عام ١٩٨٧م زار الشَّيخ بمرافقة نجله الشَّيخ رشيد أحمد الأعظمي المملكةَ العربية السعودية، تلبيةً لدعوات ملحَّة من بعض تلاميذه فيها، وكانت هذه الرحلة العلمية هي الأخيرة في حياة هذا العالم حتى إنه قام فيها بأداة العمرة وزيارة الحرمين الشريفين، وقضاء أطيب الأوقات وأنفعها بجوار الحبيب المصطفى عليه صلاة الله تعالى وسلامه.

المطلب الرابع: وفاته:

في اليوم العاشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٤١٢هـ (الموافق ١٦ من آذار سنة ١٩٩٢م) بعد انتهاء عشر الرحمة، ودخول عشر المغفرة؛ أَفَلَ النجم اللامع الذي تلألأ في سماء العلم والحكمة، وانطفأ السراج الوهاج الذي أضاء في شتى مجالات العلم والدين، لا سيما في أوساط أولي الفضل والبراعة من أهل الحديث والسنة وعلم الرجال، في مدةٍ قاربت (٧٠) عاماً من العطاء والتدريس والتصنيف.

وقد صلَّى عليه تلميذه النجيب المحدِّث الشَّيخ عبد الجبار الأعظمي مع حشود عظيمة من المسلمين، وأغلقت الأسواق، وامتنع الناس عن العمل، وكان يوماً حزيناً غشيت على الناس فيه سحائب الحزن والأسف، فقد كانت وفاة الشَّيخ مصاباً عظيماً لكل العلماء والمحقِّقين والمحدِّثين.

المبحث الثاني: مؤلفات الشَّيخ الأعظمي:

المطلب الأول: مؤلفاته باللغة العربية:

اعتنى الشَّيخ حبيب الرحمن الأعظمي – رحمه الله تعالى – بالكتابة والتأليف، واتَّخذ لذلك أشكالاً عدة، فاعتنى بالتصنيف والكتابة في اللغة العربية والفارسية والأردية، وعمل في تحقيق المخطوطات، وإعداد المحاضرات والمقالات، وكتابة الشعر في كلٍّ منها.

وعلى الرغم من كثرة الأسفار والأشغال وإدارة الجامعات والمدارس والتدريس فيها، فقد وفقه الله لإنجازاتٍ وتحقيقات بارعةٍ، وخدمات علمية عظيمة في مجال الحديث وعلومه.

تتَّسم مؤلفات الشَّيخ وتحقيقاته بالدِّقة والأدلة والإيجاز، وعندما حقَّق "مصنّف عبد الرزاق" لم يعلِّق عليه إلا في المواضع المشكلة، أو التي قد يثار حولها جدل، ولم يملئ حواشي الكتاب بالتعليقات المطولة جداً غير المهمة، وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدلُّ على علوّ كعبه في العلم والتحقيق الصحيح، بالإضافة إلى كثرة الكتب التي حقّقها والتي سبقت "الصحيحين" بالوجود، كـ: "مصنّف عبد الرزاق"، و"مصنّف ابن أبي شيبة"، و"سنن سعيد بن منصور"، و"كتاب الزهد" لابن المبارك، وغيرها من نفائس الكتب.

قال الشَّيخ المحقِّق محمَّد عوَّامة حفظه الله: يتَّضح لمن يمعن النَّظر في عمل الشَّيخ في التَّحقيق أنَّه:

١) يعتمد من النُّسخ الخطِّيّة ما يتيسّر له منها، سواء ما كان منها بجهده وتحصيله، أم ما يقدَّم إليه من الجهة التي ترغبُ من الشَّيخ قيامه بتحقيق الكتاب، ولم يكن الحصول على صورٍ من الكتاب أمراً ميسوراً كما هو الحال في أيامنا. ومن الكتب التي أخرجها الشَّيخ على أصول خطية معتمدة: كتاب "الزُّهد" لابن المبارك.

٢) ومن هنا فإنَّ جودة الكتب الأخرى ورفعتها في التَّحقيق هو جهد الشَّيخ الشَّخصيِّ، وملكته العلمية الواسعة، ودرايته القويّة، ودقَّة نظره الثّاقب، وذهنه الذَّهين الفطن في تقويم النُّصوص.

٣) ومن منهج الشَّيخ في التَّحقيق: عدم التَّطويل والإكثار من الكلام والتَّخريج في تعليقه على أيِّ كتاب كان؛ لأنَّ قلم الشَّيخ وأقلام معاصريه من علماء الهند كأقلام علمائنا السَّابقين، يُقلُّون الكلام، وإذا كانت الجملة الواحدة تؤدِّي المطلوب، وتبلغ القصد، فلا حاجة إلى كتابة جملةٍ ثانية، بل لا حاجة إلى إضافة كلمةٍ إلى الجملة، إنَّما كان الكلام الوجيز شعارهم ودثارهم.

٤) وكان يُعنى بتخريج الأحاديث المرفوعة، وكان – أحياناً – يخرِّج من حافظته، ومن الميسور له، ذلك أنِّي رأيته يخرِّج أحياناً نادرةً على وجه غيرُه أصوب منه وأولى.
٥) كما أنَّه كان يُعنى بتخريج الموقوفات على النَّهج نفسه.
٦) أمَّا إثبات مغايرات النُّسخ فينبِّه إلى المهمِّ منها، ويعتمد منها المعتمد، ويصوِّب أحياناً من عنده بجهده واجتهاده، وتتجلَّى مزية الشَّيخ في كثير من هذه المواقف[١].

وقد سرد الدكتور سعيد الأعظمي النَّدْوي مجموعة كبيرةً من مؤلَّفات وتحقيقات الشَّيخ الأعظمي في اللغة العربية واللغة الأردية في كتابه "حياة العلامة الأعظمي"، وكذلك ذكر بعضَها الأخ سيد عبد الماجد الغَوْري النَّدْوي في كتابه: "أعلام المحدِّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري"، كما سرد ناشرُ كتاب "شذوذ الألباني وأخطاؤه" للشَّيخ حبيب الرَّحمن بعضها، واستدركت عليهم بعضها، وفيما يلي مسردٌ مستوفٍ لها مع عزو كلِّ كتاب أو تحقيق إلى من ذكره.

١) الإتحافات السَّنية بذكر محدِّثي الحنفية[٢].
٢) تصحيح أغلاط الكتابين: معاني الآثار ومشكل الآثار[٣].
٣) تعقبات على الشَّيخ أحمد شاكر في تحقيقه لمسند الإمام أحمد رحمه الله [٤].
٤) تعليقاته على كتاب "نسب قريش" للزبير بن بكار[٥].
٥) التوسل[٦].
٦) "كتاب الجنائز" من الموسوعة الفقهية في الكويت[٧].

---

[١] ينظر تقدمة الشَّيخ محمد عوامة لتحقيق "المصنف" لابن أبي شيبة.

[٢] انظر: عبد الماجد الغوري، أعلام المحدثين، ص:١٥١، وسعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص:٦٩.

[٣] ذكره الشَّيخ حبيب الرحمن في كتابه "الحاوي لرجال الطحاوي" في ترجمة عبد الله بن وقَّاص، الورقة (٢٦٣) قال: ههنا إسقاط بينته في "أغلاط الكتابين"، وقال ذلك في ترجمة سليمان بن ربيعة الباهلي، وقال ذلك أيضاً في ترجمة ثالثة ، وهذا يدلّ على أنَّ الشَّيخ عاني من أغلاط الكتابين، فألَّف في ذلك، و لم أرَ من ذكره في كتبه.

[٤] انظر: سعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص:٣٥، و حبيب الرحمن الأعظمي، شذوذ الألباني، ص:٧، و عبد الماجد الغوري، أعلام المحدثين، ص:١٣٩.

[٥] سعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي ، ص:٣٦.

[٦] ذكره الدكتور نزار أباظة والشَّيخ رياض المالح في كتابهما "إتمام الأعلام، ص:٧٢.

[٧] سعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص:٩٤، و عبد الماجد الغوري، أعلام المحدثين، ص:١٤٣.

٧) الحاوي لرجال الطَّحاوي[١].

٨) شذوذ الألباني وأخطاؤه: وقد طبعته دار العروبة في أربعة أجزاء صغار.

٩) شيوخ الطَّحاوي[٢].

١٠) مقدمة واسعة وضافية وقيمة لكتاب "معارف الحديث" للشيخ محمَّد منظور النعماني (مؤسس مجلة الفرقان الشهرية)[٣].

١١) نصرة الحديث في الرَّد على منكري الحديث: ألَّفه بالأردوية، ثمَّ عرَّبه سبطه الدكتور مسعود الأعظمي.

١٢) ركعات التراويح: ألفه بالأردية، ثمَّ عرَّبه سبطه الدكتور مسعود الأعظمي[٤].

١٣) حجة الوداع: وهو مطبوع في مجلد ضخم يبلغ (٢٦٣) صحيفة، وصدر عن دار الأرقم عام ١٩٩٩م، ولم أر من تنبَّه له.

المطلب الثاني: تحقيقاته في اللغة العربية:

١) أسماء الثقات: لابن شاهين في مجلد كبير.

٢) تلخيص خواتم جامع الأصول: لابن الأثير، في مجلد كبير[٥].

٣) الزهد: لعبد الله بن المبارك، في مجلد، طبع في دار الكتب العلمية في بيروت عام ١٣٨٦هـ[٦].

---

[١] عبد الحي الحسني، الثقافة الإسلامية في الهند، ص:٣٩٢، وحبيب الرحمن الأعظمي، شذوذ الألباني، ص:٧، وعبد الماجد الغوري، أعلام المحدثين، ص:١٥٠، وسعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص:٦٩.

[٢] قال العلامة حبيب الرحمن في الورقة (٢٠٨): "ونذكر شيوخه وأحواله في العلم في كتابنا (شيوخ الطحاوي)"، وكذلك قال ذلك في الورقات التالية: (١) (٥) (١٢) وغيرها، ولم أرَ من تنبَّه لهذا الكتاب ممن ترجم له.

[٣] سعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص:٣٤.

[٤] وأصدرهما مؤسسة علوم القرآن، في بيروت، مع دار رحاب طيبة بالمدينة المنورة، مع مقدمة للشيخ محمد عوَّامة واعتناء للكتابين.

[٥] انظر: حبيب الرحمن الأعظمي، شذوذ الألباني، ص:٦، وسعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص:٦٠-٦٨، وعبد الماجد الغوري، أعلام المحدثين، ص:١٤٩.

[٦] انظر: عبد الحي الحسني، الثقافة الإسلامية في الهند، ص:٣٩٩، وحبيب الرحمن الأعظمي، شذوذ الألباني، ص:٦، وسعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص:٥٤، وعبد الماجد الغوري، أعلام المحدثين، ص:١٤٦.

٤) سنن سعيد بن منصور: طبع في مجلدين، وهو قسم من السنن، وجدها أحد أصدقاء الشَّيخ في إحدى مكتبات تركيا فقام الشَّيخ بخدمته وطباعته، طبع عام ١٣٨٧ه[١].
٥) كشف الأستار عن زوائد البزار: للهيثمي، في أربعة مجلدات كبيرة، طبع في مؤسسة الرسالة في بيروت[٢].
٦) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للسخاوي، في مجلد ضخم[٣].
٧) مجمع بحار الأنوار في غرائب التنْزيل ولطائف الأخبار: لمحمَّد طاهر الفتني[٤].
٨) مختصر الترغيب والترهيب: لابن حجر، في مجلد[٥].
٩) مسند إسحاق بن راهويه: في مجلدين كبيرين[٦].
١٠) مسند الحميدي: في مجلدين كبيرين، طبع عام ١٣٨١ه[٧].
١١) مصنف ابن أبي شيبة: يزيد على عشرين مجلداً، طبع في المكتبة الإمدادية في مكة[٨].
١٢) مصنف عبد الرزاق: في أحد عشر مجلداً، طبع في المكتب الإسلامي في بيروت[٩].
١٣) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: للحافظ ابن حجر، طبعته وزارة الأوقاف في الكويت، ثمَّ طبع في أربع مجلدات في دار المعرفة، في بيروت ١٤١٤ه[١٠].

---

[١] انظر:حبيب الرحمن الأعظمي، شذوذ الألباني، ص:٦، وسعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص:٤٧.

[٢] انظر:حبيب الرحمن الأعظمي، شذوذ الألباني، ص:٧)، وسعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص:٦٣، وعبد الماجد الغوري، أعلام المحدثين، ص:١٤٥.

[٣] انظر:حبيب الرحمن الأعظمي، شذوذ الألباني، ص:٦.

[٤] انظر: عبد الماجد الغوري، أعلام المحدثين، ص:١٤٧، وسعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص:٥٥.

[٥] انظر: حبيب الرحمن الأعظمي، شذوذ الألباني، ص:٧، وسعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص:٤٢.

[٦] انظر: حبيب الرحمن الأعظمي، شذوذ الألباني، ص:٧.

[٧] انظر:عبد الحي الحسني، الثقافة الإسلامية في الهند، ص:٣٩٤، وحبيب الرحمن الأعظمي، شذوذ الألباني، ص:٦، وسعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص:٤٣.

[٨] انظر: حبيب الرحمن الأعظمي، شذوذ الألباني، ص:٧، وعبد الماجد الغوري، أعلام المحدثين، ص:١٤٥، سعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص:٦٥.

[٩] انظر: حبيب الرحمن الأعظمي، شذوذ الألباني، ص:٦، وعبد الماجد الغوري، أعلام المحدثين، ص:١٤٥، سعيد الرحمن الأعظمي، وحياة العلامة الأعظمي، ص:٥٢.

[١٠] انظر:حبيب الرحمن الأعظمي، شذوذ الألباني، ص:٦، وسعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص:٤٨.

المطلب الثالث: مؤلفاته في اللغة الأردية:

١) إبطال العزاء (صناعة شبيه لضريح الحسين ﷺ) من خلال نظرة أهل السنة.

٢) أحاديث أهل القلوب المتعة: ويقع في جزئين.

٣) أحكام النذور لأولياء الله وتفسير: ﴿ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ﴾[البقرة: ١٧٣].

٤) إرشاد الثقلين في جواب اتحاد الفريقين[١].

٥) الأزهار المربوعة في ردّ الآثار المتبوعة: ألّفه في بيان مسألة الطلقات المجموعة، طبع في مجلدين[٢].

٦) أصحاب المهن والصناعات الأشراف[٣].

٧) الأعلام المرفوعة في حكم الطلقات المجموعة[٤].

٨) أعيان الحجاج[٥].

٩) التأمين وحكمه في الشريعة الإسلامية[٦].

١٠) تحقيق أهل الحديث[٧].

---

[١] ذكر هذه الكتب الأربعة الدكتور سعيد الرحمن الأعظمي في كتابه "حياة العلامة الأعظمي" (ص:٧٠-٧١)، على تصحيف في الاسم الكتاب الأخير إذ سَمَّاه: "إرشاد التعليق".

[٢] انظر:عبد الحي الحسني ، الثقافة الإسلامية في الهند، ص:٣٩٥، وسعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص:٧٠.

[٣] انظر:سعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص:٧١.

[٤] مطبوع كما ذكره الشيخ عبد الحي الحسني في "الثقافة الإسلامية في الهند" ص:٣٩٥، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في "شذوذ الألباني"، ص:٧، والدكتور سعيد الرحمن الأعظمي في "حياة العلامة الأعظمي" ص:٧٠.

[٥] مطبوع في مجلدين كما ذكره الشيخ عبد الحي الحسني في "الثقافة الإسلامية في الهند" ص:٣٧٤، والدكتور سعيد الرحمن الأعظمي، في "حياة العلامة الأعظمي" ص:٧٠.

[٦] أصدره المجمع التابع لمرقاة العلوم في "مئو"، ويقع في (٨٠) صحيفة من القطع الصغير. وطبع معه بنفس العنوان كتاب للشيخ عبد الله علوان، وهما بعناية الدكتور مسعود الأعظمي سبط الشَّيخ حبيب الرحمن، و لم يُشر له أحد.

[٧] سعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص:٧٠.

١١) تعديل رجال البخاري[١].

١٢) التنقيد السديد على التفسير الجديد[٢].

١٣) دار الإسلام ودار الحرب[٣].

١٤) دفع المجادلة عن آية المباهلة[٤].

١٥) ركعات التراويح.

١٦) رَهْبَرِ حجّاج (دليل الحجاج)[٥].

١٧) الشارع الحقيقي[٦].

١٨) معاشيات: وهو في علم الاقتصاد[٧].

١٩) نصرة الحديث في الرَّدِّ على منكري الحديث: وهو مطبوع في مجلد[٨].

٢٠) ردُّ تحقيق الكلام[٩].

---

[١] أصدره أيضاً المجمع العلمي، ويقع في (٢٣٧) صحيفة، وقد ألفه الشَّيخ ردّاً على الشيعي الرافضي الميرزا عبد المحسن، الذي طعن في جميع الصحابة والتابعين وأتباعهم والمحدثين الذين روى عنهم البخاري، وقرَّظه الشَّيخ عبد الشكور الفاروقي والعلامة سليمان الندوي، واعتنى بنشره الدكتور مسعود الأعظمي، و لم يشر له أحد.

[٢] سعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص:٧٠.

[٣] نشره المجمع العلمي لمرقاة العلوم في "مئو"، ويقع في (١١٨) صحيفة من القطع الصغير، قام بجمعه وتحقيقه سبطه الدكتور مسعود، و لم يشر له أحد.

[٤] سعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص:٧٠.

[٥] ذكر الشيخ عبد الحي الحسني هذا الكتاب والكتاب الذي قبله في "الثقافة الإسلامية في الهند"، ص:٣٩٦، والدكتور سعيد الرحمن الأعظمي، في "حياة العلامة الأعظمي"، ص:٧١.

[٦] سعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص:٧١.

[٧] مطبوع كما ذكره الشيخ عبد الحي الحسني في "الثقافة الإسلامية في الهند"، ص:٣٨٥.

[٨] انظر: عبد الحي الحسني، الثقافة الإسلامية في الهند، ص:٤٠٨، وحبيب الرحمن الأعظمي، شذوذ الألباني، ص:٧، وعبد الماجد الغوري، أعلام المحدثين في الهند، ص:١٥١، وسعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص:٧٠، وبعد كتابة ذلك رأيتُ الدكتور مسعود الأعظمي قد نقله إلى العربية، وأصدرته مؤسسة علوم القرآن، في بيروت، مع دار رحاب طيبة بالمدينة المنورة، مع مقدمة للشيخ المحقِّق محمد عوَّامة.

[٩] من موقع ويكيبيديا في الشابكة.

وله عدة مقالات باللغة الأردية نشرت في مجلات بارزة مثل: مجلة المعارف، ومجلة البرهان، ومجلة دار العلوم، ومجلة العدل، ومجلة الفرقان، ومجلة البلاغ، ومجلة النجم. هيَّأ الله لها طالب علم نجيب ليقوم بجمعها في كتاب "مقالات الشَّيخ حبيب الرحمن الأعظمي"، ثمَّ ترجمتها إلى اللغة العربية ليعمَّ نفعها.

المبحث الثالث: دراسة مخطوط كتاب "الحاوي لرجال الطحاوي":

لأهمية علم الرِّجال وعظيم موقعه في كشف الصَّحيح من الجريح قال الإمامُ عليُّ بن الْمَدِيْنِي كلمةً غالية نفيسة: "التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرِّجال نصف العلم"، فجعل (معرفة الرجال) نصفَ العلم.

وقال التاج ابن يونس: "إذا أوصى للمحدِّث تناول من علِم طرق إثبات الحديث وعدالة رجاله؛ لأنَّ من اقتصر على السَّماع فقط ليس بعالم"، وكذا قال السُّبكي في "شرح المنهاج"[١].

وقد قام العلماء الحفاظ النُّقَّاد بنقد كلِّ راوٍ صدرَ منه خطأٌ أو ضعفٌ أو تخليطٌ أو اضطرابٌ أو تزيُّد أو سهوٌ أو نسيان، سواء كان ذلكَ الرَّاوي لهم أباً أو أخاً أو ابناً أو قريباً أو صديقاً. فكان ذلك عنوانَ غلاءِ السُّنَّة لدى الحفَّاظ، وأنَّها عندهم أغلى من الآباء والأجداد، والأولاد والأحفاد، فكانوا بحق مضربَ المثل في هذا.

ووضع العلماء قواعدَ دقيقة في نقد الرُّواة، وتناولوا الرَّاوي في نفسه، ومرويّاته وشيوخه، وحفظه ونسيانه، وضبطه وتخليطه وضعفه، وتحمّله وأدائه، وشبابه وكهولته، وحضره وسفره، وسائر شؤونه التي يتصل بها أمر الرِّواية، حتّى ذكروا الحسنات اللَّطيفة والهِنَات الخفيفة...، فجلّوا الرَّاوي على أحسن ما استطاعوا من تجليةٍ وبيان، بحسب طاقة اجتهادهم، فكانوا في ذلك أمراً عجباً[٢].

ثمَّ جاء بعدهم مَنْ سار على نهجهم العلمي الدَّقيق فبدؤوا بجمع رجال القرون الأولى، وجَمَعَ بعضُهم رجالَ كتبٍ مخصوصةٍ، وكثُرَ في ذلك التَّأليف، من ذلك ما ابتدأه المقدسيُّ رحمه الله، بجمعه لرجال الكتب السِّتَّة، ثمَّ سار على سكَّتِهِ الكثيرون حتّى أعطوا الكتب السِّتَّة حقَّها الكامل الوافي إن شاء الله تعالى، وألَّف الحافظ ابن حجر رحمه الله "تعجيل المنفعة برجال الأئمة

---

[١] السيوطي، تدريب الرَّاوي، ص:٧.

[٢] انظر: عبد الفتاح أبو غدة، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، ص: ٨٤.

الأربعة"، والحافظ السُّيوطيُّ "إسعاف المبطأ برجال الموطَّأ"، وألَّف محمد بن علي الحسينيُّ "التذكرة في رجال العشرة".

وألَّف الإمام العينيُّ – رحمه الله تعالى – كتابه "مغاني الأخيار"، وهو يشمل رجال "شرح معاني الآثار" للإمام الطَّحاويِّ رحمه الله تعالى، ثمَّ قام بعض العلماء باختصار هذا الكتاب أو السَّير على منواله، مثل الشيخ أبي التراب رشد الله السِّندي في كتابه "كشف الأستار عن رجال معاني الآثار"، والذي طبع في الهند طبعة حجرية عام ١٣٤٩هـ.

وبقي رجال كتاب "مشكل الآثار" على تسلسلهم في أسانيد الكتاب، دون أن يجمعوا كبقية رجال كتب الحديث، حتَّى جاء محدِّث الدِّيار الهندية، المحدِّث الكبير، المحقِّق المدقِّق، المتقن المتفنِّن، الشيخ حبيب الرَّحمن الأعظمي رحمه الله تعالى، فقام باستقصاء رجال كتاب "مشكل الآثار" ورجال كتاب "شرح معاني الآثار" بنفسه، و لم يعوِّل على من سبقه، فكان لعمله هذا مزيةٌ لا تنكر، لا سيما تفرُّده بجمع رجال "مشكل الآثار" فيما أعلم.

وتظهر أهمية هذا الكتاب أيضاً لأنَّ الإمام الطَّحاويَّ – رحمه الله تعالى – متأخِّر الوفاة عن أصحاب الكتب الستة، وكان هناك طبقاتٌ من شيوخه ومن رواة الحديث في ذلك الزَّمان لم توجد في رجال الكتب الستة، بالإضافة إلى رجال أخرج لهم لم يترجموا في كتاب "التَّقريب" وغيره، ولَّما كان من العسير العثورُ على تراجم هؤلاء، والحكم عليهم، كان لابد من نشر علمِ هذا الكتاب على المهتمين بالحديث.

ويزيد الكتاب أهمِّيَّة أيضاً أنَّ معظم رجال الطَّحاوي لا يقلون منْزلةً في التَّثبُّت والضَّبطِ والعلمِ عن باقي رجال الكتب الستة كما سأشير إلى ذلك بعد قليل.

المطلب الأول: أقسام كتاب "الحاوي لرجال الطحاوي":

يتألَّف هذا الكتاب من مقدِّمة وقسمين، المقدمة لا تتجاوز أربعة أسطر، يبدو أنَّ الشَّيخ لم يتمَّها، لوجود هذه الأسطر الأربعة فقط في النُّسخة الثانية والتي هي بخط تلميذ وحفيد المؤلِّف رحمه الله تعالى، ونصُّها بعد البسملة: "الحمد لله الذي خلق لحفظ آثار نبيه وعاةً، وأقام لنشر علومه ونقله أمناء ورواةً، ونصب من بين عباده إلى سننه الكريمة دعاةً، فتذاكروها، وبلّغ كلُّ سلفٍ منهم إلى خلف، وتناقلوها حتَّى صانوها من الضَّياع والتَّلف، فها هي على مرِّ الدُّهور مصونة، ومن غوائل الدُّثور مأمونة، والصَّلاة والسَّلام على الحرز المنيع، والحبيب الشَّفيع، سيدنا محمَّد هادي الجميع، وعلى آله وصحبه العدول الأخيار، حاملي السُّنن وناقلي الآثار".

إلى هنا تنتهي المقدِّمة ويبدأ بعدها كتاب "الحاوي" بـ:

القسم الأول: وهو: تراجم الْمُسَمَّيْن، وقد وزَّعهم المؤلِّف - رحمه الله تعالى- على حروف المعجم، فكلٌّ من يبدأ بحرف الهمزة مثلاً جعلهم مع بعضهم بعضاً، دون النَّظر إلى اعتبار الحرف الثَّاني من الاسم والثَّالث وهكذا، فضلاً عن اسم الأب أو الجدِّ.

وقد أدخل أسماء النِّساء المترجَم لهنَّ مع الرِّجال، و لم يميزهنَّ عنهم، أو يفردهنَّ في باب خاصٍّ بهنَّ، فنراه يترجم لأسماء بنت زيد بن الخطاب بعد الأسود بن قيس العبدي وقبل أمية بن بسطام العبشي[١]، وكذلك ترجم لأسماء بنت عُميس - رضي الله عنها - بين أوس بن أوس وإسماعيل بن رجاء الزبيدي[٢]، وهكذا...

وفيما يلي أسماء بعض الرُّواة من الورقة الأولى، يجمعهم حرف الهمزة في أولهم لا غير:

إبراهيم بن أبي داود	أحمد بن خالد الوهبي
أصبغ بن الفرج	إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة
أحمد بن أبي عمران	أنس بن مالك
إبراهيم بن بشار	أنس بن عياض
أحمد بن داود	إبراهيم بن منقذ العُصفري
إدريس بن يحيى	أسد بن موسى
الأحوص بن حكيم	إبراهيم بن أبي يزيد
إبراهيم بن مرزوق	أيوب بن أبي تميمة
أحمد بن عبد الله بن يونس	إسماعيل بن إسحاق

يبدأ هذا القسم من بداية المخطوط وينتهي بالورقة ١٦٢.

والقسم الثاني: أدمج فيه المؤلف - رحمه الله تعالى - أنواع التَّراجم التالية معاً، دون تبويب لهم: الكنى، الألقاب، الأنساب، المبهمات.

[١] النسخة الثانية للمخطوط، ص:٧.

[٢] النسخة الثانية للمخطوط، ص:١٧.

ومثال ذلك أنه ترجم للرواة في هذا القسم الورقة ١٦٣/ب كما يأتي:

- أبو الزناد: عبد الله بن ذكوان ثقة فقيه.
- أبو عثمان مولى المغيرة بن شعبة، مقبول.
- الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز تقدم في الأسماء.
- ابن عجلان: هو محمَّد المدني، صدوق.
- أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم.
- ابن أبي ليلى: هو محمَّد بن عبد الرحمن، صدوق سيء الحفظ.
- أبو الزُّبير: هو محمَّد بن مسلم بن تدرس، صدوق إلا أنه يدلس.

كما أنه ترجم لمبهمات وكنى النساء ضمن هذا القسم أيضاً دون تمييزهم عن غيرهم، فقد ترجم في الورقة ١٦٤/ب لـ:

- أم منصور بن عبد الرحمن.
- ثمَّ للوهبي وهو أحمد بن خالد.
- أم سلمة: أم المؤمنين.
- ابن عباس: الصحابي المشهور.
- الأسود: هو ابن يزيد.
- أم حبيبة الجهنية، وهكذا...

ويبدأ هذا القسم من الورقة ١٦٣/أ، وينتهي مع نهاية بالورقة ١٩٧/أ حيث ينتهي المخطوط.

وإذا ظهر ذلك، بان لك بأنَّه لم يقدِّم الأسماء المجرَّدة على المزيدة، ولم يجعل (اللام ألف) حرفاً مستقلاً، ولم يراعِ اسم الأب والجد، وغير ذلك.

وقد درج على هذا أكثر من عالم في الهند، ومصنفاتهم في التراجم تشهد لهذا، منها كتاب "جامع المسانيد" للخوارزمي وكتابنا هذا وغيرهما. والسَّبب في ذلك أنَّهم يوردون الاسم عندما يقفون عليه، ويضعونه في حرفه حيثما اتفق.

المطلب الثاني: شرط المؤلِّف في الكتاب:

لم يصرِّح الشَّيخ بشرطه أو هدفه من هذا الكتاب، ولكن المطالع لهذا الكتاب يظهر له بوضوح أنّ المؤلف – رحمه الله – أراد جمع كتاب يحوي ضمن دفتيه رجال الإمام الطَّحاوي في أشهر كتابين له: "شرح معاني الآثار" و"شرح مشكل الآثار".

فهو يترجم للرَّاوي إذا وجده في أحد أسانيد الكتابين أو كليهما، مستقرئاً ذلك استقراءاً جديداً بجهوده الخاصّة من دون الاعتماد على الكتب التي أُلفت وجَمعت رجال الإمام الطَّحاوي، وقد وضع فوق أسماء الرُّواة أرقام الصَّفحات من المشكل والمعاني التي يوجد فيها هذا الرَّواي، وهذا دليل مهمٌّ يدلُّ على استقرائه الذَّاتي.

المطلب الثالث: منهج المؤلِّف في ذكره للتراجم:

يلاحظ المطالع لكتاب "الحاوي لرجال الطحاوي" أنَّ مؤلِّفه اتّبع خطَّةً في ترجمته للرُّواة ضمن كتابه، سار عليها إلى آخر المخطوط، وهي كالآتي:

الملحظ الأول: إذا كان الرَّاوي مترجَماً له في كتاب "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى، فإنَّ الشَّيخ يورد كلام الحافظ باختصار، ولا يعلِّق عليه أو يزيد، وهذا في الأعمّ الأغلب، مثال:

أ – أبان بن تغلب، أبو سعد الكوفي، ثقة تُكلِّم فيه للتَّشيع، من السابعة، مات سنة ١٤٠هـ، أخرج له الخمسة. (الورقة ١٨٣).

ب – إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، أبو يعقوب، نزيل بغداد يعرف باليتيم، ثقة تُكلِّم في سماعه من جرير وحده، من العاشرة، مات سنة ٢٠٣هـ أو قبلها، أخرج له أبو داود. (الورقة ١٨٧).

ج – إبراهيم بن الحجاج السامي هو ابن زيد البصري، أبو إسحاق، ثقة يهم قليلاً، من العاشرة، مات سنة ٢٣١هـ أو بعدها، أخرج له النَّسائي. (الورقة ١٨٩).

ولكن قد يزيد على ما في "التقريب" أو يعلِّق كما في التراجم الأتية:

- ص٢٦ (١٣٥) أمية بن مخشي، زاد الأعظمي: مَخْشِيّ كمَهْدِيّ.
- ص٢٨ (١٦٠) أحمد بن حماد التُّجيبي، زاد الأعظمي: قال في "الخلاصة": ثقة مأمون، مات ٢٩٦هـ، وهو أخو زغبة.
- ص١٦٨ (٥٩) صدوق، زاد الأعظمي: قلت: وثقه ابن معين.

وغالب الاختصار الذي فعله المؤلِّف يكون لتواريخ وفيات الرُّواة، فإنَّ المؤلِّف تعمَّد إسقاطها بكثرة!، وذكره لها قليل جداً بالنسبة لمن أغفل وفاته، مع أنَّ الحافظ ابن حجر ذكرها في "التقريب"، مثال ذلك أرقام التراجم الآتية:

ص٥ (٢١)، ص٩ (٤٩)، (٥٠)، ص١٠ (٥٦)، (٥٧)، ص ١٨(١٠٢)، ص١٩(١٠٦)، ص٢١ (١١٩)، ص٢٢ (١٢٥)، ص٤٣ (٢٦٥).

وهذه أمثلة لرواةٍ ذكر تاريخ الوفاة في تراجمهم:

ص٥ (٢٦)، ص ١٢(٧١)، ص١٧ (٩٠)، ص٢٦ (١٤٢)، ص٢٩ (١٦٣)، ص٥٣ (٢٣٧).

وهذا فيما يظهر أنَّ الشَّيخ الأعظمي – رحمه الله – لم يرد البسط والتَّوسُّع؛ ليكون كتابه وسطاً بين الاختصار والتطويل، وهذا الاختصار مؤثِّر أحياناً كما في ص٥٣ (٣٤٣)، حيث ذكر أن الرَّاوي ذكره ابن حبان في الثقات، وفي الكتاب الذي نقل منه هذه المعلومة وهو "لسان الميزان": ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ.

وقد يكون اختصاره جيداً حيناً آخر كما في ترجمة أسد بن موسى الملقب بأسد السنة ص٣ (١٢)، إذ قال فيه الحافظ في "التقريب": صدوق يغرب وفيه نصبٌ.

فحذف الأعظميُّ قوله: فيه نصب، وقد أحسنَ في ذلك لانتفاء هذه التهمة عنه بالأدلة المتكاثرة.

وقد يكون الرَّاوي في "التقريب" ولا يورد الأعظميُّ كلام ابن حجر فيه، وهو نادر جداً مثال: ص٧ (٣٨)، وص٦٢ (٣٩٢).

الملحظ الثاني: إن كان الرَّواة الذين على شرطه ولم يترجمهم "التَّقريب"، ووجد ترجمةً لهم في "تعجيل المنفعة" للحافظ ابن حجر فإنَّه يسوق كلامه في هذا الرَّاوي بتمامه كما في التَّراجم الآتية:

ص٢٠ (١١٥)، ص٤٩ (٣٠٩)، ص٦١ (٣٨٩)، ص٦٨ (٤٢٩)، ص١٠٠ (٣١).

الملحظ الثَّالث: إن لم يكن الرَّاوي ترجمة في "تقريب التهذيب" أو "تعجيل المنفعة" فإنَّ المصنِّف يبحث عن ترجمته في كتب التَّواريخ والتَّراجم؛ كتواريخ ابن معين والبخاريِّ، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حَاتِم، و"تاريخ بغداد"، و"تاريخ دمشق"، وتاريخ ابن الجوزي، و"تاريخ الإسلام" للذَّهبيِّ، كما يعتمد أيضاً على "الثِّقات" لابن حبان، و"الأنساب" للسّمعانيِّ.

وهو يعمل جاهداً في كلِّ ذلك على استحضار وكتابة ما قيل عن الرَّاوي، عمَّن روى، ومن روى عنه، وأقوال أئمة الجرح والتَّعديل فيه، وغير ذلك.

وغالب هذه التَّراجم تكون أطول من التَّراجم التي يأخذها من "التقريب"، يصوغها بنفسه، ويخطُّها قلمه، وأسلوبه فيها يختلف عن أسلوب الحافظ ابن حجر في عرض الترجمة، وهنا ظهرت ألْمعية الشَّيخ الأعظميِّ وإبداعه في ترجمته لبعض الرِّجال الذين لم يجمعهم كتاب، وإنَّما يصطاد نتفاً من تراجمهم من أماكن متعدِّدة، ويستخلص بمنقاش الجِهْبِذ المطَّلع المتقن المتفنِّن من بطون كتب الصَّحابة والتَّراجم والمناقب والأنساب والمشتبه والعِلَل والسُّؤالات والتَّواريخ والوفيات والسُّنن والمعاجم والأحكام والشُّروح والمسانيد والمستخرجات تراجمَ وأخباراً وفوائدَ تتعلَّق بالرِّجال في مظانِّها وغير مظانِّها.

مثال: أحمد بن عبد الله البرقي رقم (٣٧)، وأحمد بن عبد المؤمن المروزي رقم (٧٣)، أحمد بن أصرم رقم (١٦٦). والأخير على سبيل المثال ترجمه من "المشتبه" و"تاريخ الإسلام" للذَّهبيِّ، و"الأنساب" للسمعاني، و"تاريخ بغداد" للخطيب، و"المنتظم" لابن الجوزي.

وهذا يدلُّ على اطلاعه الواسع، وبحثه الطَّويل، وصبره الدَّؤوب على العلم، فرحمه الله تعالى رحمة واسعة.

الملحظ الرَّابع: إذا كان الرَّاوي مشهوراً بكنيته، فإنَّه يدوِّن اسمه وكنيته، ثمَّ يقول: انظر الكنى، كالأمثلة الآتية:

١) إبراهيم بن أبي زكريا، أبو إسحاق الضَّرير، قال: يأتي في الكنى، انظر: رقم (٢٤).

٢) أحمد بن أبي بكر، هو أبو مصعب في الكنى، انظر: رقم (٨٥).
٣) البراء بن نوفل، أبو هنيدة يأتي في الكنى، انظر: رقم (٣٠٦).
٤) بشير بن عقبة الدَّوْرَقي، هو أبو عَقيل في الكنى، انظر: رقم (٣٣٥).
٥) ثمامة بن شُفي، هو أبو علي الهَمْدَاني، يأتي في الكنى، انظر: رقم (٤٠٤).
٦) جبر بن نوف الودَّاك، في الكنى، انظر: رقم (٤٢٤).
٧) جعفر بن أبي إياس، أبو وحشية في الكنى، انظر: رقم (٤٤٣).
٨) جميل بن بصرة، أبو بصرة الغفاري، في الكنى، انظر: رقم (٤٦٣).

المطلب الرابع: رموز المؤلِّف واصطلاحاته التي استخدمها في الكتاب:

استخدم الشَّيخ حبيب الرَّحمن رحمه الله عدَّة رموزٍ في كتابه: "الحاوي"، هذا بالإضافة إلى أنَّه اتَّبع منهجاً – سارَ عليه في كثير من التَّراجم – في رموز الكتب التي أخرج مؤلِّفوها لهذا الرَّاوي، وخصوصاً إذا كان في أحد الكتب الستة، فبالإضافة لاستخدامه رموز الحافظ ابن حجر رحمه الله في "التقريب"، فإنَّ الشَّيخ استخدمَ بعض الرُّموز الأخرى.

ورموز "التقريب" هي كما يأتي – ولم يستخدم الأعظمي بعضها –:

١) البخاري في صحيحه (خ)، فإن كان حديثه عنده معلقاً (خت)، وللبخاري في الأدب المفرد (بخ)، وفي خلق أفعال العباد (عخ)، وفي جزء القراءة (ر)، وفي رفع اليدين (ي).
٢) ولمسلم (م)، ولمقدمة صحيحه (مق).
٣) ولأبي داود (د)، وفي المراسيل له (مد)، وفي فضائل الأنصار (صد)، وفي الناسخ (خد)، وفي القدر (قد)، وفي التفرد (ف)، وفي المسائل (ل)، وفي مسند مالك (كد).
٤) وللترمذي (ت)، وفي الشمائل له (تم).
٥) وللنسائي (س)، وفي مسند علي له (عس)، وفي مسند مالك (كن)، وفي كتاب العمل اليوم والليلة (سي)، وفي خصائص علي (ص).
٦) ولابن ماجه (ق)، وفي التفسير له (فق).

٧) وإذا اجتمعت فالرقم (ع)، وأما علامة (٤) فهي لهم سوى الشَّيخين.

وكثيراً ما يصرِّح لمن أخرج له باسمه التَّام، ولا يرمز له.

ومن الرُّموز التي زادها الشَّيخ الأعظمي رحمه الله قوله:

١) "أخرج له الخمسة"، ويقصد بذلك أنَّ مسلماً وأبا داود والتِّرمِذي والنَّسائي وابن ماجه أخرجوا له جميعاً، وأمثلة ذلك كثيرة منها:

- ص٩(٥٥) - ص٢١(١١٩) - ص٢١(١٢٣) - ص٤٥(٢٨٠)

- ص٨٠(٧٤) - ص٨١(٨٠) - ص٩٢(١٥) - ص٩٩(٢٥)

- ص١٠٠(٣٥) - ص١٠١(٣٨) - ص١٠٢(٥١) - ص١٠٥(٦٨)

ولكن الشَّيخ الأعظمي اعتمد هذا الرَّمز بشكل أغلبيٍّ لا كلِّيٍّ؛ لأنَّه صرَّح بأسمائهم جميعاً في بعض التراجم، و لم يقل الخمسة، مثال:

- ص٤[١٩] أخرج له خت م الأربعة، و لم يقل: خت والخمسة.
- ص١٧[٩٤] قال: أخرج له مسلم والأربعة، و لم يقل: أخرج له الخمسة.
- ص٢٠[١١١] قال: أخرج له م ت س ق، و لم يقل: أخرج له الخمسة إلا (د).

٢) ومن اصطلاحاته أيضاً: إذا كان الرَّاوي قد أخرج له الشَّيخان البخاري ومسلم، وشاركهما في الرِّواية عنه أحد أصحاب السُّنن الأربعة، فكثيراً ما يرمز للشَّيخين أو أحدهما مكتفياً بذلك، ويقول: "وغيرهما"، ومن أمثلة ذلك:

* ص٨[٤٣] أخرج له خ م وغيرهما. * ص٩[٥٠] أخرج له خ م وغيرهما.

* ص٩ [٥١] أخرج له خ وغيره. * ص٩[٤٨] أخرج له خ د وغيرهما.

* ص٩٦[٩] أخرج له خ م وغيرهما. * ص٩٧[١٠] أخرج له خ م وغيرهما.

أو يقول مثلاً: أخرج له فلان وغيره، مثال ذلك:

* ص١[٣] أخرج له خ د س وغيرهم. * ص٢٧[١٤٧] أخرج له ن بخ وغيرهما.

* ص٣٧[٢٢٣] أخرج له ق وغيره. * ص٤٧[٢٨٩] أخرج له خ ت وغيرهما.

٣) اصطلح المؤلِّف على وضع رقم الصَّحيفة التي ورد فيها اسم هذا الرَّاوي في كتاب "شرح معاني الآثار" وكتاب "مشكل الآثار" أو كليهما مع رمز للكتاب، فكتاب "المعاني" رمز له بـ (ع)، وكتاب "المشكل" رمز له بـ (ش) وأحياناً (مش)، وقد جمع مجموعات الرُّواة من أحد الكتابين مع بعضها بعضاً مشيراً إلى الجزء الذي وردت أسماؤهم فيه. مثال ذلك:

في الورقة (٥١) من النسخة الثانية للمخطوط رقم (٣١٧) ترجم لـ: أشعث بن شعبة، ورمز فوق الاسم: [ع ص١٥٩]؛ أي أنَّ هذا الرَّاوي موجود في "معاني الآثار" في الصحيفة (١٥٩)، وترجمَ بعده مباشرةً لأحمد بن إبراهيم رقم (٣١٨)، ورمز فوقه [ش ص٣٠٣]، وهو في "مشكل الآثار" الجزء الرَّابع من الطبعة الهندية، واستمرَّ هكذا في استخراج رواة "المشكل" من الجزء الرَّابع إلى الترجمة رقم (٣٢٥).

ثمَّ عاد إلى رواة "المعاني" فترجم لإبراهيم بن محمَّد بن المنتشر، ورمز فوقه لـ [ع ص١/١٧٧] وهو في الجزء الأوَّل من الطبعة الهندية "للمعاني"، واستمرَّ يترجم في رجال "المعاني" إلى رقم (٤٢٨)، ثمَّ عاد إلى تراجم رواة "المشكل" وهكذا.

وقد اعتمد على نسخة "معاني الآثار" المطبوعة في الهند في مجلَّدين، وهي الطبعة المصطفائية المطبوعة عام ١٣٠٢هـ، وأما كتاب "مشكل الآثار" فاعتمد على الطبعة الهندية أيضاً المطبوعة في أربع مجلدات في دائرة المعارف النظامية في حيدر أباد الهند ١٣٣٣هـ.

٤) ومن رموز المؤلف أيضاً أنَّه يكتب في هامش بعض التراجم: "أهمله السندي"؛ أي أنَّ الشَّيخ رشد الله السِّنْدِي لم يورده في كتابه "كشف الأستار"، وهذه التَّراجم تكون من كتاب "المعاني"؛ لأنَّها على شرط السِّنْدِي، ولا يتعرَّض لهذا الرَّمز في رجال "المشكل".

وأمثلة ذلك في الأرقام الآتية مع الصَّفحات:

١ – الورقة ٧(٣٣) أسماء بنت زيد بن الخطاب. ٢ – الورقة ١٧(٩٤) إسماعيل بن رجاء.
٣ – الورقة ١٩(١٠٤) أنيسة عمت خبيب. ٤ – الورقة ٥٠ (٣١٣) أيمن بن نابل.
٥ – الورقة٥١ (٣١٧) أشعث بن شعبة. ٦ – الورقة ٦٥(٤١٨) إبراهيم بن سعد.
٧ – الورقة ٨١ (٨٢) بشير والد عمران. ٨ – الورقة ٨٣ (٩٤) بشر بن حرب.
٩ – الورقة ٨٤ (٩٩) بشر بن منصور. ١٠ – الورقة ٨٥(١١٠) بشير الصحابي.
١١ – الورقة ٩٤ (٢٧) ثعلبة بن أبي مالك. ١٢ – الورقة ٩٥ (٣٥) ثابت بن قيس.
١٣ – الورقة ١٠٤ (٦٥) جبير بن حية.

وقد يكون الرَّاوي في "المعاني" وقد أهمله السِّندي، ومع ذلك لا يشير الشَّيخ الأعظمي لذلك وهو قليل نادر، مثال:

الورقة ٧٠(٧) بكر بن مضر هو في "المعاني"، لم يترجمه السِّنْدِي، ولم يشر الأعظميِّ لذلك.

الورقة ٨٣(٩٦) بكر بن عبد الرحمن هو في "المعاني"، ولم يترجمه السِّنْدِي، ولم يشر الأعظمي لذلك.

٥) وقد رمز المؤلف أيضاً بكلمة: "تأمَّل" بهامش بعض تراجم الرُّواة الذين شكَّ فيهم، أو في ترجمتهم، وهم بحاجة إلى مزيد بحثٍ وتنقيب وإمعان، ومن أمثلة ذلك:

- الورقة ٢١ رقم (١١٩) إسماعيل بن حكيم.
- الورقة ٣٤ رقم (١٩٧) أحمد بن يوسف.
- الورقة ٣٨ رقم (٢٢٧) الأسود بن شيبان.
- الورقة ٤٠ رقم (٢٤٠) إبراهيم بن هاشم.
- الورقة ٩٩ رقم (٢٨) جعفر بن محمَّد.
- الورقة ١٠١رقم (٣٩) جابر عن سالم، قال: مزيد تأمُّل.

٦) كما أنَّ المؤلِّف – رحمه الله تعالى – يكتب حديثَ بعض الرُّواة الذين عسُر عليه ترجمتهم أو تعيينهم، حتَّى يتسنّى له مراجعة التَّرجمة وتحقيقها ومقارنتها مع أسانيد الحديث في كتب السَّنَّة، وغالباً ما يكون حديث هذا الرَّاوي فرداً، أو يكون الاسم محتملاً كأن يكون مهملاً، أو يكون مصحَّفاً – وهو الغالب – وقد يكون كتابة الشَّيخ له زيادةً في الفائدة – والله أعلم – وأمثلتها كثيرة جداً إذ لا تخلو من ذلك ورقة تقريباً في المخطوط:

– ص١٨ (٩٧)	– ص٢٨ (١٥٩)	– ص٢٨ (١٦١)
– ص٣٠ (١٦٨)	– ص٣٠ (١٧٢)	– ص٣٣ (١٩١)
– ص٣٣ (١٩٣)	– ص٣٣ (١٩٤)	– ص٣٤ (١٩٦)

المطلب الخامس: زيادات المؤلِّف على من قبله:

ألَّف علماء الإسلام كتباً كثيرة في علوم الرُّواة ورجال الأسانيد، و جمعوا رجال بعض الكتب المخصوصة، وتفنَّنوا في ذلك غاية التَّفنُّن، حتَّى كاد الواقف عليها يقول: إنَّهم استوفوا فيها كلَّ شيء، فلم يتركوا زيادةً لمستزيد، أو ثغرة لمستدركٍ أو متعقِّب.

ولكن سرعان ما يتبدَّد هذا، عندما نقف بين حين وآخر من هذا العصر على آثار إخواننا علماء الهند وباكستان في هذا العلم الشَّريف، فنجد لديهم: الجديد المفيد، والنادر الفريد، ويتبدَّى لنا صدق كلمة الإمام ابن مالك النَّحويِّ، في فاتحة كتابه "التَّسهيل"، إذ يقول رحمه الله تعالى: "وإذا كانت العلوم منحاً إلهية، ومواهب اختصاصية، فغير مستبعد أن يُدَّخر

لبعض المتأخِّرين، ما عَسُرَ على كثير من المتقدِّمين، نعوذ بالله من حسدٍ يسدُّ باب الإنصاف، ويصدُّ عن جميل الأوصاف"[١].

وهذا ينطبق على الشَّيخ حبيب الرَّحمن الذي استطاع بجدِّه واجتهاده، واستقرائه الخاص أن يستدرك على من قبله، حيث إنَّه وجد رجالاً في كتاب "معاني الآثار" للطَّحاوي أغفلَ ترجمتهم بل ذِكْرَهُم من ألَّف قبله في رجال الطَّحاوي.

وتنقسم زيادات الشَّيخ الأعظميِّ على من جمع رجال الطَّحاويِّ إلى أربعة أقسام:

أوَّلاً: تفرُّده برجال "مشكل الآثار":

وهو أهمُّها، وزاد فيه الشَّيخ رجال الإمام الطَّحاوي – رحمه الله – في كتابه القيم النَّفيس "مشكل الآثار" وقد ميَّزها عن غيرها بوضع حرف (ش) أو الحرفين (مش)، فوق اسم الرَّاوي الموجود في "مشكل الآثار"، مثال ذلك:

١) أمية بن هند الحجازي ص٣٩ (٢٣٤).
٢) أمية بن صفوان الجمحي ص٤٣ (٢٦٤).
٣) أمية بن خالد القيسي ص٤٥ (٢٨٠).
٤) أحمد بن عمران الأخنسي ص٤٦ (٢٨٧).
٥) الأغر بن الصباح المنْقري ص٤٧ (٢٨٨).

- **ثانياً: زياداته على أبي التُّراب السِّنْدِي:**
- استدرك الشَّيخ الأعظميُّ على كتاب السِّندي بعض رجال الطَّحاوي في كتابه "المعاني"، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "أهمله السندي"، وقد ذكرت أمثلة لذلك سابقاً، كما أنَّه قد يأتي برجالٍ من رجال "المعاني" قد غفل السِّندي عنهم، ومع ذلك لا ينبِّه على إهمال السِّندي لهم ومن أمثلة ذلك غير ما سبق:
- (إبراهيم بن محمَّد بن عرعرة)، (إبراهيم بن نعيم)، (أحمد بن عبد المؤمن الصوفي)، (أرقم ابن شرحبيل الأودي الكوفي)، (إسحاق بن عبد الله المدني مولى زائدة)، (الأسود بن هلال المحاربي)، (أشعث بن شعبة المصيصي)، (أشعث بن عبد الله بن جابر الْحُدَاني)، (أيوب بن خوط أبو أمية البصري)، (البراء بن عازب)، (بريد بن أبي

[١] ابن مالك، التسهيل، ص: ٧.

مريم)، (الأغر بن الصباح المنقري)، (بكر بن عبد الرحمن المزني)، (ثابت بن عبيد)، (ثور بن زيد الديلي)، (جعفر بن عبد الله القرشي).

- ثمَّ ظهر لي أنَّ السَّبب في فوات هذا الكمِّ الكبير من رواة "المعاني" على الإمام السِّنْدِي هو: أن أبا التراب السِّنْدِي قد اختصر "مغاني الأخيار" للعيني، ثمَّ ضاعَ منه قسم، ففي ترجمة إبراهيم بن أبي داود من كتابه "كشف الأستار" (ص٥) قال: "ونسخة المغاني للعينيِّ التي رأيتها في المدينة المنوّرة قد ضاعت بعض أوراقها من أوَّلها إلى ترجمة إبراهيم بن عبد الله الهاشمي، فلم أفز على كلام العيني فيه".
- وقد يُعذر الإمام السِّندي في بعض تراجم المسمّين بإبراهيم، ولكن ما بال غيرهم وهم في أصله "المغاني"، ولعلَّ ما ضاع منه أكثر من ذلك، أو كان يهم في اختصاره، والله أعلم.
- **ثالثاً: زياداته على الإمام العينيِّ:**
- ما زاده الشيخ الأعظميّ ولم يترجمه العلامة العينيُّ - رحمهما الله - في "مغاني الأخيار"، وهي فوائد سنيَّة واستدراكٌ عظيم على أحد أئمة الحديث المتبحِّرين العلماء، وهذا إن دلَّ على شيء، فإنَّما يدلّ على ألْمعية الشَّيخ الأعظميِّ ودقّته، ودقّة استقراءه لرجال الطَّحاوي في كتاب "شرح معاني الآثار"، ومن خلفه كتاب "مشكل الآثار"، مثال ذلك: أحمد بن سعيد الأصفهاني، وأحمد بن حفص بن عبد الله، وأحمد بن المفضل الحفري، وأحمد بن يحيى الصوري، وأزهر بن سعيد الحرازي، وأسامة بن زيد العدوي، وإسحاق بن يزيد الهذلي، وإسحاق بن يوسف بن مرداس، وأسد بن موسى.
- **رابعاً: توسُّعه في باب الكنى والألقاب:**
- ومن إضافات الشَّيخ الأعظميِّ توسُّعه الكبير جداً في بابي الكنى والمبهمات، فقد استغرق ذلك في كتابه أكثر من (٣٤) ورقةً من النُّسخة الأصل من المخطوط، و(١١٣) ورقةً من النسخة الثانية، وقد استغرقَ هذا الباب عند السِّنْدِي (٢٠) صحيفةً من المطبوع فقط.
- وهذا من تفنُّن الشَّيخ الأعظميِّ وشديد حرصه على العلم، فإنَّ لأبواب الكنى والمبهمات أهميَّة جليلة وكبيرة لا يتنبَّه لها إلا العلماء المنقِّبون، وطلاب العلم الدَّؤوبون على البحث والمطالعة، تعينهم وتيسِّر لهم بحثهم وعملهم.

المطلب السَّادس: ما فات المؤلِّفَ من رجال الطَّحاوي:

ينقسم فوات الشَّيخ الأعظميِّ لرجال الإمام الطَّحاوي إلى قسمين:

أوَّلاً: فواتٌ يعذر فيه، لنقص نسخة "المشكل":

هو نقصٌ يعذر فيه الشيخ الأعظمي، وهذا النَّقص في نسخة كتاب "مشكل الآثار" التي اعتمد عليها الشَّيخ في استخراجه لرواة "المشكل"، فقد ذكر الأستاذ المنقِّب الشَّيخ محمَّد زاهد الكوثري في كتابه "الحاوي في سيرة الإمام الطَّحاوي": "ومن مؤلَّفات الطَّحاوي بيان مشكل الحديث المعروف بـ: (مشكل الآثار في نفي التَّضاد عن الأحاديث واستخراج الأحكام منها)، وهو من محفوظات مكتبة فيض الله شيخ الإسلام في اصطنبول تحت أرقام (٢٧٣ - ٢٧٩) في سبع مجلدات ضخام، وهي صحيحة مقروءة من رواية أبي القاسم هشام بن محمَّد بن أبي خليفة الرُّعيني عن الطَّحاوي، قابلها وصحَّحها ابن السّابق المترجم له في (الضُّوء اللامع)، والقسم المطبوع منه في حيدر آباد في أربعة أجزاء ربّما لا يكون نصف الكتاب على سقم الطبع"[١].

واعتمد الشَّيخ شعيب الأرناؤوط على كلام الإمام الكوثريِّ فطبع الكتاب كاملاً في ١٦ مجلداً مع التَّحقيق، وأسألُ الله أن يهيِّئَ طالب علم ألْمعي لجمع باقي رجال "المشكل" في القسم الجديد المطبوع حديثاً.

ثانياً: ما وقفت عليه من تراجم فاتته:

وهذا إن دلَّ على شيءٍ فإنّما يدلُّ على أنَّ الشَّيخ استقرأ رجال الطَّحاوي دون اعتماد على من كتب قبله في الموضوع، وهذا لا يقلِّل من قيمة الكتاب، وما فاته قليلٌ جداً لا يكاد يذكر، وقد وقفت على بعض الرِّجال الذين فاته ترجمتهم، وذلك من خلال مقارنة كتب تراجم رجال الطَّحاوي مع بعضها، ثمَّ الرُّجوع إلى الكتاب لمعرفة صواب أو وهم الزَّائد فتحصَّل لديَّ الأسماء الآتية:

١) إسماعيل بن أبي ذؤيب، لم أره عند الأعظميِّ، وهو في "شرح معاني الآثار" (١/١٦١).

٢) إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة، لم أره عند الأعظميِّ، وهو في "شرح معاني الآثار" (١/٣٨٠).

[١] محمد زاهد الكوثري، الحاوي في سيرة الطحاوي، ص: ٣٤.

٣) أحمد بن محمَّد بن هانئ الطائي، لم أره عند الأعظميِّ، وهو في "شرح معاني الآثار" (٢/٢٢٠).

٤) أسد بن عمرو بن عامر القشيري، لم أره عند الأعظميِّ، وهو في "شرح معاني الآثار" (٤/٢٨١).

٥) الأسود بن يزيد بن قيس النخعي له الكثير الكثير.

٦) أوس بن عبد الله الرَّبعي، لم أره عند الأعظميِّ، وهو في "شرح معاني الآثار" (٢/٦) و(٣/٢٩٧) وهو أبو الجوزاء الرَّبعي.

٧) أيوب بن خوط، لم أره عند الأعظميِّ، وهو في "شرح معاني الآثار" (٤/٩٩).

٨) أيوب بن شرحبيل الأصبحي، لم أره عند الأعظميِّ، وهو في "شرح معاني الآثار" (٢/٣٢).

٩) بشير بن سعد الصَّحابي، لم أره عند الأعظميِّ، وهو في "شرح معاني الآثار" (٤/٨٤).

١٠) جبلة بن حممة، لم أره عند الأعظمي، وهو في "شرح معاني الآثار" (٣/٣٠٤).

١١) جروة بن حميل، لم أره عنده، وهو في "شرح معاني الآثار" (٣/١٨٩) باسم حروة بن حميد.

١٢) جعفر بن أبي طالب، لم أره عنده، وهو في "شرح معاني الآثار" (٤/٢٨١).

ترجم الشَّيخ حبيب الرحمن لمن له ذكرٌ في كتاب "شرح معاني الآثار" وليس له رواية فيه، وفاته بعض من له ذكرٌ ولا رواية له، مثل:

- الأقرع بن حابس، له ذكر في "شرح معاني الآثار" (٤/١٧٢)، و(٤/٣٠٠).
- أمامة بنت أبي العاص، لها ذكر في "شرح معاني الآثار" (٣/٢٨٤).
- امرؤ القيس بن عابس، له ذكر في "شرح معاني الآثار" (٤/١٤٧).
- أنيس، له ذكر في "شرح معاني الآثار" (٢/٣٧) و(٣/١٣٤)، و(٣/١٤١).
- ثبيتة بنت الضحاك، لها ذكر في "شرح معاني الآثار" (٣/١٣).
- جبار بن صخر، له ذكر، تصحف في المطبوع إلى جابر بن صخر، انظر: "شرح معاني الآثار" (١/٣٠٧).

المطلب السَّابع: مدَّة تأليف الكتاب:

لم يُصرِّح المؤلِّف بمدَّة تأليفه للكتاب، إلا أن الشَّيخ المصنِّف قال في ختام كتابنا هذا: "وهذا آخر الكنى، ولله الحمد على أن وفقنا للإتمام، وكان ذلك يوم الجمعة لسبع مضين من جمادى الأولى سنة ١٣٤٨ الهجرية، على صاحبها ألفُ ألفِ صلاةٍ وتحية. أبو المآثر حبيب الرَّحمن الأعظمي".

ومعنى ذلك أن مولانا الأعظمي أنهى الكتاب وهو في التاسعة والعشرين من العمر، وهذا يدلُّ على فطانةٍ وألمعيةٍ مبكِّرة، وهمّةٍ متوثِّبة طموحة.

وبقي الشَّيخ يزيد في الكتاب ويستدرك عليه، إلى قرب وفاته، بدليل الأشياء الآتية:

* قال الشَّيخ في ترجمة أحمد بن علي ص ٥٧ (٣٦٠): لم أقدر على تعيينه، ثمَّ بعد كتابتي هذا بثلاثين سنة، وقفت على نسخة خطِّية لـ: "شرح معاني الآثار" في حيدر آباد...

* وقال في ترجمة داود بن عمرو الحضرمي ص١٧٥ (٥):... كتبت هذا قبل أن يظهر تاريخ البخاريِّ وكتاب ابن أبي حَاتِم، ثمَّ وجدتُ بعد ظهورهما ترجمته في الكتابين. قلت: طبع "التَّاريخ الكبير" عام ١٣٦١هـ، وكتاب "الجرح والتَّعديل" ١٣٧١هـ.

* وقال في ترجمة شهر بن حبيش ص٢٤٤ (٥١٠): الصَّواب سهم بن حبيش، ثمَّ لما جاء كتاب السِّندي مطبوعاً.... قلت: طبع كتاب "كشف الأستار" للسندي عام ١٣٤٩هـ.

بالإضافة لما سبق فإنَّ المطالع لكتاب "الحاوي" يجد أحياناً في الورقة الواحدة من المخطوط ثمانية إلحاقات مثل الورقة [١٢/ب] من المخطوط الأصل. وكذا غيرها من الورقات ففي بعضها خمس أو ست إلحاقات، ممَّا يدلُّ على أنَّ الشَّيخ بقي يستدرك ويزيد في الكتاب حتى وقتٍ قريب من وفاته رحمه الله والله تعالى أعلم.

المطلب الثامن: تسمية الكتاب بـ"الحاوي لرجال الطحاوي" ونسبته:

لم تكن تسمية الكتاب من قبل الشيخ الأعظميِّ مجرَّد جناسٍ وسجعٍ بين كلمتي "الحاوي" والطَّحاوي، ولكنَّها دقّة علمية، وفهم عميق، فقد ألَّف قبله العينيُّ، وأبو التراب السِّنْدِي، ومحمَّد أيوب الهندي المظاهري، ونور الله بن خورشيد حسين، ولم يتنبَّهوا لهذا العنوان؛ وذلك لأنَّهم جمعوا رجال كتاب واحدٍ للطَّحاوي وهو "معاني الآثار".

أمَّا الشَّيخ حبيب الرَّحمن فقد نظر بإمعان في كتب الطَّحاوي فوجد أن أعظم كتابين له وأشهر، إنَّما هما "شرح معاني الآثار" و"شرح مشكل الآثار"، فسمَّى كتابه – والله أعلم –

"الحاوي لرجال الطَّحاوي"؛ ويقصد الكتابَ الذي حوى رجال أشهرِ كتابين للإمام الطَّحاوي وهو أوَّل من فعل ذلك.

وأمَّا نسبة الكتاب للشَّيخ الأعظميِّ – رحمه الله – فبالإضافة إلى ذكر اسم الشَّيخ على نسختي المخطوط، فقد قال العلامة عبد الحيِّ الحسنيُّ في كتابه القيم "الثقافة الإسلامية في الهند"[١]: "الحاوي على رجال الطَّحاوي" للشَّيخ حبيب الرَّحمن الأعظمي (ع – خ) أي عربي مخطوط.

وذُكِرَ في مقدمة كتاب "شذوذ الألباني" للشَّيخ الأعظميِّ نفسه[٢].

وذكره الدُّكتور سعيد الأعظميُّ النَّدْوي في كتابه "حياة العلامة الأعظمي" بعنوان "الحاوي لرجال الطحاوي"[٣]، وكذلك الأستاذ سيد عبد الماجد الغوري النَّدْوي في كتابه "أعلام المحدِّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري"[٤]، وأيَّد ذلك ووثَّقه أستاذنا الشيخ الدُّكتور نور الدين عتر بمعرفته لتلميذ المصنِّف الذي قدَّم له نسختي الكتاب، وهو الشيخ إقبال أحمد الأعظمي، فثبت الكتاب للمؤلِّف بالسَّند المتَّصل الصَّحيح جداً، ولله الحمد والمنَّة.

المطلب التاسع: من ألَّف في رجال الطَّحاوي، ومدى اطِّلاع الشَّيخ الأعظميِّ عليه:

لم يذكر الشَّيخ حبيب الرَّحمن في كتابه الكتبَ التي أُلِّفت في نفس الموضوع، كما أنَّه لم يذكر اطلاعه عليها ما عدا كتاب السِّنْدِي.

١) وقد أُفْرِدَ شيوخ الطَّحاوي في مؤلَّف جمعه: الشَّيخ عبد العزيز بن أبي طاهر التميمي.

٢) "مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار" للعلامة بدر الدين العيني، لم يطلع عليه الشَّيخ الأعظميُّ، وإنَّما اطلع على مختصره "كشف الأستار" لأبي التراب السِّنْدِي.

ففي ص٩٠ (٤) ثابت بن أبي قتادة ... ذكر "المغاني" عن العجلي...... حكاه السِّنديُّ.

---

[١] عبد الحي الحسني، الثقافة الإسلامية في الهند، ص٣٩٢.

[٢] ذكره (ص٧).

[٣] انظر: سعيد الرحمن الأعظمي، حياة العلامة الأعظمي، ص؟؟.

[٤] انظر: عبد الماجد الغوري، أعلام المحدثين في الهند، ص١٥٠.

وص٩٨ (١٧) جعفر بن سليمان... قال في "المغاني": ذكره ابن يونس....حكاه السِّنديُّ.

٣) "الإيثار في رجال معاني الآثار" لابن قُطْلوبغا، جمع فيه رجالَ كلٍّ من الطَّحاويِّ وموطَّأ محمَّد والآثار له.

٤) "كشف الأستار عن رجال معاني الآثار" لأبي التُّراب رشد الله السِّنْدِي، وهو مطبوع على الحجر عام ١٣٤٩ﻫ ومتداول.

٥) "تراجم الأحبار من رجال معاني الآثار" لمحمَّد بن أيوب المظاهري الهندي، طبع في الهند طبعة حجرية في أربع مجلدات، وقد أفدتُ منه كثيراً.

٦) "تحفة الأخيار في رجال شرح معاني الآثار" لنور الله بن خورشيد حسين.

والشَّيخ الأعظمي لم يطلع على أحد هذه الكتب، يظهر ذلك للمتصفِّح للمخطوط، ويدلُّ عليه: بحثه المطوَّل عن بعض الرِّجال، وخاصّةً أسماء الرُّواة المصحَّفة التي وقفَ فيها، و لم يحكم عليها.

وأما اطلاعه على السِّندي فكان بعد انتهاءه من تأليف الكتاب؛ لأنَّه أنهى الكتاب قبل طباعة كتاب السندي، وبعد طباعته اعتد الشَّيخ حبيب الرحمن على مصدر وسيط قبل تملُّكه للكتاب، يدلُّ على ذلك عدَّة أمور منها قوله:

ص٢٢(١٢٧) أحمد ين يحيى الصُّوري، عنه الطَّحاوي، نقل لي شفيع[1] عن كتاب السِّندي.

ص٢٤(١٣١) إبراهيم بن محمَّد الصيرفي،... نقل لي شفيع الديوبندي من كتاب السِّندي ما نصه...

وبعد طباعة الشَّيخ محمَّد شفيع الديوبندي مفتي باكستان في ذلك الوقت، كتاب "كشف الأستار"، أرسل نسخةً منه للشَّيخ، يدلُّ على ذلك كلامه في التراجم الآتية:

ص٢٢١ (٢٧٨) سليمان بن بشير قال: عندي ابن يسير، ثمَّ وجدتُ السِّنديَّ قد حكى عن العينيِّ أنَّ الصَّواب عنده أيضاً ابن يسير وهو النخعي....

ص٢٤٤ (٥١٠) شهر بن حبيش الصَّواب سهم بن حبيش ثمَّ لما جاء كتاب السندي مطبوعاً...

[1] يقصد به: الشيخَ محمد شفيع العثماني، المفتي الأول لجمهورية باكستان الإسلامية.

المطلب العاشر: ألْمعية الشَّيخ حبيب الرَّحمن الأعظمي:

تكاملت جهود مجموعة من العلماء الكبار المحدِّثين حتّى أوفوا رجال الكتب السِّتَّة حقَّها من الدِّراسة والبحث والتَّنقيب، فكان كلُّ إمامٍ يزيد ويكمل عملَ الإمام الذي قبله، حتّى عرفوا اسم الرَّاوي ونسبه، وحاله في الجرح والتعديل وطبقته، وكم حديثاً روى، وهل كان ذلك في المتابعات والشَّواهد، أم في حيِّز الاحتجاج، إلى غير ذلك من الخدمات القيمة التي قدَّموها.

وينظر الناظر في مخطوطنا فيجد عملاً فردياً من الشَّيخ الأعظمي - رحمه الله - في عصر متأخِّر، فنجده يذكر تحقيقات بارعة، وتنبيهات قيمة، في رواة لم يُسبق لاستقراء أحاديثهم عند الطَّحاوي، ويذكر كيف أخرجَ لهذا الراوي، أفي الأصول أم في المتابعات، أمنفرداً أم قرن براوٍ آخر، وهذا يدلُّ على غزير علمه، ودقَّة عمله، وباعه الطَّويل في التحقيق وخاصّة في تراجم الرِّجال.

والأمثلة المستمدة من كلامه تدلُّ على ما ذكرت:

- "أحمد بن الحسن بن قاسم المعروف برسول نفسه (ص٢٣)...، الطَّحاوي لم يخرج له كثير شيء، إنَّما هي ستَّة أحاديث جُلُّها في المتابعات".

  وقول الأعظميِّ: "جلُّها في المتابعات" في غاية الدِّقة، وقد تتبعتها وأوصلتها إلى عشرة وكلها رواه الطحاوي متابعةً، وهي في شرح المعاني: كتاب الصَّلاة (٢٣٣/١، ٣٢٨، ٣٦٩)، وفي كتاب الحج (٢٣/٢)، وكتاب العتاق (١١٠/٣)، وكتاب الحدود (١٤٢/٣، ١٤٧)، وكتاب الكراهة (٢٣٢/٤، ٢٩٣، ٣٣٨).

- غسان بن عبيد الموصلي (ص٤٠٢)، ونقل الشَّيخ الأعظميُّ عن كثير من الأئمة تضعيفه، ثمَّ قال: وليس له في "المعاني" و"المشكل" إلا حديثاً واحداً، وهو ليس ممَّا ينفرد به.
- فَضالة بن المفضل بن فضالة (ص٤٠٥)، ساقَ الأعظميُّ أقوال من ضعَّفه ثمَّ قال: "إنَّما أخرج له الطَّحاوي في المتابعات، وليس له سوى موضع واحد في (المشكل)".
- فُرات بن أبي الفُرات (ص٤٠٦) ساقَ أقوال من ضعَّفه، ثمَّ قال: "ليس له عند الطَّحاويِّ إلا حديثاً واحداً".

كما اكتشف الشَّيخ - رحمه الله - تصحيفاتٍ وأوهاماً كثيرة في أسماء الرِّجال، فالكلام المعتاد يحتمل، وأمَّا أسماء الرِّجال فلا مجال فيها للاحتمالات.

وأمثلة ذلك كثيرة منها:

- (ص٥) أحمد بن عبد الرحمن شيخ الطَّحاوي، هو ابن وهب بن مسلم المصري... قلت: "قد عيَّنته من عند نفسي بأنه ابن وهب، ثمَّ رأيت الطَّحاويَّ قد صرَّح به في مكان آخر".
- (ص١٤) أحمد بن خلف شيخ الطَّحاوي، عندي هو من أغلاط النُّسَّاخ، والصَّحيح: حدَّثنا أحمدُ عن خلفٍ، وأحمد هذا هو ابن أبي عمران، وخلف هو ابن هشام، وقد روى الطَّحاويُّ عنه هكذا في عدَّة مواضع.
- (ص١٥) أحمد بن إسحاق، عندي هو خطأ جزماً، وهو من أشنع تصرَّفات النَّاسخين، والصَّواب: أحمد ثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس، والدَّليل على ذلك أن في (ش ٢٧٨/١) كنَّى المرويَّ عنه بأبي يعقوب مرفوعاً، وأبو يعقوب كنيةُ إسحاق بن إبراهيم، ورفعه يدلُّ على أنَّ لفظة (عن) غلط، وبالجملة إنَّ زيادة أداة الكنية بعد أحمد خطأ، والصَّواب ما ذكرنا.
- (ص٤١٢) القاسم غير منسوب، قال الأعظمي: "لعلَّ الصَّواب: روح بن القاسم، ثمَّ وجدت الحديث في مسلمٍ، سنداً ومتناً وفيه كما صحَّحته والحمد لله".
- (ص٢٧٦) علي بن مُرَّة، لعلَّ الصَّواب: عمرو بن مرَّة هو الجملي، كنت كتبت هذا ظناً منِّي، ثم راجعت "مسند الطَّيالسي" فوجدتُ فيه هكذا، فالحمد لله حمداً كثيراً.
- (ص٢٨٠) عبد الله بن ثروان، الصَّواب: عبد الرَّحمن، ثمَّ وجدت في "المسند" كما صحَّحتُ ولله الحمد.

المطلب الحادي عشر: دراسة نسخ مخطوط "الحاوي لرجال الطَّحاوي":

للكتاب نسختان: إحداهما: بخطِّ المؤلِّف نفسه رحمه الله تعالى. والثانية: بخطِّ تلميذه وسبطه الدُّكتور مسعود الأعظميِّ بأمر وإشراف من المؤلِّف.

يعتمد المحقِّقون على نسخٍ مخطوطة قريبة من عصر مؤلِّف الكتاب، فإن ظفروا بنسخةٍ خطيةٍ لأحد تلامذته، أو على نسخة كُتبت في عصر المؤلِّف، أو رآها المؤلِّف، أو وضع عليها اسمه؛ فتكون فرحتهم عارمة، ونشوتهم كبيرة، ثمَّ يصفون النُّسخة بأنَّها نفيسة وغالية، متقنة وصحيحة، محرَّرة ومقابلة، ثمَّ يغدوا المحقِّق ليصفَ براعتها وأهميتها، وتوفيق الله له بتصويرها من مكتبات العالم.

بل إنَّ قيمة أيِّ مخطوط ترتفع وتتوثَّق بشكل كبير جداً، عندما يكون المخطوط قد كُتب في حياة المؤلِّف، فكيف إذا كان المخطوط بخطِّ صاحب الكتاب، كتبه بقلمه من أوله إلى آخره، مستدركاً ومعلِّقاً ومنقِّحاً وزائداً عليه، لابد أن تكون النُّسخة عندئذٍ غايةً في النَّفاسة والجودة، وهذا حال مخطوطنا ولله الحمد والمنة.

هذه النُّسخة مازالت محفوظةً في بيت الشَّيخ – رحمه الله – عند أولاده وأحفاده، وقد وصلت إلينا منها نسخةٌ مصوَّرة من أستاذنا الدُّكتور نور الدين عتر متَّع الله بعلمه وحياته، أوصلها إليه الشيخ إقبال أحمد الأعظمي، تلميذ المصنِّف، وقد لازمه سنين طويلة.

يحمل المخطوط عنواناً كما جاء في الورقة الثانية منه: "الحاوي لرجال الطَّحاوي"، وجاء على ظهر الورقة الأولى في أسفلها بخطِّ الدكتور مسعود الأعظمي ما يلي:

"صورة فوتوغرافية لنسخة (الحاوي لرجال الطَّحاوي)، الخطية التي هي بخطِّ المؤلِّف رحمه الله تعالى، وفي أوَّله الخطبة التي هي بخطِّ المؤلف، لعلَّها ناقصة. الدكتور مسعود الأعظمي ١٤٢١/٢/٢هـ ٢٠٠٠/٥/٧م". انتهى كلام الدكتور.

أوَّل هذه النسخة: "بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، الحمد لله الذي خلق لحفظ آثار نبيه وعاةً، وأقام لنشر علومه نقلةً أمناء ورواة...".

أوراقها: تقع النُّسخة الأصل في (١٩٧) ورقة من الحجم الكبير.

أسطرها: مختلفة متوسطها حوالي ٢٣ سطراً.

التراجم: يتفاوت عدد التَّراجم في كلِّ وجه للورقة من ١٥ إلى ٢٠ ترجمة.

نوع الخط: فارسي جميل.

الوصف العام: المخطوط منقَّط، وقد كتبَ المؤلِّف اسمَ الرَّاوي المترجَم له بخطٍ أعرضَ بقليل من خطِّه في بقية الترجمة.

كما أنَّه حافظ على قواعد الكتابة التي اصطلح عليها المحدِّثون في الغالب، فمن ذلك:

حذف الألف في الأسماء الآتية لتُكتب هكذا: إسمعيل – إسحق – الحرث – إبرهيم.

كما أنه يكتب "داود" دائماً هكذا: داؤد، والهاء يكتب مكانها هاء مشقوقة ( )، ونحن نرسمها هاءاً هكذا (هــ) ويكتب تحتها إشارةً لحرف الهاء هكذا ( )، فكلمة: الكاهلي، يكتبها: الكا ـــهـــلي، و(هو) هكذا: ـــهـــو.

اهتمَّ الشَّيخ بتخريج اللَّحق، إذا أراد الاستزادة في ترجمة الرَّاوي، وهو كثير قلَّما تخلو منه ورقة في المخطوط.

كما اهتمَّ بضبط بعض الكلمات بالحركات؛ أي ضبطَ قلم لا ضبط حرف، وهو قليل.

في الغالب يذكر من خرَّج له مصرِّحاً باسمهم، ولكن قد يرمز لهم برموز "التقريب" لمن أخرج له، وهو قليل، فمن الرُّواة الذين رمز لمن أخرج له، (١٢٨) (٣٨٨).

وقد يرمز في الأصل، ويصرِّح في النسخة الثانية مثل: (١٤٧) (٢١٢) (٤١٤).

رقَّم الشَّيخ التراجم في النسخة الأمِّ إلى رقم (٢٣)، ثمَّ ترك الترقيم إلى آخر حرف الألف، ثمَّ عاد الترقيم في حرف الباء والتاء والثاء، ولكنَّ بترقيم غير متتابع، وقد أمعنت النَّظر فيه مطوَّلاً فلم أهتدي لمقصده، فلعلَّ ذلك على النَّشاط، أو على حسب توقُّعه إضافةَ شيءٍ من التَّراجم أو عدم ذلك، والله الهادي للصَّواب.

في هذه النسخة أخطاء وتحريفات قليلة.

اعتمد في كتابة الأرقام – سواء لبعض الوفيات، أو لبعض مصادر ترجمة الرواة – على الطَّريقة الهندية، وهي كالآتي: ١ – – ٣ – – ٥ – – – ٨ – ٩ – ١٠

قدّم الأسماء التي تبدأ بحرف الواو (الورقة ١٤٦/ب) على الأسماء التي تبدأ بحرف الهاء (الورقة ١٤٩/ب).

إذا انتهت أسماء الرُّواة من حرف واحد من جهة الورقة (ب)، فإنَّ المؤلِّف يُبقي الوجه (أ) فارغاً، وفي الورقة التي تليها يترك الوجه (ب) فارغاً أيضاً، ثمَّ يبدأ بأسماء الرُّواة من الحرف الذي يليه في الوجه (أ)، وقد فعل ذلك عند انتهاء أسماء الرواة من حرف الألف وابتداء أسماء الرواة من حرف الباء، وكذلك حرف الباء مع التاء، والتاء مع الثاء، ولكنَّه لم يفعل ذلك في حرف الجيم.

وهي نسخة مراجعة لعدَّة مرَّات، يظهر ذلك بوضوح من كثرة الإلحاقات عليها، والتي كتبت بخطِّ المؤلِّف، بأشكال مختلفة، كخط صغير في متن الكتاب يعطفه إلى جهة اللَّحق، ثم يكتب اللَّحق على الهامش، إمَّا صاعداً أو نازلاً، وقد يكتب اللَّحق بين الأسطر، كما أنَّه كتب بعض الإلحاقات بالمقلوب من كتابته لباقي الصفحة.

وكتب في آخر المخطوط ما يأتي:

> "وهذا آخر الكنى، ولله الحمد على أن وفقنا للإتمام، وكان ذلك يوم الجمعة لسبع مضين من جمادى الأولى سنة ١٣٤٨ الهجرية، على صاحبها

ألفُ ألفِ صلاةٍ وتحية. أرّخت عام إتمامه بقولي ع: إنَّه والله تصنيف شريف. سنة ١٣٤٨هـ.

أبو المآثر حبيب الرَّحمن الأعظمي غفر له، مئو – أعظم كره".

ثمَّ استدرك بترجمةٍ لـ: أبي كثير المخزومي، وكتب في نهايتها أبو المآثر.

النسخة الثانية للمخطوط:

وهي بخط الدكتور مسعود الأعظمي، تلميذ وسبط مؤلِّف الكتاب الشَّيخ حبيب الرَّحمن الأعظمي، وقد كتبه بأمرٍ منه وتحت إشرافه، كتبَ على ظهر هذه النسخة بعض الكتب التي اعتمد عليها المؤلِّف في كتابه، يظهر منها ما يأتي: "تقريب"، "تهذيب التهذيب"،....، "ميزان"، "لسان الميزان"،..... "بغية الوعاة"، "أنساب السمعاني"، وهكذا.... وبعضها واضح وكثير منها غير واضح بسبب رداءة التصوير.

ثم كتب المقدِّمة غير التامة، ثمَّ ابتدأ الكتاب، وفي أعلى الصفحة عنوانه كما في النُّسخة الأم: "الحاوي لرجال الطَّحاوي".

أوراقها: تقع هذه النسخة في (٣٣٩) ورقة.

أسطرها: متوسطها (١٥) سطراً تقريباً.

التراجم: متفاوتة جداً فمن ترجمة واحدة إلى (٩) تراجم.

نوع الخط: نسخي.

الوصف العام: النُّسخة واضحة الخطِّ جداً، نُسخت بدقة كبيرة، إذ قلَّما وجدت فروقاً بين النسختين، وإن وجد فتكون يسيرة، مثل العيشي والعبشي.

وهذا يدلّ على نباهة النَّاسخ ودقَّته في النَّسخ، بالإضافة إلى اطِّلاع المؤلِّف عليها، وكتابة خطِّه في بعض تراجمها، ففي الورقة (٩٨) جاء بعد ترجمة جعفر بن سليمان النوفلي البويطي بخطِّ المؤلِّف الشَّيخ حبيب الرَّحمن الأعظمي: "قلت: حدّث عنه الطَّبرانيُّ في كتاب (الدُّعاء) له في مواضع منها (٢٠٨/٢) (٤٠٩/٣ —٤٧١) وغيرها، قال العيني: ذكره ابن يونس في الغرباء، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً حكاه السِّندي".

وهذه النُّسخة مدقَّقة ومقابلة بدليل الإلحاقات التي عليها، والتي كتبت بخطٍّ مغاير تماماً، مثال:

١) في الورقة (٩٧) جعفر الفريابي... كتب بعد ترجمته بخطٍّ مغاير: "له ذكر في (التقريب) في ترجمة خالد بن عمرو النَّوفلي".

٢) في الورقة (٦٥) إبراهيم بن سليمان التيمي.... كُتب على الهامش بخط مغاير: "في تناشد الأشعار عن رجل من الصَّحابة، إنكار جوازه، ابن الزُّبير".

٣) الورقة (٣٣) أحمد بن محمَّد بن سلام، كتب بخطٍّ مغاير عند ذكر شيوخه. "قلت: ووهب بن بقية"، وغير ذلك.

يوجد إضافات يسيرة جداً في هذه النُّسخة ليست في النسخة الأمِّ، كما في الورقة (٨٠) في ترجمة بكر بن بكَّار قال:.... [سفيان بن حسين عن الزُّهري، قال النَّسائي بعده: بكر بن بكَّار ليس بالقويِّ، قال ابن حجر: لم يذكره المزِّيُّ] وكتب بعدها: ما بين الحاجزين ليس في الأصل.

ويوجد غير ذلك لكنَّه قليل جداً.

هذه النُّسخة رقّمها النَّاسخ، وأعطى كلَّ حرفٍ رقماً منفرداً عن أرقام الحرف الآخر، فوصل ترقيمه لحرف الألف إلى (٤٣١)، وحرف الباء (١١٩)، وحرف التاء (٩)، وحرف الثاء (٣٥)، وحرف الجيم (٨٦)، وهكذا، وقد أعطى الأسماء المصحَّفة والمكررة أرقاماً أيضاً.

وفي خاتمة النُّسخة عبارة الشَّيخ الأعظمي ذاتها التي كتبها في خاتمة النسخة الأم:

"وهذا آخر الكنى، ولله الحمد على أن وفقنا للإتمام، وكان ذلك يوم الجمعة لسبع مضين من جمادى الأولى سنة ١٣٤٨ الهجرية، على صاحبها ألفُ ألفِ صلاةٍ وتحية.

أرّخت عام إتمامه بقولي ع: إنَّه والله تصنيف شريف. سنة ١٣٤٨هـ.

أبو المآثر حبيب الرَّحمن الأعظمي".

وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

الخاتمة:

وهكذا يجد القارئ الكريم في عرض ودراسة هذا الكتاب الفخم الماتع، تصديقَ الصفات التي وُصِف بها العلامة المحقق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله تعالى، وأنَّ ثناء العلماء عليه ما كان إلا وصفاً لما رأوه من همة ويقظة الشيخ وألمعيته، وهم في ذلك أبعد ما يكون عن كيل المدح جزافاً بلا دليل.

وكتاب العلامة أظهر بحقٍّ متانة علمه، وسعة اطلاعه، كما أظهر أهميةَ الكتابين الذين عمل على ترجمة رجالهما "شرح معاني الآثار" و"مشكل الآثار"، وأنهما في الرتب الأولى من الاحتجاج، ورجالهما لا يقلون منزلة عن رجال الكتب الستة.

وختاماً أسأل الله تعالى أن يهيِّئ طالب علم نابه فطن حتى يستخرج بقية رجال "مشكل الآثار" من الطبعة التي قام على تحقيقها وخدمتها الشيخ شعيب الأرناؤوط؛ لأن الشيخ العلامة حبيب الرحمن رحمه الله اعتمد على النسخة الهندية الناقصة كما تم بيان ذلك في المقال.

كما أسأله ﷻ أن يكرمنا بإخراج "الحاوي لرجال الطحاوي" بحلة قشيبة، تقرُّ به عيون طلاب العلم والعلماء في كل مكان، إنه سبحانه وتعالى أكرم مسؤول.

وصلَّى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلَّم.

المصادر والمراجع:

١) إتمام الأعلام: للدكتور نزار أباظة والأستاذ محمد رياض المالح، دار صادر، بيروت، ط١، عام ١٩٩٩م.

٢) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: لابن بلبان، تحقيق الشيخ شعيب الأناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣) أعلام المحدثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري وآثارهم في الحديث وعلومه: لسيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٤) تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: للإمام عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط١، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.

٥) تراجم الأحبار من رجال شرح معاني الآثار: للشيخ محمد أيوب المظاهري الهندي، المكتبة الخليلية، سهارنفور، الهند.

٦) الثقافة الإسلامية في الهند: للشيخ عبد الحي الحسني، راجعه: الإمام أبو الحسن الندوي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٧) الحاوي في سيرة الطحاوي: للشيخ محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار، القاهرة، ١٣٦٨هـ.

٨) الرحلة في طلب الحديث: للإمام أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق أستاذنا الدكتور نور الدين عتر، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، عام ١٣٩٥هـ.

٩) شذوذ الألباني وأخطاؤه، للشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، طبع دار العروبة، الكويت.

١٠) فقه أهل العراق: للشيخ محمد زاهد الكوثري، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
١١) كشف الأستار عن رجال معاني الآثار: للشيخ أبي التراب رشد الله السندي، نشر مكتبة الدار، المدينة المنورة.
١٢) الكلام المفيد في تحرير الأسانيد (ثبت الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني): لروح الأمين بن حسين أحمد القاسمي، طبع مكتبة حجاز في ديوبند، الهند، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
١٣) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث: للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٤، ١٤١٧هـ.
١٤) محدث الهند الكبير العلامة حبيب الرحمن الأعظمي: للدكتور سعيد الأعظمي الندوي، طبع مركز الحديث النبوي الشريف، دمشق، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٥) المصنف للإمام أبي بكر بن أبي شيبة: تحقيق الشيخ محمد عوامة، طبع دار القبلة، المدينة المنورة. ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

الشيخ محمد مصطفى الأعظمي ومساهماته العلمية في مجال الحديث النبوي دراسة استقرائية

سيد عبد الماجد الغَوْري[١]
samghouri@gmial.com

ملخص البحث:

إنَّ الهند رغم بُعْدها من مهبط الوحي ومعاقل الإسلام ومراكز العلم بُعْداً جغرافياً، فقد أنجبت عدداً كبيراً من العلماء الأفذاذ على مرّ العصور وتعاقُب الأزمان، الذين ساهموا بالتصنيف والتأليف في كل مجال من مجالات العلوم الدينية والمعارف الإسلامية، فلا يكاد يوجد مجال من مجالاتها إلا ولهم فيه مساهمة علمية فعالة[٢]، لا سيما مجال الحديث النبوي، الذي لا يخفى على كل مشتغل به ما لعلماء هذه البلاد من جهود علمية مشكورة فيه في القرون الخمسة المتأخّرة الأخيرة، وما لهم من المنْزلة السامية في ذلك، وقد شهد لهم بالتوجُّه إليها، وبالتفوُّق فيها بل التفرُّد بها، غيرُ واحد من كبار علماء العرب، ممن عرفوهم ووقفوا على خدماتهم الجليلة، ونوَّهوا بها تنويهات كبيرة، وأثنوا عليها عاطر الثناء.

ومن العلماء الأجلاء الذين تفتخر بهم هذه البلاد: الشيخ محمد مصطفى الأعظمي، الذي يُعَدّ من أكابر علماء الحديث النبوي في هذا العصر، وله ريادةٌ في خدمة هذا المجال المبارك، إذ هو أوّلُ مَن كشف عن مخطوط "صحيح ابن خزيمة" ونشره بتحقيقه وتعليقاته. كذلك هو من العلماء الأوائل البارزين الذين قاموا بتأليف الكتب القيمة في الدفاع عن السنة النبوية ونفيِ الزَّغْل والدَّغْل عنها، ورَدّوا من خلالها ردّاً مفحماً على أباطيل المستشرقين للسنة النبوية. وكذلك فهو أول مَن طوَّع الحاسوبَ الآلِي لخدمة الحديث النبوي، وتفرَّغ لأجل ذلك حتى أثمر جهده، وآتى أُكُلَه.

[١] الباحث الأول في معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا).

[٢] يُرجَع للتأكُّد من ذلك إلى كتاب "الثقافة الإسلامية في الهند" للشيخ عبد الحي الحسني.

ولكنه مع ذلك – للأسف – لم يحظ بعناية الباحثين المتخصصين في مجال الحديث النبوي للتعريف بسيرته الذاتية، وإبرازِ مساهماته العلمية في هذا المجال، مع أنه قد أثرى المكتبةَ الحديثية المعاصرة بالأعمال العلمية المميَّزة من التأليف والتحقيق والإبداع، الأمرُ الذي حداني إلى إعداد هذا البحث المتواضع، الذي يشمل على ثلاثة مباحث، أولها يتناول سيرةَ هذا العالِم الجليل من أهمّ جوانبها، والثاني يعرِّف بجهوده العظيمة في دحض أباطيل المستشرقين للحديث النبوي. أما الثالث الأخير فهو يقوم بدراسة استقرائية لأعماله العلمية من التأليف والتحقيق، وكذلك بإبراز جهوده الريادية في تسخير الحاسوب لخدمة الحديث النبوي.

المبحث الأول: نبذة من سيرته[١]:

يحتوي هذا المبحث على خمسة مطالب، والتي تتضمَّن المعلومات الموجَزة عن مولد الشيخ ونشأته ودراسته، واشتغاله بمجال التدريس، وعما حصل من التكريمات والجوائز، وكذلك عن اتِّجاهه المذهبي والفكري.

المطلب الأول: مولده ونشأته:

وُلد الشيخ أبو عقيل محمد مصطفى الأعظمي[٢] في بلدة "مَئُو"[٣] سنة ١٣٥٠هـ (الموافق ١٩٣٠م)، في أسرة ميسورة الحال، ونشأ في بيئة دينية محافظة، وقد اعتنى والده بتربيته وتعليمه اعتناءاً كبيراً، وقد أهدى إليه الأعظميُّ كتابَه الشهير (Studies in Early Hadith Literature) اعترافاً بما له عليه من الفضل الأكبر في ذلك.

---

[١] كتبتُها مستفيداً مما كُتب عن الشيخ في "الموسوعة العربية العالمية" (ج٢، ص٢٨٩)، بالإضافة إلى معلومات شفهية كثيرة حصلتُ عليها عنه من قبل بعض تلامذته.

[٢] "الأعظمي" نسبةً إلى بلدة "أَعْظَمْ كَرَهْ"، التي تقع في ولاية "أُتْرابرديش" في شمالي الهند. وقد أنجبت هذه المدينة الكثيرين من العلماء الأجلاَّء أمثال: العلامة المؤرِّخ الأديب الشيخ شِبْلي النعماني (ت١٣٣٢ه)، والمحدِّث الكبير الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (ت١٤١٢ه) وغيرهما الكثيرون من فطاحل علماء الهند، الذين عُرفوا بخدماتهم العلمية الجليلة في مختلف ميادين العلوم الشرعية.

[٣] مَئُوْ: من أشهر مدن شمالي الهند، التي كانت في السابق تابعةً لمديرية "أعظم كره"، وكلُّ من ينتسب من علماء الهند بنسبة "الأعظمي" يُراد بها هذه المدينة.

المطلب الثاني: دارسته:

تلقَّى الشيخُ الأعظمي مبادئَ العلوم الشرعية في بعض المدارس الدينية الواقعة في مسقط رأسه، مثل "دار العلوم مَئُو"[١]. ثم انتقل إلى "مدرسة شاهِي"[٢] الواقعة في بلدة "مُرَادْآباد"، حيث دَرَس لمدة قصيرة. ثم التحق بـ"دار العلوم دِيُوْبَنْد" الشهيرة[٣]، وتخرَّج منها في العلوم الشرعية بشهادة "الفضيلة"[٤]، عام ١٣٧٢هـ (الموافق ١٩٥٢م). وكان ممن أخذ عنهم الحديثَ النبويَّ في دار العلوم: المحدِّث الشيخ حسين أحمد المدني[٥]، والعلامة الشيخ إبراهيم البَلْيَاوِي[٦]، وغيرهما.

---

[١] وهي تُعَدّ في أقدم وأشهر مدارس تلك المنطقة، وقد درَّس فيها علماء كبار، أمثال المحدِّث الكبير الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله تعالى.

[٢] وهي تُعرَف اليوم بـ"الجامعة القاسمية"، ويكون عدادها في أقدم فروع "دار العلوم ديوبند"، أسَّسها الشيخ محمد قاسم النَّانُوْتَوي في عام ١٢٩٦هـ، في بلدة "مرادآباد" الواقعة في شمالي الهند. وقد درَّس في هذه الجامعة نخبةٌ من علماء الحديث الأجلاء، وتخرَّج على أيديهم الكثير من كبار علماء الهند وباكستان.

[٣] وهي أكبر جامعة إسلامية في الهند، تقع في قرية "ديوبند" التابعة لمديرية "سهارنفور" في شمالي الهند، تقع على بعد (١٥٠ ك م) من دهلي عاصمة الهند. أسَّسها الشيخ محمد قاسم النانوتوي في عام ١٢٨٣هـ (الموافق ١٨٦٦م). تزخر هذه الجامعة – دائماً – بالعلماء المتضلّعين في سائر العلوم النقلية والعقلية. وقد تخرَّج فيها أكابر علماء الحديث في هذا العصر أمثال: المحدِّث الشيخ محمد أنور شاه الكشميري، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي. انظر: عبد الحليم الندوي، مراكز المسلمين التعليمية والثقافية والدينية في الهند، ص١، ٣.

[٤] والتي تعادل شهادةَ "الماجستير".

[٥] هو حسين أحمد بن حبيب الله الفيض آبادي المشهور بالمدني، الملقَّب بـ"شيخ الإسلام" (١٢٦٦–١٣٧٧هـ): المحدِّث الكبير، العالم المجاهد. وُلد بقرية "بانغر مئو" بمديرية "أناؤ"في ولاية أترابراديش، وتخرَّج في دار العلوم ديوبند على كبار شيوخها أمثال: الشيخ خليل أحمد السهارنبوري، والشيخ محمود حسن الديوبندي. أقام بالمدينة المنوَّرة مدةً يدرِّسُ في المسجد النبوي. ودرَّس الحديثَ النبوي في دار العلوم ديوبند مدةً طويلةً، وقد تتلمذ عليه عدد هائل من الطلاب يبلغ عددهم (٤٤٨٤) طالباً. وكان ممن قاوم الاستعمارَ البريطانيَّ مقاومةً شديدةً، وسُجن لأجل ذلك مراراً. وكان قليلَ التصنيفِ لأجل نشاطاته السياسية والدعوية والتدريسية، وقد جَمَع بعض تلاميذه دروسه وأماليه بالأردوية لبعض الكتب الستة. (انظر:عبد الحي الحسني، نزهة الخواطر، ج٨، ص١٢١٤–١٢١٦، والبخاري، أكابر علماء ديوبند، ص١١٢).

[٦] هو العلامة الجليل، وأحد أبرع أساتذة العلوم النقلية والعقلية في الهند في عصره، ومن كبار أساتذة دار العلوم، درَّس فيها قرابة عشرين سنةً، ونهل من علمه الطلاب الوافدون من أنحاء الهند وأرجائها، ويبلغ عددهم خمسة آلاف. توفي في ديوبند. ومن مؤلَّفاته في الحديث: "هداية الأحوذي شرح جامع الترمذي". انظر: حبيب الرحمن القاسمي، علماء ديوبند وعلم الحديث، ص١٢٣، ١٢٤.

ثم درس سنةً في "جامعة عَلِيْكَرَهْ الإسلامية"[١]، و لم يتيسَّر لي الوقوف على نوعية دراسته في هذه الجامعة.

ثم رحل إلى مصر، والتحق هناك بجامعة الأزهر، وتخرَّج فيها من كلية أصول الدين عام ١٩٥٥م حاصلاً على "شهادة العالمية مع الإجازة بالتدريس". ثم سافر إلى بريطانية عام ١٩٦٤م، والتحق بجامعة كمبردج، وحصل منها على شهادة الدكتوراه عام ١٩٦٦م، بتقديم الرسالة الجامعية تحت عنوان: (Studies in Early Hadith Literature)، والتي أعدَّها بإشراف المستشرقَين الكبيرَين: البروفيسور آرثر جون آربري[٢]، والبروفيسور روبرت سارجنت[٣].

المطلب الثالث: في مجال التدريس:

رجع الشيخ الأعظمي إلى الهند بعد تخرُّجه في جامعة الأزهر، ومكث هناك فترةً في مسقط رأسه "أعظم كره"، ثم قصد دولةَ القطر عام ١٩٥٥م، حيث عمل مدرِّساً للغة العربية في

[١] إحدى أعرق الجامعات في الهند، تقع في بلدة "عليكره" في ولاية "أترابرديش" في الشمال، أُسِّست في عام ١٩٢١م على يد السيد أحمد خان. تشمل الدراسة فيها الآداب والعلوم والهندسة والطبّ. تضمّ كليات الطبّ، العلوم والصناعات، الهندسة والتكنولوجيا، وفيها كلية النساء. تملك هذه الجامعة مكتبةً كبيرةً، تحوي آلافاً من المخطوطات النفيسة باللغات العربية والفارسية والأردوية. انظر: عبد الحليم الندوي، مراكز المسلمين التعليمية والثقافية والدينية في الهند، ص٧٩، ٨٠.

[٢] آرثر جون آربري (Arthur John Arberry) (١٩٠٥ – ١٩٦٩م): مستشرق بريطاني اختصّ في التصوّف والأدب الفارسي. وُلد في" بورتسموث" جنوبي إنجلترا. تخرَّج في جامعة كمبردج. ودرس العربيةَ على يدى الأستاذ رينولد نيكلسون في عام ١٩٢٧م، ثم ارتحل إلى مصر لمواصلة دراسته للغة العربية. عمل مساعداً لمحافظ مكتبة في "مكتبة الديوان الهندى" في لندن. قام بترجمة جديدة للقرآن الكريم باللغة الإنكليزية. توفي في كمبريدج. (انظر للترجته: عبد الرحمن بدوي، موسوعة المستشرقين، بيروت: دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٩٣م).

[٣] هو روبرت سارجنت (Professor R.B. Serjeant) مستشرق بريطاني، لم أعثر على ترجمته في كتب تراجم المستشرقين، إلا أنَّ للدكتور عبد الرحمن بن عبد الله بن ثامر الأحمري (أستاذ في كلية المعلمين بجامعة الملك سعود) بحث عنه، كتبه بعنوان: "المستشرق البريطاني روبرت سارجنت حياته وآثاره"، وهو منشور في مجلة "الدرعية" ، العدد السادس، لعام ١٤٢٠ه، و لم يتيسر لي الوقوف عليه.

الثانوية. ثم عُيِّن مديراً لـ"دار الكتب القطرية"[١] عام ١٩٦٦م، وأثناء إقامته في قطر تخلَّل سفره إلى بريطانية لأجل الدراسة في جامعة كمبردج.

ثم غادر إلى المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٨م، حيث عمل أستاذاً مساعداً، في كلية الشريعة[٢] بمكة المكرمة لغاية عام ١٩٧٣م. ثم انتقل إلى جامعة الملك سعود بالرياض، وعمل فيها أستاذاً للحديث النبوي، قرابة ثمانية عشر سنةً، ثم أُحيل إلى المعاش عام ١٩٩١م.

لقد أشرف الشيخ أثناء تدريسه في هاتين الجامعتين على كثير من الرسائل الجامعية في مرحلة الماجستير والدكتوراه، وتخرَّج عليه عدد كبير من الطلاب النابهين، الذين أصبحوا فيما بعد علماء متضلِّعين في علم الحديث، وباحثين متخصصين في مجاله، وكان مِن أبرزهم وأشهرهم: الدكتور أحمد محمد نور سيف[٣]، والدكتور عمر حسن عثمان فَلاّته[٤]، وغيرهما.

---

[١] والتي كانت تُسَمّى وقتئذ: "المكتبة العامة".

[٢] التي تُعتبَر أولَ كليةٍ جامعيةٍ تم إنشاؤها في المملكة العربية السعودية، حيث بدأت الدراسة بها عام ١٣٦٩هـ، واقتصرت الدراسة على العلوم الشرعية واللغة العربية، ثم ضُمَّت هذه الكلية إلى جامعة الملك عبد العزيز ممثلة فرعاً لها بمكة المكرمة في شهر رجب عام ١٣٩١هـ ، وحين صدر القرار الرسمي بإنشاء جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠١هـ؛ أصبحت هذه الكلية في ظل هذه الجامعة. انظر موقع "جامعة أم القرى" https://uqu.edu.sa/shariah-islamic-studies/ar/٣٩١

[٣] هو أحمد محمد نور سيف بن هلال المهيري: (من مواليد عام ١٣٥٨هـ): العلامة الجليل، المؤلف المحقق، أحد كبار علماء الحديث في الخليج. وُلد بدُبَي في الإمارات العربية المتحدة. حصل على الليسانس في الشريعة من كلية الشريعة بمكة المكرمة، ثم الماجستير من جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، ثم الدكتوراه في الحديث النبوي من جامعة الأزهر. عمل أستاذاً في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ومدرِّساً في المسجد الحرام بمكة المكرمة. ورئيساً لمجلس إدارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدبي. له مؤلفات عديدة في الحديث وغيره، ومن أشهرها: "يحيى بن معين وكتابه التاريخ"، و"من أدب المحدّثين في التربية والتعليم". (هذه المعلومات مأخوذة من الغلاف الخلفي للكتاب الأخير).

[٤] هو عمر بن حسن بن عثمان محمد فلاتة (من مواليد عام ١٣٦٤هـ): العالم المتضلِّع في الحديث النبوي. نسبته إلى قبيلة "الفَلاَّن" المنتشرة في قارة إفريقيا. وُلد في المدينة المنورة وبها نشأ. تخرَّج في كلية الشريعة بمكة المكرمة، ثم حصل من نفس الكلية على درجة الماجستير، ثم على شهادة الدكتوراه في الحديث النبوي من جامعة الأزهر. عمل محاضراً بكلية الشريعة بمكة المكرمة ثم رئيساً لها. قام بالتدريس في المسجد الحرام وفي المسجد النبوي. من أعماله العلمية المطبوعة: "جامع التحصيل لأحكام المراسيل: دراسة وتحقيق"، و"الوضع في الحديث". انظر ترجمته في "موقع الألوكة" http://majles.alukah.net/t٥٨١٨٤/#ixzz٣EqyYsUMJ

كما أنه دُعي كذلك أستاذاً زائراً في بعض الجامعات العالمية في الغرب مثل:

١) "جامعة هارفارد"، في الولايات المتحدة، حيث عمل أستاذاً للحديث النبوي في قسم الدراسات الإسلامية لفترة قصيرة.

٢) و"جامعة مشيغن" بأمريكا، حيث درَّس سنتَين (من عام ١٩٨١ إلى ١٩٨٢م).

٣) و"كلية سينت كراس" في جامعة أكسفورد ببريطانية، حيث درَّس سنةً في عام ١٩٨٧م.

٤) و"جامعة كلورادو" ببلودر، في الولايات المتحدة، حيث درَّس ثلاث سنوات (من عام ١٩٨٩ - ١٩٩١م).

٥) و"جامعة برنسيشن" في نيو جيرسي، في الولايات المتحدة، حيث درَّس سنةً، في عام ١٩٩٢م.

٦) و"جامعة ويلز" ببريطانية.

كذلك انتُخب أيضاً في بعض الجامعات عضواً في لجنة ترقية الأساتذة، مثل "جامعة ملايا" في ماليزيا.

المطلب الرابع: التقدير والتكريم:

تُوِّجَت جهود الشيخ الأعظمي في خدمة السنة النبوية بمنحه العديدَ من الجوائز والأوسمة، منها الجدير بالذكر: "جائزة الملك فيصل العالمية" لعام ١٤٠٠هـ (الموافق١٩٨٠م)، التي مُنحت له اعترافاً وتقديراً لجهوده العلمية المبتكرة الفَذَّة في السُّنَّة النبوية، والتي تتمثّل في:

١) تأليفه كتاب "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه"، الذي يُعَدّ عملاً أكاديمياً جيداً يُفصِح عن جهد علميّ محمود، وولاء الصادق للسنة النبوية مع الالتزام بالمنهج العلمي في البحث، والدفاع عن السنة الشريفة بتصدّيه لآراء المستشرقين ومناقشتها مناقشةً علميةً، وردّ شبهاتهم، ونقد آرائهم بالأدلة الدامغة، وإسقاط الروايات الضعيفة التي اعتمدوها، والكشف في وضوح عن خطأ فهمهم لبعض الروايات العربية.

٢) وتحقيقه "صحيح ابن خزيمة"، الذي يُعَدّ من أهمّ الكتب في الحديث النبوي بعد الصحيحَين، وقد بذل الشيخُ جهداً كبيراً في مقابلة نسخته الفريدة بكتب الأحاديث الأخرى، وصوَّب أخطاءَها، وخرَّج أحاديثَها، وأبان الحكمَ عليها ما لم تكن في الصحيحين أو أحدهما.

٣) ومشروعه "الكمبيوتر واستعماله في خدمة السنة النبوية"، الذي يقدِّم تجربةً فعليةً أوليةً باللغة العربية في استخدام الحاسب الآلِي في حقل الدراسات الحديثية[١].

لقد استحقَّ الشيخ هذه الجائزة العلمية عن جدارة واستحقاق، لتلك العطاءات العلمية المميَّزة في خدمة الحديث النبوي، وكان أولَ باحثٍ نال هذه الجائزةَ في هذا المجال منذ إنشاءها، وقد أعلن الشيخ عن تبرُّعه بهاتيك الجائزة السخية للطلبة النابهين من فقراء المسلمين.

كذلك كرَّمته المملكة العربية السعودية بمنحه الجنسيةَ السعودية عام ١٤٠١ه (الموافق ١٩٨١م)، ثم زادته تكريماً بمنحه "ميدالية الاستحقاق" عام ١٤٠٢ه (الموافق ١٩٨٢م).

المطلب الخامس: اتِّجاهه المذهبي والفكري:

كما سبق أن ذكرتُ في المطلب الثاني من هذا المبحث أنَّ الشيخ الأعظمي تلقَّى العلومَ الشرعية في "دار العلوم مَئُوْ" و"مدرسة شاهي" و"دار العلوم ديوبند"، وهي المدارسُ التي تُعَدَّ مِن أعرق وأشهر المدارس الدينية للأحناف في شبه القارة الهندية لا سيما الأخيرة منها، وقد دانَ لها الشيخُ بالفضل والامتنان، وكذلك بدورها في تكوين شخصيته العلمية، في كلمةٍ ألقاها إثر حصوله على "جائزة الملك فيصل العالمية"، حيث قال: "أمّا الهيئات التي لا بُدَّ مِن ذكرها فتأتي على رأس القائمة: دار العلوم مئو، ودار العلوم بديوبند (الهند)، التي درستُ فيها علمَ الحديث الشريف"، لكنه مع ذلك فقد اشتهر بميله إلى مدرسة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني الداعية إلى نبذ التقليد، وكذلك بانتمائه إلى "جماعة السلفية" المعاصرة المتأثرة في فكرها بالمدرسة المشار إليها.

ولعلَّ السبب في شهرة الشيخ الأعظمي في ميله إلى مدرسة الشيخ الألباني فهو لمجرَّد استعانته به في حكم بعض أحاديث كتاب "صحيح ابن خزيمة" الذي حقَّقه الشيخ الأعظميّ منذ أربعة عقود، حيث شكر الشيخَ الألبانيَّ على هذه الخدمة بألقاب رفيعة في مقدمة تحقيقه للكتاب المذكور، والتي تدلّ على أنه كان وقتئذ معجَباً بشخصية الألباني – رحمه الله تعالى – وبعلمه في الحديث النبوي، لكن حين ظهر له في أحكامه للأحاديث تَناقُضٌ وتَساهُلٌ[٢]؛ قام

[١] بتصرف يسير من الكلمات الواردة في شهادة الجائزة.

[٢] وكان – رحمه الله تعالى – اتَّخذ لنفسه قواعداً للحكم على الأحاديث، فكان يمشي عليها، ولكن لم يكن ثابتاً عليها فكان يتركها ويخالفها، لذلك كثرت التناقضات في أحكامه على الأحاديث، ونتيجة لذلك كَثُرَ

بحذف كافة تخريجات الألباني للأحاديث وأحكامه عليها في الطبعة التي أصدرها – الشيخ الأعظمي نفسُه – في عام ١٤٣٠ﻫ (الموافق ٢٠٠٩م).

أما شهرة الشيخ الأعظمي في انتمائه إلى "جماعة السلفية" فمصدر ذيوعها تسرُّعُ بعض الكُتّاب والمؤلِّفين، الذين عَدُّوه من العلماء السلفيين بسبب علاقته القديمة بالشيخ الألباني، مثل الدكتور عبد الرحمن الفريوائي[١] في كتابه "جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة"، الذي خصَّه بتعريف مساهمات "جماعة أهل الحديث"[٢] في السُّنَّة النبوية، فذكر فيه الشيخَ الأعظميَّ ضِمن تراجم العلماء السلفيين، وترجم له تحت عنوان "من العلماء السلفيين المولعين بخدمة التراث الحديثي"[٣].

مع أنَّه لا يُوجَد هناك شيء في كتابات وتحقيقات الشيخ الأعظمي، يُومئنا إلى ميله إلى مدرسة الشيخ الألباني، أو يدلّنا على انتمائه إلى "جماعة السلفية" أو إلى "جماعة أهل الحديث"، فالشيخ حنفيُّ المذهب، وديوبنديُّ المشرب، مُتّسِمٌ بالاعتدال في الفكر، ومبتعدٌ عن التعصُّب المذهبي، ولم يُعرَف عنه انتماءٌ إلى جماعة إسلامية أو حركة إصلاحية سواء أكانت في الهند أو خارجها، مع أنه قد عاش في مصر فترةً حرجةً وحسّاسةً أيام دراسته في الأزهر، حيث كان لحركة الإخوان المسلمين تأثير كبير على علماء الأزهر وطلابه، وكان من زملائه هناك

الناقدون عليه، الذين تعرَّضوا في كتبهم لنقده، منهم: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في كتابه "الألباني: شذوذه وأخطاؤه"، والسيد حسن بن علي السقاف في كتابه "تناقضات الألباني"، والدكتور محمود سعيد محمد ممدوح في كتابه "التعريف بأوهام من قسَّم السنن إلى الصحيح والضعيف"، وغيرهم.

[١] هو عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي (من مواليد عام ١٩٥١م): المحقِّق المؤلف، وُلد في قرية "فُرَيْوَا" الواقعة قُرب مدينة "إله آباد" بشمال الهند. درس في "الجامعة السلفية"، ثم تخرَّج في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة بشهادة الليسانس ثم الماجستير ثم شهادة. وعمل مدرساً في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. ومن مؤلفاته: "جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة"، و"شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه". انظر:الفريوائي، جهود مخلصة، ص٢٩٠.

[٢] هم الذين لا يقلِّدون لمذهب معيَّن من المذاهب الفقهية المتبوعة بحجة أنَّ المسلم مأمورٌ باتِّباع الكتاب والسنة، لا باتِّباع أحدٍ من الأئمة الأربعة، وهم يُعرَفون في غير الهند بـ"اللاَّمذهبيين". وللباحث كتابٌ باسم "مدرسة أهل الحديث ومساهمتها في الحديث النبوي: دراسة نقدية"، يسَّر اللهُ تعالى طباعتَه ونشره.

[٣] انظر: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، ص٣١٥، ٣١٦.

كبار قادة هذه الحركة أمثال الشيخ يوسف القرضاوي[١] وغيره، لكنه بالرغم من ذلك لم يتأثر بهذه الحركة ورجالاتها، فآثر خدمةَ الحديث النبوي من شتّى جوانبه، وعكف عليها طيلة عمره.

وما يُذاع عن الشيخ تارةً أنَّ له ميلاً إلى مدرسة فلان، أو أنَّ له انتماءاً إلى جماعة معيَّنة، فهو حقّاً يدعو إلى التعجُّب والاستغراب.

....

وهذه نبذة يسيرة عن سيرة هذا العالِم النبيل والشيخ الجليل، الذي قضى أكبرَ شطرٍ من عمره في خدمة السنة النبوية، والدفاع عنها بكل ما متَّعه الله ﷻ بمؤهَّلات وصلاحيات، فحقَّق عديداً من نوادر ونفائس كتب الحديث النبوي، وألَّف عدداً من الكتب القيمة في الذَّبّ عنه، وقام بتطويع التقنية المعاصرة لخدمته، وحاضَرَ عنه في جامعات الغرب، كاشفاً عن مكايد المستشرقين، ومبيِّناً عن أهدافهم وراء ما يقومون به من تأليف الكتب في الحديث وتحقيقهم لمخطوطاته.

وقد تجاوز اليومَ عمرُه عن ثمانين سنةً، الذي كله حافلٌ بتلك الإنجازات العلمية الوفيرة، والأعمال السَّنِيَّة الجليلة، وهو يعيش الآن في مدينة "الرياض" عاصمة المملكة، مُكِبّاً على إكمال أعماله العلمية من التأليف والتحقيق والترجمة، التي لم يتمّ نشرُها بعد، وكذلك مشغولاً بمراجعة ما قد نُشر له من تلك الأعمال من قبل. نسأل الله تعالى أن يُلبسه لباسَ الصِّحة والعافية، وأن يمدّ في عمره إمتاعاً للإسلام والمسلمين بعلمه وفضله، وازدياداً وتزوُّداً من آثاره، ومآثره، آمين.

المبحث الثاني: جهوده في دحض أباطيل المستشرقين للحديث النبوي:

"الاستشراق" اتِّجاهٌ فكريٌّ يعنى بدراسة حضارة الأمم الشرقية بصفةٍ عامةٍ، وحضارةِ الإسلام والعرب بصفةٍ خاصةٍ، وقد كان هذا الاتّجاه مقتصراً في بداية ظهوره على دراسة الإسلام واللغة العربية، ثم اتَّسع ليشمل دراسةَ الشرق كله، بلغاته وتقاليده وآدابه.

---

[١] الذي ذكر الشيخَ الأعظميَّ في غير ما موضع من سيرته الذاتية "ابن القرية والكتاب".

وعلى هذا التعريف الموجَز للاستشراق يمكن القول: أنَّ "المستشرقين" هم علماء الغرب الذين اعتنوا بدراسة الإسلام واللغة العربية، ولغات الشرق وأديانه وآدابه، وانطلقوا في دراستهم للإسلام من منطلقَين كان لهما أبلَغُ الأثر في توجيه الدراسات الاستشراقية. أولهما: النَّزْعة الصليبية التنصيرية، التي خيّمت على أذهان المستشرقين وغطَّت على أفكارهم، فجاءت دراساتهم في ثوبٍ تنصيريٍّ، فقد ارتبط الاستشراق في جميع مراحله ارتباطاً وثيقاً بالمؤسَّسات الكنيسية التنصيرية. والمنطلق الثاني: النَّزْعة الاستعمارية السياسية المادية، التي تهدف إلى بثِّ النفوذ الغربي على البلدان الإسلامية، ونهبِ خيراتها وثرواتها.

أمّا أهداف المستشرقين في دراساتهم فهي تتلخَّص في نقطتَيْن مهمّتين، أولاهما: إفسادُ صورة الإسلام، بطمس مَعالِمه، وتشويهِ محاسنه، وتحريفِ حقائقه، وتقديمِه للعالَم على أنه دين متناقض. والأخرى: تشكيكُ المسلمين في دينهم، بإثارة الشبهات حول الإسلام ورسول الإسلام ﷺ، لإضعاف صلتهم بهذا الدين وارتباطهم به[1].

لقد بحث المستشرقون في كل جوانب الإسلام فلم تغب عنهم أهميةُ الحديث النبوي، فقد علموا أنه المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن، وفيه توضيحه وبيانه، ولذلك تناولوه بالطَّعن والتشويه والشُّبَه؛ ليتسنَّى لهم بعد ذلك أن يتلاعبوا بالقرآن ويؤولوه بما يحلو لهم، فطعنُهم في الحديث هو في الحقيقة طعنٌ في القرآن وهدمٌ لصرح الإسلام[2].

---

[1] وكذلك من أهداف المستشرقين والدراسات الاستشراقية ما يمكن تلخيصه في الآتي:

١) إحياءُ النعرات القبلية، والعصبيات المذهبية، والنَّزعات الطائفية والعقائدية، وإثارة الخلافات، لتفريق وحدة المسلمين، وإضعاف روح الإخاء بين المسلمين، وإثارة اللهجات العامية وذلك بالتشكيك في اللغة العربية ومصادرها.

٢) وغرسُ المبادئ الغربية في نفوس المسلمين وتمجيدها، والعمل على إضعاف القِيَم الإسلامية وتحقيرها حتى يتم لهم إفساد أبناء المسلمين وتحللهم ثم توجيههم لخدمة مصالحهم .

٣) وإزالةُ الثقة بعلماء وأعلام الأمة الإسلامية، وذلك لقطع الصلة بين المسلمين وماضيهم، وفي المقابل تمجيد الشخصيات الغربية وتعظيمها ليسهل التأثير والانقياد لهم .(انظر: الأمين الصادق الأمين، موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، ج١، ص٤١٩، ٤٣٣).

[2] انظر: الأمين الصادق الأمين،موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، ج١، ص٤٣٢.

ولكن كلّ من يجول جولةً قصيرةً بين أعمالهم التي تناولت موضوعاتٍ إسلاميةً؛ يُدرِك سريعاً أنَّ لهم نصيباً ضئيلاً جداً في خدمة الحديث النبوي، بينما هم تناولوا للبحث والدرسة موضوعاتٍ إسلاميةً أخرى، أما الذين اتّجهوا منهم إلى دراسة الأحاديث النبوية فهم قليلٌ جداً، والذين كان لهم نتائج في هذا الميدان لا يتجاوز عددهم أصابع اليد، ومع ذلك فإنَّ بحوثهم لم تكن ناضجةً، ومناهج بحثهم لم تكن علميةً، لكنهم مع ذلك قاموا بأخطر دورٍ في تاريخ البحث العلمي فيما يتعلّق بالحديث النبوي وما يتّصل به من موضوعات لا يخلو من الافتراءات والتشكيكات، والدسائس، والطعون في الحديث النبوي.

وخطرُهم لم يكن متوقّفاً فقط على هذا الحدّ، إذ ظهر كذلك من تلامذتهم من أبناء جلدة المسلمين، الذين تأثَّروا بمناهج المستشرقين أولئك في دراساتهم وكتاباتهم بسبب جهلهم عن العلوم الشرعية، أو بُعْدهم عن المجتمعات الإسلامية، والبيئات الدينية، فقلَّدوا المستشرقين فيما كتبوا وألَّفوا، ووجَّهوا سهام الطعن إلى الحديث النبوي من زوايا متعددة، وتناول كلٌّ فريقٍ منهم جانباً من جوانبه المختلفة حسبما سوَّلت لهم نفوسهم الضعيفة. فمنهم مَن طَعَن في حجية السنة النبوية وقيمتها التشريعية، ومنهم مَن ادَّعى تأخُّرَ كتابة الأحاديث إلى قرن أو قرون، ومنهم مَن أثار الارتيابَ في الأسانيد وقيمتها العلمية، ومنهم مَن شكَّ في كثرة الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ فقال: ألم يكن للنبي ﷺ شغل شاغل إلا الكلام فقط!. ومنهم مَن أضاف إلى ذلك تساؤلاً آخر: أن الأحاديث الموجودة بأيدينا لا تصل إلى مئة ألف، فأين بقية الرصيد المدَّعى؟. وغير ذلك مطاعن كثيرة، وشبهات عديدة، وتشكيكات معروفة، أُثيرت حول السنة النبوية تارةً من قبل المستشرقين، وأخرى من قِبَل تلامذتهم المسلمين من المستغربين.

ونظراً لِما أُثير حول الحديث النبوي الشريف، والسُّنّة النبوية المطهَّرة من تلك الاعتراضات، وما بذر في طريقها من تشكيكات؛ أصبح البحث في الأحاديث النبوية ودواوينها أمراً لازماً وواجباً حتماً؛ لأن الإسلام وحضارته، ومستقبله يقوم على هذا الأساس، ثم إنها مصدرٌ ثانٍ للتشريع. ولأجل ذلك فقد قام علماء الأمة في وجه هؤلاء، وتصدّوا لهم، فدافعوا عن السنة النبوية وحافظوا عليها، ووقفوا لأعدائها بالمرصاد، وسَدّوا عليهم كلَّ منافذ التشكيكات والاعتراضات، والشبهات والمطاعن في الأحاديث النبوية، وهتكوا أستارهم بكشف كلِّ طريقةٍ ذهبوا إليها، وكلِّ وسيلةٍ اتَّخذوها للنيل من الأحاديث النبوية.

ومن هؤلاء الغيورين على الإسلام والسُّنّة النبوية: العالم المجاهد الدكتور مصطفى السباعي (ت١٣٨٤هـ)، الذي هو أول مَن أدلى دلوه في هذا المجال بتأليف كتاب قيّم "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي"، ودحض من خلاله الكثيرَ من الشبهات القديمة المتجدّدة حول السنة، وما زال لهذا الكتاب بالغُ الأثر في التمكين للسنة المشرفة، والذّود عنها. ثم توالت كتب قيمة في هذا الموضوع لبعض العلماء الكبار المتمكِّنين من الحديث النبوي، والأساتذة الجامعيين المتخصصين فيه، وكان من أنفعها وأبرزها: "حجية السُّنّة" للشيخ عبد الغني عبد الخالِق (ت١٤٠٣هـ)، و"دفاع عن السُّنّة وردّ شُبَه المستشرقين والكُتّاب المعاصرين" للدكتور محمد بن محمد أبي شَهْبَة (ت١٤٠٣هـ)، و"تدوين السنة" للدكتور محمد عجاج الخطيب، وقد قام مؤلِّفو هذه الكتبِ في طياتها بدفاع عظيم عن السُّنّة النبوية، وتحدَّثوا فيها عن كتابتها في العهد النبوي وعصر الصحابة والتابعين، ثم عن تدوين الحديث النبوي ومراحله، ثم عن الوَضْع فيه، مع ردود علمية قوية على الذين أثاروا في السنة من شُبَهٍ وتجنياتٍ وأباطيل قديماً وحديثاً، وأنكروا حجيتها.

ولعلماء المسلمين في الهند أيضاً نصيب وافر وحظّ جزيل في مقاومة فتنة "إنكار السُّنّة"، حيث لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام تلك الفتنة الشَّرِسة ضِدَّ السُّنّة النبوية المطهَّرة التي بلغتْ أَوْجَها إبّان الاستعمار البريطاني، الذي لعب دوراً خطيراً في تأجيج نارها، وتشجيع أصحابها، فقاوم علماء هذه البلاد الغيورين على السُّنّة النبوية مقاومةً شديدةً بكل ما كانوا يملكونه من المؤهّلات والصلاحيات سواء أكان عن طريق المناظرات أو المحاضرات، أم عن طريق الكتابة أو التأليف، حتى ظفروا بإخماد نار تلك الفتنة، وكان من أبرزهم:

١) العلامة مناظر أحسن الكيلاني (ت١٩٥٦م)، الذي ألَّف كتاباً قيماً باسم "تدوين الحديث[١]"، يُعَدّ من أوائل الكتبِ التي أُلِّفَت في هذا الموضوع، تحدَّث فيه عن تدوين الحديث بأسلوبٍ علميٍّ رفيعٍ سهلٍ ميسَّرٍ يفهمه كلُّ مَن حصل على شيء من الثقافة العامّة.

[١] عرَّبه الدكتور عبد الرزاق إسكندر، وراجعه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وقد طُبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ٢٠٠٤م، بعناية الدكتور بشار عواد معروف.

٢) والمفكِّر الإسلامي الأستاذ أبو الأعلى المودودي (ت١٣٩٩ه)، الذي ألَّف كتاباً سَمّاه "سُنَّتْ كِيْ آيئني حَيْثِيَتْ" (مكانة السنة التشريعية)، وذَبَّ فيه عن السنة، وبيَّن حُجّيّتَها بدلائل ساطعة وحجج قاطعة، واستعرض منكري السنة استعراضاً دقيقاً، وكشف عن الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك، وأثبت بشواهد تاريخية بأنهم لم يرفعوا نعرات إنكارهم للسنة إلا خدمةً للاستعمار وتأثُّراً بالاستشراق.

٣) والمحدِّث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (ت١٤١٢ه)، الذي ألَّف كتاباً أسماه "نصرة الحديث في الرَّدّ على منكري الحديث[١]"، وردَّ فيه على أحد منكري السنة في الهند رداً قوياً، وجمع فيه الكثيرَ الطيِّب من أخبار كتابة السنة في عهد النبي ﷺ فمن بعده، فأزال سائرَ ما أثاره ذلك الشقيُّ من شبهات حول السنة بدلائل قوية وحجج دامغة من الكتاب والسنة[٢].

ولقد جاءت في هذه الكتب ردود قوية مفحمة في أسلوب علمي مقنع، على جميع شبهات منكري السُّنّة، وكان لتلك الكتب تأثير كبير في استئصال جذور تلك الفتنة من هذه البلاد، وكذلك في تغيير الأذهان المتأثرة بها.

ولكن هذه الجهود المبذولة في الدفاع عن السُّنّة النبوية وفي الرَّدِّ على منكريها؛ كانت منحصرةً فقط على المستوى الإقليمي، والحاجةُ كانت ماسّةً إلى مَن يقوم بالرَّدِّ على المستشرقين في لغتهم وأسلوبهم، ليكون النفع بها على المستوى العالمي، ولا يمكن تحقُّق ذلك إلا عن طريق تأليف الكتب في أرقى لغات العالَم مثل الإنكليزية، فوفَّق الله تعالى الشيخَ مصطفى

---

[١] عرَّبه الدكتور مسعود الأعظمي، وطُبع بمقدمة الشيخ محمد عوامه في دار رحاب طيبة بالمدينة المنورة.

[٢] كذلك ألَّف بعض العلماء المعاصرين من أبناء القارة الهندية كتباً ذات قيمة علمية باللغة العربية في الدفاع عن السنة، مثل الدكتور خادم حسين إلهي بخش، الذي ألَّف "القُرآنيُّون وشُبُهاتهم حول السُّنّة"، والدكتور محمد أبي الليث الخيرآبادي، الذي ألَّف "اتّجاهات في دراسات السُّنَّة قديمها وحديثها". فالأوّلُ قام في كتابه بالرد على الذين ينكرون السنة بحجة أن القرآن يُغنيهم عن العمل بالسنة والاحتجاج بها، أما الآخر فقام من خلال كتابه بدراسة جيدة تعرِّف بعضَ الاتّجاهات والأفكار والنظريات حول السنة النبوية عبر القرون، كما تمثِّل للاتِّجاهات الحديثة نحو السنة، كاتِّجاهِ المستشرقين والمستغربين، واتِّجاهِ المدرسة العقلانية نحوها، واتِّجاه إنكار السنة، واتِّجاه تقسيمها إلى تشريعية وغير تشريعية، وغير ذلك من الاتِّجاهات الأخرى.

الأعظمي، الذي رحل إلى الغرب لأجل هذا الغرض النبيل ليقف على دسائس المستشرقين الخبيثة في السُّنَّة النبوية، عن كثب، والتي طالما عرفها قبل مِن كتب، ثم يردّ على افتراءاتهم الزائفة ومزاعهم الباطلة في عُقْر دارهم وفي روح أسلوبهم، وقد تحدَّث الشيخ في مقدِّمة تحقيقه لكتاب "سنن ابن ماجه" عن سبب رحلته إلى بريطانية، ثم عن غايته في نيل شهادة الدكتوراه من جامعة كمبردج الشهيرة العريقة، ما يجدر بالنقل هنا، يقول حفظه الله: "وقد خلقهم [أي الأئمة الحفاظ] الله ﷺ لهذا الشأن، فوهبهم قوَّةَ الذاكرة الخارقة، ورزقهم الإخلاصَ، وسخَّر لهم القلمَ، وطوَّع لهم الزمنَ، وبارك في أعمارهم وأعمالهم؛ فكانت نتيجة ذلك مكتبةً حديثيةً زاخرةً قلَّ نظيرها.

وقد تفنَّن هؤلاء في هذا المجال، فما تركوا وسيلةً كانت في متناول أيديهم إلا سخَّروها واستعملوها، ومرَّت الأيام، وشغلت الأجيال المتأخّرة في أمور أخرى، وقلَّ اهتمامها بالعلم عن وجه العموم، وبالسُّنّة على وجه الخصوص، وفقدت الأمة من مقوّماتها الشيء الكثير حتى صارت فريسةً للاستعمار، وجمعت الأمة الإسلامية البقية الباقية من نفسها، وهبَّت للدفاع عن دينها ونفسها وكرامتها، وجاهدتْ لاسترجاع ما فقدتْه، وحاولتْ التخلُّصَ من الاستعمار وأعوانه، فما كان من الاستعمار إلا أنْ جنَّد جيشاً من المستشرقين، وممن انحرف عن جادة الحقِّ من المسلمين، للقضاء على فكرة مقاومة الاستعمار نظرياً، إذ كان قد أثبت تفوُّقَه عسكرياً، و لم يبق عليه إلا أن يقضي على مصادر مَنَعة الأمة الإسلامية ومقوِّمات بقائها.

ومن هنا كان لا بُدَّ من القضاء على السُّنّة النبوية، وإبعادِها عنها ليتيسّر تحويل الأمة إلى أمة من القَرَدة والببغاوات، وكان من نتيجة هذا التخطيطِ: ظهورُ المتنبِّئ[١] في القارة الهندية، وبروزُ كُتّاب مثل الْجَكْرَالْوي[٢]، وغلام أحمد بَرْوِيْز[١]، وتوفيق صِدِّيقي[٢]، وأمثال محمود أبي

---

[١] لعله يقصد به أحمدَ بن مرتضى بن محمد القادياني، ويُسمَّى "مرزا غلام أحمد" (١٨٣٩ - ١٩٠٨م): مؤسِّس "القاديانية". نسبته إلى "قاديان" من قرى "بنجاب" وُلد ودُفن فيها. قرأ شيئاً من الأدب العربي، واشتغل بعلم الكلام. ولما تمَّ القرن الثالث عشر (الهجري) نعت نفسَه بمجدِّد المئة. ثم أعلن أنه "المهدي" وزاد فادَّعى أن الله أوحى إليه. وقد تصدَّى كثير من معاصريه للرد عليه وتكفيره. انظر: الزركلي، الأعلام، ج١، ص٢٥٦.

[٢] هو عبد الله جَكْرَالَوِيّ (ت١٩١٤م): وُلد في "جَكَرْواله" بمقاطعة "ميانوالي" في البنجاب، ونشأ في "لاهور". وكان من رواد فكرة العمل بالقرآن والرد عما جاء في السنة من الأحكام، فأسَّس لأجل نشر أفكاره حركةً

رية[٣] الذي ألَّف كتاباً في الطعن في السُّنَّة النبوية، وسَمّى كتابَه "أضواء على السنة أو دفاع عن السنة المحمدية"، وادّعى أنّ الذين لا يقبلون كلامه ونتائجه هم في الواقع بعيدون عن المنهج العلمي المتّبع في البحوث الموضوعية، وأنه شيء جديد لم يألفه الناسُ في المجتمع الإسلامي، ومن الطبيعي أنَّ نَبْعه الأصيل وجذوره العميقة في تربة الغرب.

في هذا الجوّ، قرّرتُ أن أكتب بحثاً عن بعض جوانب السُّنّة في إحدى أعرق الجامعات الغربية – جامعة كمبردج بإنجلترا – والله يعلم أنَّ ذلك لم يكن بهدف الحصول على الشهادة؛ بل كان إظهاراً للوجه الحقيقي للسُّنّة النبوية، وتفنيداً لكتابات الجهلة، ووضعها في مكانها الذي تستحقّه، بكشف مغالطات هؤلاء المغرضين وأباطيلهم"[٤].

عُرفت بـ"أهل الذِّكر والقرآن"، ومن خلال هذه الحركة بدأ بدعوة الناس إلى إنكار السنة والاكتفاء بالقرآن، وصنَّف عدةَ كتب لترويج أفكاره الضالّة. انظر: خادم حسين إلهى بخش، القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، ص٢٥، ٣٢.

[١] هو غلام أحمد برويز (١٩٠٣–١٩٨٥م): وُلد في بلدة "بَتَالَهْ" في "بنجاب" في أسرة صوفية علمية مشهورة، درس العلومَ العصرية في بلدته ولكن لم يتجاوز في دراسته المرحلةَ الثانوية، ثم انقلب على الصوفية وأصبح لها عدواً لدوداً بعد تتلمذه على الحافظ أسلم الجيراجفوري، وتأثّر بأفكاره وتبنَّاها. انتقل إلى باكستان إثر استقلالها عن الهند، وأنشأ هناك مراكز عديدة باسم "طلوع الإسلام" لنشر دعوته بين الناس إلى العمل والاحتجاج بالقرآن الكريم وحده والاستغناء عن السنة، وله تأليفات عديدة في نشر أفكاره الضالة المنحرفة. وقد أفتى ما لا يقلّ عن ألف عالم من علماء الدين الغيورين على السنة بخروجه عن ربقة الإسلام. انظر: خادم حسين إلهى بخش، القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، ص٥٤.

[٢] لم يتيسر لي العثور على ترجمته.

[٣] هو محمود أبو رية (١٨٨٩ – ١٩٧٠م): وُلد في كفر المندرة في محافظة الدقهلية بمصر. جمع بين الدراسة المدنية والدينية بالمدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد الدينية. قضى أكثر أيام عمره في مدينة المنصورة حتى وفد إلى الجيزة عام ١٩٥٧م وبقي فيها إلى حين وفاته. وقد اشتهر بنقده للسنّة القولية، وانتقاده لبعض المحدّثين، وكتب عدة كتب في سبيل ذلك، ولاقى نقداً شديداً من قبل العلماء الغيورين على السنة. انظر ترجمته في ويكيبيديا.

[٤] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لكتاب "سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه"، ج١، ص٥، ٦.

وما كان كتابُ الشيخ الأعظمي "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه" إلا من ثِمار تلك الرحلة العلمية، الذي يُعتبَر حقّاً مِن أوثق وأقوى ما أُلِّف في هذا الموضوع، فقد استهدف فيه المؤلِّفُ المستشرقين والمستغربين على وجهٍ خاصٍّ، ومن المستشرقين "شاخْت" على الأخصّ، والذي بَنَى تأليفَه المشهور "أصول الفقه المحمَّدي" Origins of Muhammadan (The Jurisprudence) على أفكار سابقيهم من المستشرقين أمثال أستاذه "جولد زيهر"[١] ضِدّ السنة وإنكار حجيتها، حيث استنتج من تلك الأفكار أنه ليس هناك حديثٌ واحدٌ صحيحٌ، خاصةً الأحاديث الصحيحة الفقهية، وأنها في الواقع – على حدِّ زعمه – كلامُ علماء المسلمين في القرن الثاني والثالث الهجريَين، وأقاويلُهم وُضعت على لسان النبي ﷺ زُوراً وبُهتاناً.

ولقد ترك كتاب "شاخت" هذا، أثراً عميقاً في تلامذته من مدرسة الاستشراق، كما لم يسلم من تأثيره بعضُ أبناء المسلمين المثقَّفين من المستغربين، فلم يكن هناك كتابٌ يردّ على "شاخت" في طعنه على السُّنّة، وتشكيكِه فيها، غيرُ كتابِ الشيخ الأعظمي هذا، الذي هو في الحقيقة – كما أسلفتُ – رسالة جامعية أعدَّها الشيخ بالإنكليزية لنيل درجة الدكتوراه من جامعة كمبردج، بعنوان: Studies in Early Hadith Literature، ثم عُرِّبَت تلك الرسالة باسم "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه".

وقد ناقش الشيخُ في هذا الكتابِ المستشرقَ "شاخت" مناقشةً علميةً شديدةً حول ما ذهب إليه من افتراءاته على السُّنّة، حتى أصبح عدادُ هذا الكتاب في أقوى الكتب التي رَدّت على هذا المستشرق وأمثاله، لقد فضح فيه الشيخُ ضعفَ المستشرقين في مناهجهم، وأثبت بدلائل من كتبهم ودراساتهم، أنهم يتعمَّدون فيها باعتمادهم على الضعيف والشَّاذّ من الأخبار،

---

[١] هو أجناتس جولد زيهر أو تسيهر (١٨٥٠ – ١٩٢١م): مستشرق يهودي مجري، يعد من أخطر المستشرقين وأشدهم هجوماً على الإسلام وعلومه. وُلد في مدينة "أشتولفيسنبرج" في بلاد المجر، من أسرة يهودية. درس في جامعة "ليبستك"، وتتلمذ على يد الأستاذ "فليشر" والذي يعد أحد المستشرقين المبرزين في علم الاستشراق في ذلك الحين، وعلى يديه تخرَّج وحصل على رسالة الدكتوراه. ارتحل إلى مصر وأقام في القاهرة مدةً من الزمن استطاع فيها أن يحضر بعض الدروس في الأزهر والسماع من مشايخه. عمل أستاذاً في عدة جامعات في الغرب. مات في "بودابست" في المجر. ومن أشهر كتبه: ""الظاهرية مذهبهم وتاريخهم"، و"مذاهب التفسير الإسلامي"، و"دراسات إسلامية"، و"العقيدة والشريعة في الإسلام"، و"دراسات في الحديث النبوي"، و"دراسات محمدية". (انظر: الزركلي، الأعلام، ج١، ص٨٤).

ويغضّون الطرف عما هو صحيح وثابت، ويحرِّفون النصوص وينقلونها نقلاً مشوّهاً، ويعرضونها عرضاً مبتوراً؛ وغرضُهم وراء ذلك كلِّه: إساءة الفهوم، وإفساد الأذهان عن الإسلام ونبيِّه عليه الصَّلاة والسَّلام، وسُنّتِه المشرَّفة. وبسبب هذا الكتاب قد ضَعُفت مكانة المستشرقين، وأهميةُ دراساتهم لدى الغربيين إلى حدّ كبير، حيث إنهم فقدوا ثقتهم بكتابات ودراسات هؤلاء عن دين الإسلام ونبيِّه ﷺ.

من نماذج رَدّه على "شاخت":

خصَّص "شاخت" في كتابه المذكور فصلاً خاصاً عن الإسناد، فدرس نشوءَ الإسناد وتطوُّرَ استخدامه خصوصاً في أحاديث الأحكام، وخرج بنتيجة ونظرية يزعم فيها أنَّ ما طبقه على أحاديث الأحكام يمكن أن ينطبق على كل الأحاديث.

واعترف شاخت بأنه تبنَّى في كتابه آراء سلفه "جولد زيهر" وغيره من المستشرقين حول مفهوم الحديث والسنة وتطورهما خلال القرن الأول الهجري والنصف الأول من القرن الثاني الهجري[١]، إلا أن شاخت زاد على ما ذكروه فزعم: بأنه كانت عادة الجيلين من العلماء الذين سبقوا الإمام الشافعي أن ينسبوا الأحاديث إلى الصحابة والتابعين، ومن النادر أنهم كانوا ينسبونها إلى النبي ﷺ. ووصل إلى نتيجة مفادها أن الأحاديث المنسوبة للصحابة والتابعين سبقت في وجودها الأحاديث المنسوبة للنبي ﷺ، وهو بذلك يسعى إلى قلع جذور الشريعة الإسلامية، والقضاء على تاريخ التشريع الإسلامي كُلِّيّاً؛ ولهذا فقد وصف العلماء المسلمين خلال القرون الأولى بأنهم كانوا كذّابين وملفقين وغير أمناء[٢].

فقد رفض الشيخ الأعظمي آراء "شاخت" رفضاً شديداً، و تحدَّى أدلتَه – أي شاخت – التي اعتمد عليها ليصل إلى نتيجته الخاطئة عن الأحاديث النبوية الشريفة، وقد أكَّد الشيخ أن أدلة شاخت في معظمها تعتمد على مغالطات فكرية، أو فهم خاطئ لغوي، أو الاعتماد على حالات شاذة تَمَّ تعميمها على كل الأحاديث، أو إصدار أحكام عامة على كل الأحاديث بناء على بعض الأحاديث، وليس بناء على استقرائها كلها، وقد رأى الشيخ أنَّ هذه الأمور واضحة في نظرية شاخت. كما أثار الشيخ نقاطاً وتساؤلات عندما نقض الأمثلة التي

---

١ J. Schacht, *The Origins of Muhammadan Jurisprudence*, (Oxford, ١٩٥٠), pp.١٣٨-١٧٦..

٢ محمد مصطفى الأعظمي، شاخت والسنة النبوية، ص ٦٢.

اعتمد عليها شاخت في نظريته. ومن هذه التساؤلات: لماذا كان رواة الأحاديث ينسبون أحاديثهم كذباً – حسب رأي شاخت – إلى رواة ومصادر ضعيفة بدلاً عن رواة ثقات؟.. وإذا كانت كلّ الأحاديث موضوعةٌ بهدف دعم المذاهب الفقهية والعقدية فلماذا نجد أحاديث مشتركة عند أصحاب المذاهب العَقَدية كالسُّنّة والشِّيْعَة والخوارج والزَّيْدِيَّة وغيرهم؟[1].

وقد أظهرت آراء الشيخ الأعظمي أنَّ "شاخت" كان يحاول أن يعطي إيحاءاً كاذباً باستخدامه لبعض الأمثلة الاستثنائية التي انتقدها علماء الحديث ليدعم نظريته. وأوضح الشيخ بعض الأسباب التي أوقعت المستشرقين عامةً وشاخت على وجه الخصوص في أخطاء عندما أصدروا أحكامهم على الحديث النبوي الشريف والأسانيد. والسببُ الرئيس في أخطائهم برأي الشيخ هو: أنَّ المستشرقين لم يختاروا أمثلتهم الحديثية من مصادر الحديث الأساسية؛ بل اختاروها من كتب السيرة أو كتب الفقه. وأنَّ الفقهاء لم يكونوا مهتمين بذكر كل السند، بل كانوا مهتمّين بالمتن، وما يمكن أن يستنبطوا منه من أحكام، لذا قال الشيخ: "لقد قام البروفسور شاخت بدراسة كتاب الموطأ لمالك، والموطأ لمحمد بن الحسن الشَّيْباني، وكتاب الأُمّ للشافعي، وغنيٌّ عن القول أنَّ هذه الكتب أقرَبُ ما تكون إلى الفقه من كتب الحديث، وعلى الرغم من ذلك فقد عمَّم شاخت نتيجتَه التي وصل إليها في دراسته لتلك الكتب، وفرضها على كافة كتب الحديث، وكأنه ليست هناك كتب خاصة بالأحاديث النبوية، وكأنه ليس هناك فرقٌ بين طبيعة كتب الفقه وكتب الحديث، ويبدو أنه لم ينتبه لأسلوب الكتب الفقهية؛ لأنه من المعلوم أن المفتي أو المحامي أو القاضي عندما يحكم في قضية أو يفتي في مسألة لا يكون مضطرّاً لأن يعطي للسائل كافة حيثيات الحكم أو الفتوى مع ذكر كافة الوثائق التي تعضده"[2].

ثم شرح الشيخ طريقة الفقهاء في نقل الأحاديث المنقطعة التي رويت متصلةً من طرق أخرى في كتبهم أو كتب الأحاديث المعتمدة.

كان الشيخ الأعظمي مصيباً في هذه النقطة؛ لأن الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) والقاضي أبا يوسف (ت١٨٢هـ) والإمام محمد بن الحسن الشَّيْباني (ت١٨٩هـ) – رحمهم الله تعالى – قد استخدموا الأسلوب نفسه في كتبهم عند ذكرهم للأحاديث النبوية الشريفة.

١ M.M. Azami, *Studies,* pp. ٢٤٢, ٢٥٢.

٢ محمد الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، ج٢، ص٣٩٨.

وتوصَّل الشيخ لنتيجة مهمة جداً، وهي أنه من الخطأ دراسة الأحاديث من الكتب الفقهية كما فعل شاخت، فقال الشيخ: "إن كتب السيرة وكتب الفقه ليستا مكاناً ومصدراً مناسباً لدراسة ظاهرة الأسانيد ونشأتها"[١].

وليؤيّد شاخت نظريته بأنَّ الأسانيد كانت كثيراً ما تلصق بصفة اعتباطية؛ أتى الشيخ بمثال عدَّه مهماً جدا فقال: "الحديث الوحيد الذي كان يعرفه الإمامُ مالكٌ عن النبي ﷺ في المسح على الْخُفَّيْن هو بإسناد ذي أخطاء حتى إنَّ الإمام الزَّرْقَانِي – شارح الموطأ – يتّهم مالكاً بارتكاب خطئَين. ويتّهم يحيى بن يحيى بخطأ آخر، لكن هذا هو الشكل الأصيل الصحيح للإسناد. أما التطوُّرُ الذي حصل وغير الجزء العلوي من الإسناد حتى إنه لا يمكن التعرُّف عليه فقد حدث مؤخّراً"[٢]، فشاخت يختار – من بين آلاف الأحاديث التي يذكرها الإمام مالك وغيره من الفقهاء – الأحاديثَ التي وقع فيها أخطاء ويعمِّمها ليكوِّن منها نظريتَه. وهذه الظاهرةُ تميِّز نظريتَه، مع العلم بأن المصادر التي رجع إليها تبطل نظريتَه التي توصَّل إليها؛ لأنه عندما يتكلَّم على خطأ الإمام مالك الذي أشار إليه الإمام الزرقاني، فإنه لا ينقل لنا النَّصَّ كاملاً.

وقد ذكر الإمام الزرقاني أنَّ الإمام الشافعي قد أشار إلى خطأ الإمام مالك، وقد اكتشف العلماء خطأ مالك بمقارنة روايته مع سبعة رواة من معاصريه، ووجد العلماء بأن هؤلاء الرواة السبعة كانت رواياتهم متفقةً ومخالفةً لما رواه مالك، فخطأُ مالك إذن قد اكتشفه العلماء، ولو كان من عادات الرواة الشائعة ربط الأسانيد بالأحاديث المختلقة لما أمكن معرفة ذلك الخطأ الذي وقع فيه مالك وإزالته، وهذا يُثبت لنا أنه كان من المتعذّر وجود أسانيد وهمية وخيالية، وإن كان هناك شيء ما منها فكان من المستحيل تقريباً أن تمرّ تلك الأحاديث دون أن ينتبه الباحثون لما فيها من خطأ في أسانيدها[٣].

والحقيقةُ أنَّ اكتشاف الأخطاء كان ممكناً مما يؤكِّد لنا أنَّ عملية اختراع الأسانيد المزيّفة الملصقة بأحاديث كانت عمليةً نادرةً؛ بل ومن المستحيل أن لا تُكتشَف من العلماء، ولا

---

١ محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، ج٢، ص٣٩٧ – ٣٩٨.

٢ محمد مصطفى الأعظمي، المستشرق شاخت والسنة النبوية، ص١٠٦-١٠٧.

٣ المرجع السابق نفسه، ص١٠٧.

يمكننا أن ننكر أنَّ كل عالِم يمكن أن يخطئ أحياناً عند نقل الحديث، ولكن حالات الخطأ هذه لا يمكن أن نجعلها المادة العلمية الوحيدة في البحث العلمي"[١].

كان هدفُ "شاخت" أن يؤكِّد أنه لا يوجد هناك حديثٌ فقهيٌّ واحدٌ صحيحٌ، فهو يقول: "إنَّ أكبر جزءٍ من أسانيد الأحاديث اعتباطيٌّ، ومعلومٌ لدى الجميع أن الأسانيد بدأت بشكل بدائي ووصلت إلى كمالها في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري.. وكانت الأسانيد لا تجد غالباً أقلّ اعتناء، وأيُّ حزبٍ يريد نسبةَ آرائه إلى المتقدمين؛ كان يختار تلك الشخصيات ويضعها في الإسناد"[٢]... حيثُ الاعتبارات الأخرى تستبعد أن يروى الموضوع عن طريق رجلين أو أكثر، ويذكر شاخت بهذا الصدد ستةَ أمثلة، ويذكر في بعض الأمثلة الأسماءَ فقط دون تحديد القضية، بينما يذكر في البعض الآخر القضايا، فمثلاً يقول: "انظر نافع وعبد الله بن دينار في الموطأ (٤: ٢٠٤)، واختلاف الحديث (١٤٩).. أخبرنا الشافعي، قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ الرسول ﷺ سُئل عن الضَّبّ، فقال: «لَسْتُ بِآكِلِهِ وَلاَ مُحَرِّمه»[٣]، ويروي هذا الحديثَ عن ابن عمر كلٌّ من نافع وعبد الله بن دينار، وقد روى مالكٌ الحديثَ نفسَه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر". ويريد شاخت أن يستنتج من ذلك أنَّ مالكاً لم يكن دقيقاً في تسمية مشايخه، بل كما ادَّعى شاخت أنَّ المحدِّثين كانوا يلتقطون الأسماء حسبما يحلو لهم، كما هو واضح هنا – في نظر شاخت – من صنيع مالك.

وقد تعقَّب عليه الشيخ الأعظمي بالرَّدّ، وها هي خلاصته، يقول حفظه الله: "الذي يدحض زعمَ شاخت هذا هو دليل بسيط جداً وهو: أنه لو سلمنا بأن مالكاً أخطأ في تسمية مشايخه فهناك العالِم سفيان بن عُيَيْنَة، الذي روى الحديثَ نفسه عن عبد الله بن دينار فوافق مالكاً في أحد الرواة. والسؤال هنا إذا كان مالكٌ قد سَمَّى عبدَ الله بن دينار هكذا، فكيف اختار ابنُ عيينة نفسه مصدراً، ثم اتفق هؤلاء – أي مالك وابن عيينة – بمحض المصادفة حيث اختار كل واحد منهما الاسم نفسه؟ إذن الحلُّ الوحيد والصحيح للقضية هو أنَّ مالكاً سمع الحديثَ من نافع وعبد الله بن دينار اللذين تتلمذا على ابن عمر، فمرَّةً ذكر هذا التلميذَ ومرةً أخرى ذكر الآخرَ، ولا يمكن أن يكون غير ذلك"[٤].

---

١ المرجع السابق نفسه، ص١٠٧.

٢ المرجع السابق نفسه، ص١٠٤.

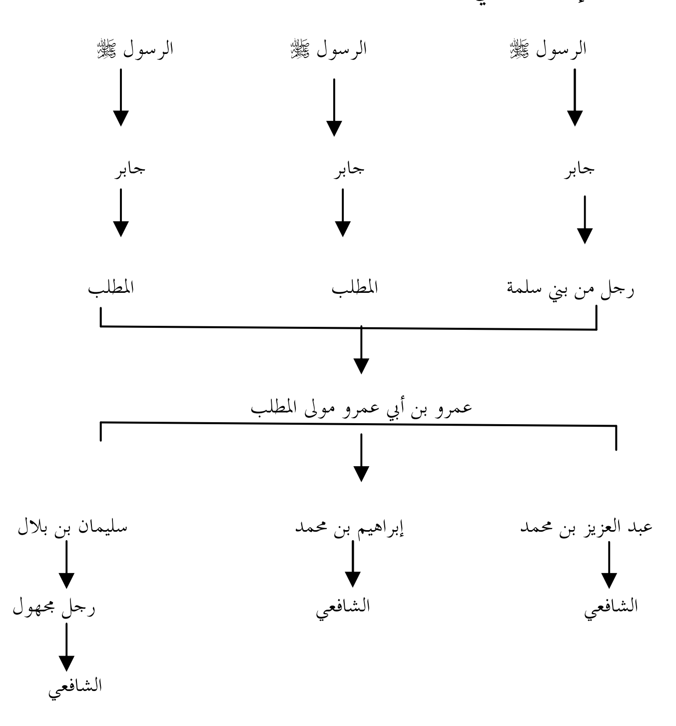
٣ المرجع السابق نفسه، ص١٠٥.

٤ المرجع السابق نفسه، ص ١٠٦.

وقد ادَّعى شاخت بأنَّ الحديث كان يُخترَع في مرحلة من المراحل المتأخّرة من عصر تابعي التابعين، ثم كان ذلك المخترِع يلصق بالحديث سنداً مخترعاً متصلاً إلى رسول الله ﷺ، فقد نظر شاخت في بعض الأسانيد فوجد فيها راوياً – أطلق عليه هو ن ن، وهو حلقة الوصل التي أخذت الحديثَ عن رواة عدة، وقد أخذ عن هذه الحلقة نفسها رواة عدة آخرون، فادَّعى شاخت بأنَّ هذا الراوي هو المسؤول عن وضع الحديث، أو أنَّ اسمه استخدم للوضع.

إنَّ المثال الذي اعتمده شاخت ليبني عليه نظريتَه السابقة فهمه فهماً خاطئاً، فأصبح دليله دليلاً عليه وانقلب السحر على الساحر، كما قال الشيخ الأعظمي. وعلى فرض صحة دليل شاخت، فإنَّ حادثة واحدة لا تكفي لجعلها ظاهرةً عامّةً في علم الحديث ولا في غيره من العلوم، ومن هنا يتبيَّن لنا مدى الجنوح للهوى لدى شاخت في استصداره لأحكام عامة مبنية على حادثة واحدة فقط، حيث إنه استدلَّ بمثال واحد على دعواه وفهمه فهماً خاطئاً، فقد استشهد بالمثال من كتاب "اختلاف الحديث" للإمام الشافعي[1] فقال:

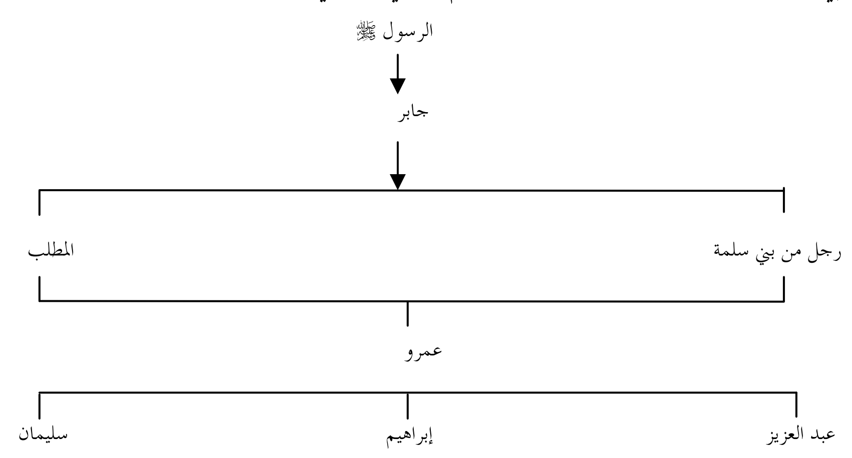
"هذا الحديث له الإسناد التالي:



[1] انظر: محمد بن إدريس الشافعي، اختلاف الحديث، ص٢٩٤.

فبرأي شاخت أنَّ "عمرو بن أبي عمرو" هو الراوي المشترك في كافة الأسانيد، ومن الصعوبة بمكان أن يكون قد تردَّد بين مولاه (المطلب) وبين رجل مجهول (من بني سلمة) ليكون سنده المباشر"[١]. وبالتالي فعمرو هو المسؤول عن وضع الحديث، أو أنَّ اسمه استخدم في وضع هذا الحديث!!!.

وقد تبيَّن للشيخ الأعظمي بعد أنْ درس هذا السندَ دراسةً مفصلةً أنَّ السند الصحيح الذي يجب أن يكون لهذا الحديث هو ليس الشكل الذي وضعه شاخت، فقال: "يُلاحَظ أنَّ شاخت لإثبات نظريته جاء بمثال واحد فقط مع ادِّعائه أنَّ هذه الظاهرة عامة في الأحاديث، كما حاول إعطاء تأثير كاذب"، ثم قال: "عندما ينظر المرء إلى الرسم البياني الذي عرضه شاخت؛ يجد أن شاخت يحاول أن يعطي تأثيراً – عن طريق رسمه بأن عمرو بن أبي عمرو روى هذا الحديثَ عن ثلاثة أشخاص. وبما أنَّ شاخت يذكر اسمَ المطلب – شيخ عمرو بن أبي عمرو – مرَّتَين؛ يجب أن يكون الرسم البياني كالتَّالي:



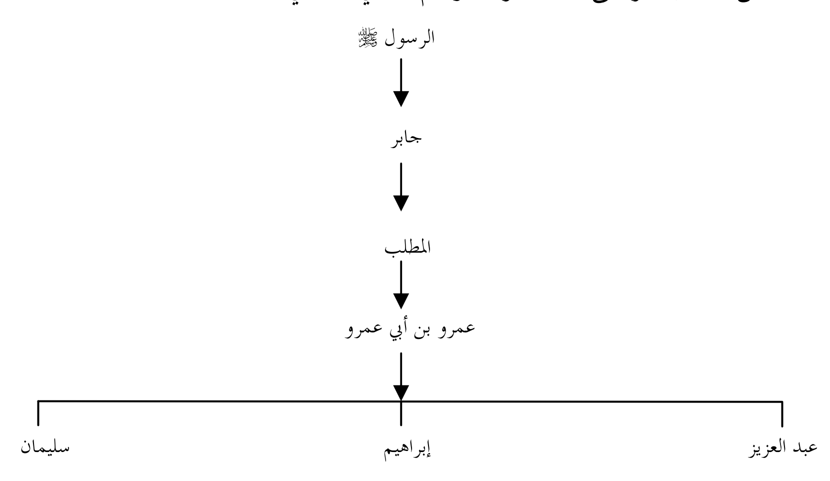
أضف إلى ذلك أنَّ شاخت إما أنه لم يُمعِن النظرَ في نصوص الشافعي في "اختلاف الحديث"[٢]، أو لم يفهمها، فقد قارن الشافعي بين ثلاثة من تلاميذه عمرو الذين رووا هذا الحديث، ووضَّح بعد المقارنة بأن عبد العزيز كان مخطئاً حين سَمَّى شيخَ عمرو بن أبي سلمة باسم رجل من بين سلمة، بدلاً من المطلب؛ لأنَّ إبراهيم بن أبي يحيى أقوى من عبد العزيز،

١ محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي، ج٢، ص٤١٦، ٤١٧.

٢ انظر صفحة: ٢٩٤.

وتابعه عليه سليمان أيضاً، فالصحيح هو المطلب، لا رجل من بني سلمة.

ومن هنا يتّضح أنَّ هناك إسناداً واحداً، وعن طريقه روى عمرو بن أبي عمرو هذا الحديث عن المطلب. وعلى هذا يكون الرسم البياني كالآتي:



لذلك فكلُّ ما قاله شاخت، وما بنى عليه من البيانات والادّعاءات ذهب سُدى"[١].

وبذلك يهوي دليل شاخت، وتهوي معه كلّ الاستنتاجات التي قدَّمها، ويهوي كلّ كلام ومدح من المستشرقين اعتمد على استنتاجات شاخت؛ لأننا لو سلَّمنا جدلاً أن عَمْراً ادَّعى رواية الحديث عن عدة أشخاص فهذه حادثة جزئية لا يمكن تعميمها كما سبق أن أشرنا، وحتى يخرج شاخت بنظرية صحيحة فلا بُدَّ له من دراسة متأنّية عميقة لكلِّ الحديث النبوي الشريف متوناً وأسانيد، وأنَّى له وحده هذا؟ إذن لا قيمة لنظريته الضئيلة ودراسته الهزيلة بعد أن بانَ عورها، وهوى صاحبها في ميزان البحث العلمي.

وقد توصَّل الشيخ الأعظمي في الرَّدّ على "شاخت"، وتفنيد نظريته عن اختراع الرواةِ الأسانيدَ بنتائج طيبة مرضية، والتي تتلخَّص فيما يأتي:

- أنَّ أحاديث المصطفى ﷺ التي وصلت إلينا قد خضعت لمنهج نقدي دقيق شامل في كل مراحل نقلها إلينا، ولذلك فإن ما لدى المسلمين الآن من الأحاديث هي أحاديث يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها.

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي، ج٢، ص٤١٨، ٤١٩.

- إنَّ كل ما ساقه المستشرقون والمستغربون من مزاعم ضِدّ الحديث النبوي وتوثيقه؛ لا يمكن قبولها، وهي منتقضة بالأدلة العلمية التي ساقها العلماء المسلمون الذين دافعوا عن السنة كما دافعوا قبل ذلك عن القرآن الكريم، وما هذه المزاعم إلا خيالات أو افتراءات لا تعتمد على برهان.
- أنَّ المستشرقين لم ينتخبوا لدراسة ظاهرة الإسناد المجال المناسب؛ لأن كتابات للإمام الشافعي وأبي يوسف تبيِّن بكل وضوح أن كتابات المجتهدين والفقهاء ليست مكاناً صحيحاً لدارسة ظاهرة الإسناد. لذا يجب أن تُدرَس الأسانيد والأحاديث والمسائل المتعلّقة بها في كتب الأحاديث نفسها.
- أنَّ النقد الموجَّه من المستغربين ومن المستشرقين ولاسيما منهم المستشرق شاخت، ضِدّ الاعتماد على الإسناد ليس نقداً علمياً؛ بل لا يرقى إلى الشبهة العلمية، وإنما هو محض افتراءات وأوهام.
- بالرغم من قبول الأوساط العلمية والتعليمية في الغرب لنظرية شاخت إلا أنها نظرية خاطئة وغير صحيحة ولا يمكن قبول تعميماتها، كما تبيَّن لنا بالمثال سقوط ما ادّعاه شاخت من أن الإسناد هو الجزء الأكثر اعتباطاً من الحديث[١].

ولعلَّ ما ذكرته في هذا المبحث ليس إلا غيض من فيض يخصّ فقط بجهود الشيخ الأعظمي في الدفاع عن الحديث النبوي، أما في الدفاع عن القرآن الكريم فله كذلك جهود عظيمة أخرى ظهرت من خلال كتابه القيم الفَذّ الفريد، الذي ألَّفه بالإنجليزية بعنوان:

The History of the Qur'anic Text، from Revelation to Compilation: A comparative Study with the Old and New Testaments[٢].

لقد نَسَف الشيخ في هذا الكتاب دعاوى المستشرقين في تحريف القرآن الكريم، وكَشَف عن دوافعهم في الكتابة عن القرآن الكريم. ثم عرض تاريخَ تدوين القرآن الكريم بدلائل موثوقة، وبحث عن سلامة النص القرآني، وقارَنَ بين حفظه وحفظ التوراة والإنجيل، كما تحدَّث أيضاً في هذا الكتاب بالتفصيل عن طريقة جمع الصحابي الجليل زيد بن ثابت

[١] انظر: محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي، ج٢، ص٤٣٦، ٤٣٧.

[٢] وترجمته: "تاريخ النَّصِّ القرآني من بداية النُّزول إلى جمعه في المصحف: دراسة مقارنة مع العهد القديم والعهد الجديد".

الأنصاري (ت٤٥هـ) ﷺ للقرآن الكريم ومنهجه فيها، أنَّه كان يحفظ القرآنَ كله في صدره، وكان القرآن مكتوباً عنده، ومع هذا فلم يعتمد على ما حفظه، ولا على ما كتب بيده، وذلك أنَّ عمله ليس جمعَ القرآنِ الكريم فحسب، وإنما التوثيق والتثبُّت فيما يكتب. كذلك ذكر الشيخُ عن مميزات جمعه ﷺ للقرآن.

ويجدر بالذكر هنا أنَّ هذا الكتاب في الحقيقة كان ردّاً من الشيخ الأعظمي على مقالٍ كتبه الكاتب الصحفي "توبي ليستر" في مجلة "أتلانتيك منثلي[١]" Atlantic Monthly بعنوان "ما هو القرآن؟"، حيث إنه استغلَّ اختلافَ الهجاء الخاص بكتابة الألف في بعض المخطوطات اليمنية[٢]، وحشد في المقالات عشراتِ الأسماء لكبار المستشرقين وبعض "المسلمين" أمثال نصر أبي زيد[٣] المحكوم عليه بالرِّدّة، وكان الهدف منها زعزعةُ إيمان المسلمين بالقرآن الكريم وحفظه، وبعده عن التصحيف والتحريف، ولذلك أثار المقالُ قدراً كبيراً من الانفعال

---

[١] عدد: يناير، لعام ١٩٩٩م.

[٢] وكان المسلمون في اليمن نظراً لقدسية القرآن الكريم، كانوا يحافظون على الأوراق البالية والممزَّقة منه، بحفظها في المكان المناسب. وعلى هذا الأساس ففي "جامع صنعاء" باليمن احتُفظ من القرآن الكريم الآلاف من الأوراق يرجع بعضُها إلى القرن الأول، ثم نسيها الناس، حتى تهدَّمت الغرفةُ، واكتُشفت الأوراقُ وقد أصابها الماء والطِّين والغُبار والتَّآكُل. وقد اشتغل فريقٌ من الألمان في تنظيف وترميم تلك الأوراق ومن ثم ترتيبها وتصويرها، ولاحظ بعضُهم الاختلافَ في بعض المصاحف، خاصةً في كتابة الألف في وسط الكلمة، فعثر على بعض منها هذا الكاتبُ الصحفيُّ، واندفع بحماس إلى كتابة ذلك المقال. انظر: مجلة "المجتمع"، العدد:١٦٢٩، تاريخ: ٢٠٠٤/١٢/٤، وفيه حوارٌ أُجري مع الشيخ الأعظمي حول هذا الكتاب.

[٣] هو نصر حامد أبو زيد (١٩٤٣ - ٢٠١٠م): باحث متخصص في الدراسات الإسلامية وفي فقه اللغة العربية والعلوم الإنسانية. وُلد في إحدى قرى طنطا. حصل على الليسانس من قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب جامعة القاهرة، ثم الماجستير فالدكتوراه من نفس القسم والكلية في الدراسات الإسلامية. ثم عمل في أستاذاً في كلية الآداب في نفس الجامعة، كما عمل أستاذاً زائراً في بعض الجامعات الأوروبية. لقد طالب أبوزيد في أبحاثه وكتاباته بالتحرر من هيمنة القرآن، فأثارت تلك الأبحاث والكتب ضجةً إعلاميةً في منتصف التسعينيات من القرن الماضي. فقد أتُهم بسبب تلك الأبحاث والكتب بالارتداد والإلحاد. مات بعد إصابته بفيروس غريب فشل الأطباء في تحديد طريقة علاجه. وله العديد من الكتب. انظر ترجمته في ويكي بيديا.

المتّسم بالغضب عند كلِّ مَن قرأه من المسلمين ولا سيما في الغرب، ولكن لم يقم أحدٌ من العلماء والباحثين بالردّ عليه كما ينبغي، ما حفز الشيخَ الأعظمي إلى تأليف هذا الكتاب القيم.

ولهذا الكتاب دويٌّ كبيرٌ في الأوساط الدينية والعلمية في العالَم الإسلامي منذ صدوره لأول مرةٍ من الأكاديمية الإسلامية ببريطانية في عام ٢٠٠٣م. ثم توالت له طبعات إثر طبعات في كل من كندا، والإمارات العربية، والسعودية، والكويت. كما أنه تُرجِم إلى بعض اللغات مثل التركية والماليزية، وهو حريٌّ بأن يُترجَم كذلك إلى العربية، وكذلك إلى بعض اللغات الشرقية مثل الفارسية والأردوية والهندية، نسأل الله تعالى أن يسخِّر لذلك مَن يقوم به ويُجيده.

المبحث الثالث: مساهمته في الحديث النبوي من خلال التأليف والتحقيق:

لقد قام الشيخ محمد مصطفى الأعظمي بخدمات جليلة في الحديث النبوي من خلال تأليفه للكتب في موضوعات قيمة في هذا المجال، وتحقيقِه لنوادر المخطوطات فيه، وكذلك تطويعِه الحاسوبَ الآلِيَّ لخدمة الحديث، فكانت جهوده في كلِّ ذلك مُميَّزةً تتّسم بالأصالة والمنهجية والإبداع، لذلك نُوِّهَتْ على المستوى العالمي، وتُرجِمت إلى أرقى لغات العالَم. وهذا المبحث الذي يشتمل على ثلاثة مطالب، يقدِّم أولها وثانيها تعريفاً ودراسةً لمؤلَّفاته وتحقيقاته لمخطوطات الحديث، ويُبرز الثالثُ جهودَه المبذولة في تسخير الحاسوب الآلي لخدمة الحديث.

المطلب الأول: دراسة وتعريف لمؤلفاته:

"التأليف" هو جمعُ مسائل علمٍ من العلوم في كتاب ونحوه[١]. فكتابةُ البحث أو الكتاب يُطلَق عليه "التأليف"؛ لأنَّ الكاتب أو المؤلِّف يجمع بين المعلومات على وجه التناسُب، ويُطلَق على الكتاب "مؤلَّفاً"؛ لأنه يجمع ويضم معلومات تتعلَّق بعلم معيَّن.

ولا بُدَّ لمن يؤلِّف من مبرِّرٍ لتأليفه الذي ألَّف، وقد ذكر أهلُ العلم مبرّراتٍ للتأليف، وأجملها الحافظُ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) في كلمته التي قال رحمه الله تعالى: "قَلَّ ما يتمهَّر في عِلم الحديث، ويَقِفُ على غَوامِضه، ويَستبين الْخَفِيَّ من فوائده، إلاَّ مَن جَمَع متفرّقَه، وألَّف متشتّتَه، وضَمَّ بعضَه إلى بعضٍ، واشتغل بتصنيف أبوابِه، وترتيبِ أصنافِه"[٢].

---

[١] انظر: الجرجاني، كتاب التعريفات، ص٧١، والمناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٨٩.

[٢] الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج٢، ص٢٨٠.

فينبغي لمن يتصدَّى للتأليف أن يلحظ في عمله فائدةً جديدةً، إمّا باشتمال مؤلَّفه على ابتكار فكرةٍ أو نظريةٍ جديدةٍ، توصَّل إليها باجتهاده، أو حُسْنِ ترتيبٍ أو تنسيقٍ، أو حلٍّ لمشكلٍ وإيضاحٍ لغامضٍ، أو تجديدِ أسلوبٍ يقدِّم به المادةَ العلميةَ في ثوبٍ يناسب عصرَه[1].

فالذي وَجَد نفسَه أهلاً للاشتغالِ في هذا المجالِ فلا ينبغي له الإحجامُ عنه، لِمَا له في ذلك من فوائد عظيمة، كما ذكرها الإمام النَّووي (ت٦٧٦ه) رحمه الله تعالى: أنه "بالتصنيف يُطَّلَع على حقائق العلوم ودقائقه، ويُثبت معه؛ لأنه يضطرُّه إلى كثرة التفتيش، والمطالعةِ، والتحقيقِ، والْمُراجَعةِ، والاطّلاعِ على مُختلِف كلامِ الأئمة ومُتَّفِقِه، وواضحِه من مُشكِله، وصحيحِه من ضعيفه، وجزلِه من ركيكه، وما لا اعتراضَ فيه من غيره، وبه يَتّصِف المحقِّقُ بصفة المجتهد"[2].

وقد خاض الشيخُ مصطفى الأعظمي مجالَ التأليف بعد أن اكتملت لديه أدوات التأليف كلها من العلم الجمّ في إطار تخصُّصه، والاطّلاع الواسع على مصادره ومراجعه، والإلمام باللغة العربية، والتحلِّي بالأمانة العلمية، وغيرها من الأدوات المهمة، فتميَّزت كتاباته ومؤلَّفاته بالأصالة العلمية والمنهجية والدقة والجدية، كما يُلاحَظ ذلك فيما يأتي من التعريف والدراسة لتلك المؤلَّفات.

١ – دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه:

يقف هذا الكتاب في المقدمة مع الدراسات المعاصرة الجيدة في تاريخ الحديث، ويُسهم بنصيب موفور في خدمة السنة النبوية من ناحية تاريخها وتدوينها وتصنيفها، وردِّ شبهات المغرضين. لذلك فهو يُعَدّ من أهمَّ وأوثق الكتب التي أُلِّفت في هذا الموضوع على قلتها وندرتها. وقد تتبَّع فيه مؤلِّفه الشيخ الأعظمي كثيراً من الدراسات الاستشراقية حول السنة النبوية والتأريخ الإسلامي، وردَّ على مزاعم ومفتريات المستشرقين في السُّنّة النبوية.

وقسَّم الشيخُ محتويات هذا الكتاب إلى قسمين وثلاثة ملاحق كالتالي:

القسم الأول: الذي جعله في تسعة أبواب تالية:

الباب الأول: أبرز فيه مكانةَ السُّنّة النبوية في الإسلام، وأثبت أنه لا غنى للمسلم عنها في شيء من شؤون حياته الدنيوية والأخروية.

[1] نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص١٩٧.

[2] النووي، المجموع شرح المهذب، ج١، ص٥٦.

والباب الثاني: صوَّر فيه بإيجازٍ النشاطَ التعليميَّ في الجزيرة العربية في العصر الجاهلي وصدر الإسلام.

والباب الثالث: ناقش فيه حول منع النبيِّ ﷺ كتابةَ الأحاديث النبوية ثم إذنه بها، وأثبت بالأدلة القوية أنَّ منعه ﷺ للكتابة كان في حالة كتابته مع القرآن، أو الحديث المنسوخ.

والباب الرابع: تحدَّث فيه عن كتابات الصحابة ﷺ للأحاديث النبوية، وكذلك عن الكتابات عنهم على أيدي التابعين، وكتابات التابعين وأتباع التابعين عن التابعين أنفسهم. و لم يذكر مَن كان يكتب الأحاديثَ في جيل أتباع التابعين الذين وُلدوا بعد السنة العاشرة والمئة من الهجرة، وبيَّن عذرَه في ذلك بقوله: "إذا الهدف من دراسة هذا الباب هو معرفة كيفية انتقال الأحاديث إلى ظهور موطأ الإمام مالك – رحمه الله تعالى – على وجه التقريب، وكانت نتيجة هذا الباب هي الدلالة على وجود آلاف من الكتب كانت متداولةً في زمن أتباع التابعين"[١]. لا شَكّ أنَّ ما أكَّده الشيخ في هذا الباب باستفاضة عن كتابة الحديث في عصر النبي ﷺ فهو يُبطل ما زعمه بعض المستشرقين أمثال موريس بوكاي[٢] من أنه ليس هناك أية مجموعةٍ أحاديث قد ثبتت نصوصها في عصر النبيِّ ﷺ[٣].

والباب الخامس: بحث فيه تحمُّلَ العلم وكيفية تلقِّيه، والمنهجَ المتَّبع في دراسة الأحاديث النبوية في تلك الأيام، كما أنه ألقى في هذا الباب ضوءاً

[١] الأعظمي، محمد مصطفى، دراسات في الحديث النبوي وتارخ تدوينه، ج١، ص ن.

[٢] موريس بوكاي (١٩٢٠ – ١٩٩٨م): طبيب فرنسي نشأ مسيحياً كاثوليكياً. تعلَّم اللغة العربية في جامعة السوربون في معهد اللغات الشرقية وتضلَّع فيها. وكان الطبيب الشخصي للملك فيصل آل سعود ومع عمله في المملكة العربية السعودية. أسلم بعد دراسة عميقة للإسلام. وألَّف كتاب" التوراة والأناجيل والقران الكريم بمقياس العلم الحديث"، الذي ترجم لسبع عشرة لغة تقريبا منها العربية. توفي في باريس. انظر ترجمته الموسَّعة في "ويكي بيديا".

[٣] انظر: موريس بوكاي، دراسة الكتب المقدَّسة في ضوء المعارف الحديثة، ص١٥٢.

على اهتمام المسلمين وتفانيهم في سبيل خدمة العلم الشريف من ناحيةٍ، وعلى انتشار الكتب من ناحيةٍ أخرى.

والباب السادس: تحدَّث فيه عن الكتب من الناحية الشكلية، وكذلك المواد الكتابية، وسرقةِ المواد العلمية، وإضافةِ المواد العلمية بأقلام الآخرين في الكتب المؤلَّفة، ومسائل أخرى من هذا النوع.

والباب السابع: خصَّه بدراسة مشاكل الأسانيد وما يدور حولها من الشكوك والشبهات، مع تقويم نظام الإسناد من وجهة النظر العلمية، وأثبت في آخر هذا الباب بدلائل قوية أنَّ استعمال الأسانيد قد بدأت في وقت مبكّر من عهد النبي ﷺ.

والباب الثامن: بحث فيه مدى إمكانية الوثوق بكتب السنة النبوية.

أمّا الباب التاسع – الذي هو الأخير من أبواب هذا القسم – فخَصَّه بالتعريف بنسخة "سُهَيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ"، والتي حقَّقها الشيخُ.

أما القسم الثاني للكتاب: فعرَّف فيه الشيخُ بعضَ المخطوطات الحديثية التي انتخبها مِن أكثر من عشر مخطوطات، عاش أصحابها من نهاية القرن الأول إلى منتصف القرن الثاني على وجه التقريب، ثم اختار من بين تلك المخطوطات نسخةَ "سهيل بن صالح عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ" ذلك الصحابي الجليل الذي لُقِّب بـ"راوية الإسلام" لكثرة ما رواه من الأحاديث الشريفة عن النبي ﷺ، ولأجل ذلك أصبح في العصر الأخير هدفاً للطعن والتشنيع ظلماً وزوراً. واستخدم الشيخُ لتحقيق هذه المخطوطةِ دواوينَ السنة المطبوعة والمخطوطة على السواء. أما النتيجة التي ظهرت بعد تحقيق تلك المخطوطة فهي كما قال: "أمَّا النتيجة فكانت مشجِّعةً للغاية، إذ يتكرَّر فيها ورودُ حديثٍ واحدٍ عشراتِ المرات بسبب كثرة الرواة مع تَبايُن أوطانهم وتَباعُدها، واختلافِ أعمارهم، وافتراقِ مَشاربهم، بحيث يستحيل – عادةً – تواطؤهم على الكذب، الأمرُ الذي قدَّم دليلاً قوياً لا يستطيع أحدٌ المكابرةَ فيه على صحة منهج المحدِّثين وعلميته، وأوجد طمأنينةً عقليةً وقلبيةً لقبول دواوين السنة – بوجه عام – واعتبارها وثيقةً من أعلى درجات الوثائق في البحث عن مصادر السنة النبوية والتشريع الإسلامي"[١].

أمّا قِسم الملاحق فتتكوَّن من ثلاثة ملاحق كما تلي:

---

[١] الأعظمي، دراسات في السنة النبوية وتاريخ تدوينه، ص س.

الملحق الأول: وضَّح فيه الشيخ معاني بعض ألفاظ الأداء والتحمُّل مثل: "سمعت"، و"حدَّثنا"، و"أخبرنا"، و"عن"، وغيرها من الألفاظ، فقال: "إذ وجود هذه الألفاظ في الأسانيد كان سبباً لإيهام عدد من الباحثين بأن الأحاديث كانت تُنقَل شفهياً. وقد ثبت – بفضل الله تعالى – أن هذه الألفاظ كانت تُستعمَل في الإملاء والقراءة أيضاً سواء أكان ذلك من الذاكرة أو من الكتاب"[1].

وأمَّا الملحق الثاني فخصَّه الشيخُ للرَّدّ على تَساؤُل الكثيرين عن ضخامة أرقام الحديث النبوي، والتي بلغت في قول المحدِّثين سبعمئة ألف، الأمرُ الذي شجَّع المستشرقين، ودَفَعهم إلى إنكار الأحاديث النبوية بحجة عدم معقولية هذا العدد.

وأمَّا الملحق الثالث الأخير فتحدَّث فيه الشيخ عن إشكالات بعض المعاصرين، من تفشِّي الكذب في أوساط المحدِّثين حتى انكشمت الأحاديث الصحيحة بنسبة واحد من كل مئتين، لذلك لا يمكن إلى الركون إلى المجموعة الحديثية، وأنها من أحاديث رسول الله ﷺ، فأجاب الشيخ إجابة علميةً مقنعةً عن تلك الإشكالات، ثم لَخَّص سببَ تلك الإشكالات بقوله: "أنَّ ما ذهبوا إليه إنما هو لجهلهم بمعرفة منهج المحدِّثين لا غير"[2].

لا شكَّ أنَّ الموضوعات التي تناولها الشيخ الأعظمي في أبواب القسم الأول وكذلك في الملاحق الثلاثة من آخر هذا الكتاب، فهي تحوي دراسةً عميقةً قيمةً لتأريخ تدوين الحديث النبوي، والتي تدلّ على مدى الجهد الذي بذله في إعدادها، وتُنبئ كذلك عن سعة اطِّلاعه على مصادر التاريخ الأصيلة، وطولِ ممارسته بها.

ولكنه مع ذلك للأسف، لم يَقدِرِ بعضُ الباحثين هذا الجهد العظيم حقَّ قَدْرِه، حيث نحله بعضهم إلى جهود مسبقة، وادَّعوا بأنَّ كتابَه هذا ما هو إلا مبنيٌّ على كتب أخرى في الموضوع، والتي سبق تأليفُها تأليفَ الشيخ الأعظمي!!!، ومنهم على سبيل المثال المؤرِّخ المحقِّق الدكتور بَشّار عَوّاد معروف، الذي تسرَّع في مقدمته لكتاب "تدوين الحديث" للعلامة مناظر أحسن الكيلاني، إلى انتقاد الشيخ الأعظمي بأنه بنى تأليفَه هذا على كتاب العلامة الكيلاني المذكور آنفاً، دون أن يذكره في مصادر كتابه، فقال: "وقد تبيَّن لي بما لا يقبل الشَّكَّ أنَّ

---

[1] الأعظمي، دراسات في السنة النبوية وتاريخ تدوينه، ص س

[2] الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، ص ع.

فكرة كتاب (دراسات في الحديث النبوي الشريف وتاريخ تدوينه)، وهي الرسالة التي نال بها الدكتور محمد مصطفى الأعظمي رتبةَ الدكتوراه من جامعة كمبردج سنة ١٩٦٦م، ثم نال من أجلها جائزةَ الملك فيصل العالمية سنة ١٩٨٠م، مقتبسة بتمامها من كتاب (تدوين الحديث) هذا. ومما يُؤسف عليه أن الدكتور الأعظمي لم يذكر شيئاً من ذلك، مع أنَّ الكتاب المذكور كان من بين مصادره حيث أشار إليه هنا وهناك، والحقُّ أن الفصل الذي كتبه الكيلاني في هذا الكتاب بعنوان (تدوين الحديث كتابةً) (ص٦٧ – ٨٤)؛ كان أصلَ هذه الفكرة التي نظَّمها الدكتور الأعظمي وجمع النصوصَ على أساسها، وهي فكرة مهمة وأصيلة"[١].

وهذا ما ذهب إليه الدكتور بشار في انتقاده للشيخ الأعظمي لا يُوجَد هناك شيء يؤيِّد ذلك، كما يتبيَّن ذلك بوضوح لكلّ من يقوم بالمقارنة بين ما كتبه الشيخ الكيلاني في كتابه المشار إليه، وبين ما كتبه الشيخ الأعظمي في كتابه هذا، فيظهر له لأول وهلة ما بينهما من بون شاسع واختلاف بيّن، من حيث العرض والدراسة لمواد الموضوع ومعلوماته.

وكتابُ الشيخ الأعظمي في الحقيقة عصارة مطالعاته الطويلة، ودراساته العميقة للفترة من عهد رسول الله ﷺ إلى منتصف القرن الثاني الهجري، وكذلك فهو حصيلةُ اطِّلاعاته الواسعة على المخطوطات والأجزاء الحديثية التي ألَّفها أصحابها ما بين تلك الفترة، كما ذكر ذلك الشيخُ نفسُه في مقدمته للطبعة الإنكليزية لكتاب "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه"، حيث قال: "وكان من توفيق الله لي أني اكتشفتُ في دنيا المخطوطات الفسيحة المجهولة – للأسف – نُسَخاً حديثيةً ألَّفها العلماء في بداية القرن الثاني، منها نسخة سُهَيل بن أبي صالح، ونسخةُ عبيد الله بن عمرو وغيرهما. وقد أدَّى هذا الاكتشافُ إلى نتائج هامّة في دراسة الحديث. وقد عكفتُ على دراسة الفترة من عهد الرسول ﷺ إلى منتصف القرن الثاني على وجه التقريب؛ فوجدتُ بالبحث مراجع تُشير إلى آلاف من الكتب التي كانت متداولةً بين المحدِّثين، وأنَّ الأحاديث كانت تُدَوَّن في عصر النبوة نفسه، وأنَّ الصحابة ألَّفوا الكتب في الموضوعات العديدة. ثم بحثتُ في تدريس الحديث، وكيف كان استعمال الكتاب شائعاً في الدراسة، وطريقة الإملاء رائجة منذ عهد مبكّر...، وتطرّقتُ إلى مشكلة نسبة الكتب إلى المؤلِّفين، وكيف كان أسلوبهم...، وبعد ذلك انتقلتُ إلى الأسانيد وبدايتها، وإلى أي مدى

---

[١] انظر: بشار عواد معروف، في مقدمته لكتاب "تدوين الحديث" للشيخ مناظر أحسن الكيلاني، ص٧.

يمكن الاعتماد عليه..."[١]، ثم قال: "وقد كتبتُ هذا البحث باللغة الإنجليزية، وقدّمتُه إلى جامعة كمبردج في تشرين أول (أكتوبر) ١٩٦٦م رسالةً لنيل الدكتوراه"[٢].

طُبع هذا الكتاب لأول مرة في عام ١٣٩٦هـ، ضِمن مطبوعات جامعة الرياض في المملكة العربية السعودية، ثم أُعيدت طباعته في المكتب الإسلامي ببيروت في مجلدين، في عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ثم صدرت له عدة طبعات من نفس دار النشر، لكن لم يُشر صاحبها – كعادته – إلى عدد تلك الطبعات.

٢ – كُتَّابُ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم.

تناول الشيخ الأعظمي في هذا الكتاب التعريفَ بكُتَّاب النبيِّ ﷺ، الذين كتبوا عنه الأحاديث والرسائل بأنفسهم دون تكليفه – عليه الصَّلاة والسَّلام – لهم بذلك، أو أملاها ﷺ عليهم بنفسه. واستفاد الشيخ في تأليف هذا الكتاب من أعمال مَن سبقوه في ذلك من المؤلِّفين عبر الأزمنة، فلأن العناية بمكاتيب النبيِّ ﷺ قديمةٌ، يرجع في قِدمها إلى عهد الصحابة ﷺ، فقد اهتمَّ بها عمرو بن حزم الأنصاري (ت٥٣هـ)، وعبد الله بن عباس (ت٦٨هـ) والآخرون من الصحابة رضوان الله أجمعين، ثم أبو جعفر الدَّيْبُلِي الهندي (ت٣٢٣هـ) وابن طُولُون الدمشقي (ت٩٥٣هـ) وكثيرٌ غيرهم، وأخيراً الدكتور محمد حميد الله الحيدرآبادي (ت١٤٢٣هـ) في كتابه القيّم "مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة".

كذلك العناية والاهتمام بكُتَّاب النبيِّ ﷺ موضوع قديم، فقد أشار إليهم، وكتب عنهم كثيرٌ من القدماء رحمهم الله تعالى، فهناك مَن أفرد كتباً خاصةً عنهم كسالم بن أبي الْجَعْد الكوفي (ت٩٧هـ)، وعمر بن شَبَّة البصري (ت٢٦٢هـ)، ومحمد بن سلامة القُضَاعي (ت٤٥٤هـ)، ومحمد بن علي بن أحمد حَدِيْدَة الأنصاري (ت٧٨٣هـ) وغيرهم.

وهناك بعض المؤلِّفين أيضاً أشاروا إلى كُتّاب النبي ﷺ في ثنايا كتبهم، التي ألَّفوها عن سيرة رسول الله ﷺ كمحمد بن إسحاق بن يَسَار المدني (ت١٥١هـ)، وعبد الرحمن بن عبد الله السُّهَيلي (ت٥٨١هـ)، وابن سيد الناس اليَعْمُري (ت٧٣٤هـ)، ويحيى بن أبي بكر العامري (ت٨٩٣هـ) وغيرهم.

وكذلك هناك مَن أورد ذكرهم ضِمن التواريخ المؤلَّفة للعالَم الإسلامي، كما فعل خليفةُ بن خَيَّاط العُصْفُري (ت٢٤٠هـ)، وأحمد بن إسحاق اليعقوبي (ت٢٩٢هـ)، ومحمد بن

---

[١] M. M. A'zami, Studies in Early Hadith Literature, (Kuala Lampur: Islamic Book Trust, ٢٠٠٠), p ٦, ٧.

[٢] M. M. A'zami, Studies in Early Hadith Literature, (Kuala Lampur: Islamic Book Trust, ٢٠٠٠), p ٦, ٧.

جرير الطَّبَري (ت٣١٠هـ)، وابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ)، وابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ) وغيرهم.

وكذلك أشار إليهم أيضاً مَن أَلَّف في تراجم الصحابة كابن عبد البَرِّ القرطبي (ت٤٦٣هـ)، وابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) وآخرين.

وكلٌّ متأخِّرٍ من هؤلاء قد استفاد من عمل متقدِّمه، وأضاف اسماً جديداً في قائمة أولئك الكُتَّاب اطَّلع عليه من مصادر جديدة لم ينتبه إليه من سَبَقه، وكذلك حين تناول الشيخُ الأعظمي هذا الموضوعَ للدراسة والتعريف بهؤلاء الكُتَّاب؛ أضاف أربعةَ أسماءً جديدةً منهم لم يذكرها أحدٌ غيره قبل.

وقد قسَّم الشيخ محتويات هذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام كالتالية:

القسم الأول: ذكر فيه فئةً مشهورةً من الكُتَّاب الذين كثرت عنهم الكتابةُ وتواترت كـ: عثمان بن عفَّان (ت٣٥هـ)، وعليّ بن أبي طالب (ت٤٠هـ)، وزَيْد بن ثابت (ت٤٥هـ)، وأُبَيّ بن كعب (ت٣٠هـ)، ومعاوية بن أبي سفيان (ت٦٠هـ) رضوان الله عليهم أجمعين.

والقسم الثاني: ذكر فيه الفئةَ التي ثبتت الكتابةُ عنهم، لكنها لم تضطلع بمهمة الكتابة كالفئة الأولى، مثل: أبي بكر الصِّدِّيق (ت١٣هـ)، وعمر بن الْخَطَّاب (ت٢٣هـ)، وأبي أيوب الأنصاري (ت٥٤هـ) وآخرين غيرهم، رضي الله عنهم أجمعين.

والقسم الثالث: ذكر فيه فئةً من الصحابة الذين لم يذكرهم أحدٌ ممن أَلَّف في هذا الموضوع في عِداد كُتّاب النبيِّ ﷺ، غيرُ الدكتور محمد حميد الله الحيدرآبادي في كتابه "مجموعة الوثائق السياسية"، فجمع الشيخُ أسماءهم من هذا الكتاب كـ: جعفر بن أبي طالب (ت٨هـ)، والعباس بن عبد المطلب (ت٣٢هـ)، وعبد الله بن أبي بكر (ت١١هـ)، رضوان الله عليهم أجمعين.

وترجم الشيخُ لهؤلاء الكُتّاب باختصار دون توسُّع، وعذرُه في ذلك كما قال: "لأنَّ هذا المختصر لا يحتمل ذلك، وخاصةً هناك شخصيات كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وخالد وغيرهم كُتبت عنهم المجلَّدات، والحديثُ عنهم لن ينتهي، ويُكتب عنهم - بإذن الله تعالى - إلى يوم القيامة؛ لذلك كان لا بُدَّ من الاختصار الشديد..."[1].

---

[1] محمد مصطفى الأعظمي، كتاب النبي ﷺ، ص٥.

أمَّا ترتيب تراجم الكتاب فرتَّبها الشيخُ على الحروف الأبجدية دون أن يُراعي فيها الفضلَ والمنقبةَ.

طُبع هذا الكتاب لأول مرة عام ١٣٩٤ﻫ /١٩٧٤م، في المكتب الإسلامي ببيروت، وهو يقع في (١٢١) صفحةً من الحجم المتوسط، ثم صدرت له الطبعة الثانية من نفس الدار، عام ١٣٩٨ﻫ /١٩٧٨م.

٣ – منهج النقد عند المحدِّثين: نشأته وتاريخه:

بما أنَّ الحديث النبوي مصدرٌ ثانٍ لتشريع دين الإسلام، لذلك لا بُدَّ أن يكون هذا المصدرُ نقياً من شوائب الشَّكّ والرِّيْبة، ولا تأتي النقاوة في ذلك إلا بالفحص عن النَّقَلة والبحث عن أحوالهم، ليُؤخَذ بكلام الصادقين، ويُعمَل به، ويُرمَى كلامُ الكاذبين ويُدفَن، أو يُروَى فيُبيَّن ويشهر به[١]، لذلك قال الإمام مسلم (ت٢٦١ﻫ) رحمه الله تعالى: "فإذا كان الراوي لها ليس بمَعْدِنٍ للصِّدْق والأمانة، ثم أقدَمَ على الرواية عنه مَن قد عَرَفه ولم يبيِّن ما فيه لغيره، ممن جَهِلَ معرفتَه؛ كان آثماً بفعله ذلك، غاشّاً لعوامّ المسلمين"[٢].

لذلك نهض المحدِّثون ليُوجِدوا لأنفسهم منهجاً علمياً رصيناً لنقد الأحاديث النبوية، فهو منهجٌ دقيقٌ من ناحيةٍ، وعمليٌ من ناحيةٍ أخرى، ولم يكن مجرَّدَ منهج على الورق بعيدٌ عن واقع الحياة العملية، بل هو صالحٌ لتطبيقه في كل وقت، وكانوا في انتقاداتهم وفحوصهم سبقوا المؤرِّخين شوطاً طويلاً، ولم يلحق بهم منهج البحث التاريخي حتى الآن رغم مختلف الادِّعات والمحاولات، كما أكَّد ذلك المؤرِّخ المسيحي الدكتور أسد رُسْتُم[٣] في كتابه النفيس "مصطلح التاريخ"[١].

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدِّثين نشأته وتاريخه، ص٥، ٦.

[٢] مسلم بن الحجاج، مقدمة الصحيح، ص١٩.

[٣] هو أسد جبرائيل رستم مجاعص (١٨٧٩ – ١٩٦٥م): مؤرخ لبناني شهير. وُلد في قرية "الشوير" اللبنانية في أسرة مسيحية متدينة. تخرَّج في الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩١٢م، ونال شهادةَ البكالوريوس في العلوم، واستكمل دراسته في التاريخ، حتى نال لقب أستاذ في التاريخ سنة ١٩١٩م. ثم سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ونال درجة الدكتوراه في التاريخ الشرقي من جامعة شيكاغو، وعمل أستاذاً للتاريخ في كلية الآداب بالجامعة الأمريكية. توفي في بيروت. له مؤلفات قيمة تتميَّز بمنهجيته الموضوعية، وريادته في إرساء منهج البحث التاريخي، وتخلصه من الطائفية الضيقة إلى آفاق أرحب من الاعتدال والإنصاف. ومن

ورغم أهمية منهج المحدِّثين أولئك في نقدهم للأحاديث، لم يَمُسّها أحدٌ بالدراسة والتعريف عنه[٢]، فلم يكن كتابٌ يتناول بدراسة جادّة، وتعريف دقيق، بمنهج النقد عند المحدِّثين نشأةً وتاريخاً حتى وفَّق الله تعالى الشيخَ الأعظمي بتأليف كتابٍ في هذا الموضوع الجليل، والذي أسماه: "منهج النقد عند المحدِّثين: نشأته وتاريخه"، الذي كان بدايةَ خطوةٍ في سبيل تفهُّم المنهج المتبع لدى المحدِّثين الأوائل في نقد الحديث.

قسَّم الشيخ موضوعات هذا الكتاب في سبعة أبواب، تسبقها مقدمة علمية ضافية تحدَّث فيه عن أهمية الموضوع، وأما موضوعات الأبواب فهي كما تلي:

الباب الأول: تحدَّث فيه عن النقد ومفهومه وتاريخه.

والباب الثاني والثالث خصَّصهما للتحدُّث عن "العدالة" و"الضبط" لكون منهج النقد عند المحدِّثين يشتمل على البحث والتنقيب في الراوي من هاتين الزاويتين، حيث يُعرَف من أولهما: مدى تديُّن الراوي، ومن الثاني: مدى تحصيله للعلم.

والباب الرابع: تحدَّث فيه عن استعمال العقل في نقد الأحاديث، وألقى فيه ضوءاً كافياً على مكانة العقل عند المحدِّثين في نقد الأحاديث النبوية.

أشهرها: "مصطلح التاريخ"، الذى أبدى فيه آراءه أنه لا بد من تحكيم قواعد علوم الجرح والتعديل وعلوم الحديث التي وضعها العلماء المسلمون في الروايات التاريخية لكي يتسنَّى لنا معرفة ما هو صحيح ثابت من الروايات مما ليس بصحيح وثابت. (انظر لترجمته: سعود ضاهر وآخرون، مؤرخون أعلام من لبنان).

[١] انظر: أسد رستم، مصطلح التاريخ، ٧١، ٩٧.

[٢] أمَّا ما كتب عنه فضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر في كتابه الذي سمَّاه "منهجَ النقد في علوم الحديث" فليس هو منهج النقد عند المحدِّثين الأوائل، بل هو منهجُ المتأخّرين من المحدِّثين، الذي هو الواقع نتيجة النقد عند المتقدّمين، وقد ناقشه الشيخ الأعظمي في مقدمته لهذا الكتاب. لكن هذا الكتاب يجدر بالتنويه به من ناحية أخرى، فإنَّ مؤلِّفه إن لم يتناول في طياته موضوعَ منهج النقد عند المحدِّثين بكامله، لكنه امتاز بمميزات كثيرة، منها أنَّ مؤلِّفه في ممارسته الطويلة في تدريس علوم الحديث واشتغاله بها تأليفاً وتحقيقاً، استطاع أن يصوغ علومَ الحديث في كتابه المذكور نظريةً علميةً كاملةً تُبرز كمالَ هذه العلوم ودِقّتها، كما أن كتابه امتاز كذلك بحُسْن التقسيم والتفصيل، ودِقّة التحرير للأقوال والآراء التي كَثُرَتْ فيها الخلافاتُ، بعُمْق الرّدِّ على بعض الآراء الاستشراقية التي لم تَقُمْ على أساسٍ علميٍّ سليمٍ.

والباب الخامس: خصَّه بالمقارنة بين منهجَى نقد الحديث والتاريخ إذْ كَثُر الكلامُ في الآونة الأخرى حول منهج النقد التاريخي، وما يُمكن أن يفيد منه المحدِّثون.

والباب السادس: ذكر فيه بعضَ الطُّعون الموجَّهة إلى منهج المحدِّثين، وخاصةً فيما يتصل بتعديلهم الصحابةَ كافةً، وردَّ على تلك الطعون في أسلوب علمي هادئ.

وأما الباب السابع الذي هو الأخير فتكلَّم فيه عن بعض المستشرقين، ومنهجِ نقدهم للحديث، وبيَّن أنَّ الجهود الاستشراقية في هذا المجال إنْ هي إلا إدِّعاءٌ وسوءُ فهمٍ وسوء قصدٍ[1].

وفي آخر هذا الكتاب، ألحق الشيخُ تحقيقَه لكتاب "مختصر التمييز" للإمام مسلم بن الحجَّاج القشيري (ت٢٦١هـ)، والذي سأتحدَّث عنه في المطلب القادم ضِمْن التعريف بتحقيقاته لكتب الحديث النبوي.

وقد صدر هذا الكتاب " لأول مرة من الرياض في عام ١٣٩٥هـ، ثم من مكتبة الكوثر بالرياض، في عام ١٤١٠هـ، مع بعض الإضافات المفيدة والتعديلات المهمة للمؤلِّف.

٤ – المحدِّثون من اليَمَامة إلى ٢٥٠ الهجري تقريباً:

تُعتبَر "اليمامة[2]" من أهمّ مناطق الواحات التي تقع في وسط نجد بالمملكة العربية السعودية، تحيط بها الرمال من جميع جهاتها، وكانت لها عدة أسماء تُعرَف بها قديماً مثل: "جَوّا" و"العَرُوض" و"القُرَيَّة". واختلف الجغرافيون والمؤرِّخون في تحديد "اليمامة"، فيرى بعضهم أنَّ نجداً كله من اليمامة، بينما توسَّع بعضهم فشمل في تحديدها جزءاً من اليمن، وجزءاً من الحجاز، وجزءاً من البحرين والعراق والشَّام.

وتستحقّ "اليمامة" أن يكون عدادها في تلك الحواضرة الدينية والسياسية والتجارية القديمة التي كانت تشمل مُدُناً عريقةً في البلدان الإسلامية، والتي تحوّلت إلى منارات للعلم،

---

[1] انظر مقدمة الكتاب، ص٥، ١٢.

[2] سُمِّيت نسبةً للزرقاء بنت سهم بن طلسم ذات اليمامة التي اشتهرت بحِدّة البصر، ولتسميتها بهذا الاسم قصة معروفة، هي أنه مرَّ بها سربٌ من حمام سريع، فأتبعته نظرَها وعَدَّتْه واحدةً واحدةً فأحصته تسعاً وتسعين حمامةً، ولما جاؤوا الثمد – وهو موضع الماء الذي ورده الحمام – عَدُّوه فوجدوه كما زعمت. (انظر: الموسوعة العربية العالمية، ج٢٨، ص٣٢٥، ٣٢٦).

يؤمّها الطلاب، ويضربون إليها أكباد الإبل، لينهلوا من معينها الصافي الذي يقبس من مشكاة النبوة، إلا أنها ظلّت مغمورةً في التاريخ بمعزل عن الذكر، مع أنها كانت تحتضن قديماً الكثيرين من أئمة الحديث وحُفّاظه، أمثال: الإمام الحافظ الحجة أبي نصر يحيى بن أبي كثير الطّائي (ت١٣٢هـ)، الذي انتهى إليه الإسناد، وهو الذي قال فيه الإمام علي بن المديني (ت٢٣٤هـ): "نظرتُ فإذا الإسناد يدور على سِتّة، فلأهل المدينةِ ابنُ شهاب، ولأهل مكة عمرو بن دينار، ولأهل البصرةِ قتادةُ بن دعامة السَّدُوسي، ويحيى بن أبي كثير باليمامة، ولأهل الكوفة أبو إسحاق وسليمان بن مهران. ثم صار علمُ هؤلاء السِّتّة إلى أصحاب الأصناف ممن صَنَّف"، وقال فيه الإمام أبو حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ): "انتهى الإسناد إلى ستة نفر...، ومن اليمامة يحيى بن أبي كثير"[١].

فهكذا كانت اليمامة إحدى دعائم السنة النبوية من الناحية العلمية، حتى وُصف أحدُ علمائها بأنه أحد الستة الذين يدور عليهم الإسناد.

وبعد يحيى بن أبي كثير فقد نبغ في اليمامة محدِّثون كبار أمثال: عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، وعكرمة بن عمار (ت١٥٩هـ)، وسِمَاك بن الوليد الحنفي اليمامي، واياس بن صبيح الحنفي، وغيرهم.

كما كانت "اليمامة" محطَّ رحال بعض الحفاظ والمحدِّثين أيضاً في القرن الثاني الهجري، فقد رحل إليها أمثال: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت١٥٧هـ)، ومَعْمَر بن راشد (ت١٥٣هـ)، ومُسَدَّد بن مُسَرْهَد (ت٢٢٨هـ)، وإسحاق بن أبي إسرائيل (ت٢٤٦هـ)، وغيرهم من أئمة الحديث وحفاظه ليسمعوا الحديث من محدِّثي اليمامة لا سيما مُسنِدها الإمام يحيى بن أبي كثير الطائي.

ومع ذلك مما يدعونا إلى التعجُّب والاستغراب أنَّ هذه المنطقة التاريخية لم تكن موضعَ عناية العلماء والباحثين، فلا نكاد نجدهم يتحدَّثون عن مكانتها العلمية في الحديث النبوي في كتاباتهم وأبحاثهم؛ ولعلَّ ذلك ما حفز الشيخَ مصطفى الأعظمي إلى دراسة تاريخ هذه المنطقة، والتي قام بها بمنظار الباحث في مجال الدراسات الحديثية، ليُبرز ما كانت لها من مكانة علمية عند علماء الحديث قديماً. فذكر الشيخ عن أهمية هذه المنطقة ومكانته العلمية في تاريخ الحديث النبوي أنَّ المحدِّثين من اليمامة كانوا يمثِّلون أكثر من واحد بالمئة من مجموع رواة

[١] علي بن المديني، العلل، ص٣٨.

الكتب العشرة، وقال: "وهذه النسبة ليست بضئيلة إذا نظرنا إلى الموقع الجغرافي في المنطقة". كما ذكر الشيخُ في ضوء دراسته لأكثر من مئة وثلاثين رجلاً من محدِّثي اليمامة – فيهم الثقات والضعفاء والمتروكون – إنه لا يوجد بينهم من اتُّهم بأية بدعة، كالاعتزال والإرجاء والقدر وما شابه ذلك.

فالكتاب يُعتبَر دارسةً حديثيةً قيمةً عن منطقة "اليمامة"، فهي تُفصِح لنا عما كانت تتمتَّع به من مكانة وأهمية في تاريخ الحديث النبوي، ويعرِّفنا بعدد كبير من رواة الحديث النبوي المنتسبين إليها.

طُبع هذا الكتاب في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٩٩٤م، وهو يشتمل على (٢٦٣) صفحة.

٥ – دراسات منهجية في علم الحديث: (Studies in Hadith Methodology and Literature)

تُعَدّ اللغة الإنكليزية من أكثر لغات الغرب التي تَمَّ فيها تأليفُ عددٍ هائلٍ من الكتب التي تتناول الموضوعات الإسلامية والعلوم الشرعية والفنون الشرقية، وبالرغم من ذلك لم يكن في هذه اللغة كتابٌ يعرِّف لناطقيها "علمَ الحديث أو مصطلحه" في أسلوب علمي رصين إلى أنْ ألَّف الشيخ مصطفى الأعظمي هذا الكتاب الذي الباحثُ بصدد الحديث عنه، والذي يُعتبَر من أوائل الكتب التي أُلِّفت في تعريف هذا العلم بالإنكليزية على طريقة أكاديمية رصينة، وأسلوب علمي رفيع.

لقد راعى الشيخُ الأعظمي في تأليف هذا الكتاب مراعاةً خاصةً لمستوى الذين لم تُتَح لهم فرصة قراءة هذا العلم في لغتها الأُمّ، فجعل أسلوبَه في عرض المعلومات في غاية السهولة والبساطة، وحاول أن يُزيل تلك الشبهات التي أثارها المستشرقون في تدوين الحديث النبوي وحجيته في أسلوب علمي جميل. أما محتويات الكتاب فوزَّعه الشيخ في قسمين، أولهما في بيان أهمية الحديث كمصدر ثان للتشريع، ثم في تعريف ألفاظ وصِيَغ التحمُّل والأداء، ثم في تعريف أهمّ مصطلحات الحديث من الصحيح والحسن والضعيف والموضوع. وعرَّف في القسم الثاني بأمهات كتب الرواية، مع بيان مزايا كل منها.

طُبع هذا الكتاب لأول مرة في "أمريكن ترست ببليكيشنس"، في الولايات المتحدة، عام ١٩٧٧م، ثم توالت طبعاته هناك. كما صدرت له طبعة في ماليزيا عن "إسلامك بك ترست" في كوالالمبور، في عام ٢٠٠٢م، وهو يحتوي على (١٥٥) صفحة.

٦ – أصول الفقه المحمَّدي للمستشرق "شاخت": دراسة نقدية:

كما أسلفتُ في المبحث السابق أنَّ المستشرق "شاخت" ألَّف كتاباً سَمّاه Origins of The Muhammadan Jurisprudence) (أصول الفقه المحمدي)، وادَّعى فيه أنَّ معظم الأحاديث النبوية تَمَّ وضعها مع نهاية القرن الثاني الهجري، وشكَّك بصحة عدد كبير من الأحاديث النبوية بزعمٍ منه أنها وُضعت لدعم حِجَج وآراء الفقهاء في ذلك الوقت. كما أنه افترى على الإمام الشافعي أنه لعب دوراً محورياً في ذلك؛ لأنه كان في مواجهة "أهل الرأي" من جهةٍ و"أهل الحديث" من جهة ثانية. ثم وصل هذا المستشرق بآرائه السخيفة السطحية في السُّنّة النبوية إلى نتيجة خلاصتها أنَّه لا يمكن الحكم بصحة أي حديث من أحاديث الأحكام المروية بالسند إلى رسول الله ﷺ، ومجموع الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ ما هي في واقع الأمر إلا نتاج تزييف ديني واسع النطاق، وعليه فإن علماء المسلمين من فقهاء ومحدِّثين – من وجهة نظره الفاسدة – إنما هم مجموعة من الكذَّابين.

وقد نال كتابُ "شاخت" قبولاً واسعاً عند المستشرقين، وأقبلوا عليه تدريساً في الجامعات الغربية، واقتباساً منه في دراساتهم وكتاباتهم، ومضت سنوات على ظهور هذا الكتاب ولم يؤلِّف أحدٌ من علماء المسلمين كتاباً يردّ على "شاخت" في آرائه الباطلة تلك، الأمرُ الذي دفع الشيخَ الأعظمي إلى تأليف هذا الكتاب بالإنكليزية، والذي سَمّاه:

(On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence)

فقد استعرض فيه الشيخُ جميعَ آراء "شاخت"، وردّ على كل منها ردّاً علمياً قوياً في ضوء الأدلة القاطعة والحجج الساطعة.

صدرت لهذا الكتاب عدة طبعات في نيويارك في عام ١٩٨٥م، وفي بريطانية في عام ١٩٩٦م، وهو يُدرَّس في بعض الجامعات. كما أنه تُرجم إلى اللغة التركية في عام ١٩٩٦م، وكذلك قام بترجمته إلى العربية الدكتور عبد الحكيم المطرودي[1]، لكنه لم يُطبَع بعد.

وهذا ما عثرتُ عليه من كتب الشيخ مصطفى الأعظمي بالعربية والإنكليزية، والتي تتناول موضوعاتٍ قيمةً في الدراسات الحديثية، والكثير منها لم يسبقه أحد إلى تأليفه، وهذا ما يعطي لكتبه صفة الريادة بلا شكّ.

---

[1] الأستاذ في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن.

المطلب الثاني: دراسة وتعريف لتحقيقاته لكتب الحديث:

قيل في تعريف "التحقيق": إنه بذلُ عنايةٍ خاصّةٍ بالمخطوطات حتى يُمكِن التثبُّت من استيفائها لشرائط معيَّنة، فالكتابُ المحقَّق هو الذي صحَّ عنوانُه، واسمُ مؤلِّفه، ونسبةُ الكتاب إليه، وكان متنُه أقربَ ما يكون إلى الصورة التي تركها المؤلِّف[١].

ويمكن أيضاً أن نقول في تعريف "التحقيق": إنه إخراجُ الكتاب على أُسُسٍ صحيحةٍ مُحكَمةٍ من التحقيق العلمي في عنوانه، واسم مؤلِّفه، ونسبته إليه، وتحريره من التصحيف والتحريف، والخطأ والنقص والزيادة. أو إخراجه بصورة مطابقة لأصل المؤلِّف، أو الأصل الصحيح الموثوق إذا فُقدت نسخة المؤلِّف[٢].

والمتأمِّلُ في الكتب التي قام الشيخ محمد مصطفى الأعظمي بتحقيقها؛ يجد أنه قد التزم في ذلك بتلك الشروط أشدَّ الالتزام، ما جعل أعمالَه في هذا المجال مميَّزةً وموثَّقةً لدى المشتغلين بالحديث النبوي دراسةً وتدريساً، وتأليفاً وبحثاً، كما يُلاحَظ ذلك مما يأتي في هذا المطلب من تعريفٍ ودراسةٍ لتحقيقاته لمخطوطات بعض نوادر كتب الحديث.

١ - الموطأ للإمام مالك:

يُعَدّ "الموطأ" مِن أصحّ الكتب في الحديث المسنَد في زمانه، ومؤلِّفُه إمام دار الهجرة أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت١٧٩هـ)، الذي أوّل مَن صنَّف في الحديث بالمدينة المنوَّرة، ورتَّبه على الأبواب، وتوخَّى فيه القويَّ من أحاديث أهل الحجاز، وساقَ فيه الكثيرَ من المراسيل وأقوال الصحابة والتابعين، وآراءَه الفقهية في العديد من المسائل، ورتَّبه على ترتيب كتب الفقه المعروفة، وله في ذلك فضلُ المتقدِّم حيث أصبحت هذه الكتب والأبواب معروفةً في المؤلَّفات التي جاءت بعده. ثم سَمَّى - رحمه الله تعالى - كتابَه بـ"الموطّأ"، لكون كبار فقهاء المدينة قد واطؤوه عليه[٣]، فأصبح هذا الكتابُ جامعاً لكثير من الأحاديث الصحيحة، والأحكام والفتاوى التي أُثرت عن فقهاء المدينة، وفي مقدمتهم فتاوى وأعمال الفاروق عمر بن الخطاب ﷺ.

---

[١] عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص٤٢.

[٢] أكرم ضياء العمري، مناهج البحث وتحقيق التراث، ط١، ص٢٦.

[٣] أي: وافقوا عليه.

وقد نال هذا الكتابُ شهرةً عظيمةً ومَنْزلةً رفيعةً بين أهل العلم على مدى العصور وفي كثير من أنحاء العالَم الإسلامي، ولا سيما في شمال إفريقيا ومصر، فلم يُعتَن بكتاب من كتب الحديث والعِلم اعتناء العلماء بالموطأ، فشرحوه، ورُبّما بلغت شروحه المئة أو زادت عليها، كما شرحوا غريبَه، وألّفوا في رجاله، ومسنَد أحاديثه وشواهده، وأطراف أحاديثه، ووصلِ مراسيله، والجمعِ بين رواياته، وبيانِ الاختلاف في المؤطّات، الذي حَدَث فيه بسبب تعدُّد الآخذين هذا الكتابَ عن صاحبه الإمام مالك في مُدَدٍ مختلفة طويلة الأمد[١].

كما خُدم هذا الكتاب من ناحية التحقيق أيضاً لمخطوطاته العديدة التي تشتمل على روايات مختلفة له، ومنها هذا التحقيقُ الذي قام به الشيخ محمد مصطفى الأعظمي الذي الباحثُ في صدد الحديث عنه.

لقد اختار الشيخ الأعظمي لتحقيق هذا الكتابِ روايةَ الإمام أبي محمد يحيى بن يحيى بن كثير اللَّيْثي (ت٢٣٤هـ)، والتي تُعتبَر من أشهر روايات الموطأ، أخذها عنه أهلُ المشرق والمغرب، وقد جمع الشيخ لأجل هذا الغرض ستةَ نُسَخٍ لمخطوطات هذه الرواية، وهذا وصف وجيز لكل منها:

- المخطوطة الأولى، ومقرُّها "الخزانة العامة بالرباط في المغرب"، (٨٠٧ ج)، والتي تشتمل على (٣٥٦) صفحةً، وفي كل صفحة (٢٧) سطراً، وكتابةُ هذه المخطوطة واضحة على وجه العموم، وأسلوبها مغربي. وهي تشتمل على رواية ابن عبد البرَّ القرطبي (ت٤٦٣هـ)، وأبي المطرِّف عبد الرحمن بن فُطَيس القرطبي (ت٤٠٢هـ)، وأبي عمر أحمد بن محمد الطَّلَمَنْكِيّ (ت٤٢٩هـ)، وأبي علي الحسين بن محمد الْجَيَّاني (ت٤٩٨هـ)، وسليمان بن خلف أبي الوليد الباجي (ت٤٧٤هـ)، والقاضي عيسى بن سهل الأسدي الْجَيّاني (ت٤٨٦هـ)، والقاضي أبي عبد الله محمد بن علي المعروف بابن حمدين (ت٥٠٨هـ)، وأبي محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي (ت٣٩٢هـ)، وغيرهم[٢].

---

[١] انظر: بشار عواد معروف في مقدمة تحقيقه لكتاب "الموطأ برواية أبي مصعب الزهري المدني"، ص٣٣، ٣٤.

[٢] انظر: محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، ج١، ص٣٢٠، ٣٢٨.

- والمخطوطة الثانية من "مكتبة صائب سنجر بأنقرة"، رقمها (٣٠٠١)، والتي تشتمل على (٢٠٧) أوراق، وهي كاملة، وهي في حالة جيدة، في كل صفحة (٢٨) سطراً. ومن ميزات هذه المخطوطة أنها نسخة وحيدة للموطأ تشتمل على سماعات كبار المحدِّثين مثل: عبد الله بن عبد الرحمن العثماني الدّيباجي المعروف بابن أبي اليابس (ت٥٧٢هـ)، وحمزة الحسيني (ت٧٦٥هـ) صاحب"التذكرة في معرفة رجال الكتب العشرة"، وابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، وعلي بن مسعود بن نفيس الموصلي (ت٧٠٤هـ)، وغيرهم[١].
- والمخطوطة الثالثة من "الأوقاف بالمملكة المغربية"، ورقمها (٣٤٧)، ومقرُّها الخزانة العامة بالرباط. وهي تشتمل على (٣١٩) صفحة، وفي كل صفحة (٢٧) سطراً، وخطُّها مغربي واضح القراءة، ناسخها العالم الشهير أبو الحسن شُرَيْح بن محمد بن شريح الرُّعَيني الإشبيلي (ت٥٣٩هـ) الذي نسخها لابنه محمد، وقُرئت هذه المخطوطة على شريح في سنة ٥٢٨هـ[٢].
- والمخطوطة الرابعة من "المكتبة الوطنية بباريس" ورقمها (٢٤٨٥)، وليس فيها تاريخ النَّسْخ، ولا اسم الناسخ، ولكن فيها سماع يحيى بن عيسى بن محمد الأنصاري[٣].
- والمخطوطة الخامسة، مصدرها "مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض"، وهي ناقصة، ومكتوبة بخط مغربي، نُسخت في سنة ٣٩١هـ، وهي تحتوي على بعض السماعات[٤].
- والمخطوطة السادسة مقرُّها "مكتبة جستربيتي بدبلن"، وهي كذلك ناقصة، وتشتمل على (١١٢) ورقة[٥].

---

[١] انظر: محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، ج١، ص٣٢٩، ٣٣٠.

[٢] انظر: محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، ج١، ص٣٣٨.

[٣] انظر: محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، ج١، ص٣٤٧.

[٤] انظر: محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، ج١، ص٣٤٨.

[٥] انظر: محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، ج١، ص٣٥٠.

وقد جمع الشيخ الأعظمي هذه المخطوطات السِّتّ لنُسَخ مختلفة لكتاب الموطأ، التي حصل عليها من مكتبات مختلفة في العالم، ثم اعتمد على المخطوطة الأولى، وجَعَلها المخطوطةَ الأُمّ لتحقيق الموطأ، وقابلها مع خمسة من النسخ المذكورة آنفاً.

عمله في تحقيق هذا الكتاب:

أما العمل الذي قام به الشيخ في تحقيق هذا الكتاب فيتبيَّن لنا من خلال ما يأتي:

- كتب في المجلَّد الأول من الكتاب دراسةً واسعةً عن الإمام مالك وكتابه الموطأ، والتي تشتمل على سبعة أبواب، وتقع في (٤٦٣) صفحة، ترجم في الباب الأول للإمام مالك ترجمةً جامعةً، تحدَّث فيها عن سيرته وحياته العلمية. ثم عرَّف في الباب الثاني "الموطأ"، وذكر بواعثَ تأليفه وتاريخَ تصنيفه. وساق في الباب الثالث أسماءَ تلاميذ الإمام مالك مرتّباً إياها على حروف الهجاء، ثم ترجم لبعضهم باختصار. وخَصَّ الباب الرابع برواة موطأ الإمام مالك، وأوجز الكلامَ في تراجمهم. ونقل في الباب الخامس بعضَ أقاويل الإمام مالك في وجوب الأخذ بالسُّنة النبوية، وعدمِ التأويل في آيات وأحاديث الصفات، وعدمِ الجدال في الدِّين، وفي منْزلة الصحابة، وفضائل المدينة، والسَّلام على النبي ﷺ، وغير ذلك. وتحدَّث في الباب السادس عن بعض القضايا المتعلّقة بموطأ الإمام مالك، وما أُثير حوله قديماً وحديثاً، مثل: تأليف الموطأ وتاريخه، وزمنِ إتمام الإمام مالك تأليف الموطأ، وكلامِ الأئمة في شأن الإمام مالك في تحقُّق تنبُّؤ الحديث في شخصه، والذي رواه أبو هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يُوْشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإِبِلِ يَطْلُبُوْنَ الْعِلْمَ فَلاَ يَجِدُوْنَ أَحَداً أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِيْنَةِ»[١]. ثم أشار إلى تَلاعُب بعض رواة الموطأ في قراءته على الإمام مالك، وغيرها من القضايا. أما الباب السابع فخصَّ الشيخُ ببيان المنهج الذي اتَّبعه في تحقيق الموطأ. وختم المجلَّدَ الأول بملحقٍ مهمٍّ جداً، وهو يتعلَّق بالردّ على مزاعم الدكتور بَشّار عَوّاد معروف برواية الإمام مالك في موطئه الأحاديثَ بالمعنى دون الالتزام الكامل بالألفاظ.

[١] أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب العلم، باب ما جاء في عالم المدينة، برقم (٢٦٨٠)، وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

- وضع عناوينَ على كثير من الكتب الفرعية في هذا الكتاب، والتي لم تكن موجودةً في المخطوطات التي اعتمد عليها في التحقيق[١].
- رقَّم الكتابَ بكامله ترقيماً تسلسلياً، دون أن يعدل ترقيم الأستاذ فؤاد عبد الباقي (ت١٩٦٧م)، بإضافة أرقام جديدة لأقاويل الإمام مالك، فالكتابُ يشتمل على رقمَين، الرقم التسلسلي العام، وبعد العلامة / يظهر رقمُ الحديث النبوي المتسلسل.
- شرح الكلماتِ الواردةَ في "الموطأ" سواء أكانت في الأحاديث النبوية، أم في فتاوى الصحابة والتابعين أو مَن بعدهم، واستفاد في ذلك من "شرح الزرقاني على الموطأ للشيخ محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزَّرْقاني (ت١١٢٢ه)، وعزا إليه بالهامش في كل موضع أخذ منه.
- ذكر ما يتعلَّق باختلاف رواة الموطأ من إرسال وإسناد وحذف وإضافة في هوامش الكتاب، واستفاد في ذلك من "مسند الموطأ" للإمام عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الجوهري الغافقي (ت٣٨١ه).
- خرَّج أحاديثَ الكتاب من أمهات كتب الرواية، واكتفى في ذلك بذكر أرقام الأحاديث فقط، دون الإشارة إلى الكتب والأبواب، والمجلد، والصفحة؛ وذلك خوفاً منه أن يزداد الكتاب حجماً.
- ذكر تراجمَ رجال الموطأ مع الفهارس في آخر الكتاب[٢]، كما وضع أيضاً في آخر الكتابِ الفهارسَ المتنوّعة، التي تشتمل على فهارس للآيات القرآنية، والأماكن والبلدان الوارد ذكرها في الموطأ، وللآراء الفقهية للصحابة والتابعين وغيرهم، وللآراء الفقهية للإمام مالك، ولألفاظ الموطأ. واستعمل الحاسوبَ في صناعة هذه الفهارس كلِّها.

---

[١] انظر: محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، ج١، ص٣٥٢.

[٢] كما صنعه الحافظ السيوطي (ت٩١١ه) في شرحه "تنوير الحوالك شرح موطأ مالك" حيث ذكر تراجمَهم بآخره، واعتمد في ذلك على كتاب "التذكرة في معرفة رجال الكتب العشرة" للشيخ أبي المحاسن محمد بن العلوي الحسيني (ت٧٦٥ه).

بعض أهمِّ خصائص هذا التحقيق:

- أوضح الشيخ الأعظمي تَلاعُبَ بعض الرواة في قرائتهم للموطأ، مُثبِتاً ذلك بالنقول الصحيحة عن الرواة الثقات.
- أحسن الرَّدَّ في مقدمته للكتاب على زعم الدكتور بَشّار عَوّاد معروف، بأنَّ الإمام مالك في "مُوَطَّئه" روى الحديثَ بالمعنى دون الالتزام الكامل بالألفاظ، فقال في مقدمة تحقيقه لكتاب "الموطأ برواية أبي مصعب الزهري المدني" ما نصُّه: "والحقّ أنَّ الموطأ من الأمثلة الواضحة على رواية الحديث بالمعنى، وعدمِ الالتزام الكامل بالألفاظ وتسلسلِها بين رواية وأخرى"[١]. ففنَّد الشيخُ الأعظميُّ هذا الزعمَ في غير ما موضع من مواضع هذا التحقيق، كما قام للرَّدّ على هذا الزعم بدراسة قيمة في آخر المجلد الأول، والتي عنونها: "بَشّار عَوّاد والإمام مالك"، وأجرى الشيخُ هذه الدراسةَ بين رواية يحيى بن يحيى اللَّيْثي وأبي مُصْعَب الزهري، لمعرفة مقدار الاتّفاق والاختلاف بين روايتَيهما، وقال عن حقيقة الاختلاف: "بمرور الزمن يحصل الاختلافُ في النُّسَخ جراء أخطاءِ النُّسّاخ، والدليلُ على ذلك أنَّ يحيى الليثي لم يسمع الموطأ من الإمام مالك إلا مرةً واحدةً، وقد فاته بعضُ الأبواب، وعلى هذا فإنه لا يمكن أنَّ أصله كان يشتمل على كلِّ هذه الاختلافات التي نجدها في موطأ يحيى بين رواية عبيد الله [بن يحيى اللَّيْثي]، و[محمد] بن وَضَّاح [القُرْطُبي]، و[محمد] بن فُطَيْس بن واصل [الغافِقي الأندلسي]، و[هشام بن أحمد] الوَقَّشِي [الطُّلَيْطلي]، و[عثمان بن محمد بن عثمان] التَّوْزَري وآخرين، إذن هذه الاختلافاتُ مصدرها الرواة المتأخِّرون، والنُّسّاخ، وليست من أصل رواية الإمام مالك"[٢]، كما ادَّعى الدكتور بَشّار عَوّاد معروف.

ولا شَكَّ أنَّ هذا التوضيح العلميّ المقنِع من الشيخ الأعظمي في اختلاف نُسَخ الموطأ، ثم خلاصته اللطيفة في ذلك أنَّ الاختلافات مصدرها الرواة المتأخرّون والنُّسَّاخ وليست من أصل رواية الإمام مالك، يبعث الاطمئنانَ في قلوب قراء "الموطأ"، ويُزيل في صدورهم ما زعمه الدكتور بَشّار أنَّ الإمام مالك روى هذا الكتابَ بالمعنى دون الالتزام بالألفاظ، وهو زعمٌ خطيرٌ قد يدعو قارئَ الموطأ إلى الاستخفاف من أهميته بين كتب الرواية ودواوين السُّنّة.

---

[١] بشار عواد معروف في مقدمة تحقيقه لكتاب "الموطأ برواية أبي مصعب الزهري المدني"، ص٣٦.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لكتاب "الموطأ"، ج١، ص٤٠٩، ٤١٠.

- أجاد في فهرسة الكتاب إجادةً كبيرةً وعظيمةً، بحيث يتفوَّق عمله فيها على التقييم، بحيث إنه خصَّص المجلَّدَ السابع والثامن من هذا الكتاب لفهرسة ألفاظه على الترتيب المعجمي، وسَمّاه: "المعجمَ المفهرس لألفاظ الإمام مالك"، واحترز فيه من ذكر بعض الكلمات في هذا المعجم لكثرة احتواء النصوص عليها مثل صِيَغ الأداء والتحمُّل: "قال"، و"حَدَّثنا"، و"أخبرنا"، و"سمعتُ"، و"عن"، وكذلك كلمات: "الرسول"، و"النبي"، وكذلك أيضاً حروف الجرّ والنصب، مثل: "إنَّ"، و"أنَّ"، و"إلى"، و"من" إلى آخرها. ورتَّب المشتقّات بدايةً بالفعل المجرَّد المبنى للمعلوم، ثم المضارع، ثم الأمر، ثم المزيد، ثم باقي المشتقات. واهتدى الشيخ الأعظمي في إعداد هذا المعجم بالأستاذ فؤاد عبد الباقي، مع فارق كبير أنه – رحمه الله تعالى – قام بالعمل يدوياً، وكان يُراجِع كلَّ كلمةٍ، بينما استعمل الشيخُ الحاسوبَ لهذا الغرض. لا شكَّ أن هذا العمل ييسِّر كثيراً على الباحثين للاهتداء إلى النصّ المطلوب بأقلّ وقتٍ ممكنٍ إذا كانوا يحفظون ولو كلمةً مفيدةً من كلمات نصوص أحاديث هذا الكتاب أو فتاواه.

طُبع هذا الكتاب في مؤسَّسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، بأبوظبي في الإمارات العربية المتحدة، عام ١٤٢٥ه/٢٠٠٤م، وهو يقع في ثماني مجلدات ضخام.

٢ – صحيح ابن خزيمة:

كان هناك عدد كبير من الأحاديث النبوية لم يتضمّنها الصحيحان، الأمرُ الذي حرَّك هِمَّةَ بعض الحفّاظ والمحدِّثين، ودفعهم إلى جمعها واستيعابها والتصنيف فيها، وكان مِن أبرز مَن فعل ذلك: الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السُّلّمي النيسابوري (ت٣١١ه)، فقد صنَّف – رحمه الله تعالى – كتاباً سَمّاه "مختصَر المختصَر من المسنَد الصحيح عن النبي ﷺ"[١]، لكنه اشتهر على ألسنة الحفاظ والمحدِّثين على مرّ العصور باسم "صحيح ابن خزيمة"، نسبةً إلى صاحبه[٢].

---

[١] وبهذا الاسم طبع الدكتور ماهر الفحل تحقيقه لهذا الكتاب، ولكن كان ينبغي له أن يكتب بين القوسين الاسم المعروف الذي اشتهر به الكتاب.

[٢] وشأنُه في ذلك شأنُ الكتب التي اشتهرت بالنسبة إلى مؤلِّفيها، أكثر من اشتهاره بأسمائها، مثل: "صحيح البخاري" الذي سَمَّاه مؤلِّفه الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري بـ"الجامع المسنَد الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، ولكنه اشتهر منسوباً إلى مؤلِّفه، وكذلك "صحيح مسلم"، سَمّاه

يحتلُّ هذا الكتابُ موضعَ الصدارة بين الكتب الصحيحة بعد الصحيحين، وقد تكاثرت في إبراز مكانته وبيانِ أهميته أقوالُ الأئمة والحفاظ، ومنهم قولُ الحافظ ابن عَدِي الْجُرْجاني (ت٣٦٥هـ) رحمه الله تعالى، الذي قال: "صحيح ابن خزيمة الذي قرَّظه العلماء بقولهم (صحيح ابن خزيمة)؛ يكتب بماء الذَّهَب، فإنه أصَحُّ ما صُنِّف في الصحيح المجرَّد بعد الشَّيخَين: البخاري ومسلم"[١]، وجعلوه أعلى رتبةً من "صحيح ابن حبان" لشِدّة تحرِّي صاحبه ابن خزيمة.

كما يُعَدّ هذا الكتابُ من الكتب الجامعة بين السُّنّة وفقهها، فهو بذلك أقرَبُ شبهاً بكتاب شيخ صاحبه أمير المؤمنين في الحديث الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، فكما أنَّ البخاري أراد أن يجمع في كتابه بين الأحاديث الصحيحة، وبين استنباط المسائل الفقهية معاً، كذلك أراد تلميذه ابن خزيمة أن يكون كتابه جامعاً بين الأمرَين، فموضوعُ هذا الكتاب أساساً هو الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ، كما هو واضحٌ جليٌّ من اسمه: "مختصر المختصر من المسنَد الصحيح عن النبي ﷺ"، فعنايةُ صاحبه موجَّهةٌ من حيث المبدأ إلى جمع الأحاديث الصحيحة، ولكنه مع ذلك أراد أن يُودِعه استنباطَ المسائل الفقهية من تلك الأحاديث، ونتيجةً لذلك فقد اشتمل الكتاب على بعض الأحاديث الضعيفة أيضاً، والتي أوردها المصنِّف لأسباب فقهية[٢].

لكن مما يدعونا إلى الأسف أنَّ هذا الكتاب لم يصلنا كاملاً، فالقدر الموجود الآن منه – والذي طُبع بتحقيق الشيخ محمد مصطفى الأعظمي – لا يمثِّل إلا قرابة رُبُع الكتاب، وكلُّه في العبادات، أما الباقي فقد فُقِد منذ زمن طويل، ونبَّه على ذلك علماء الحديث في مؤلَّفاتهم، منهم الحافظ محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي (ت٩٠٢هـ) في "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث"، حيث قال رحمه الله تعالى: "إنَّ صحيح ابن خزيمة عُدِمَ أكثرُه"[٣].

مؤلِّفه "المسنَد الصحيح"، ولكنه اشتهر بـ"صحيح مسلم" منسوباً إلى مؤلِّفه، وكذلك "صحيح ابن حبان"، والذي سَمّاه مؤلِّفه: "المسنَد الصحيح على التقاسيم والأنواع"، وغيرها من الكتب التي اشتهرت بالنسبة إلى مؤلِّفيها أكثر من اشتهارها بأسمائها.

[١] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج١، ص٣٣.

[٢] انظر: محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني، المدخل إلى صحيح الإمام ابن خزيمة، ص١٣٦، ١٣٩.

[٣] السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ج١، ص٦١.

أما النسخة الخطية لهذا الكتاب، التي اعتمد عليها الشيخ محمد مصطفى الأعظمي في تحقيقه للقسم المطبوع منه، فذكر في مقدّمته له أنه اعتمد في تحقيقه لهذا لكتاب على نسخة واحدة وحيدة، وأنها "فريدة في بابها...، ولم تظهر لنا نسخة ثانية من هذا الكتاب حتى الآن"[١]. وهذا ما جزم به الشيخ الأعظمي يبطل ما قاله الشيخ عبد الرحمن المباركفوري (ت١٣٥٣هـ) في مقدمة كتابه "تحفة الأحوذي في شرح سنن الترمذي" أنَّ نسخةً كاملةً من هذا الكتاب "موجودة في الخزانة الْجَرْمَنِيَّة (أي الألمانية)، لكن المجلَّد الأول منها ناقصٌ، والمجلَّدان الأخيران منها سالِمان عن النقص، وقد كتب الحافظ ابن حجر على هامشها أيضاً حواشٍ نافعة"[٢].

وهذا ما ذكره الشيخ المباركفوري أنَّ الحافظ ابن حجر كتب حواشٍ على تلك النسخة، فهو كذلك غير صحيح؛ لأن الحافظ – رحمه الله تعالى – لو كان قد اطَّلع على نسخة من هذا الكتاب كاملةً؛ لذكر هذا التفصيلَ في كتابه "المعجم المفهرس"، بل إنه صرَّح بأنه لم يطّلع إلا على القدر المسموع، وأن الباقي قد فُقِد[٣]. كما أنه لو عثر على النسخة كاملاً لعَدَّه في اسم كتابه "إتحاف الْمَهَرَة بالفوائد المبتكرة من أطراف العَشَرَة"، ولكنه لم يفعل ذلك؛ لأنه لم تقع كاملةً.

فالصواب: أنه لا تُوجَد لهذا الكتاب نُسَخٌ خطيةٌ في مكتبات العالم سِوى نسخةٍ واحدة، وهي أصلُ النسخة المطبوعة لهذا الكتاب بتحقيق الشيخ الأعظمي، ولذلك تعقَّب – حفظه الله تعالى – الشيخَ المباركفوري بقوله: "أما ما ذكره الأستاذ المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي من وجود نسخةٍ منه بمكتبات أوربا: فيبدو أنه كلام غير دقيق"[٤].

وقد وصلت إلينا هذه النسخة المطبوعة المحقَّقة برواية حفيد مصنِّف الكتاب الإمام أبي طاهر محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خُزَيمة السُّلَمي النيسابوري (ت٣٨٧هـ)، وبه تبدأ أسانيد أحاديث هذا الكتاب.

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه ل"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٢٣.

[٢] عبد الرحمن المباركفوري، تحفة الأحودي شرح سنن الترمذي، ج١، ص٢٦٠.

[٣] انظر: ابن حجر العسقلاني، المعجم المؤسس، ج١، ص٤٢.

[٤] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه ل"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٢٣.

عمله في تحقيق الكتاب:

رأى هذا الكتابُ نورَ الطباعة لأول مرةٍ حين ظهر بتحقيق الشيخ محمد مصطفى الأعظمي منذ أربعة عقود، بعد أنْ كان محبوساً في رفوف المكتبات قروناً عديدةً، ولطالما تَمنَّى رؤيتَه كبارُ العلماء والمحدِّثين حتى وقت قريب. أمّا العملُ الذي قام به الشيخ الأعظمي في تحقيق هذا الكتاب فهو يتبيَّن لنا مما يأتي:

١) استهلَّه الشيخ بكلمة شكر وتقدير، ذكر فيها قصةَ عثوره على مخطوطة "صحيح ابن خزيمة" في تركيا، فقال: "كان ذلك عام ١٣٨١هـ عندما كُتب لي زيارة القطر الشقيق تركيا، وتمتّعت عيناي بمرأى عاصمة الخلافة إستنبول، وصحيحٌ أنه كان في ذهني وأنا أقصدها بل ومِن أبرز الدوافع لزيارتها أن أنقب في مكتبات هذه المدينة، وأكشف النقابَ عن الثمين والنادر من المخطوطات في الحديث...، وحَدَث ما لم أتوقَّعه، فحَبَاني الله – وله الفضلُ والْمِنّةُ – بعِدّة مخطوطات نادرة، من بينها هذه الجوهرة التي طالما افتقدها الكثير (صحيح ابن خزيمة)، ولا أعتقد أنَّ أحداً قد اطَّلع على هذا الكتاب، وصوَّره قبل تصويري، فلله الحمدُ أولاً وثانياً، إذ إليه يرجع الفضل والتوفيق"[١].

٢) كتب مقدّمةً طويلةً تقع في خمس وعشرين صفحة، ترجم فيها أولاً لابن خزيمة. ثم عرَّف صحيحَه مع بيان خصائصه ومزاياه بين كتب الحديث ودواوين السنة. ثم بيَّن منهجَه في تصنيف هذا الكتاب. ثم تحدَّث عن مَنْزلته العلمية. ثم تكلَّم عن شدة تحرِّي صاحبه في تصنيفه. ثم تعرَّج على ذِكر ما أُلِّف على "صحيح ابن خزيمة" من الكتب من المستخرَجات والأطراف، وكذلك ما أُلِّف عن رجاله.

ثم وصف المخطوطةَ التي اعتمد عليها في تحقيق هذا الكتاب، وقال: "هذه المخطوطة فريدة في بابها، وهي من محفوظات مكتبة أحمد الثالث باستنبول، ومسجَّلة تحت رقم (٣٤٨)، ولم تظهر لنا نسخة ثانية من هذا الكتاب حتى الآن". ثم قال: "تقع المخطوطة في إحدى وثلاثمئة ورقة، تختلف السطور في صفحاتها ما بين ٢٥ و٣١ سطراً"[٢].

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٥.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٢٣.

ثم أثبت صِحَّةَ نسبته إلى المؤلِّف، وقال: "لا يوجد في بداية المخطوطة ما يُشير إلى إسناد الكتاب إلى المؤلِّف، لكن الأسانيد تحرّرت في ثنايا الكتاب في مختلف الأمكنة"[١]، ثم ساق تلك الأسانيدَ، والتي تَثْبُت بها صحةُ نسبة هذا الكتاب إلى مؤلِّفه الإمام ابن خزيمة.

ثم بحث في صحة عنوان الكتاب فقال: "كُتب على ظهر الورقة الأولى: القطعة الموجودة من صحيح إمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة"، وليس هناك تَطابُقٌ بين هذه التسمية وبين ما هو مذكور في بداية الكتاب: "مختصر المختصر من المسند الصحيح..."، وهنا يقف المرء حائراً، يا تُرى! هذا الكتاب هو فعلاً (صحيح ابن خزيمة) كما هو مكتوب على ظهر الورقة الأولى، أم كتاب آخر لابن خزيمة، إذ نجد النُّسّاخ أحياناً يخطئون في ذكر أسماء الكتب؟"، ثم ذكر ما يجزم لنا صحةَ عنوان الكتاب فقال: "وبما أنَّ ابن حجر ينقل كثيراً عن هذا الكتاب في كتابَيْه (فتح الباري)، و(التلخيص الحبير)، ويسمِّيه بـ (صحيح ابن خزيمة)، لذلك نكاد نجزم بصحة عنوان الكتاب[٢]".

ثم تكلَّم عن رواة هذا الكتابِ من مصنِّفه ابن خزيمة، وقال: "لا ندري بالتحقيق مَن الذين رووا هذا الكتاب مِن مؤلِّفه ابن خزيمة، ولكنه يبدو أنَّ هذا الكتاب قد انتشر برواية حفيده أبي طاهر محمد بن الفضل، وهو آخرُ مَن روى عن ابن خزيمة بنيسابور"[٣]. ثم عَدَّ أسماءَ من رووا هذا الكتاب عن أبي طاهر، فذكر منهم سِتَّةً وترجم لهم، وهم: أبو سعيد محمد بن عبد الرحمن الكَنْجَرُوذي النيسابوري (ت٤٥٣هـ)، وأبو سعيد أحمد بن إبراهيم المقري النيسابوري المعروف بابن أبي شمس (ت٤٥٤هـ)، ومحمد بن محمد بن عيسى الوَرَّاق، وأبو المظفَّر سعيد بن منصور القشيري (ت٤٥٠هـ)، أبو عبد الله محمد بن يحيى بن يحيى الخوري الفارسي (ت٤٥٣هـ)، وأبو القاسم ابن أبي الفضل الغازي، وأبو عثمان إسماعيل بن عبد

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٢٣.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٢٤.

[٣] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٢٤، ٢٥.

الرحمن الصَّابوني (ت٤٤٩هـ) وهذا الأخيرُ هو الذي روى النسخةَ المحقَّقة لهذا الكتاب عن أبي طاهر.

ثم ذكر تاريخَ نُسَخ مخطوطة هذا الكتاب: أنه لم يتمكَّن من معرفة تاريخ النُّسَخ لضياع الأوراق الأخيرة منها، فقال: "يبدو بمراجعة أصل المخطوطة بمكتبة أحمد الثالث بإستانبول أنها نُسخت على الأغلب في نهاية القرن السادس، أو بداية السابع"[١].

ثم تحدَّث عن قيمة نسخة هذا الكتاب التي قام بتحقيقها فقال: "لضياع الأوراق من النهاية على الأغلب من البداية أيضاً؛ حُرمنا من سماعات المحدِّثين وتوقيعاتهم، بالرغم من هذا يمكن القول بأنَّ هذه النسخة قيمة جداً"؛ وذلك لأن المحدِّثين قد تداولوا هذه النسخة عرضاً ومقابلةً وقراءةً إلى القرن الثامن الهجري بدمشق[٢].

٣) اعتنى بترقيم أبواب الكتاب، وأحاديثها.

٤) اقتصر في تخريج الأحاديث على الشيء الضروري، دون التوسُّع في التخريج، فراجع الصحيحين قبل السُّنَن والمسانيد، فإذا وَجَد الحديثَ فيهما أو في أحدهما؛ اكتفى – على الأغلب – بالإشارة إلى مكان وجوده فيهما أو في أحدهما، وفي هذه الحالة قلّما بحث عن الحديث في مظانٍّ أخرى له. أما في حالة عدم وجود الحديث في الصحيحين أو أحدهما، راجع السُّنَنَ والمسانيدَ، وأحياناً اكتفى بذكر مصدر واحد من المصادر التي خرَّجْته.

٥) بيَّن على درجة أحاديث هذا الكتاب من حيث الصِّحّة والحسن والضعف قدر ما استطاع، وفي ذلك يقول في مقدمته: "حاولتُ أن أحكم على ابن خزيمة تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً إنْ لم يكن ذاك الحديثُ مخرَّجاً في الصحيحين، ثم أحببتُ أن أتأكَّد وأستوثق في حُكمي على الحديث، ولذلك طلبتُ من المحدِّث الكبير الأستاذ الشيخ ناصر الدين الألباني – حفظه الله – أن يُراجِع الكتابَ، وخاصةً تعليقاتي، فقبل فضيلته مشكوراً، وجزاه الله خيراً. فإذا خالفني الأستاذ ناصر الدين في التصحيح

[١] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٣١.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه ل"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٣١.

والتضعيف؛ أثبتُّ رأيَه، ثقةً مني به علماً وديناً، وللأمانة العلمية وُضِعَ كلامه بين قوسين مع ذكر كلمة (ناصر)، بالأخير ليمكن التمييز بين قولي وقوله.....، وفي التعليقات استعملتُ الرموز المتّبعة في كتاب (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث) مع تعديل بسيط إذْ اخترتُ (حم) بدل (حل) للإشارة إلى مسند الإمام أحمد"[١].

٦) لم يعتن بتشكيل أحاديث الكتاب وضبطِ أسماء رواتها، كما فعل في تحقيقاته الأخرى لكتب الرواية.

وهذه من أبرز الجهود التي بذلها الشيخ الأعظمي في تحقيق هذا الكتاب ثم مراجعته وتدقيقه، إلا أنه لم يخرج بالمستوى الذي يليق به، فقد كثرت في طبعته الأولى الأخطاء المطبعية والعلمية، والتي صدرت من المكتب الإسلامي في بيروت، في عام ١٣٩١هـ/١٩٧١م، في أربع مجلدات، مع تعليقات للشيخ ناصر الدين الألباني. ولعلَّ عذر المحقِّق في وقوع تلك الأخطاء في تلك الطبعة؛ لوجوده وقتئذ بمكة المكرمة، والمراجِع (الشيخ الألباني) بالشَّام، والطابع ببيروت، وبينهم من المسافات ما بينهم.

لكن الشيخ قد قام بتصحيح تلك الأخطاء في الطبعة الثالثة للكتاب التي صدرت في عام ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، من المكتب الإسلامي نفسه، في مجلَّدين بدلاً عن أربع، كما يبدو من مقدّمته لها، حيث قال: "وتتميَّز طبعتنا هذه بتنضيد جديد لحروفها، وإعادة ترقيم أبوابها، وإضافةِ بعض التعليقات الموجَزة، وتصويبِ الإحالات، وما نَدَّ عنّا من كلمات عرفنا الصواب في غيرها، وبعمل الفهارس المتعدّدة لها؛ تيسيراً على القارئ الكريم"[٢].

وهذا يدلُّ على أنّ هذه الطبعة أصَحُّ من الطبقات السابقة.

ثم أعاد الشيخ الأعظمي طباعةَ هذا الكتاب في عام ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، في مجلَّد واحد، ولكن في مكتبة الأعظمي بالرياض، وليس في المكتب الإسلامي ببيروت. وتفرَّدت هذه الطبعة بمزايا خلت منها الطبعات السابقة، كما ذكرها الشيخ في مقدمة تحقيقه لهذه الطبعة، فقال: "وهذه الطبعة هي النشرةُ الثالثة للكتاب، قمتُ بمراجعته مع المخطوطة مرّةً أخرى، ملتزماً بما جاء في المخطوطة، واكتفيتُ فيها بما يأتي:

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٣٢، ٣٣.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة، (طبعة ثالثة للمكتب الإسلامي)، ج١، ص٦.

- حذفتُ كافة التعليقات الواردة في الطبعات السابقة من حاشية الكتاب، سواء كانت هذه التعليقات مني، أو من الشيخ الألباني رحمه الله.
- استغنيتُ عن تخريج الأحاديث مكتفياً بذكر أرقامها من كتاب: (إتحاف الْمَهَرة بالفوائد المتبكرة من أطراف العَشَرة) للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله، عقب كلِّ حديثٍ.
- احتفظتُ بالأرقام التسلسلية للأحاديث في النشرتَين السابقتين"[١].

هذا، ولا شكَّ، من محاسن هذه الطبعة: أنها مراجَعة ومصحَّحة، حسب ما ذكره الشيخ الأعظمي، ولكنها خلت عن تعليقات الشيخ الألباني التي أثنى عليها المحقِّقُ الأعظمي في مقدِّمة تحقيقه للطبعة الأولى، بقوله: أنها "رفعت قيمةَ الكتاب المعنوية، ويسَّرت سُبُلَ الاستفادة منه"[٢]، فيا تُرى! ما الذي دفعه إلى حذفها في هذه الطبعة؟ فالجوابُ عن ذلك قد يَكمُن فيما ذكره الدكتور محمود سعيد محمد ممدوح[٣] في تعلقةٍ له على كتابه "الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر الهجري" وهو يتحدَّث عن أثر أعمال الشيخ الألباني على المعاصرين، فقال: "ووُصف [أي الشيخ الألباني] بأنه محدِّث الشَّام، وأنه يستدرك على الحفَّاظ، وقوله هو الفصلُ؛ فانْهال الكثيرون على كتبه ينقلون ويحتفون"[٤]، ثم قال في الهامش: "مِن هؤلاء: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في التعليق على صحيح ابن خزيمة، وبَشّار عَوّاد معروف في التعليق على جامع الترمذي، وحَمْدي السَّلَفي في التعليق على المعجم الكبير للطراني وغيره..."، ثم قال:

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة، (طبعة مكتبة الأعظمي)، ص٧.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه للطبعة الأولى، انظر: ج١، ص٦.

[٣] هو محمود بن سعيد بن محمد ممدوح المصري: (من مواليد عام ١٣٧٢هـ): الباحث المؤلف، وأحد علماء الحديث المنتمين إلى المدرسة الغُمَارية. أخذ الحديث النبوي عن جلة كبار علمائه. وحصل على العالمية من جامعة الأزهر ثم الدكتوراه من دار الحديث بالمغرب. عمل مدرِّساً في مدرسة دار العلوم الدينية بمكة المكرمة، ثم باحثاً في دار البحوث الإسلامية بدبي في الإمارات. ومن مؤلفاته: "الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر الهجري"، و"التعريف بأوهام من قسَّم السنن إلى صحيح وضعيف"، و"تشنيع الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع"، وغير ذلك. انظر لترجمته الموسعة: يوسف المرعشلي، نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر ، ج٢، ص٢١٥٤، ٢١٥٧.

[٤] محمود سعيد محمد ممدوح، الاتجاهات الحديثة في القرن الرابع عشر، ص٢٦٢.

"وكلّمتُه [أي: الشيخ الأعظمي] حول الاستعانة بالألباني في التعليق على صحيح ابن خزيمة، فأبدى أسفَه العامّ، وقال: كنت مغروراً به، وأكَّد لي الدكتور سيف[1] هذا المعنى، فقلتُ للأعظمي: ولكن لا يكفي الكلام الشفاهي هذا، ولا بُدَّ من الكتابة..."[2].

وهذا ما ذكره الدكتور ممدوح، لعلَّه هو السبب الرئيس الذي حفز الشيخَ الأعظميَّ إلى حذف تعليقات المحدِّث الشيخ الألباني – رحمه الله تعالى – في هذه الطبعة التي أشرف على إخراجها هو نفسُه.

٣ – سنن ابن ماجه.

يُعتبَر كتاب "السُّنَن" للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الرّبعي القزويني (ت٢٧٣ه) من أهمِّ أمهات كتب الرواية، لذلك عَدَّه الأئمة من الأصول السِّتّة في الحديث. لقد نهج الإمامُ ابن ماجة في تصنيف هذا الكتاب منهجَ الإمام أبي داود والترمذي والنسائي في سُنَنهم، لذلك جاء منهجه في سننه يقارب منهجَ من سبقه في تصنيف السنن. فقد رتَّبه – رحمه الله تعالى – ترتيباً فقهياً غالباً على الكتب والأبواب، وبدأ الكتابَ بمقدمة قيمة تتضمَّن (٢٤) باباً عن اتّباع سنة رسول الله ﷺ، وساق فيه الأحاديثَ الدالة على حجية السنة، ووجوب اتِّباعها والعمل بها. ثم أبواب الإيمان والقدر وفضائل الصحابة... كما اهتمَّ في هذا الكتاب بوضع تراجم دقيقة للأبواب تعبِّر عن رأيه، ولم يهتمّ بالجمع بين الأحاديث المختلفة، إنما كان يذكر من الأحاديث ما يستدلّ به على ما اختاره من أحكام الفقه، كما أنه لم يشترط في كتابه الصحة، وإنما أخرج فيه الصحيحَ والضعيف، بل والمنكر والموضوع، وهي قليلة.

ولهذا الكتاب تُوجَد مخطوطات كثيرة في مختلف مكتبات العالَم التي تعنى بالمخطوطات الإسلامية، واختار منها الشيخ محمد مصطفى الأعظمي في تحقيق هذا الكتاب ثلاثَ مخطوطات تالية:

- النسخة الأولى بخطِّ المؤرِّخ المحدِّث الحافظ محمد بن محمود بن النَّجَّار (ت٦٤٣ه)، التي وجدها الشيخ في مكتبة مراد مُلاَّ بتركيا، رقمها (٤٠٠)، ونُسِخت في سنة ٦٢٤ه.

---

[1] يعني: الدكتور أحمد نور سيف، أحد تلامذة الشيخ الأعظمي في مرحلة الدراسات العليا.

[2] محمود سعيد محمد ممدوح، الاتجاهات الحديثة في القرن الرابع عشر، ص٢٦٢.

- والنسخة الثانية في مكتبة الفاتح بتركيا، رقمها (٧٦٤)، وقد تَمَّ نسخها سنة ٦٢٣هـ.
- والنسخة الثالثة وجدها في مكتبة جار الله في المكتبة السليمانية باستانبول، رقمها (٢٩٠)، وتَمَّ نسخها في سنة ٦٠١هـ.

أما النسخة التي اعتمد عليها الشيخ في التحقيق فهي النسخة الثالثة الأخيرة، والتي اختارها لِما تحويه من المميّزات الكثيرة، من أهمّها سماعات وتوقيعات كبار المحدِّثين أمثال: عَلَم الدين البِرْزالي (ت٧٣٩هـ)، وجمال الدين أبي الحاج يوسف بن عبد الرحمن الْمِزِّي (ت٧٤٢هـ)، وشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، وبرهان الدين الحلبي سِبْط ابن العَجَمي (ت٨٤١هـ)، وبرهان الدين إبراهيم بن عمر البُقاعي (ت٨٨٥هـ)، والحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، وغيرهم.

عمله في تحقيق هذا الكتاب:

قام الشيخ الأعظمي بخدمة فريدة بتحقيقه لهذه المخطوطة، ويظهر عمله فيها من خلال النقاط التالية:

- قدَّم للكتاب مقدمةً علميةً قيمةً تتضمَّن (٣٣) صفحةً، ترجم فيها للإمام ابن ماجه ترجمةً وافيةً، ثم قام بتقييم كتابه "السُّنَن"، وترجم لرواته باختصار، ثم بيَّن الاختلافَ في نُسَخ السُّنَن، والاختلافَ في تعداد كتبها، والاختلافَ في ترتيب بعض أبوابها، والاختلافَ في وجود بعض الحديث وعدمه في مختلف نُسَخها. ثم ذكر نُسَخَ السُّنَن المخطوطة، ووصف النسخةَ التي اعتمد عليها في التحقيق، وأثبت صحةَ نسبتها إلى صاحبها. ثم ذكر ما تشتمل عليه هذه النسخة من القراءات والسماعات. وساق إسنادَ هذه النسخة وترجم لرواتها، كما ذكر ميزات هذه النسخة التي تفرَّدت بها. ثم وضَّح المنهجَ الذي اتَّبعه في تحقيق هذا الكتاب[١].
- خرَّج الأحاديثَ لبيان مَن رواها من المحدِّثين الآخرين، ولم يبيِّن درجتَها من حيث الصحة والحسن والضعف.
- شكَّل أحاديثَ الكتاب، أخذاً من طبعة الأستاذ فؤاد عبد الباقي لسنن ابن ماجه.

[١] انظر: محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لكتاب "سنن ابن ماجه"، ج١، ص١٥، ٤٨.

- علّق على الأحاديث مستفيداً من "كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه" للشيخ محمد بن عبد الهادي التَّتَوي أبي الحسن نور الدين السِّنْدي (ت١١٣٨هـ)، و"مصباح الزجاجة في زوائد سنن ابن ماجه" للإمام شهاب الدين البوصيري (ت٨٣٩هـ).
- عدَّل بعضَ التعديلات في كتابة الرموز في الإسناد، مراعاةً للطلاب الذين لم يتعوَّدوا على قراءة كتب الرواية التي تُختصَر فيها ألفاظُ الأداء والتحمُّل مثل "حدَّثنا"، و"أخبرنا" وما شاكل ذلك في الكتابة، فكتب الشيخُ تلك الصِّيَغَ بكاملها.
- قام بعمل الفهرسة اللاَّزمة لهذا الكتاب مستخدماً في ذلك كلِّه الحاسوبَ، تيسيراً وتسهيلاً للبحث، ولسرعة إنجازه.

طبع الشيخ الأعظمي هذا الكتابَ على نفقته الخاصة، في شركة الطباعة العربية السعودية، في عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ثم أصدر له الطبعة الثانية في عام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ويقع الكتاب في أربع مجلَّدات، من الحجم الكبير.

٤ – العِلَل للإمام علي بن الْمَدِيْني.

هو كتاب لفرد زمانه الإمام أبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السَّعْدي المعروف بابن المديني (ت٢٣٤هـ)، الذي كان شيخَ الإمام البخاري، وعالِمَ الحديث في زمانه، وأعلَمَ أهل عصره بعِلَل الحديث إطلاقاً، وقد بلغ في علم علل الحديث واختلافه شأواً كبيراً، ووصل درجةً لم يصلها غيره.

ألَّف الإمام ابن المديني هذا الكتابَ الذي يُعَدّ من أجلِّ كتب العِلَل على صِغَره، إذ أنه ملخَّصٌ وافٍ فيه ما قلَّ ودلَّ، كثيرُ النفع والفائدة، غزيرُ المادة، وهو نموذج من كتب العِلَل المؤلَّفة على نسق المسائل المتفرِّقة، والأجوبة غير المرتّبة، ينقل فجأةً من موضوع إلى موضوع، ثم يُجيب عن مسألته إجابةً شافيةً تُغني عن المزيد فيها[١].

تناول المؤلِّف الإمام في هذا الكتاب العِلَلَ في أربعة أقسام: تكلَّم في أولها عن مقدّمات عامة في العلل وعلم الرجال، بيَّن فيها طبقات الرواة في مختلف الأمصار مع ذكر أوّل من صنَّف في الحديث فيها. وقام في القسم الثاني بعملية استقصاء للرواية عن بعض الرواة، كما ذكر فيه مسارات الرواية في البلدان، وهو يتابع الروايةَ عن شخص واحد فيذكر مَن سمع منه

[١] انظر: إبراهيم محمد علي، الإمام الحافظ علي ابن المديني شيخ البخاري وعالم الحديث في زمانه، ص١١٣.

ومَن لم يسمع. وفي القسم الثالث ذكر مجموعةً من الأحاديث، وبيَّن علةَ كلٍّ واحد منها. أما القسم الرابع فقد تعرَّض فيه لعدد من الرجال من حيث العدالة والضعف، وثبوت الرواية عنهم أو انقطاعها، كما أنَّه تصدَّى فيه لبيان لكثير من الوفيات والكُنَى.

عمله في تحقيق هذا الكتاب:

وكان هذا الكتاب مع أهميته القصوى وقيمته العلمية الكبيرة، ظلَّ مخطوطاً لقرون طوال، وكانت له نسخة فريدة في مكتبة سلطان أحمد الثالث بإستنبول في تركيا، والتي حصل عليها الشيخ مصطفى الأعظمي، وتناولها بالتحقيق والتعليق عليها، ويتلخَّص عمله في خدمة هذا الكتاب فيما يأتي:

- أثبت أولاً صحةَ نسبة المخطوطة إلى المؤلِّف، وذلك بدراسة إسنادها إلى المؤلِّف.
- قام بتحقيق نصِّ الكتاب، وقد عانَى في ذلك مشاقّاً كثيرةً؛ وذلك بسبب عدم وجود نسخة أخرى له تُعينه في المقابلة معها، كما ذكر ذلك في مقدمة تحقيقه للكتاب ما نصُّه: "بما أنه لا تُعرَف للكتاب نسخة أخرى، وكانت النسخة – وهي الوحيدة – سقيمةً إلى حدٍّ كبيرٍ، خاليةً عن الإعجام أحياناً؛ لذلك عملُ تحقيق نصِّ الكتاب – وهو الهدف الأساسي من تحقيق المخطوطات – لم يكن سهلاً ميسَّراً، ولكي أطمئنّ على صِحَّة النَّصِّ؛ قمتُ بمراجعة النصوص في مظانِّها من كتب الحديث والتفسير والتراجم وغير ذلك"[1]، وهكذا تمكَّن الشيخُ من إرجاع النصوص – التي استدلَّ بها المؤلِّف الإمام – إلى مصادرها، وكذلك تمكَّن بملء بعض البياض الموجود في أصل النسخة.
- خرَّج الأحاديثَ الواردة في الكتاب، وهو كذلك كان عملاً شاقّاً على الشيخ؛ إذ يكتفي المؤلِّفُ كثيراً ما بذكر طرف الحديث فقط أو جزء منه. ولم يبيِّن الشيخُ درجةَ الأحاديث من حيث الصِّحّة والحسن والضعف، وعذرُه في ذلك – كما ذكره في مقدمته للكتاب – أنَّ هذه المهمة قد قام المؤلِّفُ ابن المديني نفسُه، إذ هو إمام أئمة الجرح والتعديل، فكفى قراء الكتاب مؤنة الكلام.

[1] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لكتاب "العلل" لعلي بن المديني، ص١٩، ٢٠.

- أكَّد في مقدمة تحقيقه لهذا الكتاب أنه انتشر برواية القاضي أبي الحسن محمد بن أحمد ابن البراء بن المبارك العبدى البغدادي (ت٢٩١هـ)، الذي كان من ثقات الرواة[١]، ثم روى عنه الأئمة الحفاظ أمثال: ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، وعثمان بن أحمد الدَّقَّاق (ت٣٤٤هـ)، ومحدِّث بغداد أبي محمد دَعْلَج بن أحمد السجزي (ت٣٥١هـ)، وأبي محمد الحسن بن محمد بن إسحاق الإسفرائيني (ت٤١٤هـ)[٢].

هذه بعض أبرز ملامح تحقيق الشيخ الأعظمي لهذا الكتاب. وقد طُبع الكتاب في المكتب الإسلامي في بيروت عام ١٩٨٠م، وهو يقع في (١٣٩) صفحة.

٥ - كتاب التمييز: للإمام أبي الحسن مسلم بن الْحَجَّاج بن مسلم القُشَيْرِيّ النَّيْسابوري (ت٢٦١هـ):

يُعتبَر هذا الكتاب فريداً في بابه وقيّماً في موضوعه، وهو يوضِّح منهجَ المحدِّثين في نقد الأحاديث، ويبيِّن عُمْقَ نظرهم، وشمولها جوانبَ البحث النقدي في الأحاديث، وأنهم شملوا بالدرس والبحث كل احتمالات القوة والضعف، والعوامل المؤثِّرة فيهما سنداً ومتناً، وأعطوا كلَّ حال حكمه المناسب له، فجاء عملهم موفياً بالغرض المطلوب، وهو تمييز المقبول من المردود على غاية من الدقة المنهجية، والبحث العلمي، مما دفع بالباحثين الأجانب إلى الاعتراف بدقة المحدِّثين، وحُسْن صنيعهم، ووضوح قواعدهم، وسبقهم لجميع الأمم السابقة في النقل والرواية بالإسناد، والتحرِّي في معرفة رجاله ودرجاتهم من العدالة والضبط[٣].

فكان هذا الكتاب - وما زال - رداً على القائلين بتعذُّر الحكم على صحة الأحاديث وضعفها، وإخماداً للمتقوِّلين بأنَّ حكم المحدِّثين على الأحاديث لا يخضع لمنهج علمي، وإسكاتاً للناعقين بأن أحكام المحدِّثين وأقوالهم على الأحاديث ورواتها مضطربة.

ولكن للأسف... فقد ضاع من هذا الكتاب القيّم الفذّ أكثَرُه، وما وصلنا فهو عبارة عن الجزء الأول منه فقط، والذي كان محفوظاً في المكتبة الظاهرية بدمشق، وقد ضاعت من المخطوطةِ الأصليةِ الورقةُ الأولى، وأوراقٌ من الأخير لا يُعلَم قدرُها، إلاَّ أنَّ المتبقّي منه كبير كما يبدو من نقل العلماء.

---

[١] الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص٦٥٩.

[٢] انظر: علي بن المديني، العلل، ص ١٩، ٢٣.

[٣] محمد صبحي حسن حلاّق، في مقدمته لتحقيق كتاب "الأول من كتاب التمييز للإمام مسلم بن الحجاج القشري"، ص٤.

عمله في تحقيق هذا الكتاب:

أما عمل الشيخ الأعظمي في تحقيق هذه المخطوطة فهو كما يلي:

- حقَّق أولاً اسم المخطوطة، وبما أنَّ الورقة الأولى منها ضائعة، فكان من الصعب العثور على اسم المخطوطة الذي سَمَّى به صاحبُها الإمام مسلم رحمه الله تعالى، كما لا تُوجَد على هذه النسخة قراءاتٌ أو سماعاتٌ تدلّ على اسمها، لذا سَمّاها الشيخُ "التمييز"، واعتمد في تسميته بذلك على الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى، الذي أوّلُ مَن تحقَّق مِن اسم هذه النسخة، فذكرها في فهرسته لمخطوطات دار الكتب الظاهرية[١]، كما تتأكَّد صحة هذا العنوان بمقارنة ما نقل عن هذا الكتاب عديد من العلماء الأجلاء في كتبهم، كالحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ) في "التقييد والإيضاح"، والحافظ الْمِزِّي (ت٧٤٢هـ) في "تهذيب الكمال"، والحافظ ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) في "شرح علل الترمذي، والحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في "فتح الباري".
- ثم أثبت صحةَ نسبة المخطوطة إلى صاحبه الإمام مسلم رحمه الله تعالى، وذكر أنَّ أبا حاتم مَكِّي بن عَبْدان بن محمد بن بكر النيسابوري (ت٣٢٥هـ) روى هذه النسخةَ عن الإمام مسلم، كما روى عنه غيرها من كتب أخرى، ثم جزم المؤلِّف في قوله بصحة نسبة الكتاب إلى المؤلف بما تبيَّن له بمقارنة أسلوب مسلمٍ في صحيحه مع أسلوبه في كتاب "التمييز" هذا.
- ثم قام بتحقيق نصِّ الكتاب، وبما أنَّ له نسخة فريدة وعتيقة جداً، فلم يكن تحقيقُ النصِّ سهلاً ميسَّراً عليه؛ لذلك اضطُرَّ - المحقِّق - إلى مراجعة نصوص هذه النسخة في مظانِّها من كتب الحديث والرجال والتراجم، حتى تمكَّن من إرجاع أكثر النصوص إلى مصادرها[٢].

---

[١] انظر: محمد ناصر الدين الألباني، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية المنتخب من مخطوطات الحديث، ص٥٤٦.

[٢] انظر: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، كتاب التمييز، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ص١٥٩، ١٦٢.

طُبع هذا الكتاب لأول مرةٍ ضِمن مطبوعات جامعة الرياض في عام ١٣٩٥ه، وصدَّره الشيخ بمقدمة طويلة في النقد عند المحدِّثين. ثم طُبع عن مكتبة الكوثر بالرياض في عام ١٤١٠ه، وهي تشتمل على (٢٣٤) صفحةً، ومن مزايا هذه الطبعة أنها مصحَّحة ومعدَّلة.

٦ – مغازي رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم لعُرْوَة بن الزُّبَير برواية أبي الأسود عنه:

"الْمَغَازي" جمعُ "مَغْزَى"، وهو موضع الغَزْو، ويمكن أن يكون مصدراً من "غَزَا يَغْزُوْ"، فيُقال: غزا، يغزو، غزواً، ومغزىً، ومغزاةً، وهو غازٍ. والغزوُ: السَّيْرُ إلى قتال العدوّ، ويأتي أيضاً بمعنى: القصد[1].

ولا يكون إطلاق "كتب المغازي" إلا على مغازي رسول الله ﷺ وحروبه، التي كانت محطَّ عناية المسلمين منذ الصدر الأول، وظهرت هذه العنايةُ واضحةً عند الصحابة وأبناء الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، وهم يسألون آبائهم عن مشاهدهم مع رسول الله ﷺ، وذكرياتهم عنها؛ لأن هؤلاء الأبناء يعتزّون بسابقة آبائهم أو بمواقفهم المشرفة إلى جانب النبيّ ﷺ. فعبدُ الله بن الزُّبَير كان يسأل أباه الزُّبير بن العَوَّام وهو يمدّ يدَه إلى جراحة كانت في صدره عن أسبابها وقصتها ومواقفه مع رسول الله ﷺ.

وهكذا كان للتابعي الجليل عُرْوَة بن الزُّبَيْر بن العَوَّام (ت٩٤ه) اهتمام كبير بمغازي رسول الله ﷺ، حتى أنه ألَّف فيها كتاباً أشار إليه غيرُ واحدٍ من المؤرِّخين والمؤلِّفين المسلمين في كتبهم إلى أنه أول من ألَّف في ذلك، ومنهم أبو عبد الله محمد بن عمر الواقدي المدني (ت٢٠٧ه)، الذي قال: "كان عروة فقيهاً عالِماً، حافظاً ثَبْتاً، حُجّةً، عالِماً بالسِّيَر، وهو أول من صنَّف المغازي"[2].

وذكر ابن النديم (ت٤٣٨ه) في "الفهرست" وهو يتحدَّث عن أبي حسان الذي روى كتابَ المغازي عن عروة بن الزبير، فقال في ترجمته: "وله في الكتب: كتاب مغازي عروة بن الزبير"[3].

---

[1] انظر: فاروق حمادة، مصادر السيرة النبوية، ص٨٣. وقال الأزهري: "والمغزى، والمغزاة، والمغازي: مواضع الغزو، وقد تكون الغزو نفسه، وتكون المغازي: مناقبهم وغزواتهم. والغزوة: المرة الواحدة من الغزو. (انظر: فاروق حمادة، مصادر السيرة النبوية، ص٨٣).

[2] ابن كثير، البداية والنهاية، ج٩، ص١٢٤.

[3] ابن النديم، الفهرست، ص١٢٣.

وذكر الحافظ الذهبي (ت٧٤٨ه) في ترجمة أبي الأسود الذي روى كتابَ المغازي عن عروة بن الزبير، فقال: "نزل أبو الأسود مصرَ، وحدَّث بها بكتاب المغازي لعروة بن الزبير عنه"[١].

كما ذكر ابن خَلِّكان (ت٦٨١ه) في ترجمته لعروة أنه أوّلُ من ألَّف في السيرة[٢]، وكذلك حاجي خليفة (ت١٠٦٧ه) في "كشف الظنون"[٣].

وهكذا أطبق المؤرِّخون والمؤلِّفون من القرن الثاني حتى الآن على أنَّ عروة بن الزبير ألَّف كتاباً في المغازي، كما أنَّ كثرة النقول عنه عند محمد بن إسحاق (ت١٥١ه) ثم عند الواقدي تدلّ دلالةً قاطعةً على أنَّ عروة أول من دوَّن في المغازي، وبذلك يُعتبَر كتابُ عروة بن الزبير هذا، أولَ كتابٍ دُوِّن في السيرة النبوية على الإطلاق، فهو يشتمل على أجزاء من أقدم ما كُتب في سيرة رسول الله ﷺ، وقد ظلَّت الكتب تحفل بنقول عنه منذ بدأ تدوين سيرة النبي ﷺ دون أن يكون لدى مؤلِّفيها نصٌّ كاملٌ أو متكامل لرواية عروة بن الزبير للسيرة النبوية.

وقد روى عن عروة بن الزبير هذا الكتابَ عددٌ من تلامذته، منهم: أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن القرشي الأسدي المدني الشهير بيتيم عروة (ت١٣٠ه)، ثم روى عنه عدد من المحدِّثين، منهم: أبو عبد الرحمن عبد الله بن لهيعة بن عُقْبَة الحضرمي المصري (ت١٧٤ه).

ولكن أصل الكتاب الذي وضعه عروة بن الزبير ﷺ لم يُعرَف عنه شيءٌ إلى يومنا هذا، ولعلَّ عداده من المفقودات، الأمرُ الذي حدا الشيخَ مصطفى الأعظمي إلى استخراج المغازي لعروة بن الزبير من بطون الأسفار، برواية عبد الله بن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير، وقد جمع الشيخ تلك الروايات فحقَّقها، وبذل في ذلك مُهجَه، وصرف جهدَه، حتى ظهر هذا الكتاب لأول مرة في عام ١٤٠١ه (١٩٨١م).

ومن الفوائد الكبرى التي حقَّقها نشرُ هذا الكتاب: تصحيحُ الأخطاء التاريخية لدى الباحثين عن حركة التأليف عند المسلمين، وخاصةً فيما يتعلَّق بالسيرة النبوية، فلأنّ إلى ما قبل

[١] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٨، ص٢٩.
[٢] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج١، ص٥٨٦.
[٣] حاجي خليفة، كشف الظنون، ج٢، ص١٧٤٧.

فترةٍ وجيزةٍ لم تكن في أيدينا إلا عدة أحاديث منتخبة من مغازي موسى بن عُقْبَة (ت١٤١هـ)، وسيرة ابن إسحاق (ت١٥١هـ) بتهذيب ابن هشام (ت٢١٨هـ)، وجزء من المغازي للواقدي (ت٢٠٧هـ).

وهذا الكتاب يزيدنا في علمنا عن المؤلَّفات القديمة في السيرة النبوية العاطرة، كما أنه يكشف النقابَ عن صلة مغازي موسى بن عقبة بهذا الكتاب، والتي ادَّعى المستشرق "شاخت" أنَّ أحاديثها كلها وُضعت في القرن الثاني في العصر العباسي، بل وُضع بعضها بعد وفاة موسى بن عقبة، ثم أُلحقت بكتابه!!. فكتابُ المغازي لعروة بن الزبير تُعتبَر نسخةً من مغازي موسى بن عقبة، أو رواية أخرى عنه، وبذلك يقبر ادِّعاء وضع مواد مغازي موسى بن عقبة في العصر العباسي؛ لأنه ربما أَلَّف هذا الكتابَ قبل مجيء العباسيين بنصف قرنٍ من الزمان[1].

عمله في جمع مغازي عروة وتحقيق نصوصها في هذا الكتاب:

وخلال ما سنذكره فيما يلي، يتّضح لنا عملُ الشيخ الأعظمي في جمع نصوص هذا الكتاب من بطون كتب السيرة، ثم في تحقيق نصوصها:

١) كتب الشيخُ مقدمةً طويلةً لهذا الكتاب، تحتوي على (٩٠) صفحة تقريباً، تحدَّث فيها عن نشأة الكتابة في السيرة النبوية، وعن دور الصحابة ﷺ في تسجيل وقائع السِّيرة، وعن دور التابعين في التأليف في السيرة. ثم تحدَّث عن دور عروة بن الزبير الرِّيادي في التأليف في السيرة و المغازي، ثم ترجم له ولأسرته. ثم تكلَّم عن كتاب المغازي ورواته، ثم عن رواية أبي الأسود عنه. ثم عرَّف المنهجَ المتّبع في استخراج وجمع مغازي عروة. ثم بيَّن القيمةَ العلميةَ لكتاب المغازي لعروة، ثم ذكر محتوياته. ثم تكلَّم عما أثاره بعض المستشرقين حول تأليف الكتب في السيرة النبوية، وناقشهم مناقشةً علميةً جادةً في ذلك.

٢) استخرج مغازي عروة بن الزبير ﷺ بجمع رواية عبد الله بن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة، من مصادر متنوّعة، وفي طريقة استخراجها وجمعها يقول الشيخ في مقدمته: "وحرصتُ في بادئ الأمر أن أجمع الروايات بهذا الإسناد فقط، ويمكن القول أنَّ سبعين بالمئة من مواد هذا الكتاب مستقاة ومروية بهذا الإسناد وحده. ثم وجدتُ عدداً من

[1] انظر: محمد مصطفى الأعظمي، مقدمة تحقيقه لكتاب "مغازي رسول الله ﷺ لعروة بن الزبير، ص٨، ٩.

الغزوات رواها عروة، وكذلك ذكرها موسى بن عقبة، ثم جمع بين روايتهما مَن جاء بعدهما. أو ذكر رواية موسى بن عقبة ثم أشار إلى أنَّ أبا الأسود رواه بمعنى ما ذكر موسى بن عقبة. الأمرُ الذي يدلُّ على وجود قصة مماثلة عند عروة بن الزبير. وفي هذه الحالة اضطُررتُ إلى الاستعانة برواية موسى بن عقبة مع الإشارة إلى رواية عروة حسبما فَعَله المصدر الذي نقلتُ منه المعلومات. وهناك نقولٌ قليلةٌ جداً عن غير رواية ابن لهيعة، مثلاً رواية اللَّيْث بن سعد المصري (ت١٧٥هـ) أو مصعب بن ثابت الزُّبَيري (ت١٥٧هـ)، عن أبي الأسود، وعلى كلٍّ هذا لا غبارَ عليه؛ لأنها من مرويات أبي الأسود عن عروة"[1].

٣) أضاف في أماكن قليلة جداً بين المعكوفتين جُمُلاً أو فقرةً من كتاب آخر، أو من رواية أخرى؛ وذلك لربط الحوادث وسدِّ النقص.

٤) وضع العناوينَ على جميع موضوعات الكتاب بين المعكوفتين.

٥) علَّق على ما يحتاج إليه الأمر من التعليق.

٦) ذكر في هوامش الكتاب بعضَ المراجع التي تتحدَّث عن الموضوع، وفي ذِكْر المراجع قدَّم أقدمَها بغضِّ النظر عن مَنْزلة المؤلِّف، لذلك نجد في الهوامش أنه كثيراً ما يقدِّم الواقديَّ، ويؤخِّر البخاريَّ، وإلا فالبخاريُّ على رأس القائمة لإمامته ومنْزلته في الحديث النبوي[2].

طبع هذا الكتابَ مكتبُ التربية العربي لدول الخليج بالرياض، عام ١٤٠١هـ/١٩٨١م، وهو يقع في (٢٦٤) صفحة. كما صدرت له طبعة مترجَمة باللغة الأردوية من إدارة الثقافة الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية في إسلام آباد بباكستان في عام ١٩٨٧م. وكذلك قد تمت ترجمته بالإنكليزية لكنها لم تُطبَع بعد.

وهذا ما ذكرته في هذا المطلب من نفائس كتب الحديث ونوادرها، فإنها رأت نورَ الطباعة لأول مرة حين قام الشيخ الأعظمي بتحقيقها ونشرها، وبذلك فإنه قد أسدى خدمةً عظيمةً للحديث النبوي، والتي تُلهِج ألسنةَ الباحثين وطلبة العلم بالدعاء والشكر له مدى الدهر.

[1] محمد مصطفى الأعظمي، مقدمة تحقيقه لكتاب "مغازي رسول الله ﷺ لعروة بن الزبير، ص٦٤، ٦٥.

[2] محمد مصطفى الأعظمي، مقدمة تحقيقه لكتاب "مغازي رسول الله ﷺ لعروة بن الزبير، ص٦٥.

المطلب الثالث: جهوده في تطويع الحاسوب الآلي لخدمة الحديث النبوي:

إنَّ الحديث النبوي أوحَدُ العلومِ الشرعية، الذي لقي من العناية والاهتمام به من علماء الأمة في كل عصر من العصور ما لم يلق مثله أيُّ علمٍ من تلك العلوم حتى قيل إنه علمٌ "نَضِجَ واحترق". لقد بدأ الاهتمام به مِن السَّلَف من حفظِه في الصُّحُف والأوراق. ثم مَرَّ بتزيينه بالنقط والتشكيل، وما تبع ذلك من مراحل استجدَّت فيها تقنياتٌ استدعت أن تُسَخَّر لخدمة هذا النور والهدى والحكمة، إلى أنْ جاء عصر الطباعة؛ حيث كانت ثورة تقنية في نشر العلم النبوي وتيسير الحصول على مصادره، ثم ما تلا ذلك من الاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة – مقروءة ومسموعة ومرئية – في إيصال هذا الخير ونشره. ولم يزل يتواصل الاهتمام بهذا العلم المبارك، مع تقدُّم الوسائل والتقنيات، وهو ينال من ذلك النصيبَ الأوفر.

وهذ العصر الذي نعيشه، لا شَكَّ أنَّ من أهمّ سِماته التطوُّرُ في مجال المعلومات، "الذي أحدثه الحاسوب الآلي؛ ليصبح مقياساً ومعياراً لتقدُّم الأُمَم، وذلك بما له من قدرة فائقة على إنجاز عمليات متعدِّدة من تخزين لكَمٍّ هائلٍ من النصوص، واسترجاعها، ومعالجتِها بطُرُق مختلفة تعجز عن مثلها القدرات البشريه. وحيث إنَّ الدِّين أهَمُّ ما لدى المسلمين في حياتهم، وأنَّ الِحفاظ عليه، ونشرَه شُغلهم الأساسي في هذا الوجود؛ كان لزاماً عليهم تطويع الحاسوب لخدمة كتاب الله تعالى وسُنَّة نبيِّه، خاصةً والموسوعات المحفوظة في صدور الرجال أصبحت نادرةً أو أقلّ من النادرة"[١].

فالحاسوبُ ييسِّر سُبُلَ الوقوف على آلاف من متون الحديث، وأقوال الأئمة في حاله، وكذا الوقوف على نَقَلة الحديث النبوي، ومعرفة أقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم. كما يحقِّق هذا الجهازُ للباحث نتائجَ ما كان باستطاعته تحقيقها بالوسائل البحثية التقليدية؛ كالبحث في إسناد الخبر، ورواية بعض الرواة عن بعض على وجه الخصوص، والوقوف على أفراد الخبر وغرائب الروايات،كما أنه يساهم في التحقق من الروايات الموقوفة والمقطوعة مما كان الوقوفُ عليه متعسِّراً بطُرُق البحث اليدوية التقليدية، كذلك فهذه التقنية تُساهِم أيضاً في تيسير الجمع والموازنة والمقابلة للتحقق من العِلَل والاختلاف في الرواية بين راوٍ وآخر، وبين رواية وأخرى، وغير ذلك من دقائق هذا العلم ونوادره.

---

[١] انظر: مقدمة كتاب "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية، ص٩، ١٠.

وأوّلُ مَن فكَّر في تطويع الحاسوب الآلِي للحديث النبوي، ومَن له الريادة في تسخير هذا الجهاز لخدمته، هو الشيخ محمد مصطفى الأعظمي، كما شهد بذلك العلامة المحقّق الشيخ أحمد معبد عبد الكريم[١] حيث قال: إن الشيخ الأعظمي "كان فعلاً من السابقين إلى استخدام الحاسوب المعرب في هذا المجال، بل هو الأول حسب علمي ومعاصرتي"[٢].

وقد تعرَّف الشيخ الأعظمي على هذه التقنية في السبعينات من القرن الماضي عندما كان مقيماً في بريطانية لأجل إعداد رسالة الدكتوراه في جامعة كمبردج، حيث عرف لأول مرة استعمال الحاسب الآلِي في دراسة الكتب الدينية اليهودية والمسيحية، وكان الأمر لا زال في بدايته.

ثم دُعي الشيخُ بعد نحو عشر سنوات إلى ندوة عن الإمام البخاري بمناسبة مرور اثني عشر قرناً على ولادته، والتي عُقدت بمدينة شيكاغو في الولايات المتحدة عام ١٣٩٥هـ (الموافق ١٩٧٥م)، وأُثيرت في هذه الندوةِ الدعوةُ إلى استخدام الكمبيوتر في دراسة السنة النبوية، وتكلَّم أحد المدعوين من المستشرقين عن استعماله في دراسة السُّنَّة النبوية، فشَمّ الشيخُ من كلامه رائحةَ المؤامرة على الحديث النبوي، إذ أنَّ الهدف من ذلك هو اختلاق الشبهات والأخطاء أكثر من خدمة السنة النبوية نفسها، وشعر الشيخُ بالخطر على السنة النبوية بتَلاعُب هؤلاء معها والدَّسِّ فيها عن طريق الحاسب الآلِي إذا سبقوا المسلمين في استخدامه، وانطلاقاً من الشعور بذلك الخطر، عزم الشيخ على تفريغ طاقته وتكريس جهده في استخدام هذا الجهاز ثم تطويعه لخدمة الحديث النبوي. فلَمّا انخرط الشيخ في سِلك التدريس في قسم الكتاب والسّنة في جامعة الملك سعود بالرياض في المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٣م، كانت هذه الجامعةُ أكبرَ مشجِّعٍ له على استمراره في إنجاز هذا المشروع العلمي العظيم، وبذلك سبقت هذه

---

[١] هو أحمد معبد عبد الكريم سليمان حسن كُلَيْبَاتِي: (من مواليد عام ١٣٥٩هـ، الموافق١٩٣٩م): أحد علماء مصر البارزين في الحديث وعلومه. درس في جامعة الأزهر، ثم في كلية أصول الدين من جامعة القاهرة وتخرَّج فيها بشهادة الماجستير فالدكتوراه في الحديث النبوي. عمل أستاذاً في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ثم في كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق فرغ جامعة الأزهر. ومن مؤلفاته: "الحافظ العراقي وأثره في السنة"، و"علوم الحديث بين المتقدمين والمتأخرين". انظر ترجمته في "ويكي بيديا".

[٢] أحمد معبد عبد الكريم، الحاسب الآلي واستخدامه في علوم السنة، انظر هذا المقال في "موسوعة علوم الحديث الشريف"، ص٣٣٨.

الجامعة في مجال دراسة السنة النبوية بواسطة الحاسب الآلي لا على جامعات المملكة وحدها بل على جامعات العالم كلها، إذ قام أحد منسوبيها بهذا العمل العلمي المبتكر.

وكان مِن أولَى ثمرات هذا المشروع كتابُ "سنن ابن ماجه"، الذي استعمل فيه الشيخُ الحاسوبَ في تخريج أغلب الأحاديث الموجودة في هذا الكتاب، كما استعمله أيضاً في وضع كافة الفهارس له[١].

مشروعه في استخدام الحاسوب الآلي في الحديث النبوي:

خطَّط الشيخ الأعظمي مشروعاً لاستخدام الحاسوب الآلي في الحديث النبوي في السبعينات من القرن الماضي، وذكر عن هدفه الرئيسي في ذلك أنه "لخدمة السنة النبوية؛ وذلك عن طريق تيسير الوصول إليها، سواء أكان من قِبَل الباحثين المتخصِّصين، أو عامة المثقَّفين"[٢].

ثم تحدَّث الشيخ عن مشروعه هذا بشيء من التفصيل، في ندوة علمية عالمية عُقدت[٣] في مدينة جُدَّة في المملكة العربية السعودية عام ١٤١١ه (الموافق ١٩٩٠م)، تحت عنوان: "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية"، وذكر الشيخ في تلك الندوة عن خطوته الأولى في مشروعه أنه سيجمع مخطوطاتِ الحديث ثم يقوم بالمعارضة والمقارنة بها، وقال: إنه "نظراً لِما يمكن من الاستفادة من الكتب المخزونة في الحاسب الآلي بطُرُق متعدّدة، في ترتيبها وتنسيقها على أنماط شَتّى؛ لا بُدَّ من الاعتناء بصحة النصوص المخزونة، وإلا ستكون النتائج وخيمة جداً...، ومن هنا فكّرتُ أن أقوم بهذا العمل بنفسي، ومن هنا بدأ البحث عن المخطوطات، وبما أنها تُوجَد مخطوطات كثيرة لبعض كتب السُّنّة، على سبيل الذكر: صحيح البخاري مثلاً، فقد اطّلعتُ على ما يزيد على مئة مخطوطة في استانبول وحدها، ويصعب على الفرد أن يحصل على أفلام لتلك المخطوطات من جهة، ومقارنة المطبوع بمخطوطات كثيرة من جهة أخرى، ولذلك كان لا بُدَّ من وضع خطة لانتقاء المخطوطات، والتي تتلخَّص في: أن تكون المخطوطة

---

[١] انظر: محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لكتاب "سنن ابن ماجه"، ج١، ص٦، ٧.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، مشروع خدمة السنة، وهو بحث منشور ضمن أبحاث كتاب "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية"، ص٢٥٩.

[٣] من قِبَل المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجُدَّة، تحت إشراف مجمع الفقه الإسلامي، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجُدَّة.

كاملةً قدر الإمكان، وأن تكون غيرَ ملفقةٍ، وأن تحمل سماعاتٍ وقراءاتٍ للمحدِّثين المعروفين. وبعد بحثٍ طويلٍ، وجهدٍ مُضْنٍ، وإنفاقٍ سخيٍّ تجمَّعت لدي الأفلام الكثيرة لمسند الإمام أحمد، والأصول الستّة، ما عدا سنن النسائي رحمه الله"[1].

ثم قام الشيخ بوصف تلك المخطوطات، ثم سرد أسماءَ ما أدخله من كتب الحديث في الحاسب الآلِي، حتى تاريخ ١٤٠٩/١١/١٩هـ (الموافق ١٩٨٩/٦/٢٣م)، وذكر منها الكتب التالية:

١) مسند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.
٢) صحيح الإمام البخاري رحمه الله.
٣) صحيح الإمام مسلم رحمه الله.
٤) سنن الإمام أبي داود رحمه الله.
٥) سنن الإمام الترمذي رحمه الله.
٦) سنن الإمام النسائي رحمه الله.
٧) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: لابن حجر العسقلاني (النسخة المسنَدة).
٨) إتحاف السادة الْمَهَرة بزوائد المسانيد العَشَرَة: لأبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري (المجلدات الموجودة من النسخة المسنَدة مع تكملة النقص بالنسخة المختصرة، مع بذل المحاولة لإكمال الأسانيد الناقصة).
٩) المعجم الكبير للطبراني (عشرون مجلَّداً).
١٠) موطأ الإمام مالك رحمه الله: تحت الإدخال.
١١) الجامع الصحيح لربيع بن حبيب الفَراهِيدي.
١٢) ترجمة معاني صحيح البخاري باللغة الإنجليزية.
١٣) ترجمة معاني صحيح البخاري باللغة التركية.
١٤) ترجمة معاني صحيح البخاري باللغة الماليزية.
١٥) ترجمة معاني صحيح البخاري باللغة الفرنسية.

[1] محمد مصطفى الأعظمي، مشروع خدمة السنة، وهو بحث منشور ضمن أبحاث كتاب "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية"، ص٢٦٠، ٢٦١.

أ – ثم ذكر ما أُدخِل من كتب الرجال مثل:

١) تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني.

٢) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: لابن حجر، وهو تحت الطبع.

٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للمزي: و لم يبدأ العمل بعد.

ب – وما أُدخِل من كتب اللغة مثل:

١) مختار الصحاح: لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي: كاملاً.

٢) النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير الجزري: ثلاث مجلدات.

٣) القاموس المحيط: للفيروزآبادي: تحت الطبع.

ج - وما أُدخِل من كتب أخرى ذات صلة بمكتبة السُّنة مثل:

١) ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثَهم أحمدُ بن حنبل في المسند: لابن عساكر الدمشقي.

٢) دراسة عن الإمام البخاري – رحمه الله – وكتابه المسنَد.

٣) الإخوة: لعلي بن المديني رحمه الله.

٤) دراسة عن الإمام أحمد – رحمه الله – وكتابه المسنَد.

٥) المعجم الجغرافي للأمكنة الواردة ذكرها في كتب السُّنّة.

٦) الخرائط التاريخية وبعض الصُّوَر القديمة والحديثة.

ثم ذكر الشيخ تخطيطَه لإدخال ما لم يُدخِله في الحاسوب الآلي من كتب الحديث، فقال: "النية متّجهة – بحول الله تعالى وقوته – إدخالُ ما تبقى من أمهات كتب السُّنّة، ثم الأجزاء الحديثية، وأمهات كتب الرجال، إلا أنَّ الكتب التالية لها الصدارة:

١) سنن الترمذي:

٢) مصنَّف ابن أبي شيبة.

٣) مسنَد زيد بن علي.

٤) تراجم كتب السُّنّة باللغات المختلفة، وعلى سبيل المثال: ترجمة صحيح البخاري باللغة الإنجليزية نصف الكتاب. وباللغة الفرنسية كاملة. وباللغة الماليزية كاملة (مختصر الصحيح). وباللغة التركية مجلَّدين. وباللغة البنغالة والهندية والأردوية

والباشتو والأذربيجانية والألمانية والأسبانية أحاديث معدودة، وكما أدخل ترجمة صحيح مسلم (مختصر) باللغة الإندونيسية"[١].

ثم تحدَّث الشيخ عن تطوُّر مشروعه في الهدف وقال: "في سنة ١٤٠٢ه (الموافق ١٩٨٢م)، بدأنا بصناعة المعجم المفهرس لألفاظ (سنن ابن ماجه) في الولايات المتحدة، وكانت هي أول تجربتنا في هذا المجال، وقد نجحنا فيها، والحمد لله...، كما أننا نجحنا كذلك في صفِّ فهارس (سنن ابن ماجه) بواسطة الحاسب الآلي مباشرةً في سنة ١٤٠٢ه، وذلك بالتخاطُب بين الحاسوب وبين جهاز الصفِّ، ولعلها كانت أول تجربةٍ ناجحة في البلاد العربية في هذا المجال، وعلى هذا فكلٌّ ما هو مخزون لدينا من الكتب في الحاسب يمكن طبعُه في شكل الكتب على الفور بواسطة الصَّفِّ المباشر، وقد لا تحتاج إلى مراجعة البروفات، والحمد لله"...[٢]، ثم قال: "كما تمكنّا أيضاً من صناعة شجرة الأسانيد، والتي تبيِّن مدى انتشار حديث ما، مع ذكر مواضع وجودها في مختلف الكتب، كما أنه – أي الحاسوب الآلي – سيقوم بترتيب النصوص وتنسيقها حسب المشايخ، فيضع – على سبيل المثال – مروياتِ كافة أصحاب الزهري في موضع واحد، لتسهل المقارنةُ في ما بينها"[٣].

ثم بعد ذلك ألقى الشيخُ محاضرةً عامةً بكلية التربية في جامعة الملك سعود، وبيَّن فيها مسيرتَه في استخدام الحاسوب في التحقيق والتخريج، وأعلن فراغَه من إدخال وتخزين الكتب السابق ذكرها في الحاسوب، كما أعلن أيضاً في تلك المحاضرة أنه مستمرّ في العمل والتطوير والتغلُّب على الصعوبات الفنية في الحاسوب سواء في الإدخال أو الاسترجاع لِما هو مخزون، أو الفهرسة، حتى ينتهي من تحقيق وفهرسة باقي كتب المشروع التي سبق ذكرها، وطباعتها كما صنع في سنن ابن ماجه[٤].

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، مشروع خدمة السنة، وهو بحث منشور ضمن أبحاث كتاب "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية"، ص٢٦٢، ٢٦٥.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، مشروع خدمة السنة، وهو بحث منشور ضمن أبحاث كتاب "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية"، ص٢٦٥.

[٣] محمد مصطفى الأعظمي، مشروع خدمة السنة، وهو بحث منشور ضمن أبحاث كتاب "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية"، ص٢٦٦.

[٤] انظر: أحمد معبد عبد الكريم، الحاسب الآلي واستخدامه في علوم السنة، انظر هذا المقال في "موسوعة علوم الحديث الشريف"، ص٣٤٥، ٣٤٦.

أمّا مميّزات هذا المشروع فقد ذكرها الشيخ بالتفصيل في خُطَّتِه له تلك، التي عرضها في تلك الندوة العالمية فقال: "ينوي هذا المشروع في الوقت الراهن بتقديم الخدمات التالية للباحثين، وهي:

١) البحث عن حديث ما عن طريق كلمة أو عِدّة كلمات، أو راوٍ أو رواة، أو البحث عن طريق الكلمات والرواة معاً.

٢) تخريج حديثٍ ما، وما ذلك إما عن طريق البحث عن الكلمات المماثلة تماماً، أو بتحويله إلى الأصل الثلاثي، وذلك في كتاب واحد، أو في كتب متعدّدة.

٣) القراءة من الكتاب حسب ترتيب المؤلِّف.

٤) البحث عن الأحاديث حسب الموضوعات في كتاب واحد، أو عدة كتب.

٥) البحث عن متابعات الحديث وشواهده.

٦) معرفة تراجم رواة الكتب الستة في "تقريب التهذيب" لابن حجر، و"تهذيب الكمال" للمِزّي، و"تعجيل المنفعة" لابن حجر.

٧) معرفة ترجمة الراوي الذي ورد ذكره في إسناد حديث ما، والوصول إليه مباشرةً.

٨) البحث في "مختار الصحاح" للرازي، و"النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير، و"القاموس المحيط" للفيروزآبادي.

٩) معرفة معاني الكلمة الواردة في حديث ما، والوصول إليه مباشرةً.

١٠) معجم للأسانيد.

١١) شجرة كل حديث تبيِّن مدى انتشار الحديث، وأماكن وجوده في مختلف الكتب.

١٢) معرفة كافة مرويات راوٍ معيَّن في كتاب واحد، أو عدة كتب، مع معرفة مروياته عن شيخ معيَّن في كتاب واحد، أو عدة كتب.

١٣) البحث عن الحديث إما عن طريق اللفظ، أو عدةِ ألفاظٍ، بواسطة اللغة الإنجليزية، أو التركية، أو الماليزية.

١٤) إمكانية تغيير البنوط (Fonts) على الشَّاشة وعلى الطابع.

١٥) إمكانية تغيير الألوان.

١٦) استخراج المعلومات وتخزينها في الحاسوب الآلي في ملفٍّ خاصٍ.

١٧) الأماكن الجغرافية وتحديدها في الخريطة.

١٨) معلومات عن الْمُدُن مع الصُّوَر لها.

١٩) النظر في المخطوطات بالتسلُّل.

٢٠) الوصول إلى صُوُر المخطوطات من الحديث مباشرةً.

٢١) الفهارس المتنوعة للآراء الفقهية، والكلام في الجرح والتعديل.

٢٢) التسجيل الصوتي للأحاديث.

٢٣) المعلومات عن الكتب المخزونة.

٢٤) المعلومات عن مؤلِّفي الكتب المخزونة.

وعندما عرض الشيخ هذا المشروع لم تكن الاستفادة منه وقتئذ إلا بواسطة الحاسوب الآلي (أ.ب.م)، أو متوافق معه، ولكنه حين يكمل - المشروع - قد تسهل الاستفادة منه بواسطة جميع أنواع الحاسوب الآلِي الموجودة.

ومما يجب ذكره هنا أنَّ مخطوطات كتب الحديث التي أشار إليها الشيخ في بداية حديثه عن المشروع أنها ستُطبَع بعد تحقيقه ثم تُدخَل في الحاسوب، فلم يُحقَّق منها حتى الآن غيرُ مخطوطة كتاب "سنن ابن ماجه"، والتي طبعها الشيخ على نفقته الخاصة كما سبق أن ذكرت ذلك في المطلب السابق من هذا المبحث.

أمَّا التأخُّرُ الحاصلُ في إنجاز هذا المشروع العظيم المفيد رغم مضي عقدَين على تقديم الشيخ خُطَّتَه له، فلعلَّ ذلك لأسباب عديدة، منها أنه مشروعٌ عائليٌّ بحت ليس مدعوماً من قِبل الجهات الرسمية أو المؤسَّسات الخيرية شأن كثير من البرامج التي تَمَّ إنجازها في الفترات السابقة، وقد لَمَّح الشيخ الأعظمي إلى ذلك بنفسه في مقدمة تحقيقه لكتاب "سنن ابن ماجه"، حيث قال: "وقبل أن أضع القلمَ، أريد أن أوضِّح نقطةً هامةً، وهي أنَّ المشروع شخصيٌّ بحتٌ، والفضل في هذا كلِّه وغيره لله أولاً وآخراً، وبعونه تَتِمّ الصالحات. ولم أتلقَّ، أو بالأحرى لم أقبل مساعدةً عينيةً من أي فرد أو جهة رسمية أو غير رسمية...، وقد اشتركتْ معي في هذا المشروع الأسرةُ بكاملها...، وقد أكرمني الله بابني المهندس عقيل محمد الأعظمي[1]، الذي هو نِعْم العون لي من بداية المشروع، لا في كتابة البرامج المختلفة فحسب؛ بل وفي تحمُّل كلِّ أعباء تشغيل الكمبيوتر بالرياض وبالولايات المتّحدة، براحته وحتى بدراسته أحياناً..."[2].

---

[1] هو الدكتور محمد عقيل الأعظمي: أستاذ مساعد في قسم علوم الحاسب، كلية علوم الحاسب والمعلومات، جامعة الملك سعود بالرياض.

[2] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لكتاب "سنن ابن ماجه"، ج١، ص٩، ١٠.

وكذلك من أسباب عدم ظهور هذا المشروع حتى الآن هو – كما أشار إلى ذلك الشيخ نفسه – أنه بسبب دخول الكثيرين في هذا المجال غيره، مع وجود أشغال علمية خاصة لديه[١]، وظروف صحية، ما جعله يوقِّف هذا المشروعَ عن إنجازه. فنسأل الله تعالى أن يرزق الشيخَ الصحة والنشاط، ويمدّ في عمره حتى يقوم بإنجاز هذا المشروع العلمي العظيم الذي عاش به ومعه أكبرَ شطرٍ من عمره. فهو لا شكَّ حين يظهر سيتفرَّد بمزايا عديدة، ويتفوَّق على البرامج الموجودة المتداولة، لكونه – كما ذكر الشيخ في خطته للمشروع[٢] – يحتوي على عدد كبير من أصحّ مخطوطات كتب الحديث ورجاله، التي يتمّ إدخالها في الحاسوب بعد تحقيقها وتدقيقها من قِبل عالِم متمكِّن في علم الحديث، ومحقِّق ضليع لكتبه، وهذه ميزة عظيمة لهذا المشروع لا شَكّ، والتي يخلو منها الكثيرُ من برامج الحاسوب التي تخدم الحديثَ النبوي.

خاتمة البحث:

هذا ما وسع الباحثَ في هذا البحث المتواضع مِن أن يقوم بتعريف أحد أكابر علماء الحديث المعاصرين، وصاحبِ مؤلَّفات مميَّزة وتحقيقات قيمة، وإبداعات مفيدة في مجال دراسات الحديث النبوي، وكذلك أحدِ أبرز علماء المسلمين على قيد الحياة اليوم، الذي وقف بالمرصاد لمفتريات المستشرقين وأباطيلهم للحديث النبوي، وردّ عليهم في لغتهم وفي أسلوبهم.

ولا شكّ أنَّ تعريفَ أمثاله من العلماء الفطاحل والأعلام الشَّوامخ، والحديثَ عن مسيرتهم وجُهدهم وجهادهم، والتذكيرَ بما قاموا به من جلائل الأعمال؛ حقٌّ على الأمة لتَعرفهم وتقتدي بهم، لا سيما طلاب العلم، والباحثون الشَّباب في مجال دراسات السنة النبوية، الذين هم في أمسّ الحاجة إلى معرفة ذلك، فهناك الكثيرون من علماء الحديث الأجلاء في هذا العصر أمثال: الشيخ نور الدين عِتْر، والشيخ محمود الطَّحَّان، والشيخ محمد عجاج الخطيب، والشيخ محمد عَوَّامة (من سورية)، والشيخ أكرم ضياء العُمَري، والشيخ سعدي الهاشمي، والشيخ موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، والأستاذ بَشّار عَوّاد معروف (من العراق)، والشيخ أحمد معبد عبد الكريم، والشيخ رفعت فوزي عبد المطلب (من مصر)، والشيخ فاروق حَمادة،

---

[١] انظر: أحمد معبد عبد الكريم، الحاسب الآلي واستخدامه في علوم السنة، انظر هذا المقال في "موسوعة علوم الحديث الشريف"، ص٣٤٦.

[٢] انظر: محمد مصطفى الأعظمي، مشروع خدمة السنة، ص٢٦٠.

والشيخ عبد الله التَّلِيْدي (من المغرب)، والشيخ أحمد محمد نور سيف، والشيخ عمر حسن فلاته، والشيخ خليل مُلاَّ خاطر، والشيخ حاتِم بن عارف العَوْني (من السعودية)، والشيخ شعيب الأرناؤوط، والشيخ همام عبد الرحيم سعيد (من الأردن)، والشيخ محمد يونس الْجُوْنفُوْري، والشيخ سعيد أحمد البالَنْفُوري، والشيخ حمزة الْمَليباري، والشيخ محمد تقي العثماني، والشيخ سلمان الحسيني النَّدْوي (من القارة الهندية والباكستانية)، وغيرهم الكثيرون الذين هم على قيد الحياة، ولهم مساهمات علمية مميَّزة في خدمة الحديث النبوي تحقيقاً وتأليفاً، تدريساً وإفادةً.

فيجب أن تُعرَّف لطلاب العلم والباحثين الشَّباب سِيَرُهم النَّيِّرة، وأعمالُهم الجليلة، ومشاريعُهم العلمية، التي تتميَّز بالأصالة والمنهجية، والدِّقَّةِ والتحقيق؛ والأمانةِ والإخلاص، وذلك أولاً للاعتراف بما لهم علينا من الفضل، وثانياً للاقتداء بهم في جدّهم واجتهادهم في طلب العلم والمثابرة فيه والمصابرة عليه، وثالثاً للاتِّباع لمناهجهم الرصينة في أعمالهم العلمية الْمُمَيَّزة تلك.

فيحسن لكلٍّ من يتصدَّى لتراجم أولئك العلماء الأعلام أن يذكر من أحوالهم ما ينشِّط لطلاب العلم في طلبهم، أو ما يدلّ على مأثرة من المآثر تدلّ على عظم الهمَّة، وكبر النفس.

نتائج البحث:

وقد توصَّل الباحث من خلال إعداد هذا البحث إلى نتائج تالية:

- أنَّ الشيخ محمد مصطفى الأعظمي أحد أشهر علماء الحديث في العصر الحاضر، وُلد في الهند في بلدة "أعظم كَرَه" ونشأ وترعرع فيها، ودرس العلومَ الشرعية في "دار العلوم ديوبند" الشهيرة على كبار أساتذها. ثم درس في جامعة الأزهر. ثم نال شهادة الدكتوراه في الحديث من جامعة كمبردج في بريطانية. ثم عمل أستاذاً في بعض الجامعات السعودية، وكذلك أستاذاً زائراً في عديد من الجامعات الغربية.
- أنه أبرَزُ عالِمٍ مسلم معاصر، الذي تصدّى للرَّدّ على أباطيل المستشرقين للحديث النبوي في لغتهم وأسلوبهم، فكانت لكتاباته ومؤلَّفاته دور كبير في إزالة شبهات وتشكيكات المستشرقين عن أذهان المسلمين المثقّفين، وإيجادِ الثقة في نفوسهم عن الحديث النبوي كمصدر ثان للتشريع الإسلامي.

- أنه ألّف كتباً قيمةً في الدفاع عن السُّنَّة النبوية، ومن أشهرها: "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه"، الذي يُعَدّ – حقّاً – عملاً أكاديمياً كبيراً، فقد تصدَّى فيه لآراء المستشرقين ومناقشتها مناقشةً علميةً، وردّ شبهاتهم، ونقد آرائهم بالأدلة القاطعة، وإسقاط الروايات الضعيفة التي اعتمدوها، والكشف في وضوح عن خطأ فهمهم لبعض الروايات العربية، مما جعل هذا الكتابَ لأن يكون في مقدمة الدراسات المعاصرة الجادَّة الجيدة في تاريخ الحديث كتابةً وتدويناً وحجَّةً.
- أنه كشف عن بعض نفائس ونوادر المخطوطات الحديثية لأول مرة، وبذل جهداً مضنياً في تحقيقها، لا سيما مخطوطة كتاب "صحيح ابن خزيمة"، الذي تطلَّع إليه الكثيرون من المعنيين بالسنة النبوية. الأمرُ الذي يدلّ على تضلُّعه في علم الحديث حتى أخرج بتحقيقه أعمالاً علميةً كبيرةً، أضاف بها إلى المكتبة الحديثية المعاصرة.
- أنه أوّلُ من فكَّر في تطويع الحاسوب الآلِي لخدمة الحديث النبوي، وخطَّط مشروعَه "الكمبيوتر واستعماله في خدمة السنة النبوية"، وصرف كلَّ اهتمامه إلى إنجازه، ولا شكَّ أنَّ عمله هذا عندما يكتمل سيكون له نفعٌ عظيمٌ يتمثَّل في إيجاد الموسوعة الحديثية.

هذه أهَمُّ النتائج التي توصّلتُ إليها من خلال هذا البحث المتواضع، وختاماً أسأل الله تعالى: أن يوفِّقنا جميعاً لخدمة سُنّة نبيِّه المصطفى عليه أفضَلُ الصَّلوات وأتَمُّ التسليم، ويرزقنا نعمةَ الإخلاص، ويكتب القبولَ عنده لكل ما نقوم به في ذلك من جهود وخدمات في هذا المجال المبارك.

أهمّ مراجع البحث:

١) **الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر**: للدكتور محمود سعيد محمد ممدوح. دار البصائر – القاهرة. ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٢) **استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية**: المعهدالإسلامي للبحوث والتدريب – البنك الإسلامي للتنمية – جدة. ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٣) **الأعلام**: لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين – بيروت. ط١٢. ١٩٩٧م.

٤) **أكابر علماء ديوبند**: للشيخ محمد أكبر شاه البخاري. إدارة إسلاميات – كراتشي. ط١. ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٥) **الإمام الحافظ علي ابن المديني شيخ البخاري وعالم الحديث في زمانه**: للشيخ إبراهيم محمد علي. دار القلم – دمشق. ط١. ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٦) **البداية والنهاية**: للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي. تحقيق: عبد الرحمن اللادقي ومحمد غازي بيضون. دار المعرفة – بيروت. ط١. ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٧) **تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي**: للشيخ عبد الرحمن المباركفوري. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٨) **تحقيق النصوص ونشرها**. للأستاذ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي – القاهرة. ط٧. ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٩) **تدوين الحديث**: للشيخ مناظر أحسن الكيلاني. تعريب: الدكتور عبد الرزاق إسكندر. دار الغرب الإسلامي – بيروت. ط١. ٢٠٠٤م.

١٠) **تذكرة الحفاظ**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. دار المعارف النظامية – حيدرآباد. ط١. ١٣٣٣هـ/١٩١٥م.

١١) **التوقيف على مهمات التعاريف**: للعلامة محمد عبد الرؤوف المناوي. تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان. عالم الكتب – القاهرة. ط١. ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٢) **جامع الترمذي**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي. دار السلام – الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٣) **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي. تحقيق: محمود الطحان، ط١. مكتبة المعارف – الرياض. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٤) **جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة**: للدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي. إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإرشاد – الجامعة السلفية – بنارس. ط٢. ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٥) **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي – بيروت. ط٢، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٦) **دراسة الكتب المقدَّسة في ضوء المعارف الحديثة**: لموريس بوكاي. مكتبة مدبولي الكبير. ط١. ١٩٩٦م.

١٧) **سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه**. تحقيق: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي. شركة الطباعة العربية السعودية – الرياض. ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٨) **سير أعلام النبلاء**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤط وآخرين. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط١. ١٤٠١هـ.

١٩) **شاخت والسنة النبوية**: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي. (وهو بحث مقدَّم في مؤتمر "مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية" الذي عقدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، في عام ١٩٨٥م).

٢٠) **صحيح ابن خزيمة**: للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السُّلّمي النيسابوري. تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. مكتبة الأعظمي – الرياض. ط٣، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٢١) **صحيح ابن خزيمة**: للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السُّلّمي النيسابوري. تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي – بيروت. ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٢٢) **علماء ديوبند وعلم الحديث (بالأردوية)**: للشيخ حبيب الرحمن القاسمي. مكتب الاحتفال المئوي على تأسيس دار العلوم، دار العلوم ديوبند – ديوبند. ط١. ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٢٣) **الكامل في ضعفاء الرجال**: للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٤) **كتاب العلل**: للإمام أبي الحسن علي بن عبد الله السعدي المعروف بابن المديني. تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي – بيروت. ط٢، ١٩٨٠م.

٢٥) **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**: للحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: الدكتور عبد الكريم بن عبد الله الخضير والدكتور محمد بن عبد الله آل فهيد. مكتبة دار المنهاج – الرياض. ط١. ١٤٢٦هـ.

٢٦) **فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية المنتخب مخطوطات الحديث**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني تحقيق: الشيخ مشهور حسن آل سلمان. مكتبة المعارف – الرياض. ط١. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٢٧) **الفهرست**: لابن النديم أبي الفرج محمد بن إسحاق البغدادي. تحقيق: رضا تجد. طبعة طهران. د.ت.

٢٨) **القرآنييون وشبهاتهم حول السنة**: للدكتور خادم حسين إلهي بخش. مكتبة الصديق — الطائف. ط١. ١٩٨٩م.

٢٩) **كتاب التمييز**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. مكتبة الكوثر – الرياض. ط٣. ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٣٠) **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني. طبعة إستنبول. ١٩٤١م.

٣١) **مراكز المسلمين التعليمية والثقافية والدينية في الهند**: للدكتور عبد الحليم الندوي. مطبة نوري – مدراس (الهند). ط١. ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م.

٣٢) **مشروع خدمة السنة**: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، (وهو بحث منشور ضمن أبحاث كتاب "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية"). المعهدالإسلامي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية - جدة. ط١، ١٤١٢ه/١٩٩٢م.

٣٣) **مغازي رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم لعروة بن الزبير**: جمع وتحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. مكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض. ط١، ١٤٠١ه/١٩٨١م.

٣٤) **من أدب المحدّثين في التربية والتعليم**: للدكتور أحمد محمد نور سيف. دار البحوث للدراسات الإسلامية - دبي. ط٢. ١٤٢٨ه/١٩٩٨م.

٣٥) **كتاب "الأول من كتاب التمييز"**: للإمام مسلم بن الحجاج القشري. تحقيق: الدكتور محمد صبحي حسن حلاق. مكتبة المعارف - الرياض. د.ت.

٣٦) كتاب **التعريفات**: لعلي بن محمد بن علي الجرجاني. تحقيق: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي - بيروت. ط٤. ١٤١٨ه/١٩٩٨م.

٣٧) **كُتّاب النبي صلَّى الله عليه وسلَّم**: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي - بيروت. ط٢، ١٣٩٨ه/١٩٧٨م.

٣٨) **مؤرخون أعلام من لبنان**: لسعود ظاهر وآخرين. دار النضال - بيروت. ط١، ١٩٩٧م.

٣٩) **المجموع شرح المهذب**: للإمام محي الدين يحيى بن شرف النووي. دار الفكر - بيروت. ط١. ١٩٩٦م.

٤٠) **مصطلح التاريخ**: للدكتور أسد رستم. المكتبة العصرية - بيروت. ط١. ١٤٢٣ه/٢٠٠٢م.

٤١) **المدخل إلى صحيح الإمام ابن خزيمة**: للدكتور محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني. مكتب الشؤون الفنية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت. ط١، ١٤٣٢ه/٢٠١١م.

٤٢) **مصادر السيرة النبوية**: للدكتور فاروق حمادة. دار القلم - دمشق. ط١. ١٤٢٥ه/٢٠٠٤م.

٤٣) **المعجم المؤسس للمعجم المفهرس**: للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني. تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي. دار المعرفة - بيروت. ط١. ١٤١٣ه/١٩٩٢م.

٤٤) **مغازي رسول الله ﷺ لعروة بن الزبير**: تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. منشورات مكتب العربي لدول الخليج - الرياض. ط١. ١٤٠١ه/١٩٨١م.

٤٥) **مناهج البحث وتحقيق التراث** للدكتور أكرم ضياء العمري. مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة. ط١. ١٤١٦ه/١٩٩٥م.

٤٦) **منهج النقد في علوم الحديث** للدكتور نور الدين عتر. دار الفكر - دمشق. ط٣. ١٤١٨ه.

٤٧) **الموسوعة العربية العالمية**: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع - الرياض. ط٢، ١٤١٩ه/١٩٩٩م.

٤٨) **موسوعة علوم الحديث الشريف:** إعداد نخبة من علماء الأزهر. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة. ط١. ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٤٩) **موسوعة المستشرقين:** للدكتور عبد الرحمن بديوي. دار العلم للملايين – بيروت. ط٣. ١٩٩٣م.

٥٠) **الموطأ:** للإمام أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي المدني (برواية الإمام يحيى الليثي). تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. مؤسَّسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبوظبي. ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٥١) **الموطأ:** للإمام أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي المدني (برواية الإمام أبي مصعب الزهري المدني). تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط٣، ١٤١٨هـ/١٩٩٨.

٥٢) **نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر:** للدكتور يوسف المرعشلي. دار المعرفة – بيروت. ط١. ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٥٣) **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر (المطبوع حديثاً باسم "الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام"):** للشيخ عبد الحي الحسني. دار ابن حزم – بيروت. ط١. ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٥٤) **موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية:** للدكتور الأمين الصادق الأمين. مكتبة الرشد – الرياض. ط١. ١٤١٨هـ.

٥٥) **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** لابن خلكان أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد. تحقيق: إحسان عباس. دار صادر – بيروت. ط٥. ٢٠٠٩م.

٥٦) Azami، M.M.، ***On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence***، (Toronto، ١٩٨٥).

٥٧) Schacht، J.، **A Re-evaluation of Islamic Tradition**، (*JRAS*، ١٩٤٩).





مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الرابعة، العدد الثامن، صفر ١٤٣٦هـ (ديسمبر ٢٠١٤م)

في هذا العدد

تطبيقات "اليُسْر" في السنة النبوية

د. سامر ناجح عبد الله سمارة.

"التَّعالُم" ومظاهره في ضوء السنة النبوية: دراسة موضوعية

خديجة فاطمة بنت سيد ممتاز الدين.

الهدي النبوي في البناء وعمارة الأرض

محمد حافظ بن سوروني.

حديث «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ...»: دراسة تحليلية موضوعية

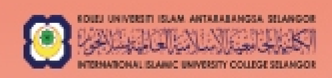
حصة محمد العكروش.

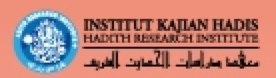
المحدّث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي وكتابه "الحاوي لرجال الطحاوي"

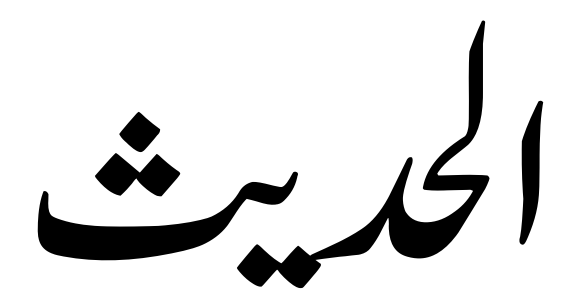
د. محمد عيد وفا المنصور.

الشيخ محمد مصطفى الأعظمي ومساهماته العلمية في مجال الحديث النبوي: دراسة استقرائية

سيد عبد الماجد الغوري.







مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الرابعة، العدد الثامن، صفر ١٤٣٦هـ (ديسمبر ٢٠١٤م)

في هذا العدد

تطبيقات "اليُسْر" في السنة النبوية: د. سامر ناجح عبد الله سمارة.

"التَّعالُم" ومظاهره في ضوء السنة النبوية: دراسة موضوعية: خديجة فاطمة بنت سيد ممتاز الدين.

الهدي النبوي في البناء وعمارة الأرض: محمد حافظ بن سوروني.

حديث «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلّون عليكم وتصلّون عليهم...»: دراسة تحليلية موضوعية: حصة محمد العكروش.

المحدّث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي وكتابه "الحاوي لرجال الطحاوي": د. محمد عيد وفا المنصور.

الشيخ محمد مصطفى الأعظمي ومساهماته العلمية في مجال الحديث النبوي: دراسة استقرائية: سيد عبد الماجد الغوري.

شروط النشر بالمجلة

تعنى مجلة "الحديث" بنشر البحوث والدراسات المتعلقة بالحديث وعلومه، وهي مجلة نصف سنوية تصدر مرتين في السنة في كل من شهرَي يونيو وديسمبر، وللراغبين في النشر بالمجلة تسليم أبحاثهم العلمية، قبل شهرين – على الأقل – من موعد إصدار المجلة، وذلك وفق الشروط التالية:

١) أن يكون البحث في إطار الحديث النبوي وعلومه فقط.

٢) أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والمنهجية العلمية.

٣) أن يلتزم البحث بالمحافظة على العقيدة الإسلامية، ولا يتجاوز الثوابت الشرعية، مع عدم الإساءة إلى المذاهب الفقهية، والتحريج للشخصيات والهيئات.

٤) أن يلتزم البحث بالمنهج العلمي في توثيق المعلومات وخصوصاً التخريج للحديث مع بيان درجته، مع ضبط الآيات القرآنية.

٥) أن يكون البحث صحيح اللغة، سليم الأسلوب.

٦) أن لا يكون البحث قد سبق نشره أو أرسل إلى دورية أخرى.

٧) أن لا يتجاوز البحث عن (٣٥) صفحة، وأن يكون حجم الصفحة (A4). وحجم الخطِّ (١٦)، ونوع الخط (Traditional Arabic) . والمسافة بين الأسطر ١،٥. وحجم خط الهوامش (١٢).

٨) أن يقدم الباحث مع بحثه نبذة عن حياته منصوصاً فيها على المؤهلات العلمية من الجامعة فما فوق وتاريخ ومكان الحصول عليها والعمل الآن.

ملاحظة: تخضع البحوث الواردة إلى المجلة للتحكيم العلمي، ويُشعَر أصحابها بقبولها للنشر أو عدمه بعد حصول إدارة المجلة على تقرير المحكِّم.

تُرسَل البحوث والمراسلات باسم مدير التحرير على العنوان التالي:

hadis2008inhad@gmail.com

عنوان المراسلة بالبريد:

Executive Editor of JOURNAL HADITH
HADITH RESEARCH INSTITUTE (INHAD)
SELANGORE INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY COLLEGE (KUIS)
BANDAR SERI PUTRA, 43600, BANGI
SELANGORE (DARUL EHSAN)
M A L A Y S I A

الهيئة الاستشارية

محتويات العدد

تطبيقات "اليُسْر" في السنة النبوية:

د. سامر ناجح عبد الله سمارة ٧

"التَّعالُم" ومظاهره في ضوء السنة النبوية: دراسة موضوعية:

خديجة فاطمة بنت سيد ممتاز الدين ٢٧

الهدي النبوي في البناء وعمارة الأرض:

محمد حافظ بن سوروني ٨٩

حديث «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلّون عليكم وتصلّون عليهم...»: دراسة تحليلية موضوعية:

حصة محمد العكروش ١١٧

المحدّث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي وكتابه "الحاوي لرجال الطحاوي":

د. محمد عيد وفا المنصور ١٤١

الشيخ محمد مصطفى الأعظمي ومساهماته العلمية في مجال الحديث النبوي: دراسة استقرائية:

سيد عبد الماجد الغوري ١٨٥

الشيخ محمد مصطفى الأعظمي ومساهماته العلمية في مجال الحديث النبوي دراسة استقرائية

سيد عبد الماجد الغَوْري[١]
samghouri@gmial.com

ملخص البحث:

إنَّ الهند رغم بُعْدها من مهبط الوحي ومعاقل الإسلام ومراكز العلم بُعْداً جغرافياً، فقد أنجبت عدداً كبيراً من العلماء الأفذاذ على مرّ العصور وتعاقُب الأزمان، الذين ساهموا بالتصنيف والتأليف في كل مجال من مجالات العلوم الدينية والمعارف الإسلامية، فلا يكاد يوجد مجال من مجالاتها إلا ولهم فيه مساهمة علمية فعالة[٢]، لا سيما مجال الحديث النبوي، الذي لا يخفى على كل مشتغل به ما لعلماء هذه البلاد من جهود علمية مشكورة فيه في القرون الخمسة المتأخّرة الأخيرة، وما لهم من المنْزلة السامية في ذلك، وقد شهد لهم بالتوجُّه إليها، وبالتفوُّق فيها بل التفرُّد بها، غيرُ واحد من كبار علماء العرب، ممن عرفوهم ووقفوا على خدماتهم الجليلة، ونوَّهوا بها تنويهات كبيرة، وأثنوا عليها عاطر الثناء.

ومن العلماء الأجلاء الذين تفتخر بهم هذه البلاد: الشيخ محمد مصطفى الأعظمي، الذي يُعَدّ من أكابر علماء الحديث النبوي في هذا العصر، وله ريادةٌ في خدمة هذا المجال المبارك، إذ هو أوّلُ مَن كشف عن مخطوط "صحيح ابن خزيمة" ونشره بتحقيقه وتعليقاته. كذلك هو من العلماء الأوائل البارزين الذين قاموا بتأليف الكتب القيمة في الدفاع عن السنة النبوية ونفيِ الزَّغْل والدَّغْل عنها، ورَدّوا من خلالها ردّاً مفحماً على أباطيل المستشرقين للسنة النبوية. وكذلك فهو أول مَن طوَّع الحاسوبَ الآلِي لخدمة الحديث النبوي، وتفرَّغ لأجل ذلك حتى أثمر جهده، وآتى أُكُلَه.

[١] الباحث الأول في معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا).

[٢] يُرجَع للتأكُّد من ذلك إلى كتاب "الثقافة الإسلامية في الهند" للشيخ عبد الحي الحسني.

ولكنه مع ذلك – للأسف – لم يحظ بعناية الباحثين المتخصصين في مجال الحديث النبوي للتعريف بسيرته الذاتية، وإبرازِ مساهماته العلمية في هذا المجال، مع أنه قد أثرى المكتبةَ الحديثية المعاصرة بالأعمال العلمية المميَّزة من التأليف والتحقيق والإبداع، الأمرُ الذي حداني إلى إعداد هذا البحث المتواضع، الذي يشمل على ثلاثة مباحث، أولها يتناول سيرةَ هذا العالِم الجليل من أهمّ جوانبها، والثاني يعرِّف بجهوده العظيمة في دحض أباطيل المستشرقين للحديث النبوي. أما الثالث الأخير فهو يقوم بدراسة استقرائية لأعماله العلمية من التأليف والتحقيق، وكذلك بإبراز جهوده الريادية في تسخير الحاسوب لخدمة الحديث النبوي.

المبحث الأول: نبذة من سيرته[١]:

يحتوي هذا المبحث على خمسة مطالب، والتي تتضمَّن المعلومات الموجَزة عن مولد الشيخ ونشأته ودراسته، واشتغاله بمجال التدريس، وعما حصل من التكريمات والجوائز، وكذلك عن اتِّجاهه المذهبي والفكري.

المطلب الأول: مولده ونشأته:

وُلد الشيخ أبو عقيل محمد مصطفى الأعظمي[٢] في بلدة "مَئُو"[٣] سنة ١٣٥٠ه (الموافق ١٩٣٠م)، في أسرة ميسورة الحال، ونشأ في بيئة دينية محافظة، وقد اعتنى والده بتربيته وتعليمه اعتناءاً كبيراً، وقد أهدى إليه الأعظميُّ كتابَه الشهير (Studies in Early Hadith Literature) اعترافاً بما له عليه من الفضل الأكبر في ذلك.

---

[١] كتبتُها مستفيداً مما كُتب عن الشيخ في "الموسوعة العربية العالمية" (ج٢، ص٢٨٩)، بالإضافة إلى معلومات شفهية كثيرة حصلتُ عليها عنه من قبل بعض تلامذته.

[٢] "الأعظمي" نسبةً إلى بلدة "أَعْظَمْ كَرَهْ"، التي تقع في ولاية "أُتْرابرديش" في شمالي الهند. وقد أنجبت هذه المدينة الكثيرين من العلماء الأجلاَّء أمثال: العلامة المؤرِّخ الأديب الشيخ شِبْلي النعماني (ت١٣٣٢ه)، والمحدِّث الكبير الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (ت١٤١٢ه) وغيرهما الكثيرون من فطاحل علماء الهند، الذين عُرفوا بخدماتهم العلمية الجليلة في مختلف ميادين العلوم الشرعية.

[٣] مَئُوْ: من أشهر مدن شمالي الهند، التي كانت في السابق تابعةً لمديرية "أعظم كره"، وكلٌّ من ينتسب من علماء الهند بنسبة "الأعظمي" يُراد بها هذه المدينة.

المطلب الثاني: دارسته:

تلقَّى الشيخُ الأعظمي مبادئَ العلوم الشرعية في بعض المدارس الدينية الواقعة في مسقط رأسه، مثل "دار العلوم مَئُو"[١]. ثم انتقل إلى "مدرسة شاهِي"[٢] الواقعة في بلدة "مُرَادْآباد"، حيث دَرَس لمدة قصيرة. ثم التحق بـ"دار العلوم دِيُوْبَنْد" الشهيرة[٣]، وتخرَّج منها في العلوم الشرعية بشهادة "الفضيلة"[٤]، عام ١٣٧٢هـ (الموافق ١٩٥٢م). وكان ممن أخذ عنهم الحديثَ النبويَّ في دار العلوم: المحدِّث الشيخ حسين أحمد المدني[٥]، والعلامة الشيخ إبراهيم البَلْيَاوِي[٦]، وغيرهما.

---

[١] وهي تُعَدّ في أقدم وأشهر مدارس تلك المنطقة، وقد درَّس فيها علماء كبار، أمثال المحدِّث الكبير الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله تعالى.

[٢] وهي تُعرَف اليوم بـ"الجامعة القاسمية"، ويكون عدادها في أقدم فروع "دار العلوم ديوبند"، أسَّسها الشيخ محمد قاسم النَّانُوْتَوي في عام ١٢٩٦هـ، في بلدة "مرادآباد" الواقعة في شمالي الهند. وقد درَّس في هذه الجامعة نخبةٌ من علماء الحديث الأجلاء، وتخرَّج على أيديهم الكثير من كبار علماء الهند وباكستان.

[٣] وهي أكبر جامعة إسلامية في الهند، تقع في قرية "ديوبند" التابعة لمديرية "سهارنفور" في شمالي الهند، تقع على بعد (١٥٠ ك م) من دهلي عاصمة الهند. أسَّسها الشيخ محمد قاسم النانوتوي في عام ١٢٨٣هـ (الموافق ١٨٦٦م). تزخر هذه الجامعة – دائماً – بالعلماء المتضلّعين في سائر العلوم النقلية والعقلية. وقد تخرَّج فيها أكابر علماء الحديث في هذا العصر أمثال: المحدِّث الشيخ محمد أنور شاه الكشميري، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي. انظر: عبد الحليم الندوي، مراكز المسلمين التعليمية والثقافية والدينية في الهند، ص١، ٣.

[٤] والتي تعادل شهادةَ "الماجستير".

[٥] هو حسين أحمد بن حبيب الله الفيض آبادي المشهور بالمدني، الملقَّب بـ"شيخ الإسلام" (١٢٦٦–١٣٧٧هـ): المحدِّث الكبير، العالم المجاهد. وُلد بقرية "بانغر مئو" بمديرية "أناؤ"في ولاية أترابراديش، وتخرَّج في دار العلوم ديوبند على كبار شيوخها أمثال: الشيخ خليل أحمد السهارنبوري، والشيخ محمود حسن الديوبندي. أقام بالمدينة المنوَّرة مدةً يدرِّسُ في المسجد النبوي. ودرَّس الحديثَ النبوي في دار العلوم ديوبند مدةً طويلةً، وقد تتلمذ عليه عدد هائل من الطلاب يبلغ عددهم (٤٤٨٤) طالباً. وكان ممن قاوم الاستعمارَ البريطانيَّ مقاومةً شديدةً، وسُجن لأجل ذلك مراراً. وكان قليلَ التصنيفِ لأجل نشاطاته السياسية والدعوية والتدريسية، وقد جَمَع بعض تلاميذه دروسه وأماليه بالأردوية لبعض الكتب الستة. (انظر:عبد الحي الحسني، نزهة الخواطر، ج٨، ص١٢١٤–١٢١٦، والبخاري، أكابر علماء ديوبند، ص١١٢).

[٦] هو العلامة الجليل، وأحد أبرع أساتذة العلوم النقلية والعقلية في الهند في عصره، ومن كبار أساتذة دار العلوم، درَّس فيها قرابة عشرين سنةً، ونهل من علمه الطلاب الوافدون من أنحاء الهند وأرجائها، ويبلغ عددهم خمسة آلاف. توفي في ديوبند. ومن مؤلَّفاته في الحديث: "هداية الأحوذي شرح جامع الترمذي". انظر: حبيب الرحمن القاسمي، علماء ديوبند وعلم الحديث، ص١٢٣، ١٢٤.

ثم درس سنةً في "جامعة عَلِيْكَرَهْ الإسلامية"[١]، ولم يتيسَّر لي الوقوف على نوعية دراسته في هذه الجامعة.

ثم رحل إلى مصر، والتحق هناك بجامعة الأزهر، وتخرَّج فيها من كلية أصول الدين عام ١٩٥٥م حاصلاً على "شهادة العالمية مع الإجازة بالتدريس". ثم سافر إلى بريطانية عام ١٩٦٤م، والتحق بجامعة كمبردج، وحصل منها على شهادة الدكتوراه عام ١٩٦٦م، بتقديم الرسالة الجامعية تحت عنوان: (Studies in Early Hadith Literature)، والتي أعدَّها بإشراف المستشرقَين الكبيرَين: البروفيسور آرثر جون آربري[٢]، والبروفيسور روبرت سارجنت[٣].

المطلب الثالث: في مجال التدريس:

رجع الشيخ الأعظمي إلى الهند بعد تخرُّجه في جامعة الأزهر، ومكث هناك فترةً في مسقط رأسه "أعظم كره"، ثم قصد دولةَ القطر عام ١٩٥٥م، حيث عمل مدرِّساً للغة العربية في

[١] إحدى أعرق الجامعات في الهند، تقع في بلدة "عليكره" في ولاية "أترابرديش" في الشمال، أُسِّست في عام ١٩٢١م على يد السيد أحمد خان. تشمل الدراسة فيها الآداب والعلوم والهندسة والطبّ. تضمّ كليات الطبّ، العلوم والصناعات، الهندسة والتكنولوجيا، وفيها كلية النساء. تملك هذه الجامعة مكتبةً كبيرةً، تحوي آلافاً من المخطوطات النفيسة باللغات العربية والفارسية والأردوية. انظر: عبد الحليم الندوي، مراكز المسلمين التعليمية والثقافية والدينية في الهند، ص٧٩، ٨٠.

[٢] آرثر جون آربري (Arthur John Arberry) (١٩٠٥ – ١٩٦٩م): مستشرق بريطاني اختصّ في التصوّف والأدب الفارسي. وُلد في" بورتسموث" جنوبي إنجلترا. تخرَّج في جامعة كمبردج. ودرس العربيةَ على يدى الأستاذ رينولد نيكلسون في عام ١٩٢٧م، ثم ارتحل إلى مصر لمواصلة دراسته للغة العربية. عمل مساعداً لمحافظ مكتبة في "مكتبة الديوان الهندى" في لندن. قام بترجمة جديدة للقرآن الكريم باللغة الإنكليزية. توفي في كمبريدج. (انظر للترجته: عبد الرحمن بدوي، موسوعة المستشرقين، بيروت: دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٩٣م).

[٣] هو روبرت سارجنت (Professor R.B. Serjeant) مستشرق بريطاني، لم أعثر على ترجمته في كتب تراجم المستشرقين، إلا أنَّ للدكتور عبد الرحمن بن عبد الله بن ثامر الأحمري (أستاذ في كلية المعلمين بجامعة الملك سعود) بحث عنه، كتبه بعنوان: "المستشرق البريطاني روبرت سارجنت حياته وآثاره"، وهو منشور في مجلة "الدرعية" ، العدد السادس، لعام ١٤٢٠ه، ولم يتيسر لي الوقوف عليه.

الثانوية. ثم عُيِّن مديراً لـ"دار الكتب القطرية"[١] عام ١٩٦٦م، وأثناء إقامته في قطر تخلَّل سفره إلى بريطانية لأجل الدراسة في جامعة كمبردج.

ثم غادر إلى المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٨م، حيث عمل أستاذاً مساعداً، في كلية الشريعة[٢] بمكة المكرمة لغاية عام ١٩٧٣م. ثم انتقل إلى جامعة الملك سعود بالرياض، وعمل فيها أستاذاً للحديث النبوي، قرابة ثمانية عشر سنةً، ثم أُحيل إلى المعاش عام ١٩٩١م.

لقد أشرف الشيخ أثناء تدريسه في هاتين الجامعتين على كثير من الرسائل الجامعية في مرحلة الماجستير والدكتوراه، وتخرَّج عليه عدد كبير من الطلاب النابهين، الذين أصبحوا فيما بعد علماء متضلِّعين في علم الحديث، وباحثين متخصصين في مجاله، وكان مِن أبرزهم وأشهرهم: الدكتور أحمد محمد نور سيف[٣]، والدكتور عمر حسن عثمان فَلاّته[٤]، وغيرهما.

---

[١] والتي كانت تُسَمّى وقتئذ: "المكتبة العامة".

[٢] التي تُعتبَر أولَ كليةٍ جامعيةٍ تم إنشاؤها في المملكة العربية السعودية، حيث بدأت الدراسة بها عام ١٣٦٩ه، واقتصرت الدراسة على العلوم الشرعية واللغة العربية، ثم ضُمَّت هذه الكلية إلى جامعة الملك عبد العزيز ممثلة فرعاً لها بمكة المكرمة في شهر رجب عام ١٣٩١ه ، وحين صدر القرار الرسمي بإنشاء جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠١ه؛ أصبحت هذه الكلية في ظل هذه الجامعة. انظر موقع "جامعة أم القرى" https://uqu.edu.sa/shariah-islamic-studies/ar/٣٩١

[٣] هو أحمد محمد نور سيف بن هلال المهيري: (من مواليد عام ١٣٥٨ه): العلامة الجليل، المؤلف المحقق، أحد كبار علماء الحديث في الخليج. وُلد بدُبَي في الإمارات العربية المتحدة. حصل على الليسانس في الشريعة من كلية الشريعة بمكة المكرمة، ثم الماجستير من جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، ثم الدكتوراه في الحديث النبوي من جامعة الأزهر. عمل أستاذاً في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ومدرِّساً في المسجد الحرام بمكة المكرمة. ورئيساً لمجلس إدارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدبي. له مؤلفات عديدة في الحديث وغيره، ومن أشهرها: "يحيى بن معين وكتابه التاريخ"، و"من أدب المحدِّثين في التربية والتعليم". (هذه المعلومات مأخوذة من الغلاف الخلفي للكتاب الأخير).

[٤] هو عمر بن حسن بن عثمان محمد فلاتة (من مواليد عام ١٣٦٤ه): العالم المتضلِّع في الحديث النبوي. نسبته إلى قبيلة "الفَلاَّن" المنتشرة في قارة إفريقيا. وُلد في المدينة المنورة وبها نشأ. تخرَّج في كلية الشريعة بمكة المكرمة، ثم حصل من نفس الكلية على درجة الماجستير، ثم على شهادة الدكتوراه في الحديث النبوي من جامعة الأزهر. عمل محاضراً بكلية الشريعة بمكة المكرمة ثم رئيساً لها. قام بالتدريس في المسجد الحرام وفي المسجد النبوي. من أعماله العلمية المطبوعة: "جامع التحصيل لأحكام المراسيل: دراسة وتحقيق"، و"الوضع في الحديث". انظر ترجمته في "موقع الألوكة" http://majles.alukah.net/t٥٨١٨٤/#ixzz٣EqyYsUMJ

كما أنه دُعي كذلك أستاذاً زائراً في بعض الجامعات العالمية في الغرب مثل:

١) "جامعة هارفارد"، في الولايات المتحدة، حيث عمل أستاذاً للحديث النبوي في قسم الدراسات الإسلامية لفترة قصيرة.
٢) و"جامعة مشيغن" بأمريكا، حيث درَّس سنتَين (من عام ١٩٨١ إلى ١٩٨٢م).
٣) و"كلية سينت كراس" في جامعة أكسفورد ببريطانية، حيث درَّس سنةً في عام ١٩٨٧م.
٤) و"جامعة كلورادو" ببلودر، في الولايات المتحدة، حيث درَّس ثلاث سنوات (من عام ١٩٨٩ – ١٩٩١م).
٥) و"جامعة برنسيشن" في نيو جيرسي، في الولايات المتحدة، حيث درَّس سنةً، في عام ١٩٩٢م.
٦) و"جامعة ويلز" ببريطانية.

كذلك انتُخب أيضاً في بعض الجامعات عضواً في لجنة ترقية الأساتذة، مثل "جامعة ملايا" في ماليزيا.

المطلب الرابع: التقدير والتكريم:

تُوِّجَت جهود الشيخ الأعظمي في خدمة السنة النبوية بمنحه العديدَ من الجوائز والأوسمة، منها الجدير بالذكر: "جائزة الملك فيصل العالمية" لعام ١٤٠٠ﻫ (الموافق١٩٨٠م)، التي مُنحت له اعترافاً وتقديراً لجهوده العلمية المبتكرة الفَذَّة في السُّنَّة النبوية، والتي تتمثّل في:

١) تأليفه كتاب "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه"، الذي يُعَدّ عملاً أكاديمياً جيداً يُفصِح عن جهد علميّ محمود، وولاء الصادق للسنة النبوية مع الالتزام بالمنهج العلمي في البحث، والدفاع عن السنة الشريفة بتصدّيه لآراء المستشرقين ومناقشتها مناقشةً علميةً، وردّ شبهاتهم، ونقد آرائهم بالأدلة الدامغة، وإسقاط الروايات الضعيفة التي اعتمدوها، والكشف في وضوح عن خطأ فهمهم لبعض الروايات العربية.
٢) وتحقيقه "صحيح ابن خزيمة"، الذي يُعَدّ من أهمّ الكتب في الحديث النبوي بعد الصحيحَين، وقد بذل الشيخُ جهداً كبيراً في مقابلة نسخته الفريدة بكتب الأحاديث الأخرى، وصوَّب أخطاءَها، وخرَّج أحاديثَها، وأبان الحكمَ عليها ما لم تكن في الصحيحين أو أحدهما.

٣) ومشروعه "الكمبيوتر واستعماله في خدمة السنة النبوية"، الذي يقدِّم تجربةً فعليةً أوليةً باللغة العربية في استخدام الحاسب الآلِي في حقل الدراسات الحديثية[١].

لقد استحقَّ الشيخ هذه الجائزة العلمية عن جدارة واستحقاق، لتلك العطاءات العلمية المميَّزة في خدمة الحديث النبوي، وكان أولَ باحثٍ نال هذه الجائزةَ في هذا المجال منذ إنشاءها، وقد أعلن الشيخ عن تبرُّعه بهاتيك الجائزة السخية للطلبة النابهين من فقراء المسلمين.

كذلك كرَّمته المملكة العربية السعودية بمنحه الجنسيةَ السعودية عام ١٤٠١ﻫ (الموافق ١٩٨١م)، ثم زادته تكريماً بمنحه "ميدالية الاستحقاق" عام ١٤٠٢ﻫ (الموافق ١٩٨٢م).

المطلب الخامس: اتِّجاهه المذهبي والفكري:

كما سبق أن ذكرتُ في المطلب الثاني من هذا المبحث أنَّ الشيخ الأعظمي تلقَّى العلومَ الشرعية في "دار العلوم مَئُوْ" و"مدرسة شاهي" و"دار العلوم ديوبند"، وهي المدارسُ التي تُعَدَّ مِن أعرق وأشهر المدارس الدينية للأحناف في شبه القارة الهندية لا سيما الأخيرة منها، وقد دانَ لها الشيخُ بالفضل والامتنان، وكذلك بدورها في تكوين شخصيته العلمية، في كلمةٍ ألقاها إثر حصوله على "جائزة الملك فيصل العالمية"، حيث قال: "أمّا الهيئات التي لا بُدَّ مِن ذكرها فتأتي على رأس القائمة: دار العلوم مئو، ودار العلوم بديوبند (الهند)، التي درستُ فيها علمَ الحديث الشريف"، لكنه مع ذلك فقد اشتهر بميله إلى مدرسة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني الداعية إلى نبذ التقليد، وكذلك بانتمائه إلى "جماعة السلفية" المعاصرة المتأثرة في فكرها بالمدرسة المشار إليها.

ولعلَّ السبب في شهرة الشيخ الأعظمي في ميله إلى مدرسة الشيخ الألباني فهو لمجرَّد استعانته به في حكم بعض أحاديث كتاب "صحيح ابن خزيمة" الذي حقَّقه الشيخ الأعظميّ منذ أربعة عقود، حيث شكر الشيخَ الألبانيَّ على هذه الخدمة بألقاب رفيعة في مقدمة تحقيقه للكتاب المذكور، والتي تدلّ على أنه كان وقتئذ معجَباً بشخصية الألباني – رحمه الله تعالى – وبعلمه في الحديث النبوي، لكن حين ظهر له في أحكامه للأحاديث تَناقُضٌ وتَساهُلٌ[٢]؛ قام

---

[١] بتصرف يسير من الكلمات الواردة في شهادة الجائزة.

[٢] وكان – رحمه الله تعالى – اتَّخذ لنفسه قواعداً للحكم على الأحاديث، فكان يمشي عليها، ولكن لم يكن ثابتاً عليها فكان يتركها ويخالفها، لذلك كثرت التناقضات في أحكامه على الأحاديث، ونتيجة لذلك كَثُرَ

بحذف كافة تخريجات الألباني للأحاديث وأحكامه عليها في الطبعة التي أصدرها – الشيخ الأعظمي نفسُه – في عام ١٤٣٠ﻫ (الموافق ٢٠٠٩م).

أما شهرة الشيخ الأعظمي في انتمائه إلى "جماعة السلفية" فمصدر ذيوعها تسرُّعُ بعض الكُتّاب والمؤلِّفين، الذين عَدُّوه من العلماء السلفيين بسبب علاقته القديمة بالشيخ الألباني، مثل الدكتور عبد الرحمن الفريوائي[١] في كتابه "جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة"، الذي خصَّه بتعريف مساهمات "جماعة أهل الحديث"[٢] في السُّنَّة النبوية، فذكر فيه الشيخَ الأعظميَّ ضِمن تراجم العلماء السلفيين، وترجم له تحت عنوان "من العلماء السلفيين المولعين بخدمة التراث الحديثي"[٣].

مع أنَّه لا يُوجَد هناك شيء في كتابات وتحقيقات الشيخ الأعظمي، يُومئنا إلى ميله إلى مدرسة الشيخ الألباني، أو يدلّنا على انتمائه إلى "جماعة السلفية" أو إلى "جماعة أهل الحديث"، فالشيخ حنفيُّ المذهب، وديوبنديُّ المشرب، مُتّسِمٌ بالاعتدال في الفكر، ومبتعدٌ عن التعصُّب المذهبي، و لم يُعرَف عنه انتماءٌ إلى جماعة إسلامية أو حركة إصلاحية سواء أكانت في الهند أو خارجها، مع أنه قد عاش في مصر فترةً حرجةً وحسّاسةً أيام دراسته في الأزهر، حيث كان لحركة الإخوان المسلمين تأثير كبير على علماء الأزهر وطلابه، وكان من زملائه هناك

الناقدون عليه، الذين تعرَّضوا في كتبهم لنقده، منهم: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في كتابه "الألباني: شذوذه وأخطاؤه"، والسيد حسن بن علي السقاف في كتابه "تناقصات الألباني"، والدكتور محمود سعيد محمد ممدوح في كتابه "التعريف بأوهام من قسَّم السنن إلى الصحيح والضعيف"، وغيرهم.

[١] هو عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي (من مواليد عام ١٩٥١م): المحقِّق المؤلف، وُلد في قرية "فُرَيْوَا" الواقعة قُرب مدينة "إله آباد" بشمال الهند. درس في "الجامعة السلفية"، ثم تخرَّج في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة بشهادة الليسانس ثم الماجستير ثم شهادة. وعمل مدرساً في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. ومن مؤلفاته: "جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة"، و"شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه". انظر:الفريوائي، جهود مخلصة، ص٢٩٠.

[٢] هم الذين لا يقلِّدون لمذهب معيَّن من المذاهب الفقهية المتبوعة بحجة أنَّ المسلم مأمورٌ باتِّباع الكتاب والسنة، لا باتِّباع أحدٍ من الأئمة الأربعة، وهم يُعرَفون في غير الهند بـ"اللاَّمذهبيين". وللباحث كتابٌ باسم "مدرسة أهل الحديث ومساهمتها في الحديث النبوي: دراسة نقدية"، يسَّر اللهُ تعالى طباعتَه ونشره.

[٣] انظر: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، ص٣١٥، ٣١٦.

كبار قادة هذه الحركة أمثال الشيخ يوسف القرضاوي[١] وغيره، لكنه بالرغم من ذلك لم يتأثر بهذه الحركة ورجالاتها، فآثر خدمةَ الحديث النبوي من شتّى جوانبه، وعكف عليها طيلة عمره.

وما يُذاع عن الشيخ تارةً أنَّ له ميلاً إلى مدرسة فلان، أو أنَّ له انتماءاً إلى جماعة معيَّنة، فهو حقّاً يدعو إلى التعجُّب والاستغراب.

....

وهذه نبذة يسيرة عن سيرة هذا العالِم النبيل والشيخ الجليل، الذي قضى أكبرَ شطرٍ من عمره في خدمة السنة النبوية، والدفاع عنها بكل ما متَّعه الله ﷻ بمؤهَّلات وصلاحيات، فحقَّق عديداً من نوادر ونفائس كتب الحديث النبوي، وألَّف عدداً من الكتب القيمة في الذَّبّ عنه، وقام بتطويع التقنية المعاصرة لخدمته، وحاضَرَ عنه في جامعات الغرب، كاشفاً عن مكايد المستشرقين، ومبيِّناً عن أهدافهم وراء ما يقومون به من تأليف الكتب في الحديث وتحقيقهم لمخطوطاته.

وقد تجاوز اليومَ عمرُه عن ثمانين سنةً، الذي كله حافلٌ بتلك الإنجازات العلمية الوفيرة، والأعمال السَّنِّيَّة الجليلة، وهو يعيش الآن في مدينة "الرياض" عاصمة المملكة، مُكِبّاً على إكمال أعماله العلمية من التأليف والتحقيق والترجمة، التي لم يتمّ نشرُها بعد، وكذلك مشغولاً بمراجعة ما قد نُشر له من تلك الأعمال من قبل. نسأل الله تعالى أن يُلبسه لباسَ الصِّحة والعافية، وأن يمدّ في عمره إمتاعاً للإسلام والمسلمين بعلمه وفضله، وازدياداً وتزوُّداً من آثاره، ومآثره، آمين.

المبحث الثاني: جهوده في دحض أباطيل المستشرقين للحديث النبوي:

"الاستشراق" اتِّجاهٌ فكريٌّ يعنى بدراسة حضارة الأمم الشرقية بصفةٍ عامةٍ، وحضارةِ الإسلام والعرب بصفةٍ خاصةٍ، وقد كان هذا الاتّجاه مقتصراً في بداية ظهوره على دراسة الإسلام واللغة العربية، ثم اتَّسع ليشمل دراسةَ الشرق كله، بلغاته وتقاليده وآدابه.

---

[١] الذي ذكر الشيخَ الأعظميَّ في غير ما موضع من سيرته الذاتية "ابن القرية والكتاب".

وعلى هذا التعريف الموجَز للاستشراق يمكن القول: أنَّ "المستشرقين" هم علماء الغرب الذين اعتنوا بدراسة الإسلام واللغة العربية، ولغات الشرق وأديانه وآدابه، وانطلقوا في دراستهم للإسلام من منطلقَين كان لهما أبلَغُ الأثر في توجيه الدراسات الاستشراقية. أولهما: النَّزْعة الصليبية التنصيرية، التي خيّمت على أذهان المستشرقين وغطَّت على أفكارهم، فجاءت دراساتهم في ثوب تنصيريٍّ، فقد ارتبط الاستشراق في جميع مراحله ارتباطاً وثيقاً بالمؤسَّسات الكنيسية التنصيرية. والمنطلق الثاني: النَّزْعة الاستعمارية السياسية المادية، التي تهدف إلى بثِّ النفوذ الغربي على البلدان الإسلامية، ونهبِ خيراتها وثرواتها.

أمّا أهداف المستشرقين في دراساتهم فهي تتلخَّص في نقطتَيْن مهمّتين، أولاهما: إفسادُ صورة الإسلام، بطمس مَعالِمه، وتشويهِ محاسنه، وتحريفِ حقائقه، وتقديمِه للعالَم على أنه دين متناقض. والأخرى: تشكيكُ المسلمين في دينهم، بإثارة الشبهات حول الإسلام ورسول الإسلام ﷺ، لإضعاف صلتهم بهذا الدين وارتباطهم به[1].

لقد بحث المستشرقون في كل جوانب الإسلام فلم تغب عنهم أهميةُ الحديث النبوي، فقد علموا أنه المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن، وفيه توضيحه وبيانه، ولذلك تناولوه بالطَّعن والتشويه والشُّبَه؛ ليتسنَّى لهم بعد ذلك أن يتلاعبوا بالقرآن ويؤولوه بما يحلو لهم، فطعنُهم في الحديث هو في الحقيقة طعنٌ في القرآن وهدمٌ لصرح الإسلام[2].

---

[1] وكذلك من أهداف المستشرقين والدراسات الاستشراقية ما يمكن تلخيصه في الآتي:

١) إحياءُ النعرات القبلية، والعصبيات المذهبية، والنَّزعات الطائفية والعقائدية، وإثارة الخلافات، لتفريق وحدة المسلمين، وإضعاف روح الإخاء بين المسلمين، وإثارة اللهجات العامية وذلك بالتشكيك في اللغة العربية ومصادرها.

٢) وغرسُ المبادئ الغربية في نفوس المسلمين وتمجيدها، والعمل على إضعاف القِيَم الإسلامية وتحقيرها حتى يتم لهم إفساد أبناء المسلمين وتحللهم ثم توجيههم لخدمة مصالحهم .

٣) وإزالةُ الثقة بعلماء وأعلام الأمة الإسلامية، وذلك لقطع الصلة بين المسلمين وماضيهم، وفي المقابل تمجيد الشخصيات الغربية وتعظيمها ليسهل التأثير والانقياد لهم .(انظر: الأمين الصادق الأمين، موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، ج١، ص٤١٩، ٤٣٣).

[2] انظر: الأمين الصادق الأمين،موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، ج١، ص٤٣٢.

ولكن كلّ من يجول جولةً قصيرةً بين أعمالهم التي تناولت موضوعاتٍ إسلاميةً؛ يُدرِك سريعاً أنَّ لهم نصيباً ضئيلاً جداً في خدمة الحديث النبوي، بينما هم تناولوا للبحث والدرسة موضوعاتٍ إسلاميةً أخرى، أما الذين اتّجهوا منهم إلى دراسة الأحاديث النبوية فهم قليلٌ جداً، والذين كان لهم نتائج في هذا الميدان لا يتجاوز عددهم أصابع اليد، ومع ذلك فإنَّ بحوثهم لم تكن ناضجةً، ومناهج بحثهم لم تكن علميةً، لكنهم مع ذلك قاموا بأخطر دورٍ في تاريخ البحث العلمي فيما يتعلّق بالحديث النبوي وما يتّصل به من موضوعات لا يخلو من الافتراءات والتشكيكات، والدسائس، والطعون في الحديث النبوي.

وخطرُهم لم يكن متوقّفاً فقط على هذا الحدّ، إذ ظهر كذلك من تلامذتهم من أبناء جلدة المسلمين، الذين تأثّروا بمناهج المستشرقين أولئك في دراساتهم وكتاباتهم بسبب جهلهم عن العلوم الشرعية، أو بُعْدهم عن المجتمعات الإسلامية، والبيئات الدينية، فقلّدوا المستشرقين فيما كتبوا وألّفوا، ووجّهوا سهام الطعن إلى الحديث النبوي من زوايا متعددة، وتناول كلٌّ فريقٍ منهم جانباً من جوانبه المختلفة حسبما سوَّلت لهم نفوسهم الضعيفة. فمنهم مَن طَعَن في حجية السنة النبوية وقيمتها التشريعية، ومنهم مَن ادَّعى تأخُّرَ كتابة الأحاديث إلى قرن أو قرون، ومنهم مَن أثار الارتيابَ في الأسانيد وقيمتها العلمية، ومنهم مَن شكَّ في كثرة الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ فقال: ألم يكن للنبي ﷺ شغل شاغل إلا الكلام فقط!. ومنهم مَن أضاف إلى ذلك تساؤلاً آخر: أن الأحاديث الموجودة بأيدينا لا تصل إلى مئة ألف، فأين بقية الرصيد المدَّعى؟. وغير ذلك مطاعن كثيرة، وشبهات عديدة، وتشكيكات معروفة، أُثيرت حول السنة النبوية تارةً من قبل المستشرقين، وأخرى من قِبَل تلامذتهم المسلمين من المستغربين.

ونظراً لِما أُثير حول الحديث النبوي الشريف، والسُّنّة النبوية المطهَّرة من تلك الاعتراضات، وما بذر في طريقها من تشكيكات؛ أصبح البحث في الأحاديث النبوية ودواوينها أمراً لازماً وواجباً حتماً؛ لأن الإسلام وحضارته، ومستقبله يقوم على هذا الأساس، ثم إنها مصدرٌ ثانٍ للتشريع. ولأجل ذلك فقد قام علماء الأمة في وجه هؤلاء، وتصدّوا لهم، فدافعوا عن السنة النبوية وحافظوا عليها، ووقفوا لأعدائها بالمرصاد، وسَدّوا عليهم كلَّ منافذ التشكيكات والاعتراضات، والشبهات والمطاعن في الأحاديث النبوية، وهتكوا أستارهم بكشف كلِّ طريقةٍ ذهبوا إليها، وكلِّ وسيلةٍ اتَّخذوها للنيل من الأحاديث النبوية.

ومن هؤلاء الغيورين على الإسلام والسُّنّة النبوية: العالم المجاهد الدكتور مصطفى السباعي (ت١٣٨٤هـ)، الذي هو أول مَن أدلى دلوه في هذا المجال بتأليف كتاب قيّم "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي"، ودحض من خلاله الكثيرَ من الشبهات القديمة المتجدّدة حول السنة، وما زال لهذا الكتاب بالغُ الأثر في التمكين للسنة المشرفة، والذّود عنها. ثم توالت كتب قيمة في هذا الموضوع لبعض العلماء الكبار المتمكِّنين من الحديث النبوي، والأساتذة الجامعيين المتخصصين فيه، وكان من أنفعها وأبرزها: "حجية السُّنّة" للشيخ عبد الغني عبد الخالِق (ت١٤٠٣هـ)، و"دفاع عن السُّنّة وردّ شُبَه المستشرقين والكُتّاب المعاصرين" للدكتور محمد بن محمد أبي شَهْبَة (ت١٤٠٣هـ)، و"تدوين السنة" للدكتور محمد عجاج الخطيب، وقد قام مؤلِّفو هذه الكتبِ في طياتها بدفاع عظيم عن السُّنّة النبوية، وتحدَّثوا فيها عن كتابتها في العهد النبوي وعصر الصحابة والتابعين، ثم عن تدوين الحديث النبوي ومراحله، ثم عن الوَضْع فيه، مع ردود علمية قوية على الذين أثاروا في السنة من شُبَهٍ وتجنياتٍ وأباطيل قديماً وحديثاً، وأنكروا حجيتها.

ولعلماء المسلمين في الهند أيضاً نصيب وافر وحظّ جزيل في مقاومة فتنة "إنكار السُّنّة"، حيث لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام تلك الفتنة الشَّرِسة ضِدَّ السُّنّة النبوية المطهَّرة التي بلغتْ أَوْجَها إبّان الاستعمار البريطاني، الذي لعب دوراً خطيراً في تأجيج نارها، وتشجيع أصحابها، فقاوم علماء هذه البلاد الغيورين على السُّنّة النبوية مقاومةً شديدةً بكل ما كانوا يملكونه من المؤهّلات والصلاحيات سواء أكان عن طريق المناظرات أو المحاضرات، أم عن طريق الكتابة أو التأليف، حتى ظفروا بإخماد نار تلك الفتنة، وكان من أبرزهم:

١) العلامة مناظر أحسن الكيلاني (ت١٩٥٦م)، الذي ألَّف كتاباً قيماً باسم "تدوين الحديث[١]"، يُعَدّ من أوائل الكتبِ التي أُلِّفَت في هذا الموضوع، تحدَّث فيه عن تدوين الحديث بأسلوبٍ علميٍّ رفيعٍ سهلٍ ميسَّرٍ يفهمه كلُّ مَن حصل على شيء من الثقافة العامّة.

[١] عرَّبه الدكتور عبد الرزاق إسكندر، وراجعه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وقد طُبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ٢٠٠٤م، بعناية الدكتور بشار عواد معروف.

٢) والمفكِّر الإسلامي الأستاذ أبو الأعلى المودودي (ت١٣٩٩هـ)، الذي ألَّف كتاباً سَمّاه "سُنَّتْ كِيْ آيئني حَيْثِيَتْ" (مكانة السنة التشريعية)، وذَبَّ فيه عن السنة، وبيَّن حُجّيّتَها بدلائل ساطعة وحجج قاطعة، واستعرض منكري السنة استعراضاً دقيقاً، وكشف عن الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك، وأثبت بشواهد تاريخية بأنهم لم يرفعوا نعرات إنكارهم للسنة إلا خدمةً للاستعمار وتأثُّراً بالاستشراق.

٣) والمحدِّث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (ت١٤١٢هـ)، الذي ألَّف كتاباً أسماه "نصرة الحديث في الرَّدّ على منكري الحديث[١]"، وردَّ فيه على أحد منكري السنة في الهند رداً قوياً، وجمع فيه الكثيرَ الطيّب من أخبار كتابة السنة في عهد النبي ﷺ فمن بعده، فأزال سائرَ ما أثاره ذلك الشقيُّ من شبهات حول السنة بدلائل قوية وحجج دامغة من الكتاب والسنة[٢].

ولقد جاءت في هذه الكتب ردود قوية مفحمة في أسلوب علمي مقنع، على جميع شبهات منكري السُّنّة، وكان لتلك الكتب تأثير كبير في استئصال جذور تلك الفتنة من هذه البلاد، وكذلك في تغيير الأذهان المتأثرة بها.

ولكن هذه الجهود المبذولة في الدفاع عن السُّنّة النبوية وفي الرَّدِّ على منكريها؛ كانت منحصرةً فقط على المستوى الإقليمي، والحاجةُ كانت ماسّةً إلى مَن يقوم بالرَّدِّ على المستشرقين في لغتهم وأسلوبهم، ليكون النفع بها على المستوى العالمي، ولا يمكن تحقُّق ذلك إلا عن طريق تأليف الكتب في أرقى لغات العالَم مثل الإنكليزية، فوفَّق الله تعالى الشيخَ مصطفى

---

[١] عرَّبه الدكتور مسعود الأعظمي، وطُبع بمقدمة الشيخ محمد عوامه في دار رحاب طيبة بالمدينة المنورة.

[٢] كذلك ألَّف بعض العلماء المعاصرين من أبناء القارة الهندية كتباً ذات قيمة علمية باللغة العربية في الدفاع عن السنة، مثل الدكتور خادم حسين إلهي بخش، الذي ألَّف "القُرآنيُّون وشُبُهاتهم حول السُّنّة"، والدكتور محمد أبي الليث الخيرآبادي، الذي ألَّف "اتّجاهات في دراسات السُّنَّة قديمها وحديثها". فالأوّلُ قام في كتابه بالرد على الذين ينكرون السنة بحجة أن القرآن يُغنيهم عن العمل بالسنة والاحتجاج بها، أما الآخر فقام من خلال كتابه بدراسة جيدة تعرِّف بعضَ الاتّجاهات والأفكار والنظريات حول السنة النبوية عبر القرون، كما تمثِّل للاتِّجاهات الحديثة نحو السنة، كاتِّجاهِ المستشرقين والمستغربين، واتِّجاهِ المدرسة العقلانية نحوها، واتِّجاه إنكار السنة، واتِّجاه تقسيمها إلى تشريعية وغير تشريعية، وغير ذلك من الاتِّجاهات الأخرى.

الأعظمي، الذي رحل إلى الغرب لأجل هذا الغرض النبيل ليقف على دسائس المستشرقين الخبيثة في السُّنَّة النبوية، عن كثبٍ، والتي طالما عرفها قبل مِن كتب، ثم يردّ على افتراءاتهم الزائفة ومزاعهم الباطلة في عُقْر دارهم وفي روح أسلوبهم، وقد تحدَّث الشيخ في مقدِّمة تحقيقه لكتاب "سنن ابن ماجه" عن سبب رحلته إلى بريطانية، ثم عن غايته في نيل شهادة الدكتوراه من جامعة كمبردج الشهيرة العريقة، ما يجدر بالنقل هنا، يقول حفظه الله: "وقد خلقهم [أي الأئمة الحفاظ] الله ﷻ لهذا الشأن، فوهبهم قوَّةَ الذاكرة الخارقة، ورزقهم الإخلاصَ، وسخَّر لهم القلمَ، وطوَّع لهم الزمنَ، وبارك في أعمارهم وأعمالهم؛ فكانت نتيجة ذلك مكتبةً حديثيةً زاخرةً قلَّ نظيرها.

وقد تفنَّن هؤلاء في هذا المجال، فما تركوا وسيلةً كانت في متناول أيديهم إلا سخَّروها واستعملوها، ومرَّت الأيام، وشغلت الأجيال المتأخّرة في أمور أخرى، وقلَّ اهتمامها بالعلم عن وجه العموم، وبالسُّنَّة على وجه الخصوص، وفقدت الأمة من مقوّماتها الشيء الكثير حتى صارت فريسةً للاستعمار، وجمعت الأمة الإسلامية البقية الباقية من نفسها، وهبَّت للدفاع عن دينها ونفسها وكرامتها، وجاهدتْ لاسترجاع ما فقدتْه، وحاولتْ التخلُّصَ من الاستعمار وأعوانه، فما كان من الاستعمار إلا أنْ جنَّد جيشاً من المستشرقين، وممن انحرف عن جادة الحقِّ من المسلمين، للقضاء على فكرة مقاومة الاستعمار نظرياً، إذ كان قد أثبت تفوُّقَه عسكرياً، و لم يبق عليه إلا أن يقضي على مصادر مَنَعة الأمة الإسلامية ومقوِّمات بقائها.

ومن هنا كان لا بُدَّ من القضاء على السُّنَّة النبوية، وإبعادِها عنها ليتيسّر تحويل الأمة إلى أمة من القَرَدة والببغاوات، وكان من نتيجة هذا التخطيطِ: ظهورُ المتنبِّئ[١] في القارة الهندية، وبروزُ كُتّاب مثل الْجَكْرَالْوي[٢]، وغلام أحمد بَرْوِيْز[١]، وتوفيق صِدِّيقي[٢]، وأمثال محمود أبي

---

[١] لعله يقصد به أحمدَ بن مرتضى بن محمد القادياني، ويُسمَّى "مرزا غلام أحمد" (١٨٣٩ – ١٩٠٨م): مؤسِّس "القاديانية". نسبته إلى "قاديان" من قرى "بنجاب" وُلد ودُفن فيها. قرأ شيئاً من الأدب العربي، واشتغل بعلم الكلام. ولما تمَّ القرن الثالث عشر (الهجري) نعت نفسَه بمجدِّد المئة. ثم أعلن أنه "المهدي" وزاد فادَّعى أن الله أوحى إليه. وقد تصدَّى كثير من معاصريه للرد عليه وتكفيره. انظر: الزركلي، الأعلام، ج١، ص٢٥٦.

[٢] هو عبد الله جَكْرَالَوِيّ (ت١٩١٤م): وُلد في "جَكَرْواله" بمقاطعة "ميانوالي" في البنجاب، ونشأ في "لاهور". وكان من رواد فكرة العمل بالقرآن والرد عما جاء في السنة من الأحكام، فأسَّس لأجل نشر أفكاره حركةً

رية[٣] الذي ألَّف كتاباً في الطعن في السُّنَّة النبوية، وسَمّى كتابَه "أضواء على السنة أو دفاع عن السنة المحمدية"، وادّعى أنّ الذين لا يقبلون كلامه ونتائجه هم في الواقع بعيدون عن المنهج العلمي المتّبع في البحوث الموضوعية، وأنه شيء جديد لم يألفه الناسُ في المجتمع الإسلامي، ومن الطبيعي أنَّ نَبْعه الأصيل وجذوره العميقة في تربة الغرب.

في هذا الجوّ، قرّرتُ أن أكتب بحثاً عن بعض جوانب السُّنّة في إحدى أعرق الجامعات الغربية – جامعة كمبردج بإنجلترا – والله يعلم أنَّ ذلك لم يكن بهدف الحصول على الشهادة؛ بل كان إظهاراً للوجه الحقيقي للسُّنّة النبوية، وتفنيداً لكتابات الجهلة، ووضعها في مكانها الذي تستحقّه، بكشف مغالطات هؤلاء المغرضين وأباطيلهم"[٤].

عُرفت بـ"أهل الذِّكر والقرآن"، ومن خلال هذه الحركة بدأ بدعوة الناس إلى إنكار السنة والاكتفاء بالقرآن، وصنَّف عدةَ كتب لترويج أفكاره الضالّة. انظر: خادم حسين إلهى بخش، القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، ص٢٥، ٣٢.

[١] هو غلام أحمد برويز (١٩٠٣–١٩٨٥م): وُلد في بلدة "بَتَالَهْ" في "بنجاب" في أسرة صوفية علمية مشهورة، درس العلومَ العصرية في بلدته ولكن لم يتجاوز في دراسته المرحلةَ الثانوية، ثم انقلب على الصوفية وأصبح لها عدواً لدوداً بعد تتلمذه على الحافظ أسلم الجيراجفوري، وتأثّر بأفكاره وتبنَّاها. انتقل إلى باكستان إثر استقلالها عن الهند، وأنشأ هناك مراكز عديدة باسم "طلوع الإسلام" لنشر دعوته بين الناس إلى العمل والاحتجاج بالقرآن الكريم وحده والاستغناء عن السنة، وله تأليفات عديدة في نشر أفكاره الضالة المنحرفة. وقد أفتى ما لا يقلّ عن ألف عالم من علماء الدين الغيورين على السنة بخروجه عن ربقة الإسلام. انظر: خادم حسين إلهى بخش، القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، ص٥٤.

[٢] لم يتيسر لي العثور على ترجمته.

[٣] هو محمود أبو رية (١٨٨٩ – ١٩٧٠م): وُلد في كفر المندرة في محافظة الدقهلية بمصر. جمع بين الدراسة المدنية والدينية بالمدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد الدينية. قضى أكثر أيام عمره في مدينة المنصورة حتى وفد إلى الجيزة عام ١٩٥٧م وبقي فيها إلى حين وفاته. وقد اشتهر بنقده للسنّة القولية، وانتقاده لبعض المحدّثين، وكتب عدة كتب في سبيل ذلك، ولاقى نقداً شديداً من قبل العلماء الغيورين على السنة. انظر ترجمته في ويكيبيديا.

[٤] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لكتاب "سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه"، ج١، ص٥، ٦.

وما كان كتابُ الشيخ الأعظمي "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه" إلا من ثِمار تلك الرحلة العلمية، الذي يُعتبَر حقّاً مِن أوثق وأقوى ما أُلِّف في هذا الموضوع، فقد استهدف فيه المؤلِّفُ المستشرقين والمستغربين على وجهٍ خاصٍّ، ومن المستشرقين "شاخْت" على الأخصّ، والذي بَنَى تأليفَه المشهور "أصول الفقه المحمَّدي" Origins of Muhammadan (The Jurisprudence) على أفكار سابقيهم من المستشرقين أمثال أستاذه "جولد زيهر"[١] ضِدّ السنة وإنكار حجيتها، حيث استنتج من تلك الأفكار أنه ليس هناك حديثٌ واحدٌ صحيحٌ، خاصةً الأحاديث الصحيحة الفقهية، وأنها في الواقع – على حدِّ زعمه – كلامُ علماء المسلمين في القرن الثاني والثالث الهجريَين، وأقاويلُهم وُضعت على لسان النبي ﷺ زُوراً وبُهتاناً.

ولقد ترك كتاب "شاخت" هذا، أثراً عميقاً في تلامذته من مدرسة الاستشراق، كما لم يسلم من تأثيره بعضُ أبناء المسلمين المثقَّفين من المستغربين، فلم يكن هناك كتابٌ يردّ على "شاخت" في طعنه على السُّنّة، وتشكيكِه فيها، غيرُ كتابِ الشيخ الأعظمي هذا، الذي هو في الحقيقة – كما أسلفتُ – رسالة جامعية أعدَّها الشيخ بالإنكليزية لنيل درجة الدكتوراه من جامعة كمبردج، بعنوان: Studies in Early Hadith Literature، ثم عُرِّبَت تلك الرسالة باسم "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه".

وقد ناقش الشيخُ في هذا الكتابِ المستشرقَ "شاخت" مناقشةً علميةً شديدةً حول ما ذهب إليه من افتراءاته على السُّنّة، حتى أصبح عدادُ هذا الكتاب في أقوى الكتب التي رَدّت على هذا المستشرق وأمثاله، لقد فضح فيه الشيخُ ضعفَ المستشرقين في مناهجهم، وأثبت بدلائل من كتبهم ودراساتهم، أنهم يتعمَّدون فيها باعتمادهم على الضعيف والشَّاذّ من الأخبار،

---

[١] هو أجناتس جولد زيهر أو تسيهر (١٨٥٠ – ١٩٢١م): مستشرق يهودي مجري، يعد من أخطر المستشرقين وأشدهم هجوماً على الإسلام وعلومه. وُلد في مدينة "أشتولفيسنبرج" في بلاد المجر، من أسرة يهودية. درس في جامعة "ليبستك"، وتتلمذ على يد الأستاذ "فليشر" والذي يعد أحد المستشرقين المبرزين في علم الاستشراق في ذلك الحين، وعلى يديه تخرَّج وحصل على رسالة الدكتوراه. ارتحل إلى مصر وأقام في القاهرة مدةً من الزمن استطاع فيها أن يحضر بعض الدروس في الأزهر والسماع من مشايخه. عمل أستاذاً في عدة جامعات في الغرب. مات في "بودابست" في المجر. ومن أشهر كتبه: ""الظاهرية مذهبهم وتاريخهم"، و"مذاهب التفسير الإسلامي"، و"دراسات إسلامية"، و"العقيدة والشريعة في الإسلام"، و"دراسات في الحديث النبوي"، و"دراسات محمدية". (انظر: الزركلي، الأعلام، ج١، ص٨٤).

ويغضّون الطرف عما هو صحيح وثابت، ويحرِّفون النصوص وينقلونها نقلاً مشوّهاً، ويعرضونها عرضاً مبتوراً؛ وغرضُهم وراء ذلك كلِّه: إساءة الفهوم، وإفساد الأذهان عن الإسلام ونبيِّه عليه الصَّلاة والسَّلام، وسُنّتِه المشرَّفة. وبسبب هذا الكتاب قد ضَعُفت مكانة المستشرقين، وأهميةُ دراساتهم لدى الغربيين إلى حدّ كبير، حيث إنهم فقدوا ثقتهم بكتابات ودراسات هؤلاء عن دين الإسلام ونبيِّه ﷺ.

من نماذج رَدّه على "شاخت":

خصَّص "شاخت" في كتابه المذكور فصلاً خاصاً عن الإسناد، فدرس نشوءَ الإسناد وتطوُّرَ استخدامه خصوصاً في أحاديث الأحكام، وخرج بنتيجة ونظرية يزعم فيها أنَّ ما طبقه على أحاديث الأحكام يمكن أن ينطبق على كل الأحاديث.

واعترف شاخت بأنه تبنَّى في كتابه آراء سلفه "جولد زيهر" وغيره من المستشرقين حول مفهوم الحديث والسنة وتطورهما خلال القرن الأول الهجري والنصف الأول من القرن الثاني الهجري[١]، إلا أن شاخت زاد على ما ذكروه فزعم: بأنه كانت عادة الجيلين من العلماء الذين سبقوا الإمام الشافعي أن ينسبوا الأحاديث إلى الصحابة والتابعين، ومن النادر أنهم كانوا ينسبونها إلى النبي ﷺ. ووصل إلى نتيجة مفادها أن الأحاديث المنسوبة للصحابة والتابعين سبقت في وجودها الأحاديث المنسوبة للنبي ﷺ، وهو بذلك يسعى إلى قلع جذور الشريعة الإسلامية، والقضاء على تاريخ التشريع الإسلامي كُلِّيّاً؛ ولهذا فقد وصف العلماء المسلمين خلال القرون الأولى بأنهم كانوا كذّابين وملفقين وغير أمناء[٢].

فقد رفض الشيخ الأعظمي آراء "شاخت" رفضاً شديداً، و تحدَّى أدلتَه – أي شاخت – التي اعتمد عليها ليصل إلى نتيجته الخاطئة عن الأحاديث النبوية الشريفة، وقد أكَّد الشيخ أن أدلة شاخت في معظمها تعتمد على مغالطات فكرية، أو فهم خاطئ لغوي، أو الاعتماد على حالات شاذة تَمَّ تعميمها على كل الأحاديث، أو إصدار أحكام عامة على كل الأحاديث بناء على بعض الأحاديث، وليس بناء على استقرائها كلها، وقد رأى الشيخ أنَّ هذه الأمور واضحة في نظرية شاخت. كما أثار الشيخ نقاطاً وتساؤلات عندما نقض الأمثلة التي

١ J. Schacht, *The Origins of Muhammadan Jurisprudence*, (Oxford, ١٩٥٠), pp.١٣٨-١٧٦..

٢ محمد مصطفى الأعظمي، شاخت والسنة النبوية، ص ٦٢.

اعتمد عليها شاخت في نظريته. ومن هذه التساؤلات: لماذا كان رواة الأحاديث ينسبون أحاديثهم كذباً – حسب رأي شاخت – إلى رواة ومصادر ضعيفة بدلاً عن رواة ثقات؟.. وإذا كانت كلّ الأحاديث موضوعةٌ بهدف دعم المذاهب الفقهية والعقدية فلماذا نجد أحاديث مشتركة عند أصحاب المذاهب العَقَدية كالسُّنّة والشِّيْعَة والخوارج والزَّيْدِيَّة وغيرهم؟[١].

وقد أظهرت آراء الشيخ الأعظمي أنَّ "شاخت" كان يحاول أن يعطي إيحاءاً كاذباً باستخدامه لبعض الأمثلة الاستثنائية التي انتقدها علماء الحديث ليدعم نظريته. وأوضح الشيخ بعض الأسباب التي أوقعت المستشرقين عامةً وشاخت على وجه الخصوص في أخطاء عندما أصدروا أحكامهم على الحديث النبوي الشريف والأسانيد. والسببُ الرئيس في أخطائهم برأي الشيخ هو: أنَّ المستشرقين لم يختاروا أمثلتهم الحديثية من مصادر الحديث الأساسية؛ بل اختاروها من كتب السيرة أو كتب الفقه. وأنَّ الفقهاء لم يكونوا مهتمين بذكر كل السند، بل كانوا مهتمّين بالمتن، وما يمكن أن يستنبطوا منه من أحكام، لذا قال الشيخ: "لقد قام البروفسور شاخت بدراسة كتاب الموطأ لمالك، والموطأ لمحمد بن الحسن الشَّيْباني، وكتاب الأُمّ للشافعي، وغنيٌّ عن القول أنَّ هذه الكتب أقرَبُ ما تكون إلى الفقه من كتب الحديث، وعلى الرغم من ذلك فقد عمَّم شاخت نتيجتَه التي وصل إليها في دراسته لتلك الكتب، وفرضها على كافة كتب الحديث، وكأنه ليست هناك كتب خاصة بالأحاديث النبوية، وكأنه ليس هناك فرقٌ بين طبيعة كتب الفقه وكتب الحديث، ويبدو أنه لم ينتبه لأسلوب الكتب الفقهية؛ لأنه من المعلوم أن المفتي أو المحامي أو القاضي عندما يحكم في قضية أو يفتي في مسألة لا يكون مضطرّاً لأن يعطي للسائل كافة حيثيات الحكم أو الفتوى مع ذكر كافة الوثائق التي تعضده"[٢].

ثم شرح الشيخ طريقة الفقهاء في نقل الأحاديث المنقطعة التي رويت متصلةً من طرق أخرى في كتبهم أو كتب الأحاديث المعتمدة.

كان الشيخ الأعظمي مصيباً في هذه النقطة؛ لأن الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) والقاضي أبا يوسف (ت١٨٢هـ) والإمام محمد بن الحسن الشَّيْباني (ت١٨٩هـ) – رحمهم الله تعالى – قد استخدموا الأسلوب نفسه في كتبهم عند ذكرهم للأحاديث النبوية الشريفة.

---

١ M.M. Azami, *Studies,* pp. ٢٤٢, ٢٥٢.

٢ محمد الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، ج٢، ص٣٩٨.

وتوصَّل الشيخ لنتيجة مهمة جداً، وهي أنه من الخطأ دراسة الأحاديث من الكتب الفقهية كما فعل شاخت، فقال الشيخ: "إن كتب السيرة وكتب الفقه ليستا مكاناً ومصدراً مناسباً لدراسة ظاهرة الأسانيد ونشأها"[١].

وليؤيّد شاخت نظريته بأنَّ الأسانيد كانت كثيراً ما تلصق بصفة اعتباطية؛ أتى الشيخ بمثال عدَّه مهماً جدا فقال: "الحديث الوحيد الذي كان يعرفه الإمامُ مالكٌ عن النبي ﷺ في المسح على الْخُفَّيْن هو بإسناد ذي أخطاء حتى إنَّ الإمام الزَّرْقَانِي – شارح الموطأ – يتّهم مالكاً بارتكاب خطئَين. ويتّهم يحيى بن يحيى بخطأ آخر، لكن هذا هو الشكل الأصيل الصحيح للإسناد. أما التطوُّرُ الذي حصل وغير الجزء العلوي من الإسناد حتى إنه لا يمكن التعرُّف عليه فقد حدث مؤخّراً"[٢]، فشاخت يختار – من بين آلاف الأحاديث التي يذكرها الإمام مالك وغيره من الفقهاء – الأحاديثَ التي وقع فيها أخطاء ويعمِّمها ليكوِّن منها نظريتَه. وهذه الظاهرةُ تميِّز نظريتَه، مع العلم بأن المصادر التي رجع إليها تبطل نظريتَه التي توصَّل إليها؛ لأنه عندما يتكلَّم على خطأ الإمام مالك الذي أشار إليه الإمام الزرقاني، فإنه لا ينقل لنا النَّصَّ كاملاً.

وقد ذكر الإمام الزرقاني أنَّ الإمام الشافعي قد أشار إلى خطأ الإمام مالك، وقد اكتشف العلماء خطأ مالك بمقارنة روايته مع سبعة رواة من معاصريه، ووجد العلماء بأن هؤلاء الرواة السبعة كانت رواياتهم متفقةً ومخالفةً لما رواه مالك، فخطأُ مالك إذن قد اكتشفه العلماء، ولو كان من عادات الرواة الشائعة ربط الأسانيد بالأحاديث المختلقة لما أمكن معرفة ذلك الخطأ الذي وقع فيه مالك وإزالته، وهذا يُثبِت لنا أنه كان من المتعذّر وجود أسانيد وهمية وخيالية، وإن كان هناك شيء ما منها فكان من المستحيل تقريباً أن تمرّ تلك الأحاديث دون أن ينتبه الباحثون لما فيها من خطأ في أسانيدها[٣].

والحقيقةُ أنَّ اكتشاف الأخطاء كان ممكناً مما يؤكِّد لنا أنَّ عملية اختراع الأسانيد المزيّفة الملصقة بأحاديث كانت عمليةً نادرةً؛ بل ومن المستحيل أن لا تُكتشَف من العلماء، ولا

١ محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، ج٢، ص٣٩٧ – ٣٩٨.

٢ محمد مصطفى الأعظمي، المستشرق شاخت والسنة النبوية، ص١٠٦-١٠٧.

٣ المرجع السابق نفسه، ص١٠٧.

يمكننا أن ننكر أنَّ كل عالِم يمكن أن يخطئ أحياناً عند نقل الحديث، ولكن حالات الخطأ هذه لا يمكن أن نجعلها المادة العلمية الوحيدة في البحث العلمي"[١].

كان هدفُ "شاخت" أن يؤكِّد أنه لا يوجد هناك حديثٌ فقهيٌّ واحدٌ صحيحٌ، فهو يقول: "إنَّ أكبر جزءٍ من أسانيد الأحاديث اعتباطيٌّ، ومعلومٌ لدى الجميع أن الأسانيد بدأت بشكل بدائي ووصلت إلى كمالها في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري.. وكانت الأسانيد لا تجد غالباً أقلّ اعتناء، وأيُّ حزبٍ يريد نسبةَ آرائه إلى المتقدمين؛ كان يختار تلك الشخصيات ويضعها في الإسناد"[٢]... حيث الاعتبارات الأخرى تستبعد أن يروى الموضوع عن طريق رجلين أو أكثر، ويذكر شاخت بهذا الصدد ستةَ أمثلة، ويذكر في بعض الأمثلة الأسماءَ فقط دون تحديد القضية، بينما يذكر في البعض الآخر القضايا، فمثلاً يقول: "انظر نافع وعبد الله بن دينار في الموطأ (٤: ٢٠٤)، واختلاف الحديث (١٤٩).. أخبرنا الشافعي، قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ الرسول ﷺ سُئل عن الضَّبّ، فقال: «لَسْتُ بآكِلِهِ وَلاَ مُحَرِّمه»[٣]، ويروي هذا الحديثَ عن ابن عمر كلٌّ من نافع وعبد الله بن دينار، وقد روى مالكٌ الحديثَ نفسَه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر". ويريد شاخت أن يستنتج من ذلك أنَّ مالكاً لم يكن دقيقاً في تسمية مشايخه، بل كما ادَّعى شاخت أنَّ المحدِّثين كانوا يلتقطون الأسماء حسبما يحلو لهم، كما هو واضح هنا – في نظر شاخت – من صنيع مالك.

وقد تعقَّب عليه الشيخ الأعظمي بالرَّدّ، وها هي خلاصته، يقول حفظه الله: "الذي يدحض زعمَ شاخت هذا هو دليل بسيط جداً وهو: أنه لو سلمنا بأن مالكاً أخطأ في تسمية مشايخه فهناك العالِم سفيان بن عُيَيْنَة، الذي روى الحديثَ نفسه عن عبد الله بن دينار فوافق مالكاً في أحد الرواة. والسؤال هنا إذا كان مالكٌ قد سَمَّى عبدَ الله بن دينار هكذا، فكيف اختار ابنُ عيينة نفسه مصدراً، ثم اتفق هؤلاء – أي مالك وابن عيينة – بمحض المصادفة حيث اختار كل واحد منهما الاسم نفسه؟ إذن الحلُّ الوحيد والصحيح للقضية هو أنَّ مالكاً سمع الحديثَ من نافع وعبد الله بن دينار اللذين تتلمذا على ابن عمر، فمرَّةً ذكر هذا التلميذَ ومرةً أخرى ذكر الآخرَ، ولا يمكن أن يكون غير ذلك"[٤].

---

١ المرجع السابق نفسه، ص١٠٧.

٢ المرجع السابق نفسه، ص١٠٤.

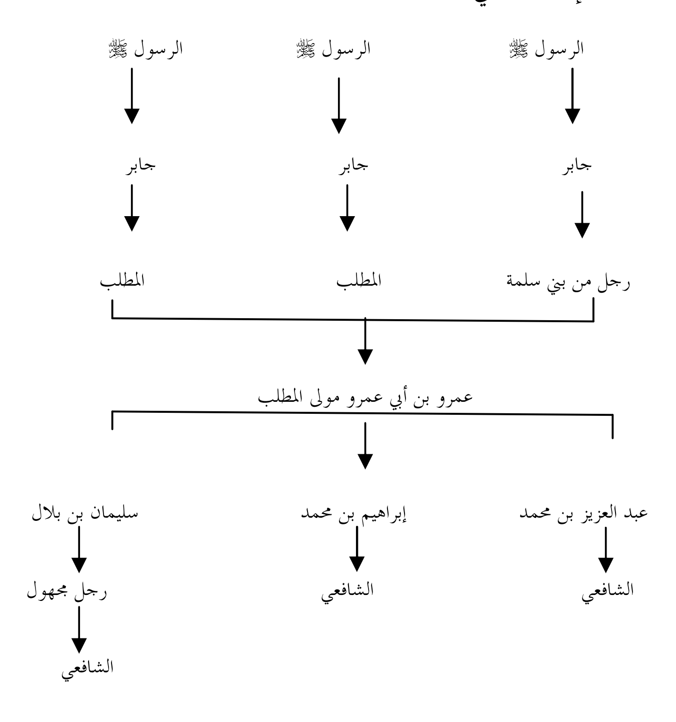
٣ المرجع السابق نفسه، ص١٠٥.

٤ المرجع السابق نفسه، ص ١٠٦.

وقد ادَّعى شاخت بأنَّ الحديث كان يُخترَع في مرحلة من المراحل المتأخّرة من عصر تابعي التابعين، ثم كان ذلك المخترِع يلصق بالحديث سنداً مخترعاً متصلاً إلى رسول الله ﷺ، فقد نظر شاخت في بعض الأسانيد فوجد فيها راوياً – أطلق عليه هو ن ن، وهو حلقة الوصل التي أخذت الحديثَ عن رواة عدة، وقد أخذ عن هذه الحلقة نفسها رواة عدة آخرون، فادَّعى شاخت بأنَّ هذا الراوي هو المسؤول عن وضع الحديث، أو أنَّ اسمه استخدم للوضع.

إنَّ المثال الذي اعتمده شاخت ليبني عليه نظريتَه السابقة فهمه فهماً خاطئاً، فأصبح دليله دليلاً عليه وانقلب السحر على الساحر، كما قال الشيخ الأعظمي. وعلى فرض صحة دليل شاخت، فإنَّ حادثة واحدة لا تكفي لجعلها ظاهرةً عامّةً في علم الحديث ولا في غيره من العلوم، ومن هنا يتبيَّن لنا مدى الجنوح للهوى لدى شاخت في استصداره لأحكام عامة مبنية على حادثة واحدة فقط، حيث إنه استدلَّ بمثال واحد على دعواه وفهمه فهماً خاطئاً، فقد استشهد بالمثال من كتاب "اختلاف الحديث" للإمام الشافعي [١] فقال:

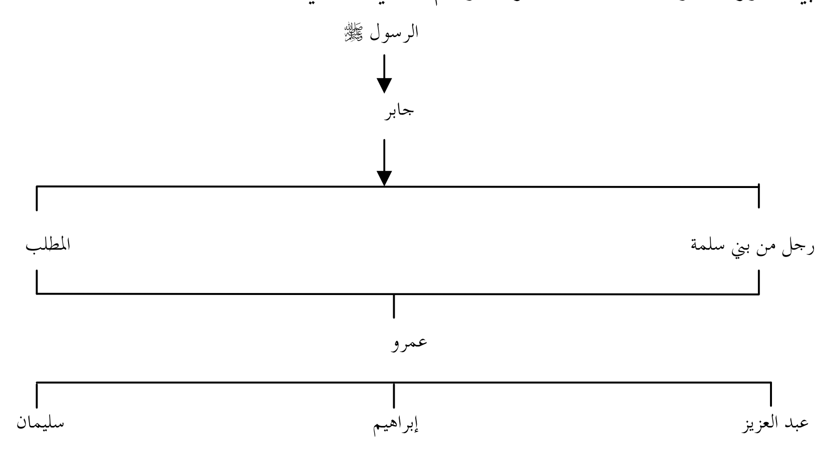
"هذا الحديث له الإسناد التالي:



[١] انظر: محمد بن إدريس الشافعي، اختلاف الحديث، ص٢٩٤.

فبرأي شاخت أنَّ "عمرو بن أبي عمرو" هو الراوي المشترك في كافة الأسانيد، ومن الصعوبة بمكان أن يكون قد تردَّد بين مولاه (المطلب) وبين رجل مجهول (من بني سلمة) ليكون سنده المباشر"[١]. وبالتالي فعمرو هو المسؤول عن وضع الحديث، أو أنَّ اسمه استخدم في وضع هذا الحديث!!!.

وقد تبيَّن للشيخ الأعظمي بعد أنْ درس هذا السندَ دراسةً مفصلةً أنَّ السند الصحيح الذي يجب أن يكون لهذا الحديث هو ليس الشكل الذي وضعه شاخت، فقال: "يُلاحَظ أنَّ شاخت لإثبات نظريته جاء بمثال واحد فقط مع ادِّعائه أنَّ هذه الظاهرة عامة في الأحاديث، كما حاول إعطاء تأثير كاذب"، ثم قال: "عندما ينظر المرء إلى الرسم البياني الذي عرضه شاخت؛ يجد أن شاخت يحاول أن يعطي تأثيراً – عن طريق رسمه بأن عمرو بن أبي عمرو روى هذا الحديثَ عن ثلاثة أشخاص. وبما أنَّ شاخت يذكر اسمَ المطلب – شيخ عمرو بن أبي عمرو – مرّتين؛ يجب أن يكون الرسم البياني كالتَّالي:



أضف إلى ذلك أنَّ شاخت إما أنه لم يُمعِن النظرَ في نصوص الشافعي في "اختلاف الحديث"[٢]، أو لم يفهمها، فقد قارن الشافعي بين ثلاثة من تلاميذه عمرو الذين رووا هذا الحديث، ووضَّح بعد المقارنة بأن عبد العزيز كان مخطئاً حين سَمَّى شيخَ عمرو بن أبي سلمة باسم رجل من بين سلمة، بدلاً من المطلب؛ لأنَّ إبراهيم بن أبي يحيى أقوى من عبد العزيز،

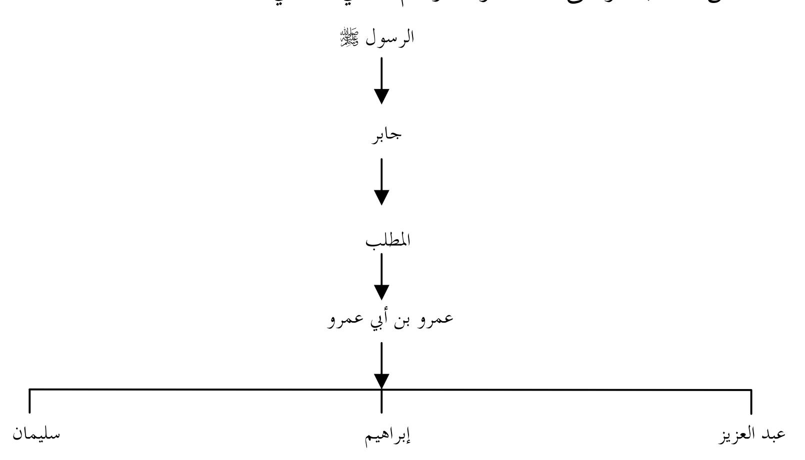
---

١ محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي، ج٢، ص٤١٦، ٤١٧.

٢ انظر صفحة: ٢٩٤.

وتابعه عليه سليمان أيضاً، فالصحيح هو المطلب، لا رجل من بني سلمة.

ومن هنا يتّضح أنَّ هناك إسناداً واحداً، وعن طريقه روى عمرو بن أبي عمرو هذا الحديث عن المطلب. وعلى هذا يكون الرسم البياني كالآتي:



لذلك فكلُّ ما قاله شاخت، وما بنى عليه من البيانات والادّعاءات ذهب سُدى"[١].

وبذلك يهوي دليل شاخت، وتهوي معه كلّ الاستنتاجات التي قدَّمها، ويهوي كلّ كلام ومدح من المستشرقين اعتمد على استنتاجات شاخت؛ لأننا لو سلَّمنا جدلاً أن عَمْراً ادَّعى رواية الحديث عن عدة أشخاص فهذه حادثة جزئية لا يمكن تعميمها كما سبق أن أشرنا، وحتى يخرج شاخت بنظرية صحيحة فلا بُدَّ له من دراسة متأنّية عميقة لكلِّ الحديث النبوي الشريف متوناً وأسانيد، وأنَّى له وحده هذا؟ إذن لا قيمة لنظريته الضئيلة ودراسته الهزيلة بعد أن بانَ عورها، وهوى صاحبها في ميزان البحث العلمي.

وقد توصَّل الشيخ الأعظمي في الرَّدّ على "شاخت"، وتفنيد نظريته عن اختراع الرواةِ الأسانيدَ بنتائج طيبة مرضية، والتي تتلخَّص فيما يأتي:

- أنَّ أحاديث المصطفى ﷺ التي وصلت إلينا قد خضعت لمنهج نقدي دقيق شامل في كل مراحل نقلها إلينا، ولذلك فإن ما لدى المسلمين الآن من الأحاديث هي أحاديث يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها.

[١] محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي، ج٢، ص٤١٨، ٤١٩.

- إنَّ كل ما ساقه المستشرقون والمستغربون من مزاعم ضِدّ الحديث النبوي وتوثيقه؛ لا يمكن قبولها، وهي منتقضة بالأدلة العلمية التي ساقها العلماء المسلمون الذين دافعوا عن السنة كما دافعوا قبل ذلك عن القرآن الكريم، وما هذه المزاعم إلا خيالات أو افتراءات لا تعتمد على برهان.
- أنَّ المستشرقين لم ينتخبوا لدراسة ظاهرة الإسناد المجال المناسب؛ لأن كتابات للإمام الشافعي وأبي يوسف تبيِّن بكل وضوح أن كتابات المجتهدين والفقهاء ليست مكاناً صحيحاً لدارسة ظاهرة الإسناد. لذا يجب أن تُدرَس الأسانيد والأحاديث والمسائل المتعلّقة بها في كتب الأحاديث نفسها.
- أنَّ النقد الموجَّه من المستغربين ومن المستشرقين ولاسيما منهم المستشرق شاخت، ضِدّ الاعتماد على الإسناد ليس نقداً علمياً؛ بل لا يرقى إلى الشبهة العلمية، وإنما هو محض افتراءات وأوهام.
- بالرغم من قبول الأوساط العلمية والتعليمية في الغرب لنظرية شاخت إلا أنها نظرية خاطئة وغير صحيحة ولا يمكن قبول تعميماتها، كما تبيَّن لنا بالمثال سقوط ما ادّعاه شاخت من أن الإسناد هو الجزء الأكثر اعتباطاً من الحديث[١].

ولعلَّ ما ذكرته في هذا المبحث ليس إلا غيض من فيض يخصّ فقط بجهود الشيخ الأعظمي في الدفاع عن الحديث النبوي، أما في الدفاع عن القرآن الكريم فله كذلك جهود عظيمة أخرى ظهرت من خلال كتابه القيم الفَذّ الفريد، الذي أَلَّفه بالإنجليزية بعنوان:

The History of the Qur'anic Text، from Revelation to Compilation: A comparative Study with the Old and New Testaments[٢].

لقد نَسَف الشيخ في هذا الكتاب دعاوى المستشرقين في تحريف القرآن الكريم، وكَشَف عن دوافعهم في الكتابة عن القرآن الكريم. ثم عرض تاريخَ تدوين القرآن الكريم بدلائل موثوقة، وبحث عن سلامة النص القرآني، وقارَنَ بين حفظه وحفظ التوراة والإنجيل، كما تحدَّث أيضاً في هذا الكتاب بالتفصيل عن طريقة جمع الصحابي الجليل زيد بن ثابت

[١] انظر: محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي، ج٢، ص٤٣٦، ٤٣٧.

[٢] وترجمته: "تاريخ النَّصِّ القرآني من بداية النُّزول إلى جمعه في المصحف: دراسة مقارنة مع العهد القديم والعهد الجديد".

الأنصاري (ت٤٥هـ) ﷺ للقرآن الكريم ومنهجه فيها، أنّه كان يحفظ القرآنَ كله في صدره، وكان القرآن مكتوباً عنده، ومع هذا فلم يعتمد على ما حفظه، ولا على ما كتب بيده، وذلك أنَّ عمله ليس جمعَ القرآنِ الكريم فحسب، وإنما التوثيق والتثبُّت فيما يكتب. كذلك ذكر الشيخُ عن مميزات جمعه ﷺ للقرآن.

ويجدر بالذكر هنا أنَّ هذا الكتاب في الحقيقة كان ردّاً من الشيخ الأعظمي على مقالٍ كتبه الكاتب الصحفي "توبي ليستر" في مجلة "أتلانتيك منثلي[١] "Atlantic Monthly بعنوان "ما هو القرآن؟"، حيث إنه استغلَّ اختلافَ الهجاء الخاص بكتابة الألف في بعض المخطوطات اليمنية[٢]، وحشد في المقالات عشراتِ الأسماء لكبار المستشرقين وبعض "المسلمين" أمثال نصر أبي زيد[٣] المحكوم عليه بالرِّدّة، وكان الهدف منها زعزعةُ إيمان المسلمين بالقرآن الكريم وحفظه، وبعده عن التصحيف والتحريف، ولذلك أثار المقالُ قدراً كبيراً من الانفعال

---

[١] عدد: يناير، لعام ١٩٩٩م.

[٢] وكان المسلمون في اليمن نظراً لقدسية القرآن الكريم، كانوا يحافظون على الأوراق البالية والممزَّقة منه، بحفظها في المكان المناسب. وعلى هذا الأساس ففي "جامع صنعاء" باليمن احتُفظ من القرآن الكريم الآلاف من الأوراق يرجع بعضُها إلى القرن الأول، ثم نسيها الناس، حتى تهدَّمت الغرفةُ، واكتُشفت الأوراقُ وقد أصابها الماء والطِّين والغُبار والتَّآكُل. وقد اشتغل فريقٌ من الألمان في تنظيف وترميم تلك الأوراق ومن ثم ترتيبها وتصويرها، ولاحظ بعضُهم الاختلافَ في بعض المصاحف، خاصةً في كتابة الألف في وسط الكلمة، فعثر على بعض منها هذا الكاتبُ الصحفيُّ، واندفع بحماس إلى كتابة ذلك المقال. انظر: مجلة "المجتمع"، العدد:١٦٢٩، تاريخ: ٢٠٠٤/١٢/٤، وفيه حوارٌ أُجري مع الشيخ الأعظمي حول هذا الكتاب.

[٣] هو نصر حامد أبو زيد (١٩٤٣ – ٢٠١٠م): باحث متخصص في الدراسات الإسلامية وفي فقه اللغة العربية والعلوم الإنسانية. وُلد في إحدى قرى طنطا. حصل على الليسانس من قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب جامعة القاهرة، ثم الماجستير فالدكتوراه من نفس القسم والكلية في الدراسات الإسلامية. ثم عمل في أستاذاً في كلية الآداب في نفس الجامعة، كما عمل أستاذاً زائراً في بعض الجامعات الأوروبية. لقد طالب أبوزيد في أبحاثه وكتاباته بالتحرر من هيمنة القرآن، فأثارت تلك الأبحاث والكتب ضجةً إعلاميةً في منتصف التسعينيات من القرن الماضي. فقد أُتهم بسبب تلك الأبحاث والكتب بالارتداد والإلحاد. مات بعد إصابته بفيروس غريب فشل الأطباء في تحديد طريقة علاجه. وله العديد من الكتب. انظر ترجمته في ويكي بيديا.

المتّسم بالغضب عند كلِّ مَن قرأه من المسلمين ولا سيما في الغرب، ولكن لم يقم أحدٌ من العلماء والباحثين بالردّ عليه كما ينبغي، ما حفز الشيخَ الأعظمي إلى تأليف هذا الكتاب القيم.

ولهذا الكتاب دويٌّ كبيرٌ في الأوساط الدينية والعلمية في العالَم الإسلامي منذ صدوره لأول مرةٍ من الأكاديمية الإسلامية ببريطانية في عام ٢٠٠٣م. ثم توالت له طبعات إثر طبعات في كل من كندا، والإمارات العربية، والسعودية، والكويت. كما أنه تُرجِم إلى بعض اللغات مثل التركية والماليزية، وهو حريٌّ بأن يُترجَم كذلك إلى العربية، وكذلك إلى بعض اللغات الشرقية مثل الفارسية والأردوية والهندية، نسأل الله تعالى أن يسخِّر لذلك مَن يقوم به ويُجيده.

المبحث الثالث: مساهمته في الحديث النبوي من خلال التأليف والتحقيق:

لقد قام الشيخ محمد مصطفى الأعظمي بخدمات جليلة في الحديث النبوي من خلال تأليفه للكتب في موضوعات قيمة في هذا المجال، وتحقيقِه لنوادر المخطوطات فيه، وكذلك تطويعِه الحاسوبَ الآلِيَّ لخدمة الحديث، فكانت جهوده في كلِّ ذلك مُميَّزةً تتّسم بالأصالة والمنهجية والإبداع، لذلك نُوِّهَتْ على المستوى العالمي، وتُرجِمت إلى أرقى لغات العالَم. وهذا المبحث الذي يشتمل على ثلاثة مطالب، يقدِّم أولها وثانيها تعريفاً ودراسةً لمؤلَّفاته وتحقيقاته لمخطوطات الحديث، ويُبرز الثالثُ جهودَه المبذولة في تسخير الحاسوب الآلي لخدمة الحديث.

المطلب الأول: دراسة وتعريف لمؤلفاته:

"التأليف" هو جمعُ مسائل علمٍ من العلوم في كتاب ونحوه[١]. فكتابةُ البحث أو الكتاب يُطلَق عليه "التأليف"؛ لأنَّ الكاتب أو المؤلِّف يجمع بين المعلومات على وجه التناسُب، ويُطلَق على الكتاب "مؤلَّفاً"؛ لأنه يجمع ويضم معلومات تتعلَّق بعلم معيَّن.

ولا بُدَّ لمن يؤلِّف من مبرِّرٍ لتأليفه الذي ألَّف، وقد ذكر أهلُ العلم مبرّراتٍ للتأليف، وأجملها الحافظُ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) في كلمته التي قال رحمه الله تعالى: "قَلَّ ما يتمهَّر في عِلم الحديث، ويَقِفُ على غَوامِضه، ويَستبين الْخَفِيَّ من فوائده، إلاَّ مَن جَمَع متفرّقَه، وألَّف متشتّتَه، وضَمَّ بعضَه إلى بعضٍ، واشتغل بتصنيف أبوابه، وترتيبِ أصنافِه"[٢].

---

[١] انظر: الجرجاني، كتاب التعريفات، ص٧١، والمناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٨٩.

[٢] الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج٢، ص٢٨٠.

فينبغي لمن يتصدَّى للتأليف أن يلحظ في عمله فائدةً جديدةً، إمّا باشتمال مؤلَّفه على ابتكار فكرةٍ أو نظريةٍ جديدةٍ، توصَّل إليها باجتهاده، أو حُسْنِ ترتيب أو تنسيق، أو حلٍّ لمشكلٍ وإيضاحٍ لغامضٍ، أو تجديدِ أسلوبٍ يقدِّم به المادةَ العلميةَ في ثوبٍ يناسب عصرَه[1].

فالذي وَجَد نفسَه أهلاً للاشتغال في هذا المجالِ فلا ينبغي له الإحجامُ عنه، لِمَا له في ذلك من فوائد عظيمة، كما ذكرها الإمام النَّووي (ت٦٧٦ﻫ) رحمه الله تعالى: أنه "بالتصنيف يُطَّلَع على حقائق العلوم ودقائقه، ويُثبت معه؛ لأنه يضطرُّه إلى كثرة التفتيش، والمطالعةِ، والتحقيقِ، والْمُراجَعةِ، والاطّلاعِ على مُختلِف كلامِ الأئمة ومُتَّفِقِه، وواضحِه من مُشكِله، وصحيحِه من ضعيفه، وجزلِه من ركيكه، وما لا اعتراضَ فيه من غيره، وبه يَتّصِف المحقِّقُ بصفة المجتهد"[2].

وقد خاض الشيخُ مصطفى الأعظمي مجالَ التأليف بعد أن اكتملت لديه أدوات التأليف كلها من العلم الجمّ في إطار تخصُّصه، والاطّلاع الواسع على مصادره ومراجعه، والإلمام باللغة العربية، والتحلِّي بالأمانة العلمية، وغيرها من الأدوات المهمة، فتميَّزت كتاباته ومؤلَّفاته بالأصالة العلمية والمنهجية والدقة والجدية، كما يُلاحَظ ذلك فيما يأتي من التعريف والدراسة لتلك المؤلَّفات.

١ – دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه:

يقف هذا الكتاب في المقدمة مع الدراسات المعاصرة الجيدة في تاريخ الحديث، ويُسهم بنصيب موفور في خدمة السنة النبوية من ناحية تاريخها وتدوينها وتصنيفها، وردِّ شبهات المغرضين. لذلك فهو يُعَدّ من أهمَّ وأوثق الكتب التي أُلِّفت في هذا الموضوع على قلتها وندرتها. وقد تتبَّع فيه مؤلِّفه الشيخ الأعظمي كثيراً من الدراسات الاستشراقية حول السنة النبوية والتأريخ الإسلامي، وردَّ على مزاعم ومفتريات المستشرقين في السُّنّة النبوية.

وقسَّم الشيخُ محتويات هذا الكتاب إلى قسمين وثلاثة ملاحق كالتالي:

القسم الأول: الذي جعله في تسعة أبواب تالية:

الباب الأول: أبرز فيه مكانةَ السُّنّة النبوية في الإسلام، وأثبت أنه لا غنى للمسلم عنها في شيء من شؤون حياته الدنيوية والأخروية.

---

[1] نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص١٩٧.

[2] النووي، المجموع شرح المهذب، ج١، ص٥٦.

والباب الثاني: صوَّر فيه بإيجازٍ النشاطَ التعليميَّ في الجزيرة العربية في العصر الجاهلي وصدر الإسلام.

والباب الثالث: ناقش فيه حول منع النبيِّ ﷺ كتابةَ الأحاديث النبوية ثم إذنه بها، وأثبت بالأدلة القوية أنَّ منعه ﷺ للكتابة كان في حالة كتابته مع القرآن، أو الحديث المنسوخ.

والباب الرابع: تحدَّث فيه عن كتابات الصحابة ﷺ للأحاديث النبوية، وكذلك عن الكتابات عنهم على أيدي التابعين، وكتابات التابعين وأتباع التابعين عن التابعين أنفسهم. و لم يذكر مَن كان يكتب الأحاديثَ في جيل أتباع التابعين الذين وُلدوا بعد السنة العاشرة والمئة من الهجرة، وبيَّن عذرَه في ذلك بقوله: "إذا الهدف من دراسة هذا الباب هو معرفة كيفية انتقال الأحاديث إلى ظهور موطأ الإمام مالك – رحمه الله تعالى – على وجه التقريب، وكانت نتيجة هذا الباب هي الدلالة على وجود آلاف من الكتب كانت متداولةً في زمن أتباع التابعين"[1]. لا شَكّ أنَّ ما أكَّده الشيخ في هذا الباب باستفاضة عن كتابة الحديث في عصر النبي ﷺ فهو يُبطل ما زعمه بعض المستشرقين أمثال موريس بوكاي[2] من أنه ليس هناك أية مجموعةٍ أحاديث قد ثبتت نصوصها في عصر النبيِّ ﷺ[3].

والباب الخامس: بحث فيه تحمُّلَ العلم وكيفية تلقِّيه، والمنهجَ المتَّبع في دراسة الأحاديث النبوية في تلك الأيام، كما أنه ألقى في هذا الباب ضوءاً

---

[1] الأعظمي، محمد مصطفى، دراسات في الحديث النبوي وتارخ تدوينه، ج١، ص ن.

[2] موريس بوكاي (١٩٢٠ – ١٩٩٨م): طبيب فرنسي نشأ مسيحياً كاثوليكياً. تعلَّم اللغة العربية في جامعة السوربون في معهد اللغات الشرقية وتضلَّع فيها. وكان الطبيب الشخصي للملك فيصل آل سعود ومع عمله في المملكة العربية السعودية. أسلم بعد دراسة عميقة للإسلام. وألَّف كتاب" التوراة والأناجيل والقران الكريم بمقياس العلم الحديث"، الذي ترجم لسبع عشرة لغة تقريبا منها العربية. توفي في باريس. انظر ترجمته الموسَّعة في "ويكي بيديا".

[3] انظر: موريس بوكاي، دراسة الكتب المقدَّسة في ضوء المعارف الحديثة، ص١٥٢.

على اهتمام المسلمين وتفانيهم في سبيل خدمة العلم الشريف من ناحيةٍ، وعلى انتشار الكتب من ناحيةٍ أخرى.

والباب السادس: تحدَّث فيه عن الكتب من الناحية الشكلية، وكذلك المواد الكتابية، وسرقةِ المواد العلمية، وإضافةِ المواد العلمية بأقلام الآخرين في الكتب المؤلَّفة، ومسائل أخرى من هذا النوع.

والباب السابع: خصَّه بدراسة مشاكل الأسانيد وما يدور حولها من الشكوك والشبهات، مع تقويم نظام الإسناد من وجهة النظر العلمية، وأثبت في آخر هذا الباب بدلائل قوية أنَّ استعمال الأسانيد قد بدأت في وقت مبكّر من عهد النبي ﷺ.

والباب الثامن: بحث فيه مدى إمكانية الوثوق بكتب السنة النبوية.

أمّا الباب التاسع – الذي هو الأخير من أبواب هذا القسم – فخَصَّه بالتعريف بنسخة "سُهَيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ"، والتي حقَّقها الشيخُ.

أما القسم الثاني للكتاب: فعرَّف فيه الشيخُ بعضَ المخطوطات الحديثية التي انتخبها مِن أكثر من عشر مخطوطات، عاش أصحابها من نهاية القرن الأول إلى منتصف القرن الثاني على وجه التقريب، ثم اختار من بين تلك المخطوطات نسخةَ "سهيل بن صالح عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ" ذلك الصحابي الجليل الذي لُقِّب بـ"راوية الإسلام" لكثرة ما رواه من الأحاديث الشريفة عن النبي ﷺ، ولأجل ذلك أصبح في العصر الأخير هدفاً للطعن والتشنيع ظلماً وزوراً. واستخدم الشيخُ لتحقيق هذه المخطوطةِ دواوينَ السنة المطبوعة والمخطوطة على السواء. أما النتيجة التي ظهرت بعد تحقيق تلك المخطوطة فهي كما قال: "أمَّا النتيجة فكانت مشجِّعةً للغاية، إذ يتكرَّر فيها ورودُ حديثٍ واحدٍ عشراتِ المرات بسبب كثرة الرواة مع تَبايُن أوطانهم وتَباعُدها، واختلافِ أعمارهم، وافتراق مَشارِبهم، بحيث يستحيل – عادةً – تواطؤهم على الكذب، الأمرُ الذي قدَّم دليلاً قوياً لا يستطيع أحدٌ المكابرةَ فيه على صحة منهج المحدِّثين وعلميته، وأوجد طمأنينةً عقليةً وقلبيةً لقبول دواوين السنة – بوجه عام – واعتبارها وثيقةً من أعلى درجات الوثائق في البحث عن مصادر السنة النبوية والتشريع الإسلامي"[1].

أمّا قِسم الملاحق فتتكوَّن من ثلاثة ملاحق كما تلي:

[1] الأعظمي، دراسات في السنة النبوية وتاريخ تدوينه، ص س.

الملحق الأول: وضَّح فيه الشيخ معاني بعض ألفاظ الأداء والتحمُّل مثل: "سمعت"، و"حدَّثنا"، و"أخبرنا"، و"عن"، وغيرها من الألفاظ، فقال: "إذ وجود هذه الألفاظ في الأسانيد كان سبباً لإيهام عدد من الباحثين بأن الأحاديث كانت تُنقَل شفهياً. وقد ثبت – بفضل الله تعالى – أن هذه الألفاظ كانت تُستعمَل في الإملاء والقراءة أيضاً سواء أكان ذلك من الذاكرة أو من الكتاب"[1].

وأمَّا الملحق الثاني فخصَّه الشيخُ للرَّدّ على تَساؤُل الكثيرين عن ضخامة أرقام الحديث النبوي، والتي بلغت في قول المحدِّثين سبعمئة ألف، الأمرُ الذي شجَّع المستشرقين، ودَفَعهم إلى إنكار الأحاديث النبوية بحجة عدم معقولية هذا العدد.

وأمَّا الملحق الثالث الأخير فتحدَّث فيه الشيخ عن إشكالات بعض المعاصرين، من تفشِّي الكذب في أوساط المحدِّثين حتى انكشمت الأحاديث الصحيحة بنسبة واحد من كل مئتين، لذلك لا يمكن إلى الركون إلى المجموعة الحديثية، وأنها من أحاديث رسول الله ﷺ، فأجاب الشيخ إجابة علميةً مقنعةً عن تلك الإشكالات، ثم لَخَّص سببَ تلك الإشكالات بقوله: "أنَّ ما ذهبوا إليه إنما هو لجهلهم بمعرفة منهج المحدِّثين لا غير"[2].

لا شكَّ أنَّ الموضوعات التي تناولها الشيخ الأعظمي في أبواب القسم الأول وكذلك في الملاحق الثلاثة من آخر هذا الكتاب، فهي تحوي دراسةً عميقةً قيمةً لتأريخ تدوين الحديث النبوي، والتي تدلّ على مدى الجهد الذي بذله في إعدادها، وتُنبئ كذلك عن سعة اطِّلاعه على مصادر التاريخ الأصيلة، وطول ممارسته بها.

ولكنه مع ذلك للأسف، لم يَقدِر بعضُ الباحثين هذا الجهد العظيم حقَّ قَدْره، حيث نحله بعضهم إلى جهود مسبقة، وادَّعوا بأنَّ كتابَه هذا ما هو إلا مبنيٌّ على كتب أخرى في الموضوع، والتي سبق تأليفُها تأليفَ الشيخ الأعظمي!!!، ومنهم على سبيل المثال المؤرِّخ المحقِّق الدكتور بَشّار عَوّاد معروف، الذي تسرَّع في مقدمته لكتاب "تدوين الحديث" للعلامة مناظر أحسن الكيلاني، إلى انتقاد الشيخ الأعظمي بأنه بنى تأليفَه هذا على كتاب العلامة الكيلاني المذكور آنفاً، دون أن يذكره في مصادر كتابه، فقال: "وقد تبيَّن لي بما لا يقبل الشَّكَّ أنَّ

[1] الأعظمي، دراسات في السنة النبوية وتاريخ تدوينه، ص س

[2] الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، ص ع.

فكرة كتاب (دراسات في الحديث النبوي الشريف وتاريخ تدوينه)، وهي الرسالة التي نال بها الدكتور محمد مصطفى الأعظمي رتبةَ الدكتوراه من جامعة كمبردج سنة ١٩٦٦م، ثم نال من أجلها جائزةَ الملك فيصل العالمية سنة ١٩٨٠م، مقتبسة بتمامها من كتاب (تدوين الحديث) هذا. ومما يُؤسف عليه أن الدكتور الأعظمي لم يذكر شيئاً من ذلك، مع أنَّ الكتاب المذكور كان من بين مصادره حيث أشار إليه هنا وهناك، والحقُّ أن الفصل الذي كتبه الكيلاني في هذا الكتاب بعنوان (تدوين الحديث كتابةً) (ص٦٧ – ٨٤)؛ كان أصلَ هذه الفكرة التي نظَّمها الدكتور الأعظمي وجمع النصوصَ على أساسها، وهي فكرة مهمة وأصيلة"[١].

وهذا ما ذهب إليه الدكتور بشار في انتقاده للشيخ الأعظمي لا يُوجَد هناك شيء يؤيِّد ذلك، كما يتبيَّن ذلك بوضوح لكلّ من يقوم بالمقارنة بين ما كتبه الشيخ الكيلاني في كتابه المشار إليه، وبين ما كتبه الشيخ الأعظمي في كتابه هذا، فيظهر له لأول وهلة ما بينهما من بون شاسع واختلاف بيّن، من حيث العرض والدراسة لمواد الموضوع ومعلوماته.

وكتابُ الشيخ الأعظمي في الحقيقة عصارة مطالعاته الطويلة، ودراساته العميقة للفترة من عهد رسول الله ﷺ إلى منتصف القرن الثاني الهجري، وكذلك فهو حصيلةُ اطِّلاعاته الواسعة على المخطوطات والأجزاء الحديثية التي ألَّفها أصحابها ما بين تلك الفترة، كما ذكر ذلك الشيخُ نفسُه في مقدمته للطبعة الإنكليزية لكتاب "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه"، حيث قال: "وكان من توفيق الله لي أني اكتشفتُ في دنيا المخطوطات الفسيحة المجهولة – للأسف – نُسَخاً حديثيةً ألَّفها العلماء في بداية القرن الثاني، منها نسخة سُهَيل بن أبي صالح، ونسخةُ عبيد الله بن عمرو وغيرهما. وقد أدَّى هذا الاكتشافُ إلى نتائج هامّة في دراسة الحديث. وقد عكفتُ على دراسة الفترة من عهد الرسول ﷺ إلى منتصف القرن الثاني على وجه التقريب؛ فوجدتُ بالبحث مراجع تُشير إلى آلاف من الكتب التي كانت متداولةً بين المحدِّثين، وأنَّ الأحاديث كانت تُدَوَّن في عصر النبوة نفسه، وأنَّ الصحابة ألَّفوا الكتب في الموضوعات العديدة. ثم بحثتُ في تدريس الحديث، وكيف كان استعمال الكتاب شائعاً في الدراسة، وطريقة الإملاء رائجة منذ عهد مبكّر...، وتطرّقتُ إلى مشكلة نسبة الكتب إلى المؤلِّفين، وكيف كان أسلوبهم...، وبعد ذلك انتقلتُ إلى الأسانيد وبدايتها، وإلى أي مدى

[١] انظر: بشار عواد معروف، في مقدمته لكتاب "تدوين الحديث" للشيخ مناظر أحسن الكيلاني، ص٧.

يمكن الاعتماد عليه..."[1]، ثم قال: "وقد كتبتُ هذا البحث باللغة الإنجليزية، وقدّمتُه إلى جامعة كمبردج في تشرين أول (أكتوبر) ١٩٦٦م رسالةً لنيل الدكتوراه"[2].

طُبع هذا الكتاب لأول مرة في عام ١٣٩٦هـ، ضِمن مطبوعات جامعة الرياض في المملكة العربية السعودية، ثم أُعيدت طباعته في المكتب الإسلامي ببيروت في مجلدين، في عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ثم صدرت له عدة طبعات من نفس دار النشر، لكن لم يُشر صاحبها – كعادته – إلى عدد تلك الطبعات.

٢ – كُتَّابُ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم.

تناول الشيخ الأعظمي في هذا الكتاب التعريفَ بكُتَّاب النبيِّ ﷺ، الذين كتبوا عنه الأحاديث والرسائل بأنفسهم دون تكليفه – عليه الصَّلاة والسَّلام – لهم بذلك، أو أملاها ﷺ عليهم بنفسه. واستفاد الشيخ في تأليف هذا الكتاب من أعمال مَن سبقوه في ذلك من المؤلِّفين عبر الأزمنة، فلأن العناية بمكاتيب النبيِّ ﷺ قديمةٌ، يرجع في قِدمها إلى عهد الصحابة ﷺ، فقد اهتمَّ بها عمرو بن حزم الأنصاري (ت٥٣هـ)، وعبد الله بن عباس (ت٦٨هـ) والآخرون من الصحابة رضوان الله أجمعين، ثم أبو جعفر الدَّيْبُلي الهندي (ت٣٢٣هـ) وابن طُوْلُون الدمشقي (ت٩٥٣هـ) وكثيرٌ غيرهم، وأخيراً الدكتور محمد حميد الله الحيدرآبادي (ت١٤٢٣هـ) في كتابه القيّم "مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة".

كذلك العناية والاهتمام بكُتَّاب النبيِّ ﷺ موضوع قديم، فقد أشار إليهم، وكتب عنهم كثيرٌ من القدماء رحمهم الله تعالى، فهناك مَن أفرد كتباً خاصةً عنهم كسالم بن أبي الْجَعْد الكوفي (ت٩٧هـ)، وعمر بن شَبَّة البصري (ت٢٦٢هـ)، ومحمد بن سلامة القُضَاعي (ت٤٥٤هـ)، ومحمد بن علي بن أحمد حَدِيْدَة الأنصاري (ت٧٨٣هـ) وغيرهم.

وهناك بعض المؤلِّفين أيضاً أشاروا إلى كُتّاب النبي ﷺ في ثنايا كتبهم، التي ألَّفوها عن سيرة رسول الله ﷺ كمحمد بن إسحاق بن يَسَار المدني (ت١٥١هـ)، وعبد الرحمن بن عبد الله السُّهَيلي (ت٥٨١هـ)، وابن سيد الناس اليَعْمُري (ت٧٣٤هـ)، ويحيى بن أبي بكر العامري (ت٨٩٣هـ) وغيرهم.

وكذلك هناك مَن أورد ذكرهم ضِمن التواريخ المؤلَّفة للعالَم الإسلامي، كما فعل خليفةُ بن خَيَّاط العُصْفُري (ت٢٤٠هـ)، وأحمد بن إسحاق اليعقوبي (ت٢٩٢هـ)، ومحمد بن

---

[1] M. M. A'zami, Studies in Early Hadith Literature, (Kuala Lampur: Islamic Book Trust, ٢٠٠٠), p ٦, ٧.

[2] M. M. A'zami, Studies in Early Hadith Literature, (Kuala Lampur: Islamic Book Trust, ٢٠٠٠), p ٦, ٧.

جرير الطَّبَري (ت٣١٠هـ)، وابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ)، وابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ) وغيرهم.

وكذلك أشار إليهم أيضاً مَن ألَّف في تراجم الصحابة كابن عبد البَرِّ القرطبي (ت٤٦٣هـ)، وابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) وآخرين.

وكلٌّ متأخِّرٍ من هؤلاء قد استفاد من عمل متقدِّمه، وأضاف اسماً جديداً في قائمة أولئك الكُتَّاب اطَّلع عليه من مصادر جديدة لم ينتبه إليه من سَبَقه، وكذلك حين تناول الشيخُ الأعظمي هذا الموضوعَ للدراسة والتعريف بهؤلاء الكُتَّاب؛ أضاف أربعةَ أسماءً جديدةً منهم لم يذكرها أحدٌ غيره قبل.

وقد قسَّم الشيخ محتويات هذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام كالتالية:

القسم الأول: ذكر فيه فئةً مشهورةً من الكُتَّاب الذين كثرت عنهم الكتابةُ وتواترت كـ: عثمان بن عفَّان (ت٣٥هـ)، وعليّ بن أبي طالب (ت٤٠هـ)، وزَيْد بن ثابت (ت٤٥هـ)، وأُبَيّ بن كعب (ت٣٠هـ)، ومعاوية بن أبي سفيان (ت٦٠هـ) رضوان الله عليهم أجمعين.

والقسم الثاني: ذكر فيه الفئةَ التي ثبتت الكتابةُ عنهم، لكنها لم تضطلع بمهمة الكتابة كالفئة الأولى، مثل: أبي بكر الصِّدِّيق (ت١٣هـ)، وعمر بن الْخَطَّاب (ت٢٣هـ)، وأبي أيوب الأنصاري (ت٥٤هـ) وآخرين غيرهم، رضي الله عنهم أجمعين.

والقسم الثالث: ذكر فيه فئةً من الصحابة الذين لم يذكرهم أحدٌ ممن ألَّف في هذا الموضوع في عِداد كُتّاب النبيِّ ﷺ، غيرُ الدكتور محمد حميد الله الحيدرآبادي في كتابه "مجموعة الوثائق السياسية"، فجمع الشيخُ أسماءهم من هذا الكتاب كـ: جعفر بن أبي طالب (ت٨هـ)، والعباس بن عبد المطلب (ت٣٢هـ)، وعبد الله بن أبي بكر (ت١١هـ)، رضوان الله عليهم أجمعين.

وترجم الشيخُ لهؤلاء الكُتّاب باختصار دون توسُّع، وعذرُه في ذلك كما قال: "لأنَّ هذا المختصر لا يحتمل ذلك، وخاصةً هناك شخصيات كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وخالد وغيرهم كُتبت عنهم المجلَّدات، والحديثُ عنهم لن ينتهي، ويُكتب عنهم – بإذن الله تعالى – إلى يوم القيامة؛ لذلك كان لا بُدَّ من الاختصار الشديد..."[1].

[1] محمد مصطفى الأعظمي، كتاب النبي ﷺ، ص٥.

أمَّا ترتيب تراجم الكتاب فرتَّبها الشيخُ على الحروف الأبجدية دون أن يُراعي فيها الفضلَ والمنقبةَ.

طُبع هذا الكتاب لأول مرة عام ١٣٩٤هـ /١٩٧٤م، في المكتب الإسلامي ببيروت، وهو يقع في (١٢١) صفحةً من الحجم المتوسط، ثم صدرت له الطبعة الثانية من نفس الدار، عام ١٣٩٨هـ /١٩٧٨م.

٣ – منهج النقد عند المحدِّثين: نشأته وتاريخه:

بما أنَّ الحديث النبوي مصدرٌ ثانٍ لتشريع دين الإسلام، لذلك لا بُدَّ أن يكون هذا المصدرُ نقياً من شوائب الشَّكِّ والرِّيْبة، ولا تأتي النقاوة في ذلك إلا بالفحص عن النَّقَلة والبحث عن أحوالهم، ليُؤخَذ بكلام الصادقين، ويُعمَل به، ويُرمَى كلامُ الكاذبين ويُدفَن، أو يُروَى فيُبَيَّن ويشهر به[١]، لذلك قال الإمام مسلم (ت٢٦١هـ) رحمه الله تعالى: "فإذا كان الراوي لها ليس بمَعْدِنٍ للصِّدْق والأمانة، ثم أقدَمَ على الرواية عنه مَن قد عَرَفه ولم يبيِّن ما فيه لغيره، ممن جَهِلَ معرفتَه؛ كان آثماً بفعله ذلك، غاشّاً لعوامّ المسلمين"[٢].

لذلك نهض المحدِّثون ليُوجِدوا لأنفسهم منهجاً علمياً رصيناً لنقد الأحاديث النبوية، فهو منهجٌ دقيقٌ من ناحيةٍ، وعمليٌ من ناحيةٍ أخرى، ولم يكن مجرَّدَ منهج على الورق بعيدٌ عن واقع الحياة العملية، بل هو صالحٌ لتطبيقه في كل وقت، وكانوا في انتقاداتهم وفحوصهم سبقوا المؤرِّخين شوطاً طويلاً، ولم يلحق بهم منهج البحث التاريخي حتى الآن رغم مختلف الادِّعات والمحاولات، كما أكَّد ذلك المؤرِّخ المسيحي الدكتور أسد رُسْتُم[٣] في كتابه النفيس "مصطلح التاريخ"[١].

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدِّثين نشأته وتاريخه، ص٥، ٦.

[٢] مسلم بن الحجاج، مقدمة الصحيح، ص١٩.

[٣] هو أسد جبرائيل رستم مجاعص (١٨٧٩ – ١٩٦٥م): مؤرخ لبناني شهير. وُلد في قرية "الشوير" اللبنانية في أسرة مسيحية متدينة. تخرَّج في الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩١٢م، ونال شهادةَ البكالوريوس في العلوم، واستكمل دراسته في التاريخ، حتى نال لقب أستاذ في التاريخ سنة ١٩١٩م. ثم سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ونال درجة الدكتوراه في التاريخ الشرقي من جامعة شيكاغو، وعمل أستاذاً للتاريخ في كلية الآداب بالجامعة الأمريكية. توفي في بيروت. له مؤلفات قيمة تتميَّز بمنهجيته الموضوعية، وريادته في إرساء منهج البحث التاريخي، وتخلصه من الطائفية الضيقة إلى آفاق أرحب من الاعتدال والإنصاف. ومن

ورغم أهمية منهج المحدِّثين أولئك في نقدهم للأحاديث، لم يَمُسّها أحدٌ بالدراسة والتعريف عنه[٢]، فلم يكن كتابٌ يتناول بدراسة جادّة، وتعريف دقيق، بمنهج النقد عند المحدِّثين نشأةً وتاريخاً حتى وفَّق الله تعالى الشيخَ الأعظمي بتأليف كتابٍ في هذا الموضوع الجليل، والذي أسماه: "منهج النقد عند المحدِّثين: نشأته وتاريخه"، الذي كانَ بدايةَ خطوةٍ في سبيل تفهُّم المنهج المتبع لدى المحدِّثين الأوائل في نقد الحديث.

قسَّم الشيخ موضوعات هذا الكتاب في سبعة أبواب، تسبقها مقدمة علمية ضافية تحدَّث فيه عن أهمية الموضوع، وأما موضوعات الأبواب فهي كما تلي:

الباب الأول: تحدَّث فيه عن النقد ومفهومه وتاريخه.

والباب الثاني والثالث خصَّصهما للتحدُّث عن "العدالة" و"الضبط" لكون منهج النقد عند المحدِّثين يشتمل على البحث والتنقيب في الراوي من هاتين الزاويتين، حيث يُعرَف من أولهما: مدى تديُّن الراوي، ومن الثاني: مدى تحصيله للعلم.

والباب الرابع: تحدَّث فيه عن استعمال العقل في نقد الأحاديث، وألقى فيه ضوءاً كافياً على مكانة العقل عند المحدِّثين في نقد الأحاديث النبوية.

أشهرها: "مصطلح التاريخ"، الذى أبدى فيه آراءه أنه لا بد من تحكيم قواعد علوم الجرح والتعديل وعلوم الحديث التي وضعها العلماء المسلمون في الروايات التاريخية لكي يتسنَّى لنا معرفة ما هو صحيح ثابت من الروايات مما ليس بصحيح وثابت. (انظر لترجمته: سعود ضاهر وآخرون، مؤرخون أعلام من لبنان).

[١] انظر: أسد رستم، مصطلح التاريخ، ٧١، ٩٧.

[٢] أمَّا ما كتب عنه فضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر في كتابه الذي سمَّاه "منهجَ النقد في علوم الحديث" فليس هو منهج النقد عند المحدِّثين الأوائل، بل هو منهجُ المتأخّرين من المحدِّثين، الذي هو الواقع نتيجة النقد عند المتقدّمين، وقد ناقشه الشيخ الأعظمي في مقدمته لهذا الكتاب. لكن هذا الكتاب يجدر بالتنويه به من ناحية أخرى، فإنَّ مؤلِّفه إن لم يتناول في طياته موضوعَ منهج النقد عند المحدِّثين بكامله، لكنه امتاز بمميزات كثيرة، منها أنَّ مؤلِّفه في ممارسته الطويلة في تدريس علوم الحديث واشتغاله بها تأليفاً وتحقيقاً، استطاع أن يصوغ علومَ الحديث في كتابه المذكور نظريةً علميةً كاملةً تُبرز كمالَ هذه العلوم ودِقّتَها، كما أن كتابه امتاز كذلك بحُسْن التقسيم والتفصيل، ودِقّة التحرير للأقوال والآراء التي كَثُرَتْ فيها الخلافاتُ، بعُمْق الرّدِّ على بعض الآراء الاستشراقية التي لم تَقُمْ على أساسٍ علميٍّ سليمٍ.

والباب الخامس: خصَّه بالمقارنة بين منهجَي نقد الحديث والتاريخ إذْ كَثُر الكلامُ في الآونة الأخرى حول منهج النقد التاريخي، وما يُمكن أن يفيد منه المحدِّثون.

والباب السادس: ذكر فيه بعضَ الطُّعون الموجَّهة إلى منهج المحدِّثين، وخاصةً فيما يتصل بتعديلهم الصحابةَ كافةً، وردَّ على تلك الطعون في أسلوب علمي هادئ.

وأما الباب السابع الذي هو الأخير فتكلَّم فيه عن بعض المستشرقين، ومنهجِ نقدهم للحديث، وبيَّن أنَّ الجهود الاستشراقية في هذا المجال إنْ هي إلا إدِّعاءٌ وسوءُ فهمٍ وسوء قصدٍ[1].

وفي آخر هذا الكتاب، ألحق الشيخُ تحقيقَه لكتاب "مختصر التمييز" للإمام مسلم بن الحجَّاج القشيري (ت٢٦١هـ)، والذي سأتحدَّث عنه في المطلب القادم ضِمْن التعريف بتحقيقاته لكتب الحديث النبوي.

وقد صدر هذا الكتاب " لأول مرة من الرياض في عام ١٣٩٥هـ، ثم من مكتبة الكوثر بالرياض، في عام ١٤١٠هـ، مع بعض الإضافات المفيدة والتعديلات المهمة للمؤلِّف.

٤ – المحدِّثون من اليَمَامة إلى ٢٥٠ الهجري تقريباً:

تُعتبَر "اليمامة[2]" من أهمّ مناطق الواحات التي تقع في وسط نجد بالمملكة العربية السعودية، تحيط بها الرمال من جميع جهاتها، وكانت لها عدة أسماء تُعرَف بها قديماً مثل: "جَوّا" و"العَرُوض" و"القُرَيَّة". واختلف الجغرافيون والمؤرِّخون في تحديد "اليمامة"، فيرى بعضهم أنَّ نجداً كله من اليمامة، بينما توسَّع بعضهم فشمل في تحديدها جزءاً من اليمن، وجزءاً من الحجاز، وجزءاً من البحرين والعراق والشَّام.

وتستحقّ "اليمامة" أن يكون عدادها في تلك الحواضرة الدينية والسياسية والتجارية القديمة التي كانت تشمل مُدُناً عريقةً في البلدان الإسلامية، والتي تحوّلت إلى منارات للعلم،

[1] انظر مقدمة الكتاب، ص٥، ١٢.

[2] سُمِّيت نسبةً للزرقاء بنت سهم بن طلسم ذات اليمامة التي اشتهرت بحِدّة البصر، ولتسميتها بهذا الاسم قصة معروفة، هي أنه مرَّ بها سربٌ من حمام سريع، فأتبعته نظرَها وعَدَّتْه واحدةً واحدةً فأحصته تسعاً وتسعين حمامةً، ولما جاؤوا الثمد – وهو موضع الماء الذي ورده الحمام – عَدُّوه فوجدوه كما زعمت. (انظر: الموسوعة العربية العالمية، ج٢٨، ص٣٢٥، ٣٢٦).

يؤمّها الطلاب، ويضربون إليها أكباد الإبل، لينهلوا من معينها الصافي الذي يقبس من مشكاة النبوة، إلا أنها ظلّت مغمورةً في التاريخ بمعزل عن الذكر، مع أنها كانت تحتضن قديماً الكثيرين من أئمة الحديث وحُفّاظه، أمثال: الإمام الحافظ الحجة أبي نصر يحيى بن أبي كثير الطّائي (ت١٣٢هـ)، الذي انتهى إليه الإسناد، وهو الذي قال فيه الإمام علي بن المديني (ت٢٣٤هـ): "نظرتُ فإذا الإسناد يدور على سِتّة، فلأهل المدينةِ ابنُ شهاب، ولأهل مكة عمرو بن دينار، ولأهل البصرةِ قتادةُ بن دعامة السَّدُوسي، ويحيى بن أبي كثير باليمامة، ولأهل الكوفة أبو إسحاق وسليمان بن مهران. ثم صار علمُ هؤلاء السِّتّة إلى أصحاب الأصناف ممن صَنَّف"، وقال فيه الإمام أبو حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ): "انتهى الإسناد إلى ستة نفر...، ومن اليمامة يحيى بن أبي كثير"[١].

فهكذا كانت اليمامة إحدى دعائم السنة النبوية من الناحية العلمية، حتى وُصف أحدُ علمائها بأنه أحد الستة الذين يدور عليهم الإسناد.

وبعد يحيى بن أبي كثير فقد نبغ في اليمامة محدِّثون كبار أمثال: عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، وعكرمة بن عمار (ت١٥٩هـ)، وسِمَاك بن الوليد الحنفي اليمامي، واياس بن صبيح الحنفي، وغيرهم.

كما كانت "اليمامة" محطَّ رحال بعض الحفاظ والمحدِّثين أيضاً في القرن الثاني الهجري، فقد رحل إليها أمثال: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت١٥٧هـ)، ومَعْمَر بن راشد (ت١٥٣هـ)، ومُسَدَّد بن مُسَرْهَد (ت٢٢٨هـ)، وإسحاق بن أبي إسرائيل (ت٢٤٦هـ)، وغيرهم من أئمة الحديث وحفاظه ليسمعوا الحديث من محدِّثي اليمامة لا سيما مُسنِدها الإمام يحيى بن أبي كثير الطائي.

ومع ذلك مما يدعونا إلى التعجُّب والاستغراب أنَّ هذه المنطقة التاريخية لم تكن موضعَ عناية العلماء والباحثين، فلا نكاد نجدهم يتحدَّثون عن مكانتها العلمية في الحديث النبوي في كتاباتهم وأبحاثهم؛ ولعلَّ ذلك ما حفز الشيخَ مصطفى الأعظمي إلى دراسة تاريخ هذه المنطقة، والتي قام بها بمنظار الباحث في مجال الدراسات الحديثية، ليُبرز ما كانت لها من مكانة علمية عند علماء الحديث قديماً. فذكر الشيخ عن أهمية هذه المنطقة ومكانته العلمية في تاريخ الحديث النبوي أنَّ المحدِّثين من اليمامة كانوا يمثِّلون أكثر من واحد بالمئة من مجموع رواة

---

[١] علي بن المديني، العلل، ص٣٨.

الكتب العشرة، وقال: "وهذه النسبة ليست بضئيلة إذا نظرنا إلى الموقع الجغرافي في المنطقة". كما ذكر الشيخُ في ضوء دراسته لأكثر من مئة وثلاثين رجلاً من محدِّثي اليمامة – فيهم الثقات والضعفاء والمتروكون – إنه لا يوجد بينهم من اتُّهم بأية بدعة، كالاعتزال والإرجاء والقدر وما شابه ذلك.

فالكتاب يُعتبَر دارسةً حديثيةً قيمةً عن منطقة "اليمامة"، فهي تُفصِح لنا عما كانت تتمتَّع به من مكانة وأهمية في تاريخ الحديث النبوي، ويعرِّفنا بعدد كبير من رواة الحديث النبوي المنتسبين إليها.

طُبع هذا الكتاب في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٩٩٤م، وهو يشتمل على (٢٦٣) صفحة.

٥ – دراسات منهجية في علم الحديث: (Studies in Hadith Methodology and Literature)

تُعَدّ اللغة الإنكليزية من أكثر لغات الغرب التي تَمَّ فيها تأليفُ عددٍ هائلٍ من الكتب التي تتناول الموضوعات الإسلامية والعلوم الشرعية والفنون الشرقية، وبالرغم من ذلك لم يكن في هذه اللغة كتابٌ يعرِّف لناطقيها "علمَ الحديث أو مصطلحه" في أسلوب علمي رصين إلى أنْ ألَّف الشيخ مصطفى الأعظمي هذا الكتاب الذي الباحثُ بصدد الحديث عنه، والذي يُعتبَر من أوائل الكتب التي أُلِّفت في تعريف هذا العلم بالإنكليزية على طريقة أكاديمية رصينة، وأسلوب علمي رفيع.

لقد راعى الشيخُ الأعظمي في تأليف هذا الكتاب مراعاةً خاصةً لمستوى الذين لم تُتَح لهم فرصة قراءة هذا العلم في لغتها الأُمّ، فجعل أسلوبَه في عرض المعلومات في غاية السهولة والبساطة، وحاول أن يُزيل تلك الشبهات التي أثارها المستشرقون في تدوين الحديث النبوي وحجيته في أسلوب علمي جميل. أما محتويات الكتاب فوزَّعه الشيخ في قسمين، أولهما في بيان أهمية الحديث كمصدر ثان للتشريع، ثم في تعريف ألفاظ وصِيَغ التحمُّل والأداء، ثم في تعريف أهمّ مصطلحات الحديث من الصحيح والحسن والضعيف والموضوع. وعرَّف في القسم الثاني بأمهات كتب الرواية، مع بيان مزايا كل منها.

طُبع هذا الكتاب لأول مرة في "أمريكن ترست ببليكيشنس"، في الولايات المتحدة، عام ١٩٧٧م، ثم توالت طبعاته هناك. كما صدرت له طبعة في ماليزيا عن "إسلامك بك ترست" في كوالالمبور، في عام ٢٠٠٢م، وهو يحتوي على (١٥٥) صفحة.

٦ – أصول الفقه المحمَّدي للمستشرق "شاخت": دراسة نقدية:

كما أسلفتُ في المبحث السابق أنَّ المستشرق "شاخت" ألَّف كتاباً سَمّاه Origins of The Muhammadan Jurisprudence) (أصول الفقه المحمدي)، وادَّعى فيه أنَّ معظم الأحاديث النبوية تَمَّ وضعها مع نهاية القرن الثاني الهجري، وشكَّك بصحة عدد كبير من الأحاديث النبوية بزعمٍ منه أنها وُضعت لدعم حِجَج وآراء الفقهاء في ذلك الوقت. كما أنه افترى على الإمام الشافعي أنه لعب دوراً محورياً في ذلك؛ لأنه كان في مواجهة "أهل الرأي" من جهةٍ و"أهل الحديث" من جهة ثانية. ثم وصل هذا المستشرق بآرائه السخيفة السطحية في السُّنّة النبوية إلى نتيجة خلاصتها أنَّه لا يمكن الحكم بصحة أي حديث من أحاديث الأحكام المروية بالسند إلى رسول الله ﷺ، ومجموع الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ ما هي في واقع الأمر إلا نتاج تزييف ديني واسع النطاق، وعليه فإن علماء المسلمين من فقهاء ومحدِّثين – من وجهة نظره الفاسدة – إنما هم مجموعة من الكذَّابين.

وقد نال كتابُ "شاخت" قبولاً واسعاً عند المستشرقين، وأقبلوا عليه تدريساً في الجامعات الغربية، واقتباساً منه في دراساتهم وكتاباتهم، ومضت سنوات على ظهور هذا الكتاب و لم يؤلِّف أحدٌ من علماء المسلمين كتاباً يردّ على "شاخت" في آرائه الباطلة تلك، الأمرُ الذي دفع الشيخَ الأعظمي إلى تأليف هذا الكتاب بالإنكليزية، والذي سَمّاه:

(On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence)

فقد استعرض فيه الشيخُ جميعَ آراء "شاخت"، وردّ على كل منها ردّاً علمياً قوياً في ضوء الأدلة القاطعة والحجج الساطعة.

صدرت لهذا الكتاب عدة طبعات في نيويارك في عام ١٩٨٥م، وفي بريطانية في عام ١٩٩٦م، وهو يُدرَّس في بعض الجامعات. كما أنه تُرجم إلى اللغة التركية في عام ١٩٩٦م، وكذلك قام بترجمته إلى العربية الدكتور عبد الحكيم المطرودي[١]، لكنه لم يُطبَع بعد.

وهذا ما عثرتُ عليه من كتب الشيخ مصطفى الأعظمي بالعربية والإنكليزية، والتي تتناول موضوعاتٍ قيمةً في الدراسات الحديثية، والكثير منها لم يسبقه أحد إلى تأليفه، وهذا ما يعطي لكتبه صفة الريادة بلا شكّ.

[١] الأستاذ في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن.

المطلب الثاني: دراسة وتعريف لتحقيقاته لكتب الحديث:

قيل في تعريف "التحقيق": إنه بذلُ عنايةٍ خاصّةٍ بالمخطوطات حتى يُمكِن التثبُّت من استيفائها لشرائط معيَّنة، فالكتابُ المحقَّق هو الذي صحَّ عنوانُه، واسمُ مؤلِّفه، ونسبةُ الكتاب إليه، وكان متنُه أقربَ ما يكون إلى الصورة التي تركها المؤلِّف[١].

ويمكن أيضاً أن نقول في تعريف "التحقيق": إنه إخراجُ الكتاب على أُسُسٍ صحيحةٍ مُحكَمةٍ من التحقيق العلمي في عنوانه، واسم مؤلِّفه، ونسبته إليه، وتحريره من التصحيف والتحريف، والخطأ والنقص والزيادة. أو إخراجه بصورة مطابقة لأصل المؤلِّف، أو الأصل الصحيح الموثوق إذا فُقدت نسخة المؤلِّف[٢].

والمتأمِّلُ في الكتب التي قام الشيخ محمد مصطفى الأعظمي بتحقيقها؛ يجد أنه قد التزم في ذلك بتلك الشروط أشدَّ الالتزام، ما جعل أعمالَه في هذا المجال مميَّزةً وموثَّقةً لدى المشتغلين بالحديث النبوي دراسةً وتدريساً، وتأليفاً وبحثاً، كما يُلاحَظ ذلك مما يأتي في هذا المطلب من تعريفٍ ودراسةٍ لتحقيقاته لمخطوطات بعض نوادر كتب الحديث.

١ – الموطأ للإمام مالك:

يُعَدّ "الموطأ" مِن أصحّ الكتب في الحديث المسنَد في زمانه، ومؤلِّفُه إمام دار الهجرة أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت١٧٩هـ)، الذي أوّل مَن صنَّف في الحديث بالمدينة المنوَّرة، ورتَّبه على الأبواب، وتوخَّى فيه القويَّ من أحاديث أهل الحجاز، وساقَ فيه الكثيرَ من المراسيل وأقوال الصحابة والتابعين، وآراءَه الفقهية في العديد من المسائل، ورتَّبه على ترتيب كتب الفقه المعروفة، وله في ذلك فضلُ المتقدِّم حيث أصبحت هذه الكتب والأبواب معروفةً في المؤلَّفات التي جاءت بعده. ثم سَمَّى – رحمه الله تعالى – كتابَه بـ"الموطّأ"، لكون كبار فقهاء المدينة قد واطؤوه عليه[٣]، فأصبح هذا الكتابُ جامعاً لكثير من الأحاديث الصحيحة، والأحكام والفتاوى التي أُثرت عن فقهاء المدينة، وفي مقدمتهم فتاوى وأعمال الفاروق عمر بن الخطاب ﷺ.

---

[١] عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص٤٢.

[٢] أكرم ضياء العمري، مناهج البحث وتحقيق التراث، ط١، ص٢٦.

[٣] أي: وافقوا عليه.

وقد نال هذا الكتابُ شهرةً عظيمةً ومَنْزلةً رفيعةً بين أهل العلم على مدى العصور وفي كثير من أنحاء العالَم الإسلامي، ولا سيما في شمال إفريقيا ومصر، فلم يُعتَن بكتاب من كتب الحديث والعِلم اعتناء العلماء بالموطأ، فشرحوه، ورُبّما بلغت شروحه المئة أو زادت عليها، كما شرحوا غريبَه، وألّفوا في رجاله، ومسنَد أحاديثه وشواهده، وأطراف أحاديثه، ووصلِ مراسيله، والجمعِ بين رواياته، وبيانِ الاختلاف في المؤطّات، الذي حَدَث فيه بسبب تعدُّد الآخذين هذا الكتابَ عن صاحبه الإمام مالك في مُدَدٍ مختلفة طويلة الأمد[1].

كما خُدم هذا الكتاب من ناحية التحقيق أيضاً لمخطوطاته العديدة التي تشتمل على روايات مختلفة له، ومنها هذا التحقيقُ الذي قام به الشيخ محمد مصطفى الأعظمي الذي الباحثُ في صدد الحديث عنه.

لقد اختار الشيخ الأعظمي لتحقيق هذا الكتابِ روايةَ الإمام أبي محمد يحيى بن يحيى بن كثير اللَّيْثي (ت٢٣٤هـ)، والتي تُعتبَر من أشهر روايات الموطأ، أخذها عنه أهلُ المشرق والمغرب، وقد جمع الشيخ لأجل هذا الغرض ستةَ نُسَخٍ لمخطوطات هذه الرواية، وهذا وصف وجيز لكل منها:

- المخطوطة الأولى، ومقرُّها "الخزانة العامة بالرباط في المغرب"، (٨٠٧ ج)، والتي تشتمل على (٣٥٦) صفحةً، وفي كل صفحة (٢٧) سطراً، وكتابةُ هذه المخطوطة واضحة على وجه العموم، وأسلوبها مغربي. وهي تشتمل على رواية ابن عبد البرَّ القرطبي (ت٤٦٣هـ)، وأبي المطرِّف عبد الرحمن بن فُطَيس القرطبي (ت٤٠٢هـ)، وأبي عمر أحمد بن محمد الطَّلَمَنْكِيّ (ت٤٢٩هـ)، وأبي علي الحسين بن محمد الْجَيَّاني (ت٤٩٨هـ)، وسليمان بن خلف أبي الوليد الباجي (ت٤٧٤هـ)، والقاضي عيسى بن سهل الأسدي الْجَيّاني (ت٤٨٦هـ)، والقاضي أبي عبد الله محمد بن علي المعروف بابن حمدين (ت٥٠٨هـ)، وأبي محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي (ت٣٩٢هـ)، وغيرهم[2].

[1] انظر: بشار عواد معروف في مقدمة تحقيقه لكتاب "الموطأ برواية أبي مصعب الزهري المدني"، ص٣٣، ٣٤.

[2] انظر: محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، ج١، ص٣٢٠، ٣٢٨.

- والمخطوطة الثانية من "مكتبة صائب سنجر بأنقرة"، رقمها (٣٠٠١)، والتي تشتمل على (٢٠٧) أوراق، وهي كاملة، وهي في حالة جيدة، في كل صفحة (٢٨) سطراً. ومن ميزات هذه المخطوطة أنها نسخة وحيدة للموطأ تشتمل على سماعات كبار المحدِّثين مثل: عبد الله بن عبد الرحمن العثماني الدّيباجي المعروف بابن أبي اليابس (ت٥٧٢هـ)، وحمزة الحسيني (ت٧٦٥هـ) صاحب"التذكرة في معرفة رجال الكتب العشرة"، وابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، وعلي بن مسعود بن نفيس الموصلي (ت٧٠٤هـ)، وغيرهم[١].
- والمخطوطة الثالثة من "الأوقاف بالمملكة المغربية"، ورقمها (٣٤٧)، ومقرُّها الخزانة العامة بالرباط. وهي تشتمل على (٣١٩) صفحة، وفي كل صفحة (٢٧) سطراً، وخطُّها مغربي واضح القراءة، ناسخها العالم الشهير أبو الحسن شُرَيْح بن محمد بن شريح الرُّعَيني الإشبيلي (ت٥٣٩هـ) الذي نسخها لابنه محمد، وقُرئت هذه المخطوطة على شريح في سنة ٥٢٨هـ[٢].
- والمخطوطة الرابعة من "المكتبة الوطنية بباريس" ورقمها (٢٤٨٥)، وليس فيها تاريخ النَّسْخ، ولا اسم الناسخ، ولكن فيها سماع يحيى بن عيسى بن محمد الأنصاري[٣].
- والمخطوطة الخامسة، مصدرها "مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض"، وهي ناقصة، ومكتوبة بخط مغربي، نُسخت في سنة ٣٩١هـ، وهي تحتوي على بعض السماعات[٤].
- والمخطوطة السادسة مقرُّها "مكتبة جستربيتي بدبلن"، وهي كذلك ناقصة، وتشتمل على (١١٢) ورقة[٥].

---

[١] انظر: محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، ج١، ص٣٢٩، ٣٣٠.

[٢] انظر: محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، ج١، ص٣٣٨.

[٣] انظر: محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، ج١، ص٣٤٧.

[٤] انظر: محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، ج١، ص٣٤٨.

[٥] انظر: محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، ج١، ص٣٥٠.

وقد جمع الشيخ الأعظمي هذه المخطوطات السِّتّ لنُسَخ مختلفة لكتاب الموطأ، التي حصل عليها من مكتبات مختلفة في العالم، ثم اعتمد على المخطوطة الأولى، وجَعَلها المخطوطةَ الأُمّ لتحقيق الموطأ، وقابلها مع خمسة من النسخ المذكورة آنفاً.

عمله في تحقيق هذا الكتاب:

أما العمل الذي قام به الشيخ في تحقيق هذا الكتاب فيتبيَّن لنا من خلال ما يأتي:

- كتب في المجلَّد الأول من الكتاب دراسةً واسعةً عن الإمام مالك وكتابه الموطأ، والتي تشتمل على سبعة أبواب، وتقع في (٤٦٣) صفحة، ترجم في الباب الأول للإمام مالك ترجمةً جامعةً، تحدَّث فيها عن سيرته وحياته العلمية. ثم عرَّف في الباب الثاني "الموطأ"، وذكر بواعثَ تأليفه وتاريخَ تصنيفه. وساق في الباب الثالث أسماءَ تلاميذ الإمام مالك مرتّباً إياها على حروف الهجاء، ثم ترجم لبعضهم باختصار. وخَصَّ الباب الرابع برواة موطأ الإمام مالك، وأوجز الكلامَ في تراجمهم. ونقل في الباب الخامس بعضَ أقاويل الإمام مالك في وجوب الأخذ بالسُّنة النبوية، وعدمِ التأويل في آيات وأحاديث الصفات، وعدمِ الجدال في الدِّين، وفي منْزلة الصحابة، وفضائل المدينة، والسَّلام على النبي ﷺ، وغير ذلك. وتحدَّث في الباب السادس عن بعض القضايا المتعلّقة بموطأ الإمام مالك، وما أُثير حوله قديماً وحديثاً، مثل: تأليف الموطأ وتاريخه، وزمنِ إتمام الإمام مالك تأليف الموطأ، وكلامِ الأئمة في شأن الإمام مالك في تحقُّق تنبُّؤ الحديث في شخصه، والذي رواه أبو هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يُوْشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإِبِلِ يَطْلُبُوْنَ الْعِلْمَ فَلاَ يَجِدُوْنَ أَحَداً أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِيْنَةِ»[1]. ثم أشار إلى تَلاعُب بعض رواة الموطأ في قراءته على الإمام مالك، وغيرها من القضايا. أما الباب السابع فخصَّ الشيخُ ببيان المنهج الذي اتَّبعه في تحقيق الموطأ. وختم المجلَّدَ الأول بملحقٍ مهمٍّ جداً، وهو يتعلَّق بالردّ على مزاعم الدكتور بَشّار عَوّاد معروف برواية الإمام مالك في موطئه الأحاديثَ بالمعنى دون الالتزام الكامل بالألفاظ.

---

[1] أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب العلم، باب ما جاء في عالم المدينة، برقم (٢٦٨٠)، وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

- وضع عناوينَ على كثير من الكتب الفرعية في هذا الكتاب، والتي لم تكن موجودةً في المخطوطات التي اعتمد عليها في التحقيق[١].
- رقَّم الكتابَ بكامله ترقيماً تسلسلياً، دون أن يعدل ترقيم الأستاذ فؤاد عبد الباقي (ت١٩٦٧م)، بإضافة أرقام جديدة لأقاويل الإمام مالك، فالكتابُ يشتمل على رقمَين، الرقم التسلسلي العام، وبعد العلامة / يظهر رقمُ الحديث النبوي المتسلسل.
- شرح الكلماتِ الواردةَ في "الموطأ" سواء أكانت في الأحاديث النبوية، أم في فتاوى الصحابة والتابعين أو مَن بعدهم، واستفاد في ذلك من "شرح الزرقاني على الموطأ للشيخ محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزَّرْقاني (ت١١٢٢هـ)، وعزا إليه بالهامش في كل موضع أخذ منه.
- ذكر ما يتعلَّق باختلاف رواة الموطأ من إرسال وإسناد وحذف وإضافة في هوامش الكتاب، واستفاد في ذلك من "مسند الموطأ" للإمام عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الجوهري الغافقي (ت٣٨١هـ).
- خرَّج أحاديثَ الكتاب من أمهات كتب الرواية، واكتفى في ذلك بذكر أرقام الأحاديث فقط، دون الإشارة إلى الكتب والأبواب، والمجلد، والصفحة؛ وذلك خوفاً منه أن يزداد الكتاب حجماً.
- ذكر تراجمَ رجال الموطأ مع الفهارس في آخر الكتاب[٢]، كما وضع أيضاً في آخر الكتابِ الفهارسَ المتنوّعة، التي تشتمل على فهارس للآيات القرآنية، والأماكن والبلدان الوارد ذكرها في الموطأ، وللآراء الفقهية للصحابة والتابعين وغيرهم، وللآراء الفقهية للإمام مالك، ولألفاظ الموطأ. واستعمل الحاسوبَ في صناعة هذه الفهارس كلِّها.

---

[١] انظر: محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، ج١، ص٣٥٢.

[٢] كما صنعه الحافظ السيوطي (ت٩١١هـ) في شرحه "تنوير الحوالك شرح موطأ مالك" حيث ذكر تراجمَهم بآخره، واعتمد في ذلك على كتاب "التذكرة في معرفة رجال الكتب العشرة" للشيخ أبي المحاسن محمد بن العلوي الحسيني (ت٧٦٥هـ).

بعض أهمِّ خصائص هذا التحقيق:

- أوضح الشيخ الأعظمي تَلاعُبَ بعض الرواة في قرائتهم للموطأ، مُثبِتاً ذلك بالنقول الصحيحة عن الرواة الثقات.
- أحسن الرَّدَّ في مقدمته للكتاب على زعم الدكتور بَشّار عَوّاد معروف، بأنَّ الإمام مالك في "مُوَطَّئه" روى الحديثَ بالمعنى دون الالتزام الكامل بالألفاظ، فقال في مقدمة تحقيقه لكتاب "الموطأ برواية أبي مصعب الزهري المدني" ما نصُّه: "والحقّ أنَّ الموطأ من الأمثلة الواضحة على رواية الحديث بالمعنى، وعدمِ الالتزام الكامل بالألفاظ وتسلسلِها بين رواية وأخرى"[١]. ففنَّد الشيخُ الأعظميُّ هذا الزعمَ في غير ما موضع من مواضع هذا التحقيق، كما قام للرَّدّ على هذا الزعم بدراسة قيمة في آخر المجلد الأول، والتي عنونها: "بَشّار عَوّاد والإمام مالك"، وأجرى الشيخُ هذه الدراسةَ بين رواية يحيى بن يحيى اللَّيْثي وأبي مُصْعَب الزهري، لمعرفة مقدار الاتّفاق والاختلاف بين روايتَيهما، وقال عن حقيقة الاختلاف: "بمرور الزمن يحصل الاختلافُ في النُّسَخ جراء أخطاءِ النُّسّاخ، والدليلُ على ذلك أنَّ يحيى الليثي لم يسمع الموطأ من الإمام مالك إلا مرةً واحدةً، وقد فاته بعضُ الأبواب، وعلى هذا فإنه لا يمكن أنَّ أصله كان يشتمل على كلِّ هذه الاختلافات التي نجدها في موطأ يحيى بين رواية عبيد الله [بن يحيى اللَّيْثي]، و[محمد] بن وَضَّاح [القُرْطُبي]، و[محمد] بن فُطَيْس بن واصل [الغافِقي الأندلسي]، و[هشام بن أحمد] الوَقَّشِي [الطُّلَيْطلي]، و[عثمان بن محمد بن عثمان] التَّوْزَرِي وآخرين، إذن هذه الاختلافاتُ مصدرها الرواة المتأخِّرون، والنُّسّاخ، وليست من أصل رواية الإمام مالك"[٢]، كما ادَّعى الدكتور بَشّار عَوّاد معروف.

ولا شَكَّ أنَّ هذا التوضيح العلميّ المقنع من الشيخ الأعظمي في اختلاف نُسَخ الموطأ، ثم خلاصته اللطيفة في ذلك أنَّ الاختلافات مصدرها الرواة المتأخّرون والنُّسَّاخ وليست من أصل رواية الإمام مالك، يبعث الاطمئنانَ في قلوب قراء "الموطأ"، ويُزيل في صدورهم ما زعمه الدكتور بَشّار أنَّ الإمام مالك روى هذا الكتابَ بالمعنى دون الالتزام بالألفاظ، وهو زعمٌ خطيرٌ قد يدعو قارئَ الموطأ إلى الاستخفاف من أهميته بين كتب الرواية ودواوين السُّنّة.

---

[١] بشار عواد معروف في مقدمة تحقيقه لكتاب "الموطأ برواية أبي مصعب الزهري المدني"، ص٣٦.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لكتاب "الموطأ"، ج١، ص٤٠٩، ٤١٠.

- أجاد في فهرسة الكتاب إجادةً كبيرةً وعظيمةً، بحيث يتفوَّق عمله فيها على التقييم، بحيث إنه خصَّص المجلَّدَ السابع والثامن من هذا الكتاب لفهرسة ألفاظه على الترتيب المعجمي، وسَمّاه: "المعجمَ المفهرس لألفاظ الإمام مالك"، واحترز فيه من ذكر بعض الكلمات في هذا المعجم لكثرة احتواء النصوص عليها مثل صِيَغ الأداء والتحمُّل: "قال"، و"حَدَّثنا"، و"أخبرنا"، و"سمعتُ"، و"عن"، وكذلك كلمات: "الرسول"، و"النبي"، وكذلك أيضاً حروف الجرّ والنصب، مثل: "إنَّ"، و"أنَّ"، و"إلى"، و"من" إلى آخرها. ورتَّب المشتقّات بدايةً بالفعل المجرَّد المبنى للمعلوم، ثم المضارع، ثم الأمر، ثم المزيد، ثم باقي المشتقات. واهتدى الشيخ الأعظمي في إعداد هذا المعجم بالأستاذ فؤاد عبد الباقي، مع فارق كبير أنه – رحمه الله تعالى – قام بالعمل يدوياً، وكان يُراجع كلَّ كلمةٍ، بينما استعمل الشيخُ الحاسوبَ لهذا الغرض. لا شكَّ أن هذا العمل ييسِّر كثيراً على الباحثين للاهتداء إلى النصّ المطلوب بأقلّ وقتٍ ممكنٍ إذا كانوا يحفظون ولو كلمةً مفيدةً من كلمات نصوص أحاديث هذا الكتاب أو فتاواه.

طُبع هذا الكتاب في مؤسَّسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، بأبوظبي في الإمارات العربية المتحدة، عام ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، وهو يقع في ثماني مجلدات ضخام.

٢ – صحيح ابن خزيمة:

كان هناك عدد كبير من الأحاديث النبوية لم يتضمّنها الصحيحان، الأمرُ الذي حرَّك هِمَّةَ بعض الحفّاظ والمحدِّثين، ودفعهم إلى جمعها واستيعابها والتصنيف فيها، وكان مِن أبرز مَن فعل ذلك: الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السُّلّمي النيسابوري (ت٣١١هـ)، فقد صنَّف – رحمه الله تعالى – كتاباً سَمّاه "مختصَر المختصَر من المسنَد الصحيح عن النبي ﷺ"[١]، لكنه اشتهر على ألسنة الحفاظ والمحدِّثين على مرّ العصور باسم "صحيح ابن خزيمة"، نسبةً إلى صاحبه[٢].

[١] وبهذا الاسم طبع الدكتور ماهر الفحل تحقيقه لهذا الكتاب، ولكن كان ينبغي له أن يكتب بين القوسين الاسم المعروف الذي اشتهر به الكتاب.

[٢] وشأنُه في ذلك شأنُ الكتب التي اشتهرت بالنسبة إلى مؤلِّفيها، أكثر من اشتهاره بأسمائها، مثل: "صحيح البخاري" الذي سَمَّاه مؤلِّفه الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري بـ"الجامع المسنَد الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، ولكنه اشتهر منسوباً إلى مؤلِّفه، وكذلك "صحيح مسلم"، سَمّاه

يحتلّ هذا الكتابُ موضعَ الصدارة بين الكتب الصحيحة بعد الصحيحين، وقد تكاثرت في إبراز مكانته وبيانِ أهميته أقوالُ الأئمة والحفاظ، ومنهم قولُ الحافظ ابن عَدِي الْجُرْجاني (ت٣٦٥هـ) رحمه الله تعالى، الذي قال: "صحيح ابن خزيمة الذي قرَّظه العلماء بقولهم (صحيح ابن خزيمة)؛ يكتب بماء الذَّهَب، فإنه أصَحُّ ما صُنِّف في الصحيح المجرَّد بعد الشَّيخَين: البخاري ومسلم"[١]، وجعلوه أعلى رتبةً من "صحيح ابن حبان" لشِدّة تحرِّي صاحبه ابن خزيمة.

كما يُعَدّ هذا الكتابُ من الكتب الجامعة بين السُّنّة وفقهها، فهو بذلك أقرَبُ شبهاً بكتاب شيخ صاحبه أمير المؤمنين في الحديث الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، فكما أنَّ البخاري أراد أن يجمع في كتابه بين الأحاديث الصحيحة، وبين استنباط المسائل الفقهية معاً، كذلك أراد تلميذه ابن خزيمة أن يكون كتابه جامعاً بين الأمرَين، فموضوعُ هذا الكتاب أساساً هو الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ، كما هو واضحٌ جليٌّ من اسمه: "مختصر المختصر من المسنَد الصحيح عن النبي ﷺ"، فعنايةُ صاحبه موجَّهةٌ من حيث المبدأ إلى جمع الأحاديث الصحيحة، ولكنه مع ذلك أراد أن يُودِعه استنباطَ المسائل الفقهية من تلك الأحاديث، ونتيجةً لذلك فقد اشتمل الكتاب على بعض الأحاديث الضعيفة أيضاً، والتي أوردها المصنِّف لأسباب فقهية[٢].

لكن مما يدعونا إلى الأسف أنَّ هذا الكتاب لم يصلنا كاملاً، فالقدر الموجود الآن منه – والذي طُبع بتحقيق الشيخ محمد مصطفى الأعظمي – لا يمثِّل إلا قرابة رُبُع الكتاب، وكلُّه في العبادات، أما الباقي فقد فُقِد منذ زمن طويل، ونبَّه على ذلك علماءُ الحديث في مؤلَّفاتهم، منهم الحافظ محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي (ت٩٠٢هـ) في "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث"، حيث قال رحمه الله تعالى: "إنَّ صحيح ابن خزيمة عُدِمَ أكثرُه"[٣].

مؤلِّفه "المسنَد الصحيح"، ولكنه اشتهر بـ"صحيح مسلم" منسوباً إلى مؤلِّفه، وكذلك "صحيح ابن حبان"، والذي سَمّاه مؤلِّفه: "المسنَد الصحيح على التقاسيم والأنواع"، وغيرها من الكتب التي اشتهرت بالنسبة إلى مؤلِّفيها أكثر من اشتهارها بأسمائها.

[١] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج١، ص٣٣.

[٢] انظر:محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني، المدخل إلى صحيح الإمام ابن خزيمة، ص١٣٦، ١٣٩.

[٣] السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ج١، ص٦١.

أما النسخة الخطية لهذا الكتاب، التي اعتمد عليها الشيخ محمد مصطفى الأعظمي في تحقيقه للقسم المطبوع منه، فذكر في مقدّمته له أنه اعتمد في تحقيقه لهذا لكتاب على نسخة واحدة وحيدة، وأنها "فريدة في بابها...، ولم تظهر لنا نسخة ثانية من هذا الكتاب حتى الآن"[١]. وهذا ما جزم به الشيخ الأعظمي يبطل ما قاله الشيخ عبد الرحمن المباركفوري (ت١٣٥٣هـ) في مقدمة كتابه "تحفة الأحوذي في شرح سنن الترمذي" أنَّ نسخةً كاملةً من هذا الكتاب "موجودة في الخزانة الْجَرْمَنِيَّة (أي الألمانية)، لكن المجلَّد الأول منها ناقصٌ، والمجلَّدان الأخيران منها سالِمان عن النقص، وقد كتب الحافظ ابن حجر على هامشها أيضاً حواشٍ نافعة"[٢].

وهذا ما ذكره الشيخ المباركفوري أنَّ الحافظ ابن حجر كتب حواشٍ على تلك النسخة، فهو كذلك غير صحيح؛ لأن الحافظ – رحمه الله تعالى – لو كان قد اطَّلع على نسخة من هذا الكتاب كاملةً؛ لذكر هذا التفصيلَ في كتابه "المعجم المفهرس"، بل إنه صرَّح بأنه لم يطّلع إلا على القدر المسموع، وأن الباقي قد فُقِد[٣]. كما أنه لو عثر على النسخة كاملاً لعَدَّه في اسم كتابه "إتحاف الْمَهَرَة بالفوائد المبتكرة من أطراف العَشَرَة"، ولكنه لم يفعل ذلك؛ لأنه لم تقع كاملةً.

فالصواب: أنه لا تُوجَد لهذا الكتاب نُسَخٌ خطيةٌ في مكتبات العالم سِوى نسخةٍ واحدة، وهي أصلُ النسخة المطبوعة لهذا الكتاب بتحقيق الشيخ الأعظمي، ولذلك تعقَّب – حفظه الله تعالى – الشيخَ المباركفوري بقوله: "أما ما ذكره الأستاذ المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي من وجود نسخةٍ منه بمكتبات أوربا: فيبدو أنه كلام غير دقيق"[٤].

وقد وصلت إلينا هذه النسخة المطبوعة المحقَّقة برواية حفيد مصنِّف الكتاب الإمام أبي طاهر محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خُزَيْمة السُّلَمي النيسابوري (ت٣٨٧هـ)، وبه تبدأ أسانيد أحاديث هذا الكتاب.

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه ل"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٢٣.

[٢] عبد الرحمن المباركفوري، تحفة الأحودي شرح سنن الترمذي، ج١، ص٢٦٠.

[٣] انظر: ابن حجر العسقلاني، المعجم المؤسس، ج١، ص٤٢.

[٤] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه ل"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٢٣.

عمله في تحقيق الكتاب:

رأى هذا الكتابُ نورَ الطباعة لأول مرةٍ حين ظهر بتحقيق الشيخ محمد مصطفى الأعظمي منذ أربعة عقود، بعد أنْ كان محبوساً في رفوف المكتبات قروناً عديدةً، ولطالما تَمنَّى رؤيتَه كبارُ العلماء والمحدِّثين حتى وقت قريب. أمّا العملُ الذي قام به الشيخ الأعظمي في تحقيق هذا الكتاب فهو يتبيَّن لنا مما يأتي:

١) استهلَّه الشيخ بكلمة شكر وتقدير، ذكر فيها قصةَ عثوره على مخطوطة "صحيح ابن خزيمة" في تركيا، فقال: "كان ذلك عام ١٣٨١ه عندما كُتب لي زيارة القطر الشقيق تركيا، وتمتّعت عيناي بمرأى عاصمة الخلافة إستنبول، وصحيحٌ أنه كان في ذهني وأنا أقصدها بل ومِن أبرز الدوافع لزيارتها أن أنقب في مكتبات هذه المدينة، وأكشف النقابَ عن الثمين والنادر من المخطوطات في الحديث...، وحَدَث ما لم أتوقَّعه، فحَبَاني الله – وله الفضلُ والْمِنّةُ – بعِدّة مخطوطات نادرة، من بينها هذه الجوهرة التي طالما افتقدها الكثير (صحيح ابن خزيمة)، ولا أعتقد أنَّ أحداً قد اطَّلع على هذا الكتاب، وصوَّره قبل تصويري، فلله الحمدُ أولاً وثانياً، إذ إليه يرجع الفضل والتوفيق"[١].

٢) كتب مقدّمةً طويلةً تقع في خمس وعشرين صفحة، ترجم فيها أولاً لابن خزيمة. ثم عرَّف صحيحَه مع بيان خصائصه ومزاياه بين كتب الحديث ودواوين السنة. ثم بيَّن منهجَه في تصنيف هذا الكتاب. ثم تحدَّث عن مَنْزلته العلمية. ثم تكلَّم عن شدة تحرِّي صاحبه في تصنيفه. ثم تعرَّج على ذِكر ما أُلِّف على "صحيح ابن خزيمة" من الكتب من المستخرَجات والأطراف، وكذلك ما أُلِّف عن رجاله.

ثم وصف المخطوطةَ التي اعتمد عليها في تحقيق هذا الكتاب، وقال: "هذه المخطوطة فريدة في بابها، وهي من محفوظات مكتبة أحمد الثالث باستنبول، ومسجَّلة تحت رقم (٣٤٨)، ولم تظهر لنا نسخة ثانية من هذا الكتاب حتى الآن". ثم قال: "تقع المخطوطة في إحدى وثلاثمئة ورقة، تختلف السطور في صفحاتها ما بين ٢٥ و٣١ سطراً"[٢].

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٥.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٢٣.

ثم أثبت صِحَّةَ نسبته إلى المؤلِّف، وقال: "لا يوجد في بداية المخطوطة ما يُشير إلى إسناد الكتاب إلى المؤلِّف، لكن الأسانيد تحرّرت في ثنايا الكتاب في مختلف الأمكنة"[١]، ثم ساق تلك الأسانيدَ، والتي تَثْبُت بها صحةُ نسبة هذا الكتاب إلى مؤلِّفه الإمام ابن خزيمة.

ثم بحث في صحة عنوان الكتاب فقال: "كُتب على ظهر الورقة الأولى: القطعة الموجودة من صحيح إمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة"، وليس هناك تَطابُقٌ بين هذه التسمية وبين ما هو مذكور في بداية الكتاب: "مختصر المختصر من المسند الصحيح..."، وهنا يقف المرء حائراً، يا تُرى! هذا الكتاب هو فعلاً (صحيح ابن خزيمة) كما هو مكتوب على ظهر الورقة الأولى، أم كتاب آخر لابن خزيمة، إذ نجد النُّسّاخ أحياناً يخطئون في ذكر أسماء الكتب؟"، ثم ذكر ما يجزم لنا صحةَ عنوان الكتاب فقال: "وبما أنَّ ابن حجر ينقل كثيراً عن هذا الكتاب في كتابَيْه (فتح الباري)، و(التلخيص الحبير)، ويسمِّيه بـ (صحيح ابن خزيمة)، لذلك نكاد نجزم بصحة عنوان الكتاب[٢]".

ثم تكلَّم عن رواة هذا الكتابِ من مصنِّفه ابن خزيمة، وقال: "لا ندري بالتحقيق مَن الذين رووا هذا الكتاب مِن مؤلِّفه ابن خزيمة، ولكنه يبدو أنَّ هذا الكتاب قد انتشر برواية حفيده أبي طاهر محمد بن الفضل، وهو آخرُ مَن روى عن ابن خزيمة بنيسابور"[٣]. ثم عَدَّ أسماءَ من رووا هذا الكتاب عن أبي طاهر، فذكر منهم سِتَّةً وترجم لهم، وهم: أبو سعيد محمد بن عبد الرحمن الكَنْجَرُذي النيسابوري (ت٤٥٣هـ)، وأبو سعيد أحمد بن إبراهيم المقري النيسابوري المعروف بابن أبي شمس (ت٤٥٤هـ)، ومحمد بن محمد بن عيسى الوَرَّاق، وأبو المظفَّر سعيد بن منصور القشيري (ت٤٥٠هـ)، أبو عبد الله محمد بن يحيى بن يحيى الخوري الفارسي (ت٤٥٣هـ)، وأبو القاسم ابن أبي الفضل الغازي، وأبو عثمان إسماعيل بن عبد

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٢٣.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٢٤.

[٣] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٢٤، ٢٥.

الرحمن الصَّابوني (ت٤٤٩هـ) وهذا الأخيرُ هو الذي روى النسخةَ المحقَّقة لهذا الكتاب عن أبي طاهر.

ثم ذكر تاريخَ نُسَخ مخطوطة هذا الكتاب: أنه لم يتمكَّن من معرفة تاريخ النُّسَخ لضياع الأوراق الأخيرة منها، فقال: "يبدو بمراجعة أصل المخطوطة بمكتبة أحمد الثالث بإستانبول أنها نُسخت على الأغلب في نهاية القرن السادس، أو بداية السابع"[1].

ثم تحدَّث عن قيمة نسخة هذا الكتاب التي قام بتحقيقها فقال: "لضياع الأوراق من النهاية على الأغلب من البداية أيضاً؛ حُرمنا من سماعات المحدِّثين وتوقيعاتهم، بالرغم من هذا يمكن القول بأنَّ هذه النسخة قيمة جداً"؛ وذلك لأن المحدِّثين قد تداولوا هذه النسخة عرضاً ومقابلةً وقراءةً إلى القرن الثامن الهجري بدمشق[2].

٣) اعتنى بترقيم أبواب الكتاب، وأحاديثها.

٤) اقتصر في تخريج الأحاديث على الشيء الضروري، دون التوسُّع في التخريج، فراجع الصحيحين قبل السُّنَن والمسانيد، فإذا وَجَد الحديثَ فيهما أو في أحدهما؛ اكتفى – على الأغلب – بالإشارة إلى مكان وجوده فيهما أو في أحدهما، وفي هذه الحالة قلّما بحث عن الحديث في مظانٍّ أخرى له. أما في حالة عدم وجود الحديث في الصحيحين أو أحدهما، راجع السُّنَنَ والمسانيدَ، وأحياناً اكتفى بذكر مصدر واحد من المصادر التي خرَّجْته.

٥) بيَّن على درجة أحاديث هذا الكتاب من حيث الصِّحّة والحسن والضعف قدر ما استطاع، وفي ذلك يقول في مقدمته: "حاولتُ أن أحكم على ابن خزيمة تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً إنْ لم يكن ذاك الحديثُ مخرَّجاً في الصحيحين، ثم أحببتُ أن أتأكَّد وأستوثق في حُكمي على الحديث، ولذلك طلبتُ من المحدِّث الكبير الأستاذ الشيخ ناصر الدين الألباني – حفظه الله – أن يُراجِع الكتابَ، وخاصةً تعليقاتي، فقبل فضيلته مشكوراً، وجزاه الله خيراً. فإذا خالفني الأستاذ ناصر الدين في التصحيح

[1] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٣١.

[2] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٣١.

والتضعيف؛ أثبتُّ رأيَه، ثقةً مني به علماً وديناً، وللأمانة العلمية وُضِعَ كلامه بين قوسين مع ذكر كلمة (ناصر)، بالأخير ليمكن التمييز بين قولي وقوله......، وفي التعليقات استعملتُ الرموز المتّبعة في كتاب (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث) مع تعديل بسيط إذْ اخترتُ (حم) بدل (حل) للإشارة إلى مسند الإمام أحمد"[١].

٦) لم يعتن بتشكيل أحاديث الكتاب وضبطِ أسماء رواها، كما فعل في تحقيقاته الأخرى لكتب الرواية.

وهذه من أبرز الجهود التي بذلها الشيخ الأعظمي في تحقيق هذا الكتاب ثم مراجعته وتدقيقه، إلا أنه لم يخرج بالمستوى الذي يليق به، فقد كثرت في طبعته الأولى الأخطاء المطبعية والعلمية، والتي صدرت من المكتب الإسلامي في بيروت، في عام ١٣٩١ه/١٩٧١م، في أربع مجلدات، مع تعليقات للشيخ ناصر الدين الألباني. ولعلَّ عذر المحقِّق في وقوع تلك الأخطاء في تلك الطبعة؛ لوجوده وقتئذ بمكة المكرمة، والمراجِع (الشيخ الألباني) بالشَّام، والطابع ببيروت، وبينهم من المسافات ما بينهم.

لكن الشيخ قد قام بتصحيح تلك الأخطاء في الطبعة الثالثة للكتاب التي صدرت في عام ١٤٢٤ه/٢٠٠٣م، من المكتب الإسلامي نفسه، في مجلَّدين بدلاً عن أربع، كما يبدو من مقدّمته لها، حيث قال: "وتتميَّز طبعتنا هذه بتنضيد جديد لحروفها، وإعادة ترقيم أبواها، وإضافةِ بعض التعليقات الموجَزة، وتصويبِ الإحالات، وما نَدَّ عنّا من كلمات عرفنا الصواب في غيرها، وبعمل الفهارس المتعدّدة لها؛ تيسيراً على القارئ الكريم"[٢].

وهذا يدلُّ على أنّ هذه الطبعة أصَحُّ من الطبقات السابقة.

ثم أعاد الشيخ الأعظمي طباعةَ هذا الكتاب في عام ١٤٣٠ه/٢٠٠٩م، في مجلَّد واحد، ولكن في مكتبة الأعظمي بالرياض، وليس في المكتب الإسلامي ببيروت. وتفرَّدت هذه الطبعة بمزايا خلت منها الطبعات السابقة، كما ذكرها الشيخ في مقدمة تحقيقه لهذه الطبعة، فقال: "وهذه الطبعة هي النشرةُ الثالثةُ للكتاب، قمتُ بمراجعته مع المخطوطة مرّةً أخرى، ملتزماً بما جاء في المخطوطة، واكتفيتُ فيها بما يأتي:

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة"، ج١، ص٣٢، ٣٣.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة، (طبعة ثالثة للمكتب الإسلامي)، ج١، ص٦.

- حذفتُ كافة التعليقات الواردة في الطبعات السابقة من حاشية الكتاب، سواء كانت هذه التعليقات مني، أو من الشيخ الألباني رحمه الله.
- استغنيتُ عن تخريج الأحاديث مكتفياً بذكر أرقامها من كتاب: (إتحاف الْمَهَرة بالفوائد المتبكرة من أطراف العَشَرة) للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله، عقب كلِّ حديثٍ.
- احتفظتُ بالأرقام التسلسلية للأحاديث في النشرتَين السابقتين"[١].

هذا، ولا شكَّ، من محاسن هذه الطبعة: أنها مراجَعة ومصحَّحة، حسب ما ذكره الشيخ الأعظمي، ولكنها خلت عن تعليقات الشيخ الألباني التي أثنى عليها المحقِّقُ الأعظمي في مقدِّمة تحقيقه للطبعة الأولى، بقوله: أنها "رفعت قيمةَ الكتاب المعنوية، ويسَّرت سُبُلَ الاستفادة منه"[٢]، فيا تُرى! ما الذي دفعه إلى حذفها في هذه الطبعة؟ فالجوابُ عن ذلك قد يَكمُن فيما ذكره الدكتور محمود سعيد محمد ممدوح[٣] في تعلقةٍ له على كتابه "الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر الهجري" وهو يتحدَّث عن أثر أعمال الشيخ الألباني على المعاصرين، فقال: "ووُصف [أي الشيخ الألباني] بأنه محدِّث الشَّام، وأنه يستدرك على الحفّاظ، وقوله هو الفصلُ؛ فانْهال الكثيرون على كتبه ينقلون ويحتفون"[٤]، ثم قال في الهامش: "مِن هؤلاء: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في التعليق على صحيح ابن خزيمة، وبَشّار عَوّاد معروف في التعليق على جامع الترمذي، وحَمْدي السَّلَفي في التعليق على المعجم الكبير للطراني وغيره..."، ثم قال:

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لـ"صحيح ابن خزيمة، (طبعة مكتبة الأعظمي)، ص٧.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه للطبعة الأولى، انظر: ج١، ص٦.

[٣] هو محمود بن سعيد بن محمد ممدوح المصري: (من مواليد عام ١٣٧٢هـ): الباحث المؤلف، وأحد علماء الحديث المنتمين إلى المدرسة الغُمَارية. أخذ الحديث النبوي عن جلة كبار علمائه. وحصل على العالمية من جامعة الأزهر ثم الدكتوراه من دار الحديث بالمغرب. عمل مدرِّساً في مدرسة دار العلوم الدينية بمكة المكرمة، ثم باحثاً في دار البحوث الإسلامية بدبي في الإمارات. ومن مؤلفاته: "الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر الهجري"، و"التعريف بأوهام من قسَّم السنن إلى صحيح وضعيف"، و"تشنيع الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع"، وغير ذلك. انظر لترجمته الموسعة: يوسف المرعشلي، نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر ، ج٢، ص٢١٥٤، ٢١٥٧.

[٤] محمود سعيد محمد ممدوح، الاتجاهات الحديثة في القرن الرابع عشر، ص٢٦٢.

"وكلّمتُه [أي: الشيخ الأعظمي] حول الاستعانة بالألباني في التعليق على صحيح ابن خزيمة، فأبدى أسفَه العامّ، وقال: كنت مغروراً به، وأكّد لي الدكتور سيف[١] هذا المعنى، فقلتُ للأعظمي: ولكن لا يكفي الكلام الشفاهي هذا، ولا بُدَّ من الكتابة..."[٢].

وهذا ما ذكره الدكتور ممدوح، لعلَّه هو السبب الرئيس الذي حفز الشيخَ الأعظميَّ إلى حذف تعليقات المحدِّث الشيخ الألباني – رحمه الله تعالى – في هذه الطبعة التي أشرف على إخراجها هو نفسُه.

٣ – سنن ابن ماجه.

يُعتبَر كتاب "السُّنَن" للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الرّبعي القزويني (ت٢٧٣ه) من أهمِّ أمهات كتب الرواية، لذلك عَدَّه الأئمة من الأصول السِّتّة في الحديث. لقد نهج الإمامُ ابن ماجة في تصنيف هذا الكتاب منهجَ الإمام أبي داود والترمذي والنسائي في سُنَنهم، لذلك جاء منهجه في سننه يقارب منهجَ من سبقه في تصنيف السنن. فقد رتَّبه – رحمه الله تعالى – ترتيباً فقهياً غالباً على الكتب والأبواب، وبدأ الكتابَ بمقدمة قيمة تتضمَّن (٢٤) باباً عن اتّباع سنة رسول الله ﷺ، وساق فيه الأحاديثَ الدالة على حجية السنة، ووجوب اتِّباعها والعمل بها. ثم أبواب الإيمان والقدر وفضائل الصحابة... كما اهتمَّ في هذا الكتاب بوضع تراجم دقيقة للأبواب تعبِّر عن رأيه، ولم يهتمّ بالجمع بين الأحاديث المختلفة، إنما كان يذكر من الأحاديث ما يستدلّ به على ما اختاره من أحكام الفقه، كما أنه لم يشترط في كتابه الصحة، وإنما أخرج فيه الصحيحَ والضعيف، بل والمنكر والموضوع، وهي قليلة.

ولهذا الكتاب تُوجَد مخطوطات كثيرة في مختلف مكتبات العالَم التي تعنى بالمخطوطات الإسلامية، واختار منها الشيخ محمد مصطفى الأعظمي في تحقيق هذا الكتاب ثلاثَ مخطوطات تالية:

- النسخة الأولى بخطِّ المؤرِّخ المحدِّث الحافظ محمد بن محمود بن النَّجَّار (ت٦٤٣ه)، التي وجدها الشيخ في مكتبة مراد مُلاَّ بتركيا، رقمها (٤٠٠)، ونُسِخت في سنة ٦٢٤ه.

[١] يعني: الدكتور أحمد نور سيف، أحد تلامذة الشيخ الأعظمي في مرحلة الدراسات العليا.

[٢] محمود سعيد محمد ممدوح، الاتجاهات الحديثة في القرن الرابع عشر، ص٢٦٢.

- والنسخة الثانية في مكتبة الفاتح بتركيا، رقمها (٧٦٤)، وقد تَمَّ نسخها سنة ٦٢٣هـ.
- والنسخة الثالثة وجدها في مكتبة جار الله في المكتبة السليمانية باستانبول، رقمها (٢٩٠)، وتَمَّ نسخها في سنة ٦٠١هـ.

أما النسخة التي اعتمد عليها الشيخ في التحقيق فهي النسخة الثالثة الأخيرة، والتي اختارها لِما تحويه من المميّزات الكثيرة، من أهمّها سماعات وتوقيعات كبار المحدِّثين أمثال: عَلَم الدين البِرْزالي (ت٧٣٩هـ)، وجمال الدين أبي الحاج يوسف بن عبد الرحمن الْمِزِّي (ت٧٤٢هـ)، وشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، وبرهان الدين الحلبي سِبْط ابن العَجَمي (ت٨٤١هـ)، وبرهان الدين إبراهيم بن عمر البُقاعي (ت٨٨٥هـ)، والحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، وغيرهم.

عمله في تحقيق هذا الكتاب:

قام الشيخ الأعظمي بخدمة فريدة بتحقيقه لهذه المخطوطة، ويظهر عمله فيها من خلال النقاط التالية:

- قدَّم للكتاب مقدمةً علميةً قيمةً تتضمَّن (٣٣) صفحةً، ترجم فيها للإمام ابن ماجه ترجمةً وافيةً، ثم قام بتقييم كتابه "السُّنَن"، وترجم لرواته باختصار، ثم بيَّن الاختلافَ في نُسَخ السُّنَن، والاختلافَ في تعداد كتبها، والاختلافَ في ترتيب بعض أبوابها، والاختلافَ في وجود بعض الحديث وعدمه في مختلف نُسَخها. ثم ذكر نُسَخَ السُّنَن المخطوطة، ووصف النسخةَ التي اعتمد عليها في التحقيق، وأثبت صحةَ نسبتها إلى صاحبها. ثم ذكر ما تشتمل عليه هذه النسخة من القراءات والسماعات. وساق إسنادَ هذه النسخة وترجم لرواتها، كما ذكر ميزات هذه النسخة التي تفرَّدت بها. ثم وضَّح المنهجَ الذي اتَّبعه في تحقيق هذا الكتاب[١].
- خرَّج الأحاديثَ لبيان مَن رواها من المحدِّثين الآخرين، ولم يبيِّن درجتَها من حيث الصحة والحسن والضعف.
- شكَّل أحاديثَ الكتاب، أخذاً من طبعة الأستاذ فؤاد عبد الباقي لسنن ابن ماجه.

---

[١] انظر: محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لكتاب "سنن ابن ماجه"، ج١، ص١٥، ٤٨.

- علَّق على الأحاديث مستفيداً من "كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه" للشيخ محمد بن عبد الهادي التَّتَوي أبي الحسن نور الدين السِّنْدي (ت١١٣٨هـ)، و"مصباح الزجاجة في زوائد سنن ابن ماجه" للإمام شهاب الدين البوصيري (ت٨٣٩هـ).
- عدَّل بعضَ التعديلات في كتابة الرموز في الإسناد، مراعاةً للطلاب الذين لم يتعوَّدوا على قراءة كتب الرواية التي تُختصَر فيها ألفاظُ الأداء والتحمُّل مثل "حدَّثنا"، و"أخبرنا" وما شاكل ذلك في الكتابة، فكتب الشيخُ تلك الصِّيَغَ بكاملها.
- قام بعمل الفهرسة اللاَّزمة لهذا الكتاب مستخدماً في ذلك كلِّه الحاسوبَ، تيسيراً وتسهيلاً للبحث، ولسرعة إنجازه.

طبع الشيخ الأعظمي هذا الكتابَ على نفقته الخاصة، في شركة الطباعة العربية السعودية، في عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ثم أصدر له الطبعة الثانية في عام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ويقع الكتاب في أربع مجلَّدات، من الحجم الكبير.

٤ – العِلَل للإمام علي بن الْمَدِيْنِي.

هو كتاب لفرد زمانه الإمام أبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السَّعْدي المعروف بابن المديني (ت٢٣٤هـ)، الذي كان شيخَ الإمام البخاري، وعالِمَ الحديث في زمانه، وأعلَمَ أهل عصره بعِلَل الحديث إطلاقاً، وقد بلغ في علم علل الحديث واختلافه شأواً كبيراً، ووصل درجةً لم يصلها غيره.

أَلَّف الإمام ابن المديني هذا الكتابَ الذي يُعَدّ من أجلِّ كتب العِلَل على صِغَره، إذ أنه ملخَّصٌ وافٍ فيه ما قلَّ ودلَّ، كثيرُ النفع والفائدة، غزيرُ المادة، وهو نموذج من كتب العِلَل المؤلَّفة على نسق المسائل المتفرِّقة، والأجوبة غير المرتَّبة، ينقل فجأةً من موضوع إلى موضوع، ثم يُجيب عن مسألته إجابةً شافيةً تُغني عن المزيد فيها[١].

تناول المؤلِّف الإمام في هذا الكتاب العِلَلَ في أربعة أقسام: تكلَّم في أولها عن مقدّمات عامة في العلل وعلم الرجال، بيَّن فيها طبقات الرواة في مختلف الأمصار مع ذكر أوّل من صنَّف في الحديث فيها. وقام في القسم الثاني بعملية استقصاء للرواية عن بعض الرواة، كما ذكر فيه مسارات الرواية في البلدان، وهو يتابع الروايةَ عن شخص واحد فيذكر مَن سمع منه

[١] انظر: إبراهيم محمد علي، الإمام الحافظ علي ابن المديني شيخ البخاري وعالم الحديث في زمانه، ص١١٣.

ومَن لم يسمع. وفي القسم الثالث ذكر مجموعةً من الأحاديث، وبيَّن علةَ كلٍّ واحد منها. أما القسم الرابع فقد تعرَّض فيه لعدد من الرجال من حيث العدالة والضعف، وثبوت الرواية عنهم أو انقطاعها، كما أنَّه تصدَّى فيه لبيان لكثير من الوفيات والكُنَى.

عمله في تحقيق هذا الكتاب:

وكان هذا الكتاب مع أهميته القصوى وقيمته العلمية الكبيرة، ظلَّ مخطوطاً لقرون طوال، وكانت له نسخة فريدة في مكتبة سلطان أحمد الثالث بإستنبول في تركيا، والتي حصل عليها الشيخ مصطفى الأعظمي، وتناولها بالتحقيق والتعليق عليها، ويتلخَّص عمله في خدمة هذا الكتاب فيما يأتي:

- أثبت أولاً صحةَ نسبة المخطوطة إلى المؤلِّف، وذلك بدراسة إسنادها إلى المؤلِّف.
- قام بتحقيق نصِّ الكتاب، وقد عانَى في ذلك مشاقّاً كثيرةً؛ وذلك بسبب عدم وجود نسخة أخرى له تُعينه في المقابلة معها، كما ذكر ذلك في مقدمة تحقيقه للكتاب ما نصُّه: "بما أنه لا تُعرَف للكتاب نسخة أخرى، وكانت النسخة - وهي الوحيدة - سقيمةً إلى حدٍّ كبير، خاليةً عن الإعجام أحياناً؛ لذلك عملُ تحقيق نصِّ الكتاب - وهو الهدف الأساسي من تحقيق المخطوطات - لم يكن سهلاً ميسَّراً، ولكي أطمئنّ على صِحَّة النَّصِّ؛ قمتُ بمراجعة النصوص في مظانِّها من كتب الحديث والتفسير والتراجم وغير ذلك"[1]، وهكذا تمكَّن الشيخُ من إرجاع النصوص - التي استدلَّ بها المؤلِّف الإمام - إلى مصادرها، وكذلك تمكَّن بملء بعض البياض الموجود في أصل النسخة.
- خرَّج الأحاديثَ الواردة في الكتاب، وهو كذلك كان عملاً شاقّاً على الشيخ؛ إذ يكتفي المؤلِّفُ كثيراً ما بذكر طرف الحديث فقط أو جزء منه. ولم يبيِّن الشيخُ درجةَ الأحاديث من حيث الصِّحّة والحسن والضعف، وعذرُه في ذلك - كما ذكره في مقدمته للكتاب - أنَّ هذه المهمة قد قام المؤلِّفُ ابن المديني نفسُه، إذ هو إمام أئمة الجرح والتعديل، فكفى قراء الكتاب مؤنة الكلام.

[1] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لكتاب "العلل" لعلي بن المديني، ص١٩، ٢٠.

- أكَّد في مقدمة تحقيقه لهذا الكتاب أنه انتشر برواية القاضي أبي الحسن محمد بن أحمد ابن البراء بن المبارك العبدى البغدادي (ت٢٩١هـ)، الذي كان من ثقات الرواة[١]، ثم روى عنه الأئمة الحفاظ أمثال: ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، وعثمان بن أحمد الدَّقَّاق (ت٣٤٤هـ)، ومحدِّث بغداد أبي محمد دَعْلَج بن أحمد السجزي (ت٣٥١هـ)، وأبي محمد الحسن بن محمد بن إسحاق الإسفرائيني (ت٤١٤هـ)[٢].

هذه بعض أبرز ملامح تحقيق الشيخ الأعظمي لهذا الكتاب. وقد طُبع الكتاب في المكتب الإسلامي في بيروت عام ١٩٨٠م، وهو يقع في (١٣٩) صفحة.

٥ - كتاب التمييز: للإمام أبي الحسن مسلم بن الْحَجَّاج بن مسلم القُشَيْرِيّ النَّيْسابوري (ت٢٦١هـ):

يُعتبَر هذا الكتاب فريداً في بابه وقيّماً في موضوعه، وهو يوضِّح منهجَ المحدِّثين في نقد الأحاديث، ويبيِّن عُمْقَ نظرهم، وشمولها جوانبَ البحث النقدي في الأحاديث، وأنهم شملوا بالدرس والبحث كل احتمالات القوة والضعف، والعوامل المؤثِّرة فيهما سنداً ومتناً، وأعطوا كلَّ حال حكمه المناسب له، فجاء عملهم موفياً بالغرض المطلوب، وهو تمييز المقبول من المردود على غاية من الدقة المنهجية، والبحث العلمي، مما دفع بالباحثين الأجانب إلى الاعتراف بدقة المحدِّثين، وحُسْن صنيعهم، ووضوح قواعدهم، وسبقهم لجميع الأمم السابقة في النقل والرواية بالإسناد، والتحرِّي في معرفة رجاله ودرجاتهم من العدالة والضبط[٣].

فكان هذا الكتاب - وما زال - رداً على القائلين بتعذُّر الحكم على صحة الأحاديث وضعفها، وإخماداً للمتقوِّلين بأنَّ حكم المحدِّثين على الأحاديث لا يخضع لمنهج علمي، وإسكاتاً للناعقين بأن أحكام المحدِّثين وأقوالهم على الأحاديث ورواتها مضطربة.

ولكن للأسف... فقد ضاع من هذا الكتاب القيّم الفذّ أكثَرُه، وما وصلنا فهو عبارة عن الجزء الأول منه فقط، والذي كان محفوظاً في المكتبة الظاهرية بدمشق، وقد ضاعت من المخطوطةِ الأصليةِ الورقةُ الأولى، وأوراقٌ من الأخير لا يُعلَم قدرُها، إلاَّ أنَّ المتبقّي منه كبير كما يبدو من نقل العلماء.

---

[١] الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص٦٥٩.

[٢] انظر: علي بن المديني، العلل، ص ١٩، ٢٣.

[٣] محمد صبحي حسن حلاّق، في مقدمته لتحقيق كتاب "الأول من كتاب التمييز للإمام مسلم بن الحجاج القشري"، ص٤.

عمله في تحقيق هذا الكتاب:

أما عمل الشيخ الأعظمي في تحقيق هذه المخطوطة فهو كما يلي:

- حقَّق أولاً اسم المخطوطة، وبما أنَّ الورقة الأولى منها ضائعة، فكان من الصعب العثور على اسم المخطوطة الذي سَمَّى به صاحبُها الإمام مسلم رحمه الله تعالى، كما لا تُوجَد على هذه النسخة قراءاتٌ أو سماعاتٌ تدلّ على اسمها، لذا سَمّاها الشيخُ "التمييز"، واعتمد في تسميته بذلك على الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى، الذي أوّلُ مَن تحقَّق مِن اسم هذه النسخة، فذكرها في فهرسته لمخطوطات دار الكتب الظاهرية[1]، كما تتأكّد صحة هذا العنوان بمقارنة ما نقل عن هذا الكتاب عديد من العلماء الأجلاء في كتبهم، كالحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ) في "التقييد والإيضاح"، والحافظ الْمِزِّي (ت٧٤٢هـ) في "تهذيب الكمال"، والحافظ ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) في "شرح علل الترمذي، والحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في "فتح الباري".
- ثم أثبت صحةَ نسبة المخطوطة إلى صاحبه الإمام مسلم رحمه الله تعالى، وذكر أنَّ أبا حاتم مَكِّي بن عَبْدان بن محمد بن بكر النيسابوري (ت٣٢٥هـ) روى هذه النسخةَ عن الإمام مسلم، كما روى عنه غيرها من كتب أخرى، ثم جزم المؤلِّف في قوله بصحة نسبة الكتاب إلى المؤلف بما تبيَّن له بمقارنة أسلوب مسلمٍ في صحيحه مع أسلوبه في كتاب "التمييز" هذا.
- ثم قام بتحقيق نصِّ الكتاب، وبما أنَّ له نسخة فريدة وعتيقة جداً، فلم يكن تحقيقُ النصِّ سهلاً ميسَّراً عليه؛ لذلك اضطُرَّ – المحقِّق – إلى مراجعة نصوص هذه النسخة في مظانِّها من كتب الحديث والرجال والتراجم، حتى تمكَّن من إرجاع أكثر النصوص إلى مصادرها[2].

---

[1] انظر: محمد ناصر الدين الألباني، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية المنتخب من مخطوطات الحديث، ص٥٤٦.

[2] انظر: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، كتاب التمييز، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ص١٥٩، ١٦٢.

طُبع هذا الكتاب لأول مرةٍ ضِمن مطبوعات جامعة الرياض في عام ١٣٩٥ه، وصدَّره الشيخ بمقدمة طويلة في النقد عند المحدِّثين. ثم طُبع عن مكتبة الكوثر بالرياض في عام ١٤١٠ه، وهي تشتمل على (٢٣٤) صفحةً، ومن مزايا هذه الطبعة أنها مصحَّحة ومعدَّلة.

٦ – مغازي رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم لعُرْوَة بن الزُّبَير برواية أبي الأسود عنه:

"الْمَغَازِي" جمعُ "مَغْزَى"، وهو موضع الغَزْو، ويمكن أن يكون مصدراً من "غَزَا يَغْزُوْ"، فيُقال: غزا، يغزو، غزواً، ومغزىً، ومغزاةً، وهو غازٍ. والغزوُ: السَّيْرُ إلى قتال العدوّ، ويأتي أيضاً بمعنى: القصد[1].

ولا يكون إطلاق "كتب المغازي" إلا على مغازي رسول الله ﷺ وحروبه، التي كانت محطَّ عناية المسلمين منذ الصدر الأول، وظهرت هذه العنايةُ واضحةً عند الصحابة وأبناء الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، وهم يسألون آبائهم عن مشاهدهم مع رسول الله ﷺ، وذكرياتهم عنها؛ لأن هؤلاء الأبناء يعتزّون بسابقة آبائهم أو بمواقفهم المشرفة إلى جانب النبيّ ﷺ. فعبدُ الله بن الزُّبَير كان يسأل أباه الزُّبير بن العَوَّام وهو يمدّ يدَه إلى جراحة كانت في صدره عن أسبابها وقصتها ومواقفه مع رسول الله ﷺ.

وهكذا كان للتابعي الجليل عُرْوَة بن الزُّبَيْر بن العَوَّام (ت٩٤ه) اهتمام كبير بمغازي رسول الله ﷺ، حتى أنه ألَّف فيها كتاباً أشار إليه غيرُ واحدٍ من المؤرِّخين والمؤلِّفين المسلمين في كتبهم إلى أنه أول من ألَّف في ذلك، ومنهم أبو عبد الله محمد بن عمر الواقدي المدني (ت٢٠٧ه)، الذي قال: "كان عروة فقيهاً عالِماً، حافظاً ثَبْتاً، حُجّةً، عالِماً بالسِّيَر، وهو أول من صنَّف المغازي"[2].

وذكر ابن النديم (ت٤٣٨ه) في "الفهرست" وهو يتحدَّث عن أبي حسان الذي روى كتابَ المغازي عن عروة بن الزبير، فقال في ترجمته: "وله في الكتب: كتاب مغازي عروة بن الزبير"[3].

---

[1] انظر: فاروق حمادة، مصادر السيرة النبوية، ص٨٣. وقال الأزهري: "والمغزى، والمغزاة، والمغازي: مواضع الغزو، وقد تكون الغزو نفسه، وتكون المغازي: مناقبهم وغزواتهم. والغزوة: المرة الواحدة من الغزو. (انظر: فاروق حمادة، مصادر السيرة النبوية، ص٨٣).

[2] ابن كثير، البداية والنهاية، ج٩، ص١٢٤.

[3] ابن النديم، الفهرست، ص١٢٣.

وذكر الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ) في ترجمة أبي الأسود الذي روى كتابَ المغازي عن عروة بن الزبير، فقال: "نزل أبو الأسود مصرَ، وحدَّث بها بكتاب المغازي لعروة بن الزبير عنه"[١].

كما ذكر ابن خَلِّكان (ت٦٨١هـ) في ترجمته لعروة أنه أوّلُ من ألَّف في السيرة[٢]، وكذلك حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) في "كشف الظنون"[٣].

وهكذا أطبق المؤرِّخون والمؤلِّفون من القرن الثاني حتى الآن على أنَّ عروة بن الزبير ألَّف كتاباً في المغازي، كما أنَّ كثرة النقول عنه عند محمد بن إسحاق (ت١٥١هـ) ثم عند الواقدي تدلّ دلالةً قاطعةً على أنَّ عروة أول من دوَّن في المغازي، وبذلك يُعتبَر كتابُ عروة بن الزبير هذا، أولَ كتابٍ دُوِّن في السيرة النبوية على الإطلاق، فهو يشتمل على أجزاء من أقدم ما كُتب في سيرة رسول الله ﷺ، وقد ظلَّت الكتب تحفل بنقول عنه منذ بدأ تدوين سيرة النبي ﷺ دون أن يكون لدى مؤلِّفيها نصٌّ كاملٌ أو متكامل لرواية عروة بن الزبير للسيرة النبوية.

وقد روى عن عروة بن الزبير هذا الكتابَ عددٌ من تلامذته، منهم: أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن القرشي الأسدي المدني الشهير بيتيم عروة (ت١٣٠هـ)، ثم روى عنه عدد من المحدِّثين، منهم: أبو عبد الرحمن عبد الله بن لهيعة بن عُقْبَة الحضرمي المصري (ت١٧٤هـ).

ولكن أصل الكتاب الذي وضعه عروة بن الزبير ﵁ لم يُعرَف عنه شيءٌ إلى يومنا هذا، ولعلَّ عداده من المفقودات، الأمرُ الذي حدا الشيخَ مصطفى الأعظمي إلى استخراج المغازي لعروة بن الزبير من بطون الأسفار، برواية عبد الله بن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير، وقد جمع الشيخ تلك الروايات فحقَّقها، وبذل في ذلك مُهجَه، وصرف جهدَه، حتى ظهر هذا الكتاب لأول مرة في عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م).

ومن الفوائد الكبرى التي حقَّقها نشرُ هذا الكتاب: تصحيحُ الأخطاء التاريخية لدى الباحثين عن حركة التأليف عند المسلمين، وخاصةً فيما يتعلَّق بالسيرة النبوية، فلأنّ إلى ما قبل

---

[١] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٨، ص٢٩.
[٢] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج١، ص٥٨٦.
[٣] حاجي خليفة، كشف الظنون، ج٢، ص١٧٤٧.

فترةٍ وجيزةٍ لم تكن في أيدينا إلا عدة أحاديث منتخبة من مغازي موسى بن عُقْبَة (ت١٤١هـ)، وسيرة ابن إسحاق (ت١٥١هـ) بتهذيب ابن هشام (ت٢١٨هـ)، وجزء من المغازي للواقدي (ت٢٠٧هـ).

وهذا الكتاب يزيدنا في علمنا عن المؤلَّفات القديمة في السيرة النبوية العاطرة، كما أنه يكشف النقابَ عن صلة مغازي موسى بن عقبة بهذا الكتاب، والتي ادَّعى المستشرق "شاخت" أنَّ أحاديثها كلها وُضعت في القرن الثاني في العصر العباسي، بل وُضع بعضها بعد وفاة موسى بن عقبة، ثم أُلحقت بكتابه!!. فكتابُ المغازي لعروة بن الزبير تُعتبَر نسخةً من مغازي موسى بن عقبة، أو رواية أخرى عنه، وبذلك يقبر ادِّعاء وضع مواد مغازي موسى بن عقبة في العصر العباسي؛ لأنه ربما أُلِّف هذا الكتابَ قبل مجيء العباسيين بنصف قرنٍ من الزمان[1].

عمله في جمع مغازي عروة وتحقيق نصوصها في هذا الكتاب:

وخلال ما سنذكره فيما يلي، يتّضح لنا عملُ الشيخ الأعظمي في جمع نصوص هذا الكتاب من بطون كتب السيرة، ثم في تحقيق نصوصها:

١) كتب الشيخُ مقدمةً طويلةً لهذا الكتاب، تحتوي على (٩٠) صفحة تقريباً، تحدَّث فيها عن نشأة الكتابة في السيرة النبوية، وعن دور الصحابة ﷺ في تسجيل وقائع السِّيرة، وعن دور التابعين في التأليف في السيرة. ثم تحدَّث عن دور عروة بن الزبير الرِّيادي في التأليف في السيرة و المغازي، ثم ترجم له ولأسرته. ثم تكلَّم عن كتاب المغازي ورواته، ثم عن رواية أبي الأسود عنه. ثم عرَّف المنهجَ المتّبع في استخراج وجمع مغازي عروة. ثم بيَّن القيمةَ العلميةَ لكتاب المغازي لعروة، ثم ذكر محتوياته. ثم تكلَّم عما أثاره بعض المستشرقين حول تأليف الكتب في السيرة النبوية، وناقشهم مناقشةً علميةً جادةً في ذلك.

٢) استخرج مغازي عروة بن الزبير ﷺ بجمع رواية عبد الله بن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة، من مصادر متنوّعة، وفي طريقة استخراجها وجمعها يقول الشيخ في مقدمته: "وحرصتُ في بادئ الأمر أن أجمع الروايات بهذا الإسناد فقط، ويمكن القول أنَّ سبعين بالمئة من مواد هذا الكتاب مستقاة ومروية بهذا الإسناد وحده. ثم وجدتُ عدداً من

[1] انظر: محمد مصطفى الأعظمي، مقدمة تحقيقه لكتاب "مغازي رسول الله ﷺ لعروة بن الزبير، ص٨، ٩.

الغزوات رواها عروة، وكذلك ذكرها موسى بن عقبة، ثم جمع بين روايتهما مَن جاء بعدهما. أو ذكر رواية موسى بن عقبة ثم أشار إلى أنَّ أبا الأسود رواه بمعنى ما ذكر موسى بن عقبة. الأمرُ الذي يدلُّ على وجود قصة مماثلة عند عروة بن الزبير. وفي هذه الحالة اضطُررتُ إلى الاستعانة برواية موسى بن عقبة مع الإشارة إلى رواية عروة حسبما فَعَله المصدر الذي نقلتُ منه المعلومات. وهناك نقولٌ قليلةٌ جداً عن غير رواية ابن لهيعة، مثلاً رواية اللَّيْث بن سعد المصري (ت١٧٥ه) أو مصعب بن ثابت الزُّبَيري (ت١٥٧ه)، عن أبي الأسود، وعلى كلٍّ هذا لا غبارَ عليه؛ لأنهما من مرويات أبي الأسود عن عروة"[1].

٣) أضاف في أماكن قليلة جداً بين المعكوفتين جُمُلاً أو فقرةً من كتاب آخر، أو من رواية أخرى؛ وذلك لربط الحوادث وسدِّ النقص.

٤) وضع العناوينَ على جميع موضوعات الكتاب بين المعكوفتين.

٥) علَّق على ما يحتاج إليه الأمر من التعليق.

٦) ذكر في هوامش الكتاب بعضَ المراجع التي تتحدَّث عن الموضوع، وفي ذِكْر المراجع قدَّم أقدمَها بغضِّ النظر عن مَنْزلة المؤلِّف، لذلك نجد في الهوامش أنه كثيراً ما يقدِّم الواقديَّ، ويؤخِّر البخاريَّ، وإلا فالبخاريُّ على رأس القائمة لإمامته ومنْزلته في الحديث النبوي[2].

طبع هذا الكتابَ مكتبُ التربية العربي لدول الخليج بالرياض، عام ١٤٠١ه/١٩٨١م، وهو يقع في (٢٦٤) صفحة. كما صدرت له طبعة مترجَمة باللغة الأردوية من إدارة الثقافة الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية في إسلام آباد بباكستان في عام ١٩٨٧م. وكذلك قد تمت ترجمته بالإنكليزية لكنها لم تُطبَع بعد.

وهذا ما ذكرته في هذا المطلب من نفائس كتب الحديث ونوادرها، فإنها رأت نورَ الطباعة لأول مرة حين قام الشيخ الأعظمي بتحقيقها ونشرها، وبذلك فإنه قد أسدى خدمةً عظيمةً للحديث النبوي، والتي تُلهِج ألسنةَ الباحثين وطلبة العلم بالدعاء والشكر له مدى الدهر.

---

[1] محمد مصطفى الأعظمي، مقدمة تحقيقه لكتاب "مغازي رسول الله ﷺ لعروة بن الزبير، ص٦٤، ٦٥.

[2] محمد مصطفى الأعظمي، مقدمة تحقيقه لكتاب "مغازي رسول الله ﷺ لعروة بن الزبير، ص٦٥.

المطلب الثالث: جهوده في تطويع الحاسوب الآلي لخدمة الحديث النبوي:

إنَّ الحديث النبوي أوحَدُ العلومِ الشرعية، الذي لقي من العناية والاهتمام به من علماء الأمة في كل عصر من العصور ما لم يلق مثله أيُّ علمٍ من تلك العلوم حتى قيل إنه علمٌ "نَضِجَ واحترق". لقد بدأ الاهتمام به مِن السَّلَف من حفظِه في الصُّحُف والأوراق. ثم مَرَّ بتزيينه بالنقط والتشكيل، وما تبع ذلك من مراحل استجدَّت فيها تقنياتٌ استدعت أن تُسَخَّر لخدمة هذا النور والهدى والحكمة، إلى أنْ جاء عصر الطباعة؛ حيث كانت ثورة تقنية في نشر العلم النبوي وتيسير الحصول على مصادره، ثم ما تلا ذلك من الاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة – مقروءة ومسموعة ومرئية – في إيصال هذا الخير ونشره. ولم يزل يتواصل الاهتمام بهذا العلم المبارك، مع تقدُّم الوسائل والتقنيات، وهو ينال من ذلك النصيبَ الأوفر.

وهذ العصر الذي نعيشه، لا شَكَّ أنَّ من أهمّ سِماته التطوُّرُ في مجال المعلومات، "الذي أحدثه الحاسوب الآلي؛ ليصبح مقياساً ومعياراً لتقدُّم الأُمَم، وذلك بما له من قدرة فائقة على إنجاز عمليات متعدِّدة من تخزين لكَمٍّ هائلٍ من النصوص، واسترجاعها، ومعالجتِها بطُرُق مختلفة تعجز عن مثلها القدرات البشريه. وحيث إنَّ الدِّين أهَمُّ ما لدى المسلمين في حياتهم، وأنَّ الِحفاظ عليه، ونشرَه شُغلهم الأساسي في هذا الوجود؛ كان لزاماً عليهم تطويع الحاسوب لخدمة كتاب الله تعالى وسُنَّة نبيِّه، خاصةً والموسوعات المحفوظة في صدور الرجال أصبحت نادرةً أو أقلّ من النادرة"[١].

فالحاسوبُ ييسِّر سُبُلَ الوقوف على آلاف من متون الحديث، وأقوال الأئمة في حاله، وكذا الوقوف على نَقَلة الحديث النبوي، ومعرفة أقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم. كما يحقِّق هذا الجهازُ للباحث نتائجَ ما كان باستطاعته تحقيقها بالوسائل البحثية التقليدية؛ كالبحث في إسناد الخبر، ورواية بعض الرواة عن بعض على وجه الخصوص، والوقوف على أفراد الخبر وغرائب الروايات،كما أنه يساهم في التحقق من الروايات الموقوفة والمقطوعة مما كان الوقوفُ عليه متعسِّراً بطُرُق البحث اليدوية التقليدية، كذلك فهذه التقنية تُساهِم أيضاً في تيسير الجمع والموازنة والمقابلة للتحقق من العِلَل والاختلاف في الرواية بين راوٍ وآخر، وبين رواية وأخرى، وغير ذلك من دقائق هذا العلم ونوادره.

[١] انظر: مقدمة كتاب "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية، ص٩، ١٠.

وأوّلُ مَن فكَّر في تطويع الحاسوب الآلِي للحديث النبوي، ومَن له الريادة في تسخير هذا الجهاز لخدمته، هو الشيخ محمد مصطفى الأعظمي، كما شهد بذلك العلامة المحقِّق الشيخ أحمد معبد عبد الكريم[١] حيث قال: إن الشيخ الأعظمي "كان فعلاً من السابقين إلى استخدام الحاسوب المعرب في هذا المجال، بل هو الأول حسب علمي ومعاصرتي"[٢].

وقد تعرَّف الشيخ الأعظمي على هذه التقنية في السبعينات من القرن الماضي عندما كان مقيماً في بريطانية لأجل إعداد رسالة الدكتوراه في جامعة كمبردج، حيث عرف لأول مرة استعمال الحاسب الآلِي في دراسة الكتب الدينية اليهودية والمسيحية، وكان الأمر لا زال في بدايته.

ثم دُعي الشيخُ بعد نحو عشر سنوات إلى ندوة عن الإمام البخاري بمناسبة مرور اثني عشر قرناً على ولادته، والتي عُقدت بمدينة شيكاغو في الولايات المتحدة عام ١٣٩٥هـ (الموافق ١٩٧٥م)، وأُثيرت في هذه الندوةِ الدعوةُ إلى استخدام الكمبيوتر في دراسة السنة النبوية، وتكلَّم أحد المدعوين من المستشرقين عن استعماله في دراسة السُّنَّة النبوية، فشَمّ الشيخُ من كلامه رائحةَ المؤامرة على الحديث النبوي، إذ أنَّ الهدف من ذلك هو اختلاق الشبهات والأخطاء أكثر من خدمة السنة النبوية نفسها، وشعر الشيخُ بالخطر على السنة النبوية بتَلاعُب هؤلاء معها والدَّسِّ فيها عن طريق الحاسب الآلِي إذا سبقوا المسلمين في استخدامه، وانطلاقاً من الشعور بذلك الخطر، عزم الشيخ على تفريغ طاقته وتكريس جهده في استخدام هذا الجهاز ثم تطويعه لخدمة الحديث النبوي. فلَمّا انخرط الشيخ في سِلك التدريس في قسم الكتاب والسّنة في جامعة الملك سعود بالرياض في المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٣م، كانت هذه الجامعةُ أكبرَ مشجِّعٍ له على استمراره في إنجاز هذا المشروع العلمي العظيم، وبذلك سبقت هذه

---

[١] هو أحمد معبد عبد الكريم سليمان حسن كُلَيْبَاتِي: (من مواليد عام ١٣٥٩هـ، الموافق١٩٣٩م): أحد علماء مصر البارزين في الحديث وعلومه. درس في جامعة الأزهر، ثم في كلية أصول الدين من جامعة القاهرة وتخرَّج فيها بشهادة الماجستير فالدكتوراه في الحديث النبوي. عمل أستاذاً في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ثم في كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق فرغ جامعة الأزهر. ومن مؤلفاته: "الحافظ العراقي وأثره في السنة"، و"علوم الحديث بين المتقدمين والمتأخرين". انظر ترجمته في "ويكي بيديا".

[٢] أحمد معبد عبد الكريم، الحاسب الآلي واستخدامه في علوم السنة، انظر هذا المقال في "موسوعة علوم الحديث الشريف"، ص٣٣٨.

الجامعة في مجال دراسة السنة النبوية بواسطة الحاسب الآلي لا على جامعات المملكة وحدها بل على جامعات العالم كلها، إذ قام أحد منسوبيها بهذا العمل العلمي المبتكر.

وكان مِن أولَى ثمرات هذا المشروع كتابُ "سنن ابن ماجه"، الذي استعمل فيه الشيخُ الحاسوبَ في تخريج أغلب الأحاديث الموجودة في هذا الكتاب، كما استعمله أيضاً في وضع كافة الفهارس له[١].

مشروعه في استخدام الحاسوب الآلي في الحديث النبوي:

خطَّط الشيخ الأعظمي مشروعاً لاستخدام الحاسوب الآلي في الحديث النبوي في السبعينات من القرن الماضي، وذكر عن هدفه الرئيسي في ذلك أنه "لخدمة السنة النبوية؛ وذلك عن طريق تيسير الوصول إليها، سواء أكان من قِبَل الباحثين المتخصِّصين، أو عامة المثقَّفين"[٢].

ثم تحدَّث الشيخ عن مشروعه هذا بشيء من التفصيل، في ندوة علمية عالمية عُقدت[٣] في مدينة جُدَّة في المملكة العربية السعودية عام ١٤١١ﻫ (الموافق ١٩٩٠م)، تحت عنوان: "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية"، وذكر الشيخ في تلك الندوة عن خطوته الأولى في مشروعه أنه سيجمع مخطوطاتِ الحديث ثم يقوم بالمعارضة والمقارنة بها، وقال: إنه "نظراً لِما يمكن من الاستفادة من الكتب المخزونة في الحاسب الآلي بطُرُق متعدّدة، في ترتيبها وتنسيقها على أنماط شَتّى؛ لا بُدَّ من الاعتناء بصحة النصوص المخزونة، وإلا ستكون النتائج وخيمة جداً...، ومن هنا فكّرتُ أن أقوم بهذا العمل بنفسي، ومن هنا بدأ البحث عن المخطوطات، وبما أنها تُوجَد مخطوطات كثيرة لبعض كتب السُّنّة، على سبيل الذكر: صحيح البخاري مثلاً، فقد اطّلعتُ على ما يزيد على مئة مخطوطة في استانبول وحدها، ويصعب على الفرد أن يحصل على أفلام لتلك المخطوطات من جهة، ومقارنة المطبوع بمخطوطات كثيرة من جهة أخرى، ولذلك كان لا بُدَّ من وضع خطة لانتقاء المخطوطات، والتي تتلخَّص في: أن تكون المخطوطة

---

[١] انظر: محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لكتاب "سنن ابن ماجه"، ج١، ص٦، ٧.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، مشروع خدمة السنة، وهو بحث منشور ضمن أبحاث كتاب "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية"، ص٢٥٩.

[٣] من قِبَل المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجُدَّة، تحت إشراف مجمع الفقه الإسلامي، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجُدَّة.

كاملةً قدر الإمكان، وأن تكون غيرَ ملفقةٍ، وأن تحمل سماعاتٍ وقراءاتٍ للمحدِّثين المعروفين. وبعد بحثٍ طويلٍ، وجهدٍ مُضْنٍ، وإنفاقٍ سخيٍّ تجمَّعت لدي الأفلام الكثيرة لمسند الإمام أحمد، والأصول السِّتَّة، ما عدا سنن النسائي رحمه الله"[١].

ثم قام الشيخ بوصف تلك المخطوطات، ثم سرد أسماءَ ما أدخله من كتب الحديث في الحاسب الآلِي، حتى تاريخ ١٤٠٩/١١/١٩ه (الموافق ١٩٨٩/٦/٢٣م)، وذكر منها الكتب التالية:

١) مسند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.
٢) صحيح الإمام البخاري رحمه الله.
٣) صحيح الإمام مسلم رحمه الله.
٤) سنن الإمام أبي داود رحمه الله.
٥) سنن الإمام الترمذي رحمه الله.
٦) سنن الإمام النسائي رحمه الله.
٧) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: لابن حجر العسقلاني (النسخة المسنَدة).
٨) إتحاف السادة الْمَهَرة بزوائد المسانيد العَشَرَة: لأبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري (المجلدات الموجودة من النسخة المسنَدة مع تكملة النقص بالنسخة المختصرة، مع بذل المحاولة لإكمال الأسانيد الناقصة).
٩) المعجم الكبير للطبراني (عشرون مجلَّداً).
١٠) موطأ الإمام مالك رحمه الله: تحت الإدخال.
١١) الجامع الصحيح لربيع بن حبيب الفَراهِيدي.
١٢) ترجمة معاني صحيح البخاري باللغة الإنجليزية.
١٣) ترجمة معاني صحيح البخاري باللغة التركية.
١٤) ترجمة معاني صحيح البخاري باللغة الماليزية.
١٥) ترجمة معاني صحيح البخاري باللغة الفرنسية.

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، مشروع خدمة السنة، وهو بحث منشور ضمن أبحاث كتاب "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية"، ص٢٦٠، ٢٦١.

أ – ثم ذكر ما أُدخِل من كتب الرجال مثل:

١) تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني.

٢) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: لابن حجر، وهو تحت الطبع.

٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للمزي: و لم يبدأ العمل بعد.

ب – وما أُدخِل من كتب اللغة مثل:

١) مختار الصحاح: لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي: كاملاً.

٢) النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير الجزري: ثلاث مجلدات.

٣) القاموس المحيط: للفيروزآبادي: تحت الطبع.

ج – وما أُدخِل من كتب أخرى ذات صلة بمكتبة السُّنة مثل:

١) ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثَهم أحمدُ بن حنبل في المسند: لابن عساكر الدمشقي.

٢) دراسة عن الإمام البخاري – رحمه الله – وكتابه المسنَد.

٣) الإخوة: لعلي بن المديني رحمه الله.

٤) دراسة عن الإمام أحمد – رحمه الله – وكتابه المسنَد.

٥) المعجم الجغرافي للأمكنة الواردة ذكرها في كتب السُّنّة.

٦) الخرائط التاريخية وبعض الصُّوَر القديمة والحديثة.

ثم ذكر الشيخ تخطيطَه لإدخال ما لم يُدخِله في الحاسوب الآلي من كتب الحديث، فقال: "النية متّجهة – بحول الله تعالى وقوته – إدخالُ ما تبقى من أمهات كتب السُّنّة، ثم الأجزاء الحديثية، وأمهات كتب الرجال، إلا أنَّ الكتب التالية لها الصدارة:

١) سنن الترمذي:

٢) مصنَّف ابن أبي شيبة.

٣) مسنَد زيد بن علي.

٤) تراجم كتب السُّنّة باللغات المختلفة، وعلى سبيل المثال: ترجمة صحيح البخاري باللغة الإنجليزية نصف الكتاب. وباللغة الفرنسية كاملة. وباللغة الماليزية كاملة (مختصر الصحيح). وباللغة التركية مجلَّدين. وباللغة البنغالة والهندية والأردوية

والباشتو والأذربيجانية والألمانية والأسبانية أحاديث معدودة، وكما أدخل ترجمة صحيح مسلم (مختصر) باللغة الإندونيسية"[١].

ثم تحدَّث الشيخ عن تطوُّر مشروعه في الهدف وقال: "في سنة ١٤٠٢هـ (الموافق ١٩٨٢م)، بدأنا بصناعة المعجم المفهرس لألفاظ (سنن ابن ماجه) في الولايات المتحدة، وكانت هي أول تجربتنا في هذا المجال، وقد نجحنا فيها، والحمد لله...، كما أننا نجحنا كذلك في صفِّ فهارس (سنن ابن ماجه) بواسطة الحاسب الآلي مباشرةً في سنة ١٤٠٢هـ، وذلك بالتخاطُب بين الحاسوب وبين جهاز الصفِّ، ولعلها كانت أول تجربةٍ ناجحة في البلاد العربية في هذا المجال، وعلى هذا فكلٌّ ما هو مخزون لدينا من الكتب في الحاسب يمكن طبعُه في شكل الكتب على الفور بواسطة الصَّفِّ المباشر، وقد لا تحتاج إلى مراجعة البروفات، والحمد لله"...[٢]، ثم قال: "كما تمكنّا أيضاً من صناعة شجرة الأسانيد، والتي تبيِّن مدى انتشار حديث ما، مع ذكر مواضع وجودها في مختلف الكتب، كما أنه – أي الحاسوب الآلي – سيقوم بترتيب النصوص وتنسيقها حسب المشايخ، فيضع – على سبيل المثال – مروياتِ كافة أصحاب الزهري في موضع واحد، لتسهل المقارنةُ في ما بينها"[٣].

ثم بعد ذلك ألقى الشيخُ محاضرةً عامةً بكلية التربية في جامعة الملك سعود، وبيَّن فيها مسيرتَه في استخدام الحاسوب في التحقيق والتخريج، وأعلن فراغَه من إدخال وتخزين الكتب السابق ذكرها في الحاسوب، كما أعلن أيضاً في تلك المحاضرة أنه مستمرّ في العمل والتطوير والتغلُّب على الصعوبات الفنية في الحاسوب سواء في الإدخال أو الاسترجاع لِما هو مخزون، أو الفهرسة، حتى ينتهي من تحقيق وفهرسة باقي كتب المشروع التي سبق ذكرها، وطباعتها كما صنع في سنن ابن ماجه[٤].

---

[١] محمد مصطفى الأعظمي، مشروع خدمة السنة، وهو بحث منشور ضمن أبحاث كتاب "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية"، ص٢٦٢، ٢٦٥.

[٢] محمد مصطفى الأعظمي، مشروع خدمة السنة، وهو بحث منشور ضمن أبحاث كتاب "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية"، ص٢٦٥.

[٣] محمد مصطفى الأعظمي، مشروع خدمة السنة، وهو بحث منشور ضمن أبحاث كتاب "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية"، ص٢٦٦.

[٤] انظر: أحمد معبد عبد الكريم، الحاسب الآلي واستخدامه في علوم السنة، انظر هذا المقال في "موسوعة علوم الحديث الشريف"، ص٣٤٥، ٣٤٦.

أمّا مميّزات هذا المشروع فقد ذكرها الشيخ بالتفصيل في خُطَّتَه له تلك، التي عرضها في تلك الندوة العالمية فقال: "ينوي هذا المشروع في الوقت الراهن بتقديم الخدمات التالية للباحثين، وهي:

١) البحث عن حديث ما عن طريق كلمة أو عِدّة كلمات، أو راوٍ أو رواة، أو البحث عن طريق الكلمات والرواة معاً.
٢) تخريج حديثٍ ما، وما ذلك إما عن طريق البحث عن الكلمات المماثلة تماماً، أو بتحويله إلى الأصل الثلاثي، وذلك في كتاب واحد، أو في كتب متعدّدة.
٣) القراءة من الكتاب حسب ترتيب المؤلِّف.
٤) البحث عن الأحاديث حسب الموضوعات في كتاب واحد، أو عدة كتب.
٥) البحث عن متابعات الحديث وشواهده.
٦) معرفة تراجم رواة الكتب الستة في "تقريب التهذيب" لابن حجر، و"تهذيب الكمال" للمِزّي، و"تعجيل المنفعة" لابن حجر.
٧) معرفة ترجمة الراوي الذي ورد ذكره في إسناد حديث ما، والوصول إليه مباشرةً.
٨) البحث في "مختار الصحاح" للرازي، و"النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير، و"القاموس المحيط" للفيروزآبادي.
٩) معرفة معاني الكلمة الواردة في حديث ما، والوصول إليه مباشرةً.
١٠) معجم للأسانيد.
١١) شجرة كل حديث تبيِّن مدى انتشار الحديث، وأماكن وجوده في مختلف الكتب.
١٢) معرفة كافة مرويات راوٍ معيَّن في كتاب واحد، أو عدة كتب، مع معرفة مروياته عن شيخ معيَّن في كتاب واحد، أو عدة كتب.
١٣) البحث عن الحديث إما عن طريق اللفظ، أو عدةِ ألفاظٍ، بواسطة اللغة الإنجليزية، أو التركية، أو الماليزية.
١٤) إمكانية تغيير البنوط (Fonts) على الشَّاشة وعلى الطابع.
١٥) إمكانية تغيير الألوان.
١٦) استخراج المعلومات وتخزينها في الحاسوب الآلي في ملفٍّ خاصٍ.
١٧) الأماكن الجغرافية وتحديدها في الخريطة.
١٨) معلومات عن الْمُدُن مع الصُّوَر لها.

١٩) النظر في المخطوطات بالتسلُّل.
٢٠) الوصول إلى صُوُر المخطوطات من الحديث مباشرةً.
٢١) الفهارس المتنوعة للآراء الفقهية، والكلام في الجرح والتعديل.
٢٢) التسجيل الصوتي للأحاديث.
٢٣) المعلومات عن الكتب المخزونة.
٢٤) المعلومات عن مؤلِّفي الكتب المخزونة.

وعندما عرض الشيخ هذا المشروع لم تكن الاستفادة منه وقتئذ إلا بواسطة الحاسوب الآلي (أ.ب.م)، أو متوافق معه، ولكنه حين يكمل - المشروع - قد تسهل الاستفادة منه بواسطة جميع أنواع الحاسوب الآلِي الموجودة.

ومما يجب ذكره هنا أنَّ مخطوطات كتب الحديث التي أشار إليها الشيخ في بداية حديثه عن المشروع أنها ستُطبَع بعد تحقيقه ثم تُدخَل في الحاسوب، فلم يُحقَّق منها حتى الآن غيرُ مخطوطة كتاب "سنن ابن ماجه"، والتي طبعها الشيخ على نفقته الخاصة كما سبق أن ذكرت ذلك في المطلب السابق من هذا المبحث.

أمَّا التأخُّرُ الحاصلُ في إنجاز هذا المشروع العظيم المفيد رغم مضي عقدَين على تقديم الشيخ خُطَّتَه له، فلعلَّ ذلك لأسباب عديدة، منها أنه مشروعٌ عائليٌّ بحت ليس مدعوماً من قِبل الجهات الرسمية أو المؤسَّسات الخيرية شأن كثير من البرامج التي تَمَّ إنجازها في الفترات السابقة، وقد لَمَّح الشيخ الأعظمي إلى ذلك بنفسه في مقدمة تحقيقه لكتاب "سنن ابن ماجه"، حيث قال: "وقبل أن أضع القلمَ، أريد أن أوضِّح نقطةً هامةً، وهي أنَّ المشروع شخصيٌّ بحتٌ، والفضل في هذا كلِّه وغيره لله أولاً وآخراً، وبعونه تَتِمّ الصالحات. ولم أتلقَّ، أو بالأحرى لم أقبل مساعدةً عينيةً من أي فرد أو جهة رسمية أو غير رسمية...، وقد اشتركتْ معي في هذا المشروع الأسرةُ بكاملها...، وقد أكرمني الله بابني المهندس عقيل محمد الأعظمي[1]، الذي هو نعْم العون لي من بداية المشروع، لا في كتابة البرامج المختلفة فحسب؛ بل وفي تحمُّل كلِّ أعباء تشغيل الكمبيوتر بالرياض وبالولايات المتّحدة، براحته وحتى بدراسته أحياناً..."[2].

[1] هو الدكتور محمد عقيل الأعظمي: أستاذ مساعد في قسم علوم الحاسب، كلية علوم الحاسب والمعلومات، جامعة الملك سعود بالرياض.

[2] محمد مصطفى الأعظمي، في مقدمة تحقيقه لكتاب "سنن ابن ماجه"، ج١، ص٩، ١٠.

وكذلك من أسباب عدم ظهور هذا المشروع حتى الآن هو – كما أشار إلى ذلك الشيخ نفسه – أنه بسبب دخول الكثيرين في هذا المجال غيره، مع وجود أشغال علمية خاصة لديه[١]، وظروف صحية، ما جعله يوقِّف هذا المشروعَ عن إنجازه. فنسأل الله تعالى أن يرزق الشيخَ الصحة والنشاط، ويمدّ في عمره حتى يقوم بإنجاز هذا المشروع العلمي العظيم الذي عاش به ومعه أكبرَ شطرٍ من عمره. فهو لا شكَّ حين يظهر سيتفرَّد بمزايا عديدة، ويتفوَّق على البرامج الموجودة المتداولة، لكونه – كما ذكر الشيخ في خطته للمشروع[٢] – يحتوي على عدد كبير من أصحّ مخطوطات كتب الحديث ورجاله، التي يتمّ إدخالها في الحاسوب بعد تحقيقها وتدقيقها من قِبل عالِم متمكِّن في علم الحديث، ومحقِّق ضليع لكتبه، وهذه ميزة عظيمة لهذا المشروع لا شَكّ، والتي يخلو منها الكثيرُ من برامج الحاسوب التي تخدم الحديثَ النبوي.

خاتمة البحث:

هذا ما وسع الباحثَ في هذا البحث المتواضع مِن أن يقوم بتعريف أحد أكابر علماء الحديث المعاصرين، وصاحبِ مؤلَّفات مميَّزة وتحقيقات قيمة، وإبداعات مفيدة في مجال دراسات الحديث النبوي، وكذلك أحدِ أبرز علماء المسلمين على قيد الحياة اليوم، الذي وقف بالمرصاد لمفتريات المستشرقين وأباطيلهم للحديث النبوي، وردّ عليهم في لغتهم وفي أسلوبهم.

ولا شكّ أنَّ تعريفَ أمثاله من العلماء الفطاحل والأعلام الشَّوامخ، والحديثَ عن مسيرتهم وجُهدهم وجهادهم، والتذكيرَ بما قاموا به من جلائل الأعمال؛ حقٌّ على الأمة لتَعرِفهم وتقتدي بهم، لا سيما طلاب العلم، والباحثون الشَّباب في مجال دراسات السنة النبوية، الذين هم في أمسّ الحاجة إلى معرفة ذلك، فهناك الكثيرون من علماء الحديث الأجلاء في هذا العصر أمثال: الشيخ نور الدين عِتْر، والشيخ محمود الطَّحَّان، والشيخ محمد عجاج الخطيب، والشيخ محمد عَوَّامة (من سورية)، والشيخ أكرم ضياء العُمَري، والشيخ سعدي الهاشمي، والشيخ موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، والأستاذ بَشّار عَوّاد معروف (من العراق)، والشيخ أحمد معبد عبد الكريم، والشيخ رفعت فوزي عبد المطلب (من مصر)، والشيخ فاروق حَمادة،

---

[١] انظر: أحمد معبد عبد الكريم، الحاسب الآلي واستخدامه في علوم السنة، انظر هذا المقال في "موسوعة علوم الحديث الشريف"، ص٣٤٦.

[٢] انظر: محمد مصطفى الأعظمي، مشروع خدمة السنة، ص٢٦٠.

والشيخ عبد الله التَّلِيْدي (من المغرب)، والشيخ أحمد محمد نور سيف، والشيخ عمر حسن فلاته، والشيخ خليل مُلاَّ خاطر، والشيخ حاتِم بن عارف العَوْني (من السعودية)، والشيخ شعيب الأرناؤوط، والشيخ همام عبد الرحيم سعيد (من الأردن)، والشيخ محمد يونس الْجُوْنفُوْري، والشيخ سعيد أحمد البالَنْفُوري، والشيخ حمزة الْمَليباري، والشيخ محمد تقي العثماني، والشيخ سلمان الحسيني النَّدْوي (من القارة الهندية والباكستانية)، وغيرهم الكثيرون الذين هم على قيد الحياة، ولهم مساهمات علمية مميَّزة في خدمة الحديث النبوي تحقيقاً وتأليفاً، تدريساً وإفادةً.

فيجب أن تُعرَّف لطلاب العلم والباحثين الشَّباب سِيَرُهم النَّيِّرة، وأعمالُهم الجليلة، ومشاريعُهم العلمية، التي تتميَّز بالأصالة والمنهجية، والدِّقَّةِ والتحقيق؛ والأمانةِ والإخلاص، وذلك أولاً للاعتراف بما لهم علينا من الفضل، وثانياً للاقتداء بهم في جدّهم واجتهادهم في طلب العلم والمثابرة فيه والمصابرة عليه، وثالثاً للاتِّباع لمناهجهم الرصينة في أعمالهم العلمية الْمُمَيَّزة تلك.

فيحسن لكلٍّ من يتصدَّى لتراجم أولئك العلماء الأعلام أن يذكر من أحوالهم ما ينشِّط لطلاب العلم في طلبهم، أو ما يدلّ على مأثرة من المآثر تدلّ على عظم الهمَّة، وكبر النفس.

نتائج البحث:

وقد توصَّل الباحث من خلال إعداد هذا البحث إلى نتائج تالية:

- أنَّ الشيخ محمد مصطفى الأعظمي أحد أشهر علماء الحديث في العصر الحاضر، وُلد في الهند في بلدة "أعظم كَرَه" ونشأ وترعرع فيها، ودرس العلومَ الشرعية في "دار العلوم ديوبند" الشهيرة على كبار أساتذها. ثم درس في جامعة الأزهر. ثم نال شهادة الدكتوراه في الحديث من جامعة كمبردج في بريطانية. ثم عمل أستاذاً في بعض الجامعات السعودية، وكذلك أستاذاً زائراً في عديد من الجامعات الغربية.
- أنه أبرَزُ عالِمٍ مسلم معاصر، الذي تصدّى للرَّدّ على أباطيل المستشرقين للحديث النبوي في لغتهم وأسلوبهم، فكانت لكتاباته ومؤلَّفاته دور كبير في إزالة شبهات وتشكيكات المستشرقين عن أذهان المسلمين المثقّفين، وإيجادِ الثقة في نفوسهم عن الحديث النبوي كمصدر ثان للتشريع الإسلامي.

- أنه ألَّف كتباً قيمةً في الدفاع عن السُّنَّة النبوية، ومن أشهرها: "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه"، الذي يُعَدّ – حقّاً – عملاً أكاديمياً كبيراً، فقد تصدَّى فيه لآراء المستشرقين ومناقشتها مناقشةً علميةً، وردّ شبهاتهم، ونقد آرائهم بالأدلة القاطعة، وإسقاط الروايات الضعيفة التي اعتمدوها، والكشف في وضوح عن خطأ فهمهم لبعض الروايات العربية، مما جعل هذا الكتابَ لأن يكون في مقدمة الدراسات المعاصرة الجادَّة الجيدة في تاريخ الحديث كتابةً وتدويناً وحجَّةً.
- أنه كشف عن بعض نفائس ونوادر المخطوطات الحديثية لأول مرة، وبذل جهداً مضنياً في تحقيقها، لا سيما مخطوطة كتاب "صحيح ابن خزيمة"، الذي تطلَّع إليه الكثيرون من المعنيين بالسنة النبوية. الأمرُ الذي يدلّ على تضلُّعه في علم الحديث حتى أخرج بتحقيقه أعمالاً علميةً كبيرةً، أضاف بها إلى المكتبة الحديثية المعاصرة.
- أنه أوّلُ من فكَّر في تطويع الحاسوب الآلِي لخدمة الحديث النبوي، وخطَّط مشروعَه "الكمبيوتر واستعماله في خدمة السنة النبوية"، وصرف كلَّ اهتمامه إلى إنجازه، ولا شكَّ أنَّ عمله هذا عندما يكتمل سيكون له نفعٌ عظيمٌ يتمثَّل في إيجاد الموسوعة الحديثية.

هذه أهَمُّ النتائج التي توصّلتُ إليها من خلال هذا البحث المتواضع، وختاماً أسأل الله تعالى: أن يوفِّقنا جميعاً لخدمة سُنّة نبيِّه المصطفى عليه أفضَلُ الصَّلوات وأتَمُّ التسليم، ويرزقنا نعمةَ الإخلاص، ويكتب القبولَ عنده لكل ما نقوم به في ذلك من جهود وخدمات في هذا المجال المبارك.

أهمّ مراجع البحث:

١) **الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر:** للدكتور محمود سعيد محمد ممدوح. دار البصائر – القاهرة. ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٢) **استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية:** المعهدالإسلامي للبحوث والتدريب – البنك الإسلامي للتنمية – جدة. ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٣) **الأعلام:** لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين – بيروت. ط١٢. ١٩٩٧م.

٤) **أكابر علماء ديوبند:** للشيخ محمد أكبر شاه البخاري. إدارة إسلاميات – كراتشي. ط١. ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٥) **الإمام الحافظ علي ابن المديني شيخ البخاري وعالم الحديث في زمانه:** للشيخ إبراهيم محمد علي. دار القلم – دمشق. ط١. ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٦) **البداية والنهاية:** للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي. تحقيق: عبد الرحمن اللادقي ومحمد غازي بيضون. دار المعرفة – بيروت. ط١. ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٧) **تحفة الأحودي شرح سنن الترمذي:** للشيخ عبد الرحمن المباركفوري. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٨) **تحقيق النصوص ونشرها**. للأستاذ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي – القاهرة. ط٧. ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٩) **تدوين الحديث:** للشيخ مناظر أحسن الكيلاني. تعريب: الدكتور عبد الرزاق إسكندر. دار الغرب الإسلامي – بيروت. ط١. ٢٠٠٤م.

١٠) **تذكرة الحفاظ:** للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. دار المعارف النظامية – حيدرآباد. ط١. ١٣٣٣هـ/١٩١٥م.

١١) **التوقيف على مهمات التعاريف:** للعلامة محمد عبد الرؤوف المناوي. تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان. عالم الكتب – القاهرة. ط١. ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٢) **جامع الترمذي:** للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي. دار السلام – الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٣) **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:** للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي. تحقيق: محمود الطحان، ط١. مكتبة المعارف – الرياض. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٤) **جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة:** للدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي. إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإرشاد – الجامعة السلفية – بنارس. ط٢. ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٥) **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه:** للدكتور محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي – بيروت. ط٢، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٦) **دراسة الكتب المقدَّسة في ضوء المعارف الحديثة:** لموريس بوكاي. مكتبة مدبولي الكبير. ط١. ١٩٩٦م.

١٧) **سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه**. تحقيق: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي. شركة الطباعة العربية السعودية – الرياض. ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٨) **سير أعلام النبلاء:** للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤط وآخرين. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط١. ١٤٠١هـ.

١٩) **شاخت والسنة النبوية**: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي. (وهو بحث مقدَّم في مؤتمر "مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية" الذي عقدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، في عام ١٩٨٥م).

٢٠) **صحيح ابن خزيمة**: للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السُّلّمي النيسابوري. تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. مكتبة الأعظمي – الرياض. ط٣، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٢١) **صحيح ابن خزيمة**: للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السُّلّمي النيسابوري. تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي – بيروت. ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٢٢) **علماء ديوبند وعلم الحديث (بالأردوية)**: للشيخ حبيب الرحمن القاسمي. مكتب الاحتفال المئوي على تأسيس دار العلوم، دار العلوم ديوبند – ديوبند. ط١. ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٢٣) **الكامل في ضعفاء الرجال**: للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٤) **كتاب العلل**: للإمام أبي الحسن علي بن عبد الله السعدي المعروف بابن المديني. تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي – بيروت. ط٢، ١٩٨٠م.

٢٥) **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**: للحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: الدكتور عبد الكريم بن عبد الله الخضير والدكتور محمد بن عبد الله آل فهيد. مكتبة دار المنهاج – الرياض. ط١. ١٤٢٦هـ.

٢٦) **فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية المنتخب مخطوطات الحديث**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني تحقيق: الشيخ مشهور حسن آل سلمان. مكتبة المعارف – الرياض. ط١. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٢٧) **الفهرست**: لابن النديم أبي الفرج محمد بن إسحاق البغدادي. تحقيق: رضا تجد. طبعة طهران. د.ت.

٢٨) **القرآنييون وشبهاتهم حول السنة**: للدكتور خادم حسين إلهي بخش. مكتبة الصديق — الطائف. ط١. ١٩٨٩م.

٢٩) **كتاب التمييز**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. مكتبة الكوثر – الرياض. ط٣. ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٣٠) **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني. طبعة إستنبول. ١٩٤١م.

٣١) **مراكز المسلمين التعليمية والثقافية والدينية في الهند**: للدكتور عبد الحليم الندوي. مطبة نوري – مدراس (الهند). ط١. ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م.

٣٢) **مشروع خدمة السنة**: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، (وهو بحث منشور ضمن أبحاث كتاب "استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية"). المعهدالإسلامي للبحوث والتدريب – البنك الإسلامي للتنمية – جدة. ط١، ١٤١٢ه/١٩٩٢م.

٣٣) **مغازي رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم لعروة بن الزبير**: جمع وتحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. مكتب التربية العربي لدول الخليج – الرياض. ط١، ١٤٠١ه/١٩٨١م.

٣٤) **من أدب المحدّثين في التربية والتعليم**: للدكتور أحمد محمد نور سيف. دار البحوث للدراسات الإسلامية – دبي. ط٢. ١٤٢٨ه/١٩٩٨م.

٣٥) **كتاب "الأول من كتاب التمييز"**: للإمام مسلم بن الحجاج القشري. تحقيق: الدكتور محمد صبحي حسن حلاق. مكتبة المعارف – الرياض. د.ت.

٣٦) كتاب **التعريفات**: لعلي بن محمد بن علي الجرجاني. تحقيق: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي – بيروت. ط٤. ١٤١٨ه/١٩٩٨م.

٣٧) **كُتّاب النبي صلَّى الله عليه وسلَّم**: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي – بيروت. ط٢، ١٣٩٨ه/١٩٧٨م.

٣٨) **مؤرخون أعلام من لبنان**: لسعود ظاهر وآخرين. دار النضال – بيروت. ط١، ١٩٩٧م.

٣٩) **المجموع شرح المهذب**: للإمام محي الدين يحيى بن شرف النووي. دار الفكر – بيروت. ط١. ١٩٩٦م.

٤٠) **مصطلح التاريخ**: للدكتور أسد رستم. المكتبة العصرية – بيروت. ط١. ١٤٢٣ه/٢٠٠٢م.

٤١) **المدخل إلى صحيح الإمام ابن خزيمة**: للدكتور محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني. مكتب الشؤون الفنية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت. ط١، ١٤٣٢ه/٢٠١١م.

٤٢) **مصادر السيرة النبوية**: للدكتور فاروق حمادة. دار القلم – دمشق. ط١. ١٤٢٥ه/٢٠٠٤م.

٤٣) **المعجم المؤسس للمعجم المفهرس**: للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني. تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي. دار المعرفة – بيروت. ط١. ١٤١٣ه/١٩٩٢م.

٤٤) **مغازي رسول الله ﷺ لعروة بن الزبير**: تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. منشورات مكتب العربي لدول الخليج – الرياض. ط١. ١٤٠١ه/١٩٨١م.

٤٥) **مناهج البحث وتحقيق التراث** للدكتور أكرم ضياء العمري. مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة. ط١. ١٤١٦ه/١٩٩٥م.

٤٦) **منهج النقد في علوم الحديث** للدكتور نور الدين عتر. دار الفكر – دمشق. ط٣. ١٤١٨ه.

٤٧) **الموسوعة العربية العالمية**: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع – الرياض. ط٢، ١٤١٩ه/١٩٩٩م.

٤٨) **موسوعة علوم الحديث الشريف**: إعداد نخبة من علماء الأزهر. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة. ط١. ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
٤٩) **موسوعة المستشرقين**: للدكتور عبد الرحمن بديوي. دار العلم للملايين – بيروت. ط٣. ١٩٩٣م.
٥٠) **الموطأ**: للإمام أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي المدني (برواية الإمام يحيى الليثي). تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. مؤسَّسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبوظبي. ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٥١) **الموطأ**: للإمام أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي المدني (برواية الإمام أبي مصعب الزهري المدني). تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط٣، ١٤١٨هـ/١٩٩٨.
٥٢) **نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر**: للدكتور يوسف المرعشلي. دار المعرفة – بيروت. ط١. ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٥٣) **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر (المطبوع حديثاً باسم "الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام")**: للشيخ عبد الحي الحسني. دار ابن حزم – بيروت. ط١. ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
٥٤) **موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية**: للدكتور الأمين الصادق الأمين. مكتبة الرشد – الرياض. ط١. ١٤١٨هـ.
٥٥) **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لابن خلكان أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد. تحقيق: إحسان عباس. دار صادر – بيروت. ط٥. ٢٠٠٩م.
٥٦) Azami، M.M.، ***On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence***، (Toronto ، ١٩٨٥).
٥٧) Schacht، J.، **A Re-evaluation of Islamic Tradition**، (*JRAS*، ١٩٤٩).





مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الرابعة، العدد السابع، شعبان ١٤٣٥هـ (يونيو ٢٠١٤م)

في هذا العدد

إثبات القواعد الفقهية بالسنة النبوية: دراسة تطبيقية على القواعد الفقهية الكبرى:

د. طارق عثمان علي منصور.

الرواية بالمعنى: دواعيها وظواهرها في متون السنة النبوية:

د. سيوطي عبد المناس.

القرائن الدالة – أحياناً – على عدم إثبات الإمام البخاري لسماع الراوي من شيخه في كتابه "التاريخ الكبير":

د. قاسم عمر حاج المحمد.

مدرسة الحديث في بلاد الشام في القرنين الأول والثاني الهجريين: دراسة استقرائية تاريخية:

سيد عبد الماجد الغوري.

"التحرير والتنوير" للشيخ محمد الطاهر بن عاشور: دراسة الأحاديث المرفوعة مع دراسة تطبيقية لأحاديث "سورة آل عمران":

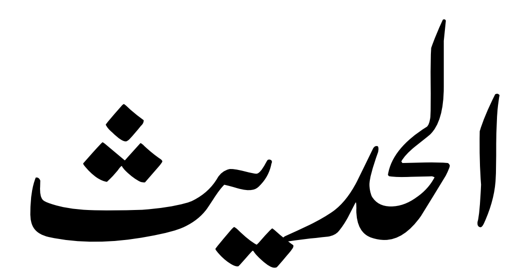
د. براهمي عباس.

منهج الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في رد الحديث عند مخالفته للأصول الشرعية:

د. شمس الدين يابي.







مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الرابعة، العدد السابع، شعبان ١٤٣٥هـ (يونيو ٢٠١٤م)

في هذا العدد

إثبات القواعد الفقهية بالسنة النبوية: دراسة تطبيقية على القواعد الفقهية الكبرى:

د. طارق عثمان علي منصور.

الرواية بالمعنى: دواعيها وظواهرها في متون السنة النبوية:

د. سيوطي عبد المناس.

القرائن الدالة – أحياناً – على عدم إثبات الإمام البخاري لسماع الراوي من شيخه في كتابه "التاريخ الكبير":

د. قاسم عمر حاج امحمد.

مدرسة الحديث في بلاد الشام في القرنين الأول والثاني الهجريين: دراسة استقرائية تاريخية:

سيد عبد الماجد الغوري.

"التحرير والتنوير" للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور: دراسة الأحاديث المرفوعة مع دراسة تطبيقية لأحاديث "سورة آل عمران":

د. براهمي عباس.

منهج الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في رد الحديث عند مخالفته للأصول الشرعية:

د. شمس الدين يابي.

شروط النشر بالمجلة

تعنى مجلة "الحديث" بنشر البحوث والدراسات المتعلقة بالحديث وعلومه، وهي مجلة نصف سنوية تصدر مرتين في السنة في كل من شهرَي يونيو وديسمبر، وللراغبين في النشر بالمجلة تسليم أبحاثهم العلمية، قبل شهرين – على الأقل – من موعد إصدار المجلة، وذلك وفق الشروط التالية:

١) أن يكون البحث في إطار الحديث النبوي وعلومه فقط.

٢) أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والمنهجية العلمية.

٣) أن يلتزم البحث بالمحافظة على العقيدة الإسلامية، ولا يتجاوز الثوابت الشرعية، مع عدم الإساءة إلى المذاهب الفقهية، والتحريج للشخصيات والهيئات.

٤) أن يلتزم البحث بالمنهج العلمي في توثيق المعلومات وخصوصاً التخريج للحديث مع بيان درجته، مع ضبط الآيات القرآنية.

٥) أن يكون البحث صحيح اللغة، سليم الأسلوب.

٦) أن لا يكون البحث قد سبق نشره أو أرسل إلى دورية أخرى.

٧) أن لا يتجاوز البحث عن (٣٥) صفحة، وأن يكون حجم الصفحة (A4). وحجم الخطّ (١٦)، ونوع الخط (Traditional Arabic) . والمسافة بين الأسطر ١،٥. وحجم خط الهوامش (١٢).

٨) أن يقدم الباحث مع بحثه نبذة عن حياته منصوصاً فيها على المؤهلات العلمية من الجامعة فما فوق وتاريخ ومكان الحصول عليها والعمل الآن.

ملاحظة: تخضع البحوث الواردة إلى المجلة للتحكيم العلمي، ويُشعَر أصحابها بقبولها للنشر أو عدمه بعد حصول إدارة المجلة على تقرير المحكِّم.

تُرسَل البحوث والمراسلات باسم مدير التحرير على العنوان التالي:

hadis2008inhad@gmail.com

عنوان المراسلة بالبريد:

Executive Editor of JOURNAL HADITH
HADITH RESEARCH INSTITUTE (INHAD)
SELANGORE INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY COLLEGE (KUIS)
BANDAR SERI PUTRA, 43600, BANGI
SELANGORE (DARUL EHSAN)
M A L A Y S I A

الهيئة الاستشارية

محتويات العدد

إثبات القواعد الفقهية بالسنة النبوية: دراسة تطبيقية على القواعد الفقهية الكبرى.

د. طارق عثمان علي منصور.. ٧

الرواية بالمعنى: دواعيها وظواهرها في متون السنة النبوية.

د. سيوطي عبد المناس ٤٥

القرائن الدّالة على عدم إثبات الإمام البخاري لسماع الراوي من شيخه في كتابه "التاريخ الكبير".

د. قاسم عمر حاج احمد ٧١

مدرسة الحديث في بلاد الشّام في القرنَين الأوّل والثاني الهجريَّين: دراسة استقرائية تاريخية:

سيد عبد الماجد الغوري... ٨٧

"التحرير والتنوير" للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور: دراسة الأحاديث المرفوعة مع دراسة تطبيقية لأحاديث "سورة آل عمران".

د. براهمي عباس.. ١٧٣

منهج الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في ردّ الحديث عند مخالفته للأصول الشرعية.

د. شمس الدين يابي. ١٩٣

إثبات القواعد الفقهية بالسنة النبوية
دراسة تطبيقية على القواعد الفقهية الكبرى

د. طارق عثمان علي منصور[١]
drtarig٩٩@yahoo.com

مقدمة:

الحمد لله الذي أقام دينه على قواعد ثابتة رصينة، وجعل السنة شارحةً للقرآن مبينةً له تبييناً، بها تثبت الأحكام فتحل الحلال وتحرم الحرام، والصلاة والسلام علي خير الأنام وبدر التمام سيدنا محمد الذي انقشع بنور هديه الظلام، وعلى آله وأصحابه أولي الدراية والفهم التام.

وبعد: فإنَّ علماء الأمة قد أجمعوا على أنَّ السنة هي المصدر الثاني للتشريع من حيث المرتبة، وأنَّ الأحكام الثابتة بها لها قوة الأحكام الثابتة بالقرآن، لأنها وحيٌّ من الله تعالى، فهي تخصص عامه، وتقيد مطلقه، وتبين مجمله، وتوضح مُشكله، وتؤكد أحكامه، بل إنَّ السنة قد انفردت بأحكام لم ترد في القرآن،كحرمة الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها؛فما من علمٍ إلاَّ وأصله مستمدٌ منها وراجعٌ إليها رجوع الفرع لأصله.

ولما كانت القواعد الفقهية التي تعتبر بمثابة الكليات الجامعة لشتات منثور الفروع الفقهية،تمثل أساس الفقه وأصوله، وكانت لهذه القواعد أهميتها الكبرى في التقعيد والتأصيل، أردت أن أبين الأدلة من السنة النبوية المطهرة، التي تعتبر مصدراً استمدت منه هذه القواعد كينونتها وشخصيتها، حتى يتبين أنَّ هؤلاء الفحول من علماء أمتنا لم يبنوا علومهم على شفا جرفٍ هارٍ، وإنَّما بنوها على أصول ثابتة وأدلة راسخة، تؤكد مدى الفهم الثاقب الذي كان يتمتع به علماؤنا؛ وذلك في بحثٍ يربط بين تلكم القواعد الفقهية وأدلتها من السنة، واقتصرت على القواعد الفقهية الكبرى لشمولها لغيرها من جهة، ولاستغراقها الجزئيات الفقهية من جهة أخرى، متبعاً المنهج الاستقرائي والتحليلي كمنهج عامٍ للدراسة، ذاكراً القاعدة الفقهية، معرفاً بمفرداتها لغةً واصطلاحاً، موضحاً معناها الإجمالي، ثم أردف كل ذلك بذكر الأحاديث المقبولة

---

[١] الأستاذ المشارك في الفقه وأصوله بجامعة الجزيرة – السودان.

التي استندت إليها القاعدة، شارحاً لتلكم الأحاديث مبيناً وجه دلالتها على القاعدة، ثم أختم بتطبيقات القاعدة الفقهية. وجعلت هيكل الدراسة قائماً على الأجزاء الآتية:

أولاً: التعريف بالقواعد الفقهية والسنة لغةً واصطلاحاً.

ثانياً: أدلة السنة النبوية التي تثبت صحة القواعد الفقهية الكبرى الخمسة، وهي: الأمور بمقاصدها، اليقين لا يزول بالشك، المشقة تجلب التيسير، الضرر يزال، العادة مُحَكَّمة.

المبحث الأول: تعريف القواعد الفقهية والسنة لغة واصطلاحا:

المطلب الأول: تعريف القواعد الفقهية لغة واصطلاحا:

قبل أن نعرف القواعد الفقهية باعتبارها علماً ولقباً على نوع معين من القواعد لا بد لنا من معرفة معاني جزئيها الذين تتركب منهما وهما "القواعد "و"الفقهية"؛ لأنَّ معناها اللغوي ليس بمعزل عن معاني ما تركبت منه وقد اكتفى أغلب من تعرض إلى تعريف القواعد الفقهية بتعريف أحد الجزاءين فقط وليس تعريفاً للعلم المعروف "القواعد الفقهية"، أي أنه تعريف للقواعد بمعناها العام.

ومن أجل ذلك الخروج من مثل هذه الإشكالات فقد اخترت التمييز بين أنواع القواعد وتقديم تعريفها بمعناها العام قبل أن تدخل في نطاق الدلالة الخاصة. وسأعرف أولاً القاعدة لغةً ثمَّ القاعدة اصطلاحاً بمعناها العام ومعناها الخاص.

(أ) تعريف "القواعد" لغةً:

تفيد مادة قعد (القاف والعين والدال) معنى الاستقرار والثبات؛ ومن ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا ﴾ [النور: ٦٠]، ملفتاً في ذلك إلى قعودهن واستقرارهن في بيوت أبائهن أو أوليائهن. وقواعد البيت أساسه ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ ﴾ [البقرة: ١٢٧]، وقوله تعالى: ﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾ [النحل: ٢٦][١].

---

[١] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج٥، ص ١٠٨، والجوهري، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، ج٢، ص٥٢٥، وابن منظور، لسان العرب، ج١١، ص،٢٣٦ والفيروز آبادي، القاموس المحيط ج١، ص ٣٢٨.

وبوجه عام فإن المعنى اللغوي لهذه المادة هو الاستقرار والثبات والأساس، وأقرب المعاني إلى المراد في معاني القاعدة هو الأساس، نظرا لابتناء الأحكام عليها كابتناء الجدران على الأساس.

(ب) تعريف القاعدة اصطلاحاً بمعناها العام:

١) تعريف صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود بن محمد البخاري الحنفي (ت٧٤٧هـ): "القواعد القضايا الكلية" [١]؛ والقضايا جمع قضية على وزن فعيلة بمعنى مفعولة سميت بذلك لاشتمالها على الحكم الذي يسمى قضاء؛ قال تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وهي في اصطلاح المناطقة: "قول يصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب"[٢]، والكلية: المراد بها هنا القضية التي تقوم على جميع أفرادها، وليس المراد بها ما كان موضوعها كلياً. وإن كان هذا لا ينفي أن تكون أمثال هذه القضايا كلية[٣].

٢) تعريف أبي العباس أحمد بن محمد بن علي المغري الفيومي (ت٧٧٠هـ) في المصباح المنير: "القاعدة في الاصطلاح بمعنى: الضابط وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته" [٤]؛ وقد تابعه على هذا التعريفَ محمد بن علي بن القاضي محمد الفاروقي التَّهَانَوِيُّ الهندي، ونقل كلامه بنصه في كتابه "كشاف إصلاحات الفنون"، لكنه أضاف إليه "عند تعرف أحكامها منه"[٥] وقال عنه: بأنه مجمل.

٣) تعريف تاج الدين السبكي (ت٧٧١هـ): "الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة يفهم أحكامها منها" [٦]. والمراد من الأمر الكلي القضية الكلية [٧]. ويفهم من

---

١ صدر الشريعة، التوضيح بحاشية التلويح، ج١، ص ٢٠.

٢ الجرجاني، التعريفات، ص ٢٢٦، ومحمد بن محمد ابن أمير الحاج الحنبلي، التقرير والتحبير، ج١، ص٢٥، والسيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ص١٢٠.

٣ صدر الشريعة، التوضيح، ج١، ص٢٠.

٤ الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ص،٥١٠ مادة: قعد.

٥ التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج ٣، ص١١٧٦.

٦ السبكي، الأشباه والنظائر، ج١، ص ١١.

٧ التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج ٣، ص١١٧٦.

تعريف السبكي أنَّ الكلي لا يكون قاعدة إلا إذا انطبقت عليه جزيئات كثيرة فيخرج ما ليس له جزئيات كثيرة عن أن يكون قاعدة.

٤) تعريف سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢هـ): "القاعدة حكم كلي ينطبق على جزئيات ليتعرف أحكامها منه كقولنا كل حكم دل عليه القياس فهو ثابت" [١]؛ وبهذا عرفها الشيخ خالد بن عبد الله بن أبكر الجرجاوي الأزهري (ت٩٠٥هـ) في شرحه لكتاب التوضيح في النحو، حيث قال: "القاعدة لغةً الأساس، واصطلاحاً حكم كلي منطبق على جميع جزيئاته لتتعرف أحكامها منه" [٢].

٥) وبتعريف التفتازاني عرّفها أبو الثناء محمود بن أحمد بن محمد الهمذاني الشافعي المعروف بابن خطيب الدهشة (ت٨٣٤هـ)، لكنه نص على الانطباق على جميع الجزيئات، فقال في تعريف القاعدة: "حكم كلي ينطبق على جميع جزيئاته لتتعرف أحكامها منه"[٣].

والمراد منه الأحكام الفقهية؛ سميت بذلك مجازاً من إطلاق الجزء على الكل لأن القضية اسم للحكم، والمحكوم عليه، والمحكوم به.

وفسر الانطباق هنا وفي التعريفات الأُخر بالاشتمال فكون الكلي ينطبق على جزئيات، أي يشتمل عليها لكن المراد من الاشتمال هنا الاشتمال بالقوة القريبة من الفعل لا الاشتمال بالفعل[٤].

٦) تعريف السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ): القاعدة هي: "قضية منطبقة على جميع جزئياتها"[٥]. وتعريفه هذا يوافق تعريفه للقانون لكنه في تعريفه القانون فصل واستبدل الأمر بالقضية فقال: "القانون أمر كلي منطبق على جميع جزيئاته التي يتعرف أحكامها منه، كقول النحاة: الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب".

---

[١] التفتازاني، التلويح على التوضيح، ج١، ص٢٠.

[٢] التفتازاني، التلويح على التوضيح، ج١، ص١٠٤.

[٣] مختصر من قواعد العلائي وكلام الأسنوي، ج١، ص٦٤.

[٤] المصدر السابق ونفس الجزء والصفحة.

[٥]، الجرجاني، التعريفات، ص ١٧١.

٧) تعريف جلال الدين المحليّ (ت٨٦٤هـ): القاعدة: "قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئياتها نحو الأمر للوجوب حقيقة والعلم ثابت لله تعالى"[١]. والمراد من جزيئات القاعدة التي تتعرف أحكامها سواء كان ذلك في هذا التعريف أو فيما قيل قبله هو جزيئات موضوعها[٢].

٨) تعريف أبي بكر محمد بن عبد العزيز ابن النجّار (ت٩٧٢هـ): "القواعد جمع قاعدة وهي هنا عبارة عن: صور كلية تنطبق كل واحدة منها على جزئيتها التي تحتها"[٣].

٩) تعريف أبي البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ): القاعدة اصطلاحاً: "قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على أحكام جزيئات موضوعها"، ومن الملاحظ أن هذا التعريف موافق للتعريفات التي سبقته.

(ج) تعريف القواعد الفقهية باعتبارها علماً ولقباً على قواعد معينة:

قبل أن أعرف القاعدة الفقهية بمعناها الخاص لا بد من تعريف الفقه أولاً لغةً واصطلاحاً.

تعريف الفقه لغةً واصطلاحاً:

الفقهية قيد في القواعد، لإخراج ما ليس فقهياً منها،كقواعد الحساب وغيرها؛ وكون القواعد فقهية يبين نسبتها إلى الفقه، والفقه في اللغة في أشهر معانية هو الفهم.

أما في الاصطلاح فقد قيلت فيه تعريفات كثيرة لكن أشهرها أنه: "العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية"[٤].

ذكرنا أن من عرفوا القواعد من العلماء المتقدمين كانت تعريفاتهم عامة و لم يكن من غرضهم أن يذكروا تعريفاً خاصاً بالقواعد الفقهية ولكن مع ذلك تجد نفراً قليلاً منهم انتبه إلى ذلك وذكر تعريفاً للقواعد الفقهية بمعناها الخاص ومن هؤلاء العلماء: أبو عبد الله المقري المالكي (ت٧٥٨هـ)، وشهاب الدين أحمد بن محمد الحموي الحنفي (ت١٠٩٨هـ)، ونذكر فيما يأتي تعريف كل منهما للقواعد الفقهية، وما يمكن أن يقال فيه، ثم نذكر عددا من تعريفات بعض العلماء المعاصرين.

---

[١] المحلي، شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع بحاشية البناني، ج١، ص ٢١- ٢٢.

[٢] البناني، حاشية البناني على شرح جمع الجوامع، ج١، ص ٢٢.

[٣] ابن النجار، شرح الكوكب المنير، ج١، ص ٤٤- ٤٥.

[٤] الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، ج١، ص٧٨.

أولاً: تعريف المقري: "كل كلي أخص من الأصول وسائر المعاني العقلية العامة وأعم من العقود وجملة الضوابط الفقهية الخاصة "[١].

ثانياً: تعريف الحموي: إنها "حكم أكثري لا كلي ينطبق على أكثر جزيئاته لتعرف أحكامها منه"[٢].

(د) تعريفات بعض المعاصرين:

اقترح عدد من العلماء المعاصرين تعريفات للقاعدة الفقهية رأوا أنها تؤدي المقصود وإنها أفضل من سواها ونظراً لكثرة هؤلاء فسأكتفي بأربعة منهم فيما يأتي:

١) تعريف الشيخ مصطفى أحمد الزرقا: "القواعد أصول فقهية كلية في نصوص موجزة دستورية تتضمن أحكاماً تشريعية عامة في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها"[٣].
وقال شارحاً ومبيناً: "فهي تمتاز بمزيد من الإيجاز في صياغتها على عموم معناها وسعة استيعابها للفروع الجزئية فتصاغ القاعدة بكلمتين أو ببضع كلمات محكمة من ألفاظ العموم"[٤].

٢) تعريف الدكتور أحمد علي الندوي: الذي عرفها بتعريفيين بعد استعراضه طائفة من التعريفات:
الأول: منها حكم شرعي في قضية أغلبية يتعرف منها أحكام من دخل تحتها[٥].
والثاني: أنها أصل فقهي كلي يتضمن أحكاماً تشريعية عامة من أبواب متعددة في القضايا التي تدخل تحت موضوعه[٦].

٣) وعرفها الدكتور أحمد بن عبد الله بن حميد، بعد نقده لطائفة من التعريفات بأنها: "حكم أغلبي يتعرف منه حكم الجزئيات الفقهية مباشرة" وقال: أن تعريفه هذا جامع مانع [٧].

---

[١] المقري، القواعد ج ١، ص٢.

[٢] الحموي، غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر، لابن نجيم ج١، ص٥١.

[٣] أحمد مصطفى الزرقا، شرح القواعد الفقهية، ص٣٤.

[٤] المصدر السابق، ص٩٤٧.

[٥] على أحمد الندوي، القواعد الفقهية، ص٤٣.

[٦] المصدر السابق، ص٤٥.

[٧] حميد، مقدمة في تحقيق القواعد، ج١، ص ١٠٧.

٤) تعريف الدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين: الذي يرى: أنَّ تعريف القواعد الفقهية ينبغي أن لا يعتمد على الجانب النظري وحده بل لابد من النظر إلى واقع القواعد الفقهية المنقولة إلينا في كتب التراث؛ ولقد أخذنا في تعريف القاعدة بمعناها العام أنها قضية كلية فإذا أردنا أن نحصرها بميدان معين قيدناها به فقلنا: قضية كلية نحوية أو قضية فقهية؛ والقضايا الكلية يتسع معناها حتى يشمل أحكام الجزئيات ذات التجريد والعموم كما هو في القواعد القانونية والأحكام الفقهية الجزئية التي يمثل كل منها قاعدة كلية باعتبار تحديد موضوعها وعمومه نحو: من أفطر في رمضان نهاراً عامداً فعليه القضاء والكفارة، ومن أتلف مال غيره فعليه الضمان؛ فإذا اكتفينا في تعريف القاعدة بأنها قضية كلية دخلت أمثال هذه القضايا في التعريف إذ هي لا تقتصر على شخص بعينه،بل تحكم عليه بصفاته العامة التي لا تختص به؛ وكونهم يطلقون عليها جزيئات لا يعني سلب معنى القاعدة عنها ولهذا فإننا نجد أن رجال القانون يسمون هذه الجزئيات قواعد قانونية.ونظراً إلى أن الفقهاء لم يعدوا أمثال هذه الجزيئات قواعد وكان مصطلحهم في القاعدة أعم من ذلك نجد أن من الموافق لاستعمالاتهم ومصطلحهم أن تعرف القاعدة الفقهية بأنها: "قضية كلية شرعية عملية جزئياتها قضايا كلية شرعية عملية"، أو "قضية فقهية كلية جزيئاتها قضايا فقهية كلية".

(هـ) **التعريف المختار**: استناداً لما أورده الباحثون فإنني أجد تعريفه قد أوفى بالمراد وقدم تعريفاً جامعاً ومانعاً للقواعد الفقهية، ولذلك فهو التعريف المختار.

المطلب الثاني: تعريف السنة لغةً واصطلاحاً:

(أ) **"السنة" لغةً:**

تطلق على السيرة والطريقة سواءً أكانت محمودةً أم مذمومةً[١].

(ب) **تعريف السنة في اصطلاح الشرعيين:**

تعريف المحدثين: لما كان اهتمام المحدثين بالسنة يتعلق بثبوتها واتصالها بالجناب النبوي جاء تعريفهم لها متوافقاً مع مقاصدهم فعرفوها بأنَّها: كلُّ ما أضيف إلى النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ خَلقيةٍ أو خُلقيةٍ وما أضيف للصحابة والتابعين كذلك[٢].

[١] الجوهري، الصحاح، ج ٥، ص ١٢٣٨.

[٢] عتر، نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص ٢٨.

تعريف الأصوليين: يهتم الأصوليون بمعرفة ما يصلح أن يكون دليلاً للأحكام، وكيفية الاستفادة من تلك الأدلة، فاهتمامهم بالسنة من حيث كونها دليلاً، وكيفية دلالتها على مدلولاتها، واستناداً على ذلك جاء تعريفهم للسنة بأنها: ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعيٍ[١].

تعريف الفقهاء: لما كان موضوع الفقه أفعال المكلفين من حيث الحكم عليها من كونها واجبة أو مندوبة أو محرمة أو مكروهة أو مباحة أو صحيحة أو باطلة...، إلى غير ذلك من الأحكام، فقد جاء تعريفهم للسنة من هذا المنطلق فعرفوها بأنها ما ليس بواجب[٢]. وهي على هذا تطلق على المندوب الذي طلبه الشارع طلباً غير جازمٍ؛فيثاب فاعله ولا يعاقب تاركه بالجزء.

المبحث الثاني: أثر السنة في إثبات القواعد الفقهية:

وفيما يلي أذكر بعض القواعد الفقهية التي تتتب بالسنة النبوية:

المطلب الأول: أثر السنة في إثبات قاعدة الأمور بمقاصدها:

هذه القاعدة هي إحدى القواعد الكبرى التي عليها مدار الفقه، ولا يكاد يخلو كتاب من كتب القواعد الفقهية، أو من كتب الفقه من نص عليها، أو إشارة إلى معناها كما أنها قد وردت في بعض كتب الأصول[٣].

يندرج تحت هذه القاعدة عدد من القواعد والضوابط الأخرى التي تقيدها أو توضح معناها منها: قاعدة "لا ثواب إلاّ بنية"، وقاعدة "ما تميّز بنفسه لا يحتاج إلى نية"، وقاعدة "الصريح لا يحتاج إلا نية"، وغيرها.

---

[١] التفتازاني، التلويح على التوضيح، ج ٢، ص٢.

[٢] الشوكاني، إرشاد الفحول ج١، ص ٩٥.

[٣] انظر: "الأشباه والنظائر" للسبكي ج١، ص٥، و"الأشباه والنظائر" للسيوطي، ص٨، ولابن نجيم، ص٢٧، والإسعاف بالطلب، ص٦٣، ورسالة ابن سعدي في القواعد الفقهية، ص١٠، وشرح الكوكب المنير، ج٤، ص٤٥٤. وألف في موضوع النية كتب مستقلة، منها: ١) "الأمنية في إدراك النية" للقرافي، وهو جزء صغير. ٢) و"نهاية الإحكام في بيان ما للنية من الأحكام" لأحمد بك الحسيني، وهو كتاب صغير أيضاً. ٣) و"مقاصد المكلفين أو النيات في العبادات" للدكتور عمر بن سليمان الأشقر، وهو مجلد واحد. ٤) "النية وأثرها في الأحكام الشرعية" للدكتور صالح بن غانم السدلان، وهو في مجلدين.

معاني المفردات: الأمور: جمع أمر، وهو هنا بمعنى: الشيء، والشأن، وبمقاصدها: المقاصد جمع مَقْصَد، أو مَقصِد وهو: مصدر ميمي للفعل قَصَد، والقصد يطلق في اللغة بمعنى الأمّ وإتيان الشيء، ويطلق بمعنى: التوسط بين الإفراط والتفريط، وبمعنى: استقامة الطريق، ومعان أخرى والمراد – هنا – المعنى الأول. فالقصد هنا بمعنى النية فكأن الناوي يؤّم بقلبه الشيء ويتوجه إليه للإتيان به.

المعنى الإجمالي للقاعدة: معنى القاعدة إجمالاً: إن أحكام الأمور بمقاصدها؛ لأنَّ القواعد الفقهية موضوعها الحكم على أفعال المكلفين؛ فالمقصود بهذه القاعدة بيان أن الأعمال من قول وفعل تنبني – من حيث آثارها المترتبة عليها – على المقصود من ذلك العمل، ونيّة العامل. فالعبادات – من حيث الجملة – لا تصح ولا تجزئ إلا مقترنة بالنية، ولا ثواب عليها إلا على أساس النية. والعمل المباح قد يثاب عليه الإنسان إذا ما أحسن نيته فيه، وقد يعاقب إذا أساء نيته، واللفظ لا يدل على معناه إلا إذا اقترن بنية ذلك المعنى... وهكذا، ويستثنى من ذلك ما كان صريحاً[1].

دل على صحة هذه القاعدة أحاديث كثيرة من سنة النبي ﷺ القولية من ذلك:

الحديث الأول: قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»[2]، هذا لفظ البخاري، وجاء في رواية أخرى بلفظ: «إنما الأعمال بالنية»[3].

شرح الحديث[4]:

إنّما للحصر ويقصد بها الحصر الأكثري لا الكلي؛ لأنَّ هناك أعمالاً لا يشترط فيها النية كالتروكات والأذان على قول وغسل الميت ودفنه وتكفينه وإزالة النجاسة، والأعمال: جمع عمل وهو في اللغة عام في كل فعل يفعل، واصطلاحاً: إحداث أمر قولاً كان أو فعلاً بالجارحة أو القلب.

---

[1] ابن نجيم، الأشباه والنظائر ص١٩، والزرقا، شرح القواعد الفقهية ص٥.

[2] أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، حديث رقم ١، ج١، ص ٣.

[3] متفقٌ عليه، أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب النية في الأيمان، حديث رقم،٦٣١١ ج٦، ص ٢٤٦١، ومسلم في كتاب، باب قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنية"، رقم ٥٠٣٦، ج٦، ص ٤٨.

[4] ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص٢.

والأعمال تقتضِي عاملين، والتقدير: الأعمال الصادرة من المكلفين، والظاهر إخراج أعمال الكفار؛ لأنَّ المراد بالأعمال أعمال العبادة وهي لا تصح من الكافر وإن كان مخاطباً بها مُعاقباً على تركها.

والباء في قوله: "بالنيات: للمصاحبة، ويحتمل أن تكون للسَّببية بمعنى أنَّها مُقومة للعمل فكأنها سبب في إيجاده، وعلى الأول فهي من نفس العمل فيشترط أن لا تتخلَّف عن أوله.

تعريف النية:

معني النية في اللغة: النيات: جمع نية ومادة هذه الكلمة (نوى) وهي تدل علي معنيين أحدهما: مقصد لشيء، والآخر عجم الشيء، والمراد من عجم الشيء الصلابة والشدة.والنوى التحول من دار إلي دار وهذا هو الأصل في المعني ثم حملوا عليه الباب كله فقالوا نوى الأمر ينويه إذا قصد له، والنية الوجه الذي تنويه.ونويت نية ونواه عزمت وانتويت مثله، والنوى الوجه الذي تقصده[1].

معني النية في الاصطلاح[2]:

١) تعريف القسطلاني: "النية قصد الشيء مقترنا بفعله"[3].
٢) تعريف ابن عابدين: "النية العزم والعزم هو الإرادة الجازمة القاطعة"[4].
٣) تعريف البيضاوي: "النية عبارة عن إنبعاث القلب نحو ما يراه موافقاً لغرضٍ من جلب نفع أو دفع ضرّ حالاً أو مآلاً، والشرع خصّصه بالإرادة المتوجّهة نحو الفعل لابتغاء رضاء اللَّه وامتثال حكمه"[5].
٤) تعريف النووي: "النية هي القصد، وهي عزيمة القلب"[6].

[1] الجوهري، الصحاح ٦،٢٥١٦، مادة (نوى).

[2] القرافي، الأمنية في إدراك النية، ص٩،١٠، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ص٣٠، والحموي، وغمز عيون البصائر، ج١، ١٠٤.

[3] القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج١، ص٢٠.

[4] ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، ج٣، ص٢٨٦.

[5] أبوزهرة، زهرة التفاسير، ص٢٠٤٦.

[6] عبد الرحمن المباركفوري، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، ج٥، ص ٢٣٢.

العلاقة بين المعني اللغوي والمعني الاصطلاحي للنية:

وبوجهٍ عام فإن المقصود من النية هو التوجه إلي الشيء وقصده أو العزم علي فعله، وهو يتطابق مع المعني اللغوي. والنية في الحديث محمولة على المعنى اللغوي ليحسن تطبيقه على ما بعده.

والحديث متروك الظاهر؛ لأن الذوات غير منتفية، إذ التقدير: لا عمل إلا بالنية، فليس المراد نفي ذات العمل لأنه قد يوجد بغير نية، بل المراد نفي أحكامها كالصحة والكمال، لكن الحمل على نفي الصحة أولى لأنه أشبه بنفيِ الشيء نفسه؛ ولأن اللفظ دل على نفي الذات بالتصريح وعلى نفي الصفات بالتبع، فلما منع الدليل نفي الذات بقيت دلالته على نفي الصفات مستمرة. والأحسن تقدير ما يقتضي أنَّ الأعمال تتبع النية، لقوله في الْحديث "فمن كانت هجرته" إلى آخره. ثم لفظ العمل يتناول فعل الجوارح حتى اللسان فتدخل الأقوال. ويرى إبن دقيق العيد: أنَّ الحديث يتناول الأقوال كما يتناول الأفعال، وإن كان القول لا يدخل في العمل حقيقة بل مجازاً، لقوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ ﴾ [الأنعام: ١١٢] بعد قوله: ﴿ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ ﴾؛ وأما التروك فهي وإن كانت فعل كف لكن لا يطلق عليها لفظ العمل؛ وأمَّا عمل القلب كالنيّة فلا يتناولها الحديث لئلَّا يلزم التسلسل. والّذين اشترطوا النية قدَّرُوا صِحة الأعمال، والذين لم يشترطوها قدَّرُوا كمال الأعمال، ورُجِّحَ الأول بأنَّ الصحة أكثر لزوماً للحقيقة من الكمال فالحمل عليها أولى. وفي هذا الكلام إيهام أنَّ بعض العلماء لا يرى باشتراط النية، وليس الخلاف بينهم في ذلك إلَّا في الوسائل، وأمّا المقاصد فلا اختلاف بينهم في اشتراط النية لها، ومن ثَمَّ خالف الحنفية في اشتراطها للوضوء، وخالف الأوزاعي في اشتراطها في التيمم أيضاً[١].

والألف واللام في النيات معاقبة للضمير، والتقدير الأعمال بنياتها، وعلى هذا فيدل على اعتبار نية العمل من كونه مثلا صلاة أو غيرها، ومن كونها فرضاً أو نفلاً، ظهراً مثلاً أو عصراً، قصراً أو إتماماً؛ واختلف الفقهاء في اشتراط تعيين العدد؛ والراجح الاكتفاء بتعيين العبادة الَّتي لا تنفك عن العدد المعين، كالمسافر مثلاً ليس له أن يقصر إلا بنية القصر، لكن لا يحتاج إلى نية ركعتين لأنَّ ذلك هو مقتضى القصر. وقوله: «وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»: فيه تحقيق لاشتراط النية والإخلاص في الأعمال[٢].

---

[١] ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام، ص٦١.

[٢] ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص١٤.

الحديث الثاني: وفي الصحيح من حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ: «إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت فيها حتى ما تجعل في فيِّ امرأتك»[١]:

شرح الحديث ووجه دلالته على القاعدة:

يقتضي الحديث أنَّ النفقة إذا أريد بها وجه الله والتعفف والتستر وأداء الحق والإحسان إلى الأهل وعونهم بذلك على الخير من أعمال البر التي يؤجر بها المنفق وإن كان ما يطعمه امرأته، وإن كان غالب الحال أنَّ إنفاق الإنسان على أهله لا يهمله ولا يضيعه ولا يسعى إلا له مع كون الكثير منه واجباً عليه وما ينفقه الإنسان على نفسه أيضاً يؤجر فيه إذا قصد بذلك التقوي على الطاعة والعبادة[٢].

وفيه استحباب الانفاق في وجوه الخير وفيه أنَّ الأعمال بالنيات، وأنه إنما يثاب على عمله بنيته وفيه أن الانفاق على العيال يثاب عليه إذا قصد به وجه الله تعالى، وفيه أن المباح إذا قصد به وجه الله تعالى صار طاعة ويثاب عليه، وقد نبه ﷺ على هذا بقوله ﷺ حتى اللقمة تجعلها في فيِّ امرأتك؛ لأنَّ زوجة الإنسان هي من أخص حظوظه الدنيوية وشهواته وملاذه المباحة[٣].

فالنفقة مقيدة بابتغاء وجه اللَّه، وعُلِّق حصول الأجر بذلك وهو المعتبر، ويستفاد منه أنَّ أَجر الواجب يزداد بالنية؛ لأنَّ الإنفاق على الزوجة واجب وفي فعله الأجر، فإذا نوى به ابتغاء وجه اللَّه ازداد أجره بذلك؛ ونُبه بالنفقة على غيرها من وجوه البر والإحسان[٤].

---

[١] أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب ما جاء أن الأعمال بالنية الحسنة ولكل امرىء ما نوى، برقم ٥٦، ج١، ص٣٠.

[٢] الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ج٤، ص٨٠.

[٣] النووي، المنهاج شرح مسلم بن الحجاج، ج١١، ص ٧٧.

[٤] ابن حجر، فتح الباري لابن حجر، ج٨، ص ٢٩٧.

الحديث الثالث: ومن حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: "ولكن جهاد ونية"[١]

شرح الحديث ووجه دلالته على القاعدة:

ومعنى الحديث: أن تحصيل الخير بسبب الهجرة قد انقطع بفتح مكة ولكن حصلوه بالجهاد والنية الصالحة، وفي هذا الحث على نية الخير مطلقا وأنه يثاب على النية[٢]. قال العلماء: الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام باقية إلى يوم القيامة وتأولوا هذا الحديث تأويلين[٣]:

أحدهما: لا هجرة بعد الفتح من مكة لأنها صارت دار إسلام فلا تتصور منها الهجرة.

والثاني: وهو الأصح أن معناه أن الهجرة الفاضلة المهمة المطلوبة التي يمتاز بها أهلها امتيازاً ظاهراً، انقطعت بفتح مكة ومضت لأهلها الذين هاجروا قبل فتح مكة؛ لأن الإسلام قوى وعز بعد فتح مكة عزاً ظاهراً بخلاف ما قبله.

والهجرة تكون إمَّا فراراً من الكفار، وإمَّا إلى الجهاد، وإمَّا إلى نحو طلب العلم، وقد انقطعت الأولى وبقيت الأخيرتان، وتضمن الحديث بشارة من النبي ﷺ بأنَّ مكَّة تستمر دار إسلام.

الحديث الرابع: وفي مسند أحمد من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ: "ورب قتيل بين الصفين الله أعلم بنيته"[٤].

شرح الحديث ووجه دلالته على القاعدة:

وهذا الحديث أيضاً يدل على أنَّ للنية أثرٌ في حصول الشهادة وعدمها، إذ قد يقاتل الرجل لوجه الله تعالى، وقد يقاتل لغير ذلك، ولذا جاء في الحديث: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةَ اللَّه هِيَ

---

[١] متفقٌ عليه، أخرجه البخاري في كتاب باب لا يحل القتال بمكة، برقم ١٨٣٤، ج٤، ص٤٧٣، ومسلم في كتاب، باب تحريم مَكَّة وصَيْدِها وخلاها وشَجرها ولُقَطَتها إلاّ لِمُنْشِد على الدَّوَام، برقم٣٣٦٨، ج٤، ص١٠٩.

[٢] النووي، المنهاج شرح مسلم بن الحجاج، ج١٣، ص٨، وج٩، ص١٢٣، السيوطي، الديباج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج٣، ص٣٩٩.

[٣] ابن حجر، فتح الباري، ج٦، ص٥٥.

[٤] أخرجه أحمد في مسنده، برقم ٣٧٧٢، ج٦، ص٣١٣؛ قال ابن حجر: "فإن أحمد أخرجه في مسند ابن مسعود، ورجال سنده موثقون". فتح الباري، ج، ص٢٥٧.

الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّه»[١]، وجاء في حديث أبي هريرة ﷺ أنه قال: "حدثني رسول الله ﷺ: أن الله ﷻ إذا كان يوم القيامة نزل إلى العباد ليقضي بينهم، وكل أمة جاثية فأول من يدعو به رجل جمع القرآن، ورجل يقتل في سبيل الله، ورجل كثير المال، فيقول الله للقارىء: ألم أعلمك ما أنزلت على رسولي؟ قال: بلى يا رب قال: فماذا عملت فيما علمت؟ قال: كنت أقوم به آناء الليل و آناء النهار، فيقول الله له: كذبت، و تقول الملائكة له: كذبت، فيقول الله ﷻ: أردت أن يقال فلان قارىء، فقد قيل، ويؤتى بصاحب المال فيقول: ألم أوسع عليك حتى لم أدعك تحتاج إلى أحد؟ قال: بلى قال: فماذا عملت فيما آتيتك؟ قال: كنت أصل الرحم وأتصدق، فيقول الله: كذبت، وتقول الملائكة كذبت، ويقول الله: بل أردت أن يقال فلان جواد، فقد قيل ذلك، ويؤتى بالرجل الذي قتل في سبيل الله فيقال له: فيم قتلت؟ فيقول: أمرت بالجهاد في سبيلك فقاتلت حتى قتلت، فيقول الله: كذبت، وتقول الملائكة له: كذبت، ويقول الله: بل أردت أن يقال فلان جريء فقد قيل ذلك ثم ضرب رسول الله ﷺ على ركبتي فقال: يا أبا هريرة!: «أولئك الثلاثة أول خلق الله تسعر بهم النار يوم القيامة»"[٢].

الحديث الخامس: وعند ابن ماجه من حديث أبي هريرة وجابر بن عبد الله رضي الله عنهما: «يبعث الناس على نياتهم»[٣].

شرح الحديث ووجه دلالته على القاعدة:

ومعنى الحديث أنَّ الأمم تعذب ومعهم من ليس منهم، فيصاب جميعهم بآجالهم ثم يبعثون على أعمالهم، فالطائع عند البعث يجازي بعمله، والعاصي تحت المشيئة؛ قال ابن حجر: "والحاصل أنه لا يلزم من الاشتراك في الهلاك الاشتراك في الثواب، أو العقاب، بل يجازي كل أحد على حسب نيته"[٤].

---

[١] متفقٌ عليه، أخرجه البخاري، كتاب العلم باب من سأل وهو قائم عالماً جالساً، برقم ١٢٣، ج١، ص٥٨، ومسلم، في كتاب الجهاد والسير، باب من قاتل لتكون كلمة اللَّه هي العليا فهو في سبيل الله، برقم ٥٠٢٨، ج ٦، ص ٤٦.

[٢] أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، ج١، ص٥٧٩. والترمذي في السنن، كتاب الزهد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الرياء والسمعة، برقم ٢٣٨٢، ج٤، ص٥٩١، وقال: "هذا حديث حسن غريب".

[٣] أخرجه ابن ماجة في السنن، كتاب الزهد، باب النية، ج٢، ص ١٤١٤، برقم ٤٢٢٩، قال المنذري: "رواه ابن ماجه بإسناد حسن"، الترغيب والترهيب ج١، ص ٢٥.

[٤] المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج٦، ص٤٥٧.

الحديث السادس: وعند النسائي من حديث أبي ذر الغفاري ﷺ: «من أتى فراشه وهو ينوي أن يقوم يصلي من الليل فغلبته عينه حتى يصبح كتب له ما نوى...»[١].

شرح الحديث ووجه دلالته على القاعدة:

وفي هذا الحديث ما يدل على أن المرء يجازى على ما نوى من الخير وإن لم يعمله كما لو أنه عمله، وأن النية يعطى عليها كالذي يعطى على العمل إذا حيل بينه وبين ذلك العمل، وكانت نيته أن يعمله ولم تنصرف نيته حتى غلب عليه بنوم أو نسيان أو غير ذلك من وجوه الموانع، فإذا كان ذلك كتب له أجر ذلك العمل وإن لم يعمله فضلاً من الله ورحمة؛ جازى على العمل ثم على النية إن حال دون العمل حائل، وفي مثل هذا الحديث جاء الحديث نية المؤمن خير من عمله[٢].

ودلالة الحديث على أن أجره إنما هو على النية ظاهرة، إذ لم يقيّد ذلك بقضائه.

الحديث الثامن: وفي معجم الطبراني من حديث صهيب ﷺ.«أيما رجل تزوج امرأة فنوى أن لا يعطيها من صداقها شيئاً مات يوم يموت وهو زانٍ، وأيما رجل اشترى من رجل بيعاً فنوى أن لا يعطيه من ثمنه شيئاً مات يوم يموت وهو خائن» [٣].

شرح الحديث ووجه دلالته على القاعدة:

فقد وصف النبي ﷺ الزوج الذي نوى ألاَّ يعطي زوجته نصيبها من الصداق بأنه زانياً معاملة له بقصده ونيته، وكذلك المشتري الذي اشترى سلعة ونوى ألاَّ يعطي البائع ثمنها وصفه بأنَّه خائناً، مما يدل على أثر النية في ترتب الحكم.

العمل بالقاعدة:

لا خلاف بين العلماء في اعتبار هذه القاعدة والعمل بها – من حيث الجملة – إذ إنها أصل من أصول الشرع، وقائمة على أدلة صحيحة ثابتة، وقد نقل عدد من العلماء الإجماع على

---

[١] أخرجه النسائي في السنن الكبرى، باب من نوى أن يصلي من الليل فغلته عيناه، ج١، ص ٤٥٦، برقم ١٤٥٩، قال البزار: "وهو حسن الإسناد من غريب حديث الأعمش متصل الإسناد"، مسند البزار ج٢، ص١١٩.

[٢] ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج١٢، ص٢٦٤.

[٣] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ج٨، ص٣٥، برقم٧٣٠٢، وقال الهيثمي: "فيه عمرو بن دينار، وهو متروك"، مجمع الزوائد، ج٤، ص١٣١.

مشروعية النيّة في مواضع كثيرة. ولا يقدح في هذا الاتفاق كون العلماء قد اختلفوا في كون النية ركناً في العبادة، أو شرطاً لها، ولا كونهم قد استثنوا بعض المواضع التي لا تحتاج إلى نية[١].

المطلب الثاني: أثر السنة في إثبات قاعدة الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ:[٢]

هذه إحدى القواعد الخمس، التي ذكر العلماء أنها مبنى الفقه. وعلى هذا فإنه لا يكاد يخلو كتاب من كتب قواعد الفقه، أو من كتب الفقه من ذكر لها، أو تعليل بها، وتعرض لها بعض الأصوليين أيضاً بالذكر في باب الاستصحاب وغيره، وقال المقري: "إنها قاعدة فقهية أصولية" وقد اختلفت عبارات العلماء في صياغة هذه القاعدة وإن اتحدت في المعنى.

فمن العلماء من ذكرها باللفظ المتقدم ومنهم من قال: "اليقين لا يزال بالشك"، ومنهم من قال: "اليقين لا يرفع بالشك"، ومنهم من قال: "ما ثبت بيقين لا يرفع إلا بيقين"، ومنهم من قال: "كل مشكوك فيه يجعل كالمعدوم"، ومنهم من جعل قاعدة "الأصل بقاء ماكان على ماكان" في معنى هذه القاعدة، ومنهم من اعتبر قاعدة "الأصل بقاء ماكان على ماكان"، وقواعد أخرى مندرجة تحت هذه القاعدة[٣].

معاني المفردات: "اليقين": لغةً العلم الذي لا تردد معه، وهو في أصل اللغة الاستقرار، يقال يقن الماء في الحوض إذا استقر. وفي اصطلاح علماء المعقول الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الثابت[٤]. ولكن المراد باليقين في القاعدة معناه اللغوي؛ لأنَّ الأحكام الفقهية تبنى على الظاهر الذي يشمل ما دلالته ظنية[٥].

و"الشك" لغةً: بمعنى التداخل، ومنه الشك الذي هو خلاف اليقين، ويأتي بمعنى اللزوق واللصوق[٦].

---

[١] القرافي، الأمنية في إدراك النية، ص٢٧-٢٨، والسبكي، الأشباه والنظائر، ج١، ص٥٩-٦٠، وللسيوطي، ص١٢، ولابن نجيم، ص٢٦، ٣٠.

[٢] ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص٥٦.

[٣] ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص٥٦، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ص٧، والسبكي، الأشباه والنظائر، ج١، ص١٣، والزركشي، المنثور، ج٣، ص١٣٥، والقرافي الفروق، ج١، ص ١١١، والندوي، القواعد الفقهية، ص٣١٨.

[٤] الجرجاني، التعريفات ص ٣٢٣.

[٥] الزرقا، شرح القواعد الفقهية ص ٧٩.

[٦] ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٣، ص ١٧٣، و ابن منظور، لسان العرب، ج٧، ص١٧٥.

وفي الاصطلاح: هو التردد بين النقيضين بلا ترجيح أحدهما على الآخر عند الشاك وقيل: ما استوى طرفاه[١].

المعنى الإجمالي: إذا تعارض عند المكلف جهتان في أمر ما جهة يقين وجزم بحكم، وجهة شك في حصول ما ينافيه وذلك بأن يتيقن أمراً في وقت، ثم يطرأ عليه شك في حصول ما ينافيه في وقت آخر كمن تيقن أنه توضأ، ثم شك في حدوث الناقص، أو جزم أنه صلَّى ركعةً واحدةً، ثم شكَّ هل صلَّى الثانية أم لا، فإن الواجب عليه واللازم له أن يأخذ باليقين الذي استقر عنده ويدع الشك الطاريء عليه بحيث يجعله كالمعدوم.

ومن هذا يظهر أن المراد باجتماع اليقين مع الشك استصحاب حكم اليقين السابق إلى وقت طروء الشك فيه؛ إذ لا يتصور اجتماع اليقين مع الشك في حكم واحد في وقت واحد حقيقية، ولا فرق بين أن يكون اليقين السابق مقتضياً للاباحة أم للحظر[٢].

الأحاديث التي تدل على صحة القاعدة:

دلت على صحة هذه القاعدة أحاديث كثيرة منها:

الحديث الأول عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأَشْكَلَ عليه، أخرج منه شيءٌ أم لا؟ فلا يخرجنَّ من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً»[٣].

شرح الحديث ووجه دلالته على القاعدة:

هذا الحديث يعتبره علماء الحديث وعلماء الأصول والفقهاء أساساً للقاعدة؛ ومعنى قوله: «إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً» يعني: حركة قد تحصل في البطن بتحرك غازات أو ما يسمى بالمغص أو شيء من هذا. قوله: «وأشكل عليه»، الإشكال مأخوذ من الشكل، وهو عند علماء المنطق التشكيك، وذلك: أن الصورة الذهنية بالنسبة لموضوع معين تشتبه بين أمرين: إذا نظر إلى هذا قال: هو منه، وإذا نظر إلى ذاك قال: هو منه، فشك بأيهما يُلحق أو من أيهما يكون، ولذا قالوا: الشك هو: استواء الطرفين دون ترجيح. وقالوا: إن العلم هو: ما وقر في النفس دون منازعة، والظن هو: ما نازعه ما هو أضعف منه، فإذا تعادلت الكفتان ثم رجحت

---

[١] الجرجاني، التعريفات، ص١٢٨.

[٢] الزرقا، شرح القواعد الفقهية، ص٣٧.

[٣] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الحيض، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك...، برقم٣٦٢، ص١٥٦.

إحدى الكفتين بأحد المعنين فالراجح ظن، والمرجوح وهم، وإذا تعادلت الكفتان دون ترجيح فهو شك. وهنا لما وجد الشيء في بطنه وأشكل عليه: شك، وقال في نفسه: هل يا ترى مع تلك الحركة التي في البطن هل خرج شيء أم لا؟ فحينئذ عليه أن يلغي هذا الشك ويبني على ذاك اليقين؛ لأنه في الصلاة -كما في بعض الروايات - والصلاة ما دخلها إلا بيقين الطهارة، أو في المسجد - على بعض الروايات - والمسجد ما أتى إليه إلا بكامل الطهارة، إذاً: الذي أشكل عليه طارئ بعد يقين الطهارة، التي هي متأكد منها وثابتة عنده بيقين، فلا يحكم برفضها وإبطالها إلا بيقين مثله، وهكذا قالوا في عموم الأمور[1].

وقوله في الرواية الأخرى: «يُخَيَّل» بضم أوله وفتح المعجمة وتشديد الياء الأخيرة المفتوحة، وأصله من الخيال، والمعنى يظن، والظن هنا أعم من تساوي الاحتمالين، أو ترجيح أحدهما على ما هو أصل اللغة، من أنَّ الظن خلاف اليقين. ودل قوله يخيل إليه الشيء يعني خروج الحدث منه وقوله ﷺ: «حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً»، معناه يعلم وجود احدهما ولا يشترط السماع والشم باجماع المسلمين؛ وقوله: «يجد الشيء» أي: الحدث خارجاً منه، وفيه العدول عن ذكر الشيء المستقذر بخاص اسمه إلا للضرورة. قوله: «صَوْتًا» أي: من مخرجه. قوله: «أو يجد» أو للتنويع وعبر بالوجدان دون الشم ليشمل ما لو لمس المحل ثم شم يده.

ودل الحديث على صحّة الصلاة ما لم يتيقن الحدث، وليس المراد تخصيص هذين الأمرين باليقين؛ لأنَّ المعنى إذا كان أوسع من اللفظ كان الحكم للمعنى[2].

قال الشوكاني: "والحديث يدل على إطراح الشكوك العارضة لمن في الصلاة، والوسوسة التي جعلها ﷺ من تسويل الشيطان وعدم الانتقال إلا لقيام ناقل متيقن كسماع الصوت وشم الريح ومشاهدة الخارج"[3].

وقال النَّوَوِي في شرح مسلم: "وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام وقاعدة عظيمة من قواعد الدين، وهي أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك، ولا يضر الشك الطارئ عليها. وأخذ بهذا الحديث جُمْهُور العلماء. وروي عن مالك النقض مطلقاً، وروي عنه النقض خارج الصلاة دون داخلها، وروي هذا التفصيل عن الحسن البصري، والأول مشهور مذهب مالك قاله القرطبي، وهو رواية ابن القاسم عنه.وروى ابن

[1] الصنعاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ج١، ص١٣٧- ١٣٨.

[2] ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص٢٢٠.

[3] الشوكاني، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، ج١، ص ٢٥٥.

نافع عنه لا وضوء عليه مطلقاً كقول الجمهور، وروى ابن وهب عنه: " أحب إلي أن يتوضأ ". ورواية التفصيل لم تثبت عنه وإنما هي لأصحابه، وحمل بعضهم الحديث على من كان به وسواس، وتمسك بأنَّ الشَّكوى لا تكون إلَّا عن علة، وأُجيبَ بما دل على التعميم، وهو حديث أبي هريرة ﷺ عند مسلم ولفظه: «إِذَا وَجَدَ أَحَدكُمْ فِي بَطْنه شَيْئًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْء أَمْ لَا فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنْ الْمَسْجِد حَتَّى يَسْمَع صَوْتًا أَوْ يَجِد رِيحاً»، وقوله: «فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنْ الْمَسْجِد»، أي: من الصلاة، وصرح بذلك أبو داود في روايته. وقال العراقي: ما ذهب إليه مالك راجح؛ لأنَّه احتاط للصلاة وهي مقصد، وألغى الشَّك في السّبب المُبرئ، وغيه احتاط للطّهارة وهي وسيلة وألغى الشك في الحدث الناقض لها، والاحتياط للمقاصد أولى من الاحتياط للوسائل. وأجاب عنه النووي بأنَّ ذلك من حيث النظر قوي؛ لكنه مغاير لمدلول الحديث لأنَّه أمر بعدم الانصراف إلى أن يتحقق"[١].

الحديث الثاني: وروى الترمذي عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سها أحدكم في صلاته، فلم يدر: واحدةً صلَّى، أم اثنتين؟ فليبن على واحدة فإن لم يتيقن: صلَّى اثنتين، أم ثلاثاً؟ فليبن على اثنتين، فإن لم يدر: أثلاثاً صلَّى أم أربعاً؟ فليبن على ثلاث، وليسجد سجدتين قبل أن يسلم»[٢].

هذان الحديثان وردا في شأن الشك في الصلاة، وفي الباب خمسة أحاديث أخرى وهي:

١) حديث أبي هريرة ﷺ فيمن شكَّ فلم يدر كم صلَّى وفيه أنه يسجد سجدتين ولم يذكر موضعهما ونصه، عن أبي هريرة ﷺ أنّ رسول اللّه ﷺ قال: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي جَاءَهُ الشَّيْطَانُ فَلَبَسَ عَلَيْهِ حَتَّى لاَ يَدْرِى كَمْ صَلَّى، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ؛ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ »[٣].

٢) وحديث أبي سعيد ﷺ فيمن شكَّ فيه أن يسجد سجدتين قبل أن يسلم ونصه، فعن أبي سعيد الْخُدْرِىِّ ﷺ قال قال رسول اللّه ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلاَتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلاَثًا أَمْ أَرْبَعًا؛ فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدُ

---

[١] النووي، المنهاج، ج٤، ص ٤٩.

[٢] أخرجه الترمذي في السنن، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يصلي فيشك في الزيادة والنقصان، ج٢، ص٢٤٤، برقم ٣٩٨، وقال: "هذا حديث حسن غريب صحيح".

[٣] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الصلاة، باب السَّهْوِ فِي الصَّلاةِ والسُّجُود له، ج٢، ص٨٢، برقم ١٢٩٣.

سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا؛ شَفَعْنَ لَهُ صَلاَتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى إِتْمَامًا لأَرْبَعٍ؛ كَانَتَا تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ»[١].

٣) وحديث عبد الله بن مسعود ، رضي الله عنه وفيه القيام إلى خامسة وأنه سجد بعد السلام، ونصه: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا، فَلَمَّا سَلَّمَ؛ قِيلَ لَهُ: أَزِيدَ فِي الصَّلاَةِ، قَالَ «وَمَا ذَاكَ». قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا. فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ"[٢].

٤) وحديث ذي اليدين، وفيه السلام من اثنتين والمشي والكلام، وأنه سجد بعد السلام، ونصه: "صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلاَةَ الْعَصْرِ، فَسَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ، فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ: أَقُصِرَتِ الصَّلاَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمْ نَسِيتَ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ». فَقَالَ قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ!. فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ». فَقَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ!. فَأَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلاَةِ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ بَعْدَ التَّسْلِيمِ"[٣].

٥) وحديث عبد الله بن بُحَيْنَة رضي الله عنه، وفيه القيام من اثنتين والسجود قبل السلام ونصه: "صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلاَتَهُ وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ؛ كَبَّرَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ التَّسْلِيمِ ثُمَّ سَلَّمَ"[٤].

واختلف العلماء في كيفية الأخذ بهذه الأحاديث، فقال داود: "لا يقاس عليها بل تستعمل في مواضعها على ما جاءت"، قال أحمد – رحمه الله تعالى – بقول داود في هذه الصلوات خاصة وخالفه في غيرها، وقال: "يسجد فيما سواها قبل السلام لكل سهو"، وأما الذين قالوا بالقياس فاختلفوا فقال بعضهم: "هو مخير في كل سهو، إن شاء سجد بعد السلام، وإن شاء قبله في الزيادة والنقص"، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: "الأصل هو السجود بعد السلام" وتأول بعض الأحاديث عليه، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: "الأصل هو السجود قبل السلام"، ورد بقية الأحاديث إليه، وقال مالك رحمه الله تعالى: "ان كان السهو زيادة سجد بعد السلام، وان كان نقصاً فقبله".

---

[١] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الصلاة، باب السَّهْوِ في الصَّلاَة والسُّجُود له، ج٢، ص٨٤، برقم ١٣٠٠.

[٢] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الصلاة، باب السَّهْوِ فى الصَّلاَة والسُّجُود له، ج٢، ص٨٥، برقم ١٣٠٩.

[٣] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الصلاة، باب السَّهْو في الصَّلاَة والسُّجُود له، برقم ١٣١٨، ج٢، ص٨٧.

[٤] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الصلاة، باب السَّهْو في الصَّلاَة والسُّجُود له، برقم ١٢٩٧، ج٢، ص٨٣.

فأما الشافعي رحمه الله تعالى فيقول في حديث أبي سعيد ﷺ: "فان كانت خامسة شفعها، ونص على السجود قبل السلام مع تجويز الزيادة والمجوز كالموجود"، ويتأول حديث ابن مسعود ﷺ في القيام إلى خامسة والسجود بعد السلام على أنه ﷺ قبله ما علم السهو الا بعد السلام ولو علمه قبله لسجد قبله، ويتأول حديث ذي اليدين على أنها صلاة جرى فيها سهو فسها عن السجود وقبل السلام، فتداركه بعده هذا كلام المازري وهو كلام حسن نفيس.

وأقوى المذاهب هنا مذهب مالك رحمه الله تعالى، ثم مذهب الشافعي، وللشافعي رحمه الله تعالى قول كمذهب مالك رحمه الله تعالى، يفعل بالتخيير، وعلى القول بمذهب مالك لو اجتمع في صلاة سهوان سهو بزيادة وسهو بنقص سجد قبل السلام، قال القاضي عياض وجماعة من أصحاب الشافعي: "ولا خلاف بين هؤلاء المختلفين وغيرهم من العلماء أنه لو سجد قبل السلام، أو بعده للزيادة، أو النقص أنه يجزئه ولا تفسد صلاته، وإنما اختلافهم في الأفضل والله أعلم". قال الجمهور: "لو سها سهوين فأكثر كفاه سجدتان للجميع"، وبهذا قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد رضوان الله عليهم، وجمهور التابعين، وعن بن أبي ليلى: لكل سهو سجدتان.

وقوله ﷺ في حديث أبي هريرة ﷺ: «فإذا لم يدر أحدكم كم صلى فليسجد سجدتين وهو جالس»، اختلف العلماء في المراد به، فقال الحسن البصري وطائفة من السلف بظاهر الحديث، وقالوا: إذا شك المصلي فلم يدر زاد أو نقص فليس عليه إلاَّ سجدتان وهو جالس، عملاً بظاهر هذا الحديث. وقال الشعبي والأوزاعي وجماعة كثيرة من السلف: إذا لم يدر كم صلَّى لزمه أن يعيد الصلاة مرةً بعد أخرى أبداً حتى يستيقن. وقال بعضهم: يعيد ثلاث مرات، فإذا شك في الرابعة فلا إعادة عليه. وقال مالك والشافعي وأحمد رضي الله عنهم والجمهور: متى شك في صلاته هل صلَّى ثلاثاً أم أربعاً مثلاً؛ لزمه البناء على اليقين فيجب أن يأتي برابعة ويسجد للسهو عملاً بحديث أبي سعيد ﷺ، وهو قوله ﷺ: «اذا شكَّ أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلَّى ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشكَّ، وليبن على ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلِّم، فإن كان صلَّى خمساً شفعن له صلاته، وإن كان صلَّى إتماماً لأربع كانتا ترغيماً للشيطان»[١]، قالوا: فهذا الحديث صريح في وجوب البناء على اليقين، وهو مفسر لحديث أبي هريرة ﷺ، فيحمل حديث أبي هريرة عليه وهذا متعين فوجب المصير إليه مع ما

[١] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الصلاة، باب السَّهْو في الصَّلَاة والسُّجُود له، برقم ١٣٠٠، ج٢، ص٨٤.

في حديث أبي سعيد من الموافقة لقواعد الشرع في الشك في الأحداث والميراث من المفقود وغير ذلك[١].

ما يندرج تحت القاعدة من قواعد:

يندرج في هذه القاعدة عدة قواعد منها[٢]: الأصل بقاء ما كان على ما كان؛ والأصل براءة الذِّمَّةِ؛ وقاعدة من شك هل فعل شيئاً أولا؟ فالأصل أنه لم يفعله، ويدخل فيها قاعدة أخرى، وهي من تيقن الفعل وشك في القليل أو الكثير، حمل على القليل لأنه المتيقن، اللهم إلا أن تشتغل الذمة بالأصل، فلا تبرأ إلا بيقين، وما ثبت بيقين لا يرتفع إلا بيقين؛ وقاعدة من شكّ هل فعل شيئاً أم لا؟ فالأصل أنَّه لم يفعل؛ والمراد به غالب الظن؛ وقاعدة الأصل العدم، وليس الأصل العدم مطلقاً، وإنّما هو في الصفات العارضة وأما في الصفات الأصليَّة فالأصل الوجود؛ وقاعدة: الأصل إضافة الحادث إلى أقرَب أوقاته؛ وقاعدة الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن؛ وقاعدة: الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم وهذا مذهب الجمهور، وعند أبي حنيفة: الأصل فيها التحريم حتى يدل الدليل على الإباحة، ويعضد مذهب الجمهور قول أَبي الدرداء ﷺ رفع الحديث قال: «ما أحل اللَّه في كتابه فهو حلالٌ وما حرَّم فهو حرامٌ وما سكت عنه فهو عافية فاقبلوا من اللَّه عافيته فإنَّ اللَّه لم يكن نسيًّا، ثُمَّ تلا هذه الآية: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم: ٦٤] »[٣]، وروى الطبراني من حديث أبي ثعلبة ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَنَهَى عَنْ أَشْيَاءَ فَلاَ تَنْتَهِكُوهَا، وَحَدَّ حُدُودًا فَلاَ تَعْتَدُوهَا، وَغَفَلَ عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ غَيْرِ نِسْيَانٍ فَلاَ تَبْحَثُوا عَنْهَا»[٤]، وفي لفظ: «وسَكَت عن كثيرٍ من غير نسيانٍ فلا تتكلَّفوها رحمةً لكم فاقبلوها». وروى الترمذي من حديث سلمان: أنه ﷺ سئل عن الجبن والسمن والفراء فقال: «الحلالُ ما أحلَّ الله في كتابه، والحرامُ ما حرَّم الله في كتابه، وما سَكَت

[١] النووي، المنهاج، ج٥، ص٥٦ – ٥٨.

[٢] ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص٥٧ – ٦٧.

[٣] أخرجه البيهقي السنن الكبرى، باب ما لم يُذْكَر تحريمه ولا كان في معنى ما يذكر تحريمه ما ذكر تحريمه مما يؤكل أو يشرب، ج١٠، ص١٢، برقم ٢٠٢١٦، قال الهيثمي: "إسناده حسن، ورجاله موثقون"، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج١، ص١٧١.

[٤] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، من حديث مكحول بن أبي ثعلبة، ج٢٢، ص٢٢١، برقم٥٨٩، قال الهيثمي:" رجاله رجال الصحيح"، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج١، ص١٧١.

عنه فهو مما عفا عنه»[١]؛ وللحديث طرق أخرى؛ ومن القواعد المندرجة تحت قاعدة اليقين لا يزول بالشك: قاعدة: الأصل في الأبضاع التحريم؛ وقاعدة: الأصل في الكلام الحقيقة.

المطلب الثالث: قاعدة المشقة: تجلب التيسير:

هذه القاعدة من القواعد الكبرى التي عليها مدار الفقه. قال السيوطي وابن نجيم: "قال العلماء: تتخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتخفيفاته[٢]. وقد ذكرتها أكثر كتب القواعد بهذا اللفظ، أو بما يؤدي معناه[٣]. ويندرج تحت هذه القاعدة الكبرى عدد من القواعد منها ما هو بمعناها – أو مقارب لها – كقاعدة "الضرورات تبيح المحظورات"، وقاعدة "إذا ضاق الأمر اتسع"، ومنها ما هو مقيد لها كقاعدة "الضرورة تقدر بقدرها"، وقاعدة "الاضطرار لا يبطل حق الغير"، ونحوهما وذكر الندوي أنها قاعدة فقهية وأصولية عامة وصارت أصلاً مقطوعاً به لتوافر الأدلة عليها[٤].

معاني المفردات: "المشقة" لغةً: التعب والعنت[٥]، و"التيسير" في اللغة: مصدر يسّر ومادته (ي – س – ر)، و"اليُسْر" هو اللين والانقياد وهو ضد العُسْر، والتيسير التسهيل والتخفيف[٦]. "تجلب": الجلب لغةً: هو سَوْقُ الشيء من موضعه والمراد أن حصول المشقة سبب للتيسير[٧].

---

[١] أخرجه الترمذي في السنن، كتاب اللباس، باب ما جاء في لبس الفراء، ج٤، ص٢٢٠، برقم ١٧٢٦، وقال الألباني: "حسن".

[٢] السيوطي، الأشباه والنظائر ص٧، ٧٦-٧٧، وابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص٨، ٧٥.

[٣] انظر: القرافي، الفروق، ج١، ص ١١٨، والمقري، القواعد،ج٢، ص٤٣٢، والسبكي، الأشباه والنظائر ج١، ص٤٨، والزركشي، المنثور في القواعد، ج٣، ص١٦٩، والحموي (ابن خطيب الدهشة)، مختصر من قواعد العلائي وكلام الأسنوي، ج ٢، وص٩٥، وص٢٧٩، وص٤١٠، وجماعة من علماء الدولة العثمانية، مجلة الأحكام العدلية مع شرح سليم رستم باز، ج١، ص٢٧.

[٤] الندوي، القواعد الفقهية، ص٣٠٢.

[٥] الجوهري، الصحاح، ج ٤، ص ٧٧.

[٦] المصدر السابق، ج٦، ص٨٥٧، وابن منظور، لسان العرب، ج١٥، ص٤٤٥.

[٧] الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج١، ص٤٧.

المعنى الإجمالي: لقد شرع الله ﷻ لعباده الشرائع وتعبدهم بأوامر ونواه، وهذه الأوامر والنواهي تكليفات لا تخلو عن مشقة؛ إذ النفوس مجبولة على حب الانعتاق من كل قيد ولذا قال الرسول ﷺ: «حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات»؛ وذلك أنه ليس في الدنيا مصلحة محضة، وليس ذلك في التكاليف فحسب. بل حتى في الأمور الطبيعية الجبلية التي يفعلها الإنسان بطبيعته ويُقدم عليها برغبة دون أمر أو نهي.

وهذه التكاليف – وإن كانت لا تخلو من هذا القدر المحتمل من المشقة – فهي مبنية أصلاً على التيسير ومراعاة حال المكلفين من الضعف وهي لصالحهم عاجلاً وآجلاً، وهذا التيسير يشترك فيه جميع المكلفين، ومع ذلك فإذا لحق بعض المكلفين أو غلب على ظنه أن يلحقه بسبب فعل شيء من هذه التكاليف حرج زائد عن المحتمل والمقدور عليه – عادة – فإن الشرع المطهر يراعي خصوصية تلك الحالة، ويخفف عن المكلف بما يناسب حاله من إسقاط، أو تقليل، أو تخفيف، أو غيرها من أنواع التيسير. كما في التيسير على المريض والمسافر ونحوهما. وهذا من كمال هذا الشرع ليناسب كل حال. الأحاديث التي تدل على صحة القاعدة: دل على صحة القاعدة عدة أحاديث منها:

١) قوله ﷺ: «بعثت بالحنيفية السمحة»[١].

٢) أخرج البخاري في الأدب المفرد وأحمد في مسنده وغيرهما عن ابن عباس – رضي الله عنهما – قال: قيل: يا رسول الله، أي الأديان أحب إلى الله، قال: «الحنيفية السمحة»[٢]. وروى الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة ﷺ: «إن أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة»[٣].

٣) روى البخاري وغيره من حديث أبي هريرة ﷺ وغيره: «إنما بعثتم ميسرين و لم تبعثوا معسرين»[٤] وحديث: «يسروا ولا تعسروا»[٥]. وروى أحمد من حديث أبي هريرة ﷺ

---

[١] جزء من حديث رواه الإمام أحمد في باقي مسند الأنصار من حديث أبي أمامة برقم٢٢٢٩١، ج٣٦، ص٦٢٣. قال الهيثمي: "وهو ضعيفٌ". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج٥، ص ٢٧٩.

[٢] أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب حسن الخلق إذا فقهوا، برقم ٢٨٧، ص ١٠٨.

[٣] رواه الطبراني في المعجم الأوسط من حديث أبي هريرة، ج٧، ص ٢٢٩، برقم ٧٣٥١. قال الهيثمي: "وفيه عبد اللّه بن إبراهيم الغِفَارِيّ، مُنْكَرُ الحديث". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج١، ص ٦٠.

[٤] أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب صب الماء على البول في المسجد، برقم ٢١٧، ج١، ص٨٩.

[٥] أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا، برقم ٦٩، ج١، ص٣٨.

مرفوعاً: «إن دين الله في يسر – ثلاثاً»)[١]. وروى أيضاً من حديث الأعرابي بسند صحيح: «إن خير دينكم أيسره، إن خير دينكم أيسره»[٢].

٤) روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت: "ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين، إلا اختار أيسرهما، ما لم يكن إثما"[٣].

ووجه الدلالة من هذه الأحاديث أنَّ مبنى الشرع على التيسير ابتداءً وأصلاً، فهي تدل بعموم نفي الحرج والعسر فيها على التخفيف والتيسير، فالشريعة دائماً تتوخى رفع الحرج ودفع العنت وليس في تكاليفها ما يتجاوز قدرات المكلف.

والمشاق على قسمين:[٤]

القسم الأول: مشقّة لا تنفك عنها العبادة غالباً، كمشقَّة البرد في الوضوء والغسل ومشقّة الصوم في شدّة الحر وطول النَّهار، ومشقَّة السَّفر التي لا انفكاك للحج والجهاد عنها، ومشقَّة ألم الحد ورجم الزناة، وقتل الجناة وقتال البغاة، فلا أثر لها في إسقاط العبادات في كل الأوقات.

القسم الثاني: مشقَّة تنفكّ عنها العبادات غالباً وهي على مراتب:

الأولى: مشقة عظيمة فادحة كمشقَّة الخوف على النفوس والأطراف ومنافع الأعضاء، فهي موجبة للتخفيف، وكذا إذا لم يكن للحج طريق إلَّا من البحر، وكان الغالب عدم السلامة لم يجب.

الثانية: مشقّة خفيفة كأدنى وجع في أصبع أو أدنى صداع في الرأس أو سوء مزاج خفيف، فهذا لا أثر له ولا التفات إليه؛ لأنَّ تحصيل مصالح العبادات أولى من دفع مثل هذه المفسدة التي لا أثر لها.

وتخفيفات الشَّرْع أنواعٌ وهي:

---

[١] أخرجه أحمد في المسند، ج٣٤، ص ٢٦٩، قال الهيثمي: "وفيه عاصم بن هلال، وَثَّقَه أبو حاتم وأبو داود، وضعَّفه النَّسائي وغيره"، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج١، ص٦٢، فتكون أدنى درجات الحديث الحُسن لتوثيق أبي حاتم وأبي داود لعاصم.

[٢] أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب يحثي في وجوه المداحين، برقم ٣٤١.

[٣] أخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب إقامة الحدود والانتقام لحرمات الله، برقم٦٤٠٤، ج٦، ص٢٤٩١، ومسلم في كتاب الرؤيا، باب مباعدته ﷺ للآثام واختياره من المباح أسهله وانتقامه لله عند انتهاك حرماته، برقم ٢٣٢٧، ج٤، ص١٨١٣.

[٤] ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص٧٥، ٨٣.

الأول: تخفيف إسقاط: كإسقاط العبادات عند وجود أعذارها.

الثاني: تخفيف تنقيص: كالقصر في السفر على القول بأن الإتمام أصل وأما قول الشافعية من أن القصر أصل والإتمام فرض بعده فلا إلا صورة.

الثالث: تخفيف إبدال: كإبدال الوضوء والغسل بالتيمم والقيام في الصلاة بالقعود، والاضطجاع والركوع والسجود بالإيماء والصيام بالإطعام.

الرابع: تخفيف تقديم: كالجمع بعرفات وتقديم الزكاة على الحول وزكاة الفطر في رمضان.

الخامس: تخفيف تأخير: كالجمع بمزدلفة وتأخير رمضان للمريض والمسافر وتأخير الصلاة عن وقتها في حق مشتغل بإنقاذ[1] غريق ونحوه.

السادس: تخفيف ترخيص، كصلاة المستجمر مع بقيّة النجو، وشرب الخمر للغُصَّة.

السابع: تخفيف تغيير؛ كتغيير نظم الصلاة للخوف. والمشقّة والحرج، إنما يعتبران في موضعٍ لا نصَّ فيه.

العمل بالقاعدة:

لقد دلت النصوص القاطعة على صحة هذه القاعدة، واتفق العلماء على صحتها والعمل بها، ويشهد لذلك أن كثيراً من كتب القواعد من المذاهب الأربعة نصت على ذكر القاعدة أو ألمحت إليها، وكذلك المسائل المتضمنة للترخيص المبثوثة في كتب الفقه.

المطلب الرابع: القاعدة الرابعة: الضَّرَرُ يُزَالُ[2]:

أورد العلماء هذه القاعدة بعدة صيغ، وهذه الصيغة هي الأكثر شيوعا في كتب القواعد الفقهية.[3]

وأوردها بعضهم بصيغة: "لا ضرر ولا ضرار" أخذاً من اللفظ النبوي[4].

---

[1] ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص٩٢.

[2] المصدر السابق، ص٨٥.

[3] السبكي، الأشباه والنظائر، ج١، ص٤١، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ص٨٣، وابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص٨٥، ومجلة الأحكام العدلية مع شرح سليم رستم، ج١، ص٢٩، وشرح القواعد الفقهية، ص١٢٥.

[4] انظر: مجلة الأحكام العدلية مع شرح سليم رستم ج١، ص ٢٩.

وأوردها الزركشي بلفظ: "الضرر لا يزال بالضرر"[١]، وصاغها الفتوحي بلفظ: "يزال الضرر بلا ضرر"[٢]. وهذه الصيغة تتضمن القاعدة مقيدة بأن تكون إزالة الضرر بما لا يضر، فتكون مغنية عن ذكر قاعدة أخرى يذكرها العلماء تقييدا لقاعدة "الضرر يزال"، وهي قولهم: "الضرر لا يزال بالضرر"، ويمكن القول: إن اعتماد الصياغة النبوية أولى؛ لأمور منها:

١) أن ذلك يكسب القاعدة قوة؛ إذ يجعلها دليلاً شرعياً صالحاً لاستنباط الأحكام الشرعية منه مباشرة.

٢) أن هذا اللفظ أشمل لتضمنه النهي عن الضرر ابتداءً، وعن مقابلة الضرر بالضرر. أصلها قوله عليه الصَّلاة والسلام «لا ضرر ولا ضرار»[٣] أخرجه مالك في الموطَّأ، والبيهقيِّ والدارقطني من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

قال ابن دقيق العيد: "وقال الشيخ أبو عمرو بن صلاح رحمه الله: أسند الدارقطني هذا الحديث من وجوه مجموعها يقوي الحديث ويحسنه، وقد نقله جماهير أهل العلم واحتجوا به، فعن أبي داود قال: الفقه يدور على خمسة أحاديث، وعد هذا الحديث منها، قال الشيخ: فعد أبي داود له من الخمسة وقوله فيه: يشعر بكونه عنده غير ضعيف"[٤]. ومعنى الحديث: بأنه لا يَضُرُّ الرَّجُلُ أخاه ابتداءً وَلا جزاءً.

و"الحديث فيه حذف أصله: لا لحوق ولا إلحاق أو لا فعل ضرر أو ضرار بأحد. وخبر (لا) محذوف. أي: في ديننا أو شريعتنا. والمعنى: لا يجوز شرعاً لأحد أن يلحق بآخر ضرراً لا ضراراً. وقد سبق ذلك بأسلوب نفي الجنس ليكون أبلغ في النهي والزجر". وقد دل الحديث على تحريم الضرر؛ لأنه إذا نفى ذاته دلَّ على النهي عنه؛ لأن النهي لطلب الكف عن الفعل، وتحريم الضرر معلوم عقلاً وشرعاً وإلا ما دل الشرع على إباحته رعاية للمصلحة؛ وذلك مثل إقامة الحدود والقصاص وسائر العقوبات والتعازير، لأنَّ درء المفاسد مقدم على جلب المصالح (٥).

---

[١] الزركشي، المنثور ج٢، ص٣٢١.

[٢] ابن النجار، شرح الكوكب المنير، ج٤، ص٤٤٢.

[٣] رواه مالك في كتاب الأقضية، باب القضاء في المرفق، برقم١٤٢٩، ج٢، ص٧٤٥، وصححه الشيخ الألباني، السلسلة الصحيحة، ج١، ص٩٩.

[٤] ابن دقيق العيد، شرح الأربعين النووية، ص٨٢.

٥ الزرقا، شرح القواعد الفقهية، ص١٦٥.

معنى قاعدة "لا ضرر ولا ضرار":

"الضرر" في اللغة الاسم وهو إلحاق مفسدة بالغير مطلقاً؛ و"الضِرار" الفعل وهو إلحاق مفسدة بالغير على وجه المقابلة[1]. ويجب أن لا يفهم من كلمة "لا ضرر" أنه لا يوجد ضرر، بل الضرر في كل وقت موجود والناس لا يزالون يفعلونه، وإنما المقصود هنا أنه: لا يجوز الضرر، أي: الإضرار ابتداءً، كما لا يجوز الضرار، أي: إيقاع الضرر مقابلة لضرر.

وتشتمل هذه القاعدة على حكمين؛ الأول: أنه لا يجوز الإضرار ابتداءً، أي لا يجوز للإنسان أن يضر شخصاً آخر في نفسه وماله؛ لأن الضرر هو الظلم، والظلم ممنوع. أما الحكم الثاني: أنه لا يجوز مقابلة الضرر بمثله وهو الضرار، كما لو أضرَّ شخص آخر في ذاته أو ماله لا يجوز للشخص المتضرر أن يقابل ذلك الشخص بضرر، بل يجب عليه أن يراجع الحاكم ويطلب إزالة ضرره بالصورة المشروعة"[2].

والقاعدة تنفي الضرر وتوجب منعه مطلقاً سواء كان خاصاً أو عاماً. ويشمل ذلك دفعه قبل الوقوع بطرق الوقاية الممكنة، ورفعه بعد الوقوع بما يمكن من التدابير التي تزيل آثاره وتمنع تكرره. وتدل أيضاً على وجوب اختيار أهون الشرين لدفع أعظمهما؛ لأن في ذلك تخفيفاً للضرر عندما لا يمكن منعه بتاتاً. ومن ثم كان إنزال العقوبات المشروعة بالمجرمين لا ينافي القاعدة، وإن ترتب عليها ضرر بهم؛ لأن فيها عدلاً ودفعاً لضرر أعم وأعظم. والمقصود بمنع الضرار نفي فكرة الثأر المحض الذي يزيد في الضرر ولا يفيد سوى توسيع دائرته. فمن أتلف مال غيره مثلاً لا يجوز أن يقابل بإتلاف ماله؛ لأن في ذلك توسعةً للضرر بل منفعة. وذلك بخلاف الجناية على النفس والبدن مما شرع فيه القصاص، فمن قتل يقتل، ومن قطع يقطع؛ لأن هذه الجنايات لا يقمعها إلا عقوبة من جنسها كي يعلم الجاني أنه في النهاية كم يعتدي على نفسه"[3].

إذا ألحق شخص ما ضرراً بآخر فإما أن يعفو عنه ويسامحه، وإنما أن يرفع أمره للقضاء؛ لأن مقابلة الضرر بمثله تحدث فوضى تقود حتماً إلى فساد وخراب، ولا شكل في أن

[1] الجوهري، الصحاح للجوهري، ج٣، ص٢٨٢.

[2] علي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، ج١، ص٣٢-٣٣.

[3] مصطفى الزرقاء، المدخل الفقهي العام، ص٩٧٢-٩٧٣.

الضرر ظلم، ولكن لا يحق شرعاً للمتضرر أن يظلم غيره – ممن لا علاقة له البتة بمحدث الضرر – سواء كان غرضه التعويض عن ضرره أو التشفي. قال ﷺ: «أدِّ الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك» [1].

ويُبتنى على هذه القاعدة كثير من أبواب الفقه؛ وهي مع التي قبلها متحدة أو متداخلة، وتتعلق بها قواعد[2]:

الأولى: "الضّرورات تُبيح المحظورات"، وزاد الشافعية على هذه القاعدة بشرط عدم نقصانها؛ قالوا: ليخرج ما لو كان الميِّت نبيًّا، فإنّهُ لا يحلّ أكله للمضطر؛ لأنَّ حُرمته أعظم في نظر الشرع من مُهجة المضطر.

والثانية: "ما أبيح للضرورة يقدر بقدرها".

والثالثة: "الضرر لا يزال بالضرر".

والرَّابعة: "إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما".

والخامسة: "الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة".

والسادسة: "درءُ المفاسد أولى من جلب المصالح" فإذا تعارضت مفسدة ومصلحة قُدِّمَ دَفعُ المفسدة غالباً؛ لأنَّ اعتناء الشرع بالمنهيات أشد من اعتنائه بالمأمورات، ومن ثَمَّ جاز ترك الواجب دفعاً للمشقَّة، ولم يُسامح في الإقدام على المنهيَّات،خصوصاً الكبائر.

المطلب الخامس: القاعدة الخامسة: العادة مُحَكَّمَة[3]:

هذه إحدى القواعد الخمس الكبرى، وقد وردت في أغلب كتب القواعد الفقهية بهذه الصيغة، أو بما يدل على مضمونها.كما وردت في بعض كتب أصول الفقه[4].

---

[1] أخرجه الترمذي في السنن، كتاب البيوع، باب ما جاء في النهي للمسلم أن يدفع إلى الذمي الخمر يبيعها له، برقم ١٢٦٤، ج٣، ص ٥٦٤، وقال: "هذا حديث حسن غريب".

[2] ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص٨٥، ٩٢.

[3] الكرخي، أصول الكرخي، ص١٦٤،، وابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص٩٣، والقرافي، الفروق، ج١، ص٧٦، والمقري، القواعد، ج١، ص٣٤٥، والسبكي، الأشباه والنظائر، ج١، ص٥٠، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ص٨٩، وابن تيمية، القواعد النورانية الفقهية، ص٣٨.

[4] ابن النجار، شرح الكوكب المنير، ج٤، ص٤٤٨، والسبكي، جمع الجوامع بحاشية العطار، ج٢، ص٣٩٩.

معاني المفردات:

"العادة" عبارة عمَّا يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المقبولة عند الطباع السليمة. و"مُحَكَّمة": اسم مفعول من حُكِّم يُحَكَّم يقال: حُكِّم فلان في كذا، إذا جُعل أمره إليه، والحُكم: القضاء، وأصل مادته تدل على المنع.

المعنى الإجمالي للقاعدة:

يعني الفقهاء بهذه القاعدة أنه يُرجع في تحديد المراد من بعض الألفاظ الشرعية، والألفاظ التي يتعامل بها الناس، وبناء الأحكام الشرعية عليها إلى عادة الناس وما تعارفوا عليه، وذلك إذا لم يرد الشرع بتحديده، و لم يتضمن المعنى اللغوي للفظ تحديداً وتقديراً له.

قال السبكي: "وقد اشتهر عند الفقهاء أن ما ليس له ضابط في اللغة ولا في الشرع يرجع فيه إلى العرف، وعند الأصوليين أن العرف مقدم على اللغة[١].

وقُيِّدت العادة المعتبرة بألا تخالف نصاً شرعياً، وبأن تطرد وتغلب، وقيد العرف بأن يكون سابقاً لإنشاء التصرف، أو مقارناً له، واشترط بعضهم أن يكون العرف عاماً كما اشترط فيه – فيما يجري بين الناس من المعاملات – ألا يُصرّح بخلافه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وكل اسم فلا بد له من حد، فمنه ما يعلم حده باللغة كالشمس، والقمر، والبر، والبحر، والسماء، والأرض، ومنه ما يعلم بالشرع، كالمؤمن والكافر والمنافق، وكالصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وما لم يكن منه له حد في اللغة ولا في الشرع فالمرجع فيه إلى عرف الناس كالقبض المذكور في قوله ﷺ: «من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه»، ومعلوم أن البيع والإجارة والهبة ونحوها لم يحد الشارع لها حداً لا في كتاب

[١] ما ذكره – هنا – من قول الأصوليين ليس على عمومه، فقد قال بعضهم بما قال به الفقهاء، ثم إنه قد جمع بين قول الفقهاء، وقول الأصوليين بأنهما لم يتواردا على محل واحد، فمراد الأصوليين بتقديم العرف على اللغة أنه إذا تعارض المعنيان في اللغة وفي العرف قدّم المعنى العرفي، ومراد الفقهاء بتقديم اللغة على العرف: أنه إذا عُرف معناه لغةً و لم ينص على حدّه؛ رُجع في ذلك إلى العرف؛ ولذا فهم يقولون: كل ما ليس له حدّ في اللغة، أو ما ليس له ضابط...، ولا يقولون: ما ليس له معنى فيكون المراد أنه يُرجع إلى اللغة في معرفة المعنى، ويستدل بالعرف على معرفة حدّه. انظر: السبكي، الأشباه والنظائر مع حاشية محققه، ج١، ص٥١، والزركشي، المنثور، ج٢، ص٣٧٨، والأسنوي، نهاية السول بحاشية سلم الوصول، ج٢، ص٢٠٠.

الله ولا سنة رسوله، ولا نقل عن أحد من الصحابة والتابعين أنه عين للعقود صفة معينة من الألفاظ وغيرها...، بل تسمية أهل العرف من العرب هذه الأشياء بيعاً دليل على أنها في لغتهم تسمى بيعاً، والأصل بقاء اللغة وتقريرها، لا نقلها وتغييرها، فإذا لم يكن له حد في الشرع ولا في اللغة كان المرجع فيه إلى عرف الناس وعاداتهم، فما سموه بيعاً فهو بيع وما سموه هبة فهو هبة. فكلُّ ما ورد به الشَّرْعُ مُطلَقاً، ولا ضابِطَ له فيه، ولا في اللغة، يُرْجَع فيه إلى الْعُرْف.

ويندرج تحت هذه القاعدة الكبرى عدد من القواعد، منها ما هو بمعناها، ومنها ما هو كالقيد لها، ومن ذلك القواعد التالية:

١) استعمال الناس حجّة يجب العمل بها.
٢) الممتنع عادة كالممتنع حقيقة.
٣) المعروف عرفا كالمشروط شرطاً.
٤) إنما تعتبر العادة إذا طردت أو غلبت.

الأحاديث الدالة على القاعدة:

دل على اعتبار القاعدة واطرادها مجموعة من الأحاديث منها:

١) روى عبد الله بن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «مَا رَآهُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ»[1].

ووجه الاستدلال به: أن الشارع قد جعل ما تعارف عليه المسملون وعدّوه من الأمور الحسنة المقبولة، فهو عند الله كذلك، أي أنه موافق لما أراده الشارع.

٢) وعن عائشة أم المؤمنين – رضي الله عنها – أن هنداً بنت عتبة قالت يا رسول الله: "إن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم" فقال النبي ﷺ: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف»[2].

---

[1] رواه الطبراني، المعجم الأوسط، ج٤، ص ٥٨، والحاكم في المستدرك، في كتاب معرفة أصحاب النبي ﷺ، باب أبوبكر الصديق، ج٣، ص ٨٣، ومالك في الموطأ، باب قيام شهر رمضان وما فيه من الفضل، ج١، ص ٣٥٥. والحديث صحيح لقول الحاكم عنه: "صحيح الإسناد و لم يخرجاه".

[2] أخرجه البخاري في الصحيح تعليقاً، كتاب البيوع، باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والإجارة والمكيال والوزن، ص٣٩٣.

وهذا الحديث يدل على أنه يُرجع إلى العرف والعادة وذلك في الشيء الذي لم يجعل له الشارع حداً، قال ابن حجر: "وفيه اعتماد العرف في الأمور التي لا تحديد فيها من قبل الشرع"[١]

٣) حديث حمنة بنت جحش – رضي الله عنها – التي كانت تستحاض، فسألت رسول الله ﷺ عن صلاتها، وصيامها، والحديث طويل وفيه قوله ﷺ: «... وكذلك فافعلي كما تحيض النساء وكما يطهرن لميقات حيضهن وطهرهن...»[٢].

والحديث واضح الدلالة على اعتبار العادة فيما لا تحديد فيه؛فقد أحالها رسول الله ﷺ في تحديد ذلك على عادة النساء.[٣]

٤) «الوزن وزن أهل مكة، والمكيال مكيال أهل المدينة»[٤].

قال العلائي: "وجه الدلالة منه أن أهل المدينة لما كانوا أهل نخيل وزع، فاعتبرت عادتهم في مقدار الكيل، وأهل مكة كانوا أهل متاجر فاعتبرت عادتهم في الوزن، وذلك فيما يتقدر شرعا..."[٥]

عمل الفقهاء بالقاعدة: هذه القاعدة هي إحدى القواعد الكبرى المتفق عليها، وقد عدّ جملة من فقهاء المذاهب الأربعة من أصول أئمتهم اعتبار العرف والعادة في بناء الأحكام وتحديد ما لم يرد تحديده في الشرع.

---

[١] ابن حجر، فتح الباري، ج٩، ص٤٢٠.

[٢] أخرجه الترمذي في السنن، كتاب الطهارة، باب ما جاء في المستحاضة، برقم ١٢٨، ص٣٤، ٣٥، وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

[٣] العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ج١، ص٣٣٠، والمباركفوري، تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، ج١، ص٤٠٠-٤٠١، والشوكاني، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، ج١، ص٣٤٠، وما بعدها.

[٤] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب البيوع، باب قول النبي ﷺ: "المكيال مكيال المدينة"، برقم ٣٣٤٢، ج٣، ص٢٥١. وصححه الشيخ الألباني، السلسلة الصحيحة ج١، ص١٠٧-١٠٩.

[٥] قوله: وذلك فيما يتقدر شرعاً، أي أنه ليس المراد حمل الناس في معاملاتهم على وزن أهل مكة، ومكيال أهل المدينة بل إن هذا في الزكاة والكفارات ونحوها. أما في المعاملات فإنهما يحملان على عرف البلد وعادة الناس في المكان الذي هو به. انظر: السهارنفوري، بذل المجهود، ج١٤، ص ٣٠٣-٣٠٤، وانظر: مجموع الأدلة السابقة، ومزيداً عليها في: قواعد الأحكام ج١، ص٧١، والندوي، القواعد الفقهية، ص٢٥٦-٢٦٤، وابن النجار، شرح الكوكب المنير، ج٤، ص٤٤٨-٤٥٢.

من فروع القاعدة:

المسائل المفرعة على هذه القاعدة كثيرة جدا منها:

١) تحديد أقل سن تحيض فيه المرأة بناءً على عادة النساء[١].

٢) وكذا معرفة الحيض من الاستحاضة بعادة المرأة إن كانت معتادة[٢].

٣) تحديد ما يُعد حرزا للمال المسروق[٣].

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث تبيَّن جلياً أربعة فؤائد كما يلي:

١) أنَّ للسنة النبوية أثراً في إثبات القواعد الفقهية.

٢) وأنَّ أي قاعدة من تلكم القواعد الكبرى قد دلَّ على صحتها وكينونتها مجموعة من أحاديث النبي ﷺ، مما يؤكّد عملياً أنَّ السنة تعتبر مصدراً تشريعياً قوياً استفاد منه علماء الإسلام في تأسيس علومهم.

٣) وأنَّ تلكم القواعد تُعتبَر جمعاً لأشتات الفقه المتناثر في أبوابه المختلفة، والتي هي إعمالٌ للاجتهاد المأذون فيه من قبل الشارع الحكيم لإظهار عظمة الشريعة ومرونتها ويسرها، واستيعابها لكل جديد، وصلاحيتها لكل زمانٍ ومكان.

٤) وأن تلك القواعد ما أتت إلاَّ لمصالح العباد في العاجل والآجل، بما يحقق مقاصد الشرع، عبوديةً لله تعالى، وتعظيماً لأمره ونهيه، ووقوفاً عند حدوده.

---

[١] الميرغناني، الهداية شرح بداية المبتدئ، ج٣، ص٣١٩، وابن جزي، القوانين الفقهية، ص٢٠٤، والشيرازي، التنبيه في فقه الشافعي، ص١٢، وابن قدامة، المغني، ج١١، ص٢١١.

[٢] الميرغناني، الهداية، ج١، ص٣٤، والخرشي، شرح الخرشي وبهامشه حاشية العدوي، ج١، ٢٠٤-٢٠٥، والشيرازي، التنبيه، ص٢٢، وابن قدامة، المغني، ج١، ص٣٩٩-٤٠٠.

[٣] الميرغناني، الهداية ٢،٢١٤ مصدر سابق، و بن جزي،القوانين الفقهية ص٣٠٨ مصدر سابق، و الشيرازي،التنبيه ص٢٤٥ مصدر سابق، و بن قدامة،المغني ج١٢، ص ٤٢٧ مصدر سابق.

المصادر والمراجع:

١) ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحرّاني. **القواعد النورانية الفقهية**. تحقيق: محمد حامد الفقي. بيروت: دار الندوة الجديدة. (د.ط.د.ت).

٢) ابن جزي، أبو القاسم محمد بن أحمد الكلبي. **القوانين الفقهية**. بيروت: الناشر دار الفكر. (د.ط.د.ت).

٣) الأسنوي، جمال الدين. **نهاية السول بحاشية سلم الوصول**. بيروت: عالم الكتب. (د.ط.د. ت).

٤) ابن أمير، محمد بن محمد ابن أمير الحاج الحنبلي. **التقرير والتحبير**. دراسة وتحقيق: عبد الله محمود محمد عمر. بيروت: دار الكتب العلمية . ط١. ١٤١٩هـ/١٩٩٩م،

٥) ابن أنس، مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي. **الموطأ** – رواية محمد بن الحسن، تحقيق: تقي الدين الندوي. دمشق: دار القلم. ط١. ١٤١٣هـ/١٩٩١م. ورواية يحيى الليثي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار إحياء التراث العربي. (د.ط.د. ت).

٦) الباجي، أبي الوليد سليمان بن خلف. **المنتقى شرح الموطأ**. تحقيق: عبد المجيد تركي، بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط١. ١٤٠٧هـ.

٧) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي. **صحيح البخاري**. تحقيق: مصطفى ديب البغا. بيروت: دار ابن كثير. ط٣. ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٨) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي. **الأدب المفرد**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار البشائر الإسلامية. ط٣. ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٩) البناني، عبد الرحمن بن جاد الله المالكي. **حاشية البناني على شرح جمع الجوامع**. بيروت: دار الفكر. (د.ط.د. ت).

١٠) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. **السنن الكبرى**. حيدرآباد (الدكن): مجلس دائرة المعارف النظامية. ط١. ١٣٤٤هـ.

١١) الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي. **السنن**. بيروت: دار إحياء التراث العربي. (د.ط.د.ت).

١٢) التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر. **التلويح على التوضيح شرح متن التنقيح في أصول الفقه**. بيروت: دار الكتب العلمية. (د.ط.د.ت).

١٣) التهانوي، محمد علي الفاروقي. **كشاف اصطلاحات الفنون**. تحقيق: لطفي عبد البديع. القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي. ط١. ١٣٨٣هـ.

١٤) الجرجاني، علي بن محمد بن علي. **كتاب التعريفات**. بيروت. دار الكتب العلمية. ط١. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٥) جماعة من علماء الدولة العثمانية. **مجلة الأحكام العدلية مع شرح سليم رستم باز**. بيروت: دار الكتب العلمية. (د. ت).

١٦) الجوهري، إسماعيل بن حماد. **تاج اللغة وصحاح العربية**. بيروت: دار العلم للملايين. ط٤. ١٩٩٠م.

١٧) الحاكم، محمد بن عبدالله أبو عبد الله النيسابوري. **المستدرك على الصحيحين**. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

١٨) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. بيروت: دار الفكر (د.ط.د.ت).

١٩) الحموي، أحمد بن محمد. **غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر لابن نجيم**. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤٠٥هـ.

٢٠) ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني. **المسند**. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة: ط٢. ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٢١) حيدر، علي حيدر. **درر الحكام شرح مجلة الأحكام**. تحقيق تعريب: المحامي فهمي الحسيني. بيروت: دار الكتب العلمية. (د.ط.د.ت).

٢٢) الخرشي، محمد بن عبد الله المالكي. **شرح الخرشي وبهامشه حاشية العدوي**. بيروت: دار الكتاب الإسلامي. (د.ط.د.ت) .

٢٣) الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن البغدادي. **السنن**. تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني. بيروت: دار المعرفة: ط١. ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

٢٤) أبو داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني. **السنن**. بيروت: دار الكتاب العربي. (د.ط.د.ت).

٢٥) ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح بن على بن وهب بن مطيع القشيري. **شرح الأربعين النووية**. بيروت: دار الكتب العلمية. (د.ت.د.ط).

٢٦) الدهشة، أبو الثناء محمود بن أبي أحمد الحموي ابن خطيب الدهشة. **مختصر من قواعد العلائي وكلام الأسنوي**. تحقيق مصطفى محمود البنجويني. الموصل: مطبعة الجمهور. ط١. ١٩٨٤م.

٢٧) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. **المحصول في علم أصول الفقه**. تحقيق: طه جابر العلواني. الرياض: لجنة البحوث والتأليف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط١. ١٣٩٩هـ.

٢٨) الزرقا، أحمد مصطفى. **شرح القواعد الفقهية**. دمشق: دار القلم. ط٢. ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٢٩) الزركشي، أبو عبد الله محمد بن بهادر. **المنثور في القواعد**. تحقيق: تيسير فائق أحمد محمود. الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية. ط١. ١٤٠٢هـ.

٣٠) الزركلي، خير الدين . **الأعلام**. بيروت: دار العلم للملايين. ط٥. ١٩٨٠م.

٣١) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي. **الأشباه والنظائر**. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤١١هـ.

٣٢) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي. **طبقات الشافعية الكبرى**. تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو. القاهرة: هجر. ط٢. ١٤١٣هـ.

٣٣) السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين. **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم القاهرة**. القاهرة: مكتبة الآداب. ط١. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٣٤) السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين. **الأشباه والنظائر**. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤٠٣هـ.

٣٥) السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين. **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**. موقع الوراق. (د.ت.د.ط).

٣٦) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**. تحقيق: أحمد عزو عناية. دمشق : دار الكتاب العربي. ط١. ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٣٧) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار**. بيروت: دار الفكر. ط٢. ١٤٠٣هـ.

٣٨) الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي. **التنبيه في فقه الشافعي**. بيروت: الناشر عالم الكتب: ط١. ١٤٠٣هـ.

٣٩) صدر الشريعة، عبيد الله بن مسعود بن محمد البخاري الحنفي. **التوضيح بحاشية التلويح**. القاهرة: محمد علي صبيح. (د.ط.د. ت).

٤٠) الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير. **سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام**. القاهرة: دار دار الكتاب العربي. ط٤. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٤١) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم. **المعجم الكبير**. تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي. الموصل: مكتبة العلوم والحكم. ط٢. ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.

٤٢) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم. **المعجم الأوسط**. تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد. القاهرة: دار الحرمين. ط١. ١٤١٥هـ.

٤٣) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري. المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية. ط١. ١٣٨٧هـ.

٤٤) عتر، نور الدين الحلبي. **منهج النقد في علوم الحديث**. دمشق: دار الفكر. ط٣. ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٤٥) العظيم آبادي، محمد شمس الحق أبو الطيب. **عون المعبود شرح سنن أبي داود**. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢. ١٤١٥هـ.

٤٦) ابن العماد، عبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. بيروت: دار الكتب العلمية. (د.ط.د.ت).

٤٧) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. **معجم مقاييس اللغة**. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر. ط١. ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٤٨) الفيروز آبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب. **القاموس المحيط**. بيروت: دار الفكر. ط١. ١٣١٨هـ.

٤٩) الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد المقري. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**. تحقيق: عبد العظيم الشناوي. القاهرة: دار المعارف. وكذلك طبعة مكتبة لبنان. ط١. ١٩٨٧م.

٥٠) ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي. **المغني**. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. القاهرة: هجر. ط١. ١٤٠٦هـ.

٥١) القرافي، أبو العباس أحمد بن إدريس. **الأمنية في إدراك النية**. بيروت: دار الكتب العلمية. (د.ط.د.ت).

٥٢) الكرخي، أبي الحسن عبيد الله بن الحسن. **أصول الكرخي**. (المطبوع مع تأسيس النظر). تحقيق: مصطفى الدمشقي. بيروت: دار ابن زيدون. (د.ط.د.ت).

٥٣) ابن ماجة، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني. **السنن**. بيروت: دار الفكر. (د.ط.د.ت).

٥٤) المباركفوري، أبي العلي محمد بن عبد الرحمن. **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**. المدينة المنورة: المكتبة السلفية بالمدينة النبوية. (الطبعة الثالثة د. ت).

٥٥) المحلي، جلال الدين. **شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع بحاشية البناني**. بيروت: دار الفكر. (د.ط.د.ت).

٥٦) مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري. **صحيح مسلم**. بيروت: دار الجيل ودار الأفاق الجديدة. (د.ط.د.ت).

٥٧) المقري، أبو عبد الله محمد بن محمد. **القواعد**. تحقيق: أحمد بن عبد الله بن حميد. مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى. (د.ط.د.ت).

٥٨) المناوي، محمد عبد الرؤوف. **فيض القدير شرح الجامع الصغير**. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى. ط١. ١٣٥٦هـ.

٥٩) ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري. **لسان العرب**. بيروت: دار صادر. الطبعة ط٣. ١٤١٤هـ.

٦٠) الميرغناني، أبو الحسن علي بن أبي بكر. **الهداية شرح بداية المبتدئ**. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤١٠هـ.

٦١) ابن النجار، أبي الوفاء محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي. **شرح الكوكب المنير**. تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١. ١٤٠٨هـ.

٦٢) الندوي، علي أحمد. **القواعد الفقهية**. دمشق: دار القلم. ط٥. ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٦٣) النووي، أبي زكريا محيي الدين يحي بن شرف. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. القاهرة: القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر. (د.ط.د. ت).

الرواية بالمعنى
دواعيها وظواهرها في متون السنة النبوية

د. سيوطي عبد المناس[١]
shayuthy@iium.edu.my

مُلخَّص البحث:

شكَّلت قضية رواية الحديث بالمعنى مدخلاً إلى الطعن في الأحاديث النبوية، وكان أول من طعن في الأحاديث النبوية قديماً الزنادقة وأتباع الفرق والمذاهب السِّياسيَّة المارقة من الدِّين، وفي العصر الحديث كانت المدرسة الاسشتراقية رائدة في النيل من الأحاديث، مستغلة منفذ الرواية بالمعنى، من باب أنَّ المقدرات العقلية متفاوتة من شخص لآخر، وبناء عليه فلا يُتصور أن ينقل عشرة رواة مثلاً حديثاً واحداً بألفاظه التي تحدث بها النبي ﷺ، لتفاوتهم في الحفظ والفهم، ولذلك ظهرت الروايات المتعددة والمختلفة في الموضوع الواحد، إذ اجتهد الصحابة والتابعون في فهم الحديث ونقله بالمعنى دون اللفظ، واجتهد تابعوهم بتكييف الحديث لموافقة متطلبات الحياة الجديدة، وتبرير بعض الأحداث السِّياسيَّة أو الترويج لمذهب معين. وقد اتبع سبيل المستشرقين حفنة من الحداثيين في العالم الإسلامي، فأثاروا شبهاتهم في ثوب جديد، وأثاروا حولها مزيداً من الصخب، وكان تأثيرهم أشد من تأثير المستشرقين لأنهم يحملون أسماء إسلامية، وينتمون إلى أقطار العالم الإسلامي. وهذا البحث المتواضع يهتم بعرض دواعي رواية الحديث بالمعنى، وبيان حكم رواية الحديث بالمعنى وضوابطها، مع ذكر ظواهرها في متون السنة النبوية.

المقدمة

تشكِّل السُّنَّة النبوية المطهرة المصدر الثَّاني من مصادر التشريع الإسلامي، وقد لقيت عنايةً خاصةً، من حيث تدوينها، وتصنيف الكتب في رجال الحديث، وفن العلل، ومختلف الحديث،

---

[١] الأستاذ المشارك للحديث وعلومه، في قسم القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

وغير ذلك من العلوم المتصلة بعلوم الحديث، وشُرحت المصنفات الحديثية شروحاً مختلفة وفي أزمان متعاقبة، ولا زال العلماء يستخرجون من كنوز السُّنَّة الأحكام المختلفة لمواكبة تطورات العصر، ووضع الأحكام الشَّرعيَّة لما استجدّ من الوقائع والنوازل.

وقد أدرك أعداء الإسلام أهمية السُّنَّة النبوية، فأفرغوا وسعهم في النيل منها، وتطورت الدِّراسات الاستشراقية فيها من مجال إثبات الوضع في الأحاديث وبالتالي الطعن في مصداقية المصادر المعتمدة في الحديث؛ إلى مجال دراسة الأحاديث بصرف النظر عن صحتها أو ضعفها، دراسةً تاريخيةً - اجتماعية، وتحليلها بناء على الظروف السِّياسيَّة والاقتصادية والاجتماعية، وقد كان لمسار هذا التحول أثر كبير في إظهار مجموعة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة إلى ساحة الدِّراسات الحديثية، وخلطها بالصحاح، لسحب الأحكام المترتبة عن تلك الموضوعة على الصحيحة والحسنة، ويبدو أنَّ أكثر الدِّراسات التي تقوم بها التيارات الحداثية في العالم الإسلامي تتبنى هذا الاتجاه، فلا تسعى مطلقاً إلى بيان درجة الأحاديث، لعدم تمكُّن روَّادها من فنون الحديث وعلم الرجال، ولخلط الحابل بالنابل، وإثارة البلبلة والتشويش حول الحديث النبوي الشريف.

ولا زال من أهم مرتكزاتهم في دراساتهم المعاصرة التركيز على راوية الحديث بالمعنى، والطعن في مصداقية (الذاكرة الأسطورية) التي كان يتمتع بها الصحابة والتابعون رضوان الله عليهم، وإثبات أنَّ الأحاديث نُقلت بطريقة تعكس فهم الراوي لها، دون تقيُّد بالألفاظ التي وردت بها، ولهذا فقد اختلفت متون الأحاديث التي تتناول جزئيةً واحدةً، واختلفت كذلك الأحكام المترتبة عليها، فناقلوها - حسب زعمهم - أضافوا إضافات من عندهم، تلبيةً لبعض الرغبات السِّياسيَّة، أو المذهبية، أو توفيقاً بين ظاهرها وظاهر القرآن الكريم، إذا رأوا تعارضاً ولو شكلياً، أو تلبيةً لبعض المتطلبات الجديدة والملحّة التي ظهرت من حين لآخر في الدولة الإسلامية المترامية الأطراف، والمتنامية بصورة متسارعة، والمكوّنة من خليط من الأمم والثقافات.

ويسعى هذا البحث إلى توضيح إشكالية رواية الحديث بالمعنى، والردّ على الشبهات المثارة حولها، واستخلاص الضوابط المحددة للرواية بالمعنى مع ذكر ظواهرها في متون السنة النبوية. والله من وراء القصد.

المبحث الأول: دواعي رواية الحديث بالمعنى:

قد دعت الحاجة إلى رواية بعض الأحاديث بالمعنى لعسر ضبط الكلمات كما وردت بالكمال والتمام في كُلّ الأحاديث النبوية الشريفة؛ ولتمكُّن العرب من اللغة إلى الدرجة التي يستبدلون الكلمة بأخرى مرادفة لها في المعنى دون أنَّ يغيروا المراد؛ ولتبليغ الحديث الشريف إلى الناس وعدم كتمان العلم؛ ولأن السُّنَّة النبوية لم تكن مدوَّنةً بالكامل في العصر الأوَّل وإن كان لبعض الصحابة صُحُفهم الخاصة بهم، إلاَّ أنَّ أكثر الرواة ما كانت لديهم صحف خاصة بهم، بل إنَّ المكثرين من الحديث كأبي هريرة وعائشة أم المؤمنين – رضي الله عنهما – لم يكونا يكتبان الحديث، معتمدين على الحفظ والأمانة في النقل مع خوف من الوقوع في محظور (الكذب) على رسول الله ﷺ، وتوفر التقوى التي منعت في حالات كثيرة الإكثار من الرواية.

ولنثبت أولاً حقائق لا نتردد في تقريرها والتوكيد عليها، وهي أنَّ الأحاديث التي رُويت بالمعنى أقل بكثير من تلك التي نُقلت إلينا بألفاظها، إذ لو تعمد كُلّ رجل من رجال السند نقل الحديث وفق فهمه هو متصرفاً بألفاظ الحديث من تقديم وتأخير واختصار وتبديل كلمة بأخرى لكانت هناك صور لا نهاية لها من المتون للحديث الواحد، كما أنَّ الصحابي الواحد قد يروي عنه مجموعة من التابعين في مواقف متعددة، فلو روى الصحابي في كُلّ موقف الحديث بلفظ متغاير، لما وجدنا حديثَين يتفقان في اللفظ، بل على العكس نجد الشواهد على حرص الصحابة والتابعين على نقل الحديث بلفظه واضحة لا تخفى على المعاين والباحث الموضوعي، ولولا وجود أحاديث منقولة بالمعنى، لما طرأ الشك على أنَّ الأصل في راوية الحديث هو الرواية باللفظ.

وثمة نقطة ثانية نودُّ التذكير بها كذلك، وهي أنَّ اختلاف ألفاظ الحديث، ومجيئه مختصراً، وحدوث تقديم وتأخير وقلب فيه... كُلّ ذلك يعدُّ رواية بالمعنى إذا كان موضوع هذا الحديث واحداً؛ لأن اختلاف المواضيع يستلزم اختلاف الألفاظ، فلا ضير حينها في الاختلاف كما أنه لا علاقة لها حينها برواية الحديث بالمعنى، ولا يختلف في تقرير هذا العقلاء.

والنقطة الثالثة، وهي على قدر كبير من الأهمية في إدراك تفاصيل هذا الفن، تتعلق بكون الأحاديث التي نُقلت بالمعنى تدور حول صحابي واحد أو عدة من الصحابة رضوان الله عليهم جميعاً. وما نريد توكيده هنا أنَّ ورود الحديث الواحد من طريق صحابيين أو أكثر بألفاظ مختلفة، قد يعني روايتهما أو روايتهم الحديث بالمعنى وقد لا يعني ذلك أبداً، والثَّاني

أرجح وأصوب؛ لأن كُلّ صحابي ربما سمع الحديث من حضرة النبي ﷺ في موقف مغاير للآخر، وربما تحدث النبي ﷺ بالحديث نفسه بألفاظ مختلفة متقاربة في المعنى فيها تقديم وتأخير وحذف واختصار وما شابه ذلك، فإذا ثبت أنَّ اختلاف ألفاظ الحديث مردُّه إلى النبي ﷺ انقطع دابر الخلاف في المسألة، ولم يعد الأمر متعلقاً برواية الحديث بالمعنى؛ وإذا لم يثبت ذلك دخل الاحتمال في كون كُلّ صحابي قد سمع الحديث في موقف مختلف، ولم ينصرف الأمر بصورة آلية إلى أنه رُوي بالمعنى. أمَّا إذا ورد الحديث نفسه بألفاظ مختلفة من طريق صحابي واحد فذلك من رواية الحديث بالمعنى، مع التنبيه على أنَّ اختلاف اللفظ قد يكون مردُّه الصحابي نفسه أو من روى عنه من التابعين، أو ممن روى عن التابعي وهكذا.

وثمة ملاحظة أخرى نثبتها، وهي أنَّ من سلَّم بوجود بعض الأحاديث مروية بالمعنى لا اللفظ وجب عليه أن يسلّم بوجود الترادف في اللغة وإلاَّ وقع في خطأ جسيم، وتناقض كبير؛ لأن راوية الحديث بالمعنى تستدعي في بعض صورها تبديل كلمة بأخرى مرادفة لها، فلو أنكر الترادف لزمه إنكار رواية الحديث بالمعنى؛ ولكن لا يعني هذا بالضرورة أنَّ إثبات الترادف في هذا الموضع يعني إثبات الترادف في القرآن الكريم، إذ إثبات الترادف في اللغة شيء وفي القرآن شيء آخر.

المبحث الثاني: حكم رواية الحديث بالمعنى وضوابطها:

المراد بالرواية بالمعنى: أن يؤدي الراوي الموضوع الواحد أو القصة الواحدة بألفاظٍ من عنده كُلاًّ أو بعضاً مع المحافظة على المعنى، بحيث لا يزيد، ولا ينقص، ولا يصحِّف ولا يبدِّل.

وإنما يصح تفسير التعدد في الألفاظ بالرواية بالمعنى إذا تبين أن الموضوع واحد، أو القصة واحدة لم تتعدد، وأما إذا تعدد الموضوع، أو تعددت القصة فيصار في تفسير تعدد الألفاظ إلى سبب آخر، وهو تعدد الموضوع، أو تعدد القصة كما سيأتي.

والرواية بالمعنى اختلف العلماء في جوازها وعدمها، والجمهور على جوازها بشروط، وهي:

١) أن يكون الراوي عالِماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها.
٢) وخبيراً بما يُحيل المعاني.
٣) وبصيراً بمقدار التفاوُت بينها.
٤) وعارفاً بالشريعة ومقاصدها وقواعدها.

وأما إذا لم يكن عارفاً بما ذكر فلا تجوز قط بالإجماع[1].

[1] انظر أبو شهبة: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: ص٤٠.

و لم تكن رواية الحديث باللفظ أو بالمعنى قضية في زمن الصحابة ﷺ، لقوة ذاكراتهم، وصفاء قرائحهم، بيد أنه منذ عهدهم وجد اتجاهان: اتجاه يشدِّد في الحفاظ على لفظ الحديث، واتجاه يرخِّص في روايته بالمعنى.

وقد شعر عددٌ من الصحابة بالحرج في رواية الحديث خوفاً من نسيان كلمة أو تغيير فيها؛ فيقعوا في الكذب على رسول الله ﷺ فيستحقوا العقاب، لقد سأل عدد من الصحابة رسول الله ﷺ عن ذلك، فأذن لهم الرسول ﷺ في رواية السنة بالمعنى بشرط أن يكونوا قد فهموها فهماً جيداً، ووعوا ما فيها من أحكام، فيؤدوها دون أي تغيير للأحكام. فعن سليمان بن أكيمة الليثي قال: قلت: يا رسول الله! إنا نسمع منك الحديث، فلا نقدر أن نؤديه كما سمعنا؟ قال: «إذا لم تحلوا حراماً، و لم تحرموا حلالاً، وأصبتم المعنى فلا بأس»[1]. فروي ذلك للحسن[2] فقال: لولا هذا ما حدثنا[3].

فقد أجاز الرسول ﷺ لسليمان هذا رواية الحديث بالمعنى بشرط أن يؤديه بعبارات تؤدي نفس المعاني التي قصدها الرسول ﷺ، وبحيث لا يترتب عليها تغيير حكم من حلال إلى حرام، أو من حرام إلى حلال.

وعملاً بهذا الشرط فقد روى الصحابة الموضوع الواحد، أو القصة الواحدة بألفاظ مختلفة من عندهم، و لم ينكر ذلك واحدٌ منهم على أحد، مما دل ذلك على الجواز. وقال قتادة: قال زرارة بن أوفى: لقيت عدة من أصحاب النبي ﷺ، فاختلفوا في اللفظ، واجتمعوا في المعنى[4].

ومما يدل على روايتهم بالمعنى أن عبد الله بن مسعود ﷺ - كما تقدَّم - قال يوماً: "قال رسول الله ﷺ" فاغرورقت عيناه، وانتفخت أوداجه، ثم قال: "أو دون ذلك، أو فوق ذلك، أو قريباً من ذلك، أو شبيهاً بذلك" مثله"، "أو نحوه"، "أو شبيه به"[5].

---

[1] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ٧/١٠٠، برقم٦٤٩١، فقد وقع في الإسناد اختلاف، أشار إليه الحافظ ابن حجر في الإصابة. انظر: ٣/١٦٦، ٦/٣٤١.

[2] وهو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري الأنصاري مولاهم، ثقة فقيه فاضل مشهور، مات سنة ١١٠هـ. ابن حجر: التقريب: ص ١٦٠ رقم ١٢٢٧.

[3] السيوطي: تدريب الراوي: ٢/ ٩٩.

[4] أبو عبيد القاسم بن سلام: الأموال: ص ٢٧٢، نقلاً عن د. محمد مصطفى الأعظمي: دراسات في الحديث النبوي؛ ويراجع التدريب للسيوطي: ٢/٩٩.

[5] انظر: ابن ماجه، السنن، المقدمة، باب التوقي في الحديث عن رسول الله، ١/١٠ ، برقم٢٣.

وكل ما ذكره الصحابة بلفظ: "أمرنا النبي ﷺ بكذا"، أو "نهى رسول الله ﷺ عن كذا" فهو مروي بالمعنى؛ لأنه لم يذكر لفظ النبي ﷺ في الأمر أو النهي.

وأسند البيهقي في المدخل عن حذيفة بن اليمان ﷺ قال: "إنا قوم عرب، نردد الأحاديث، فنقدم ونؤخر"[١].

وقال الصنعاني: "لم ينقل الصحابة اللفظ النبوي إلا في شيء قليل، وأكثر ما يروونه بالمعنى كما هو معروف، ورواية المعنى عمدتها فهمه"[٢].

إلا أن مِن العلماءِ مَن فرَّق بين نقل الصحابي للحديث بالمعنى، وبين غير الصحابي من التابعين ومن بعدهم. قال ابن العربي[٣]: "إن غير الصحابة ممنوعون من رواية الحديث بالمعنى، وإنما جاز للصحابة ذلك؛ لأنهم اجتمع فيهم أمران عظيمان: أحدهما: الفصاحة والبلاغة، إذ جِبِلَّتُهم عربيةٌ، ولغتُهم سليقةٌ. الثاني: أنهم شاهدوا قول النبي ﷺ وفعله، فأفادتهم المشاهدة عقل المعنى جملةً، واستيفاء المقصد كله، وليس من أخبر كمن عاين"[٤].

ويقول ابن الأثير[٥]: "لا خلاف بين أهل العلم في أن المحافظة على لفظ الحديث ونصه كما ورد عن رسول الله ﷺ أمر جليل، يُحْرَص عليه أشد الحرص، وأنه الأولى بكل ناقل، والأجدر بكل راو".

ولكن الذي استقر عليه الأمر أن الراوي إذا لم يكن عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، ولا خبيراً بما يحيل معانيها، ولا بصيراً بمقادير التفاوت بينها؛ لم تجز له رواية ما سمعه بالمعنى. كما قال ابن الصلاح والنووي وغيرهما[٦].

---

[١] السيوطي: تدريب الراوي: ٢/١٠٠.

[٢] الصنعاني: سبل السلام: ٣/ ١٤٨.

[٣] هو العلامة القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الإشبيلي. وُلد ٤٦٨هـ، ولي قضاء إشبيلية. وصنف في الحديث والفقه وغيرها، ومن مؤلفاته "عارضة الأحوذي"، و"أحكام القرآن" وغيرهما، مات سنة ٥٤٣هـ. الذهبي: تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٢٩٤ رقم ١٠٨١.

[٤] ابن العربي: أحكام القرآن: ١/١٠.

[٥] هو القاضي المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن الأثير، الجزري، صاحب جامع الأصول والنهاية وغير ذلك، وُلد سنة ٥٤٤هـ، وتوفي سنة ٦٠٦هـ. الذهبي: سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٤٨٩.

[٦] انظر ابن الصلاح: مقدمة: ص ٨٠؛ والنووي: مقدمة شرح صحيح مسلم: ٣٧/١؛ والسيوطي: التدريب: ص١٣٣.

واختلفوا في جواز الرواية بالمعنى بالنسبة للعالم العارف، فمنعها قوم على الإطلاق، وأجازها قوم ولكنهم قيدوها بشروط عديدة، وهي[١]:

١) أن يكون الراوي عارفاً بدقائق الألفاظ، بصيراً بمقدار التفاوت بينها، خبيراً بما يحيل معناها، ضابطاً لمعنى الحديث، عالماً لمعنى المحتمل وغير المحتمل، والعام والخاص.

٢) أن تكون الرواية في خبر ظاهر. أما الخبر المحتمل فلا يجيزون روايته بالمعنى؛ لأنه ربما نقله الراوي بلفظ لا يؤدي مراد الرسول ﷺ.

٣) ألا تكون رواية الحديث بالمعنى قاصرةً عن الأصل في إفادة المعنى، وألا يكون فيها زيادة ولا نقصان، وأن تكون مساويةً للأصل في الجلاء والخفاء؛ لأن الخطاب النبوي يقع تارةً بالمحكم، وتارةً بالمتشابه.

إن الرواية بالمعنى أكثر ما يعلل به المحدثون تعدد الروايات في الحديث النبوي الشريف، خاصةً ما رُوي منها قبل التدوين، فكان الراوي من الصحابة أو ممن بعدهم يسمع الحديث، فيعيه ويحفظه، فإذا احتاج إلى ذكره بعد مدةٍ من الزمن فربما لا يستطيع ذكره بالألفاظ نفسها التي سمعها، فيذكره بالمعنى.

المبحث الثالث: صُوَر ظاهرة الرواية بالمعنى في متون الأحاديث النبوية:

ولرواية الحديث بالمعنى عدة صور، وأذكر البعض منها فيما يلي:

الصورة الأولى: التقديم والتأخير:

نعني بذلك أن كلمةً أو جملةً قُدِّمتْ في روايةٍ، وأُخِّرتْ في أخرى، وذلك لأن الراوي إما لم يضبط الترتيب، أو لأنه يرى أن الترتيب في مثل هذه الأحاديث غير مهم.

المثال الأول: ما رُوي في تحريم التجسس والتنافس:

١) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، لا تحسَّسوا، ولا تجسَّسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً»[٢].

---

[١] انظر أبو شهبه: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: ص ١٤٥

[٢] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأدب: ٥/ ٢٢٥٣، برقم ٥٧١٧؛ ومسلم في صحيحه واللفظ له: كتاب البر: ٤/ ١٩٨٥، برقم ٢٥٦٣.

٢) وفي رواية أخرى عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تجسسوا، ولا تحسسوا، ولا تناجشوا[١]، وكونوا عباد الله إخواناً»[٢].

٣) وفي رواية ثالثة عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تقاطعوا، ولا تدابروا، ولا تباغضوا، ولا تحاسدوا، وكونوا إخواناً كما أمركم الله»[٣].

٤) وفي رواية رابعة عنه عن النبي ﷺ قال: «لا تباغضوا، ولا تدابروا، ولا تنافروا، وكونوا عباد الله إخواناً»[٤].

٥) وفي أخرى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحاسدوا، ولا تناجشوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا...»[٥].

فهذه عدة روايات عن صحابي واحد، وفيها من تقديم جملةٍ أو تأخيرها ما لا يخفى.

المثال الثاني: ما رُوي في أركان الإسلام:

١) عن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – عن النبي ﷺ أنه قال: «بني الإسلام على خمسة: على أن يوحد الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، والحج». فقال رجل: الحج وصيام رمضان؟ قال: «لا، صيام رمضان والحج». هكذا سمعته من رسول الله ﷺ"[٦].

٢) وعنه عن النبي ﷺ أنه قال: «بني الإسلام على خمس: على أن يعبد الله ويكفر بما دونه، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان»[٧].

٣) وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان»[٨].

---

[١] النجش: الزيادة في ثمن السلعة ممن لا يريد شراءها ليقع غيره فيها. ابن حجر: فتح الباري، ٤/ ٣٥٥.

[٢] أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب البر، باب تحريم الظن والتجسس والتنافس: ٤/ ١٩٨٥، برقم ٢٥٦٣.

[٣] المصدر نفسه: ٤/ ١٩٨٦ ، برقم ٢٥٦٣.

[٤] أخرجه أحمد في المسند، ١٥/٢٠، برقم٩٠٥١، وإسناده صحيح على شرط مسلم.

[٥] أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب البر، باب تحريم ظلم المسلم وخذله: ٤/ ١٩٨٦، برقم ٢٥٦٤.

[٦] أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام: برقم ١٩.

[٧] المصدر السابق، رقم الحديث ٢٠.

[٨] المصدر السابق، رقم الحديث ٢١.

٤) وعن عكرمة بن خالد يحدث طاؤوساً، أن رجلاً قال لعبد الله بن عمر: ألا تغزو؟ فقال: "إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الإسلام بني على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وحج البيت»[١].

٥) وعن ابن عمر قال: «بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان". فقال له رجل: والجهاد في سبيل الله؟ قال ابن عمر: الجهاد حسن، هكذا حدثنا رسول الله ﷺ»[٢].

وقد جمع الإمام مسلم أربع طرق للحديث كلها عن ابن عمر، وفي الثانية والثالثة تقديم الحج على الصوم، وفي الأولى والرابعة تقديم الصوم على الحج، وزادت الأولى إنكار ابن عمر على الرجل الذي قدم الحج على الصوم.

وفي رفع هذا الإشكال قال النووي: "الأظهر – والله أعلم – أنه يحتمل أن ابن عمر سمعه من النبي ﷺ مرتين، مرةً بتقديم الحج، ومرةً بتقديم الصوم، فرواه أيضاً على الوجهين في وقتين، فلما رد عليه الرجل وقدم الحج قال ابن عمر: لا ترد على ما لا علم لك به، ولا تعترض بما لا تعرفه، ولا تقدح فيما لا تتحققه، بل هو بتقديم الصوم، وهكذا سمعته من رسول الله ﷺ، وليس في هذا نفي لسماعه على الوجه الآخر، قال: ويحتمل أن ابن عمر كان قد سمعه مرتين بالوجهين.

ثم قال: فهذان الاحتمالان هما المختاران في هذا، ثم نقل رأياً لابن الصلاح، حاصله: أن الرواية التي سمعها ابن عمر من رسول الله ﷺ إنما كانت بتقديم الصوم على الحج، وهذا الترتيب في الذكر موافق للترتيب في زمن التشريع، فإن الصوم فرض في السنة الثانية للهجرة، ونزلت فريضة الحج سنة ست أو تسع، وحافظ ابن عمر على ما سمع، وأنكر خلافه، أما رواية تقديم الحج فكأنها وقعت ممن يرى الرواية بالمعنى".

ويرد النووي على ابن الصلاح قائلاً: "هذا الذي قاله ابن الصلاح ضعيف من وجهين: أحدهما: أن الروايتين قد ثبتتا في الصحيح، وهما صحيحتان في المعنى لا تنافي بينهما، فلا يجوز إبطال إحداهما. الثاني: أن فتح باب احتمال التقديم والتأخير في مثل هذا قدح في الرواة

[١] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان: برقم ٧.

[٢] أخرجه أحمد في المسند، ٢١٣/١٠، برقم٦١٠٥، وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

والروايات، فإنه لو فتح ذلك لم يبق لنا وثيق بشيء من الروايات إلا القليل، ولا يخفى بطلان هذا، وما يترتب عليه من المفاسد"[١].

ويرى الباحث أن ابن الصلاح لم يبطل روايات الصحيح، وإنما حمل إحداها على اللفظ المسموع، والأخرى على المعنى. وهذه الطريقة في الجمع بين الأحاديث مقبولة وحسنة، ولا تقدح في صحة المروي بالمعنى، حتى اعترف النووي نفسه بذلك في شرحه لمقدمة صحيح مسلم[٢]. ونحن مضطرون إلى الأخذ برأي ابن الصلاح في أن بعض الروايات هنا بالمعنى، ليس فيه من التقديم والتأخير فحسب، بل فيه كثير من الألفاظ المختلفة: ففي الرواية الأولى: "على أن يوحد الله". وفي الثانية: "على أن يعبد الله ويكفر بما دونه". وفي الثالثة: "شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله". وفي الرابعة: "شهادة أن لا إله إلا الله". وهناك اختلاف آخر: في الأولى: "بني الإسلام على خمسة". وفي الثانية والثالثة: "بني الإسلام على خمس". وفي الرابعة: "إن الإسلام بني على خمس".

وقد ضعَّف الحافظُ ابن حجر الاحتمالَيْن اللذين اختارهما النووي، وأن ابن عمر سمع الحديث مرتين بعبارتين، فقال: "قد وقع عند البخاري في التفسير بتقديم الصيام على الزكاة. أفيقال: إن الصحابي سمعه على ثلاثة أوجه؟ هذا مستبعد". وقال عن الاحتمال الثاني: "إن تطرق النسيان إلى الراوي عن الصحابي أولى من تطرقه إلى الصحابي، فتنويع ألفاظ الحديث دال على أنه روي بالمعنى"[٣].

الصورة الثانية: استعمال الرواة المترادفات:

المثال الأول في رواية قول لبيد[٤]:

١) عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل»[٥].

---

[١] النووي: شرح صحيح مسلم: ١/ ١٧٨.

[٢] انظر النووي: مقدمة شرح صحيح مسلم: ٣٧/١

[٣] ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٤٨/١.

[٤] لبيد: هو لبيد بن ربيعة بن عامر العامري، كان من أشعر الشعراء في الجاهلية، فلما أسلم ترك الشعر، سكن الكوفة، ومات بها في خلافة عثمان، وعاش مائة وخمسين سنة. وقيل: أكثر. ابن حجر: الإصابة: ٦٧٥/٥.

[٥] أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الشعر: ص ٩٩١، برقم ٢٢٥٦.

٢) وعنه قال: "قال رسول الله ﷺ: «أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل»[١].
٣) وعنه أن رسول الله ﷺ قال: «أصدق بيت قاله الشاعر: ألا كل شيء ما خلا الله باطل»[٢].
٤) وعنه عن النبي ﷺ أنه قال:«أصدق بيت قالته الشعراء: ألا كل شيء ما خلا الله باطل»[٣].

اختلفت ألفاظ هذه الروايات، ففي الرواية الأولى: "أشعر كلمة تكلمت بها العرب". وفي الرواية الثانية: "أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد". وفي الثالثة: "أصدق بيت قاله الشاعر". وفي الرابعة: "أصدق بيت قالته الشعراء". وكل هذه رويت عن صحابي واحد، وليس من المعقول أن نقول إن النبي ﷺ قال كل هذه الألفاظ، ولم يسمعه في كل هذه الروايات إلا أبو هريرة. وليس هذا إلا من قبيل استعمال الرواة المترادفات.

المثال الثاني: روايات في إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعياً:

١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة، فلا تأتوها تسعون، وأتوها تمشون، وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا»[٤].
٢) وعنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا ثوب للصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون، وأتوها وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا، فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة»[٥].
٣) وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا نُودي بالصلاة فأتوها وأنتم تمشون، وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا»[٦].

---

[١] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب: رقم ٣٥٥٣، ٣٦٨١، ومسلم في صحيحه: كتاب الشعر: برقم ٤١٨٧.

[٢] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الرقاق: رقم ٦٠٠٨؛ ومسلم في صحيحه: كتاب الشعر: برقم ٤١٨٨.

[٣] أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الشعر: برقم ٤١٨٩.

[٤] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجمعة: برقم٨٥٧؛ ومسلم في صحيحه: كتاب المساجد، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة: برقم ٩٤٤، واللفظ له.

[٥] أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب المساجد ومواضع الصلاة: برقم ٩٤٥. التثويب: إقامة الصلاة.

[٦] المصدرنفسه، رقم١٩٤٦.

٤) وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ثوب بالصلاة فلا يسع إليها أحدكم، ولكن ليمش وعليه السكينة والوقار، صل ما أدركت واقض ما سبقك»[١].

٥) وعن أبي قتادة قال: "بينما نحن نصلي مع رسول الله ﷺ فسمع جلبة، فقال: ما شأنكم؟ قالوا: استعجلنا إلى الصلاة. قال: «فلا تفعلوا، إذا أتيتم الصلاة فعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما سبقكم فأتموا»[٢].

ففي هذه الروايات اختلافان:

الأول: "إذا أقيمت الصلاة " في الرواية الأولى. و"إذا ثوب الصلاة " في الرواية الثانية. وفي رواية البخاري: "إذا سمعتم الإقامة". وفي الرواية الثالثة: "إذا نودي بالصلاة". وفي الرواية الخامسة: "إذا آتيتم الصلاة".

والثاني: في الرواية الأولى: "فلا تأتوها تسعون وأتوها تمشون". وفي رواية أخرى: "فلا تأتوها وأنتم تسعون وآتوها وعليكم السكينة". وفي الرواية الثالثة "فأتوها وأنتم تمشون". وفي الرواية الرابعة: "فلا يسع إليها أحدكم ولكن ليمش وعليه السكينة". وفي الرواية الخامسة: "إذا آتيتم الصلاة فعليكم السكينة".

وهذه جميعاً من قبيل الرواية بالمعنى؛ لأن الرواة رووا الحديث بألفاظ من عندهم، وغيروه كلا أو بعضا مع المحافظة على المعنى بحيث لا يزيد شيئاً ولا ينقص منه شيئاً.

الصورة الثالثة: وصف الصحابة أحوال الرسول ﷺ بألفاظهم:

تكثر هذه الصورة في الأحاديث الفعلية، أو التقريرية، أو الوصفية الخِلْقية، أو الخُلُقية. وفي هذه الحالة لا يمكن أن تتحد ألفاظ الصحابة لأن كل واحد منهم عبَّر عما رآه بلفظه، ومن أمثلته الكثيرة:

[١] المصدر نفسه، رقم٩٤٧، ٩٤٨.

[٢] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأذان: برقم ٥٩٩؛ ومسلم في صحيحه: كتاب المساجد ومواضع الصلاة: واللفظ له.

أ- المثال الأول للفعلي:

١) عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله ﷺ يأكل البطيخ بالرطب، فيقول: «نكسر حرّ هذا ببرد هذا، وبرد هذا بحرّ هذا»[١].

٢) وعن أنس بن مالك ﷺ قال: "رأيت رسول الله ﷺ يجمع بين الرطب والخربز"[٢].

٣) وعن سهل بن سعد ﷺ أن رسول الله ﷺ كان يأكل البطيخ بالرطب[٣].

فهذه ثلاث روايات عن فعله ﷺ وهو أكل البطيخ، رواها ثلاثة من أصحاب رسول الله ﷺ، وكلٌّ منهم اختلفت ألفاظه عن الآخر تعبيراً، أو زيادةً.

المثال الثاني للفعلي:

١) ما رواه البَرَاء بن عازب ﷺ أنهم كانوا يصلّون خلف رسول الله ﷺ، فإذا رفع رأسه من الركوع لم أر أحداً يحني ظهره حتى يضع رسول الله ﷺ جبهته على الأرض، ثم يخر من وراءه سجدا[٤].

٢) وعن عمرو بن حريث ﷺ قال: "صليت خلف النبي ﷺ الفجر، فسمعته يقرأ ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ﴿١٥﴾ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ﴾ [التكوير: ١٥- ١٦]، وكان لا يحني رجل منا ظهره حتى يستتم ساجداً"[٥].

ب- المثال الأول للتقريري:

١) عن أبي هريرة ﷺ قال: "بينا الحبشة يلعبون عند النبي ﷺ بحرابهم دخل عمر، فأهوى إلى الحصى، فحصبهم بها، فقال: "دعهم يا عمر!"[٦].

---

[١] أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الأطعمة، باب في الجمع بين لونين في الأكل: ٣/ ٣٦٣ ، برقم ٣٨٣٦؛ والترمذي في سننه: كتاب الأطعمة، باب ما جاء في أكل البطيخ بالرطب، ٢٨٠/٤ ، برقم ١٨٤٣. وقال: "حسن غريب".

[٢] أخرجه النسائي في سننه: ٤/ ١٦٧، برقم ٦٧٢٦؛ والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة: ٢٨٢/٥ ، برقم ١٩١٨ وقال: "إسناده صحيح".

[٣] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: ٦/ ١٦٢ ، برقم ٥٨٥٩. ولم يذكره الهيثمي في المجمع.

[٤] أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الصلاة، باب متابعة الإمام والعمل بعده: ٣٤٥/١ ، برقم ٤٧٤.

[٥] المصدر نفسه، ٣٤٦/١، برقم ٤٧٥.

[٦] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد والسير، باب اللهو بالحراب ونحوها: ٣/ ١٠٦٣ ، برقم ٢٧٤٥؛ ومسلم في صحيحه: كتاب الصلاة، باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه في أيام العيد: ٢/ ٦١٠ ، برقم ٨٩٣.

٢) وعن عائشة – رضي الله عنه – قالت: "رأيتُ النبي ﷺ يسترني بردائه وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد، حتى أكون أنا الذي أسأم، فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن، الحريصة على اللهو"[١].

فالروايتان مختلفتان فيما بينهما في التعبير عن تقرير رسول الله ﷺ لعب الحبشة بالحراب في المسجد النبوي الشريف، فعبَّر أبو هريرة ﷺ عما رآه بألفاظ من عنده، وعائشة – رضي الله عنها – بألفاظ من عندها.

المثال الثاني للتقريري:

١) عن أبي معاوية قال: حدثنا هشام، عن أبيه، عن عائشة – رضي الله عنها – قالت: "كنت ألعب بالبنات عند النبي ﷺ، وكان لي صواحب يلعبن معي، فكان رسول الله ﷺ إذا دخل يتقمعن منه، فيُسَرِّبُهنَّ إلي، فيلعبن معي"[٢].

٢) وعن عبدة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة – رضي الله عنها – قالت: تزوجني رسول الله ﷺ وأنا بنت ست سنين، ودخل بي وأنا ابنة تسع سنين، وكنت ألعب بالبنات – تعني اللعب –، فكن صواحبي يأتينني ينقمعن من رسول الله ﷺ، فكان رسول الله ﷺ يدخلهن علي"[٣].

فهاتان الروايتان تحكيان عن تقرير رسول الله ﷺ لعب عائشة – رضي الله عنها – ببنات اللعب، وبينهما من الفروق ما ترى.

ج- المثال للوصفي الخِلقي:

أولاً: في وصف ما يتعلق بجسد الرسول ﷺ:

١) عن أنس بن مالك ﷺ يقول: "كان رسول الله ﷺ ليس بالطويل البائن، ولا بالقصير، وليس بالأبيض الأمهق، ولا بالآدم، ولا بالجعد القطط، ولا بالسَّبِط،

---

[١] أخرجه البخاري في صحيحه: باب نظر المرأة إلى الحبش: ٥/ ٢٠٠٦ ، برقم ٤٩٣٨؛ ومسلم في صحيحه: كتاب العيدين، باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه في أيام العيد: ٢/ ٦٠٧ ، برقم ٨٩٢.

[٢] أخرجه البخاري في صحيح: كتاب الأدب، باب الانبساط إلى الناس: ٥/٢٢٧٠ ، برقم ٥٧٧٩.

[٣] أخرجه أبو نعيم: المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم: ٤/٨٧ ، برقم ٣٣١١.

بعثه الله على رأس أربعين سنة، فأقام بمكة عشر سنين، وبالمدينة عشر سنين، وتوفاه الله على رأس ستين سنة، وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء"[١].

٢) وعن علي بن أبي طالب ﷺ قال: "لم يكن رسول الله ﷺ بالطويل، ولا بالقصير، شثن الكفين والقدمين، ضخم الرأس، ضخم الكراديس، طويل المسربة إذا مشى تكفأ تكافؤا كأنما انحط من صبب، لم أر قبله ولا بعده مثله"[٢].

وروايات أخرى لهذا الحديث في وصف النبي ﷺ، وبينها اختلاف كثير في الألفاظ بالزيادة والنقص، أو التبديل والتغيير، أو التقديم والتأخير؛ لأن الرواة حكوا صفة النبي ﷺ بتعبير من عندهم، فاختلفت الألفاظ باختلاف الرواة.

ثانياً: فيما يتعلق بخاتم النبوة:

١) عن جابر بن سَمُرة ﷺ قال: "رأيت خاتماً في ظهر رسول الله ﷺ كأنه بيضة حمام"[٣].

٢) عن السائب بن يزيد ﷺ يقول: "ذهبت بي خالتي إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله! إن ابن أختي وجع، فمسح رأسي ودعا لي بالبركة، ثم توضأ فشربت من وضوئه، ثم قمت خلف ظهره، فنظرت إلى خاتمه بين كتفيه مثل زر الحجلة"[٤].

---

[١] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ: ٣/ ١٣٠٢ ، برقم ٣٣٥٤؛ ومسلم في صحيحه: كتاب الفضائل، باب في صفة النبي ﷺ ومبعثه وسنه: ٤/ ١٨٢٤ ، برقم ٢٣٤٧. البائن: المفرط الطول. الأمهق: الشديد البياض. الآدم: الأسمر. السبط: الشعر الذي لا تدوير فيه. ابن حجر: فتح الباري، ٦/ ٥٦٩.

[٢] أخرجه الترمذي في صحيحه: المناقب، باب ما جاء في صفة النبي ﷺ: ٥/ ٥٩٨ ، برقم ٣٦٣٧. وقال: "حسن صحيح". شثن: أي ما كان في أصابعه غلظ. الكراديس: رؤوس العظام. المسربة: الشعر المستدق الذي يأخذ من أسفل السُّرَّة. تكفأ: قصد في مشيته، وتمايل إلى الأمام. الصبب: المنحدر من الأرض؛ تحفة الأحوذي: ١٠/ ٨١.

[٣] أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الفضائل، باب إثبات خاتم النبوة، وصفته ومحله من جسد النبي ﷺ، برقم٤٣٢٧.

[٤] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الدعوات: برقم ٥٦٧٥؛ومسلم في صحيحه: كتاب الفضائل: برقم ٤٣٢٨. زر الحجلة: بيت كالقبة لها أزرار كبار. شرح النووي: ١٥/٩٨.

٣) عن عبد الله بن سرجس ﷺ قال: "رأيت النبي ﷺ، وأكلت معه خبزاً ولحماً، أو قال ثريداً، قال: فقلت له: استغفر لك النبي ﷺ؟ قال: نعم ولك، ... قال: ثم دُرتُ خلفه فنظرت إلى خاتم النبوة بين كتفيه عند ناغض كتفه اليسرى جمعا عليه خيلان، كأمثال الثآليل"[١].

تعددت تعبيرات هؤلاء الصحابة في وصف خاتم النبوة، ففي الرواية الأولى: "كأنه بيضة الحمام"، وفي الثانية: "مثل زر الحجلة"، وفي الثالثة: "كأمثال الثآليل".

د- المثال الوصفي الخُلُقي:

أولاً: ما يتعلق بجود النبي ﷺ:

١) عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال: "كان رسول الله ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان، فيدارسه القرآن، فلَرَسولُ الله ﷺ أجود بالخير من الريح المرسلة"[٢].

٢) وعن أنس بن مالك ﷺ قال: "كان النبي ﷺ أحسن الناس، وكان أجود الناس، وكان أشجع الناس"[٣].

٣) عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: "... وكان إذا أحدث العهد بجبريل يدارسه، كان أجود الناس بالخير من الريح المرسلة"[٤].

تحدث عن خلق الجود في رسول الله ﷺ هؤلاء الصحابة الثلاثة، وكلهم اختاروا للتعبير عنه ألفاظاً تختلف عن ألفاظ الآخر.

---

[١] أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الفضائل: برقم ٤٣٢٩. الثريد: طعام من اللحم والخبز المفتت. ناغض: أعلى. جمعا: مثل قبضة الكف. خيلان: جمع وهي الشامة في الجسد. الثآليل: حبيبات تعلو الجسد. المصدر السابق.

[٢] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب بدء الوحي: الباب الأول: ١/ ٦، برقم ٦؛ ومسلم في صحيحه: كتاب الفضائل، باب كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير من الريح المرسلة: ٤/ ١٨٠٣، برقم ٢٣٠٨.

[٣] أخرجه مسلم في صحيح: كتاب الفضائل، باب شجاعة النبي عليه السلام، ٤/ ١٨٠٢ ، برقم ٢٣٠٧.

[٤] أخرجه الحاكم: المستدرك على الصحيحين: ٦٧٠/٢ ، برقم ٤٢٢٣. وصححه على شرط الشيخين.

ثانيا: ما يتعلق بتعامله مع الخادم أنس ﷺ:

١) عن ثابت البناني عن أنس بن مالك ﷺ قال: "خدمت رسول الله ﷺ عشر سنين، والله ما قال لي أُفّاً قط، ولا قال لي لشيء: لم فعلت كذا، وهلا فعلت كذا"[١].

٢) عن عبد العزيز عن أنس ﷺ قال: "لما قدم رسول الله ﷺ المدينة أخذ أبو طلحة بيدي، فانطلق بي إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله! إن أنساً غلام كيس فليخدمك، قال: فخدمته في السفر والحضر، والله ما قال لي لشيء صنعته: «لم صنعت هذا هكذا». ولا لشيء لم أصنعه: «لم لم تصنع هذا هكذا»"[٢].

٣) وعن سعيد بن أبي بردة عن أنس ﷺ قال: "خدمت رسول الله ﷺ تسع سنين، فما أعلمه قال لي قط: لم فعلت كذا وكذا، ولا عاب عليَّ شيئا قط"[٣].

٤) عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، قال أنس ﷺ: "كان رسول الله ﷺ من أحسن الناس خلقا، فأرسلني يوما لحاجة، فقلت: والله لا أذهب وفي نفسي أن أذهب لما أمرني به نبي الله ﷺ، فخرجت حتى أمر على صبيان وهم يلعبون في السوق، فإذا رسول الله ﷺ قد قبض بقفاي من ورائي، قال: فنظرت إليه وهو يضحك فقال: يا أنيس! أذهبت حيث أمرتك؟ قال: قلت: نعم، أنا أذهب يا رسول الله"[٤].

هكذا روى الرواة عن أنس بن مالك ﷺ حكاية تعامل النبي ﷺ معه بألفاظ مختلفة متعددة.

الصورة الرابعة: وصف الواقع:

وهو عبارة عن وصف الصحابة الظروف والحالات المحيطة بالحديث سواء أكانت زمانية أو مكانية، دون أن تكون له صلة بفعله ﷺ أو تقريره أو وصفه. ومن أمثلته:

---

[١] أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الفضائل، باب كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خلقا: ٤/ ١٨٠٤، برقم ٢٣٠٩.

[٢] المصدر السابق: رقم ٢٣٠٩.

[٣] المصدر السابق.

[٤] المصدر نفسه: رقم٢٣١٠.

أ- روايات في مقدار المدة التي أقامها رسول الله ﷺ في مكة عام الفتح:

١) عن عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما – قال: "أقام النبي ﷺ بمكة تسعة عشر يوماً يصلي ركعتين"[١].

٢) وعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: "غزوت مع رسول الله ﷺ، وشهدت معه الفتح، فأقام بمكة ثماني عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين"[٢].

فالحادثة واحدة، ولكن اختلفت إقامته فيها ما بين ١٩ و١٨ يوماً، والجمع بينهما أنه من اختلاف الصحابة في تقدير الواقع، فمن قال "تسع عشرة" عدَّ يومي الدخول والخروج يومين مستقلين، ومن قال "ثماني عشرة" عد يومي الدخول والخروج يوماً واحداً[٣]؛ لأنه دخل مكة في جزء من ذلك اليوم، وخرج منها في جزء من ذلك اليوم، فكانت إقامته جزءاً من كل منها، فاعتبرهما يوماً واحداً.

ب- روايات في تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة:

١) عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: "صليت مع النبي ﷺ إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً، حتى نزلت الآية التي في البقرة: ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فنَزلت بعدما صلى النبي ﷺ، فانطلق رجل من القوم، فمر بناس من الأنصار وهم يصلون فحدثهم، فولوا وجوههم قبل البيت"[٤].

---

[١] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المغازي، باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح: ٤/ ١٥٦٤، برقم٤٠٤٧.

[٢] أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الصلاة، باب متى يتم المسافر: ٢/٩ ، برقم ١٢٢٩، ضعفه الألباني: ضعيف أبي داود، برقم ٢٦٤.

[٣] انظر ابن حجر: فتح الباري، ٢/ ٥٦٢.

[٤] أخرجه مسلم في سننه: كتاب المساجد، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة: ١/ ٣٧٤ ، برقم ٨١٨. والآية من سورة البقرة: ١٤٤.

٢) وعن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – قال: "بينما الناس في صلاة الصبح بقباء إذ جاءهم آتٍ، فقال: إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة، وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة"[١].

٣) وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يصلي نحو بيت المقدس، فنَزلت: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فمر رجل من بني سلمة وهم ركوع في صلاة الفجر، وقد صلوا ركعة، فنادى: ألا إن القبلة قد حولت، فمالوا كما هم نحو القبلة"[٢].

قد اختلفت الألفاظ في وصف واقع تحويل القبلة في الصلاة كما رأيناه في الروايات الثلاث عن ثلاثة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

ج- روايات في وصف شغل المشركين الرسول ﷺ يوم الأحزاب عن الصلاة:

١) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: "لما كان يوم الأحزاب قال رسول الله ﷺ: «ملأ الله قبورهم وبيوتهم ناراً كما حبسونا وشغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس»[٣].

٢) عن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – قال: "حبس المشركون رسول الله ﷺ عن صلاة العصر، حتى احمرّت الشمس أو اصفرت، فقال رسول الله ﷺ: «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر، ملأ الله أجوافهم وقبورهم ناراً»[٤].

٣) عن جابر بن عبد الله، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوم الخندق جعل يسب كفار قريش، وقال: يا رسول الله! والله ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت أن

---

[١] أخرجه البخاري في صحيحه:كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة: ١/ ١٥٧ ، برقم ٣٩٥؛ ومسلم في صحيحه: كتاب المساجد، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة: ١/ ٣٧٥ ، برقم ٥٢٦.

[٢] أخرجه مسلم في صحيحه: الكتاب والباب السابقان: ١/ ٣٧٥ ، برقم ٥٢٧. والآية من سورة البقرة: ١٤٤.

[٣] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الدعوات، باب الدعاء على المشركين، ٥/ ٢٣٤٩ ، برقم ٦٠٣٣؛ ومسلم واللفظ له: كتاب المساجد، باب التغليظ في تفويت صلاة العصر: ١/ ٤٣٦ ، برقم ٩٩٣.

[٤] أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب المساجد، باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر: ١/ ٤٣٧ ، برقم ٦٢٨.

تغرب الشمس، فقال رسول الله ﷺ: «فوالله! إن صليتها»، فنَزلنا إلى بطحان فتوضأ رسول الله ﷺ وتوضأنا، فصلى رسول الله ﷺ العصر بعدما غربت الشمس، ثم صلى بعدها المغرب[١].

هذه عدة روايات في وصف الواقع ليوم الأحزاب، والظروف المحيطة برسول الله ﷺ وأصحابه، صلاة الوسطى، كلٌّ وصفه بألفاظٍ من عنده، فاختلفت باختلاف الرواة حسب ما رأوا تلك الأحوال المحيطة بالحادثة.

الصورة الخامسة: وصف أمر النبي ﷺ ونهيه:

قد تتعدد الروايات في وصف أمر النبي ﷺ ونهيه، وجميعه يروونه بالمعنى، بالزيادة والنقص، والتبديل والتغيير، والتقديم والتأخير، وذلك لأن الرواة يعبرون عما رأوا أو سمعوا بعباراتهم المتنوعة، وألفاظهم المختلفة.

أ- روايات في أمره ﷺ بحثو التراب في أفواه أو وجوه المداحين:

١) عن مجاهد عن أبي معمر قال: قام رجل فأثنى على أمير من الأمراء، فجعل المقداد يحثو في وجهه التراب، وقال: "أمرنا رسول الله ﷺ أن نحثو في وجوه المداحين التراب"[٢].

٢) وعن أبي هريرة ﷺ قال: "أمرنا رسول الله ﷺ أن نحثو في أفواه المداحين التراب"[٣].

ب- روايات في المتعة بالحج والعمرة:

١) عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: "قدمنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نجعلها عمرة ونحل. قال: وكان معه الهدي فلم يستطع أن يجعلها عمرة[٤].

---

[١] المصدر نفسه ١/ ٤٣٨ رقم ٦٣١.

[٢] أخرجه الترمذي في سننه: الزهد، باب ما جاء في كراهية المدحة: ٥٩٩/٤ ، برقم ٢٣٩٣، وقال: "حسن صحيح".

[٣] المصدر نفسه: ٤/ ٦٠٠ ، برقم ٢٣٩٤، وقال: "حديث غريب".

[٤] أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام: ٢/ ٨٨٥ ، برقم ١٢١٦.

٢) وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: "خرجنا مع رسول الله ﷺ نصرخ بالحج صراخا، فلما قدمنا مكة أمرنا أن نجعلها عمرة إلا من ساق الهدي، فلما كان يوم التروية ورحنا إلى منى، أهللنا بالحج"[١].

٣) وعن ابن عباس – رضي الله عنهما – قال: "قدم النبي ﷺ صبح رابعة من ذي الحجة مهلين بالحج، لا يخلطهم شيء، فلما قدمنا أمرنا، فجعلناها عمرة، وأن نحل إلى نسائنا، ففشت في ذلك القالة"[٢].

ج- روايات في النهي عن الخلط بين الزبيب والتمر:

١) عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: "نهانا رسول الله ﷺ أن نخلط بين الزبيب والتمر، وأن نخلط البسر والتمر"[٣].

٢) وعن أبي قتادة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تنتبذوا الزهو والرطب جميعاً، ولا تنتبذوا الزبيب والتمر جميعاً، وانتبذوا كل واحد منهما على حدته»[٤].

٣) وعن أبي هريرة ﷺ قال: "نهى رسول الله ﷺ عن الزبيب والتمر والبسر والتمر، وقال: «ينبذ كل واحد منهما على حدته»"[٥].

٤) وعن ابن عباس – رضي الله عنهما – قال: "نهى النبي ﷺ أن يخلط التمر والزبيب جميعا، وأن يخلط البسر والتمر جميعا، وكتب إلى أهل جرش ينهاهم عن خليط التمر والزبيب"[٦].

٥) وعن أنس بن مالك ﷺ قال: "إن رسول الله ﷺ نهى أن يخلط التمر والزهو، ثم يشرب، وإن ذلك كان عامة خمورهم يوم حرمت الخمر"[٧].

---

[١] المصدر نفسه، باب التقصير في العمرة: ٢/ ٩١٤ ، برقم ١٢٤٧.

[٢] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الحج، باب الاشتراك في الهدي والبدن: ٢/ ٨٨٥، برقم ٢٣٧١.

[٣] أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الأشربة، باب كراهية انتباذ التمر والزبيب مخلوطين: ٣/ ١٥٧٥ ، برقم ١٩٨.

[٤] المصدر نفسه: ٣/ ١٥٧٥، برقم ١٩٨٨.

[٥] المصدر نفسه: ٣/ ١٥٧٦، برقم ١٩٨٩.

[٦] المصدر نفسه: ٣/ ١٥٧٦ ، برقم ١٩٩٠.

[٧] المصدر نفسه: ٣/ ١٥٧٢ ، برقم ١٩٨١.

د- روايات في النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام:

١) عن علي بن أبي طالب ﷺ قال: "إن رسول الله ﷺ نهانا أن نأكل من لحوم نسكنا بعد ثلاث"[١].

٢) وعن ابن عمر – رضي الله عنهما – عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يأكل أحد من لحم أضحيته فوق ثلاثة أيام»[٢].

٣) وعن عبد الله بن واقد قال: "نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث". قال عبد الله بن أبي بكر: "فذكرت ذلك لعمرة فقالت: صدق، سمعت عائشة تقول: دف أهل أبيات من أهل البادية حضرة الأضحى زمن رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «ادخروا ثلاثاً، ثم تصدقوا بما بقي». فلما كان بعد ذلك قالوا: يا رسول الله! إن الناس يتخذون الأسقية من ضحاياهم، ويجملون منها الودك؟ فقال رسول الله ﷺ: «وما ذاك؟». قالوا: نهيت أن تؤكل لحوم الضحايا بعد ثلاث. فقال: «إنما نهيتكم من أجل الدافَّة التي دفت، فكلوا وادخروا وتصدقوا»[٣].

٤) وعن جابر بن عبد الله – رضي الله عنهما – عن النبي ﷺ أنه نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، ثم قال بعد: «كلوا وتزودوا وادخروا»[٤].

فكل هذا التعدد الذي ذكرناه في هذه الصور للرواية بالمعنى هو تعدد مقبول عند المحدثين؛ لأن الروايات المذكورة كلها بمعنى واحد.

الصورة السادسة: صياغة الرواة متن الحديث على مثال فتاوى الفقهاء:

إنَّ أكثر مَن عُني مِن علماء الحديث بإبراز هذا الجانب هو ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) في كتابه "شرح علل الترمذي"، فجعل له قاعدةً ضمن القواعد النقدية التي ذيَّل بها كتابه المذكور، فقال: "قاعدة: الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به، لا يكادون يحفظون

---

[١] المصدر نفسه: الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي: ١٥٦٠/٣، برقم ١٦٦٩.

[٢] المصدر نفسه: ٣/ ١٥٦٠ ، برقم ١٩٧٠.

[٣] المصدر نفسه: ٣/ ١٥٦١ ، برقم ١٩٧١.

[٤] المصدر نفسه: ٣/ ١٥٦٢ ، برقم ١٩٧٢.

الحديث كما ينبغي، ولا يقيمون أسانيده، ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيراً، ويروون المتون بالمعنى، ويخالفون الحفاظ في ألفاظه، ربما يأتون بألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم"[١].

وذكر ابن رجب عدة أمثلة على ما ذهب إليه، منها:

المثال الأول:

روى شريك بن عبد الله النخعي، عن أبي إسحاق، عن عطاء، عن رافع بن خديج ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء، وله نفقته»[٢].

قال ابن رجب بعد أن أورد هذا الحديث: "وهذا يشبه كلام الفقهاء"[٣].

وأصل هذا الحديث كما رواه محمد بن بشار، ثنا يحيى، ثنا أبو جعفر الخطمي، قال: بعثني عمي أنا وغلاماً له إلى سعيد بن المسيّب، قال: فقلنا له: شيء بلغنا عنك في المزارعة. قال: كان ابن عمر لا يرى بها بأساً حتى بلغه عن رافع بن خديج حديث، فأتاه فأخبره رافع، أن رسول الله ﷺ أتى بني حارثة، فرأى زرعاً في أرض ظهير، فقال: «ما أحسن زرع ظهير». قالوا: ليس لظهير. قال: «أليس أرض ظهير»؟ قالوا: بلى ولكنه زرع فلان. قال: «فخذوا زرعكم، وردوا عليه النفقة»[٤].

وهنا يظهر فرق كبير بين اللفظين للحديث، وتظهر الصياغة الفقهية واضحةً من قِبَل شريك له.

المثال الثاني:

روى شريك القاضي أيضا عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن جبر، عن أنس بن مالك ﷺ قال: "كان النبي ﷺ يتوضأ بإناء يسع رطلين، ويغتسل بالصاع"[٥].

---

[١] ابن رجب: شرح العلل: ٨٣٣/٢.

[٢] أخرجه بهذا اللفظ أبو داود في سننه: كتاب البيوع، باب في زرع الأرض بغير إذن صاحبها: ٢٦١/٣ ، برقم ٣٤٠٣؛ والترمذي في سننه: كتاب الأحكام، باب ما جاء فيمن زرع في أرض قوم بغير إذنهم: ٦٤٨/٣ ، برقم ١٣٦٦ وقال: "حديث حسن"؛ وابن ماجه في سننه: كتاب الرهون، باب من زرع في أرض قوم بغير إذنهم: ٨٢٤/٢ ، برقم ٢٤٦٦.

[٣] ابن رجب: شرح العلل: ٨٣٤/٢.

[٤] أخرجه أبو داود في سننه: كتاب البيوع، باب في التشديد في ذلك (أي المزارعة): ٢٦٠/٣ ، برقم ٣٣٩٩.

[٥] أخرجه أبو داود في صحيحه: كتاب الطهارة، باب ما يجزئ من الماء في الوضوء: ٢٣/١ ، برقم٩٥.

قال ابن رجب معلِّقاً على رواية شريك هذه: "وهذا ما رواه بالمعنى الذي فهمه؛ فإن لفظ الحديث: "أنه كان يتوضأ بالمد، والمد عند أهل الكوفة رطلان"[١]. وأكثر الرواة يخالفون شريكاً في ذلك كما تقدم في بحثنا هذا[٢].

وذكر ابن رجب عدداً من الرواة الفقهاء يروون المتون بألفاظ مستغربة منهم: سليمان بن موسى، وحماد بن أبي سليمان وأتباعه، والحكم بن عتيبة، وعبد الله بن نافع الصائغ صاحب مالك[٣].

خاتمة البحث:

تبيَّن من المباحث السابقة في هذا البحث ما يتلخَّص في النقاط التالية:

١) أنَّ رواية الأحاديث باللفظ هي الأصل في نقل سنّة النبي ﷺ القولية.

٢) وأنَّ الرواية بالمعنى فرع، وعرض المقال الدواعي التي دعت إلى نقل الأحاديث بالمعنى ملخصاً إياها في ثلاث، وربما تكون هناك أسباب أخرى متداخلة مع ما سبق أو زائدة عليها، وهي: عدم تدوين كُلّ الصحابة للحديث واعتمادهم على الحفظ، وخاصة المكثرون منهم وعلى رأسهم شيخ المكثرين أبو هريرة ﷺ.

٣) وأنَّ نقل أجزاء من الأحاديث الطول من قِبَل بعض الصحابة ونقل آخرين أجزاء أخرى من الحديث نفسه، وطروء النسيان والقلب في بعضها وهو عارض بشري لا يمكن تجاوزه.

٤) وأنَّ مناقشة جواز رواية الحديث بالمعنى ليست إلاَّ تنظيراً هدفه الدفاع أصلاً عن أنَّ الأصل هو نقل رواية الحديث باللفظ.

٥) وأنَّ إجازة بعض التابعين نقل الحديث بالمعنى لا يعني أنَّ همهم كان المحافظة على دلالة الحديث دون لفظه وأنَّ ذلك تعميم فاسد وقع فيه المستشرقون ومن تبع مناهجهم، وحاولنا استقصاء الضوابط التي اشترطها العلماء في رواية الحديث بالمعنى، مثبتين أنَّ الرواية بالمعنى لم تكن موكولة إلى الهوى دون ضوابط وقيود. ومن هذه

---

[١] أخرجه أبو داود في صحيحه: الباب السابق من حديث عائشة وجابر ، برقم ٩٢، ٩٣.

[٢] وينظر أيضا: البيهقي: السنن الكبرى: ١٧١/٤-١٧٢؛ وابن رجب: شرح العلل: ٨٣٦/٢.

[٣] ابن رجب: شرح العلل: ٨٣٤/٢.

القيود: أن يكون الراوي عارفاً بدقائق الألفاظ. وأن تكون الرواية في خبر ظاهر. وألا تكون رواية الحديث بالمعنى قاصرةً عن الأصل في إفادة المعنى، وألا يكون فيها زيادة ولا نقصان.

المصادر والمراجع:

١) ابن حجر، شهاب الدِّين أحمد بن علي العسقلاني. (١٤٠٥هـ). **تغليق التعليق**: تحقيق: سعد بن عبد الرحمن القزقي. بيروت: المكتب الإسلامي.

٢) ابن حجر، شهاب الدِّين أحمد بن علي العسقلاني. (١٤٠٧هـ/١٩٨٦م). **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**. ترقيم محمَّد فؤاد عبد الباقي ومراجعة محب الدِّين الخطيب. القاهرة: دار الريان. ط١.

٣) ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد. (١٩٧٨م). **شرح علل الترمذي**، تحقيق: نور الدِّين عتر. د. ط.

٤) ابن العربي. (١٩٧٣م). **أحكام القرآن**، القاهرة: طبعة عيسى الحلبي.

٥) ابن قانع. (١٤١٨هـ). **معجم الصحابة**. تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي. المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية. ط١.

٦) ابن ماجه، محمَّد بن زيد القزويني. (د.ت). **السنن**، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار الفكر.

٧) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله. **المسند**. (١٤١١هـ). **المسند**. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٨) أبو رية، محمود. (د.ت). **أضواء على السُّنَّة المحمدية أو دفاع عن الحديث**. القاهرة: نشر البطحاء. ط٥.

٩) أبو شهبة، محمَّد بن محمَّد. (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م). **دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين**. القاهرة: مكتبة السنة، الدار السلفية. ط١.

١٠) أبو شهبة، محمَّد بن محمَّد. (د.ت) **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**. القاهرة: دار الفكر العربي.

١١) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله. **المسند**. (١٤١١هـ). **المسند**. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٢) البخاري، محمَّد بن إسماعيل. (١٤١٩هـ/١٩٩٩م). **الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**. الرياض: دار السلام.

١٣) البستي، ابن حبان محمَّد بن أحمد. (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م). **صحيح ابن حبان**. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١.

١٤) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. (١٩٩٩م). **السنن الكبرى**، تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٥) الترمذي، أبو عيسى محمَّد بن عيسى. (١٤٠٨هـ/١٩٧٨م). **الجامع الصحيح**. تحقيق: أحمد محمَّد شاكر. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١.

١٦) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. (د.ت). **الكفاية في علم الرواية**. تحقيق: أبو عبد الله السورقي وزميله. المدينة المنورة: المكتبة العلمية.

١٧) الذهبي، شمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن عثمان. (١٩٩٧م). **سير أعلام النبلاء**. بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٨) الذهبي، محمد بن أحمد عثمان. (١٣٧٧هـ). **تذكرة الحفاظ**. الهند: حيدرآباد.

١٩) الشيباني، أحمد بن حنبل. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **المسند**. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين. بيروت: مؤسة الرسالة.

٢٠) الصنعاني، محمَّد بن إسماعيل ابن الأمير. (د.ت). **توضيح الأفكار**. تحقيق: محمَّد محي الدِّين عبد الحميد. بيروت: دار الفكر. د. ط.

٢١) محمد عبد الرزاق حمزة. (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م). **ظلمات أبي رية**. باكستان- فيصل آباد: حديث أكادمي نشاط آباد.

٢٢) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف. (د.ت). **شرح صحيح مسلم**. القاهرة: دار الريان للتراث. د. ط.

٢٣) النيسابوري، مسلم بن الحجاج. (١٤١٠هـ). **الجامع الصحيح**. تحقيق: محمَّد مصطفى الأعظمي. السعودية: مكتبة الكوثر. ط٣.

٢٢. Ignaz Goldziher.(١٩٧١).**Muslim Studies**. Translated by C. R. Barber & S. M. Stern**.** London: George Allen & Unwin LTD.

القرائن الدّالة – أحياناً – على عدم إثبات الإمام البخاري لسماع الراوي من شيخه في كتابه "التاريخ الكبير"

د. قاسم عمر حاج المحمد[١]
hadjkacem٤٧@gmail.com

مقدمة:

يُعتبَر كتاب "التاريخ الكبير" للإمام البخاري من أجلّ ما كُتب في علم الرجال، وعلم الطبقات، على حد سواء، بالنظر إلى رسوخ قدم مؤلفه في علم الحديث وسعة معرفته بأحوال الرواة وعلل رواياتهم، وكلّ من ألّف في هذين العلمين بعد البخاري فإنّه اعتمد عليه، اعتماداً كلياً أو جزئياً، ونذكر منهم الإمام مسلم في كتابه الكنى والأسماء، وابن حبان في كتابه الثقات. ولا يزال هذا الكتاب مجالاً للنّظر والبحث من أجل استكناه منهج مؤلفه فيه، فهو على اختصاره جم الفوائد، دقيق العبارة، تحتاج الإفادة منه إلى تقليب النظر ومقارنة ما ورد فيه مع ما كتبه المؤلف في مصنفاته الأخرى كالتاريخين الأوسط والصغير، وكذا سائر كتب التراجم والعلل.

وقد اخترت بهذا الصدد الإشارة إلى مسألة اعتنى بها البخاري كثيراً أثناء ترجمته للراوة، وهي بيان وقوع السماع أو نفيه بين الراوي وشيخه، والداعي لطرق هذه المسألة هو ما لاحظه بعض النقاد من بعض التعارض بين تصريح البخاري بسماع راو من شيخه، ثم نفيه عنه في أثناء الكتاب أو في كتب أخرى، فما هو سبب هذا الاختلاف؟، وهل حكاية البخاري لسماع الراوي هو إثبات لذلك السماع دائماً، أم لا؟. وإذا ثبت الأمر خلاف ما ذكره البخاري من وجود السماع، فهل معناه وقوعه في الوهم والخطأ؟، وهل ثمة قرائن في ثنايا التراجم تزيل هذا الاحتمال من الوهم عليه؟.

---

[١] المحاضر في قسمَي الحقوق والشريعة بجامعة غرداية – الجزائر.

يقول الدكتور خالد الحايك[1]: "وقد تنبّه بعض أهل العلم إلى مسألة إثبات السماع في تراجم التاريخ الكبير، فكانوا يشيرون إليها أحياناً، ومنهم من لم يتنبه لذلك. وقد طُرحت هذه المسألة في أيامنا هذه بين طلبة العلم وانتشرت على المنتديات على الشبكة العنكبوتية، وأدلى كلّ بدلوه، وقد لاحظت فيما طرحه الإخوة مناهج شتى في محاولة فهم كلام البخاري؛ لما في ذلك من تناقض في الظاهر؛ فأحياناً يثبت البخاري السماع للراوي المترجم له من شيخه، وأحياناً يستخدم العنعنة، وأحياناً يثبت السماع ويضعف الحديث، وغير ذلك مما قد يشتبه على بعض الطلبة".

وأحاول في هذا المقال التركيز على القرائن الدالة على عدم إثبات السماع أو نفيه كلية، وقد جمعت منها سبع قرائن حسب ما أدى إليه تتبعي للكتاب، وهي:

القرينة الأولى: ذكر سماع الراوي، ثم الحكم عليه بالضعف.

القرينة الثانية: ذكر سماع الراوي، ثم التصريح بنفيه.

القرينة الثالثة: التردّد في إثبات السماع.

القرينة الرابعة: ذكر لفظ "منقطع" أو "مرسل"، في آخر الترجمة.

القرينة الخامسة: ذكر السماع، ثم إيراد حديث غير محفوظ دالّ عليه.

القرينة السادسة: ذكر السماع، وإحالته إلى راو ضعيف.

القرينة السابعة: ذكر السماع، والإشارة إلى زمن الوفاة.

وختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج.

القرينة الأولى: ذكر سماع الراوي، ثم الحكم عليه بالضعف:

كثيراً ما يذكر البخاري أنّ راوياً ما سمع من شيخ أو أكثر، ثم يختم ترجمته بالإشارة إلى ضعفه، كقوله، "منكر الحديث"، أو "ضعيف"، أو "فيه نظر"، أو غيرها من ألفاظ الجرح، وفي تلك الأحكام إيماء إلى عدم إثباته لسماعه، أي طالما أنه ضعيف، فقد يكون تصريحه بذلك السماع مجرد وهم أو خطأ، ولا وجود له في الواقع، كما لم يثبت متن الحديث الذي رواه.

---

[1] باحث ومؤلف أردني متخصص في دراسات السنة النبوية، انظر: موقعه الخاص على الانترنيت: www.addyaiya.com.

ومن أمثلة ذلك: قوله في ترجمة سعيد بن زربي أبي معاوية: "سمع ثابتاً البصري وأبا المليح، صاحب عجائب" [٢].

وبالرجوع إلى ترجمة سعيد في الكتب الأخرى نجد أن ذلك السماع مستفاد من بعض رواياته التي أنكرت عليه، ومن ذلك ما رواه البغوي عنه ونقله ابن عدي في الكامل قال: "أنبأنا الساجي، حدثنا نصر بن علي، حدثنا مسلم بن إبراهيم، أخبرنا سعيد بن زربي، حدثنا ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ أنه قال: «لقد أوتي أبو موسى مزماراً من مزامير آل داود».

أخبرنا أبو يعلى، حدثنا صالح بن مالك، حدثنا سعيد بن زربي، حدثنا أبو المليح، عن أبيه، قال: «غزوت مع رسول الله ﷺ غزوة حنين لثمان عشرة من شهر رمضان، فوافق يوم جمعة يوم مطير، فأمر رسول الله ﷺ منادياً، فنادى: أن صلوا في رحالكم»" [٣].

قال ابن عدي بعد إيراده لهذه الأحاديث وغيرها عن سعيد: "ولسعيد بن زربي أحاديث غير ما ذكرت، وهو يأتي عن كلّ ما يُروى عنه بأشياء لا يتابعه عليه أحد، وعامّة حديثه على ذلك" [٤].

والحديث الأول ثابت من طرق أخرى، كما أخرجه أحمد في المسند، قال: "حدثنا زيد بن الحباب، أخبرني مالك بن مغول، حدثنا عبد الله بن بريدة، عن أبيه: «أن رسول الله ﷺ دخل المسجد فأخذ بيدي فدخلت معه، فإذا رجل يقرأ ويصلي، قال: «لقد أوتي هذا مزماراً من مزامير آل داود»، وإذا هو عبد الله بن قيس أبو موسى الأشعري، قال: قلت: يا رسول الله! فأخبره؟، قال: فأخبرته، فقال: لم تزل لي صديقا»" [٥].

على أن الطبراني قد أخرجه من حديث أنس، قال: "حدثنا أحمد بن سليم الخولاني، حدثنا عمرو بن هشام أبو أمية، حدثنا عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي، حدثنا ابن ثوبان، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس بن مالك: «أنّ النبي ﷺ مرّ بأبي موسى رافعاً صوته يقرأ في المسجد فقال: لقد أوتي هذا من مزامير آل داود»" [٦]، وأبان متروك.

---

[٢] البخاري، التاريخ الكبير، ٤٧٣/٣، وذكر ابن عدي في الكامل أن الأصح في كنيته أبو عبيدة، انظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ٣/,٣٦٥

[٣] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ٣٦٦/٣.

[٤] المصدر نفسه: ٣٦٨/٣.

[٥] أحمد، المسند، برقم ٢٣٠٨٣، ٣٥٩/٥.

[٦] الطبراني، مسند الشاميين، رقم ١٥٨، ١٠٥/١

وأما الحديث الثاني، فهو ثابت عن أبي المليح عن أبيه، وقد أخرجه أحمد والنسائي وغيرهما عن شعبة عن قتادة عنه [٧].

والشاهد في الترجمة، أنّ السماع الذي ذكره البخاري لسعيد عن ثابت وأبي المليح مستفاد من ظاهر رواياته، لكن الواقع يثبت إمكان سماعه من أبي المليح فقط، لمتابعة الثقات له فيما رواه عنه، بينما لم يثبت سماعه من ثابت لتفرده عنه بما ينكر من مثله.

ومثال ذلك أيضاً، قوله في ترجمة عثمان بن مطر الشيباني: "سمع ثابتاً ومعمراً، سمع منه علي بن أبي هاشم وسعيد بن سليمان، منكر الحديث" [٨].

وهذا السماع الذي ذكره البخاري مستفاد من بعض رواياته كذلك، ومنها ما أخرجه العقيلي في الضعفاء، قال: "حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال: سُئل يحيى بن معين، وأنا أسمع: من عثمان بن مطر؟، قال: كان ضعيفاً، ضعيفاً. ومن حديثه ما حدثناه محمد بن أيوب قال: حدثنا عبد الرحمن بن المبارك قال: أخبرنا عثمان بن مطر قال: حدثنا ثابت عن أنس قال: جاء جبريل إلى النبي ﷺ فقال: «إنّ كفارة المجلس: سبحانك اللهم وبحمدك أستغفرك وأتوب إليك»، ولا يتابع عليه، وهذا يروى بإسناد أصلح من هذا من غير هذا الوجه".

وقال أيضاً: "حدثنا محمد بن يحيى بن سليمان المروزي، حدثنا علي بن الجعد قال: حدثنا عثمان بن مطر، حدثنا ثابت عن أنس: أنّ رجلا أقبل إلى رسول الله ﷺ، ونحن صبيان نلعب، ورسول الله في حلقة فأثنوا عليه شرّاً، فرحّب به النبي ﷺ، فلمّا مضى، قال رسول الله ﷺ: «إنّ شرّ النّاس منْزلةً عند الله يوم القيامة من يُخاف لسانه ويُخاف شره»" [٩].

وقال ابن عدي بعد أن أخرج له أحاديث أخرى عن أنس: "وهذه الأحاديث عن ثابت غير محفوظة، إلاّ حديث السلام على الصبيان...، ولعثمان بن مطر غير ما ذكرت من الأحاديث، وأحاديثه عن ثابت خاصة مناكير، وسائر أحاديثه فيها مشاهير، وفيها مناكير، والضعف بيّن على حديثه [١٠].

---

٧ مسند أحمد، رقم ٢٠٧٢١: ٧٤/٥، والنسائي، كتاب الإمامة، باب العذر في ترك الجماعة، رقم ٨٥٤، ١١٠/٢.

٨ البخاري، التاريخ الكبير: ٢٥٣/٦.

٩ العقيلي،محمد بن عمر بن موسى أبو جعفر، كتاب الضعفاء، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ: ٢١٦/٣.

(١٠ ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ١٦٣/٥.

وحديث ثابت عن أنس منكر باللفظ الذي رواه عثمان، والمحفوظ عنه غير ذلك، قال الترمذي: "حدثنا أبو الخطاب زياد بن يحيى البصري، حدثنا أبو غياث سهل بن حماد، حدثنا شعبة عن سيار، قال: كنت أمشي مع ثابت البناني فمرّ على صبيان فسلّم عليهم فقال ثابت: كنت مع أنس فمرّ على صبيان فسلّم عليهم، وقال أنس: "كنت مع رسول الله ﷺ فمرّ على صبيان فسلّم عليهم".

قال أبو عيسى: "هذا حديث صحيح، رواه غير واحد عن ثابت، وروي من غير وجه عن أنس، حدثنا قتيبة، حدثنا جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ نحوه" [١١].

وأما الجملة الثانية، فتشبه حديث عائشة الذي أخرجه البخاري وغيره عن عروة عن عائشة: أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ فلما رآه قال: «بئس أخو العشيرة، وبئس ابن العشيرة». فلما جلس تطلّق النبي ﷺ في وجهه وانبسط إليه، فلمّا انطلق الرجل، قالت عائشة: يا رسول الله! حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثمّ تطلّقت في وجهه وانبسطت إليه؟، فقال رسول الله ﷺ: «يا عائشة! متى عهدتني فحّاشا؟، إنّ شرّ النّاس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه النّاس اتقاء شره» [١٢].

فكأن عثمان أدخل حديثاً في حديث، وكما أخطأ في المتن، فمحتمل منه الخطأ في الإسناد والتصريح بالسماع ممن لم يحدّثه، ولم أجد ما روي له من أحاديث عن معمر، والله أعلم.

وتبقى دلالة هذه القرينة على عدم السماع محتملة، لاسيما إن لم يوجد ما يثبت معاصرة الراوي لشيخه ولقياه له وأخذه عنه، فإن ثبت ذلك، فإن التصريح بالسماع الوارد في الترجمة كاف لإثباته، ولو كان الراوي ضعيفا، إذا سلم من التدليس.

(١١ الترمذي، سنن الترمذي، كتاب (٤٣) الاستئذان، باب (٨) ما جاء في التسليم على الصبيان، رقم ٢٦٩٦: ٥/٥٧.

(١٢) البخاري، صحيح البخاري، كتاب (٨١) الأدب، باب (٣٨) ، لم يكن النبي ﷺ فاحشا ولا متفحّشًا، رقم ٥٦٨٥: ٥/٢٢٤٤.

القرينة الثانية: ذكر سماع الراوي، ثم التصريح بنفيه:

وهذه القرينة واضحة الدلالة على عدم ثبوت السماع، ولها أمثلة عدة، وقد يقع التصريح من البخاري نفسه بعدم ثبوته، أو من الراوي المترجم له، ومن ذلك ما جاء في ترجمة جميل بن زيد الطائي، قال: "سمع ابن عمر، روى عنه الثوري، وعباد بن العوام".

ثم ذكر عن جميل ما يدلّ على عدم سماعه، قال: "قال أحمد عن أبي بكر بن عياش، عن جميل: هذه أحاديث ابن عمر، ما سمعت من ابن عمر شيئاً. إنما قالوا: اكتب أحاديث ابن عمر، فقدمت المدينة فكتبتها" (١٣).

وقال ابن حبان: "يروي عن ابن عمر، ولم يره، روى عنه الثوري، دخل المدينة فجمع أحاديث ابن عمر بعد موت ابن عمر، ثم رجع إلى البصرة، ورواها عنه" (١٤).

ولكن ذكر العقيلي ما يدلّ على رؤيته له، قال: "حدثنا محمد بن إسماعيل قال: حدثنا قبيصة قال:حدثنا سفيان، عن جميل بن زيد قال: رأيت ابن عمر طاف بالبيت في يوم حار ثلاثة أطواف، فجلس عند الحجر يستريح، ثم قام فبنى على ما طاف" (١٥).

وقد ذكر البخاري بعضاً من حديثه عن ابن عمر في ترجمة كعب بن زيد أو زيد بن كعب، قال: "قال سليمان بن داود أبو الربيع، نا عباد بن العوام، قال: نا جميل بن زيد، سمع كعب بن زيد الأنصاري قال: تزوج النبي ﷺ امرأة فرأى بكشحها بياضاً أي لطخاً فقال: «الحقي بأهلك»، وقال لي يحيى بن موسى: نا محمد بن فضيل عن جميل بن زيد، عن عبد الله بن كعب قال: «تزوج النبي ﷺ امرأةً من غفار، فلما قعد منها مقعد الرجل من امرأته أبصر بكشحها بياضا فقام عنها، وقال: «سوّي عليكِ ثيابك وارجعي إلى بيتك»، وقال سليمان أبو الربيع: نا إسماعيل بن زكريا، سمع جميل بن زيد الطائي، سمع ابن عمر قال: "تزوج النبي ﷺ امرأةً أنصاريةً فأبصر في كشحها بياضاً فخلّى سبيلها قبل أن يدخل بها"، وقال محمد بن عبد العزيز: نا القاسم بن غصن، سمع جميل بن زيد، عن ابن عمر، قال: "تزوج النبي غفارية، فلما دخلت عليه..."، نحوه (١٦).

---

(١٣) البخاري، التاريخ الكبير: ٢/٢١٥.

(١٤) ابن حبان، المجروحين، ١/٢١٧.

(١٥) العقيلي، كتاب الضعفاء: ١/١٩١.

(١٦) البخاري، التاريخ الكبير: ٧/٢٢٣.

ورجّح ابن أبي حاتم صحّة الحديث من طريق كعب، قال في ترجمته: "كعب بن زيد، ويقال: زيد بن كعب، روى أنّ النبي ﷺ تزوج امرأة فرأى بكشحها بياضاً... ، روى عنه جميل بن زيد، وقال بعضهم: جميل بن زيد عن ابن عمر، وجميل بن زيد عن كعب أصحّ" (١٧).

وأغلب عباراته في نفي السماع قوله في الراوي: (ولا يعرف له سماع من فلان)، كقوله تعليقا على حديث رواه الجهم بن الجارود عن سالم عن أبيه قال: أهدى عمر بختية له فأعطي بها ثلاثمائة دينار، فقلت للنبي ﷺ: أبيعها وأشتري بثمنها بدنا، فأنحرها؟، قال: «لا! ولكن انحرها».قال لي محمد بن سلام: أخبرني محمد بن سلمة قال: ثنا أبو عبد الرحيم عن جهم.

قال أبو عبد الله: ولا يُعرف لجهم سماع من سالم (١٨).

وكذا قوله في حديث رواهخثيم بن مروان عن أبي هريرة عن النبي ﷺقال: «لا تشد المطى إلا إلى مسجد الخيف، ومسجدي، ومسجد الحرام»، قال: "ولا يتابع في مسجد الخيف، ولا يُعرف لخثيم سماع من أبي هريرة، سمع منه كلثوم بن جبر" (١٩).

القرينة الثالثة: التردّد في إثبات السماع:

قد يرد تصريح البخاري بعدم السماع بصيغة التمريض، وذلك إذا لم يكن متأكداً منه تماماً، ومن ذلك قوله في ترجمة محمد بن عبد الله: "حدثني محمد بن عبيد الله قال: حدثنا عبد العزيز عن محمد بن عبد الله، عن أبي الزناد،عن الأعرج، عن أبي هريرة رفعه: «إذا سجد فليضع يديه قبل ركبتيه»، ولا يُتابع عليه، ولا أدري سمع من أبي الزّناد أم لا" (٢٠).

وقد علّق الدكتور حمزة المليباري في كتابه "الموازنة" على هذا الراوي وحديثه هذا، قال: "أما محمد بن عبد الله بن حسن الذي رواه عن أبي الزناد وتفرد به، فليس من أصحاب أبي الزناد المعروفين، المكثرين، وكان مقل الحديث، يحب الخلوة ويلزم البادية، ولهذا لم يوجد له عن أبي الزناد إلا حديث واحد عند أصحاب السنن...، فإذا جاء حديث أبي الزناد من رواية

(١٧) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ١٦١/٧.

(١٨) البخاري، التاريخ الكبير: ٢٣٠/٢.

(١٩) المصدر نفسه: ٢١٠/٣.

(٢٠) المصدر نفسه:١٣٩/١.

محمد بن عبد الله بن حسن دون أن يشاركه أحد من أصحابه الحفاظ المكثرين يستغربه النقاد، لأنه لو حدّث أبو الزناد ما خفي على أحد من هؤلاء الحفاظ، وهم أولى الناس بمعرفته وروايته عنه، والذي يقدر على السماع منه ما لم يسمعه الآخرون ينبغي أن يكون من الذين يلازمونه ملازمة طويلة، ويكثرون السماع منه وإلاَّ فظاهرة التفرد مما يؤثر في عدالته" (٢١).

وبالتالي فإنّ سبب تردّد البخاري في إثبات سماعه هو أنه لم يكن معروفاً بين أصحاب أبي الزناد، وتفرده عنه بحديث لم يعرفه أصحابه مما يؤخذ عليه.

وقد صحّح بعض العلماء كالألباني الحديث بناء على ظاهر الحال من الراوي لثقته عنده، وإدراكه لأبي الزناد، إذ ذلك كاف للحكم بالاتصال، قال: "ليس في ذلك شيء، إلاّ عند البخاري، بناء على أصله المعروف، وهو اشتراط معرفة اللقاء، وليس ذلك بشرط عند جمهور المحدثين بل يكفي عندهم مجرد إمكان اللقاء مع أمن التدليس، كما هو مذكور في المصطلح، وشرحه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، وهذا متوفر هنا، فإن محمد بن عبد الله لم يعرف بتدليس، ثم هو قد عاصر أبا الزناد وأدركه زماناً طويلاً، فالحديث صحيح لا ريب فيه" (٢٢).

قلت: قد يصح ذلك إن لم توجد في الحديث علة ما، وهي هنا تفرد هذا الراوي بالحديث دون أصحاب أبي الزناد المعروفين، والحديث في أمر مشهور متداول كالصلاة، مما يثير الشك في ثبوت السماع، على الأقل في هذا الحديث، وربما ذلك ما عناه البخاري.

وعلى كل، فإنّ ورود العنعنة في أسانيد ما عن مثل هذا الراوي الذي تردد البخاري في ثبوت سماعه، لا ينبغي الحكم بإفادتها الاتصال، إلا بعد التتبع والبحث، والله أعلم.

القرينة الرابعة: ذكر لفظ "منقطع" أو "مرسل"، في آخر الترجمة:

قد يذكر البخاري أن فلاناً روى عن غيره، ثم يختم العبارة بقوله: "منقطع"، أو "مرسل"، فالمتبادر في هذه الحال أن العنعنة المذكورة لا تفيد الاتصال.

ومن ذلك قوله في ترجمة حصين أبو حبيب: "سمع حرب بن أبي حرب، وروى عن عكرمة، منقطع، سمع منه عبد الصمد" (٢٣).

---

(٢١) المليباري، حمزة عبد الله، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ص ٥٩.

(٢٢) الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ٥٩/١.

(٢٣) البخاري، التاريخ الكبير: ١١/٣.

ويؤكد ذلك قول الذهبي في ترجمته: "حصين، رأى عكرمة" (٢٤).

وقال أبو أحمد: "أبو حبيب حصين، رأى أبا عبد الله عكرمة مولى ابن عباس، وسمع حرب بن أبي حرب. رَوَى عَنه أبو سهل عبد الصمد بن عبد الوارث العنبري" (٢٥).

فالمستفاد إذن وجود واسطة بينه وبين عكرمة، ولم يرو عنه مباشرة، وذلك ما يفهم من قولهم: "رأى عكرمة".

القرينة الخامسة: ذكر السماع، ثم إيراد حديث غير محفوظ دالّ عليه:

قد يومئ البخاري إلى عدم ثبوت ما حكاه من سماع الراوي عن شيخه، بإيراد حديث غير ثابت ورد فيه لفظ التحديث، والذي استفيد منه حصول السماع، والحديث غير الثابت كما هو معلوم ليس بحجة، سواء في المتن أو الإسناد، فلا يثبت به حكم، ولا يفيد علما في الإسناد، لكونه خطأ.

ومن أمثلة ذلك ما ذكره في ترجمة أبي لقمان الحضرمي، قال: "سمع أبا هريرة، قال ابن مهدي وابن صالح: نا أبو لقمان، عن عبد الله، عن أبي هريرة، وهذا أصحّ: "نهى النبي ﷺ أن يباع سهم حتى يُعلم ما هو" (٢٦).

قال ابن حبان في ترجمته: "أبو لقمان الحضرمي، من أهل الشام، يروي عن جماعة من الصحابة، روى عنه أهل الشام، مات سنة ثلاثين ومائة" (٢٧).

وقال الذهبي: "شامي، حدّث عنه معاوية بن صالح، مجهول" (٢٨).

والحديث الذي ذكره البخاري هنا أخرجه بتمامه في ترجمة عبد الله، قال: "عبد الله سمع أبا هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «من أُحيل على مليء فليحتل، ولا تباع ثمرة حتى تعلم ما خراجها، ولا توطأ حبالى السبي حتى يضعن»، قاله عبد الله بن صالح، وابن مهدي عن معاوية بن صالح، عن أبي لقمان عنه» (٢٩).

---

(٢٤) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله، المقتنى في سرد الكنى، ٢٢/٨.

(٢٥) الحاكم، أبو أحمد، الأسامي والكنى، ٨٢/٤.

(٢٦) البخاري، التاريخ الكبير: ٦٦/٩.

(٢٧) ابن حبان،، كتاب الثقات، ٥٧٢/٥.

(٢٨) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ٥٦٦/٤.

(٢٩) التاريخ الكبير: ٢٣٩/٥، وجاء في أصل الكتاب: (عن أبي صالح عن أبي لقمان)، وأثبت "عنه" من ترجمة لقمان في الجرح والتعديل، وقال محقق كتاب التاريخ: "وفي الجرح والتعديل: (عن أبي لقمان عنه)،

وقد سمى الطبراني عبد الله، وهو عنده ابن لحي، قال: "حدثنا بكر بن سهل، حدثنا عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن أبي لقمان عن عبد الله بن لحي، أنّ أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا إنّ المطال إلى الغريم، فمن أحيل على مليء فليحتل، ألا لا يباع سهم حتى يعلم ما هو، ولا ثمرة حتى يعلم ما خراجها، ولا توطأ حبالى السبي حتى يضعن أحمالهن»" [٣٠].

ولكن قال ابن أبي حاتم: "وسمعت أبي يقول: يقال: هو ابن أبي مريم، ويقال: هو ابن لحي، ولا يشبه ذا، ولا ذا".

والأقرب هو عبد الله بن لحي، لكونه شامي، وابن أبي مريم مدني، ولا يظهر سبب استبعاد ابن أبي حاتم لكليهما.

وبيّن ابن أبي حاتم في ترجمة أبي لقمان من روى عنه الحديث عن أبي هريرة دون ذكر عبد الله، وهو معن بن عيسى، قال: "أبو لقمان الحضرمي، سمع أبا هريرة فيما رواه معن بن عيسى عن معاوية بن صالح، وروى عبد الرحمن بن مهدي وكاتب الليث، عن معاوية بن صالح، عن أبي لقمان، عن عبد الله، عن أبي هريرة، وهو أصح، قال: "نهى رسول الله ﷺ أن يباع سهم حتى يعلم ما هو"، سمعت أبي يقول ذلك" [٣١].

واكتفاء البخاري بذكر رواية ابن مهدي ومعاوية من طريق ليث دون رواية معن عنه إشارة إلى ترجيح قولهما كما صرح، وبالتالي لا يثبت سماع لقمان من أبي هريرة، المستفاد من ظاهر رواية معن، لكونها مرجوحة.

ومن ذلك أيضا ما ذكره في ترجمة رجل يقال له أيوب، قال: "أيّوب، سمع عبد الله بن عمرو، قاله لنا حفص بن عمر، عن شعبة، عن إبراهيم بن ميمون، سمع رجلاً من بني الحارث، أنّه سمع رجلاً منّا يقال له: أيوب، عن عبد الله بن عمرو: «من تاب قبل موته بساعة قُبل منه». أُحدّثك ما سمعت من النبي ﷺ" [٣٢].

خطأ، لأن أبا لقمان هو عبد الله نفسه، غرض المصنف هنا بيان كنيته بأنه يكنى أبا لقمان". ويبدو أنه استدراك غير صحيح، وما قاله ابن أبي حاتم أصوب، وربما وقع سقط في الأصل، والله أعلم.

(٣٠) أحمد بن حنبل، مسند الشاميين: ١٨٨/٣.

(٣١) الرازي، الجرح والتعديل: ٤٣٢/٩.

(٣٢) البخاري، التاريخ الكبير: ٤٢٧/١.

وقد نسبه ابن حبان في ترجمته في الثقات: "أيّوب، شيخ يروي عن عبد الله بن عمرو: «من تاب قبل موته بساعة قُبل منه»، أحسبه أيّوب بن فرقد، حديثه عند شعبة عن إبراهيم بن ميمون عن رجل من بني الحارث" (٣٣).

ولكن تعقّبه ابن حجر في "التعجيل"، بعدم وجود راو بهذا الاسم، قال: "أيوب الحارثي، غير منسوب، روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص، روى عنه رجل من بني الحارث، و قال ابن حبان في الثقات بعد أن ذكره في ثقات التابعين و عرّفه بما في هذا السند: أحسبه أيوب بن فرقد. و لم أر لأيوب بن فرقد عنده ذكرا، ولا عند غيره"(٣٤)، وهو كما قال.

والشاهد هنا، أنّ السماع المذكور لأيوب عن عبد الله عند البخاري حكاية فقط، ولا يعني ثبوته في الواقع، لأن الرواية التي جاء فيها ذكر السماع منقطعة، وربما كان ذكر السماع وهم من الراوي، هذا إن صحّ الحديث أصلاً.

على أنّ هذا لا يتم الاستدلال به إلا على اعتبار أنه ليس هناك إلا هذه الرواية فقط الذي ورد فيها السماع دون غيرها.

القرينة السادسة: ذكر السماع، وإحالته إلى راو ضعيف:

يشير البخاري أحيانا إلى أنّ ما ذكره من سماع الراوي هو مرويّ عن راو آخر، وغالبا ما يسميه، وقد يكون هذا الراوي ضعيفا في روايته، فيدل ذلك على عدم ثبوت السماع المروي عنه.

وأمثلة هذه الحالة كثيرة، منها ما ذكره في ترجمة محمد بن المغيرة بن الأخنس، قال: "سمع سعيد بن المسيب: «الجمعة على من سمع»، قاله حجاج بن أرطاة" (٣٥).

قال ابن أبي حاتم: "محمد بن المغيرة بن الأخنس، روى عن سعيد بن المسيب، روى عنه...*، سمعت أبي يقول ذلك، سمعته يقول: هو مجهول" (٣٦).

---

(٣٣) ابن حبان، كتاب الثقات: ٢٩/٤.

(٣٤) ابن حجر العسقلاني، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ٣٣٦/١.

(٣٥) البخاري، التاريخ الكبير: ٢٤٤/١. وانظر أمثلة أخرى في المواضع الآتية: ترجمة رقم ١٨١: (٧٣/١)، ترجمة رقم ٩٧١: (٣٠٦/١)، ترجمة رقم ١١٨٣: (٣٧٣/١)، ترجمة رقم ١٢٥٤: (٣٩٣/١)، ترجمة رقم ١٧٧٣: (٧٥/٢)، ترجمة رقم ٤١٢: (١٢٣/٣).

*- هكذا في الأصل، ويبدو في النّصّ نقص.

(٣٦) الرازي، الجرح والتعديل: ٩١/٨.

وقال الذهبي: "محمد بن المغيرة عن سعيد بن المسيب، لا يُدرى من هو، وعنه حجاج بن أرطاة" (٣٧).

والحديث الذي ذكره البخاري عن سعيد، رواه الشافعي عن إبراهيم بن محمد قال: "حدثني عبد الله بن زيد، عن سعيد بن المسيب أنّه قال: «تجب الجمعة على من يسمع النداء»" (٣٨).

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف عنه أيضا قال: "حدثنا أبو خالد الأحمر، عن عبد الله بن يزيد، عن سعيد بن المسيب، قال: سألته: على من تجب الجمعة؟، فقال: «على من سمع النداء»" (٣٩).

وأخرجه أبو داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً وموقوفاً، وأومأ إلى رجحان وقفه، قال: "حدثنا محمد بن يحيى بن فارس، حدثنا قبيصة، حدثنا سفيان عن محمد بن سعيد – يعني الطائفي، عن أبي سلمة بن نبيه، عن عبد الله بن هارون، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «الجمعة على كلّ من سمع النداء». قال أبو داود: "روى هذا الحديث جماعة عن سفيان مقصورا على عبد الله بن عمرو لم يرفعوه، وإنّما أسنده قبيصة" (٤٠).

و لم أجد رواية حجاج عن محمد بن المغيرة التي صرح فيها بسماعه من ابن المسيب، وعلى كلٍّ، فهي رواية لا تثبت وقوعه فعلا، لضعف حجاج بن أرطأة، ولا يُعلم إن كان صرّح بالتحديث عن محمد أم لا، ذلك أنه معروف بالتدليس، وقال أبو حاتم: "صدوق يدلّس عن الضعفاء، يكتب حديثه، وإذا قال: "حدثنا"، فهو صالح، لا يُرتاب في صدقه وحفظه، إذا بين السماع" (٤١).

---

(٣٧) الذهبي، المغني في الضعفاء، ٦٣٥/٢.

(٣٨) الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، ٢٢١/١.

(٣٩) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد أبو بكر العبسي، المصنف، ١٠٢/٢.

(٤٠) أبو داود، السنن، ٤٠٩/١.

(٤١) الرازي، الجرح والتعديل: ١٥٦/٣.

القرينة السابعة: ذكر السماع، والإشارة إلى زمن الوفاة:

من أهم القرائن التي يستعملها المحدثون لإثبات السماع أو نفيه النظر في تاريخ وفاة الرواة، لاسيما عند الاختلاف، ونلاحظ أن البخاري يورد في بعض التراجم تواريخ الوفاة أو الميلاد، من باب الذكر والتعريف، وقد يوردها كقرينة للدلالة على نفي السماع، ومن ذلك ما ورد في ترجمته لبشر بن عائذ، قال: "بِشر بن عائذ، يُعدّ في البصريين، قال لنا آدم: حدثنا شعبة قال: "حدثنا قتادة حدّثني بكر بن عبد الله وبشر بن المحتفز، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في الحرير". قال ابن مهدي: "حدثنا همام، عن قتادة، عن بكر وبشر بن عائذ، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ". وقال عبد الرحمن بن المبارك: "حدثنا الصعق، عن قتادة، عن علي البارقي، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ". وقال عبد الواحد بن غياث: "حدثنا حماد بن سلمة قال: أخبرنا السكن بن خالد، عن مجاهد: استعمل عمر بشر بن المحتفز على السوس". ويقال: إن بِشْرًا قديم الموت، لا يُشبه أنّ قتادة أدركه" (٤٢).

أراد البخاري بذكر خبر مجاهد الاستدلال على احتمال عدم ثبوت سماع قتادة من بشر، فإذا كان هذا عاملا لعمر بن الخطاب، فمحتمل جدا عدم سماع قتادة منه، لكونه متأخر، مع ما ذكر من تقدم وفاة بشر.

ويؤيد صحة كلام البخاري ما ذكره الحاكم في تاريخ نيسابور، قال: "المحتفز بن أوس بن نصر بن زياد، والد بشر بن المحتفز، له صحبة، كانا بخراسان في جيش عبد الرحمن بن سمرة" (٤٣).

وقال ابن حبان في ترجمته: "بشر بن المحتفز بن أوس بن زياد، كان عامل عمر بن الخطاب على السوس، وسكن البصرة، ودخل خراسان غازياً، ومات في بعض المشاهد بها" (٤٤).

فإشارة البخاري إلى زمن الوفاة إيماء إلى عدم سماع قتادة من بشر، رغم أن الراوي عن قتادة هو شعبة، المعروف بتحرّيه في سماعه. وأخرج الحديث في الصحيح من رواية شعبة عن أبي بكر بن حفص عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

---

(٤٢) البخاري، التاريخ الكبير: ٧٨/٢.

(٤٣) المزي، جمال الدين أبو يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ١٤٥/٤.

(٤٤) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ٩٢/١.

وذِكْرُ البخاري لرواية همام إشارة إلى الاختلاف في اسم بشر، وأنهما واحد، ويؤيد ذلك ما أورده ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة، قال: "وسألت أبي وأبا زرعة، عن حديث رواه همام، عن قتادة عن بكر بن عبد الله المزني وبشر بن عائذ عن ابن عمر. قال أبو محمد: وروى هذا الحديث شعبة فقال: عن قتادة، عن بكر وبشر بن المحتفز، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «إنما يلبس الحرير من لا خلاق له». فقلت لهما: أيهما أصح؟، فقال أبو زرعة: شعبة أحفظ. وقال أبي: همام أعلم بحديث قتادة من شعبة، يحتمل أن يكونا أصابا جميعا، لأن المحتفز لقب، وعائذ اسم، فيحتمل أن يكون كذا"[٤٥].

خاتمة:

نخلص في خاتمة هذا المقال إلى جملة من الملحوظات منها:

١) دقّة الإمام البخاري في ما يستعمله من الألفاظ للدلالة على وقوع السماع أو نفيه.

٢) عبارة "سمع" في الكتاب تفيد وقوع السماع في الأصل، فإذا اقترنت بالراوي أو روايته إحدى القرائن المذكورة سابقا دلت على أن ذلك السماع المذكور مجرد حكاية دون إثبات، لاسيما في القرائن الصريحة، أما المحتملة فيلزم مزيد من التحري لإمكان وجود ما يدل على السماع من وجه آخر.

٣) نلاحظ أن بعض المصنفين في التراجم ينقلون كلام البخاري عن وقوع السماع لبعض الرواة عن غيرهم كما هو دون نقل الترجمة كلها، وقد يوهم ذلك معنى غير ما يقصده البخاري، ولذلك ينبغي الرجوع إلى كتاب "التاريخ الكبير" نفسه لمعرفة سياق الترجمة وما يمكن أن تتضمنه من تفاصيل مبينة لحقيقة ذلك السماع، وعدم الاكتفاء بتلك المصادر الناقلة عنه فقط.

٤) من المفيد جدا القيام بدراسة متأنية لمسألة السماع في كتاب التاريخ الكبير، للتمييز بين مواضع الإثبات ومواضع النفي في التراجم محل الإشكال، والله أعلم.

وسبحانك الله وبحمدك، نشهد أن لا إلى إلا أنت، نستغفرك ونتوب إليك. والحمد لله رب العالمين.

---

(٤٥) الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس أبو محمد، علل الحديث، ٤٨٢/١.

قائمة المصادر والمراجع:

١) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، دار الكتاب العربي، بيروت، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، دت.

٢) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد أبو بكر العبسي، المصنف، الدار السلفية الهندية، الهند، ١٩٨٣م.

٣) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، المجروحين، تحقيق: إبراهيم محمود زايد. دار الوعي بحلب.

٤) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، مشاهير علماء الأمصار، تحقيق: م. فلايشهمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٩م.

٥) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، كتاب الثقات، تحقيق: شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ -١٩٧٥م.

٦) ابن عدي، عبد الله بن عدي أبو أحمد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الناشر: دار الفكر، بيروت–لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ -١٩٩٨م.

٧) أحمد بن حنبل، المسند، الناشر: مؤسسة قرطبة، القاهرة، ١٩٨٠م.

٨) الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٩) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن–الهند، الطبعة الأولى، ١٣٦٠هـ.

١٠) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١١) الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت.

١٢) الحاكم، أبو أحمد، الأسامي والكنى، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، دار الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

١٣) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله، المغني في الضعفاء، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، دت.

١٤) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله، المقتنى في سرد الكنى، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.

١٥) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر، دمشق، دت.

١٦) الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس أبو محمد، الجرح والتعديل، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن–الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ –١٩٥٢م.

١٧) الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس أبو محمد، علل الحديث، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٨) الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

١٩) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، مسند الشاميين، حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى،١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.

٢٠) العسقلاني، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٢١) العقيلي، محمد بن عمر بن موسى أبو جعفر، كتاب الضعفاء، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٢) المزي، جمال الدين أبو يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م.

٢٣) المليباري، حمزة عبد الله، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٢٤) النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، السنن الصغرى، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب–سوريا، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

مدرسة الحديث في بلاد الشَّام في القرنَين الأوّل والثاني الهجريَّين دراسة استقرائية تاريخية

سيد عبد الماجد الغَوْري[1]
samghouri@gmail.com

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث تعريف ودراسة مدرسة الحديث في بلاد الشَّام، التي تُعتبَر إحدى أهمّ المدارس الحديثية في العالَم الإسلامي في القرنَين الأول والثاني الهجريَّين، اللذين كانا قد بلغا ذروةَ النشاط في نشر الحديث النبوي أداءاً و تحمُّلاً، روايةً ودرايةً. ويقتصر البحث على إبراز مكانة علم الحديث في بلاد الشَّام في هذين القرنين فقط بسبب عدم وجود دراسات سابقة عنهما. وهو يشتمل على ثمانية مباحث، ويشرع فيها بتعريف مصطلح "المدرسة" لغةً واصطلاحاً. ثم يقدِّم نبذةً عن تاريخ الشَّام، وجملةً من الفضائل التي وردت عنها في الكتاب والسُّنَّة. ثم يترجم لرُوَّاد مدرسة الحديث في الشَّام من الصحابة والتابعين وأتباعهم. ثم يعرِّف بأصحّ الأسانيد وأضعفها لهذه المدرسة. ثم يتحدَّث عن مدى انتشار التدليس في هذه المدرسة وعن أشهر المدلِّسين فيها. ثم يبحث عن مدى شيوع ظاهرة الإرسال فيها وعمن اشتهروا به من رواتها. ثم يكشف عن مدى شيوع الكذب والوضع في الحديث في هذه المدرسة وعمن رُموا بهما من رواتها. ثم يسلِّط الضوء على حركة التصنيف والتأليف في هذه المدرسة في القرنين الأول والثاني الهجريَّين مع تعريف وجيز لمن اشتهر بهما من محدِّثيها وحفاظها. ثم يركِّز على بيان الخصائص العامة لهذه المدرسة. وفي الأخير يختتم – البحث – بذكر أهمِّ النتائج التي أمكن الباحثَ استخلاصها من هذه الدراسة.

---

[1] الباحث الزميل في معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا).

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف المرسَلين، وخاتم النبيين: محمد بن عبد الله خير خَلْق الله الصادق الأمين، وعلى آله الخيرة، وأصحابه البررة أجمعين، ومن اقتدى بهم، وسار على نهجهم إلى يوم الدين.

أما بعد: فإنَّ للحديث النبوي في شريعة ديننا الغَرّاء مكانةً عظيمةً، وقدراً جسيماً؛ لكونه شارحاً للقرآن الكريم، ومبيِّناً لفرائضه ومقادير واجباته، لذلك سُمّي بالمصدر الثاني للتشريع، فقد سخَّر الله ﷻ لأجل خدمته أناساً أجلاءً، بدءاً بصحابة رسوله الكريم ﷺ، ثم تابعيهم، ثم أتباعهم رضي الله عنهم أجمعين، فكان الصحابة ﷺ هم الأوائل الذين اضطلعوا بحفظ الحديث النبوي وخدمته ونشره بين الأمة في القرن الأول الهجري. ثم جاء مِن بعدهم التابعون فأتباعهم فأكملوا مهمة الأولين في نشر وتبليغ الحديث النبوي، وبذلوا جهوداً عظيمةً مباركةً في سبيل ذلك، حتى انتشر الحديث النبوي في جميع البلدان والأمصار التي كانت تخضع للحكم الإسلامي وقتئذ، فانتظمت جهود هؤلاء في شكل المدارس الحديثية في بعض الأمصار الإسلامية، فكانت بمكة مدرسةٌ للحديث، وبالمدينة أخرى، وبالكوفة ثالثة، وبالبصرة رابعةٌ، وبمصر خامسة، وباليمن سادسة، وبالشَّام وغيرها من الأمصار الإسلامية ومعاقل العلم والرواية في ذانك القرنين، وقد احتضنت فيهما تلك المدارسُ الأئمةَ الأعلام، وكبارَ العلماء، وجهابذةَ النقاد، وفطاحلَ الفقهاء، الذين خلفوا آثارهم واضحةً جليةً في جميع العلوم الإسلامية لا سيما في علوم الحديث النبوي، فكانوا يستحقّون عن جدارة أن يُعرَّفوا ويُنوَّهوا، كما تستحقّ آثارهم كذلك أن تُبرَز في دراسات مستقلة.

ومن هنا تراءى لي أن أقوم بإعداد هذا البحث المتواضع لإبراز أهمِّ مَعالِم مدرسة الحديث في بلاد الشام، التي تتمثَّل في جهودِ الصحابة والتابعين وأتباعهم رضي الله عنهم أجمعين، في خدمة الحديث النبوية؛ وذلك لأنَّ هذه المدرسة رغم أهميتها الكبيرة في خدمتها للحديث النبوي فإنها لم تحظ إلى الآن من الباحثين بالعناية الكافية، حيث لم تُفرَد دراسة مستقلة عن هذه المدرسة كما أُفردت عن مثيلاتها. وهذا ما حداني إلى إعداد هذا البحث المتواضع، الذي سيكون نواةً للدراسات الموسَّعة في الموضوع بإذن الله تعالى.

المبحث التمهيدي: تعريف "المدرسة" لغةً واصطلاحاً:

المطلب الأول: تعريف "المدرسة" لغةً:

قال ابن الأثير الْجَزَري (ت٦٠٦هـ): "يُقال: دَرَس يَدرُس دَرْساً ودِراسةً، وأصلُ الدراسة: الرياضةُ، والتعهُّدُ للشيء". ثم استشهد بالحديث فقال: "«تَدارسُوا القرآنَ»: أي: اقرؤوه، وتَعهَّدوه لئلا تَنْسَوه"[١].

ومنه اللفظُ "مِدْرَاس"، كما ورد في حديث اليهودي الزَّانِي: "فوضع مِدْرَاسُها الذي يدرِّسها منهم كَفَّه على آية الرَّجْم[٢]". فالمعنى هنا: صاحبُ دراسة كتبهم. ثم قال ابن الأثير: "ومِفْعَل ومِفْعَال من أبنية المبالغة"[٣]. ويُطلَق لفظ "المدرسة" أيضاً على البيت الذي يدرسون فيه[٤].

فيُستفاد من المعنى اللُّغَوي للمدرسة أنها تُطلَق على اسم مكان من الفعل "دَرَس"، أي: المكان الذي يحصل فيه الدرسُ والتعليمُ.

ثم استعار الباحثون في العصر الحديث هذه الكلمةَ واستعملوها لدراسة فترة معيَّنة من الزمن في بلد معيَّن، تَوافَر فيه علماء، ودرس عليهم جمعٌ غفيرٌ من التلاميذ، وقصدهم الطلابُ من كل فَجٍّ، فأخذوا منهم وتأثَّروا بهم، ونشروا آراءهم ومناهجَهم واختياراتِهم العلمية، ودوَّنها العلماءُ بعد ذلك في كتبهم. فأصبح إطلاقُ كلمة "المدرسة" يَحمِل معنًى عُرْفياً درج عليه الباحثون المعاصرون، وكُتِبَ به رسائل كثيرة، في معاهد علمية متعدّدة بعنوان: "مدرسة الحديث في بلد كذا"، أو "مدرسة الإمام الفلاني" وهكذا[٥].

---

[١] ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج١، ص٥٦٤.

[٢] أخرجه البخاري، في الصحيح، كتاب التفسير ﴿قل فأتوا بالتوراة﴾، ص٨٢٢، برقم٤٥٥٦، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

[٣] ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج١، ص٥٦٤.

[٤] انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج١، ص٥٦٤.

[٥] محمد الثاني عمر موسى، المدرسة الحديثية في مكة والمدينة وأثرها في الحديث وعلومه من نشأتها حتى نهاية القرن الثاني الهجري، ج١، ص١١

المطلب الثاني: تعريف "المدرسة الحديثية" اصطلاحاً:

ويُستنتج ما جاء في التعريف اللُّغوي للمدرسة أنها تعني البناء، وقد تعني المنهجَ والمذهبَ العلمي.

أما التعريف الذي يعني البناءَ فيقصد به: المدارس الحديثية، أو دُوَر الحديث النبوي التي يحصل فيه التدريسُ، فالمدرسةُ بهذا المعنى كما يقول المؤرِّخ أبو العباس أحمد بن علي الْمَقْرِيْزِي (ت٨٤٥هـ) مما حَدَث في الإسلام، ولم تكن في زمن الصحابة ولا التابعين، وإنما حدث عملها بعد الأربعمئة من سني الهجرة، ثم ذكر المقريزي أنَّ أول مَن بنى داراً للحديث على وجه الأرض نورُ الدين محمود بن زَنْكي (ت٥٦٩هـ) بدمشق سنة ٥٦٩هـ، وهي دارُ الحديث النورية[١].

أما التعريف الاصطلاحي للمدرسة الحديثية التي أعني بها في هذا المبحث فهو: "جماعة من الرواة والمحدِّثين بينهم خصائص مشتركة تتعلَّق بوسائل تبليغ الحديث وصيانته – رواية ودرايةً – دون النظر إلى زمان أو مكان"[٢].

وتتميَّز تلك المدارس عن بعضها البعض في وسائل تبليغ الحديث وصيانته، لكنها تتفق في أصول المنهج والهدف.

المبحث الأول: نبذة عن تاريخ الشَّام وأهَمّ ما ورد في فضائله من القرآن والسُّنّة:

المطلب الأول: نبذة عن تاريخ الشَّام:

معنى "الشَّام" وسبب تسميته بها:

ذكر المؤرِّخون عدة أسباب لتسمية هذه البلاد بـ"الشَّام"، ومنها أنها سُمِّيت بهذا الاسم بسبب: كثرة قُرَاها وتداني بعضها من بعضٍ، فشُبِّهَتْ بالشَّامات، وقالوا: إنها سُمِّي بالشَّام نسبةً للشُّمال أو لسَام بن نوح[٣].

---

[١] المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والأمصار، ج٢، ص٣٧٥.

[٢] انظر: محمد زهير عبد الله المحمد، المدارس الحديثية الدلالة والمضمون، وهو بحث منشور في مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية، (المجلد: ٢٤، العدد٢، عام ٢٠٠٨)، ص٦٤٣.

[٣] انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص٣١٢، انظر مادة "الشام". وابن عساكر الدمشقي، تاريخ دمشق الكبير، باب في ذكر أصل اشتقاق تسمية الشَّام، ج١، ص٢١، ٢٢. و البكري، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ج٣، ص٧٧٣.

أما حدود الشَّام فقد ذكرها المؤرِّخ الجغرافي ياقُوْت بن عبد الله الْحَمَوِيّ (ت٦٢٦هـ) في كتابه "معجم البلدان" فقال: إنها من "الفُرات" إلى "العريش" المتاخم للديار المصرية. وأما عرضُها فمِن جبل "طَيِّء" من نحو القبلة إلى بحر الروم. وذكر مِن مُدُنها: "منبج"، و"حلب"، و"حَماة"، و"حمص"، و"دمشق"، و"البيت الْمَقْدِس"، و"الْمَعَرَّة". وفي الساحل: "أنطاطية"، و"عَكَّا"، و"صُوْر"، و"عَسْقَلان". ويُعَدّ في الشَّام أيضاً الثُّغور وهي: "الْمِصِّيْصَة"، و"طَرْطُوْس"، و"أذنة"، و"أنطاكية"، وجميعُ العواصم من "مُرْعِش"، و"الْحَدَث"، و"البَلْقاء"، وغير ذلك[1].

ويُلاحَظ أنَّ حدود بعض الأجناد لم تكن كحدودها المتعارف عليها اليوم، فجندُ الأردن مثلاً وهو أحدُ الأجناد الخمسة، كان يضمّ زمنَ الفتح الإسلامي عدةُ كور منها: طبرية وبَيْسان وصور وعكا[2]، وكان لبنان تابعاً لحمص، ويمتدّ إلى دمشق والأردن وفلسطين بأسماء أخرى.

المطلب الثاني: تاريخ الشَّام قبل الإسلام وبعد:

"الشام" تلك البلاد التي تقع في الجناح العربي الآسيوي في غربي قارة آسيا، وخضعت هذه البلاد قديماً للسومريين والأكاديين والحيثيين، ثم سيطر عليها البابليون، وخضعت كذلك مدةً للفراعنة، ثم حكمها الآشوريون والكلدانيون، واستمرَّت سيطرة الكلدانيين عليها حتى الغزو الفارسي لها. ثم سيطر عليها الفرس في سنة ٥٣٩ ق.م، وكوَّنوا إمبراطوريةً كبيرةً. ثم احتلَّها الرومان والبيزنطيون في عام ٦٤ق.م، بقيادة القائد الروماني "بومبي"، ثم غَدَتْ الشَّام منذ ذلك الوقت جزءاً من الإمبراطورية الرومانية، ثم باتت هذه البلاد في القرن الرابع جزءاً من الإمبراطورية البيزنطية الرومانية الشرقية؛ وظلَّت هكذا حتى ظهور الإسلام[3].

أما الفتح العربي الإسلامي في الشَّام فإنه قد تَمَّ في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (ت٢٣هـ) ﷺ، حيث افتتحت البلاد بأكملها بعد معارك في كافةِ بُقاع الشَّام، ومن أشهرها معركة اليرموك في سنة ١٥هـ[4]، التي قاوم فيها المسلمون الرُّوْمَ واستولوا على أجزاء من بلاد الشَّام، ثم حاصروا بيتَ المقدس أربعةَ أشهرٍ بقيادة عمرو بن العاص (ت٤٣هـ) ﷺ حتى

---

[1] انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٣، ٣١١، ٣١٢، مادة "الشَّام".

[2] انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج١، ص١٤٧، ١٤٨، مادة "الأردن".

[3] انظر للتفصيل: الموسوعة العربية العالمية، ج١٣، ص٢٣٠، ٢٣١.

[4] التي كانت قُرْبَ نهر اليرموك جنوب سوريا وبقيادة خالد بن الوليد ﷺ.

فتحوها سنة ١٧هـ. ثم تتابعت الفتوحُ بعد ذلك في الشمال، فدخل المسلمون "حلب" ثم "أنطاكية"، ثم اتَّجهو إلى الشرق إلى مُدُن الجزيرة وفتحوها، وبذلك تَمَّ الاتصالُ بين فتوح الشَّام وفتوح العراق، وأصبحت الشَّامُ جزءاً من الخلافة الراشدة[1]، ثم دخلت بعد ذلك في ظلِّ الحكم الأموي، ثم العباسي، ثم حكمتها الدويلات المستقلة، ثم الفاطميون، فالسلاجقة فالأتابكة فالزِّنْكيّون فالنوريون والأيوبيون فالمماليك، إلى أن دخلت هذه البلاد تحت حكم الدولة العثمانية في سنة ٩٢٢هـ، وظلَّت خاضعةً لها حتى عام ١٩١٨م. ثم قُسِّمَت الشَّام إلى ولايات ثم إلى بلاد مستقلة مثل: لبنان والأردن وفلسطين[2].

المطلب الثالث: أهَمُّ ما ورد في فضائل الشَّام من القرآن والسُّنّة:

لقد وردتْ نصوصٌ من الكتاب والسُّنَّة تقرِّر فضلَ بلاد الشَّام وبركته، والتي أورد بعضها فيما يلي.

(أ) ما ورد في فضائل الشَّام من القرآن الكريم:

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية الْحَرَّاني (ت٧٢٨هـ)[3] تسعَ آياتٍ من القرآن الكريم، التي تدلّ على فضل بلاد الشَّام وبركته؛ وهي:

١- ﴿ وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا ۖ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُواْ ۖ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُونَ ﴾ [الأعراف: ١٣٧]. ومعلومٌ أنَّ بني إسرائيل إنما أُوْرِثُوا مشارقَ أرض الشَّام ومغاربها بعد أنْ أُغرِق فرعونُ في اليَمِّ.

٢- ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]، والمراد بـ ﴿ حَوْلَهُۥ﴾، في هذه الآية: أرض الشَّام.

---

[1] انظر للتفصيل: البلاذري، فتوح البلدان، ص١٤٩، ٢٤٩.

[2] انظر للتفصيل: الموسوعة العربية العالمية، ج١٣، ص٢٣١، ٢٣٣.

[3] انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية، ج٢٧، ص٥٠٥.

٣- ﴿ وَنَجَّيْنَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِي بَٰرَكْنَا فِيهَا لِلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧١]. ومعلومٌ أنَّ لوطاً نَجَّاه الله تعالى إلى أرض الشَّام من أرض الجزيرة والفُرَات.

٤- ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِۦٓ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِي بَٰرَكْنَا فِيهَا ﴾ [الأنبياء: ٨١]. وإنما كانت تَجري إلى أرض الشَّام التي فيها مملكة سليمان عليه السَّلام.

٥- ﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِي بَٰرَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَٰهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ سِيرُوا۟ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ﴾ [سبأ: ١٨]. هم كانوا يسيرون من اليمن إلى الشَّام في قرى ظاهرة متواصلة، وقال العوفي: عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: "القرى التي باركنا فيها بيت المقدس"[١].

٦- ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [القصص: ٣٠].

٧- ﴿ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ [طه: ١٢].

٨- ﴿إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ [النازعات: ١٦].

٩- ﴿يَٰقَوْمِ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [المائدة: ٢١].

فهذه الآيات الكريمات التي ذكر الله ﷻ فيها أرضَ الشَّام، ووَصَفها بأنها الأرضُ التي بارك فيها.

(ب) ما وَرَد في فضائل الشَّام من السُّنّة النبوية:

أما الأحاديث والآثار التي دلَّت على فضل بلاد الشَّام بعامةٍ، ودمشق خاصةٍ، فكثيرة جدّاً، وهي تُعتبَر أصحَّ ما ورد في فضائل المدن بعد مكة والمدينة المنورة، وأورد فيما يلي بعضاً من تلك الأحاديث:

١- عن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب - رضي الله عنهما - قال: قال النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيْ شَامِنَا وَفِي يَمَنِنَا»، قال: قالوا: يا رسولَ الله!، وفي نَجْدِنا؟ قال: قال:

---

[١] انظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج٨، ص٦٧٤٥،٦٧٤٦. وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج٦، ص٥٣١.

«اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا وَفِي يَمَنِنَا»، قال: قالوا: يا رسول الله!، وفي نَجْدنا؟ قال: قال: «هُنَاك الزَّلاَزِلُ وَالْفِتَنُ، وَبِهَا يَطْلَعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ»[١].

٢- وعن زَيْد بن ثابتٍ ﷺ قال: كُنّا عند رسول الله ﷺ نؤلِّف القرآنَ من الرِّقَاع، فقال رسولُ الله ﷺ: «طُوْبَى لِلشَّامِ»، فقلنا: لأيٍّ ذلك يا رسول الله؟ قال: «لأَنَّ مَلاَئِكَةَ الرَّحْمَانِ بَاسِطَةٌ أَجْنحَتَها عَلَيْهَا»[٢].

٣- وعن عبد الله بن حَوَالَة ﷺ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «سَيَصِيْرُ الأَمْرُ إلى أنْ تَكُوْنُوْا جُنُوْداً مُجَنَّدَةً: جُنْدٌ بِالشَّامِ، وَجُنْدٌ بِالْيَمَنِ، وَجُنْدٌ بِالْعِرَاق»، قال ابن حَوَالَة: خِرْ لي يا رسول الله! إنْ أدركتُ ذلك، فقال: «عَلَيْكَ بالشَّامِ؛ فَإِنَّها خِيَرَةُ اللهِ مِنْ أَرْضِهِ، يَجْتَبِي إِلَيْهَا خِيَرَتَهُ مِنْ عِبَادِهِ، فأمَّا إذا أَبَيْتُمْ فَعَلَيْكُمْ بِيَمَنِكُمْ، وَاسْقُوْا مِنْ غُدَرِكُمْ؛ فَإِنَّ اللهَ تَوَكَّلَ لِيْ بِالشَّامِ وأَهْلِهِ»[٣].

٤- وعن أبي أُمامة الباهلي ﷺ أنَّ النبي ﷺ قال: «الشَّامُ صَفْوَةُ اللهِ مِنْ بِلاَدِهِ، يَسُوْقُ إِلَيْهَا صَفْوَةُ عِبَادِهِ، مَنْ خَرَجَ مِنَ الشَّامِ إِلَى غَيْرِهَا؛ فبِسَخْطِهِ، وَمَنْ دَخَلَ مِنْ غَيْرِهَا فَبِرَحْمَتِهِ»[٤].

٥- وعن عبد الله بن عَمْرو بن العاص رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنِّيْ رَأَيْتُ كَأَنَّ عُمُوْدَ الْكِتَابِ انْتُزِعَ مِنْ تَحْتَ وِسَادَتِيْ، فَأَتْبَعْتُهُ بَصَرِي فَإِذَا هُوَ نُوْرٌ سَاطِعٌ عَمَد بِهِ إِلَى الشَّامِ، أَلاَ وإنَّ الإِيْمَانَ - إِذَا وَقَعَتِ الْفِتَنُ - بالشَّام!»[٥].

---

[١] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الاستسقاء، باب ما قيل في الزلازل والآيات، برقم ١٠٣٧.

[٢] أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب المناقب، باب في فضل الشام واليمن، برقم ٣٩٥٤، وقال: "هذا حديث حسن غريب".

[٣] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الجهاد، باب في الهجرة هل انقطعت، برقم ٢٤٨٣، والحاكم في المستدرك، ج٤، ص٥٥٥، برقم (٨٥٥٦)، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه".

[٤] أخرجه الحاكم في المستدرك، ج٤، ص٥٥٥، برقم (٨٥٥٥)، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم و لم يخرجاه".

[٥] أخرجه الحاكم في المستدرك، ج٤، ص٥٥٥، برقم (٨٥٥٤)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه".

٦- وعن جُبَير بن نُفَير ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أَلاَ إنَّ عُقْرَ دَارِ الْمُؤْمِنِيْنَ الشَّامُ»[١].

٧- وعن أبي ذَرٍّ الغِفَارِي ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ الشَّامُ أَرْضُ الْهِجْرَةِ، وَأَرْضُ الْمَحْشَرِ، وأَرْضُ الأَنْبِيَاءِ»[٢].

٨- وعن مُعَاوِيَة بن قُرَّة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذَا فَسَدَ أَهْلُ الشَّامِ فَلاَ خَيْرَ فِيْكُمْ، لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِيْ مَنْصُوْرِيْنَ لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى تَقُوْمُ السَّاعَةُ»[٣].

٩- وعن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسولُ الله ﷺ: «سَتَخْرُجُ نَارٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ قَبْلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَحْشُرُ النَّاسَ»، قالوا: يا رسول الله!، فَما تَأمُرنا؟ قال: «عَلَيْكُمْ بِالشَّامِ»[٤].

هذه بعض الأحاديث النبوية المرفوعة، التي وردت في فضل الشام وبركتها، وكلها تَدُلّ على أنها: حصنُ المسلمين، وأنَّ الله تَكفَّل بها وأهلها، وأنَّ الملائكة تحميها، وأنها الأقلّ فساداً، وبها الطائفة المنصورة.

المبحث الثاني: رُوّاد مدرسة الحديث في الشَّام:

لا شكَّ أنَّ ما وَرَد في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، من فضائل وبركات بلاد الشَّام؛ كان من الدوافع الرئيسة للصحابة ﷺ على الرحلة إليها، والإقامة فيها، حيث عكف بعضُهم على تعليم أهلها، وتفقيههم أمورَ الدين، وتبليغهم الحديثَ النبوي، ونشرِ روايته فيهم، ثم ساروا على دربهم في ذلك تابعوهم ثم أتباعهم، الذين لهم فضل كبير في تكوين مدرسة الحديث في الشام، فهم - رضي الله عنهم أجمعين - كانوا الرواد الأوائل لمدرسة الحديث في هذه البلاد، وعلى

---

[١] أخرجه أحمد في المسند، ج٢٨، ص١٦٥، برقم ١٦٩٦٥، وقال محقِّقه الشيخ شعيب الأرناؤط: "إسناده حسن".

[٢] أخرجه أحمد في المسند، ج٤٥، ص٥٦٧، ٥٦٩، برقم٢٧٥٨٨. وقال محقِّقه الشيخ شعيب الأرناؤط: "إسناده ضعيف لضعف شهر بن حوشب، وبقية رجاله ثقات".

[٣] أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب الفتن، باب ما جاء في أهل الشام، برقم ٢١٩٢، وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

[٤] أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من قبل الحجاز، برقم ٢٢١٧، وقال: "هذا حديث حسن غريب صحيح".

أيديهم تأسَّست بنيان هذه المدرسة فيها، كما سيظهر ذلك من خلال تراجمهم التي تحويها مطالب هذا البحث الآتية.

المطلب الأول: رواد مدرسة الحديث في الشَّام من الصحابة ﭫ:

(أ) تعريف الصحابة:

لغةً: "الصَّحَابِيُّ" منسوبٌ إلى "الصَّحَابة"، وهو إمّا مصدرُ "صَحِبَ يَصْحَبُ"، وإمّا جمعُ "صاحِبٍ"، و لم يُجمَع فاعلٌ على وزن "فَعَالَة" سِوى هذا اللَّفظ.

و"الصَّحَابِيُّ" مُشْتَقٌّ من "الصُّحْبَة"، ومعناها: الاجتماعُ قليلاً كان أو كثيراً، والْمُلازَمة، والْمُرافَقة. ويُقال: "فلانٌ صَحِبَ فلاناً"، أي: اجتمع به، أو رَافَقَه، أو لازَمَه[١].

واصطلاحاً: وقد اختلف العلماء في تعريف "الصحابي"، ولكن التعريف الذي استقرَّ عليه العمل، هو ما عرَّفه الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، حيث قال: "هو مَنْ لَقِيَ النبيَّ ﷺ مُؤمِناً به، وماتَ على الإسلام"[٢].

عدالة الصحابة:

تُطلَق "العدالة" في مصطلح أهل الحديث على: ملكة تحمل صاحبَها على التقوى، واجتنابِ الأدناس، وما يخل بالمروءة عند الناس[٣].

وقد أجمع علماء الإسلام كافةً على عدالة الصحابة ﭫ وصِدْقِهم فيما نقلوا عن النبي ﷺ، وبذلك يتّضح مراد المحدِّثين بقولهم: "الصحابةُ عُدُوْلٌ"، أنهم يقصدون أن الصحابة ﭫ كان جميعاً من التقوى والورع بحيث لا يمكن أن يكذبوا على رسول الله ﷺ، أو ينسبوا إليه شيئاً لم يقله، ومن هنا أطبق المحدِّثون على عدالتهم، قال الإمام شاه ولي الله الدِّهْلَوِي (ت١١٧٦هـ): "وبالتتبُّع وجدنا أنَّ جميع الصحابة يعتقدون أنَّ الكذب على رسول الله ﷺ أشَدُّ الذنوب، ويحترزون منه غايةَ الاحتراز"[٤].

---

[١] انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج٧، ٢٨٦، ٢٨٧، ومجد الدين محمد بن يعقوب الفيرزوآبادي، القاموس المحيط، ص١٠٤.

[٢] انظر: ابن حجر، الإصابة، ج١، ص١٦، وشرح النخبة، ص١١١، وابن الصلاح، علوم الحديث، ص٢٩٣.

[٣] نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص٧٩.

[٤] قرشي بن عمر أحمد، تنبيه ذوي النجابة إلى عدالة الصحابة، ص١٤، ١٥.

و لم يخالف في عدالة الصحابة أحدٌ من علماء المسلمين، إلا طائفة من أهل البِدَع، فقد اعتبر العلماء من يقدح بالصحابة زنديقاً[١].

وقد حفلت عشراتُ الآياتِ القرآنية، والأحاديث النبوية في فضائل الصحابة وعدالتهم، والثناء عليهم، والشهادة لهم بالإيمان والإخلاصِ والْمُسارَعة إلى الخيرات، والإشادةِ بتضحياتهم وجهادِهم مع رسول الله ﷺ، والتَّرَضِّي عنهم.

أهمية معرفة الصحابة في الحديث النبوي:

الصحابة ﷺ هم الطريقُ الذي يصل رواة الحديث بالنبي ﷺ، فهم جزءٌ من سند الحديث، وهم من أوّل ما يجب معرفته حين النظر في الإسناد، لا لنعرف عدالتهم من عدمها، فإنَّ عدالتهم – كما أسلفت – أمرٌ مُجمَعٌ عليه، إنما لنعرف هل هذا الحديثُ مُرسَلٌ أو مُسنَدٌ، وهل أدرك هذا الصحابيُّ الحادثةَ التي رواها عن رسول الله ﷺ أم لا. وإنما يُعرَف ذلك من سَنَة وفاته وزمنِ إسلامه[٢].

لقد وردت في أهمية معرفة الصحابة في الحديث النبوي، أقوالٌ كثيرةٌ للعلماء، ومنها قولُ الحافظ ابن عبد البَرّ القرطبي (ت٤٦٣ه)، الذي يقول: "ونحن وإن كان الصحابة ﷺ قد كفينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحقِّ من المسلمين – وهم أهل السنة والجماعة – على أنهم كلهم عدولٌ، فواجبُ الوقوفِ على أسمائهم، والبحثِ عن سِيَرهم وأحوالهم؛ ليُهتدَى بهديهم، فهم خيرُ من سَلَك سبيلَه واقتدى به. وأَقَلُّ ما في ذلك معرفة المرسَل من المسنَد، وهو علمٌ جسيمٌ لا يقدر أحدٌ يُنسَب إلى علم الحديث بجهله، ولا خلافَ علمتُه بين العلماء أنَّ الوقوف على معرفة أصحاب رسول الله ﷺ مِن أَوْكَد علم الخاصّة، وأرفعِ علم أهل الخير"[٣].

وقال الحافظ ابن حجر: "إنَّ مِن أشرف العلوم الدينية علم الحديث النبوي، ومن أجلِّ معارف تمييز أصحاب رسول الله ﷺ ممن خلَف بعدَهم"[٤].

ومن هنا تأتي أهمية معرفة الصحابة في الحديث عن المدارس الحديثية، إذ رواتها يشكِّلون الجزء الأساسي في تلك المدارس، والصحابةُ ﷺ هم أولُ حلقةٍ من سلاسلهم، فهم

---

[١] ابن حجر، الإصابة، ج١، ص٢٤..

[٢] أمين القضاة، مدرسة الحديث في البصرة حتى القرن الثالث الهجري، ص١٠٢.

[٣] ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ص٤٦.

[٤] ابن حجر، الإصابة، ج١، ص٥، ٦.

أول مَن يجب أن يُدرَسوا في هذا الصدد باعتبارهم المرجع الأول لمن بعدهم من أئمة الحديث وعلمائهم.

(ب) الرُّوَاد الأوائل من الصحابة:

تُعتبَر الشَّام واحدةً من تلك البلاد الإسلامية التي سعدت بقدوم عدد غفير من الصحابة ﷺ بعد الفتوحات الإسلامية، وقد نزلوا فيها وأقاموا، ونشروا فيها التعاليم الإسلامية، وقد ذكر منهم ابنُ سعد (ت٢٣٠هـ) في "طبقاته الكبرى" مئةَ وخمسة من الصحابة[١]، بدأهم بأبي عُبَيدة بن الْجَرَّاح، فبلال الحبشي، فعُبَادة بن الصَّامت ﷺ. واختار منهم ابنُ حِبَّان البُسْتِي (ت٣٥٤هـ) في كتابه "مشاهير علماء الأمصار" خمسةً وخمسين صحابياً[٢]، باعتبار أنهم من مشاهير علماء الشَّام، فبدأهم بمعاذ بن جبل، فأبي الدَّرْداء، فبلال الحبشي. بينما اقتصر النسائيُّ (ت٣٠٣هـ) في رسالته "تسمية الفقهاء"[٣] على معاذ بن جبل وأبي الدرداء فقط.

وقد رحل إلى الشَّام بعض أكابر الصحابة بعد تلقِّي الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في عهد خلافته كتاباً مِن واليه على فلسطين يزيد بن أبي سفيان صَخْر بن حرب بن أُمَية الأموي (ت١٩هـ)، ومما جاء في ذلك الكتاب: "إنَّ أهل الشَّام قد كثروا، ورَبَلُوا، وملأوا المدائن، واحتاجوا إلى مَن يعلِّمهم القرآنَ ويفقِّههم في الدين، فأَعِنِّي يأمير المؤمنين برجال يعلِّمونهم"[٤].

فبعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الشَّام ثلاثةً من هؤلاء الصحابة من الأنصار، الذين جمعوا القرآن في زمن النبي ﷺ، وهم: معاذ بن جبل، وعُبادة بن الصَّامت، وأبو الدرداء، فقدموا حمصَ، فكانوا بها حتى إذا رضوا من الناس، فأقام بها عُبادة بن الصامت رضي الله عنه، وخرج أبو الدرداء رضي الله عنه إلى دمشق، ومعاذ بن جبل رضي الله عنه إلى فلسطين. أما معاذٌ فمات عام طاعون عمواس، وأما عُبادة فصار بعد إلى فلسطين فمات بها. وأما أبو الدرداء فلم يزل بدمشق حتى مات"[٥].

---

[١] ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٧، انظر صفحات من ٢٦٩ إلى ٣٠٥.

[٢] ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ص٦٣، ٧٠.

[٣] النسائي، تسمية الفقهاء من الصحابة فمن بعدهم، ص٩، ١٠.

[٤] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢، ص٣٤٤، ٣٤٥.

[٥] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢، ص٣٤٤، ٣٤٥.

وهكذا كانت جهود هؤلاء الصحابة ﷺ نواةً لمدرسة الحديث في بلاد الشَّام، وبهم انتشر الحديث النبوي فيها، فكانوا مؤسِّسي مدرسة الحديث في هذه البلاد وروادها، وقد تخرَّج على يد كل منهم جمع كبير من التابعين الذين كان منهم كبار أئمة الإسلام وفقهاء الدين.

وها هي تراجم مختصرة لهؤلاء، أذكرها فيما يلي مرتَّبةً بحسب سني وفياتهم، إضافةً إليها تراجم بعض من نزل هذه البلادَ مِن بعدهم من كبار الصحابة مثل: أبي أُمَامة الباهلي ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، اللذين انتشرت روايتهما للحديث في هذه البلاد:

١) مُعَاذ بن جَبَل (ت١٨ه):

هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ الخزرجي، أبو عبد الرحمن الأنصاري المدني: من علماء الصحابة، وفقهائهم، وكبار قرائهم، إماماً مقدَّماً في علم الحلال والحرام.

أسلم وهو ابنُ ثماني عشر سنةً، وشهد بدراً والعَقَبةَ وأُحُداً والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ. واستخلفه رسولُ الله ﷺ على أهل مكة حين خرج إلى حَنيْن، وأمره أن يعلِّم الناسَ القرآنَ، ويفقِّههم في الدين[1]. ثم أرسله ﷺ إلى أهل اليمن مع أبي موسى الأشعري ومالك بن عُبادة ﷺ ليرسِّخ الإسلامَ في قلوبهم، ويعلِّمهم حقائقه، ويفقِّههم الكتاب والسُّنَّة، فسافر ﷺ إلى اليمن ومكث هناك مدةً، ثم عاد إلى المدينة بعد وفاة النبي ﷺ وكان أبو بكر ﷺ خليفةً للمسلمين، ثم خرج منها إلى بلاد الشَّام، حيث شارك في أكثر المعارك التي أدَّت إلى فتحها، ومكث هناك حتى توفي بالأردن في طاعون "عمواس"[2].

روى ﷺ عن النبي ﷺ، وروى عنه: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وجابر بن عبد الله، وعبد الرحمن بن سَمُرَة، وأنس بن مالك، وأبو موسى الأشعري وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين[3].

وروى عنه من التابعين: أبو وائل الكوفي، وأبو مسلم الخولاني الشَّامي، وعبد الرحمن بن غَنْم الشَّامي، وأبو عبد الله الصُّنابحي، ومسروق بن أجدع، وعمرو بن ميمون الأوديّ، وعطاء بن يَسَار، وعبد الرحمن بن أبي ليلى وخلقٌ[4].

---

[1] ابن حجر، الإصابة، ج١٠، ص٢٠٣، ٢٠٦.

[2] انظر: ابن حجر، الإصابة، ج١٠، ٢٠٦.

[3] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص٩٧.

[4] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص٩٧.

وكان ﷺ في أيام إقامته في الشَّام يجلس إلى الناس في مسجد دمشق ومسجد حمص يقرئهم ويفقّههم، ويعلّمهم ويُرشِدهم، فكان إليه المرجعُ في الفتوى، والفَزَعُ عند الاختلاف[١].

أخرجه له الشيخان في صحيحيهما ستة أحاديث، اتفقا على حديثين، وانفرد البخاري بثلاثة، ومسلمٌ بواحد[٢].

٢) أبو الدَّرْداء (ت٣٢هـ):

هو عُوَيْمِر بن مالك بن قيس بن أمية الأنصاري الخزرجي، المشهور بكنيته "أبو الدَّرْدَاء": من الحكماء الفرسان القُضاة. الإمام القدوة، قاضي دمشق، حكيم هذه الأمة، وسيد القراء بدمشق.

كان تاجراً قبل البعثة، ولما أسلم عُقَيب بَدْرٍ اشتهر بالشجاعة والنُّسْك. قال فيه النبي ﷺ: "عُوَيْمِر حكيم أمتي"، و"نِعْم الفارس عويمر". آخى النبيُّ ﷺ بينه وبين سلمان الفارسي. ولاَّه معاوية بن أبي سفيان قضاء دمشق بأمر من عمر بن الخطاب ﷺ، وهو أول قاضٍ بها[٣].

روى عن: النبي ﷺ، وعن عائشة أم المؤمنين، وزيد بن ثابت ﷺ [٤].

وروى عنه: ابنه بلال، وزوجته أم الدرداء، وفَضَالة بن عُبَيد، وأبو أُمَامة، ومَعْدان بن أبي طلحة، وأبو إدريس الخولاني، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وجُبَيْر بن نُفَيْر، وسُوَيد بن غَفَلة، وزيد بن وهب، وصفوان بن عبد الله بن صفوان، وعلقمة بن قيس، وسعيد بن المسيّب، ومحمد بن سيرين، ومحمد بن سعد بن أبي وقاص، ومحمد بن كعب القُرَظي، وآخرون[٥].

وكان ﷺ شديدَ التحرِّي في رواية الحديث، فعن أبي إدريس الخولاني قال: "رأيتُ أبا الدرداء إذا فَرِغ من الحديث عن رسول الله ﷺ قال: هذا، أو نحو هذا، أو شكله"[٦].

---

[١] عبد الستار الشيخ، أعلام الحفاظ، والمحدِّثين عبر أربعة عشر قرناً، ج١، ص٢٩٣.

[٢] انظر: يحيى بن أبي بكر العامري اليمني، الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة، ص٢٥٧.

[٣] انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢، ص٣٣٥، ٣٣٧.

[٤] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٢٤٠.

[٥] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٢٤٠.

[٦] الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج٢، ص٣٥.

وكان أحدَ هؤلاء الثلاثة الذين بعثهم عمر بن الخطاب ﷺ إلى الشَّام ليعلِّم أهلَها القرآن ويفقِّههم في الدين، فاختار أبو الدرداء دمشقَ فلم يزل بها حتى مات في خلافة عثمان بن عفان ﷺ، ودُفن في باب الصغير بدمشق[١].

روى عنه الشيخان في صحيحيهما ثلاثة عشر حديثاً، اتَّفقا على حديثين، وانفرد البخاري بثلاثة ومسلمٌ بثمانية. وخرَّج عنه جماعة، وجملةُ ما روي عنه في كتب الحديث (١٧٩) حديثاً[٢].

٣) عُبَادة بن الصَّامِت (ت٣٤هـ):

هو عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي، أبو الوليد: أحد سادات الصحابة، ومن الموصوفين بالورع، ومن العلماء الْجُلَّة.

شهد العُقْبَةَ – وكان أحدَ النقباء – وبدراً وسائرَ المشاهد، ثم حضر فتحَ مصر. استعمله النبي ﷺ على الصدقات، وآخى بينه وبين أبي مَرْثَد الغَنَوي رضي الله عنهما[٣].

سمع عبادة ﷺ من النبي ﷺ كثيراً[٤]، وروى عنه علماً طيباً مباركاً فيه، وحدَّث به، ونشره بين الناس، وكانوا يأتونه ليحدِّثهم بما حفظه عن رسول الله ﷺ[٥].

وروى عنه: أبناؤه: الوليد، وداود، وعبيد الله، وحفيداه: يحي وعبادة، وإسحاق بن يحي بن الوليد بن عبادة – لم يُدرِكه –. وروى عنه من أقرانه من الصحابة: أبو أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، ورِفاعة بن رافع، وشُرَحْبيْل بن حَسَنَة، وسَلَمَة بن الْمُحَبَّق، وأبو أُمَامة، وعبد الرحمن بن غَنْم وغيرهم رضي الله عنهم.

وروى عنه من التابعين: الأسود بن ثَعْلَبة، وجُبَير بن نُفَير، وجُنادة بن أبي أُمَيَّة، وحِطَّان بن عبد الله الرَّقَاشي، وأبو عبد الرحمن الصُّنابُحي، وعطاء بن يَسَار، وقَبِيْصَة بن ذُؤَيْب، ويعلى بن شَدَّاد بن أوس، وأبو الأشعث الصنعاني، وأبو إدريس الخولاني، وآخرين[٦].

[١] ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ص٦٤

[٢] انظر: العامري، الرياض المستطابة، ص٢٢٢.

[٣] انظر: ابن حجر، الإصابة، ج٥، ص٥٦٧، ٥٧١.

[٤] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢٨٥.

[٥] عبد الستارالشيخ، أعلام الحفاظ والمحدثين، ج١، ص٤١٣.

[٦] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢٨٥، ٢٨٦.

وكان عُبادة ﷺ أحد هؤلاء الثلاثة الذين بعثهم عمر بن الخطاب ﷺ إلى بلاد الشَّام لتعليم أهلها القرآنَ وتفقيههم في الدين، وقد مكث فيها مشغولاً في هذه المهمة الشريفة إلى أن توفي بالرَّمْلَة وهو ابن اثنتين وسبعين سنة، ودُفن ببيت المقدس[١].

روى ﷺ (١٨١) حديثاً، وأخرج له الشيخان عشرة أحاديث، اتفقا في ستة، وانفرد كل واحدٍ منهما بحديثين، وخرَّج عنه الأربعة[٢].

٤) معاوية بن أبي سفيان (ت٦٠هـ):

هو معاوية بن أبي سفيان صَخْر بن حرب بن أمية القرشي الأموي: أحدُ دهاة العرب، ومن عظماء الفاتحين في الإسلام، ومؤسِّس الدولة الأموية في الشَّام. وُلد بمكة، وأسلم يوم فتح مكة. ولاَّه عمر بن الخطاب ﷺ والياً على الأردن، ثم على دمشق، فجمع له الديار الشَّامية كلَّها وجعل وُلاةَ أمصارها تابعين له. مات بدمشق[٣].

روى عن: النبي ﷺ، وعن أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وأخته أم حبيبة، رضي الله عنهم أجمعين[٤].

وروى عنه: جرير بن عبد الله البَجَلي، والسَّائب بن يزيد الكِنْدي، وعبد الله بن عباس، ومعاوية بن حُدَيْج، ويزيد بن جارية، وأبو أُمَامة بن سهل بن حُنَيف وغيرهم من الصحابة ﷺ، وأبو إدريس الْخَوْلاني، وسعيد بن المسيّب، وقيس بن أبي حازم، وأبو مِجْلَز، وحُمَيد بن عبد الرحمن بن عوف، ومحمد بن جُبَير بن مُطعِم، وغيرهم من التابعين[٥].

وله في كتب الحديث (١٣٠) حديثاً، اتفق له الشيخان على أربعة منها، وانفرد البخاري بأربعة ومسلمٌ بخمسة، وخرَّج عنه أصحاب السُّنَن[٦].

---

[١] عبد الستارالشيخ، أعلام الحفاظ والمحدثين، ج١، ص٤١٩.

[٢] انظر: العامري، الرياض المستطابة، ص٢١٢.

[٣] انظر: ابن حجر، الإصابة، ج١٠، ص٢٢٧، ٢٣٤.

[٤] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٠٧.

[٥] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٠٧.

[٦] انظر: العامري، الرياض المستطابة، ص٢٦١.

٥) أبو أُمَامة الباهِلِيّ (ت٨٦هـ):

هو صُدَيّ بن عَجْلان بن وَهْب، ويُقال: ابن عمرو، أبو أمامة الباهلي: الراوي الْمُكثِر عن رسول الله ﷺ.

كان مع عليّ بن أبي طالب ﷺ في صَفّين، وسكن الشّام، فتوفي في قرية يُقال لها: "دَنْوَة" قُرْب حمص، عن مئة وستّ سنين من عمره.

روى عن النبي ﷺ علماً كثيراً طيباً، وحفظه ووعاه، وأدَّاه كما سمعه، وحثَّ تلامذتَه على إبلاغه مَن وراءهم[١].

كان ﷺ من الْمُكثِرين في الرواية عن رسول الله ﷺ، قال ابن عبد البَرّ: "كان أبو أمامة الباهلي ممن روى عن النبي ﷺ فأكثر"[٢]، وأكثَرُ حديثه عند الشاميِّين.

وقد روى ﷺ عن عمر بن الخطَّاب، وعثمان بن عَفَّان، وعليٍّ بن أبي طالب، وعُبادة بن الصَّامت، وعَمَّار بن ياسر، وأبي عُبَيدة بن الجرَّاح، وعمرو بن عَبَسة، ومعاذ بن جبل، وأبي الدرادء، وغيرهم[٣].

وروى عنه: سليمان بن حَبيب الْمُحارِبي، وشَدَّاد بن عَمَّار الدِّمشقي، ومحمد بن زياد الألهاني، وأبو سلاَّم الأسود، ومكحول الشَّامي، وشَهْر بن حَوْشَب، ورجاء بن حَيْوَة، وسالم بن أبي الْجَعْد، وخالد بن مِعْدان، وجماعة[٤].

له في كتب الحديث (٢٥٠) حديثاً، خرَّج منه الشيخان سبعةَ أحاديث، للبخاري ثلاثة، ولمسلم أربعة، وخرَّج له الأربعة[٥].

وهؤلاء الخمسة كان لهم فضل كبير في نشر السنة النبوية في بلاد الشَّام، فقد مكث فيها بعضهم لأجل هذه المهمة المباركة حتى توفَّاهم الله تعالى. ثم نزل هذه البلادَ بعض كبار الصحابة وسكنوها، مثل: سعد بن عُبَادة (ت١٤هـ)، وخالد بن الوليد (ت٢١هـ) رضي الله عنهما، اللذين عُرفا كذلك برواية الحديث في الشَّام، لكن لم يكن شأنهما في ذلك شأن هؤلاء الأوائل.

---

[١] عبد الستارالشيخ، أعلام الحفاظ والمحدثين، ج٣، ص١٦٠.

[٢] بن عبد البر، الاستيعاب، ص٣٧٢.

[٣] انظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج١٣، ص١٥٩، ١٦٠، و ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢٠٩.

[٤] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢٠٩.

[٥] انظر: العامري، الرياض المستطابة، ص١٢٨.

المطلب الثاني: رواد مدرسة الحديث في الشَّام من التابعين:

(أ) تعريف التابعين:

لغةً: "التَّابِعُون" جمعُ: "التَّابِعِيِّ"، أو "التَّابِع". و"التابع": اسمُ فاعِلٍ مِن: "تَبِعَ يَتْبَعُ تَبَعاً"، ويُقال: فلانٌ تَبِعَ فلاناً، أي: لَحِقَه أو تَلاَه. أو: مَشَى خَلْفَه، أو مَرَّ به، فمَضَى معه[١].

واصطلاحاً: "التَّابِعِيُّ" هو مَنْ شافَهَ أصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ مَعَ كَوْنِه مُؤمِناً به[٢].

(ب) الرُّوَّاد الأوائل من التابعين:

وهذه نبذ من تراجم هؤلاء التابعين الذي عُنوا برواية الحديث في الشَّام فعُدّوا من رواد مدرسة الحديث فيها، وهم:

١) مالك بن يُخَامِر (ت٧٠هـ، وقيل: ٧٢هـ):

هو مالك بن يُخامِر، - ويقال: ابن أُخامِر - السَّكْسَكي الأَلْهاني الحمصي: من الرواة الثقات، قيل إن له صحبة، ولكنها لم تَثبُت. توفي في خلافة عبد الملك بن مروان[٣].

روى عن: النبيّ ﷺ مرسلاً، وروى عن معاذ بن جبل، وعبد الرحمن بن عوف، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعمرو بن عوف، وعبد الله بن السعدي، ومعاوية بن أبي سفيان[٤].

وروى عنه ابناه: عبد الرحمن وعبد الله، ومعاوية بن أبي سفيان، وجُبَير بن نُفَير، وعُمَير هانئ العَنْسي، ومكحول الشَّامي، وشُرَيح بن عُبَيد، وسليمان بن موسى، وآخرون[٥].

وثَّقه العجلي وابن سعد[٦]، وذكره ابن حبان في الثقات[٧].

---

[١] ابن منظور، لسان العرب، ج٢، ص١٣، ١٤، انظر مادة "تبع".

[٢] الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص ٤٢.

[٣] انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٧، ص٣٠٧، وابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ص١٤٦، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٦.

[٤] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٦.

[٥] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٦.

[٦] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٦.

[٧] انظر: ابن حبان، كتاب الثقات، ج٥، ٣٨٣.

٢) أبو إدريس الْخَوْلاَنِيّ (٧ – ٨٠هـ):

هو عائذ الله بن عبد الله بن عمرو الخولاني العَيْذي الشَّامي الدمشقي: الفقيه، عالم أهل دمشق وواعظهم وقاصّهم، من أبناء الصحابة، وكان ممن جمع بين العلم والعمل.

مولده عام حُنَين في حياة رسول الله ﷺ، ولا صحبةَ له[١]. ولاَّه عبد الملك بن مروان القضاء في دمشق. أثنى عليه الزهري فقال: "كان أبو إدريس من فقهاء الشَّام"، وقال سعيد بن عبد العزيز: "كان عالِمَ أهل الشَّام بعد أبي الدرداء ﷺ"[٢]. توفي بدمشق عن اثنتين وسبعين سنةً من عمره.

كان عالماً فقيهاً، محدِّثاً ثَبْتاً، ولم يكن مكثراً من الحديث، لكن كانت له جلالة عجيبة[٣].

روى عن: عمر بن الخطاب، وأبي الدرداء، ومعاذ بن جبل، وأبي ذرٍّ، وبلال، وثوبان، وحُذَيفة بن اليمان، وعُبادة بن الصَّامت، ومعاوية بن أبي سفيان، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم. أما من التابعين فروى عن: حسان بن الضَّمْري، وعبد الله بن الدَّيْلَمي، وعبد الله السَّعدي، وواثلة بن الأسْقَع، وأبي مسلم الخولاني، وآخرين[٤].

وروى عنه: الزهري، وربيعة بن يزيد، وبُسْرُ بن عُبَيد الله، ويونس بن مَيْسَرَة بن حَلْس، وأبو عَوْن الأنصاري، ومكحول الشَّامي، وشَهْر بن حَوْشَب، وأبو حازم بن سلمة بن دينار، وغيرهم[٥].

وثَّقه كبار الأئمة أمثال: العِجْلي، وأبي حاتم، والنسائي، وابن سعد[٦]. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان من عُبّاد أهل الشَّام وقُرّائهم، ولم يسمع من معاذ"[٧].

---

[١] انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٥٦، ٥٧، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ٢٧٣، ٢٧٤.

[٢] انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ٥٦، ٥٧.

[٣] عبد الستار الشيخ، أعلام الحفاظ والمحدِّثين، ج٣، ص٤١٩، ٤٢٤.

[٤] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢٧٣.

[٥] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢٧٣.

[٦] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢٧٣.

[٧] ابن حبان، كتاب الثقات، ج٥، ص٢٧٧.

٣) مَكْحُوْل الدمشقي (ت١١٢هـ):

هو مكحول بن أبي مسلم شهراب بن شاذل، أبو عبد الله، الْهُذَلِي بالولاء: عالم الشَّام، المحدِّث الفقيه، من الحفاظ الأثبات. أصله من فارس، ومولده بكابُل. ترعرع بها وسُبِي، وصار مولى لامرأةٍ بمصر من هُذَيل فنُسِب إليها، وأُعتِق. أقبل على طلب العلم وتفقَّه، ورحل في طلب الحديث إلى العراق فالمدينة، وطاف كثيراً من البلدان، واستقرَّ في دمشق، وتوفي بها[١].

روى عن: النبي ﷺ مرسلاً، وروى عن أُبَيّ بن كعب، وثَوْبان، وعُبادة بن الصامت، وأبي هريرة، وعائشة، وأبي ثَعْلَبة الْخَشَني – مرسلاً أيضاً –، وعن أنس بن مالك، وأبي أُمَامة، وعُبَيد الله بن مُحَيْريز، وجُبَير بن نُفَير، وسليمان بن يَسَار، وطاووس، وأمّ الدرداء الصغرى، وغيرهم[٢]. وروى عنه من قدماء التابعين: مسروق بن الأجدع، وقبيصة بن ذُؤَيب، ومحمود بن الربيع، وسعيد بن المسيّب، وآخرون.

وروى عنه: ابن شهاب الزهري، وربيعة بن الرأي، وابن عَجْلان، والأوزاعي، وثور بن يزيد الحمصي، والحجاج بن أَرْطاة، وعامر بن عبد الواحد الأحول، وإسماعيل بن أمية، وعكرمة بن عَمّار، والنعمان بن المنذر، ومحمد بن إسحاق، وآخرون[٣].

كان كثيرَ الإرسال والتدليس، مع ذلك وثَّقه الأئمة أمثال العجلي[٤]، وذكره ابن في الثقات[٥]. وأثنى عليه الزهري فقال: "العلماء أربعة" فذكرهم فقال: "مكحولٌ بالشَّام"، وقال أبو حاتم الرازي: "ما أعلم بالشَّام أفقَه من مكحول"[٦]. أخرج له مسلم في صحيحه، وحديثه في السنن الأربعة.

٤) عبد الله بن مُحَيْرِيْز القُرَشِيّ (ت٩٩هـ):

هو عبد الله بن مُحَيْرِيْز بن جُنَادة بن وهب بن لُوْذان الْجُمَحي القرشي، أبو مُحَيريز المكي: الإمام الرباني، الزاهد التقي، العابد الورع، من سادات التابعين، ومن العلماء العاملين.

---

[١] انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص١٠٧، ١٠٨، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٤٨.

[٢] انظر: المزي، تهذيب الكمال، ج٢٨، ص٤٦٥، ٤٦٦، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٤٨.

[٣] انظر: المزي، تهذيب الكمال، ج٢٨، ص٤٦٦، ٤٦٧، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٤٨.

[٤] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٤٩.

[٥] انظر: ابن حبان، كتاب الثقات، ج٥، ص٦.

[٦] انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص١٠٧، ١٠٨، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٤٨، ١٤٩.

كان مِن رَهْط أبي مَحْذورة، وكان يتيماً في حَجْره، نزل الشَّام، وسكن بيتَ المقدس. مات في الجهاد في خلافة الوليد بن عبد الملك[١].

وكان من خيار الناس وثقات المسلمين، وكان يُرحَل إليه في طلب الحديث، وقد أثنى عليه الأئمة، فقال دُحَيْم: "رأيتُه أجلَّ أهل الشَّام عند أبي زرعة بعد أبي إدريس وأهل طبقته"، وقال الأوزاعي: "مَن كان مقتدياً فليَقتد بمثل ابن محيريز"[٢]، وكان يُشبِه عبدَ الله بن عمر في العبادة والفضل، لذا قال رجاء بن حَيْوَة: "إن كان أهل المدينة لَيَرَوْن ابن عمر فيهم أماناً، وإنا نرى ابن محيريز فينا أماناً"[٣].

روى عن: أبي مَحْذُورة، وأبي سعيد الخدري، ومعاوية بن أبي سفيان، وعُبادة بن الصَّامت، وعبد الله بن السَّعدي، وأم الدرداء، وغيرهم[٤].

وروى عنه: عبد الملك بن أبي محذورة، وعبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة، ومحمد بن يحيى بن حَبّان، ومكحول الشَّامي، وبُسْر بن عُبَيد الله الحضرمي، وأبو بكر بن حفص بن عمر بن سعد، وغيرهم[٥].

كان ثقةً ثبتاً، وثَّقه العجلي والنسائي وابن خراش[٦]، وذكره ابن حبان في الثقات[٧].

٥) خالد بن مَعْدان الكَلاَعي (ت١٠٤هـ):

هو خالد بن مَعْدان بن أبي كَرِب الكلاعي، أبو عبد الله الشَّامي الحِمْصي: من فقهاء الشَّام بعد الصحابة، وأحد الرواة الثقات الذين اشتهروا بالعبادة والنُّسْك. أدرك سبعين رجلاً من الصحابة. أصله من اليمن، سكن حمص وتوفي بها[٨].

---

[١] انظر: ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ص١٤٥، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٤٢٩.

[٢] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٤٢٩.

[٣] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٤٢٩.

[٤] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٤٢٩.

[٥] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٤٢٩.

[٦] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٤٢٩.

[٧] ابن حبان، كتاب الثقات، ج٥، ص٦.

[٨] انظر: ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ص١٤٠، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٤، ص٥٣٦، ٥٤١، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٥٣٢، ٥٣٣.

روى عن: ثوبان، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، ومعاوية بن سفيان، والمقدام بن مَعْدِيْكَرِب، وأبي أُمامة، عبادة بن الصَّامت، وأبي الدرداء – و لم يذكر سماعه منهما – من الصحابة. وعبد الله بن بُسْر، وجُبَير بن نُفَير، وعبد الله بن أبي بلال، وحُجْر بن حجر الكلاعي، وغيرهم[١].

وأرسل من الصحابة عن: معاذ بن جبل، وأبي عبيدة بن الجراح، وأبي ذرٍّ، وعاشئة أم المؤمنين، رضي الله عنهم أجمعين[٢].

وروى عنه: بَحير بن سعد، ومحمد بن إبراهيم بن الحارث التَّيْمي، وثور بن يزيد، وحَرِيْز بن عثمان، وعامر بن جَشِيب، وحَسّان بن عَطِيّة، وفُضَيل بن فُضَالة، وغيرهم[٣].

وثَّقه جمعٌ من الأئمة كابن سعد، والعجلي، والنسائي[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات[٥]. وحديثه عند الأئمة الستة.

٦) رَجَاء بن حَيْوَة (ت١١٢هـ):

هو رجاء بن حيوة بن جَرْوَل الكندي الشَّامي، أبو المقدام: شيخ أهل الشَّام في عصره وكبير الدولة الأموية، من الوعاظ الفصحاء، وأحد جلة العلماء الأعلام[٦].

أرسل عن معاذ بن جبل ﷺ. وروى عن: عبد الله بن عمرو بن العاص، وعُبادة بن الصامت، وعبد الرحمن بن غَنْم، ومعاوية بن أبي سفيان، وأبي الدرداء، وأبي سعيد الخدري، وأبي أُمامة، والْمِسْوَر بن مَخْرَمة، وقَبِيْصَة بن ذُؤَيب، وأبي صالح السَّمّان، وآخرين[٧].

وروى عنه: ابنه عاصم بن رجاء، وعدي بن عدي بن عَميرة الكندي، وابن عَجْلان، وثَوْر بن يزيد، وابن عَوْن، ومَطَر الوَرَّاق، والزهري، وحُمَيد الطَّويل، وغيرهم[٨].

---

[١] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٥٣٢.

[٢] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٥٣٢.

[٣] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٥٣٢.

[٤] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٥٣٢، ٥٣٣.

[٥] ابن حبان، كتاب الثقات، ج١٩٧،٤.

[٦] انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص١١٨، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٦٠١، ٦٠٢.

[٧] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٦٠١.

[٨] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٦٠١، ٦٠٢.

كان ثقةً فاضلاً، كثيرَ العلم، وثَّقه ابن سعد، والعجلي، والنسائي[١]، وذكره ابن حبان في الثقات[٢]. وكان من عُبّاد أهل الشَّام وفقهائهم وزُهَّادهم، قال ابن عَوْن: "رأيتُ ثلاثةً ما رأيتُ مثلهم: ابن سيرين بالعراق، والقاسم بن محمد بالحجاز، ورجاء بالشَّام"[٣].

حديثه عند مسلم، وأخرج له البخاري تعليقاً، وأخرج له أصاب السنن الأربعة.

٧) مَيْمُون بن مِهْران الْجَزَري (٣٧ – ١١٧):

هو ميمون بن مهران الجزري الرَّقِّي، أبو أيوب: الإمام القدوة، العالم المجاهد، العابد الزاهد، فقيه من القضاة.

كان مولى لامرأة بالكوفة وأعتقتْه، فنشأ فيها. ثم استوطن الرَّقَّةَ (من بلاد الجزيرة الفُراتية)، فكان عالِمَ الجزيرة وسيِّدَها. استعمله الخليفة عمر بن عبد العزيز على خراج الجزيرة وقضائها[٤].

أرسل عن عمر بن الخطاب، والزُّبَيْر بن العَوام. وروى عن: أبي هريرة، وعائشة، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزُّبَير، وصفية بن شَيْبَة، وأم الدرداء من الصحابة، وسعيد بن جُبَير، ونافع مولى ابن عمر، ومِقْسَم مولى عبد الله بن عباس، ويزيد بن الأَصَمّ، وشَيْبان بن مُخَزِّم وغيرهم من التابعين[٥].

وروى عنه: ابن عمرو، وحُمَيد الطويل، وأيوب السختياني، وجعفر بن بَرْقان، وجعفر بن أبي وَحْشِيَّة، وعلي بن الْحَكَم البُنَاني، والْحَكَم بن عُتَيْبَة، أبو الْمَلِيح الرَّقِّي، وآخرين[٦].

وثَّقه كبار الأئمة أمثال: ابن سعد، والعجلي، وأبي زرعة، والنسائي[٧]، وذكره ابن حبان في الثقات[٨].

أخرج له جميع الأئمة ما عدا البخاري.

---

[١] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٦٠٢.

[٢] ابن حبان، كتاب الثقات، ج٤، ص٢٣٧.

[٣] انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص١١٨، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٦٠١، ٦٠٢.

[٤] انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٩٨، ٩٩، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٩٨.

[٥] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٩٨.

[٦] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٩٨.

[٧] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٩٨.

[٨] ابن حبان، كتاب الثقات، ج٥، ص٤١٧.

٨) أبو الزَّاهِرِيَّة (ت١٢٩هـ، وقيل غير ذلك):

هو حُدَيْر بن كُرَيْب الحضرمي، ويُقال: الْحِمْيَري، أبو الزاهرية الشَّامي الحمصي: المحدِّث الثقة، كثير الحديث، توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز[١].

روى عن: حذيفة اليمان، وأبي الدرداء، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي أُمامة، وعُتْبَة بن عبد، وأبي ثَعْلَبة، وأبي عِنَبة الخولاني، وعبد الله بن بُسْر، وكثير بن مُرَّة، وغيرهم[٢].

وروى عنه: ابنه حُمَيد، وأبو مهدي سعيد بن سِنان، ومعاوية بن صالح، وعَقِيل بن مُدرِك، وإبراهيم بن أبي عَبْلَة، وغيرهم[٣].

أجمع الأئمة أمثال: يحيى بن معين، والعجلي، والنسائي وابن سعد على: أنه ثقة[٤]. وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

وحديثه عند مسلم، وأبي داود، والنسائي، وابن ماجه.

وكان هؤلاء من أبرز وأشهر التابعين الشَّاميين الذين لهم جهود مباركة في رواية الحديث ونشره في بلاد الشَّام.

المطلب الثالث: رواد مدرسة الحديث في الشَّام من أتباع التابعين:

(أ) تعريف أتباع التابعين:

"تابع التابعي" هو مَن شافه التابعيَّ الذي شافهَ أصحابَ رسول الله ﷺ مؤمناً به.

وهم الطبقة الثالثة بعد الصحابة والتَّابعين، وفيهم قال النبيُّ ﷺ: «خَيْرُ الْقُرُوْنِ قَرْنِيْ، ثُمَّ الَّذِيْنَ يَلُوْنَهُمْ، ثُمَّ الَّذِيْنَ يَلُوْنَهُمْ »[٦]. فهذه صفةُ أتباعِ التَّابعيْن؛ إذْ جَعَلَهم النبيُّ ﷺ خَيْرَ الناسِ بعد الصَّحابةِ والتَّابِعين[٧].

---

[١] انظر: ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ص١٤١، وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٣٦٦، ٣٦٧.

[٢] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٣٦٦.

[٣] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٣٦٦، ٣٦٧.

[٤] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٣٦٧.

[٥] ابن حبان، كتاب الثقات، ج٤، ص١٨٣.

[٦] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور...، برقم: (٢٦٥٢).

[٧] الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص٤٦، ٤٧.

(ب) الرواد الأوائل من أتباع التابعين:

ومن اشتهر ببذل الجهود في رواية الحديث ونشره في الشَّام من هذه الطبقة، هم:

١) سليمان بن موسى الأُمَوِي (ت١١٥هـ، وقيل: ١١٩هـ):

هو سليمان بن موسى الأموي مولاهم، أبو أيوب، ويُقال: أبو الرَّبيع، والدمشقي المعروف بالأَشْدَق: أحد أَجِلّة التابعين، وكبار الفقهاء في الشَّام في زمانه، وأحد كبار أصحاب مكحول الشَّامي، وكان أعلمَ أهل الشَّام بعد مكحول. توفي بالرَّصَافة[١].

أرسل عن: جابر بن عبد الله، ومالك بن يَخامِر السِّكسَكي، وأبي سيارة الْمُتَعي[٢].

وروى عن: واثِلة بن الأَسْقَع، وأبي أمامة، وطاووس بن كيسان، والزهري، ونافع مولى ابن عمر، وأبي الأشعث الصنعاني، وكُرَيب، وعمرو بن شعيب، ومكحول، وعطاء بن رباح، وغيرهم[٣].

وروى عنه: ابن جُرَيْج المكي، وسعيد بن عبد العزيز، والأوزاعي، وأبو مَعْبَد حفص بن غَيْلان، ومحمد بن راشد المكحولي، ومعاوية بن يحيى الصَّدَفي، وثَوْر بن يزيد، وجماعة[٤].

وثَّقه جماعة من الأئمة مثل يحيى بن معين، وابن سعد، وعلي بن المديني، والدارقطني[٥].

وذكره ابن حبان في الثقات[٦].

٢) حَسَّان بن عَطِيَّة (مات بين ١٢٠هـ و١٣٠هـ):

هو حسان بن عطية، أبو بكر المحاربي مولاهم الدمشقي: الإمام الحجة.

روى عن: أبي أمامة الباهلي، وسعيد بن المسيّب، وأبي كبشة السَّلولي، وأبي الأشعث الصنعاني، ومحمد بن أبي عائشة وطائفة.

روى عنه: الأوزاعي، وأبو معيد حفص بن غيلان، وأبو غَسَّان محمد بن مطرف.

---

[١] انظر: ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ص٢١٠، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص١١١، ١١٢.

[٢] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص١١١.

[٣] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص١١١.

[٤] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص١١١.

[٥] انظر: ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٤، ص٢٦١، ٢٦٢، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص١١١، ١١٢.

[٦] ابن حبان، كتاب الثقات، ج٦، ص٣٧٩.

وثَّقه أحمدُ بن حنبل ، ويحيى بن معين.

وقد رماه سعيد بن عبد العزيز بالقدر، فبلغ الأوزاعيَّ كلامُ سعيد فيه، فقال: "ما أغرّ سعيداً بالله، ما أدركتُ أحداً أشدّ اجتهاداً، ولا أعمل من حسان بن عطية"[١].

٣) عبد الرحمن الأوزاعي (ت٨٨ – ١٥٧هـ):

هو عبد الرحمن بن عمرو بن يُحمِد السَّيْباني الشَّامي الدمشقي ثم البَيْرُوتي، أبو عمرو الأوزاعي، من قبيلة "الأوزاع": الحافظ الحجة، إمام بلاد الشَّام في الفقه والزهد، وأحدُ الكُتّاب المترسِّلين.

وُلد في "بعلبك"، ونشأ في "البُقاع". توفي والده وهو صغير، فنشأ في حَجْر أمه يتيماً فقيراً، إلى أن صارت به إلى بيروت، ثم انتقل إلى دمشق وسكن بها مدةً، ثم انطلق إلى اليمامة والحجاز وغيرها من أمصار الإسلام، وسمع من حفاظها وعلمائها، ثم رجع إلى دمشق.

وكان إمامَ أهل زمانه في العلم والعبادة والزهد والتقوى، وقد أثنى عليه الأئمة فقال عبد الرحمن بن مهدي: "الأئمة في الحديث أربعة: الأوزاعي، ومالكٌ، والثوري، وحماد بن زيد"، وقال أيضاً: "ما كان بالشَّام أعلمُ بالسنة منه"[٢].

وقد وَعَى حديثَ الشَّاميِّين، ورحل إلى كبريات المدن الإسلامية التي تضجّ بحملة الآثار، وأخذ عن الجمِّ الغفير من أوعية العلم وبحور الرواية، من مثل: ابن جريج، وعطاء بن أبي رَباح، وقَتادة بن دعامة السَّدُوسي، وابن شهاب الزهري، ونافع مولى عبد الله بن عمر، ويحيى بن كثير، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وشَدَّاد بن عَمَّار، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وحَسَّان بن عطية، وعمرو بن شعيب، ومكحول الشَّامي، وغيرهم كثيرين جداً، ويبلغ عددهم (١٢١) رجلاً[٣]. وقد أكثر الرواية عن بعض هؤلاء، مثل مكحول الشَّامي، وابن شهاب الزهري، ويحي بن كثير، لذا عدَّه النقادُ من أصحاب هؤلاء.

وقد حمل عنهم الأوزاعي بمختلف طرق التحمُّل حديثاً كثيراً جداً، وأصبح واحداً من أئمة الإسلام الذين يدور عليهم الإسناد في الأمصار، وصنَّف العلماء إسناده ضِمن أصحِّ الأسانيد، واعتبروه أصحَّ أسانيد الشَّاميين، كما سنتحدَّث عن ذلك في المبحث الثالث.

---

[١] انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٥، ص٤٦٦، ٤٦٨، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٣٨٢.

[٢] انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص١٧٨، ١٨٢، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٥٣٧، ٥٣٨.

[٣] انظر: المزي، تهذيب الكمال، ج١٧، ص٣٠٨، ٣١٠، و ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٥٣٧، ٥٣٨.

وروى عن الأوزاعي جماعة من التابعين وشيوخه، وجماعات من أقرانهم وكبار العلماء وخلائق لا يحصون[١].

وقد أجمع جميعُ نُقّاد الحديث أمثال: يحيى بن معين، وأبي حاتم الرازي، وابن سعد، والنسائي على أنه كان ثقةً مأموناً، حافظاً حجةً، صدوقاً فاضلاً، خَيِّراً، كثيرَ الحديث[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[٣].

وكان شديدَ التحرِّي في التحمُّل والأداء، فكان لايروى الحديثَ إلا عمن يثق فيه، ولم يكن يقدِّم أو يؤخِّر من ألفاظ الحديث شيئاً. وكان مشهوراً بتخيُّره للأحاديث، وانتقاده للأسانيد، وعرضِه الحديث على أشياخه من صيارفة الآثار، واعتمادِه في رواية السُّنَن على ذاكرته، وحضِّ الناس على الحفظ وتلقّي العلم من أفواه العلماء[٤].

وكان يحرص على الأخذ عن الثقات، ويرى في ذهاب الإسناد ذهاباً للدين، فقال: "ما أذهَبَ العلمَ ذهابُ الإسناد"، وفي رواية: "ما ذهابُ العلم إلا ذهابُ الإسناد"[٥].

وكان يدعو لإصلاح الخطأ واللحن في الحديث الناجم عن جهل الرواة باللغة العربية، فيقول: "إنما اللحن من حَمَلة الحديث، فأعربوا الحديث"[٦]، ومن أقواله في ذلك أيضاً: "لا بأس بإصلاح الخطأ واللحن والتصحيف والتحريف في الحديث"[٧]، وكان يحثّ أصحابَ الحديث على تقويم ما يسمعونه من أخطاء في الحديث، روى ابن عساكر بسنده عن بشر بن بكر قال: "سُئل الأوزاعي فقيل: يا أبا عمرو! الرجل يسمع الحديثَ عن النبي ﷺ فيه لحنٌ، أنقيمه على عربيته؟ قال: نعم! إنَّ رسول الله ﷺ لا يتكلَّم إلا بعربيٍّ"[٨].

---

[١] أبو زكريا محي الله يحيى بن شرف النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج١، ص٢٩٨.

[٢] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٥٣٨.

[٣] ابن حبان، كتاب الثقات، ج٧، ص٦٢.

[٤] عبد الستار الشيخ، الإمام الأوزاعي: شيخ الإسلام وعالم أهل الشام، ص١٧٦.

[٥] أبو زرعة الدمشقي، تاريخه، ص٣١٧، عبد الفتاح أبو غدة، الإسناد من الدين وصفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدِّثين، ص٢٠.

[٦] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الراوية، ص١٩٥.

[٧] الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، ج٢، ص٢٣.

[٨] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج٣٧، ص١٣١.

وقد صنَّف كتابَين في الحديث هما: "المسنَد"، و"السنن في الفقه"، كما صنَّف – أيضاً – كتاباً في مسائل الفقه (الفتاوى)، وكتاباً في "السَّير"، لكن لم يصلنا شيء من الكتب الثلاثة الأولى، أما كتابه "السير" فقد نقله الإمام الشافعي في كتابه "الأم"، والإمام محمد بن الحسن الشيباني في كتابه "السير الكبير"، فلذلك وصلت إلينا نصوصه عن طريقهما[١].

وقد روى له أصحاب الكتب الستة مجموعةً كبيرةً من مروياته.

٤) سعيد بن عبد العزيز (٩٠ – ١٦٧هـ):

هو سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى التَّنُوخي الدمشقي، أبو محمد: الحافظ الحجة، أحد أكابر التابعين، ومن عُبّاد أهل الشام وفقهائهم ومتقنيهم في الرواية[٢].

كان من المتقنين في الرواية، وآيةً في الحفظ، وكان يقول: "ما كتبتُ حديثاً قطُّ"، يعني كان يحفظ، لذا قال الإمام أحمد بن حنبل: "ليس بالشَّام أصحّ حديثاً منه"، وقال الحاكم: "هو لأهل الشَّام كمالكٍ لأهل الحجاز في التقدُّم والفقه"[٣].

روى عن: عبد العزيز بن صُهَيب، والزهري، وربيعة بن يزيد الدمشقي، وبلال بن سعد، وسليمان بن موسى الأموي، وعطية بن قيس، ومكحول الشَّامي، وأبي الزُّبَير، ويونس بن مَيْسَرة بن حَلْبَس، وجماعة[٤].

وروى عنه: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن المبارك، وبقية بن الوليد، ووكيع بن الجرّاح، والوليد بن مسلم، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو مُسْهِر، وآخرون[٥].

وقد أطلق القولَ بتوثيقه الأئمةُ النقاد أمثال: يحيى بن معين، وأبي حاتم الرازي، والعجلي، والنسائي، وابن سعد، وغيره من الأئمة[٦]، وذكره ابن حبان في الثقات[٧].

وروى له مسلمٌ والأربعة.

---

[١] حسين محمد الملاح، الإمام الأوزاعي محدّثاً حافظاً، ص ٢٥٤، ومروان محمد الشعار، الأوزاعي إمام السلف، ص١٣.

[٢] ابن حبان، كتاب الثقات، ج٦، ص٣٦٩.

[٣] انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٢١٩، ٢٢٠، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٣١، ٣٢.

[٤] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٣١، ٣٢.

[٥] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٣١، ٣٢.

[٦] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٣٢.

[٧] ابن حبان، كتاب الثقات، ج٦، ص٣٦٩.

٥) محمد بن الوَلِيد الزُّبَيْدي (٧٩ – ١٤٩هـ):

هو محمد بن الوليد بن عامر الكِندي الزُّبَيْدِي، أبو الْهُذَيْل الحمصي القاضي: من الثقات الأعلام في رواية الحديث. ومن الحفاظ المتقنين، ومن الفقهاء في الدين.

أقام مع ابن شهاب الزهري عشر سنين حتى احتوى على علمه حتى عُدَّ من الطبقة الأولى من أصحابه، وقال ابن سعد: "كان أعلمَ أهل الشَّام بالفتوى والحديث"، وقال الإمام أحمد بن حنبل: "كان لا يأخذ إلا عن الثقات"[١].

روى عن: الزهري، وسعيد الْمَقْبُري، وعبد الرحمن بن جُبَير بن نُفَير، ونافع مولى ابن عمر، وعمرو بن شُعَيب، والفُضَيل بن فَضَالة، ومكحول الشَّامي، وهشام بن عروة، ويزيد بن شُرَيح الحضرمي، وغيرهم[٢].

وروى عنه: الأوزاعي، وشُعَيب بن أبي حمزة، وأخو أبي بكر الوليد، ويحيى بن حمزة الحضرمي، وعبد الله بن سالم الأشعري، وإسماعيل بن عيّاش، ومحمد بن حرب الخولاني، وبقية بن الوليد، ويحيى بن سعيد العطّار، وآخرون[٣].

أجمع أئمة الحديث أمثال: علي بن المديني، والعجلي، وأبي زرعة الرازي، والنسائي، ودُحَيم على توثيق محمد بن الوليد الزبيدي وإتقانه في رواية الحديث[٤]. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان من فقهاء الدين"[٥].

روى له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وجماعة.

٦) ثَوْرُ بن يزيد الكَلَاعِيّ (ت١٥٣هـ):

هو ثور بن يزيد بن زياد الكلاعي، أبو خالد الحمصي: محدِّث حمص، ومن رجال الحديث الثقات.

---

[١] انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٧، ص٣٢٣، وابن حبان، كتاب الثقات، ج٧، ص٣٧٣، والذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص١٦٢، ١٦٣، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣، ص٧٢٣، ٧٢٤.

[٢] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٧٢٣، ٧٢٤.

[٣] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٧٢٤.

[٤] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٧٢٤.

[٥] ابن حبان، كتاب الثقات، ج٧، ٣٧٣.

رُمي بالقدر، فأخرجه أهل حمص لذلك من بلدهم سحباً، وأحرقو داره، فانتقل إلى المدينة، وتوفي في بيت المقدس. أما بالنسبة لرميه بتهمة القدر فقد دافع عنه الذهبي وقال: إنه قد رجع. وهو مستقيم الحديث، صالح في الشَّاميِّن[١].

روى عن: الزهري، ومكحول الشَّامي، ورجاء بن حَيْوة، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وأبي الزُّبير، وابن جريج، وأبي الزِّناد، وخالد بن مَعْدان، وحبيب الرَّحَبي، وغيرهم[٢].

وروى عنه: بقية بن الوليد، وسفيان بن الثوري، وسفيان بن عيينة، وعيسى بن يونس، ومحمد بن إسحاق، ومالك بن أنس، والوليد بن مسلم، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، وأبو عاصم النَّبيل، وجماعة[٣].

وثَّقه جمعٌ كبيرٌ من الأئمة أمثال: علي بن المديني، ويحيى بن سعيد الأنصاري، والعجلي، وابن سعد، والنسائي[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

أخرج له البخاري والأربعة، فهو من أفراد البخاري.

٧) شُعَيْب بن أبي حَمْزَة (ت١٦٢هـ، وقيل: ١٦٣هـ):

هو شعيب بن أبي حمزة دينار الأموي بالولاء، أبو بِشْر الحمصي: الإمام الحجة المتقن، وأحد حفاظ الحديث الثقات.

كان مَلِيحَ الضبط جيدَ الخطِّ. ولي الكتابةَ لهشام بن عبد الملك بالرَّصَافة. وكتب له كثيراً من الحديث بإملاء الزهري. وكان مِن أثبت الناس في الزهري. أخرج له الستة.[٦].

روى عن: الزهري، وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين، وأبي الزِّناد، وابن الْمُنْكَدِر، ونافع مولى ابن عمر، وهشام بن عروة، وغيرهم[٧].

---

[١] انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٧، ص٣٢٤، وابن عدي، الكامل، ج٢، ص٣١٤، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٦، ص٣٤٤، ٣٤٥، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٧٧، ٢٧٨.

[٢] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٧٧، ٢٧٨.

[٣] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٧٧، ٢٧٨.

[٤] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٧٧، ٢٧٨.

[٥] ابن حبان، كتاب الثقات، ج٦، ١٢٩.

[٦] انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٢٢١، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص١٧٢، ١٧٣.

[٧] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص١٧٢، ١٧٣.

وروى عنه: ابن بِشْر، وبقية بن الوليد، والوليد بن مسلم، ومِسْكِين بن بُكَيْر، وأبو اليَمان، وعلي بن عيّاش الحمصي، وعِدّة[1].

وثَّقه الأئمة أمثال: العِجْلِيّ، وأبي حاتم الرازي، والنَّسائي، وقال أحمد بن حنبل: "ثبت صالح الحديث"[2]، وذكره ابن حبان في الثقات[3].

٨) أبو إسحاق الفَزَاري (ت١٨٨ﻫ):

هو إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة الفَزَاري، أبو إسحاق: الإمام الحجة، شيخ الإسلام، من الفقهاء العُبّاد.

وُلد في الكوفة، وقَدِم دمشقَ وحدَّث بها. وكان من أصحاب الأوزاعي ومعاصريه. وهو الذي علَّم أهلَ الثغر (بيروت وأطرافها) السُّنَةَ، وكان يأمر وينهى، وإذا دخل الثَّغْرَ رجلٌ مبتدعٌ أخرجه. ثم رحل إلى بغداد فأكرمه هارون الرشيد وأجلَّه. وقيل: إن الرشيد أخذ زنديقاً ليقتله فقال: "أين أنت من ألف حديث وضعتُها؟" قال الرجل: "فأين أنت يا عدو الله! عن أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك يَنخِلانها فيُخرجانها حرفاً حرفاً". توفي بثغر المصيصة. قال أبو داود الطيالسي: "مات أبو إسحاق وليس على وجه الأرض أفضلَ منه". له كتب، منها: "كتاب السَّير" في الأخبار والأحداث، نظر فيه الشافعي وأملى كتاباً على ترتيبه ورضيه[4].

روى عن: حُمَيد الطَّويل، وأبي إسحاق السَّبيعي، وأبي طُوالة، والأعمش، وموسى بن عُقْبَة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وجماعة[5].

وروى عنه: معاوية بن عمرو الأزدي، وزكريا بن عَدِيّ، والأوزاعي – وهو من شيوخه –، ومحمد بن سَلام البِيْكَندي، وعبد الله بن المبارك، ومحمد بن كثير الْمِصِّيصي، وغيرهم[6].

---

[1] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص١٧٢، ١٧٣.

[2] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص١٧٣.

[3] ابن حبان، كتاب الثقات، ج٦، ص٤٣٨.

[4] انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٢٧٣، ٢٧٤، وسير أعلام النبلاء، ج٨، ص٥٣٩، ٥٤٣، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٨٠، ٨١.

[5] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٨٠.

[6] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٨٠.

وقد أثنى عليه جميع الأئمة وأطلقوا عليه التوثيق، فقال ابن سعد: "كان ثقةً فاضلاً، صاحبَ سُنّة وغَزْو"[١]، وقال أبو حاتم الرازي: "الثقة المأموم الإمام"، وقال يحيى بن معين: "ثقة ثقة"[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[٣].

٩) بَقِيَّةُ بن الوَلِيد (١١٠ – ١٩٧هـ):

هو بقية بن الوليد بن صائد بن كعب بن حَرِيْز الكَلاَعي الْمِيْتَمي، أبو يُحمِد الحمصي: الإمام الحافظ، محدِّث الشَّام في عصره.

من أهل حمص، كان يُنعَت بالكياسة والظرف. تفقَّه بالأوزاعي. كان شعبة بن الحجاج مبجِّلاً لبقية لَمّا قَدِم عليه. له كتاب في الحديث رواه عن شعبة بن الحجاج، قيل: فيه غرائب انفرد بها.

روى عن: محمد بن زياد الأَلْهاني، وصفوان بن عمرو، وعبد الله بن المبارك، والأوزاعي، وابن جريج، ومالك بن أنس، ومحمد بن الوليد الزُّبَيدي، ومعاوية بن يحيى الصَّدْفي، وأبي بكر بن أبي مريم، وخلق كثير[٤].

وروى عنه: عبد الله المبارك، وشعبة بن الحجاج، والأوزاعي، وابن جريج وهم من شيوخه، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، ووكيع بن الجرَّاح، والوليد بن مسلم، وإسحاق بن راهُوْيَه، وعلي بن حُجْر، وهشام بن عَمّار، وآخرون[٥].

كان معروفاً بالتدليس، ويدلِّس كثيراً فيما يتعلَّق بالأسماء، ويدلِّس عن قوم ضعفاء وعوام، قال عبد الله بن المبارك: "أعياني بقيةٌ يسمِّي الكُنَى ويكني الأسماءَ"[٦]، لذلك تَحرَّى العلماء في قبول رواياته، قال أبو حاتم الرازي: سألتُ أبا مِسْهر عن حديث بقية فقال: "احذرْ أحاديث بقية، وكُنْ منها على تقية، فإنها غير نقية"[٧].

---

[١] ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٧، ص٣٣٩.

[٢] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٨٠.

[٣] ابن حبان، كتاب الثقات، ج٦، ص٢٣.

[٤] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٣٩.

[٥] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٣٩.

[٦] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٣٩.

[٧] انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٢٨٩، ٢٩٠، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٣٩، ٢٤١.

كذلك اشتهر بقية بالتساهل في الرواية، لذلك تحرَّى الكثير من الأئمة في الرواية عنه، والسبب في ذلك كما قال عبد الله بن المبارك: "كان صدوقاً، ولكنه كان يَكتُب عمن أقبل وأدبر"[١].

وكان ثقةً إذا روى عن الثقات، وضعيفاً إذا روى عن غيرهم، قال ابن سعد: "كان ثقةً في روايته عن الثقات، وكان ضعيفَ الرواية عن غير الثقات"[٢].

وكان صالحاً فيما يروي عن أهل الشَّام، وأما عن غيرهم فضعيفٌ، قال عليُّ بن المديني: "صالِحٌ فيما روى عن أهل الشَّام، وأما عن أهل الحجاز والعراق فضعيف جداً"[٣]. وقد أنصف ابن عدي بقيةَ وقال: وهو "في بعض رواياته يُخالِف الثقات، وإذا روى عن أهل الشَّام فهو ثَبْتٌ، وإذا روى عن غيرهم خَلْطٌ...، وإذا روى عن المجهولين فالعُمْدَةُ عليهم والبلاء منهم لا منه، وإذا روى عن غير الشاميين فربما وهم عليهم، وربما كان الوهمُ من الراوي عنه، وبقيةُ صاحبُ حديثٍ، ومن علامة صاحب الحديث أنه يروى عن الصغار والكبار، ويروي عنه الكبارُ من الناس، وهذه صفةُ بقية"[٤].

وقد روى له مسلمٌ حديثاً واحداً متابعةً و لم يخرج له البخاري.

وهؤلاء الذين ذكرتُهم في هذا المبحث من الصحابة والتابعين وأتباعهم هم من كانوا رواد هذه المدرسة الأوائل في بلاد الشَّام، وكانت لهم اليد الطولى، والسابقة الأولى في إثراء علم الحديث روايةً ودرايةً فيها.

ولكن للأسف... لم تستمرّ هذه المدرسة في تخريجها أئمةً وأعلاماً في الحديث النبوي بعد القرن الثاني الهجري، وقد مرّت – هذه المدرسة – خلال تاريخها بمراحل مختلفة في قوة علم الحديث وضعفه، ويلخِّص ذلك الحافظُ الذهبي في كتابه "الأمصار ذوات الآثار" إذ هو يتحدَّث عن دمشق، فما ينطبق عليها لكونها عاصمة الشَّام، ينطبق كذلك على البلاد كلها، يقول رحمه الله تعالى: "دمشق، نزلها عدةٌ من الصحابة، منهم: بلال الصحابي المؤذِّن لرسول الله

---

[١] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٣٩.

[٢] ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٧، ص٣٢٦.

[٣] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٤١.

[٤] ابن عدي، الكامل، ج٢، ص٢٧٦.

ﷺ وغيره، وكَثُر بها العلم في زمن معاوية، ثم في زمن عبد الملك وأولاده، وما زال بها الفقهاء والمقرؤون والمحدِّثون في زمن التابعين وتابعيهم، ثم إلى أيام أبي مُسْهِر، ومروان بن محمد الطَّاطَرِي، وهشام، ودُحَيم، وسليمان بن بنت شُرَحْبِيل، ثم أصحابِهم وعصرِهم...، وتناقص بها العلمُ في المئة الرابعة والخامسة، وكَثُر بعد ذلك، ولا سيما في دولة نور الدِّين، وأيام محدِّثها ابن عساكر، والْمَقَادِسَة النازلين بسفحها، ثم كثر بعد ذلك بابن تيمية والْمِزِّي وأصحابهما"[١].

وكما أشار الحافظ الذهبي فقد توسَّع النشاط العلمي عامةً والحديثي خاصةً في دمشق منذ عصر الحافظ ابن عساكر في القرن السادس الهجري، واستمرَّ علم الحديث نشيطاً في دولة الأمويين، ثم المماليك، فظهر في دمشق الحفاظُ وجهابذة المحدِّثين أمثال: ابن عساكر، وضياء الدين المقدسي، وعلم الدين البِرْزالِي، وابن الصَّلاح الشَّهْرَزُوْري، ويحيى بن شرف النَّوَوي، وابن تيمية الْحَرَّاني، وابن كثير، وابن رجب الحنبلي، وابن ناصر الدين الدمشقي، وغيرهم، الذين يُعتبَر عصرهم من أزهى العصور في الدراسات الحديثية في بلاد الشَّام.

ثم بدأ ضعفُ علوم الحديث بهذه البلاد، ولا سيما بعد دخول تيمور لنك إلى دمشق سنة ٨٠٣هـ، حيث قتل الكثيرَ من أهلها وعلمائها، وأحرق كتبَها وفعل الأفاعيلَ. ويُعَدّ الحافظ محمد بن أبي بكر ابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ) خاتمةَ الحفّاظ الكبار وليس بدمشق فحسب بل ببلاد الشَّام كلها في ذلك العصر.

ومما يشهد لهذا التحديد في ابتداء ضعف علوم الحديث بدمشق قولُ الحافظ ابن حجر في ترجمة محمد بن عبد الرحمن ناصر الدين ابن زُرَيْق الدمشقي (ت٨٠٣هـ): "لم أَر من يستحقّ أن يُطلَق عليه اسم الحافظ بالشَّام غيره"[٢].

ويقول العلامة المسندِ ابن طُوْلُوْن الدمشقي (ت٩٥٣هـ) في ترجمة عائشة بنت محمد بن عبد الهادي الدمشقية (ت٨١٦هـ): "وكانت في آخر عمرها أسندَ أهلِ الأرض، إلا أنه لم ينتفع بها لِخُلُوِّ دمشق من طلبة الحديث"[٣].

---

[١] الذهبي، الأمصار ذوات الآثار، ص٢٣، ٢٧.

[٢] السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج٧، ص٣٠١.

[٣] ابن طولون، القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية، ج٢، ٣١٨.

فيدلّ هذان النَّصّان على دخول الضعف إلى علم الحديث في بلاد الشَّام منذ أوائل القرن التاسع، حيث لم تُنجب هذه البلاد من الحفاظ والمحدِّثين بعد ذلك إلا اثنين، وهما: يوسف بن حسين بن عبد الهادي (ت٩٠٩هـ)، ثم تلميذه محمد بن علي بن طولون الصالحي (ت٩٥٣هـ).

ولَمّا خضعت هذه البلاد لحكم الخلافة العثمانية، واتَّجهت عناية العثمانيين إلى المعقولات، والفقه الحنفي، والتصوُّف وعلوم الآلة؛ ضَعُفت عناية علماء الشَّام بعلم الحديث أكثر مما كانت قبل، وظهر هذا الضعف في مناهج علماء الشَّام بتراجُع الاهتمام بسماع كتب الحديث مقارنةً بالعصرَين الأيوبي والمملوكي، وبندرة التحقيق العلمي في مؤلَّفاتهم الحديثية.

وهكذا كان الضَّعْفُ في علوم الحديث في بلاد الشَّام، قد بدأ قبل العصر العثماني بالتدريج، وتفاوت في العصر العثماني إذْ ينشط حيناً، ويضعف حيناً آخر، كما أنَّ اشتغال علماء الشَّام بالرواية كان أكثر من إتقانهم للدراية، فمؤلَّفاتهم في الدراية ككتب شروح الحديث وتخريجه ومصطلحه تشتمل غالباً على نقولات مجموعة، قلَّ أن يُوجَد فيها استقلال في تحقيق المسائل أو الحكم على الأحاديث[١].

لكننا مع ذلك نجد أنَّ عدداً كبيراً من خيرة علماء الحديث قد ظهروا في هذه البلاد في هذا العهد، الذين لهم أياد بيضاء في خدمة الحديث النبوي من شتّى جوانبه، وقد تحدَّث عن الكثيرين منهم البحاثة الشيخ عمر موفَّق النَّشُوقاتي في كتابه القيّم "جهود علماء دمشق في رواية الحديث الشريف في العصر العثماني"، كما عُرف في أواخر هذا العهد بعضُ علماء هذه البلاد باعتنائهم بالحديث النبوي تصنيفاً وتأليفاً، تدريساً وإفادةً، الذين ذكرهم الأستاذ الدكتور بديع السيد اللحام في بحثه المعنون "جهود علماء دمشق في الحديث النبوي في القرن الرابع عشر الهجري"، لكنه اقتصر فيه على إبراز جهود علماء مدينة دمشق فقط دون غيرهم من مدن الشام.

---

[١] عمر موفّق النَّشُوقاتي، جهود علماء دمشق في رواية الحديث الشريف في العصر العثماني، ص٤٤، ٤٦، بتصرف يسير.

المبحث الثالث: أصَحُّ وأضعَفُ أسانيد مدرسة الحديث في الشَّام:

كان علماء الحديث حريصين أشدَّ الحرصِ على تمحيص الأحاديث ودراسة أسانيدها من خلال حكمهم على الرواة اعتباراً بأنه هو الطريقُ الأمثل لذلك، فإذا ثبت أنَّ رواة حديثٍ ما ثقاتٌ، وأنهم على غاية ما يكونون عدالةً وضبطاً؛ كان خبرُهم من جنسهم. أمّا إذا وُصف الرواةُ بالضعف كان خبرُهم كذلك. ومن هنا تداولوا في مصنَّفاتهم مصطلحَ "أصحّ الأسانيد" إذا كان الرواةُ على أعلى مراتب العدل والضبط، ومصطلحَ "أضعف الأسانيد" إذا كان الرواةُ على أعلى مراتب الضعف، وهذا ما سأعرِّف به في المطلب الآتي، ثم أتعرَّج على الحديث عن أصحِّ وأضعف الأسانيد في مدرسة الحديث في بلاد الشَّام.

المطلب الأول: أصَحُّ أسانيد مدرسة الحديث في الشَّام:

(أ) **تعريف "أصَحّ الأسانيد":**

السند الصحيح هو ذلك السند الذي يَتّصِل من مبدأه إلى منتهاه بنقل العَدْل الضابط ضبطاً تامّاً عن العَدْل الضابط ضبطاً تامّاً، من غير شذوذٍ ولا عِلَّةٍ قادحةٍ[1].

أما "أصحّ الأسانيد" فالمرادُ بها: أنَّ رواة هذه الأسانيد في أعلى مراتب العدالة والضبط، وكلما نقص شيءٌ في الراوي؛ نَزَلتْ مرتبته.

فالأسانيد الصحيحة تَتفاوَتُ في مراتبها ودرجاتها على حسب رواتها وقوة ضبطِهم، وشهرتِهم بالعلم، وغيرِ ذلك، فتَرى في الصحيح ما هو أرفَعُ من غيره من الصحيح أيضاً، وهذا ما أطلق عليه العلماء مصطلح: "أصحّ الأسانيد" على بعض الأسانيد[2].

وفي الحقيقة إنه ليس من السهل أن يحكم المحدِّثُ على سندٍ ما بأنه "أصَحُّ الأسانيد"، إذ ليس هناك ميزانٌ دقيقٌ نستطيع به أن نُفاضِل بين الثقات من رواة الحديث، فإذا وَصَف لنا فلانٌ بأنه ثقةٌ ثبتٌ حجةٌ، ووَصَف الآخرُ بنفس الوصف، فليس هناك معيارٌ يُمكِن به ترجيحُ أحدِهما على الآخر، لذا فإنَّ الكلام على سندٍ ما بأنه "أصَحُّ الأسانيد" هو محض اجتهاد، لا دليلَ عليه[3]، لكن الاعتناء بتتبع "أصحّ الأسانيد" لكل بلدٍيفيدنا من وجهَين: أولهما: ترجيحُ ما

---

[1] انظر: ابن الصلاح، علوم الحديث، ص١١، ١٢، والسخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٢٣، ٢٤، والسيوطي، تدريب الراوي، ج١، ص٧٩، ٨٠.

[2] انظر: رحاب رفعت فوزي عبد المطلب، أصح الأسانيد، ج١، ص٢٥، ٣١.

[3] انظر: أمين القضاة، مدرسة الحديث في البصرة، ص٤٧٤.

عُوْرِضَ منها على غيره. والثاني: تمكُّنُ الناظرِ فيها مِن ترجيح بعضها على البعض الآخر، بالنظر لترجيح القائلين أن تميأ[١]. وبناءاً على ذلك، أُورِد فيما يلي ما قيل في أسانيد الشاميين إنه: "أصح الأسانيد" مُطلَقاً.

(ب) أصَحُّ أسانيد مدرسة الحديث في الشَّام:

قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥هـ) أنَّ أثبت أسانيد الشَّاميين: "عبد الرحمن بن عَمْرو الأوزاعي، عن حَسّان بن عَطِيّة، عن الصحابة ﷺ". وتابَعَ الحاكمَ في ذلك عددٌ من الجهابذة من علماء الحديث في كتبهم[٢].

ورواةُ هذا السند كلهم ثقات حفاظ، فـــ:

١- عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت١٥٧هـ) قد أجمع على توثيقه جميعُ أئمة الحديث ونقاده أمثال: يحيى بن مَعِين، وأبي حاتم الرازي، وابن سعد، والنسائي على: أنه ثقة مأمون، حافظ حجة، صدوق فاضل، خَيِّر، كثير الحديث[٣].

٢- وحَسّان بن عطية الْمُحاربي أبو بكر الدمشقي (ت١٢٠هـ)، قال فيه ابن حجر: "ثقة فقيه عابد، من الرابعة[٤].

٣- أما الصحابةُ فكلهم عُدُوْلٌ بتعديل الله تعالى لهم وثنائه عليهم في تنْزيله الحكيم، وكذلك ثناء رسوله ﷺ في عدد من أحاديثه الشريفة. قال الإمام النَّووي (ت٦٧٦هـ): "الصحابةُ كلهم عدولٌ مَن لابس الفِتَنَ وغيرهم بإجماع من يعتدّ به"[٥]، وقال الحافظ ابن حجر: "اتَّفق أهلُ السنة على أنَّ الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذٌ من المبتدعة"[٦].

فرواةُ هذا السند كلهم متصفون بأعلى صفات العدالة والضبط؛ لذلك استحقّ هذا السند عن جدارة بأن يُطلَق عليه "أصحّ الأسانيد"، وقد أشار إلى أهمية هذا الإسناد الإمامُ علي

---

[١] السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٤٥.

[٢] الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص٥٦، وانظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج١، ص٢٤٩، السيوطي، تدريب الراوي، ج١، ص١١٢.

[٣] انظر: ابن حبان، كتاب الثقات، ج٧، ص٦٢، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٥٣٨.

[٤] ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٩٦.

[٥] السيوطي، تدريب الراوي، ج١، ص٢٣٣.

[٦] ان حجر، الإصابة، ج١، ص٢٣.

بن المديني (ت٢٣٤هـ) أثناء حديثه عن الأئمة الذين يدور عليهم الإسناد في الأمصار الإسلامية، فقال: "نظرتُ فإذا الإسنادُ يدور على سِتّة: الزهريّ، وعمرو بن دينار، وقتادة [بن دعامة السَّدوسي]، ويحيى بن أبي كثير، وأبي إسحاق السَّبيعي، وسليمان بن الأعمش. ثم صار علمُ هؤلاء السِّتَة إلى أصحاب الأصناف، فمِمّن صنَّف: من أهل الحجاز: مالك بن أنس، وابن جُرَيج، ومحمد بن إسحاق، وسفيان بن عيينة.

ومن أهل البصرة: شعبة [بن الحجّاج]، وسعيد بن أبي عَرُوْبَة، وحَمّاد بن سلمة، ومَعْمَر، وأبو عَوَانة. ومن أهل الكوفة: سفيان الثوري. ومن أهل الشَّام: الأوزاعي. ومن أهل واسِط: هُشَيْم بن بَشِير"[١].

المطلب الثاني: أضعَفُ أسانيد مدرسة الحديث في الشَّام:

(أ) تعريف "أضعف الأسانيد":

السند الضعيف هو ذلك السند الذي يكون فيه راوٍ ضعيفٌ أو أكثَرُ، أو يكون فيه سببٌ آخر من أسباب الضعف كالانقطاع وغيره[٢].

كما تكلَّم علماء الحديث في "أصحّ أسانيد فلانٍ"؛ فقد تكلّموا كذلك عن "أضعف أسانيد فلانٍ"، وهم يصفونها أيضاً بـ"أوهى الأسانيد"، و"أوهن الأسانيد". فقسَّموا "أضعف الأسانيد" إلى قسمين رئيسين: إما أن يكون ذلك بالنظر إلى البلدان فيقولون – مثلاً –: "أضعف أسانيد المكيين"،، وإما أن يكون بالنسبة إلى الصحابي، فيقولون – مثلاً –: "أضعف أسانيد أبي هريرة ﷺ"[٣].

وفائدةُ معرفة "أضعف الأسانيد" لكلٍّ من هذين القسمين، هي: ترجيحُ بعض الأسانيد على بعض، وتمييزُ ما يَصلُح للاعتبار مما لا يَصلُح، يقول الحافظ ابن حجر: "وليس هو عريّاً عن الفائدة، بل يُستفاد من معرفته ترجيحُ بعض الأسانيد على بعض، وتمييزُ ما يَصلُح للاعتبار مما لا يَصلُح"[٤].

---

[١] علي بن المديني، العلل، ص٣٨.

[٢] انظر: ابن الصلاح، علوم الحديث، ص٤١، والسخاوي، فتح المغيث، ج١، ص١٧١، والسيوطي، تدريب الراوي، ج١، ص٢٦٣، ٢٦٤.

[٣] انظر: الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص٥٦، ٥٨.

[٤] ابن حجر، النكت كتاب ابن الصلاح، ج١، ص٤٥٤.

وذلك أنَّ الحديث الأقلّ ضعفاً أَوْلَى بالاعتبار من الأكثر ضعفاً، ولا يُمكن أن يُعرَف ذلك إلا بالمفاضلة بين الأحاديث الضعيفة[١].

(ب) أضعف أسانيد مدرسة الحديث في الشَّام:

ذكر الحاكم" أضعفَ أسانيد الشَّاميين" ضِمن أضعف أسانيد البلدان، فقال: إنها "محمد بن سعيد المصلوب، عن عبيد الله بن زَحْر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة ﷺ"[٢].

وهذا أضعف الأسانيد في مدرسة الحديث في الشَّام، وليس هناك سندٌ آخر غيره، الذي يُعَدّ في أضعف أسانيد الشَّاميين.

أمّا سببُ تضعيف المحدِّثين هذا السند فهو بسبب رواته، وذلك فإنَّ منهم مَن رُمي بالوضع في الحديث، ومنهم مَن اتُّهِم بالضعفِ في روايته، ومنهم مَن عُرف بخِفّة الضبط في روايته، كما يظهر لنا ذلك من خلال ما قاله أئمة الحديث ونقاده في حقِّهم تجريحاً وتضعيفاً، وها هي تراجمهم المختصرة مع أقوال الأئمة فيهم:

١) محمد بن سعيد المصلوب: هو محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي الدمشقي الشَّامي المصلوب، من السادسة. كذَّبه جميع الأئمة، فقد وضع أربعةَ آلاف حديث، صلبه الخليفة العباس أبو جعفر المنصور على الزندقة[٣].

٢) عن عبيد الله بن زَحْر: هو عُبَيد الله بن زَحْر الضَّمْري مولاهم، الإفريقي، قال ابن حجر: "صدوق يُخطئ، من السادسة". وقال فيه الذهبي: "وهو إلى الضعف أقرب"[٤].

٣) علي بن يزيد: هو علي بن يزيد بن أبي زياد الألهاني، أبو عبد الملك الدمشقي، ضعيف، من السادسة، مات سنة ١١٠[٥].

---

[١] انظر: أمين القضاة، مدرسة الحديث في البصرة، ص٤٨٤.

[٢] الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص٥٨، وانظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج١، ص٤٥٧، ٤٥٨، والسيوطي، تدريب الراوي، ج١، ص٢٦٧.

[٣] انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥١٠.

[٤] انظر: الذهبي، المغني في الضعفاء، ج٢، ص٤١٥، وابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٥٧، ٤٥٨.

[٥] انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٣٧.

٤) القاسم: هو القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي صاحب أبي أمامة، صدوق، يُغرِب كثيراً، من الثالثة، مات سنة ١١٢هـ[١].

فجميع رواة هذا السند ضعفاء، فهم إما عُرفوا بالوضع في الحديث، أو بضعفهم الشديد في روايته، مما أدَّى ذلك إلى نزول هذا السند إلى أسفل مراتب الضعف، فبناءاً على ذلك استحقّ هذا السند أن يُقال فيه إنه: "أضعف أسانيد الشاميين".

المبحث الرابع: التدليس في مدرسة الحديث في الشَّام:

المطلب الأول: تعريف التدليس:

(أ) "التدليس" لغةً واصطلاحاً:

لغةً: "التدليس" مشتقٌّ من "الدَّلَس" وهو الظَّلام، أو اختلاطُ النُّورِ بالظُّلمة، ومنه "التدليس" ومعناه: كتمانُ العيب، ومنه تدليسٌ في البَيْع، وهو كتمانُ العيبِ في السِّلعة على المشتري، فيُوهم السَّلامةَ منه. ومنه يُقال: "فلانٌ دَلَّس في البيع وفي كل شيءٍ" إذا لم يبيِّن عيبَه[٢].

واصطلاحاً: هو إخفاءُ عَيْبٍ في الإسناد وتحسينٌ لظاهره[٣]، يعني: التمويهُ في اتصال إسناد الحديث أوْ شخصِ راويه[٤].

أنواع التدليس:

قسَّم علماء الحديث "التدليس" إلى قسمين، هما: "تدليس الإسناد"، و"تدليس الشيوخ"، ثم فرَّعوهما إلى عدة أنواع، ومن أشهرها: "تدليس التسوية" و"تدليس العطف" وتدليس القطع" و"تدليس البلدان"، وهذا تعريف وجيز لجميع هذه الأنواع:

الأول: تدليس الإسناد: هو أن يروي الرَّاوي عمَّن لَقِيَه ما لم يسمعه منه، أو مَن عاصَره ولم يَلْقَه، بصيغةٍ تَحتمِل السَّماعَ وعدمَه[٥]، كأن يقول: "عن فلان قال"، أو "أنَّ فلاناً قال"، أو "قال فلانٌ"، ليُوهِم غيرَه أنه سَمِعَه منه.

---

[١] انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٨٠.

[٢] انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج٦، ص٨٦.

[٣] محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص٩٦.

[٤] نور الدين عتر، أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال، ص١٥٩.

[٥] انظر: العراقي، التقييد والإيضاح لِما أُطلق وأُغلق من كتاب ابن الصَّلاح، ج١، ص٤٤٦، وابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج٢، ص٥٥٩.

الثاني: تدليس الشُّيُوخ: هو أن يروي الرَّاوي عن شيخٍ حديثاً سَمِعَه منه، فيُسَمِّيه، أو يُكَنِّيْه، أو يَنْسبه، أو يَصِفه، على خِلاف ما اشتهر به بين الناس لكيلا يُعرَف[١]. وكان القدماءُ يُسَمّون الفعلَ: "تجويداً" فيقولون: "جَوَّده فلانٌ"، أي: ذَكَر مَن فيه مِن الأجوادِ الثِّقات، وحَذَف غيرَهم مِن الضُّعفاء[٢].

الثالث: تدليس التسوِية: هو أن يروي المدلِّسُ حديثاً مِن طريق فيه راوٍ ضعيفٌ بين ثقتَيْن لَقِيَ أحدُهما الآخرَ، فيُسقِط المدلِّسُ الرَّاوي الضَّعِيفَ مِن بين ثقتَين ويروي عنهما بلفظٍ مُحتملٍ لسَمَاعِ أوّلِ الثِّقَتَيْن مِن الآخر[٣]، فيُصبح السندُ ثقةً عن ثقةٍ، لِيُحْكَمَ له بالصِّحَّة.

الرابع: تدليس العَطْف: هو أن يصرِّح المدلِّسُ بالتحديث في شيخٍ له، ويَعطِف عليه شيخاً آخرَ له، ولا يكون سَمِعَ ذلك من الثاني[٤].

الخامس: تدليس الْقَطْع: هو يُسَمّى أيضاً بـ"تدليس السُّكوت"، وهو أن يُسقِط الراوي صيغةً من صِيَغ الرِّواية، ويَقتصر فقط على اسم الشيخ، بحيث يقول: "حَدَّثَنا" ثم يسكت، ثم يتبدئ كلامَه قائلاً: "فلانٌ عن فلانٍ" مُوهِماً أنه سمع منه[٥].

السادس: تدليس البلدان (أو البلاد): هو إذا قال المِصْرِيُّ: "حَدَّثَني فلانٌ بالأندلس"، وأراد موضعاً بالقَرَافَة. أو قال: "بزقَاق حلب" وأراد موضعاً بالقاهرة. أو قال البغداديُّ: "حَدَّثَني فلانٌ بما وراء النَّهر"، وأراد نَهرَ دِجْلَة[٦].

(ب) حكم التدليس:

أمَّا حكمُ التدليس في الإسناد فإنه يختلف باختلاف الحامل عليه، فإن كان الحاملُ عليه إرادةَ إخفاءِ أمر الحديث لكونه غيرَ مقبولٍ؛ حُرِّم ذلك. وإن كان الحاملُ عليه كون المروي عنه أصغر

---

[١] انظر: ابن الصلاح، علوم الحديث، ص٧٤، والعراقي، التقييد والإيضاح، ج١، ص٤٥٠، وابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج٢، ص٥٦٠، والسيوطي، تدريب الرَّاوي، ج١، ص٣٦٠.

[٢] السيوطي، تدريب الرَّاوي، ج١، ص٣٥٧.

[٣] انظر: العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص١١٦-١١٧، والعراقي، التقييد والإيضاح، ج١، ص٤٤٦، وابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج٢، ص٦٢١.

[٤] انظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج٢، ص٥٦١.

[٥] في "تعريف أهل التقديس"، ص ٦٨.

[٦] ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج٢، ص٦٥١.

سِنًّا، أو نازل الرواية؛ كُره. وإن كان الحاملُ عليه إرادةَ اختبارِ انتباهِ السامع أو قوةِ حفظه؛ فهذا أمر جائز.

وحكم تدليس الشيوخ فهو مكروهٌ عند علماء الحديث؛ لأن المدلِّس ذكر شيخَه بما لا يُعْرَف به، فقد دعا إلى جهالته، فربَّما يَبحث عنه الناظرُ فيه فلا يعرفه، ولِمَا في ذلك من تضييع المروي عنه؛ ويختلف الحالُ في كراهة هذا القسم باختلاف القصد الحامل عليه، وربما يصل إلى الحرام إذا كان الحاملُ على التدليس، هو ضَعْفُ المروي عنه، فيدلِّسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء، وهذا يتضمَّن الغِشَّ والخيانةَ[1].

أما "تدليس التسوية" فقد قالوا فيه: إنه شَرُّ أقسام التدليس؛ لِما فيه من الغِشّ والتغطية وقصد التعمية، وربما يلحق الثقةَ الذي هو دون الضعيفِ الضَّرَرُ من بعد تبيُّن الساقط بإلصاق ذلك به مع براء ته[2]. فالمدلِّس على هذه الكيفية يجب أن يكون مردودَ الروايةِ.

أما "تدليس العطف" و"تدليس القطع" فحكمُ كلٍّ منهما كحكم "تدليس السند".

أما "تدليس البلدان" فكرهه المحدِّثون لكونه يُوهِم الرحلةَ في طلب الحديث؛ وقال الحافظ ابن حجر: "حكمه الكراهة؛ لأنه يدخل في باب التشبُّع وإيهام الرحلة في طلب الحديث، إلا إن كان هناك قرينةٌ تَدُلُّ على عدم إرادة التكثير فلا كراهة"[3].

المطلب الثاني: التدليس في مدرسة الحديث في الشَّام:

ذكر الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) في كتابه "معرفة علوم الحديث" البلدانَ التي اشتهرت بالتدليس فقال: "أهلُ الحجاز، والحرمَيْن، ومصر، والعَوالي؛ ليس التدليسُ من مذهبهم، وكذلك أهلُ خراسان، والجبال، وأصبهان، وبلاد فارس، وخوزستان، وما وراء النهر (نهر جيحون)، لا يُعلَم أحدٌ من أئمتهم دَلَّس. وأكثَرُ المحدِّثين تدليساً أهلُ الكوفة، ونفرٌ يسيرٌ من أهل البصرة. فأمّا مدينةُ السَّلام بغداد...، فلم يُذكَر عنهم ذلك إلا أبو بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي"[4].

---

[1] انظر: النووي، إرشاد طلاب الحقائق لمعرفة سنن خير الخلائق ﷺ، ص ٩٤.

[2] انظر: السخاوي، فتح المغيث،ج١، ص٢٢١ ٢٢٧.

[3] ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج٢، ص٥٩٤.

[4] الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص١١١، ١١٢.

لقد وافق على هذه العبارةِ كلٌّ مَن ألَّف في علوم الحديث أو المصطلح دون أي تعليقٍ عليها، ولكننا لو نظرنا نظرةً سريعةً في كتب المدلِّسين لوجدنا غير ذلك، فقد وُجد التدليسُ في كل بلد من البلدان التي اشتهرت بالرواية في الحديث مثل: مكة، والمدينة، والشَّام، ومصر، واليمن، وغيرها، لكن بالتفاوُت في النسبة والكمية.

أشهر المدلِّسين في الشَّام:

وهذه أسماء بعضِ مَن عُرف بالتدليس من الرواة الشَّاميين، والتي أنقلها من كتاب "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" للحافظ ابن حجر، الذي ذكرهم فيه مرتَّبين في خمس طبقات تالية، وهي:

الطبقة الأولى: مَن لم يُوصَف بالتدليس إلا نادراً، والشَّاميون من هذه الطبقة ثلاثة أشخاصٍ، وهم:

١) أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي القاضي البَتَلْهي[١]: أكثر عن أبيه عن جَدِّه، فقال أبو حاتم الرازي: "سمعتُه يقول: لم أسمع من أبي شيئاً"، وقال أبو عَوَانة الإسفرائيني: "أجاز له أبوه، فروى بذلك"[٢]؛ يعني أنه لم يبيِّن كونَها إجازةً، وهذا نوعٌ من التدليس.

٢) وإسحاق بن راشد الْجَزَري الرَّقِّي، أبو سليمان الْحَرَّاني (مات في خلافة أبي جعفر): كان يُطلِق: "حَدَّثَنا" في الوِجَادة، فإنه حدَّث عن الزهري، فقيل له: "أين لقيتَه؟"، قال: "مررتُ ببيت الْمَقْدِس فوجدتُ كتاباً له"[٣].

٣) وعبد الله بن زيد بن عمرو الْجَرْمِي، أبو قِلابة (ت١٠٤، وقيل غير ذلك): التابعي المشهور، معروفٌ بكينته، وصفه بالتدليس الذهبيُّ والعلائيُّ[٤].

الطبقة الثانية: مَن احتمل الأئمةُ تدليسَه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلةِ تدليسه لِما روى، وممن عُرف بالتدليس من الشَّاميين في هذه المرتبة خمسةٌ، وهم:

---

[١] نسبةً إلى "بيت لهيا" من أعمال دمشق.

[٢] انظر: ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص٧٤، ٧٥.

[٣] انظر: انظر: ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص٧٦، ٧٧.

[٤] انظر: ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص٨٥.

١) إبراهيم بن سليمان الأَفْطَس الدمشقي: أشار البخاري إلى أنه كان يدلِّس عن مكحول الشَّامي[١].

٢) جُبَير بن نُفَير بن مالك بن عامر الحضرمي (ت٧٥هـ، وقيل: ٨٠هـ): من ثقات التابعين، وصفه الذهبي بالتدليس عن كبار الصحابة[٢].

٣) الحسن بن مسعود أبو علي الدمشقي، ابن الوزير (ت٥٤٣هـ): محدِّث مُكثِر، مذكور بالحفظ، وصفه ابنُ عساكر بالتدليس[٣].

٤) خالد بن مِعْدان ابن أبي كُرَيب الكَلاَعي، أبو عبد الله الحمصي (ت١٠٣هـ، وقيل: ١٠٤هـ): الثقة المشهور، قال الذهبي: "كان يُرسِل ويدلِّس"[٤].

٥) سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى التَّنُّوخي، أبو محمد الدمشقي (ت١٦٧هـ): ثقة من كبار الشَّاميين من طبقة الأوزاعي، رُمي بالتدليس عن أبي الحسن بن القطان، لم يثبت أنه سمعه منه، كان يروي عن زياد بن أبي سَوْدَة فيقول: "عن أبي الحسن بن القطان"[٥].

الطبقة الثالثة: مَن أكثر مِن التدليس فلم يحتجّ الأئمةُ من أحاديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسماع، ومنهم من رُدَّ حديثه مُطلَقاً، ومنهم مَن قبله، والشَّاميون منهم ثمانيةٌ، وهم:

١) إسماعيل بن عَيّاش بن سُلَيم أبو عُتْبَة العَنْسِي (١٨١هـ): عالِم أهل الشَّام في عصره، أشار يحيى بن معين ثم ابن حبان إلى أنه كان يدلِّس[٦].

٢) صَفْوان بن صالِح بن دينار الدمشقي، أبو عبد الملك المؤذِّن (ت٢٣٨هـ): وثَّقه أبو داود ونسبه إلى تدليس التسوية[٧].

٣) عبد الله بن مَرْوان أبو شيخ الْحَرَّاني: قال ابن حبان: "يُعتبَر حديثُه إذا بيَّن السَّماعَ في خبره"[٨]، يعني أنه كان يدلِّس.

---

[١] انظر: ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص٩٨.

[٢] انظر: ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص١٠١، ١٠٢.

[٣] انظر: ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص١٠٦.

[٤] انظر: ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص١١٠.

[٥] انظر: ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص١١١، ١١٢.

[٦] انظر: ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص١٣١، ١٣٢.

[٧] انظر: ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص١٣٥.

[٨] انظر: ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص١٣٦.

٤) محمد بن مُصَفَّى ابن بهلول القرشي، أبو عبد الله الحمصي (ت٢٤٦هـ): ذكره أبو زُرْعَة الدمشقي فيمن كان يسوِّي الحديثَ لبقية بن الوليد[١].

٥) مُحْرِز بن عبد الله أبو رجاء الْجَزَري: من أتباع التابعين، وصفه ابن حبان بالتدليس[٢].

٦) مُصْعَب بن سعيد أبو خَيْثَمة الْمِصِّيْصي: وصفه ابن حبان بالتدليس[٣].

٧) مكحول الشَّامي، ابن أبي مسلم شَهْراب بن شاذل، أبو عبد الله الْهُذَلِي (ت١١٢هـ): من التابعين، الفقيه المشهور، وصفه بالتدليس ابنُ حبان، وأطلق الذهبي أن كان يدلِّس[٤].

٨) يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الْهَمْداني الأشعري الدمشقي (ت١٣٠هـ): وصفه أبو مُسْهِر بالتدليس[٥].

الطبقة الرابعة: مَن اتّفق على أهم لا يُحْتَجّ بشيء من حديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسَّماع، ومنهم مَن رُدَّ حديثه مُطلَقاً، و لم يُذكَر من الشَّاميين في هذه المرتبة إلا ثلاثة، وهم:

١) بَقِيَّة بن الوليد بن صائد بن كعب الكَلاَعي الْمِيْتَمي، أبو يُحمِد الحمصي (١١٠ – ١٩٧هـ): المحدِّث المشهور، كان معروفاً بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين، وصفه الأئمة بذلك[٦]، وكان يدلِّس كثيراً فيما يتعلَّق بالأسماء، ويدلِّس عن قوم ضعفاء وعوام، قال عبد الله بن المبارك: "أعياني بقيةٌ يسمِّي الكُنَى ويكني الأسماءَ"[٧].

٢) محمد بن عيسى بن القاسم بن سُمَيْع الأُمَوي، أبو سفيان الدمشقي (ت٢٠٤هـ): وصفه ابن حبان بالتدليس[٨].

٣) الوليد بن مسلم القرشي، أبو العباس الدمشقي (ت١٩٤هـ): موصوف بالتدليس الشديد مع الصِّدْق[٩].

---

[١] انظر: ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص١٥٢، ١٥٣.

[٢] انظر: ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص١٥٣.

[٣] ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص١٥٤.

[٤] ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص١٥٦.

[٥] ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص١٦٠، ١٦١.

[٦] ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص١٦٣، ١٦٤.

[٧] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٣٩.

[٨] ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص١٦٩، ١٧٠.

[٩] ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص١٧٠.

الطبقة الخامسة: مَن ضُعِّف بأمرٍ آخر سِوى التدليس فحديثُهم مردودٌ ولو صرَّحوا بالسماع، ومَن وُصف بذلك من الشَّاميين في هذه المرتبة اثنان، وهما:

١) عبد الله بن واقِد، أبو قتادة الْحَرَّاني (ت٢٠٧هـ): متفق على ضعفه، وصفه أحمد بن حنبل بالتدليس[١].

٢) عثمان بن عبد الرحمن الطَّرَائفي الْحَرَّاني (ت٢٠٢هـ، وقيل: ٢٠٣هـ): قال ابن حبان: "روى عن أقوامٍ ضِعافٍ أشياءَ، فدلَّسها عنهم"[٢].

ويُلاحَظ مما سبق: أنَّ الذين عُرفوا بالتدليس في الرواة الشَّاميين فإنَّ عددهم لا يتجاوز عن (٢١) شخصاً فقط، ومنهم ثمانية أشخاص ممن لا يقدح التدليس في عدالتهم لذلك لم يُضَعَّفوا، وهم أصحاب المرتبة الأولى والثانية، وقد أخرج لهم الشيخان في صحيحيهما.

ومنهم ثمانية أشخاص ممن لم يُعرَفوا بكثرة التدليس، وهم أصحاب الطبقة الثالثة.

أما الذين أكثروا من التدليس من أهل الشَّام، بحيث اتَّفق العلماء على ضرورة تصريحهم بالسماع فلا يتجاوز عددهم عن ثلاثة أشخاص فقط، وهم أصحاب الطبقة الرابعة.

أما الذين تُرَدّ رواياتهم لغير التدليس ولو صرّحوا بالسماع، فهم اثنان فقط من الطبقة الخامسة.

وهذا يدلّ على قلة التدليس في مدرسة الحديث في بلاد الشام، حيث لم يتعدَّ مجموع عدد المدلِّسين في جميع الطبقات أكثر من (٢١)، بينما الذين وُصفوا بالتدليس في الكوفة يبلغ عددهم (٤٣)، والبصرة يبلغ عددهم (٢٥).

المبحث الخامس: الإرسال في مدرسة الحديث في الشَّام:

المطلب الأول: تعريف الإرسال:

(أ) تعريف "الإرسال" لغةً واصطلاحاً:

لغةً: "الإرسال" مصدر "أرسل يُرسِل"، ومعناه: الإطلاق وعدمُ المنعِ، فيُقال: "فلانٌ أرسل الشيءَ" أي أطلقه وأهمله[٣].

---

[١] ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص١٧٨.

[٢] ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص١٨٠.

[٣] انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج١١، ص٢٨٥.

واصطلاحاً: هو رواية الرجل عمن لم يسمع منه[١]. ومنه "الحديثُ المرسَلُ"، لقد وردت له عدة تعريفات، ومنها: "هو ما أضافه التابعيُّ – سواء كان الكبيرَ أو الصغيرَ – عن رسول الله ﷺ قولاً، أم فعلاً، أم تقريراً، أم غيرَ ذلك، صريحاً كان أم كنايةً، دون أن يذكر الواسطةَ التي تلقَّى عنها الحديثَ"[٢].

وهذا أشهَرُ تعريفات "الْمُرسَل" عند كثير من علماء الحديث، وهو المعتمَد عليه عند عامتهم[٣].

(ب) حكم المرسَل:

الحديث المرسَل دائرٌ بين احتمالَي الصِّحّة والضعف، فإذا احتفَّ بقرائن تقوِّيه؛ ينبغي أن يُعمَل به ويُحتَجّ، وفي ذلك منتهى العمل في هذه المسألة بين الأئمة والفقهاء، والله أعلم[٤].

(جـ) مراسيل الصحابة:

ومما يجب الانتباه هنا أنَّ الخلاف في الاحتجاج بالْمُرسَل لا يدخل فيه مراسيلُ الصحابة، فقد اتفقت الأمة على قبول رواية أحداث الصحابة، قال الحافظ ابن الصلاح: "ثم إنا لم نَعُدَّ في أنواع المرسَل ونحوه ما يُسَمَّى في أصول الفقه: (مرسل الصحابي)، مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة، عن رسول الله ﷺ و لم يسمعوه منه؛ لأنَّ ذلك في حكم الموصول المسنَد،؛ لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالةُ بالصحابي غيرُ قادحةٍ؛ لأن الصحابة كلهم عُدُوْلٌ"[٥].

فمُرسَل الصحابيِّ محكومٌ بصحته، وفي الصحيحَيْن من ذلك ما لا يُحصَى؛ لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة، وكلهم عدولٌ، ورواياتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رَوَوْها بيَّنوها.

---

[١] السيوطي، تدريب الراوي، ج١، ص٢٩٧.

[٢] انظر: السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٢٣٩، ٢٤٠.

[٣] انظر للتفصيل: حصة بنت عبد العزيز الصغير، الحديث المرسل بين القبول والرد، ج١، ص١٨٠، ٢٠٤.

[٤] انظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص٣٧٢، ٣٧٣. لقد دارتْ حول حكم المرسَل مناقشات كثيرة استوفاها دراسةً وبحثاً الحافظُ العلائيُّ في كتابه القيم "جامع التحصيل في أحكام المراسيل"، ويُرجَع إليه من يريد التوسُّعَ في ذلك.

[٥] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص٥٦.

المطلب الثاني: الإرسال في مدرسة الحديث في الشَّام:

إذا تتبّعنا الأحاديثَ التي رواها الشَّاميون فنجد معظمها مراسيل ومقاطيع، ولعلَّ السبب في ذلك يعود إلى الثقة المتبادلة التي كانت موجودةً بين التابعين هناك، وأنَّ الوضع في الحديث كان ضعيفاً فيها بخلاف العِراقَيْن (الكوفة والبصرة)، لذا لم ير أهلُ الشَّام ما يدعوهم إلى الإسناد، فنتيجةً لذلك كثرت في أحاديثهم مراسيل ومقاطيع، غير أنَّ الحاجة إلى الإسناد ظهرت حين كَثُر الوضع في الحديث.

وكان الإمام ابن شهاب الزُّهري (ت١٢٤هـ) أحدَ ممن نبَّه الشَّاميِّين إلى ضرورة الإسناد حين وجدهم يروون الأحاديث دون سند، فعن عُتْبَة بن أبي حكيم قال: جلس إسحاقُ بن عبد الله بن أبي فَرْوَة بالمدينة في مجلس الزهريِّ قريب منه فجعل يقول: "قال رسول الله ﷺ"، فقال [الزهري]: مالَك قاتلك الله! ما أجرأك على الله يا ابن أبي فروة! ألا تُسنِد أحاديثَك؟ تحدِّثونا بأحاديث ليس لها خُطُمٌ ولا أَزِمَّةٌ!"[1].

وقال أيضاً لأهل الشَّام معبِّراً عن ضِيقه من عدم إسنادهم: "يا أهل الشَّام! ما لي أرى أحاديثكم ليس لها أزمة ولا خطم". فمنذئذٍ تمسَّك الشَّاميون بالأسانيد كما قال الوليد بن مسلم[2].

لكننا مع ذلك نجد بين الرواة الشاميين عدداً لا بأس به من المرسِلين، الذين أشار إليهم الإمام ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) في كتابه "المراسيل"، وقد ذكر فيه ما يَقرُب من خمسمئة ترجمة للرواة المرسِلين من التابعين وأتباعهم، الذين وقع الإرسال في رواياتهم، إمّا لكونهم من التابعين فرفعوا أحاديث إلى النبي ﷺ دون ذكر الواسطة بينهم وبينه، أو أرسلوا عن شيوخ لم يدركوهم، أو لم يسمعوا منهم. وذكر كذلك في هذا الكتاب ما أسقط فيه تابعُ التابعيِّ الواسطةَ بينه وبين التابعي، وما رواه الراوي عمن لقيه وسمع منه ما لم يسمعه منه، كما ذكر فيه أيضاً ما تلقَّاه الراوي من كتاب، وهذا يفيد أنه أراد بالإرسال "مُطلَق الانقطاع".

فأذكر فيما يلي هؤلاء الرواة الشاميين الذين أشار إليهم ابن أبي حاتم الرازي بإرسالهم الأحاديثَ في كتابه المذكور:

---

[1] ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٨، ص١٧١.

[2] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٥، ص٣٣٤.

أشهر الْمُرسِلين الشَّاميين:

لم يشتهر من الرواة الشاميين أحدٌ بالإرسال غير مكحول بن أبي مسلم شهراب بن شاذل الْهُذَلِي الدمشقي (ت١١٢هـ)، كما ذكر الحاكم النيسابوري في معرض حديثه عن "المرسَل"؛ حيث حدَّد مَن اشتهر مِن الرواة بالإرسال في الأمصار الإسلامية، فقال: "وأكثَرُ ما تُروَى الْمَراسِيلُ من أهل المدينة عن: سعيد بن المسيّب، ومن أهل مكة: عن عطاء بن أبي رَبَاح، ومن أهل مصر عن: سعيد بن أبي هلال، ومن أهل الشَّام عن: مكحول الدمشقي، ومن أهل البصرة عن: الحسن بن أبي الحسن البصري، ومن أهل الكوفة عن: إبراهيم بن يزيد النَّخَعي"[1].

لقد أرسل مكحولٌ عن النبي ﷺ، وعن أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عَفَّان، وسعد بن أبي وَقَّاص، وأبي عُبَيدة بن الْجَرَّاح، وعبد الله بن عمر، وأُبَيّ بن كعب، وثَوْبان مولى رسول الله ﷺ، وعُبادة بن الصامت، وأبي هريرة، وعائشة، وأبي ثَعْلَبة الْخَشَنِي، رضي الله عنهم أجمعين[2].

من لم يشتهر بالإرسال من الشَّاميين:

لقد عُرف بالإرسال غيرُ واحدٍ من الرواة الشاميين، لكنهم لم يشتهروا بذلك، وقد ذكرهم ابن أبي حاتم الرازي في كتابه "المراسيل"، وهم:

١) إبراهيم بن أبي عَبْلَة الْمَقْدِسي الرَّمْلي: أرسل عن عبادة بن الصَّامت رضي الله عنه[3].

٢) أحْزَاب بن أَسِيد، أبو رُهْم السَّماعي: أرسل عن النبي ﷺ[4].

٣) أرطأ بن الْمُنْذِر بن الأسود، أبو عَدِيّ الحمصي (ت١٦٣هـ): قال أبو حاتم الرازي: "لم يسمع من عُبَادة بن نُسَي شيئاً"[5].

٤) أسد بن وَدَاعة الْحِمْصِيّ: أرسل عن أبي هريرة رضي الله عنه[6].

---

[1] الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص٢٥.

[2] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٢١١، ٢١٣. والمزي، تهذيب الكمال، ج٢٨، ص٤٦٤، ٤٦٦، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٤٨.

[3] أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، كتاب المراسيل، ص١١.

[4] ابن أبو حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص١٥، وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٩٩.

[5] ابن أبو حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص١٧، وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص١٠٣،١٠٢.

[6] ابن أبو حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص١٦.

٥) بَقِيَّة بن الوليد بن صائد، أبو يُحمِد الحمصي (ت١٩٧هـ): قال أبو حاتم الرازي: "لم يسمع من ابن عَجْلان شيئاً"[١].

٦) ثَوْر بن يَزِيْد الكَلاَعِي، أبو خالد الحمصي (ت١٥٣هـ، وقيل غير ذلك): قيل لمالك بن أنس: "لقي ثور بن زيد ابنَ عباس؟" قال: لا، لم ألقه[٢].

٧) جُبَيْر بن نُفَيْر بن مالك الحضرمي، أبو عبد الرحمن الحمصي (ت٧٥هـ، وقيل غير ذلك): أرسل عن أبي بكر الصديق ﷺ[٣].

٨) جعفر بُرْقان الكِلاَبِي، أبو عبد الله الْجَزَرِي الرَّقِّي (ت١٥٤هـ): قال أبو حاتم: "لا يصلح له السماعُ من أبي الزُّبَير، ولعلَّ بينهما رجلاً ضعيفاً"[٤].

٩) حُدَيْر بن كُرَيْب، أبو الزَّاهرية الحضرمي الحمصي (ت١٢٩هـ): أرسل عن عثمان بن عفان، وأبي الدرداء، رضي الله عنهما[٥].

١٠) خالد بن الدُّرَيْك الشَّامي العَسْقَلاني: روى عن يعلى بن منية، قال أبو حاتم: "ما أحسب خالد بن الدريك لقي يعلى بن منية"[٦].

١١) خالد بن مَعْدان بن أبي كَرِب الكَلاَعِي، أبو عبد الله الشَّامي الْحِمْصي (ت١٠٤هـ): أرسل عن أبي الدَّرداء، وعبادة بن الصَّامت، ومعاذ بن جبل، وأبي عُبَيدة بن الجرَّاح، وأبي هريرة، وأبي ذرٍّ الغِفاري، وعائشة، رضي الله عنهم[٧].

١٢) راشد بن سَعْد الْمَقْرائي الحمصي (ت١٠٨هـ): أرسل عن ثَوْبان مولى رسول الله ﷺ، وسعد بن أبي وقاص، رضي الله عنهما[٨].

---

[١] ابن أبو حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص١٩، وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٣٩، ٢٤١.

[٢] ابن أبو حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٢٢، ٢٣، وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٧٦، ٢٧٧.

[٣] ابن أبو حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٢٦، وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٩٢.

[٤] ابن أبو حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٢٦. وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٣٠١، ٣٠٢.

[٥] ابن أبو حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٤٩. وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٣٦٦، ٣٦٧.

[٦] ابن أبو حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٥٢. وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٥١٧.

[٧] ابن أبو حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٥٣، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٥٣٢، ٥٣٣.

[٨] ابن أبو حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٥٩. وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٥٨٣.

١٣) رجاء بن حَيْوَة بن جَرْوَل الكندي، أبو نَصْر الفِلَسْطِيني: (ت١١٢هـ): أرسل عن معاذ بن جبل رضي الله عنه[١].

١٤) رُزَيْق أبو عبد الله الأَلْهَانِي الحمصي: أرسل عن أبي الدرداء، وعُبَادة بن الصَّامت، رضي الله عنهما[٢].

١٥) زياد بن أبي سَوْدَة، أبو الْمِنْهال الْمَقْدِسي: لم يسمع من عُبَادة بن الصامت رضي الله عنه [٣].

١٦) زياد بن أبي مريم الْجَزَري ثم الْحَرَّاني: لم يلق أبا موسى الأشعري رضي الله عنه قطّ[٤].

١٧) سعد بن بشير الدمشقي: أرسل عن الْحَكَم بن عُتَيْبَة[٥].

١٨) سلامة بن قيصر الحضرمي: أرسل عن النبي ﷺ[٦].

١٩) سُلَيم بن عامر الكَلاَعِي الْخَبَائِري، أبو يحيى الحمصي (ت١٣٠هـ): أرسل عن عمرو ابن عَبْسَة، والمقداد بن الأسود، وعوف بن مالك رضي الله عنهم[٧].

٢٠) سليمان بن موسى الأموي مولاهم، أبو أيوب الدمشقي المعروف بالأَشْدَق (ت١١٩هـ): أرسل عن: جابر بن عبد الله، ومالك بن يَخامِر السِّكسَكي، وأبي سيارة الْمُتَعي[٨].

٢١) شُرَيْح بن عُبَيْد بن شُرَيْح الحضرمي، أبو الطَّيِّب الحمصي (ت١٠٨هـ): أرسل: عن أبي بكر الصديق، وأبي أُمَامة الباهلي، والحارث بن الحارث، والمقدام بن الأسود، وأبي مالك الأشعري رضي الله عنهم، و لم يدرك أحدَهم[٩].

---

[١] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٦٠١.

[٢] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص٣٧٦، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٦٠٦.

[٣] ابن أبو حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٦١. وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٦٤٩.

[٤] ابن أبو حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٦١. وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٦٥٣، ٦٥٤.

[٥] ابن أبو حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٧٩.

[٦] ابن أبو حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٦٦.

[٧] ابن أبو حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٨٥. وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٨٢.

[٨] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص١١١.

[٩] انظر: ابن أبي حاتم، كتاب المراسيل، ص٩٠. وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص١٦١.

٢٢) شَهْر بن حَوْشَب الأشعري، أبو سعيد، ويقال: أبو عبد الله الشَّامي (ت١١١، وقيل: ١١٢هـ): أرسل عن أبي الدرداء، وبلال، وعمرو بن عَبْسَة، وعبد الله بن سَلاَّم، وكعب بن الأحبار، رضي الله عنهم[١].

٢٣) صَدَقة بن يزيد الْخُراساني ثم الدمشقي: أرسل عن الحسن البصري، ولم يلقه[٢].

٢٤) صَفْوان بن عمرو بن هَرِم السَّكْسَكي، أبو عمرو الحمصي (ت١٥٥هـ): أرسل عن عكرمة مولى عبد الله بن عمر ﷺ[٣].

٢٥) عاصم بن عمرو البَجَلي الكوفي ثم الدمشقي: أرسل عن عمر بن الخطاب ﷺ[٤].

٢٦) عائذ الله بن عبد الله بن عمرو، أبو إدريس الخولاني (ت٨٠هـ): لم يسمع من معاذ بن جبل ﷺ[٥].

٢٧) عُبَادة بن نُسَيّ الكندي، أبو عمر الشَّامي الأردني (ت١١٨هـ): أرسل عن النبي ﷺ[٦].

٢٨) عبد الله بن أبي زكريا الْخُزَاعي، أبو يحيى الشَّامي (ت١١٧هـ): أرسل عن أبي الدَّرْداء، وعُبادة بن الصامت، وسلمان الفارسي، ومعاوية بن أبي سفيان ﷺ، ولم يسمعهم[٧].

٢٩) عبد الله بن بِشْر بن النَّبْهان الرَّقِّي: أرسل عن مُعَمَّر بن سليمان، وقال أبو حاتم الرازي: "لا يثبت له سماع من الحسن [البصري]، ولا من ابن سيرين، ولا من عطاء [بن أبي رَبَاح]، ولا من الأعمش، ولا من الزهري، ولا من قتادة، ولا من عبد الكريم، ولا من حماد [بن زيد]، ولا من جابر الجعفي، ولا من يحيى بن سعيد، ولا من مغيرة؟"[٨].

---

[١] ابن أبي حاتم، كتاب المراسيل، ص٨٩، ٩٠. وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص١٨٢، ١٨٣.

[٢] انظر: ابن أبي حاتم، كتاب المراسيل، ص٩٣.

[٣] انظر: ابن أبي حاتم، كتاب المراسيل، ص٩٣. وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢١٣، ٢١٤.

[٤] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص١٥٣. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢٥٩.

[٥] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص١٥٢. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢٧٣، ٢٧٤.

[٦] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص١٥١، ١٥٢. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢٨٦، ٢٨٧.

[٧] انظر: ابن أبي حاتم، كتاب المراسيل، ص١١٣. وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٣٣٦.

[٨] ابن أبي حاتم، كتاب المراسيل، ص١١٥. وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٣٠٨.

٣٠) عبد الله بن مَلاذ الأشعري الشامي: أرسل عن النبي ﷺ وليست له صحبة[١].

٣١) عبد الرحمن بن ثابت بن ثَوْبان العَنْسِي، أبو عبد الله الدمشقي (ت١٦٥هـ): أرسل عن مكحول الشامي، وكان قد أدركه و لم يسمع منه شيئاً[٢].

٣٢) عبد الرحمن بن جُبَيْر بن نُفَيْر الحضرمي، أبو حُمَيد الحمصي (ت١١٨هـ): أرسل عن عُبَيدة بن الْجَرّاح رضي الله عنه [٣].

٣٣) عبد الرحمن بن عائذ الثُّمَالِي الكِنْدِي، أبو عبد الله الحمصي: أرسل عن النبي ﷺ، و لم يدركه، وأرسل عن علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل، رضي الله عنهما[٤].

٣٤) عبد الرحمن بن عائش الحضرمي: أرسل عن النبي ﷺ وليست له صحبة[٥].

٣٥) عبد الرحمن بن عُسَيْلَة، أبو عبد الله الصُّنَابِحي الدمشقي (مات بين ٧٠، و٨٠هـ): أرسل عن النبي ﷺ، وليست له صحبة، قدم بعد وفاة النبي ﷺ [٦].

٣٦) عبد الرحمن بن عمرو، أبو عمرو الأوزاعي (ت١٥٧هـ): أرسل عن عبد الله بن أبي زكريا، وأبي مُصَبّح، وخالد بن اللَّجْلاج، و لم يُدرِكهم[٧].

٣٧) عبد الرحمن بن غَنْم الأشعري (ت٧٨هـ): أرسل عن النبي ﷺ، وقال أحمد بن حنبل إنه: "أدرك النبيَّ ﷺ و لم يسمع منه"[٨].

٣٨) عبد الكريم بن مالك الْجَزَري، أبو سعيد الْحَرّاني (ت١٢٧هـ): أرسل عن البَرَاء بن عازب رضي الله عنه، و لم يسمع منه[٩].

---

[١] انظر: ابن أبي حاتم، كتاب المراسيل، ص١٠٥.

[٢] انظر: ابن أبي حاتم، كتاب المراسيل، ص١٢٩. وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٤٩٤.

[٣] انظر: ابن أبي حاتم، كتاب المراسيل، ص١٢٩. وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٤٩٦.

[٤] انظر: ابن أبي حاتم، كتاب المراسيل، ص١٢٤، ١٢٥. وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٥٢٠.

[٥] انظر: ابن أبي حاتم، كتاب المراسيل، ص١٢٤. وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٥٢٠، ٥٢١.

[٦] انظر: ابن أبي حاتم، كتاب المراسيل، ص١٢١. وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٥٣٢، ٥٣٣.

[٧] انظر: ابن أبي حاتم، كتاب المراسيل، ص١٣٠، ١٣١. وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٥٣٧، ٥٣٩.

[٨] ابن أبي حاتم، كتاب المراسيل، ص١٢٣. وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٥٤٣.

[٩] انظر: ابن أبي حاتم، كتاب المراسيل، ص١٣٤. وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٦٠٢، ٦٠٣.

٣٩) عُبَيد الله بن زيادة، أبو زيادة البَكْري الكندي الدمشقي: أرسل عن أبي الدرداء ﷺ، ولم يدركه[١].

٤٠) عُبَيد الله بن عُبَيد الكَلاَعِي، أبو وهب الْجُشَمي الدمشقي (ت١٣٢هـ): أرسل عن النبي ﷺ، وليست له صحبة[٢].

٤١) عروة بن رُوَيْم اللَّخْمِي، أبو القاسم الدمشقي الأردني (ت١٣٥هـ): وهو ابن أخت النجاشي، لم يسمع من عبد الله بن عمر، وأرسل عن أبي ذرٍّ الغفاري، وجابر بن عبد الله ، وثوبان مولى رسول الله ﷺ، وعبد الرحمن بن غنم الأشعري، وأبي ثعلبة الْخَشَني ﷺ[٣].

٤٢) عطاء بن أبي مسلم الخراساني، أبو أيوب الدمشقي (ت١٣٥هـ): أرسل عن عبد الله ابن عباس، وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك ، وعثمان بن عفان، وأبي هريرة، والمغيرة بن شعبة، وأبي الدرداء، ومعاذ بن جبل، وكعب بن عُجْرة، وعدي بن عدي الكندي، وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين [٤].

٤٣) علي بن أبي طلحة، واسمه سالم بن الْمُخارق الهاشمي، أبو الحسن الحمصي (ت١٤٣هـ): لم يسمع من عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما – التفسيرَ، إنما يروي عن مجاهد، والقاسم بن محمد، وراشد بن سعد، ومحمد بن زيد[٥].

٤٤) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الْحَكَم (ت١٠١هـ): لم يسمع من عبد الله بن عمرو بن العاص، ووسلمة بن الأكوع، وسهل بن سعد حيين، وأرسل عن خولة بنت حكيم، وعن عقبة بن عامر الجهني ﷺ [٦].

---

[١] انظر: ابن أبي حاتم، كتاب المراسيل، ص١١٩. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣، ص١١.

[٢] انظر: ابن أبي حاتم، كتاب المراسيل، ص١١٧، ١١٨.

[٣] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص١٥٠. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٩٢.

[٤] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص١٥٦، ١٥٧. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣، ص١٠٨، ١٠٩.

[٥] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص١٤٠. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣، ص١٧١، ١٧٢.

[٦] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص١٣٦، ١٣٧. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٢٤٠.

٤٥) عمرو بن عبد الله الحضرمي الحمصي: لم ير النبيَّ ﷺ، وما رواه عنه فهو مرسَلٌ[١].

٤٦) عَنْبَسَة بن سعيد بن غُنَيْم الكلاعي الدمشقي: لم يسمع من عكرمة مولى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما [٢].

٤٧) فُرَات بن سلمان الرَّقِّي (ت١٥٠هـ): أرسل عن علي بن أبي طالب ﷺ [٣].

٤٨) القاسم بن عبد الرحمن الشامي، أبو عبد الرحمن الدمشقي (ت١١٢هـ): أرسل عن عُبَيدة بن الجرَّاح، وسعد بن أبي وقاص، وسلمان الفارسي، ويُختلَف في سماعه من عبد الله بن عمر، ﷺ [٤].

٤٩) القاسم مولى عبد الرحمن بن يزيد بن معاوية الدمشقي: أرسل عن علي بن أبي طالب ﷺ [٥].

٥٠) محمد بن زياد الأَلْهاني، أبو سفيان الحمصي: لم يُدرِك عوفَ بن مالك ﷺ و لم يسمع منه[٦].

٥١) محمد بن عبد الله بن المهاجر الشُّعَيْثي النَّصْري الدمشقي (مات بعد ١٥٤هـ): لم يُدرِك أحداً من الصحابة ﷺ، وما رواه عنهم فهو مرسَلٌ[٧].

٥٢) محمد بن الوليد بن عامر الزُّبَيدي، أبو الْهُذَيْل الحمصي القاضي (ت١٤٦، أو ١٤٧هـ): أرسل عن جُبَير بن نُفَير ﷺ [٨].

---

[١] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص١٤٢.

[٢] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص١٦١. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٣٣١.

[٣] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص١٦٦.

[٤] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص١٧٥. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٤١٤، ٤١٥.

[٥] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص١٧٦.

[٦] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص١٩٣. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٥٦٥.

[٧] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص١٨٢. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٦١٧.

[٨] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص١٩٤. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٧٢٣، ٧٢٤.

٥٣) مَرْثَد بن وَداعة العُنِّيّ أبو قُتَيْلَة الحمصي: ليست له صحبة، وما رواه عن النبي ﷺ فهو مرسَلٌ[١].

٥٤) مرزوق الصَّيقل: أرسل عن النبي ﷺ وليست له صحبة[٢].

٥٥) نَصْر بن عَلْقَمَة الحضرمي، أبو علقمة الحمصي: أرسل عن أبي الدرداء و جُبَير بن نُفَير ، رضي الله عنهما[٣].

٥٦) مَرْوان بن الْحَكَم بن أبي العاص الأُمَوي، أبو عبد الملك الدمشقي (ت٦٥هـ): لم يسمع من النبي ﷺ، وما رواه عنه فهو مرسَلٌ[٤].

٥٧) مَمْطُور، أبو سَلاَّم الأسود الحبشي الأعرج الدمشقي: أرسل عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ، وأبي أُمامة الباهلي، وعمرو بن عَبْسَة، وحذيفة بن اليمان، وأبي ذر الغفاري، وغيرهم رضي الله عنهم[٥].

٥٨) موسى بن يَسَار الأردني الدمشقي، ويُقال: موسى بن سَيّار الدمشقي: أرسل عن أبي هريرة رضي الله عنه [٦].

٥٩) مَيْمُون بن مِهْران الْجَزَري، أبو أيوب الرَّقِّي (ت١١٦، أو ١١٧هـ): أرسل عن عمر ابن الخطاب، وسعد بن أبي وقاص، والزبير بن العوام، وأبي هريرة، ولم يسمع من عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وحكيم بن حِزام رضي الله عنهم [٧].

٦٠) ميمون بن أبي شَبِيْب الرَّبَعي الكوفي، أبو نَصْر الرَّقِّي (ت٨٣هـ): أرسل عن عائشة أمّ المؤمنين وأبي ذرٍّ الغفاري، رضي الله عنهما[٨].

---

[١] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٢٠٢. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص٤٥، ٤٦.

[٢] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٢١٦، ٢١٧.

[٣] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٢٢٦. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص٢١٨، ٢١٩.

[٤] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص١٩٨. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص٥٠.

[٥] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٢١٥، ٢١٦. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٥١.

[٦] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٢٠٨. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٩٢.

[٧] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٢٠٦، ٢٠٧. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٩٨، ١٩٩.

[٨] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٢١٤، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٩٧، ١٩٨.

٦١) يزيد بن شَجَرَة: أرسل عن النبي ﷺ وليست له صحبة[١].

٦٢) يزيد بن أبي مالك الهمداني الدمشقي: أرسل عن عثمان بن عفان رضي الله عنه [٢].

٦٣) أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغَسّاني الْهُذَلي الحمصي (ت٢٥٦هـ): أرسل عن علي بن طالب رضي الله عنه [٣].

٦٤) أبو سُكَيْنَة الحمصي: أرسل عن النبي ﷺ وليست له صحبة[٤].

٦٥) أبو عِنَبَة الخولاني الحمصي (ت١١٨هـ): أرسل عن النبي ﷺ، وفي صحبته خلاف[٥].

٦٦) أبو فالِج الأَنْمَاري الحمصي: أدرك النبيَّ ﷺ وليست له صحبة. وروايته عنه مرسَلة[٦].

وهؤلاء الذين تكلَّم عليهم الإمام ابن حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) بالإرسال في كتابه "المراسيل"، فقد نقلتُ منه أسماءهم هنا بعد توثيق ما قال فيهم من هذه الناحية أئمة الحديث غير ابن أبي حاتم، وذلك من كتاب "تهذيب التهذيب" لابن حجر.

المبحث السادس: الكذب والوضع في مدرسة الحديث في الشَّام:

المطلب الأول: تعريف الكذب والوضع:

(أ) تعريف الكذب:

تعريف "الكذب" لغةً واصطلاحاً:

لغةً: "الكذب" مصدرُ "كَذَب يَكذِب" وهو نقيضُ: الصِّدْق، يعني: الإخبار عن الشيء بخلافِ ما هو عليه، سواء كان متعمِّداً أم مخطئاً[٧].

---

[١] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٢٣٥، ٢٣٦.

[٢] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٢٣٨.

[٣] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٢٥٩. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص٤٩٠.

[٤] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٢٥١. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص٥٣٠، ٥٣١.

[٥] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٢٥١، ٢٥٢. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص٥٦٧.

[٦] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، كتاب المراسيل، ص٢٥٢.

[٧] انظر ابن منظور، لسان العرب، ج١٢، ص٥٠، ٥١، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص١٢٩، ١٣٠.

واصطلاحاً: هو افتراء الرجل على رسول الله ﷺ، سواء بقصدٍ سيِّيءٍ أو بقصدٍ حَسَنٍ، كما نُقِلَ عن بعض الصُّوفِيَةِ أنَّهم قالوا: نحن ما نكذب عليه، بل له[١].

حكم الكذب في الحديث:

الكَذِبُ على النبيِّ ﷺ من أكبر الكبائر؛ لأنَّ الحديث النبوي المصدر الثاني للتشريع بعد كتاب الله تعالى، فإذا كَذَبَ أحدٌ على النبي ﷺ فكأنه يُشرِّعُ في الدين ما ليس منه؛ لذا حَذَّر رسولُ الله ﷺ منه تحذيراً شديداً، وتوعَّد صاحبَه العِقابَ الشديدَ في الدنيا والآخرة فقال: «لا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فإنَّهُ مَنْ يَكْذِبُ عَلَيَّ يَلِجُ النَّارَ»[٢]، وقال: «إنَّ كَذِباً علَيَّ لَيس كَكَذِبٍ على أَحَدٍ؛ فمَنْ كَذِبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار»[٣]، وغيرهما الكثيرُ من الأحاديث التي ورد فيها ذمٌّ وتحذيرٌ شديدٌ لمن يكذب في أحاديث رسول الله ﷺ.

(ب) تعريف الوضع:

تعريف "الوضع" لغةً واصطلاحاً:

لغةً: "الوضع" مصدر "وَضَع يَضَعُ" بمعنى: الاختلاق، والصنع، والإلصاق. وهو ضِدّ: الرَّفْع[٤].
واصطلاحاً: هو الكذبُ على رسول الله ﷺ سواء كان عَمْداً، أو خطأً، أو جهلاً، أو كَيْداً[٥].

حُكم وضع الحديث:

اتَّفق علماءُ الحديث على أنَّ وضع الحديثِ حرامٌ، وأنه معصيةٌ مِن أكبر المعاصي، قال الحافظ السخاوي (ت٩٠٢هـ): "لأنَّ الكذب عليه ﷺ ليس كالكذب على غيره من الْخَلْق والأمم، حتى اتَّفق أهل البصيرة والبصائر أنه من أكبر الكبائر، وصرَّح غيرُ واحدٍ من علماء الدين وأئمته بعدم قبول توبته"[٦]، وقال الإمام النَّووي (ت٦٧٦هـ): "وأنه - أي وضعُ الحديث - فاحشةٌ عظيمةٌ وموبقةٌ كبيرةٌ، ولكن لا يُكفَّر بهذا الكذب إلا أن يستحلَّه، هذا هو المشهور من مذاهب العلماء من الطوائف"[٧].

---

[١] انظر: الغوري، معجم المصطلحات الحديثية، ص٤٣١.

[٢] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، برقم ١.

[٣] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، برقم: ١١٠، عن عليٍّ ﷺ.

[٤] انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج١٥، ص٣٢٥، ٣٢٦، والفيرزآبادي، القاموس المحيط، ص٧٧١.

[٥] انظر: الغوري، الوضع في الحديث تعريفه وأسبابه ونتائجه وطريقة التخلص منه، ص١٢.

[٦] السخاوي، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ص٢٢.

[٧] النووي، المنهاج شرح مسلم بن الحجاج، ج١، ص٢٩.

حُكم رواية الحديث الموضوع:

واتَّفقوا كذلك أنه تُحْرَمُ روايةُ الحديث الذي عُلِمَ بأنه موضوع، سواء كان في الأحكام، أو القِصَص، أو الترغيب ونحوها، إلا مُبَيِّناً وَضْعَه؛ وذلك بدلالة ما رواه سَمُرَةُ بن جُنْدُب ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ حَدَّثَ عنِّي بحديثٍ يُرَى أنَّه كَذِبٌ فهو أحدُ الكاذِبِيْنَ»[١].

المطلب الثاني: الوضع أو الكذب في مدر سة الحديث في الشَّام:

لم يكن في الرواة الشاميين مَن عُرف بالوضع أو الكذب في القرون الثلاثة الأولى إلا قليلٌ، وهم عُرفوا بقلة الضبط أو التساهُل في رواية الحديث أكثر من الوضع والكذب، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وقد اتَّفق أهل العلم بالحديث على أنَّ أصحّ الأحاديث أحاديثُ أهل المدينة، ثم أحاديث أهل البصرة. وأما أحاديث أهل الشَّام فهي دون ذلك؛ فإنه لم يكن لهم من الإسناد المتصل وضبطِ الألفاظ ما لهؤلاء، ولم يكن فيهم[٢] مَن يُعرَف بالكذب، لكن منهم من لا يَضبَط"[٣].

وقول شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: "ولم يكن فيهم مَن يُعرَف بالكذب، لكن منهم من لا يَضبَط"، يُشير به إلى نُدْرَة مَن كان يُوجَد فيهم ممن يتعمَّد الكذبَ، لكن قد يُوجَد فيهم مَن لا يَضبَط، فيقع في الإخبار بالكذب بسبب سوء الحفظ وضعفِ الاستحضار[٤]، ولعلَّه من هذا القبيل فقد رُمي غيرُ واحدٍ من الرواة الشاميين بالوضع أو الكذب، لكن من بينهم عدد قليل اتُّهم بالوضع أو الكذب، كما رُمي بعضهم بروايات الموضوعات، كما يظهر لنا ذلك مما يأتي.

وها هي أسماء بعض مَن اتُّهم مِن الرواة الشاميين بالوضع أو الكذب في الحديث، وكذلك بروايات الموضوعات، والذين ذكرهم ابن حبان في كتابه "المجروحين من المحدِّثين":

(أ) الرواة الشَّاميون الْمُتّهَمُون بالكذب أو الوضع:

١) أحمد بن إبراهيم الْمُزَني: قال فيه ابن حِبّان: "كان يدور بالسَّاحل، ويحدِّث بها، يضع الحديثَ على الثقات وضعاً، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار"[٥].

---

[١] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب وجوب الرواية عن الثقات، برقم: ١.

[٢] يعني أهل المدينة ومكة والبصرة والشام.

[٣] ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، ج٢٠، ص١٧٤.

[٤] محمد الثاني عمر موسى، المدرسة الحديثية في مكة والمدينة، ج٢، ص٢٤٩.

[٥] ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين، ج١، ص١٥٧، وانظر: ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٢، ص٥٧.

٢) الْجَرَّاح بن الْمِنْهال الْجَزَري، أبو العَطُوف الْحَرّاني (ت١٦٨هـ): يروي عن الزهري والحكم، روى عنه أبو حنيفة ويزيد بن هارون، قال ابن حبان: "كان أبو العطوف رجل سوء يشرب الخمرَ ويكذب في الحديث"[١].

٣) الحسن بن علي الأزدي، أبو عبد الغني القَسْطَلاّني: يروي عن مالك وغيره من الثقات، ويضع عليهم، لا تحلّ كتابة حديثه ولا الرواية عنه بحالٍ، وهذا شيخ لا يكاد يعرفه أصحاب الحديث لخفائه"[٢].

٤) رَوْح بن جناح، أبو سعيد: من أهل الشَّام، قال فيه ابن حبان: "منكر الحديث جدّاً، يروي عن الثقات ما إذا سمعها الإنسان الذي ليس بالمتبحِّر في صناعة الحديث؛ شهد لها بالوضع"[٣].

٥) سليمان بن بَشَّار الْخُراساني، أبو أيوب:قال فيه ابن حبان: "شيخٌ كان يدور بالشَّام ومصر، يروي عن الثقات ما لم يحدِّثوا به، ويضع على الأثبات مالا يُحصى كثرةً، ليس يعرفه كل إنسان من أصحاب الحديث، لا يحلّ الاحتجاج به بحال"[٤].

٦) طاهر بن الفضل الحلبي: قال فيه ابن حبان: "يضع الحديث على الثقات وضعاً، ويقلب الأسانيدَ، ويلزق المتونَ الواهية بالأسانيد الصحيحة، لا تحلّ كتابة حديثه إلاّ على جهة التعجُّب"[٥].

٧) عبد الله بن مُسَلَّم بن رُشَيْد الدمشقي:يروي عن اللَّيْث بن سعد وعبد الله بن لهيعة ومالك بن أنس، ويضع عليهم الحديثَ[٦].

٨) عبد الرحمن بن مرزوق بن عوف، أبو عوف الطَّرَسُوْسي: قال عنه ابن حبان: "يضع الحديثَ، لا يحلّ ذكره في الكتب إلا علي سبيل القدح فيه"[٧].

---

[١] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص٢٥٨، ٢٥٩، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٥٢٣.

[٢] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص٢٩١، وانظر: ابن عدي، الكامل، ج٣، ص١٩١، ١٩٢.

[٣] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص٣٧٤، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٤٩٣.

[٤] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص٤٢١، وانظر: ابن عدي، الكامل، ج٤، ص٢٩٨.

[٥] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص٤٩١، وانظر: ابن حجر، لسان الميزان، ج٤، ص٣٤٨.

[٦] انظر: ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص٨، وانظر: ابن حجر، لسان الميزان، ج٥، ص١١.

[٧] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص٢٧، وانظر: ابن حجر، لسان الميزان، ج٥، ص١٣٤.

٩) عمرو بن خُلَيْف الْحَتَّاوي، أبو صالح العسقلاني: كان ممن يضع الحديثَ[١].

١٠) عليّ بن جميل بن يزيد بن عبد الله الرَّقِّي، أبو الحسن (ت٢٤٩هـ): قال عنه ابن حبان: "يضع الحديثَ وضعاً، لا تحلّ كتابة حديثه ولا الرواية عنه بحال"[٢].

١١) عبد القدوس بن حبيب الكَلاَعي الوُحَاظي، أبو سعيد: من أهل الشَّام، كان يضع الحديثَ على الثقات، فكان عبد الله بن المبارك يقول: "لأن أقطع الطريق أحبّ إلي من أن أروي عن عبد القدوس الشَّامي"[٣].

١٢) محمد بن سعيد بن أبي قيس الشَّامي: معروف، وكان يضع الحديثَ على الثقات ويروي عن الأثبات ما لا أصلَ له، صلبه الخليفة أبو جعفر العباسي في الزندقة[٤].

١٣) محمد بن يحيى بن رَزِيْن الْمِصِّيْصي: قال عنه ابن حبان: "دَجّالٌ يضع الحديثَ، لا يحلّ ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه"[٥].

١٤) مُبَشِّر بن عُبَيد القرشي، أبو حفص الحمصي: قال ابن حبان: "يروي عن الثقات الموضوعات، لا تحلّ كتابة حديثه إلا على جهة التعجُّب". وقال أحمد بن حنبل:"مبشر بن عبيد ليس بشيء يضع الحديثَ"[٦].

١٥) محمد بن إبراهيم بن العلاء الشَّامي، أبو عبد الله الدمشقي: قال عنه ابن حبان: "يضع الحديثَ على الشَّاميين، لا تحل الرواية عنه إلا عند الاعتبار"[٧]، وقال الحاكم: "روى عن الوليد بن مسلم، وسُوَيد بن عبد العزيز أحاديثَ موضوعةً"[٨].

---

[١] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص٤٨، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٦، ص٢٢٢.

[٢] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص٩٦، وانظر: ابن عدي، الكامل، ج٦، ص٣٦٨.

[٣] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص١١٣، ١١٤، والمزي، تهذيب الكمال، ج١٨، ص٤٢٤، ٤٢٧.

[٤] انظر: ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص٢٥٦، ٢٥٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٧، ص٢٦٢، ٢٦٤.

[٥] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص٣٣١، ٣٣٢، وانظر: ابن حجر، لسان الميزان، ج٧، ص٥٧٦.

[٦] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص٣٣١، ٣٣٢، وانظر: المزي، تهذيب الكمال، ج٢٧، ص١٩٤، ١٩٦.

[٧] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص٣١٨، والمزي، تهذيب الكمال، ج٢٤، ص٣٢٤، ٣٢٦.

[٨] الحاكم، المدخل إلى الصحيح، ج٢، ص٨٩.

١٦) الوليد بن سَلَمة الطَّبَراني، أبو العباس: كان على قضاء الأردن، قال عنه ابن حبان: "كان ممن يضع الحديثَ على الثقات، لا يجوز الاحتجاج به بحال"[١].

١٧) يعقوب بن الوليد المديني، أبو يوسف: قال عنه ابن حبان: "كان ممن يضع الحديثَ على الثقات، لا تحلّ كتابةُ حديثه الا على جهة التعجُّب"[٢].

(ب) الرواة الشَّاميون الذين رُموا برواية الموضوعات:

١) أَبَان بن سفيان الْمَقْدِسِيّ:قال فيه ابن حبان: "يروى عن الفضيل بن عياض وثقات أصحاب الحديث أشياءَ موضوعةً"[٣].

٢) إبراهيم بن البَرَاء: مِن ولد النضر بن أنس بن مالك، قال فيه ابن حبان: "شيخ كان يدور بالشَّام، ويحدِّث عن الثقات بالأشياء الموضوعات، وعن الضعفاء والمجاهيل بالأشياء المناكير، لا يجوز ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه"[٤].

٣) إسحاق بن إبراهيم الطَّبَري: شيخ سكن اليمنَ، قال فيه ابن حبان: "يروى عن ابن عيينة والفضل بن عياض، منكرُ الحديث جداً، يأتي عن الثقات الأشياءَ الموضوعاتِ، لا يحلّ كتابة حديثه إلا على جهة التعجُّب"[٥].

٤) بِشْر بن عَوْن القُرَشي الشَّامي: قال فيه ابن حبان: "روى عن بَكَّار بن تَمِيم عن مكحولٍ عن وائلة نسخةً فيها ستمئة حديث كلها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به بحال"[٦].

٥) تَمَّام بن نَجِيْح الملطي الأسدي: مولده بملطية، سكن حلب، قال فيه ابن حبان: "منكر الحديث جداً، يروي أشياءَ موضوعةً عن الثقات كأنه المتعمد لها"[٧].

---

[١] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص٤٢٢، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٩، ص٧،٦.

[٢] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص٤٩١، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٩، ص٢١٦، ٢١٧.

[٣] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص٩٣، وانظر: ابن حجر، لسان الميزان، ج١، ص٢٢٢.

[٤] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص١١٧، وانظر: ابن حجر، لسان الميزان، ج١، ص٢٥٠.

[٥] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص١٤٨، وانظر: ابن حجر، لسان الميزان، ج٢، ص٢٩.

[٦] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص٢١٦، وانظر: ابن حجر، لسان الميزان، ج٢، ص٣٠٤.

[٧] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص٢٣٤، ٢٣٥، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٤٤٥.

٦) جعفر بن محمد الأَنْطَاكِيّ: قال فيه ابن حبان: "شيخٌ يروي عن زهير بن معاوية الموضوعات، وعن غيره من الأثبات المقلوبات، لا يحلّ الاحتجاج بخبره"[١].

٧) جعفر بن نصر العَنْبَري أبو الميمون: كان يدور بالشَّام، يروي عن الثقات ما لم يحدِّثوا بها. روى عن حماد بن زيد، عن هشام، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «لما أتى إبراهيم ربَّه ﷻ قال له: يا إبراهيم! كيف وجدتَ الموتَ؟ قال: وجدتُ حِسَّ نَزْعِ السَّلَى، قيل له: هذا وقد يَسَّرْنا عليك الموتَ». قال الحاكم بعد سوق هذين الحديثين له: "وهذان متنان موضوعان"[٢].

٨) الْحَكَم بن عبد الله بن سعد الأَيْلي العاملي، أبو عبد الله: ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، وكان عبدُ الله بن المبارك شديدَ الحمل عليه[٣].

٩) الْحَكَم بن يَعْلَى بن عطاء الْمُحَارَبِي: من أهل الكوفة، سكن دمشق، قال فيه ابن حبان: "يروي عن العراقيين والشَّاميين المناكيرَ الكثيرةَ التي يسبق إلى القلب أنه المعتمد لها، لا يحتج بخبره"[٤].

١٠) حفص بن عمر الأَيْلي الرَّمْلي، يُقال له الْحَبَطي: قال فيه ابن حبان: "يقلب الأخبارَ، ويلزق بالأسانيد الصحيحةِ المتونَ المواهيةَ، ويعمد إلى خبر يُعرَف من طريق واحد، فيأتي به من طريق آخر لا يُعرَف"[٥].

١١) حفص بن عمر: قاضي حلب، قال فيه ابن حبان: "شيخٌ يروي عن هشام بن حسان والثقات الأشياء الموضوعات، لا يحلّ الاحتجاج به"[٦].

١٢) رَوْح بن جناح، أبو سعيد: من أهل الشَّام، قال فيه ابن حبان: "منكر الحديث

---

[١] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص٢٥٢، وانظر: ابن حجر، لسان الميزان، ج٢، ص٤٦٧.

[٢] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص٢٥٢، ٢٥٣، وانظر: ابن حجر، لسان الميزان، ج٢، ص٤٦٧.

[٣] انظر: ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص٣٠١، ٣٠٢، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص١٢٠، ١٢١.

[٤] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص٣٠٥، ٣٠٦، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص١٣٠، ١٣١.

[٥] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص٣١٤، وانظر: ابن حجر، لسان الميزان، ج٣، ص٢٣٠.

[٦] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص٣١٦، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص١٧٩، ١٨٠.

جدّاً، يروي عن الثقات ما إذا سمعها الإنسان الذي ليس بالمتبحِّر في صناعة الحديث شهد لها بالوضع"[١].

١٣) صَدَقة بن عبد الله السَّمِيْن، أبو معاوية القرشي: من أهل دمشق، قال فيه ابن حبان: "كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يشتغل بروايته إلا عند التعجُّب"[٢].

١٤) عمر بن موسى التَّيْمِي: من أهل حمص، قال عنه ابن حبان: "كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحلّ ذكره في الكتب إلا على جهة التعجُّب ولا الرواية عنه بحالٍ؛ لأن المستمع إلى أخباره التي يرويها عن الثقات لا يشكّ أنها موضوعة"[٣].

١٥) عبد السَّلام بن عبد القُدُّوس: شيخ من أهل الشَّام،قال عنه ابن حبان: "يروي عن هشام بن عروة وابن أبي عَبْلَة الأشياءَ الموضوعةَ، لا يحلّ الاحتجاج به بحالٍ"[٤].

١٦) العلاء بن كثير مولى بني أمية: من أهل الشَّام، قال عنه ابن حبان: "كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحلّ الاحتجاج بما رواه وإن وافق الثقات"[٥].

١٧) فَرَج بن فُضَالة الشَّامي، أبو فضالة الحمصي: قال عنه ابن حبان: "كان ممن يقلب الأسانيدَ، ويلزق المتونَ الواهيةَ بالأسانيد الصحيحة، لا يحلّ الاحتجاجُ به"[٦].

١٨) محمد بن راشد الشَّامي الْخُزَاعي، أبو يحيى: كان من أهل الورع والنُّسْك، و لم تكن صناعة الحديث من بَزِّه، فكان يأتي بالشيء على الحسبان، ويحدِّث على التوهُّم، فكثر المناكير في روايته استحق ترك الاحتجاج به[٧].

١٩) محمد بن عبد الملك أبو عبد الله الأنصاري: من أهل المدينة، سكن الشَّام، قال ابن

---

[١] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص٣٧٤، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٤٩٤.

[٢] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص٤٧٤، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٤، ص٤٢٩.

[٣] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص٥٩.

[٤] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص١٣٥، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٦، ص٤٨.

[٥] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص١٧٣، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٦، ص٣٦٠.

[٦] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص٢٠٧، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٧، ص٨٥، ٨٦.

[٧] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص٢٦٢، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٧، ص٢٥٣.

حبان: "كان ممن يروي الموضوعات عن الاثبات، لا يحلّ ذكره في الكتب إلا على جهة القدح فيه، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار"[١].

٢٠) محمد بن عبد الله بن علاثة القاضي، أبو اليسير: من أهل الشَّام، قال عنه ابن حبان: "كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، ويأتي بالمعضلات عن الأثبات، لا يحلّ ذكره في الكتب إلا على جهة القدح فيه، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجُّب"[٢].

٢١) محمد بن أيوب بن سُوَيد الرَّمْلي: قال عنه ابن حبان: "يروي عن أبيه عن الأوزاعي الأشياءَ الموضوعةَ، لا يحلّ الاحتجاج به ولا الرواية عنه"[٣].

٢٢) منصور بن عبد الحميد الْجَزَري، أبو رياح: قال ابن حبان: " يروي عن أبي أمامة الباهلي نسخةً أكثرها موضوعة لا أصول لها"[٤].

٢٣) الوليد بن محمد الموقري القرشي، أبو بشر الشَّامي: قال عنه ابن حبان: "روى عن الزهري أشياءَ موضوعةً، لم يحدِّث بها الزهريُّ قطّ كما روى عنه، وكان يرفع المراسيلَ، ويُسند الموقوفَ، لا يجوز الاحتجاج به بحال"[٥].

٢٤) الوازع بن نافع االعِجْلي: أصله من المدينة، سكن الجزيرةَ، قال عنه ابن حبان: "كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات على قلة روايته، ويشبه أنه لم يكن المتعمِّد لذلك؛ بل وقع ذلك في روايته لكثرة وهمه، فبطل الاحتجاج به، لما انفرد عن الثقات بما ليس من أحاديثهم"[٦].

٢٥) يحيى بن سعيد العَطَّار الحمصي الأنصاري، أبو زكريا: قال عنه ابن حبان: "كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، والمعضلات عن الثقات، لا يجوز الاحتجاج به بحالٍ، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار لأهل الصناعة"[٧].

---

[١] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص٢٧٩، ٢٨٠، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٨، ص٤، ٥.

[٢] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص٢٩١، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٧، ص٣٠٢.

[٣] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص٣١٧، وانظر: ابن حجر، لسان الميزان، ج٦، ص٥٨٤.

[٤] انظر: ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص٣٧٩، ٣٨٠، وانظر: ابن حجر، لسان الميزان، ج٨، ص١٦٤.

[٥] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص٤١٨.

[٦] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص٤٢٩، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٩، ص٣٩، ٤٠.

[٧] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص٤٧٥، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٩، ص١٦١.

٢٦) يوسف بن السّفر، أبو الفيض الشّامي: قال عنه ابن حبان: "كان كاتِبَ الأوزاعي، ويروي عنه ما ليس من أحاديثه من المناكير التي لا يشكّ عوام أصحاب الحديث أنها موضوعة، لا يحلّ الاحتجاج به بحال"[١].

وهؤلاء مَن عثرتُ عليهم من الرواة الشاميين، الذين رُمو بالوضع (أو الكذب)، أو برواية الموضوعات، وقد استفدتُ في معرفتهم من كتاب "المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين" للإمام ابن حبان البُسْتي (ت٣٥٤هـ)، وبما أنه – رحمه الله تعالى – يُعَدّ من الأئمة المتشددين في الحكم على الرجال، وتجريح بعض الرواة الثقات أو بعض الرواة الذين قد وثَّقهم غيره من أئمة هذا الشأن[٢]؛ لذلك قمتُ بتوثيق ما قاله – ابن حبان – في الراوي من ناحية الوضع أو الكذب أو الرواية بالموضوعات، بأقوال أئمة الشأن، وذلك من كتاب "لسان الميزان" للحافظ ابن حجر.

المبحث السابع: التصنيف في مدرسة الحديث في الشّام:

المطلب الأول: تعريف التصنيف لغةً واصطلاحاً:

لغةً: "التصنيف" معناه: تمييزُ الأشياء بعضها من بعض، يُقال: "فلان صنَّف الشيءَ"، أي: ميَّز بعضَه من بعض. وتصنيفُ الشيء: جعله أصنافاً[٣]، ومنه "تصنيف الكتب"[٤].

واصطلاحاً: قال محمد عبد الرؤوف الْمُنَاوي (ت١٠٣١هـ): "التصنيف تمييز الأشياء بعضها عن بعض، ومنه: "تصنيف الكتب"، وصنَّف الأمر تصنيفاً: أدرك بعضَه دون بعض، ولوَّن بعضَه دون بعض"[٥].

وقال الشريف علي بن محمد الْجُرْجَاني (ت٨١٦هـ) في تعريفه: "التألُّف والتأليف: هو جعلُ الأشياء الكثيرة بحيث يُطلَق عليها اسمُ الواحد، سواء كان لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدُّم والتأخُّر أم لا، فعلى هذا يكون التأليفُ أعمَّ من الترتيب"[٦].

---

[١] ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢، ص٤٨٦، انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٩، ص٢٢٣.

[٢] ككلامه في عارم محمد بن الفضل السدوسي، مع أنه إمام ثقة حافظ، وقد أخرج له الستة وغيرهم. لذلك انتقد ابنَ حبان من جاء بعده من أهل العلم، بل شدَّدوا النكير عليه في بعض الأحيان، كالذهبي وابن حجر وغيرهم،

[٣] ابن منظور، لسان العرب، ج٩، ص١٩٨، مادة "صنف".

[٤] انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ج٢، ص٢٩.

[٥] المناوي، التوفيف على مهمات التعاريف، ص٢١٩.

[٦] الجرجاني، كتاب التعريفات، ص٧١.

أما الفرق بينه وبين التأليف فأوضحه حاجي خليفة (ت١٠٦٧ه) بقوله: "التأليفُ: إيقاعُ الأُلْفَة بين الكلام مع التمييز بين الأنواع. والتصنيفُ: أعمُّ منه، إذ هو: جعلُ الشيء أصنافاً متميّزةً"، ثم قال: "هذا بحسب الأصل؛ وقد يُستعمَل كلٌّ مكان الآخر"[1].

فالتصنيفُ جمعُ المادة العلمية المتناسبة في موضوع بذاته، ثم تقسيمها وترتيبها في نظام خاصّ وفق أساس معيَّن، والربط فيما بينها برابط مناسب، بحيث تبدو صلةُ بعضِها ببعض[2].

المطلب الثاني: التصنيف في مدرسة الحديث في الشَّام:

بدأ التصنيف في الحديث النبوي ببلاد الشَّام في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني الهجريَّين، حيث أول مَن عُرف به فيها هو مكحول الدمشقي كما سيأتي، لكنَّ الحافظ الذهبي عَدَّ الإمامَ الأوزاعيَّ في أوائل المصنِّفين الشاميين، فقال في كتابه "تاريخ الإسلام" وهو يتحدَّث عن بدايات التصنيف في الأمصار الإسلامية: "وفي هذا العصر شَرَع العلماءُ في تدوين الحديث والفقه والتفسير، فصنَّف ابنُ جُرَيْج التصانيفَ بمكة، وصنَّف سعيدُ بن أبي عَرُوْبَة وحَمَّاد بن سَلَمة وغيرهما بالبصرة، وصنَّف الأوزاعيُّ بالشَّام... "[3].

وهذا يَدُلّ على أنَّ حركة التصنيف في العلم في بلاد الشَّام لم تنشط إلا في أوائل القرن الثاني الهجري، لكن هذه الحركة مع ظهورها مبكّرةً لم تكن قويةً في العطاء والإنتاج مثلما كانت في المدينة ومكة والكوفة والبصرة؛ وذلك لأسباب عديدة، ومن أهمِّها بعض الموانع السياسية لذلك، كانتقال الخلافة إلى العراق، الذي كان له أثرٌ في عدم وجود كتابة الحديث في الشَّام؛ لأن العباسيين منذ تولّوا الخلافةَ كانوا ينظرون إلى أهل الشَّام نظرةً ملؤها الكراهية والسخط، فلم يسلم من نظرتهم هذه كبارُ العلماء والمحدِّثين في بلاد الشَّام في تلك الفترة، لذا لا نكاد نجد في عصر العباسيين حتى أواخر القرن الثاني الهجري مَن له اعتناءٌ خاصٌّ بالكتابة والتصنيف في الحديث مع كثرة وجود التابعين وأتباعهم في الشَّام، بسبب الضغط السياسي والإكراه الشديد على عدم الكتابة والتصنيف، مما أدَّى ذلك إلى الانشغال عنها بالزهد والنُّسْك، كما تدلّ على ذلك تراجمهم في كتب السِّيَر والطبقات. لكننا مع ذلك نجد لبعض التابعين وأتباعهم الشَّاميين اهتماماً بالكتابة والتصنيف في الحديث النبوي، كما يظهر ذلك مما

[1] حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج١، ص١٣٥.

[2] انظر: خلدون الأحدب، التصنيف في السنة النبوية وعلومها من بداية المنتصف الثاني للقرن الرابع عشر الهجري وإلى نهاية الربع الأول من القرن الخامس عشر الهجري، ج١، ص٢١.

[3] الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج٣، ص٧٧٦.

سأذكره من المصنِّفين الشَّاميين الذين عُرفوا بالتصنيف والتأليف في الحديث في هذين القرنين، وهم:

١) مكحول بن أبي مسلم شَهْراب بن شاذل، أبو عبد الله، الْهُذَلِي (ت١١٢هـ): صنَّف كتاباً في الحجِّ، ورواه عنه العلاءُ بن الحارث[١].

٢) يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الْهَمْداني الدمشقي (٦٠ -١٣٠هـ): العلامة القاضي، قال سعيد بن بشير: "كان صاحب كتب"، يعني: أنه كان بليغاً في تَرسُّله، له كتاب المسائل[٢].

٣) الأوزاعي، عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمِد، أبو عمرو الدمشقي ثم البَيْرُوتي (٨٨ – ١٥٧هـ): الإمام الحافظ الحجة، شيخ الإسلام وعالِم أهل الشام، كان رائدَ حركة التصنيف في بلاد الشَّام، فهو أوّلُ مَن صنَّف الحديث فيها، قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني: "أوّل مَن صنَّف الكتبَ ابنُ جريج، وصنَّف الأوزاعي حين قَدِم على يحيى بن أبي كثير كتبَه"[٣]، كما أشار إلى ذلك أيضاً الحافظُ الذهبي في كتابه "تاريخ الإسلام"[٤].

وذكر حاجي خليفة في "كشف الظنون" أنَّ للأوزاعي مُسنَداً يجمع الأحاديثَ التي رواها بأسانيده[٥]. وذكر ابن حجر في كتابه "المعجم المفهرس"[٦] من الكتب التي رواها: "مسند الأوزاعي" لدُحَيم"، فإن كان هذا هو الذي يعنيه حاجي خليفة؛ فيكون "مسند الأوزاعي" من تصنيف دُحَيْم[٧] محدِّث الشَّام في عصره. وإلا هناك احتمالان: أحدهما صنَّفه الأوزاعي لنفسه جمع فيه مروياته، وآخر صنَّفه دُحَيم وجمع فيه ما تناهى إليه ووقف عليه

---

[١] انظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق: صحبي السامرائي، ص٣٩٠.

[٢] انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٥، ص٤٣٧، والمزي، تهذيب الكمال، ج٣٢، ص١٨٩.

[٣] انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٥، ٢٦٦، وتقدمة الجرح والتعديل، ج١، ص١٨٤، والخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج٢، ٢٨١.

[٤] الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٣، ص٧٧٦.

[٥] حاجي خليفة، كشف الظنون، ج٢، ص١٦٨٢.

[٦] ابن حجر، المعجم المفهرس، ص٢٣٧.

[٧] هو عبد الر حمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون الدمشقي، أبو سعيد، المعروف بدُحَيم: من تبع الأتباع، من المتقنين الذين يحفظون علماء أهل بلده بشيوخهم وأنسابهم. كان على قضاء طبرية. مات سنة ٢٤٥هـ. انظر: ابن حبان، كتاب الثقات، ج٨، ص٣٨١.

من أحاديث الأوزاعي. وهذا محتملٌ؛ لأن الأوزاعي هو أولُ من صنَّف الحديثَ بالشَّام، كما ذكر غير واحد من الأئمة[١].

وله كذلك في غير الحديث: "السنن في الفقه"[٢]، و"المسائل في الفقه"[٣]، ولم يصلنا شيئ من هذه الكتب، غير "كتاب السَّير"، وهو مخطوط[٤].

٤) وأبو إسحاق الفَزَاري، إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة: (ت١٨٨هـ): له كتب، منها: "كتاب السَّير" في الأخبار والأحداث، نظر فيه الإمام محمد بن إدريس الشافعي وأملى كتاباً على ترتيبه ورضيه[٥].

٥) وبَقِيَّةُ بن الوليد بن صائد بن كعب الكَلاَعي الْمِيْتَمي، أبو يُحمِد الحمصي (١١٠ – ١٩٧هـ): له كتاب في الحديث رواه عن شعبة بن الحجاج، قيل: فيه غرائب انفرد بها[٦].

٦) وأبو مُسْهِر عبد الأعلى بن مسهر الغَسَّاني الدمشقي (١٤٠ – ٢١٨هـ): شيخُ أهل الشَّام وعالمهم،كان محدِّثاً وعارفاً بالمغازي الأنساب. حدَّث عن مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وغيرهما من الأئمة الكبار، وروى عنه البخاري وغيره. واعتبره أحمد بن حنبل مِن أثبت محدِّثي عصره في دمشق. وإليه كان أهلُ الشَّام يرجعون في الجرح والتعديل لشيوخهم، كان يحيى بن معين يفخِّم أمرَه. مات بالعراق[٧]. له جزء في الحديث منسوب إليه، وهو مخطوط في دار الكتب بالقاهرة، وفي المكتبة الظاهرية بدمشق[٨].

٧) ويحيى بن صالح الوُحَاظي أبو زكريا، أو أبو صالح الحمصي (١٣٧ – ٢٢٢هـ): الحافظ الفقيه المحدِّث. روى عن مالك بن أنس وغيره، وحدَّث عنه البخاري وغيره[٩]. له نسخة في الحديث، وهي مخطوطة في دار الكتب بالقاهرة، وفي المكتبة الظاهرية بدمشق[١٠].

---

[١] انظر: عبد الستار الشيخ، الإمام الأوزاعي شيخ الإسلام وعالم أهل الشَّام، ص٣٥٤، ٣٥٥.

[٢] انظر: ابن النديم، الفهرست، ص٣١٨، وكحالة، معجم المؤلفين، ج٥، ص١٦٣.

[٣] انظر: ابن النديم، الفهرست، ص٣١٨، وكحالة، معجم المؤلفين، ج٥، ص١٦٣.

[٤] عبد الستار الشيخ، الإمام الأوزاعي شيخ الإسلام وعالم أهل الشَّام، ص٢٥٤، ٣٥٧.

[٥] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٨٠، ٨١.

[٦] انظر: الزركلي، الأعلام، ج٢، ص٦٠.

[٧] انظر: ابن حبان، كتاب الثقات، ج٨، ص٤٠٨، و الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٣٨١.

[٨] ذكره سزكين في "تاريخ التراث العربي"، ج١، ص١٨٨.

[٩] انظر: ابن حبان، كتاب الثقات، ج٩، ص٢٦٠، و٢٦٠، والذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٤٠٨، ٤٠٩.

[١٠] ذكره سزكين في "تاريخ التراث العربي"، ج١، ص١٩٤.

٨) وعمر بن زُرَارة الْحَدَثي أبو حفص الطَّرَسُوْسي: روى له نسخة حديثية، وهي موجودة في المكتبة الظاهرية بدمشق باسم "نسخة عمر بن زرارة"[١].

٩) وهِشَام بن عَمّار بن نُصَير السُّلَمي، أبو الوليد (١٥٣ – ٢٤٥هـ): علاّمة دمشق ومحدِّثها ومقرئها ومفتيها في عصره. روى عن مالك بن أنس وغيره، وحدَّث عنه البخاري وأبو داود والنَّسائي وغيرهم[٢]. توجد له مجموعة من أحاديثه، مخطوطةً في المكتبة الظاهرية بدمشق، وكذلك له كتاب في الحديث باسم "الفوائد"، اقتبس منها ابن حجر في كتابه "الإصابة"[٣].

١٠) وابن دُحَيْم، عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو الدمشقي (١٧٠ –٢٤٥هـ): الحافظ الكبير، محدِّث أهل الشَّام في عصره. روى عن سفيان بن عيينة وغيره. وحدَّث عنه بقية بن مخلد وأبو زرعة وغيرهما. مات بفلسطين. وله "الأمالي" في الحديث، توجد له نسخة مخطوطة في الظاهرية[٤].

١١) وإبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السَّعْدي أبو إسحاق الْجُوْزَجاني (ت٢٥٩هـ): أحد الحفاظ الثقات المتقنين. أصله من جُوْجَان لكنه عاش في دمشق وعُدَّ من أهلها. روى عن يزيد بن هارون، وتفقَّه بأحمد بن حنبل، حدَّث عنه أبو داود والترمذي والنسائي والطبري وغيرهم[٥]. صنَّف كتباً في الحديث، مثل: "أمارات النبوة" و"الأباطيل والمناكير"، الذي طُبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمن الفَرِيْوائي، وتوجد مختارات منهما في المكتبة الظاهرية بدمشق[٦]، و"الشجرة في أحوال الرجال"، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور عبد العليم البَسْتَوي.

---

[١] ذكره سزكين في "تاريخ التراث العربي"، ج١، ص١٩٩.

[٢] انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص٤٥١، ٤٥٢.

[٣] ذكره سزكين في "تاريخ التراث العربي"، ج١، ص١١٢، ١١٣.

[٤] انظر: سزكين في "تاريخ التراث العربي"، ج١، ص٣٣٣.

[٥] انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص٥٤٩.

[٦] ذكره سزكين في "تاريخ التراث العربي"، ج١، ص٢٦٢، ٢٦٣.

١٢) ومحمد بن إبراهيم بن مسلم الْخُزَاعي، أبو أمية الطَّرَسُوْسي (١٨٠ – ٢٧٣هـ): المحدِّث الثقة. أصلُه من بغداد، ثم سكن طرسوسَ. روى عن أبي داود الطيالسي وغيره[١]. له جزءٌ من المسنَد، مخطوط في الظاهرية بدمشق[٢].

١٣) عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النَّصْري، أبو زُرْعَة الدمشقي (ت٢٨٠هـ): من أئمة زمانه في الحديث ورجاله، شيخ الشَّام في وقته. له كتاب في "التاريخ وعلل الرجال"، وهو مطبوع بتحقيق الأستاذ شكر الله بن نعمة الله القوجاني.

١٤) وهلال بن العلاء بن هلال بن عمر بن هلال، أبو عمرو الرَّقِّي (١٨٤ – ٢٨٠هـ): الحافظ الصدوق، محدِّث الجزيرة، ابن المحدِّث أبي محمد الباهِلي. روى عن والده، وحجاج بن محمد ومحمد بن مصعب القرقساني وعبد الله بن جعفر وطبقتهم. وحدَّث عنه النسائي وغيره[٣]. وله "الفوائد المنتقاة من الشيوخ والثقات" وهو مخطوط في دار الكتب بالقاهرة، وتهذيب "حديث زيد بن أُنَيْسَة الزُّهاوي[٤].

١٥) وأَصْبَغ بن عبد العزيز بن مَرْوان اللَّيْثي الحمصي (ت٢٨٦هـ): وله أحاديث مخطوطة في الظاهرية[٥].

١٦) وأحمد بن علي بن سعيد بن إبراهيم القرشي الأموي، أبو بكر المروزي (٢٠٢ – ٢٩٢هـ): من ثقات المحدِّثين، وأحد أوعية العلم. روى عن علي بن المديني ويحيى بن معين وغيرهما. تولَّى منصبَ القضاء في دمشق ثم في حمص[٦]. وصنَّف العديدَ من الكتب في الحديث، مثل: "مسند أبي بكر الصديق ﷺ"، و"حديث أبي بكر المروزي"، و"كتاب الورع"، و"كتاب الجمعة وفضلها"، توجد لهذه الكتب نُسَخ مخطوطة في الظاهرية[٧].

---

[١] انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص٥٨١.

[٢] ذكره سزكين في "تاريخ التراث العربي"، ج١، ص٢٨٨، ٢٨٩.

[٣] انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص٦١٢.

[٤] ذكره سزكين في "تاريخ التراث العربي"، ج١، ص٣١٠، ٣١١.

[٥] ذكره سزكين في "تاريخ التراث العربي"، ج١، ص٣١٣.

[٦] انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص٦٦٣.

[٧] انظر: سزكين في "تاريخ التراث العربي"، ج١، ص٣١٧.

١٧) ومحمد بن يزيد بن عبد الصمد، أبو الحسن الدمشقي (ت٢٩٩هـ): له جزء حديثي، مخطوط في الظاهرية[١].

وهؤلاء ممن صنَّفوا في الحديث النبوي في بلاد الشَّام في القرنَين الأول والثاني الهجريَّين، وقد يكون عددُهم أكثر مما ذكرته، ولكن لم يتيسَّر لي الاستقراء الدقيق لذلك. أما القرون التي تليهما فقد استمرّت فيهما حركة التصنيف والتأليف في الحديث في هذه البلاد وازدهرت، ونبغ فيها مَن نبغ مِن المؤلِّفين الكبار في الحديث من الحفاظ والمحدِّثين، ومن يريد الاطّلاع عليهم فليرجع إلى ما كتب عنهم الدكتور محمد بن عزوز في كتابه "مدرسة الحديث في بلاد الشام خلال القرن الثامن والهجري"، والأستاذ الشيخ عمر موفَّق النَّشُوقاتي في كتابه "جهود علماء دمشق في رواية الحديث في العصر العثماني"، وكذلك الأستاذ الدكتور بديع السيد اللحام في بحثه "جهود علماء دمشق في الحديث النبوي في القرن الرابع عشر الهجري".

المبحث الثامن: الخصائص العامَّة لمدرسة الحديث في الشَّام:

تتميَّز مدرسة الحديث في الشَّام في القرنَين الأول والثاني الهجريَّين ببعض الخصائص، التي أتحدَّث عنها في المطالب الآتية لهذا المبحث:

المطلب الأول: البكور في كتابة الحديث:

كان لمدرسة الحديث في الشَّام شرفُ السبق في هذا المضمار بعد مدرسة الحديث في المدينة ومكة، حيث نجد أنَّ بعض الصحابة ﷺ الذين نزلوا بلاد الشَّام، كانوا يكتبون العلم، وقد كان أهمّ فروعه: التفسير والحديث والقصص، وكانوا لا يُفرِدون الحديث عن غيره من العلم كما حصل بعد ذلك، ومن هؤلاء الصحابة: أبو أُمَامة الباهلي ﷺ، فعن معاوية بن صالح عن الحسن بن جابر قال: "سألتُ أبا أمامة عن كتاب العلم، فلم يَرَ به بأساً"[٢].

وكان عبد الله بن مسعود ﷺ قد رأى صُحُفاً فيها قصصٌ لأبي الدرداء ﷺ فمزَّقها؛ وذلك لأنه اعتبرها غير ذات قيمة بالنسبة للقرآن الكريم، وأنها تُلهي الناسَ عن قراءة القرآن وأخذِ القصص منه[٣].

---

[١] ذكره سزكين في "تاريخ التراث العربي"، ج١، ص٣٢١.

[٢] انظر: ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج١، ص٢٧٧.

[٣] انظر: الخطيب البغدادي، تقييد العلم بالكتابة، ص٥٧، ٥٨.

وفي هذين النصّين دلالة على ما كانت عند الصحابة ﷺ من العناية بكتابة الحديث في القرن الأول الهجري، ولكن لم تكن لكتابته وتدوينه صفة العموم حتى زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز (ت١٠١هـ) ﷺ، الذي أمر بتدوين الحديث، فقد بعث لأجله إلى واليه بالمدينة أبي بكر عمرو بن حزم (ت١٢٠هـ) كتاباً كتب فيه: "انظرْ ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإني خفتُ دروسَ العلم، وذهابَ العلماء"[١].

ويَدُلّ كتابُ عمر أنه لم يأمر واليَه أبا بكر بنفسه أن يجمع الحديثَ ويكتبه، بل أن يعيِّن مَن يراه كُفؤاً لذلك من العلماء، ويبدو أنه اختار الإمامَ ابن شهاب الزُّهْرِيّ (ت١٢٤هـ) لهذه المهمة، فأمر عمر ﷺ بجمع السُّنَن، وقد دوَّن الزهريُّ له في ذلك كتاباً فغدا عمر يبعث إلى كلِّ أرضٍ دفتراً من دفاتره، كما رُوي عنه أنه قال: "أَمَرنا عمرُ بن عبد العزيز بجمع السُّنَن، فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرضٍ له عليها سلطانٌ دفتراً"[٢].

كما أنَّ عمر بن عبد العزيز ﷺ نفسُه قد بدأ يكتب بنفسه الأحاديثَ التي يرويها الرواةُ في مجلسه بواسطة كَتَبَةٍ عيَّنهم لهذا الغرض[٣].

وبعد وفاة عمر بن عبد العزيز فقد عيَّن الخليفةُ هشام بن عبد الملك شُعَيبَ بن أبي حمزة الحمصي (ت١٦٣هـ) للكتابة عن الزهري، وكان شعيبٌ مَلِيحَ الضَّبْط أنيقَ الخطِّ، وقد أثنى عليه الإمام أحمد بن حنبل في قوله: "رأيتُ كتب شعيب فرأيتُها مضبوطةً ومقيَّدةً"[٤]، لقد كتب شعيب للخليفة هشام كثيراً بإملاء الزهري عليه[٥].

كذلك وقد كتب الحديثَ العديدُ من التابعين الشَّاميين، ومنهم: خالد بن معدان الكَلاَعي (ت١٠٤هـ)، قيل: "كان علمُه في مصحفٍ له إزرارٌ وعرى"[٦].

---

[١] أخرجه البخاري تعليقاً في الصحيح، انظر: كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، ص٣٧.

[٢] انظر: ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج١، ص٢٨٧.

[٣] محمد بن عزوز، مشاهير رواد الحديث الأوائل بدمشق خلال القرون الثلاثة الأولى من الهجرة، ص١٧٧، ١٧٨.

[٤] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص١٧٣.

[٥] الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٢٢١، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص١٧٣.

[٦] الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٧٢.

وأيضاً ممن كتبه منهم: رجاء بن حَيْوَة (ت١١٢هـ)، كما يدلّ على ذلك قولُه: "كتب هشام بن عبد الملك يسألني عن حديث، وكنتُ قد نسيتُه لولا أنه كان عندي مكتوباً"[١].

أمّا سببُ قلة الإقبال على كتابة الحديث النبوي في بلاد الشَّام رغم كثرة وجود التابعين وأتباعهم فيها وقتئذ؛ فلعلَّ ذلك يرجع إلى بعض الموانع السياسية لذلك، من أهمِّها انتقال الخلافة إلى العراق، الذي كان له أثرٌ في عدم وجود كتابة الحديث في الشَّام؛ لأن العباسيين كانوا ينظرون إلى أهل الشَّام بعين السَّخط، وقد كان الأوزاعي نفسُه معرَّضاً للقتل عند استيلاء العباسيين على دمشق، ولذا لا نكاد نجد في عصر العباسيين حتى أواخر القرن الثاني الهجري من يكتب ويصنِّف في الحديث من الشَّاميين مع كثرة وجود التابعين وأتباعهم في الشَّام، لا سيما أمثال: إسماعيل بن عَيّاش (١٨١هـ)، الذي كان يعتمد على حفظه ولا يكتب حتى وقع خللٌ في حديثه[٢]. وكذلك سعيد بن عبد العزيز (ت١٦٧هـ)، الذي قال فيه الحاكمُ النيسابوري: "هو لأهل الشَّام كمالكٍ لأهل الحجاز في التقدُّم والفقه"[٣]، وكان لا يؤيِّد الكتابةَ، فقال: "ما كتبتُ حديثاً قطّ"[٤].

ولعلَّهم كانوا يُعانون في تلك الفترة الضغطَ السياسيَّ والإكراهَ على عدم الكتابة، فنجدهم انشغلوا عنها بالزهد والنُّسْك، كما تدلّ على ذلك تراجمهم في كتب السِّيَر والطبقات.

المطلب الثاني: النقد الحديثي:

لم تكن بلاد الشَّام في مأمنٍ من وجود الوضاعين والكذابين في الحديث، وقد ظهر فيها الوضع مبكّراً، وكَثُر عدد المنتسبين إلى روايته، دون أن تكون لديهم المؤهِّلات اللازمة لتمييز الموضوع من الصحيح، فنشأ علماء متخصصون بالحديث أمثال: الأوزاعي، ومحمد بن الوليد الزُّبَيدي، وأبي إسحاق الفَزَاري وأمثالهم، الذين عُرفوا بالنقد في الحديث ورجاله، وقد نُقل عن الأوزاعي أنه قال: "كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يُعرَض الدرهمُ الزيف على الصيارفة،

---

[١] أبو زرعة الدمشقي، تاريخه، ج١، ص٣٨.

[٢] انظر: المزي، تهذيب الكمال، ج٣، ص١٧٠، ١٧١.

[٣] انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٢١٩، ٢٢٠، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٣١، ٣٢.

[٤] انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٢١٩، ٢٢٠، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٣١، ٣٢.

فما عرفوا أخذنا، وما تركوا تركنا"[١]. ويتحدَّث الحافظ الذهبي عن قيمة أبي إسحاق الفزاري في النقد وكشف الأحاديث الموضوعة فيقول: "إنَّ الرشيد أخذ زنديقاً ليقتله، فقال الرجل: أين أنت من ألف حديثٍ وضعتُها؟ قال: "فأين أنتَ يا عدوّ الله مِن أبي إسحاق الفَزاري وابن المبارك، يتخلَّلانها فيُخرِجانها حرفاً حرفاً!"[٢].

وقد نتج عن هذا النقدِ الحديثيِّ الجرحُ والتعديلُ في بلاد الشَّام وتطوَّر، وبه تَمَّ التمييزُ بين الرواة، وعُرف المدلِّس، والوضَّاع والكذَّاب، فقد ظهر من المدلِّسين: بقية بن الوليد، والوليد بن مسلم. كما ظهر من الوضَّاعين: عبد القدوس بن حبيب الكلاعي الوُحَاظي، ومحمد بن سعيد بن أبي قيس المصلوب، ومحمد بن يحيى بن رزين المصيصي، وغيرهم.

المطلب الثالث: التثبُّت في رواية الحديث:

عُرف بعض الصحابة في الشَّام بشِدّة تثبُّتهم وبالغِ حيطتهم في رواية الحديث عن رسول الله ﷺ، حتى أنهم لا يروون حديثاً سمعوه مرةً أو مرتين فقط، بل أكثر مِن ذلك، ومن هؤلاء: أبو أُمَامة الباهلي ﷺ، فقد حدَّث حديثاً ثم سُئل إن كان سمعه من الرسول ﷺ فقال: "لو لم أسمعه إلا مرةً أو مرتَين أو ثلاثاً حتى عدَّ سبعاً ما حدّثتُكموه"[٣]. وكان ﷺ يُطالِب محدِّثيه أن ينقلوا ما سمعه على أحسن وجهٍ ويقول لهم: "إنَّ هذا المجلس من بلاغ الله إياكم، وإنَّ رسول الله ﷺ قد بلَّغ ما أرسل به، وأنتم فبلِّغوا عنا أحسن ما تسمعون"، وفي رواية: "كان يحدِّثهم حديثاً كثيراً عن رسول الله ﷺ، فإذا سكت قال: اعقلوا، بلِّغوا عنا كم بُلِّغْتُم"[٤]. وهذا يدلّ على أنه ﷺ كان متشدِّداً في إيراد الحديث بحروفه لا بألفاظه.

وكان بعض الصحابة النازلين في الشَّام يروون الحديثَ بالمعنى أيضاً، ومنهم: الصحابي الجليل أبو الدرداء ﷺ، فكان إذا حدَّث بالحديث عن رسول الله ﷺ قال: "اللهم إنْ لا هكذا، وإلا فكَشكْله"[٥]. كما كان ﷺ يقتدي بالنبي ﷺ في التحديث، فعن أُمّ الدرداء،

---

[١] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٢١.

[٢] انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٨، ص٥٤٢.

[٣] ابن عساكر، تاريخ مدين دمشق، ج٦٦، ٥٤.

[٤] الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، ص٩٦.

[٥] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢، ٣٤٧.

قالت: كان أبو الدرداء لا يحدِّث بحديث إلا تبسَّم، فقلت: إني أخاف أن يُحَمِّقك الناسُ. فقال: "كان رسول الله ﷺ لا يحدِّث بحديث إلا تبسَّم"[١].

وكذلك مِن بعدهم التابعون الشَّاميون، الذين كانوا يتحرّون تحرّياً شديداً في سماع الحديث من راويه، ويُحلِفه بالله ثلاثاً في صِدْقه عند سماعه للحديث منه، ومن هؤلاء عمر بن عبد العزيز ﷺ، فقد روى ابن بُرْدَة الأشعري أنه حدَّث عمر بن عبد العزيز عن أبي موسى الأشعري ﷺ عن النبي ﷺ قال: «لاَ يَمُوْتُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ إلاَّ أَدْخَلَهُ اللهُ مَكَانَه النَّارَ، يَهُوْدِيّاً أَوْ نَصْرَانِيّاً"، فاستحلفه عمرُ بالله الذي لا إله إلا هو! ثلاث مرّاتٍ أنَّ أباه حدَّثه عن رسول الله ﷺ[٢].

ولعلَّ هذه العناية البالغة عند هؤلاء الرواة الشَّاميين بالتثبُّت في رواية الحديث؛ جعلت أُمَّ المؤمنين السيدة عائشة – رضي الله عنها – أن توثِّقهم في ذلك، فعن الزهريّ أنه قال: قالت عائشة رضي الله عنها: "يا أهل العراق! أهل الشَّام خيرٌ منكم، خرج إليهم نفرٌ من أصحاب رسول الله ﷺ كثيرٌ؛ فحدَّثونا ما نعرف. وخرج إليكم نفرٌ من أصحاب رسول الله ﷺ قليلٌ؛ فحدّثمتونا بما نعرف وما لا نعرف!!"[٣].

كما وردت في ذلك أقوال عديدة لأئمة الحديث، ومنها قولُ سفيان بن عُيَيْنَة (ت١٩٨هـ): "إذا أردتَ الحديثَ الصحيح والإسنادَ الجيّد فعليك بأهل المدينة، وإذا أردتَ النُّسْكَ فعليك بأهل مكة، وإذا أردتَ المغازي فعليك بأهل الشام"[٤]، وفي رواية: "المقاسم وأمر الغزو فعليك بأهل الشَّام"[٥].

كذلك كان الخلفاء الأمويون يسكنون إلى حديث علماء الشام وعلماء المدينة أكثر من غيرهم، كما أُثر عن الإمام الأوازعي أنه قال: "كانت الخلافة بالشَّام، فإذا كانت ثلاثة سألوا عنها علماء أهل الشَّام وأهل المدينة، وكانت أحاديث العراق لا تُجاوز جُدُرَ بيوتهم"[٦].

---

[١] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢، ٣٥١.

[٢] انظر: مسلم بن الحجاج، الصحيح، كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى على المؤمنين، رقم (٢٧٦٧).

[٣] ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج١، ص٢٤٠.

[٤] ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج١، ص٢٤٢.

[٥] ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج١، ص٢٤٢.

[٦] ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج١، ص٢٤٢.

المطلب الرابع: الدقة والحيطة في أداء الحديث:

لأداء الحديث وتحمُّلِه طرقٌ وكيفياتٌ مخصوصة، وهي على ما ذكرها الحافظ ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) وغيره ثمانية، وهي: "السماع من لفظ الشيخ"، و"القراءة على الشيخ"، و"الإجازة"، و"الْمُناوَلة"، و"الْمكاتَبة"، و"إعلام الراوي للطالب"، و"الوصية بالكتب"، و"الوِجَادة"[١].

ومَن تحمَّل الحديثَ بطريق من هذه الطُّرُق فعليه أن يُعبِّر بصيغةٍ تَدُلّ على كيفية تَحَمُّلِه، ومن تلك الصِّيَغ: "حَدَّثَنِي" و"حَدَّثَنا"، "سَمِعْتُ" و"سَمِعْنَا"، "أَخْبَرَنِي" و"أَخْبَرَنا"، "أَنْبَأَنِي" و"أَنْبَأَنَا"، "قالَ لِيْ" و"قَالَ لَنَا"، "ذَكَرَلِيْ" و"ذَكَرَ لَنَا"، "نَبَّأَنِيْ" و"نَبَّأَنَا"، و"قالَ"، و"أَنَّ"، و"عَنْ"[٢].

وهذا المنهج الذي اتَّخذه أئمة الحديث في أداء الحديث وتحمُّله، لا شكَّ أن له دوراً كبيراً في حفظ السنة، وفي انتقالها نقلاً صحيحاً.

وكان الرواة الشَّاميون يستخدمون نفس تلك الصِّيَغ تبعاً لطريقة التلقي الرائج وقتئذ بين الرواة، سواء كانت بالمناولة أو الإجازة أو العرض أو غير ذلك من الطُّرق.

ولكن عند البعض منهم كانت دِقّةٌ شديدةٌ في نقل الحديث روايةً، مثل الإمام الأوزاعي، الذي كان يُجيز في المناولة كلمةَ "حَدَّثَنا" إذا حدَّث الراوي، وإلا فليقل: "قال أبو عمرو". وفي ذلك يقول تلميذه الحافظ أبو حفص عمرو بن أبي سلمة الدمشقي (ت٢١٤هـ): "قلتُ للأوزاعي في المناوَلة: أقول فيها: حَدَّثَنا؟. قال: إن كنتُ حدّثتُك فقُلْ: حَدَّثَنا. فقلتُ: أقول: أخبرنا؟. قال: لا. قلتُ: كيف أقول؟. قال: قُلْ: عن أبي عمرو، أو قال أبو عمرو". فكان عمر بن أبي سلمة يقول فيما سمعه منه: "حَدَّثَنا الأوزاعي"، ويقول فيما أجاز له: "قال الأوزاعي"[٣].

بينما كان الزهريُّ يُجيز إطلاقَ "حَدَّثَنا" و"أَخْبَرنا" في الرواية بالمناولة[٤]، وهو مقتضى قول مَن جعلها سماعاً.

---

[١] انظر: ابن الصلاح، علوم الحديث، ص١٣٢، ١٨١.

[٢] الغوري، معجم المصطلحات الحديثية، ص١٠٥، انظر: "ألفاظ الأداء" في حرف الألف.

[٣] ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج٢، ص٣٠٢، ٣٠٣.

[٤] انظر: ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج٢، ص٢٩٩، ٣٠٢.

وهذا يدلّ على شدة حيطتهم وبالغ دقتهم في نقل رواية الحديث، والطريقةِ التي تُنقَل بها الروايةُ.

وهذه بعضُ الخصائص والمزايا[١] التي تتميَّز بها مدرسة الحديث في الشَّام من بين المدارس الحديثية الأخرى، التي كانت في مختلف الأمصار الإسلامية في القرنَين الأول والثاني الهجريَّين.

الخاتمة والنتائج:

هذه دراسة استقرائية تاريخية موجزة عن مدرسة الحديث في بلاد الشَّام في القرنَين الأول والثاني الهجريَّين، التي حواها هذا البحث المتواضع، حيث استهلَّها بذكر نبذة من تاريخ الشَّام، وبما ورد فيه من الفضائل في الكتاب والسنة. ثم تعرَّج على الترجمة لمشاهير رُوَّاد الحديث الأوائل في هذه البلاد من الصحابة والتابعين وأتباعهم رضي الله عنهم أجمعين. ثم على ذكر أصحّ الأسانيد وأضعفِها لمدرسة الحديث في الشَّام. ثم على الحديث عن مدى انتشار التدليس في هذه المدرسة وعن أشهر المدلِّسين فيها، وكذلك عن مدى شيوع ظاهرة الإرسال فيها، وعمن اشتهروا به من رواتها. ثم ترجم باختصار لمن رُمي في هذه المدرسة من الرواة الشامين بالوضع والكذب في الحديث وبالرواية عن الموضوعات. ثم عرَّف بحركة التصنيف والتأليف في هذه المدرسة في القرنَين الأول والثاني الهجريَّين، وبما كان لعلمائها من الإنتاج العلمي في الحديث النبوي. ثم ختم – البحثَ – ببيان بعض الخصائص العامة لهذه المدرسة، وتوصَّل في آخره إلى نتائج مهمة، وهي كما يلي:

١) أنَّ كلمة "المدرسة" تعني في المصطلح: الحركة العلمية الحديثية التي كانت في كل مصرٍ من الأمصار الإسلامية، التي كانت تتألَّف من جماعة من الرواة والمحدِّثين بينهم خصائص مشتركة تتعلَّق بوسائل تبليغ الحديث وصيانته – رواية ودرايةً – دون النظر إلى زمان أو مكان.

٢) أنَّ إطلاق اسم "الشَّام" على هذه البلاد كان بسبب كثرة قُرَاها وتداني بعضها من بعضٍ، فشُبِّهَتْ بالشَّامات، وقالوا: إنها سُمِّيت بالشَّام نسبةً للشُّمال أو لسَام بن نوحٍ. وأنَّ هذه البلاد من أعرق البلاد على وجه الأرض تاريخاً وحضارةً، وقد فتحها

[١] وقد ذكر البعضَ منها الدكتور محمد بن عَزّوز في كتابه "مشاهير رواة الحديث الأوائل بدمشق"، ص١٧٧، ١٨٨.

المسملون في عهد عمر بن الخطاب ﷺ، وكانت لهذه البلاد أثر كبير في الفتوحات الإسلامية التي حصلت في صدر الإسلام.

٣) أنَّ عديداً من الآيات القرآنية وردت في فضائل بلاد الشَّام وبركاتها، كما وردت في ذلك العديدُ من النصوص النبوية الشريفة، التي تُعتبَر أصحَّ ما ورد في فضائل الْمُدُن بعد مكة والمدينة المنوَّرة.

٤) أنَّ الصحابة ﷺ هم اللبناتُ الأولى لمدرسة الحديث في الشَّام، حيث نزل هذه البلادَ العددُ الكبيرُ منهم، وكان لبعضهم دور عظيم في رواية الحديث ونشره في ربوع هذه البلاد. ثم سار على نهجهم التابعون الذين تلقَّوا الحديث من شيوخهم من هؤلاء الصحابة، عن طريق الرواية، وحملوه عنهم وبلَّغوه للآخرين. ثم اقتفى آثارَهم أتباعُهم الذين شَمّروا سواعدهم في خدمة الحديث النبوي في هذه البلاد، روايةً ونشراً، وتدريساً وتبليغاً، وتتلمذ عليهم الكثيرُ من علماء الأمصار الإسلامية. وبجهود هؤلاء المباركة في خدمة الحديث في هذه البلاد فقد تكوّنت فيها مدرسة حديثية، التي تُعَدّ واحدةً من أعظم المدارس الحديثية في القرنَين الأول والثاني الهجريَّين، التي وُجدت في مختلف الأمصار الإسلامية مثل: مكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، ومصر، واليمن، وغيرها. ثم أنجبت هذه المدرسة أجيالاً من العلماء الأئمة في مختلف العهود والأزمان.

٥) أنه لم يُوجَد في الشَّام من أصحِّ الأسانيد الصحيحة وأضعفِها إلا سند واحد، وفي قلة وجود الأسانيد الضعيفة دلالة على ما كانت تتميَّز به هذه المدرسة من الحيطة والتثبت في رواية الحديث.

٦) أنَّ علماء هذه المدرسة بكروا في الخوض في مجال التصنيف في الحديث، وإن لم يكن لهم في ذلك كثير إنتاج في القرنَين الأول والثاني الهجريَّين لأسباب حالت دون ذلك.

٧) أنَّ هذه البلاد لم تسلم مثل الكوفة والبصرة من الوَضَّاعين والكَذَّابين في الحديث، حيث بلغ عددهم (١٧) رجلاً، أما الذين اتُّهموا برواية الموضوعات فبلغ عددهم (٢٦) رجلاً، وهذا ما دفع علماءَ الشام إلى تتبُّع الأسانيد، والبحث عن سقيم الأخبار، وفضحِ أمر الكَذَّابين والوَضَّاعين وكشفِ مروياتهم، وكان من أبرزهم: أبو إسحاق الفزاري.

٨) أنَّ هذه المدرسة قد وُجد فيها مَن اشتهر بالتدليس من الرواة، لكن عددهم قليل جداً حيث لا يتعدَّى (٢١) شخصاً، ومنهم (٨) أشخاص قد احتجَّ بحديثهم الشيخان في صحيحيهما.

٩) أنَّ هذه المدرسة قد وُجد فيها عدد كبير من الرواة الذين تُكُلِّم فيهم من ناحية الإرسال في الحديث، وكان من أشهرهم: مكحول الدمشقي، ولكن لم يكن هدفُ الكثيرين منهم – في إرسالهم الأحاديثَ – إخفاءَ حال الضعفاء عن الرواة، إنما كانوا يُرسِلون الأحاديث بسبب عدم اهتمامهم بالإسناد الذي لم يكن منتشراً بينهم، بل كان جلُّ اهتمامهم بتبليغ الأحاديث بأمانة كما بلغتهم.

١٠) أنَّ هذه المدرسة تميَّزت ببعض الخصائص العلمية مثل: البكورة في كتابة الحديث، والنقد الحديثي، والتثبُّت في رواية الحديث، والدقة والحيطة في نقله، وهي الخصائصُ التي تدلّنا على ما كانت لهذه المدرسة من مكانة علمية عظيمة بين المدارس الحديثية الأخرى التي كانت في تلك القرون في مختلف الأمصار الإسلامية.

هذا بعض ما توصَّلتُ إليه من النتائج في ختام هذا البحث، وأرجو بما بذلتُه من جهد متواضع في إعداده يكون لي به أداء لبعض حقِّ هذه البلاد المباركة عليَّ، حيث رحلتُ إليها في ريعان شبابي للاستزادة من طلب العلم، ومكثتُ فيها مدةً أرتوي من مناهلها العلمية الثرّة، ولا زلتُ أدين بالفضل لعلماء ومشايخ هذه البلاد الأجلاء، الذين كانوا المثل الأعلى في العِلم والْخُلُق والتعامُل. وأخيراً أسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا، خالصاً لوجهه الكريم، إنه على ذلك قدير، وبالإجابة جدير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

١) ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي. **الجرح والتعديل**. حيدرآباد (الدكن): مجلس دائرة المعارف العثمانية. ط١. ١٣٧١هـ.

٢) ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي. **كتاب المراسيل**. تحقيق: شكر الله بن نعمة الله قوجاني. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط٢. ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٣) ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري. **النهاية في غريب الحديث والأثر**. تحقيق: خليل مأمون شِيْحا. بيروت: دار المعرفة. ط٣. ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٤) ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني الدمشقي. **مجموع الفتاوى**. تحقيق: عامر الجزار وأنور الباز. القاهرة: دار الوفاء. ط٣. ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٥) ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي. **كتاب الثقات**. حيدرآباد (الدكن): دائرة المعارف العثمانية. ط١. ١٣٩٣هـ.

٦) ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي. **المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين**. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الرياض: دار الصميعي. ط٢. ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٧) ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي. **مشاهير علماء الأمصار**. تحقيق: مجدي بن منصور بن سيد الشورى. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٨) ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العسقلاني. **الإصابة في تمييز الصحابة**. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية. ط١. ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٩) ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العسقلاني. **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**. تحقيق: أحمد بن علي سيرالمباركي. الناشر: المؤلف. ط٣. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١.

١٠) ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العسقلاني. **تقريب التهذيب**. تحقيق: محمد عوامة. جدة: دار المنهاج. ط٨. ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١١) ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العسقلاني. **تهذيب التهذيب**. تحقيق: إبراهيم زيبق وعادل مرشد. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١. ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٢) ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العسقلاني. **شرح النخبة**. تحقيق: نور الدين عتر. القاهرة: دار البصائر. ط٣. ١٤٢١هـ/٢٠٠٠.

١٣) ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العسقلاني. **لسان الميزان**. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية. ط١. ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢.

١٤) ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العسقلاني. **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**. تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي. بيروت: دار المعرفة. ط١. ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

١٥) ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العسقلاني. **النكت على كتاب ابن الصلاح**. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. القاهرة: دار الإمام أحمد. ط١. ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١٦) ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد السلامي الدمشقي. **شرح علل الترمذي**. تحقيق: صحبي السامرائي. بيروت: دار عالم الكتب. ط٣. ١٤١٦هـ.

١٧) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري. **الطبقات الكبرى**. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٨) ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح الشهرزوري. **علوم الحديث**. تحقيق: نور الدين عتر. دمشق: دار الفكر. ط٣. ١٩٩٨م.

١٩) ابن طولون، شمس الدين محمد بن علي بن خمارويه الدمشقي الصالحي. **القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية**. تحقيق: محمد دهمان. دمشق: مجمع اللغة العربية. ط٢. ١٤٠١هـ/١٩٨٠م.

٢٠) ابن عاشور، محمد الطاهر التونسي. **التحرير والتنوير**. تونس: الدار التونسية. د.ت.

٢١) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي. **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**. تحقيق: خليل مأمون شيحا. بيروت: دار المعرفة. ط١. ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٢٢) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي. **جامع بيان العلم وفضله**. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. الرياض: دار ابن الجوزي. ط٧. ١٤٢٧هـ.

٢٣) ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني. **الكامل في الضعفاء**. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٤) ابن عساكر، ثقة الدين أبو القاسم علي بن الحسن الدمشقي. **تاريخ دمشق الكبير**. تحقيق: أبي عبد الله علي عاشور الجنوبي. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ط١. ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٢٥) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. **تفسير القرآن العظيم**. تحقيق: السيد محمد السيد وآخرين. القاهرة: دار الحديث. ط١. ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٢٦) ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي. **العلل**. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. بيروت: المكتب الإسلامي. ط٢. ١٩٨٠م.

٢٧) ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن على جمال الدين الأنصاري. **لسان العرب**. بيروت: دار صادر. ط٢. ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٢٨) ابن النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق الوراق. **الفهرست**. بيروت: دار المعرفة. ط١. ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٢٩) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني. **السنن**. الرياض: دار السلام. ط١. ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٣٠) أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري. **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**. تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني. دمشق: مجمع اللغة العربية. ط١. ١٩٨٠م.

٣١) أبو غدة، عبد الفتاح. **الإسناد من الدين وصفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدِّثين**. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية. ط١. ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٣٢) الأحدب، خلدون. **التصنيف في السنة النبوية وعلومها من بداية المنتصف الثاني للقرن الرابع عشر الهجري وإلى نهاية الربع الأول من القرن الخامس عشر الهجري**. بيروت: مؤسسة الريان. ط١. ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦.

٣٣) أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. **المسند**. تحقيق: شعيب الأرناؤط وآخرين. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١. ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٣٤) أمين القضاة. **مدرسة الحديث في البصرة حتى القرن الثالث الهجري**. بيروت: دار ابن حزم. ط١. ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣٥) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. **الصحيح**. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٥. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٣٦) البكري، أبي عبيد الله بن عبد العزيز. **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**. تحقيق: مصطفى السَّقا. بيروت: عالم الكتب. ط٣. ١٩٨٣م.

٣٧) البلاذري، أبو العباس أحمد بن يحيى بن جابر. **فتوح البلدان**. تحقيق: عبد الله أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع. بيروت: مؤسسة المعارف. ط١. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣٨) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة. **الجامع**. الرياض: دار السلام. ط١. ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٣٩) الجرجاني، على بن محمد بن علي الشريف . **كتاب التعريفات**. تحقيق: إبراهيم الأبياري. بيروت: دار الكتاب العربي. ط٤. ١٤١٨هـ/١٩٩٦م.

٤٠) حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**. بيروت: دار الفكر.ط١. ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٤١) الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. **معرفة علوم الحديث**. تحقيق: السيد معظم حسين. حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية. ط١. د.ت.

٤٢) الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. **المستدرك على الصحيحين**. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢. ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٤٣) الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. **المدخل إلى الصحيح**. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. القاهرة: دار الإمام أحمد بن حنبل. ط١. ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٤٤) حصة بنت عبد العزيز الصغير. **الحديث المرسل بين القبول والرد**. بيروت: دار ابن حزم. ط١. ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٤٥) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. **الكفاية في علم الراوية**. حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية. ط١. ١٣٥٧هـ.

٤٦) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**. تحقيق: محمود الطحان. الرياض: مكتبة المعارف. ط١. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٤٧) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. **تقييد العلم بالكتابة**. تحقيق: يوسف العش. بيروت: دار إحياء السنة النبوية. ط١. ١٩٧٤م.

٤٨) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. **شرف أصحاب الحديث**. تحقيق: محمد سعيد خطيب أوغلي. أنقرة: كلية الإلهيات، جامعة أنقرة. ط١. ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٤٩) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي. **الأمصار ذوات الآثار**. محمود الأرناؤوط. دمشق: دار ابن كثير. ط١. ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٥٠) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي. **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**. تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط١. ٢٠٠٣م.

٥١) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي. **تذكرة الحفاظ**. حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية. ط١. ١٣٣٣هـ/١٩١٥م.

٥٢) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي. **سير أعلام النبلاء**. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١. ١٤٠١هـ.

٥٣) رحاب رفعت فوزي عبد المطلب. **أصح الأسانيد**. المنصورة: دار الوفاء. بيروت: دار ابن حزم. ط١. ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٥٤) الزركلي، خير الدين. **الأعلام**. بيروت: دار العلم للملايين. ط١٢. ١٩٩٧م.

٥٥) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد. **أساس البلاغة**. تحقيق: محمد باسل عيون السود. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٥٦) السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد. **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**. تحقيق: عبد الكريم الخضير ومحمد بن عبد الله آل فهيد. الرياض: مكتبة دار المنهاج. ط١. ١٤٢٦هـ.

٥٧) السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد. **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**. بيروت: دار الجيل. ط١. ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٥٨) السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد. **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**. تحقيق: عبد الله محمد الصديق. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢. ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٥٩) السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي أبي بكر جلال الدين. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**. تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد. الرياض: دارا لعاصمة. ط١. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٦٠) الشعار، مروان محمد. **الأوزاعي إمام السلف**. بيروت: دار النفائس. ط١. ١٤١٢هـ١٩٩٢م.

٦١) الشيخ، عبد الستار. **أعلام الحفاظ. والمحدِّثين عبر أربعة عشر قرناً**. دمشق: دار القلم. ط١. ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٦٢) الشيخ، عبد الستار. **الإمام الأوزاعي: شيخ الإسلام وعالم أهل الشام**. دمشق: دار القلم. ط١. ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٦٣) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير . **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**. تحقيق: أحمد عبد الرزاق البكري وآخرين. القاهرة: دار السلام. ط٢. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٦٤) الطحان، محمود. **تيسير مصطلح الحديث**. الرياض: مكتبة المعارف. ط١٠,١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٦٥) العامري، يحيى بن أبي بكر اليمني. **الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة**. تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وعبد الوهاب هيكل. الدوحة: الشؤون الدينية بوزارة التربية والتعليم. د.ت.

٦٦) عتر. نور الدين. **أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال**. دمشق: دار اليمامة. ط٢. ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م.

٦٧) عتر، نور الدين. **منهج النقد في علوم الحديث**. دمشق: دار الفكر. ط٣. ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م.

٦٨) العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن . **التقييد والإيضاح لِما أُطلق وأُغلق من كتاب ابن الصَّلاح**. تحقيق: أسامة بن عبد الله الخياط. بيروت: دار البشائر الإسلامية. ط٢. ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٦٩) العلائي، صلاح الدين أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي بن عبد الله صلاح الدين. **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي. بيروت: عالم الكتب. ط١. ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .

٧٠) الغوري، سيد عبد الماجد. **معجم المصطلحات الحديثية**. سلانجور (ماليزيا)، معهد دراسات الحديث النبوي ودار الشاكر. ط٢. ١٤٣٤هـ/٢٠١٢م.

٧١) الغوري، سيد عبد الماجد. **الوضع في الحديث: تعريف – أسبابه – نتائجه – طريقة التخلص منه**. بيروت: دار ابن كثير. ط١. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٧٢) فؤاد سزكين "**تاريخ التراث العربي**" (المجلد المخصص بعلوم القرآن والحديث). ترجمة: محمود فهمي حجازي. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط١. ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٧٣) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. **القاموس المحيط**. تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط٨. ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٧٤) قرشي بن عمر أحمد. **تنبيه ذوي النجابة إلى عدالة الصحابة**. الكويت: دار الدعوة. ط١. ١٤٠٥هـ.

٧٥) كحالة، عمر رضا. **معجم المؤلفين**. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١. ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٧٦) محمد الثاني عمر موسى. **المدرسة الحديثية في مكة والمدينة وأثرها في الحديث وعلومه من نشأتها حتى نهاية القرن الثاني الهجري**. الرياض: مكتبة دار المنهاج. ط١، ١٤٢٨هـ.

٧٧) المحمد، محمد زهير عبد الله. **المدارس الحديثية الدلاة والمضمون**. بحث منشور في مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية. المجلد: ٢٤. العدد٢. عام ٢٠٠٨.

٧٨) محمد بن عزّوز. **مدرسة الحديث في بلاد الشام خلال القرن الثامن الهجري**. بيروت: دار البشائر الإسلامية. ط١. ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٧٩) محمد بن عزوز. **مشاهير رواد الحديث الأوائل بدمشق خلال القرون الثلاثة الأولى من الهجرة**. بيروت: دار ابن حزم. ط١. ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٨٠) المزي، أبو الحجاج عبد الرحمن بن **يوسف** جمال الدين الدمشقي. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١. ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٨١) مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري. **الصحيح**. الرياض: دار السلام. ط١. ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٨٢) المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر أبو العباس. **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والأمصار**. بيروت: دار العرفان. ط١. ١٩٥٩م.

٨٣) الملاح، حسين محمد. **الإمام الأوزاعي محدِّثاً حافظاً**. بيروت: المكتبة العصرية. ط١. ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٨٤) المناوي، محمد عبد الرؤوف. **التوفيف على مهمات التعاريف**. تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان. القاهرة: عالَم الكتب. ط١. ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٨٥) **الموسوعة العربية العالمية**. الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع. ط٢. ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٨٦) النسائي. **تسمية فقهاء الأمصار من الصحابة فمن بعدهم**. تحقيق: صبحي بدري السامرائي. المدينة المنورة: المكتبة السلفية. ط١. ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٨٧) النَّشُوقاتي، عمر موفَّق. **جهود علماء دمشق في رواية الحديث الشريف في العصر العثماني**. دمشق: دار النوادر. ط١. ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٨٨) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف محي الدين. **إرشاد طلاب الحقائق لمعرفة سنن خير الخلائق ﷺ**. تحقيق: نور الدين عتر. بيروت: دار البشائر الإسلامية. ط١. ١٩٨٧م.

٨٩) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف محي الدين. **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**. تحقيق: خليل مأمون شيحا. بيروت: دار المعرفة. ط١٥. ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٩٠) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف محي الدين. **تهذيب الأسماء واللغات**. بيروت: دار الكتب العلمية. د.ن.

٩١) ياقوت الحموي، أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي. **معجم البلدان**. بيروت: دار صادر. ط١. ١٣٧٩هـ/١٩٩٣م.

"التحرير والتنوير" للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور دراسة الأحاديث المرفوعة مع دراسة تطبيقية لأحاديث "سورة آل عمران"

د. براهمي عباس[١]
brahmi_abbes@yahoo.com

مقدمة

إن من أشرف ما تبذل فيه الجهود، وتسدد فيه العزائم، وتوجه إليه الاهتمامات هو خدمة الكتاب والسنة، إذ أنهما هما شرع الله الحكيم، وحبل الله المتين، وإن خدمة كتب التفسير، ليحقق تلك الغاية أيما تحقيق، ففيها (أي كتب التفسير) يجتمع الكتاب الذي أنزله الله وحيا على رسوله ﷺ، والسنة التي نطق بها رسوله وحياً. وهذا البحث ليجسد تلك الغاية بدراسة بعض الأحاديث التي حواها كتاب من كتب التفسير، ألا وهو كتاب التحرير والتنوير لمؤلفه الشيخ الطاهر بن عاشور رحمه الله. وقد أراد الباحث من هذا البحث لفت أنظار الباحثين للاهتمام بهذا الكتاب العظيم، والعمل على خدمته خدمة علمية تليق بمقام مؤلفه رحمه الله. وقد جعلته في ستة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة مختصرة للشيخ الطاهر ابن عاشور.

المبحث الثاني: كتاب التحرير والتنوير وقيمته العلمية.

المبحث الثالث: الأحاديث المرفوعة في التحرير والتنوير.

المبحث الرابع: عزو الأحاديث المرفوعة في التحرير والتنوير.

المبحث الخامس: نقد الأحاديث المرفوعة في التحرير والتنوير.

المبحث السادس: دراسة تطبيقة للأحاديث المرفوعة في تفسير سورة آل عمران.

[١] حاصل على شهادة دكتوراه من الجامعة الوطنية الماليزية، كلية الدراسات الإسلامية، قسم القرآن والسنة.

المبحث الأول: ترجمة مختصرة للشيخ الطاهر ابن عاشور:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده:

هو محمد الطاهر الثاني بن الشيخ محمد بن محمد الطاهر الأول بن محمد بن الشاذلي بن عبد القادر محمد بن عاشور الشريف الأندلسي ثم التونسي.

وُلد في ضاحية المرسى قرب العاصمة التونسية، في قصر جده للأم الوزير آنذاك محمد العزيزي بو عتور، سنة (١٢٩٦هـ -١٨٧٩م).[١]

المطلب الثاني: نشأته العلمية:

نشأ في جو علمي محاط بالجاه، بدأ تعلم القرآن في سن السادسة، وأتبعه بحفظ المتون على يد ثلة من الشيوخ [٢]. ثم التحق بجامع الزيتونة سنة ١٣١٠هـ، ونهل من علوم شيوخها، وكان ذا همة عالية، لا يفتر عن حضور مجالس العلم، فكثر شيوخه وتعددت علومه، حتى بلغ شأواً عظيماً [٣]. كما كان لجده من أمه الشيخ محمد العزيز بوعتور أثراً بالغاً في نشأة الشيخ الطاهر العلمية، فبالإضافة لتأثر الشيخ بشخصية الجد العلمية، فقد توسم فيه الجد العلم والنبوغ، فوهب له خزانة كتبه الكبيرة، عكف الشيخ على قراءتها والغوص في مكنوناتها.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه:

لقد كان للشيخ الطاهر ابن عاشور شيوخ كثيرون، وعكف على دروسهم وأجازوه، من أولئك الشيوخ: جده لأمه محمد العزيز بوعتور (١٣٢٥هـ)، والشيخ أحمد بن بدر الكافي، والشيخ سالم بوحاجب (١٩٢٤م)، والشيخ عمر ابن الشيخ (١٩١١م)، وغيرهم كثيرون.

وأما من تلاميذ الشيخ، فمنهم: ابناه الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور، والشيخ عبد الملك ابن عاشور، والشيخ محمد الصادق المعروف بـ"بسيس"، وغيرهم كثير [٤].

المطلب الرابع: مؤلفاته:

لقد كان للشيخ الطاهر ابن عاشور كثير من المؤلفات والكتب، نظراً لاهتمامه رحمه الله بالتأليف، فمن تلك المؤلفات:

---

[١] الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ومنهجه في تفسيره التحرير والتنوير، تأليف هيا، ثامر مفتاح العلي، ص ٢٥.

[٢] شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور حياته وآثاره الغالي، بلقاسم، ص ٣٧.

[٣] محمد الطاهر ابن عاشور علامة الفقه وأصوله والتفسير وعلومه، إياد، خالد الطباع، ص ٣٠.

[٤] محمد الطاهر ابن عاشور علامة الفقه وأصوله والتفسير وعلومه، إياد، خالد الطباع، ص ٤٦-٤٧.

١) كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ.
٢) النظر الفسيح عند مضايق الأنظار في الجامع الصحيح.
٣) وتعليقات تحقيق على حديث أم زرع (مخطوط).
٤) والتحرير والتنوير.
٥) وآراء اجتهادية (مخطوط).
٦) والأمالي على مختصر خليل (مخطوط).
٧) وحاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب "التنقيح على شرح تنقيح الفصول في الأصول" للقرافي.

وغير تلك المؤلفات التي خلفها شيخها ذكرا للمكتبة الإسلامية، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

المطلب الخامس: وفاته:

توفي الشيخ المفسر محمد الطاهر ابن عاشور يوم الأحد ١٣ رجب ١٣٩٣ه الموافق ١٢ أوت ١٩٧٣م، عن أربع و تسعين سنة، في ضاحية المرسى قرب تونس العاصمة، ودفن رحمه الله بمقبرة الزلاج من مدينة تونس[1].

المبحث الثاني: كتاب "التحرير والتنوير" وقيمته العلمية:

المطلب الأول: اسم الكتاب وسبب تأليفه:

إن تفسير الشيخ الطاهر ابن عاشور ليعد من أنفع كتب التفسير، وأعظمها فائدة، فقد جمع فيه مؤلفه خلاصة علومه، وأبدى فيه آراءه الفذة ونقح فيه وأضاف نتفا علمية، صرح هو باسم كتابه فقال في مقدمة كتابه:"وسميته تحرير المعنى السديد، وتنوير العقل الجديد، من تفسير الكتاب المجيد، واختصرت هذا الاسم باسم التحرير والتنوير من التفسير"[2].

وهذا يدل على أن مقصد الشيخ من تأليفه الاستفادة من تفاسير الأولين، مع ملاحظة ما يحتاجه العصر من أفكار جديدة يستفيد منها القارئ المعاصر، قال رحمه الله: " وهنالك حالة أخرى ينجبر بها الجناح الكسير، وهي أن نعمد إلى ما أشاده الأقدمون فنهذبه ونزيده، وحاشا أن ننقضه أو نبيده"[3]. ولعل خلو التفاسير عن مقصد الشيخ هو الذي دفعه إلى تأليف التحرير والتنوير[4].

---

[1] محمد الطاهر ابن عاشور علامة الفقه وأصوله والتفسير وعلومه، إياد، خالد الطباع، ص ٨٧.

[2] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج١، ص ٨- ٩.

[3] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج١، ص ٧.

[4] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج١، ص ٥- ٦.

المطلب الثاني: قيمته العلمية:

إن كتاب "التحرير التنوير" يعتبر موسوعة علمية، وكنْزاً من كنوز العصر الحديث، وقد صار درة متلألئة بما أودعه صاحبه من علومه وآراءه وأفكاره. وتكمن قيمة الكتاب في أمور من أهمها:

١) لقد كان مؤلفه عالماً مبرزاً، يقول فيه الشيخ محمد الخضر حسين[١]: "ليس إعجابي بوضاءة أخلاقه وسماحة آدابه بأقل من إعجابي بعبقريته في العلم"[٢]، وقال فيه العلامة الأديب الشيخ محمد البشير الإبراهيمي[٣]: "علم من الأعلام الذين يعدهم التاريخ الحاضر من ذخائره"[٤].

٢) لقد استغرق المؤلف في تأليف هذا السفر العظيم قرابة الأربعين سنة [٥]، وهذه المدة الطويلة جعلت الكتاب يحظى بمراجعة الشيخ مما يزيد الكتاب ضبطا، ويزيد علومه قوة.

٣) لقد انتقد المؤلف في هذا التفسير كثيراً مما سبقه من المفسرين، كأمثال الزمخشري[٦]، والشاطبي[٧]، يورد آراءهم وينتقدها ويستدرك عليها، ولاشك أن هذه الاستدراكات من الشيخ الطاهر ابن عاشور لمن سبقه تعتبر إضافات جديدة في علم التفسير.

---

[١] العلامة الأديب، المفكر المصلح، وُلد بمدينة نفطة بجنوب القطر التونسي سنة ١٨٧٦ م، التحق بالزيتونة ودرس على علمائها، ونبغ فيها. رحل إلى دول شتى، كان آخرها مصر حيث وافته المنية فيها سنة ١٩٥٨م. ينظر: محمد رجب البيومي، النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، ج ١، ص ٥١.

[٢] محمد الطاهر ابن عاشور علامة الفقه وأصوله والتفسير وعلومه، إياد، خالد الطباع، ص ٨١.

[٣] أحد علماء الجزائر، وُلد سنة عام ١٨٨٩م بولاية برج بوعريريج في جنوب الجزائر، شارك في تأسيس جمعية العلماء الجزائريين، التي قاومت الاستعمار الفرنسي باللسان والفكر، توفي رحمه الله سنة ١٩٦٥م بالجزائر. ينظر: "آثار البشير الإبراهيمي"، ١ تقديم ابنه طالب الإبراهيمي، ج١، ص٧.

[٤] ابن الخوجة، محمد الحبيب، ٢٠٠٨ م، شيخ الإسلام والإمام الأكبر محمد الطاهر ابن عاشور، الدار العربية للكتاب، تونس، ص ١٦٣.

[٥] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٣٠، ص ٦٣٦.

[٦] هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، وُلد في زمخشر سنة ٤٦٧هـ، كان إمام عصره من غير ما دفع، تشد إليه الرحال في فنونه. من مصنفاته "الكشاف " في تفسير القرآن العزيز، توفي في جرجانية في خوارزم سنة ٥٣٨هـ. ينظر "وفيات الأعيان" لابن خلكان، ج ٥، ص١٦٨.

[٧] هو الإمام أبو محمد القاسم بن فيرة بن أحمد الشاطبي الرعيني الشاطبي، وُلد عام ٥٣٨هـ في مدينة شاطبة بالأندلس. كان إماماً في القراءات،و حافظاً للحديث، بصيراً بالعربية، ومن مولفاته المنظومة الشهيرة الشاطبية، توفي رحمه الله بمصر سنة ٥٩٠هـ. ينظر: "وفيات الأعيان" لابن خلكان، ج ٤، ص ٧١.

٤) اشتمل هذا التفسير جملة من تقعيدات لصاحبه واستقراءات شخصية، وفوائد وفرائد، مما يعز وجوده في غير تفسيره، وتفرد به عن غيره[1]. وهذا بلا شك يزيد في أهمية هذا التفسير، وتجعله مبتغى كل الطلاب ومقصد كل متعلم، لا يمكن الاستغناء عنه.

المبحث الثالث: الأحاديث المرفوعة في تفسير في التحرير والتنوير:

لقد احتوى التحرير والتنوير على مادة حديثية لابأس بها، وأعني بها الأحاديث المرفوعة، وبلغت على حسب استقراء الباحث الشخصي (٢٧٣٢) حديثا، منها (١٦٨٣) حديثا موجودة في الصحيحين أو في أحدهما، و(١٠٤٩) حديثا مما هو مخرج خارج الصحيحين، وهي موزعة على حسب كل مجلد كما هو مبين في الجدول الآتي:

مجلدات التحرير والتنوير	أحاديث الصحيحين	خارج الصحيحين
المجلد الأول	١٤٤	٩٨
المجلد الثاني	١١٤	٧٩
المجلد الثالث	٧٣	٤١
المجلد الرابع	٧٢	٢٠
المجلد الخامس	٦٤	٤٠
المجلد السادس	٧٠	١٩
المجلد السابع	٧٧	٤٣
المجلد الثامن (الجزء الأول)	١٨	٢١
المجلد الثامن (لجزء الثاني)	٣٥	١٢
المجلد التاسع	٤٢	٢٥
المجلد العاشر	٤٤	٣٢
المجلد الحادي عشر	٢٦	١٣
المجلد الثاني عشر	٣٩	٦
المجلد الثالث عشر	٢٣	٦
المجلد الرابع عشر	٣٣	٢٧
المجلد الخامس عشر	٤٤	٢٦
المجلد السادس عشر	٤٦	٢١
المجلد السابع عشر	٢٨	٢١

[1] انظر على سبيل المثال: ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ١، ص ٣٩، وج ١، ص ١٢٥ وغيرهما.

المجلد الثامن عشر	٤٦	٢٢
المجلد التاسع عشر	٣٨	٢١
المجلد العشرون	٢٢	١١
المجلد الحادي والعشرون	٣٥	٣٤
المجلد الثاني والعشرون	٧٢	٥٠
المجلد الثالث والعشرون	٥٣	٣٢
المجلد الرابع والعشرون	٣٨	٢٤
المجلد الخامس والعشرون	٣٧	٢٤
المجلد السادس والعشرون	٦٤	٥١
المجلد السابع والعشرون	٧٦	٦١
المجلد الثامن والعشرون	٧٢	٥٤
المجلد التاسع والعشرون	٦٠	٥١
المجلد الثلاثون	٨٠	٩٨
المجموع	١٦٨٣	١٠٤٩
المجموع الكلي	٢٧٣٢	

وهذا العدد من الأحاديث في تفسير ابن عاشور، يوضح منهجه الذي قرره في مقدمته، وأن الآثار هي مصدر لاستمداد التفسير، مع أن العدد الذي ذكره من الأحاديث لا يناسب حجم الكتاب الذي عدد أجزاءه ٣٠ جزءاً، والسبب في ذلك هو اعتماده إلى جانب ذلك على الرأي أيضاً، وقد قرر ذلك في مقدمة كتابه حيث جعل اعتماده على الرأي إلى جانب الأثر، وخص الرأي بما لم يكن نابعا عن هوى أو كان بعيدا عن قواعد اللغة والكلام العربي[١].

المبحث الرابع: عزو الأحاديث المرفوعة في تفسير التحرير والتنوير:

لقد استقرأ الباحث كل المادة الحديثية الموجودة في تفسير التحرير والتنوير، وتم التمييز بينها من حيث عزوها إلى أحد المصادر الحديثية سواء كانت في الصحيحين أو في غيرهما، أو إهمال عزوها وذكرها مجردة عن ذلك، ويمكن تفصيل الكلام على عزو تلك الأحاديث المرفوعة على قسمين:

القسم الأول: عزو أحاديث الصحيحين

قد تنوع عزو الشيخ للمادة الحديثية الموجودة في الصحيحين أو في أحدهما على ثلاث طرق:

[١] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ١، ص ٢٣.

الطريقة الأولى: تصريحه باسم الشيخين أحدهما أو كلاهما عند ذكره للحديث.وكان عدد الأحاديث كما هومبين في الجدول، وذلك من غير المكرر.

	العدد
المعزو إلى البخاري	١٦٩
المعزو إلى مسلم	١٠٣
المعزو إليهما	٦٥

من أمثلة ذلك قوله رحمه الله: "روى البخاري عن ابن عباس قال: "كان رسول الله ﷺ إذا نزل جبريل بالوحي كان مما يحرك به لسانه وشفتيه يريد أن يحفظه فأنزل الله الآية التي في: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾"[١].

الطريقة الثانية: أن يعزوها إلى الصحيح، أو يصفها بالصحة، كقوله رحمه الله: وفي الحديث الصحيح ونحو ذلك، ومن خلال استقراء هذا اللفظ في التحرير والتنوير، اتضح أنه لا يعني به البخاري تحديداً، بل أحياناً يكون موجوداً في صحيح مسلم، وأحيانا كثيرة يكون موجوداً في كليهما، وقد بلغ مجموع هذا النوع (١٢١) حديثاً من غير عد المكرر.

من أمثلة هذه الطريقة: قوله رحمه الله: "وإلا فقد جاء في "الصحيح": "خير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها""[٢]، وهذا الحديث في مسلم دون البخاري.

الطريقة الثالثة: أن يكون الحديث في الصحيحين أو في أحدهما ولكن الشيخ الطاهر لم يعزه إليهما. وقد أحصى الباحث من هذا النوع (١١٧٠) حديثا.

ولعل العذر في ذلك للشيخ الطاهر هو اعتقاده أن شهرة تلك الأحاديث أغنت عن عزوها.

[١] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ١، ص ٨٠. ومثاله أيضا ينظر في تفسيره ج ٤، ص ١٥، وج ٧، ص١٥٣. والحديث أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾، حديث رقم ٤٩٢٩، ج ٣، ص ٣١٨.

[٢] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٣، ص ١٢٦. ومثاله أيضا ج ٩، ص ١٨٧، وج ٦، ص ٣٧. والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، حديث رقم ١٧١٩، ص ٧١٤، بيت الأفكار الدولية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

الطريقة الرابعة: أحاديث عزاها الشيخ الطاهر لغير الشيخين، وكان الأولى به أن يعزوها إليهما، وقد بلغ عدد تلك الأحاديث (٥٥) حديثاً. وتفصيل مواضعها في التحرير والتنوير كالآتي:

(٢٣/١) عزاه للموطأ، (٤٧/١) عزاه للموطأ، (١٦٧/١) عزاه للموطأ، (١٩٨/١) عزاه للترمذي، (٣٤٥/١) عزاه للموطأ، (٣٧٦/١) عزاه للترمذي، (٢٠٥/٢) عزاه للموطأ، (٢٧٨/٢) عزاه للترمذي، (٣٧٣/٢) عزاه للترمذي، (٤٤٧/٢) عزاه للموطأ، (٦٥/٣) عزاه للموطأ، (٧/٤) عزاه للموطأ، (٢٩/٤) عزاه للترمذي، (١١٩/٤) عزاه للموطأ، (١٥٦/٤) عزاه للموطأ، (٢٦٧/٤) عزاه للخمسة إلا النسائي، (٢١٥/٥) عزاه للترمذي، (٥٣/٧) عزاه للموطأ، (١٣٩/٧) عزاه للموطأ، (٢١٤/٧) عزاه للطيالسي وأحمد، (٢٩١/٧) عزاه للموطأ، (٣٥٨/٧) عزاه للموطأ، (٢٥٢/٩) عزاه للموطأ، (٢٧٤/٩) عزاه للترمذي، (٢١٨/١١) عزاه للترمذي، (١٢/ ٢٠٧) عزاه للموطأ، (٨/١٦) عزاه للموطأ، (٩٠/١٦) عزاه للموطأ، (٣٣٠/١٦) عزاه للدارقطني في غرائب مالك، (١٦٢/١٧) عزاه لأبي داود والترمذي، (١٦٩/١٧) عزاه للموطأ، (٢١٢/١٧) عزاه للموطأ، (٢٥٨/١٧) عزاه للموطأ، (٣٢٤/١٧) عزاه للموطأ، (٣٢٤/١٧) عزاه للموطأ، (١٤٨/١٨) عزاه للموطأ، (٢٠٧/١٨) عزاه للموطأ، (٨٩/٢٢) عزاه للموطأ، (٢٩٦/٢٤) عزاه للترمذي، (٥٨/٢٦) عزاه للترمذي، (١٣٢/٢٦) عزاه للموطأ، (١٤١/٢٦) عزاه للموطأ، (٣٤٤/٢٦) عزاه للموطأ، (٣٥/٢٧) عزاه للموطأ، (١٦٥/٢٧) عزاه للترمذي، (٣٤٠/٢٧) عزاه للموطأ، (٤٢٥/٢٧) عزاه للموطأ، (٢٩/٢٨) عزاه للموطأ، (٢٢٦/٢٨) عزاه للموطأ، (٢٤٨/٢٨) عزاه للموطأ، (٣٤٨/٢٨) عزاه للموطأ، (٣١٧/٣٠) عزاه للموطأ، (٤٩٥/٣٠) عزاه للموطأ، (٦٠٩/٣٠) عزاه للموطأ وأحمد، (٦١٥/٣٠) عزاه للترمذي.

من أمثلة هذه المواضع:

نص الحديث	موضعه	مصدره
كما روى مالك في الموطأ[1] عن عروة بن الزبير قال: قلت لعائشة وأنا يومئذ حديث السن: أرأيت قول الله تعالى إن الصفا والمروة" الحديث	(٢٣/١)	البخاري ومسلم[2]

[1] أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الحج، باب جامع السعي، حديث رقم ١٠٢٩، ج ١، ص ٥٠٠.

[2] أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الحج، باب وجوب الصفا والمروة، وجعل من شعائر الله، برقم ١٦٤٣، ج ١، ص ٥٠٤، ومسلم في صحيحه، في كتاب الحج، باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به، برقم ١٢٧٧، ص ٥٠٣.

وفي حديث عائشة في الموطأ[١] كان الأنصار قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية.." الحديث	(١٧٦/١)	البخاري ومسلم[٢]
أن رجلا قال له أوصني قال: "لا تغضب.." رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ[٣]	(١٩٨/١)	البخاري[٤]
ومافي "الْموطأ[٥] "أَنَّ رسول الله ﷺ قال: مَنْ نسي الصلاة فلْيصلها إذا ذكرها"	(٣٥٨/٧)	مسلم[٦]
ففي "الْموطأ"[٧] عَنِ الْمِقْدَاد بْن الْأَسْود أَن علِي بْن أَبي طالب أَمره أَنْ يَسْأَلَ لَهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عن الرجل إِذَا دَنَا من أهله فخرج منْه الْمذي.." الحديث	(٨٢/٢٢)	البخاري ومسلم[٨]

القسم الثاني: عزو أحاديث غير الصحيحين:

أما الأحاديث الموجودة في تفسير التحرير والتنوير والتي ليست من أحاديث الصحيحين فكانت طريقة عزو الشيخ لها على طريقتين:

الأولى: أن يعزوها إلى من خرجها، وقد بلغت عدة هذه الأحاديث (٣٨٣) حديثاً.

من أمثلة هذا النوع قوله رحمه الله: "فِي حديث رواه ابن سعد في "طبقاته"[٩] عَنْ خالد بْن خداش عن ابْن وهب... " الْحَدِيثَ[١٠].

---

[١] الحديث مخرج في الموضع السابق في الموطأ.

[٢] أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الحج، باب وجوب الصفا والمروة، وجعل من شعائر الله، برقم ١٦٤٣، ج ١، ص ٥٠٤، ومسلم في صحيحه، في كتاب الحج، باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به، برقم ١٢٧٧، ص ٥٠٣.

[٣] أخرجه الترمذي في جامعه، في أبواب البر والصلة، باب ما جاء في كثرة الغضب، ج ٣، ص ٥٤٦، حديث رقم ٢٠٢٠.

[٤] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب، برقم ٦١١٦، ج ٤، ص ١١٢.

[٥] أخرجه مالك في الموطأ، في كتاب الصلاة، باب النوم في الصلاة، ج ١، ص ٤٥، حديث رقم ٢٥.

[٦] أخرجه مسلم في كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيب قضائها، برقم ٦٨٠، ص٦٨٠.

[٧] أخرجه مالك في الموطأ، في كتاب الصلاة، باب الوضوء من المذي، ج ١، ص ٨٢، حديث رقم ٩٥.

[٨] أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر، برقم ١٧٨، ج١، ص٧٨، ومسلم في كتاب الحيض، باب المذي، برقم ٣٠٣، ص٣٠١.

[٩] الحديث أخرجه ابن سعد في طبقاته، في باب ما من ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأنبياء، ج١، ص١٧.

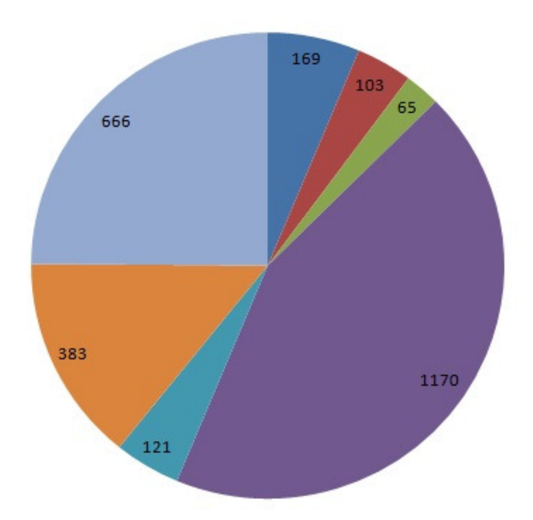
[١٠] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ١٦، ص ٦٦.

الثانية: أحاديث ليست في الصحيحين و لم يعزها الشيخ الطاهر إلى مصادرها، وقد بلغت عدة هذه الأحاديث (٦٦٦) حديثاً.

ومن أمثلة ذلك قوله رحمه الله: "وفي الْحديث عن النبي ﷺ: "كانت الْأولى من موسى نسياناً، والثانية شرطاً"[١].

ولتوضيح طرق الشيخ الطاهر ابن عاشور في عزو المادة الحديثية التي وردت في تفسيره التحرير والتنوير، فهذا الجدول والدائرة البيانية الآتيتان يوضحان تلك المواضع بالأرقام:

		العدد الإجمالي (٢٧٣٢)	النسبة المئوية
١	الأحاديث التي عزاها للبخاري	١٦٩	٦%
٢	الأحاديث التي عزاها لمسلم	١٠٣	٤%
٣	الأحاديث التي عزاها لهما	٦٥	٣%
٤	أحاديث الصحيحين من غير عزو	١١٧٠	٤٣%
٥	ما أطلق عليه لفظ الصحيح	١٢١	٤%
٦	أحاديث الصحيحين لكن عزاه لغيرهما	٥٥	٢%
٧	أحاديث غير الصحيحين معزوة	٣٨٣	١٤%
٨	أحاديث غير الصحيحين غير معزوة	٦٦٦	٢٤%



[١] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ١٦، ص ٦، ومثاله أيضا في ج ٢٥، ص ٢٢٢. والحديث أخرجه أحمد في المسند، برقم ٢١١١٩، ج ٣٥، ص ٥٣.

وهنا يمكن التنبيه إلى أمرين:

الأول: أن نسبة أحاديث الصحيحين غير المعزوة والبالغة نسبة (٤٣ %)، ستكون سبباً في ذلك الريب الذي يقع فيه قارئ التحرير والتنوير، حيث سيرتاب في درجة تلك الأحاديث، لأنه لا يعلم أنها مخرجة في أصح كتابين بعد القرآن، وإذا انضاف إلى تلك النسبة نسبة الأحاديث التي عزيت لغير البخاري ومسلم والبالغة (٢ %)، سيزيد الارتياب لقارئ التحرير والتنوير، لأنه يعلم أن ما كان خارج الصحيحين هو بين مقبول ومردود، فيتردد في الأخذ به، بخلاف ما إذا وضح له أنه حديث أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما.

الثاني: إن العدد الكبير من الأحاديث التي هي خارج الصحيحين غير المعزوة والبالغة نسبتها قرابة (٢٤%)، ستزيد من حيرة قارئ التحرير والتنوير،وسيكون بحاجة إلى معرفة مصدر الحديث حتى يتعرف على درجته ومن ثم يعرف حكم أهل النقد على رواته وأسانيده، ثم تلك الأحاديث هي كفيلة بأن توقع القارئ في خطأ الأخذ بحديث ربما يكون ضعيفا، ظانا منه أن إيراد الشيخ له في تفسيره هو دليل على صحته.

المبحث الخامس: نقد الأحاديث المرفوعة في التحرير والتنوير:

لقد كان للشيخ ابن عاشور بعض الوقفات التي يورد فيها علل بعض الأحاديث التي يذكرها، معتمداً في ذلك على كلام أهل النقد من الحفاظ والمحدثين، وكان إيراده لذلك مؤذنا بتضعيفه للحديث تبعا لمن ضعفه من العلماء.

من أمثلة ذلك قوله رحمه الله: "ووقع في "سنن ابن ماجه" عن خباب أن قائل ذلك للنبي ﷺ الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن، وأن ذلك سبب نزول الآية [١]... وفي سنده أسباط بن نصر أو نضر، ولم يكن بالقوي، وفيه السدي ضعيف، وروي مثله في بعض التفاسير عن سلمان الفارسي، ولا يعرف سنده"[٢]، وقوله رحمه الله: "وأما ما روى الطبري عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، قال المشركون: لئن لم تنته عن سب آلهتنا وشتمها لنهجون إلهك، فنزلت هذه الآية في ذلك[٣]، فهو

[١] أخرجه ابن ماجه، في كتاب الزهد، باب فضل الفقراء، برقم ٤١٢٧، ج ٥، ص ٥٦٧.

[٢] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٧، ص ٢٤٦، وينظر أيضا ج ٧، ص ٤٢٨.

[٣] أخرجه الطبري في تفسيره ج ١٢، ص ٣٣.

ضعيف لأن علي بن أبي طلحة ضعيف، وله منكرات، ولم يلق ابن عباس"[١]، وقوله رحمه الله: "وروى الترمذي عن أبي الدرداء أنه سأل رسول الله ﷺ عن قوله تعالى: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٦٤] ، فقال: "ما سألني عنها أحد غيرك منذ أنزلت، فهي الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له"[٢] قال الترمذي: وليس فيه عطاء بن يسار، أي ليس في الحديث أن أبا صالح يرويه عن عطاء بن يسار كما هو المعروف في رواية أبي صالح إلى أبي الدرداء، وعليه فالحديث منقطع غير متصل السند"[٣].

وما وقع في تفسير التحرير والتنوير من إيراد للشيخ الطاهر ابن عاشور لعلل بعض الأحاديث التي أوردها نقلا عن أئمة النقد وأئمة الجرح والتعديل، لا يعتبر كثيراً في مقابل ما أغفل التنبيه على علله أو على رواته.

وقد تنوع منهج الشيخ الطاهر في تعليل الأحاديث ونقدهما والحكم عليها على النحو الآتي:

القسم الأول: الأحاديث التي صرح فيها الشيخ بصحتها أو ضعفها من غير أن ينسب ذلك إلى أحد من الأئمة:

١- من أمثلة تصحيح الشيخ للحديث:

قوله رحمه الله: "فروى الدارقطني بسند صحيح، قالت عائشة: نزلت: "فعدة من أيام أخر متتابعات" متتابعات فسقطت "متتابعات" تريد نسخت"[٤]، وقال رحمه الله: "وورد في ذلك حديث صحيح"[٥]، وقال رحمه الله: "ويروى فيه أخبار مسندة إلى النبي ﷺ لم تبلغ مبلغ الصحيح، ولم تنزل إلى رتبة الضعيف[٦].

[١] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٧، ص ٤٢٨.

[٢] أخرجه الترمذي في أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة يونس، برقم ٣١٠٦، ص ١٨٤.

[٣] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ١١، ص ٢١٩.

[٤] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٢، ص ١٦٥. والحديث أخرجه الدارقطني في سننه، باب الصيام، باب قضاء الصوم، برقم ٢٣١٥، ج ٣، ص ١٧٠. وقال عنه: "وهذا إسناد صحيح".

[٥] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٥، ص ١٤٥.

[٦] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٨، ص ١٤٢.

٢- من أمثلة تضعيف الشيخ للحديث:

قوله رحمه الله: "فلذلك روي حديث: "خير الأمور أوساطها"[١] وسنده ضعيف"[٢]، وقوله رحمه الله: "رووه عن النبي ﷺ أنه كان يقول إذا رأى الريح: "اللهم اجعلها رياحاً لا ريحاً"[٣]، وهي تفرقة أغلبية، وإلا فقد غير بالإفراد في موضع الجمع، والعكس في قراءة كثير من القراء. والحديث لم يصح"[٤]، وقوله رحمه الله: "ورووا: "للسائل حق ولو جاء راكباً على فرس"[٥] وهو ضعيف"[٦].

القسم الثاني: المواضع التي نقل فيها الشيخ الطاهر ابن عاشور حكم الأئمة على الحديث صحة أو ضعفاً:

١- نقله كلام العلماء في تصحيح الحديث:

قوله رحمه الله: " وفي مسند أحمد عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص: "أن النبي ﷺ أدرك رجلين وهما مقترنان..."[٧] الحديث، وقال: إسناده حسن"[٨]. وقوله رحمه الله: "وروى الترمذي وحسنه وصححه عن ابن أبي عمر، عن سفيان عن ابن جدعان، عن الحسن، عن عمران بن حصين أنه لما نزلت على النبي ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: ١، ٢]، قال: "أنزلت عليه هذه وهو في سفر؟ فقال:

---

[١] أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب ما ورد من التشديد في لبس الخز، حديث رقم ٦١٠٢، ج ٣، ص ٣٨٧. وقال عقبه: "هذا منقطع".

[٢] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٢، ص ١٨.

[٣] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم ١١٥٣٣، ج ١١، ص ٢١٣، من حديث ابن عباس. قال الهيثمي في المجمع (١٠/١٣٦): وفيه حسين بن قيس الملقب بحنش وهو متروك، وقد وثقه حصين بن نمير، وبقية رجاله رجال الصحيح.

[٤] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٢، ص ٨٦.

[٥] أخرجه أحمد من حديث الحسين بن علي رضي الله عنهما، برقم ١٧٣٠، ج ٣، ص ٢٥٤، وأبو داود في كتاب الزكاة، باب حق السائل، برقم ١٦٦٥، ج ٣، ٩٨.

[٦] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٢، ص ١٣١.

[٧] أخرجه أحمد في مسنده، برقم ٦٧١٤، ج ١١، ص ٣٢٤.

[٨] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ١٦، ص ٩٢.

"أتدرون..."[١] وساق حديثاً طويلاً، وقوله رحمه الله: "وأما ما رواه الترمذي عن عائشة أنها قالت: "ما مات رسول الله حتى أحل الله له النساء"[٢]. وقال حديث حسن"[٣].

٢- نقله كلام أهل العلم في تضعيف الحديث:

من أمثلة ذلك قوله رحمه الله: وفي "سنن الترمذي" عن مجاهد، عن أم سلمة أنها قالت: "يا رسول الله! يغزو الرجال ولا يغزو النساء، وإنما لنا نصف الميراث، فأنزل الله ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض"[٤]. قال الترمذي: هذا حديث مرسل"[٥]. وقوله رحمه الله: "وأما حديث "لا صلاة لمن لم يصل علي"[٦] فقد ضعفه أهل الحديث كلهم"[٧]، وقوله رحمه الله: "وورد في فضلها ما رواه الترمذي عن أنس، قال النبي ﷺ: "إن لكل شيء قلبا وقلب القرآن يس، ومن قرأ يس كتب الله له بقراءتها قراءة القرآن عشر مرات" قال الترمذي:

هذا حديث غريب، وفيه هارون أبو محمد شيخ مجهول[٨]. قال أبو بكر بن العربي: حديثها ضعيف"[٩].

---

[١] أخرجه الترمذي في جامع، في أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الحج، برقم ٣١٦٨، ج ٥، ص ٢٣٠، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

[٢] أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأحزاب، برقم ٣٢١٦، ج ٥، ص ٢٦٩، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

[٣] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٢٢، ص ٧٨.

[٤] أخرجه الترمذي في جامعه، في أبواب تفسير القرآ،، باب ومن سورة النساء، برقم ٣٠٢٢، ج ٥، ص ١١٨.

[٥] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٥، ص ٢٩.

[٦] أخرجه الحاكم من حديث سهل سعد، برقم ٩٩٤، ج ١، ص ٣٩٢، وقال عقبه: "لم يخرج هذا الحديث على شرطهما، فإنهما لم يخرجا عبد المهيمن". وأخرجه البيهقي في كتاب الصلاة، باب وجوب الصلاة على النبي ﷺ، برقم ٣٩٦٧، ج ٢، ص ٥٢٩، وقال عقبه: "وعبد المهيمن ضعيف لا يحتج برواياته".

[٧] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٢٢،، ص ٩٩.

[٨] أخرجه الترمذي في جامعه، في أبواب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل يس، برقم ٢٨٨٧، ج٥، ص١٤، وينظر عارضة الأحوذي لابن عربي، ج ١١، ص ١٧.

[٩] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٢٢، ص ٣٤٢.

القسم الثالث: أحاديث توقف فيها الشيخ الطاهر ابن عاشور رحمه الله، وهذا القسم لم يرد فيه إلا نزر يسير:

من أمثلته قوله رحمه الله: "وروى البزار وابن أبي حاتم عن ابن عباس أن النبي ﷺ سئل: ما الكبائر؟ فقال: "الشرك بالله، واليأس من روح الله، والأمن من مكر الله"[١]، ولم أقف على مبلغ هذا الحديث من الصحة "[٢]، وقوله رحمه الله: " وقال الواحدي في "أسباب النزول"[٣]: "قال مقاتل: قال أبو جهل والنضر بن الحارث (وزاد غير الواحدي: الوليد بن المغيرة، والمطعم بن عدي) للنبي ﷺ إنك لتشقى بترك ديننا، لما رأوا من طول عبادته واجتهاده، فأنزل الله تعالى: ﴿طه مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾ [طه: ١] ، وليس فيه سند"[٤]، وقوله رحمه الله: "هو القائل: "أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر"[٥] وهو حديث صحيح المعنى وإن كان في إسناده تردد"[٦].

القسم الرابع: ما صدره بصيغة التمريض "روي"

لقد استخدم الشيخ الطاهر ابن عاشور هذه اللفظة والتي تعرف بصيغة التمريض، وكما هو معلوم أن أهل الحديث يصدرون بها الحديث للدلالة على توهينه، أما الشيخ الطاهر ابن عاشور فلم يلتزم بمسلك المحدثين، وإنما صدر بها الأحاديث الضعيفة كما صدر بها الأحاديث الصحيحة:

فمن أمثلة الأحاديث الصحيحة:

قوله رحمه الله: "وما روي في الحديث الآخر في الموطأ والصحاح[٧]: "فليذادن أقوام عن حوضي..الحديث"[٨] والحديث في صحيح مسلم.

---

[١] أخرجه البزار كما في كشف الأستار للهيثمي، ج ١، ص ٧١، وابن أبي حاتم في تفسيره، برقم ٥٢٠١، ج٣، ص ٩٣١.

[٢] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٩، ص ٢٥.

[٣] ذكره الواحدي في أسباب النزول، ص ٣٠٣.

[٤] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ١٦، ص ١٨٥.

[٥] قال عنه السخاوي في (المقاصد الحسنة) ص ٩١،: "ولا وجود له في كتب الحديث المشهورة، ولا الأجزاء المنثورة، وجزم العراقي بأنه لا أصل له، وكذا أنكره المزي وغيره".

[٦] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٣٠، ص ١١٣.

[٧] أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الصلاة، باب جامع الوضوء، برقم ٦٣، ج ١، ص ٦٤، ومسلم في كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة، برقم ٢٤٩، ص ١٢٦.

[٨] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٢، ص ٢١.

وقوله رحمه الله: "ولكن روي في الصحيح عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: "خير أمتي القرن الذي بعثت فيهم..الحديث"[1]. والحديث في صحيح مسلم[2].

وأما تصديره للأحاديث الضعيفة بصيغة روي، فأمثلته ما يلي:

قوله رحم الله: " واللباس تقدم قريبا، ويجوز هنا أن يكون حقيقة وهو لباس جللهما الله به في تلك الجنة يحجب سوآتهما، كما روي أنه حجاب من نور، وروي أنه كقشر الأظفار وهي روايات غير صحيحة"[3][4].

وقوله رحمه الله: "وروي أن نزولها[5] كان يوم الثلاثاء استناداً إلى حديث ضعيف رواه الطبراني عن ابن عمر[6] ورواه الديلمي عن جابر بن عبد الله[7]"[8].

وقوله رحمه الله: "وروي عن أبي أمامة الباهلي بسند ضعيف قال: قال رسول الله ﷺ: "الكنود هو الذي يأكل وحده ويمنع رفده ويضرب عبده"[9][10].

---

[1] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٣، ص ١٢٦.

[2] أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب الصحابة ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، برقم ٢٥٣٤، ص١٠٢٤.

[3] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٨، ص ٧٨.

[4] تنظر تلك الروايات في تفسير الطبري ج ١٢، ص ٣٧٣.

[5] يعني سورة الحديد.

[6] أخرجه الطبراني في معجمه الكبير، برقم ١٤١٠٦، ج ١٣، ص ٣١٤، من حديث ابن عمر، قال: قال رسولُ الله ﷺ: "نَزَلَتْ سُورَةُ الحَدِيدِ يَوْمَ الثُّلاَثَاءِ، وخَلَقَ اللهُ الحَدِيدَ يَوْمَ الثُّلاَثَاءِ، وقَتَلَ ابْنُ آدَمَ أَخَاهُ يَوْمَ الثُّلاثَاءِ"، ونَهَى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن الحِجامَة يومَ الثُّلاثاء. وقال الهيثمي في المجمع (٢٥٧/٧): "رواه الطبراني، وفيه مسلمة بن علي الخشني؛ وهو ضعيف".

[7] أخرجه الديلمي في فردوس بمأثور الخطاب، برقم ٧٣٩٥، ج ٥، ص ٤٠، من حديث جابر مرفوعا: "لا تحتجموا يوم الثلاثاء فإنةسورة الحديد أنزلت يوم الثلاثاء".

[8] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٢٧، ص ٣٥٤.

[9] أخرجه الطبراني في معجمه الكبير، برقم ٧٩٥٨، ج ٨، ص ٢٤٥، وقال الهيثمي في المجمع (٢٩٨/٧): "رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ بِإِسْنَادَيْنِ، فِي أَحَدِهِمَا جَعْفَرُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَفِي الْآخَرِ مِنْ لَمْ أَعْرِفْهُ".

[10] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٣٠، ص ٥٠٣.

المبحث السادس: مثال نموذجي للأحاديث الواقعة في تفسير سورة آل عمران:

لقد بلغت عدد الأحاديث المرفوعة الواقعة في تفسير سورة آل عمران (١٠٢) حديثاً، وهي على قسمين: (٧٠) حديثا هي من أحاديث الصحيحين، و(٣٢) حديثاً ليست من أحاديث الصحيحين.

ويمكن تلخيص النتائج من خلال دراسة الباحث لها على الوجه الآتي:

أولا: أحاديث الصحيحين (٧٣) حديثاً كانت على النحو الآتي كما هو مبين في الجدول:

أحاديث الصحيحين (٧٣) حديثاً							
معزوة		غير معزوة		معزوة مع وصفها بالصحة		معزوة لغيرهما	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٩	%١٣	٥٢	%٧٤	٤	%٦	٥	%٧

وهذا يوضح أن هذه النسبة من الأحاديث غير المعزوة والبالغة (٧٤ %) من مجموع أحاديث الصحيحين الموجودة في تفسير آل عمران ستجعل القارئ يرتاب في درجة تلك الأحاديث إذ بإهمال عزوها سيرتاب في الحكم عليها لأنه لا يعلم أنها مخرجة في أصح كتابين بعد القرآن، وإذا انضاف إلى تلك النسبة نسبة الأحاديث التي عزيت لغير البخاري ومسلم والبالغة (٧ %) سيزيد الارتياب لقارئ التحرير والتنوير لأنه يعلم أن ما كان خارج الصحيحين هو بين مقبول ومردود فيتردد في الأخذ به بخلاف ما إذا اتضح له أنه حديث أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما.

ثانيا: الأحاديث المخرجة خارج الصحيحين والبالغ عددها (٣٢) حديثاً، وقد حكم الشيخ الطاهر ابن عاشور على واحد منها بالضعف، ويمكن تلخيص ما توصل إليه الباحث من نتائج من خلال دراستها على النحو الآتي:

الأحاديث الموجودة خارج الصحيحين (٣٥) حديثاً					
معزوة			غير معزوة		
مقبول	ضعيف	ضعيف يرتقي	مقبول	ضعيف	ضعيف يرتقي
١ (٣ %)	٧ (%٢١)	٠	٩٧ (%٢٨)	١١ (%٣٤)	٤ (%١٤)

وهذه النسبة من الأحاديث الضعيفة التي وجدت في تفسير سورة آل عمران والبالغ عددها سواء منها المعزوة أو غير المعزوة ما يقارب نسبة (٥٥ %)، والتي لم يتعقبها الشيخ بنقد لأسانيدها، مما يدلل على أن الشيخ الطاهر ابن عاشور لم تكن له خبرة بسبر الروايات وتنقيح أسانيدها، لذا وقع هذا العدد من الأحاديث الضعيفة في تفسير سورة آل عمران، كما أن

الأحاديث غير المعزوة والبالغة نسبتها قرابة (٨٠%)، تجعل قارئ التحرير والتنوير في حيرة من أمره، حيث لا يهتدي إلى مصدر الحديث حتى يتعرف على درجته، ومن ثم يعرف حكم أهل النقد على رواته وأسانيده.

النتائج:

من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال هذا البحث:

١) أن الشيخ الطاهر ابن عاشو نشأ في بيئة كريمة وأسرة علمية، كان لجده من أمه الأثر البالغ في نشأة الشيخ لما لاحظ عليه من الهمة العالية، بالإضافة إلى الجو العلمي الذي كان يعيش فيه الشيخ، وزخم العلم الذي كان يضخه جامع الزيتونة، والذي نهل منه الشيخ منذ المراحل الأولى من حياته العلمية، كل ذلك جعل منه العالم الفذ الذي أصبح الطلاب يقصدونه من كل فج ينهلون من علمه وفكره.

٢) أن تفسير الشيخ الطاهر ابن عاشور، الذي أسماه كما بذلك في مقدمة تفسيره تحرير المعنى السديد، وتنوير العقل الجديد، من تفسير الكتاب المجيد أراد له أن يجمع فيه مؤلفه بين ما كتبه الأقدمون وما استجد في حياة المسلم المعاصر، من أفكار جديدة وعلوم حديثة اختلطت بحياة الفرد والمجتمع، وصار جزءا لا يتجزأ من الكيان الإنساني.

٣) أن كتاب التحرير يكتسب أهمية علمية مرموقة، بما أودع فيه صاحبه من علوم كثيرة لخصت حياته ومشواره العلمي، وهذه الأهمية تكمن في منزلة مؤلفه الشيخ الطاهر ابن عاشور العلمية، فهو ذلك العالم النحرير الذي شهد له القريب والبعيد بعلمه وذكاءه ونشاطه العلمي المتواصل.

٤) إن قيمة المحرر الوجيز الحديثية تكمن أساساً في تلك المادة الحديثية التي ساقها الشيخ الطاهر ابن عاشور في تفسيره مدللاً أو منظاراً بها، وهو الأمر الذي قرره في مقدمة تفسيره.

٥) لقد تنوعت طريقة الشيخ الطاهر ابن عاشور عزوها، فلم يلتزم بطريقة معينة، بل كان يعزوها أحياناً وأحياناً يغفل عزوها، بالإضافة إلى قلة انتقاد الشيخ لأسانيدها في كثير من المواضع.

٦) أن الشيخ الطاهر ابن عاشور لم يكن بتلك المنزلة في علم الحديث كما هو ضلوعه في علوم اللغة والبلاغة والأصول، ولذا لم يعتن بنقد الأحاديث ونقد أسانيدها ومتونها إلا نزرا يسيرا وقع في كتابه.

المصادر والمراجع:

١) الإبراهيمي، محمد البشير، ١٩٩٧م، **آثار** الشيخ **محمد البشير الإبراهيمي**، جمع ابنه طالب الإبراهيمي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٢) ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن الرازي، ١٩٩٧م، **تفسير القرآن العظيم مسندا عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين**، تحقيق: أسعد محمد الطيب، الطبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى، الرياض.

٣) ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن الرازي، **الجرح والتعديل**، الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

٤) ابن الخوجة، محمد الحبيب، ٢٠٠٨م، **شيخ الإسلام والإمام الأكبر محمد الطاهر ابن عاشور**، الدار العربية للكتاب، تونس.

٥) ابن باديس،١٩٩٧م، عبد الحميد بن محمد، **آثار ابن باديس**، إعداد وتصنيف عمار طالبي، الطبعة الثالثة، الشركة الجزائرية، الجزائر.

٦) ابن حنبل، أحمد بن محمد، ١٩٩٥م، **المسند**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى، مؤسسةالرسالة، بيروت.

٧) ابن خلكان، أحمد بن محمد، **وفيات الأعيان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

٨) ابن سعد، محمد بن سعد، ٢٠٠١م، **كتاب الطبقات الكبير**، تحقيق: علي محم عمر، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٩) ابن عاشور، محمد الطاهر، ١٩٨٤م، **تفسير التحرير والتنوير**، الطبعة الأولى، الدار التونسية للنشر.

١٠) ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ١٩٩٨م، **سنن ابن ماجه**، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.

١١)أبو داود، سليمان بن الأشعث، ١٩٩٧م، **سنن أبي داود**، تحقيق: عزت الدعاس وعادل السيد، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت.

١٢) إياد، خالد الطباع، ٢٠٠٥م، **محمد الطاهر ابن عاشور علامة الفقه وأصوله والتفسير وعلومه**، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق.

١٣) البخاري، محمد بن إسماعيل، ١٤٠٠هـ، **الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وأيامه وسننه**، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة.

١٤) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، ١٤٢٤هـ، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥)الترمذي، محمد بن عيسى، ١٩٩٦م، **الجامع الكبير**، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٦) الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ١٩٩٧م، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، الطبعة الأولى، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

١٧) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، ٢٠٠٤م، **سنن الدراقطني**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٨) الديلمي، شيرويه بن شهردار، ١٩٨٦م، **الفردوس بمأثور الخطاب**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩) الذهبي، محمد حسين، ٢٠٠٠م، **التفسير والمفسيرون**، الطبعة السابعة، مكتبة وهبة، القاهرة.

٢٠) السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، ١٤٢٦ه، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، تحقيق: عبد الكريم الخضير ومحمد بن عبد الله الفهيد، الطبعة الأولى، مكتبة دار المنهاج، الرياض.

٢١) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، ١٩٧٩م، **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، **المعجم الكبير**، تحقيق: عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٢٣) الطبري، أبو جعفر محمد، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٢٤) الطحان، محمود، ١٤٢٥ه، **تيسير مصطلح الحديث**، الطبعة العاشرة، مكتبة المعارف، الرياض.

٢٥) الغالي، بلقاسم، ١٩٩٦م، **شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور حياته وآثاره**، الطبعة الأولى، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

٢٦) مالك، مالك بن أنس، ١٩٩٧م، **الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي**، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي.

٢٧) محفوظ، محمد محفوظ، ١٩٩٤م، **تراجم المؤلفين التونسيين**، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي.

٢٨) محمد، الهادي الشريف، ١٩٩٣م، **تاريخ تونس من من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، الطبعة الثالثة، دار سراس للنشر، تونس.

٢٩) مسلم، أبو الحسين ابن الحجاج النيسابوري، ١٩٨٩م، **صحيح مسلم**، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

٣٠) هيا، ثامر مفتاح العلي، ١٩٩٤م، **الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ومنهجه في تفسيره التحرير والتنوير**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الدوحة. البيومي، محمد رجب، ١٩٩٥ م، النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق.

٣١) الهيثمي، نور الدين بن أبي بكر، ١٩٧٩ م، **كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٢) الهيثمي، نور الدين بن أبي بكر، ١٩٩٤ م، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق: عبد الله بن محمد الدرويش، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت.

٣٣) الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، ١٩٩٢ م، **أسباب النزول**، تخريج وتدقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، الطبعة الثانية، دار الإصلاح، الدمام.



منهج الشيخ محمد ناصر الدين الألباني
في ردّ الحديث عند مخالفته للأصول الشرعية

د. شمس الدين يابي[١]
shumsudin@usim.edu.my

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين، ورضي الله عن الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنّ الله ﷻ تكفّل بحفظ مصدرَي التشريع في هذا الدين: القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، حتى يبقى هذا الدين غضاً طرياً للأجيال المتعاقبة، سليماً من التحريف والتبديل الذي حصل في الأديان السابقة، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وهذا الحفظ يشمل القرآن والسنة، وقد قيّض الله تعالى لحماية سنة نبيه ﷺ أئمة حفاظاً بذلوا الغالي والرخيص في الحفاظ على السنة النبوية من تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

لذلك قعّد أئمة الحديث قواعد لحفظ حديث رسول الله ﷺ، ووضعوا له ضوابط ومعايير متقنة محكمة، ومن هذه القواعد: قواعد الحكم على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً، والذي يعتبر أوعر مسالك العلوم الحديثية لخطورته ودقة مباحثه، ومن هنا فلم يقدم فيه إلا أفراد قليلون من أهل الشأن؛ وفي هذا العصر لم يبرز إلا ندرة العلماء، وعلى رأسهم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله، فأحيا ما أوشك على الإنقراض فلم يجاريه فيه أحد.

ويتناول هذا البحث على إبراز اهتمام هذا العَلَم رحمه الله، في منهجه في ردّ الحديث عند مخالفته للأصول والقواعد الشرعية المقررة، والوقوف على بعض هذه النماذج، وذلك من خلال استقراء أشهر كتبه فيما ألّف في بيان الحديث الضعيف من الصحيح؛ وهو "السلسلة الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة"، وتصنيفها في مباحث مستقلة؛ وذلك من أجل

[١] الأستاذ المساعد بكلية دراسات القرآن والسنة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

الإسهام في بيان جهود علماء الحديث المعاصرين في هذا المجال. والله أسأل التوفيق والسداد على بلوغ الصواب والمراد.

ويشتمل البحث على مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

المبحث التمهيدي: المطلب الأول: نقد الحديث تعريفه وأهميته. المطلب الثاني: عناية المحدثين بنقد المتون.

المبحث الأول: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، وكتابه "السلسلة الضعيفة". المطلب الأول: حياة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني. المطلب الثاني: لمحة في التعريف بكتاب "السلسلة الضعيفة".

المبحث الثاني: مخالفة الحديث للأصول الشرعية والقواعد المقررة في السلسلة الضعيفة. المطلب الأول: التعريف بالأصول الشرعية. المطلب الثاني: الأصول الشرعية مقياس في نقد المتون الحديثية عند المحدثين. المطلب الثالث: نماذج من الأحاديث التي حكم الشيخ الألباني بتضعيفها بسبب مخالفتها للأصول الشرعية. الخاتمة وفيها نتائج البحث. ثم مصادر البحث ومراجعه.

المبحث التمهيدي:

المطلب الأول: نقد الحديث تعريفه وأهميته.

النّقد لغة: تمييزُ الدراهم، وإخراجُ الزيّفِ منها[1]، ومنه قول الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة   نفي الدنانيـــر تنقاد الصياريف[2]

والنّقد: فنّ تمييز جيّد الكلام من رديئه، وصحيحه من سقيمه[3]

وبناء على المعنى اللغوي يمكن أن يقال: النقد عند المحدثين هو:هو علم يبحث عن تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وبيان عللها، والحكم على الرواة توثيقا وتجريحا بألفاظ مخصوصة، ذات دلائل معلومة عند أهل الفنّ[4].

---

[1] لسان العرب لابن منظور، ٦/٤٥١٧.

[2] تاج العروس للزبيدي، ٩/ ٢٣٠.

[3] المعجم الوسيط، ص٩٤٤.

[4] منهج النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ص٥.

وتتجلى أهمية هذا الفنّ بأنه السبيل في معرفة الحديث الصحيح من السقيم، للعمل بما صحّ وثبت من حديث رسول الله ﷺ وطرح ما سواه، وذلك عن طريق معرفة حملة الآثار ورواة الأحاديث، وقد قيّض الله تعالى لحماية الحديث والدفاع عنه أئمة حفاظا جهابذة يقومون بهذه المهمة العظيمة.

قال ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ): "فإن قيل فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟ قيل: بنقد العلماء الجهابذة الذين خصّهم الله ﷻ بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة في كل دهر وزمان"[١].

وقيل لعبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ): "هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة"[٢].

وناقد الحديث كالصيرفي الماهر الحاذق الذي يفرّق بين الغثّ والسمين، وهو عمل شاقّ يحتاج إلى خبرة وممارسة عملية، ومطالعة ومنادمة المصنفات الحديثية.

قال عبد الرحمن ابن مهدي (ت١٩٨هـ)[٣]: "معرفة الحديث إلهام، قال ابن نمير: وصدق! لو قلت له: من أين قلت؟ لم يكن له جواب"[٤].

وروى الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ) كذلك بإسناده عن عبد الرحمن بن مهدي أنه تكلم على حديث، فقام إليه خراساني، فقال له: من أين قلت؟ قال:"إذا أتيت الصراف بدينار فقال لك: هو بهرج، تقدر أن تقول له من أين قلت؟"[٥].

وهو ليس ادعاء للغيب، بل علم رزقه الله تعالى علماء الحديث ونقاده.

قال الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): "أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصَّرف ونقد الدِّنانير والدِّراهم، فإنه لا يعرف جودة الدِّينار والدِّراهم بلون ولا مسٍّ ولا طراوة ولا دنس ولا نقش ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر ولا إلى ضيق أو سعة، وإنَّما يعرفه النَّاقد عند المعاينة، فيعرف البَهْرَجَ الزَّائِفَ والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث، فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به"[٦].

---

[١] مقدمة كتاب الجرح والتعديل، ١/ ٢.

[٢] المصدر السابق، ١/ ٣.

[٣] هو الحافظ عبد الرحمن بن مهدي أبو سعيد البصري، توفي سنة ١٩٨هـ. طبقات الحفاظ للذهبي، رقم ٣١٣.

[٤] كتاب العلل لابن أبي حاتم، ١/ ٣٨٨.

[٥] المحدث الفاصل، ص ٣١٦.

[٦] "الجامع في آداب الراوي والسامع" لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ٢/ ٣٨٢.

ونستدل أيضا على هذا بقصة – على طولها – على أهمية هذا العلم وصعوبته؛ ذكرها عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي، من أهل الفهم منهم، ومعه دفتر، فعرضه عليّ فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ، قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح.

فقال لي: من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هذا باطل، وأن هذا كذب، أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت؛ وأني كذبت في حديث كذا؟ فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال: تدعي الكذب؟ قلت: ما هذا ادعاء الغيب، قال: فما الدليل على ما تقول؟ قلت: سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف، و لم تقله إلا بفهم.

قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة. قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلت؟ قلت: نعم. قال: هذا عجب.

فأحذ فكتب في كاغذ ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إليّ وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت: إنه باطل، قال أبو زرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت: إنه كذب، قال أبو زرعة: هو باطل، وما قلت: إنه منكر، قال أبو زرعة: هو منكر كما قلت، وما قلت: إنه صحاح، قال أبو زرعة: هو صحاح.

فقال: ما أعجب هذا؟ تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما؟

فقلت: فقد ذلك أنا لم نجازف، وإنما قلناه بعلم، وعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله: بأن دينارا نبهرجا[1] يحمل إلى الناقد، فيقول: هذا دينار نبهرج، ويقول لدينار: هو جيد.

فإن قيل له: من أين قلت: إن هذا نبهرج؟ هل كنت حاضرا حين يبهرج هذا الدينار؟ قال: لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي يبهرجه أني بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا، قيل: فمن أين قلت: إن هذا نبهرج؟ قال: علما رزقت، وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك.

[1] النبهرج: هو الباطل، والرديء من الشيء، لسان العرب (٢/٢١٧).

قلتُ له: فتحمل فصّ ياقوت إلى واحدٍ من البصراء من الجوهريين فيقول: هذا زجاج، ويقول لمثله: هذا ياقوت، فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج، وأن هذا ياقوت، هل حضرت الموضع الذي صنع فيه هذا الزجاج؟ قال: لا، قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجا، قال: لا، قَالَ: فمن أين علمت؟ قال: هذا علم رزقت، وكذلك نحن رزقنا علما لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأنّ هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه" [١].

فقال ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) رحمه الله: "تُعرفُ جودةُ الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلَّف عنه في الحُمرة والصفاء؛ عُلِم أنه مغشوش، ويُعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره؛ فإن خالفه في الماء والصلابة عُلِم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته"[٢].

فهنا نراه يقرّر معايير صحة الحديث عند علماء الجرح والتعديل؛ ويجعل نقد الحديث من ناحية المتن ركيزة أساسية في الحكم على الحديث.

المطلب الثاني: عناية المحدثين بنقد المتون:

لقد أولى المحدّثون والأئمة المتقدمون بنقد المتن قديماً، وليس صحيحا ما يقوله المستشرقون ومن نحا نحوهم من أهل الإسلام من أنّ المحدثين لم يعتنوا بالمتن البتة بل ركّزوا على الإسناد فحسب في أحكامهم على الأحاديث؛ وليعلموا أنّ نقد المتون قد شاع في عهد الصحابة رضوان الله عليهم، وأنهم هم الذين وضعوا اللبنات الأولى لمنهج نقد المتون، إذ كانت الحاجة في أول الأمر تدعو إلى نقد المتن دون السند؛ فكانت لهم مقاييس معينة في جانب النظر في المتن، بينما لم يتعرضوا لنقد السند لقربهم من المصدر – رسول الله ﷺ – فلم يكن بينهم وبينه إسناد وكانوا جميعاً عدولاً.

واشتهر منهم جماعة على رأسهم الصديقة بنت الصديق عائشة رضي الله عنها، التي كانت تمتاز بالذكاء والفهم، والحرص على تفهم معاني الحديث، ومقابلة السنة بالقرآن، وكانت بحق رائدة في مجال توثيق السنة، فقد أرست قواعد ذات أهمية في هذا الشأن؛ ولذلك

---

[١] تقدمة كتاب الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ص ٣٤٩- ٣٥١.

[٢] المصدر السابق.

جاءت روايتها للسنة المطهرة متميزة، لإتيانها على السماع والقرب من رسول الله ﷺ، ونشأتها وترعرعها في بيت النبوة، وتحت توجيهه ﷺ[١].

فكانت تسأل رسولَ الله ﷺ مباشرة وهي بين يديه إن صعب عليها الفهم، وممارستها لهذا بين يديه ﷺ، وتلقيها التوجيه والتصحيح منه، يعطيها القوة العلمية، والملكة الفكرية في نقدها للأحاديث.

كما جاء في صحيح البخاري أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ليس أحد يحاسب إلا هلك"، فاستشكلت ذلك، وقالت: يا رسول الله، جعلني الله فداءك، أليس يقول الله ﷻ "فأما من أوتي كتابه بيمينه، فسوف يحاسب حسابا يسيرا"[٢]؟ فقال: "إنما ذلك العرض، ولكن من نوقش الحساب يهلك"[٣].

كما كانت تستدرك كثيرا على روايات الصحابة رضوان الله عليهم، وقد ألّف الإمام بدر الدين الزركشي[٤] كتاباً خاصاً في ذلك سَمّاه "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة"، فيكاد يكون كله في المتن وليس في السند.

ومن أمثلة ذلك إنكارها على عمر ؓ لروايته حديث: "إنّ الميت ليعذب ببكاء أهله عليه"[٥].

وقالت: رحم الله عمر، والله ما حدّث رسول الله ﷺ أن الله ليعذّب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن رسول الله ﷺ قال: إن الله ليزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه، وقالت: حسبكم القرآن "ألا تزر وازرة وزر أخرى"[٦].

وبينت سبب ورود الحديث، وهو مرور رسول الله ﷺ على يهودية يبكي عليها أهلها، فعند ذلك قال: "إنهم ليبكون عليها وأنها لتعذب في قبرها"[٧].

---

[١] انظر: "السيدة عائشة وتوثيقها للسنة" جيهان رفعت فوزي، ص ٣-٤.

[٢] الإنشقاق: ٧-٨.

[٣] صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب من نوقش الحساب عذب، ٧/ ١٩٨.

[٤] محمد بن عبد الله الزركشي الشافعي، توفي سنة ٧٩٤هـ.

[٥] البخاري، كتاب الجنائز، ١/ ١٨٠، رقم ١٢٨٦- ١٢٨٩، باب قول النبي ﷺ: يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه، وصحيح مسلم، ٢/ ٦٨ رقم ٩٣٢.

[٦] النجم: ٣٨.

[٧] البخاري ٣/ ٤٠١-٤٠٣، وصحيح مسلم ٦/ ٢٣٢.

وهي لم تتهم عمر ﷺ، بل اعتذرت له، وقالت حين بلغها قوله: إنكم لتحدثوني عن غير كاذبين، ولا مكذبين، ولكن السمع يخطيء"[١].

وهذا الموضوع فيه خلاف بين أهل العلم، ولا يعنينا أن نبحث مدى صحّة نقدها وكيف أجيب على اعتراضها، وإنما يعنينا هنا التأكيد على أنّ الصحابة كان لهم إسهام في نقد الرواية الحديثية[٢].

قال الدكتور مسفر الدميني عن اهتمام المحدثين بالإسناد وأنه ليس إلا لمصلحة المتن: "أن اعتناء المحدثين بالإسناد ليس لذاته بل لمصلحة المتن، فمتى كان رواة الحديث من الثقات الأثبات، كان الاطمئنان إلى صحة ما نقلوه أكثر، وهذا أمر طبيعي في البشر أن يقع الخبر – الذي ينقله الصادق – من أنفسهم موقعا حسنا، وما ينقله الكاذب والمستهتر موقع الشك والريبة، وعلى هذا فاعتناء المحدثين بالإسناد هو من صميم اعتنائهم بالمتن المنقول"[٣].

فنجد أنّ المحدثين أوْلوا نقد متون الأحاديث عناية خاصة في دراستهم وحكمهم على الأحاديث النبوية، وفيما يلي عرضا لبعض جوانب هذا الاهتمام:

١- في الصناعة الحديثية هناك قاعدة: ليس كل ما صحّ سنده صحّ متنه، وبالعكس أيضا؛ فإنه لاترابط بين ضعف السند وضعف المتن؛ فقد يصحّ السند أو يحسّن لاستجماع الشروط المتعارف عليها عند المحدثين؛ ولا يصحّ المتن لشذوذ أو علة، وقد يضعف السند ويصحّ المتن لوروده من طريق آخر.

قال ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ): "قد يقال هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصحّ لكونه شاذاً أو معللاً"[٤].

قال العراقي (ت٨٠٦هـ) في ألفيته:

والحكم للإسناد بالصحة أو   بالحسن دون الحكم للمتن رأوا[٥]

---

[١] انظر صحيح مسلم: ٦/ ٢٣٤، وصحيح البخاري ٨/ ٣٣٠٥. الإجابة للزركشي ص ٦٠-٦١.

[٢] انظر: "دراسات في منهج النقد عند المحدثين" الدكتور محمد علي العمري، ص ٢٨.

[٣] "مقاييس نقد متون السنة" الدكتور مسفر الدميني، ص ٢٤٥-٢٤٦.

[٤] مقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، ص٣٨.

[٥] "ألفية العراقي" عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ص ١٠٠.

قال السخاوي (ت٩٠٢هـ) في شرح البيت:"إذ قد يصح السّند أو يحسّن لاستجماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط، دون المتن لشذوذ أو علة"[١].

فمن دقّة المحدثين أنهم قد يحكمون على الحديث بأنه "صحيح الإسناد"، وقد يقولون "صحيح"، وبينهما فرق كبير، فالأول دون الثاني؛ لأن الأول يشمل صحة السند فقط دون المتن، والثاني يشمل السند والمتن معاً[٢].

٢- مراعاة الأئمة المحدثين في الحكم بتوثيق الرواة بالنظر في أحاديثهم؛ بحيث أنّ الحكم على الراوي بالثقة أو عدمه ليس عملاً ثانوياً شكلياً بل له ارتباط وثيق بالمتن.

وذلك أن الحكم على الراوي بإتقانه وضبطه لا يكون بمجرد ثبوت عدالته وصدقه؛ بل لابدّ من اختبار ومقارنة مروياته بعرضها على روايات الثقات الأثبات الضابطين ممن يشاركونه في الرواية عن شيخ واحد؛ فإن وجدوا رواياته موافقة لرواياتهم ولو من حيث المعنى أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً؛ وإن كثرت مخالفته لهم عرفنا اختلال ضبطه واضطراب حديثه.

٣- اشترط المحدثون في تعريفهم للحديث الصحيح والحسن أن لا يكون شاذاً ولا معللاً، والشّاذ هو مخالفة الثقة لمن هو أولى منه أو أكثر عددا، وسبب هو اختلال ضبط الراوي الثقة في تلك الرواية وخطؤه فيها، بدليل مخالفة من هو أوثق منه له.

والعلة هي سبب خفي قادح في صحة الحديث، ولا تعرف المخالفة إلا بمقارنة المتون، إذْ بذلك يتبين صحّة الرواية أو حسنها أو ضعفها، وسبب الضعف: من شذوذ أو نكارة، أو إعلال، أو إدراج، أو قلب، أو اضطراب، أو تصحيف أو غير ذلك، وكل هذه الأنواع قد يتصف بها المتن، وبيّنوا أيضا أنّ العلة والشذوذ تقدحان في المتن كما تقدحان في السند، وهذا دليل واضح على اهتمامهم بالسند والمتن على السواء.

فالمحدثون كي يقفوا على ثبوت الرواية من عدمه، لابدّ أن ينقدوا السند والمتن جميعاً، النّقد الكافي الذي تتبين به صحّة السند، وصحّة المتن، أو عدمه، ومن يتتبع

---

[١] "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ١٦١/١.

[٢] "منهج النقد عند المحدثين مقارنة بالمنهج النقدي الغربي" الدكتور أكرم العمري، ص ٤٧.

منهجهم يستطعْ أن يقول: لا يغلِّبون اختبار السند على اختبار المتن، والسبب في هذا أنهم اشترطوا شروطهم لصحة السند وشروطهم لصحة المتن، ومتى ما تخلّف واحد أو أكثر من شروط الصحة انعدمتْ صحة الرواية، سواء أكان ذلك الشرط متعلِّقاً بالسند أم بالمتن.

٤- إنّ جهابذة نقّاد السند هم أيضا جهابذة نقّاد المتن في آن واحد، ومثال على هذا الإمام مسلم النيسابوري (ت٢٦١هـ) في كتابه "التمييز" حيث ساق أمثلة تطبيقية للأحاديث المنقولة على الوهم والغلط في متونها دون أسانيدها، وبيّن وجه الوهم بذكر ما اشتهر من الأحاديث المخالفة لها في المتن[١].

٥- في كتب مصطلح الحديث باب مختلف الحديث؛ ذكر علماء الحديث أنه عندما يكون هناك نصّان ظاهرهما التعارض؛ فالعمل عندهم هو إزالة هذا التعارض الظاهر بسلوك طرق معينة كالجمع بين العام والخاص والمطلق والمقيد، أو القول بأن أحدهما ناسخ والأخر منسوخ إذا عُرِف المتقدم والمتأخر، أو الترجيح.

٦- وهناك قواعد ومقاييس وضعها المحدّثون ينقدون من خلالها متن الحديث دون النّظر إلى سنده. فذكروا علامات في المتن المروي تدل على كونه موضوعا، مثل مخالفة الحديث للآية القرآنية أو السنة النبوية أو الحال والواقع أو سماجة الحديث وركاكة اللفظ وغيرها.

ووردت أقوال للسلف- رحمهم الله - في معرفتهم الحديث دون النّظر إلى السند:

قال ابن الصلاح: "وإنما يعرفون كون الحديث موضوعا؛ بإقرار واضعه، أو ما يتنزل منزلة إقراره، وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي أو المروي، فقد وضعت أحاديث طويلة، يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها"[٢].

قال التابعي الربيع بن خثيم (ت٦٣هـ): إنّ من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار، وإنّ من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل"[٣].

---

[١] التمييز للإمام مسلم، ص ١٨٠ وما بعدها.

[٢] مقدمة ابن الصلاح، ص ٩٩.

[٣] المحدث الفاصل، ص ٣١٦.

قال ابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ): "وأهل الحديث كثيرا ما يحكمون بذلك – أي بالوضع – باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث، وحاصله أنهم لكثرة ممارستهم لألفاظ الحديث حصلت لهم هيئة نفسانية، وملكة قوية؛ يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي ﷺ، وما لا يجوز"[١].

فعلماء الحديث لهم مهارة فائقة في التمييز بين الحديث الصحيح والموضوع بمجرد نظرهم إلى المتن من غير دراسة للسند؛ وكل ذلك لملازمتهم للحديث وأنها تجري فيهم مجرى الدّم في العروق، ومعرفتهم بأحوال النبي ﷺ.

وقد سئل الإمام ابن القيم الجوزية (ت٧٥١هـ): هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر إلى سنده؟

فأجاب قائلاً: "فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلّع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة الرسول ﷺ، وهديه فيما يأمر به، وينهى عنه، ويخبر به، ويدعو إليه، ويحبه، ويكرهه، ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه.

فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به، وما لايجوز ما لا يعرفه غيره، وهذا شأن كل متبوع مع متبوعه، فإن للأخصّ به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم والتمييز بين ما يصحّ أن ينسب إليه، وما لا يصح؛ ما ليس لمن لا يكون كذلك"[٢].

ثم ذكر – رحمه الله – قواعد وأموراً كلية يعرف بها كون الحديث موضوعاً[٣]، منها:

١) اشتماله على المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ، كقوله في الحديث المكذوب "من قال لا إله إلا الله خلق الله من تلك الكلمة طائرا له سبعون ألف لسان".

---

[١] "الاقتراح في بيان الاصطلاح"، ص٢٣١، ٢٣٢.

[٢] "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" ابن القيم الجوزية، ص٢٦.

[٣] المصدر نفسه، ص٣٦، وما بعدها.

٢) تكذيب الحسّ له، كحديث "الباذنجان لما أكل له".
٣) سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه، كحديث "لو كان الأرز رجلاً لكان حليماً ما أكله جائع إلا أشبعه".
٤) مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة، فكل حديث يشتمل على فساد أو ظلم أو عبث أو مدح باطل أو ذم حقّ أو نحو ذلك فرسول الله ﷺ منه بريء. كأحاديث مدح من اسمه محمد أو أحمد، وأنّ كل من يسمّى بهذه الأسماء لا يدخل النار، وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه ﷺ أنّ النار لا يجار منها بالأسماء والألقاب وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة.
٥) أن يدّعى على النبي ﷺ أنه فعل أمراً ظاهراً بمحضر من الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه و لم ينقلوه. كما يزعم أكذب الطوائف أنه ﷺ أخذ بيد علي بن أبي طالب رضي الله عنه بمحضر من الصحابة كلهم وهم راجعون من حجة الوداع فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع، ثم قال "هذا وصيي وأخي والخليفة من بعدي فأسمعوا له وأطيعوا"، ثم اتفق الكلّ على كتمان ذلك وتغييره ومخالفته فلعنة الله على الكاذبين.
٦) أن يكون الحديث باطلا في نفسه. كحديث "إذا غضب الله تعالى أنزل الوحي بالفارسية وإذا رضي أنزله بالعربية".
٧) أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء فضلا عن كلام رسول الله ﷺ الذي هو وحي يوحى. كحديث "ثلاثة تزيد في البصر النظر إلى الخضرة والماء الجاري والوجه الحسن".
٨) أن يكون الحديث بوصف الأطباء أشبه وأليق. كحديث "الهريسة تشد الظهر".
٩) مخالفة الحديث صريح القرآن. كحديث مقدار الدنيا وأنها سبعة آلاف سنة.
١٠) ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها، كحديث "أربع لا تشبع من أربع أنثى من ذكر وأرض من مطر وعين من نظر وأذن من خبر".

وغيرها الكثير، ومنها نعلم يقينا أن المحدثين لم يقتصروا في دراستهم وحكمهم على الأحاديث على نقد السند فقط، بل كان نقدهم على السند والمتن سواء.

المبحث الأول: الشيخ ناصر الدين الألباني، وكتابه السلسلة الضعيفة:

المطلب الأول: نبذة مختصرة عن حياة الشيخ ناصر الدين الألباني:

أولا: اسمه وكنيته ونسبه.

أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن نوح بن آدم نجاتي الألباني.

ثانيا: ولادته ونشأته.

وُلد الشيخ الألباني عام ١٣٣٢هـ (الموافق ١٩١٤م) في مدينة أشقودرة عاصمة دولة ألبانيا[١] في أسرة فقيرة متدينة يغلب عليها الطابع العلمي، فكان والده مرجعاً تتوافد عليه الناس يعلمهم و يرشدهم.

هاجر بصحبة والده إلى دمشق الشام للإقامة الدائمة فيها وعمره تسع سنين، بعد أن انحرف أحمد زاغو (ملك ألبانيا) ببلاده نحو الحضارة الغربية العلمانية.

ثالثا: دراسته وشيوخه.

أتمّ العلامة الألباني دراسته الإبتدائية في مدرسة الإسعاف الخيري في دمشق بتفوق.

ونظراً لسوء رأي والده الخاص في المدارس النظامية من الناحية الدينية، فقد قرر عدم إكمال الدراسة النظامية ووضع له منهجاً علمياً مركزاً قام من خلاله بتعليمه القرآن الكريم، والتجويد، و الصرف، وفقه المذهب الحنفي، وقد ختم الألباني على يد والده حفظ القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

كما درس على الشيخ سعيد البرهاني "مراقي الفلاح" في الفقه الحنفي وبعض كتب اللغة والبلاغة، هذا في الوقت الذي حرص فيه على حضور دروس وندوات العلامه بهجة البيطار، وأخذ إجازة في الحديث من الشيخ راغب الطباخ – علامة حلب في زمانه –.

رابعا: توجهه إلى علم الحديث و اهتمامه به.

توجه الألباني نحو علم الحديث و علومه، فتعلم الحديث في نحو العشرين من عمره متأثراً بأبحاث "مجلة المنار" التي كان يصدرها الشيخ محمد رشيد رضا (ت١٣٥٤هـ) رحمه الله.

وكان أول عمل حديثي قام به هو نسخ كتاب "المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار" للحافظ العراقي مع التعليق عليه.

---

[١] دولة تقع في جنوب شرق أوروبا.

كان ذلك العمل فاتحة خير كبير على الشيخ الألباني حيث أصبح الاهتمام بالحديث وعلومه شغله الشاغل، فأصبح معروفاً بذلك في الأوساط العلمية بدمشق، فكان يصرف أكثر أوقاته في المكوث في المكتبة الظاهرية حتى إن إدارتها خصصت غرفة خاصة له ليقوم فيها بأبحاثه العلمية المفيدة، بالإضافة إلى منحه نسخة من مفتاح المكتبة حيث يدخلها وقت ما شاء.

خامسا: مؤلفاته.

للشيخ مؤلفات عظيمة وتحقيقات قيمة، وقد أربت كتبه فوق المئتين ما بين تأليف وتحقيق وتخريج ومراجعة وتعليق، وترجم كثير منها إلى لغات مختلفة، وطبع أكثرها طبعات متعددة، ومن أبرزها:

١- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل.
٢- سلسلة الأحاديث الصحيحة و شئ من فقهها و فوائدها.
٣- سلسلة الأحاديث الضعيفة و الموضوعة و أثرها السيئ في الأمة.
٤- صفة صلاة النبي من التكبير إلى التسليم كأنك تراها.
٥- صحيحُ "الجامع الصغير وزياداته" للسيوطي.
٦- ضعيفُ "الجامع الصغير وزياداته" للسيوطي.
٧- حجّة النبي ﷺ كما رواها عنه جابر ﷺ.
٨- جلباب المرأة المسلمة.
٩- تمام المنة في التعليق على "فقه السنة" لسيد سابق.
١٠- التوسل أنواعه وأحكامه.
١١- الثمر المستطاب في فقه الكتاب والسنة.
١٢- تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد.
١٣- أحكام الجنائز.
١٤- آداب الزفاف في السنة المطهرة.
١٥- التعليقات الرضية على "الروضة الندية" لصديق حسن خان.
١٦- نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق.
١٧- الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة المسجد الجامعة.
١٨- الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام.
١٩- ظلال الجنة في تخريج السنة) لابن أبي عاصم.
٢٠- غاية المرام في تخريج أحاديث "الحلال والحرام" للقرضاوي، وغيرها الكثير.

سادسا: أعماله وإنجازاته.

لقد كان للشيخ جهود علمية، وخدمات عديدة؛ منها:

١) اختارته كلية الشريعة في جامعة دمشق ليقوم بتخريج أحاديث البيوع الخاصة بموسوعة الفقه الإسلامي، التي عزمت الجامعة على إصدارها عام ١٩٥٥م.

٢) اختير عضواً في لجنة الحديث، التي شكلت في عهد الوحدة بين مصر و سوريا، للإشراف على نشر كتب السنة و تحقيقها.

٣) طلبت إليه الجامعة السلفية في بنارس "الهند" أن يتولّى مشيخة الحديث، فاعتذر عن ذلك لصعوبة اصطحاب الأهل و الأولاد بسبب الحرب بين الهند و باكستان آنذاك.

٤) طلب إليه معالي وزير المعارف في المملكة العربية السعودية الشيخ حسن بن عبدالله آل الشيخ عام ١٣٨٨هـ، أن يتولى الإشراف على قسم الدراسات الإسلامية العليا في جامعة مكة (أم القرى حالياً)، وقد حالت الظروف دون تحقيق ذلك.

٥) انتدب لتدريس مادة الحديث وعلومه وفقهه في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة وبقي فيها ثلاث سنوات من عام ١٣٨١هـ وحتى نهاية عام ١٣٨٣هـ. وقد اختير عضواً للمجلس الأعلى للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من عام ١٣٩٥هـ إلى ١٣٩٨هـ.

٦) حاز على جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية عام ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، و موضوعها "الجهود العلمية التي عنيت بالحديث النبوي تحقيقاً و تخريجاً و دراسة".

سابعا: وفاته.

توفي – رحمه الله – في مدينة عمّان عاصمة الأردن قبيل مغرب يوم السبت في الثاني والعشرين من جمادى الآخرة ١٤٢٠هـ (الموافق الثاني من أكتوبر ١٩٩٩م)، عن عمر يقارب ٨٨ سنة، و دفن لحداً بعد صلاة العشاء.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "السلسلة الضعيفة":

أولا: اسم الكتاب وموضوعه.

سمّاه مؤلفه باسم "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة".

والعنوان ينبيء عن موضوعه من أنّه كتاب خاص في جمع وبيان الأحاديث الضعيفة والموضوعة وبيان آثارها ونتائجها السيئة في الأمة الإسلامية.

ثانيا: أصل الكتاب.

هي عبارة عن سلسلة مقالات متتابعة، كانت تُنشَر في مجلّة "التمدُّن الإسلامي" في دمشق الشام، حيث لاقت نجاحاً كبيراً وتشجيعاً، وإقبالاً شديداً، يقول الشيخ الألباني في مقدّمته: "وقد تبيَّن لكثيرٍ من العلماء والفضلاء في مختلف البلاد والأصقاع، أهمية تلك المقالات وفائدتها

الكبرى للناس... لهذا رأيتُ أولئك الفضلاء يشجعونني على الاستمرار في النّشر، ولا أدلّ على ذلك من إقبال الكثيرين منهم ومن غيرهم من الطلاب على الاشتراك في مجلة التمدّن الإسلامي".

وقد دفعَ ذلك الشيخ إلى نشر تلك الأحاديث في كتاب مفرد ليعمّ النّفع بها، فرأى طباعتها في أجزاء متسلسلة، يحوي كلّ جزء مائة حديث، وكلّما تمّ مائة أخرى في المجلّة طبعها في جزء آخر، وجعل كل خمسة أجزاء في مجلّد واحد.

ثالثا: أهميته.

فهذا الكتاب تظهر أهميته من خلال موضوعه المتخصّص في بابه في الذبّ عن سنة المصطفى ﷺ من تمييز الحديث الضعيف عن غيره، وما تضمنه من نفائس البحوث والفوائد المتناثرة في ثناياه قد لا تجده في كتاب غيره، وكذا ما استفاده أهل العلم المعاصرين بالنقل عنه مما يدل على أهميته ونفاسته في موضوعه.

رابعا: تقييم الكتاب.

من الإيجابيات:

١) يعدّ من أوسع المصنفات المعاصرة التي كتبت في بيان الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

٢) وجود وجود الفهارس العلمية في نهاية كل مجلد، مما يسهل على طالب العلم الوقوف على مراده وبغيته بصورة سهلة ميسرة؛ مثل فهارس الموضوعات والأبحاث، فهارس الأحاديث الضعيفة مرتبة على الحروف الهجائية، فهارس الأبواب الفقهية للفهرس الرابع، فهارس الأحاديث الضعيفة مرتبة على الأبواب الفقهية والأبواب مرتبة على الحروف، فهارس الأحاديث الصحيحة مرتبة على الحروف، فهارس الآثار الموقوفة مرتبة على الحروف، فهارس الرواة المترجم لهم.

٣) تضمين الكتاب أبحاثاً علمية كثيرة سواء الفقهية منها أو الحديثية، فمن المسائل الفقهية؛ مثل مسألة القراءة خلف الإمام[١]، ولمس المرأة هل ينقض الوضوء أم لا[٢]، سنة الجمعة القبلية[٣]، الأخذ من اللحية[٤].

---

[١] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ٤٢، ٢/ ٤٢٠.

[٢] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ٤٢٨.

[٣] "السلسلة الضعيفة" ٣/ ٤٥، ٣/ ٨٢.

[٤] "السلسلة الضعيفة" ٥/ ٣٧٥.

ومن المسائل الحديثية؛ توثيق ابن حبان للمجهولين[١]، حكم العمل بالحديث الضعيف[٢]، متى يقدم الجرح على التعديل[٣]، قاعدة تقوية الحديث بكثرة الطرق هل هو على إطلاقه؟[٤] وغيرها الكثير.

وكذلك في الردّ على الأشخاص أو العلماء الذين اختلفوا معه في بعض المسائل، أو الفرق المخالفة في السنة. مثل ردّه على الشيخ عبد الله الغماري[٥]، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي[٦]، والشيخ أحمد شاكر[٧]، والشيخ حماد الأنصاري[٨]، والشيخ محمد نسيب الرفاعي[٩] وعلى الكليني الشيعي[١٠] وغيرهم. أو ردّه على الفرق المخالفة مثل الشيعة[١١]، والصوفية[١٢]، والقاديانية[١٣] وغيرها.

٤) رجوع الشيخ – رحمه الله – في تخريجه للأحاديث إلى مصادر كثيرة عزيزة مخطوطة.

من السلبيات:

١- عدم ورود الأحاديث مرتبة على أبواب معينة، بل جاءت حسبما اتفق، ولعل عذر الشيخ في ذلك أنّ الكتاب كان بمثابة مقالات تنشر في مجلة تباعا ثم جمعت في كتاب واحد.

٢- ردوده الشّديدة على بعض أهل العلم في مسائل علمية مختلفة فيها[١٤].

---

[١] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ٣٢٨.

[٢] "السلسلة الضعيفة" ٣/ ٢٢ وما بعدها.

[٣] "السلسلة الضعيفة" ٧/ ١٤.

[٤] "السلسلة الضعيفة" ٥/ ١٣٣.

[٥] "السلسلة الضعيفة" ٣/ ٨، ٦/ ٤٩.

[٦] "السلسلة الضعيفة" ٧/ ٧٦، ٧/ ٤٣٥.

[٧] "السلسلة الضعيفة" ٤/ ٢٣٢، ٥/ ١٦.

[٨] "السلسلة الضعيفة" ٣/ ٣١٩.

[٩] "السلسلة الضعيفة" ٥/ ٩٤.

[١٠] "السلسلة الضعيفة" ٣/ ١٩٧.

[١١] "السلسلة الضعيفة" ١/ ٥٢٥.

[١٢] "السلسلة الضعيفة" ١/ ٦٧، ٣/ ٦٤٠.

[١٣] "السلسلة الضعيفة" ١/ ١٧٥، ٢/ ٧٢، ٦/ ٥٢.

[١٤] انظر جواب الشيخ – رحمه الله – على هذه النقطة في السلسلة الضعيفة ١/ ٢٧ وما بعدها.

خامسا: منهج مؤلفه فيه.

أمّا عن منهج الشيخ الألباني في هذه السلسلة؛ فيتمثّل في الآتي:

١) يبدأ الشيخ بذكر متن الحديث المحكوم عليه.

٢) ثم يعقبه بحكمه عليه.

٣) ثم يذكر مَن خرّجه وقد يسوق إسناده إن أراد التعليق عليه.

٤) ويذكر حكم الأئمة عليه إن كان كقوله: قال النسائي: هذا حديث باطل مُنكر.

٥) وقد ينقل من بعض الكتب المخطوطة العزيزة، وهذامن أهم ما يميّز عمل الشيخ وجهده الكبير في التتبّع والتقصّي.

٦) ثمّ يذكر الرّاوي المتّهم، أو الرّواة المتّهمين، ويستعرض أقوال الأئمة فيهم، ويحاول الاستقصاء في ذلك، والخروج بحكم واضح على الرّواة من خلال جمع كلام الأئمة فيه، ومناقشته.

٧) ثم يذكر طرق الحديث الأخرى، ويبيّن حاله، وينقدها إن كانت تصلح كمتابعات وشواهد أم لا. وهنا يتبيّن علم الشيخ واطلاعه، وقدرته على النّقد، والإعلال، وإحاطته بهذا العلم ودقائقه، وتفوّقه فيه. والكتاب بكامله شاهدٌ على ذلك.

٨) يعقِّب على الآثار السيّئة المترتبة عليه، ويُحذّر منها، سواء كانت في باب الاعتقاد، أو العمل، كقوله: "هذا و إن من الآثار السيئة التي تركتها هذه الأحاديث الضعيفة في التوسل أنها صرفت كثيرا من الأمة عن التوسُّل المشروع إلى التوسُّل المبتدَع".

وكذلك عن كلامه على الصلاة بالعمامة وأنها تعدل بعشرة لآلاف حسنة، قال: "ومن آثار هذه الأحاديث السيئة، وتوجيهاتها الخاطئة، أننا نرى بعض الناس حين يريد الدخول في الصلاة يكوّر على رأسه أو طربوشه منديلا، لكي يحصل بزعمه على هذا الأجر المذكور، مع أنه لم يأت عملا يطهرى به نفسه ويزكيها!"[١].

٩) يورد بعض الفوائد والتعقّبات الفقهيّة والدفاع عن الدّعوة السّلفيّة ورموزها. كقوله: "(تنبيه): يظن كثير من الناس أن شيخ الإسلام ابن تيمية

---

[١] "السلسلة الضعيفة" ١/ ٢٥٣-٢٥٤.

و من نحى نحوه من السلفيين يمنع من زيارة قبره ﷺ، وهذا كذب و افتراء و ليست أول فرية على ابن تيمية رحمه الله تعالى، و عليهم، وكل من له اطلاع على كتب ابن تيمية يعلم أنه يقول بمشروعية زيارة قبره ﷺ واستحبابها إذا لم يقترن بها شيء من المخالفات والبدع، مثل شدّ الرّحل والسّفر إليها لعموم قوله ﷺ: "لا تشدّ الرّحل إلا إلى ثلاثة مساجد" و المستثنى منه في هذا الحديث ليس هو المساجد فقط كما يظنّ كثيرون؛ بل هو كل مكان يقصد للتقرب إلى الله فيه سواء كان مسجداً أو قبراً أو غير ذلك.

بدليل ما رواه أبو هريرة قال (في حديث له): فلقيت بصرة بن أبي بصرة الغفاري فقال: من أين أقبلت؟ فقلت: من الطور، فقال: لو أدركتك قبل أن تخرج إليه ما خرجت! سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد" الحديث أخرجه أحمد و غيره بسند صحيح، وهو مخرّج في "أحكام الجنائز". فهذا دليل صريح على أن الصحابة فهموا الحديث على عمومه، و يؤّيده أنه لم ينقل عن أحد منهم أنه شد الرحل لزيارة قبر ما، فهم سلف ابن تيمية في هذه المسألة، فمن طعن فيه فإنما يطعن في السلف الصالح ﷺ، و رحم الله من قال: و كل خير في اتباع من سلف و كل شر في ابتداع من خلف".

١٠) وقد تنوَّعت أحكام الشيخ على الأحاديث، والعبارات التي استعملها في تضعيف الحديث وردِّه؛ فمنها قوله: (باطل)، (ليس بحديث)، (لا أصل له)، (موضوع بهذا اللفظ)، (لا أعلم له أصلا)، (ضعيف جدا)، (لا أصل له في المرفوع)، (ضعيف)، (منكر لا أصل له)، (لا يصح)، (موضوع)، (منكر جداً)، (ضعيف بهذا التمام)، (كذب لا أصل له)، (كذِب).

١١) طول نفس الشيخ في أبحاثه وتعقباته. وهذا تجده واضحاً منثوراً في كامل الكتاب.

سادسا: طبعات الكتاب.

طبع الكتاب أوّلاً في المكتب الإسلامي ببيروت، سنة ١٣٩٩ه وصدر منه مجلدا، ثمّ طُبع في مكتبة المعارف بالرياض، السعودية، ووصل فيه إلى المجلد العشرين، في (١٤) جزءاً.

وقد توفي الشيخ رحمه الله، وقد أتمّ مراجعة الكتاب إلى المجلّد السابع، ثم تابعوا طباعة ما بقيَ من عمل الشيخ بإشراف بعض طلاب العلم، فأكملوا الكتاب حتى وصل إلى المجلد العشرين، وقد حوى هذا السّفر الضّخم (٧١٦٢) حديثاً.

والمطالع لكتاب السلسلة يلحظ بوضوح تام أن هناك سمات ظاهرة فيه، منها:

١) الاجتهاد والتجديد، وعدم التقليد.

ولذلك نجده يقول في مقدّمته: "إنني لا أقلّد أحداً فيما أُصدرُه من الأحكام على تلك الأحاديث، وإنّما أتبع القواعد العلمية التي وضعها أهل الحديث، وجرَوا عليها في إصدار أحكامهم على الأحاديث من صحّة أو ضعف، وذلك في عهد ازدهار الحياة الإسلامية والعلم الإسلامي، وإني لأرجو الله ﷻ أن أكون قد وفّقت لاتباعها، وتعريف المسلمين عمليا بها، أو ببعضها، راجياً أن يكون في الناشئة من يُجدّد العمَل بهذه القواعد التي هي من أدقّ ما عَرف الفكر العلمي المنهجي في مختلف العصور الإنسانيّة"[1].

٢) قوة شخصيته العلمية سواء الحديثية أو الفقهية؛ فترى الفوائد والفرائد متناثرة في ثنايا السلسلة.

٣) جرأته الكبيرة في إظهار رأيه، والردّ على خالف الحقّ الذي رآه كائناً من كان، سواء أكان من المتقدمين أو من معاصريه؛ وكل ذلك بدليل وحجة بيّنة.

٤) إنصافه وتراجعه عما يتبين له أنَّه أخطأ فيه[2]، فتراه يقول: "(تنبيه): كنت قد أعللتُ الحديث بضعف زمعة بن صالح و عنعنة أبي الزبير و بأنه مخالف للحديث الصحيح المخرج في"الإرواء" ثم وجدت تصريح أبي الزبير بالسماع في مطبوعة جديدة قيمة من آثار السلف و وجدت له شاهدا قويا من حديث عبد الله بن عكيم بهذا اللفظ كنت خرجته في"الإرواء" فأعدت النظر في إسناده؛ فتأكدتُ من صحته فأخرجته مع حديث أبي الزبير في "الصحيحة"".

[1] "السلسلة الضعيفة" ١/ ٤٢.

[2] وانظر كتاب "تراجع العلامة الألباني فيما نصّ عليه تصحيحا وتضعيفا"، جمع وإعداد: أبي الحسن محمد حسن الشيخ.

وقال – رحمه اللهُ – في مقدمة المجلد (الأوّل) من: "سلسلة الأحاديث الضعيفة"[١]: "لما كان من طبيعة البشر – التي خلقهم الله عليها – العجز العلمي، المشار إليه في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾[البقرة: ٢٥٥] ؛ كانَ بدهيّاً جداً أن لا يجمُدَ الباحث عند رأي أو اجتهاد له قديم، إذا ما بدا له أنَّ الصواب في غيره من جديد، ولذلك نجد في كتب العلماء أقوالاً متعارضة عن الإمام الواحد؛ في الحديث، وتراجم رواته، وفي الفقه.

وبخاصة عن الإمام أحمد، وقد تميز في ذلك الإمام الشافعي بما اشتهر عنه أنَّ له مذهبين: قديم، وحديث؛ وعليه؛ فلا يستغربنَّ القارئ الكريم تراجعي عن بعض الآراء والأحكام.

وإنَّ مِمَّا يساعد على ذلك – فوق ما ذكرت من العجز البشري – أنَّنا نقف ما بين آونة وأخرى على مطبوعات جديدة؛ كانت أصولها في عالم المخطوطات، أو المصورات، بعيدة عن متناول أيدي الباحثين والمحقِّقين، هذا وذاك هو السّر في بروز كثير من التصحيحات والتعديلات على بعض ما يطبع من مؤلفاتي الجديدة، أو ما يعاد طبعه منها؛ فرحم الله عبداً دلَّني على خطئي، وأهدى إليَّ عيوبي؛ فإنَّ من السّهل عليَّ – بإذنه تعالى وتوفيقه – أن أتراجع عن خطأٍ تبيَّن لي وجهه، وكتبي التي تُطبع لأوّل مرة، وما يُجَدَّد طبعُه منها أكبرُ شاهدٍ على ذلك"[٢].

المبحث الثاني: مخالفة الحديث للأصول الشرعية والقواعد المقررة في السلسسة الضعيفة:

المطلب الأول: التعريف بالأصول الشرعية:

أولا: تعريف الأصول الشرعية.

الأصول جمع أصل؛ من معانيه: الأصل: أسفل الشيء؛ يقال: قعد في أصل الجبل، وأصل الحائط، وقلع أصل الشجر، ثم كثُر، حتى قيل: أصل كل شيء: ما يستند وجود ذلك الشيء

[١] "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١/ ٣ ـــ ٦).

[٢] "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٣ ـــ ٦).

إليه. وهو ما يُبنى عليه غيره[١]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ (أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا كَلِمَةٗ طَيِّبَةٗ كَشَجَرَةٖ طَيِّبَةٍ أَصۡلُهَا ثَابِتٞ وَفَرۡعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ)﴾ [إبراهيم: ٢٤].

أما الأصول الشرعية في الاصطلاح: "فهي القواعد الكلية المأخوذة عن النصوص الشرعية، والمتفقة مع روح الدّين ومقاصده العامة"[٢].

فالمطّلع على مجموع أدلة الشّارع يظهر له أنها جاءت لرعاية أهداف ومقاصد معينة، وهي ما يعرف بالحفاظ على الضروريات الخمس: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ المال. وقد عهد من الشارع مراعاة هذه المقاصد، ويمكن اعتبار كل مقصد منها أصلا من أصول الشرع.

وهناك أصول ومقاصد أخرى جاءت في الكتاب أو السنة مما استنبطه أهل العلم منهما بالنظر في مجموعهما، مثل ليس للإنسان إلا ما سعى، رفع الحرج والمشقة، دفع الضرر، تحصيل المصالح، سدّ الذرائع، الإحسان إلى الغير، حبّ الخير للناس، محاربة الظلم والبغي والعدوان والفساد، البعد عن الشّر والخبث وسفاسف الأمور، التيسير والتسهيل، وغيرها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها"[٣].

المطلب الثاني: الأصول الشرعية مقياسا في نقد المتون الحديثية عند المحدثين:

الأصول الشرعية حقيقة مقرّرة مستنبطة من نصوص الآيات القرآنية، أو الأحاديث النبوية الشريفة، أو من مجموع دلالاتهما، وبناء على ذلك، لا يتصور وجود تعارض بين الحديث والأصل الشرعي.

وقد بيّن الحافظ ابن الجوزي (ت٥٩٧ه) في اعتبار مقياس مخالفة الحديث للمعقول أنه يُردّ الحديث وإن رواه الثقات، لأن الأصول الشرعية لا تخالف العقول، وقال: "لأن المستحيل لو صدر عن الثقات ردّ، ونسب إليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من

---

[١] الزبيدي، مادة (أصل). تاج العروس. ٢٧/ ٤٤٧. (لسان العرب) لابن منظور، ص٨٩.

[٢] "مقاييس نقد متون السنة" الدكتور مسفر الدميني، ص ٤٥٧.

[٣] "منهاج السنة النبوية" ١/ ١٤٧.

الثقات؛ فأخبروا أن الجمل قد دخل في سمّ الخياط، لما نفعتنا ثقتهم، ولا أثرت في خبرهم، لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته يخالف المعقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره"[1].

وقال الإمام الشاطبي (ت٧٩٠هـ) ما نصّه: "الأدلة الشرعية لا تخالف قضايا العقول"[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ): "ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول لا يعارضه معقول صريح قط"[3].

وقال الدكتور مسفر الدميني في ذلك: "مخالفة الحديث للأصول الشرعية والقواعد المقررة، أو المفاهيم والتصورات التي عهد من الشارع الاعتناء بها وتثبيتها في نفوس الناس دليل على عدم صحته، وبالتالي نفي نسبته إلى رسول الله ﷺ، لأن الاتفاق بين أصول الشريعة وقواعدها وأحكامها هو الأمر الذي لا يمكن أن تشوبه شائبة ولا ينقضه خبر مهما بلغ إسناده من الصحة"[4].

فالأصول الشرعية مقياس مهم من مقاييس نقد المتن عند المحدثين، ومعيار من المعايير التي استخدمها المحدثون في هذا الشأن، فإذا جاء الحديث الثابت موافقا لتلك الأصول ومتفقا معها كان ذلك تأكيدا لصحته، أما إذا عارض تلك الأصول والقواعد؛ فينبغي عندئذ العمل على الجمع والتوفيق بينهما ما أمكن، فإن لم يمكن الجمع بينهما أدى ذلك إلى الحكم بوجود علة ما في الحديث، وترتب على ذلك عدم قبوله وردّه.

فمخالفة الحديث ومعارضته للأصول الشرعية والقواعد المقررة المعلومة من الدين بالضرورة سبب مشروع للتوقّف فيه، ووجد من خلال عمل المحدثين أنهم قد نقدوا متون الأحاديث لمعارضتها الأصول الشرعية. كما مرّ مع عائشة رضي الله عنها في تراجعاتها واستفساراتها لرسول الله ﷺ.

---

[1] المصدر السابق ١/ ١٠٦.

[2] "الموافقات" ٣/ ٣.

[3] "درء تعارض العقل و النقل" ١/١٤٧.

[4] "مقاييس نقد متون السنة" الدكتور مسفر الدميني، ص ٢٠٧.

ومن الأمثلة أيضاً حديث "لا يدخل الجنة ولد زنى ولا ولده ولا ولد ولده" فهو مخالف لأصل شرعي هو أنّ الإنسان مسؤول عن نفسه، وعدم محاسبته عما اقترف غيره من معاصي وذنوب، فلذلك حكم عليه ابن الجوزي بالوضع وقال: "ثم أي ذنب لولد الزنى حتى يمنعه من دخول الجنة، فهذه الأحاديث تخالف الأصول، وأعظمها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١٥] "[١].

ومثال آخر حديث "من صلى الضحى يوم الجمعة أربع ركعات يقرأ في كل ركعة بالحمد عشر مرات، وقل أعوذ برب الفلق عشر مرات...فمن صلى هذه الصلاة وقال هذا القول على ما وصف دفع الله عنه شر الليل والنهار...والذي بعثني بالحق إن له من الثواب كثواب إبراهيم وموسى ويحيى وعيسى، ولا يقطع له طريق، ولا يسرق له متاع"[٢]. قال ابن الجوزي عنه: "وهذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، فلا بارك الله فيمن وضعه، فما أبرد هذا الوضع! وما أسمجه! كيف يحسن أن يقال من صلى ركعتين فله ثواب موسى وعيسى؟"[٣].

فهذه المجازفات لا يمكن قبولها ولا تصديقها، فاشتمال الحديث على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير، والمبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقير دليل على وضع الحديث؛ لأنها مخالفة لأصل شرعي وهو الاعتدال في الأجر والثواب، وأن الأجر على قدر المشقة.

ومن المعاصرين؛ الدكتور مسفر الدميني في كتابه "مقاييس نقد متون السنة" الذي خصّ هذا المقياس في مبحث مستقل، وأيضا الدكتور محمد الصباغ حين تكلمه عن علامات الوضع في المتن؛ فقال: "مخالفته لمقصد من مقاصد الشريعة، أو هدف من أهدافها، أو قاعدة من قواعدها، مثل "خيركم بعد المئتين من لا زوجة له ولا ولد"؛ فحفظ النسل مقصد من مقاصد الشريعة"[٤].

وكذا الدكتور مبارك الدعيلج في كتابه "الوضع في الحديث" فقد أشار إليها تحت نقطة مخالفة الحديث للعقل الصريح والحسّ المشاهد، فقال: "أو أن يكون الحديث مخالفا

---

[١] "الموضوعات"، ٣/ ٣٣٠.

[٢] "الموضوعات"، لابن الجوزي، ٢/ ٤١٦.

[٣] المصدر السابق ٢/ ٤١٦..

[٤] الحديث النبوي، مصطلحه، بلاغته، كتبه، ص ٣٢٧.

للقواعد العامة في الحكم والأخلاق مثل ما يروونه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال "جور الترك ولا عدل العرب"، فالحكمة والمنطق السليم والعقل الراجح تقضي بأن الجور مذموم مهما كان مصدره، والعدل محمود مهما كان منبعه"[١].

وأما عند المصنفات الأخرى فلم يجعلوه أمراً مستقلاً؛ مثل كتاب "منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي" للدكتور صلاح الدين الأدلبي، و"جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف" للدكتور محمد طاهر الجوابي، وكتاب "اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً" للدكتور محمد لقمان السلفي.

والشيخ الألباني – رحمه الله – سار على نفس خطى الأئمة من نقد المتون وتضعيف الحديث بسبب مخالفته الأصول الشرعية، والمبحث الآتي يوضح ذلك.

المطلب الثالث: نماذج من الأحاديث المخالفة للأصول الشرعية، وحكم الشيخ الألباني عليها.

وسنرى في هذا المقياس أن كثيرا من الأصول الشرعية التي ردّ الشيخ الألباني بسببها بعض الأحاديث مرجعها إلى الآية أو الحديث، لكن النظر إليها هنا من زاوية أخرى من حيث التقسيم الفني للبحث من أنه يقيسه من زاوية مخالفة الحديث لأصل شرعي ثم يرجع هذا الأصل إلى حقيقته إما إلى آية من كتاب الله أو حديث نبوي؛ لأن المقاصد والأصول الشرعية هو مما جاءت في الكتاب أو السنة أو مما استنبطه أهل العلم منهما بالنظر في مجموعهما.

وكان الشيخ الألباني في عمله في ردّ الحديث لمخالفته الأصول الشرعية على التالي:

١– مخالفة الأصل الشرعي في أنّ الإنسان مسؤول عن نفسه، وأنه لا يحاسب على ذنب غيره.

ومن الأمثلة على ذلك الأحاديث الواردة في عقوبة الزنا والزاني وأنّ آثاره تتعدى إلى أهله وجوباً، وهي كثيرة جاءت بألفاظ مختلفة منها: حديث "ما زنى عبد قط فأدمن على الزنا إلا ابتلي في أهل بيته".

قال الشيخ الألباني: موضوع. ومما قاله في بطلانه: "ومما يؤيد بطلان هذا الحديث أنه يؤكد وقوع الزنى في أهل الزاني، وهذا باطل يتنافى مع الأصل المقرر في القرآن "وأن ليس للإنسان إلا ما سعى""[٢].

[١] "الوضع في الحديث" ص ٢٣٧.

[٢] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ١٥٥.

قال الدكتور مسفر الدميني معلقا على الحديث: "وهذا الحديث يخالف تلك القاعدة أيضا؛ فليس بالضرورة أن يصل الزنى إلى أهل بيت الرجل عقابا له، ففي ذلك تعدي للعقاب إلى من لم يذنب وهي الزوجة"[١].

وحديث "أولاد الزنا يحشرون يوم القيامة على صورة القردة والخنازير". حكم عليه الشيخ الألباني بأنه:"منكر"، وبعد أن ذكر ما في إسناده من ضعف. قال: "والحديث عندي ظاهره النكارة، مخالف لأصل إسلامي عظيم، وهو قول الله –تبارك وتعالى– "ولا تزر وازرة وزر أخرى"[٢] فما ذنب أولاد الزنا حتى يحشروا على صورة القردة والخنازير"[٣].

وحديث "لا يدخل ولد الزنا الجنة، ولا شيء من نسله، إلى سبعة أباء". قال الشيخ الألباني: باطل. ونقل مما نقل قول ابن الجوزي بعد سياقه لطرق الحديث وأنها كلها معلولة:"إنّ هذه الأحاديث مخالفة للأصول، وأعظمها قوله تعالى"ولا تزر وازرة وزر أخرى"[٤].

وقد مضى سابقاً حكم الحافظ ابن الجوزي على مثل هذه الأحاديث، وقوله: "ثم أي ذنب لولد الزنى حتى يمنعه من دخول الجنة، فهذه الأحاديث تخالف الأصول، وأعظمها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١٥] "[٥].

٢– مخالفة الأصل الشرعي في أنّ الإيمان بالله و العمل الصالح؛ هو المقياس الحقيقي لقرب الإنسان وبعده عنه، فلا عصبية لون ولا جنس ولا صنعة ولا نسب.

كحديث"اشتروا الرقيق وشاركوهم في أرزاقهم يعني كسبهم، وإياكم والزنج؛ فإنهم قصيرة أعمارهم، قليلة أرزاقهم". قال الشيخ الألباني: موضوع. ثمّ بيّن حال إسناده بأنه مظلم، وقال عن متنه: "وأما متنه فإني أرى عليه لوائح الوضع ظاهرة، فإن قصر الأعمار وقلة الأرزاق لا علاقة لها بالأمم، فمن أخذ منهم بأسباب طول العمر وكثرة الرزق التي جعلها الله تبارك وتعالى أسباباً طال عمره، وكثر رزقه، والعكس بالعكس، وسواء كانت

[١] "مقاييس نقد متون السنة" ص ٢٠٨.

[٢] فاطر:١٨.

[٣] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ٢٦٨ رقم ٨٧٧.

[٤] المصدر السابق ٣/ ٤٤٩.

[٥] "الموضوعات" ٣/ ٣٣٠.

هذه الأسباب طبيعية أو شرعية، أما الطبيعية فهي معروفة، وأما الشرعية فمثل قوله صلى الله عليه وسلم:"من أحب أن ينسأ له في أجله، ويوسع له في رزقه؛ فليصل رحمه" رواه البخاري، وقوله "حسن الخلق وحسن الجوار يعمران الديار ويطيلان الأعمار" رواه أحمد وغيره، وهو مخرج في الصحيحة...

فليس من المعقول أن يحكم الشارع الحكيم على أمة كالزنج بالفقر ويطبعهم بطابع قصر العمر، مع أنهم بشر مثلنا وهو يقول"إن أكرمكم عند الله أتقاكم".

وخلاصة القول: إنّ هذا الحديث موضوع متناً لعدم اتفاقه مع القواعد الشرعية العادلة التي لا تفرّق بين أمة وأمة أو قوم وقوم"[1].

وحديث "دعوني من السودان، إنما الأسود لبطنه وفرجه" قال الشيخ الألباني: موضوع.

وهذا الذمّ العام لأمة من الأمم مخالف لذلك الأصل الشرعي في استحالة ذم الشارع الحكيم على أمة خاصة، وعلق الشيخ الألباني بعد بيان ضعف إسناده بقوله: "وأما المتن فلا أشك في وضعه، ولنعم ما فعل ابن الجوزي في إيراده إيّاه في الموضوعات، وتعقب السيوطي إياه إنما هو جمود منه على السند دون أن ينعم النظر في المتن وما يحمله من معنى تتنزه الشريعة عنه، إذ كيف يعقل أن تذم هذه الشريعة العادلة أمة السودان بحذافيرها وفيهم الأتقياء الصالحون العفيفون كما في سائر الأمم، وليت شعري ما يكون موقف من كان غير مسلم من السودان إذ بلغه هذا الذم العام لبني جنسه من شريعة الإسلام؟ "[2].

ثم ذكر قول ابن القيم الآتي ذكره، وإقرار الشيخ ملا علي القاري عليها، ثم جاء بنقل عن ابن القيم أيضا في صدد التنبيه على أمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعا قال: ومنها ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها بحيث يمجها السمع ويسمج معناها الفطن" وذكر أحاديث عدة هذا آخرها.

وقد قال ابن القيم: "أحاديث ذم الحبشة والسودان كلها كذب"، وأقرّه الشيخ ملا علي القاري في موضوعاته[3].

---

[1] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ١٥٦.

[2] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ١٥٨.

[3] "الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة" ملا علي القاري ص ٤٤٢.

وحديث "إذا ذلّت العرب، ذلّ الإسلام" قال الشيخ الألباني: موضوع، ثم أتى على تخريجه، فجاء بنصّ من كتاب ابن أبي حاتم في العلل أنه سأل أباه عن الحديث، فقال: هذا حديث باطل، ليس له أصل، ثم بيّن الشيخ الألباني أن له علتان، ثم قال:

"ولولا أنّ في معناه ما يدل على بطلانه لاقتصرنا على تضعيفه، ذلك لأن الإسلام لا يرتبط عزّه بالعرب فقط، بل قد يعزّه بغيرهم من المؤمنين؛ كما وقع ذلك زمن الدولة العثمانية، ولا سيما في أوائل أمرها، فقد أعزّ الله بهم الإسلام، حتى امتد سلطانه إلى أواسط أوروبا"[١].

وأيضا حكم عليه بالوضع في كتابه الآخر "ضعيف الجامع الصغير وزيادته"[٢].

٣- مخالفة الأصل الشرعي في أن الجزاء إنما يكون على الكسب والعمل، لا على حسان الوجوه.

كحديث "إن الله تعالى لا يعذّب حسان الوجوه، سود الحدق" قال الشيخ الألباني: موضوع، وقال بعد بيان ضعف سنده بنقله عن ابن عراق: "قلت: ولست أشكّ في بطلان هذا الحديث؛ لأنه يتعارض مع ما ورد في الشريعة، من أنّ الجزاء إنما يكون على الكسب والعمل؛ ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨] ، لا على ما لا صنع ولا يد للإنسان فيه، كالحسن والقبح"[٣].

قال ابن القيم بعد إيراده بعض الأحاديث التي فيها ذكر حسان الوجوه: "وكل حديث فيه ذكر حسان الوجوه، أو الثناء عليهم، أو الأمر بالنظر إليهم، أو التماس الحوائج منهم، أو أن النار لا تمسّهم: فكذب مختلق، وإفك مفترى"[٤].

٤- مخالفة الأصل الشرعي في أن الإسلام يدعو إلى معالي الأمور، والبعد عن سفاسفها.

كحديث: "كن ذنباً، ولا تكن رأساً" قال الشيخ الألباني: لا أصل له فيما أعلم، ونقل كلام السخاوي بأنه من كلام إبراهيم بن أدهم، وقال: "وهو كلام يمجّه ذوقي، ولا

[١] "السلسلة الضعيفة" ١/ ٣٠٢.

[٢] "ضعيف الجامع الصغير وزيادته" ص٧١، رقم ٤٩٥.

[٣] السلسلة الضعيفة، ١/ ٢٥٥-٢٥٦.

[٤] "المنار المنيف" لابن القيم الجوزية، ص ٥٥.

يشهد لصحته قلبي، بل هو مباين لما نفهمه من الشريعة، وحضها على معالي الأمور، والأخذ بالعزائم، فتأمل"[١].

قال الشيخ علي القاري (ت١٠١٤هـ): "هو من كلام إبراهيم بن أدهم"[٢]. وقال الشيخ أبي المحاسن القاوقجي في كتابه "اللؤلؤ المرصوع":"ليس بحديث"[٣].

٥- مخالفة الأصل الشرعي في أنّ الإسلام يدعو إلى إحسان الظنّ بالناس، وأنّ بعض الظنّ إثم.

كحديث: "من حسّن ظنّه بالناس كثرت ندامته"، قال الشيخ الألباني: "باطل،...وهذا الحديث مع ضعف سنده؛ فإنه باطل عندي؛ لأنه يتضمّن الحضّ على إساءة الظن بالناس، وهذا خلاف المقرر في الشرع أنّ الأصل إحسان الظنّ بهم"[٤].

ذكر الشوكاني (ت١٢٥٥هـ) أنه مروي عن ابن عباس وقال بعدها: "وروي أيضاً مرسلاً مرفوعاً وكلها ضعيفة"[٥].

٦- مخالفة الأصل الشرعي في أن الشريعة أعطت الثواب والجزاء على قدر العمل.

كحديث: "من أصبح يوم الجمعة صائما، وعاد مريضا، وأطعم مسكينا، وشيّع جنازة، لم يتبعه ذنب أربعين سنة" قال الشيخ الألباني: موضوع. ثم بعد أن بيّن سبب الجرح وعلته بأن في إسناده رواة ضعفاء مجروحون، وجاء بقول ابن الجوزي بأنه موضوع، ثم قال: "ثم إنّ المحققين من العلماء قديما وحديثا لا يكتفون حين الطعن في الحديث الضعيف سنده على جرحه من جهة إسناده فقط، بل كثيرا ما ينظرون إلى متنه أيضا؛ فإذا وجدوه غير متلائم مع نصوص الشريعة أو قواعدها؛ لم يترددوا في الحكم عليه بالوضع، وإن كان السند وحده لا يقتضي ذلك كهذا الحديث، فإن فيه أن فعل هذه الأمور المستحبة في يوم

---

[١] السلسلة الضعيفة"، ١/ ٤٧٦.

[٢] "الأسرار المرفوعة" ص ٢٧٠ رقم الحديث ٣٥٤. وانظر "الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث" أحمد بن عبد الكريم الغزي، ص ١٧٦ رقم ٣٦٤.

[٣] "اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع" ص١٤٣، رقم ٤١٧.

[٤] السلسلة الضعيفة"، ٣/ ٢٩٣.

[٥] "الفوائد المجموعة" للشوكاني ص ٢٣٣.

الجمعة سبب في أن لا يسجل عليه ذنب أربعين سنة! وهذا شيء غريب لا مثيل له في الأحاديث الصحيحة فيما أذكر الآن"[١].

وقال الشوكاني: "وهو موضوع، كما قال ابن الجوزي"[٢].

وحديث "من قرأ "قل هو الله أحد" مئتي مرة، غفرت له ذنوب مئتي سنة" قال الشيخ الألباني: منكر، وبعدأن بيّن أسانيده كلها شديدة الضعف، قال: "على أنّ معناه مستنكر عندي جداً، لما فيه من المبالغة، وإن كان فضل الله تعالى لا حدّ له"[٣].

وحديث "الصلاة في العمامة تعدل بعشرة آلاف حسنة" قال الشيخ الألباني: موضوع. و نقل أقوال أهل العلم في هذا الحديث ومنهم الإمام السيوطي بأن في إسناده متهم، وتبعه ابن عرّاق، ونقل عن السخاوي قول الحافظ ابن حجر بأنه موضوع، ثم قال: "ولا شكّ عندي في بطلان هذا الحديث، وكذا الحديثين قبله، لأنّ الشارع الحكيم يزن الأمور بالقسطاس المستقيم، فغير معقول أن يجعل أجر الصلاة في العمامة مثل أجر صلاة الجماعة، بل أضعاف أضعافها! مع الفارق الكبير بين حكم العمامة وصلاة الجماعة، فإنّ العمامة غاية ما يمكن أن يقال فيها: إنها مستحبة، والراجح أنها من سنن العادة لا من سنن العبادة، أما صلاة الجماعة؛ فأقل ما قيل فيها: إنها سنة مؤكدة، وقيل: إنها ركن من أركان الصلاة لا تصح إلا بها، والصواب أنها فريضة تصح الصلاة بتركها مع الإثم الشديد؛ فكيف يليق بالحكيم العليم أن يجعل ثوابها مساويا لثواب الصلاة في العمامة، بل دونها بدرجات؟!"[٤].

ونقل الملا علي القاري قول السخاوي بالوضع عن شيخه ابن حجر عن شيخه العراقي طيب الله ثراهم[٥].

فهذه الأحاديث مخالفة لأصل إسلامي وهو الوسطية والاعتدال في كل حكم من أحكام الشرع ومن ذلك الثواب والعقاب، ولهذا يحكم بوضع كل حديث اشتمل على مجازفات

[١] السلسلة الضعيفة"، ٢/ ٨٦.

[٢] "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" ص ٣٧٩.

[٣] السلسلة الضعيفة"، ١/ ٤٦٥.

[٤] المصدر السابق، ١/ ٢٥٣.

[٥] الأسرارالمرفوعة" ص ٢٣٤-٢٣٥. وانظر "المصنوع في معرفة الموضوع" الموضوعات الصغرى للملا علي القاري ص ١١٩. رقم ١٧٧.

في الثواب على أعمال لا تعدو أن تكون من صغار الحسنات، وأخرى في إثبات العذاب الأليم على أعمال ليست من الكبائر أو المحرمات.

وأمثال هذه الأحاديث التي فيها ثواب كبير على عمل قليل يسير؛ قال عنها ابن القيم: "وأمثال هذه المجازفات الباردة التي لا يخلو حال واضعها من أحد أمرين: إما أن يكون في غاية الجهل والحمق، وإما أن يكون زنديقا قصد التنقيص بالرسول ﷺ بإضافة مثل هذه الكلمات إليه"[١].

٧- مخالفة الأصل الشرعي في أن تكليف الإنسان يكون بعد البلوغ.

كحديث "إن شئت أسمعتك تضاغيهم في النار، يعني: أطفال المشركين" قال الشيخ الألباني: موضوع. ونقل تضعيف شيخ الإسلام ابن تيمية لهذا الحديث، فقال: "وإنما جزم شيخ الإسلام بوضعه، - وإن كان السند لا يقتضي ذلك -؛ لمنافاة متنه للمقطوع به في الإسلام من الأدلة الكثيرة القاضية بعد التكليف إلا بعد البلوغ، وقيام الحجة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ [الإسراء: ١٥] ، وقوله ﷺ: "رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يبلغ..."الحديث"[٢].

٨- مخالفة الأصل الشرعي في توحيد الله بالعبادة وتنزيهه سبحانه عن أن يشبه أحدا من خلقه.

كحديث "إن الله ﷻ يجلس يوم القيامة على القنطرة الوسطى بين الجنة والنار...وذكر حديثا طويلا" قال الشيخ الألباني: منكر، وقال معلقا على تعليل ابن الجوزي للحديث، وإيراده في كتابه الموضوعات: "فالظاهر أنه لاحظ ما في متنه من النكارة، وهي نسبة الجلوس إلى الله تعالى، وبين الجنة والنار!! وهو مما لم يرد في شيء من الأحاديث الصحيحة؛ فمتنه حريّ بالوضع"[٣].

قال الشوكاني:"رواه العقيلي عن أبي أمامة مرفوعا، وفي إسناده: عثمان بن أبي العاتكة ليس بشيء"[٤].

---

[١] "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" ص ٣٦.

[٢] "السلسلة الضعيفة" ٨/ ٣٦٨.

[٣] المصدر السابق، ١٢/ ٩٥١.

[٤] "الفوائد المجموعة" ص ٣٨٨.

وحديث "لو اعتقد أحدكم بحجر؛ لنفعه" قال الشيخ الألباني: موضوع، ونقل عن الشيخ علي القاري قول ابن القيم: "هو من كلام عبّاد الأصنام الذي يحسنون ظنهم بالأحجار"[١].

قال الشيخ الغزي في كتابه "الجد الحثيث في ما ليس بحديث": "كذب لا أصل له، كما قال ابن تيمية وابن حجر وغيرهما"[٢].

وذكره العجلوني في كتابه "كشف الخفاء"[٣] وأتى بحكم ابن تيمية: كذب، وابن حجر: لا أصل له، ونقل كلام ابن القيم الآنف الذكر.

فهذه الأحاديث الدالة على نسبة فعل إلى الله تعالى غير وارد في الأحاديث الصحيحة، أو على الشرك بالله كاعتقاد النفع بالأحجار؛ تصادم العقيدة الإسلامية.

٩- مخالفة الأصل الشرعي في أنّ مجرد الندم من الذنب لا يكفي بل لا بدّ من التوبة النصوح.

كحديث "من أذنب ذنبا، فعلم أنّ الله قد اطلع عليه، غفر له، وإن لم يستغفر" قال الشيخ الألباني: موضوع، وبعد تخريجه وبيان العلة أنّ في إسناده راوٍ متروك، قال: "ومما يبطل هذه الأحاديث الأربعة[٤]، ما تقرّر في الشريعة أنّ النجاة لا تكون بمجرد الندم والعلم أنّ الله مطّلع على الذنب، بل لابدّ من التوبة النصوح"[٥].

وهذه الأحاديث والنماذج ما هي إلا قطرات قليلة وجزء يسير من عشرات الأحاديث التي تكلم عليها الألباني- رحمه الله - وضعفها بسبب مخالفتها الأصول الشرعية.

الخاتمة:

الحمد لله وحده الذي أنعم عليّ بإتمام البحث، وآخراً أسجل هنا أهم نتائجه، فيما يلي:

١) أنّ علماء الحديث قد حكّموا الأحاديث بالنظر إلى الإسناد والمتن معا، وليس صحيحا ما يردده المستشرقون وأذنابهم من أنهم اعتنوا بالإسناد فقط.

---

[١] "السلسلة الضعيفة"، ١/ ٦٤٧.

[٢] ص ١٨٣، رقم ٣٩١.

[٣] "كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس" ٢/ ١٧٧، رقم ٢٠٨٧، تحقيق: يوسف بن محمود الحاج أحمد، مكتبة العلم الحديث. بدون سنة النشر.

[٤] برقم (٣٢٥-٣٢٤-٣٢٣-٣٢٢). من "السلسلة الضعيفة.

[٥] المصدر السابق، ١/ ٤٩٦-٤٩٧.

٢) أهمية تطبيق مقاييس نقد متون الأحاديث عند المحدثين.
٣) علو كعب الشيخ الألباني في هذا المضمار، وأنه ممن خاضه بعلم وحرفة على حسب مقتضيات الصناعة الحديثية، و لم يشذّ عن أهل الحديث.
٤) أهمية التمييز بين الأحاديث الضعيفة والموضوعة عن الصحيحة، وبيان خطر آثار الأحاديث الضعيفة والموضوعة السيئة على الأمة الإسلامية.
٥) كان للعناية بمقياس مخالفة الحديث للأصول الشرعية في ردّ و تضعيف الحديث الشريف أثر في بيان أن أهل الحديث لم يغضوا الطرف في الكلام عن المتن وإن كان السند سليما.
٦) الأصل اتفاق الأحاديث النبوية مع الأصول الشرعية والقواعد المقررة الكلية، لأنهما من بابة ومنبع واحد، ولأن شريعة الله تعالى لا تختلف ولا تتناقض.
٧) كانت عناية الشيخ الألباني بنقد متون الأحاديث وإعماله لتلك القواعد والمقاييس أثر واضح في بعث هذا العلم مرة ثانية، وبناء على ذلك يمكن أن يعد رائدهم وعمدتهم في هذا المجال في العصر الحاضر.

وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، فهو وحده تعالى الموفق والمعين.

المصادر والمراجع:

١) الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة: للزركشي، تحقيق: رفعت فوزي، دار الخانجي بمصر، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٢) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: لملا علي القاري. تحقيق: محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح: لابن دقيق العيد، تحقيق: قحطان الدوري، دار العلوم، الأردن، ط١، ٢٠٠٧م.
٤) تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي البلجرامي الهندي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، التراث العربي، وزارة الإعلام، الكويت، ط١، ١٣٩١هـ/١٩٧٧م.
٥) تراجع العلامة الألباني فيما نصّ عليه تصحيحاً وتضعيفاً: جمع وإعداد: أبي الحسن محمد حسن الشيخ، مكتبة المعارف بالرياض، ط١، ١٤١٣هـ/٢٠٠٢م.
٦) تقدمة كتاب الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم. دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد في الهند، ط١، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.
٧) التمييز: لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة

الكوثر بالرياض، ط٢، ١٤١٠ه/ ١٩٩٠م.

٨) ترجمة موجزة لفضيلة المحدث الشيخ أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني: لعاصم عبد الله القريوتي، دار المدني للطباعة والنشر بجدة، بدون تاريخ.

٩) ثبت مؤلفات المحدث الكبير الإمام محمد ناصر الدين الألباني: جمع عبد الله بن محمد الشمراني، دار ابن الجوزي.

١٠) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة ببيروت، بدون تاريخ نشر.

١١) الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث: لأحمد بن عبد الكريم الغزي، تحقيق: فواز زمرلي، دار ابن حزم ببيروت، ط١، ١٤١٨ه/١٩٩٧م.

١٢) حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه: لمحمد بن إبراهيم الشيباني، نشر الدار السلفية بالكويت، ط١، ١٤٠٧ه/١٩٨٧م..

١٣) دراسات في منهج النقد عند المحدثين: لمحمد علي العمري. دار النفائس، الأردن.

١٤) درء تعارض العقل والنقل: لابن تيمية. تحقيق: محمد رشاد سالم، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

١٥) السيدة عائشة وتوثيقها للسنة: لجيهان رفعت فوزي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٢١ه/٢٠٠١م.

١٦) سلسلة الأحاديث الصحيحة: لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف بالرياض، ط١، ١٤١٥ه/١٩٩٥م.

١٧) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة: الألباني، المكتب الإسلامي ببيروت.

١٨) الصحيح: لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله الجعفي، دار السلام بالرياض، ط٣، ١٤٢١ه/٢٠٠٠م.

١٩) الصحيح: لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار السلام بالرياض، ط٢، ١٤٢١ه/٢٠٠٠م.

٢٠) صفحات بيضاء من حياة الإمام الألباني: لعطية بن صدقي علي سالم عودة، دار الآثار باليمن، ط٢، ١٤٢٢ه/٢٠٠١م.

٢١) ضعيف الجامع الصغير وزيادته: الألباني. المكتب الإسلامي ببيروت. ط٣، ١٤٠٨ه/١٩٨٨م.

٢٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق عبد الكريم الخضير، دار المنهاج بالرياض، ط١، ١٤٢٦ه.

٢٣) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: للشوكاني. المكتب الإسلامي ببيروت.

٢٤) كتاب العلل: لابن أبي حاتم الرازي. تحقيق سعد الحميد، بدون دار نشر. ط١، ١٤٢٧ه/٢٠٠٦م،

٢٥) كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: للعجلوني، تحقيق: يوسف بن محمود الحاج أحمد، مكتبة العلم الحديث. بدون سنة النشر.

٢٦) لسان العرب: لابن منظور. طبعة دار المعارف، القاهرة.

٢٧) اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع: لأبي المحاسن القاوقجي، تحقيق: فواز زمرلي، دار البشائر الإسلامية ببيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٢٨) محمد ناصر الدين الألباني محدث العصر وناصر السنة: لإبراهيم العلي، دار القلم بدمشق، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٩) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: لحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت. ط١، ١٣٩١هـ.

٣٠) المصنوع في معرفة الموضوع "الموضوعات الصغرى": للملا علي القاري. تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٥، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٣١) المعجم الوسيط: مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٣٢) مقاييس نقد متون السنة: لمسفر الدميني. ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، بدون دار نشر.

٣٣) مقدمة ابن الصلاح: لعثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٣٤) مقدمة كتاب الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، دار إحياء التراث العربي ببيروت.

٣٥) المنار المنيف في الصحيح والضعيف: لابن القيم الجوزية. تحقيق: يحي بن عبد الله الثمالي، دار عالم الفوائد بمكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ.

٣٦) منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه: لمحمد مصطفى الأعظمي، دار الكوثر بالرياض، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٣٧) منهج النقد عند المحدثين مقارنة بالمنهج النقدي الغربي: لأكرم ضياء العمري. مركز الدراسات والإعلام دار أشبيليا بالرياض، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٣٨) الموضوعات: لابن الجوزي. تحقيق: نور الدين بويا جيلار، مكتبة أضواء السلف بالرياض، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٣٩) الوضع في الحديث: لمبارك بن محمد الدعيلج، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م. دون دار نشر.

HADIS

Jurnal Ilmiah Berwasit

Artikel-Artikel Berorientasikan Kajian dan Penyelidikan Dalam Bidang Hadis

Diterbitkan Oleh

Institut Kajian Hadis (INHAD)

Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS)

Tahun keempat, Bil: 7, Syaaban 1435h, (Jun 2014)

Bilangan ini

Metafora *al-Isti*ᶜ*arah* dalam Hadis Rasulullah s.a.w.: Tumpuan Terhadap Hadis-Hadis Kitab *Riyad al- Salihin*: Dr. Mohamad Syukri bin Abd Rahman, Dr. Haji Mohammad bin Seman.

Pengajian Hadith Di Institusi Formal & Non Formal Di Malaysia: Muhammad Faidz Bin Mohd Fadzil, Dr. Fauzi Bin Deraman, Selamat B. Amir.








الحديث
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية
يصدرها معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)
السنة الأولى، العدد الأول، شعبان ١٤٣٢هـ (يوليو ٢٠١١م)
في هذا العدد
كلمة افتتاحية العدد الأول: رئيس التحرير
أهمية الحديث النبوي في مواجهة تحديات العصر: الشيخ محمد الرابع الحسني الندوي
توظيف السنة النبوية في ضوء الواقع المعاصر: أ.د. محمد أبو الليث الخيرآبادي
الهدي النبوي: وأثره في إصلاح الفرد والمجتمع: د. محمد عادل خان
السنة النبوية: أهميتها وواجب المسلمين نحوها: سيد عبد الماجد الغوري
أسلوب تربية الطفل بالقدوة في ضوء السنة النبوية: نور ناجحان بنت جعفر
التعالُم: فتنة عظيمة: من نبوءات النبوة المحقَّقة: خديجة بنت سيد ممتاز الدين
إسهام النساء في رواية السنة النبوية: د. محمد أكرم الندوي
ISSN 2231-9018
9 772231 901005
INSTITUT KAJIAN HADIS
HADITH RESEARCH INSTITUTE
KOLEJ UNIVERSITI ISLAM ANTARABANGSA SELANGOR
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY COLLEGE SELANGOR



مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الأولى، العدد الأول، شعبان ١٤٣٢هـ (يوليو ٢٠١١م)

في هذا العدد

كلمة افتتاحية العدد الأول: رئيس التحرير

أهمية الحديث النبوي في مواجهة تحديات العصر: الشيخ محمد الرابع الحسني الندوي

توظيف السنة النبوية في ضوء الواقع المعاصر: أ.د. محمد أبو الليث الخيرآبادي

الهدي النبوي: وأثره في إصلاح الفرد والمجتمع: د. محمد عادل خان

السنة النبوية: أهميتها وواجب المسلمين نحوها: سيد عبد الماجد الغوري

أسلوب تربية الطفل بالقدوة في ضوء السنة النبوية: نور ناجحان بنت جعفر

التعالُم: فتنة عظيمة: من نبوءات النبوة المحقَّقة: خديجة بنت سيد ممتاز الدين

إسهام النساء في رواية السنة النبوية: د. محمد أكرم الندوي

لمحة عن: معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

أُسِّس "معهد دراسات الحديث النبوي" (إنهاد) في عام ٢٠٠٨م، في حرم "الكلية الجامعية الإسلامية العالمية" بسلانجور؛ لتحقيق الأهداف الآتية في خدمة الحديث النبوي في هذه البلاد:

١- الدفاع عن الحديث النبوي، وإبراز مكانته كمصدر ثان للتشريع.

٢- تلبية حاجات المجتمع الماليزي فيما يشتبه عليه من إشكالات تتعلق بفهم الحديث النبوي والتعامل معه.

٣- تخريج الباحثين الخبراء في مجال الحديث النبوي وعلومه لتمكينهم من حل المشكلات المتعلقة به.

وبالرغم من مرور فترةٍ وجيزةٍ لإنشاء هذا المعهد إلا أنه قد قام بأعمال قيمة خدمةً للحديث النبوي، وهي إن كانت صغيرةً في حجمها لكنها – بالنظر إلى تحقيقها للأهداف المرجوَّة – كبيرةٌ لقيمتها وأهميتها، وهي:

١. إنشاء موقع الإنترنت للمعهد (الذي مازال في طور التطوير والتجديد).

٢. عقدُ ندوات علمية حول الحديث النبوي وقضاياه بالتعاون والاشتراك مع أقسام الكتاب والسنة في الجامعات الماليزية.

٣. إتمام تأليف كتاب جامع في سيرة الإمام البخاري باللغة الملايوية.

٤. إتمام ترجمة كتاب "مختصر صحيح البخاري" للزبيدي (المسمَّى بـ: التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح) بالملايوية.

٥. إتمام ترجمة "الأدب المفرد" للإمام البخاري بالملايوية.

٦. إتمام ترجمة كتيبات حول السيرة والأحاديث النبوية وعلوم الحديث بالملايوية.

٧. إصدار مجلة علمية نصف سنوية باسم "الحديث" باللغتين العربية والملايوية، والتي تهتم بنشر البحوث المتعلقة بالحديث وعلومه.

وهناك العديدُ من المشاريع العلمية التي ستُعرَّف لأول مرة باللغة الملايوية، فقد قامت بإعدادها نخبة من الباحثين المتخصِّصين في المعهد، وهي الآن في طور الإنجاز.

هيئة التحرير

الهيئة الاستشارية

الأستاذ الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب (أستاذ الحديث سابقاً في عديد من الجامعات المصرية والسعودية).

الأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب (رئيس قسم الكتاب والسنة في كلية الشريعة بجامعة دمشق في سوريا سابقاً).

الدكتور بديع السيد اللحام (أستاد الحديث في كلية الشريعة بجامعة دمشق في سوريا).

الشيخ سلمان الحسني الندوي (أستاذ الحديث في كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة ندوة العلماء، ورئيس جامعة الإمام أحمد بن عرفان الشهيد في الهند).

الأستاذ الدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي (أستاذ الحديث في كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا).

الشيخ نظام محمد صالح يعقوبي (عالم متخصص في الاقتصاد الإسلامي من البحرين، وعضو في العديد من الهيئات الشرعية في البنوك والمؤسسات والصناديق الاستثمارية).

الأستاذ الدكتور سيوطي بن عبد المناس (أستاذ الحديث في كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا).

الدكتور محمد عادل خان (أستاذ الحديث في كلية أصول الدين بالجامعة الفاروقية بكراتشي، باكستان).

الشيخ عبد الله المعروفي (أستاذ الحديث النبوي في دار العلوم ديوبند الإسلامية، الهند).

الأستاذ الدكتور محمد أكرم الندوي (الباحث الزميل في مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية بأكسفورد في بريطانية).

الدكتور محمد ولي الدين الندوي (أستاذ الحديث في كلية الدراسات الإسلامية بدبي، الإمارات العربية المتحدة).

شروط النشر بالمجلة

تعنى مجلة "الحديث" بنشر البحوث والدراسات المتعلقة بالحديث وعلومه، وهي مجلة نصف سنوية تصدر مرتين في السنة في كل من شهرَي **يونيو** و**ديسمبر**، وللراغبين في النشر بالمجلة تسليم أبحاثهم العلمية، قبل شهرين – على الأقل– من موعد إصدار المجلة، وذلك وفق الشروط التالية:

١. أن يكون البحث في إطار السنة وعلومها فقط.
٢. أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والمنهجية العلمية.
٣. أن يلتزم البحث بالمحافظة على العقيدة الإسلامية، ولا يتجاوز الثوابت الشرعية، مع عدم الإساءة إلى المذاهب الفقهية، والتجريح للشخصيات والهيئات.
٤. أن يلتزم البحث بالمنهج العلمي في توثيق المعلومات وخصوصاً التخريج للحديث، مع ضبط الآيات القرآنية.
٥. أن يكون البحث صحيح اللغة، سليم الأسلوب.
٦. ألا يكون البحث قد سبق نشره أو أرسل إلى دورية أخرى.
٧. لا يتجاوز البحث عن (٣٠) صفحة، وأن يكون حجم الصفحة (A4) ، وحجم الخطّ (١٦)، ونوع الخط (Traditional Arabic) ، والمسافة بين الأسطر ١،٥.
٨. أن ترقم هوامش كل صفحة على حدة، على حجم الخط (١٢).
٩. تخضع البحوث الواردة إلى المجلة للتحكيم العلمي.
١٠. يشعر صاحب البحث بقبوله للنشر أو عدمه.
١١. يقدم الباحث مع بحثه نبذة عن حياته منصوصاً فيها على المؤهلات العلمية من الجامعة فما فوق وتاريخ ومكان الحصول عليها والعمل الآن.
١٢. ترتب البحوث داخل العدد وفق اعتبارات فنية.
١٣. يقدم الباحث نسختين من البحث مع قرص الحاسوب (الدسكت).

البحوث والمراسلات تُرسَل باسم مدير التحرير على العنوان التالي:

Executive Editor of **JOURNAL HADITH**
HADITH RESEARCH INSTITUTE (INHAD)
SELANGORE INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSTI COLEGE (KUIS)
BANDAR SERI PUTRA, 43600, BANGI
SELANGORE (DARUL EHSAN)
M A L A Y S I A.
E – Mail: hadis2008inhad@gmail.com

محتويات العدد

كلمة افتتاحية العدد الأول

رئيس التحرير ١١

أهمية الحديث النبوي في مواجهة تحديات العصر

الشيخ محمد الرابع الحسني الندوي ١٣

توظيف السنة النبوية في ضوء الواقع المعاصر

أ.د. محمد أبو الليث الخيرآبادي ٢٩

الهدي النبوي: وأثره في إصلاح الفرد والمجتمع

د. محمد عادل خان ٦١

السنة النبوية: أهميتها وواجب المسلمين نحوها

سيد عبد الماجد الغوري ٨١

أسلوب تربية الطفل بالقدوة في ضوء السنة النبوية

نور ناجحان بنت جعفر ١١١

التعالم: فتنة عظيمة: من نبوءات النبوة المحققة

خديجة بنت سيد ممتاز الدين ١٣٥

إسهام النساء في رواية السنة النبوية

د. محمد أكرم الندوي ١٥٣

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحية العدد الأوّل

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبيِّه المصطفى، وعلى آله الخيرة، وأصحابه البررة، وعلى من والاه.

أما بعد:

فإنَّ إنشاء مجلة علمية تهدف إلى نشر الأبحاث والدراسات في الحديث وما يتعلَّق به من قضايا علمية؛ كان من أهمّ مشاريع "معهد الدراسات الحديث النبوي" (إنهاد) منذ أن ظهر إلى حيز الوجود في عام ٢٠٠٨م، ولم يتيسَّر ذلك إلا في وقت متأخر، و (الأمور مرهونة بأوقاتها) كما قيل.

وإنَّ الهدف الرئيس لإصدار هذه المجلة؛ خدمةُ الحديث النبوي في المجتمع الماليزي، وتزويدُه بالمعلومات الصحيحة في هذا العلم الشريف المبارك من مختلف جوانبه وشتّى قضاياه، مما ييسِّر قيام نهضة حديثية في هذه البلاد، ونشوء مناخٍ علميٍّ فيها، يشجِّع الطلابَ في الجامعات على التخصص فيه ثم على خدمته، ويحثُّ العوامَ على التسنُّن بسُنَن خير الخلائق ﷺ في شؤون حياتهم اليومية.

وإنَّ صدر المجلة منشرحٌ لكل نصحٍ نزيهٍ، وكل نقدٍ شريفٍ، وكل اقتراحٍ مفيدٍ، يرتقي بها ويسمو معنى ومبنى، ولا يضيق – إن شاء الله – بأيِّ رأيٍ أو فكرٍ أياً كان،

وبذلك تتشرف هذه المجلة بأن تكون ميداناً لخدمة السنة النبوية ونشرها. لذا رجاؤنا من أرباب الأقلام من الأساتذة الجامعيِّين، والباحثين المتخصِّصين في علم الحديث، ألا يبخلوا عليها بما آتاهم الله من آياته، وأن يَمُدّوها بما يفتح به الله الفتَّاح العليم.

ونشترط على الباحث الكريم الأصالة والعُمْق والابتكار في بحثه وفق التآليف السبعة التي ذكرها الإمام ابن حزم، وهي: إمَّا شيءٌ لم يسبق إلى استخراجه فيَستخرجِه، وإما شيءٌ ناقصٌ فيُتِمّه، وإما شيءٌ مخطأٌ فيصحِّحه، وإما شيءٌ مستغلقٌ فيشرحه، وإما شيءٌ طويلٌ فيَختصِره دون أن يحذف منه شيئاً يخل حذفه إياه بغرضه، وإما شيءٌ مفترقٌ فيجمعه، وإما شيءٌ منثورٌ فيرتِّبه. فنصَّ – رحمه الله تعالى – على أنَّ أهل العلم والتمييز لا يؤلِّفون في غيرها، ولا يكتبون سواها. فلا تكاد المجلة ترفض مادةً تُقدَّم لها إذا اتَّصفتْ بهذه الضوابط وبتلك الشروطِ المذكورة في مستهلِّ العدد.

والحمدُ لله بدءاً وعوداً، وصلَّى الله على محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين.

محمد فريد راوي عبد الله

(رئيس التحرير)

أهمية الحديث النبوي في مواجهة تحديات العصر ومكانته في حياة المسلمين

✍ الشيخ محمد الرابع الحسني الندوي[1]

إن حياة المسلم الملتزمة بمبادئ دينه مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بكتاب الله تعالى، وتوجيهات رسوله الكريم ﷺ وهذه التوجيهات تأتي من التراث القولي والعملي الذي بقي محفوظاً بأمانة ودقة في كتب الحديث الشريف الذي دوَّنه وحفظه أئمة الدين الإسلامي الثقات، واشتمل على جوانب حياة الرسول ﷺ المتنوعة.

فقد عاش الرسول ﷺ في أحواله المختلفة مما يمر من خلالها أكثر الناس في حياتهم البشرية، وكان مطبقاً لما ورد في كتاب الله تعالى من هداية وتزكية، وما كان ينـــزل عليه من وحي ربه رب العالمين، وجعله الله تعالى أسوة للعبد المؤمن المطيع لربه، وأمر المسلمين جميعاً أن يتخذوه أسوة لهم وقدوة في أحوال حياتهم، فإنه لا تصلح حياة المؤمن إلا بالتزامه بهذه الأسوة الكريمة قولاً كان أو عملاً، فقد ورد في كلام الله تعالى عنه: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[2]، وقد جاء أيضاً: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٌ يُوحَىٰ﴾[3].

---

[1] رئيس دارالعلوم لندوة العلماء، لكنؤ (الهند)، ونائب رئيس رابطة الأدب الإسلامي العالمية (الرياض).

[2] الأحزاب: ٢١.

[3] النجم: ٣-٤.

وإن كلام الله تعالى في كتابه هو وحي متلو، أما قول رسول الله ﷺ الذي ورد في حديثه فهو بمثابة وحي أيضاً، ولكن غير متلو، وكلا الكلامين يضع لنا قانوناً شاملاً لحياة المسلم، ولقد ضمن الله تعالى بحفظ كلامه جل وعلا، وذلك بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾[1]. وضمان الله تعالى بحفظ كتابه هو في الأصل ضمان لحفظ دينه الذي أكمله الله تعالى على نبيه الأخير محمد ﷺ، فأصبحت مبادئ هذا الدين ثابتة مقررة، وأصبح الدين بذلك كاملاً لا يتغير، وباقياً إلى يوم القيامة للعمل به، حينما نجد أن الأديان الأخرى التي جاءت قبل الإسلام قد تغيرت، لأن الكتب التي جاءت معها تغيرت بسبب عدم اعتناء حملتها بها بعد حياة أنبيائها.

وإذا كان الدين الإسلامي يأخذ مبادئه من كتاب الله تعالى فإنه يأخذ التفصيل والإيضاح من سنة رسوله ﷺ، وإرشاداته الموضحة، فتقرر أن الذي جاء في كتاب الله تعالى، والذي جاء في حديث رسول الله ﷺ، كلاهما ينيران طريق الهداية والإرشاد في مجالات الدين، ويؤديان غرضاً أساسياً في تبيين سمات الحياة الإسلامية الرشيدة، وترشيد العمل الديني، كما أنهما يحيطان بأطراف حياة المسلم في كل زمان ومكان.

والحديث الشريف بسعته ووفرة مادته يؤدي ما تقتضيه حياة المسلم من ترشيدها واستقامتها في أدوار الزمن المختلفة، وحالات الإنسان المتنوعة، وبذلك يستطيع الكلام النبوي الشريف أن يقبل التحديات المختلفة لتطور الزمان وتنوع أحوال الإنسان، فإنه ليس أمراً قديماً يركد ركود الماء الآسن، وليس أمراً جديداً جدة تزيله عن أسسه ومبادئه القويمة، وهي التي قررها كتاب الله تعالى، وأوضحها وأكد على ثباتها حديث رسوله الصادق الأمين ﷺ.

والدين الإسلامي دين اختلف عن الأديان السماوية الأخرى، وذلك من جهتين:

أولاهما: أنه يحيط بجميع جوانب الحياة الإنسانية وأحوالها الفردية كانت أو اجتماعية مثل ما هي خاصة بالفرد الإنساني يقوم به في إطار ذاته وأعمال

---

[1] الحجر: ٩.

لنفسه، ومثل ما هي عامة يقوم به مع الناس من معاملات سلوكية واجتماعية.

أما الجهة الأخرى من اختلافه عن الأديان الأخرى فهو: أنه دين اكتمل وتم فلم يعد يقتضي في شأنه إلى أي تغيير أو تبديل. أما بالنسبة إلى الجهة الأولى وهي إحاطته الشاملة لكافة أحوال الحياة الإنسانية؛ فهو يتضمن لتعليمات وأحكام دقيقة وجليلة كلتيهما، حتى تعجَّب بعض أهل الأديان الأخرى على هذه الإحاطة الواسعة لأنحاء الحياة في الإسلام، فقد قال بعض المشركين لسلمان الفارسي ﷺ: قد علَّمكم نبيُّكم كلَّ شيءٍ حتى الخِرَاءَة!، قال سلمان: "أجَلْ، نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بَوْل، وأن نستنجي باليمين، أو يستنجي أحدُنا بأقلّ من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برَجِيع أو بعَظْم"[١].

فإن الإسلام يحيط بجوانب مختلفة من حياتنا، ويدلنا على أحسن طريق في أحوالنا الفردية والعائلية والاجتماعية، وأوفقها لحاجاتنا الاجتماعية والمدنية، وجاءت تعليمات وتوجيهات واضحة في حديث رسول الله ﷺ، وأمرنا الله تعالى باتباعه، فقد ورد في القرآن الكريم: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْأَخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾[٢]، وورد: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾[٣]؛ وذلك لأن القرآن الكريم كتاب دعوة وهداية وتزكية كذلك، وليس كتابَ قانونٍ وحده حتى يقصر بيانه بأجزاء الأحكام الإسلامية وحدها، ولو جمع القرآن جميع قوانين الحياة مما يكون المطلوب منها العمل بها في الحياة لأصبح ضخماً جداً ومقصوراً في نطاق الشؤون القانونية وحدها، كما تكون كتب القوانين، فإن أمره ليس هكذا، ولذلك اكتفى القرآن الكريم

---

[١] أخرجه الترمذي في **جامعه**، في أبواب الطهارة، باب الاستنجاء بالحجارة، برقم: (١٦).

[٢] الأحزاب: ٢١.

[٣] الحشر: ٧.

ببيان المهمات والدعائم لقوانين الحياة الإسلامية، وتناول جوانب أخرى مما هو المطلوب من القرآن الكريم، ألا ترى أنه جاء عن عبادة الصلاة: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ﴾[1]، وقرر الرسول ﷺ وحدّد الصلوات الخمس أوقاها، وهي تندرج كلها في ما بعد دلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر، ولكن الرسول ﷺ تلقى هذه التحديات مما أوحي إليه في الإسراء، وعن طريق رسول الله إليه جبريل عليه السلام، وكذلك التحديات في نصاب الزكاة وبيان كيفية العمل في الصيام والزكاة والحج.

وبذلك احتاج المسلمون إلى التوجيهات الصادرة من الرسول ﷺ، سواء كانت قولية أو عملية أو تقريرية، وبناءاً على ذلك يتقرر لهذه التوجيهات أنها عمود أساسي واسع للدين الإسلامي. ولما أراد الله تعالى أن يبقى هذا الدين إلى آخر الزمان وقد اكتمل وتم؛ قرَّر له كلام الرسول ﷺ وتوجيهاته، ولما قرر لهذا الدين أن يبقى بكماله وتمامه بدون نقص وتحوير؛ قدَّر لصيانته وشرح أحكامه وإرشاداته أئمة أعلاماً في معرفة أحاديث الرسول ﷺ محققين مخلصين أمناء ليصونوه عن عبث عابث فيه، وحفظه وصيانته عن المحتالين لتغييره وطمسه، وقد أدى هؤلاء الأئمة الأعلام عملاً جليلاً ببحث وتنقيح شديدين بأمانة كاملة، وأوضحوا ما هو صحيح نقي منها، وما تعرض منه لشيء لا يوثق به كل الثقة، فحفظوا بذلك أحكام الدين التي علّمنا رسول الله ﷺ عن طريق صحابته ﷺ، وذلك بقوله في حجة الوداع: «بلِّغوا عنِّي ولو آية» [2]، وقال أيضاً: «نضّر الله امرءاً سمع منا شيئاً فبلّغه كما سمعه، فرُبّ مبلّغ أوعى من سامع» [3]، وقال ﷺ في شأن أخذ الاحتياط في تبليغ أحاديثه إلى الآخرين: «من كذب علي متعمِّداً فليتبوَّأ مقعده من النار»

---

[1] الإسراء: ٧٨.

[2] أخرجه البخاري في **صحيحه**، في كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذُكر عن بني إسرائيل، برقم: (٣٤٦١).

[3] أخرجه الترمذي في **جامعه**، في أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، برقم: (٢٦٥٦).

[1]؛ ولذلك نرى أن الصحابة ﷺ كانوا يخافون أشد خوف من أن يتحدثوا عن رسول الله ﷺ إلا بعد ما كانوا يثقون كل ثقة بأن القول هو قول رسول الله ﷺ بدون شك.

وبذلك أصبحت حياة المسلم مستندة ومؤيدة بالأحكام الدينية المنبثقة من كتاب الله تعالى، وحديث رسوله العظيم ﷺ، قام بإسنادها وتأييدها صحابةُ الرسول ﷺ، ثم ما تلاهم وتبعهم من علماء الأمة الإسلامية الأعلام الأمناء المخلصون، وكان عملهم أوسع مجالاً، وأكثر تفصيلاً وإيضاحاً. لقد أدى الرعيل الأول منهم مسؤوليته في نقل ذلك إلى القادمين، و لم يقع كل ذلك بصورة هينة غير مضبوطة، بل إنما وقع بسعي بليغ ودقة وأمانة شديدتين في النقل والإبلاغ؛ وبذلك قدَّر الله تعالى لهذا الدين الذي أوجبه على البشر السلامة من أي تبديل أو تحوير، والبقاء للناس إلى آخر الزمان للعمل به، ولما قرر الله تعالى ذلك هيأ له الأسباب المطلوبة، كما قرر في أحكام هذا الدين ما يحل مشكلات ناجمة في حياة البشر بحكم تطور الحياة وتغير الأحوال لئلا يبرز سؤال: كيف نعمل بسبب عدم وضوح في ظاهر حكم إسلامي عند تغير الأحوال.

وقد رأينا وقد مضت على بزوغ شمس الإسلام أكثر من أربعة عشر قرناً أن أحكام الدين الإسلامي لم تعجز في أي حال من أحوال الحياة المتطورة والمتجددة رغم أن هذا الدين قد تقرر في عهده الأول عندما كانت الأمة تعيش في البادية، وبعيدة عن التعليم والكتب؛ وكان رسول الله ﷺ الذي نزل عليه القرآن، ووقعت عليه مسؤولية تبليغ الدين وإيضاحه؛ لم يتلقَّ علماً إلا بالقرآن وحده، النازل إليه من عند ربه، وقام رسول الله ﷺ على أساس الوحي من الله تعالى بتوسيع علمه الدعوي والتربوي، واتسع نجاحه وفتوحه حتى وصل الإسلام إلى بلدان كانت قد قطعت أشواطاً في العلم والمدنية والسياسة والاقتصاد، وغلب على هذه المدنيات، فوقع لها تحدٍّ كبير منها، ولكن لم يعجز نظام الإسلام في أي جانب من جوانب الحياة العالمية الواسعة من تحقيق متطلباتها لإخراج الناس من أحوال الفساد، وإعطائهم بديلاً حسناً ذا رقي وعلم وتمدن، وذلك عن طريق أولئك

---

[1] أخرجه مسلم في مقدمة **صحيحه**، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، برقم: (٣).

الرجال الذين عكفوا على دراسة كتاب الله وسنة نبيه العظيم، فحينما نستعرض ما شرحه واستنبطه علماء الإسلام، وقد احتكوا واتصلوا بالحضارات المجاورة والعلوم الواسعة التي عالجها علماء تلك البلدان المتمدنة المجاورة؛ نجد ماقاموا به أضخم وأوسع عمل، فقد التقطوا من القرآن والحديث حلاً لكل ما تتطلبه الحياة الراقية المتشعبة الجوانب من الحل، وبه قامت حضارة إسلامية راقية أمام حضارة سائدة لدى الأمم الأخرى، وبذلك قامت أمام مدنيات سائدة مدنية إسلامية عملاقة، وكانت مدنية الإسلام تابعة للأسس الأصيلة التي وضعها كتاب الله، وشرحتها وأوضحتها سنة رسوله ﷺ.

ولما كان الإسلام قد قبل التحدي العظيم في بداية عهده، وكان تحدياً عظيماً بناءً على الفرق الواسع بين العجم الراقي بمدنياتهم وبين العرب الأمِّيين، وأعطى الإسلام الحل المقنع عند مخالطة المسلمين البدويين السذج بحضارات طُبخت في قرون زاهرة لليونان والرومان والساسان والهند، ولم يعجز عن مواجهة تحديات ذلك العهد، بل قام على توجيهات رسوله الأمين وتوجيهاته المرشدة عن طريق أحاديثه ﷺ، وقام بترشيد الحياة وترسيخ قواعد الحياة الإنسانية الربانية الخالدة.

فلما كان الإسلام لم يعجر في ذلك العهد الغني بالثقافات الزاهرة وأطوار الحياة المتنوعة؛ فكيف يعجز في هذا العهد الحضاري الجديد الذي أصبح مسلحاً بأدوات الدمار الشامل، وحاملاً لأسباب تذويب للقيم الإنسانية الرفيعة، بل إنما يصبح الحديث النبوي الشريف أكبر ذريعة لحل أزمات الحياة الراهنة، وأجدى دواء لشفاء الإنسان من الأوضار التي أوقعته فيها الدنية الغربية الراهنة.

ولقد شمل حديث الرسول ﷺ كل أنحاء الحياة الإنسانية، وحمل هداية الإنسان إلى ما هو أصوب وأليق بإنسانيته، ولقد وجدنا في تاريخ الأديان أن النطاق الديني فيها يبقى محدوداً بصورة عامة، قاصراً بالعقيدة والعبادة وحدهما، ولا تهتم هذه الأديان اهتماماً بغيرهما من السداد والصواب في كافة جوانب السيرة ومناهج الحياة، ولكن الدين

الإسلامي جاء أشمل وأجمع لكافة الأنحاء، وهو منبثق من كتاب الله تعالى المنزَّل على آخر رسله ﷺ، ومفصلاً تفصيلاً شاملاً وجامعاً عن طريق حديث رسول الله ﷺ.

ومنهج السيرة الأقوم هو هدف هذا الدين، ونجد الحديث النبوي شاملاً لهذا المنهج الكريم في جميع أنحاء الحياة الإنسانية، ويدل عليه التنوع الذي حمله الحديث النبوي في إرشاد الناس، ومثال ذلك ما جاء في حديث لرسول الله ﷺ: أن رجلاً من الأنصار أتى النبي ﷺ يسأله، فقال: «أما في بيتك شيء؟» قال: بلى، حِلْسٌ[1] نلبس بعضه ونبسط بعضه، وقَعَبُ نشرب فيه من الماء، قال: «ائتني بهما»، قال: فأتاه بهما، فأخذهما رسول الله ﷺ بيده وقال: «من يشتري هذين؟»، قال رجل: أنا آخذهما بدرهمين، فأعطاهما إياه، وأخذ الدرهمين فأعطاهما الأنصاريَّ وقال: «اشتر بأحدهما طعاماً فانبذه إلى أهلك، واشتر بالآخر قَدُّوْماً فآتني به»، فأتاه به، فشدَّ فيه رسول الله ﷺ عوداً بيده، ثم قال له: «اذهب فاحتطب وبِعْ، ولا أرينك خمسة عشرة يوماً»، فذهب الرجل يحتطب ويبيع، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم، فاشترى ببعضها ثوباً، وببعضها طعاماً، فقال رسول الله ﷺ: «هذا خير لك من أن تجيئ المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة، إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة: لذي فقر مدقع، أو لذي غرم مفظع، أو لذي دم موجع»[2].

وبذلك دلَّ النبيُّ ﷺ على: أن المسلم يجب عليه أن لا يكون عائلاً على غيره فيتكفف أمام الناس، بل عليه أن يسعى ويجتهد للكسب بطرق حاصلة له، وحمل هذا الحديثُ موعظةً وإرشاداً إلى اختيار حياة الشرف والكرامة، وإلى اختيار وسائل الوصول إليها، كما دل على جواز هذا النوع من البيع.

ولقد شرح رسول الله ﷺ أمر التوكل على الله بأنه ليس انقطاعاً عن اختيار الوسائل اللائقة في شأن ما يفيده الإنسان، فقد قال ﷺ لحفظ الإبل من الضياع والهروب: «اعقلها

[1] هو الكساء الذي يلي ظهر البعير تحت القتب.

[2] أخرجه أبو داود في **سننه**، في كتاب الزكاة، باب في الاستعفاف، برقم: (١٦٤١).

وتوكل» [١]،يعني: يجب أولاً أن يختار المسلم الوسائل المجدية لحفظ الشيء ثم يتوكل على الله أن لا يضيع جهده.

وكذلك نرى أن رسول الله ﷺ قد أوصى بأمور لم يهتد أهل الفكر والقيادة إليها إلا بعده بزمن طويل، ومن ذلك أنه ﷺ أمر بالمساواة الإنسانية التي كان الناس يهدرونها بصورة شاملة، فقد قرَّر أن كل فرد من أفراد الإنسان مساو لفرد آخر، فلا يجوز الفرق بين إنسان وإنسان، ولا بين أسود وأبيض، ولا بين غني وفقير، وبين أمير وعامي، إلا إذا كان أكثر من غيره في أعمال الخير، فقد قال: «ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى» [٢]، مع أنه ﷺ كان من أشرف قبيلة في العرب، وكان العرب يرون في فروق النسب شرفاً وذلة، ومع ذلك قام بنفي ذلك، وكان يساوي بين شريف عربي وبين أسود حبشي، وأما الآخرون من أبناء الأمم الأخرى فقد استمروا على تقسيم الناس بين شريف ووضيع على أساس اللون والوطن والنسب إلى القرون الأخيرة، ولم يتشجع أصحاب القيادة والفكر منهم على قبول مبدأ المساواة إلا أخيراً جداً، وذلك على مبدأ أعلن به رسول الله ﷺ قبل أربعة عشر قرناً، وجرى المسلمون عليه، فكم من ملوك وسلاطين في الإسلام كانوا أرقاء عبيداً حررهم سادتهم، ووصل عدد منهم إلى الملوكية والحكم والسيادة، وقبلهم المسلمون، ونالوا نفس الاحترام الذي كان يناله سادتهم في مناصب سيادتهم.

وكذلك أمر رسول الله ﷺ المسلمين بالإحسان إلى الأرقاء وهم الذين كان يلحقهم الرق عند هزيمتهم في الحروب ووقوعهم في الأسر، وكان ذلك عادة متبعة لدى الجميع، فقرر رسول الله ﷺ أسباباً عديدة لتحررهم من الرق، وجعل تحررهم دريعة للفضيلة الدينية ينال صاحبها عليها أجراً من الله تعالى، فقال ﷺ: «من أعتق رقبة مسلمة كانت فكاكه

[١] أخرجه الحاكم في **المستدرك على الصحيحين**، (٧٢٢/٣)، برقم: (٢٢١٤) و(٦٦١٦).

[٢] أخرجه الإمام أحمد في **مسنده**، برقم: (٢٣٤٨٩).

من النار عضواً بعضو» [١]، وأمر – عليه الصلاة والسلام– للأرقاء ما داموا لم يتحرروا من الرق بالإحسان إليهم، وهذا الخير الإنساني لم يحصل لغير المسلمين في العالم إلا قبل يومنا هذا بقليل.

وكذلك أوصى رسول الله ﷺ بالنساء خيراً، فعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «استوصوا بالنساء، فإن المرأة خُلقت من ضلع، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه؛ كسرته، وإن تركته؛ لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء» [٢]. وذلك في حين أن العالم بجميع بقاعه كان الناس فيه يعاملون أزواجهم ونساءهم شر معاملة، ولم يتنبهوا لعيبهم هذا إلا في الزمن الأخير، ومع ذلك لم يقوموا إلا بتقرير ظواهر سطحية لإكرام المرأة. أما الإسلام فقد وضع قانوناً واسعاً فيه كرامة المرأة في كل أحوالها وأطوارها، عندما تكون بنتاً صبية، وعندما تكون شابة باكرة، وعندما تكون زوجة، وعندما تكون أماً، وعندما تكون أيماً وعجوزاً. ولم يجعل الإسلام بعض القيود على الاختلاط الحر بين الجنسين إلا حفاظاً على الكرامة النسوية للمرأة؛ لأن الرجل على أساس تفوُّقه في القوة عليها يتلمس الفرصة لاستغلال ضعفها في الدفاع عن عرضها.

على كل... فإننا نجد أمثة رائعة لكفاية الحديث النبوي الشريف لمقتضياتنا المعقولة للحياة، وكذلك لتقديمه الحلول للمشاكل الطارئة والمتجددة في الحياة يمكن اقتباسها من آثار الرسول ﷺ وأحاديثه الشريفة، فالحديث النبوي يعطي حلولاً ناجعة لتحديات مختلفة تأتي في الحياة الإنسانية، ولا يعجز عن التوجيه والإرشاد فيها مهما تغير الزمان والمكان.

وذلك بعدما أنزل الله عليه كتابه، ووضع فيه مبادئ هذا الدين الخالد وقوانيه الأساسية، فقد أنزل الله عليه كتابه بالوحي الذي كان يأتي به رسوله جبريل ﷺ، وأرسل الله إليه وحياً آخر في كثير من الأمور، وكان مما لم يدخله في كتابه، وأخبرنا به

---

[١] أخرجه الإمام أحمد في **مسنده**، برقم: (١٩٤٤١).

[٢] أخرجه البخاري في **صحيحه** في كتاب الأنبياء، باب خلق آدم وذريته، برقم: (٣٣٣١).

رسول الله ﷺ بحديثه الشريف، وقرر الله تعالى لرسوله أن يكون أسوة يقتدى به من أبناء الملة الإسلامية، وبذلك أصبح حديث رسول الله ﷺ وسنته مصدراً للهداية في كل ما تقتضيه الحياة، ومرجعاً لحل كل ما يتجدد من القضايا، وذلك عن طريق أولئك العلماء الذين أحرزوا من فهمهم لمعاني كتاب الله، وحديث رسوله ﷺ، ما يكفيهم في شرح ما يتعسر الوصول إليه لعامة الناس، وعن طريقهم وبجهودهم المدركة لمفاهيم الدين الإسلامي يتصدى الحديث النبوي الشريف للتحديات.

ويشهد التاريخ بأن هذا النموذج المطلوب لعلماء الدين الأعلام؛ وُجد في كل عصر بل في كل قطر من الأقطار الإسلامية، وأنهم ما أدوا دوراً رائعاً في مجال ما اقتضاه العصر والمكان، وبهم حفظ الله تعالى كتابه ودينه، وبهم جعل الله تعالى كتابه منبع هداية وإسعاف ديني، وجعل حديث الرسول ﷺ بياناً وهدايةً إلى الحلول الناجعة في ما اقتضته ظروف الإنسان المتغيرة والمتطورة.

فكلما احتمى المسلمون بحمى الحديث النبوي الشريف استقامت سيرتهم، وصح طريقهم، وكلما تهاونوا في الاحتماء به اختلط أمرهم الديني بأحوال لا سند لها مما أوحى الله به لعباده، يشير الشيخ أبو الحسن الندوي5 إلى هذه الناحية بقوله: "ويشهد بهذه الحقيقة تاريخ الإسلام والمسلمين نفسه، فكلما ضعفت صلتهم بكتب الحديث والسنة ومعرفتهم بها – على كثرة وجود الدعاة إلى الله، والمشتغلين بتزكية النفوس وتهذيب الأخلاق، والزهد في الدنيا – والعمل بالسنة، وطالت هذه الفترة؛ عزت المجتمع الإسلامي – الزاخر بأصحاب الاختصاص في العلوم الإسلامية، المتبحرين في العلوم الحكمية والأدبية، وفي عهد غلبة الإسلام وحكم المسلمين – بدع طريفة وتقاليد عجمية، وأعراف دخيلة، حتى يكاد يكون نسخة من مجتمع جاهلي، وصدقت النبوة المحمدية، والحديث

الصحيح: «لتركبن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع»[1]، وخفت صوت الإصلاح، وخبأ مصباح العلم"[2].

وجاء في إحدى كتاباته، يقول: "إن الحديث زاخر بالحياة، والقوة، والتأثير الذي لم يزل يبعث على الإصلاح والتجديد، ولم يزل باعثاً على محاربة الفساد والبدع، وحسبة المجتمع، ولم يزل يظهر بتأثيره في كل عصر وبلد مَن رفع رايةَ الإصلاح والتجديد، وحارَبَ البدعَ والخرافات، والعادات الجاهلية، ودعا إلى الدين الخالص والإسلام الصحيح؛ لذلك كله كان الحديث من حاجات هذه الأمة الأساسية، وكان لا بد من تقييده وتسجيله وحفظه ونشره، وقد ظلت كتب السنة والحديث – ولا تزال – مصدراً من مصادر الإصلاح والتجديد والتفكير الإسلامي الصحيح في الأمة الإسلامية، تلقى منه الصالحون في عصورهم العلم الديني الصحيح، والفكر الإسلامي النقي، واحتجوا بأحاديثه، واستندوا إليها في دعواتهم إلى الدين والإصلاح، وفي محاربتهم للبدع والفتن والفساد، ولا يستغني عن هذا المصدر كل من يريد إرجاع المسلمين في عصره إلى الدين الخالص والإسلام الكامل، ويريد أن يوجد صلة بينهم وبين الحياة النبوية، والأسوة الكاملة، وكل من تلجئه الحاجة وتطورات العصر إلى استنباط الأحكام الجديدة"[3].

"والحديث ميزان عادل يستطيع المصلحون في كل عصر أن يزنوا فيه أعمال الأمة واتجاهاتها، ويعرفوا الانحراف الواقع في سير هذه الأمة، ولا يتأتى الاعتدال الكامل في الأخلاق والأعمال إلا بالجمع بين القرآن وبين الحديث الذي هو يملأ الفراغ الذي وقع بانتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى"[4].

---

[1] أخرجه الحاكم في **المستدرك على الصحيحين**، (٥٠٢/٤)، وابن أبي شيبة في **المصنف**، (٤٧٩/٧)، برقم (٣٧٣٧٥)، وأحمد في **المسند**، (٢٤٠/٥)، والطبراني في **المعجم الكبير**، (٢٤٤/٣)، برقم: (٣٢٩١).

[2] الندوي، أبو الحسن علي الحسني، **رجال الفكر والدعوة في الإسلام**، ج٤، ٥٣٧-٥٣٨.

[3] الندوي، أبو الحسن علي الحسني، **المدخل إلى دراسات الحديث النبوي الشريف**، ص ٢٣.

[4] الندوي، أبو الحسن علي الحسني، **رجال الفكر والدعوة في الإسلام**، ج١، ص١٣١.

"فلولا الحديث الذي يمثّل هذه الحياة المعتدلة الكاملة المتزنة، ولولا التوجيهات النبوية الحكيمة، ولولا هذه الأحكام التي أخذ بها الرسول المجتمع الإسلامي؛ لوقعت هذه الأمة في إفراط وتفريط، واختل الاتزان، وفقد المثال العملي الذي حث الله على الاقتداء به بقوله: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[1]، وبقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[2]. والذي يطلبه الإنسان ويستمد منه الثقة والقوة في الحياة، ويقتنع بأن تطبيق الأحكام الدينية على الحياة ميسور وواقع"[3].

والواقع أن وقائع حياة النبي ﷺ المباركة، وإرشاداته، وتعاليمه تخلق ذلك الجو الذي تخضر فيه شجرة الدين وتورق وتثمر، إن الدين ليس مجموعة من الضوابط الخلقية الجافية، إنه لا يبقى حياً بدون العواطف الروح والوقائع العملية، وخير مجموعة موثوق بها لهذه العواطف والوقائع والأمثلة العملية هي مجموعة الحديث النبوي الذي أصبحت من خصائص الأمة الإسلامية التي لا يشاركها فيها أمة من أمم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وأصحاب ديانة من الديانات السماوية التي لا يزال بقايا أتباعها والمنتمين إليها على اختلاف أنواعهم ومستوياتهم على وجه الأرض[4].

وذلك لأن الدين الإسلامي دين أكمله الله تعالى على آخر أنبيائه ﷺ هو دين شرعه الله تعالى للإنسان، وهو يعرف طبيعة هذا الإنسان، فقد خلقه وقدَّر حياته، وعنده علم للماضي والمستقبل لأحوال الدنيا وأطوار الحياة الإنسانية، ولكل زمان ولكل الأجيال، وبذلك يتقرر أن الدين الذي شرعه هو دين يتفق لكل الأحوال، وقد ثبت ذلك ثبوتاً عملياً في التاريخ الماضي، فكلما مر هذا الدين من خلال تحديات مختلفة؛ لجأ علماء هذا الدين إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فتوصلوا إلى حلول ناجعة لها، و لم يعجزوا أما نظم

---

[1] الأحزاب: ٢١.

[2] آل عمران: ٣١.

[3] الندوي، أبو الحسن علي الحسني، **المدخل إلى دراسات الحديث النبوي**، ص٢٤.

[4] الندوي، أبو الحسن علي الحسني، **دور الحديث في تكوين المناخ الإسلامي وصيانته**، ص١٧-١٨.

معاصرة ومنجزات قديمة، أو أمام أحداث ومقتضيات متجددة، بل ودوَّنوا علوماً وآداباً، ووضعوا فلسفة مكان فلسفة، وتنظيمات أمام تنظيمات، ونظريات أمام نظريات، وكانوا في هذا العمل بارعين مقيمين للحجة على غيرهم، أوفياء لدينهم في أداء مسؤليتهم.

فقد وجدوا حديث رسول الله ﷺ نبراساً لهم واسعاً، ومنوراً لهم الطريق الذي أراد الله تعالى منهم السلوك فيه، وكان الحديث الشريف بتوجيهاته المرشدة إلى ما فيه خير الإنسانية وفلاحها، والهادية إلى ما فيه تحقيق الإنسان لأغراضه الرشيدة، والمنيرة لطرق الخير للإنسان في مختلف أطوار حياته وجوانب سلوكه أوفق مرجع وأنجح مصدر، وبالاعتماد على الحديث الشريف استطاع علماء الدين الإسلامي حفظ هذا الدين من التغير والتبدل، وبذلك بقي سليماً ناصعاً مع أنه مر عليه أربعة عشر قرناً خلافاً لأديان أخرى، فقد وقع في كافتها تبدل بتبدل الزمان وتتابع الأجيال؛ وذلك لأن توجيهات أنبيائها ومشرعيها لم تبق محفوظة، بل لم تدون بتلك السعة والإحاطة بجوانب الحياة ومقتضيات العصور والأزمان كما حصل تدوينُ الحديث الشريف وحفظُه على مر الزمان وتتابع الأجيال؛ وذلك لأن الله تعالى لما أراد لهذا الدين البقاء والاستمرار؛ سخر له رجالاً مهتمين به، عاكفين بدقة وأمانة على حفظه. ثم سخر له رجالاً قاموا باقتباس الهداية والتوجيه منه في كل ما اقتضته أطوار الحياة الإنسانية وأحوالها جيلاً بعد جيل، وقرناً بعد قرن، وبلداً بعد بلد، فنجد أعداداً من هؤلاء الرجال الفطاحل حيناً في آسيا العربية، وحيناً في آسيا الغربية والوسطى، وحيناً في آسيا الجنوبية، وحيناً في إفريقيا الإسلامية، وحيناً في بلاد الغرب الأندلسية، إنهم استخرجوا من تراث الحديث الشريف الواسع المأمون علوماً متنوعة مما اقتضتها حياة المسلمين الفكرية والسلوكية والحضارية حتى الشؤون المادية من مالية وعملية كلها، فإنما نجد في هذه الأنحاء كلها هداية وتوجيهاً من الحديث الشريف.

فالحديث هو المعقل العظيم الذي حفظ هذا الدين عن طريق أحداث سيرة الرسول ﷺ وتوجيهاته الكريمة التي أحاطت بسائر أنحاء حياة المسلمين باستمرار، ويدل على ذلك

أن الآية الكريمة: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾[1] عندما نزلت في السنة الأخيرة من حياة خاتم أنبياء الله تعالى، تقرر بنـــزولها بأن الدين الإسلامي الذي رضي به الله تعالى للإنسان وأكمله؛ سيبقى إلى آخر عهد من عهود هذه الأرض، ويؤدي سائر مقتضيات الحياة الدينية والاجتماعية والسلوكية الثابتة منها والمتجمدة؛ لأن إكماله من رب العالمين وإعلانه برضاه به للمسلمين هو أمر يؤكد على جدارته في كل عصر ومصر، فإن الدين المختار فهو يستطيع أن يقبل التحديات، ويضع قضايا الحياة كلا منها في محلها الجدير به، ويجعل الحياة سائرة مسايرة للأوضاع والأحوال التي تمر من خلالها، وقد أثبت هذا الدين في كتابه الكريم، وعلى ما شرحه وأوصى به رسوله الأمين عن طريق سنته وأسوة حياته الشريفة، فقد مضى على هذا الدين عصور وحقب، ومر من خلالها هذا الدين سالماً وغانماً، ناجحاً ومحفوظاً، وأعانه في ذلك الحديث الشريف في كافة مجالات حياة المسلمين ومقتضياتها، وسيواصل الحديث الشريف هذه الإغاثة والإسعاف عن طريق دارسيه ومحققيه وعلماء أسراره الأعلام.

أهم مصادر ومراجع البحث:

١- ابن أبي شيبة أبي بكر عبد الله بن محمد، **المصنف**، تحقيق: كمال يوسف حوت، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ.

٢- أحمد بن حنبل الشيباني، **المسند**، القاهرة: طبقة بولاق الأميرية، ط٢، ١٣١٣هـ.

٣- أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني، **السنن**، الرياض: دارالسلام، ط١، ١٤٢٠هـ.

٤- البخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، **الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٥، ١٤٢٨هـ.

٥- الترمذي أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى، **الجامع**، الرياض، دارالسلام، ط١، ١٤٢٠هـ.

٦- الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبدا لله بن محمد بن حمدويه النيسابوري "**المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٤، ٢٠٠٩م.

٧- الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الموصل: مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ١٤٠٤هـ.

[1] المائدة: ٣.

٨- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوي، **المسند المختصر من السنن ينقل العدل عن رسول الله ﷺ**، الرياض: دارالسلام، ط١، ١٤١٩هـ.

٩- الندوي، أبو الحسن علي الحسني، **رجال الفكر والدعوة في الإسلام**، دمشق: دار ابن كثير، ط٣، ١٤٢٥هـ.

١٠-الندوي، أبو الحسن علي الحسني، **المدخل إلى دراسات الحديث النبوي الشريف**، دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٤هـ.

١١-الندوي، أبو الحسن علي الحسني، **دور الحديث في تكوين المناخ الإسلامي وصيانته**، الهند: لكنؤ، المجمع العلمي الإسلامي.

١٢-الندوي، أبو الحسن علي الحسني، **المدخل إلى دراسات الحديث النبوي الشريف**، دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٤هـ.

توظيف السنة النبوية في ضوء الواقع المعاصر

✍ أ.د. محمد أبو الليث الخيرآبادي[1]
mabullais@hotmail.com

إن توظيف السنة في ضوء الواقع المعاصر، من القضايا التي أثيرت في هذا العصر، والتي فرضت نفسها على علماء الأمة الإسلامية، وتطلبت منهم – بإلحاح – تناولها على نحوٍ منهجيٍّ يستضاء به في القضايا المعاصرة والمستقبلة، وبيان الخطوات التي تُتَّبع للتفاعل مع السنة والواقع، فنحن نحاول في هذا البحث أن نقدِّم بعضَ ما رأيناه من خطوات لعملية توظيف السنة في ضوء الواقع المعاصر.

لا شك في أن الله ﷻ أراد بالسنة بيان كتابه وتطبيقه. وبعبارة أخرى: أراد الله بالسنة تَنْزيل القرآن على الواقع المعيش، لا على واقع مسلمي ذلك العصر فحسب، بل على واقع كافة الأمة الإسلامية في كل زمان ومكان؛ وذلك لأن الإسلام بمصدريه الكتاب والسنة رسالة عالمية وخالدة، القرآن بأصوله وكلياته، والسنة بتطبيقاتها، الجامعة بين الصرامة والمرونة، كلٌّ حسب الواقع والموقع كما تدل على ذلك أحداث القرآن والسنة. فتبيَّن من هذا أن للسنة واقعاً وموقعاً، كما أن لكل عصر واقعاً وموقعاً، فظهر – على وجه التقريب – أن لتوظيف السنة في ضوء الواقع المعاصر ثلاث خطوات رئيسة، وهي:

الخطوة الأولى: معرفة واقع السنة وموقعها.

---

[1] أستاذ الحديث النبوي في كلية علوم الوحي والمعارف الإنسانية بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

الخطوة الثانية: معرفة الواقع المعاصر وموقعه.

الخطوة الثالثة: تنْزيل أحدهما على الآخر.

ولعل الإمام ابن القيم قصد هذه الخطوات عند تحديد مهمة المفتين والمجتهدين والقضاة بأنها:

١- معرفة الحق ومعرفة الواقع.

٢- وتنْزيل أحدهما على الآخر[١].

الخطوة الأولى: معرفة واقع السنة:

نقصد من "واقع السنة" كلَّ ما يكتنفها وقت صدورها من أبعاد: الظروف الزمانية، والظروف المكانية، وأسباب صدور الحديث، ودلالاته اللغوية والعرفية والشرعية، والمقاصد العامة أو الخاصة للشريعة؛ وذلك لأن المتكلم عند ما يتكلم تحف بكلامه تلك الأبعاد، ويسمعه السامع المباشر كذلك في جوها وملابساتها، فلذلك هو لا يخطئ أو قلما يخطئ في فهم مراد المتكلم، بينما نرى الوضع مختلفاً عن ذلك إذا وجد الكلام مكتوباً، أو بلغ إلى شخص، لفقده تلك الأبعاد، فيظُنُّ الخاص عاماً مثلاً، أو يظن الموقت مؤبداً، وهكذا.

ولعل هذا هو السِّرُّ في قلة اختلاف الصحابة في فهم مراد الأحاديث، وكثرته فيمن جاء بعدهم من علماء التابعين، وأكثر فيمن جاؤوا بعدهم من العلماء المتأخرين. ولذلك فإني أرى أن أخذ تلك الأبعاد بعين الاعتبار عنصرٌ أساسيٌّ للوصول إلى مراد السنة،

[١] ذكره الدكتور أحمد كمال أبو المجد في بحثه "وظيفة السنة في البناء الفكري..." المنشور في كتاب "السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة": ٧٥٦/٢. قلت: وينظر: إعلام الموقعين لابن القيم: فوائد تتعلق بالفتوى: ١٥٧/٤-٢٦٦ حيث ذكر فيها ما أعتقد أن الدكتور استنبطه منها. لا سيما منها: ١٧٣/٤: العلم بالحق مقدمة للحكم والفتيا. و: ٢٥٦/٤: والاعتماد على قرائن الأحوال ومعرفة الواقع والعادة.

وإدراك روحها، وبه يسهل التعامل مع السنة في ضوء الواقع المعاصر، بينما من يتمسَّك بحرفية النصوص، دون مراعاة لتلك الأبعاد، لا يؤمن وقوعه في كثير من الزلل والخطل. وسوف نتحدث عن هذه الأبعاد وأثرها في فهم السنة فيما بعد إن شاء الله تعالى.

كيف يُعرَف واقع السنة؟:

يُعرَف واقع السنة بالطرق الآتية:

أ- بالحديث نفسه:

مثل حديث سلمة بن الأكوع فيما روى البخاري عنه قال: قال النبي ﷺ: «من ضحّى منكم فلا يصبحن بعد ثالثة وبقي في بيته منه شيء». فلما كان العام المقبل قالوا: يا رسول الله! نفعل كما فعلنا العام الماضي؟ قال: «كلوا وأطعموا وادخروا؛ فإن ذلك العام كان بالناس جهد، فأردت أن تعينوا فيها»[١]. وجاء في رواية عند مسلم: «إنما نهيتكم من أجل الدافّة التي دفت – أي القوم الذين قدموا المدينة من خارجها – فكلوا وادخروا وتصدقوا»[٢].

فواقع النهي عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام، هو جهد الناس بسبب القحط والجدب في تلك السَّنة، وتجمُّعهم بسببه في المدينة. وهذا الواقع منصوص عليه في الحديث ذاته.

---

[١] رواه البخاري: كتاب الأضاحي، باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي: ٢١١٥/٥ رقم٥٢٤٩.

[٢] رواه مسلم: كتاب الأضاحي، باب بيان ما كان للنبي ﷺ من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث: ١٥٦١/٣ رقم١٩٧١.

ب- بجمع طرق الحديث وألفاظه فيها:

مثل حديث رافع بن خديج، "أن النبي ﷺ نهى عن كراء المزارع"[1].

هكذا رواه أبو رافع دون أن يذكر مناسبة هذا النهي. ولكن عند ما سمع زيد بن ثابت قول رافع هذا قال: يغفر الله لرافع بن خديج، أنا والله أعلَمُ بالحديث منه، إنما أتى رجلان قد اقتتلا، فقال رسول الله ﷺ: «إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع»، فسمع رافع قوله: «لا تكروا المزارع»[2].

فواقع النهي عن كراء الأرض ليس مطلقاً كما يفهم من حديث أبي رافع، بل هو كما ذكر زيد بن ثابت أنه كان بسبب خصام الرجلين لكونهما قد اكتريا بما ينبت، وهو مجهول، وأما الكراء بمعلوم فلا يتناوله النهي، لذلك أجازه الجمهور[3]. وهذا الواقع لم يكن منصوصاً عليه في حديث رافع، بل في طريق آخر لحديثه وهو طريق زيد بن ثابت.

ج- بالتأمل في متعلقات الحديث:

أعني أن واقع السنة ليس منصوصاً عليه في الحديث، ولا في أحد طرقه، وإنما يفهم ذلك مما له صلة بالحديث من الظروف والحالات. أمثل له بحديث أبي سعيد الخدري ﷺ في النهي عن كتابة غير القرآن قال النبي ﷺ: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»[4].

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المزارعة، باب إذا استأجر أرضا فمات أحدهما: ٧٩٨/٢ رقم٢١٦٥، ومسلم: كتاب البيوع، باب كراء الأرض: ١٧٩/٣ رقم١٥٤٧.

[2] رواه أحمد: ١٨٢/٥، ١٨٧، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في المزارعة: ٢٥٧/٣ رقم٣٣٩٠، وابن ماجه: كتاب الرهون، باب ما يكره من المزارعة: ٨٢٢/٢ رقم٢٤٦١.

[3] انظر فتح الباري لابن حجر: ٢٥/١٠ شرح الحديث رقم٢٣٦٤.

[4] رواه مسلم في صحيحه: كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث: ٢٢٩٨/٤ رقم٣٠٠٤.

فواقع النهي غير مذكور في هذا الحديث، ولا في طريق آخر من طرقه، ولا في شاهد من شواهده، ولكن بالتأمل في متعلقاته وملابساته عرفنا أن واقعه هو إما ندرة الكُتّاب وأدوات الكتابة، أو أن أكثر المسلمين سُذَّج بسطاء لا يفرقون بين القرآن والحديث، فضلاً عن خوف التباس القرآن بالحديث، وإذنه لبعض الصحابة.

د- بعمل الصحابة:

كما حصل ذلك في حديث ضالة الإبل الذي قال فيه النبي ﷺ لسائله عنها: «ومالَكَ ولها!، معها سقاؤها وحذاؤها، ترد الماء، وترعى الشجر، فذرها حتى يلقاها ربها»[1].

فعملاً بهذا الحديث لم تكن الضوال تُلتقَط، وكان الأمر عليه طوال عهد الرسول ﷺ، ثم عهد أبي بكر الصديق، وعهد عمر بن الخطاب رضي الله عنهما. ورأى عثمان بن عفان ﷺ في خلافته أن ذلك النهي منوط بوصف قد يتغير، وهو كونه في حفظ وأمان. فلما رأى الناسَ قد دبَّ إليهم الفساد، وامتدت أيديهم إلى الحرام بدّل الحكم، فكان ما يرويه ابن شهاب الزهري يقول: "كانت ضوال الإبل في زمان عمر بن الخطاب إبلا مؤبلة[2] تناتج، لا يمسها أحد، حتى إذا كان زمان عثمان بن عفان أمر بتعريفها، ثم تباع، فإذا جاء صاحبها أعطى ثمنها"[3].

إلا أن علي بن أبي طالب ﷺ وافقه في مبدأ التقاط الإبل حفظا لها لصاحبها، ولكنه رأى أنه قد يكون في بيعها وإعطاء ثمنها – إن جاء – ضرر به لأن الثمن لا

[1] أخرجه مالك في الموطأ: الأقضية: ٧٥٧/٢ رقم١٤٤٤ والبخاري في صحيحه: العلم، باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره: ٤٦/١ رقم٩١، ومسلم في صحيحه: كتاب اللقطة: ١٣٤٦/٣ رقم١٧٢٢.
[2] أي إبلا مهملة مرسلة. انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير: ١٦/١.
[3] رواه مالك في الموطأ: الأقضية، باب القضاء في الضوال: ٧٥٩/٢ رقم ١٤٤٩.

يغني غناها بذواتها، ومن ثم رأى التقاطها والإنفاق عليها من بيت المال حتى إذا جاء ربها أعطيت له[1].

فما فعله عثمان وعلي رضي الله عنهما لم يكن مخالفة منهما للنص النبوي، بل نَظَرَا إلى أن حكمه ﷺ منوط بحالة تغيرت، حيث تغيرت أخلاق الناس، ودبّ إليهم فساد الذمم، وامتدت أيديهم إلى الحرام كان ترك الضوال من الإبل والبقر إضاعةً لها، وتفويتاً لها على صاحبها، وهو لم يقصده النبي ﷺ قطعاً حين نهى عن التقاطها، فكان درء هذه المفسدة متعينا[2].

هكذا أدرك سيدنا عثمان بن عفان وسيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنهما واقع هذه السنة من خلال متعلقاتها وملابساتها التي هي غير مذكورة في الحديث، ولا في طريق من طرقه، وإنما بالنظر في حالاتها وظروفها.

الخطوة الثانية: معرفة الواقع المعاصر:

والمراد من "الواقع المعاصر" هو: أوضاع المسلمين وأحوالهم وحاجاتهم، وأوضاع الدنيا حولهم. وتتم معرفة هذا الواقع من خلال اطلاع الباحث على أحوالهم عن طريق قراءة الصحف والمجلات، ومتابعة الوسائل السمعية والمرئية، ومتابعة ما توصلت إليه الأمم الأخرى من الرقي والتقدم في ميادين العلم والمعرفة والتكنولوجيا، والقيام بتحليل منصف دقيق لتخلُّف المسلمين في تلك الميادين وأسبابه وعوامله. وكلما كانت معرفة الواقع المعاصر دقيقة؛ كانت عملية تنْزيله على واقع السنة، أو تنْزيل واقع السنة على الواقع المعاصر دقيقة وناجحة. وما لم يُحْسِن العلماء معرفة الواقع، والإحاطة الشاملة باتجاه حركته، وما لم يُحْكِموا فيه متابعة ذلك كله، فإن مهمتهم الكبرى في التنْزيل لا بد وأن

---

[1] القرضاوي: كيف نتعامل مع السنة؟: ص١٣٤.

[2] انظر"كيف نتعامل مع السنة النبوية؟" للدكتور يوسف القرضاوي: ص١٣٤.

تتعثَّر، ولا بد وأن يصيب المسلمين – بسبب ذلك التعثُّر – حرجٌ شديدٌ، أو عسرٌ كبيرٌ، أو حيرةٌ لا آخر لها.

الخطوة الثالثة: تنْزيل أحد الواقعين السابقين على الآخر:

هذه الخطوة هي المرحلة الأخيرة للتعامل مع السنة، وهي المهمة الكبرى الملقاة على كواهل علماء كل عصر. وقد أحسَّ بها سلفنا وشدَّدوا عليها. يقول حماد بن سلمة: سمعت سفيان الثوري (ت١٦١هـ) يقول: "تفسير الحديث خير من الحديث"[١]. أي من مجرد سماعه وحفظه وروايته فقط كما قال حماد بن سلمة (ت٢٠١هـ): "تفسير الحديث خير من سماعه"[٢].

وجعل علي بن المديني (ت٢٣٤هـ) – وهو أستاذ الإمام البخاري – فهم الحديث نصف العلم. يقول: "التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم"[٣].

وأنا أعتقد أن تفسير الحديث، أو التفقه في معانيه بما تتوحَّد به الأمة، وتتقلَّص به خلافات الأئمة، ويضمن له الخلود والبقاء واستمرارية العطاء، وتتبدَّد عليه الشكوك والشبهات التي حيكت أو تحاك حولها، لا يتم هذا كله إلا في ضوء تلك الأبعاد التي ذكرناها، والتي تعامل مع السنة في ضوئها سلفُنا الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين، وحتى ما قبل الركود العقلي والتجمد الفكري.

---

[١] رواه السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء: ص٦١.

[٢] رواه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢/١١١ رقم١٣٣١ والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء: ص٦١.

[٣] رواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل: ص٣٢٠ ومن طريقه الذهبي في سير أعلام النبلاء: ١١/٤٨.

فهذا عمر بن الخطاب ﷺ يمنع حذيفة بن اليمان ﷺ - قائد جيوش المسلمين في بعض المعارك في خلافة عمر بن الخطاب — زواجه من امرأة يهودية[1]، مع أنه جائز بالنص القرآني[2]؛ لأن المصلحة العامة للدولة المسلمة اقتضت ذلك من خوف كشف أسرار جيش المسلمين عن طريقها، أو رغبة الصحابة عن نكاح بنات البلد العربيات لعدم جمالهن مثلاً، أو وقوعهم في نكاح المومسات.

وكذلك يمنع عمر ﷺ المؤلَّفة قلوبُهم سهمَهم من الزكاة، وهو أحد الأصناف الذين تُصْرَف إليهم الزكاة بالآية القرآنية[3]؛ لأنه رأى أن الإسلام ليس بحاجة إلى تأليف قلوبهم، وقال: إنما كان رسول الله ﷺ يعطيهم؛ والإسلام ضعيفٌ أمرُه، يريد تأليف قلوبهم، أما الآن فقد عز الإسلام وقوي، فلا حاجة لتأليف قلوبهم[4].

وقد أفتى الأئمة بجواز التسعير للحاكم، مع امتناع النبي ﷺ عنه، كما سيأتي، لِمَا رأوا في عصرهم من طمع التجار وتلاعبهم بالأسعار.

---

[1] رواه ابن أبي شيبة في مصنفه: ٣/٤٧٤، والطبري في تفسيره: ٢/٣٧٨ فقال: حدثنا أبو كريب، قالا: ثنا ابن إدريس، قال: ثنا الصلت بن بهرام، عن شقيق قال: "تزوج حذيفة يهودية، فكتب إليه عمر: خل سبيلها، فكتب إليه: أتزعم أنها حرام فأخلي سبيلها؟ فقال: لا أزعم أنها حرام، ولكن أخاف أن تعاطوا المومسات منهن". قال ابن كثير في تفسيره: ١/٢٥٨: "هذا إسناد صحيح". وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ٧/١٧٢ رقم١٣٧٦٢.

[2] وهو قوله تعال: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلُّ لَّهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلاَ مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَن يَكْفُرْ بِالإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥].

[3] وهي: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠].

[4] انظر: البيهقي: السنن الكبرى: ٧/٢٠ رقم١٢٩٦٨.

وقد أفتى الإمام أبو حنيفة وغيره بجواز إعطاء الزكاة لبني هاشم مع ورود النص الناهي عن ذلك[١]؛ وليس ذلك إلا دفعاً للضرر عنه؛ إذ كان لهم آنذاك وفيما بعد نصيبٌ من بيت المال، ولكن لَمّا لم يحصلوا على نصيبهم من بيت المال أجازوا لهم أخذ الزكاة.

وكذلك أفتى الإمام أحمد بجواز تخصيص الوالد بعض أولاده بالهبة لمعنىً يقتضي ذلك مثل زيادة حاجة أولاده، أو زمانته، أو عماه، أو اشتغاله بطلب العلم. مع ورود النهي عن التخصيص من غير تفصيل[٢].

وكذلك جوَّز الإمام أحمد إجارة الفحل لتلقيح أنثاه؛ لأن الحاجة دعت إلى ذلك في عصره، مع أن الرسول ﷺ نهى عن ذلك[٣].

هذه النماذج التي ذكرناها غيض من فيض، فإن هناك نماذج أخرى كثيرة لتعامل السلف مع النصوص الشرعية في ضوء واقعهم، ولما كانت تلك النماذج وأمثالها واضحة الدلالات على فهم سلفنا لواقع السنة، وفهم واقع عصرهم، ثم تنْزيلهم أحدهما على

---

[١] وهو ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: أخذ الحسن بن علي تمرة من تمر الصدقة، فجعلها في فيه، فقال رسول الله ﷺ: «كِخْ كِخْ، أما شعرت أنّا لا نأكل الصدقة». ولمسلم: «إنا لا تحل لنا الصدقة» رواه البخاري: الزكاة، رقم١٤٩١ الفتح، ومسلم: الزكاة: رقم١٠٦٩.

[٢] يقول النعمان بن بشير رضي الله عنه: إن أباه أتى به إلى رسول الله ﷺ، فقال: إني نحلت ابني هذا غلاما، فقال: «أكُلَّ ولدك نحلت مثله؟» قال: لا. قال: «فارجعه». وفي رواية: «فاردده» أخرجه البخاري: كتاب الهبات: رقم٢٤٤٦، ومسلم: كتاب الهبات: رقم١٦٢٣. وفي رواية أخرى عند مسلم: عن النعمان بن بشير قال: تصدق علي أبي ببعض ماله. فقالت أمي عمرة بنت رواحة: لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ. فانطلق أبي إلى النبي ﷺ ليشهده على صدقتي. فقال له رسول الله ﷺ: «أفعلت هذا بولدك كلهم» قال: لا. قال: «اتقوا الله واعدلوا في أولادكم». فرجع أبي فرد تلك الصدقة. أخرجه مسلم: رقم ١٦٢٣. وانظر: سنن أبي داود: البيوع: ٨١١/٣ رقم٨١٥، وسنن النسائي: النحل، الباب الأول: ٢٥٨/٦ رقم٢٦٢، وسنن ابن ماجه: الهبات، الباب الأول: ٧٩٥/٢ حديث ٢٣٧٥، ٢٣٧٦.

[٣] روي عن ابن عمر رضي الله عنه قال: نهى النبي ﷺ عن عسب الفحل. أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب عسب الفحل: ٢/ ٧٩٧ رقم ٢١٦٤. وعن جابر رضي الله عنه: "نهى رسول الله ﷺ عن بيع ضراب الجمل". أخرجه مسلم: كتاب البيوع، باب تحريم فضل بيع الماء... وتحريم بيع ضراب الفحل: ٣/ ١١٩٧ رقم ١٥٦٥.

الآخر، نأتي إلى تفصيل الأمور المساعدة على فهم السنة غير واضحة الدلالات على واقع السنة وعصرها، متَّبِعين في ذلك الخطوات الثلاث التي سبق ذكرها.

الأمور المساعِدة على فهم السنة:

١– فهم السنة في ضوء البعد الزماني والمكاني:

ولم يغب عن ذوي البصر من سلفنا الصالح جانب البعد الزماني والمكاني للسنة، وما له من أثر فعَّال لفهم السنة، وإنما أَوْلوه من الاهتمام ما يدل على بعد نظرهم، وغور فكرهم، حتى اتخذوه منهجاً للتعامل مع السنة، هذا سنراه واضحاً في النماذج الآتية:

١– حديث ضوال الإبل كما تقدم.

٢– غلا السعر في عهد النبي ﷺ، فقال له بعض الصحابة: سَعِّرْ لنا يا رسول الله. فقال: «إن الله هو المسعِّر القابض الباسط الرازق، إني لأرجو أن ألقى ربي، وليس أحد يطلبني بمظلمة في دم ولا مال»[١]. وذلك لأنه لاحظ أن الغلاء طبيعي نتيجةً لقانون العرض والطلب، لا بتلاعب المتلاعبين، واحتكار المحتكرين. أما إذا تغير الزمان، وكثر الطامعون والمتلاعبون بالأسواق فليس في الحديث ما يمنع التسعير على هؤلاء الطامعين، ولا يُعَدُّ ذلك مظلمة، بل ترك جماهير الناس لأهواء التجار الجشعين هو المظلمة التي أن تتفادى، وهذا الذي فهمه فقهاء التابعين، وأفتوا بجوازه، وأخذ به الحنفية والمالكية، ورجَّحه الإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم[٢].

---

[١] رواه الترمذي في جامعه: ٦٠٥/٣ رقم١٣١٤ وقال: "حسن صحيح" وأحمد في مسنده: ٢٨٦/٣ رقم١٤٠٨٩.

[٢] مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٧٦/٢٨، ٩٥ و٢٥٤/٢٩ والطرق الحكمية لابن القيم: ص٣٥٦.

٣- روى أبو أيوب الأنصاري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها، ولكن شرِّقوا أو غرِّبوا»[١]. لقد فهم منه سلفنا الصالح أن هذا الخطاب ليس عاماً لأهل الأرض جميعاً، وإنما هو خاص بأهل المدينة ومن على سمتها. أما الذي يقع في الشرق من القبلة أو في غربها فيكون له حكم آخر[٢].

٤- أمر النبي ﷺ معاذاً حين وجَّهه إلى اليمن بأن يأخذ من كل حالمٍ ديناراً، أو عِدْلَه من المعافر[٣]. والمعافر: ثياب يمانية. وذلك في الجزية ممن لم يسلم من أهل الذمة.

تفرَّس سلفنا الصالح منه أن هذا التقدير كان حسب قدرات أهل الذمة آنذاك، و لم يكن تقديراً أبدياً ملزماً لمن بعده، فإذا تغير حالهم إلى ثراء أو فقر يزاد وينقص. ولهذا وسَع عمر ﷺ أن يقدر الجزية في عهده تقديرات مختلفة حسب ظروفهم الاقتصادية من ٤٨ درهماً إلى ١٢ درهماً، وفعل ذلك الأئمة بعده، فأجازوا للحكام المسلمين العادلين أن يزيدوا أو ينقصوا عن تقدير عمر إذا اقتضى العدل ومصلحة الناس، وهو المروي عن الإمام أبي حنيفة وأصحابه والحسن بن حَيّ وأحمد[٤].

٥- جاء وفد عبد القيس إلى النبي ﷺ فأمرهم بأربع، ونهاهم عن أربع، ولفظه: «وأنهاكم عما ينبذ في الدباء والنقير والحنتم والمزفت»[٥].

---

[١] رواه البخاري: كتاب القبلة، باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام: ٥٤/١ رقم٣٨٦ ومسلم: كتاب الطهارة، باب الاستطابة: ٢٤/١ رقم٢٦٤.

[٢] انظر لذلك: شرح النووي لصحيح مسلم: ١٥٧/٣-١٥٨ وفتح الباري لابن حجر: ٤٩٨/١.

[٣] رواه أبو داود في سننه: ١٠١/٢ رقم١٥٧٦ والترمذي في جامعه: ٢٠/٣ رقم٦٢٣ وقال: "هذا حديث حسن" وابن خزيمة في صحيحه: ١٩/٤ رقم٢٢٦٨ وابن حبان في صحيحه: ٢٤٤/١١ رقم٤٨٨٦.

[٤] انظر: "التمهيد" لابن عبد البر: ١٣٠/٢.

[٥] رواه البخاري في صحيحه: ١٩٥/١ رقم٥٠٠ ومسلم في صحيحه: ٤٦/١ رقم١٧ ومواضع أخرى فيهما.

قال الشيخ ابن عاشور: "إن هذا النهي لأوصاف عارضة توجب تسرُّع الاختمار لهذه الأنبذة في بلاد الحجاز، فلا يؤخذ ذلك النهي أصلاً يحرم لأجله وضع النبيذ في دباءة أو حنتمة مثلاً لمن هو في قطر بارد، ولو قال بعض أهل العلم بذلك لعرَّض الشريعة للاستخفاف"[١].

٢- فهم السنة في ضوء البعد المقاصدي للشريعة:

لا مراء في أن ما شرعه الله تعالى في كتابه، أو في سنة نبيه عليه الصلاة والسلام، من أحكام، لم يشرعها إلا لمصلحة تجلب المنفعة لعباده، أو تدفع المضرة عنهم، فلذلك كانت تلك المصلحة هي الغاية المقصودة، وهي التي تُسَمَّى "مقاصد الشريعة"، أو "البعد المقاصدي للشريعة"، سواء أكانت تلك المقاصد عامةً روعيت وعُمِلَ على تحقيقها في كل باب من أبواب الدين، أو خاصة استُهْدِف تحقيقُها في باب معين، أو جزئية قصدها الشارع، عند كل حكم شرعي من إيجاب أو تحريم، أو ندب أو كراهة، أو إباحة، أو شرط أو سبب... وسواء أكان منصوصاً عليها، أو مشاراً إليها، أو مستنبطة.

وتكمن أهمية البعد المقاصدي لفهم السنة في أننا لو اطلعنا على مقصد الحكم، وقبلناه برحابة الصدر، ونبذنا التعصب للرأي، أو لقول إمام، وشرحنا السنة في ضوء ذلك، لقدَّمنا "نبراساً للمتفقهين في الدين، ومرجعاً بينهم عند اختلاف الأنظار، وتبدل الأعصار، وتوسُّلاً إلى إقلال الاختلاف بين فقهاء الأمصار"[٢]، ومناخاً حركياً لإعمال السنة في كل زمان ومكان، ولكل قوم من الأقوام، وحصناً منيعاً لها من كل تُهَم أعداء الإسلام والمسلمين، وإليكم بعض النماذج لفهم السنة في ضوء البعد المقاصدي:

---

[١] ابن عاشور: مقاصد الشريعة الإسلامية: ص٣٢.

[٢] ابن عاشور: مقاصد الشريعة الإسلامية: ص٥.

١- يقول أبو سعيد الخدري ﷺ: "كنا نخرج زكاة الفطر إذ كان فينا رسول الله ﷺ صاعاً من طعام، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من أقط، أو صاعاً من زبيب"[١].

كان الصحابة يخرجون زكاة الفطر من هذه الأصناف الخمسة، إذ كانت هي قوت البلد آنذاك، وكانت النقود عزيزة عند العرب، وخصوصاً أهل البوادي، وكان إخراج الطعام ميسوراً، والمساكين محتاجين إليه، لهذا فرضت الصدقة من الميسور لهم.

ولكن إذا تغير الحال، وأصبحت النقود متوافرة، والأطعمة غير متوافرة، أو أصبح الفقير غير محتاج إليها في العيد، بل هو محتاج إلى أشياء أخرى لنفسه أو لعياله، فهل يجوز إخراج القيمة؟

فقال الإمام أحمد وأتباعه: لا يجوز. وشدَّدوا على الوقوف على ما حدَّده رسول الله ﷺ، وقالو: لا نعارض السنة بالرأي[٢].

وأجازه الإمام أبو حنيفة وأصحابه، وهو قول عمر بن عبد العزيز والحسن البصري والثوري وغيرهم من فقهاء السلف؛ لأنهم لاحظوا أن مقصود التوجيه النبوي ليس حصراً للفطرة في تلك الأصناف، وإنما مقصوده هو

[١] رواه البخاري في صحيحه: ٥٤٨/٢ رقم١٤٣٥ ومسلم في صحيحه: ٦٧٨/٢ رقم٩٨٥.

[٢] انظر: ابن قدامة: المغني: ٣٥٥/٣، ٣٥٧ ففيه: "مسألة: قال: ومن أعطى القيمة لم تجزئه. قال أبو داود: قيل: حصول وأنا أسمع أعطي دراهم يعني في صدقة الفطر؟ قال: أخاف أن لا يجزئه خلاف سنة رسول الله ﷺ. وقال أبو طالب: قال لي أحمد: لا يعطي قيمته. قيل له: قوم يقولون: عمر بن عبد العزيز كان يأخذ بالقيمة؟ قال: يدعون قول رسول الله ﷺ ويقولون: قال فلان. قال ابن عمر: فرض رسول الله ﷺ، وقال الله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ﴾ [النساء:٥٩]. وقال قوم يردون السنن: قال فلان. قال فلان. وظاهر مذهبه أنه لا يجزئه إخراج القيمة في شيء من الزكوات. وبه قال مالك والشافعي. وقال الثوري وأبو حنيفة: يجوز، وقد روي ذلك عن عمر بن عبد العزيز والحسن".

إغناء الفقراء والمساكين عن السؤال والطواف في هذا اليوم[1]، وإشراكهم في فرحة العيد، وهذا يتحقق بدفع القيمة أكثر من دفع الأطعمة العينية، ليتصرف فيها حسب حاجاته[2].

٢- روى أنس بن مالك ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «الأئمة من قريش»[3].

ظاهرُ هذا الحديث وأمثاله أن النبي ﷺ يريد حصر الإمامة العظمى في قبيلته قريش، ولا تخرج منها إلى الأبد. وهذا هو مذهب جمهور أهل العلم من أهل السنة والجماعة، ولم يُنقَل عن أحد من السلف فيه من خلاف، وكذلك من بعدهم في جميع الأمصار كما قال الإمام الخطابي. وقالت الخوارج وطائفة من المعتزلة: "يجوز أن يكون الإمام غير قرشي، وإنما يستحق الإمامة من قام بالكتاب والسنة، سواء كان عربياً أم عجمياً"[4].

لا شكَّ في أننا إذا أخذنا الحديث على ظاهره بقطع النظر عن مقصده الحقيقي له؛ نستنبط منه ذلك المفهوم الذي قال به الجمهور. ولكن هل هذا

---

[1] أخرج ابن عدي في الكامل في الضعفاء: ٥٥/٧ والحاكم في معرفة علوم الحديث: ص١٣١ والدار قطني في سننه: ١٥٢/٢ رقم٦٧ والبيهقي في سننه الكبرى: ١٧٥/٤ رقم٧٥٢٨ من طريق أبي معشر عن نافع عن ابن عمر قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر، وقال: «أغنوهم في هذا اليوم». وفي فتح الباري: ٣٧٥/٣: "أخرجه سعيد بن منصور، ولكن أبو معشر ضعيف، ووهم ابن العربي في عزو هذه الزيادة لمسلم". وفي طبقات ابن سعد: ٢٤٨/١: أخبرنا محمد بن عمر، أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن الجمحي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. قال: وأخبرنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر. وأخبرنا عبد العزيز بن محمد، عن ربيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، عن جده. قالوا: وكان يخطب رسول الله ﷺ قبل الفطر بيومين، فيأمر بإخراجها قبل أن يغدو إلى المصلى، وقال: «أغنوهم – يعني المساكين – عن طواف هذا اليوم».

[2] انظر: المرغيناني: الهداية: ١٧/١ وابن عبد البر: التمهيد: ١٣٨/٤-١٣٩ والنووي: المجموع: ١٢٤/٦ وابن قدامة: المغني: ٣٥٥/٣، ٣٥٧.

[3] رواه أحمد في مسنده: ١٢٩/٣ رقم١٢٣٢٩، و١٨٣ رقم١٢٩٢٣ و٤٢١/٤. وينظر فتح الباري لابن حجر: كتاب الأحكام، باب الأمراء من قريش: ١١٣/١٣-١١٩ شرح الحديث ٧١٣٩.

[4] انظر: فتح الباري: الموضع المشار إليه في الهامش السابق.

هو مراد النبي ﷺ؟ يعني هل أنه لا يريد أن تخرج الإمامة العظمى من قبيلته قريش إلى الأبد، مهما تمتَّع أحد من غير قريش بالكفاءة العالية ديناً وسياسةً، وبالأنفعية للدولة الإسلامية من قريش؟ إن كان هذا هو المراد فلا ضير على من يقول: إن محمداً كان عنصرياً قومياً، نعوذ بالله من ذلك.

إذن ما هو المعنى الصحيح لهذا الحديث وأمثاله، الذي لا يترتب عليه ذلك المحظور، والذي يجعل الحديث عاملاً قوياً، وذا أثرٍ فعَّالٍ في كل زمان ومكان؟

نقول للإجابة عن هذا السؤال بأن تخصيص الإمامة بقريش إنما جاء – على رأي ابن خلدون — على أنه ﷺ راعى في هذا التوجيه ما كان لقريش في عصره من القوة والعصبية التي عليها تقوم الخلافة أو الملك[1]. فأرجع ابن خلدون اشتراط القرشية إلى الكفاءة المتواترة في قريش لدفع التنازع وجمع الكلمة، فإذا توفرت تلك الكفاءة في غير القرشي فهو أحق بالإمامة أو الإمارة من القرشي الذي يفقدها، فعلى هذا أصبح معنى الحديث "الأئمة من الأكفاء".

ويؤيد هذا المفهوم ما ورد عن عمر بن الخطاب ﷺ من أنه قال: "فإن أدركني أجلي استخلفت معاذاً"[2]. ومعاذ بن جبل ﷺ أنصاري، وليس له نسب في قريش. أراد عمر ﷺ ذلك لِمَا رأى فيه من سابقةٍ في الإسلام، وتقوى وصلاحٍ، وبصرٍ بأمور السياسة، وحزمٍ في

[1] راجع مقدمة ابن خلدون: ص١٩٥.

[2] رواه أحمد في مسنده: ١٨/١ رقم١٠٨ فقال: حدثنا أبو المغيرة وعصام بن خالد قالا: حدثنا صفوان، عن شريح بن عبيد وراشد بن سعد وغيرهما قالوا: لما بلغ عمر بن الخطاب ﷺ سرغ حُدِّثَ: أن بالشام وباءً شديداً، قال: بلغني أن شدة الوباء في الشام فقلت: "إن أدركني أجلي، وأبو عبيدة بن الجراح حي استخلفته، فإن سألني الله: لم استخلفته على أمة محمد ﷺ قلت: إني سمعت رسولك ﷺ يقول: «إن لكل نبي أميناً، وأميني أبو عبيدة بن الجراح»، فأنكر القوم ذلك وقالوا: ما بال علياء قريش؟ يعنون بني فهر، ثم قال: "فإن أدركني أجلي – وقد توفي أبو عبيدة – استخلفت معاذ بن جبل، فإن سألني ربي عز وجل: لم استخلفته؟ قلت: سمعت رسولك ﷺ يقول: «إنه يحشر يوم القيامة بين يدي العلماء نبذة». وقال ابن حجر في الفتح: ١٩/١٣: "رجاله ثقات".

الرأي، وعلمٍ بالحلال والحرام، إلا أنه مات قبل عمر بن الخطاب سنة١٨هـ، فحال دون تحقق إرادة عمر بن الخطاب الذي استشهد في أواخر ذي الحجة عام٢٣هـ.

وعلى هذا المفهوم أرجع الحديث أمر الخلافة إلى الكفاءة والأهلية، وهو الأمر الذي يجب أن تقوم عليه الحكومات، وهو الذي يضمن الأمن والسلامة، ويحقّق معنى الاستخلاف وإعمار الأرض، ولا يترتب عليه أي محظور، ويجعله صالحاً لكل زمان ومكان، وعاملاً بكل قوة واقتدار.

٣- فهم السنة في ضوء البُعد الموضوعي:

لقد تقرَّر لدى أهل العلم أن الحديث يُفَسِّر بعضُه بعضاً، كما أن القرآن يفسر بعضه بعضاً، لذلك يجب فهم الحديث في ضوء الأحاديث الأخرى في موضوعه (بعدها الموضوعي)، ربما جاء الحديث في طريقٍ عاماً أو مطلقاً، وجاء في طريقٍ آخر خاصاً أو مقيَّداً، وبجمع كل هذه الأحاديث يتحصَّل المقصود الحقيقي للحديث، ولذلك أمثلة كثيرة في كتب الحديث، نذكر منها ما يلي:

١- ورد في موضوع "نظر الخاطب إلى المرأة التي يريد نكاحها" ثلاثة أنواع من الأحاديث، يكمِّل بعضها الآخر:

(أ) فقد روى الإمام أحمد وأبو داود عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خطب أحدكم المرأة، فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل»[1].

[1] رواه أحمد في مسنده: ٣٣٤/٣ رقم١٤٦٢٦ وأبو داود في سننه: ٢٢٨/٢ رقم٢٠٨٢ والحاكم: ١٧٩/٢ رقم٢٦٩٦ وقال: "صحيح على شرط مسلم". وقال ابن حجر في الفتح: ١٨١/٩: "وأخرج أبو داود والحاكم من حديث جابر مرفوعا: «إذا خطب أحدكم المرأة، فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل» وسنده حسن.

هذا الحديث وبهذه الألفاظ يفيد إباحة النظر للخاطب إلى كل ما يدعوه إلى نكاح المرأة من أعضائها دون استثناء، ودون تحديد، فلذلك اختلف الصحابة في فهم المراد من قوله: «ما يدعوه». فيقول جابر عقب روايته الحديث: "فخطبتُ جاريةً، فكنتُ أتخَبَّأ لها في أصول النخل، حتى رأيتُ منها ما يدعوني إلى نكاحها، فتزوجتها".

لم يوضِّح جابر ما الذي رآه من أعضائها، ولكن تخَبُّأه لها في أصول النخل ينمّ عن رؤيته عضواً حسَّاساً من أعضائها. ورُوِيَ كذلك عن محمد بن مسلمة أيضاً[1].

ويقول أبو جعفر: خطب عمر بن الخطاب إلى علي ابنته (وهي أم كلثوم من فاطمة)، فقال: إنها صغيرة... فقال: أبعث فإن رضيتَ فهي امرأتك... فذهب عمر، فكشف عن ساقها. فقالت: "أرسل، فلولا أنك أمير المؤمنين لصككتُ عنقك"[2]. فهذا عمر نظر إلى ساقها.

وأما موقف الأئمة الفقهاء من هذه القضية فهو الآخر ليس مبشِّراً بخير كثير؛ لأن أكثرهم يرون: أن الخاطب ينظر إلى وجهها وكفيها فقط. وأضاف إليهما الإمام أبو حنيفة القدمين أيضاً. وأجاز الحنابلة النظر إلى ما يظهر عند قيام المرأة بالأعمال، وهي ستة أعضاء: الوجه، والرقبة، واليد، والقدم، والرأس، والساق.

---

[1] رواه ابن أبي شيبة في مصنفه: ٢١/٤ وعنه ابن ماجه في سننه: ٥٩٩/١ رقم١٨٦٤ والطبراني في المعجم الكبير: ٢٢٤/١٩ رقم٥٠٠. ورواه ابن حبان في صحيحه باختلاف بسيط: ٣٤٩/٩ رقم٤٠٤٢. قال ابن حجر في الفتح: ١٨١/٩: "صححه ابن حبان والحاكم".

[2] أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: ١٦٣/٦ رقم١٠٣٥٢ وسعيد بن منصور في سننه: ١٧٣/١ رقم٥٢١.

وقال الإمام الأوزاعي: ينظر إلى مواضع اللحم. وقال داود الظاهري: يجوز النظر إلى جميع البدن لظاهر الحديث.

(ب) ورواه الإمام أحمد والحاكم عن جابر نفسه مرفوعاً بلفظ: «إذا خطب أحدكم المرأة، فقدر أن يرى منها بعض ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل»[1].

وهذه الرواية خصَّصتْ عمومَ الرواية الأولى بالبعض، فبهذا لا يجوز النظر إلى جميع بدنها، وبذلك سقطت حجة داود الظاهري. ولكن ما زال هذا البعض مبهماً، و لم يرد تحديده في طريق من الطرق، أو شاهد من شواهده.

ولكننا لو نظرنا إلى قضية النظر إلى المرأة التي يريد الرجل خطبتها نظرةً كليةً شاملةً لَمَا تجاوزنا الوجه والكفين؛ لأن هذه المرأة ما زالت أجنبيةً من الخاطب، ولا تزال حتى لو تمت الخطبة، فحكمها حكم الأجنبية، لا تجوز الخلوة بها، ولا معاشرتها بانفراد، وقد نهى النبي ﷺ عن الخلوة بالأجنبية، وعن الجلوس معها، إلا مع محرم لها كأبيها أو أخيها أو عمها، يقول عليه الصلاة والسلام: «لا يخلونَّ رجلٌ بامرأة لا تحل له، فإن ثالثهما الشيطان، إلا مع ذي محرم»[2].

---

[1] رواه أحمد في مسنده: ٣/٣٦٠ رقم١٤٩١٢ والحاكم في مستدركه: ٢/١٧٩ رقم٢٦٩٦ وقال: "صحيح على شرط مسلم".

[2] رواه البخاري: كتاب النكاح، باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم: ٥/٢٠٠٥ رقم٤٩٣٥ ومسلم في صحيحه: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره: ٢/٩٧٨ رقم١٣٤١.

(ج) وروى عبد الرزاق عن جابر نفسه مرفوعاً: قال: «لا جناح على أحدكم إذا أراد أن يخطب أن يغترَّها فينظر إليها، فإن رضي نكح، وإن سخط ترك»[1].

وروى الإمام أحمد عن أبي حميد أو أبي حميدة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خطب أحدكم امرأة، فلا جناح عليه أن ينظر إليها، إذا كان إنما ينظر إليها لخطبته؛ وإن كانت لا تعلم»[2].

هذه الروايات تفيد فائدة أخرى، وهي أن يكون النظر إليها على غِرَّةٍ (أي غفلة) منها، دون علمها به، حتى إذا لم تعجبه تركها دون كسر خاطرها.

فبمجموع هذه الروايات كلها تحصَّل مراد الحديث أن يكون النظر إلى وجه المرأة ويديها، وعلى غفلةٍ منها، دون علم سابق أو لاحق منها بالغرض الذي يهدف إليه هذا النظر.

٤- فهم السنة في ضوء البُعد السَّببي:

هناك أحاديث لها أسباب، وردت تلك الأحاديث لأجلها، وسيقت في مساقها، فلا بد لفهمها من مراعاة تلك الأسباب، فإنها إذا بُترت من تلك الأسباب يقلق مفهومها ويضطرب أحياناً، وتترتب عليه نتائج خاطئة، فمثلاً:

١- حديث: «أنتم أعلم بأمر دنياكم»[1]، اتخذه بعض الناس تُكْأَةً للتهرُّب من أحكام الشريعة في المجالات الاقتصادية والمدنية والسياسية ونحوها؛ لأنها — كما زعموا — من شؤون دنيانا، ونحن أعلم بها، وقد وكَّلها الرسول ﷺ إلينا.

---

[1] رواه عبد الرزاق في مصنفه: ٦/٢٥٧ رقم١٠٣٣٧.

[2] رواه الإمام أحمد في مسنده: ٥/٤٢٤ رقم٢٣٦٥٠ و٢٣٦٥١.

مع أنه لو فُهِمَ الحديث في ضوء سببه لَمَا ترتبت عليه تلك النتيجة الخاطئة؛ فإنه ورد في قصة تأبير النخل، وهي أنه لما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة رأى أهل المدينة يؤبرون النخل، فقال: «ما تصنعون؟» قالوا: كنا نصنعه. قال: «لو لم تفعلوا لصلح». قال: خرج شِيْصاً (أي رديئاً)، فمرَّ بهم فقال: «ما لنخلكم؟» قالوا: قلتَ كذا وكذا. قال: «أنتم أعلم بأمر دنياكم»[2].

فالحديث لم يعطهم حريةً للانفلات من أحكام الشريعة في الأمور الدنيوية. وكل ما في الأمر أنه ﷺ أبدى لهم رأياً ظنياً في أمر من أمور المعيشة، لم تكن له خبرة فيه؛ لأنه كان من أهل مكة، ولم يمارس الزرع والغرس، فكان ما كان من عدم بلوغ الثمر غايتَه، فقال -كما جاء في رواية أخرى عند مسلم-: «إني ظننتُ ظناً، فلا تؤاخذوني بالظن...». فهو ليس أمراً تشريعياً حتى يوفِّر لهم الدليل على ما ظنوا.

٢- ومثل حديث: «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين، لا تتراءى ناراهما»[3]، اتخذه بعض الناس دليلاً على تحريم الإقامة في بلاد غير المسلمين بصفة عامة، مع تعدُّد الحاجة إلى ذلك في عصرنا من التعليم، والعلاج، والعمل، والتجارة، والسفارة، وغير ذلك، وخصوصاً بعد أن تقارب العالم حتى غدا كأنه قرية كبيرة[4].

ترتبت هذه النتيجة الخاطئة لأنه فُهِمَ في منأى عن سبب وروده، فهو ورد في وجوب الهجرة من أرض المشركين إلى النبي ﷺ لنصرته. قال جابر بن عبد الله

---

[1] سوف يأتي تخريجه.

[2] رواه الإمام مسلم في صحيحه: الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً: ١٨٣٥/٤-١٨٣٦ رقم٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣.

[3] سوف يأتي تخريجه.

[4] القرضاوي: كيف نتعامل مع السنة: ص١٢٨-١٢٩.

ﷺ: بعث رسول الله ﷺ سرية إلى خثعم، فاعتصم ناس منهم بالسجود، فأُسرِع فيهم القتلُ، قال: فبلغ ذلك النبيَّ ﷺ، فأمر لهم بنصف العقل، وقال: «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين»، قالوا: يا رسول الله! لِمَ؟ قال: «لا تراءى ناراهما»[1]. أي لا تظهر سمةٌ لإسلامه، ولا سمةٌ لكفره، حتى يُتعامَل معه حسب تلك السمة.

فالحديث ليس فيه منعٌ مطلقٌ عن الإقامة في بلاد غير المسلمين، وإنما هو يتحدث عن قضية خاصة تتعلق بأولئك المسلمين الذين أسلموا وبقوا في بلادهم، ولم يُعلِموا النبي ﷺ بإسلامهم، ولم يضعوا لأنفسهم علامةً يُميَّز بها بينهم وبين غيرهم.

وأما حديث سمرة بن جندب مرفوعاً: «من جامع المشرك وسكن معه فإنه مثله»[2]. وفي رواية أخرى له: «لا تساكنوا المشركين ولا تجامعوهم، فمن

---

[1] رواه الإمام أبو داود في سننه: الجهاد، باب النهي عن قتل من اعتصم بالسجود: ٣/٤٥ رقم٢٦٤٥ والترمذي في جامعه: كتاب السير، باب كراهية المقام بين أظهر المشركين: ٤/١٥٥ رقم١٦٠٤ والطبراني في المعجم الكبير: ٢/٣٠٣ رقم ٢٢٦٤ والبيهقي في سننه الكبرى: ٨/١٣٠-١٣١. وقال أبو داود: "رواه هشيم ومعمر وخالد الواسطي وجماعة لم يذكروا جريرا". وأما الترمذي فرواه برقم١٦٠٥ من طريق آخر موقوف وصححه. وقال الشوكاني في نيل الأوطار: ٨/١٧٦: "أخرجه أبو داود وابن ماجه ورجال إسناده ثقات، ولكن صحح البخاري وأبو حاتم وأبو داود والترمذي والدارقطني إرساله إلى قيس بن أبي حازم".

[2] رواه الإمام أبو داود في سننه: الجهاد، باب في الإقامة بأرض الشرك: ٣/٩٣ رقم٢٧٨٧. قال المناوي في فيض القدير: "٦/١١١-١١٢: "د عن سمرة بن جندب، رمز المصنف لحسنه، وفيه سليمان بن موسى الأموي الأشدق. قال في الكاشف: قال النسائي: ليس بالقوي. وقال البخاري: له مناكير". وانظر التاريخ الكبير للبخاري: ٤/٣٨ رقم١٨٨٨ والكاشف للذهبي: ١/٤٦٤ رقم٢١٣٣. وقال ابن حجر في التقريب: ص٢٥٥ رقم ٢٦١٦: "صدوق فقيه، في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل". وعده الذهبي في الميزان: ٦/٣٩٦ رقم ٨٤٢٩ من مناكيره.

ساكنهم أو جامعهم فهو منهم»[1]. ورواه أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً مثل اللفظ الثاني[2]. فهو ضعيف بشاهديه.

وإذا سلمنا بصحته أو حسنه فنحمله على أن النبي ﷺ قصد بذلك الحث على الهجرة إليه أو إلى دار المسلمين، حيث له الأمان وراحة البال. قال المناوي: "لأن الإقبال على عدو الله وموالاته توجب إعراضه عن الله، ومن أعرض عنه تولاه الشيطان، ونقله إلى الكفران...، ولم يمنع من صلة أرحام من لهم من الكافرين، ولا من مخالطتهم في أمر الدنيا بغير سكنى فيما يجري مجرى المعاملة من نحو بيع وشراء وأخذ وعطاء ليوالوا في الدين أهل الدين ولا يضرهم أن يبارزوا من لا يجاريهم من الكافرين. وأفاد الخبر وجوب الهجرة على من عجز عن إظهار دينه وأمكنته بغير ضرر"[3].

وقال ابن تيمية: "المشابهة والمشاكلة في الأمور الظاهرة توجب مشابهة ومشاكلة في الأمور الباطنة،... والمشاركة في الهدي الظاهر توجب أيضاً مناسبةً وائتلافاً؛ وإن بعد المكان والزمان، فهذا أيضاً أمر محسوس،... فمشابهتهم في الظاهر سبب ومظنة لمشابهتهم في عين الأخلاق والأفعال المذمومة، بل في نفس

---

[1] رواه الطبراني في المعجم الكبير: ٢١٧/٧ رقم٦٩٠٥ من طريق إبراهيم بن المستمر العروقي، والحاكم في مستدركه: ١٥٤/٢ رقم٢٦٢٧ من طريق محمد بن إسحاق الصغاني، كلاهما ثنا إسحاق بن إدريس، ثنا همام، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة قال قال رسول الله ﷺ. وقال الحاكم: "حديث صحيح على شرط البخاري". قلت: فيه إسحاق بن إدريس هو الأسواري وهو واه. انظر ميزان الاعتدال للذهبي: ٣٣٤/١ ولسان الميزان لابن حجر: ٣٥٢/١ رقم ١٠٨٨.

[2] رواه أسلم بحشل في تاريخ واسط: ص١٧١ فقال: حدثنا فضل بن سهل، قال: ثنا نصر بن عطاء الواسطي، قال: ثنا همام، عن قتادة، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ. رجاله ثقات غير نصر بن عطاء الواسطي فلم أجد له ترجمة كافية، إلا أن الضياء المقدسي حسَّن حديث «والعارية مؤداة» من روايته في الأحاديث المختارة: ٢٢/٨ رقم١٢. قلت: ربما حسنه بطرقه الأخرى؛ لأنه راو مجهول.

[3] المناوي: فيض القدير: ١١١/٦.

الاعتقادات. وأيضا المشابهة في الظاهر تورث نوع مودة ومحبة وموالاة في الباطن، كما أن المحبة في الباطن تورث المشابهة، وهذا أمرٌ يشهد به الحس والتجربة،... فإذا كانت المشابهة في أمور دنيوية تورث المحبة والموالاة، فكيف بالمشابهة في أمور دينية!!"[1].

٣- ومنه حديث «الماء طهور لا يُنَجِّسه شيء»[2]. هذا حديث صحيح، ولكن اختلف العلماء في مدلوله. فقال الظاهرية وغيرهم: إن الماء طهور قليلاً كان أو كثيراً، ما لم يتغير أحد أوصافه الثلاثة: الريح والطعم واللون. وقال البعض الآخر: إن كان الماء قليلاً فتُنَجِّسه النجاسة، سواء تغير أحد أوصافه أم لم يتغير، وإن كان كثيراً فلا تضرُّه النجاسة، إلا إذا غيَّرت بعض أوصافه[3].

والحقيقة أنه إذا نُظِرَ في هذا الحديث في ضوء سبب وروده لكان الأمر جللاً، ولما كان فيه مجال لهذا الاختلاف؛ لأن النبي ﷺ لم يقله لمطلق المياه، وإنما قاله في ماء بئر بُضاعة. يقول أبو سعيد الخدري ﷺ: مررتُ بالنبي ﷺ وهو يتوضأ من بئر بضاعة. فقلت: أتتوضَّأ منها؛ وهي يُطرَح فيها ما يُكرَه من النتن؟ فقال: «الماء طهور لا ينجسه شيء»[4].

---

[1] ابن تيمية: اقتضاء الصراط المستقيم: ص٢٢٠.

[2] كما سيأتي تخريجه.

[3] انظر: الصنعاني: سبل السلام: ١/١٧.

[4] أخرجه أبو داود في سننه: الطهارة، باب ما جاء في بئر بضاعة: ١/١٧، ١٨ رقم٦٦، ٦٧ والترمذي في جامعه: كتاب الطهارة، باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء: ١/٩٦ رقم٦٦ والنسائي في المجتبى: ١/١٧٤ رقم٣٢٦. وحسنه الترمذي.

وبئر بضاعة هذه كانت تقع في حدور من الأرض، وأن السيول كانت تكسح الأقذار من الطرق والأفنية، وتلقيها فيها، وكان ماؤها لكثرته لا يؤثر فيه وقوع هذه الأشياء، ولا يُغَيِّر من أوصافه شيئاً[١].

٥ – فهم السنة في ضوء بُعدها الدلالي اللغوي والشرعي والعُرفي:

لما كانت السنة نصوصاً بألفاظ عربية، مُعَبَّراً بها عن معانٍ في شعب الحياة المختلفة: من العقائد، والعبادات، والمعاملات، والأخلاق، والآداب، من مهمة المحدث الفقيه أن يعرف مدلولات تلك الألفاظ العربية، حسب قواعد اللغة العربية، وإيحاءاتها الدلالية اللغوية والشرعية والعرفية، وما طرأ عليها من تغير أو تطور فيما بعد. يقول الإمام الشاطبي: "إن القرآن نزل بلسان العرب على الجملة، فطلبُ فهمه إنما يكون من هذا الطريق خاصةً... فمن أراد تفهُّمَه من جهة لسان العرب يفهم، ولا سبيل إلى تطلُّب فهمه من غير هذه الجهة"[٢]. وقال: "إن العرب فيما فُطِرَت عليه من لسانها، تخاطب بالعام يراد به ظاهره، وبالعام يراد به العام من وجه، والخاص من وجه، وبالعام يراد به الخاص، والظاهر يراد به غير الظاهر... وتتكلم بالشيء يعرف بالمعنى كما يعرف بالإشارة، وتُسمِّي الشيء الواحد بأسماء كثيرة، والأشياء الكثيرة باسم واحد، وكل ذلك معروف عندها، لا ترتاب في أي شيء منه هي، ولا من تعلق بعلم كلامها. فإذا كان كذلك فالقرآن في معانيه وأساليبه على هذا الترتيب"[٣]. قلت: والسنة كذلك.

ويحاول المحدث أن يعرف ما إذا كان لألفاظ الحديث دلالة خاصة في عصر، ثم تغيرت أو تطورت دلالتها في عصر آخر مع تطور الإنسان، أو تبدُّل المكان، كيلا يقع في الغلط وسوء الفهم غير المقصود.

---

[١] انظر: سنن أبي داود: ١/١٧–١٨.
[٢] الشاطبي: الموافقات: ٢/٦٥–٦٦.
[٣] المصدر السابق.

١- نختار لمثال التطور في اللغة كلمة "الصورة والتصوير" التي جاءت في صحاح الأحاديث، وتوعَّدت المصوِّرين بأشد العذاب. ما المراد بالصورة والتصوير في تلك الأحاديث؟

فالصورة في عصر النبوة وما بعده من العصور هي: "ما له ظل" أي التمثال، وكان يُسمَّى عمل التمثال (أي نحته) "تصويراً". وهو الذي فهمه علماء السلف، وحرَّموه في غير لُعَب الأطفال. يراجع للتحقق من صدق كلامي الأحاديث التي وردت فيها كلمات: "صورة، صور، تصوير، تصاوير، مصور".

وأما الشكل الذي يُلتقَط بالكاميرا في هذا العصر، ويُسمَّى "صورة"، وعمل التقاطه "تصويراً" فهو؛ وإن أخذ اسم الصورة والتصوير لغةً، ولكنه يختلف عن التصوير المحرَّم المتوعد عليه بالعذاب في الأحاديث، فمن ثَمَّ لا يأخذ حكمه[1].

٢- ومن الأحاديث التي بُنيَت على عرف:

(أ) حديث عبد الله بن مسعود ﷺ قال: "لعن الله الواشمات والمستوشمات، والنامصات والمتنمصات، والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله تعالى، ما لي لا ألعن من لعن النبي ﷺ، وهو في كتاب الله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾"[2]. وفي رواية عبد الله بن عمر ﷺ: "إن رسول الله ﷺ لعن الواصلة والمستوصلة..."[3].

قال الإمام ابن عاشور في معرض الحديث عن العوائد: "إن تحريم وصل الشعر للمرأة وتفليج الأسنان، والوشم في حديث ابن مسعود من هذا

[1] ينظر: القرضاوي: كيف نتعامل مع السنة: ص١٨١-١٨٣.

[2] أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب المتفلجات للحسن: ٢٢١٦/٥ رقم٥٥٩٩ ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة: ١٦٧٨/٣ رقم٢١٢٥.

[3] أخرجه البخاري: ٢٢١٦/٥ رقم٥٥٨٩ ومسلم: ١٦٧٧/٣ رقم٢١٢٤.

القبيل؛ فإن الفهم يكاد يضل في هذا؛ إذ يَرَى ذلك صنفاً من أصناف التزين المأذون في جنسه للمرأة كالتحمير والخلوق والسواك، فيتعجب من النهي الغليظ عنه". ثم قال: "ووجهه عندي الذي لم أر من أفصح عنه أن تلك الأحوال كانت في العرب أماراتٍ على ضعف حصانة المرأة، فالنهي عنها نهيٌ عن الباعث عليها، أو عن التعرُّض لهتك العِرْض بسببها"[١].

فيرى ابن عاشور أن وصل الشعر،والوشم، وتفليج الأسنان، والتنمص كلها مما تتزين به المرأة، فهو عنده مثل التحمير والخلوق والسواك، ثم مسَّر الحديث في ضوء العرف القائم آنذاك بأن هذه الأشياء كانت تمارسها الفواجر اللاتي لم تكن لهن الحصانة، فأصبحت هذه الأشياء أمارات لهن، فمن من النساء مارست تلك الأشياء يُرى أنها فاجرة، فنهيت النساء المحصنات عن ذلك منعاً لتعريض أعراضهن للهتك، ولذلك قال بعض الحنابلة: "إن كان النمص أشهر شعاراً للفواجر امتنع، وإلا فيكون تنْزيهاً"[٢]. كما تعمل الممثلات والفواجر في زماننا.

لعل ابن عاشور على الصواب في هذا التوجيه للحديث؛ لأن العلماء لم يأخذوا به على عمومه،. فقالت الشافعية والحنابلة: يجوز للمرأة التي لها زوج أن تصل شعرها بالشعر الطاهر من غير الآدمي بإذن زوجها[٣].

وقال الإمام النووي: "يستثنى من النماص ما إذا نبت للمرأة لحية أو شارب أو عنفقة، فلا يحرم عليها إزالتها، بل يجب"[٤]. وقد عرفنا قول بعض الحنابلة في النمص أنه إن كان شعاراً للفواجر امتنع. وقال العلماء:

---

[١] ابن عاشور: مقاصد الشريعة الإسلامية: ص٩١.
[٢] انظر ابن حجر: فتح الباري: ٣٧٨/١٠.
[٣] انظر: الدكتور وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته: ٣١٢/١-٣١٤.
[٤] ابن حجر: الفتح: ٣٧٨/١٠.

"ويجوز الحفُّ والتحمير والنقش والتطريف إذا كان بإذن الزوج؛ لأنه من الزينة". وخالفهم النووي في الحف؛ فإنه يراه من جملة النماص[1].

(ب) قضاؤه ﷺ بالدية على العاقلة – وهم عصبة الرجل – في قتل الخطأ وشبه العمد[2].

كان ذلك لأن العصبة هم كانوا محور النصرة والمدد في عرف ذلك الزمان، ولذلك لما كان عمر بن الخطاب ﷺ جعلها على أهل الديوان، على أساس أن العاقلة هو من ينصرونه ويعينونه من غير تعيين، فإذا كان في عرف زمن – كما كان في عرف زمنه ﷺ – الناصر والمعين هو الأقارب فالدية عليهم، وإن كان في عرفٍ غيرَهم فالدية عليهم، وأنها تختلف باختلاف الأعراف، وإلا فرجل قد سكن بالمغرب وهناك من ينصره ويعينه، كيف تكون عاقلته من بالمشرق في مملكة أخرى أي من أقاربه، ولعل أخباره قد انقطعت عنهم، ولكن الميراث يحفظ للغائب؛ فإن النبي ﷺ قضى في المرأة القاتلة أن عقلها على عصبتها، وأن ميراثها لزوجها وبنيها، فالوارث غير العاقلة[3].

---

[1] المصدر السابق.

[2] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الديات، باب العاقلة: ٢٥٣١/٦ رقم٦٥٠٧ ومسلم: كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب القسامة: ١٢٩١/٣ رقم١٦٦٩ و١٦٧٠.

[3] رواه البخاري في صحيحه: كتاب الفرائض، باب ميراث المرأة والزوج: ٢٤٧٨/٦ رقم٦٣٥٩ عن أبي هريرة أنه قال: قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة، ثم إن المرأة التي قضى لها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنيها وزوجها، وأن العقل على عصبتها. وأخرجه مسلم: كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني: ١٣٠٩/٣ رقم١٦٨١. وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢٥٥/١٩-٢٥٦.

(ج) حديث النهي عن نعي الموتى[1]. المراد بالنعي في الأحاديث ليس مجرد الأخبار بالموت، بل هو أمر لا بد منه، وهو ما تقتضيه طبيعة المعاشرة والمجتمع؛ ليجتمع الناس من الأقارب والأصدقاء والآخرين من أهل القرية والجوار، فيشتركوا في تجهيز الميت وتكفينه ودفنه، وليشاركوا أهله أحزانهم. وقد ثبت أن الصحابة كانوا يخبرون النبي ﷺ بوفاة أهليهم، ويلتمسون منه الصلاة على ميتهم طلباً للمغفرة من الله تعالى، والشفاعة له إليه ﷺ[2].

فالنهي المنهي عنه في الأحاديث نعيٌ خاص معروف في ذلك الوقت، وهو الذي كان استعراضاً للمآثر والمفاخر، وتنْزيهاً بالأفراد والأسر، وإحياءً للعصبية.

هذا ما تيسَّر لي من تقديمه في هذا البحث من الخطوات التي يتبعها المحدثون لمعالجة المتن، ولتوظيفه في الواقع المعاصر، بوصفه محاولةً متواضعة من مبتدئ في هذا الميدان.

والحقيقة أن هذا الموضوع ليس لفرد واحد الوفاء بحقه، وإنما يتطلب جهوداً مكثفةً من فريق مكوَّن من علماء الشريعة (الكتاب والسنة والسيرة والفقه) يسهم فيه كل واحد منهم بعقلية متفتحة متحررة من ناحية، وملتزمة بالإسلام ومبادئه وقيمه من ناحية أخر. ولي محاولة أخرى أوسع منه بعنوان "منهجية المحدثين للتعامل مع البعد الزماني والمكاني في السنة"، والذي جمعت فيه أمثلة كثيرة، ووضعت له بعض الضوابط. ثم جعلته علماً مستقلاً من علوم دراية المتن في مصطلح الحديث، وألحقته بكتاب "علوم الحديث أصيلها ومعاصرها"، وبذلك بلغ عدد علوم دراية المتن خمسة، بعد أن كانت أربعة، وهي: علم مختلف الحديث ومشكله، وعلم غريب الحديث، وعلم أسباب ورود الحديث، وعلم ناسخ

[1] أخرجه الترمذي في جامعه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهة النعي: ٣٣١/٣ رقم٩٨٦ وقال: "حسن صحيح".

[2] انظر: ابن حجر: فتح الباري: الجنائز، باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه: ١١٦/٣-١١٧ والصنعاني: سبل السلام: ١٠٠/٢.

الحديث ومنسوخه، وعلم البعد الزماني والمكاني في الحديث. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مصادر ومراجع البحث:

١- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، **المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٢- ابن الأثير الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق طاهر أحمد الزواوى ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، بدون رقم الطبعة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٣- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني أبو العباس، **اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم**، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية القاهرة، ط٢، ١٣٦٩هـ.

٤- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني أبو العباس، **مجموع الفتاوى**، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية، بدون مكان النشر، ط٢، وبدون سنة النشر.

٥- ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، **الصحيح** بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٦- ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، **تقريب التهذيب**، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٧- ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، بدون رقم الطبعة، ١٣٧٩هـ.

٨- ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، **لسان الميزان**، تحقيق دائرة المعرف النظامية بالهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٩- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، **الصحيح**، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

١٠- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي الأشبيلي الأندلسي المالكي، **مقدمة ابن خلدون**، دار القلم، بيروت، ط٥، ١٩٨٤م.

١١- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي أبو عبد الله البصري الزهري، **الطبقات الكبرى**، دار صادر، بيروت، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

١٢- ابن عاشور، محمد الطاهر، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، تحقيق ودراسة الأخ الدكتور/ محمد الطاهر الميساوي، البصائر للإنتاج العلمي، ماليزيا، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

١٣- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

١٤- ابن عدي، عبد الله بن عدي بن عبد الله أبو أحمد الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

١٥- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي أبو محمد، **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٦- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، بدون رقم الطبعة، ١٩٧٣م.

١٧- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، تحقيق د. محمد جميل غازي، مطبعة المدني، القاهرة، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

١٨- ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، **تفسير القرآن العظيم**، دار الفكر، بيروت، بدون رقم الطبعة، ١٤٠١هـ.

١٩- ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، **سنن المصطفى ﷺ**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

٢٠- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، **السنن**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

٢١- أبو المجد، د. أحمد كمال، **وظيفة السنة في البناء الفكري** ...، المنشور في السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة، مجموعة بحوث قدمت إلى ندوة السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة بعمان ١٩-٢٣/٦/١٩٨٩م، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، ط١، ١٩٩١م.

٢٢- أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، **المسند**، مؤسسة قرطبة، مصر، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

٢٣- الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل، **سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام**، تحقيق محمد عبد العزيز الخولي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٤، ١٣٧٩هـ.

٢٤- بحشل، أسلم بن سهل الرزاز الواسطي، **تاريخ واسط**، تحقيق كوركيس عوَّاد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٥- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، **التاريخ الكبير**، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

٢٦- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير واليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٧- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر، **السنن الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٢٨- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي، **الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل**، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

٢٩- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٣٠- الحاكم، أبو عبد الله الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق السيد معظم حسين، المكتبة العلمية بالمدينة، ط٢، ١٩٧٧م.

٣١- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ.

٣٢- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي، **السنن**، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، بدون رقم الطبعة، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

٣٣- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الدمشقي، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ.

٣٤- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الدمشقي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، مؤسسة علو، جدة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٣٥- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الدمشقي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة ببيروت، ط أولى، ١٩٦٣م.

٣٦- الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

٣٧- الزحيلي، الدكتور وهبة، **الفقه الإسلامي وأدلته**، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٩٩٦م.

٣٨- سعيد بن منصور بن شعبة أبو عثمان الخراساني، **السنن**، تحقيق د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار العصيمي، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.

٣٩- السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور أبو سعد التميمي، **أدب الإملاء والاستملاء**، تحقيق ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٤٠- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي المالكي، **الموافقات في أصول الفقه**، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

٤١- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، **نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار**، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

٤٢- الضياء المقدسي، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي، **الأحاديث المختارة**، تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ.

٤٣- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، **المعجم الكبير**، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.

٤٤- اابن جرير الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد أبو جعفر، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٤٥- عبد الرزاق بن همام أبو بكر الصنعاني، **المصنف**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٤٦- القرضاوي، الأستاذ الدكتور محمد يوسف، **كيف نتعامل مع السنة**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٩٩١م.

٤٧- مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، **الموطأ** برواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

٤٨- المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل أبو الحسين، **الهداية شرح بداية المبتدئ**، المكتبة الإسلامية، بيروت، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

٤٩- مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، **الجامع المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

٥٠- المناوي، عبد الرؤوف، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ.

٥١- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، **المجتبى من السنن**، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٥٢- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري، **شرح صحيح مسلم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

٥٣- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري، **المجموع شرح المهذب**، تحقيق محمود مطرحي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

الهدي النبوي: وأثره في إصلاح الفرد والمجتمع

✍ د. محمد عادل خان[1]

drmuhammadadil@hotmail.com

إنَّ الرسالة المحمدية والسيرة النبوية – على صاحبها الصلاة والسلام – رسالة كاملة باقية، وسيرة جامعة شاملة، لا ينقص منها شيء يتعلق بصالح البشرية وفائدتها، ولاتنتهي بانتهاء القرون والأجيال، وهي تشمل جميع شؤون حياتها وأمورها، وتحتوي على كافة أحوالها وظروفها، من علاقته بالرب ∃، وصلته بخلقه، وأبناء جنسه، وعيشته مع أهل قرابته وصهره ونسبه.

وإن الأحاديث النبوية التي وصلت إلينا عبر القرون والأجيال بوسائط متينة، وذرائع مختلفة، هي تحمل بين طياتها وعباراتها جميع مايتعلق بهذه الرسالة الكاملة، والسيرة العظيمة، وأصولها وأجزائها. وإن بداية الدعوة النبوية وقيام النبي) بإصلاح الفرد وتكوين المجتمع، وجهوده الجبارة المستخدمة في هذه البغية لجانب عظيم من جوانب سيرته وحياته، فهي النقطة التي تدور عليها سيرته الدعوية وقيامه في مجتمع مكوّن من أفراد كلهم أجمعوا على الصلاح والخير، فعاشوا والقرآن ينطق بمكانتهم وعظمتهم بأنهم: رضي الله عنهم، ورضوا عنه.

[1] الأستاذ المساعد في قسم الدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

وبذلك تَسَنّى لخلق الله في أرضه أن ترى عليها فئةً من البشرية، تعيش في بيئةٍ مطمئنةٍ صالحةٍ – ترعى أوامر الله ونواهيه، وتحترم الإنسانية وحاجاتها ومشكلاتها – على الرغم من قلة الأسباب المتكَفِّلة لصالح الحياة الإنسانية، وتوارد المشاكل الخارجية الجماعية والانفرادية الأخرى التي تعود بين لآخر لأصحاب هذه الدعوة الكريمة، ولا تخلو منها حياة داعٍ في مرحلة من مراحل دعوته، ولا مجتمع دعوي في قرنٍ من قرونه. فقال ∃: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: ٢٩].

والأحاديث الواردة في بيان دعوته وإصلاحه، وقيامه بتكوين بيئة صالحة تدل على أنه قائم على أساس الربط بين العبد والرب، والعلاقة بين الفرد والمجتمع، فالعبد الذي لايعرف ربه ويجهل عظمةَ شأنه؛ حُرِم من الخير والكرامة، والفرد الذي لا يمشي مع المجتمع ولا يُقدِّر له احترامَه لا يأتي بخير ينفع به؛ وإنما هو غايته الإكثار من فائدته، والعكوف على جلب النفع إليه لا إلى غيره، والإنسانية المضطربة ليست بحاجة اليوم إليه، وإن كانت الدنيا ملآن من أمثاله وذويه.

وإننا اليوم والأمة الإسلامية جمعاء نقابل بأزمات مختلفة، ومأساة شديدة، ولكن أكثرها يرجع إلى خلل في حياتنا وفي سلوكنا، فربما تَوخّينا أغراضَنا وعظّمناها؛ حتى كدنا أن ننسى ما يجب علينا رعايته في حياتنا بالنسبة إلى أغراض الآخرين، ومصالحهم، فالمسلم يعتقد نفعَ أخيه نفسَه نفعَه؛ لأنه يراه برؤيته نفسَه، و يظنه منه، كأنه بعض منه!

فها هو نحن – وكل داعٍ إلى صالح البشرية وفائدتها – اليوم بأمس حاجة إلى أن نقف على الأمور الأساسية التي اختارها رسول الله) لأجل الإصلاح والتربية، والتي بها قوام

الحياة الطيبة في الدنيا والفوز والنجاح في الآخرة، وأن نسلكها في سبيل دعوتنا وقيامنا بإصلاح الفرد والمجتمع، وأن نتحرز بشدة من كل مايضادها، ويأتي بنتائج خاسرة ومشاكل مضعفة.

وإن حديثنا عن هدي النبي) في إصلاح الفرد وتربيته، وتكوين المجتمع الإنساني الصالح؛ يتجمع في نقاط ثلاثة كما تلي:

النقطة الأولى: توطيد العلاقة بين الفرد والمجتمع، وآثارها في التربية والإصلاح:

إن الصلة بين الفرد والمجتمع، والعلاقة المتينة بينهما لها مكانة وأهمية كبرى في صلاح الفرد وتكوين المجتمع الإنساني القائم على عبادة الله ورعايته، ورعاية عباده ومصالحهم، وقد جاء في غير واحد من آيات كتاب الله، وأحاديث رسول الله) بيان هذا وتوكيد معناه بأن القيام بتربية الناس، و هدف تزكيتهم لايتوصل إليه إلا بالتودد والرأفة، والوثاق والمعونة بينهم، وكلما زادوا منه زادوا من الأول كثيراً؛ صلاحاً ورشداً، بركةً وسعادةً، طمأنينةً ورفاهيةً.

قال الله ∃: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ [الحجرات: ١٣]، مخبراً بأن الناس أجمعين بينهم صلة وقرابة، يجب عليهم احترامها ورعايتها، على مختلف الشعوب والأقوام، وليس هذا الفرق بين شعوبهم وقبائلهم إلا ليتعارفَ بعضُهم على بعض في النسب، فيزيدهم حباً وعرفاناً، لا للتناكر عن الآخرين واحتقارهم. فالفضيلة والكرامة في التقوى من الله، وليست في دمٍ وعرقٍ دون آخر.

وأكّد ﷻ هذا المعنى في آية أخرى بأنه ليس للإنسان أن يكون مغروراً بحاله وترحاله، ولاله أن يفتخر بحسبه ونسبه، فيحقر أحداً غيره؛ إذ الكل سواء في خلقهم ونشأتهم، وليست له مزية على غيره، وقال: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ جَعَلَكُمۡ أَزۡوَٰجٗاۚ

وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦۚ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٖ وَلَا يُنقَصُ مِنۡ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [فاطر: ١١]، وبيّن ﷻ في هذه الآية: أن الخير لايأتي إلا بطلبه، والشرَّ لا يُدفع إلابالقيام بدفعه، وبهذا يتكوّن المجتمع ويُحافظ عليه، والمؤمنون الذين أقرّوا بوحدانيته وجميع صفاته، ورسالة نبيه) و يؤمنون بالآخرة هم بعضهم إخوة بعض، وبدأت آثار هذه الأخوة الإيمانية تظهر فيهم، فمن عادتهم وخلقهم أنه يأمر بعضهم بعضاً بالخير، ويدله على أبواب السعادة، وينهاه عن منكر يرونه منه؛ مخافة ما يُورِث الشرَّ و الوخيمةَ في الدنيا والآخرة.

فقال الله &: ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ﴾ [التوبة: ٧١]. وقال تعالى: ﴿لَّا خَيۡرَ فِي كَثِيرٖ مِّن نَّجۡوَىٰهُمۡ إِلَّا مَنۡ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوۡ مَعۡرُوفٍ أَوۡ إِصۡلَٰحِۭ بَيۡنَ ٱلنَّاسِۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوۡفَ نُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ١١٤].

ففي هاتين الآيتين أكّد ∃ بأن القيام بالإصلاح وتكوينِ البيئة على الخير والفضيلة واجبهم جميعاً، ولا يبقى مجتمع – نشأ على الخير– على ما كان فيه من الخير السابق حتى يتواصلوا جهودَهم ويجمعوا رأيَهم و فكرَهم لأجل الحِفاظ عليه وجلبِ النفع وأسبابه، ودفع الضرر وطرقِ الشرِّ كلّها.

وهذا هو أساس الخير والسعادة في مجتمع المسلمين، فلا يظنن أحد منهم أنه لا شأن له في ما يفعله أخوه وجاره وقريبه، وأنه لا يقع في أمر غيره، بقولته: أنه يعقل ويفهم بنفسه أموره، وهو حُرٌّ في رأيه وعمله، يَحِقُّ له ما يأتي ويقول أو يفعل. فهذه أصواتُ شرٍّ عند المسلمين لاخير فيها. قال الله ∃: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْۚ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمِۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٧٢﴾ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴿٧٣﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٧٤﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنۢ بَعْدُ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ مَعَكُمْ فَأُوْلَٰٓئِكَ مِنكُمْۚ وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٢ – ٧٥].

وكلما يتوحد أمر المسلمين على الأمر بالمعروف والخير بينهم، والنهي عن المنكر والشر، يتمتعون ببيئة فيها الخير والسعادة، يستفيد بها كل من يأوي إليها، وبذلك يصبح المجتمع الإسلامي مُرَبِّياً كبيراً للجيل، وحارساً عظيماً لِقِيَمِه الخلقية والسلوكية.

وقد أكّد هذا المعنى رسولُ الله) في جُلّ أحاديثه، وعظّم شأنَ المجتمع والقيام بصلاحه، وحَذّر عن كل ما يُورث ضعفَه ويأتي بالشر فيه والضرر.

وأخرجه مسلمٌ عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث قال: أتينا رسولَ الله)، ونحن شَبَبَةٌ متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلةً، وكان رسولُ الله) رحيماً رقيقاً، فظن أنّا قد اشتقنا أهلَنا، فسألَنا عن من تركنا من أهلنا فأخبرناه، فقال: «ارجعوا إلى أهليكم، فأقيموا فيهم، وعلّموهم، ومروهم، فإذا حضرتِ الصلاةُ فليؤذّن لكم أحدكم، ثم ليؤمكم أكبركم»[١].

---

[١] أخرجه القشيري، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، في **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب المساجد، باب: من أحق بالإمامة. ١/٤٦٥.رقم:٦٧٤.

وأخرج البخاري عن جرير بن عبد الله Δ قال: "بايعت رسول الله) على إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم"[1].

وأخرج الإمام مسلم عن تَميمٍ الدَّارِىِّ Δ، أَنَّ النَّبِىَّ) قَالَ: « الدِّينُ النَّصِيحَةُ » قُلْنَا لِمَنْ قَالَ « لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ »[2].

أخرج البخاري عن النعمان بن بشير—: عن النبي) قال: «مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها، و بعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مَرُّوا على مَن فوقهم فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً و لم نُؤذ مَن فوقنا، فإن يتركوهم وما أرادوا، هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً[3]».

وإن العلاقة والمحبة بين المسلمين من أعظم مايُقَوِّي أمرَهم ويُصلح مجتمعَهم، وللوشائج والقربات والصلات أثر بالغ في الإصلاح والإرشاد، قال الله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩].

وأخرج الإمام مسلم: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله): «لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أو لا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم»[4].

---

[1] أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي، في **الجامع الصحيح المسند من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، بشرح "فتح الباري"، كتاب العلم، باب الدين النصيحة...، ١٣٧/١، رقم: ٥٧.

[2] المصدر نفسه. كتاب: الإيمان باب: بيان أن الدين النصيحة ٧٤/١. رقم:٥٥.

[3] المصدر نفسه، كتاب: الشركة، باب: هل يقرع في القسمة؟ والاستفهام فيه، ١٣٢/٥، رقم:٢٤٩٣.

[4] المصدر نفسه، كتاب الإيمان، باب: بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون وأن محبة المؤمنين من الإيمان، وأن إفشاء السلام سبب لحصولها، ١ /٧٤، رقم:٩٣ - ٥٤.

وأخرج أبو يعلى في مسنده: عن أبي المنهال، قال: حدثنا شهر بن حوشب، قال:كان منا رجل – معشر الأشعريين – قد صحب رسول الله) وشهد معه مشاهده الحسنة الجميلة، يقال له: مالك – أو ابن مالك ــ شك عوف – فأتانا يوماً فقال: أتيتكم لأعلّمكم، وأصلّي بكم كما كان رسول الله) يصلي بنا، فدعا بجفنة عظيمة فجعل فيها من الماء، ثم دعا بإناء صغير، فجعل يفرغ في الإناء الصغير على أيدينا، ثم قال: أسبغوا الآن الوضوء! فتوضأ القوم، ثم قام فصلى بنا صلاة تامة وجيزة، فلما انصرف قال: قال لنا رسول الله): «قد علمت أن أقواماً ليسوا بأنبياء، ولا شهداء، يغبطهم الأنبياء والشهداء .بمكانهم من الله». فقال رجل من حجرة القوم ــ أعرابي – قال: وكان يعجبنا إذا شهدنا رسول الله) أن يكون فينا الأعرابي؛ لأنهم يجترئون أن يسألوا رسول الله) ولا نجترئ. فقال: يا رسول الله! سمِّهم لنا؟ قال: فرأينا وجهَ رسول الله) يتهلّل قال: «هم ناس من قبائل شتى يتحابون في الله، والله إن وجوههم لنور، وإنهم لعلى نور ما يخافون إذا خاف الناس، ولا يحزنون إذا حزنوا»[1].

وقد أثنى النبي ﷺ في هذا الحديث قوماً من المسلمين، للتحابب بينهم، والوحدة، والجماعية فيهم، فقد أخرج الإمام البخاري: عن أبي بردة عن أبي موسى قال: قال النبي): «إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو، أو قَلَّ طعامُ عيالهم بالمدينة؛ جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني، وأنا منهم»[2].

وأخرج الإمام مسلم في صحيحه: عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله): «من نَفَّسَ عن مؤمن كربةً من كُرب الدنيا، نَفَّسَ الله عنه كربةً من كُرب يوم القيامة، ومن يَسَّرَ على معسر، يَسَّرَ الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه، ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهَّلَ الله له به طريقاً إلى الجنة، وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله، يتلون كتاب

[1] أخرجه الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي التميمي، في **المسند**، في مسند حديث مالك أو ابن مالك٦، /٥٦. رقم: ٦٨٥٧.
[2] المصدر نفسه، كتاب الشركة، باب:الشركة في الطعام والنهد والعروض،٥ /١٢٩،١٢٨، رقم:٢٤٨٦.

الله، ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفَّتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده، ومن بَطَّأ به عمله، لم يُسرع به نسبه»[١].

ولما كان للموافقة والوحدة أثر بالغ في تكوين الهوية الإسلامية للفرد والمجتمع معاً، أمر سبحانه وتعالى بالاعتصام والاتفاق بين المسلمين، والمؤاخاة بينهم، وأكّد عليهم أن يكونوا معاً في حياتهم، وأن يسمح بعضهم لبعض فيما شجر بينهم، قال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

ولو وقعت الفتنة بينهم، وأفضى بهم الأمر والتنازع حتى القتال، فالكل مأمورون بأن يُدافعوا الفتنةَ ويُطفئوا نيرانَها،فيقومون في وجه الخلاف بالإصلاح بين الفئتين، وثمة لو تبغي إحداهما على الأخرى بعد أن تصالحوا، فعليهم أن يخضعوها ولوبمدافعة قوتها والوقوع عليها؛لأن وحدة كلمة المسلمين أمرٌ ليس فوقه شيء، وقلّما تساويها بُغية أومصلحةٌ أخرى.

قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ٩ – ١٠].

---

[١] المصدر نفسه، كتاب الذكر والدعاء، والتوبة والاستغفار، باب: فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر. ٢٠٧٤/٤، رقم: ٣٨ – ٢٦٩٩.

وأخرج الإمام البخاري عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه: ذكر أن النبي) قعد على بعيره وأمسك إنسان بخطامه – أو بزمامه — قال: «أي يوم هذا؟» فسكتنا حتى ظننا أنه سيسَمِّيه سوى اسمه، قال: «أليس يوم النحر؟»، قلنا: بلى، قال: «فأي شهر هذا؟»، فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، فقال: «أليس بذي الحجة؟»، قلنا: بلى، قال: «فإن دماءكم، وأموالكم، وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا؛ ليبلغ الشاهدُ الغائبَ؛ فإن الشاهد عسى أن يُبلّغَ من هو أوعى له منه»[1].

وأخرج الإمام أبوداود في سننه: عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ): «الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ: يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ، وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، يَرُدُّ مُشِدُّهُمْ عَلَى مُضْعِفِهِمْ، وَمُتَسَرِّعُهُمْ عَلَى قَاعِدِهِمْ، لاَ يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلاَ ذُو عَهْدٍ فِى عَهْدِهِ »[2].

وأخرج الإمام البخاري ومسلم في صحيحيهما: عن أبي هريرة Δ، عن رسول الله) قال: «كل سُلامى من الناس عليه صدقة، كلّ يوم تطلع فيه الشمس، قال: يعدل بين الإثنين صدقة، ويعين الرجلَ على دابته فيحمله عليها، أو يرفع له عليها متاعه، صدقة. قال: والكلمة الطيبة صدقة، وكل خطوة يخطوها إلى الصلاة صدقة، ويميط الأذى عن الطريق صدقة[3] ».

وأخرج الإمام أبو يعلى في مسنده: عن أنس بن مالك Δ أن النبي) قال: «ما من عبد مسلم أتى أخاً له يزوره في اللّه، إلا ناداه منادٍ من السماء: أن طبتَ وطابتْ لك الجنة، وإلا قال اللّه– تعالى– في ملكوت عرشه: عبدي زار فيَّ، وعليّ قِراه، و لم أرض له بقرى دون الجنة»[4].

---

[1] المصدر نفسه، كتاب العلم، باب: قول النبي): رب مبَلَّغ أوعى من سامع، ١/ ١٥٧، رقم: ٦٧.

[2] أخرجه أبوداود، أبوداود سليمان بن الأشعث السجستاني، **كتاب السنن**، كتاب الجهاد، باب: في السرية ترد على أهل العسكر، ٣/٣٣٢، رقم:٢٧٥١.

[3] في صحيح البخاري بشرح فتح الباري، كتاب الجهاد، باب: من أخذ بالركاب ونحوه، ٦/١٣٢، رقم:٢٩٨٩، وفي صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب: بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، ٢/٦٩٩، رقم: ١٠٠٩.

[4] المصدر نفسه، مسند ميمون بن سياه عن أنس، ٣/٤٠٨، رقم:٤١٢٦.

ولما كان القيام بإصلاح البيئة والمجتمع أمراً عظيماً عند الله ﷻ كان التسوّل لتخريبه وإفسادِه كذلك أمراً شديدا العقوبة في الدنيا والآخرة. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَـٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩]، وأوصى ﷻ المسلمين أن لايصغوا إلى ما ينقله المنافقون إليهم من الاتهام والوقيعة في بعضهم؛ بل يُحسنون الظنَّ في إخوتهم المؤمنين فعساهم ـــ المنافقين ـــ يريدون النيل منهم بالإفساد بينهم. وقال: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا۟ هَـٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾[النور: ١٢].

هذه آيات من كتاب الله العزيز، وأحاديث رسول الله) توضح ما عليه أساس الوحدة الإسلامية، بأنها لا تتم إلا نتيجةً عن الاحترام، والتقدير، و لم تقم ولن تقوم إلا بالقِيم الخلقية، والنفسية؛ فالبيئة التي لا احترام فيها ولا تقدير، بل يسمح فيها للوقوع في عرض المسلمين، والنيل منهم بيئة قائمة على الهيار،لا ثبات لها.

ولايرضى الله لعباده، ولارسولُه لأمته أن يعيشوا عيشة كهذه، فيشهدون الأحوال الخلقية تنهار يوماً فيوماً، وهم مطمئنون على أنفسهم! بل السيل يغلبهم يوماً، فيسيل بهم معاً جميعاً، لو لم يقوموا بواجبهم تجاه تكوين المجتمع وإصلاحه، والحفاظ عليه من أيّ ضعف والهيار.

النقطة الثانية: أهمية المجتمع في حياة الفرد المسلم، وآثاره في تربيته وتكوين شخصيته:

إن من البدهيّ أن الإنسان خُلق مدنيّ الطبيعة، يعيش مع أبناء جنسه وبين ظهرانيهم، ولايستطيع أن يخرج منهم إلى الأبد، كذلك بيّن الله ∃ معالمَ طريق حياة المسلم، وهي لاتتم إلا بقيامه بين مجتمع المسلمين، ومصاحبته معهم، يقضي حياته بينهم، ويؤدي ماعليه من واجباة نحو البيئة والمجتمع من الإحسان والخدمة والإنفاق، والصبر على مايصيبه أثناء ذلك.

وكذلك يقوم المسلم بالمساعدة مع إخوانهم في مصالحهم وأمورهم، ولايدعهم إلا لحاجة وعن استئذان، فيرجع إليهم على الفور من حاجته، وأن لايخالفهم فيما أجمعوا عليه من الأمر.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُواْ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمُ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٦٢].

وقال الله ∃: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿٣٦﴾ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ٣٦ – ٣٧].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وأخرج الإمام مسلم في صحيحه: عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ Δ، أَنَّ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ لِى قَرَابَةً أَصِلُهُمْ وَيَقْطَعُونِي، وَأُحْسِنُ إِلَيْهِمْ وَيُسِيئُونَ إِلَيَّ، وَأَحْلُمُ عَنْهُمْ وَيَجْهَلُونَ عَليَّ. فَقَالَ: «لَئِنْ كُنْتَ كَمَا قُلْتَ، فَكَأَنَّمَا تُسِفُّهُمُ الْمَلَّ، وَلاَ يَزَالُ مَعَكَ مِنَ اللَّهِ ظَهِيرٌ عَلَيْهِمْ مَا دُمْتَ عَلَى ذَلِكَ»[1].

وأخرج الأئمة الستة في كتبهم، واللفظ لمسلم، عن أبي هريرة Δ، قال: قال رسول الله): «صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته، وصلاته في سوقه، بضعاً

[1] المصدر نفسه، كتاب: البر والصلة، باب: صلة الرحم، ٤/ ١٩٨٢، رقم: ٢٥٥٨.

وعشرين درجةً، وذلك أن أحدهم إذا توضأ فأحسن الوضوء، ثم أتى المسجد، لا ينهزه إلا الصلاة، لا يريد إلا الصلاة، فلم يخط خطوة إلا رفع له بها درجة، وحط عنه بها خطيئة، حتى يدخل المسجد، فإذا دخل المسجد كان في الصلاة ما كانت الصلاة هي تحبسه، والملائكة يصلون على أحدكم ما دام في مجلسه الذي صلى فيه، يقولون: اللهم ارحمه! اللهم اغفر له! اللهم تب عليه! ما لم يؤذ فيه، ما لم يحدث فيه»[١].

وأثنى) على كل من يأتي بما يُقَوِّي أمرَ الجماعة، ويُفضي إلى تشييد كلمة المسلمين والتحابب بينهم. فأخرج الإمام الترمذي: عن سعيد الطائي أبي البختري، أنه قال: حدثني كبشة الأنماري: أنه سمع رسول الله) يقول: «ثلاثة أقسم عليهن وأحدثكم حديثاً فاحفظوه»، قال: «ما نقص مال عبد من صدقة، ولا ظُلم عبد مظلمةً، فصبر عليها، إلا زاده الله عزاً، ولا فتح عبد بابَ مسألة، إلا فتح الله عليه باب فقر، أو كلمة نحوها. وأحدثكم حديثاً فاحفظوه»، قال: «إنما الدنيا لأربعة نفر: عبد رزقه الله مالاً وعلماً، فهو يتقي فيه ربَّه، ويصل فيه رَحِمَه، ويعلم لله فيه حقاً، فهذا بأفضل المنازل، وعبدٍ رزقه الله علماً، و لم يرزقه مالاً فهو صادق النية يقول: لو أن لي مالاً لعملت بعمل فلان، فهو بنيته فأجرهما سواء، وعبدٍ رزقه الله مالاً و لم يرزقه علماً، فهو يَخبط في ماله بغير علمٍ لا يتقي فيه ربَّه ولا يصل فيه رَحِمَه، ولا يعلم لله فيه حقاً، فهذا بأخبث المنازل، وعبدٍ لم يرزقه الله مالاً ولا علماً فهو يقول: لو أن لي مالاً لعملت فيه بعمل فلان، فهو بنيته فوِزرهما سواء». قال أبو عيسى: "هذا حديث حسن صحيح"[٢].

وكان رسول الله) حريصاً على مواقع الاجتماع بين المسلمين ويهتم بها من صلاة الجماعة، والعيدين، والحج؛ حتى أمر النساء في زمانه ــ حين الأمن من الفتن ــ وهن مأمورات بلزوم البيوت، أن يشهدن الخيرَ والجمعَ. فأخرج الإمام مسلم في صحيحه عن أم

---

[١] المصدر نفسه، كتاب المساجد، باب:فضل صلاة الجماعة،١ /٤٥٩، رقم: ٦٤٩.

[٢] أخرجه الترمذي، أبوعيسى محمد بن عيسى بن سورة، في **الجامع المختصر من السنن عن رسول الله)، ومعرفة الصحيح والمعلول، وما عليه العمل**. تحقيق: بشار عواد معروف، كتاب الزهد، باب:ماجاء: مثل الدنيا مثل أربعة نفر. ١٥٣/٤، رقم:٢٣٢٥.

عطية: قالت: أمرنا رسول الله) أن نُخرجهن في الفطر والأضحى، العواتق والحُيّض، وذوات الخدور؛ فأما الحُيض فيعتزلن الصلاة، ويشهدن الخيرَ ودعوةَ المسلمين. قلت: يا رسولَ الله! إحدانا لا يكون لها جلباب، قال: «لِتُلبسها أختها من جلبابها»[١].

وقد نهى) عن التفريق بين المسلمين بكل شدة، قلّما يُشهد مثلها. فأخرج الإمام مسلم في صحيحه، عن زيادبن عِلاقة، قال:سَمِعْتُ عَرْفَجَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ) يَقُولُ: «إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الأُمَّةِ، وَهْيَ جَمِيعٌ فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَائِنًا مَنْ كَانَ »[٢]. وفي رواية أخرى له: قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ) يَقُولُ: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ »[٣].

وأخرج الإمام الترمذي: عن ابن عمر، قال: خطبنا عمر Δ بالجابية فقال: يا أيها الناس! إني قمت فيكم كمقام رسول الله) فينا فقال: "أوصيكم بأصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. ثم يفشوا الكذِب؛ حتى يحلف الرجل ولا يُستحلف، ويشهد الشاهد ولايُستشهد، ألا لايخلُوَنَّ رجلٌ بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان، عليكم بالجماعة وإيّاكم والفرقةَ؛ فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الإثنين أبعد. من أراد بُحبُوحةَ الجنة، فليلزمِ الجماعةَ، من سرّته حسنتُه، وساءته سيئتُه فذلك المؤمن"[٤].

النقطة الثالثة: مكانة الفرد المسلم في المجتمع الإسلامي، وأثره في تكوينه والحفاظ عليه، واهتمام العناية بشؤونه و تعظيم أموره:

وقد بَيَّنَ الله ∃ بأن المسلمين جميعاً مأمورون بأن يقوموا بصالح أخٍ لهم، وإرشاده وتربيته، وأن يحبوه، ولايُوَهِّنوا أمرَه، وقال: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ

---

[١] المصدر نفسه،كتاب صلاة العيدين،باب:ذكرإباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى.٢/٦٠٦، رقم: ٨٩٠.

[٢] المصدر نفسه،كتاب: الإمارة،باب:حكم من فرق أمر المسلمين،٣/١٤٧٩،رقم:١٨٥٢.

[٣] المصدر نفسه،كتاب: الإمارة،باب:حكم من فرق أمر المسلمين،٣/١٤٨٠،رقم:١٨٥٣.

[٤] المصدر نفسه،كتاب:أبواب الفتن، باب:ماجاء في لزوم الجماعة، ٤/٣٨،رقم: ٢١٦٥.

وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ) [الحجرات: ١٠]، وقال تعالى: (وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا) [النساء: ٩٣]. فنهى ∃ في هاتين الآيتين عن كل ما يُسبِّب التحقيرَ ويُثير البغضَ والشحناء بين المسلمين، فقال تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٌ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرًا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرًا مِّنۡهُنَّۖ وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِۚ وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ) [الحجرات: ١١].

وكذلك عَظَّم رسول الله) شأنَ المسلم والاعتناءَ بشؤونه، وأمرَ إخوتَه المسلمين أن يَكُفُّوا عنه، ويهتموا بأموره، فقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة Δ قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ): «لاَ تَحَاسَدُوا، وَلاَ تَنَاجَشُوا، وَلاَ تَبَاغَضُوا، وَلاَ تَدَابَرُوا، وَلاَ يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا. الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لاَ يَظْلِمُهُ، وَلاَ يَخْذُلُهُ، وَلاَ يَحْقِرُهُ. التَّقْوَى هَا هُنَا ». وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ «بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ،كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ »[١].

وأخرج أيضاً عن أبي هريرة Δ: عن النبي): أن رجلاً زار أخاً له في قرية أخرى، فأرصد الله له على مدرجته ملكاً، فلما أتى عليه قال: أين تريد ؟ قال أريد أخاً لي في هذه القرية، قال: هل لك عليه من نعمة تربها ؟ قال: لا غير أني أحببته في الله &، قال: فإني رسول الله إليك، بأن الله قد أحبك كما أحببتَه فيه[٢].

وأخرج أيضاً عن إسحاق بن أبي طلحة، حدثني أنس بن مالك (وهو عم إسحاق) قال: "بينما نحن في المسجد مع رسول الله) إذ جاء أعرابي، فقام يبول في المسجد، فقال أصحاب رسول الله): "مه مه"، قال: قال رسول الله): «لا تزرموه دعوه»، فتركوه

[١] المصدر نفسه، كتاب: البر والصلة، باب: تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره، ٤ /١٩٨٦، رقم:٢٥٦٤.
[٢] المصدر نفسه، كتاب: البر والصلة، باب: في فضل الحب لله، ٤ /١٩٨٨. رقم: ٢٥٦٧.

حتى بال. ثم إن رسول الله) دعاه، فقال له: «إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول، ولا القذر؛ إنما هي لذكر الله &، والصلاة، وقراءة القرآن» أو كما قال رسول الله). قال: فأمر رجلاً من القوم، فجاء بدلو من ماء، فشنَّه عليه [١].

فكان هذا مَوقِفُ رسولِ الله) من أعرابيٍ بالَ في مسجده رعايةً لأمره، وحاجته، وعَلّم الصحابةَ كذلك ماينبغي لهم أن يفعلوه في مثل هذه المواقف.

وأخرج عن أبي بردة عن أبي موسى ﷺ قال: قال رسول الله): «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدّ بعضه بعضاً» [٢].

وأخرج كذلك عن النعمان بن بشير ﷺ قال: قال رسول الله): «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» [٣].

وأورد الهيثمي في "مجمع الزوائد":عن ابن عباس— قال: "خطب رسول الله) خطبة أسمع العواتق في خدورهن، فقال: «يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبَه، لاتؤذوا المؤمنين، ولا تتبعوا عوراتهم؛ فإنه من يتبع عورة أخيه المسلم، هتك الله ستره، ومن يتبع عورته يفضحه، ولو في جوف بيته». رواه الطبراني ورجاله ثقات [٤].

أخرج أبوداود في سننه: عن أبي خراش السُلمي: أنه سمع رسول الله) يقول: «من هجر أخاه سنة فهوكسفك دمه» [٥].

---

[١] المصدر نفسه، كتاب: الطهارة، باب: وجوب غسل البول، ١ /٢٣٧. رقم: ٢٨٥.

[٢] المصدر نفسه، كتاب: البر والصلة، باب: تراحم المؤمنين وتعاطفهم، ٤/١٩٩٩. رقم: ٢٥٨٥.

[٣] المصدر نفسه، كتاب: البر والصلة، باب: تراحم المؤمنين، ٤/١٩٩٩— ٢٠٠٠، رقم: ٢٥٨٦.

[٤] أورده الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، في **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، كتاب: الأدب، باب: ماجاء في الغيبة والنميمة، ٨/١٧٧، رقم: ١٣١٤٢.

[٥] المصدر نفسه، كتاب: الأدب، باب: في من يهجر أخاه المسلم،٥ /٣١٩، رقم:٤٨٧٩.

أخرج الإمام مسلم في صحيحه: عَنْ أَبِى وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ): «إِذَا كُنْتُمْ ثَلاَثَةً فَلاَ يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الآخَرِ حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُحْزِنَهُ»[1].

وأخرج الإمام البخاري في صحيحه: عن أبي هريرة ﷺ قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ) يَقُولُ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ رَدُّ السَّلاَمِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ».[2].

وأخرج الإمام مسلم:عَنْ صَفْوَانَ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ - وَكَانَتْ تَحْتَهُ الدَّرْدَاءُ، قَالَ: قَدِمْتُ الشَّامَ فَأَتَيْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ فِى مَنْزِلِهِ، فَلَمْ أَجِدْهُ، ووَجَدْتُ أُمَّ الدَّرْدَاءِ، فَقَالَتْ: أَتُرِيدُ الْحَجَّ الْعَامَ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَتْ: فَادْعُ اللَّهَ لَنَا بِخَيْرٍ؛ فَإِنَّ النَّبِىَّ) كَانَ يَقُولُ: «دَعْوَةُ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ لأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مُسْتَجَابَةٌ، عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكٌ مُوَكَّلٌ،كُلَّمَا دَعَا لأَخِيهِ بِخَيْرٍ، قَالَ الْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِهِ: آمِينَ وَلَكَ بِمِثْلٍ »[3].

وقد عَظَّم الله ∃ شأنَ من يقوم بفكّ الأسارى الذين في أيدي الكافرين والظالمين، وبعتق الرقبة، والإطعام في يوم المشكلة والجوع، والإحسان باليتيم والفقير المدفوع من الأبواب، والمطروح في الطرقات، فهذه أعمال عظيمة، وها هي خصائل يحبها الله ورسوله أن يتحلَّى بها مجتمعُ المسلمين، فهُمُوْا جديرون به قبل كل أحد، وهُمُوْا مأمورون به.

قال الله ∃: ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ۝١١ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ ۝١٢ فَكُّ رَقَبَةٍ ۝١٣ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝١٤ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ ۝١٥ أَوۡ مِسۡكِينٗا ذَا مَتۡرَبَةٖ﴾ [البلد: ١١ – ١٦].

[1] المصدر نفسه، كتاب: السلام، باب: تحريم مناجاة الإثنين دون الثالث، ١٧١٨/٤، رقم: ٢١٨٤.

[2] المصدر نفسه، كتاب: الجنائز، باب: الأمر باتباع الجنائز، ١١٢/٣، رقم: ١٢٤٠.

[3] المصدر نفسه، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: فضل الدعاء للمسلمين بظهر الغيب، باب،٢٠٩٤/٤، رقم: ٢٧٣٣.

وعن أبي هُرَيرة Δ "قال النبي ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا اسْتَنْقَذَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ» [1].

وعن شُرَحْبِيلَ بْنِ السِّمْطِ ، قَالَ : قُلْتُ لِكَعْبٍ: يَا كَعْبَ بْنَ مُرَّةَ! ، حَدِّثْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاحْذَرْ ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا ، كَانَ فِكَاكَهُ مِنَ النَّارِ يُجْزِئُ بِكُلِّ عَظْمٍ مِنْهُ عَظْمٍ مِنْهُ ، وَمَنْ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ ، كَانَتَا فِكَاكَهُ مِنَ النَّارِ يُجْزِئُ بِكُلِّ عَظْمَيْنِ مِنْهُمَا عَظْمٌ مِنْهُ» [2].

وهذا واجب المسلمين كُلّهم أن يقوموا بفَكِّ الأسير، ويخلّصوه من أيدى الظَلَمة والكفرة، فالمسلم أخو المسلم، يُنفق عليه كما يُنفق على نفسه، ويشفق عليه كما يشفق على نفسه. وإذا كان لا يحب أن يصبح مقهوراً، مذلولاً، مهجوراً بين الأيدي الغاشمة الخينة الظلمة، فلن يرضى لأخيه أن يُعاني مثل هذه الشدائد والمحن.

فقد أخرج الإمام مسلم عن سالم أبيه: أن رسول الله) قال: «المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يُسلّمه. من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فَرَّجَ عن مسلم كربةً؛ فَرَّجَ الله عنه بها كربةً من كُرب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً؛ ستره الله يوم القيامة» [3].

وأخرج الإمام أحمد في مسنده عَنْ مَسْلَمَةَ بْنِ مُخَلَّدٍ أَنَّ النَّبِيَّ) قَالَ: « مَنْ سَتَرَ مُسْلِماً فِى الدُّنْيَا؛ سَتَرَهُ اللَّهُ ﷻ فِى الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَمَنْ نَجَّى مَكْرُوباً؛ فَكَّ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كَانَ فِى حَاجَةِ أَخِيهِ؛ كَانَ اللَّهُ ﷻ فِى حَاجَتِهِ » [4].

---

[1] أخرجه البخاري في الصحيح، في كتاب الحج، باب المحصر وجزاء الصيد، برقم: (٢٣٤٦).

[2] أخرجه ابن ماجه في السنن، في أبواب العتق، باب العتق، برقم: (٢٥٢٢).

[3] صحيح مسلم، كتاب: البر والصلة، باب: تحريم الظلم، ٤/١٩٩٦، رقم:٢٥٨٠.

[4] أخرجه أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنيل الشيباني، في **المسند**، تحقيق: أبو المعاطي،أحمد عبد الرزاق عيد، مسند مسلمة بن مخلد، ٥/٧٨٥، رقم:١٧٠٨٤.

فعلَّم رسول الله) أمته بأن تُعظِّم شأنَ أحدٍ منهم، وتُوقره، وتُقدِّر له، فهو أخوهم، وله حق واجب عليهم، فكلما يقومون به يقومون عن واجب عليهم من غير منة وإحسان، وهذا يُورث المحبةَ بين قلوب المسلمين، والوحدةَ فيهم، ويُفضي إلى الطاعات والخيرات، وينهى بالفعل عن المعاصي والمنكرات.

وبهذا يتم تكوين مجتمع إسلاميّ اجتمعوا على مرضات الله وبركاته، تنْزل عليهم الرحمة والسكينة، والطمأنينة في قلوبهم في الدنيا، ولهم البشرى في الآخرة بالفوز بدرجات النعيم، وذلك هو الفوز العظيم.

مصادر ومراجع البحث:

١. **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه:** للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم البخاري، بشرح فتح الباري للحافظ ابن حجر، ترقيم: الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، مراجعة: الشيخ عبد العزيز بن عبدالله بن باز، ط: دارالفكر، بيروت، دون تاريخ النشر.

٢. **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله):** للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، تحقيق: الأستاذ محمد فؤاد عبدا لباقي، ط: تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ النشر.

٣. **كتاب السنن:** للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِجستاني، تحقيق: الشيخ محمد عوامة،ط: مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

٤. **الجامع المختصر من السنن عن رسول الله)، ومعرفة الصحيح والمعلول، وماعليه العمل:** للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ط: دارالغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨ م.

٥. **المسند:** للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري، أحمد عبد الرزاق عيد، ط: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٦. **المسند:** للإمام أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٧. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:** للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، ط: دارالفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
٨. **تفسير القرآن العظيم:** للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، ط: دارالفكر، بيروت، الطبعة الأولى، دون تاريخ النشر.



السُّنّة النبوية
أهميتها وواجِبُ المسلمين نحوها

✍ سيد عبد الماجد الغوري[1]

samghouri@gmail.com

يحتوي هذا البحث على ثلاثة مباحث، أولها في تعريف السنة النبوية لغةً واصطلاحاً، وتعريفها المتنوع عند العلماء وسبب اختلافهم فيه. والثاني في إبراز أهمية السنة كمصدر ثان، والثالث في الواجبات التي ينبغي أن يقوم بها المسلمون تجاه السنة النبوية للحفاظ عليها والدفاع عنها والالتزام بها.

المبحث الأول: السُّنَّة في اللغة والاصطلاح:

أولاً: في اللغة:

تُطلَق "السُّنَّة" في اللغة على عِدَّة معانٍ، منها:

١ – ما يَدُلُّ على الصقالة الْمُلامَسة، ومن ذلك إطلاقُها على الوجه أو دائرته، أو صورته، فالمسنون: هو المصقول، ورجلٌ مسنونُ الوجه، أي: حَسَنُه سَهْلُه.

---

[1] الباحث الزميل في معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)، والمحاضر في قسم الكتاب والسنة في الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا).

٢- وتَرِدُ "السُّنَّة" بمعنى: العناية بالشيء ورعايته، يقال: فلانٌ سَنَّ الإبلَ يَسُنُّها سَنّاً، إذا رعاها فأسمنها، وأحسن رعايتَها.

٣- وكذلك تأتي "السُّنَّة" بمعنى: البيان، ويقال: "سُنَّة الله": أي: أحكامه وأمره ونهيه، و"سَنَّها اللهُ للناس": أي: بَيَّنها، و"سَنَّ اللهُ سُنَّةً"، أي: بَيَّن طريقاً قويماً، كما في قوله تعالى: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۚ ﴾ [الأحزاب: ٣٨].

٤- وكذلك أيضاً تأتي "السُّنَّة" بمعنى: السِّيْرة المستمرّة، والطريقة، وقد استعملها العرب منذ عهد الجاهلية قبل مَبْعَث النبيِّ ﷺ بمعنى "الطريقة" حسنةٌ كانت أو قبيحة[١].

وقد وَرَد لفظُ "السنة" في القرآن الكريم بمعنى "الطريقة" و"الشريعة" في أكثر من موضع، منها قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ [النساء:٢٦].

كما وَرَد لفظُ "السنة" في كلام الرسول ﷺ أيضاً بمعنى: "الطريقة" في مواضع كثيرة، منها ما رواه الإمامُ مسلمٌ في حديثه الطويل عن جرير بن عبد الله البَجَلِيّ ﷺ عن رسول الله ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلاَمِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُوْرِهِمْ شَيْءٌ، ومَنْ سَنَّ فِي الإِسْلاَمِ سُنَّةً سَيِّئَةً كانَ عَلَيْهِ وِزْرُها وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بها مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ»[٢].

وكلُّ مَن ابتدأ أمراً عَمِلَ به قومٌ بعده؛ قيل: هو الَّذي سَنَّه.

---

[١] ابن منظور أبو الفضل، محمد بن منظور بن مكرم الإفريقي المصري، **لسان العرب**، انظر: مادة "سنن"، ج٦، ص٣٩٩.

[٢] مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوي، **المسند المختصر من السنن بنقل العدل عن رسول الله** ﷺ، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة، رقم١٠١٧. وكتاب العلم، باب من سن سنة حسنة أو سيئة، برقم: (٢٠٥٩).

ويقال في أدلة الشَّرع: الكتاب والسنة، أي: القرآن والحديث [1].

ثانياً: في الاصطلاح:

لـ "السُّنّة" عند علماء الشريعة الإسلامية تعريفاتٌ مختلفةٌ بحسب اختلاف الأغراض التي اتَّجهوا إليها في أبحاثهم، فتعريفُها عند علماء الحديث غير ذلك الذي عند الأصوليِّين أو الفقهاء، لكنهم وإن اختلفوا اصطلاحاً فمناها ومغزاها واحدٌ، وكما قيل لا مُشَاحَّةَ في الاصطلاح، وإليك هذه التعريفات:

١- تعريف السُّنّة عند علماء الحديث:

فهم يعرِّفون "السنة" بأنها: ما أُضيف إلى النبيِّ ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو وصف، أو سيرة[2]. وهي كذلك تشمل ما أُضيف إلى الصحابي أو التابعي[3]، ويشمل الوصفُ صفاتِهِ ﷺ الخِلْقية والخُلُقية، كما تشمل السِّيرةُ حياتَه ﷺ قبل البعثة وبعدها[4].

٢- تعريف السُّنّة عند علماء الأصول:

"السنة" عندهم: ما ثَبت عن النبيِّ ﷺ من قول أو فعل أو تقرير مما يَصلُح أن يكون دليلاً لحُكمٍ شرعيٍّ[5]. يعني: هم يعرِّفونها كدليلٍ شرعيٍّ من أدلة الفقه مقابل "الكتاب" و"الإجماع" و"القياس" [1].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة "سنن" ج٦، ص٣٩٩. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، مادة "سنن" ص١٢٠٧. والزبيدي، أبو الفيض، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق، الشهير بالمرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، انظر مادة "سنن". وانظر للتوسع: محمد سعيد منصور، **منْزلة السنة من الكتاب وأثرها في الفروع الفقهية**، ص٧٥.

[2] انظر: القاسمي، محمد جمال الدين، **كتاب قواعد التحديث**، ص٥٥. و مصطفى السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، ص ٤٧. أبوغدة، عبد الفتاح بن محمد بن البشير الحلبي، **السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي**، ص٧و٨.

[3] عتر، نورالدين، منهج النقد في علوم الحديث، ص٢٨.

[4] بقاعي، على نايف، **الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي**، ص٣٢.

[5] انظر: مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص٤٧ و٤٨.

٣- تعريف السُّنّة عند الفقهاء:

وهم يَذكُرون "السُّنّة" مقابل "الفرض"، ويُطلِقونها أيضاً على ما يُثاب فاعِلُه ولا يُعاقَب تارِكُه"[2].

كما أنَّ "السنة" عندهم تنقسم إلى قسمين: أولهما: "سُنّة هُدَى"، والآخر: "سُنّة زوائد". فما فعله النبيُّ ﷺ على سبيل العبادة يُسَمَّى: "سنة الهدى"، كصلاة الضُّحى، وصلاة الرَّكعتين قبل الفجر. وما فعله ﷺ على سبيل العادة فهو يُسَمَّى: "سنة الزوائد"، كطريقة النبيِّ ﷺ في قيامه وقعوده ومشيه ولباسه وأكله[3].

سبب الاختلاف في تعريف السنة عند العلماء:

وما سبق في تعريفات "السنة" عند هؤلاء العلماء، يتقارَبُ بعضُها ببعض، ويتفق كلٌّ منها في أنَّ "السنة" في اصطلاحهم هي: أقوالُ النبيِّ ﷺ، وأفعاله، وتقريراته، وصفاته الخِلقية والخُلُقية. فيَدخُل في هذا ما يُذكَر في سيرته ﷺ دون نظرٍ إلى ما قد يَثْبُت به حكمٌ شرعيٌّ، أو ما لا يَثْبُت به حكمٌ، سواء في ذلك ما كان بعد بعثته ﷺ أو قبلها.

أمّا سببُ الاختلاف في تعريف "السنة" بين الأصوليين والفقهاء والمحدِّثين؛ فمَرَدُّ ذلك في الاصطلاح إلى اختلافهم في الأغراض التي يعني بها كلٌّ فئةٍ من أهل العلم؛ **فعلماء الحديث** إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ الإمامَ الهادي الذي أَخْبَرَ عن الله أنه أسوةٌ لنا وقدوةٌ،

---

[1] كذلك تُطلَق "السنة" عندهم على ما اجتهد فيه الصحابةُ ﷺ، كجمع المصحف، وحملِ الناس على القراءة بحرف واحد، وتدوينِ الدَّواوين، ويقابل ذلك "البدعة"، ومنه قوله ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةُ خُلَفَاءِ الرَّاشِدِيْنَ مِنْ بَعْدِيْ». (انظر: الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، **الموافقات**، (٦/٤)، والحديث أخرجه أبوداود في السنن، في كتاب السنة، باب لزوم السنة، برقم: (٤٦٠٧).

[2] انظر: نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص٢٨.

[3] بقاعي، علي نايف، الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، ص:٣١، (نقلاً عن مقال"السنة الحديث السيرة" لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المنشور في مجلة "منبر الإسلام"، عدد٣، يوليو١٩٦٤م، ص٣١).

فنقلوا كلَّ ما يتصل به من سيرة وخُلُق وشمائل وأخبار وأقوال وأفعال، سواء أثبت ذلك حُكماً شَرعِيّاً أم لا.

و**علماءُ الأصول** إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ المشرِّعَ الذي يضع القواعدَ للمجتهدين من بعده، ويبيِّن للناس دستورَ الحياةِ، فعنوا بأقواله وأفعاله وتقريراته التي تُثبِت الأحكامَ وتقرِّرها.

و**الفقهاء** إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ الذي لا تَخرُج أفعالُه عن الدِّلالة على حكمٍ شرعيٍّ، فهم يبحثون في السنة عن حكم الشَّرع على أفعال العباد وجوباً أو حرمةً أو إباحةً أو غير ذلك[1].

المبحث الثاني: أهمية السنة النبوية كمصدر ثان للتشريع:

إنَّ السنة النبوية من الأهمية بمكانٍ عظيمٍ، وتَظهَرُ أهميتُها في علاقتها مع كتاب الله ﷻ، فهما صِنْوان مُتلازِمان، لا يمكن أن يفترقا بحالٍ من الأحوال. قال الله ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٤٤]، المرادُ بـ (الذكر) في الآية: (السنة)، والمرادُ بـ (التبيين): التفصيل، يعني: تفصيلُ السُّنّةِ ما أجْمَلَه القرآنُ الكريم، وبيانُها ما أبْهَمَه، وتقييدُها ما أطلَقَه، وتخصيصُها ما عَمَّمَه، وفي ذلك قال الإمام الأوزاعي رحمه الله تعالى: "إنَّ القرآنَ أحوَجُ إلى السُّنّةِ من السُّنّة إلى القرآن"[2]، يريد أنها تقضي عليه وتبيِّن المرادَ منه[3]، وإلى ذلك أشار الإمام أحمد بن حنبل – رحمه الله تعالى – بقوله: "إنَّ السنة تفسِّر الكتابَ وتبيِّنه"[4]، كما يأتي توضيحُ ذلك في الأمثلة التالية:

---

[1] مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص٤٨ و٤٩.

[2] الشوكاني، محمد بن علي بن محمد اليماني، **إرشاد الفحول في علم الأصول**، (١/١٥٦، ١٥٨).

[3] ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي، **جامع بيان العلم وفضله**، (٢/٣٣٢).

[4] طبقات الحنابلة: لابن أبي يعلى، (١/٢٥٢).

وقد فَصَّلَت السُّنَّةُ كثيراً ما أجمله القرآن، مثل (الصَّلاة) التي لم يُذكَر في القرآن إلاَّ بعضُ أجزائها كقوله: ﴿ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ﴾ [الحج: ٧٧]، وقولِه: ﴿طَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [الحج: ٢٦]. فقد ذُكر في القرآنِ القيامُ والركوع والسجود، ولم يُذكَر جلوسُ التشهُّد، وعددُ السَّجدات والرَّكعات، والصَّلوات، وأوقات الصلاة، فجاءت السنةُ ببيان ذلك مفصَّلاً، وبَيَّنَتْ عددَ سجداتِها وركعاتِها وكيفياتِها وصلاتِها وأوقاتِها. وكذلك (الزَّكاة) أيضاً، التي ذَكَرها القرآنُ مُجْمَلاً في الآية: ﴿وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة:٤٣]، ولَمْ يُبَيِّنْ مِقْدَارَها، ولَمْ يُخبر من أيّ الأموال تُؤخَذ، ومَتَى تَجِب، وعلى مَنْ تَجِب، فَبَيَّنَتْ السنةُ كلَّ ما أجمله القرآنُ في تلك الآية.

وقد بيَّنت السنةُ كثيراً مِمَّا أبْهَمَه القرآنُ، كبيانها المراد من: (الخيط الأبيض والأسود) في الآية: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]: سَوَادُ اللَّيْلِ وبَيَاضُ النَّهارِ، ونحو ذلك.

كما أطلق القرآنُ كثيراً من الأحكام دُون تقييدٍ، مثل (الوَصِيَّة) في الآية: ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۚ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾. [النساء:١١]، فقيَّدتْها السنةُ بـ "الثُّلُثِ" [١].

وكذلك خَصَّصَتْ السنةُ ما عمَّمه القرآنُ مثل تحريمَ الميتة في الآية: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٧٣]. فخصَّصت السنةُ بما عَدَا مَيْتَةِ السَّمَكِ والْجَرَادِ، وبما عَدَا الكَبِدِ والطِّحَال، وذلك في حديثٍ رواه عمرُ بن

---

[١] انظر الحديث: البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، **الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، كتاب الوصية، باب: الوصية بالثلث، الرقم: (١٦٢٨). عن سعد بن وقاص ﷺ.

الخطاب ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أُحِلَّتْ لنا مَيْتَتَانِ ودَمَانِ، فأمَّا الْمَيْتَتَانِ فَالْحُوْتُ وَالْجَرَادُ، وأمَّا الدَّمَانِ فَالْكَبِدُ والطِّحَالُ»[١].

وكذلك بيَّنت السنةُ أيضاً كثيراً مِمَّا سَكَت عنه القرآنُ، مثل صلاة السَّفَر، والتي لم يُذكَر في القرآنُ، فبيَّنَتْها السنةُ كما جاء في حديث عَائِشَةَ , أنها قالت: "فُرِضَتِ الصَّلاَةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَأُقِرَّتْ صَلاَةُ السَّفَرِ، وَزِيدَ فِي صَلاَةِ الْحَضَرِ" [٢].

المبحث الثالث: واجبات المسلمين نحو السنة:

لقد تعرَّضت السنة النبوية في القديم لهجمات بعض الفِرَق الإسلامية المنحرفة عن الإسلام، كما تعرَّضت في العصر الحاضر لهجمات بعض المستشرقين المتعصبين من دعاة التبشير والاستعمار، وبعضٍ من أبناء أمتنا الذين تأثَّروا بهم، أو تتلمذوا عليهم.

وقد نبَّأ رسولُ الله ﷺ عن أخطار أولئك، الَّتي تتعرَّض لها سُنَّتُه المطهَّرة في قوله: «يَحْمِلُ هذا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عَدُوْلُهُ، يَنْفَوْنَ عَنْهُ تَحْرِيْفَ الْغَالِيْنَ، وانْتِحَالَ الْمُبْطِلِيْنَ، وَتَأْوِيْلَ الْجَاهِلِيْنَ»[٣].

وفي هذا الحديث أشار ﷺ إلى ما ستتعرَّض لها سُنَّتُه المشرَّفة على أيدي: الغُلاَة، والْمُبطِلِين، والْجُهَّال، بسبب: (تحريفهم) في النُّصوص نتيجةَ تشدُّدِهم فيما يَعتقِدونها من عقائد باطلة، مثل (الْخَوَارِج) الذين غَلَوْا في النَّصوص وحَرَّفُوها، وأوَّلُوْها على غير تأويلها تَبَعاً لأهوائهم.

---

[١] أخرجه ابن ماجه، أبو عبد الله، محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، في **السنن**، في أبواب الأطعمة، باب: الكبد والطحال، برقم: (٣٣١٤).

[٢] أخرجه أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني، في **السنن**، في كتاب صلاة السفر، باب: صلاة المسافر، برقم: (١١٩٨).

[٣] اختلفت آراءُ العلماء في الحُكم على هذا الحديث بين تصحيحه وتضعيفه، وقد قوَّاه لتعدُّد طرقه عددٌ من العلماء، وانظر: "الروض الباسم في الذبِّ عن سنة أبي القاسم" (١/٢١-٢٣).

ومِن أجل (انتحالهم) النُّصُوْصَ إلى غير مصادرها، للاستدلال بها على نشر باطلِهم وترويجِ خُرافاتِهم؛ ليُدخِلوا على السُّنَّة النبوية ما ليس منها، وأن يَلصِقوا بها من الْمُحْدَثات والْمُبتدِعات ما تَأْبَاهُ طبيعتُها، وتَرْفُضُه عقيدةُ الإسلام، وتُنكِره شريعتُه، وتَنْفِرُ منه أصولُه وفروعُه.

ومِن أجل (تأويلهم) للنصوص على غير وجهها؛ إمَّا بسبب جَهْلِهم للدِّين، وقِصَرِ عِلْمِهم في أموره، وقِلَّةِ بصيرتِهم في شريعته، أو بسبب اتِّباعِ الأهواء. وإمَّا تعمُّداً لتأييد أغراضِهم الْمَذْهَبِيَّةِ، أو الْعَقَدِيَّةِ، أو الْعَقَلِيَّةِ، مع عِلمهم في الدين.

وهذه الأخطار التي نبَّأ عنها رسولُ الله ﷺ، قد تعرّضتْ لها سُنَّته المشرَّفة في الماضي، وتصدَّى لها علماء الأمة، فدافعوا عنها وحافظوها، ووقفوا لأعدائها بالمرصاد، وسَدّوا عليهم كلَّ منافذ الدَّسِّ والتحريف، وهتكوا أستارهم بكشف كلِّ ما وضعوه من أباطيل وموضوعات في السُّنّة.

لكن رُغم جهودهم المبذولة المباركة في ذلك؛ ما زالت السُّنَةُ تتعرَّض في هذا العصر لمحاولاتٍ عديدةٍ تَهدِف إلى زعزعة الإيمانِ بها، وخلخلةِ اليقينِ فيها لدى جموع الأمة الإسلامية؛ وذلك تارةً بالإنكار على السنة، ودعوى عدم الحاجة إليها بالاكتفاء بالقرآن، وتارةً بالتشكيك في رواتها، وإثارة الشُّبهات حولهم، وتارةً بوضع الأحاديث المكذوبة على رسول الله ﷺ ثم الترويج لها، وإلى غير ذلك من محاولات كثيرة تهدف إلى مؤامرة واحدة، وهي: إبعاد الناس عن السنة، وإفقاد ثقتهم بها. لكن بالرغم من تلك المحاولات الطائشة في إنكار السنة، والتشكيك في حجيتها؛ لم يزل شعارُ السنةِ عالياً، والدعوةُ إليها قائمةً.

فالسُّنّةُ النبوية أمانةٌ في رقابنا، ولذا فإنَّ حمايتها، والدِّفاعَ عنها، ونشرَها وإحياءها؛ واجبٌ شرعيٌّ علينا جميعاً، ونأثم إن تقاعسنا عنه وتكاسلنا، فعلينا أن لا نكف عن أداء هذا الواجب بقدر ما أُوْتينا لذلك من عُدّة وشَدّة، ومؤهّلات وصلاحيات، ووسائل وذرائع، ولكن لا بُدَّ لنا لكي نقوم بهذا الوجب أحسن قيامٍ، من معرفة القواعد والضوابط

التي تُرشِدنا إلى الطريق الصحيح، وتجنِّبنا الانحرافَ عن جادة الصواب، والتي يُمكِن إجمالُها فيما يلي:

الواجب الأول: اعتقادُ حُجِّيَة السُّنَّة:

أوَّلُ ما يَجِبُ علينا نحو السنة النبوية: أن نعتقد اعتقاداً جازماً بحُجِّيَّتِها باعتبارها المصدرَ الثاني للتشريع بعد كتاب الله &، وحُجِّيتها كحُجِّيَّة القرآن، فكِلاهما وَحْيٌ من عند الله كما قال ﷻ: (وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا) [النساء: ١١٣]، والمرادُ بـ: (الحِكمة) في هذه الآية: السُّنَّة كما ذُكر ذلك عن جماعة بعض العلماء والمفسِّرين[١]، يعني: أنَّ اللهَ ∃ أَوْحَى إلى نَبِيِّه محمَّد ﷺ القرآنَ والسُّنَّةَ، كما أشار إلى ذلك في قوله: (وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ) [النجم: ٣ و٤].

وقد أشار النبيُّ) في أحاديث كثيرة أنه لا غِنىً للمسلمين عن السُّنّة أبداً، فيجب الأخذُ بها، والالتزامُ بما جاءت به من أحكامٍ، وحَذَّرَتْ مِن تنكُّر المتنكِّرين لها، والحيدةِ عن دربها، وقد كَثُرَت الأحاديثُ الدَّالَّة على ذلك، منها:

١- عن أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ: «كُلُّ أُمَّتِيْ يَدْخُلُوْنَ الْجَنَّةَ إلاَّ مَنْ أَبَى»، قالوا: يا رسول الله! مَن يأبَى ؟ قال: «مَنْ أَطَاعَنِي؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي؛ فَقَدْ أَبَى» [٢].

فدلَّ الحديثُ على أنَّ مَن أطاع رسولَ الله ﷺ، وتمسَّك بالكتاب والسُّنَّة؛ دَخَل الجنَّةَ، ومَن اتَّبَع هَوَاه، وزَلَّ عن الصَّواب، وتخلَّى عن الطريق المستقيم؛ دَخَل النَّارَ.

[١] انظر: الشافعي، أبو عبد الله، محمد بن إدريس بن العباس المطلبي القرشي ، **الرسالة**، ص ٧٧.

[٢] أخرجه البخاري في الصحيح، في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الاقتداء برسول الله ﷺ، برقم: (٧٢٨٠).

٢- وعن الْمِقْدَاد بن مَعْدِ يْكَرِب ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: «ألاَ، إنِّي أُوْتِيْتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، ألاَ يُوْشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانَ عَلَى أَرِيْكَتِهِ يَقُوْلُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيْهِ مِنْ حَلاَلٍ فَأَحِلُّوْهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيْهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوْهُ .... »[١].

فهذا الحديثُ يَدُلُّنا دِلالةً صريحةً على إثبات حُجِّيَّة السنة واستقلالِها بالتشريع[٢].

ولأهمية السُّنّة في الإسلام وضروة المسلم إليها؛ فقد قَرنَ الرسولُ ﷺ العملَ بها بالعمل بالكتاب، كما في حديثه: «إنِّي قد تَرَكْتُ فِيْكُمْ أَمْرَيْنِ، لَنْ تَضِلُّوْا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا، كِتَابُ اللهِ، وَسُنَّةُ رَسُوْلِهِ» [٣]، وهذا يعني: أنَّ مَن ترك العملَ بالسُّنّة النبوية فهو على ضلالةٍ تامَّةٍ كما إذا ترك العملَ بالقرآن سواءً بسواءٍ.

وغيرُ ذلك أحاديث كثيرة وردتْ في إثبات حجية السنة، وفيما ذكرناه غُنْيَةٌ وكِفايةٌ، وهي تُورِثنا يقيناً صادقاً بوجوب طاعة النبيِّ ﷺ واتِّباعِ سنتِه.

الواجب الثاني: اتِّباعُ السُّنَة وتمسُّكُها والعَمَلُ بها:

لقد خلق الله ﷻ البشرَ، وأرسل إليهم الأنبياءَ والرُّسُلَ ليعلِّموهم طريقةَ العبادة، ومن ثم أوجب على الأمم اتِّباع رُسُلِه وأنبيائه، ولذلك نرى الأنبياء والرُّسُل يطلبون من الأمم إطاعتهم، قال نوح عليه السلام: ﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ۝١٠٧ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ [الشعراء: ١٠٧، ١٠٨]. وقال هود عليه السلام: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ [الشعراء: ١٢٦]، وقال صالح عليه السلام: ﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ۝١٤٣ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ [الشعراء: ١٤٣، ١٤٤]، وقال شعيب عليه السلام: ﴿إِنِّي لَكُمْ

[١] أخرجه أبو داود في السنن، في أول كتاب السنة، باب في لزوم السنة، برقم: (٤٦٠٤).

[٢] كتحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، وتحريم سائر القرابات من الرضاعة – عدا ما نص عليه القرآن – إلحاقاً لهن بالمحرمات من النسب، وتحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير، وتحليل ميتة البحر، والقضاء باليمين مع الشاهد إلى غير ذلك من الأحكام التي زادتها السنة عن الكتاب. (انظر: أبو شهبة محمد بن محمد، دفاع عن السنة، ص١٣).

[٣] أخرجه الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبدا لله بن محمد بن حمدويه النيسابوري في "**المستدرك على الصحيحين**، في كتاب العلم، برقم: (٣١٩)، عن أبي هريرة ﷺ.

رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٧٨﴾ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ [الشعراء: ١٧٨، ١٧٩]، وقال لوط ﷺ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ [الشعراء: ١٦٢]، وقال عيسى ﷺ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ [الزخرف: ٦٣].

وتُفيدنا هذه الآيات بأنَّ طبيعة الرسالة الاتِّباعُ والإطاعةُ إطاعةً كاملةً للأنبياء والرُّسُل، ولقد أكَّد هذه الحقيقةَ القرآنُ الكريم لنبيِّنا محمد ﷺ مِراراً وتِكراراً، وأشار إلى وُجوب الالتزام بما أَمَره ونَهَى عنه في آياتٍ كثيرة، منها:

قولُ الله ﷻ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧].

ومنها قولُه ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩].

ومنها قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾. [آل عمران: ١٣٢].

ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧١].

كما وردتْ أحاديث كثيرة عن رسول الله) في الحثِّ على الاتِّباع بسنَّتِه والعمل بما جاء فيها، منها:

حديثُه: «تَرَكْتُ فِيْكُمْ شَيْئَيْنِ، لَنْ تَضِلُّوْا بَعْدَهُمَا: كِتَابُ اللهِ وَسُنَّتِي» [1].

وحديثُه: « تَفْتَرِقُ أُمَّتِيْ عَلَى ثَلَاثَ وَّسَبْعِيْنَ مِلَّةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلاَّ مِلَّةً وَاحِدَةً» قالوا: ومَنْ هِيَ يَا رَسُوْلَ اللهِ؟ قال: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي» [2].

ومنها حديثٌ أكَّد فيه ﷺ بأنَّ الالتزام بسُنَّته طريقٌ إلى الْجنَّةِ، حيث قال: «كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُوْنَ الْجَنَّةَ إلاَّ مَنْ أَبَى»، قِيْلَ: وَمَنْ يَأْبَى يا رَسُوْلَ اللهِ؟ قال: «مَنْ أَطاعَنِيْ دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِيْ فَقَدْ أَبَى» [1].

[1] أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، في كتاب العلم، برقم: (٣١٩)، عن أبي هريرة ﷺ.

[2] أخرجه الترمذي عن عبد الله بن عمرو Δ، في أبواب الإيمان، باب ماجاء في افتراق هذه الأمة، برقم: (٢٦٤١).

فهذه الأدِلَّةُ مِن القرآن والسُّنَّةِ تَدُلُّنا دلالةً قاطعةً على وُجوب الالتزام بالسنة النبوية. فيجب علينا أن نتمسَّك بها، ونعمل بما جاء فيها، لأنَّ سعادتَنا الحقيقية في الدُّنيا والآخرة في التَّمَسُّك بما في كتاب الله تعالى، والالتزام بما في سُنَّةِ رسوله ﷺ[2]،

أما مَن خالَفَ سُنَّةَ الرَّسول ﷺ أو أنكرها؛ فقد حَذَّرَ القرآنُ من سُوء عاقبتِه في أكثر مِن موضعٍ، منه قول اللهِ تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. [النور: ٦٣]. كما أخبر ∃ بأنه قد أعدَّ لِمَن أعْرَضَ عن رسول الله ﷺ، وخالفه عذاباً أليماً، حيث قال: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان:٢٧]، وقال ﷻ: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠﴾. [الأحزاب:٦٦].

فبيَّنتْ هذه الآياتُ: أنَّ سبب عذاب هؤلاء: مخالفتُهم لله تعالى، وعصيانُهم لرسوله ﷺ. فينبغي أن يكون المؤمنُ مُسارِعاً للعَمَل بما في كتاب الله وسنةِ رسولِه ﷺ، وأنْ يَجعَل متابعتهما دأبَه في حياته الدُّنيا حتى يفوز بالنعيم الأبدي ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝٨٨ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء:٨٩].

---

[1] أخرجه البخاري في الصحيح، في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الاقتداء برسول الله ﷺ، برقم: (٧٢٨٠)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

[2] ويَلحَق بها ما سَنَّه الخلفاءُ الرَّاشِدون لقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «فإنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلاَفاً كَثِيْراً، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِيْنَ الْمَهْدِيِّيْنَ، تَمَسَّكُوْا بِهَا، وعَضَّوْا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُوْرِ؛ فَإِنَّ كُلَّ بِدعَةٍ، وكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ »، (أخرجه أبو داود في السنن، في كتاب السنة، باب في لزوم السن، برقم: ٤٦٠٧، عن العرباض بن سارية رضي الله عنه).

الواجب الثالث: الاحتكام إلى السُّنّة:

كما فرض الله ﷻ علينا أن نُطيع رسولَ ﷺ في كل ما أَمَرَنا به ونَهَانا عنه؛ أوجب علينا أيضاً أن نحكِّمه) فيما اختلفنا فيه، وأن نرضى بحُكمه، ونسلِّمه تسليماً، بل أقسم الله تعالى بذاته القُدسية أنَّ إيماننا لا يَتِمّ حتى نحكِّم رسولَه ﷺ فيما شَجَر بيننا من خلافات ومنازعات، ونرتضي حُكمه، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) [النساء: ٦٥].

كذلك خاطَبَ اللهُ ﷻ خِطاباً عامّاً للوُلاة والرَّعِيَّة أنَّ ما من خلافٍ دينيٍّ أو دُنيويٍّ إلا ويجب ردُّه إلى كتاب الله وسُنَّةِ رسوله المصطفى عليه الصَّلاة والسَّلام، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً) [النساء: ٥٩].

كما أنَّ الله ∃ لم يجعل لمؤمنٍ ولا مؤمنةٍ حُرِّيَّةَ الاختيارِ إذا قضى اللهُ ورسولُه أمراً، ولا يسعهما إلا أن يقولا: "سمعنا وأطعنا بحُكم الله ورسوله ﷺ"، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِينًا) [الأحزاب: ٣٦].

لقد سُرَّ النبيُّ سروراً بالغاً حين سمع مِن أحد أصحابه رأيَه في الاحتكام إلى سُنَّته، وبشَّره برضاه عنه، وذلك حين أرسل مُعَاذَ بن جبلٍ ﷺ قاضياً إلى اليمن سأله: «كيف تَقْضِي إذا عَرَض لك القَضَاءُ؟» قال: "أقضي بكتاب الله"، قال ﷺ: «فإنْ لَمْ تَجدْ في كِتَابِ اللهِ؟»، قال: " فبسُنَّة رسول الله ﷺ"، قال: «فإنْ لَمْ تَجدْ في سُنَّة رَسُوْلِ اللهِ ولاَ

في كِتَابِ اللهِ؟»، قال: "اجتهدُ برأيي ولا آلُوْ"، فضَرَب رسولُ الله ﷺ على صَدْرَه فقال: «الْحَمْدُ للهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُوْلَ رَسُوْلِ اللهِ لِمَا يُرْضِي رَسُوْلَ اللهِ»[1].

وقد وَجَّه أميرُ المؤمنين عمر بن الخطَّاب ﷺ رسالةً إلى شُرَيْح بن الحارث لَمّا ولاَّه قضاءَ الكوفة، ومما جاء فيها يَدُلُّنا على أهمية الاحتكام إلى السنة في حلِّ القضايا، حيث كتب Δ لشُرَيح في تلك الرسالة: "انظر ما تبيَّن لك من كتاب الله فلا تَسألْ عنه أحداً، وما لم يتبيَّنْ لك فاتَّبِعْ فيه سُنَّةَ رسولِ الله ﷺ"[2].

الواجب الرابع: فهمُ السُّنَّة في ضوء القرآن الكريم:

ولنَفْهَمَ (السُّنَّةَ النبوية) فَهْماً صحيحاً، بعيداً عن التحريف والانتحالِ وسُوءِ التأويل؛ فعلينا أن نَفهَمها في ضوء القرآن الكريم، حيثُ أنَّ السنة تَشْرَح وتُوَضِّح و تُفَصِّل أحكامَ القرآنِ الكريمِ ولا يُمكِن أن تُخالِفه؛ لأنه الأصلُ الذي تُسْتَنَدُ إليه، وإذا ظهرتْ في حديثٍ مُعارَضةٌ للقرآن فلا بُدَّ فيه مِن أحد أمرَيْن:

أوَّلهما: أن يكون الحديثُ غيرَ ثابتٍ[3].

وثانيهما: أن نكون قد فَهِمْناه خطأً؛ لأنَّ في السنة الصحيحة لا يُوجَد ما يُعارِض القرآنَ البتَّة، وإذا ظَنَّ بعضُ الناسِ وجودَ ذلك، فلا بُدَّ أن تكون السُّنَّةُ غيرَ صحيحةٍ، أو يكون التَّعارُضُ وَهْمِيّاً لا حقيقيّاً، ومن أمثلة ذلك:

---

[1] رواه أبوداود في السنن، في كتاب القضاء، باب اجتهاد الرأي في القضاء، برقم: (٣٥٩٢).
[2] الشاطبي، الموافقات: (٤/ ٧، ٨).
[3] أي: يكون موضوعاً.

١- حديث الغرانيق[١]:

أَوْرده ابنُ سَعد في "طبقاته الكبرى"[٢]، وغيرُه في غيره[٣]: أنَّ النبيَّ) لَمَّا رَأَى تَجنُّبَ قُرَيْشٍ إيَّاهُ وأذَاهم أصحابَه؛ تَمَنَّى فقال: «لَيْتَهُ لاَ يَنْزِلُ عَلَيَّ شَيءٌ يُنَفِّرُهم مِنِّي»، وقارَبَ قَوْمَه، ودَنا منهم ودَنَوْا منه، فجَلَس يوماً في نادٍ من تلك الأندية حول الكعبة فقرأ سورةَ النَّجم حتى بَلَغ قولَه تعالى: (أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ) [النجم ١٩،٢٠]، فقرَأ بعد ذلك: «تِلْكَ الْغَرَانيْقُ الْعُلاَ، وإنَّ شَفَاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجَى»، ثم مَضَى وقَرَأَ السُّورةَ كلَّها وسَجَد في آخرها، وهنالك سَجَد القومُ جميعاً ولَمْ يَتَخَلَّفْ منهم أحدٌ، وأَعْلَنَتْ قريشٌ رِضَاها عَمَّا تَلاَ النبيُّ)، وقالوا: "قد عَرَفْنا أنَّ الله يُحْيي و يُمِيْتُ، و يَخْلُق ويَرْزُق، ولكنَّ آلِهتَنا هذه تَشْفَعُ لنا عنده، أمَّا إذا جَعَلْتَ لها نصيباً فنحن معك". وبذلك زالَ وجهُ الْخِلافُ بينه و بينهم [٤].

وهذا الحديثُ المزعومُ مردودٌ بلا رَيْب؛ لأنَّه مُنَافٍ للقرآن الكريم، ولا يُتصوَّر أن يَجيئ في سِيَاقٍ يُنَدِّدُ فيه القرآنُ بالآلِهة الْمُزَيَّفَة حيثُ يقول: (أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴿٢٢﴾ إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ) [النجم: ١٩-٢٣]. فكيف يُعقَل

---

[١] (الغرانيق) واحدُها (غُرْنُوْقٌ) و(غُرْنَيْق)، وهو وصفٌ مزعومٌ لآلِهة العرب، وهو لَمْ يَرِدْ في نَظْمِهم ولا في خُطَبِهم، ولَمْ يُنقَل عن أحدٍ أنَّ ذلك الوصفَ كان جارياً على ألسنتهم، و إنَّما وَرَد (الْغَرْنُوْق) و (الغَرْنِيْق) على أنه إسمٌ لطائرٍ مائيٍّ أسودٍ أو أبيض، والشَّاب الأبيض الجميل، و لا شيءَ مِن ذلك يُلائِم معنى الآلِهةِ أو وَصْفَهم عند العرب. (انظر: ابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، انظر مادة "غرنق".

[٢] انظر: ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع البصري، **الطبقات الكبرى**، (٢٠٥/١).

[٣] وقد أورده كثير من المفسرين، والمؤلفين المسلمين في السيرة النبوية، والذي أخذ به جماعة من المستشرقين، ووقفوا يؤيدونه طويلاً.

[٤] وقد وردت لهذا الحديث في بعض كتب الحديث رواياتٌ أخرى غير هذه الرواية، والتعدُّدُ فيها يدل على أن الحديث موضوع.

أن يَدْخُلَ في سياق هذا الإنكارِ والتَّنديدِ بالأصنام كلماتٌ على لِسَان النَّبيِّ) تَمْتَدِحُهُنَّ، وتقول: «تِلْكَ الْغَرَانِيْقُ الْعُلاَ، وإنَّ شَفَاعَتُهُنَّ لَتُرْجَى»؟.

وكان غرضُ أعداءِ السُّنَّة من وضعِ مثل هذا الحديث: التَّشْكِيْك في صِدْق تبليغِ مُحمَّد) رسالاتِ ربِّه، والافتراءُ في أهَمِّ مسائل الإسلام جميعاً وهي مسألة "التوحيد" التي تُعَدُّ الهدفَ الأسنى للأنبياء والمرسلين.[1].

٢- حديثٌ في مشاورة النساء ومخالفتهن:

هو الحديثُ المنسوبُ إلى الرَّسول ﷺ أنه قال عن النِّساء: «شَاوِرُوْهُنَّ و خَالِفُوْهُنَّ»[2]. فهذا القولُ لَمْ يَثْبُتْ عنه)، إذْ هو مُخالِفٌ لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، كما أنَّه أيضاً مُخالِفٌ لِمَا كان يَقُوْمُ به الرسولُ) من مُشَاوَرَةٍ لنسائه وأخذٍ برَأْيِهنَّ، كما حَدَث في صُلَح الْحُدَيْبِيَّة حيثُ أَخَذَ النَّبيُّ) برأي زوجه أمِّ سَلَمَة , عندما أشارَتْ عليه أن يَبْدَأَ بنفسه، و يَذْبَحَ الْهَدْيَ، ويَحْلِقَ؛ ليقتدي به الصحابةُ ﷺ [3].

٣- حديث: «إنَّ أبيْ وأباك في النَّار»:

هو ما رواه أنسُ بن مالكٍ Δ عن النَّبيِّ) أنه قال: «إنَّ أَبِيْ وَأَبَاكَ فِي النَّارِ»[4] جواباً لِمَنْ سَأَلَه عن أبيه أين هو؟.

فيَظُنُّ مَنْ يَقْرَأ هذا الحديثَ أنَّ عبد الله بن الْمُطَّلِب وَالِد النَّبيِّ) في النَّار كما يَدُلُّ على ذلك نَصُّه، مع أنه مِن أهل الفترة [1]، والصحيحُ فيهم أنهم ناجون.

---

[1] انظر: عرجون، محمد صادق، **محمد رسول الله)**، (٢/٣٠-١٥٥).

[2] حديثٌ لا أصل له، انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، (١/ ٦١٩).

[3] انظر: البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، رقم الحديث: (٢٧٣١).

[4] رواه مسلم في الصحيح، في كتاب الإيمان، باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار...، برقم: (٣٤٧).

فالْمُحتملُ[2] أن يكون المرادُ بقوله): «إنَّ أَبِيْ» هو: عَمُّه أبو طالبٍ الذي كَفَلَه ورَعَاه، وحَدَب عليه بعد موتِ جَدِّه عبد الْمُطَّلِب. واعتبارُ (العَمِّ) أباً أمرٌ واردٌ في اللُّغة العربية وكذلك في القرآن الكريم، كقوله على لسان أبناء يعقوب*: (نَعۡبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَـٰعِيلَ وَإِسۡحَـٰقَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ) [البقرة: ١٣٣]. وإسماعيل(كان عَمّاً ليعقوب(، واعْتَبَرَه القرآن: أباً.

ولا غَرْوَ أن يكون أبو طالبٍ مِن أهل النَّار، بَعْد رفضِه أن يَنْطِقَ كلمةً بكلمة التَّوحيد إلى آخر لَحْظَةٍ في حياته[3].

وأمَّا والدُ الرَّسولِ) فهو مِن أهل الفترةِ الذين لا يكون عِدادُهم في الذين وَصَلَتْهم دعوتُه) ولَمْ يُؤمِنوا بها، وقد قال الله ∃ في أهل الفترة: (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولاً) [الإسراء: ١٥]، والعربُ لَمْ يُبْعَثْ إليهم رسولٌ، ولا نذيرٌ قَبْلَ مُحمَّدٍ) كما صَرَّحَتْ بذلك جُمْلَةٌ من الآيات القرآنية، ومنها:

١- (لِتُنذِرَ قَوۡمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمۡ فَهُمۡ غَـٰفِلُونَ) [يس: ٦].

٢- و(لِتُنذِرَ قَوۡمًا مَّآ أَتَـٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبۡلِكَ لَعَلَّهُمۡ يَهۡتَدُونَ) [السجدة: ٣].

٣- و(وَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمۡ قَبۡلَكَ مِن نَّذِيرٍ) [سبأ: ٤٤] [4].

---

[1] المراد بـ: "أهل الفترة" عند الفقهاء: مَن كانوا بين عيسى (وبين النبي).

[2] كما ذهب إليه من العلماء المعاصرين الشيخ القرضاوي في كتابه "كيف نتعامل مع السنة النبوية؟"، ص: ١١٧.

[3] وقد صَحَّتْ جملةٌ من الأحاديث تُنبئ بأنه أهون على النار عذاباً.

[4] انظر: القرضاوي، يوسف، كيف نتعامل مع السنة النبوية؟، ص: ١١٧، ١١٨.

الواجب الخامس: الاستيثاقُ من ثُبوت السُّنّة:

.بما أنَّ السُّنَّة هي المصدرُ الثاني للإسلام في تشريعه وتوجيهه، ويَرجع إليها الفقهاءُ لاستنباط الأحكام، كما يَرجع إليها الداعيةُ والْمُرَبِّي لِيَسْتَخْرِجَا منها الْمَعانيَ الْمُلهِمةَ، والقِيَمَ الْمُوَجِّهَةَ، والْحِكَمَ البَالِغةَ، والأساليبَ الْمُرَغِّبَةَ في الخير، الْمُرَهِّبَةَ عن الشَّرِّ؛ فلا بُدَّ أن يترجَّح لدينا ثبوتُ السُّنَّة وصِحَّتُها عن النبيِّ ﷺ عند الاستدلال بها[1]. فمِن المعلوم أنْ ليس كلُّ ما نُسبَ إلى الرسول ﷺ فهو صحيحٌ، بل هناك أحاديثُ ضعيفةٌ وموضوعةٌ، لذا فمِن واجبنا تصفيةُ السُّنَّةِ من هذه الأحاديث الضعيفة والموضوعة حتى لا تُنْسَب إلى الرسول ﷺ ما لَمْ يَثْبُتْ عنه.

وقد قامَ بهذه المهام علماءُ الإسلامِ في كلِّ عصرٍ ومصرٍ خيرَ قيامٍ، حيث ألَّفوا كُتُباً عديدةً في كَشْفِ الأحاديث الضَّعيفةِ والموضوعةِ ، مثل: الحافظ ابن الْجَوْزي (ت٥٩٧هـ) الَّذي ألَّفَ "الموضوعات"، والحافظِ ابن الْقَيِّم الْجُوْزِيَّة (ت٧٥١هـ)، الَّذي ألَّفَ "الْمَنَار الْمُنيف في الصَّحيح والضَّعيف"، والحافظ السُّيُوطي (ت٩١١هـ) الَّذي ألَّف "اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة"، والشيخ علي القارئ (ت١٠١٤هـ) الَّذي ألَّف "الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة" و"المصنوع في معرفة الحديث الموضوع"، والإمام الشَّوكاني (ت١٢٥٥هـ) الَّذي ألَّف "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة"، وكما ألَّف بعضُ العلماء المعاصرين أيضاً كتباً قيمةً في ذلك، منها الجدير بالذكر: "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)، و"موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة" للأستاذ علي حسن علي الحلبي وزملاءه، وهذان الكتابان مِن أوسع وأجمع الكتب في الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

كما أنهم – رحمهم الله تعالى– قاموا أيضاً بجهودٍ أخرى عظيمةٍ نحوَ هذا الواجب، والَّذي ظَهَرَ في جانبَيْن مُهِمَّين، أوَّلُهما: (عِلمُ مصطلح الحديث) الذي وضعوه لتمحيص

---

[1] القرضاوي، يوسف، كيف نتعامل مع السنة النبوية؟، ص: ٤٦.

السُّنَّة وتمييزِ ما ثَبَتَ منها مِمَّا لَمْ يَثْبُتْ، ولتمحيصِ الرِّواياتِ وتنقيتِها ثم دِرَاستِها سنداً ومتناً. وثانيهما: (عِلمُ تخريج الأحاديث)، الذي وضعوه للبحث في الحديث سنداً ومتناً (أي: روايةً ودرايةً)، وهو يُعِين الباحثَ في عَزْوِ الأحاديث إلى مصادرها الأصلية ليُبَيِّن درجتَها من الصِّحَّة والْحُسْنِ والضَّعْفِ، ويَحْكُمَ عليها.

الواجب السادس: حُسْنُ الْفَهْمِ للسُّنَّة:

بما أنَّ للسُّنَّة النبوية أهميةٌ عظيمةٌ في فهم الإسلامِ والتعرُّفِ على أحكامه، إذْ لا بُدَّ لإدراك معانيها، ومعرفةِ مَقاصِدِها مِن حُسن الفهمِ لها.

والفهمُ الصحيح لِما نُقل عن رسول الله)، والتعرُّفُ على مُراده؛ هي الغايةُ مِن نقل السُّنَّة ودراستها، إذ به يتمكَّن المكلَّفُ من العمل وفق مقصدِ الشَّارع. لذلك من أهمِّ واجباتنا نحو السُّنَّةِ: أن نَعرِف كيف نُحسِن فَهْمَهَا، ونتعامَلُ معها فِقْهاً وسُلوكاً، ولأجل ذلك فقد قام علماءُ الأمة في عصور مختلفة بجهودٍ علميةٍ عظيمةٍ، ظهرتْ على صورة هذه العلوم الآتية:

١- **عِلم غريب الحديث**: الذي يَشْرَح الألفاظَ الغامِضةَ الواردةَ في متن الحديث، والمصنَّفاتُ فيه كثيرةٌ، ومِن أشهرها: "النهاية في غريب الحديث والأثر" لابن الأثير (ت٦٠٦هـ).

٢- **عِلم مختلف الحديث**: الذي يَبْحَث في الأحاديث الَّتي ظاهِرُها مُتعارِضٌ، فيُزيل تعارُضَها، أو يُوَفِّقُ بينها، كما يَبْحَث هذا العلمُ في الأحاديث الَّتي يُشكِل فَهْمَها أو تصوُّرَها، فيَدفَع إشكالَها، ويوضِّح حقيقتَها، وهو يُعرَف أيضاً بـ: "مُشْكِل الحديث"، ومِن أحسن ما أُلِّف فيه: "تأويل مختلف الحديث" لابن قُتَيْبَة (ت ٢٧٦هـ)، و"مشكل الآثار" للطَّحَاوي (ت٣٢١هـ).

٣- **عِلم ناسخ الحديث ومنسوخه**: الذي يَبْحَث في الأحاديث الْمُتعارِضة التي يتعذَّر التوفيقُ بينها، عن طريق إثبات أنَّ بعضَها ناسخٌ وبعضَها منسوخٌ، فيُعمَل بالنَّاسخ ويُترَك العَمَلُ بالمنسوخ. ومِمّا أُلِّف فيه من الكتب: "الاعتبار في النَّاسِخ والمنسوخ من الآثار" للحَازِمِيّ (ت٥٨٤ هـ).

٤- **عِلم أسباب وُرود الحديث**: الَّذي يَبْحَثُ فيما وَرَد الحديثُ متحدِّثاً عنه أيامَ وقوعِه، ومنـزلةُ هذا العلمِ من السُّنَّةِ كمنـزلة أسبابِ النـزول من القرآن، وهو طريقٌ قَوِيٌّ لفهم الحديث، وأَوْسَعُ كتابٍ أُلِّف فيه هو: "البيان والتعريف في أسباب وُرُوْدِ الحديث الشريف "لابن حَمْزَة الدِّمَشْقِي (ت١١٢٠هـ).

٥- **عِلْمُ أصول الحديث**: الَّذي يَبْحَثُ في أصولٍ وقواعدَ يُتَوَصَّل بها إلى معرفة الصِّحِيح والْحَسَن والضَّعيف وأقسامِ كُلٍّ من أنواع الحديث، وما يَتَّصِلُ بذلك من معرفة معنى الرِّواية وشروطها وأقسامها، وحالِ الرُّوَاةِ وشروطِهم، والجرحِ والتعديل، وتاريخِ الرُّوَاة ومَوَالِيدِهم ووَفَياتِهم، إلى غير ذلك من الْمَباحِث والأنواع. وقد أكثر العلماءُ من التأليف في هذا العلمِ في كلِّ عصرٍ، ومِن أهَمِّ وأشهرِ كُتُبه: "علوم الحديث"[١] للحافظ ابن الصَّلاح (ت٦٤٣هـ)، ولا يُوجَد كتابٌ مِن كتب هذا العِلم بعده إلاَّ وهو يَحُوم حول حِماه، ويتعلَّق بأذياله[٢].

٦- **عِلْمُ مَقَاصِد الشَّرِيعة**: الذي يَقُوم على تَتَبُّع النصوص الْجُزئية، ويُتوصَّل مِن خِلالِها إلى الْمَقاصِد العامَّة والأهداف الكبرى، فتكون هذه المقاصدُ العامَّة يقينيةَ الثُّبوتِ، يَشْهَدُ لها نصوصٌ جزيئةٌ متكاثِرةٌ، وفي ضوء هذه المقاصد العامَّة تُفهَم النصوصُ الجزئية للسنة فهماً دقيقاً أقربَ ما يكون إلى مقصود النبيِّ ﷺ. وقد تناول بعضُ

---

[١] أو "مقدّمة ابن الصَّلاح".

[٢] وللتوسُّع في الاطِّلاع على تاريخ وتطوّر هذا العلم عبر القرون؛ يُرجَع إلى "علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوره وتكامله" للباحث، طُبع في دار ابن كثير بدمشق.

العلماء هذا الموضوع في كتبهم وأجادوا فيه، منهم: الإمامُ ولِيّ الله الدِّهلوي (ت١١٧٦هـ) في كتابه "حُجّة الله البالغة"، والشيخُ محمد الطَّاهر بن عاشُوْر (ت١٣٩٣هـ) في كتابه "مقاصد الشريعة الإسلامية".

وهذا بعضُ ما قامَ به العلماءُ في العصور السَّابقة نحوَ السُّنَّة النبوية لتحسين فهمِ الناسِ لها. فما أحرانا أن نستفيد من جهودهم تلك ليكون فهمُنا في السنة فهماً حسناً، وليكون تعامُلنا معها تعامُلاً صحيحاً.

الواجب السابع: التأكّدُ من سلامة النَّصِّ (من السنة) من مُعارِضٍ أقوى:

الأصلُ في النُّصوص الشَّرعية الثابتة: أنْ لا تَتَعارَض، فإذا افْتُرِضَ وجودُ تَعارُضٍ فإنما هو في ظاهر الأمرِ، لا في الحقيقة والواقع، وحينئذٍ علينا أن نُزيل هذا التَّعارُضَ بالجمع والتوفيقِ بين النَّصَّيْنِ بدون تَمَحُّلٍ واعتسافٍ بحيثُ يُعمَل بكلٍّ منهما، وإنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ ذلك (أي الجمع والتوفيق)؛ فنَلْجَأ عندئذ إلى الترجيح بينهما، لكنَّ الأوَّل أَوْلَى، لكَوْنِ الثاني يُهمِل أحدَ النَّصَّيْنِ ويُقَدِّم الآخرَ عليه، لذا قَدَّم العلماءُ الجمعَ على الترجيح؛ لأنه من الأمور الْمُهِمَّة لِحُسن فهمِ السُّنَّة[1]. وها هي بعض الأمثلة في الجمع بين الأحاديث المتعارضة:

١- حديث: «إذا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ...»:

حديثُ: «إذا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخُبْثَ»[2]، وحديثُ: «إنَّ الْمَــاءَ لاَ يُنَجِّسُهُ شَيءٌ إلاَّ مَا غَلَبَ عَلَى طَعْمِهِ، أو لَوْنِهِ، أو رِيْحِهِ»[3].

فظاهرُ الحديثِ الأوَّل: أنَّ الماء إذا بَلَغ مِقدارَ قُلَّتَين فأكثر؛ لا يَنْجسُ، سواءً تغيَّر أحدُ أوصافِه أم لَمْ يتغيَّرْ.

---

[1] القرضاوي، يوسف، كيف نتعامل مع السنة النبوية؟، ص١٣٣.

[2] أخرجه الترمذي عن ابن عمر –، في أبواب الطهارة، باب ما جاء أن لا ينجسه شيء، برقم: (٦٧).

[3] أخرجه ابن ماجه عن أبي أمامة الباهلي ﷺ في كتاب الطهارة، باب الحياض، برقم: (٥٢١).

وظاهرُ الحديث الثاني: أنَّ الماء يتنجَّس إذا تغيَّرتْ إحدى أوصافِه، سواءً كـــان قليلاً دُون القُلَّتَيْن، أو كثيراً أكْثَرَ مِن قُلَّتَين.

فيُعارِض كلُّ نصٍّ من نَصَّي الحديثَين بعضهما الآخر، مِمّا يَشُقّ العمـــلُ علـــى الحديث. لكن يُمكِن الجمعُ بينهما بالقول: إنَّ كلَّ حديثٍ منهما يُخَصِّص عمـــومَ الحديث الآخر، فالماءُ إذا بَلَغ قُلَّتَين لا يَنْجسُ إلاَّ إنْ تغيَّرتْ إحدى أوصافهِ، وإذا لَـــمْ يَبلُغْ قُلَّتَيْن تنجَّس وإنْ لَمْ تتغيَّر إحدى أوصافِه، وبذلك نكون قد عَمِلْنـــا بالحـــديث معاً، ودَفَعْنا عنهما إشكالَ التَّعارُض.

٢- الحديث الذي يُحَرِّمُ على المرأة رؤيةَ الرجال:

وهو الحديثُ الذي يُحَرِّمُ على المرأة رُؤْيَةَ الرَّجُلِ ولو كان أعمى، كما رواه أبوداود[١] عن أُمِّ سَلَمَةَ , قالت: كنتُ عند النبيِّ ﷺ وعنده مَيْمُوْنَة، فأَقْبَلَ ابنُ أمِّ مَكْتُوم، وذلك بعد أنْ أُمِرْنَا بالْحِجاب، فقال النبيُّ ﷺ: «احْتَجبَا مِنْه»، فقلنا: يا رسول الله! أليس هو أَعْمَى لا يُبْصِرُنا ولا يَعرِفُنا؟ فقال النبيُّ ﷺ: «أَفَعَمْيَاوَانِ أَنْتُمَا؟ أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانهِ؟».

وهذا الحديثُ يُعارِضُ الحديثَ الصحيح[٢] الذي رُوي عن عائشة , أنها قالـــت: "رأيتُ النبيَّ ﷺ يَسْتُرُني بردَائه، وأنا أَنْظُرُ إلى الْحَبَشَة يَلْعَبُـــوْنَ في الْمســـجد". وفي ظاهر هذا الحديث جوازُ نظرِ النِّساء إلى فعل الرِّجال الأجانب، بينما الحديثُ الأول يمنع النساءَ عن النظر إلى الأجنبي.

---

[١] في كتاب اللباس، باب في قوله تعالى: (وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن)، برقم: (٤١١٢).

[٢] الذي أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب قصة الحبش وقول النبي ﷺ: "يا بني أرفدة ..." ، برقم: (٣٥٣٠)، وفي كتاب العيدين، باب إذا فاته العيد يصلّي ركعتين، برقم: (٩٤٩) ؛ ومسلم في كتاب صلاة العيدين، باب الرخصة في اللعب، برقم: (٨٩٢).

لكننا إذا جمعنا بين الحديثَين المتعارضَين، ووفَّقْنا بينهما؛ عَلِمْنا أنَّ الحـــديث الأول خاصٌّ بأزواج النبيِّ ﷺ[1]، والآخر عامٌّ كما ذهب إليه الإمامُ أبو داود وغـــيره مـــن الأئمة[2].

٣- حديث في احتلاب المواشي بغير إذن أصحابها:

وهو ما رواه سَمُرَة بن جُنْدُب ﷺ أنَّ النبي ﷺ قال: «إذا أَتَى أَحَدُكُمْ عَلَى مَاشِيَةٍ، فإنْ كانَ فِيْهَا صَاحِبُها فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، فإنْ أَذِنَ لَهُ فَلْيَحْتَلِبْ وَلْيَشْرَبْ، وإنْ لَمْ يَكُنْ فِيْهَا أَحَدٌ فَلْيُصَوِّتْ ثَلاثاً، فَإنْ أَجَابَهُ أَحَدٌ فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، فإنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ فَلْيَحْتَلِبْ وَلْيَشْرَبْ، وَلاَ يَحْمِلْ» [3].

فقد رَدَّ بعضُ العلماء هذا الحديثَ لكونه مُعارِضاً للحديث المتفق عليه عن عبد الله بن عمر– أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لاَ يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةَ امْرِىءٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرَبَتُهُ فَتُكْسَرَ خِزَانَتُهُ، فيُنْتَقَلَ طَعَامُهُ؟ فَإِنَّمَا تَخْزُنُ لَهُمْ ضُرُوْعُ مَوَاشِيْهِمْ أَطْعِمَاتِهِمْ، فَلاَ يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةَ أَحَدٍ إلاَّ بإِذْنِهِ» [4].

لكن بعض العلماء جَمَعُوا بين الحديثَين، فحَمَلوا الإذنَ على ما إذا عُلِمَ طِيْبُ نفس صاحبِه، والنَّهْيَ على ما إذا لم يُعْلَم. وذهب بعضُهم إلى تخصيص الإذنِ بابن السَّبيل دُون غيره، أو بالمضطرّ، أو بحال المجاعة[5].

---

[1] انظر "سنن أبي داود"، كتاب اللباس، باب في قوله تعالى: (وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن)، برقم: (٤١١٢).

[2] ثمة توجيهات وأقوال أخرى للأئمة في الجمع بين هذين الحديثين، ذكرها الشيخ خليل أحمد السهارنفوري في "بذل المجهود في حلِّ سنن أبي داود" (١٤١/١٢).

[3] رواه الترمذي في الجامع، في أبواب البيوع، باب ما جاء في احتلاب المواشي بغير إذن الأرباب، برقم: (١٢٩٦)، وقال: "حسن غريب صحيح".

[4] رواه البخاري في الصحيح، في كتاب في اللقطة، باب لا تحلب ماشية أحد بغير إذن، برقم: (٢٤٣٥)، ومسلم في كتاب اللقطة، باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالكها، برقم: (١٧٢٦).

[5] انظر: ابن حجر، أبي الفضل، شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، (١١٢/٥).

وهذا ما ذكرناه من الأمثلة من الأحاديث المتعارضة، قد تيسَّر فيها الجمعُ كما لاحظتَ، وإنْ لَمْ يتيسَّر ذلك (أي الجمعُ بين الْحديثَين الْمُتعارِضَين أو الأحاديث الْمُتعارِضَة في ظواهرها)؛ فعندئد لا بُدَّ من اللُّجوء إلى الترجيح بينها، وذلك بالنظر إلى تاريخ وُرود الحديثَيْن، فيُجعل المتقدِّم منهما منسوخاً بالمتأخِّر. وإلاَّ يُرجَّح بالحِفظ، فيُؤخَذ حديثُ الرَّاوي الأحفظِ، ويُترَك حديثُ الآخر.

الواجب الثامن: تدارُسُ السُّنَّةِ والسَّعْيُ إلى نشرها بين النَّاس:

إنَّ نشر السُّنَّةِ وتعليمَها واجبٌ على كلِّ مسلم، وهو مكلَّفٌ به مِن رسول الله ﷺ كما في حديثه: «بَلِّغُوْا عَنِّيْ وَلَوْ آيَةً»[1]، فالمسلمُ مُطالَبٌ بتبليغ ما وَصَل إليه من القرآن الكريم والأحاديث النبوية إلى غيره مِمَّن لم يَبلُغه. وقد بَشَّر النَّبيُّ ﷺ بتنضير وَجْهِ مَن يَسْمَع حديثَه ويَعِيْه، ثم يَسْعَى في نشره وتبصيرِ النَّاس به أو إحيائه، حيثُ قال: «نَضَّرَ اللهُ امْرَءاً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَها، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»[2]، إنها لدعوةٌ كريمةٌ لكلِّ مَن أحبَّ النبيَّ ﷺ، ورَغِبَ في جواره في الفردوس الأعلى، وحَنَّ لصحبته في الجنَّة.

فعلينا أن نحرص- قدر استطاعتنا- على نشر السُّنَّة المطهَّرة، وإعانةِ النَّاس على تعلُّمها، ولنتذكَّر قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى؛ كَانَ لَهُ مِنَ الأَجْرِ مِثْلُ أُجُوْرِ مَنْ تَبْعَهُ، لاَ يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُوْرِهِمْ شَيْئاً»[3].

فإننا بهذه الطريقة نستطيع إحياءَ كثيرٍ من السُّنَن المهجورة فيهم، وحثَّ الناسِ على العمل بها، وقد ألَّف علماؤنا الأسلاف – رحمهم الله تعالى – كُتُباً نفيسةً لهذا الغرضِ،

[1] رواه البخاري في الصحيح، في كتاب الحج، أبواب المحصر وجزاء الصيد، برقم: (٣٢٢٧)، عن عبد الله بن عمرو ﷺ.

[2] رواه الترمذي عن عبد الله بن مسعود ﷺ، في أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، برقم: (٣٦٥٨)، قال: "حديث حسن".

[3] رواه مسلم في الصحيح، في كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة أن سيئة...، برقم: (٢٦٧٤)، عن أبي هريرة ﷺ.

قراءتها تحبِّب السنةَ إلى قلوب الناسِ، وتَحُثّهم على العمل بما جاءَ فيها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١- الأربعون النَّووية: للإمام النَّوَوِيّ، مُحي الدين يَحْيَى بن شرف (ت٦٧٦هـ).
٢- وشرحُه "جامع العلوم والحِكَم": للحافظ ابن رَجَب الْحنبلي (٧٩٥هـ).
٣- ورياض الصَّالِحين: للإمام النَّوَوِي.
٤- والأدب الْمُفْرَد: للإمام البُخاري، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ).

وكذلك أيضاً للعلماء المتأخِّرين والمعاصرين كتبٌ مفيدةٌ تفي هذا الغرضَ، منها الجدير بالذكر:

٥- تَهذِيب الأخلاق: للشيخ عبد الحي الحسني (ت١٣٤١هـ).
٦- والمنتقى من أحاديث الترغيب والترهيب: للشيخ يوسف القرضاوي.
٧- والوافِي بما في الصَّحِيحَيْن للإمامَيْن البخاري ومسلم: للشيخ صالح أحمد الشَّامِي.

الواجب التاسع: الاحتراز عن الهجوم على مذهب من المذاهب الفقهية:

ولنَعلَم أنَّ علاقة (الفقه) بـ (السُّنّة) علاقةٌ وثيقةٌ متلازمةٌ، فهما صِنْوانِ مُتلازمانِ، ولا يَستغني أحدُهما عن الآخر، فلا سُنَّةَ بغير فِقْهٍ، كما أنه لا فِقهَ بغير سُنَّةٍ، وهما وجهانِ لعُملةٍ واحدةٍ، ولم يدوِّن أحدٌ من الأئمة الفقهاء مذاهبَهم بالميل عن السُّنّة، أو الاستغناء عنها، والدليلُ على ذلك حفلُ كُتُبهم في الفقه - في أيٍّ مذهبٍ كان من المذاهب الفقهية - بالاستدلال بالسُّنَّة قولاً وفِعلاً وتقريراً، وكانوا — رحمهم الله تعالى - يُقدِّمون السُّنَّةَ بعد كتاب الله للأخذ بها، والاحتكامِ إليها، والرُّجوعِ إلى حُكمها، ولا يَسَعُهم الخِلافُ عن أمرها، كما يَظهَرَ ذلك جَلِيّاً من أقوالهم السَّائرة المشهورة الآتية:

١- قول الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان: "ما جاءَ عن رسول الله) فعلى الرَّأس والعَيْن، بأبي وأُمِّي، وليس لنا مُخالَفته...".

٢- وقول إمام دار الهجرة مالِك بن أنس: "إنَّما أنا بَشَرٌ أُخْطِئ وأُصِيْبُ؛ فانْظُروا في رَأْيِي؛ فكُلُّ ما وافَقَ الكِتابَ والسُّنَّةَ فخُذُوْا به، وكُلُّ ما لَمْ يُوافِقُ الكتابَ والسُّنَّةَ فاتْرُكُوْه".

٣- وقول ناصِر السُّنَّة الإمام محمد بن إدريس الشَّافِعي: " إذا صَحَّ الحديثُ فهو مَذْهَبِي".

٤- وقول إمام أهل السُّنَّة أحمد بن حَنْبَل: "مَنْ رَدَّ حديثَ رسولِ الله ﷺ فهو على شَفَا هَلْكَةٍ".

وغير ذلك من أقوالهم التي تبيِّن لنا أنَّ: السُّنَّة هي الأصلُ عندهم في تدوين الفِقه بعد كتاب اللهِ، ولا يُمكِن الاستغناءُ عنها البَتَّة.

فمَنْ لا يتقيَّد بمذهبٍ معيَّنٍ من المذاهب الفقهية لقُدرته على معرفة الدليل واستخراجه، فلا ينبغي عليه أن يُهاجِم على تلك المذاهب، ويدعُو مَن ليست له أهليةٌ لمعرفة الأدلة الشَّرعية إلى عدم التقيُّد بمذهبٍ من تلك المذاهب، وخاصّةً مَن يَتَّبِعُها من الناس كابراً عن كابرٍ، وجِيْلاً عن جيلٍ.

(وليس معنى ذلك المنعُ من الدراسة المقارَنة، وعرضِ المذاهب الفقهية على الحديث، والبحثِ عن دليلها ومؤيّداتها في دواوين السُّنّة وكُتُب الحديث المعتمد عليها، كما فعل عددٌ من كبار العلماء في القديم، إنما المقصودُ التجنُّبَ من القيام بحركةٍ شعبيةٍ متحمِّسةٍ، ودعايةٍ سياسيةٍ وحِزبيةٍ قويةٍ ضدّ المذاهب الفقهية – المعمول بها في الجماهير – المطابقة للكتاب والسنة مبدئياً؛ لأنها تُحدِث ردَّ فعلٍ وحركةَ مُقاومةٍ ليست في صالح الأمة في عصرٍ وبيئةٍ كَثُرَتْ فيها التحدِّياتُ والهجماتُ والأخطارُ والمؤامراتُ ضدّ الوجود الإسلامي، وشرائع الإسلام ومشخّصاته)[١].

[١] العبارة بين القوسين للعلامة أبي الحسن الندوي، مقتبسةٌ من رسالته "**المدخل إلى دراسات الحديث النبوي**"، انظر هامش صفحة: ٨٠.

ومما يدعو إلى الأسف — في ضوء ما نلاحظه هذه الأيام — أنَّ أُناساً تتفق لهم إجالةُ نظرٍ في كتب السُّنّة، أو قِراءةُ كتابٍ من كُتبها، أو صحبةُ سُويعاتٍ لعلمائها، فيَحصُل لهم بعد ذلك شيءٌ من التمكُّن من عِلمها؛ فنجدهم يتسرَّعون في الإعراض عن مذاهب الفقهاء، ويُلقونها وراءهم ظِهرياً بدعوى الاكتفاء بما نَصَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ، ويتحمَّسون في دعوة النَّاسِ إلى تَرْك التقليدِ، وإيجابِ الاجتهاد عليهم حتى العَوَام منهم، ويُنكِرون بشِدَّةٍ على مقلِّدة تلك المذاهب بل يُهاجِمونهم بعُنفٍ، وربما يغلو بعضُهم في هجومه على التقليد، فيقدح في المذهب نفسه، بل - في بعض الأحيان - يتطاولون على أصحابها الَّذين كانوا أئمةَ الحديثِ أولاً ثم أئمة الفقه، وإنْ غَلَب على بعضهم الفقهُ وتدوينُه ولم يتسنَّى لهم التصنيفُ في الحديث مثل ما تسنَّى لغيرهم.

ففي محاولة أولئك المدَّعِين — المتسرِّعين الغوغائيِّين — لنشر السُّنَّة وإحيائها بين الناس بالهجوم على المذاهب الفقهية، وصدِّهم الناسَ عن تقليدها؛ فقدانٌ للحكمة والبصيرة، وإثارةُ فتنةٍ بين صفوف المسلمين، ومحاولةُ تشتيتِ شملهم، وأعظَمُ مِن ذلك كلِّه إساءةٌ إلى السُّنَّة النبوية نفسِها التي تأسَّستْ عليها تلك المذاهبُ بعد كتاب الله، في استخراج الأحكام واستنباط الآراء.

فعلى كلِّ داعٍ إلى العمل بالكتاب والسنة، وساعٍ إلى نشرها وإحيائها، أن يَحترِز عن الهجوم على مذهبٍ من المذاهب الفقهية، وتنفيرِ الناس عنها، والتَّطاوُلِ على مؤسِّسيها، وبدلاً مِن ذلك أن يركِّز كلَّ عنايةٍ، وكلَّ ما أنعم الله به من دراسةٍ للكتاب والسُّنَّة، والاستدلال بالقرآن والحديث، وكلَّ ما أنعم الله به من قدرةٍ بيانيةٍ، ومقدرةٍ خطابيةٍ، واستدلاليةٍ، على دراسةِ الحديثِ الشريف، وإشاعتِه ونشرِه، وتفهيمِ القرآن الكريم، وعلى الرَّدِّ على أنواع الشِّرك والبِدَع ومظاهرهما الفاشية، فذلك له وللأمة أنفَعُ، كما هو لآخرته خيرٌ وأبقى.

وهذه بعض واجبات مهمة نحو السنة النبوية، والتي ينبغي أن نؤدّيها ونلتزم بها، تمسُّكاً بسُنّة نبيِّنا عليه الصَّلاة والسَّلام، وحِفاظاً لها، ودِفاعاً عنها، وصلَّى اللهُ وسلَّم، وبارك على نبيِّنا محمد المصطفى.

مصادر ومراجع البحث:

١- ابن الأثير، مجد الدين، أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: خليل مأمون شيحا، بيروت: دار المعرفة، ط٣، ١٤٣٠هـ.

٢- ابن حجر، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، الرياض: دارالسلام، ط١، ١٤١٨هـ.

٣- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، **الإحكام في أصول الأحكام**، بيروت: دار الآفاق، ط١، ١٤٠٠هـ.

٤- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع البصري، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: عز الدين عمر موسى، بيروت: دار صادر، ١٤٠٧هـ.

٥- ابن الصلاح، أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، **علوم الحديث**، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، دمشق: دار الفكر، ط٣، ١٩٩٨م.

٦- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي، **جامع بيان العلم وفضله**، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الرياض: دارابن الجوزي، ط٨، ١٤٣٠هـ.

٧- ابن ماجه، أبو عبد الله، محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، **السنن**، الرياض: دارالسلام، ط١، ١٤٢٠هـ.

٨- ابن منظور، أبو الفضل، محمد بن منظور بن مكرم الإفريقي المصري، **لسان العرب**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٤١٨هـ.

٩- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني، **السنن**، الرياض: دارالسلام، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٠-أبوغدة، عبد الفتاح بن محمد بن البشير الحلبي، **السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي**، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط١، ١٤١٢هـ.

١١-أبو غدة، عبد الفتاح، **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٤، ١٤١٧هـ.

١٢-الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيئ في الأمة**، الرياض: مكتبة المعارف، ط٢، ١٤٢٠هـ.

١٣-البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، **الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٥، ١٤٢٨هـ.

١٤-بقاعي، على نايف، **الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي**، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤١٩هـ.

١٥-الترمذي، أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سورة ابن موسى، **الجامع**، الرياض، دارالسلام، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٦-الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبدا لله بن محمد بن حمدويه النيسابوري "**المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٤، ٢٠٠٩م.

١٧-الحنبلي، أبو يعلى، **الطبقات الحنابلة**، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ط١، ١٩٦٢م.

١٨-الزبيدي، أبو الفيض، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق، الشهير بالمرتضى، البلجرامي الهندي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، الكويت: وزارة الإعلام، ط١، ١٤١٣هـ.

١٩-السباعي، مصطفى، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، القاهرة: دارالسلام، ط٤، ١٤٢٩هـ.

٢٠- السهارنفوري، خليل أحمد، **بذل المجهود في حل سنن أبي داود**، تحقيق: تقي الدين الندوي، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٧هـ.

٢١-السيوطي، أبي الفضل، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الرياض: دار العاصمة، ط١، ١٣٢٤هـ.

٢٢-الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، **الموافقات**، تحقيق: عبد الله دراز، القاهرة: دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٦٨م.

٢٣-الشافعي، أبو عبد الله، محمد بن إدريس بن العباس المطلبي القرشي ، **الرسالة**، القاهرة: مكتبة التراث، ط٣، ١٤٢٦هـ.

٢٤-الشوكاني، محمد بن علي بن محمد اليماني، **إرشاد الفحول في علم الأصول**، القاهرة: مطبعة السادة، ط١، ١٣٢٧هـ.

٢٥-عتر، نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث**، دمشق: دار الفكر، ط٣، ١٩٩٧م.

٢٦-عرجون، محمد صادق، **محمد رسول الله ﷺ**، دمشق: دار القلم، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٧-الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٢٦هـ.

٢٨-القاسمي، محمد جمال الدين، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، تحقيق: محمد بهجة البيطار، بيروت: دار النفائس، ط٤، ١٤٢٧هـ.

٢٩-القرضاوي، يوسف، **كيف نتعامل مع السنة النبوية؟**، القاهرة: دار الشروق، ط٥، ٢٠٠٨م.

٣٠-محمد سعيد منصور، **منْزلة السنة من الكتاب وأثرها في الفروع الفقهية**، القاهرة: مكتبة وهبة، ط١، ١٤١٣هـ.

٣١-مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، **المسند المختصر من السنن بنقل العدل عن رسول الله ﷺ**، الرياض: دارالسلام، ط١، ١٤١٩هـ.

٣٢- الندوي، أبو الحسن علي الحسني، **المدخل إلى دراسات الحديث النبوي الشريف**، لكنؤ: المجمع الإسلامي العلمي، ط١، ١٤١٥هـ.

٣٣-اليماني، محمد بن ابراهيم الوزير، **الروض الباسم في الذبِّ عن سنة أبي القاسم**، بيروت: دار المعرفة، ط٢، ١٣٩٩هـ.



أسلوب تربية الطفل بالقدوة في ضوء السنة النبوية

✍ نور ناجحان بنت جعفر[١]
usim.edu.my@noornajihan

ملخّص البحث:

يتناول هذا البحث أسلوب تربية الطفل في المرحلة المتوسطة بالقدوة في ضوء السنة النبوية، ويركز على منهجَين رئيسَين، أولهما: المنهج الاستقرائي، وذلك من أجل جمع الأحاديث النبوية المتعلقة بأسلوب تربية الأطفال بالقدوة في الكتب الحديث. والثاني: المنهج الوصفي التحليلي لاستخراج الأسلوب التربوية بالقدوة الخاصة بالأطفال في المرحلة المتوسطة، عن طريق دراسة الأحاديث النبوية وتحليلها. لقد اشتمل هذا البحث على مقدمة، وأربعة المطالب، وخاتمة. المطلب الأول: مفهوم تربية الطفل، والمطلب الثاني: مفهوم تربية الطفل بالقدوة، والمطلب الثالث: أسلوب تربية الطفل في السنة النبوية، والمطلب الرابع: بعض التنبيهات حول هذا الأسلوب.

المقدمة:

لقد اهتمت السنة النبوية بتربية الإنسان منذ مرحلة مبكرة، وهي مرحلة ما قبل الطفولة، والتي يمكن أن نسميها بمرحلة الإعداد لمرحلة الطفولة. ويعد المنهج الإسلامي في تربية الأطفال المنهج الكامل، والفاعل في الحفاظ على الأطفال من الأدواء والانحرافات الخطيرة المنتشرة في مجتمعنا المعاصر.

---

[١] محاضرة في قسم الكتاب والسنة في جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

وهذا البحث عبارة عن محاولة التعرف على مفهوم تربية الأطفال، ومفهوم تربية الأطفال بالقدوة، وأسلوب تربية الأطفال بالقدوة المستنبطة من الأحاديث النبوية، وبعض التنبيهات أو التطبيقات حوله. سيقوم هذا البحث باستقراء الأحاديث المتعلقة بتربية الأطفال بالقدوة التي أشارت إليها السنة النبوية، واستنباط الأساليب التربوية المتنوعة للطفل، والوقوف على بعض التطبيقات العملية لها.

وقد اطلعت الباحثة على كتب، وبحوث، ودراسات في مجال تربية الأطفال، فلم تجد دراسة خاصة تتناول أساليب تربية الأطفال في الأحاديث النبوية. وإن كانت هناك بعض دراسات لا تخلو من بيان معالم منهج القرآن الكريم والسنة النبوية، ولكنها تعاملت مع هذا الموضوع بشكلٍ عام. ولهذا أرادت الباحثة إفراد المنهج النبوي في أسلوب تربية الأطفال بالقدوة دراسةً تحليليةً. وبتوفيق من المولى ﷻ فقد وقفت الباحثة على عدد من المصادر والمراجع ذات العلاقة بهذا الموضوع، التي ذكرتها في آخر البحث.

المطلب الأول: مفهوم تربية الطفل

أولاً: مفهوم التربية لغةً واصطلاحاً

من حيث اللغة، هنالك ثلاثة أفعالٍ يمكن أن يرد إليها اشتقاق كلمة "التربية"[1]:

الفعل الأول: ربا، يربو، بمعنى: نما وزاد، مثل قولنا: ربا الشيء يربو إذا نما وزاد. وفي هذا المعنى نزل قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّباً لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩].

الفعل الثاني: رَبِيَ، يربى، بمعنى: نشأ وترعرع، مثل قولنا: ربي فلان في بني فلان، أي: نشأ وترعرع فيهم، وعليه قول ابن الأعرابي:

فمن يك سائلاً عني فإني ... بمكة منْزلي وبها ربيت

[1] انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، **لسان العرب**، جـ ١٤، ص ٣٠٤، مادة (ربا)؛ والفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، ص ١٦٥٩، مادة (ربا).

وفي هذا المعنى أيضاً نزل قوله تعالى: ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللاَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ اللاَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلاَئِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلاَبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ الأُخْتَيْنِ إَلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللّهَ كَانَ غَفُوراً رَّحِيماً﴾ [النساء: ٢٣]. فالتربية هنا بمعنى النشوء والترعرع.

الفعل الثالث: ربّ، يُرب، بمعنى: أصلح ورعى، أي ساس وتولى الأمر، وفي هذا المعنى نزل قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]. فالتربية هنا بمعنى: الاصلاح والرعاية. فالتربية إذن من الناحية اللغوية تأتي بمعنى: الزيادة والنماء، والنشوء والترعرع، والاصلاح والرعاية، وتولي الأمر.

أما التربية اصطلاحاً، فقد ذكر بعض العلماء تعريفات عدة تجمع في مفرداتها المعاني اللغوية السابقة. ومن تلك التعريفات ما يلي:

١- "إنشاء الشيء حالاً إلى حد التمام."[١]
٢- "تبليغ الشيء إلى كماله شيئاً فشيئاً، وقد وصف به تعالى للمبالغة"[٢]، كما في قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].
٣- "الجهود المقصودة التي تبذل من الإنسان بشكل خاص لإحداث تغييرات فيه، مرغوب فيها."[٣]

ثانياً: مفهوم الطفل لغةً واصطلاحاً

تُطلَق كلمة الطِفْل لغةً على الصغير من كل شيء. وكلُّ جُزْءٍ من كلِّ شيء، عَيْناً كان أو حَدَثاً، ولا فعل له. يُقال: حاجَةٌ طِفْلٌ، أي: يَسيْرَةٌ قَصِيْرَة، ورِيْحٌ طِفْلٌ، أي: لَيِّنَةٌ. كما تأتي بمعنى الصغير من أولاد الناس، والبقر، والظباء. وقد يكون الطِّفِل واحِداً وجَمْعاً،

---

[١] الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد أبو القاسم، **المفردات في غريب القرآن**، ص ١٨٤.
[٢] البيضاوي، عبد الله بن عمر أبو سعيد، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، ص ١٠٠.

وذكراً ومؤنثاً، قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخاً وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّى مِن قَبْلُ وَلِتَبْلُغُوا أَجَلاً مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [غافر: ٦٧]، وقال الله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاء وَلا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١]. والعرب تقول: جارية طفلة وطفل، وجاريتان طفل، وجوار طفل، وغلام طفل، وطفلان وأطفال وطفلات في القياس[١].

ويجوز المطابقة في التثنية والجمع والتأنيث، فيقال: الطفلة، وأطفال، وطفلات. وقال بعضهم: يبقى هذا الاسم للولد حتى يميز، ثم لا يقال له بعد ذلك طفل، بل صبي، وحَزَوّر، ويافع، وبالغ. وذهب بعضهم إلى أنه يقال له طفل إلى أن يحتلم[٢].

أما الطفل في اصطلاح علماء التربية، فيضم جميع الأعمار ما بين المرحلة الجنينية ومرحلة الاعتماد على النفس، ولذلك حددت الطفولة بالفترة الواقعة ما بين الحلم وسن الثامنة عشرة، بمعنى أنها تشمل مراحل النمو التالية: مرحلة ما قبل الميلاد، مرحلة المهد (من يوم الولادة إلى سن سنتين)، الطفولة المبكرة (من سن سنتين إلى سن ٦ سنوات)، الطفولة المتوسطة (من سن ٦ سنوات إلى سن ١٢ سنة)، ثم مرحلة المراهقة (من سن ١٣ سنة إلى ١٨سنة). فالطفل من ناحية التربية وعلم النفس، يقصد به: الإنسان منذ الميلاد إلى أن يكتمل نموه ويصل إلى حالة النضج. واصطلح على تعريف الطفل بذلك في قوانين عدد من الدول بينما يمتد سن الطفل في بعض الدول المتقدمة إلى سن الحادية والعشرين[٣].

---

[١] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، جـ ١١، ص ٤٠١؛ والمناوي، محمد عبد الرؤوف، **التوقيف على مهمات التعاريف**، جـ ١، ص ٤٨٣؛ والرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**، جـ ١، ص ٤٠٣.

[٢] انظر: الفيومي، أحمد بن محمد، **المصباح المنير**، ص ١٤٢، مادة: (طفل).

[٣] انظر: الجراجرة، عيسى. **رياض الإسلام**، ص ٤٣- ٤٥.

ثالثاً: مفهوم تربية الطفل في اصطلاح علماء التربية

إذا استعمل مصطلح التربية في ميدان تربية الطفل، فهناك تعريفات متعددة وردت على ألسنة وأقلام الباحثين في مجال التربية، ومن تلك التعريفات ما يلي:

١- "عملية توفير الفرص الملائمة، لنمو الفرد نمواً متكاملاً في جميع نواحي شخصيته الجسمية، والعقلية، والعاطفية، والاجتماعية، حتى يستطيع ممارسة أنماط سلوكية مختلفة تمكنه من التكيف مع الحياة والمجتمع"[١].

٢- "تزويد الطفل بما يحتاج إليه من الثقافة الإنسانية الضرورية، وتغذيته بما يحتاج إليه من التغذية الضرورية، وحفظه من كل سوء، ورعايته خلال مرحلة نموه، وتهذيب أخلاقه، ونفسه، لينشأ نشأةً سليمةً، ولينمو نمواً متكاملاً، من الناحية الجسمية، والروحية، والعقلية، والنفسية، والاجتماعية، والأخلاقية، حتى يعلو شأنه، وترتفع منْزلته، ويكون شريفاً في قومه"[٢].

٣- "عملية تكوين للإنسان، يسعى إليه المربي بإثارة القدرات الكامنة لدى الطفل، ثم توجيهها توجيهاً سليماً، وذلك باستخدام أفضل أساليب التربية والتعليم التي توصّل إليها المربون"[٣].

وقد توصلت الباحثة من خلال ما سبق إلى أن كل التعاريف تتفق على أن تربية الطفل هي عملية تكوين شخصية الطفل وتنميتها من جميع جوانبها، وإحكام بنائها إلى حد الكمال، عن طريق استخدام الأساليب التربوية المناسبة لكل مرحلة من مراحل عمر الطفل، مما ييسّر له حسن التعامل مع الآخرين في المجتمع الذي يعيش فيه.

---

[١] هندي، صالح ذياب، **الثقافة الإسلامية**، ص ١٣.

[٢] يالجن، مقداد، **التربية الأخلاقية في الإسلام**، ص ٥١.

[٣] محرم، خالد محمد، **بناء الشخصية من خلال التربية الإسلامية**، ص ١٤.

رابعاً: تربية الطفل في المنظور الإسلامي

لم يكن هذا الاصطلاح بهذا اللفظ –تربية الطفل– موجوداً أو مستعملاً في عهد السلف، ولكن يمكن أن يطلق هذا المصطلح على أسس، ومبادئ كانوا يطبقونها في العملية التربوية. إذ لم يكن فن تربية الطفل، أو التربية عموماً، علماً مستقلاً، كما هي حاله في وقتنا الحاضر، ويعد هذا العلم من العلوم الحديثة التي ظهرت في أوروبا قبل مائتي سنة تقريباً، وعرفت فيه باسم: "parenting"[١].

ويمكن أن يطلق هذا المصطلح على أسس ومبادئ كان يطبقها المجتمع الإسلامي الأول في العملية التربوية، فقد قام بتلك المهمة أحسن قيام، مستعيناً في ذلك بما جاء في القرآن الكريم، والسنة النبوية من مبادئ تربوية سامية وشاملة. قال الله تعالى ﴿إِنَّ هَـذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً كَبِيراً﴾ [الإسراء: ٩]. فإن كل من يقرأ القرآن بتدبر وتفكر، يراه كتاب عقيدة وتشريع، كما أنه كتاب تربية وتوجيه. فقد اشتمل القرآن الكريم على منهجٍ متكاملٍ في التربية، وهو منهج يمتاز بالدقة والشمول، لجميع مراحل حياة الإنسان. كما أنه منهج رباني لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. هو منهج يختلف اختلافاً جوهريا عن كل المناهج البشرية، وهنا يكمن السبب في نجاح المنهج الإسلامي في التربية. لذلك تجد فيه أساليب تربوية تتفق مع أرقى ما توصل إليه الفكر التربوي قديماً وحديثاً.

والسنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن العظيم، وقد اتفقت على ذلك مختلف المذاهب والفرق الإسلامية، وإذا كان القرآن الكريم يعالج أمور الحياة وقضايا الإنسان بطريقة مجملة، فقد جاءت السنة النبوية الشريفة مفسرةً ومبينةً لهذا الإجمال، كما قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢]. فالكتاب في الآية، أحد أسماء القرآن الكريم، أما الحكمة، فتطلق على عدة معان، منها: المعرفة بالدين، والفقه في التأويل،

---

[١] انظر: المقبل، محمد بن محمد، **الأولاد وتربيتهم في ضوء الإسلام**، ص ٢٤.

والفهم الذي هو سجية ونور من الله تعالى. وقيل: الحكمة هي الحكم والقضـاء. وقيـل: الحكمة هي السنة المبيِّنة على لسان رسول الله ﷺ مراد الله فيما لم يُنص عليه في الكتـاب، وهذا القول الأخير هو ما رجحه الإمام القرطبي في تفسيره[1].

ومن يدرس شخصية الرسول الله ﷺ يجده مربياً عظيماً يخاطب النـاس علـى قـدر عقولهم ويراعي حاجاتهم، كما يراعي مواهبهم، واستعداداتهم، وطبائعهم، يراعي في المـرأة أنوثتها، وفي الرجل رجولته، وفي الكهل كهولته، وفي الطفل طفولته. ومن خلال اسـتقراء كتب الأحاديث والسيرة النبوية، نجد أن الرسول الله ﷺ قد كان له في تعامله مع الأطفـال وتربيته لهم، أساليب وطرق عديدة، يراعي فيها حاجاتهم وطبيعتهم.

والأحاديث المتعلقة بتعامل النبي ﷺ مع الطفل كثيرة متعددة، يمكن الاستفادة منـها في إرساء قواعد دستور رعايتهم، وتربيتهم، والعناية بهم، وحمايتهم من كل أذى متوقع. فهو ﷺ يؤكد حق الطفولة البريئة في الاستمتاع بفترة الطفولة، وذلك بتأكيده علـى أن لعـالم الطفل خصوصية متميزة يجب أخذها بعين الاعتبار على الدوام، خلال عمليـات رعايـة الطفل والعناية به. كما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: "سابقني النبي فسـبقته ﷺ، فلبثنا حتى إذا رهقني اللحم سابقني فسبقني، فقال: «هذه بتيك»[2]. وهذا يدلنا على حاجة الطفل للعب والترويح، ومراعاة النبي ﷺ لحاجته وخصوصيته.

وقد جاء في رواية أخرى إقراره ﷺ للعب الحبشة بالحراب في المسـجد في الأعيـاد والمناسبات، وعدم إنكاره عليهم، فعن أبي هريرة ﷺ قال: "دخل عمر، والحبشة يلعبـون

---

[1] انظر: القرطبي، محمد بن أحمد أبو عبد الله، **الجامع لأحكام القرآن**، جـ ١٨، ص ٨١.

[2] أخرجه أحمد، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، جـ ٦، ص ٣٩، رقم الحديث ٢٤١٦٣، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: "هذا حديث صحيح".

في المسجد فزجرهم عمر، فقال رسول الله: «يا عمر! فإنما هم بنو أرفدة».[1] وسمح رسول الله ﷺ للسيدة عائشة رضي الله عنها أن تستمتع بالنظر إليهم وهم يلعبون، حيث قالت عائشة رضي الله عنها: "لقد رأيت رسول الله ﷺ يوما على باب حجرتي، والحبشة يلعبون في المسجد، ورسول الله ﷺ يسترني بردائه، أنظر إلى لعبهم"[2]. هنا نتأكد أن النبي ﷺ يراعي حقوق الأطفال في الاستمتاع بفترة طفولتهم، حيث سمح للسيدة عائشة رضي الله عنها أن تستمتع بالنظر إلى لعبهم. وفي ذلك تقول السيدة عائشة ,: "فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن تسمع اللهو"[3].

والعملية التربوية في نظر الإسلام، غير محددة بفترة معينة من عمر الإنسان، حيث إنها تريد من المرء أن يعمل على تربية نفسه وغيره حتى آخر لحظة من حياته. ومع ذلك، فإن مرحلة الطفولة هي من أهم المراحل في حياة الإنسان، وأكثرها خطورة؛ لأنها أساس لمراحل الحياة التالية. ويؤكد ذلك ما قرّره علماء النفس من أهمية مرحلة الطفولة إلى سن الخامسة، ومدى تأثيرها على المراحل التالية من عمر الإنسان، فهم يقررون بأن الخبرات الطفولية في السنوات الخمس الأولى من عمر الإنسان، لها أثر كبير في تشكيل شخصيته في المستقبل[4].

---

[1] متفق عليه. أخرجه البخاري – واللفظ له–، في **صحيحه**، كتاب أبواب المسجد، باب: أصحاب الحراب في المسجد، جـ ١، ص ١٧٣، رقم الحديث ٤٤٣؛ ومسلم، في **صحيحه**، كتاب صلاة العيدين، باب: الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه، جـ ٢، ص ٦٠٢، رقم الحديث ٨٩٢.

[2] أخرجه البخاري، في **صحيحه**، كتاب المناقب، باب: قصة الحبشة وقول ﷺ: يا بني أردفة، جـ ٣، ص ١٢٩٨، رقم الحديث ٣٣٣٧.

[3] أخرجه البخاري، في **صحيحه**، كتاب النكاح، باب: حسن المعاشرة مع الأهل، جـ ٥، ص ١٩٩١، رقم الحديث ٤٨٩٤.

[4] انظر:

Duane P. Schultz & Sydney Ellen. Schult, **Theories of personality** 59.

والطفل أمانة من الله تعالى للأبوين، وهما مسؤولان عن رعاية أولادهم، وقد جعل ذلك أمانة في أعناقهم. وقد أمر الله تعالى بأداء الأمانة، كما جاء في القرآن الكريم: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]. فالمخاطب في هذه الآية، قيل: ولاة الأمر، من ولي من أمور الناس شيئا. وتُطلَق الأمانة مجازاً على ما يجب على المكلف إبلاغه إلى أربابه ومستحقيه من الخاصة والعامة كالدين، والعلم، والعهود، والجوار، والنصيحة، ونحوها. والأمانات من صيغ العموم[١]. إذاً، فالآية عامة تتعلق بكل المكلفين، فمثلاً السلطان مسئول عن رعيته، والمدير مسئول عن موظفيه، والأبوان مسئولان عن أولادهما. ويؤكد ذلك ما جاء في الحديث الشريف: «كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله، وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها، ومسؤولة عن رعيتها، والخادم راع في مال سيده، ومسؤول عن رعيته»[٢]. والأطفال شأنهم شأن أي رزق ينعم الله به على من يشاء من عباده، كيفما شاء ومتى شاء، كما توضحه الآيتان الكريمتان: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثاً وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ. أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَاناً وَإِنَاثاً وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيماً إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٤٩، ٥٠].

وتعد تربية الطفل من أهم الموضوعات المتعلقة بالعائلة المسلمة، لكونها الركيزة الرئيسة في تكوين المجتمع الإسلامي الصحيح. وحول أهمية تربية الأطفال في الإسلام، جاء قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ ناراً﴾ [التحريم: ٦]، مما يشير إلى أهمية وقاية الوالدين لأنفسهم ولأبنائهم من خلال التوجيه لصالح الأعمال[٣].

إن تربية الطفل في نظر الإسلام لا تقتصر على الجوانب المادية والحاجات الجسدية فقط، بل تشمل النواحي الروحية والمادية. فيختلف بذلك مفهومها عن مفهوم التربية في

[١] انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين، **الدر المنثور**، جـ ٢، ص ٥٧١؛ ابن عاشور، محمد الطاهر، **التحرير والتنوير**، جـ ١، ص ٩٦٩.

[٢] سبق تخريجه.

[٣] انظر: الضامن، ريما كمال، **الأسرة ورعاية الذات الإنسانية للأطفال**، ص ١٧.

الحضارات الغربية الحديثة التي تعمل على تنمية الجوانب المادية وإشباعها، وتغفل الجانب الروحي إغفالاً يوشك أن يكون تاماً. كما صرح بذلك أحد المفكرين المسلمين المعاصرين: السيد محمد نجيب العطاس، فالإنسان يتكون من أربعة عناصر: القلب، والنفس، والروح، والعقل، ولا يمكن إغفال جانب منها على جانب الآخر[1].

إن التربية الإسلامية ليست قواعد نظرية دون تطبيق، بل تجمع بين العلم والعمل وبين الفكر والسلوك، وذلك بما يعود على الفرد والمجتمع بالنفع والسعادة في الدارين؛ الدنيا والآخرة، قال الله تعالى ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلاَ تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ... ﴾ [القصص: ٧٧].

بناءً على ما سبق يمكن تعريف "تربية الطفل" في نظر الإسلام بأنها عملية جادة لتنشئة الإنسان الكامل، ليدرك مسئولياته الفردية وعلاقاته الاجتماعية وسائر مهمّاته، بأساليب مناسبة، مستندة في مفاهيمها ومبادئها وقيمها إلى القرآن والسنة المطهّرة. فلا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، فصلاح الأول، كان باتباع القرآن الكريم وسنة النبي ﷺ وتطبيقها في واقع الحياة. ولن يصلح حال هذه الأمة إلا بالعودة إلى هذين المصدرين والتمسك بما جاء فيهما.

المطلب الثاني: التربية بالقدوة

إن القدوة هي أهم أساليب التربية إن لم تكن هي أهمها على الإطلاق؛ لأنها جوهر كل طريقة للتربية، وأساس كل أسلوب، فلا بد للطفل من قدوة في والديه، ومدرسته، ومجتمعه كي يتشرب المبادئ التربوية ويسير على نهجها. ولا بد أن تكون قدوة الجميع هي شخصية الرسول ﷺ التي تتمثل فيها كل مبادئ الإسلام وقيمه وتعاليمه.

---

[1] انظر:

Al Attas, Syed Muhammad Naquib, **The nature of man and the psychology of the Human soul**, 5.

أولاً: تعريف القدوة لغةً واصطلاحاً

"القَدْوُ" في اللغة أصل البناء الذي يَتَشَعَّبُ منه تصريف الاقتداء، يقال: قِدْوةٌ وقُدْوةٌ، لما يُقْتَدى به، و"القِدَى" جمع: قِدْوة. والقِدوة الأُسْوة، يقال: فلان قدوة، يقتدى به[1].

أما "القدوة" اصطلاحاً، فهي "المثال الذي يتشبه به غيره، فيعمل مثل ما يعمل".[2] فالقدوة إذاً، هي من يُتأسى به في جميع أحواله. والتربية بالقدوة "عملية شاملة فهي، تشمل قدوة الأبوين، وقدوة الأخ الأكبر في الأسرة، وقدوة المعلم في المدرسة، وقدوة رفاق اللعب، وقدوة المجتمع بجميع أفراده ومؤسساته"[3]. وقد اختار الله ﷻ النبي ﷺ ليكون القدوة الأولى والعليا للناس جميعاً في أخلاقه، وأفعاله، وحياته كلها. كما قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً﴾ [الأحزاب: ٢١].

ثانياً: أهمية القدوة في تربية الطفل

إن للقدوة الدور الأكبر في التربية والتوجيه لمختلف فئات المجتمع، وإن هذا الدور يزداد أهمية في تربية الأطفال، وتوجيههم. والقدوة في المنظور الإسلامي أعظم أسلوب من أساليب التربية في جميع المراحل العمرية. لذا قال الله تعالى: ﴿أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرَى لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٩٠]. وتكمن أهمية هذا الأسلوب بالنسبة لتربية الطفل في أسباب أهمها:

أولاً: أن مستوى الفهم لدى الأطفال أدنى بكثير منه عند الكبار، فتبقى الرؤية بالعين المجردة أو الملاحظة المباشرة لواقع حي، أهم أسلوب في تربيتهم، فهي أهم من قراءة الكتب، أو سماع الآخرين، أو الدروس الملقاة. فالإنسان يتعلم من خلال حاسة البصر أكثر مما يتعلم من خلال أية حاسة

[1] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، جـ ١٥، ص ١٧١، مادة (قدا).

[3] القرشي، بريكان بركي، **القدوة ودورها في تربية النشء**، ص ٢٠.

أخرى، فهذه الحاسة هي مسئولة عن تكوين المفاهم، وتخـزين الصـور المختلفة للأشياء، بل تسهم في تغذية الخيال بعناصـره اللازمـة. وذلـك لوجود تلك الغريزة الفطرية الملحة في كيان الإنسان التي تدفعه نحو التقليد والمحاكاة، خاصة الأطفال الصغار، وهم أكثر تأثراً بالقدوة من أي أسلوب آخر.

ثانياً: أن القدوة الحسنة، المتحلية بالمبادئ والفضائل التي يتعلمها الطفـل تعطيـه قناعة بأن هذه الفضائل ليست مجرد مبادئ مثالية، نطمح إلى تحقيقهـا، أو أن وجودها غير ممكن أو من الأمور البعيدة. بل هي في متناول القـدوة، ويمكن تطبيقها في واقع الحياة، ومشاهدة الحال تصبح دليلاً عملياً علـى ذلك. ويلعب القدوة دوراً هاماً في اكتساب اللغة، والمعـارف، والقـيم الأخلاقية بصفة عامة، حيث يميل الطفل إلى تقليد أو محاكاة غيره في صوته وحركته، بإعادة أو تكرار الأفكار وأنماط السلوك التي يدركها.

ثالثاً: أن الطفل عندما يرى سلوكاً أو عملاً حسناً، يُحمد عليه الإنسان، فإن ذلك يثير في نفسه الاستحسان والإعجاب والتقدير لهذا العمل، وهذا يدفعه إلى محاولة تقليده.

رابعاً: الطفل مدفوع برغبة خفّية لا يشعر بها إلى التقليد، دون أن يقصد. وهـذا التقليد غير المقصود لا يقتصر على حسنات السلوك، بل قد يتعـداها إلى غيرها. فإن القدوة إذا كانت حسنة، فإن الأمل يكون كبيراً في إصـلاح الطفل، وإذا كانت القدوة سيئة فإن الاحتمال الأرجح هو فساد الطفـل. وإن القدوة الحسنة هي دائماً قوة موجبة في إحداث الأثر التربوي الـذي يتطلب قدراً مساوياً للجهد المبذول فيها. والأبوان في نظر الأطفال أكمل الناس وأفضلهم، لهذا فهم يقلدونهم ويقتدون بهم. ويبـدأ التقليـد عنـد

الأطفال عادة "منذ السنة الثانية تقريباً، ويبلغ التقليد غايته في سن الخامسة أو السادسة، ويستمر معتدلاً حتى الطفولة المتوسطة"[1].

ومما يؤكد أهمية القدوة في تربية الطفل، ما توصل إليه علم النفس الحديث، حيث يرى العالم النفسي باندورا "Bandura"، أن القدوة، أو التقليد، أو المحاكة، أو الملاحظة من أهم الأساليب في تربية الطفل وتعليمه. ومن نظريات علم النفس المتعلقة بذلك ما يلي:

نظرية التعلم بالملاحظة:

إن التعلم بالملاحظة -كما يراه باندورا- هو العملية التي من خلالها يلاحظ الشخص أنماط سلوك الآخرين، ويعمل على محاكاتها، بحيث يكون سلوك الآخرين قدوة له، أي أن الفرد قد يتعلم في موقف ما، سلوكاً ما، حتى لو لم يظهر هذا السلوك المتعلَّم من خلال الملاحظة بصورة فورية، ولكن يظهر هذا السلوك في ظروف مستقبلية[2].وقد حدد باندورا أربع خطوات مترابطة للتعلم بالملاحظة، وهي[3]:

أولاً: الانتباه:

يجب أن يتركز في عملية الانتباه شعور الفرد واهتمامه بالنموذج الذي يسعى إلى التعلم منه ومحاكاته، وتحدد عملية الانتباه السلوك الانتقائي الملاحظة مع استبعاد أنواع أخرى من السلوك لا تلفت نظر الملاحظ. والانتباه إلى نموذج ما، يخضع لتحكم العديد من العوامل مثل خصائص النموذج وخصائص الشخص الملاحِظ.

---

[1] باحارك، عدنان حسان الصالح، **مسؤوليات الأب المسلم في تربية الولد في مرحلة الطفولة**، ص ٦٥.

[2] انظر:

Bandura Albert, "Social cognitive theory", in **Six theories of child development**, Edited by Ross Vasta ,15.

[3] انظر: المرجع نفسه، ص ١٧- ٢١.

ثانياً: التذكر

يمكن أن تخضع هذه العملية لمنظومتين: المنظومة الأولى، منظومة تخيلية، والمنظومة الثانية، منظومة لفظية، ومن خلال عملية الاشتراط الحسى يتبع النموذج باعتباره مثيراً، صوراً متعددة للسلوك. والصور البصرية تلعب دوراً مهماً في التعلم بالملاحظة، خاصةً في مراحل النمو المبكرة، حيث يفتقر الشخص إلى المهارات اللفظية، والتشفير اللفظي. ويكون اعتماده الأكبر على الشفرات الرمزية، التي تمكِّنه من نقل كم هائل من المعلومات في صورة مخزون، بالإضافة إلى أن التشفير الرمزي يخدم الذاكرة نتيجة التكرار أو الممارسة.

ثالثاً: إعادة الأداء الحركي:

يتضمن هذه العملية تحويل ما هو معروض من رموز إلى أفعال مناسبة، كما يتضمن السلوك في هذه الحالة مجموعة من المهارات العملية أو الحركية التي تتم بالممارسة وبالتغذية المرتدة التي تحدث نتيجة الأداء.

رابعاً: الدافعية:

إن الدافعية عند باندورا تكوين معرفي، وله مصدران: الأول، تمثيل النتائج المستقبلية، ومن خلالها يستطيع المرء أن يولد الدوافع الحالية للسلوك، والثاني، هو تحديد المرامي والأهداف أو مستويات الأداء المرغوب فيه، أي أن إدراك سلوكنا على نحو مباشر والتفكير فيه والحكم عليه يزودنا ببواعث ذاتية على المثابرة في تحقيق مستويات تحديدها في صورة أهداف.

من هنا نتعرف على كيفية عملية التقليد أو المحاكاة التي فطر عليها الإنسان، مما يؤكد أهمية القدوة الحسنة في بناء السلوك الطيب لدى الأطفال.

المطلب الثالث: التربية بالقدوة في السنة النبوية

يكتسب الطفل العادات، والأخلاق، والقيم من المحيطين به، وخاصة أقرب الناس إليه، وهم الوالدان. ويحرص الإسلام على أن يتمسك الكبار بمكارم الأخلاق، كي يتلقاها عنهم الصغار فيفوز الجميع بالسعادة في الدنيا والآخرة. وفيما يلي عرض لنماذج من الأحاديث النبوية في أسلوب التربية بالقدوة.

أولاً: التربية على خلق العدل

يحث الإسلام الآباء على العدل والمساواة بين الأبناء، ويحذر من مغبة ظلم أحدهم أو التمييز بينهم بشكل عام، فعن النعمان بن بشير ﷺ قال: "تصدق علي أبي ببعض ماله، فقالت أمي عمرة بنت رواحة: لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ، فانطلق أبي إلى النبي ﷺ ليشهده على صدقتي فقال له رسول الله ﷺ: «أفعلت بولدك هذا كلهم؟»، قال: لا، قال: «اتقوا الله، واعدلوا في أولادكم»، فرجع أبي فردَّ تلك الصدقة"[١].

وفي رواية النعمان بن بشير ﷺ: "أن أمه بنت رواحة سألت أباه بعض الموهوبة من مال لابنها، فالتوى بها سنة، ثم بدا له فقالت: لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ على ما وهبت لابني، فأخذ أبي بيدي وأنا يومئذ غلام، فأتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! إن أم هذا بنت رواحة أعجبها أن أشهدك على الذي وهبت لابنها، فقال رسول الله ﷺ: «يا بشير ألك ولد سوى هذا؟»، قال: نعم، فقال: «أكلهم وهبت لهم مثل هذا؟»، قال: لا، قال: «فلا تشهدني إذا، فإني لا أشهد على جور»"[٢].

إن المخاطب في هذا الحديثين هو الأب، وقد ربّى النبي ﷺ الأب على الالتزام بصفة العدل، حتى يكون قدوةً لأبنائه. ولقد حرص النبي ﷺ حرصاً بالغاً على أن يظهر الأبوان

---

[١] سبق تخريجه.

[٢] أخرجه مسلم، في **صحيحه**، كتاب الهبات، باب: كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، جـ ٣، ص ١٢٤١، رقم الحديث ١٦٢٣.

أمام الطفل في صورة القدوة الصالحة. وهذا الحديث يدل على وجوب التسوية بين الأولاد في الهبة، وأن يهب لكل واحد منهم مثل الآخر ولا يفضل، ويسوى بين الذكر والأنثى.

إن التمييز بين الأولاد بجميع صوره شيء مكروه في الإسلام، لمنافاته للعدل الذي أوجبه الله تعالى على عباده، ولِما فيه من ظلم بين الأولاد، استدلالاً بقول النبي ﷺ «فإني لا أشهد على جور[1]».

وقد نص القرآن الكريم على مبدأ العدل وأكد عليه حيث يقول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلّهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

ومن النتائج السلبية المترتبة على المفاضلة بين الأولاد: ظهور الحقد والحسد بين الأولاد، وعدم العدل والظلم يؤدي إلى الانتقام والفساد، وظهور الكراهة والفرقة بين الأولاد، ومن ثم ظهور التفكك في المجتمع الواحد، وقد يؤدي ذلك إلى انحراف بعض الأولاد نفسياً؛ وإصابتهم بالانطواء، والخوف، والحياء[2]. والذي نخلص إليه، هو ضرورة العدل والمساواة بين الأولاد، حيث يتعلم الطفل ضرورة العدل والقسط في التعامل مع الآخرين.

---

[1] اختلف العلماء في حكم هذه الهبة. قيل: أنها حرام، واحتج برواية "لا أشهد على جور". وقيل: أنها مكروه وليس بحرام، والهبة صحيحة، واحتج برواية "فأشهد على هذا غيري". والراجح القول الثاني، لأن الأصل في كلام الشارع عند إطلاقه صيغة "أفعل" على الوجوب، أو الندب، فإن تعذر ذلك فعلى الإباحة. وأما قوله ﷺ "لا أشهد على جور" فليس فيه أنه حرام، لأن الجور هو الميل عن الاستواء والاعتدال، وكل ما خرج عن الاعتدال فهو جور سواء كان حراما أو مكروها. وقد وضح بما قدمناه أن قوله ﷺ "أشهد على هذا غيري" يدل على أنه ليس بحرام، فيجب تأويل الجور على أنه مكروه كراهة تنزيه. فإن هبة بعض الأولاد دون بعض صحيحة، يستحب أن يهب الباقين مثل الأول، فإن لم يفعل استحب رد الأول ولا يجب، وفيه جواز رجوع الوالد في هبته للولد. انظر: النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم**، جـ ١١، ص ٦٥- ٦٦.

[2] انظر: عمر، عطا أحمد، وحمودة، محمود محمد، وبدران، أمية فارس، **تربية الطفل في الإسلام**،ص ١٥٠.

ثانياً: التربية على خلق الصدق

يحث الرسول ﷺ الوالدين أن يكونا قدوة حسنة في خلق الصدق أثناء تعاملهم مع الأطفال ويحذر من التصرفات الخاطئة التي قد يقتدي بها الطفل. فعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أنه قال: "دعتني أمي يوماً ورسول الله ﷺ قاعدٌ في بيتنا، فقالت: ها تعال أعطيك، فقال لها رسول الله ﷺ: «وما أردت أن تعطيه؟» قالت: أعطيه تمراً، فقال لها رسول الله ﷺ: «أما إنك لو لم تعطيه شيئاً كتبت عليك كَذْبة»[١].

وفي رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول ﷺ الله أنه قال: «من قال لصبي: تعال! هاك، ثم لم يعطه، فهي كذبة»[٢].

إن المخاطب في هذا الحديث هو الأب، وقد ربّى النبي ﷺ الأب على التزام صفة الصدق، حتى يكون قدوةً لأبنائه. والأطفال بمراقبتهم لسلوك الكبار، فإنهم يقتدون بهم، فإن وجدوا أبوَيهما صادقين سينشؤون على الصدق، وهكذا في باقي الأمور.

ثالثاً: التربية على إلقاء السلام

على المربي أن يبدأ الأولاد بالسلام، تعليماً منه وتعويداً، وذلك اقتداء بالمربي الأول عليه الصلاة والسلام حيث كان يسلم على الصبيان إذا مرّ بهم. عن أنس بن مالك رضي الله عنه: "أن رسول الله ﷺ مر على غلمان فسلم عليهم"[٣].

ويستفاد من الحديث، بيان تواضعه ﷺ، وكمال شفقته على العالمين. كما أن سلامه ﷺ على الغلمان، يمثل قدوة عملية لهم، وتربية على الاقتداء به ﷺ يكون قدوة للآخرين.

---

[١] سبق تخريجه.

[٢] أخرجه أحمد، في **مسنده**، جـ ٢، ص ٤٥٢، رقم الحديث ٩٨٣٥، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: "إسناده صحيح على شرط الشيخين".

[٣] أخرجه مسلم، في **صحيحه**، كتاب السلام، باب: استحباب السلام على الصبيان، جـ ٤، ص ١٧٠، رقم الحديث ٢١٦٨.

وهذا ما فعله أنس بن مالك ﷺ الذي سمع الحديث وهو غلام، فقد كان يسلم على الصبيان اقتداءً بفعل النبي ﷺ، ويؤكد ذلك بقوله: "كان النبي ﷺ يفعله".

إضافة إلى ذلك، يدل هذا الحديث على استحباب السلام على الصبيان المميزين، والندب إلى التواضع، وبذل السلام للناس كلهم. كما أن في السلام على الصبيان، تدريباً لهم على آداب الشريعة. واتفق العلماء على استحباب السلام على الصبيان[١].

رابعاً: التربية على مراعاة حقوق الآخرين

إن مراعاة إرادة الأطفال وحقوقهم أمر ضروري، حتى يعتادوا حرية التفكير منذ الصغر. فيدلوا بآرائهم بما يناسب تفكيرهم وقدراتهم، وهم في هذا قد يصيبون وقد يخطئون، فإن أصابوا وجب التشجيع، وإن أخطؤوا وجب التنبيه والتوضيح من غير تسفيه مخز أو زجر محطم[٢].

وقد دل على هذا الأصل حديث عن سهل بن سعد ﷺ قال: "أتي النبي ﷺ بقدح فشرب منه وعن يمينه غلام أصغر القوم، والأشياخ عن يساره فقال: «يا غلام! أتأذن لي أن أعطيه الأشياخ؟»، قال: ما كنت لأوثر بفضلي منك أحداً يا رسول الله"، فأعطاه إياه[٣].

---

[١] انظر: المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم أبو العلا، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، جـ ٧، ص ٣٩٣؛ ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، جـ ١١، ص ٣٣.

[٢] انظر: الخطيب، عز الدين، **رعاية الطفولة والأمومة**، ص ٤٤.

[٣] متفق عليه. أخرجه البخاري –واللفظ له–، في **صحيحه**، كتاب المساقاة–الشرب، باب: في الشرب ومن رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة مقسوما كان أو غير مقسوم، جـ ٢، ص ٨٣٩، رقم الحديث ٢٢٢٤؛ ومسلم، في **صحيحه**، كتاب الأشربة، باب: استحباب إدارة الماء واللبن ونحوهما عن يمين المبتدئ، جـ ٣، ص ١٦٠٤، رقم الحديث ٢٠٣٠.

وقد بيّن الإمام النووي أن هذا الحديث "موافق لما تظاهرت عليه دلائل الشـرع مـن استحباب التيامن فى كل ما كان من أنواع الإكرام، وفيه أن الأيمن فى الشراب ونحوه يقدم وإن كان صغيراً أو مفضولاً؛ لأن رسول الله ﷺ قدم الأعرابى والغلام على أبى بكر رضى الله تعالى عنه"[1].

ونستفيد من هذا الحديث: أن على المربي أن يراعي حقوق الأطفال، حيـث يـتعلم الأطفال أن مراعاة حق الآخرين أمر مطلوب في الإسلام. هذا بالإضـافة إلى أن "إعطـاء الطفل حقه، وقبول الحق منه يعطيه ثقة نفسية، وشعوراً إيجابياً نحو الحياة، ويتعلم أن الحياة أخذ وعطاء، ومن ثم يستطيع أن يكشف عن مواهبه وميولاته التي قد تجعل منـه عبقريـاً حقيقاً، إذا، أحسّنا فهمه أحسنا التعامل معه"[2].

المطللب الرابع: تنبيهات حول أسلوب التربية بالقدوة

تقدم القول بأن على المربي أن يسلك كل سبيل حسن ليكون بذلك قدوة يتـأثر بـه أولاده، ومن عليه حق تربيتهم فينشؤون على مكارم الأخلاق. وأذكر هنا بعض الأمـور التي يجب على المربي الالتزام بها لتتم الاستفادة من هذا الأسلوب على الوجه الأمثل.

أولاً: على المربي ألاّ يخالف قوله عمله، وإلا فإنه يكون بذلك منفّراً مما يدعو إليـه، كما قال الله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتاً عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٣].

ثانياً: ينبغي للوالدين التركيز على إصلاح الولد الأكبر، "فهذا من أبرز المؤثرات في إصلاح باقي الأولاد، لأن الولد الأصغر يحاكي عادة ما يفعله الأكبر، بـل ينظر إليه أنه المثل الأعلى في كل شيء، ويقتبس من الأكبر صفاته الخلقيـة وعاداته الاجتماعية"[3].

---

[1] النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم**، جـ ١٣، ص ٢٠٠.

[2] عمر، عطا أحمد، وحمودة، محمود محمد؛ وبدران، أمية فارس، **تربية الطفل في الإسلام**، ص ١٥٢.

[3] علوان، عبد الله ناصح، **تربية الأولاد في الإسلام**، جـ ٢، ص ٦٣٢.

ثالثاً: ينبغي أن يحرص الأبوان على اختيار الأصدقاء لأولادهم. فالطفل يميل إلى محبة الأصدقاء، ومجاراقم في سلوكهم وأخلاقهم.

رابعاً: على الأبوين أن يحرصا على اختيار المدرسة المناسبة لأولادهما، حيث يلتقون بالمدرّسين والزملاء من التلاميذ، ويعيشون معهم وقتاً لابد أن يتأثروا فيه بمن يخالطوه.

خامساً: على الأبوين أن يحرصا على تهيئة المجتمع الصالح في كل مكان يصل إليه أولادهما.

وبهذا يظهر أنه لا مجال للتربية الإسلامية الصحيحة بدون القدوة الصالحة، التي تتمثل الأوامر، وتستجيب لها، وتنزجر عن النواهي، وتمتنع عنها.

خاتمة

ويمكن تسجيل بعض الملاحظات والنتائج، والتي يترتب عليه توصيات عدة، وهي كالتالي:

أولاً: النتائج

١- إن تربية الطفل هي عملية تكوين شخصية الطفل وتنمية جميع جوانبها، وإحكام بنائها إلى حد الكمال، عن طريق استخدام الأساليب التربوية المناسبة لكل مرحلة من مراحل عمر الطفل، مما يسّر له حسن التعامل مع الآخرين في المجتمع الذي يعيش فيه.

٢- إن تربية الطفل في نظر الإسلام هي عملية جادة لتنشئة الإنسان الكامل، ليدرك مسئولياته الفردية وعلاقاته الاجتماعية وسائر مهمّاته، بأساليب مناسبة، مستندة في مفاهيمها ومبادئها وقيمها إلى القرآن الكريم والسنة المطهّرة. ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، فصلاح الأول، كان باتباع القرآن الكريم وسنة

النبي ﷺ وتطبيقها في واقع الحياة. ولن يصلح الآخر إلا بالعودة إلى هذين مصدرين والتمسك بما جاء فيهما.

٣- إن التربية بالقدوة أسلوب تربوي نبوي، وهي أهم أسلوب التربية إن لم تكن هي أهمها على الإطلاق، لأنها جوهر كل طريقة للتربية، وأساس كل أسلوب، فلا بد للطفل من قدوة في والديه، ومدرسته، ومجتمعه كي يتشرب المبادئ التربوية ويسير على نهجها. ولا بد أن تكون قدوة الجميع هي شخصية الرسول ﷺ التي تتمثل فيها كل مبادئ الإسلام وقيمه وتعاليمه.

ثانياً: التوصيات

في ضوء ما تمّ عرضه، توصلنا إلى توصيات عدة، وهي ما يلي:

١. ضرورة الاهتمام بتوجيه الطفل المسلم، لأن التراخي والتسيب من الأسباب التي تدفعه إلى إهمال الواجب وعدم التزام المسؤولية، وإلى انحلال الشخصية، والوقوع في صف الفساد.

٢. الاهتمام بالدراسات العلمية الحديثة في التربية، كالتخطيط التربوي، واقتصاديات التعليم، ودراسة النظم بحيث تجمع التربية الإسلامية بين الأصالة والتّجدد.

٣. عقد الندوات والمؤتمرات واللقاآت التربوية بصفة دورية، لمعالجة القضايا والمشكلات التربوية المستجدة، والمشاركة الفعلية في ذلك، مما يكون له مردوده الإيجابي ليس على الأسرة المسملة والمجتمع فحسب، بل يقدم النموذج السليم للمجتمعات الأخرى.

وختاماً، فإن هذه الدراسة جهد المقل، ولا أدعى لنفسي أي سبق فيها، وكل ما أرجوه، أن أكون قد وقفت في عرض وتحليل ما تصورته في خطة بحثي، فما كان فيها من صواب فمن توفيق الله تعالى وحده، وما كان فيها من خطأ وتقصير فمن نفسي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

١. ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، ١٩٩٩م: **لسان العرب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣.

٢. أحمد، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، د. ت: **المسند**، تحقيق: شعيب الأرنوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة،د.ط.

٣. باحارك، عدنان حسان الصالح، ١٩٩٢م: **مسؤوليات الأب المسلم في تربية الولد في مرحلة الطفولة**، دار المجتمع، جدة، ط٣.

٤. الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، ١٩٩٩م: **السنن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار الحديث، القاهرة، ط١.

٥. الخطيب، عبد الغني، ١٩٨١م: **الطفل المثالي في الإسلام**، المكتب الإسلامي، د. م،ط٢.

٦. الخطيب، عز الدين، د. ت: **رعاية الطفولة والأمومة**، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، عمان، د. ط.

٧. الرحمن، عبد الرحمن النقيب، ٢٠٠٥م: **كيف نعلم أولادنا الإسلام بطريقة صحيحة**، دار السلام، القاهرة، ط١.

٨. رقيط، حمد حسن، ١٩٩٧م: **كيف نربي أبناءنا تربية صالحة**، دار ابن حزم، بيروت،ط١.

٩. الشرقاوي، محمود، ١٩٨١م: **الطفل في الإسلام**، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة،د. ط.

١٠. عبد الرحمن، جمال، ٢٠٠٢م: **أطفال المسلمين كيف رباهم النبي الأمين**، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، ط٣.

١١. عثمان، حسن ملا، ١٩٨٢م: **الطفولة في الإسلام**، دار المريخ، الرياض، د. ط.

١٢. عمر، عطا أحمد، وحمودة، محمود محمد، وبدران، أمية فارس، ٢٠٠٠م: **تربية الطفل في الإسلام**، دار الفكر، عمان، ط١.

١٣. العناني، حنان عبد الحميد، ٢٠٠١م: **تربية الطفل في الإسلام**، دار الصفاء، عمان، د. ط.

١٤. الفندي، عبد السلام عطوة، ٢٠٠٣م: **تربية الطفل في الإسلام**، دار ابن حزم، بيروت، ط١.

١٥. القرشي، بيكان بركي، ١٩٨٤م: **القدوة ودورها في تربية النشء**، المكتب الفيصلية، مكة المكرة، ط٢.

١٦. قطب، محمد، ١٩٨٢م: **منهج التربية الإسلامية**، دار الشروق، د. م، ط ٨.

١٧. ماردني، عبد الرحيم، ٢٠٠٥م: **سلسلة قصص رجال حول الرسول**، دار آية، بيروت،ط١.

١٨. مالك، ابن أنس أبو عبد الله الأصبحي، د. ت: **الموطأ**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياءالتراث العربي،مصر، د. ط.

١٩. محرم، خالد محمد، ٢٠٠٦م: **بناء الشخصية من خلال التربية الإسلامية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

٢٠. مسلم، ابن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، ١٩٨٤م: **الجامع الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣.

٢١. المقبل، محمد بن محمد، ١٩٩٧م: **الأولاد وتربيتهم في ضوء الإسلام**، مطبعة نجد العالمية، الكويت، ط٣.

ثانياً: المراجع غير العربية

1. Charles G.M & Albert A.M. (1991). "*Undersdanding* psychology", (5th edn.). Newjersey: Pentice Hall.
2. Bandura Albert. (1992). "*Social cognitive theory*", in *Six theories of child development* (1st edn.). Edited by Ross Vasta (London: Jessica Kingsley Publisher.
3. Duane P. S & Sydne E. S. (2000). "*Theories of personality*" (7th edn.). USA: Thomson, Learning Academic Resource Center.
4. Educational Technologies Limited. (2001). "*Developing your child's potential*",(n. d.). Hong Kong: Educational Technologies Limited.
5. Maisarah Taufik. (2002)." *Anak nakal kaedah mengatasinya",* (Cetakan Kedua).Malaysia: Perniagaan Jahabersa.



التَّعَالُمُ: فتنةٌ عظيمةٌ، ومصيبةٌ على الأمة جسيمةٌ (من نبوءات النُّبُوَّة المحقَّقة)

✍ خديجة بنت سيد ممتاز الدين[١]
asrakhadeja@gmail.com

لا شكَّ أن هذا العصر الذي نعيش فيه قد امتلأ بمُنكَرات الفتن وأباطيل السيئات، كما قد تنبَّأ بذلك النبيُّ عليه الصلاة والسلام، وغيرُ خافٍ على أحد أنه هو بعينه العصر الذي قال فيه عليه الصلاة والسلام: «القابضُ على دِينه كالقابض على الجمر» [٢]، أو كما قال عليه الصلاة والسلام، وما ذاك إلا لعِزَّة المتمسكين بالشَّرع وقِلَّة العاملين به، في الوقت الذي كَثُر فيه المدّعون الكذّابون، المفترون الدجّالون، الذين أحسنوا ظواهرهم ترغيباً للناس زُوراً وكذباً في ما يقولون ويدّعون، بينما بواطنهم فيعلم العليمُ ما هم عليهم من سُوء النيّة وخُبث الطَّوية.

وإنَّ صدر المسلم الغيور ليجيش حميةً وغيرةً على دين الله وشرعِه حين أمثال هؤلاء، ويشتدّ غضباً ويتفطّر ألماً بل ويمتلئ بُغضاً وكراهيةً لهم – وهم الفقراء المفلسون – يخوضون في أشرف ما أنزله الله على وجه البسيطة، ألا وهو العلم؛ ذلك الذي أكرم الله به خِيرة خليقته وأفضلهم على الإطلاق ألا وهم الأنبياء، صلوات الله وسلامه عليهم، ثم من وَرِثَهم من العلماء.

---

[١] قسم القرءان والسنة، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا (ماليزيا).

[٢] أخرجه الترمذي في **جامعه**، عن أنس بن مالك ﷺ، في أبواب الفتن، باب الصابر على دينه في الفتن كالقابض على الجمر، رقم الحديث: (٢٢٦٠)، وقال: "حديث غريب".

ولا يخفى على أي لبيبٍ ما أنعم الله به وأكرم هذه الصفوة البشرية من مكارم الأخلاق وعظائم الصفات ما جعلهم بحقٍّ خلفاء الله في أرضه، والمبلّغون لشرعه، ثم يأتي هؤلاء المتعالمون – حُدثاء الأسنان، سُفهاء الأحلام – ليتشبّهوا بهم ظاهراً سُمعةً وشُهرةً ورِياءً، وهم من أشدِّهم مخالفةً لهم باطناً ديناً وعلماً وخُلُقاً، دَلاًّ وهدياً وسَمْتاً، وكشفاً للستار عن صفات هؤلاء، وبياناً لصفات عباد الله الأولياء من الأنبياء والعلماء؛ كانت هذه المقالة ليكون الناس على بينةٍ من أمر هؤلاء وهؤلاء...

وسأحاول فيها – بمشيئة الله تعالى – تسطيرَ ما وفّقني الله تعالى لكتابته في بيان "التعالم" مفهومه وماهيته، ومختلف صُوره ومظاهره، كما سأتناول بإذن الله صفات المتعالم الحِسّية والنفسية، ثم أقدِّم بعون الله علاج هذه القضية وكيفية التخلُّص منها، مؤيِّدةً كل ذلك بالنصوص الشرعية من الكتاب والسنة، والأقوال المأثورة لسَلَف الأمة، أهل التُّقى والصلاح والهمة، مَن بلَّغهم المولى تعالى في العلم أعالي القِمَّة...

وخيرُ ما أبدأ به المقال بذكر بعض الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وأقوال الأئمة الواردة في بيان "التعالم" وصورته، والتحذير منه، وما جاء من الوعيد الشديد لصاحبه، وإليك تلك الأدلة:

١- قال الله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾[١].

أي كُلِّفوا عِلمها، والعمل بما فيها، ثم لم يعملوا بها؛ فكأنهم لم يحملوها، فهم كالحمير تحمل كتباً كبيرةً من العلم وتمشي بها ثم ليس لها إلا الكدّ والتعب، وكل من علم و لم يعمل فمثله مثل الحمار الذي ضرب الله به مثلاً في مُحُكَم تنْزيله العزيز.

[١] الجمعة: السورة:٦٢، الآية: ٥.

٢- وقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[1].

فالقولُ بلا عملٍ مقتٌ خالصٌ لا شوبَ فيه، والمقتُ هو أشد البغض، وعن بعض السلف أنه قيل له: حدِّثنا، فقال: أتأمرونني أن أقول ما لا أفعل، فأستعجل مقت الله!!!

٣- وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[2].

فيعرف ما فيه من المواعظ والزواجر ووعيد العصاة، حتى لا يجسر على المعاصي، بل قلوبهم مُقْفَلَةٌ قاسيةٌ لا يُتوصَّل إليها ذكرٌ، وهذه الأقفال هي الرَّين والختم والطبع.

٤- ومما جاء في بعض صفات المنافقين[3] قوله تعالى:

﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ لَكَـٰذِبُونَ﴾.

﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾.

﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾.

﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

فانظرْ - رحمك الله - كيف وصفهم الله بأقبح الصفات، وأخبث الفِعال، بل شهد عليهم بها من الكذب، وسُوء الأعمال، والصُّدود عن الحقّ، والاستكبار، والفِسق، وأخيراً بُعدهم عن العلم والفقه.

---

[1] الصف: رقم السورة: ٦١، الآية: ٢-٣.

[2] محمد: رقم السورة: ٤٧، والآية: ٢٤.

[3] في سورة المنافقين، رقمها: ٦٣، وأرقام الآيات: ١ إلى ٨.

٥- وفي البخاري[١] عن أبي هريرة Δ قال: قال رسول الله): «قبل الساعة سنون خداعاً، يُصَدَّق فيهن الكاذب، ويُكذَّب فيهن الصَّادق، ويُخوَّن فيهن الأمين، ويُؤتَمن الخائن، وينطق فيهن الرُّوَيْبِضَةُ».

قالوا: "الرويبضة" هو: الرجل التافه الحقير ينطق في أمور العامة، كأنه ليس بأهل أن يتكلَّم في أمور العامة فيتكلَّم.

٦- وعن ابن عمر- قال: قال رسول الله): «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمَاً لِغَيْرِ اللهِ، أَوْ أَرَادَ بِهِ غَيْرَ اللهِ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[٢].

٧- وعن جابر Δ قال: قال رسول الله): «لاَ تَتَعَلَّمُوْا الْعِلْمَ لِتُبَاهُوْا بِهِ العُلَمَاءَ، وَلاَ لِتُمَارُوْا بِهِ السُّفَهَاءَ، وَلاَ تَخَيَّرُوْا به الْمَجَالِسَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ؛ فَالنَّارُ النَّارُ»[٣].

٨- وعن ابن كعب مالك أبيه- قال: سمعت رسول الله) يقول: «مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ، أَوْ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، وَيَصْرِفَ بِهِ وُجُوْهَ النَّاسِ إِلَيْهِ؛ أَدْخَلَهُ اللهُ النَّارَ»[٤].

٩- وعن أبي هريرة Δ قال: قال رسول الله): «إنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمٌ لَمْ يَنْفَعْهُ عِلْمُهُ»[٥].

١٠-وعنه Δ قال: قال رسول الله): «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْماً مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللهِ ﷻ، لاَ يَتَعَلَّمُهُ إلاَّ لِيُصِيْبَ بِهِ عَرَضاً مِنَ الدُّنْيا؛ لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، يعني: رِيْحَها[٦].

---

[١] أخرجه الإمام أحمد في المسند، برقم: ٨٤٤٠.

[٢] أخرجه الترمذي في الجامع، في أبواب العلم، باب فيمن يطلب بعلمه الدنيا، برقم: ٢٦٥٥.

[٣] أخرجه ابن ماجه في السنن، في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم، برقم:٢٥٤.

[٤] أخرجه الترمذي في الجامع، في أبواب العلم، باب فيمن يطلب بعلمه الدنيا، برقم:٢٦٥٤.

[٥] أخرجه الآجري بسنده في "أخلاق العلماء"،برقم ٦٦، سناد شديد الضعف فيه عثمان بن مقسم البري وهو متروك الحديث.

[٦] أخرجه أخرجه أبو داود في السنن، في كتاب العلم، باب طلب العلم لغير الله تعالى، برقم: ٣٦٦٤.

١١- وقال ابن مسعود Δ: "لا يزال الناسُ بخيرٍ ما أخذوا العِلم من أكابرهم، فإنْ أخذوه عن أصاغرهم وشرارهم؛ هلكوا".

فإن لم يكن هؤلاء المتعالمون الجهلة هم الأصاغر الأشرار فمَن إذن ؟؟!!

١٢- وقال مالك بن أنس رحمه الله تعالى: "بكى ربيعة يوماً بكاءاً شديداً، فقيل له: أمصيبة نزلت بك؟، فقال: لا!، ولكن استُفتِيَ مَن ليس بعالم، وظهر في الإسلام أمر عظيم".

١٣- ورُوي عن مكحولٍ أنه قال: "تفقُّه الرعاع فساد الدين والدنيا، وتفقُّه السفلة فساد الدين".

١٤- ورحم الله ابن رُشد إذ قال: "كان العلم في الصدور واليوم صار في الثياب"[١].

١٥- وفي "المتعالم" يقول أبو بكر الآجُرِّي في كتابه القيِّم "أخلاق العلماء": أنه "يَعُدّ نفسَه في العلماء، وأعماله أعمال السفهاء، قد فتنه حبُّ الدنيا، والثناء والشرف والمنْزلة عند أهل الدنيا"[٢].

وفي ضوء هذه النصوص الشرعية، ومن خلال معانيها المرعية، نبيِّن مفهوم "التعالم"، ونرقُم ماهيته...

ف "التعالُم":

١- حلية كل جاهل كذاب، متصف (برقة الديانة، ووهن الاستقامة، وضعفِ التحصيل)[٣]، والاكتفاء بأقل القليل من الدين والعلوم والفضائل؛ (لنيل الدنيا الزائلة ومظاهرها الفانية)[٤].

---

[١] أبو زيد، بكر بن عبد الله، **التعالم وأثره على الفكر والكتاب**، ص: ٢٦.

[٢] الآجري، أبو بكر محمد بن الحسين، **أخلاق العلماء**، ص: ١٨١.

[٣] أبو زيد، بكر بن عبد الله، التعالم وأثره على الفكر والكتاب، ص: ٢٦.

[٤] المرجع السابق: ص: ٢٦.

٢- "التعالم" سلاح أغمار ركبوا للعلم الصعب والذلول ظانين أنه يُنال بالراحة ولّما يملؤا منه الرَّاحة[١].

٣- "التعالم" لباس الأصاغر الأحاقر، الذين لم يجدوا لنيل العلا سبيلاً، فاتخذوه ذريعةً ووسيلةً، وهو أوجز الطرق وأقصرها وأحقرها لنيل مقاصدهم وبلوغ مآربهم.

٤- "التعالم" كسوة من تعرَّى عن الفضائل، وتحلَّى بالرذائل.

٥- "التعالم" جريمة عظيمة؛ لأنه تلاعبٌ بعقول الأمة وعلومها، وحربٌ لفتيتها الناشئة وتراثها الأصيل.

٦- "التعالم" بوابة الدخول على القول على الله تعالى بلا علم، وهذا أصل الشرك والكفران، وأساس البدع والعصيان، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[٢].

٧- "التعالم" كما قال الشيخ بدر العتيبي – حفظه الله -:"إن من شرِّ الأسقام، وأقبح صفات الأنام، وخاصة طالب العلم: (التعالم) في مظهره ولسان حاله ومقاله، ولا يُشَكّ أن مبدأ التعالم وادِّعاء العلم لمن لا يعلم ممقوت عند كل عاقل، وهذا لا خلافَ فيه كما لا يخفى. فالتعالم صفة نفسية تحمل صاحبها على تجشم ما ليس كُفؤاً له، وتقمُّص شخصية من هم أجل منه، والتكلم بلسانهم، حالاً ومقالاً. فإن زاد على ذلك تمجيدَ الذات، ومدح القدرات، ودعوى العلم والتحقيق؛ كان أوضح بيانٍ لهذه الصفة الدنيئة"[٣].

---

[١] أبو زيد، بكر بن عبد الله، التعالم وأثره على الفكر والكتاب، ص: ٢٦.

[٢] الأعراف: رقم السورة: ٧، والآية: ٣٣.

[٣] انظر: " صور التعالم"، **شبكة الإمام الآجري**، http://www.ajurry.com

٨- "التعالم" كما قال العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان: "معناه: ادِّعاء العلم نتيجةً للاقتصار على مطالعة الكتب، ومثل هذا يُقال له: الجاهل المركَّب، وهو الذي يجهل ولا يدري أنه جاهل، بل يظن أنه هو بعينه: العالم"[١].

٩- و"المتعالم" هو من خلع ربقة المحاسن من عنقه، وتزيَّن بمستهجنات القبائح، ظاناً أن حقيقته لن يعلمها أحد، و لم يدر المسكين أن الله له بالمرصاد، وإن استدرجه بالنعم والأموال، ولتعالمه جهابذة عما قريب سيكتشفون تعالمه، ويُخبرون الخلق عن جوهره وحقيقته.

١٠- المتعالم في نفسه عبقري كبير، وعالم نحرير، ومؤلف قدير، ومحقق جدير، لكنه لدى أهل العلم والفن والدراية والتخصص؛ سارق العلم حقير، جاهل مغتر ضعيف، مخادع غاش لنفسه وغيره.

تلك عشرة كاملة، سقتُها لك لتعلم أن هذا هو "التعالم"...

أرأيتَ ما حقيقته؟

ومدى خطورته؟

وعِظم جريرة المتعالم وجريمته، وجنايته على نفسه وعلى أمته، ذلك العاري الخاوي عن كل سمو وفضيلة، المتلبس بالانحطاط والرذيلة...

وقد انتشر هذا المرض الخبيث والداء الوبيل بُعيد عهد الرسول)، وخاصةً بعد أن انكسر قفل الحق، ومات الفاروق Δ، فظهرت هذه الفتنة الصماء، والنقمة السوداء، والبلية الشوهاء، والمصيبة النكراء، وأول ما ظهرت كانت على صورة الخروج على علماء الأمة، وأئمة الدين بتأويلات باطلة ومفتريات خبيثة...

[١] انظر: "التعالم وآثاره الخطيرة على الأمة"، شبكة سحاب السلفية، http://www.sahab.net

تلكم ما قام به الرويبضة الخوراج، أول خرِّيجي مدرسة "التعالم" المشؤومة، الذين ما فهموا، ولا فَقِهوا آية ولا حديثاً، فكفَّروا جبال الإيمان، صحابة رسول الله)، وقتلوهم وقاتلوهم، ألا لعنة الله تترى على أولئك الظالمين، قتلة عثمان وعليٍّ وطلحة والزبير وغيرهم من الصحابة الأكابر الغُرّ الميامين، رضي الله عنهم وعن جميع من تبعهم من علماء الأمة الربانيين، وقد تنبأ النبي) بظهور هؤلاء، كما جعل ذلك من علامات الساعة الصغرى، وأشراطها المرتقبة، حيث قال عليه الصلاة والسلام: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلمَ بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً؛ اتخذ الناسُ رؤوساً جهالاً، فسُئلوا، فأفتوا بغير بعلم، فضلُّوا وأضلُّوا»[١].

وقال عليه الصلاة والسلام: "إنَّ مِن أشراط الساعة أن يُلتَمس العلم عند الأصاغر"[٢].
وفي حديث آخر: "إنَّ مِن أشراط الساعة أن يَظهَر القلمُ"[٣].

ومن معجزات مشكاة النبوة هذه أن قد فشى القلم وارتشى، واتخذ صوراً متنوعةً، وأشكالاً مختلفة، فتعددت ظواهر التعالم، وتكاثرت مظاهره، فمنها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر والاستقصاء:

أولاً: "التعالم" في الفتيا:

فترى المتعالم يشرع في الجواب قبل استكمال السؤال، ويلتفت يميناً وشمالاً، ويحف ويرف، على الحضور، مختالاً بجوابه الإنشائي المهذول، بما يتوقف فيه شيوخ الإسلام، وأئمته الأعلام، قال بِشر الحافي رحمه الله تعالى: "من أحب أن يُسأل فليس بأهل أن يُسأل"[٤].

---

[١] أخرجه البخاري في **صحيحه**، عن عبد الله بن عمرو بن العاص –، في كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، برقم: ١٠٠.
[٢] ذكره الألباني في "**السلسلة الصحيحة**" (٣١٦/٢)، وقال: "وهذا إسناد جيد".
[٣] وهو اختصار للحديث الذي رواه عمرو بن تغلب ﷺ، عن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ من أشراطِ الساعةِ، أن يَفِيضَ المالُ ويَكثُرَ، ويَظهَرَ القلمُ، وتَفْشُوَ التِّجارةُ» . أخرجه الإمام أحمد في المسند، برقم: ٢٣٤٤٩.
[٤] أبو زيد، بكر بن عبد الله، التعالم وأثره على الفكر والكتاب، ص: ٢٩.

ثانياً: "التعالم" في القضاء:

فالقضاء سِرُّ الدولة، وعنوان قوتها وهيبتها، ورمز شرفها، وكرامتها، فإذا دخله متعالِمٌ بتصرفاته السقيمة، ومعلوماته الضئيلة، وعقليته الهزيلة؛ اضطربت في البلاد الأحوال، وتتابعت عليها الأهوال[1].

ثالثاً: التعالم في مجالات العلم والمعرفة المختلفة:

وهذه من كبرى البوابات التي وَلَج به المتعالمون إلى عالم "التعالم"، حيث دخل منها الكذبة التافهون، والجهلة الفاشلون، في التعليم والتحصيل – بله التحقيق والتأليف – فلا تَسَلْ عن شدة ضعفهم في تحصيل العلوم ونيل المعارف؛ ولأجل ذا سلكوا هذا المنحى الخطير للظهور والبروز، حيث أنهم عالجوهما فما وجدوا إليهما سبيلاً، إلا بهذا الطريق القصير الحقير، وقد قيل: "إذا كنت خاملاً فتعلَّقْ بعظيم"، بيد أنهم لا يدرون بتأليفاتهم الساذجة – من الناحية العلمية – وتحقيقاتهم التافهة التي لا تعني شيئاً سوى تسويد الأوراق وتحبير القراطيس، لا يسجِّلون به إلا عاراً، ولا يُبدون بها إلا شناراً... وقد أتعبوا العلماء في افتراع مفترياتهم، وتفنيد مزاعمهم، والتعقيب على ما يُسمّونه من تأليفاتهم وتحقيقاتهم، وهؤلاء في الحقيقة (لم يستضيئوا بنور العلم، ولا لهم وقع في النفوس، ولا لعلمهم كبير نتيجة من العمل، وإنما العالِم من يخشى اللهَ تعالى)[2].

أما بالنسبة لصفات هؤلاء المتعالمين فنجد أنها بعينها بعض صفات المنافقين، التي حذَّر منها رسول الله) في قوله: "آية المنافق ثلاث، إذا حدَّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتُمن خان"، وفي رواية بزيادة: "وإذا خاصم فجر، وإذا عاهد غدر"، حيث أن من صفاتهم التي ذكرها أهل العلم في ثنايا كتبهم وأقوالهم:

---

[1] المرجع السابق: ص: ٩٨.
[2] المرجع السابق: ص: ٩٨.

١: الكذب:

وهو الادِّعاء، أي ادّعاء العلم وهو منه خواء، قال الخطيب البغدادي: "وقد رأيت خلقاً من أهل الزمان ينتسبون إلى الحديث، ويعدون أنفسهم من أهله، المتخصصين بسماعه ونقله، وهم أبعد الناس مما يدَّعون، وأقلِّهم معرفةً بما إليهم ينتسبون"[١]. وقال العُرْفِي: "وتجاسر فئام على الكذب الصراح، والكذبُ شرّ غوائل العلم، وحملوا الشاذَّ ومن حمله؛ حمل شراً كثيراً، فربضت في قلوبهم الشقوتان: شقوة الكذب، وشقوة الشذوذ، نسأل الله السلامة والعافية"[٢].

٢: فُحش القول:

فمن صفات المتعالم الشغب بلسانه والتطاول، والتسلط على العباد بداء الفحش والبذاءة في الكلام، وهو كما ذكر الشيخ بكر عبد الله: "المتطاول كبت الله باطله، يسل لسانه على العباد، فيتقيه المؤمنون ويترفعون عن مناضلته... أما هذا السليط المتسلط فهو مبتلى – ويعلم الله – بأعظم بلية، وهي موت قلبه، ورؤيته القبيحَ حسناً،وذهاب رصيده من القبول له في الأرض"[٣].

وجاء في موضع آخر: "أما في هذا الزمان فقد ابتلي أهله بلسن جهال ابتدعوا العلم، وكافحوا عن دعواهم بالصلف واللسانة، والشغب والشراسة، وإن لم يكن مع اللسان عقل يحجزه دل على عيب صاحبه، فترى الفرد من هذا الصنف المريض يخوض في غمار العلم، بواحدة يسمعها، وثانية ينتحلها، وأخرى يدعى قراءها، ثم ويا للخيبة يضفي على نفسه من الألقاب، ويجند نفسه للكف عنها والاحتفاظ بها

---

[١] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ص: ٧.

[٢] العرفي، محمد سعيد، **سر انحلال الأمة العربية ووهن المسلمين**، ص٤٨، بواسطة "التعالم وأثره..." ص: ٢٥.

[٣] أبو زيد، بكر بن عبد الله، التعالم وأثره على الفكر والكتاب، ص: ٩١.

ما هو شغلُه الشاغل لأنها رسوله إلى العامة، وأحبولته التي يصطاد بها ما يحمل همه من عرض زائل وجاه موهوم، لكنه عند ذوي الألباب مفتضح منبوذ"[١].

٣: عدم الأمانة العلمية:

فترى "المتعالِمَ" مِن أبعد الخلق عن أمانة الدين، وأمانة العلم، وأمانة القلم، وأمانة الخلق، يسرق من هاهنا وهاهنا، وينتحل من كتاب هذا أو ذاك، ثم ينسب كل تلك الجهود (أي جهود السرقات العلمية) إلى نفسه الشريفة، وفيه يقول الشيخ بكر بن عبد الله: "ومن الادِّعاء الكاذب الحقير أيضاً شغفهم بالتأليف، وهذا عين تشيخ "الصَّحفية"؛ إذ تعلُّمه حقيقة "مجذوباً" - وهو من لا شيخ له — فتراه يخوض غمار التأليف في ما وصل إليه الأكابر بعد قطع السنين في مثافنة الأشياخ، ومسك الدفاتر، ثم يأتي هذا "المجذوب الطري" ويثافن الأشياخَ في مؤلفاتهم والمطابع تُفرز كل يوم قراطيس ورزماً، نعوذ بالله من هذه الفتنة الصماء.

والتأليف المقبول لا بد أن يكون بقلم من اتسعت مداركه، وطال جده وطلبه، والصنعة بصانعها الحاذق، ومعلمها البارع.

ومن علامات تعالمهم البارزة في مؤلفاتهم المنحولة ركاكة الأسلوب، وخلوه من أدنى مقوِّمات الفصاحة بله البلاغة، وضعف اللغة وانحلالها وتفككها؛ وذلك لأن "المتعالم قاموسه غير محيط، وقابوسه غير وسيط، ونصيبه من اللغة شماطيط، والمريض بهذا التعالم يعلم أنه كاذب، مخاتل لنفسه مخادع، لكنه يسعى لبناء مجد موهوم، فيسرق كتابَ هذا، ويشتري جهدَ ذاك، ويُخرج للناس عشرات المؤلفات وهو مفلس منكود، ومفتضح منبوذ"[٢].

---

[١] أبو زيد، بكر بن عبد الله، التعالم وأثره على الفكر والكتاب، ص: ٩٢.

[٢] أبو زيد، بكر بن عبد الله، التعالم وأثره على الفكر والكتاب، ص: ٩٢.

٤: مخالفة العمل للقول:

قال الإمام علي بن أبي طالب Δ: "هتف العلم بالعمل، فإن أجابه وإلا ارتحل"[١].

ويقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾[٢]. لذا فالمتعالمون من أبغض الناس إلى الله، وكذلك العباد لبُغض الله تعالى ومقته لهم.

ويقول رسول الله): «يُؤتَى بالرَّجُلِ يومَ القِيامَةِ فيُلقَى في النَّار، فتَندَلِقُ أقتابُ بطنِه فيَدُوْرُ بها كما يَدُوْرُ الحِمارُ في الرَّحَى، فيَجتمِع إليه أهلُ النَّارِ فيقولون: يا فلان! مالَكَ! أَلَمْ تَكُنْ تَأمُر بالمعروف وتَنهَى عن الْمُنكَر؟، فيقول: بلى!، كنتُ آمُرُ بالمعروف ولا آتِيْهِ، وأنْهَى عن الْمُنكَر وآتِيْهِ»[٣].

ويقول الشيخ بكر عبد الله: "وأما التفريط في العمل فكم رأى الراؤون وجوهاً يعلوها ذل المعصية، والافتقار إلى الصمت الصالح، والهدي الحسن، فكم من متصدر للعلم في أي من مجالاته وهو قرندل، متختم بالذهب، شارب للتبغ، صانع للقزع، بل لا يشهد الصلاة جماعةً إلا لماماً"[٤].

٥: الكِبر والغرور والعُجب والتيه:

يقول الخطيب البغدادي: "وهم مع قلة كَتْبهم له، وعدمِ معرفتهم بهم؛ أعظم الناس كبراً، وأشد الخلق تيهاً وعُجباً"[٥].

---

[١] أخرجه الخطيب البغدادي في "**اقتضاء العلم العمل**"، ص: ٣٦.

[٢] الصف: السورة:٦١، الآية: ٢-٣.

[٣] أخرجه مسلم في الصحيح، في كتاب الزهد، باب عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعله، برقم: ٢٩٨٩.

[٤] أبو زيد، بكر بن عبد الله، التعالم وأثره على الفكر والكتاب، ص: ٣٥.

[٥] الخطيب البغدادي، نقلاً عن "التعالم وأثره على الفكر والكتاب، ص: ٦٢.

فهذه هي شخصية المتعالم المؤذية الثقيلة، البغيضة الكريهة، تتقذى من رؤيته الأبصار، وتمج سماع حديثه الآذان، وتأنف من مخالطته الأنفس والقلوب، ويتقذر من مجالسته ذوي البصائر والألباب.

لكنه لدى جهلة العوام محلّ فخرٍ وإعجابٍ إذ يجيش أمامهم دوماً بتعالمه الكذاب؛ فيهتفون له ويصفّقون، إعجاباً منهم بعلمه "المكذوب" وطرباً... وسبحان من له في خلقه شؤون.

بينما يمضى لدى أهل العلم مذموماً ممقوتاً، وكيف لا يكون ذلك وهم أحق من عرفوا خُبث حقيقته، وسفالة جوهره، ودناءة طبيعته، وسوء جبلته، وأجدر بها من قائدة جريئة لانتهاك حرمات العباد، ونشر الفساد فيما تطؤه أقدامها من بلاد، في إقدام جريء لسرقة كتاب هذا، وانتحال مؤلفات ذاك، أو بسرقة أبحاث بأكملها من كتاب ثم إفراد طباعتها بعد تغيير العنوان، وتبديل طفيف لما يُستطاع من تبديله، (ودوماً يكون ذاك إلى الأسوأ فالأسوأ)، وتحريف النصوص بأسلوب ركيك لا يقوم به مبنى ولا ينتظم له معنى، ثم الرسم على طرته تأليف فلان، أو إعداد فلان، ملقباً نفسه بألقاب جوفاء هي في نظره غاية في الأهمية والفخامة والشرف والكرامة، وسرُّ ما تهويه نفسه وتشتهيه وتطمع فيه وترنو إليه من الذيوع والاستفاضة ونيل الثناء والشهرة، بينما هي في رأي من يعرفه غاية في الخُبث والدناءة...

وبعد... فهل لي أن أناشد أهل الحل والعقد لأن يقوموا بواجب الإصلاح... وهل لي أن أتقدم إليهم بهذا الاقتراح، حتى لا يلج ويتبجح في قنوات العلوم والمعارف دخيل: ذو بضاعة حقيرة مزجاة ديناً وعلماً وخُلقاً، حيث يجب على الجامعات – وخاصة في مراحل الدراسات العليا – وضع مقاييس علمية دقيقة، ومعايير عالية الجودة للقبول في أقسامها العلمية المختلفة، وخصوصاً في التخصصات الدينية الشرعية التي يظنها هؤلاء المتعالمون بأنها سهلة ميسورة، وأن الدراسة فيها أمر هين لين، بخلاف التخصصات الأخرى والتي يرون

الدراسة فيها أمر شاق عسير، وحصول الشهادة العلمية منها أمر صعب المنال، بينما الشيء نفسه ميسور ومتاح في التخصصات الشرعية، وإن حصول المتعالم على مقعد رخيص في الجامعة لأجل الحصول على شهادة رخيصة ولقب علمي زائف، ثم حصوله على كرسي وثير، ومال وفير لهو أكبر دليل على ضعف وانحطاط المستوى العلمي لتلك الجامعات المانحة لهذه الشهادات التجارية والألقاب الزائفة...

ولنا في كبرى الجامعات الإسلامية العريقة خير قدوة وأفضل أسوة... في انتقاء وترشيح الطلبة الدارسين في مرحلة الدراسات العليا الشرعية... كذلك في تخيير وتعيين أفضل الأساتذة المشرفين، الأكفاء المتخصصين، لتُكتَب في إشرافهم وتحت عنايتهم رسائل جامعية عالية الجودة والمستوى، فائقة المبنى والمحتوى.

وكل هذا في الحقيقة مسؤولية عظمى تقع على عاتق أهل الحل والعقد من الحكام والعلماء.

أما بالنسبة لعلاج هذه البلية من قِبل المتعالم نفسه، فخير ما وجدت بشأنه فيما ذكره الداعية المصري الشيخ محمد حَسّان – حفظه الله – في خطبته المعنونة بـ "فضل العلم وخطورة التعالم":

أولاً: إخلاص العمل الله وصدق النية، والإخلاص هو تصفية العمل بخالص النية من جميع شوائب الشرك.

ثانياً: الاتباع.. ففيه الحقّ، والصِّدق، والصواب.

ثالثاً: طهارة القلب والنفس والجوارح من الذنوب فإن من آثار الذنوب والمعاصي حرمان العلم كما قال الحافظ ابن قيم الجوزية.

رابعاً: التواضع وعدم الكبر، والجلوس بين يدى العلماء.

خامساً: كثرة التضرع إلى الله ﷻ، والانكسار بين يديه، إذ الفضل منه سبحانه: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَـٰنِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾[1].

وأخيراً... علّقْ قلبك بالله ولا تعلّقه بالمخلوقين، فإنهم وإن اجتمعوا بالثناء عليك لن يقربوك من الله، إن كنت بعيداً عنه، ولو اجتمعوا على ذمك فلن يبعدوك عن الله إن كنت قريباً منه، فاقطع الطمع في الخلق وعلق قلبك بالخالق سبحانه، فمن توكل عليه كفاه، ومن اعتصم به نجاه، ومن فوض إليه الأمر هداه، (أليس الله بكاف عبده)[2].

فهذه خطوات ناجعة للاستشفاء من هذه البلية الفاجعة لمن تمسَّك بها وأخذ، فإنها تهديه بإذن الله إلى صراط الله المستقيم، ودِينه القويم... وبهذا أخيراً أكون قد وصلت إلى نهاية المطاف، وقبل أن ألقي عصا التِّرحال، سأنقُل للقارئ بضع عبارات رائعة بهية، وألتقط دُرَرَاً نيِّرةً سَنِيَّةً من كتاب "التعالم وأثره على الفكر والكتاب" وذلك لنفاستها ورونقها، وترغيباً للقارئ، وتشويقاً له لمطالعة الكتاب وقراءته، فهو حقّاً جديرٌ لأن تتداوله أيدي طلبة العلم والحقِّ، ويطالعه أهل كل تخصُّص وفنّ، بل حقيقٌ لأن يُدوَّن بماء الذهب يتناقله الأجيال جيلاً بعد جيل، وهو للعالم العَلَم العلامة، البارع الأديب الأريب، صاحب القلم البديع الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، رحمه الله تعالى وسقاه من سلسبيل الجنة:

١- قال5 في بيان أَحَقِّيّة اعتلاء الذِّروة، وبلوغ العَلياء: "سيبقى تسنُّمُ الذِّروة لإشادة المجد، لشُدَاة العِلم والفضائل في كل بادٍ وحاضرٍ"[3].

٢- وقال بعد أن بيَّن صفاتِ علماء الدين الربانيين: "فهؤلاء الأئمة مع جلالة قدرهم، ووافِر حُرمتهم، وضخامة مسؤولياتهم؛ ذابتْ هذه الظواهر في عظيم تَقْواهم وما نَقَصهم، بل بَقُوا عناوين افتخار لهذه الأمة، لَمّا كسر سلطانُ التقوى لديهم تلك

[1] الحجرات: رقم السورة: ٤٩، والآية: ١٧.

[2] انظر: "**فضل العلم وخطورة التعالم**"، شبكة التوحيد، http://altawhed.yoo7.com

[3] أبو زيد، بكر بن عبد الله، التعالم وأثره على الفكر والكتاب، ص: ٣٧.

الحواجز المادية والولايات العارضة". وقال مستدلاً بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية5: "والمنصب والولاية لا يجعل مَن ليس عالماً مجتهداً، عالماً مجتهداً"[١].

٣- وقال في المفاضلة بين "المتعالم" وبين مَن يَكسح الطُّرقات والشوارع: "وإنَّ الكسَّاح الصادق أسعَدُ مِن المتعالم الكاذب"[٢].

٤- وقال مبيِّناً مكانةَ "المتعالم" ومنْزلته في المجتمع: "وكم في الحضور مَن يَمقُته ويَقلِيه، ويُبغِضه ويَشنِيْه، وقد جُرِّبَ على هذا الصِّنف أنه لا يُنشَر له القبول في الأرض، ثقيلَ الظِّلِّ في الطُّول والعرض، مُجالَستُه حُمَّى الرَّبْع، ورؤيته جَذَعٌ في العين، وحديثُه سَمْجٌ (مغسولٌ بالصابون)، أعان الله أرضاً أقلَّتْه، ورحم الله تُرْبَةً وارثه. فاحْذَرْ أن تكون هذا الملبَّس المفلس"[٣].

وأختم هذه الأقوال الذهبية الصادقة بما أورده من شِعر رائق نفيس للإمام ابن قَيِّم الْجَوزية:

هذا وإنِّي بَعْدُ مُمْتَحِــنٌ بأر ... بعــة وكلهـــم ذوو أضغان
فَظٌّ، غليظٌ جاهلٌ مُتَمَعْلِــمٌ ... ضَخْمُ العِمَامَةِ، واسعُ الأردان
مُتَفَيْهِقٌ، مُتضلِّع بالجهل، ذو ... ضلعٍ، وذو جَلَحٍ من العِرفان
مُزجَى البِضاعة في العلوم وإنه ... زاجٍ من الإيهـــام والْهَذَيان
يَشكُو إلى الله الحقوقَ تظلُّماً ... من جَهْلِه كشِكايَة الأبدان
من جاهلٍ متطبِّبٍ يُفتِي الوَرَى ... ويحيل ذاك على قضا الرحمن

---

[١] المرجع السابق: ص: ٤٦.
[٢] المرجع السابق: ص: ٨٠.
[٣] المرجع السابق: ص: ٨١.

وبعد ذا...

(فحرامٌ والله ثم حرامٌ على مَن لا يهتدي لدلالة آي القرآن، ولا يدري السنن والآثار أن يتسنم جناب العلم، ويحل في حرمه، معول هدم لحماه، وخرق لسياجه وأمته، وهذا هو المعثر المخذول، علمُه وبال، وسعيه ضلال، نعوذ بالله من الشقاء)[1].

كفى الله الإسلامَ والمسلمين شرَّ المتعالمين وخُبثهم، وقيَّض لهم من علمائهم الربانيين مَن يُقنِعون فِتَنَهم وبلاياهم... اللهم آمين.

أهم مصادر ومراجع البحث:

١- أخلاق العلماء: للآجري، أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله،، تحقيق: بشير محمد عيون، دمشق: مكتبة دار البيان، ط٢، ١٤٣٠هـ.

٢- اقتضاء العلم العمل: للحافظ الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، بيروت: المكتب الإسلامي، ط: ٥، ١٤٠٤هـ.

٣- التعالم وأثره على الفكر والكتاب: للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، الرياض: دار العاصمة.

٤- جامع الترمذي: للإمام الترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة ابن موسى، الرياض، دار السلام، ط١، ١٤٢٠هـ.

٥- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، [1] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٤هـ.

٦- السلسلة الصحيحة: للشيخ الألباني، محمد ناصر الدين، الرياض: مكتبة المعارف،

٧- صحيح البخاري: للإمام البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن ردزبة الجعفي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٥، ١٤٢٨هـ.

٨- المسند: للإمام أحمد، أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٩هـ.

[1] أبو زيد، بكر بن عبد الله، التعالم وأثره على الفكر والكتاب، ص٣٣.

٩- مكارم الأخلاق: للإمام ابن أبي الدنيا، أبي بكر عبد الله بن محمد القرشي البغدادي، تحقيق: بشير محمد عيون، دمشق: مكتبة دار البيان، ط٢، ١٤٣٠هـ.

مواقع الشبكة العنكبوتية:

١٠- التعالم وآثاره الخطيرة على الأمة: للشيخ صالح بن فوزان الفوزان، موقع سحاب السلفية، http://www.sahab.net

١١- صور التعالم: للشيخ بدر العتيبي، شبكة الإمام الآجري، http://www.ajurry.com

١٢-فضل العلم وخطورة التعالم: للشيخ محمد حسان المصري، موقع التوحيد، http://altawhed.yoo7.com



إسهام النساء في رواية السنة النبوية

استعراض موجز من خلال كتاب "الوفاء بأسماء النساء"

✍ أ.د. محمد أكرم الندوي[1]
manadwi@yahoo.com

يُعد الدكتور محمد أكرم الندوي في كبار الباحثين الأكاديميين في مجال الدراسات الحديثية، وقد عُرف بإنتاجه الوفير في هذا المجال تأليفاً وتحقيقاً، ومن أهم مؤلفاته المستجدة "الوفاء بأسماء النساء" على طراز "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للحافظ المزي، وقد جاء الكتاب في أربعين مجلداً، وهو يشتمل على ثمانية آلاف ترجمة للنساء الراويات، وهذا عمل أكاديمي عظيم قام به وحده أثناء عمله في مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية ببريطانية.

ويستهل هذا الكتاب القيم بمقدمة علمية ضافية ذكر فيها المؤلف الفاضل أهمية مكانة المرأة في الإسلام، منوِّهاً بدورهن البارز في خدمة العلم وبخاصة علم الحديث النبوي حيث كان نقلهن لمشكاة النبوة ما يعادل رُبع تقريباً مما نقله الرجال، وفيما يلي ملخَّص هذه المقدمة. (مدير التحرير).

لقد أنعم الله عليّ أن وفقني لأتعايش برهة من الزمان مع كتب الحـــديث والتـــراجم والسير والتاريخ، ألتقط منها تراجم النساء المسلمات اللاتي عنين بالحديث النبوي الشريف سماعاً له وقراءة، وإسماعاً له ورواية، أو استجازة وإجازة، حتى تجمع لدي – والحمد لله –

[1] الباحث الزميل في مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية، أكسفورد (بريطانية).

تراجم عدد كبير من النساء في مجلدات كثيرة، ثم قدّمت لها دراسة تحليلية تلقي الضوء على أهم معالم تاريخ المرأة العلمي الزاهر، والنتائج الهامة التي توصلت إليها.

وأريد أن أوضح قبل كل شيء أن هذه الدراسة ليست محاولة لما يسمى بالدراسات النسوية، وليست لدي معرفة تخصصية بوجهات النظر والآراء المتصلة بذلك الموضوع، ولا ينبغي أن يعتبر اعترافي بالجهل غضّاً من أهمية ذلك الموضوع أو عدم الاكتراث به واللامبالاة تجاهه، وعلى العكس فإني أرجو أن يستفيد الباحثون المضطلعون من الدراسات النسوية من المواد والمعلومات التي قمت بتوفيرها في هذه المجلدات، لا شك أن مقدمة الكتاب التي استقلت بمجلد تقوم بدراسة وتحليل للمعلومات المتواجدة في المجلدات التالية، ومع ذلك فلست أدعي أن هذه المقدمة تحيط بجميع جوانب الدراسة، أو تفي بحق التحليل العلمي الأكاديمي والفكري النظري للمعلومات، بل يجب أن أصرح بأن هذه المقدمة ليست إلا لبنة أولى في سبيل أعمال تحقيقية أخرى في هذا المجال.

وقد اتبعتُ في المجلدات التالية، والتي تختص بعرض تراجم النساء، منهج كتب التراجم فهي أشبه بالمعاجم اللغوية التي تعطي معاني المفردات بدلاً من المقالات، وتبقى هناك بعد ذلك مجالات كثيرة للدراسة.

الانتقاء والتأليف من الكتاب:

وسيرى الناظر في الكتاب أنه يحتوي على معلومات متنوعة وأخبار نافعة ممتعة في تراجم نساء كثيرات، ويمكن أن تحول إلى دراسات تخصصية مفردة. فمثلاً:

١- كريمة المروزية من القرن الخامس الهجري.

٢- وشهدة الإبرية، وفاطمة بنت سعد الخير من القرن السادس الهجري.

٣- وزينب بنت مكي من القرن السابع الهجري.

٤- وست الوزراء، وفاطمة البطائحية، وزينب بنت الكمال من القرن الثامن الهجري.

٥- وعائشة بنت ابن عبد الهادي، ومريم الأذرعية، وأم هانئ الهورينية من القرن التاسع الهجري.

وكذلك قبلهن من الصحابيات والتابعيات وبعدهن من نساء القرون المتأخرة، يستحققن أن يُفردن بدراسات شاملة، وتُخصص جوانب حياتهن المختلفة بالبحث والتحقيق، وتَنال معالمُ سيرهن الاهتمام والدراسة.

التحليل الكمِّي:

كذلك ثَمَّ حاجة لدراسات مقارنة لعدد نساء الحديث في الأزمنة والأمكنة المختلفة، وإن مثل هذه الدراسات المقارنة ستكشف القناع عن نواح هامة من تاريخ النساء، وقد توفر أجوبة لأسئلة تثار من حين لآخر، كما قد تثير أسئلة تقتضي نظراً أدق في المصادر، وقد قمت بعرض عام لهذه الظاهرة في الباب التاسع، ولا تحتمل هذه المقدمة تفاصيل أكثر.

الخلفية التاريخية والسياقية:

كيف تطورت الأنواع الخاصة للتأليفات الحديثية من المسانيد والجوامع والمعاجم والأجزاء، وكيف تمت روايتها وجرى تداولها بين العلماء والطلاب. وقد قمت بإعداد بعض الخرائط التوضيحية والتي يمكن أن توفر اتجاهات لمثل هذا البحث المركز، وكيف تأثرت دراسة الحديث بالأحداث السياسية، والتراتيب الإدارية، والعلاقات بين الدولة والمجتمع، والأمكنة الاجتماعية والاقتصادية، وكيف تم تمويلها، ولعل النظر في الكتابات الوقفية للجوامع والمدارس يساعد في ذلك.

التأملات الموضوعية:

يبدو من ألقاب نساء الحديث وأنسابهن أن العدد الكبير منهن ينحدر من أسر الفقهاء والقضاة والأئمة والحفاظ وعائلاتهم. والظاهر أن الرجال الذين عنوا بتعليم النساء واحترامهن ومعاملتهن معاملة مساوية عادلة في العلم وما ترتب عليه من مرجعية كانوا

إسلاميين محافظين على حد التعبير المعاصر، أي تتصل أنسابهن العلمية بالسنة النبوية، لا بالفلسفة الأرسطاطاليسية أو الحركات العقلانية.

أخشى أن يتسرع بعض القراء إلى عملية الاستنتاج بناءً على معلومات غير كافية، وأن لا يصبروا حتى مراحل تالية لازمة للدراسة، فالحط من شأن الإسلام كنظام اجتماعي، وتوجيه التهم إليه، ظاهرة شائعة، وإن مثل هذه الدراسة عن تاريخ المرأة المسلمة لن تكفي في الحد منه، بل سرعان ما يلتجئ كثير من أبناء الغرب، بل وكثير من المتجددين من المسلمين، إلى قصص وأمثلة تسيء إلى المرأة في المجتمعات الإسلامية ويتخذونها ذريعة لطرح الإسلام في قفص الاتهام، بينما نجد هؤلاء الذين يصبون على الإسلام أنواعاً من النقد المتهور يمرون مرَّ الكرام بكثير من قصص الإساءة إلى المرأة، وأمثلة إهانتها المتواجدة في المجتمعات غير الإسلامية، ولا ينسبونها إلى تقاليدها واتجاهاتها الدينية، بل يحاولون تفسيرها في ضوء العوامل المحلية، وبأنها من إملاء النظم الاجتماعية.

وإن مقارنة لمستوى الاهتمام الذي يعار لأوضاع النساء في باكستان في الوثائق التلفزيونية، مع أوضاع النساء من الطبقة المماثلة في الهند، لتكشف عن أن هذا الاهتمام لا يستهدف إلا المسلمين، وليست وراءه نوايا مخلصة لتحرير النساء من الاضطهاد ورفع مكانتهن وإعلاء شأنهن.

إن برنامج الحركات الأنثوية يحمل جانباً عمليّاً وجانباً نظريّاً، فالجانب العملي منه يعنى بأسئلة العدالة للنساء، والمساواة في الأجور والثقافة والتعليم والوظائف والتمثيل السياسي وما إلى ذلك. ولا يمكن لشخص منصف أن يعارض شيئاً من ذلك، فالعدالة فضيلة، ولا يستبد المسلمون بوضع تعريف لها أو ممارستها، بل إنهم يثنون على من اتصف بها، ويتنافسون من أجل الحصول عليها، ويتسابقون في الحدود الشرعية لتحقيقها وتطبيقها، وما أحسن ما نص عليه في ذلك الإمام ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) رحمه الله تعالى:

قال الإمام الشافعي: "لا سياسة إلا ما وافق الشرع"، فقال ابن عقيل: "السياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول ﷺ ولا نزل به وحي، فإن أردت بقولك: "إلا ما وافق الشرع"، أي لم يخالف ما نطق به الشرع، فصحيح، وإن أردت لا سياسة إلا ما نطق به الشرع، فغلط، وتغليط للصحابة، فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والتمثيل ما لا يجحده عالم بالسنن، ولو لم يكن إلا تحريق المصاحف فإنه كان رأياً اعتمدوا فيه على مصلحة الأمة، وتحريق علي ﷺ الزنادقة في الأخاديد فقال: إني إذا شاهدت أمراً منكراً أججت ناري ودعوت قنبراً، ونفي عمر بن الخطاب ﷺ لنصر بن حجاج وهذا موضع مزلة أقدام، ومضلة أفهام، وهو مقام ضنك، ومعترك صعب، فرط فيه طائفة فعطلوا الحدود وضيعوا الحقوق وجرؤوا أهل الفجور على الفساد وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد، محتاجة إلى غيرها، وسدوا على نفوسهم طرقاً صحيحة من طرق معرفة الحق والتنفيذ له، وعطلوها مع علمهم وعلم غيرهم قطعاً أنه حق مطابق للواقع، ظناً منهم منافاتها لقواعد الشرع. ولعمر الله! إنها لم تناف ما جاء به الرسول ﷺ، وإن نافت ما فهموه من شريعته باجتهادهم. والذي أوجب لهم ذلك نوع تقصير في معرفة الشريعة، وتقصير في معرفة الواقع، وتنْزيل أحدهما على الآخر.

فلما رأى ولاة الأمور ذلك، وأن الناس لا يستقيم لهم أمرهم إلا بأمر وراء ما فهمه هؤلاء من الشريعة، أحدثوا من أوضاع سياستهم شراً طويلاً وفساداً عريضاً، فتفاقم الأمر وتعذر استدراكه، وعز على العالمين بحقائق الشرع تخليص النفوس من ذلك واستنقاذها من تلك المهالك، وأفرطت طائفة أخرى قابلت هذه الطائفة، فسوغت من ذلك ما ينافي حكم الله ورسوله، وكلا الطائفتين أتيت من تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله وأنزل به كتبه، فإن الله سبحانه أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به الأرض والسماوات، فإذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان، فثم شرع الله ودينه، والله سبحانه أعلم وأحكم وأعدل أن يخص طرق العدل وأماراته

وأعلامه بشيء ثم ينفي ما هو أظهر منها وأقوى دلالة وأبين أمارة، فلا يجعله منها ولا يحكم عند وجودها وقيامها بموجبها، بل قد بين سبحانه بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة العدل بين عباده وقيام الناس بالقسط، فأي طريق استخرج بها العدل والقسط فهي من الدين ليست مخالفة له، فلا يقال إن السياسة العادلة مخالفة لما نطق به الشرع بل موافقة لما جاء به، بل هي جزء من أجزائه، ونحن نسميها سياسة تبعاً لمصطلحكم، وإنما هي عدل الله ورسوله ظهر بهذه الأمارات والعلامات"[1].

يوافق المسلمون الحركات والمنظمات الاجتماعية في محاولتها للقضاء على المظالم والإساءات التي تتعرض لها النساء في العصر الراهن، فدينهم هو الذي رفع مكانة المرأة وأزال عنها جميع مظاهر الظلم والاضطهاد منذ أكثر من أربعة عشر قرناً، وقبل أن توجد هذه الحركات والمنظمات، ومنذ ذلك الوقت ما زال المسلمون يبذلون جهدهم في تحقيق العدل والإنصاف، فلا يخالفونها في رفع صوتها ضد المظالم، ولكن لا سبيل إلى الموافقة على الأسلوب السلبي الانتقادي الذي تنتهجه الحركات النسوية استغلالا لوضع المرأة المتدهور استغلالاً سيئاً.

إنني أسمع كثيراً في صورة الأسئلة التي تُوجَّه إلي بين الحين والآخر: أن الرجال إذا كانوا يستطيعون أن يمارسوا الأمر الفلاني، فلماذا لا تستطيع النساء أن يمارسنه؟ وذلك الأمر يمكن أن يكون أداء الصلاة في المسجد، أو تفسير أمور الدين، أو إصدار الفتوى، أو الإمامة في الصلاة، أو السفر بدون محرم، أو السفور والخروج من دون حجاب وما إلى ذلك. إن هذا المنهج مما يربك المسلمين بوضع كل سؤال في صورة مساواة: إذا كان الرجال يستطيعون أن يمارسوا الأمر الفلاني، ولا تستطيع النساء أن يمارسنه، أو إذا كانت النساء يلزمهن أن يمارسن الأمر الفلاني، والرجال لا يُطالَبون بذلك، فإنه يبدو أن هناك ظلمًا وإساءة.

---

[1] ابن قيم الجوزية: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، (القاهرة ١٤٢٣هـ)، ١٧-١٨.

لا يمكنني هنا أن أعامل توجيه مثل هذه الأسئلة إلى الإسلام معاملة مناسبة، فكما قدمت فإني لا أحمل كفاءة لأعالج موضوع الدراسات النسوية، ولكني أرى، وأنا أدين للنساء اللاتي يقوم هذا الكتاب بالاحتفال بمكانتهن العلمية، أن أقول بإيجاز لإبراز منظورهن: إنهن لم يكنَّ نسويَّات لا في وعيهن ولا في غير وعيهن، بل كنَّ فوق كل ذلك، مثل العلماء من الرجال، مؤمنات، وشاركنهم في الحصول على الأهلية نفسها، وممارستها بقوة التعليل والتوجيه العقلي والفكري، سالكات المنهج الذي سلكه الرجال في الاستنباط من المصادر نفسها، وباتصافهن بتلك النعوت التي اتصف بها الرجال، من التقوى والصلاح والنظر وإعمال الرأي والفكر.

أخشى أن يخطئ بعض القراء فهم المماثلة في الصورة والمعنى بين الأسئلة التي ذكرت آنفاً وبين الأسئلة التي تحويها الأحاديث النبوية التي أحيل عليها في هذا الكتاب، فتجد بعض نساء الصحابة تسأل: ذَكَر الله تعالى الرجال في كتابه، ولم يذكرنا، وأمر الرجال بهذا أو ذاك، بينما نحن متقيدات بالأطفال ومحصورات في البيوت، كما سيجد القراء في هذا الكتاب أمثلة متكاثرة متضافرة للنساء اللاتي يلقين دروس الحديث النبوي الشريف على تلاميذهن من الذكور والإناث في المساجد والجوامع والمدارس، ويصدرن الفتاوى، ويفسرن القرآن الكريم، ويتحدين أقضية القضاة، وينكرن على الحكام، ويقمن بأمر الدعوة والإصلاح في المجتمع، وكل ذلك تحت عيون معاصريهن من كبار العلماء ممن أثنوا عليهن واعترفوا بفضلهن.

إن العدد الهائل المدهش من الأمثلة، من العهود والأمكنة المختلفة، يقرر الإجابة عن بعض ما يتضمنه السؤال: إذا كان الرجال يستطيعون أن يمارسوا الأمر الفلاني، فلماذا لا تستطيع النساء؟ وهي أن الرجال يستطيعونه وكذلك النساء. إن ذلك لصحيح، ولكن السؤال مع ذلك مجانب للصواب. إنه مجانب للصواب لأن روح السؤال: إذا كان الرجال يستطيعون أن يمارسوا الأمر الفلاني، فلماذا لا تستطيع النساء؟ تؤدي إلى ضلال وانحراف فكري، تؤدي إلى ضلال من ثلاث وجهات:

١- إن هذا السؤال مصوغ كسخرية مضحكة، إذ لم يوضع قط في الصورة الأخرى: إذا كانت النساء يستطعن أن يمارسن الأمر الفلاني، فلماذا لا يستطيع الرجال؟ إن السؤال يقوم على افتراضية أن المجال التقليدي للنساء أردأ: تولي شؤون المنْزل، وتربية الأولاد من الخدمات الحقيرة غير المأجورة أو المعتبرة. إذن ينبغي للنساء أن يناضلن للقيام بالمسؤولية في المجالات التي يستولي عليها الذكور من كسب المعيشة والمنافسة للقوة الاقتصادية والسياسية. وإن مجال الحياة العائلية – مهما كانت خطورته – يجب أن يقلص في أي صورة وفي أي مكان، لدعم التزامات الجنسين المجال الشعبي، وحينما يتحرك نظام اجتماعي لتحقيق ذلك الهدف فإن النساء سيتحررن من الاعتماد الاقتصادي على غيرهن، وسيستقللن عن الرجال المتمثلين في الآباء أو الأزواج (أو الشيوخ والأساتذة) يأمروهن بما ينبغي أن يفعلن.

وقد جمعت – والحمد لله – خلال أكثر من عقد من الزمان تراجم ما يزيد على ثمانية آلاف امرأة، و لم أجد واحدة من بين هذا العدد الكبير تعتبر مجال الحياة العائلية أردأ، أو تهمل واجباتها في ذلك المجال، أو تعد الأنثوية غير مرغوب فيها أو أحط بالنسبة إلى الذكورة، أو تشكو من أنها لا تحمل مسؤولية في المجتمع الأوسع وخارج جدران البيوت.

٢- إن صورة السؤال: إذا كان الرجال يستطيعون أن يمارسوا الأمر الفلاني، فلماذا لا تستطيع النساء؟ تجعل الأهلية معياراً محدداً لقيمة البشرية، حيث يقام الاعتبار لما يمكن أن يفعله شخص، لا لما يمكن أن يكون، وفوق ذلك فإن هذا المنهج يقدم الأهلية في صورة التحدي لنظام قائم للامتياز – والامتياز هنا ما يحمله الرجال – فالعواطف والمعاملات والسلوك تتسم بالمقاومة، والنجاح يعتبر بمقياس ما تم إحرازه من تلك المجالات التي استبد الرجال بالاستيلاء عليها، فيمكن أن يقدم نقاش أن هؤلاء النساء المحدثات كن يناضلن في داخل نظام ظالم مضطهد، وإنما أحرزن من الكرامة وحرية

الأعمال ما سمح به النظام لهن واحتمله، ويستلزم ذلك أننا يمكن أن نأتي بأفضل منهن، ونتقدم إلى مسافات أبعد.

إن هذا الجدال لن ينهض في وجه ما قدمته من معلومات، وسيتضح جلياً من الأبواب الثلاثة الأولى لهذا الكتاب أنه لم يأت زمان استبد فيه الرجال بامتيازات خاصة في القول أو النظر أو العمل، ثم احتالت النساء وتمكّنّ من البحث عن طريق لغزو ساحة الرجال وسلب تلك الامتيازات منهم أو مقاسمتها معهم، بل عَلِم الرجال والنساء على السواء، من منهاج الدين الإسلامي، واجباتِهم وفرائضَهم، وأخذوا مسؤولياتهم وتكاليفهم: كانت النساء تحت ظل نظام الإسلام يُعلِّمن الدين ويفسِّرنه منذ أن توفي النبي ﷺ وولّى أصحابه مسؤولية التعليم، ومن المعلوم لدى الجميع أن عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين , فاقت غيرها من أصحاب النبي ﷺ في مجال الحديث والفقه والفتوى، ثم انتقلت المسؤولية من الصحابة إلى التابعين، وظلت النساء بارزات في العهدين، وما تلاهما من العهود والأجيال، مواصلات لذلك المسار، وباعثات لذلك التقليد، وليس هناك أي شهادة على وجود حملة أو حركة أو دعوة لاغتصاب هذه الحقوق من النساء.

إن التأكيد المبالغ فيه على الأهلية كمقياس للكرامة والحرية لخطأ فاحش، يرى أهل الإيمان أن أفضل الأعمال هي العبادة، وأفضل العبادات الصلاة، ويخيل إلى عامة الناس أن الصلاة – نظراً إلى آثارها الظاهرة المباشرة في العالم – لا تحمل خطورة ولا تؤدي دوراً، إلا أن المحافظين على الصلاة رجالا ونساءً يعلمون أنها الميزان الذي توزن به درجاتهم والمقياس الذي يعرف به فضل بعضهم على بعض بناءً على استحضار النية، والتأمل والتوبة، والتشجع على المواجهة، والقيام بخشوع على خط بين الخوف والرجاء أمام الله تعالى. إن الصلاة تبني (وتختبر) استقرار الصفات التي يراها المسلمون أغلى ما يتحلى به علماؤهم ذكوراً وإناثاً، وهي التقوى ومخافة الله تعالى وصلاح الأعمال والعدالة في معاملاتهم مع الناس، إنها الصفات التي عنيت العالمات ونساء

الحديث بالتحلي بها وتعليمها ونشرها. كانت هؤلا النساء معلمات وراويات لسنن سيد المرسلين ﷺ وعاملات بها مطبقات لها على حياتهن، ومتحليات بتلك الفضائل والمثل العليا التي تدعو إليها السنن والآثار.

اقرأوا حديث الإفك، تلك القصة الطويلة التي روتها عائشة أم المؤمنين , في فصاحة وبيان، وبلاغة تبعث على الإعجاب، والتي تنتهي بخطاب زوجها النبي ﷺ بقوله: «يا عائشة! فإنه قد بلغني عنكِ كذا وكذا، فإن كنتِ بريئة فسيبرئكِ الله، وإن كنتِ ألممتِ بذنب، فاستغفري الله، وتوبي إليه، فإن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب تاب الله عليه».

تقول عائشة ,: "فلما قضى مقالته قلص دمعي حتى ما أحس منه قطرة، فقلت لأبي: أجب رسول الله في ما قال، قال: والله لاأدري ما أقول لرسول الله ﷺ، فقلت لأمي: أجيبي رسول الله ﷺ قالت: ما أدري ما أقول لرسول الله ﷺ، فقلت وأنا يومئذ حديثة السن لا أقرأ كثيراً من القرآن: إني والله لقد علمت، لقد سمعتم هذا الحديث حتى استقر في أنفسكم، وصدقتم به، فلئن قلت لكم: إني بريئة، والله يعلم أني بريئة، لاتصدقوني بذلك، ولئن اعترفت لكم بأمر، والله يعلم أني بريئة لتصدقنّي، والله ما أجد لي ولكم مثلاً إلا قول أبي يوسف: فصبر جميل، والله المستعان على ما تصفون. ثم تحولت، فاضطجعت على فراشي، وأنا أعلم أني بريئة، والله تعالى يبرئني ببراءتي، ولكن والله ما ظننت أن الله ينْزل في شأني وحياً يُتلَى، ولشأني كان في نفسي أحقر من أن يتكلم الله فيَّ بأمر يتلى، ولكن كنت أرجو أن يرى رسول الله ﷺ في النوم رؤياً يبرئني الله بها".

قالت: "فوالله! ما قام رسول الله ﷺ، ولا خرج أحد من البيت حتى نزل عليه الوحي، فأخذه ما كان يأخذه من البرحاء، حتى إنه ليتحدر منه مثل الجمان من العرق، وهو في يوم شات، من ثقل القول الذي ينْزل عليه، فلما سري عنه وهو

يضحك كان أول كلمة تكلَّم بها: «يا عائشة! أما والله لقد برأك الله»، فقالت أمي: قومي إليه، فقلت: والله لا أقوم إليه، ولا أحمد إلا الله"[1].

كانت عائشة , شابّة في مقتبل العمر في ذلك الوقت، ولعل بعضنا يرى رفضها القيام إلى رسول الله ﷺ وعصيانها لأمها أثراً من آثار تمرد المراهقات، ولكن عائشة , تحكي هذه القصة لتعكس مرحلة من حياتها وقد كمل إيمانها وعقلها، إنها تشعر أن الإطاعة إذا لم تكن إطاعة لله تعالى، فإنما هي عبء ثقيل على النفس والكرامة، وكل إطاعة لله تعالى وحده هي تحرير كامل، إنها تصرف وجهها عن أبويها، وزوجها النبي ﷺ، وتقول: "والله لا أقوم إليه، ولا أحمد إلا الله".

إن قوة حمل الأمانة والمسؤولية الناشئة من هذا التسليم الكامل والخضوع التام لله تعالى ظاهرة كذلك من سلوكها بعد قيادتها لحرب الجمل – وقد تابت منه توبة نصوحاً – حينما واجهت هزيمة نكراء، فدخلت البصرة، وازدحم الناس على بابها، لا كزعيمة لحزب سياسي، بل ليأخذوا منها حديثها وفقهها وفهمها للإسلام، إن هذه الهزيمة لم تصب من قوتها الشخصية، ولا من شهرتها كمصدر لعلم الدين. إن ما وصل إلينا من أخبار مَن بعدها من النساء في القوة العقلية والفكرية والاستقلال يستمد من المصدر نفسه من الحرية، ووفور العقل، وكمال الإيمان.

٣- إن السؤال: إذا كان الرجال يستطيعون أن يمارسوا الأمر الفلاني، فلماذا لا تستطيع النساء؟ يمكن أن يسبب خطأ لقراء الكتاب لأمر آخر كذلك يعتمد على سلسلة من افتراضات غير سليمة: وهي أن الاختلافات الطبيعية (منها أمر الجنس الذي نناقشه الآن) إن تم تعزيزها بالشريعة والعادة لابد أن تؤدي إلى أنواع من المظالم، وأن تلك المظالم ينبغي ويمكن التخلص منها عن طريق هندسة اجتماعية، وشرعية، بل وحيوية

---

[1] سيأتي تخريجه.

(نقدر عليها بفضل تقدمنا في الطب)، وأن مثل هذه الهندسة سليمة؛ لأن تلك الاختلافات الطبيعية لا تحمل قيمة في حد ذاتها، أو في علاقتها بأي شيء آخر.

لن أخوض في الجدال المعهود حول الآثار السلبية لإزالة التعبير الاجتماعي للاختلافات الجنسية – من توهين حدود الحياة الشخصية والعائلية حتى تبرز في الساحة الشعبية لإمتاع الآخرين إلى سلوك شاذ ومعاملات جنسية مضطربة والتخلص من الرغبة في الاستيلاد والدافع إليه بل وإمكانيته، وإن هذه التجربة الاجتماعية لا تزال في طورها الأول، و لم يتوفر لنا أي دليل على أن دخول النساء في المستويات العالية من الحكومة والعمل أدى إلى أي تغيير في أهداف هذه الأنشطة أو طرق ممارستها، تمارس النساء هذه الأعمال كما يمارسها الرجال، الأمر الذي يقترح أن أنثويتهن لا تحمل معنى في العمل، لعل ذلك يأخذ شيئاً من الوقت حتى نتوصل إلى التصريح بالتكاليف البعيدة المدى الشخصية منها والاجتماعية التي تتبع تحقيقات العدل للنساء، إني أريد أن أشرح هنا أن هناك محاولة أخرى للعدل ناشئة من أرضية مختلفة، من افتراضات مختلفة، ولا ينبغي التغاضي عن مميزات هذا العدل.

إن العالمات – كما يقرر هذا الكتاب – حققن الأهلية التي حققها الرجال من العلماء، تظاهر الرجال والنساء وتعاضدوا على تعليم أمور هذا الدين ونشر أوامر الله تعالى وسنن نبيه ﷺ في نطاق السنن الإسلامية المعروفة من الحجاب، واجتناب ذلك الاختلاط بين الرجال والنساء – إلى حد ممكن – الذي يؤدي إلى علاقة محرمة، وعلى ما فهم المسلمون فإن الحجاب فرضه الله تعالى (وهو الشارع والآمر الناهي) كشعار اجتماعي وعلامة للاختلافات الجنسية أمر بها الله تعالى كخالق ورب، فممارسة الحجاب لا تعتمد على وجود أسباب ظاهرة، بل إنها تعتمد على أنها أمر من أوامر الله تعالى، و لم يأمر الله تعالى بشيء إلا وقد خلق في البشر أهلية للائتمار به وطاعته، ومن نعمه أن أوامره حكيمة، كما أن ما خلقه خلقه عن حكمة، ومعنى

ذلك أن الطاعة تصدر عن اقتناع ومشيئة، ومن ثم فلا بأس إذا كان التساؤل: ما هي الحكمة من وراء الحجاب؟

إنَّ المسلمين ذكورهم وإناثهم مأمورون بالتغلب على أهوائهم وامتلاك أزِمَّة معاملاتهم وسلوكهم، كيف ينظر بعضهم إلى بعض، وكيف يظهر بعضهم لبعض، فأوجب الله على النساء أن يغطين رؤوسهن ويضربن بخمرهن على جيوبهن إذا خرجن من بيوتهن، ويلبسن جلابيبهن، فلا يظهرن محاسنهن ولا يُبرزن زينتهن ولا يكشفن عن ملابسهن التي تحكي المداخل والبواطن، وذلك أمر على العكس تماماً من عادة الجاهلية الغربية الحديثة التي جعلت تبرج النساء وخروجهن عاريات أو شبه عاريات مميلات أو مستميلات، ولا يعني ذلك أن تُغيَّب النساء عن الحياة الاجتماعية، بل إنهن يشهدنها ولكن من دون أن تتلاعب الأنظار بمفاتنهن، أو تتلاهى النفوس بزينتهن.

ما الحكمة من وراء ذلك؟

١- يلبس الرجال والنساء في غالب الأحيان من الثياب ما يظهرون به كأشخاص عاديين، وإن ملابس الرجال – بصفة عامة – تقرر بناء على ما يعجب الرجال، بينما النساء، وإن لبسن ما لبسن فيما بين النساء، يقدِّرن مظاهرهن بناءاً على مدى استمالتها للرجال وفتنتهم، فملابس النساء لا تكفي في سترهن، ومن ثم أُمرن بأن يدنين عليهن جلابيبهن إذا خرجن من بيوتهن؛ لأن الجلباب يحميهن- إذا كن خارج بيوتهن – من أن تستهدفهن نظرات الرجال الجنسية ومن أن تقدّر قيمتهن بناءً على زينتهن أو مفاتنهن.

٢- ويحمل الحجاب عملية تربوية، إنه يعلّم النساء العفاف والطهارة والترفع عن أن يستأسرن الرجال، فيتلاعب بهن أهواؤهم وشهواتهم.

٣- والحجاب يؤكد علامة الاختلاف الجنسي، ومن ثم يؤهل النساء ليعملن في المجتمع ومجالات الحياة الشعبية بكل استقلال وحرية، ومن دون أن يكن عرضة للأهواء.

لن يقنع شيء من ذلك أولئك الذين تتقلص أنشطتهم بغياب النساء الفاتنات، أو الذين يسلون أنفسهم خلال عملهم بالنظر إلى محاسن المائلات المميلات، أو تعاريج الكاسيات العاريات، كما لن يقنع ذلك أولئك الذين تعودوا أن لا ينظروا إلى الحجاب إلا كرمز لاضطهاد النساء وظلمهن وبخس حقوقهن، يزعمون أن النساء اللاتي فضلن التحجب قد خضعن لهذا الظلم وأخفينه بستائر، يائسات من استعادة كرامتهن وعزة النفوس، وليس ثم من يصرح، بالنسبة للمراهقات والفتيات اللاتي يسببن أضراراً لأبدانهن لتحقيق ما يزعمن من حسن وجمال، بأنهن متعرضات لظلم واضطهاد، بل وعلى العكس يرون هذه الآثار السلبية ناتجة من حب المنافع والمصالح من قبل مصانع الموضات والتقليعات والترفيهات، إذن من الإنصاف أن يسمح للمسلمين بأن يصرحوا بأن منافع الحجاب ترجح على ما يزعمون من إزعاج فيه.

ومهما بلغ الأمر فإن الرجال المؤمنين والنساء المؤمنات لن يتخلوا — مراعاة للأذواق الغربية أو خضوعاً لدعايات المنظمات والحركات النسوية — عن أمر الله تعالى ورسوله ﷺ بممارسة الحجاب والتستر، إن ذلك جزء من إيمانهم وعقيدتهم، إن الشيخات العالمات والمحدِّثات الفقيهات اللاتي يقوم هذا الكتاب بدراسة حياتهن لم يشككن قط في وجوبه، وليس هناك أدنى دليل على أن الحجاب سبب أي عرقلة في سبيل تعليمهن الرجال، أو تعلمهن من الرجال، لا شك أن هناك أسئلة عملية حول تعاملهن مع الرجال في حلق العلم والمدارس، وأصواتهن وكيفية نطقهن استفهاماً أو إفهاماً، والتعارف بين الشيوخ والتلاميذ والشيخات وتلاميذهن، إن المصادر لا تناقش هذه الأسئلة مناقشة واضحة مباشرة، ويمكننا أن نستنبط من ذلك أن الناس تعاملوا في إيمان وعفة وطهارة وتقوى وصلاح في تلقي دينهم ونقله، وأخذ العلم وروايته.

من المعلوم في ديننا الحنيف أن نحمي أنفسنا ومجتمعنا مما حرمه الله ورسوله ومما يؤدي إليه، وأن نأخذ ما أحله الله ورسوله، فالحلال بيّن والحرام بيّن، ولا يجوز لأحد أن يحل ما حرمه الله أو يحرم ما أحله الله من أجل الظنون والأوهام، فقد روي عن عبدالله بن مسعود ﷺ أن رجلاً أصاب من امرأة قبلة فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له قال: فنَزلت: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ ۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾[1]، قال: فقال الرجل: ألي هذه يا رسول الله؟ قال:«لمن عمل بها من أمتي»، وفي رواية: عن أنس ﷺ، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! أصبت حداً فأقمه عليَّ، قال: وحضرت الصلاة فصلى مع رسول الله ﷺ، فلما قضى الصلاة قال: يا رسول الله! إني أصبت حداً فأقم فيَّ كتاب الله، قال: «هل حضرت الصلاة معنا؟» قال: نعم قال: «قد غفر لك»[2].

فهذا الحديث يدل دلالة واضحة على أن النبي ﷺ ألزم نفسه حدود الله تعالى، فهذا الرجل الذي قبّل امرأة في السوق جاء تائباً، فعامله النبي ﷺ معاملة لطيفة، معاملة المذنب التائب، و لم يتعد الحد بحيث يُحَرِّم دخول النساء الأسواق أو خروجهن من بيوتهن.

لماذا لم تتوفر التفاصيل عن النساء العالمات؟

السؤال الذي ينبغي أن يثار هنا هو: أنه إذا كان الإسلام لم يفرق بين الرجال والنساء في مجال العلم، وإذا كانت النساء لعبن دوراً بارزاً في تاريخ الإسلام العلمي والثقافي، فلماذا لم تتوفر تراجمهن في المصادر كما توفرت تراجم الرجال؟

الجواب يكمن فيما طُبع عليه المجتمع الإسلامي من ستر أمر المرأة، وإخفاء حالها، فلم يعن الناس بجمع أخبارالنساء عنايتهم بأخبار الرجال. وقد وصل إلينا وجود عدد كبير من

---

[1] سورة هود، الآية: ١١٤.

[2] أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة، باب الصلاة كفارة، ومسلم في التوبة، باب قوله تعالى إن الحسنات يذهبن السيئات.

النساء العالمات مع عدم تمكننا من الاطلاع على أخبارهن، قال مؤرخ الإسلام الإمام الذهبي في ترجمة الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن محمود ابن النجّار (ت٦٤٠هـ): قال ابن الساعاتي: "اشتملت مشيخته على أربع مائة امرأة"[١]، وجاء في ترجمة مسلم بن إبراهيم الإمام الحافظ الثقة مسند البصرة أبي عمرو الأزدي (ت ٢٢٢هـ) أنه روى عن سبعين امرأة[٢]، وروي مثل ذلك عن هشام بن عبد الملك الإمام الحافظ الناقد شيخ الإسلام أبي الوليد الباهلي (ت ٢٢٧هـ) أنه روى عن سبعين امرأة[٣].

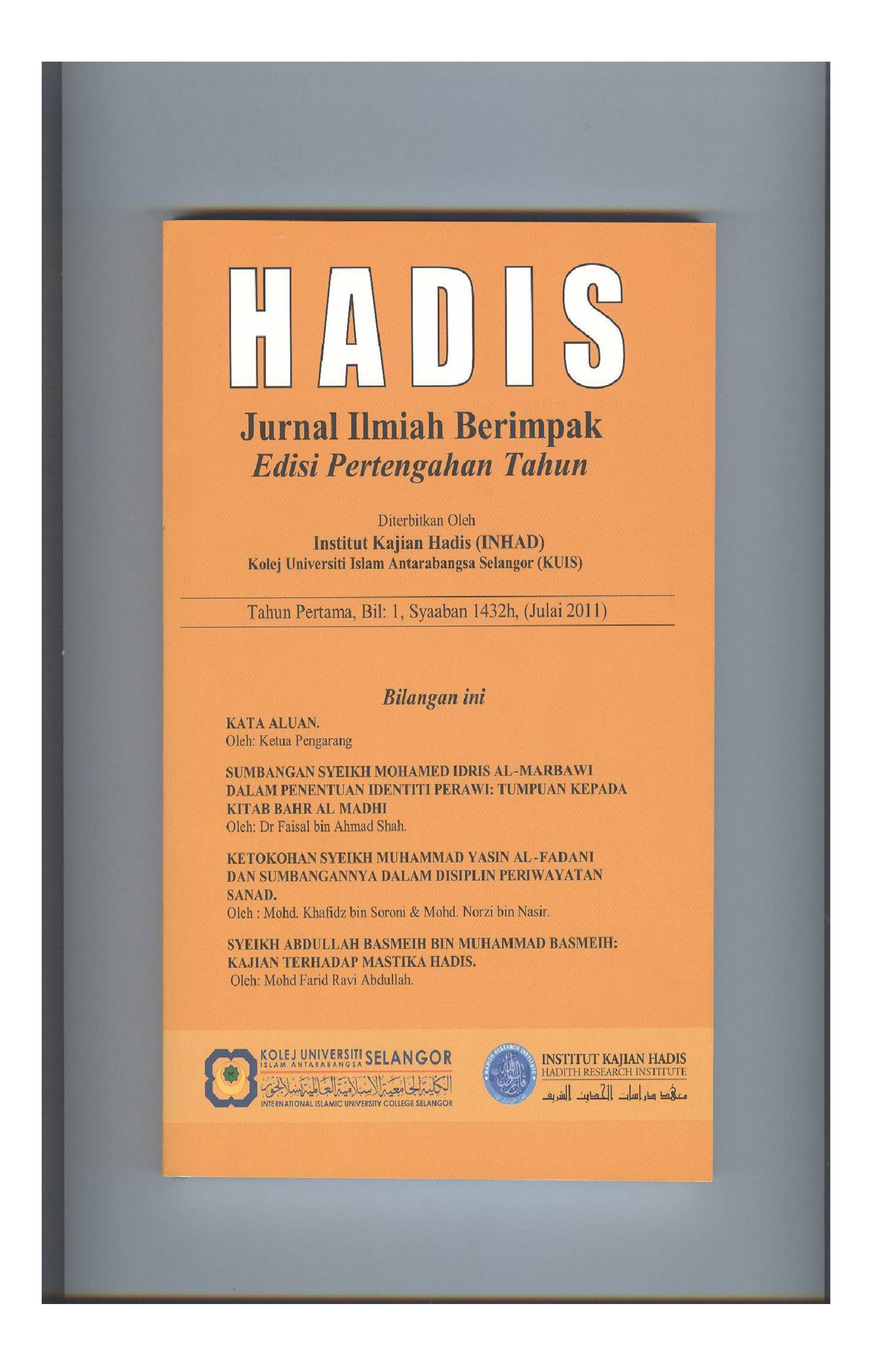
فمن هؤلاء الشيخات؟ وأين تراجمهن؟ لم يمكنني الاطلاع — بعد فحص طويل وعناء غير قليل – إلا على أسماء عدد قليل منهن، وقد واجه العلماء والباحثون قبلي المشكلة التي واجهتها. يقول العلامة عبد القادر القرشي في بداية فصل طبقات النساء من كتابه: "هذا كتاب أذكر فيه من وقع لي من العلماء النساء من أصحابنا و لم يقع لي إلا القليل جداً، ولا شك أن مبنى حال النساء على الستر"[٤].

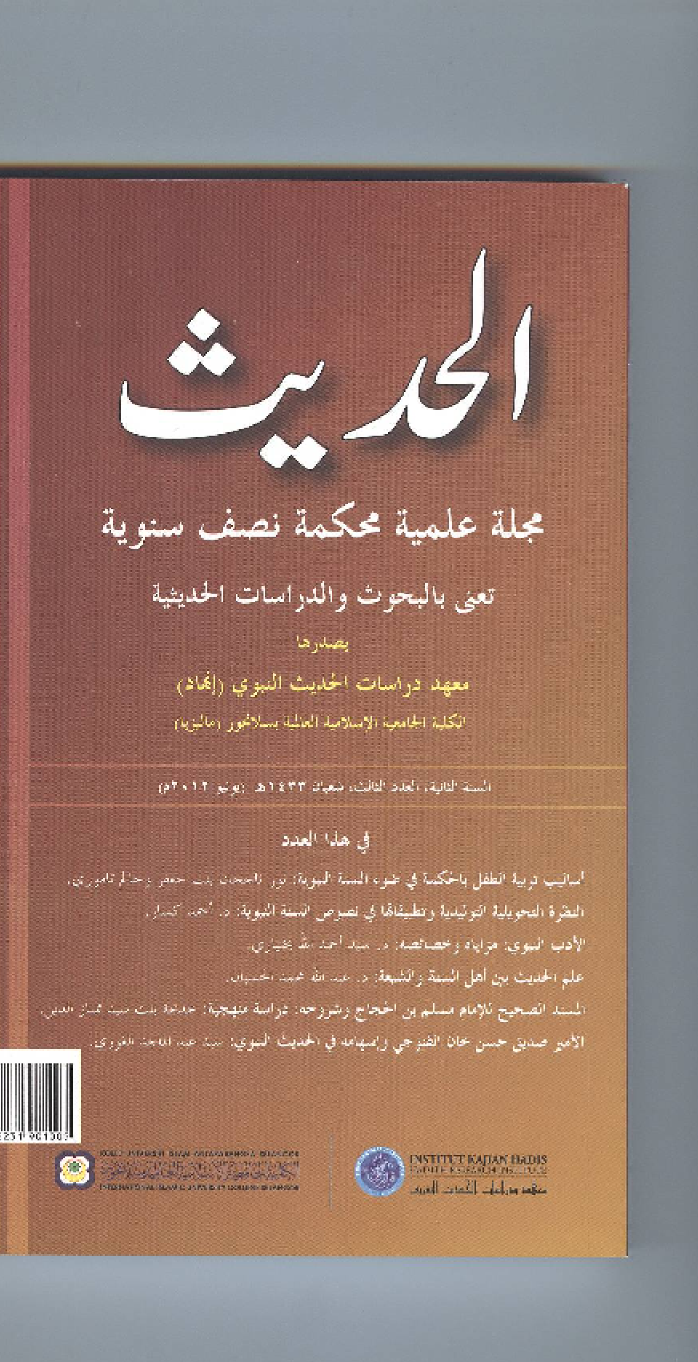
ولا شك: أن وضعهن الاجتماعي منعهن من كثير من اكتساب العلم، ثم إن العالمات منهن لم ينقل إلينا من أخبارهن إلا القليل جدا، يقول القرشي: "وسيأتي في ترجمة فاطمة السمرقندية بنت محمد بن أحمد بن أبي أحمد صاحب التحفة، وزوج أبي بكر بن مسعود صاحب البدائع: أن الفتوى كانت تخرج من بيتها وعليها خطها وخط أبيها وزوجها. وقد بلغنا عن بلاد ماوراء النهر وغيرها من البلاد أنه في الغالب لا تخرج فتوى من بيت إلا وعليها خط صاحب البيت وابنته وامرأته أو أخته"[٥].

[١] انظر: الإمام الذهبي: سير أعلام النبلاء: (١٣٣/٢٣).
[٢] انظر: المصدر نفسه: (٣١٦/١٠).
[٣] انظر: المصدر نفسه: (٣٤٤/١٠).
[٤] عبد القادر القرشي: الجواهر المضية في طبقات الحنفية: (٤/١-٢).
[٥] عبد القادر القرشي: الجواهر المضية في طبقات الحنفية: (٤/١-٢).

فنستنبط مما نص عليه القرشي أن عدد النساء العالمات كبير جداً، وإن كان ما نقل إلينا من أخبارهن وتراجمهن نزراً يسيراً ومبعثراً شارداً، وهذا الكتاب الذي بين يدي القراء الآن محاولة متواضعة لتقييد ذلك النّزر اليسير، وضبط ذلك المبعثر الشارد.

ΞΞΞ


HADIS
Jurnal Ilmiah Berimpak
Edisi Pertengahan Tahun
Diterbitkan Oleh
Institut Kajian Hadis (INHAD)
Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS)
Tahun Pertama, Bil: 1, Syaaban 1432h, (Julai 2011)
Bilangan ini
KATA ALUAN.
Oleh: Ketua Pengarang
SUMBANGAN SYEIKH MOHAMED IDRIS AL-MARBAWI DALAM PENENTUAN IDENTITI PERAWI: TUMPUAN KEPADA KITAB BAHR AL MADHI
Oleh: Dr Faisal bin Ahmad Shah.
KETOKOHAN SYEIKH MUHAMMAD YASIN AL-FADANI DAN SUMBANGANNYA DALAM DISIPLIN PERIWAYATAN SANAD.
Oleh : Mohd. Khafidz bin Soroni & Mohd. Norzi bin Nasir.
SYEIKH ABDULLAH BASMEIH BIN MUHAMMAD BASMEIH: KAJIAN TERHADAP MASTIKA HADIS.
Oleh: Mohd Farid Ravi Abdullah.
KOLEJ UNIVERSITI ISLAM ANTARABANGSA SELANGOR
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY COLLEGE SELANGOR
INSTITUT KAJIAN HADIS
HADITH RESEARCH INSTITUTE



الحديث
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية
يصدرها
معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)
الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)
السنة الثانية، العدد الثالث، شعبان ١٤٣٣هـ (يونيو ٢٠١٢م)
في هذا العدد
أساليب تربية الطفل بالحكمة في ضوء السنة النبوية
النظرية التحويلية التوليدية وتطبيقاتها في نصوص السنة النبوية
الأدب النبوي: مزاياه وخصائصه
علم الحديث بين أهل السنة والشيعة
المسند الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج وشرحه: دراسة منهجية
الأمير صديق حسن خان القنوجي وإسهامه في الحديث النبوي
INSTITUT KAJIAN HADIS





مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الثانية، العدد الثالث، شعبان ١٤٣٣هـ (يونيو ٢٠١٢م)

في هذا العدد

أساليب تربية الطفل بالحكمة في ضوء السنة النبوية: نور ناجحان بنت جعفر وحالم تاموري.

النظرة التحويلية التوليدية وتطبيقاها في نصوص السنة النبوية: د. أحمد كسار.

الأدب النبوي: مزاياه وخصائصه: د. سيد أحمد الله بختياري.

علم الحديث بين أهل السنة والشيعة: د. عبد الله محمد الحسبان.

المسند الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج وشروحه: دراسة منهجية: خديجة بنت سيد ممتاز الدين.

الأمير صديق حسن خان القنوجي وإسهامه في الحديث النبوي: سيد عبد الماجد الغوري.

شروط النشر بالمجلة

تعنى مجلة "الحديث" بنشر البحوث والدراسات المتعلقة بالحديث وعلومه، وهي مجلة نصف سنوية تصدر مرتين في السنة في كل من شهرَي **يونيو وديسمبر**، وللراغبين في النشر بالمجلة تسليم أبحاثهم العلمية، قبل شهرين – على الأقل– من موعد إصدار المجلة، وذلك وفق الشروط التالية:

١) أن يكون البحث في إطار السنة وعلومها فقط.
٢) أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والمنهجية العلمية.
٣) أن يلتزم البحث بالمحافظة على العقيدة الإسلامية، ولا يتجاوز الثوابت الشرعية، مع عدم الإساءة إلى المذاهب الفقهية، والتحريج للشخصيات والهيئات.
٤) أن يلتزم البحث بالمنهج العلمي في توثيق المعلومات وخصوصاً التخريج للحديث، مع ضبط الآيات القرآنية.
٥) أن يكون البحث صحيح اللغة، سليم الأسلوب.
٦) ألا يكون البحث قد سبق نشره أو أرسل إلى دورية أخرى.
٧) لا يتجاوز البحث عن (٣٠) صفحة، وأن يكون حجم الصفحة(A4) ، وحجم الخطّ (١٦)، ونوع الخط(Traditional Arabic) ، والمسافة بين الأسطر ١،٥.
٨) أن ترقم هوامش كل صفحة على حدة، على حجم الخط (١٢).
٩) تخضع البحوث الواردة إلى المجلة للتحكيم العلمي.
١٠) يشعر صاحب البحث بقبوله للنشر أو عدمه.
١١) يقدم الباحث مع بحثه نبذة عن حياته منصوصاً فيها على المؤهلات العلمية من الجامعة فما فوق وتاريخ ومكان الحصول عليها والعمل الآن.
١٢) ترتب البحوث داخل العدد وفق اعتبارات فنية.
١٣) يقدم الباحث نسختين من البحث مع قرص الحاسوب (الدسكت).

البحوث والمراسلات تُرسَل باسم مدير التحرير على العنوان التالي:

Executive Editor of **JOURNAL HADITH**
HADITH RESEARCH INSTITUTE (INHAD)
SELANGORE INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY COLLEGE (KUIS)
BANDAR SERI PUTRA, 43600, BANGI
SELANGORE (DARUL EHSAN)
M A L A Y S I A.
E – Mail: hadis2008inhad@gmail.com

هيئة التحرير

المشرف العام

داتوء الاستاذ الدكتور عزّ الدين بن احمد

رئيس التحرير

محمد حافظ بن سورونى

مدير التحرير

سيد عبد الماجد الغورى

سكرتير التحرير

محمد نورزى بن ناصر

المسؤول الإداري

عبد الهادى بن اوانج

الهيئة الاستشارية

الأستاذ الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب (أستاذ الحديث سابقاً في العديد من الجامعات المصرية والسعودية).

الأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب (رئيس قسم الكتاب والسنة سابقاً في كلية الشريعة بجامعة دمشق في سوريا).

الأستاذ الدكتور بديع السيد اللحام (أستاد الحديث في كلية الشريعة بجامعة دمشق في سوريا).

الأستاذ الدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي (أستاذ الحديث في كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا).

الأستاذ الدكتور نجم عبد الرحمن خلف (الأستاذ المشارك في قسم الكتاب والسنة في جامعة العلوم الإسلامية بماليزيا).

الدكتور سلمان الحسني الندوي (أستاذ الحديث في كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة ندوة العلماء، الهند).

الدكتور نظام محمد صالح يعقوبي (عالم متخصص في الاقتصاد الإسلامي من البحرين، وعضو في العديد من الهيئات الشرعية في البنوك والمؤسسات والصناديق الاستثمارية).

الأستاذ الدكتور سيوطي بن عبد المناس (أستاذ الحديث في كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا).

الدكتور فيصل بن أحمد شاه (رئيس قسم القرآن والسنة في الأكاديمية الإسلامية بجامعة ملايو).

الدكتور محمد أكرم الندوي (الباحث الزميل في مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية بأكسفورد في بريطانية).

محتويات العدد

أساليب تربية الطفل بالحكمة في ضوء السنة النبوية:

نور ناجحان بنت جعفر وحالم تاموري ٩

النظرة التحويلية التوليدية وتطبيقاتها في نصوص السنة النبوية:

د. أحمد كسار ٣١

الأدب النبوي: مزاياه وخصائصه:

د. سيد أحمد الله بختياري ٥١

علم الحديث بين أهل السنة والشيعة:

د. عبد الله محمد الحسبان.. ٨٣

المسند الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج وشروحه: دراسة منهجية:

خديجة بنت سيد ممتاز الدين ٩٩

الأمير صديق حسن خان البخاري القنوجي وإسهامه في الحديث النبوي:

سيد عبد الماجد الغوري ١٤٩



أساليب تربية الطفل بالحكمة
في ضوء السنة النبوية

إعداد: **نور ناجحان بنت جعفر**[١] **وحالم تاموري**[٢]

ملخّص البحث

يتناول هذا البحث أسلوب تربية الطفل بالحكمة في ضوء السنة النبوية، ويعتمد على منهجَين رئيسَين، أولهما: المنهج الاستقرائي، وذلك من أجل جمع الأحاديث النبوية المتعلقة بأسلوب تربية الأطفال بالحكمة. والثاني: المنهج الوصفي التحليلي لاستخراج الأسلوب التربوية بالحكمة الخاصة بالأطفال عن طريق دراسة الأحاديث النبوية وتحليلها. واشتمل هذا البحث على مقدمة، وثلاثة مطالب، وخاتمة. المطلب الأول: مفهوم تربية الطفل، والمطلب الثاني: مفهوم تربية الطفل بالحكمة، والمطلب الثالث: أسلوب تربية الطفل بالحكمة في السنة النبوية، مع بعض التنبيهات حول هذا الأسلوب.

المطلب الأول: مفهوم تربية الطفل

أولاً: مفهوم التربية لغةً واصطلاحاً:

من حيث اللغة، هنالك ثلاثة أفعالٍ يمكن أن يرد إليها اشتقاق كلمة "التربية"[٣]:
الفعل الأول: ربا، يربو، بمعنى: نما وزاد، مثل قولنا: ربا الشيء يربو إذا نما وزاد. وفي هذا المعنى نزل قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّباً لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلا يَرْبُو

---

[١] المحاضرة في قسم الكتاب والسنة في الجامعة العلوم الإسلامية الماليزية. noornajihan@usim.edu.my

[٢] المحاضرة في قسم الكتاب والسنة في الجامعة الوطنية الماليزية. tamuri67@gmail.com

[٣] انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، **لسان العرب**، ج ١٤، ص ٣٠٤، مادة (ربا)؛ والفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، ص ١٦٥٩، مادة (ربا).

عِندَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩].

الفعل الثاني: رَبِيَ، يربي، بمعنى: نشأ وترعرع، مثل قولنا: ربي فلان في بني فلان، أي: نشأ وترعرع فيهم، وعليه قول ابن الأعرابي:

فمن يك سائلاً عني فإني بمكة منْزلي وبها ربيت

وفي هذا المعنى أيضاً نزل قوله تعالى: ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللاَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ اللاَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلاَئِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلاَبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ الأُخْتَيْنِ إَلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللّهَ كَانَ غَفُوراً رَّحِيماً ﴾ [النساء: ٢٣]. فالتربية هنا بمعنى: النشوء والترعرع.

الفعل الثالث: ربّ، يُرب، بمعنى: أصلح ورعى، أي ساس وتولّى الأمر، وفي هذا المعنى نزل قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]. فالتربية هنا بمعنى: الاصلاح والرعاية. فالتربية إذن من الناحية اللغوية تأتي بمعنى: الزيادة والنماء، والنشوء والترعرع، والاصلاح والرعاية، وتولّي الأمر.

أما التربية اصطلاحاً، فقد ذكر بعض العلماء تعريفات عدة تجمع في مفرداتها المعاني اللغوية السابقة. ومن تلك التعريفات ما يلي:

١) "إنشاء الشيء حالاً إلى حد التمام"[١].

٢) "تبليغ الشيء إلى كماله شيئاً فشيئاً، وقد وصف به تعالى للمبالغة"[٢]، كما في قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

---

[١] الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد أبو القاسم، **المفردات في غريب القرآن**، ص١٨٤.

[٢] البيضاوي، عبد الله بن عمر أبو سعيد، **أنوار التنْزيل وأسرار التأويل**، ص ١٠٠.

[٤] أحمد، لطفي بركات، **في الفكر التربوي الإسلامي**، ص ٥٢.

٣) "الجهود المقصودة التي تبذل من الإنسان بشكل خاص لإحداث تغييرات فيه، مرغوب فيها."[١]

ثانياً: مفهوم الطفل لغةً واصطلاحاً:

تُطلَق كلمة "الطِّفْل" لغةً على: الصغير من كل شيء. وكلُّ جُزْءٍ من كلِّ شيء، عَيْناً كان أو حَدَثاً، ولا فعل له. يُقال: حاجَةٌ طِفْلٌ أي: يَسيْرَةٌ قَصِيْرَة، وريْحٌ طِفْلٌ أي: لَيِّنَةٌ. كما تأتي بمعنى الصغير من أولاد الناس، والبقر، والظباء. وقد يكون الطِّفلُ واحِداً وجَمْعاً، وذكراً ومؤنثاً، قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخاً وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّى مِن قَبْلُ وَلِتَبْلُغُوا أَجَلاً مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [غافر: ٦٧]، وقال الله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاء وَلا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [نور: ٣١]. والعرب تقول: جارية طفلة وطفل، وجاريتان طفل، وجوار طفل، وغلام طفل، وطفلان وأطفال وطفلات في القياس.[٢]

ويجوز المطابقة في التثنية والجمع والتأنيث، فيقال: الطفلة، وأطفال، وطفلات. وقال بعضهم: يبقى هذا الاسم للولد حتى يميز، ثم لا يقال له بعد ذلك طفل، بل صبي، وحَزَوّر، ويافع، وبالغ. وذهب بعضهم إلى أنه يقال له طفل إلى أن يحتلم.[٣]

أما الطفل في اصطلاح علماء التربية، فيضم جميع الأعمار ما بين المرحلة

---

[١] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج ١١، ص ٤٠١؛ والمناوي، محمد عبد الرؤوف، **التوقيف على مهمات التعاريف**، ج ١، ص ٤٨٣؛ والرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**، ج ١، ص ٤٠٣.

[٢] انظر: الفيومي، أحمد بن محمد، **المصباح المني**، ص ١٤٢، مادة: (طفل).

الجنينية ومرحلة الاعتماد على النفس، ولذلك حُدِّدَت الطفولة بالفترة الواقعة ما بين الحلم وسن الثامنة عشرة، بمعنى أنها تشمل مراحل النمو التالية: مرحلة ما قبل الميلاد، مرحلة المهد (من يوم الولادة إلى سن سنتين)، الطفولة المبكرة (من سن سنتين إلى سن ٦ سنوات)، الطفولة المتوسطة (من سن ٦ سنوات إلى سن ١٢ سنة)، ثم مرحلة المراهقة (من سن ١٣ سنة إلى ١٨سنة). فالطفل من ناحية التربية وعلم النفس، يقصد به الإنسان منذ الميلاد إلى أن يكتمل نموه ويصل إلى حالة النضج. واصطلح على تعريف الطفل بذلك في قوانين عدد من الدول بينما يمتد سن الطفل في بعض الدول المتقدمة إلى سن الحادية والعشرين.[١]

ثالثاً: مفهوم تربية الطفل في اصطلاح علماء التربية

إذا استعمل مصطلح التربية في ميدان تربية الطفل، فهناك تعريفات متعددة وردت على ألسنة وأقلام الباحثين في مجال التربية، ومن تلك التعريفات ما يلي:

١) "عملية توفير الفرص الملائمة، لنمو الفرد نمواً متكاملاً في جميع نواحي شخصيته الجسمية، والعقلية، والعاطفية، والاجتماعية، حتى يستطيع ممارسة أنماط سلوكية مختلفة تمكنه من التكيف مع الحياة والمجتمع."[٢]

٢) "تزويد الطفل بما يحتاج إليه من الثقافة الإنسانية الضرورية، وتغذيته بما يحتاج إليه من التغذية الضرورية، وحفظه من كل سوء، ورعايته خلال مرحلة نموه، وتهذيب أخلاقه، ونفسه، لينشأ نشأةً سليمةً، ولينمو نمواً متكاملاً، من الناحية الجسمية، والروحية، والعقلية، والنفسية، والاجتماعية، والأخلاقية، حتى يعلو شأنه، وترتفع منْزلته، ويكون شريفاً في قومه."[٣]

---

[١] انظر: الجراجرة، عيسى. **رياض الإسلام**، ص ٤٣– ٤٥.

[٢] هندي، صالح ذياب، **الثقافة الإسلامية**، ص ١٣.

[٣] يالجن، مقداد، **التربية الأخلاقية في الإسلام**، ص ٥١.

٣) "عملية تكوين للإنسان، يسعى إليه المربي بإثارة القدرات الكامنة لدى الطفل، ثم توجيهها توجيهاً سليماً، وذلك باستخدام أفضل أساليب التربية والتعليم التي توصّل إليها المربون"[١].

وقد توصّلت الباحثةُ من خلال ما سبق إلى: أنَّ كل التعاريف تتفق على أن تربية الطفل هي عملية تكوين شخصية الطفل وتنميتها من جميع جوانبها، وإحكام بنائها إلى حد الكمال، عن طريق استخدام الأساليب التربوية المناسبة لكل مرحلة من مراحل عمر الطفل، مما ييسّر له حسن التعامل مع الآخرين في المجتمع الذي يعيش فيه.

رابعاً: تربية الطفل في المنظور الإسلامي

لم يكن هذا الاصطلاح بهذا اللفظ - تربية الطفل- موجوداً أو مستعملاً في عهد السلف، ولكن يمكن إطلاقُ هذا المصطلح على أسس، ومبادئ كانوا يطبقونها في العملية التربوية. إذ لم يكن فن تربية الطفل، أو التربية عموماً، علماً مستقلاً، كما هي حاله في وقتنا الحاضر، ويعد هذا العلم من العلوم الحديثة التي ظهرت في أوروبا قبل مائتي سنة تقريباً، وعرفت فيه باسم "parenting"[٢].

ويمكن إطلاقُ هذا المصطلح على أسس ومبادئ كان يطبقها المجتمع الإسلامي الأول في العملية التربوية، والذي قام بتلك المهمة أحسن قيام، مستعيناً في ذلك بما جاء في القرآن الكريم، والسنة النبوية من مبادئ تربوية سامية وشاملة. قال الله تعالى ﴿إِنَّ هَـــذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً كَبِيراً﴾ [الإسراء: ٩]. فإن كل من يقرأ القرآن بتدبر وتفكر، يراه كتابَ عقيدةٍ وتشريع، كما أنه كتاب تربية وتوجيه. فقد اشتمل

---

[١] محرم، خالد محمد، **بناء الشخصية من خلال التربية الإسلامية**، ص ١٤.

[٢] انظر: المقبل، محمد بن محمد، **الأولاد وتربيتهم في ضوء الإسلام**، ص ٢٤.

القرآن الكريم على منهجٍ متكاملٍ في التربية، وهو منهج يمتاز بالدقة والشمول، لجميع مراحل حياة الإنسان. كما أنه منهج رباني لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. هو منهج يختلف اختلافاً جوهريا عن كل المناهج البشرية، وهنا يكمن السبب في نجاح المنهج الإسلامي في التربية. لذلك تجد فيه أساليب تربوية تتفق مع أرقى ما توصَّل إليه الفكر التربوي قديماً وحديثاً.

والسنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن العظيم، وقد اتفقت على ذلك مختلف المذاهب والفرق الإسلامية، وإذا كان القرآن الكريم يعالج أمور الحياة وقضايا الإنسان بطريقة مجملة، فقد جاءت السنة النبوية الشريفة مفسرةً ومبينةً لهذا الإجمال، كما قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ [الجمعة: ٢]. فالكتاب في الآية، أحد أسماء القرآن الكريم، أما الحكمة، فتطلق على عدة معان، منها: المعرفة بالدين، والفقه في التأويل، والفهم الذي هو سجية ونور من الله تعالى. وقيل: الحكمة هي الحكم والقضاء. وقيل: الحكمة هي السنة المبيِّنة على لسان رسول الله ﷺ مراد الله فيما لم يُنص عليه في الكتاب، وهذا القول الأخير هو ما رجَّحه الإمام القرطبي في تفسيره. [١]

ومن يدرس شخصية الرسول الله ﷺ يجده مربياً عظيماً يخاطب الناس على قدر عقولهم ويراعي حاجاتهم، كما يراعي مواهبهم، واستعداداتهم، وطبائعهم، يراعي في المرأة أنوثتها، وفي الرجل رجولته، وفي الكهل كهولته، وفي الطفل طفولته. ومن خلال استقراء كتب الأحاديث والسيرة النبوية، نجد أن الرسول الله ﷺ قد كان له في تعامله مع الأطفال وتربيته لهم، أساليب وطرق عديدة، يراعي فيها حاجاتهم وطبيعتهم. والأحاديث المتعلقة بتعامله مع الطفل كثيرة متعددة، يمكن

---

[١] انظر: القرطبي، محمد بن أحمد أبو عبد الله، **الجامع لأحكام القرآن**، ج ١٨، ص ٨١.

الاستفادة منها في إرساء قواعد دستور رعايتهم، وتربيتهم، والعناية بهم، وحمايتهم من كل أذى متوقع. فهو ﷺ يؤكِّد حقَّ الطفولة البريئة في الاستمتاع بفترة الطفولة، وذلك بتأكيده على أن لعالم الطفل خصوصية متميزة يجب أخذها بعين الاعتبار على الدوام، خلال عمليات رعاية الطفل والعناية به. كما رُوي عن عائشة – رضي الله عنها – قالت: "سابقني النبي فسبقته ﷺ، فلبثنا حتى إذا رهقني اللحم سابقني فسبقني، فقال: «هذه بتيك»"[1]. وهذا يدلنا على حاجة الطفل للعب والترويح، ومراعاة النبي ﷺ لحاجته وخصوصيته.

وقد جاء في رواية أخرى إقراره ﷺ للعب الحبشة بالحراب في المسجد في الأعياد والمناسبات، وعدم إنكاره عليهم، فعن أبي هريرة ﷺ قال: "دخل عمر، والحبشة يلعبون في المسجد فزجرهم عمر، فقال رسول الله: «يا عمر! فإنما هم بنو أرفدة»".[2] وسمح رسول الله ﷺ للسيدة عائشة – رضي الله عنها – أن تستمتع بالنظر إليهم وهم يلعبون، حيث قالت رضي الله عنها: "لقد رأيت رسول الله ﷺ يوماً على باب حجرتي، والحبشة يلعبون في المسجد، ورسول الله ﷺ يسترني بردائه، أنظر إلى لعبهم"[3].

هنا نتأكّد أن النبي ﷺ يراعي حقوق الأطفال في الاستمتاع بفترة طفولتهم، حيث سمح للسيدة عائشة – رضي الله عنها – أن تستمتع بالنظر إلى لعبهم. وفي ذلك تقول رضي الله عنها: "فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن تسمع

---

[1] أخرجه أحمد، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، ج ٦، ص ٣٩، رقم الحديث ٢٤١٦٣، وقال محقق الكتاب: هذا حديث صحيح.

[2] متفق عليه. أخرجه البخاري –واللفظ له–، في **صحيحه**، كتاب أبواب المسجد، باب: أصحاب الحراب في المسجد، ج ١، ص ١٧٣، رقم الحديث ٤٤٣؛ ومسلم، في **صحيحه**، كتاب صلاة العيدين، باب: الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه، ج ٢، ص ٦٠٢، رقم الحديث ٨٩٢.

[3] أخرجه البخاري، في **صحيحه**، كتاب المناقب، باب: قصة الحبشة وقول ﷺ: يا بني أرفدة، ج ٣، ص ١٢٩٨، رقم الحديث ٣٣٣٧.

اللهو".[1]

والعملية التربوية في نظر الإسلام، غير محدَّدة بفترة معينة من عمر الإنسان، حيث إنها تريد من المرء أن يعمل على تربية نفسه وغيره حتى آخر لحظة من حياته. ومع ذلك، فإنَّ مرحلة الطفولة هي من أهم المراحل في حياة الإنسان، وأكثرها خطورة؛ لأنها أساس لمراحل الحياة التالية. ويؤكِّد ذلك ما قررّه علماء النفس من أهمية مرحلة الطفولة إلى سن الخامسة، ومدى تأثيرها على المراحل التالية من عمر الإنسان، فهم يقرِّرون بأن الخبرات الطفولية في السنوات الخمس الأولى من عمر الإنسان، لها أثر كبير في تشكيل شخصيته في المستقبل.[2]

والطفل أمانة من الله تعالى للأبوين، وهما مسؤولان عن رعاية أولادهم، وقد جعل ذلك أمانة في أعناقهم. وقد أمر الله تعالى بأداء الأمانة، كما جاء في القرآن الكريم: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾[النساء: ٥٨]. فالمخاطب في هذه الآية قيل إنها نزلت في ولاة الأمر، من ولي من أمور الناس شيئاً.

وتُطلَق "الأمانة" مجازاً على ما يجب على المكلَّف إبلاغه إلى أربابه ومستحقيه من الخاصة والعـــامة كالدين، والعلم، والعهود، والجوار، والنصيحة، ونحوها. والأمانات من صيغ العموم.[3] إذاً، فالآية عامة تتعلق بكل المكلَّفين، فمثلاً السلطان مسئول عن رعيته، والمدير مسئول عن موظفيه، والأبوان مسئولان عن

---

[1] أخرجه البخاري، في **صحيحه**، كتاب النكاح، باب: حسن المعاشرة مع الأهل، ج ٥، ص ١٩٩١، رقم الحديث ٤٨٩٤.

[2] انظر:

Duane P. Schultz & Sydney Ellen. Schult, **Theories of personality** 59.

[3] انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين، **الدر المنثور**،ج ٢، ص ٥٧١؛ ابن عاشور، محمد الطاهر، **التحرير والتنوير**، ج ١، ص ٩٦٩.

[4] سبق تخريجه.

[5] انظر: الضامن، ريما كمال، **الأسرة ورعاية الذات الإنسانية للأطفال**، ص ١٧.

أولادهما. ويؤكِّد ذلك ما جاء في الحديث الشريف: «كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله، وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها، ومسؤولة عن رعيتها، والخادم راع في مال سيده، ومسؤول عن رعيته».[1] والأطفال شأنهم شأن أي رزق ينعم الله به على من يشاء من عباده، كيفما شاء ومتى شاء، كما توضِّحه الآيتان الكريمتان: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثاً وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ. أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَاناً وَإِنَاثاً وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيماً إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٤٩-٥٠].

وتُعَدّ تربية الطفل من أهم الموضوعات المتعلقة بالعائلة المسلمة، لكونها الركيزة الرئيسة في تكوين المجتمع الإسلامي الصحيح. وحول أهمية تربية الأطفال في الإسلام، جاء قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ ناراً﴾[التحريم: ٦]، مما يشير إلى أهمية وقاية الوالدين لأنفسهم ولأبنائهم من خلال التوجيه لصالح الأعمال.[2]

إنَّ تربية الطفل في نظر الإسلام لا تقتصر على الجوانب المادية والحاجات الجسدية فقط، بل تشمل النواحي الروحية والمادية. فيختلف بذلك مفهومها عن مفهوم التربية في الحضارات الغربية الحديثة التي تعمل على تنمية الجوانب المادية وإشباعها، وتغفل الجانب الروحي إغفالاً يوشك أن يكون تاماً. كما صرح بذلك أحد المفكرين المسلمين المعاصرين سيد محمد نقيب العطاس، فالإنسان

يتكون من أربعة عناصر: القلب، والنفس، والروح، والعقل، ولا يمكن إغفال جانب منها على جانب الآخر.[1]

إن التربية الإسلامية ليست قواعد نظرية دون تطبيق، بل تجمع بين العلم والعمل وبين الفكر والسلوك، وذلك بما يعود على الفرد والمجتمع بالنفع والسعادة في الدارين؛ الدنيا والآخرة، قال الله تعالى ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلاَ تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ... ﴾ [القصص: ٧٧].

بناءاً على ما سبق: يمكن تعريف "تربية الطفل" في نظر الإسلام بأنها عملية جادة لتنشئة الإنسان الكامل، ليدرك مسئولياته الفردية وعلاقاته الاجتماعية وسائر مهمّاته، بأساليب مناسبة، مستندة في مفاهيمها ومبادئها وقيمها إلى القرآن والسنة المطهّرة. فلا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، فصلاح الأول، كان باتباع القرآن الكريم وسنة النبي ﷺ وتطبيقها في واقع الحياة. ولن يصلح حال هذه الأمة إلا بالعودة إلى هذين المصدرين والتمسك بما جاء فيهما.

المطلب الثاني: التربية بالحكمة

يميل الطفل في المرحلة المتوسطة إلى تقبُّل الآراء والحقائق عن الكبار، وتكون لديه قابلية كبيرة للاستهواء والانقياد، كما أن قدرته على التفكير المجرد تكون جيدة، فيميل إلى الاحتكاك بالكبار وتلقِّي القِيَم والمعايير عنهم. لهذا كان أسلوب الحكمة والموعظة في هذه الفترة هاماً للغاية، إذ إن الطفل لا يفهم معظم تصرفات الكبار، فتكون تربيته بالموعظة الحسنة وسيلة مهمة وجيدة في هذه الفترة، خاصةً وأن الطفل مستعد للتقبل والاقتناع.

---

[1] انظر: Al Attas, Syed Muhammad Naquib, **The nature of man and the psychology of the human soul**, 5.

أولاً: مفهوم الحكمة

إن كلمة "الحكمة" في اللغة عبارة عن العدل، والعلم، والحلم، والنبوة، والقرآن، والإنجيل.[1]

أما الحكمة في الاصطلاح هي "المعرفة المُحكمة، أي الصائبة المجرّدة عن الخطأ، فلا تُطلَق الحكمة إلا على المعرفة الخالصة عن شوائب الأخطاء وبقايا الجهل في تعليم الناس وفي تهذيبهم. فالحكمة هي معرفة حقائق الأشياء على ما هي عليه بحسب الطاقة البشرية بحيث لا تلتبس على صاحبها الحقائق المتشابهة بعضها ببعض ولا تخطئ في العلل والأسباب. وهي اسم جامع لكل كلام أو علم يراعى فيه إصلاح حال الناس واعتقادهم إصلاحاً مستمراً لا يتغيّر".[2]

ثانياً: أهمية الحكمة في تربية الطفل

إن الحكمة من أساليب التربية المؤثرة في تكوين الطفل إيمانياً، وإعداده خلقياً، ونفسياً، واجتماعياً. وذلك لما للحكمة من أثر كبير في تبصير الطفل حقائق الأشياء، ودفعه إلى معالي الأمور، وتحليه بمكارم الأخلاق، وتوعيته بمبادئ الإسلام.

وقد اهتم القرآن الكريم والسنة النبوية بإلقاء الموعظة، والتصرُّف بالحكمة في تربية الطفل. فلا عجب أن نجد القرآن الكريم قد انتهج أسلوب الموعظة الحسنة، وخاطب النفوس بها، وكرَّرها في كثير من آياته، ومن ذلك موعظة لقمان لابنه حيث قص الله علينا ذلك بقوله عز وجل: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، كما أمر الله تعالى رسول ﷺ باتباع هذا الأسلوب، وذلك في قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن

---

[1] انظر: الفيروز آبادي، حمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، ص ١٤١٥.

[2] ابن عاشور، محمد الطاهر، **التحرير والتنوير**، ج ١٤، ص ٣٢٧.

سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٧٥].

إن للحكمة في التربية الإسلامية للطفل أهمية كبيرة، فهي تعني إتقان الأمور وإحكامها، بحيث توضع في مواضعها المناسبة وفي الأوقات المناسبة. فيوضع القول اللين في موضعه ويختار الوقت المناسب للتوجيه والإرشاد للطفل. لقد وجّه الإسلام الأبوَين أن يعظا أبناءهم موعظة حسنة، مع الرفق بهم والحرص عليهم، حيث إن النفس الإنسانية تتأثر بما يلقي إليها من كلام، ولذا كانت الحكمة والموعظة الحسنة من أفضل الأساليب التي تصل إلى النفس، وتحرِّك الوجدانَ، وهي ذات أثر كبير في تربية الطفل.

المطلب الثالث: مظاهر التربية بالحكمة في السنة النبوية

يمكن التعرُّف على مظاهر الحكمة من خلال تعامل النبي ﷺ مع الأطفال وتربيته لهم في النقاط التالية:

أولاً: حسن المناداة:

المقصود بهذا الأساس أن يُنادَى الأطفالُ بعبارات لطيفة قريبة من نفوسهم، ولهذا الأساس آثار طيبة في نفس الطفل، منها: أنه يشعر الطفل بأهميته عند الكبار، ومن ثم تسهل عليه الاستجابة للأوامر الموجهة إليه، وأنه يغرس المحبة والمودة في قلوب الأطفال، وأنه يساعد على القضاء على المنكرات والأخطاء عند الأطفال، فيخجل الطفل من عدم الاستجابة لمن يعظه بالحسنى.

فعن عبد الله بن جعفر ﷺ: "أن النبي ﷺ أمهل آلَ جعفر ثلاثاً أن يأتيهم، ثم أتاهم فقال: «لاتبكوا على أخي بعد اليوم»، ثم قال:«ادعوا لي بني أخي»، فجيء بنا كأنا أفرخ فقال: «ادعوا لي الحلاق» فأمره فحلق رؤوسنا».[1]

[1] أخرجه أبو داود- واللفظ له-، في **سننه**، كتاب الترجل، باب: في حلق الرأس، ج ٢، ص ٤٨٢، رقم الحديث ٤١٩٢؛ والنسائي، في **سننه**، كتاب الزينة، باب: حلق رؤوس الصبيان، ج ٨، ص ١٨٢، رقم

كذلك ما رُوي عن أنس بن مالك ﷺ قال: "إن كان النبي ﷺ ليخالطنا حتى يقول لأخ لي صغير: «يا أبا عمير! ما فعل النغير»"[1].

ويستفاد من الأحاديث: أن النبي ﷺ عندما كان ينادي الأطفال؛ يستخدم أسلوباً جذاباً مثل يا غلام!، أو ابن أخي!، أو يناديه بكنيته، مثل قوله: «يا أبا عمير!». وهذا يدل على تلطفه ﷺ في التعامل مع الأطفال، حيث يناديهم بعبارات لطيفة قريبة من نفوسهم.

وفي هذا الحديث فوائد كثيرة جداً، منها: "جواز تكنية من لم يولد له، وتكنية الطفل وأنه ليس كذباً، وجواز المزاح فيما ليس إثماً، وجواز تصغير بعض المسمَّيات، وجواز لعب الصبي بالعصفور، وتمكين الولي إياه من ذلك، وجواز السجع بالكلام الحسن بلا كلفة، وملاطفة الصبيان وتأنيسهم، وبيان ما كان عليه النبي ﷺ من حسن الخلق، وكرم الشمائل، والتواضع، وزيارة الأهل لأن أم سليم والدة أبي عمير هي من محارمه ﷺ."[2]

ثانياً: التخفيف من اللوم والعتاب:

نلاحظ أن النبي ﷺ ما كان يكثر العتاب على التصرفات الخاطئة للطفل، ولا يلجأ كثيراً إلى التوبيخ والتأنيب. وهذا من حكمته ﷺ في معاملة الأطفال وتربيتهم، فعن أنس بن مالك ﷺ قال: "خدمت النبي ﷺ عشر سنين، فما أمرني بأمر فتوانيت عنه

الحديث ٥٢٢٧. أنه حديث صحيح، حيث قال الهيثمي: "روى أبو داود وغيره بعضه، ورواه أحمد والطبراني، ورجالهما رجال الصحيح"، انظر: الهيثمي، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، ج ٦، ص ٢٣٠، رقم الحديث ١٠٢٠٨. وكان لجعفر ثلاثة أولاد، وهم عبد الله، وعون، ومحمد، انظر: العظيم آبادي، محمد شمس الحق أبو الطيب، **عون المعبود شرح السنن**، ج ١١، ص ١٦٤.

[2] أخرجه البخاري، في **صحيحه**، كتاب الآداب، باب: الانبساط إلى الناس، ج ٥، ص ٢٢٩١، رقم الحديث ٥٧٧٨. (لأخ لي) هو أخوه من أمه أم سليم ابن أبي طلحة رضي الله عن الجميع، (النغير) مصغر نغر وهو طير كالعصفور محمر المنقار يسميه أهل المدينة البلبل، انظر: المرجع نفسه.

[3] الدهلوي، فخر الحسن، **شرح سنن ابن ماجه**،، ج ١، ص ١٦٥.

أو ضيعته فلامني، فإن لامني أحد من أهل بيته إلا قال: «دعوه، فلو قدر –أو قال: لو قضي– أن يكون كان»".[1] وفي رواية أخرى عن أنس ﷺ قال: "والله لقد خدمته تسع سنين، ما علمته قال لشيء صنعته: «لم فعلت كذا وكذا؟» أو لشيء تركته: «هلا فعلت كذا وكذا»".[2]

وفي هذا الحديث بيان كمال خلقه ﷺ، وحسن عشرته، وحلمه، وصفحه.[3] وإن كثرة اللوم والعتاب للطفل تؤثر على نموه النفسي و"تجعل منه إنساناً يشعر بالخوف، والاضطراب، وضعف الشخصية. بالإضافة إلى عدم مقدرته مستقبلاً على صنع القرار بحرية، أو المشاركة الفعالة في أي مجال من مجالات الحياة، فيكون تابعاً للآخرين في تصرفاته وجميع أنواع سلوكه."[4]

ثالثاً: اختيار الوقت المناسب للتعليم:

من المؤكّد أن اختيار الوقت المناسب للتوجيه والإرشاد له أثر إيجابي هام في التربية. فكان النبي ﷺ ثاقِب النظر في تحيُّن الوقت المناسب والمكان الملائم للنصح والتوجيه، فمن خلال سيرته ﷺ نجده يتخوَّل أصحابه الكرام بالموعظة في كل حين، ويختار الأوقات المناسبة لتوجيه الطفل، وإفادته تربوياً وعلمياً، ومن ذلك ما يلي:

(أ) صحبته في الطريق

من حكمة النبي ﷺ في التعامل مع الطفل، أنه في بعض الأحيان، يوجّه الموعظة

---

[1] أخرجه أحمد، في **مسنده**، ج ٣، ص ٢٣١، رقم الحديث ١٣٤٤٢، وقال محقق الكتاب: حديث صحيح، رجاله رجال الصحيح، وفيه انقطاع، فإن عمران القصير – وهو ابن مسلم – لم يسمع من أنس وإنما رآه رؤية.

[2] أخرجه مسلم – واللفظ له– في صحيحه، كتاب الفضائل، باب: كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خلقا، ج ٤، ص ١٨٨٠٥، رقم الحديث ٢٣٠٩؛ وأبو داود، في **سننه**، كتاب الآداب، باب في الحلم وأخلاق النبي ﷺ، ج ٢، ص ٦٦١، رقم الحديث ٤٧٧٣.

[3] انظر: النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم**، ج ١٥، ص ٧١.

[4] عمر، عطا أحمد، وحمودة، محمود محمد، وبدران، أمية فارس، **تربية الطفل في الإسلام**، ص ١٥٧.

عندما يصاحب الطفل في الطريق، حتى تكون نفس الطفل أشد استعداداً للتلقي، وأقوى على قبول النصائح والتوجيهات.

ومما يدل على ذلك حديث ابن عباس – رضي الله عنهما – إذ يقول: كنتُ خلف رسول الله ﷺ يوماً، فقال: «يا غلام! إني أعلمك كلمات، احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام وجفت الصحف».[1]

فإن هذا الحـــديث يدل على أن هذه التوجيهات النبوية كانت في الطريق، وهما يسيران إما مشياً على الأقدام، أو سيراً على الدابة، ولم تكن هذه التوجيهات في غرفة محدودة، وإنما في الهواء الطلق، حيث نفس الطفل أشد استعداداً للتلقي، وأقوى على قبول النصائح والتوجيهات.[2]

وبالإضافة إلى ذلك، كان الرسول ﷺ عندما ينادي الطفل ليعظه، يستخدم أسلوباً جذاباً، مثل: "يا غلام!" عبارة لطيفة قريبة إلى نفسه، حتى تسهل عليه الاستجابة للأوامر الموجهة إليه. فإن النبي ﷺ في هذه الموعظة، علّم ابنَ عباس ظواهر الإيمان بالله؛ والتوكل على الله تعالى في كل الأمور؛ لأن الله تعالى قادر على الإعطاء والمنع، ودفع الضرر، وجلب النفع، كما علمه الاستعانة به وحده في أمور الدنيا والآخرة، والإيمان بالقضاء والقدر، حيث إن كل التقديرات قد كتبها الله تعالى في اللوح المحفوظ.

---

[1] سبق تخريجه. "كنت خلف النبي ﷺ يوما" أي رديفه، انظر: الترمذي، **السنن**، باب: صفة القيامة، والرقائق، والورع، ج ٤، ص ٦٦٧، رقم الحديث ٢٥١٦.

[2] انظر: سويد، محمد نور بن الحفيظ، **منهج التربية النبوية للطفل**، ص ٣١٣.

(ب) وقت المرض:

وإن الإنسان بشكل عام "يرق قلبه وتشرق روحه، وتكون نفسيته أكثر استجابة وتأثيراً إذا داهمه مرض، أو ألمت به مصيبة، سيما في بدنه أو أعضاء جسده، ولذلك فإن حالة الطفل أثناء مرضه تكون مناسبة لتوجيهه وإرشاده مع مراعاة الأسلوب الرقيق الهادي والموجز، رفقاً بحاله مراعاة كافية".[1]

وقد وَجَّهَنا إلى هذا رسولُ الله ﷺ فزار طفلاً يهودياً مريضاً ودعاه إلى الإسلام، كما رواه أنس رضي الله عنه قال: كان غلام يهودي يخدم النبي ﷺ فمرض، فأتاه النبي ﷺ يعوده فقعد عند رأسه فقال له: «أَسْلِمْ!» فنظر إلى أبيه، وهو عنده، فقال له: "أطع أبا القـــاسم ﷺ**!** فأسلم، فخرج النبي ﷺ وهو يقول: «الحمد لله الذي أنقذه من النار».[2]

لقد كان هذا الطفل يخدم الرسول ﷺ، و لم يدعه إلى الإسلام بعد، وعندما وجد النبي ﷺ الوقت المناسب لدعوته، فأتاه وعاده، ودعاه. فهذه الحادثة تدل على اهتمام النبي ﷺ بالوقت المناسب في التوجيه والإرشاد.

هذه أمثلة للأوقات المناسبة في توجيه الطفل وبناء شخصيته، وهي وقت صحبته في الطريق، ووقت المرض، ويمكن أن يقاس عليها غيرها من الأوقات التي يجدها الوالدان مناسبة لأطفالهم.

رابعاً: تزامن التربية مع الوقوع في الخطأ:

كان النبي ﷺ يوجِّه الأطفال، ويقدِّم لهم النصائح في الظروف الملائمة، فإذا لاحظ شذوذاً من الطفل أو تصرفاً مخالفاً للآداب العامة أو القوانين التربوية؛ كان ﷺ

---

[1] الفندي، عبد السلام عطوة، **تربية الطفل في الإسلام**، ص ٢١٣.

[2] أخرجه البخاري، في **صحيحه**، كتاب الجنائز، باب: إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه وهل يعرض على الصبي الإسلام، ج ١، ص ٤٥٥ ،رقم الحديث ١٢٩٠.

يوجِّه الأطفالَ ويرشدهم دون تأخير أو تأجيل، مراعياً أسلوب الحكمة والموعظة الحسنة.

فقد أكل رسول الله ﷺ مع الأطفال، ولاحظ جملةً من الأخطاء، فقدَّمها بأسلوب حيوي أثار به عقل ونفس الطفل إلى التصحيح. كما رُوي عن عمر بن أبي سلمى قال: كنت غلاماً في حجر رسول الله ﷺ، وكانت يدي تطيش في الصحفة فقال لي رسول الله ﷺ: «يا غلام! سَمِّ اللّهَ، وكُلْ بيمينك، وكُلْ مما يليك»، فما زالت تلك طعمتي بعد.[1]

في هذا الحديث نرى حكمته ﷺ، وذلك في تصحيحه للخطأ حين وقوعه، واستخدامه لأسلوب الموعظة الحسنة، حيث لم يعاتبه، أو يوبِّخه على فعله، بل بدأ النصيحة، بقوله: "يا غلام!"، وفي هذا ملاطفة للطفل، وتقرُّب منه، وتهيئة له لتقبل ما يقال له، ويرشد إليه.

وفى هذا الحديث بيان ثلاث سنن من سنن الأكل، وهى: "التسمية، والأكل باليمين، والأكل مما يليه؛ لأن أكله من موضع يد صاحبه سوء عشرة وترك مروءة."[2] بهذه الكلمات المعدودات رسم رسول الله ﷺ لهذا الغلام ولكل من يطلع على هذه الكلمات آداب تناول الطعام ليعتاد على ذلك ويأكل بطريقة محبّبة إلى النفس مثيرة لرضا الآخرين منسجمة مع الذوق السليم.

تنبيهات حول هذا الأسلوب من التربية:

إن النصيحة إذا كانت من الآباء الذين يستخدمون أسلوب الحكمة والموعظة الحسنة في التربية، تجد من الأبناء نفوساً طيبةً، وآذاناً صاغيةً، وقلوباً متفتحةً،

---

[1] متفق عليه. أخرجه البخاري –واللفظ له–، في **صحيحه**، كتاب الأطعمة، باب: التسمية على الطعام والآكل باليمين، ج ٥، ص ٢٠٥٦، رقم الحديث ٥٠٦١؛ ومسلم، في **صحيحيه**، كتاب الأشربة، باب: آداب الطعام والشراب وأحكامهما، ج ٣، ص ١٥٩٩، رقم الحديث ٢٠٢٢.

[2] النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم**، ج ١٣، ص ١٩٣.

واستجابةً سريعةً، ولاسيما إذا كان الأبوان قدوةً لأبنائهما فيما يعظان وينصحان؛ لأن الأبناء يوقنون أن وصايا الأبوَين خالصة من الغرض، مجرَّدة من المصلحة.

ونذكر هنا بعض الأمور التي ينبغي التزام الأبوين بها، لتتم الاستفادة من هذا الأسلوب.

أولاً: الموعظة يجب أن تكون بصفة مستمرة، وذلك حتى لا تحصل الغفلة والنسيان. فالتكرار إذاً هام جداً في العملية التربوية، ولكن بشرط ألا يصل إلى الحد الذي يسأم منه المخاطب ويمل.

ثانياً: على الأبوين مراعاة الوقت المناسب لتوجيه الطفل وإرشاده. فإن رأى الأبوان الوقت المناسب للوعظ، قاما بتوجيه الطفل دون إفراط أو إكثار، فإن كثرة الموعظة تؤدِّي إلى الملل، وربما ضعف تأثيرها، وسببت رد فعل عند الأطفال.

ثالثاً: على المربِّي أن يتسم توجيهه بالواقعية، حتى يتقبل الطفل التوجيه ويتمكن من الاستجابة له، وفي هذه الحالة يكون تأثيره أقوى وأثبت.

رابعاً: يجب أن تتسم الموعظة والتوجيهات بالأسلوب الحسن، والبعد عن الجفاف، مع إشعار الطفل أن أبوَيه حريصان على مصلحتهم.

خلاصة القول، إنَّ اتباع أسلوب الحكمة في تربية له أثر بالغ في النفس، ويصبح دافعاً من أعظم الدوافع في تربية النفوس، خاصة نفس الطفل. ولابد حينئذ من اتباع أسلوب الحكمة في تربية الطفل، حتى يتم رد الطفل إلى صوابه، وبناء شخصيته بشكل سليم.

خاتمة:

خلاصة القول: إن اتباع أسلوب الحكمة في تربية له أثر بالغ في النفس، بل إنه من أعظم الدوافع في تربية النفوس، خاصة نفس الطفل. ولابد حينئذ من اتباع أسلوب الحكمة في تربية الطفل، حتى يتم رد الطفل إلى صوابه، وبناء شخصيته بشكل سليم.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

١) القرآن الكريم

٢) ابن عاشور، محمد الطاهر، د. ت: **التحرير والتنوير**، مؤسسة التاريخ، د. م، ط١.

٣) ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، ١٩٩٩م: **لسان العرب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣.

٤) أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، ١٩٨٠م: **السنن**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ط.

٥) أحمد، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، د. ت: **المسند**، تحقيق: شعيب الأرنوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، د.ط.

٦) باحارك، عدنان حسان الصالح، ١٩٩٢م: **مسؤوليات الأب المسلم في تربية الولد في مرحلة الطفولة**، دار المجتمع، جدة، ط٣.

٧) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، ١٩٨٧م: **الجامع الصحيح المختصر**، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط٣.

٨) البيضاوي، أبو سعيد، ١٩٨٨م: **أنوار التنْزيل وأسرار التأويل**، دار الكتب العلمية،د. م، د. ط.

٩) الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، ١٩٩٩م: **السنن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار الحديث، القاهرة، ط١.

١٠)الجراجرة، عيسى، د.ت: **رياض الإسلام**، النـــاشرون، عمان، ط١.

١١) الخطيب، عبد الغني، ١٩٨١م: **الطفل المثالي في الإسلام**، المكتب الإسلامي، د. م،ط٢.

١٢) الخطيب، عز الدين، د. ت: **رعاية الطفولة والأمومة**، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، عمان، د. ط.

١٣) الراغب، الأصفهاني، ١٩٦١م: **المفردات في غريب القرآن**، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، د. ط.

١٤) الرحمن، عبد الرحمن النقيب، ٢٠٠٥م: **كيف نعلم أولادنا الإسلام بطريقة صحيحة؟**، دار السلام، القاهرة، ط١.
١٥) رقيط، حمد حسن، ١٩٩٧م: **كيف نربي أبناءنا تربية صالحة؟**، دار ابن حزم، بيروت،ط١.
١٦) السيوطي، وعبد الغني، وفخر الحسن الدهلوي، د. ت: **شرح سنن ابن ماجه**، قديمي كتب خانة، كراتشي، د. ط.
١٧) الشرقاوي، محمود، ١٩٨١م: **الطفل في الإسلام**، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، د. ط.
١٨) الضامن، ريما كمال، ١٩٨٩م: **الأسرة ورعاية الذات الإنسانية للأطفال**، دار البشير، عمان، د.ط.
١٩) عبد الرحمن، جمال، ٢٠٠٢م: **أطفال المسلمين كيف رباهم النبي الأمين**، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، ط٣.
٢٠) عثمان، حسن ملا، ١٩٨٢م: **الطفولة في الإسلام**، دار المريخ، الرياض، د. ط.
٢١) عمر، عطا أحمد، وحمودة، محمود محمد، وبدران، أمية فارس، ٢٠٠٠م: **تربية الطفل في الإسلام**، دار الفكر، عمان، ط١.
٢٢) العناني، حنان عبد الحميد، ٢٠٠١م: **تربية الطفل في الإسلام**، دار الصفاء، عمان، د. ط.
٢٣) الفندي، عبد السلام عطوة، ٢٠٠٣م: **تربية الطفل في الإسلام**، دار ابن حزم، بيروت، ط١.
٢٤) الفيروزآبادي، حمد بن يعقوب، ١٩٩٦م: **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥.
٢٥) الفيومي، أحمد بن محمد، ١٩٩٠م: **المصباح المنير**، مكتبة لبنان، لبنان، د. ط.
٢٦) القرشي، بيكان بركي، ١٩٨٤م: **القدوة ودورها في تربية النشء**، المكتب الفيصلية، مكة المكرة، ط٢.
٢٧) القرطبي، محمد بن أحمد أبو عبد الله، ١٩٨٠م: **الجامع لأحكام القرآن**، دار شعب، قاهرة، د. ط.
٢٨) قطب، محمد، ١٩٨٢م: **منهج التربية الإسلامية**، دار الشروق، د. م، ط ٨.
٢٩) ماردني، عبد الرحيم، ٢٠٠٥م: **سلسلة قصص رجال حول الرسول**، دار آية، بيروت،ط١.
٣٠) مالك، ابن أنس أبو عبد الله الأصبحي، د. ت: **الموطأ**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، د. ط.
٣١) محرم، خالد محمد، ٢٠٠٦م: **بناء الشخصية من خلال التربية الإسلامية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
٣٢) مسلم، ابن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، ١٩٨٤م: **الجامع الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣.
٣٣) المقبل، محمد بن محمد، ١٩٩٧م: **الأولاد وتربيتهم في ضوء الإسلام**، مطبعة نجد العالمية، الكويت، ط٣.

٣٤) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، ١٩٧٢م: **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢.

٣٥) هندي، صالح ذياب، ٢٠٠٠م: **الثقافة الإسامية**، دار الفكر، عمان، ط٢.

٣٦) يالجن، مقداد، ١٩٧١م: **التربية الأخلاقية في الإسلام**، مكتبة الخانجي، مصر، ط١.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Al Attas, Syed Muhammad Naquib (1990), **The nature of man and the psychology of the human soul** (2nd edn.). Kuala Lumpur: IISTAC.

Duane P. S & Sydne E. S. (2000). **Theories of personality** (7th edn.). USA: Thomson Learning Academic Resource Center.



النظرية التحويلية التوليدية وتطبيقاتها في نصوص السُّنة النبوية

إعداد: **د. أحمد قاسم كسار**[1]

المقدمة:

إنَّ من بين المستجدات على الساحة العلمية النظريات اللغوية الحديثة التي ظهرت في القرن الماضي لتعالج مشكلات وصراعات في غير لغتنا وبلادنا، وبأسلوب محمل بتيارات فلسفية ونفسية واجتماعية منبثقة من أفكار ومذاهب أصحابها.

وقد انساق بعض الباحثين شأنهم شأن غيرهم في الانبهار بتلك الطروحات وتنْزيلها على نصوص اللغة العربية، ولاسيما أن تلك النظريات رفعت القدسية عن النصوص كلها، الأمر الذي جرَّ هؤلاء المستغرِبين لاخضاع نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية وغيرهما من النصوص الأخرى في لغة العرب على طاولة البحث والتفكيك والتشكيك والنقد وخلافه.

ومن إتجاه معاكس تماماً لهؤلاء ظهر من يرفض وبشدة تلك النظريات وأهلها، وإقصاء الضار والنافع منها عن ميدان النصوص الشرعية، والتمسك بالأوجه اللغوية المبثوثة – فيما يخص السنة النبوية– في مصنفات شروح الحديث وغريبه والحواشي وحواشي الحواشي، والاكتفاء بالجهود العلمية التراثية في خدمة السنة النبوية من النواحي جميعها ذات الرؤية العلمية الموثوق بها من علماء علم الحديث الشريف.

وقد رأينا أنَّ من الوسطية العلمية والشرعية أن نفيد مما جاء في بعض تلك النظريات، وأن نأخذ بأحسنها، أو بأحسن ما فيها؛ ولكي نكون منصفين لا بد من القول إنَّ هناك نظريات لا يمكن أخذ شيء منها كالفكر الحداثي وتأثره بالهرمنيوطيقا الغربية التي استخدمت اللغة مع النصوص الدينية لمساءلة الماضي

[1] المحاضر بقسم القرآن والحديث، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا – ماليزيا.

بوصفه إشكالية رئيسة.

ومن هذا البحث نهدف إلى الإطلاع على موقع النص النبوي الشريف في النظريات اللغوية الحديثة، أو بعضها، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من التعريف بالنظرية التحويلية التوليدية، وأخذ فكرة عنها، ثم بيان ما يمكن الإفادة منها كقيمة معرفية حديثة في تطبيقات معينة على سبيل المثال لا الحصر من الأحاديث النبوية الشريفة.

وقد اعتمدت المنهج التاريخي في عرض النظرية، والمنهج التحليلي لنصوص السنة النبوية عموماً وكيفية التعامل معها، ثم المنهج التطبيقي لشواهد نصية من السنة النبوية لنظرية البحث.

تمهيد: التعريف بالنظريات اللغوية الحديثة وموقف الباحثين المعاصرين منها

إنَّ موضوع النظريات اللغوية الحديثة من موضوعات اللسانيات التي هي مجموعة من العلوم يجمعها هدف واحد، وهو دراسة الظواهر اللغوية لدى الإنسان، وتتناول اللسانيات مجموعة من الوسائل لتحقيق غاياتها تتمثل في (١):

١) الظواهر اللغوية من الأصوات المنطوقة والمسموعة والألفاظ والتراكيب والدلالة.

٢) العوامل المؤثرة على هذه الظاهر، فسيولوجية وظيفية أو نفسية أو بيولوجية أو اجتماعية.

٣) اتباع الأساليب العلمية المعروفة من تجربة جمع أو ملاحظة أو استقراء أو استنتاج القواعد الكلية.

٤) الاستعانة بالعلوم الأخرى كالرياضيات والمنطق وعلم النفس وعلم الاجتماع.

---

(١) انظر: علم اللغة العام: ٢٩.

٥) الاستعانة بالتقنيات الحديثة كالحاسب الآلي وأجهزة تسجيل الصوت والمختبرات اللغوية المتنوعة.

وقد انبثقت من هذه الوسائل مجموعة من النظريات اللغوية الحديثة يمكن أن نجمل الرئيسة منها فيما يأتي:

أولاً: البنيوية

وهو منهج ظهر في أوربا بعد عام ١٩١٦م في كتاب: (محاضرات في علم اللغة العام) لفردينان دي سوسير، واهتم بالمنحى الشكلي الصوري الذي اتخذ من اللغة موضوعاً لها، ودراسة اللسان في ذاته ومن أجل ذاته، وبذلك أقصيت في هذه المدرسة سياقات الحال والطبقات المقامية المتنوعة التي ينجز تحتها الخطاب، واستبعدت موضوعات الدلالة التي هي عنصر رئيس في التواصل اللغوي الاجتماعي.

وهذا المنهج مناسب جداً في اللغات الأوروبية بالنظر لما أصاب هذه اللغات من التطور والتحول اللغويين عن الأصول التاريخية في لغاتهم، فأدب شكسبير لا يمكن أن يقرأه الجيل المعاصر إلا بعد ترجمة لنصوصه، بخلاف لغتنا العربية ونصوصها المتوارثة بين الأجيال بحيث أن من يتكلم العربية يفهم كلام الله تعالى وحديث رسوله ﷺ (١).

فهذا المذهب لا يمكن تطبيقه على النصوص العربية ومنها الحديث النبوي الشريف؛ لكون العربية قد ارتبطت حلقاتها التاريخية وظروفها وحياتها الطويلة بسلسلة متماسكة الخصائص والصفات متواصلة التناسل والارتباط بالأصل لوجود النصوص الأصلية المواكبة لحركة العربية خلال تاريخها الطويل ترجع إليها دائماً وتستمد منها، وتقوم ما اعوج من التراكيب والصيغ على أساس المحفوظ من اللغة

---

(١) انظر: أبحاث ونصوص في فقه اللغة: ٤.

على وفق قوانينها ومعاييرها (١).

ثانياً: التحويلية التوليدية

ظهرت إصلاحات على المنهج البنيوي تمثلت في اللسانيات، حيث أعاد الحديث عن هذا المنهج تشومسكي في الستينات من القرن العشرين تحت اسم النظرية: "التحويلية التوليدية" المكنونة في كتابه: "التراكيب النحوية" (٢).

وهذه النظرية وهذا المنهج يمكن أن أعده وجهاً من وجوه الخلاف النحوي المعاصر، حيث لهذا المنهج نظرة في التعبير النحوي وتسمياته تتماشى عندهم وتطور الزمن وتتعايش بحسب فكرهم مع توسع آفاق الدرس العلمي وعمق تقنياته(٣).

وهذا المنهج ما تمَّ اختياره في هذا البحث من أجل إجراء تطبيقات منه على بعض نصوص السنة النبوية من خلال اختبارات لأساليب حديثية متنوعة، لأنه لا يؤثر على معاني النصوص النبوية ومحتواها بقدر ما سنحصر تأثيره في قضايا الإعراب والصناعة النحوية وحسب، وهذه النظرية تهتم بما تصطلح عليه Slot ويعني: (الموقع) في مدرسة القوالب: (Tagmemics)، وبعبارات المتقدمين هو نفسه موضوع الدلالة (٤).

ثالثاً: التداولية

وهذا هو منهج المنحى الوظيفي بزعامة التداولية pragmatics التي تناولت مستويات مفاهيمية كالبنية اللغوية، وقواعد التخاطب، والاستدلالات، والعمليات الذهنية في الفهم اللغوي، وعلاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال، ولديها حقول معرفية عن اللغة كـ (الفعل الكلامي speech act) و(نظرية المحادثة أو متضمنات القول Les

---

(١) انظر: أبحاث ونصوص في فقه اللغة: ٤.

(٢) انظر: اللسانيات: ١٩٣.

(٣) انظر: مبادىء اللسانيات: ٣٠٦.

(٤) انظر: اللسانيات: ١٩٣.

Implicites) و(نظرية الملاءمة Theorie de Ia pertinence) و(القصدية Intentionality) .(١)

وقد أفادت مثل هذه النظريات من الثورات العلمية التي حدثت في بلدانهم، وأخضعوا العلوم الإنسانية إلى المناهج والأفكار المادية، وحين تطالع تطبيق النصوص اللغوية في تلك النظريات تشعر وكأنك تقرأ درساً في الجبر أو الهندسة أو الفيزياء أو الكيمياء باستخدام رموز وأرقام ومخططات تزيد النص تعقيداً وغموضاً بإثقاله بفرضيات ونظريات النص العربي والشرعي في غنى عنها، فتم اختراق الساحة اللغوية بتيارات فلسفية ونفسية ومنطقية وانفتحوا باللغة على علم الاجتماع وعلم الاقتصاد وحتى الرياضيات (٢).

رابعاً: الوصفية

وهو منهج يعتمد على وصف اللغة في فترة زمنية محددة من تاريخ اللغة المستعملة في مكان محدد(٣)، وفي مستوى لغوي محدد (٤).

والمنهج الوصفي هو المنهج الذي اتبعه علماء العربية في جمع اللغة، ولكن يتعذر – اليوم – تطبيقه على العربية المعاصرة بعد أن تم الاستقراء للّغة وقواعدها وثبات قوانينها وأحكامها، وحتى لو فرضنا جدلاً أننا نعيد قراءة النص القرآني وحديث الرسول ﷺ وكلام العرب المنثور والمنظوم فما أظننا سنأتي بجديد بعد الجهود الكبيرة التي بذلها العلماء الأوائل المتقدمون في هذا المضمار (٥).

---

(١) انظر: الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر، مسعود صحراوي، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل، الرياض، المجلد (٧)، العدد (٣)، رجب – رمضان، ١٤٢٦هـ.

(٢) انظر: اللسانيات واللغة العربية: ٤١.

(٣) انظر: علم اللغة: ٢٦٢.

(٤) انظر: دراسات في علم اللغة: ١٧٤.

(٥) انظر: أبحاث ونصوص في فقه اللغة: ١٨.

المبحث الأول: الدراسة النظرية القيمة اللغوية لنصوص السنة النبوية

تتميز اللغة النبوية بسموها على لغة البشر العاديين، وهي في الوقت نفسه لغة بشر منهم، ولكنها سبكت بنفحات النبوة، وأنوار الوحي، فالنبي ﷺ قد أوتي جوامع الكلم[1]، كما أخبر هو عن نفسه ﷺ فقال: «أوتيت جوامع الكلم»[2]، مثال وحديثه ﷺ كله حق وصدق لأنه وحي، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾[3]، ووصفت أم معبد كلامه ﷺ فقالت: "حلو المنطق فصل لا نزر ولا هذر، كأن منطقه خرزات نظم"[4].

ووصف الزمخشريّ كلام النبي ﷺ فقال: "إن هذا البيان العربي كأن الله عزت قدرته مَخَضَه، وألقى زبدته على لسان محمد عليه أفضل صلاة وأوفر سلام، فما من خطيب يقاومه إلا نكص متفكك الرِّجْل، وما من مصقع يناهزه، إلا رجع فارغ السَّجْل، وما قُرِن بمنطقه منطق إلا كان كالبرذون[5] مع الحصان المُطهَّم[6]، ولا وقع في كلامه شيء في كلام الناس إلا أشبه الوَضَحَ[7] في نُقْبة الأَدْهم[8]"[9].

الأَدْهم[8]"[9].

---

(١) انظر: الحديث فهماً وتنزيلاً: ٦.

(٢) مسند أحمد، مسند أبي هريرة: ٢/ ٢٥٠، وإسناده حسن، وله شواهد ترقيه إلى الصحة.

(٣) سورة النجم: ٣-٤.

(٤) المستدرك على الصحيحين: ٣/ ٥٤٥، وقال عنه الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه.

(٥) البرذون: يطلق على غير العربي من الخيل، المعجم الوسيط: ١/ ٤٨.

(٦) المطهم من الناس والخيل: الحسن التام كل شيء منه على حدته فهو بارع الجمال، انظر: لسان العرب، مادة: (طهم): ٩/ ١٥٤.

(٧) الوضح: بياض غالب في ألوان الشاء قد فشا في جميع جسدها، انظر: لسان العرب، مادة: (وضح): ١٥/ ٢٢٩.

(٨) الأدهم: الأسود، انظر: لسان العرب، مادة: (دهم): ٥/ ٣١٨.

(٩) الفائق في غريب الحديث: ١/ ٩.

ويذهب أبعد من هذا الدكتور عودة خليل أبو عودة فيقول: "إن للأحاديث النبوية الشريفة نوراً يضيء القلب، وطمأنينة تملأ النفس، ونشوة تشرح الصدر، وقناعة ويقيناً يسمو بالعقل وإن كل ذلك يميزها من غيرها من كلام الناس"(١).

هذا وإن فصاحة النبي ﷺ وبلاغته قد عقدت لها أبواب وفصول في كتب السيرة والشمائل، وألفت فيها كتب ودراسات وأبحاث لا يسع المجال لذكرها، وإذا أردت أن استشهد ببعضها فمن ذلك الفصل الرائع الذي عقده القاضي عياض بعنوان: (فصاحة لسانه وبلاغته)، فقال: "وأما فصاحة اللسان وبلاغة القول، فقد كان ﷺ من ذلك بالمحل الأفضل، والموضع الذي لا يجهل، سلاسة طبع، وبراعة منــزع، وإيجاز مقطع، ونصاعة لفظ، وجزالة قول، وصحة معان وقلة تكلف، أوتي جوامع الكلم، وخص ببدائع الحكم، وعلم ألسنة العرب، يخاطب كل أمة منها بلسانها، ويحاورها بلغتها، ويباريها في منْزع بلاغتها، حتى كان كثير من أصحابه يسألونه في غير موطن عن شرح كلامه، وتفسير قوله، ومن تأمل حديثه وسيره علم ذلك وتحققه"(٢)، من ذلك حديثه ﷺ مع أقحاح البدو وأصحاء العرب بمستوى لغتهم ودرجة مخاطبتهم، كما كان ذلك مع وفد نهد(٣)، فعن علي بن طالب رضي الله عنه أن وفد نهد قدموا على رسول الله ﷺ فيهم طخفة بن زهير(٤) زهير(٤) فقال: أتيناك يا رسول الله من غوري تهامة(١)، على أكوار(٢) الميس(٣)،

---

(١) بناء الجملة في الحديث: ٨٥.

(٢)صحابيّ، كان من أهل الصُّفَّة وقد اختلف في اسمه اختلافًا كثيرًا، انظره في كتب تراجم الصحابة.

(٣) الشفا: ١/١٥٩-١٦٠.

(٤) قبيلة نهد نسبة لنهد بن زيد بن ليث بن سُود بن أسلم بن الحافي بن قضاعة، إحدى أكبر قبائل قضاعة وأشرسها، ويروى أن عز قضاعه وشرفها في بني نهد، وتعد قبيلة نهد من أهم قبائل جنوب الجزيرة العربية منذ عصور ما قبل الإسلام، والنهد في اللغة: العظيم الخلق من الناس والخيل، يقال رجل نهد، وفرس نهد، انظر: الاشتقاق: ١/١٦.

ترتمي بنا العيس(٤)، نستخلب الصبير(٥) من أرض بعيدة النطاء(٦)، غليظة الوطاء(٧)، قد نشف المُدْهن(٨)، وييبس الجُعْثُن(٩)، وسقط الأملوج(١٠)، ومات العُسلوج(١١)، وهلك الهدال(١٢)، وفاد(١٣) الودي(١٤)، برئنا إليك يا رسول الله من الوثن والعِنن(١٥) وما يُحدث الزمن، ولنا نعمة همل(١٦) أغفال(١٧)، ووقير(١٨) قليل الرِّسْل(١٩)، أصابتنا سنة حمراء(٢٠) أكدى فيها الزرع(٢١)، وامتنع فيها الضرع، ليس

---

(١) غورى بفتح الغين المعجمة والراء وإسكان الواو بينهما: القعر من كل شئ غورى ما انحدر منها.

(٢) الأكوار جمع كور بالضم: الرحل بأدواتها.

(٣) الميس بفتح الميم وإسكان التحتية ومهملة خشب صلب تعمل منه أكوار البعير.

(٤) العيس: النوق البيض مع شقرة يسيرة أو الإبل مطلقاً.

(٥) الصبير: السحاب المتفرق الأبيض.

(٦) النطاء: البعد.

(٧) الغائلة بالغين المعجمة التي تغول سالكيها، أي: يذهب بها ويهلكها لبعده، والنطاء بالكسر: البعيد.

(٨) المدهن بضم الميم والهاء من النوادر التي جاءت على خلاف القياس والقياس بالكسر، وهي: نقرة واسعة تكون في الجبل يستنقع فيها الماء.

(٩) الجعثن: أصل النبات.

(١٠) الأملوج: ورق كالعيدان يكون لضروب من شجر البر.

(١١) العسلوج: الغصن.

(١٢) الهدال: ضرب من الشجر.

(١٣) وفاد: مات.

(١٤) الودي: الغسيل.

(١٥) العنن: الاعتراض يقال عن لي الشيء إذا اعترض.

(١٦) الهمل: المهملة بلا راع لها ولا فيها من يصلحها.

(١٧) الأغفال: جمع غفل، وهي التي لا ألبان لها.

(١٨) الوقير: الشاء براعيها.

(١٩) الرسل: اللبن والرسل ما يرسل منها إلى المرعى.

(٢٠) سنة حمراء: أي سنة جدب.

(٢١) أكدى: انقطع.

لها عَلَل(١) ولا نَهَل(٢).

فقال ﷺ: «اللهم بارك لهم في محضها(٣) ومخضها ومذقها(٤)، واحبس الزمن بيانع(٥) الثمر، وافجر لهم الثمد(٦)، وبارك لهم في الولد»(٧).

ثم كتب معه كتاباً نسخته: «بسم الله الرحمن الرحيم: من محمد رسول الله إلى بني نهد، السلام عليكم، من أقام الصلاة كان مؤمناً، ومن آتى الزكاة كان مسلماً، ومن شهد أن لا إله إلا الله لم يكتب غافلاً، لكم في الوظيفة(٨)، ولكم العارض(٩)، والفريش(١٠)، ما لم تضمروا إماقاً(١١)، ولم تأكلوا إرباقاً(١٢)»، فقال عليٌّ رضي الله عنه: "بأبي أنت وأمي يا رسول الله بنو أب واحد ونشأنا في بلد واحد وإنك لتكلم وفود العرب بلسان ما يفهم أكثره"، فقال ﷺ: «إن الله أدبني فأحسن تأديبي، ونشأت في بني سعد»(١٣).

---

(١) العلل: الشراب الثاني.

(٢) النهل: الشراب الأول.

(٣) المحض: الخالص.

(٤) المذق: خلط اللبن بالماء.

(٥) اليانع: المدرك.

(٦) الثمد: الماء القليل.

(٧) أخرجه ابن الجوزي في الحدائق: ٢٥٦/١، كتاب: فضائل نبينا محمد ﷺ، باب: (٣٢) ذكر الوفود على رسول الله ﷺ، وفد نهد (٤)، وبيان غريب ألفاظ هذه الرواية جلها من كتاب: (الفائزون بدعاء النبي ﷺ): ١٤٠.

(٨) الوظيفة: كل ما يقدر.

(٩) العارض: المريضة.

(١٠) الفريش: التي وضعت حديثاً كالنفساء من النساء.

(١١) الأماق: الأنفة والجرأة.

(١٢) إرباقاً: جمع ربق وهو الحبل، والمعنى: ما لم تقطعوا رباق العهد في أعناقكم.

(١٣) أخرجه ابن الجوزي في الحدائق: ٢٥٦/١، كتاب: فضائل نبينا محمد ﷺ، باب: (٣٢) ذكر الوفود على رسول الله ﷺ، وفد نهد (٤).

ومن الكتب المؤلفة في هذا الموضوع كتاب: (إعجاز القرآن والبلاغة النبوية)، لمصطفى صادق الرافعي، وكتاب: (فصاحة الرسول المصطفى وبلاغته) لعادل البدري.

واللغة النبوية لها علاقة بعصره ﷺ فارتباط اللغة بالواقع الاجتماعي أمر لا شك فيه ولا مراء(١)، وهذا فيه حجة على أصحاب علم اللغة الاجتماعي ونظرياتهم ونظرياتهم في هذا الشأن، ويمكن أن أستدل لذلك بجملة من الأحاديث، شملت ألفاظاً لا يعرفها إلا النبي ﷺ، ويجهلها حتى كبار الصحابة؛ لأنها لم تكن معروفة في بيئتهم، ومثاله ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «كانتِ امرأتان معهُما ابناهما جاء الذئبُ فذهب بابن إحداهما فقالت لصاحبتها إنما ذهب بابنك وقالت الأخرى إنما ذهب بابنك؛ فتحاكمتَا إلى داودَ عليه السلام فقضى به للكبرى، فخرجتا على سليمان بن داود عليهما السلامُ، فأخبرتاهُ، فقال ائتوني بالسّكين أشقّه بينهُما، فقالت الصّغرى لا تفعل يرحمُك الله هو ابنها، فقضى به للصّغرى»، قال أبو هُريرةَ: والله إن سمعتُ بالسكين قطّ إلا يومئذ وما كنا نقول إلا المُدْية(٢).

قال ابن فارس: "كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائهم وقرابينهم، فلما جاء الله جلَّ ثناؤه بالإسلام حالت الأحوال...ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخر بزيادات زيدت...فالوجه في هذا إذا سئل الإنسان عنه أن يقول: في الصلاة اسمان لغوي وشرعي، ويذكر ما كانت العرب تعرفه، ثم جاء الإسلام به..."(٣)، فلا بدَّ إذن

---

(١) انظر: الحديث فهماً وتتزيلاً: ٦.

(٢) متفق عليه، واللفظ لمسلم، صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب: إذا ادعت المرأة ابنا، برقم: (٦٣٨٧)، وصحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب: بيان اختلاف المجتهدين، برقم: (١٧٢٠).

(٣) الصاحبي: ٤٤، ٤٥، ٤٦.

على الناظر في الحديث أن لا يغفل مثل هذا الأمر؛ لهذا يصير العلم بالسياق وواقع البيئة القرشية واليثربية منذ أربعة عشر قرناً، والتي قال فيها النبي ﷺ الحديث أمراً مهماً في معرفة معنى اللفظ الوارد في الحديث.

وأهمية الحديث ترجع إلى أن القرآن يذكر أصول الإسلام بشكل مجمل دون تفصيل، والحديث النبوي هو الذي يفصّل بعضها أحياناً فيبيّن جزئيات الآية، فمثلاً القرآن يذكر الصلاة والزكاة بصورة مجملة مع العلم أنهما من أركان الإسلام، فيقول تعالى: ﴿أَقيمُوا الصَّلاةَ وآتُوا الزَّكاةَ﴾(١)، فجاءت السنة النبوية بذكر أوقات الصلاة وكيفيتها، كما فصّلت الأحاديث الشريفة كيفية جمع الزكاة وقواعدها وفصَّلت أيضاً كثيرًا من الأمور الاجتماعية والأخلاقية والإنسانية وبهذا كان الحديث النبوي مبيناً للقرآن.

وكان الصحابة رضي الله عنهم يسمعون حديث الرسول ﷺ في حياته، وكان الرسول ﷺ يحثهم على ذلك، ويكرر عليهم الحديث ليحفظوه، ويتأنى في كلامه ليؤخذ عنه، ويتخولهم في النصيحة والموعظة الحسنة، كل ذلك من أجل أن يبلغوا حديثه ﷺ، ويعوه قبل ذلك ويعملوا به، فقد كان الشاهد الحديثي وما يزال مادة لغوية تناولها العلماء بالشرح وبيان الغريب والمشكل، ودخلت الأحاديث الشريفة موضوعات معاصرة كالإعجاز العلمي وغيره.

وإذا كان للقرآن الكريم أثر في اللغة والادب فإن للحديث أثراً فيهما كذلك، ومعلوم أنَّ الحديث لا يبلغ أثر القرآن الكريم لأنه دونه في البلاغة، وإن كان قائله أبلغ العرب قاطبة وأفصحهم، ومن آثار الحديث النبوي أنه كان له أثر مع القرآن الكريم في انتشار اللغة العربية وفي حفظها وبقائها، وكذلك أثر في توسيع المادة اللغوية بما أشاع من ألفاظ شرعية لم تكن تستخدم من قبل هذا

---

(١) سورة البقرة: ٤٤.

الاستخدام الخاص، وقد أقبل كثير من طلبة العلوم الشرعية وغيرهم على حفظه وشرحه والاستنباط منه.

ومن تأثيره أيضاً نشأة الكتابة التاريخية لا في السيرة النبوية وسننها فحسب؛ بل أيضاً في تراجم المحدثين للحكم لهم أو عليهم فيما نقل عنهم، وهذا هو السبب في أن المسلمين أشد الامم عناية بتواريخ رجالاتهم على نحو ما نعرف في مثل طبقات ابن سعد وأسد الغابة والإصابة والاستيعاب وميزان الاعتدال. فالحديث هو الذي فتح باب الكتابة التاريخية وهيأ لظهور كتب الطبقات في كل فن وهذا غير ما نشأ عنه من علوم الحديث وغير مشاركته في علوم التفسير والفقه، مما بعث على نهضة علمية رائعة.

وإذا كانت الدراسات اللغوية المعاصرة تعج بمفهوم الراوي اللغوي، ويصطلحون عليه بـ (Informant)(١) فإن الدراسات الحديثية أدق من الدراسات اللغوية القديمة والحديثة في موضوع لغة الراوي وأسبق.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية شواهد حديثية في ضوء النظرية التحويلية التوليدية

ذكرنا في مقدمة البحث أن من بين النظريات التي يمكن عدها وجها من وجوه تحليل النصوص النبوية إعرابياً ضمن الصناعة النحوية النظرية التحويلية التوليدية، وهذه النظرية تقوم على التفريق بين النحو Syntax والقواعد Grammar، ويبتنى التركيب النحوي فيها على البنية السطحية Surface Structure التي تعبر عن الكلمات التي ينطق بها المتكلم والبنية العميقة Deep Structure التي تعبر عن الفكر.

وإنَّ ما انكشف لمؤسس النظرية تشومسكي وجماعته التحويليين في

(١) انظر: **مناهج البحث في اللغة**: ٦٨.

مستوى الدلالة للجملة في بنيتها العميقة والسطحية قد انكشفت من قبل لابن هشام وعبد القاهر الجرجاني، ويظهر ذلك في احتكامهم إلى المعنى في تراكيب لغوية متعددة (١).

وقد طبق هذه النظرية بعض علماء العربية المحدثين(٢) على النصوص العربية، وسنأخذ بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر في نحو اللغة وتراكيبها للأحاديث النبوية، وتتعلق هذه النظرية بالمتكلم والمستمع على حد سواء فهما موضوع اللغة في هذه النظرية من خلال رؤيتها لهذا التجانس في الاتصال الكلامي، ومما شجعني على اختيار هذه اللغة هو اهتمامها بالنص اللغوي وربطه بالمتكلم والمستمع، حيث أن بعض النظريات تؤمن بفصل الكلام عن المتكلم، وتتبنى نظرية "موت المؤلف"، في حين أن هذه النظرية تثبت وجود متكلم افتراضياً وإن كان غائباً في الواقع، ولذلك تسمي "الفعل" الكلامي الذي قام به "الفاعل" بأنه إنجاز لغوي، حيق أن هناك فرد أنتج أصوات وعبارات، ومن ثم تقوم هذه النظرية بوصف القدرة اللغوية إن كانت بليغة أو ضعيفة، جيدة أو رديئة، فيها صناعة نحوية أو لحن وأخطاء، ومن هنا سميت تحويلية توليدية التي تحولد القواعد النحوية إلى جمل معربة، وتولد من النحو معاني مفهومة وواضحة.

وفيما يلي بعض الأساليب اللغوية وتطبيقاتها على النصوص الحديثية على وفق هذه النظرية:

١- أسلوب الذم:

حديث: قال رسول الله ﷺ: «بئسما للرجل أن يقول نسيت سورة كيت

---

(١) انظر: نظرية النحو العربي: ٦٤.

(٢) انظر: مقدمة في اللسانيات: ١٥٦، البنية التحتية بين الجرجاني وتشومسكي، خليل عمايرة، مجلة الاقلام: ٨٨.

وكيت، أو نسيت آية كيت وكيت»(١) فجملة: بئسما للرجل أن يقول جملة تحويلية أصلها التوليدي: يقول أحدكم / جملة توليدية تفيد الإخبار المحايد.

فعل + فاعل (مضاف + مضاف إليه).

يقول الرجل: بالتقديم = الرجل يقول = فاعل مقدم لغرض العناية + فعل وبإجراء (لـ) كعنصر زيادة، وإضافة (أن) اقتضاء للفعل تصبح الجملة: للرجل أن يقول، وبإجراء (بئسما) كعنصر زيادة لإفادة الذم كما يأتي: بئسما للرجل أن يقول = بئسما لـ + فاعل مقدم لغرض التوكيد + أن + فعل = مفعول به مقدم لعنصر التوكيد، مفعول به مقدم لعنصر التوكيد (فاعل + أن + فعل).

٢- أسلوب النهي:

حديث: قال رسول الله ﷺ: «فلا تتبايعوا الثمرة حتى يبدو صلاحها»(٢).

الجملة: فلا تتبايعوا الثمرة حتى يبدو صلاحها / جملة تحويلية أصلها التوليدي: تتبايعون الثمرة / وتفيد الإخبار المحايد.

فعل + فاعل + مفعول به

لكنه لا يريد الإخبار المحايد؛ النهي عن بيع الثمرة حتى يظهر صلاحها، ولتحقيق ذلك أدخل عنصر التحويل (لا) الناهية الجازمة كما يأتي:

فلا تتبايعوا الثمرة حتى يبدو صلاحها

عنصر تحويل يفيد النهي: (فعل + فاعل + مفعول به + قيد مخصص)

فهي جملة تحويلية جرى التحويل فيها بالزيادة، زيادة (لا) الناهية الجازمة؛

---

(١) صحيح مسلم، كتاب فضائل القرآن، باب الأمر بتعهد القرآن، برقم: (٢٢٨): ١/ ٥٤٤.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب البيوع: ٢٥٣/٣، وصححه الألباني.

لإفادة النهي عن بيع الثمرة حتى تنضج.

٣- أسلوب التحضيض:

حديث: قول النبي ﷺ: «فهلا بكراً تلاعبها وتلاعبك»(١).

الجملة: فهلا بكراً تلاعبها وتلاعبك / جملة تحويلية أصلها التوليدي تلاعب بكراً / مع حذف الفاعل للعلم به.

فعل + كلمة محذوفة من الجملة + مفعول به

وبإجراء عنصر الترتيب بتقديم المفعول به للأهمية والعناية تصبح الجملة:

بكراً تلاعبها ← الأصل: تلاعب بكراً، بكراً ← بالتقديم = بكراً تلاعب بكراً

وبإبدال الظاهر بمضمر ← بكراً تلاعبها = (مفعول به + فعل + كلمة محذوفة من الجملة + ضمير). لكن الحديث يريد الحث على الزواج من بكر لصفات تختص بها من غيرها، وبإجراء عنصر التحويل (هلا) بالزيادة؛ لإفادة معنى الحث تصبح الجملة:

هلا بكراً تلاعبها = عنصر تحويل لإفادة التحضيض (مفعول به مقدم لغرض التوكيد + فعل + فاعل محذوف + ضمير).

عنصر تحويل لإفادة التحضيض (مفعول به + فعل + كلمة محذوفة من الجملة + ضمير). فالجملة تحويلية، جرى التحويل فيها بالترتيب والزيادة والحذف؛ لإفادة معنى الحث على الزواج من البكر.

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في النكاح، باب: (١٠)، (١٢٢)، (١٢٣)، حديث: (٥٠٧٩)، (٥٠٨٠)، (٥٢٤٥)، (٥٢٤٧)، ومسلم في الرضاع، باب استحباب نكاح البكر، حديث: (٧١٥).

٤- أسلوب الإغراء:

حديث: قال رسول الله ﷺ لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: «عليك بكتاب الله»(١).

الجملة: عليك بكتاب الله.

شبه جملة (جار ومجرور) + ذ (اسم مضاف + مضاف إليه)

أصل الجملة التوليدي: كتاب الله عليك / وتفيد الإخبار المحايد، ثم حدث في الجملة تقديم وتأخير لغرض العناية والاهتمام: كتاب الله عليك ← بالترتيب = عليك كتاب الله، وهي جملة خبرية فيها عناية واهتمام؛ لكن الحديث لا يريد الإخبار؛ بل يريد معنى آخر فيه حث وتوكيد على التمسك بكتاب الله؛ لأنه حبل الله المتين، والصراط المستقيم، وبإجراء عنصر التحويل (بـ) كعنصر تحويل بالزيادة للمعنى الذي يريده الحديث وهو تأكيد التمسك بكتاب الله، تصبح الجملة: عليك بكتاب الله/مع تغيير حركة المسند إليه.

شبه جملة (جار ومجرور) + بـ (اسم مضاف + مضاف إليه)

شبه جملة __ جار ومجرور + (اسم مضاف + مضاف إليه)

٥- أسلوب التنبيه:

حديث: أن المسلمين لما انصرفوا من بدر الى المدينة استقبلهم المسلمون يهنؤنهم بالفتح وبسألونهم عمن قتل، فقال سلمة بن وقش: ما قتلنا أحدا به طعم، ما قتلنا إلا عجائز صلعاً، فأعرض عنه رسول الله ﷺ وقال:

---

(١) كتاب التاريخ الكبير: ٢٢/٢.

«أولئك يا بن أخي الملأ»(١).

الجملة: أولئك الملأ/جملة توليدية تفيد الإخبار المحايد، وبإضافة عنصر تنبيه لإفادة المخاطب أهمية الملأ، تصبح الجملة: يا بن سلمة أولئك الملأ.

جملة تحويلة جرى التحويل فيها بالزيادة، وللتأكيد على أهمية القوم قدمهم، فأصبحت الجملة:

أولئك يا بن سلمة الملأ / فهي جملة تحويلية بالزيادة والترتيب ←

(مبتدأ + تنبيه يتضمن عنصر تنبيه + منبه مركب + خبر = مبتدأ + تنبيه) عنصر تنبيه + منبه مركب + خبر.

فهي جملة تحويلية لإفادة تنبيه المخاطب أهمية القوم، وليس كما قال سلمة.

٦- أسلوب الاستفهام:

وحديث أبي قتادة أن النبي ﷺ قال لأبي بكر: «متى توتر؟»، قال: أوتر من أول الليل، وقال لعمر: «متى توتر؟»، فقال: آخر الليل، فقال لأبي بكر: «أخذ هذا بالحزم»، وقال لعمر: «أخذ هذا بالقوة»(٢).

الجملة: متى توتر ؟ / جملة تحويلية أصلها التوليدي:

(مبتدأ + خبر محذوف) ولا يمكن تجسيده، (توتر + كلمة محذوفة من الجملة).

وبإجراء (متى) كعنصر تحويل كما يأتي:

متى (توتر + كلمة محذوفة من الجملة) = عنصر تحويل يفيد الاستفهام (مبتدأ + كلمة محذوفة من الجملة)

فهي جملة تحويلية، جرى التحويل فيها بالحذف والزيادة لإفادة الاستفهام

---

(١) دلائل النبوة، برقم: (١٠٤١): ١٤٧/٣، وأخرجه الهيثمي في المجمع: ١٠/ ٢٤، وقال: وفيه حسين السلولي ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الوتر، باب في الوتر قبل النوم، برقم: (١٤٣٤): ٢٦٨/١، وصححه الألباني.

عن الزمان.

الخاتمة

إن هذه الجولة الحديثية اللغوية مع كلام النبي ﷺ أثبتت أنه لغته ﷺ أنها لغة بشر استرضع في بادية بني سعد، ونشأ في أفصح بيئة وأبلغ مجتمع، ثم زاده الله من النبوة وحياً يجري على لسانه، فما من عربي تكلم مثله، فالقيمة اللغوية للحديث النبوي الشريف لا تخفى ولا تنكر، وأنها مادة ثرية بشواهدها للدرس العربي.

وإنّ هذا البحث الذي أجريناه تطبيقياً أثبت لنا ولغيرنا بأن كلامه ﷺ كان نحوياً، جارياً على لغة العرب، فلم يلحن يوماً؛ بل كان أسلوبه إضافة معرفية لفنون البلاغة وعلوم الفصاحة والبيان، والنظرية التحويلية التوليدية التي درسناها في البحث هي نظرية غربية نشأت في غير اللغة العربية وبعيدة عن البلاد العربية، ولكننا أردنا أن نبيّن في هذا البحث بأن كلامه ﷺ صالح للاستشهداد اللغوي في أحدث النظريات الألسنية ومستجدها، وهو ميدان دعوي للتعرف على لغة النبي الخاتم عليه الصلاة والسلام، وكذلك هدف البحث إلى أن يتعمد مصطلحات هذه النظرية وإجراءاتها اللغوية على نصوص السنة النبوية لكي نحمل حديث النبي ﷺ على أعلى محامل الشرح والبيان، فإذا كان التحويليون والتوليديون يفرقون بين ما يسمى بـ (الجمل المقبولة)، وخلافه: (الجمل غير المقبولة وهي المخالفة للنحو)، فإن تطبيقاتنا على النصوص الحديثية المختارة التي أجريناها على هذه النظرية تؤكد في ضوء أدبيات هذه النظرية أن الإتصال بين المتكلم وهو النبي محمد ﷺ والمستمع المثالي وهو الصحابي أو الصحابية كان في أشد قوته التواصلية فهي جمل ناجحة في هذا الاختبار، حيث أن المقدرة اللغوية للمتكلم ﷺ أثبتت لنا أنه عليه الصلاة والسلام استطاع أن يحوّل المعلومات الذهنية التي كان يوحى بها من عند الله تعالى

إلى أداء منطوق ومسموع وواضح وبيّن، فهو عليه الصلاة والسلام كان في شبه عملية ترجمة كبيرة من لغة السماء إلى لغة الأرض -إن صحَّ التعبير، ومعانيه ﷺ كانت مفيدة لغةً وشرعاً، وكانت تراكيبه النحوية عليه الصلاة والسلام سليمة، وقد استطاع أن يتصرف في التراكيب وطريقة عرضها كما رأينا في الأساليب التي استخدمها في كلامه، فلم يكن كلامه كله أمراً، ولا كله نهياً، ولا كله استفهاماً؛ بل وكان بفصاحة لسانه وبلاغة أسلوبه يحول أسلوب التحضيض إلى عرض، وأسلوب الذم إلى تحذير، والإنشاء إلى خبر، والعكس.

المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم:

١) أبحاث ونصوص في فقه اللغة، د. رشيد العبيدي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨م.
٢) الاشتقاق لابن دريد، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط/٣، د.ت.
٣) بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، أبو عودة عودة خليل، دار البشير، عمان، ١٩٩٠م.
٤) الحدائق، لابن الجوزي، تحقيق :مصطفى السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط/١، ١٩٨٨م.
٥) الحديث فهماً وتنزيلاً، زوهير بن أحمنه عبد السلام، (٦)، موقع الشهاب للإعلام، د.ت.
٦) دلائل النبوة، للبيهقي، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، د. ت.
٧) سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، د.ت.
٨) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض، دار الفكر، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
٩) الصاحبي، لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي– القاهرة، د. ت.
١٠) صحيح البخاري، للإمام البخاري، دار العلوم الإنسانية، دمشق، ١٩٩٣م.
١١) صحيح مسلم، للإمام مسلم، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٠م.
١٢) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار الفكر العربي، ط/٢، القاهرة، ١٩٩٧م.
١٣) علم اللغة العام، توفيق محمد شاهين، مصر، ١٤٠٠هـ –١٩٨٠م.
١٤) الفائزون بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم، توفيق عمر سيدي، مركز الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، الناصرة، ط/١، ١٩٩٥م.

١٥) الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، دار المعرفة، لبنان، ط/٢، د. ت.
١٦) كتاب التاريخ الكبير، للإمام البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠١م.
١٧) لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت- لبنان، ٢٠٠٣م.
١٨) اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، د. سمير شريف الستيتية، عالم الكتب الحديث، ط/١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
١٩) اللسانيات واللغة العربية، عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، منشورات عويدات، بيروت- لبنان، ١٩٨٦م.
٢٠) مبادىء اللسانيات، د. أحمد محمد قدور، دار الفكر- دمشق، ط/١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٢١) مجلة الأقلام، العدد: (٩)، بغداد، أيلول، ١٩٨٣م.
٢٢) مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل، الرياض، المجلد (٧)، العدد (٣)، رجب- رمضان، ١٤٢٦هـ.
٢٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي بكر الهيثميّ، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٩٩٩م.
٢٤) المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوريّ، تحقيق: محمود المطرجي، دار الفكر، بيروت - لبنان، ٢٠٠١م.
٢٥) مسند أحمد، المكتب الاسلامي، بيروت، ط/٢، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٢٦) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤م.
٢٧) مقدمة في اللسانيات، عاطف فضل محمد، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان- الأردن، ٢٠١١م.
٢٨) مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء/المغرب، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
٢٩) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د. نهاد الموسى، مؤسسة الرسالة/الشركة المتحدة- بيروت، د. ت.



الأدب النبوي
مزاياه وخصائصه

د. سيد أحمد الله بختياري[1]

المقدمة:

إنَّ الله ﷻ لما أوحى إلى خاتم أنبيائه وأفضل مرسليه محمد بن عبد الله – عليه الصلاة والسلام – ما أوحى من القرآن؛ جعل كلامَه أفصح وأبلغ حيث لا يماثله كلام على وجه الإطلاق، وعلى ذلك عجزت العرب عن أن يأتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً، وهذا سر إعجازه.

وكان النبي ﷺ مفسِّر للقرآن؛ لأنه هو الموحي إليه، فكل ما صدر عنه ﷺ من قول وفعل وتقرير وصفة كان تفسيراً للقرآن وبياناً للفرقان، وكان خلقه القرآن لما كان حديثه وحياً غير متلو. ومن هنا نعرف أن الحديث النبوي أكبر ثروة أدبية وعلمية، وهو يشتمل على جميع أطراف البلاغة من المعاني والبيان والبديع.

وانطلاقاً من هذه المكانة السامية لأدب الحديث النبوي، ونظراً إلى أهمية الموضوع؛ تراءى لي أن أعرض في هذا البحث بعض الأضواء على "أدب الحديث النبوي".

المبحث الأول: الخصائص الأدبية للأحاديث النبوية:

إنَّ أدب الحديث النبوي مُنَزَّه عن اللغو، وبعيد عن الباطل، كما أنه يبعد كذلك عن العبث، فحيث لا يجد القارئ في ذلك الأدب استهزاءًا لأحد من الناس؛ كما لا يجد فيه سخرية لأحد؛ بل يجد المزاح الحقيقي – أحياناً – في أدب الحديث النبوي ﷺ وهو الأدب ليس فيه كذب، ولا خداع، وإنما كان أدب الحديث النبوي في توضيح القرآن،

---

[1] المحاضر في قسم الحديث النبوي في الجامعة الإسلامية بحيدرآباد (الهند).

وتفسير كلماته، أو في تقرير أحكامه، أو فيه تفصيل لإجماله، أو تقييد لإطلاقه، أو فيه حكمة ينتفع بها الناس في دينهم، وفي دنياهم بعبارة هي في الفصاحة والبلاغة والإيجاز والبيان في الدرجة الثانية بعد القرآن الكريم؛ لأن أدب الحديث النبوي يشير إلى الخير، ويرشد إلى الصلاح، ويدعو إلى البر، وينادي إلى الفلاح.

وينطق أدب الحديث النبوي الأحوال البرزخية؛ كأننا نراها، «وإذا أقبر الميت أتاه ملكان أسودان أزرقان يقال لأحدهما: المنكَر، والآخر: النكير، فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول: هو عبد الله ورسوله؛ أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، فيقولان: قد كنا نعلم إنك تقول هذا؛ ثم يفسح له في قبره سبعون ذراعًا في سبعين، إلى آخره ... »[1].

ويقدِّم أدب الحديث النبوي مناظر الآخرة، كأننا نحن فيها، ونسير فيها، ونمشي إليها: «ما منكم من أحد إلا وسيكلّمه الله يوم القيامة، ليس بين الله وبينه تُرجمان، ثم ينظر فلا يرى شيئاً قدّامه ثم ينظر بين يديه فتستقبله النار فمن استطاع منكم أن يتقي النار! ولو بشق تمرة!!» [2]، وكذا في حديث آخر: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان فينظر من عن أيمن منه فلا يرى إلا شيئاً قدمه ثم ينظر من عن أيسر منه فلا يرى إلا شيئاً قدمه ثم ينظر أمامه فتستقبله النار، فمن استطاع منكم أن يتقي النار ولو بشق تمرة فليفعل»[3].

ويشجّع أدب الحديث النبوي إلى فكرة الآخرة في أسلوب الترغيب والترهيب؛ كما يقدِّم هذا الأدب مشاهد القيامة بالإنذار والتبشير اقتداءً بأسلوب القرآن الكريم.

---

[1] أخرجه الترمذي في الجامع، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، برقم: ٩٩١.

[2] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الرقاق، باب من نوقش الحساب عذب، برقم: ٦٠٥٨، و مسلم، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار، برقم: ١٦٨٨، وابن ماجة في السنن، المقدمة، فيما أنكرت الجهمية، برقم: ١٨١، ١٨٣٣.

[3] أخرجه ابن ماجة في السنن، المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، برقم: ١٨١.

ويحرِّك أدب الحديث النبوي في أسلوب الترغيب إلى عبادة الله تعالى وحده كما في حديث: «من صلّى بين المغرب والعشاء عشرين ركعة بنى الله له بيتا في الجنة»[1].

ويذكر أدب الحديث النبوي نعماء الجنة كأننا نأكلها، ونتمتع بها، ونحصل التلذذ بها؛ كما يبين أدب الشريف الحلال والحرام في المأكولات والمشروبات.

ويفرِّق أدب الحديث الحق والباطل في العقائد والأفكار – هذا هو الدين –، ويميِّز الصواب والخطأ في العمل والسلوك – هذا هو الإسلام –، ويحدِّد الجواز في أمورنا، ويقرّر الحدود لعدم الجواز في شئوننا، ويوضِّح أدبه العلاقات بين الرجل وزوجته، بينه وبين أخيه – مسلمًا أو غير مسلم – وبينه وبين كبيره، بينه وبين صغيره.

١– التنوع والشمول:

ومن خصائص أدب الحديث النبوي الشريف التنوع والشمول لجميع أفراد البشر؛ فمثلاً: التاجر يأخذ تعليماته في مجال التجارة في هذا الأدب، كما في الحديث: «التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء»[2].

والزارع يحصل إرشاداته في مجال الزراعة في أدب الحديث النبوي، كأحكام العشر، والخراج.

والمجاهد يجد توجيهاته في أدبه في ميدان جهاده وقت القتال؛ بأن لا يقتل طفلاً، ولا طفلة، ولا فتاة، ولا نساءً، ولا عجوزًا، ولا شيخًا، ولا يهدم الكنائس، ولا المعابد، ولا الصوامع، والقاعد من الجهاد يطلب من أدبه آداب القعود لنفسه؛ بأنه يساعد مساعدة مالية على عائلة المجاهدين وعلى أقاربهم الذين ساعدوا على المجاهدين مساعدات مختلفة – ليكون القاعد مجاهدًا، بإنفاق ماله، هذا هو الجهاد بالمال – ومن أهل المقاومة إذا كانوا يريدون الصلح ينالون الطريق إلى الصلح في

---

[1] أخرجه ابن ماجة في السنن، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الصلاة بين المغرب والعشاء، برقم: ١٣٦٣.

[2] أخرجه الترمذي في الجامع، كتاب البيوع، باب ما جاء في التجار وتسمية النبي ﷺ إياهم، برقم: ١١٣٠.

أدب الحديث النبوي.

والصنّاعون، وأصحاب الحِرف يجدون معالم الطريق في أدبه الكريم.

فكان أدبه الرفيع لا يترك أحدا من أفراد البشر إلاَّ ولهم هدايات وإرشادات في مجالاتهم المختلفة في أدبه، هذا هو التنوع والشمول.

وكذلك من خصائص أدب الحديث النبوي أنه يحدِّد دائرة الطاعة للأبوين الكريمين – تكون الطاعة في المعروف – فقط – وإطار الإطاعة للكبار والسادات؛ فلا تكون الإطاعة في معصية «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»[1]، وبه نعرف سبل السلام، وبه نفهم العلاقات بين الأسرة وأفرادها، وبه نحصل الهداية، وبه نتصور الآخرة، وبه ينال المؤمن الفوز في الآخرة على عمله بعد علمه، والتمسُّك به وهي كلها في كلمات مختصرة، وفي عبارات موجزة، وفي جمل قصيرة «أوتيت جوامع الكلم»[2]، هذه هي الخصائص الأدبية في الأدب النبوي.

فتوجد في أدب الحديث النبوي دلالات ومنارات لحياة المؤمن، ولجميع شئونها، سواء كانت حياته الخاصة، من أمثال: السفر، والحضر، والجلوس، والقعود، والأكل، والشرب، والنوم، واليقظة، وغيرها....؛ كالأدعية المأثورة المنقولة المتواترة في الأمة المسلمة التي تظهر بها عبودية لله تعالى، وفيها إظهار للعبودية التي تكون مطلوبة من العباد، وفيها يظهر التواضع والمسكنة في جميع شئون العبد؛ هذا هو المطلوب من تخليق الإنسان ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦]. وسواء كانت حياته العائلية، أو كانت حياته في بيته مع أفراد الأسرة، وغيرهم من الضيوف، والزوَّار، أو كانت حياته الاجتماعية التي فيها العلاقات الخارجية مع الأقرباء، والأصدقاء، والأحبة، وغيرهم من الجوار، أو كانت علاقاته السياسية المحلية أو الدولية، أو الدبلوماسية، أو

---

[1] أخرجه أحمد بن حنبل في المسند، برقم: ١٠٩٥، ٣٨٨٩.

[2] شرح السنة: للبغوي: ٣٨٨/٦.

غيرها التي يتعلّق بها المؤمن، وما من علاقة أو أية حالة طارئة عليه في حياته إلا ولها دلالة واضحة في أدب الحديث الشريف النبوي، وأدبه يكون للمؤمن مرشداً، فيسترشد من أدبه كل حين من الزمان؛ كما توجد في أدب الحديث النبوي هدايات وإرشادات لحياة المشرك، ولغيره، تحكم عليها دولة الإسلام ليكون المشرك على وعده، والمعاهد على عهده، والمسالم على معاهدة سلمه؛ فتكون الإنسانية محفوظة من جميع الشرور والفتن — كالفتن الحاضرة – لكي تعيش الإنسانية بالأمن، والحفاظ، والراحة، والرخاء، هذا هو التناول والشمول في أدب الحديث النبوي لحياة المؤمن وشئونه، ولحياة المشرك وبعض شئونها.

٢– أدب الحديث النبوي محيط بالإنسانية:

ومن خصائص أدب الحديث النبوي: التفصيل، والترتيب، والتنظيم، والتقسيم، والتوزيع، والتأكيد، والتبيين، والوصية، والتحريض، والحثّ، والتحديد، والمنع، والعطاء، والأمر، والنهي، وغيرها، فقد فصَّل أدبه حقوق الذمِّيِّين، وحقوق المعاهدين، وحقوق المسالمين، ونظَّم أدب الحديث النبوي حقوق الأرامل، وحقوق المطلقات وقسمها على من يستحقها، وأكد حقوق الواجبات! ووزَّعها على من عليه الوجوب، وبيَّن أدب الحديث النبوي حقوق الزوجات: على أزواجهم وحقوق الأزواج على زوجاتهم، وأوصى حقوق الجار: وحثَّ حقوق المستحبات؛ كحقوق الأيتام، والفقراء، والمساكين، والمسافرين، وعدَّها من مصاريف الزكاة وحرَّضها على من عندهم استطاعة مالية، وحدَّد أدب الحديث النبوي المحاربة مع المسالمين؛ وغيرهم، إذا بدءوا المحاربة مع المسلمين، وأعطى أدبه كل ذي حق حقه؛ فكان أدب الحديث النبوي ديناً. وأمر هذا الأدبُ بإكرام الضيف وبإطعام الطعام؛ فعد الإكرام من علامات الإيمان بالله واليوم الآخر «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه»[١] وقدَّر أدبه مكانة الإنسانية،

[١] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، برقم:٥٥٥٩،

واحترام دمها؛ حتى ذراري المشركين في ميدان الجهاد؛ والنساء وقت القتال: وحكم أدبه دم الإنسان محذورًا في كل وقت وحين؛ إلا إذا كان دمه مباحا بسبب ارتكابه الجرائم المحدَّدة!! فقط!

ولتكون الأرض طاهرة من إراقة دم الإنسان؛ فقد عظَّم أدبُ الحديث النبوي دمَه، وعلَّم إكرامه، ومنع أدبه قلع الأشجار، وهدم البيوت! ولو كانت للأعداء! وهم في المقاتلة مع المسلمين في ميدان الحرب!! هذا هو الإسلام الحقيقي، وهل له علاقة بالإرهاب؟!! وهل في ذاك التعليم تعاليم الإرهابية؟! كما نهى أدب الحديث النبوي كثيراً من الأشياء في المعاملات مثل: «لا ضرر ولا ضرار»[1] وفي العبادات «لا يقبل الله صلاة إلا بطهور»[2]، والصدقات «ولا صدقة من غلول»[3] والعقوبات «أتشفع في حدٍّ من حدود الله»[4]، وإذا وقعت فيها شبهة يسقط بها الحدُّ، وأمر تجديد الإيمان «جدِّدوا إيمانكم بقول لا إله إلا الله»[5].

ويجيز أدب الحديث النبوي لجميع المتطلبات اللازمة في حياة الإنسان؛ لأن الرسول ﷺ هو الرسول الآخر، ولن يأتي بعده رسول – أبداً – وهو نبيٌّ لا نبيَّ بعده، وهو آخر في سلسلة الأنبياء والمرسلين – صلوات الله عليه وعليهم، وسلام الله عليه وعليهم – فلهذا كلامه أي: أدب الحديث النبوي كفيل للإنسانية كلها، وشئون الإنسانية كلها، وشخصيته العظيمة الكبرى كفيلة لها، هذه هي الخصائص الأدبية، هذا

---

[1] أخرجه ابن ماجة في السنن، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، برقم: ٢٣٣٢، وأحمد بن حنبل في المسند، برقم: ٢٨٦٧.

[2] أخرجه ابن ماجة في السنن، كتاب الطهارة وسننها، باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور، برقم: ٢٦٧.

[3] المصدر السابق.

[4] أخرجه أبو داؤد في السنن، كتاب الحدود، باب في الحد يشفع فيه، برقم: ٣٨٠٢، والترمذي في الجامع، كتاب الحدود، باب ما جاء في كراهية أن يشفع في الحدود، برقم: ١٣٥٠، وابن ماجة في السنن، كتاب الحدود، باب الشفاعة في الحدود، برقم: ٢٥٣٧.

[5] أخرجه أحمد بن حنبل في المسند، برقم: ٨٦٩٥.

هو أدب الحديث النبوي.

المبحث الثاني: نماذج الأدب العالي في أدب الحديث النبوي:

أولاً: نماذج من أدب الحديث النبوي في الأدعية المأثورة:

١) اللهم إني أصبحت أشهدك وأشهد حملة عرشك وملائكتك وجميع خلقك أنك أنت الله لا إله إلا أنت وأن محمداً عبدك ورسولك[١].

٢) أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، رضيت بالله رباً وبمحمد رسولاً وبالإسلام ديناً، غفر له ذنبه[٢].

٣) بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم[٣].

٤) اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن والعجز والكسل والبخل والجبن وضلع غلبة الدَّين وغلبة الرجال[٤].

٥) اللهم إني أسألك علماً نافعاً، ورزقاً طيباً، وعملاً متقبلاً [٥].

٦) اللهم أجرني من النار[٦].

٧) اللهم إني أسألك العافية في الدنيا والآخرة، اللهم إني أسألك العفو والعافية في ديني، ودنياي، وأهلي، ومالي، اللهم استر عورتي – وقال عثمان عوراتي – وآمن روعاتي، اللهم احفظني من بين

---

[١] أخرجه أبو داؤد في السنن، كتاب الأدب، باب ما يقول إذا أصبح، برقم: ٤٤٠٧.

[٢] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه...، برقم: ٥٧٩.

[٣] أخرجه أبو داؤد في السنن، كتاب الأدب، باب ما يقول إذا أصبح، برقم: ٤٤٢٥.

[٤] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الجهاد والسير، باب من غزا بصبي للخدمة، برقم: ٢٦٧٩.

[٥] أخرجه ابن ماجة في السنن، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يقال بعد التسليم، برقم: ٩١٥.

[٦] أخرجه أبو داؤد في السنن، كتاب الأدب، باب ما يقول إذا أصبح، برقم: ٤٤١٧.

يدي، ومن خلفي، وعن يميني، وعن شمالي، ومن فوقي، وأعوذ بعظمتك أن أغتال من تحتي[١].

٨) اللهم عافني في بدني، اللهم عافني في سمعي، اللهم عافني في بصري، لا إله إلا أنت..... اللهم إني أعوذ بك من الكفر، والفقر، اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، لا إله إلا أنت..... اللهم رحمتك أرجو، فلا تكلني إلى نفسي طرفة عين وأصلح لي شأني كله لا إله إلا أنت[٢].

٩) اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة، أنت رب كل شيء، والملائكة يشهدون أنك لا إله إلا أنت، فإنا نعوذ بك من شر أنفسنا، ومن شر الشيطان الرجيم، وشركه وأن نقترف سوءا على أنفسنا، أو نجره إلى مسلم[٣].

١٠)اللهم إني أعوذ بك من العجز، والكسل، وأعوذ بك من القسوة، والغفلة، والعيلة، والذلة، والمسكنة، وأعوذ بك من الفسوق، والشقاق، والنفاق، والسمعة، والرياء، وأعوذ بك من الصمم، والبكم، والجنون، والبرص، والجذام، وسيء الأسقام[٤].

١١)اللهم إني أعوذ بك من ضيق الدنيا وضيق يوم القيامة[٥].

---

[١] أخرجه أبو داؤد في السنن، كتاب الأدب، باب ما يقول إذا أصبح، برقم: ٤٤١٢.

[٢] أخرجه أبو داؤد في السنن، كتاب الأدب، باب ما يقول إذا أصبح، برقم: ٤٤٢٦.

[٣] أخرجه أبو داؤد في السنن، كتاب الأدب، باب ما يقول إذا أصبح، برقم: ٤٤٢٠.

[٤] أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، برقم: ٣١٦.

[٥] أخرجه أبو داؤد، كتاب الأدب، باب ما يقول إذا أصبح، برقم: ٤٤٢٢.

ثانياً: نماذج من أدب الحديث النبوي في الخطب:

خطبة رسول الله ﷺ في حجة الوداع:

الحمد لله! نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهدى الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أوصيكم عباد الله! بتقوى الله!! وأحثكم على طاعته، واستفتح بالذي هو خير!

أما بعد! أيها الناس! اسمعوا مني أبين لكم؛ فإني لا أدري لعلي لا ألقاكم بعد عامي هذا! في موقفي هذا!

أيها الناس! إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم إلى أن تلقو ربكم؛ كحرمة يومكم هذا! في شهركم هذا!

ألا هل بلغت؟ اللهم اشهد!

فمن كانت عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه عليها! وأن ربا الجاهلية موضوع! وإن أول ربا أبدأ به ربا عمي العباس بن عبد المطلب! وإن دماء الجاهلية موضوعة! وإن مآثر الجاهلية موضوعة غير السدانة والسقاية ّ!! والعمد قود!! وشبه العمد ما قتل بالعصا والحجر، وفيه مائة بعير!! فمن زاد فهو من أهل الجاهلية!!

أيها الناس! إن الشيطان قد يئس أن يعبد في أرضكم هذه!! ولكنه؛ قد رضي أن يطاع فيما سوى ذلك، مما تحقرون من أعمالكم.....!!

أيها الناس! إن لنسائكم عليكم حقا! ولكم عليهن حق! ألا يوطئنَّ فرشكم غيركم! ولا يدخلن أحد تكرهونه بيوتكم! إلا بإذنكم!! ولا يأتين بفاحشة! فإن فعلن فإن الله قد أذن لكم أن تعضلوهن! أو تهجروهن في المضاجع!! وتضربوهن ضربًا غير مبرح! فإن انتهين، وأطعنكم! فعليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف....!! فاتقوا الله في النساء! واستوصوا بهن خيرًا!! ألا هل بلغت؟ اللهم اشهد!

أيها الناس! إنما المؤمنون إخوة!! فلا يحل لامرئ مال أخيه إلا عن طيب نفس منه!! ألا هل بلغت؟ اللهم اشهد! فلا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض! فإني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا بعدي!! كتاب الله!! وسنتي!! ألا هل بلغت؟ اللهم اشهد!

أيها الناس! إن ربكم واحد! وإن أباكم واحد! كلكم من آدم! وآدم من تراب!! أكرمكم عند الله أتقاكم!! ليس لعربي فضل على عجمي إلا بالتقوى!! ألا هل بلغت؟ اللهم اشهد! فليبلغ الشاهد منكم الغائب...!! والسلام عليكم ورحمة الله[1].

ليتني كنت أقدِّم المقارنة بين خطبته هذه، وبين الدستور العالمي الموجود في الأمم المتحدة، فتظهر الفوائد الكثيرة في الأولى، وتظهر النقائص في الثانية!!! وأما المسائل التي وجهت إليها الأمم المتحدة، فقد حلّها الإسلام قبل أربعة عشر قرنًا، وربع الأول من القرن الخامس عشر الهجري حلاً حاسمًا، وحلاً جيدًا لها، كتحرير المرأة، وحقوق الإنسانية! وغيرها!!

المكالمة الوعظية في خطبة المباركة الثانية التي ألقاها في عاشر من ذي الحجة – يوم النحر – حين ارتفع الضحى، وهو على بغلة شهباء، والناس بين قائم وقاعد، وأعاد في خطبته هذه بعض ما ألقاه أمس، وهي خطبة عظيمة أدبية بليغة! هذا هو أدب الحديث النبوي.

أما المكالمة فهي جزء من المسرحية، وجزء من التمثيلية؛ كما أنها من الأجزاء الأساسية في الرواية، وغيرها من الفنون الأدبية الأخرى – الحديثة – في مجال العمل الأدبي، وبالمكالمة يستطيع القارئ والسامع، والناظر أن يدرك الحقائق الأساسية عن طريق الأسئلة والأجوبة – في لغة الحوار – التي توجد في النص الأدبي، وبها يفهم

---

[1] القول المبين في سيرة سيد المرسلين: لمحمد طيب النجار: ٣٨٧/١.

القارئ، والسامع، والرائي المعاني الشعورية من القِيَمِ التعبيرية، ويتلذذ من الأسئلة والأجوبة، اللتان توجدان في المكالمة، وبها تقرَّر المعاني في قلوب الناس ما دام النص باقيًا، وبها تتم الأغراض لصاحب النص، وبها تتم أهدافه التي يريد إفهامها، فبعض الأغراض الأساسية لا تتم إلا بها.

انظروا كيف كانت المكالمة في كلام الرسول المعصوم؟ وكيف كانت الأهمية تظهر بواسطتها لكلامه – عليه السلام –؟ وكيف تؤكد المعاني والأحكام من كلامه – عليه السلام –؟ في قلوب الناس – قلوب السامعين – وكيف تقشعر منها الجلود؟ وكيف نتصور بها الآخرة؟ وكيف تكون بها العواطف متوجهةً إلى المكالمة؟ انظروا كيف يسمع الناس إلى المكالمات؟ وكيف ينظرون إلى الهيئات الطارئة على قائلها من سكوت وهيبة؟! فيكون الأثر من تلك الكلمات الأدبية المكالمية – وهي من أدب الحديث النبوي – أثراً كبيراً؟ فكيف تتحرك بها الأحاسيس؟ في نفوس السامعين والقارئين والناظرين.

مع أن المكالمات الأدبية توجد في الأدب الحديث كثيرة جدًّا؛ كما توجد في اللغات العالمية الحية – بكثرة –، هذه المكالمة الشهيرة في الأدب العربي في القديم والحديث، لا تدانيها المكالمات الأخرى – أبداً – مع أن أدب الحديث ﷺ ليس لأجل المكالمات!

قال: أي شهر هذا؟

قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسم!!

قال: أليس ذا الحجة؟

قلنا: بلى!

قال: أي بلد هذا؟

قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسم!!

قال: أليست البلدة؟

قلنا: بلى!

قال: أي يوم هذا؟

قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسم!!

قال: أيها الناس! إن الله قسَّم لكل وارث نصيبه في الميراث! فلا تجوز لوارث وصية! ولا تجوز وصية في أكثر من الثلث! من ادعى إلى غير أبيه! أو تولى غير مواليه! فعليه لعنة الله! والملائكة! والناس أجمعين!! الولد للفراش، وللعاهر الحجر!!

قال: أيها الناس! إن النسيء زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا يحلونه عامًا و يحرمونه عامًا! إلى أن قال: إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق السماوات والأرض! وإن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرًا في كتاب الله!... إلى أن قال: منها أربعة حرم! ثلاثة متواليات! وواحد فرد!!

ذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم، ورجب الذي بين جمادى وشعبان[1].

وهذه العبارات الأدبية الخالصة هي نماذج من أدب الحديث النبوي ﷺ.

لا داعي لنا أن نقارن بين تلك المكالمة النبوية وبين المكالمات العربية، والإنجليزية في المسرحيات المشهورة.

ثالثاً: نماذج من قصص أدب الحديث النبوي:

مما لا شك فيه أن القصة المحكمة الدقيقة تطرق المسامع بشغف، وتنفذ إلى النفس البشرية بسهولة ويسر، وتسترسل مع سياقه المشاعر، فلا تمل ولا تكد، ويرتاد العقل عناصرها، فيجني من حقولها الأزاهر والثمار.

وهذه الظاهرة الفطرية النفسية ينبغي للمربين أن يفيدوا منها في مجالات التعليم،

[1] أخرجها مسلم في الصحيح في باب حجة النبي ﷺ، وأبو داؤد في السنن، في باب أي وقت يخطب يوم النحر؟.

لاسيما التهذيب الديني الذي هو لب التعليم، وقوام التوجيه فيه[1].

ولما كان الرسول ﷺ أكبر المربين وأعظم والموجهين؛ استعمل هذا الأسلوب الأدبي – القصص – في أحاديثه، ومن ثم نرى كثيراً من الأحاديث النبوية جاءت بالأسلوب القصصي، ونورد بعض الأمثلة من الأحاديث فيما يلي:

١) بينما ثلاثة نفر يتماشون أخذهم المطر، فمالوا إلى غار في الجبل، فانحطت على فم غارهم صخرة من الجبل، فأطبقت عليهم.

فقال بعضهم لبعض: انظروا أعمالا عملتموها لله صالحة، فادعوا الله بها لعله يفرجها.

فقال أحدهم: اللهم إنه كان لي والدان شيخان كبيران، ولى صبية صغار كنت أرعى عليهم، فإذا رحت عليهم فحلبت بدأت بوالدي أسقيهما قبل ولدى، وإنه ناء بي الشجر فما أتيت حتى أمسيت، فوجدتهما قد ناما، فحلبت كما كنت أحلب، فجئت بالحلاب فقمت عند رءوسهما، أكره أن أوقظهما من نومهما، وأكره أن أبدأ بالصبية قبلهما، والصبية يتضاغون عند قدمي، فلم يزل ذلك دأبي ودأبهم حتى طلع الفجر، فإن كنت تعلم أنى فعلت ذلك ابتغاء وجهك، فأفرج لنا فرجة نرى منها السماء، ففرج الله لهم فرجة حتى يرون منها السماء.

وقال الثاني: اللهم إنه كانت لي ابنة عم، أحبها كأشد ما يحب الرجال النساء، فطلبت إليها نفسها، فأبت حتى آتيها بمائة دينار، فسعيت حتى جمعت مائة دينار، فلقيتها بها، فلما قعدت بين رجليها قالت يا عبد الله اتق الله، ولا تفتح الخاتم. فقمت عنها، اللهم فإن كنت تعلم أنى قد فعلت ذلك ابتغاء وجهك فأفرج لنا منها ففرج لهم فرجة.

وقال الآخر: اللهم إني كنت استأجرت أجيراً بفرق أرز فلما قضى عمله قال

[1] انظر: "مباحث في علوم القرآن"، لمناع القطان، ص: ٣١٠.

أعطني حقي. فعرضت عليه حقه، فتركه ورغب عنه، فلم أزل أزرعه حتى جمعت منه بقرا وراعيها، فجاءني، فقال اتق الله ولا تظلمني، وأعطني حقي. فقلت اذهب إلى ذلك البقر وراعيها. فقال: اتق الله ولا تهزأ بي. فقلت إني لا أهزأ بك، فخذ ذلك البقر وراعيها. فأخذه فانطلق بها، فإن كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك، فأفرج ما بقي، ففرج الله عنهم[1].

٢) أن رجلاً من أهل البادية كان اسمه زاهر بن حرام، وكان يهدي للنبي ﷺالهدية من البادية، فيجهزه رسول الله ﷺإذا أراد أن يخرج.

فقال النبي ﷺ: إن زاهرا باديتنا، ونحن حاضروه.

قال: وكان النبي ﷺ يحبه، وكان دميما، فأتاه النبي ﷺيوماً، وهو يبيع متاعـــه، فاحتضنه من خلفه، وهو لا يبصره،

فقال: أرسلني، من هذا؟ فالتفت، فعرف النبي ﷺ، فجعل لا يألو ما ألزق ظهره بصدر النبي ﷺ حين عرفه، وجعل النبي ﷺ.

يقول: من يشتري العبد؟

فقال: يا رسول الله! إذا والله تجدني كاسداً.

فقال النبي ﷺ: «لكن عند الله لست بكاسد»[2].

٣) أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: كيف تصوم؟ فغضب رسول الله ﷺ من قوله، فلما رأى عمر غضبه.

قال: رضينا بالله ربًّاً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبيًّا، نعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله، فجعل عمر ؓ يردد هذا الكلام حتى سكن غضبه.

فقال عمر: يا رسول الله! كيف بمن يصوم الدهر كله؟

---

[1] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الأدب، باب إجابة الدعوة من بر والديه، برقم: ٥٩٧٤.

[2] شرح السنة، كتاب الرؤيا، باب تأويل الثياب والفرش: ٣٧٧/٦.

قال: لا صام ولا أفطر – أو قال لم يصم و لم يفطر –

قال: كيف من يصوم يومين ويفطر يوماً؟

قال: ويطيق ذلك أحد.

قال: كيف من يصوم يوماً ويفطر يوماً؟

قال: ذلك صوم داود – عليه السلام –

قال: كيف من يصوم يوماً ويفطر يومين؟

قال: وددت أني طوقت ذلك.

ثم قال رسول الله ﷺ: «ثلاثٌ من كل شهرٍ ورمضان إلى رمضان، فهذا صيام الدهر كله، صيام يوم عرفة أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله، والسنة التي بعده، وصيام يوم عاشوراء أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله»[1].

رابعاً: نماذج الأمثال في أدب الحديث النبوي:

الأمثال جمع مثل، والمثل في الأدب قول محكي سائر يقصد به تشبيه حال الذي حكي فيه بحال الذي قيل لأجله، أي يشبه مضر به بمورده، مثل: «خذوا الحكمة ممن سمعتموها فانه قد يقول الحكمة غير الحكيم وتكون الرمية من غير رام»[2] أي رب مصيبة حصلت من رام شأنه أن يخطئ، وقيل: إن المثل هو إبراز المعنى في صورة حسية تكسبه روعة وجمالاً، والمثل بهذا المعنى لا يشترط أن يكون له مورد، كما لا يشترط أن يكون مجازاً مركباً[3].

وضرب الأمثال في البيان النبوي لم يأت لغاية فنية بحتة كغاية الأدباء في تزيين الكلام وتحسينه، وإنما جاء لهدف اسمي، وهو إبراز المعاني في صورة مجسمة

---

[1] انظر: "الجمع بين الصحيحين البخاري" لحميدي:١/٢٨٧، "الأصول في أحاديث الرسول" لابن الأثير، برقم: ٤٤٨١.

[2] كنْز العمال، برقم: ٢٩٥٣٨.

[3] انظر: مباحث في علوم القرآن، ص: ٢٨٢ – ٢٨٣.

لتوضيح الغامض، وتقريب البعيد، وإظهار المعقول في صورة المحسوس؛ كما أن ضرب الأمثال أسلوب من أساليب التربية، بحث النفوس على فعل الخير، وبحضها على البر، وبدفعها إلى الفضيلة، وبمنعها عن المعصية والإثم، وهو في نفس الوقت يربي العقل على التفكير الصحيح والقياس المنطقي السليم، لأجل ذلك ضرب النبي ﷺ طائفة من الأمثال في قضايا مختلفة وفي مواطن متعددة، وفي مناسبات عديدة.

نماذج من تشبيهات من الحديث النبوي:

١- مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الأترجة ريحها طيب وطعمها طيب، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل التمرة لا ريح لها وطعمها حلو ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن مثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة ليس لها ريح وطعمها مر[١].

٢- مثل المجاهد في سبيل الله - والله أعلم بمن يجاهد في سبيله - كمثل الصائم القائم وتوكل الله للمجاهد في سبيله بأن يتوفاه أن يدخله الجنة أو يرجعه سالما مع أجر أو غنيمة[٢].

٣- مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى[٣].

---

[١] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الأطعمة، باب ذكر الطعام، برقم: ٥٠٠٧، وكتاب التوحيد، برقم: ٧٠٠٥، و مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضيلة حافظ القرآن، برقم: ١٣٢٨.

[٢] أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب أفضل الناس مؤمن مجاهد بنفسه وماله في سبيل الله...، برقم: ٢٥٧٩ ومسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى، برقم: ٣٤٩٠.

[٣] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، برقم: ٤٦٨٥.

خامساً: نماذج من الحِكَم في أدب الحديث النبوي:

الحكم جمع حكمة، والحكمة قول رائع موافق للحق سالم من الحشو، وهي ثمرة الحنكة ونتيجة الخبرة، وخلاصة التجربة، كقولهم: الخطأ زاد العجول[١].

ومن ينظر في الأحاديث النبوية، وما نص عليه العلماء بأنه روي بلفظه يعرف أنه – عليه السلام – أوتي جوامع الكلم وحقا ما يقوله الجاحظ من أنه لم يتكلم إلا بكلام قد حفّ بالعصمة وشُيد بالتأييد ويُسر بالتوفيق[٢].

ومن هنا نعرف أن الحديث النبوي جاء كثيرًا بأسلوب الحكمة، ونورد على ذلك بعض الأمثلة من الأحاديث النبوية الأدبية فيما يلي:

نماذج من الحكم النبوية:

- قوله ﷺ: «لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يجدوا الأمانة مغنما والزكاة مغرماً»[٣].
- قوله ﷺ: «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله»[٤].
- قوله ﷺ: «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ»[٥].
- قوله ﷺ: «حجبت النار بالشهوات وحجبت الجنة بالمكاره»[٦].

---

[١] تاريخ الأدب العربي، أحمد حسن الزيات، ص: ١٨.

[٢] انظر: "البيان والتبيين" للجاحظ: ١٧/٢.

[٣] جامع الأحاديث: للسيوطي: ٥٦/١٨، كنْز العمال، برقم: ٥٥٠٤.

[٤] أخرجه الترمذي في الجامع، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب منه، برقم: ٢٣٨٣، وابن ماجة في السنن، كتاب الزهد، باب ذكر الموت والاستعداد له، برقم: ٤٢٥٠.

[٥] أخرجه الترمذي في الجامع، كتاب الزهد، باب الصحة والفراغ نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس، برقم: ٢٢٢٦، وابن ماجة في السنن، كتاب الزهد، باب الحكمة، برقم: ٤١٦٠.

[٦] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الرقاق، باب حجبت النار بالشهوات، برقم: ٦٠٠٩، ومسلم في الصحيح، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب، برقم: ٥٠٤٩.

سادساً: بعض نماذج لصور بديعية في أدب الحديث النبوي وأمثلتها:

ينقسم علم البديع إلى قسمين: المحسنات اللفظية، والمحسنات المعنوية، وتشتمل الأحاديث النبوية على كل من هذين النوعين البلاغيين، إلا أنني أكتفي بذكر بعض تلك المحسنات مع إيراد الأمثلة بالأحاديث النبوية.

فمن المحسنات اللفظية:

أ الجناس:

هو أن يتشابه اللفظان في النطق ويختلفا في المعنى، وهو نوعان:

١- تام: وهو ما اتفق فيه اللفظان في أمور أربعة هي: نوع الحروف وشكلها، وعددها، وترتيبها.

٢- غير تام: وهو ما اختلف فيه اللفظان في واحد من الأمور المتقدمة[١].

مثاله: قوله ﷺ: «الخيل معقود بنواصيها الخير الأجر...»[٢].

ب السجع:

هو توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد [٣]، مثاله: قوله ﷺ: «اللهم أعط منفقا خلفًا، وأعط ممسكا تلفًا» [٤]، فالحديث النبوي مركب من فقرتين متحدتين في الحرف الأخير.

ومن المحسنات المعنوية:

جـ الطباق:

---

[١] البلاغة والواضحة، ص ٢٦٥.

[٢] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الإمارة، باب الخيل في نواصيحا الخير الأجر إلى يوم القيامة، برقم: ٣٤٧٩.

[٣] علم البديع، للدكتور عبد العزيز عتيق، ص ٢٠٦.

[٤] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: فأما من أعطي واتقى وصدق بالحسنى...، بالحسنى...، برقم: ١٣٤١، ومسلم في الصحيح، كتاب الزكاة، باب في المنفق والممسك، برقم: ١٦٧٨.

هو الجمع بين الشيء وضده في الكلام، وهو نوعان:

(١) طباق الإيجاب: هو ما لم يختلف فيه الضدان إيجاباً وسلباً.

(٢) طباق السلب: هو ما اختلف فيه الضدان إيجاباً وسلباً[١].

مثاله: قوله ﷺ: «خير المال عينٌ ساهرةٌ لعين نائمة».

هذا الحديث النبوي يشتمل على الكلمتين: "ساهرة" و "نائمة" وهما ضدان، و لم يختلفا إيجابا وسلبا، فيسمى طباق الإيجاب.

د المقابلة:

المقابلة أن يؤتي بمعنيين أو أكثر، ثم يؤتي بما يقابل ذلك على الترتيب[٢]، ومثاله: قال ﷺ للأنصار ﷺ: «إنكم ما علمت تكثرون عند الفزع، وتقلُّون عند الطمع»[٣].

فبين النبي ﷺ صفتين من صفات الأنصار ﷺ في صدر الكلام وهما الكثرة والفزع، ثم قابل ذلك في آخر الكلام بالقلة والطمع على الترتيب.

هـــ تأكيد المدح بما يشبه الذم:

وهو ضربان:

١) أن يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح.

٢) أن يثبت لشيء صفة مدح، ويؤتي بعدها بأداة استثناء تليها؟ صفة مدح أخرى[٤].

مثاله من النوع الثاني: قوله ﷺ: «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش»[٥].

فالنبي ﷺ وصف نفسه بصفة ممدوحة وهي أنه أفصح العرب ولكنه أتى

---

[١] البلاغة الواضحة، ص: ٢٨١.

[٢] البلاغة الواضحة، ص: ٢٨٥.

[٣] جامع الأحاديث للسيوطي: ٢٠٥/٣٣، كتر العمال، برقم: ٣٧٩٥١.

[٤] البلاغة الواضحة، ص: ٢٩٢، ٢٩٣.

[٥] كشف الخفاء: للعجلوني: ٢٠١/١.

بعدها بأداة استثناء ثم أتى بصفة مدح أخرى، وهي أنه من قريش، فكان ذلك توكيدا للمدح الأول.

المبحث الثالث: الخصائص الفنية والفنون البلاغية في أدب الحديث النبوي:

أولاً: الخصائص الفنية في أدب الحديث النبوي:

أما الخصائص الفنية في أدب الحديث النبوي ﷺ فهي كثيرة جدًّا، ولا يمكن استقصاؤها، لذا أكتفي على الإشارة إليها – فقط – فكثير من علماء البلاغة كانوا يستخرجون المسائل البلاغية من الأحاديث النبوية – وهي الخصائص الفنية –، وهم كلهم أثبتوا – الحقيقة – أن الرسول الكريم – عليه سلام الله – كان خطيبًا بارعًا، وكان بليغًا كاملاً، وكان أدب الحديث النبوي قد وصل إلى القمّة الأدبية، وكانت بلاغته قد وصلت إلى ذروة سنامها، وكلامه بليغ، وأدبه عظيم أي: أدب الحديث النبوي وكله من الدين، وفيه خصائص فنية.

ومن الخصائص الفنية خطابات النبي العامة، وخطبه الخاصة عند الوفود، وإرشاداته العامة وقت الضرورة، ومواعظه الخاصة للأفراد عند الحاجة، والنصيحة الشخصية إثر حاجتها، والدعوة إلى الخير إذا مسّت الحاجة إليها، فكانت تلك المواضع – كلها – تشتمل على البلاغة في القِمة؛ حيث توجد فيها رعاية تامّة لمقتضى الحال، هذا هو أدب الحديث النبوي ما من كلام صدر من فمه المبارك، وما من كلمة خرجت من فيه الشريف – عليه السلام – إلا وفيهما مناسبة تامّة للحاضرين، والزائرين، والوافدين، والمقيمين، والمعذورين المستقلين منهم، وأصحاب الأعذار المؤقتة فيهم، وكان مشفقاً عليهم، وهو بالمؤمنين – المعذورين، وغيرهم – رءوف رحيم؛ فكان يفتِّشُ أحوالهم دائمًا، وكان يجلس معهم، ويأكل معهم، ويشرب معهم، وكان يعلمهم الأدب في الأكل والشرب وغيرهما، وقد بعثه الله تعالى لهذه الأغراض التربوية،

ويخالطهم، وكان يحبهم جميعًا، فترك لنا أسوةً مؤدَّبة، ولنا فيها براميج لحياتنا، وغيرهم من أصحاب الرحلة العاجلة على ركب، وكان ينصح لهم - للجميع - حسبَ أحوالهم، وحسبِ ظروفهم، وكان يكلّم كلامًا مطابقًا لحالهم، وكان يحدّث حديثا مطابقًا لحالة السائل الذي حضر في مجلسه المبارك لأجل سؤاله، فتوجد في جوابه مناسبة تامّة لمقتضي الحال، ففي مثل هذه المواقع المختلفة مع زائره، والوافد إليه، والوارد عليه، والمعذور لديه، والسائل له في حفلته الوعظية عند ختامها، تظهر الفنون البلاغية في كلامه معهم، وعند الحوار بهم، ووقت محادثتهم، وحين المخاطبة منهم، والتشرّف بالمكالمة معهم، هذه هي البلاغة توجد في أدبه العالي، وهي: تأتي بعد الفصاحة، فيكون الكلام فصيحًا أولاً، ثم يكون بليغًا ثانيا، فلم نجد في كلامه مخالفة للقياس اللغوي، وكانت البلاغة في كلامه موجودة في القمة، وكانت المطابقة فيه تمامًا لمقتضي الحال، هذا أدب الحديث النبوي، فكانت الأجوبة كلها تطابق لظروفهم الخاصة والعامة، مع رعاية الإطناب للأسئلة التي وجّهت إليه من العامة، والمساواة في الكلام عند الحوار، والإيجاز لدي الحاجة؛ هذه هي البلاغة النبوية، هذا هو الأدب في حديث النبوي.

وأما الإطناب في الكلام فهو: أن تكون الألفاظ كثيرة، ومعناها قليلة؛ لكي يفهم السامع تفصيلاً، وله مواضع في الكلام، وأما المساواة فهي: أن تكون الألفاظ مساوية للمعاني، ولها أيضًا مواقع في الحوار، وأما الإيجاز فهو اختصار الكلام، أي: ألفاظ الكلام تكون قليلة، والمعاني فيها كثيرة، وهذه الأقسام الثلاثة - الإطناب، والمساواة، والإيجاز - في أدب الحديث النبوي، ومازال موجودًا على الوجه الأتمِّ، حيث قال: «أوتيت جوامع الكلم»[1].

نذكر أمثلةً من المجاز اللغوي والتشبيه والاستعارة، والكناية من جميع أقسامها،

---

[1] شرح السنة أحاديث فقط: ٨٥٢/١ – ٣٨٨/٦.

في أدب الحديث النبوي، فمثلاً: مرة في جواب السؤال: "أي الأعمال أفضل؟" قال ﷺ: «الصلاة لأول وقتها»[١]. وأجاب مرةً ثانيةً لنفس السؤال: «إيمان بالله ورسوله»[٢] وأجاب مرةً ثالثةً: «جهاد في سبيل الله»[٣]. وأجاب مرةً رابعةً: «الصبر والسماحة»[٤]؛ وكذا في لفظ "الإسلام" سأل سائل: "أي الإسلام أفضل؟" أجاب ﷺ وقال: «من سلم المسلمون من لسان ويده»[٥]، وأجاب مرةً ثانيةً: «طيب الكلام، وإطعام الطعام»[٦].

وقال العلماء في شرح هذه الأحاديث النبوية: توجد في مثل هذه الأجوبة المختلفة للسؤال الواحد "الرعاية التامّة" لحالة السائل الذي سأل عن أفضل الأعمال عند ختام مجلسه الإصلاحية المباركة وقت الأسئلة، حيث أن الأول فيه شيء من الكسل في أداء الصلاة، فكان الجواب مطابقًا لحاله تمامًا، والسائل الثاني كان يوجد فيه شيئًا من حب النفس وشيئًا من حب المال، أرشده إلى الجهاد، لأنهما – حب النفس وحب المال – قد يؤدِّيان إلى الجبن، فأصلح له على تلك الحالة، هناك رجل يعامل معاملات قانونية مع الناس، ويحاسب مع عمّاله بالشدة، وليس عنده شيء من الرحمة والرأفة، وكان يفتش الجزئيات التي لا اعتبار لها في العرف، فقال له: «الصبر، والسماحة» أي: عليك الصبر على بعض العمّال، والعفو عن البعض؛ لأن البر حسن الخلق!! وجد في الرجل قلة الضيافة الإكرامية، وكان لا يخالط مع الناس طلقًا وجهًا! وقال في حقِّه: «طيب الكلام، وإطعام الطعام» هذه هي البلاغة النبوية، وهي من

---

[١] أخرجه الترمذي في الجامع، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل، برقم: ١٥٥.

[٢] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور، برقم: ١٤٢٢.

[٣] نفس المرجع.

[٤] أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الإيمان والرؤيا، برقم: ٣١٠٣٢.

[٥] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الإيمان، باب أي الإسلام أفضل؟ برقم: ١٠، ومسلم في الصحيح، كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل، برقم: ٥٩.

[٦] أخرجه أحمد بن حنبل في المسند، برقم: ١٩٤٥٤.

الأحاديث الأدبية، وقال العلماء – أيضاً –: الاختلاف في الأجوبة يتعلق – أحياناً – بالأوقات المخصوصة؛ فيكون الجهاد فرضًا عند نفير العام من إمام الوقت – بعد بيعة الجهاد على يده – وكذا الإنفاق عند حاجته، وكذا الأعمال الصالحة الأخرى والأعمال الخيرية عند الحاجة إليها، نظرًا إلى اختلاف الأوقات، وهذا الأسلوب البلاغي يكون باقيًا إلى يوم القيامة، وكان معالجًا عظيمًا يعالج الناس بغاية الحكمة عن طرق شتّى، هذه هي الخصائص الفنية.

ثانياً: الفنون البلاغية في أدب الحديث النبوي:

التشبيهات لها مكانة عظيمة في علم البلاغة، ولها أقسام كثيرة، وأنواع متعدِّدة، والأحاديث النبوية مليئة بها، ومن هذا التشبه مجاز وله أيضًا أقسام كثيرة، ومن التشبيه أيضاً استعارات بأقسامها الثلاثة، وهذه الأقسام كلها: التشبيه، والمجاز، والاستعارة، توجد في أدب الحديث النبي ﷺ. وهذه بعض أمثلة منها، أعرضها فيما يلي:

١ – **التشبيه:**

«المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا وشبك بين أصابعه»[1].

"المؤمن للمؤمن" مشبه.

"كاف" حرف تشبه.

"البنيان" مشبه به.

"يشد بعضه بعضًا" وجه الشبه.

"وشبك بين أصابعه" توضيح التشبيه – المزيد – أي: الاتحاد والاتفاق.

«الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر»[2].

---

[1] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب المظالم والغصب، باب نصر المظلوم، برقم: ٢٢٦٦.

[2] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الزهد والرقاق، باب، برقم: ٥٢٥٦، والترمذي في الجامع، كتاب الزهد، باب ما جاء أن الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر، برقم: ٢٢٤٦، وابن ماجه في السنن، كتاب الزهد، باب مثل الدنيا، برقم: ٤١٠٣.

"الدنيا" مشبه.

"والكاف" حرف تشبيه محذوف.

"سجن" مشبه به.

"والكافر" مشبه.

"والكاف" حرف تشبيه محذوف.

"جنة" مشبه به.

"الحرية" وجه الشبه.

وهذا الحديث يشمل على تشبيهين مختلفين:

الأول: تشبيه المؤمن بالأسير الذي يسكن في السجن، وله قواعد وضوابط في الأكل والشرب، والنوم، والعمل، وغيرها، وحياته مشروطة في السجن - كحياة الأسير في السجن، للأسير قواعد، وكذا القواعد في حياة المؤمن؛ حيث له حدود في الحلال والحرام، وله شروط في حياته، في الأكل والشرب، والأخذ والرد، وأما حياة الكافر فهي تكون حرة، ولها حرية كاملة، لا قيود في حياته، ولا شروط فيها — كما تكون الحرة للمؤمن في الجنة، حيث يأكل بما يشتهي، وينام كيف يريد؟ وأين يريد؟ كما قال تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِيَ أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ ﴾ [فصلت: ٣١]، قدّم الحديث الشريف صورتين مختلفتين: للحرية الكاملة والحياة مع القيود والشروط، بأن تكون الأعمال لدى المؤمن كلها تحت الشريعة وعلى طريقة المحمدية وعند الكافر تكون حرة كاملة وأنه يقضي حياته كالبهائم ويأكل كما تأكل الأنعام.

١) إن مثل ما بعثني الله به ﷻ من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً.

٢) فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير.

٣) وكان منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا منها وسقوا

وزرعوا.

٤) وأصاب طائفة منها أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ.

٥) فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه بما بعثني الله به فعلم وعلَّم.

٦) ومثل من لم يرفع بذلك رأسا و لم يقبل هدى الله الذي أرسلت به [١].

وفي هذا الحديث النبوي البلاغي تشبيهات متعدِّدة، فيوجد المشبه والمشبه به بالكثرة، فشبه العلم بالغيث؛ لأنه – العلم – يحيى القلب الميت أحياء المطر البلد اليابس.

وفي التعبير بالغيث دون المطر نكتة لطيفة إذ الغيث مطر محتاج إليه يغيث الناس عند قلة المياه، وقد كان الناس متحيرين قبل بعثته ﷺ حتى أغاثهم الله بوابل علومه.

وشبه من ينفع به الأرض الطيبة، والشبه من يحمله و لم ينتفع به الأرض الصلبة الماسكة للماء فينفع به الناس.

وشبه من يحمله ولا ينتفع به بالقيعان:

وحقيقة هذا التشبيه مركب من عدة تشبيهات لأن الأول – المشبه – موقوف على آخره – المشبه به – أنه وصف الغيث بقوله: أصاب أرضا، فعلم أنه تشبيه واحد، وهو تشبيه الوحي النازل من السماء إلى من ظهر نفعه وإلى من لم يظهر بالغيث النازل من السماء إلى الأرض، فآثار المطر تظهر من أقسام ثلاثة حصول النفع وعدمه وكذا الإنسان ينقسم إلى أقسام ثلاثة في حصول النفع وعدمه، والشرح المزيد لهذا الحديث الشريف:

الطائفة الأولى:

---

[١] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الفضائل، باب بيان مثل ما بعث به النبي ﷺ من الهدى والعلم، برقم: ٤٢٣٢.

طائفة[1] طيبة، قبلت الماء فأنبتت الكلأ[2]، والعشب[3] الكثير مثل من فقه – الفقيه: هو عالم بأحكام الشرعية – فعلم وعلّم، أي: درس، ودرَّس، واشتغل بالعلوم الشرعية، فنفعه الله بما بعثني به، هذه الطائفة صارت سببًا لنفع الناس، كما تنفع الناس بالمطر النازل من السماء، والناس ينتفعون من العلم والهدى، كما ينتفعون بالمطر.

والطائفة الثانية:

وكان منها – من الأرض – أجادب[4] أمسكت الماء فانتفع بها الناس – أيضاً – بسبب إمساك الماء شربوا، وكانوا عطاشى، وسقوا البهائم ودوابّهم، ثم زرعوا الأرض من بقية الماء التي أمسكت الأرض، هذه القطعة من الأرض – أجدب – أيضا ينتفع الناس بها في حوائجهم المختلفة اللازمة لحياة الإنسان، مثلاً: الشرب، الغسل، والزراعة، وغيرها –.

الطائفة الثالثة:

وأصاب المطر إلى طائفة أخرى، منها، أي: قطعة من تلك الأرض التي أصابها المطر، وهي لا تمسك ماءً كالقطعة الثانية، ولا ينبت الكلأ والعشب، كالقطعة الأولى؛ بل هي قيعان[5]، فليست الفائدة بإنزال المطر عليها، وهكذا لا ينتفعون كثيرًا من الناس، بما بعثني الله بالعلم والهدى، والمراد به المسلمون.

٢ – المجاز:

المجاز من جاوز، يجاوز، مجاوزة، أي: تجاوز الشيء من مكانه، أي: من محله الأصلي، وأما ههنا يجاوز اللفظ من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي، أي: استعمال اللفظ في غير

---

[1] الطائفة: قطعة من الأرض.

[2] الكلأ: المرعى، قيل: الكلأ مختص بالرطب، وقيل: الكلأ: الحشيش.

[3] العشب: اسم للنبات، نبتت بنفسها.

[4] أجادب: جمع أجدب، وهي الأرض التي لا تنبت – الكلأ والعشب –.

[5] قيعان: جمع قاع، وهي الأرض المستوية لا تمسك الماء ولا تنبت فيها الكلأ.

ما وضع له لعلاقة بينهما وهناك علاقات كثيرة بين الحقيقة والمجاز، عدَّها بعض العلماء تلك العلاقات بينهما؛ فقد وصلوا إلى أكثر من عشرين علاقة بينهما[1].

١- «الناس معادن كمعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا، والأرواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف»[2].

هناك تشبيهان:

الأول: الناس معادن:

الناس مشبه.

معادن مشبه به.

والكاف حرف تشبيه محذوف تقديره.

الناس كمعادن، وجه الشبه

إما الخير أو إما الشر

لأن المعدن يشمل الخير والشر

وكذا الإنسان يشمل الخير والشر

والعلاقة بينهما، إما النفع أو إما الضرر.

الناس ليسوا معادنا حقيقة لأنهم أحياء يُرزقون، ويتحركون، والمعدن جماد لا حركة فيه. ولا حياة فيه مثل حياة الإنسان وهو لا يتحرك مثل حركة الإنسان، فتعذر استعمال الحقيقي – المعدن – للإنسان فرجعنا إلى المجاز والعلاقة بينهما النفع والضرر، فمعناه: يظهر بهم الخير كظهور الخير من المعدن، وكذا توجد عند كثير من الناس شر، فيصدر منهم الشر، وهم يفعلون الشر، ويمشون بالشر، والشر مع

---

[1] فعدّ العلامة محمد إبراهيم بلياوي – رحمه الله – ٢٤ قسماً للمجاز في كتابه "ضياء النجوم في شرح سلم العلوم.

[2] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب البر والصلة والآداب، باب الأرواح جنوده مجندة، برقم: ٦٧٠٩.

وجودهم.

والمعادن يوجد فيها الخير؛ كما يوجد فيها الشر، وعند البعض يوجد الخير، فبعض المعادن يشتمل فيها الجواهر المختلفة، والبعض الأخر يشتمل الأحجار التي لا فائدة فيها و لم توجدت الفائدة البتة.

الثاني: وجه الشبه اشتمال المعدن على الجواهر المختلفة؛ فكل معدن يخرج منه ما فيه من الذهب والفضة والجواهر الأخرى أو يخرج منه الأشياء التي لا فائدة فيه، وكذا كل إنسان يظهر منه ما في أصله من خسة أو شرف أو خلق عال، أو عادة دنيئة، أو أفعال حسنة، أو عادات خبيثة.

٣ – الاستعارة:

الاستعارة ضرب من المجاز اللغوي علاقته المشابهة دائما بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، وهي في حقيقتها تشبيه حذف أحد طرفيه.

وللاستعارة أنواع عديدة أذكر بعضا منها مع إيراد بعض الأمثلة من الأحاديث النبوية – الأدبية – حتى يتجلى أن الأحاديث النبوية لها قيمة أدبية وبلاغية بجانب قيمتها الدينية، فمن أنواع الاستعارة ما يلي:

(أ) الاستعارة التصريحية:

وهي ما صرح فيها بلفظ المشبه به أو ما استعير فيها لفظ المشبه به للمشبه[١].

مثالها: قوله ﷺ: «لا تستضيئوا بنار المشركين»[٢].

فاستعار "النار" للرأي والمشورة، أي لا تهتدوا برأي المشركين ولا تأخذوا بمشورتهم[٣].

---

[١] علم البيان: للدكتور عبد العزيز عتيق، ص: ١٧٦.

[٢] أخرجه النسائي في السنن، كتاب الزينة، برقم: ٥١١٤.

[٣] علم البيان: للدكتور عبد العزيز عتيق، ص: ١٧٦.

(ب) الاستعارة المكنية:

هي ما حذف فيها المشبه به ورمزله بشيء من لوازمه[١].

مثالها: أن رسول الله ﷺ طلع له "أحد" فقال: «هذا جبل يحبنا ونحبه»[٢].

فجبل أحد هذا الجماد قد استحال بسحر الاستعارة إلى إنسان يجيش قلبه بعاطفة الحب وحذف المشبه به الإنسان، فصارت الاستعارة مكنية[٣]. يقال لها: الاستعارة بالكناية.

هذان القسمان من أهم أقسام الاستعارة.

(جـ) الاستعارة التخييلية:

قال: ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان:

١) من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما.

٢) وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله.

٣) وأن يكره أن يعود في الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يقذف في النار[٤].

توجد في هذا الحديث النبوي الأدبي استعارة تخييلية في لفظ حلاوة الإيمان المراد من حلاوة الإيمان، هو: استلذاذ الطاعات؛ وتحمل المشاق في الدين، وإيثار ذلك على أغراض الدنيا، ومحبة العبد لله تعالى، تحصل بفعل طاعته، وترك معصيته، وفي هذا الأسلوب وجدت استعارة تخييلية حيث شبه رغبة المؤمن في الإيمان بشيء حلو يكون لذيذا في الأكل، ويميل الإنسان إليه طبعًا، ويحبه، أثبت للإيمان لازم

---

[١] البلاغة الواضحة: على الجارم ومصطفى أمين، ص ٧٧.

[٢] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿واتخذ الله إبراهيم...﴾، برقم: ٣١١٦.

[٣] علم البيان: للدكتور عبد العزيز عتيق، ص: ١٩٩ – ٢٠٠.

[٤] أخرجه مسلم في الصحيح، في كتاب الإيمان، باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان، برقم:٦٠.

ذلك – أي الحلو – كما أن الحلو يرغب به الإنسان، وكذا يرغب المؤمن "الإيمان"، فقدم الصورة الحسية، هي الحلو في الشيء بالصورة المعنوية، هي للذة الإيمانية؛ لأنه استلذاذًا بالإيمان شيء معنوي، وهذه هي الاستعارة التخييلية.

كما أن الله تعالى سبحانه شبه الإيمان بالشجرة الطيبة في قوله: «مثل كلمة طيبة كشجرة طيبة»[1]، فالكلمة هنا كلمة الإخلاص، والشجرة أصل الإيمان وأغصانها إتباع الأوامر؛ واجتناب النواهي؛ وزهرها ما يهمُّ به المؤمن من الخير وثمرها عمل الطاعات، وحلاوة الثمر جني الشجرة وغاية كما له تناهي نضج الثمرة وبه تظهر حلاوتها.

وفي هذا الحديث الشريف يوجد تشبيه آخر هو يكره الإنسان شبّه بكراهيته الحسية، وهي الكراهية الطبعية – دخول النار – بكراهيته المعنوية، وهي الإعادة إلى الكفر، وأن المؤمن يكره في طيلة حياته دخول الكفر، وكما يكره الإنسان من دخول النار طيلة حياته، هذه هي البلاغة النبوية في أدب الحديث النبوي.

وهناك أقسام أخرى أيضا تتفرع منها، وهي:

(١) الاستعارة الأصلية: هي ما كان فيه اللفظ الذي جرت فيه الاستعارة اسماً جامداً.

(٢) الاستعارة التبعية: هي ما كان اللفظ الذي جرت فيه الاستعارة مشتقاً أو فعلاً.

(٣) الاستعارة المرشَّحة: ما ذكر معها ملائم المشبه به.

(٤) الاستعارة المجردة: ما ذكر معها ملائم المشبه.

---

[1] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الإيمان، باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان، برقم:٦٠.

(٥) الاستعارة المطلقة: ما خلت من ملائمات المشبه به أو المشبه [1].

الخاتمة:

وهذه هي الخصائص العامة في أدب نبيِّنا العظيم خاتم الأنبياء والرسل محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأتمُّ التسليم، وهي الخصائص التي لم توجد في "الأدب" عند أحدهم من الناس في لغاقم، ولن توجد – أبدًا – عند أحد منهم في لغتهم، لا في العربية فحسب بل في اللغات العالمية الحية كلها.

وأنه نبيٌّ مرسل، وأنه رسول مبلِّغ، وهو البشير، وهو النذير، وهو الهادي والمهدي، وأنه لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣-٤].

فكيف يكون الخلل، والفتور، والعوج واقعًا في أدب حديثه؟ فلم يمكن – فلن يمكن – أن يقع شيء في أدب الحديث النبوي ما يعيبه، لأنه هو الوحي غير المتلو، وهو بلغ إلى غاية السمو.

أهم مصادر البحث:

١) **البلاغة الواضحة:** لعلى الجارم ومصطفى أمين، دار المعارف بمصر.

٢) **البيان والتبيين:** لعمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط٧، ١٩٩٨م.

٣) **تاريخ الأدب العربي:** أحمد حسن الزيات، دار الثقافة – بيروت.

٤) **جامع الأصول من أحاديث الرسول:** للإمام أبي السعادات مجد الدين بن الأثير الجزري، تحقيق: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر – بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٥) **الجمع بين الصحيحين:** لحميدي، دار ابن حزم – بيروت.

٦) **سنن أبي داود:** للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، دار السلام – الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ.

٧) **سنن ابن ماجه:** للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد الرَّبْعي ابن ماجه القزويني، دار السلام – الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ.

٨) **سنن الترمذي:** للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، دار السلام – الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

٩) **سنن النَّسائي:** للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسَائي، ن: دار السلام – الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

[1] انظر: البلاغة الواضحة، ص ٨٤ – ٩٣.

١٠) **شرح السنة**: للإمام الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط والشيخ زهير الشاوش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط٢، ع ١٤٠٣هـ.

١١) **صحيح البخاري**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، دار السلام – الرياض، ط٢، ١٤٢١هـ.

١٢) **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشيري، دار السلام – الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

١٣) **علم البديع**: للدكتور عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية — بيروت، ط١، ١٩٧٤م.

١٤) **علم البيان**: للدكتور عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية — بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

١٥) **القول المبين في سيرة سيد المرسلين لمحمد طيب النجار**: دار الندوة الجديدة بيروت — لبنان.

١٦) **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**: للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق: الشيخ أحمد القلاَّش، مكتبة التراث الإسلامي- حلب.

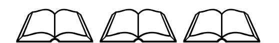
١٧) **كنْز العُمَّال في سنن الأقوال والأفعال**: للشيخ علي بن حسام الدين المتقي الهندي، مؤسسة الرسالة – بيروت.

١٨) **مباحث في علوم القرآن**: للشيخ مناع القطان،، مؤسسة الرسالة — بيروت، ط٤، ١٩٩٥م.

١٩) **المسند**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيْبَاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.

٢٠) **مصنَّف ابن أبي شيبة**: للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: الأستاذ كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٢١) **المعجم الأوسط**: للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ.



علم الحديث
بين أهل السُّنَّة والشِّيْعَة

د. عبد الله محمد الحسبان[1]

المقدمة:

يخص هذا البحث بـ"علم الحديث" بين أهل السنة والشيعة، ويطرح أسئلةً مهمةً من خلاله: هل هناك فرق بين مفهوم "علم الحديث" عند أهل السنة وعند الشيعة؟ وهل عند الشيعة مفهوم يخصهم للحديث أو السنة النبوية؟ وكذلك ما هي أقسام الحديث عند أهل السنة وعند الشيعة؟ وما هي الأسس التي قام عليها علم الحديث وعلم الرجال عندهم؟

وفي هذه الدراسة قمت بتقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسة وهي: المبحث الأول في مفهوم الحديث عند السنة و الشيعة. والمبحث الثاني في أقسام الحديث من حيث القبول عند السنة والشيعة. والمبحث الثالث في سبب ظهور تقسيم الأحاديث عند الشيعة.

وقد أوردت في هذا البحث آراء علماء أهل السنة موضحاً ردودهم، وكذلك آراء علماء الحديث عند الشيعة أنفسهم ومن كتبهم حتى أكون موضوعياً وناقلاً عنهم بأمانة دون تحيز.

المبحث الأول: مفهوم الحديث بين أهل السنة و الشيعة:

مفهوم الحديث عند أهل السنة:

أولاً: من حيث اللغة: فله معنيان الأول ضد القديم، والثاني وهو الكلام والخبر، وجمعه: أحاديث[2].

كما يُطلَق على الخبر والقصص. قال ابن منظور: " والحديث: الجديد من الأشياء. والحديث: الخبر يأتي على القليل والكثير، والجمع: أحاديث، كقطيع

---

[1] الأستاذ المساعد في كلية دراسات القرآن والسنة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

٢ الفيروزآبادي:القاموس المحيط. ج١.ص١٦٤.

وأقاطيع"[1]، قال في القاموس المحيط: "والحديث: الجديد والخبر"[2] .
ثانياً: من حيث الاصطلاح فهو:" أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته الخُلقية والخلقية"[3]. وهي ترادف مصطلح "السنة" عند المحدثين[4].

ويُشير عبد الحقّ الدهلوي إلى أنه – أي الحديث–: يطلق على قول النبي ﷺ وفعله وتقريره، ومعنى التقرير: أنه فعل أحد أو قال شيئاً في حضرته ﷺ و لم ينكره و لم ينهه عن ذلك بل سكت وقرَّر "[5].

ويضيف البعض الى تعريف الحديث أنه قبل البعثة وبعدها وسيرته وحسن أخلاقه، وقد بَيَّنَ شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الأمر فقال: " الحديث النبوي عند الإطلاق ينصرف إلى ما حدث به بعد النبوة: من قوله وفعله وإقراره". ثم قال: "فإن سنته ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة"، ثم أضاف ابن تيمية أنه يدخل في تعريف السنة ما يتعلق بسيرته وحسن أخلاقه؛ فقال – بعد أن تحدث عن بعض أفعاله وتقريراته –: "فهذا كله يدخل في مسمى الحديث، وقد يدخل فيها بعض أخباره قبل النبوة، وبعض سيرته قبل النبوة، مثل: تحنثه بغار حراء. ومثل حسن سيرته، كقول خديجة له:" كلا والله لا يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق... "[6].

وقد تكلَّم أبو زهو عن مفهوم الحديث بتوسع اكثر، وانه يرادف لمفهوم السنة، يقول: " أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، وصفاته الخلقية والخلقية وسيره،

---

١ ابن منظور محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الإفريقى، لسان العرب.ج٢، ص١٣٣.

٢ انظر القاموس المحيط مادة "حدث". (ج١، ص١٧٠).

٣ القاسمي محمد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ص٦١.

٤ الخطيب.محمد عجاج.أصول الحديث علومه ومصطلحه. ص١٩.

٥ الدهلوي، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري. مقدمة في أصول الحديث،.ص٣٣.

٦ ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، مجموع فتاوى، بن تيمية، ج ١٨، ص١٠.

ومغازيه وبعض أخباره قبل البعثة مثل تحنثه في غار حراء، ومثل حسن سيرته والسنة بهذا مرادفة للحديث النبوي"[١] .

أما عند علماء الشيعة فيعرفه الفضلي– أحد علماء الشيعة – الحديث بأنه: "كلام يحكي قول المعصوم[٢] أو فعله أو تقريره، وبهذا ينقسم إلى صحيح وما يُقابله، وبهذا علم أن ما لا ينتهي إلى المعصوم فليس بحديث"[٣].

قال شيخهم محمد رضا المظفر في تعريف السنة: "السنة في اصطلاح الفقهاء: قول النَّبي أو فعله أو تقريره"، ثم قال: "أما فقهاء الإمامية بالخصوص – فلما ثبت لديهم أن المعصوم من آل البيت يجري قولُه مَجرى قول النبي، من كونه حجة على العباد واجب الاتباع – فقد توسَّعوا في اصطلاح السنة إلى ما يشمل قول كل واحد من المعصومين أو فعله أو تقريره، فكانت السنةُ في اصطلاحهم: قولَ المعصوم أو فعله أو تقريره، والسر في ذلك أن الأئمةَ من آلِ البيتِ – عليهم السلام – ليسوا هم من قبيل الرواة عن النبيِّ والمحدِّثين عنه؛ ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الرواية، بل لأنَّهم هم المنصوبون من الله – تعالى – على لسان النَّبي لتبليغ الأحكام الواقعيَّة، فلا يحكون إلاَّ عن الأحكام الواقعية عند الله – تعالى – كما هي، وذلك من طريق الإلهام، كالنَّبي من طريق الوحي أو من طريق التلقِّي من المعصوم قبله؛ كما قال مولانا أميرُ المؤمنين ﵇: علَّمني رسولُ الله ألفَ باب من العلم، ينفتح لي من كُلِّ باب ألفُ باب"[٤].

ويقول محمد تقي الحكيم – وهو احد علماء الشيعة –: "والحق عند الشيعة الإمامية: أنَّ كل ما يصدر عن الأئمة الإثني عشر من قول أو فعل أو تقرير

---

١ أبو زهو. محمد محمد، الحديث والمحدثون، ص١٠.

٢ يقصدون بالمعصوم: الرسول محمد ﷺ أو أحد الأئمة الاثني عشر أو فاطمة!.

٣ الفضلي.عبدالهادي. أصول الحديث وأحكامه، ص٩.

٤ المظفر. محمد رضا. أصول الفقه، ج٢.ص٥١-٥٢.

يُعرَفُ بالسُّنة الشَّريفة"[1].

إذاً فالحديثُ أو السنة عند الشيعة: كلُّ ما نُقل عن النبي أو عن أحد المعصومين، وليس خاصّاً بالنبي ﷺ وحدَه فقط، ويُعَمّم اللَّفظ على تعريفهم "السنة" أيضاً.

وبعبارة أخرى أنَّ اتصال السند إلى رسول الله ﷺ في أحاديثهم ليست لازماً في صحة النقل عن رسول الله ﷺ، بل يكفي أن يروى الحديث عن أحد من الأئمة الاثني عشر الذين يعتقدون عصمتهم، فيُعلم بذلك صحته ونسبته إلى رسول الله ﷺ؛ بل عندهم أن الإمام المعصوم إذا حدَّث بحديث يجوز لك أن تقول: قال الله !!.

يقول عبد الله فياض – أحد كبارشيوخ الشيعة المعاصرين –: "إن الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التي تصدر عنهم صحيحة دون أن يشترطوا إيصال سندها إلى النبي ﷺ كما هو الحال عند أهل السنة"[2]. ويصف مُحَمّد رضا المظفر ذلك بأنه "استمرار للنبوة"[3].

ويقول المازندراني شارح (الكافي): "يجوز من سمع حديثاً عن أبي عبد الله ﷺ أن يرويه عن أبيه، أو عن أحد من أجداده، بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى !!"[4].

وبهذا يُنسَف كلُّ ما قرره علماء الحديث وغيرهم لثبوت صحة الحديث المنسوب إلى رسول الله ﷺ من اتصال السند وعدالة رواته، وموافقته للأصول العامة في متنه، وعدم غرابته ونكارته، وعدم مخالفته للقرآن والأحاديث الصحيحة

[1] الفضلي، عبد الهادي، أصول الحديث وأحكامه، ص٩.

٢ فياض، عبد الله. تاريخ الإمامية، ص١٤٠.

٣ المظفر، محمد رضا عقائد الإمامية، ص٦٦.

٤ المازندراني، محمد صالح.شرح أصول الكافي، ج ٢.ص٢٢٦.

الأخرى... إلخ. كل هذا يُنسف برواية عن إمامهم المعصوم! هذا إن صحَّ عنه – وهو لا يصح – فهؤلاء الأئمة الذين ينتسبون إليهم أجل من يقولوا ما يروو عنهم في كتب القوم. ليس لها زمام ولا خطام.

وهذا مثال على عدم اتصال السند من كتاب تفصيل وسائل الشيعة: "وعن محمد بن علي، عن أبي جميلة، عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر "عليه السلام"، قال: قال رسول الله "صلى الله عليه وآله": إن المؤمن ليشبع من الطعام والشراب، فيحمد الله، فيعطيه الله من الأجر ما لا يعطي الصائم، إن الله شاكر عليم يحب أن يحمد"[1].فأبو جعفر محمد الباقر بينه وبين الرسول ﷺ ثلاثة أشخاص وهو يروي مباشرة عن النبي ﷺ فهذا عدم اتصال وانقطاع في السند كبير.

المثال الثاني من كتاب الكافي: "محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن أبي الجارود عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق، ولا تكرهوا عبادة الله إلى عباد الله، فتكونوا كالراكب المنبت الذي لا سفرا قطع ولا ظهرا أبقى"[2].

فأبو جعفر يروي هنا مباشرة عن النبي ﷺ، دون ذكر لأي واسطة بينهما.

أما ما يُروَى عن الأئمة مباشرة دون وصله للنبي ﷺ فهو كثير جداً بل أغلب المرويات عند الشيعة قائمة على ذلك المنهج، من أن يُروى عن الإمام الحسين أو الصادق أبو عبد الله أو الباقر أبو جعفر فقط، ويعدّ عندهم حديثاً.

---

١ الحر العاملي، تفصيل وسائل الشيعة، ج٢٥. ص٢٥٢، رقم٣١٨٣٩.

٢ الكليني، محمد بن يعقوب بن اسحاق أبو جعفر الكليني الرازي، ج٢، ص٨٦.

المبحث الثاني: الحديث من حيث القبول والرد (الصحة وعدمها):

عند أهل السنة يقسم الحديث من حيث القبول والرد إلى ثلاثة أقسام: (حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث ضعيف)، وهذا التقسيم يدل على حساسية ميزان النقد عند المحدثين[1].

(أ) الحديث الصحيح:

هو" المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً، ولا معللا"[2].

شرح التعريف:

١) الاتصال: ومعناه أن يكون كل واحد من رواة الحديث سمع ممن فوقه حتى يبلغ قائله.

٢) العدالة في الرواة: الملكة التي تحثُّ على التقوى، وتحجز صاحبها عن المعاصي والكذب وما يخل بالمروءة.

٣) الضبط: نوعان:

أولهما: ضبط صدر: وهو أن يسمع الراوي الحديث من الشيخ ثم يحفظه في صدره، ويستحضره متى شاء.

والثاني: ضبط كتاب: وهو أن يسمع الراوي الحديث من الشيخ ثم يكتبه في كتاب عنده ويصونه من التحريف والتبديل.

٤) الخلو من الشذوذ بأن لا يخالف الثقة من هو أوثق منه من الرواة الثقات.

---

١ الخطيب.محمد عجاج.أصول الحديث.ص٣٠٣.

٢ ابن الصلاح، علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، ص٦. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ص٢٢.

٥) الخلو من العلة: وهي سبب يطرأ على الحديث فيقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها [١].

وينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين[٢]:

أولهما: الحديث الصحيح لذاته: وهو الذي اشتمل على أعلى صفات القبول، وهو الذي سبق تعريفه.

والثاني: الحديث الصحيح لغيره: الذي لم تتوافر فيه أعلى صفات القبول، كأن يكون الراوي العدل غير تامّ الضبط، ويعضد هذا الحديث من طريق أخرى.ويسمى الحسن لذاته.

(ب) الحديث الحسن[٣]:

هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الذي قل (خفَّ) ضبطه – ضبط أحد الرواة أو جميعهم – عن مثله إلى منتهى السند من غير شذوذ ولا علة.

وعلى هذا فالحسن ما توافرت فيه شروط الحديث الصحيح جميعاً، إلا أن رواته كلهم أو بعضهم أقل ضبطاً من رواة الصحيح.

والحسن نوعان:

الأول: حسن لذاته، لأن حسنه ناشئ عن توفر شروط خاصة فيه، لا نتيجة شيء خارج عنه [٤]، وهو التعريف السابق.

والثاني: الحسن لغيره: هو الحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً إذا روى من طريق أخرى أقوى منه، أو مثله ولولا وجود ما يعضده لاستمرت صفة الضعف فيه[١].

---

١ ابن الصلاح، علوم الحديث، ص٨٩- ١١٠.

٢ الخطيب، محمد عجاج. أصول الحديث، ص٣٠٦.

٣ أبو شهبه، محمد أبو شهبه، الوسيط في علوم الحديث، ص٢٧٠-٢٧٥.

٤ العراقي، عبد الرحيم، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، ج١.ص٣٩.

(ج) الحديث الضعيف:

"هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول، وقال أكثر العلماء: هو ما لم يجمع صفة الصحيح والحسن[2]، والحديث الضعيف له أنواع كثيرة، منها ما له لقب خاصّ، ومنها ما ليس له لقب خاصّ، وقد كثرت أقوال المحدِّثين في تقسيماته، فذكر الحافظ ابن الصلاح للضعيف تقسيمات باعتبار فقدان صفة واحدة من صفات القبول أو صفتين أو أكثر، فبلغت أقسامه عنده اثنين وأربعين[3].

ويمكن أن أذكر هنا جملةً من أنواع الضعيف[4]:

١) إذا فقد شرط اتصال السند: فإن كان من أول السند ولو إلى آخره فهو "المعلَّق"، وإن كان من آخره فهو "المرسَل" – على خلاف في الاحتجاج به – وإن كان من وسط السند: فإن كان الساقط من الرواة واحداً فهو "المنقطع". وإن كان اثنين إِثرَ بعضِهم فهو "المعضَل". ويدخل في هذه الزمرة أيضاً المعنعن الذي لم يحكم باتصاله اذا كان قائله معروفاً بالتدليس.

٢) إذا فقد شرط العدالة: فان كان ذلك بسبب الجهالة بعين الراوي أو حاله فيُقال فيه "ضعيف" للجهل بعين الراوي أو بحاله، وإن ذكر الراوي باسم غير معين او بلفظ مبهم مثل حدَّثني البعض أو شيخ أو غيرها، فهو المبهم.

---

١ القاسمي، قواعد التحديث، ص١٠٢.

١ الخطيب.محمد عجاج.أصول الحديث. ص٣٠٦.

٢ ابن الصلاح، علوم الحديث، ص٢٠.

٣ العراقي، فتح المغيث، ج١، ص١٠٠. والخطيب، محمد عجاج، أصول الحديث، ص٣٢٧-٣٢٩. وابن الصلاح، علوم الحديث، ص٢٠.

٣) أما إذا كان راويه متهم بالكذب، بأن لا يروى إلا من جهته، وهو مخالف للقواعد المعلومة، أو عرف به في غير الحديث النبوي، أو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة فانه تحت لقب "المتروك"[١]، وإن كان ذلك مع المخالفة فهو "المنكر" – على رأي من يشترط فيه المخالفة.

٤) إذا فقد الضبط: فان كان ذلك بسبب كثرة غفلة الراوي أو كثرة نسيانه أو خطئه في الحديث فيدخل تحت لقب "المنكر"[٢] ، وإن كان لاضطراب رواياته فهو "المضطرب".

٥) إذا كان في الحديث علة قادحة، مثل رفع الموقوف أو وصل المرسل وغيره، فهو "المعلَّل".

٦) إذا كان فيه شذوذ – أي مخالفة للثقات أو الأوثق – فهو "الشاذ".

أما عند الشيعة الإمامية فهم يقسمون للحديث من حيث القبول والرد، الى أربعة أقسام: صحيح، وحسن، وموثق، وضعيف.

أما "**الصحيح**" عندهم[٣]: "ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل الإمامي العدل عن مثله في جميع الطبقات".

و"**الحسن**": ما اتصل سنده كذلك بإمامي ممدوح من غير نص على عدالته مع تحقيق ذلك في جميع مراتبه أو في بعضها مع كون الباقي من رجال الصحيح.

و"**الموثوق أو الموثق**": ما دخل في طريقه من نص الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته.

و"**الضعيف**": ما لا يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة المتقدمين بأن يشتمل

---

١ السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ص٢٨٠.

٢ الطحان، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود النعيمي، تيسير مصطلح الحديث، ص١١٩.

٣ العاملي، زين الدين، شرح البداية في علم الدراية، ص ١٩-٢٤. بهاء الدين العاملي، الوجيزة: ص٥

طريقه على مجروح أو مجهول الحال أو ما دون ذلك".

يقول العاملي: "أما الصحيح عندهم: فكل ما اتصل رواته بالمعصوم بواسطة عدل إمامي:[1] ويلحظ أن المعصوم ليس هو الرسول ﷺ فحسب، بل أئمتهم لهم هذه الصفة التي يختص بها الرسل، كما أنهم يشترطون إمامية الراوي في الحكم بصحة الحديث أو حسنه، وما سوى الإمامي فلا يُقبَل خبره بقول علامتهم ابن المطهر الحلي: "لا تُقبَل رواية الكافر وإن علم من دينه التحرز عن الكذب"[2].

المبحث الثالث: سبب ظهور تقسيم الأحاديث عند الشيعة:

وعن سبب ظهور هذه المصطلحات عند الشيعة، يقول الحرّ العاملي في وسائل الشيعة: "الاصطلاح الجديد – تقسيم الحديث – موافق لاعتقاد العامة (أهل السنة) واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع وكما يفهم من كلام الشيخ حسن (ابن المطهرالحلي) وغيره، وقد أمرنا الأئمة (ع) باجتناب طريقة العامة وقد تقدَّم بعض ما يدل عل ذلك في القضاء في أحاديث ترجيح الحديثين المختلفين وغيرها"[3].

وفي اعتقاد الحرّ العاملي: أن هذا التقسيم الناتج من تقليد الشيعة لأهل السنة له نتائج وعواقب وخيمة على الفكر الشيعي إذا تمَّ تطبيقه على مروياتهم ورجالهم، حيث إن ذلك يستلزم – حسب اعتقاد الحر العاملي – الطعن في جميع أصول الشيعة من زمن الأئمة المزعومين حتى زمن الغيبة، وبذلك تكون مروياتهم قاعاً صفصفاً، إضافة أن إخضاع رواة الشيعة للجرح والتعديل سوف تكون نتيجته

١ العاملي، زين الدين، شرح البداية في علم الدراية، ص ١٩.

٢ الدهلوي، شاه عبد العزيز، مختصر التحفة الاثني عشرية، تهذيب واختصار محمود شكري الألوسي، ص٤٨

٣ الحر العاملي، تفصيل وسائل الشيعة، ج ٣٠، ص٢٥٩.

ردّ ورفض تعديل وتوثيق المعصومين بعض الرواة الذين شهدوا لهم بالوثاقة[1].

ويعترف الحرّ العاملي بأنّ علماءه الذين استعاروا التقسيم من أهل السنة متناقضون في تطبيق قواعده ومنهجيته، وعليه فهو علمٌ لا ضوابط واضحة فيه، يقول: "إن رئيس الطائفة – يقصد الطوسي – في كتاب الأخبار وغيره من علمائنا إلى وقت حدوث الاصطلاح الجديد بل بعده، كثيراً ما يطرحون الأحاديث الصحيحة عند المتأخرين ويعملون بأحاديث ضعيفة على اصطلاحهم، فلولا ما ذكرناه لما صدر ذلك منهم عادةً، وكثيراً ما يعتمدون على طرق ضعيفة مع تمكُّنهم من طرق أخرى صحيحة كما صرّح به صاحب المنتقى وغيره، وذلك ظاهرٌ في صحة تلك الأحاديث بوجوهٍ أُخر من غير اعتبار الأسانيد، ودالٌّ على خلاف الاصطلاح الجديد"[2].

والمتتبع لكتب الشيعة حقيقة يجد أنَّ تقسيم الحديث عند الشيعة إلى صحيح وغيره إنما هو ناشئ من احتكاك الشيعة بأهل السنة وتأثُّرهم بهم، يقول القفاري: "وجاءت متوافقة مع حملة شيخ الإسلام ابن تيمية عليهم في منهاج السنة حينما شنع على الشيعة قصورهم في معرفة علم الرجال، وقلة خبرتهم في ذلك، كما انبرى يكشف استدلالات الشيعة من كتب السنة ويبيِّن جهلهم وكذبهم في هذا الباب حيث يستدلون بالضعيف والموضوع، وينقلون من المصادر غير المعتمدة"[3].

والحقيقة الواضحة هي أنه ليسَ هناك أسانيد لنقل تلك الكتب، وإنَّما كلٌّ مَن وجد كتاباً حدَّث به عن الأئمة.

بل إنَّ الشِّيعة ما كانوا يعرفون حلالاً ولا حراماً ولا مناسكَ ولا حَجّاً، لا

---

١ المصدر السابق، ج٣٠، ص٢٦٠.

٢ المصدر السابق، ج٣٠، ص٢٥٧.

٣ القفاري، أصول مذهب الشيعة، ج١.ص٤١١.

من كُتُبٍ، ولا من أحاديثَ، ولا من غيرها قبل جعفر الصَّادق، بل كانوا يأخذون كلَّ ذلك من أهل السنة.

"كانت الشيعة قبل أن يكونَ أبو جعفر، وهم لا يعرفون مناسكَ حَجِّهم وحلالهم وحرامهم، حتَّى كان أبو جعفر ففتح لهم وبيَّن لهم مناسكَ حَجِّهم وحلالهم وحرامهم، حتَّى صار الناس يحتاجون إليهم من بعد ما كانوا يحتاجون إلى الناس..." [١].

فهل من عاقل بعد ذلك يقول: إنَّ لدى الشيعة أصولاً دُوِّنَتْ فيها أحاديثهم عن أئمة أهل البيت؟! وأين كانت تلك الأصول لَمَّا احتاجوا للناس – أهل السنة – في معرفة الحلال والحرام والمناسك؟!

الحقُّ أنَّه لم تكن لهم كتب، ولا أصول، ولا روايات؛ لكنَّه كذبٌ وتلفيقٌ مستمرٌّ من المراجع والآيات؛ لإضلال جماهير الشيعة عن الحقِّ الواضح، وهو أنَّ الدين الذي ارتضاه الله لنفسه، ولرسوله محمَّد ﷺ قد حفظه لأُمَّته، وهو ما عليه جماهير المسلمين من الحق، الثابت بأعلى طُرُقِ التحمُّل والنَّقل، لكن القوم مغيَّبون، أفلا يبصرون.

ولأجل هذا يتبجَّحُ بعضُ جُهَّال الروافض في عصرنا – والجهل فيهم كثير – أنَّ البخاريَّ ومُسلماً وغيرهما من أئمة رواة الحديث عند السُّنة يروون عن بعضِ الشيعة في مصنَّفاتهم، فنقول: نعم، رَوَوا عن الشيعة، وليس عن الرَّافضة، وما رَوَوْه عن الشيعة في غير بابِ فضائل أهل البيت، وهذا من إنصافهم – رحمة الله عليهم – حتَّى لا يطرحوا أحاديث الناس لمجرَّد كونهم مُخالفين لهم؛ كما يفعل الرَّوافض بطرح حديث أهل السنة.

---

١ الكليني، الكافي، ج٢، ص٢٠.

يقول القفاري في كتابه أصول مذهب الشيعة[1]:" ويردون النصوص المروية عن علماء أهل البيت في الطعن فيهم والتحذير منهم، والتي تنقلها كتب الشيعة نفسها.. فكأنهم بهذا يكذبون أهل البيت.. بل ويصدِّقون ما يقوله هؤلاء الأفّاكون حيث زعموا أن ذم الأئمة لهم جاء على سبيل التقية.. فهم لا يتبعون أهل البيت في أقوالهم التي تتفق مع نقل الأمة، بل يقتفون أثر أعدائهم ويأخذون بأقوالهم، ويفزعون إلى التقية في رد أقوال الأئمة.

ويؤيِّد ذلك الذهبي فيقول: "وإذا كذّب الأئمة أقوالهم قالوا: إن هذا التكذيب منهم تقية"[2].

ويبدو أنَّ الإنكار كان من طائفة من المتقدمين... إذ أنَّ المتأخرين – ولاسيما في العهد الصفوي وما بعده – قد أصبحت الأساطير الكثيرة التي تروى عن جعفر جزءاً من عقائدهم بلا نكير. "وقد لخَّص شيخ الطائفة، وصاحب كتابين[3] من كتبهم الأربعة في الحديث، وصاحب كتابين أو ثلاثة من كتبهم الأربعة المعتمدة في الرجال [4]؛ لخَّص الطوسي أحوال رجالهم باعتراف مهم أجراه الله – سبحانه – على لسانه إذ يقول: "إن كثيراً من مصنِّفينا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة !"[5] ومع هذا فإنه يقول: "وإن كانت كتبهم معتمدة!"[6]. "فكأنَّ المهم عندهم ما يكتبه أو يؤلِّفه الرجل أن يكون موافقاً لهواهم ولا يضر بعد ذلك انتحاله لأي مذهب فاسد !!.

---

١ القفاري، ناصر بن عبد الله، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، ج١، ص ٤٠٠.

٢ انظر "ميزان الاعتدال" ترجمة زرارة، ج٢، ص٦٩.

٣ وهما: التهذيب والاستبصار.

٤ وهي: الفهرست،ورجال الطوسي، والكتاب الثالث وهو رجال الكشي، والذي قام بتهذيبه.

٥ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، ص٢٨.

٦ المصدر السابق.

وفي كلمة مهمة للقفاري يتوضَّح خلاصة الرأي برواهم، يقول القفاري: "وأمر آخر أخطر من هذا إذ جاءت روايات بأسانيد ثابتة وصحيحة لديهم تذمّ، وتلعن مجموعة من الكذابين الذين قام المذهب الشيعي على رواياهم، ومن هؤلاء من تميَّز بالإكثار من الرواية – في كتبهم – وهم يحظون بتوثيق شيوخهم على الرغم من أنهم قد لعنوا، أو كفروا، أو كذبوا على ألسنة الأئمة، وباعتراف كتب الشيعة نفسها، وفي ظني أنَّ جميع ما ورد في هؤلاء الرجال الذين شاعت رواياهم في كتب الاثني عشرية – من ذم في كتب الفريقين السنة والشيعة – ليسهم في إيضاح الرؤية وكشف الكذب على أهل البيت، ويسقط الكثير من تلك الروايات السوداء التي أخذت بالشيعة بعيداً عن جماعة المسلمين، ويكشف الأمر أمام عوام الشيعة وجهالهم الذين لا يعرفون عن مذهبهم إلا أنه مأخوذ عن أهل البيت – كما خدعهم بذلك شيوخهم – وما علموا أن تلك الروايات جاءهم بواسطة الكذابين الذين تبرأ الأئمة منهم وكذبوهم. فالعوام في الغالب في غفلة عن مذهبهم وما يراد بهم"[١].

الخاتمة:

من نتائج البحث الرئيسة هي: أنه بيَّن أن هناك فوراق كبيرة جداً في علم الحديث بين السنة والشيعة من حيث المفهوم، ومن حيث التقسيم للأحاديث من صحيح وغيره، وكذلك من حيث نشأة هذا العلم وسبب ظهوره.

وكشف الباحث نقاط الاختلاف الرئيسة في علم الحديث بين أهل السنة والشيعة، من ناحية مفهوم الحديث بينهما، وأنَّ كل مجموعة لها تعريف خاص يختلف عن الأخرى، وكذلك من ناحية تقسيمهم للأحاديث من حيث القبول والرد وأنهم أخذوا هذا التقسيم محاكاةً لأهل السنة، وأنَّ هذا التقسيم إذا طبق

---

١ القفاري، ناصر بن عبد الله، **أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية**، ج١،ص ٢٤٨-٢٤٩.

باعتراف علمائهم سيؤدي إلى الطعن في جميع أصول الشيعة من زمن الأئمة المزعومين حتى زمن الغيبة وبذلك تكون مروياتهم قاعاً صفصفاً، إضافة أن إخضاع رواة الشيعة للجرح والتعديل سوف تكون نتيجته رد ورفض تعديل وتوثيق المعصومين لبعض الرواة الذين شهدوا لهم بالوثاقة، ولذلك هو علم نظري عندهم ولا يقوموا بتطبيقه أبداً.

أنَّ المتتبع لكتب الشيعة حقيقة يجد أن تقسيم الحديث عند الشيعة إلى صحيح وغيره إنما هو ناشئ من احتكاك الشيعة بأهل السنة وتأثرهم بهم.

وقد ظهر للباحث الحقيقة الواضحة هي أنه ليسَ هناك أسانيدُ لنقل تلك الكتب، وإنَّما كلُّ مَن وجد كتاباً حدث به عن الأئمة.

فهل من عاقل بعد ذلك يقول: إنَّ لدى الشيعة أصولاً دُوِّنَتْ فيها أحاديثهم عن أئمة أهل البيت؟! وأين كانت تلك الأصول لَمَّا احتاجوا للناس – أهل السنة – في معرفة الحلال والحرام والمناسك؟!

الحقُّ أنَّه لم تكن لهم كتب، ولا أصول، ولا روايات؛ لكنَّه كذبٌ وتلفيقٌ مستمر من المراجع والمرجعيات؛ لإضلال جماهير الشيعة عن الحقِّ الواضح، وهو أنَّ الدين الذي ارتضاه الله لنفسه، ولرسوله محمَّد ﷺ قد حفظه لأُمَّته، وهو ما عليه جماهير المسلمين من الحق، الثابت بأعلى طُرُقِ التحمُّل والنَّقل، لكن القوم مغيَّبون، أفلا يبصرون. والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع:

١) ابن الصلاح، أبو عمرو بن عبد الرحمن المشهور بابن الصلاح، **معرفة أنواع الحديث**، دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان، الطبعة الأولى.٢٠٠٢م.

٢) ابن الصلاح. **علوم الحديث** (مقدمة ابن الصلاح). طبعة مصر.١٣٢٦هـ.

٣) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد، ١٩٩٥م.

٤) ابن منظور محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الإفريقى، **لسان العرب**. دار صادر – بيروت. الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ. ج٢.

٥) أبو زهو. محمد محمد، **الحديث والمحدثون**، دار الفكر العربي– القاهرة، ١٣٧٨هـ.

٦) أبو شهبه: محمد أبو شهبه. **الوسيط في علوم الحديث**. الطبعة الأولى. دار عالم المعرفة. القاهرة. مصر.١٩٨٣م.

٧) الكليني. محمد بن يعقوب بن اسحاق أبو جعفر الكليني الرازي. **أصول الكافي**. تعليق علي اكبر الغفاري.

٨) الذهبي. محمد بن أحمد بن عثمان. ١٤٠٧هـ. **ميزان الإعتدال**. دار الفكر. بيروت.

٩) الحُر العاملي. مُحمّدْ بن الحسن. **تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة**. تحقيق وطباعة مؤسّسة آل البيتِ عليهم السلام لإحياء التُّراثِ. قم.

١٠)الخطيب. محمد عجاج. **أصول الحديث علومه ومصطلحه**. دار الفكر. بيروت.١٩٨٩م.

١١) الدهلوي. شاه عبد العزيز. **مختصر التحفة الاثني عشرية**. تهذيب واختصار محمود شكري الألوسي. طبع تركيا ١٩٧٩م.

١٢) الدهلوي. عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري. **مقدمة في أصول الحديث**. تحقيق. سلمان الحسيني الندوي. الطبعة الثانية. دار البشائر الإسلامية. بيروت. ١٩٨٦م.

١٣) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق، أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

١٤) الطوسي. أبي جعفر محمد بن الحسن. **الفهرست**. طباعة مؤسسة نشر الفقاهة.

١٥) الطحان، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود، **تيسير مصطلح الحديث**، الطبعة العاشرة، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م،

١٦) العاملي. زين الدين. **شرح البداية في علم الدراية**. منشورات الفيروزآبادي. قم.

١٧) العراقي. عبد الرحيم. **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**. الطبعة الأولى. القاهرة. ١٩٧٣م.

١٨) الفضلي. عبدالهادي. **أصول الحديث وأحكامه**. الطبعة الثالثة. مؤسسة أم القرى. بيروت، ١٤٢١هـ.

١٩) فياض. عبدالله. **تاريخ الإمامية**. مؤسسة الغدير. ١٤١٨هـ.

٢٠) الفيروزآبادي: **القاموس المحيط**.

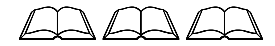
٢١) القاسمي. محمد جمال الدين. **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**. دار الكتب العلمية. بيروت ١٩٧٩م.

٢٢) القفاري. **أصول مذهب الشيعة**. الطبعة الثانية. مكتبة طيبة.القاهرة. ٢٠٠٥م.

٢٣) المازندراني. محمد صالح. **شرح أصول الكافي**. ضبط وتصحيح السيد علي عاشور. الطبعة الأولى. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ٢٠٠٠م.

٢٤) المظفر. محمد رضا. **أصول الفقه**. مؤسسة النشر الإسلامي. قم.١٤١٢هـ.

٢٥) المظفر. محمد رضا. **عقائد الإمامية**. مؤسسة أنصاريان. قم. ١٤١٧هـ.



"المسند الصحيح" للإمام مسلم بن الحجَّاج وشروحه: دراسة منهجية

إعداد: **خديجة بنت سيد ممتاز الدين**[١]

خلاصة البحث:

يُعتبَر "المسند الصحيح" للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري – رحمه الله تعالى – من أصحِّ كتب الحديث وأهمِّها بين كتب الرواية، فلذلك كان أكبرَ موضع عناية علماء الحديث في كل عصر، حيث إنهم تناولوه بالشرح والاختصار والدراسة لرواته وإلى آخره. وقد عرَّف بـ"صحيح مسلم" من شتى نواحيه كلٌّ من ألَّف في مناهج المحدِّثين، ولكن لم يتصدَّى أحدٌ – في حدود علمي الضعيف – لتعريف شروحه، مع أنَّ معرفتها ومعرفة خصائصها ومزاياها ثم الاطّلاع على مناهج مؤلِّفيها أمرٌ لا بُدَّ منه لقارئ "صحيح مسلم" إذ الشروح هي التي تمهِّد له الطريق لفهمه على الوجه الصحيح الكامل. فانطلاقاً من هذا الشعور قمتُ بهذه المحاولة المتواضعة في هذا البحث، حيث ترجمتُ أولاً للإمام مسلم باختصار، ثم عرَّفت صحيحه بإبراز أهمِّ مزاياه وخصائصه، ثم عرّجتُ على تعريف شروحه مع بيان مناهج مؤلِّفيها فيها.

المبحث الأول: ترجَمة الإمام مسلم

اسمه وكنيته ونسبته:

اسمه: مسلمُ بن الحجَّاج بن مسلم بن وَرْد بن كَوْشاذ القُشَيْرِيّ النَّيسابوري[٢].

كنيته: أبو الحسين.

---

[١] الطالبة في قسم الدراسات العليا، قسم القرآن والحديث، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا – ماليزيا.

[٢] سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٥٨).

نسبته: "القشيري" نسبةً إلى "قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة"، وهي قبيلة كبيرة ينسب إليها كثيرٌ من العلماء[١]، منهم الإمام مسلم. أما "النيسابوري" فنسبةً إلى بلده "نيسابور" من مُدن "خراسان"، والتي قال فيها ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ): إنها "مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة، معدن الفضلاء، ومنبع العلماء، لم أر فيما طوفت من البلاد مدينة كانت مثلها"[٢].

مَوِلده:

اختلف أهل العلم في مولد الإمام مسلم، وكثرت أقوالهم في ذلك، ولكن من أصحِّها أنه وُلد سنة ٢٠٦هـ، كما أخبر بذلك عبد الله بن الأخرم[٣] الذي كان بلديَّه[٤].

طلبه للحديث:

أقبل الإمامُ مسلم على سماع الحديث وحفظِه وطلبِه منذ صِغَره، كما يقول الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ): "وأوّلُ سماعِ مسلمٍ سنة ثماني عشرة ومئتين"[٥]، وكان عمرُه آنذاك اثنتي عشرة سنة، ولا شكَّ أنه بدأ طلب العلم تحت إشراف والده الذي كان من مشيخة العلم في بلده، ويكون بالتالي قد طاف أولاً على شيوخ بلده وسمع من كثيرٍ من أئمتهم، من مثل: يحيى بن يحيى بن بُكَيْر التَّمِيمي النيسابوري (ت٢٢٦هـ)، وكان هذا الإمامُ هو أول من سمع منه مسلمٌ في سنة ثمان عشرة[٦]، وحجَّ في سنة

---

[١] صيانة صحيح مسلم: لابن الصلاح، ص: ٥٦.

[٢] معجم البلدان: (٣٣١/٥).

[٣] انظر ترجمته في "تذكرة الحفاظ": (٨٦٤/٣).

[٤] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (١٢٣/١).

[٥] انظر: "تذكرة الحفاظ" (٥٨٨) و"طبقات المحدثين" (/٢٨٦).

[٦] سير أعلام النبلاء: (٥٥٨/١٢).

عشرين وهو أمرد، فسمع بمكة من عبد الله بن مسلمة القَعْنَبِي (ت٢٢١هـ)، فهو أكبر شيخٍ له[١].

رحلاته في طلب الحديث:

رحل الإمام مسلم في طلب الحديث رحلاتٍ عديدة إلى كثير من الأمصار والأقطار مثل: الحجاز، والعراق، والرّيّ، ومصر، والشَّام[٢]، فهو كما يقول الإمام النووي (ت٦٧٦هـ): "أحدُ الرَّحَّالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان"[٣]، وساعده على ذلك فرطُ ذكائه، وعلوُّ همته، ومالُه الوفير الذي جمعه من ضياعه وتجارته، ولذلك امتازت رحلاته هذه بالوسعة والكثرة[٤]، فاستطاع من خلال تلك الرحلات أن يلقي جماعةً من المحدِّثين وجهابذتهم وأساطينهم، وكبار رجال السنة أمثال: الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، وأبي حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ)، وأبي زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ)، وإسحاق بن راهُوْيَه (ت٢٣٨هـ)، ومحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، وغيرهم من أئمة الحديث.

عقيدته:

كان الإمامُ مسلمٌ على عقيدة السلف الصالح من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين، ومما يدل على ذلك قولُه في مقدمة صحيحه: "اعلم وفَّقك الله تعالى! أنَّ الواجب على كل أحدٍ عرف التمييزَ بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقاتِ الناقلين لها من المتَّهمِين: أن لا يروي منها إلا ما عَرَف صِحّةَ مخارجه

---

[١] المرجع السابق: (١٢/٥٥٨).

[٢] تاريخ التراث العربي: (١/٢٦٣).

[٣] تهذيب الأسماء واللغات: (٢/٩١).

[٤] صيانة صحيح مسلم: ص: ٥٦.

والسِّتارةَ في ناقليه، وأن يتّقي منها ما كان منها عن أهل التُّهَم، والمعاندين من أهل البِدَع"[1].

مذهبه في الفقه:

قد كثرت أقوال العلماء في تحديد مذهب الإمام مسلم الفقهي، حيث عَدُّوه تارةً شافعياً، وتارةً حنبلياً، وأخرى مالكياً، ورابعةً مجتهداً.

والحقُّ أنه لم يكن منتسباً إلى أحد تلك المذاهب؛ بل إنه كان على مذهب أهل الحديث، الذين لا يقلِّدون لأحد من الفقهاء الأربعة المتبوعين، لكنه كان يميل إلى رأي الفقهاء من أهل الحديث، كالشافعيِّ، وأحمد بن حنبل، رحمهم الله تعالى[2].

ثناء العلماء عليه:

لقد أثنى على الإمام مسلم ثناءاً عطراً، كبارُ العلماء من شيوخه، وأقرانه، وتلاميذه، ومن جاء بعدهم من علماء الأمة من أصحاب السير والتاريخ، ومن ذلك قول الإمام النَّووي: إنه كان "أحد أعلام أئمة هذا الشَّأن، وكبار المبرَّزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان، والرَّحّالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبُلدان، والمعترف له بالتقدُّم فيه بلا خلافٍ، عند أهل الحِذْقِ والعِرفان، والمرجوع إلى كتابه، والمعتمد عليه في كلِّ الأزمان"[3].

وقال: "وأجمعوا على جلالته، وإمامته، وعُلُوِّ مرتبته في هذه الصَّنعة، وتقدُّمِه فيها، وتضلُّعِه منها، ومن أكبر الدَّلائل على جلالته، وإمامتِه، ووَرَعِه، وحِذْقِه، وقُعودِه في علوم الحديث، واضطلاعِه منها، وتفنُّنِه فيها: كتابُه (الصحيح)"[4].

---

[1] مقدمة "صحيح مسلم"، ص:٧.

[2] انظر: "الإمام مسلم بن الحجاج صاحب المسند...": لمشهور حسن محمود سلمان، ص: ٤٤ و٤٨.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (١٢٢/١).

[4] تهذيب الأسماء واللغات: للنووي: (٩١/٩٠/٢).

صفاته الخَلْقية:

قال الحافظ الذهبي: "قال الحاكم: سمعتُ أبا عبد الرحمن السُّلَّمي يقول: رأيتُ شيخاً حسن الوجه، والثياب عليه رداء حسن، وعمامة قد أرخاها بين كتفيه، فقيل: هذا مسلم، فتقدَّم أصحابُ السلطان، فقالوا: قد أمر أميرُ المؤمنين أن يكون مسلمُ بن الحجاج إمامَ المسلمين، فقدَّموه في الجامع، فكبَّر وصلَّى بالناس"[1].

وقال الذهبي: "قال الحاكم: وسمعت أبي يقول: رأيتُ مسلمَ بن الحجَّاج يحدِّث في خان محمش، فكان تامَّ القامةِ أبيضَ الرأس، واللحيةُ يرخي طرف عمامته بين كتفيه"[2].

وفاته:

قال الحافظ الذهبيُّ: "تُوفِّي مسلمٌ في شهر رجب، سنة إِحدى وستين ومئتين، بنَيْسَابور، عن بضع وخمسين سنةً".

وقد وَرَد في سبب وفاته قِصَّةٌ، ذكرها الحافظُ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) في "تاريخه"، عن أحمد بن سلمة، قال: "عُقد لمسلمٍ مجلسُ المذاكرة، فذُكِرَ له حديثٌ لم يَعرِفه، فانصرف إلى منْزله، وأوقد السراجَ، وقال لمن في الدَّار: لا يدخل أحدٌ منكم، فقيل له: أُهْدِيَتْ لنا سَلَّةُ تمرٍ، فقال: قدِّموها، فقدَّموها إليه، فكان يطلب الحديثَ، ويأخذ تمرةً تمرةً، فأصبح، وقد فنى التمرَ ووجد الحديثَ".

رواها أبو عبد الله الحاكم، ثم قال: "زادني الثقةُ من أصحابنا، أنه منها ماتَ"[3].

---

[1] سير أعلام النبلاء: (٥٦٦/١٢).

[2] سير أعلام النبلاء: (٥٧٠/١٢).

[3] سير أعلام النبلاء: (٥٧٩/١٢).

مؤلَّفاته:

كان الإمام مسلم – رحمه الله تعالى – أحد أئمة الحديث المكثرين من التصنيف، حيث إنه صنَّف في نواحٍ شتّى من علم الحديث روايةً ودرايةً، ولكن لم يصلنا من تلك المؤلَّفات إلا النّزرُ اليسيرُ، وأما ما طُبع منها فهو:

١) الصحيح. (وهو عُرف كذلك بـ "المسند الصحيح" و"الجامع").
٢) الأسماء والكنى.
٣) الكنى والأسماء.
٤) كتاب التمييز.
٥) رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين وغيرهم.
٦) المفردات والوحدات.
٧) الطبقات (وقد عُرف بأسماء أخرى مثل: "طبقات التابعين" و"أسماء الرجال").

المبحث الثاني: تعريف "صحيح مسلم":

تحقيق اسم الكتاب:

لم يَنُصّ الإمام مسلم – رحمه الله تعالى – في كتابه "الصحيح" على تسميته، ولذلك وقع خلافٌ بين العلماء في ذلك، وأنَّ الصحيح من اسمه ما ذكره صاحبُه في خارجه ما نصُّه: "صَنّفتُ هذا المسندَ الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة"[1]. إذاً اسمُ كتابه حسب تسميته: "الْمُسنَد الصحيح"، لكنه قد اشتهر بـ"صحيح مسلم"، فلذلك من المستحسن أن يُجمَع بين اسمَين فيُكتَب – مثلاً –: "الْمُسنَد الصحيح" وتحته "المشهور بصحيح مسلم"، فيُجمَع بين المشهور وأصالة

[1] كما نقله عنه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (١٠١/١٣)، وابن خلكان في "وفيات الأعيان" (١٩٤/٥)، وابن العماد في "شذرات الذهب" (٢٧٠/٣).

التسمية، فقد قال الشيخ جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ): "وينبغي لكل من يَنسَخ (الصحيحَ) أو يطبعه أن يُعنونِه بتسمية المؤلِّف محافظةً على الأعلام، وتحرُّساً من الاقتضاب، فيما لا محلَّ له من الإعراب"[١].

لقد أطلق الإمامُ مسلمٌ على كتابه اسم: "المسند الصحيح" كما سبق، وهذا يدلُّ على أنَّ موضوع كتابه الحديث المجرَّد والْمُسنَد إلى رسول الله ﷺ، إذ الْمُسنَد "يَجتمِع شرطا الاتصال والرفع" على رأي جماعة من الحُفَّاظ والمحدِّثين[٢].

قال الإمام شاه ولي الله الدِّهْلَوِي (ت١١٧٦هـ): "توخَّى - أي مسلمٌ - تجريدَ الصِّحاح الْمُجمَع عليها بين المحدِّثين، المتصلة المرفوعة"[٣]، واقتصر على ذلك، ولم يذكر الموقوفات والمعلَّقات إلا نادراً، وخلَّصه من التفريعات والاستنتاجات الفقهية والأصولية وغيرها. فموضوعُ "الصحيحين" واحدٌ، إلا أنَّ البخاري - رحمه الله تعالى - ذكر الموقوفات والمعلَّقات، وعمد إلى الاستنباطات الفقهية، والفوائد الحديثية، وإيراد الشواهد من الآيات القرآنية[٤].

وقد عَبَّر جماعةٌ عن "صحيح مسلم" بـ "الجامع"، مثل: حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، وإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، والشيخ بن جعفر الكتَّاني (ت١٣٤٥هـ)[٥]، وانتصر له الشيخُ شَبِّير أحمد العثماني (ت١٣٦٩هـ)[٦]. والجامع عند المحدِّثين ما كان مستوعباً لنماذج فنون الحديث الثمانية، وهي هذه: السِّير،

---

[١] حياة البخاري: للقاسمي، ص: ١٢.

[٢] راجع: "النكت على ابن الصلاح": (٥٠٧/١) لابن حجر.

[٣] راجع: "حجة الله البالغة": (١٥١/١) و"الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف": ص: ٥٥.

[٤] الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في صحيحه: (٩٣).

[٥] راجع "فتح الملهم": (١٠٥/١) و"كشف الظنون": (٥٥٥/١)، و"هدية العارفين": (٤٣٢/٢)، و"الرسالة المستطرفة": ص: ٤١.

[٦] في "فتح الملهم": (١٠٥/١).

والآداب، والتفسير، والعقائد، والفِتَن، والأحكام، والأشراط، والمناقب[1]، وعلى هذا سُمّي هذا الصحيحُ (جامع) لوجود هذه الأبواب فيه.

سبب تأليفه لكتابه:

أما سبب تأليف الإمام مسلم هذا الكتاب فكان بناءاً على طَلَبٍ طُلِبَ منه كما ذكره هو بنفسه في مقدِّمته له[2].

وصف عام لـ"صحيح مسلم":

يُعَدّ "صحيح مسلم" من أصحِّ الكتب التي جمعت أحاديثَ النبي ﷺ، حيث اكتفى فيه مؤلِّفه الإمام – رحمه الله تعالى – على إيراد ما صَحَّ من الأحاديث، وتجنَّب الضعيفَ، ولم يعتن بذكر الموقوفات، والمقطوعات، وأقوال العلماء، وآرائهم الفقهية.

وبدأ الإمام تصنيف هذا الكتاب بمقدمة ضافية نافعة ماتعة، أبان فيها عن منهجه في الكتاب، وذكر جملةً صالحةً من مسائل علوم الحديث وأسماء الرجال، فجاءت هذه المقدمةُ بالغةَ الروعة في لغتها وقوتها ومضمونها وأمثلتها، فكان – رحمه الله تعالى – متفرِّداً بهذه المنقبة بين أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد في عصره وقبل عصره[3].

ثم شرع تصنيفَ صحيحه على أبواب الفقه، وقد اختار أحاديث كتابه من ثلاثمئة ألف حديث مسموعة، وتحرَّى في الرجال والمتون، وجمع طرقَ الحديث الواحد في مكانٍ واحدٍ من كتابه مما يسهل الرجوع إليها واستنباط الأحكام منها. وهو جامعٌ لأقسام الحديث، لكن أحاديث التفسير فيه قليلةٌ؛ لأنه لا يعوِّل على

---

[1] انظر: "معجم المصطلحات الحديثية" لسيد عبد الماجد الغوري، ص: ٢٧٤.

[2] انظر: "صحيح مسلم"، ص: ٤، ٧.

[3] انظر مقدمة محقق "المدخل إلى دراسة جامع الترمذي"، ص: ٦.

الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين – ومعظمُ التفسير منقولٌ عنهم – بل شرطه الأحاديث المرفوعة، و لم يقع فيه من التعليقات سِوى اثنا عشر حديثاً.

ووَضَّح أنه وَضَع فيه ما أجمعوا عليه، وليس كلُّ الأحاديث الصحيحة عنده، "وعنى بذلك ما وجد عنده فيه شرائط الصحة المُجْمَع عليها، وإن لم يظهر اجتماعُها في بعض الأحاديث عند بعضهم".

واستغرق تصنيفُه خمس عشرة سنة[1].

عدد كتب "صحيح مسلم":

أما عن عدد كتب "الصحيح" فهي (٥٤) كتاباً بترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي (ت١٣٨٨ه)، ولكن فيه خلافاً؛ فلأن الشيخ فؤاد ما عدّه كتاباً عدَّه غيرُه باباً، فمثلاً يذكر الشيخ فؤاد الكتبَ العشر الأولى هكذا "الإيمان، الطهارة، الحيض، الصلاة، المساجد ومواضع الصلاة، صلاة المسافرين وقصرهما، الجمعة، العيدين، الاستسقاء، الكسوف" ثم يذكر (كتابَ الجنائز)، بينما يذكر الشيخ عبد الصمد شرف الدين [2] هذه الأبواب هكذا: الإيمان، الطهارة، ويجعل "كتاب الحيض" تبعاً للطهارة، ثم يذكر "كتاب الصلاة" ويجعل "كتاب المساجد" و"مواضع الصلاة" و"صلاة المسافرين وقصرها" و"الجمعة" و"العيدين" و"الاستسقاء" و"الخسوف" تبعاً لكتاب الصلاة، فكتاب "الجنائز" هو الحادي عشر في ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، بينما هو الرابع في ترقيم الشيخ عبد الصمد شرف الدين، ولذا كان عدد الكتب عنده هو (٤٢) كتاباً، وهذا الخلاف لفظي وشكلي، ولعلَّ الإمام النووي – وغيره – ممن وضعوا التراجم لهذا "الصحيح" قد زادوا في الكتب أيضاً، فأدخلوا عليها أموراً تجعل تبوبياهم متناسبةً متناسقة مع الأحاديث التي أوردها مسلم، والله أعلم.

---

[1] صيانة صحيح مسلم من الغلط: لابن الصلاح، ص: ٧٥، وانظر: السخاوي: "غنية المحتاج"، ص: ٤٤.

[2] في: "الكشاف عن أبواب مراجع تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف": ص: ١٢٧ – ١٢٨.

عدد أبواب "صحيح مسلم":

ويبلغ عدد الأبواب في "الصحيح" (١٣٥١) باباً، – عدا كتابي "صفات المنافقين وأحكامهم" و"اللعان" فإنه لا يوجد فيها أبواب – على عدّ الشيخ عبد الصمد شرف الدين.

وبينما يَبلُغ (١٣٢٩) باباً على عدّ الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي تبعاً لتبويب الإمام النووي، عدا المقدمة، وهي ثانية أبواب على العدّ الأول، فيكون الفرقُ بين التراجم في العَدَّين أربعَ عشرة ترجمةً موجودة عند الأول، وأُخِذَتْ أرقاماً على أنها أبواب بينما هي في العدّ الثاني عناوين لكتب رئيسة عدا موطنين[١].

تكرار الحديث عند مسلم:

بَيَّن الإمامُ مسلم منهجَه في تكرار الحديث في مقدمة صحيحه فقال: "إنّا نَعمِد إلى جملة ما أُسنِدَ مِن الأخبار عن رسول الله ﷺ فنَقسِمها على ثلاثة أقسامٍ، وثلاث طبقاتٍ من الناس – على غير تكرارٍ – إلاَّ أن يأتي موضعٌ لا يُستغنَى فيه عن تَرْدَاد حديثٍ فيه زيادةُ معنًى، أو إسنادٌ يقع إلى جَنْب إسنادٍ لعلَّةٍ تكون هناك؛ لأنَّ المعنى الزائد في الحديث، المحتاج إليه، يقوم مقامَ حديثٍ تامٍّ. فلا بُدَّ مِن إعادة الحديثِ الذي فيه ما وصفنا مِن الزيادة، أو أن نُفصِّل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أَمْكَنَ. ولكِنْ تفصيلُه ربَّما عَسُرَ من جملته، فإعادتُه بهيئته إذا ضاق ذلك، أسلَمُ. فأمَّا ما وجدنا بُدّاً من إعادته بجملته، عن غير حاجةٍ منا إليه، فلا نتولَّى فِعلَه إنْ شاء الله تعالى"[٢].

---

[١] انظر "الإمام مسلم بن الحجاج صاحب المسند " ص: ١٩٠ ــ ١٩٢.

[٢] مقدمة "صحيح مسلم"، ص: ٥.

عدد أحاديث "صحيح مسلم":

يَبلُغ عددُ حديث الصحيح (٤٠٠٠) حديث سِوى المكرَّر[١]، وقد قيل أنه – يعني بالمكَّرر (١٢٠٠٠)[٢]، ولكن الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رَقَّم أحاديثه دون المكرَّر منها فبلغت (٣٠٣٣) حديث. وبلغت عنده بالمكرَّر (٥٧٧٧) حديث عدا المتابعات والشواهد التي تبلغ (١٦١٨) حديث، فيكون مجموعُ أحاديثه بالمكرَّر في طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي (٧٣٨٨) حديث[٣]، وهو قريبٌ من عدد أحاديث "صحيح البخاري" بالمكرَّر، فقد بلغت (٧٣٩٣) حديث على ما حَرَّره الحافظُ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)[٤]. وأمَّا حسب إحصاء فنسنك فتبلغ أحاديث "صحيح مسلم" بالمكرَّر (٥٧٨٨) حديث[٥].

شروط الإمام مسلم:

لا شكّ أن الاستفادة من أي كتاب كما ينبغي، لا تحصل إلا بعد معرفة منهج مؤلفِّه وغرضِه من تأليفه وشرطه فيه، فلذلك لا بُدّ من معرفة شروط الإمام مسلم في اختيار الأحاديث في صحيحه، وعن التزاماته في ذلك، فها هي شروطه أذكرها فيما يأتي:

---

[١] انظر: "صيانة صحيح مسلم"، ص: ١٠١، "غنية المحتاج"، ص: ٥١ ـــ ٥٢.

[٢] انظر: "علوم الحديث": ص: ١٧ حاشية (١).

[٣] انظر: "تذكرة الحفاظ": (٥٨٩/١)، و"سير أعلام النبلاء": (٥٦٦/١٢)، "غنية المحتاج"، ص: ٤٣.

[٤] الإمام مسلم ومنهجه في صحيحيه: لمحمد عبد الرحمن الأحمد المحمد: ص: ٨٨ ـــ ٨٩.

[٥] هدي الساري: ص: ٥٦٥.

أولاً: شرط الصحّة العامّ:

قال الحافظ ابن الصَّلاح (ت٦٤٣هـ): "شرطُ مسلمٍ في صحيحه: أن يكون الحديثُ مُتَّصِلَ الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة من أوّله إلى منتهاه، سالماً مِن الشُّذوذ ومِن العِلّة. وهذا هو حدُّ الحديث الصحيح في نفس الأمر"[١].

ونصَّ الإمام مسلمٌ على شرط الصحّة العامّ هذا في صحيحه، وفيما نُقل عنه أيضاً قال: "ليس كلّ شيء عندي صحيحٌ وضعتُه ههنا. إنّما وضعتُ ههنا ما أجمعوا عليه"[٢].

وقال الإمام النَّووي: "بَلَغنا عن مَكِّيِّ بن عَبْدَان - أحد حفّاظ نيسابور- أنّه قال: سمعتُ مسلماً يقول: (عرضتُ كتابي هذا على أبي زُرْعَة الرَّازي، فكلُّ ما أشار أنَّ له عِلَّةً تركتُه، وكلّ ما قال إنَّه صحيحٌ، وليس له عِلَّةٌ خرّجُته). وذكر غيرُه ما رواه الحافظُ أبو بكر الخطيب البغدادي بإسناده عن مسلم قال: (صنَّفتُ هذا المسندَ الصحيحَ مِن ثلاثمئة ألف حديث مسموعة)..."[٣].

فهذه نُقولٌ عن مسلم - رحمه الله تعالى - صريحةٌ في وصف كتابه بالصحّة.

ثانياً: شرط مسلم في الرجال:

صرَّح الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازميّ (ت٥٨٤هـ) في رسالته "شروط الأئمة الخمسة" أنَّ شرط مسلم في الرجال هو أهلُ الطبقة الثانية من الطبقات الخمس، التي ذكرها للرواة عن المُكثِرين، ومَثَّل بالرواة عن الزهريّ، فقال: "والطبقةُ الثانية شاركتْ الأولى في العدالة، غير أنَّ الأولى جَمَعتْ بين الحفظ

---

[١] صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: ص: ٧٢، وعنه النووي في "مقدمة شرحه لصحيح مسلم" (١٥/١).

[٢] مقدمة صحيح مسلم: ص: ٦.

[٣] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: (١٢٩/١، ١٣٠).

والإتقان وبين طول الملازمة للزهريّ، حتّى كان فيهم مَن يُزامِله في السفر ويُلازمه في الحضر. والطبقة الثانية لم تُلازم الزهريَّ إلاَّ مدَّةً يسيرةً فلم تُمارِس حديثَه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرطُ مسلم"[1].

هذا، وقد سَبَقَ الإمامُ مسلمٌ الحازميَّ في تقسيمه للرواة، فقَسَّمهم إلى ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى: هم الحُفّاظ المُتقِنون.

والثانية: هم المتوسِّطون في الحفظ والإتقان.

والثالثة: هم الضعفاء المتروكون.

وبَيَّن مسلمٌ أنّه يروي عن أهل الطبقة الأولى في الأصول، وعن أهل الثانية في المتابعات والشواهد. أمّا أهل الثالثة فلا يعرّج عليهم.

ثالثاً: شرط مسلم في اتّصال السند المعنعن:

إنَّ شرط الإمام مسلم في اتّصال السند الْمُعَنْعَن هو: معاصرةُ الراوي لمن روى عنه بالعنعنة مع إمكانيّة لقائهما، وانتفاء موانع اللِّقاء.

قال مسلم: "إنَّ القولَ الشَّائع المتَّفَق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً: أنَّ كلَّ رجلٍ ثقةٍ روى عن مثله حديثاً، وجائزٌ ممكنٌ له لقاؤه والسماعُ منه لكونهما جميعاً كانا في عصرٍ واحدٍ، وإنْ لم يأتِ في خبرٍ قطّ أنّهما اجتمعا ولا تشافها بكلامٍ، فالروايةُ ثابتةٌ، والحجّةُ بها لازمةٌ، إلاَّ أن يكون هناك دلالةٌ بيِّنةٌ: أنَّ هذا الراوي لم يَلْقَ مَن روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً. فأمَّا – والأمرُ مُبْهمٌ – على الإمكان الذي فَسَّرْنا، فالروايةُ على السماع أبداً، حتى تكون الدلالة التي بيَّنَّا"[2].

---

[1] شروط الأئمة الخمسة: لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي، ص:١٥١.

[2] مقدمة "صحيح مسلم"، ص: ٢٠.

وتوجيهُ مذهبِ مسلمٍ هو: أنّ المسألة في الثقة غير المدلِّس، ومثله إذا قال: عن فلانٍ، ينبغي أن يكون سمعه منه، وإلاَّ كان مدلِّساً، والمسألة في غير المدلّس[1].

قال الحافظ ابن حجر: مبيِّناً رُجحان شرط البخاري على شرط مسلم في اتّصال السند المعنعن: "وهذا ممّا ترجَّح به كتابه أي: البخاري، لأنّا وإن سلَّمنا ما ذكره مسلمٌ من الحكم بالاتّصال، فلا يخفى أنَّ شرط البخاري أوضَحُ في الاتّصال، والله أعلم[2].

ترتيب أحاديث "صحيح مسلم":

رتَّب الإمام مسلم أحاديث في معظم أبواب "صحيحه" ترتبياً علمياً، حسب الخصائص الإسنادية والحديثية التي تتوافر في كل حديث منها، وسلك في ذلك منهجاً علمياً فريداً، امتاز به كتابُه عن سائر كتب الحديث حتى عن "صحيح البخاري"، ولهذا مال بعضُ الأئمة إلى ترجيح "صحيح مسلم" على "صحيح البخاري".

فلما كانت الخصائص الإسنادية التي تجعل الأحاديث أصحَّ وأسلمَ كثيرةً؛ فقد اختصرت على ذِكر الأشهر والأهمِّ منها، ومنها:

١) أن يكون رواة الحديث كلهم من أهل الإتقان والضبط، فيقدِّم الإمامُ مسلم أحاديثَهم على أحاديث من دونهم منْزلةً، سواء أكان هؤلاء من الرواة من أهل الطبقة الأولى أم من أهل الطبقة الثانية، ومن البدهي أن الثقات تتفاوت مراتبهم وأحوالهم باختلاف الشيوخ والأماكن والأوقات.

---

[1] مقدمة "صحيح مسلم": ص: ٢٠.

[2] منهج النقد في علوم الحديث: ٣٥٢.

٢) الشُّهْرَة: فيفضل الإمامُ الحديثَ الذي اشتهر بين الثقات على الحديث الذي لم يشتهر، وإن كان هذا الحديث الذي لم يشتهر من رواية الأوثق والأثبت.

٣) التسلسل: كأن يكون رواة الحديث كلهم من أهل بلد واحد، أو قبيلة واحدة، فيقدِّم الإمامُ الحديثَ الذي تسلسل بها على غيره، أو أن يكون الرواة كلهم ممن اشتهر بحفظ الحديث وفقهه، فيقدِّم أحاديثهم المسلسلة بذلك على غيرها.

٤) كون الحديثِ خالياً من جميع الأمور التي تعكر صفاء صحته، فيقدِّم الإمامُ الحديثَ الصحيح الخالي من العلة على الحديث الذي اختُلف في صحته، أو الحديث المعلول.

فإذا استوفى حديثٌ من الأحاديث هذه الخصائص الإسنادية وغيرها من المرجّحات التي لا تُحصى فيكون ذلك الحديث أسلم وأنقى من غيره، وترتيب الإمام مسلم للأحاديث مبنيٌّ على مدى تميُّزها بالخصائص الإسنادية والحديثية.

فمن درس منهجَ الإمام مسلم في ترتيب الأحاديث في صحيحه دراسةً تحليليةً مع درايته التامة بطريقة المحدِّثين، ودقَّق النظرَ فيه؛ يُمكِنه الاطِّلاع على كثير من الفوائد العلمية الحديثية التي أودعها الإمام – رحمه الله تعالى – في ترتيبه للأحاديث[1].

[1] انظر: "عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح دراسة تحليلية" للدكتور حمزة عبد الله المليباري، ص٢١، ٢٣، بتصرف.

معلّقات مسلم:

"معلَّقات" جمعُ "معلَّق" وهو: ما حُذف من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر، ولربّما حُذف كاملُ الإسناد فيقول المعلِّق: "قال النبي ﷺ" وربما ذكر الصحابيَّ فقط فقال: "قال أبو هريرة ﷺ" وهلمّ جرّا[1].

والإمام البخاري (ت٢٥٦ﻫ) - رحمه الله تعالى - أكثَرُ مَن أودع الأحاديثَ المعلَّقة في صحيحه، لاستخدامه لها في الناحية الفقهية الاستنباطية، حيث بلغت الأحاديث المعلَّقة عنده (١٥٩) حديثاً.

أمّا الإمام مسلم فلا يذكر في "صحيحه" من الأحاديث المعلَّقة إلا النّزر اليسير، حيث بلغ مجموعها عنده (١٤) حديثاً فقط، وهي كذلك موصولةٌ عنده في مواضع أخرى من "صحيحه"، كما قال الإمام النووي: "بل هي موصولةٌ من جهات صحيحه، لا سيما ما كان منها مذكوراً على وجه المتابعة، ففي نفس الكتاب وَصَلها"[2].

تراجم "صحيح مسلم":

"التراجم" جمعُ "ترجمة"، وهي العناوين (أي: عناوين الأبواب) والكلمات التمهيدية التي تكون كمقدِّمةٍ وتمهيدٍ لأحاديث الباب[3]. لقد وضع الإمام البخاري التراجم في صحيحه التي اشتهرت بدقته وبراعته فيها، ولكن الإمام مسلماً صنَّف صحيحَه بدون تراجم، إذ ليس فيه بعد المقدِّمة إلا الحديث السَّرد، وما يوُجد في نُسَخه من الأبواب مترجَمةٌ، فليس من صُنع المصنِّف الإمام مسلم، وإنما صنعه جماعة بعده، من نُسَّاخه، أو شُرَّاحه، من أمثال: الإمام ابن المزيّن المالكي القرطبي (ت٦٥٦ﻫ) حين شرح الصحيحَ في كتابه "المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح

[1] معجم المصطلحات الحديثية: لسيد عبد الماجد الغوري، ص: ٧٥٤.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (١٣٤/١).

[3] معجم المصطلحات الحديثية: لسيد عبد الماجد الغوري، ص:٢٣٢.

مسلم"، والإمامِ النووي (ت٦٧٦هـ) حين شرح الصحيحَ في كتابه "المنهاج"، وكذلك بعضُ شراح الصحيح المعاصرين من أمثال: الشيخ صفي الرحمن المباركفوري (ت١٤٢٧هـ)، والشيخ موسى شاهين لا شين (ت١٤٣٠هـ) وغيرهما في شروحهم للصحيح.

ميزات "صحيح مسلم":

يمتاز "صحيحُ مسلم" على "صحيح البخاري" بميزات عديدة، ومنها:

١- عدمُ تقطيعه الحديثَ، وتكرارُه الإسنادَ كما يفعل الإمامُ البخاريُّ - ابتغاءَ بيان ما فيها من استدلالاتٍ فقهيةٍ - بل يجمع الإمامُ مسلمٌ المتونَ كلَّها بطُرقها العديدة في موضعٍ واحدٍ مما يُعين الطالبَ على الإحاطة بالحديث وطرقه[١]، ويسوق المتونَ بتمامها وكمالها من غير اختصارٍ ولا تقطيعٍ، وإنْ وقع له ذلك فإنه يَنُصُّ على أنه مختصرٌ، ويرتِّب الأحاديث على طريقةٍ حسنةٍ، فيذكر المُجْمَلَ ثم المبيِّن له، والمُشْكِلَ ثم الموضِّحَ له، والمنسوخَ ثم الناسخَ له، فهذا فيسهل بذلك على طالب العلم النظرُ في وجوهه[٢]. كما أنه لا يروي الأحاديثَ بالمعنى، بل يُفرِدها ولا يخلط معها شيئاً من أقوال الصحابة ومن بعدهم[٣].

وهذه ميزةٌ فُضِّل بها كتابُ "صحيح مسلم" على "صحيح البخاري".

٢- تنوُّعُه في عرض أسانيده، حيث إنه يسوق الحديثَ مرةً من طُرقٍ عديدةٍ فيفرد كلَّ سندٍ مع متنه، ويكون ذلك لزيادةٍ في المتون على بعضها أو لاختلاف سياقها عند الرواة.

---

[١] انظر "الحديث والمحدثون" للشيخ محمد أبي زهو، ص: ٣٩٣، و"أعلام المحدثين" للدكتور أبي شهبة: ص: ١٨٠.

[٢] انظر: "غنية المحتاج"، ص: ٤٩.

[٣] انظر: مقدمة "فتح الملهم بشرح صحيح مسلم" للشيخ شبير أحمد العثماني: (١/٩٨، ٩٩).

وثانيةً: يجمع الأسانيدَ إما بالعطف بين الشيوخ أو بتحويل الأسانيد برمزٍ (ح)، وإما بهما معاً ويسوق المتنَ بعدها.

وثالثةً: أن يذكر الأسانيدَ الأخرى لذلك المتن. وهذا المنهجُ في التنسيق ساعد على اختصار الكتاب وكشف عن نكاتٍ بديعةٍ في الإسناد خاصَّةً، وأنه يوضِّح اختلافَ الرواة في الأسانيد والمتون زيادةً ونقصاً وتصحيحاً ووَهْماً مع بيان اختلافهم في سياق المتون ببعض الألفاظ أو التقديم والتأخير أو الزيادة والنقص.

٣- اعتناؤه بالتمييز بين ألفاظ تحمُّل الحديث "حَدَّثَنا" و"أخبرنا"، وتقييدُه ذلك على مشايخه وفي وروايته، وكان من مذهبه – رحمه الله تعالى – الفرق بين هذين اللفظين، حيث إنه لا يجوز إطلاقَ "حدَّثنا" إلا لِما سمعه من لفظ الشيخ خاصةً، ولا يجوز إطلاقَ "أخبرنا" إلا لِما قُرئ على الشيخ، وهو مذهب أكثر أصحاب الحديث. في حين ذهب جماعة إلى أنه يَجُوز أن يُقال فيما قُرئ على الشيخ "حَدَّثَنا" و"أخبرنا" دون تفريق بينهما. وهو مذهب الإمام البخاري وجماعة من المحدِّثين من الحجاز والكوفة. كما ذهبت طائفة أخرى أنه لا يَجُوز إطلاقُ "حَدَّثَنا" ولا "أخبرنا" في القراءة، وهو مذهب أئمة الحديث من أمثال عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل والنسائي وغيرهم.

٤- اعتناؤه بضبط اختلاف لفظ الرواة كقوله: "حَدَّثَنا فلانٌ وفلانٌ، واللفظُ لفلانٍ قال"، أو "قالا حَدَّثَنا فلانٌ"، وكما إذا كان بينهما اختلافٌ في حرف من متن الحديث أو صفة الراوي أن نسبه أن ونحو ذلك، فإنَّ الإمام مسلم بيَّنه[1].

[1] أعلام المحدثين ومآثرهم العلمية: للدكتور تقي الدين الندوي، ص: ١٨٩.

٥- حُسْنُ ترتيبه وترصيفه الأحاديثَ على نسق يقتضيه تحقيقه، وكمال معرفته بمواقع الخطاب، ودقائق العلم، وأصول القواعد، وخفيات علم الأسانيد ومراتب الرواة وغير ذلك[1].

رواة "صحيح مسلم":

هذا الكتابُ ثابتٌ بالنقل الصحيح، وهو متواتر عن صاحبه من حيث الجملة، من رواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان (ت٣٠٨هـ)، الذين كان من أجلِّ وأبرِّ تلامذة الإمام مسلم، فكان يُكثِر الاختلافَ إليه والحضورَ في مجلسه، فقد قال: "فرغ لنا مسلمٌ من قراءة الكتاب في شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومئتين"[2].

فقد رواه أهلُ المغرب عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي عن مسلمٍ، ولم يَرِدْ له ذكرٌ عند غير أهل المغرب، دخلت روايته إليهم من مصر على يدي من رحل منهم إلى جهة المشرق[3].

طبعات "صحيح مسلم":

طُبع "صحيح مسلم" أكثر من مرَّةٍ، ومن أحسن الطبعات له: طبعةُ دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة والتي طُبعت بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي في خمس مجلَّدات، في عام ١٣٧٥هـ، خَصَّص الخامسَ منها لفهارس الكتاب، حيث سهل تناوله والرجوع إليه. ثم توالت له طبعات كثيرة، ومن أحسنها: طبعة دار السلام بالرياض التي صدرت عنها عام ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، لكونها قد حُقِّقت بمقابلة العديد من نسخ "صحيح مسلم" بإشراف لجنة من العلماء المتخصصين في علم الحديث.

---

[1] انظر مقدمة النووي لـ"المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج": (١/١٢٢، ١٢٣).

[2] انظر مقدمة النووي لـ" المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" (١/١٢٢،١٢١).

[3] انظر: "صيانة صحيح مسلم" ص: ١٠٤، ١٠٥.

المبحث الثالث: شروح "صحيح مسلم":

لقد اهتمَّ العلماءُ بشرح الحديث النبوي في فترة مبكّرة تعود للقرن الثالث الهجري، فشرحوا غريبَ ألفاظه، و بيَّنوا معانيه، وتكلَّموا على أسانيده من حيث الصناعة الحديثية، وبيَّنوا ما يُستنبَط منه من أحكام وما يُستفاد منه، فمنهم من التزم شرحَ أحاديث كتابٍ معيَّنٍ من مشاهير كتب الحديث كـ "صحيح البخاري" مثل الإمام أبي سليمان حَمْد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨هـ)، ومنهم مَن ألَّف كتابَه استقلالاً لشرح الحديث دون التقيُّد بكتاب معيَّن مثل الإمام أبي محمد حسين بن مسعود البَغَوي (ت٥١٦هـ) في "شرح السنة"، ومنهم من شرح غريب ألفاظَ الحديث فقط، وأطلق على كتابه "غريب الحديث" مثل الإمام أبي عبيد القاسم بن سلاَّم الهروي (ت٢٢٤هـ) في كتابه "غريب الحديث والآثار"[١].

أمّا من التزم بشرح كتاب معيّن من كتب الرواية فكان لـ"الصحيحين" أكبر نصيبٍ منه، ومنهما "صحيح مسلم" الذي قد حاز مكانةً عاليةً بين مصنَّفات الحديث، وتربَّع سدةً رفيعة من التقدير والعناية، فكثرت حوله الشروح حتى بلغت أكثر من خمسين شرحاً، واختلفت طولاً وقصراً، فسأقوم فيما يلي بتعريف أهمِّ شروحه المطبوعة مع بيان مناهج مؤلِّفيها.

١- **المعلم بفوائد المسلم**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن علي بن عمر الْمَازِري (ت٥٣٦هـ).

هذا الكتابُ – في الحقيقة – عبارةٌ عن الفوائد والنُّكَت والتعليقات التي كان يُمليها المازريُّ لطلابه أثناء دروسه لـ"صحيح مُسلم" أو أثناء قرائتهم عليه، فهؤلاء لما فرغوا من القراءة؛ عَرضُوا عليه ما كَتَبُوه، فنظر فيه المازري وهذَّبَه فكان ذلك سبب تأليف هذا الكتاب، وهو بداية انطلاقة لشرح "صحيح

---

[١] مصادر الحديث ومراجعه دراسة وتعريف: لسيد عبد الماجد الغوري: (٩/٢).

مسلم"، وبدأت الشروحُ بالظُّهُور في عصر المازري ولم يُعرَف منها قبل ذلك، فـ"الْمُعلِم" هو أقدم الشُّرُوح التي وصلتنا الآن من شروح "صحيح مسلم".

لم يتعرَّض المازري لشرح مقدمة "صحيح مسلم" رغم أهميتِها؛ وإنَّما علَّق في مواطن ستَّة أو سبعة منها، وكذلك لم يذكر جميعَ الفوائد المتعلِّقة بأحاديث "صحيح مسلم" وإنَّما اقتصر على نُكت يراها تحتاج إلى بيان في مجال الحديث روايةً ودراية، كما أنّ أكثَر اهتمامِ المازري في هذا الكتاب منصبٌّ على الأحكام الفقهيَّة وتفسير الغريب واللُّغة، فهو لم يلتزم في تعليقاته بترتيب الأحاديث في "صحيح مسلم"، بل يُورد أحياناً الألفاظ المختلفة بين رواة الصَّحيح، يُعنى بالمسائل الفقهيَّة، يستنبط من الأحاديث مباشرةً ولا يُكثِر من ذكر أقوال الفقهاء، ويهتم بمسائل العقيدة التي اشتملت عليها بعض الأحاديث؛ ويُعنى بالمباحث اللُّغوية عنايةً كبيرة.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ محمد الشاذلي النيفر، في دار الغرب الاسلامي ببيروت، عام ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، في ثلاث مجلَّدات.

٢- **إكمال المعلم بفوائد كتاب مسلم:** للقاضي عياض اليَحْصُبي البُسْتِي (ت٥٤٤هـ).

ترجع أهمية هذا الكتاب إلى أنه استكمالٌ لما بدأ به الإمام المازري في "المعلم"، وأنه أول كتابٍ شرح "صحيح مسلم" بالتحرير والتقييم والتهذيب، وأنه الأصل الذي أخذ منه ابنُ الصلاح ثم النووي بعده، ومن بعدهما ترادف أئمة الشروح على النقل منه والأخذ عنه، كالعراقي، وابن حجر، والعيني.

أما منهج القاضي عياض في شرح "صحيح مسلم" في هذا الكتاب فإنه قد بدأه بذكر مقدمة له تضمَّنتْ بعضَ معالم المنهج والطريقة التي سار عليها في

كتابه، وسبب تأليفه له[1].

ثم ذكر القاضي عياض أسانيدَه إلى "صحيح مسلم"، ثم ذكر مقصدَ صاحبِه الإمام مسلم من جمعِه الصحيحَ، ثم بدأ بشرح المقدمة التي قدّم بها الإمامُ مسلم لكتابه الصحيح، ثم شرع بشرح الصحيح. ولَمّا كان موضوع "الإكمال" هو إكمالُ عمل المازري في شرحه لـ"صحيح مسلم" وتهذيبُ ما تمَّ منه، فقد وجدَ القاضي عياض بتتبّع عمله أنه لزم منهجاً في ذلك تمثَّل فيما يلي:

- يفصِّل كثيراً مما أجمله المازري من مذاهب العلماء.
- الأصل في عمله أن يأتي كلامَه بعد كلام المازري في الحديث، إلا أنه كان أحياناً يفسِّر ما جاء في الحديث أولاً، ثم ينقل كلامَ المازري، وهذا إذا كان التفسيرُ قليلاً.
- ما تركه المازري من أجزاء في الحديث بغير تعليق أو شرح فإنَّ القاضي عياض يبدأ به.
- يترك الكلامَ على الحديث إذا لم يكن عنده ما يضيفه إلى كلام المازري.
- حيث يسوق شاهداً لمعنى، فإنه يتولّى غالباً بيان المراد من بقيّته.
- يرجِّح بين الروايتين الصحيحتين بمقتضى السياق اللغوي.
- يستفيد من النُّسَخ المغايرة لنسخة مسلم المعتمدة لديه؛ لبيان سبب الحديث وكشف عباراته.
- في تحقيقه لدقائق المسائل؛ فإنه لا يكتفي فيها ببيان نظره فيها، بل يعرضها على أهل التحقيق من شيوخه، ولهذا كثيراً ما نراه يردِّد بقوله: "أنَّ هذا مستفاد من متقني شيوخنا".

---

[1] إكمال المعلم بفوائد كتاب مسلم: للقاضي عياض اليحصبي: (١/٧١، ٧٢).

- إذا كثر الاختلافُ في أصل الاشتقاق للمصطلح الشرعي؛ استعان على تصويب ما يختار بسير القدامى، ومطالعة الآثار القريبة المعنى بها، مع استقراء كلام العرب وأشعارها فيه.
- يميل كثيراً إلى الاختصار في عرض المسائل الفقهية المتصلة بالحديث.
- يُراعي الدِّقّةَ في وصف حالة التحمُّل.
- يبالغ في العناية ببنية الكلمة وسلامة معناها؛ لذلك نراه أنه:

أ- يرجع إلى أهل اللغة أولاً في بيان معاني الألفاظ.

ب - ويَسترسِل في شرحه لمفردات الحديث بإيراد الشواهد لها من كتاب الله تعالى وأمثالها منم الحديث النبوي.

جـ- ويعرض ما للفظة من روايات لغوية متعددة، ثم يقيم تلك الروايات بردّها أولاً إلى الأصول اللغوية والقواعد النحوية.

- يعزو القولَ إلى قائله، سواء في السند أو المتن.
- يعتني كثيراً بضبط المختلف فيه من رجال السّند.
- يلزم دائماً الاعتدال عند تناول القضايا العلمية إذا كانت بعيدة عن المباحث المذهبية، وما عدا ذلك فهو شديد الميل للانتصاف لمذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى، وإن انتقد عليه أحياناً وانتصر لغيره.
- إذا عرض له ما يستوجب التصحيح في السند؛ يعجِّل بالتنبيه عليه قبل الفراغ من الحديث في المتن.
- لا يمنعه إجلاله للمازري من أن يعقِّب ويَستدرِك عليه، ويصحِّح له ما وقع في كلامه من أوهام وأخطاء.
- حيث يقدِّم "المعلمُ" الحديثَ عن السند في الشرح والبيان، فإن "الإكمال" يؤخِّره.

- حرص على ترتيب مسائل "المعلم" وفق ترتيب الصحيح لمسلم، فنراه يقول حين يجد المازري قدَّم حديثاً في التعرُّض له عن غيره: "وليس هذا بموضعه".

تنبيهات:

إذا قال عياض: "قال الإمام" فمقصده: المازري.

وإذا قال: "ذكر في الأم" فمقصده: صحيح مسلم.

طُبع هذا الكتاب أولاً في مطبعة السعادة بالقاهرة مع "مكمل إكمال الإكمال" لأبي عبد الله محمد بن محمد السَّنوسي الحسني (ت٨٩٢هـ). ثم طُبع بتحقيق الدكتور يحيى اسماعيل في دار الوفاء بالرياض، عام ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، في تسع مجلَّدات.

٣- **المفهم لِما أَشْكَل من تلخيص صحيح مسلم:** للإمام ابن المزيّن المالكي القرطبي، أبي العباس، أحمد بن عمر بن ابراهيم الأنصاري (ت٦٥٦هـ).

يُعَدّ كتاب " المفهم " - تجوُّزاً - شرحاً واضحاً، ذا أهمية بالغة لـ"صحيح مسلم"، فهو حلقةُ وصلٍ لا بُدَّ منها بين المازري والقاضي عياض من جهةٍ، وبين من جاء بعد أبي العباس القرطبي كالأبي، والسنوسي من جهة أخرى؛ ذلك: أنَّ المازري شرح "صحيحَ مسلم" بكتابه "المعلم" شرحاً مختصراً، أكمله القاضي عياض بأوسع منه، وجاء القرطبي، واستفاد من سابقيه، وأدلَى بالجديد بعبارة مفهومة سلسة من باب ما يوصف بالسهل الممتنع. ثم جاء الأبي والسنوسي بعد القرطبي، واستفاد من الشروح التي سبقتهم، وأضاف إضافات مفيدة، تغني شرح "صحيح مسلم"، وتوضح المستغلق منه.

وبذا يُعَدّ القرطبي حلقةً وصلٍ متألقةٍ في رحاب شروح" صحيح مسلم"[١].

[١] من مقدمة المحقِّق بتصرف.

لقد أضاف القرطبي إلى تلخيص "صحيح مسلم" عملاً علمياً؛ إذ وضع عليه شرحاً لما أشكل في تلك الأحاديث من معنى غامض، أو لفظة غريبة، ونبَّه على نُكَتٍ من إعرابه، وعلى وجوه الاستدلال بحديثه.

ويكفيه أهميةً ومكانةً اعتماد الإمامين الجليلين: النووي وابن حجر عليه كمصدرٍ مهمٍّ في شرحيهما على الصحيحين.

وقد شرع القرطبي في شرحه بذكر مقدّمة مختصرة، بيَّن فيها منهجَه في الشرح ومقصده منه،

ثم بدأ عنايته بـ"صحيح مسلم" أولاً بتلخيصه حيث صنع له تلخيصاً متميّزاً، ثم ضبط ألفاظَه بالرواية السماعية، ثم شرح مشكلاتِه بما رواه عن مشايخه، وبما فتح الله عليه من الفهم والإدراك الذاتي، وقد وضع القرطبي لنفسه في تلخيصه للصحيح منهجاً نوضّحه بما يلي:

- لم يحذف مقدمة الإمام مسلم لصحيحه، بل اختصرها كذلك.
- اختصر أسانيد الصحيح، واكتفى بذكر الصحابي، وأحياناً التابعي.
- حذف المكرَّرَ من الأحاديث، وذكرها في موضع واحد حسب موضوعها.
- ترجم لأبواب "الصحيح" بعناوين وافية دقيقة.
- اختياره للحديث وفق أتمّ الروايات وأكملها، ثم إيراد بعض الروايات إن كان فيها زيادة في المعنى.
- اتّباعه لترتيب الإمام مسلم، ولم يُخالف إلا في نقل بعض الأحاديث من أماكنها، وإيرادها في المكان الأكثر ملاءمة مع موضوعها، وقد نقل كتاب الجهاد من مكانه في الصحيح، ووضعه بعد كتاب الحجّ، إظهاراً لأهميّته.

هذا منهج القرطبي في اختصاره لـ"صحيح مسلم". أمّا منهجه في الشّرح، فهو كما يلي:

- أنه يضبط ألفاظَ غريب الحديث، ثم يستعرض أقوالَ علماء اللغة في شرحها، ويُشير إلى الأرجح منها. ولكنه يورد بعض الألفاظ من صحيح مسلم، ويقول: جاء في "الأمّ". وفي بعض الأحيان تدخُل عليه بعض الألفاظ من "صحيح البخاري"، أو من غيره من الكتب دون أن يُشير إلى ذلك، ولعلّ سبب ذلك الاستقصاء أو توارد حفظه أثناء التأليف.

وهو يعتني عنايةً فائقة بشرح الكلمات اللغوية، وإيراد تفاصيل حول الكلمة الواردة، من خلال عرضه لروايات الحديث المتعدّدة في كتاب مسلم وغيره من كتب السنّة، مستدلاً عليها بالآيات القرآنية، ومستشهداً لها بالشعر العربي، والأمثال، والحكم.

- يتطرّق إلى الأحكام الفقهية المستفادة من الأحاديث، ويُشير إلى طرائق الفقهاء في انتزاع الأحكام منها وطرق الاستنباط، مع البدء والتركيز على مذهب الإمام مالك - رحمه الله -. ولكنه ليس دائماً - ويناقش الأدلّة لغةً وفقهاً، ويردّ ما قد يُفهم خطأً من الحديث، ويصحّح ذلك الفهم.
- يركِّز على تأويل المختلف وحلّ المشكل، إذا تعرَّض الحديثُ لذلك.
- يختم كثيراً من الأحاديث، وأحياناً فقرات الحديث الواحد، باستنباط توجيهات وإرشادات مفيدة جداً.
- يَحكُم - أحياناً - على الأحاديث التي يوردها، أو ينقل عن غيره الحكم فيها: كالترمذيّ.
- لا يكتفي بنقل الأقوال دون تحقيق وتمحيص؛ بل يتعقّب الشُّرّاح واللغويين ما يراه غير صحيح من أقوالهم.

- يعتني بتحقيق الكلام على بعض المسائل المشكلة التي وردت في مقدمة "صحيح مسلم"، والتي منها قوله في: " قلتُ: هذا الإسناد ذكره مسلمٌ مرْدَفاً على الإسناد السليم الذي لا تعقّبَ فيه، وكأنّ مسلماً تحقّق ما قاله الدارقطني، ولذلك أردفه على الإسناد الأول الذي هو عمدته، وعلى شرطه. وهذا وغيره يدلّ على أن القسم الثالث الذي ذكره مسلمٌ في أوّل كتابه أدخله في مسنده، والله أعلم"[1]. كما تطرّق في مقدمة "صحيح مسلم" إلى بعض القضايا في علم المصطلح. منها على سبيل المثال: الخلاف في المراسيل[2]، وحديث المجهول[3]، المطاعن في بعض أحاديث الصحيحين[4]، وغيرها كثير.

وكلٌّ ذلك في أسلوب يتّسم بالرّشاقة وحُسن السبك، مع البعد عن التقعّر أو التكلّف، في الجمل المتقابلة أو المسجوعة، من غير تكلّف ظاهر.

طُبع هذا الشرح بتحقيق الأستاذ أبي فرحة الحسني، في دار الكتاب المصري بالقاهرة، عام ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، في ثلاث مجلّدات. ثم طُبع بتحقيق الأساتذة الفضلاء: محيي الدين مستو، ويوسف بديوي، وأحمد السيد، ومحمود بزال، في دار ابن كثير بدمشق، عام ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، في سبع مجلّدات. كما أنه حُقِّقَ كذلك في قسم السنَّة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ولكنه لم ير نور الطباعة بعد.

---

[1] المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم: (١٠٢/١).

[2] المرجع السابق: (١٢٢/١).

[3] المرجع السابق: (٩٣/١).

[4] المرجع السابق: (٩٩/١).

٤- **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**: للحافظ ابن الصلاح، أبي عمرو، عثمان بن عمرو الشَّهْرَزُوري الكردي (ت٦٤٣هـ).

ذكر ابن الصلاح في مقدمة هذا الكتاب الأسباب التي من أجلها صنَّف هذا الكتاب، ويُفهَم منها أنَّ أحد تلاميذه – الذين كانوا يقرؤون عليه "صحيح مسلم" – سأله أن يبيِّن له، ويقيِّد ما يكثر فيه لطلاب العلم من الإخلال والغلط والإسقاط والسقط في "صحيح مسلم". ويبدو أن هذا السؤال وجد في نفس ابن الصلاح الموافقة التامة، فأجاب طلبه.

ولما كان السائل أراد من شيخه أن يبيِّن له ويقدر ما يكثر فيه لطلاب الحديث من الإخلال والغلط والإسقاط والسقط في" صحيح مسلم" لذا فقد سَمَّى ابن الصلاح كتابه بـ" صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط".

إذاً فهذا الكتاب ليس بشرح للصحيح، وإنما هو عبارة عن تصحيح ما وقع فيه من الغلط والسقط وما يشبههما.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، في دار الغرب الاسلامي ببيروت، عام ١٤٠٤هـ.

٥- **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**: للإمام أبي زكريا محيي الدين، يحيى بن شرف النَّوَوي الدمشقي (ت٦٧٦هـ).

لم يَعرِف الناس شرحاً لكتاب في الحديث أتقَنَ وأوفَى وأبرَعَ – مع اختصار– من هذا الشرح، فإنَّ صاحبه الإمام النووي لم يدع لقارئه مهما يبلغ علمه سؤالاً في سِرّه، أو في علنه إلا ووجد جوابَه فيه، من بحث السند إذا كان فيه ما يبحث، ومن اللغة وما يتعلّق بها، ومن تسمية لما يجهل اسمه، ومن شرح

المعنى، ومما يستنبط من الحديث، ومن قال بظاهر الحديث، ومن خالف، وما حجته؟ مع فوائد كثيرة، وعلوم غزيرة لا تستقصى[1].

وقد ألقى النووي النظرَ على الشروح السابقة لـ"صحيح مسلم" فاستخلص منها الخلاصةَ العلمية، وأضاف من عنده فوائد واستنباطات مما جعله أهمَّ شروح الصحيح، وهو من الشروح المتوسطة التي يستوعبها طالبُ العلم، إذ هو ليس بالطويل الْمُمِلّ ولا بالْمُوجَز الْمُخلّ[2].

وأما المنهج الذي سلكه النووي في تأليف هذا الشرح القيِّم فهو كما يلي:

- وضع تراجمَ لأبواب "صحيح مسلم"؛ لأن الإمام مسلم – رحمه الله تعالى – لم يضعها له، بل اكتفى بترتيب كتابه على الأبواب. وقد ذكر النووي في مقدمة الشرح وفي أثنائه أنه قام بذلك، فقد قال في مقدمته: "ثم إن مسلماً رحمه الله رتَّب كتابه على أبواب فهو مبوَّب في الحقيقة، ولكنه لم يذكر تراجمَ الأبواب فيه؛ لئلاَّ يزداد بها حجمُ الكتاب أو لغيره ذلك"، ثم قال: "وقد ترجم جماعةٌ أبوابَه بتراجم بعضها جيدٌ وبعضها ليس بجيدٍ، إما لقصور في عبارة الترجمة، وإما لركاكة لفظها، وإما لغير ذلك، وأنا – إن شاء الله – أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها"[3].
- اهتمَّ كثيراً في شرحه برفع التعارُض الظاهر بين النصوص الشرعية بحمل كل منها على محملٍ صحيحٍ حيث قال: "والجمعُ بين الأحاديث التي

[1] الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحدثين: للشيخ عبد الغني الدقر، ص: ١٦٠.

[2] أعلام المحدثين: للدكتور أبي شهبة، ص:٢٠١.

[3] المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (١١٥/١).

تختلف ظاهراً ويظن بعض من لا يحقِّق صناعتَي الحديث والفقه وأصوله كونها متعارضات". [1].

- استنبط من الأحاديث النبوية قواعدَ أصوليةً حيث قال: "وأذكر فيه – إن شاء الله – جُمَلاً من علومه الزاهرات من أحكام الأصول والفروع... وبيان نفائس من أصول القواعد الشرعيات"[2].
- ذكر الأحكامَ الفقهية المستنبطة من الأحاديث بإيجازٍ مع ذكر أقوال الأئمة في المسألة، وتوجيه هذه الأقوال بذكر وجهِ استلالاتِها بالأحاديث.
- اعتنى بضبط ألفاظ الحديث والأماكن الواردة فيه والأعلام، فقد قال مبيِّناً منهجَه في ذلك في مقدِّمة الشرح أنه قد اهتمَّ فيه: "بإيضاح معاني الألفاظ اللغوية وأسماء الرجال وضبط المشكلات... وضبطِ جُمَل من الأسماء المؤتلفات والمختلفات"[3].
- حاول بعد شرح بعض الأحاديث اقتناصَ الفوائد واستنباط الفوائد من الحديث، حيث سرد مثلاً فوائد منتزعة من الحديث قريبه أو بعيده، ويسردها حسب ما استنبطه من الحديث، كما بيَّن منهجَه في ذلك في مقدمة الشرح فقال: "وأنبِّه على ما يحضرني في الحال في الحديث من المسائل العليات، وأشير إلى الأدلة في كل ذلك إشارات إلا في مواطن الحاجة إلى البسط للضرورات، وأحرص في جميع ذلك على الإيجاز وإيضاح العبارات"[4].

---

[1] المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (١١٥/١).

[2] المرجع السابق: (١١٥/١).

[3] المرجع السابق: (١١٥/١).

[4] المرجع السابق: (١١٥/١).

- اهتمَّ بعزو ما ينقله عن غيره من العلماء، حيثُ ذكر الأعلامَ عند أول ذكرهم بشيء من البيان بذكر نسبهم وعُلُوّ منْزلتهم في فنِّهم، وبيَّن منهجَه في ذلك بقوله: "وحيثُ أنقل شيئاً من أسماء الرجال واللغة وضبط المشكل والأحكام والمعاني وغيرها من المنقولات، فإن كان مشهوراً لا أضيفه إلى قائليه لكثرتهم إلا نادراً لبعض المقاصد الصالحات، وإن كان غريباً أضفته إلى قائليه إلا أنْ أذهل عنه في بعض المواطن لطول الكلام أو كونه مما تقدَّم بيانه في الأبواب الماضيات"[١].
- ذكر اختلافَ النُّسَخ، وذكر أقوالَ العلماء في توجيه هذا الاختلاف وبيان الراجح في ذلك.
- نقد الأحاديثَ الضعيفة والآراء الشاذة.
- أجاب عن الإمام مسلم في موضوعات كثيرة فيما استدركه العلماء عليه كالإمام الدارقطني (ت٣٨٥هـ)

طُبع هذا الشرح لأول مرة في المطابع المصرية بالقاهرة عام ١٣٤٧هـ. ثم صدر له طبعات كثيرة، ومن أحسنها طبعة دار المعرفة ببيروت، التي طُبعت بتحقيق الشيخ خليل مأمون شيخا.

٦- **إكمال المعلم بفوائد كتاب مسلم**: للإمام أُبَيّ، أبي عبد الله، محمد بن خليفة الأُبَيّ المالكي التونسي (ت٨٢٧ أو٨٢٨هـ).

جمع فيه الشارحُ الشروحَ الأربعة لصحيح مسلم، وهي: "المعلم" للمازري، و"إكمال المعلم" للقاضي عياض، و"المفهم" للقرطبي، و"المنهاج" للنووي، مع زيادات مكملة، والتنبيه على المواضع المشكلة من كلام هؤلاء.

فينقل الشارحُ من تلك الشروح بالمعنى لا باللفظ طلباً للاختصار، ويوضِّح ما

---

[١] المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (١/١١٥).

يشكل من هذه النقول، و لم يشرح مقدمةَ الصحيح؛ لأنها في علوم الحديث، كما قال في مقدمة شرحه: "و لم أتعرَّض للكلام على الخطبة – الأبي لم يشرح الخطبة – لأنها في علم الحديث، وذلك شيء آخر، ورأيت الأهم البداية بشرح الأحاديث، وإن أنسأ الله في الأجل وسهَّل، فسأتكلَّم عليها – إن شاء الله تعالى–".

واستعمل الرموزَ في الشروح التي اعتمد عليها في شرحه، واكتفي عن اسم كل واحد من أسماء الشرَّاح بحرف، مثلاً: (م) للمازري، و(ع) لعياض، و(ط) للقرطبي، و(د) لمحي الدين النووي، ولفظ (الشيخ) لأبي عبد الله ابن عرفة، وما يقع من الزيادات المشار إليها ترجم عليها بلفظ: "قلتُ".

طُبع هذا الكتاب لأول مرة مع "مكمل إكمال الإكمال" للعلامة أبي عبد الله محمد بن محمد السنوسي الحسني (ت٨٩٢هـ) الآتي الكلام عليه، في سبعة مجلَّدات، في مطبعة السعادة بمصر، عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م.

٧- **مكمل إكمال الإكمال**: للعلامة أبي عبد الله محمد بن محمد السنوسي الحسني (ت٨٩٢هـ).

ذكر الشارح خطته في مقدمة الكتاب، والتي تدل على منهجه الذي سار عليه في شرح "صحيح مسلم"، حيث قال: "كان من أحسن شروح (صحيح مسلم) وأجمعها شرحُ الشيخ العلامة أبي عبد الله الأُبَيّ – رحمه الله تعالى– أردتُ أن أتعلَّق بأذيال القوم، وإن كنت في غاية البُعد منهم إلا أن يَمُنّ الوهّاب تعالى باللحاق بعد اليوم"، ثم قال: "فاختصرتُ في هذا التقييد المبارك – إن شاء الله تعالى– معظم ما في هذا الشرح الجامع من الفوائد، وضممتُ إليه كثيراً مما أغفله مما هو كالضروري لا كالزوائد، وأكملته أيضاً بشرح الخطبة، فتمّ النفع –والحمد لله تعالى– بشرح جميع ما في الكتاب، وجاء

بفضل الله تعالى مختصراً يقنع أو يغني عن جميع الشروح، وما فيها من تطويل أو مزيد إطناب، فهو جدير -إن شاء الله تعالى- أن يُسمَّى لذلك بـ: مكمل إكمال الإكمال".

وهو مقدمة مضافة لما قام به الأبي. فكان هذان الشرحان من أتمِّ الإفادات على "صحيح مسلم"، كما أنهما يُبدِيان الطريقةَ المغربية في شرح الحديث النبوي.

وقد طُبع هذا الشرحُ مع "إكمال المعلم" للأُبَيّ الذي سبق الكلام عليه آنفاً، في سبعة مجلَّدات، في مطبعة السعادة بمصر، عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م.

٨- **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**: للحافظ السُّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ).

وهو حاشية على "صحيح مسلم"، ابتدأها السيوطي بذكر مقدمةٍ قصيرة بيَّن فيها منهجَه باختصار، فقال: "فلما منَّ الله تعالى - وله الفضل - بإكمال ما قصدتُه من التعليق على صحيح الإمام البخاري ﷺ، المسمَّى بـ (التوشيح)، وجهتُ الوجهة الى تعليق مثله على صحيح الإمام أبي الحسن مسلم بن الحجَّاج ﷺ، المسمَّى بـ (الديباج)، لطيف مختصر، ناسج على منوال ذلك التعليق، وإنْ كان لهو على هذا الصحيح مبتكرٌ يشتمل على ما يحتاج إليه القارئ والمستمع من: ضبط ألفاظ، وبيان اختلاف روايات على قلتها، وزيادة في خبر لم ترد له طريقة، وتسمية مبهم، وإعراب مشكل، وجمع بين مختلف، وإيضاح مبهم بحيث لا يفوته من الشرح إلا الاستنباط".

فابتدأ السيوطي كتابةَ هذه الحاشية بهذه المقدمة القصيرة، وسار فيه على المنهج الذي بيَّنه فيها، وأما ما لم يذكره من منهجه في هذه الحاشية فهو أنه:

- لم يذكر متنَ الحديث، وإنما ذكر ما يحتاج لشرح.

- اعتمد في شرحه على نسخة للصحيح مكتوبة في القرن السابع الهجري بيد الحافظ الصريفيني، وقد وصفها بأنها خالية من تراجم الأبواب، لكنه ذكر تراجمَ للأبواب بعد أن ذكر المقدمةَ.
- وذكر فصلاً في شرط مسلم ومصطلحه في كتابه، ثم ذكر فصلاً في تسمية من ذُكِر في "صحيح مسلم" بكنيته.
- لم يتعرَّض للأحكام الفقهية إلا نادراً، ولا للإجابة عن الأحاديث المتكلَّم فيها، إلا نادراً جداً ولكنه لم يشفِ.
- أكثر – لاسيما في " كتاب الإيمان" – من نقل كلام المازري، والقاضي عياض، والنّووي في مسائل الاعتقاد، ولا سيّما النووي، فإنّ السّيوطي استلَّ حاشيته جلّها من شرحه المشهور. لكنه لا ينقل النصّ بحرفيّته وإنما بالمعنى وفق أسلوبه المشهور حين يفعل ذلك من كتب سابقيه.

طُبعت هذه الحاشية في المطبعة الوهبية بالقاهرة، عام ١٢٩٩هـ. ثم طبعت بتحقيق الدكتور بديع السيد اللحام، بإدارة نشر علوم القرآن، في كراتشي، عام ١٤١٢هـ في مجلَّدتين. ثم طُبعت بتحقيق وتعليق الشيخ أبي اسحاق الحويني الأثري، في ست مجلَّدات عن نسختين خطيّتين، في دار ابن عفان للنشر الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ، إلا أنه أضاف متن الصحيح إلى طبعته، مع أن السيوطي لم يذكر المتن،كما تقدّم، وجاءت طبعة الدكتور اللحّام خاليةً من المتن كذلك.

وقد اختصر هذه الحاشيةَ عليٌّ بن سليمان البُجُمْعَوي الدّمناتي (المتوفى في أوائل القرن الرابع عشر للهجرة) في كتابٍ سمّاه: "وشي الدِّيباج على صحيح مسلم بن الحجاج "، وقد طُبع في القاهرة سنة ١٢٩٨هـ.

٩- **السِّراج الوهَّاج في كشف مطالب مختصر صحيح مسلم بن الحجَّاج**:
للشيخ صديق حسن خان القَنُّوجي البخاري (ت١٣٠٧هـ).

شرح القنوجي في هذا الكتاب "مختصرَ صحيح مسلم" للإمام أبي محمد زكي الدين بن عبد العظيم المنذري (ت٦٥٦هـ)، وهو شرح وسط جيد، لم يتكلَّم فيه القنوجي على الأسانيد، لكون الأصل (أي "مختصر صحيح مسلم" للمنذري) كان مجرَّداً عنها؛ فلذلك قصر القنوجي الكلامَ على متون الحديث فقط، كما أنه لم يتعرَّض فيه لشرح مقدمة الإمام مسلم، فلأنه الأصل لم يكن يحتوي عليها.

ومنهج القنوجي في هذا الشرح لا يعدو عن ذكر عنوان الباب، ثم متن الحديث، مع الاقتصار على ذكر صحابيّ الحديث فقط، ثم يشرع في الشرع معتمداً على شرح النووي لـ"صحيح مسلم"، بدون التعلق بمباحث الإسناد.

طُبع هذا الكتابُ لأول مرة في بهوفال، في أحد عشر مجلَّد. ثم طبعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة القطر، عام ٢٠٠٩م، في إحدى عشر مجلَّد. ثم أصدرته دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، وتشتمل هذه الطبعة على ثماني مجلَّدات.

١٠- **فتح الملهم في شرح صحيح مسلم**: للعلامة شَبِّيْر أحمد العثماني الدِّيُوْبَنْدِي (ت١٣٦٩هـ)[١].

بدأ المؤلِّفُ هذا الشرح بمقدمة علمية قيمة تشتمل على أهمِّ مباحث علم الحديث وأصوله، فهي كما قال المؤلِّفُ: "فهذه فصول نافعة مهمة في بيان مبادئ علم الحديث وأصوله التي يعظم نفعها، ويكثر دورانها، انتقيتُها من

---

[١] مما جاء في تعريف هذا الكتاب فهو مأخوذ بتصرف يسير من بحث "المحدِّث شبير أحمد العثماني وجهود في الحديث النبوي" للأستاذ سيد عبد الماجد الغوري، المنشور في مجلة "الحديث" في عددها الثاني، صفر ١٤٣٣هـ، ص: ١١٣، ١٢٣.

الكتب المعتبرة عند علماء هذا الشأن، مع بعض زيادات مفيدة سنحت لي في أثناء التأليف؛ فأحببت أن أجعلها كالمقدمة للشرح؛ ليكون الناظر على بصيرة فيما يتضمَّن عليه الكتاب من مباحث الحديث: متونه وأسانيده"[1].

وقد طُبعت هذه المقدمة مستقلةً عن الأصل بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى، بعنوان: "مبادئ علم الحديث وأصوله".

شرع المؤلِّف بشرح "صحيح مسلم" مباشرةً من "كتاب الإيمان" دون شرح المقدمة للصحيح، وبلغ في تأليف الشرح إلى كتاب النكاح، ثم توفّاه الله ﷻ، ثم قيَّض الله تعالى لإكماله الشيخ محمد تقي العثماني - أحد علماء المشهورين بتضلعه من علم الحديث والفقه-، فأكمله - حفظه الله — من حيث لم يستطع المؤلِّفُ إكماله، فجاء الكتاب في ست مجلَّدات ضخام مع التكملة، وأعرض فيما يلي منهج الشيخ شبير أحمد العثماني أولاً، ثم أختصر الحديث عن منهج صاحب التكملة.

أما منهج الشيخ شبير أحمد في شرح "صحيح مسلم" فهو يتلخَّص في النقاط التالية:

- بدأ الشرحَ بمقدمة علمية ضافية عن علم الحديث تشتمل على (٢٠٨) صفحة، فقد سبق الحديث عنها.
- شَرَح مشكلاتِ الحديث مما يتعلَّق بذات الله ﷻ، وصفاته وأفعاله والحقائق الأخرى الغامضة.
- نَقَل عمدةَ أقوال العلماء في كل باب.
- سَعَى إلى تفهيم الغوامض وتسهيلها بالأمثلة والنظائر بحيث يتقرَّب إلى الفهم.

---

[1] العثماني، شبير أحمد، فتح الملهم بشرح صحيح مسلم، ج١، ص١٧.

- نَقَل مذاهبَ الأئمة المتبوعين في الفروع من كتبهم المعتمدة.
- خدم المذهبَ الحنفيَّ وأيَّده بدلائل قوية من الأحاديث والآثار الصحيحة، ووضَّح كثيراً من مسائله المختلف فيها بكل حيطة ونصفة، وبذلك أصبح هذا الشرح مرجعاً في الفقه الحنفي أيضاً عند علمائه، بحيث يمكن لهم الرجوع إليه في خلافاتهم وبحث مسائلهم.
- نقل بعضَ نكات السلوك والإحسان، ومقاصد الشريعة من كتاب "حجة الله البالغة" للإمام ولي الله الدهلوي (ت١١٧٦هـ).
- دفع شبهات المتنوِّرين بتقليد الغرب، والمتأثِّرين بالمستشرقين، وقدَّم ردوداً مفحمةً عليهم بالاستدلال العقلي والنقلي، وبذلك نجده قد دافع عن الدين والسنة دفاعاً قوياً.
- جمع بين كثير من الأحاديث المتعارضة ووفَّق بينها.
- جمع الأحاديثَ من المصادر والكتب المختلفة تحت باب واحد، ورجع إلى المصادر الأصلية في كل ما نَقَل، وعزا النصوصَ إليها بكل أمانة ودقة.

كما سبق أن ذكرتُ آنفاً أن الشيخ شبير أحمد لم يمهله الأجل لإكمال هذا الشرح، حيث توفي - رحمه الله - قبل ذلك، ثم قدَّر الله ﷻ أن يكون إكمالُه على الشيخ محمد تقي العثماني في ستة مجلدات ضخمة، والذي تناول في هذه التكملة عدداً كبيراً من القضايا، وما جاء في الحديث النبوي واحتوى عليه "صحيح مسلم" كغيره من كتب الحديث من أحكام وقضايا، قد تُثار حولها بحوث وتساؤلات بتأثير الثقافة الحديثة، والحضارة الغربية، والتشريعات الجديدة، بالبحث العلمي والمقارَن، وأزال ما أُثير حولها من

شُبُهات كثيرة، وما استغلَّت لمنافع شخصية أو جماعية أو سياسية وما إلى ذلك[1].

فجاءت تكملة الشيخ تقي العثماني بمباحث بديعة دقيقة، وفوائد مبتكرة، في أسلوب عصري سهل، ويمكن تلخيص المنهج الذي سلكه في تأليف هذه التكملة على النقاط التالية[2]:

- خرَّج الأحاديثَ من الأصول الستة مستوعباً، ومِن غيرها إذا احتاج ذلك.
- ضبط أسماءَ الرجال الأماكن الواردة في الروايات، مع ترجمة الرواة باختصار.
- أتى في بداية كل كتاب من كتب الصحيح بمقالة قيمة، وتحدَّث فيها عن أصول ذلك الكتاب وتاريخه وأسراره.
- بيَّن الطُّرُقَ التي لم يخرِّجها الإمام مسلم في صحيحه، موضِّحاً لمعنى الحديث، ومفصِّلاً للقصة.
- نَقَل المذاهبَ الفقهية مِن كتب أصحابها المعتمدة، مستدلاًّ بالكتاب والسنة، وتكلَّم عليها متناً وإسناداً بكل نصفةٍ وحيطةٍ.
- التزم بإثارة الأبحاث التي أحدثها العصرُ الحاضر، والتي تخلو منها كتب المتقدِّمين، فأتى بكلام فصل في الباب بتصريحات فقهاء العصر، واستنباطٍ دقيقٍ من الكتاب والسنة، وكلام الفقهاء والمتقدمين.
- اعتنى ببيان المسائل التي تركها المتقدِّمون؛ لكونها كانت مفروغاً منها عندهم، ولكن أثارها المستشرقون في عصرنا حولها شبهات وتشكيكات

---

[1] تكملة فتح المهلم: للشيخ تقي العثماني: (١٩/١، ٢٠).

[2] ذكرها الشيخُ نور البشر بن نور الحق في ترجمة الشيخ شبير أحمد العثماني، نقلت هنا بزيادة وتصرف، انظر: "فتح الملهم"، ج١، ص١٠، ١١.

بعبارات ودلائل جديدة، وقلَّدهم المستغربون من المسلمين، مثل: مسألة الاسترقاق في الإسلام، ومسألة إباحة الطلاق، ومسألة المِلكية الشخصية، ومسألة ربا البنوك... وأمثالها، ففنَّد الشيخ محمد تقي كلَّ ما يُثار حول هذه المواضيع من شُبَهٍ، ودحض أباطيلهم وتُرَّهاتهم في أسلوب مقنع يطمئن له قلبُ القارئ.

قُبلت هذه التكملة مع أصلها بحفاوة بالغة، واستحسان عظيم منذ صدورها، وقد قرَّظ لها جلة فطاحل علماء العالم الإسلامي بكلماتهم الفياضة، أمثال: العلامة أبي الحسن الندوي، والشيخ عبد الفتاح أبي غدة، والدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور وهبة الزحيلي، وغيرهم.

طُبع هذا الكتاب لأول مرة مع التكملة في إدارة إشاعة علوم القرآن بكراتشي في باكستان، ثم طبعته دار القلم بدمشق عام ١٤٢٧هـ، في ست مجلَّدات.

١١- **منة المنعم شرح صحيح مسلم**: للشخ صفي الرحمن المباركفوري (ت١٤٢٧هـ).

وهو شرح مختصر للصحيح، ومنهج مؤلِّفه فيه يتحدَّد من خلال هذه النقاط:

- أنه راعى فيه الإيجاز، حيث اقتصر على قدر الحاجة، وترك جوانب يتنبَّه لها القارئ والدارس بقليل من التأمُّل والنظر.
- بيَّن المسألةَ الفقهية وربما غير الفقهية التي يدل عليها الحديث مع التنصيص أو الإشارة إلى اللفظ أو الجملة التي تُستنبَط منها تلك المسألةُ، وبيَّن وجهَ الاستنباط إذا كان غامضاً.
- بيَّن الراجحَ أو الصحيحَ في مسائل الخلاف، والاستدلال له بلفظ الحديث، وتأييده بأحاديث أخرى عند الحاجة.

- أوضح الجوانبَ والمعاني التي تكفي للقضاء على التأويلات الفاسدة، دون ذكر تلك التأويلات، ودون بيان وجه الردِّ عليها.
- بيَّن الوقائعَ والأيام والغزوات والسَّرايا ونحو ذلك إذا وردت في حديث من أحاديث الصحيح.
- بيَّن الأماكنَ المهمة التي وردت ذكرها في الصحيح، واستفاد في ذلك بالمعايير والمعلومات الجديدة.
- شرح غريبَ الحديث باختصار مفيد.
- وضَّح الإعرابَ والتراكيب النحوية عندما يُخشى اللبس في فهم المراد بالحديث، وهو قليل.
- بيَّن ما يتعلَّق ببعض الرجال ممن ورد في المتن أو السند، مثل بيان نسبهم أو نسبتهم أو عملهم أو بلدهم أو نحو ذلك.
- وبما أنَّ الإمام مسلم – رحمه الله تعالى – يُورد الحديثَ الواحد بطرق وألفاظ عدة؛ فقد التزم الشارحُ بشرح كل ما رأى شرحَه تحت أول طريق منها، ثم ترك بقيةَ الطرق خاليةً دون الشرح إلا أن تجيء فيها كلمةٌ أو جملةٌ تحتاج إلى إيضاح، أو لها دلالةٌ خاصةٌ على حكم أو معنى أو قيد أو شرط أو نحو ذلك؛ فنبَّه عليها الشارح.
- حيثُ إنَّ الإمام مسلم لم يضع لصحيحه التراجمَ لكتبه وأبوابه مثل شيخه الإمام البخاري في صحيحه، فقد وضعها الإمام النووي – رحمه الله تعالى – إلا صنيعُه في ذلك لا يخلو من نظر، فكثيرٌ منها لا يُطابِق الحديثَ تمام المطابعة، بل يُطابِق لِما أفتى بها سادةُ الفقهاء الشافعية، وربما يأتي النووي للمسائل بقيود وشروط لا أصلَ لها في الحديث، وحتى إنه أحياناً يُطيل لأجل تلك ترجمة الباب إطالةً يخرج عما هو

معهودٌ عند فقهاء المحدِّثين في كتبهم عامةً، وإنما يفعل ذلك نصرةً وإيضاحاً لِما ذهب إليه فقهاء المذاهب، كما أنه ربما يعقد باباً غريباً لا يُناسِب الكتابَ ولا الأبوابَ التي تلي قبله وبعده. وكذلك لم يقتصر كثيرٌ مما وضعه النووي من الكتب على أحاديث تدخل تحت عنوانها، بل جاوزها إلى أحاديث لا علاقة لها بعنوان الكتاب. فنظراً إلى ذلك كله رأى الشارحُ - المباركفوري - أن يُعيد العمل في وضع الكتب والأبواب، وأن يختار التراجمَ لها، مع الحفاظ بقدر الإمكان على ما وضعه النووي رحمه الله تعالى[1]. وهذا من أهمِّ ميزات هذا الشرح.

طُبع هذا الشرح في أربع مجلَّدات، في دار السلام بالرياض عام ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٢- **فتح المنعم شرح صحيح مسلم**: للشيخ موسى شاهين لا شِيْن (ت١٤٣٠هـ).

وضع المؤلِّفُ هذا الشرحَ لطلاب كليات أصول الدين التابعة لجامعة الأزهر، حيث عمل - رحمه الله تعالى - أستاذاً حتى وفاته؛ فلذلك جاء شرحُ أحاديث هذا الكتاب موافقاً جداً لمستوى الطلاب، كما يظهر ذلك من منهج المؤلِّف الآتي الذي سار عليه في شرح الصحيح:

- بدأ شرحَ الصحيح بكتاب الإيمان، وأجَّل شرحَ مقدمته ليشرحها في جزء خاص أسوةً للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في مقدمة "فتح الباري".
- جمع الرواياتِ المتعدِّدة للحديث الواحد، ثم قام بشرحها كوحدةٍ، فلأنَّ الواقع أنَّ "صحيح مسلم" - كما سبق في تعريفه - يضمّ كثيراً من

[1] من مقدمة المؤلف بتصرف وزيادة يسيرين، انظر: (١/٨،٩،١٠).

الأحاديث المكرّرة بسبب اختلاف الرواة في رواياتها بالزيادة والنقص والتغيير والتقديم والتأخير، بل قد يفرق بين روايات الحديث الواحد بأحاديث أخرى، ولذلك جمع الشارحُ مثلَ هذه الروايات تفادياً لتكرار الشرح، وتخلُّصاً من إحالة اللاحق على السابق.

- اختصر الأسانيدَ، واقتصر على الراوي الأعلى، وبذلك أوفر مجهودَ الطالب للبحث في متن الحديث وصلبه بدلاً من التشتيت بين رجاله وشرحه.
- تناول شرحَ الحديثِ بعبارةٍ مبسَّطة وأسلوبٍ سهل تحت عنوان "المعنى العام". ثم تكلَّم عن كلمات الحديث وتراكيبه من الناحية اللغوية وما يحتاجه الطلاب من النحو والبلاغة تحت عنوان: "المباحث العربية". ثم بسط الأحكامَ الشرعية، وجمع بين الروايات المختلقة، وعرض آراءَ العلماء في وجه الاستدلال به أو الرد عليه، وأبرز ما يُؤخد منه من الأحكام والفوائد تحت عنوان: "فقه الحديث".

لكن الشارحُ في الطبعة الثانية للكتاب غيَّر في منهجه بعضَ تغيير، حيث إنه:

- وضع أسانيدَ "صحيح مسلم" بالهوامش، ليستفيد منها من أرادها من أهل الحديث، والترم ألفاظها، واكتفى في صدر الصفحة بالمتن والراوي الأعلى مصدِّراً بكلمة "عن".
- وأعاد أحاديثَ الصحيح إلى ترتيبها، ولم يجمع الروايات المتعددة المتباعدة للحديث الواحد، كما فعل في الطبعة الأولى؛ وذلك حفاظاً على أمانة النقل.
- ورقَّم أبوابَ الصحيح، حيث إنه لم يلتزم كثيراً بتبويب الإمام النووي، ورقَّم أحاديثَ كلِّ باب بأرقام مستقلة، وكذلك رقَّم أحاديثَ الصحيح

مسلسلة من أول الكتاب إلى آخره معتمداً على ترقيم الشيخ محمد فؤاد الباقي[1].

طُبع هذا الشرح في عشر مجلَّدات، في دار الشروق بالقاهرة عام ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٣- **الكوكب الوهَّاج والرَّوض البهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج:**

للشيخ محمد الأمين بن عبد الله الأُرمي العَلَوي الهَرَوي الشافعي (معاصر).

وهو من أحدث شروح "صحيح مسلم" وأضخمها كذلك، بدأه مؤلِّفه بمقدمة علمية قيمة سمّاها بـ"قرة عين المحتاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، ومنهجه في هذه المقدمة أنه:

- يقسِّم الكتاب إلى فقرات يتعرَّض لكل منها بالشرح والبيان والتحليل والنقد.
- يشرح الفقرةَ شرحاً إجمالياً ثم يتبعه بالشرح التفصيلي.
- يتناول الآيات التي احتوتها الفقرةُ بالتفسير والشرح.
- يتناول القضايا التي ذكرها المصنِّف الإمام مسلم بالشرح والتحليل والنقد، ويقسِّمها إلى مسائل، فيقول مثلاً: "المسألة الأولى"، و"المسألة الثانية.... وهكذا دواليك.
- يتعرَّض بتخريج الأحاديث الواردة في نصّ الأصل، فيحيلها إلى المصادر الأصلية مع بيان الكتاب والباب ورقم الحديث، وأحياناً الجزء والصفحة.
- يتبع تخريج الحديث ما حواه من فوائد حديثية سواء كانت إسنادية أو متنية.

---

[1] من مقدمة الشارح بتصرف واختصار، انظر: (١/٥، ٦، ٧، ٨).

- يترجم لرجال السند، ويذكر كلامَ العلماء فيهم ومرتبتهم من ناحية الجرح والتعديل.
- يركِّز على الجانب اللغوي حيث يُكثر النقلَ عن كتب اللغة في شرحه.
- ينقل عن العلماء السابقين أثناء شرحه لمتن المقدمة سواء لبيان المعنى أو للتدليل على قضية يريد إثباتها، خاصةً شُرّاح كتاب "صحيح مسلم" كالقاضي عياض، والإمام أبي العباس القرطبي، والإمام النووي، وغيرهم.
- يورد الشبهةَ المتعلقة ببعض الأحاديث، فيذكرها معدّداً إياها، ثم يرد عليها الواحدة تلو الأخرى.
- يتعرَّض لبعض مسائل المصطلح، ويفصل فيها مع بيان الأدلة والراجح من الأقوال.
- يذكر بعض المسائل الفقهية بطريقة مختصرة مع نسبة الأقوال إلى أصحابها.
- يناقش بعض المسائل الأصولية كالفرق بين "الرواية" و"الشهادة"، وحقيقة كل واحدة منهما[1].

أما منهجه في الشرح فيتبيَّن لنا ذلك من مقدمته التي أنقلها فيما يلي:

"ولما كان هذا الكتاب بهذه الصفة، ومصنفه بهذه الحالة.. خطر لي أن: أعلِّق عليه شرحاً يفك مبانيه، ويحلّ معانيه، ويفسِّر غرائبه، ويبيِّن أغراضه متناً وسنداً، ويشرح متابعته تابعاً ومتبوعاً، لفظاً ونحواً ومعنىً، ويبيِّن موضع التراجم من الأحاديث، ويذكر التراجمَ للأحاديث التي لم يُترجم لها، وحكمةَ ما يدخله في خلال الأسانيد من نحو: (يعني)، ومراجع الضمائر

---

[1] مستفاد من بحث "الأثيوبي ومنهجه في شرح مقدمة صحيح مسلم" للدكتور سعد الدين منصور، (المنشور في مجموعة أبحاث "مؤتمر عالمي عن مناهج تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف)"، ص:١١٢٦،١١٢٣.

والإشارات في نحو قوله: (مثله) و(نحوه) و(معناه)، وفي قوله: (بهذا الإسناد) مما قد زَلَّتْ فيه أقدامُ كثير من ضعفاء الطلبة، وغير ذلك من الفوائد التي انفرد بها عن سائر شروح السابقين مما يطول ذكره، ويصعب تعداده ونشره...، فشمّرتُ ذيل العزم عن ساق الحزم، وأتيت بيوت التصنيف من أبوابها، وقمت في جامع جوامع التأليف بين أئمته بمحرابها، وأطلقت لسان القلم في ساحات الحِكم بعبارة صريحة واضحة، وإشارة قريبة لائحة، لخصتها من كلام الكبراء الذين رقَت في معارج علوم هذا الشأن أفكارهم، ومن إشارات الألباء الذين أنفقوا على اقتناص شوارد أعمارهم، وبذلتُ الجهد في تفهم أقاويل الفهماء المشار إليهم بالبنان، وممارسة الدواوين المؤلفة في هذا الشأن.

و لم أتردَّد عن الإعادة في الإفادة عند الحاجة إلى البيان، ولا في ضبط الواضح عند علماء هذا الشأن، قصداً لنفع الخاص والعام، راجياً ثواب ذي الطول والإنعام.

وسميته: الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج".

فبدأ الشارح بشرح الكتاب على النحو الذي ذكره في مقدمته، حيث بدأ شرح كتاب الإيمان منه في خمس مجلدات.

طُبع هذا الشرح في دار المنهاج بجدة عام ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، في خمس وعشرين مجلّداً.

خاتمة البحث:

وهذا ما تيسَّر لي – بفضل الله وعونه – من تسليط الضوء على شخصية الإمام مسلم بن الحجاج القشيري – رحمه الله تعالى –، والتعريف بكتابه "الصحيح

المسند" باختصار، ثم من الدراسة والتعريف لشروحه مع بيان مناهج مؤلِّفيها فيها. وأرجو أن يكون هذا الجهد المقل المتواضع مفيداً – بإذن الله تعالى– لقراء "صحيح مسلم"، فلأنَّ فهمَهم لهذا الكتاب الجليل وغيره من كتب الرواية لا يتأتَّى لهم في يُسْر إلا من خلال شروح الصحيح، فثم بمعرفة مناهج أصحابها فيها.

مصادر ومراجع البحث:

١) **أعلام المحدثين**: للدكتور أبي شهبة: القاهرة: مطابع دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٦٢م.

٢) **أعلام المحدثين ومآثرهم العلمية**: للدكتور تقي الدين الندوي، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م.

٣) **إكمال المعلم بفوائد كتاب مسلم**: للقاضي عياض اليحصبي، تحقيق: الدكتور يحيى إسماعيل، الرياض: دار الوفاء، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٤) **الإمام مسلم ومنهجه في صحيحيه**: لمحمد عبد الرحمن الأحمد المحمد، (أطروحة مكتوبة على الآلة مقدمة إلى الجامعة الزيتونية بتونس، عام ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

٥) **الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحدثين**: للشيخ عبد الغني الدقر، دمشق: دار القلم، ط٥، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٦) **الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف**: للإمام ولي الله الدهلوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: دار النفائس.

٧) **تاريخ بغداد**: للحافظ الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٨) **تاريخ التراث العربي**: للدكتور فؤاد سزكين، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٩) **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: للحافظ أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: الأستاذ أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الرياض: دار العاصمة، ط١، ١٣٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٠) **تذكرة الحفاظ**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي، حيدرآباد: دار المعارف النظامية. ط١، ١٣٣٣هـ/١٩١٥م.

١١) **تهذيب الأسماء واللغات**: للإمام النووي أبي زكريا محيي الدين يحيى ين شرف، بيروت: دار النفائس.

١٢) **تهذيب التهذيب**: للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عادل مرشد، بيروت: دار النفائس، ط١، ٢٠٠٥م.

١٣) **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٢هـ.

١٤) **توجيه النظر إلى أصول الأثر**: للشيخ طاهر الجزائري، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٢، ١٤٣٠هـ.

١٥) **حجة الله البالغة**: للإمام ولي الله الدهلوي، الطبعة الهندية.

١٦) **الحديث والمحدثون**: للشيخ محمد أبي زهو، القاهرة: المكتبة التوفيقية.

١٧) **حياة البخاري**: للشيخ جمال الدين القاسمي، بيروت: دار النفائس، ط١، ١٩٨٤م.

١٨) **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**: للحافظ أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور بديع السيد اللحام، كراتشي: إدارة نشر علوم القرآن، ط١، ١٤١٢هـ.

١٩) **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**: للشيخ محمد بن جعفر الكتاني، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٧، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٢٠) **السراج الوهاج في كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج**: للشيخ صديق حسن خان القنوجي البخاري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢١) **سير أعلام النبلاء**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠١هـ.

٢٢) **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لابن العماد أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤط، دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٣) **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الرياض: دار السلام، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٤) **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الاسقاط والسقط**: لابن الصلاح، أبي عمرو، عثمان بن عمرو الكردي الشافعي، تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٥) **طبقات المحدثين**: للحافظ أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ.

٢٦) **العبر في خبر من غبر**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، الكويت: مطبعة حكومة الكويت.

٢٧) **عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسندة الصحيح دراسة تحليلية**: للدكتور حمزة عبد الله المليباري، بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٨) **علوم الحديث**: للحافظ ابن الصلاح أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، دمشق: دار الفكر، ط١٣، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٩م.

٢٩) **غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج**: للحافظ أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: الدكتور جمال فرحات صاولي، الرياض: كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٣٠) **فتح الملهم بشرح صحيح مسلم**: للشيخ شبير أحمد العثماني، دمشق: دار القلم، ط١، ١٤٢٧هـ.

٣١) **فتح المنعم شرح صحيح مسلم**: للدكتور موسى شاهين لاشين، القاهرة: دار الشروق، ط٢، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٣٢) **الفهرست**: لابن النديم، محمد بن إسحاق بن محمد، طبع طهران.

٣٣) **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله القسطنطني الرومي، بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٣٤) **الكشاف عن أبواب مراجع تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: للشيخ عبد الصمد شرف الدين. بيروت: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٣٥) **الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**: للشيخ محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري، جدة: دار المنهاج، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٣٦) مجلة "**الحديث**" (الصادرة عن معهد دراسات الحديث النبوي في الجامعة الإسلامية العالمية بسلانجور في ماليزيا)، العدد الثاني، صفر ١٤٣٣هـ.

٣٧) **مجموعة أبحاث "مؤتمر عالمي عن مناهج تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف"**: كوالالمبور: الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٨م.

٣٨) **المدخل إلى دراسة جامع الترمذي**: للشيخ سلمان الحسني الندوي، تحقيق: سيد عبد الماجد الغوري، دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٣٩) **مصادر الحديث ومراجعه دراسة وتعريف**: لسيد عبد الماجد الغوري، بيروت: دار ابن كثير، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٤٠) **معجم البلدان**: لياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، بيروت: دار صادر، ط١، ١٣٧٦هـ.

٤١) **معجم المصطلحات الحديثية**: لسيد عبد الماجد الغوري، بيروت: دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٤٢) **مفتاح كنوز السنة**: للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، لاهور: إدارة ترجمان السنة.

٤٣) **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**: للإمام أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، تحقيق: محي الدين مستو وآخرين، دمشق: دار ابن كثير، ط٤، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٤٤) **مقدمة تحفة الأحوذي**: للشيخ محمد عبد الرحمن المباركفوري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٤٥) **مناهج المحدِّثين العامة والخاصة**: للدكتور علي نايف بقاعي، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٤٦) **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**: للحافظ ابن الجوزي أبي الفرج عبد الرحمن البغدادي، حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٥٧هـ.

٤٧) **منهج النقد في علوم الحديث**: للدكتور نور الدين عتر، دمشق: دار الفكر، ط٢٨، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٤٨) **منة المنعم في شرح صحيح مسلم**: للشيخ صفي الرحمن المباركفوري، الرياض: دار السلام، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٤٩) **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**: للإمام النووي أبي زكريا محيي الدين يحيى ين شرف، تحقيق: خليل مأمون شيخا، بيروت: دار المعرفة، ط٤، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٥٠) **النكت على كتاب ابن الصلاح**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي عمير المدخلي، القاهرة: دار الإمام أحمد، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٥١) **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: لإسماعيل باشا البغدادي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٥٥م.

٥٢) **وفيات الأعيان**: لابن خلكان أبي العباس حمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، طبع مصر عام ١٣١٠هـ.

٥٣) **هدي الساري**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني، بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

الأمير صديق حسن خان البخاري القَنُّوْجِي
وإسهامه في الحديث النبوي

سيد عبد الماجد الغوري[1]

المقدمة:

يُعَدّ الأمير صديق حسن خان القنوجي أحد مشاهير الإسلام، ومن أعلام النهضة الإسلامية المعاصرة، وأحد طليعة المؤلِّفين الهنود الذين راجت كتبهم في الأقطار العربية ونالت قبولاً واستحساناً لدى علمائها. كما أنه يُعَدّ كذلك في رواد النهضة الحديثية في بلاد شبه القارة الهندية إذ كان سبباً لجلب العديد من المحدِّثين العرب في الهند، ونشرِ الكثير من دواوين السنة وكتب أئمة الحديث في هذه البلاد. وهذا البحث يحتوي على ثلاثة مطالب، يترجم أولها للقنوجي، ويعرِّف الثاني بإسهاماته الجليلة في مجال الحديث النبوي، ويزيل الثالث بعض الشبهات المثارة حول مؤلَّفاته.

المطلب الأول: ترجمته الذاتية

اسمه وكنيته ونسبته ونسبه:

أولاً: اسمه: صِدِّيق حسن خان.

ثانياً: كنيته: أبو الطيب.

ثالثاً: نسبته: "البخاري" إلى "بخارى" تلك المدينة التاريخية العريقة التي أنجبت أئمةً عظاماً في الحديث مثل الإمام البخاري[2]. وقد هاجر إليها الشريف محمد أحد

---

[1] المحاضر في قسم الكتاب والسنة في الكلية الجامعية الإسلامية العالمية (كويس)، والباحث الزميل في معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد) بسلانجور.

[2] هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (١٩٤ – ٢٥٦هـ): حبر الإسلام، إمام المحدِّثين، وأمير المؤمنين في الحديث، وصاحب "الجامع المسند الصحيح". وُلد في "بخارى" وتوفي بها، وقام برحلة طويلة في طلب الحديث وسمع من نحو ألف شيخ. ومن مصنفاته: "الأدب المفرد"، و"التاريخ الكبير"، و"التاريخ الأوسط" وغيرها. انظر: الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ج ٢، ص١٢٢.

أحفاد الإمام النقي من بغداد، وأقام فيها، وسكن بعده هناك أولاده، إلى أن غادرها الشيخ جلال الأعظم إلى الهند في عام ٦٥٢هـ، وسكن مدينةَ "مُلْتان"، ثم انتقل أحد أحفاده – هو الشيخ جلال الثالث – إلى دلهي على دعوة من حاكمها بَهْلُول شاه اللُّوْدِي[1]، ثم انتقل منها إلى مدينة "قَنُّوْج"[2] حيث استقرت فيها أسرته، وعُرِف أفرادها بالانتساب إليها[3].

رابعاً: نسبه: ينحدر نسبه من سلالة النبي ﷺ من جهة ابنته فاطمة رضي الله عنها[4].

مولده:

وُلد القنوجي يوم الأحد، التاسع عشر من شهر جمادى الأولى لعام ١٢٤٨هـ (الموافق ١٤ أكتوبر عام ١٨٢٢م)، في بلدة "بانْس بَرَيْلِي" في ولاية "أترابرديش"، في موطن جدِّه لأمه، ونشأ في موطن آبائه "قَنُّوج"[5].

نشأته:

أبصر النورَ في أسرة معروفة بتمسُّكها بالكتاب والسنة، وباهتمامها بالعِلم واحترامها للعلماء، فنشأ في أحضان هذه الأسرة الكريمة على حُبِّ العلِم وأهله.

---

[1] هو بهلول بن كالا بن بهرام اللُّودي الأفغاني: (ت٨٩٤هـ): السلطان العادل الفاضل، ولّي الملكَ بدهلي في سنة ٨٥٥هـ، وحكمها قرابة أربعين سنة، وكان مقداماً شجاعاً، وصالحاً ومحباً للعلم وأهله. انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر**، ج٢، ص٢٤٠، ٢٤١.

[2] وهي من أقدم المدن في شمالي الهند، وكانت قاعدة مملكة الهند في القديم. يقول المقدسي في وصفها: "قصبة كبيرة لها ربض، ومدينة بها لحوم كثيرة، ومياه غزيرة، وبساتين محيطة، ووجوه حسنة، وماء صحيح، وبلد فسيح، متجر ربيح...، وبها علماء وأجلة". انظر: عبد الله بن محمد بن أحمد بن البناء البشاري المقدسي، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، تحقيق: محمد مخزوم، ص٣٦١.

[3] محمد اجتباء الندوي، **الأمير صديق حسن خان حياته وآثاره**، ص٣٣، ٣٥.

[4] صديق حسن خان القنوجي، **التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الأول والآخر**، ص: ٥٤١.

[5] القنوجي، **الحطة في ذكر الصحاح الستة**، ص: ٢، ٣.

وقد تُوفِّي والدُه حين كان عمرُه سِتّ سنوات، فتولَّت والدتُه تربيتَه منذ نُعومة أظفاره، فرعتْه رعايةً صالحةً.

طلبه للعلم:

بدأ مسيرته في طلب العلم بتلقِّي القرآن الكريم مجوّداً في أحد كُتَّاب بلدته "قنوج". ثم قرأ عدداً من العُلوم والفنون على شُيوخ أطراف وأكناف تلك البلدة، والجدير بالذكر منهم شقيقه الأكبر الشيخ أحمد بن حسن القَنُّوجي[1]. ثم رَحَل في طلب العِلم إلى مختلف بلاد الهند، وتتلمذ على أكابر علمائها، لا سيما "دهلي" عاصمة الهند ومركز العلم آنذاك، وتعلَّم هناك على يد تلامذة الإمام ولي الله الدهلوي[2] وغيرهم من العلماء الأجلّة أمثال: الشيخ محمد صدر الدين خان بَهَادُرْ[3]، والشيخ

---

[1] هو أحمد بن أولاد حسن بن أولاد علي الحسيني البخاري القنوجي، المشهور بلقب "العَرْشِي" (١٢٤٦ – ١٢٧٧هـ): أحد العلماء المبرَّزين في الحديث والعلوم العربية. أخذ الحديثَ عن المحدِّث عبد الغني بن أبي سعيد العمري الدهلوي. توفي بمدينة "بَرُوْدَهْ" عن ثلاثين سنة من عمره. ومن مصنفاته: "الشهاب الثاقب" في مجلد في الاجتهاد والتقليد. انظر: القنوجي، **أبجد العلوم**، ص٧٢٣، وعبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٧، ص٨٩٧.

[2] هو ولي الله قطب الدين أحمد بن أبي الفيض عبد الرحيم الدهلوي (١١١٤-١١٧٦هـ): المصلح المجدِّد، المفسِّر المحدِّث، الفقيه المجتهد. أخذ العلم عن والده، وقرأ الحديثَ على المحدِّث الشيخ محمد أفضل السيالكوتي، ثم رحل إلى الحجاز وتتلمذ في الحديث على أجلة علمائه. ثم عاد إلى الهند وبدأ تدريسَ الحديث النبوي في دلهي، وانتفع به خلقٌ كثيرٌ لا يحصى عددهم. تُوفّي بدهلي. وله مؤلَّفات كثيرة، ومنها: "المسوَّى من أحاديث الموطأ" (بالعربية)، و"المصفَّى" (بالفارسية)، و"حجة الله البالغة". انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٦، ص٨٥٦.

[3] هو صدر الدين بن لطف الله الكشميري ثم الدهلوي، الملقَّب بـ"خانْ بَهَادُرْ" (١٢٠٤ – ١٢٨٥هـ): العلامة المفتي، وأحد العلماء المشهورين في الهند، كان جامعاً بين الفقه والحديث. وُلد بدهلي وتوفي بها. أخذ الحديثَ عن الشيخ إسحاق بن أفضل العمري وأسنده عنه. تصدَّر للتدريس في دلهي مدةً طويلة. ومن مصنفاته: "منتهى المقال في شرح حديث: لا تشد الرحال" في الحديث، و"الدر المنضود في حكم امرأة المفقود". انظر: الحسني، عبد الحي، **نزهة الخواطر**، ج٧، ص٩٩٢.

حسين بن مُحسن السَّبْعي الأنصاري[1]، والشيخ زين العابدين بن مُحسِن السَّبْعي الأنصاري[2]، والشيخ عبد الحقِّ بن فضل الله البَنَارَسِي[3]، وكلُّهم أجازوه بإجازات عامة فيما قرأ عليهم من العلوم والفنون[4].

---

[1] هو حسين بن محسن بن محمد بن مهدي الخزرجي السعدي الأنصاري اليماني (١٢٤٥ - ١٣٢٧هـ): القاضي المحدّث المسند المِفَنّ الأثري، من كبار علماء الحديث في وقته. وُلد بـ"الحُديدة" في اليمن. قرأ على أكابر علماء اليمن. ثم رحل إلى مكة وقرأ الصحاح الست ومسند الإمام الدارمي وغيرها من كتب الحديث على الحافظ محمد بن ناصر الحسني الحازمي. انتقل إلى الهند على دعوة من الأمير صديق حسن خان القنوجي وسكن في"بهوفال" فكانت مستقره إلى وفاته، حيث كان عمل مدرِّساً في مدرسة الرئاسة، وقد تخرَّج عليه عدد وجيه من العلماء الكبار في الهند. وله عدة رسائل في موضوعات مختلفة. انظر: القنوجي، **أبجد العلوم**، ص٦٩٠، ٦٩١. وعبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١٢١٢، والندوي، **شخصيات وكتب**، ص٧٥، ٧٧، و٢٤١.

[2] هو زين العابدين بن محسن بن محمد بن مهدي الخزرجي السعدي الأنصاري اليماني (ت١٢٩٧هـ): أحد العلماء المشهورين في الهند. وُلد ونشأ ببلدة "حُديدة" في اليمن. وقرأ العلم على علماء اليمن المشهورين أمثال الشيخ السيد حسن بن عبد الباري الأهدل وغيره. ثم سافر إلى الهند وسكن بإمارة "بهوفال" إلى أن توفي بها، وتبوَّأ فيها مكانة علمية مرموقة حتى وُلِّي منصب القضاء بالإمارة، وظلَّ على هذا المنصب إلى وفاته. وقد أخذ عنه عدد كبير من العلماء الأجلاء في الهند. انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٧، ص٩٧٨.

[3] هو عبد الحق بن فضل الله العثماني النيوتيني ثم البنارسي (١٢٠٦-١٢٧٦هـ): المحدِّث المعمَّر، أحد العلماء المشهورين في عصره. وُلد بقرية "نيوتيني" من أعمال "موهان" ونُسب إليها. أخذ العلم عن أبناء الإمام شاه ولي الله الدهلوي. ثم سافر إلى الحجاز، ومكث في اليمن عند عودته إلى الهند، ولقي أئمة العلم بها أمثال الإمام محمد بن علي الشوكاني والشيخ محمد عابد بن أحمد علي السندي واستجاز منهم. وله كتب ورسائل في المنع عن التقليد، ورسالة له في أسانيد الشيخ محمد عابد السندي. انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٧، ص١٠٠٠، ١٠٠١.

[4] الأحمد، **دعوة الأمير العالم صديق حسن خان واحتسابه**، ص: ٥٦. وعبد الجبار بن عبد الرحمن الفريوائي، **جهود أهل الحديث في خدمة القرآن الكريم**، ص ٣٤.

تأثُّره بالإمام الشوكاني:

كان لشخصية الإمام محمد بن علي الشَّوكاني[1] الاجتهادية أثر كبير في تكوين شخصية القنوجي العلمية، لكونه قد تتلمذ على بعض شيوخ اليمن، أمثال الشيخ حسين بن محسن الأنصاري وعلى أخيه الشيخ زين العابدين الأنصاري الَّلذَين أخذا عن الشيخ محمد بن ناصر الحازمي[2] الآخذ عن الإمام الشَّوكاني. كما أخذ القنوجي عن الشيخ عبد الحقِّ بن فضل الله البَنَارَسي المجاز من الشوكاني، لذلك عَدَّه بعضُ المترجمين له من تلامذة الشوكاني بالواسطة، وكان القنوجي يفتخر بذلك، كما يظهر ذلك من قوله: "ينتهي سندي إلى القاضي محمد بن علي الشَّوكاني بواسطة الشيخ عبد الحق بن فضل الله الهندي"[3].

وقد غلبت عليه محبة الشوكاني لدرجة أنه أكثر النقلَ عنه في كثير من مؤلَّفاته، وبالغ في نشر علومه وأفكاره في صياغة جديدة بين المسلمين وخاصةً بين

---

[1] هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني (١١٧٣-١٢٥٠هـ): المفسِّر المحدِّث، المجتهد المطلق، ومن كبار علماء اليمن. وُلد بهجرة "شوكان"، ونشأ بصنعاء. قرأ الحديث وغيره من العلوم على كبار علمائه في. ثم تفرَّغ للتدريس والإفتاء. ووُلِّي قضاء الصنعاء. كان على المذهب الزيدي، ثم تركه ومال إلى العمل بالكتاب والسنة، وأصبح أحدَ كبار الدعاة إلى ترك التقليد، وأخذِ الأحكام اجتهاداً من الكتاب والسنة. وله مؤلَّفات كثيرة، ومن أشهرها: "نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار"، و"فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير"، وغيرها. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٢ ص ١٩٠.

[2] هو محمد بن ناصر الحازمي الحسني الضمدي (ت١٢٨٣هـ): العلامة المحدِّث، من أعيان علماء القرن الثالث عشر، ومن كبار مشايخ الحديث والمسندين في وقته، من أشراف "تهامة". أخذ العلم عن علماء الحرمين أمثال: الشيخ الوجيه عبد الرحمن الأهدل، والإمام محمد بن علي الشوكاني (اللذَين كانا مقيمَين هناك وقتئذ)، والشيخ محمد إسحاق بن أفضل العمري الدهلوي، والشيخ محمد عابد السندي، وغيرهم. ممن أخذ عنه الشيخ حسين بن محسن الأنصاري – وهو أجلّ وأشهر الآخذين عنه – وأخوه زين العابدين بن محسن الأنصاري. ومن آثاره: رسالة في الصفات. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٧، ص١٢٢، كحالة، **معجم المؤلفين**، ج٣، ص٧٤٧.

[3] انظر: القنوجي، **أبجد العلوم**، ج٣، ص١٦٩.

مسلمي الهند الذي ابتلوا بأدواء الجهل والعصبية والجمود في التقليد والبدع والخرافات. وقد أبدى القنوجي تأثُّرَه بالشوكاني وإعجابه به في ترجمة الحافظ محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي[1] في كتابه "التاج المكلَّل" حيث قال: "وقد غلبت عليه محبة شيخِهِ الحافظ ابن حجر[2]، فصار لا يخرج عن غالب أقواله، كما غلبت على ابن القيِّم[3] محبة شيخ ابن تيمية[4]، وعلى الهيثمي[1] محبة شيخه العراقي[2]"، وعليَّ محبة شيخي العلامة الشوكاني رحمه الله"[3].

---

[1] هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد شمس الدين السخاوي (٨٣١ - ٩٠٢هـ): المحدِّث المؤرخ، المؤلف المكثر. أصله من "سخا" من قرى مصر، ومولده بالقاهرة، ووفاته بالمدينة. لازم الحافظَ ابن حجر وتخرَّج عليه في الحديث. صنَّف زهاء مئتي كتاب، ومنها في الحديث: "فتح المغيث في شرح ألفية الحديث للعراقي"، و"شرح التقريب للنووي"، والمقاصد الحسنة"، وفي التاريخ: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، والإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ" وغيرها. انظر: الشوكاني، **البدر الطالع**، ج١، ص٧٣٨، والزركلي: **الأعلام**، ج٦، ص١٩٤.

[2] هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر العسقلاني، شهاب الدين، أبو الفضل (٧٧٣-٨٥٢هـ): شيخ الإسلام، الإمام الحافظ. تخرَّج في الحديث على الحافظ العراقي. وله مؤلَّفات بديعة فيه مثل: "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، و"تهذيب التهذيب"، و"تقريب التهذيب"، و"لسان الميزان"، و"الإصابة في تمييز الصحابة"، "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" وشرحه، و"بلوغ المرام من أدلة الأحكام"، وغيرها. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج١، ١٧٨.

[3] هو محمد بن أَبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، شمس الدِّين، المعروف بـ "ابن قيم الجوزية" (٦٩١-٧٥١هـ): المفسِّر المحدِّث، المجتهد المطلق، المصنّف المشهور. وُلد بدمشق وتوفي بها. لازم شيخَ الإسلام ابن تيمية واستفاد منه في جميع العلوم. وله نحو مئة مؤلف في موضوعات مختلفة. انظر: الشوكاني، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع**، ج٢، ٦٩٥.

[4] هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، أبو العباس، تقي الدين الشهير بـ"ابن تيمية" (٦٦١-٧٢٨هـ): الإمام المحدِّث، المجتهد المطلق. وُلد في "حَرَّان" وتوفي بدمشق. طلب العلم على أيدي علماء دمشق منذ صغره، وعُني بالحديث عناية خاصة. وله مؤلَّفات كثيرة، ومن أبرزها: "منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية"، و"اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم"، و"مجموع الفتاوى"، وغيرها. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج١، ص١٤٤.

فكما كان هؤلاء الأئمة لا يخرجون عن غالب أقوال مشايخهم مع رسوخهم في العلم، وإمامتهم في الفنون، كذا كان يحب القنوجي مع علمه وفضله ورسوخه في العلم أن ينشر علم شيخه الشوكاني بالواسطة، الذي رزقه الله موهبةً علمية وغيرةً دينية نادرة، مما جعل القنوجيَّ يتأثَّر به تأثراً شديداً، حيث إنه أقبل على كتبه في سنٍّ مبكِّر وطالع جميعَها بفرط شوقه، والتي عادت عليه بفوائد كبيرة كشفت عن نبوغه، وأظهرت همته العالية في طلب العلم، فأثَّر ذلك كله في مسيرته العلمية التي جعلته أحدَ مشاهير علماء الإسلام[٤].

رحلته إلى الحج:

خرج القنوجي إلى الحجاز عام ١٢٨٥ه عن طريق البحر، ونزل في "عدن" التي تقع في الطريق، حيث التقى بعلمائها وشيوخها، واطَّلع على مخطوطات نادرة

---

[١] هو علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي المصري، نور الدين، أبو الحسن (٧٣٥ – ٨٠٧ه): الإمام الزاهد، الحافظ المتقن. وُلد بالقاهرة وتوفي بها. لازم الحافظَ العراقي ورافقه في جميع رحلاته، وشاركه في جميع مسموعاته، وتخرَّج عليه في علم الحديث. له مصنفات جليلة، ومن أشهرها: "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد". انظر: ابن العماد، **شذرات الذهب**، ج٧، ص٧٠، والشوكاني، **البدر الطالع**، ج١، ص٤٨٠.

[٢] هو عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم المصري، زين الدين أبو الفضل (٧٢٥–٨٠٦ه): الإمام الحجة، محدِّث الديار المصرية. وُلد بمنشاة المهراني بين مصر والقاهرة على شاطئ النيل. أخذ الحديث عن كبار علمائه في مصر في وقته، ثم رحل في طلبه إلى بلاد الشام الحجاز وسمع من علماءها. ومن مؤلفاته: "المغني عن حمل الأسفار في الأسفار"، والتقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح"، و"الألفية" في مصطلح الحديث وغيرها. انظر: ابن العماد، **شذرات الذهب**، ج٧، ص٥٥، والشوكاني، **البدر الطالع**، ج١، ص٣٩٢.

[٣] القنوجي، **التاج المكلل**، ص٤٤٠.

[٤] انظر: الأحمد، **دعوة الأمير العالم صديق حسن خان رحمه الله واحتسابه**، ص٥٦. والفريوائي، **جهود أهل الحديث في خدمة القرآن الكريم**، ص٣٤.

عندهم، فاستنسخ منها البعض[1]. وبعد أداء فريضة الحجِّ؛ مكث في مكة المكرمة أياماً، يحضر دروسَ العلماء في الحرم، ويستنسخ المخطوطات القيمة. وهكذا قضى وقته في المدينة المنورة[2]. وقد سجَّل القنوجي جميع وقائع وأحداث هذه الرحلة المباركة في كتاب سمَّاه: "رحلة الصديق إلى البيت العتيق"[3].

المناصب والأعمال التي تقلَّدها:

تدرَّج القنوجي في عدة مناصب إدارية في إمارة "بهوفال"[4]، ومن أهمِّها ما يلي:

١. وزيراً لشؤون التعليم.
٢. ورئيساً للديوان الأميري.
٣. ونائباً للملكة[5].

---

[1] منها: رسائل الأمير الصنعاني "صاحب سبل السلام"، و"اقتضاء الصراط المستقيم" لابن تيمية، و"نيل الأطار شرح منتقى الأخبار" و"إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في الأصول" للشوكاني. (انظر: القنوجي، **مآثر صديقي**، ج٢، ٧٧، ٨١، والندوي، **الأمير صديق حسن خان حياته وآثاره**، ص١٠٢، ١٠٣).

[2] القنوجي، **مآثر صديقي**، ج٢، ٧٧، ٨١، والندوي، **الأمير صديق حسن خان حياته وآثاره**، ص١٠٢، ١٠٣.

[3] طُبعت في مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، في عام ١٤٢٧هـ.

[4] من أشهر مدن الهند، تقع في وسطها، وهي اليوم تُعد في إحدى ولايات الهند، وكانت قبل استقلال الهند من الاستعمار البريطاني إحدى أكبر وأغنى الإمارات الإسلامية فيها بعد "إمارة حيدرآباد، الدَّكَن". انظر: عبد الحي الحسني، **الهند في العهد الإسلامي**، ص ٢٥٨.

[5] هي الأميرة شاه جهان بيغم بنت الأميرة سكندر بيغم (١٢٥٤ - ١٣١٩هـ): إحدى النساء الفاضلات النادرات في التاريخ، يُضرَب بها المثل في الذَّكاء والحفظ والكرم والجود. تعلَّمت العديدَ من العلوم والفنون، وبرعت في الأدب الفارسي، وتعلَّمت إدارةَ الدولة وأتقنتها، ووُلِّيت الإمارة في سنة ١٢٨٥هـ. فلمَّا توفي زوجها الأمير باقي محمد خان؛ تزوَّجت بالأمير صديق حسن خان القنوجي في سنة ١٢٨٨هـ. توفيت ببهوفال ودُفنت بها. وكانت امرأةً صالحةً، قرأت على القنوجي عدة علوم، وكانت محبةً للخير، وجهودها في ذلك كثيرة لا تُحصى. ولها كتب مشهورة، منها: ديوان الشعر، وتهذيب النِّسوان". انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١٢٤٥، ١٢٤٦، والقنوجي، **التاج المكلل**، ص: ٥٤٣.

وبعد هذا المنصب الأخير؛ جلس القنوجي مجلس الحكم في أمور الدولة، حيث قام مقام الملكة التي أنعم الله عليه بزواجه منها بعد، فتولّى بعد زواجه الإمارةَ، وظلَّ عليها مدةً طويلة حتى وفاته[1].

صفاته الْخِلْقية والْخُلقية:

ذكر المترجمون للقنوجي في وصفه الخِلقي: أنه كان معتدلَ القامة، مليحَ اللّون، مائلاً إلى البياض، ممتلئ الوجنات، أقنى الأنف، واسِعَ الجبين، أسيلَ الوجه، جميلَ المحيا، بهيَّ المنظر، عريضَ ما بين المنكبين، متوسّطَ اللِّحية[2].

أما في وصفه الخُلقي فقالوا: إنَّه كان دمث الخُلق، حيياً، جمَّ التواضع، لا يعدّ نفسه إلا كآحاد الناس، لطيفَ المعاملة، حلوَّ المنطق، قليلَ الكلام، عفيفَ اللّسان، قليلَ الغضب، واسعَ الحلم، دائمَ البشر، حسنَ العشرة، ذا مرح وأناقة، مُحبّاً للناس، معترفاً لهم بالفضل، بريئاً من التذمُّر، قريباً من القلب والنفس، محباً للإنصاف والعدل.

وكان من أبرز صفاته: الشجاعة، كما تلوح من كتاباته، وذلك بإحقاق ما يراه أنه الحقّ، واحتسابه على المنكرات، وعدم مبالاته بلوم اللائمين وكيد الواشين أياً كانوا[3].

من ثناء العلماء عليه:

لقد حظي القنوجي بالمكانة العلمية المرموقة في أفئدة كثير من مُسلِمي بُلدان العالم الإسلامي، فكانت صِلاته وعلاقاته متشبّعةً بوسائل متنوّعة، والتي أتاحت له

---

[1] الأحمد، **دعوة الأمير العالم صديق حسن خان واحتسابه**، ص ٦١، ٦٢.

[2] انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١٢٤٩، والأحمد، **دعوة الأمير العالم صديق حسن خان واحتسابه**، ص٨١، ٨٢.

[3] الأحمد،، **دعوة الأمير العالم صديق حسن خان واحتسابه**، ص ٧٩، ٨٠.

الشهرة الواسعة والسمعة الطيبة، فسمع به القريبُ والبعيد، وعرف العلماءُ له مكانته، وامتدحوه كثيراً وأثنوا عليه مراراً، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

فقد وصفه معاصره علامةُ الشَّام الشيخ عبد الرزاق البيطار[1] بأنه سيد علماء الهند في زمانه حيثُ قدم لذلك بقوله: "كان مُلِمّاً بالعلوم، متضلِّعاً منها بالمنطوق والمفهوم، ومجتهداً في إشاعتها، مجدِّداً لإذاعتها، مع كونه يرى ذاته الشريفة كآحاد المسلمين، ويتواضع مع كل واحد من الناس لله ربِّ العالمين، ويتحاشى عن الدنيا وزخارفها، ويتجافى بقلبه عن مراقيها معاطفها. أحيا السُّنَّةَ الميتة في ذلك المكان بالأدلة البيضاء من السنة والفرقان، فهو سيد علماء الهند في زمانه"[2].

ووصفه مؤرِّخُ الهند الكبير الشيخ عبد الحي الحسني[3] بقوله: "علاَّمةُ الزمان، وترجمانُ الحديث والقرآن، ومحيي العلوم العربية، وبدر الأقطار الهندية"[4].

وقال عنه عالم الحجاز الشيخ عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ[5]: "كان آيةً من آيات الله في العِلم والعمل والأخلاق الفاضلة، والتمسُّك بالكتاب

---

[1] هو عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار (ت١٣٣٥هـ): أحد أعلام مؤرخي دمشق، ومن كبار علماء الدين. ولد بدمشق في حي الميدان وتوفي بها. كان سلفي العقيدة، ومتبحراً في علم الحديث، اشتغل بالأدب مدة، ولكنه اقتصر في آخر أمره على علمي الكتاب والسنة. ومن مؤلَّفاته: "حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر"، في ثلاثة مجلدات، ترجم فيه لمشاهير القرن الثالث عشر الهجري. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٣، ص٣٥١.

[2] عبد الرزاق البيطار، **حلية البشر في تاريخ القرن الثاث عشر**، ج٢، ص٧٤٥.

[3] هو عبد الحي بن فخر الدين الحسني (١٢٨٦-١٣٤١هـ: المؤرخ الشهير، العلامة البحاثة. قرأ الحديثَ على الشيخ نذير حسين الدهلوي. تولَّى رئاسةَ "دارالعلوم ندوة العلماء"مدةً طويلةً. وكانت له عناية جيدة بالحديث تأليفاً وتدريساً، ومن مؤلَّفاته فيه: "تهذيب الأخلاق" و"منتهى الأفكار في تلخيص الأخبار"، وشرح على "سنن أبي داود" لم يكمله. انظر: عبد العلي الحسني، في مقدمته لـ "**نزهة الخواطر**"، ج١، ص٢٣،٢٨.

[4] عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص٢٠٢.

[5] هو عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله (١٣٣٢-١٤٠٦هـ): من ذرية الإمام محمد بن عبد الوهاب

والسنة، صرف ما آتاه الله من المال والجاه في خدمة الإسلام والدين، وفي نشر عِلم الحديث والدعوة إلى العقيدة السلفية... "[1].

ووسمه علامةُ المغرب الحافظ المسند الشيخ عبد الحي الكتَّاني[2] بأنه: "من كبار مَن لهم اليدُ الطولى في إحياء كثيرٍ من كتب الحديث وعلومه بالهند وغيره، جزاه الله خيراً، وقد عَدَّ صاحبُ كتاب (عون الودود على سنن أبي داود) المترجَمَ له[3] أحدَ المجدِّدين على رأس المئة الرابعة عشرة"[4].

وأثنى عليه العلاَّمة أبو الحسن النَّدوي[5] ثناءاً بالغاً في مقدِّمة كتاب "الأمير سيد صديق حسن خان حياته وآثاره"، ومما قال فيها: "ومما يمتاز به الأمير بين

النجدي، وُلد في مدينة الرياض ونشأ بها، لازم حِلَق الذكر في مساجدها، ثم انتقل مع والده إلى مكة المكرمة سنة ١٣٥٣هـ وقرأ على جملة من العلماء الذين كانوا يفدون إليها. له تآليف منها: "مشاهير علماء نجد وغيرهم"، و"دعوة الشيخ ومناصروها"، و"علماء الدعوة "، و"نسب آل سعود". (انظر: عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح آل بسام، **علماء نجد خلال ثمانية قرون**، الرياض: دار العاصمة، ط٢، ١٤١٩هـ، ج٣، ص٨٣، ٨٧).

[1] آل الشيخ، **مشاهير علماء نجد وغيرهم**، ص ٤٥٧.

[2] هو السيد محمد عبد الحي بن عبد الكبير بن محمد الكتاني الإدريسي الحسني (١٣٠٢-١٣٨٢هـ): العلامة الكبير، حافظ المغرب الشهير، المؤرِّخ النسّابة، من سلالة آل البيت. وُلد بمدينة "فاس" ببلاد المغرب الأقصى وبها نشأ، وتلقَّى العلم على يد كبار علمائها ومن الوافدين عليها من كبار أهل العلم من جميع الأصقاع. درَّس في الزاوية الكتانية بفاس وبجامع القرويين، وتتلمذ على يده العدد الكثير من أفاضل العلماء. توفي بفرنسا. وكانت له عناية خاصة بالحديث. وله مؤلَّفات كثيرة تربو على المئتين في مختلف العلوم والفنون. انظر: يوسف المرعشلي، **نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر**، بيروت: دار المعرفة، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، ج٢، ص١٢٩٢.

[3] أي الأمير صديق حسن خان القنوجي.

[4] الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج٢، ص١٠٥٧.

[5] هو أبو الحسن علي الحسني الندوي بن عبد الحي بن فخر الدين الحسني (١٣٣٣-١٤٢٠هـ): أحد أعلام الدعوة الإسلامية، وأقطاب الفكر الإسلامي. وُلد بقرية "تكيّة كلان" قُرب "لكهنؤ" وتوفي بها. أكمل دراسته في "دار العلوم ندوة العلماء"، ثم عمل بها مدرّساً فرئيساً. نال جائزةَ الملك فيصل العالميّة لخدمة الإسلام سنة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ومن أشهر مؤلفاته: "السيرة النبوية"، و"الصراع بين الفكرة الإسلامية

أقرانه، ويخلِّد ذِكره في تاريخ العلم والإصلاح في الهند؛ جمعُه بين الرئاستين: العِلمية والعَمَلية، الذي لا يتأتَّى إلا لأفراد الناس في فترات قليلة...، وقد قام في مجال التأليف والإنتاج العلمي بما لو قامت به مجامعُ علمية كبيرة في الشرق أو الغرب؛ لاستحقَّت الإعجابَ والتقدير..."[1].

وغير ذلك من كلمات كثيرة لكبار علماء العالم الإسلامي، قيلت في القنوجي مدحاً له وثناءً على ما قام به من نهضة علمية في نشر كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وفاته:

أُصيب القنوجي في آخر عمره بمرض الاستسقاء، والذي اشتدَّ به شيئاً فشيئاً حتى عجز الأطباء عن علاجه، حتى وافاه أجله المحتوم في ليلة التاسع والعشرين من جمادى الآخرة سنة ١٣٠٧هـ[2].

خلفه:

رُزق القنوجيُّ – رحمه الله تعالى – من الأولاد: ابنان وبنت، وها هي تراجمهم المختصرة:

١ – الشيخ أبو الخير سيد نور الحسن خان القنوجي (١٢٨٨-١٣٣٦هـ)[3]:

والفكرة الغربية"، و"ماذا خسر العالم من انحطاط المسلمين؟"، و"رجال الفكر والدعوة في الإسلام". انظر: سيد عبد الماجد الغوري، **أبو الحسن الندوي الإمام المفكر الداعية المربي الأديب**، ص١٤٦، ٣٤١.

[1] الندوي، **الأمير سيد صديق حسن خان: حياته وآثاره**، ص ١١.

[2] عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١٢٤٨، والندوي، **الأمير سيد صديق حسن خان حياته وآثاره**، ص ١٥٣.

[3] انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١٣٩٥، ١٣٩٦، والندوي، **الأمير سيد صديق حسن خان حياته وآثاره**، ص١٥٥، ١٥٦.

وُلد في إمارة "بهوفال"، ونشأ على الورع والصلاح في بيئة علمية بحتة، وتلقَّى العلمَ عن والده وعن كبار العلماء الموجودين في الإمارة من الهند واليمن. وكان شاعراً مجيداً بالأردية، وقد ورث من والده مكتبةً ضخمةً تحتوي على نفائس الكتب ونوادر المخطوطات، وكان يعتني بها أشد العناية، وأهداها قبل وفاته إلى "دارالعلوم ندوة العلماء" بلكنؤ.

كان له اشتغال بعلوم السنة والتفسير، فقد نسب إليه والده بعض مؤلَّفاته كـ "فتح العلاَّم" وكتاب "الغنة". وله كذلك مؤلّفات مفيدة ألَّفها بنفسه مثل: "الجوائز والصلات من جمع الأسامي والصفات"، و"منتخب عمل اليوم والليلة" لابن السُّنّي أحمد بن محمد بن إسحاق (ت٣٦٤هـ). و"منتخب مشارق الأنوار في الجمع بين الصحيحين" للصَّاغاني رضي الدين أبي الفضائل الحسن بن محمد اللاَّهُوْرِي (ت٦٥٠هـ).

٢ – والشيخ أبو النصر سيد علي حسن خان الطاهر القنوجي (١٢٨٩–١٣٥٥هـ)[١]:

وُلد في إمارة "بُوفال"، وقرأ على علمائها. وكان أديباً بارعاً، وشاعراً مجيداً بالأردية. انتنخب أميناً عاماً لـ"دارالعلوم ندوة العلماء" عام ١٣٤١هـ، وبقي على هذا المنصب حتى وفاته.

وله عدة مؤلَّفات بالعربية والأردية في الدين والأدب، منها: "الإقليد لأدلة الاجتهاد والتقليد"، و"فطرة الإسلام"، و"شريعة الإسلام"، و"سيرة الإسلام"، و"المدنية في الإسلام" و"مآثر الصديقي" (وهو كتابٌ ضخم في أربع مجلَّدات في سيرة والده)، وغير ذلك كتب كثيرة.

---

[١] انظر: الندوي، **الأمير سيد صديق حسن خان حياته وآثاره**، ص١٥٦.

المطلب الثاني: مساهمته في خدمة الحديث النبوي

إن الأمير صديق حسن خان القنوجي – رحمه الله تعالى – العالِم الأوحد من علماء هذه البلاد التي قيَّضه الله لخدمة حديث نبيِّه المصطفى عليه الصلاة والسلام، بشتّى الطرق والوسائل التي سخَّرها الله له، وسأذكر بعضاً منها بتفصيل فيما يأتي:

(أ) جلبُ المحدِّثين إلى الهند من اليمن:

وهذا لا شكّ من مآثر القنوجي الجليلة، حيث كان السببَ الرئيس في انتقال بعض المحدِّثين الكبار من اليمن إلى الهند، وإقامتهم الدائمة فيها، مثل المحدِّث المسنِد الشيخ حسين بن مُحسن الأنصاري اليماني[1] الذي قدم الهندَ وأقام في إمارة "بهوفال" حتى وفاته، فكانت إقامته في هذه الإمارة قد أثمرت نتائج عظيمة، كما ذكرها الشيخ أبو الحسن الندوي – رحمه الله تعالى – في ترجمته حيث قال: "وكانت إقامة الشيخ حسين بن محسن في بهوفال قد جعلتها مدرسةً للحديث تُضاهي شيرازَ واليمن، وظلَّ (مُوْتِي مسجد)[2] ببهوفال مثل الأزهر الشريف، يدوِّي صوت: (قال: قال رسول الله ﷺ) أكثر من ثلاثين سنة، وانتشر عبيره في أنحاء الهند المختلفة"[3]، وقد انتهت إلى هذا الشيخ الجليل رئاسةُ تدريس الحديث النبوي في عصره، وانتشرت إجازاته في الهند بين علمائها في أوائل القرن الرابع عشر الهجري، وتخرَّج عليه أئمةُ تدريس الحديث وكبار أساتذته في هذه البلاد.

كذلك بوجود القنوجي على منصّة رئاسة وإمارة "بهوفال"، وإقامةِ المحدِّث الشيخ حسين اليماني في جواره وحِماه؛ أصبحت تلك الإمارةُ محطَّ رحال العلماء، ومنتجعَ رُوَّاد الحديث، وكانت لعِلم الحديث نهضةٌ وانتفاضةٌ لا نظيرَ لها حتى في

---

[1] سبقت ترجمته في المطلب الأول.

[2] أحد أشهر وأجمل مساجد "بهوفال"، بُني في عهدها الإسلامي، وكان محطَّ العلماء والمحدِّثين.

[3] الندوي، **شخصيات وكتب**، ص٧٧.

البلاد العربية، وفي مراكز هذا العلم القديمة. ونشطت حركة التأليف والتدريس والشرح في طول الهند وعرضها، وكان للسُّنَّة وحَمَلتِها، والدعاة إليها جولةٌ وصولةٌ، وكان لأهل البِدَع ضعفٌ واختفاءٌ، في ربوع هذه الإمارة الإسلامية، التي مَلَك القنوجيُّ زمامَ الأمور فيها مدةً من الزمن، وكانت له فيها الكلمة المسموعة، والأعلام المرفوعة[1].

(ب) إحياء التراث النبوي:

كان القنوجي محباً للعلم ومغرماً بالكتب منذ صِغره، ويرجع الفضل في ذلك إلى أسرته العلمية التي توارث رجالها هذا الشغف أكابر عن أكابر، وكان والده الشيخ حسن بن علي القنوجي[2] مشغوفاً بقراءة الكتب وجمعها، وكان له مبخِّرٌ خاصٌّ، يأخذ المخطوطات ويعرضها في الشمس أمداً طويلاً، كي تنجو من التلف المنتظر، فلفت القنوجيَّ هذا المشهدُ وهو طفل صغير، وجعل منذ نشأته يرقب هذا العملَ في شغف[3]، فكان يتصفَّح تلك المخطوطات والكتب، ويتشوّق إلى معرفة الجديد منها، فلما عُيِّن ناظراً للمعارف في إمارة "بهوفال" سنحت له فرصة عظيمة لاقتناء المخطوطات النادرة والكتب النفيسة من مكتبات أنحاء العالم الإسلامي، والتي كان ينشرها ويوزِّعها مجاناً على المجامع والمكتبات.

وهكذا استطاع القنوجي أن يقتني مجموعةً كبيرة من المخطوطات والكتب، وصارت لديه مكتبة غنية وعامرة بها لم يكن لها نظير في طول الهند

---

[1] أبو الحسن علي الحسني الندوي، في مقدمته لكتاب "**الأمير سيد صديق حسن خان: حياته وآثاره**"، للدكتور محمد اجتباء الندوي، ص١٢.

[2] هو أولاد حسن بن أولاد علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (١٢١٠-١٢٥٣هـ): الشيخ الفاضل. وُلد بـ"قنوج "وتوفي بها. أخذ العلم عن الشيخ رفيع الدين بن ولي الله الدهلوي، ثم لازم الإمامَ الشهيد أحمد بن عرفان، وجاهد معه في سبيل الله. وله مؤلَّفات في ثلاثة لغات: العربية والفارسية والأردية. انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٧، ص٩٣١، والقنوجي، **أبجد العلوم**، ص٧٢٢.

[3] البيومي، **النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين**، ج٤، ص١١٩.

وعرضها، وقد أشار إلى ذلك بنفسه في كتابه "إبقاء المنن بإلقاء المحن"[1]، حيث قال: "وهكذا تجمَّع لديَّ من ذخائر الكتب الثمينة الكبيرة لمؤلَّفات: ابن حجر العسقلاني[2]، والذهبي[3]، والشَّعْرَاني[4]، والْمُنْذِرِي[5]، والسَّفَّارِيْنِي[6]، وشيخ الإسلام ابن تيمية[7]، والحافظ ابن قيِّم[8]، وابن رجب الحنبلي[9]، وابن الجوزي[10]، والسيوطي[1]

---

[1] وهو كسيرته الذاتية، سجَّل فيه بعض وقائع حياته.

[2] سبقت ترجمته في المطلب الأول.

[3] سبقت ترجمته في المطلب الأول.

[4] هو عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحنفي – نسبةً إلى محمد ابن الحنفية – الشعراني، أبو محمد (٨٩٨ – ٩٧٣هـ): من علماء المتصوفين. وُلد في "قلقشندة" بمصر وتوفي في القاهرة. وله تصانيف كثيرة في التصوف والوعظ الرقائق، ومنها في الحديث: "البدر المنير". انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٤، ص١٨٠، ١٨١.

[5] هو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري، زكي الدين، أبو محمد (٥٨١ – ٦٥٦هـ): من حفاظ الحديث، وكبار المؤرخين في عصره. مولده ووفاته بالقاهرة. تولَّى مشيخةَ "دار الحديث الكاملية" بالقاهرة نحو عشرين سنة، وعكف فيها على التأليف والتحديث، ومن مصنفاته: "الترغيب والترهيب"، و"مختصر صحيح مسلم"، و"مختصر سنن أبي داود"، و"التكملة لوفيات النقلة" وغيرها. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٤، ص٣٠.

[6] هو محمد بن أحمد بن سالم السَّفَّاريني، شمس الدين، أبو العون (١١١٤ – ١١٨٨هـ): عالم بالحديث والأصول والأدب، محقِّق. وُلد في "سَفَّارين" من قرى "نابلس"، ورحل إلى دمشق فأخذ عن علمائها، وعاد إلى نابلس فدرَّس وأفاد وأفتى، وتوفي فيها. ومن كتبه: "الدراري المصنوعات في اختصار الموضوعات"، و"كشف اللثام شرح عمدة الأحكام"، و"غرامي صحيح"، وغيرها. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٦، ص١٤.

[7] سبقت ترجمته في المطلب الأول.

[8] سبقت ترجمته في المطلب الأول.

[9] هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السَّلامي البغدادي ثم الدمشقي، أبو الفرج، زين الدين (٧٣٦–٧٩٥هـ): ٧٩٥هـ): من حفاظ الحديث وعلمائه الأجلاء. وُلد ونشأ في بغداد، وتوفي بدمشق. وله مصنفات كثيرة، منها: "شرح علل الترمذي"، و"جامع العلوم والحكم"، وكان قد بدأ بشرح "صحيح البخاري" وسمَّاه بـ"فتح الباري" لكنه لم يكمله، وكذلك الحال بالنسبة إلى "جامع الترمذي". (انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٣، ص٢٩٥).

[10] هو عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، أبو الفرج (٥٠٨–٥٩٧هـ): فقيهٌ حنبليٌّ، محدِّثٌ ومؤرِّخٌ ومتكلِّمٌ، برز في كثير من العلوم والفنون، وألَّف في معظمها. مَولِده ووفاته ببغداد. له نحو

وأئمة اليمن وغيرهم، ومؤلَّفات السيد الأمير محمد بن إسماعيل[2] والقاضي محمد بن علي الشوكاني[3] وغيرها خاصةً، رضي الله عنهم أجمعين. وانعدمت هذه الكتب من عالمنا اليوم كالكبريت الأحمر وعنقاء المغرب، وأنفقتُ عليها مبالغ كثيرة تصل إلى مئات آلاف من الروبيات، وإنني انتفعت من تلك الآثار المقدَّسة كثيراً، ولله الحمد"[4].

ومن الجدير ذكره هنا أنَّ بعضاً من تلك الكتب كانت متحليةً بإمضاءات مؤلِّفيها كالحافظ ابن حجر، والشوكاني، والأمير إسماعيل الصنعاني وغيرهم، وبذلك يُقدَّر مدى حُبِّه وشغفه بالعلم والكتب، وإحياء التراث الإسلامي العظيم، فقد أنفق على اقتنائه مبالغ كثيرة من جيبه الخاص.

وكذلك من مآثره التي لا تُنسى، ولا يغمط حقَّها أنه كان أول من قام بطبع بعض كتب قيمة على نفقته الخاصة، وأهداها إلى أهل العلم في كل العالم الإسلامي، منها على سبيل المثال:

ثلاثمئة مصنَّف. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٣، ص٣١٦.

[1] هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، جلال الدين (٨٤٩ - ٩١١هـ): إمام حافظ، مؤرِّخ أديب، كثيرُ التصانيف، مولده ووفاته بالقاهرة. رحل في طلب العلم إلى بلاد كثيرة وأخذ عن كبار علمائها، ومن أجلِّهم الحافظ ابن حجر العسقلاني. وله نحو ستمئة مصنَّف. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج ٣، ص٣٠١.

[2] هو محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بـ"الأمير" يُلقَّب "المؤيّد بالله" (١٠٩٩-١١٨٢هـ): المحدِّث الفقيه. وُلد بمدينة "كحلان" وتوفي بـ"صنعاء". رحل إلى الحجاز وقرأ الحديثَ على أكابر علمائها، وبرع في جميع العلوم، وتفرَّد برئاسة العلم في صنعاء، وتظهَّر بالاجتهاد، وعمل بالأدلة، ونفر عن التقليد. ومن مؤلفاته: "توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار"، و"سبل السلام شرح بلوغ المرام". انظر: الشوكاني، **البدر الطالع**، ج٢، ص٦٨٦، ٦٨١.

[3] سبقت ترجمته في المطلب الأول.

[4] القنوجي، **إبقاء المنن بإلقاء المحن**، ص٢٢.

١- فتح الباري في شرح صحيح البخاري: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، والذي لم تكن له نسخة في الهند، فاشتراها القنوجي من الحُدَيْدَة باليمن، والتي كانت بخطِّ ابن عَلاَّن[١]، وطبعها بمطبعة بولاق في القاهرة.

٢- تفسير القرآن العظيم: للحافظ ابن كثير، أبي الفداء، عماد الدين إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، طبعه مع تفسيره "فتح البيان".

٣- نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار: للإمام الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت١٢٥٠هـ).

لقد طُبعت هذه الكتب في عدد الآلاف بأمر القنوجي، ووُزِّعت مجاناً على أهل العلم والمكتبات العامة والمجامع العلمية في بلدان العالم الإسلامي، وكان يتولَّى أمورَ طباعتها خارجَ الهند الشيخُ أحمد البابي الحلبي[٢] أحد كبار الناشرين وقتئذ لكتب التراث الإسلامي في العالم الإسلامي[٣].

---

[١] هو محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (٩٩٦-١٠٥٧هـ): مفسر، عالم بالحديث، من أهل مكة. له مصنفات ورسائل كثيرة، منها: "ضياء السبيل" في التفسير، و"دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين". (انظر: **الزركلي**، **الأعلام**، ج٦، ص٢٩٣).

[٢] لم يعثر الباحث على ترجمته، غير أنه كان من رواد حركة الطباعة والنشر في العالم الإسلامي، وكان أصله من حلب في سوريا، هاجر إلى مصر واستوطنها، وأسَّس المطبعة الميمنية عام ١٨٥٩م، والتي امتازت بعنايتها الفائقة بطبع الموسوعات، ونشرت كثيراً من عيون التراث. سلَّم المطبعة إلى أبناء أخيه قبل وفاته، الذين غيّروا اسمها إلى "شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده". انظر: **جريدة "المصري اليوم"** (الصادرة عن مؤسسة المصري اليوم للصحافة والنشر بالقاهرة)، العدد١٩٠٨، تاريخ ٣ سبتمبر ٢٠٠٩م، ص٢.

[٣] أبو يحيى إمام خان النوشهري، **تراجم علماء أهل حديث**، (دهلي: برقي بريس، ط١، ١٣٥٦هـ)، ص٢٨٢، والقنوجي، **مآثر صديقي**، ج٤، ص١٦٨.

(جــ) إسهامه في خدمة الحديث من خلال التصنيف والتأليف:

رُزق القنوجي مُكنةً تامة من الحديث النبوي وعلومه، كما تشهد بذلك مؤلَّفاته في هذا المجال، والتي تنبئ عن قدرته الفائقة في الاستدلال بالأحاديث النبوية، والاستنباط منها في شرح الأحكام الفقهية والمسائل العويصة.

وهذه بعض أهمّ مؤلَّفاته في الحديث النبوي أعرِّفها فيما يلي، وأما التي ليست ذات أهمية كبيرة منها فأكتفي بسرد أسمائها فقط مع الإشارة إلى مكان نشرها وسنة طباعتها.

بالعربية:

١ – عون الباري لحل أدلة البخاري.

إنَّ "الجامع الصحيح" للإمام البخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ) من أصحِّ الكتب المؤلَّفة في بابه، والمتلقَّى بالقبول من العلماء في كل زمان ومكان، وقد فاق أمثاله، وخُصَّ بمزايا من بين دواوين الإسلام، شهد له بالبراعة الصناديدُ العظام، والأفاضلُ الكرام.

لذا فقد اعتنى العلماء به؛ حفظاً، وسماعاً، وضبطاً، وتفسيراً، وشرحاً، واختصاراً، فكان ممن اختصره الشيخ أحمد الزَّبِيْدِيّ الشَّرْجِي[1] باسم "التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح"، ومن باب الإفادة من هذا المختصر قام القنوجي بشرحه شرحاً مختصراً يفيد القارئ، فأتى بما عَزَّ عند أولي العِلم وجلّ، كاشفاً أدلّته لطالبيه، موضِّحاً مشكله، فاتحاً مقفله، مقيِّداً مهمله، مستمداً من كلام أئمة هذا الشأن، محرِّراً لأقاويله، مُعرِباً عن مُجمَلاته وتفاصيله. كما أنه أفاد من

[1] هو أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشَّرْجي، شهاب الدين، المعروف بـ "الزَّبيديّ" (٨١٢ – ٨٩٣هـ): محدِّث البلاد اليمنية في عصره. ومن مصنفاته: "التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح"، وهو مختصر لصحيح البخاري، ويُعرَف بـ"مختصر الزبيدي"، و"طبقات الخواص" في سير أولياء اليمن، و"الفوائد"، و"نزهة الأحباب". انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج١، ص٩١.

كتب شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) وتلميذه الإمام ابن قيِّم الجوزية (ت٧٥١هـ)، والسائرِ على منوالهما الإمام محمد بن علي الشَّوكاني (ت١٢٥٥هـ) في مواطن كثيرةٍ جداً من هذا الشرح، وأحال في مواضع أُخَر إلى جملة من كتبه المفيدة. أمّا المنهج الذي اتَّخذه في شرح هذا الكتاب فهو كما يلي:

- اعتمد في شرح هذا الكتاب على الشروح الثلاثة المتداولة وهي: "فتح الباري" للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، و"عُمدة القارئ" للعَيْنِيّ أبي محمد بدر الدين محمود بن أحمد (ت٨٥٥هـ)، "وإرشاد السَّاري" للقَسْطَلاَّني أبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد المصري (ت٩٢٣هـ). ولا يتجاوز عمله في الكتاب عن الاختصار والنسخ من هذه الشروح الثلاثة، ومما يدل على ذلك قوله المتكرّر في الكتاب، مثل ما في الجزء الخامس منه، حيث يقول: "وهنا تمَّ الجزء السادس من فتح الباري، والجزء السابع من إرشاد الساري"[1]. واكتفى بمقدمة الفتح عن أي تفاصيل متعلقة بالصحيح فأحال القارئَ إليها[2]، وكثيراً ما يُجمِل الكلامَ ثم يقول: "ويظهر تفصيل هذا الإجمال من الرجوع إلى فتح الباري"[3].

ونقل ختمَ الحافظ ابن حجر للفتح والقسطلاني للإرشاد بتماميهما، بل أفصح القنوجي عن حقيقة شرحه فقال: "وبالجملة فشرحي هذا نتيجة فتح الباري، وزبدة إرشاد الساري"[4].

وهذه النصوص تدلُّ على أنَّ الكتاب مختصَرٌ، ومبنيٌّ على الشروح السابقة المذكورة، ولكن مع ذلك تبقى للكتاب أهمية لكونه قد انتقى الأقوالَ من

[1] القنوجي، **عون الباري**، ج٥، ٣٤.

[2] المرجع السابق، ج١، ١٩.

[3] المرجع السابق، ج١، ١٦.

[4] المرجع السابق، ج٥، ص٧٥٦.

تلك الشروح ورتَّبها على نحو يسهل على القارئ العام الاستفادة منه أكثر من تلك الشروح.

- وأنه لم يتطرَّق في هذا الشرح للكلام عن الإسناد، والرجال، ونُكَت الجرح والتعديل، والعِلَل، والتعقيبات، والتخريجات، والمناقشات التي تتعلَّق بهذه الفنون؛ ولعلَّ ذلك لكون الأصل (أي كتاب "مختصر صحيح البخاري" للزبيدي) الذي بنى عليه شرحه؛ كان مجرَّداً عن الأسانيد، فلم تكن حاجة له إلى التصدِّي لتلك المباحث.

ولكنه مع ذلك ذكر لطائفَ إسناد البخاري، مع خلوِّ مختصر الزبيدي من الإسناد، واقتصارِه على ذكر الصحابي فقط، من ذلك قوله: "ورجال إسناد هذا الحديث كلهم مدنيون إلا أبا الربيع. وفيهم تابعي عن تابعي، وفيه التحديث والعنعنة، وأخرجه البخاري أيضاً في الوصايا والشهادات والأدب، ومسلم في الإيمان، والترمذي والنسائي"[1].

ومن ذلك قوله:" ورجال إسناد هذا الحديث كلهم بصريون، وفيه ثلاثة من التابعين، يروي بعضهم عن بعض، وهم: أيوب، والحسن، والأحنف. واشتمل على التحديث والعنعنة والسماع"[2].

ومن ذلك قوله: "وفي إسناده رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض، وهم: الأعمش، عن إبراهيم النَّخعي، عن علقمة بن قيس. والثلاثة كوفيون فقهاء، وهذا أحد ما قيل فيه: (إنه أصَحّ الأسانيد)، وأمن تدليس الأعمش بما وقع عند البخاري: (حدَّثَنا إبراهيم)، وفيه التحديث بصورة الجمع والإفراد والعنعنة"[3].

---

[1] المرجع السابق، ج١، ص١٣٦.

[2] المرجع السابق، ج١، ص١٣٢.

[3] المرجع السابق، ج١، ص١٣٤.

وغير ذلك أمثلة كثيرة في الكتاب، حيث ذكر القنوجي إثر ذِكر الحديث لطائفَ إسناده التي لم يذكرها الزبيدي في مختصر الصحيح، وذلك نقلاً عن ابن حجر في "الفتح" وعن العيني في "العمدة" دون عزوها إليهما، وهما قد ذكراها لمناسبة وجود الأحاديث مسندةً في شرحيهما، أما القنوجي فلم يكن له داعية إلى ذلك لكونه شرح كتاباً مجرَّداً عن الأسانيد، فهذا مما يُؤاخَذ عليه في شرح هذا الكتاب.

٢ - السِّراج الوهَّاج في كشف مطالب مختصر صحيح مسلم بن الحجَّاج (أو: "السِّراج الوهَّاج في كشف مطالب مسلم بن الحجّاج شرح مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذري"):

يُعتبَر كتاب "المسند الصحيح" للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجَّاج القُشَيْري النَّيسابوري (ت٢٦١هـ) من أصحِّ كتب الحديث بعد "صحيح البخاري"، حتى عُرف فيما بعد بين العلماء بلقب "الصحيح الثاني". فهو يتميَّز عن "صحيح البخاري" بخصائص علمية، وأهمّها ترتيب الأحاديث في معظم أبوابها حسب صحتها وسلامتها من العيوب والنقائص. فلذلك عُدّ هذا الكتابُ من الكتب التي أصبحت عمادَ علوم الدين، ومصدرَها الموثوق الذي لا يستغني عنه أحد من طلاب العلم.

ونظراً إلى أهمية هذا الكتاب العظيمة من بين كتب الحديث؛ تناوله علماء الأمة بالرواية والدراسة، والشرح، والتخريج، والاختصار، فممن اختصره الحافظ المنذري[١]، ثم قام بشرح مختصرِه القنوجيُّ في هذا الكتاب، وذكر في مقدمته أنه

[١] سبقت ترجمته في هذا المطلب.

شرح وسط، وقد حرَّره تحريراً بالغاً، وأتى فيه بالفوائد والنكات والمسائل المنتقاة المفيدة[1].

لم يتكلَّم القنوجي في شرحه لهذا الكتاب على الأسانيد، ولعلَّ سبب ذلك أن الأصل (أي "مختصر صحيح مسلم" للمنذري) الذي اعتمد عليه في هذا الشرح كان مجرَّداً عن الأسانيد؛ فلذلك قصر القنوجي الكلامَ على متون الحديث فقط، كما أنه لم يتعرَّض فيه لشرح مقدمة الإمام مسلم، لكون الأصل مجرَّداً عنها.

وقد مشى القنوجي خلف المنذري في مختصره، كما ذكر هو نفسه: "وأضربتُ فيه عما ذكره الإمام النووي[2] – رحمه الله تعالى– في مقدمة شرحه لـ (صحيح مسلم)، وفي مطاوي فحاويه مما يتعلَّق برجال الإسناد، وتقسيم الحديث إلى أقسام، وما إليها قبل الشروع في الشرح في فصول متتابعة، فطويت الكشح عن ذلك كله"[3]. فعُلم بذلك أن الشرح خاصٌّ بمتون "صحيح مسلم".

واكتفى القنوجي في شرحه بمقدمة تشتمل على فصول أُخذت باختصار من مقدمة "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" للإمام النووي (ت٦٧٦هـ)[4].

أما منهج القنوجي في هذا الكتاب فهو لا يزيد عن ذكر عنوان الباب، ثم متن الحديث، مع الاقتصار على ذكر صحابيّ الحديث فقط، ولا يترجم للصحابي،

---

[1] القنوجي، مقدمة **السراج الوهاج في كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، ج١، ص١٠.

[2] هو يحيى بن شرف بن مرِّي النووي الشافعي، محيي الدين، أبو زكريا الدمشقي (٦٣١ – ٦٧٦هـ): أحد أشهر فقهاء السنة ومحدّثيهم. وُلد في قرية "نوى" في حوران بسوريا وتوفي بها. ومن أشهر مؤلَّفاته في الحديث: "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، و"رياض الصالحين"، و"الأذكار"، و"الأربعون النووية"، و"إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة الحق من هدي خير الخلائق". انظر: الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ج٤، ص ١٤٧٠-١٤٧٤.

[3] القنوجي، **مقدمة السراج الوهاج**، ج١، ص١٢،٩،١.

[4] القنوجي، **السراج الوهاج**، ١٧،١٣،١.

ثم يشرع في الشرح معتمداً على شرح النووي لصحيح مسلم، بدون التعلُّق بمباحث الإسناد. بل إنه بنى شرحه على شرح النووي؛ حيث لم يأت فيه بشيء جديد من عنده، فقد اكتفى بنقل نصوص العبارات برمتها من شرح النووي، وقد ينتقي منها أحياناً فيتكلَّم إذا تكلَّم النووي، ويسكت إذا سكت.

٣ - **فتح الإعلام لشرح بلوغ المرام.**

إن كتاب "بلوغ المرام من أحاديث الأحكام" للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) يُعَدّ من أهمّ الكتب التي تشتمل على أحاديث الأحكام، فقد جمع فيه - رحمه الله تعالى - الأحاديث التي استنبط منها الفقهاءُ الأحكامَ الفقهية، مبيِّناً عقب كل منها مَن أخرجه من أئمة الحديث، موضِّحاً درجةَ الحديث من صحة أو حسن أو ضعف، مرتِّباً له على أبواب الفقه، وضمَّ إلى ذلك في آخر الكتاب قسماً مهماً في الآداب والأخلاق والذكر والدعاء[١].

لقد اعتنى العلماء بشرح هذا الكتاب اعتناءاً كبيراً، حتى وُجدت له عدة شروح ما بين الصغير والكبير ومن أهمّها وأشهرها: "سُبُل السَّلام"، الذي اختصر فيه صاحبُه الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني كتابَ "البدر التَّمام" للقاضي شرف الدين. ثم اختار القنوجيُّ هذا الشرحَ وبنى عليه شرحه "فتح الإعلام"، حيث نقل منه جميعَ نصوصه برُمَّتها، ثم قام فيه بتعديلات يسيرة، ثم نسبه إلى ابنه الأمير نور الحسن القنوجي[٢].

فلذلك كلُّ مَن يتصفَّح هذا الشرحَ يبدو له بادئ ذي البدء أنه بحروفه مأخوذ من "سبل السلام" للصنعاني، "والسبلُ" يغني عنه، لكن الذي يقرأ مقدمة القنوجي يُدرك الفرقَ بينه وبين السبل، حيث إن القنوجي لم يرض بصنيع الصنعاني

[١] محمد بن جعفر الكتاني، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، ص١٨٠.

[٢] سبقت ترجمته في المطلب الأول.

في شرحه "سبل السلام" في بيان رأي أئمة العلم المعتمدين في فقه الحديث والاستدلال به، لكونه عُني فيه بآراء علماء "الزيدية"[1] ولا سيما "الهادوية"[2] وغيرهم من الفِرَق مع المذاهب الأربعة، مما يشوِّش القارئَ ويشكِّكه في معلوماته الفقهية، أو يعطيه معلومات خاطئة عن المذاهب، ولهذا كله ضرره العلمي والعملي.

وهذا ما حدا بالقنوجيِّ إلى أن يبني شرحه على شرح الصنعاني، بحذف ما فيه تلك المذاهب الفقهية المهجورة والمغمورة، وإبقاءِ المذاهب الأربعة المتبوعة المشهورة المعتبرة، وإيرادِ أقوال الأئمة أمثال ابن تيميه وابن القيِّم والشَّوكانى أحياناً. فكتابه من هذه الحيثية نافعٌ جداً، وإلا فمنهجُ الصنعاني في كتابه "السبل" نفسُ منهج القنوجي في "الفتح" لكونه اعتمد عليه اعتماداً كلياً.

٤ – الحِطَّة في ذكر الصِّحاح السِّتّة.

وهو من أهمّ مؤلَّفات القنوجي في الحديث، فقد جمع فيه لشتات كثير من المسائل النفيسة الفريدة، كما ضمَّنه أبحاثاً نافعة لا تكاد توجد مجموعةً في كتاب آخر.

بدأ القنوجي الكتابَ بمقدمة قيمة تشتمل على فصلين، أولهما في فضيلة العلم والعلماء، وما ينصُّ بها من الفوائد العليا. والثاني في شرف علم الحديث وفضيلة المحدِّثين.

---

[1] إحدى فرق الشيعة، تنتسب إلى مؤسِّسها الإمام زيد بن علي زين العابدين (ت١٢٢هـ)، لكنهم متفقون مع أهل السنة بشكل كامل في العبادات والفرائض سوى اختلافات قليلة في الفروع. انظر: محمد أبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**، ص٦٣٣، ٦٦٩.

[2] إحدى فِرَق "الزيدية"، تنتسب إلى الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم (ت٢٩٨هـ)، الذي عُقدت له الإمامة باليمن. تعتقد هذه الفرقة نفس عقائد فرقة الزيدية، وإذا أطلق اسم الهادوية قصد به في الغالب المذهب الفقهي لهذه الفرقة. انظر: محمد أبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، ص٦٦٦، ٦٦٧.

ثم ذكر في الباب الأول مبادئَ هامة تتعلَّق بعلم الحديث، مثل: مبدأ جمع الحديث وتدوينه وتصنيفه وتأليفه ونشره، ومبدأ اختلاف الأغراض في تصانيف علم الحديث عند مصنِّفيها، ومبدأ أنواع كتب الحديث من الرواية والدراية، وما إلى ذلك.

ثم ذكر في الباب الثاني العلومَ المتفرِّعة عن علم الحديث، المتصلة به، فبدأ بتعريف علم رواية الحديث ودرايته، ثم ذكر علم ناسخ الحديث ومنسوخه، والنظر في الأسانيد، وعلم الجرح والتعديل، وعلم أسماء الرجال، وعلم غريب الحديث وغيرها من العلوم.

وفي الباب الثالث ذكر ما يتعلَّق بطبقات كتب الحديث، والأحاديث المحتجّ بها في الأحكام، وضبط الحديث وقراءته وتحمُّله، وصفة المحدِّث والطالب، وغير ذلك مما يتعلَّق به، وهو بحث مفيد ممتع، ومشحون بالمعلومات الواسعة العميقة.

أما الباب الرابع - وهو مقصود الكتاب - فقد ذكر فيه الكتبَ السِّتّة، وما يتعلَّق بها من فضائل وشروح وحواش واستدراكات، وذكر أهميتَها وثناءَ العلماء عليها، وغير ذلك مما يَسُرُّ الناظرَ فيه. كما أضاف في نفس هذا الباب الكلامَ على "موطأ الإمام مالك" - وكان قد بدأ الكلام عليه قبل الكتب السِّتة - ثم ختم كلامَه في ذلك حول "مسند الإمام أحمد بن حنبل" وما يتعلَّق به، وفي هذا الباب فرائد الفوائد النفيسة قلما توجد مجتمعةً مثلها في كتاب آخر.

والباب الخامس - وهو الأخير - خصَّه لتراجم الأئمة الثمانية، فذكر سِيَرهم، وما قيل في مدحهم والثناء عليهم، وذكر فضائلهم[١].

وأما خاتمة الكتاب فخصَّصها بالترجمة لنفسه، وذكرِ أسانيده للعلوم النقلية والعقلية.

---

[١] انظر: علي حسن الحلبي الأثري، مقدمته لكتاب "**الحطة في ذكر الصحاح الستة**"، ص١٢، ١٣.

ومما يُلاحَظ في كل هذا الكتاب أن القنوجي لم يتطرَّق فيه إلى المباحث المعروفة في علم مصطلح الحديث، من ذكرِ تعريفات الحديث وأقسامه وأحكامه، وذكرِ الأمثلة على ذلك، كما هو شأن كتب مصطلح الحديث، فلذلك يُعتبَر هذا الكتابُ تتميماً لكتب المصطلح، وليس تكراراً لما فيها، وهذه ميزة مهمة قد لا توجد في كتاب غيره.

ولكن وقع في الكتاب عدد من الأوهام، وندَّت بعض الهفوات، كما أشار إلى ذلك الشيخ محمد عبد الحي الكتَّاني[١] في كتابه "فهرس الفهارس"[٢]، والشيخ علي حسن الأثري الحلبي[٣] في تعليقاته على هذا الكتاب.

وكذلك مما ينتقد على القنوجي في هذا الكتاب أنه تساهل في تسميته للكتب الستة بـ "الصحاح" – وإن كانت التسمية بذلك بطريق التغليب – فإنَّ فيه تساهلاً واضحاً لا يخفى، وقد أشار إلى ذلك الحافظ العراقي[٤] في "ألفيته الحديثية"[١] بقوله نظماً:

---

[١] هو السيد محمد عبد الحي بن عبد الكبير بن محمد الكتاني الإدريسي الحسني (١٣٠٢-١٣٨٢هـ): العلامة الكبير، حافظ المغرب الشهير. وُلد بمدينة "فاس" في المغرب، وتلقَّى العلم على يد كبار علمائها. درَّس في الزاوية الكتانية بفاس وبجامع القرويين، وتتلمذ على يده العدد الكثير من أفاضل العلماء. توفي بفرنسا. وكانت له عناية خاصة بالحديث. وله مؤلَّفات كثيرة تربو على المئتين في مختلف العلوم والفنون. انظر: يوسف المرعشلي، **نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر**، ج٢، ص١٢٩٢.

[٢] حيث قال رحمه الله تعالى:"وقد وقع في الحطة أوهام تصدَّى لبيانها عصريُّه أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي في (ظفر الأماني)". (الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج١، ص٣٦٣).

[٣] هو علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد، أبو الحارث الحلبي (من مواليد ١٣٨٠هـ): المحقق المؤلف. وُلد في مدينة الزرقاء في الأردن. لازم الشيخَ محمد ناصر الدين الألباني، وتخرَّج عليه في الحديث. وله مؤلَّفات وتحقيقات كثيرة تزيد على المئة وخمسين ما بين رسالة وكتاب ومجلَّد ومجلدات. (انظر لترجمته **موقع الشيخ علي حسن الحلبي الأثري**: http://alhalaby.com/catplay.php?catsmktba=23).

[٤] سبقت ترجمته في هذا المطلب.

ومَن عليها أَطلَق الصَّحيحا   فقد أَتَى تَساهُـــلاً صَرِيْحا

٥ – حُسْن الأسوة بما ثَبَت من الله ورسوله في النِّسوة.

وهو كتاب فذٌّ فريد لم يُنسَج على منواله كتاب آخر غيره، وهو يختصّ بالنساء وشؤونهن، فقد استوعب فيه القنوجي كلَّ ما ورد عنهن من الآيات في القرآن الكريم، والأحاديث في السنة المطهَّرة.

وابتدأه القنوجي بمقدمة ضافية، ذكر فيها السبب الذي حفزه لتأليفه، وقال: "دعتني إلى تأليفه صاحبتي وعيبتي، في حضرتي وغيبتي: تاج الهند نواب شاه جهان بيغم حفظها الله وسلّم، وهي من اللاَّتي ملكن ناصية الحكومة والولاية في مملكة بهوفال، منذ سنة ١١٢٠ الهجرية، وإنما حملها اقتراح ذلك عليّ أنها لما تلت القرآنَ الكريم مع ترجمته بلسانها، وقرأت بعضَ كتب الحديث كـ (مشكاة المصابيح)، وأتقنت بيانها؛ سألتني أن أُفرِد لها ما نزل وورد فيهن من نصوص الكتاب والسنة بحيث لا يترك من ذلك صغيرةً ولا كبيرةً إلا أحصاها، فنهضتُ لذلك الخطب الخطير، والأمر الكبير"[٢].

فتحقيقاً لرغبة الزوجة الفاضلة ألَّف القنوجي هذا الكتاب، وانتقى أحاديثه من كتب الصحاح، والسنن، و"الموطأ" للإمام مالك (ت١٧٩هـ)، وكتاب "تجريد الصحاح والسنن"[٣] لرَزِيْن بن معاوية بن عمار السَّرَقُسْطي (ت٥٣٥هـ)، و"الترغيب والترهيب" للمُنْذِري أبي محمد زكي الدين بن عبد العظيم (ت٦٥٦هـ)، ثم شَرَحها.

---

[١] جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **شرح ألفية العراقي**، تحقيق: أبي حفص شادي بن محمد سالم النعمان، ص١١٩.

[٢] صديق حسن خان القنوجي، **حسن الأسوة بما ثبت من الله ورسوله في النسوة**، تحقيق مصطفى سعيد الخن ومحيي الدين مستو، ص ١٣، ١٤.

[٣] وهي الصحاح الثلاثة: للبخاري ومسلم والموطأ، والسنن الثلاثة: لأبي داود والترمذي والنسائي.

ومنهجه في الكتاب: أنه يقدِّم آيةً من آيات القرآن الكريم، أو حديثاً من أحاديث السنة النبوية التي تتعلَّق بالنساء وشؤونهن، ثم يشرحها شرحاً مُوجَزاً في أسلوب سهل، ثم يُعالِج في ضوء الكتاب والسنة كثيراً من القضايا المتعلّقة بهن، ويقدِّم لها حلولاً صحيحة سليمة دون أن يخرج في ذلك من نطاق الآيات والأحاديث، وذلك مما يدعو إلى الإجلال والتقدير لعمل القنوجي الجليل في هذا الكتاب، ويزيد قيمته وأهميته.

وقد جعل القنوجي في آخر هذا الكتاب ملحقاً لطيفاً ومفيداً، خصَّه بذكر الكثير من الأمور التي تخصَّصت النساء بها دون الرجال، وتفرَّدن بها عنهم في مراتب الإهمال والأعمال.

٦ – نُزُل الأبرار بالعلم المأثور من الأدعية والأذكار.

يتعلَّق هذا الكتاب بالأدعية والأذكار، والسنن والأحكام الشرعية، اقتبسها القنوجي من بطون كتب الأحاديث، وذكر في سبب تأليفه: أنه رأى الناس يقرؤون محض الأدعية غير المأثورة، أو الموضوعة، أو المشوبة بالبدع، مع أنَّ في الصحاح كثرة وافرة من مثل تلك الأدعية، التي تُغنيهم عن الضعاف والموضوعات، مما دفعه إلى تأليف هذا الكتاب، فقد انتقى أحاديثَه من الصحاح والسنن[1].

٧ – الحرز المكنون من المعصوم المأمون.

وهي رسالة صغيرة تحتوي على أربعين حديثاً يتعلَّق بالآداب الاجتماعية، انتقى القنوجي أحاديثها من الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث المعتبَرة، وذكر في مقدمتها سبب التأليف فقال: "هذه أربعون حديثاً مما بلغ حدَّ التواتر، والتوالي، ورويناها بالسند الصحيح العالي، حملني على جمعها أمران:

---

[1] انظر: صديق حسن خان القنوجي، مقدمته لـ"**نزل الأبرار بالعلم المأثور من الأدعية والأذكار**"، ص٢.

الأول: ما ورد في الخبر من سيد البشر برواية علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبي الدرداء، وابن عمر، وأنس بن مالك، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري ﷺ بطرق كثيرة، وألفاظ غزيرة: أنه ﷺ قال: «من حَفِظَ على أمتي أربعين حديثاً؛ بَعَثَه الله تعالى يوم القيامة في زُمْرَة الفقهاء والعلماء»[1].....

والثاني: أسوة الأئمة الأعلام، وقدوة حفاظ الإسلام؛ فقد صنَّفت جماعة منهم في هذا الباب ما لا يحصى كثرةً من المؤلَّفات...".

٨ - العبرة بما جاء في الغزو والشهادة والهجرة.

وهو كتاب فريد في بابه، ألَّفه القنوجي إبان نشوب حرب دامية بين الخلافة العثمانية وبين الروس. تحدَّث القنوجي في هذا الكتاب عن الغزو، والجهاد، والشهادة في سبيل الله، فحفز الهِمَمَ، وشجَّع به النفوسَ، وبعث في القلوب الشجاعة والكفاح، وحبَّب المجاهدين الأتراك الموت في سبيل الله، والتفاني في دينه، مستدلاً في كل ذلك مما جاء في الكتاب العزيز، والسنة المطهَّرة.

٩ - قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر.

يتناول هذا الكتاب العقيدة الإسلامية من جوانب مختلفة، قسَّم القنوجي موضوعات الكتاب في ستة وعشرين فصلاً، وبدأه بكلام نفيس في بيان عقيدة أهل

---

[1] وهو حديث موضوع، وقد رُوي بألفاظ أخرى وليس له إسناد صحيح، قال الذهبي: "هذا مما تحرم روايته إلا مقروناً بأنه مكذوب من غير تردُّد، وقبَّح الله من وضعه...". الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ج٤، ص١٢٣٩. وقال النووي في خطبة كتابه "الأربعين": "اتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف كثرت طرقه". انظر: النووي، محي الدين أبي زكريا يحي بي شرف، **الأبعين النووية**، بشرح ابن دقيق العيد، ص ١٤. انظر للتوسع في تخريج الحديث والاطلاع على علله كتاب "**العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**" لابن الجوزي أبي الفرج عبد الرحمن بن علي، ج١، ص١١٩، ١٢٩.

الحديث إجمالاً، وسرد آيات كثيرة في الصفات وعلوِّ الله على خلقه، ثم نقل أقوالَ المشاهير من الأئمة في ذمِّ الكلام.

بالأردية:

١٠ – فتح المغيث بفقه الحديث.

وهي رسالة صغيرة، جمع فيها القنوجي المسائل الفقهية والأحكام الشرعية على مذهب فقهاء المحدِّثين، معتمداً على ما ألَّفه المتقدمون في أحاديث الأحكام؛ وذلك حين شعر بحاجة ماسة إلى مثلها لأتباع هذا المذهب في بلاد الهند، فلأن الكتب التي ألَّفها علماء هذه البلاد في الفقه والعبادات من قبل؛ كلها كانت منحصرةً على الفقه الحنفي السائد في البلاد.

فألَّف القنوجي هذه الرسالة، التي تُغني أتباعَ مذهب "أهل الحديث" الناطقين باللغة الأردية عن الرجوع إلى كتب أخرى في الأحكام، حسبما ذكره القنوجي في مقدمته للرسالة: أنه "إذا حصل الكتابان في هذا الباب فلا حاجة إلى كتاب آخر: هذه الرسالة، وكتاب (بلوغ المرام في أدلة الأحكام) للحافظ ابن حجر العسقلاني"[١].

١١ – تقوية الإيقان بشرح حديث حلاوة الإيمان.

وهي رسالة صغيرة ألَّفها القنوجي في تعريف الإسلام والإيمان والإحسان، وذكر فيها مجموعةً من الأحاديث الواردة في الحبّ لله ورسوله ﷺ، وفي الرجل يحبّ أحداً لله، وفي الرجل يكره العودةَ إلى الكفر. وبحثُ هذه الرسالة مستفاد من الحديث الذي رواه الشيخان عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثٌ مَن كُنَّ فيه؛

[١] صديق حسن خان القنوجي، **فتح المغيث بفقه الحديث**، ص١.

وَجَد حلاوةَ الإيمان: أن يكون اللهُ ورسولُه أحبَّ إليه مما سِواهما، وأن يُحِبّ المرءَ لا يحبه إلا لله، وأن يَكرَه أن يعود في الكفر كما يَكرَه أن يُقذَف في النار»[1].

بالفارسية:

١٢ – إفادة الشيوخ بمقدار الناسخ والمنسوخ.

يشتمل هذا الكتاب على بيان الناسخ والمنسوخ من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية معاً، وعلى دراسةٍ جامعةٍ وبيانٍ مسهبٍ عن أهمية هذا العلم.

قسَّم القنوجي موضوعات هذا الكتاب في بابين، وتكلَّم في مقدمته عن مفهوم النسخ ومعانيه وأحكامه وآثاره، ثم أورد في الباب الأول الآيات القرآنية الناسخة والمنسوخة حسب ترتيب السُّوَر، وفي الباب الثاني أورد الأحاديثَ النبوية الناسخة والمنسوخة. وختم الكتابَ بمبحث نفيس تشتمل على فوائد علمية كأُسُس الشريعة وأحكامها، كما تحدَّث فيه عن الاجتهاد والتقليد في ضوء الكتاب والسنة.

أما سبب تأليف هذا الكتاب باللغة الفارسية[2] حصراً دون سواها؛ فقد بيَّنه القنوجي في مقدمته قائلاً: "إنني جمعت هذا الكتاب من علم السلف والخلف؛ لأن المؤلَّفات القديمة في هذا الموضوع لا توجد إلا قليلاً نادراً، وفي بلادنا خاصةً، لذلك ألّفتُ هذا الكتاب، وحشدتُ فيه المعلومات الجمَّة عن الموضوع ليسهل الانتفاع والاستفادة في هذا الزمان"[3].

١٣ – إتحاف النبلاء المتقين بإحياء مآثر الفقهاء المحدِّثين.

وهو كتاب قيّم مستطاب، يشتمل على تعريفات الكتب في الفقه والحديث، وتراجم بعض الفقهاء والمحدِّثين.

---

[1] أخرجه البخاري **الصحيح**، في كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، ص١٨، رقم١٦، ومسلم في **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب بيان خصال من اتصف بهن حلاوة الإيمان، ص٤٠، رقم٤٣.

[2] وللعلم بأن الفارسية كانت لغة أهل العلم في بلاد الهند أيام مجدها الإسلامي في ذلك الزمان.

[3] صديق حسن خان القنوجي، **إفادة الشيوخ بمقدار الناسخ والمنسوخ**، ص١.

قسَّم القنوجي موضوعات هذا الكتاب في قسمين (اللذين سمَّاهما بـ"مقصدين")، ذكر في الأول أسماء الكتب المتعلّقة بالفقه والحديث مع أسماء مؤلِّفيها وسِيَرهم بإيجاز، مرتَّباً على حروف الهجاء. وذكر في القسم الثاني صفوةً طيبة من المحدِّثين وكبار الفقهاء، بدءاً من عهد الإمام محمد بن علي الشّوكاني حتى عصره، حيث ختم الكتاب بترجمته وتراجم معاصريه.

وقد أثنى القنوجي على هذا الكتاب بنفسه في مقدمته له، وقال: "إن هذا الكتاب صغير الحجم، كبير النفع، قليل اللفظ، كثير المعنى، ذكرتُ فيه جميع الكتب التي أُلِّفت خلال ثلاثة عشر قرناً مضت من هجرة الرسول الأعظم ﷺ، وجمعتُ فيه تراجم المحدِّثين الكبار، والفقهاء الكرام، وسِيَرهم ﴿ ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ ﴾ [الواقعة: ١٣-١٤]... ثم سجَّل قصيدةً في مدحهم"[١].

١٤ – الإدراك في تخريج أحاديث الإشراك.

جمع فيه القنوجي الآيات من الكتاب العزيز، والأحاديث من السنة المطهَّرة، مما ورد في التحذير عن الإشراك والبدع، وما يتصل بذلك من الأمور المنهي عنها. وكان هذا الكتاب – أصلاً – للعالم الشهيد محمد إسماعيل بن عبد الغني الدهلوي[٢]، فقام القنوجي بتلخيصه، وتخريج أسانيده، والإضافة إليه بعضَ مواد قيمة عن الموضوع.

---

[١] صديق حسن خان القنوجي، **إتحاف النبلاء المتقين بإحياء مآثر الفقهاء المحدِّثين**، ص٤.

[٢] هو إسماعيل بن عبد الغني بن وَلي الله بن عبد الرحيم العُمري الدهلوي (١١٩٣-١٢٤٦هـ): العلامة المجاهد. وُلد بدِهْلِي، قرأ على أبناء الإمام ولي الله الدهلوي. لازم الإمامَ الشهيد أحمد بن عرفان البَرِيْلَوي، وجاهد معه في سبيل الله حتى اُستشهد. وله مصنفات كثيرة بالعربية والفارسية والأردية، ومن أشهرها: "تقوية الإيمان"، و"رد الإشراك والبدع"، و"الصراط المستقيم". انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٧، ٩١٤، ٩١٦.

وهذا من أهمِّ ما ألَّفه القنوجي في الحديث النبوي في ثلاث لغات، وكلها مطبوعةٌ ومتداولة بين أيدي المشتغلين بالحديث، وله كذلك العديدُ من الكتب والرسائل في الحديث في تلك اللغات، وأكتفي بسرد أسمائها فقط مع الإشارة إلى مكان الطباعة وتاريخها، وهي:

بالعربية:

١٥ - **الإذاعة لما كان ويكون بين يدي قيام الساعة**: طُبع مراراً في البلاد العربية.

١٦ - **أربعون حديثاً في فضائل الحج والعمرة**: طُبع في كانفور بالهند عام ١٣٤٥هـ.

١٧ - **أربعون حديثاً متواتراً**: طُبع في مطبعة الشاهجهاني ببهوفال في الهند عام ١٣٤٥هـ.

١٨ - **الجنة في الأسوة الحسنة بالسنة**: طُبع في مطبعة الشاهجهاني ببهوفال في الهند عام ١٣٤٤هـ.

١٩ - **الحرز المكنون من المعصوم المأمون**: طُبع في مطبعة الشاهجهان ببهوفال في الهند عام ١٢٩٠هـ.

٢٠ - **حضرات التجلِّي من نفحات التحلِّي والتخلِّي**: طُبع في مطبعة الشاهجهاني ببهوفال في الهند عام ١٢٩٧هـ.

٢١ - **الرحمة المهداة إلى من يريد زيادة العلم على أحاديث المشكاة**: طُبع ببهوفال في الهند. بدون تاريخ الطباعة.

٢٢ - **الروض البسَّام من ترجمة بلوغ المرام**: طُبع في مطبعة الفاروقي بدهلي بدون تاريخ.

٢٣ – يقظة أولي الاعتبار فيما ورد من ذكر الناس وأهل النار: طُبع في مطبعة الشاهجهاني ببهوفال في الهند عام ١٢٩٤هـ.

بالأردية:

٢٤ – **بغية القاري في ثلاثيات البخاري**: طُبع في مطبعة نَوَلْكِشْوَرْ بلكنؤ في الهند بدون تاريخ.

٢٥ – تميمة المجدي في ترجمة "الأربعين" من أحاديث النبي ﷺ: طُبع في مطبعة الشاهجهاني ببهوفال في الهند بدون تاريخ.

٢٦ – سفينة القاري في ترجمة ثلاثيات البخاري: طُبع في لاهور بدون اسم الناشر والتاريخ.

٢٧ – فضائل الحج والعمرة: طُبع في مطبعة الشاهجهاني ببهوفال في الهند بدون تاريخ.

٢٨ – كشف الكربة عن أهل الغربة: طُبع في مطبعة "مفيدِ عام" بآغْرا في الهند بدون تاريخ.

٢٩ – محو الحوبة بإيثار الاستغفار والتوبة: طُبع في مطبعة "مفيدِ عام" بآغْرا في الهند بدون تاريخ.

٣٠ – منهج الوصول إلى اصطلاح أحاديث الرسول: طُبع في مطبعة الشاهجهاني ببهوفال في الهند بدون تاريخ.

٣١ – جامع السعادات ترجمة منبهات ابن حجر: وهو مازال مخطوطاً.

٣٢ – خير القرين ترجمة أربعين: وهو مازال مخطوطاً.

بالفارسية:

٣٣ – إتحاف النبلاء المتقين بإحياء مآثر الفقهاء المحدِّثين: طُبع في مطبعة النظامي بكانفور في الهند بدون تاريخ.

٣٤ – **الإدراك في تخريج أحاديث الإشراك**: طُبع في مطبعة النظامي بكانفور في الهند بدون تاريخ.

٣٥ – **إفادة الشيوخ بمقدار الناسخ والمنسوخ**: طُبع في المطبع النظامي بكانفور في الهند عام ١٢٨٨هـ.

٣٦ – **بلوغ السول من أقضية الرسول**: طُبع في مطبعة نولكشور بلكنؤ في الهند بدون تاريخ.

٣٧ – **حجج الكرامة في آثار القيامة**: طُبع في مطبعة نولكشور بلكنؤ في الهند بدون تاريخ.

٣٨ – **حظيرة القدس وذخيرة الأنس**: طُبع في مطبعة الشاهجهاني ببهوفال في الهند بدون تاريخ.

٣٩ – **سلسلة المجد في ذكر مشائخ السند**: طُبع في مطبعة الشاهجهاني ببهوفال في الهند عام ١٢٩٣هـ.

٤٠ – **مسك الختام في شرح بلوغ المرام**: طُبع في مطبعة نولكشور بلكنؤ في الهند بدون تاريخ.

المطلب الثالث: إزالة بعض الشبهات المثارة حول مؤلَّفاته

إنَّ الكثير من الباحثين يرون أن مؤلَّفات الأمير صديق حسن خان القنوجي ليست فيها أصالة وجدّة وابتكار، وإنما هي ملخَّصة من بعض مصنَّفات السابقين، وأنه لم يزد عليها شيئاً يُذكَر.

فأقول: لا شكَّ أن السِّمة البارزة على مؤلَّفات القنوجي: التلخيصُ والتهذيب، والزيادة والترتيب، والجمع والتبويب، وهذا ما لا يُنكَر عليه، فهو بذلك مشبهٌ لأعظم المؤلِّفين في الإسلام الحافظ السيوطي، فقد عُرف عنه المنهج نفسه الذي اتَّخذه القنوجي في معظم مؤلَّفاته (كالتلخيص والتهذيب والترتيب

والزيادة والترتيب والجمع والتبويب)، وهو منهجٌ يدلُّ على استبحارٍ في العلوم، ونظرٍ في الكتب والفنون، وليس أمراً سهلاً هيِّناً كما يظنُّه بعض المنتسبين للعلم، فكان من طبيعة التأليف في القرون المتأخِّرة أن يُختصَر الكتاب، ويُنسَب من اختصره، وأن يُزاد عليه ويُنسَب إلى من جاء بالزيادة، وهو عملٌ متَّفق على مشروعيته إذ ذاك، إذ لم تكن المطبعة حينئذ في حيِّز الوجود، فكان من نفع القارئ أن يجد من اختصر له المطوَّلَ ليغني عن أصله[١].

كذلك فإنَّ الكثرة الوفيرة للإنتاج العلمي عند القنوجي، أو إكثاره من التأليف إلى جانب تولِّيه المهامَ العظيمة في الإمارة؛ موضعُ الشَّكِّ والارتياب عند الكثيرين، ولا سيما المستشرقين أمثال "إدوارد فانديك"[٢]، وبعض المؤلِّفين النصارى أمثال "لويس شيخو"[٣]؛ لأن سَيْل هذه المؤلَّفات في رأيهم لا يمكن أن يصدر عن رجل واحد، مهما بذل من الوقت ليلاً ونهاراً ما يستنفده في التحرير والتسطير، فأثاروا الشبهات حول مؤلَّفاته بالظنِّ الواهم لا باليقين الجازم أنها منتحلة، ورموه بالسرقة العلمية.

---

[١] انظر: البيومي، **النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين**، ج٤، ص١١٨، ١١٩.

[٢] وهو كرنيليوس إدوارد فنديك (١٢٣٣-١٣١٣هـ): طبيب عالم، هولندي الأصل، أميركي المولد والمنشأ، مستعرب. وُلد في قرية من أعمال نيويورك، وتعلَّم الطبَّ الصيدلية بمدرسة جفرسن (في فيلادلفيا). قدم بيروت في عنفوان شبابه وحذق العربيةَ كأدبائها. توفي في بيروت. له نحو خمسة وعشرين مصنفاً عربياً، أشهرها: "المرآة الوضية في الكرة الأرضية"، و"النقش في الحجر" في ثمانية أجزاء، و"أصول علم الهيئة"، وغيرها. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٥، ٢٢٣.

[٣] هو لويس شيخو اليسوعي (١٢٧٢-١٣٤٦هـ): أحد المؤلفين المكثرين، تنقَّل في بلاد أوربة والشرق، فاطلع على ما في الخزائن من كتب العرب، ونسخ واستنسخ كثيراً منها، وقد كتب في مجلته "المشرق" نحو خمس وعشرين سنة، وكان همه في كل ما كتب خدمة طائفته. توفي في بيروت. ومن أشهر كتبه: "الآداب العربية في الربع الأول من القرن العشرين". انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٥، ص٢٤٦.

ولا شكَّ أنَّ هذا افتراء واضح، وادِّعاء عريض من هؤلاء على القنوجي، للنيل منه لأغراض سياسية أيام الاستعمار البريطاني في الهند الذي كان القنوجي من المعارضين له، فحاولوا التشكيك في مؤلَّفاته، فقد كتب "إدوارد فانديك" ترجمةً للقنوجي في كتابه "اكتفاء القنوع بما هو مطبوع" بائناً منها تحامُله عليه، ثم أتبعه المؤلِّف النصراني لويس شيخو معلِّقاً على قول إدوارد في كتابه "تاريخ الآداب العربية".

يقول إدوارد في القنوجي وفي مؤلَّفاته في الكتاب المشار إليه آنفاً إن: "أصله من عوام الناس، إلا أنه توصَّل إلى ملكة بهوفال في إقليم (الدَّكَنْ) بالهند، وتزوَّج منها، وسُمِّي نائباً عنها، فعندما اغتنى بالمال؛ جمع إليه العلماء، وأرسل فابتاع الكتبَ المخطوطة من كل جهة، وجمع مكتبةً كبيرةً، وكلَّف مَن حوله مِن العلماء بالتأليف، ثم أخذ مصنَّفاتهم ونسبها لنفسه، بل كان يختار الكتبَ القديمة التي لم تكن منها سوى النسخة الواحدة، ويغيِّر العنوان، ويبدِّله باسم آخر، ويضع على الصحيفة الأولى اسمه مع ألقاب الفخر... ومع ذلك له مصنَّفات حسنة، منها تفسيره الذي سمَّاه: فتح البيان في مقاصد القرآن"[1].

وهذه بعض الشبهات والافتراءات المشهورة التي أُثيرت في القنوجي وإنتاجه، والتي أعرضها فيما يلي، ثم أحاول إزالتها:

أولاً: فقول إدوارد: "أصله من عوام الناس"، وهذا كذب واضح، بل هو من خيرة أهل بلدة "قَنُّوج"، فوالده كان من أعيانها المحترمين، ومن علمائها الأجلة، وله مؤلَّفات، ونسبُه معروفٌ ينتهي إلى آل البيت، إلا إذا كان

[1] ادوارد فنديك، **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع**، ص٤٩٧.

يقصد إدوارد بالعامية هنا فقره! فهذا أيضاً ليس بصحيحٍ، وقد عُرفت أسرته بميسور حالها وإن لم تبلغ حدَّ الثراء[1].

وثانياً: قوله: "إلاَّ أنه توصَّل إلى ملكة بهوبال في إقليم الدَّكن في الهند، وتزوَّج بها، وسُمِّي نائباً عنها". وهذا يُشعِر بأنه هو الذي بحث عن الملكة وحثَّها على الزواج به طمعاً منه فيها! وهذا كذلك كذب؛ لأن القنوجي بعد عودته من حجته الميمونة عام ١٢٨٦هـ؛ عرضت عليه الملكةُ نفسها فقبلها وتزوَّج منها، وكانت امرأةً متدينةً تحب العلماء، وتدنيهم منها.

وثالثاً: قوله: "وكلَّف من حوله من العلماء بالتأليف، ثم أخذ مصنَّفاتهم ونسبها لنفسه". وهذه فرية عظمى على القنوجي، والتي تابع فيها هذا النصرانيَّ الكثيرُ من الباحثين المسلمين والمتغرِّبين. وقد ردَّ على هذه الفريةِ العلامةُ عبد الحي الكتاني (ت١٣٨٢هـ) في كتابه "فهرس الفهارس" بعدما لَخَّص اتهاماته فقال: "...فكلام أعدائه فيه، وإلا فالتآليف تآليفه، ونَفَسُه فيها متحد"[2].

هذا هو الصواب، فأسلوب القنوجي هو الأسلوب نفسه في كل مؤلَّفاته المطبوعة والمخطوطة التي وصلتنا مقتطفات منها مبثوثةً في كتب من عاصره أو طالعه بعضاً منها، فأين لمن كلَّفهم القنوجي أن يتفقوا على أسلوب واحد، ويتكلَّفوا كل هذا التكلُّفَ لأجل نسبة هذه الكتب للقنوجي !!....

وكذلك نستطيع أن نلمس شطط ما تقدَّم في قول هذا المستشرق، فإنَّ النسخة إذا كانت واحدةً، فإما أن يكون مؤلِّفُها هندياً أو غير هندي، فإن كان

---

[1] انظر: الندوي، **الأمير سيد صديق حسن خان: حياته وآثاره**، ص٣٠، ٥٨.

[2] الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج٢، ص١٠٥٧.

هندياً فسيذيع خبرُ هذا الغصب، ولن يسكت عليه ناقد، وإن لم يكن هندياً فمن أدرى القنوجيَّ أن النسخة الوحيدة بالهند ليس لها أصل آخر في غير الهند! فتعظُم الكارثة حين يتحدَّث الناس عن سرقة علمية لعالمٍ عظيم، وأميرٍ كبير مثل القنوجي، وإذا كان إدوارد قد جزم بأن تفسير القرآن المسمَّى "فتح البيان في مقاصد القرآن" من تأليف القنوجي، وهو تفسير مشتهر يحتل الصدارةَ بين كتب التفسير في عصره، أفيعجز مؤلِّف هذا العمل المفيد أن يكتب نظائره؟ وإذا كان قادراً على التأليف العلمي فلِمَ يُذلّ نفسه لمن دُونه في المنصب حين يَطلُب أن يؤلِّف له كتاباً!![1].

ثم إنَّ القنوجي أقبل على التأليف والتصنيف قبل زواجه مع الملكة، حين كان يشغل مناصبَ كبيرة في بهوفال، وكان يتقاضى راتباً كبيراً، وينفق منه القدر الأكبر في اقتناء الكتب واستنساخ المخطوطات.

وقد ألَّف القنوجي نحو ثلاثمئة كتاب، فهل كانت كلها غير معروفة المؤلِّف حتى يسهل انتحالها؟، وهل عجز قراء العربية والفارسية والأردية أن يكشفوا أثراً واحداً من ثلاثمئة كتاب منتحل؟، وكيف يجمع علماء الأماكن النائية على نسبة ما كتبه المؤلِّفُ إليه، ولا يوجد بينهم عالم واحد يقدِّم دليل السرقة في كتاب من ثلاثمئة كتاب! على أنَّ أصدقاء القنوجي ومجالسيه من كبار العلماء، لهم مؤلَّفاتهم، وليس بينها وبين مؤلَّفات القنوجي شبهٌ في التحرير، فهل كانوا جميعاً يُخفون أساليبهم حين يكتبون غير ما يُمهرونه بأسمائهم وكيف يتحقَّق ذلك! وأكثر مِن ذلك كيف فات كلَّ من قرأ كتب القنوجي، وترجم له، وعاصره حتى من أعدائه أن هذه ليست مؤلَّفاته!!؟"[2]. ثم يأتي هذا المستشرق ليكتشف مثل هذا الزعم الباطل!

---

[1] انظر: البيومي، **النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين**، ج٤، ص١٢٠-١٢١.

[2] انظر مجلة "الرابطة" الشهرية، ص٤٠.

ثم شاء الله أن يفضح جهل هذا المستشرق بما يصح مما لا يصح من مؤلَّفات للمؤلِّفين أو ما تُكُلِّم فيه بين مثبتٍ ونافٍ فقال: "وللقنوجي أيضاً (نيل المرام من تفصيل آيات الأحكام) طبُع في لكنؤ عام ١٢٩٢هـ"[1]، ذلك أن هذا الكتاب قد نسبه إلى ابنه أبي الخير نور الحسن كثيرٌ من أهل العلم والدراية بالكتب، في حينٍ يجزم هذا المستشرق بصحة نسبته إليه دون ذكر لهذا الخلاف!!

ثم أتبع المؤلِّفُ النصراني لويس شيخو افتراءَ الأول، وعلَّق عليه في كتابه "تاريخ الآداب العربية" قائلاً: "زعم البعض أنها ليست له، وإنما كلَّف العلماءَ بتصنيفها فعزاها لنفسه كـ (فتح البيان في مقاصد القرآن)، وكتاب (العبرة مما جاء في الغزو والشهادة والهجرة)، و(البُلغة إلى أصول اللغة)، و(العلم الخفاق من علم الاشتقاق)، و(لَفّ القِماط على تصحيح بعض ما استلمته العامة من المعرب والدخيل والمولد والأغلاط)، وكتاب (أبجد العلوم)"[2].

وهذا المؤلِّفُ النصراني أراد بذلك أن يَرُدَّ على المستشرق إدوارد فانديك، ويصحِّح له معلوماته إذا به يزيد الطين بلةً؛ وذلك أنه نسب إلى إدوارد أشياءاً لم يدَّعها، ولم يبيِّن موقفه من أشياء ادّعاها! إذ أن إدوارد لم يزعم أن كتاب" فتح البيان" ليس من مؤلَّفات القنوجي؛ بل على العكس من ذلك قال في آخر ترجمته: "ومع ذلك له مصنَّفات حسنة، منها تفسيره الذي سمَّاه: فتح البيان في مقاصد القرآن".

فهذه بضاعة المستشرقين في العلم والتحقيق، جهلٌ مركَّبٌ، و تعالُمٌ منكبٌّ.

ومن نافلة القول: إنَّ الإكثار من التصنيف والتأليف، لم يكن صفةً ريادية

---

[1] ادوارد فنديك، **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع**، ص٤٩٧.

[2] لويس شيخو، **تاريخ الآداب العربية**، ج١، ص١٢٢.

للقنوجي وحده في بلاد الهند، بل الكثير من أبنائها قد ألَّف كتباً ذات عدد كبير، و لم يشكّ أحد في نسبتها إليهم، فعلى سبيل المثال: الإمام عبد الحي اللكنوي[١]، الذي عاصر القنوجيَّ، فإنه رُزق عمراً أقلَّ بكثير من عمره، حيث عاش فقط (٣٩) عاماً، مع ذلك زادت مؤلَّفاته على مئة وعشرة كتب، ما بين كتابٍ في عدة مجلَّدات كبار ورسالةٍ في صفحات، وكلّها في المباحث المفيدة والمشكلات العصيبة. وكذلك عالم آخر من علماء هذه البلاد: الشيخ أشرف على التَّهَانَوِي[٢]، فقد زادت تآليفه على ألف مؤلَّف ما بين صغير وكبير، وهكذا غيرهما الكثيرون من علماء هذه البلاد، الذين عُرفوا بإكثارهم من التأليف، وبإنتاجهم الضخم، و لم يشكّ في ذلك أحدٌ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

الخاتمة:

وهذه بعض أبرز ملامح لشخصية الأمير صديق حسن خان القنوجي الذاتية والعلمية، والتي حاولتُ من خلالها إلقاء الضوء على جهوده المخلصة في خدمة الحديث البنوي من نواح مختلفة، والتي قام بها – رحمه الله تعالى – وهو على منصب الإمارة المهمة التي نادراً ما تدع صاحبَها ليشغل عنها بالتفرغ لعمل علمي آخر، إلا من اصطفاه الله بخدمة دينه، وجمعه بين مهامتين العلمية والعلمية، ورزقه بعلو الهمة، وبارك في وقته وعمره.

---

[١] قد سبقت ترجمته في المطلب الثاني.

[٢] هو أشرف علي بن عبد لحق بن الحافظ فيض علي التهانوي الملقَّب بـ"حكيم الأمة" (١٢٨٠–١٣٦٢هـ): العالم الجليل، العلامة المربي، المؤلف المكثر، وُلد بقرية "تمانه بهون" قرب بلدة "ديوبند" تلقَّى العلم في "دارالعلوم ديوبند". ثم تفرَّغ للتدريس والإفادة والوعظ والإرشاد. فقد أودع الله تعالى فيه قدرةً فائقة، وكفاءةً كبيرة في البحث والتحقيق، وملكةً عالية في الكتابة والتأليف، فقد قام بتاليف كتب قيمة نافعة تتسم بالأصالة في البحث والتحقيق، والعمق في النظر والتدقيق. انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١١٨٧، البخاري، **أكابر علماء ديوبند**، ص٦٠.

ففي الحقيقة أن البحث عن جهود القنوجي في هذا المجال تحتاج إلى دراسة مستقلة لتفي حقّها، وهي - في حدود علمي الضعيف - لم تُتناوَل حتى الآن، فيا حبّذا لو قام بها أحد الباحثين في مجال الحديث النبوي، عسى أن تقع هذه المناشدة موقع القبول والإجابة.

وصلّى الله وسلّم، وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

مصادر البحث ومراجعه:

بالعربية:

١) آل بسّام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح. (١٤١٩هـ). **علماء نجد خلال ثمانية قرون**. ط٢. الرياض: دار العاصمة.

٢) آل الشيخ، عبد الرحمن بن عبد اللطيف. (١٣٩٤هـ). **مشاهير علماء نجد وغيرهم**. ط٢. الرياض: اليمامة.

٣) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**. ٢. بيروت: دار الكتب العلمية.

٤) ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد الدمشقي. (١٤٠٦هـ). **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. تحقيق: محمود الأرناؤوط. ط١. بيروت: دار ابن كثير.

٥) الأحمد، علي بن أحمد. (١٤٢٤هـ). **دعوة الأمير العالم صديق حسن خان رحمه الله واحتسابه**. ط١. الرياض: مكتبة الرشد ناشرون.

٦) ادوارد فنديك. (١٣١٣هـ/١٨٩٦م). **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع**. ط١. القاهرة: مطبعة الهلال.

٧) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي. (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م). **الجامع الصحيح المسند من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**. تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا. ط٥. بيروت: دار الكتب العلمية.

٨) البيطار، عبد الرزاق. (١٤١٣هـ). **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**. تحقيق: الشيخ محمد بهجة البيطار. ط٢. بيروت: دار صادر.

٩) البيومي، محمد رجب. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين**. ط٢. دمشق: دارالقلم.

١٠) جريدة "المصري اليوم" (الصادرة عن مؤسسة المصري اليوم للصحافة والنشر بالقاهرة. العدد١٩٠٨. تاريخ ٣ سبتمبر ٢٠٠٩م). ص٢.

١١) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي. (١٣٣٣هـ/١٩١٥م). **تذكرة الحفاظ**. ط١. حيدرآباد: دار المعارف النظامية.

١٢) الزركلي، خير الدين الزركلي. (١٩٩٧م). **الأعلام**. ط١٢. بيروت: دار العلم للملايين.

١٣) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد اليماني. (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**. تحقيق: محمد حسن خلاق. ط٢. دمشق: دار ابن كثير.

١٤) عبد الحي الحسني بن فخر الدين الحسني. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر**. ط١. بيروت: دار ابن حزم. ط١.

١٥) عبد الحي الحسني بن فخر الدين الحسني. (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م). **الهند في العهد الإسلامي**. ط١. رائ بريلي: مجمع الإمام أحمد بن عرفان الشهيد.

١٦) الغوري، سيد عبد الماجد. (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م). **أبو الحسن الندوي الإمام المفكر الداعية المربي الأديب**. ط٣. دمشق: دار ابن كثير.

١٧) الغوري، سيد عبد الماجد. (١٤٣١هـ/٢٠١٠م). **مصادر الحديث ومراجعه دراسة وتعريف**. ط١. دمشق: دار ابن كثير.

١٨) الفريوائي، عبد الجبار بن عبد الرحمن. (١٤١٣هـ/١٩٩٢م). **جهود أهل الحديث في خدمة القرآن الكريم**. ط٢. بنارس: إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية.

١٩) القنوجي، صديق حسن خان البخاري. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م). **أبجد العلوم**. ط١. بيروت: دار ابن حزم.

٢٠) القنوجي، صديق حسن خان البخاري. (١٤٠٤هـ). **التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول**. ط٢. بيروت: دار إقرأ.

٢١) القنوجي، صديق حسن خان البخاري. (١٣٩٦هـ/١٩٧٦م). **حسن الأسوة بما ثبت من الله ورسوله في النسوة**. تحقيق مصطفى سعيد الخن ومحيي الدين مستو. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٢) القنوجي، صديق حسن خان البخاري. (١٤٠٨هـ). **الحطة في ذكر الصحاح الستة**. تحقيق: الأستاذ علي حسن الحلبي. ط١. بيروت: دار الجيل.

٢٣) القنوجي، صديق حسن خان البخاري. (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م). **السراج الوهاج في كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج**. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٤) القنوجي، صديق حسن خان البخاري. (١٤٣١هـ/٢٠١٠م). **عون الباري بحل أدلة البخاري**. ط٢. دمشق: دار النوادر.

٢٥) القنوجي، صديق حسن خان البخاري. (١٣٠١هـ). **نزل الأبرار بالعلم المأثور من الأدعية والأذكار**". ط١. قسطنطينة: مطبع الجوائب.

٢٦) الكتاني، عبد الحي بن عبد الكبير. (١٤٠٢هـ). **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**. ط٢. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

٢٧) الكتاني، محمد بن جعفر. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م). **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**. ط٧. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

٢٨) كحالة، عمر رضا. (١٤١٤هـ/١٩٩٣م). **معجم المؤلفين**. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٩) لويس شيخو. (١٩٧٤م). **تاريخ الآداب العربية**. (ط١). بيروت: دار الثقافة.

٣٠) محمد خير رمضان يوسف. (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م). **تتمة الأعلام للزركلي**. ط٢. بيروت: دار ابن حزم.

٣١) محمد أبو زهرة. (١٩٩٦م). **تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**. ط١. القاهرة: دار الفكر العربي.

٣٢) المرعشلي، يوسف. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م). **نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر**. ط١. بيروت: دار المعرفة.

٣٣) مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري. (١٤١٩هـ/١٩٩٩م). **المسند المختصر من السنن بنقل العدل عن رسول الله ﷺ**. ط١. الرياض: دار السلام.

٣٤) المقدسي، عبد الله بن محمد بن أحمد بن البناء البشاري. (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م). **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**. تحقيق: محمد مخزوم. ط٢. كراتشي: الجامعة العربية أحسن العلوم.

٣٥) الندوي، أبو الحسن علي الحسني. (١٤١٠هـ). **شخصيات وكتب**. ط١. دمشق: دار القلم.

٣٦) الندوي، محمد اجتباء. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **الأمير سيد صديق حسن خان حياته وآثاره**. ط١. دمشق: دار ابن كثير.

٣٧) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحوراني. (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). **الأربعون النووية**. بشرح ابن دقيق العيد. ط٢. بيروت: دار ابن حزم.

٣٨) القنوجي، الأمير حسن علي خان. (١٩٤٢م). **مآثر صديقي**. ط١. لكنؤ: مطبع نولكشور.

٣٩) القنوجي، صديق حسن خان البخاري. (١٣٠٥هـ). **إبقاء المنن بإلقاء المحن**. ط١. بوفال: مطابع شاهجهاني.

٤٠) القنوجي، صديق حسن خان البخاري. (١٢٨٨هـ). **إتحاف النبلاء المتقين بإحياء مآثر الفقهاء المحدِّثين**. ط١. كانفور: مطبع النظامي.

٤١) القنوجي، صديق حسن خان البخاري. (١٢٨٨هـ). **إفادة الشيوخ بمقدار الناسخ والمنسوخ**. ط١. كانفور: المطبع النظامي.

٤٢) القنوجي، صديق حسن خان البخاري. (١٢٨٩هـ). **فتح المغيث بفقه الحديث**. ط١. بهوفال: مطبعة الشاهجاني.

٤٣) النوشهري، أبو يحي إمام خان. (١٣٥٦هـ). **تراجم علماء أهل حديث**. ط١. دهلي: برقي بريس.



HADIS

Jurnal Ilmiah Berimpak

(Edisi Pertengahan Tahun)

Artikel-Artikel Berorientasikan Kajian dan Penyelidikan Dalam Bidang Hadis

Diterbitkan Oleh

Institut Kajian Hadis (INHAD)

Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS)

Tahun Kedua, Bil: 3, Syaaban 1433h, (Julai 2012)

Bilangan ini

WACANA HADIS DALAM TRADISI KEILMUAN ZAYDIYYAH.
Oleh Mohd. Khafidz Soroni.

KONSEP DAN SYARAT TERJEMAHAN HADITH.
Khairul Amin Mohd Zain, Mohd Nazri bin Nasir.

ILMU AL-JARH WA AL-TA'DIL: TUMPUAN TERHADAP KETOKOHAN IMAM BUKHARI.
Zulhilmi bin Mohamed Nor.





INSTITUT KAJIAN HADIS



مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إهاد)

(الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الأولى، العدد الثاني: صفر ١٤٣٣هـ (ديسمبر ٢٠١١م)

في هذا العدد

طرق جديدة لتقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة: أ.د. محمد أبو الليث الخيرآبادي

مصطلح "لين الحديث" عند المحدثين: د. زوان سنتري ذو القواعد

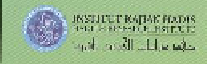
الحديث المكي والمدني: معالم وضوابط: د. عبد الكريم نوري

المحدث شبير أحمد العثماني وجهوده في الحديث النبوي: سيد عبد الماجد الغوري

الحافظ سَمُّوية وكتابه "الفوائد": عبد الله خالد المباركفوري









مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الأولى، العدد الثاني، صفر ١٤٣٣هـ (ديسمبر ٢٠١١م)

في هذا العدد

طرق جديدة لتقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة: أ.د. محمد أبو الليث الخيرآبادي

مصطلح "ليِّن الحديث" عند المحدِّثين: د. إروان سنتري ذو القواعد

الحديث المكّي والمدني: معالم وضوابط: د. عبد الكريم توري

المحدِّث الشيخ شبير أحمد العثماني وجهوده في الحديث النبوي: سيد عبد الماجد الغوري

الحافظ سَمُّوية وكتابه "الفوائد": عبد الله خالد المباركفوري

شروط النشر بالمجلة

تعنى مجلة "الحديث" بنشر البحوث والدراسات المتعلقة بالحديث وعلومه، وهي مجلة نصف سنوية تصدر مرتين في السنة في كل من شهرَي **يونيو وديسمبر**، وللراغبين في النشر بالمجلة تسليم أبحاثهم العلمية، قبل شهرين عن الأقل من موعد إصدار المجلة، وذلك وفق الشروط التالية:

١) أن يكون البحث في إطار السنة وعلومها.

٢) أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والمنهجية العلمية.

٣) أن يلتزم البحث بالمحافظة على العقيدة الإسلامية، ولا يتجاوز الثوابت الشرعية، مع عدم الإساءة إلى المذاهب الفقهية، والتجريح للشخصيات والهيئات.

٤) أن يلتزم البحث بالمنهج العلمي في توثيق المعلومات وخصوصاً التخريج للحديث، مع ضبط الآيات القرآنية.

٥) أن يكون البحث صحيح اللغة، سليم الأسلوب.

٦) ألا يكون البحث قد سبق نشره أو أرسل إلى دورية أخرى.

٧) لا يتجاوز البحث عن (٢٥) صفحة، وأن يكون حجم الصفحة (A4) ، وحجم الخطّ (١٦)، ونوع الخط (Traditional Arabic) ، والمسافة بين الأسطر ١،٥.

٨) أن ترقم هوامش كل صفحة على حدة، على حجم الخط (١٢).

٩) تخضع البحوث الواردة إلى المجلة للتحكيم العلمي.

١٠) يشعر صاحب البحث بقبوله للنشر أو عدمه.

١١) يقدم الباحث مع بحثه نبذة عن حياته منصوصاً فيها على المؤهلات العلمية من الجامعة فما فوق وتاريخ ومكان الحصول عليها والعمل الآن.

١٢) ترتب البحوث داخل العدد وفق اعتبارات فنية.

١٣) يقدم الباحث نسختين من البحث مع قرص الحاسوب (الدسكت).

البحوث والمراسلات تُرسَل باسم مدير التحرير على العنوان التالي:

Executive Editor of **JOURNAL HADITH**
HADITH RESEARCH INSTITUTE (INHAD)
SELANGORE INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY COLLEGE (KUIS)
BANDAR SERI PUTRA, 43600, BANGI
SELANGORE (DARUL EHSAN)
M A L A Y S I A.
E – Mail: hadis2008inhad@gmail.com

هيئة التحرير

الهيئة الاستشارية

أعضاء هيئة التحرير

محتويات العدد

طرق جديدة لتقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة: أ.د. محمد أبو الليث الخيرآبادي ٩

مصطلح "ليِّن الحديث" عند المحدِّثين: د. إروان سنتري ذو القواعد ٣٥

الحديث المكّي والمدني: معالم وضوابط: د. عبد الكريم توري ٦٥

المحدِّث الشيخ شبير أحمد العثماني وجهوده في الحديث النبوي: سيد عبد الماجد الغوري...... ٩٩

الحافظ سَمُّوية وكتابه "الفوائد": عبد الله خالد المباركفوري ١٢٧

طرق جديدة
لتقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة

أ. د. محمد أبو الليث الخيرآبادي[1]

لقد اجتمعت كلمة علماء الحديث على أن الأحاديث التي ترتقي من مرتبة أدنى إلى مرتبة أعلى هي الأحاديث الحسنة لذاتها التي ترتقي إلى الصحيحة لغيرها، والأحاديث الضعيفة التي يكون ضعفها خفيفاً وهي ترتقي إلى الحسنة لغيرها. وأما إذا كان سبب الضعف شديداً فلا ترقية لذلك الحديث.

فمن هنا ينبغي أن نعرف ما هي أسباب الضعف الخفيف للحديث، وما هي أسباب الضعف الشديد، فنبدأ ببيان أسباب الضعف الشديد أولاً، ثم نواصل الكلام عن أسباب الضعف الخفيف.

أسباب الضعف الشديد:

وهي خمسة أسباب، كما تأتي:

١- أن يكون أحد رواته متصفاً بالكذب أو الوضع.

٢- أو يكون متهماً بالكذب أو الوضع.

٣- أو يكون فاسقاً.

٤- أو يكون الحديث شاذاً أو منكراً.

٥- أو يكون الحديث معلولاً بعلة قادحة، خفيةً كانت أو ظاهرةً.

قال ابن الصلاح في الرواة الذين لا يستشهد بحديثهم، ولا يعتبر بهم: "ومن ذلك ضعفٌ لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف، وتقاعد الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ عن كون الراوي متهماً بالكذب، أو كونه شاذاً"[2].

---

[1] أستاذ الحديث في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

[2] ابن الصلاح: المقدمة مع التقييد: ص ١٠٧.

وقال النووي: "وأما إذا كان الضعف لكون الراوي متهماً بالكذب، أو فاسقاً، فلا ينجبر ذلك بمجيئه من وجه آخر"[1]. وقال ابن كثير: "لأن الضعف يتفاوت، فمنه ما لا يزول بالمتابعات– يعني كرواية الكذابين والمتروكين"[2].

الأحاديث غير الصالحه للترقية:

فظهر من هذه النقول أن أحاديث: الكاذب، والمتهم بالكذب، والفاسق، والحديث الشاذ، هي أحاديث لا ترتقي إلى الحسن لغيره، وذلك لشدة الضعف فيها، وتقاعد الجابر عن جبرها كما سبق قول ابن الصلاح في النص السابق، ومن ثم فالحديث الموضوع، والحديث المتروك، والحديث المعلول بعلة قادحة، والحديث الشاذ، والمنكر، مع أنواع الأخيرين: المدرج، والمقلوب، والمضطرب، والمصحف، والمحرف، كل هذه لا ترتقي إلى "الحسن لغيره".

أسباب الضعف الخفيف:

وأما أسباب الضعف الخفيف للحديث فهي ما يأتي:

١- سوءُ حفظ أحد رواته كحديث المختلط والمتلقن وغيرهما ممن وصف بسوء الحفظ.

٢- سقطٌ في سند الحديث سواء أكان ظاهراً أو خفياً كالحديث المعلق، والمرسل، والمعضل، والمنقطع، والمدلس، والمرسل الخفي.

٣- جهالة عدالته كحديث مجهول العين، ومجهول الحال (المستور)، والمبهم.

وإليكم من أئمة الفن بعض النصوص الدالة على هذه الأسباب:

فقد قال الحافظ ابن حجر: "ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبرٍ، كأن يكون فوقه أو مثله، لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يُعرَف المحذوفُ منه، صار حديثهم حسناً، لا لذاته، بل وصفُه بذلك باعتبار المجموع

---

[1] النووي: إرشاد طلاب الحقائق: ١٤٨/١.

[2] ابن كثير: اختصار علوم الحديث: ص٣٣ مع الباعث الحثيث.

من المتابِع والمتابَع؛ لأن مع كل واحدٍ منهم احتمال كون روايته صواباً أو غير صواب على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودل ذلك على أن الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول"[1].

وبالنسبة لحديث مجهول العين فقد قال الإمام الدارقطني: "وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبرٍ ينفرد بروايته رجلٌ غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان راويه عدلاً مشهوراً، أو رجلاً قد ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة، وصار حينئذ معروفاً، فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد انفرد بخبر وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره"[2].

فهذا النص صريح في قبول رواية مجهول العين إذا وافقه غيره، وهو رأي أهل العلم بالحديث كما قال الإمام الدارقطني.

وبالنسبة لحديث المبهم فقد صرح الإمام ابن كثير بقوله: "فأما المبهم الذي لم يُسَمَّ، أو من سُمِّيَ ولا تُعرَف عينه، فهذا ممن لا يَقبَل روايتَه أحدٌ علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير فإنه يُستأنَس بروايته ويستضاء بها في مواطن، وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير"[3].

وممن قال به ابن حجر أيضاً، فقد قال في حديث معاوية ﷺ مرفوعاً: «يا أيها الناس تعلموا إنما العلم بالتعلم والفقه بالتفقه ومن يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» قال فيه: إسناده حسن، إلا أن فيه مبهماً، اعتضد بمجيئه من وجه آخر، وروى البزار نحوه من

---

[1] ابن حجر: شرح النخبة: ص٨٣.

[2] الدارقطني: السنن: ١٧٤/٣.

[3] ابن كثير: اختصار علوم الحديث : ص٨١ مع الباعث الحثيث.

حديث ابن مسعود موقوفاً، ورواه أبو نعيم الأصبهاني مرفوعاً، وفي الباب عن أبي الدرداء وغيره[1].

الأحاديث الصالحة للترقية

وعلى ما سبق فالأحاديث المترتبة على تلك الأسباب، والتي تصلح للترقية هي:

١) الحديث الحسن لذاته	٦) المنقطع	١١) حديث المبهم
٢) الحسن لغيره	٧) المدلَّس	١٢) حديث المختلِط
٣) المعلق	٨) المرسل الخفي	١٣) حديث المتلقِّن
٤) المرسل	٩) حديث مجهول الحال	
٥) المعضل	١٠) حديث مجهول العين	

المراتب التي يرتقي إليها الحديث الحسن لذاته والضعيف ضعفاً خفيفاً:

١- ترقية الحسن لذاته إلى مرتبة الصحيح لغيره:

لقد صرح أئمة الحديث[2] بارتقاء الحسن لذاته لمرتبة الصحيح، بمثله أو بأحسن منه. وذلك لأن خشية وهم الراوي أو خطئه أو نسيانه التي كانت ماثلة بسبب خفة ضبط الراوي، تزول إذا وافقه غيره. قال ابن حجر: "وإنما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق؛ لأن الصور المجموعة قوةٌ تجبر القدرَ الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح، ومن ثَمَّ تطلق الصحة على الإسناد الذي يكون حسناً لذاته لو تفرد، إذا تعدد"[3].

٢- ترقية الحسن لغيره إلى مرتبة الصحيح لغيره:

---

[1] انظر: فتح الباري له: ١٦١/١. وانظر نتائج الأفكار له: ١٤٣/١-١٤٦، و١٧٩، و٢٤٢.

[2] وهم: ابن الصلاح في مقدمته ص٣٧، والنووي في تقريبه ١٧٥/١ من التدريب، والطيبي في خلاصته ص٤٧، والزركشي في نكته على ابن الصلاح ١٢٠/١، وابن حجر في شرحه للنخبة ص٣٣.

[3] ابن حجر في شرحه للنخبة ص٣٣.

يرى البقاعي أن الحسن بنوعيه يرتقيان لمرتبة الصحيح لغيره عند تعدد الطرق، يقول: "فإذا انضمَّ بعضها إلى بعضٍ صارت حسنةً للغير، فترتقي بها تلك الطريق الحسنة لذاتها إلى الصحة، ولا يضر كون أحدهما لذاته والآخر لغيره، وتكون هذه أقل مراتب الصحة"[١].

وقال ابن كثير: "ومنه ضعفٌ يزول بالمتابعة كما إذا كان راويه سيئ الحفظ، أو روى الحديث مرسلاً؛ فإن المتابعة تنفع حينئذٍ، ويرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة"[٢].

ومنعه ابن قطلوبغا في حاشيته على شرح النخبة، حيث قال: "قال - يعني ابن حجر- في تقريره: يشترط في المتابع أن يكون أقوى أو مساوياً، حتى لو كان الحسن لذاته يُروَى من وجهٍ آخر حسن لغيره لم يحكم له بالصحة"[٣].

ورجح الدكتور المرتضى قول البقاعي، فقال: "والذي يظهر لي أنه لا مانع من ترقية "الحسن لغيره" لمرتبة "الصحيح لغيره" عند تعدد الطرق، وتكون مرتبة "الصحيح لغيره" على مراتب، أقلها مرتبةً تقوية "الحسن لذاته" بـ"الحسن لغيره"[٤].

٣- ترقية الأحاديث الضعيفة بأحد الأسباب الثلاثة إلى مرتبة "الحسن لغيره":

وأما الأحاديث الضعيفة بأحد الأسباب الثلاثة فهي أيضاً تبلغ مرتبة "الحسن لغيره"، وذلك لأن التعليق، أو الإرسال، أو الإعضال، أو الانقطاع، أو التدليس، أو الإرسال الخفي، أو جهالة العين أو الحال، أو الإبهام، أو سوء الحفظ، أو قبول التلقين، كل هذه في الأصل ليست كذباً، ولا اتهاماً به، سواء كان قد عملوا ذلك عمداً، أو صدر منهم سهواً، وبأي هدف كان، إذا جاء ما رووه من طريق آخر موافقاً له، فهذا دليل على أن له أصلاً،

---

[١] البقاعي: النكت الوفية بما في شرح الألفية: ٥١٨/٢.

[٢] ابن كثير: اختصار علوم الحديث: ص٣٣.

[٣] ابن قطلوبغا: حاشيته على شرح النخبة: ورقة ٧/ب (نقلاً من مناهج المحدثين للمرتضى: ص٥٤).

[٤] المرتضى: مناهج المحدثين: ص٥٤.

وأنهم ما أخطأوا فيه، أو ما وهموا، أو ما نسوا فيه، فلا يستبعد أن يرتقي ذلك إلى الحسن لغيره. وقد تقدمت أمثلتها في مباحثها[1].

بعد هذا الكلام التمهيدي تقريباً نأتي إلى صلب الموضوع، وهو بيان طرق ترقية الحديث الحسن والضعيف أولاً. ثم بيان طرق غير صالحة للترقية ثانياً.

أولاً– طرق ترقية الحديث الحسن والضعيف

ولما جاء فيما سبق من ذكر ترقية الحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً إلى الأعلى، من الممكن أن يتساءل أحدٌ: ما هي الأمور التي يتم بها ترقية الحديث الضعيف؟

فإجابة على هذا السؤال أقول: إن الأمور التي تتم ترقية الحديث الحسن والضعيف بها هي:

١– تعدد طرقه:

هذه الطريقة اتفق عليها المحدثون دون استثناء، وجعلوها العمدة في باب ترقية الأحاديث الحسنة والضعيفة، وهي تعدُّد الطرق؛ لأنه إذا تتابع عدة أشخاص ليس فيهم كذاب، أو متهم بالكذب، أو فاسق، واجتمعوا على نقل خبر من الأخبار، فمن الطبيعي أن يقويه، ويعضِّده هذا التتابع والاجتماع، ويزيد احتمال صدقه، ويقين وقوعه، ويرفع درجته من الأدنى إلى الأعلى، كذلك إذا رُوي حديث من أحاديث رسول الله ﷺ بطرق متعددة، وبمخارج متباينة، فمن الطبيعي أن يقويه ويعضده، ويرفع درجته من الحسن إلى الصحيح، ومن الضعيف إلى الحسن، وعلى هذا تدل تصريحات الأئمة المتقدمين والمتأخرين.

فطلب أبي بكر ﷺ من المغيرة بن شعبة ﷺ غيره ممن سمع حديث الجدة من رسول الله ﷺ، وطلب عمر بن الخطاب ﷺ من أبي موسى الأشعري ﷺ شاهداً آخر في حديث الاستئذان، لم يكونا إلا مثالين حيَّيْن لتقوية الحديث بتعدد الطرق في عصر الصحابة ﷺ.

ويقول سفيان الثوري: "إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه: فمنه ما أتدين به، ومنه ما أعتبر به، ومنه ما أكتبه لأعرفه"[1].

---

[1] ينظر تفصيل ذلك كله في كتاب الدكتور المرتضى: "مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة".

ويقول الإمام أحمد: "ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيراً مما أكتب أعتبر به، ويقوي بعضه بعضاً"[2].

ومنه قول الإمام الترمذي في تعريف الحسن: "كل حديث يُروَى، لا يكون في إسناده من يُتَّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويُروَى من غير وجهٍ نحوُ ذلك"[3].

وقال الإمام ابن تيمية: "فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضاً، حتى قد يحصل العلم بها ولو كان الناقلون فجّاراً فسّاقاً، فكيف إذا كانوا علماء عدولاً ولكن كثر في حديثهم الغلط، ومثل هذا عبد الله بن لهيعة؛ فإنه من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضياً بمصر، كثير الحديث، لكن احترقت كتبه، فصار يحدث من حفظه، فوقع في حديثه غلطٌ كثيرٌ، مع أن الغالب على حديثه الصحة"[4].

وقال الحافظ ابن حجر: "إن كثرة الطرق إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوة"[5].

وتقدم كلام الدكتور المرتضى فيه أكثر وضوحاً.

وهناك ثلاث طرق أخرى اكتشفتها – بتوفيق من الله– لترقية الحديث الحسن والضعيف ضعفاً خفيفاً إلى الأفضل منهما، وهي:

٢– تلقي الأمة للحديث بالقبول:

هذه الطريقة من زياداتي، وذلك لأن المحدثين أجمعوا على أن خبر الواحد المتوافر فيه شروط الصحة، يفيد غلبة الظن بصحته، وكادت تتفق كلمتهم على أن الحديث الصحيح إذا تلقته الأمة بالقبول يفيد العلم واليقين.

ولكن لم أجد من المتقدمين نصّاً على أن خبر الواحد الضعيف ضعفاً خفيفاً إذا تلقته الأمة بالقبول يبلغ درجة الصحة أو الحسن، إلاَّ أن صنيع المحدثين يدل على أن الحديث

---

[1] رواه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ١٩٣/٢ رقم ١٥٨٢.

[2] المصدر السابق: رقم ١٥٨٣.

[3] انظر: ابن رجب: شرح علل الترمذي: ٩١/١.

[4] ابن تيمية: مجموع الفتاوى: ٢٦/١٨. وانظر منه ١٨/ ٢٣ أيضاً.

[5] ابن حجر: القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد: ص٨٩.

الضعيف ضعفاً خفيفاً إذا تلقته الأمة بالقبول يكتسب منه قوةً، فقد صححوا به عدة أحاديث منها:

١- حديث ماء البحر: «الطهور ماؤه، والحل ميتته»: فقد قال الصنعاني: "أخرج المصنف [أي ابن حجر] هذا الحديث في التلخيص من تسع طرق عن تسعة من الصحابة، و لم تخل طريق منها عن مقال"[1].

ولكن صححه ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ) بتلقي الأمة له بالقبول، على الرغم من تضعيفه جميع طرقه. يقول: "وهذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده، وهو عندي صحيح؛ لأن العلماء تلقوه بالقبول له والعمل به، ولا يخالف في جملته أحد من الفقهاء"[2].

وقال الزرقاني (ت١١٢٢هـ) في شرح الموطأ: "وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام، تلقته الأئمة بالقبول، وتداولته فقهاء الأمصار في سائر الأعصار في جميع الأقطار، ورواه الأئمة الكبار". ثم عدَّ من رواه، ومن صححه[3].

٢- وحديث معاذ بن جبل ﷺ في مشروعية القياس فيما رواه أصحابه عنه، حيث قالوا: إن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن قال: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟». قال: أقضي بكتاب الله. قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟» قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: «فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ ولا في كتاب الله؟» قال: أجتهد رأيي ولا آلو. فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله»[4]. هذا الحديث قد ضعفه من الأئمة: البخاري[1] والترمذي وعبد وعبد الحق وابن الجوزي وابن طاهر وابن حزم[2] والسندي[3] والألباني[4].

---

[1] الأمير الصنعاني: سبل السلام: ١٥/١. وانظر: ابن حجر: التلخيص الحبير: ٩/١-١٠.

[2] ابن عبد البر: التمهيد: ٢١٧/١٦-٢١٩. وانظر فيه: ٨٢/١١، و٣٣٨/١٧-٣٣٩، ٣٩٧، و٢٣١/١٩، و١٣٦/٢٠، و٢٨٣/٢٢ -٢٩٤، و٢٩٠/٢٤.

[3] الزرقاني: شرح الموطأ: ٨١/١.

[4] أخرجه ابن سعد في الطبقات: ٣٤٧/٢، و٥٨٤/٣، وأبو داود الطيالسي في مسنده برقم ٥٥٩، والدارمي في سننه برقم١٦٨، وأحمد في مسنده: ٢٣٠/٥ و٢٤٢، وأبو داود في سننه برقم ٣٥٩٢، والترمذي برقم ١٣٢٧، والعقيلي

ولكن قال ابن العربي المالكي (ت٥٤٣هـ): "إسناده عندي ليس بمتصل، الدين القول بصحته فإنه حديث مشهور"[٥].

وقال الغزالي (ت٥٠٥هـ): "هذا الحديث تلقته الأمة بالقبول، و لم يظهر أحد فيه طعناً وإنكاراً، وما كان كذلك فلا يقدح فيه كونه مرسلاً، بل يجب البحث عن إسناده"[٦].

ويميل ابن القيم (ت٧٥١هـ) أيضاً إلى قبوله لشهرته. وقال: "على أن أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به، فوقفنا بذلك على صحته عندهم، كما وقفنا على صحة قول رسول الله ﷺ: «لا وصية لوارث»، وقوله في البحر: «هو الطهور ماؤه، والحل ميتته»، وقوله: «إذا اختلف المتبايعان في الثمن؛ والسلعة قائمة، تحالفا وترادا البيع»، وقوله: «الدية على العاقلة»، وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد، ولكن لما نقلها الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها، فكذلك حديث معاذ لما احتجوا به جميعاً غنوا عن طلب الإسناد له"[٧].

واستند أبو العباس ابن القاص (٤١٣هـ) في صحته إلى تلقي أئمة الفقه والاجتهاد له بالقبول[٨].

٣- وقال المناوي (ت١٠٣١هـ) في حديث: «التيمم ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين»: "فلا يكفي الاقتصار على الكفين عند الشافعية والحنفية إعطاءً للبدل

في الضعفاء ٢١٥/١، والطبراني في الكبير: ١٧٠/٢٠، والبيهقي: ١١٤/١٠، والمدخل إلى السنن برقم ٢٥٦، وابن حزم في الإحكام:٢٠٠/٦.

[١] البخاري: التأريخ الكبير في ترجمة الحارث بن عمرو: ٢٧٧/٢ رقم ٢٤٤٩.

[٢] انظر لهم جميعاً: التلخيص الحبير لابن حجر: ١٨٣/٤. والمحلى لابن حزم: ٦٢/١.

[٣] انظر السندي، حاشيته على سنن ابن ماجه: ٢٨/١.

[٤] انظر الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٢٧٣/٢-٢٨٦ رقم٨٨١.

[٥] انظر: ابن العربي، عارضة الأحوذي: ٧٢/٦.

[٦] الغزالي، المستصفى: ٢٥٤/٢.

[٧] ابن القيم، إعلام الموقعين: ٢٠٢/١.

[٨] ابن حجر، التلخيص الحبير: ١٨٣/٤.

حكمَ المبدل. واكتفى مالك – رضي الله تعالى عنه – بالكفين تمسُّكاً بخبر عمار المصرِّح بالاكتفاء بالكفين. قلنا: المراد بالكفين الذراعان إطلاقاً لاسم الجزء على الكل. والمراد ظاهرهما مع الباقي. وكون أكثر عمل الأمة على هذا يرجِّح هذا الحديث على حديث عمار؛ فإن تلقي الأمة الحديث بالقبول يرجحه على ما أعرضت عنه"[1].

٤– وقال الحازمي (ت٥٨٤هـ) في حديث بريدة قال: قال رسول الله ﷺ: «كنت نهيتكم عن الإقران، وأن الله قد أوسع الخير فأقرنوا». الإسناد الأول [أي إسناد النهي عن الإقران] أصح وأشهر من الثاني، غير الخطب في هذا الباب يسير؛ لأنه ليس من باب العبادات والتكاليف، وإنما هو من قبيل المصالح الدنيوية، فيكفي في ذلك الحديث الثاني، ثم يشيده إجماع الأمة على خلاف ذلك"[2].

وأحاديث أخرى كما تقدم في كلام ابن القيم.

قال ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ): "ما قدمنا ذكره من كون ما اشتمل عليه الصحيحان أو أحدهما مقطوعاً بصحته من حيث تلقي الأمة ذلك بالقبول". ثم قال: "بل يبقى له أثر في التقوية والترجيح، وذلك كالإجماع المنعقد على حكم من الأحكام إذا نقل إلينا بطريق الآحاد، فإنه لا يبطل بذلك تأثيره بالكلية، بل يبقى على الأصح تأثيره في أصل وجوب العمل، فاعلم ذلك والله أعلم"[3].

ولعل صنيعهم هذا جعل الإمام الزركشي (ت٧٩٤هـ) يقول مُقَعِّداً: "إن الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول عمل به على الصحيح، حتى أنه يُنَزَّل منْزلة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع، ولهذا قال الشافعي في حديث «لا وصية لوارث»: إنه لا يُثْبِته أهل الحديث، ولكن العامة تلقته بالقبول، وعملوا به، حتى جعلوه ناسخاً لآية الوصية للوارث"[4].

---

[1] المناوي: فيض القدير: ٢٨٦/٣.

[2] الحازمي: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: ص ٢٤٢. وضعفه النووي وابن حجر في الفتح: ٥٧٢/٩.

[3] ابن الصلاح: صيانة صحيح مسلم: ١١٧/١–١١٨.

[4] الزركشي: كتاب النكت على ابن الصلاح: ٤٩٧/٢. وقول الشافعي ذلك مستخلص من الرسالة: ١٣٧–١٤٢.

فهذا كله اضطرَّني إلى إضفاء صفة القاعدة عليه بأن "تلقي الأمة للحديث الضعيف بالقبول" عاضد صالح أو طريقة صالحةٌ لتقوية الحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً.

٣- موافقة ظاهر القرآن للحديث:

هذه القاعدة أيضاً من زياداتي، استقيتها مما نسب إلى الفقهاء من أنهم يتعرفون على صحة الحديث بموافقة ظاهر القرآن له، فقد نقل الزركشي عن أبي الحسن بن الحصَّار الأندلسي (ت٦١١هـ) قوله: "وقد يعلم الفقيه صحة الحديث بموافقة الأصول، أو آية من كتاب الله، فيحمله ذلك على قبول الحديث، والعمل به، واعتقاد صحته، وإذا لم يكن في سنده كذَّاب فلا بأس بإطلاق القول بصحته إذا وافق كتاب الله وسائر أصول الشريعة"[١].

وكذلك قال عبد الحق الإشبيلي (ت٥٨١هـ) في مقدمة كتابه "الأحكام الصغرى" ما نصه: "أو يكون حديثٌ تعضده آيةٌ ظاهرةُ البيان من كتاب الله عز وجل، فإنه - وإن كان معتلاًّ- أكتبه؛ لأن معه ما يقويه ويذهب علته"[٢].

وعلى الرغم من أن هذا ليس من منهج المحدثين، وإنما هو منهج بعض الفقهاء، ولكن ينبغي النظر في قبوله عاضداً أو طريقةً مقويةً للحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً؛ وذلك لأن المحدثين أنفسهم قبلوا مخالفة الحديث الصحيح إسناداً لظاهر القرآن قرينةً على وضعه كما تقدم في "قرائن الحديث الموضوع"، فلماذا لا نقبل موافقة القرآن للحديث الضعيف - ضعفاً خفيفاً - عاضداً وجابراً له، ونُرَقِّيه بها إلى الحسن لغيره، خاصةً إذا كان ضعفه بسوء حفظ الراوي أو اختلاطه أو جهالته ...إلخ الذي يحتمل أنه لم يخطئ فيه أو لم يغلط، وموافقة القرآن له دليلٌ على أنه لم يخطئ أو لم يغلط فيه.

قلت: وحديث "لا وصية لوارث" حديث صحيح ولم يصل إلى الإمام الشافعي من طريق صحيح.

[١] الزركشي: كتاب النكت على ابن الصلاح: ١٢٨/٢-١٣١.

[٢] عبد الحق الأشبيلي، الأحكام الصغرى: الورقة رقم ٥ (نقلاً من كتاب مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة: ص٢٥).

ثم إذا كان الحديث وحياً من الله — كما يقول المحدثون – فموافقة القرآن له دليلٌ أقوى من قوة تعدد الطرق؛ لأن الطرق مهما كثرت وتعددت تقل مرتبتها من مرتبة تواتر القرآن.

لعل هذه النقطة هي التي جعلت الإمام ابن تيمية يصحح حديث «إنما جُعِلَ الإمامُ لِيُؤْتَمَّ به، فإذا كبَّر فكبِّروا، وإذا قرأ فأنصِتوا»[1]. يقول: "فإن هذه الزيادة صححها مسلم، وقبله أحمد وغيره، وضعَّفها البخاري". ثم قال: "وهذه الزيادة مطابقةٌ للقرآن، فلو لم يرد بها حديثٌ صحيحٌ لوجب العمل بالقرآن؛ فإن في قوله: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] أجمع الناس على أنها نزلت في الصلاة، وأن القراءة في الصلاة مرادة من هذا النص"[2].

وممن يصحح الحديث الضعيف بموافقة القرآن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)، فقد صحح بها أحاديث ضعيفة في مؤلفاته، أذكر منها على سبيل المثال الحديثين التاليين:

١- حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «من وعده الله على عملٍ ثواباً فهو منجزه له، ومن وعده على عملٍ عقاباً فهو فيه بالخيار». قال الشيخ: "حديث حسن وإسناده ضعيف كما بينته في الأحاديث الصحيحة، وإنما حسنته لشواهده الآتية، ولأن الشطر الأول منه له شواهد كثيرة في الآيات القرآنية معروفة. كقوله تعالى: ﴿لاَ يُخْلِفُ اللهُ وَعْدَه﴾ [الروم: ٦] وقوله: ﴿وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الجَنَّةِ وَعْدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ [الأحقاف: ١٦][3].

---

[1] أخرجه مسلم في صحيحه: الصلاة، باب التشهد في الصلاة، برقم ٣٦ (٤٠٤) وغيره.

[2] ابن تيمية: مجموع الفتاوى: ٢٠/١٨.

[3] انظر الألباني: تحقيق السنة لابن أبي عاصم: رقم ٩٦٠؛ والسلسلة الصحيحة: ٤٦٢/٥.

قلت: والشواهد التي ذكرها الشيخ هي تشهد للشطر الأول فقط، لا للشطر الثاني، فلم يبق له إلاَّ الآيات القرآنية التي ذكرها، مما يدل على أن موافقة القرآن للحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً قاعدة مقوية لترقيته إلى الحسن لغيره.

٢- حديث أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «من قضى الله عليه الخلود لم يخرج منها».

قال الشيخ: حديث صحيح، وإسناده ضعيف لضعف علي بن زيد وهو ابن جدعان، ومن دونهم لم أعرفهم الآن سوى حماد بن سلمة، لكن الحديث يشهد له أحاديث كثيرة مثل حديث ذبح الموت، وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمۡ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾[1] [السجدة: ٢٠].

وتطبيقاً لهذه القاعدة يمكن تحسين حديث «التمسوا الرزق بالنكاح»[2] وحديث «تزوجوا النساء يأتينكم بالمال»[1]. لموافقتهما قوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلۡأَيَٰمَىٰ مِنكُمۡ وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنۡ عِبَادِكُمۡ وَإِمَآئِكُمۡۚ إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغۡنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٢].

---

[1] ابن أبي عاصم: السنة برقم ٩٧٧.

[2] انظر: العجلوني: كشف الخفاء: ١/١٧٧ رقم٥٢٨. عزاه إلى الثعلبي والديلمي، وليَّنه. وقال الألباني في "السلسلة الضعيفة والموضوعة" (٥/٥٠٩): ضعيف رواه الواحدي في "الوسيط" (٣/١١٦/٢)، والديلمي (١/١/٤٢) عن مسلم بن خالد عن سعيد بن أبي صالح عن ابن عباس مرفوعا. وقال الحافظ في "مختصر الديلمي": "مسلم فيه لبس، وشيخه"! كذا الأصل، بيض لشيخه، و لم أعرفه، وأما مسلم بن خالد، فهو المعروف بالزنجي قال في "التقريب": "صدوق كثير الأوهام". قلت: وفي معناه حديث: «تزوجوا النساء، فإنهن يأتين بالمال»، وقال في "السلسلة الضعيفة" ٦/٤٠٩، رقم٣٤٠٠ «تزوجوا النساء؛ فإنهن يأتينكم بالمال». ضعيف رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧/٢/١): أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه مرفوعاً. وأخرجه أبو داود في "المراسيل" (١٨٠/٢٠٣) من طريق آخر عن أبي أسامة. قلت: وهذا سند مرسل صحيح. وقد وصله أبو السائب سلم بن جنادة فقال: حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً به. أخرجه البزار (ص١٤٢-زوائده)، والحاكم (٢/١٦١)، والخطيب في "التاريخ" (٩/١٤٧)، والديلمي (١/١/٢٩)، وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه؛ لتفرد سلم بن جنادة بإسناده، وسلم ثقة مأمون"، ووافقه الذهبي! قلت: وفيه أمران: الأول: أن ابن جنادة لم يخرج له من الستة سوى

٤- تقوية الحديث الضعيف أو العكس، بالمكتشفات العلمية الحديثة:

هذه القاعدة أيضاً من زياداتي.

قال الدكتور المرتضى: "لقد ذهب بعض المفتونين بالمكتشفات العلمية الحديثة إلى مقارنة نتائجها في المادة والنبات والحيوان والفلك وغير ذلك بما جاء في السنة النبوية في هذه الأبواب، فما وافقها يُقْبَل عندهم؛ وإن حكم المحدثون بضعفه أو وضعه، وإن خالفها يُرَدُّ عندهم؛ وإن كان قد سبق الحكم عليه بالصحة، يقول أحد هؤلاء: "وعلى العلماء في هذا العصر، وعلى من جاء بعدهم، أن يستفيدوا من نتائج العلوم الرياضية والطبيعية، والبحث الحديث، والاستكشاف في المادة، والنبات والحيوان، ومناهج البحث العلمي في التأريخ، وسائر العلوم النقلية والأدبية، ويستعرضوا أحاديث بدء الخلق، وأصل الكون وشكله، والفلك، والطب النبوي، وسائر ما يتعلق من الأحاديث بما تناوله البحث العلمي والتجريبي، فما وافق اليقيني من نتائج الفكر ومقررات العلم أخذوا به؛ وإن سبق الحكم

الترمذي وابن ماجه، فليس هو على شرط الشيخين. والآخر: أن ابن جنادة - وإن كان ثقة - فهو ربما خالف؛ كما قال الحافظ في "التقريب"، وقد خالف ابن أبي شيبة - وكذا غيره - في إسناده، كما يشعر به قول الهيثمي أو الحافظ في "زوائد البزار": قلت: "رواه غير واحد مرسلاً، ولا نعلم أحداً ذكر عائشة إلا أبو أسامة". كذا في النسخة وهي رديئة جداً، ولعل الأصل "أبو السائب"؛ فهو الذي تفرد بذكر عائشة فيه، على أنه لم يثبت على ذلك؛ فقد ذكر الخطيب بعد أن أخرجه من طريق الحسين المحاملي عن أبي السائب به: "قال أبو السائب: سلم بن جنادة - في موضع آخر - عن هشام عن أبيه، وليس عن عائشة". قلت: فقد اتفق أبو السائب مع الثقات على إرساله، فهو الصواب. وعليه؛ فالحديث علته الإرسال. وجرى الهيثمي على ظاهر إسناده فقال في "مجمع الزوائد" (٤/ ٢٥٥): "رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح خلا سلم بن جنادة (الأصل مسلم بن جياد) وهو ثقة". وأما قول المناوي عقبه: "قال المصنف: وله شواهد، منها خبر الثعلبي عن ابن عجلان أن رجلاً شكى إلى النبي ﷺ الفقر، فقال: «عليك بالباءة». فهذا مع أنه معضل، فلا ندري ما حال الإسناد إلى ابن عجلان. وأما الشواهد الأخرى، فلم أستحضر حتى الآن شيئاً منها. وما إخال فيها ما يصلح شاهداً. ولعل منها ما أخرجه السهمي في "تاريخ جرجان" (٢٠٠) من طريق حسين بن علوان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً بلفظ: «عليكم بالتزويج؛ فإنه يحدث الرزق». وحسين بن علوان كذاب وضاع".

[1] قال السيوطي في الدر المنثور، ١٨٨/٦: أخرجه البزار وابن مردويه والديلمي من طريق عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «انكحوا النساء فإنهن يأتينكم بالمال». وأخرجه ابن أبي شيبة وأبو داود في مراسيله عن عروة مرفوعا مرسلا. ورجح الدارقطني إرساله. انظر ابن حجر، التلخيص الحبير، ١١٧/٣.

عليه بالوضع أو الضعف، وما خالفه ولم يقبل التأويل حكموا بضعفه أو وضعه؛ وإن سبق الحكم عليه بالصحة أو الحُسْن، فقد نصَّ العلماء على أنه إذا تعارض دليلان قطعيان أحدهما عقلي والآخر نقلي وجب تأويل النقلي ورده إلى العقلي، فما بالك بمعارضة أحاديث الآحاد – وهي ظنية الثبوت كما أنها ظنية الدلالة– للدليل العقلي القطعي"[1].

ثم رد عليه الدكتور فقال: "إن الاعتماد على نتائج العلوم الرياضية والطبيعية وغيرها للحكم على الأحاديث لا يصلح لذلك؛ لأن ما يوصف بأنه حقيقة يقينية في نتائج تلك الدراسات في عصر من العصور يوصف بغير ذلك في عصر آخر، ومن ذلك ما ذُكِرَ عن الشمس، فإنها وصفت في عصر من العصور بأنها ثابتة ساكنة، وكان ذلك من اليقينيات في ذلك العصر، وبعد فترة من الزمن اكتشف العلماء أن الشمس جارية وبسرعة شديدة، وفي هذا المعنى يقول أبو الأعلى المودودي رحمه الله: (إن النظريات التي آمن بها هؤلاء العلماء والفلاسفة في زمنٍ كحقائق ثابتة، رفضوها في زمن آخر، واعتقدوا الحقيقة في غيرها، فلم نسمح لنفوسنا اليوم، أن نبالغ في تقدير هذه النظريات وإكبارها، لدرجة أن نترك القرآن ونؤمن بها إيماناً، في أول تصادم لها مع آيات القرآن)"[2].

قلت: لا أميل إلى ما قال به الشيخ محمد المبارك بذلك التوسع، وكذلك لا أسمح لنفسي بالرد على الدكتور أيضاً؛ لأني لم أجد في أقوال المحدثين ما يرفضه، ولكن أتساءل: إن كان "مخالفة الحديث الصحيح سنداً للحس والمشاهدة والتجربة" من قرائن الوضع في الحديث، فلماذا لا يكون "موافقتها للحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً" من دلائل صحته أو حسنه؟.

ومن الأحاديث التي تمت تجربتها طبياً أو تجريبياً ما يلي:

---

[1] محمد المبارك عبد الله: الناقد الحديث في علوم الحديث: ص٥٥. (مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر، ط١، ١٩٦١م).

[2] المودودي: الإسلام في مواجهة التحديات: ص٢٧٥ (نقلاً من مناهج المحدثين: ص٣٤).

١- حديث فروة بن مُسَيك قال: قلت: يا رسول الله! أرضٌ عندنا يقال لها "أرض أَبْيَن"، هي أرض ريفنا وميرتنا، وإنها وبئة - أو قال: وباؤها شديد -؟ فقال النبي ﷺ: «دعها عنك؛ فإن من القَرَف التَّلَف»[1].

والحديث ضعيف بجهالة أحد الرواة، فضعفه خفيف، وأرى أن يرتقي إلى الحسن لغيره بما أكده الطب الحديث من مصداقية هذا الحديث؛ حيث إنه أثبت تلوث الجو ومدى أضراره على صحة الإنسان. وقال الخطابي: "وليس هذا من باب العدوى، وإنما هو من باب الطب، فإن استصلاح الأهوية من أعون الأشياء على صحة الأبدان، وفساد الهواء من أضرها وأسرعها إلى أسقام البدن عند الأطباء"[2].

٢- ومنها حديث عبد الله بن عمر ﷺ قال: أقبل علينا رسول الله ﷺ فقال: «يا معشر المهاجرين! خمس إذا ابتليتم بهن- وأعوذ بالله أن تدركوهن-: لم تظهر الفاحشة في قوم قط، حتى يعلنوا بها، إلا فشا فيهم الطاعون، والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا ...»[3].

اختلف العلماء في درجته بين مضعف ومصحح، ولكن الطب الحديث والتجارب العلمية الكثيرة أثبتت صحة هذا الحديث، وطاعون العصر "الإيدز" أكبر دليل على ذلك، فنحن لا نعمل به وهو ضعيف، بل نعمل به بعد ترقيته إلى الحسن لغيره.

ثانياً- طرق غير صالحة لترقية الحديث الضعيف

وبجانب ما ذكرنا من طرق صالحة لترقية الحديث الضعيف هناك أمورٌ ادُّعِيَ فيها أنها تصلح لمساندته، وليس الأمر كذلك، وهي:

---

[1] أخرجه أبو داود: الطب، باب في الطيرة، رقم ٣٩٢٣، وأحمد: ٤٥١/٣ كلاهما بإسناد فيه مجهول.

[2] الخطابي: معالم السنن: ٣٨١/٥ مع مختصر السنن للمنذري وتهذيب السنن لابن القيم. والقرف مداناة الوباء والمرض.

[3] أخرجه ابن ماجه في السنن، برقم ٤٠١٩، والحاكم في المستدرك، : ٥٨٣/٤. وانظر مصباح الزجاجة للبوصيري: ١٨٦/٤.

١- استدلال المجتهد بالحديث:

قال الشيخ المحدث الفقيه ظفر أحمد التهانوي (ت١٣٩٤هـ): "المجتهد إذا استدل بحديثٍ كان تصحيحاً له كما في التحرير لابن الهمام وغيره"[١].

هذا ما قاله ابن الهمام (ت٨٦١هـ) وأقره التهانوي. ولكن الذي عليه المحدثون هو عدم تصحيح الحديث بعمل العالم أو فتياه به، قال ابن الصلاح: "إن عمل العالم أو فتياه على وِفق حديثٍ ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث، وكذلك مخالفته للحديث ليست قدحاً منه في صحته، ولا في راويه"[٢].

وقال النووي (ت٦٧٦هـ): "وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتجون به على انفراده في الأحكام، فإن هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين، ولا محقق من غيرهم من العلماء، وأما فِعْلُ كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك، واعتمادهم عليه فليس بصواب، بل قبيح جداً، وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يَحُلَّ له أن يحتجَّ به؛ فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام، وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحلّ له أن يهجم على الاحتجاج به، من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفاً، أو بسؤال أهل العلم إن لم يكن عارفاً"[٣].

٢- تأييد الكشف الصوفي له:

قد أباح المتصوفة لأنفسهم عن طريق الكشف الصوفي الكلام في جوانب الدين المختلفة، ونسبوا إليه أموراً متعددة، ومن ذلك أنهم جعلوه من الوسائل التي ينتقدون بها الأحاديث، فيصحِّحون بها ويضعِّفون ما بدا لهم، فهذا أبو العباس التيجاني سئل عن حديث «علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل»، فقال في الجواب بعد ما ذكر حكم السيوطي من "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة" بأنه ليس بحديث، قال: "وسأل صاحب

---

[١] التهانوي: إنهاء السكن إلى من يطالع إعلاء السنن: ص١٦.

[٢] ابن الصلاح: مقدمته مع التقييد: ص١٢٠-١٢١، والنووي: إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق: ٢٩١/١.

[٣] النووي: شرح صحيح مسلم: ١٢٦/١.

"الإبريز" شيخه فقال له: ليس بحديث، وذكره من جهة الكشف لأنه لا دراية له بعلم الحديث، وقوله حجة على غيره، لأنه قطب – رضي الله تعالى عنه – كما صرح به صاحب الإبريز المذكور"[1]. ومن الأحاديث التي صُحِّحتْ بالكشف حديث «أصحابي كالنجوم، بأيِّهم اقتديتم اهتديتم» فقد قال الشعراني: "وهذا الحديث وإن كان فيه مقال عند المحدثين فهو صحيح عند أهل الكشف"[2].

قال الشيخ الألباني عقبه: "باطل وهراء لا يُلتفت إليه، لأن تصحيح الأحاديث عن طريق الكشف بدعة صوفية مقيتة، والاعتماد عليها يؤدِّي إلى تصحيح أحاديث باطلة لا أصل لها كهذا الحديث، لأن الكشف أحسن أحواله – إن صح– أن يكون كالرأي، وهو يخطئ ويصيب، وهذا إن لم يداخله الهوى"[3].

وزاد الدكتور المرتضى فقال: "وكذلك يؤدي إلى تضعيف أحاديث صحيحة؛ فيُحِلّ الحرام، ويحرِّم الحلال"[4]. والحديث رُوِيَ عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبي هريرة وجابر وابن عباس وأنس وجواب بن عبيد الله – ﷺ– خرجها ابن حجر[5] والألباني.

وخلاصة القول فيه: إن مجموع طرق هذا الحديث تسع طرق، في خمس منها إما كذاب، أو متهم بالكذب، وفي ثلاثة أخرى مَنْ وُصِفَ بكونه متروكاً، والطريق التاسع فيه مجهولان، فهو ضعيف جداً.

---

[1] انظر: علي حوارزم ابن العربي براد المغربي الفاسي: جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التيجاني: ٧١/٢.

[2] الشعراني: الميزان الكبرى: ٣٠/١.

[3] الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٧٨/١ رقم ٥٨، وحكم عليه بالوضع.

[4] المرتضى: مناهج المحدثين: ص٣١.

[5] ابن حجر: التلخيص الحبير: ١٩٠/٤، والكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف: ص٩٤.

٣- تصديق النبي ﷺ له في المنام:

روى الإمام مسلم بسنده عن علي بن مسهر قال: سمعتُ أنا وحمزة الزيَّات من أبان بن أبي عيَّاش نحواً من ألف حديث، قال علي: فلقيتُ حمزة فأخبرني أنه رأى النبي ﷺ في المنام، فعرض عليه ما سمع من أبان، فما عرف منها إلاَّ شيئاً يسيراً خمسة أو ستة[١].

لا عبرة بمثل هذا المنام في الحكم على الأحاديث عند أهل العلم بالحديث، وقد حكى القاضي عياض إجماع العلماء على ذلك، قال: "هذا ومثله استئناس واستظهار على ما تقرر من ضعف أبان، لا أنه يقطع بأمر المنام، ولا أنه تبطل بسببه سنةٌ ثبتت، ولا تثبت به سنة لم تثبت، وهذا بإجماع العلماء"[٢].

وأبطل من هذا ما ذكره الشعراني عن أبي المواهب الشاذلي، قال: "قابلتُ رسول الله ﷺ، فسألته عن الحديث المشهور: «اذكروا الله حتى يقولوا مجنون»، وفي صحيح ابن حبان: «أكثروا من ذكر الله حتى يقولوا مجنون»، فقال ﷺ: "صدق ابن حبان في روايته[٣]، وصدق راوي "اذكروا الله" فإني قلتهما معاً، مرةً قلتُ هذا، ومرةً قلتُ هذا"[٤].

٤- تأييد استخارة شخصٍ لإحدى درجات الحديث:

وكذلك إذا استخار شخصٌ لكي يعرف هل حديث كذا صحيح، أم ضعيف، أم موضوع؟ فخرجت استخارته مثلاً لإحدى تلك الدرجات، فاستخارته تلك لا تجعل الحديث الصحيح ضعيفاً، أو الحديث الضعيف صحيحاً، فاستخارته يمكن أن تكون حجةً له أوعليه، ولكنها لا تكون دليلاً قطعياً عاماً ملزماً للجميع. مثله مثل من استخار للزواج

---

[١] مسلم: مقدمة صحيحه: ٢٥/١.

[٢] نقله النووي في شرح صحيح مسلم: ١١٥/١.

[٣] الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: ٩٣/٢ رقم ٨١٤. وأخرجه الحاكم في المستدرك: ٤٩٩/١ وأحمد في المسند: ٦٨/٣، وابن عدي في الكامل: ٩٨٠/٣. وإسناده ضعيف لأن فيه درَّاجاً، وذكره الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٨/٢ رقم٥١٧.

[٤] الشعراني: الطبقات الكبرى: ٦٨/٢.

من امرأة مثلاً، فخرجت استخارته مؤيدةً لزواجه منها، فاستخارته هذه ليست حجة أو ملزمة لتلك المرأة أو لأهلها، خاصة إذا كانت مخطوبة لشخص، أو لها ميل إلى رجل آخر.

خلاصة البحث:

توصل البحث في آخر المطاف إلى أن أسباب الضعف الشديد للحديث خمسة أسباب، وهي:

١- أن يكون أحد رواته متصفاً بالكذب أو الوضع.

٢- أو يكون متهماً بالكذب أو الوضع.

٣- أو يكون فاسقاً.

٤- أو يكون الحديث شاذاً أو منكراً.

٥- أو يكون الحديث معلولاً بعلة قادحة، خفيةً كانت أو ظاهرةً.

وترتب على ذلك أن الحديث الموضوع، والحديث المتروك، والحديث المنكر، والحديث الشاذ بأنواعه: المدرج، والمقلوب، والمضطرب، والمصحف، والمحرف، والحديث المعلول، كل هذه الأنواع لا ترتقي إلى "الحسن لغيره".

وأما الأحاديث التي ترتقي من مرتبة أدنى إلى مرتبة أعلى، هي الأحاديث الحسنة، والأحاديث الضعيفة التي يكون ضعفها خفيفاً، واكتشف البحث أن أسباب الضعف الخفيف ثلاثة، وهي:

١) سوءُ حفظ أحد رواته كحديث المختلط والمتلقن وغيرهما ممن وصف بسوء الحفظ.

٢) سقطٌ في سنده سواء أكان ظاهراً كما في الحديث المعلق، والمرسل، والمعضل، والمنقطع، أو كان خفياً كما في المدلس، والمرسل الخفي.

٣) جهالة عدالته كحديث مجهول العين، ومجهول الحال (المستور)، والمبهم.

كما اكتشف البحث أن طرق ترقية الحديث الضعيف أربعة، وهي:

١- تعدد طرقه: وهذه الطريقة هي الوحيدة توجد في كتب مصطلح الحديث، والتي اتفق عليها أئمة الحديث. وزدت عليها الطرق الثلاث الآتية:

٢- تلقي الأمة للحديث بالقبول.

٣- موافقة ظاهر القرآن للحديث.

٤- تقوية الحديث الضعيف أو العكس، بالمكتشفات العلمية الحديثة.

كما توصَّل البحث إلى أن هناك طرقاً أخرى اعتبرها بعض العلماء صالحة لترقية الحديث الضعيف، وهي غير صالحة عند الباحث، وهي:

١- استدلال المجتهد بالحديث.

٢- تأييد الكشف الصوفي له.

٣- تصديق النبي ﷺ له في المنام.

٤- تأييد استخارة شخصٍ لإحدى درجات الحديث.

هذا ما توصَّل إليه البحث من أسباب ضعف الحديث الخفيف وأسباب الضعف الشديد، وما ترتب عليها من ترقية أحاديث وعدم ترقية أحاديث.

مصادر ومراجع البحث:

١) ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني، **السنة**، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

٢) ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، **مجموع الفتاوى**، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية، الرياض، ط٢، وبدون سنة النشر.

٣) ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، **الصحيح**، وهو بترتيب ابن بلبان، علاء الدين أبي الحسن علي بن بلبان بن عبد الإله الفارسي الحنفي الفقيه النحوي بعنوان **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٤) ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن حجر العسقلاني، **التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير**، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

٥) ابن حجر، **نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح الأثر**، تعليق وشرح الشيخ صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، دون تاريخ.

٦) ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، نشر وتوزيع دار الإفتاء، الرياض، د. ط، د. ت.

٧) ابن حجر، **القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد**، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، اليمامة، ط١، د. ت.

٨) ابن حجر، **الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف**، (مع تَنْزيل الآيات ... شرح شواهد الكشاف لمحب الدين آفندي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٩) ابن حجر، **نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار**، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة المثنى ببغداد، ١٤٠٦هـ.

١٠) ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ.

١١) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، **المحلى**، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د. ط، د. ت.

١٢) ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن بن محمد بن مسعود السلامي البغدادي ثم الدمشقي، **شرح علل الترمذي**، تحقيق د/ نور الدين عتر، د. بلد النشر، دار الملاح، د. ط، د. ت.

١٣) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي أبو عبد الله البصري الزهري، **الطبقات الكبرى**، دار صادر ببيروت، بدون تاريخ النشر والطبعة.

١٤) ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري، صيانة صحيح مسلم **من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ.

١٥) ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري، **المقدمة مع التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح** لزين الدين العراقي، دار الحديث، بيروت، د. ط، د. ت.

١٦) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، وزارة الأوقاف، المملكة المغربية، د. ط، د. ت.

١٧) ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.

١٨) ابن العربي، محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعافري المالكي، **عارضة الأحوذي بشرح سنن الترمذي**، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.

١٩) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، السعادة، بيروت، د. ط، ١٣٧٤هـ.

٢٠) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، **اختصار علوم الحديث** = الباعث الحثيث لأحمد شاكر.

٢١) ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، **السنن**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بيروت، د. ط، د. ت.

٢٢) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، **السنن**، تحقيق عزت عبيد الدعاس وزميله، دار الحديث بحمص، ط١، ١٩٧٦م.

٢٣) أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري، **المسند**، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

٢٤) أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، **المسند**، دار الفكر العربي ببيروت، بدون تاريخ.

٢٥) أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٩٧٩م.

٢٦) الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، المكتب الإسلامي، بيروت، د. ط، د. ت.

٢٧) الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، المكتب الإسلامي، بيروت، د. ط، د. ت.

٢٨) الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل، **سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام**، مكتبة الرسالة الحديثة، بدون تاريخ.

٢٩) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي، **التاريخ الكبير**، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بدون تاريخ.

٣٠) البقاعي، أبو الحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي المصري الشافعي، **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، رسالة ماجستير تقدم بها خبير خليل عبد الكريم إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٣١) البوصيري، شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني، **مصباح الزجاجة بزوائد سنن ابن ماجه**، تحقيق محمد المنتقي الكشناوي، دار العربية ببيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٣٢) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، **السنن الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز بمكة، ١٩٩٤م.

٣٣) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، **المدخل إلى السنن الكبرى**، تحقيق د. ضياء الرحمن الأعظمي، نشر دار الخلفاء للكتاب الإسلامي بالكويت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٣٤) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي، **السنن**، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

٣٥) التهانوي، ظفر أحمد العثماني، **إنهاء السكن إلى من يطالع إعلاء السنن**، طبع تحت إشراف الشيخ أشرف علي التهانوي، بدون تاريخ النشر والمكان والطبعة.

٣٦) الحازمي، زين الدين أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني الشافعي نزيل بغداد، **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**، تصحيح راتب حاكمي بحمص، ط١، ١٩٦٦م.

٣٧) الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٨) الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم البُسْتِي، **معالم السنن**، مطبوع مع مختصر المنذري وتهذيب ابن القيم لسنن أبي داود، مطبعة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة، ١٣٦٧هـ.

٣٩) الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق د/ محمود الطحان، المعارف بالرياض، ط١، ١٤٠٣هـ.

٤٠) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود، **السنن**، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني، حديث إكادمي باكستان.

٤١) الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، **السنن**، تحقيق فواز أحمد زمرلي وزميله، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٤٢) الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف، **شرح الموطأ**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٤٣) الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر أبو عبد الله بدر الدين، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق زين العابدين بلا فريح، رسالته في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٤٤) السندي، أبو الحسن نور الدين بن عبد الهادي، **حاشيته على سنن ابن ماجه**، دار الجيل، بيروت.

٤٥) السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري الشافعي، **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، دون تاريخ.

٤٦) السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري الشافعي، **الدر المنثور في التأويل بالمأثور**، بيروت: دار الفكر، بدون رقم الطبعة، ١٩٩٣م.

٤٧) الشعراني، عبد الوهاب بن أحمد بن علي بن أحمد بن محمد بن زرقا بن موسى بن أحمد التلمساني المصري الصوفي، **الميزان الكبرى**، شركة مكتبة ومطبعة المثنى، بغداد، ١٤٠٦هـ.

٤٨) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، **المعجم الكبير**، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، وزارة الأوقاف، بغداد، ط١، ١٤٠٠هـ.

٤٩) الطيبِي، حسين بن محمد، **الخلاصة في أصول الحديث**، تحقيق صبحي السامرائي، ديوان الأوقاف ببغداد، ١٣٩١هـ.

٥٠) العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي، **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، دون تاريخ.

٥١) العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، **الضعفاء الكبير**، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٥٢) علي حوارزم ابن العربي براد المغربي الفاسي، **جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التيجاني**، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ.

٥٣) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، **المستصفى من علم الأصول**، طبع بولاق، مصر، ط١، ١٣٢٢هـ.

٥٤) محمد المبارك عبد الله، **الناقد الحديث في علوم الحديث**، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر، ط١، ١٩٦١م.

٥٥) المرتضى الزين أحمد، **مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة**، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٤م.

٥٦) مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، **الصحيح**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٤م.

٥٧) المناوي، زين الدين عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن زين العابدين الحدادي القاهري الشافعي، **شرح الجامع الصغير**، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ.

٥٨) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري الشافعي الدمشقي، **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق**، تحقيق عبد الباري فتح الله، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة.
٥٩) النووي، **التقريب** = تدريب الراوي للسيوطي
٦٠) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري الشافعي الدمشقي، **شرح صحيح مسلم**، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ النشر والطبعة.

مصطلح "ليِّن الحديث" عند المحدِّثين

د. إروان سنتري ذو القواعد[١]

فإن مصطلح اللين من مصطلحات الجرح والتعديل التي شاع استخدامه عند المحدثين القدامى، ولذلك للوصف على الراوي المتصف بصفة معنية وهي الضعيف الذي لا يكون ضعفه شديدا كما أشار إليه الحافظ الدارقطني. ويدلّ على ذلك أيضا ترتيب بعض العلماء إياه في أخف رتبة من مراتب ألفاظ الجرح، ولكن عند النظر في استخدامات العلماء السابقين له وجدنا أنه قد يدل على مدلولات أخرى غير المدلول الذي شاع فهمه بين الناس. هذا البحث سيحاول إبراز تلك الاستخدامات والكشف عن تلك المدلولات، وذلك باستخدام المنهج الاستنباطي في تتبع استخدامات المحدثين الأوائل له.

المقدمة

فإن معرفة أحوال رواة الحديث جرحا وتعديلا من الأمور الأساسية عند المسلمين حتى يتوقف عليها الحكم على حديث نبيهم ﷺ صحة وضعفا، ويدل على ذلك قول الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) في مقدمة كتابه الجرح والتعديل: "فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية وجب أن نميّز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة"[٢]. وقال الإمام علي بن المديني (ت٢٣٤هـ): "التفقه في معاني[٣] الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم"[٤].

---

[١] محاضر في كلية دراسات القرآن والسنة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

[٢] ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل**، ج١، ص٥.

[٣] وكان في النسخة المطبوعة بلفظ "معاد" أي بالدال، لعله خطأ مطبعي، لأنه لا يفهم من ذلك معنى، ولعل اللفظ الصحيح هو "معاني".

[٤] الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ج٢، ص٢١١.

وقال الإمام الحاكم (ت٤٠٥هـ): "فلولا الإسناد، وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الإسناد، فإن الأخبار إذا تَعَرَّتْ عن وجود الأسانيد فيها كانت بُتراً"[1]. وهناك نصوص أخرى كثيرة تدلّ على أهمية هذا العلم مما لا يسعفنا المجال لذكرها، واكتفينا هنا بإيراد هذه النصوص فقط[2].

ولكون البيان عن أحوال الرواة يتطلب إلى استخدام وسيلة، وهي الألفاظ، وقد وجدنا أن هناك ألفاظا مختلفة وعبارات شتى استعملها المحدثون في بيان أحوال الرواة.

وغالباً أن تلك الألفاظ والعبارات تتناسب مع أحوال الرواة من العدالة والضبط أو عكس ذلك.

ثم إن تلك الألفاظ قد بدأت من جمل يسيرة وألفاظ معدودة، وجعلت تكثر على مرور الأيام حتى تصبح رصيدا هائلامنها. وكان من تلك الألفاظ ما هو جمل وألفاظ واضحة المعنى محددة الدلالة، لأنها إما ألفاظ مشهورة متداولة كثيرة الاستعمال، أو ما يُعْرَف بالمقايسة، أو أنها ما هو اصطلاح عام، ومنها ما هو ألفاظ غامضة الدلالة، إما لقلة الورود، أو نادرة الاستعمال، أو أنها من المصطلحات الخاصة ببعض النقاد، أو هي من الألفاظ التي يتنازع فيها بين جرح أو تعديل. نعم وقد ترد ألفاظ عن ناقد واحد مجموعة في لفظ واحد لا يمكن وضع فواصل واضحة ليتبين معناه.

لذلك قال الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ): "ثم نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عباراتِ التعديلِ

ومعنى كلام ابن المديني أن النصوص الشرعية نُقلت إلينا بواسطة الرجال، ولا يمكن العمل بأي نص حتى تُعرف ثقة الناقل. فعلى هذا تكون معرفة الرجال نصف العلم، والنصف الآخر هو متون النصوص الشرعية المنقولة إلينا بالأسانيد.

[1] الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: السيد معظم حسين، ص٦.

[2] ومن ذلك ما قاله الإمام ابن حبان (ت٣٥٤هـ): "إذ لا يتهيأ معرفة السقيم من الصحيح، ولا استخراج الدليل من الصريح، إلا بمعرفة ضعفاء المحدثين وثقاتهم". ابن حبان، محمد بن حبان البستي، أبو حاتم، **المجروحين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ج١، ص٤.

والجرح وما بين ذلك من العباراتِ المُتَجَاذَبَة، ثم أَهَمُّ من ذلك أن نَعلمَ بالاستقراءِ التامِّ عُرْفَ ذلك الإمامِ الجِهْبِذ، واصطلاحَه، ومقاصِدَه، بعباراتِه الكثيرة"[1].

المبحث الأول: مصطلح اللين:

فإن مصطلح اللين من مصطلحات الجرح والتعديل التي كثر استخدامه من العلماء المتقدمين. ومنهم يحيى بن معين، والبخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة غيرهم كما سيأتي قريبا، ولكن لم يرد منهم من أفصح على دلالته عند استعماله. ولما جاء الدارقطني (ت٣٨٥هـ) في القرن الرابع أفصح عن دلالته حينما سأله تلميذه الحافظ حمزة بن يوسف السهمي (ت٤٢٧هـ) عنه فقال: "إذا قلت: "فلان لين" أيش تريد به؟ قال: "لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن يكون مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة"[2]. ولعّل الدارقطني هو أول من أفصح عن دلالته.

وقد أصبح إفصاح الدارقطني على مدلوله قولا مقبولا لدى علماء المسلمين، وخاصة الذين جاؤوا بعده، وأصحبوا يستعملونه ويتناقلونه ويحكمون على الرواة به. ولكن لما جاء الحافظ ابن حجر في القرن الثامن الهجرى جعل له مدلولا آخر في كتابه "تقريب التهذيب" غير المدلول الذي وضحها الدارقطني، حيث إن مدلوله عنده هو: الراوي القليل الحديث الذي لم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، ولم يتابع[3]. ولا مشاحة في الاصطلاح.

سنحاول في هذا البحث تتبع استخدامات الأئمة لهذا اللفظ ونتحقق من دلالته عندهم ونرى صحة تفسير الدارقطني له وكذاك قيوده التي وضعها الحافظ ابن حجر. وقبل أن نشرع في ذلك نعرض الآن التعاريف له لغةً واصطلاحاً.

---

[1] الذهبي، محمد بن أحمد، أبو عبد الله، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، ص٨٢.

[2] الدارقطني، علي بن عمر، أبو الحسن، **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ**، ص٧٢.

[3] المصدر نفسه.

المبحث الثاني: تعريف "اللين" لغة واصطلاحاً:

و"اللِّينُ" في اللغة: ضِدُّ الخُشونة، يقال في فِعْل الشيء اللَّيِّن: لانَ الشيءُ يَلِينُ لِيْناً، ولَيَاناً، وتَلَيَّن، وشيءٌ لَيِّنٌ ولَيْنٌ مخفف منه، والجمع أَلْيِناءُ[1]، وقال لانَ يَلينُ لِيناً ولَياناً، بالفتح، وتَلَيَّنَ، فهو لَيِّنٌ ولَيْنٌ، كَمَيِّتٍ ومَيْتٍ، أو المُخَفَّفَةُ في المَدْحِ خاصَّةً[2]. وتكون في الجواهر والأعراض.

وقد جاءت هذه الكلمة في القرآن الكريم مرة واحدة، وهي في قول الله تعالى لموسى وهارون عليهما السلام حين أمرهما أن يكلما فرعون: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[3].

قال الماوردي (ت٤٥٠هـ) في تفسيره: لطيفاً رقيقاً[4]. وقال الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ): ﴿قَوْلًا لَّيِّنًا﴾[5] "أي كلاماً لطيفاً سهلاً رقيقاً، ليس فيه ما يغضب وينفر".[6] وقال السعدي (ت١٣٧٦هـ): ﴿فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَّيِّنًا﴾ "أي: سهلا لطيفا، برفق ولين وأدب في اللفظ من دون فحش ولا صلف، ولا غلظة في المقال، أو فظاظة في الأفعال"[7].

وليس كلمة "لِينَةٍ" التي في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ﴾[8] من قبيل كلمة اللين، لأن أصله كلمة كلمة اللونة أو اللون كما أفاده الرازي[1].

---

[1] ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، **لسان العرب**، ج١٣، ص٩٣-١٩٤.

[2] الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، ج٣، ص٣٦٥.

[3] سورة طه، آية٤٤.

[4] الماوردي، علي بن محمد بن حبيب البصري، أبو الحسن، **النكت والعيون**، ج٣، ص٤٠٥.

[5] سورة طه، آية٤٤.

[6] الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، ج٤، ص١٥.

[7] السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر آل سعد، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، ص٥٩٢. ص٥٩٢.

[8] سورة الحشر، آية ٥.

وقد جاءت هذه اللفظة في الحديث في عدة أماكن، منها قوله ﷺ في صفة الخوارج: «يتلون كتاب الله لينا»[2] أي سَهْلا على ألسنتهم.

وقوله ﷺ: «حرم على النار كل هين لين سهل قريب من الناس»[3].

قال المناوي (ت١٣٠١هـ) في شرح هذا الحديث: "لين" مخفّف لين بالتشديد، على فعيل من اللين، ضدّ الخشونة. قيل: يطلق على الإنسان بالتخفيف، وعلى غيره على الأصل. قال ابن الأعرابي: يمدح بهما مخففين، ويذم بهما مثقلين"[4].

وأما معناه من حيث الاصطلاح، فلم يجد الباحث له تعريفا معينا عند العلماء السابقين، وإنما لكل إمام في استعماله مذهب، وسوف يحاول الباحث بعد عرض نماذج لاستعمال الأئمة السلف لهذا المصطلح أن يأتي بتعريفه إن شاء الله .

المبحث الثالث: مصطلح "اللين" عند المحدثين:

بعد أن استعرضنا تعاريف مصطلح اللين لغة واصطلاحا، يحسن الآن أن نستعرض استخدامات العلماء القدامي له ليتضح لنا مرادهم له.

---

[1] قال الرازي: "أصل لينة لونة، فذهبت الواو لكسرة اللام، وجمعها ألوان، وهي النخل كله سوى البرني والعجوة، وقال بعضهم: اللينة النخلة الكريمة، كأنهم اشتقوها من اللين وجمعها لين. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي فخر الدين، **مفاتح الغيب للرازي**، ج١٥، ص٢٩٥.

[2] أخرجه ومسلم، مسلم بن الحجاج، أبو الحسين القشيري النيسابوري، **الجامع الصحيح**، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، ج١، ص٤٧١، رقم١٠٦٤.

[3] أخرجه أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله، **المسند**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ج١، ص٤١٥، رقم٣٩٣٨؛ وأبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، **حلية الأولياء وطبقة الأصفياء**، المصدر السابق، ج٢، ص٣٥٦؛ والطبراني، سليمان بن أحمد، أبو القاسم، **المعجم الأوسط**، ج١، ص٢٥٦، رقم٨٣٧؛ وابن شاهين، **حديث عمر بن أحمد بن شاهين**، المصدر السابق، ج١، ص٤٢. وقد أخرج الترمذي الحديث بدون لفظ "لين" من حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبركم بمن يحرم على النار أو بمن تحرم عليه النار؟ على كل قريب هين سهل». وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب". الترمذي، **السنن**، المصدر السابق، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ، باب منه، ج٤، ص٦٥٤، رقم ٢٤٨٨. وحكم الألباني الحديث بالصحة. الألباني، **صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته**، ج١٢، ص٣٩٣.

[4] المناوي، عبد الرؤوف، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، ج٣، ص١٠٥.

عند يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)[١]

حيث إن الإمام يحيى بن معين من كبار النقاد الأوائل الـذين سـبقوا بـالكلام في الرجال، واختاروا اصطلاحات خاصة لهم، فناسب أن نقـف علـى اسـتخدامه لهـذا الاصطلاح، وإرادته باستعماله.

وبعد ما تصفحنا كتب الرجال وكتب الجرح والتعديل ما وجدنا أنه يستخدم هـذا المصطلح كثيرا في الرواة. ووجدنا أنه قد قاله مرة في سهيل بن أبي صالح السمان، فقال: "صويلح، وفيه لين"[٢]. وقد وردت منه عدة أقوال فيه، منها ما قال في ترجمـة أبي صـالح والد سهيل: "أبو صالح السمان كان له ثلاثة بنين: سهيل بن أبي صالح، وعبـاد بـن أبي صالح، وصالح بن أبي صالح كلهم ثقة"[٣]، ومنها: "لم يزل أصحاب الحديث يتقون حديث سهيل"[٤]، ومنها: "ليس بذاك"، ومنها أنه قال مرة: "ضعيف"، ومنـها: "لـيس حديثـه بحجة"[٥].

تبين من هذه النقول عن الإمام ابن معين أنه قصد بقوله: "فيه لين" أنه فيـه ضـعف خفيف.

---

[١] هو يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، وقيل زياد بن نمار بن خيار بن بسطام المري الغطفاني، أبو زكريا البغدادي الحافظ، مولى غطفان، إمام أهل الحديث وإمام الجرح والتعديل في زمانه. أصله من الأنبار ونشأ ببغداد وسمع بها وبالحجاز والشام ومصر والنواحي. وكان مولده في سنة ثمان وخمسين ومائة، ومات بالمدينة سنة ثلاث ومائتين، وله نحو سبع وسبعين سنة. المزي، **تهذيب الكمال**، المصدر السابق، ج ٣١، ص٥٤٣-٥٤٤؛ الذهبي، **تاريخ الإسلام**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ص١٨٤٢؛ وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، المصدر السابق، ج١١، ص٢٤٦.

[٢] ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن بن محمد بن مسعود الحنبلي السلامي البغدادي ثم الدمشقي، أبو الفرج، **شرح علل الترمذي**، تحقيق صبحي السامرائي، ص١٤١.

[٣] ابن معين، **التاريخ**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ج٣، ص١٨٢.

[٤] ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، المصدر السابق،ص٤٣.

[٥] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٤، ص٢٤٦.

ولما رجعنا إلى أقوال النقاد الآخرين في سهيل، وجدنا أن أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) قال فيه: "ما أصلح حديثه"[١]. وقد أنكر بذلك على يحيى بن سعيد في قوله: إن محمد بن عمرو أعلى من سهيل، فقال: "لم يكن ليحيى بسهيل علم، وكان قد جالس محمد بن عمرو"، قال: "وسهيل صالح". وقال أيضاً: "لم يصنع يحيى شيئاً، الناس عندهم سهيل ليس مثل محمد بن عمرو". فقيل له: "سهيل عندهم أثبت؟" قال: "نعم"[٢]. وقال سفيان بن عيينة (ت١٩٨هـ): "كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبتا في الحديث"[٣]. وقال أبو حاتم (ت٢٧٧هـ):"يكتب حديثه ولا يحتج به"[٤].

ووجدنا أن سبب تجريح يحيى لسهيل هو سوء حفظه، لا عدالته، لأنه قد أورده ابن رجب (ت٧٩٥هـ) في مبحث من تُكلم فيهم من قبل حفظهم في بعض ما رووا، وقد حدث عنهم الأئمة في كتاب شرح علل الترمذي[٥].

لم نقف منه يستخدم هذا المصطلح إلا في هذا الرواي، ويبدو أنه لم يكثر من استعماله في كلامه على الرجال.

عند الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)

وقد وجدنا أن الإمام أحمد بن حنبل قد استخدم هذا المصطلح في عدد من الرواة، وإليكم نماذج استخدامه:

١- عبد الله العمري، قال المروزي: "لم يرض به"، وقال: "لين الحديث"[٦]. وورد أنه قال فيه في موضع آخر: "صالح لا بأس به، ولكن ليس مثل عبيد الله"[٧].

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، المصدر السابق، ص٤٣.

[٣] ابن عدي، عبد الله بن محمد الجرجاني، أبو أحمد، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج٣، ص٤٤٨.

[٤] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٤، ص٢٤٦.

[٥] ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، المصدر السابق، ص١٤٠.

[٦] السيد أبو المعاطي النوري وآخرون، **موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل**، ج٢، ص٢٣٨.

[٧] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٥، ص١٠٩.

وعبد الله العمري هذا لما رجعنا إلى أقوال النقاد الآخرين وجدنا أن يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) كان لا يحدث عنه، وله عدة أقوال فيه، منها: "صويلح"[١]، ومنها: "ليس به بأس يكتب حديثه"[٢]، ومنها: "ضعيف"[٣]، وسئل مرة عنه: "ما حاله في نافع؟ قال: قال: صالح ثقة"[٤].

وورد أن عبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ) كان يحدث عنه[٥]. وقال أبو حاتم (ت٢٧٧هـ): "رأيت أحمد بن صالح يحسن الثناء على عبد الله العمري، ويقول: عبد الله العمرى أحب إلي من عبد الله بن نافع، يكتب حديثه، ولا يحتج به"[٦]. وقال النسائي (ت٣٠٣هـ) عنه: "ليس بالقوي"[٧].

ويبدو من هذا أن أكثر الأقوال تدل على ضعفه لذلك نرى أنه ضعيف، لكن ضعفه ليس بشديد، حيث لم تصل درجة تجريحهم إلى درجة الإنكار. لهذا نرى أنه ضعيف ضعفا خفيفا. والراوي اللين عند الإمام أحمد هو الراوي الضعيف الذي لم تصل درجة ضعفه إلى ضعف شديد.

٢- عاصم بن أبي النجود، قال أحمد: "هو أستاذ أبي بكر بن عياش، ليس به بأس. وقال تلميذه المروزي: "وكأنه ليّنه"[٨]. وقال عنه مرة: "كان رجلا صالحا، قارئا للقرآن،

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، المصدر السابق، ج٤، ص١٤١.

[٣] العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ج٤، ص٣٣٦.

[٤] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، المصدر السابق، ج٤، ص١٤١.

[٥] المصدر نفسه.

[٦] المصدر نفسه.

[٧] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، المصدر السابق، ج٤، ص١٤١.

[٨] أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، المصدر السابق، ص٧٠؛ و يوسف بن حسن بن عبد الهادي، **بحر الدم في من مدحه أحمد أو ذمه**، ص٨٠.

وأهل الكوفة يختارون قراءته، وأنا أختارها، وكان خيرا، ثقة، والأعمش أحفظ منه"[1]. وقال مرة: "ثقة، رجل صالح خير ثقة، والأعمش أحفظ منه"[2].

وأما أقوال غيره فيه؛ فقال عنه سفيان بن عيينة (ت١٩٨هـ): "في حديثه اضطراب، وهو ثقة"[3]. وقال يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ): "ليس به بأس"[4]. وقال أبو زرعة (ت٢٦٤هـ): "ثقة". وقال أبو حاتم (ت٢٧٧هـ): "صالح". وقال ابن أبي حاتم: فذكرته (قول أبي زرعة) لأبي فقال: "ليس محلّه هذا أن يقال هو ثقة، وقد تكلّم فيه ابن علية". وقال مرة: "محلّه عندي محل الصدق، صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ"[5]. وقال ابن سعد: "قالوا: وكان عاصم ثقة، إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه"[6].

وتبيّن من هذه الأقوال أن عاصما حَسَنٌ حاله عند أحمد وغيره، وليس بثقة عند غيرهم لخفة ضبطه قليلا. نفهم من هذا أن التليين الذي قاله تلميذه المروزي هو أنه ضعيف عنده.

عند الإمام البخاري (ت٢٥٦هـ)

وقد وقف الباحث على خمس تراجم قال فيها البخاري: لين أو لين الحديث، وهي:

١- أيوب بن عتبة، أبو يحيى قاضي اليمامة، قال البخاري: "هو عندهم لين"[7]. وكذلك قال فيه في الصغير[1].

---

[1] يوسف بن حسن بن عبد الهادي، **بحر الدم في من مدحه أحمد أو ذمه**، ص٨٠.

[2] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٦، ص٣٤٠.

[3] ابن عساكر، **تاريخ مدينة دمشق**، علي الحسن بن هبة الله بة عبد الله، أبو القاسم، تحقيق محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، ج٢٥، ص٢٢٤.

[4] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٦، ص٣٤٠.

[5] المصدر نفسه.

[6] ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي، أبو عبد الله، **الطبقات الكبرى**، ج٦، ص٣٢١.

[7] البخاري، **التاريخ الكبير**، المصدر السابق، ج١، ص٤٢٠.

٢- أسد بن عمرو أبو المنذر البجلي، قال فيه البخاري: " صاحب رأي، لين"[٢].

٣- طلحة بن عمرو الحضرمي عن بكير المكي عن عطاء، قال فيه البخاري: "هو لين عندهم"[٣].

٤- صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري قال فيه: "لين"[٤].

٥- عبد الصمد بن حبيب الأزدي العوذي. قال فيه: "لين الحديث"[٥].

ثم لو قارنا بين قوله وبين أقوال النقاد الآخرين في أيوب بن عتبة وصالح بن أبي الأخضر وجدنا أن أقوالهم فيهما ما يلي:

١- أيوب بن عتبة، قال فيه يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ): "ليس بشيء"[٦]. وقال مرة: "لا يسوى فلسا"[٧]، وقال في موضع آخر: "ضعيف"[٨]. وروى عبد الله بن أحمد أنه قال: "كان يقال: ثلاثة كان يتقي حديثهم: محمد بن طلحة بن مصرف، وأيوب بن عتبة، وفليح، قال عبد الله له: "ممن سمعت هذا؟" قال: "من أبي كامل المظفر بن مدرك"[٩]. وقال عباس بن محمد الدوري عنه: "ليس بالقوي"[١٠]. وقال أحمد حين سأله ابنه عبد الله عنه فقال: "مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير"، فقال له ابنه: "عن غير يحيى بن أبي كثير؟"،

---

[١] البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، **التاريخ الصغير**، ج٢، ص٧٨.

[٢] البخاري، **التاريخ الكبير**، المصدر السابق، ج٢، ص٤٩.

[٣] المصدر نفسه، ج٤، ص٣٥٠-٣٥١.

[٤] المصدر نفسه، ج٤، ص٢٧٣.

[٥] المصدر نفسه، ج٦، ص١٠٦.

[٦] المصدر نفسه، ج٢، ص٢٥٣.

[٧] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، الصدر السابق، ج١، ص١٠٨.

[٨] المصدر نفسه.

[٩] المصدر نفسه.

[١٠] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٢، ص٢٥٣.

قال: "هو على حال"[1]. وسئل أبو زرعة (ت٢٦٤هـ) عنه فقال: "ضعيف"[2]. "ضعيف"[2]. وقال أبو حاتم (ت٢٧٧هـ): "فيه لين، قدم بغداد و لم يكن معه كتبه، فكان يحدث من حفظه على التوهم، فيغلط، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة عن يحيى بن أبي كثير"[3]. وقال النسائي (ت٣٠٣هـ): "مضطرب الحديث"[4]. وقال ابن عدي (ت٣٦٥هـ) بعد عرض رواياته: " ولأيوب بن عتبة هذا غير ما ذكرت أحاديث. وأحاديثه في بعضها الإنكار. وهو مع ضعفه يكتب حديثه"[5].

يبدو أن أيوب بن عتبة اتفق معظم النقاد على ضعفه حينما يروي من حفظه، ولكنهم أجازوا كتابة حديثه مما يدلّ على أن ضعفه خفيف عندهم.

٢- وأما صالح بن أبي الأخضر، قال يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ): "لا شيء"[6]. وقال أبو زرعة (ت٢٦٤هـ): "ضعيف الحديث"[7]. وقال أبو حاتم (ت٢٧٧هـ): "لين الحديث"[8].

تبين من هذه الأقوال أن الرواة الذين وصفهم البخاري باللين هم ضعفاء، ولكن لم يكن ضعفهم شديدا حيث أجازوا كتابة أحاديثهم، وهو دليل على الضعف اليسير عند العلماء.

---

[1] أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، المصدر السابق، ج٣، ص١١٧.

[2] المصدر نفسه.

[3] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٢، ص٢٥٣.

[4] المصدر نفسه، ج١، ص١٥.

[5] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، الصدر السابق، ج١، ص٣٥٣.

[6] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٤، ص٣٩٤.

[7] المصدر نفسه.

[8] المصدر نفسه.

عند الإمام أبي زرعة (ت٢٦٤هـ)

وأما الإمام أبو زرعة فقد وردت منه استخداماته الكثيرة لهذا المصطلح. والأمثلة لذلك أنه لما سُئل عن سالم بن دينار فقال: "لين الحديث"[١]. وكذلك قال في أشعث بن سوار: "لين"[٢]. وكذا في حماد بن واقد[٣].

ولو قارنا بين قوله وأقوال غيره فيهم وجدنا أن يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) قال:"ثقة"[٤]. وقال أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) قال في سالم بن دينار: "أرجو أن لا يكون به بأس، لم يكن عنده إلا شيء يسير من الحديث"[٥]. وقال الذهبي (ت٧٤٨هـ): "فيه ضعف ما"[٦].

يبدو من هذه الأقوال أن سالم بن دينار كان مختلفا فيه، فرآه يحيى ثقة، ورآه أحمد لا بأس به.

وأما أشعث بن سوار الأثرم فقال يحيى بن سعيد القطان (ت١٩٨هـ) عنه: "أشعث بن سوار دون حجاج بن أرطاة، ودون محمد بن إسحاق"، وقال عمرو بن علي الصيرفي (ت٢٤٩هـ): "كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عن أشعث بن سوار"[٧]. وضعفه يحيى[٨]، وأحمد[٩]، والنسائي[١]. وأما أبو حاتم (ت٢٧٧هـ) فقال فيه: "هو

---

[١] المصدر نفسه، ج٤، ص١٨٠.

[٢] المصدر نفسه، ج٢، ص٢٧١.

[٣] المصدر نفسه، ج٣، ص١٥٠.

[٤] المصدر نفسه

[٥] المصدر نفسه، ج٤، ص١٨٠.

[٦] الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ج٤، ص٥١١.

[٧] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٢، ص٢٧١.

[٨] المصدر نفسه.

[٩] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، الصدر السابق، ج١، ص٣٢

"هو أمثل من محمد بن سالم، ولكنه على ذلك هو ضعيف الحديث"[٢]. وقال يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ): "كوفي، لا شيء، ضعيف"[٣]. وقال ابن حبان (ت٣٥٤هـ):" فاحش الخطأ، كثير الوهم"[٤]. وقال ابن عدي (ت٣٦٥هـ): "لم أجد لأشعث فيما يرويه متنا منكراً، إنما في الأحايين، يخلط في الإسناد ويخالف"[٥].

تدل هذه الأقوال على أن أشعث بن سوار ضعيف عند الجميع، ويبدو من كلام ابن عدي أنه قد حصل في بعض أحاديثه غلط. ولعله هو السبب لتضعيف النقاد إياه.

وأما حماد بن واقد فقال فيه يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ): "ضعيف"[٦]. وقال فيه أبو حاتم (ت٢٧٧هـ): "ليس بقوي، لين الحديث، يكتب حديثه على الاعتبار"[٧]. وقال ابن حبان (ت٣٥٤هـ): "كثير الخطأ، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد"[٨]. وقال العقيلي (ت٣٢٢هـ): "يخالف في حديثه"[٩]. وقال ابن عدي (ت٣٦٥هـ): "لحماد بن واقد أحاديث، وليست بالكثيرة، وعامة ما يرويه مما لا يتابعه الثقات عليه"[١٠].

يبدو من هذا أنه ضعيف عند الجميع، وكان سبب ضعفه انفراده ببعض الروايات. ولكن يكتب حديثه.

وبهذا نرى أن الرجال الذين وصفهم أبو زرعة باللين رجال قد ضُعفوا، وضعفهم ليس شديدا، وهو من قبل حفظهم، وليس من قبل عدالتهم، فليسوا بمنكري الحديث إذن،

---

[١] النسائي، أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر، أبو عبد الرحمن، **الضعفاء والمتروكين**، ج١، ص٢٠.

[٢] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٢، ص٢٧١.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] ابن حبان، **المجروحين**، الصدر السابق، ج١، ص١٧١.

[٥] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، الصدر السابق، ج١، ص٣٧٣.

[٦] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، الصدر السابق، ج١، ص٣١٢.

[٧] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٣، ص١٥٠.

[٨] ابن حبان، **المجروحين**، الصدر السابق، ج١، ص٢٥٣.

[٩] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، الصدر السابق، ج١، ص٣١٢.

[١٠] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، الصدر السابق، ج٢، ص٢٤٨.

فيمكن أن يعتبر بأحاديثم.

عند الإمام أبي حاتم (ت٢٧٧هـ) [١]

وأما الإمام أبو حاتم (ت٢٧٧هـ) فقد وصف عددا من الرواة بلين الحديث كما سجل ابنه عبد الرحمن (ت٣٢٧هـ). مثل أيوب بن سويد الرملي السيباني[٢]. وعبد الـــرحمن بـــن ثروان، أبو قيس الأودي، وكان يقول فيه: "ليس بقوي، هو قليل الحديث، وليس بحافظ"، قيل له: "كيف حديثه؟ قال: صالح، هو لين الحديث"[٣]. والنضر بن معبد أبو قحذم الجرمي الجرمي الأزدي قال فيه: "لين الحديث يكتب حديثه"[٤].

ويبدو من تصرف أبي حاتم أن الرجال الذين وصفهم باللين هم في زمرة الضـــعفاء، ولا يرى أنهم يحتج بهم، ويرى أنه يمكن أن تكتب أحاديثهم للاعتبار.

وأما كلام غيره في هؤلاء فقال يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) في أيوب بن سويد: "ليس بشيء"[٥]. وقال في موضع آخر: "ليس بشيء، كان يسرق الأحاديث"[٦]. وقال أحمد بـــن حنبل (ت٢٤١هـ): "ضعيف"[٧]. وقال البخاري (ت٢٥٦هـ): "يتكلمون فيـــه"[٨]. وقـــال

---

[١] هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي بن داود بن مهران أبو حاتم، روى عن الأنصاري، والأصمعي، وعثمان بن الهيثم المؤذن، ويحيى بن حماد، وعبيد الله بن موسى، وروى عنه أبو زرعة الرازي وأبو زرعة الدمشقي وغيرهما. الحافظ الكبير أحد الأئمة الأعلام من أقران البخاري ومسلم. ولد في الريّ سنة خمس وتسعين ومائة، وتنقل في العراق والشام ومصر وبلاد الروم، وتوفي ببغداد سنة سبع وسبعين ومائتين. ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٧، ص٢٠٤. الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، المصدر السابق، ج٢، ص٥٦٧، الزركلي، **الأعلام**، المصدر السابق، ج٦، ص٢٧.

[٢] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٢، ص٢٤٩.

[٣] المصدر نفسه، ج٥، ص٢١٨.

[٤] المصدر نفسه، ج٨، ص٤٧٤.

[٥] المصدر نفسه، ج٢، ص٢٤٩؛ والعقيلي، **الضعفاء الكبير**، الصدر السابق، ج١، ص١١٣.

[٦] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، الصدر السابق، ج١، ص١١٣.

[٧] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، الصدر السابق، ج١، ص٣٥٩.

[٨] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، الصدر السابق، ج١، ص١١٤.

النسائي (ت٣٠٣هـ): "ليس بثقة"[١]. وذكره ابن حبان (ت٣٥٤هـ) في الثقات وقال: كان رديء الحفظ، يتقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه لأن أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها مستقيمة"[٢].

وأما أبو قيس، فقال يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) فيه: "ثقة، وقال: يقدم أبو قيس على عاصم"[٣]. وقال أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ): "يخالف في أحاديث"[٤]. وذكره ابن حبان (ت٣٥٤هـ) في الثقات[٥].

وأما النضر بن معبد فقال يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) فيه: "ليس بشيء"[٦]. وقال أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) في أبي حمزة الثمالي: "ضعيف الحديث"[٧]. وقال أبو زرعة (ت٢٦٤هـ): "لين"[٨]، وقال مرة: "واهي الحديث"[٩]. وقال العقيلي (ت٣٢٢هـ) وابن عدي عدي (ت٣٦٥هـ): "لا يتابع عليه"[١٠]. وقال ابن حبان (ت٣٥٤هـ): "كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، فأما عند الوفاق فإن اعتبر به معتبر فلا ضير"[١١].

يبدو من كلام غير أبي حاتم فيمن وصفهم باللين أنهم رجال ضُعفاء، ولكن ضعفهم

---

[١] النسائي، **الضعفاء والمتروكين**، الصدر السابق، ج١، ص١٦.

[٢] ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي، **الثقات**، ج٨، ص١٢٥.

[٣] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٥، ص٢١٨.

[٤] أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، الصدر السابق، ج١، ص٤١٢؛ والعقيلي، **الضعفاء الكبير**، المصدر السابق، ج٢، ص٣٢٧.

[٥] ابن حبان، **الثقات**،، الصدر السابق، ج٥، ص٩٦.

[٦] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٨، ص٤٧٤.

[٧] أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، المصدر السابق، ج٣، ص٨٠.

[٨] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٢، ص٤٥٠.

[٩] البرذعي، **سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي**، ج١، ص٢٣.

[١٠] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، الصدر السابق، ج٤، ص٢٩١؛ وابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، الصدر السابق، ج٧، ص٢٤.

[١١] ابن حبان، **المجروحين**، الصدر السابق، ج٣، ص٥١.

ليس شديدا، وحيث أجاز بعض العلماء كتابة حديثهم، فهو دليل على الضعف الخفيف.

عند الإمام النسائي (ت٣٠٣هـ)[١]

وما وجدنا أن النسائي استخدم هذا المصطلح في الرواة إلا في راو واحد وفي كتاب واحد له وهو كتاب السنن الكبرى، وذلك في عبد الله بن عثمان بن خثيم، فقال: "لين الحديث"[٢].

والراوي لما رجعنا إلى كلام الأئمة الآخرين فيه وجدنا أن يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) قال فيه: أحاديثه ليست بالقوية[٣]. وقال مرة: "ثقة حجة، وأحاديثه أحاديث حسان مما يجب أن أن يكتب"[٤]. وذكره البخاري (ت٢٥٦هـ) في التاريخ الكبير ولكن سكت عنه[٥]. وقال أبو أبو حاتم (ت٢٧٧هـ): **"**ما به بأس صالح الحديث"[٦]. وقال العجلي(ت٢٦١هـ): **"**ثقة"[٧]. وذكره ابن حبان (ت٣٥٤هـ) في الثقات وقال: **"**كان يخطئ"[٨]. وقال العقيلي (ت٣٢٢هـ): "كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن ابن خثيم"[٩].

ويبدو من هذه النقول أن الراوي قد اختلف في توثيقه، فبعضهم وثقه وبعض آخر ضعفه، ويبدو من ذلك أن سبب تضعيفه أنه كان يخطئ كما ذكره ابن حبان. فنفهم من

---

[١] هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار أبو عبد الرحمن النسائي القاضي الحافظ شيخ الاسلام. صاحب كتاب السنن، ولد سنة خمس عشرة ومائتين وتوفي سنة ثلاث وثلاث مائة. الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، المصدر السابق، ج٣، ص٦٩٨-٧٠١، ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، المصدر السابق، ج١، ص٣٢.

[٢] النسائي، أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر، أبو عبد الرحمن، **السنن الكبرى**، ج٥، ص٤٢٧.

[٣] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، الصدر السابق، ج ٤، ج١٦١.

[٤] المصدر نفسه.

[٥] البخاري، **التاريخ الكبير**، المصدر السابق، ج٥، ص١٤٦.

[٦] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٥، ص١١١.

[٧] العجلي، **معرفة الثقات**، المصدر السابق، ج٢، ص٤٦.

[٨] ابن حبان، **الثقات**،، الصدر السابق، ج٥، ص٣٤.

[٩] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، المصدر السابق، ج٢، ص٢٨٢.

ذلك أن الراوي لين الحديث عند النسائي الراوي الثقة الذي ورد تضعيفه لسبب من الأسباب المتعلقة بسوء الحفظ لا بالعدالة.

عند ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)

وأما ابن أبي حاتم فلم ينقل عنه شخصيا ما يتعلق بالرواة كما هو معروف، ولكن قد وجدنا موقفه من لفظ لين الحديث حينما تكلم عن أنواع الرواة فقال: "إذا أجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا"[١]. وقال عقب ذلك: "وإذا قالوا ليس بقوي فهو بمترلة الأولى في كتبه حديثه إلا أنه دونه، وإذا قالوا: ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه يعتبر به"[٢].

فبهذا وجدنا أن موقفه من الرواة الموصوفين بلين الحديث أنهم من الضعفاء، ولكن ضعفهم ليس شديدا، ويمكن أن يعتبر بأحاديثهم، فهم فوق من يترك حديثهم كليا.

فمن استخدامات النقاد الأوائل تبين لنا أنهم قد بدأوا باستخدام لفظ اللين في الحكم على الرواة، وهو عندهم وصف يدل على ضعف الراوي، ولكن ذلك الضعف ليس لأجل الطعن في عدالة الراوي، بل كان بسبب سوء حفظه، وكذلك نجد أنه لم يفصح أحد منهم عن معنى لفظ اللين، وأما القيود التي أتى بها الحافظ ابن حجر في رواة اللين فلم تكن موجودة عند تصرفاتهم، اللهم إلا ما فُهم من تصرفات أبي حاتم الرازي حيث قال في عبد الرحمن بن ثروان، أبو قيس الأودي: "ليس بقوي، هو قليل الحديث".

عند ابن عدي (ت٣٦٥هـ)[٣]

وابن عدي حيث إنه من النقاد المحققين للرجال نرى من المستحسن أن نطلع على استخدامه لهذا المصطلح. وقد وجدنا أنه استخدم هذا اللفظ لعدد من الرواة، منهم:

---

[١] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٢، ص٣٧.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] هو الإمام الحافظ الكبير أبو أحمد عبد الله بن عدى بن عبد الله بن محمد ابن مبارك الجرجاني، ويعرف أيضا بابن القطان. صاحب كتاب الكامل في الجرح والتعديل، كان أحد الأعلام، ولد سنة سبع وسبعين ومائتين، توفي سنة خمس وستين. الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، المصدر السابق، ج٣، ص٩٤٠.

١- إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي. قال: "هو لين الحديث"[١].

٢- جعفر بن أحمد بن العباس البزاز يعرف بالباشاني. قال: "كتبنا عنه ببغداد...وكان يسرق الحديث ويحدث عن من لم يرهم، ولجعفر هذا أحاديث مما أنكرت عليه، وهو عندي لين"[٢].

٣- معلى بن عبد الرحمن الواسطي[٣]. قال عنه في ترجمة عبد الحميد بن جعفر بن الحكم الأنصاري: "لين"[٤]. وقال في ترجمته بعد إيراد مروياته: "ولمعلى غير ما ذكرت من الأحاديث عمن يروي عنهم يتفرد بروايته عنهم. وأرجو أنه لا بأس به"[٥].

ولو قارنا بين قوله وأقوال غيره فيهم وجدنا أن يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) قال في إبراهيم بن يزيد الخوزي:: "ليس بثقة، وليس بشيء"[٦]. وقال أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) "متروك الحديث"[٧]. وسئل عبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ) عن حديث إبراهيم الخوزي فأبى أن يحدثني به. وقال: "تأمرني أن أعود في ذنب قد تبت منه؟"[٨]. وقال محمد بن المثنى: المثنى: "كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن سفيان عن إبراهيم الخوزي"[٩]. وقال أبو حاتم (ت٢٧٧هـ): "ضعيف الحديث، منكر الحديث"[١٠]. وقال أبو زرعة (ت٢٦٤هـ):

---

[١] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، المصدر السابق، ج١، ص٢٢٥.

[٢] المصدر نفسه، ج٢، ص١٥٩.

[٣] المصدر نفسه، ج٦، ص٣٧٣.

[٤] المصدر نفسه، ج٥، ص٣١٨.

[٥] المصدر نفسه، ج٦، ص٣٧٣.

[٦] المصدر نفسه.

[٧] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٢، ص١٤٦.

[٨] المصدر نفسه.

[٩] المصدر نفسه.

[١٠] المصدر نفسه.

"منكر الحديث، سكن مكة، وهو ضعيف الحديث"[1]. وقال البخاري (ت٢٥٦هـ): "سكتوا عنه"[2]. وقال النسائي (ت٣٠٣هـ): "متروك الحديث"[3].

وأما جعفر بن أحمد الباشاني فقال الدارقطني عنه: "لا يساوي شيئا"[4].

وأما معلى بن عبد الرحمن الواسطي فقال يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ): "أحسن أحواله عندي أنه قيل له عند موته: ألا تستغفر الله؟ فقال: الا أرجو أن يغفر لي، وقد وضعت في فضل علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه سبعين حديثا"[5]. وقال أبو زرعة: "واهي الحديث"[6]. وقال علي بن المديني (ت٢٣٤هـ): "ضعيف الحديث وذهب إلى أنه كان يضع يضع الحديث"[7]. وقال أبو حاتم (ت٢٧٧هـ): "ضعيف الحديث، كان حديثه لا أصل له. وقال مرة: "متروك الحديث"[8]. وقال الدارقطني: "كان كذابا"[9].

وقد رأينا في الترجمة الأخيرة أنه حسَّن الراوي الموصوف باللين عنده، وأجاز كتابة أحاديث الراوي الأخير مع ضعفه. ودلّ هذا على أن موقفه لم يختلف من العلماء الذين سبقوه في اعتبار "اللين" من درجة الأخف الضعف، وقد خالف هو هذا المفهوم في تراجم من قبله لمبررات نراها أنه لم يطل الكلام في إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي. واكتفى بقوله "لين الحديث" مع أن كثيرا من العلماء ضعفوه ضعفا شديدا لأنه من أوائل من ترجم له في كتابه. ولعله لم يستقر له منهج كتابة كتابه حين ترجم له.

وقال في جعفر بن أحمد بن العباس البزاز الباشاني: لين، مع أنه قال في ترجمته: "وكان

---

[1] المصدر نفسه.

[2] البخاري، **الضعفاء الصغير**، المصدر السابق، ج١، ص١٤.

[3] النسائي، **الضعفاء والمتروكين**، المصدر السابق، ج١، ص١٢.

[4] الدارقطني، علي بن عمر، أبو الحسن، **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ**، ص١٩٠.

[5] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، المصدر السابق، ج٤، ص٢١٥.

[6] البرذعي، **سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي**، المصدر السابق، ج١، ص١٦.

[7] الخطيب، **تاريخ بغداد**، المصدر السابق، ج١٣، ص١٨٦.

[8] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٨، ص٣٣٤.

[9] الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ج٨، ص٢٧٥.

يسرق الحديث ويحدث عن من لم يرهم، ولجعفر هذا أحاديث مما أنكرت عليه"، لأنه شيخه. ولا ندري لماذا قال في معلى بن عبد الرحمن الواسطي: لين مع أن معظم العلماء أنكروا عليه.

عند الدارقطني (ت٣٨٥هـ)[١]

ولما جاء الإمام الدارقطني أتى بدلالته حيث ورد أن الحافظ حمزة بن يوسف السهمي (ت٤٢٧هـ) سأله: "إذا قلت: "فلان لين" أيش تريد به؟ قال: "لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن يكون مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة"[٢].

ويبدو أن رأي الدارقطني كان مستقى من تصرفات متقدميه للفظ اللين حيث استنتج هذه المقولة من مفهوم إشارات سابقيه. فقد أحسن فيه، وأصبح مقولته قولا مقبولا في تفسير معنى اللين لدى معظم العلماء الذين جاؤوا بعده، فتناقلوه في كتبهم، واحتجوا به[٣].

به[٣].

عند ابن حجر(ت٨٥٢هـ)[٤]

---

[١] هو الإمام شيخ الإسلام الحافظ أبو الحسن على بن عمر بن أحمد بن مهدى البغدادي الحافظ الشهير صاحب السنن، مولده سنة ست وثلاث مائة وتوفى سنة خمس وثمانين وثلاث مائة. الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، المصدر السابق، ج٣، ص ٩٩١-٩٩٥.

[٢] الدارقطني، **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني**، المصدر السابق، ص٧٢.

[٣] منهم الخطيب، **الكفاية في علم الرواية**، المصدر السابق، ص٢٣؛ والسخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، المصدر السابق، ج١، ص٤٠٠، وعبد الله بن يوسف الجديع، **تحرير علوم الحديث**، (من كتب برنامج المكتبة الشاملة ٢)، ج١، ص٣٨٤.

[٤] هو أبو الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر العسقلاني، الشافعي المذهب، المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة، القاهري، إمام المحدثين المتأخرين، له مؤلفات كثيرة في علوم متنوعة، وأغلبها في علم الحديث ورجاله. قد أحصى الدكتور شاكر محمود عبد المنعم مؤلفاته في فصل خاص، فبلغ عددها ٢٨٧ مؤلفا في مختلف العلوم، وتخص ١٤٩ منها بعلم الحديث ورجاله. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، أبو الفضل، **إنباء الغمر بأبناء العمر**، ج١، ص٢؛ والسيوطي، عبد الرحمن بن أبو بكر، **نظم العقيان في أعيان الأعيان**، ج١، ص٤٥، وشاكر محمود عبد المنعم، **ابن حجر العسقلاني: مصنفاته ودراسة في منهجه وموادره في كتابه الإصابة**، ص١٧٤-٣٨٧.

ولما جاء الإمام ابن حجر من كبار الأئمة المتأخرين في علم الحديث، وقد كانت له اجتهادات متميزة فيه، فيجدر بنا أن نقف على استخدماته لهذا المصطلح وكيف كان مدلوله عنده .

وقد وجدنا أن الحافظ قد استخدم هذه العبارة في كثير من الأماكن في كتبه المختلفة، منها أنه قال في فتح الباري في ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري: "إن ابن معين أشار إلى ليّنه"[١]. فلما رجعنا إلى قول ابن معين وجدنا أنه قال فيه: "ليس بشيء، ولا يصحّ"[٢]. وهذا ثمامة فقد قال عنه أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) وأبو حاتم (ت٢٧٧هـ): "ثقة"[٣].

ومنها قوله في يزيد بن عبد الله بن قسيط: "لينه أبو حاتم بلا حجة"[٤]. ولما رجعنا إلى قول أبي حاتم وجدنا أنه قال فيه: "ليس بقوي"[٥]. وقال عنه يحيى بن معين: "صالح ليس به بأس"[٦].

ومنها قال حين تكلم عن يوسف بن يزيد أبي معشر البراء: "وقد لينه ابن معين وأبو داود"[٧]. ولما رجعنا إلى قول ابن معين وأبي داود وجدنا يحيى بن معين قال فيه: "ضعيف"[٨]، وقال أبو داود: "ليس بذاك"[٩]. وقال عنه محمد بن أبي بكر المقدمي[١٠]: "كان

---

[١] ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، أبو الفضل، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ص٣٩٤.

[٢] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، المصدر السابق، ج٢، ص١٠٨.

[٣] أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، المصدر السابق، ج٢، ص٣٧، ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٢، ص٤٦٦.

[٤] ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، المصدر السابق، ج١، ص٤٦٤.

[٥] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٩، ص٢٧٣.

[٦] المصدر نفسه.

[٧] ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، المصدر السابق، ج١٠، ص٣٩.

[٨] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٩، ص٢٣٤

[٩] أبو داود، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني**، المصدر السابق، ج١، ص٣٤١.

[١٠] هو الحافظ الثبت، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم، البصري، المقدمي، مولى ثقيف. روى عن عمه عمر بن علي، وحماد بن زيد، وأبي عوانة، ويزيد بن زريع، ويوسف بن الماجشون، وخلق كثير. وعنه

"كان ثقة"[1]. وقال الذهبي: "ضعفه يحيى بن معين بلا وجه، وأثنى عليه غير واحد"[2].

ومنها أنه قال حين تعقب على قول الدارقطني في سعيد بن سليمان الواسطي الراوي في صحيح البخاري، قال الدارقطني: "تكلموا فيه"[3]. فقال الحافظ: "هذا تليين مبهم، لا يقبل، و لم يكثر عنه البخاري"[4]. وهو عند أبي حاتم ثقة. فقال أبو حاتم (ت٢٧٧هـ): "ثقة مأمون، ولعله أوثق من عفان"[5].

وهناك مكان آخر وجدنا أنه استخدم لفظ اللين فيه للوصف على الراوي، وذلك حينما حين ترجم ليزيد بن المغلس بن عبد الله الباهلي في لسان الميزان فقال: "لينه ابن حبان"[6]. وبعدما رجعنا إلى كلام ابن حبان فيه في المجروحين وجدنا أنه قال فيه: "كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات التي هي في الأصل صحاح، يقلبها إلى من لم يحدث بها فيرويها عنه، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار دون الاحتجاج به"[7]. ووجدنا أن أبا حاتم (ت٢٧٧هـ) قال عنه: "شيخ ليس بمشهور"[8]. وقال عنه عمرو بن علي الفلاس[9]: "كان ثقة".

ويبدو من كلام ابن حبان أنه ضعفه لسبب تفرّده بالأحاديث الصحيحة أصلا نتيجة

الشيخان، وإسماعيل القاضي، وابن أبي عاصم، وأبو يعلى، وعدة. توفي سنة ١٣٤هـ. الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، المصدر السابق، ج٢، ص٤٦٧-٤٦٨.

[1] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٩، ص٢٣٤

[2] الذهبي، **ميزان الاعتدال**، المصدر السابق، ج٤، ص٤٧٥.

[3] الدارقطني، علي بن عمر، أبو الحسن، **سؤالات الحاكم للدارقطني**، ص٢١٤.

[4] ابن حجر، **هدي الساري مقدمة شرح البخاري**، ج١، ص٤٠٣.

[5] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٤، ص٢٦.

[6] ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني أبو الفضل، **لسان الميزان**، ج٧، ص٤٤٣.

[7] ابن حبان، **المجروحين**، المصدر السابق، ج٣، ص١٠٩.

[8] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٩، ص٢٨٩.

[9] هو عمرو بن على بن بحر بن كنيز الحافظ الإمام الثبت، أبو حفص الباهلي البصري الصيرفي الفلاس، سمع يزيد بن زريع، وعبد العزيز بن عبد الصمد العمى، وسفيان بن عيينة، ومعتمر بن سليمان، وطبقتهم، حدث عنه الستة، والنسائي بواسطة، وأبو زرعة، ومحمد بن جرير، وغيرهم. الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، المصدر السابق، ج٢، ص٤٨٧.

قلبه لها وإضافتها إلى من لم يسمعها مباشرة أو إلى من لم يحدث بها أصلا. وهو لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا للاعتبار.

وتبين من هذا أن المقصود من كلمة التليين التي استخدمها الحافظ هو التضعيف، لأننا بعد ما رجعنا إلى مصادر كلامه وجدنا أنها كلّها تدلّ على ضعف الراوي، ولكننا لاحظنا أن ذلك التضعيف ليس تضعيفا مجردا، بل إنه مقرون بقرينة، وهي أنه قد ورد للراوي توثيق ما. وهو عند بعض آخر ليس ضعيفا، وهو إما ثقة، أو صالح الحديث، فنرى أن المقصود من كلمة اللين عنده هو تضعيف للراوي الثقة أو الحسن.

وهناك خصيصة أخرى وجدناها من خلال البحث عن أقوال النقاد في هؤلاء الرواة، وهي أن الكلام فيهم قليل.

وأما بالنسبة إلى استخدامه في كتابه تقريب التقريب فقد وجدنا أنه قد استعمله فيه على غير استعماله في كتبه الأخرى، وكان استخدمه في تلك الكتب بمعنى اللين العام، ولكن قد قيد استعماله في كتابه التقريب بقيود معينة وهي؛ قلة الحديث، وعدم ثبوت الكلام فيه، وعدم المتابعة كما مضى. ولم يرد من العلماء القدامى من قيده بهذه القيود. ولا مشاحة في الاصطلاح.

عند أصحاب كتب مصطلح الحديث

بعدما تكلم الباحث عن مصطلح اللين عند الأئمة النقاد الأوائل يبحث عن كلام أصحاب كتب مصطلح الحديث في هذا اللفظ ليقف على مواقفهم منه.

عند ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)[١]

حيث إن ابن الصلاح من المحررين الأوائل لعلم مصطلح الحديث، فمن المستحسن أن يقف الباحث على تصرفاته في هذا المصطلح، فابن الصلاح قد ذكر هذا اللفظ في كتابه

---

[١] هو الإمام الحافظ المفتي شيخ الإسلام تقى الدين أبو عمرو عثمان ابن صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الشافعي. صاحب كتاب "علوم الحديث" المشهور. ولد سنة سبع وسبعين وخمس مائة، وتفقه على والده بشهرزور ثم اشتغل بالموصل مدة. ولي التدريس، وصنف وأفتى. توفي سنة ثلاث وأربعين وست مائة. الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، المصدر السابق، ج٤، ص١٤٣٠-١٤٣١.

"المقدمة" عندما تكلم عن مراتب الجرح، فقد رتبه في أخف درجات الضعف فقال: "وأما ألفاظهم في الجرح فهي أيضا على مراتب: أولاها: قولهم "لين الحديث...". وأتى بعده بكلامي ابن أبي حاتم والدارقطني السابقين. ولم يعلق على ذلك، وكأنه ارتضاه وسار عليه.

عند النووي (ت٦٧٦هـ)[١]

والإمام النووي حينما تكلم عن ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها وضع لفظ "اللين" في درجة الضعف الخفيف، وأجاز كتابة حديث من وصف به والاعتبار به فقال: "فألفاظ التعديل مراتب: أعلاها ثقة، أو متقن، أو ثبت، أو حجة، أو عدل حافظ، أو ضابط. الثانية: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، قال ابن أبي حاتم: هو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المترلة الثانية وهو كما قال، لأن هذه العبارة لا تشعر بالضبط فيعتبر حديثه على ما تقدم، وعن يحيى بن معين إذا قلت: لا بأس به فهو ثقة، ولا يقاوم قوله عن نفسه. نقل ابن أبي حاتم عن أهل الفن. الثالثة: شيخ فيكتب وينظر. الرابعة: صالح الحديث يكتب للاعتبار.

وأما ألفاظ الجرح فمراتب، فإذا قالوا: لين الحديث كتب حديثه ونظر اعتباراً، وقال الدارقطني: إذا قلت لين لم يكن ساقطاً، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة، وقولهم: ليس بقوي يكتب حديثه، وهو دون لين، وإذا قالوا: ضعيف الحديث فدون ليس بقوي ولا يطرح بل يعتبر به؛ وإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهبه، أو كذاب، فهو ساقط لا يكتب حديثه، ومن ألفاظهم: فلان روى عن الناس، وسط، مقارب الحديث، مضطربه، لا يحتج به، مجهول، لا شيء، ليس بذاك، ليس بذاك القوي، فيه أو في حديثه

---

[١] هو الإمام الفقيه الحافظ شيخ الإسلام محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحوراني الشافعي. ولد سنة إحدى وثلاثين وستمائة، وصنف التصانيف النافعة في الحديث والفقه وغيرها كشرح مسلم، والروضة، وشرح المهذب، والمنهاج، والتحقيق، والأذكار، ورياض الصالحين، والإرشاد، والتقريب، وتهذيب الأسماء واللغات، ومختصر أسد الغابة في الصحابة، والمبهمات وغيرها. مات سنة ست وسبعين وستمائة. السيوطي، **طبقات الحفاظ**، المصدر السابق، ص١٠٦.

ضعف، ما أعلم به بأساً، ويستدل على معانيها بما تقدم، والله أعلم"[1].

عند العراقي (ت٨٠٦هـ)

وأما الحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ) فقد نقل عنه أنه ذكر هذا المصطلح في ألفيته حينما تكلم عن مراتب الجرح والتعديل، وهو كذلك قد رتبه في الدرجة الأدنى للضعف فقال بعد أن ذكر المراتب الأخرى للضعف:

لِلضَّعْفِ مَا هَوُ فيْهِ خُلْفٌ طَعَنُوْا
فِيْهِ كَـــذَا سَيِّـــئُ حِفْـــظٍ لَيِّنُ
تَكَلَّمُـــوا فِيْهِ وَكُلُّ مَنْ ذُكِـــرْ
مِنْ بَعْدُ شَيْئاً بِحَدِيْثِـــهِ اعْتُبِرْ[2]

من هذا نرى أن العراقي لم يعرّف هذا المصطلح، وأجاز الاعتبار به، ويبدو من موقفه أنه لم يختلف عن موقف من سبقه في اعتداد اللين من نوع الجرح الخفيف.

وبهذا رأينا أن المصنفين في علم مصطلح الحديث لم يكن منهم من عرَّف مصطلح اللين، أو على الأقل تكلم فيه، ولعل ذلك لأن بحثه ليس من مهمات علم مصطلح الحديث، وإنما هو من مهمات علم الجرح والتعديل، فكثيرا ما نجد أنهم ذكروا هذا اللفظ في مراتب الجرح والتعديل. ومعظمهم كذلك وضعوه في رتبة الجرح الخفيف.

خلاصة البحث

بعد أن عرضنا لأقوال العلماء المتقدمة نرى أن نختم بحثنا، وهي: إن مصطلح اللين مصطلح قديم الاستعمال بين النقاد الأوائل في وصف رجال الحديث، ووجدنا أنه لم يفصح أحد منهم بدلالته، ويفهم من استعمالاتهم أنه وصف للراوي الضعيف ضعفا خفيفا إما لسوء حفظه، أو لسبب انفراده بالروايات، لا لانحرافه عن صفة العدالة. وكان الدارقطني هو أول من أفصح عن دلالة مصطلح اللين، ونرى أن تفسيره للمصطلح هو

---

[1] النووي، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، المصدر السابق، ص٤٩-٥٢.

[2] العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، أبو الفضل، **ألفية الحافظ العراقي في علوم الحديث**، ص٢٢.

أصح تفسير له وموافق لمراد العلماء قبله، وكانت رتبة هذا اللفظ عند المحدثين الذين رتبوا مراتب الجرح والتعديل في أخف درجات الضعف حيث إنهم أجازوا كتابة أحاديث الموصوف به، ولكن كثير منهم لم يجيزوا الاحتجاج بها. قد اختلف الحافظ ابن حجر في استخدامه هذا المصطلح حيث قيده في كتابه التقريب بقيود قلة الحديث، وعدم ثبوت الكلام فيه، وعدم المتابعة، ولم يوجد أحد من المتقدمين من ذكر تلك القيود في الرواة الموصوفين به، ولم يُفهم من تصرفاتهم بالتقييد بها. ولذلك نرى أن مصطلح اللين عند الحافظ ابن حجر في التقريب من المصطلحات الخاصة به فيه، ولا يقابلها عند غيره. وكان استخدامه في كتبه الأخرى كمفهوم غيره من العلماء. وتلك القيود وضعها للرواة الموصوفين باللين في كتابه التقريب من ابتكاراته نفسه.

المصادر والمراجع:

١) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي أبو محمد. (١٢٧١هـ/١٩٥٢م). **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل**، (ط١)، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية.

٢) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي. (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م). **الثقات**، (ط١)، حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

٣) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي. (١٤١٢هـ/١٩٩٢م). **المجروحين**، (د.ط.)، محمود إبراهيم زايد، (حقَّق عليه)، حلب: دار المعرفة.

٤) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني أبو الفضل. (١٤١٥هـ/١٩٩٥م). **تقريب التهذيب**، (ط٢)، مصطفى عبد القادر عطا، (حقَّق عليه)، بيروت: دار الكتب العلمية.

٥) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني أبو الفضل. (١٤١٩هـ/١٩٩٩م). **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، (د.ط.)، عبد العزيز بن عبد الله بن باز، (حقَّق عليه)، القاهرة: دار المنار.

٦) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني أبو الفضل. (١٣٧٩هـ/١٩٨٠م). **هدي الساري مقدمة شرح البخاري**، (د.ط.)، محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، (حقَّق عليه)، بيروت: دار المعرفة.

٧) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني أبو الفضل. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م). **لسان الميزان**، (ط١)، عبد الفتاح أبو غدة، (حقَّق عليه)، بيروت: دار البشائر.

٨) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء البصري البغدادي أبو عبد الله. (١٣٨٧هـ/١٩٦٨م). **الطبقات الكبرى**، (ط١)، إحسان عباس، (حقَّق عليه)، بيروت: دار صادر.

٩) ابن عدي، عبد الله بن محمد الجرجاني أبو أحمد، (١٤١٨هـ/١٩٩٧م). **الكامل في ضعفاء الرجال،** (ط١)، عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، (حقّق عليه)، بيروت: دار الكتب العلمية.

١٠) ابن عساكر، علي الحسن بن هبة الله بن عبد الله أبو القاسم. (١٤١٥هـ/١٩٩٥م). **تاريخ مدينة دمشق،** (د.ط.)، محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، (حقّق عليه)، بيروت: دار الفكر.

١١) ابن معين، يحيى بن معين، (١٣٩٦هـ/١٩٧٦م). **التاريخ،** رسالة الدكتوراة في جامعة الأزهر، أحمد محمد نور سيف، (حقّق عليه).

١٢) أبو داود، **سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني،** تحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، (مكة المكرمة: مكتبة دار الاستقامة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، ج١، ص١٦٦.

١٣) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني أبو الفضل. (١٤٠٧هـ/١٩٩٧م). **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس،** (ط٢)، عبد الغفار سليمان البغدادي ومحمد أحمد عبد العزيز، (حقّق عليه)، بيروت: دار الكتب العلمية.

١٤) أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، (١٣٩٤هـ/١٩٧٤م). **حلية الأولياء وطبقة الأصفياء،** (ط١)، مصر: مطبعة السعادة.

١٥) أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الله. (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م). **العلل ومعرفة الرجال،** (ط١)، وصي الله بن محمد عباس،(حقّق عليه)، بيروت: المكتب الإسلامي.

١٦) أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الله. (١٤١٦هـ/١٩٩٥م). **المسند،** (ط١)، أحمد محمد شاكر، (حقّق عليه)، القاهرة: دار الحديث.

١٧) ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، (١٤١٠هـ/١٩٩٠م). **لسان العرب،** (ط١)، بيروت: دار صادر.

١٨) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي. (د.ت.). **التاريخ الصغير،** (ط١)، محمود إبراهيم زايد، (حقّق عليه)، بيروت: دار المعرفة.

١٩) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي. (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م). **كتاب الضعفاء الصغير،** (ط١)، بوران الضناوي، (حقّق عليه)، بيروت: عالم الكتب.

٢٠) الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن. (١٤١٨هـ/١٩٩٨م). **سؤالات البرقاني للدارقطني،** (ط١)، مجدي السيد ابراهيم، (حقّق عليه)، د.م.: مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.

٢١) الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن. (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م). **سؤالات الحاكم للدارقطني،** (ط١)، موفق بن عبد الله بن عبد القادر، (حقّق عليه)، الرياض: مكتبة المعارف.

٢٢) الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن. (1404هـ/١٩٨٤م). **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ،** (ط١)، موفق بن عبد الله بن عبد القادر، (حقّق عليه)، الرياض: مكتبة المعارف.

٢٣) الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن. (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). **العلل الواردة في الأحاديث النبوية،** (ط١)، محمد محفوظ الرحمن زين الله السلفي، (حقّق عليه)، الرياض: دار طيبة.

٢٤) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله، (١٤١٠هـ/١٩٩٠م). **تاريخ الإسلام**، (ط٢)، عمر عبد السلام تدمري، (حقَّق عليه)، بيروت: دار الكتاب العربي.

٢٥) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله، (١٣٨٨هـ/١٩٦٧م). **تذكرة الحفاظ**، (ط٤)، حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

٢٦) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م). **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، (ط٢)، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

٢٧) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله. (د.ت.). **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، (د.ط.)، علي محمد البجاوي، (حقَّق عليه)، بيروت: دار المعرفة.

٢٨) الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري أبو عبد الله. (١٣٩٧هـ/١٩٧٧م). **معرفة علوم الحديث**، (ط٢)، السيد معظم حسين، (حقَّق عليه)، بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٩) الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر البغدادي. (١٤٠٣هـ/١٤٠٣م). **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، (د.ط.)، محمود الطحان، (حقَّق عليه)، الرياض: مكتبة المعارف.

٣٠) الزركلي، خير الدين. (١٤٠٨هـ/١٩٨٧م. **الأعلام**، (ط٧)، بيروت: دار العلم للملايين.

٣١) السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر آل سعد. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، (ط١)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٣٢) شاكر محمود عبد المنعم. (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). **ابن حجر العسقلاني: مصنفاته ودراسة في منهجه وموادره في كتابه الإصابة**، (ط١)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٣) الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار. (١٤١٥هـ/١٩٩٥م). **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (د.ط.)، بيروت: دار الفكر.

٣٤) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **المعجم الأوسط**، (ط١)، محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، (حقَّق عليه)، بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٥) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين أبو الفضل. (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م). **ألفية الحافظ العراقي في علوم الحديث**، (ط٢)، أحمد محمد شاكر، (حقَّق عليه)، بيروت: عالم الكتب.

٣٦) الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م). **القاموس المحيط**، (د.ط.)، بيروت: دار الفكر.

٣٧) الماوردي، علي بن محمد بن حبيب البصري، أبو الحسن، **النكت والعيون**، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط. ت.)

٣٨) المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف أبو الحجاج. (١٤٠٦هـ/١٩٨٥م). **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، (ط٤)، بشار عواد معروف، (حقَّق عليه)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٩) مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين. (١٤١٤هـ/١٩٩٤م). **الجامع الصحيح**، (د.ط.)، بيروت: دار الفكر.

٤٠) المناوي، عبد الرؤوف. (د.ت.). **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، (د.ط.)، بيروت: دار المعرفة.

٤١) النسائي، أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر، أبو عبد الرحمن. (١٤٢١هـ/٢٠٠١م). **السنن الكبرى**، (ط١)، حسن عبد المنعم شلبي، (حقَّق عليه)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٤٢) النسائي، أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر أبو عبد الرحمن. (١٣٦٩هـ/١٩٥٠م). **الضعفاء والمتروكين**، (ط١)، محمود إبراهيم زايد، (حقَّق عليه)، حلب: دار الوعي.

٤٣) يوسف بن حسن بن عبد الهادي. (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م). **بحر الدم في من مدحه أحمد أو ذمه**، (ط١)، أبو أسامة، (حقَّق عليه)، الرياض: دار الراية.

الحديث المكّي والمدني: معالم وضوابط

د. عبد الكريم توري[1]

تأتي هذه الدراسة محاولة لوضع معالم وضوابط في معرفة مكيّ الحديث ومدنيّه، أي معرفة مكان ورود الحديث أفي مكة قبل الهجرة، أم في المدينة بعد الهجرة، أم في غيرهما في أسفاره وغزواته[2] ﷺ، وهو مقابل ما يُعرف في علوم القرآن بالسُّوَر والآيات المكيَّة والمدنيَّة.

المبحث الأول: تعريف الحديث المكي والمدني معالمه وضوابطه.

الحديث لغة: هو الجديد مِن الأشياء،والكلام.[3] قال تعالى: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا﴾ [النساء: ٧٨]، أي: لا يكادون يفهمون كلاماً. وقال أيضاً: ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا﴾ [النساء: ٨٧]، أي: الله سبحانه وتعالى أصدق القائلين.

الحديث اصطلاحاً: هو"ما أُضيف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفةً."[4]

المكي والمدني: نسبة إلى البقعتين المقدَّستين، أي مكة المكرَّمة، والمدينة المنوَّرة. يُقال:فلان المكي: أي أنَّه من مكة المكرَّمة، وفلان المدني، أي، من المدينة المنوَّرة.

مَعالِم: جمع مَعْلَم، والعَلَمُ والمَعْلَم بمعنى واحد، وهو الشيئ الذي يُستدل به على الطريق. ويقال لما يُبنى في جوادَّ الطريق من المنار التي يستدل بها على الطريق: أعلام، واحدها عَلَم. والعَلَم: الراية التي إليها يجتمع الجند. والعَلَم: علم الثوب ورَقْمه في أطرافه. والمَعْلَم: ما جعل علامة وعلما للطرق والحدود؛ مثل أعلام الحرم ومعالمه المضروبة عليه[5].

---

[1] المحاضر في كلية دراسات القرآن والسنة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

[2] ستتطرق الدراسة بأمثلة من أحاديثه ﷺ مثلما يُعرف في علوم القرآن بآيات نزلت بمكة بعد الهجرة.

[3] محمّد عجاج الخطيب:أصول الحديث ومصطلحه، ص٢٦

[4] محمَّد جمال الدين القاسمي: فواع التجديد من فنون مصطلح الحديث، ص٦١

[5] أبو منصورمحمَّد بن أحمد: تهذيب اللغة، ٣٠٢/١

ضوابط: جمع ضابطة، ضبط ضبطاً أي حفظه بالحزم حفظاً بليغاً، وأحكمه وأتقنه ويقال ضبط البلاد وغيرها قام بأمرها قياما ليس فيه نقص والكتاب ونحوه أصلح خلله أو صححه وشكله.[1]

فالحديث المكي: هو الحديث الذي أُضيف إلى رسول الله ﷺ بمكة سواء أكان قبل الهجرة إلى المدينة أو بعدها[2].

والحديث المدني: هو الحديث الذي أُضيف إلى رسول الله ﷺ بالمدينة المنوَّرة بعد الهجرة.

فقولي هو الحديث الذي أُضيف إلى رسول الله ﷺ بمكة سواء أكان قبل الهجرة أو بعدها دون ذكر الطائف أو بيت المقدِس – في ليلة الإسراء- والمدينة بعد الهجرة دون ذكر تبوك وسائر الأماكن التي ذهب إليها ﷺ غير مكة والمدينة، هو مثل عدم ذكر العلماء غير مكة والمدينة في أماكن نزول سُور القرآن، وقولهم هذه سورةٌ مكيَّةٌ وهذه سورةٌ مدنيةٌ، مع نزول بعض الآيات في غيرهما، ذلك أنَّ جُل أوقات محل إقامته ﷺ إنَّما كانت بمكة والمدينة، أمّا غيرهما فكانت إقامته فيها مروراً لغزاة أو لتجارة قبل البِعثة لا إقامةً.

فالأحاديث التي قالها ﷺ بمكة قبل الهجرة وتحمَّلها بعض المهاجرين وأبو ذر الغفّاري[3]، والآحاديث التي قالها ﷺ بمكة والوقائع التي حدثت بمكة قبل الهجرة ورواها بعض الصَّحابة الذين لم يسكنوا قط مكة، كأبي هريرة[4] وأنس[5] بن مالك رضي الله عنهما، وبعض شباب

---

[1] المعجم الوسيط: ٥٣٣/١،

[2] في عُمرة القضاء، وفي فتح مكة وحجَّة الوداع.

[3] انظر قصَّة إسلامه في صحيح البخاري: ص ٦٨٢ الحديث٣٨٦١، كتاب مناقب الأنصار، باب إسلام أبي ذر الغفاري ﷺ

[4] عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: " أَتَى جِبْرِيلُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، هَذِهِ خَدِيجَةُ قَدْ أَتَتْكَ مَعَهَا إِنَاءٌ فِيهِ إِدَامٌ أَوْ طَعَامٌ أَوْ شَرَابٌ، فَإِذَا هِيَ أَتَتْكَ فَاقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلاَمَ مِنْ رَبِّهَا عَزَّ وَجَلَّ وَمِنِّي، وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ لاَ صَخَبَ فِيهِ وَلاَ نَصَبَ. صحيح مسلم: ص١٠٥٠، الحديث. ومعروف أن أبا هريرة ﷺ لم يلق أم المؤمنين خديجة فقد توفيت بمكة في العام العاشر مِنَ البعثة، وأبو هريرة لم يسكن مكة.

[5] مثل حديث انشقاق القمر الذي رواه أنس وابن عباس ﷺ يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني في الفتح ٦ / ٧٧١،

شباب قريش الذين لم يبلغوا سن التحمّل[1] قبل الهجرة كابن عباس رضي الله عنهما، بل رووا عن كبار مهاجري الصَّحابة ﷺ. وبعض الأنصار الذين تحمَّلوا بمكة قبل الهجرة — بيعة العقبة في موسم الحج قبل الهجرة[2] – والأحاديث التي قالها ﷺ بعد الهجرة في عمرة القضاء، وفي فتح مكة، وفي حَجَّة الوداع، كل ذلك يُعتبر أحاديث مكيَّة.

أمّا الأحاديث المدنية، فهي الأحاديث التي قالها ﷺ بالمدينة المنوَّرة بعد الهجرة.

أمّا الأحاديث التي قالها ﷺ خارج مكة والمدينة، فتُنسَبُ إلى الأماكن التي قال فيها ﷺ، فيُقال: قال رسول الله ﷺ هذا الحديث بالطائف، أو تبوك، أو الحديبية وهكذا.

لقد ذكر علماء التفسير وعلوم القرآن في تعرفهم للمكي والمدني من سُوَر القرآن وآياته بأنَّه: ١- اعتبار زمن النُّزول. فالمكي:ما نزل قبل الهجرة وإن كان بغير مكة، والمدني: ما نزل بعد الهجرة ولو بمكة أو عرفة[3].

٢- اعتبار مكان النُّزول. فالمكي: ما نزل بمكة وما جاورها كَمِنى وعرفات والحُديبية. والمدني: ما نزل بالمدينة وما جاورها كأُحد وقُباء وسلع.[4]

٣- اعتبار المخاطب.فالمكي: ماكان خِطاباً لأهل مكة، والمدني: ما كان خِطاباً لأهل المدينة[1].

وقد ورد انشقاق القمر أيضاً من حديث علي وحذيفة وجبير بن مطعم وابن عمر وغيرهم، فأمَّا أنس وابن عباس فلم يحضرا ذلك لأنَّه كان قبل الهجرة بنحو خمس سنين، وكان ابن عباس إذ ذاك لم يولد، وأمّا أنس فكان ابن أربع أو خمس.

[1] قال ابن الصَّلاح: إنَّ التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين... انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٣٠، وفتح الباري: ١/ ٢٥٥ و٢٥٦ الحديث ٧٦ و٧٧، باب: متى يصح سماع الصغير. فابن عباس رضي الله عنهما قطعًا لم يتحمّل عنه ﷺ في الفترة المكية، لأنَّه وُلد قبل الهجرة بثلاثة أعوام بالشعب مما يعني أنَّه ﷺ هاجر إلى المدينة وله من العمر ثلاثة أعوام.

[2] صحيح البخاري: ص٦٨٨، الحديث ٣٨٩٢، كتاب مناقب الأنصار، باب وفود الأنصار إلى النبي ﷺ بمكةوبيعة العقبة. وكتاب الإيمان ص٢٩ الحديث١٨، باب علامة الإيمان حب الأنصار. وانظر الرَّحيق المختوم للمباركفوري، ص١٣٢ ومابعدها.

[3] مناع القطّان: مباحث في علوم القرآن، ص ٦٠.

[4] المصدر نفسه: ص٦١.

إلا أنّهم رجَّحوا القول الأوَّل، أي اعتبار زمن النُّزول لحصر واطراده[2]. أمّا فيما يتعلَّق بالحديث فالأمر يختلف، ذلك أنَّ سُوَراً وآيات القرآن طويلة، ففي سورة واحدة تجد آيات نزلت بمكَة وما نزلت كذلك بالمدينة، أمّا الحديث فلا تجد فيه كذلك، فحديث واحد لرسول الله ﷺ لقِصره لا تجد فيه مكياً ومدنياً، فهو إمّا مكي كلّه أو مدني كلّه. فلذلك اخترنا في تعريف المكي والمدني في هذه الدراسة اعتبار مكان ورود الحديث لا زمن وروده.

أمّا قولي: "معالم وضوابط"،فأقصد بها الطُّرق الصحيحة والدقيقة التي بها يُتَوَصَّل إلى معرفة الزَّمان والمكان الذي قال فيه ﷺ حديثاً مِن أحاديثه ﷺ إمّا فهماً واستنباطاً، أو مِن خلال متن الحديث بعلامة تُعرَفُ في المتن، ويغلب على الظَّن أنَّه ﷺ قاله في المكان الفلاني، أو يكون زمان ومكان ورود الحديث واضحاً في متن الحديث.

المبحث الثاني: أحاديث منع كتابة الحديث وإباحته وعلاقتها بالمكي والمدني:

إذا كان القرآن الكريم معروفاً أوَّله وآخره وهو ما بين دَفَّتي المصحف من الفاتحة إلى قوله (مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ) [الناس: ٦]. فإنَّ السنَّة النَّبويَّة ليست كذلك، ولستُ أقصد بهذا القول ما قد يفهمه بعض مرضى القلوب من المستشرقين وبعض تلامذهم وأذناهم من أبناء جلدتنا الذين يحاولون دوماً النيل من مكانة السنَّة النَّبويَّة.

فقد كانت كتابة القرآن حين تنْزيله رسميَّة إذ اتَّخذ ﷺ لنفسه كُتَّابًا لكتابته كعلي وأُبَي وزيد ومعاوية ﷺ، وكان يُشرف بنفسه على ترتيب سوره وآياته – إذ أنَّها توقيفية – فيقول ضعوا هذه الآيات في السورة التي يُذكر فيها كذا أو كذا، أو ضعوا آية كذا في موضع كذا[3].

---

[1] المصدر نفسه:ص٦١.

[2] المصدر نفسه:ص٦١.

[3] مناع القطَّان: مباحث في علوم القرآن ص ١٣٩.

وكان بعض الصَّحابة ﷺ لحرصهم على حفظ القرآن وتعلّمه يكتبونه من تلقاء أنفسهم دون أن يأمرهم بذلك رسول الله ﷺ ثم يعرضون عليه حفظًا وكتابةً[1]. أمَّا كتابة السنَّة فلم يصدر من الشارع أمر – كالقرآن الكريم – بكتابتها، بل الرِّواية الصّحيحة تثبت منعه ﷺ الصَّحابة ﷺكتابة أحاديثه حتى في الفترة المدنيَّة[2] التي زاد فيها عدد الصَّحابة ﷺ [3].

عن أبي سعيد الخدري ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: "لاَ تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ القرآن، فَلْيَمْحُهُ وَحَدِّثُوا عَنِّي، وَلاَ حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ"، قَالَ هَمَّامٌ – أحد رواة الحديث –: أَحْسِبُهُ قَالَ: "مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"[4]. فهذ الحديث مدني حسب الرِّواية[5]. فكَون رسول الله ﷺ يمنع الصَّحابة ﷺ من كتابة أحاديثه حتى في الفترة المدنيَّة، ويأمرهم بمحو ما كانوا قد كتبوه عنه يدل على أنَّ المنع كان موجودًا بمكة أو عدم أمر الشّارع لهم بكتابة الحديث، أو أنَّ الصَّحابة ﷺ لم يطلبوا منه ﷺ الإذن بكتابة أحاديثه ﷺ بمكة، أو إن كان بعضهم قد كتبها فقد كان ذلك دون علمه ﷺ، وإلا فلا يُعقل أنَّهم كتبوها بمكة عن إذنه أو عِلمه فلم يمنعهم ثم يمنعهم بالمدينة.

ولا يقولنَّ قائل: إنَّه ربَّما طرأ عليه – الإذن بالكتابة – بالمدينة النَّسخ، وقد علمتَ أنَّ علة[6] المنع كانت قائمة بمكة والمدينة على سواء، فالقول بالنَّسخ بالمدينة تكلُّف واضح، أي

---

[1] المصدر نفسه: ص ١٣٤.

[2] مثل عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما الذي كان يكتب كل شيء يسمعه منه ﷺ يريد حفظه حتى نهته قريش من ذلك، فأمسك عن الكتابة، ثم ذكر ذلك لرسول الله ﷺ فأمره ﷺ بالكتابة لأنَّه ﷺ لا يقول إلا الحق في الغضب والرضا في السرّاء والضرّاء

[3] يأتي لاحقًا أنَّه يحتمل أن تكون قلة عدد الصَّحابة ﷺ بمكة هو السبب في قلة رواية الأحاديث بمكة.

[4] صحيح مسلم: ص ١٢٥٠، الحديث ٨١-٢٤٩٣ كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم.

[5] يأتي لاحقًا كيفية التمييز بين الأحاديث المكيَّة والمدنيَّة.

[6] ذكر العلماء أنَّ علَّة المنع كانت خوفه ﷺ من انشغالهم بالحديث عن القرآن أو خلطهم القرآن بالحديث، إذ كانوا حديثي عهد بالإسلام، وقد ارتفعت هذه العلَّة بالمدينة في آخر حياته ﷺ فارتفع المنع.

القول بالنَّسخ من الإباحة إلى المنع – إذ المنطق يقتضي في هذا المقام أن يكون النَّسخ – إن قلنا به جَدَلاً – من المنع إلى الإباحة لا العكس، وهذا ما قاله صاحب تأويل "مختلف الحديث"[1]، لأنَّنا نريد البرهنة على أنَّ الصَّحابة ﷺ لم يستأذنوا و لم يطرحوا بمكة قضية الكتابة عليه غير عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ الذي كان يكتب الأحاديث من تلقاء نفسه رغبة في حفظها دون أن يأمره بذلك ﷺ، ثم أذِن له بعد ذلك حين أخبره قول قريش. ولعل سبب إذنه ﷺ لعبد الله بن عمرو ﷺ هوعلمه ﷺ بقدرته على ذلك و مقدرته على تمييز وعدم الخلط بين القرآن وأحاديثه ﷺ. فمنعه بقية الصَّحابة ﷺ بالمدينة لا يُقال إنَّ هذا نسخ من الإباحة إلى المنع إذ لم يكن قد أمرهم بالكتابة حتى يقال أنَّ ذلك نسخًا ومنسوخًا. وإن كان البخاري رحمه الله – وغيره – أعلَّ حديث أبي سعيد هذا وقال: "الصواب وقفه عليه"[2] وفيه نظر، فاللفظ صريح من أبي سعيد ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: "لاَ تَكْتُبُوا عَنِّي" وهو من الألفاظ التي تدل على رفع الحديث لا وقفه على الصَّحابي كما هو معلوم عند أهل هذه الصناعة، وعلاوة على هذا فإنَّ هذا الحديث من أحاديث مسلم، وقد صرَّح أبو سعيد الخدري ﷺ في حديث آخر منع رسول الله ﷺ كتابة الحديث. فكتابة الحديث بمكة لم تكن محظوراً لكنَّه ﷺ لم يأمرهم بها كما أمرهم بكتابة القرآن، ولعل الحكمة في ذلك خوفه ﷺ من انشغالهم بالحديث عن القرآن أو خلطهم القرآن بالحديث، إذ كانوا حديثي عهد بالإسلام.

قال ﷺ: اسْتَأْذَنَّا النَّبِي ﷺ فِي الْكِتَابَةِ فَلَمْ يَأْذَنْ لَنَا[3].

وقد وردت كذلك أحاديث صحيحة تبيح لهم الكتابة. قال النَّووي رحمه الله: اختلف السلف في كتابة الحديث، فكرهها طائفة وأباحها طائفة ثم أجمعوا على جوازها[4].

أ– أحاديث المنع والكراهة:

---

[1] ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، ص ١٩١–١٩٢.

[2] العسقلاني: فتح الباري، ٣٩/٢، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ص٣٩.

[3] جامع الترمذي: ص ٧١٨ الحديث ٢٦٦٥، كتاب العلم، باب ما جاء في كراهية كتابة العلم.

[4] السيوطي: تدريب الراوي، ٣٧/٢.

١. عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال ﷺ: "لاَ تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ القرآن، فَلْيَمْحُهُ وَحَدِّثُوا عَنِّي، وَلاَ حَرَجَ"[١].

٣. عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: "اسْتَأْذَنَّا النَّبِي ﷺ فِي الْكِتَابَةِ فَلَمْ يَأْذَنْ لَنَا"[٢].

ب- أحاديث الإباحة كثيرة:

أهمها:

١. عن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: "لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مَكَّةَ، قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ.... الحديث... فَقَامَ أَبُو شَاهٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اكْتُبُوا لأَبِي شَاهٍ"، وفي رواية: "اكتبوا له"[٣].

٢. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ قَالَ: "كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ، وَقَالُوا: تَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا؟ فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَوْمَأَ بِإِصْبَعِهِ إِلَى فِيهِ، وَقَالَ: "اكْتُبْ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا خَرَجَ مِنْهُ إِلاَّ حَقٌّ"[٤].

٣. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كان رَجُلٌ مِنَ الأنصار يَجْلِسُ إِلَى النَّبِي ﷺ فَيَسْمَعُ مِنَ النَّبِي ﷺ الْحَدِيثَ، فَيُعْجِبُهُ وَلاَ يَحْفَظُهُ، فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى النَّبِي ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ الْحَدِيثَ فَيُعْجِبُنِي وَلاَ أَحْفَظُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اسْتَعِنْ بِيَمِينِكَ وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ لِلْخَطِّ" قَالَ أَبُوعِيسَى – الترمذي –:هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَائِمِ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيل – أي البخاري – يَقُولُ: الْخَلِيلُ بْنُ مُرَّةَ – أحد رواة الحديث – مُنْكَرُ الْحَدِيثِ[٥]

---

[١] سبق تخريجه.

[٢] سبق تخريجه.

[٣] صحيح البخاري: ص ٤٢٧، الحديث ٢٤٣٤،كتاب في اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة، وانظر فتح الباري، ١٨٠٣/١.

[٤] الدارمي: سنن الدارمي ١٣٦/١. اسناده متّصل ورجاله ثقات.

[٥] جامع الترمذي: ص ٧١٨، الحديث ٢٦٦٦، كتاب العلم، باب ما جاء في الرُّخصة فيه.

فهذه بعض أحاديث المنع والإباحة، إلا أنَّ العلماء أجمعوا على جواز الكتابة، وحاولوا الجمع بأنّ الإذن كان لمن خيف نسيانه – كالأنصاري في حديث أبي هريرة ﷺ – والنَّهي لمن آمن وخيف اتِّكاله، أو نُهي عنها حين خيف خلطه بالقرآن وأُذِن حين أمن[1]. إنَّ هذا لهو القول السَّديد في الجمع بين هذه الأحاديث. فالأصل في الأمر هو الإباحة، والمنع إنَّما كان حالة استثنائية ارتفعت حين انعدم السبب.

فإن قال قائل: إذا كان الأصل هو إباحة كتابة الحديث، والصَّحابة ﷺ بدؤا كتابته في حياته ﷺ، واستمرت إلى عصر التدوين، فلماذا لم تكن لكتب الحديث – على الأقل المشهورة منها – بداية ونهاية معروفتان كالقرآن الكريم من الفاتحة إلى الناس متَّفقاً عليهما؟

قيل: لم يكن ذلك كذلك للأسباب التالية:

إنَّ كتابة القرآن الكريم كان أمرًا من الشارع، وكان له ﷺ كَتَبة الوحي المعروفون كعلي وأُبَي وزيد ومعاوية ﷺ، وكان ﷺ – كما سبق ذكره – يُشْرِفَ بنفسه على كتابته ويقول لهم: ضعوا هذه الآيات في السورة التي يُذكر فيها كذا وكذا، أو ضعوا آية كذا في موضع كذا[2]، فترتيب السور ووضع الآيات مواضعها كما هو في المصحف المتداول في أيدينا الآن إنَّما هو ترتيب توقيفي أي أنَّه ﷺ تولاه كما أخبره به جبريل عن أمر ربِّه. كان جبريل يعارض رسول الله ﷺ بالقرآن كل عام مرَّة في رمضان، وعارضه في العام الأخير من حياته مرَّتين، وكان ذلك العرض على الترتيب المعروف الآن[3].

أمَّا الحديث النَّبوي فلم تكن كتابته أمرًا من الشارع، بل إنَّه ﷺ كان يمنع ذلك في بدء الأمر، ثم أذن لهم بعد ذلك. فكل من كتب الأحاديث النَّبويَّة من الصَّحابة ﷺ ومَنْ بَعْدَهم مِنَ المصنِّفين إنَّما كتبوها حسب مناهجهم وطريقتهم الخاصة بهم دون أيْ تدخّل

---

[1] السيوطي: تدريب الرّاوي ٢ / ٣٩.

[2] مناع القطان: مباحث في علوم القرآن ص ١٣٩.

[3] المصدرنفسه: ص١٤١.

من الشارع في ذلك. فمنهم – المصنِّفين – من رتَّب الأحاديث في كتابه على طريقة المسانيد، كالإمام أحمد، ومنهم من رتَّبها على الأبواب الفقهية كالإمام مالك بن أنس في الموطأ، ومنهم من رتَّبها على الأبواب الفقهية والموضوعات العلمية كالكتب الستة.

فبناءاً على هذا فإنَّه كان من المتعذِّر اتفاق المصنِّفين على وضع بداية ونهاية لكتبهم كالقرآن، ولو أرادوا ذلك فلربَّما ما اتَّفقوا على حديثٍ معيَّن، إذ ربَّما صحَّ الحديث عند بعضهم و لم يصح عند البعض الآخر حسب الضوابط – التشدُّد وعدمه – في رد وقبول الحديث في عملية الجرح والتعديل، فأنَّى بهذا أن يكون لكتب الحديث بداية ونهاية متَّفق عليهما عند الجميع؟

المبحث الثالث: حفظ الصَّحابة ﷺ لأحاديثه ﷺ وعلاقته بالمكي والمدني.

لقد حرص الصَّحابة ﷺ على حفظ القرآن الكريم والأحاديث النَّبويَّة، فمنهم من حفظ القرآن كاملاً في حياته ﷺ ، ومنهم من أتمَّ حفظه بعد وفاته ﷺ. قال في "فتح الباري" عند شرحه لكتاب فضائل القرآن، باب القرَّاء من أصحاب النَّبي ﷺ: "أي الذين اشتهروا بحفظ القرآن والتصدِّي لتعليمه...[١]". قال – الحافظ – وقد ذكر أبو عبيد[٢] القرَّاء من أصحاب النَّبي ﷺ فعَدَّ من المهاجرين: الخلفاء الأربعة وطلحة وسعدًا وابن مسعود وحذيفة وسالمًا وأبا هريرة وعبد الله بن السائب والعبادلة[٣] ﷺ، ومن النِّساء: عائشة وحفصة وأمّ سلمة رضي الله عنهنَّ. ولكن بعض هؤلاء إنَّما أكمله بعد النَّبي ﷺ فلا يرد على الحصر المذكور في حديث أنس[٤] ﷺ. وَعَدَّ ابن أبي داود في كتاب الشريعة من

---

[١] العسقلاني: فتح الباري ٦٠/٩، كتاب فضائل القرآن، باب القرَّاء من أصحاب رسول الله ﷺ .

[٢] هو أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون، صنَّف التصانيف المونِقَة التي سارت بها الركبان. وُلِدَ سنة سبع و خمسين و مئة، و توفي سنة أربع و عشرين و مائتين بمكة. الذهبي: سير أعلام النلاء، ٤٩٠/١٠ – ٥٠٩ ترجمة ١٦٤.

[٣] العبادلة هم ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وابن عمرو بن العاص، وليس ابن مسعود منهم قاله أحمد بن حنبل. قال البيهقي: لأنَّه تقدَّم موته، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم، فإذا اجتمعوا على شيء قيل هذا قول العبادلة. تدريب الرّاوي، ١٢٦/٩.

[٤] يقصد الحافظ بقوله: "فلا يرد على الحصر المذكور في حديث أنس ﷺ" حديث أنس ﷺ في صحيح البخاري،

المهاجرين أيضًا تميم بن أوس الداري وعقبة بن عامر، ومن الأنصار عبادة بن الصّامت ومعاذًا الذي يُكنَّى أبا حليمة ومجمع بن حارثة وفضالة بن عبيد ومسلمة بن مخلد وغيرهم ﷺ. وصرَّح بأنَّ بعضهم إنَّما جمعه بعد النَّبي ﷺ، ومِن الذين جمعه أيضًا أبو موسى الأشعري ﷺ ذكره أبو عمرو الداني، وَعَدَّ بعض المتأخِّرين من القرَّاء عمرو بن العاص وسعد بن عبادة وأم ورقة ﷺ[1].

أمَّا حفظهم للأحاديث فقد شجَّعهم على ذلك في آخرحياته ﷺ فقال: "نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ"[2]. وأكثرهم ﷺ حفظًا للحديث هم:

١- أبو هريرة ﷺ فقد روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثًا (٥٣٧٤) كان ﷺ أحفظ الصَّحابة. قال الشافعي: "أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره"[3]، وكان ابن عمر – رضي الله عنهما – يترحَّم عليه في جنازته ويقول: كان يحفظ على المسلمين

٥٩/٩، الحديث ٥٠٠٣، كتاب فضائل القرآن، عن قَتَادَةَ، قَالَ: "سَأَلْتُ أنس بْنَ مَالِكٍ ﷺ: مَنْ جَمَعَ القرآن عَلَى عَهْدِ النَّبِي ﷺ؟ قَالَ: أَرْبَعَةٌ، كلُّهُمْ مِنَ الأنصار: أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، ومُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وأَبُو زَيْدٍ". فالذين ذكرهم أبو عبيد من القرَّاء المهاجرين إنَّما أكملوا حفظهم للقرآن بعد النَّبي ﷺ (قلت وفيه نظر وليس المقام مقام توضيح ذلك، فارجع إلى فتح الباري للمزيد إن شئتَ) فأنس ﷺ إنَّما حصر حفظ المذكورين في الأنصار في حياته ﷺ فحسب.

[1] أم ورقة هي بنت عبد الله بن الحارث بن عُويمر بن نوفل الأنصارية، ويقال لها أم ورقة بن نوفل، فنُسبت إلى جدِّها الأعلى... كانت تسمَّى الشهيدة وكانت قد قرأت القرآن. الإصابة، ٤٨٩/٨، ترجمة ١٢٢٩٨.

[2] سنن أبي داود: ج٣/ص ٣٢٢، الحديث ٣٦٦٠، كتاب العلم، باب نشرالعلم.جامع الترمذي: ص ٧١٦-٧١٧، الحديث ٢٦٥٦، ٢٦٥٧ و٢٦٥٨، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السِّماع، وهو حديث مروي عن عبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبل وجبير بن مطعم وأبي الدرداء وأنس بألفاظ متقاربة " نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا، سَمِعَ مَقَالَتِي"، وأخرجه ابن ماجه في سننه: ص٤٨، ٤٩، الحديث ٢٣٠، ٢٣١ و٢٣٢، باب من بلَّغ علمًا. وابن حبّان في صحيحه: ص ٢٦٨، ج١، الحديث ٦٦، كتاب العلم بإساد حسن. وقد ورد ذلك في حجَّة الوداع.

[3] العسقلاني: فتح الباري ١ / ٢٨٢.

حديث النَّبي[1] ﷺ، قال عن نفسه: قلتُ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أنساهُ، قَالَ: "ابْسُطْ رِدَاءَكَ" فَبَسَطْتُهُ، قَالَ: فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "ضُمَّهُ"، فَضَمَمْتُهُ فَمَا نَسيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ"[2].

وعَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ قَيْسِ بْنِ مَخْرَمَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ رَجُلا جَاءَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ ﷺ: عَلَيْكَ بِأَبِي هُرَيْرَةَ، فَإِنَّهُ بَيْنَا أَنَا وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَفُلانٌ فِي الْمَسْجِدِ ذَاتَ يَوْمٍ نَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى، وَنَذْكُرُ رَبَّنَا خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ إِلَيْنَا، قَالَ: فَجَلَسَ وَسَكَتْنَا، فَقَالَ ﷺ: " عُودُوا لِلَّذِي كُنْتُمْ فِيهِ "، قَالَ زَيْدٌ ﷺ: فَدَعَوْتُ أَنَا وَصَاحِبِي قَبْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَمِّنُ عَلَى دُعَائِنَا، قَالَ: ثُمَّ دَعَا أَبُو هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِثْلَ الَّذِي سَأَلَكَ صَاحِبَايَ هَذَانِ، وَأَسْأَلُكَ عِلْمًا لا يُنْسَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " آمِينَ "، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَنَحْنُ نَسْأَلُ اللَّهَ عِلْمًا لا يَنْسَى، فَقَالَ: " سَبَقَكُمَا بِهَا الدَّوْسِيُّ. "[3]

٢- عبد الله بن عمر ﷺ، فقد روى ألفي حديث وستمائة وثلاثين حديثًا (٢٦٣٠).

٣- أنس بن مالك ﷺ، روى ألفين ومائتين وستا وثمانين حديثًا (٢٢٨٦).

٤- أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها روت ألفين ومائتين وعشرة حديثاً (٢٢١٠)

٥-) عبد الله بن عباس ﷺ، فقد روي ألفًا وستمائة وستين حديثًا (١٦٦٠).

٦- جابر بن عبد الله ﷺ، فقد روى ألفًا وخمسمائة وأربعين حديثًا (١٥٤٠).

٧- أبو سعيد الخدري ﷺ روى ألفًا ومائة وسبعين حديثًا (١١٧٠).

هؤلاء هم أكثر الصَّحابة ﷺ حفظًا لأحاديثه ﷺ و لم يحط أحدهم بكل أحاديثه ﷺ لا سماعًا ولا حفظًا. هذا ما قرَّره شيخ الإسلام ابن تيمية – وجعله – أن لا يكون الحديث بلغ الصَّحابي أو المجتهد – السبب الغالب على أكثر ما يوجد من أقوال السلف مخالفًا

---

[1] المصدر نفسه: ١ / ٢٨٢.

[2] صحيح البخاري: ص ٤٨، الحديث ١١٩، كتاب العلم، باب حفظ العلم.

[3] المستدرك على الصحيحين:ج٥٨٢/٣ الحديث ٦١٥٨،كتاب معرفة الصَّحابة ﷺ، ذكر أبي هريرة ﷺ، قال الحاكم: صحيح الاسناد و لم يخرجاه، وأقرَّه عليه الذهبي. وانظر العسقلاني: فتح الباري: ٢٨٥/١.

لبعض الأحاديث[1]. قال: فإنَّ الإحاطة بحديث رسول الله ﷺ لم تكن لأحد من الأمة، وقد كان النَّبي ﷺ يحدِّث أو يفتي أو يقضي أو يفعل الشيء فيسمعه أو يراه من يكون حاضرًا ويبلِّغه أولئك – أو بعضهم – لمن يبلِّغونه، فينتهي علم ذلك إلى من شاء الله تعالى من العلماء من الصَّحابة والتابعين ومن بعدهم، ثم في مجلس آخر قد يحدِّث أو يفتي أو يقضي أو يفعل شيئًا ويشهده بعض من كان غائبًا عن ذلك المجلس ويبلِّغونه لمن أمكنهم، فيكون عند هؤلاء من العلم ما ليس عند هؤلاء، وعند هؤلاء ما ليس عند هؤلاء، وإنَّما يتفاضل العلماء من الصَّحابة ومَن بعدَهم بكثرة العلم أو جودته، أمّا إحاطة واحد بجميع حديث رسول الله ﷺ فهذا لا يمكن ادِّعاؤه قط.[2]

قال البراء بن عازب رضي الله عنهما: "ما كل الحديثِ سمعنا من رسول الله ﷺ، كان يحدِّثنا أصحابنا، وكنّا مشتغلين برعاية الإبل."[3]

وقد كان عُمَرُ وَجَارٌ له مِنْ الأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ، يتناوَبُون النُّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْزِلُ عمر يَوْمًا وَيَنْزِلُ جاره يَوْمًا، فَإِذَا نَزَل عُمر جاءه بِخَبَرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ جاره فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ[4]. ومع هذا الحرص الشديد من عمر ﷺ على تقصِّي أحاديث رسول الله ﷺ وتعلُّمه إلا أنَّه فاته الكثير والكثير، فلم يكن يعلم سنَّة الاستئذان حتى أخبره بها أبو موسى الأشعري ﷺ[5] ولم يكن يعلم أيضا أنَّ المرأة ترث من دية زوجها، فقد كان يرى أنَّ الدِّية للعاقلة، حتى كتب إليه الضّحاك بن سفيان الكلابي ﷺ وهو أمير لرسول الله ﷺ على بعض البوادي يخبره أنَّ

---

[1] ابن تيمية: رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ص ٤.

[2] المصدرنفسه: ص ٥.

[3] المستدرك على الصحيحين: ج١/ ١٧٤، الحديث ٣٢٦ كتاب العلم، قال الحاكم: هذا حديث له طرق عن ابن اسحاق السبعي وهو صحيح على شرط الشيخين وليس له علّة ولم يخرجاه، وأقرَّه عليه الذهبي.

[4] صحيح البخاري: ص ٤٣٣ الحديث ٢٤٦٨،كتاب المظالم، باب الغرفة والعلية المُشْرِفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها، الحديث ، ومسلم صحيحه: ص ٦٤٧، الحديث ١٤٧٩، كتاب الطلاق، باب في الإيلاء واعتزال النِّساء وتخييرهن.

[5] صحيح البخاري: ص ١١٧، الحديث ٦٢٤٥، كتاب الاستئذان، باب التسليم والإستئذان ثلاثًا.

رسول الله ﷺ ورَّث امرأة أشْيَم الضبابي ﷺ من دية زوجها[١]، فترك رأيه لذلك، وقال: "لو لم نسمع بهذا لقضينا بخلافه"، ولم يكن يعلم حكم المجوس في الجزية حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: "سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ؟"[٢]، ولم يكن يعلم كذلك سنة رسول الله ﷺ في الطاعون حتى أخبره أيضًا عبد الرحمن بن عوف[٣] ﷺ.

وعثمان بن عفان ﷺ لم يكن عنده العلم بأنَّ المتوفَّى عنها زوجها تعتدّ في بيت الموت حتى أخبرته الْفُرَيْعَةَ بِنْت مَالِكِ بْنِ سِنَان أخت أبي سعيد الخدري – رضي الله عنهما – أنَّ رسول الله ﷺ قال لها: "امْكُثِي فِي بَيْتِكِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ"[٤] فأخذ به عثمان ﷺ.

وعلي بن أبي طالب ﷺ لم يكن يعلم حديث صلاة التوبة المشهورة[٥]. وأفتى هو وابن عباس ﷺ وغيرهما بأنَّ "المتوفى عنها إذا كانت حاملاً تعتد أبعد الأجلين" ولم تكن قد بلغتهم سنَّة رسول الله ﷺ في سُبيعة الأسلمية رضي الله عنها، وقد توفي عنها زوجها سعد بن خولة ﷺ حين أفتاها النَّبي ﷺ بأنَّ عدَّتها وضع حملها[٦]. وأفتى هو وزيد وابن عمر وغيرهم ﷺ بأنَّ المفوِّضة إذا مات عنها زوجها فلا مهر لها، ولم تكن قد بلغتهم سنَّة رسول الله ﷺ في بَرْوَع بنت واشق رضي الله عنها[٧].

---

[١] جامع الترمذي: ص ٤٠٨، الحديث ١٤١٥، كتاب الديات، باب ما جاء في المرأة هل ترث من دية زوجها، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

[٢] صحيح البخاري: ص ٥٦٣، الحديث ٣١٥٦ و٣١٥٧، كتابة الجزية والموادعة، وموطأ مالك،١/٢٨٠،كتاب الزكاة، باب جزية أهل الكتاب والمجوس.

[٣] صحيح البخاري: ص ١٠٤٣، الحديث ٥٧٣٠، كتاب الطب، باب ما يُذكر في الطاعون.

[٤] جامع الترمذي: ص ٣٥٠، الحديث ١٢٠٤، كتاب الطلاق واللعان، باب ما جاء أين تعتد المتوفَّى عنها زوجها، قال أبو عيسى: هذا حديث حسنٌ صحيح.

[٥] المصدرنفسه: أبواب الصلاة، ص ١٢٦، الحديث ٤٠٦،باب ما جاء في الصلاة عند التوبة،، قال أبو عيسى: حديث علي حديثٌ حسنٌ ؛ لا نعرفه إلا مِن هذا حديث عثمان بن المغيرة. ورواه ابن ماجه في سننه: ص ٢٣٥، الحديث ١٣٩٥، كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب في أنَّ الصَّلاة كفّارة.

[٦] صحيح مسلم: ص ٦٥٣، الحديث ٥٦ – ١٤٨٤ و ٥٧ – ١٤٨٥، كتاب الطَّلاق، باب انقضاء عدة متوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل.

[٧] جامع الترمذي: ص ٣٣٠، الحديث ١١٤٥، كتاب النكاح، باب ما جاء في الرَّجل يتزوَّج المرأة فيموت عنها قبل أن

فالمقصود هو أنَّ أحداً من الصَّحابة ﷺ — بمفرده — لم يُحِط بجميع أحاديثه ﷺ سماعًا أو حفظًا، حتى أقرب وألصق الناس إليه ﷺ أبو بكر وعمر – رضي الله عنهما – اللذان كَثِيرًا ما كان يقول النَّبِيَّ ﷺ: " ذَهَبْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَدَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَخَرَجْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ " [١].

ومع ذلك فقد فاقهما بعض من سننه ﷺ وأحاديثه، فمن دونهما من باب أولى أن يفوته الكثير حتى ولو كان أحفظ الأمة لأحاديثه ﷺ أباهريرة ﷺ أو أم المؤمنين بنت الصديق ﷺ. وهذا ليس عيبًا في حقِّهم، فَمَنْ اعتقد أنَّ كل حديث صحيح قد بلغ كل واحد من الصَّحابة أو الأئمة أو إمامًا معيَّنًا فهو مخطئ خطئًا فاحشًا قبيحًا.[٢]

إذا علمنا أنَّ أكثر الصَّحابة ﷺ روايةً للحديث إنَّما هم من الأنصار وشباب المهاجرين الذين تحمَّلوا فقط بالمدينة وأباهريرة الذي لم يسكن قط مكة، تبيَّن لنا أنَّ الجو بالمدينة كان صافياً لهم لحفظ وكتابة حديثه ﷺ أكثر ممّا كان عليه الأمر بمكة. وهذا ما سوف نتعرَّض له في المبحث القادم.

المبحث الرابع: المقارنة بين الأحاديث المكيَّة والمدنيَّة في الكثرة:

ذكرتُ فيما سبق أنَّ القرآن الكريم معلوم له بداية ونهاية وعدد سوره وآياته. وقد تتبَّع العلماء مكيَّته ومدنيَّته والمختَلف في كونها مكيَّةً أو مدنيَّةً، والآيات المكيَّة في السُّور المدنيَّة والمدنيَّة في السُّور المكيَّة، ومميزات كل منهما والضوابط التي بها يُعرف كلٌّ منهما[٣].

وذكرتُ أسباب تعذّر وجود بداية ونهاية متَّفقًا عليهما في كتب الحديث وصعوبة إحصاء دقيق لعدد الأحاديث النَّبويَّة. بَيْدَ أنَّه يمكن معرفة أي الفترتين بين المكيَّة والمدنيَّة

أن يفرض لها، عن ابن مسعود ﷺ، قال الترمذي: حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح.

[١] صحيح البخاري: ص ٦٥٤ الحديث ٣٦٨٥، كتاب فضائل أصحاب النَّبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي ﷺ.

[٢] ابن تيمية: رفع الملام عن أئمة الأعلام، ص ١١.

[٣] مناع القطان: مباحث في علوم القرآن، ص ٥٠–٦٣.

أكثر حديث عددًا، وذلك حسب الأحاديث الصَّحيحة المتوفَّرة لدينا في الكتب وحسب الضَّوابط التي سأذْكُرها.

فعند التأمُّل في الأحاديث المانعة والمجيزة لكتابة الحديث نلحظ أنَّ كلَّها أحاديث مدنية[1]، وهذا يقودنا إلى القول بأنَّ الفترة المكيَّة التي كانت مدَّتها ثلاث عشرة عامًا لم تحظ بكتابة الصَّحابة ﭫ لأحاديثه[2] ﷺ وذلك للأسباب التالية:

١- قلَّة عدد الصَّحابة ﭫ بمكة، إذ كان عددهم بعد الهجرة عند المؤاخاة التي عقدها ﷺ بينهم وبين الأنصار خمسة وأربعين (٤٥) حسب ما ذكره ابن القيم[3].

٢- جُل هؤلاء الصَّحابة كانوا من المستضعفين[4] الذين لم يكن لديهم من يحميهم من بطش قريش وأذاهم. فقد كانت قريش تجتهد في إلحاق الأذى والضرر بهم ليردوهم عن دينهم، حتى الشرفاء منهم كأبي بكر الصديق ﭬ لم يسلم من أذاهم حتى همَّ بالهجرة إلى أرض الحبشة ثم رجع لجوار ابن الدَّغِنَة[5] فلم يكن وضعهم الأمني يسمح لهم الاجتماع برسول الله ﷺ كما كانوا يرغبون، إذ كانت قريش وضعت عليهم حصاراً شديداً، وتراقب كل داخل بمكة[6] وساكنيها لئلا يلتقوا النَّبي ﷺ.

---

[1] يأتي الكلام على هذا لاحقًا.

[2] وحجَّتي في ذلك أنَّ أحاديث المنع والجواز كلُّها كانت بالمدينة، بمعنى أنَّ الصَّحابة ﭫ لم يبدؤا بكتابة الحديث إلا بالمدينة بعد الهجرة، إذ لو حصل منهم مبادرات في هذا لَوَصَلَنا ذلك، فعدم روايتهم أنَّهم طلبوا منه ﷺ الإذن بالكتابة بمكة فهمنا منه أنَّ ذلك لم يحصل.

[3] ابن القيم: زاد المعاد، ٥٦/٣.

[4] العسقلاني: فتح الباري ٢٣/٧ الحديث ٣٦٦٠، عن عمَّار بن ياسر رضي الله عنهما، قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَا مَعَهُ إِلاَّ خَمْسَةُ أَعْبُدٍ وَامرأتان وَأَبُو بَكْرٍ. قال الحافظ معلقًا:... مراد عمَّار ﭬ بذلك الذين أظهروا إسلامهم، وإلا فقد كان حينئذ جماعة ممن أسلم لكنَّهم كانوا يخفونه من أقاربهم. (وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَاسَ فَأَوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُون) الأنفال:٢٦ فالآية مدنيّة تُذكِّرهم بوضعهم ما قبل الهجرة.

[5] المصدر نفسه: ٢٨٧/٧، الحديث ٣٩٠٥.

[6] انظر قصة إسلام أبي ذر الغفاري ﭬ في فتح الباري، ٢١٧/٧، الحديث ٣٧٦١، وقصة إسلام طفيل بن عمرو الدوسي ﭬ في ابن الأثير: أسد الغابة: ٧٦/٣ ترجمة ٢٦١١، وابن هشام: ٤٢٠/١.

فتحت تعذيب قريش لهم أمرهم ﷺ بالهجرة إلى الحبشة، فكان عددهم في الهجرة الأولى اثني عشر رجلاً وأربع نسوة يرأسهم عثمان بن عفان ﷺ وزوجته بنت رسول الله ﷺ رقية رضي الله عنها. وفي الهجرة الثانية كانوا ثلاثة وثمانين رجلاً وثماني أو تسع عشرة امرأة[١].

فإن قلتَ: كيف تقول إنَّ عددهم في الهجرة الأولى كان اثني عشر رجلاً وأربع نسوة، وفي الهجرة الثانية ثلاثة وثمانين رجلاً وثماني أو تسع عشرة امرأة مهاجرًا ومهاجرةً، وعدد المهاجرين الذين آخى بينهم وبين الأنصار بعد الهجرة كان خمساً وأربعين مهاجرًا[٢] من مكة ؟

قلتُ: إنَّ هؤلاء الخمس والأربعين هم الذين بقوا مع رسول الله ﷺ بمكة و لم يهاجروا إلى الحبشة حتى أذن الله لرسوله ﷺ بالهجرة إلى الطابة في العام الثالث عشر من البعثة. أمَّا الذين هاجروا إلى الحبشة وكان عددهم في الهجرتين ثماني عشرة ومائة (١١٨) فقد هاجروا من الحبشة إلى المدينة في فترات متفرِّقة، وكان آخرهم قدومًا إلى المدينة جعفر بن أبي طالب ﷺ، وذلك حين بعث ﷺ إلى النجاشي عمرو بن أمية الضمري ﷺ يطلب توجيههم إليه، فأرسلهم النجاشي في سفينتين، وكانوا ستَّة عشر رجلاً، معهم من بقي من نسائهم وأولادهم[٣]. ولما قدِم جعفر ﷺ على النَّبي ﷺ تلقاه وقبَّل ما بين عينيه وقال: "وَاللَّهِ مَا أَدْرِي بِأَيِّهِمَا أَفْرَحُ، بِفَتْحِ خَيْبَرَ، أَمْ بِقُدُومِ جَعْفَرٍ؟"[٤].

فإذا كان الأمر كذلك فإنَّني أميل إلى القول بأنَّ الأحاديث المدوَّنة في الكتب والتي وصلتنا فالمدنيَّة منها أكثر من المكيَّة[٥]، ذلك أنَّ أكثر الصَّحابة روايةً للأحاديث — وهم

---

[١] ابن القيم: زاد المعاد، ٢١/٣، ٢٣.

[٢] المصدر نفسه: ٥٦/٣.

[٣] المصدر نفسه: ٢٤/٣.

[٤] المصدر نفسه: ٣٩٦/٣، وانظر الحاكم في المستدرك، الحديث ٤٨٩٤.

[٥] لستُ أعني بهذا أنَّ ما تكلَّم به النبي ﷺ في الفترة المكيَّة أقل مما تكلَّم به في الفترة المدنيَّة، فقد أقام بمكة ثلاثة عشر عامًا ويقتضي ذلك منطقيًّا أن يكون ما تكلُّم به بمكة أكثر منه مما تكلَّم به بالمدينة، إلا أنَّ ظروف الفترتين اختلفت

سبعة – إنّما تحمّلوها عنه ﷺ بالمدينة وإن كان فيهم بعض المهاجرين[1]. فأكثر الصَّحابة روايةً للأحاديث هم – كما سبق – أبو هريرة وابن عمر وأنس وأم المؤمنين بنت الصديق عائشة وابن عباس وجابر بن عبد الله وأبو سعيد الخدري ﭫ.

١- فأبو هريرة ﭬ قدِم المدينة مهاجرًا في عام خيبر في المحرم عام سبع وقد حدَّث عن أبي بكر وعمر والفضل بن عباس وأبيّ بن كعب وأسامة بن زيد وعائشة وبصرة الغفاري وكعب الأحبار[2] ﭫ.

٢- ابن عمر ﭬ: أسلم مع أبيه صغيرًا لم يبلغ الحلم وهاجر وعمره ثلاثة عشر عامًا. روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وأبي ذر ومعاذ وعائشة ورافع بن خديج وأبي هريرة[3] ﭫ.

٣- عائشة أم المؤمنين بنت الصِّدّيق رضي الله عنها: وُلدت بعد المبعث بأربعة أعوام أو خمسة، وتزوَّجها ﷺ وهي بنت سبع ودخل بها وهي بنت تسع في شوال من السنة الأولى للهجرة. روت عن النَّبي ﷺ الكثير الطيب، وعن أبيها أبي بكر وعمر وفاطمة وسعد بن أبي وقاص وأُسيد بن حُضير وجذامة بنت وهب وحمزة بنت عمرو[4] ﭫ.

٤- ابن عباس ﭬ: وُلِد قبل الهجرة بثلاثة أعوام وبنو هاشم بالشعب، وكان عمره عند وفاة النَّبي ﷺ ثلاثة عشر عامًا، وانتقل إلى دار الهجرة مع أبويه عام الفتح، وقد أسلم قبل ذلك[5].

إنَّما اقتصرتُ على هؤلاء الأربعة من مهاجري قريش وأبي هريرة لأنَّ المقصود هو إثبات أنَّ الأحاديث المرويَّة عنه ﷺ في الفترة المدنيَّة أكثر من المروية عنه ﷺ في الفترة المكيَّة، إذ

– أمنيًّا، وعدد الصَّحابة – مما جعل ما وصلنا من أحاديثه ﷺ في الفترة المدنيَّة أكثر.

[1] كعائشة وابن عمر وابن عباس من مهاجري قريش ﭫ. ويأتي لاحقاً بيان أنَّ ابن عباس ﭬ لم يتحمَّل عنه ﷺ بمكة و لا حديثاً واحداً.

[2] العسقلاني: الإصابة، ٣٥٤/٧ ترجمة ١٠٦٧٠.

[3] المصدر نفسه: ١٥٥/٤ ترجمة ٤٨٥٢، وابن الأثير: أسد الغابة: ٣٣٧/٣ ترجمة ٣٠٨٢.

[4] الإصابة: ٢٣٤/٨ ترجمة ١١٤٦١.

[5] المصدر نفسه: ١٢١/٤ ترجمة ٤٧٩٩.

ممّا لا يختلف فيه اثنان هو أنَّ ابن عباس[1] وأبا هريرة[2] لم يرويا أي شيء عنه ﷺ في الفترة المكيَّة. أمَّا أم المؤمنين عائشة[3] وابن عمر[4] ﷺ فقد رويا عنه ﷺ شيئاً يسيراً في الفترة المكيَّة. أمَّا الأنصار ﷺ فإنَّ أكثرهم رواية – أنس وجابر وأبو سعيد الخدري ﷺ – لم

---

[1] ابن عباس رضي الله عنهما قطعًا لم يتحمّل عنه ﷺ في الفترة المكية، لأنَّه وُلد قبل الهجرة بثلاثة أعوام بالشعب مما يعني أنَّه ﷺ هاجر إلى المدينة وله من العمر ثلاثة أعوام. وقد اختلف العلماء في تحديد سن السِّماع، فقال ابن الصَّلاح: إنَّ التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين... انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٣٠، وفتح الباري: ١/ ٢٥٥ و٢٥٦ الحديث ٧٦ و٧٧، باب: متى يصح سماع الصغير.

فابن عباس رضي الله عنهما إنَّما انتقل مع أبويه إلى دار الهجرة في عام الفتح وله من العمر أحد عشر عاماً، إذ وُلد وبنو هاشم بالشعب قبل الهجرة بثلاث. وكان له عند وفاته ﷺ ثلاثة عشر عامًا، ولم يلازم رسول الله ﷺ ملازمة أبي هريرة ﷺ له ﷺ. إذ كان لأبي هريرة ﷺ إلى جانب طلبه للحديث سبب آخر وهو ملئ بطنه كما اعترف هو نفسه بذلك ﷺ: " وَكُنْتُ أَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى مِلْءِ بَطْنِي" (البخاري ٢٠٤٧، مسلم ٢٤٩٢) ولم يكن له مكان يأوي إليه غير المسجد. فقد كان من أصحاب الصُّفة الذين عرفوا بفقرهم. أمَّا ابن عباس رضي الله عنهما فكان يعيش مع أبويه، وإن حظي بالاطلاع على بعض دقائق أموره ﷺ في بيته من عبادته لكون خالته ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين. قال ﷺ: "...نِمْتُ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، فَقَامَ النَّبِي ﷺ مِنْ اللَّيْلِ..." الحديث في مسند أحمد، ٣٥١/١ الحديث ٧٢٢/٢٥٥٨ و ٧٣٥/٢٥٧١. ومع هذا فإنَّ روايته عن كبار الصَّحابة ﷺ كانت أكثر من تحمّله عنه ﷺ مباشرة. يقول: "قد حفظتُ السنة كلّها..." وفي رواية "ما سنَّ رسول الله ﷺ شيئًا إلا وقد علمتُه غير ثلاث..."، مسند أحمد، ٣١٠/١ الحديث ٤٠٩/٢٢٤٥ و٣١٨/١ الحديث ٤٩٥/٢٣٣١. يُفهم من كلامه هذا أنَّه إنَّما تتبَّع وأخذ ما فاته من هذه السنن قَبْلَ ولادته وقبل انتقاله إلى دار الهجرة – واحد وعشرون عامًا – عن كبار الصَّحابة ﷺ فتحمُّله عن رسول الله ﷺ إنَّما كان لمدة عامين فقط أي بعد الفتح. فأنَّى له معرفة كلِّ سنن إن لم يكن عن كبار الصَّحابة ﷺ بلسانه السؤول وقلبه العقول ﷺ.

[2] فقد سبق القول بأنَّه أسلم في محرم من العام السّابع للهجرة الإصابة: ٧ / ٣٤٨.

[3] تحمّلت عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ حديث هجرة رسول الله ﷺ وأبي بكر ﷺ، فقالت: "... فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَأْذَنَ، فَأُذِنَ لَهُ فَدَخَلَ، فَقَالَ النَّبِي ﷺ لأَبِي بَكْرٍ: "أَخْرِجْ مَنْ عِنْدَكَ"، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: "إِنَّما هُمْ أَهْلُكَ بِأَبِي أنت يَا رَسُولَ اللَّهِ"، قَالَ: "فإِنِّي قَدْ أُذِنَ لِي فِي الْخُرُوجِ" انظر فتح الباري: ٢٨٧/٧، كتاب مناقب الأنصار، باب: هجرة النَّبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، الحديث ٣٩٠٥.

[4] تحمَّل ابن عمر رضي الله عنهما عنه ﷺ بمكة الحديث الذي رواه الترمذي في مناقب عمر بن الخطاب ﷺ عن إسلامه، ص ٩٧١، الحديث ٣٦٩٠، " اللَّهُمَّ أَعِزَّ الإِسْلاَمَ بِأَحَبِّ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ إِلَيْكَ: بِأَبِي جَهْلٍ، أَوْ بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ" وهذا طبعًا بمكة قبل الهجرة. وحديثه عن إسلام أبيه رضي الله عنهما، قال: "...فغدوتُ أتبع أثره – عمر – وانظر ما يفعل وأنا غلام أعقل كلَّ ما رأيتُ" ابن هشام: ٣٨٦/١.

يتحمّلوا عنه ﷺ شيئاً في الفترة المكيَّة إلا جابر بن عبد الله[1] رضي الله عنهما. فلذلك لا يُلتفت إلى ما قد يعترض به معترض إذا ما قال أنَّه من الجائز أن يكون رواية هؤلاء السبعة[2] أو أحدهم عن كبار الصَّحابة – أو أحدهم – من المهاجرين القرشيين لأحاديثه ﷺ في الفترة المكية أكثر أو يعادل تحمّلهم عنه ﷺ مباشرة في الفترة المدنيَّة، فهذا مع إمكانه وجوازه مستبعَد، إذ لا يتصوَّر ذلك مع قول أبي هريرة ﷺ: "إِنَّكمْ تَقُولُونَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ الْحَدِيثَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُونَ: مَا بَالُ الْمُهَاجِرِينَ وَالأنصار لاَ يُحَدِّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنَ الْمُهَاجِرِينَ[3] كان يَشْغَلُهُمْ صَفْقٌ بالأَسْوَاقِ، وَكُنْتُ أَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى مِلْءِ بَطْنِي، فَأَشْهَدُ إِذَا غَابُوا، وَأَحْفَظُ إِذَا نَسُوا، وَكان يَشْغَلُ إِخْوَتِي مِنَ الأنصار عَمَلُ أَمْوَالِهِمْ، وَكُنْتُ امْرَأً مِسْكِينًا مِنْ مَسَاكِينِ الصُّفَّةِ، أَعِي حِينَ يَنْسَوْنَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثٍ يُحَدِّثُهُ: "إِنَّهُ لَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ ثَوْبَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ، ثُمَّ يَجْمَعَ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ إِلاَّ وَعَى مَا أَقُولُ، فَبَسَطْتُ نَمِرَةً عَلَيَّ، حَتَّى إِذَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَتَهُ، جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي، فَمَا نَسِيتُ مِنْ مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِلْكَ مِنْ شَيْءٍ"[4].

---

[1] كان جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، من الستة الذين لقوا رسول الله ﷺ في العام ١١ من البعثة ووعدوه ببلاغ رسالته في قومهم. الستة هم ١- أسعد بن زرارة ٢- وجابر بن عبد الله ٣- وقطبة بن عامر ٤- وعقبة بن عامر ٥- ورافع بن مالك ٦- وعوف بن مالك، ﷺ. وفي البيعة العقبة الثانية في الموسم الحج من العام الثالث عشرة قال جابر ﷺ قلنا: يا رسول الله، علام نبايعك؟ قال ﷺ: على السمع والطاعة في النشاط والكسل...، انظر الرحيق المختوم: ص ١٤٣، والحديث في مسند أحمد (١٤٢٤٣) و صحيح ابن حبان ٦٢٧٤، والسنن الكبري للبيهقي ١٦٣٥٨.

[2] ١) أبو هريرة ٢) ابن عمر ٣) ابن عباس ٤) جابر ابن عبد لله ٥) أنس بن مالك ٦) عائشة أم المؤمنين ٧) أبو سعيد الخدري.

[3] يقصد بالمهاجرين هنا مهاجرين قريش من مكة وإلا فهو كذلك من المهاجرين ﷺ.

[4] صحيح البخاري: ص ٣٥٨ الحديث ٢٠٤٧، كتاب البيوع، وص ٤١١ الحديث ٢٣٥٠، كتاب الحرث والمزارعة، باب: ما جاء في الغَرْسِ، وص ١٢٩٧ الحديث ٧٣٥٤، كتاب الإعتصام بالكتاب والسنة.

فهذا يدل على أنَّ ما تحمّله أبو هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ مباشرة من أحاديثه أكثر مِمّا رواه عن غيره من الصَّحابة ﷺ، ومع كثرة ما رواه من الأحاديث، يقول: " حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وِعَاءَيْنِ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثَثْتُهُ، وَأَمَّا الآخَرُ فَلَوْ بَثَثْتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ"[1].

فقوله هذا ﷺ يوحي بأنَّه إنَّما روى لنا من أحاديثه ﷺ شطر ما حفظ عنه ﷺ. إلا أنَّ الحافظ في الفتح[2] قال: إنَّ ما نشره أبو هريرة ﷺ من الحديث أكثر مما لم ينشره.

قلتُ: ولو سلَّمنا جدلاً أنَّه بثَّ فقط نصف ما رواه عنه ﷺ - كما قال ﷺ — فإنَّ النِّصف الثاني الذي لم ينشره لم يكن في معرفته الفائدة أو عدم معرفته مضرة أو نقص في الدين. إذ لو كان كذلك لما جاز له كتمانه وهو القائل — أبو هريرة ﷺ — "إنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَلَوْلاَ آيَتَان فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا، ثُمَّ يَتْلُو ﴿إنَّ الذين يَكْتُمُونَ مَا أنزلنا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿الرَّحِيمُ﴾" [البقرة: ١٥٩- ١٦٠]، كانوا يخافون كتمان[3] العلم. ولهذا أخبر معاذ ﷺ بالحديث الذي سمعه من رسول الله ﷺ عند موته تأثُّمًا[4]. ولكن الأحاديث التي لم يحدِّث بها أبو هريرة ﷺ هي الأحاديث التي لو

---

[1] المصدر نفسه: ص ٤٨ كتاب العلم، الحديث ١٢٠.

[2] العسقلاني: فتح الباري ٢٨٦/١.

[3] كيف يكتم أبو هريرة ﷺ علمًا عن رسول الله ﷺ يفيد الأُمَّة وهو – ﷺ – يروي عنه ﷺ قوله: "مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ عَلِمَهُ ثُمَّ كَتَمَهُ أُلْجِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ"، رواه الترمذي وقال: حديث حسن، كتاب العلم عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في كتمان العلم، ص ٧١٥. الحديث ٢٦٤٩. ولا يقولنَّ قائل أنَّ أحدًا لم يسأل أبا هريرة ﷺ فكتم حتى ينطبق عليه هذا الوعيد، بل كتمه عن محض إرادته. قلتُ: إنَّ حاجة الأُمَّة إلى ما عنده من علم رسول الله ﷺ وكتمانه إيّاه وهو يعلم ذلك بمثابة سؤال الأُمَّة له وكتمانه هو هذا العلم. فكونه كتم بعض ما عنده من علم رسول الله ﷺ إنَّما كان عن قناعة أنَّ هذا البعض لا يفيد الأُمَّة بل يضرّها، فكان هذا هو السبب في عدم بَثِّه لِوعاء الآخر الذي حفظ عنه ﷺ.

[4] عن أنس بن مالك ﷺ أنَّ النَّبِي ﷺ ومعاذ رديفه على الرحل قَالَ: يَا مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: يَا مُعَاذُ، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ثَلاثًا، قَالَ: "مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أن لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ، إِلاَّ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلاَ أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا، قَالَ: إِذًا يَتَّكِلُوا"، وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا. صحيح البخاري: ص ٥٠، الحديث ١٢٨، كتاب العلم، باب

رواها لأضرَّ بنفسه بأن يقطع بنو أميَّة عنقه – كما قال ﷺ – أو تقع فتنة، لأنَّها كانت تبيِّن أسامي أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم، وقد كان يُكنِّي عن بعضه ولا يصرِّح به خوفًا على نفسه منهم، كقوله: "أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان" يشير بذلك إلى خلافة يزيد بن معاوية، لأنَّها كانت سنة ستين من الهجرة.

وقد استجاب الله دعاء أبي هريرة ﷺ فمات قبلها بسنة[1]. ألم تر كيف اشتاط معاوية ﷺ غضبًا حين سمع الحديث الذي حدَّث به عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ عن رسول الله ﷺ: "إِنَّهُ سَيَكُونُ مَلِكٌ مِنْ قَحْطَان فَغَضِبَ مُعَاوِيَةُ، فَقَامَ فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فإِنَّهُ بَلَغَنِي أنَّ رِجَالاً مِنْكُمْ يَتَحَدَّثُونَ أَحَادِيثَ لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلاَ تُؤْثَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأُولَئِكَ جُهَّالُكُمْ فَإِيَّاكُمْ وَالأَمَانِيَ الَّتِي تُضِلُّ أَهْلَهَا، فإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يقول: إنَّ هَذَا الأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ لاَ يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلاَّ كَبَّهُ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ مَا أَقَامُوا الدِّينَ"[2].

فالمقصود هو أنَّ الصَّحابة ﷺ مهما رووا عن بعضهم البعض فإنَّ ما تحمّله كل فردٍ منهم عن رسول الله ﷺ مباشرة أكثر منه بكثير مِمَّا روى بعضهم عن البعض وخاصة السبع[3] الأكثر رواية عنه ﷺ وإن كان أكثر الصَّحابة ﷺ رواية للأحاديث إنَّما تحمّلوها

مَن خصَّ بالعلم قوماً دون قومٍ كراهية أن لا بفهموا.

[1] العسقلاني: فتح الباري، ٢٨٦/١، وصحيح البخاري: ص٦٤٠ الحديث ٣٦٠٥، كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، و ص ١٢٥٠ الحديث ٧٠٥٨، كتاب الفتن، باب: قول النَّبي ﷺ هلاك أمتي على يدي أُغَيْلِمَة سفهاء.

[2] صحيح البخاري: ص ٦٢٦ الحديث ٣٥٠٠، كتاب المناقب، باب: مناقب قريش وانظر تعليق الحافظ على إنكار معاوية على عبد الله بن عمروﷺ روايته هذا الحديث في فتح الباري: ٦٥٤/٦.

[3] إلا ابن عباس رضي الله عنهما، فإنَّ ما رواه عن كبار الصَّحابة ﷺ أكثر بكثير ممّا تحمّله عنه ﷺ بنفسه، يقول في ذلك عن نفسه: "لما قُبِض رسول الله ﷺ قلتُ لرجل من الأنصار: هلم فلنسأل أصحاب رسول الله ﷺ فإنَّهم اليوم كثير. قال: فقال: واعجبا لك أترى الناس يفتقرون إليك؟ قال: فترك ذلك وأقبلتُ أسأل، فإن كان ليبلغني الحديث عن رجل فآتي بابه وهو قائل – القيلولة –، فأتوسَّد ردائي على بابه تُسَفِّي الريح علي من التراب فيخرج فيراني فيقول: يا ابن عم رسول الله – ﷺ – ما جاء بك؟ هلا أرسلتَ إليَّ فآتيك؟ فأقول: لا أنا أحق أن آتيك، فأسأله عن الحديث، فعاش الرجل الأنصاري حتى رآني وقد اجتمع الناس حولي ليسألوني، فقال: هذا الفتى كان أعقل مني".

في الفترة المدنيَّة، ذلك يقودنا إلى القول بأن أغلب أحاديثه ﷺ التي بين أيدينا في الكتب اليوم إنَّما هي أحاديث الفترة المدنيَّة.

سُئِل أبو زرعة عن عدَّة من روى عن النَّبي ﷺ فقال: ومن يضبط هذا، شهد مع النَّبي ﷺ حَجَّة الوداع أربعون ألفًا، وشهد معه تبوك سبعون ألفًا. قيل له: "أليس يقال: حديث النَّبي ﷺ أربعة آلاف حديث؟ قال: "ومن قال ذا قَلْقَل الله أنيابه! هذا قول الزّنادقة، ومن يحصي حديث رسول الله ﷺ، قُبِض رسول الله ﷺ عن مائة وأربعة عشر ألفًا من الصَّحابة ممن روى عنه وسمع منه، وفي رواية: ممن رآه وسمع منه. فقيل له: يا أبا زرعة! هؤلاء أين كانوا وأين سمعوا منه؟ قال: أهل المدينة وأهل مكة ومن بينهما والأعراب ومن شهد معه حجّة الوداع، كلٌّ رآه وسمع منه بعرفة"[1].

المبحث الخامس: كيفية معرفة الحديث المكي والمدني:

أنَّه لا يُميَّز بين الحديث المكي والمدني من جهة الصَّحابي الرَّاوي للحديث. فالصَّحابة ﷺ رووا بعضهم عن بعض[2] وكلهم عدول. فما السبيل إذن إلى التمييز بينها؟

يُميَّز بين الحديث المكي والمدني بالقرائن وألفاظ في متن الحديث، وتنقسم هذه القرائن إلى قرائن مستنبطة من متن الحديث غير مذكورة فيه، وقرائن مذكورة في متن الحديث غير

الإصابة. ٤ / ١٢٥ وفي رواية: "وجدتُ علم رسول الله ﷺ عند هذا الحي من الأنصار إن كنت لأقيل بباب أحدهم، ولو شئت أن يؤذن لي عليه لأذن، لكن أبتغي بذلك طيب نفسه، وكان يأتي أبا رافع ﷺ فيقول: ما صنع النَّبي ﷺ يوم كذا؟ ومع ابن عباس مَن يكتب ما يقول. وقال عنه عمر ﷺ عندما اعترض عليه بعض المهاجرين على إدخاله عليهم دون أبنائهم: ذاكم فتى كهول، له لسان سؤول وقلب عقول". الإصابة، ١٢٥/٤. قلتُ: قول ابن عباس رضي الله عنهما: " وجدتُ علم رسول الله ﷺ عند هذا الحي من الأنصار..." لا يقصد به أنَّهم كانوا أعلم من المهاجرين، إنَّما يقصد بـــ " علم رسول الله ﷺ " أحاديثه ﷺ لأنَّهم كانوا أكثر عدداً من المهاجرين، وإلا فالمهاجرون خاصة الخلفاء الأربعة كانوا أعلم الصَّحابة ﷺ.

[1] ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ٢٩٧، وتدريب الراوي: ١٢٧/٢. قلتُ: جُل هذه الأحاديث التي رواها أهل المدينة وأهل مكة ومَن بينهما والأعراب عنه ﷺ والمدونّة في الكتب إنَّما هي بالمدينة بعد الهجرة.

[2] السّيوطي: تدريب الرّاوي ٢/ ١٤١.

صريحة، وألفاظ صريحة واضحة في متن الحديث تذكر مكان ورود الحديث، إنْ بمكة أو بالمدينة المنورة أو في غزوة من غزواته ﷺ خارج المدينة.

فقولي القرائن أعني بها علامات في متن الحديث لا تذكر بصراحة ووضوح مكان وزمان، ورود الحديث، بل يُعرف ذلك فهماً واستنباطاً.

أمَّا الألفاظ فهي ألفاظٌ في متن الحديث تذكر مكان وزمان وورود الحديث بصراحة و وضوح.

أ- مثال قرينة مستنبطة من متن الحديث غير مذكورة فيه:

عَنْ مُعَاذٍ ﷺ، قَالَ: كُنْتُ رِدْفَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حِمَارٍ، يُقَالُ لَهُ: عُفَيْرٌ، فَقَالَ: " يَا مُعَاذُ! هَلْ تَدْرِي حَقَّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ ؟، قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ، وَلاَ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لاَ يُعَذِّبَ مَنْ لاَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلاَ أُبَشِّرُ بِهِ النَّاسَ، قَالَ: لاَ تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَّكِلُوا ".[1]

فهذا الحديث ليس في ظاهر متنه ما ينصُّ على أنَّه ورد بالمدينة المنورة، وإن كان فيه ما يشير فهماً و استنباطاً بأنَّه ورد بعد الهجرة. ذلك أنَّ معاذ ﷺ وإن شهد بيعة العقبة الثانية[2]، إلا أنَّه لا يُتصوَّر أن يكون ردف رسول الله ﷺ على حمار يحدّثه بهذا الحديث على هذا النحو من الطمأنينة، إذ تمت هذه البيعة في غاية من السِّرية حين جنَّ الليل[3]. فيُفهم من هذه القرائن كلّها أنَّ الحديث ورد بالمدينة.

---

[1] صحيح البخاري: ص ٥١٠، الحديث ٢٨٥٦، كتاب الجهاد والسَّير باب اسم الفرس والحمار، وص ٥٠، الحديث ١٢٨، كتاب العلم باب مَن خَصَّ بالعلم قومًا دون قومٍ كراهية أن لايفهموا، وص ١٠٧٥، الحديث ٥٩٦٧، كتاب اللباس باب حمل صاحب الدابة غيره بين يدي.

[2] ابن هشام: ٨١/٢.

[3] المصدر نفسه: ٦٣/٢.

وتوفي رسول الله ﷺ وهو باليمن حيث كان بعثه[1] ﷺ، فهذه القرائن كلها – خارج متن الحديث – تدل على أنَّ معاذ ﷺ كان ردف النَّبي ﷺ بالمدينة، وأنَّه ﷺ إنَّما قال له هذا الحديث بالمدينة كذلك. وإن كانت إمكانية وروده في إحدى غزواته وأسفاره ﷺ خارجة المدينة واردة كذلك، إلا أنَّها تبقى ضعيفة مقارنة بقوَّة إمكانية وروده بالمدينة المنوَّرة.

ب- مثال قرينة مذكورة غير صريحة في متن الحديث:

حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعَرِ، لاَ يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلاَ يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلاَمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الإِسْلاَمُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُقِيمَ الصَّلاَةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلاً "، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِيمَانِ، قَالَ: " أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ "، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِحْسَانِ، قَالَ: "أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ"، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ، قَالَ: مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا، قَالَ: "أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ، يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ"، قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: "يَا عُمَرُ! أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ" ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ، أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ".[2]

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: " أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلاَةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ

---

[1] الاستيعاب: ٤٦١/٣. ترجمة ٢٤٤٥, أسد الغابة: ١٤٤/٤، ترجمة ٤٩٦٠.

[2] سبق تخريجه.

عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلاَّ بِحَقِّ الإِسْلاَمِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ ".[1]

فهذان الحديثان، وإن لم يوجد في متنهما ما يدل مباشرةً على أنَّهما مدنيان إلا أنَّه يغلب على الظن أنَّهما وردا بعد الهجرة. وذلك لورود ذكر أركان الإسلام الخمس في الحديث الأوَّل و الجهاد والقتال في الثاني "أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ" وقد علمتَ أنَّ أركان الإسلام الخمس إنَّما اكْتَمَلَتْ بالمدينة، إذ بمكة لم يُفرض بعد الشهادتين إلا الصَّلاة، أمّا الجهاد والقتال في سبيل الله فلم يُشرع إلا بالمدينة.

جـــ - مثال ألفاظ صريحة و واضحة في متن الحديث تذكر مكان وزمان ورود الحديث:

١- كحديث خَبَّاب بْنِ الأرَتِّ ﷺ، قَالَ: شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً لَهُ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، قُلْنَا: لَهُ أَلاَ تَسْتَنْصِرُ لَنَا أَلاَ تَدْعُو اللَّهَ لَنَا، قَالَ: "كَانَ الرَّجُلُ فِيمَنْ قَبْلَكُمْ يُحْفَرُ لَهُ فِي الأَرْضِ فَيُجْعَلُ فِيهِ فَيُجَاءُ بِالْمِنْشَارِ فَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ فَيُشَقُّ بِاثْنَتَيْنِ وَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَيُمْشَطُ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ لَحْمِهِ مِنْ عَظْمٍ أَوْ عَصَبٍ وَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَاللَّهِ لَيُتِمَّنَّ هَذَا الأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّاكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ لاَ يَخَافُ إِلاَّ اللَّهَ أَوِ الذِّئْبَ عَلَى غَنَمِهِ وَلَكِنَّكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ .[2]

فهذا الحديث بلفظه ومعناه واضح في أنَّه مكي الورود قبل الهجرة. لورود ذكر الكعبة فيه " فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ" وجملة " أَلاَ تَسْتَنْصِرُ لَنَا أَلاَ تَدْعُو اللَّهَ لَنَا" تدل على أنَّ اضطهاد وعذاب قريش لهم كان قد بلغ ذروته، والجهاد والقتال لم يكونا قد شُرع بعدُ، وذلك بمكة قبل الهجرة بلا شك.

٢- عَنْ جَابِرٍ ﷺ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ: " إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْخِنْزِيرِ، وَالأَصْنَامِ.[3]

---

[1] سبق تخريجه.

[2] سبق تخريجه.

[3] سبق تخريجه.

هذا الحديث واضح أنّه ورد بمكة ولكن بعد الهجرة في عام الفتح، لقول جابر ﷺ "عامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ" وجابر ﷺ أنصاري خزرجي.

٣- عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ، قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرَّةِ الْمَدِينَةِ عِشَاءً اسْتَقْبَلَنَا أُحُدٌ.[١]

فورود اسم الْمَدِينَةِ وأُحُد و"اسْتَقْبَلَنَا أُحُدٌ" في الحديث يدلك على أنَّ الحديث إنَّما قاله ﷺ بعد الهجرة وبالمدينة النبوية.

٤- عَنْ جَابِرٍ ﷺ، قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَقَالَ: " إِنَّ بِالْمَدِينَةِ لَرِجَالاً مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا وَلاَ قَطَعْتُمْ وَادِيًا إِلاَّ كَانُوا مَعَكُمْ حَبَسَهُمُ الْمَرَضُ " وفي رواية إِلاَّ شَرِكُوكُمْ فِي الأَجْرِ[٢]

فقول جابر ﷺ "في غزاة" وقوله ﷺ "إنَّ بالمدينة" يدل على أنَّهم كانوا خارج المدينة المنورة. ورواية أنس ﷺ الآتية صرَّحت بذلك.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَعَ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَدَنَا مِنْ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: "إِنَّ بِالْمَدِينَةِ أَقْوَامًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا، وَلاَ قَطَعْتُمْ وَادِيًا إِلاَّ كَانُوا مَعَكُمْ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ، قَالَ: "وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ حَبَسَهُمُ الْعُذْرُ".[٣]

فهذه الألفاظ وما على شاكلتها هي التي توضِّح بصراحة مكان وزمان ورود الحديث. أمّا مجرّد قول الصَّحابي ﷺ "سمعتُ رسول الله ﷺ" أو نداؤه لرسول الله ﷺ بـ "يا رسول الله" أو "يا نبي الله" أو قوله: "قال لي رسول الله" ﷺ، أو قوله ﷺ: "يا فلان أو يا فلانة" ، فإنَّ ذلك كلّه لا يدل دلالة واضحة وصريحة على مكان وزمان ورود الحديث، مثل الألفاظ التي سبقت ذكرها آنفاً [٤] إلا أن يكون في المتن ما يغلب على الظَّن أنَّه مكي

---

[١] سبق تخريجه.

[٢] سبق تخريجه.

[٣] صحيح البخاري: ص ٧٨٠، الحديث ٤٤٢٣، كتاب المغازي.

[٤] ألم تر قول سعد بن معاذ الأنصاري وسيد الأوس ﷺ في غزوة بدر لرسول الله ﷺ حين قال ﷺ: أشيروا عليَّ أيُّها الناس، وإنَّما يريد الأنصار. فقال سعد بن معاذ ﷺ: والله لكانّك تريدنا يارسول الله. فسعد بن معاذ ﷺ أنصاري

أو مدني أو خارجهما، كذكر الصِّيام والزَّكاة والحج والقتال، ومعلوم أنَّها إنَّما فُرِضت بالمدينة، أو نداء رسول الله ﷺ لأحد من الصَّحابة أو صحابيات ﷺ لم يهاجر إلى المدينة باتفاق أهل العلم، بل توفي أو استُشهِد قبل الهجرة إلى المدينة المنورة. فمثل هذا الحديث بلا منازع مكي الورود، حتى إن كان راوي الحديث أنصاريًا أو من شباب قريش كابن عباس رضي الله عنهما وعائشة رضي الله عنها أو أحد مهاجري من غير قريش من الذين لم يسكنوا قط مكة كأبي هريرة وأبي موسى الأشعري ﷺ، فلا يُشك أنَّ رواية أحد هولاء الصَّحابة ﷺ مثل هذا الحديث يكون بسماعه مِن أحد كبار مهاجري الصَّحابة ﷺ أو منه ﷺ بالمدينة، لا تحمُّلاً عنه ﷺ بمكة. مثل الرِّوايات التالية:

١- عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: " أَتَى جِبْرِيلُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّه! هَذِهِ خَدِيجَةُ قَدْ أَتَتْكَ مَعَهَا إِنَاءٌ فِيهِ إِدَامٌ أَوْ طَعَامٌ أَوْ شَرَابٌ، فَإِذَا هِيَ أَتَتْكَ فَاقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلاَمَ مِنْ رَبِّهَا عَزَّ وَجَلَّ وَمِنِّي، وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ لاَ صَخَبَ فِيهِ وَلاَ نَصَبَ[1]

٢- عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: " بَشَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَدِيجَةَ بِنْتَ خُوَيْلِدٍ بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ[2]

٣- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ " أَنَّ جِبْرِيلَ، أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ عِنْدَ خَدِيجَةَ، فَقَالَ: أَقْرِئْ خَدِيجَةَ السَّلامَ، وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ، لا أَذَى فِيهِ وَلا نَصَبَ[3].

لا شك أنَّ خديجة – رضي الله عنها – لم تهاجر إلى المدينة، بل توفيت سنة عشر من البعثة بعد خروج بني هاشم من الشعب، ودفنت بالحجون.[4] وأنَّ أبا هريرة ﷺ إنَّما هاجر

يقول يارسول الله في خارج المدينة. ابن هشام: ٢ / ١٩٤.

[1] صحيح مسلم: ص ١٠٥٠، الحديث ٢٤٣٢.

[2] المصدر نفسه: ص ١٠٥١، الحديث ٢٤٣٤.

[3] الحاكم: المستدرك على الصحيحين ٤٣٢/٣ الحديث ٥٦٤٦، ذكر مناقب عمّار بن ياسر ﷺ. وقال الهيثمي: في مجمع الزوائد ٣/ ٤٣٢ رواه الطبراني ورجاله ثقات.

[4] الإصابة: ٨/ ١٠٣، ترجمة ١١٠٩٢.

إلى المدينة في عام السّابع من الهجرة و رسول الله ﷺ في خيبر[1]، وعائشة أم المؤمنين – رضي الله عنها – دخل بها رسول الله ﷺ في شؤال من السنة الأولى للهجرة[2]، أمّا ابن عباس ﷺ فقد وُلِد في العام الذي توفيت فيه أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها في العام العاشر مِن البِعثة وبنو هاشم بالشعب، وهاجر مع أبويه إلى المدينة المنورة في عام الفتح.[3] فلا شك أن هولاء الثلاثة ﷺ لم يتحمَّلوا هذا الحديث عنه ﷺ بمكة بل مِن أحد كبار مهاجري الصَّحابة ﷺ أو منه ﷺ بالمدينة كأن يذكر لهم عن خديجة رضي الله عنها أو يذكر لهم بالمدبنة حادثة وقعت بمكة.

وقوله ﷺ لآل ياسر – عمّار، أبوه ياسر وأمّه سميّة – "صبراً آل ياسر فإنَّ موعدكم الجنّة"[4] وهم يعذَّبون بالأبطح في رمضاء مكة. أمَّا سميَّة فطعنها أبو جهل بحربة فقتلها. فكانت أوّل شهيد في الإسلام.[5] فهذا الحديث مكي الورود لأنَّ الحادثة كانت بمكة في بداية الإسلام، وياسر وسميَّة لم يهاجرا إلى المدينة باتفاق أهل العلم.

٤- وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: " خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَلاَ نَرَى إلاَّ الْحَجَّ، فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَحِلَّ، وَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ فَطَافَ مَنْ كَانَ مَعَهُ مِنْ نِسَائِهِ وَأَصْحَابِهِ وَحَلَّ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَحَاضَتْ هِيَ[6] فَنَسَكْنَا مَنَاسِكَنَا مِنْ حَجِّنَا، فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةَ الْحَصْبَةِ لَيْلَةُ النَّفْرِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُلُّ أَصْحَابِكَ يَرْجِعُ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ غَيْرِي، قَالَ: مَا كُنْتِ تَطُوفِينَ بِالْبَيْتِ لَيَالِيَ قَدِمْنَا ؟، قُلْتُ: لاَ، قَالَ: فَاخْرُجِي مَعَ أَخِيكِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهِلِّي بِعُمْرَةٍ وَمَوْعِدُكِ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا، فَخَرَجْتُ مَعَ

---

[1] المصدر نفسه: ٧ / ٣٤٨ ترجمة ١٠٦٨٠.

[2] المصدر نفسه: ٨ /٢٣١ ترجمة ١١٤٦١.

[3] المصدر نفسه: ٤ / ١٢١ ترجمة ٤٧٩٩.

[4] المصدر نفسه: ٦/٥٠٠ ترجمة ٩٢٣٠. و٨/١٨٩ ترجمة ١١٣٤٢. ابن هشام: ٢٥٤/١ وزاد المعاد: ٢٠/٣.

[5] المصدر نفسه ٨ / ١٨٩ ترجمة ١١٣٤٢.

[6] أي عائشة رضي الله عنها. وعند ابن هشام ١٨٩/٤ "وحِضْتَ ذلك اليوم، فدخل على رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: مالك يا عائشة؟ لعلك نفست؟ قال: قلت:نعم... الحديث.

عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، وَحَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عَقْرَى حَلْقَى، إِنَّكِ لَحَابِسَتُنَا، أَمَا كُنْتِ طُفْتِ يَوْمَ النَّحْرِ ؟ قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: فَلاَ بَأْسَ، انْفِرِي، فَلَقِيتُهُ مُصْعِدًا عَلَى أَهْلِ بِمَكَّةَ وَأَنَا مُنْهَبِطَةٌ أَوْ أَنَا مُصْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبِطٌ [1]

٢- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ الزُّبَيْرِ: كَانَتْ عَائِشَةُ تُسِرُّ إِلَيْكَ كَثِيرًا، فَمَا حَدَّثَتْكَ فِي الْكَعْبَةِ ؟ قُلْتُ: قَالَتْ لِي: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: " يَا عَائِشَةُ، لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ،- قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ-: بِكُفْرٍ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ، فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ، بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ وَبَابٌ يَخْرُجُونَ "، فَفَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ [2].

فتزوّجه ﷺ بأمهات المؤمنين غير خديجة وسودة، بالمدينة المنورة لا يعني بالضرورة أنَّ جميع ما تحمّلنَ عنه ﷺ كان بالمدينة، بل تحمّلنَ عنه ﷺ خارج المدينة بعض الأحاديث في أسفاره ﷺ.

فَفَذْلَكَة القول في الأمر هو أنَّه يمكن معرفة مكان ورود الحديث إمّا من خلال المتن فهماً أو استنباطاً، أو أن يَرِد فيه لفظ واضحٌ صريح يُعرف به مكان الورود، أو أن يروي الحديث أحد مُسْلِمَة الفتح أو قبله بقليل من قريش كخالد بن الوليد أو عمرو بن العاص أو معاوية ﵃، أو أحد من القبائل الذين أتوا إليه ﷺ في عام الوفود من العام التاسع للهجرة مثل جرير بن عبد الله البَجلي ﵁. فرواية هولاء الصَّحابة ﵃ لأحاديثه ﷺ لا يُشك [3] في كونها أحاديث ما بعد الهجرة بالمدينة المنوَّرة على ساكنها أفضل السَّلام وأتمِّ التسليم.

---

[1] صحيح البخاري: ص ٣١٠، الحديث ١٧٦٢، كتاب الحج باب إذا حاضت المرأةُ بعد ما أفاضتْ.

[2] المصدر نفسه: ص ٥٠، الحديث ١٢٦،كتاب العلم، باب مَنْ ترَك بعض الاختيار مخافة أن يقْصُرَ فَهْمُ بعض الناس عنه فيقعوا في أشدّ منه. وص، الحديث ١٥٨٦كتاب الحج، باب فضل مكة وبنيانها. الحديث مكي الورود، في فتح مكة كما نصَّ عليه ابن القيم في إعلام الموقعين: ٦/٣. انظر العسقلاني: فتح الباري ٥٥٩/٣.

[3] فإن قلتَ لا يلزم بالضرورة كون هولاء الصَّحابة من مسلمة الفتح أو من الذين أتوا إليه ﷺ في عام الوفود أن تكون جميع رواياتهم مدنيَّةً, إذ يُحتمل – والإحتمال واردٌ جداً- أن يكون بعضهم رووا عنه ﷺ في فتح مكة نفسه أو في غزوة تبوك آخر غزوة غزاها ﷺ. قلتُ: إنَّ هذا الإحتمال وارد ووجيه، بَيْدَ أنَّه في مثل هذا المقام لا يكفي مجرَّد دعوى دون إقامة دليل عليه من مثال وغيره مما يثبته. فَجُمْلة مروايات مَسْلَمَة الفتح والذين أتوا إليه ﷺ في عام

الخاتمة:

السنَّة النبوية المطهرَّة هي المبيِّن للقرآن الكريم والأصل الثاني للتشريع الإسلامي، وقد قيَّض الله تعالى لحفظها وصيانتها جهابذة العلماء الذين كرَّسوا حياتهم للذود عنها لئلا يُنسب إلى المصطفى ﷺ ما لم يقله أو يشرِّع. فنفوا عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

بيد أنَّ هذه الجهود الجبّارة الفريدة في نوعها في تاريخ البشري كانت جلُّها إن لم تكن كلّها مركَّزة في سند الحديث، إذ السند هو الآلة التي تعين على معرفة حياة رُواة الحديث ولا يفلت منها أحد منهم. فالظرف الزَّمني الذي مرَّ به المجتمع الإسلامي بعد وقوع الفتنة ألجأ العلماء إلى التشدَّد في قبول الحديث، فسألوا عن الإسناد ولم يكونوا يسألون عنها من قبل، وجعلوا معرفة سند الحديث ديناً حمايةً للدين نفسه في حماية مصدره الثاني، إذ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

هذه الدراسة حاولت أن تطرق باباً في علم متن الحديث، وهوالحديث المكي والمدني معالم وضوابط.

النتيجة العلمية المحصولة من مثل هذه الدراسة، فقهية أكثر منها مِن حديثية، ذلك أنَّه في حالة تعذّر الجمع بين الرِّوايات في بعض أحاديث الأحكام يُلجأ إلى معرفة آخر الرِّوايتين ورودًا لمعرفة النّاسخ والمنسوخ أو المتأخّر من المتقدّم.

فعلى سبيل المثال: عن إبراهيم عَنْ هَمَّامٍ، قَالَ: " بَالَ جَرِيرٌ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، فَقِيلَ: تَفْعَلُ هَذَا ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ "، قَالَ الأَعْمَشُ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ: كَانَ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ، لأَنَّ إِسْلاَمَ جَرِيرٍ رضي الله عنه كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ، وَسُفْيَانَ، قَالَ: فَكَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ،

الوفود تُعد بعدد الأصابع لقلَّتها، حتى إن وقعت لهم حادثة خارج المدينة، فالراوي لتلك الحادثة يكون صَّحابي آخر، متل ما وقع بين عبد الراحمن بن عوف وخاليد بن الوليد رضي الله عنهما يوم الفتح، إنَّما رواه أنس رضي الله عنه. انظر أسد الغابة: ٣/ ١٤٤ و الاصابة: ٤/ ٢٩١ فهذا الاحتمال لا يَعْرُج إلى نفي ما ذكرته.

لِأَنَّ إِسْلَامَ جَرِيرٍ كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ[1]

وقد قال ابن القيم في زاد المعاد[2]: "سورة المائدة هي من آخر القرآن نزولاً وليس فيها منسوخ. فإذا خالف أي حكم في مسح على الخفين قول أو فعل جرير بن عبد الله ﷺ فإنَّ القول الفصل يكون لقول جرير ﷺ لأنَّه إنَّما أسلم في أواخر حياته ﷺ.

فمثل هذه الدراسات تعين الفقيه الذي يبغي استنباط الأحكام من الأحاديث النَّبوية بأن يعتمد على آخر الحديث وروداً في الباب إن وُجد تناقضًا وتعذَّر الجمع.

وصلى الله على النَّبي المصطفى محمّد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلّم. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

مراجع البحث:

١) القرآن الكريم.

٢) ابن الأثير، عز الدين: أُسْد الغابة في معرفة الصحابة. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١ ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٣) ابن تيميّة، أحمد: رفع الملام عن الأئمة الأعلام. ط ١، ١٤٠٩هـ.

٤) ابن عبد البر، يوسف: الإ ستيعاب في معرفة الأصحاب. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٥) ابن قيم، محمَّد بن أبي بكر بن أيوب: زاد المعاد في هدي خير العباد. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرِّسالة، ط ٢٧، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٦) ابن ماجه، محمَّد بن يزيد: سنن ابن ماجه. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٧) ابن هشام: سيرة النَّبي. تحقيق: محمَّد محي الدين عبد الحميد. القاهرة: دار الهداية، (د.ت).

٨) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي: سنن أبي داود. تحقيق:محمَّد محي الدين عبد الحميد. دار الفكر (د.ت)

٩) أبو منصور، محمَّد بن أحمد الأزهري: تهذيب اللغة. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م

١٠) البخاري، محمَّد بن اسماعيل: صحيح البخاري. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

---

[1] صحيح مسلم: ص١٦٣، الحديث ٧٢، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين.

[2] ٣/ ٣٠٢.

١١) البستي، محمَّد بن حبان: صحيح ابن حبان. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرِّسالة، ط ٢، د.ت.

١٢) البيهقي، أبو بكر أحمد: سنن الكبرى. تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٣) الترمذي، محمَّد بن عيسى: الجامع الصحيح سنن الترمذي. بيروت: دار إحياء التراث، ط١ العربي،، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

١٤) الحاكم، محمَّد بن عبد الله: المستدرك على الصحيحين. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

١٥) حنبل، أحمد: مسند. بيروت: بيت الأفكار الدولية، ط ١، ٢٠٠٤م.

١٦) الخطيب، محمَّد عجاج:أصول الحديث علومه ومصطلحه.بيروت: دار الفكر١٤٠٩هـ/١٩٨٩م

١٧) الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن: سنن الدارمي. بيروت: دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٧هـ

١٨) الدينوري، ابن قتيبة: كتاب تأويل مختلف الحديث. القاهرة: مكتبة المتني، د.ت.

١٩) الذهبي، شمس الدين محمَّد بن أحمد بن عثمان: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. بيروت: دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٢٠) ـــ: سيرأعلام النبلاء. بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة، ط ٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢١) السيوطي، جلال الدين: الإتقان في علوم القرآن. بيروت: دار الجيل، ط ١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٢) ـــ: تدريب الراوي في شرح تقريب النووي. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٣) الشهروزي، عثمان بن عبد الرحمن: مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث. بيروت: المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١مـ..

٢٤) الطبري، محمَّد بن جرير: جامع البيان عن تأويل آي القرآن. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ضبط وتعليق: محمود شاكر، ط ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٢٥) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر: الاصابة في تمييز الصحابة. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٢٦) ـــــ: فتح الباري شرح صحيح البخاري. تحقيق:الشيخ عبد العزيز بن باز. الرياض: مكتبة دار السلام، ط ٣، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٧) القاسمي، محمَّد جمال الدين: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث. بيروت: دار الكتب العلمية،(د.ت)

٢٨) القطان، منّاع: مباحث في علوم القرآن. بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة، ط ٣، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٩) المباركفوري، صفي الرحمـــن: المنصورة: الرحيق المختوم، المنصورة: دار الوفاء، ط ١٧، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٣٠) مسلم، بن الحجاج: صحيح مسلم. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٣١) المعجم الوسيط: استانبول: المكتبة الإسلامية (دت).

٣٢) النووي: المنهاج شرح صحيح مسلم. تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحا. بيروت: دار المعرفة، ط٢، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٣٣) الهيثمي، علي بن أبي بكر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد.القاهرة: دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ.

المحدِّث الشيخ شَبِّيْر أحمد العثماني
وجهوده في الحديث النبوي

سيد عبد الماجد الغوري[1]

الشيخ شبير أحمد العثماني أحد كبار العلماء المشهورين في الهند، ومن أجلة المحدِّثين في العالم الإسلامي في هذا العصر، وقد قام بتدريس الحديث النبوي في العديد من الجامعات الإسلامية المشهورة في الهند وباكستان، كما ألَّف كثيراً من الكتب القيمة في موضوعات مختلفة، ومن أشهرها في الحديث: "فتح الملهم" الذي يُعتبر من أحسن الشروح لـ"صحيح مسلم". وكان ممن وضع الدستور الإسلامي لجمهورية باكستان حينما ظهرت إلى حيز الوجود. وهذا البحث يتناول التعريف بأهمِّ جوانب سيرته الذاتية والعلمية، مع ذكر إسهاماته في خدمة الحديث النبوي.

المبحث الأول: ترجمته الذاتية:

اسمه:

شبير أحمد بن فضل الرحمن، وقد سمَّاه والده "فضل الله"، ولكنه عُرف بـ "شبير أحمد" واشتهر به[2].

نسبه:

ينتهي نسبه إلى سيدنا عثمان بن عفَّان ﷺ، وأولُ من هاجر إلى الهند من أجداده هو الشيخ أبو الوفاء العثماني في أوائل سنة ٧٠٠هـ، فأقام في بلدة "ديوبند[3]" ثم استوطنها[4].

---

[1] الباحث الزميل في معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)، والمحاضر في قسم الكتاب والسنة في الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور.

[2] كما صرَّح بذلك في خاتمة تفسيره للقرآن الكريم، ص٨٠٨.

[3] وهي بلدة صغيرة تقع في شمالي الهند ، على بعد (١٥٠ ك م) من دهلي عاصمة الهند.

[4] ذكره الأستاذ أنوار الحسن الشيركوتي في كتابه "**حيات عثماني**"، انظر صفحة: ٦.

أسرته:

لم يعثر الباحث في كتب التراجم والتاريخ - على كثرتها — على تفاصيل هذه الأسرة، على خلاف غيرها من الأُسَر العلمية الموجودة في منطقة "ديوبند"، فقد اكتفى الباحثون بذكر والده فقط، فقد ذكره الأستاذ أبو عمار زاهد الراشدي، حيث قال: "كان الشيخ فضل الرحمن الذي يمتاز بالعلم، وكان خبيراً في شؤون التربية والتعليم"[١]. كما ذكره أيضاً القاضي فيوض الرحمن: "ووالده الشيخ فضل الرحمن من الرجال المعروفين في المنطقة، وصاحب النفوذ فيه؛ وذلك لتبحُّره في العلم، ونجابته، ونُبله، وحُسن خُلُقه، وكان على منصب كبير في وزارة التعليم، كما أنه عمل أيضاً لمدة كنائب المفتِّش للمدارس وقتئذ"[٢].

تخرَّج الشيخ فضل الرحمن في "كلية دهلي" الشهيرة، وكان أديباً وشاعراً باللغتين الفارسية والأردية، وقد ساعد الشيخَ محمد قاسم النانوتوي[٣] في تأسيس "دار العلوم الإسلامية بديوبند" وتنظيم إدارتها، وظلَّ عضواً فعالاً في مجلسها للشورى حتى وفاته[١].

---

[١] الراشدي، أبو عمار زاهد، **شبير أحمد العثماني**، مقال منشور في جريدة "نوائ وقت"، عدد١٣ فبراير عام ١٩٨٠م، ص٣.

[٢] القارئ، فيوض الرحمن، **مشاهير علماء ديوبند**، ج١، ص٢١٠.

[٣] هو الشيخ الإمام العالم الكبير: محمد قاسم بن أسد علي النانوتوي، أحد أكابر العلماء الربانيين، ومن رواد نهضة التعليم الديني في القارة الهندية. وُلد في قرية "نانوته" في عام ١٢٤٨هـ، وحفظ القرآن الكريم، وأخذ مبادئ العلوم الشرعية واللغة العربية والفارسية عن علماء ومشايخ "ديوبند" و"سهارنبور"، ثم قرأ الحديث على المحدِّث الشيخ عبد الغني بن أبي سعيد الدهلوي وعلى المحدِّث الشيخ أحمد علي السهارنبوري وأسند عنهما. ثم أسس مدرسة دينية صغيرة في بلدة "ديوبند" بمساعدة بعض أعيانها في عام ١٢٨٣هـ (الموافق ١٨٦٦م)، والتي تعد اليوم في كبرى الجامعات الإسلامية في العالم الإسلامي، توفي – رحمه الله – بديوبند في عام ١٢٩٧هـ ودُفن بها. وله مصنفات كثيرة تبلغ زهاء ثلاثين، كلها ذات شأن عظيم في علم الكلام، وفضل الإسلام، وإثبات عقائده وأحكامه، وكلها تدل على سعة علمه، وعُمق تفكيره، ودقة نظره في دقائق العلوم ومعارف الكتاب والسنة، وحكمته البالغة في الجمع بين خيري الدين والدنيا. (انظر: عبد الحي بن فخر الدين الحسني، **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر**، ج٧، ص١٠٦٥، والرضوي: سيد محبوب، **تاريخ دارالعلوم ديوبند**، ص١٠٢، والبخاري: محمد أكبر شاه، **أكابر علماء ديوبند**، ص٢١).

وقد رُزق – رحمه الله – بأولاد لهم أياد بيضاء في خدمة العلم في هذه البلاد، ومن أشهرهم:

١) المفتي الشيخ عزيز الرحمن العثماني: أحد كبار علماء الأحناف في الهند، ومن أبرز أساتذة "دارالعلوم ديوبند"، لاسيما في الفقه، وقد كتب أكثر من ثمانية عشر ألف فتوى أثناء تدريسه فيها، والتي طُبعت في مجلدات ضخام، توفي سنة ١٣٤٧هـ [٢].

٢) الشيخ حبيب الرحمن العثماني: نشأ وتعلَّم في "دارالعلوم ديوبند"، وكان فقيهاً محدِّثاً، وأديباً بارعاً، وعالماً متضلِّعاً من اللغة العربية وآدابها، وكان مسؤولاً عن الشؤون الإدارية في دارالعلوم، وقد قطعتْ دارالعلوم في عهده شوطاً كبيراً من التقدم والرقي، توفي سنة ١٩٣٠م[٣].

٣) الشيخ شبير أحمد العثماني: صاحب الترجمة، الذي كان أصغرهما سناً، ولكن أكثرهما علماً وصيتاً.

مولده ونشأته:

وُلد الشيخ شبير أحمد العثماني في بلدة "بَجْنُوْر" في العاشر من محرَّم سنة ١٣٠٥هـ (١٨٨٩م)، ونشأ في جوٍّ من العلم والأدب، تحت رعاية والده الفاضل، وأخوته العلماء، وأقبل منذ صغره على القراءة والمطالعة، وعلى حضور مجالس العلماء والمشايخ، ولازم كثيراً منهم ونهل من علومهم[٤].

طلبه للعلم:

التحق بالمكتب وهو ابنُ سبع، وتعلَّم اللغة الأردية والفارسية لدى علماء بلدته وبعض مدرِّسي "دارالعلوم ديوبند".

وبعد أن فرغ من تحصيل أهم مبادئ علوم الشريعة واللغات العربية والفارسية

---

[١] الشير كوهمي، أنوار الحسن، **خطبات عثماني**، ص٧.

[٢] البخاري، حافظ محمد أكبر شاه، أكابر علماء ديوبند، ص٥٣.

[٣] المرجع السابق، ص٨٩.

[٤] الرضوي، تاريخ دارالعلوم ديوبند، ص٩٨، ٩٩.

والأردية؛ التحق بـ"دار العلوم ديوبند" عام ١٣١٩هـ، وكانت وقتئذ – ومازالت إلى يومنا هذا – أكبر جامعة إسلامية في الهند، تزخر بكبار العلماء في كل علم، في الحديث الشريف وعلومه، وفي التفسير وعلوم القرآن، والفقه وأصوله، والتاريخ والأدب، والمنطق وعلوم العربية. وقد أدرك الشيخ شبير أحمد في هذه الجامعة رجالاً جمعوا إلى علومهم الناضجة وقدراتهم الدقيقة: رِفق القول، وصِدق اللهجة، وحسن السلوك والعمل، أصحاب هيئة ووقار، وأصحاب سنة وورع وزهد وتقوى، فكسته صحبتهم بكسائها، وأفاد منهم علماً صحيحاً، ورأياً صائباً، وشغفاً باتّباع السنة وتحصيلها ونشرها، وبهاءً في الملكات الفطرية، وجمالاً في الأخلاق والآداب[١]، وتخرَّج في دار العلوم حائزاً مرتبةَ الشرف الأولى في عام ١٣٢٥هـ، وغدا عالماً فاضلاً مرموقاً، نابغاً في علوم الرواية والدراية، وهو ما يزال في مقتبل شبابه[٢].

شيوخه:

١ – الشيخ محمد ياسين العثماني[٣]:

أحدُ العلماء الملمين بالأدب الفارسي في عصره، وُلد في "ديوبند" عام ١٢٨٢هـ، ودرس في "دارالعلوم ديوبند"، وكان من أوائل الطلاب الذين تلقّوا العلم فيها في عهدها الأول، وكان – إلى جانب تمكنه من العلوم الشريعة – ملماً بالأدب الفارسي، وقد قام بتدريس اللغة الفارسية في دارالعلوم قرابة أربعين عاماً، فتتلمذ عليه جيل كامل. توفي – رحمه الله – عام ١٣٥٥هـ. وله آثار علمية ممتعة في اللغتين العربية والفارسية، ومعظمها تدور حول الأدب[٤].

---

[١] أبو غدة، عبد الفتاح، **تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي**، ص١٥، ١٦.

[٢] البخاري: أكابر علماء ديوبند، ص١٠٦، ١٠٧.

[٣] وهو والدُ العلامة المفتي الشيخ محمد شفيع العثماني، (مفتي جمهورية باكستان الأول)، رحمه الله، وجدُّ القاضي الشيخ محمد تقي العثماني، حفظه الله.

[٤] انظر: لقمان حكيم، **محمد تقي العثماني: القاضي الفقيه والداعية الرحالة**، ص: ١٤، ١٥.

٢ – الشيخ محمود حسن الديوبندي:

هو العالم الجليل، العلامة المحدِّث، المجاهد الكبير: الشيخ محمود حسن بن ذو الفقار علي الديوبندي، المعروف بـ"شيخ الهند"، يقول عنه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: " وكان في الحديث الشريف مُسنِد الوقت، ورُحلة الأقطار الهندية، وكان مرتوياً من علوم القرآن والسنة والفقه والأصول وغيرها من العلوم مع مواهب فطرية عالية"[1].

وُلد في بلدة "بَرِيْلِي" في عام ١٢٦٨هـ، ونشأ بقرية "دِيُوْبَنْد"، ولازم الإمامَ محمد قاسم النانوتوي ملازمة طويلةً، واستفاد منه. ثم تولَّى تدريسَ الحديث النبوي في "دارالعلوم ديوبند" في سنة ١٣٠٥هـ، ، فأصبح لدروسه دوي في أرجاء الهند، وتهافت عليها الطلاب من كل حدب وصوب، وتخرَّج على يده عدد كبير من العلماء الذين لهم خدمات جليلة في نشر الحديث في هذه البلاد[2]. ومما يجدر بالذكر أنه من أوائل من فكَّر في تحرير الهند من الاستعمار البريطاني، ووضع خطّةً لذلك، وأبلى في ذلك بلاءً حسناً. توفي – رحمه الله – في عام ١٣٣٩هـ.

وله تعليقات مفيدة على كتب لحديث، مثل: "سنن أبي داود"، و"جامع الترمذي"، كما أن له رسالة قيمة باسم "الأبواب والتراجم" تكلَّم فيها بالتفصيل على تراجم "صحيح البخاري" وأبوابه[3].

لقد وجد الشيخُ شبير أحمد عند هذا الشيخ الجليل ضالته التي ينشدها، والعلوم التي يتطلبها، فقرأ عليه الكتب الستة، وكان الشيخ يفتخر به ويفضِّله على غيره من التلامذة بعد أنْ لاحظ فيه آثار النبوغ المبكّر، وعلامات البروز والتفوُّق في الحديث النبوي.

---

[1] أبو غدة، تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي، ص١٦.

[2] أمثال: الشيخ أشرف علي التهانوي، والشيخ محمد أنور شاه الكشميري، والشيخ حسين أحمد المدني، والشيخ شَبِّير أحمد العثماني، والشيخ مناظر أحسن الكيلاني وغيرهم.

[3] انظر: عبد الحي الحسني، نزهة الخواطر، ج٨، ص١٣٧٧، ١٣٧٩. والبخاري، أكابر علماء ديوبند"، ص٤١، ٤٤. والقاسمي: محمد حبيب الرحمن، **علماء ديوبند وخدماتهم في علم الحديث**، ص٧٨، ٨٤.

٣ – العلامة محمد أنور شاه الكشميري:

هو الفقيه المجتهد، العلامة المحدِّث: الشيخ محمد أنور بن معظم شاه الحسيني الكشميري، أحدُ علماء الحديث الأجلاء، وكبار الفقهاء الأحناف، وُلد في قرية "ودوان" بكشمير في عام ١٢٩٢هـ. سافر إلى "ديوبند" في سن مبكر، والتحق بدار العلوم، وتتلمذ على كبار علمائها المحدِّثين[١] . ثم وُلِّي التدريس بـ"المدرسة الأمينية" بدهلي، ثم في دار العلوم ديوبند ، فدرَّس "صحيح البخاري" و"جامع الترمذي"، وانتهت إليه رئاسة تدريس الحديث في الهند، وبقي مشتغلاً به مدة ثلاث عشرة سنة، وخلال هذه المدة تخرَّجت على يده نخبة مباركة من العلماء الذين اشتغلوا بتدريس الحديث ونشر العلم[٢].

ثم رحل إلى (دابهيل) في مقاطعة (غجرات)، وأسَّس بها معهداً كبيراً يُسَمَّى بـ"الجامعة الإسلامية"، وإدارةً للتأليف والترجمة تُسَمَّى بـ"المجلس العلمي"، فعكف هناك مدةً على التدريس والإفادة وإنجار الأعمال العلمية، وأمَّه طلبة علم الحديث والعلماء من أنحاء البلاد واستفادوا منه، ثم رجع إلى ديوبند وتوفي بها في عام ١٣٥٢هـ.

و لم يتسنَّ له – رحمه الله – أن يؤلِّف كتاباً مستقلاًّ في الحديث النبوي رغم جميع المؤهلات العلمية الموجودة لذلك في شخصيته الفذة، وأمَّا ما خلفه من كتبٍ فيه فهو عبارة عن أمالٍ كتبها عنه تلامذته النجباء فضبطوها، مثل: "فيض الباري على صحيح البخاري"، و"العَرْف الشَّذِي على جامع الترمذي"، وأماليه على كل من "صحيح مسلم"، و"سنن أبي داود" و"سنن ابن ماجه"[٣].

وقد لازمه الشيخ شبير أحمد ملازمةً أكسبته الفضائل الفريدة، والعلوم الدقيقة فيما أخذ عنه.

---

[١] أمثال: الشيخ خليل أحمد الأنصاري، والشيخ محمود حسن الديوبندي، والشيخ رشيد أحمد الكنكوهي.

[٢] منهم الجدير بالذكر: الشيخ محمد يوسف البنوري، والشيخ بدر عالم الميرتهي، والشيخ محمد إدريس الكاندهلوي، والشيخ أحمد رضا البَجْنُوري، والشيخ منظور النعماني، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي وغيرهم.

[٣] انظر: عبد الحسني، نزهة الخواطر، ج٨، ص١١٩٨، والغوري، أعلام المحدثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري، ص٨٧.

في مجال التدريس:

رُزِقَ الشيخُ منذ صِغره الذكاء النادر، والفهمَ الدقيق، فكان أيام طلبه للعلم يصرف جلّ أوقاته في المذاكرة مع زملائه. ثم إنه لما تخرَّج في دار العلوم ديوبند؛ قام فيها بتدريس أمهات كُتُب المنطق وعلم الكلام وغيرها من كتب العلوم الدقيقة.

ثم دُعي إلى "مدرسة فتحبوري" بدهلي أستاذاً لها، والتي كانت أكبر المدارس الدينية بدهلي وقتئذ. فمكث في هذه المدرسة مدة قصيرة، ودرَّس فيها أمهات الكتب من الحديث والعلوم الأخرى.

ثم رجع إلى ديوبند تلبيةً على دعوة من رئاسة دارالعلوم، وعُيِّن أستاذاً للحديث والتفسير فيها، وقد استفاد منه الكثير من الطلاب الوافدين إليها من مختلف أرجاء الهند.

ثم انتقل في عام ١٣٤٨هـ إلى "دابهيل" مع شيخه محمد أنور شاه الكشميري؛ وتولَّى فيه تدريسَ "الجامع الصحيح" للإمام مسلم، و"تفسير القرآن الكريم" للبيضاوي، وغيرَهما من الكتب الدرسية الجليلة.

ثم رجع إلى ديوبند في عام ١٣٥٤هـ، وعيِّن رئيساً لها، ولم يزل يؤدِّي واجبه بهذه الصفة إلى أن اعتزل عن رئاسة دارالعلوم في عام ١٣٦٢هـ ، واشتغل بالجامعة الإسلامية بدابهيل مرةً أخرى بعد وفاة شيخه العلامة أنور شاه الكشميري، واستأنف تدريس الحديث النبوي، فدرَّس من كتب الحديث "صحيح البخاري" و"جامع الترمذي"، ثم عاد إلى ديوبند بعد مرضه، فآثر البقاء في بيته يلقي الدروس في تفسير القرآن الكريم والحديث النبوي[1].

---

[1] انظر: البرني: عبد الرحمن، **علماء ديوبند وخدماتهم في علم الحديث**، ص١٩٢، والأعظمي: فضل الرحمن، **تاريخ الجامعة الإسلامية بدابهيل**، ص٣٣٨، ٣٣٩.

تلامذته:

وخلال تدريسه في كل من "دارالعلوم الإسلامية" بديوبند و"الجامعة الإسلامية" بداڀيل؛ تخرَّج على يده عدد مبارك من العلماء البارزين في الحديث، الذين لهم خدمات جليلة فيه تدريساً وتأليفاً وتحقيقاً، ومن أشهرهم:

١) المفتي العلامة محمد شفيع العثماني (ت١٣٩٦هـ): مفتي جمهورية باكستان الأول، ومؤسس "دار العلوم الإسلامية" بكراتشي، وصاحب المؤلفات القيمة، وأشهرها: "معارف القرآن"[١].

٢) والعلامة الجليل الشيخ مَناظِر أحسن الكِيْلاني (ت١٩٥٨م): صاحب كتاب "تدوين الحديث"[٢] المشهور[٣].

٣) والمحدّث الشيخ محمد يوسف البِنّوري (ت١٣٩٧هـ)[٤]: مؤسس "دار العلوم بنوري تاؤن" بكراتشي، وصاحب "معارف السنن" شرح جامع الترمذي.

٤) والمحدِّث الشيخ بدر عالم الْمِيْرَتِهي (ت١٣٨٥هـ)[٥]: صاحب "ترجمان الحديث"، ومن أعماله العلمية الجليلة في الحديث ضبطُ وتقييدُ دروسِ شيخه المحدِّث محمد أنور شاه الكشميري في "صحيح البخاري"، والتي طُبعت فيما بعد باسم: "فيض الباري".

---

[١] انظر لترجمته: لقمان حكيم، **محمد تقي العثماني: القاضي الفقيه والداعية الرحالة**، ص: ١٥، ٢٠.

[٢] نقله إلى العربية الدكتور عبد الرزاق إسكندر، وطُبع بمراجعة الدكتور بشار عواد معروف، في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ٢٠٠٤م.

[٣] انظر لترجمته: البخاري، أكابر علماء ديوبند، ص١٩٦.

[٤] انظر لترجمته: مجلة "البينات" الأردية، العدد الممتاز عن الشيخ البنوري، (الصادرة عن كراتشي: جامعة العلوم الإسلامية، عدد شهر محرم الحرام، عام ١٣٩٨هـ (فبروري عام ١٩٧٨م). ومحمد خير رمضان يوسف، تتمة الأعلام للزركلي، (بيروت: دار ابن حزم، ط٢، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م)، ج٢، ٢٤٠.

[٥] انظر ترجمته: أكابر علماء ديوبند، ص٢٢١، ٢٢٦. وعلماء ديوبند وخدماتهم في علم الحديث، ص١١٦٥، ١٦٨.

٥) والمفسِّر المحدِّث الشيخ محمد إدريس الكاندهلوي (ت١٣٩٤هـ)[١]: صاحب مؤلفات قيمة في الحديث، مثل: "التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح"، و"تحفة القارى بحل مشكلات البخاري"، و"حلُّ تراجم أبواب البخاري"، و"منحة المغيث شرح ألفية العراقي في الحديث" وغيرها.

وغيرهم ممن يطول ذكرهم هنا.

رحلاته إلى خارج الهند:

سافر الشيخ مرتين إلى الحجاز لقصد أداء فريضة الحج، والمرة الأولى في عام ١٣٢٨هـ، وأما المرَّة الثانية ففي عام ١٣٤٤هـ مندوباً من "جمعية علماء الهند" على دعوة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود (ت١٣٧٣هـ) رحمه الله[٢].

مشاركته في مجال الدعوة والإرشاد:

وللشيخ إنجازات عظيمة في ميادين نشر الإسلام والعلم، وفي مجال الوعظ والإرشاد، و لم يَبْقَ بلدٌ من بلاد الهند إلا وقد ارتجّ بصوت الحق والدعوة إلى الله. كما أن له جهود جبارة في المناظرة مع الهندوس[٣].

مساهمته في السياسة:

وكان من خيرة علماء هذه البلاد العاملين وقتئذ، والذين أرشدوا مسلميها إلى طُرُق الرشد والهداية، وأناروا لهم سُبُلَ الخير والسعادة في جميع نواحي حياتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية، كما أنه لم يدع ميداناً من ميادين السياسة يتعلق بصالح المسلمين إلا وساهم فيه مساهمة فعالة، وله دور بارز في استقلال الهند من الاستعمار البريطاني، وعُدَّ في

---

[١] انظر لترجمته مقدمة "**منحة المغيث شرح ألفية العراقي في الحديث**" للدكتور ساجد عبد الرحمن الصديقي، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م)، ص٤٩، ٧٠. والبخاري، أكابر علماء ديوبند، ص٢٢٠،٢١٥، والبرني، علماء ديوبند وخدماتهم في علم الحديث، ص١٦٨، ١٧١.

[٢] العثماني، شبير أحمد، **فتح الملهم بشرح صحيح مسلم**، ج١، ص٨.

[٣] انظر: الرضوي، تاريخ دارالعلوم ديوبند، ص١٠٠.

سبيل ذلك في صف كبار قادة التحرير، والساسة البارزين أمثال: غاندي (ت١٩٤٨م)، ومولانا أبي الكلام آزاد (١٣٧٧هـ)، وجواهر لال نهرو (ت١٩٦٤م) وغيرهم[١].

دوره في تأسيس دولة باكستان ووضع الدستور الإسلامي لها:

ولما بَرَز قرارُ استقلال باكستان كدولة إسلامية مستقلة، أيّده الشيخُ بكل صراحة وقوّة، وبذل في سبيل ذلك كل غال ونفيس، وحين استقلّت باكستان عن الهند عام ١٩٤٧م؛ التمس منه مؤسسها السيد محمد علي جناح (ت١٩٤٨م) أن يكون الشيخُ أول من يرفع رايتها، اعترافاً وتقديراً بما قام به من جهود عظيمة في إيجاد هذه الدولة على خريطة العالم الإسلامي. وكان لمساعيه الجليلة، اتخذت حكومة باكستان قراراً بأن يكون دستورها دستوراً شرعياً منبثقاً من الكتاب والسنة.

صفاته الْخَلْقِيَّة والْخُلُقِيّة:

وقد ذُكر في صفاته الشيء الكثير، وملخصها: أنه كان طليق الوجه، أبيض اللون، أنيق المظهر، ذكياً وفطناً، متواضعاً، ذا رأي صائب، صادق القول، فصيح اللسان، سليم الفكر، دائم الذكر لله، وكثير التلاوة للقرآن الكريم.

وأنه كان تقياً ورعاً، زاهداً ومتواضعاً، لا يحب التكلف والتصنع في حياته. حيث عاش حياته كلها زاهداً في الدنيا، طالباً للآخرة، مع إمكانه – خاصةً بعد أن انتقل إلى باكستان حيث كان له شأن عظيم ومكانة مرموقة لدى الحكومة – أن يعيش حياة رغد ورفاهية[٢].

ومن أخبار تواضعه أنه قام بأعمال علمية كبيرة في هدوء وسكينة دون أن يُطلع عليها أحداً، ويجعل لها دعاية – شأن كثير من المؤلفين اليوم – كما اعترف بذلك الشيخ محمد زاهد الكوثري (ت١٣٧١هـ) حين اطَّلع على شرحه لـ"صحيح مسلم" فكتب في رسالة

---

[١] انظر: البربي، عبد الرحمن، علماء ديوبند وخدماتهم في علم الحديث، ص١٩١.

[٢] زيتون بيغم، **العلامة شبير أحمد العثماني وآثاره العلمية**، (بحث منشور في مجلة "الدراسات الإسلامية" العدد٣٠، المجلد٢٦، عام١٤١٢هـ، ١٩٩١م)، ص١١٨، ١٢٤.

إليه قائلاً: "أبديتم بشرح (صحيح مسلم) هذا عن علم غزير، وفضل فيَّاض، في هدوءٍ تامٍّ، وسكينة كاملة، في كل أخذ وردٍّ، كما هو شأن أرباب القلوب من السلف الصالح..."[1].

وكان محباً للعلم، وحريصاً على الاطلاع على كل ما تطبعه دور النشر من الكتب، ويقضي جُلَّ وقت فراغه في المطالعة، يقول القاضي الشيخ محمد تقي العثماني وهو يتحدَّث عن الشيخ وعن حرصه على التزود بالعلم، وتواضعه في ذلك: "فإذا أراد الشيخ شبير التحقيقَ في أي مسألة فكان يذهب إلى والدي الشيخ محمد شفيع ليطلع على الكتب الموجودة لديه، وكثيراً ما كانت تنعقد المجالس العلمية عنده، وكان الشيخ شبير يشترك فيها برغم ضعفه ومرضه، ويصعد سُلَّمَ البيت حتى الطابق الثالث ... "[2].

وفاته:

عانى الشيخ من أمراضٍ عديدةٍ في آخر عمره، ولكنه بقي صابراً عليها، نشيطاً في أعماله العلمية والتدريسية، والدعوية والإصلاحية دون أن يستسلم لها، ولم يزل كذلك حتى سافر إلى "بَهَاوَلْفُور" على دعوة رسمية لتدشين الجامعة العباسية هناك، حيث وافاه أجله المحتوم، يوم الثلاثاء ٢١ صفر ١٣٦٩هـ (الموافق ١٣ ديسمبر ١٩٤٩م) ، ثم نُقلت جثّته إلى "كراتشي"، وصلّى عليه الشيخ محمد شفيع العثماني، في جمع كبير ينيف على مئتي ألف مصلٍّ، كما صُلِّي عليه أيضاً في الحرمَين الشريفَين[3].

آثاره العلمية:

لقد ترك – رحمه الله – آثاراً علمية في مختلف مجالات العلم والفن من التفسير، والحديث، والفقه، وعلم الكلام، والمنطق، وكلُّها يدل على رسوخه الكامل، وتمكّنه التام

---

[1] العثماني، شبير أحمد، فتح الملهم بشرح صحيح مسلم، ج١، ١٢.

[2] العثماني، محمد تقي، من مقاله المنشور عن الشيخ شبير، عدد ممتاز عنه لمجلة "البلاغ"، ص٣١٤.

[3] انظر: الرضوي، تاريخ دارالعلوم ديوبند، ص١٠١.

من العلوم العقلية والنقلية، و لم يزل يكتب ويؤلِّف طوال حياته برغم اشتغاله بالتدريس والأمور السياسية، فصنَّف كتباً كثيرةً تزيد على عشرين كتاباً، منها:

١- **الفوائد التفسيرية**: وهي عبارة عن تعليقاته على "معاني القرآن الكريم بالأردية" لشيخه العلامة محمود الحسن رحمه الله، وكان قد بلغ إلى آخر سورة النساء و لم يتمه، فأكمله الشيخ العثماني مع تعليقات مفيدة عليه، والتي أصبحت بمثابة تفسير وجيز للقرآن الكريم، يقول عنه الشيخ نور البشر بن محمد: "وإن هذا التفسير مع صغر حجمه لبحرٌ زخار للمعارف، يتموَّج بالدرر واليواقيت، يروق للنواظر، ويثلج الصدور، جامع بين أشتات الفوائد القديمة والحديثة، يطرد الشبهات الجديدة منها والقديمة، بين كتابة معقولة مبرهنة، ومأثورة سلفية مرسخة، يحتوي على عقيدة السلف وطرازهم"[1].

وقد نال هذا التفسير قبولاً عظيماً في جميع الأوساط الدينية في شبه القارة الهندية، وطبعه "مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف" بالمدينة المنورة في عام ١٤١٣هـ (١٩٩٣م)، ووزَّعه على ناطقي اللغة الأردية بآلاف العدد، كما أنه نُقل إلى بعض اللغات العالمية كالإنكليزية والفرنسية والفارسية والبشتوية والتاملية.

٢- **الروح في القرآن**: وهو بحث دقيق علمي عن الروح، كتبه في ضوء ما ورد في القرآن الكريم.

٣- **معارف القرآن**: وهو عبارة عن مجموعة مقالاته التي كتبها بالأردية حول معارف قرآنية في مجلة "القاسم" في عام ١٣٣١هـ، والتي كانت تصدر عن دارالعلوم ديوبند.

٤- **إعجاز القرآن**: وهي رسالة قيمة تتناول موضوع إعجاز القرآن الكريم.

٥- **أسباب وقوع التكرار في الآيات والقصص القرآنية**: وهي رسالة صغيرة، رد فيها الشيخ على بعض الناس الذين اعترضوا على القرآن الكريم بأنه لو كان من عند الله

---

[1] نور البشر بن محمد نور الحق، **شيخ الإسلام العلامة شبير أحمد العثماني: حياته وأعماله وتآليفه**، المطبوع في مستهل كتاب "فتح الملهم بشرح صحيح مسلم"، ج١، ص١٠.

لما وقع فيه التكرار في آياته وقصصه، فكتب الشيخ هذه الرسالة رداً على اعتراضاتهم وشبهاتهم.

٦- **الإسلام**: تحدَّث فيه عن أهم العقائد الإسلامية مثل: وجود الباري عزَّ وجلَّ، والتوحيد، وبعثة الأنبياء والرسل، ووجود الملائكة وغيرها من المباحث العقدية.

٧- **العقل والنقل**: وهي مقالة علمية نفيسة في موضوع دقيق، ذكر فيها الشيخ أن العقل السليم والنقل الصحيح لا يتعارضان أبداً، وتحدَّث عن مختلف جوانب هذا الموضوع حديثاً علمياً مسهباً. طُبعت هذه المقالة في مجلة "القاسم" في عام ١٣٣٣هـ.

٨- **الشهاب**: تناول فيه بحثاً عن الارتداد في الإسلام وحكم المرتد في الشريعة الإسلامية.

٩- **الدار الآخرة**: وهي مقالة قيمة حافلة بالفوائد الجليلة والتحقيقات القيمة، تحدَّث فيها الشيخ عن الدار الآخرة كعقيدة أساسية في الإسلام.

١٠- **الهدية السنية**: وهي عبارة عن مجموعة بعض المسائل العلمية التي وجَّهها إليه بعض تلامذته ليعرفوا عنها رأي الشيخ، فكتب هذه الرسالة مبدياً رأيه فيها.

١١- **تحقيق خطبة الجمعة**: أثار بعض الناس أن خطبة الجمعة تجوز في أية لغة كانت غير العربية. فكتب الشيخُ هذه الرسالة وأثبت فيها بدلائل قوية في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة أن خطبة الجمعة لا تُسَنّ إلا باللغة العربية.

١٢- **الحجاب الشرعي**: وهي رسالة جامعة في موضوع الحجاب الشرعي للمرأة، مفعمة بالدلائل القوية من الكتاب والسنة.

١٣- **خوارق وعادات**: وهو كتاب فريد في موضوعه، بيَّن فيه الشيخ العلاقات بين الخوارق (المعجزات والكرامات)، وبين النواميس الإلهية، وأطال الكلام في إمكان المعجزة ودلالتها على صدق مدعي النبوة، والفرق بينها وبين الكرامة والاستدراج، وأبطل ببيانٍ عدلٍ شافٍ سائرَ تلك الشبهات الحديثة التي نشأت من تقليد ملاحدة أوروبة.

وكذلك من أشهر مؤلفاته: "فضل الباري شرح صحيح البخاري" و"فتح الملهم في شرح صحيح مسلم"، وسيأتي الحديث عن كل منهما في المبحث التالي.

المبحث الثاني: جهوده في الحديث النبوي:

يتميَّز الشيخ شبير أحمد العثماني بين كثير من علماء الحديث في عصره بصفات قلما اتصف بمثلها أحد منهم، فقد اشتغل – رحمه الله – بالحديث النبوي تدريساً وتأليفاً، إلى جانب قيامه بالأعمال الإصلاحية والدعوية الضخمة، وخوضه في الأمور السياسية والاجتماعية الكثيرة، والتي غالباً لا تدع للتفرُّغ لشيء آخر غيرها، ولكنه استطاع بفضل الله تعالى أن يجمع بين مهامين دون أن يقصِّر في أحدهما، حيث أنه ألَّف العديد من الكتب في موضوعات مختلفة كما سبقت الإشارة إلى ذلك في المبحث الأول، كما ألَّف أيضاً في الحديث وعلومه من الكتب والرسائل المفيدة، والتي سأقوم بتعريفها فيما يلي:

١ – مبادئ علم الحديث وأصوله (بالعربية):

وهو في الحقيقة مقدمة لكتابه الجليل "فتح الملهم بشرح صحيح مسلم" – سيأتي الحديث عنه –، أفرزها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة – رحمه الله – عن الأصل في كتاب مستقل، واعتنى به كما ذكر في مقدمة تحقيقه لـ"توجيه النظر" للعلامة طاهر الجزائري[1]، حيث قال: "ومقدمة (فتح الملهم) تتميَّز عن كتاب الشيخ العلامة الجزائري بمزايا نادرة تفرَّدت بها بين كتب المصطلح أشرتُ إليها في تقدمتي لها، وقد اعتنيتُ بها عنايةً تامةً: ضبطاً وتفصيلاً، وتعليقاً، وتأصيلاً، ... هيّأتها للطباعة بعون الله تعالى وفضله، وسمّيتها باسم أخذته من كلام مؤلفها العلامة الشيخ شبير أحمد في أولها، وهو: (مبادئ علم الحديث وأصوله)...".

وقد ذكر الشيخ شبير أحمد في هذه المقدمة أهم مباحث علم الحديث وأصوله، كما قال: " فهذه فصول نافعة مهمة في بيان مبادئ علم الحديث وأصوله التي يعظم نفعها، ويكثر دورانها، انتقيتُها من الكتب المعتبرة عند علماء هذا الشأن، مع بعض زيادات مفيدة

---

[1] انظر: الجزائري: طاهر، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، ج١، ص٦.

سنحت لي في أثناء التأليف؛ فأحببت أن أجعلها كالمقدمة للشرح؛ ليكون الناظر على بصيرة فيما يتضمَّن عليه الكتاب من مباحث الحديث: متونه وأسانيده"[1].

وهو كتاب بديع حقاً، يكفي الْمُطالِعَ مؤنةَ البحث في مصادر لا نهاية لها، حيث أنه لم يترك فيه بحثاً يتعلق بعلم الحديث إلاَّ وتحدَّث عنه بتفصيل. أما منهجه في عرض المباحث فأذكره في النقاط التالية:

١) حاول جمع الأقوال المختلفة في كل مصطلح من المصطلحات التي يريد البحث فيها، من ذلك – على سبيل المثال – مصطلح "الحديث الحسن"، فهو ذكر أولاً إطلاق الحديث الحسن عند العلماء المتقدمين، وتقسيم الخطابي (ت٣٨٨هـ) للحديث، ثم ذكر تعريفه عند الخطابي للحسن، وشرح هذا التعريف، وبيَّن مراده بمعروفية المخرج، ثم اعترض على تعريف الخطابي، وذكر اعتناء الحافظ ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) بمبحث "الحسن"، حيث فسَّر تعريف الحسن عند الإمام الترمذي (ت٢٧٩هـ) والخطابي، واعترض على ابن الصلاح في تفسيره لتعريف الحسن عند الترمذي، ثم ذكر مصادر الحسن[2].

وهكذا طريقته في تعريف كل مصطلح من مصطلحات الحديث حيث أنه يعرِّف أولاً المصطلح، ثم يذكر أقوال العلماء فيه، ثم يناقشها مناقشة علمية جادة.

٢) إذا كانت المصطلحات لها علاقة بأحاديث "صحيح مسلم"؛ أشار إليها حيثما وُجدت فيه، من ذلك مبحث "المرسل"، ذكر فيه تعريفه، وآراء العلماء في قبوله، ودرجات المراسيل، ثم تحدَّث عن الأحاديث المرسلة في "صحيح مسلم"، والمنقطعات فيه، وأجاب عن سبب ورودها فيه، وذكر أنها متصلة من طريق أخرى عند مسلم وعند غيره، كما تحدَّث عن معلَّقات مسلم ومبهماته [3].

---

[1] العثماني، شبير أحمد، فتح الملهم بشرح صحيح مسلم، ج١، ص١٧.

[2] انظر: العثماني، مقدمة فتح الملهم بشرح صحيح مسلم، ج١، ص٦٤، ٧٤.

[3] العثماني، شبير أحمد، فتح الملهم بشرح صحيح مسلم، ج١، ص٨٥.

٣) ويورد أحياناً بعض المصطلحات الممزوجة مع المباحث الأصولية، منها: أنه حينما عرَّف الحديث المرفوع والموقوف والمقطوع؛ وضع عنواناً بـ "أفعال النبي ﷺ"، ونقل تحته قول الإمام فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت٤٨٢هـ) الذي قال: إنها أربعة أقسام: مباح، ومستحب، وواجب، وفرض، وفيها قسمٌ آخر وهو الزلة، لكن ليس من هذا الباب في شيء؛ لأنه لا يصلح للاقتداء، ثم تحدَّث عن زلة الأنبياء وغيرها من الأمور[1]. وكذا في مبحث الناسخ والمنسوخ من الأحاديث، حيث انتقل بعد التعريف به إلى بيان المفهوم الموافق والمخالف، وتحقيق مناط الحكم وتخريجه وتنقيحه[2].

وخلاصة القول: إن منهج الشيخ في الكتاب يتسم بشيئين:

الأول: التوسُّع في ذكر ما يتناوله.

والثاني: ذِكر بعض المباحث الأصولية، ولا شك أنه سمة بارزة لهذا الكتاب بين كثير من كتب مصطلح الحديث وأصوله، ما حفز العالِمَ المحقِّق المحدِّث الأصولي الشيخ عبد الفتاح أبا غدة – رحمه الله – أن يعتني به ليعم به النفعُ.

طبعاته:

طُبع هذا الكتاب مع الأصل "فتح الملهم بشرح صحيح مسلم" لكونه مقدمةً له، ثم قام بتحقيقه والتعليق عليه الشيخ عبد الفتاح أبو غده – رحمه الله تعالى –، والذي طبعه بعد وفاته نجلُه الفاضل الأستاذ سلمان أبو غدة بعنوان: "مبادئ علم الحديث وأصوله"، في عام ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

---

[1] انظر: مقدمة فتح الملهم بشرح صحيح مسلم، ج١، ص٩٦، ٩٧.

[2] الندوي، ولي الدين بن تقي الدين، **جهود علماء الهند في علوم الحديث الشريف**، بحث منشور في مجلة "البعث الإسلامي" في عدد٨، المجلد٥٤، عام ١٤٣٠هـ، ص٥٥، ٥٦.

٢ - فضل الباري شرح صحيح البخاري (بالأردية):

إن "الجامع الصحيح" للإمام البخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ) من أصحِّ الكتب المؤلَّفة إطلاقاً بعد كتاب الله تعالى، والمتلقَّى بالقبول لدى الأمة بأكملها، وقد خُصَّ بمزايا عديدة من بين دواوين الإسلام. لذا فقد اعتنى العلماء به حفظاً، وسماعاً، وضبطاً، وتفسيراً، وشرحاً، واختصاراً، فكان من بين تلك الشروح الكثيرة "فضل الباري" للشيخ شبير أحمد، الذي هو عبارة عن تلك الدروس التي ألقاها أثناء فترة تدريسه في "دارالعلوم ديوبند"، وقيَّدها أحدُ تلامذته، ثم راجعها الشيخ مراجعة دقيقة أثناء تدريسه في "الجامعة الإسلامية" بداهبيل، ولكن لم يتيسَّر له إتمام المراجعة، ومع ذلك لهذا الشرح قيمة علمية كبيرة عند مدرِّسي الحديث الشريف وطلابه في بلاد شبه القارة الهندية؛ وذلك لما يحتوي هذا الكتاب على تحقيقات بديعة، وأبحاث نادرة، ونكات علمية يتعذَّر وجود مثلها في كتاب.

كما أنه يُعتبر أول شرح بديع باللغة الأردية في أسلوب سهل وبسيط، كأن المؤلف كتبه بهذه اللغة ليكون أقربَ إلى الفهم لمن لا يعرفون اللغة العربية ، فقد شفى وكفى من كلّ ناحية في الصناعة الحديثية.

منهجه فيه:

١ - بدأ الشيخُ هذا الكتاب بمقدمة علمية طويلة تحتوي على معلومات قيمة تتعلق بالحديث وعلومه.

٢ - شرح تراجمَ أبواب الكتاب (أي الصحيح) بطريقة سهلة جداً.

٣ - اهتمَّ في تراجم الرواة بذكر أحوالهم الخاصة التي قلما ينتبه إليها الشراح، واعتنى بضبط أسماء الرجال من المختلف والمؤتلف والمتفق والمفترق، وذكر غريب كل حديث بأسلوب سهل، وحقَّق بعض المواضيع التي أورد عليها بعض أئمة هذه

العلوم من النقد من حيث الصناعة ولم يستسغ قول من قال: "كل من أخرج له الشيخان فقد قفز القنطرة"[١].

٤ – ولم يأل جهداً في تأييد المذهب الحنفي خلال شرحه المسائل الفقهية مقارناً مع المذاهب الفقهية الأخرى شأن علماء الهند الجامعين بين الحديث والفقه.

٥ – استدلَّ بالأدلة العقلية والنقلية التي يلائم ثقافة العصر.

٦ – ردَّ على أصناف من أهل الزيغ والأهواء، في أسلوب علمي هادئ، وفي نزاهة بالغة اكتسبها من أهل الحديث والفقه.

٧ – اهتمَّ بعزو جميع الأقوال إلى مصادرها ومراجعها التي استفاد منها في شرح الأحاديث وتحقيق المسائل.

ثناء العلماء عليه:

وقد أثنى على هذا الشرح كثير من العلماء ثناءً عطراً، أنقل فيما يلي بعض ما قالوا فيه:

يقول المحدِّث الشيخ محمد يوسف البنوري رحمه الله تعالى: "إن (فضل الباري في شرح صحيح البخاري) اسم على مُسَمَّى، فهو كالبدر الذي كلما التفتَّ رأيته أمام عينيك، يهديك إلى الطريق الصحيح، ويملأ طريقك نوراً وضياءاً، وكالشمس في كبد السماء، تُرسِل أشِعَّتَها لكي تُضيء للناس فيسيروا في طريقهم المضي المشرق"[٢].

ويقول الشيخ فضل الحق العثماني: "هذا الشرحُ ذخيرةٌ نادرةٌ في اللغة الأردية، وقد وضَّح الشارح كل مسألة بالاستدلال، فكأنه بذلك قد جمع ماءَ البحر في كأس! وهو أفضل شروح (صحيح البخاري) بالأردية على الإطلاق"[٣].

طبعاته:

---

[١] فضل الباري شرح صحيح البخاري، ج١، ص٤٥-٤٦

[٢] العثماني، شبير أحمد، فضل الباري شرح صحيح البخاري، ج١، ص٢٣.

[٣] العثماني، شبير أحمد، مسألة تقدير، ص٣.

طُبع هذا الشرح في مجلَّدين، في إدارة العلوم الشرعية بكراتشي، ما بين عام ١٩٧٣ و١٩٧٥م، ثم تكرَّرت طبعاته. وتُرجم المجلد الأول بالإنكليزية.

٣ – فتح الْمُلْهِم بشرح صحيح الإمام مسلم (بالعربية):

يُعتبر "صحيح مسلم" من أصح كتب الحديث التي تلقَّتها الأمة جمعاء بالقبول بعد "صحيح البخاري"، إلأ أن المغاربة جعلوه في المرتبة الأولى قبل البخاري لجودة ترتيبه وحُسن تبويبه. وقد تناوله علماء الأمة بالرواية والدراسة، والشرح والتخريج، فكثرت له الشروح، ومن أبرزها: شروح القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)، وأبي عبد الله محمد بن علي المازري (ت٥٣٦هـ)، وأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت٦٥٦هـ)، والإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النَّووي (ت٦٧٦هـ)، وأبي عبد الله محمد بن خليفة الأُبِّيّ (ت٨٢٧هـ)، رحمهم الله جميعاً، وجميعُ هذه الشروح مفيدة، ولكل واحد منها ميزة وخصائص لا تُنكَر، غير أنه لم يكن لـ"صحيح مسلم" شرحٌ على طراز "فتح الباري" وهو شرح الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) لـ"صحيح البخاري" في بسط المباحث المتعلقة بالحديث[١].

وهذا ما دفع الشيخَ شَبِّير أحمد إلى تأليف شرح مبسوط لـ"صحيح مسلم" يملأ هذا الفراغَ بالقدر المستطاع في هذه العصور الأخيرة، فكان – رحمه الله — قد بدأ تأليفه في ١٣٣٣هـ (١٩١٤م)، واستمرَّ في ذلك مع اشتغاله بالتدريس، وقيامه بأنشطته الدعوية والسياسية وغيرها، ولكن للأسف الشديد أنه لم تتح له الفرصة في إكماله، وقد بلغ إلى كتاب النكاح[٢]، ثم اخترمته المنية دون بلوغ الأمنية، ثم قيَّض الله تعالى لإكمال هذا الشرحِ القاضي الشيخ محمد تقي العثماني – أحد كبار علماء العالم الإسلامي المشهورين بتضلعه من علم الحديث والفقه–، فأكمله – حفظه الله — من حيث لم يستطع المؤلِّفُ إكماله، فجاء الكتاب في ست مجلدات ضخام مع التكملة، وأعرض فيما يلي منهج الشيخ شبير أحمد العثماني أولاً، ثم أختصر الحديث عن منهج صاحب التكملة.

---

[١] العثماني، محمد تقي، في مقدمته لـ"فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم"، ج١، ٥.

[٢] الصديقي، محمد سعد، **مساهمة باكستان في خدمة علم الحديث النبوي**، ص٣٤٧.

منهجه فيه:

يتلخَّص منهج الشيخ شبير أحمد في شرح "صحيح مسلم" على النقاط التالية:

١ - بدأ الشرحَ بمقدمة علمية ضافية عن علم الحديث تشتمل على (٢٠٨) صفحة، فقد سبق الحديث عنها.

٢ - شَرَح مشكلات الحديث مما يتعلَّق بذات الله سبحانه وتعالى، وصفاته وأفعاله والحقائق الأخرى الغامضة.

٣ - نَقَل عمدة أقوال العلماء في كل باب.

٤ - سَعَى إلى تفهيم الغوامض وتسهيلها بالأمثلة والنظائر بحيث يتقرَّب إلى الفهم.

٥ - نَقَل مذاهب الأئمة المتبوعين في الفروع من كتبهم المعتمدة.

٦ - خدم المذهبَ الحنفيَّ وأيَّده بدلائل قوية من الأحاديث والآثار الصحيحة، ووضَّح كثيراً من مسائله المختلف فيها بكل حيطة ونصفة، وبذلك أصبح هذا الشرح مرجعاً في الفقه الحنفي أيضاً عند علمائه، بحيث يمكن لهم الرجوع إليه في خلافاتهم وبحث مسائلهم.

٧ - نقل بعض نكات السلوك والإحسان، ومقاصد الشريعة من كتاب "حجة الله البالغة" للإمام ولي الله الدهلوي (ت١١٧٦هـ).

٨ - دفع شبهات المتنوِّرين بتقليد الغرب، والمتأثِّرين بالمستشرقين، وقدَّم ردوداً مفحمةً عليهم بالاستدلال العقلي والنقلي، وبذلك نجده قد دافع عن الدين والسنة دفاعاً قوياً.

٩ - جمع بين كثير من الأحاديث المتعارضة ووفَّق بينها.

١٠- جمع الأحاديث من المصادر والكتب المختلفة تحت باب واحد، ورجع إلى المصادر الأصلية في كل ما نَقَل، وعزا النصوصَ إليها بكل أمانة ودقة.

ثناء العلماء على الكتاب:

وقد أشاد بهذا الكتاب كبارُ علماء الحديث في الهند وغيرها في البلاد الإسلامية حين ظهر لأول مرة، وأكتفي هنا بما ذكره الشيخ محمد زاهد الكوثري في وصف هذا الكتاب، يقول رحمه الله: "وها نحن أولاء قد ظفرنا بضالتنا المنشودة ببُروز (فتح الملهم في شرح صحيح مسلم) بثوبه القشيب، وحلله المستملحة، في عداد المطبوعات الهندية، وقد صدر إلى الآن مجلدان ضخمان منه، عدد صفحات كل مجلد منهما خمسمئة صفحة، وعدد كل صفحة خمسة وثلاثون سطراً ...

وقد اغتبطنا جد الاغتباط بهذا الشرح الضخم الفخم، صورةً ومعنًى؛ حيث وجدنا قد شفى وكفى من كل ناحية، وقد ملأ بالمعنى الصحيح ذلك الفراغ الذي كنا أشرنا إليه، فيجد الباحث مقدمةً كبيرةً في أوله، تجمع شتات علم أصول الحديث بتحقيق باهر، يصل آراء المحدِّثين النَّقَلَة في هذا الصدد بما قرَّره علماء أصول الفقه على اختلاف المذاهب، غير مقتصر على فريق دون فريق، فهذه المقدَّمة البديعة تكفي الْمُطالِعَ مؤنةَ البحث في مصادر لا نهاية لها. وبعد المقدمة البالغة مئة صفحة[1] يلقى الباحث شرح مقدمة (صحيح مسلم) شرحاً ينشرح له صدر الفاحص؛ حيث لم يدع الجِهْبِذُ موضعَ إشكالٍ منها أصلاً، بل أبان ما لها وما عليها بكل إنصاف، ثم شرح الأحاديثَ في الأبواب بغاية من الاتِّزان؛ فلم يترك بحثاً فقهياً من غير تمحيصه، بل سَرَد أدلة المذاهب في المسائل، وقارن بينها، وقوَّى القويَّ، ووهَّن الواهيَ بكل نصفة، وكذلك لم يهمل الشارحُ المفضال أمراً يتعلق بالحديث في الأبواب كلها، بل وفاه حقَّه من التحقيق والتوضيح؛ فاستوفى في ضبط الأسماء، وشرح الغريب، والكلام على الرجال، وتحقيق مواضع أورد عليها بعض أئمة هذا الشأن وجوهاً من النقد من حيث الصناعة، ... وأثار من ثنايا الأحاديث المشروحة فوائد شاردة،

[1] وقد بلغ عدد صفحات المقدمة في طبعة دارالقلم بدمشق مئتين وثماني صفحات.

وحقائق عالية لا ينتبه إليها إلا أفذاذ الرجال وأرباب القلوب، ولا عجبَ أن يكون هذا الشرحُ كما وصفناه، وفوق ما وصفناه عند المطالع المنصف ..."[1].

ويقول العلامة أبو الحسن الندوي (ت١٤٢٠هـ) مشيداً بهذا الكتاب[2]:

"وقد قيَّض الله في عصرنا الحاضر، وفي محيطنا العلمي الديني والتأليفي: العلامة الشيخ شبير أحمد العثماني الديوبندي لشرح (صحيح مسلم)، وكان جديراً بذلك، قديراً عليه؛ لرسوخه في العلوم الشرعية، وتضلُّعِه منها، مع صحة العقيدة، وسلامة الفكر، وما يحتاج إليه الجيلُ الإسلامي الجديد، والعصرُ الحديث من تحقيقات وإقناعات علمية عقلية كلامية، وما يقتضيه الزمانُ من بسطٍ في بعض المواضع وإيجازٍ في بعضها، وما أُثِير في هذا العهد من بحوثٍ وتساؤلاتٍ وتشكيكاتٍ لتأثير الحضارة الغربية، والنُّظُم التعليمية الأجنبية مع بيان أسرار الشريعة ...، مع استدلال للمذهب الحنفي في القضايا الشرعية، وإيضاحه مع البحث الْمُقارَن والدراسة المقارنة، ونقلِ ما انتقل من جيل إلى جيل من الدَّارسين لكتب الحديث، والمدرِّسين لها، من تحقيقات أساتذة هذه المدرسة الحديثية الحنفية، وما جاء منها في كتاب مطمور أو مغمور، لم يكن بمتناول طَلَبة هذا الفنِّ، مع إعطاء مذاهب غير المذهب الحنفي حقَّها من العرض الصحيح والبحث المنصف".

تكملة "فتح الملهم":

كما سبق أن ذكرتُ آنفاً أن الشيخ شبير أحمد لم يمهله الأجل لإكمال هذا الشرح، حيث توفي – رحمه الله – قبل ذلك، ثم قدَّر الله – عز وجل – أن يكون إكمالُ هذه السلسلةِ المباركة على يد العالم الراسخ الضليع، الحقوقي الكبير الشيخ محمد تقي العثماني، فأكمله – حفظه الله – في ستة مجلدات ضخمة، فكان بحُكم تضلُّعِه من العلوم الشرعية، وتناولها، وتلقِّيها من العلماء الراسخين، والأساتذة البارعين جديراً بذلك، قديراً عليه، فتناول في هذه التكملة عدداً كبيراً من القضايا، وما جاء في الحديث النبوي واحتوى عليه

[1] الكوثري، محمد زاهد، مقالات الكوثري، ص: ٩٠-٩٢.

[2] في مقدمته لتكملة "فتح الملهم"، ج١، ص٩.

(صحيح مسلم) كغيره من كتب الحديث من أحكام وقضايا، قد تُثار حولها بحوث وتساؤلات بتأثير الثقافة الحديثة، والحضارة الغربية، والتشريعات الجديدة، بالبحث العلمي والمقارَن، وأزال ما أُثير حولها من شُبُهات كثيرة، وما استغلّت لمنافع شخصية أو جماعية أو سياسية وما إلى ذلك[1].

فجاءت تكملة الشيخ تقي العثماني بمباحث بديعة دقيقة، وفوائد مبتكرة، في أسلوب عصري سهل، ويمكن تلخيص المنهج الذي سلكه في تأليف هذه التكملة على النقاط التالية[2]:

١ – خرَّج الأحاديث من الأصول الستة مستوعباً، ومِن غيرها إذا احتاج ذلك.

٢ – ضبط أسماء الرجال الأماكن الواردة في الروايات، مع ترجمة الرواة باختصار.

٣ – أتى في بداية كل كتاب من كتب الصحيح بمقالة قيمة، وتحدَّث فيها عن أصول ذلك الكتاب وتاريخه وأسراره.

٤ – بيَّن الطُّرُقَ التي لم يخرِّجها الإمام مسلم في صحيحه، موضِّحاً لمعنى الحديث، ومفصِّلاً للقصة.

٥ – نَقَل المذاهبَ الفقهية مِن كتب أصحابها المعتمدة، مستدلاًّ بالكتاب والسنة، وتكلَّم عليها متناً وإسناداً بكل نصفةٍ وحيطةٍ، مراعياً لكلمة والده الجليل الشيخ محمد شفيع العثماني المشهورة التي قالها مخاطباً جماعةً من الطلاب: "لا بأس بأن تكونوا حَنَفِيِّين في مذهبهم الفقهي، ولكن إيَّاكم وأن تتكلَّفوا بجعل الحديث النبوي حنفياً".

٦ – التزم بإثارة الأبحاث التي أحدثها العصرُ الحاضر، والتي تخلو منها كتب المتقدِّمين، فأتى بكلام فصل في الباب بتصريحات فقهاء العصر، واستنباطٍ دقيقٍ من الكتاب والسنة، وكلام الفقهاء والمتقدمين.

---

[1] الغوري، سيد أحمد زكريا، **مقدمات الإمام أبي الحسن الندوي**، ج١، ص: ١٥١، ١٦٠، بتصرف.

[2] ذكرها الشيخُ نور البشر بن نور الحق في ترجمة الشيخ شبير أحمد العثماني، نقلت هنا بزيادة وتصرف، انظر: "فتح الملهم"، ج١، ص١٠، ١١.

٧ – اعتنى ببيان المسائل التي تركها المتقدِّمون؛ لكونها كانت مفروغاً منها عندهم، ولكن أثارها المستشرقون في عصرنا حولها شبهات وتشكيكات بعبارات ودلائل جديدة، وقلَّدهم المستغربون من المسلمين، مثل: مسألة الاسترقاق في الإسلام، ومسألة إباحة الطلاق، ومسألة المِلكية الشخصية، ومسألة ربا البنوك ... وأمثالها، ففنَّد الشيخ محمد تقي كلَّ ما يُثار حول هذه المواضيع من شُبَهٍ، ودحض أباطيلهم وتُرَّهاتهم في أسلوب مقنع يطمئن له قلبُ القارئ.

وهذا هو منهجُ الشيخِ محمد تقي العثماني الذي نهج عليه في تكملة هذا الشرح، ولعل قارئ الكتاب يلاحظ من خلال ما ذكرتُ في منهجه في التكملة أنه لم يلتزم فيها بأن يسير على نفس طريقة الشارح الأول، بل اختار أسلوباً غير أسلوبه في البحث والتحقيق والعرض للمسائل، فقد أجاب عن ذلك صاحب التكملة نفسه في مقدمته لها أنَّ ذلك لوجوه وجيهة ذكرها، وهي:

"أما أسلوب هذه التكملة فقد أشار عليَّ غير واحد من الأحباب أن أتبع أسلوبَ شيخنا العلامة شبير أحمد العثماني – رحمه الله – في حصته في الشرح، ولكنني لم ألتزم ذلك بوجوهٍ:

الأول: أن الثرى لا يطمع أن يبلغ الثريا، والضالعَ لا يدرك شأوَ الضليع، ولا سبيل لمثلي أن يحوز تلك العلوم والمواهب التي اختار بها الله مؤلف (فتح الملهم).

الثاني: أن التكلُّف في اتِّباع مؤلف آخر يخرج الكتابَ عن سيره الطبيعي، ويجعله بالمحاكاة أشبه من بالاتِّباع، وإنَّ مثل هذا التكلُّف لا يليق بشرح حديثٍ.

الثالث: أنَّ معظم ما ألَّفه شيخنا – رحمه الله – في المجلَّدات الثلاث الأُول يتعلَّق بالعقائد والعبادات، وأمَّا الأبواب التي شرعتُ في شرحها جُلُّها في المعاملات والأخلاق والسير وغيرها، ولكلٍّ من الأبواب مقتضياتٌ خاصة، ولا يمكن أن يتبع في جميعها أسلوب واحد.

فمِن هذه الوجوه لم ألتزم توحيد الأسلوب من كل ناحية، ولكني اجتهدت أن لا يكون بين الحصتين بون بائن"[1].

قُبلت هذه التكملة مع أصلها بحفاوة بالغة، واستحسان عظيم منذ صدورها، وقد قرَّظ لها جلة فطاحل علماء العالم الإسلامي بكلماتهم الفياضة، أمثال: العلامة أبي الحسن الندوي، والشيخ عبد الفتاح أبي غدة، والدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور وهبة الزحيلي، وغيرهم.

طبعاته:

طُبع هذا الكتاب لأول مرة مع التكملة في إدارة إشاعة علوم القرآن بكراتشي في باكستان، ثم طبعته دار القلم بدمشق عام ١٤٢٧هـ، بإشراف لجنة التحقيق والتدقيق والدراسات التابعة لها، والتي تستحق بشكر القراء لما بذلته من جهد كبير لإخراج هذا الشرح على الصورة الأخيرة المكتملة المتميزة، رغم رداءة الطباعة القديمة للكتاب. لا شكَّ أنَّ الاعتناء الذي بذله الباحثون في خدمة هذا الكتاب قد زاد في أهميته أكثر مما كان قبل، حيث أصبحت الاستفادة سهلةً وممتعةً للطلاب والعلماء، فجزاهم الله عنها خير الجزاء.

٣ – لطائف الحديث:

وهو عبارة عن كتيب ذكر فيه الشيخُ بعض نكت علمية ولطائف بديعة تتعلَّق بالحديث وعلومه، والتي التقطها من كتب الحديث أثناء مطالته لها[2].

طبعاته:

طُبع هذا الكتاب قديماً في ديوبند في عام ١٣٣٣هـ.

٥ – سجود الشمس (بالأردية):

وهو بحث قيم شرح فيه حديث سجود الشمس لربِّها، واستئذانها منه للطلوع، ففيه تحقيق بديع قلما يوجد مثله في كتاب[1].

---

[1] العثماني، محمد تقي، تكملة فتح الملهم، ج١، ص١٩.

[2] ذكره الشيخُ نور البشر بن نور الحق في ترجمة الشيخ شبير أحمد العثماني، انظر: "فتح الملهم"، ج١، ص١١.

خاتمة:

هذه محاولة متواضعة في إبراز بعض أهم جوانب شخصية الشيخ شبير أحمد العثماني العلمية، وعن عطاءاته المميزة في مجال الحديث النبوي، والتي ما زالت مخفيةً عن كثير من الدارسين في مجال الحديث النبوي، فالحاجة ماسةٌ إلى التعريف بهذه الشخصية الفذة، والدراسة عن أعمالها العلمية القيمة التي قام بها في خدمة السنة النبوية المطهرة إلى جانب انشغاله في أمور السياسة والقيادة التي قلما يجمع شخص بينهما.

مراجع البحث:

١) أبو غدة، عبد الفتاح، **تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر وآثارهم الفقهية**، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط١، ١٩٩٧م.

٢) الأعظمي، فضل الرحمن، **تاريخ الجامعة الإسلامية بداهبيل**، ملتان: إدارة تأليفات أشرفية، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣) الشيركوتهي، أنوار الحسن، **حياة العثماني** (بالأردية)، لاهور: برنتنغ بريس.

٤) البخاري، حافظ محمد أكبر شاه، **أكابر علماء ديوبند (بالأردية)**، لاهور: إدارة إسلاميات، ط١، ١٤١٩هـ.

٥) البرني، عبد الرحمن، **علماء ديوبند وخدماتهم في علم الحديث**، ديوبند: أكاديمية شيخ الهند، ط١، ١٤١٩هـ.

٦) البنوري، محمد يوسف، **نفحة العنبر في حياة إمام العصر الشيخ محمد أنور**، ديوبند: معهد الأنوار، ط١، ١٤٢٤هـ.

٧) الجزائري، طاهر الدمشقي، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٣٠هـ.

٨) عبد الحي بن فخر الدين الحسني، **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر (الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام)**، بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٩) الرضوي، سيد محبوب، **تاريخ دارالعلوم ديوبند**، كراتشي: إدارة إسلاميات، ط١، ١٤٢٦هـ.

١٠) الصديقي، محمد أسعد، **مساهمة باكستان في علم الحديث النبوي**، لاهور: مكتبة القائد الأعظم محمد علي جناح، ط١، ١٩٨٨م.

١١) العثماني، شبير أحمد، **فتح الملهم بشرح صحيح مسلم**، دمشق: دارالقلم، ط١، ١٤٢٧هـ.

١٢) العثماني، محمد تقي، **تكملة فتح الملهم بشرح صحيح مسلم**، دمشق: دارالقلم، ط١، ١٤٢٧هـ.

---

[1] المرجع السابق، ج١، ص١٢.

١٣) الغوري، سيد أحمد زكريا الندوي، **مقدمات الإمام أبي الحسن الندوي**، دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

١٤) الغوري، سيد عبد الماجد، **أعلام المحدثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري**، دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٤٢١هـ.

١٥) القارئ فيوض الرحمن، **مشاهير علماء ديوبند**، لاهور: مكتبة عزيزية، ط١، عام١٩٧٦م.

١٦) القاسمي، حبيب الرحمن، **علماء ديوبند اور علم حديث**، ديوبند: مكتب دارالعلوم، ط١، ١٣٩٩هـ.

١٧) لقمان حكيم، **محمد تقي العثماني: القاضي الفقيه والداعية الرحالة**، دمشق: دارالقلم، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٨) الندوي، أبو الحسن علي الحسني، **نظرات في الحديث**، دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

مجلات وجرائد:

١٩) الراشدي، أبو عمار زاهد، **شبير أحمد العثماني**، مقال منشور في جريدة "**نوائ وقت**"، (الصادرة عن كراتشي - باكستان)، عدد١٣ فبراير عام ١٩٨٠م، ص٣.

٢٠) زيتون بيغم شمس الدين، **العلامة شبير أحمد العثماني وآثاره العلمية**، المنشور في مجلة "**الدراسات الإسلامية**" (الصادرة عن الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد - باكستان)، العدد:٣، المجلد:٢٦، عام: ١٤١٢هـ-١٩٩١، ص:١٠٦-١٤٩.

٢١) العثماني، محمد تقي، عدد ممتاز عن الشيخ محمد شفيع العثماني لمجلة "**البلاغ**" (الصادرة عن دارالعلوم الإسلامية بكراتشي — باكستان)، العدد: ٦، المجلد: ١٣، عام ١٣٩٩هـ، ص ٣١٢.

٢٢) الندوي، ولي الدين تقي الدين، **جهود علماء الهند في علوم الحديث الشريف**، بحث منشور في مجلة "**البعث الإسلامي**" (الصادرة عن دارالعلوم ندوة العلماء بلكنؤ - الهند)، العدد: ٨، المجلد: ٥٤، عام ١٤٣٠هـ، ص: ٥٥، ٥٦.

الإمام سَمُّوْيَهْ وكتابه "الفوائد"

عبد الله خالد المباركفوري[1]

يُعد الإمام سَمُّوْيَه من أئمة الحديث المبرِّزين المشهورين، حيث إنه شارك الإمام البخاري وأبا داود وغيرهما في بعض الشيوخ. وهو يحظى بشيوخ وتلاميذ من بلاد متفرقة وأماكن متعددة، ولذلك وصفه الإمام الذهبي بـ "الحافظ المتقن الطوَّاف".

وتظهر أهمية الإمام في أن كثيراً من المحدثين وثقوا به واعتمدوا عليه، ورووا عنه. إلا أنه لم يحظ بالتصنيفات الكثيرة، بل لم يترك غير كتاب واحد، وهو "الفوائد الحديثية"، التي استفاد منها معظم من جاؤوا بعده، خاصة الضياء المقدسي، والذهبي، وابن حجر، والسيوطي، والألباني وغيرهم.

وهذا البحث محاولة متواضعة في تعريف هذا الإمام الجليل، وكتابه القيم الفريد:" الفوائد الحديثية".

المبحث الأول: ترجمة الإمام سمويه:

اسمه ونسبه ولقبه:

إسماعيل بن عبد الله بن مسعود بن جبير بن عبد الله بن كيسان، العبدي الفقيه الحافظ، أبو بشر، الأصبهاني، يُعرَف بـ"سمويه". قال ابن نقطة: "أما سَمُّويه – بفتح السين المهملة، وضم الميم، وتشديدها – فهو ثم ذكر صاحبَنا سمويه[2]. وقال ابن الأثير: "السَّمُّوَيِّي بفتح السين المهملة، وتشديد الميم المضمومة، ثم الواو، وفي آخرها ياء آخر الحروف – هذه النسبة إلى اللقب وهو سمويه، وعُرِفَ بها ..." ثم ذكر صاحبنا[3]. وقال المناوي:

---

[1] طالب الدكتوراه في قسم الكتاب والسنة في الجامعة الوطنية الماليزية (UKM).

[2] ابن نقطة، أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي، ١٤١٠هـ، تكملة الإكمال، تحقيق. عبد القيوم عبد رب النبي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ط١، ج٣، ص٢١٧ رقم٣٠٩٠.

[3] ابن الأثير الجزري، عز الدين أبو الحسن بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، ١٤٠٠هـ، اللباب في تهذيب الأنساب، بيروت: دار صادر، بدون رقم الطبعة، ج٢، ص١٤٢؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، نزهة الألباب في الألقاب، ص٣٧٦ رقم١٥٥٥.

(سَمُّويَه) بفتح المهملة، وشد الميم مضمومة، ومثناة تحت مفتوحة، وهو أبو بشر العبدي الفقيه الأصبهاني[1]. وقال الفيروزآبادي: "وسُمُّويَةُ بالضم: لقب إسماعيل بن عبد الله الحافظ"[2].

ثبت من خلال تصريحات العلماء السابقين أن تشكيل "سمويه" هو فتح السين المهملة، وشد الميم المضمومة، وسكون الواو، وفتح الياء المثناة تحت، وبآخره هاء ساكنة غير منقوطة، هكذا (سَمُّوْيَهْ).

ولكن يظهر من كلام ابن حجر أنه على وزن "علويه" يقول: "سمويه: إسماعيل بن عبد الله الحافظ، وآخرون بتشديد الميم وزن علويه"[3].

ويرى الباحث أن الصواب ما قال المناوي وغيره (أي سَمُّوْيَهْ)، فقد ذكر الحافظ السيوطي تحقيقاً جيداً حول قراءة الأسماء المختومة بـ"ويه"، فقال في سبب تسمية "ابن راهويه": "وقد سئل لم قيل له ابن راهويه؟ فقال: إن أبي وُلِدَ في الطريق، فقالت المراوزة: راهويه يعني أنه وُلد في الطريق. وفي فوائد رحلة ابن رشيد: مذهب النحاة في هذا وفي نظائره فتح الواو وما قبلها وسكون الياء ثم هاء، والمحدِّثون ينحون به نحو الفارسية، فيقولون: هو بضم ما قبل الواو وسكونها وفتح الياء وإسكان الهاء فهي هاء على كل حال، والتاء خطأ"[4].

---

[1] المناوي، زين الدين عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن زين العابدين الحدادي القاهري، ١٣٥٦هـ، فيض القدير شرح الجامع الصغير للسيوطي، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ط١، ج١، ص٨٥.

[2] الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، د. ت، د. ط، القاموس المحيط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص١٤٥١.

[3] ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، د. ت، د. ط، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، ص٦٩٤. وينظر، الزبيدي، أبو الفيض محمد مرتضى بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق المصري، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، بيروت: دار الهداية، ص٧٧٦٨.

[4] السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري الشافعي، تدريب الراوي، ج١، ص٣٣٨.

مولده:

لم أعثر على تاريخ ولادته بالتحديد، ولكن قدَّر الإمام الذهبي بأنه وُلِدَ في حدود التسعين ومئة[١].

رحلاته:

خرج الإمام سمويه – على سنة المحدِّثين – من بلده أصبهان إلى بلاد مختلفة، مصر والشام والعراق، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، وتلقَّى الحديث من علمائها، قال أبو الشيخ الأصبهاني (ت٣٦٩هـ): "وكان قد دخل الشام ومصر والعراق"[٢]. وقال ابن عساكر (ت٥٧١هـ): "سمويه من أهل أصبهان، له رحلة واسعة سمع فيها" ثم ذكر أسماء شيوخه[٣]. وبسبب كثرة رحلاته في طلب العلم وصفه الذهبي (ت٧٤٨هـ) بالطوَّاف[٤]، والرحَّال[٥] كما تقدم. وكذلك السيوطي أيضاً وصفه بالطوَّاف[٦]. وبفضل هذه الرحلات حظي بعدد كبير من الشيوخ، قد بلغ عددهم (١٣٢) شيخاً، وأخرج لهم أصحاب كتب الأحاديث الستة.

شيوخه:

نذكر أهم شيوخه هنا، وهم:

١. أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي نزيل بغداد، أبو عبد الله، صاحب المسند. خرج به من مرو حملاً، وولد ببغداد ونشأ بها ومات بها، وطاف

---

[١] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص١٠.

[٢] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٣، ص٦٤، رقم الترجمة٢٥٤.

[٣] ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، تاريخ دمشق، ج٨، ص٤٢٢ رقم الترجمة ٧٣٥.

[٤] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، ج٢،ص٥٦٦ رقم٥٩١.

[٥] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص١٠.

[٦] السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري الشافعي، طبقات الحفاظ، ص٢٤٧ رقم٥٥٠.

البلاد في طلب العلم، ودخل الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة، أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة، مات سنة إحدى وأربعين ومئتين، وأخرج له الجماعة[1].

٢. حفص بن عمر بن الحارث بن سَخْبَرة الأزدي النَّمَري، البصري، أبو عمر الحوضي، ثقة ثبت، مات سنة خمس وعشرين ومئتين، وأخرج له البخاري وأبو داود والنسائي[2].

٣. عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى بن مسهر الغساني أبو مسهر الدمشقي، ثقة فاضل، مات سنة ثماني عشرة ومئتين، وأخرج له الجماعة[3].

٤. عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي المكي، أبو بكر، صاحب "المسند" ثقة حافظ فقيه، من أجل أصحاب ابن عيينة، مات بمكة سنة تسع عشرة ومئتين. وقيل: بعدها، وأخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي[4].

٥. عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي، ثقة حافظ، صاحب تصانيف منها "المصنف"، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين، وأخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه[5].

---

[1] المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن، تهذيب الكمال، ج١، ص٤٣٧ رقم٩٦؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر الشافعي العسقلاني، التقريب، ص٨٤ رقم٩٦.

[2] المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن، تهذيب الكمال، ج٧، ص٢٦ رقم١٣٩٧ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، التقريب، ص١٧٢، رقم١٤١٢.

[3] المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن، تهذيب الكمال، ج١٦، ص٣٦٩، رقم٣٦٩١؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، التقريب، ص٣٣٢، رقم٣٧٣٨.

[4] المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن، تهذيب الكمال، ج١٤، ص٥١٢، رقم٣٢٧٠؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، التقريب، ص٣٠٣، رقم٣٣٢٠.

[5] المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن، تهذيب الكمال، ج١٦، ص٣٤، رقم٣٥٢٦؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، التقريب، ص٣٢٠، رقم٣٥٧٥.

٦. نُعَيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي أبو عبد الله المروزي، الفارض الأعور سكن مصر، صدوق يخطئ كثيراً، فقيه عارف بالفرائض، مات سنة ثمان وعشرين ومئتين على الصحيح، وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه، وقال: "باقي حديثه مستقيم"، وأخرج له البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه[1].

تلاميذه:

وكذلك اكتسب من التلاميذ من اشتهر شهرةً عظيمة، وعددهم ممن ظفرت بهم أربعة عشر شيخاً، وهم:

١. إبراهيم بن محمد بن الحسن بن أبي الحسن نصر بن عثمان أبو إسحاق المعروف بـ"ابن مَتْويه"، ويعرف أيضا بأَبَّة وبابن فِيْرَة الطيان، إمام جامع أصبهان، كان جده من أهل البصرة، توفي سنة اثنتين وثلاثمئة، وكان مفتي البلد، وفاضلاً خيراً، ويدري الحديث ويحفظ، ويصوم الدهر. ووصفه الذهبي بالإمام المأمون القدوة. وقال أيضاً: "حدث بهمذان فأنكروا عليه واتهموه وأخرج". وقال ابن الجوزي: قال بعض الحفاظ: لا تجوز الرواية عنه. و لم يحمده محمد بن يحيى بن مندة[2].

---

[1] المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن، تهذيب الكمال، ج٢٩، ص٤٦٧؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، التقريب، ص٥٦٤، رقم٧١٦٦.

[2] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٣، ص٤٥٠ رقم٤٤٨؛ وأبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٩٧؛ وابن ماكولا، أبو نصر علي ابن هبة الله ماكولا، الإكمال، ج١، ص٣؛ وابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، تاريخ دمشق، ج٧، ص١٣٤ رقم٤٩٢؛ والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص٧٤٠ رقم٧٣٩؛ وسير أعلام النبلاء، ج١٤، ص١٤٢ رقم٧٦؛ والميزان، ج١، ص٦٢ رقم١٩٣؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، اللسان، ج١، ص١٠١ رقم٢٩٧.

٢. أحمد بن علي بن الجارود أبو جعفر الأصبهاني، من كبار مشايخ أبي الشيخ، صنف المسند والشيوخ، علامة بالحديث، متقن، صحيح الكتابة، مات سنة تسع وتسعين ومئتين[١].

٣. أحمد بن محمد بن إبراهيم بن زياد أبو علي الصحاف المصاحفي. شيخ كثير الحديث عن العراقيين والأصبهانيين ثقة، مات سنة أربع وثلاثين وثلاثمئة[٢].

٤. عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن مهران أبو محمد الرازي الحنظلي التميمي، وُلد سنة أربعين ومائتين، أو إحدى وأربعين. وكان بحراً لا تكدره الدلاء. صاحب "الجرح والتعديل"، و"التفسير" و"العِلل". قال مسلمة بن قاسم: كان ثقة جليل القدر، عظيم الذكر، إماماً من أئمة خراسان. وقال أبو الوليد الباجي: ثقة حافظ. توفي في المحرم، سنة سبع وعشرين وثلاثمئة بالري، وله بضع وثمانون سنة[٣].

٥. عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس الأصبهاني، وكان من الثقات العباد، وهو راوي الفوائد عن الإمام سمويه، مولده في سنة ثمان وعشرين ومئتين. قال ابن مندة: كان شيوخ الدنيا خمسة: ابن فارس بأصبهان، ... ووثَّقه ابن مردويه وعبد الله بن أحمد السوذرجاني. وتوفي سنة ست وأربعين وثلاثمئة[٤].

---

[١] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٣، ص٥٧٧ رقم٥٠٢؛ وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٦٣.

[٢] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٤، ص٢٧٧ رقم٦٦٥؛ وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٧٤.

[٣] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص٢٦٣- ٢٦٩ رقم١٢٩؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، لسان الميزان، ج٣، ص٤٣٢ رقم١٦٩١.

[٤] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٤، ص٢٣٧ رقم٦٣٩؛ وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٢٢٤؛ والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٥،ص٥٥٣ رقم٣٢٩.

٦. عبد الله بن سليمان بن الأشعث أبو بكر بن أبي داود السجستاني، الإمام العلامة الحافظ، شيخ بغداد، وُلد بسجستان في سنة ثلاثين ومئتين. صنف "السنن" و"المصاحف" و"الناسخ والمنسوخ"، و"البعث" وأشياء. قال الحافظ أبو محمد الخلال: كان ابن أبي داود إمام أهل العراق، ومن نصب له السلطان المنبر، وقد كان في وقته بالعراق مشايخ أسند منه، ولم يبلغوا في الآلة والإتقان ما بلغ هو، وكان فقيهاً عالما حافظا. وثقه الدارقطني، وذكره ابن عدي فقال: لولا ما شرطنا لما ذكرته إلى أن قال وهو معروف بالطلب وعامة ما كتب مع أبيه هو مقبول عند أصحاب الحديث. ومات في ذي الحجة، سنة ست عشرة وثلاثمئة[١].

٧. محمد بن أحمد بن يزيد أبو عبد الله الأصبهاني الزهري. قال أبو الشيخ: لم يكن بالقوي في الحديث. وقال أبو نعيم: كان كثير الخطاء والمصنفات[٢].

٨. محمد بن أحمد بن جبلان أبو عبد الله الفُوْذَاني الأصبهاني، يروي عنه السَرَنجاني[٣].

٩. محمد بن إسماعيل بن أحمد بن أسيد أبو مسلم، توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمئة[٤].

١٠. محمد بن إسماعيل بن عبد الله سمويه، عنده مسند أبي داود عن يونس بن حبيب وكتب أبيه، وكان مفتي البلد، جليل القدر، ديناً فاضلاً مات فجأة[٥].

---

[١] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص٢٢١- ٢٣١ رقم١١٨؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، لسان الميزان، ج٣، ص٢٩٣ رقم١٢٣٨.

[٢] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٣، ص٥٤٢ رقم٤٨٧؛ وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٣١١؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، لسان الميزان، ج٥، ص٤١.

[٣] ياقوت الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، ج٤، ص٢٧٩؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، ص١١١٤.

[٤] أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٣٢٧.

[٥] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٤، ص٢٩٩ رقم٦٨١؛ وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٣١٤.

١١. محمد بن عبدالرحمن بن زياد، أبو جعفر الأرزناني، الإمام الحافظ البارع، طوف الشام والعراق ومصر وأصبها وخراسان. وعني بالحديث وصنف وفهم. قال الحاكم: سمعت محمد بن العباس الشهيد يقول: ما قدم علينا [هراة] أحد مثل أبي جعفر زهداً وورعاً وحفظاً وإتقاناً[١].

١٢. محمد بن علي بن الجارود أبو بكر الأصبهاني، ثقة، مات سنة خمس وعشرين وثلاثمئة[٢].

١٣. محمد بن عمر بن حفص أبو جعفر الجورجيري، توفي في ربيع الأول سنة ثلاثين وثلاثمئة[٣].

١٤. محمد بن يحيى بن مندة بن الوليد أبو عبد الله العبدي مولاهم الأصبهاني، واسم مندة إبراهيم، ومندة لقب، الامام الكبير الحافظ المجود، توفي سنة إحدى وثلاثمئة[٤].

أقوال العلماء فيه:

قال تلميذه ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ): سمعنا منه "وهوثقة صدوق"[٥].

---

[١] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٤، ص٢٢٣ رقم٦٢٧؛ وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٣٢١؛ وابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، تاريخ دمشق، ج٥٤، ص٨١؛ والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٥، ص٢٧٠ رقم١١٩.

[٢] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٣، ص٥٧٩ رقم٥٠٣؛ وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٣١٠؛ والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تاريخ الإسلام، ص٢٤٦٩ رقم٢٥٠.

[٣] أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٣٢٣ ؛ والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٥، ص٣٧٥ رقم١٢١.

[٤] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٣، ص٤٤٢ رقم٤٤٦؛ وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٢٩٧؛ والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٤، ص١٨٨- ١٨٩ رقم١٠٧.

[٥] ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي، الجرح والتعديل، ج٢، ص١٨٢، رقم الترجمة٦٢٠.

وقال بلديُّه أبو الشيخ الأصبهاني (ت٣٦٩هـ): "كان ممن يتفقه ويكتب الشروط، ويحفظ ويذاكر، وكان قد دخل الشام ومصر والعراق،... وكان حافظاً متقناً، وغرائب حديثه تكثر"[١].

وقال أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، (ت٥٧١هـ): إسماعيل بن عبد الله بن مسعود بن جبير بن عبد الله بن كيسان أبو بشر العبدي الفقيه المعروف بسمويه من أهل أصبهان له رحلة واسعة[٢].

وقال ابن مردويه (ت٤١٠هـ) في تاريخه: "هو ثقة جليل، كان يحفظ كثير الحديث"[٣].

وقال بلديُّه الآخر أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ): "كان من الحفاظ والفقهاء"[٤].

ووصفه الذهبي (ت٧٤٨هـ) بقوله: "سمويه الحافظ المتقن الطواف"[٥]. وقال الذهبي أيضاً في السير: "سمويه الإمام الحافظ الثبت الرحال الفقيه"[٦]. وعدَّه الذهبي في الطبقة العاشرة للمحدثين، وهي طبقة الإمام مسلم وإلى قريب سنة ثلاثمئة[٧].

مؤلفاته:

ما عرفنا للإمام سمويه غير كتاب واحد، ألا وهو الفوائد[٨]. وهي في ثمانية أجزاء كما

---

[١] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، ج٣، ص٦٤، رقم الترجمة٢٥٤.

[٢] ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، تاريخ دمشق، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، بيروت: دار الفكر، ط١، ١٩٩٥م)، ج٨، ص٤٢٢ رقم الترجمة ٧٣٥

[٣] نقله عنه ابن نقطة في تكملة الإكمال، ج٣، ص٢١٧ رقم٣٠٩٠.

[٤] أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ج١، ص٢٥٤ رقم٤١٣.

[٥] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، ج٢،ص٥٦٦ رقم٥٩١.

[٦] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص١٠.

[٧] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، المعين في طبقات المحدثين، ص١٠٣ رقم١١٧١.

[٨] حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج٢، ص١٢٩٨؛ والباباني، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي، هدية العارفين، ج١، ص١١١؛ والكتاني، محمد بن جعفر بن إدريس بن الطائع الحسني الإدريسي الفاسي، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، ص٩٥.

قال الكتاني. وقد قام الباحث بتحقيق جزء منه، ولكن هناك نقولٌ منها غير موجود في القدر الذي عثرنا عليه، مما يدل على أن هذا القدر ليس كل الفوائد.

أقواله في الآخرين من الرواة:

قال إسماعيل بن عبد الله سمويه: "لم يسمع عبد الجبار بن النصر المصري من عياش بن عياش"[1] أي روايته عنه مرسلة.

ذكر أبو عبد الله محمد بن يحيى ابن مندة عن سمويه قال: "رأيت أبا الحجاج الفِرْساني[2] الفِرْساني[2] قد لَبَّبَ عليَّ بنَ بِشْرٍ بنِ عبيد الله بن عبد الله بن أبي مريم الأموي الأصبهاني، ويقول: بيني وبينك السلطان؛ فإنك تكذب على رسول الله ﷺ"[3].

وقال إسماعيل بن عبد الله سمويه: "إن عمر بن حفص بن غياث ترك أبا حمزة الثمالي، وهو ثابت بن أبي صفية"[4].

وهذا يدل على أن الإمام سمويه كان يقظاً وحذراً في أخذ الحديث، فما كان يأخذ إلا ممن وُصف بالعدالة والصدق. ولعل ترك شيخه عمر بن حفص أبا حمزة الثمالي جعله لم يرو له ولا حديثاً واحدا في فوائده.

وفاته:

قال أبو الشيخ وأبو نعيم وابن نقطة والذهبي: توفي سنة سبع وسبعين ومائتين[5].

---

[1] العلائي، أبو سعيد صلاح الدين بن خليل بن كيكلدي العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص٢١٩ رقم٤١٢.

[2] هو يوسف بن إبراهيم بن شيث بن يزيد الأسدي مولاهم الفِرْساني، كان يحفظ فتاوى أبي مسعود الرازي، سمع من أبي نعيم وعبيد الله بن موسى وطائفة. وفِرْسان – بالكَسْر – من قرى أصبهان. وجوَّز الصاغاني فيه الفتح أيضاً. ياقوت الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، ج٤، ص٢٤٩؛ والزبيدي، أبو الفيض محمد مرتضى بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق المصري، تاج العروس، ج١، ص٤٠٥٦.

[3] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين، ج٢، ص١٣٩؛ وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ج١، ص٤٢٥ رقم٨١٩.

[4] المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن، تهذيب الكمال، ج٤، ص٣٥٩.

[5] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص١٠-١١؛ وابن حجر، شهاب الدين

المبحث الثاني: تعريف كتاب "الفوائد":

يُعد كتاب "فوائد سمويه" من مدونات النصف الثاني من القرن الثالث الذي شهد أزهى عصور السنة وأسعدها بأئمة الحديث وتآليفهم العظيمة الخالدة، وكان في ثمانية أجزاء[1]، ولكن لم يبق منه غير الجزء الثالث الذي اشتمل على ثمانية وثمانين (٨٨) حديثاً، ولم ير النور بعد، فقد قام الباحث بدراسته وتحقيقه معتمداً على نسخة خطية وحيدة تملكها المكتبة الظاهرية بدمشق ضمن مجموع رقم١٢٤، من الورقة ٢٤ إلى الورقة ٤٥. وهذا الجزء مبتور من آخره، حيث انتهى عند الوجه الأول من الورقة ٥٤. وراوي هذا الجزء هو إسماعيل بن إبراهيم بن سالم الخباز عن الضياء المقدسي، وعليه سماعات متعددة دقيقة الخط على هذا الشيخ بقراءته وخطه.

أهمية الكتاب:

وأما أهمية كتاب "الفوائد" فتتضح من الأمور التالية:

أولاً: أن الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ) مدحه فقال: "من تأمل فوائده المروية علم اعتناءه بهذا الشأن"[2]. وقال في موضع آخر: "سمويه صاحب تلك الأجزاء الفوائد التي تنبئ بحفظه وسعة علمه"[3].

لا شك في أن الإمام سمويه اعتنى بفوائده، فقد جمع فيها من الأحاديث ما هو صحيح وهو أكثرها، ومقبول بعضها، وقليل منها ضعيف، كما يدل على اعتنائه هذا ما وُجِدَ من

أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، نزهة الألباب في الألقاب، ص٣٧٦ رقم١٥٥٥.

[1] ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، **المعجم المفهرس**، ج١، ص٢٩٩، رقم١٢٧٢؛ والكتاني، محمد بن جعفر بن إدريس بن الطائع الحسني الإدريسي الفاسي، **الرسالة المستطرفة**، ص٩٥.

[2] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، د. ط، د. ت، تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج٢ ، ص٥٦٦ – ٥٦٧، رقم٥٩١. وذكره السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، ١٤٠٣هـ، في طبقات الحفاظ، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ص٢٤٧ رقم٥٥٠.

[3] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص١٠.

النقول الكثيرة منها في مصنفات المتأخرين كما أشرنا إليه في الفقرة الآتية.

١. كثرة النقول من "الفوائد" التي حلَّى بها العلماء مصنفاتهم – منهم الضياء المقدسي، والحافظ الذهبي، وابن حجر، والسيوطي، والألباني، وغيرهم – إن دل على شيء فيدل أن المنقول منه شيء عظيم.

٢. سماع كثير من العلماء كتابه "الفوائد"، منهم: أبو علي الحداد الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن مهرة الأصبهاني المقرئ[١]. وست العرب بنت محمد بن الفخر علي بن أحمد بن عبد الواحد المعروف جدها بابن البخاري أم محمد الصالحية، سمعت الفوائد وهي حاضرة على جدها الفخر[٢]. والحافظ ابن حجر قال: أخبرنا الكمال أحمد بن علي بن عبد الحق إجازة مشافهة، عن الحافظ أبي الحجاج المزي، أنبأنا إبراهيم بن إسماعيل الدرجي. ح وأخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي بكر المقدسي في كتابه وقرأت بعضها على فاطمة بنت محمد ابن المنجا، كلاهما عن سليمان بن حمزة، قال: أنبأنا الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي. قالا: أنبأنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر الصيدلاني. قال الضياء سماعا والدرجي إجازة مكاتبة، أنبأنا أبو علي الحداد، أنبأنا أبو نعيم، حدثنا عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس، حدثنا أبو بشر إسماعيل بن عبد الله به[٣]. وغيرهم.

وبعد تحقيق أحاديث كتاب "الفوائد" (القدر الموجود) تبيَّن للباحث أنَّ عدد الأحاديث الموجودة في هذا الكتاب كالتالي:

١– عدد الأحاديث الصحيحة لذاتها: ٤٨ حديثاً.

---

[١] ذكره السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور،د. ن، د. ت، د. ط، في التحبير في المعجم الكبير، تحقيق منيرة ناجي سالم، ج١، ص١٨٧ رقم٩٧.

[٢] الفاسي، أبو الطيب محمد بن أحمد المكي، ١٤١٠هـ، ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد، تحقيق كمال يوسف الحوت، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ج٢، ص٣٧٤–٣٧٥ رقم١٨٣٩.

[٣] ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، المعجم المفهرس،

٢- وعدد الأحاديث الصحيحة لغيرها: ٥ أحاديث.

٣- والأحاديث الحسنة لذاتها: ٨ أحاديث.

٤- والأحاديث الحسنة لغيرها: ١٧ حديثاً.

٥- والأحاديث الضعيفة: ١٠ أحاديث.

والمجموع: ٨٨.

أهم مصادر ومراجع البحث:

١) ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي، **الجرح والتعديل**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، صورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن في الهند، ط١، ١٢٧١هـ/١٩٥٢م).

٢) ابن الأثير الجزري، عز الدين أبو الحسن بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، **اللباب في تهذيب الأنساب**، (بيروت: دار صادر، بدون رقم الطبعة، ١٤٠٠هـ).

٣) ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر الشافعي العسقلاني، **نزهة الألباب في الألقاب**، تحقيق عبد العزيز بن محمد بن صالح السديدي، (الرياض: مكتبة الرشيد، ط١، ١٩٨٩م).

٤) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن محمد العسقلاني، **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، تحقيق محمد علي النجار، (بيروت: المكتبة العلمية، د. ت، د. ط).

٥) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن محمد العسقلاني، **تقريب التقريب**، تحقيق محمد عوامة، (سوريا: دار الرشيد. ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

٦) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن محمد العسقلاني، **لسان الميزان**، تحقيق دائرة المعارف النظامية بالهند، (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

٧) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي، **تاريخ دمشق**،١٩٩٥م. تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري (بيروت: دار الفكر. ط١، ١٩٩٥م).

٨) ابن ماكولا، الأمير علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا العجلي الْجَرْبَاذْقَاني، ثم البغدادي،. **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والألقاب**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ).

٩) ابن نقطة، أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي، ١٤١٠هـ، **تكملة الإكمال**، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٠هـ).

١٠) أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها**، تحقيق عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، (بيروت: مؤسسة الرسالة. ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م).

١١) أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، **تاريخ أصبهان**، تحقيق سيد كسروي حسن، (بيروت: دار الكتب العلمية. ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

١٢) البابابي، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي، **هدية العارفين**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).

١٣) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون رقم الطبعة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

١٤) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **تذكرة الحفاظ**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).

١٥) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **تاريخ الإسلام**، قرص الشاملة بدون بطاقة.

١٦) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٩، ١٤١٣هـ).

١٧) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **ميزان الاعتدال**، تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م).

١٨) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **المعين في طبقات المحدثين**، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، (عمان الأردن: دار الفرقان. ط١، ١٤٠٤هـ).

١٩) الزبيدي، أبو الفيض محمد مرتضى بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق المصري، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق مجموعة من المحققين، بيروت: دار الهداية،

٢٠) السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري الشافعي، **تدريب الراوي**، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، بدون رقم الطبعة وسنة نشرها).

٢١) السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور، **التحبير في المعجم الكبير**، تحقيق منيرة ناجي سالم. بدون ذكر الناشر د. ط. د. ت).

٢٢) السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **طبقات الحفاظ**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ).

٢٣) العلائي، أبو سعيد صلاح الدين بن خليل بن كيكلدي العلائي، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، (بيروت: دار عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م).

٢٤) الفاسي، أبو الطيب محمد بن أحمد المكي، ، **ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد**، تحقيق كمال يوسف الحوت، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ).

٢٥) الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٦) الكتاني، محمد بن جعفر بن إدريس بن الطائع الحسني الإدريسي الفاسي، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة**، تحقيق محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٤، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

٢٧) المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق د. بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).

٢٨) المناوي، زين الدين عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن زين العابدين الحدادي القاهري، **فيض القدير شرح الجامع الصغير للسيوطي**، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ط١، ١٣٥٦هـ).

٢٩) ياقوت الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، **معجم البلدان**، (بيروت: دار الفكر د. ط. د. ت).

HADIS

Jurnal Ilmiah Berimpak
(EDISI AKHIR TAHUN)

Artikel-Artikel Berorientasikan
Kajian dan Penyelidikan Dalam
Bidang Hadis

Diterbitkan Oleh :
Institut Kajian Hadis (INHAD)
Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS)

Tahun Pertama, Bil:2, Safar 1433H, (Dis 2011)

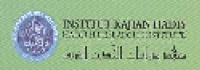
Bilangan ini

KEKELIRUAN DAN KRITIKAN TERHADAP SAHIH BUKHARI : SATU TINJAUAN AWAL : *Ahmad Sanusi bin Azmi, Zulhilmi bin Mohamed Nor, Mohd Norzi bin Nasir*

PENDEKATAN NABAWI DALAM MEMBENTUK REMAJA MUSLIM SEJATI: *Mohd Yusuf Ismail, Syed Najihuddin Syed Hassan*

PEMIKIRAN DAN KRITIKAN SYEIKH 'ABD AL-FATTAH ABU GHUDDAH : DALAM BEBERAPA ISU 'ULUM AL-HADITH *Mohd Khafidz bin Soroni*







مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية
يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)
الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الثالثة، العدد الخامس، شعبان ١٤٣٤هـ (يونيو ٢٠١٣م)

في هذا العدد

البعدان الزماني والمكاني في السنة والتعامل معهما: تأصيل وتطبيق:
أ. د. محمد أبو الليث الخيرآبادي.
منهج ابن حبان في كتابه "الثقات":
د. سعد الدين منصور محمد ونوح علي.
آداب طالب الحديث والمنهج العلمي في تلقيه:
سيد عبد الماجد الغوري.
الجهود المبذولة في شرح الكتب الستة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجريين: عرض استقرائي
محمد حافظ بن سوروني.
المحدث الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي: حياته وجهوده في الحديث النبوي:
د. سيد أحمد زكريا الغوري الندوي.









مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الثالثة، العدد الخامس، شعبان ١٤٣٤هـ (يونيو ٢٠١٣م)

في هذا العدد

البعدان الزماني والمكاني في السنة والتعامل معهما: تأصيل وتطبيق:

أ. د. محمد أبو الليث الخيرآبادي.

منهج ابن حبان في كتابه "الثقات":

د. سعد الدين منصور محمد ونوح علي.

آداب طالب الحديث والمنهج العلمي في تلقيه:

سيد عبد الماجد الغوري.

الجهود المبذولة في شرح الكتب الستة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجريين: عرض استقرائي:

محمد حافظ بن سوروني.

المحدث الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي: حياته وجهوده في الحديث النبوي:

د. سيد أحمد زكريا الغوري الندوي.

شروط النشر بالمجلة

تعنى مجلة "الحديث" بنشر البحوث والدراسات المتعلقة بالحديث وعلومه، وهي مجلة نصف سنوية تصدر مرتين في السنة في كل من شهرَي يونيو وديسمبر، وللراغبين في النشر بالمجلة تسليم أبحاثهم العلمية، قبل شهرين – على الأقل – من موعد إصدار المجلة، وذلك وفق الشروط التالية:

١) أن يكون البحث في إطار السنة وعلومها فقط.

٢) أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والمنهجية العلمية.

٣) أن يلتزم البحث بالمحافظة على العقيدة الإسلامية، ولا يتجاوز الثوابت الشرعية، مع عدم الإساءة إلى المذاهب الفقهية، والتجريح للشخصيات والهيئات.

٤) أن يلتزم البحث بالمنهج العلمي في توثيق المعلومات وخصوصاً التخريج للحديث، مع ضبط الآيات القرآنية.

٥) أن يكون البحث صحيح اللغة، سليم الأسلوب.

٦) ألا يكون البحث قد سبق نشره أو أرسل إلى دورية أخرى.

٧) لا يتجاوز البحث عن (٣٥) صفحة، وأن يكون حجم الصفحة (A4)، وحجم الخطّ (١٦)، ونوع الخط (Traditional Arabic) ، والمسافة بين الأسطر ١،٥.

٨) أن ترقم هوامش كل صفحة على حدة، على حجم الخط (١٢).

٩) تخضع البحوث الواردة إلى المجلة للتحكيم العلمي.

١٠) يشعر صاحب البحث بقبوله للنشر أو عدمه.

١١) يقدم الباحث مع بحثه نبذة عن حياته منصوصاً فيها على المؤهلات العلمية من الجامعة فما فوق وتاريخ ومكان الحصول عليها والعمل الآن.

١٢) ترتب البحوث داخل العدد وفق اعتبارات فنية.

١٣) يقدم الباحث نسختين من البحث مع قرص الحاسوب (الدسكت).

البحوث والمراسلات تُرسَل باسم مدير التحرير على العنوان التالي:

Executive Editor of JOURNAL HADITH
HADITH RESEARCH INSTITUTE (INHAD)
SELANGORE INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY COLLEGE (KUIS)
BANDAR SERI PUTRA, 43600, BANGI
SELANGORE (DARUL EHSAN)
M A L A Y S I A.
E – Mail: hadis2008inhad@gmail.com

الهيئة الاستشارية

محتويات العدد

البعدان الزماني والمكاني في السنة والتعامل معهما:تأصيل وتطبيق: أ. د. محمد أبو الليث الخيرآبادي ٧

منهج ابن حبان في كتابه "الثقات": د. سعد الدين منصور محمد ونوح علي ٢٩

آدابُ طالب الحديث والمنهجُ العلميُّ في تلقيه: سيد عبد الماجد الغوري.............................. ٦٧

الجهود المبذولة في شرح الكُتُب السِتَّة في القرنين الرابع عشروالخامس عشر الهجريَّين: عَرْض استقرائي: محمد حافظ بن سوروني... ١٢٩

المحدِّث الشيخ محمَّد زكريا الكاندَهْلَوِيّ: حياته وجهوده في الحديث النبوي: د. سيد أحمد زكريا الغوري النَّدْوي... ١٥٩

البعدان الزماني والمكاني في السنة والتعامل معهما
تأصيل وتطبيق

أ. د. محمد أبو الليث الخيرآبادي[١]

المقدمة:

لقد برز في العقود الأخيرة اتجاه لدى الباحثين المسلمين في مجال فهم السنة على الطبيعة، والتعامل معها تعاملاً سليماً، يدعو إلى مراجعة انتقائية لما حوته دواوين السنة من الأحاديث والآثار، وقراءةً تحليليةً لتفاعلاتها مع العصر ومعطياته، والمجتمع ومقتضياته، والفرد ومقدراته، ومن ثم محاولة تضبيط التعامل مع السنة في إطار أبعادها المختلفة، مما يتيح للسنة مناخا طبيعيا تتوحد به الأمة، وتتقلص الخلافات، ومناخاً حركياً يضمن لها الخلود والبقاء واستمرارية العطاء، وحصنا منيعا تتبدد عليه الشكوك والشبهات التي حيكت أو تحاك حولها.

وأردنا من خلال هذه الدراسة "البعدان الزماني والمكاني في السنة والتعامل معهما: تأصيل وتطبيق" أن نؤصل هذا التعامل، فنأتي من القرآن والسنة على بعض المواقف الواضحة لتقدير الظروف والحالات، للتأكيد على أن للظروف سلطاناً وتحكماً في نزول الوحي حسبها، وتأثيرا لا يسع أحدا إنكاره، ثم نذكر بعدها بعض المواقف للصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين لتعاملهم مع السنة حسب الظروف والملابسات، ولو أدى بهم ذلك إلى استحداث حكمٍ جديدٍ في القضية المَعنيَّة، مخالفٍ للنص في الظاهر، وليس بمخالف في الحقيقة، وذلك لفتح المجال لعملية البحث عن منهجيتهم للتعامل مع السنة وفق الظروف، وتقريب الموضوع إلى الأذهان أكثر، ومن ثم تقتضي طبيعة هذا البحث أن يكون في ثلاثة مباحث كالاتي:

المبحث الأول: مواقف قرآنية لمراعاة ظروف العباد:

١- وقوف الواحد من المسمين مقابل عشرة من الكفار كان واجباً في بداية الإسلام، وفراره من أمامهم كان يعتبر عصياناً، ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُواْ مِئَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّئَةٌ يَغْلِبُواْ أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ

[١] أستاذ الحديث وعلومه، قسم الكتاب والسنة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

لاَّ يَفْقَهُونَ﴾ [الأنفال:٦٥]، كان ذلك وقت أن كان المسلم قوي الإيمان، صلب العزم، شجاعاً مغواراً. ولكن عندما دب فيه الوهن والضعف جاء التخفيف بأن يقف الواحد مقابل الاثنين، قال تعالى عقب الآية السابقة: ﴿الآنَ خَفَّفَ اللّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِئَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُواْ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللّهِ وَاللّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال:٦٦].

٢- ومنها جواز الإفطار في شهر رمضان للمرضى، ومنهم الحامل والمرضع، ليس إلا حفاظاً على صحتهم، وصحة الجنين والرضيع، وذلك تيسيراً عليهم؛ لأن في حالة صومهم مظنة لتعرض صحتهم للتدهور، ونمو الجنين والرضيع للتوقف، أو إصابتهما بالتشوه الخلقي. وكذلك إباحته للمسافر ما كانت إلا لأن السفر مظنة للمشقة والحرج، فلو صام طوال النهار، فعطش وجاع، ولم يتوفر لديه ما يفطر به صومه، ويكسر به ظمأه وجوعه، حتى دخل اليوم الثاني للصيام، فصام دون سحور، فوقع فيما وقع من مشقة وعناء، فراعت الشريعة ظروف هؤلاء جميعاً، وأباحت لهم الإفطار، ثم القضاء بعد زوال أعذارهم، قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُواْ الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ اللّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة:١٨٥].

٣- ومنها جواز التيمم للمرضى، فإنه لا يعني إلا أن ظروفهم الصحية لا تسمح لهم باستعمال الماء، خشية زيادة المرض شدة، أو تأخر البرء مدة. وكذلك المسافرون، ومن لم يجد الماء، ولا أمل لهم في الحصول عليه في وقت الصلاة، فلم يتركهم الشارع حيارى لا يدرون ماذا يفعلون، الصلاة حاضرة، والوقت يمضي، والماء ليس بمتناول اليد، إذا هم انتظروه فسوف يحرمون ثواب أداء الصلاة في وقتها، وهذه خسارة عظيمة في سوق التجارة مع الله، وإذا صلوها بدون وضوء فهي صلاة باطلة لا تسمن ولا تغني من جوع، إذاً ماذا يفعلون؟ فتقديراً لظروفهم هذه نزل التيمم ليتمكنوا من أداء هذه الفريضة العظيمة بكل يسر وسهولة، ومع كمال ثوابها وأجرها العظيم، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ وَإِن كُنتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُواْ وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاء أَحَدٌ مَّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء فَلَمْ تَجِدُواْ مَاء فَتَيَمَّمُواْ صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ

وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَـكِن يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة:٦].

والسكينة، وكل ما يمس من هذا الجو الخاشع الوقور من عمل، أو مشي أو عبث، يبطل الصلاة، ولكن كيف يقوم بأدائها المجاهدون؛ وهم في حالة حرب مع أعداء الإسلام والمسلمين؟ هل يؤدونها جميعاً معاً بالجماعة، فيتحينها العدو، وينقضّ عليهم، ويستأصل شأفتهم؟ أم يؤدونها فرادى، فيحرموا ثواب أدائها بالجماعة؟ فمراعاة لظروفهم الحربية هذه نزلت صلاة الخوف وطريقة أدائها في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ الصَّلاَةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُواْ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُواْ لَكُمْ عَدُوّاً مُّبِيناً ● وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلاَةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُواْ فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً﴾ [النساء:١٠١-١٠٢].

هذه وما شابهها من المواقف الترخيصية لأصحاب الأعذار مثل: إباحة أكل الميتة وأخواتها للمضطر في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنـزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة:١٧٣]، كل هذه اعتراف صارخ من الشارع الحكيم بأن للظروف والحالات سلطاناً أيما سلطان على الأحكام والتشريعات، وتأثيراً واضحاً في توجيه مسار الحياة.

المبحث الثاني: مواقف نبوية لمراعاة الظروف:

لقد رأينا من خلال الرخص الشرعية السابق ذكرها أن الله تعالى قد اهتمّ بالمحيط الظرفي لأصحاب الأعذار المختلفة، ونظر إليه بعين الاعتبار، حتى أنزل لهم أحكاماً ملائمةً لظروفهم، ومقدورةً لمستطاعهم، وذلك تيسيراً عليهم، ورفعاً للحرج عنهم، ونجد كذلك في أحاديث رسول الله ﷺ أيضاً مواقف عديدة تدل على ذلك دلالةً واضحةً، منها:

١- منعه ﷺ من ادّخار لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام من يوم الأضحى حين كان بالناس جهد ومشقة، وحاجة إلى اللحم، وقد وفد عليهم وافدون محتاجون، فأصدر النبي ﷺ أمره بمنع الادخار، روى البخاري في صحيحه عن سلمة بن الأكوع قال: قال النبي ﷺ: «من ضحّى منكم فلا يصبحن بعد ثالثة وبقي في بيته منه شيء». فلما كان العام المقبل قالوا: يارسول الله! نفعل كما فعلنا العام الماضي؟ قال: «كلوا وأطعموا وادخروا؛ فإن

ذلك العام كان بالناس جهد، فأردت أن تعينوا فيها»[١]. وجاء في رواية عند مسلم[٢]: «إنما نهيتكم من أجل الدافّة التي دفت – أي القوم الذين قدموا المدينة من خارجها – فكلوا وادخروا وتصدقوا».

وبهاتين الروايتين للحديث اتضحت علة النهي، وإنها كانت لعلاج ظروف طارئة، فلما زالت العلة زال الحكم، وإذا عادت العلة عاد الحكم، قال القرطبي وهو يردّ على من قال بالنسخ فيه: "بل هو حكم ارتفع لارتفاع علته، لا لأنه منسوخ"، ثم قال: "فلو قدم على أهل بلدة ناس محتاجون في زمان الأضحى، ولم يكن عند أهل ذلك البلد سعة يسدون بها فاقتهم إلا الضحايا لَتَعَيَّن عليهم ألا يدّخروا فوق ثلاثة كما فعل النبي ﷺ"[٣].

وقد فعل ذلك علي بن أبي طالب ﷺ في وقت كان بالناس حاجة، وبهذا جزم ابن حزم الظاهري وأيده الحافظ ابن حجر في فتح الباري، وقال أيضا: "والتقييد بالثلاث واقعة حال، وإلا فلو لم تستدّ الخلة إلا بتفرقة الجميع لزم – على هذا التقدير – عدم الإمساك ولو ليلة واحدة"[٤].

٢- وكذلك نهيه ﷺ عن زيارة القبور نهياً عاماً للرجال والنساء، كان في حداثة عهدهم بالإسلام، وقربهم من عهد الوثنية، خوفاً منه ﷺ رجوعهم إلى جاهليتهم الأولى من النوح والعويل، وشقّ الجيوب، ولطم الخدود، وخمش الوجوه، وغير ذلك من عادات وتقاليد العهد الوثني، وبعدما زال هذا الخوف برسوخ تعاليم الإسلام في قلوبهم، وتغلغلها في محيطهم سمح لهم ﷺ بالزيارة فقال: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها؛ فإنها تزهّد في الدنيا وتذكّر الآخرة»[٥]، وقال أيضاً: «زوروا القبور فإنها تذكر الموت»[٦].

٣- ونهيه ﷺ عن كتابة الأحاديث في قوله: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن

---

[١] رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأضاحي، باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي، (الفتح)، ج١٠، ص٢٤، رقم٥٥٦٩.

[٢] رواه مسلم في صحيحه، كتاب الأضاحي، باب بيان ما كان للنبي ﷺ من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث، رقم١٩٧١.

[٣] تفسير القرطبي، ج١٢، ص٤٧-٤٨.

[٤] ابن حجر، فتح الباري، ج١٠، ص٢٨.

[٥] رواه ابن ماجه بإسناد حسن، في أبواب الجنائز، باب ما جاء في زيارة القبور، ج١، ص٥٠١ رقم١٥٧١.

[٦] رواه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه ﷻ في زيارة قبر أمه، رقم٩٧٦ و٩٧٧.

فليمحه»[١]، كان عاماً لكل الصحابة، وكان السبب الملموس لذلك الخشيةَ من التباس القرآن بالحديث، وتركيز العناية على القرآن، وحثهم على حفظ الحديث في الصدور طالما أنه المصدر الثاني بعد القرآن للتشريع، فماذا وراء موافقته على كتابة بعض الأحاديث لبعض الصحابة؟ فقد روى الإمام البخاري في صحيحه عن أبي هريرة ﷺ قال: "ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب، ولا أكتب"[٢]. وقال عبد الله هذا: "كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ، أريد حفظه، فنهتني قريش وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بأصبعه إلى فيه، فقال: «اكتب، فو الذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق»"[٣]. وقد كتب عبد الله بن عمرو ألفاً من الأحادث في صحف سماها "الصحيفة الصادقة"، وبقيت هذه الصحيفة في عائلته، فكان حفيده (عمرو بن شعيب) يحدّث على أساسها، ويروي أحاديثها، وقد ضمَّن بعضها الإمام أحمد بن حنبل مسنده.

وروى البخاري ومسلم أن أبا شاه اليمني التمس من الرسول ﷺ أن يكتب له شيئاً مما سمعه منه في خطبة فتح مكة في حقوق الإنسان، فأذن وقال: «اكتبوا لأبي شاه»[٤].

هناك كثير من الأخبار الصحيحة تدل على أن بعض الصحابة كتبوا أحاديث، وأن الرسول ﷺ كان يأذن لهم في ذلك، وما ذاك إلا لوثوقه بدقة هؤلاء، وعدم خوف الالتباس عليهم، في حين كان النهي لمن يخشى، أو يُخشى عليه الالتباس، وهذا يعني أن النهي كان لعلة مفهومة مقدّرة، فإذا زالت العلة عند شخص ارتفع النهي وزال المنع، وبعبارة أخرى: هذان الموقفان من الإذن والنهي لم يكونا إلا لظروف المأذون لهم بالكتابة من أمنهم الالتباس، ولظروف المنهيين عنها من خوف الالتباس عليهم.

٤- استحضِروا قصة ذلك الأعرابي الذي بال في المسجد النبوي الشريف وترك الرسول المربي

---

[١] رواه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث، رقم٣٠٠٤.

[٢] رواه البخاري في العلم، باب كتابة العلم، رقم١١٣ مع الفتح.

[٣] رواه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب في كتاب العلم، ج٤، ص٦٠ حديث ٣٦٤٦؛ وأحمد في مسنده، ج٢، ص١٦٢.

[٤] رواه البخاري في صحيحه، اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة،من فتح الباري، ج٥، ص٨٧ رقم٣٤٣٤.

ﷺ تأديبه، و لم يكن ذلك إلا تقديراً لظروف بداوته وغلاظة طبعه، وجهله وحداثة عهده بالإسلام، ولهذا حين همّ أصحابه به نهاهم أن يقطعوا عليه بوله، وقال: «إنما بعثتم ميسرين، و لم تبعثوا معسرين»[١].

٥- قطع يد السارق، أو تعزير شارب الخمر بالضرب، أمران مقطوع بهما قانوناً وعملاً، ولكن ما الذي دعا النبي ﷺ إلى المنع عن قطع الأيدي في الغزو؟[٢]، أشار إلى مصلحته عمر بن الخطاب ﷺ، كتب إلى الناس: "ألا يجلدن أمير جيش، ولا سرية، ولا رجل من المسلمين حداً وهو غاز حتى يقطع الدرب قافلاً، لئلا تلحقه حمية الشيطان، فيلحق بالكفار"[٣]. وقال علقمة: "كنا في جيش في أرض الروم، ومعنا حذيفة بن اليمان، وعلينا الوليد بن عقبة فشرب الخمر، فأردنا أن نحدّه، فقال حذيفة: أتحدون أميركم، وقد دنوتم من عدوكم؛ فيطمعوا فيكم"[٤].

اتضح لنا مما سبق أن المصلحة هي خشية أن يترتب عليه ما هو أبغض إلى الله من تعطيله أو تأخيره؛ من لحوق صاحبه بالمشركين حمية وغضبا.

وقد أسقط عمر ﷺ حد السرقة عن السارق في عام المجاعة كما سيأتي قريباً إن شاء الله.

٦- وأروع موقف نبوي لمراعاة الظروف ما كان منه ﷺ تجاه عبد الله بن أُبيّ رئيس المنافقين الذي كان نفاقه واضحاً وضوح الشمس، لا سيما بعد نزول سورة المنافقين التي كشفت عن نيته الخبيثة المبيَّتة ضد الإسلام والمسلمين منددة قوله لأصحابه: ﴿لَا تُنفِقُوا عَلَى مَنْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنفَضُّوا﴾ [المنافقون:٧]، وقول المنافقين: ﴿لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [المنافقون:٨]. والقول الأخير هذا أول دعوة عنصرية إلى أن العزة للمواطنين الأصليين، وأن الذلة للمهاجرين، تلك التي يعاني منها العالم عامةً، والمسلمون

---

[١] أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الوضوء، باب صب الماء على البول في المسجد، فتح الباري، ج١، ص٣٢٣ رقم٢٢٠.

[٢] أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الحدود، باب ماجاء ألا تقطع الأيدي في الغزو وقال: حسن غريب، ج٤، ص٥٣ رقم١٤٥٠؛ وأبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب الرجل يسرق في الغزو أيقطع؟ رقم٤٤٠٨، والنسائي في سننه، قطع السارق، باب القطع في السفر، رقم٤٩٨٢.

[٣] رواه سعيد بن منصور في سننه، كما في إعلام الموقعين لابن القيم، ج٣، ص١٧.

[٤] ابن القيم، إعلام الموقعين، ج٣، ص١٧.

خاصةً في العصر الحاضر رغم الأصوات المتعالية بحفظ حقوق الإنسان.

مع هذا كله ما الذي منع النبيَّ ﷺ عن عمل شيء ضد عبد الله بن أبي، وضد رفاقه، وقد كان ﷺ يعلم بأعيان بعضهم؟؟ ظروف!! ظروف الأمة حيث كانت في ضعف، كانت في حاجة إلى منعة وقوة، إلى كسب عدد كبير من الأتباع والأنصار، مما تطلب منه تحاشي أي عمل يخشى منه شق عصا الأمة الفتية، ثم قتلها في مهدها، لذلك كانت سياسته عليه الصلاة والسلام تجاهه سياسة تأليف قلب، وسياسة ممالاة، بغية تقليص ضرره على الأمة، وإبعاد التهمة بقتل أصحابه عن نفسه، كما قال لعمر: "دعه، لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه"[١]، خشية أن يقع بسبب ذلك تنفير لكثير من الأعراب عن الدخول في الإسلام، حيث يأخذون بظواهر الأمور، ولا يعلمون بواطنها.

المبحث الثالث: مواقف بعض الصحابة لتقدير الظروف:

هناك مواقف عديدة لبعض الصحابة الأجلاء لتقدير الظروف والحالات، حيث تركوا العمل بظاهر بعض الأحاديث حين تبيَّن لهم أنها كانت تعالج حالةً معينةً في زمن النبوة، ثم تبدلت تلك الحال عما كانت عليه، أو أنها كانت مرتبطةً بظروف خاصة، فتغير الحكم بتغير الظروف، من ذلك:

١- ما رُوي أن الخليفة الثاني الراشد عمر بن الخطاب ﷺ منع سهم المؤلفة قلوبهم، وقال في ذلك معللاً رأيه: "إنما كان رسول الله ﷺ يعطيهم والإسلام ضعيف أمره، يريد تأليف قلوبهم، أما الآن فقد عزّ الإسلام وقوي فلا حاجة لتأليف قلوبهم"، وقد أقره الصحابة على ذلك مما أصبح إجماعاً[٢].

٢- ومن ذلك أيضاً أن النبي ﷺ قسّم نصف خيبر بين الفاتحين، ولكن عمر ﷺ لم يقسم ما فتحه من أرض الشام والعراق ومصر وغيرها، ورأى إبقاءه في أيدي أربابه، ويفرض الخراج على الأرض ليكون مدداً دائماً لأجيال المسلمين، قال في ذلك ابن قدامة الحنبلي: "وقسمة النبي ﷺ خيبر كان في بدء الإسلام وشدة الحاجة ، فكانت المصلحة فيه، وقد

---

[١] جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه: سورة المنافقين، باب قوله: سواء عليهم استغفرت ... الفتح ٦٤٨/٨ رقم٤٩٠٥.

[٢] انظر، تفسير القرطبي تفسير سورة التوبة الآية رقم٦٠، ج٨، ص١٨١.

تعيّنت المصلحة فيما بعد ذلك في وقف الأرض فكان ذلك هو الواجب"[١].

٣- والأعجب من ذلك كله أن عمر ﷺ أسقط حد القطع عن السارق في عام المجاعة، وعن السارق إذا كان السبب الجوع، فقد رُوي أن غلمةً لحاطب بن أبي بلتعة سرقوا ناقة لرجل من مزينة، فأُتي بهم عمر، فأقروا، فأرسل إلى عبد الرحمن بن حاطب، فجاء فقال له: إن غلمان حاطب سرقوا ناقة رجل من مزينة، وأقروا على أنفسهم. فقال عمر: يا كثير بن الصلت! اذهب فاقطع أيديهم، فلما ولّى بهم ردّهم عمر، ثم قال: أما والله لولا أني أعلم أنكم تستعملونهم وتجيعونهم، حتى إن أحدهم لو أكل ما حرّم الله عليه حلّ له لقطعت أيديهم، وأيم الله! إذ لم أفعل لأغرمنك غرامةً توجعك. ثم قال: يا مزني! بكم أريدت منك ناقتك؟ قال: بأربع مائة (دينار). قال عمر: اذهب فأعطه ثمانمئة[٢].

لا يُظنّ أن عمر بتصرفه هذا خرج على النص القرآني ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللّهِ﴾ [المائدة:٣٨]، وألغى حد السرقة، مما أعطى إشارةً خضراء للخروج على النص - كما يقول البعض -، لا يظن هذا لأن عمر ﷺ كان وقّافاً عند حدود الله، بل كان ظاهر القرآن يملكه، وإنما أسقط القطع عن السارقين في الحالتين السابقتين؛ لأنه نظر إلى الآية في ضوء منظورهما المجتمعي وإطارهما الظرفي المعيش، فأدرك أن حد السرقة ليس لكل سارق وسارقة، وإنما هو لمن ارتكب تلك الفعلة في الحالات العادية ودون داع لها، وأما الذي لم يملك ما يسد به جوعه وجوع أولاده، فخرج وسرق فهذا له حكم آخر غير القطع، وبه قال الجمهور بشرط التأكد من صحة دعواهم الفقر والحاجة.

٤- ومنها ما رُوي أن عثمان بن عفان ﷺ أمر بالتقاط ضوالّ الإبل وبيعها، فإذا جاء صاحبها أعطي ثمنها، مع أن الرسول ﷺ حين سئل عنها نهى عن التقاطها وقال: «ومالك ولها، معها سقاؤها وحذاؤها، ترد الماء، وترعى الشجر، فذرها حتى يلقاها ربها»[٣]. وكان الأمر عليه طوال عهد الرسول ﷺ، ثم عهد أبي بكر الصديق، وعهد عمر بن الخطاب ﷺ، حتى خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنهم، فلما رأى الناسَ قد دبَّ إليهم الفساد، وامتدت

---

[١] المغني لابن قدامة، كتاب الزكاة ،باب زكاة الزرع والثمار، فصل وما استأنف المسلمون فتحه، ج٤، ص١٨٩.

[٢] ابن القيم، إعلام الموقعين، ج٣، ص٢٢. وانظر: ابن حزم، المحلى، ج١٢، ص٣٣٣ وما بعدها.

[٣] رواه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب الغضب في الموعظة والتعليم، فتح الباري، ج١، ص١٨٤ رقم٩١؛ ومسلم في صحيحه، كتاب اللقطة، رقم١؛ ومالك، الموطأ: الأقضية، باب القضاء في اللقطة، رقم٤٦.

أيديهم إلى الحرام بدّل الحكم، فكان ما يرويه ابن شهاب الزهري يقول: "كانت ضوال الإبل في زمان عمر بن الخطاب إبلاً مؤبلة[١] تناتج، لا يمسها أحد، حتى إذا كان زمان عثمان بن عفان أمر بتعريفها، ثم تباع، فإذا جاء صاحبها أعطى ثمنها"[٢]، إلا أن علي بن أبي طالب ﷺ وافقه في مبدأ التقاط الإبل حفظاً لها لصاحبها، ولكنه رأى أنه قد يكون في بيعها وإعطاء ثمنها – إن جاء – ضرر به لأن الثمن لا يغني غناها بذواتها ، ومن ثم رأى التقاطها والإنفاق عليها من بيت المال حتى إذا جاء ربها أعطيت له[٣].

فما فعله عثمان وعلي – رضي الله عنهما – لم يكن مخالفةً منهما للنص النبوي ، بل نظرا إلى مقصوده، فحيث تغيرت أخلاق الناس، ودبّ إليهم فساد الذمم، وامتدت أيديهم إلى الحرام؛ كان ترك الضوال من الإبل والبقر إضاعةً لها، وتفويتاً لها على صاحبها، وهو لم يقصده النبي ﷺ قطعاً حين نهى عن التقاطها، فكان درء هذه المفسدة متعيناً[٤].

وهكذا من يتتبع تصرفات الصحابة يرى أنهم غيروا حكم بعض النصوص التي رأوا أنها مبنية على المصلحة، أو الظروف عندما تغيرت المصلحة، أو الظروف.

المبحث الرابع: مواقف التابعين ومن بعدهم من الأئمة لتقدير الظروف:

وقد درج على ذلك التابعون ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين وتلاميذهم، منه:

١– فتوى فقهاء التابعين بجواز التسعير مع امتناع رسول الله ﷺ عن ذلك حين غلا السعر في عهده، فقال له بعض أصحابه: سعر لنا، فقال: «إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم، ولا مال»[٥]. يدل سياق الحديث وألفاظه على أنهم كانوا في حالة غلاء طبيعي نتيجةً لقانون العرض والطلب، أو لقلة الشيء وكثرة الخلق، لهذا قال النبي ﷺ: «إن الله هو المسعر القابض الباسط» مشيراً إلى أن ندرة الأشياء وغلاءها كان بصنع الله وقدره، لا بتلاعب المتلاعبين، واحتكار

---

[١] أي إبلا مهملة مرسلة. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج١، ص١٦.

[٢] رواه مالك في الموطأ، كتاب الأقضية، باب القضاء في الضوال، رقم٥١.

[٣] د.محمد يوسف موسى، تاريخ الفقه الإسلامي– فقه الصحابة والتابعين، ص٨٣ (نقلا عن القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة، ص١٣٤).

[٤] انظر: كيف نتعامل مع السنة النبوية: للدكتور يوسف القرضاوي، ص١٣٤.

[٥] رواه أبوداود في سننه، البيوع والإجارات، باب في التسعير، رقم٣٤٥١؛ وابن ماجه في سننه، التجارات، باب من كره أن يسعر، ج٢، ص٧٤١ رقم٢٢٠٠؛ والترمذي في جامعه، البيوع، باب ماجاء في التسعير، ج٣، ص٦٠٥، رقم١٣١٤ وقال: "حديث حسن".

المحتكرين، لا سيما أن المجتمع كان بسيطاً في معاملاته، وكان مثالياً في أخلاقه وسلوكه بالنسبة إلى أي مجتمع بعده.

أما إذا تعقد المجتمع وتغير الناس، وكثر الطامعون والمتلاعبون بالأسواق فليس في الحديث ما يمنع التسعير على هؤلاء، ولا يعد ذلك مظلمة يخشى منها كما خشى النبي ﷺ ذلك في عهده، بل ترْك جماهير الناس لأهواء التجار الجشعين هو المظلمة التي يجب أن تتفادى، وهو الضرر الذي يجب أن يدفع.

وهذا الذي فهمه فقهاء التابعين، وأفتوا بجوازه، وأخذ به المالكية والحنفية، ورجحه ابن تيمية وتلميذه ابن القيم[١].

٢- وقد أفتى أبو حنيفة ومالك بجواز دفع الزكاة لبني هاشم مع ورود النص الناهي عن ذلك[٢]، وذلك منعاً للضرر عنهم؛ إذ كان النهي مبنيا على المصلحة، وهي أن لهم نصيباً من بيت المال، فتنصرف الزكاة إلى غيرهم، ولكن لما لم يحصلوا على نصيبهم من بيت المال أجازا لهم أخذ الزكاة.

٣- كذلك أفتى الإمام أحمد بجواز تخصيص بعض الأولاد بالهبة لمعنى يقتضى ذلك مثل زيادة الحاجة، أو لزمانة أو عمى، أو لاشتغال بطلب العلم، مع ورود النهي عن التخصيص من غير تفصيل[٣].

٤- وكذلك نُقل عن الإمام أحمد جواز إجارة الفحل لتلقيح أنثاه؛ لأن الحاجة تدعو إليه، مع أن الرسول ﷺ نهى عن ذلك[٤].

---

[١] ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج٢٨، ص٧٦، ٩٥ وج٢٩، ص٢٥٤؛ وابن القيم، الطرق الحكمية، ص٣٥٦.

[٢] عن أبي هريرة قال: أخذ الحسن بن علي تمرة من تمر الصدقة، فجعلها في فيه، فقال رسول الله ﷺ: «كِخْ كِخْ أما شعرت أنّا لا نأكل الصدقة» متفق عليه. ولمسلم: «إنا لا تحل لنا الصدقة». البخاري: الزكاة، باب ما يذكر في الصدقة للنبي، ج٣، ص٣٥٤، رقم١٤٩١. من الفتح؛ وصحيح مسلم، الزكاة، باب تحريم الزكاة على رسول الله وعلى آله ... رقم١٠٦٩.

[٣] انظر: أحاديث النهي في صحيح مسلم، الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، ج٣، ص١٢٤٤؛ وسنن أبي داود، البيوع، باب في الرجل يفضل بعض ولده في النحل، ج٣، ص٨١١-٨١٥؛ والنسائي، النحل، الباب الأول، ج٦، ص٢٥٨-٢٦٢؛ وابن ماجه، الهبات، الباب الأول، ج٢، ص٧٩٥ رقم٢٣٧٥ و٢٣٧٦؛ ومسند أحمد، ج٤، ص٢٦٩، ٢٧٠.

[٤] عن ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن ثمن عسب الفحل، رواه البخاري، الإجارة، عسب الفحل، ج٤، ص٤٦١ رقم٢٢٨٤.

لعل هذا ما حدا بالأئمة الفقهاء والأصوليين إلى اتخاذ العرف والعادة أصلاً من أصول التشريع، وقاعدةً من قواعد الفقه الأساسية.

فيقول الأحناف: "العادة محكمة" مستدلين بقول ابن مسعود ﷺ: "ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن"[١]، وقد كتب في ذلك العلامة ابن عابدين الشامي الحنفي رسالته القيمة "نشر العرف فيما بني من بعض الأحكام على العُرف" وذكر فيها "أن كثيراً من الأحكام تختلف باختلاف الزمان لتغير عرف أهله، أو لحدوث ضرورة، أو لفساد أهل الزمان، بحيث لو بقي الحكم على ما كان عليه أولاً للزم منه المشقة والضرر بالناس، ولخالف قواعد الشريعة المبنية على التخفيف والتيسير ودفع الضرر والفساد"[٢].

ويقول القرافي: "إن استمرار الأحكام التي مدركها العوائد مع تغير تلك العوائد خلاف الإجماع، وجهالة في الدين، بل كل ما هو في الشريعة يتبع العوائد، يتغير الحكم فيه عند تغير العادة إلى ما تقتضيه العادة المتجددة"[٣].

وقد عقد ابن القيم في كتابه "إعلام الموقعين" فصلاً في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة، والأحوال والنيات والعوائد، قال في مطلعه: "هذا فصل عظيم النفع جداً، وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة، أوجب من الحرج والمشقة وتكليف ما لا سبيل إليه، ما يعلم أن الشريعة الباهرة التي في أعلى رتب المصالح لا تأتي به، فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحِكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد..."[٤].

إن المقصود من ذكر هذه الأقوال للأئمة الفقهاء هو التدليل على أننا لسنا بِدْعِيِّين في دعوتنا إلى مراعاة الظروف والحالات المصاحبة لأحاديث الرسول ﷺ، وفهمها في ضوئها، وإنما معنا قدر كاف من النصوص القرآنية والحديثية، وتعامُلُ الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين، يدل على ذلك دلالةً واضحةً ، لا مجال لإنكاره أو التردد في قبوله.

---

[١] أخرجه أحمد في مسنده، ج١، ص٣٧٩؛ والطيالسي في مسنده، ص٣٣، رقم٢٤٦. قال الألباني: "هذا إسناد حسن" سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج٢، ص١٧ رقم٥٣٣.

[٢] ابن عابدين، مجموعة الرسائل، ج٢، ص١٢٥.

[٣] القرافي، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، ص٢٣١.

[٤] ابن القيم، إعلام الموقعين، ج٣، ص١٤.

المبحث الخامس: أحاديث للنظر والفكر:

فامتدادا لما تقرر من المواقف القرآنية والنبوية، ومواقف الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين من تقدير لظروف الزمان والمكان، وظروف العباد والبلاد، حاولنا أن نفهم بعض الأحاديث -كنماذج- في ضوء ملابساتها وظروفها، وأبعادها الزمانية والمكانية ليكون ذلك مفتاحا لنا لفهم الأحاديث وإدراك روحها، وأسبابها وعللها.

أحاديث روعيت فيها الظروف السياسية:

١- منها مارواه أنس بن مالك ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «الأئمة من قريش»[١].

إذا أردنا فهم هذا الحديث بعد بتره من الظروف المصاحبة له فاتّهمنا – والعياذ بالله – رسول الله ﷺ بالعصبية الجاهلية والقومية النتنة – بل ربما اتهمه بعض المستشرقين الحاقدين – وهذا مما لا يرضاه أحد من المسلمين.

ولكن عندما أردنا فهمه في ضوء ملابساته وظروفه جاء تفسيره في رأي ابن خلدون بأنه ﷺ راعى ما كان لقريش في عصره من القوة والعصبية التي عليها تقوم الخلافة أو الملك.

فأرجع ابن خلدون اشتراط القرشية إلى الكفاءة المتواترة في قريش لدفع التنازع وجمع الكلمة[٢]، فإذا توفرت تلك الكفاءة في غير القرشي فهو أحق بالإمامة أو الإمارة من القرشي الذي يفقدها، فعلى هذا معنى الحديث "الأئمة من الأكفاء" لاغير.

٢- هناك أحاديث كثيرة وردت في فضل الشام، والترغيب في سكناها، إذا حاولنا فهمها الآن بمعزل عن ظروف سياقها آنذاك ليضحك عليها المسلمون قبل غيرهم، إن قبلنا سندها على إغماض، منها:

ماجاء عن زيد بن ثابت ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ يوماً ونحن عنده: «طوبى للشام، إن ملائكة الرحمن باسطة أجنحتها عليها»[٣].

أعتقد أن هذا الحديث وأمثاله في فضل الشام في غنية عن التعليق عليه في الظروف الراهنة،

---

[١] أخرجه أحمد في المسند، ج٣، ص١٢٩، ١٨٣، ج٤، ص٤٢١، وانظر ابن حجر، فتح الباري، كتاب الأحكام، ١١٣-١١٩.

[٢] راجع مقدمة ابن خلدون، ص١٩٥.

[٣] روى الترمذي في جامعه: المناقب، باب في فضل الشام واليمن، ج٥، ص٧٣٤ رقم٣٩٥٤ عن زيد بن ثابت قال: كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع، فقال رسول الله ﷺ: «طوبى للشام» فقلنا: لأي ذلك يا رسول الله؟ قال: «لأن ملائكة الرحمن باسطة أجنحتها عليها». قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. ورواه أحمد أيضا، ج٥، ص١٨٤، ١٨٥ والحاكم في المستدرك، ج٢، ص٢٢٩.

ولا يمكن قبول متنه الآن، فما معنى الحديث إذن إن كان سنده مقبولاً؟

وقت أن قال النبي ﷺ فيه هذا الحديث كان قد عرف أن الشام ستعود ثغراً استراتيجياً للدولة الإسلامية، وستتعرض للخطر من قبله، أو تحدث ثغرة في حدوده تتطلب الرجال لسدّها، فكان – كما يقول الشيخ الغزالي – "كما تتجمع كرات الدم البيضاء لحماية الجسم من الجراثيم الغازية عندما يصاب بجرح، أو تنشأ به قرحة... إن مسارعة قوات الدفاع هنا مفهومة الحكمة، أما في حالة الجسم العادية فموقف الكرات من جميع الأعضاء واحد"[1].

هنا اقتضت الحكمة أن يحث قائد المسلمين على سكنى الشام، وتجمع عدد كبير فيه من الرجال المدافعين عن بيضة الإسلام، إذ يخشى من قبله حدوث ثغرة، وتعرض للخطر، فلا فضل للشام من حيث كونه بلدا من البلاد، وإنما كان له فضل من حيث كونه ثغراً إستراتيجياً من ثغور الإسلام، وحاجزاً هاماً يمنع أعداءه عن الدخول في مملكة الإسلام.

فأي بلد من بلاد الإسلام هذا شأنه طوبى له، وإن ملائكة الرحمن باسطة أجنحتها عليه إن شاء الله.

٣- ومنها ما رواه أبوبكرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة»[2].

إذا نظرنا في هذا الحديث بعيداً عن الظروف السياسية المحيطة به، وظروف المرأة نفسها آنذاك فقلنا: إن الحديث يمنع تولية المرأة الحكم سواء قصرت كفاءتها عن توليته، أم بلغت ذروتها، ومن ثم نقول بحرمة تولية جميع النساء الخلافة، أو رئاسة الدولة، أو إمارتها، أو القضاء كما قال به الجمهور[3]، أو نحرم عليها الخلافة الكبرى كما قال ابن حزم[4].

لكننا لا نقول هذا، ولا ذاك؛ لأن لهذا الحديث قصة، وله ظرفاً سياسياً خاصاً، وهو:

أن فارس كانت تتهاوى تحت مطارق الفتح الإسلامي، تسقط القلاع الفارسية بأيدي المجاهدين المسلمين قلعةً تلو أخرى، والهزائم تلاحقهم، ومساحة الدولة تتقلص، في هذه الأوضاع قتل ملكهم كسرى على يد ابنه[5]، فكان من الواجب السياسي أن يتولى الأمر

---

[1] انظر الشيخ محمد الغزالي، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، ص٣١.

[2] أخرجه البخاري في صحيحه، المغازي، باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر، رقم٤٤٢٥، والفتن، رقم٧٠٩٩ من الفتح؛ وأحمد في مسنده، ج٥، ص٣٨، ٤٣، ٤٧، ٥١. وانظر: الألباني، إروء الغليل للألباني، ج٨، ص١٠٩.

[3] انظر: ابن حجر، فتح الباري شرح هذا الحديث في المغازي والفتن.

[4] ابن حزم، المحلى: الإمامة، ج٩، ص٣٦٠ رقم المسألة ١٧٦٩.

[5] ابن كثير، البداية والنهاية، ج٤، ص٢٧٠ فيه: (قتله ابنه شيرويه في ١٠ جمادى الآخرة سنة ٧هـ).

قائد عسكري خبير يوقف سيل الهزائم، ويحدّ من الزحف الإسلامي نحوهم، ولكن السياسة الوثنية المستبدة جعلت الأمة والدولة ميراثاً لفتاة لا تدري شيئاً من أمرها، فكان ذلك إيذاناً بأن الدولة كلها إلى ذهاب، فتعليقاً على هذا كله قال النبي الحكيم ﷺ كلمته الصادقة، فكانت وصفا للأوضاع كلها، لا منعا لتولي الحكم عن المرأة، بل ليس للذكورة والأنوثة دخل في هذه القضية، وإنما الأمر أن الولاية والحكم للأكفاء أيا كان، رجلاً أو امرأةً[١].

وكيف يحرمها النبي ﷺ عليها، وقد قرأ قبله على الناس في مكة سورة النحل، وقص عليهم قصة ملكة سبأ التي قادت قومها إلى الإيمان والفلاح بحكمتها وذكائها، من المستحيل أن يصدر حكماً يناقض ما نزل عليه من وحي، ويناقض التاريخ أيضاً – وهو خاتم الرسل – فقد بلغت إنجلترا عصرها الذهبي أيام الملكة (فكتوريا)، وهي قبل قليل بقيادة ملكة، ورئيسة وزراء (مار غريت تاتشر) بلغت قمة الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي، فأين الخيبة المتوقعة لمن اختاروا هؤلاء النسوة.

وقد تمكنت رئيسة وزراء الهند (إنديرا غاندي) من تشطير الكيان الإسلامي "الباكستان الغربية والشرقية" شطرين "باكستان وبنجله ديش"، فحققت لقومها ما يصبون إليه بذكائها وحنكتها، على حين عاد المارشال يحيى خان الرجل يجر أذيال الخيبة والخسران[٢].

أحاديث روعيت فيها الظروف المكانية:

١- مارواه البخاري وغيره عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ قال: قال رسول اللهﷺ: «لاتستقبلوا القبلة بغائط، ولا بول ولا تستدبروها، ولكن شرِّقوا أو غرِّبوا»[٣].

من الواضح أن هذا الخطاب ليس عاماً لأهل الأرض جميعاً، وإنما هو خاص بأهل المدينة ومن على سمتها كالشام وغيرها، والذي يقع في الشرق من القبلة أو غربها فيكون له حكم آخر.

---

[١] انظر: الشيخ محمد الغزالي، السنة النبوية بين أهل الحديث وأهل الفقه، ص٤٨-٥١.

[٢] الشيخ الغزالي، السنة النبوية بين أهل الحديث وأهل الفقه، ص٤٨-٥١.

[٣] رواه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول، فتح الباري، ج١، ص٢٤٥، رقم ٣٩٤ وغيره.

٢- ومنها، ما رواه ابن عمر مرفوعاً: «الوزن وزن أهل مكة، والمكيال مكيال أهل المدينة»[١].
لما كان أهلُ مكة أهلَ تجارة، وكانوا يتعاملون في بيعهم وشرائهم وسائر معاملاتهم ومبدلاتهم بالنقود المعدنية، وكان الأساس فيها الوزن بالأوقية، والمثقال والدرهم والدانق ونحوها، كانت عنايتهم موجهةً إلى ضبط هذه الموازين، فجعل النبي ﷺ موازينهم هي المعيار المعتمد، والمرجع الذي يحتكم إليه عند التنازع.
وكذلك كان أهل المدينة أهل زرع وغرس، فاتجهت عنايتهم إلى ضبط المكاييل من المد والصاع وغيرهما في تسويق منتجاتهم الزراعية من التمر والعنب وغيرهما، لذلك جعل النبي ﷺ مكيالهم المعيار المعتمد.
وهذا لا يمنع مسلم اليوم عن قبول مقاييس أخرى مثل "الكيلوجرام" في الوزن، و"الليتر" في الكيل لما يتميزان به من دقة وسهولة في الحساب.
٣-ومنها حديث: «الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء»[٢].
إذا جعلنا هذا الخطاب عاماً لكل الناس في كل بيئة، ولجميع أنواع الحميات فيصبح مفهومه مشكلاً؛ لأن الحمى الناتجة عن الزكام، أو إصابة البرد - مثلاً - إذا استعمل الماء لعلاجها لازداد المرض شدة.
وأما إذا جعلناه خاصا بالأماكن الحارة مثل الحجاز وما والاها إذ تكون أكثر حالات الحمى فيها نتيجة للتعرض لشدة حرارة الشمس وضرباتها، أو ببعض أنواع الحمى التي ينفعها الماء البارد شرباً واغتسالاً فيكون للحديث معنى ومدلول.

أحاديث روعيت فيها الظروف العُرفية:

١- منها قضاؤه ﷺ بالدية على العاقلة - وهم عصبة الرجل - في قتل الخطأ وشبه العمد، وكان ذلك في ذلك الزمن؛ لأن العصبة كانت محور النصرة والمدد.
ولذلك لما كان زمن عمر ﷺ جعلها على أهل الديوان على أساس أن العاقلة هم من ينصره ويعينه من غير تعيين، فإن كان في زمن - كما كان في زمنه ﷺ - الناصرو المعين هو الأقارب فالدية عليهم، وإن كان في زمنٍ غيرَهم فالدية عليهم، فلذلك لما وضع عمر

---

[١] رواه أبو داود في سننه، البيوع، باب في قول النبي ﷺ: المكيال مكيال المدينة، رقم٣٣٤٠؛ والنسائي: البيوع، باب رجحان في الوزن، ج٧، ص٢٨٤ رقم٤٥٩٨. وعند ابن حبان عن ابن عباس كما في الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان، ج٨، ص٧٧، رقم٣٢٨.

[٢] البخاري، بدء الخلق، باب صفة النار، ج٦، ص٣٣٠، رقم٣٢٦٣؛ ومسلم: السلام، باب لكل داء دواء، ج٤، ص١٧٣١ رقم٢٢٠٩.

ﷺ الديوان كان معلوماً أن جند كل مدينة ينصر بعضه بعضا، ويعين بعضه بعضا، وإن لم يكونوا أقارب، فكانوا هم العاقلة، وأنها تختلف باختلاف الأحوال، وإلا فرجل قد سكن بالمغرب وهناك من ينصره ويعينه، كيف تكون عاقلته من بالمشرق في مملكة أخرى أي من أقاربه؟، ولعل أخباره قد انقطعت عنهم. ولكن الميراث يمكن حفظه للغائب فإن النبي ﷺ قضى في المرأة القاتلة أن عقلها على عصبتها، وأن ميراثها لزوجها وبينها، فالوارث غير العاقلة[1].

٢- ومنها أحاديث النهي عن نعي الموتى[2]:

أي نعي نهى عنه النبي ﷺ؟ هل مجرد الإخبار بأن فلاناً قد مات؟ لا، وإنما النعى المكروه أو المنهي عنه هو ماكان استعراضاً للمآثر والمفاخر، وتنويهاً بالأفراد والأسر. أو بعبارة أخرى: ما قارنه الرياء وإحياء العصبية الذي كان يمارسه عرب الجاهلية، أما الإخبار المعتاد فهو ليس بمكروه، بل هو لا بد منه، وهو ما تقتضيه طبيعة المعاشرة والمجتمع، لكي يجتمع أناس من الأقارب والأصدقاء فيشتركوا في تجهيزه وتكفينه ودفنه، وقد ثبت أن الصحابة كانوا يخبرون النبي ﷺ بوفاة أهليهم، وكانوا يلتمسون منه الصلاة عليهم طلباً للمغفرة والشفاعة من الله تعالى[3].

٣- ومنها الأحاديث التي توعدت المصورين بأشد العذاب[4]:

ما المراد بالمصورين أو التصوير أو الصورة في تلك الأحاديث؟ لا بد من أن نفهمها في

---

[1] عن أبي هريرة قال: قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة، ثم إن المرأة التي قضى لها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنيها وزوجها، وأن العقل على عصبتها، رواه البخاري، الفرائض، باب ميراث المرأة والزوج، ج١٢، ص٢٤ رقم٦٧٤٠ و٦٩١٠ من الفتح؛ ومسلم، القسامة، باب دية الجنين، رقم٣٥، ٣٦. وانظر أيضا: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج١٩، ص٢٥٥-٢٥٦.

[2] رواه الترمذي عن حذيفة وقال: "حسن صحيح"، الجنائز، باب ما جاء في كراهة النعي، ج٣، ص٣١٣ رقم٩٨٦؛ وابن ماجه، الجنائز، باب ماجاء في النهي عن النعي، ج١، ص٤٧٤ رقم١٤٧٦.

[3] وانظر الشيخ محمد الغزالي، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، ص٣٠.

[4] مثل حديث ابن عمر مرفوعاً: «إن الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم». وحديث ابن مسعود مرفوعا: «إن أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون»، وحديث ابن عباس مرفوعا: «من صور صورة في الدنيا كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح، وليس بنافخ»، وأحاديث أخرى، انظر صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب التصاوير، الأحاديث:٥٩٥٠، ٥٩٥١، ٥٩٦٣؛ ومسلم، اللباس، رقم٨٩-١٠٠، وسنن الترمذي، كتاب اللباس، باب ما جاء في المصورين، ج٤، ص٢٣١ رقم١٧٥١؛ وسنن النسائي، كتاب الزينة، باب رقم١١٢؛ ومسند أحمد، ج١، ص٢١٦، ٢٤١، ٢٤٦، ٣٠٨، ٣٥٠، ٣٥٩، ٣٦٠، وج٢، ص١٤٥، ٥٠٤.

ضوء إطلاقات الصورة أو المصورين في عهد النبي ﷺ.

الصورة التي توعَّد النبي ﷺ مصوريها بأشد العذاب هي تلك التي لها ظل، والتي تُسمّى نحتاً، وهي التي يعقل تكليف الله صانعيها بنفخ الروح فيها، وهي التي كانت معروفةً في عصره عليه الصلاة والسلام، وهي التي أجمع العلماء على تحريمها في غير لعب الأطفال.

أما الصورة الفوتوغرافية التي يعكسها الكاميرا فهي كعكس المرآة للصور، فهذه الصور وملتقطوها غير داخلين في الوعيد إذ هذا اللون من الفن لم يعرف في زمن التشريع فلا يتصور أن يطلق عليه لفظ "مصور" وهو غير موجود[١].

حديث روعيت فيه الظروف الاقتصادية:

أمر النبي ﷺ لمعاذ حين وجهه إلى اليمن أن يأخذ من كل حالم ديناراً، أو عِدلَه من المعافر، ثياب تكون باليمن[٢]. وذلك في الجزية ممن لم يسلم من أهل الذمة.

هذا التقدير كان حسب قدرات أهل الذمة آنذاك، و لم يكن تقديراً أبدياً ملزماً لمن بعده، فإذا تغير الحال يزاد وينقص، ولهذا وسع عمر ﷺ أن يقدر الجزية في عهده تقديرات مختلفة حسب ظروف الناس الاقتصادية من ٤٨ درهماً إلى ١٢ درهماً، وفعل ذلك الأئمة بعده، فأجازوا للحكام المسلمين العادلين أن يزيدوا أو ينقصوا عن تقدير عمر إذا اقتضى العدل، ومصلحة الناس، وهو المروي عن أحمد وغيره، وهو الصحيح[٣].

حديث روعيت فيه الظروف الأمنية:

ماجاء في الصحيحين من حديث ابن عمر وغيره قال: قال النبي ﷺ: «لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم»[٤].

منعها النبي ﷺ عن السفر بوحدها أو مع رجل أجنبي حين كان السفر على الجمال أو

---

[١] انظر: القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة للقرضاوي، ص١٨٢.

[٢] رواه أبو داود في سننه، باب في زكاة السائمة، ج٢، ص٢٣٤ رقم١٥٧٦؛ والترمذي، باب ماجاء في زكاة البقر، ج٣، ص٢٠، رقم٦٢٣. وقال: "حسن".

[٣] وانظر: القرضاوي، شريعة الإسلام، ص١٨٤.

[٤] رواه البخاري في صحيحه، تقصير الصلاة، باب في كم يقصر الصلاة، ج٢، ص٥٦٥ و٥٦٦ رقم١٠٨٦ و١٠٨٧ من الفتح؛ ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، حديث رقم٤١٣-٤٢٤؛ والدارمي في سننه، الاستئذان، باب لا تسافر المرأة إلا ومعها محرم، ج٢، ص٣٧٤ رقم٢٦٦٨.

البغال أو الحمير، وتجتاز فيه غالباً صحارى ومغاور تكاد تكون خاليةً من العمران والأحياء، فإذا لم يصب المرأة في مثل هذا السفر شر في نفسها أصابها في سمعتها.

ولكن إذا تغير الحال – كما في عصرنا – وأصبح السفر في طائرة تقل مئة راكب أو أكثر، أو في قطار يحمل مئات المسافرين، ولم يعد هناك مجال للخوف على المرأة إذا سافرت وحدها فلا حرج عليها شرعاً في ذلك، ولايعد هذا مخالفةً للحديث ، بل قد يؤيد هذا ما صح عن عدي بن حاتم قال له النبي ﷺ: «... فإن طالت بك حياة لترين الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف أحدا إلا الله»[١].

وهناك أحاديث أخرى مثل: حديث وجوب صدقة الفطر في أصناف معينة من الطعام: التمر والزبيب والقمح والشعير والأقط، وحديث النهي عن الاختصاب بالسواد، وحديث عدم منع النساء عن المساجد، وحديث بطلان نكاح المرأة بنفسها دون الولي، وحديث ختان المرأة، وأمثالها من الأحاديث، يمكن فهمها في ضوء الواقع المعاصر لها، وظروفها الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو السياسية، أو العسكرية، أو الأمنية، أو الجغرافية، أو الصحية، أو العرفية، وذلك إما بإدراك البعد المقاصدي لها، أو البعد العلي والسببي، أو البعد الأمني، أو البعد العرفي، أو البعد المصالحي، الخاص أو العام، الشخصي أو الجماعي، وبذلك نستطيع تقديم تعاليم النبي ﷺ على الطبيعة على وجه التقريب، وتقليص الخلافات الجدلية، والنزاعات العقيمة بإذن الله تعالى.

خلاصة البحث:

توصل هذا البحث في نهاية المطاف إلى النتائج الآتية:

أن التعامل مع البعدين الزماني والمكاني في التشريع الإسلامي ليس غريباً على علماء الأمة الإسلامية وفقهائها؛ إذ نجد له حضوراً في القرآن الكريم، والسنة النبوية، وآثار الصحابة والتابعين، وعند الأئمة المجتهدين.

ففي القرآن الكريم مواقف عديدة لمراعاة ظروف العباد وحالاتهم: منها وجوب وقوف الواحد من المسمين مقابل عشرة من الكفار في بداية الإسلام، ومعصية فراره من أمامهم، ولكن عند دبيب الوهن والضعف فيهم جاء التخفيف بوجوب وقوف الواحد مقابل الاثنين. ومنها جواز الإفطار في شهر رمضان للمرضى والحامل والمرضع نظرا لظروفهم الصحية. ومنها

[١] رواه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم٣٥٥٩ من الفتح.

جواز التيمم للمرضى والمسافرن ومن لم يجد الماء، فتقديرا لظروفهم هذه نزل التيمم. ومنها صلاة الخوف. هذه وما شابهها من المواقف الترخيصية لأصحاب الأعذار مثل: إباحة أكل الميتة وأخواتها للمضطر؛ اعتراف صارخ من الشارع الحكيم بأن للظروف والحالات سلطاناً أيما سلطان على الأحكام والتشريعات، وتأثيراً واضحاً في توجيه مسار الحياة.

وفي السنة النبوية مواقف لمراعاة الظروف: منها منعه ﷺ لأهل المدينة من ادّخار لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام من يوم الأضحى حين كان بالناس جهد ومشقة، وسمح لهم به العام القادم لزوال تلك العلة. ومنها نهيه ﷺ عن زيارة القبور نهيا عاما للرجال والنساء في حداثة عهدهم بالإسلام، وقربهم من عهد الوثنية، خوفاً منه ﷺ رجوعهم إلى جاهليتهم الأولى من النوح والعويل، وبعد زوال هذا الخوف برسوخ تعاليم الإسلام في قلوبهم، وتغلغلها في محيطهم سمح لهم بالزيارة. ومنها نهيه ﷺ عن كتابة الأحاديث خوفا من التباس القرآن بالحديث، ومن لم يتلمس فيهم ذلك الخوف سمح لهم بالكتابة، منهم عبد الله بن عمر وأبو شاه اليمني. ومواقف أخرى كثيرة.

ومن مواقف بعض الصحابة لتقدير الظروف منع عمر بن الخطاب ﷺ سهم المؤلفة قلوبهم، حيث عزّ الإسلام وقوي فلا حاجة لتأليف قلوبهم. ومن ذلك أيضاً أن النبي ﷺ قسّم نصف خيبر بين الفاتحين، ولكن عمر ﷺ لم يقسم ما فتحه من أرض الشام والعراق ومصر وغيرها، ورأى إبقاءه في أيدي أربابه، وفرض الخراج على الأرض ليكون مددا دائما لأجيال المسلمين. والأعجب من ذلك كله أن عمر ﷺ أسقط حد القطع عن السارق في عام المجاعة، وعن السارق إذا كان السبب الجوع. ومنها أن الرسول ﷺ حين سئل عنها نهى عن التقاط ضوال الإبل، ولكن عثمان بن عفان ﷺ أمر بالتقاطها وبيعها، فإذا جاء صاحبها أعطي ثمنها، ثم إن علي بن أبي طالب ﷺ وافقه في مبدأ التقاط الإبل حفظاً لها لصاحبها، ومن ثم رأى التقاطها والإنفاق عليها من بيت المال حتى إذا جاء ربها أعطيت له عين الإبل، لا القيمة.

وقد درج على تقدير الظروف، التابعون ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين وتلاميذهم، منها: فتوى فقهاء التابعين بجواز التسعير مع امتناع رسول الله ﷺ عن ذلك حين غلا السعر في عهده، وأخذ به المالكية والحنفية، ورجحه ابن تيمية وتلميذه ابن القيم. وقد أفتى أبو حنيفة ومالك بجواز دفع الزكاة لبني هاشم مع ورود النص الناهي عن ذلك، وذلك منعا للضرر

عنهم. وكذلك أفتى الإمام أحمد بجواز تخصيص بعض الأولاد بالهبة لمعنى يقتضى ذلك مثل زيادة الحاجة، أو لزمانة أو عمى، أو لاشتغال بطلب العلم، مع ورود النهي عن التخصيص من غير تفصيل. وكذلك نقل عن الإمام أحمد جواز إجارة الفحل لتلقيح أنثاه لأن الحاجة تدعو إليه، مع أن الرسول ﷺ نهى عن ذلك.

فتأصيلاً من المواقف القرآنية والنبوية، ومواقف الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين لتقدير ظروف الزمان والمكان، وظروف العباد والبلاد، حاولنا أن نفهم بعض الأحاديث - كنماذج - في ضوء ملابساتها وظروفها، وأبعادها الزمانية والمكانية ليكون ذلك مفتاحاً لنا لفهم الأحاديث وإدراك روحها، وأسبابها وعللها. منها حديث «الأئمة من قريش». وما جاء في قضل الشام. وحديث «لن يفلح قوم ولَّوا أمرهم امرأة» حيث روعيت فيها الظروف السياسية. ومن الأحاديث التي روعيت فيها الظروف المكانية: حديث «لا تستقبلوا القبلة بغائط، ولا بول ولا تستدبروها، ولكن شرِّقوا أو غرِّبوا». وحديث «الوزن وزن أهل مكة، والمكيال مكيال أهل المدينة». وحديث: «الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء». ومن الأحاديث التي روعيت فيها الظروف العرفية: قضاؤه ﷺ بالدية على العاقلة في قتل الخطأ وشبه العمد، في زمن كانت العصبة محور النصرة والمدد. وجعلها عمر رضي الله عنه في زمنه على أهل الديوان. ومنها أحاديث النهي عن نعي الموتى. ومنها الأحاديث التي توعدت المصورين بأشد العذاب. وهناك حديث روعيت فيه الظروف الاقتصادية: وهو أن النبي ﷺ أمر معاذاً بأخذ الجزية من كل حالم دينارا، أو عِدلَه من المعافر. ووسَّع ذلك عمر رضي الله عنه في عهده بأن تؤخذ الجزية بتقديرات مختلفة حسب ظروف الناس الاقتصادية. وحديث روعيت فيه الظروف الأمنية: وهو «لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم». وهناك أحاديث أخرى مثل: حديث وجوب صدقة الفطر في أصناف معينة من الطعام: التمر والزبيب والقمح والشعير والأقط، وحديث النهي عن الاختصاب بالسواد، وحديث عدم منع النساء عن المساجد، وحديث بطلان نكاح المرأة بنفسها دون الولي، وحديث ختان المرأة، وأمثالها من الأحاديث، يمكن فهمها في ضوء الواقع المعاصر لها، وظروفها الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو السياسية، أو العسكرية، أو الأمنية، أو الجغرافية، أو الصحية، أو العرفية، وذلك إما بإدراك البعد المقاصدي لها، أو البعد العلي والسببي، أو البعد الأمني، أو البعد العرفي، أو البعد المصالحي، الخاص أو

العام، الشخصي أو الجماعي، وبذلك نستطيع تقديم تعاليم النبي ﷺ على الطبيعة على وجه التقريب، وتقليص الخلافات الجدلية، والتراعات العقيمة بإذن الله تعالى.

المصادر والمراجع:

١. **الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام**، للقرافي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس المالكي الصنهاجي (ت٦٨٤هـ)، تحقيق أبي بكر عبد الرزّاق، المكتب الثقافي بمصر، ط١، ١٩٨٩م.

٢. **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، للألباني، محمد ناصر الدين، (ولد سنة١٣٣٢هـ – ت١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣. **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، لابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، (ولد٦٩١– ت٧٥١هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، بدون رقم الطبعة، ١٩٧٣م.

٤. **البداية والنهاية** لابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، (ولد٧٠٠– ت٧٧٤هـ)، مكتبة المعارف، بيروت، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

٥. **تفسير القرطبي**= الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي.

٦. **الجامع لأحكام القرآن**، للقرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر أبو عبد الله، (ت٦٧١هـ)، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط٢، ١٣٧٢هـ.

٧. **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، للألباني، محمد ناصر الدين، (ولد سنة١٣٣٢هـ – ت ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، المكتب الإسلامي ببيروت، ط أولى، ١٣٩٩هـ.

٨. **السنن**، لابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، (ولد٢٠٧– ت٢٧٥هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

٩. **السنن**، لأبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، (ولد٢٠٢– ت٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

١٠. **سنن الترمذي**، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي، (ولد٢٠٩– ت٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

١١. **السنن**، للنسائي، أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب، (ولد٢١٥– ت٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٢. **السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث** لمحمد الغزالي، دار الشروق بيروت، ط١، ١٩٨٩م.

١٣. **شريعة الإسلام صالة للتطبيق في كل زمان ومكان**، للقرضاوي، الدكتور يوسف، دار الصحوة، القاهرة.

١٤. **الصحيح**، لابن حبان بترتيب ابن بلبان، أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ولد سنة بضع وسبعين ومائتين– ت٣٥٤هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

١٥. **صحيح البخاري**، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة بن بردذبة الجعفي، (ولد١٩٤– ت ٢٥٦هـ)، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير واليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٦. **صحيح مسلم** بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، (ولد٢٠٦– ت ٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

١٧. **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، لابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، (ولد٦٩١–

ت٧٥١هـ)، تحقيق د. محمد جميل غازي، مطبعة المدني، القاهرة، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

١٨. **فتح الباري شرح صحيح البخاري،** لابن حجر، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، (ولد٧٧٣- ت٨٥٢هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، بدون رقم الطبعة، ١٣٧٩هـ.

١٩. **كيف نتعامل مع السنة،** للقرضاوي، الأستاذ الدكتور محمد يوسف، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٩٩١م.

٢٠. **مجموع الفتاوى،** لابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني أبو العباس، (ولد٦٦١- ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية، بدون مكان النشر، ط٢، وبدون سنة النشر.

٢١. **مجموعة الرسائل** لابن عابدين (بدون ذكر الناشر، ومكان النشر، والطبعة، وسنة الطبع).

٢٢. **المحلى بالآثار،** لابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، (ولد٣٨٣- ت٤٥٦هـ)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

٢٣. **المستدرك على الصحيحين،** للحاكم، أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، (ولد٣٢١ - ت٤٠٥هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٢٤. **المسند،** لأحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، (ولد١٦٤- ت٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة، مصر، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

٢٥. **المسند،** للطيالسي، أبي داود سليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري، (ت٢٠٤هـ)، بترقيم وليد راشد الجبلاوي على طبعة حيدر آباد الدكن في الهند، ط١، ١٣٢١هـ.

٢٦. **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني،** لابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي أبو محمد، (ولد٥٤١- ت٦٢٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٢٧. **مقدمة ابن خلدون،** أبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي الأشبيلي الأندلسي المالكي، (ت٨٠٨هـ)، دار القلم، بيروت، ط٥، ١٩٨٤م.

٢٨. **الموطأ،** للإمام مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، (ولد٩٣- ت١٧٩هـ) - برواية يحيى بن يحيى الليثي -، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

٢٩. **النهاية في غريب الحديث والأثر،** لابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزواوي ومحمود الطناحي، المكتبة الإسلامية، ط١، ١٩٦٣م.

منهج ابن حبان في كتابه "الثقات"

د. سعد الدين منصور محمد[١] ونوح علي[٢]

ملخص البحث:
يتناول هذا البحث في مبحثَيه ترجمة وجيزةً للإمام ابن حبان ثم منهجه في كتابه "الثقات"، الذى يعد في أوائل المصنفات في هذا المجال، حيث بيَّن الباحثان الحوادث والغزوات التي وقعت منذ السنة الأولى من الهجرة حتى نهاية السنة الخامسة والثلاثين من الهجرة، وذكرا منهج ابن حبان في كتابه الثقات من بداية المجلد الأول إلى نهاية المجلد التاسع الذي يعتبر آخر مجلدٍ في الكتاب، من ناحية سرده لأسماء الرواة من الصحابة، والتابعين، وأتباع التابعين، وتبع الأتباع، ومن بعدهم، رجالهم ونسائهم، حيث رتبهم على حروف المعجم، ومن ثم أوردا بعض الأسباب الدافعة لتأليف الكتاب، وذكرا أربعة منها، وبيّنا منهج ابن حبان في الثقات من ناحية الترتيب والتبويب، ومن ناحية الجرح والتعديل كذلك، ومن ناحية ألفاظ التوثيق، وأيضًا أتى الباحثان ببعض النماذج في الكتاب والتي تدل على منهجيته فيه مع التعليق على كلّ نموذج.

المبحث الأول: ترجمة ابن حبان:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

قال الذهبي: "الإمام العلامة الحافظ المجود, شيخ خراسان، أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد بن شهيد بن هدية بن مرة بن سعد بن يزيد بن مرة بن زيد بن عبد الله بن دارم بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، التميمي الدارمي البستي، صاحب الكتب المشهورة. ولد سنة بضع وسبعين ومائتين"[٣].

---

[١] (أستاذ مشارك)، ومدرّس الحديث بقسم دراسات القرآن والسنة كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا. ahmad٧٠٠٩@yahoo.com

[٢] طالب دكتوارة بالجامعة نفسها.nuhuali٩٦@gmail.com

[٣] شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص ١٨٣؛ وشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ج١٣، ص ٨٩؛ وانظر: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي، **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد،**

المطلب الثاني: شيوخه:

وأكبر شيخ لقيه أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي، سمع منه بالبصرة، ومن زكريا الساجي، وسمع بمصر من أبي عبد الرحمن النسائي، وإسحاق بن يونس المنجنيقي، وعدة، وبالموصل من أبي يعلى أحمد بن علي، وبنسا من الحسن بن سفيان، وبجرجان من عمران بن موسى بن مجاشع السختياني، وببغداد من أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي وطبقته, وبدمشق من جعفر بن أحمد، ومحمد بن خريم، وخلق، وبنيسابور من ابن خزيمة، والسراج، والماسرجسي، وبعسقلان من محمد بن الحسن بن قتيبة، وببيت المقدس من عبد الله بن محمد بن سلم، وبطبرية من سعيد بن هاشم، وبهراة من محمد بن عبد الرحمن الساجي،والحسين بن إدريس، وبتستر من أحمد بن يحيى بن زهير، وبمنبج من عمر بن سعيد، وبالأبلة من أبي يعلى بن زهير، وبحران من أبي عروبة، وبمكة من المفضل الجندي، وبأنطاكية من أحمد بن عبيد الله الدارمي، وببخارى من عمر بن محمد بن بجير[١].

المطلب الثالث: تلاميذه:

حدث عنه أبو عبد الله بن مندة، وأبو عبد الله الحاكم، ومنصور بن عبد الله الخالدي، وأبو معاذ عبد الرحمن بن محمد بن رزق الله السجستاني، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن هارون الزوزني، ومحمد بن أحمد بن منصور النوقاتي، وخلق سواهم.[٢]

قال أبو سعد الإدريسي: كان على قضاء سمرقند زمانا، وكان من فقهاء الدين، وحفاظ الآثار، عالما بالطب وبالنجوم، وفنون العلم، صنف المسند الصحيح -يعني: به كتاب "الأنواع والتقاسيم", وكتاب "التاريخ"، وكتاب "الضعفاء" وفقه الناس بسمرقند.[٣]

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه:

قال الحاكم: كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه، واللغة، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء

المحقق: كمال يوسف الحوت، ج١، ص ٦٤ – ٦٥؛ وأبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، **تاريخ دمشق**، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، ج٥٢، ص ٢٤٩، رقم الترجمة: ٦١٩٣.

[١] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص ١٨٤؛ والذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ج١٣، ص ٩٠.

[٢] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص ١٨٤.

[٣] المصدر نفسه.

الرجال، قدم نيسابور سنة أربع وثلاثين وثلاث مائة، فسار إلى قضاء نسا، ثم انصرف إلينا في سنة سبع فأقام عندنا بنيسابور، وبنى الخانقاه، وقرئ عليه جملة من مصنفاته، ثم خرج من نيسابور إلى وطنه سجستان، عام أربعين، وكانت الرحلة إليه لسماع كتبه. وقال أبو بكر الخطيب: كان ابن حبان ثقة نبيلا فهما.[١]

قال القفطي: " ذكره الحافظ أبو عبد الله فقال: "كان من أوعية العلم فى اللغة والفقه والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال. قد كان قدم نيسابور سنة ثلاثمائة، فسمع بها، ثم دخل العراق فأكثر عن أبى خليفة[٢] وأقرانه. ودخل الشام ومصر والحجاز، ثم صنّف، فخرج له من التصنيف فى الحديث ما لم يسبق إليه. وولى القضاء بسمرقند وغيرها من المدن بخراسان، ثم ورد نيسابور سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة، ونزل دار أبى إسحاق المهتدى".[٣]

المطلب الخامس: مؤلفاته:

قال الخطيب البغدادي: ذكر مسعود بن ناصر السجزي تصانيف ابن حبان فقال: "تاريخ الثقات", "علل أوهام المؤرخين" مجلد، "علل مناقب الزهري" عشرون جزءا، "علل حديث مالك" عشرة أجزاء، "علل ما أسند أبو حنيفة" عشرة أجزاء، "ما خالف فيه سفيان شعبة" ثلاثة أجزاء، "ما خالف فيه شعبة سفيان" جزءان، "ما انفرد به أهل المدينة من السنن" مجلد، "ما انفرد به المكيون" مجلدين"ما انفرد به أهل العراق" مجلد،"ما انفرد به أهل خراسان" مجيليد, "ما انفرد به ابن عروبة عن قتادة، أو شعبة عن قتادة" مجلدين، "غرائب الأخبار" مجلد, "غرائب الكوفيين" عشرة أجزاء، "غرائب أهل البصرة" ثمانية أجزاء، "الكنى" مجلدين "الفصل والوصل" مجلد، "الفصل بين حديث أشعث بن عبد الملك وأشعث بن سوار" جزءان،كتاب "موقوف ما رفع" عشرة أجزاء، "مناقب مالك"، "مناقب الشافعي"، كتاب "المعجم على المدن" عشرة أجزاء، "الأبواب المتفرقة" ثلاثة مجلدات، "أنواع العلوم وأوصافها" ثلاثة مجلدات، "الهداية إلى

---

[١] المصدر نفسه. وابن نقطة الحنبلي البغدادي، **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، ج١، ص ٦٥.

[٢] هو الفضل بن الحباب أبو خليفة الجمحى؛ كان أحد أصحاب الحديث، واسع الرواية. ولى قضاء البصرة، وكان من علم الشعر واللغة بمكان عال. وكان أهل الحديث يأتونه يقرءون عليه، فإذا أتاه أهل اللغة تحوّل إليهم، وترك أهل الحديث وقال: هؤلاء غثاء. جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، ج٣، ص ٥.

[٣] القفطي، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، ج٣، ص ١٢٢.

علم السنن" مجلد،"قبول الأخبار" وأشياء.[١]

قال مسعود بن ناصر: وهذه التواليف إنما يوجد منها النزر اليسير، وكان قد وقف كتبه في دار، فكان السبب في ذهابها مع تطاول الزمان ضعف أمر السلطان، واستيلاء المفسدين.[٢]

المطلب السادس: وفاته:

قال الذهبي: "توفي ابن حبان بسجستان، بمدينة بست في شوال سنة أربع وخمسين وثلاث مائة، وهو في عشر الثمانين، وما ظفرت بشئ من حديثه عاليا"[٣].

المبحث الثاني: منهج ابن حبان في كتابه "الثقات":

المطلب الأول: السبب الدافع لتأليف الكتاب":

بدأ الإمام أبو حاتم (رحمه الله) كتابه الثقات هذا بخطبة حمد الله تعالى فيها، وأثنى عليه وصلّى على نبينا محمد ﷺ، ثم تطرق للدوافع والأغراض التي مِنْ أجلها ألّف كتابه هذا في علم الرجال. وأهمّ هذه الأسباب:

١. معرفة أحوال طبقات المحدثين، ضعفاء كانوا أم ثقات، إذ بمعرفتهم يعرف الصحيح من السقيم من الأحايث.
٢. حثّ الرسول ﷺ أصحابه، وأتباعه على تعليم سنته، لأجل العمل بها.
٣. معرفة تاريخ المحدثين، واستحباب حفظه ووعيه.
٤. نشر هذا العلم الشريف، وأنه من الصدقات الجارية التي تنفع صاحبها حتَّ بعد الموت.

المطلب الثاني: عرض الكتاب:

الكتاب الذي نتناوله بالدراسة في هذا الباب يتكون من تسعة أجزاء، وقد اعتمدنا على النسخة المطبوعة بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) بالهند، وقد طبعت هذه النسخة في بيروت.

لقد ابتدأ الحافظ ابن حبان – رحمه الله – كتابه الثقات هذا بمقدمة طيبة أبان فيها عن مقصده ودواعي خروج هذا السفر العظيم إلى حيز الوجود. فمقدمة الكتاب حوت عناوين

---

[١] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص ١٨٤ – ١٨٥.

[٢] المصدر نفسه، ج١٢، ص ١٨٥.

[٣] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص ١٨٩؛ والذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ج١٣، ص ٩٠.

عنون لها مستشهداً في ذلك بما معه من أحاديث نبوية وآيات قرآنية، وقد ذكر الحثّ على لزوم سنة المصطفىﷺ [١] مستشهداً في ذلك بحديث العرباض بن سارية قال: «صلّى بنا رسول الله ﷺالصبح ذات يوم، ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب، فقال قائلٌ يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا قال أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة وإن تأمّر عليكم عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»[٢].

والشاهد في الحديث هو حث المصطفى ﷺأصحابه على لزوم سنته، وهو خطاب لكل الأمة الإسلامية، على اتباع سنته وسنة من يأتي بعده من الخلفاء الراشدين. والشاهد في الحديث «فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ».

ثم ذكر الإمام ﷺ خبراً في الحثّ على طلب العلم ونشره[٣] وذكر حديث أبي هريرة ﷺ بسنده، أن النبي ﷺ قال: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية، أو علم

---

[١] انظر: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، **الثقات،** طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، ج١، ص ٢.

[٢] تخريج الحديث: -أخرجه محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، في **سنن الترمذي،** كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، ج٥، ص ٤٤، رقم ٢٦٧٦؛ عن العرباض بن سارية، وقال: "حديث حسن صحيح". وابن ماجة أبوعبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، **سنن ابن ماجه،** المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، ج١، ص ١٥، رقم ٤٢، وص ١٦، رقم ٤٣، وأبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، **مسند الإمام أحمد بن حنبل،** ج٢٨، ص ٣٦٧، رقم ١٧١٤٢، وص ٣٧٣، رقم ١٧١٤٤، وص ٣٧٥، رقم ١٧١٤٥، ومحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان،** باب الاعتصام بالسنة وما يتعلق بها نقلاً وأمرًا وزجرًا، ذكر وصف الفرقة الناجية منبين الفرق التي تفترق عليها أمة، ص ١٧٨، رقم ٥، وأبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي، **مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)،** ج١، ص ٢٢٨، رقم ٩٦.

[٣] انظر: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، **الثقات،** ج١، ص ٨.

ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»[١].

والشاهد في هذا الحديث هو حثّ النبي ﷺ أتباعه على العلم وتعلمه ونشره حتى إذا مات أحدهم بقى العلم الذي بثّه أجرًا ومثوبةً له لا ينقطع الأجر منه، والشاهد «أو علم ينتفع به» سواء كان ألفه أو أمرؤ علمه.

ثم ذكر في المقدمة استحباب حفظ تاريخ المحدثين، وساق حديثاً بسنده عن أبي بكرة ﷺ. ذكر أنّ النبي ﷺ وقف على بعيره، وأمسك إنسان بخطامه –أو قال– بزمامه فقال: «أي يوم هذا؟ فسكتنا حتى ظننا أنه يسميه سوى اسمه فقال: أليس بيوم النحر؟ قلنا بلى، فقال: فأي شهر شهر هذا؟ فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه سوى اسمه فقال: أليس بذي الحجة؟ قلنا بلى. فقال: أي بلد هذا؟ فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميها سوى اسمه، فقال: أليس البلد الحرام، قلنا بلى. قال «فإن دماؤكم وأموالكم بينكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب، فإنّ الشاهد عسى أن يبلغ من أوعى له منه»[٢].

والشاهد في ذلك قوله ﷺ: «ليبلغ الشاهد منكم الغائب» فهذا الدليل على حفظ

---

[١] تخريج الحديث: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، **صحيح ابن خزيمة**، باب ذكر الدليل على أن أجر الصدقة المحبسة يكتب للمحبس بعد موته ما دامت الصدقة جارية، ج٤، ص ١٢٢، رقم ٢٤٩٤؛وأحمد، **مسنده**، ج١٣، ص ٥١٥؛ **وابن حبان، في صحيحه**، ذكر خبر أوهم من طلب العلم من غير مظانه أن الميت إذا مات انقطع عنه الأعمال الصالحة بعده، ج٧، ص ٢٨٥، رقم ٣٠١٥، وفي ذكر البيان بأن عموم هذه اللفظة انقطع عمله لم يرد بها كل الأعمال، ج٧، ص ٢٨٦، رقم ٣٠١٦؛ والدارمي، في **سننه**،باب البلاغ عن رسول الله ﷺ، وتعليم السنن، ج١، ص ٤٦٢، رقم ٥٧٨؛ **والترمذي، في سننه**، باب في الوقف، ج٣، ص ٥٣، رقم ١٣٧٦؛ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، **المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي**، فضل الصدقة عن الميت، ج٦، ص ٢٥١، رقم ٣٦٥١.

[٢] تخريج الحديث: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، **سنن ابن ماجه**، باب الخطبة، يوم النحر،ج٢، ص ١٠١٥، رقم ٣٠٥٥؛ وفي باب حجة رسول الله ﷺ، ج٢، ص ١٠٢٢، رقم ٣٠٧٤؛ وفي باب حرمة دم المؤمن وماله، ج٢، ص ١٢٩٧، رقم ٣٩٣١؛ ومحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺوسننه وأيامه = صحيح البخاري**، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «رب مبلغ أوعى من سامع»، ج١، ص ٢٤، رقم ٦٧؛ ومسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم، ج٢، ص ٨٨٦، رقم ١٢١٨؛ والترمذي، **في صحيحه**،باب ما جاء «دماؤكم وأموالكم عليكم حرام»، ج٤، ص ٤٦١، رقم ٢١٥٩، وأحمد، **في مسنده**، ج٣، ص ٤٧٧، رقم ٢٠٣٦.

تاريخ المحدثين والوقوف على معرفة الثقات منهم من الضعفاء إذ لا يتهيأ للمرء أن يبلغ الغائب ما شهد إلا بعد معرفته بصحة ما يؤدي إلى من بعده، وأنه إذا أدَّى إلى من بعده ما لم يصح عن رسول الله ﷺ فإنه لم يؤدِّ عنه ﷺ شيئًا. ولا سبب إلى معرفة ذلك إلا بمعرفة الثّقات من الضعفاء. ثم أنشأ الحافظ أبو حاتم رحمه الله في سرد تاريخي لحياة الرسول ﷺ، وسيرته الطاهرة مبتدأ ذلك بمولده ﷺ، وبأنه كان عام الفيل في ربيع الأول لاثنتي عشرة ليلة خلت منه يوم الاثنين بمكّة المكرمة، وساق قصة الفيل [١]. ثم سرد نسبه الطاهر الزكي إلى إن أوصله إلى عدنان الجد العشرين له ﷺ [٢]، وذكر رضاعه. ثم بين قصّة خروجه ﷺ إلى الشام مع عمّه أبي طالب، وهو ﷺ صبي، وذكر إكرام الراهب للركب كلّه إكرامًا للرسول ﷺ [٣]، ثم نقل الحافظ رحمه الله تعالى سفر الرسول ﷺ مرّةً أخرى إلى البلاد الشامية، وما حدث فيها من إرهاصات كإظلال الغيم مع ميسرة خادمه [٤]ﷺ. وذكر رحمه الله تعالى إكرام الله لنبيه ﷺ بالنبوة منذ أن كان آدم بين الماء والطين، وساق في ذلك حديثاً بسنده عن أبي هريرة ﷺ قال: "سُئل رسول الله ﷺ: متى وجبت لك النبوة؟ قال: «بين خلق آدم ونفخ الروح فيه عليه الصلاة والسلام»[٥].
ثم ساق أبو حاتم صفة بدء الوحي عن النبي ﷺ، وروى في ذلك بسنده خبراً عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، وآخر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وقد بيّن أنه لا تضادّ بين الخبرين، حيث أبان أن مبعثه ﷺ كان يوم الاثنين وهو ابن أربعين سنة، ونزل عليه جبريل ﷺ في غار حراء بقوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [سورة العلق:١]. فلما رجع رسول الله ﷺ إلى بيت خديجة رضي الله عنها ودثرته أنزل الله عليه: ﴿يَأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ، قُمْ فَأَنْذِرْ، وَرَبَّكَ

[١] انظر: ابن حبان،**الثقات**، ج١، ص ١٤-٢١.
[٢] المصدر نفسه،ج١، ص ٢٢-٢٣.
[٣] المصدر نفسه، ج١، ص ٤٢-٤٤.
[٤] ابن حبان،**الثقات**، ج١، ص ٤٤-٤٦.
[٥] تخريج الحديث: حديث أبي هريرة «متى وجبت لك النبوة» الحديث أخرجه ابن حبان،**في صحيحه**، بسنده إلى العرباض بن سارية، كتاب التاريخ، باب كتبه الله عنده محمدا خاتم النبيين، (إني عند الله مكتوب بخاتم النبيين وإن آدم لمنجدل في طينته) الحديث. انظر: **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**، ج٨، ص ١٠٦؛ وأخرجه أيضًا بسنده عن أبي موسى الأشعري، ج٨، ص٢١؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل،**في مسنده**، بنحوه عن عبد الله بن شقيق عن رجل، ج٤، ص ٦٦.

فَكَبِّرْ ﴾ [سورة المدثر: ١-٢]. وساق رحمه الله أول من آمن من الرجال، والنساء، والصبيان، والموالي، ومن الأرقاء، وذكر فشو الإسلام بعد نزول قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾ [سورة الشعراء:٢١٤].

وذكر زواجه ﷺ بسودة بنت زمعة بعد وفاة خديجة رضي الله عنها. وزواج ابنتيه رقية، وأم كلثوم رضي الله عنهما من ابني أبي لهب، وذكر وفاة أبي طالب، واشتداد البلاء على المسلمين وثيق عراه، فأمر رسول الله ﷺ أصحابه بالهجرة إلى الحبشة، وكان أول الناس خُروجًا عثمان بن عفان ﷺ وزوجته. وعدد أسماء مهاجري الحبشة من الأصحاب ﷺ وذكر قصة بعث قريش وفدًا منها إلى النجاشي ملك الحبشة من أجل إرجاع مهاجري المسلمين، ولكنهم فشلوا في ذلك، وأكرم النجاشي مثوى من جاءه مهاجرًا من المسلمين [١].

وذكر عرض الرسول ﷺ نفسه على القبائل بأنه رسول الله ومن هذه القبائل ربيعة وشيبة. وخروجه ﷺ إلى الطائف، فلم يستجيبوا له بل رموه بالحجارة حتى خضبت بالدماء نعلاه. وعرض نفسه على كندة، وبني حنيفة، فلم يسلموا له، وكان ﷺ يعرض نفسه على القبائل في موسم الحج داعيًا إلى الله تعالى وعبادته نابذًا الأصنام، والتأله إليها، ودعا الأوس والخزرج فوعدوه خيرًا [٢].

وذكر ابن حبان رحمه الله تعالى أخبار بيعة العقبة الأولى، وما دار فيها من شروط، وذكر تاريخ أول جمعة جمعت بالمدينة المنورة، وساق قصّة الإسراء والمعراج، وذكر بيعة العقبة الأخيرة بين النبي ﷺ والأنصار، ثم سرد قصّة الهجرة النبوية وطريقها، وتاريخها، ومن كان مع النبي ﷺ حتى وصلوا إلى أرض طيبة الطاهرة [٣].

ثم بدأ في كتابه بتسطير الحوادث التي كانت مرتبة ترتيبًا زمنيًا بالتاريخ الهجري فكتب عمّا كان في السنة الأولى من الهجرة، وما وقع فيها من حوادث أهمها كان قدوم الرسول ﷺ المدينة، وأهمّ السرايا كانت سرية عبيدة بن الحارث إلى بطن رابغ، وسرية حمزة بن عبد المطلب

[١] انظر: ابن حبان،**الثقات**،ج ١، ص٧٠ –٨٠، باختصار.

[٢] انظر: ابن حبان،**الثقات**، ج١، ص٨٠ - ٩٣، باختصار.

[٣] انظر: المصدر نفسه، ج١، ص ٩٣ – ١٣١.

إلى ساحل البحر من قبل العيص، وسرية سعد بن أبي وقاص إلى الخرار [١].

أمّا السنة الثانية من الهجرة فكان من أهم حوادثها: غزوة الأبواء، وغزوة بواط من ناحية رضوى، وسرية عبد الله بن جحش، وغزوة ذات العشيرة، وغزوة بدر الكبرى وهنا ذكر رحمه الله تعالى أسماء من شهد بدرًا الكبرى من الصحابة، وساق قصّة الغزوة من بدايتها، والتجهيز لها إلى أن مَنَّ الله تعالى بالظفر والنصر للمسلمين، وذكر قصّة بني قينقاع، وغزوة ذات السويق [٢].

ثم دخلت السنة الثالثة للهجرة فخرجت فيها سرية القردة بقيادة زيد بن حارثة، وقُتل فيها كعب بن الأشرف اليهودي، وكانت غزوة أحد [٣].

أمّا السنة الرابعة من الهجرة فكان من أهمّ حوادثها: غزوة الرجيع، وغزوة بني النضير، وسرية أبي سلمة بن عبد الأسد إلى بني أسد. وغزوة بدر الموعد، وسرية الخزرج إلى سلام بن أبي الحقيق اليهودي [٤].

أمّا السنة الخامسة من الهجرة فلقد أسلم فيها سلمان الفارسي [٥] رضي الله عنه.

ومن حوادث السنة الخامسة: غزوة ذات الرقاع، وغزوة دومة الجندل، وغزوة المريسيع، وغزوة الخندق، وخروج قريش على النبي ﷺ، وغزوة بن قريظة حيث قُتل المسلمون الرجال وسبوا النساء والصبيان، وغنموا فيها كثيرًا من الغنائم، وفي هذه السنة توفي سعد بن معاذ سيد الأوس، وبنى الرسول ﷺ بزينب بنت جحش رضي الله عنها، وكانت سرية عبد الله بن أنيس إلى خالد بن سفيان فقتله، وأتى برأسه إلى النبي ﷺ [٦].

ثم دخلت السنة السادسة من الهجرة النبوية، وعدد فيها رحمه الله تعالى السرايا التي

---

[١] انظر: المصدر نفسه، ١/١٤٤ والخرار بفتح المعجمة والراء الأولى الشديدة موضع قرب الجحفة الزرقاني، محمد ابن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**، كتاب العين، باب الوضوء من العين، ج٤، ص ٥٠٥.

[٢] انظر: ابن حبان، **الثقات**،ج١، ص ٢١١.

[٣] انظر: المصدر نفسه، ج١، ص ٢١٣.

[٤] انظر: ابن حبان،**الثقات**، ج١، ص ٢٣٧.

[٥] انظر: المصدر نفسه،ج١، ص ٢٧٩.

[٦] انظر: المصدر نفسه، ج١، ص ٢٧٩.

خرجت في سبيل الله، وهي سرية عكاشة بن محصن الأسدي إلى الغمر، وبعث محمد بن مسلمة إلى القرطاء، وبعث أبا عبيدة بن الجراح إلى ذي القصة فأصاب غنائم خمسها النبي ﷺ، وبعث محمد بن مسلمة إلى ذي القصة مرة أخرى فقتل المشركون المسلمين، وما نجا غير القائد محمد بن مسلمة. وسرية زيد بن حارثة إلى بني سليم، وبعثه مرة أخرى إلى الطرف من بني ثعلبة، وبعثه إلى العيص وإلى حسمى، وتمَّ زواج عمر بن الخطاب ﷺ بجميلة بنت ثابت أم عاصم ثم طلقها، وتزوجها زيد بن حارثة، ثم بعث عليَّ بن طالب ﷺ على رأس سرية إلى فدك، ثم كانت سرية عبد الرحمن بن عوف إلى دومة الجندل. وكانت سرية زيد بن حارثة إلى أم قرقرة، ثم خرج رسول الله ﷺ إلى بني لحيان فرجع، ولم يرَ كيدًا. وكانت غزوة ذي قرد، ثم غزا ﷺ بني المصطلق فهزمهم وتزوج بنت سيدهم جويرية بنت الحارث رضي الله عنها. وحصلت فيها قصّة الإفك. ثم كانت غزوة الحديبية، فتَمَّ الصلح بين المسلمين والمشركين من أهل مكة، وفي الطريق إلى المدينة نزلت على النبي ﷺ سورة الفتح، وكانت بيعة الرضوان تحت الشجرة بعد أن نحر ﷺ هديه، وقَصَّرَ شعره. ثم غزا ﷺ غزوة ذي قرد وكان سببها إغارة عبد الرحمن بن عيينة على إبل رسول الله ﷺ، وقد أبلى فيها الصحابي الجليل سلمة بن الأكوع بلاءً حسنًا، وفي هذه السنة توفيت أم رومان زوج أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، وأمّ عبد الرحمن وعائشة رضي الله عنهما [١].

وبهذا ينتهي المجلد الأول من كتاب الثقات المطبوع.

وقد ابتدأ ابن حبان رحمه الله تعالى **المجلد الثاني** بحوادث سنة سبع من الهجرة وفي بداية هذه السنة كتب رسول الله ﷺ إلى الملوك والرؤساء، وبعث إليهم الرسل والرسائل يدعوهم إلى الله تعالى. واتخذ خاتماً؛ ليختم به الصُّحف، وممن بعثهم بكتبه عبد الله بن حذافة السهمي إلى كسرى، وأمره أن يدفع بالكتاب إلى عظيم البحرين، ليدفعه بدوره إلى كسرى، وبعث دحية بن خليفة الكلبي إلى قيصر بواسطة عظيم بصرى، وبعث حاطب بن أبي بلتعة بكتاب إلى المقوقس صاحب الإسكندرية، وبعث عمرو بن أمية الضمري إلى أصحم بن أبجر النجاشي. وبعث شجاع بن أسد إلى المنذر بن الحارث بن أبي شمر الغساني صاحب دمشق،

[١] انظر: ابن حبان،**الثقات**، ج١، ص ٣٠٦، وما بعدها.

وبعث عامر بن لؤي إلى هورة بن علي الحنفي صاحب اليمامة [١].

وكانت في السنة السابعة أيضًا غزوة خيبر فتحها الله تعالى على رسوله ﷺ، وفيها حقن ﷺ دماء أهل فدك فكانت فدك خالصة له ﷺ، واصطفى ﷺ صفية بنت حيي ابن أخطب لنفسه. وعدد الحافظ ابن حبان رحمه الله تعالى هنا من استشهد في غزوة خيبر من المسلمين، وفي هذه السنة قدم جعفر بن أبي طالب من الحبشة، وفيها ذكر ابن حبان إسلام أبي هريرة ﷺ. وتزوج ﷺ ب (أم حبيبة بنت أبي سفيان)، وردّ ﷺ ابنته زينب رضي الله عنها إلى ابن خالتها أبي العاصي بن الربيع [٢].

وفي السنة السابعة بعث ﷺ بشر بن سعد على رأس سرية إلى بني مرة ثم رجع وحده إلى المدينة المنورة. وبعث ﷺ أبا بكر الصديق ﷺ على رأس سرية إلى بلاد نجد وبعث غالب ابن عبد الله الليثي ﷺ إلى بني الملوح في رمضان من ذلك العام فرجع بغنائم، ثم بعث ﷺ عمر بن الخطاب ﷺ على رأس ثلاثين رجلاً سرية إلى أرض هوازن، وبعث بشر بن سعد بن جناب على رأس سرية إليهم في شوال، ثم اعتمر ﷺ عمرة القضاء في ذي القعدة، وتزوج ميمونة بنت الحارث الهلالية [٣].

أمّا السنة الثامنة من الهجرة فذكر فيها ابن حبان رحمه الله من الحوادث غلاء الأسعار وطلب المسلمين من الرسول ﷺ تسعير الأشياء لهم، فكره ذلك الرسول ﷺ وتوفيت زينب بنت رسول الله ﷺ، وبعث ﷺ الصحابي غالب بن عبد الله إلى بني ليث، وبعث عمرو بن العاص ﷺ إلى صقر، وعياد ابني الخليدي، وصالح المنذر بن ساوي، ثم بعث ﷺ كعب بن عمير إلى ذات أطلاح من ناحية الشام، وبعث هشام بن وهب سرية إلى بني عامر قبل نجد، وبعث زيد بن حارثة ﷺ إلى مؤتة ناحية الشام، وبعث عمرو بن العاص ﷺ إلى ذات السلاسل، وكتب ﷺ إلى خزاعة بن بديل، وبشر بن سرورات بني عمرو يعرض عليهم الإسلام، ثم بعث أبا قتادة في سرية إلى غطفان، وبعث أبا عبيدة عامر بن الجراح ﷺ إلى جهة جهينة)[٤].

---

[١] انظر: ابن حبان، رسائل الرسول ﷺ **في الثقات**، ج٢، ص ١-١٠، بتصرف.

[٢] انظر: ابن حبان،**الثقات**، ج٢، ١٠-٢٨، بتصرف.

[٣] ابن حبان،**الثقات**، ج٢، ص ٢٤-٢٦، باختصار.

[٤] المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٩-٣٧، بتصرف.

ثم خرج ﷺ يريد مكة في رمضان، ودخلها وطاف بالبيت الحرام، وخطب في أهل مكة، وأطلق سراحهم، وبعث بعض الدعاة من الصحابة عليهم الرضوان إلى النواحي حول مكة يدعون إلى الله تعالى، فاجتمعت هوازن مع بني سعد بن بكر، فأجمع ﷺ على المسير إلى هوازن، فانهزم المسلمون في بداية الغزوة، ثم كان النصر حليفهم في نهاية الغزوة، وهزم الله المشركين. ثم بعث رسول الله ﷺ بعثًا إلى الطائف، وعلى رأس الخيل كان خالد بن الوليد رضي الله عنه، وفي ذي القعدة من تلك السنة اعتمر ﷺ من الجعرانة، ثم خرج يريد المدينة، وتزوج ﷺ فاطمة بنت الضحاك الكلابية، فاستعاذت منه ففارقها. وولد له ﷺ ابنه إبراهيم عليه السلام من مارية القبطية في ذي الحجة من تلك السنة [1].

ثم دخلت سنة تسع من الهجرة النبوية، ففي أول السنة هجر رسول الله ﷺ نساءه شهراً، ثم عاد إليهن، وفي صفر بعث علقمة بن مجزر إلى الحبشة رضي الله عنه وقدم وفد ثعلبة بن منقذ ووفد الداريين من لخم، ووفد بني أسد. وأسلم عروة بن مسعود الثقفي رضي الله عنه وبعث ﷺ الضحاك بن سفيان الكلابي رضي الله عنه إلى القرطاء على رأس سرية. وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وجهه على رأس سرية إلى القلس من بلاد طي في ربيع الآخر. ومات النجاشي رضي الله عنه في رجب، ثم أمر ﷺ المسلمين بالتهيؤ لغزو؟فكانت غزوة تبوك الشهيرة حيث تخلف بعض الأعراب، والمعذرون، والمنافقون عن رسول الله ﷺ، وعندما انتهى ﷺ إلى تبوك كتب لبحينة بن دويه، ولأهل جرباء، وأدرج أمنهم في كتابه هذا؛ لأنهم استأمنوه، وبعث خالد بن الوليد إلى أكيدر ملك كندة، وأنشأ ﷺ من تبوك إلى المدين المنورة عدّة مساجد، وهو في طريقه إلى المدينة، وأنزل الله عليه سورة التوبة، ولاعن بين عويمر بن الحارث وامرأته، وماتت أم كلثوم ابنته رضي الله عنها في شعبان من العام نفسه، ووصل إليه ﷺ كتاب ملوك حمير مقرين بالإسلام، فكتب إليهم كتابًا بعثه مع عمرو بن حزم، ثم بعث معاذ بن جبل إلى اليمن، وبعث ﷺ سرية من جماعة من العرب إلى بني تميم، وقدم وفد الطائف، فطلبوا من النبي ﷺ الصلح فصالحهم[2].

ولا يزال ابن حبان رحمه الله تعالى يسرد لنا حوادث العام التاسع الهجري فذكر موت عبد الله بن أبي سلول في ذي القعدة، وقدوم وفد حزارة، ووفد بني غدرة، وفرض الله الحجّ لمن

---

[1] المصدر نفسه، ج٢، ص٤٠-٨٣، بتصرف.

[2] ابن حبان، **الثقات**، ج٢، ص ١١١.

استطاع إليه سبيلاً، وبعث أبا بكر للحجّ بالناس [١].

أمّا في العام العاشر من الهجرة فلقد قدم وفد عبد القيس على رسول الله ﷺ، وبعث ﷺ خالد بن الوليد إلى بني عبد المدان، وبعث عمرو بن حزم عاملاً على نجران، وقدم وفد طي، وبعث ﷺ جرير بن عبد الله البجلي لهدم ذي الخلصة فهدمه، وقدم وفد الأزد ووفد بني حنيفة، ووفد غسان، ووفد مراد، وبعث ﷺ علي بن أبي طالب على رأس سرية إلى اليمن في شهر رمضان، ونزلت عليه ﷺ: ﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ [٢]﴾[سورة النساء:٩٥]، وجاء عبد الله بن أم مكتوم فقال: يا رسول الله إني أحبّ الجهاد في سبيل الله لكن بي ما ترى؟ فنزلت: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [سورة النساء:٩٥]. قلت: وابن حبان رحمه الله تعالى نلاحظ في كتابه الثقات هذا أنه يتعرض لمناسبات الآيات، وأسباب نزولها حين حديثه عن الواقعة، والقصة في سرده للسيرة النبوية المطهرة، وهذا من ضمن موضوعات علوم القرآن ألا وهو علم أسباب النزول.

وذكر ابن حبان الحافظ الجليل رحمه الله تعالى قدوم العاقب، والسيد من نجران، وقدوم الأشعث بن قيس وافداً على رسول الله في قومه من البحرين، ثم حجّ رسول الله حجّة الوداع. وقدم علي بن أبي طالب من اليمن فأهل بما أهل به رسول الله ﷺ، وأقام ﷺ بالمدينة ذي الحجة، والمحرم، وبعض صفر [٣].

وساق أبو حاتم رحمه الله وفاة المصطفى ﷺ فكانت من أعظم المصائب على الأمة المحمدية، حيث اشتكى ﷺ في آخر صفر، وتوفي آخر يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول من السنة العاشرة، وبعدها ذكر المصنف أولاد عبد المطلب وذكر نساء النبي ﷺ، وعمّاته، وبناته، وأولاده [٤].

ونلاحظ في مجلد الصحابة تكرير ابن حبان رحمه الله لتراجم من أسلم من هؤلاء مرة أخرى. وذكر وصفه [٥]ﷺ.

---

[١] المصدر نفسه، ج٢، ص ١١٤.

[٢] المصدر نفسه، ج٢، ص ١٢٢.

[٣] ابن حبان،**الثقات**، ج٢، ص ١٢٢ – ١٢٦، باختصار.

[٤] المصدر نفسه، ج٣، ص ١٢٩ – ١٤٥ بتصرف.

[٥] المصدر نفسه،ج٢، ص ١٤٥ – ١٥٠ باختصار.

بعد ذلك ساق لنا المؤلف قصة استخلاف أبي بكر الصديق ﷺ وتجهيز رسول الله ﷺ، ودفنه، وبعث أسامة بن زيد على قيادة الجيش الذي عقد رايته الرسول ﷺ. وكتب لنا الحافظ عن إخبار أبي بكر الصديق ﷺ لمعاذ بن جبل ﷺ برحيل المصطفى ﷺ عن دار الدنيا، إذ كان الأخير باليمن [١].

ثم دخلت السنة الحادية عشر فكانت حروب الردة وحرب مسيلمة الكذاب باليمامة، وقَاتَلَ خليفةُ رسول الله ﷺ المرتدين بالبحرين، وبكندة، وحج بالناس في ذلك العام، وبعث الخليفة عليه الرضوان الجنود إلى الشام، لقتال الروم، ولما مرض ﷺ استشار أصحابه في خلافة عمر بن الخطاب ﷺ لخلفه، ومات يوم الاثنين لسبع عشرة ليلة خلت من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة ﷺ[٢] وأرضاه.

وفي السنة الثالثة عشر نفسها وقعت واقعة الجسر، وكانت ضدّ الفرس، ثم دخلت السنة الرابعة عشر، كان من أهمِّ حوادثها سير المسلمين إلى دمشق فحاصروها ستة أشهر، وأمر عمر بصلاة التراويح في جماعة في رمضان، وحجّ بالناس في تلك السنة عمر بن الخطاب ﷺ أمير المؤمنين [٣].

ثم دخلت السنة الخامسة عشر فكانت واقعة اليرموك، وسار سعد بن أبي وقاص ﷺ بالمسلمين يريد القادسية، ثم دخلت سنة ستة عشر فكتب عمر بن الخطاب ﷺ التاريخ، وأجمع الصحابة على كتابة التاريخ الهجري، ووقعت واقعة القادسية وجلولاء بين المسلمين والفرس، وصالح عمر بن الخطاب أهل ليلياء على دفع الجزية [٤].

ولما دخلت السنة السابعة عشر من الهجرة سار عمر ﷺ يريد الشام، لكنه رجع قبل الوصول إليها بعد أن شاور أصحابه في ذلك الأمر، فأشار عليه مهاجرة الفتح بالرجوع [٥].

واعتمر عمر ﷺ في رجب من سنة ثمانية عشرة، وحصلت في تلك السنة مجاعة شديدة، وحدث طاعون عمواس الذي مات بسببه كثير من الصحابة، ولاعن عمر بين رجل

---

[١] المصدر نفسه،ج٢، ص ١٥١ -١٦٣ بتصرف.

[٢] المصدر نفسه،ج٢، ص ١٦٣ – ١٩٠ باختصار.

[٣] ابن حبان، **الثقات**، ج٢، ص ٢٠٠ – ٢٠٤ بتصرف.

[٤] المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٠٥ – ٢١٤.

[٥] المصدر نفسه،ج٢، ص ٢١٤-٢١٥.

وامرأته [١] ثم دخلت السنة التاسعة عشر وفيها بعث عمر ﷺ أميرًا هو عياض بن غنم إلى الجزيرة، وصَالَحَ أهلها، وزاد ﷺ في مسجد الرسول ﷺ، وبعث سعد بن أبي وقاص، وجرير ابن عبد الله إلى حلوان ففتحها عنوة، وفتح هاشم بن عتبة ماسيذان، وفتح أبو موسى الأشعري جند نيسابور صُلْحًا، وافتتحوا رامهرمز، وتستر، وفم الصلح، وقاشان، وقيسايرية، والرملة وما بينهما، وحجّ بالناس عمر، وافتتحت تكريت [٢].

ثم دخلت السنة العشرون من الهجرة النبوية، وكان من أهمّ أحداثها حصول زلزلة المدينة، وفتح الإسكندرية، ووفاة بلال بن رباح ﷺ مؤذن رسول الله ﷺ بدمشق، وإخراج عمر ليهود الحجاز من نجران إلى الكوفة، وموت أسيد بن حضير ﷺ في شعبان من تلك السنة ودفنه بالبقيع، وموت هرقل، وموت زينب بنت جحش أمّ المؤمنين[٣].

ثم أقبل العام الحادي والعشرون من الهجرة وقد ذكر فيه ابن حبان رحمه الله تعالى من الحوادث، موت خالد بن الوليد ﷺ، وفتح نهاوند، وصلح المغيرة بن شعبة لأهل أذربيجان، وغزو حذيفة بن اليمان ﷺ الدينور وفتحها عنوةً، وولاية عمار بن ياسر على الكوفة، وصَالَحَ عمرو بن العاص أهل برقة، وطرابلس [٤].

ثم دخلت السنة الثانية والعشرون حيث فتح المغيرة بن شعبة أذربيجان صُلْحًا، واعتمر عمر بن الخطاب ﷺ، فلما دخلت السنة الثالثة والعشرون فتح معاوية بن أبي سفيان عسقلان فكانت غزوة اصطخر الأولى، وحجّ بالناس عمر. وفي هذا العام قتل الخليفة عمر ابن الخطاب ﷺ، وجعل الأمر من بعده إلى خمسة، هم: عثمان بن عفان، وعلي، وطلحة، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، ودفن الخليفة عمر ﷺ بالحجرة النبوية مع صاحبيه [٥].

ثم ساق ابن حبان رحمه الله تعالى قصّة استخلاف الخليفة عثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين، ومراسيم دفن عمر ﷺ، وفتح همذان مرة ثانية، وفي تلك السنة حجّ بالناس عبد

---

[١] المصدر نفسه،ج٢، ص ٢١٥- ٢١٨.

[٢] انظر: المصدر نفسه،ج٢، ص ٢١٨ — ٢١٩.

[٣] انظر: ابن حبان، **الثقات**، ج٢، ص ٢١٩ — ٢٢٣.

[٤] انظر: المصدر نفسه،ج٢، ص ٢٢٤- ٢٣٤.

[٥] انظر: المصدر نفسه، ٢/٢٣٥ — ٢٤١.

الرحمن بن عوف ﷺ [١].

وأهمّ أحداث السنة الخامسة والعشرين غزو معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما أرض الروم، وفتح الحصون، وتولى عبد الله بن أبي السرح مصر، أمّا عام ست وعشرون فقد غزا فيه المسلمون إفريقيا، واعتمر الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ وحول الساحل إلى جدة، وفي السنة السابعة والعشرين غزا إفريقيا مرّة أخرى بعد استشارة أصحابه، ثم دخلت السنة الثامنة والعشرون فتزوج عثمان ﷺ بنائلة بنت الفراقصة، وفتحت فارس على يد هشام بن عامر.

ثم دخلت السنة التاسعة والعشرون وقد عزل فيها عثمان ﷺ بعض ولاته على الأمصار ووسع مسجد رسول الله [٢]ﷺ.

وفي السنة الثلاثين ذكر ابن حبان رحمه الله تعالى أهمّ أحداثها وهي زيادة عثمان ﷺ النداء الثاني في صلاة الجمعة، وتمت فتوحات عديدة، وفي السنة الحادية والثلاثين ذكر ﷺ فتح أرمينية، وموت أبي سفيان بن حرب ﷺ، وفي السنة الثانية والثلاثين مات المقداد بن عمرو، وغزا معاوية ﷺ ملطية، وقرطبة من أرض الروم، وغزا عبد الله بن أبي السرح إفريقيًا، ثم دخلت السنة الرابعة والثلاثون، وقد ذكر فيها ابن حبان رحمه الله تعالى من الأحداث حجّ عثمان بن عفان ﷺ بالناس، وعدد من مات من الأصحاب [٣]ﷺ.

وفي السنة الخامسة والثلاثين خرج المصريون على عثمان بن عفان ﷺ فبدأت الفتنة، واشتعلت شرارتها، وانتهت بمقتل عثمان ﷺ ظلمًا وجورًا، واستخلف من بعده الإمام علي ابن أبي طالب ﷺ خليفة للمسلمين، وحجّ بالناس عبد الله بن عباس رضي الله عنهما بأمر علي [٤]ﷺ.

ثم شرع رحمه الله تعالى -في سرد من ولي الخلافة الإسلامية حتى آخر من عاصره في منتصف القرن الرابع الهجري، وهم معاوية بن يزيد، ثم مروان بن الحكم، ثم عبد الملك بن

---

[١] انظر: المصدر نفسه،ج٢، ص ٢٤١ – ٢٤٤.

[٢] انظر: ابن حبان،**الثقات**، ج٢، ص ٢٤٥- ٢٥٠.

[٣] انظر: المصدر نفسه، ٢/ ٢٥١- ٢٥٦.

[٤] انظر: المصدر نفسه،ج٢، ص ٢٥٦ – ٢٦٦ باختصار.

مروان، ثم الوليد بن عبد الملك، ثم سليمان بن عبد الملك، ثم عمر بن عبد العزيز، ثم يزيد بن عبد الملك، ثم هشام بن عبد الملك، ثم الوليد بن يزيد بن عبد الملك، ثم إبراهيم بن الوليد، ثم مروان بن محمد بن مروان بن محمد بن مروان، ثم السفاح، ثم المنصور –أبو جعفر ثم المهدي ابن المنصور، ثم الهادي بن المهدي، ثم الرشيد بن المهدي، ثم الأمين بن الرشيد، ثم المأمون بن الرشيد، ثم المعتصم بن الرشيد، ثم الواثق بن المعتصم، ثم المتوكل بن المعتصم، ثم المنتصر بن المتوكل، ثم ولى الخلافة من بعده المستعين بن المنتصر، ثم المعتز بن المتوكل، ثم المهتدي بن الواثق، ثم المعتمد بن المتوكل، ثم المعتضد بن الموفق، ثم المكتفي، ثم المعتضد، ثم المقتدر بن المعتضد، ثم القاهر بن المعتضد، ثم الراضي بن المقتدر، ثم المطيع بن المقتدر[١]. وذكر بن حبان رحمه الله تعالى –أن المطيع هو آخر الخلفاء، ولا يدري ما الله فاعل به.

وذكرنا من عاصر ابن حبان من الخلفاء في مبحث العصر الذي عاش فيه ابن حبان رحمه الله تعالى.

ثم بدأ في سرد أصحاب رسول الله ﷺ، وختم مجلده الثالث بذكر بقية العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنهم، وأرضاهم[٢].

أما **المجلد الثالث** من المطبوعة، فقد سرد فيه الحافظ أبو حاتم أسماء الصحابة الذين رووا عن النبي ﷺ الأحاديث، والأخبار، والآثار، حتى يعلمها طلاب الحديث ويحفظها من اشتغل بالتراجم والأخبار، حيث ذكر هؤلاء على حروف المعجم حتى يسهل على الباحث نيل بغيته، والحصول على طلبته في أوجز وقت، وبأسهل طريقة. هنا نلاحظ أنه –رحمه الله تعالى– لم يراع الترتيب الدقيق على حروف المعجم، بل ابتدأها من الألف إلى الياء لكنه لم يرتب الأسماء بعضها بعضًا في ترتيب معجمي.

وهو في تراجمه نجده أحياناً، يسرد نسب الصحابي إلى أن يوصله إلى أعلى جدوده، ويذكر بعض مشاهده، وجلائل أعماله، وفي بعض التراجم يكتفي بسرد الاسم للصحابي، ونسبه، وموطنه، مع كنيته. وفي بعض التراجم يذكر تاريخ وفاته، وأحياناً يروى لنا بعض أحاديثه مع إسنادها، وتارةً يذكر أولاد الصحابي، وعلاقة الصحابة بعضهم ببعض عند سرد

---

[١] انظر: ابن حبان، **الثقات**،ج٢، ص ٣١٤-٣٣٨ بتصرف.

[٢] المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٣٨-٣٤٣ بتصرف.

الترجمة، مثلاً عندما ترجم لنا – رحمه الله تعالى– للصحابي أسيد بن زهير [١] قال: أنه عم لرافع بن خديج – رضي الله عنهما – وعند ذكره لأنيس بن جنادة [٢] قال: إنه أخو أبو ذر الغفاري – رضي الله عنهما – وأحيانًا يترجم للصحابي، ثم يتكلم عن إسناده إن كان صحيحًا، أو فيه نظر، وفي بعض التراجم يذكر أم الصحابي، وأحيانًا يذكر لنا الاسم ويقول رحمه الله تعالى — يقال إنه له صحبة، نحو أخزم الخزاعي[٣].

وتارةً يذكر الاسم ويعلق عليه فمثلاً عند ذكره لإبراهيم بن أبي موسى الأشعري [٤] قال: هو من التابعين ولكن ذكرناه هنا؛ لأنه له لقبًا، و لم يسمع من النبي ﷺ، وإنما سماه النبي ﷺوحنكه، ودعا له بالبركة.

وبعد أن أنهى الحافظ – رحمه الله – من يبدأ اسمه بالألف من الرجال، ذكر من يبدأ اسمها بالألف من النساء، فيذكر اسم الصحابية، واسم زوجها، وهجرتها أحياناً إن كانت من المهاجرات، وبعض أبنائها، وقصّة إسلامها، وبيعتها تارةً، وبعض مروياتها تارةً أخرى.

ثم سرد أبو حاتم – رحمه الله – من يبدأ اسمه بحرف الباء من الرجال فذكر جماعة من الصحابة منهم على سبيل المثال بلال بن رباح[٥]، والبراء بن مالك[٦]، وبريدة بن الحصيب،[٧] وغيرهم من المشاهير.

ومن النساء ذكر على سبيل المثال بسرة بنت صفوان[٨]، وبركة بنت يسار[٩]، وبهية مولاة رسول الله [١٠]ﷺ ثم سرد حرف التاء المثناة الفوقية، وفي حرف الثاء المثلثة ذكر من الصحابة ثابت بن قيس بن شماس[١١]، وثوبان مولى رسول الله [١٢]ﷺ.

---

[١] المصدر نفسه، ج٣، ص ٦.

[٢] المصدر نفسه، ج٣، ص ٨.

[٣] المصدر نفسه، ج٣، ص ١٤.

[٤] ابن حبان، **الثقات**، ج٣، ص ٢٠.

[٥] المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٨.

[٦] المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٦.

[٧] المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٩.

[٨] المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[٩] المصدر نفسه، ج٣، ص ٣٧.

[١٠] المصدر نفسه، ج٣، ص ٣٩.

[١١] المصدر نفسه، ج٣، ص ٤٣.

[١٢] المصدر نفسه، ج٣، ص ٤٨.

ثم ابتدأ حرف الجيم فذكر من مشاهير الصحابة الصحابي الجليل جبير بن مطعم[١]، وجابر بن عبد الله الأنصاري[٢]، وجرير بن عبد الله البجلي[٣]، وأبو ذر الغفاري جندب بن جنادة[٤]، وجرثوم بن ناشب أبو ثعلبة الخشني[٥]، قلت: ونلاحظ هنا أن ابن حبان البستي رحمه الله تعالى –يذكر لنا الخلاف حول اسم الصحابي، وكنيته أحياناً كما كان ذلك عند ترجمة جرثوم بن ناشب الخشني[٦]، ثم ذكر الصحابيات اللائي روين عن الرسول ﷺ ورتّب أسماءهن على حرف المعجم.

أما في كتاب الحاء فقد ذكر جماعة من الصحابة عليهم الرضوان منهم الحسن بن علي بن أبي طالب[٧]، والحسين بن علي بن أبي طالب[٨] رضي الله عنهما، واختصر قصّة كربلاء، لأنه لأنه اشترط الاختصار. ثم ذكر حمزة بن عبد المطلب[٩]، وحكيم بن حزام[١٠].

ويذكر في بعض الأحيان الوظيفة التي تولاها الصحابي، فقد ذكر حنظلة بن الربيع بن صيفي قال عنه: إنه كان يكتب للنبي ﷺ[١١] ، وفي كتاب الحاء من مشاهير الصحابيات ترجم للسيدة حفصة بنت عمر بن الخطاب، أم المؤمنين رضي الله عنها[١٢] تارةً يذكر الحوادث التي وقعت للصحابي والصحابية أثناء الترجمة فعندما ترجم للسيدة حمنة بنت جحش[١٣] ذكر سؤالها للنبي ﷺ عن الاستحاضة.

---

[١] المصدر نفسه، ج٣، ص٥٠.

[٢] المصدر نفسه، ج٣، ص٥١.

[٣] المصدر نفسه، ج٣، ص ٥٤.

[٤] ابن حبان، **الثقات**، ج٣، ص ٥٥.

[٥] المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[٦] المصدر نفسه، ج٣، ص ٦٣.

[٧] المصدر نفسه، ج٣، ص ٦٧.

[٨] المصدر نفسه، ج٣، ص ٦٨.

[٩] المصدر نفسه، ج٣، ص ٦٩.

[١٠] المصدر نفسه، ج٣، ص٧٠.

[١١] المصدر نفسه، ج٣، ص٩٢.

[١٢] المصدر نفسه، ج٣، ص ٩٨.

[١٣] المصدر نفسه، ج٣، ص ٩٩.

أما حرف الخاء فذكر جماعة من الصحابة ممن وقف عليهم نحو خالد بن الوليد[١]، وخالد بن سعيد بن العاص[٢]، وخارجة بن زيد[٣]، وخلاد بن السائب، ومن النساء ذكر خديجة خديجة بنت خويلد أم المؤمنين رضي الله عنها[٤]، وخولة بنت حكيم[٥]، وخولة بنت مالك[٦] صاحبة قصة آيات المجادلة.

وفي باب الدال من المشاهير ذكر دحية الكلبي[٧]، وفي باب الذال ذكر ذا اليدين[٨]، وأضاف عنه أنه صاحب حديث السهو في الصلاة، أما في باب الراء فذكر من مشاهير الرجال رافع بن خديج[٩]، ومن النساء أم حبيبة رملة بنت أبي سفيان[١٠] أم المؤمنين رضي الله عنها[١١]، وأم حرام بنت ملحان – الرميصاء[١٢].

وما زال (رحمه الله) يسرد لنا، أسماء الصحابة والصحابيات ممن شهد الرسول ﷺ، وصحبه وأسلم على يديه، ومات على ذلك – فذكر في باب الياء على سبيل المثال، يوسف بن عبد الله بن سلام[١٣]، ويسار مولى النبي ﷺومن النساء ذكر يسيرة امرأة من المهاجرات[١٤] وذكر لها حديثًا. أما ممن عرف بكنيته فذكر أبو سعيد بن المعلى، وهو ممن تعرض لترجمته في باب الراء باسم رافع[١٥]، أما من النساء في باب الكُنى فترجم لأمّ رمان أمّ عائشة رضي الله عنها[١٦]،

---

[١] المصدر نفسه، ج٣، ص ١٠١.

[٢] المصدر نفسه، ج٣، ص ١٠٣.

[٣] المصدر نفسه، ج٣، ص ١١١.

[٤] ابن حبان، **الثقات**،ج٣، ص ١١١.

[٥] المصدر نفسه، ج٣، ص ١١٤.

[٦] المصدر نفسه، ج٣، ص ١١٥.

[٧] المصدر نفسه، ج٣، ص ١١٦.

[٨] المصدر نفسه، ج٣، ص ١١٧.

[٩] المصدر نفسه، ج٣، ص ١٢٠.

[١٠] المصدر نفسه، ج٣، ص ١٢١.

[١١] المصدر نفسه، ج٣، ص ١٣١.

[١٢] المصدر نفسه، ج٣، ص ١٣٢.

[١٣] المصدر نفسه، ج٣، ص ٤٤٦.

[١٤] المصدر نفسه، ج٣، ص ٤٤٧.

[١٥] المصدر نفسه، ج٣، ص٤٥٠، وص١٢٢.

[١٦] المصدر نفسه، ج٣، ص ٤٥٩.

وأم أيمن[١]، وأم سليم[٢]، واختتمها بترجمة أم ورقة بنت حمزة[٣] وهي آخر ترجمة في كتاب الصحابة مع الاختصار في ترجمة المروي إذ أن الغرض هو اللقيا مع النبي ﷺأما المجلد لرابع:فقد بدأه ابن حبان بالتابعين الذين شافهوا أصحاب رسول الله ﷺ وحفظوا عنهم السنن، وأملى أسماءهم على حروف المعجم، شرقاً وغرباً، حتى يتسنَّ حفظها، وذكر شيئاً من أنسابهم، وأقدارهم، وبعض شيوخهم وتلاميذهم، واستشهد على فضلهم بحديث رواه بسنده عن الحسن بن سفيان عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله، قال: قال رسول اللهﷺ: «خير أمتي القرن الذي يليني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته»[٤].

والشاهد في الحديث قوله ﷺ: «ثم الذين يلونهم» أي أصحاب القرن الذين يأتون بعده ﷺ فبدأ كتاب الألف من التابعين، الذين شافهوا الصحابة ورووا عنهم، فبدأ بمن اسمه إبراهيم فذكر منهم: إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف[٥]، فذكر اسمه، وكنيته، ومن روى عنه، وذكر اسم أمّه، وعمره حين وافته المنية، وتارةً نجد أبا حاتم رحمه الله – يذكر بعض مرويات التابعي، وذلك مثل ترجمته لإبراهيم بن يزيد بن عمر النخعي[٦].

---

[١] المصدر نفسه، ج٣، ص ٤٦٠.

[٢] المصدر نفسه، ج٣، ص ٤٦٤.

[٣] ابن حبان، **الثقات**، ج٣، ص ٤٦٦.

[٤] المصدر نفسه، ج٤، ص٢.

تخريج الحديث: أخرجه البخاري، **في صحيحه**، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فضائل أصحاب النبي ومن صحب النبي أو رآه من المسلمين فهو صحابي، رقم ٣٦٥١؛ وابن حجر، "**فتح الباري**"ج٧، ص٩٣ "**السلفية**".

وأخرجه البخاري،**في صحيحه**، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد عن عمران بن الحصين، ج٢، ص ١٠١،(متن) وأخرجه البخاري، **في صحيحه**، كتاب بدء الخلق باب فضائل أصحاب النبي ﷺ عن عمران بن الحصين.

وأخرجه مسلم،**في صحيحه**، بعده روايات في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم عن أبي هريرة وعمران بن الحصين، ج٣، ص١٨٣-١٨٧، (متن) الحديث ذكره الشنقيطي في كتاب زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم، ج١، ص ١٨٤، (ط الحلبي) – وأخرجه الترمذي،**في سننه**، كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل من رأى النبي ﷺ وصحبه بسنده إلى عبد الله بن مسعود،ج٥، ص٦٩٥، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وفي الباب آخر عن عمرو عمران بن حصين وبريدة، الطبعة تحقيق: إبراهيم عطوه عوض.

[٥] ابن حبان، **الثقات**، ج٤، ص٤.

[٦] المصدر نفسه، ج٤، ص ٨.

ثم ابتدأ حرف الباء، فذكر منهم: بلال بن أبي الدرداء الأنصاري،[١]وبشير بن النعمان بن بشير [٢]، أما في باب التاء فقد بدأ بمن اسمه تمام: فذكر تمام بن العباس بن عبد المطلب[٣]، وممن شافه الصحابة في باب الثاء ذكر منهم ثابت بن قيس المدني[٤]، وثابت بن عبد الله بن الزبير[٥]، وفي باب حرف الجيم ذكر من التابعين جابر بن زيد أبو الشعثاء[٦]، فذكر بعض الشيوخ الذين روى عنهم، وبعض من روى عنهم؛ أمّا في حرف الخاء فذكر منهم أبو خلدة، واسمه خالد بن دينار السعدي[٧].

ثم ذكر في باب الراء، والدّال، والذال حتى إلى باب السين. فممّن ذكرهم في باب السين سليمان بن طرخان التيمي[٨]، فذكر نسبه، وعمّن روى، وموته، وبعض مناقبه، ثم ذكر من النساء سلمى بنت كعب[٩] وغيرها من التابعيات. ثم ذكر باب الصاد، والضاد، والطاء وبه يكون قد انتهى المجلد الرابع من المطبوع.

وفي بداية باب الظاء ذكر من التابعين المشاهير ظالم بن عمرو أبو الأسود الديلي[١٠]، وذكر ولايته على البصرة وموته بها، وأنه أول مَنْ تكلم في علم النحو، واختتم المجلد بأبي صفرة الأسدي[١١]، والد المهلب بن أبي صفرة، واسمه ظالم بن بشر. ونلاحظ هنا أن ابن حبان رحمه الله تعالى يلجأ إلى ذكر الاسم دون الكنية فيضعه في بابه، وبذا ينتهي المجلد الرابع و لم تنته تراجم التابعين بعد.

ثم كانت بداية **الجزء الخامس**، من كتاب الثقات بباب العين فبدأهم (رحمه الله تعالى)

---

[١] ابن حبان، **الثقات**، ج٤، ص ٦٤.
[٢] المصدر نفسه، ج٤، ص ٦٤.
[٣] المصدر نفسه، ج٤، ص ٨٥.
[٤] المصدر نفسه، ج٤، ص ٩٠.
[٥] المصدر نفسه، ج٤، ص ٩٠.
[٦] المصدر نفسه، ج٤، ص ١٠١.
[٧] المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٠٠.
[٨] المصدر نفسه، ج٤، ص ٣٠٠.
[٩] المصدر نفسه، ج٤، ص ٣١٥.
[١٠] المصدر نفسه، ج٤، ص ٤٠٠.
[١١] المصدر نفسه، ج٤، ص ٤٠٠.

بأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف[١] فذكر نسبه ونسب أمه، وذكر من روى عنه لأبي قلابة عبد الله بن زيد الجرمي[٢] وذكر له أطول ترجمة في كتاب حيث ذكر قصة موته، وممن ترجم له له في باب العين عبد الرحمن بن حرملة[٣]، وفي باب القاف ممن ترجم له من التابعين القاسم بن حسان[٤]، وفي باب الميم ترجم لموسى بن أبي موسى الأشعري[٥]، وفي باب الهاء ترجم على سبيل سبيل المثال لهشام بن عروة بن الزبير[٦]، وغيره إلى أن انتهى المجلد.

ثم ذكر كنى النساء من التابعيات اللاتي شافهن الصحابة والصحابيات وروين عنهن فذكر منهن أم ذر[٧]، وأم الحسن بنت أبي الحسن البصري[٨]، وأم كلثوم بنت أسماء[٩]، وهي آخر من ترجم لها في كتاب التابعين.

هذا وأنهى أبو حاتم (رحمه الله تعالى) هذا الجزء بخاتمة بيّن فيها أنه أملى كتاب الثقات عن التابعين فذكر أوقاتهم وأنسابهم وأبان أن هؤلاء كلهم يجوز الاحتجاج بأخبارهم، وأنهم صادقون في الأداء، فإذا وُجِد خبر من أحدهم منكرًا، كان لا يتعرى عن خمس خصال إما ضعف شيخ فوقه، أو راوٍ دونه، أو يكون الخبر مرسلاً، أو منقطعًا لا تقوم به الحجّة، أو يكون في الإسناد راوٍ مدلس[١٠].

وبعد أن أنهى تراجم التابعين، (رحمه الله تعالى) بدأ **المجلد السادس** بثقات أتباع التابعين، حيث كتب مقدمة ساق فيها حديثًا بسنده عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ، قال: «خير أمتي القرن الذي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم ثم يفشو قوم يشهدون ولا

---

[١] ابن حبان، **الثقات**، ج٥، ص ١.
[٢] المصدر نفسه، ج٥، ص ٢.
[٣] المصدر نفسه، ج٥، ص١٠٢.
[٤] المصدر نفسه، ج٥، ص ٣٠٥.
[٥] المصدر نفسه، ج٥، ص ٤٠٣.
[٦] المصدر نفسه، ج٥، ص ٥٠٢.
[٧] المصدر نفسه، ج٥، ص ٥٩٣.
[٨] المصدر نفسه، ج٥، ص ٥٩٣.
[٩] المصدر نفسه، ج٥، ص ٥٩٤.
[١٠] المصدر نفسه، ج٥، ص ٥٩٤ – ٥٩٥.

يستشهدون، ويحلفون ولا يستحلفون، ويخونون ولا يؤتمنون، ويفشو فيهم السمن»[١]. والشاهد والشاهد في الحديث: «ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم».

أي لا يكون بينهم وبين أصحاب رسول الله ﷺ إلا طبقة واحدة وهم أتباع التابعين الذين شافهوا أصحاب رسول الله ﷺ. وهو هنا يملي الثقات منهم على الشرط الذي اشترطه، ولا يميز في ذلك بين تقدّم السن وتأخرها، ولا جلالة الإنسان ولا قدره، وإنما الميزان هنا اللقي، وإن تقدم موت تابع تأخر، ثم يذكر شيخًا فوقه وآخر دونه، حتى يقيس المتأمل عليهما من ورائهم من الرواة؛ إذ الخبر المنقول عن هؤلاء القوم فهو صحيح إذا تعرى من الخصال الخمس التي سبق لنا ذكرها.

وابن حبان (رحمه الله تعالى) يذكر أسماء أتباع التابعين وأنسابهم، وأوقاتهم، ذاكرًا لهم على حروف المعجم حتى يسهل استخراج الترجمة لمن أرادها، وبدأ باب الألف بأحمد ابن عطية العبسي[٢]، وإبراهيم بن حسين بن حسين بن علي بن أبي طالب[٣]، الهاشمي حتى انتهى من من حرف الألف، فذكر بكر بن وائل[٤]، ونراه هنا يلتزم بما قاله فهو لا يكثر من الترجمة فيذكر فيذكر الاسم، وشيخًا له، وراويًا له، مع ذكر بلد الراوي أحيانًا، ونسبه، وسنه حين وافاه الأجل.

وهكذا يسير على هذا المنهج في هذا المجلد في سرده للأسماء، وقد اختتم الجزء السادس من المطبوعة بمن ابتدأ اسمه بحرف الظاء فترجم لظبيان مولى عمير من أهل الكوفة[٥].

أما **المجلد السابع** من المطبوع فكانت بدايته بحرف العين فذكر عبد الله بن حسن ابن حسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي[٦]، وعبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب[٧] وغيرهما، وممن وقع ابتداء اسمها على حرف العين من أتباع التابعيات عبيدة بنت

---

[١] الحديث في ابن حبان، **الثقات**، ج٦، ص ١.

[٢] ابن حبان، **الثقات**، ج٦، ص ٣.

[٣] المصدر نفسه، ج٦، ص ٣.

[٤] المصدر نفسه، ج٦، ص١٠٣.

[٥] المصدر نفسه، ج٦، ص٤٩٥.

[٦] المصدر نفسه، ج٧، ص١.

[٧] المصدر نفسه، ج٧، ص ١.

خالد بن صفوان[١]، وعجيبة بنت عبد الحميد[٢]، وعائشة بنت الزبير[٣]، وغيرهن.

ثم بدأ باب الفاء، ذكر من المشاهير الفضيل بن عياض[٤]، والفضل بن دكين بن حماد الملائي[٥]، وفروة بن يونس الكلابي[٦]، وفي باب القاف ترجم للقاسم بن مخيمرة الهمذاني[٧] وكان وكان من صالحي أهل الكوفة، والقاسم بن غنام الأنصاري[٨] من أهل المدينة، والقاسم بن كثير[٩] من أهل الكوفة وقرظه بن أرطأه[١٠]، وغيرهم.

وفي باب الكاف ترجم لكثير بن مدرك[١١] وغيره ممن وقع ابتداء اسمه على حرف الكاف. وفي حرف الميم ذكر محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني الأنصاري[١٢]، وأطال في ترجمة محمد بن إسحاق[١٣] صاحب السيرة، حيث تكلم عما شجر بينه وبين الإمام مالك بن أنس، وأزال الشبه التي أحيكت حولهما، وأثبت عدالة محمد بن إسحاق في الرواة.

وفي حرف النون ترجم للنعمان بن المنذر الغساني[١٤] من أتباع التابعين، وقال عنه

---

[١] ابن حبان، **الثقات**، ج٧، ص ٣٠٧.

[٢] المصدر نفسه، ج٧، ص ٣٠٧.

[٣] المصدر نفسه، ج٧، ص ٣٠٧.

[٤] المصدر نفسه، ج٧، ص ٣١٥.

[٥] المصدر نفسه، ج٧، ص ٣١٩.

[٦] المصدر نفسه، ج٧، ص ٣٢١.

[٧] المصدر نفسه، ج٧، ص ٣٣٢.

[٨] المصدر نفسه، ج٧، ص ٣٣٦.

[٩] المصدر نفسه، ج٧، ص ٣٣٧.

[١٠] المصدر نفسه، ج٧، ص ٣٤٨.

[١١] المصدر نفسه، ج٧، ص ٣٤٩.

[١٢] المصدر نفسه، ج٧، ص ٣٦٥.

[١٣] المصدر نفسه، ج٧، ص ٣٨٠

[١٤] انظر: العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ج٢، ص ٣٠٤ - قال عنه: النعمان بن المنذر الغساني، أبو الوزير الدمشقي، صدوق رمي بالقدر، مات سنة اثنين وثلاثين، روى له أبو داود والنسائي. ووثقه أبو زرعة الرازي في **الجرح والتعديل**، ج٨، ص ٤٤٧، دمشقي روى عن عطاء ومكحول، روى عنه الهضيم بن حميد، ويحيى بن حمزة. قلت: مما تقدم هو من أتباع التابعين لأن روايته عنهم، انظر: الذهبي، **الكاشف**، ج١، ص ٢٠٦.

(رحمه الله تعالى) "لا أنكر أن يكون أدرك من الصحابة، إلا أن روايته كانت عن التابعين"[١].

وفي ابتداء حرف الواو ممن ترجم له من المشاهير وكيع بن الجراح،[٢] وأبو عوانة، واسمه جناح[٣]، ووضاح العتكي[٤]، وغيرهم من أتباع التابعين.

وفي باب الهاء يذكر من أتباع التابعين هلال مولى ربعي بن حراش[٥] وفي الياء ذكر يزيد بن المعلي الأسدي[٦]، ويوسف بن أبي إسحاق السبيعي[٧]، وغيرهم من العلماء الثقات.

واختتم **المجلد السابع** بمن عرف بكنيته من أتباع التابعين. وذكر في خاتمته أنه اختصر أسامي من حضره من أتباع التابعين من الثقات العدول الذين يعول على روايتهم، ويعتمد عليها وقد فصّل أسماءهم على حروف المعجم[٨].

أما **المجلد الثامن** فقد أفرده أبو حاتم (رحمه الله تعالى) لتبع الأتباع (وهم الذين شافهوا أتباع التابعين، وأخذوا عنهم الحديث، وحفظوه ووعوه). واستدلّ على فضلهم بحديث ساقه بسنده «خير هذه الأمة القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يكون أقوام تسبق شهادتهم أيمانهم، وأيمانهم شهادتهم»[٩]

والشاهد في هذا الحديث لفظه «ثم الذين يلونهم» الأخيرة وهي تدلُّ على فضل تبع الأتباع، وهذه العبارة تفرد بها حماد بن سلمة، وهو ثقة وزيادة الثقة عند أهل المصطلح مقبولة.

فبدأ (رحمه الله تعالى) ذكر أسماء هؤلاء الرواة على حروف المعجم، متبعًا المنهج نفسه الذي سلكه في ترجمة الطبقات الثلاث الأولى.

---

[١] ابن حبان، **الثقات**، ج٧، ص٥٣٠.

[٢] المصدر نفسه، ج٧، ص ٥٦٢.

[٣] المصدر نفسه، ج٧، ص ٥٦٢.

[٤] المصدر نفسه، ج٧، ص ٥٧٣.

[٥] المصدر نفسه، ج٧، ص ٦٢٣.

[٦] المصدر نفسه، ج٧، ص ٦٣٦.

[٧] انظر: المصدر نفسه، ج٧، ص ٦٧٠ – ٦٧١.

[٨] المصدر نفسه.

[٩] أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، ج٣٣، ص ٥٧، رقم ١٩٨٢٣؛ وسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، **المعجم الكبير**، ج٢١، ص ٩٧، رقم ١٠١.

فذكر من مشاهير تبع الأتباع في حرف الألف الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني إمام المذهب الحنبلي[١]، وأبو مسعود أحمد بن الفرات الرازي[٢]، وإبراهيم بن بشار الرمادي[٣]، وغيرهم من الأعلام؛ وفي باب الباء ذكر بشر بن الحارث الحافي الزاهد[٤]؛ وفي باب الحاء ذكر وترجم للخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي[٥]، ونحو ذلك.

أما في باب العين فممن ترجم لهم ابن حبان (رحمه الله تعالى) في طبقة تبع الأتباع عبد الله بن وهب القرشي[٦]، وأبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغساني[٧]، وعبد الرزاق ابن همام همام بن نافع الحميري[٨]، صاحب التصانيف العديدة ومنها المصنف.

وانتهى **المجلد الثامن** من المطبوع بترجمة عائشة بنت يونس بن عبيد[٩] امرأة ليث ابن أبي سليم وهي الوحيدة في هذا الباب من تبع الأتباع ممن ترجم لها من النساء.

وكانت بداية **المجلد التاسع**، والأخير من المطبوع الهندية، بتصوير دار الفكر ببيروت بدولة لبنان، باب الغين فترجم لغسان بن الأغر بن حصين النهشلي[١٠]؛ وفي القاف ذكر من المشاهير من تبع الأتباع القاسم بن غزوان[١١]، والقاسم بن سعيد بن المسيب[١٢]، والقاسم بن إسماعيل الهاشمي[١٣]، وممن ترجم له من المشاهير في باب الميم الإمام محمد بن إدريس الشافعي[١٤]،

---

[١] ابن حبان، **الثقات**، ج٨، ص ١٨.
[٢] المصدر نفسه، ج٨، ص ١٨.
[٣] المصدر نفسه، ج٨، ص ٧٢.
[٤] المصدر نفسه، ج٨، ص ١٤٣.
[٥] المصدر نفسه، ج٨، ص ٢٣٠.
[٦] المصدر نفسه، ج٨، ص ٣٤٦.
[٧] المصدر نفسه، ج٨، ص ٤٠٨.
[٨] المصدر نفسه، ج٨، ص ٤١٢.
[٩] المصدر نفسه، ج٨، ص ٥٢٨.
[١٠] المصدر نفسه، ج٩، ص ١.
[١١] المصدر نفسه، ج٩، ص ١٥.
[١٢] المصدر نفسه، ج٩، ص ١٨.
[١٣] المصدر نفسه، ج٩، ص ١٩.
[١٤] المصدر نفسه، ج٩، ص ٣٠.

إمام المذهب الشافعي، وأحال (رحمه الله) القارئ والمطلع على كتاب آخر ترجم فيه بسعة للإمام الشافعي، ولعله كتاب مناقب الشافعي الذي ذكرناه ضمن مصنفات ابن حبان المفقودة في الباب الأول، وترجم لمحمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك[١].

وترجم ابن حبان (رحمه الله) لمحمد بن إسماعيل البخاري[٢] وأشار إلى سعة حفظه للآثار، وعلمه بالتاريخ والأخبار، ومعرفته بأيام الناس، ولزومه الورع الشديد. وترجم لمحمد بن إسحاق بن خزيمة[٣]، وهو من أشهر شيوخ بن حبان الذين جالسهم، وخبر حديثهم. وذكر مسكين بن عبد الرحمن التجيبي[٤] وكان من أهل مصر، ونافع بن يزيد أبو زيد المصري[٥]، مولى مولى شرحبيل بن حسنة، ويحي بن معين[٦] إمام الجرح والتعديل حيث ذكر مكان وفاته، وأين دفن، وقد شيع على نعش المصطفى ﷺ بالبقيع في المدينة المنورة.

وفي باب الكُنى ذكر أبا بكر بن مروان الأسدي[٧] وأبا بكر بن أبي النضر[٨] وهي آخر آخر ترجمة في الكتاب.

واختتم الحافظ رحمه الله تعالى كتابه بخاتمة وضَّح فيها أنه ربما تقدّم موت إنسان ذكر في هذه الطبقة من تبع الأتبع، وتأخر موت آخر وبينهما مائة سنة، يذكرهما في طبقة واحدة لاستوائهما في اللقي[٩].

وكلّ من كان بينه وبين رسول الله ﷺ، نفس واحدة جعله أبو حاتم من التابعين، ومن كان بينه وبين رسول الله ﷺ راويين أدخله في أتباع التابعين؛ أما إن كان بينه وبين الراوي ثلاثة رواة كان في طبقة تبع الأتباع. و لم يعتبر هنا ابن حبان برواية الضعفاء[١٠].

---

[١] ابن حبان، **الثقات**، ج٩، ص ٤٢.
[٢] المصدر نفسه، ج٩، ص ١١٣.
[٣] المصدر نفسه، ج٩، ص ١٥٦.
[٤] المصدر نفسه، ج٩، ص ١٩٤.
[٥] المصدر نفسه، ج٩، ص ٢٠٩.
[٦] المصدر نفسه، ج٩، ص ٢٦٣.
[٧] المصدر نفسه، ج٩، ص ٢٦٣.
[٨] المصدر نفسه، ج٩، ص ٢٩٣.
[٩] المصدر نفسه، ج٩، ص ٢٩٣ – ٢٩٤، بتصرف.
[١٠] المصدر نفسه، ج٩، ص ٢٩٤.

وابن حبان الحافظ الجليل بهذا يكون قد ترجم لمجموعة من أهل العلم في القرون الفاضلة الأولى من صحابة، وتابعين، وأتباع التابعين، وتبع الأتباع، فكان هذا السفر سجلاً ضخمًا يجد فيه الطالب بغيته، بل الكثير من الأحاديث النبوية المسندة، والأخبار النافعة، والآثار المرفوعة، مع أقوال أهل العلم ورواته في الرواة توثيقًا وتعديلاً. والكتاب احتوى على تراجم نخبة من العلماء الأجلاء، والفضلاء حملة العلم النبوي ونقلته، فجزى الله عنّا ابن حبان خير الجزاء، ووفقنا الله لحفظ تراجمه، وفهم وفقه، أحاديثه، بمنه، وكرمه، وجوده.

المطلب الثالث: منهج ابن حبان رحمه الله تعالى في كتابه الثقات:

كتاب الثقات كتاب عظيم في بابه؛ لأن مؤلفه من الأئمة الأعلام، خاصة في علم الجرح والتعديل، على الرغم من أنه سبق بكتب في بابه، كالثقات للعجلي توفي ٢٦١هـ، وآخر معاصر له (كتاب الثقات لابن شاهين توفي سنة ٣٨٥هـ)، وهو يفوقهما في الكم؛ إذ أنه رحمه الله- ترجم لعدد كبير من الرواة في سفره هذا. ومنهجه في كتابه هذا يمكن اقتباسه من عباراته في الآتي:

أولاً: من ناحية الترتيب والتبويب:

١. فقد بدأ (رحمه الله) كتابه بمقدمة بيّن فيها دواعي تأليفه لهذا الكتاب، مفضلاً السنة وأهميتها والاشتغال بها، وعلم الحديث، وعلم الرجال خاصّةً، وحفظه وتطبيقه في الحياة، ونشره للأمة قاطبة.
٢. شرع في سرد السيرة النبوية الطاهرة الزكية، قائلاً: "فأوّل ما ابتدأ في كتابنا هذا ذكر المصطفى ﷺ ومولده، ومبعثه وهجرته، إلى أن قبضه الله تعالى إلى جنته"[١].
٣. ثم شرع في ذكر الخلفاء الراشدين، وأيامهم، إلى أن قتل علي رضي الله عنه.
٤. نجد ابن حبان بعدها يتناول صحابة رسول الله ﷺ على حروف المعجم، وهو في هذا يغفل الترتيب الأبجدي داخل كلّ باب، فأحيانًا (أنس) يأتي قبل (أسد)، وهكذا في كلّ كتاب، قال: ثم نذكر صحابة رسول الله ﷺ واحدًا واحدًا على المعجم؛ إذ هم خير الناس قرنًا بعد رسول الله ﷺ[٢].

---

[١] انظر: ابن حبان، **الثقات**، ج١، ص ١٠.

[٢] المصدر نفسه، ج١، ص ١١.

ثانيًا: من ناحية الجرح والتعديل.

١- قد التزم ابن حبان طريقة سار عليها، فكلّ من كان عدلاً في روايته بالشروط التي اختطّها جعله في كتاب الثقات، بل صحّ عنده الاحتجاج بهذا الراوي؛ أما إذا كان ضعيفًا قياساً على الميزان الذي وضعه، جعله في كتاب الضعفاء والمجروحين. قال (رحمه الله تعالى): "وإنما أذكر في هذا الكتاب الشيخ بعد الشيخ، وقد ضعَّفه بعض أئمتنا، ووثَّقه بعضهم، فمن الواضح منهم أنه ثقة، بالدلائل النيّرة التي بينتُها في كتاب (الفصل بين النقلة) أدخلته في هذا الكتاب؛ لأنه لا يجوز في الاحتجاج بخبره؛ ومن صح عندي منهم أنه ضعيف بالبراهين الواضحة التي ذكرتها في كتاب (الفصل بن النقلة) لم أذكره في هذا الكتاب، لكني أدخلته في كتاب الضعفاء بالعلل"[1].

٢- ابن حبان (رحمه الله تعالى) يعدّ كلّ المسلمين عدولاً ما دام لم يظهر من أحدهم ما يجرحه، قال في الثقات: "لأنّ العدل من لم يعرف عنه الجرح ضدّ التعديل، فمن لم يعلم بجرح، فهو عدل إذا لم يبين ضدّه؛ إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم من الأشياء، وإنما كلفوا الحكم الظاهر من الأشياء غير المغيبة عنهم"[2].

وفي هذا يأخذ عليه الإمام السَّخاوي قولته هذه حيث قال في فتح المغيث: "ففي الثقات لأبي حاتم ابن حبان وهو أفضلها، لكنه يدرج فيهم من زالت جهالة عينه، بل ومن لم يرو عنه إلا واحد، ولم يظهر فيه جرح كما سلف في الصحيح الزائد على الصحيحين، وفي مجهول العين أيضًا، وذلك غير كاف في التوثيق عند الجمهور"[3].

٣- ولقد ذكر ابن حبان شروطًا خمسة، إذا سلم منها الراوي كان صدوقًا، وجوّز الاحتجاج بخبره، فإذا رُوِيَ عنه خبر منكر، فإن هذا الراوي قد لا ينطبق عليه شرط من الشروط التي اختطّها له ابن حبان فيرد خبره، والشروط هي:

أ- ضعف في الشيخ الذي يروى عنه الراوي قال رحمه الله: "أماأن يكون فوق الشيخ

---

[1] ابن حبان، **الثقات**، ج١، ص ١٣.

[2] المصدر نفسه، ج١، ص ١٣.

[3] انظر: السخاوي، **فتح المغيث**، بتصرف، ج٣، ص ٣٤٧.

الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره"[١].

ب-أو يكون التلميذ الذي روى عنه هذا الخبر ليس بعدل ولا ثقة، بل لحقه الضعف والوهن، مما يكون سببًا في ردّ روايته قال رحمه الله تعالى: "أو يكون دونه رجل واهٍ لا يجوز الاحتجاج بروايته"[٢].

ج- قال ابن حبان: "والخبر يكون مرسلاً لا يلزمنا به الحجة، أو يكون منقطعًا لا يقوم بمثله الحجة"[٣].

د- قال ابن حبان: "أو يكون الخبر منقطعًا لا تقوم بمثله الحجة"[٤]. قال السيوطي: "المنقطع: الصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء، والخطيب، وابن عبد البر وغيرهم من المحدثين أن المنقطع ما لم يتصل إسناده على أي وجهٍ كان انقطاعه، وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي، عن الصحابي كمالك، عن ابن عمر. وقيل: هو ما اختلّ منه رجل قبل التابعي محذوفًا كان أو مبهمًا، كرجل. وقيل: هو ما رَوَى عن تابعي أو من دونه قولاً له أو فعلاً، وهذا غريب ضعيف"[٥].

هـ- أو يكون الراوي مدلسًا، قال رحمه الله: " أو يكون في الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه، فإنّ المدلس ما لم يبين سماع خبره عمن كتب عنه لا يجوز الاحتجاج بذلك الخبر؛ لأنه لا يدري لعلّه سمعه من إنسان ضعيف يبطل الخبر بذكره إذا وقف عليه وعرف الخبر به فما لم يقل المدلس في خبره وإن كان ثقة سمعت أو حدثني فلا يجوز الاحتجاج بخبره"[٦].

ثالثًا: أما من ناحية ألفاظ التوثيق عند ابن حبان فقد استخلصها الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني في كتابه التنكيل، وقسّمها إلى خمس درجات، وهي على النحو الآتي:

---

[١] ابن حبان، **الثقات**، ج١، ص ١٢.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] المصدر نفسه.

[٥] عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ج١، ص ٢٣٥.

[٦] ابن حبان، **الثقات**، ج١، ص ١٢.

الأولى: أن يصرح به كأن يقول (كان متقنًا)[١]، نحو: بشر بن شعيب ابن أبي حمزة مولى بني أمية كنيته أبو القاسم من أهل حمص يروي عن أبيه روى عنه أهل الشام مات سنة ثلاث عشرة ومائتين، وكان متقنًا وبعض سماعه عن أبيه مناولة سمع نسخة شعيب سماعًا عثمان بن سعيد بن كثير[٢].أو (مستقيم الحديث)[٣] مثلاً: في الحسن بن صالح البزاز من أهل واسط[٤]. وزيد بن إسماعيل الصائغ أبو الحسن،[٥]أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم[٦]. نحو ابن خزيمة قال عنه: " تكلم في السنن بإسناد لا نعلم سبق إليها غيره من أئمتنا مع الإتقان الوافر، والدين الشديد"[٧].

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.[٨] نحو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري[٩]، وغيره من المشاهير.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفةً جيدةً.[١٠] "كمحمد محمد بن إبراهيم بن النضر بن سعد بن بحير بن النضر بن جندب بن عبد الله بن قطن بن المنذر بن حذافة بن حبيب بن ثعلبة بن سعد بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمى ابن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان أبو الفضل نبيرة ممن رحل، وجمع، وعني، بالعلم وجمعه، وشمر الغزو وأسبابه مع

---

[١] عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، ج٢، ص ٦٦٩.

[٢] ابن حبان، **الثقات**، ج٨، ص ١٤١.

[٣] اليماني، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**،ج٢، ص ٦٦٩.

[٤] ابن حبان، **الثقات**، ج٨، ص ١٧٧.

[٥] المصدر نفسه، ج٨، ص ٢٥٢.

[٦] اليماني، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**،ج٢، ص ٦٦٩.

[٧] ابن حبان، **الثقات**، ج٨، ص ١٥٦.

[٨] اليماني، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**،ج٢، ص ٦٦٩.

[٩] ابن حبان، **الثقات**، ج٩، ص ١١٣.

[١٠] اليماني، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**،ج٢، ص ٦٦٩.

الورع الخفي، والجهد والسخاء الوافر مات بعد ثمانين والمائتين"[١].

الخامسة: ما دون ذلك.[٢] نحو: " عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي القرشي كنيته أبو الوليد كان من فقهاء أهل المدينة، وقرائهم قبل أن يلي، وقد ذكرنا أنسابه في كتاب الخلفاء وهو بغير الثقات أشبه"[٣].

قال المعلمي: "فالأولى لا تقلّ عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل. والله أعلم"[٤].

هكذا تبينت لنا درجات الرواة من حيث التوثيق عند ابن حبان، وضربنا لذلك الأمثلة من كتاب الثقات نفسه.

المطلب الرابع: نموذج من كتاب الثقات مع التعليق عليها.

تراجم ابن حبان لا تزيد عن ثلاثة أسطر، وإن كانت أحيانًا تصل إلى عشرة أسطر، وتارةً تقلّ عن السطر الواحد، وخطّته في ذلك ذكر ما يعرف عن قدر الراوي وسنه.

قال في الثقات: " أذكر عند كلّ شيخ منهم شيخًا فوقه، وآخر دونه، ليعتبر المتأمل للحفظ بهما فيقيس من وراءهما عليهما حتى لا يتعذر على سالك سبيل العلم الوقوف على أنبائهم إن الله تعالى قضى ذلك وشاء"[٥]. إذ إن التلخيص والاختصار هما شعار ابن حبان في كتابه الثقات هذا، ولعلّه خشي أن يملّ الناس قراءته، أو حتى يتسنّ له ذكر أكبر عدد من الرواة، ونقله العلم الشريف، فأفاد في ذلك وأجاد، وأتى بالمقصود. فجزاه الله عنّا كلّ خير، ورحمه الله، وجعل الجنة مسكنه ومأواه.

ولا يذكر تواريخ الوفيات في تراجم الصحابة والتابعين، وأبنائهم إلا قليلاً؛ أما في تبع الأتباع فإنه يكثر من ذكر الوفيات، معتمدًا في ذلك غالبًا على الإمام البخاري، (عمدة

---

[١] ابن حبان، **الثقات**، ج٨، ص ١٤٧.

[٢] اليماني، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**،ج٢، ص ٦٦٩.

[٣] ابن حبان، **الثقات**، ج٨، ص ١١٩ – ١٢٠.

[٤] اليماني، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**،ج٢،ص ٦٦٩.

[٥] ابن حبان، **الثقات**، ج٨، ص ٣ – ٤.

المحدثين)، مثال ذلك: "سلام بن مسكين الأزدي من أهل البصرة كنيته أبو روح يروي عن الحسن روى عنه مسلم، وأبو نعيم مات سنة أربع وستين ومائة وقد قيل سنة سبع وستين ومائة"[١].

قال الحافظ ابن حجر عند ترجمة هذا الراوي: " سلام" بن مسكين بن ربيعة الأزدي النمري، أبو روح البصري، قال أبو داود: سلام لقب واسمه سليمان روى عن ثابت البناني، والحسن البصري، وعائذ الله المجاشعي، وعقيل بن طلحة، وقتادة وشعيب بن الحبحاب، وأبو العلاء بن الشخير وغيرهم، وعنه ابنه القاسم، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وابن مهدي، ويحيى القطان، ومعتمر بن سليمان، وزيد بن الحباب، ومسلم بن إبراهيم وموسى بن إسماعيل، وأبو الوليد الطيالسي، وآدم بن أبي إياس وموسى بن داود الضبي، وسليمان بن حرب، وأبو نعيم، وعلي بن الجعد في آخرين، قال موسى بن إسماعيل: "كان من أعبد أهل زمانه"، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: "من الثقات"، وقال أيضًا: "سُئل أبي عن سلام بن مسكين، وسلام بن أبي مطيع، فقال: "جميعًا ثقة، إلا أن ابن مسكين أكثر حديثًا، وكان بن أبي مطيع صاحب سنة"[٢].

كذا ذكره ابن حبان في الثقات، وهو يتبع البخاري دائمًا[٣] أي عند تحديده لسنة وفاته.

وقد يروي ابن حبان حديثًا بسنده إلى رسول الله ﷺ، كما فعل في الثقات في ترجمة المترجم له، وإليك الحديث بسنده:

قال رحمه الله – حدثنا ابن قتيبة، حدثنا ابن السري، حدثنا معتمر بن سليمان، قال حدثنا ليث بن أبي سليم، عن زياد، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ، قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة،

---

[١] ابن حبان، **الثقات**، ج٦، ص ٤١٦.

[٢] أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، ج٤، ص ٢٨٦.

[٣] ابن حبان، **الثقات**، ج٤، ص ٢٨٧.

فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله»[١]

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير البريات، وعلى آله السادات، ورضي الله عن أصحابه الأئمة القادات. وقد وصل الباحث إلى نتائج في عمله هذا فمن أهم هذه النتائج الآتي:

نتائج البحث:

١) ابتدأ الحافظ ابن حبان – رحمه الله تعالى – كتابه الثقات هذا بمقدمة طيبة أبان فيها عن مقصده ودواعي خروج هذا السفر العظيم إلى حيز الوجود.

٢) وابتدأ المجلد الثاني بحوادث سنة سبع من الهجرة وفي بداية هذه السنة كتب رسول الله ﷺ إلى الملوك والرؤساء، وبعث إليهم الرسل والرسائل يدعوهم إلى الله تعالى.

٣) المجلد الثالث من المطبوعة سرد فيه ابن حبان أسماء الصحابة الذين رووا عن النبي ﷺ الأحاديث، والأخبار، والآثار، حتى يعلمها طلاب الحديث ويحفظها من اشتغل بالتراجم والأخبار، حيث ذكر هؤلاء على حروف المعجم حتى يسهل على الباحث نيل بغيته، والحصول على طلبته في أوجز وقت، وبأسهل طريقة.

٤) بدأ ابن حبان المجلد الرابع من كتابه الثقات، بالتابعين الذين شافهوا أصحاب رسول الله ﷺ وحفظوا عنهم السنن، وأملى أسماءهم على حروف المعجم، شرقاً وغرباً، حتى يتسنَّ حفظها، وذكر شيئاً من أنسابهم، وأقدارهم، وبعض شيوخهم وتلاميذهم.

٥) كانت بداية الجزء الخامس، من كتاب الثقات بباب العين فبدأهم بأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف[٢] فذكر نسبه ونسب أمه، وذكر من روى عنه لأبي قلابة عبد الله

---

[١] أخرجه البخاري، **في صحيحه**، في كتاب الإيمان، باب: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ، قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله».

[٢] ابن حبان، **الثقات**، ج٥، ص ١.

بن زيد الجرمي[١] وذكر له أطول ترجمة في كتاب حيث ذكر قصة موته، وممن ترجم له في باب العين عبد الرحمن بن حرملة[٢].

٦) بعد أن أنهى تراجم التابعين؛ بدأ المجلد السادس بثقات أتباع التابعين.

٧) واختتم المجلد السابع بمن عرف بكنيته من أتباع التابعين. وذكر في خاتمته أنه اختصر أسامي من حضره من أتباع التابعين من الثقات العدول الذين يعول على روايتهم، ويعتمد عليها وقد فصّل أسماءهم على حروف المعجم.

٨) وانتهى المجلد الثامن من المطبوع بترجمة عائشة بنت يونس بن عبيد[٣] امرأة ليث ابن أبي سليم وهي الوحيدة في هذا الباب من تبع الأتباع ممن ترجم لها من النساء.

٩) وكانت بداية المجلد التاسع، والأخير من المطبوع الهندية، بتصوير دار الفكر ببيروت بدولة لبنان، باب الغين فترجم لغسان بن الأغر بن حصين النهشلي[٤]؛ وفي القاف ذكر من المشاهير من تبع الأتباع القاسم بن غزوان[٥].

١٠) كان سبب الدافع لابن حبان في تأليفه لهذا الكتاب: معرفة أحوال طبقات المحدثين، ثقات كانوا أم ضعفاء، إذ بمعرفتهم يعرف الصحيح من السقيم من الأحايث. وحثّ الرسول ﷺ أصحابه، وأتباعه على تعليم سنته، لأجل العمل بها. ومعرفة تاريخ المحدثين، واستحباب حفظه ووعيه.

١١) قد التزم ابن حبان طريقة سار عليها، فكلّ من كان عدلاً في روايته بالشروط التي اختطّها جعله في كتاب الثقات، بل صحّ عنده الاحتجاج بهذا الراوي؛ أما إذا كان ضعيفًا قياساً على الميزان الذي وضعه، جعله في كتاب الضعفاء والمجروحين.

١٢) ابن حبان (رحمه الله تعالى) يعدّ كلّ المسلمين عدولاً ما دام لم يظهر من أحدهم ما يجرحه، قال في الثقات: "لأنّ العدل من لم يعرف عنه الجرح ضدّ التعديل، فمن لم يعلم بجرح، فهو عدل إذا لم يبين ضدّه؛ إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب

[١] المصدر نفسه، ج٥، ص ٢.
[٢] المصدر نفسه، ج٥، ص١٠٢.
[٣] المصدر نفسه، ج٨، ص ٥٢٨.
[٤] المصدر نفسه، ج٩، ص ١.
[٥] المصدر نفسه، ج٩، ص ١٥.

عنهم من الأشياء، وإنما كلفوا الحكم الظاهر من الأشياء غير المغيبة عنهم"[١].

١٣) تراجم ابن حبان (رحمه الله) لا تزيد عن ثلاثة أسطر، وإن كانت أحيانًا تصل إلى عشرة أسطر، وتارةً تقلّ عن السطر الواحد، وخطّته في ذلك ذكر ما يعرف عن قدر الراوي وسنه.

المصادر والمراجع

١) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي،**الثقات**، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، (الهند: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٣٩٣ه /١٩٧٣م).

٢) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، المحقق: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤ه/١٩٩٣م).

٣) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ط١، ١٣٢٦ه).

٤) ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، **صحيح ابن خزيمة**، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي، د. ط.، د. ت.).

٥) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، **تاريخ دمشق**، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ه/١٩٩٥م).

٦) ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، **سنن ابن ماجه**،تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (القاهرة: دارإحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، د. ط.، د. ت.).

٧) ابن نقطة، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، الحنبلي البغدادي، **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، المحقق: كمال يوسف الحوت، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨ه/١٩٨٨م).

٨) أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ه/٢٠٠١م).

٩) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺوسننه وأيامه = صحيح البخاري**،المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط١، ١٤٢٢ه).

١٠) الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى، **سنن الترمذي**، تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٩٥ه/١٩٧٥م).

١١) الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد، التميمي السمرقندي، **مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)**،تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، (الرياض: دار المغني للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٢ هـ

[١] المصدر نفسه، ج١، ص ١٣.

– ٢٠٠٠ م).

١٢) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **تذكرة الحفاظ**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

١٣) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **سير أعلام النبلاء**، (القاهرة: دار الحديث، د. ط، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

١٤) الزرقاني، محمد ابن عبد الباقي بن يوسف المصري الأزهري، **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

١٥) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم، **المعجم الكبير**،تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، (د. م: د. ن، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

١٦) القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، (بيروت: المكتبة العنصرية، ط١، ١٤٢٤هـ).

١٧) مسلم، بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط.، د. ت.).

١٨) المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد العتمي اليماني، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**،مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، (د. م: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

١٩) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، **المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب:مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

آداب طالب الحديث
والمنهج العلمي في تلقّيه

سيد عبد الماجد الغَوْري[١]

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسوله الأمين محمَّد بن عبد الله خاتم الأنبياء وأفضل الْمُرسَلين، وعلى آله الْخِيَرَة، وأصحابه الْبَرَرَة، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ لهم ودعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين.

أما بعد: فإنَّ التَّحلّي بالأدب والأخلاق في كل شأنٍ من شؤون الحياةِ أمرٌ من لُبَاب الشريعةِ ومقاصدها الرفيعة، لقد كان رسولُنا المصطفى ﷺ على ذِرْوَةٍ منهما، فكانت سيرتُه تمامَ مكارم الأخلاق، وكريمَ الشِّيَم حتى أشادَ به الله ﷻ قائلاً في محكم تنْزيله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، كما أكَّد – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – نفسُه بأنَّ من مهام بعثتِه تتميمُ مكارمِ الأخلاق، فقال: «إنما بُعِثْتُ لأُتَمِّمَ صَالِحَ الأخْلاَقِ»[٢]، فعلَّم ﷺ أُمّتَه أدبَ دينِهم ودُنياهم، فأحسن تعليمَهم، وتأديبَهم وأتَمَّ.

فلَمّا كان للأدب – والأخلاق – هذه المنْزلةُ العظيمة والأهميةُ الكبيرة في ديننا حتى أنه كان أحدَ أسبابِ بعثة النبيِّ ﷺ؛ فلا ينبغي أن يَسبقهما العلمُ، بل ينبغي أن يكونا – العلم والأدب – كفَرَسَي رِهانٍ، وكُلَّما ازداد الطالبُ عِلماً ازداد معه أدباً وخُلُقاً. فلذلك أَوْلَى أئمةُ الحديثِ عنايتَهم بالأدب في وقت مبكّر جداً، حيث أفردوا ما جاء فيه من الأحاديث النبوية في مصنَّفاتهم تارةً باسم "كتاب الأدب"، وأخرى باسم "أبواب الأدب"، (مثل الإمام البخاري في

---

[١] الباحث في معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)، والمحاضر في قسم الكتاب والسنة، كلية أصول الدين، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا).

[٢] أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب: حُسُن الخلق، برقم: (٢٧٣)، عن أبي هريرة ﷺ، وهو حديث صحيح.

جامعه الصحيح المسنَد، والإمام مسلم في صحيحه، وغيرهما من أصحاب السننِ)، كما أنَّ مِنهم مَن أفرد تلك الأحاديث بالتصنيف المستقلّ مثل الإمام البخاري، الذي صَنَّف كتاباً سَمّاه "الأدب المفرد"، الذي يُعتبَر أوّلَ وأجَلَّ كتابٍ جَمَع طائفةً كبيرةً ونخبةً مختارةً من الأحاديث والآثار في الآداب والأخلاق النبوية.

ثم تنبَّه مَن بعدهم مِن علماء الحديث إلى أهمية التزام الطالبِ بالآداب الحسنة والأخلاق الكريمة قبل وُلوجه إلى طلب الحديث النبوي، فعُنُوا ببيان تلك الآداب في كتبهم التي أفردوها بذلك، مثل: القاضي أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خَلَّاد الرَّامَهُرْمُزِيّ (ت٣٦٠ه) في كتابه: "المحدِّث الفاصل بين الرّاوي والواعي"، والحافظِ أبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣ه) في كتابه "الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع"، والقاضي عياض بن موسى بن عياض اليَحْصُبِيّ السَّبْتِي (ت٥٤٤ه) في كتابه "الإلماع إلى معرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع"، فذكروا - رحمهم الله تعالى - في هذه الكتب ما ينبغي للمحدِّث وطالبِ الحديث أن يتحلَّيا به من الآداب والواجبات التي تقتضيها صنعةُ التحديث، إلى جانب الكثير من أخبار حُفّاظ الحديث وآرائهم في بعض أبحاثه، وأقوالِ العلماء في بيان أحوال الرِّجال في تحمُّلِ الأَلاَقي في طلب الحديث ...

كما جرت عادةُ مَن صنَّف مِن العلماءِ في علوم الحديث قديماً وحديثاً أن يَذكُروا في كتبهم نبذةً من تلك الآداب التي ينبغي أن يتحلَّى بها المحدِّثُ والطالبُ، لكنهم قدَّموا فيها آدابَ المحدِّث على آداب الطالب، وكان الأَوْلَى أن يبدؤوا بآداب الطالب قبل المحدِّث؛ وذلك أنَّ هذا الطالبَ بعد حينٍ من الزَّمن سيصير مُحدِّثاً، فكان الأَوْلَى أن يُعْنَوْا به أولاً بتعليمه الآدابَ التي يجب أن يتحلَّى بها عند طلبه لعلوم الحديث؛ لأنه إذا تعلَّم الطالبُ الأدبَ حين طلبه، كان تحلِّيه به عند تصدُّره للتحديث أَوْلَى.

على كلٍّ ... فقد أجاد هؤلاء المحدِّثون بكتاباتهم ومؤلَّفاتهم في هذا الموضوع، حتى أغنوا فيه عن المزيد، و"كلُّ الصَّيْد في جَوْف الفَرَاء" كما قيل، وجزاهم الله عن ذلك خير الجزاء، إلاَّ أنني لاحظتُ أمرَين في تلك الكتب:

أولهما: أنَّ الكتب التي اعتنت ببيان آداب طالبِ الحديث، فإنَّ معظمها يتعلَّق بالرِّواية والتحمُّل، والتي قد لا يستفيد منها الطالبُ كثيراً في هذا العصرِ إذ عصرُ الرِّواية قد انتهى، ثم ما

تَذكُره تلك الكتبُ من الآداب فهي تكون – عادةً – فوق طاقة الطالبِ حتى يَلتزِم بها، فكانت الحاجةُ إلى استخراج بعض أهمِّ الآداب من بطون تلك الكتب، والإضافة إليها البعضَ ما يُوافِق مقتضياتِ العصرِ ومتطلّباته، حتى يَشعُر الطلابُ بأنَّ المخاطَبين في ذلك هم أنفسُهم لا أصحاب القرون الغابرة، فيَسهَل عليهم التحلّي بتلك الآداب قبل الخوض في دراسة الحديث النبوي وعلومه.

والثاني: أنَّ الكتب التي اعتنت ببيان تلك الآداب، فإنها لم تَعْتَن فيها كثيراً بإرشاد الطالب[١] إلى اتِّباع منهجٍ علميٍّ في حُصول هذا العِلم، ليتّخذه طريقةً جادَّةً في سبيل ذلك، ويَهتدي إلى قراءة الكتب النافعة له، مع أنَّ الأمر في غايةٍ من الأهمية؛ لأنَّ ما يَدرُسه الطالبُ مِن كُتُب هذا العلم ضِمن كتب المقرَّرات الأخرى فإنها لا شكَّ مفيدة ولا غِنًى له عنها البَتَّة، ولكن مَن سَمَتْ همته إلى التوسُّع والتعمُّق في هذا العلمِ – الذي تَهرِع له النفوسُ وتَحفِد، لِمَا انتشر في عصرنا من حُبّ اتّباع السُّنّة النبوية، والجِدِّ في طلبها[٢] – فهو يحتاج إلى دليلٍ يُرشِده إلى اتِّخاذ منهجٍ علميٍّ ليتدرَّج عليه في قراءة ومطالعة الكتب المفيدة في هذا العلم، فهو غيرُ مذكورٍ في تلك الكتب كما ينبغي.

وهذا ما حداني إلى إعداد هذا البحثِ المتواضع لأذكر فيه بعضَ الآداب المهمة التي ينبغي أن يتحلّى بها طالبُ الحديث، وحرصتُ على تكون تلك الآدابُ وفق روح العصر ومتطلّباته، كما سعيتُ في آخر البحث إلى اقتراح منهجٍ علميٍّ يتدرِّج عليه الطالبُ في طلب هذا العلم، وذلك في ضوء ما أفاد به أو قرَّره علماءُ الحديث المتخصِّصين.

وبناءً على ذلك قسّمتُ محتويات البحث إلى ثلاثة مباحث، وافتتحتُ أوّلَها بذكر ما جاء من الأحاديث والآثار في فضل طلبِ علم الحديث النبوي، وذكرتُ في الثاني آدابَ طالبِ الحديث، واقترحتُ في الثالث منهجاً علمياً للطالب ليتدرَّج به على طلب علم الحديث.

---

[١] ولعلَّ ذلك في نظرهم لعدم حاجة الطالب إلى ذلك لا سيما في العصور التي أَلّفوا فيها تلك الكتبَ، والله أعلم.

[٢] كما قال الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد في مقدمة تهذيبه لـ"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" للحافظ الخطيب البغدادي، انظره في "المجموعة العلمية"، ص٢٠٩.

المبحث الأول: فضل طلب علم الحديث النبوي:

إنَّ الاشتغال بعلم الحديث النبوي دراسةً وتدريساً، تأليفاً وتصنيفاً، مِن أقرب القُرُبات إلى الله ﷻ، وأمثلِ الأعمال لبُلوغ الدَّرجات العليّات، فمَن سَعَى في طلبه، وأكَبَّ على خدمته؛ نالَ الشَّرَفَ العظيم، والجزاءَ الجزيل، وفازَ بسعادةِ الدَّارَيْن؛ لأنه أشرَفُ العلومِ وأعلاها بعد القرآن الكريم؛ لأن الرَّسول ﷺ كَلَّفه اللهُ ﷻ بشرح وتفسيرِ كتابه، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل:٤٤]، فكان بيانُه – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – وحياً من عند الله ﷻ، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣، ٤].

لذلك يُعتبَر الحديثُ النبويّ شارحاً لكتاب الله تعالى ومفسِّراً له، وأصلاً من أصول الدين، يلي كتابَ الله ﷻ الذي هو أصلُ الأصولِ، كما قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ [النساء:٥٩].

ولأجل ذلك عُنيت الأمةُ الإسلامية برواية الحديث النبوي وحفظِه ونشرِه لكونه المصدرَ الثاني للتشريع، ولكونه مِرآةً صادقةً لحياة الرسول ﷺ من ميلاده حتى وفاته، فحفظُ حديثِه – عليه الصَّلاة والسَّلام – مثلُ حفظِ كتابِ الله تعالى، ودينه، لذلك وَرَدَتْ نصوصٌ كثيرةٌ في فضلِ مَن يتعلَّم الحديثَ ويعلِّمه، ويَحفَظه ويَذُبُّ عنه، ومنها:

١) ما رواه زَيْدُ بن ثابتٍ ﷺ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيْثاً فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَه»[١]. فكَفَى راوي الحديثِ فضلاً دخولُه في دعوة الرَّسولِ ﷺ هذه.

وقال الإمامُ سفيان بن عُيَيْنَة (ت١٩٨هـ) رحمه الله تعالى: "ليس مِن أهل الحديثِ أحدٌ إلاَّ وفي وجهه نَضْرَةٌ لهذا الحديثِ"[٢].

فأهلُ العلم الذين يبلِّغون الناسَ شَرْعَ اللهِ تعالى هم أنضَرُ النَّاسِ وُجوهاً، وأشرَفُهم مقاماً، بدعاء رسول الله ﷺ لهم.

٢) ومنها ما رواه أُسَامَةُ بن زَيْد ﷺ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «يَحْمِلُ هذا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ

[١] أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب: العلم، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع، برقم (٢٦٥٦)، وقال: "حديث حسن"..

[٢] انظر: "شرف أصحاب الحديث" للخطيب البغدادي، ص٣٥.

عُدُوْلُهُ، يَنْفَوْنَ عَنْهُ تَحْرِيْفَ الْغَالِيْنَ، وانْتِحَالَ الْمُبْطِلِيْنَ، وَتَأْوِيْلَ الْجَاهِلِيْنَ»[١].

وفي هذا الحديثِ تخصيصُ حَمَلَةِ السُّنَّةِ بهذه الْمَنْقَبَة العُليا، وتعظيمٌ لهذه الأُمَّةِ المحمَّدية، وبيانٌ لجلالة قَدْرِ المحدِّثين، وعُلُوِّ مرتبتِهم في العالَمَيْن؛ لأنهم يَحْمَون مَشارِعَ الشَّريعةِ، ومُتُوْنَ الرِّواياتِ من تحريف الغالين، وتأويلِ الجاهلين، بنقل النُّصوص الْمُحْكَمَة لرَدِّ الْمُتشابهِ إليها[٢].

٣) ومنها ما رواه ثَوْبان ﷺ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِيْ ظاهِرِيْنَ عَلَى الْحَقِّ، لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ »[٣].

وقال العلماءُ: إنَّ المراد بـ"الطائفة" في هذا الحديث: أصحاب الحديثِ أنفسهم[٤]، كما أكَّد على ذلك الإمامُ أحمد بن حَنْبَل (ت٢٤١هـ) – رحمه الله تعالى – فقال: "إنْ لَمْ يَكونُوا أصحاب الحديثِ فلا أدري مَنْ هُم!"[٥].

فقد صَدَقوا رحمهم الله تعالى، وأيُّ طائفةٍ أحَقُّ بأن يكونوا هم تلك الطائفة الظاهرة المنصورة، مِن الذين حَفِظُوا الدِّيْنَ، ونَقَلُوا الْمِلَّةَ، ونَشَرُوا السُّنَّةَ، وقَمَعُوا البِدْعَةَ؛ وهم أصحابُ حديثِ النبيِّ ﷺ، وحُرَّاسُه، أَهْدَى النَّاسِ بالسُّنَّةِ، وأَتْبَعُهم للأُسْوَة الحسنة، بَقِيَّةُ الأصحاب، ومِرْآةُ الرَّسولِ ﷺ!![٦].

٤) ومنها ما رواه عبد الله بن مسعود ﷺ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «إنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِيْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلاَةً»[٧].

وذَكَر أهلُ العِلم أنَّ أسعَدَ الناسِ بهذا الحديثِ هم الْمُحدِّثون أنفسُهم؛ لأنهم الذين

---

[١] أخرجه الخطيب البغدادي في "شرف أصحاب الحديث" ص٥٣، والعلائي في "بغية الملتمس" ص٣٤، وحسَّنه بقوله: "هذا حديث حسن غريب صحيح".

[٢] قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: للشيخ جمال الدين القاسمي، ص٤٦، ٤٧.

[٣] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الإمارة، باب: قوله ﷺ "لا تزال طائفة من أمتي..."، برقم (١٩٢٠).

[٤] شرف أصحاب الحديث: للخطيب البغدادي، ص٢٦، برقم (٤٦).

[٥] المصدر السابق: ص٢٧، برقم (٤٨).

[٦] نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية: للشيخ حاتم بن عارف العوني، ص١٩، ٢٠، بتصرف واختصار.

[٧] أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب: الصلاة، باب: في فضل الصلاة على النبي ﷺ، برقم (٤٨٤)، وابن حبان في صحيحه، (١٩٢/٣)، برقم (٩١١)، وهو حديثٌ حسنُ صحيحٌ، قاله الترمذي.

يُكثِرون مِن الصَّلاة على النبيِّ ﷺ أثناء قراءتهم وسماعهم للأحاديث، كما قال الإمامُ ابنُ حِبَّان البُسْتِي (ت٣٥٤هـ) – رحمه الله تعالى – بعد إخراجه هذا الحديثَ في صحيحه: "في هذا الخبرِ دليلٌ على أنَّ أولَى النَّاسِ برسوله ﷺ، في القِيامة يكون أصحابُ الحديثِ، إذْ ليس مِن هذه الأُمَّةِ قومٌ أكثرَ صلاةٍ عليه ﷺ مِنهم"[١].

وفي ذلك قال الحافظُ أبو نُعَيْم الأصبهانيّ (ت٤٣٠هـ) رحمه الله تعالى: "هذه مَنْقَبَةٌ شريفةٌ يَخْتَصُّ بها رواةُ الآثارِ ونَقَلَتُها؛ لأنه لا يُعرَف لعِصابةٍ من العُلماء من الصَّلاة على رسول الله ﷺ أكثر مِمَّا يُعرَف لهذه العِصابة نَسْخاً وذِكْراً"[٢].

فمِمّا وَرَد في تلك الأحاديث النبوية، فيه دلالةٌ صريحةٌ على ما لطالب الحديثِ النبويّ، وللمشتغل به دراسةً وتدريساً، تأليفاً وبحثاً، من فضلٍ عظيمٍ، وشرفٍ كبيرٍ، حتى قِيل فيه: إنه مِن أنضر الناسِ وجوهاً، وأشرفهم مقاماً، وأكثرهم سعادةً، وما ذلك إلا بسبب طلبه للحديث النبوي واشتغاله به، لذلك فقد جَعَل الإمامُ النَّوَوي (ت٦٧٦هـ) – رحمه الله تعالى –[٣] علمَ الحديث النبوي من أهمِّ أنواع العلومِ وأنفسِها وأعظمِها طلباً، ومن أجَلِّ الطَّاعات، ومن آكدِ العبادات لله تعالى، وكذلك جَعَل الإمامُ ابن الأَثِيْر الْجَزَري (ت٦٠٦هـ) – رحمه الله تعالى –[٤] طلبَ هذا العلمِ من فروض الكفايات.

وأخبارُ جِدّ الأسلاف في طلب هذا العلمِ، وصَبْرِهم عليه مضربُ الأمثال، ومُثَارُ الإعجاب، فقد أنفقوا – رحمهم الله تعالى – في حصوله النَّفْسَ والنَّفيس، وسَهِرُوا لأجله اللَّيالي، وجعلوا طلبَه دَيْدَنَهم حتى الموت، كما يتبيَّن لنا ذلك من أقوالهم التالية:

قِيل للإمام عبد الله بن المبارَك (ت١٨١هـ): إلى كم تَكتُب الحديثَ؟ قال: "لعلَّ الكلمةَ التي أَنتفِع بها لم أسمعها بَعْدُ"[٥].

وحين سُئل – رحمه الله تعالى – عن مدى طلبه للحديث فقال: "ما أَراني أَدَعُه حتّى

---

[١] صحيح ابن حبان: (١٩٢/٣)، رقم (٩١١).

[٢] شرف أصحاب الحديث: للخطيب البغدادي، ص٣٥، رقم (٦٣).

[٣] في مقدمة كتابه "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" (١١٣/١).

[٤] في مقدمة كتابه "جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ" لابن الأثير الجزري: (١٢/١، ١٣).

[٥] شرف أصحاب الحديث: للخطيب البغدادي، ص٦٧، رقم (١٤٣).

أموت"[١].

وقِيل للإمام أحمد بن حَنْبَل (ت٢٤١هـ) رحمه الله تعالى: إلى متى يَكتُب الرجلُ الحديثَ؟ قال: "حتى الموت"[٢].

وهكذا كانت عِنايَتُهم – رحمهم الله تعالى – بالحديث النبوي، وجِدُّهم في طلبه حتى أنهم جعلوه غايةَ حياتِهم، ومطمحَ أنظارِهم، وكان لهم في ذلك هُيَامٌ وغَرَامٌ لم يُعرَفا عن أُمَّةٍ من الأُمَم في التاريخ.

المبحث الثاني: آداب طالب الحديث:

لقد توجَّهت همة المحدِّثين إلى العناية بطالب الحديث النبوي منذ الصِّغَر، إعداداً وتهذيباً وتأديباً، وصَقْلاً لنفسه ومواهبه، فتناول الإعدادُ روحَه وعقلَه؛ لأنّ في ذلك تَكامُلاً لشخصيته، واعتدالَ مزاجِه، وتصفيةَ روحِه وأخذها بمعالي الأمور، والترفُّع عن سَفْسافها[٣]، ولذلك فإنهم قرنوا طلبَ الحديثِ بآداب وأخلاق يجب على طالبه أن يتحلَّى بها ويُلازِمها، والتي تجعله أكملَ الناسِ آداباً وخُلُقاً، فبيَّنوا للطالب آداباً ينبغي له مراعاتها في طلب هذا العلم الجليل، وهذه الآدابُ سأذكرها في هذا المبحث، الذي يشتمل على مطلبَين، أولهما في تعريف "الأدب" لغةً واصطلاحاً، والثاني في بيان الآداب المشار إليها آنفاً.

المطلب الأول: "الأدب" في اللغة والاصطلاح:

(أ) في اللغة:

"الأَدَبُ" اسمٌ مأخوذٌ من مادة "أَدَبَ يَأْدِبُ أَدْباً، من باب "ضَرَب"، وهو يَدُلّ على معنى تجميع الناس إلى الطعام. و"الآدِبُ" هو الداعي لذلك، ومن هذا القياس أيضاً "الأدبُ"؛ لأنه مُجمَعٌ على استحسانه.

وقال ابن منظور (ت٧١١هـ): "سُمِّي أدباً؛ لأنه يَأدِب الناسَ إلى الْمَحامِد، ويَنْهاهم عن الْمَقابِح"، ثم قال: "وأصلُ الأدبِ الدعاءُ، ومنه قيل للصَّنيع يُدعَى إليه الناس: مَدْعاةٌ ومَأْدُبَةٌ"[٤].

---

[١] تقدمة الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي، ص ٢٨٥

[٢] شرف أصحاب الحديث: للخطيب البغدادي، ص٦٨، برقم (١٤٥).

[٣] من أدب المحدِّثين في التربية والتعليم: للدكتور أحمد محمد نور سيف، ص٢٣.

[٤] لسان العرب: لابن منظور: (٢٠٦/١).

ثانياً: في الاصطلاح:

قال الْجُرْجانِيّ (ت٨١٦هـ): الأدبُ "هو عبارةٌ عن معرفة ما يُحترَز به عن جميع أنواع الخطأ"[١].

وقال الْمُناوِيّ (ت١٠٣١هـ): "الأدبُ: رياضةُ النفوسِ، ومَحاسِنُ الأخلاقِ، ويقع على كل رياضةٍ محمودةٍ يتخرَّج بها الإنسانُ في فضيلةٍ من الفضائل"[٢].

وقال الكَفَوِيّ (ت١٠٩٤هـ): "هو الأخذُ بمكارم الأخلاق، وبعبارةٍ أخرى: الوقوف مع الْمُستحسَنات"[٣].

فهذا ما وَرَد في تعريفاتهم لـ"الأدب" خلاصتها أنَّ المراد به: حُسْن الأخلاقِ والصِّفات الحميدة.

أما "الأدبُ" عند أهل الحديث فهم يعنون به: الصفات الحميدة والأخلاق الحسنة، التي ينبغي لطالب الحديث النبوي أن يَتَحَلَّى بها، وهي تُبَيِّنُ له طريقةَ الاتِّباع في حصول هذا العِلمِ، الذي يُعَدُّ أعلى العلومِ قَدْراً، وأرفعَها منْزلةً، وأشرفَها غايةً وقَصْداً، فيَجبُ مَن يَطلُب هذا العِلمَ أن يكون "أَكْمَلَ الناسِ أدباً، وأشَدَّهم تَواضُعاً، وأعظمَهم نزاهةً وتَديُّناً، وأقلَّهم طَيْشاً وغَضباً لدوام قَرْعِ أسماعه بالأخبار المشتملة على محاسن أخلاق رسول الله ﷺ وآدابه"[٤]، وسيرةِ السَّلَف الأخيار مِن أهل بيته وأصحابه، ثم من علماء أمته من الحفاظ والمحدِّثين وغيرهم.

المطلب الثاني: آداب طالب الحديث:

لقد اجتهد المحدِّثون في جمع بعض الآداب التي رأوا أنه يُستَحبّ لطالب الحديث النبوي أن يتحلَّى بها؛ ذلك لأهمية هذا العلمِ وشرفِه، فهي آدابٌ هامّةٌ على طالب الحديث، تُبَيِّن له كيف يَنهَج في تحصيل هذا العِلم المبارك، فها هي بعضُ أهمِّ تلك الآداب أقدِّمها في هذا المطلب، نقلاً مما ذكروه في كتبهم، مع إضافتي إليها بعضَ الآداب التي تَمُسّ حاجةُ الطُلاّب في هذا العصر أن يَلتزِموا بها في طلب الحديث النبوي.

---

[١] التعريفات: للجرجاني، ص٢٩.

[٢] التوقيف على مهمات التعاريف: للمناوي، ص٤٢.

[٣] الكليات: للكفوي، ص٦٨.

[٤] بتصرف يسير من مقدمة الحافظ الخطيب البغدادي لكتابه "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، (٧٨/١).

١ – الإخلاصُ لله تعالى:

المرادُ بـ"الإخلاص": تَرْكُ الْمَرْءِ الرِّياءَ في طاعات الله ﷻ وحده، والقيام بها خالصةً له ﷻ، بحيث لا يُريد بها تعظيماً من النَّاس ولا توقيراً[١].

فالإخلاصُ لله تعالى في العبادة أو العَمَل شَرْطٌ مِن شروط قَبُوْلِهما عنده، فإنَّ اللهَ ﷻ لا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إلاَّ مَا كانَ خَالِصاً لِوَجْهِهِ الْكَرِيْمِ.

فيَجبُ على المسلمِ أن يُخلِص نِيَّتَه لله تعالى في جميع أعمالِه، وأن يُصَحِّحَها من وقتٍ لآخر؛ لأنَّ مَدار قَبولِ أعمالِه، والإثابةِ عليها في الدَّار الآخرة متوقِّفٌ على إخلاص النِّيَّةِ لله تعالى، كما جاء في الحديثِ المشهورِ الذي رواه عُمَر بن الخطَّاب ﷺ عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «إنَّما الأعْمَالُ بالنِّيَّاتِ، وإنَّما لِإمْرِئٍ ما نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُوْلِهِ؛ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ ورَسُوْلِه. وَمَنْ كانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيْبُهَا، أَوْ امْرَأَةً يَنْكِحُهُا؛ فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»[٢].

وهذا الحديثُ أصلٌ عظيمٌ في الدِّين، وموضوعُه الإخلاص في العمل، وبيانُ اشتراط النِّيَّةِ وأثرُ ذلك، وبهذ الحديثِ صَدَّر الإمامُ البخاري (ت٢٥٦هـ) – رحمه الله تعالى – كتابَه "الجامع الصحيح المسنَد"، وأقامه مقامَ المقدِّمةِ له إشارةً إلى: أنَّ كُلَّ عَمَلٍ لا يُراد به وجهُ اللهِ فهو باطِلٌ لا ثمرةَ له في الدُّنيا والآخرة.

وكذلك "العِلمُ"؛ فإنَّه إذا فَقَد إخلاصَ النِّيَّةِ؛ انْتَقَلَ مِن أفضل الطَّاعات إلى أحَطِّ المخالفات، ولا شيءَ يُحَطِّمُ العِلمَ مثل: الرِّياء.

لذلك فقد ذمَّ علماء الحديث مَن يَطلُب العلمَ دُوْن إخلاصٍ، فقال الحافظُ الذهبي (ت٧٤٨هـ) رحمه الله تعالى: "مَن طَلَب العلمَ للعمل؛ كَسَره العلمُ، وبَكَى على نفسه. ومَن طَلَب العلمَ للمَدارِس، والإفتاء، والفخرِ، والرِّياءِ؛ تَحامَقَ، واختالَ، وازْدَرَى بالناس، وأهلكه العُجْبُ، ومَقَتَتْه الأَنْفُسُ، ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴾ [الشمس: ٩، ١٠]، أي: دَسَّسها بالفُجور والمعصية"[٣].

---

[١] انظر: "كتاب التعريفات" للجرجاني، ص٢٨.

[٢] أخرجه البخاري في الصحيح، في أول كتاب الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، برقم: (١).

[٣] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٨/١٩٢).

فعلى الطالب أن يتخلَّص أولاً من كُلِّ ما يَشُوْبُ نِيَّتَه في صِدْق الطَّلب، كحُبِّ الظُّهور مِن خلال اشتغاله بهذا العِلم، وجعلِه وسيلةً له لنيل المال، أو الجاهِ، أو السُّمْعَةِ. فإنَّ هذه وأمثالَها إذا شَابَتْ النِّيَّةَ؛ أفسدتْها، وذَهَبَتْ بركةُ العِلم؛ لذلك يَتَعَيَّنُ على الطالب أنْ:

١) يَحمِي نِيَّتَه من شَوْبِ الإرادةِ لغير اللهِ ﷻ، ولا يرجو من وراء طلبِه هذا العِلمَ الجليلَ سِوَى وجهِ الله تعالى والجنَّة.

٢) ويُصلِحَ نفسَه ويُهَذِّبها بهذا العِلم المبارك.

٣) ويَعْمَلَ جاهداً على المحافظة على سُنَّة رسولِ الله ﷺ؛ وذلك بتعليمها للنَّاس ونشرِها فيهم.

٤) ويَتَجنَّبَ التَّكالُبَ على الدنيا وأعراضِها الزائلة، وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْماً، مِمَّا يُبْتَغَى به وَجْهُ اللهِ تعالى، لا يَتَعَلَّمُهُ إلاَّ لِيُصِيْبَ عَرَضاً مِن الدُّنْيا؛ لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الْجَنَّة[١] يَوْمَ القِيَامَةِ»[٢].

٥) ولا يَطلُب هذا العلمَ الشريفَ لِمِراءٍ أو رياءٍ، وقال النبيُّ ﷺ: «لاَ تَعَلَّمُوْا العِلْمَ لِتُبَاهُوْا بِهِ العُلَمَاءَ، أَوْ لِتُمَارُوْا بِهِ السُّفَهَاءَ، ولاَ تَخَيَّرُوْا بِهِ الْمَجَالِسَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ فِي النَّارِ»[٣].

٦) ويَسْأَلَ اللهَ التَّيْسِيْرَ والتَّوفيقَ فيما يَطلُبه.

٢ – حفظُ القرآن الكريم:

إنّ "القرآن الكريم" المصدرُ الأوّلُ للتشريع الإسلامي، ومنبعُ العلوم والمعارف الإسلامية، ودستورُ حياة المسلمين؛ فينبغي أن يكون اعتناءُ الطالبِ بالقرآن قراءةً وحِفظاً وتدبُّراً قبل إقباله على دراسة الحديث النبوي الشريف؛ لَيربط بينه وبين السُّنَّةِ المطهَّرة التي هي مصدرُ ثانٍ للتشريع، لقد حثَّ على ذلك السَّلَف من أئمة الحديث، وها هي أقوالهم في ذلك:

١) قال الصحابي الجليل حُذَيْفَة بن اليَمَان ﷺ: حَدَّثنا رسولُ الله ﷺ حديثَين، رأيتُ أحدهما، وأنا أنتظر الآخرَ، حدَّثنا: «أنَّ الأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوْبِ الرِّجَال، ثُمَّ عَلِمُوْا مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ عَلِمُوْا من السُّنَّةِ...»[٤].

---

[١] عَرْفُ الجنة: أي: رِيحُها.

[٢] أخرجه أبو داود في السنن، عن أبي هريرة ﷺ، في كتاب العلم، باب في طلب العلم لغير الله، برقم: (٣٦٦٤)، وهو حديث صحيح. (انظر "الترغيب والترهيب" للمنذري: ١/١٥٣).

[٣] أخرجه ابن ماجه في مقدمة السنن، باب الانتفاع بالعلم والعمل به، برقم (٢٥٤) عن جابر بن عبد الله ﷺ، وهو حديث صحيح. (انظر "الترغيب والترهيب" للمنذري: ١/١٥٤).

[٤] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الفتن، باب إذا بقي في حُثالة من الناس، برقم (٧٠٨٦).

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) – رحمه الله تعالى – في شرح هذا الحديث: "فيه إشارةٌ إلى أنهم كان يتعلَّمون القرآن قبل أن يَتَعَلَّمُوا السُّنَنَ"[١].

٢) وقال حافظُ المشرق الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) رحمه الله تعالى: "ينبغي للطالب أن يَبدَأ بحفظ كتاب الله ﷻ، إذْ كان أجَلَّ العلوم، وأولاها بالسَّبْق والتقديم"[٢].

٣) وقال حافظُ المغرب ابن عبد البَرّ القُرْطُبِيّ (ت٤٦٣هـ) رحمه الله تعالى: "طلبُ العلمِ درجاتٌ ومناقلُ ورُتَبٌ لا ينبغي تَعَدِّيها، ومَن تَعَدَّاها جملةً فقد تَعَدَّى سبيلَ السَّلَفِ رحمهم الله، ومَن تَعَدَّى سبيلَهم عامِداً ضَلَّ، ومَن تَعَدَّاه مُجتهِداً زَلَّ. فأوّلُ العِلم: حفظُ كتابِ الله ﷻ وتفهُّمُه، وكلُّ ما يُعِين على فهمه فواجبٌ طلبُه معه، ولا أقول: إنَّ حِفظه كُلَّه فرضٌ، ولكن أقول: إنَّ ذلك شرطٌ لازِمٌ على مَن أحَبَّ أن يكون عالِماً فقيهاً ناصِباً نفسَه للعِلم؛ ليس من باب الفرض"[٣].

٤) وقال الإمامُ النَّوَوِي (ت٦٧٦هـ) رحمه الله تعالى: "أوَّلُ ما يَبتدِئ به [الطالبُ] حِفْظَ القرآنِ العزيز، فهو أهَمُّ العلومِ، وكان السَّلَفُ لا يُعَلِّمُون الحديثَ والفقهَ إلا لِمَن حَفِظَ القرآنَ الكريمَ"[٤].

فمِمّا جاء في أقوال هؤلاء مفادُه: أنَّ الطالب ينبغي له أن يُقَدِّم عنايتَه أولاً بالقرآن الكريم، تِلاوةً وتجويداً، حفظاً وفهماً، قبل عنايته بكل علمٍ من العلوم؛ لأنَّ القرآن بما يُحْتَجّ، فالذي ليس عنده حُجَّةٌ وبرهانٌ بالقرآن؛ يَركُن إلى الاحتجاج بمفاهيم أو آراء، وهذا خَطَرٌ عليه وعلى دينه، وإنما الْحُجَّةُ في الكتاب وفي السُّنّة، فإذَنْ لا بُدّ للطالب من حفظِ القرآن لتكون الْحُجّةُ قويّةً.

وعلى هذا كان سلفُنا الصالح، وهم القدوةُ في العلم والطلب، ما كانوا يأذنون لأبنائهم بالرحلة في الحديث حتى يَختِموا القرآن ويصلوا به، وأخبارُهم في ذلك كثيرة.

---

[١] فتح الباري: للحافظ ابن حجر: (٤٩/١٦).

[٢] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للحافظ الخطيب البغدادي: (١٠٦/١).

[٣] جامع بيان العلم وفضله: لابن عبد البر: (٢٨٠/٢).

[٤] انظر: مقدمة "المجموع" للإمام النووي، باب آداب المتعلم: (٦٤/١).

٣ – تَعَلُّمُ اللغةِ العربية وإتقانُها:

كذلك مِمّا يَجبُ على طالب الحديث قَبْل إقدامه على طلب هذا العلم: أن يَعْتَنِي كُلَّ الاعتناءِ بتعلُّم اللغةِ العربية ثم إتقانها، وهي اللغةُ الَّتِي نَزَل بها القرآنُ الكريمُ، وتَكلَّم بها الرسولُ ﷺ، ولا يخفى على ذي لُبٍّ ما لهذه اللغةِ من أهميةٍ عظمى في ديننا؛ فالذي ليس لديه تأسيسٌ لهذه اللغةِ لا يستطيع تَلَقِّيَ أيِّ علمٍ من العلوم الشرعية فضلاً عن علم الحديث، يقول شيخُ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) رحمه الله تعالى: "مَعْرِفَةُ العربيَّةِ الَّتِي خُوطِبْنا بها مِمَّا يُعِين على أنْ نَفْقَهَ مُرَادَ اللَّهِ ورسولِه بكلامِه "[١].

وقال الإمامُ الشَّاطِبِيُّ (ت٧٩٠هـ) رحمه الله تعالى: "على النَّاظرِ في الشريعةِ، والمتكلِّمِ فيها أصولاً وفروعاً أمران؛ أحدهما: ألا يتكلَّمَ في شيءٍ من ذلك حتى يكون عربيّاً أو كالعربي؛ في كونه عارفاً بلسان العرب، بالغاً فيه مبالغَ العرب"[٢].

لذلك فقد وَرَد ذَمٌّ شديدٌ على لسان السَّلَف للذي يُقبِل على قراءة الحديث النبوي وهو غيرُ مُلِمٍّ بالعربية، وقال الإمامُ شُعْبَة بن الْحَجّاج (ت١٦٠هـ) رحمه الله تعالى: "مَن طَلَب الحديثَ فلم يُبصِر العربيةَ؛ فمثله مِثل رَجُلٍ عليه بُرْنُسٌ[٣]، وليس له رأسٌ"[٤].

وقال الإمامُ حَمّاد بن سَلَمَة (ت١٦٧هـ) رحمه الله تعالى: "مثلُ الذي يَطلُب الحديثَ ولا يَعرِف النَّحْوَ، مثل الحمارِ عليه مِخْلاةٌ[٥] لا شَعِيرَ فيها"[٦].

وذكر الأَصْمَعِيّ (ت٢١٦هـ) أهميةَ تعلُّمِ اللغةِ العربية وقواعدها بالنسبة لطالب الحديث النبوي أنه تَسلَم به لسانُه من اللَّحن والتصحيف، فقال: "إنَّ أخوف ما أخافُ على طالب العلم إذا لم يَعرِف النَّحْوَ: أن يَدخُل في جملة قوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[٧]؛ لأنه ﷺ لم يكن يَلحَن، فمهما رَوَيْتَ عنه، ولَحَنْتَ فيه كذبتَ عليه"[٨].

---

[١] مجموع الفتاوى: لابن تيمية: (١٠٢/٢).

[٢] الاعتصام: للإمام الشاطبي: (٣٦١/٣، ٣٦٢).

[٣] قلنسوة طويلة، وكان النُّسّاك يَلبسونها في صدر الإسلام. (انظر: "مختار الصحاح" للرَّازي).

[٤] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للحافظ الخطيب البغدادي: (٢٦/٢)، برقم (١٠٧٣).

[٥] هي ما يُجعَل فيه العلفُ ويُعلَّق في عُنق الدَّابة.

[٦] المصدر السابق: (٢٦/٢)، برقم (١٠٧٤).

[٧] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، برقم (٣)، عن أبي هريرة ﷺ.

[٨] الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: للقاضي عياض، ص١٨٤.

كما يجب على الطالب أن يَحرِص على تجويد القراءة، فإنَّ "التجويد" مِن أكبر مَحَاسِنِ الكلام، ومن مُقْتَضَيات اللغةِ العربيةِ، فإنَّ العرب لم تَنطِق بكَلِمِها إلا مُجَوَّدَةً، وقال العلماءُ: "إنَّ قراءة الحديثِ مُجَوَّدَةً كتجويد القرآن مندوبةٌ"؛ لأنه من محاسن الكلام، ومن لغة العرب، ومن فصاحة المتكلِّم، وهذه المعاني مجموعةٌ في النبيِّ ﷺ، فمَنْ تَكَلَّم بحديثه فعليه بمراعاة ما نَطَقَ به عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ[1].

٤ – التَّحَلِّي بمَكارِمِ الأخلاق:

إنّ اتِّصاف الْمَرْءِ بمكارم الأخلاق محبوبٌ عند الله ﷻ، كما وَرَد في حديثٍ رواه سَهْلُ بن سَعْد الأنصاري ﷺ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «إنَّ اللهَ كَرِيْمٌ يُحِبُّ الْكَرَمَ، وَيُحِبُّ مَعَالِيَ الأَخْلاَقِ، وَيَكْرَهُ سَفَاسِفَهَا»[2].

ولقد حَثَّ – عليه الصَّلاة والسَّلام – على الاتِّصاف بهذه الصفة الكريمة في حديثٍ آخر له، والذي روى عنه أبو ذَرٍّ الغِفَاري ﷺ قال: "قال لي رسولُ اللهِ ﷺ: «اتَّقِ اللهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمْحُهَا، وخَالِقِ النَّاسَ بخُلُقٍ حَسَنٍ» [3] .

فيجب على الطالب أن يتحلَّى بمكارم الأخلاق، ويتجنَّب سيِّئَها ورديئَها، قال الإمامُ أبو عاصم النَّبِيْل (ت٢١٢هـ) رحمه الله تعالى: "مَن طَلَب هذا الحديثَ[4]؛ فقد طَلَب أعلى أمورِ الدِّينِ، فيَجِبُ أن يكون خَيْرَ النَّاسِ"[5].

كما ينبغي له أن يَجعَل لِمَا يتعلَّم من الحديث النبوي واقِعاً عَمَلِيّاً في حياته الخاصَّة والعامَّة، وأن يُجاهِد نفسَه مِن أوَّل الطريق أوَّلاً بأوَّل ليُرَبِّيَ نفسَه على الالتزام بالإسلام التزاماً عملياً، حتى تُصبح قِيَمُ الإسلامِ وآدابُه جُزءاً لا يَتَجَزَّأُ من حياتِه.

---

[1] انظر: "قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث": للشيخ جمال الدين القاسمي، ص:٢٤٥.

[2] أخرجه الحاكم في المستدرك، (١١١/١) برقم (١٥١)، وقال محقِّقه نقلاً عن العراقي: "إسناده صحيح".

[3] أخرجه الترمذي في السنن، في أبواب البر والصلة، باب ما جاء في معاشرة الناس، برقم (١٩٨٧)، وقال: "هذا حديث حديث حسن صحيح".

[4] أي حديث النبي ﷺ.

[5] علوم الحديث: لابن الصلاح، النوع الثامن والعشرون، ص٢٤٦.

٥ – التَّجَنُّبُ من الكِبْر والحياء والتَّحَلِّي بالتَّوَاضُع:

"الكِبْرُ" هو فيما يتعلّق بعلاقة الإنسانِ بالآخرين أنه يَزدرِيهم أو يَحتقرِهم[١]، فقد قال النبيُّ ﷺ: «الْكِبْرُ بَطَرُ الْحَقِّ وَغَمْطُ النَّاسِ»[٢]، وهو مِن أمراض القلب الخبيثة، قال الإمام ابن قَيِّم الْجَوْزِيّة (ت٧٥١هـ) رحمه الله تعالى: "الكِبْرُ أثرٌ من آثار العُجْبِ والبَغْي من قلبٍ قد امتلأ بالجهل والظُّلْم، تَرَحَّلَتْ منه العُبودية، ونَزَل عليه الْمَقْتُ"[٣].

لقد ذَمَّ النبيُّ ﷺ صاحِبَ الكِبْرِ، فقال فيه: «لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ فِيْ قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ»[٤].

لذلك يجب على الطالب أن يتجنَّب الكِبْرَ، فإنَّه داءٌ خطيرٌ يَعُوقه عن تحصيل العِلم.

أمّا "الْحَيَاءُ" فهو انكسارٌ وتغيُّرٌ يَعْتَري الإنسانَ من تخوُّف ما يُعاب به أو يُذَمّ[٥]، وهي صفةٌ محمودةٌ كما قال النبي ﷺ: «الْحَيَاءُ كُلُّهُ خَيْرٌ»[٦]، وفي حديث آخر: «الْحَيَاءُ لا يَأْتِيْ إلاَّ بِخَيْرٍ»[٧].

ولكن تُعَدّ هذه الصفةُ مذمومةً إذا كانت مانعةً للطالب من تزوُّده بالعِلم؛ لأنَّ الحياء قد يمنعه عن حصول الخير الكثير الذي يَحصُل له بالطلب والسؤال من أساتذته وشيوخه، لا سيما إذا اتَّفَقَ له ذلك مِمَّن كان دُونه في السِّنّ والنَّسَب والمكانة، لذلك قال الإمامُ وَكِيعُ بن الْجَرَّاح

[١] انظر: "موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" للتهانوي، (١٣٥٨/٢).

[٢] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه، برقم (٩١) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما.

[٣] الروح: لابن قيم الجوزية، ص٢٣٥.

[٤] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه، برقم (٩١) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما.

[٥] انظر: "كتاب التعريفات" للجرجاني، ص١٢٦، و"موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" للتهانوي، (٧٢١/١).

[٦] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها، برقم (٣٧)، عن عمران بن حصين ﷺ.

[٧] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الأدب، باب الحياء، برقم (٦١١٧)، ومسلم في الصحيح، كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها، برقم (٣٧)، عن عمران بن حصين ﷺ.

(ت١٩٧هـ) رحمه الله تعالى: "لا يَنْبُلُ الرَّجُلُ مِن أصحاب الحديثِ حَتَّى يَكتُب عَمَّن هو فَوْقه، وعَمَّن هو مِثلُه، وعَمَّن هو دُوْنَه" [١].

وهذه هي سُنَّةُ المحدِّثين، فقد رَوَى الأكابرُ – عِلْماً وسِنّاً – عن الأصاغر – عِلْماً وسِنّاً – ولم يكن ذلك قادحاً في الأكابر؛ بل عُدَّ مِن مناقبهم، فقد رَوَى الصحابةُ ﷺ عن بعضهم، كما رَوَوْا عن تابعِيْهم [٢].

أمَّا "التَّواضُعُ" فهو انكسارُ القلبِ للرَّبِّ جلَّ وعَلا، وخفضُ الجناحِ والذُّلِّ، والرحمةُ للعباد [٣]، وهو خُلُقٌ حَميدٌ، وجوهرٌ لطيفٌ، وهو من أخَصِّ خِصَال المؤمنين المتَّقين، ومن كريم سَجايا العاملين الصَّادقين، كما أنه مِن أبرز أخلاق نبيِّنا محمد ﷺ.

ووَرَدَتْ أحاديث كثيرة في الحثِّ على التحلِّي بهذه الصفة، ومنها ما رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللّٰهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا، حَتَّى لا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلا يَبْغِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ» [٤]، فأفاد هذا الحديثُ بوجوب التَّواضُع وعدمِ التَّفاخُر، والاعتداءِ على الناس.

فينبغي أن يكون الطالبُ متحلِّياً بهذه الصفة الكريمة، ويكون خافِضاً جَنَاحَيْه لشُيوخِه وأساتذته الذين يَأخُذ عنهم العِلمَ حتَّى يَنتفِع بعلمهم.

٦ – مُلازَمةُ الشَّيخِ الْمُتقِن:

لا شكَّ أنَّ الحصول على الشَّهادات العلمية مُهِمٌّ لطالب العلم، ولا غِنىً له عنه في العصر الحاضر، ولكن في الوقت نفسه لا بُدَّ له من الْمُلازَمة والْمُثافَنة [٥] لشيخٍ مُتقِنٍ أو أستاذٍ جامعيٍّ متخصِّصٍ يعتني به اعتناءً خاصّاً في إرشاده وتوجيهه له إلى الطَّريق الصحيح في طلب هذا العلم؛ لأنَّ "الأَصْلَ في الطَّلَب: أن يكون بطريق التَّلقين والتَّلَقِّي عن الأساتيذ، والْمُثافَنةِ

---

[١] علوم الحديث: لابن الصلاح، النوع الثامن والعشرون، ص ٢٤٩.

[٢] اقرأ ما ذكرتُه في ذلك في كتابي "الميسَّر في علم الرجال" في مبحث "معرفة المخضرمين"، ص١٠٢، ١٠٣، طبعة دار الشاكر بماليزيا.

[٣] انظر: "موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" للتهانوي، (٧٢١/١).

[٤] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات التي يُعرَف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار، برقم (٢٨٦٥)، عن عياض بن حمار ﷺ.

[٥] المثافنة: أي، الملازمة، يُقال: "فلانٌ ثافن فلاناً" أي: لازمه حتى عَرَف باطِن أمره. (انظر: "المعجم الوسيط"، ص١١٨). ص١١٨).

للأشياخ، والأَخْذِ من أفواه الرِّجال لا مِن الصُّحُف وبُطُونِ الكُتُب، والأوَّلُ من باب أخذ النَّسيْبِ عن النَّسيب النَّاطِق، وهو: الْمُعلِّم. أمَّا الثاني عن الكتاب، فهو: جَمَادٌ، فأنَّى له اتِّصالُ النَّسَب؟"[١].

وقد قِيل: "مَن دَخَل في العِلم وَحْدَه؛ خَرَج وَحْدَه"[٢]؛ أي: مَن دَخَل في طلب العِلم بلا شيخٍ؛ خَرَج منه بلا عِلمٍ، إذ العِلمُ صَنْعَةٌ، وكلُّ صنعةٍ تَحتاج إلى صانعٍ، فلا بُدَّ إذاً لتَعَلُّمِها من مُعَلِّمِها الْحاذِق[٣].

وإذا أقبل الطالبُ على العلم دُوْن ملازمته لشيخٍ مُتقِنٍ أو أستاذٍ متخصِّصٍ فيؤثِّر ذلك في حياته تأثيراً سَيِّئاً، وتَنْتِجُ عن ذلك أمورٌ تاليةٌ:

١) افتقادُ عُنْصُر الاقتداء: الذي أكَّد عليه كُلٌّ مِّن السَّلَف والخَلَف، وبالتالي سَنَفتقِد في الطالب الذي لم يَأخُذ العلمَ عن أيِّ عالِمٍ، أخلاقَ العلماء، وفي ذلك يقول الإمامُ الشَّاطِبيّ (ت٧٩٠هـ) رحمه الله تعالى: "أن يكون [الطالبُ] مِمَّن رَبَّاه الشُّيوخُ في ذلك العِلم، لأَخْذِه عنهم، ومُلازَمتِه لهم؛ فهو الجديرُ بأن يَتَّصِفَ بما اتّصَفُوا به مِن ذلك، وهكذا كان شأنُ السَّلَفِ الصَّالِح"[٤].

٢) ضِيْقُ الأُفُق: وذلك لأنَّ الطالب سوف يَبْقَى في إطار ما دَرَسه في الصُّحُف أو الكُتُب، غافلاً عمّا يُمكِن أن يَرفَع مِن مُسْتَواه العلمي، سواء تعلَّق الأمرُ بالعلم الذي يَدرُسه ذاته، أو بأمورٍ أخرى، تكون الثقافةَ العامّةَ للطالب.

٣) التَّصحِيفُ[٥]: الذي يقع من الطالب بسبب أخذِه العلمَ من بُطون الصُّحُفِ أو الكُتُبِ دون دون الشُّيوخِ والأساتذة من ذوي الاختصاص[٦].

وهناك أمثلةٌ كثيرةٌ في الرُّوَاة، الذين وَقَع منهم التصحيفُ بسبب أخذِهم الحديثَ عن بُطون الصُّحُفِ والكُتُبِ، ومنهم عبدُ الله بنُ لَهِيْعَة، الذي روى حديثاً عن كتاب موسى بن عُقْبَة

---

[١] العبارة بين القوسين للشيخ بكر بن عبد الله أبي زيد، في كتابه "حلية طالب العلم"، ص:٣٠، ٣١.

[٢] انظر: "الجواهر والدرر" للسخاوي: (٥٨/١).

[٣] حلية طالب العلم: للشيخ بكر بن عبد الله أبي زيد، ص:٣١.

[٤] الموافقات: للشاطبي: (١٤٢/١، و١٤٤).

[٥] هو كتابةُ الكلمةِ أو قراءتُها على غير صِحّتها لاشتباهٍ في الحروف. (معجم المصطلحات الحديثية: للمؤلف، ص١٦٤).

[٦] النظم التعليمية عند المحدثين في القرون الثلاثة الأولى: للأستاذ المكي أَقلاَينَة، ص١٢٦، ١٣١، بتصرف واختصار.

إليه بإسناده عن زَيْد بن ثابتٍ ﷺ: "أنَّ رسول الله ﷺ احْتَجَمَ في المسجد"، قال الحافظُ ابن الصَّلاح (ت٦٤٣هـ): "إنما هو بالرَّاء"[١]، كما في الحديث: أنَّ النبي ﷺ "احْتَجَرَ في المسجد بخُصٍّ أو حَصِيرٍ حُجْرَةً يُصَلِّي فيها"[٢]، فصَحَّفه ابنُ لَهِيْعَة بالميم لكونه أخذه من كتاب بغير سَماعٍ[٣]. لذلك حَذَّر الأئمةُ من أخذِ الحديث عمَّن هذا شأنهم وقالوا: "لا يُؤخَذ الحديثُ من صَحَفِيٍّ"[٤]، أي لا يُؤخَذ عمَّن أَخَذه من الصُّحُفِ.

وفي ذلك نظَّم الشيخُ كمال الدين الشُّمُنِّي (ت٨٢١هـ) الأبيات التالية، قال فيها رحمه الله تعالى:

مَن يَأخُذ العِلْمَ عن شيخٍ مُشافَهةً ... يَكُنْ عن الزَّيْف والتَّصحيف في حَرَمِ
ومَن يَكُنْ آخِذاً للعِلْم عن صُحُف ... فعِلْمُه عند أهل العِلْمِ كالعَــدَمِ[٥]

فالحاصلُ أنَّ: العِلم – لا سيما الشَّرعي – لا يُؤخَذ ابتداءً من الكُتب، بل لا بُدَّ لطالبه من شيخٍ أو أستاذٍ يُتْقِنُ عليه مَفاتِيحَ الطّلبِ؛ لِيَأمَنَ – أي الطالبُ – من العَثَار والزَّلَلِ، وليكون تكوينُه تكويناً سليماً في العلم أو الفنّ الذي سيَدرُسه؛ ذلك أنَّ الشيخ – أو الأستاذ – يكون مُلِمّاً به، ومُحيطاً بدقائقه، وخبيراً بحلِّ مُعضلاتِه، كما أنَّ شخصيته العلمية والدينية تُؤثِّر في الطالب تأثيراً كبيراً على حياته.

٧ – احترامُ الشيخِ والأدب معه:

لقد دَرَج السَّلَفُ – رحمهم الله تعالى – على إجلال وتوقيرِ مَن أَخذُوا عنه العلمَ، ولقَّنوه لخَلَفهم، وطبَّقوه في تَعامُلهم وتصرُّفاتهم ليَحتذِي اللاَّحِقُ بالسَّابق، وليتأسَّى الطالبُ بشيوخه وأساتذته، في طُرُق تَعامُلِهم وتأدُّبهم في مجالس شيوخهم، وراعَوْا في ذلك آداباً مهمةً تَلِيْقُ

[١] علوم الحديث: لابن الصلاح، النوع الخامس والثلاثون، ص٢٨٠.

[٢] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله ﷻ، برقم (٦١١٣)، ومسلم في الصحيح، كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب صلاة النافلة في بيته...، برقم (٧٨١)، عن زيد بن ثابت ﷺ.

[٣] معرفة أنواع علم الحديث: للحاكم أبي عبد الله النيسابوري، ص٤٤٩.

[٤] تيسير مصطلح الحديث: للدكتور محمود الطحان، ص١٤٧، وفي هذا المعنى قال الإمامُ الثقة سعيد بن عبد العزيز التَّنُوْخي (ت١٦٧هـ) رحمه الله تعالى: "لا تَحمِلوا العلمَ عن صَحَفِيٍّ، ولا تَأخُذوا القرآنَ عن مُصْحَفِيٍّ". (تصحيفات المحدِّثين: للعسكري، ١/٧).

[٥] الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: للحافظ السخاوي: (٤/٣١٠).

بمقامه ومنْزلته، فينبغي لطالب الحديث مُراعاها بين يدي شيخِه أو أستاذِه، وتَجمُل تلك الآدابُ فيما يأتي:

١) أن يُحسن مُخاطَبته للشيخ.
٢) وأن يَلتزِم الصَّمْتَ والسُّكونَ في مجلس الشيخ.
٣) وأن لا يَدخُل على الشيخ من غير استئذانٍ.
٤) وأن يُحسن إنصاتَه واستماعَه للشيخ.
٥) وأن يَحذَر أشدَّ الحذرِ من أن يُداخِل الشيخَ أو يُقاطِعه في حديثه أثناء الدرس.
٦) وأن يتأدّب في السؤال مع الشيخ، ويُحسن اختيارَ السؤال قبل توجيهه إلى الشيخ[١].

فهذا التعظيمُ والتشريف في أدب الشيوخ والأساتذة، مَرَدُّه الاعترافُ بفضل العالِم، وإحلالُه محلَّ اللائق به، كذلك هو من باب إجلال العِلم وأسباب الانتفاع به، وقد قال رسولُ الله ﷺ: «لَيْسَ مِنْ أُمَّتِيْ مَنْ لَمْ يُجِلَّ كَبِيْرَنَا، ويَرْحَمْ صَغِيْرَنَا، ويَعْرِفْ لِعَالِمِنَا حَقَّه[٢]»، وإذا تَحلَّى الطالبُ بتلك الآداب ففي ذلك له – بإذن الله تعالى – عنوانُ النجاحِ والفلاحِ والتحصيلِ والتوفيقِ.

٨ – الحرصُ على لُزوم الطَّهارة في مَجالِس العِلم:

ومِن الآداب التي ينبغي أن يَلتزِم بها طالبُ الحديثِ أشدَّ الالتزامِ: أن يُلازِم الطَّهارةَ في مجالس الحديث النبوي، وقال الحافظُ قَتَادَة بن دِعَامَة السَّدُوْسِيِّ (ت١١٨هـ) رحمه الله تعالى: "لقد كان يُسْتَحَبُّ أنْ لا تُقرَأ الأحاديثُ التي عن النبيِّ ﷺ إلاَّ على طُهْر"[٣]؛ لأنَّ هذه المجالسَ تَشْهَدُها الملائكةُ، كما جاءَ في حديث النبيِّ ﷺ: «مَا مِنْ قَوْمٍ يَذْكُرُوْنَ اللهَ، إلاَّ حَفَّتْهُمُ الْمَلاَئِكَةُ، وَغَشِيَتْهَمُ الرَّحْمَةُ، وَنَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِيْنَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللهُ فِيْمَنْ عِنْدَهُ»[٤].

---

[١] انظر: "تذكرة السامع والمتكلم" لابن جماعة: ص٨٩، ٩٩، و"من أدب المحدثين في التربية والتعليم" للدكتور أحمد نور سيف، ص٤٧، ٦٣، و"إلى طالب العلم" للباحث، ص٧١، ٨٣.

[٢] أخرجه الإمام أحمد في المسنده: (٤١٦/٣٧)، برقم (٢٢٧٥٥)، عن عبادة بن الصَّامت ﷺ، وقال محقّقه الشيخ شعيب الأرناؤوط: "صحيح لغيره".

[٣] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي (٣٠٠/١)، برقم (٦٤٨).

[٤] أخرجه الترمذي في الجامع، في أبواب الدعوات، باب ما جاء في القوم يجلسون فيذكرون الله ﷻ، برقم (٣٣٧٨)، عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما، وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

فالملائكةُ تتأذَّى من الرَّوائح الكريهة التي يتأذَّى منها بنو آدم[١]، فحَرِيٌّ بمن يُواظِب على حضور هذه المجالس أن يَهْتَمَّ بالآداب الشَّرْعِيَّة في نظافة البَدَن واللِّباس.

وكان مِن تَوقِير سَلَفِنا الصَّالِح للحديث أنَّهم ما كانوا يحدِّثون بحديث النبيِّ ﷺ إلاَّ وهم على أحسن حالٍ وهيئةٍ، ويُرَبُّون أتباعهم على ذلك، قال الحافظُ أبو سَلَمَة الْخُزاعي (ت٢١٠هـ) رحمه الله تعالى: "كان مالكُ بن أنسٍ إذا أرادَ أن يَخرُج ليُحدِّث؛ تَوَضَّأ وُضُوْءَه للصَّلاة، ولَبِسَ أَحْسَنَ ثِيابه، ولَبِسَ قَلَنْسوَتَه، ومَشَطَ لِحْيَتَه، فقِيل له في ذلك[٢]، فقال: أُوَقِّرُ به حديثَ رسولِ الله ﷺ"[٣].

فينبغي لطالب الحديث أن يَحرِص كُلَّ الحرصِ على لزوم الطهارة في مجالس الحديث النبوي، والاهتمام بالنظافة.

٩ – تقديمُ الأهَمِّ على الْهامِّ في طلب الحديث:

لا بُدَّ لطالب الحديث في أوّل عهده بطلب هذا العلم: مِن أن يَصرِف ذِهْنَه القويَّ، ووقتَه الغالي النفيس في طلب ما هو الأفضَلُ، والحصولِ ما هو الأطيَبُ من العِلم، ليَكسَب الأغنمَ والأمثلَ.

وكان أئمةُ الحديثِ – رحمهم الله تعالى – يَحُثّون طُلاَّبهم على لزوم الاشتغالِ بالْمُهِمِّ وتقديمِه على غير الْمُهمّ في رواية الحديثِ وسماعه، وفي ذلك لهم أقوالٌ كثيرةٌ، ومنها:

١) قولُ الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ) رحمه الله تعالى: "لا يكون إماماً في العلم، مَن أخَذ بالشَّاذِّ مِن العلم، أو رَوَى عن كلِّ أحدٍ، أو رَوَى كُلَّ ما سَمِعَ"[٤].

٢) وقولُه أيضاً: "لا ينبغي للرجل أن يَشْغَل نفسَه بكتابة أحاديث الضِّعاف، فإنَّ أقَلَّ ما فيه أن يَفُوْتَه بقَدْر ما يَكتُب من حديثِ أهل الضَّعف، يفوته من حديث الثِّقات"[٥].

٣) وقولُ الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) رحمه الله تعالى، الذي وَضَّح فيه حالَ مَن تَرَك الْمُهِمَّ واشتغل بغير الْمُهِمِّ، فقال: "تركوا الحديثَ وأقبلوا على الغرائب، ما أقَلَّ

---

[١] كما جاء في حديث أخرجه مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «فإن الملائكة تتأذَّى مما يتأذَّى منه الإنسُ». (صحيح مسلم، كتاب المساجد، باب نهي من أكل ثوماً...، برقم: ٥٦٤).

[٢] يعني عن سبب ذلك الاهتمام البالغ.

[٣] الجامع لأخلاق الراوي: للخطيب البغدادي: (٣٨٨/١)، برقم (٩٠٣).

[٤] المرشد الوجيز إلى علوم تتعلّق بالكتاب العزيز: لابن أبي شامة المقدسي، ص١٧٩

[٥] الكفاية في علم الرواية: للحافظ الخطيب البغدادي، ص١٣٣.

الفِقْهَ فيهم!"[١]. أي ما أَقَلَّ الفهمَ فيهم؛ لأنهم تركوا مشهورَ الحديثِ وصَرَفُوا جُهْدهم لغريبه وشاذِّه[٢].

١٠ - الْحَذَرُ من الخوضِ في الخلافِيّات ومن الانشغال بالشُّبُهات:

لا ينبغي لطالب الحديث أن يَشغُل نفسَه في بدايةِ عهده بطلب هذا العلم بالشُّبُهات الْمُثارة على أَلْسِنَة أعداءِ السُّنَّةِ الْمُطَهَّرةِ حول السُّنَّةِ وحُجِّيَّتِها وتشريعيتِها، إلاَّ بعد رُسوخ قدمِه في علم الحديث روايةً ودرايةً، ومعرفةِ الحقِّ[٣]. فإنَّه إنْ شَغَل نفسَه بمثل تلك الشُّبُهَات وهو في أوَّل أمرِه في طلب هذا العلم؛ يُخشى عليه أن يتعلَّق بعضٌ منها بذِهْنه، ولا يَجدُ لها جواباً فتَستقِرُّ في قلبه، وقد تَمنعَه من قبول الْحَقِّ بعد ذلك[٤].

أمّا إذا اضْطَرَّتْ الطالِبَ حاجةٌ إلى قراءة كتابٍ من كُتُب المستشرقين أو غيرِهم من كُتُب الْمُعادِين للسُّنَّة النبوية أو لدِين الإسلام، فينبغي له أن يَستشير أولاً من شيوخه أو أساتذته، فيَقرأ ما يَختارونه له من الكتب، ويَرجِع إليهم إذا التوى عليه فهمُ محتوياته.

١١ - مُذاكَرة الحديث:

يُقصَد بـ"الْمُذاكَرَة" عند العلماء: طَرْح موضوعٍ للبحث بين اثنَيْن أو أكثَر، وقد يكون الموضوعُ مسألةً فِقهيةً، أو حديثيّةً، أو لُغَوِيّةً، أو نَحْوِيّةً، أو غيرَ ذلك[٥].

وكذلك قيل في تعريف "المذاكرة" إنها: "مُطارَحاتٌ علميةٌ، ومُساجَلاتٌ حديثيةٌ، يَعرِض فيها الجلساءُ من حُفّاظ الحديث وطَلَبَتِه لذِكْر فوائد الأحاديث، وغرائب الأسانيد، وخفي التعليلات، يسأل بعضُهم بعضاً عن ذلك، ويُفيد الواحدُ منهم الآخرَ ما غابَ عنه"[٦].

فالمذاكَرةُ بأيِّ تعريفٍ كانت مِن ذانك التعريفَين؛ لا بُدَّ منها لطالب الحديث، لِمَا لها من الفوائد الْجَمّة، منها أنها: تَشحَذ الذِّهْنَ، وتُقَوِّي الذاكرةَ، وتُثَبِّتُ ما حَفِظَه وقَرَأه الطالبُ

---

[١] الكفاية في علم الرواية: للحافظ الخطيب البغدادي، ص١٤٢.

[٢] قيمة الزمن عند العلماء: للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ص ١٩٣.

[٣] انظر: "تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم" لابن جماعة، ص: ١٠٤.

[٤] آداب طالب الحديث الشريف: للدكتور الخشوعي الخشوعي محمد، من "موسوعة علوم الحديث الشريف" (٣٠/١).

[٥] انظر: "الجرح والتعديل" للدكتور إبراهيم بن عبد الله اللاحم، ص٦٢.

[٦] انظر: "نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية" للشيخ حاتم بن عارف العوني، ص٥٤.

من الحديث وعلومه، كما أنها تَترُك أثراً بالغاً في تكوين شخصيتِه العلمية، لذلك كَثُرَتْ في أهميتها أقوالُ السَّلَفِ، منها:

١) قولُ عليٍّ بن أبي طالبٍ ﷺ: "تَزَاوَرُوْا وتَدَارَسُوْا[١] الحديثَ، ولاَ تَتْرُكُوه يَدرُس"[٢]، يعني: يعني: يُنسَى.

٢) وقولُ أبي سعيد الْخُدْري ﷺ: "تَحَدَّثُوا وتَذاكَرُوا، فإنَّ الحديث يُذكِّر بعضُه بعضاً"[٣].

٣) وقولُ التابعيِّ الحافظ الفقيه عبد الرحمن بن أبي لَيْلى الأنصاري (ت٨٣هـ): "إحياءُ الحديثِ مُذاكَرتُه، فتَذاكَرُوا"[٤].

وللإمام عبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ) أبياتٌ طريفةٌ، يُنَوِّهُ فيها مَجالِسَ الْمُذاكِرة، ويُثني على أهلها، وما يَجْنَوْنَه منها، يقول رحمه الله تعالى:

ما لَذَّتي إلاَّ رِوَايةُ مُسْنَدٍ ... قَدْ قُيِّدَتْ بفصاحة الألفاظِ
ومَجالِسٌ فيها تَحِلُّ سَكِينةٌ ... ومُذاكَراتُ مُعاشِرِ الْحُفَّاظِ
نَالَوْا الفضيلةَ والكَرامةَ والنُّهَى ... مِن رَبِّهم برِعاية وحِفَاظِ
لاظُوا[٥] برَبِّ العَرْشِ لَمّا أَيْقَنُوا ... أنَّ الْجِنَـــانَ لِعُصْبَةٍ لُوَّاظِ[٦] [٧]

٧

أمّا المنهجُ الذي ينبغي أن يَسير عليه الطالبُ في المذاكَرة مع أصحابه وأقرانه فقد وضَّحه الإمامُ النَّوَوِيّ (ت٦٧٦هـ) – رحمه الله تعالى– فقال:

"وليس المرادُ مِن هذا العلمِ[٨] مُجَرَّدَ السَّماع، ولا الإسماع، ولا الكتابة؛ بل الاعتناءُ بتحقيقه، والبحثُ عن خَفِيِّ معانِي المتون والأسانيد، والفكرُ في ذلك، ودَوَامُ الاعتناءِ به،

---

[١] أي: تَذاكَرُوا.
[٢] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي: (٢٣٦/١)، برقم (٤٦٥).
[٣] المرجع السابق: (٢٣٧/١)، برقم (٤٦٨)..
[٤] جامع بيان العلم وفضله: لابن عبد البر: (٣٧٥/١)، برقم: (٧٠٧).
[٥] لاظوا: أي أقاموا ولَزِموا.
[٦] اللاَّظ: جمعُه "لُوَّاظ": الْمُلازِمُ للمكان.
[٧] الجامع لأخلاق الراوي: للحافظ الخطيب البغدادي: (٢٧٨/٢)، برقم (١٨٤٦).
[٨] أي علم الحديث النبوي.

ومراجعةُ أهل المعرفة به، ومطالعةُ كتب أهل التحقيق فيه، وتقييدُ ما حصَّل من نفائسه وغيرِها، فيَحفَظُها الطالبُ بقلبه، ويقيِّدها بالكتابة، ثم يُدِيْم مطالعةَ ما كَتَبَه، ويتحرَّى التحقيقَ فيما يَكتُبه ويتثبَّت فيه، فإنه فيما بعد ذلك يصير معتمداً عليه.

ويُذاكِر بمحفوظاته مِن ذلك مَن يَشتغِل بهذا الفنِّ، سواء كان مِثْلَه في المرتبة، أو فوقَه، أو تحتَه، فإنَّ بالمذاكرة يَثْبُتُ المحفوظُ ويتحرَّر، ويتأكَّدُ ويتقرَّرُ، ويزدادُ بحَسَبِ كثرةِ المذاكرة.

ومُذاكَرةُ حاذِقٍ في الفَنِّ [1] ساعةً؛ أنفَعُ من المطالعةِ والحِفظِ ساعاتٍ، بل أيّاماً.

ولْيَكُنْ [الطالبُ] في مُذاكَرته متحرِّياً الإنصافَ، قاصداً الاستفادةَ أو الإفادةَ، غيرَ مترفِّعٍ على صاحبه بقلبه ولا بكلامِه، وبغيرِ ذلك مِن حالِه، مُخاطِباً له بالعبارة الجميلة اللَّيِّنَة؛ فبهذا يَنْمُو عِلمُه، وتَزْكُوْ محفوظاتُه، والله أعلَمُ"[2].

وهذا منهجٌ سديدٌ في المذاكَرة، يعرِّفنا أهميتَها وفوائدَها، ويبيِّن لنا آدابَها التي ينبغي أن يراعيها الطلابُ.

١٢ – الرِّحْلَة في طلب الحديث:

إنّ الرِّحلة في طلب العلمِ مُهِمّةٌ جليلةٌ، وهي تُعتبَر إحدى أهَمِّ أسباب اكتسابِ العِلم، كما أنها من مزايا أهل العلم في الإسلام من قديم الزَّمان.

ولَمَّا كان الحديثُ النبوي هو المصدرُ الثاني للإسلام، وكان منه بهذه المثابة؛ فقد ضَرَبَ الصحابةُ ﷺ مثلاً رائعاً في طلبه، فكان أحدُهم يَرحَلُ من المدينة إلى الشَّام أو إلى مِصْرَ؛ ليَأخُذَ الحديثَ عمَّن تفرَّد بروايته عن النبيِّ ﷺ، أو ليتوثَّق من رواية حديثٍ سَمِعَه.

كما ضَرَب في ذلك مَن بعدهم مِن التابعين وأتباعهم، ومن الأئمة والعلماء أمثلةً رائعةً، وأعطوا لذلك غايةَ اهتمامِهم، وبَذلُوا مِن أجل ذلك كُلَّ ما في وُسْعِهم، حتى رَحَلُوا المسافاتِ البعيدة، على بُعْد الشُّقَّة وعِظَمِ الْمَشَقَّة وغَوْلِ الطَّريق، طلباً للحديث[3]، وبحثاً عن أسانيد الأحاديث، بل عن إسناد الحديث الواحد، امتثالاً لأمر الله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾

---

[1] يعني مَن له معرفةٌ ودرايةٌ جيدةٌ بالعلم الذي سيُذاكِره فيه.

[2] انظر: "مقدمة المجموع شرح المهذب" للإمام النووي: (٣٨/١).

[3] من مقدمة الدكتور نور الدين عِتْر في مقدمة تحقيقه لكتاب "الرحلة في طلب الحديث" للحافظ الخطيب البغدادي، ص١٦، ١٧، بتصرف يسير.

[التوبة: ١٢٢]، وتحقيقاً لِمَا حَثَّ عليه الرسولُ المعلِّمُ – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – بقوله: «مَنْ سَلَكَ طَرِيْقاً يَلْتَمِسُ فِيْهِ عِلْماً؛ سَهَّلَ اللهُ لَهُ طَرِيْقاً إِلَى الْجَنَّةِ»[١]"، وقولِه: «مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ؛ فَهُوَ فِي سَبِيْلِ اللهِ حَتَّى يَرْجِعَ»[٢]، وقولِه: «مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِه ابْتِغَاءَ الْعِلْمِ؛ وَضَعَتْ الْمَلاَئِكَةُ أَجْنِحَتَهَا له رِضاً بِمَا يَصْنَعُ»[٣].

لذلك كانت الرحلةُ في طلب الحديث، مقصداً أساسياً في نفوس العلماء السابقين للازدياد من العلم وتنقيحِه وتنويعِه وتعميقِه، فما كان يَتخلَّف عنها إلاَّ مَن أَقعَده ضَعْفُ الجسم، أو كثرةُ العِيال، أو فقدُ الدُّرَيْهِمات، أو رعايةُ حقِّ الوالدة أو الوالد[٤].

ذلك لأنهم جعلوا "الرحلة" مَناطَ الثِّقَةِ بالعالِم، فقالوا كلمتَهم المشهورة: "مَن لم يَرحَل فلا ثِقَةَ بعلمه"[٥].

كما كانوا يَعتبرون الرحلةَ علامةً على علم الرَّجُل، قال الإمامُ يحيى بن مَعِين (ت٢٣٣هـ) رحمه الله تعالى: "أربعةٌ لا تُؤْنِس منهم رُشْداً[٦]: حارسُ الدَّرْبِ، ومُنادي القاضي، وابنُ المحدِّثِ، ورَجُلٌ يَكتُب في بلده ولا يَرحَل في طلب الحديث"[٧].

كذلك جَعَل البعضُ منهم الرحلةَ في طلب الحديث النبوي سبباً في دفع الله تعالى البلاءَ عن هذه الأمة، فقال الإمامُ الزاهد إبراهيم بن أدْهَم (ت١٦٢هـ) رحمه الله تعالى: "إنَّ الله يَدفَع البلاءَ عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث"[٨].

ونظراً لِمَا للرحلة في طلب الحديث من أهميةٍ كبيرةٍ، وفوائدَ جَمَّةٍ؛ أكَّد عليها الحافظُ ابن الصَّلاح (ت٦٤٣هـ) رحمه الله تعالى بقوله: "وإذا فَرِغَ [الطالبُ] من سَماع العوالي

---

[١] أخرجه الترمذي في السنن، أبواب العلم، باب فضل العلم، برقم: (٢٦٤٦)، وقال: "هذا حديث حسن".

[٢] أخرجه الترمذي في السنن، أبواب العلم، باب فضل طلب العلم، برقم: (٢٦٤٨)، عن أنس بن مالك ﷺ، وقال: "هذا حديث حسن غريب".

[٣] أخرجه ابن ماجه في مقدمة السنن، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، برقم (٢٦٦)، والحاكم في المستدرك، (١٨٠/١)، برقم (٣٤١)، وابن حبان في الصحيح (١٥٥/٤) برقم (١٣٢٥)، وكلهم عن صفوان بن عَسّال المرادي ﷺ، وقال محقق صحيح ابن حبان: "إسناده حسن".

[٤] صفحات من صبر العلماء: للشيخ عبد الفتاح أبي غدة، ص١٠٧.

[٥] صفحات من صبر العلماء: للشيخ عبد الفتاح أبي غدة، ص١٠٧.

[٦] أي لا تُبصِر منهم خيراً ولا نفعاً. (صفحات من صبر العلماء: للشيخ أبي غدة، ص١٠٧).

[٧] الرحلة في طلب الحديث: للحافظ الخطيب البغدادي، ص٨٩.

[٨] المرجع السابق، ص٩٠.

والْمُهِمّات التي ببلده، فليَرحَلْ إلى غيره"[١]، نعمْ! فليَرحَلْ بصيغة الأمر، وذلك لِما لَمَسُوه من فوائد الرِّحلة وآثارِها النافعة، وتكوين المواهب الشخصية، وتنميةِ الْمَدارِك العلمية، وتَوْسِعةِ الآفاق الفكرية، والتَّطاعُم من العقول والمعارف وأهلِها، فلذلك أقاموها مُقامَ الحاجةِ الضروريةِ لِمَن سَلَك طريقَ العلمِ والتحصيل، واعتبروها شرطاً لتوثيق العالِم والثِّقَةِ بعلمه[٢].

لذلك فقد أَوْلَى السَّلَفُ – رحمهم الله تعالى – عنايتَهم بالرِّحلة في الحديث النبوي، وطَوَوْا في ذلك مسافاتٍ طويلةً، وكابدوا في سبيله مَشَقّاتٍ جسيمةً، بَعِيدين عن الأهل والوَلَد، والزوجةِ والبَلَد، متفرِّغين لطلب الحديث، ولقاء علمائه وشيوخه، والرِّواية عنهم والسَّماع منهم، وأخبارُهم في ذلك كثيرة، منها:

يقول التابعي الجليل الإمام سعيد بن المسيِّب (ت٩٤هـ) رحمه الله تعالى: "إن كنتُ لأرحَل الأيامَ واللَّيالي في الحديث الواحد"[٣].

وذُكِرَ في ترجمة الإمام البخاري (ت٢٥٦هـ) – رحمه الله تعالى – أنه قد بدأ رِحْلَتَه في طلب الحديث وهو لا يزال في الرابعة عشرة من سِنّه، وقد زار البلدانَ الإسلامية ما بين بُخارى ومصرَ، وحدَّث عن علمائها وشيوخها[٤].

وحَكَى الإمامُ أبو محمد عبد الرحمن الرَّازي (ت٣٢٧هـ) عن والده الجليل إمام الجرح والتعديل أبي حاتم محمد بن إدريس الرَّازي (ت٢٧٧هـ) رحمهما الله تعالى، فقال: "سمعتُ أبي يقول: "أوّلُ سنةٍ خرجتُ في طلب الحديثِ أقمتُ سبعَ سنين، أحصيتُ ما مَشَيْتُ على قَدَمَيَّ زيادةً على ألف فَرْسَخٍ[٥]، لم أَزَلْ أُحصي حتى لَمّا زادَ على ألف فرسخٍ تركتُه.

وأمّا ما كنتُ سِرْتُ أنا من الكُوْفَة إلى بغداد، فما لا أُحصي كم مَرّةً، ومن مَكّةَ إلى المدينة مَرّاتٍ كثيرةً، وخرجتُ من البحر من قُرْب مدينة (سَلاَ)[٦] إلى مصرَ ماشياً، ومن مصرَ إلى الرَّمْلَة ماشياً، ومن الرَّمْلَة إلى بيت الْمَقْدِس، ومن الرَّمْلَة إلى عَسْقَلان، ومن الرَّمْلَة إلى

---

[١] علوم الحديث: لابن الصلاح، النوع الثامن والعشرون، ص٢٤٦.

[٢] صفحات من صبر العلماء: للشيخ عبد الفتاح أبي غدة، ص١٠٧.

[٣] الرحلة في طلب الحديث: للحافظ الخطيب البغدادي، ص١٢٨، ١٢٩.

[٤] تذكرة الحفاظ: للحافظ الذهبي: (١٣٤/٣).

[٥] الفَرْسَخ بمشي القدم: نحو ساعة ونصف، وهو ثلاثة أميال، نحو خمسةِ كيلومترات. (المعجم العربي الأساسي: ص٩٢٦).

[٦] وهي تقع اليوم في المغرب الأقصى.

طَبَرِيَّة، ومن طَبَرِيّة إلى دمشق، ومن دمشق إلى حِمْصَ، ومن حمص إلى أَنْطاكِيَة، ومن أنطاكية إلى طَرَسُوْس.

ثم رجعتُ من طَرَسُوْس إلى حمص، وكان بَقِيَ عليَّ شيءٌ من حديث أبي اليَمَان فسمعتُه، ثم خرجتُ من حمص إلى بَيْسان، ومن بَيْسان إلى الرَّقَّة، ومن الرَّقّة ركبتُ الفُراتَ إلى بغداد، وخرجتُ قبل خروجي إلى الشَّام من واسِط إلى النِّيْل، ومن النِّيْل إلى الكُوْفَة، كُلُّ ذلك ماشياً، كُلُّ ذلك ماشياً، هذا في سفري الأوّل وأنا ابنُ عشرين سنةً، خرجتُ من الرَّيّ – موطنه – سنة ٢١٣هـ في شهر رمضان، ورجعتُ سنة ٢٢١هـ"[١].

وقِيل في ترجمة محدِّث الأُنْدُلُس الإمام الثِّقَة ابن حَيُّوْن (ت٣٠٥هـ) – رحمه الله تعالى – أنه سَمِعَ الحديثَ في الأندلس، والعراق، والحجاز، واليمن، وهكذا قَطَع قارةَ إفريقية من طَنْجَة إلى مصر، وعبر البحر الأحمر[٢].

وأخبارُهم في ذلك كثيرةٌ وعجيبة[٣]، ومُطالِعُها يُدهَش لطموحهم في ذلك، حتى أنهم كانوا يَقطعَون مثلَ تلك المسافات الشَّاسعة على الأقدام مُشاةً في سبيل سَماع الحديث وروايته، ويُكابدون من الصِّعاب ما يفوق التخيُّل، لا شكَّ أنَّ الرحلة على الصِّفة التي قاموا بها رحمهم الله تعالى، هي مِن مزايا وخصائص هذه الأمة المحمَّدية، و لم يُعهَد في الناس قَبْلَ الإسلام مثلُها.

فوائد الرِّحلة:

إنَّ الرِّحلة في طلب أيِّ علمٍ كان من العلوم الشرعية، لها فوائد قيّمة وعوائد جَمّة، ومن أهمِّها:

١) الغُربة: التي تُعِين الطالِبَ في التفرُّغ لطلب العلم، فالإنسانُ ما دامَ في بيته وبيئته وبين أهله لا يجد وقتاً وفراغاً للطلب.

٢) التمكُّنُ من الجوانب العلمية، ومُلاقاةُ العلماء والمشايخ والاستفادةُ منهم، فالذي يَرحَل لطلب العلم يستطيع أن يَلتقي بكثير من العلماء الأجلاَّء من ذوي الاختصاص، فيأخذ عنهم مِن علمهم ومعارفهم، ويتحلَّى بفضائلهم وأخلاقهم[٤].

---

[١] تقدمة الجرح والتعديل، ص: ٣٥٩.

[٢] تذكرة الحفاظ: للذهبي: (٤/٣).

[٣] وقد ذكر البعضَ منها الحافظُ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) في كتابه "الرحلة في طلب الحديث"، والشيخُ عبد الفتاح أبو غُدَّة (ت١٤١٧هـ) في كتابه "صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل".

[٤] كما أنه سيتمكَّن من كثير من الجوانب العلمية الأخرى، مثل ما ذكره المؤرِّخُ ابن خَلْدُوْن (ت٨٠٨هـ) رحمه الله تعالى، تعالى، حيث قال: "إنَّ الرحلة في طلب العلومِ ولقاء المشيخةِ مزيدُ كمالٍ في التعلُّم، والسَّبَبُ في ذلك: أنَّ البَشَر

٣) اتِّساع الثقافة العامة.

٤) تنمية الفضائل والكمالات في النفس.

٥) كسب صداقات جديدة خالصة[١].

آداب الرِّحلة:

وهي آدابٌ ينبغي مراعاتها لمن يريد الرحلةَ في طلب العلم؛ حتى تُؤتِي الرحلةُ ثمارَها، وتتحقَّق أهدافُها أيّاً كان العِلمُ يَرحَل فيه الطالِبُ، وها هو مُجمَلٌ من تلك الآداب:

١) الإخلاص لله تعالى، فإنه رأسُ الأمرِ في طلب العلم.

٢) الاستخارة من الله تعالى قبل الرحلة.

٣) الاستشارة من أهل الفضلِ والعلم والخبرة قبل الرحلة ليَعرِف الطالبُ ما يبدأ به من البُلدان والْمَشايِخ، وما يَحرِص على تحصيله من علمٍ وفوائد، وما يُعِينه على تحقيق بُغْيَتِه[٢].

٤) استئذان الوالِدَين في الرحلة، ولا تَجُوْزُ للطالب الرحلةُ إلا باستئذانهما[٣].

٥) الاختيار الصحيح للبلد الذي يُراد إليه الرحلة، وينتقي ما يكون حافلاً بالعلماء والمشايخ.

٦) الإكثار من الاستفادة من العلماء والْمُذاكَرة معهم[٤].

وهذه بعضُ أهَمِّ الآداب في الرِّحلة في طلب العلم، والتي ينبغي مراعتها لِمَن يرغب في ذلك.

١٣ – الحِرْصُ على العَمَل بما تَلقَّاه من العِلْم:

إنَّ العَمَل بالعِلْم عبادةٌ وأداءٌ واجبٌ، لقد تَوَارَدَتْ وتَوَاطَأَتْ نصوصُ الكتاب والسُّنَّةِ، وآثارُ سَلَفِ الأُمَّةِ على ذَمِّ تَرْكِ العملِ بالعِلم، فمِن ذلك ما ذَكَره اللهُ ﷻ عن اليهود حيثُ أَعْرَضُوا

يَأخُذون مَعارِفهم وأخلاقَهم، وما يَنتحِلونه من المذاهب والفضائل، تارةً: علماً وتعليماً وإلقاءً، وتارةً: مُحاكاةً وتلقيناً بالْمُباشَرة، إلاَّ أنَّ حصول الْمَلَكاتِ عن الْمُباشَرة والتَّلقين أشَدُّ استحكاماً، وأقوى رُسوخاً، فعلى قَدْر كثرة الشُّيوخِ يكون حصولُ الْمَلَكاتِ ورسوخُها...، فالرحلةُ لا بُدَّ منها في طلب العلم لاكتساب الفوائد والكمال، بلقاءِ الْمَشايِخ ومُباشَرة الرِّجال". (مقدمة ابن خلدون: الفصل الثالث والثلاثون في أن الرحلة في طلب العلوم...: ٥/٢٨٩).

[١] انظر مقدمة الدكتور نور الدين عتر لتحقيق كتاب "الرحلة في طلب الحديث" للحافظ الخطيب البغدادي، ص٢٤، ٢٨.

[٢] من أدب المحدثين في التربية والتعليم: للدكتور أحمد محمد نور سيف، ص: ١٢٤.

[٣] انظر: "الجامع لأخلاق الراوي" للخطيب البغدادي: (٢/٢٢٨)، برقم (١٦٩٣).

[٤] انظر مقدمة الدكتور نور الدين عتر لتحقيق كتاب "الرحلة في طلب الحديث" للحافظ الخطيب البغدادي، ص٣٠.

عن العمل بالعلم فقال تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعة: ٥]، فحَظُّ مَنْ لَمْ يَعمَل بعِلمه كحَظِّ الْحِمَارِ مِن الكتب الَّتي أَثْقَلَتْ ظَهْرَه.

وكذلك مِمَّا وَرَد في ذلك قولُه ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف: ٣]، والمعنى: أنَّ الله ﷻ يُبغِض مَن تُخالِف أعمالُه أقوالَه، مِثلُ منَ يَنْهَى الناسَ عن الشَّرِّ ورُبَّما نَزَّهَ نفسَه عنه، وهو مُتَلَوِّثٌ ومُتَّصِفٌ به؛ فهذه الحالةُ الذَّمِيمةُ لا تَلِيق بالمؤمنين، فينبغي للآمِرِ بالخير أن يكون أوّلَ الناسِ مُبادَرةً إليه، والنَّاهِي عن الشَّرِّ أن يكون أبعَدَ الناسِ عنه[١].

وإلى جانب تلك الآيات الكريمة، فقد وَرَد العديدُ من الأحاديث النبوية في تحذير وتَوَعُّدِ مَنْ تَرَك العملَ بالعِلم بعُقوبةٍ شديدةٍ، ومنها ما رواه أُسَامةُ بن زَيْد ﷺ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «يُجَاءُ بالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُلْقَى فِي النَّارِ، فَتَنْدَلِقُ أَقْتَابُهُ[٢]، فَيَدُوْرُ بهَا كَمَا يَدُوْرُ الْحِمَارُ برَحَاهُ، فَيَجْتَمِعُ أَهْلُ النَّارِ عَلَيْهِ فَيَقُوْلُوْنَ: يَا فُلاَن! مَا شَأْنُكَ؟ أَلَسْتَ كُنْتَ تَأْمُرُ بالْمَعْرُوْفِ وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؟ فَيَقُوْلُ: كُنْتُ آمُرُكُمْ بِالْمَعْرُوْفِ وَلاَ آتِيْهِ، وَأَنْهَاكُمْ عَنِ الشَّرِّ وَآتِيْهِ»[٣].

ومنها حديثٌ وَرَدَ في الْحَثِّ على العمل بالعلم، الذي رواه أبو بَرْزَة الأَسْلَمِيّ ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لاَ تَزُوْلُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ عُمْرِهِ فِيْمَا أَفْنَاهُ، وَعَنْ عِلْمِهِ فِيْمَا فَعَلَ... »[٤].

وكذلك مما وَرَد في أقوال السَّلَفِ في الْحَثِّ على العمل بالعلم:

---

[١] انظر: "تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان" للشيخ عبد الرحمن السعدي، ص٩٥٤، ٩٥٥.

[٢] يعني: أمعاءَه.

[٣] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب بدء الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة، برقم (٣٢٦٧)، ومسلم في الصحيح، كتاب الزهد، باب عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعله، برقم (٢٩٨٩).

[٤] أخرجه الترمذي في السنن، أبواب صفة القيامة، باب في القيامة، برقم (٢٤١٧)، والحديثُ بكامله: «لاَ تَزُوْلُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ عُمُرِهِ فِيْمَا أَفْنَاهُ، وَعَنْ عِلْمِهِ فيمَا فَعَلَ، وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيْمَا أَنْفَقَهُ، وَعَنْ شَبَابِهِ فِيْمَا أَبْلاَه»، وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

١) قولُ الإمام عامِر بن شَراحِيل الشَّعْبِيّ (ت١٠٣هـ) رحمه الله تعالى: "كُنّا نَستعِين على حفظ الحديثِ بالعمل به"[١].

٢) وقولُ الإمامِ وَكِيْع بن الْجَرَّاح (ت١٩٧هـ) رحمه الله تعالى: "إذا أردتَ أن تَحفَظ الحديثَ فاعْمَلْ به"[٢].

٣) وقولُ الإمام أبي إسحاق إبراهيم الْخَوّاص (٢٩١هـ) فيمَن يُكثِر مِن طلب العلم ويَقِلُّ عملُه به: "ليس العلمُ بكثرة الرِّواية، وإنما العالِمُ مَن اتَّبَعَ العلمَ واستعمله، واقْتَدَى بالسُّنَن وإنْ كان قليلَ العِلم"[٣].

٤) وقولُ الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ) رحمه الله تعالى: "... العلمُ ليس هو بكثرة الرِّواية، ولكنه نُوْرٌ يَقذِفه اللهُ في القلب، وشَرْطُه: الاتِّباعُ، والفِرارُ من الْهَوَى والابتداعِ، وَفَّقَنا اللهُ وإيّاكم لِطاعته"[٤].

ويتبيَّن من كلِّ ما جاء في تلك الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأقوال المأثورة: أنَّ العِلم لا بُدَّ أنْ يَقترِن بالعمل لتَكتمِل به الفائدةُ، ويَحصُل به النفعُ، فلا خيرَ في حياةٍ تُنفَق في علمٍ لا يَنْبَنِي عليه أو لا يَتْبَعه عملٌ.

فيجب على طالب الحديث "إخلاص النِّيَّةِ في طلبه، وإجهادِ النَّفْسِ على العَمَل بمُوْجبه؛ فإنَّ العِلم شَجَرَةٌ والعملَ ثَمَرَةٌ، وليس يُعَدُّ عالِماً مَن لَمْ يَكُنْ بعِلمه عامِلاً....، فإذا كان العملُ قاصِراً عن العلم؛ كان العِلمُ كَلاًّ[٥] على العالِم، ونعوذ بالله من علمٍ عادَ كَلاًّ، وأَوْرَثَ ذُلاًّ، وصار في رَقَبَة صاحبِه غُلاًّ[٦]..."[٧].

---

[١] جامع بيان العلم وفضله: لابن عبد البر: (٥٧١/١)، برقم (١٢٨٤).

[٢] علوم الحديث: لابن الصلاح، ص٢٢٣.

[٣] اقتضاء العلم العمل: للحافظ الخطيب البغدادي: ص٣٠.

[٤] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٣٢٣/١٣).

[٥] "الكَلّ": يعني: الثَّقِيل لا خيرَ فيه، كما في التنْزيل العزيز: ﴿ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ ﴾ [النحل: ٧٦]، (انظر: "المعجم الوسيط"، ص٨٣٢).

[٦] "الغُلّ": هو طَوْقٌ من حديد أو جلدٍ يُجعَل في عُنُق الأسير أو المجرِم أو في أيديهما، وجمعُه "أغلالٌ". (انظر: "المعجم الوسيط"، ص٦٩٢).

[٧] العبارةُ بين القوسين للحافظ الخطيب البغدادي – رحمه الله تعالى – في رسالته "اقتضاء العلم العمل"، ص١٤، ١٥.

١٤ – الاهتمام بالوقت وصرفُه فيما يَنفَع:

يَجبُ على الإنسان أن يُعَمِّر عُمْرَه بالعِلم النَّافِع، والعملِ الصَّالِح، والْمَكْسَبِ الطيّب، والقُرُباتِ الزَّكِيّة، وأن لا يَغْتَرَّ بالقُوَّة والرَّخَاء، بل يَغْتَنِمَ مَواطِنَ الغُنْم في الحياة قبل أن تَعرِض له حالاتُ الضَّعْف، وعَوادي الأيام، وتقلُّبُ الزَّمان. فالوقتُ نعمةٌ مِن نعَم الله على خَلْقه، ولا بُدّ للعبد مِن شُكر النعمةِ وإلا سُلِبَتْ وذَهَبَتْ. وشكرُ نعمةِ الوقتِ لا يكون إلاَّ باستعمالها في الطَّاعات، واستثمارِها في الباقيات الصَّالحات.

وعن عبد الله بن عبّاس – رضي الله عنهما – قال: قال رسولُ الله ﷺ: «نِعْمَتانِ مَغْبُوْنٌ فِيْهِمَا كَثِيْرٌ مِّنَ النَّاسِ: الصِّحَّةُ، وَالْفَرَاغُ»[١]، فهما نعمتان كبيرتان في حياة الإنسان لا شكّ، ولكنَّ غالِبهم لا يَنتفِعون بهما، بل يَصْرِفُونهما في غير مَحَالِّهما، فيَصِير كلٌّ واحدٍ منهما في حَقِّهم وَبالاً، ولو أنهم صَرَفُوا كُلَّ واحدٍ منهما في مَحَلِّه لكان خيراً أيَّ خيرٍ[٢].

لقد كان عند المحدِّثين حرصٌ شديدٌ على الاستفادة من كلِّ لحظةٍ يَقْضَوْنَها، لذا اهتمّوا في نصائحهم لطلابهم بالحرص عليه، والتحذيرِ من تضييعه، وراعوا في إعداد طالب الحديث التنبيهَ على أهمية الوقت، ومحاولةِ الاستفادة منه على أكمل وجهٍ، وتنظيمِ الأوقات، والحرصِ على أن يَصرِف الطالبُ كلَّ وقتٍ فيما يُناسِبه، ويعود عليه بنفعٍ كبيرٍ[٣]، كما أرشدوه أيضاً إلى إلى أجود الأوقات في طلب العلم، لا سيما البُكُوْرُ، لِمَا فيه من البَرَكَةِ والْخَيْرِ، وقد دعا له النبيُّ ﷺ حيث قال: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لأُمَّتِيْ فِي بُكُوْرِهَا»[٤]، وقال عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – مُبيِّناً معنى هذا الحديث: "في طلب العلم، والصَّفِّ الأوّل[٥]"[٦].

وقد ذَكَر الحافظُ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) – رحمه الله تعالى – بعضَ أجودِ الأوقات التي ينبغي للطالب أن يَغتَنم بها، فقال: "أجوَدُ الأوقاتِ: الأسحارُ، ثم بعدَها وقتُ انتصافِ النَّهار، وبعدَها الغَدَوات دُوْن العَشِيّات..."[٧].

---

[١] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الرقاق، باب الصحة والفراغ، برقم (٦٤١٢).

[٢] قمية الزمن عند العلماء: للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، انظر هامش (٢) صفحة (٣٦).

[٣] من أدب المحدثين في التربية والتعليم: للدكتور أحمد محمد نور سيف، ص٣٥.

[٤] أخرجه الترمذي في السنن، عن صخر الغامدي ﷺ، في أبواب البيوع، باب ما جاء في التبكير بالتجارة، برقم (١٢١٢)، وقال: "حديث حسن".

[٥] أي: للجماعة في الصلاة.

[٦] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي، (١/١٥٠)، برقم (١٨٩).

[٧] الفقيه والمتفقه: للحافظ الخطيب البغدادي، (٢/٢٠٧).

كما أشار إلى ذلك أيضاً الإمامُ ابن جَمَاعة (ت٧٣٣هـ) – رحمه الله تعالى – بقوله: "أجوَدُ الأوقاتِ للحفظِ: الأسحارُ، وللبَحْث: الأبكارُ[1]، وللكتابة: وسطُ النَّهارِ، وللمُطالَعة والْمُذاكَرة: اللَّيْلُ"[2].

فكانوا – رحمهم الله تعالى – يختارون تلك الأوقات للحفظ والمذاكرة والمطالعة بالليل؛ لخُلُوِّ القلب، فإنَّ خُلُوَّه يسرع إليه الحفظُ[3].

فعلى طالب الحديث أن يكون شديدَ الحرصِ على استعمال كلِّ لحظةٍ يَقضيها من لحظات وقته الثمين لتعود إليه بالفائدة والنفع.

ولا يَفُوْتُني هنا توجيهُ الطالبِ إلى مطالعةِ بعضِ ما أَلَّفه علماؤنا من كتبٍ مفيدةٍ في بيان قيمة الوقت وأهميتِه، لا سيّما كتاب "قيمة الزمن عند العلماء" للعالِم المربِّي الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة (ت١٤١٧هـ)، ففيه الكثيرُ من أخبار السَّلَفِ الحافزة على حفظ الوقت وكسبه.

١٥ – الآدابُ التي ينبغي مراعاتها في استعمال الكتاب وكيفية الاستفادة منه:

إنَّ الأدب مع الكتاب – سواء أكان في علوم الشريعة أو في غيرها – عند المحدِّثين يقوم على مبدأ التوقير والاحترام، وكانوا يُرَبّون طلابَ العلم على الاهتمام به، وعدمِ التَّهاوُن أو الإهمال والاستخفاف به لكونه مصدرَ علمٍ ونفعَ خيرٍ للإنسانية، لذلك فقد أَوْلَوْه – رحمهم الله تعالى – أخصَّ العنايةِ والاهتمامِ، وسطَّروا ذلك في كُتبهم، وألزموا به طلابَهم، ووضعوا لهم من الأساليب والقواعد والآداب، ما يقتضي الانبهارَ ويُثير الإعجابَ، وها هي بعض تلك الآداب التي ينبغي للطالب الالتزام بها في استعمال الكتاب وكيفية الاستفادة منه:

١) أن يُراعي في وضع الكُتُبِ أو ترتيبها في الرُّفوف باعتبار علومها وشرفِها ومصنِّفيها وجلالتهم، فيَضَع الأشرفَ أعلى الكُلِّ، ثم يُراعي التدريجَ، مثلاً: أن يضع القرآنَ الكريم في الأعلى ثم تفاسيرَه وما يتعلَّق به، ثم كتبَ الحديثِ وشروحه وعلومه، ثم كتبَ الفقهِ وأصوله، ثم كتبَ التاريخِ والأدبِ إلى آخره[4].

[1] الأبكار: جمعُ الجمع لـ"بُكْرٍ"، وهي أولُ النهار.

[2] تذكرة السامع والمتكلم: لابن جماعة، ص٨٣.

[3] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي: (٢/٢٦٥).

[4] تذكرة السامع والمتكلم: لابن جماعة، ص١١٨.

٢) أن يَصُفَّ الكُتُبِ في الرُّفوف بطريقة صحيحة، دون مَيْلٍ لها، أو وَضْع الكتبِ الضَّخمة على الصغيرة، مما يعرِّض الثانيةَ للتَّلَف والتَّمَزُّق[١].

٣) أن لا يضع الكتابَ على مَوْضِعِ الأقدام في سريرٍ أو صُوْفَةٍ، ولتَكُنْ الغاشيةُ التي من جِهَة البَسْمَلة وأوّلِ الكتاب إلى فوق[٢].

٤) أن يَحذَر من وضع الكتابِ على الأرض، بل يَضَعه على كُرْسيٍّ أو تَخْت خشبٍ أو نحوه؛ كيلا يَسرَع إليه البِلَى والتَّلَفُ بعامل الرَّطُوبة وغيرها، ويَضَع فوقه أو تحته ما يَمنَع تآكُلَ جلدِه، أو ما يُصادِفه أو يُسنده من حائطٍ أو غيره[٣].

٥) أن لا يَجعَل الكتابَ خزانةً لكراريس أو غيرِها، ولا مِخَدَّةً، ولا مِرْوَحَةً، ولا مِكْبَساً، ولا مِسْنَداً، ولا مُتَّكَأً، ولا مَقْتَلَةً للبَقِّ وغيره[٤].

٦) أن يُراعي الطُّرُقَ الصحيحةَ في فتح الكتابِ، وتقليبِ صفحاته، ومُناوَلَتِه بين الأيدي، ويُراعي عند فتح الكتاب للقراءة سلامةَ الكتاب، فلا يُعرِّضه للتَّلَف إذا كان مُجَلَّداً فلا يُسرِف في فتحه؛ كيلا يُؤَدِّي ذلك إلى تقطيع حَبْله. يعني موضعَ الخياطةِ من التجليد[٥].

٧) أن لا يَطوِي صفحاتِ الكتاب ذات موضوعاتٍ تَهُمُّه ليَقِفَ عليها عند حاجته إليها، بل يضع عليها إشارةً خفيفةً قابلةً للإزالة، أو علامةً أخرى، وقديماً كان العلماء يَكتُبون كلمة "بَلَغ" للدلالة على المكان الذي وصل إليه[٦].

٨) أن لا يَبخُل في إعارة الكتابِ لمحتاجه والمستفيدِ منه، فقد استحبَّ ذلك المحدِّثون لِمَن لا ضررَ عليه فيها مِمَّن لا ضَرَرَ منه بها، لِما فيه من الإعانةِ على العلم وبذلِ الفائدة[٧]، قال الإمامُ وَكِيْع بن الْجَرَّاح (ت١٩٧هـ) – رحمه الله تعالى – مرغِّباً في إعارة الكتاب: إنَّ "أوّل بركة الحديثِ إعارةُ الكتابِ"[٨]. وقال الحافظُ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) رحمه

---

[١] المرجع السابق: ص١١٨.

[٢] المرجع السابق: ص ١١٨، بتصرف وزيادات.

[٣] من أدب المحدثين في التربية والتعليم: للدكتور أحمد نور سيف، ص٢٣٢.

[٤] تذكرة السامع والمتكلم: لابن جماعة، ص ١١٨، بتصرف وزيادات.

[٥] من أدب المحدثين في التربية والتعليم: للدكتور أحمد نور سيف، ص٢٣٢.

[٦] تذكرة السامع والمتكلم: لابن جماعة، ص ١١٨، بتصرف وزيادات.

[٧] المرجع السابق، ص١١٦.

[٨] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي: (٢٤٠/١)، برقم (٤٧٦).

الله تعالى: "إذا كان لرَجُلٍ كتابٌ مسموعٌ من بعض الشيوخ الأحياء، فطُلِبَ منه لِيُسمِع من ذلك الشيخ؛ فيُستَحَبّ أنْ لا يَمتنِع من إعارته، لِما في ذلك من البِرّ واكتساب الْمَثُوْبَة والأجر"[1].

وقد نظَّم في ذلك الحافظُ أبو الكَرَم خَمِيْس الْحَوْزِي (ت٥١٠هـ) أبياتاً جميلةً، قال فيها رحمه الله تعالى:

كُتُبِي لأهلِ العِلْمِ مَبذُولةٌ ... أَيْدِيْهِمْ مِثْلُ يَدِيْ فِيْها
مَتَى أرادُوْها بلاَ مِنَّةٍ ... عاريَّـــةً فَلْيَسْتَعِيْرُوْهَا
حاشَايَ أنْ أَكْتُمَها عَنْهُمْ ... بُخْلاً كَما غَيْرِيْ يُخَفِّيْها
أعارَنا أَشْياخُنا كُتُبَهم ... وَسُنَّةُ الأشْيـــاخِ نُمْضِيْها[2]

وكانوا - رحمهم الله تعالى - حيثُ رغَّبوا الطالبَ في إعارة الكتاب؛ لم يَفُتهم أن يَذكُروا ما للمستعير من آداب أن يُراعيها في استعارة الكتاب، فأرشدوه إليها، وهي:

١) أن يَشكُر الْمُعِيرَ ويَدْعُو له بالخير.

٢) أن يَتفقَّد الكتابَ جيّداً عند استعارته وعند رَدِّه.

٣) أن يُحافِظ على نظافة الكتابِ ما دامَ عنده، ويُعيد إلى صاحبه سالِماً من كلِّ عيبٍ.

٤) أن لا يَحبَس الكتابَ عنده عن صاحبه لوقتٍ طويلٍ، قال الإمام الزُّهْري (ت١٢٤هـ) ليونس بن يَزيد الأيلي (ت١٥٩هـ): "يا يونس! إيّاك وغُلُول الكُتُب"، قال: قلتُ: وما غُلول الكتب؟، قال: "حَبْسُها عن أصحابها". فشَبَّه الزهريُّ - رحمه الله تعالى - حَبْسَ الكتبِ في الإثم، ومَنْع الناسِ من حقِّهم بِمَن يَغُلُّ من الغنيمة في الحرب قبل أن تُقسَم، فيَأخُذ ما ليس له فيه حَقٌّ، ويَرتكِب بذلك جُرْماً عظيماً[3].

٥) أنْ لا يُصلِح الكتابَ الْمُستعار، ولا يعلِّق عليه تعليقاتٍ، ولا يَكتُب شيئاً في بَياض فَواتِحِه أو خَواتِمِه، إلاَّ إذا عَلِمَ رضا صاحبِه[4].

---

[1] المرجع السابق: (١/٢٤٠)، برقم (٤٧٦).

[2] أدب الإملاء والاستملاء: للسمعاني، ص١٧٥.

[3] من أدب المحدِّثين في التربية والتعليم: للدكتور أحمد محمد نور سيف، ص٢٣٨.

[4] "تذكرة السامع والمتكلم" لابن جماعة، ص: ١١٦، ١١٥، ١١٩، بتصرف وزيادات.

وهذا الحِسُّ المرهِف في التعامُل مع الكتاب يَعكِس أبعادَ تلك التربية الفريدة عند المحدِّثين في إعداد الطالب، وإشعاره بأهمية الكتاب والتأدُّب في استعماله، وكيفية الاستفادة منه، والنظرة إليه نظرةَ احترامٍ وإجلالٍ[١].

١٦ – الْمُناصَحةُ وبذلُ الفائدةِ:

لقد حَثَّ العلماءُ طالِبَ العلمِ على: الْمُناصَحة وإفادةِ بعضِهم بعضاً، سواء أكان ذلك ببذل النَّصْح والإرشادِ والتوجيهِ لِمَن هم بحاجةٍ إلى ذلك، أو بإعارةِ الكُتُب لِحِبّانه وخِلاّنه ليستفيدوا منها، أو بالإهداء لها إلى أصدقائه وأحبّائه عملاً بالحديث النبوي: «تَهَادَوْا تَحَابُّوْا»[٢]، وهذه أوْلَى فوائد طلبِ العلم، وعلى وجه الخصوص طلب الحديثِ النبويّ، قال الإمام مالكُ بن أنس (ت١٧٩هـ) رحمه الله تعالى: "مِن بركة الحديثِ إفادةُ بعضِهم بعضاً"[٣]، وقال الإمام عبد الله ابن المبارك (ت١٨١هـ) رحمه الله تعالى: "إنَّ أوَل مَنْفَعَةِ الحديثِ أن يُفيد بعضُكم بعضاً"[٤].

فينبغي أن يكون طالبُ الحديثِ حريصاً على إرشاد رُفقائه وزُملائه إلى ما يَظفَر به من فوائد علميةٍ، عملاً بقول النبيِّ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ أَنْ يَتَعَلَّمَ الْمَرْءُ الْمُسْلِمُ عِلْماً، ثُمَّ يُعَلِّمُهُ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ»[٥]، وبقوله عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مَنْ دَلَّ عَلى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ»[٦].

أمّا الذي يَكتُم عن إخوانه شيئاً من الفوائد ليَنفرِد بها عنهم؛ فلا يَنْبَت عِلمُه، وإنْ نَبَت لَمْ يُثمِر، وقد جَرَّب ذلك جماعةٌ من السَّلَف[٧]، لقد وَرَد في الحديث النبوي وعيدٌ شديدٌ لِمَن يَكتُم العِلمَ، كما رواه أبو هريرة ﷺ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُهُ فكَتَمَه؛ أُلْجِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»[٨].

---

[١] من أدب المحدثين في التربية والتعليم: للدكتور أحمد نور سيف، ص٢٣٣.

[٢] أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب قبول الهدية، برقم (٥٩٤)، عن أبي هريرة ﷺ، وهو حديث حسن.

[٣] علوم الحديث: لابن الصلاح، النوع الثامن والعشرون، ص٢٤٨.

[٤] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (١٥٠/٢)، برقم (١٤٥٢).

[٥] أخرجه ابن ماجه في السنن، في المقدمة، باب: ثواب معلِّم الناس، برقم: (٢٤٣)، عن أبي هريرة ﷺ.

[٦] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله، برقم (١٨٩٣)، عن أبي مسعود الأنصاري ﷺ.

[٧] تذكرة السامع والمتكلم: لابن جماعة، ص١١٤.

[٨] أخرجه ابن ماجه، في السنن، انظر: المقدمة، باب من سئل عن علم فكتمه، برقم: ٢٦٦، وهو حديث صحيح. (انظر "الترغيب والترهيب" للمنذري: ١٦٣/١).

فيجب على طالب الحديث أن يَحذَر من كِتْمان العِلم الذي رَزَقه اللهُ ﷻ به، وليَكُنْ شديدَ الحرصِ على نشره بكُلِّ ما أُوْتِيَ من وسائلَ وقُدراتٍ.

١٧ – مُراعاةُ الآداب في كتابة الحديث:

لقد ذكر علماءُ الحديثِ آداباً مهمّةً لكتابة الحديث النبوي، والْتَزَم بها أصحابُ هذا الشأنِ تطبيقاً لها في كتبهم ومصنَّفاتهم، فينبغي لطالب الحديث مراعاة تلك الآداب، وهاك بعضاً منها:

١) ينبغي أن يكون خَطُّ الطالبِ حَسَناً وواضحاً، فإنَّ الخطَّ الحسنَ مرآةٌ تعكس الأفكارَ، وتُبرِز جمالَ الألفاظ، وتُريح النفسَ من عناءِ الإفكار[١]، وعن عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما – أنه قال في تفسير قولِه تعالى: ﴿ أَوۡ أَثَٰرَةٖ مِّنۡ عِلۡمٍ ﴾ [الأحقاف: ٤]: "جَوْدَة الخطِّ"[٢]؛ أي: حسن الخطِّ.

٢) يُستَحبُّ أن يكون خَطُّ الطالبِ مُحَقَّقاً، بحيث تكون حروفُها واضحةً، وأن لا تَتداخَل بعضُها ببعض، وأن لا يكون مَشْقاً – وهو مَدُّ الحروف، والسُّرْعَة في الكتابة، دون تحقيق مَعالِم الحروف – فتَلتبس الحروف المتشابهة على القارئ، وفي ذلك أُثِرَ عن أمير المؤمنين عُمَر بن الخطّاب ﷺ قولُه: "شَرُّ الكتابةِ: الْمَشْقُ، وشَرُّ القراءةِ: الْهَذْرَمَة[٣]، وأَجوَدُ الْخَطِّ: أبْيَنُه"[٤].

كذلك لا ينبغي أن يكون الخطُّ دقيقاً، فقد كَرِهَه المحدِّثون، قال الإمامُ أحمد ابن حنبل (ت٢٤١هـ) لابنه إسحاق حين رآه يَكتُب خطّاً دقيقاً فقال: "لا تفعل، أحوَجُ ما تكون إليه يَخُوْنك"[٥]؛ فهو – رحمه الله تعالى – يريد بذلك: أنَّ الإنسان معرّضٌ للمرض والكبر، وفي هذين الحالَين يَضعُف النظرُ، وعندما تشتدّ الحاجةُ إلى المكتوب؛ يحول دقة الخطِّ عن القدرة على القراءة، فيَخُونه الخطُّ، ويحول دون تحقيق مرادِه في وقتٍ هو في أشدِّ الحاجةِ إليه.

---

[١] من أدب المحدّثين في التربية والتعليم: للدكتور أحمد نور سيف، ص٢١٧.

[٢] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للحافظ الخطيب البغدادي: (٢٥٩/١)، برقم (٥٣٢).

[٣] وهي السرعة في القراءة بحيث لا تبين مخارج الحروف.

[٤] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للحافظ الخطيب البغدادي: (٦٢/١) برقم (٥٤١).

[٥] المرجع السابق: (٢٦١/١)، برقم (٥٣٧).

أمَّا إذا كان ذلك – أي الكتابة بخطٍّ دقيقٍ – بعُذْرٍ فلا بأسَ به، بأن يكون الطالبُ فقيراً لا يجد من الورق سعةً، أو يكون مسافراً، فيدقِّق الخطَّ ليوفِّر القرطاسَ ويَخِفّ الحمل[1].

٣) ينبغي الإتقانُ والضَّبْطُ، والالتزامُ بالشَّكْل والإعجامِ فيما يَكتُبه الطالبُ مُطْلَقاً[2]؛ وذلك حذراً من بوادر التصحيف والإيهام، فيَستقيم بذلك الكلامُ؛ لأنَّ متن الحديثِ لفظُ رسولِ الله ﷺ، وتغييرُهُ يُؤَدِّي إلى أن يُقال عنه ما لم يَقُلْه، فيَثْبُت به حكمٌ من الأحكام الشَّرعية بغير طريقه. كما أنَّ إسناد الحديث فيه أسماء الرُّواة التي لا يَدخُلها القياسُ، ولا يُستَدَلُّ عليها بسياق الكلامِ، ولا بالمعنى الذي يَدُلُّ عليه باللَّفظ، فلذلك الاحتياط ضروريٌّ في كتابتها حتى لا تَشتبه أسماؤهم وأنسابهم في الخطِّ، وتَختلِف في اللفظ مثل: "بِشْر وبُسْر"، و"بُرَيْد وبَرِيْد"، و"بَرِيْد ويَزِيْد"، و"عَيّاش وعَبّاس"، و"حَيّان وحِبّان وحَنّان"، و"عُبَيْدَة وعَبِيْدَة" وغير ذلك، فلا يُؤمَن على مَن لم يَتمهَّر في صنعة الحديث: تصحيفُ هذه الأسماء وتحريفُها، إلاَّ أن تُنقَط وتُشْكَل، فيُؤمن من دخول الوَهْم فيها، ويَسلَم من ذلك حاملِها وراويها[3].

٤) ينبغي للطالب أن يُشْكِل في كتابة الحديث ما يُشْكِلُ عليه فقط؛ فإنَّ في ضبطِ الكُلِّ عَناء، وقد يكون بعضُه لا فائدةَ فيه، لذا لا يتعنَّى بتقييد الواضح الذي لا يكاد يَلتبس. ومِن أشدّ ما ينبغي أن يُعتنى به في الإشكال والضَّبط هو: أسماء البلاد الأعجمية والقبائل العربية، وأسماء الناس؛ لأنها سماعيةٌ، ولا مَدْخلَ للمعنى والذِّهْن فيها[4].

٥) يجب على الطالب أن يُراعي في افتتاح الكتابةِ أن تَبدأ بالبَسْمَلَة، ولو كان المكتوبُ شِعْراً، قال التابعي الجليل سعيد بن جُبير (ت٩٥ه) رحمه الله تعالى: "لا يَصلُح كتابٌ، إلا أوّلُه بـ ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾، وإنْ كان شِعْرا"[5]، وهذا ما اختاره الحافظُ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣ه) – رحمه الله تعالى- واستحسنه[6]. والمذهبُ الوسطُ في ذلك: أنَّ

---

[1] انظر: "من أدب المحدثين في التربية والتعليم" للدكتور أحمد نور سيف، ص١١٧، ٢١٨.

[2] المراد بالْمُطلَق هنا: دون تقييدٍ في الضبط بالحروف، مثلاً أن يكتب فقط: "زُبَيْد". أما مع التقييد في الضبط بالحروف فهو أن يَكتُب: "زُبَيْد" فيقول إثر ذلك: "بضَمّ الزَّاي وفتح الباء الموحَّدة وآخره دالٌ مُهمَلة".

[3] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للحافظ الخطيب البغدادي: (٢٦٩/١).

[4] إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ: للإمام النووي، ص١٤٣.

[5] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للحافظ الخطيب البغدادي: (٢٦٤/١) برقم (٥٤٨).

[6] المرجع السابق: (٢٦٤/١) برقم (٥٤٨).

الشِّعْر كغيره من المكتوب، حَسَنُه حسنٌ، وقبيحُه قبيحٌ، ويُستَفتح بالذي هو خيرٌ في كلّ خيرٍ[١].

٦) ينبغي للطالب أن يَعتني بمُعارَضة ما كَتَبه بأصله، حتى تَسلَم الكتابةُ من جميع أنواع الخطأ، ويكون طبقاً للأصل. وكانت "الْمُعارَضة" عند المحدِّثين من القواعد المهمّة في ضبط ما يَستنسِخون، فإذا نَقَل أحدُهم نسخةً من كتابٍ؛ لم يعتدّ بتلك النسخة حتى يُقابِلها بأصلها مع شخص آخر موثوق به[٢].

٧) لا ينبغي للطالب أن يَصطلِح مع نفسه اصطلاحاً بما لا يَفهَمه غيرُه، يخرجه به عن عادة الناس[٣].

٨) إذا مَرَّ الطالبُ بذكر الله؛ يُسْتَحَبُّ أن لا تَفُوته كتابةُ: "عَزَّ وجَلَّ"، أو "تَعَالى"، أو "سُبْحَانَهُ وَتَعَالى"، أو "تَبَارَكَ وَتَعَالى"، أو "جَلَّ ذِكْرُهُ"، أو "تَبَارَكَ اسْمُهُ"، أو "جَلَّتْ عَظَمَتُهُ"، أو ما أَشْبَه ذلك مِن الكلمات.

٩) إذا كَتَب الطالبُ الأسماءَ المركَّبة من أسماء الله تعالى، كـ "عبد الله" أو "عبد الرحمن"، فالأدبُ أن لا يَكتُب لفظَ "عبد" في آخر السطر، ولفظَ الجلالةِ وما بعده في أول السطر، فيُقرَأ من أوّلِ السطر: "الله بن فلانٍ"، وهذا غلطٌ قبيحٌ، يجب على الطالب أن يَتوقَّاه ويَتأمَّله، ويَتحفَّظ منه[٤].

وكذلك لا يَكتُب في آخر السَّطرِ: "قال رسولُ الله"، ويَكتُب في أوّل السطر الذي يليه: "الله ﷺ"، فينبغي التحفُّظُ من ذلك[٥].

١٠) يجب على الطالب أن يَكتُب أو يقول عند ذِكر النبيِّ ﷺ: "صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم" أو "عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ" بكمالها، لا رَمْزاً إليهما مثل: "ص" أو "صلى" أو "صلعم"، ولا

---

[١] من أدب المحدثين في التربية والتعليم: للدكتور أحمد نور سيف، ص٢٢٠.

[٢] انظر: "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" للحافظ الخطيب البغدادي، (٢٧٥/١)، و"من أدب المحدثين في التربية والتعليم" للدكتور أحمد نور سيف، ص٢٢٥.

[٣] انظر: "علوم الحديث" للحافظ ابن الصلاح، ص١٨٦، و"إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ" النووي، ص١٤٤.

[٤] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للحافظ الخطيب البغدادي: (٢٦٨/١) برقم (٥٥٩).

[٥] المرجع السابق: (٢٦٨/١) برقم (٥٥٩).

مقتصراً على أحدهما مثل "عليه الصَّلاة"، وقد قال الله تعالى: ﴿ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٦][1].

كذلك لا ينبغي للطالب أن يَسْأَمَ من تكرير الصَّلاةِ على النبيِّ ﷺ عند تكرُّره، قال الحافظ ابن الصَّلاح (ت٦٤٣هـ) رحمه الله تعالى: "ولا يَسْأَم من تكرير ذلك عند تكرُّره، فإنَّ ذلك مِن أكبر الفوائد التي يتعجَّلها طَلَبَةُ الحديثِ وكَتَبَتُه، ومَن أَغْفَل ذلك حُرِمَ حَظّاً عظيماً، وقد رُوِّيْنا لأهل ذلك منامات صالِحة..."[2].

كذلك إذا فُقدتِ الصَّلاةُ على النبيِّ ﷺ من الرِّواية، فلا ينبغي للطالب أن يَترُكها لفظاً، ذلك استجابةً لأمرِ الله ﷻ - في طلب الصَّلاة والسَّلام على النبيِّ ﷺ - في قوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ولقول النبيِّ ﷺ: «الْبَخِيْلُ الَّذِيْ مَنْ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ؛ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ»[3]، لِمَا في ذلك من الكِبْر، وعدمِ القيام بواجب الْحُبِّ، ومُكافَأةِ الْمُحسنِ على إحسانه. فالصَّلاةُ والسَّلامُ على النبيِّ ﷺ كسبٌ عظيمٌ للمصلِّي، ففيها كفايةُ الهموم، وغفرانُ الذنوب، كما في حديثٍ رواه أُبَيُّ بن كعب ﷺ أنه قال لرسول الله ﷺ: "إني أُكثِر الصلاةَ عليك فكم أجعل لكَ من صلاتي؟"، فقال ﷺ: «ما شِئْتَ»، قال: قلتُ: الرُّبُعَ؟، قال: «ما شِئْتَ، فَإِنْ زِدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»، قلتُ: فَالنِّصْفَ؟ قال: «ما شِئْتَ، وَإِنْ زِدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»، قال: قلتُ: فالثُّلُثَيْنِ؟، قال: «ما شِئْتَ، فإنْ زِدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»، قلتُ: أجعَلُ لكَ صلاتِي كلَّها؟، قال: «إذاً تُكْفَى هَمَّكَ، ويُغْفَرُ لَكَ ذَنْبُكَ»[4].

١١) إذا مَرَّ بالطالبِ اسمُ صحابيٍّ؛ يجب عليه أن يَكتُب: "رَضِيَ اللهُ عَنْهُ". وإنْ كان صحابياً ابنَ صحابيٍّ فيَكتُب: "رَضِيَ اللهُ عَنْهُما". وكذلك يترضَّى ويترحَّم على سائر الصحابة ويَكتُب: "رَضِيَ اللهُ عَنْهُم".

---

[1] انظر: "إرشاد طلاب الحقائق"، ص١٤٥.

[2] علوم الحديث، لابن الصلاح، ص١٨٨.

[3] أخرجه أحمد في المسند (٢٥٨/٣) برقم (١٧٣٦)، والترمذي في السنن، أبواب الدعوات، باب رغم أنف رجل ذكرت عنده...، برقم (٣٥٤٦) وقال: "حسن غريب صحيح".

[4] أخرجه الترمذي في السنن، أبواب صفة القيامة، باب في الترغيب في ذكر الله...، برقم (٢٤٥٧)، وقال: "حديث حسن صحيح".

وهكذا يَكتُب للصحابية: "رضي اللهُ عنها". وإن كانت بنتَ صحابيٍّ أو صحابيَّةٍ فيكتب: "رضي اللهُ عنهما". وكذلك إنْ كانت صحابيَّةٌ أكثر من اثنتَين فيترضَّى عنهن جميعاً فيَكتُب: "رَضِيَ اللهُ عَنْهُنَّ" [١].

كلُّ هذا وإنْ لم يكن مكتوباً في الأصل الذي يَنقُل منه الطالبُ، فإنَّ هذا ليس روايةً، وإنما هو دعاءٌ، وينبغي له أن يقرأ كلَّ ما ذُكر وإنْ لم يكن مذكوراً في الأصل الذي يَقْرَأ منه.

١٨ – التأنِّي والتريُّثُ في التدريس حتى يتأهَّل لذلك:

ينبغي أن لا يَحمِل الطالبُ حُبَّ الشُّهرةِ على الْمُبادَرة إلى التدريس، وتَصدُّر المجالس قبل أن يَنضِج في العلم، فإنَّ انتصابه للتدريس دون التأهُّلِ له كمَن قال عنه النبيُّ ﷺ: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلاَبِسِ ثَوْبَيْ زُوْرٍ»[٢]، فمَن انْتَصَبَ للتدريس دُوْن أن تَكمُل أهليته، فكأنه يَلبس ثِيَابَ أهلِ العلم وهو ليس منهم.

يقول الزَّاهِد أبو بكر الشِّبْلي (ت٣٣٤هـ) رحمه الله تعالى: "مَن تَصَدَّر قبل أوانِه؛ فقد تَصَدَّى لِهَوانه"[٣].

ونُقل عن الإمام أبي حنيفة النُّعمان (ت١٥٠هـ) – رحمه الله تعالى – أنه قال: "مَن طَلَب الرياسةَ في غير حِينه؛ لم يَزَلْ في ذُلٍّ ما بَقِيَ"[٤].

أمّا الذي يجد نفسَه أهلاً للتدريس فيُستَحسَن له أن يَستشِير أهلَ العلمِ قبل أن يُبادِر إليه، لقد أَكَّد المحدِّثون على ضَرُورة ذلك قديماً، فقال الإمامُ مالِكُ ابن أنسٍ (ت١٧٩هـ) رحمه الله تعالى: "ليس كلُّ مَن أحبَّ أن يَجلِس في المسجد للتحديث والفُتْيا جَلَس، حتى يُشاوِر فيه أهلَ الصَّلاحِ والفضل، وأهلَ الجِهَة[٥] من المسجد، فإنْ رَأَوْه أهلاً لذلك جَلَس. وما جلستُ حتى شَهِدَ لي سبعون شيخاً من أهل العلم أنِّي مَوْضِعٌ لذلك[٦]"[٧].

---

[١] مثل: عائشة بنت أبي بكر الصديق، رضي الله عنهما.

[٢] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب النكاح، باب المتشبع بم لم ينل، برقم (٥٢١٩)، ومسلم في الصحيح، كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن التزوير في اللباس وغيره، برقم (٢١٣٠) من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها.

[٣] تذكرة السامع والمتكلم: لابن جماعة، ص٦٥.

[٤] المرجع السابق، ص٦٥.

[٥] لعلَّ مراده بهم: المشرفين على إدارة المسجد من أهل العلم، والله أعلم.

[٦] أي: أهلٌ لذلك.

[٧] الديباج: لابن فرحون، ص٢١، و "المجموع شرح المهذب" للإمام النووي (٦٩/١).

١٩ – الاشتغالُ بالتَّأليف النَّافِع الْمُفِيد إذا تأهَّل له:

وبعد فراغ الطالب ما تيسَّر له من تحصيل هذا العلم؛ يُحبَّذ له الاشتغالُ في مجاله بالبحث أو الإنتاج العلمي المفيد من تصنيفٍ وتأليفٍ وتحقيقٍ إذا كان أهلاً لذلك، لِمَا له في ذلك من فوائد عظيمة، منها: أنه يزيده تَعَمُّقاً في العلم، ويَفتَح له من مَغالِيقه، ويُوسِّع أمامه من مجاله ما لم يكن بحُسبانه، لقد حَثَّ المحدِّثون على ذلك، وذكروا العديدَ من فوائده، ومنهم الحافظُ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) رحمه الله تعالى، الذي قال: "قَلَّ ما يتمهَّر في عِلم الحديث، ويَقِفُ على غَوامِضه، ويَستبين الْخَفِيَّ من فوائده، إلاَّ مَن جَمَع متفرِّقَه، وألَّف متشتّتَه، وضَمَّ بعضَه إلى بعضٍ...؛ فإنَّ ذلك الفِعلَ مما يقوِّي النَّفْسَ، ويُثبت الحفظَ، ويُذكِي القلبَ، ويَشحَذ الطبعَ، ويَبسُط اللِّسانَ، ويُجيد البيانَ، ويَكشِف الْمُشْتَبِهَ، ويُوضِّح الْمُلْتبَسَ، ويُكسِب أيضاً جميلَ الذِّكْرَ، وتخليدَه إلى آخر الدَّهر"[١].

وقال الإمام النَّووي (ت٦٧٦هـ) رحمه الله تعالى: "بالتصنيف يُطَّلَع على حقائق العلوم ودقائقه، ويُثبت معه؛ لأنه يضطرُّه إلى كثرة التفتيش، والمطالعةِ، والتحقيقِ، والْمُراجَعةِ، والاطِّلاعِ على مُختلِف كلامِ الأئمة ومُتَّفِقِه، وواضحِه من مُشكِله، وصحيحِه من ضعيفه، وجزلِه من ركيكه، وما لا اعتراضَ فيه من غيره، وبه يَتّصِف المحقِّقُ بصفة المجتهد"[٢].

ثم هو – إضافةً إلى ذلك –: ثوابٌ لا يَنقطِع، وخلودٌ دائمٌ، وذكرٌ جميلٌ، وشَذًى يتضوَّع"[٣]، وصَدَق الرسولُ الكريم ﷺ حيث قال: «»إذا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إلاَّ مِنْ مِنْ ثَلاَثَةٍ: إلاَّ مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُوْ لَهُ»[٤].

وأمّا الذي لم تتحقَّق فيه الأهليةُ للخوض في هذا المجال؛ فعليه أن يتجنَّبه، كما قال الإمامُ النَّوَوي رحمه الله تعالى: "وليَحذَر كُلَّ الحذرِ أن يَشرَع في تصنيفٍ مَن لم يَتأهَّلْ له، فإنَّ ذلك يَضُرُّه في دِينه وعِلْمِه وعِرْضِه"[٥].

---

[١] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي، (٢/٢٨٠)، برقم (١٨٥٢).

[٢] المجموع شرح المهذب: للإمام النووي: (١/٥٦).

[٣] العبارة بين القوسين من كلام الدكتور محمد بن محمد أبي شهبة في كتابه "الوسيط في علوم ومصطلح الحديث"، ص١٩٢.

[٤] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، برقم: (١٦٣١).

[٥] المجموع شرح المهذب: للإمام النووي: (١/٥٧).

كما أشار إلى ذلك الإمامُ ابن جَمَاعة (ت٧٣٣هـ) – رحمه الله تعالى – بقوله: "أمَّا مَن لم يتأهَّل لذلك فالإنكارُ عليه مُتَّجهٌ؛ لِما يتضمَّنه من الجهل، وتغريرِ مَن يَقِفُ على ذلك التصنيفِ به، ولكونه يُضَيِّع زمانَه في ما لم يُتقِنه، ويَدَعُ الإتقانَ الذي هو أَحْرَى به منه"[١].

٢٠ – الاحترامُ لِلْمَذاهِب الفِقْهِيَّة والاحترازُ عن الْهُجوم عليها:

ومن الآداب التي ينبغي لطالب الحديث أن يتحلَّى بها دائماً في حياته العلمية، ويُلزِمها على نفسه: احترام جميع المذاهب الفقهية، والاحتراز عن الهجوم عليها، والتَّطاوُل على أصحابها.

فما أكثَرَ ما يُلاحَظ في طُلاّب الحديث في الوقت الحاضر أنَّ أحدهم إذا اتَّفَقَتْ له إجالةُ نظرٍ في كتب الحديث، أو قِراءةُ كتابٍ من كُتبه، أو صُحْبَةُ سُوَيْعاتٍ لعلمائه؛ يَزعَم أنه قد حَصَل له جَرّاء ذلك شيءٌ من التمكُّن من عِلم الحديث! ثم بناءً على زعمه هذا؛ يُعرِض عن مذاهب الفقهاء، ويُلقيها وراءه ظِهْرياً بدعوى الاكتفاء بما نَصَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ، ويتحمَّس في دعوة النَّاسِ إلى تَرْك التقليدِ، وإيجابِ الاجتهادِ عليهم حتى العَوَام منهم.

ولا شكَّ أنَّ مِثل هذه الْمُحاوَلةِ الغَوغائيةِ، والحماسةِ الهوجاء، في صَدِّ الناس عن تقليد مذهبٍ من المذاهب الفقهية: تُعتبَر فُقْداناً للحكمة والبصيرة، وإثارةً للفِتَن بين صفوف المسلمين، ومحاولةً لتشتيتِ شملِهم، بَلْ أعظَمُ مِن ذلك كلِّه إساءةٌ إلى السُّنّة النبوية نفسها، التي تعتمد عليها تلك المذاهبُ بعد كتاب الله تعالى، في استخراج الأحكام واستنباط الآراء.

....

هذا ما يسَّر اللهُ لي من بيان بعضِ تلك الآداب والأخلاق التي ينبغي أن يتحلَّى بها طالبُ الحديث في طلبه لهذا لعلم المبارك، وقد كانت معاني تلك الآداب – كما قال الدكتور أبو شَهْبَة رحمه الله تعالى – متجلّيةً بأحلى صُوَرها في العصور الأولى، ولم تَزَلْ هذه الآدابُ مُتّبعةً في كثيرٍ من الجوامع العلمية الإسلامية والمعاهد الشرعية إلى عهدٍ قريبٍ، ونرجو أن تعود اليومَ كما كانت[٢].

[١] تذكرة السامع والمتكلم: لابن جماعة، ص٥٥.

[٢] الوسيط في علوم مصطلح الحديث: للدكتور محمد بن محمد أبي شهبة، ص١٨٦، بتصرف يسير.

المبحث الثالث: المنهج العلمي لطلب علم الحديث روايةً ودرايةً:

إنَّ أهمّ ما ينبغي لطالب الحديث أن يَلتزِم به في بداياته لطلب هذا العلم هو: اتِّباعُ منهجٍ عِلميٍّ متدرّج، بحيث يبدأ مسيرتَه العِلمية بحفظ المتون ثم بقراءة مختصراتٍ، ثم متوسّطاتٍ، ثم مطوَّلاتٍ، وقد نبَّه إلى ذلك قديماً أجِلَّةُ علماء الإسلام وفَطاحِل العِلم من أمثال الحافظ الذَّهَبِيّ (ت٧٤٨هـ) والمؤرِّخ ابن خَلْدُوْن (ت٨٠٨هـ) رحمهما الله تعالى، فقال الذهبيُّ وهو يَصِفُ طريقةَ التمكُّنِ من الفقه: إنَّ "شأن الطالبِ أن يَدرُس أولاً مُصَنَّفاً (يعني: المتنَ) في الفقه، فإذا حفظه؛ بَحَثه وطالَعَ الشُّروحَ..."[١].

وما يَنطبِق على الفقه يَنطبِق كذلك على الحديث أيضاً، كما أَكَّد ابنُ خلدون في قوله: "إنَّ الحِذْق في العلم والتفنُّنَ فيه، والاستيلاءَ عليه، إنما هو بحصول مَلَكةٍ في الإحاطة بمبادئه وقواعده، والوقوفِ على مسائله، واستنباطِ فروعه من أصوله، ومالم تَحصُل هذه الْمَلَكةُ؛ لم يكن الحِذْقُ في ذلك المتناول حاصلاً"[٢].

لذلك ينبغي للطالب أن يكون هَمُّه التَّدَرُّجَ على طلب علم الحديث النبوي، ومن فوائده أنه سوف يُمَهِّد للطالب الطريقَ ويسهِّله له حينما يُريد "التخصُّصَ" فيه؛ لأنَّ هذا العلمَ مِن أحوج العلومِ إلى التخصُّص فيه، لشِدَّة عُمْقِه وسَعَةِ بُحوره، وامتدادِ آفاقه، فليس من السَّهل فهمُه، ولا من اليسير تعلُّمُه، إلاَّ مَن وَفَّقه اللهُ تعالى إلى ذلك، لذا قال الإمام الزُّهْري (ت١٢٤هـ) رحمه الله تعالى: "الحديثُ ذَكَرٌ، ولا يُحبّه إلا ذُكُور الرجال"[٣]، وكما أشار إلى ذلك الحافظُ ابن الصَّلاح (ت٥٤٣هـ) – رحمه الله تعالى – بقوله: "إنّ علم الحديث مِن أفضل العلوم الفاضلة، وأنفعِ الفنون النافعة، يُحِبّه ذُكُوْرُ الرجال وفُحولتهم، ويُعنَى به محقِّقو العلماء وكَمَلَتُهم، ولا يَكْرُهه من الناس إلا رُذَالتُهم وسَفِلَتُهم"[٤].

يعني: أنَّ هذا العلمَ صَلَفٌ لا يُطِيقه إلا فحولُ الرجال، أصحابُ الهِمَم الوَقَّادة، ويَعجز عنه مؤنّثُ الرجال ممن لا طاقةَ لهم عليه، وعلى سَبْر علومه. فدراسةُ هذا العلمِ ثم الْمُكْنَة منه لا

---

[١] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٨/٩٠).

[٢] مقدمة ابن خلدون: (١/١٠١٩).

[٣] جامع بيان العلم وفضله: لابن عبد البر، ج١، ص٦٢٩، برقم (١٤٦٥).

[٤] علوم الحديث: لابن الصلاح، ص٥.

تتسنَّى إلاَّ للذي يتمتَّع بعُلوّ الهمة وطُول الصبر على تحصيله، وهو كذلك.

فلذلك لا ينبغي لطالب الحديث التسرُّعُ والاستعجالُ في طلب هذا العلمِ، بل يَتّخِذ في ذلك منهجاً علمياً يكون نبراساً له يسير في ضوئه، والذي سأقدِّمه في هذا المبحث في ضوء إفادات وإرشادات بعض علماء هذا الشَّأن الذين أكرمني اللهُ بالتتلمذ عليهم، والاستفادة منهم، وكذلك في ضوء ما كتبه أمثالُهم في مؤلَّفاتهم ورسائلهم إرشاداً وتوجيهاً إلى مناهج علمية لمن يرغب في التعمُّق في دراسة هذا العلم. وأرجو أن يكون هذا المنهجُ المقترَحُ ناصحاً أميناً، وموجِّهاً خبيراً للطالب، وحافزاً قويّاً له للتقدُّم في هذا العلم والتمكُّنِ منه، إنْ لم يَجدْ حوله مَن يُوَجِّهُه إلى ذلك. أمَّا الذي وَجَد شيخاً مُتقِناً وأستاذاً متخصِّصاً في هذا العلم، يعتني به توجيهاً وتعليماً، فعليه أن يُلازِمه ويستفيد منه حتى يَبرَع في هذا العلم، كما أنَّ "الأصل في طلب العلم أن يكون بطريق التلقين والتلقّي عن الأساتذة والشيوخ المتقنين"[١].

وبناءً على ما سبق يشتمل هذا المبحث على مطلبَين، أولهما: المنهج العلمي للتدرُّج على قراءة كتب الحديث (المجرَّدة عن الأسانيد ثم المسنَدة)، والثاني: المنهج العلمي للتدرُّج على قراءة كتب دراية الحديث (علوم الحديث).

المطلب الأول: المنهج العلمي للتدرُّج على قراءة كتب رواية الحديث:

يختص هذا المطلب بمنهج قراءة كتب متون الحديث، وهو يشتمل على مرحلتَين، الأولى: المنهج العلمي لقراءة متون الحديث المجرَّدة عن الأسانيد، والأخرى: المنهج العلمي لقراءة كتب الحديث المسنَدة.

المرحلة الأولى: كتب متون الحديث المجرَّدة عن الأسانيد:

إنَّ أول ما ينبغي للطالب أن يبدأ به في دراسة الحديث النبوي هو الكتب المجرَّدة عن الأسانيد، مثل:

١- **رياض الصَّالحين**: للإمام النَّوَوي يَحيى بن شرف الدِّمَشْقِيّ (ت٦٧٦ه):

جَمَع فيه المؤلِّفُ الصِّحَاحَ من الأحاديث الآمِرة بالمعروف والناهية عن المنكَر، والأحاديثِ المتعلّقة بالترغيب والترهيب، والآداب والأخلاق. فقد ظلَّ هذا الكتابُ على

[١] حلية طالب العلم: للشيخ بكر بن عبد الله أبي زيد، ص٣٠، ٣١.

مرّ العصور مرجعاً مُهِمّاً للعلماء وطلاب العلم لِما اشتمل عليه من تلك الموضوعات الهامَّة، وهو يحتوي على (١٨٩٦) حديثاً.

ولهذا الكتاب شروحٌ جيدةٌ، يمكن للطالب أن يستعين بها إذا أشكل عليه فهم أحاديثه؛ مثل: "دليل الفالِحين" للعلامة محمد بن علاَّن الصديقي (ت١٠٥٧ه)، و"نزهة المتقين" للشيخ مصطفى سعيد الْخَنْ (ت١٤٢٩ه)[١]، وهما مِن أحسن شروحِ هذا الكتاب، ويَمتاز الثاني عن الأوَّل في سُهولة اللغة وبيانِ فوائد كلِّ حديثٍ من أحاديث الكتاب.

٢- **وبُلُوغ الْمَرَام في أحاديث الأحكام**: للحافظ ابن حجر العَسْقَلاني (ت٨٥٢ه):

جَمَع فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ التي استنبط الفقهاءُ منها الأحكامَ الفِقهيةَ، مُبيِّناً عَقِب كلٍّ منها مَن أخرجه من أئمة الحديث كالبخاري ومسلم ومالك وأبي داود وغيرهم، مُوَضِّحاً درجةَ الحديثِ من صِحّةٍ أو حسنٍ أو ضعفٍ، مرتَّباً على أبواب الفقه، كما ضَمَّ إلى ذلك في آخر الكتاب قِسماً مُهِمّاً في الآداب والأخلاق والذِّكر والدُّعاء. ويشتمل هذا الكتاب على (١٥٦٩) حديثاً.

ولهذا الكتاب أيضاً شروحٌ مفيدة، يُمكن للطالب الاستفادة منها لحلِّ ما يُشكِل عليه من فهمِ أحاديثه؛ مثل: "سُبُل السَّلام" للأمير الصَّنْعاني محمد بن إسماعيل (ت١١٨٢ه)، و"إعلام الأنام" للشيخ نور الدين عِتْر، وهما من أحسن شروح هذا الكتابِ، لكنَّ الثاني يَمتاز عن الأوَّل بالصِّناعة الحديثية أكثر.

المرحلة الثانية: كتب الحديث الْمُسْنَدة:

وبعد أن يَفرَغ الطالبُ مِن قراءة كتب الأحاديث المجرَّدة عن الأسانيد؛ ينبغي له قراءة الكتبِ التي تُروَى فيها الأحاديثُ بالأسانيد، ويَلتزِم في ذلك الترتيبَ الآتي:

١- **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس (ت١٧٩ه):

وهو أَيْسَرُ كتبِ الحديث الْمُسنَدة لاختصارِه، وقَصْرِ أسانيده، وحُسْنِ انتقاءِ أحاديثه التي لا جدالَ في صِحّتها. وهو مُرَتَّبٌ على أبواب الفقه، ويحوي كثيراً من فتاوى الإمام مالك وفتاوى المجتهدين، ولذلك يُعَدّ من كتب الفقه أيضاً. ويَبلُغ عددُ أحاديث هذا الكتابِ نحو (١٨٥٢) حديثاً[٢].

[١] كذلك يُعتبَر شرحُ الشيخ محمد بن صالِح العُثَيْمِيْن (ت١٤٢١ه) من أحسن شروح هذا الكتاب.

[٢] حسب ترقيم الأستاذ فؤاد عبد الباقي.

٢- **الجامع الصحيح الْمُسْنَد**: للإمام البخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ):
قال الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ) – رحمه الله تعالى – في هذا الكتاب: "أمَّا جامع البخاري الصحيح فأَجَلُّ كتبِ الإسلامِ وأفضَلُها، بعد كتاب الله تعالى...، فلو رَحَل الشخصُ لسماعِه من ألف فَرْسَخٍ لَما ضاعَتْ رِحلته"[١].
ويَمتاز هذا الكتابُ بمنهجه المتفرّد المدهِش في إتقانه، فقد تحرَّى فيه مصنِّفه الإمامُ – رحمه الله تعالى – في جمع الأحاديث تَحَرِّياً بالغاً، وعُنِي فيه عنايةً كبيرةً باستنباط المسائل واستخراجِ المعاني الدقيقة، ولذلك يَنقُل روايةً واحدةً في مواضع مختلفةً مقطّعةً، مثل رواية عائشة – رضي الله عنها – في قصة بَرِيْرَة، قد نَقَلَها أكثر من عشرين موضعاً، ولذلك اشتهر قولُ جَمْعٍ من العلماء: "فِقْه البخاري في تراجمه". وقد بلغتْ أحاديثُ هذا الكتاب بالمكرَّر (٧٥٩٣) حديثاً[٢]، وبدون المكرَّر نحو (٤٠٠٠) حديث.

٣- **وصحيحُ مُسْلِم**: للإمام مسلم أبي الحسين مسلم بن الحجَّاج القُشَيْرِيّ (ت٢٦١هـ):
وهو أحدُ مصادر الأحاديث الصحيحة بعد "صحيح البخاري"، ومن ميزاته أنَّ مصنِّفه – رحمه الله تعالى – جَمَع فيه الرِّوايات ذات الموضوعِ الواحدِ في مكانٍ واحدٍ، وتَظهَر فيه الخبرةُ الحديثية من خلال تنوُّع الأسانيد والألفاظ، وبذلك صار استخراجُ الحديثِ منه، ومعرفةُ طُرُقِه المتعدِّدة وألفاظه المختلفة سهلاً، بخلاف البخاري فإنه يَذكُر تلك الوجوهَ المختلفة في أبوابه المتفرِّقة. ويبلغ عددُ أحاديث هذا الكتابِ بالمكرَّر (٧٢٧٥) حديثاً[٣]، وبدون المكرَّر نحو (٤٠٠٠) حديث.

ولتكون قراءةُ الطالبِ لهذين الكتابَيْن قراءةً واعيةً مستوعبةً فيجب عليه أن يضع لنفسه مِقداراً مُعيَّناً منهما يقرؤه كُلَّ يومٍ أو حسبما يتيسَّر له، ليَختِمهما قراءةً في كلِّ سنةٍ في أقلِّ تقدير، ويَستمِرّ على ذلك ثلاثَ سنواتٍ على الأقَلِّ؛ ليكون مستحضراً غالب متونِ الصحيحَيْن، كما ينبغي له أثناء قراءتهما أن يُمعِن النظرَ في نصوصهما؛ لأنَّ مجرَّد قراءةٍ سرديةٍ لهما لا يُجديه في هذه المرحلة[٤].

---

[١] تاريخ الإسلام: للذهبي: (١٩/٢٣٢).

[٢] حسب ترقيم الأستاذ فؤاد عبد الباقي.

[٣] حسب ترقيم الأستاذ فؤاد عبد الباقي.

[٤] انظر: "نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية" للدكتور حاتم بن عارف العوني، ص٧٠.

ثم يتدرَّج على قراءة كتبِ السُّنَن مثل:

١- **السُّنَن**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت٢٧١هـ):
الذي استوعب فيه الكثيرَ من أحاديث الأحكام مِمَّا ليس في غيره مِن كتب السُّنَن الأخرى، كما أنَّ لهذا الكتاب ميزة أخرى وهي أنَّ مصنِّفه - رحمه الله تعالى - يَجمَع الأسانيدَ في سندٍ واحدٍ، ثم يَفصِل لفظَ كلٍّ واحدٍ منها على حِدَةٍ. وقد بلغتْ أحاديثُ هذا الكتابِ (٥٢٧٤) حديثاً.

٢- **والسُّنَن**: للإمام التِّرْمِذِيّ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة (ت٢٧٩هـ):
الذي رَكَّز فيه على بيان المذاهب الفقهية المهجورة والموجودة، مما جعل هذا الكتابَ مصدراً مُهِمّاً لمعرفة تلك المذاهب، كما اعتنى فيه بالأسانيد ورجالِها جرحاً وتعديلاً وتعليلاً، مع الالتزام ببيان درجة كلِّ حديثٍ تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً. ويَبلُغ عددُ أحاديث هذا الكتابِ (٣٩٥٦) حديثاً.

٣- **والسُّنَن الصُّغْرى**[١]: للإمام النَّسَائي أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيب (ت٣٠٣هـ):
الذي جَمَع فيه بين الحديث والفقه، حيث أورد فيه ما ثَبَت عن رسول الله ﷺ من أحاديث الأحكام مما يُمكِن أن يستدلّ به الفقهاء، وكذلك اعتنى فيه ببيان عِلَل الأحاديث. وقد بلغتْ أحاديثُ هذا الكتابِ نحو (٥٧٧٤) حديثاً.

٤- **والسُّنَن**: للإمام ابن ماجَهْ أبي عبد الله محمد بن يزيد القَزْوِيْني (ت٢٧٣هـ):
الذي يَمتاز عن غيره مِن كتب السُّنَن المذكورة في: حُسن التبويب في الفقه، وسردِ الأحاديث بالاختصار من دونِ تكرارٍ. وجملةُ أحاديث هذا الكتابِ (٤٣٤١) حديثاً.

وهذا الترتيبُ في قراءة هذه الكتبِ قد نَصَح به الطالبَ أكابرُ علماء الحديثِ أمثال: الحافظ ابن الصَّلاح (ت٦٤٣هـ)[٢]، والإمام النَّووي (ت٦٧٦هـ)[٣]، والحافظ السُّيُوْطِي (ت٩١١هـ)[٤] وغيرِهم من المتقدِّمين، والمحدِّث الشيخ محمد أحمد شاكر (ت١٣٧٧هـ)[٥]،

---

[١] قلتُ "الصغرى" تمييزاً عن "السنن الكبرى". و"السنن الصغرى" تُسمَّى أيضاً بـ"المجتبى" أو "المجتنى"، وهاتان الكلمتان متقاربتان في المعنى.

[٢] في كتابه "علوم الحديث"، انظر صفحة: ٢٥١.

[٣] انظر: "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي" للحافظ السيوطي: (١٢٩/٢، ١٣٠).

[٤] في كتابه "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي"، انظر: (١٢٩/٢، ١٣٠).

[٥] في كتابه "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث"، انظر: (٤٤١/٢/٤٤٢).

والعلامة محمد بن محمد أبي شَهْبَة (ت١٤٠٣هـ)[١]، والشيخ نور الدين عِتْر[٢] وغيرِهم من المعاصرين.

وهذه الكتبُ المسنَدة كلّها تُعتبَر من المراجع الأصلية لرواية الحديث، وفي ذلك كفايةٌ للطالب لإحاطته بأعظَم قَدْرٍ من الحديث النبوي[٣]، فليقرؤها بعنايةٍ وتدقيقٍ، ويُكثِر القراءةَ فيها، وخاصّةً التي اشترطت الصِّحَّةَ، وعلى رأسها: الصحيحان.

وثَمّةَ رأيٌ آخر مفيدٌ للمحدِّث الشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَويّ (ت١٤٠٢هـ) في ترتيب قراءة تلك الكتب، وهو رأيٌ جديرٌ بأن يُذكَر هنا، يقول رحمه الله تعالى: "الأَوْجَهُ عندي في ترتيب التحصيل: أن يُقدَّم (التِّرمذيَّ)، ثم (أبا داود)، ثم (البخاريَّ)، ثم (مسلماً)، ثم (النَّسائي)، ثم (ابنَ ماجه)، ثم (الموطَّأ)؛ لأنّ طالِب الحديث أوّل ما يحتاج إليه: تحقيق المذاهب وأنواع الحديث، ثم دلائلهم، ثم طُرُق الاستنباط، ثم جَمْع الرِّوايات، ثم التنبيه على الضِّعاف، ثم التأييد بالآثار...".

ثم بيَّن - رحمه الله تعالى - وظيفةَ كُلٍّ من تلك الكتب فقال: "فإنَّ وظيفة التِّرمذي: بيانُ المذاهب وأنواع الحديث، ومقصدَ أبي داود جمعُ دلائل الأئمة، ومعظمَ خواصِّ البخاري طُرُق الاستنباط، ودأبَ مسلمٍ جمعُ الرِّوايات بالطُّرُق الكثيرة، وأشار النَّسَائيُّ إلى عِلَل الأحاديث، وجَمَع ابنُ ماجه الصِّحاحَ والضِّعافَ، وأكثَرُ ما في (الموطَّأ) الآثارُ".

ثم قال: "لا بُدَّ للحَنَفِيِّ خاصّةً أن يقدِّم (الموطَّأ) برواية محمد بن الحسن الشَّيْبَاني[٤]، ثم (معاني الآثار) للطَّحَاوي[٥] قبل الأُمَّهات السِّتّ، كما ينبغي للمالِكِيِّ تقديمُ (الموطَّأ) برواية يحيى اللَّيْثي[٦] على السِّتّة، وفيه فوائد لا يخفى"[٧].

---

[١] في كتابه "الوسيط في علوم ومصطلح الحديث"، انظر صفحة ١٩١.

[٢] في كتابه "منهج النقد في علوم الحديث"، انظر صفحة ١٩٢.

[٣] فإنْ استزاد الطالبُ في ذلك قراءةً وإحاطةً فلا غِنَى له عن الاعتناء بـ"المسانيد"، لا سيَّما: "الْمُسْنَدُ" للإمام أحمد بن حَنْبَل الشَّيْبَاني (ت٢٤١هـ)، و"الْمُسْنَدُ" للإمام أبي يَعْلَى أحمد بن علي الْمَوْصِلِيّ (ت٣٠٧هـ).

[٤] لأنَّ في هذه الروايةِ تصنيفٌ لحديث الحجازيِّين (أهل الحديث)، ورأيِ وأثر العراقيِّين (أهل الرَّأي)، كما أنَّ في هذه الرواية مقارنة بين المذهب المالكي والحنفي، كذلك في هذه الرواية بعض الاجتهادات للإمام الشيباني في المذهب أصولاً وفروعاً.

[٥] لأنه يَلتزِم ببيان أدلة الأئمة الآخرين مع أدلة الأحناف، ثم يُحاكِم محاكمةً مُنصِفةً تقدِّم صورةً واضحةً للتفقُّه والاجتهاد، كما أنه يحتوي على كثير من الأحاديث التي تَخْلُو منها الكتبُ الأخرى.

[٦] لأنه مالكيُّ المذهب.

[٧] أوجز المسالك إلى موطأ مالك: للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي، ج١، ص٢٣٨، بتصرف يسير.

وهذا المنهجُ الذي ذَكَره الكانْدَهْلَويُّ – رحمه الله تعالى – هو الرَّائِجُ في معظم مدارس وجامعات بلاد القارَّة الهندية، حيث تُشرَع فيها دراسةُ الحديثِ النبويِّ بـ"مشكاة المصابيح" للإمام الخطيب التِّبْرِيْزي (ت٧٣٧هـ)، فيُدرَّس بإمعانٍ وتحقيقٍ، ثم يَعقِبه دورُ تدريس كتب الرِّواية في مرحلةٍ تُسَمَّى بـ"دورة الحديث" ويُدرَّس فيها جميعُ تلك كتب الرِّواية – التي أشرتُ إليها آنفاً – مع التركيز على ما يُشكل على الطلاب من أحاديث تلك الكتب سنداً ومتناً.

لحفظ الأحاديث:

وبعد ما تيسَّر للطالب قراءة ما ذُكر من تلك الكتب، وكان – أي الطالبُ – متمتِّعاً بموهبة الحفظِ؛ فينبغي له أن يَعتني بحفظ الأحاديث، ويَبدأ في ذلك بحفظ "الأربعين حديثاً" للإمام النَّوَوِيّ (ت٦٧٦هـ).

ثم يَنتقِل إلى "عُمْدَة الأحكام عن سيّد الأنام" للإمام عبد الغني بن عبد الواحد الْمَقْدِسِيّ (ت٦٠٠هـ)، الذي جَمَع فيه (٥٠٠) حديثٍ مما اتَّفق عليه الشيخان البخاري ومسلم.

ثم إلى "بلوغ المرام" للحافظ ابن حجر، الذي قد سَبَق الحديثُ عنه.

ثم إلى "اللُّؤلؤ والمرجان فيما اتَّفق عليه الشيخان" للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي (ت١٩٦٧م)، الذي جَمَع فيه (١٩٠٦) حديثٍ الذي اتَّفق عليها الشيخان من الأحاديث التي أورداها في صحيحيهما.

ثم يَحفَظُ ما شاءَ مما يوفِّقه الله تعالى إليه مِن الكتب، ولكن بشرطٍ أنْ لا يُضيف إلى محفوظه إلا ما حُكِمَ عليه بالصِّحَّة والقَبول من إمامٍ مُعتبَرٍ[1].

الكتب المساعِدة في فهم كتب الحديث:

ولتَكُوْنَ قراءةُ الطالبِ لتلك الكتبِ مُثمِرةً له بنتائج طيبة، وعائدةً عليه بفوائد جَمَّةٍ، ومُمَكِّنَةً له من "علم الحديث" فيما بعد؛ فينبغي عليه أن يَستمِدَّ في فهم أحاديثها ببعض الأنواع الآتية من الكتب:

(أ) شروح الحديث:

وهي كتبٌ جدّ نافعةٌ، لِما فيها من الفوائد الحديثية والفِقهية والأصولية واللُّغَوية، مِمَّا لا يستغني عنه الطالبُ البَتّة، وهذه مَفاتِيحُ لِمَن أراد أن يَفتَح مَغالِيقَ ما أَشْكَلَ عليه من الأحاديث في تلك الكتب المسنَدة[2]، وها هي بعض الشُّروح المعتبَرة لها:

---

[1] نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية: للدكتور حاتم بن عارف العوني، ص٧١.

[2] اقتصرتُ على ذكر أهمِّ وأنفع الشروح لتلك الكتب، وإلا فهناك لكل منها شروح عديدة، انظر للاطلاع عليها: "مصادر الحديث ومراجعه دراسة وتعريف" للمؤلِّف: (٩/٢، ١٠٩).

أولاً: من شروح "الموطأ":

١- "التمهيد لِما في الموطأ من المعاني والأسانيد: للإمام ابن عبد البَرِّ أبي يوسف بن عبد الله القرطبي (ت٤٦٣هـ).

وهو شرحٌ واسعٌ شاملٌ لهذا الكتاب، بل موسوعة شاملة في الحديث والفقه. رتَّبه المؤلِّفُ على طريقة الإسناد حسب أسماء شيوخ الإمام مالك، الذين رُوي عنهم ما في "الموطأ" من الأحاديث، وذكر ما له عن كل شيخٍ مرتَّباً على حروف المعجم، ثم ختمه بالكُنى والبلاغات. وقد اقتصر فيه المؤلِّفُ على ما ورد عن الرسول ﷺ من الحديث متصلاً أو منقطعاً، أو موقوفاً أو مرسَلاً، دون ما في "الموطأ" من الآراء والآثار؛ لأنَّ هاته أفردها المؤلِّف بكتاب آخر سَمَّاه: "الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمَّنه الموطأ من معاني الرأي والآثار".

واستخراج الطالبِ الحديثَ من "التمهيد" قد يكون صعبةً له إن لم يَعرِف اسمَ شيخ الإمام مالك فيه، لذلك لا بُدَّ له أن يعرف أسماء شيوخ الإمام جيدةً.

٢- "أنوارُ الكواكب أبهج المسالك بشرح موطَّأ الإمام مالك" للشيخ الزَّرْقاني محمد بن عبد الباقي المالكي (ت١١٢٢هـ).

وهو شرحٌ متوسِّط للموطأ، وجلُّ أجزائه مأخوذٌ من "فتح الباري"، وقد اعتنى فيه الشارح بضبط مشكل الأحاديث اعتناءاً جيداً.

٣- و"أوجز المسالك إلى موطأ مالك" للشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَوي (ت١٤٠٢هـ).

يَمتاز هذا الشرحُ ببيان المذاهب الأربعة من كتبٍ موثوق بها عند أهلها، والعناية بحلّ اللغات وشروح المطالب وإيضاح المواضيع المعضلة.

ثانياً: من شروح "صحيح البخاري":

١- "فتح الباري" للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ):

وهو أجَلُّ شروح هذا الكتاب، وأوفاها وأفضَلُها، جَمَع فيه المؤلِّفُ شروحَ مَن قبله على "صحيح البخاري"، باسطاً في ذلك إيضاح الصحيح، وبيانَ مشكلاته، وحكاية مسائل الإجماع، وبسط الخلاف في الفقه والتصحيح والتضعيف واللغة والقراءات، مع العناية الواضحة بضَبْط "صحيح البخاري" ورواياته، والتنويه على الفروق فيها، والتوسُّع في وصل المعلَّقات. وإلى جانب ذلك يتضمَّن هذا الشرحُ بحوثاً تاريخيةً، وتحقيقاتٍ نادرةً في أنساب الرُّواة، والسِّيْرة، وفوائدَ ونُكَتاً حديثيةً كثيرةً.

٢- و"عُمدة القارئ" للعلامة بدر الدِّين العَيْنِيِّ (ت٨٥٥هـ):
وهو يلي "فتحَ الباري" في الأهمية والإفادة، وفيه مباحث نفيسة في موضوعات مختلفة، وخاصةً في أحاديث الأحكام التي تتعلَّق بالخلاف بين المذاهب، كما أنه يمتاز أيضاً بالتوسُّع في الأنساب واللغات والبيان والبديع ونحوها. وبما أنَّ المؤلِّف حنفيُّ المذهبِ فإنه كغيره من الشُرّاح ينتصر لمذهبه. ولكنه لم يستمرَّ في شرحه للصحيح على منهجٍ واحدٍ، حيثُ أطال كثيراً شَرْحَ الأحاديث في الأجزاء الأربعة الأولى عن بقية أجزاء الكتاب.

ثالثاً: من شروح "صحيح مسلم":

١- "المنهاج" للإمام النَّوَوي (ت٦٧٦هـ):
وهو من أحسنِ شروح "صحيح مسلم"، يشتمل على كثيرٍ من الفوائد سواء في ذِكْر معاني الألفاظ اللُّغَوِيَّة، وتعليلِ الأحكام الشرعية، والْحِكَم التشريعية، وضبطِ أسماء الرُّواة وأسمائهم وأنسابهم وبلدانهم، وبيانِ درجتهم جرحاً وتعديلاً، وغيرِ ذلك من الفوائد. وبما أنَّ المؤلِّف شافعيُّ المذهبِ فيكتفي أحياناً بذكر مسائل الفروع على مذهبه فقط.

٢- و"فتح الْمُلِهم" للشيخ شَبِّيْر أحمد العُثْماني (ت١٣٦٩هـ):
وهو مِن أوسع شروح "صحيح مسلم"، ولكن لم يتيسَّر لمؤلِّفه إكماله، فكمَّلها القاضي الشيخ محمد تقي العثماني، وتكملتُه تتضمَّن بحوثاً وتحقيقاتٍ حديثيةً، وفقهيةً ودعويةً وتربويةً، كما أنَّ فيه معالجةَ الكثير من القضايا الفقهية المعاصرة، وإزالةَ ما أُثِيْر من شُبُهاتٍ في بعض المسائل.

رابعاً: من شروح "سنن أبي داود":

١- "عَوْن المعبود" للشيخ شمس الحقّ العظيم آبادي (ت١٣٢٩هـ):
وهو شرحٌ وسطٌ للسُّنَن، يَحِلُّ مشكلاتِ الكتاب سنداً ومتناً بكلامٍ مُوجَزٍ لكنه جامع ورصين، وإن اسْتَنْبَطَ من الحديث مسألةً؛ يَذكُرها مع بيان الاختلافِ فيها مع دلائل كلِّ واحدٍ من الأئمة دون انتصارٍ لأحدهم؛ ذلك لأنَّ هذا الشرحَ يُمَثِّل اتِّجاهَ "أهلِ الحديث"[١] في شرح الأحاديث، متحرِّراً عن التقليد لمذهب فقهيٍّ مُعَيَّنٍ.

٢-و"بَذْل المجهود" للشيخ خليل أحمد السَّهَارَنْفُوْرِيِّ (ت١٣٤٦هـ):

---

[١] هم الذين لا يقلِّدون لمذهب معيَّن من المذاهب الفقهية المتبوعة بحجة أنَّ المسلم مأمورٌ باتِّباع الكتاب والسنة، لا باتِّباع أحدٍ من الأئمة الأربعة، وهم يُعرَفون في غير الهند بـ"اللاَّمذهبيين". وللباحث كتابٌ باسم "مدرسة أهل الحديث ومساهمتها في الحديث النبوي: دراسة نقدية"، يسَّر اللهُ تعالى طباعتَه ونشره.

وهو شرحٌ مبسوطٌ لـ"سنن أبي داود"، ومفيدٌ في الكلام على الرُّواة، وبيان أحكام الأحاديث، وذكر المذاهب الفقهية. وطريقةُ المؤلِّف فيه أنه يذكر مناسبةَ الحديث للترجمة، ويذكر الفائدةَ من تكرار الحديث إن تكرَّر، ويهتمّ بالشَّرْح اللُّغَوي للأحاديث اهتماماً كبيراً، ويستطرد في الاستنباط وذكرِ المذاهب. وبما أن المؤلِّف حنفيٌّ المذهبِ فيحاول في شرح المسائل الفقهية ترجيحَ مذهبه على غيره.

خامساً: من شروح "سنن الترمذي":

١- "تحفة الأحوذي" للشيخ محمد عبد الرحمن الْمُبارَكْفُوري (ت١٣٥٣هـ):

وهو مِن أنفع شروح "سنن الترمذي"، وأكثرها تداوُلاً الآن، لكنه في أوّله أجوَدُ من آخره، وهو لا يقلِّد مذهباً معيَّناً من المذاهب الفقهية في شرح أحاديث الأحكام، بل يشرح متحرِّراً عنها. وفيه كلامٌ موجزٌ عن الرُّواة، وحلٌّ جيّدٌ للمسائل مع ذكرِ الخِلافِ فيها، ومن أهمِّ ميزاته أنه يخرِّج الشواهدَ ويعنى بها عنايةً فائقةً، وقد يعجز عن بعضها.

٢- و"معارف السُّنَن" للشيخ يوسف البِنُّوْري (ت١٣٩٧هـ):

وهو ناقصٌ لم يُتِمّه الشارحُ فوَصَل فيه حتى نهاية كتاب الحجِّ فقط، مع ذلك لا يُستغنى عنه، فقد ركَّز فيه المؤلِّف على الأبحاث التي تَخدِم "مباحث الأحكام الفقهية" المتعلِّقة بالحديث، لا سيما ما تتعلَّق منها بالفقه الحنفي[1].

سادساً: من شروح "سنن النَّسائي الصُّغْرى":

١- "ذخيرة العُقْبَى في شرح الْمُجْتَبَى" للشيخ محمد بن علي بن آدم الأَثْيُوْبِيِّ:

وهو شرحٌ موسوعيٌّ على هذا الكتاب، ومِن ميزاته أنه يتوسَّع في الكلام على تراجم رجال أسانيد الحديث جرحاً وتعديلاً، ويذكر لطائفَها، ويشرح مسائلَ تتعلَّق بالحديث، ويبيِّن درجتَه ويذكر مَن أخرجه مِن أصحاب الأصول، ويلخِّص فوائدَ ذلك الحديثِ،

---

[1] ويُوجَد باللغة الأردوية شرحان مفيدان على "سنن الترمذي"، وهما:

١) تحفة الألمعي شرح سنن الترمذي: للمفتي سعيد أحمد البالَنْفُوري: وهو عبارة عن دروسه في "السُّنَن" التي كان يُلقيها في "دار العلوم ديوبند" في فصلٍ يُسَمَّى "دورةَ الحديث"، وهو مطبوع في ثماني مجلَّدات ضخام.

٢) و"درس الترمذي": للقاضي محمد تقي العثماني: وهو مجموعة دروسه للسُّنَن التي ألقاها بالأردية في "دار العلوم الإسلامية بكراتشي"، ثم قام بضبطها وتحقيقها والتعليق عليها أحدُ تلامذته. وفي هذا الكتاب نُكَتٌ علميةٌ نادرةٌ، وفوائد قيمةٌ تتعلَّق بـ"سنن الترمذي" خاصةً، وبعلم الحديث عامةً.

ويذكر مذهبَ العلماء إنْ كان هناك اختلافٌ في حُكم ذلك الحديث، ثم يرجِّح الرَّاجحَ منها بما يَقترِن معها من الدَّليل القويم من الكتاب والسُّنَّة من غير اتِّباعٍ لمذهبٍ معيَّنٍ في كلِّ ترجيحٍ.

٢- و"التعليقات السَّلَفِيَّة" للشيخ محمد عطاء الله الفُوْجاني (ت١٤٠٩هـ):

وهو شرحٌ متوسّطٌ مفيدٌ، ولكنه لا يتّسم بمنهج موحَّد في شرح الأحاديث لكونه عبارةً عن مجموعةٍ من الحواشي العديدة على السُّنَن مثل: "زهر الرُّبَى" للسُّيُوطي (ت٩١١هـ)، و"حاشية الشيخ عبد الهادي السِّنْدي (ت١١٣٨هـ)"، وحواشي الشيخ أبي عبد الرحمن محمد البَنْجابي الدِّهْلَوي (ت١٣١٥هـ) والشيخ أبي يحيى محمد بن كفاية الله الشَّاهْجَهانْفُوْري (ت١٣٣٨هـ) والشيخ حسين بن محسن الأنصاري اليَماني (ت١٣٢٧هـ).

سابعاً: من شروح "سنن ابن ماجه":

١- "إهداء الدِّيباجَة" للشيخ صفاء الضَّوي أحمد العَدَويِّ:

وهو شرحٌ متوسِّطٌ ومفيدٌ للسُّنَن، يتميَّز بالسُّهولة والتيسير، يشرح غريبَ الحديث من مصادره الأصلية، ويبيِّن ما في أحاديث السُّنَن من أحكام من غير جمودٍ ولا ظاهريةٍ، مستنيراً بأقوال أهل العلم من الأئمة والفقهاء من غير تقليدٍ ولا مذهبيةٍ، ويَحكُم على الأحاديث ويبيِّن درجتَها من الصِّحة والضَّعف.

٢- و"إنجاز الحاجة" للشيخ محمد علي جانْبَاز:

وهو شرحٌ متوسِّط ونافعٌ للسُّنَن، التزم فيه الشارحُ بذكر مذاهب الفقهاء في كل مسئلةٍ فقهيةٍ من كتبها المعتمدة، دون تكلُّفٍ وتعسُّفٍ في الانتصار لمذهبٍ مخصوصٍ، ويعتني بعد تخريج كل حديثٍ ببيان درجته من الصِّحة والضَّعف، ويُترجِم لكلِّ راوٍ في أول مقامٍ وَرَد ذكرُه.

(ب) الكتب المساعدة على معرفة غريب الحديثِ وأحوال الرُّواة جرحاً وتعديلاً:

لا شكَّ أنَّ في الشُّروح المشار إليها آنفاً كفايةٌ للطالب لحلِّ جميع ما أشكل عليه من أحاديث تلك الكتب، سنداً كان أو متناً، ولكن ثَمَّة شروح لا تفي بشرح جميع مشكلات الحديث، فحينئذٍ يمكن للطالب الرجوعُ إلى الكتب المساعدة في فهم الحديث سنداً ومتناً، مثل التي أذكرها فيما يلي:

أولاً: الكتب المساعدة على معرفة أحوال الرُّواة جرحاً وتعديلاً:

أثناء قراءة تلك الكتب المسنَدة إذا احتاج الطالبُ إلى معرفة مراتبِ رُواتِها من حيث الجرح والتعديل، فليَرجع إلى كتاب "تقريب التهذيب"[١] للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، وهو يَذكُر مراتبَ الرُّواة[٢] في عبارةٍ مُوجَزةٍ تَدُلُّ على مكانتهم من الجرح والتعديل.

أمَّا إذا أراد الطالبُ معرفةً واسعةً في ترجمة هؤلاء الرُّواة، وأقوالِ النُّقَّاد فيهم جرحاً وتعديلاً فليَرجِع إلى أصله "تهذيب التهذيب"، كذلك لمزيدٍ من التوسُّع في ذلك يَرجِع إلى أصله "تهذيب الكمال" للحافظ الْمِزِّي (ت٧٤٢هـ).

ثانياً: الكتب المساعدة على معرفة غريب الحديث:

وللوُقوف على معاني الألفاظ الغامِضة الواردة في أحاديث تلك الكتب؛ يمكن للطالب الرجوعُ إلى هذين الكتابين:

أولهما: "النهاية في غريب الحديث والأثر"[٣] للإمام ابن الأثير الْجَزَري (ت٦٠٦هـ)، وهو مفيدٌ جداً لمعرفة واستيضاحِ مفردات الأحاديث.

والثاني: مَجمَع بِحار الأنوار في غرائب التَّنْزيل ولطائف الأخبار: للشيخ محمد طاهر الفَتَّني الغُجْراتي (ت٩٨٦هـ): وهو يَشرَح كلَّ الألفاظ الغريبة في الكتب السِّتَّة شرحاً وافياً.

المطلب الثاني: المنهج العلمي للتدرُّج على قراءة كتب علم دراية الحديث (أي علوم الحديث):

يُراد بـ"علم دراية الحديث" تلك العُلوم التي تَشتمِل على الأصول والقواعد التي يُتَوَصَّل بها إلى معرفة "الصحيح" و"الحسن" و"الضعيف" وغيرِها، وما يَتّصِلُ بذلك من معرفة الجرح والتعديل، وتاريخ الرُّوَاة ومَوالِيدهم ووفياتهم، والناسخ والمنسوخ، ومختلف الحديث وغريبه، إلى غير ذلك من المباحث والأنواع[٤].

ولا غِنىً للطالب عن معرفة تلك العلوم؛ لأنها التي تُفصِح له عن أصول الحديث وفروعِه، ويَشرَح مصطلحاتِ أهلِه ومقاصِدهم ومُهِمَّاتِهم. وإذا جَهِلَها الطالبُ فإنّه يُعَدّ نقصاً كبيراً،

---

[١] وله طبعات كثيرة، ومن أفضلها ما طُبع مِراراً بتحقيق الشيخ محمد عوامة.

[٢] فقط رواة الكتب الستة، لا غيرها.

[٣] وله طبعات عديدة، ومن أحسنها ما صدر أخيراً بعناية الشيخ خليل مأمون شيحا، من دار المعرفة ببيروت، وهي تمتاز بالدقة في ضبط أحاديثها وتخريجها من مصادرها.

[٤] معجم المصطلحات الحديثية: للباحث، ص٣٧٦.

ويتعطَّل بحِرْمانه منها استكمالُ الفائدةِ التامَّةِ من قراءة الحديث النبوي، لذلك من اللِّزام عليه أن يَعتني بقراءة هذه العلوم اعتناءً تآماً دُوْن أن يُقَصِّر في ذلك أيَّ تقصير.

وقد أُلِّفَتْ في هذه العلومِ كتبٌ كثيرةٌ على مرِّ العصور، وكلُّ كتابٍ يتفرَّد بمزايا وخصائص لا تُوجَد في غيره.

أما الطريقةُ المفيدةُ في قراءة تلك الكتب فهي: أن يَتَّخِذ الطالبُ لنفسه منهجاً مُعَيَّناً لأجلها، بحيث يَختار أولاً كتاباً مختصراً، وكلما يكون الكتابُ الذي يَبتدِئ به أسهلَ وأوجزَ يكون أفضَلَ وأنفعَ، وبعد ذلك يَخطُو خُطْوَةً خطوةً نحو التحصيل العلمي، من خلال الْمُقارَنةِ بين أكثر من كتاب، ثم يقوم بعرض ما فَهِمَه من ذلك على الكتب التي تشكل تطبيقاً عملياً لنُقَّاد الحديث، وينبغي أن يكون ذلك على سبيل التدرُّج، كما سيُذكَر فيما يلي:

المرحلة الأولى: حفظُ المتون:

لقد نظَّم علماءُ الحديث متوناً كثيرةً في علم مصطلح الحديث ما بين المختصرة والطويلة[١]، ولكن يكفي الطالبَ في هذه المرحلة، أن يَحفَظ "المنظومةَ البَيْقُوْنية في مصطلح الحديث" لعُمر بن محمد بن فَتُّوْح الدِّمَشْقِي البَيْقُوْني (ت١٠٨٠هـ)، والتي تشتمل على (٣٤) بيتٍ.

ومع حفظ متنِ هذه المنظومةِ لا بُدّ للطالب مِن فهمها واستيعابها، لأنَّهما المقصود بحفظه، ولأجل ذلك فلو استعان أثناء حفظ هذه المنظومة بأحد شُروحها لسَهَل عليه فهمُ أبياتها، لا سيما "شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث"[٢] للشيخ عبد الله سراج الحلبي (ت١٤٢٢هـ)، فهو مِن أسهل وأفضل الشروح لها.

المرحلة الثانية: قراءةُ كتاب ميسَّر:

إنْ لم يَسبق للطالب أن قرأ شيئاً في علوم الحديث، فيُستحسَن له أن يبدأ بقراءة كتابٍ أُلِّفَ فيه بلغةٍ سهلةٍ، وبأسلوبٍ مبسَّط، رُوعي فيه مستوى القارئ المبتدئ. والكتبُ المؤلَّفة على هذا النَّحْو كثيرة، وقد يكون معظمُها مفيداً له في هذه المرحلة، مثل: "تيسير مصطلح الحديث" للشيخ محمود الطحان، الذي يمتاز بحُسن ترتيبه للموضوعات، ودِقَّةِ تعريفاتِه، وجَوْدَةِ الاختصارِ، وابتعادِه عن الحشو وكثرةِ التعليقات واختلافِ الآراء.

---

[١] ومن أجلِّها: "ألفية الحديث" للحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ)، والتي اتَّفق جميعُ علماء الحديث على جلالة قدرِها، وعِظَمِ نفعِها، فقد أقبل كثيرٌ منهم على شرحها والتعليقِ عليها كالحافظ السخاوي الذي شرحها في كتابٍ سَمَّاها: "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث".

[٢] طُبع مراراً في مكتبة دار الفلاح في حلب في (٢١٨) صفحة.

المرحلة الثالثة: قراءة كتب العلماء القدامى:

ثم يتدرَّج الطالبُ على قراءة كتب العلماء القدامى في هذا العلم، بدءاً بـ"نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، وهي رسالةٌ مفيدةٌ له في هذه المرحلة، فيقرؤها مع شرحٍ ميسَّرٍ لها مثل "نزهة النظر" لابن حجر نفسه، أو مع شرحٍ آخر غيره؛ لأن في عباراتها بعض إغلاقٍ وغموضٍ، لذلك لا بُدَّ للطالب من حلِّه الاستعانة بأحد شروحها.

ثم يُطالِع أحدَ الكتب التالية:

١- إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ: للإمام النَّوَوِي (ت٦٧٦هـ).

٢- أو "الْمُوْقِظَة في علم مصطلح الحديث" للحافظ الذَّهَبِيّ (ت٧٤٨هـ)، مع شرح الشيخ حاتم بن عارف العَوْني.

١- أو "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير" للشيخ أحمد محمد شاكر (ت١٣٧٧هـ)[١].

٢- أو "الغاية في شرح الهداية في علم الرِّواية" للحافظ السَّخاوي (ت٩٠٢هـ).

وكلُّ كتابٍ من هذه الكتب الأربعة مفيدٌ ونافِعٌ للطالب في هذه المرحلة.

المرحلة الرابعة: قراءة الكتب الجامعة:

وبعد اجتياز الطالبِ المرحلةَ الثالثة في قراءة كتب علوم الحديث؛ تتكوَّن عنده – بإذن الله تعالى – ملكةٌ في فهم أساليب العلماء القُدامى في كتبهم، وفي حلِّ عباراتهم العِلمية في تلك الكتب، فيَحسُن له عندئذٍ أن يقرأ في هذه المرحلة كتاباً يكون أوسعَ علماً، وأرقى أسلوباً من كتب المرحلة السابقة، ولا يُوجَد هناك كتابٌ يَتّصِف بهذه الصفات غير "علوم الحديث" للحافظ ابن الصَّلاح (ت٦٤٣هـ)، الذي يُعرَف أيضاً بـ"مقدمة ابن الصلاح"، وهو كتابٌ عظيمٌ في علوم الحديث، ومن الكتب النهائية التي تُدرَّس في الدراسات العليا في أقسام الحديث في الجامعات.

وقد يَشُقّ على الطالب فهمُ بعض عباراتِ هذا الكتاب؛ فحينئذٍ يُمكِنه أن يَستعِين في حَلِّها واستيضاحها بشروحه المعتبَرة مثل: "التقييد والإيضاح" للحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ) ، و"النُّكَت على كتاب ابن الصلاح" للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ).

المرحلة الخامسة: مطالعة الكتب الموسَّعة:

وبعد انتهاء الطالبِ المرحلة الرابعة، فليَنتقِل إلى قراءة الكتب الموسَّعة في علوم الحديث، مثل:

---

[١] طُبع بتحقيق الشيخ علي بن حسن الحلبي الأثري في مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤١٧هـ.

١- تدريب الراوي في شرح تقريب النَّواوي: للحافظ السُّيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت٩١١هـ): وهو شرحٌ لـ"التقريب والتيسير" للإمام النَّوَوي (ت٦٧٦هـ)، وهو كتابٌ عظيمُ النفع، وكثيرُ الفوائد، ويُعتَبر من أهمِّ كتب علوم الحديث. لقد أضاف فيه السيوطيُّ فوائدَ علميةً جَمّةً، وذكر كثيراً من أقوال علماء هذا الفنِّ وآراءهم بحيث يتعذَّر وجودها في كتاب آخر غيره.

٢- وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للحافظ السَّخَاوي محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ): وهو شرحُ "ألفية الحديث" للحافظ العِراقي (ت٨٠٦هـ)، أفصح فيه السخاويُّ عباراتِ الألفية، وبيَّن الأحكامَ الحديثية التي تضمَّنتها الألفيةُ، وفسَّر أقوالَ المحدِّثين وآرائَهم، وبذلك يُعتَبر هذا الكتابُ من أوسعِ الكتب في علوم الحديث من حيث بسط المعلومات فيه، بل هو بمثابة موسوعةٍ في علوم الحديث، لأنّ ما من مسألةٍ من مسائل هذه العلوم إلاَّ وفيه شرحُها بالتفصيل والتوضيح.

المرحلة السادسة: مطالعة الكتب الموسَّعة للمتأخّرين والمعاصِرين:

وبعد إتمام الطالبِ قراءةَ كتبِ المرحلة الخامسة؛ فإنه يجدُ نفسَه مُستغنيةً لحدٍّ كبيرٍ عن قراءة المزيد من الكتب في هذا العلم، لكنه لو اعتنى بقراءة بعضَ كتب العلماءَ المتأخِّرين ثم المعاصرين فيه لتَمَّتْ له فائدةٌ عظيمةٌ، وإن كان الكثيرُ منها لا يشتمل على جديد في هذا العلم، لكنها تمتاز - بالنسبة لكتب المراحل السابقة - بجودة الترتيب، وحُسْن التبويب، وجمالِ العرض لبعض المادة العلمية لكتب القدامى، وكذلك تمتاز هذه الكتب بالتوسُّعِ في ذكر المعلومات والنُّكَت والفوائد في هذا العلم التي كانت متفرِّقةً في كتبهم.

ويمكن تقسيمُ كتبِ هذه المرحلة في قسمَين:

أولهما: الكتب التي لا تَخرُج كثيراً عن طابعٍ قديمٍ في الأسلوب والعرض لكنها تتميَّز بالسَّعَة في عرض المواد العلمية، مثل:

١- ظفر الأماني بشرح مختصَر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث: للشيخ عبد الحي اللَّكْنَوي (ت١٣٠٤هـ): الذي شرح فيه كتابَ "مختصر السيد الشريف الجرجاني" في مصطلح الحديث شرحاً وافياً، وتعرَّض لمباحث شائكة ومسائل مُعضِلة في علوم الحديث، وحَلَّها ووَضَّحها بالأمثلة الحيوية والأدلة الناطقة.

٢- وقواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: للشيخ جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ): الذي يتميَّز بكونه سهل العبارة، جامعاً لأهمِّ ما يحتاجه الطالب من

المصطلحات، ووصفِ الدواوين من المسانيد الصِّحَاح والسُّنَن، وعرضِ أحسَنِ أقوال الحُفَّاظ ورجال الجرح والتعديل وعلماء أصول الفقه وغيرها، والتي قد لا يجدها الطالب في كتاب آخر بسهولةٍ.

٣- وتوجيه النظر إلى أصول الأثر: للعلامة طاهر الجزائري (ت١٣٣٨هـ): وهو كتابٌ ضخمٌ جامعٌ، أسَّسه مؤلِّفه على التزام تحقيق المباحث الاصطلاحية، والبُعْدِ بها عن المكرَّر والْمُعاد، وهو حافلٌ بالموضوعات الهامَّة على مستوى رفيعٍ مُتقَنٍ.

والثاني: الكتب التي تَتّسِم بطابعٍ حديثٍ في الأسلوب والعرض والتسهيل، مثل:

١- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: للدكتور محمد بن محمد أبي شَهْبَة (ت١٤٠٣هـ): وهو كتابٌ قيّمٌ كبيرُ النفع، أودعه المؤلِّفُ عُصارةَ مطالعتِه لكتب علوم الحديث، وخلاصةَ ما يُوجَد في متفرِّقات كتب هذا العلم، ثم عَرَض المادةَ العلمية مع حُسْن تبويبِها وتنسيقِها، مع جودة العبارة وطلاوتها، وجمال العرض والأسلوب.

٢- ومنهج النقد في علوم الحديث: للدكتور نور الدين عِتْر: وهو كتابٌ قيّمٌ ومفيدٌ، عرض فيه المؤلِّف تعاريفَ علوم الحديث في تبويب جديد، كما أنه يتميَّز بخصائص كثيرة مثل: حُسْن التقسيم والتفصيل لمباحث علوم الحديث، ودِقّةُ التحرير للأقوال والآراء التي كَثُرَتْ فيها الخلافاتُ.

٣- وتحرير علوم الحديث: للشيخ عبد الله بن يوسف الْجُدَيْع: بَنَى فيه المؤلِّفُ تحريرَ أصولِ هذا العِلم على طريق السَّلَف المتقدِّمين، مستفيداً من تحريرات المتأخِّرين، وعَدَل عن ابتكاراتهم في هذا العلم، وكلُّ ذلك في أسلوب علميٍّ قويٍّ ممتعٍ.

٤- وعلوم الحديث: أصيلها ومعاصرها: للدكتور محمد أبي الليث الخيرآبادي: من مزايا هذا الكتاب أنه يتفرَّد بين الكتب السابقة بمباحث مفيدةٍ في علوم الحديث مثل: "تنسيق جديد لمكانة السنة التشريعية والمعرفية"، و"ترتيب مبتكر لحفظ السنة"، و"صياغة جديدة للأسباب المقصودة للوضع في الحديث"، و"الأسباب غير المقصودة للوضع في الحديث"، و"الأحاديث الصالحة للترقية وغير الصالحة لها"، و"عواضد صالحة لترقية الحديث الضعيف غير تعدُّد الطُّرق، وعواضد غير صالحة لها"، و"البُعْد الزماني والمكاني في السنة"، وغيرها من المباحث التي تخلو منها كتب السابقين.

وهذه الكتبُ التي ذكرتُها في علوم الحديث موزّعاً على تلك المراحل؛ فهي – في رأيي المتواضع – مِن أحسن ما أُلِّف فيها، وإنَّ قراءة تلك الكتبِ بالتّأنِّي والاستيعاب؛ تُمَكِّن الطالبَ مِن هذا العلم، وتفتح له الآفاقَ في مجاله بإذن الله تعالى.

خاتمة البحث:

وهذا ما يَسَّر الله ﷻ لي في هذا البحث المتواضع من بيان بعض أهمّ ما ينبغي لطالب الحديث النبوي أن يتحلَّى به من الآدب، وراعيتُ فيها بعضَ ما تقتضي متطلّبات هذا العصر، فينبغي لكلٍّ من يَلتمِس هذا العلم المبارك أن يَلتزِم بتلك الآداب الحسنة.

وأخيراً أرى أن أختتم هذا البحثَ بخلاصة ما جاء فيه، فأقول: إنَّ أوّل ما يُطالَب به طالِبُ هذا العلمِ الجليل: أن يتحلَّى بجميع تلك الآداب الشريفة والأخلاق الكريمة التي سَبَق بيانُها في المبحث الثاني من هذا البحث، ثم يَصُبَّ جُلَّ اهتمامِه بقراءة الحديث النبوي معرفةً وفهماً؛ لأنه إذا اقتصر منه على سماعه وكتابته أو حفظه فقط دُوْن التَّعَرُّفِ على فِقهه وفهمه، فيكون قد أتعَبَ نفسَه من غير طائلٍ، أو الحصول على أن يُعَدّ في أهل الحديث، بل عليه أن يَجمِع بين الرِّواية والدِّراية بحيث يَعرِف صحيحَه مِن حسنه من ضعيفه، وفقهه ومعانيه، ولغته وإعرابه، وما فيه من بلاغة وفصاحة، وأن يَعرِف أسماءَ رجاله، ومنازلهم من الجرح والتعديل، وكذا ناسخه ومنسوخه ومختلفه، ومشكله إلى غير ذلك[1].

ولتحقيق ذلك كلّه؛ يجب على الطالب أن يعتني ببعض الأمور اعتناءً جيداً، وهذه الأمورُ هي:

١) أن يكون مُتَمَكِّناً من "علم مصطلح الحديث"، ومُطَّلِعاً على ما أُلِّفَ فيه من الكتب قديماً وحديثاً.

٢) وأن يكون مُلِمّاً بمعرفة رجالِ الحديث وأحوالِهم جرحاً وتعديلاً، وكذلك بمعرفة مَن يَجُوْزُ به الاحتجاجُ ومَن لا يَجُوْزُ.

٣) وأن يكون بصيراً بمناهج علماء الجرح والتعديل في حُكمهم على الرَّاوي من حيث توثيقهم وتضعيفهم له؛ لأنَّ منهم: المتشدِّد والمتساهِل والمعتدِل، فينبغي للطالب أن يَعلَم ذلك جيداً.

٤) وأن يُلِمَّ بـ"عِلم عِلَل الحديث" إلماماً جيداً ليَعرِف طريقةَ كشفِ العِلَل في الأحاديث.

٥) وأن يكون على درايةٍ جيدةٍ بـ"علم تخريج الحديث" ليَقدِر على تخريج الأحاديث ودراسةِ الأسانيد والحُكمِ عليها.

---

[1] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: للدكتور محمد بن محمد أبي شهبة، ص١٩١.

كما يَلزَم على الطالب أن يكون دائماً:

٦) كثيرَ الاستفادةِ من شُروح الحديثِ ليَستعِين بها على فهم الحديث على وجهٍ صحيحٍ حسبما فَهِمَه المحدِّثون وشرحوه.

٧) وواسِعَ الاطِّلاعِ على مصادر الحديث ومراجعه، وكذلك على مناهج مؤلِّفيها.

٨) ودائمَ التطلُّعِ إلى ما تُصدِره دُوَرُ النَّشْرِ من الكتب الجديدة والدراساتِ الجادَّةِ في القضايا الحديثية، والدفاع عن السُّنَة النبوية؛ وكذلك أن يكون مُتَتَبِّعاً لِمَا تُصدِره بعضُ دُوَرِ النشر ضِدَّ السُّنّة؛ ليكون – دوماً – على استعدادٍ تامٍّ للرَّدِّ على مَطاعِن وشُبُهات أعداء السُّنّة.

فإذا حقَّق الطالبُ هذه وتلك من الأمور، وجازَ كذلك تلك المراحلَ التي سبق الحديثُ عنها، مع تصحيح النِّيّةِ، مُخلِصاً، مُحتسِباً، مُتقرِّباً إلى الله، راجياً ثوابَه وتوفيقَه، مُتجرِّداً عن طلب الدُّنيا وتحقيق غرضٍ من الأغراض المادِّيّة كَنَيْل الْجاهِ والشُّهْرةِ والتميُّزِ والافتخار، والاكتساب[١]؛ فينبغي أن يكون أَوْلَى اهتمامِه بتدريس هذا العلمِ وإفادتِه للآخرين، فإنَّ ذلك من أهمِّ فوائد طلبِ العلم الشرعي، وعلى وجه الخصوص طلب الحديث النبوي.

وكذلك إذا وَجَد الطالبُ نفسَه أهلاً للاشتغال بالتصنيف والتأليف، والإنتاج العلمي المفيد في هذا المجال المبارك، فلا يُحجم عن ذلك، لِما له في ذلك من الفوائد الكثيرة والعوائد العظيمة، فإنَّ الاشتغال بالتصنيف والتأليف يُوسِّع أمامه من مجاله ما لم يكن بحُسبانه، كما أنه يستطيع أن يقدِّم في هذا المجال ما يتطلَّبه روحُ هذا العصرِ من دراساتٍ وأبحاثٍ مفيدةٍ، فإنَّ لكلِّ عصرٍ شأناً خاصّاً يحتاج إلى تجديدٍ في الأسلوب وفي الموضوعات والأفكار، فليَصرِف الطالبُ إذا تأهَّل لذلك "جُلَّ هَمِّه للشرح، وبيان الْمُشْكِلِ، ورَدِّ الشُّبَهِ الواردة عليه، ولا سيما في عصرنا هذا، فقد تَهَجَّم على الأحاديث والسُّنَن بغير علمٍ مَن لا يكاد يَعرِف ما هو الحديثُ؟ وما هي السُّنّة، وتحقيق الروايات ونحو ذلك. ولا نكاد نجد شيئاً يُثبت العلمَ، ويدعو إلى استذكاره، ومراجعةِ كُتُبه وأصوله، ويَقدَح زَنْدَ الفكرِ، ويَشحَذ الطبعَ، ويَبعَث الْهِمَمَ، ويَبسُط اللسانَ، ويُجيد البيانَ، ويَكشِف الْمُشْتَبِهَ، ويُوضِّح الْمُلتَبِسَ مثلُ: التأليفِ، وإنما يَعرِف ذلك مَن يُعاني صنعةَ التأليف"[٢].

---

[١] وإنْ تحقَّق شيءٌ مِن ذلك من غير قصدٍ ونيةٍ.

[٢] العبارة بين القوسين من كلام الدكتور محمد بن محمد أبي شهبة في كتابه "الوسيط في علوم ومصطلح الحديث"، ص١٩٢.

ولا شكَّ أنّ الذي طالت ممارستُه لهذا العِلم عن طريق التدريس أو التأليف؛ فليس من المستبعَد بَعْدَ أن يَصدُق عليه ما ذَكَره بعضُ علماء الحديث المعاصرين[1] في حَدِّ "المحدِّث": أنه مَن تَحَمَّل الحديثَ روايةً، واعتنى به درايةً بأن يَحفَظ المتونَ، ويكون عنده علمٌ بالرِّجال، وتَواريْخِهم وجَرْحِهم وتعديلِهم، وإذا كان هكذا "فيا بُشْرَى العالم الإسلامي، فقد وُلد له محدِّثٌ!!"[2].

وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ الأَكْمَلانِ على خاتم الأنبياء وأشرف الْمُرسَلين: سيّدنا محمَّد وآله وأصحابِه أجمعين، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ ودعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين.

المصادر والمراجع:

١) **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان:**: للإمام محمد بن حبان البُسْتِيّ، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.

٢) **أدب الطلب ومنتهى الأرب**: للإمام محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: الأستاذ عبد الله يحيى السريحي، دار ابن حزم – بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣) **الأدب المفرد**: للإمام البخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق – الجبيل، ط٥، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٤) **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ**: للإمام النووي محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الدمشقي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط٢، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٥) **الاعتصام**: للإمام الشاطبي أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، تحقيق: الأستاذ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار التوحيد – عريش، ط١، ١٤٢١هـ.

٦) **اقتضاء العلم العمل**: للحافظ الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي – بيروت، ط٥، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٧) **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي المالكي، تحقيق: الأستاذ أحمد صقر، دار التراث – القاهرة، ط١، ١٣٧٩هـ/١٩٧٠م.

٨) **إلى طالب العلم**: لسيد عبد الماجد الغوري، معهد دراسات الحديث النبوي – سلانجور (ماليزيا)، ط١، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٩) **أوجز المسالك إلى موطأ مالك**: للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي، دار القلم – دمشق، ط٢، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

١٠) **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير**: شرح العلامة أحمد محمد شاكر، تعليق: الشيخ محمد ناصر

[1] أمثال الشيخ الدكتور محمد بن محمد أبي شهبة في كتابه "الوسيط في علوم ومصطلح الحديث"، ص١٨، والشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعلقٍ له على كتاب "مبادئ علم الحديث وأصوله" للشيخ شبير أحمد العثماني، ص٦٤، و الدكتور محمد أبي الليث الخيرآبادي في كتابه "علوم الحديث أصيلها ومعاصرها"، ص٣٢، ٣٣.

[2] العبارة بين القوسين للشيخ حاتم بن عارف العوني، التي ختم بها رسالتَه "نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية"، ص٧٤.

الدين الألباني، تحقيق: الشيخ علي بن حسن الحلبي الأثري، مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

١١) **بغية الملتمس:** للحافظ العلائي أبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

١٢) **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي:** للشيخ عبد الرحمن المباركفوري، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٣) **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:** للحافظ السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: الأستاذ أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار العاصمة – الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٤) **تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم:** للإمام ابن جماعة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكناني، تحقيق: محمد بن مهدي العجمي، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط٢، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١٥) **تصحيفات المحدِّثين:** للعسكري أبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد، تحقيق: الدكتور محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة – القاهرة، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٦) **التوقيف على مهمات التعاريف:** للشيخ عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: الدكتور عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب – القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٧) **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان:** للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، دار الحديث – القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

١٨) **تيسير مصطلح الحديث:** للدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض، ط١٠، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١٩) **جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ:** للإمام ابن الأثير الجزري، تحقيق: الشيخ محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٤، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢٠) **جامع بيان العلم وفضله:** للإمام ابن عبد البر أبي عمرو يوسف القرطبي الأندلسي، تحقيق: الأستاذ أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي – الرياض، ط٨، ١٤٣٠هـ.

٢١) **الجامع الصحيح (صحيح البخاري):** للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، دار السلام – الرياض، ط٢، ١٤٢١.

٢٢) **الجامع الصحيح (صحيح مسلم):** للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشيري، دار السلام – الرياض، ط١، ع: ١٤١٩.

٢٣) **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:** للحافظ الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، تحقيق: الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢٤) **الجرح والتعديل:** للإمام ابن أبي حاتم أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، دائرة المعارف العثمانية – حيدرآباد (الدكن)، ط١، ١٣٧٢هـ.

٢٥) **الجرح والتعديل:** للدكتور إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢٦) **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر:** للحافظ السخاوي محمد بن عبد الرحمن: تحقيق: الأستاذ إبراهيم باجس، دار ابن حزم – بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٧) **حلية طالب العلم:** للشيخ بكر بن عبد الله أبي زيد، دار العاصمة – الرياض، ط٥، ١٤١٥هـ.

٢٨) **الديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب:** لابن فرحون إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري، تحقيق: محمد الأحمدي أبي النور، دار التراث للطبع والنشر – القاهرة، دون تاريخ.

٢٩) **الرحلة في طلب الحديث:** للحافظ الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٣٠) **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة:** للشيخ محمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط٧، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م.

٣١) **الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة:** للإمام ابن قيم الجوزية شمس الدين محمد

بن أبي بكر الدمشقي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٣٢) **سنن أبي داود**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، دار السلام – الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ.

٣٣) **سنن ابن ماجه**: للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد الرَّبْعي ابن ماجه القزويني، دار السلام – الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ.

٣٤) **سنن الترمذي**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، دار السلام – الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٥) **سنن الدارمي**: للإمام أبي محمد عبد الله الدَّارِمي السمرقندي، تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، دار القلم – دمشق، ط٢، ١٤١٧ هـ.

٣٦) **سنن النَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسَائي، دار السلام – الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٧) **سير أعلام النبلاء**: للحافظ الذهبي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣٨) **شرف أصحاب الحديث**: للخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، تحقيق: الأستاذ محمد سعيد خطيب أوغلو، كلية الإلهيات – أنقرة (تركيا)، ط١، ١٩٧١م.

٣٩) **الضوء الامع لأهل القرن التاسع**: للحافظ السخاوي محمد بن عبد الرحمن، دار الجيل – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ

٤٠) **علوم الحديث**: للحافظ ابن الصلاح أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر – دمشق، ط٣، ١٩٩٨م.

٤١) **علوم الحديث أصيلها ومعاصرها**: للدكتور محمد أبي الليث الخيرآبادي، دار الشاكر – كوالالمبور، ط٧، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٤٢) **قيمة الزمن عند العلماء**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط١٣، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٤٣) **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**: للشيخ جمال الدين القاسمي، تحقيق: الشيخ محمد بهجة البيطار، دار النفائس – بيروت، ط٤، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٤٤) **كتاب التعريفات**: للعلامة الجرجاني علي بن محمد الشريف، تحقيق: الأستاذ إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٤، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٤٥) **الكفاية في علم الرواية**: للحافظ الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، مكتبة النمنكاني – المدينة المنورة، دون تاريخ.

٤٦) **الكليات**: لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٤٧) **لسان العرب**: لابن منظور محمد بن مكرم المصري، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٤٨) **لسان الميزان**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٤٩) **مبادئ علم الحديث وأصوله**: للشيخ شبير أحمد العثماني، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٥٠) **المجموع شرح المهذب**: للإمام النووي محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الدمشقي، دار الفكر – بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٥١) **مجموع الفتاوى**: لشيخ الإسلام ابن تيمية الحراني، مجمع الملك فهد – المدينة المنورة، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٥٢) **المجموعة العلمية**: للشيخ بكر بن عبد الله أبي زيد، دار العاصمة – الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.

٥٣) **مختار الصحاح**: لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، دار البشائر – دمشق، ط١، ١٤١٧هـ

٥٤) **المدخل إلى دراسات الحديث النبوي الشريف**: للشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي، دار ابن كثير – دمشق، ط١، ١٤٢٣ هـ.

٥٥) **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلّق بالكتاب العزيز**: لأبي شامة شهاب الدين أبي القاسم المقدسي، تحقيق: طيار قولاج، دار صادر – بيروت، ط١، ١٣٩٥هـ.

٥٦) **المستدرك على الصحيحين**: للإمام الحاكم النيسابوري أبي عبد الله محمد بن عبد الله، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٤، ٢٠٠٩م.

٥٧) **المسند**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيْبَانِي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.

٥٨) **المسند**: للإمام عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، المكتبة السلفية – المدينة المنورة.

٥٩) **مصادر الحديث ومراجعه دراسة وتعريف**: لسيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير – دمشق، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٦٠) **معجم المصطلحات الحديثية**: لسيد عبد الماجد الغوري، معهد دراسات الحديث النبوي ودار الشاكر – سلانجور (ماليزيا)، ط٢، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٦١) **معرفة أنواع علم الحديث**: للحاكم النيسابوري أبي عبد الله محمد بن عبد الله، تحقيق: الدكتور سيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٦٢) **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**: للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٦٣) **مقدمة ابن خلدون**: لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، تحقيق: الدكتور علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر – بيروت، ط٣. ١٩٨١م.

٦٤) **من أدب المحدِّثين في التربية والتعليم**: للدكتور أحمد محمد نور سيف، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – دبي (الإمارات العربية المتحدة)، ط٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٦٥) **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج**: للإمام النووي أبي زكريا يحي بن شرف الدمشقي، تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحا، ن: دار المعرفة – بيروت، ط ١٥، ١٤٢٩هـ.

٦٦) **منهج النقد في علوم الحديث**: للدكتور نور الدين عتر، دار الفكر – دمشق، ط ٣، ١٤١٨هـ.

٦٧) **الموافقات**: للإمام الشاطبي أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، تحقيق: الأستاذ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان – الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٦٨) **الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم**: للدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

٦٩) **موسوعة علوم الحديث الشريف**: إعداد مجموع من الباحثين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٧٠) **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**: للشيخ محمد علي التهانوي، مكتبة لبنان – بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٧١) **نزهة المتقين شرح رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين**: للدكتور مصطفى سعيد الخن وآخرين، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢٦، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٧٢) **نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية**: للشيخ حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ.

٧٣) **النظم التعليمية عند المحدثين في القرون الثلاثة الأولى**: للأستاذ المكي أقلايْنة، (المطبوع في سلسلة كتاب الأمة، رقم: ٣٤)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – دولة القطر، ط١، ١٤١٣هـ.

٧٤) **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**: للدكتور محمد بن محمد أبي شهبة، مكتبة السنة – القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٧٥) **وفيات الأعيان**: لابن خلكان أحمد بن محمد البرمكي، دار الصادر – بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

الجهود المبذولة في شرح الكتب الستة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجريَّين

إعداد: محمد حافظ بن سورويي[١]

ملخص البحث:

يرتكز هذا البحث على جمع ما ألّفه العلماء المتأخرون من شروح أو تعليقات على الكتب الستة، من أوائل القرن الرابع عشر الهجري حتى أوائل القرن الخامس عشر الهجري (ما بين سنة ١٣٠١ إلى هذا العام ١٤٣٤هـ) على وجه التقريب. وقد تعرض البحث لذكر ما تناولوه بالشرح والتعليق عليه من الكتب الستة فقط دون غيرها من كتب الحديث. والغرضُ من هذا البحث جمعُ تلك الشروح في موضع واحد حتى يوفّر معرفة مدى اهتمام العلماء المتأخرين بالكتب الستة، وجهودهم في تبيين وتوضيح معاني السنة النبوية للمسلمين، وإبقاء مآثرهم حتى لا تذهب بالضياع مع مرور الأزمنة، وإعطاء التصور العام لجهود العلماء في شرح الكتب الستة في الفترة المذكورة، والاعتراف لهم بالفضل. وقد رتِّب البحث على حسب البلدان، حيث إنه يبدأ بالمغرب، فمصر، فالشام، فالجزيرة العربية، فاليمن، فالقارة الهندية (أي الهند والباكستان)، ثم جنوب شرقي آسيا (أي ماليزيا وإندونيسيا)، ويلاحظ في هذا الترتيب ابتداء من المغرب وانتهاء إلى المشرق. وذكرنا أولاً اسم المؤلف مرتباً على سنين الوفاة، ثم أتبعنا بذكر ما شرحه من الكتب الستة.

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد. فإنّ من أهم الأهداف والغايات من دراسة الحديث النبوي الشريف هو فقه كلام رسول الله ﷺ، الذي أُوحي إليه من الله تعالى، الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، إذ به نفذ شرع الله على وجهه الصحيح واستقامت أمور الحياة الإنسانية دينية ودنيوية. وقد برع سلفنا

[١] محاضر في قسم القرءان والسنة، بالكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا).

الصالح في تبيين وشرح مراد أحاديث رسول الله ﷺ للمسلمين، ومع ذلك لم يدونوا ما شرحوا وما استنبطوا منها في كتب خاصة حتى جاء القرن الثالث الهجري، وهو عصر ازدهرت فيه حركة التأليف والتدوين بنطاق واسع خاصة في الحديث الشريف، فظهرت مؤلفات في إيضاح وشرح بعض الأحاديث المشكِلة أو المختلفة فيها مثل كتاب "اختلاف الحديث" للإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) وكتاب "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، كما ظهرت فيه مؤلفات في بيان غريب الحديث، وقيل: أول من صنفه النضر ابن شميل المازني (ت٢٠٣هـ)، وقيل : أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ)[١]، ومن أهم إنتاج العلماء في هذا القرن أمهات الكتب الحديثية، وفي مقدمتها الكتب الستة (وهي: صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن أبي داود وسنن النسائي وسنن الترمذي وسنن ابن ماجه)، التي تناولها العلماء من بعد شرحاً وتوضيحاً في كتبهم، نظراً إلى ضعف الأفهام وقصور الأنظار وخمول الأذهان.

فاشتهر كثير من المتقدمين بشروحهم على الكتب الستة ما بين القرن الرابع الهجري إلى القرن الثالث عشر الهجري، كالإمام أبي سليمان الخطابي (ت٣٣٨هـ) صاحب "معالم السنن" في شرح سنن أبي داود، والإمام محيي الدين النووي (ت٦٧٦هـ) صاحب "المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، والحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) صاحب "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، والقاضي بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ) صاحب "عمدة القاري شرح صحيح البخاري"، والحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) والعلامة محمد ابن عبد الهادي السندي (ت١١٣٨هـ)، اللّذين كتبا العديدَ من الحواشي على الكتب الستة، وغيرهم من الشرّاح الكبار.

ثم تعاقب القرنان الرابع عشر والخامس عشر الهجريَّين، اللذَين لم يكونا أقلّ حظاً من القرون المتقدمة في العناية بالحديث النبوي وعلومه، مع اضطراب الأوضاع السياسية وضعف الأوساط الاجتماعية في كثير من دول المسلمين. فقد عرف فيهما نوابغ من المشتغلين بالسنة وعلومها والدفاع عنها والتأليف والتصنيف فيها، كما سأتناول - بإذن الله تعالى وتوفيقه - في هذا البحث التعريف بتلك الجهود المباركة التي بذلها العلماء في هذين القرنين في شرح الكتب الستة.

[١] انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: لجلال الدين السيوطي، ص ٣٥٨.

المبحث الأول: تعريف الشروح الحديثية وأقسامها:

وقبل أن أدخل في صلب الموضوع أرى من المستحسن أن أذكر تعريفاً موجزاً لـ"الشروح" من حيث اللغة والاصطلاح، والذي كما يلي:

لغةً: "الشروح" جمعُ "شرح"، وهو كلُّ كلام يوضّح المعنى البعيدَ بمعنى قريب معروف لنص فيه غموض[١].

واصطلاحاً: هي الكتب التي شرح فيها أصحابها متونَ الحديث، وفسَّروا غريب ألفاظها، وبيَّنوا معانيها، وقد تكلَّموا على أسانيدها – إذا كانت تلك الكتب مسندةً – من حيث الصناعة الحديثية، وبيَّنوا ما يُستنبط منه من أحكام وحكم وفوائد وغير ذلك مما يُستفاد منها[٢].

أما تقسيم هذه الشروح الحديثية فيمكن جعله في ثلاثة أقسام من جهة الشرح والتعليق:

الأول: شروح موسعة كفتح الباري للحافظ ابن حجر.

والثاني: شروح متوسطة كشرح النووي على صحيح مسلم.

والثالث: شروح مختصرة كحاشية السيوطي على صحيحِ البخاري وغيرِهِ من الكتب الستة.

ومما يلزم التنبيه هنا أن هذه الأقسام الثلاثة ليست مقتصرة في شروح القدامى فحسب، بل هي موجودة أيضا في شروح المتأخرين، خاصة علماء القرن الرابع عشر الهجري وما بعده الذين نحن بصدد الحديث عنهم.

المبحث الثاني: الجهود المبذولة في شرح الكتب الستة في مختلف بلدان العالم الإسلامي في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجريَّين:

سأذكر في مطالب هذا المبحث ما تناوله علماء القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر الهجري بالشرح والتعليق عليه من الكتب الستة مرتبةً أسماءهم على حسب البلدان، كما في الفصول الآتية:

المطلب الأول: بلاد المغرب:

ونقصد ببلاد المغرب: الجزائر، وتونس, والمغرب, وليبيا, وموريطانيا (شنقيط)، فقد نالت الكتب الستة عناية جيدة لدى علماء الحديث في هذه البلاد شرحاً وتعليقاً وتحشيةً، فمن هؤلاء:

---

[١] معجم المصطلحات الحديثية: لسيد عبد الماجد الغوري، ص٢٩٩.

[٢] المرجع السابق، ص٢٩٩.

١- العلامة الشيخ محمد بن محمد سالم المجلسي الشنقيطي (ت١٣٠٢ه)، له "النهر الجاري في شرح صحيح البخاري"، وهو مخطوط يوجد عند أسرة المؤلف ببلدة "العيون"، وهو في سبعة أسفار[١].

٢- العلامة الشيخ محمد بن المدني جنُّون الفاسي (ت١٣٠٢ه)، له تكملة على "حاشية ابن زِكري على صحيح البخاري" (وابن زكري هو محمد بن عبد الرحمن بن زكريا، ت١١٤٤ه)، كمّل بعض الأجزاء: الثالث والرابع والخامس، طُبع بفاس على الحجر سنة ١٣٢٨ه مع الحاشية المذكورة والتكميلات الأخرى[٢].

٣- السيد إبراهيم بن إدريس الحسني السنوسي المالكي الفاسي (ت ١٣٠٤ه)، له شرح صحيح البخاري، ذكره صاحب "هدية العارفين".[٣]

٤- العلامة الشيخ علي بن سليمان الدِّمْنتي البُجُمْعَوِي (ت١٣٠٦ه)، له اختصارات لحواشي الإمام السيوطي على الكتب الستة، وهي: "درجات مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود"، طُبع بمصر قديماً، اختصر فيه حاشية السيوطي على السنن المذكورة، و"رَوح التوشيح على الجامع الصحيح" للبخاري، طُبع بمصر سنة ١٢٩٨ه، اختصر فيه حاشية السيوطي على صحيح البخاري، و"عرْف زهر الرُّبى على المجتبى للنسائي"، طُبع بمصر سنة ١٢٩٩ه، اختصر فيه حاشية السيوطي على سنن النسائي، و"نقع قوت المغتذي على جامع الترمذي"، طُبع بمصر سنة ١٢٩٨ه، اختصر فيه حاشية السيوطي على الجامع المذكور، و"نور مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه"، طُبع بمصر سنة ١٢٩٩ه، اختصر فيه حاشية السيوطي على السنن المذكورة، و"وَشْي الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج"، طُبع في مصر سنة ١٢٩٩ه، اختصر فيه حاشية السيوطي على صحيح مسلم[٤].

٥- الشيخ محمد الفضيل بن محمد الفاطمي الزرهوني الشبيهي الحسني (ت١٣١٨ه)، له "الفجر الساطع على الصحيح الجامع" أو "النهر الجاري على صحيح الإمام البخاري"

---

[١] تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه، محمد بن عبد الله التليدي، ص ٢٩٢.

[٢] نفس المصدر، ص ١١٣.

[٣] إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري، لمحمد عصام الحسيني، دار اليمامة بدمشق، ١٤٠٧هـ، ص ٤٨.

[٤] نفس المصدر، ص ١٤٥، و١٦٠، و٢٠٨، و٢٩١، و٢٩٣، و٢٩٩.

في أربعة مجلدات، أطال فيه وانتصر لمذهب الإمام مالك[١] .

٦- الشيخ أحمد بن الطالب بن سُودة المُرّي الفاسي (ت١٣٢١هـ)، له "حاشية على صحيح البخاري"، وهو مخطوط[٢]، أودعها نفائس وتحقيقات قلَّ نظيرها.

٧- الشيخ أبو الحسن علي الونِّيسي المالكي (ت ١٣٢٢هـ)، له "شرح صحيح البخاري" في ١٢ جزءاً.[٣]

٨- العلامة المحدث الشيخ جعفر بن إدريس الكتاني (ت١٣٢٣هـ)، له حواش على "صحيح البخاري" و"صحيح مسلم" و"سنن أبي داود" و"جامع الترمذي"، ولكن هذه الحواشي لم تتم[٤]، قال في "فهرس الفهارس" عن حاشيته على صحيح البخاري: "لو تمت لكانت آيةً في بابها، ملأها فقهاً محرراً"[٥].

٩- الشيخ الإمام محمد بن عبد الكبير الكتاني (ت١٣٢٧هـ)، له شرح على "صحيح البخاري"، و لم يتم.[٦]

١٠- الشيخ محمد يحيى بن محمد المختار الوُلاتي الشِّنقيطي (ت١٣٣٠هـ)، له "سُلَّم الفقه والدراية على جمع النهاية لابن أبي جمرة"، وهو مخطوط[٧]، وكتاب "جمع النهاية" لابن أبي أبي جمرة (ت٦٩٥هـ) هو مختصر لصحيح البخاري. وله أيضاً "نور الحق شرح صحيح البخاري"[٨]، يقال إنه بقي في تونس ليطبع. وقد امتاز هذا الشرح بالتنبيه على كل حديث تمسك به الإمام مالك في بناء مذهبه[٩].

١١- العلامة الشيخ محمد التهامي بن المدني جنُّون الفاسي (ت١٣٣١هـ)، له "إرشاد القاري لصحيح البخاري"، و"الملم بشرح ألفاظ صحيح مسلم"، والأول طُبع على الحجر بفاس

---

[١] نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، د. يوسف المرعشلي، ج ٢، ص ١٤٠٧.

[٢] تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه، ص ١٣٠.

[٣] معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية – بيروت، ١٩٨٠م. ص ٣٤٦.

[٤] تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه، ص ١٣٧.

[٥] فهرس الفهارس والأثبات: لعبد الحي بن عبد الكبيرالكتاني، ج١، ص١٨٦.

[٦] أفاد بذلك الدكتور حمزة الكتاني على موقع ملتقى أهل الحديث، بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٥م. والرابط: http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=٧٥٩٦٦

[٧] تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه، ص ١٦٨.

[٨] نفس المصدر، ص ٢٩٣.

[٩] نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، ج ٢، ص ١٥٣٣.

سنة ١٣٢٨هـ، مع حاشية ابن زِكري وتكملاتها الأخرى، وهو تكملة للجزء الرابع من حاشية ابن زِكري المذكورة.[١]

١٢- الشيخ أبو عبد الله عبد السيد بن محمد النجار التونسي المالكي (ت١٣٣١هـ)، له تحرير على كتاب العلم من صحيح البخاري، مطبوع في تونس سنة ١٣٢٥هـ.[٢]

١٣- الشيخ عبد الكبير بن محمد الكتاني الفاسي (ت١٣٣٣هـ)، له "حاشية على صحيح البخاري"،[٣] وهي على مواضع منه.[٤]

١٤- الشيخ أحمد بن جعفر الكتاني (ت١٣٤٠هـ)، له "شرح على صحيح البخاري"، لم يتم. قال فيه نجله العلامة المجاهد محمد إبراهيم الكتاني رحمهما الله تعالى: "المنهج المليح في حل مقفل الصحيح، المجلد الأول في ٣١ كراساً من القالب الرباعي، المجلد الثاني : كمل منه ١٦ كراساً بخط دقيق، حتى تكاد صفحاته تمتليء عن آخرها، وأوله: باب التهجد بالليل، وفي أواسط آخر ورقة منه ابتداء الكلام على الوكالة". والكراسة هي نحو ١٦ ورقة[٥].

١٥- الشيخ سالم بن عمر بو حاجب البنبلي، أبو النجاة (١٢٤٣-١٣٤٢هـ)، كان مدرساً بجامع الزيتونة ومفتياً، له تقريرات على صحيح البخاري، ابتدأها من كتاب العلم، جامعة لغرر من المسائل مع ما فيها من التوفيق بين الشريعة المطهرة والتمدن العصري، ذكره صاحب "شجرة النور الزكية".[٦]

١٦- الإمام السيد محمد بن جعفر الكتاني (ت١٣٤٥هـ)، له "إملاءات على شرح سنن النسائي"، وهي موجودة لدى ورثة الشيخ محمود ياسين الدمشقي.[٧]

١٧- الشيخ محمد الطيب بن مَحْمَد بن أحمد النَّيفر (ت١٣٤٥هـ)، له "تقارير على صحيح البخاري"، ذكر صاحب "شجرة النور الزكية" أنها في غاية الإجادة والتحرير[٨].

---

[١] تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه، ص ٤٢، و٢٧٦.

[٢] إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري، ص ١٦١.

[٣] تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه، ص ١٣١.

[٤] أفاد بذلك الدكتور حمزة الكتاني على موقع ملتقى أهل الحديث، بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٥م.

[٥] أفاد بذلك الدكتور حمزة الكتاني على موقع ملتقى أهل الحديث، بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٥م.

[٦] إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري، ص ١٢٧.

[٧] أفاد بذلك الدكتور حمزة الكتاني على موقع ملتقى أهل الحديث، بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٥م..

[٨] نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، ج ٢، ص ١٢٦٧- ١٢٦٨.

١٨- الشيخ محمد الطاهر بن الحسن الكتاني (ت١٣٤٧هـ)، له "شرح على صحيح البخاري"، وحاشية على أوائل صحيح البخاري، وحاشية على أوائل "صحيح مسلم"[١].

١٩- الشيخ محمد بن إدريس القادري الفاسي الحسني (ت١٣٥٠هـ)، له "عَرْف العنبر الومذي بشرح جامع الترمذي"، لم يتم[٢].

٢٠- العلامة الشيخ محمد الخضر بن عبد الله ما يأبى الجكني الشنجيطي (ت١٣٥٤هـ)، له "كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري"، طُبع بعضه بمصر قديماً، ثم طُبع في الأردن سنة ١٤٠٨هـ[٣]، وفي مكتبة المؤيد في الرياض، وفي مؤسسة الرسالة في بيروت سنة ١٤١٥هـ، وهو في (١٤) مجلداً، وصل فيه إلى نهاية كتاب الحج، ثم توفاه المولى تعالى[٤].

٢١- الشيخ عبد الحفيظ بن الحسن العلوي السلطان (ت١٣٥٦هـ)، له تكميل "حاشية ابن زكري على صحيح البخاري"، كمّل الجزء الثالث، طُبع بفاس على الحجر سنة ١٣٢٨هـ مع تكملات أخرى[٥].

٢٢- العلامة الشيخ محمد حبيب الله بن عبد الله الجكني الشنقيطي (ت١٣٦٣هـ/١٩٤٤م)، له "زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم"، جمع فيه ١٣٦٨ حديثاً من الصحيحَيْن، ثم شرحه في "فتح المنعم ببيان ما احتيج لبيانه من زاد المسلم"،[٦] طُبعا معاً في خمس مجلدات بمصر سنة ١٣٨٧هـ.

٢٣- الشيخ محمد بن أحمد بن الشريف المهدي العلوي (ت١٣٦٧هـ)، قاضي فاس، له "تعليق على صحيح البخاري".[٧] انتصر فيه لمذهب الإمام مالك[٨].

---

[١] أفاد بذلك الدكتور حمزة الكتاني على موقع ملتقى أهل الحديث، بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٥م..

[٢] تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه، ص ٢٠٨.

[٣] نفس المصدر، ص ٢٣٦.

[٤] التصنيف في السُّنَّة النبوية من بداية المنتصف الثاني للقرن الرابع عشر الهجري إلى الوقت الحاضر: عَرْض تاريخي: للدكتور خلدون محمد سليم الأحدب، في "ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية"، ٤-٦ مايو ٢٠٠٤م، ص ٨٦.

[٥] تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه، ص ١١٣.

[٦] نفس المصدر، ص ١٦١، و٢١٩.

[٧] نفس المصدر، ص ١٠٧.

[٨] نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر: للدكتور يوسف المرعشلي، ج ٢، ص ١٠٢٤.

٢٤- العلامة الكبير الشيخ محمد بن الحسن الحجوي المغربي (ت١٣٧٦هـ)، ذكر في آخر كتابه "مختصر العروة الوثقى" أسماء تواليفه التي زادت على ٩٩ مؤلفاً بين مطول ومختصر ومطبوع ومخطوط، فذكر من بينها: "حواش على صحيح البخاري"، قيَّدها عليه أيام طلب العلم والتدريس، وفيها انتقادات على شرَّاحه كالحافظ ابن حجر وغيره، و"حواش أخرى على هامش سنن أبي داود"[١].

٢٥- الشيخ عباس بن إبراهيم التعارجي المراكشي (ت١٣٧٨هـ)، له "حاشية على صحيح مسلم"[٢].

٢٦- العلامة الشيخ محمد عبد الحيّ بن عبد الكبير الكتاني الفاسي (ت١٣٨٢هـ)، له شرح على صحيح البخاري سماه "النور الساري على صحيح البخاري"، ذكر أنه التزم فيه عدم تكرار ما سُبق إليه أو ما قيل في الشروح السابقة.[٣] و"تعليق على جامع الترمذي"[٤]، الترمذي"[٤]، و"الفيض الجاري على ثلاثيات البخاري".

٢٧- الدكتور يوسف بن إبراهيم بن محمد بن عبد الكبير الكتاني، له "مفردات صحيح البخاري"، وهو كالحاشية أو الطرر عليه، طبعتها وزارة الأوقاف المغربية في مجلد ضخم[٥].

٢٨- الشيخ محمد المنتقى الكشناوي الكوماسي المالكي، له "الكواكب الوهَّاجة بشرح سنن الإمام الحافظ أبي عبد الله ابن ماجة"، طبعته دار العربية ببيروت سنة ١٤٠٩هـ، لم يكمل.[٦]

المطلب الثاني: مصر:

اشتهرت مصر منذ قديم الزمان بوجود الكثير من العلماء البارزين والأعلام المحقّقين، خاصة من علماء الجامع الأزهر الشريف. ولهؤلاء العلماء جهود مشهورة في نشر جميع العلوم الإسلامية

[١] نقلاً من "تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر وآثارهم الفقهية" للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ص ١٨٣. وترجمته في ص ١٣٧-٢١٥.

[٢] تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه، ص ١٣٢.

[٣] أفاد بذلك الدكتور حمزة الكتاني على موقع ملتقى أهل الحديث، بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٧م.

[٤] تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه، ص ١٠٨، و١٧٢، و١٨٥.

[٥] أفاد بذلك الدكتور حمزة الكتاني على موقع ملتقى أهل الحديث، بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٥م..

[٦] التصنيف في السُّنَّة النبوية من بداية المنتصف الثاني للقرن الرابع عشر الهجري إلى الوقت الحاضر، ج١، ص ٣٨١.

عبر القرون، إلا أننا في العصور المتأخرة لم نر فيهم من يعتني بالحديث النبوي تأليفاً وتصنيفاً، لذلك لا نجد منهم مَن يتجه إلى شرح كتاب من الكتب الستة إلا عدد قليل. فمن هؤلاء:

١- الشيخ حسن العدوي الحمزاوي المالكي (ت١٣٠٣ھ)، له "النور الساري من فيض صحيح البخاري"، في خمس مجلدات،[١] طبعته المطبعة المصرية بالقاهرة سنة ١٢٧٩ھ[٢].

٢- الشيخ عبد الرحمن بن محمد الشِّربيني (ت١٣٢٦ھ)، أحد شيوخ الأزهر الشريف، له "حاشية على صحيح البخاري"، وتقييدات على شرح القسطلاني على البخاري[٣].

٣- الشيخ عبد المجيد الشرنوبي الأزهري المالكي (ت١٣٤٨ھ)، له "شرح على مختصر صحيح البخاري لابن أبي جمرة"[٤].

٤- العلامة الشيخ محمود محمد خطاب السبكي (١٢٧٤-١٣٥٢ھ)، مؤسس الجمعية الشرعية بمصر. له "المنهل العذب المورود في شرح سنن أبي داود"، لم يكمله، ووصل فيه إلى باب الهدي، في ١٠ أجزاء، طبعته مطبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٣٥١-١٣٥٣ھ. ثم أتمه نجله الشيخ أمين محمود خطاب السبكي (ت ١٣٩٣ھ) في "فتح الملك المعبود" في ٤ أجزاء، طبعته مطبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٣٥٦-١٣٥٩ھ[٥].

٥- العلامة الشيخ أحمد بن محمد شاكر الحسيني (ت ١٣٧٧ھ)، من علماء الأزهر المشتغلين بالحديث وعلومه، له تحقيق وشرح لجامع الترمذي، كما ذكر ذلك على غلاف الكتاب المطبوع، ولم يتم، وقد صدر منه الجزءان الأول والثاني فقط، وأتمه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، فصدر منه الجزء الثالث، ولم يكمل أيضاً، فأتمه بعد ذلك الشيخ إبراهيم عطوة عوض، واقتصر على شرح الغريب وتوضيح المبهم من متن الحديث على حسب الحاجة، ولم ينهج نهج سابقَيْه في التحقيق والتخريج، وصدر منه الجزءان الباقيان.[٦] وقد امتاز عمل الشيخ أحمد شاكر عن عمل الآخرَيْن بمراحل في تحقيق الكتاب وشرحه، كما يظهر ذلك بوضوح عند المقارنة بينهما.

---

[١] الأعلام: لخير الدين الزركلي، ج ٢، ص ١٩٩.

[٢] دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة: لمحيي الدين عطية، ج ١، ص ٢٨٢.

[٣] نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، للمرعشلي، ج ١، ص ٦٧٦، ٦٧٧.

[٤] معجم الشيوخ: للشيخ عبد الحفيظ بن محمد الطاهر الفاسي، ص ٢٠٩-٢١٠.

[٥] دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة، ج ١، ص ٣٠٢، ٣٠٤.

[٦] نفس المصدر، ج ١، ص ٢٩٣.

٦- العلامة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي (ت ١٣٨٨ﻫ/١٩٦٨م)، له تعليقات على "صحيح مسلم"، وهي اختصار من شرح الإمام النووي، وتعليقات وجيزة على سنن ابن ماجه، مع تحقيقهما. وله أيضاً "اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان" جمع فيه ١،٩٠٦ حديثاً، وعليه تعليقات مفيدة[١].

٧- الشيخ عبد الجليل عيسى أبو النصر (ت ١٤٠١ﻫ) المعمر ٩٣ عاماً، من علماء الأزهر الشريف، له "صفوة صحيح البخاري" في أربعة أجزاء، شرح فيها (٧٠٠) حديثاً[٢].

٨- العلامة الأستاذ الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، من علماء الأزهر المشتغلين بالحديث وعلومه (ت١٤٠٣ﻫ). له "شرح صحيح البخاري"، وهو من دروسه التي ألقاها من خلال إذاعة المملكة العربية السعودية في أخريات حياته إبان إعارته لجامعة أم القرى بمكة المكرمة بعد سنة ١٩٧٤م. ويعقد أبناؤه العزم لإخراج هذا السفر العظيم الذي قد يصل إلى أكثر من ١٣ مجلداً. وله "شرح المختار من صحيح مسلم" في ٣ أجزاء صغيرة، طبعت قديماً[٣].

٩- العلامة العارف السيد محمد خليل الخطيب النيدي الولادة، الطنطاوي الوفاة، (١٩٠٩-١٩٨٦م) من مشايخ الصوفية الكبار في مصر، له اشتغال بالحديث الشريف على خلاف عادة كثير من مشايخ الطريق بمصر في عصره. له "تقريب صحيح الترمذي وشرحه"، وهو يماثل دراسة متأنية تليق بهذا الجامع، وهو مخطوط، و"الأحاديث المختارة من صحيح البخاري وشرحها"، في ٥ أجزاء، لم يطبع أيضاً[٤].

١٠- الشيخ المؤرخ المحقق عبد السلام محمد هارون (ت ١٤٠٨ﻫ)، أحد كبار المحققين في القرن العشرين، له "الألف المختارة من صحيح البخاري"، شرحها في مجلدين[٥].

---

[١] نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر: لالمرعشلي، ج ٢، ص ١٤٠٧. وللباحث بحث باللغة الملايوية عن حياته وبعض جهوده في خدمة الحديث الشريف، مقدم إلى "ندوة علماء الحديث بعد القرن الثالث عشر الهجري" التي عقدتها جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، في ٢٨-٢٩ أغسطس ٢٠٠٧.

[٢] التصنيف في السُّنَّة النبوية وعلومها: للدكتور الأحدب ، ج ١، ص ٣٧١.

[٣] دور المحدثين المعاصرين في تفسير القرآن الكريم: نماذج مختارة، د. سعد الدين منصور محمد، في "مؤتمر عالمي عن القرآن ٢٠٠٥"، بجامعة العلوم الإسلامية بماليزيا، ص ٢٥-٢٦.

[٤] راجع : "نفحة القبول في سيرة شاعر الرسول ﷺ الشيخ الإمام محمد خليل الخطيب" للشيخ محمود محمد خليل الخطيب، ص ١٦٦.

[٥] التصنيف في السُّنَّة النبوية وعلومها: للدكتور الأحدب، ج ١، ص ٣٧١.

١١- الدكتور عبد العال أحمد عبد العال (ت ١٩٩٥م)، له "المنهل العذب الفرات في شرح الأحاديث الأمهات من صحيح الإمام البخاري" في ٤ مجلدات، طبعته المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة سنة ١٤١٠ه[١].

١٢- الدكتور موسى شاهين لاشين (ت ١٤٣٠ه)، وهو من العلماء المتخصصين في الحديث النبوي ومن كبار أساتذته في كلية أصول الدين بجامعة الأزهر الشريف. ألف شرحاً كبيراً على صحيح مسلم سماه "فتح المنعم شرح صحيح مسلم"، وقد مكث في تأليفه عشرين سنة، وهو مطبوع في دار الشروق بالقاهرة. وله أيضاً: "المنهل الحديث من صحيح البخاري"، طُبع في الفجر الجديد بالقاهرة، دون تاريخ في ٤ أجزاء. وطُبع له حديثاً كتاب "تيسير صحيح البخاري"، في ثلاث مجلدات وهو عبارة عن تعليقات ونكت مختصرة.

١٣- الشيخ أبو إسحاق حجازي محمد شريف الحويني الأثري، له "شرح كتاب التوحيد للبخاري"، وقد قام موقع الشبكة الإسلامية بتفريغ دروسه الصوتية لصحيح البخاري من الأشرطة باسم "شرح صحيح البخاري"،[٢] ومن أعماله أيضاً: "بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن" وفيه تعليقات منه، انتصر فيها للمذهب السلفي، و"سد الحاجة إلي تخريج سنن بن ماجة"[٣].

١٤- الأستاذ الدكتور سعد المَرْصَفِي، أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر، له "عمدة المسلم شرح صحيح مسلم"، وقد طُبع منه شرح أحاديث القسامة والمحاربين والقصاص والديات وحد السرقة وحد الزنى[٤].

١٥- الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم، أستاذ الحديث وعلومه بالأزهر الشريف، له "فيض الباري في شرح صحيح البخاري"، طبعته دار الشعب بالقاهرة في ١٠ أجزاء صغيرة، لم يكمل، وصل فيه إلى نهاية كتاب العلم[٥].

---

[١] نفس المصدر، ج ١، ص ٣٧٣.

[٢] رابط الموقع: http://www.islamweb.net

[٣] راجع موقعه في شبكة الإنترنيت بهذا الرابط: www.alheweny.net.

[٤] كان له موقع خاص بهذا الرابط: http://www.almarsafy.com/.

[٥] التصنيف في السُّنَّة النبوية وعلومها: للدكتور الأحدب، ج ١، ص ٣٧٤.

المطلب الثالث: الشام:

أقصد بـ"الشام هنا تلك البلاد التي كانت تشمل: سورية والأردن وفلسطين ولبنان. وعلماء هذه البلاد – رغم كثرتهم – لم يعتنوا بالحديث النبوي اعتناءاً كبيراً كما ينبغي، لذلك لا أجد لهم مؤلفات في الحديث، ولعل سبب ذلك أن معظم علماء هذه البلاد – ولا سيما علماء دمشق – توجهوا إلى مضمار التعليم والتوجيه، بغية تعميم الثقافة الإسلامية في مواجهة مدارس التبشير التي بدأت تشق طريقها في العالم الإسلامي في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين. وكان أكثر مؤلفاتهم الحديثية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الأثبات والمشيخات، والمجموعات الحديثية، وكتب في المصطلح وعلومه.[١] وقد نالت الكتب الستة بعض العناية من علماء دمشق وغيرها من بلاد الشام شرحاً وتعليقاً وتحشية، منهم:

١- الشيخ عبد السلام بن عبد الكريم الترمانيني، مفتي الشافعية بحلب (ت١٣٠٥هـ)، له "حواش على صحيح البخاري"[٢].

٢- الشيخ عبد الحكيم بن محمد نور الأفغاني الحنفي، نزيل دمشق (١٢٥٠-١٣٢٦هـ)، ترك عدداً من المؤلفات الدّالة على سعة علمه، وله "حاشية على صحيح البخاري"[٣].

٣- الشيخ عبد الله بن درويش الركابي السُّكَّرِي الشاذلي الدمشقي الحسيني (١٢٣٠-١٣٢٩هـ)، وله "نعمة الباري شرح صحيح البخاري"، وقد قرأه في درسه بين العشائين في مسجد بني أمية بدمشق [٤].

٤- الشيخ عبد القادر بدران الدمشقي الدومي (ت١٣٤٦هـ)، له "شرح سنن النسائي"[٥].

٥- محدث الديار الشامية الشيخ محمد بدر الدين بن يوسف الحسني البيباني المغربي ثم

---

[١] جهود علماء دمشق في الحديث في القرن الرابع عشر الهجري: للدكتور بديع السيد اللحام، منقول من الرابط: http://www.awu-dam.org/trath/٩٩-١٠٠/...٩٩-١٠٠-٠٢٠.htm و http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=٦٧٧٥٢

[٢] نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، د. يوسف المرعشلي، ج ١، ص ٧٢٢.

[٣] جهود علماء دمشق في الحديث في القرن الرابع عشر الهجري: للدكتور اللحام، ونثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، للمرعشلي، ج ١، ص ٦٣٨.

[٤] جهود علماء دمشق في الحديث في القرن الرابع عشر الهجري: للدكتور اللحام، ونثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، للمرعشلي، ج ١، ص ٥٨٤.

[٥] جهود علماء دمشق في الحديث في القرن الرابع عشر الهجري: للدكتور اللحام، ونثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، للمرعشلي، ج ١، ص ٧٧٠.

الدِّمشقي، المعروف بالمحدِّث الأكبر (١٢٦٧-١٣٥٤هـ) وهو آخر من تصدر لتدريس الحديث تحت قبة النسر بالجامع الأموي، وكان له فضل كبير في إقامة النهضة العلمية والدينية في بلاد الشام. له "شرح على صحيح البخاري"[١].

٦- الشيخ محمد منير عبده آغا الدمشقي (ت١٣٦٧هـ)، له "العطر الشذي في حلّ ألفاظ الترمذي"، ترجم فيه للرواة بعبارة مختصرة، وحل الكلمات الغريبة لغة، وقدم بمقدمة عرَّف فيها بجامع الترمذي ومزاياه. مطبوع بمصر عام ١٣٤٧هـ[٢].

٧- الشيخ محمد العربي بن محمد المهدي العزُّوزي المالكي (ت١٣٨٢هـ)، وله "حاشية على سنن أبي داود"، و"الجمع بين الصحيحين" مع شرحه في خمسة مجلدات ضخام[٣].

٨- العلامة الشيخ محبّ الدين الخطيب (ت١٣٨٩هـ)، له "توضيح الجامع الصحيح"، وهو شرح لطيف مختصر على صحيح البخاري، مطبوع[٤].

٩- الأستاذ الدكتور مصطفى ديب البغا، أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة بجامعة دمشق سابقاً، وأحد أبرز فقهاء الشافعية المعاصرين، وله "منحة الباري في خدمة صحيح البخاري" وهو تحقيق مع تعليقات مختصرة عليه، طبعته دار العلوم الإنسانية بدمشق. وله أيضاً تحقيقات وتعليقات على الكتب الآتية: (١) صحيح مسلم بشرح النووي، (٢) ومختصر صحيح البخاري المسمى "التجريد الصريح لصحيح البخاري" للزبيدي، (٣) ومختصر صحيح مسلم للمنذري.

المطلب الرابع: الجزيرة العربية:

ظهر في الجزيرة العربية في العصور المتأخرة كثير من العلماء المشتغلين بالحديث الشريف، خاصة في الحجاز، وأما من له عناية بالكتب الستة شرحاً وتعليقاً فهم:

١- العلامة الشيخ محمد فالح بن محمد الظاهري المهنوي الحسيني (ت١٣٢٨هـ)، من مفاخر

---

[١] جهود علماء دمشق في الحديث في القرن الرابع عشر الهجري: للدكتور اللحام، ونثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، للمرعشلي، ج ٢، ص ١٥٣٧.

[٢] جهود علماء دمشق في الحديث في القرن الرابع عشر الهجري: للدكتور اللحام، ونثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، للمرعشلي، ج ٢، ص ١٥٠٢.

[٣] نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، للمرعشلي، ج ٢، ص ١٣٥٠، ١٣٥١.

[٤] جهود علماء دمشق في الحديث في القرن الرابع عشر الهجري: للدكتور اللحام، ونثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، للمرعشلي، ج ٢، ص ١٠٠٠.

المدينة المنورة، له حواش على صحيح البخاري[١].

٢- الشيخ علي بن محمد فالح بن محمد الظاهري المهنوي الحسيني (ت١٣٦٤هـ)، له تعليق على "صحيح البخاري"[٢].

٣- العلامة المحدّث الشيخ أبو محمد عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي العُمَري، الهندي، ثم المكّي، المدرّس بالمسجد الحرام (ت ١٣٩٢هـ)، له ثلاثة شروح على صحيح البخاري، مطول ومتوسط ومختصر، وهي: (١) "إيقاظ همم أولى الأبصار لما في الصحيح من معرفة التراجم والأسانيد والأخبار"، وهو الشرح الكبير، (٢) ثم اختصره في "التعليق النجيح على الجامع الصحيح"، وهو الشرح الأوسط، وطبع الجزء الأخير منه، وهو شرح كتاب التوحيد، طبعته دار القبلة للثقافة الإسلامية بالمملكة العربية السعودية سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، (٣) و"لبّ اللباب في تحرير التراجم والأبواب"، وهو الشرح الصغير، ومن ضمن مؤلفاته أيضاً: "مشارق الأنوار في شرح ما في الموطأ والصحيحين من الأسانيد والأخبار"، و"قمر الأقمار الطالع من مشارق الأنوار"، وشرح البخاري المسمى بـ"قمر الأقمار"، وشرح مقدمة صحيح مسلم مع شرح كتاب الإيمان[٣].

٤- الشيخ محمد المختار بن محمد سيد الأمين بن حبيب الله بن مزيد الجكني الشنقيطي (ت١٤٠٥هـ)، له "شرح سنن النسائي" المسمى "شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية"، وقد طبعه نجله الشيخ محمد بن محمد المختار الشنقيطي (أستاذ في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) سنة ١٤٢٥هـ.

٥- الشيخ محمد بن صالح العُثَيمِين (١٣٤٧-١٤٢١هـ)، عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، له "شرح صحيح البخاري"، وهو من دروسه الصوتية، قامت بتفريغها من الأشرطة مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية[٤].

٦- الأستاذ حمزة محمد قاسم المدني (ت١٤٣١هـ)، له "منار القاري في شرح مختصر صحيح البخاري"، اختصر المؤلف صحيح البخاري اختصاراً وسطاً، ثم شرحه في ٥ مجلدات، وقد

---

[١] معجم الشيوخ: للشيخ عبد الحفيظ بن محمد الطاهر الفاسي، ص ٢٣٣-٢٣٥.

[٢] نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر: للمرعشلي، ج ١، ص ٩٠٧.

[٣] راجع موقع قبلة الدنيا: http://www.makkawi.com/Articles/Show.aspx?ID=٥٢٤، وملتقى أهل الحديث: http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?p=١٩٦٧٣٣٠.

[٤] انظر موقعه: http://www.ibnothaimeen.com/index.shtml

راجعه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، وعُني بتصحيحه ونشره بشير محمد عيون، طُبع بمكتبة دار البيان بدمشق، ومكتبة المؤيد بالطائف سنة ١٤١٠ه[١].

٧- الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد البدر (م١٣٥٣ه)، له "عشرون حديثاً من صحيح البخاري: دراسة أسانيدها وشرح متونها"، طبعته المطبعة السلفية سنة ١٩٧٩م، و"عشرون حديثاً من صحيح مسلم: دراسة أسانيدها وشرح متونها"، طبعته الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٩٨٩م، و"شرح سنن النسائي"، وهو في الأصل شرح صوتي، ثم قام بتفريغه من الأشرطة ناصر الدين الجزائري،[٢] و"شرح سنن أبي داود"، وهو من الدروس الصوتية أيضاً، قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية[٣].

٨- الشيخ العلامة المحدث محمد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي الولّوي، المدرّس في دار الحديث الخيرية بمكة المكرمة، له شرح على "سنن النسائي" سمّاها "ذخيرة العقبى في شرح المجتبى"، وهو يقع في أربعين مجلداً، أبان فيه عن علم غزير واطلاع واسع، طبعته دار آل بروم بمكة المكرمة سنة ١٤٢٤ه في (٢٦) مجلداً في (٤٠) جزءاً، وهو تام. والمجلدات الخمسة الأولى منه نُشرت في دار المعراج الدولية في الرياض.[٤] وله شرح سنن ابن ماجه المسمى "مشارق الأنوار الوهّاجة ومطالع الأسرار البهّاجة"، ولا يزال في صدد إكماله ولو أُكمِل لوقع في عشرات المجلدات، وكذلك له "قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح الإمام مسلم بن الحجاج" في مجلدين، وهو مطبوع بدار ابن الجوزي بالسعودية سنة ١٤٢٤ه.

٩- الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي، أستاذ بكلية أصول الدين قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، له "تعليقات على صحيح البخاري"، و"تعليقات على صحيح مسلم"، و"شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري"[٥]. وله أيضاً دروس صوتية مفرغة في "شرح سنن أبي داود" و"شرح

---

[١] دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة: لمحيي الدين عطية وغيره، ج ١، ص ٢٨١.

[٢] انظر موقع طريق الإسلام:
http://www.islamway.com/?iw_s=Scholar&iw_a=lessons&scholar_id=٤٦١. وموقعه الخاص: http://www.alabad.jeeran.com/

[٣] رابط الموقع: http://www.islamweb.net

[٤] التصنيف في السُّنَّة النبوية: للدكتور الأحدب، ص ٨٨.

[٥] راجع موقعه على هذا الرابط: http://www.sh-rajhi.com/rajhi/?action=Comments .

جامع الترمذي" و"شرح سنن النسائي" و"شرح سنن ابن ماجة"، قام بتفريغها كلها موقع الشبكة الإسلامية[١].

١٠- الشيخ الدكتور صفاء الضوي أحمد العدوي، له شرح لـ"سنن ابن ماجه" سمّاه بـ"إهداء الديباجة بشرح سنن ابن ماجه"، في خمس مجلدات، كثر فيه النقل من كتب الشروح المشهورة. طبعته مكتبة دار اليقين بالبحرين سنة ١٤٢٢هـ في (٥) مجلدات، وهو تام[٢]. وله أيضاً "إتحاف القاري باختصار فتح الباري"، في خمس مجلدات، و"غبطة القاري بإحالات فتح الباري"، في مجلد واحد، وكلاهما مطبوعان[٣].

١١- الشيخ الدكتور سلمان بن فهد بن عبد الله العُودة، له حاشية أو تعليقات على مختصر صحيح مسلم للمنذري، صدر عن مكتبة الرشد بالرياض سنة ١٤٢٩هـ، وقد عبّر محشيها نفسه عن هذه الحاشية أنها "قد لا تكون ذات فائدة، وإنما كُتبت تقييدًا يخص ممليه وكاتبه، فلو ضاعت لأحسّ بخسارة كبيرة من الجانب الشخصي، أما من حيث الفائدة العلمية فهي قليلة أو نادرة، لكن على المسلم أن يسعى في نفع المسلمين بقدر ما وهبه الله ومكّنه"، وهذا تواضعاً منه، مع أن فيها فوائد واستنباطات علمية وتربوية دقيقة[٤].

١٢- الشيخ عبيد بن عبد الله بن سليمان الحَمداني الجابري، له "إمداد القاري بشرح كتاب التفسير من صحيح البخاري"، مطبوع سنة ١٤٢١هـ في (٤) مجلدات[٥].

١٣- الشيخ محمد أمين بن عبد الله الأثيوبي الهرري الشافعي، نزيل مكة المكرمة، له "النهر الجاري على تراجم البخاري ومشكلاته"، و"هداية الطالب المعدم إلى معاني ديباجة صحيح مسلم"، وهو شرح مختصر لمقدمة صحيح مسلم، و"الكوكب الوهاج والروض البهّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج"، و"رفع الصدور على سنن أبي داود" على الربع الأول منه، ولم يكمل[٦].

١٤- الشيخ الدكتور عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخُضَير، له دروس صوتية مفرغة

---

[١] رابط الموقع: http://www.islamweb.net

[٢] التصنيف في السُّنَّة النبوية: للدكتور الأحدب، ص ٨٨.

[٣] انظر موقعه بهذا الرابط: http://aldawy.com/.

[٤] راجع صفحة الدكتور سلمان بن فهد العُودة، http://islamtoday.net/salman/book-٢٢-٦-٥.htm

[٥] التصنيف في السُّنَّة النبوية: للدكتور الأحدب، ج١، ص ٣٧٤.

[٦] نفس المصدر، ج١، ص ٣٧٥، ٣٧٧. وملتقى أهل الحديث: http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=١٩١٥٦

لكتب السنة، وهي منشورة في موقعه على شبكة الإنترنت،[١] منها: "شرح صحيح البخاري" و"شرح التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح للزبيدي"، و"شرح كتاب الحجّ من صحيح مسلم"، و"شرح سنن الترمذي"، و"شرح مقدِّمة سنن ابن ماجه".

المطلب الخامس: اليمن:

لم أتمكَّن من العثور على جهود علماء هذا البلد في شرح الكتب الستة أو شرح أحاديثها، لقصوري وعدم اطلاعي عليها، غير هذين:

١- الشيخ المحدث القاضي حسين بن محسن الأنصاري اليماني، ثم الهندي (ت١٣٢٧هـ)، له "تعليقات على سنن أبي داود"، وتعليقة لطيفة على سنن النسائي، التي طبعت ضمن "التعليقات السلفية حاشية على سنن النسائي" بعناية الشيخ عطاء الله حنيف الفوجياني (ت١٤٠٩هـ)[٢] الذي يأتي ذكره، إن شاء الله.

٢- والشيخ محمد بن سالم بن حسين الكدادي البيحاني العَدَني (ت١٣٩٢هـ)، له "إصلاح المجتمع: شرح مائة حديث مختارة مما اتفق عليه البخاري ومسلم"، وللكتاب طبعات كثيرة في اليمن والقاهرة ومكة والمدينة والرياض وبيروت.[٣]

المطلب السادس: القارة الهندية:

تشمل القارةُ الهندية ثلاثةَ بلاد: الهند وباكستان وبنغلاديش، وجهود علماء هذه القارة في خدمة كتب الحديث الشريف في العصور المتأخرة معروفة وغنية عن التعريف بها، وقد نشأ فيها كثير من المدارس والمعاهد التي تدرس فيها الكتب الستة وغيرها من كتب الحديث، فظهر فيها كثير من المحدثين والحفاظ الذين يشتغلون بفنون الحديث بين التدريس والبحث والشرح والتأليف. والفضلُ في ذلك يرجع إلى جهود الإمام المحدث الكبير الشيخ شاه ولي الله الدهلوي (ت١١٧٦هـ) وتلامذته في إحياء السنة النبوية ونشرها في هذه القارة.[٤] أما الذين ساهموا من

---

[١] راجع موقعه: http://www.khudheir.com/text

[٢] جهود محدثي شبه القارة الهندية الباكستانية في خدمة كتب الحديث المسندة المشهورة في القرن الرابع عشر الهجري: للدكتور سهيل حسن عبد الغفار، إداره تحقيقات إسلامي، الجامعة الاسلامية العالمية، إسلام آباد، باكستان، نسخة وورد، ص ٢٣، ٢٩.

[٣] التصنيف في السُّنَّة النبوية: للدكتور الأحدب، ج١، ص ٣٧٧.

[٤] انظر: "رجال الفكر والدعوة في الإسلام" للشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي، (٤/٥٤٤، ٥٥٤)، و"أعلام المحدثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري" لسيد عبد الماجد الغوري، ص٢٤، ٢٩.

علماء الحديث في هذه القارة في شرح الكتب الستة فهم:

١- الشيخ النواب بديع الزمان بن مسيح الزمان اللكنوي الحيدرآبادي (ت١٣٠٤هـ)، وله: ترجمة وشرح لجامع الترمذي باللغة الأردية في مجلدين، ولم يتمه، فأتمّه صِنوه الشيخ وحيد الزمان اللكنوي (ت ١٣٣٨هـ)، ومن أعماله أيضاً ترجمة سنن ابن ماجه، ولم يتمها[١].

٢- العلامة السيد أبو الطيب صديق حسن خان بن علي الحسيني البخاري القنوجي (ت١٣٠٧هـ)، أمير بهوفال بالهند. له "عون الباري في حلّ أدلة البخاري" وهو شرح على مختصر "صحيح البخاري" المسمَّى بـ"التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح" للزبيدي[٢] في مجلدين. وله أيضاً "السراج الوهّاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج" وهو شرح على مختصر صحيح مسلم للمنذري، وهو مطبوع في مجلدين[٣]، في المطبع الصديقي ببهوبال سنة ١٣٠١هـ[٤].

٣- العلامة الشيخ فخر الحسن بن عبد الرحمن الحنفي الگنگوهي (ت١٣١٥هـ). له "التعليق المحمود على سنن أبي داود"، طبع بالهند، و"حاشية مختصرة على سنن ابن ماجه"[٥].

٤- الشيخ أبو عبد الرحمن محمد الفنجابي الدهلوي (ت١٣١٥هـ)، له "تعليقات على سنن النسائي"، ولم يتمها، وقد وصل فيها إلى كتاب عِشْرَةُ النساء، فأتمها الشيخ أبو يحيى محمد كفاية الله الشَّاهْجهانْفُوري (ت١٣٣٨هـ)[٦].

٥- العلامة الشيخ رشيد أحمد بن هدايت أحمد الكنكوهي (ت١٣٢٣هـ)، شيخ المحدثين في

---

[١] جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة: للدكتور عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، ص٨٣. وجهود محدثي شبه القارة الهندية الباكستانية في خدمة كتب الحديث المسندة المشهورة في القرن الرابع عشر الهجري، ص٢٧، ٣٢. الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، لعبد الحي بن فخر الدين الحسني، ج ٨، ص ١٢٠٢.

[٢] اختلف العلماء في تعيين اسم الزبيدي، فقيل: هو الشيخ حسين بن مبارك الزبيدي، وقيل: هو الشيخ أحمد بن عبد اللطيف الزبيدي الشرجي (ت٨٩٣هـ)، وهذا أشهر.

[٣] جهود محدثي شبه القارة الهندية الباكستانية في خدمة كتب الحديث المسندة المشهورة في القرن الرابع عشر الهجري، ص ١٤، ٢٠. الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج ٨، ص ١٢٤٦.

[٤] دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة، ج ١، ص ٢٨٦.

[٥] جهود محدثي شبه القارة الهندية الباكستانية في خدمة كتب الحديث المسندة المشهورة في القرن الرابع عشر الهجري، ص ٢٤. والإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج ٨، ص ١٣٢٣.

[٦] جهود محدثي شبه القارة الهندية الباكستانية في خدمة كتب الحديث المسندة المشهورة في القرن الرابع عشر الهجري، ص ص ٣٠.

زمانه. جمع تلميذه الشيخ محمد يحيى بن إسماعيل الكاندهلوي (ت ١٣٣٤هـ) أماليه على صحيح البخاري وجامع الترمذي، ثم رتبها، فظهر منه كتابان عظيمان سماهما "لامع الدراري على جامع البخاري" و"الكوكب الدري على جامع الترمذي". ثم هذبهما وعلق عليهما ونشرهما ابنه شيخ الحديث[١] بالهند مولانا الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي ثم المدني (١٣١٥-١٤٠٢هـ).[٢] طُبع "لامع الدراري" في ثلاث مجلدات كبار بالهند، ثم طبع في القاهرة في عشرة أجزاء.

٦- الشيخ حافظ أبو الحسن السيالكوتي (ت١٣٢٥هـ)، له "فيض الباري ترجمة وشرح صحيح البخاري"، وهو كامل في ٣٠ جزء باللغة الأردية[٣].

٧- الشيخ حسين بن محسن الأنصاري اليماني، ثم الهندي (ت١٣٢٧هـ) -الذي تقدم ذكره في المطلب الخامس-، له "تعليقات على سنن أبي داود"، وتعليقة لطيفة على سنن النسائي[٤].

٨- العلامة الشيخ أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت١٣٢٩هـ). له "غاية المقصود في حل سنن أبي داود"، وهو شرح كبير ومن أحسن الشروح على سنن أبي داود، وقد احتوى على مباحث الكتاب والمتون والأسانيد وفوائد كثيرة، ولكن لم يتمه ولم يطبع منه إلا الجزء الأول بالهند قديماً، ثم طبع المتبقي إلى بداية كتاب الصلاة في ثلاث مجلدات، وتوجد منه النسخة الخطية في مكتبة خدابخش بمدينة بتنة بالهند. ثم لخَّصة في كتاب سمّاه "عون المعبود شرح في سنن أبي داود"، الذي طُبع في الهند في حياة مؤلفه سنة ١٣٢٢هـ في أربعة مجلدات كبيرة، وهو أكثر شروح السنن تداولاً بين الناس الآن. وللشيخ أبي الطيب شمس الحق أيضاً "فضل الباري شرح ثلاثيات البخاري" و"النجم الوهّاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج" و"هدية اللوذعي بنكات الترمذي" و"تعليقات على سنن

---

[١] هو لَقَبٌ يُطلَق – في المدارس والجامعات الإسلامية في بلاد شبه القارة الهندية — على مَن يقوم بتدريسَ أمهات كتب الحديث مُدَّةً، ثم يعكف على تدريس "صحيح البخاري"، والشيخ ممن اشتهروا بهذا اللقب في هذه البلاد. (انظر: "معجم المصطلحات الحديثية" لسيد عبد الماجد الغوري، ص٣٠٦)

[٢] الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج ٨، ص ١٢٢٩.

[٣] جهود محدثي شبه القارة الهندية الباكستانية في خدمة كتب الحديث المسندة المشهورة في القرن الرابع عشر الهجري، ص ١٦.

[٤] المصدر السابق، ص ٢٣، ٢٩.

النسائي"، وهذا الكتاب الأخير مفقود[١].

٩- الشيخ الحافظ عبد الله بن عبد الرحيم الغازيفوري (ت ١٣٣٧ه)، له "البحر الموّاج في شرح مقدمة الصحيح لمسلم بن الحجاج"، وتوجد منه نسخة خطية بمكتبة خدابخش في بتنه بالهند وتقع في ٤٧ صفحة[٢].

١٠- الشيخ أمير علي اللكنوي (ت ١٣٣٧ه)، له شرح صحيح البخاري باللغة الأردية[٣].

١١- المحدّث الشيخ وحيد الزمان بن مسيح الزمان اللكنوي الحيدرآبادي (ت ١٣٣٨ه)، قام بترجمة وشرح كتب السنة إلى اللغة الأردية، ومن ذلك: شروح وتراجم الكُتُب الستة،[٤] وقال صاحب "الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام": "فصنَّف كتباً كثيرة باللغة الأردوية، منها: "تسهيل القاري شرح صحيح البخاري"، و"شرح صحيح مسلم"، و"رفع العجاجة شرح سنن ابن ماجه"، و"شرح سنن النسائي"،[٥] وقد سبقت الإشارة أيضاً إلى أنه أتم ترجمة وشرحاً لجامع الترمذي لصنوِهِ بديع الزمان اللكنوي الحيدرآبادي (ت ١٣٠٤ه).

١٢- الشيخ أبو سعيد محمد حسين البتالوي (ت ١٣٣٨ه)، له تعليقات على كتب الصلاة والمغازي والتفسير من صحيح البخاري، ومن أعماله أيضاً "منح الباري في ترجمة صحيح البخاري" باللغة الأردية[٦].

١٣- العلامة الشيخ محمود الحسن بن ذو الفقار علي الحنفي الديوبندي المعروف بشيخ الهند (ت ١٣٣٩ه)، له "تعليقات على سنن أبي داود" و"تقرير على سنن الترمذي"، رتَّبه أحدُ تلاميذه[٧].

١٤- الشيخ السيد عبد الحي بن السيد فخر الدين الحسني البريلوي (ت١٣٤١ه)، مؤلف "نزهة الخواطر" ووالد العلامة الداعية الكبير السيد أبي الحسن علي الحسني الندوي

---

[١] المصدر السابق، ص ١٤، ٢٠، ٢٣، ٢٩.

[٢] المصدر السابق، ص ٢٠.

[٣] المصدر السابق، ص ١٧.

[٤] جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة: للدكتور الفريوائي، ص ٨٣.

[٥] الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج ٨، ص ١٣٩٨.

[٦] جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، ص ٩٧.

[٧] جهود محدثي شبه القارة الهندية الباكستانية في خدمة كتب الحديث المسندة المشهورة في القرن الرابع عشر الهجري، ص ٢٤، ٢٦.

(ت١٤٢٠هـ)، له "تعليقات على سنن أبي داود"، ولكنها لم تتم[١].

١٥- الشيخ المحدث عبد الواحد، والشيخ المحدث عبد الرحيم (ت١٣٤٢هـ) ابنا الإمام عبد الله الغزنوي، لهما ترجمة وشرح صحيح البخاري باللغة الأردية[٢].

١٦- العلامة الكبير الشيخ خليل أحمد بن مجيد علي السهارنفوري (ت١٣٤٦هـ)، له "بذل المجهود في حل سنن أبي داود"، وهو سفر ضخم وشرح واف لسنن أبي داود، يتضمن بحوثاً قيمة في علم الحديث وشرحه والكلام على الرواة، مع الاهتمام بأقوال الإمام أبي داود وكلامه فيهم، واهتم المؤلف أيضاً بتخريج التعليقات والفحص عنها في كتب أخرى، وتطبيق الروايات بالترجمة، كما أنه حكم فيما اختلف الشراح وتكلم فيه بكلام فصل من غير تردد. وقد علق على الكتاب بفوائد مهمة تلميذه المحدث الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي، ونشرت هذه التعليقات على الهوامش. وطبع الكتاب أولاً بمطبعة ندوة العلماء بالهند سنة ١٩٧٢م في خمس مجلدات كبار، ثم أعيد طبعه بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م في عشرين مجلداً مع التعليقات[٣]، وطُبع أخيراً بعناية الدكتور تقي الدين الندوي المظاهري في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١٧- الشيخ بركات أحمد بن دائم علي الحنفي الطوكي (ت١٣٤٧هـ)، له "حاشية على جامع الترمذي"[٤].

١٨- محدث العصر الإمام محمد أنور بن معظم شاه الكشميري الحنفي (١٢٩٢-١٣٥٢هـ)، من كبار العلماء في دار العلوم بديوبند، ومؤسس الجامعة الإسلامية والمجلس العلمي بداهبيل في مقاطعة كجرات. له "فيض الباري بشرح صحيح البخاري"، في أربعة مجلدات كبار، ونشر تحت إشراف المجلس العلمي بداهبيل بالهند سنة ١٣٥٧هـ، وهو من أمال التي جمعها تلميذه الشيخ الجليل بدر عالم الميرتهي (ت ١٣٨٥هـ) وكتب عليه "حاشية البدر الساري إلى فيض الباري"، وهناك أمالي أخرى غير "فيض الباري" المسماة بـ"أنوار الباري

---

[١] المصدر السابق، ص ٢٤.

[٢] المصدر السابق، ص ١٧.

[٣] أبو داود الإمام الحافظ الفقيه، للدكتور تقي الدين الندوي، ص ٨٥-٨٦. الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج ٨، ص ١٢٢٢.

[٤] جهود محدثي شبه القارة الهندية الباكستانية في خدمة كتب الحديث المسندة المشهورة في القرن الرابع عشر الهجري، ص ٢٧. الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج ٨، ص ١٢٠٣.

في شرح صحيح البخاري" جمعها الشيخ أحمد رضا البجنوري. وله أيضاً: "أمالي على صحيح مسلم"، قيدها تلميذه الشيخ مناظر أحسن الكيلاني، و"العرف الشذي على جامع الترمذي" في ٤٨٨ صفحة، جمعه أحد تلاميذه الشيخ محمد شراغ (ت١٣٩٠هـ) من أماليه، و"أمالي على سنن أبي داود"، قيدها تلميذه الشيخ عبد الهادي النجيب آبادي – الآتي ذكره – وطبع منه جزء واحد[١].

١٩- العلامة الشيخ أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (١٢٨٣-١٣٥٣هـ). له "تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي"، طبعته المكتبة السلفية بالمدينة المنورة سنة ١٣٨٣هـ في (١٢) مجلداً.[٢] وهو أكثر شروح الترمذي متداولاً بين الناس بعد "عارضة الأحوذي" للقاضي ابن العربي المالكي.

٢٠- الشيخ الميرزا حيرت الدهلوي (ت١٩٢٨م)، له "حلّ صحيح البخاري"[٣].

٢١- الشيخ أبو العتيق عبد الهادي النجيب آبادي، من تلاميذ الإمام الكشميري، له "أنوار المحمود على سنن أبي داود". والكتاب التقاط من أمالي شيخ الهند مولانا محمود الحسن الديوبندي وأمالي الإمام الكشميري وضمَّ إليها فوائد اقتبسها من "بذل المجهود" لمولانا الشيخ خليل أحمد السهارنفوري ومن درس العلامة شبير أحمد العثماني لكتاب صحيح مسلم، ولكن قال فيه الدكتور تقي الدين الندوي: "فيه أخطاء كثيرة"[٤].

٢٢- الشيخ أبو عبد الله محمد بن يوسف السورتي (ت١٣٦١هـ)، له "شرح سنن ابن ماجه"[٥].

٢٣- الشيخ محمد بن عبد الله العلوي المعروف بجيون بن نور الدين الهزاروي الفنجابي (ت١٣٦٦هـ)، له "عون الودود في شرح سنن أبي داود"، طبع بلكهنؤ سنة ١٣١٨هـ في

---

[١] جهود محدثي شبه القارة الهندية الباكستانية في خدمة كتب الحديث المسندة المشهورة في القرن الرابع عشر الهجري، ص ١٣، ٢٠، ٢٤، ٢٦. الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج ٨، ص ١١٩٨.

[٢] انظر ميزات وخصائص هذا الشرح العظيم في "جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة"، للدكتور الفريوائي، ص ١٠٢. الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج ٨، ص ١٢٧٢.

[٣] جهود محدثي شبه القارة الهندية الباكستانية في خدمة كتب الحديث المسندة المشهورة في القرن الرابع عشر الهجري، ص ١٣.

[٤] أبو داود الإمام الحافظ الفقيه، ص ٨٢.

[٥] جهود محدثي شبه القارة الهندية الباكستانية في خدمة كتب الحديث المسندة المشهورة في القرن الرابع عشر الهجري، ص ٣١. وترجمته في: الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج ٨، ص ١٣٤٨.

مجلدين، و"مفتاح الحاجة بشرح سنن ابن ماجه"[١].

٢٤- الشيخ أبو تراب عبد التواب بن قمر الدين الـــملتاني (ت١٣٦٦هـ)، له "تعليق على عون المعبود شرح سنن أبي داود"، وحاشية على تعليقات أبي الحسن السندي (ت١١٣٦هـ) على صحيح مسلم (وتوجد نسخة خطية في المكتبة المحمودية بالمدينة عدد صفحاتها ٨٦ صفحة). ومن أعماله أيضاً ترجمة صحيح البخاري باللغة الأردية (٨ أجزاء)[٢].

٢٥- الشيخ عبد الصمد الحسين آبادي الأعظمي (ت١٣٦٧هـ)، له "شرح سنن ابن ماجه"، لم يتمه[٣].

٢٦- الشيخ المحدث محمد أبو القاسم البنارسي (ت١٣٦٩هـ)، له "الكوثر الجاري في حلّ مشكلات البخاري"[٤].

٢٧- العلامة المحقق الشيخ شبير أحمد العثماني الديوبندي (١٣٠٥-١٣٦٩هـ)، له "فتح الملهم لشرح صحيح مسلم"، ولكن وافته المنية قبل أن يكمله، طبعته المطبعة الشهيرة بهاندة، الهند سنة ١٣٥٠هـ، ثم طبعته المكتبة الرشيدية في كراتشي، باكستان سنة ١٤٠٥هـ. طبعت منه ثلاثة أجزاء كبار، بلغ فيه إلى كتاب النكاح، ثم أتمه الشيخ محمد تقي بن محمد شفيع الحنفي العثماني الديوبندي، طبعته مكتبة دار العلوم، كراتشي، باكستان في ست مجلدات. قال العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري في وصفه[٥]: "... وبعد المقدمة البالغة مائة صفحة، يلقي الباحث شرح مقدمة صحيح مسلم شرحاً ينشرح له صدر الفاحص، حيث لم يدع الشارح الجهبذ موضع إشكال منها أصلاً، بل أبان ما لها وما عليها بكل إنصاف، ثم شرح الأحاديث في الأبواب بغاية من الاتزان، فلم يترك بحثاً فقهياً من غير تمحيصه، بل سرد أدلة المذاهب في المسائل وقارن بينها، وقوى القوي ووهن الواهي بكل نصفة، وكذلك لم يمهل الشارح المفضال أمراً يتعلق بالحديث في الأبواب كلها، بل وفاه حقه من التحقيق والتوضيح..".ا.هـــ وللشيخ شبير أحمد أيضاً "فضل الباري على صحيح البخاري"، وهو

---

[١] جهود محدثي شبه القارة الهندية الباكستانية في خدمة كتب الحديث المسندة المشهورة في القرن الرابع عشر الهجري، ص ٢٣.

[٢] المصدر السابق، ص ٩، ١٦، ٢٣.

[٣] المصدر السابق، ص ٣١.

[٤] المصدر السابق، ص ١٤.

[٥] مقالات الكوثري، الشيخ محمد زاهد الكوثري، ص ١٧٦-١٧٧.

شرح وجيز باللغة الأردية[١].

٢٨- الشيخ محمد إبراهيم مير السيالكوتي (ت١٣٧٦هـ)، له "عون الباري لحلّ عويصات البخاري"[٢].

٢٩- العلامة الشيخ إشفاق الرحمن الكاندهلوي (ت١٣٧٧هـ)، له حواش على "سنن أبي داود"، و"جامع الترمذي" وسماها "الطيب الشذي على جامع الترمذي"، و"سنن النسائي"[٣].

٣٠- العلامة الشيخ حسين أحمد المدني (ت١٣٧٧هـ)، له "شرح على جامع الترمذي"[٤].

٣١- العلامة المفتي الشيخ عبد اللطيف بن إسحاق الحنفي السنبهلي (ت١٣٧٩هـ)، له "لطف الباري شرح تراجم أبواب البخاري"، و"شرح اللطيف، شرح على جامع الترمذي"[٥] في عدة مجلدات كبار، لم يطبع.

٣٢- الشيخ أبو سعيد شرف الدين الدهلوي (ت١٣٨١هـ)، له "شرح سنن ابن ماجه"، وهو مخطوط، شرح بعض الأبواب منه[٦].

٣٣- الشيخ عبد الستار بن عبد الوهاب الدهلوي (ت١٣٨٦هـ)، له "نصرة الباري شرح صحيح البخاري" باللغة الأردية، وقد أنجز الجزء الأكبر منه، ثم توفي و لم يتمه، فأتمه بعد ذلك الشيخ كرم الجليلي[٧].

٣٤- الشيخ خير محمد بن إلهي بخش الجالندهري (ت١٣٩٠هـ)، له شرح مختصر لصحيح البخاري[٨].

٣٥- الشيخ المفتي أحمد يار خان نعيمي (ت١٣٩١هـ)، له "نعيم الباري في انشراح صحيح

---

[١] جهود محدثي شبه القارة الهندية الباكستانية في خدمة كتب الحديث المسندة المشهورة في القرن الرابع عشر الهجري، ص ١٧.

[٢] المصدر السابق، ص ١٤.

[٣] المصدر السابق، ص ٢٤، ٢٦، ٣٠.

[٤] المصدر السابق، ص ٢٧.

[٥] المصدر السابق، ص ١٥. الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج ٨، ص ١٢٩٠.

[٦] المصدر السابق، ص ٣١.

[٧] المصدر السابق، ص ١٧.

[٨] المصدر السابق، ص ١٤.

البخاري"[١].

٣٦- العلامة الشيخ محمد إدريس بن محمد إسماعيل الكاندهلوي (١٣١٧-١٣٩٤هـ)، له "تحفة القاري بحل مشكلات البخاري"، في عشرين جزء، طُبع منه الثلاثة الأول والجزء الأخير، والبقية لم تُطبَع بعد[٢].

٣٧- العلامة الجليل الشيخ محمد يوسف البنّوري الديوبندي (١٣٢٦-١٣٩٧هـ)، له "معارف السنن شرح جامع الترمذي"، لم يكمله، وصدرت منه ستة أجزاء، وصل فيه إلى نهاية أبواب الحج، طبعته المكتبة البنورية في كراتشي بباكستان سنة ١٣٨٣هـ[٣].

٣٨- الشيخ عبد الجليل السَّامرودي (ت١٩٧٣م)، له تعليقات آتية: "التعليق على صحيح مسلم"، و"التعليق على سنن أبي داود"، و"التعليق على سنن النسائي"[٤].

٣٩- الشيخ عبد السلام البستوي (ت١٩٧٤م)، له "شرح سنن ابن ماجه"، ولكنه مفقود، و"كشف الملهم ترجمة وشرح مقدمة صحيح مسلم" باللغة الأردية، ٥٤ صفحة، وطبع في الهند[٥].

٤٠- الشيخ عبد الرحمن بن سيد أمير المرواني (ت١٩٧٥م)، له "الكوثر الجاري على رياض البخاري"[٦].

٤١- الشيخ إقبال أحمد العمري (ت١٩٧٨م)، له "سبحة الباري في دُرَر صحيح البخاري"، وهو مخطوط، وهذا الكتاب عبارة عن المعجم للألفاظ الواردة في صحيح البخاري مع شرحها[٧].

٤٢- الشيخ محمد الجوندلوي (ت١٤٠٥هـ)، له أمالي على صحيح البخاري باسم "دروس

---

[١] المصدر السابق، ص ١٥.

[٢] انظر: التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح، الشيخ محمد إدريس بن محمد إسماعيل الكاندهلوي، ج١، ص ٢٨-٣٣.

[٣] التصنيف في السُّنَّة النبوية وعلومها: للدكتور الأحدب، ج ١، ص ٣٨٠. وجهود محدثي شبه القارة الهندية الباكستانية الباكستانية في خدمة كتب الحديث المسندة المشهورة في القرن الرابع عشر الهجري، ص ٢٦.

[٤] وجهود محدثي شبه القارة الهندية الباكستانية في خدمة كتب الحديث المسندة المشهورة في القرن الرابع عشر الهجري، ص ٢٠، ٢٣، ٢٩.

[٥] المصدر السابق، ص ٢١، ٣١.

[٦] المصدر السابق، ص ١٤.

[٧] المصدر السابق، ص ١٥.

البخاري"، وقد طبع منه مجلدان[١].

٤٣- الشيخ عطاء الله حنيف الفوجياني (ت١٤٠٩هـ)، له "التعليقات السلفية حاشية على سنن النسائي"، وقد طُبع الكتاب طبعة حجرية عام ١٣٧٦هـ في مجلد واحد كبير، ثم طبع الكتاب حديثاً طبعة محققة مخرجة في خمس مجلدات طباعة أنيقة سنة ١٤٢٢هـ، في المكتبة السلفية بلاهور في باكستان. وتتضمن الحواشي الأربعة، وهي: تعليق السندي، وزهر الربى للسيوطي، والحواشي الجديدة للشيخ محمد الفنجابي الدهلوي مع تكملة الشيخ محمد كفاية الله الشاهجهانفوري، وتعليقة لطيفة للشيخ حسين بن محسن الأنصاري اليمني (ت١٣٢٧هـ). وللشيخ عطاء الله أيضاً "فيض الودود تعليقات على سنن أبي داود"، ولم يتمه[٢].

٤٤- الشيخ محب الله شاه الراشدي السندي (ت١٤١٥هـ)، له "التعليق النجيح على الجامع الصحيح" للبخاري[٣].

٤٥- الشيخ صفي الرحمن بن عبد الله المباركفوري (ت١٤٢٧هـ)، صاحب "الرحيق المختوم"، له "منة المنعم في شرح صحيح مسلم"، أو "الابتهاج في شرح مسلم بن الحجاج"[٤].

٤٦- الشيخ محمد علي جانباز (ت١٤٢٩هـ)، له "إنجاز الحاجة شرح سنن ابن ماجه"، وهو من أحدث شروح السنن، طبع عام ١٤٢١هـ، وقد شرح المؤلف أحاديث السنن فيه بإسهاب مع تخريج الأحاديث وتراجم الرواة وتحقيق الأقوال.[٥] طبعته مكتبة قدوسية بلاهور، باكستان في ١٢ مجلداً.

٤٧- الشيخ شمس الدين بن شير محمد القاضي (توفي بعد عام ١٤١٥هـ)، له "إلهام الباري في حلّ مشكلات البخاري"، و"إلهام الملهم في شرح صحيح مسلم"، كلاهما طبعا بلاهور، باكستان، دون تاريخ[٦].

٤٨- الشيخ العلاّمة المحدِّث المعمر سليم الله خان الموقر، ورئيس الجامعة الفاروقية، بشاه فيصل

---

[١] المصدر السابق، ص ١٤.

[٢] المصدر السابق، ص ٢٣، ٢٩.

[٣] المصدر السابق، ص ١٣.

[٤] المصدر السابق، ص ٢١.

[٥] المصدر السابق، ص ٣١.

[٦] التصنيف في السُّنَّة النبوية وعلومها: للدكتور الأحدب، ج ١، ص ٣٧٤، ٣٧٧.

تاون، مدينة كراتشي، باكستان، وله "كشف الباري عما في صحيح البخاري" باللغة الأردية، شرحه بالإسهاب وطول النفس، وقد صدر منه اثنا عشر مجلداً، ويقدر له أن يكون في أكثر من عشرين مجلداً[١].

٤٩- المفتي الشيخ محمد أختر رضا خان الحنفي القادري الأزهري، شيخ البَرَيْلَوية بالهند، له "تعليقات الأزهري على صحيح البخاري وعلى حواشي المحدّث السهارنفوري" [أي أحمد علي السهارنفوري، ت١٢٩٧هـ]، صدرت إلى الآن في مجلدين، أدرج في تعليقاته بعضَ رسائل جدِّه الشيخ أحمد رضا خان البريلوي (ت ١٣٤٠هـ) بعد ترجمتها من الأردية إلى العربية.

المطلب السابع: جنوب شرقي آسيا:

هذه المنطقة تُعدُّ من أقلّ المناطق اعتناءً بالحديث النبوي الشريف بسبب اشتغال علمائها بعلوم التوحيد والفقه والتصوف أكثر من غيرها، ومع ذلك لم تخل هذه البلاد ممن اعتنى بالحديث الشريف شرحاً وتحشيةً على بعض الكتب الستة، مثل:

١- الشيخ محمد أحيد بن محمد إدريس البوغوري، ثم المكي (ت١٣٧٢هـ)، له "تعليقات على جامع الترمذي"[٢].

٢- الأستاذ الفاضل مصطفى بن عبد الرحمن (ت١٩٦٨م)، الذي ترجم "مختصر صحيح البخاري" للإمام ابن أبي جمرة (ت٦٩٥هـ) باللغة الملايوية، مع تعليقات مفيدة عليه، وسمّاها "ترجمهَنْ مختصر ابن أبي جمرة"، طبعته مكتبة عبد الله بن نور الدين الراوي بفولاو فيننج سنة ١٩٦٨م.

٣- الأستاذ الفاضل عبد الحليم الهادي (ت١٩٨١م)، المدير السابق لدائرة المعارف الوطنية. له "إلهام الباري شرح صحيح البخاري"، ولكن لم يكمله، ووصل فيه إلى كتاب الجنائز، وهو في عشرة أجزاء، طبعته فرساما فريس بفولاو فيننج سنة ١٩٤٩م، وله أيضاً "شرح صحيح مسلم" و لم يكمله أيضاً، طُبع سنة ١٩٤٩م.

٤- الشيخ محمد إدريس بن عبد الرؤوف المربوي (١٣١٣-١٤١٠هـ)، أحد أكابر علماء هذه البلاد، الذي أول من حاز على جائزة "مع الهجرة" للعام الهجري ١٤٠٨هـ. وله "بحر الماذي لشرح مختصر صحيح الترمذي" في اثنين وعشرين جزءاً، وهو من أكبر الشروح

---

[١] أفاد بذلك أحد الإخوة على موقع "ملتقى أهل الحديث" بتاريخ ٢٥-١-٢٠٠٩م.

[٢] نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، للمرعشلي، ج ٢، ص ١٠٥٠.

على كتب الحديث باللغة الملايوية. وقد طُبع الكتاب طبعته الأولى في مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م بإشراف مؤلفه نفسه. وله أيضاً "كتاب "إيداغن گورو: صحيح البخاري ومسلم" (Idangan Guru أو مائدة المعلّم) في مجلّدين، طبعته المطبعة المربوية بمصر سنة ١٩٣٥هـ، وهو شرح على الأحاديث المختارة من صحيحي البخاري ومسلم[١].

٥- الشيخ المسند محمد ياسين الفاداني[٢] الإندونيسي ثم المكي (ت١٤١٠هـ)، له شرح على سنن أبي داود سماه "الدر المنضود"، وقيل: أنه في ٢٠ مجلداً. وفي "الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر" و"تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع" كلاهما لتلميذه الشيخ الدكتور محمود سعيد ممدوح، ذكر فيهما بأن هذا الشرح وشرحه الموسع على لمع أبي إسحاق الشيرازي قد ضاعا، وقال: "وقد رأيت بعضاً منهما في مكتبته"[٣].

٦- الدكتور عودة بن محسن، أستاذ بكلية الدراسات الإسلامية سابقاً قسم أصول الدين بالجامعة الوطنية الماليزية، له "شرح صحيح البخاري" باللغة الملايوية، ولم يكمل، طبع المجلد الأول منه سنة ٢٠١٠م، يسَّر الله له إتمامه.

خاتمة البحث:

وهذا ما وقفت عليه من شروح الكتب الستة لعلماء الحديث النبوي في القرنَين الرابع عشر والخامس عشر الهجريَّين، وأعترف بأنّ عملي في هذا البحث مقتصر على الجمع والترتيب فقط، ولكنني أردتُ من خلاله أن أعرِّف القراء بمدى الجهود التي بُذلت في خدمة الحديث النبوي عن طريق شرح الكتب الستة في هذين القرنين في مختلف بلدان العالم الإسلامي، وهي لا شكَّ أكثر بكثير مما حاولتُ أن أستوعبه، لا سيما لعلماء الحديث في بلاد الهند الذين لهم مساهمات علمية عظيمة في هذا المجال ولم يتيسر لي الاطلاعُ على جميعها، كذلك هناك لعلماء بلاد تركيا وبوسنة وبعض بلاد ما وراء النهر إسهام جيد في شرح بعض الكتب الستة لا سيما الصحيحين، ولكنني لم أقدر على العثور عليه بسبب عدم توفر المصادر عن ذلك.

وأما النتائج التي توصلتُ إليها من خلال هذا البحث فهي:

---

[١] انظر: "الشيخ المربوي ومنهجه في كتابه بحر الماذي لشرح مختصر صحيح الترمذي" للدكتور فيصل أحمد شاه، ص٦٦، وهي رسالة جامعية قدَّمها الباحث إلى قسم الكتاب والسنة في جامعة ملايا، لنيل درجة الدكتوراه في الحديث النبوي.

[٢] والفاداني نسبةً إلى" فادان" (أو "فادنج") الواقعة في جزيرة "سومطرا" بإندونيسيا.

[٣] الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر: للدكتور محمود سعيد ممدوح، ص ٢٩١-٢٩٢.

١- أنَّ العلماء قد تنوَّعوا في شرح الكتب الستة، فمنهم من بذل جهده في شرح الكتب الستة عن طريق التعليق أو التحشية عليها، ومنهم من ألَّف شروحاً مستقلةً عليها، ومنهم من ألقى الدروسَ في شرحها وأملاه على المستمعين، ثم نهض بعض تلاميذه بالنسخ أو التسجيل، ثم إخراجه وطباعته في صورة كتب مستقلة.

٢- أنَّ علماء الحديث في القارة الهندية الباكستانية لهم أياد بيضاء في شرح الكتب الستة وفي خدمة الحديث النبوي في العصور المتأخرة، أكثر مِن غيرهم في بقية بلاد العالم الإسلامي، كما هو معروف لدى الجميع.

٣- حاز "صحيح البخاري" على المنْزلة الأولى عند شُرَّاح الحديث، ولا غرو في ذلك لأنهم قد اتفقوا على أنه أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى.

٤- أنَّ بعض المؤلفات التي ذكرتُها ما يزال مخطوطاً، أو أنَّ القسم الكبير منها ما يزال مفقوداً بسبب عدم إعادة طبعتها، فالمرجو من ذوي الفضل والإحسان وذوي الأهلية والعطاء إبراز ما أمكنوا من هذه الثروة الغالية وتوفيرها وحفظها من الضياع والنفاد.

٥- أنَّ بلاد جنوب شرقي آسيا بحاجة ماسَّة إلى مشروع عملي ضخم لدراسة وشرح الكتب الستة في أسلوب ملائم لروح العصر ومقتضياته، وذلك بإنشاء مؤسسة أو جمعية أو دار للحديث الشريف خاصة، أو بتوفير التسهيلات لأفراد من ذوي الملكة والموهبة يعنون بذلك، وهذا المشروع - بإذن الله تعالى - سينفع الطلبةَ والمجتمع والأجيال اللاحقة.

وأخيراً أسأل الله تعالى أن يجعل هذا الجهد في صحيفة أعمالي يوم لا ينفع المال والبنون، وإنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

مراجع البحث:

١) أبو داود الإمام الحافظ الفقيه، د. تقي الدين الندوي، ط دار القلم دمشق، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٢) إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري، لمحمد عصام الحسيني، دار اليمامة بدمشق، ١٤٠٧هـ.

٣) الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين : بيروت، ١٩٩٨م، ط ١٣.

٤) أعلام المحدثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري، سيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٥) الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، المسمى ب"نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر"، عبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي الحسني، دار ابن حزم - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ/١٩٩٩م.

٦) الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر، د. محمود سعيد ممدوح، دار البصائر - القاهرة، ٢٠٠٩.

٧) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، الحافظ جلال الدين السيوطي، دار الفكر بيروت، ١٩٩٣م.

٨) تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه، محمد بن عبد الله التليدي، دار البشائر الإسلامية بيروت، ١٩٩٥م.

٩) تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر وآثارهم الفقهية، الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ١٤١٧ه/١٩٩٧م.

١٠) التصنيف في السُّنَّة النبوية من بداية المنتصف الثاني للقرن الرابع عشر الهجري إلى الوقت الحاضر: عَرْض تاريخي، الدكتور خلدون محمد سليم الأحدب، في "ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية"، ٤-٦ مايو ٢٠٠٤م. ثم طبع بعنوان "التصنيف في السُّنَّة النبوية وعلومها من بداية المنتصف الثاني للقرن الرابع عشر الهجري إلى نهاية الربع الأول من القرن الخامس عشر الهجري"، مؤسسة الريان – بيروت، ٢٠٠٦م.

١١) التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح، الشيخ محمد إدريس بن محمد إسماعيل الكاندهلوي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ٢٠٠٤م.

١٢) الشيخ المربوي ومنهجه في كتابه بحر الماذي لشرح مختصر صحيح الترمذي (باللغة الملايوية)، فيصل أحمد شاه، رسالة الدكتوراه، عام ٢٠٠٧م، قسم الكتاب والسنة، بجامعة ملايا، كوالا لمبور.

١٣) جهود علماء دمشق في الحديث في القرن الرابع عشر الهجري، د. بديع السيد اللحام، كلية الشريعة بجامعة دمشق، منقول من الرابط :
http://www.awu-dam.org/trath/٩٩-١٠٠/...٩٩-١٠٠-٠٢٠.htm و http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=٦٧٧٥٢

١٤) جهود محدثي شبه القارة الهندية الباكستانية في خدمة كتب الحديث المسندة المشهورة في القرن الرابع عشر الهجري، د. سهيل حسن عبدالغفار، اداره تحقيقات اسلامي، الجامعة الاسلامية العالمية ـــ اسلام آباد، باكستان، نسخة وورد. منقول من رابط :
http://www.almeshkat.net/books/open.php?cat=٣٢&book=١٩٢٢
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=٦٦٢٣ ، بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٠٦م.

١٥) جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مطبعة الجامعة السلفية، بنارس، الهند، ١٩٨٠م.

١٦) دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة، محيي الدين عطية وزملاءه، دار ابن حزم ببيروت، ط ٢، ١٩٩٧م.

١٧) دور المحدثين المعاصرين في تفسير القرآن الكريم: نماذج مختارة، د. سعد الدين منصور محمد، في "مؤتمر عالمي عن القرآن ٢٠٠٥م"، بجامعة العلوم الإسلامية بماليزيا.

١٨) رجال الفكر والدعوة في الإسلام: الشيخ أبو الحسن علي الحسني الندوي، دار ابن كثير، دمشق، ط٢، ١٤٢٥ه/٢٠٠٤م.

١٩) صفحة الدكتور سلمان بن فهد العُودة، http://islamtoday.net/salman/book-٢٢-٦-٥.htm

٢٠) فهرس الفهارس والأثبات: عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

٢١) مصادر الحديث ومراجعه: دراسة وتعريف، سيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير بدمشق وبيروت، ط١، ١٤٣٠ه/٢٠١٠م.

٢٢) معجم المصطلحات الحديثية: سيد عبد الماجد الغوري، معهد دراسات الحديث النبوي (إهاد) ودار الشاكر بسلانجور (ماليزيا)، ط٢، ١٤٣٣ه/٢٠١٢م.

٢٣) معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية – بيروت، ١٩٨٠م.

٢٤) معجم الشيوخ، الشيخ عبد الحفيظ بن محمد الطاهر الفاسي، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠٣م.

٢٥) مقالات الكوثري، الشيخ محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، ١٤١٤ه/١٩٩٤م.

٢٦) ملتقى أهل الحديث:
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=٧٥٩٦٦،تاريخ: ٢٣/٠٣/٢٠٠٦.

٢٧) نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة – بيروت.

٢٨) نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر = الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام.

٢٩) نفحة القبول في سيرة شاعر الرسول ﷺ الشيخ الإمام محمد خليل الخطيب، فضيلة الشيخ محمود محمد خليل الخطيب، بدون تاريخ، مطابع غباشي بطنطا، مصر.

٣٠) بحوث حديثية في "مؤتمر عالمي عن مناهج تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف"، ٢١-٢٢ جمادى الآخرة ١٤٢٧ه، بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

المحدِّث الشيخ محمَّد زكريا الكانْدَهْلَوِيّ
حياته وجهوده في الحديث النبوي

د. سيد أحمد زكريا الغَوْري النَّدْوي[١]

خلاصة البحث:

كان الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي أحد أكابر المحدِّثين في العالم الإسلامي في العصر الأخير، من حيث تضلُّعه التامّ منه روايةً ودرايةً، واعتنائه الكبير به تدريساً وتأليفاً. وقد تخرَّج على يده نخبةٌ مباركة من علماء الحديث في بلاد الهند وغيرها، كما استجاز منه كبار علماء العالم الإسلامي. لقد ألَّف في الحديث النبوي نحو خمسين كتاباً ما بين المجلَّدات الضخمة والرسائل المتوسطة والأجزاء الصغيرة، ومن أشهرها "أوجز المسالك" في شرح "الموطأ" للإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى، الذي يُعتبَر من أحسن الشروح له. وهذا البحث يخص بهذا العَلم الجليل من أعلام الحديث في هذا العصر، فيتناول التعريفَ بأهمِّ جوانب حياته، وإبرازَ جميع آثاره العلمية في الحديث وعلومه مع تعريف موجز لكل منها. فهو يشتمل على ثلاثة مباحث، يخص الأول منها بتعريف أسرة المترجَم وبأعلامها ومشاهيرها. والثاني بسيرته الذاتية والعلمية. أما الثالث فهو خاص بتعريف آثاره العلمية في الحديث النبوي.

المبحث الأول: أسرته ومزاياها وبعض مشاهيرها:

يشتمل هذا المبحث على مطلَبين، أولهما في تعريف وجيز عن أسرة الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي ومزاياها، والثاني في التعريف بمشاهير هذه الأسرة وأعلامها.

المطلب الأول: أسرته ومزاياها:

تُعتبَر أسرة الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي من الأُسَر الكريمة العريقة حسباً ونسباً، التي عُرفت في الهند قروناً طويلةً بالصلاح والورع والتقوى، وبالعلم والفضل والذكاء، وامتاز رجال هذه الأسرة وأسلافها بالتمسك بالدين والصلابة فيه، والحرص على حفظ كتاب الله، وطلب العلوم الشرعية، بعلو الهمة وشدة المجاهدة وقوة النفس، والانصراف إلى معالي الأمور، والزهد في

[١] الباحث في دائرة المعارف العثمانية – الجامعة العثمانية بحيدرآباد (الهند).

سفاسفها ومحقراتها، والاستهانة بزخارف الحياة، ولا تزال هذه الميزاتُ باقيةً في هذه الأسرة حتى اليوم[١].

المطلب الثاني: بعضُ أعلام هذه الأسرة الذين طبّقت شهرتهم العلمية الآفاق:

أنجبت هذه الأسرةُ كبارَ الفقهاء والمحدِّثين، والعلماء والدعاة، والمصلحين والمجدِّدين، والأدباء والشعراء على مرّ العصور وتعاقُب الأزمان، الذين جمعوا بين العلوم المعقولة والمنقولة وأثبتوا فيها براعتهم، وأخص هنا بترجمة بعضهم الذين لهم جهود مشكورة في خدمة الدين والعلم عن طرق شتى، فمنهم:

١ – المفتي إلهي بخش بن شيخ الإسلام الكاندهلوي (١١٦٢– ١٢٤٥هـ):

هو العلامة الجليل، المؤلِّف البارع، الشاعر المجيد، وأحدُ أخص تلامذة المحدِّث الشيخ عبد العزيز ابن ولي الله الدهلوي (ت١١٧٦هـ)، وكان مشهوراً في عصره بالإفتاء والتدريس والتأليف، وله مؤلفات كثيرة تربو على ستين كتاباً بالعربية والفارسية، وأشهرها كتاب "شيم الحبيب في ذكر خصائل الحبيب"، و"جوامع الكلم"، و"شرح قصيدة بانت سعاد" و"تكملة لمثنوي مولانا جلال الدين الرومي"[٢].

٢ – الشيخ نور الحسن الكاندهلوي (ت١٢٨٥هـ):

هو الشيخ الفاضل، وأحدُ العلماء المشهورين. يقول المؤرِّخ الشيخ عبد الحي الحسني (ت١٣٤١هـ) في وصفه: "كان عالماً حليماً متواضعاً، حسنَ الأخلاق، حسن المحاضرة، حلوَّ المنطق، ذا عارضة وبلاغة، لايتكلَّم إلا بلغة فصيحة وعبارة واضحة جلية، مع تفرُّده في المنطق والحكمة"[٣].

٣ – الشيخ محمد يحيى الكاندهلوي (١٢٨٧– ١٣٣٤هـ):

هو المحدِّث الفقيه، العالم الجليل، ووالد المترجَم. حفظ القرآنَ الكريم وتعلَّم اللغة الفارسية في سنّ مبكر، ثم تتلمذ على المحدِّث الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي (ت١٣٢٣هـ) في الحديث النبوي وقرأ عليه الأصولَ الستة، ثم قرأ بعضَ كتب الحديث على المحدِّث الجليل الشيخ خليل أحمد الأنصاري (ت١٣٤٦هـ) وتخرَّج عليهما في هذا العلم المبارك ونبغ فيه. ثم قام بتدريس الحديث مدةً طويلةً في "جامعة مظاهر العلوم" بسهارنفور متطوعاً دون أن يتقاضى راتباً على

---

[١] أبو الحسن علي الحسني الندوي، **الإمام المحدث الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي ومآثره العلمية**، ص١٩.

[٢] عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر**، (٩٢١/٧، ٩٢٢).

[٣] عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، (١١٢٨/٧،١١٢٧).

ذلك. وكان متواضعاً جداً يعيش حياةَ تقشُّفٍ وبساطةٍ[١]. ومن إسهامه العلمي في الحديث النبوي تقييدُ أمالي شيخه المحدِّث رشيد أحمد الكنكوهي في الحديث النبوي وجمعُها في كتاب مستقلّ، الذي طُبع فيما بعد باسم "لامع الدراري على جامع البخاري"[٢].

٤ – الشيخ محمد إلياس الكاندهلوي (١٣٠٣–١٣٦٣هـ):

هو أحد أكابر الدعاة إلى الله في عصرنا هذا، ومؤسِّس "جماعة الدعوة والتبليغ" المشهورة في الآفاق، وهو غني عن التعريف[٣].

٥ – الشيخ محمد يوسف الكاندهلوي (١٣٣٥ – ١٣٨٤هـ):

هو العلامة المحدِّث، الداعية الموهوب، ونجلُ الشيخ محمد إلياس الكاندهلوي، وابنُ عمٍّ المترجَم، كان من كبار الدعاة إلى الله، ومن أجلة علماء الحديث في وقته، وصاحب كتب قيمة مثل: "حياة الصحابة" و"الأحاديث المنتخبة في الصفات الست للدعوة إلى الله" وغيرهما[٤].

٦ – الشيخ محمد إنعام الحسن الكاندهلوي (١٣٣٦–١٤١٦هـ):

هو الداعي الكبير والعالم الجليل، ومن علماء الحديث الكبار، عاش كل حياته في نشر الدعوة إلى الله، وتدريس الحديث النبوي، ومن مؤلفاته: "الأبواب والتراجم للبخاري" و"الأبواب المنتخبة من مشكاة المصابيح"[٥].

٧ – الشيخ محمد سعد الكاندهلوي:

هو أحد أشهر علماء الهند اليوم، وهو حفيد الشيخ يوسف الكاندهلوي. يعمل في حقل الدعوة إلى الله منذ أنْ كان شاباً يافعاً إلى جانب تدريس الحديث النبوي في "مدرسة كاشف العلوم" في نظام الدين بدهلي[٦].

هؤلاء الذين ذكرتهم فهم يُعتبَرون من أبرز رجال هذه الأسرة، الذين لهم خدمات جليلة سواء أكانت في مجال العلم أو التدريس، أو في مجال الدعوة إلى الله.

---

[١] انظر: أبو الحسن الندوي، **الإمام المحدث الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي ومآثره العلمية**، ص٣٣، ٣٩.

[٢] انظر لترجمته المرجع السابق، ص٣٣، ٣٩.

[٣] انظر لترجمته: أبو الحسن على الحسني الندوي، **شخصيات وكتب**، ص١٥.

[٤] انظر لترجمته الموسعة: "**الشيخ محمد يوسف الكاندهلوي حياته ومنهجه في الدعوة**" للشيخ محمد الثاني الحسني، تعريب الأستاذ جعفر مسعود الحسني الندوي، و"**أعلام المحدثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري**" للسيد عبد الماجد الغوري، ص١١٢، ١٢٠.

[٥] انظر لترجمته الموسعة: "**الداعية الكبير الشيخ محمد إنعام الحسن الكاندهلوي ومنهج دعوته إلى الله**" للشيخ محمد شاهد السهارنفوري.

[٦] انظر لترجمته: سيد أحمد زكريا الغوري، **مقدمات الإمام أبي الحسن الندوي**، (٣٠٢/١).

المبحث الثاني: مولده ونشأته العلمية

يشتمل هذا المبحث على ثمانية مطالب، أولها عن اسم الكاندهلوي ونسبته ونسبه ولقبه، والثاني عن مولده، والثالث عن نشأته العلمية، والرابع عن دراسته وطلبه لعلم الحديث النبوي ونبوغه فيه، والخامس عن اشتغاله في مجال التدريس ومزاياه في ذلك، والسادس عن صفاته الخُلقية والخِلقية، والسابع عن مكانته العلمية لدى كبار علماء العالم الإسلامي، والثامن عن وفاته وخلفه.

المطلب الأول: اسمه ونسبته ونسبه ولقبه:

أولاً: اسمه:

سُمّي المترجَمُ باسمَين، أولهما سمّاه والده الجليل بـ"محمد موسى"، والثاني سمَّاه جدُّه بـ"محمد زكريا"، فغلب الآخرُ على الأول فاشتهر به[١].

ثانياً: نسبته:

عُرف المترجَمُ بـ"الكاندهلوي"، نسبةً إلى قرية "كانْدَهْلَه"، وهي إحدى القُرى الجامعة في مديرية "مُظَفَّرْ نَغَرْ" في ولاية "أُتْرابَرْدَيْش" الواقعة في شمالي الهند، ويُنسَب إلى هذه القرية كلُّ مَن وُلد فيها من العلماء والمشاهير، فيُسمَّى: "الكاندهلوي".

ثالثاً: نسبُه:

يتصل نسب المترجَم بأمير المؤمنين سيدنا أبي بكر الصديق ﷺ[٢].

رابعاً: لقبه:

اشتهر المترجَم بلقب"شيخ الحديث" في بلاد شبه القارة الهندية، وذلك لعُمق نظره وسعةِ اطلاعه، وطولِ باعه في الحديث النبوي الشريف وعلومه.

المطلب الثاني: مولده:

وُلد المترجَم في قرية "كاندهله" في ١١ رمضان المبارك سنة ١٣١٥هـ (الموافق ٢ فبراير ١٨٩٨م)[٣].

المطلب الثالث: نشأته العلمية:

نشأ المترجَم الشيخ محمد زكريا في هذه البيئة الدينية والعلمية البحتة، فتربَّى تربيةً حسنةً دقيقةً،

---

[١] انظر: سيد محمد شاهد السهارنفوري، **حياة الشيخ**، (٢٩/١).

[٢] انظر: سيد محمد شاهد السهارنفوري، **حياة الشيخ**، (٢٩/١).

[٣] أبو الحسن الندوي، **الإمام المحدث الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي ومآثره العلمية**، ص٤٠.

وكان والده الشيخ محمد يحيى الكاندهلوي يتعهَّده تعهُّداً تاماً، ويراعيه مراعاةً خاصةً، كما يقول الشيخ أبو الحسن الندوي (ت١٤٢٠هـ): "فنشأ في بيئة من أفضل البيئات في ذلك الزمان، وأكثرها محافظةً على الآداب والسنن، وأبعدها عن الفساد الذي بدأ ينتشر في البلاد، ووالدُه يعتني بتربيته أشدّ الاعتناء، ويحاسبه على النقير والقطمير، ويأخذه بعلوّ الهمة في كل شيء، والإقبال على العلم وصحبة الصالحين إقبالاً كلياً"[١].

وكانت لهذه التربية أثر كبير في تكوين شخصيته، فعاش حياتَه كلها معتصماً بحبل الله، متمسكاً بسنة الرسول ﷺ، داعياً إلى الدين، حريصاً على إصلاح المسلمين، سائراً في سبيل السعادة واليقين، واحتلّ مكانةً مرموقةً بين علماء عصره.

المطلب الرابع: دراسته العامة ثم طلبُه للحديث النبوي ونبوغُه فيه:

تعلَّم المترجَمُ الشيخ محمد زكريا أولاً كتابة حروف الهجاء من والده حين كان عمره سبع سنوات، ثم حفظ القرآن الكريم على يديه، ثم تلقَّى قواعدَ اللغة العربية ثم الفارسية عن عمِّه الشيخ محمد إلياس الكاندهلوي حتى أتقنها[٢].

ثم التحق بـ"جامعة مظاهر العلوم" بسهارنفور سنة ١٣٢٨هـ، حيث كان والده يعمل مدرِّساً، فقرأ هناك جميعَ المقرَّرات الدراسية على والده وعلى غيره من كبار أساتذة الجامعة أمثال الشيخ محمد إلياس الكاندهلوي والمحدِّث الجليل الشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي (ت١٣٩٤هـ) صاحب "إعلاء السنن" و"قواعد في علوم الحديث".

وبعد أن أخذ المترجَمُ حظاً وافراً من العلوم النقلية والعقلية؛ أقبل على دراسة الحديث النبوي إقبالاً كلياً[٣]، فقرأ على والده "مشكاة المصابيح" للإمام الخطيب التبريزي، و"شرح معاني الآثار" للإمام الطحاوي، و"الجامع الصحيح" للإمام البخاري، و"الجامع" للإمام الترمذي، و"السنن" للإمام أبي داود السجستاني، و"المجتبى" للإمام النسائي.

كذلك أعاد قراءة هذه الكتب مرةً ثانيةً على المحدِّث الشيخ خليل أحمد السهارنفوري، كما أكمل على يديه قراءة بعض كتب الحديث التي لم يتيسر له إكمالها على يدي والده مثل: "الجامع الصحيح" للإمام مسلم، و"المؤطا" برواية الإمام محمد بن الحسن الشيباني، و"السنن" للإمام ابن ماجه. وكذلك قرأ على هذا الشيخ شرحه لسنن أبي داود

---

[١] أبو الحسن الندوي، **الإمام المحدث الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي ومآثره العلمية**، ص ٤١، ٤٢.

[٢] محمد زكريا الكاندهلوي، **آپ بيتي**، (١/٩٠).

[٣] أبو الحسن الندوي، **شخصيات وكتب**، ص٤٢.

المشهور بـ" بذل المجهود" عندما كان مقيماً معه بالمدينة المنورة سنة ١٣٤٥هـ[١].

ولا شكَّ أن هذه القراءة المكرَّرة لكتب الحديث النبوي قد أفادته إفادةً عظيمةً، ورسخت في ذهنه الكثيرُ من الأحاديث النبوية رسوخاً قوياً.

المطلب الخامس: في مجال التدريس وأهمّ مزاياه في ذلك:

انخرط الشيخ محمد زكريا في سلك التدريس في "جامعة مظاهر العلوم" في عام ١٣٣٥هـ، وهو أصغر الأساتذة سناً، وأشبُّهم عمراً، وأُسند إليه تدريسُ كتب لا تُسنَد عادةً إلى أمثاله في العمر، وفي أول التدريس، ولم يزل يتدرَّج فيها حتى أُسند إليه تدريسُ بعض أجزاء من "صحيح البخاري"، وأثبت المدرِّسُ الشابُّ جدارتَه وقدرتَه على التدريس حتى أصبح رئيسَ أساتذةِ هذه الجامعة، وانتهت إليه رئاسةُ تدريس الحديث أخيراً...، فواظب عليه مدةً طويلةً[٢]، ومن أغبط مفاخره أنه كان عالِماً وحيداً في أهل عصره، لم يكتسب بعلمه وتدريسه الحديث راتباً، وإنما درّس متبرعاً متطوعاً محتسباً لله طول حياته[٣].

أهمّ مزايا تدريسه:

اتَّصف الشيخُ محمد زكريا بمزايا وخصائص في تدريسه قلّما عُرف مثلها عند أحد من أقرانه من العلماء المعاصرين، ومُجْمَلُها كما يلي:

١) كان يعتني بشرح الأحاديث الغريبة اعتناءاً بالغاً، ويشرح أحاديثَ ما لم تُوضَّح من قبل، فكان يقوم بإيضاحها على وجه يليق بها، وربما يتمثل بالصورة التي جاء ذكرها في الحديث، ويتخذ الهيئةَ التي وردت في الحديث.

٢) وكان درسُه للحديث النبوي نموذجاً لحبّ الرسول ﷺ، فكان يرقّق الكلامَ عند ذكر مناقبه وفضائله وشمائله ﷺ، يتأثّر بذلك هو والحاضرون في مجلسه تأثراً كبيراً، ويطرأ عليهم البكاء والعويل، خصوصاً إذا مرَّ بحديث يتعلّق بمرض وفاته ﷺ، فكان يتحدَّث عنه بأسلوب خاص ولهجة مخصوصة كأنَّ كارثة الوفاة وقعت اليوم، وكان لا يكاد يستطيع على إلقاء الدرس وقراءة العبارة لكثرة بكائه.

٣) وكان يعترف بفضل العلماء والأئمة المجتهدين والمحدِّثين، ويوقِّرهم ويعامل معهم معاملةَ الأدب والاحترام، وإذا قصد الردَّ على أحد منهم يسمِّيه بغاية من التعظيم.

---

[١] الكاندهلوي، **آپ بيتي**، (١/٩١-٩٦-٩٧). ومحمد عاشق إلهي البرني، **العناقيد الغالية من الأسانيد العالية**، ص١١٧، وسيد محمد شاهد السهارنفوري، **حياة الشيخ**، (١/٧٠).

[٢] أبو الحسن الندوي، **شخصيات وكتب**، ص٤٣.

[٣] محمد يوسف البنوري، في مقدمته لـ"**أوجز المسالك إلى موطأ مالك**" للشيخ الكاندهلوي، (١/ ٢٠).

٤) وكان يستوفي بيان المذاهب المختلفة ودلائلها خصوصاً مذهب الحنفية فيستوعب أدلتَه، وإن كان الحديث يخالف مسلكَ الأحناف يوجِّهه بتوجيهات حسنة بخبرته الفائقة واطلاعه الواسع، ويؤوِّله بتأويلات يرى بها أن مذهب الأحناف أقرب إلى الحديث.

٥) وكان يلخِّص كلامَ الشارحين في عبارة موجزة، فلو رجع الطلاب إلى الأصل لوجدوه منتشراً في صفحات كثيرة، كما كان يفصح في تلخيصه البديع بزبدة ما ذكره الشارحون، وينبِّه الطلابَ على أوهام بعض الشارحين، ويُرشِدهم إلى المعنى الصحيح، وأحياناً يقدِّم آراءً قيمة في شرح بعض الأحاديث[١].

وهذا ما تيسَّر لي من إجمال مزايا تدريس الشيخ، وهي لا شكَّ كثيرة كما تظهر لكل مَن يقرأ أماليه في "صحيح البخاري" وغيره.

المطلب الأول: صفاته الخِلْقِيّة والخُلقية وعاداته:

أولاً: صفاته الخِلقية:

وصفه العلامة أبو الحسن الندوي (ت١٤٢٠هـ) – رحمه الله تعالى – وصفاً خِلْقياً رائعاً بأنه كان "مربوعَ القامة، جسيماً وسيماً، أبيض اللون، مُشرَب بالحمرة، كأنما فُقئ في وجنتيه حَبُّ الرُّمان"[٢].

ثانياً: صفاته الخلقية:

كذلك ذكر الشيخ أبو الحسن الندوي شيئاً من صفاته الخُلقية، وقال: أنه كان "كثير النشاط لا يعرف الكسلَ، خفيف الروح، بشوشاً ودوداً، كثير الدعابة مع الذين يأنسهم أو يحب أن يؤنسهم"[٣].

وكان شديدَ الحرص على اتباع السُّنّة، ويواظب عليها في سائر شؤون حياته من صغيرها إلى كبيرها، و"كلما ذُكر له شيءٌ من أخبار الرسول أو الصحابة والأولياء، أو أُنشِد بيتٌ رقيقٌ مرقِّقٌ؛ فاضت عيناه، وتملكه البكاء، وهو يغالبه ويخفيه فتنمّ عليه الدموع"[٤].

وكان يعيش حياته في غاية من السذاجة والبذاذة، عاش كلَّ عمره في بيت صغير

---

[١] انظر: سيد عبد الماجد الغوري، **أعلام المحدثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري**، ص١٢٤، وانظر كذلك تعليق الدكتور تقي الدين الندوي على هامش كتاب "**المحدث الكبير الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي ومآثره العلمية**" للشيخ أبي الحسن الندوي، ص ٧٨، ٨٠.

[٢] أبو الحسن الندوي، **شخصيات وكتب**، ص٤٦، و مقدمة "**أوجز المسالك**"، (١/٤٠).

[٣] أبو الحسن الندوي، **شخصيات وكتب**، ص٤٦، و مقدمة "**أوجز المسالك**"، (١/٤٠).

[٤] أبو الحسن الندوي في مقدمته لكتاب "**أوجز المسالك**" ج١، ص٤٠.

متواضع غير مؤنَّث. وكان مسرعاً في الإنفاق في سبيل الله، فما إن أتاه مالٌ إلا وينفقه، ولا يُبقي لديه شيئاً، فلذا لم تجب عليه الزكاة قطُّ لسرعة إنفاقه[1].

وكان شديد الحرص على كل لحظة من لحظاته، وكانت أوقاته مشغولةً بأمور نافعة، موزوعةً بينها، يحافظ عليها بكل دقة وشدة[2].

المطلب السابع: مكانته العلمية لدى كبار علماء العالم الإسلامي:

كانت للشيخ سمعة طيبة في العالم الإسلامي، وكان أكابر علمائه يُجلّونه ويحترمونه، ويعترفون بسعة علمه وعِظم فضله، وعلوّ كعبه في الحديث النبوي وطول باعه في علومه، ووفرة اطلاعه على رجال الحديث وكتبه، ولقد أثنى عليه الكثير منهم بكلمات فياضة عطرة تدل على ما كانت شخصيته تتمتع بمودةٍ شديدةٍ، وبمكانةٍ مرموقةٍ لديهم، وأنقل هنا بعضاً من تلك الكلمات حسب ترتيب وفيات أصحابها:

قال شيخ جامعة الأزهر الأسبق الدكتور عبد الحليم محمود (ت١٩٧٨م): "شيخ الحديث مولانا محمد زكريا، الذي يُعتبَر الآن من أفذاذ علماء الهند وأساطينها لتضلُّعه واطِّلاعه الواسع في جميع الفروع والمواد المتعلقة بفنّ الحديث"[3].

وقال المحدِّث الأديب الشيخ محمد يوسف البنوري (ت١٣٩٧ه): "إنّ هناك بقايا من السَّلَف ظهروا في عهد الخَلَف، وفّقوا لجهود مشكورة في أبواب العلم والفقه، يمثِّلون عهد سلف – قد مضوا – بعلمهم وفضلهم وورعهم وتقواهم، ويذكّرون ذلك العهد الميمون المبارك، ومن هؤلاء العلماء شخصية فذة مغتبطة بكمالاته العلمية والعملية، صاحب التأليفات النافعة الجيدة، والتعليقات الممتعة في غاية الحسن والجمال: حضرة مولانا الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي السهارنفوري المدعو بـ"شيخ الحديث" ساهم القدماء من المحدِّثين والفقهاء في التأليف"[4].

ووصفه المحدِّث الكبير الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (ت١٤١٢ه) بأنه: "العالم الكبير، المحدث الجليل، الفقيه النبيل، صاحب التآليف النافعة، والإفادات الثمينة، الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي"[5]. ولما بلغ الشيخَ الأعظميَّ خبرُ وفاته قال: "قُبض علم الحديث بقبض الشيخ

---

[1] أبو الحسن الندوي، **الإمام المحدّث الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي ومآثره العلمية**، ص٣٣٥.

[2] أبو الحسن الندوي، **شخصيات وكتب**، ص٤٦.

[3] سيد محمد شاهد السهارنفوري، **علماء مدرسة مظاهر العلوم وخدماتهم العلمية في مجال التأليف**، (١/١٨٩).

[4] محمد يوسف البنوري، في مقدمته لـ"**أوجز المسالك إلى موطأ مالك**" للشيخ الكاندهلوي، (١/ ٢٠).

[5] **ذكر زكريا**، (وهو مجموعة بحوث في حياة الشيخ محمد زكريا بالأردية)، ص ١٤٩.

محمد زكريا بذهابه".

ووصفه العلامة المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (ت١٤١٧ه) في رسالة له: "سماحة الشيخ، الإمام الجليل، والفقيه المحدث الجهبذ النبيل، ريحانة الهند والحجاز، ولسان أهل الحقيقة والمجاز: مولانا وبركتنا الشيخ محمد زكريا مدَّ ظله وبورك في عمره الغالي"[١].

وقال المفكر الداعية العلامة الشيخ أبو الحسن علي الحسني الندوي (ت١٤٢٠ه): "ليس الحديثُ له صناعةً وعلماً فحسب، بل هو ذوقٌ وحالٌ يعيش به، ويعيش فيه"[٢].

وغير ذلك أقوال وكلمات كثيرة قالها أكابر علماء العالم الإسلامي في الشيخ مدحاً وثناءاً عليه، والتي تدل على مكانته العلمية السامية في قلوبهم.

المطلب الثامن: وفاتُه وخَلَفُه

وفاته:

انتقل الشيخ إلى المدينة المنوَّرة قبل سنواتٍ من وفاته، وكرَّمته المملكة السعودية بمنح جنسيتها له، فأقام هناك مدةً طويلةً إلى أن توفي في ٢/شعبان عام ١٤٠٢ه (الموافق ٢٥/مايو عام ١٩٨٢م) بالمدينة المنوَّرة، ودُفن في حظيرة أهل البيت الكرام. رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً، وأجزل مثبوته، وفسح له في فسيح جناته.

خلفه:

رُزق – رحمه الله تعالى – من زوجته الأولى أربعة ذكور وكلهم تُوفّوا رُضَّعاً، وثماني بنات[٣]. ورُزق من الزوجة الثانية بنتين وابناً[٤]، أما الابن فهو الشيخ محمد طلحة الكاندهلوي، الذي يُعَدّ اليوم من كبار العلماء الربانيين في الهند، فقد تربَّى في مهد والده الجليل، ونشأ برعايته الكريمة. وله نشاط جيد في مجال الدعوة والإصلاح في بلاد الهند وخارجها.

المبحث الثاني: جهوده في خدمة الحديث النبوي من خلال التصنيف والتأليف:

يحتوي هذا المبحث على ثلاثة مطالب، أولها عن عدد مؤلفات الشيخ الكاندهلوي، والثاني عن منهجه في التأليف، والثالث في تعريف أعماله العلمية في الحديث النبوي.

---

[١] السهارنفوري، **فهرست تأليفات الشيخ**، (٨٢/١)، وذكر زكريا، ص ١٤٨.

[٢] مقدمة **حجة الوداع**، ص ١٨.

[٣] الكاندهلوي، **آب بيتي**، (٢٤٣/١).

[٤] الكاندهلوي، **آب بيتي**، (٢٩٩/١).

المطلب الأول: عدد مؤلفاته:

لقد بلغ عدد مؤلفات الشيخ محمد زكريا (١٠٣) كتاباً وَفْقَ إحصاء الأستاذ سيد محمد شاهد السهارنفوري[١]، وطُبع منها حتى الآن (٤٢) كتاباً، وأمّا (٦١) منها فلم يُطبَع بعد.

المطلب الثاني: منهجه في التأليف والكتابة:

كانت طريقة الشيخ قبل بدء الكتابة أو التأليف في أي موضوع أنه كان يجمع أولاً جميع مواد مؤلَّفاته، ثم يتفرّغ للتأليف، فهو لم يكتب قطّ عن موضوع لم يستوفه دراسةً وبحثاً، أو لم يحط به إحاطةً تامةً، لذلك تحتوي مؤلفاته بمواد علمية غزيرة ومعلومات نادرة ونكت فريدة. أما أسلوبه في مؤلفاته فهو علمي وتحقيقي، ومن ميزات أسلوبه أنه سهل يفهمه الخاصة والعامة من القراء.

المطلب الثالث: جهوده في الحديث النبوي عن طريق التأليف والتصنيف:

لقد ألَّف الشيخ محمد زكريا – رحمه الله تعالى – نحو خمسين كتاباً في الحديث النبوي، ومن كتبه ما هو في مجلدات ضخام، ومنها ما هو في شكل رسائل متوسطة الحجم، ومنها ما هو في صورة أجزاء لطيفة صغيرة الحجم. لذلك أرى أن أوزّع تلك الكتب على ثلاثة أقسام، الأول: مؤلفاته الضخمة في شرح كتب الحديث وغيره، والثاني: رسائله وكتيباته في مختلف موضوعات الحديث وقضاياه، والثالث: أجزاؤه الحديثية التي ألفها في شرح حديث أو توضيح مسألة من مسائله.

القسم الأول: مؤلفاته في شرح كتب الحديث وما يتعلّق به:

١ – أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك:

يُعتبَر "الموطأ" من أهمّ كتب الحديث النبوي، إذ هو أولُ كتابٍ فيه وُجد في أيدي الناس قبل ظهور "الصحيحين"، لذلك كان – ولم يزل – موضع عناية كبيرة من علماء الحديث في كل عصر تدريساً وشرحاً، وقد قام علماء الحديث في الهند بتأليف العديد من الشروح على هذا الكتاب باللغة العربية والفارسية والأردوية، ومنها "أوجز المسالك" للشيخ محمد زكريا، الذي اهتمَّ فيه بشرح أمور كثيرة تخلو منها الشروح السابقة له، والتي أسردها فيما يلي:

١) أنه بدأ هذا الشرحَ بمقدمة علمية ضافية مطوَّلة تشتمل على سبع صفحات، تحدَّث فيها عن جمع الحديث وتدوينه، وعما يتصل بـ"الموطأ" ومؤلِّفه من معلومات وفوائد، وعن اعتناء علماء الهند بهذا الفنِّ الشريف، وأسانيدهم في الحديث.

---

[١] هو سبطُ الشيخ محمد زكريا، وأحدُ أكثر أفراد أسرته اطلاعاً على أحواله ومؤلَّفاته وعلى كلِّ ما أُلِّف وكُتب عنه.

٢) ونقل أكثرَ مباحث هذا الشرح من كبار شيوخه ومن أكابر علماء الهند، وليس فيه اختراع من عند نفسه إلا ما كان من توجيه الروايات والجمع بينها.

٣) واستفاد كثيراً من بعض الشروح السابقة للموطأ مثل "التمهيد" لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، و"المنتقى" لأبي الوليد الباجي (ت٤٧٤هـ) ، و"أنوار الكواكب" لأبي عبد الله محمد بن عبد الباقي الزَّرقاني (ت١١٢٢هـ).

٤) واكتفى بذكر ترجمة كل راو في أول ما جاء من السند، وذكر في آخر الكتاب فهرساً يبيِّن محلَّه.

٥) وأسند البلاغات والأحاديث المرسَلة، وشيد الموقوفة بالمرفوعة.

٦) واكتفى في بيان المذاهب على مذاهب الأئمة الأربعة المتبوعة.

٧) ولم يأل جهداً في مراجعة الكتب المالكية لكون أصل الكتاب على مسلكهم، وبيَّن تأييد ما جاء في ذلك من أقوال الإمام مالك من "المدوَّنة" وغيرها.

٨) وذكر دلائلَ الحنفية إجمالاً في أكثر المواضع لشِدّة احتياج طلاب المدارس الدينية إلى ذلك في بلاد القارة الهندية، حيث أكثرهم أحناف، وصرف العنان عن إكثار دلائل الأئمة الآخرين روماً للاختصار.

٩) وحَلَّ المفرداتِ وغريبَ الكلمات، وشرح العبارات والمطالب.

١٠) ونبَّه على سائر الألفاظ الواردة في الأمهات الست من رواية لفظ الحديث لكي يقف الناظر في شرحه عليها بوضوح وجلاء، ويتسنَّى له ترجيح بعضها على بعض من غير خفاء.

١١) واستوفى شرحَ أسماء الرجال بكلام مُوجَز منقَّح مع جرح وتعديل إيقاظاً للناظر على درجة الحديث.

١٢) وجعل هذا الكتابَ ذخيرةً نادرةً للمذهب الحنفي، وكذلك ذخيرةً ثمينةً للمذهب المالكي ولأرباب المذاهب الفقهية الأخرى، فكما أنَّ الحنفية يفتقرون إليه في التمسُّك بدلائلهم، كذلك أصحابُ سائر المذاهب لا يستغنون عنه أبداً.

١٣) وأنه ذكر الكلامَ المبرهَن على المباحث الفقهية والأصولية المهمة[١].

وعلى هذا المنهج سار الكاندهلوي في جميع مجلدات هذا الشرح.

---

[١] انظر مقدمة العلامة يوسف البنوري على "**أوجز المسالك إلى موطأ مالك**"، ج١، ص٢٣، ٢٤، ٢٥. ومجلة "الأحمدية" العدد السابع عام ١٤٢٢هـ، ص ١٤١-١٤٤. وسيد عبد الماجد الغوري، **أعلام المحدِّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري**، ص١٢٩، ١٣٠.

طُبع هذا الشرح مراراً في كل من الهند وباكستان وبيروت والقاهرة، وصدرت له أخيراً طبعة منقّحة بعناية الدكتور تقي الدين الندوي، من دار القلم بدمشق، في سبعة عشر مجلداً، في عام١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢ – لامع الدُّراري على جامع البخاري:

وهو عبارة عن مجموعة من الإفادات الثمينة والتحقيقات النادرة للمحدِّث الفقيه الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي (ت١٣٢٣هـ)، التي قيّدها تلميذه الشيخ محمد يحيى الكاندهلوي (والدُ الشيخ محمد زكريا) من دروس الكنكوهي لصحيح البخاري، وكانت هذه الإفاداتُ والتحقيقاتُ عصارةَ دراساتِ الكنكوهي ولبابَ تأمُّلاتِه، وعكوفِه الطويل على علم الحديث دراسةً وتدريساً، ولكن كان كلامه في تدريسه للحديث النبوي وجيزاً جداً، والذي يكون دائماً لُبَّ لُبابِ الشروح والحواشي، ويحتوي على الأبحاث الفقهية، والمادة الغزيرة في ألفاظ قليلة وعبارات موجزة، وفصول قصيرة؛ لذلك قام الشيخ محمد زكريا بالاعتناء بتلك الإفادات القيمة في أمور تالية:

١) أنه كتب في أول الكتاب مقدمةً علميةً نفيسةً، ذكر فيها بعضَ علومِ الحديث، وأنواع المؤلَّفات فيها ومراتبها وطبقاتها وخصائصها، وترجم للإمام البخاري – رحمه الله تعالى – ترجمةً موسَّعةً تحدَّث فيها عن سيرته وأخباره، وعن منهجه في التأليف، وما التزمه من التزامات وشروط في وضع هذا الكتاب، وبما تلقّته هذه الأمة من اعتناءٍ وقبول.

٢) وكتب حواشٍ مفيدةً على الكتاب، وجمع فيها من الفوائد العلمية والنُّكَت البديعة ما زاد من قيمة هذا الكتاب، وضمّ إليها من تحقيقاتٍ نادرةً.

٣) وحلَّ الغريبَ، وشرح الغامض، وتوضيح المجمَل.

طُبع هذا الكتابُ في المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة عام ١٣٩٥هـ، ثم أُعيدت طباعته في المكتبة اليحيوية بسهارنفور في الهند عام ١٩٧٧م.

٣ – الأبواب والتراجم لصحيح البخاري:

إنَّ أهمّ الأمور وأدقّ البحوث والمطالب في "صحيح البخاري" الإلمامُ بأبوابه وتراجمه لحلِّ غوامضها، وفَتْح أغلاقها، والتوصُّل إلى مقاصد المؤلِّف من خلال تلك الأبواب والتراجم. لذلك وجّه العلماء عنايتهم الخاصة قديماً وحديثاً إلى شرحها، فممن شرحها من علماء الهند: الإمام الشاه ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي (ت١١٧٢هـ)، الذي وضع رسالةً صغيرةً بالعربية حوت أصولاً كليةً في توضيح التراجم والأبواب للبخاري، ثم كتب الشيخ محمود حسن الديوبندي المعروف بـ"شيخ الهند" (ت١٣٣٩هـ) رسالةً وجيزةً بالأردوية، وفي آخرها نحو أربع

صفحات بالعربية في شرح تلك التراجم والأبواب.

ولكن كانت الحاجة شديدة إلى كتاب أكمل وأشمل وأجمع وأوفَى وأوعى، فجاء كتاب الشيخ محمد زكريا هذا، وافياً بالغرض مُسعِفاً بالحاجة، الذي جمع فيه كُلَّ ما جاء من أصول الإمام ولي الله الدهلوي والشيخ محمود الحسن الديوبندي، وكُلَّ ما وجده من فوائد في أمالي الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي، ودروسِ الشيخ خليل أحمد السهارنفوري، وكذلك جمع فيها كُلَّ ما وجده من أصول وقواعد في كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في "فتح الباري"، وفي كلام الحافظ بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ) في "عمدة القارئ"، وفي كلام العلامة أحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ) في "إرشاد الساري"، فاستوعبها، وزاد عليها من الأصول والقواعد بطول ممارسته بهذا الكتاب قراءةً وتدريساً، حتى بلغ عدد هذه الأصول القواعد الكلية إلى سبعين أصلاً وقاعدةً. ثم تناول الشيخ كلَّ كتابٍ من كتب "الجامع الصحيح"، وتكلَّم على أبوابها وتراجمها باباً باباً، وترجمةً ترجمةً، فجاء هذا الكتابُ في ست مجلدات، تتعلق كلها بما يتصل بالأبواب والتراجم في الجامع الصحيح للبخاري.

طُبع هذا الكتاب لأول مرة في مطبعة دار العلوم ندوة العلماء بلكنؤ في الهند عام ١٣٩٤هـ، ثم طُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م في مجلَّدين بتحقيق الدكتور ولي الدين الندوي.

٤ – الكوكب الدري على جامع الترمذي:

وهو عبارة عن مجموعة مذكرات المحدِّث الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي لدروسه في "جامع الترمذي"، جمعها الشيخُ محمد يحيى الكاندهلوي، وترجمها باللغة العربية. ولم تكن هذه المذكرات مطبوعةً إلى أن عزم الشيخ محمد زكريا على طباعتها ونشرها، وقد اهتمَّ الشيخ بأمور تالية في إخراج هذه المذكرات قبل الطباعة:

١) أنه حصل أولاً بجمع جميع النُّسَخ لتلك المذكرات التي كان استنسخها بين الحين والآخر بعضُ تلامذة الشيخ الكنكوهي وبعض معارف والده الشيخ محمد يحيى الكاندهلوي، ثم قام بتصحيحها مقابلاً بالنُّسخ المختلفة بعضها بعضاً.

٢) وكتب على تلك المذكرات حواشٍ مفيدةً، وهي إن لم تكن كثيرة العدد، لكنها في غاية الإفادة، وقد أوضح فيها المشكَلاتِ التي كانت في تلك الإفادات، وفَتَح مُغلَقاتِها، وفصَّل مُجمَلاتِها، ووضَّح مُبهَماتِها.

٣) وأضاف إلى صُلْب الكتاب ما جاء من فوائد في شروح للكتب الأخرى مثل "بذل المجهود" للشيخ خليل أحمد السهارنفوري، و"لامع الدراري" للشيخ محمد زكريا نفسه

وغيرِهما، وضمَّه إلى تحقيقات استخرجها من كتب أخرى، وعُني بتنقيح الأقوال، وتحرير المذاهب، معتمداً في ذلك على ما توصَّل إليه من كتب المذاهب الأربعة التي لم يتفق نشرها في حياة الشيخ الكنكوهي، و لم يتسنَّ له الاطلاعُ عليها.

٤) وزاد في أصل الكتاب فوائد استفادها من خلال تجربته الطويلة لتدريس الحديث النبوي، وكذلك طول ممارسته في التأليف فيه، وأضاف إليه أيضاً مما استفاده من دروس والده.

فهكذا أصبحت مذكرات الشيخ الكنكوهي بحواشي الشيخ محمد زكريا شرحاً مستقلاًّ لـ"جامع الترمذي"، يتضمّن فوائدَ علميةً كثيرةً وبحوثاً فنيةً غزيرةَ المعاني.

طُبعت هذه المذكرات في لجنة دار العلوم ندوة العلماء بلكنؤ في الهند، عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، في أربع مجلدات.

٥ – تعليقاته على كتاب "بذل المجهود في حل أبي داود" للشيخ خليل أحمد السهارنفوري:

جاءت استدراكات الشيخ محمد زكريا وتعليقاته على هذا الكتاب في صورة تالية:

١) أنه ذكر فيها الكثيرَ من المباحث الفقهية التي فاتت السهارنفوريَّ أن يذكرها في الأصل.

٢) وأضاف إلى هوامش الأصل بعض المباحث الحديثية التي لم يذكرها السهارنفوري.

٣) وضبط الأسماء والأنساب في مواضع كثيرة من الأصل.

٤) وبيَّن درجة الأحاديث من حيث الصحة والضعف في الأصل.

٥) وشرح الألفاظ الغريبة.

٦) وقارن نسخ "سنن أبي داود" مع نُسَخ أخرى له، لتبيين الاختلاف فيها، وهي كثيرة[١].

وقد طُبع جميع هذه التعليقات والاستدراكات مع متن الأصل (أي "بذل المجهود") في العديد من دور النشر في بلاد العربية والهند وباكستان، وطُبع أخيراً في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، في أربعة عشر مجلداً، بعناية الدكتور تقي الدين الندوي.

٦ – تلخيص بذل المجهود:

لخَّص فيه الشيخ محمد زكريا تلك المباحثَ الطويلة التي كان يكتبها أو يُملي عليه شيخُه المحدِّث خليل أحمد السهارنفوري أثناء تأليفه الشرحَ على "سنن أبي داود"، الذي طُبع فيما بعد

[١] انظر: ولي الدين الندوي، **الإمام المحدّث محمد زكريا الكاندهلوي**، وهو بحث منشور في مجلة "الأحمدية"، العدد ٧، ص ١٥٩-١٦٠.

باسم "بذل المجهود في حلّ سنن أبي داود"، فقد قام الشيخ محمد زكريا بتلخيص تلك المباحث في أسلوبه، حتى جاء تلخيصه في أربع مجلدات ضخام، وهو لم يتعرَّض فيها للكلام على الأسانيد جرحاً وتعديلاً إلا في بعض المواضع حيث كانت الحاجةُ ماسةً للكلام عليها[١].

وهذا التلخيص ما زال مخطوطاً.

٧ – الفيض السَّمائي على سنن النسائي:

وهو عبارة عن المذكّرات التي كان أعدَّها الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي لدروسه في "سنن النسائي"، وكانت متعرضةً للضياع لكونها غير مطبوعة، فحصل عليها الشيخ محمد زكريا وزاد عليها زياداتٍ مفيدةً، وهي على النحو التالي:

١) أنه ذكر اختلافَ نُسَخ الكتاب، ورجَّح أحياناً بعضَها على بعض.

٢) واعتنى ببيان مطابقة الأحاديث لترجمة الباب.

٣) وحقَّق بعضَ رجال الإسناد.

٤) واعتنى بحلّ العبارات الغامضة والمشكلة في "سنن النسائي"، وكثيرٌ منها لم يتعرَّض لها العلامة محمد بن عبد الهادي التَّتوي السِّنْدي (ت١١٣٨هـ) والحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) في حاشيتهما على هذا الكتاب (أي: السنن).

٥) ذكر أحياناً مذاهب الأئمة الأربعة مع بيان أدلتهم.

ولكن لم يتيسر للشيخ الاعتناء بهذه المذكرات بكاملها، حيث ترك بياضاً في كثير من مواضعها، فأكملها تلميذه الشيخ محمد عاقل السهارنفوري، فجاء الكتاب في أحسن صورة من التحقيق والتعليق.

طُبع هذا الكتاب في المكتبة الخليلية بسهارنفور في الهند.

٨ – حجة الوداع وعمرات النبي ﷺ:

تناول الشيخ محمد زكريا في هذا الكتاب تلك الأحاديث التي وردت في "حجة الوداع" و"عمرات النبي ﷺ"، ومنهجه في ذلك:

١) أنه قسَّم هذا الكتاب في جزئين، أولهما في "حجة الوداع"، والثاني في "عمرات النبي ﷺ".

٢) ولخَّص حجةَ النبي ﷺ من كتاب "زاد المعاد" للإمام ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، وجعلها متناً، ثم شرح هذا المتنَ، وأودع فيه المباحثَ المتعلّقة بالحج.

---

[١] انظر: السهارنفوري، **فهرست تأليفات الشيخ**، ج١، ص١٩٢، والكاندهلوي، **آب بيتي**، (١/١٦٥).

٣) وتناول في الجزء الأول منه التفاصيل عن "حجة الوداع" في أسلوب رشيق مؤثِّر.

٤) وبحث في الجزء الثاني في عمرات النبي ﷺ، وعددِها وتحديدِها وتفاصيلِها، وما اشتملت عليه من أحكامٍ فقهية وبحوثٍ تاريخية وفوائد علمية وتحقيقاتٍ حديثية.

طبعته وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، في الإمارات العربية المتحدة عام ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، بتحقيق الدكتور ولي الدين الندوي.

خصائل نبوي شرح شمائل الترمذي:

ألَّفه باللغة الأردوية، شرح فيه كتابَ "الشمائل النبوية والخصائص الْمُصْطَفَوِيَّة" للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة التِّرمذي (ت٢٧٩هـ) بهذه اللغة، للذين لا يقدرون على قراءته بالعربية بسبب عدم معرفتهم بها، وتكلَّم في هذا الكتاب على الروايات المختلفة كلامَ المحدِّثين الناقدين الحائزين على فقه الحديث وروايته ونقدِه، وشَرَح الكلمات الغريبة الواردة في الأحاديث، وعَرَّف رجال أسانيدها في حاشيته.

طُبع هذا الكتاب مراراً في كل من الهند وباكستان، وتُرجم باللغة الإنكليزية.

القسم الثاني: كتيبات ورسائل له في مختلف موضوعات الحديث النبوي

لقد ألَّف الشيخ محمد زكريا العديد من الكتب والرسائل، تَناوَل فيها البحثَ عن مختلف موضوعات "الحديث النبوي" ومسائله الشائكة وقضاياها العويصة، ومنها ما يخص بمتن الحديث النبوي، ومنها ما يتعلَّق برجاله، وها هو تعريف وجيز لكتب هذين النوعين، سأقوم به في هذا القسم.

(أ) الكتب التي تَخُصُّ بمتن الحديث:

١ – أصول الحديث على مذهب الحنفية:

جمع فيه الشيخُ العديدَ من القواعد الحديثية على مذهب الأحناف، وسمَّاها "أصولَ الحديث على مذهب الحنفية"[١]، ولكنها مازالت مخطوطةً.

٢ – أوّليات القيامة:

جمع الشيخ في هذه الرسالة الأحاديث التي تتحدَّث عن أول أمرٍ يُسأَل عنه العبدُ في يوم القيامة، من ذلك قوله ﷺ: «أول ما يُحاسَب به العبدُ يومَ القيامة الصلاةُ، وأولُ ما يُسأَل العبدُ يومَ القيامة عن النعيم، وأوَّلُ ما يقضى في الدماء...»[٢].

---

[١] انظر: الكاندهلوي، **آب بيتي**، (١/١٧٩).

[٢] انظر: الكاندهلوي، **آب بيتي**، (١/١٨٩).

٣ – جامع الروايات والأجزاء:

جمع الشيخ في هذه الرسالة أطراف الأحاديث والروايات من "الكتب الستة"، و"الموطأ" للإمام مالك بن أنس (ت١٩٧هـ) برواية يحيى المصمودي (ت٢٣٤هـ) وبرواية محمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ)، وشرح "مشكل الآثار" للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت٣٢١هـ)، و"المستدرك على الصحيحين" للحاكم أبي عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، و"السنن الكبرى" للإمام أحمد بن الحسين أبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، وغيرها من الكتب، ولكنه ما استطاع أن يُكمِل هذه الرسالة[١].

٤ – مقدمات كتب الحديث:

كتب الشيخ مقدمات كثيرة على كتب شروح الحديث وكتب السنة، تناول فيها التعريفَ بالكتاب وأهميته، وخصائصه، والتعريف بمؤلِّفه، وغير ذلك من الأمور المفيدة، من ذلك مقدمته على "أوجز المسالك"، و"لامع الدراري"، و"بذل المجهود"، وهذه المقدمات كلها مطبوعةٌ مع هذه الكتب.

وأما مقدماته التي لم تطبع بعد فهي كثيرةٌ، ومنها مقدمته على تعليقاته واستدراكاته على "معاني الآثار" للطحاوي، و"الجامع"، و"الشمائل المصطفوية" للترمذي، و"سنن النسائي"[٢].

٥ – فضائل الأعمال:

هذا الكتاب عبارة عن مجموعة تسعة رسائل ألَّفها الشيخ بالأردوية تحت هذه العناوين: "حكايات الصحابة ﷺ"، و"فضائل الصلاة"، و"فضائل الدعوة الإسلامية[٣]"، و"فضائل الذكر"، و"فضائل القرآن"، و"فضائل رمضان"، و"فضائل الصلاة على النبي ﷺ"، و"فضائل الصدقات"، و"فضائل الحجّ"، وقد أورد الشيخ في هذه المجموعة أحاديثَ وآثاراً كثيرةً للاستشهاد بها فيما يتحدَّث عنه، ولكن الكثير منها ضعافٌ، لذلك تعرَّض هذا الكتاب بالنقد الشديد عند كثير من العلماء خاصةً المتخصصين منهم في الحديث. ومع ذلك نالت هذه المجموعة رواجاً كبيراً وقبولاً عظيماً بين العوام، لأسلوبها المبسط المؤثر، ونُقلت إلى العربية ونالت قبولاً عند أهلها، كما نُقلت كذلك إلى أكثر من ثلاثين لغةً من لغات العالم الراقية.

---

[١] انظر: الكاندهلوي، **آب بيتي**، (١/١٩١).

[٢] السهارنفوري، **فهرست تأليفات الشيخ**، (٣/٣٢١)، والكاندهلوي، **آب بيتي**، (١/١٩٢).

[٣] طُبعت هذه الرسالة بعناية الأستاذ سيد عبد الماجد الغوري في دار وحي القلم بدمشق عام ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، باسم: "فضائل الدعوة إلى الله في ضوء الكتاب والسنة".

(ب) الكتب التي تَخُصُّ برجال الحديث:

١ – معجم المسند للإمام أحمد:

ومن المعلوم أنَّ أحاديث مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) كلها مرتَّبةٌ على مسانيد الصحابة، حيث جُمعت فيه أحاديثُ كلِّ صحابيٍّ متتابعةً دون ترتيب، ولأجل ذلك تصعب الاستفادةُ منه لِمَن أراد، فهذا ما دفع الشيخَ محمد زكريا إلى فهرسةٍ رواة هذا المسند من الصحابة وترتيبها على حروف الهجاء، مع تعيين رقم الجزء ورقم الصفحة ورقم الصحابي[١].

والجدير بالذكر أن الشيخ محمد زكريا قد سبق في إعداد مثل هذا الفهرسِ الشيخَ محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)، الذي قام كذلك بإعداد فهرسٍ كهذا، الذي طُبع في بداية المجلَّد الأول لمسند الإمام أحمد[٢].

٢ – معجم الصحابة الذين أخرج عنهم أبو داود الطيالسي في مسنده:

وكذلك "مُسْنَدُ الإمام أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت٢٠٤هـ) كان مرتَّباً على مسانيد الصحابة فقط، ولأجل ذلك كانت الاستفادة منه صعبةً، فقام الشيخ محمد زكريا بفهرسة رواة أحاديث هذا المسند من الصحابة، على ترتيب حروف الهجاء، على نفس الطريقة التي سلكها في "معجم المسند للإمام أحمد"[٣].

٣ – معجم رجال تذكرة الحفاظ للذهبي:

طُبع كتاب "تذكرة الحفَّاظ" للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) لأول مرة في أربع مجلَّدات في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدكن) في الهند، وكان آخرُ كل مجلَّدٍ من مجلدات هذا الكتاب يشتمل على فهرس يحتوي على أسماء الرواة وكُناهم وألقابهم وأنسابهم التي اشتهروا بها مرتّباً على ترتيب حروف الهجاء، فعمل الشيخ فهرساً شاملاً لهؤلاء الرواة في مجلَّد واحد، وذكر بدلَ كلِّ لقبٍ أو كنيةٍ أو نسبةٍ اسماً للراوي، ورتَّب فيه أسماءَ الرواة على حروف الهجاء تيسيراً لكل من أراد الاستفادة منه[٤].

٥ – ملتقط الرواة عن المرقاة:

ألَّف الشيخُ هذه الرسالةَ في بيان مَن تشتَّت ذكرُهم من الرواة في "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة

---

[١] السهارنفوري، **فهرست تأليفات الشيخ**، (٣/٣٦٠)، والكاندهلوي، **آب بيتي**، (١/١٨٦).

[٢] محمد شاكر عمير المعروفي، **ريحانة الهند شيخ الحديث محمد زكريا الكاندهلوي حياته وخدماته في علوم الحديث**، ص٢٥٤.

[٣] السهارنفوري، **فهرست تأليفات الشيخ**، (٣/٣٦٠)، والكاندهلوي، **آب بيتي**، (١/١٨٦).

[٤] انظر: السهارنفوري، **فهرست تأليفات الشيخ**، (٣/٣٦٠)، والكاندهلوي، **آب بيتي**، (١/١٩١).

المصابيح" للعلامة على القارئ الهروي (ت١٠١٤هـ)، فأعدَّ الشيخُ فهرساً للرواة الذين ترجم لهم أو تكلَّم عليهم العلامةُ القارئ في كتابه، مع ذكرِ رقم الجزء والصفحة[١].

٦ – شذرات أسماء الرجال:

ألف الشيخُ هذا الكتابَ لدفع الاختلاف في أسماء رواة الحديث وسماع بعضهم عن بعض، وكذلك لبيان الاختلاف في بيان الأنساب لبعض الرواة، وأوضح فيه العبارات المتضادة، ودَفَع التعارُضَ بين الأقوال المختلفة، واستفاد في ذلك كله من كتب أسماء الرجال مثل: "تهذيب الكمال" للحافظ أبي الحجاج جمال الدين يوسف بن الزكي الْمِزّي (ت٧٤٢هـ)، و"ميزان الاعتدال" للحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ)، و"تهذيب التهذيب"، و"تقريب التهذيب"، و"تعجيل المنفعة"، و"لسان الميزان" للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، كما قام فيه بتشجير الرواة لمزيد من التوضيح[٢].

القسم الثالث: "الأجزاء الحديثية":

أَلَّف الشيخ محمد زكريا العديد من الأجزاء في موضوعات مختلفة تخص الحديثَ النبوي، وها هي تعريفٌ مُوجَزٌ عنها:

١ – جزء حديث إنما الأعمال بالنيات:

جمع فيه الشيخ نُكَتاً علميةً وتحقيقيةً قيمةً تتعلق بهذا الحديث، ثم ذكر أهمية الحديث، ودرس أسانيده، وشرح مفرداته، وحلّ مغلقاته[٣]. طُبع هذا الجزء بتحقيق وتعليق الأستاذ خورشيد أحمد الأعظمي في مكتبة الشيخ التذكارية بسهارنفور، مع "جزء ما جاء في شرح ألفاظ الاستعاذة".

٢ – جزء أفضل الأعمال:

لقد وردت أحاديث كثيرة في ماهية أفضل الأعمال، منها على سبيل المثال: قول النبيِّ ﷺ: «أفضَلُ الأعمالِ: الحبُّ في الله والبغضُ في الله»، وكقوله ﷺ: «أفضَلُ الأعمالِ الصلاةُ لوقتها»، فجمع الشيخُ جميعَ مثل هذه الأحاديث في هذا الجزء اللطيف التي وردت في بيان "أفضل الأعمال"، ثم ذكر فيه كثيراً من التوجيهات والتأويلات التي تتعلَّق بالجمع بينهما، نقلاً عن أئمة الحديث وشيوخه وأساتذته من علماء الهند، لكن لم يتيسر له إكمالُ هذا الجزء[٤].

---

[١] انظر: السهارنفوري، **فهرست تأليفات الشيخ**، (٣٣٢/٣)، والكاندهلوي، **آب بيتي**، (١٨٦/١).

[٢] انظر: السهارنفوري، **فهرست تأليفات الشيخ**، (٤٢/٢).

[٣] من مقدمة الشيخ سيد محمد شاهد السهارنفوري على "**جزء حديث إنما الأعمال بالنيات**"، ص٤.

[٤] انظر: الكاندهلوي، **آب بيتي**، (١٨٠/١).

٣ – جزء رفع اليدين:

يتعلّق هذا الجزءُ بالأحاديث التي وردت في مسألة "رفع اليدين في الصلاة"، جمع فيه الشيخ الروايات الواردة في هذه المسألة من كتب الصحاح والسنن والمسانيد والمصنَّفات، ودرس جميع أسانيد تلك الروايات، ورجَّح فيه ما ذهب إليه الحنفيةُ بالبراهين والدلائل القاطعة مع الأجوبة عن الروايات التي ظاهراً يخالف مذهبَ الأحناف، فجاء هذا الجزءُ وافياً في مقصده، كافياً في مطلبه[١].

٤ – جزء صلاة الاستسقاء:

جمع الشيخُ في هذا الجزء جميعَ تلك الروايات التي وردت في "صلاة الاستسقاء"، ثم درس أسانيدَ تلك الروايات، وكذلك تعرَّض لبيان المذاهب الفقهية في هذه المسألة. طُبع هذا الجزء بتحقيق وتعليق الأستاذ خورشيد أحمد الأعظمي في مكتبة الشيخ التذكارية بسهارنفور، مع "جزء صلاة الخوف".

٥ – جزء صلاة الكسوف:

خصّص الشيخُ هذا الجزءَ بدراسة تلك الأحاديث التي تدل على مشروعية "صلاة الكسوف"، وبيَّن فيه اختلافَ الروايات التي وردت في هذه المسألة، ثم ذكر مذاهب العلماء في صفة أداء هذه الصلاة[٢].

٦ – جزء صلاة الخوف:

جمع الشيخُ في هذا الجزء الروايات التي وردت في مشروعية صلاة الخوف، ثم تعرّض لبيان المواضع والغزوات التي أقيمت فيها هذه الصلاةُ. طُبع هذا الجزء بتحقيق وتعليق الأستاذ خورشيد أحمد الأعظمي في مكتبة الشيخ التذكارية بسهارنفور، مع "جزء صلاة الاستسقاء".

٧ – جزء الجهاد:

أورد الشيخ في هذا الجزء جميعَ تلك الروايات التي تتعلَّق بالجهاد، ثم عرَّف "الجهادَ"، وبيَّن شرائطَ وجوبه وجوازه، وحُكْمَ مشاركة النساء فيه، ثم ذكر آدابَ الجهاد، كذلك ذكر أيضاً ضمن مباحث هذا الجزءِ مكانةَ الجهاد في الفقه والشرع، مع ذكرِ فتاوى العلماء والفقهاء وآرائهم في هذه المسألة[٣].

---

[١] انظر: الكاندهلوي، **آب بيتي**، (١٨١/١)، والسهارنفوري، **فهرست تأليفات الشيخ**، (٢٧٠/١).

[٢] انظر: الكاندهلوي، **آب بيتي**، (١٨٧/١)، والسهارنفوري، **فهرست تأليفات الشيخ**، (٢٧٣/١).

[٣] انظر: الكاندهلوي، **آب بيتي**، (١٨٨/١)، والسهارنفوري، **فهرست تأليفات الشيخ**، (٢٥٢/١).

٨ – جزء ما جاء في شرح ألفاظ الاستعاذة:

لقد وردت في بطون كتب الحديث أدعيةٌ كثيرة للحفظ والسلامة من المصائب والبلايا، وهي تشتمل على كلمات متنوعة للاستعاذة، منها دعاء طويل أولُه: «اللهم إني أعوذبك من جهد البلاء، ودركِ الشقاء، وسوءِ القضاء، وشماتةِ الأعداء»[١]، فأورد الشيخُ في هذا الجزء هذا الدعاءَ وغيرَه من أدعية كثيرة للاستعاذة، والتي يبلغ عددها نحو ثلاثين، ثم شرح ما ورد في تلك الأدعية من كلمات غريبة. طُبع هذا الجزء بتحقيق وتعليق الأستاذ خورشيد أحمد الأعظمي في مكتبة الشيخ التذكارية بسهارنفور، مع "جزء حديث إنما الأعمال بالنيات".

٩ – جزء ما يشكل على الجارحين:

ذكر الشيخ في هذا الجزء التعارُضَ الذي وقع في كلام بعض أئمة الجرح والتعديل في شأن بعض الرواة، فحاول إزالتَه مستعيناً في ذلك من مصادر أخرى في الجرح والتعديل. يقع هذا الجزء في عشرين صفحة من القطع المتوسط[٢]، وهو غير مطبوع.

١٠ – جزء أنكحة النبيِّ ﷺ:

ذكر الشيخ في هذا الجزء تفاصيلَ أنكحة النبيِّ ﷺ مع أمهات المؤمنين رضي الله عنهن جميعاً، مع إيراد الروايات التي وردت في زواجه ﷺ، وكذلك خِطبته ﷺ بعض النساء وإن لم يتمّ الزواج معهنَّ، كما تعرَّض أيضاً لذكر النساء اللاَّتي اختُلِفَ في نكاحهن مع النبي ﷺ.

وإضافةً إلى ذلك، تحدَّث الشيخُ في هذا الجزء عن العادات والأخلاق والشمائل التي كانت تتصف بها أمهاتُ المؤمنين رضي الله عنهن، كما ذكر في ختام هذه الرسالة نكاحَ فاطمة – رضي الله عنها – في ضوء الأحاديث والروايات[٣].

١١ – جزء وفاة النبي ﷺ:

جمع الشيخ في هذا الجزء جميع التفاصيل عن وفاة النبي ﷺ من الأحاديث والآثار الكثيرة، وتعرَّض لاختلاف العلماء في تاريخ وفاة النبيِّ ﷺ بالتفصيل، ونبَّه بالبراهين والدلائل القاطعة على ما ترجَّح عنده مع تغليط بعض الأقوال. طُبع هذا الجزءُ بتحقيق وتعليق الأستاذ خورشيد أحمد الأعظمي، في مكتبة الشيخ التذكارية بسهارنفور، عام ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

---

[١] أخرجه البخاري في **الصحيح**، كتاب الدعوات، باب التعوذ من جهد البلاء، برقم (٦٣٤٧)، و مسلم في **الصحيح**، كتاب الذكر والدعاء، باب في التعوذ من سوء القضاء...، برقم (٧٠٥٢).

[٢] انظر: الكاندهلوي، **آب بيتي**، (١/١٨٨)، والسهارنفوري، **فهرست تأليفات الشيخ**، (١/٢٥٨).

[٣] انظر: الكاندهلوي، **آب بيتي**، (١/١٨٨)، والسهارنفوري، **فهرست تأليفات الشيخ**، (١/٢٧٦).

١٢ - جزء تخريج حديث عائشة - رضي الله عنها - في شأن بريرة:

جمع الشيخُ في هذا الجزء الروايات التي تتعلّق بالصحابية بريرة رضي الله عنها، خاصةً ما كانت منها من حديث عائشة رضي الله عنها، وحاول الجمعَ بين الأحاديث المختلفة[١].

١٣ - جزء ما قاله المحدِّثون في الإمام الأعظم:

أبرز الشيخ في هذا الجزء مكانةَ الإمام أبي حنيفة النعمان - رحمه الله تعالى - في الحديث النبوي عن طريق جمع أقوال جهابذة المحدِّثين وأعاظم المؤرِّخين التي قيلت فيه جرحاً وتعديلاً، ثم درس دراسةً جادةً لتلك الأقوال، ووزَّع محتويات هذا الجزء في بابين، أولهما يشتمل على أقوال المحدِّثين في الإمام، والثاني في أقوال المؤرِّخين فيه. ويحتوي هذا الجزء في أربعين صفحة من القطع المتوسط[٢]، لكنه غير مطبوع.

١٤ - جزء المبهمات في الأسانيد والروايات:

بيَّن الشيخُ في هذا الجزء الأسماءَ المبهَمة التي وقعت في كثير من الأحاديث والآثار في السند أو المتن من الرجال والنساء، ووضع محتويات هذا الجزء تحت هذه العناوين: "مبهمات الإيمان والقدر والعلم والاعتصام"، و"مبهمات الدعاء"، و"مبهمات الجهاد"، و"مبهمات اللقطة"، و"مبهمات الحج"، و"مبهمات الزكاة"، و"مبهمات الصلاة"، و"مبهمات الطهارة"، و"مبهمات الروايات".

ويحتوي هذا الجزءُ على نحو سبعين صفحة بالقطع المتوسط[٣]، لكنه مازال مخطوطاً.

١٥ - جزء الجهاد.

١٦ - جزء روايات الاستحاضة.

١٧ - جزء المعراج.

١٨ - جزء مكفِّرات الذنوب.

وهذه الأجزاء الأربعة لم أعثر عليها مطبوعةً ولا مخطوطةً، فقد ذكرها الأستاذ سيد محمد شاهد السهارنفوري في كتابه "فهرست تأليفات الشيخ".

فكانت هذه بعض أهمِّ الآثار العلمية للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي في مجال الحديث النبوي وعلومه ما بين المطبوع والمخطوط، وكذلك للشيخ - رحمه الله تعالى - بعض حواش

---

[١] انظر: الكاندهلوي، **آب بيتي**، (١/١٨٧)، والسهارنفوري، **فهرست تأليفات الشيخ**، (١/٢٦٩).

[٢] انظر: الكاندهلوي، **آب بيتي**، (١/١٨٧)، والسهارنفوري، **فهرست تأليفات الشيخ**، (١/٢٦١).

[٣] انظر: الكاندهلوي، **آب بيتي**، (١/١٨٢)، والسهارنفوري، **فهرست تأليفات الشيخ**، (١/٢٤١).

واستدراكات وتقارير[١] على كتب الحديث، والتي تجدر بالذكر هنا، وهي:

١) "تأويل مختلف الحديث" للإمام محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)[٢].
٢) و"مشكل الآثار" للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت٣٢١هـ)[٣].
٣) وجامعَ الأصول من أحاديث الرسول" للإمام ابن الأثير مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد الْجَزَري (ت٦٠٦هـ).
٤) و"تهذيبَ التهذيب" للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)[٤].
٥) و"تيسيرَ الوصول إلى جامع الأصول" للإمام ابن الدَّيْبَع أبي زيد وجيه الدين عبد الرحمن الشيباني (ت٩٤٤هـ)، الذي لخَّصه من كتاب"جامعَ الأصول من أحاديث الرسول" للإمام ابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ)[٥].
٦) و"مشكاة المصابيح" للإمام أبي عبد الله وليّ الدين محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي (ت٧٤١هـ).
٧) و"مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" للشيخ مُلاَّ على القارئ أبي الحسن نور الدين علي بن سلطان الْهَرَوِيّ (ت١٠١٤هـ).
٨) و مجموعة المسلسلات للإمام شاه ولي الله بن عبد الرحيم الدِّهْلَوي (ت١١٧٦هـ)، وهي: "الفضل المبين في المسلسلات من حديث النبي الأمين ﷺ"، و"الدر الثمين في مبشّرات ا لنبي الأمين ﷺ"، و"النوادر من أحاديث سيد الأولين والأواخر ﷺ".

وكذلك للشيخ – رحمه الله تعالى – مذكرات في علم الحديث، قيَّد فيها النكتَ والفوائدَ لمعظم دروس تلك الكتب التي قرأها في الحديث النبوي على والده الشيخ يحي الكاندهلوي ثم على أستاذه الجليل الشيخ خليل أحمد السهارنفوري، وهي مذكرات ذات قيمة علمية كبيرة، وقد جمعها الشيخ في دفتي كتاب[٦]، لكنها مازالت مخطوطةً.

---

[١] أي: مذكّراته أو إفاداته.
[٢] انظر: الكاندهلوي، **آب بيتي**، (١٩١/١).
[٣] انظر: الكاندهلوي، **آب بيتي**، (١٩٢/١).
[٤] انظر: الكاندهلوي، **آب بيتي**، (١٨٥/١).
[٥] انظر: السهارنفوري، **فهرست تأليفات الشيخ**، (٢٦/١، ٢٧).
[٦] انظر: السهارنفوري، **فهرست تأليفات الشيخ**، (٢٢٠/١)، والكاندهلوي، **آب بيتي**، (١٦٤/١).

الخاتمة:

وهذا ما وسعني في هذا البحث المتواضع أن أسلِّط الضوء على أهمِّ جوانب حياة هذا العَلَم الجليل من أعلام الحديث النبوي في هذا العصر، الذي خلف في مجال الحديث النبوي آثاراً علمية قيمة في صورة الشروح لبعض أمهات كتب الرواية، والمذكرات والأمالي والأجزاء الحديثية، وكذلك في شكل رسائل صغيرة عالَجَ فيها بعضَ القضايا الحديثية، وتناول تحقيقَ بعض مسائله العويصة.

ولا شك أنَّ هذه الآثار تُعتبر إضافةً قيمةً إلى المكتبة الحديثية المعاصرة، والتي تستفيد منها الأجيال على مدى الدهر. ولكن هناك العديد من أعماله العلمية باللغة الأردوية، تحتاج إلى تعريبها ليعم بها النفعُ، وكذلك حاجة ملحة إلى إجراء الدراسة الواسعة العميقة عن مساهمات الشيخ الكاندهلوي العلمية في غير مجال الحديث النبوي، لأن له – رحمه الله تعالى – إسهام جيد في التأليف في مجال الفقه والتفسير، والذي مازال خفياً عن الكثيرين، وأرجو الله تبارك وتعالى أن يقيض لذلك من يُحسن القيام به، وما ذلك عليه بعزيز.

المصادر والمراجع:

أولاً: بالعربية:

١) ابن ماجة أبي عبد الله محمد بن يزيد الرَّبْعي القزويني، **السنن**، الرياض، دار السلام، ط١، ١٤٢٠هـ.

٢) أبو الحسن علي الحسني الندوي، **الإمام المحدث الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي ومآثره العلمية**، دمشق: دار القلم، ط١، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٣) أبو الحسن علي الحسني الندوي، **رجال الفكر والدعوة في الإسلام**، دمشق: دار ابن كثير، ط٣، ١٤٢٥هـ.

٤) أبو الحسن علي الحسني الندوي، **الداعية الكبير الشيخ محمد إلياس الكاندهلوي ودعوته إلى الله**، بيروت: دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٠هـ.

٥) أبو الحسن علي الحسني الندوي، **شخصيات وكتب**، دمشق: دار القلم، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٦) أبو الحسن علي الحسني الندوي، **من أعلام المسلمين ومشاهيرهم**، إعداد: سيد عبد الماجد الغوري، بيروت: دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٧) أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، **السنن**، الرياض: دار السلام، ط١، ١٤٢٠هـ.

٨) البخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل، **الصحيح**، الرياض: دار السلام، ط٢، ١٤٢١هـ.

٩) الترمذي أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، **السنن**، الرياض: دار السلام، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٠) خليل أحمد السهارنفوري، **بذل المجهود في حل سنن أبي داود**، أعظم جره (الهند): مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١١) خير الدين الزركلي، **الأعلام**، بيروت: دار العلم للملايين، ط١٢، ١٩٩٧م.

١٢) الغوري سيد عبد الماجد، **أعلام المحدثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري**، دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٢م.

١٣) محمد الثاني الحسني، **الشيخ محمد يوسف الكاندهلوي حياته ومنهجه في الدعوة**، تعريب الأستاذ جعفر مسعود الحسني الندوي، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١٤) محمد زكريا الكاندهلوي، **الأبواب والتراجم لصحيح البخاري**، لكنؤ: مطبعة دار العلوم ندوة العلماء، ط١، ١٣٩٤هـ.

١٥) محمد زكريا الكاندهلوي، **أوجز المسالك إلى موطأ مالك**، تحقيق: تقي الدين الندوي، دمشق: دار القلم، ط٢، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

١٦) محمد زكريا الكاندهلوي، **جزء الاختلاف في صفة الصلاة**، سهارنفور: مكتبة الشيخ التذكارية، ط١، ١٤٢٧هـ.

١٧) محمد زكريا الكاندهلوي، **جزء حديث إنما الأعمال بالنيات**، سهارنفور: مكتبة الشيخ التذكارية، ط١، ١٤٢٨هـ.

١٨) محمد زكريا الكاندهلوي، **جزء ما جاء في شرح ألفاظ الاستعاذة**، سهارنفور: مكتبة الشيخ التذكارية، ط١، ١٤٢٨هـ.

١٩) محمد زكريا الكاندهلوي، **حجة الوداع وجزء عمرات النبي ﷺ للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي**، تحقيق الدكتور ولي الدين الندوي، أبوظبي: دولة الإمارات العربية المتحدة: وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٢٠) محمد زكريا الكاندهلوي، **الفيض السمائي على سنن النسائي**، سهارنفور: المكتبة الخليلية.

٢١) محمد زكريا الكاندهلوي، **الكوكب الدري على جامع الترمذي**، لكنؤ: لجنة دار العلوم ندوة العلماء، ط١، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٢٢) محمد زكريا الكاندهلوي، **لامع الدراري على صحيح البخاري**، لكنؤ: لجنة دار العلوم ندوة العلماء، ط١، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٢٣) محمد عاشق إلهي البرني، **العناقيد الغالية من الأسانيد العالية**، كراتشي: مكتبة الشيخ، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٤) مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **الصحيح، الرياض**: دار السلام، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٥) النسائي أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب، **السنن**، الرياض: دار السلام، ط١، ١٤٢٠هـ.

ثانياً: بالأردوية:

٢٦) حافظ محمد أكبر شاه البخاري، **أكابر علماء ديوبند**، (تراجم أكابر علماء دارالعلوم ديوبند)، كراتشي: إدارة إسلاميات، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٢٧) **ذكر زكريا**، (وهو مجموعة من المقالات والبحوث التي قُدِّمت في ندوة علمية حول الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي، والتي عقدتها الجامعة الإسلامية بمظفَّرفور عام ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، أعظم كره: مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للدراسات الإسلامية، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٢٨) سيد محمد شاهد السهارنفوري، **حياة الشيخ**، (سيرة الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي)، سهارنفور: مكتبة يادكار شيخ.

٢٩) سيد محمد شاهد السهارنفوري، **علماء مظاهر العلوم سهارنفور اور انكى عملى وتصنيفى خدمات، (علماء مظاهر علوم بسهارنفور وخدماتهم العلمية في مجال التأليف والتصنيف)**، سهارنفور: مكتبة يادكار شيخ، ط٢، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٣٠) سيد محمد شاهد السهارنفوري، **فهرست تأليفات الشيخ**، سهارنفور: مكتبة يادكار شيخ، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٣١) محمد زكريا الكاندهلوي، "**آب بيتى" (السيرة الذاتية)**، سهارنفور: كتب خانه يحيوي، جامعة مظاهر العلوم.



مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الثانية، العدد الرابع، صفر ١٤٣٤هـ (ديسمبر ٢٠١٢م)

في هذا العدد

الوسائل اللغوية للتعليم في ضوء الأحاديث النبوية

د. سعد الدين منصور محمد، ومحمد إبراهيم صديق.

كتاب "السنة ودورها في الفقه الجديد" للأستاذ جمال البناء: دراسة تحليلية نقدية

أ.د. محمد أبو الليث الخيرآبادي.

التعقبات على ما أورده المستشرق "شاخت" في ترجمة الإمام مالك من "دائرة المعارف الإسلامية الاستشراقية"

نبيل أحمدبلْهِي الجزائري.

المحدّث الشيخ عبد الحقّ الدهلوي وإسهامه في الحديث النبوي

سيد عبد الماجد الغوري







مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الثانية، العدد الرابع، صفر ١٤٣٤هـ (ديسمبر ٢٠١٢م)

في هذا العدد

الوسائل اللغوية للتعليم في ضوء الأحاديث النبوية.

د. سعد الدين منصور محمد، ومحمد إبراهيم صديق.

كتاب "السنة ودورها في الفقه الجديد" للأستاذ جمال البناء: دراسة تحليلية نقدية.

أ.د. محمد أبو الليث الخيرآبادي.

التعقبات على ما أورده المستشرق "شاخت" في ترجمة الإمام مالك من "دائرة المعارف الإسلامية الاستشراقية".

نبيل أحمد بَلْهِي الجزائري.

المحدّث الشيخ عبد الحقّ الدهلوي وإسهامه في الحديث النبوي.

سيد عبد الماجد الغوري.

شروط النشر بالمجلة

تعنى مجلة "الحديث" بنشر البحوث والدراسات المتعلقة بالحديث وعلومه، وهي مجلة نصف سنوية تصدر مرتين في السنة في كل من شهرَي **يونيو** و**ديسمبر**، وللراغبين في النشر بالمجلة تسليم أبحاثهم العلمية، قبل شهرين – على الأقل– من موعد إصدار المجلة، وذلك وفق الشروط التالية:

١) أن يكون البحث في إطار السنة وعلومها فقط.
٢) أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والمنهجية العلمية.
٣) أن يلتزم البحث بالمحافظة على العقيدة الإسلامية، ولا يتجاوز الثوابت الشرعية، مع عدم الإساءة إلى المذاهب الفقهية، والتحريج للشخصيات والهيئات.
٤) أن يلتزم البحث بالمنهج العلمي في توثيق المعلومات وخصوصاً التخريج للحديث، مع ضبط الآيات القرآنية.
٥) أن يكون البحث صحيح اللغة، سليم الأسلوب.
٦) ألا يكون البحث قد سبق نشره أو أرسل إلى دورية أخرى.
٧) لا يتجاوز البحث عن (٣٠) صفحة، وأن يكون حجم الصفحة (A4) ، وحجم الخطّ (١٦)، ونوع الخط (Traditional Arabic) ، والمسافة بين الأسطر ١،٥.
٨) أن ترقم هوامش كل صفحة على حدة، على حجم الخط (١٢).
٩) تخضع البحوث الواردة إلى المجلة للتحكيم العلمي.
١٠) يشعر صاحب البحث بقبوله للنشر أو عدمه.
١١) يقدم الباحث مع بحثه نبذة عن حياته منصوصاً فيها على المؤهلات العلمية من الجامعة فما فوق وتاريخ ومكان الحصول عليها والعمل الآن.
١٢) ترتب البحوث داخل العدد وفق اعتبارات فنية.
١٣) يقدم الباحث نسختين من البحث مع قرص الحاسوب (الدسكت).

البحوث والمراسلات تُرسَل باسم مدير التحرير على العنوان التالي:

Executive Editor of **JOURNAL HADITH**
HADITH RESEARCH INSTITUTE (INHAD)
SELANGORE INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY COLLEGE (KUIS)
BANDAR SERI PUTRA, 43600, BANGI
SELANGORE (DARUL EHSAN)
M A L A Y S I A.
E – Mail: hadis2008inhad@gmail.com

الهيئة الاستشارية

محتويات العدد

الوسائل اللغوية للتعليم في ضوء الأحاديث النبوية: د. سعد الدين منصور محمد، ومحمد إبراهيم صديق.. ٧

كتاب "السنة ودورها في الفقه الجديد" للأستاذ جمال البناء: دراسة تحليلية نقدية: أ.د. محمد أبو الليث الخيرآبادي............................... ٣٩

التعقبات على ما أورده المستشرق "شاخت" في ترجمة الإمام مالك من "دائرة المعارف الإسلامية الاستشراقية": نبيل أحمد بَلْهِي الجزائري.................. ٧٧

المحدِّث الشيخ عبد الحق الدهلوي وإسهامه في الحديث النبوي: سيد عبد الماجد الغوري.. ١٠٧

الوسائل اللغوية للتعليم في ضوء الأحاديث النبوية

د. سعد الدين منصور محمد[١]

ومحمد إبراهيم صديق[٢]

ملخص البحث:

لقد استعمل النبي ﷺ في أحاديثه الشريفة وسائل لغوية عديدة من أجل تفهيم السامعين، ومن ذلك ضرب الأمثال، والإنسان يتجه في العادة إلى الكثير من المعاني التي يصعب فهمها أو إدركها، وهنا نجد أن الأمثال تساعد لإزالة هذا الغموض، والقرآن الكريم مليئ بضرب الأمثال.

ومن الأساليب اللغوية التي استعملها النبي ﷺ فى لغته: القصص، إذ أن القصة محببة إلى النفس البشرية، لما فيها من ذكر أخبار الماضين، والقصة تتعلق بالذهن ولا تكاد تنسى والقرآن الكريم ذكر في آياته وسوره قصص كثيرة منها: قصة أهل الكهف، وأصحاب الرقيم، وغيرهما.

ومن الوسائل التي استخدمها النبي ﷺ في لغته لمخاطبة الناس في زمانه الإشارات، كاستخدام الأصابع، في أثناء الحديث وهي إشارات تعليمية هادفة، بل تارةً يستخدم النبي الكريم أصابع المستمع المتعلم، وتارةً يشبك أصابعه الكريمة، وفي بعض الأحيان يستخدم يده الكريمة، وأحياناً يستخدم كلتا يديه الكريمتين، بل في بعض الأحيان يشير النبي الكريم إلى السمع أو البصر، أو الوجه، أو الكفين، أو الصدر، أو اللسان، في لغته زيادة لوضوح المعنى الذى يشير إليه، وإثارةً لانتباه المخاطب.

١ أستاذ مشارك بقسم دراسات القرآن والسنة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا ahmad٧٠٠٩@yahoo.com eldin@iium.edu.my

٢ طالب ماجستير نفس الجامعة siddeeki@hotmail.com

فالورقة تتناول هذه الجوانب من لغة الحديث الشريف، مع ضرب الأمثلة الحديثية، الدالة على ذلك من مصادر الحديث ومراجعه المتنوعة، ومدوناته العديدة، كالكتب الستة، وشروحها، مع الإستعانة بالمؤلفات الحديثة خاصة في جانب التربية والتعليم.

مفهوم وسائل التعليم النبوي:

معني "الوسائل" في اللغة:

إنَّ لفظ "الوسائل" جمع وسيلة، ومعنى الوسيلة في اللغة: المنْزلة عند الملك، والدرجة،والوصلة، والقربة، كما يقال: وسَّل فلان إلى الله وسيلة، إذا عمل عملاً تقرّب به إليه[١].

ولقد ورد لفظ الوسيلة في القرآن الكريم. قال الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ[٢]﴾. يقول الإمام ابن كثير – رحمه الله – "الوسيلة: هي التي يتوصل بها إلى تحصيل المقصود، والوسيلة أيضًا: علم على أعلى مترلة في الجنة، وهي مترلة رسول الله صلى الله عليه وسلم وداره في الجنة"[٣].

وكقول الله ﷻ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾[٤]. يفسر الشيخ الجزائري للفظ وسيلة في هذه الآية: أي: "يطلبون القرب منه بالطاعات وأنواع القربات"[٥].

ولقد وردت هذه اللفظة في السنَة في أماكن متنوعة. ومنها الحديث الذي أخرجه مسلم، «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ – رضي الله عنهما – أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: إِذَا سَمِعْتُمْ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

---

١ ابن منظور، **لسان العرب**، أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي، (١٤٢٤ه/٢٠٠٣م) **لسان العرب**، (د.ط)، الرياض: دار علم الكتب.فصل الواو – حرف اللام، ج١٣، ص٢٥١،٢٥٠.

٢ سورة المائدة، الآية – ٣٥.

٣ ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل ابن عمر، ابن كثير، (١٤٢٣ه)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: السيد محمد السيد، وجيه محمد أحمد، (د.ط)، القاهرة: دار الحديث. ج٢، ص٥٣٥.

٤ سورة الإسراء، الآية: ٥٧.

٥ الجزائري، أبوبكر جابر، **أيسر التفاسير**، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٥ه/١٩٩٤م) ج٣، ص٢٠٧.

بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لاَ تَنْبَغِي إِلاَّ لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ، فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ النبوية»[١].

وضح النبي ﷺ معنى الوسيلة في الحديث نفسه بأنها مترلة يعطيها الله ﷻ لنبيه الأكرم ﷺ في الجنة. فهنا لم يتجاوز معنى الوسيلة في الآيات والحديث النبوي السابقة معنى اللغة، أما معنى الوسيلة التعليمية عند علماء التربية والتعليم وتعريفاتهم لها، فهي كالآتي:

تعريف "الوسائل" التعليمية:

إنّ لمفهوم الوسائل التعليمية تعريفات كثيرة عند علماء التربية والتعليم، منها: "جميع ما يستخدمه المعلم من مواد وأدوات وأجهزة ولوحات عرض ومواقف تعليمية، بهدف تسهيل وتبسيط المعلومات للتلاميذ وسرعة توصيلها، والإسهام في إبقائها في أذهانهم لفترة طويلة[٢].

ومنهم من يعرف الوسائل التعليمية: "أنها جميع الأدوات، والمواد، والأجهزة التعليمية، والطرق المختلفة التي يستخدمها المعلم بخبرة ومهارة في المواقف التعليمية لنقل المحتوى التعليمي الإسلامي أو الوصول إليه بجهد أقل ووقت أقصر وتعلم أفعل"[٣].

ويعرف الدكتور مقداد ياجين الوسيلة التعليمية: "هي كل ما يساعد المعلم على إيضاح ما يريده في التعليم والتربية إلى جانب ما يقوله بلسانه"[٤].

وبالنظر إلى التعريفات المذكورة فإنها متقاربة بالمعنى، وكلها تشعر بأن الوسيلة:كل أداة تساعد المتعلم وللمعلم في الدراسة وللتدريس.

---

١ أخرجه مسلم، أبو الحسن، ابن الحجاج القشيري، **في صحيحه**، كتاب الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه، ثم يصلي على النبي ﷺ، ثم يسأل الله الوسيلة، قدم له وشرح غريبه، وخرج حديثه: أحمد شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، ج١، ص٢٣٧، رقم الحديث: ٣٩٨.

٢ محمود محمد علي، **أهمية الوسائل التعليمية، وضرورة استخدامها في التدريس**، (جدة: دار المجتمع، د.ط، ١٤٢٣هـ) ص٧.

٣ مصطفى إسماعيل موسى، **الإتجاهات الحديثة في طرائق التدريس التربية الدينية الإسلامية**، (الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م) ص٤٧٤.

٤ مقداد يالجن، **توجيه المعلم إلى معالم طرق تعليم العلوم الإسلامية ووسائلها**، (الرياض: دار عالم الكتب، ط١، ١٩٩٦م) ص٧٨.

مفهوم "الوسائل التعليمية" في السنة النبوية:

لو تتبعنا مفهوم الوسائل التعليمية في مدرسة النبوة يمكن أن نقول: أنها تعد ركنًا أساسيًا في العملية التعليمية، والله ﷻ استخدم الوسائل في تعليم ابني آدم، قابيل وهابيل، حينما قتل قابيل هابيل، أرسل الله له غراباً لتعليم دفن أخيه، كما قال الله ﷻ: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ، فَقَتَلَهُ، فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ۞ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الأرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ، قَالَ، يَا وَيْلَتَا، أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِين[١]﴾.

في هذه الحادثة، حينما خسر القاتل جاهلاً لسوأة أخيه، وافاه الله تعالى بوسيلة الغراب لتعليمه كيفية موارة سوأة أخيه، فمنهج استعمال الوسائل للتعليم قديم، وله تاريخ طويل، وكثير من الحوادث يقصها الله ﷻ لتحريض الوسائل التعليمية[٢]. واستعمل النبي ﷺ الوسائل التعليمية في عمليته التعليمية مركزًا على الحواس كما يرشد قول الله ﷻ ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ، إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً[٣]﴾ ويقول الدكتور عبد العزيز وزان في مفهوم الوسائل التعليمية في مدرسة النبوة:"الأنشطة الإجرائية العملية التي يمكن استخدامها لتحويل المعاني المجردة إلى إحساسات يشعر بها المتعلم أثناء معالجة الحقائق والمفاهيم والمبادئ الشرعية بما يساعد على بقاء أثر التعلم عند المتعلم من جهة، مما يساعد على نموه السليم من جهة أخرى"[٤].فبتتبع النظر إلى سنة النبي ﷺ، نجد أنه ﷺ انتهج أنواعاً متعددة، ومختلفة في استخدام الوسائل التعليمية.

أنواع "الوسائل التعليمية" في ضوء السنة النبوية:

إن توجيهات النبي ﷺ في استخدام الوسائل التعليمية لتعليم أصحابه أخذت أنماطاً وأنواعاً كثيرة ومتنوعة ومختلفة على حسب المواقف والأحوال، وطبيعة الإنسان مراعيةً للفروق الفردية

---

١ سورة المائدة، الآية: ٣٠-٣١.

٢ أحمد على مدكور، **منهج التربية الإسلامية، أصوله وتطبيقاته**، (الكويت: مكتبة الفلاح، ط١، ١٩٨٧م) ص٣٨٣-٣٨٤.

٣ سورة الإسراء، الآية: ٣٦.

٤ سراج محمد عبد العزيز وزان، **التدريس في مدرسة النبوة، مفهومه – أهدافه – أسسه – طرائقه – تقويم أثره**، (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي، د. ط.، ١٤١٣ه/١٩٩٣م)، ص٢٠١،٢٠٠.

بين النّاس، ومن هنا استخدم النبي ﷺ تارة الإشارة، وتارة الأمثال، وتارة القصة، وتارة الرسوم الإيضاحية، وتارة العروض أو التوضيحات العملية، وسائل تعليمية، وتارة اتخذ النبي ﷺ من العينيات والنماذج وسيلة تعليمية.ومن هذا المنطلق يمكن لنا أن نقسم الوسائل التعليمية إلى قسمين رئيسين، فالقسم الأول: وسائل حسية، والقسم الثاني: وسائل لغوية.

وحكمة الرسول ﷺ في تنويعه للوسائل التعليمية إنما تهدف إلى تأكيد مبدأ تربوي رفيع، هو مراعاة خصائص المتعلمين من جهة، وتدعيم مواقف التدريس بالوسائل التعليمية، وتحريض المعلمين إلى ضرورة استخدامها وتنويعها من جهة أخرى[١]. فنعرض بياناتها على النحو التالي:

"الوسائل اللغوية" في ضوء السنة النبوية

تعريف الوسائل اللغوية: يعرف الدكتور صالح حميد العلي الوسائل اللغوية بقوله: "هي ما تأثر في القوى العقلية بوساطة الألفاظ، كذكر المثال أوالتشبيه، أو المرادف"[٢].

فعلى ضوء هذا، استعمل النبي ﷺ أنواعًا مختلفة من الوسائل اللغوية من التمثيل، والتشبيه، والقصص، في عمليته التعليمية.

١ – الأمثال:

إن ضرب الأمثال نوع مهم من أنواع الوسائل التعليمية النبوية لوجودها تأثير فعال وإيجابي على تعلم الفرد ونموه التعليمي، والإنسان يتجه إلى كثير من المعاني والأشياء التي يصعب فهمها أو إدراك ما تشمل عليه من مضامين بسبب غموضها، وهنا تساعد الأمثال لإزالة هذا الغموض والتجرد وسيلة تعليمية، واتخذ النبي ﷺ هذا المنهج المتميز في التعليم والتدريس من منهج الله ﷻ، ومن الواضح أن القرآن الكريم مليئ بالأمثلة، ويؤكد هذا قول الله ﷻ ﴿وَتِلْكَ الأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلاَّ الْعَالِمُونَ[٣]﴾. وقال أيضا: ﴿وَتِلْكَ الأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ[٤]﴾.

---

١ صالح حميد العلي، **التربية الإسلامية – ماهيتها – مبادئ تعلمها – طرق تدريسها، دراسة تحليلية، مقارنة**، (دمشق: دار الكلم الطيب، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، ص٩٤.

٢ المرجع نفسه، ص٩٥.

٣ سورة العنكبوت، الآية: ٤٣.

٤ سورة الحشر، الآية: ٢١.

ومن هنا، نجد أن هناك الكثير من الشواهد لاستخدام النبي ﷺ الأمثلة كوسيلة تعليمية لتوضيح المعاني والأفكار، وتسهيل مفهومها للمتعلمين، ومن ذلك ما رواه البخاري، «عَنْ أَبِي مُوسَى الأشعري ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَيَعْمَلُ بِهِ، كَالأُتْرُجَّةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَرِيحُهَا طَيِّبٌ، وَالْمُؤْمِنُ الَّذِي لاَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَيَعْمَلُ بِهِ، كَالتَّمْرَةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَلاَ رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، كَالرَّيْحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ، وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لاَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، كَالْحَنْظَلَةِ، طَعْمُهَا مُرٌّ أَوْ خَبِيثٌ، وَرِيحُهَا مُرٌّ[١]». أبرز النبي ﷺ بهذا التمثيل والتشبيه أنواع القراء وحقيقتهم بأجل الأسلوب كما يقول الإمام العيني – رحمه الله – في شرح هذا الحديث: "إعلم أن هذا التشبيه والتمثيل في الحقيقة وصف اشتمل على معنى معقول صرف لا يبرزه عن مكنونة إلا تصويره بالمحسوس المشاهد، ثم إن كلام الله المجيد، له تأثير في باطن العبد وظاهره، وإن العباد متفاوتون في ذلك، فمنهم من له النصيب الأوفر من ذلك التأثير، وهو المؤمن القارىء، ومنهم من لا نصيب له البتة، وهو المنافق الحقيقي، ومنهم من تأثر ظاهره دون باطنه، وهو المرائي، أو بالعكس، وهو المؤمن الذي لم يقرأه، وإبراز هذه المعاني وتصويرها في المحسوسات ما هو مذكور في الحديث، ولم يجد ما يوافقها ويلائمها أقرب ولا أحسن ولا أجمع من ذلك"[٢]. وكما ضرب النبي ﷺ المثل لاختيار الصديق والجليس الصالح، كما أخرج مسلم، « عَنْ أَبِي مُوسَى الأشعري ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: إِنَّمَا مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ السَّوْءِ، كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ الْكِيرِ، فَحَامِلُ الْمِسْكِ إِمَّا أَنْ يُحْذِيَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الْكِيرِ إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ رِيحًا خَبِيثَةً[٣]».

١ أخرجه البخاري أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل، **في صحيحه**، كتاب فضائل القرآن، باب من رايا بقراءة القرآن، أو تأكل به، أو فخربه، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٣ه/٢٠٠٢م)، طبعة جديدة بالشكل الكامل مرقمة الكتب والأبواب، ج٣، ص٣٦٠، رقم الحديث – ٥٠٥٩.

٢ انظر العيني، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، كتاب فضائل القرآن، باب من راءا بقراءة القرآن، أو أكل به، أو فخربه، (بيروت: دار إحياء التراث العربي،د. ط.، د. ت.)، ج٢٠، ص ٣٨.

٣ أخرجه مسلم، **في صحيحه**، كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب مجالسة الصالحين ومجانبة قرناء السوء، ج٤، ص١٩٨، رقم الحديث: ٢٦٢٨.

ومن ذلك أيضا قول النبي ﷺ « عَنْ أَبِي مُوسَى الأشعري ﷺ عَنْ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى قَوْمًا، فَقَالَ: يَا قَوْمِ، إِنِّي رَأَيْتُ الْجَيْشَ بِعَيْنَيَّ، وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ، فَالنَّجَاءَ، فَأَطَاعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ قَوْمِهِ فَأَدْلَجُوا فَانْطَلَقُوا عَلَى مَهَلِهِمْ، فَنَجَوْا، وَكَذَّبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَأَصْبَحُوا مَكَانَهُمْ فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ، فَأَهْلَكَهُمْ وَاجْتَاحَهُمْ، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ أَطَاعَنِي فَاتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ، وَمَثَلُ مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ بِمَا جِئْتُ بِهِ مِنْ الْحَقِّ[١]».

فهناك أمثال كثيرة استخدمها النبي ﷺ لتفهيم الحقائق والمعاني الحقة بيسر، كما يقول الإمام ابن بطال القرطبي في شرح هذا الحديث: "هذه أمثال ضربها النبى ﷺ لأمته لينبههم بها على استشعار الحذر، خوف التورّط في محارم الله والوقوع فى معاصيه، ومثل لهم ذلك بما عاينوه وشاهدوه من أمور الدنيا؛ ليقرب ذلك من أفهامهم، ويكون أبلغ في موعظتهم، فمثل ﷺ اتباع الشهوات المؤدية إلى النار بوقوع الفراش في النار، لأن الفراش من شأنه اتباع ضوء النار حتى يقع فيها، فكذلك متبع شهوته يؤول به ذلك إلى العذاب، وشبهّ جهل راكب الشهوات بجهل الفراش؛ لأنها لا تظن أن النار تحرقها حتى تقتحم فيها[٢]".

٢- التعليم عن طريق القصص:

إن التعليم عن طريق القصة لها قدرة عظيمة في جذب نفوس المتعلمين، وإثارة دوافعهم، وتعديل سلوكهم، والدعوة إلى إصلاحهم، وحشد الحواس كلها للقاص. وذلك لأن القصة بطبعها محببة إلى النفس البشرية لما تثيره من التشويق لدى المستمعين، ولما فيها من ذكر أخبار الماضين، وذكر الوقائع، والنوادر وغير ذلك، أضف إلى ذلك أن القصة من شأنها، أنها تعلق بالذهن ولا تكاد تنسى[٣]، ولذا فقد اعتنى القرآن الكريم بذكر القصص في القرآن لما فيها من الفوائد الجليلة، وقد قال الله ﷻ: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا

---

١ أخرجه البخاري، **في صحيحه**، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، ج٤، ص٤١٣، رقم الحديث: ٧٢٨٣.

٢ ابن بطال، القرطبي، **شرح صحيح البخاري**، المرجع السابق، كتاب التعبير، باب الانتهاء عن المعاصي، ج١٠، ص١٩٤.

٣ مصطفى إسماعيل موسى، **الاتجاهات الحديثة في طرائق تدريس التربية الدينية الإسلامية**، (الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، ط٢، ١٤٢٧ه/٢٠٠٧م)، ص١٩٢.

الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ[١]﴾ فمن هذا يعلم أن القصص لها أثر كبير في تعليم الناس وتربيتهم، ولقد كان رسولنا ﷺ يقص على صحابته – رضوان الله عليهم – القصص ليثبتهم ويعلمهم ويربيهم إلى غير ذلك من المعاني، فمن ذلك ما أخرجه البخاري: أن خباباً رضي الله عنه جاء إلى رسول الله ﷺ يشكو أذى قريش، وكان ذلك في أول الدعوة بمكة. يقول خباب رضي الله عنه: «شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً لَهُ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، قُلْنَا لَهُ: أَلاَ تَسْتَنْصِرُ لَنَا، أَلاَ تَدْعُو اللَّهَ لَنَا، قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ فِيمَنْ قَبْلَكُمْ يُحْفَرُ لَهُ فِي الأَرْضِ، فَيُجْعَلُ فِيهِ، فَيُجَاءُ بِالْمِنْشَارِ، فَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ، فَيُشَقُّ بِاثْنَتَيْنِ، وَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَيُمْشَطُ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ لَحْمِهِ مِنْ عَظْمٍ أَوْ عَصَبٍ، وَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَاللَّهِ لَيُتِمَّنَّ هَذَا الأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّاكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ لاَ يَخَافُ إِلاَّ اللَّهَ، أَوْ الذِّئْبَ عَلَى غَنَمِهِ، وَلَكِنَّكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ[٢]».

فهذه القصة التي ساقها الرسول ﷺ، فيها من الحكم والعبر ما لا يعلمها إلا من أعطاها حقها من التأمل، ففيها أن الابتلاء بالتعذيب وغيره لأهل التوحيد سنة ماضية، وفيها ثبات من كان قبلنا على الحق لا يصده عن دينه شيء ولو كان الثمن حياته، وفيها إخبار بالغيب عندما أخبر عن ظهور هذا الدين، وفيها بيان فضيلة الصبر وذم الاستعجال بقوله: ولكنكم تستعجلون، فتمسك النبي ﷺ بهذه الوسيلة القيمة، وله تأثير عميق في نفوس الأصحاب حتى يصب الصبر في قلوبهم، ويثبتهم في التوحيد، ويبذل غاية جهدهم في إعلاء كلمة الله.

ومن ذلك قول النبي ﷺ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كَانَتْ امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا، جَاءَ الذِّئْبُ فَذَهَبَ بِابْنِ إِحْدَاهُمَا، فَقَالَتْ لِصَاحِبَتِهَا: إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكِ، وَقَالَتْ الأُخْرَى: إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكِ، فَتَحَاكَمَتَا إِلَى دَاوُدَ – عَلَيْهِ السَّلام – فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى فَخَرَجَتَا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ – عَلَيْهِمَا السَّلام — فَأَخْبَرَتَاهُ، فَقَالَ: ائْتُونِي بِالسِّكِّينِ أَشُقُّهُ بَيْنَهُمَا، فَقَالَتْ الصُّغْرَى: لا تَفْعَلْ، يَرْحَمُكَ اللَّهُ، هُوَ ابْنُهَا، فَقَضَى بِهِ لِلصُّغْرَى[٣] ». يظهر من هذا الحديث أن النبي ﷺ استخدم العرض القصصي وسيلة تعليمية. ومن ذلك ما أخرجه البخاري، « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ، فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ،

---

١ سورة يوسف، الآية: ٢.

٢ أخرجه البخاري، **في صحيحه**، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ج٢، ص٤٤٠، رقم الحديث: ٣٦١٨.

٣ أخرجه البخاري، **في صحيحه**، كتاب الفرائض، باب اذا ادعت المرءة ابنا، ج٤، ص٢٧٣، رقم الحديث: ٦٧٦٥.

فَوَجَدَ بِئْرًا، فَنَزَلَ فِيهَا، فَشَرِبَ، ثُمَّ خَرَجَ، فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثَّرَى مِنْ الْعَطَشِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبَ مِنْ الْعَطَشِ مِثْلُ الَّذِي كَانَ بَلَغَنِي، فَنَزَلَ الْبِئْرَ، فَمَلأَ خُفَّهُ، فَأَمْسَكَهُ بِفِيهِ حَتَّى رَقِيَ، فَسَقَى الْكَلْبَ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ، فَغَفَرَ لَهُ، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَإِنَّ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ لأَجْرًا؟ فَقَالَ فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ[١] ».

وهذا الحديث يدل على تأثير استخدام المنهج القصصي في التعليم حتى سأل الصحابة – رضوان الله عليهم – باستغراب عن الأجر لرحمة البهائم. فمن هذا المنطلق، يمكن أن نقول: إنّ القصص تألف النفوس، ولها تأثير عجيب في جذب انتباه السامع وحفظ أحداث القصة بسرعة. القصة لم توضع للتسلية المجردة فقط بل للاعتبار والاتعاظ والتعلم. القصص لها أثرها البالغ بالتأثير في سلوكيات الطلاب، خصوصاً إذا كانت القصة واقعية وتعالج قضايا هامة. القصة وسيلة قوية للتعليم، فيجب الاعتناء بها، وإعطائها قدراً كبيراً من الاهتمام. لذا نجد الآن الأفلام والمسلسلات التي تعرض على جهاز التلفاز لها أثر بليغ في نفوس السامعين والمشاهدين.

الوسائل الحسية في ضوء السنة النبوية، ما الوسائل الحسية.

الوسائل الحسية: "وهي ما تأثر في القوى العقلية بوساطة الحواس، وذلك بعرض ذات الشيء، أو نموذجه، أوصورته، أو نحوذلك[٢]".

إن الحواس أهم الوسائل لاكتساب المعرفة والعلوم، كما يقول الدكتور عبد الرحمن صالح عبد الله: "الحواس بمثابة النوافذ التي نطل من خلالها على ما يقع في البيئة المحيطة بنا، فعن طريق اللمس يمكن للطفل إدراك معنى البرودة أو الحرارة وعن طريق البصر يكتسب معرفة أشكال الأشياء وألوانها، وكل حاسة من الحواس التي ركبها الله ﷻ في الإنسان تطلعه على جانب من جوانب بيئته. فمن خلالها يتعرف المرء على بناء العالم المحيط به، فهي مرشد أساسي نحو المعرفة، إذ بدونها يتعطل النمو السليم. ولهذا نجد القرآن الكريم يكثر من الإشارة إلى السمع والأبصار[٣]". فاستخدم النبي ﷺ في عمليته التدريسية العديد من الوسائل الحسية وسائل تعليمية،

---

١ أخرجه البخاري، **في صحيحه**، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، ج٤، ص٨٩، رقم الحديث: ٦٠٠٩.

٢ صالح حميد العلي، **التربية الإسلامية – ماهيتها – مبادئ تعلمها – طرق تدريسها، دراسة تحليلية، مقارنة،** ١٤٢٨ه/٢٠٠٧م)، (ط١)، دمشق: دار الكلم الطيب، ص٩٥

٣ عبد الرحمن صالح عبد الله، **المنهاج الدراسي، أسسه، وصلته بالنظرية التربوية الإسلامية،** (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط٥، ١٩٨٥م) ص٢٣١.

ومن أشهرها الإشارات، والرسوم الإيضاحية، والنماذج والتوضيحات العملية. فسيقدمها الباحث مع أنواعها المختلفة كما يأتي:

الأول – الإشارات:

إن من الوسائل التعليمية النبوية الهامة الإشارات، فالرسول ﷺ استخدم أصابعه الكريمة عند تعليمه أصحابه ﷺ في إشارات تعليمية هادفة، وانتهج ﷺ في استخدام هذه الوسيلة المهمة –من أنواع الوسائل الحسية –العديد من الطرق والأشكال. فتارة يستخدم أصابعه الكريمة، وتارة أخرى يسخدم أصابع المتعلم، وثالثة يشبك بين الأصابع، وبعض الأحيان يستخدم يده المباركة، وحينا يشير باليدين، وبعض الأحيان يشير إلى الأعضاء المعينة، كإشارة النبي ﷺ إلى السمع والبصر، والوجه والكفين، والصدر، واللسان. وفي كل مرة تحقق إشارته هدفًا تعليميًا من زيادة وضوح معنى، إلى إثارة انتباه، وإلى ترسيخ فكرة.

أولاً: الإشارة بالأصابع: ومن الأحاديث التي تؤكّد استخدام النبي ﷺ أصابعه الكريمة لمقصد تعليمي ما أخرجه مسلم عن يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ حَدَّثَنَا قَيْسٌ قَالَ سَمِعْتُ مُسْتَوْرِدًا أَخَا بَنِي فِهْرٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ مَا الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ مِثْلُ مَا يَجْعَلُ أَحَدُكُمْ إِصْبَعَهُ هَذِهِ. وَأَشَارَ يَحْيَى بِالسَّبَّابَةِ فِي الْيَمِّ فَلْيَنْظُرْ بِمَ ترجع[١]».

يوضح هذا الحديث أن رسول الله ﷺ استخدم إصبعه الشريفة وسيلة للإشارة الحسية التي يرتبط فيها المفهوم المجرد بشيء محسوس، وهو إصبع، لأن في ذلك أشد الأثر في نفوس المتعلمين من مجرد القول: إن الدنيا لا تساوي شيئًا بالنسبة للآخرة.

ومن تلك الأحاديث ما رُوي عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّه ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ، احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلاَ صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ، يَقُولُ: صَبَّحَكُمْ وَمَسَّاكُمْ، وَيَقُولُ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ وَيَقْرُنُ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى، وَيَقُولُ أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ،

---

١ أخرجه مسلم، **في صحيحه**، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، صحيح مسلم، قدم له وشرح غريبه، وخرج حديثه: أحمد شمس الدين، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة، ج٤، ص٣٢٤، رقم الحديث: ٢٨٥٨. (ط١) بيروت: دار الكتب العلمية.

وَشَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلأَهْلِهِ، وَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضَيَاعًا فَإِلَيَّ، وَعَلَيَّ[١]».

هنا، إشارة النبي ﷺ مقرونة بين إصبعيه السبّابة والوسطى أبلغ في توصيل المعنى المراد إلى أذهان المستمعين، ووضح ﷺ بهذه الإشارة توضيحًا تامًا قرب مبعثه من قيام الساعة، ولها من التأثير والثبات والوقع في الأذهان أشد من القول: إنّي بعثت قرب الساعة.

ومن تلك الأحاديث ما رواه البخاري عَنْ سَهْلٍ ﷺ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ هَكَذَا»، وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى وَفَرَّجَ بَيْنَهُمَا شَيْئًا[٢].

وهنا إشارة النبي ﷺ بالسبابة والوسطى، والتفريج بينهما قليلاً تثبت المعنى المقصود شرحه بأوضح مما تفيده عبارة تقريرية، مثل: كافل اليتيم يكون قريبًا من النبي في الجنة. ويدل هذان الحديثان على أن صف الإصبعين أمام المتعلمين، يبقي أثراً لديهم أقوى من اللفظ المجرد عن هذه الوسيلة.

ثانياً: استخدام أصابع المتعلم:

في بعض الأحيان يستخدم ﷺ أصابع المتعلم لتوضيح المعنى المراد، كما أخرج الترمذي، «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَأْخُذُ عَنِّي هَؤُلاءِ الْكَلِمَاتِ، فَيَعْمَلُ بِهِنَّ أَوْ يُعَلِّمُ مَنْ يَعْمَلُ بِهِنَّ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقُلْتُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَخَذَ بِيَدِي، فَعَدَّ خَمْسًا، وَقَالَ اتَّقِ الْمَحَارِمَ تَكُنْ أَعْبَدَ النَّاسِ، وَارْضَ بِمَا قَسَمَ اللَّهُ لَكَ تَكُنْ أَغْنَى النَّاسِ، وَأَحْسِنْ إِلَى جَارِكَ تَكُنْ مُؤْمِنًا، وَأَحِبَّ لِلنَّاسِ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ تَكُنْ مُسْلِمًا، وَلاَ تُكْثِرْ الضَّحِكَ فَإِنَّ كَثْرَةَ الضَّحِكِ تُمِيتُ الْقَلْبَ[٣]».

---

١ أخرجه مسلم، **في صحيحه**، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، ج٢، ص١٣، رقم الحديث: ٨٦٧.

٢ أخرجه البخاري، **في صحيحه**، كتاب الطلاق، باب اللعان، ج٣، ص٤٢٥، رقم الحديث: ٥٣٠٤.

٣ أخرجه الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، **في سننه**، ضبطه وصححه: خالد بن الغني المحفوظ، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، كتاب الزهد عن رسول الله ﷺ، باب من اتقى المحارم فهو أعبد الناس، ص٥٥٣، رقم الحديث: ٢٣٠٥، قال أبو عيسى: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان".

ثالثاً: التشبيك بين الأصابع:

وفي بعض الأحيان يعلّم النبي ﷺ أصحابه بالتشبيك بين أصابعه الشريفة لإظهار معنى القوة والتماسك، وبعض الأحيان للتداخل بين شيئين، وللاختلاط والاختلاف حينًا ثالثًا. ومن ذلك: عَنْ أَبِي مُوسَى الأشعري رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا وَشَبَّكَ أَصَابِعَهُ[١]»، وهنا علّم النبي ﷺ، أهمية الأخوة بين المسلمين، والتماسك وذلك بتشبيك أصابعه. ولما أراد النبي ﷺ أن يفهم أصحابه رضي الله عنهم تداخل العمرة في الحج، فشبك ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى، كما ورد في حديث طويل أخرجه مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله – رضي الله عنهما – قَالَ النبي ﷺ: «لَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمْ أَسُقْ الْهَدْيَ وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحِلَّ، وَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً، فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلِعَامِنَا هَذَا أَمْ لأَبَدٍ؟ فَشَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعَهُ وَاحِدَةً فِي الأُخْرَى، وَقَالَ: دَخَلَتْ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ مَرَّتَيْنِ، لاَ بَلْ لأَبَدٍ أَبَدٍ[٢]».

رابعاً: الإشارة باليد:

كان النبي ﷺ يتخذ الإشارة باليد وسيلة تعليمية هامة في مواقف مختلفة، حتى بوّب الإمام البخاري – رحمه الله – في صحيحه، في كتاب العلم بابًا مستقلاً، وهو "باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس" وساق فيه ثلاث أحاديث، منها: عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «يُقْبَضُ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرُ الْجَهْلُ وَالْفِتَنُ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْهَرْجُ؟ فَقَالَ: «هَكَذَا بِيَدِهِ»، فَحَرَّفَهَا كَأَنَّه يُرِيدُ الْقَتْلَ[٣]. فهذا الحديث يخبرنا أن النبي ﷺ، لم يجب السائل إجابة شفوية لتوضيح معنى الهرج، بل أشار بيده الشريفة إلى ما يعني القتل، وفيها ما يغني ويفيد. ومنها ما أخرجه البخاري في صحيحه، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ – رضي الله عنهما – أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ فِي حَجَّتِهِ، فَقَالَ:

---

١ أخرجه البخاري، **في صحيحه**، كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، ج١، ص١٢٢، رقم الحديث: ٤٨١.

٢ أخرجه مسلم، **في صحيحه**، كتاب الحج، باب حجة النبي – عليه السلام –، ج٢، ص٢٣١، رقم الحديث: ١٢١٨.

٣ أخرجه البخاري، **في صحيحه**، كتاب العلم، باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس، ج١، ص٣١، رقم الحديث: ٨٥.

«ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ»، فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ، قَالَ: «وَلا حَرَجَ»، قَالَ: «حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ»، فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ، «وَلاَ حَرَجَ[١]». وإن حجة النبي ﷺ كان موقفًا مهمًا لتعليم أصحابه ﷺ، لأنها كانت أول وآخر حج في عمره ﷺ، فلو اتخذ النبي ﷺ الإشارة باليد وسيلة تعليمية هناك، فلا شك في أهمية استعمالها في التعليم، ولم يخف تأثيرها في نفوس المتعلمين. ومنها ماأخرجه الترمذي، «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنْ الأَنْصَارِ يَجْلِسُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَيَسْمَعُ مِنْ النَّبِيِّ ﷺ الْحَدِيثَ، فَيُعْجِبُهُ، وَلا يَحْفَظُهُ، فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ الْحَدِيثَ، فَيُعْجِبُنِي وَلاَ أَحْفَظُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَعِنْ بِيَمِينِكَ»[٢]، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ[٣] لِلْخَطِّ[٤]. ومنها ما أخرجه البخاري في صحيحه، عن زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ ﷺ، وَاللَّهِ إنَّ أَبُو ذَرٍّ ﷺ بالرَّبَذَةِ، قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرَّةِ الْمَدِينَةِ[٥] عِشَاءً، اسْتَقْبَلَنَا أُحُدٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ!، «مَا أُحِبُّ أَنَّ أُحُدًا لِي ذَهَبًا يَأْتِي عَلَيَّ لَيْلَةٌ أَوْ ثَلاثٌ عِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ إِلاّ أَرْصُدُهُ[٦] لِدَيْنٍ، إِلاّ أَنْ أَقُولَ بِهِ فِي عِبَادِ اللَّهِ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا»[٧]، وَأَرَانَا بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ!»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ!، قَالَ: «الأَكْثَرُونَ هُمْ الأَقَلُّونَ إِلاّ مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا»، ثُمَّ

---

١ أخرجه البخاري، **في صحيحه**، كتاب العلم، باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس، ج١، ص ٢٨، رقم الحديث: ٨٤.

٢ معنى قول النبي ﷺ "استعن بيمينك": بأن تكتب ما تخشى نسيانه إعانة لحفظك. انظر: المباركفوري، **تحفة الأحوذي شرح صحيح الترمذي**، أبواب العلم، باب ما جاء في الرخصة فيه، ج٧، ص٣٥٧ طبعة جديدة مقارنة مع الطبعتين الهندية والمصرية مع ملحق خاص بالأحاديث المستدركة من جامع الترمذي)، بيروت: دار الكتب العلمية.

٣ "وأومأ بيده": معناه، أشار النبي ﷺ. انظر: المرجع نفسه.

٤ أخرجه الترمذي، **في سننه**، المرجع السابق، أبواب العلم، باب باب ما جاء في الرخصة فيه، ص٦٢٨، رقم الحديث: ٢٦٦٥. قال الترمذي: "وفي الباب عن عبد الله بن عمرو: "هذا حديث إسناده ليس بذلك القائم» وسمعت محمد بن إسماعيل، يقول: "الخليل بن مرة منكر الحديث".

٥ قوله "في حرة المدينة" بفتح الحاء المهملة، وتشديد الراء، هي الأرض ذات الحجارة السود، وهي أرض بظاهر المدينة، فيها حجارة سود كثيرة. انظر: بدر الدين العيني، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، المرجع السابق، كتاب الاستئذان، باب من أجاب بلبيك وسعديك، ج٢٢، ص٣٩٨.

٦ قوله ﷺ " لا أرصده"، معناه: لا أعده. انظر المرجع نفسه.

٧ قوله ﷺ: "هكذا، هكذا، هكذا،" ثلاث مرات، معناه: يمينًا وشمالاً وقدامًا، أي، معنى هذه الجملة، إلا أن أقول في عباد عباد الله الصرف فيهم والانفاق عليهم يمينًا وشمالاً وقدامًا. انظر المرجع نفسه.

قَالَ لِي: «مَكَانَكَ[١]، لاَ تَبْرَحْ يَا أَبَا ذَرٍّ حَتَّى أَرْجِعَ»، فَانْطَلَقَ حَتَّى غَابَ عَنِّي، فَسَمِعْتُ صَوْتًا، فَخَشِيتُ أَنْ يَكُونَ عُرِضَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَذْهَبَ، ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، "لاَ تَبْرَحْ" فَمَكُثْتُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَمِعْتُ صَوْتًا، خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ عُرِضَ لَكَ، ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَكَ، فَقُمْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ذَاكَ جِبْرِيلُ أَتَانِي، فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لاَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ، قَالَ: «وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ»، قُلْتُ لِزَيْدٍ: إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ، فَقَالَ: أَشْهَدُ لَحَدَّثَنِيهِ أَبُو ذَرٍّ ﷺ بِالرَّبَذَةِ[٢]. أبرز النبي ﷺ في هذا الحديث مهمة الصدقة وضرورها بالإشارة، واعتمد هذه الوسيلة القيمة في تعليم أبي ذر ﷺ لإظهار المبالغة، كما يشرح الشيخ عبد الرحمن المباركفوري في شرح هذا الحديث، وهو يقول: "قوله هكذا وهكذا وهكذا، قالها ثلاث مرات، وأشار بها بيده، ثم بين ذلك، بقوله عن يمينه وعن شماله ومن خلفه، وهذا على سبيل المبالغة، لأن الأصل في العطية أن تكون لمن بين يديه، وهذه جهة رابعة من الجهات الأربع، ولم يذكر ههنا، وقد جاء في رواية أحمد بن ملاعب عن عمر بن حفص بن غياث عن أبيه، بلفظ إلا أن أقول به في عباد الله هكذا وهكذا وهكذا، وأرانا بيده، وذكر فيه الجهات الأربع[٣]. وقول الرسول لأبي ذر ﷺ، وهو يعلمه الزهد في الدنيا: "ما يسرني أن عندي مثل أحد ذهبًا.." حال مشاهدتهما لجبل أحد، لا شك أنه أشد وقعًا، وأبقى أثرًا، وأقوى إثارة لانتباهه، عما لو كان بعيدًا عنه، فلعل أباذر ﷺ صار من أشد الناس زهدًا في الدنيا، وإعراضًا عن زخارفها بسبب تأثير هذا التعليم النبوي الكريم. إن هذه الأحاديث الشريفة تتضمن – إلى جانب استخدام اليد وسيلة تعليمية – مبدأ مهمًا من المبادئ التعليمية النبوية، ألا وهو مبدأ توظيف الأحداث الجارية في التعليم.

---

١ قوله ﷺ مكانك بالنصب، معناه: الزم مكانك. انظر المرجع نفسه.

٢ أخرجه البخاري، **في صحيحه**، المرجع السابق، كتاب الاستئذان، باب من أجاب بلبيك وسعديك، ج٤، ص١٥٤، رقم الحديث: ٦٢٦٨.

٣ بدر الدين العيني، العيني، بدر الدين، (١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، كتاب الرقاق، باب المكثرون هم المقلون، ج٢٣، ص٨١. العيني، بدر الدين، (١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، ضبطه وصححه: عبد الله محمد عمر، (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية.

خامساً: الإشارة باليدين:

أكدت السنة النبوية الشريفة، أن النبي ﷺ استخدم يديه الشريفتين لعمليته التعليمية من شرح بعض المعاني التعليمية المجردة للصحابة ﷺ، وبعض الأحيان يستخدمها للكناية، وحينًا يستعملهما لتعيين الجهة، كما استعملهما للدلالة على عدد أيام الشهر تارة أخرى. ومن ذلك حديث: عن ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا»، يَعْنِي ثَلاثِينَ، ثُمَّ قَالَ: «وَهَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا»، يَعْنِي تِسْعًا وَعِشْرِينَ يَقُولُ مَرَّةً ثَلاثِينَ، وَمَرَّةً تِسْعًا وَعِشْرِينَ[١].

وهنا علَّم النبي ﷺ عدد الأيام لشهر مستعملاً اليدين الشريفتين وسيلة تعليمية، وشرح الحافظ ابن حجر العسقلاني - رحمه الله - كيفية تعليم النبي ﷺ مستعملا يديه الشريفتين بلفظ "هكذا"، وهو يقول: "قوله الشهر هكذا وهكذا، يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين هكذا ذكره آدم، شيخ البخاري مختصراً، وفيه اختصار عما رواه غندر، عن شعبة، أخرجه مسلم عن بن المثنى وغيره عنه، بلفظ الشهر هكذا وهكذا، وعقد الإبهام في الثالثة، والشهر هكذا وهكذا وهكذا يعني تمام الثلاثين، أي أشار أولاً بأصابع يديه العشر جميعًا مرتين، وقبض الإبهام في المرة الثالثة، وهذا المعبر عنه بقوله تسع وعشرون، وأشار مرة أخرى بهما ثلاث مرات، وهو المعبر عنه بقوله ثلاثون"[٢].

ومن ذلك ما أخرجه مسلم، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا يَمْنَعَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ أَذَانُ بِلالٍ - أَوْ قَالَ نِدَاءُ بِلالٍ مِنْ سُحُورِهِ - فَإِنَّهُ يُؤَذِّنُ أَوْ قَالَ يُنَادِي بِلَيْلٍ لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ، وَيُوقِظَ نَائِمَكُمْ»، وَقَالَ: «لَيْسَ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا وَهَكَذَا»، وَصَوَّبَ يَدَهُ، وَرَفَعَهَا حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا، وَفَرَّجَ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ[٣]».

---

١ أخرجه البخاري، **في صحيحه**، كتاب الطلاق، باب اللعان، ج٣، ص٤٢٥، رقم الحديث: ٥٣٠٢.

٢ ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أبو الفضل، أحمد بن علي بن حجر، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (ط٤)، بيروت: دار الكتب العلمية.، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ لانكتب ولا نحسب، ج٥، ص١٦٠.

٣ أخرجه مسلم، **في صحيحه**، المرجع السابق، كتاب الصوم، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، وأن له الأكل وغيره حتى يطلع الفجر، وبيان صفة الفجر الذي تتعلق به الأحكام من الدخول في الصوم، ودخول وقت صلاة الصبح وغير ذالك.ج٢، ص١٤١، رقم الحديث: ٦١٠.

واتخذ النبي ﷺ الإشارة بيديه الشريفتن هنا لتعليم أصحابه وقت الفجر ولتنبههم بمعرفة الفرقة وقتي الفجر الكاذب والصادق حتى يأخذوا الورع في وقت السحور، ووقت صلاة الفجر. لأن الفجر الكاذب كما وصفه الفقهاء كذنب السرحان، أما الفجر الصادق فهو الفجر البيِّن الواضح الذى يعم فيه الضياء الآفاق، فتحل صلاة الفجر.

كما قال الإمام مسلم – رحمه الله –: "في هذه الرواية بيان الفجر الذي تتعلق به الأحكام، وهو الفجر الثاني الصادق، وفيها أيضًا الإيضاح في البيان والإشارة لزيادة البيان في التعليم، والله أعلم"[١].

سادساً: الإشارة إلى اللسان:

أحياناً يتخذ النبي ﷺ الإشارة إلى اللسان وسيلة تعليمية في أماكن مختلفة لتعليم أصحابه رضي الله عنهم خطورة اللسان، وأهمية حفظه، وآثاره السيئة في حياة الفرد والمجتمع، إذا لم يستعمل استعمالاً صحيحاً. ومن تلك المواقف. ما أخرجه الترمذي، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَصْبَحْتُ يَوْمًا قَرِيبًا مِنْهُ، وَنَحْنُ نَسِيرُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ، وَيُبَاعِدُنِي عَنْ النَّارِ، قَالَ: «لَقَدْ سَأَلْتَنِي عَنْ عَظِيمٍ، وَإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، تَعْبُدُ اللَّهَ، وَلاَ تُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلاَةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، وَتَحُجُّ الْبَيْتَ»، ثُمَّ قَالَ: «أَلا أَدُلُّكَ عَلَى أَبْوَابِ الْخَيْرِ، الصَّوْمُ جُنَّةٌ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ، كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ، وَصَلاةُ الرَّجُلِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ»، قَالَ: ثُمَّ تَلاَ: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنْ الْمَضَاجِعِ حَتَّى بَلَغَ يَعْمَلُونَ[٢]﴾ ثُمَّ قَالَ: «أَلاَ أُخْبِرُكَ بِرَأْسِ الأَمْرِ كُلِّهِ وَعَمُودِهِ وَذِرْوَةِ سَنَامِهِ[٣]»، قُلْتُ: بَلَى،

---

١ النووي، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، **المنهاج شرح صحيح مسلم**، كتاب الصوم، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، وأن له الأكل وغيره حتى يطلع الفجر، وبيان صفة الفجر الذي تتعلق به الأحكام من الدخول في الصوم، ودخول وقت صلاة الصبح وغير ذالك، ج٧، ص٢٠٥. (ط٢)، بيروت: دار الكتب العلمية.

٢ السجدة: الآية ١٦.

٣ معنى "السنام" بالفتح، ما ارتفع من ظهر الجمل، قريب عنقه، وفيه إشعار إلى صعوبة الجهاد، وعلو أمره وتفوقه على سائر الأعمال. انظر: المباركفوري، **تحفة الأحوذي شرح صحيح الترمذي**، أبواب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، ج٧، ص٣٠٤.

يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «رَأْسُ الأَمْرِ الإِسْلاَمُ، وَعَمُودُهُ الصَّلاَةُ، وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ»، ثُمَّ قَالَ: «أَلاَ أُخْبِرُكَ بِمَلاَكِ[١] ذَلِكَ كُلِّهِ»، قُلْتُ: بَلَى، يَا نَبِيَّ اللَّهِ! فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ، قَالَ: «كُفَّ[٢] عَلَيْكَ هَذَا»، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! وَإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ[٣] بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ فَقَالَ: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ[٤]، يَا مُعَاذُ! وَهَلْ يَكُبُّ[٥] النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ أَوْ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ إِلاّ حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ؟[٦]».

وتارةً يستخدم النبي ﷺ الإشارة إلى لسانه لتعليم خطورة اللسان، كما قال المباركفوري – رحمه الله –: "وإنما أخذ ﷺ بلسانه، وأشار إليه من غير اكتفاء بالقول تنبيهًا على أن أمر اللسان صعب، والمعنى لا تتكلم بما لا يعنيك، فإن من كثر كلامه كثر سقطه، ومن كثر سقطه كثرت ذنوبه، ولكثرة الكلام مفاسد لا تحصى". وشبه النبي ﷺ بقوله: "حصائد ألسنتهم" لما يتكلم به الإنسان، وهي الحصائد المزروعة من نفسه، وشبه اللسان للمنجل الجارم، وهذا التشبيه أشد وقعاً في النفوس، وهذا من تعليم النبي ﷺ كما يشرح المباركفوري – رحمه الله – لقول النبي ﷺ: "حصائد ألسنتهم" أي محصوداتها، شبه ما يتكلم به الانسان بالزرع المحصود بالمنجل، وهو من بلاغة النبوة، فكما أن المنجل يقطع، ولا يميز بين الرطب واليابس، والجيد والردي، فكذلك لسان بعض الناس يتكلم بكل نوع من الكلام حسنًا وقبيحًا، والمعنى: لا يكب الناس

---

١ الملاك: بكسر الميم، ما به إحكام الشيء وتقويته. انظر: المرجع نفسه.

٢ كف: بفتح الفاء المشددة، أي: امنع. انظر: المرجع نفسه

٣ وإنا لمؤاخذون، معناه: هل يؤاخذنا ويعاقبنا أو يحاسبنا ربنا؟. انظر: المرجع نفسه.

٤ ثكلتك أمك: بكسر الكاف، أي: فقدتك، وهو دعاء عليه بالموت على ظاهره، ولا يراد وقوعه، بل هو تأديب وتنبيه من الغفلة، وتعجيب وتعظيم للأمر. انظر: المرجع نفسه.

٥ وهل يكب: بفتح الياء وضم الكاف من كبه، إذا صرعه على وجهه، فمعناه هنا يلقي الناس، ويسقطهم ويصرعهم. انظر: المرجع نفسه.

٦ أخرجه الترمذي، **في سننه**، المرجع السابق، كتاب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، ص٦١٧، رقم الحديث: ٢٦١٦. "قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح".

في النار إلا حصائد ألسنتهم من الكفر والقذف والشتم والغيبة والنميمة والبهتان ونحوها"[١].

ومن ذلك ماأخرجه الترمذي في سننه، عنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيِّ ﷺ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! حَدِّثْنِي بِأَمْرٍ أَعْتَصِمُ بِهِ، قَالَ: «قُلْ رَبِّيَ اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقِمْ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا أَخْوَفُ مَا تَخَافُ عَلَيَّ؟ فَأَخَذَ بِلِسَانِ نَفْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا[٢]».

فبتتبع النظر إلى هذه الإشارة الحسية إلى اللسان تعطي دروسًا وعظة مهمة عن خطر اللسان وعواقبه الوخيمة على الإنسان في الدنيا والآخرة بأكثر من ذكر اللسان ذكراً مجرداً عنها. كما أن هذه الإشارة تساعد على بقاء هذه الخبرة التربوية مدة أطول.

سابعاً: الإشارة إلى السمع والبصر: في بعض الأحيان يتخذ النبي ﷺ الإشارة إلى السمع والبصر، لتعليم أصحابه وتسهيل الفهم والمعرفة عليهم، ولتأكيد قول أو فعل أو أمر معين، كما يوضح الحديث التالي.

عن سليم بن جبير مولى أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ:سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ يَقْرَأُ هَذِهِ الآيَةَ، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى سَمِيعًا بَصِيرًا[٣]﴾، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ إِبْهَامَهُ عَلَى أُذُنِهِ، وَالَّتِي تَلِيهَا عَلَى عَيْنِهِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللّه ﷺ يَقْرَؤُهَا، وَيَضَعُ إِصْبَعَيْهِ، قَالَ ابْنُ يُونُسَ: قَالَ الْمُقْرِئُ، يَعْنِي إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ يَعْنِي أَنَّ لِلَّهِ سَمْعًا وَبَصَرًا[٤]». وهنا أثبت النبي ﷺ الصفتين الواجبتين لله ﷻ

---

١ المباركفوري، أبو الحسن، عبيد الله بن محمد، (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م) **تحفة الأحوذي شرح صحيح الترمذي**، أبواب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، ج٧، ص٣٠٦. مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ط٣)، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء: الجامعة السلفية بالهند

٢ أخرجه الترمذي، **في سننه**، المرجع السابق، كتاب الزهد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في حفظ اللسان، ص٥٧٢، رقم الحديث: ٢٤١٠. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

٣ النساء: الآية ٥٨.

٤ أخرجه أبوداود، **سنن أبي داود**، كتاب السنة، باب في الجهمية، ج٤، ص٨٨٥، رقم الحديث: ٤٧٢٨، وإسناده: صحيح الإسناد، طبعة مصححة ومرقمة حسب المعجم المفهرس وتحفة الأشراف، ومأخوذة من أصح النسخ ومذيلة بفهرس لتراجم الأبواب وأطراف الأحاديث والآثار من قبل بعض طلبة العلم، (الرياض: دار السلام١٤٢٠هـ، ط١، ١٩٩٩م).

ﷻ بالإشارة إلى السمع والبصر، وأظهر أهمية أداء الأمانة، والقضاء بالعدل والقسط بالإشارة إليهما.

ثامناً: الإشارة الى الصدر: قد يشير النبي ﷺ إلى الصدر لتعليم أصحابه أن القلب مصدر الإيمان، كما في مسلم «عن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لاَ يَنْظُرُ إِلَى أَجْسَادِكُمْ وَلاَ إِلَى صُوَرِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ»، وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ إِلَى صَدْرِهِ[١]». فالصدر مكان القلب، والقلب من أهم جوارح الإنسان.

وكحديث أحمد عن أَنَسٍ ﷺ قَالَ:كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الإِسْلامُ عَلانِيَةٌ وَالإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ»، قَالَ: ثُمَّ يُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ: «التَّقْوَى هَاهُنَا، التَّقْوَى هَاهُنَا[٢]».

وكل هذه الإشارات المذكورة في الأحاديث النبوية تثبت أن النبي ﷺ استخدم الإشارات وسيلة تعليمية هامة، ومشجعة أفكار التلاميذ وأفهامهم، ومثيرة لقلوبهم بالوقوع على الحقيقة، وضرورة الشيء، وخطورته.

ثانياً: الرسوم الإيضاحية:

ومن أهم الوسائل الحسية التي استخدمها النبي ﷺ للتعليم في مدرسته النبوية الخط والرسوم الإيضاحية، وهذه تعد من أبرز الوسائل التعليمية التي يمكن الإفادة منها في التدريس، لكونها تساعد على تقريب المعنى المراد إلى أذهان المتعلمين، ولتمنح لهم الفرصة للاستجابات والتصورات دون حجبها عن التفكير والتخيل.

---

١ أخرجه مسلم، **في صحيحه**، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم وخذله، ج٤، ص١٧١، رقم الحديث: ٢٥٦٤.

٢ أخرجه أحمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني، (١٤١٩هـ ١٩٩٨م)، **مسند أحمد**، مسند أنس ابن مالك ﷺ ج٤، ص٣٤٩، رقم الحديث: ١٢٤٠٨. التحقيق، وضبط النص: السيد أبو المعاطي النوري، وآخرون، (ط١)، بيروت: عالم الكتب. وإسناده ضعيف، تفرد به علي بن مسعدة، وقد ضعفه البخاري فقال: فيه نظر، وأبو داود والنسائي وابن حبان والعقيلي، وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة. وقد وثقه الطيالسي، وقال ابن معين: صالح، وفي رواية: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: لا بأس به. قلنا: فالرأي في هذا الراوي أنه ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد، وهو هنا قد تفرد بهذا الحديث. انظر: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١ م)، هامش: ج١٩، ص ٣٧٤، رقم: ١٢٣٨١.

ولو تتبعنا السنة النبوية نجد أحاديث عديدة تؤيد أهمية الرسوم الإيضاحية وضرورة الأخذ بها في العملية التدريسية، ومن تلك الأحاديث ما أخرجه البخاري، عَنْ رَبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: خَطَّ النَّبِيُّ ﷺ خَطًّا[١] مُرَبَّعًا، وَخَطَّ خَطًّا فِي الْوَسَطِ خَارِجًا مِنْهُ، وَخَطَّ خُطَطًا صِغَارًا إِلَى هَذَا الَّذِي فِي الْوَسَطِ مِنْ جَانِبِهِ الَّذِي فِي الْوَسَطِ، وَقَالَ: «هَذَا الإِنْسَانُ، وَهَذَا أَجَلُهُ مُحِيطٌ بِهِ، أَوْ قَدْ أَحَاطَ بِهِ، وَهَذَا الَّذِي هُوَ خَارِجٌ أَمَلُهُ، وَهَذِهِ الْخُطَطُ الصِّغَارُ الأَعْرَاضُ[٢]، فَإِنْ أَخْطَأَهُ هَذَا، نَهَشَهُ[٣] هَذَا، وَإِنْ أَ خْطَأَهُ هَذَا، نَهَشَهُ هَذَا[٤]».

وفي هذا الحديث علّمنا النبي ﷺ حقيقة هذه الحياة وصورها الأصلية من أجل الإنسان، وآماله، والمشاكل التي يواجهها فيها بالخطط والرسوم الواضحة، كما يقول الإمام العيني: في شرح هذا الحديث: "إن فيه مثال أمل الإنسان وأجله والأعراض التي تعرض عليه وموته عند واحد منها، فإن سلم منها فيأتيه الموت عند انقضاء أجله[٥]".

واستخدم النبي ﷺ في هذا الحديث الرسوم الإيضاحية لتوضيح الناس طرق الخير والنجاة، ولتبيينهم سبل الشيطان والضلال، كما أخرج ابن ماجه في سننه، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ – رضي الله عنهما – قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَخَطَّ خَطًّا، وَخَطَّ خَطَّيْنِ عَنْ يَمِينِهِ، وَخَطَّ خَطَّيْنِ عَنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ فِي الْخَطِّ الأَوْسَطِ، فَقَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ، ثُمَّ تَلاَ هَذِهِ الآيَةَ، ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ، وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ[٦]﴾.

وهنا أوضح النبي ﷺ الصراط المستقيم، وسبل الضلالة والشياطين بالخطط الواضحة، واستعمل ﷺ هذه الوسيلة القيمة لتقريب المعنى المراد في أذهان السامعين والمتعلمين، كما يقول

---

١ الخط، معناه: الرسم، والشكل. انظر: بدر الدين العيني، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، كتاب الرقاق، باب في الأمل وطوله، ج٢٣، ص٥٢.

٢ الأعراض، معناه: الآفات العارضة. انظر: المرجع نفسه.

٣ "نهشه" معناه: أصابه. انظر: المرجع نفسه.

٤ أخرجه البخاري، **في صحيحه**، المرجع السابق، كتاب الرقاق، باب في الأمل وطوله، ج٤، ص١٩٠، رقم الحديث: ٦٤١٧.

٥ بدر الدين العيني، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، كتاب الرقاق، باب في الأمل وطوله، ج٢٣، ص٥٢.

٦ أخرجه ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، **في سننه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، د. ط.، د. ت.)، كتاب السنة، باب اتباع سنة رسول الله ﷺ، ج١، ص٢، رقم الحديث — ١١، وحكم عليه الألباني بالصحة، انظر الهامش.

الشيخ الملا علي قاري – رحمه الله – في شرح هذا الحديث، معنى "خط لنا": أي لأجلنا تعليمًا وتفهيمًا وتقريبًا، لأن التمثيل يجعل المقصود من المعنى كالمحسوس من المشاهد في المبنى فرسول الله ﷺ، " فخط خطًّا": أي مستويًا مستقيمًا، ثم قال: "هذا سبيل الله": أي: هذا الرأي القويم، والصراط المستقيم، وهما الاعتقاد الحق، والعمل الصالح، وهذا الخط لما كان مثالاً، سماه سبيل الله، كذا قاله ابن الملك. ومعنى "ثم خط خطوطاً" أي: سبعة صغاراً منحرفة عن يمينه، أي: عن يمين الخط المستوي، وعن شماله كذلك، وقال: هذه الخطوط سبل أي غير سبيل الله، أو سبيل للشيطان، وفيه إشارة إلى أن سبيل الله وسط ليس فيه تفريط ولا إفراط بل فيه التوحيد والإستقامة."[١].

وختم النبي ﷺ هذا التوضيح العملي بقراءة الآية الكريمة، حتى تقع أعظم موقع في نفس السامع المشاهد. فهنا اشتراك البصر مع السمع في استيعاب معنى الآية، وفهم مراد الله تعالى منها.

واستعمل النبي ﷺ الرسوم الإيضاحية لإظهار أسماء أفضل نساء أهل الجنة، كما ورد في مسند أحمد عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ – رضي الله عنهما – قَالَ: خَطَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ خُطُوطٍ، قَالَ: «تَدْرُونَ مَا هَذَا»، فَقَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ: خَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ، وَفَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، وَآسِيَةُ بِنْتُ مُزَاحِمٍ، امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ، وَمَرْيَمُ ابْنَةُ عِمْرَانَ»، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ أَجْمَعِينَ[٢].

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة – رحمه الله – معلقًا على هذا الحديث: "لم أر من بين المعنى الذي أراده رسول الله ﷺ من خطه لتلك الخطوط الأربعة، وهو يبين أفضلية هؤلاء النسوة الأربع. والظاهر عندي – والله أعلم – أن المعنى من ذلك توكيد أفضلية هؤلاء النسوة

١ علي بن سلطان محمد القاري، **مرقات المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، كتاب الإيمان، باب الاعتصام بالكتاب والسنة، ج١، ص٣٧٥.

٢ أخرجه أحمد، **في مسنده**، المرجع السابق، مسند عبد الله ابن عباس – رضي الله عنهما – ج١، ص٨١٥، رقم الحديث: ٢٩٥٩. وإسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح. انظر: الهامش للحديث في **المسند**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ج٤، ص ٤٠٩، رقم الحديث: ٢٦٦٨.

الأربع على سائر نساء أهل الجنة، فيكون إعلام ذلك حاصلاً عن طريق السماع للقول من فمه، والمشاهدة لخطه بيده، فيكون آكد مايكون البيان في حصر الأفضلية فيهن، والله أعلم"[١].

فكل هذه الأحاديث المذكورة تؤكد بأن النبي ﷺ استخدم الرسوم الإيضاحية والخطوط وسيلة تعليمية في المواقف التعليمية المختلفة، لأن الرسوم التخطيطية، واللوحات والبطاقات تنطبع في أذهان المتعلمين الصور الموحية، وتكون أكثر إقناعا من الكلمة في كثير من الأحيان، وتساعد على التصور وتكرر وتزين وتعوض النقص في الألفاظ، كما تساعد الأطفال على الاحتفاظ بالمعلومات لمدة أطول مما يمكن تعلمه عن طريق التعلم اللفظي فقط[٢].

إنّ هذه الوسيلة تعد نوعًا مهمًا من أنواع الإعلام والاتصال، وأكدت هذا المعنى التعريفات التي وردت في مصادر متنوعة لمفهومي الإعلام والاتصال، " فالاتصال يمثل انتقالاً للمعلومات بين طرفين أحدهما يرسل وآخر يستقبل، وذلك بغرض إحداث تأثير ما، ويقصد به ذلك السلوك الذي يقوم من خلاله الإنسان بنقل المشاعر والأفكار والمعلومات إلى غيره من أفراد المجتمع[٣]". فتعد هذه الوسيلة سلوكاً إجتماعياً يتشرف بها الإنسان، وتساعد على تماسك المجتمع وتفاعل أفراده، وتدفعه للخير، وتنشر النور، وتضيء الطريق، وتحارب الظلم، وتحرر الإنسان، وتغرس القيم والمبادئ. ولكن الأسف الشديد، هذه الوسيلة القيّمة لا تستخدم الآن في تحقيق هذه الأهداف التي رسمها الله ورسوله المصطفى ﷺ للمجتمع المسلم، بل قد تكون عائقة لها، وتترأس في تمزق وانتهاك حرمة شريعة الله ونبيه الأكرم ﷺ بتلك الرسوم الكاريكاتورية التي تسخر من شخصية أفضل الخلق نبي الله ﷺ وتستهزأ بسيرته الرفيعة التي لم تسجل في التاريخ البشرية مثلها.

---

١ عبد الفتاح أبو غدة، مقالة، **استخدام الرسول ﷺ الوسائل التعليمية**، الفصل الثاني الوسائل التعليمية عند الرسول ﷺ، الموقع، إسلام ويب، على هذا الرابط:

٤&ChapterId=٤http://www.islamweb.net/newlibrary/display_umma.php?lang=&BabId= ٠&startno=٢٠١&CatId=٢٧٧&BookId=

٢ مصطفى إسماعيل موسى،(١٤٢٤ه/٢٠٠٤م) **الاتجاهات الحديثة في طرائق تدريس التربية الدينية الإسلامية**، مصطفى إسماعيل موسى، (ط٢)، الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، ص٤٧٨،٤٧٧.

٣ عاصم شحادة علي، (٢٠٠٢م)، **إشكالية النظام التعليمي في العالم الإسلامي**، (ط١)، مركز البحوث بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. ص٣٨،٣٩.

فلا بد أن تستخدم هذه الوسيلة لما يبذر في الإنسان مشاعر الحب والرحمة والتعاون والتضحية والإيثار والمروءة والشهامة والحياة الطيبة الناجحة للفرد والمجتمع، ولما تساعد على الاتصال بالأمم والشعوب لتحقيق أهداف حياتي الدنيا والآخرة[١].

بينما نرى في الغرب دفاع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل[٢] عن رسام الكاريكاتير الدنماركي كيرت[٣] فيسترجارد الذي أعد رسوما كاريكاتيرية للنبي محمد ﷺ أغضبت المسلمين عام ٢٠٠٦م.

---

١ عباس محجوب، **نحو منهج إسلامي في التربية والتعليم**، (بيروت: دار ابن كثير، ط١، ١٤٠٨ه/١٩٨٧م)، ص٨٥-٨٧.

٢ هي: أنجيلا دوروتيا ميركل (بالألمانية: Angela Merkel)؛ (١٧ يوليو ١٩٥٤)، سياسية ألمانية وزعيمة الاتحاد الديمقراطي المسيحي أحد أبرز الأحزاب السياسية في ألمانيا، وتتولى منذ ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٥ منصب المستشار في ألمانيا، وهي أول امرأة تتولى هذا المنصب فيها. حسب مجلة فوربس تعد ميركل أقوى امرأة في العالم لعام ٢٠١١، وهي بذلك حازت على الصدارة في قائمة أقوى امرأة في العالم في خمس سنوات. ولدت في مدينة همبورغ في شمال ألمانيا كأول مولود لقسيس لوثري اسمه هورست كاسنر. في عام ١٩٥٤ وبعد ولادة ابنته أنجيلا بعدة أسابيع انتقل والدها ومعه العائلة للعمل في شرق ألمانيا (حينها جمهورية ألمانيا الديمقراطية) إلى قرية كويتزوف ليعمل كقسيس لكنيسة هناك. وبعد ذلك بثلاث سنوات في عام ١٩٥٧ انتقل هورست كاسنر إلى مدينة تمبلين. وفي السابع من شهر تموز/يوليو من عام ١٩٥٧ ولد أخو أنگيلا ماركوس كاسنر، وفي التاسع عشر من شهر آب/أغسطس عام ١٩٦٤ ولدت أختها ايرينا. وبقيت أنجيلا مع عائلتها في تمبلين حتى بعد انهيار سور برلين وتوحيد الألمانيتين عام ١٩٩٠. لمزيد من المعلومات، انظر: الموقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، (انجيلا ميركل) هذا الرابط: http://ar.wikipedia.org/wiki/ wiki /أنجيلا_ميركل/

٣ كيرت فيسترجارد: هو رسام الكاريكاتير الدنماركي الذي دافعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عنه الذي اعد رسوما كاريكاتيرية للنبي محمد اغضبت المسلمين عام ٢٠٠٦. وخلال تسليمها له جائزة حرية الصحافة في ختام ندوة دولية حول وسائل الاعلام في بوتسدام بضواحي برلين، قالت ميركل إن مهمة فيسترجارد هي الرسم، مشددة على أن "أوروبا هي المكان الذي يسمح فيه لرسام كاريكاتير برسم شيء كهذا". وحصل كيرت فيسترجارد (٧٥ عاماً) على جائزة تقدير "لالتزامه الراسخ بحرية الصحافة والرأي وشجاعته في الدفاع عن القيم الديمقراطية على رغم التهديدات بأعمال العنف والموت" التي يتعرض لها، كما قال المسؤولون عن الجائزة, ويعيش فيسترجارد تحت حماية الشرطة نذ نشر رسومه الكاريكاتورية في صحيفة يلاندس-بوستن الدنماركية في ٣٠ سبتمبر/ ايلول ٢٠٠٥ والتي أثارت موجة غضب ومظاهرات احتجاج للمسلمين في أنحاء العالم. انظر: الموقع بي بي سي العربي، ميركل تكرم صاحب الرسوم المسيئة للنبي محمد، على هذا الرابط:

١٠٠٩٠٨/٠٩/٢٠١٠http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/ _merkel_prophet_cartoonist.shtml

وخلال تسليمها له جائزة حرية الصحافة في ختام ندوة دولية حول وسائل الإعلام في بوتسدام بضواحي برلين، قالت ميركل: إن مهمة فيسترجارد هي الرسم، مشددة على أن "أوروبا هي المكان الذي يسمح فيه لرسام كاريكاتير برسم شيء كهذا".

ويعيش فيسترجارد تحت حماية الشرطة منذ نشر رسومه الكاريكاتورية في صحيفة يلاندس- بوستن الدنماركية في ٣٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٥م، والتي أثارت موجة غضب ومظاهرات احتجاج للمسلمين في أنحاء العالم."[١].

ثالثاً: استخدام الحصى:

وهذه وسيلة من وسائل الإيضاح، استعملها النبي ﷺ من أجل تفهيم الصحابة بالمقصود، وهى تعد وسيلة محلية متاحة في زمانه ﷺ من ذلك الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه، عَنْ حُذَيْفَةَ ﷺ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ حَدِيثَيْنِ[٢]، قَدْ رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا، وَأَنَا أَنْتَظِرُ الآخَرَ، حَدَّثَنَا أَنَّ الأَمَانَةَ[٣] نَزَلَتْ فِي جَذْرِ[٤] قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ نَزَلَ الْقُرْآنُ فَعَلِمُوا مِنْ الْقُرْآنِ وَعَلِمُوا مِنْ السُّنَّةِ، ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِ الأَمَانَةِ، قَالَ: «يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ، فَتُقْبَضُ الأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ الْوَكْتِ[٥]، ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَةَ، فَتُقْبَضُ الأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ الْمَجْلِ[٦] كَجَمْرٍ دَحْرَجْتَهُ عَلَى رِجْلِكَ، فَنَفِطَ فَتَرَاهُ مُنْتَبِرًا[٧] وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ أَخَذَ حَصًى فَدَحْرَجَهُ عَلَى رِجْلِهِ، فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ، لاَ يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الأَمَانَةَ حَتَّى يُقَالَ إِنَّ فِي بَنِي فُلاَنٍ رَجُلاً أَمِينًا، حَتَّى يُقَالَ لِلرَّجُلِ: مَا أَجْلَدَهُ، مَا أَظْرَفَهُ، مَا أَعْقَلَهُ وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ، وَلَقَدْ أَتَى

---

١ المصدر BBC الأربعاء ٨ سبتمبر ٢٠١٠م.

٢ إن قول حذيفة ﷺ"حدثنا رسول الله ﷺ حديثين" معناه: حدثنا حديثين في الأمانة، وإلا فروايات حذيفة كثيرة في الصحيحين وغيرهما. انظر: النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم**، المرجع السابق، كتاب الإيمان، باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب، وعرض الفتن على القلوب، ج٢، ص٣٤٧.

٣ أما الأمانة: فالظاهر، أن المراد بها التكليف الذى كلف الله – تعالى – به عباده، والعهد الذى أخذه عليهم انظر: المرجع نفسه.

٤ "الجذر" بفتح الجيم وكسرها لغتان وبالذال المعجمة فيهما، معناه: الأصل. انظر: المرجع نفسه.

٥ "الوكت" بفتح الواو واسكان الكاف وبالتاء المثناة من فوق، وهو الأثر اليسير، كذا قاله الهروي، وقال غيره: هو سواد يسير. انظر: المرجع نفسه، ص٣٤٨.

٦ "المجل"، معناه: هو التنفط الذى يصير فى اليد من العمل بفأس أو نحوها. انظر: المرجع نفسه، ص٣٤٨.

٧ منتبرا، معناه مرتفعا. انظر: المرجع نفسه، ص٣٤٨.

عَلَيَّ زَمَانٌ[١]، وَمَا أُبَالِي أَيَّكُمْ بَايَعْتُ، لَئِنْ كَانَ مُسْلِمًا لَيَرُدَّنَّهُ عَلَيَّ دِينُهُ، وَلَئِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا أَوْ يَهُودِيًّا لَيَرُدَّنَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ، وَأَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ لأُبَايِعَ مِنْكُمْ إِلاَّ فُلاَنًا وَفُلاَنًا[٢]».

أراد النبي ﷺ تعليم المسلمين كيفية رفع الأمانة من قلوب الناس، قال تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً (٧٢) لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾[٣] ولتثبيت هذا في في قلوب الصحابة ﷺ، استعمل ﷺ هذه الوسيلة القيمة، كما يقول الإمام النووي – رحمه الله – في شرح هذا الحديث، "معنى الحديث أن الأمانة تزول عن القلوب شيئاً فشيئاً، فإذا زال أول جزء منها زال نورها، وخلفته ظلمة كالوكت، وهو اعتراض لون مخالف للون الذى قبله، فإذا زال شيء آخر صار كالمجل، وهو أثر محكم لا يكاد يزول إلا بعد مدة، وهذه الظلمة فوق التي قبلها، ثم شبه زوال ذلك النور بعد وقوعه فى القلب، وخروجه بعد استقراره فيه، واعتقاب الظلمة ايّاه بجمر يدحرجه على رجله حتى يؤثر فيها، ثم يزول الجمر، ويبقى التنفط، وأخذه الحصاة ودحرجته أياها، أراد بها زيادة البيان وإيضاح المذكور، "[٤].

---

١ لقد شرح الإمام النووي – رحمه الله – لقول حذيفة ﷺ "ولقدأتى علي زمان... إلى آخر الحديث، فمعنى المبايعة هنا البيع والشراء المعروفان، ومراده: إني كنت أعلم أن الامانة لم ترتفع، وأن فى الناس وفاء بالعهود، فكنت أقدم على مبايعة من اتفق غير باحث عن حاله وثوقًا بالناس وأمانتهم، فإنه إن كان مسلمًا فدينه وأمانته تمنعه من الخيانة، وتحمله على أداء الأمانة، وإن كان كافرًا فساعيه، وهو الوالى عليه، كان أيضًا يقوم بالأمانة في ولايته، فيستخرج حقي منه، وأما اليوم فقد ذهبت الأمانة، فما بقي لي وثوق بمن أبايعه، ولا بالساعي في أدائهما الأمانة، فما أبايع إلا فلانًا وفلانًا، يعنى أفرادًا من الناس أعرفهم وأثق بهم". وقال القاضي عياض: – رحمه الله – وحمل بعض العلماء "المبايعة" هنا على بيعة الخلافة وغيرها من المعاقدة والتحالف فى أمور الدين، انظر: المرجع نفسه.

٢ أخرجه مسلم، **في صحيحه**، كتاب الإيمان، باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب، وعرض الفتن على القلوب، ج١، ص١١٨، رقم الحديث: ١٤٣.

٣ الأحزاب: الآية ٧٢، ٧٣

٤ النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب وعرض الفتن على القلوب، ج٢، ص٣٤٨.

ومن ذلك الحديث الذي أخرجه الترمذي، عن بريدة، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ تَدْرُونَ مَا هَذِهِ وَمَا هَذِهِ»؟ وَرَمَى بِحَصَاتَيْنِ، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «هَذَاكَ الأَمَلُ وَهَذَاكَ الأَجَلُ[١]».

ومن ذلك أيضا الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه، «عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: كَيْفَ سَمِعْتَ أَبَاكَ يَذْكُرُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى؟ قَالَ: قَالَ أَبِي: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الْمَسْجِدَيْنِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى؟ قَالَ: «فَأَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصْبَاءَ»[٢]، فَضَرَبَ بِهِ الأَرْضَ، ثُمَّ قَالَ: «هُوَ مَسْجِدُكُمْ هَذَا لِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ[٣]».

والأحاديث المذكورة كلها تؤيّد استخدام النبي ﷺ الحصى لمقصد تعليمي، وأراد باستعماله لها تثبيت معنى أراده ﷺ بأن يفهم الصحابة ما أراده ﷺ. كما قال الإمام النووي – رحمه الله – في شرح الحديث السابق، "أما أخذه الحصباء وضربه في الأرض، فالمراد به المبالغة في الإيضاح لبيان أنه مسجد المدينة"[٤].

رابعاً: النماذج والتوضيحات العملية:

إن منهج التعليم الناجح يتطلب وجود النماذج والتوضيحات العملية وسائل تعليمية تساعد المتعلمين على فهم الدراسة بأبعادها المختلفة، كما يستطيعون تحسسها بالرؤية أو لمسها، الأمر الذي يؤثر في سرعة استجابتهم لما يتعلمون من الحقائق والمفاهيم. فيعد استعمال هذه الوسيلة القيمة في العملية التدريسية أحد المحاور الأساسية لإدخال الحيوية والنشاط على الموقف التعليمي.

---

١ أخرجه الترمذي، **في سننه**، كتاب الأمثال عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في مثل ابن آدم وأجله وأمله، ص٦٦٨، رقم الحديث: ٢٨٧١. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

٢ "الحصباء"، معناه: الحصى. انظر: النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم**، كتاب الحج، باب بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى، هو مسجد النبي ﷺ بالمدينة، ج٩، ص١٤٣.

٣ أخرجه مسلم، **في صحيحه**، كتاب الحج، باب بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى، هو مسجد النبي ﷺ بالدينة، ج٢، ص٣٢٥، رقم الحديث: ١٣٩٨.

٤ النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم**، كتاب الحج، باب بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى، هو مسجد النبي ﷺ بالمدينة، ج٩، ص١٤٣.

خامسًا: أثر الوسائل التعليمية في ظهور مصطلح في علم الحديث:

يعرف هذا المصطلح بالحديث المسلسل، وهو النقل الوصفي للفعل مع القول أثناء أداء الحديث وروايته، قال الحافظ السخاوي: "ومن فضيلة التسلسل الاقتداء بالنبي ﷺ فعلا ونحوه، والاشتمال على مزيد الضبط من الرواة".[1] ومن أمثلته: القولية: قال ابن حبان: "أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا المقرئ، حدثنا حيوة بن شريح، سمعت عقبة بن مسلم التجيبي، يقول: حدثني أبو عبد الرحمن الحبلي، عن الصنابحي، عن معاذ بن جبل، أن رسول الله ﷺ، أخذ بيد معاذ، فقال: «يا معاذ! والله إني لأحبك»، فقال معاذ: "بأبي أنت وأمي، والله إني لأحبك"، فقال: «يا معاذ، أوصيك أن لا تدعن في دبر كل صلاة أن تقول: اللهم أعني على ذكرك، وشكرك، وحسن عبادتك».[2]

وأما الفعلية: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني أبو يحيى أحمد بن محمد السمرقندي ببخارى، ثنا أبو عبد الله محمد بن نصر، حدثني محمد بن يحيى، قال: سألت علي بن المديني عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «خلق الله التربة يوم السبت». فقال علي: هذا حديث مدني؛ رواه هشام بن يوسف عن ابن جريج، عن إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن أبي رافع مولى أم سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي. قال علي: وشبك بيدي إبراهيم بن أبي يحيى وقال لي: شبك بيدي أيوب بن خالد وقال لي: شبك بيدي عبد الله بن رافع، وقال

---

١ علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**، المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، (بيروت: دار الأرقم، د. ط.، د. ت.)، ج١، ص ٦٥٩.

٢ أخرجه محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، في **صحيحه**، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، المحقق: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م)، كتاب الصلاة، فصل في القنوت – ذكر الاستحباب للمرء أن يستعين بالله جل وعلا على ذكره وشكره، ج٥، ص ٣٦٤، رقم ٢٠٢٠. وأبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، في **سننه**، **سنن أبي داود**، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، صيدا، د. ط.، د. ت.)، كتاب الصلاة، باب تفريع أبواب الوتر – باب في الاستغفار، ج٢، ص ٨٦، ١٥٢٢؛ وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، في سننه، **المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، العمل في افتتاح الصلاة، نوع آخر من الدعاء، ج٣، ص ٥٣، رقم ١٣٠٣.

لي شبك بيدي أبو هريرة ﷺ وقال لي: شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال لي: «خلق الله الأرض يوم السبت». فذكر الحديث بنحوه. قال علي بن [ص:٢٥٦] المديني: وما أرى إسماعيل بن أمية أخذ هذا إلا من إبراهيم بن أبي يحيى. قلت: وقد تابعه على ذلك موسى بن عبيدة الربذي عن أيوب بن خالد، إلا أن موسى بن عبيدة ضعيف، وروي عن بكر بن الشرود، عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صفوان بن سليم، عن أيوب بن خالد، وإسناده ضعيف والله أعلم.[1]

هذان الحديثان كلاهما من نوع الحديث المسلسل في علم الحديث ولا ريب أن مثل نوع هذا الحديث له أثر كبير في التعليم وتعتبر وسيلة قيمة من وسائل التعليمية، ولو تأمنا في قول النبي ﷺ «يا معاذ! والله إني لأحبك»، فلا شك أن هذا القول تأثيره في القلب عظيم، وهذا يساعد ويعين في فهم الطالب لشيخه.

وقول أبي هريرة للنبي ﷺ «شبك بيدي»، وهذا الأسلوب أسلوب متين في ساحة التعليم، ويعد من أهم وسائل التعليمية، لا سيما كونه من خير البشر أجمع نبينا محمد ﷺ.

لقد اهتم النبي ﷺ باستعمال هذه الوسائل في العملية التعليمية اهتمامًا بالغًا، وأوضح ﷺ ذلك في العديد من شعائر الإسلام وفرائضه، بالنماذج والتوضيحات العملية، وانتهز ﷺ الفرص الطارئة بإبراز كيفيتها بالتطبيق العملي والعينات، ومر النبي بالعديد من المواقف التعليمية، ومن تلك المواقف التوضيح العملي لأوقات الصلاة، والتعليم لكيفية الوضوء، ولكيفية الصلاة، ولكيفية مناسك الحج، ولتحريم استعمال الحرير والذهب والوبر، وكالأحاديث التي جاءت في وصف صلاة النبي ﷺ ووضوئه وحجه.

الخاتمة:

بعد هذه الجولة في رحاب السنة المطهرة، حيث الوسائل المستخدمة في التعليم والتدريس والخطاب النبوي وفي إبراز المنهج النبوي في التعليم، نسأل الله – جلَّ و علا – أن يكون هذا العمل مقبولاً عنده خالصًا لوجهه الكريم، على هذا يمكن استعمال الأجهزة الحديثة من

---

١ أخرجه أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، في **الأسماء والصفات للبيهقي**، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، (المملكة العربية السعودية، جدة: مكتبة السوادي، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، باب بدء الخلق قال الله عز وجل: ﴿وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده﴾ [الروم: ٢٧]. ج٢، ص ٢٥٠، رقم: ٨١٢.

حاسوب وغيره لتدريس العلم لطلابه، بفروعه المتنوعة، وعرضه على الطلاب حتى يتبيّن لهم الدرس فيفهموه فهماً صحيحاً ويطبقونه في حياتهم عامة.

أما ما توصل إليه الباحثان، فهو على النحو التالي:

النتائج:

أبرزت هذه الورقة العلمية الطرق القيمة التي استخدمها النبي ﷺ مع الأمثلة المناسبة.

١. بيان معنى الوسائل التعليمية ومفهومها في السنة النبوية، وأنواعها المتعددة التي استخدمها النبي ﷺ في مواقف تعليمية مختلفة.
٢. بينت الورقة تنويع الوسائل التعليمية التي استعملها النبي ﷺ، وهي: على قسمين رئيسين، الأول: الوسائل اللغوية. الثاني: الوسائل الحسية.
٣. تناولت الورقة معنى الوسائل اللغوية، وهي ما تؤثر في القوى الذهنية والعقلية، وفي أفكار الطلاب بوساطة الألفاظ، ومن أشهر أنواعها: الأمثال، والقصص، ووضح كلا منهما من المواقف التعليمية النبوية بالأمثلة المتعددة، مستدلا بالأحاديث الشريفة.
٤. كما وضحت الورقة الوسائل الحسية، وهي ما تؤثر في القوى الذهنية والعقلية بوساطة الحواس، ومن أنواعها: ١- الإشارات، ٢- الرسوم الإيضاحية، ٣- استخدام الحصى، ٤- النماذج والتوضيحات العملية، وغيرها من وسائل فعالة في العملية التعليمية، والتي بينها الآن علماء التربية الحديثة.

التوصيات:

يوصي الباحثان بضرورة اهتمام المعلمين والمتعلمين بمسألة الوسائل التعليمية، وأن يجعلوها جزءا لا يتجزأ من التدريس، حتى يستفيد الطلاب، وينبغي أن يكون بالمعاهد والكليات والجامعات، تدريباً مستمراً للمعلمين وإنتاج الوسائل التعليمية وابتكارها واستخدامها بما يخدم أغراض التعلم في العملية التعليمية.

المصادر والمراجع.

١) **القرآن الكريم.**

٢) أحمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، **مسند أحمد**، التحقيق، وضبط النص: السيد أبو المعاطي النوري، وآخرون، (ط١)، بيروت: عالم الكتب.

٣) **البخاري**، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م)، طبعة جديدة بالشكل الكامل مرقمة الكتب والأبواب، (ط٣) بيروت: دار الكتب العلمية.

٤) برغوث عبد العزيز بن مبارك، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، **المنهج النبوي والتغيير الحضاري**، (ط١)، قطر: كتاب الأمة سلسلة فصلية تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٥) البنا، أحمد عبد الرحمن، (د.ت)، **الفتح الرباني ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني** مع شرحه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، (د.ط)، القاهرة: دار الشهاب.

٦) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، **سنن الترمذي**، ضبطه وصححه: خالد بن الغني المحفوظ، (ط٢)، بيروت: دار الكتب العلمية.

٧) الجزائري، أبو بكر جابر، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، **أيسر التفاسير**، (ط١)، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

٨) أبو داود، سليمان ابن أشعث السجستاني، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) **سنن أبي داود**، طبعة مصححة ومرقمة حسب المعجم المفهرس وتحفة الأشراف، ومأخوذة من أصح النسخ ومذيلة بفهرس لتراجم الأبواب وأطراف الأحاديث والآثار من قبل بعض طلبة العلم، (ط١)، الرياض: دار السلام.

٩) سراج محمد عبد العزيز وزان، (١٩٩٣م)، **التدريس في مدرسة النبوة: مفهومه، أهدافه، أسسه،** طرائق تقويم أثره، (د.ط)، مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي.

١٠) سعيد إسماعيل علي، (٢٠٠٥م)، **أصول التربية الإسلامية**، (ط١)، القاهرة: دار السلام.

١١) صالح حميد العلي، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م)، **التربية الإسلامية**- ماهيتها – مبادئ تعلمها – طرق تدريسها، دراسة تحليلية مقارنة، (ط١)، دمشق: دار الكلم الطيب.

١٢) عاصم شحادة علي، (٢٠٠٢م)، **إشكالية النظام التعليمي في العالم الإسلامي**، (ط١)، مركز البحوث بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

١٣) عباس محجوب، (١٩٨٧م)، **نحو منهج إسلامي في التربية والتعليم**، (ط١)، بيروت: دار ابن كثير.

١٤) عبد الرحمن صالح عبد الله، (١٩٨٥م)، **المنهاج الدراسي،أسسه**، وصلته بالنظرية التربوية الإسلامية، (ط٥)، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

١٥) عبد الرحمن صالح عبد الله، (١٤١١هـ - ١٩٩١م)، **مدخل إلى التربية الإسلامية** وطرق تدريسها، (ط١)، عمان: جامعة اليرموك.

١٦) العسقلاني، أبو الفضل، أحمد بن علي بن حجر، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، **فتح الباري** شرح صحيح البخاري، (ط٤)، بيروت: دار الكتب العلمية.

١٧) العطاس، سيد محمد نقيب، (١٩٩٨م)، **مفهوم التعليم في الإسلام**، إطار تصوري لفلسفة إسلامية للتعليم، (ط١)، كولالمبور: المعهد العالي العالمي للفكر والحضارة الإسلامية."ISTAC "

١٨) علي بن سلطان محمد القاري، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة** المصابيح، (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية.

١٩) العيني، بدر الدين، (د. ت.)، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، ضبطه وصححه: عبد الله محمد عمر، (د. ط.)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٢٠) أبو غدة عبد الفتاح، (٢٠٠٣م)، **الرسول المعلم وأساليبه في التعليم**، (ط٣)، بيروت: دار البشائر الإسلامية.

٢١) الغزالي، أبو محمد، محمد بن محمد، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م)، **الاقتصاد في الاعتقاد**، (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٢) المباركفوري، أبو الحسن، عبيد الله بن محمد، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) **مرقاة المفاتيح** شرح مشكاة المصابيح، (ط٣)، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء: الجامعة السلفية بالهند.

٢٣) المباركفوري، أبو العلى عبد الرحمن بن عبد الرحيم، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، **تحفة الأحوذي** بشرح جامع الترمذي، (طبعة جديدة مقارنة مع الطبعتين الهندية والمصرية مع ملحق خاص بالأحاديث المستدركة من جامع الترمذي)، بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٤) محمود محمد علي، (٢٠٠٢م -١٤٢٣هـ)، **أهمية الوسائل التعليمية**، وضرورة استخدامها في التدريس،، (د.ط)، جدة: دار المجتمع.

٢٥) مسلم، أبو الحسن، ابن الحجاج القشيري، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)، **صحيح مسلم**، قدم له وشرح غريبه، وخرج حديثه: أحمد شمس الدين، (ط١) بيروت: دار الكتب العلمية.

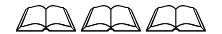
٢٦) مصطفى إسماعيل موسى، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م)، **الاتجاهات الحديثية في طرائق التدريس** التربية الدينية الإسلامية، (ط٢)، الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.

٢٧) مقداد يالجن، **توجيه المعلم إلى معالم طرق تعليم العلوم الإسلامية ووسائلها**، (الرياض: دار عالم الكتب، ط١، ١٩٩٦م).

٢٨) ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) **لسان العرب**، (د.ط)، الرياض: دار علم الكتب.

٢٩) ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل بم عمر، (١٤٢٣هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، التحقيق: السيد محمد السيد، وجيه محمد أحمد، (د.ط)، القاهرة: دار الحديث.

٣٠) النووي، يحي بن شرف، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، **المنهاج شرح صحيح مسلم**، (ط٢)، بيروت: دار الكتب العلمية.



كتاب "السنة ودورها في الفقه الجديد" للأستاذ جمال البنا دراسة تحليلية نقدية

أ. د. محمد أبو الليث الخيرآبادي[١]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد!

فإنّ كتاب "السنة ودورها في الفقه الجديد" للأستاذ جمال البناء، عنوانه شيق وملفت للنظر، عندما قرأت هذا العنوان اشتقت لقراءته شأن أي قارئ آخر بغية أن أجد فيه شيئاً جديداً من قبيل التنْزيلات المعاصرة للسنة على أرض الواقع، ولكن عندما قرأت الكتاب بكامله وجدته على غير ما تمنيت، ومن هنا جاءتني فكرة إطْلاع القراء الآخرين بمحتوياته مع نقد ما فيه من الأفكار حسب المستطاع.

أولاً: التعريف بالمؤلف:

الأستاذ جمال البنا كاتب إسلامي معروف، وهو ابن المحدِّث الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي، صاحب "الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني" و"منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود"، وهو شقيق الإمام الشهيد حسن البنا مؤسس "جماعة الإخوان المسلمين بمصر". وعلى الرغم من أنه عاش دعوة الجماعة منذ بدايتها، حيث نشأ مع مؤسسها في بيت واحد، واحتفظ بوشائج القربى في هذه الحركة، غير أنه لم ينضمَّ إليها بصورة رسمية. حصل على شهادة التجارة المتوسطة. واشتغل طوال حياته بدراسة الحركة العمالية، والتنظيمات اليسارية في العالم. وقدَّم للعالم أكثر من مائة كتاب، أكثرها تدور حول قضايا العمل والعمال، والنقابات المهنية. ويقول: "إن اتجاهه هذا كان من المنطلقات القرآنية، حيث إن الجماهير هو أول من آمنوا بالأديان، وهم الذين أطلق عليهم المشركون لفظ "أراذلنا"، وهو الجمهور الذي يُمَثِّله في صدر الدعوة سلمان، وعمار، وأبو ذر، وبلال،

١ أستاذ الحديث بقسم دراسات القرآن والسنة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

وغيرهم، في حين تجهَّم للإسلام كبارُ تجارِ قريش وأثرياؤها". فاتجاهه هذا – حسب تصريحاته – جاء من منطلق إسلامي، وليس من منطلق يساري واشتراكي، ورابط على هذا الركن بالأساس، وهو العمل النقابي والفكر العمالي؛ لأنه لا يجد في الساحة من يوليه الاهتمام الواجب[١]. تزوج الأستاذ ولم يُنْجِب، أو لم يتزوج، بلغ الثمانين أو أكثر من عمره.

ثانياً: كتابه "السنة ودورها في الفقه الجديد":

كتب الأستاذ – كما سبق – أكثر من مائة كتاب في قضايا العمل والعمال والنقابات المهنية. وأخيراً وفي آخر عمره حط رحال كتاباته في الشريعة الإسلامية وعلومها، فألف فيها عدة كتب، يهمنا منها في هذه الدراسة كتابه "السنة ودورها في الفقه الجديد" بقصد معرفة موقفه من السنة. وهذا الكتاب يُمَثِّل الجزءَ الثاني من سلسلة "نحو فقه جديد"، وسبق أن أصدر المؤلف الجزء الأول منها، تناول فيه "منطلقات ومفاهيم"، وسوف تكتمل هذه السلسلة بالجزء الثالث الذي سوف يتضمَّن "منطلقات ومفاهيم، ومصادر الشريعة التي هي عند المؤلف: العقل، ومنظومة القيم الإسلامية، والسنة بالصورة التي عرضها في هذا الجزء – الذي نحن بصدد استخلاص موقفه من السنة منه الآن–، والعرف". وبكمال هذه السلسلة يأمل المؤلف أن القارئ يستطيع أن يجابه تحديات العصر، ويقدِّم الإجابات على مسائله دون ترخُّصٍ أو تَقَوقُعٍ.

وهذا الكتاب بفصوله السبعة حافلٌ بالأفكار والانتقادات، واللوم والسخط على الفقهاء والمحدِّثين. ونحن في هذه الدراسة القصيرة لا نستطيع أن نأتي على جميع أفكاره المبثوثة في الكتاب بالتفصيل عرضاً، وعلى انتقاداته نقداً، لا سيما أن جميع أو معظم انتقاداته أو شبهاته ليست ذات صبغة أصيلة، وإنما هي إما إعادةٌ لما قيل من قَبْلُ من قِبَلِ الخوارج أو المعتزلة أو الشيعة، أو ما قيل من قِبَل القرآنيين وأصحاب اتجاه الاكتفاء بالقرآن، أو ما قاله المستشرقون أبناء اليهود والنصارى، وقد فرغ علماؤنا – رحمهم الله – من مناقشتها وتفنيدها بما لا مزيد عليه أيضاً. ولكننا – مع ذلك كله – سوف نختار في هذه الدراسة من أفكاره وانتقاداته أو شبهاته ما أقام عليه المؤلف فكرته الأساسية التي هي أن "المعيار الوحيد لتصحيح الأحاديث وتضعيفها هو القرآن الكريم، لا ضوابط المحدِّثين لتصحيح الأحاديث وتوثيق الرجال". فالمؤلف

---

١ انظر: **مجلة المجتمع**، (الكويت، العدد ١٣٣٨، فبراير ١٩٩٩م)، ص٤٢–٤٣.

بفكرته هذه يدعو إلى محاكمة الأحاديث إلى القرآن لقبولها ورفضها، فما وافقه منها صحيح ويُقبَل، وما خالفه منها موضوع ويُرفَض.

ثالثاً: من أفكاره وانتقاداته والردود عليها:

أولاً: يقول المؤلف: "السنة في الفقه السلفي تعني "قول الرسول الكريم ﷺ، وفعله، وتقريره، وحتى أقوال الصحابة وفتاوى التابعين أيضاً، مع أن معنى السنة في اللغة لا تعني إلا عملاً وفعلاً، بهذا المعنى فهمها الصحابة، والخلفاء الراشدون". واستشهد المؤلف على ذلك ببعض النقول من كتب اللغة، وببعض الأحاديث التي جاء فيها ذكر السنة مثل حديث: «لتتبعن سنن من كان قبلكم»[١]. وحديث أجر من سن سنة حسنة، ووزر من سن سنة سيئة[٢]. وحديث علي رضي الله عنه أنه سأل الرسول الحبيب ﷺ: "إن عرض لنا أمر لم ينْزل فيه قرآن، ولم تمض فيه سنة"[٣] (ص٩-١٠). فالسنة عنده هي أفعال الرسول ﷺ وأعماله فقط. وأما تقريراته فلا. وكذلك أقوال الصحابة وفتاوى التابعين أيضاً ليست من السنة عنده.

---

١ قلتُ: رواه البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة الجعفي، في **صحيحه**، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، (بيروت: دار ابن كثير، ط٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ج٣، ص١٢٧٤ رقم٣٢٦٩ وج٦، ص٢٦٦٩ رقم٦٨٨٩؛ ومسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري، في **صحيحه**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت)، ج٤، ص٢٠٥٤ رقم٢٦٦٩.

٢ قلت: رواه مسلم في **صحيحه**، ج٤، ص٢٠٥٩ رقم١٠١٧ ولفظه: «من سن في الإسلام سنة حسنة فعمل بها بعده كتب له مثل أجر من عمل بها ولا ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعمل بها بعده كتب عليه مثل وزر من عمل بها ولا ينقص من أوزارهم شيء».

٣ قلت: رواه الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، في **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (الموصل: مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م)، ج١، ص٣٧١ رقم١٢٠٤٢ من طريق عبد الله بن كيسان عن عكرمة عن ابن عباس في حديث طويل. ولفظه: "قال علي: يا رسول الله! أرأيت إن عرض لنا أمر لم ينْزل فيه قرآن، ولم تمض فيه سنة منك؟ قال: «تجعلونه شورى بين العابدين من المؤمنين، ولا تقضونه برأي خاصة». قال الهيثمي، علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر المصري، في **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، (القاهرة: دار الريان للتراث، وبيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ)، ج١، ص١٧٨-١٨٠: "فيه عبد الله بن كيسان قال البخاري: منكر الحديث". وضعَّفه أبو حاتم. وقال ابن عدي: "له أحاديث عن عكرمة غير محفوظة". انظر: ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، (بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، ج٥، ص٣٧١.

أنا أعتقد أن السنة التي معناها في اللغة "العمل والفعل" هي ليست تلك السنة التي جعلها الرسول ﷺ والصحابة وعلماء الأصول المصدرَ الثاني للتشريع، وإنما هي تلك السنة التي تشمل اصطلاحاً: "كل ما يفيد من أقواله وأفعاله وتقريراته أحد الأحكام الخمسة التكليفية"[١]؛ إذ لو لم تكن السنة عند الصحابة تشمل أقواله ﷺ وتقريراته لَمَا كان لامتناع أهل المدينة عن تأبير النخل على إثر قوله ﷺ: «ما أظن يغني ذلك شيئاً»[٢] معنى. وكذلك لا يكون أي معنى لتعاطي الصحابة ببيع المضاربة في عصره ﷺ[٣]. هذا على وجهٍ عام. وأما على وجه خاص فهذا عمر بن الخطاب ﷺ رجع من رأيه القائل: "لا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً" إلى قول الرسول ﷺ المكتوب إلى الضحاك بن سفيان: «أن يورث امرأة أشيم الضبابي من ديته»[٤]. وهذا دليل واضح على أن أقواله ﷺ كانت حجةً عنده، والأمر يطول إذا تقصينا شواهد لقبول الصحابة أقوال الرسول ﷺ وتقريراته.

ومن الغريب جداً أن المؤلف نفسه استشهد أو استدل بأكثر من ستين حديثاً قولياً في هذا الكتاب كما تقدم البعض منها. والبعض الآخر منها يتعلق بما تنبأ النبي ﷺ بحدوثه في

---

١ وصفاته الخُلُقية داخلة في الأفعال كما صرَّح به الأصوليون. انظر: عبد الغني عبد الخالق، **حجية السنة**، (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي)، ص٧٦. وأما صفاته الخِلْقية كملاحة وجهه وغيرها من الأوصاف الجسدية فهي غير داخلة في معنى السنة عند الأصوليين؛ إذ لا يمكن التأسي به فيها. ومن ثَمَّ كل ما هو سنة عند الأصوليين هو يفيد أحد الأحكام الخمسة. وما لا يفيد حكماً فهو ليس بسنة عندهم، وإنما هو سنة عند المحدثين لترادفها للحديث. وقد بسطنا القول في هذه القضية في كتابنا "**اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها**"، تحت عنوان "اتجاه تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية"، (سوريا: مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، ٢٠١٠م)، ص.

٢ رواه مسلم في **صحيحه**، ج٤، ص١٨٣٥ رقم٢٣٦١.

٣ انظر: ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، **التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير**، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، (المدينة المنورة: هو نفسه، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م)، كتاب القراض، ج٣، ص٥٧-٥٨.

٤ أخرجه الإمام الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله، في **الرسالة**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (القاهرة: د.ن، د.ط، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م)، ص٤٢٦ فقرة رقم١١٧٢ وأحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، في **مسنده**، (مصر: مؤسسة قرطبة، د.ط، د.ت)، ج٣، ص٤٥٢ وأبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، في **سننه**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت)، ج٣، ص١٢٩ رقم٢٩٢٧ والترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي، في **جامعه**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت)، ج٤، ص٤٢٥ رقم٢١١٠ وقال: "حسن صحيح".

المستقبل، وهي كلها أقوال محضة كحديث اندراس الإسلام مثل اندراس الثوب[١] (ص١٩٣). وحدث: «سيفشو الحديث عني، فمن حدَّثكم بحديثٍ فطبِّقوه على كتاب الله...»[٢] (ص٩٥). وحديث: «لتتبعن الذين من قبلكم...» (ص١٠، ١٦) وكما سبق. مما يدل على أن حصر المؤلف السنة في العمل فحسب غير مقبول عنده، فضلاً عن غيره.

وأما مسألة دخول أقوال الصحابة وفتاوى التابعين في السنة – التي قدَّمها المؤلف كأمر مسلم به، ومتفق عليه عند الجميع – فهي مسألة اختلف فيها العلماء قديما، قد فرغ منها العلماء في موضعها في كتب الأصول[٣]، فلا داعي لإثارتها الآن كمشكلة جديدة.

ثانياً: يرى الأستاذ عدم تأبيد ما جاءت به السنة [الفعلية طبعاً] من أحكام وعبادات، واتخذ حديث أبي سعيد الخدري في النهي عن كتابة غير القرآن[٤] أساساً لتلك النظرية؛ لأنها – حسب زعمه – إذا سُمِحَ بكتابتها ستصبح ملزمةً ومؤبدةً، ومن ثَمَّ لم يكن يتواءم مع حكمة إغفال القرآن لتفاصيل الكليات، وترك تفصيلها، وتحديد صورها إلى الرسول الكريم ﷺ، وستصبح خلافَ صفة الرسول الأعظم ﷺ "رحمةً للعالمين".

---

١ رواه الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، في **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م)، ج٤، ص٥٥٠ رقم٨٥٤٢ عن حذيفة رضي الله عنه موقوفا عليه قال: «يندرس الإسلام كما يندرس الثوب الخلق...» وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي.

٢ استشهد به المؤلف على الرغم من أنه موضوع حسب معايير المحدثين. انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٩٩هـ)، ج٣، ص٢٠٣-٢١١ أرقام١٠٨٣-١٠٩٠. والحديث أخرجه الإمام الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله، في **الأم**، تصحيح: محمد زهري النجار، (بيروت: دار المعرفة، ط٢، ١٩٧٣م)، ج٧، ص٣٣٨ فقال: حدثنا ابن أبي كريمة، عن أبي جعفر، عن رسول الله ﷺ أنه دعا اليهود فسألهم، فحدثوه حتى كذبوا على عيسى، فصعد النبي ﷺ المنبر فخطب الناس فقال: «إن الحديث سيفشو عني، فما أتاكم عني يوافق القرآن فهو عني، وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس عني». قال البيهقي: "خالد مجهول، وأبو جعفر ليس بصحابي، فالحديث منقطع". انظر: السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري الشافعي، **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة**، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ط٣، ١٣٩٩هـ)، ص٢١-٢٢.

٣ انظر: أحمد سلام، **ما أنا عليه وأصحابي**، (بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، الكتاب بالكامل.

٤ وهو: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار». رواه مسلم في **صحيحه**، ج٤، ص٢٢٩٨ رقم٣٠٠٤.

حديث النهي هذا – كما ترون – حديث قولي، لا فعلي، وفيه ما فيه من الكلام عند المحدثين من أنه موقوف على أبي سعيد الخدري ﷺ، أو مرفوع كما تقدم. ومع ذلك بنى عليه المؤلف تلك الفكرة الشاذة ليتفلت من صور وأشكال الكليات التي حددتها السنة، والتي يراها المؤلف خلاف صفة الرسول الحبيب ﷺ "رحمةً للعالمين". فمعنى هذا أن أبدية كيفيات الصلاة وأذكارها، وصور أداء الزكاة وأشكالها، والصوم والحج، وكيفيات أدائهما، قساوة عند المؤلف، لا رحمة، فقد صرّح بذلك في ص١٩٣ من كتابه هذا. وإلى متى تبقى السنة – الفعلية طبعاً – عاملةً إن لم تكن أبديةً؟ ثم النهي شاملٌ لجميع دوائر السنة الثلاث (وهي حسب تقسيم المؤلف: الحياتية، والعبادية، والسياسية)، وقد أضفى المؤلف على الدائرة السياسية منها صفة التأبيد، فإن كان حديث النهي عن كتابة غير القرآن سرَّ عدم تأبيد ما جاءت به السنة فكيف تصبح السنة السياسية مؤبَّدةً مع أن التجربة والعقل يقولان: إن السنة السياسية أكثر دوائر السنة تعرُّضاً للتغيُّر والتقلُّب تبعاً لأوضاع وظروف الدولة التي هي دائماً في تقلُّب.

ثالثاً: يرى المؤلف أن ظاهرة الوضع في الحديث قد بدأت في الأيام الأولى للإسلام على أيدي المنافقين واليهود، ونمت في أيام الأمويين والعباسيين على أيدي القُصَّاص والصالحين والفقهاء والسياسيين والكائدين للإسلام، حتى لم يجد البخاري أكثر من حديث واحد في كل مائتين من محفوظاته التي عددها ستمائة ألف حديث، وذلك حسب معايير المحدثين، ولو طُبِّق معيارُه هو على أحاديث صحيح البخاري لَتُسْتَبعد نصفُها.

لم يُفَسِّر المؤلف مراده من الأيام الأولى للإسلام، ولكن تحليلاته في أكثر من موضع في كتابه هذا تدل على أن مقصوده منها هو أيام الرسول الكريم ﷺ. فإن كان تحقيقه هذا صحيحاً فأين كان دور السماء آنذاك؛ وهي لم تسكت على تزوير الوليد بن عقبة وأنزلت آية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات:٦][1]. لذلك أنكر الجميع ظهور الوضع في الحديث في عهد الرسول ﷺ. والعقل أيضاً يرفض ذلك ليبقى الإسلام تحت مراقبة الله؛ وهو لم يكتمل بعدُ، ويصونه من عبث العابثين، والرسول حي.

---

١ انظر ترجمته في **تهذيب التهذيب** لابن حجر، ج١١، ص١٢٦ رقم٢٤٠ و**الإصابة في تمييز الصحابة** له، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت: دار الجيل، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، ج٦، ص٦١٤-٦١٥ رقم٩١٥٣.

لعل المؤلف اعتمد في دعواه هذه على تلك الواقعة التي جُعِلَتْ سبباً لورود حديث: «من كذب عليَّ متعمِّداً فليتبوأ مقعده من النار»، التي قال فيها الحافظ الذهبي: "لم يصح بوجه من الوجوه". وهو كما قال حسبما حققنا مرويات هذه الواقعة في بحث مستقل[١].

وإذا سلَّمنا جدلاً بصحة تلك الواقعة فهذا لا يدل على دعواه؛ لأن الذي حصل لا يصح أن يقال فيه: "إنه بدايةٌ للوضع في الحديث" فإنه إن حصل لم يستمر بعد ذلك، بل قد توقَّف في حياته ﷺ؛ لأنه إذا استمر لكان من المستحيل أن لا يكشف الله تعالى عنه على رسوله ﷺ، كما كشف عن كذب الوليد بن عقبة، وكذب صاحب تلك القصة، ولكن التاريخ لم يُسجِّل لنا غير هاتين الحادثتين.

وأما الوضع في الحديث بعد وفاة الرسول ﷺ فقد حصل، ولكن بعد فتنة مقتل سيدنا الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ سنة٣٥هـ، لا قبلها كما حققت ذلك في بحث لي بعنوان "الجذور التاريخية للوضع في الحديث"[٢]؛ لأن المدينة كانت قد خلت من اليهود والمنافقين، و لم يكن من بين مواطني مكة والمدينة من يتجرَّأ على الكذب في حديثه العادي مع الناس، فضلاً عن الكذب في حديث الرسول ﷺ لقرب عهدهم به، ولعدم وجود ما يدعوهم إلى الكذب. يقول أنس بن مالك ﷺ – وهو من صغار الصحابة توفي سنة ٩٠ أو ٩٢هـ –: "والله ما كنا نكذب، ولا ندري ما الكذب"[٣].

---

١ وهو "المرويات في سبب ورود حديث «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» في ميزان النقد الحديثي"، **مجلة التجديد**، (ماليزيا: بالجامعة الإسلامية العالمية، العدد ١٣، ٢٠٠٣م)، ص١٨٣–١٩٨.

٢ مجلة "**إسلامية المعرفة**"، (واشنطن: المعهد العالي للفكر الإسلامي، العدد ١٦، ١٩٩٩م)، ص٧–٤٥.

٣ أخرجه ابن أبي عاصم، عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني، في **السنة**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ)، ج٢، ص٣٨٧–٣٨٨ رقم٨١٦ والطبراني في **المعجم الكبير**، ج١، ص٢٤٦ رقم٦٩٩ وابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يحيى، في **الإيمان**، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ)، ج٢، ص٨٤٣ رقم٨٧٤ والخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر، في **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: د. محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٣هـ)، ص١١٧ رقم١٠٠ من طريق حميد، والطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد، في تفسيره **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ)، ج٧، ص٣٧: من طريق قتادة، كلاهما عن أنس بن مالك قال: "والله ما كنا نكذب، ولا ندري ما الكذب". قال الهيثمي في مجمع الزوائد، ج٥، ص٥٢: "رواه البزار بسند رجاله ثقات". وقال الألباني: "إسناده صحيح".

ويقول البراء بن عازب ﷺ – وهو أيضاً من صغار الصحابة توفي سنة ٧٢هـ-: "ليس كلنا كان يسمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضَيْعَةٌ وأشغالٌ، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب"[١].

وقد تصدَّى علماء ذلك الوقت لمقاومة تلك الظاهرة السيئة بما وضعوا لها من قواعد وضوابط، فأول ما عملوا للتغلب عليها ووضع الحد منها ما يلي من الاحتياطات:

١) أنهم امتنعوا عن التحديث وقبول غير المعروف لديهم. يقول ابن عباس – وهو أيضا من صغار الصحابة توفي سنة٦٨هـ: "إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه". وفي رواية له: "إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"[٢].

٢) وتبيَّنوا المعروف من غير المعروف. يقول الزهري: قالت عائشة رضي الله عنها (ت٥٧هـ): يا أهل العراق! أهل الشام خير منكم، خرج إليهم نفر من أصحاب رسول الله ﷺ كثير، فحدثونا ما نعرف، وخرج إليكم نفر من أصحاب رسول الله

---

١ أخرجه الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، في **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، (بيروت: دار الفكر، ط٣، ١٤٠٤هـ)، ص٢٣٤ والخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر، في **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د.ط، د.ت)، ص٣٨٥: من طريق إسحاق بن منصور، والحاكم في **المستدرك على الصحيحين**، ج١، ص٢١٦ رقم٤٣٨ من طريق محمد بن سالم المفلوج، والخطيب في **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ص١١٧ رقم٩٩ من طريق عبد الله بن محمد بن سالم المفلوج، كلهم قالوا: ثنا إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي، عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن البراء. قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه، ومحمد بن سالم وابنه عبد الله محتج بهما، فأما صحيفة إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق فقد أخرجها البخاري في الجامع الصحيح"، ووافقه الذهبي. وقال ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، في **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، (بيروت: دار المعرفة، د.ط، ١٣٧٩هـ)، ج١٣، ص٣٢١: "ضعيف". قلت: لعله لاختلاط أبي إسحاق السبيعي في آخر عمره، وغالب الظن أن ابن ابنه يوسف سمع منه بعد الاختلاط، ولكن أخرج الشيخان في الصحيحين لجماعة من روايتهم عن أبي إسحاق، منهم يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق. فأرى أن روايته عنه مقبولة، فلا داعي لتضعيف هذا الأثر.

٢ أخرجهما مسلم في مقدمة **صحيحه**، ج١، ص١٢-١٣.

ﷺ قليل، فحدثتمونا بما نعرف وما لا نعرف" وقال الزهري: إذا سمعت بالحديث العراقي فاردد به ثم أردده"[١].

٣) ثم سألوا عن الإسناد. يقول ابن سيرين (ت١١٠هـ): "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالَكم، فيُنظَرَ إلى أهل السنة، فيؤخذَ حديثُهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[٢].

٤) ثم كتبوا الأحاديث المعروفة لديهم. يقول الزهري (ت١٢٤هـ): "لولا أحاديث تأتينا من قِبَلِ المشرق نُنْكِرها لا نعرفها ما كتبتُ حديثاً، ولا أذنتُ في كتابه"[٣]. وذلك تسهيلاً لعملية التمييز بين الصحيح والسقيم.

٥) ثم تتبُّع العلماءِ كلَّ مَنْ عُرِفَ عنه الكذبُ في حديثه، أو حديث رسول الله ﷺ، وسجَّلوا أسماءهم في القائمة السوداء عندهم، وقد قُتِلَ بعض الزنادقة الذين وضعوا الأحاديث كما سبق أن ذكرت في بحث "الجذور التاريخية للوضع في الحديث".

٦) وأخيراً وضعوا قواعد للجرح والتعديل، وضوابط لمعرفة المقبول من المردود كما سنتحدث عنه قريباً بإذن الله تعالى.

وأما تهويل عدد الأحاديث بالنظر إلى أعداد الأحاديث المحفوظة لدى الإمام أبي زرعة (سبعمئة ألف حديث)، وعند الإمام أحمد (ستمئة وخمسون ألف)، وعند الإمام البخاري (ستمئة ألف)، وعرْضُها إشكاليةً لا تُحَلُّ إلا بجعل أكثرها موضوعة، ثم اتخاذها تكأةً لرفض جميع الأحاديث أو أكثرها. كلُّ ذلك بعيد عن الحقيقة، وناتج عن عدم استيعاب المؤلف وأمثاله طريقة المحدثين في عدِّ الأحاديث، وعن عدم إدراكهم مفهوم الحديث غير الصحيح

---

١ أخرجه ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، في **تاريخ دمشق**، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، (بيروت: دار الفكر، ط١، ١٩٩٥م)، ج١، ص٣٢٦-٣٢٧ وانظر: أستاذي الدكتور أكرم ضياء العمري، **بحوث في السنة المشرفة**، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط٤، ١٩٨٤م)، ص٢٦.

٢ أخرجه مسلم في مقدمة **صحيحه**، ج١، ص١٥.

٣ أخرجه الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر، في **تقييد العلم**، تحقيق: يوسف العش، (بيروت: دار إحياء السنة النبوية، ط٢، ١٩٧٤م)، ص١٠٨؛ وابن عساكر في **تاريخ دمشق**، ج٥٥، ص٣١٩ وعنده "سالت علينا" بدل "تأتينا". واللفظ للخطيب.

عندهم. والحقيقة أن علماء الحديث[١] ذكروا أن كل إسناد للحديث يُعتَبَر حديثاً مستقلاً عند المحدثين، فإذا كان الحديث الواحد مروياً بعشرين إسناداً – مثلاً – يُعدُّ عشرين حديثاً. قال الحافظ ابن حجر: "إن الأقدمين يطلقون العدد من الأحاديث على الحديث الواحد المروي بعدة أسانيد" ثم ذكر قول الفقيه نجم الدين القمولي[٢]: "مراد البخاري من قوله: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح" تعدد الطرق والأسانيد وآثار الصحابة والتابعين وغيرهم، فسمى الجميع حديثا، وقد كان السلف يطلقون الحديث على ذلك"[٣]. والشاهد على ذلك ما يقول عبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ): "عندي عن المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ في المسح على الخفين ثلاثة عشر حديثاً". ومن المعروف لدى الجميع أن حديث المغيرة بن شعبة ﷺ في المسح على الخفين واحد، ولكن لما وصل إلى ابن مهدي من ثلاثة عشر سنداً عدَّه ثلاثة عشر حديثاً. وذكر الإمام البزار (ت٢٩٢هـ) أنه رواه من نحو ستين طريقاً[٤]. وتوجد أمثلة كثيرة لهذه الحقيقة في صحيح الإمام مسلم، وصحيح الإمام ابن خزيمة، والسنن الصغرى والكبرى للإمام النسائي، والسنن الكبرى للبيهقي. بجانب إطلاق العلماء كلمة "الحديث" على آثار الصحابة والتابعين أيضاً.

فبعد ملاحظة هاتين الحقيقتين (أي عدّ الحديث الواحد عدة أحاديث بالنظر إلى عدد أسانيده. وإطلاق "الحديث" على آثار الصحابة والتابعين) لا تهويل، ولا استحالة، خاصةً إذا

---

١ انظر: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**، (الرياض: جامعة الرياض، ١٣٩٦هـ)، ص٤٨٥-٦٠٢.

٢ هو نجم الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن مكي القرشي المصري. ومن مؤلفاته: البحر المحيط في شرح الوسيط، وجواهر البحر، مات في رجب سنة ٧٢٧هـ. وقمولا قرية بالبر الغربي من الأعمال القوصية. انظر: الصفدي، صلاح الدين أبو الصفاء خليل بن أيبك بن عبد الله الشافعي، **الوافي بالوفيات**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت)، ج٣، ص٥٢-٥٣؛ وابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، **الطبقات الشافعية**، تحقيق: عبد العليم خان، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ)، ج٢، ص٢٥٥.

٣ ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٤هـ)، ص١٨١.

٤ انظر الكتاني، محمد بن جعفر بن إدريس بن الطائع الحسني الإدريسي الفاسي، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة**، تحقيق: محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٤، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ص٦١.

كان الصحابي أو التابعي، أو من بعده، كثيرَ الشيوخ والتلاميذ مثل أبي هريرة وابن عباس وابن عمر وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، والزهري والثوري وشعبة وأمثالهم من التابعين، وغيرهم.

وليس معنى قول البخاري – مثلاً – في حديث: "حديث غير صحيح" أنه موضوع لا محالة؛ لأن الحديث الواحد قد يكون ضعيفاً بسند، وصحيحاً بسند آخر. وأما اصطلاح "حسن لغيره" فهو لم يكن قبل الإمام ابن الصلاح (ت٦٤٦هـ). ولإثبات هذه الحقيقة، ولتفنيد شبهة المستشرقين تلك، قد قام الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي بدراسة "نسخة سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة" المحكوم عليها كلها بأنها نسخة موضوعة، وهي تتضمن تسعةً وأربعين حديثاً، مع أن ربع أحاديثها مخرَّج في الصحيحين والكتب الأخرى المعتمدة عند المحدثين. فثبت بذلك أن الحديث قد يكون ضعيفاً أو موضوعاً بسند، وصحيحاً بسند آخر، ويُعدَّان حديثين.

ثم إن الإمام البخاري لم يدَّعِ، ولا قصد، استقصاء جميع الأحاديث الصحيحة وإيداعها في صحيحه، حتى يتسنَّى للأستاذ جمال البنا وأمثاله أن يقول: "إنه لم يجد أكثر من حديث واحد في كل مائتين من محفوظاته".

رابعاً: يرى المؤلف أن معايير المحدثين في الحكم على الرجال والأحاديث ذاتية فردية، بمعنى أن كل فروضها وقواعدها تقوم على أسس فردية اجتهادية، سواء في وضعها، أو في تطبيقها، وأنها لا تصدق عليها صفة الموضوعية. ولذلك اتسمت الأحكام على الرجال والأحاديث بالتضارب والتعدد والتنافر والاختلاف. وبناءً على ذلك كله تخلَّص المؤلف من إشكالية السند ورجاله في حكمه على الأحاديث، فلا اعتبار عنده للسند وتجريحات الرجال وتوثيقاتهم، ولا عنده خبر متواتر وآحاد، ولا أقسام أخرى من الغريب والعزيز والمشهور، ولا المعلق والمرسل والمعضل والمنقطع والمدلَّس والمعلَّل وغيرها من الأقسام المتفرعة عن حالات السند وأحوال الرجال، ولا صحيح وحسن، ولا ضعيف وموضوع، وإنما السنة عنده سنة مجردة عن تلك الإشكاليات، وهي عنده بالنظر إلى المتن إما صحيحة إن وافقت القرآن، أو غير صحيحة إن خالفت القرآن. هذا ما ركَّز عليه المؤلف في طول الكتاب وعرضه، ودعا إليه بكل حماس وجرأة، وبكل شدة وقوة.

دعوى المؤلف بذاتية معايير المحدثين وفرديتها وضعاً، دعوى بعيدةٌ كلَّ البعد عن الحق والحقيقة؛ لأنها أولاً لم يضعها فرد واحد، أو أفراد، وإنما تم وضعها بالإجماع ممن لهم حق ذلك، وهم أئمة في فنهم، وبلغة العصر الحديث أهل الاختصاص الذين أفنَوا أعمارهم في هذا الميدان، و لم يضعوها بالمزاجية، بل وضعوها مستمدين بكتاب الله وسنة رسول الله وعُرْف الناس، وبعد تمحيص شديد، وبكل إخلاص وورع وتقوى.

ذلك لأن المعايير التي وضعها المحدِّثون بالإجماع للحكم على الرجال هي:

١- أن يكون الراوي عدلاً: أي يكون مسلماً، وعاقلاً، وبالغاً، وسليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

٢- وأن يكون ضابطاً ضبط صدر إن حدَّث من حفظه، وضبط كتاب إن حدَّث من الكتاب.

ولما كانت هاتان الصفتان، العدالة والضبط، تتعرَّضان طبيعياً للزيادة والنقصان تأثُّراً بعوامل داخلية أو خارجية، تفرَّعت عنهما درجات الرواة ومراتبهم تبعاً لكل حالةٍ من حالات الزيادة والنقصان.

وكذلك معايير المحدِّثين للحكم على الأحاديث أيضاً ليست فردية وذاتية، بل وضعها المحدثون بالاتفاق فيما بينهم. وذلك لأن معايير صحة الحديث هي: أن يكون الحديثُ متصل السند من أوله إلى آخره - بأن أخذه كل راو من رواته من شيخه أخذاً مباشراً -، وأن يكونوا عدولاً، وكاملي الضبط، وأن يكون سنده ومتنه خاليين من الشذوذ والعلة القادحة.

وإذا خفَّ ضبطهم أو ضبط أحدهم، فالحديث عندئذ حسن مع توافر الشروط الأربعة الأخرى.

وإذا اختل أحد هذه الشروط الخمسة فالحديث غير صحيح أو غير حسن.

فأية الذاتية أو الفردية تُرَى في هاتين المجموعتين من المعايير وضعاً يا تُرَى!!.

وأما دعوى المؤلف بكون تلك المعايير ذاتية التطبيق فهي أيضاً ليست صحيحةً بهذا الإطلاق الذي ادعاه المؤلف. وذلك لأن إماماً من أئمة الجرح والتعديل عندما يأتي ليحكم على راوٍ من الرواة بالتوثيق أو التجريح ينظر: هل تتوافر فيه صفتا العدالة والضبط أم لا؟ فإذا وجد أنهما متوافرتان فيه فينظر ثانيةً بأية نسبة هما متوافرتان فيه، وبعد تأكده من ذلك كله يحاول أن

يختار من ألفاظ الجرح والتعديل ما يكون أصدقَ تعبيرٍ للحالة الواقعية فيه، فيقول مثلا: أوثق الناس (بأفعل التفضيل) وما شابه ذلك، أو ثقة ثقة أو ثقة ثبت (بتكرير الصفة لفظاً أو معنى)، أو بإفراد صفة مثل: ثقة، متقن، ثبت، عدل. وهكذا بلغت مراتب الرواة حسب تقسيم الحافظ ابن حجر اثنتي عشرة مرتبة.

ربما يختلج في أذهان بعض الإخوة سؤال: مَن مِن الناس يُصدِر الحكمَ على الرجال؟ وما هي وسائله لمعرفة عدالة الراوي وضبطه؟

من الطبيعي أن الذي يصدر الحكم على الرجال لا يكون رجلاً عادياً، بل يكون متصفاً بصفاتٍ أهَّلتْه لذلك، وهي كما ذكرها العلماء:

١) أن يكون إماماً في الحديث.

٢) وعالماً بأكبر قدر ممكن من الأحاديث وطرقها وشواهدها.

٣) ومتصفاً بأعلى مراتب العدالة والضبط بشهادة الآخرين له بذلك.

٤) وعالماً بأسباب الجرح والتعديل.

٥) ومخلصاً في تعديله وتجريحه.

٦) ولا يكون الجرح أو التعديل قد صدر عنه عداءً أو منافرةً، أو محاباةً ومجاملةً، أو غير ذلك من الدواعي العاطفية.

وأما وسائله لمعرفة عدالة الراوي فهي:

١) مشاهدته إياه وعدم تجربته عليه بما يخرم عدالته. هذا إذا كان الجارح أو المعدِّل معاصراً له.

٢) شهرة الراوي بين أهل العلم بالعدالة والخير والثناء الجميل. هذا إذا لم يكن الجارح أو المعدِّل معاصراً له.

وأما وسائل معرفة ضبطه فهي:

١) اختباره الشخصي لضبط ذلك الراوي. هذا إذا كان الجارح أو المعدِّل معاصراً له.

٢) موافقة الثقات المتقنين الضابطين من زملائه لروايته إذا قورن بين روايته وروايتهم، فإذا وافقهم في روايته غالباً؛ ولو من حيث المعنى، فيحكم عليه ذلك الإمام بأنه ضابط، ولا تضر مخالفته النادرة، وإن كثرت مخالفته لهم، وندرت الموافقة فمعنى ذلك

أنه اختلَّ ضبطه، فيحكم عليه ذلك الإمام بما يليق بحاله. هذا إذا لم يكن ذلك الإمام معاصراً له.

ربما يقول أحد: إن الأمر إذاً ينتهي في آخر الأمر إلى اجتهاد الإمام المعاصر أو غير المعاصر. وكلاهما فردي، فصدقت دعوى المؤلف بفردية معايير المحدِّثين؟

نعم، يجوز له أن يقول ذلك بيد أنه اجتهادي فردي قائم على الخبرة العالية المتخصصة، والسّبر والإحاطة والتمكُّن والاقتدار، ولكن نرجع ونسأل: وهل هناك طريقة أخرى لمعرفة عدالة الراوي وضبطه غير ما اتبعها المحدِّثون؟ فما هي؟

أم لا توجد في عالَم التعامل بين الناس حالات إيمان وكفر، ونفاق وبدعة، وحالات عقل وجنون، وحالات بلوغ وتمييز وصبا ورذالة العمر، وحالات تقوى وفسق، وحالات وقار وحشمة، وابتذال وارتذال، وحالات ضبط واختلاط، وقوة ذاكرة وضعفها، وحالات نسيان وخطأ ووهم وغلط؟ حتى نتخلص من إشكاليات هذه الحالات غير المنضبطة. وهل هذا التخلص يُعْتَبَر تعاملاً سليماً مع واقع الحياة؟ أم فراراً منه، أو إنكاراً للحقيقة؟ وهذا ما يفعله القاضي عند تطبيقه قوانين العدالة وتنفيذها محاوِلاً الوصول إلى الحق والصواب قدر المستطاع.

خامساً: فرَّ المؤلف من ذلك الواقع الذي وصفه بالذاتية والفردية، واقترح أن ندرس السنة دراسةً موضوعيةً منهجيةً بأسلوب علمي عميق دقيق... يقوم على معالم واضحة وخطوات ثابتة، لا تَتْرُك للأهواء، ولا للآراء الفردية سبيلاً لتعبث بها. ثم جاء بذلك المنهج العلمي العميق الدقيق!!!، وهو: "عرض السنة التي هي ظنية كلها على القرآن الكريم الذي هو قطعي كله". وقصد المؤلف بالظني والقطعي ظني الدلالة وقطعي الدلالة، لا ظني الثبوت وقطعي الثبوت كما يدل عليه جميع كلامه وتحليلاته بعده.

قد قام الأخ الدكتور نعمان جغيم بالرد على هذه النقطة في مراجعته لهذا الكتاب[١] أحسن الرد، نقدم اقتباساً منها. فبالنسبة للدعوى الأولى (المنهج العلمي العميق الدقيق...إلخ) يقول: "من يضع هذا المنهج ويحدِّد معالمه، ويختمه بختم العلمية والدقة والعمق، والتجرد عن الأهواء والآراء الفردية، ويثبت لمخالفيه اتصافه بهذه السمات فيلزمهم به... ولكن بشرط أن يعطي المحدثين حق وصف منهجه بالذاتية والتحكم وغيرها من الأوصاف إذا لم يعجبهم و لم

١ مجلة "**التجديد**"، (ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية، العدد الخامس).

يقتنعوا به..." (أي يعطوهم حق النقض "الفيتو"). وتابع الأخ نعمان قائلاً: "إن الدعوة إلى أن يعتمد علم الحديث على منهج موضوعي دقيق مثل الرياضيات دعوةٌ غير مقبولة أصلاً، وهي دعوةٌ تُهمِل حقيقة أن مناهج البحث في العلوم الإنسانية بجميع فروعها مناهج يستحيل تجريدها تجريداً كاملاً من عنصرَي الظنية والذاتية، وغاية ما يُطمَح إليه فيها هو تقليص هذه العوامل إلى أدنى حد ممكن، لا أكثر".

وبالنسبة للدعوة الثانية (قطعية دلالة القرآن وظنية دلالة السنة) يقول الأخ نعمان: "من أين للمؤلف أن يزعم أن القرآن كله قطعي الدلالة؛ إذ الواقع أن كثيراً من آيات الأحكام ظنية الدلالة، وقد اختلف فيها العلماء اختلافاً طويلاً، فأين القطعي الذي ستُعْرض عليه السنن؟ فالأمر لن يَعْدوَ عرْضَ ظنِّيٍّ على ظنِّيٍّ... وهَبْ أننا سلَّمنا باعتماد العرض على القرآن الكريم - المعيار الوحيد للحكم على الأحاديث عند المؤلف - فهل سنتخلص بذلك من عنصرَي الذاتية والظنية"؟ إننا سنجد أنفسنا أما ثلاث حالات للسنن: سننٌ سنتفق على موافقتها للقرآن فنقبلها. وسننٌ سنتفق على مخالفتها للقرآن فنرفضها. ولكن الغالب الأعم من السنن سنختلف في كونها موافِقةً أو مخالِفةً للقرآن، وستتعدد الأفهام بتعدد العقول، وسنقع مرةً أخرى في ذاتية الفهم وظنيته بشكلٍ أوسع مما كان في المنهج التقليدي... ففهم من سنُرَجِّح؟ وعقلَ من سنعتمد معياراً لمعرفة الرأي الأصوب؟ خاصةً إذا أخذنا في الحِسبان عدمَ وجود شيءٍ اسمه العقل المجرد، وأننا لسنا أمام عقلٍ واحدٍ، بل أمام عقول تتعدد بتعدد الأشخاص، وتختلف باختلاف المشارب والعوامل المكوِّنة لها، ألا نصير أما فوضى لا نهاية لها، حيث يصبح معها لكل واحد مذهب خاص به؟".

ما أصدق ما قال الأخ نعمان! فقد وقع المؤلف نفسه في هذه الفوضى، حيث رفض الأحاديث في أسباب النُّزول، وقَبِلَ الحديثَ الذي ورد في سبب نزول آية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات:٦]. ورفض الأحاديث عن المغيبات بدءاً بالموت، ومروراً بالفتن وعذاب القبر، ونهايةً بالدخول في الجنة والنار، وقَبِلَ حديث اندراس الإسلام كاندراس الثوب. وحديث فشو الحديث. وحديث «لتتبعن سنن من قبلكم». كما تقدمت. بل المؤلف نفسه ادعى لنفسه علم الغيب في مقدمة كتابه هذا، حيث يقول: "لَمَّا كنتُ أعلم أن السنة ستكون أهم فصول هذا الكتاب...". ويقول: "لَمَّا كنتُ أعلم أن الكتاب سيتعرَّض لردود

تقليدية من الفقهاء فقد لزم الرد عليها... ومع أني رددتُ على هذه الدفوع لمعرفتي بها مقدَّماً".

والحقيقة أنه إن كان التوقع بما سيقع في المستقبل القريب أو البعيد بالنظر إلى مجريات الأمور يُسمَّى علم الغيب فكلنا نعرف علم الغيب، حتى المؤلف كما ثبت. بل إنه أمر طبيعي يدل على بصيرة المتوقِّع، وبُعْد نظره، وعمق غوره. ولكن إذا صدر ذلك التوقع من النبي فهو متيقن الوقوع؛ لأنه عن وحي من الله تعالى، بينما توقع غير النبي محتمل الوقوع؛ لأنه عن حدس وحسبان. ثم إن الخبر بما سيقع في المستقبل بدون تحديد الوقت واليوم والتاريخ لا يُخرِجه من حيِّز الغيب، كما توهَّم المؤلف، وإنما يبقى غيباً مستوراً لا يعلمه إلا الله.

وإليكم نماذج أخرى لفوضوية منهج المؤلف الذي وصفه بالدقة والعمق:

١) حديث: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار» رفضه الدكتور إسماعيل منصور عنده الحكمُ الشرعيّ المحكم: ﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة:١٩٤]. وأنه يعارض النص القرآني: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي﴾ [الحجرات:٩] فضلاً عما يثيره الحديث من شك في الصحابة الذين اشتجرت سيوفهم. هذا ما قاله الدكتور إسماعيل منصور معتمداً على المعيار القرآني. ولكن المؤلف نفسه رد عليه بالجمع بين الحديث والآيتين، وهو موفَّقٌ فيه. وهذا ما قام به المحدثون في الأحاديث الصحيحة سنداً، والمتعارضة مع القرآن في الظاهر؛ وهو قد ندَّد بهم، وبمعيارهم.

٢) وحديث: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده...» رفضه أناسٌ على أساس أنه يثير الفوضى والبلبلة، ويُشجِّع المتطرفين. بينما عدَّه المؤلف من غُرَر الأحاديث؛ لأنه في نظره يُمثِّل قوةَ التكافل في المجتمع الإسلامي. فهذا فهمٌ، وذاك فهمٌ. ومن على الحق؟!.

٣) وحديث: «إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمسن يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً؛ فإنه لا يدري أين باتت يده». استبعده بعض المعاصرين[١]. وأما المؤلف فعدَّه من التورية الحكيمة وغرر الكلم النبوي.

٤) وحديث: «إنا والله لا نولي هذا العمل أحداً سأله أو حرص عليه»[٢]. استبعده الدكتور عبد الحميد متولي لمنافاته في نظره لممارسات الديمقراطية التي تقوم على ترشيح بعض الناس لأنفسهم ليكونوا نواباً في البرلمان. في حين قبله المؤلف؛ لأن مبدأ الحديث في نظره من أعمق المبادئ ملحظاً، وأكثرها لمساً لمداخل النفوس.

٥) ومن أمثلة تخبُّط المؤلف أنه بعد تقسيم السنة إلى: عبادية، وحياتية، وسياسية قال: "إن السنة السياسية يمكن أن تأخذ التأبيد على مر العصور". علَّق عليه الأخ نعمان: "إن المؤلف ينظر إلى السنة بالمقلوب، فالسنة السياسية التي تكون عادةً أكثر تفاعلاً مع عوامل الزمان والمكان، وتأثراً بالأوضاع، هي أولى بأن لا تكون ملزمة، وأي تأثير للزمان والمكان والأوضاع على أحكام الصلاة والصوم والحج وغيرها من الأحكام". وله مفارقات أخرى كثيرة تركناها لخوف التطويل.

سادساً وأخيراً: ذكر المؤلف قاعدته تلك التي ألف لأجلها هذا الكتاب، وهي: "عرض الأحاديث على القرآن"، ويرى أن هذه القاعدة ستجعلنا نستبعد قرابة نصف الأحاديث المتبادلة بين الناس – وهو يقصد بذلك أحاديث الصحيحين بصفة خاصةً –. ثم ذكر تلك الأحاديث في شكل اثنتي عشرة قاعدة، وهي:

---

١ قلت: وقَبْلَه فقد رفضته السيدة عائشة بقولها: "فماذا نصنع بالمهراس؟. انظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، في **تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب**، تحقيق: عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي، (مكة المكرمة: دار حراء، ط١، ١٤٠٦هـ)، ص٢٣٧ والآمدي، أبو الحسن سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الحنبلي ثم الشافعي، في **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: د. سيد الجميلي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٤هـ)، ج٢، ص١٣٤. وينظر أيضاً: الدميني، الدكتور مسفر غرم الله، **مقاييس نقد متون السنة**، (نشره المؤلف نفسه بالمملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٨٤م)، ص٩٦. و"المِهْراس صخرة منقورة تسع كثيراً من الماء، وقد يُعْمل منها حَياض للماء". كذا قال ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد، في **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزواوي ومحمود محمد الطناحي، (بيروت: المكتبة العلمية، د.ط، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، ج٥، ص٢٥٨.

٢ أخرجه البخاري في **صحيحه**، ج٦، ص٢٦١٤ رقم٦٧٣٠ ومسلم في **صحيحه**، ج٣، ص١٤٥٦ رقم١٧٣٣.

القاعدة الأولى: أحاديث المغيبات والتنبؤات بما سيحدث قبيل الساعة؛ إذ استأثر الله بعلمها، وحتى ولو كشفها للرسول، فليس لكي يقولها للناس؛ لأنها لم تعُدْ غيباً.

قد تمت مناقشة هذه القاعدة. وأزيد هنا أن كل ما أنبأنا به رسول الله ﷺ مما سيحدث قبيل الساعة هو من قبيل العلامات، أخبره الله تعالى بها، وأذن له بإبلاغها إلى الناس. قال تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً ۝ إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَداً ۝ لِيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً﴾ [الجن:٢٦- ٢٨]. والذي استأثر الله به هو وقت الوقوع.

القاعدة الثانية: أحاديث تفسير المبهمات القرآنية، وكل ما جاء عن نسخ في القرآن، أو وجود آيات أو سور ليست في المصحف، والأحاديث التي جاءت عن أسباب النُّزول.

لم يُبَيِّن المؤلف مرادَه من "المبهمات القرآنية"، والظاهر الأغلب أن مراده منها آيات الإجمال مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة:٤٣] وغيرها. فإن كان مراده منها ما ذكرنا فإن رفض الأحاديث المفسِّرة لتلك الآيات المتضمِّن أغلبُها أركانَ الإسلام وغيرها من الأمور المجملة في القرآن، سوف يجعل من الإسلام هيكلاً مجرَّداً، دون صورةٍ واضحةٍ له، ودون شكلٍ يُميِّزه عن غيره، ويشكِّله كلُّ آتٍ حسب ذوقه الجمالي، وأوضاعه المحلية، ومقتضياته العصرية، فيصبح لعبةً بأيدي العابثين.

وهذا الذي استظهرناه قصده المؤلف بالتأكيد يدل عليه قوله: "إن وجود مئات من الأحاديث الموضوعة [الموضوعة حسب معياره طبعاً] لفترة طويلة قد أثَّر على المجتمع الإسلامي تأثيراً عميقاً، بحيث كوَّن النفسيةَ النمطية المسلمة، وبلغت هذه النمطية من القوة درجةً محتْ فيها الفروقَ بين الأجناس واللغات، فشخصية المسلم العربي هي شخصية المسلم الهندي أو السوداني، أو حتى الأوربي، فهم يحرصون على زي متقارب، ولهم سكنات واحدة". فبدلاً من أن تكون للمسلمين صورة واحدة على نمط واحد يحب المؤلف أن يكونوا على أشكال وأنماط. أليست هذه دعوة منه إلى أن يجعل الإسلام لعبةً بأيدي أتباعه، يشكِّله كل واحد منهم كيف يشاء!!.

وأما قضية النسخ فهي ليست جديدة في ساحة القضايا الإسلامية، فقد فُرِغَ منها من زمان، فالبحث فيها الآن لا يعدو تحصيلَ حاصل، أو قشر الشعر دون طائل.

وأما أحاديث أسباب النُّزول فقبولها كقاعدة لا مفر منها؛ إذ لو كان المفر منها ممكناً لَمَا استدل بها المؤلف دون شعورٍ منه، حيث قبل من أحاديث أسباب النُّزول ما يلي:

١) الحديث الذي يتحدث عن سبب نزول الآية: ﴿إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات:٦] وتقدم الحديث عنه.

٢) والحديث المتعلق بسبب نزول سورة عبس (ص١٧٨-١٧٩).

وأما إذا جاء حديث في سبب النُّزول بسند ضعيف أو موضوع فالمحدثون أسبق من غيرهم إلى رفضه.

القاعدة الثالثة: أحاديث تخالف الأصول القرآنية، وبوجهٍ خاص العدلَ والمسؤولية الفردية، وأن لا تزر وزر أخرى. فحديث «الوائدة والموءودة في النار»، وأحاديث تعذيب الميت بكاء أهله عليه، كلها تخالف هذا المبدأ المقدس من مبادئ الإسلام" (ص٢٥٢).

نحن لا نخالف المؤلف في هذه القاعدة، ولكن بشرط تحقق المخالفة حقاً. وحديث الوائدة والموءودة اختلف علماؤنا فيه: فقبله الجمهور. ورأى ابن عبد البر (ت٤٦٣ه) والغزالي (ت٥٥٠ه) والزبيدي (ت١٢٠٥ه) وأولوه بما حلا لهم من التأويلات. وتوقف الشيخ القرضاوي احتياطاً لدينه، واحتراماً لقواعد علم الحديث[١].

وكذلك حديث تعذيب الميت بكاء أهله عليه قد رفضته السيدة عائشة رضي الله عنها؛ لأنه لم يُرْو - حسب علمها - بكامل ملابساته. ولكن الجمهور اختاروا سبيل التوقف حول إبداء رأيهم في قوله ذلك. فلا داعي لإثارة المؤلف قضية هذين الحديثين من جديد، وصبِّ جام غضبه بهما على المحدثين.

القاعدة الرابعة: أحاديث عن المرأة بدءاً من خلقها من ضلع أعوج، حتى حجابها حتى لا تُظْهِر إلا عيناً واحدةً. كما نطوي كل الأحاديث التي جاءت عن الزواج والطلاق، وأحكام الرقيق، وأحاديث الفيء والغنائم، باعتبارها خاصةً بمرحلة معينة انتهت وطُوِيت، ويجب أن تُعالَج اليوم في ضوء الثوابت "القرآن".

---

١ انظر بحثي "حديث «الوائدة والموءودة في النار» إشكالية، أسباب، حلول"، **مجلة الدراسات الإسلامية**، (إسلام آباد باكستان: الجامعة الإسلامية العالمية، العدد الثالث، المجلد٤٣، الخريف (يوليو - سبتمبر ٢٠٠٨م/ رجب - رمضان ١٤٢٩ه)، ص١٤٧-١٦٨.

هكذا رفض المؤلف كل تلك الأحاديث معتبِراً إياها خاصةً بمرحلة معينة انتهت وطويت، واقترح أن تعالج تلك الأحاديث اليوم في ضوء "القرآن" لأنه ليس خاصاً بمرحلة، بل هو من الثوابت.

أقول: إن الحديث عن خلق المرأة من ضلع آدم الأعوج حديث متفق عليه، ولا إشكال فيه، لا في سنده، ولا في متنه، ولا يخالف أي أصل من أصول الإسلام، ولا يخالف القرآن، بل إنه يصلح تفسيراً لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء:١] على حسب قول جميع المفسرين، لا على حسب تفسير من تأثروا بنظرية "داروين". فبجانب إخبار الله تعالى أنه خلق حواء من آدم، ماذا ترتب على تحديد رسولنا ﷺ موضع خلقها من جسم آدم من المحاذير والمحظورات، حتى ننكره!؟.

الذين رأوا المرأة من قريب، واختبروا سلوكياها، وكيف أنها تتفجر بسرعة، وكيف أنها تتكبر على الكبار والصغار إذا حصل لها موقع مرموق قدراً واتفاقاً ضاربةً كلَّ الاعتبارات عرضَ الحائط. هم يعرفون حق المعرفة أن الاعوجاج في المرأة إنما هو في خلقتها وطبيعتها، لا ينفكُّ عنها أبداً، مهما تعلمت وتثقفت وتحضرت، إلا من شاء الله منهن. وإذا حاول شخص تقويم ذلك العوج الطبيعي بالقوة طبعاً فينتهي الأمر بالكسر طلاقاً أو قطيعةً. لذلك قال رسولنا الحكيم ﷺ فيما يرويه أبو هريرة ﷺ قال: «إن المرأة كالضلع، إذا ذهبت تقيمها كسرتها، وإن تركتها استمتعت بها وفيها عوج»[1]. وفي رواية أخرى: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر! فلا يؤذي جاره، واستوصوا بالنساء خيرا، فإنهن خلقن من ضلع، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء خيراً»[2]. وفي رواية أخرى: «إن المرأة خلقت من ضلع، لن تستقيم لك على طريقة، فإن استمتعت بها استمتعت بها وبها عوج، وإن ذهبت تقيمها كسرتها، وكسرها طلاقها»[3]. قوله في هذه الرواية: «لن تستقيم لك» يعني أن ذلك العوج يبقى معها مدى حياتها.

١ أخرجه الإمام البخاري في **صحيحه**، ج٥، ص١٩٨٧ رقم٤٨٨٩ ومسلم واللفظ له في **صحيحه**، ج٢، ص١٠٩١ رقم١٤٦٨.

٢ أخرجه الإمام البخاري في **صحيحه**، ج٥، ص١٩٨٧ رقم٤٨٩٠ ومسلم في **صحيحه**، ج٢، ص١٠٩١ رقم١٤٦٨.

٣ أخرجه الإمام مسلم في **صحيحه**، ج٢، ص١٠٩١ رقم١٤٦٨.

وإن رأى المؤلف في ذلك التحديد النبوي لموضع خلق المرأة من جسم آدم إهانةً لها – مع أنه ليس بإهانة، وإنما هذه حقيقة أخبرنا بها الرسول الموحى إليه ﷺ لنتعامل معها في ضوئها – فماذا يقول المؤلف في الآيات التي صوَّرت المرأة كأنها لم تُخْلق إلا ليسكن إليها زوجها ويستمتع بها ويستخدمها، وحتى كأن جميع النعم في الجنة إنما هي أُعِدَّت للرجال، والمرأة من ضمن تلك النعم. قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف:١٨٩]. وقال: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم:٢١]. وقال: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة:٢٢٣]. وقال: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء:٢٤]. وقال: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة:٢٥، النساء:٥٧]. وقال: ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاءً ۞ فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَاراً ۞ عُرُباً أَتْرَاباً ۞ لِّأَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة:٣٥-٣٨]. وقال: ﴿وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾ [الصافات:٤٨]. وقال: ﴿وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ﴾ [ص:٥٢]. وقال: ﴿فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن:٥٦]. وآيات أخرى في هذه المعاني. فذكر الله الخالِق كلَّ هذه النعم، وجعلُها للرجال دليلٌ على أن الرجال أصل الخليقة، والنساء فرع، ولكنْ فرعٌ لازمٌ لا يستغني عنه الأصل.

وقول المؤلف: "حتى لا تظهر إلا عيناً واحدةً" غريب ممن هو من بلدٍ نساؤه المسلمات يخرجن ووجوههن مكشوفة كاملاً، فضلاً عن عين واحدة. والحقيقة أنه قول لعبد الله بن عباس جاء كتصوير إرخاء الجلباب. قال القرطبي: "واختلف الناس في صورة إرخائه، فقال ابن عباس وعبيدة السلماني: ذلك أن تلويه المرأة حتى لا يظهر منها إلا عين واحدة تبصر بها"[1]. وروى ابن سعد عن محمد بن كعب القرظي قال: "كان رجل من المنافقين يتعرض لنساء المؤمنين يؤذيهن، فإذا قيل له قال: كنت أحسبها أمة، فأمرهن الله أن يخالفن زي الإماء، ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَابِيبِهِنَّ﴾، تخمر وجهها إلا إحدى عينيها، يقول: ﴿ذَلِكَ أَدْنَى أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ﴾،

١ القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر أبو عبد الله، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، (القاهرة: دار الشعب، ط٢، ١٣٧٢هـ)، ج١٤، ص٢٤٣. وروى الطبري، في **تفسيره**، ج٢٢، ص٤٦ قول ابن عباس بإسناد فيه انقطاع. وقول عبيدة السلماني بإسنادين صحيحين.

يقول: ذلك أحرى أن يعرفن"[١]. ولم يقل به غيرهم من علماء الأمة الإسلامية. فما كان ينبغي للمؤلف أن يذكره، خاصة بطريقة يستشفُّ منها السخرية منه.

وكل ما في أمر الحجاب أن الشارع ساكتٌ عن التصريح بكشف المرأة وجهها أو ستره، مما يوحي بأن في الأمر سعةً تجعلنا نتعامل معه حسب أعراف البلد وظروف الملتزمين بالشريعة من الرجال والنساء فيه، وعليه تدل الأحداث التاريخية في زمن النبي ﷺ، وليس هذا المقال موضعه.

وإن كان المؤلف يريد برفضه أحاديث النكاح والطلاق أن تعقد المرأة نكاحها ونكاح غيرها من الرجال والنساء كما يعقد الرجل مساواةً بينهما فالله يقول خلاف ذلك: ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة:٢٣٧]. وقال: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ [البقرة:٢٣٧]. وقال: ﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ [الأحزاب:٤٩]. وقال: ﴿إِن طَلَّقَكُنَّ﴾ [التحريم:٥]. وقال: ﴿وَإِنْ عَزَمُواْ الطَّلاَقَ﴾ [البقرة:٢٢٧]. وقال: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا﴾ [البقرة:٢٣٠]. وقال: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. كل هذه الآيات نسب الله فيها الطلاق إلى الرجال، ولا توجد في القرآن الكريم آيةٌ تقول صراحةً أو إشارة إنه يمكن للمرأة أن تطلق زوجها. والآية الأولى جعلت عقدة النكاح بيد الرجل لا بيد المرأة. فأي قرآن يعرض المؤلف عليه تلك الأحاديث؛ لأن القرآن الموجود بأيدينا يوافقها؟!!.

وأما أحاديث الرقيق والفيء والغنائم فلنترك الحديث عنها ليعالجها المؤلف لحين وجودها في دولة إسلامية على منهاج النبوة والخلفاء الراشدين؛ فإن مفهومها في هذا العصر – الذي الدول فيه إما عِلْمانيةٌ حقيقةً أو حكماً –لا يمكن أن يُفْهَم، مهما حاولنا إفهامه.

القاعدة الخامسة: أحاديث معجزات الرسول ﷺ من شق الصدر، وحنين الجذع، وغيرهما تخالف القاعدة المحورية في الإسلام، ألا وهي أن معجزة الإسلام هي القرآن، وأنه لم يحدث أن حمل الرسول الأعظم ﷺ أحداً على الإيمان نتيجةً لمعجزة... والقرآن ينفي كل معجزة سوى القرآن الكريم.

---

١ قال ابن سعد: أخبرنا محمد بن عمر، عن ابن أبي سبرة، عن أبي صخر، عن ابن كعب القرظي. ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي أبو عبد الله البصري الزهري، **الطبقات الكبرى**، (بيروت: دار صادر، د.ط، د.ت)، ١٧٦/٨. ومحمد بن عمر هو الواقدي. ضعيف. وابن أبي سبرة هو أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة رموه بالوضع.

المعجزات التي تحدثت عنها الأحاديث لم تكن لإقناع أحد بأن دين محمد ﷺ دينٌ حق، ولا لإجبار أحد عليه، وإنما كانت لحاجات مثل: تهيئة النبي ﷺ لحمل الرسالة، أو إثبات صدقه في الإسراء والمعراج، أو قتل ظمأ المسلمين، أو ما إلى ذلك من الحاجات الإنسانية. ثم تلك المعجزات كلها كانت أمام المسلمين الذي آمنوا به قبل أن يروها، غير معجزة الإسراء والمعراج.

وأما المعجزات التي نفاها القرآن الكريم، فهو لم ينفها على الإطلاق، وإنما نفى تلك المعجزات التي طلبها قريش، والله كان يعلم أنهم إذا جاءت لن يؤمنوا بها، فكانت القاضية عليهم عن بكرة أبيهم، و لم يُرِد الله ذلك لعلمه بمن سيؤمن بالإسلام من أولادهم.

القاعدة السادسة: أحاديث فضائل أشخاص أو أماكن ماعدا مكة والمدينة، أو قبائل، كلها مرفوضة؛ لأنها تخالف قاعدةً رئيسيةً أن الميزة إنما تكون بالعمل والتقوى، وليست بالأحساب أو الأنساب، فحديث: «الأئمة من قريش». وحديث: «من بعدي وعترتي» وأمثالهما مرفوضة.

هذه القاعدة الرئيسية هي قاعدة قرآنية وحديثية، لا يخالفها أحد ممن آمن بالله ورسوله، ولكن أيُّ تصادم بينها وبين أحاديث في فضيلة شخص جمع بين العمل والتقوى، وهي صحيحة سنداً أيضاً؟ وهل اطلع المؤلف على حديثٍ صحيح – سنداً – ورد في فضيلة شخص غير جامع بين العمل والتقوى؟ وحسب علمي المتواضع لم يَرِدْ ذلك، بل لم يرد حديثٌ في فضل شخص غير معروف بين الناس بالعمل والتقوى، مما يدل على أن عمله وتقواه جعلا النبي ﷺ قال فيه ما قال من فضل وميزة.

وأما الأحاديث في فضل الأماكن – ماعدا مكة والمدينة كما استثناهما المؤلف أيضاً – فعلى الرغم من كون أكثرها غير ثابتة سنداً فأية علاقة للأماكن بتلك القاعدة التي ذكرها المؤلف، حتى نطبِّقها عليها، فنقولَ: إن مكان كذا فاسق، لذلك حديث كذا في فضله مرفوض!؟ ليست هناك علاقة غير علاقة تهوُّر المؤلف لرفض الأحاديث.

ونرجو من المؤلف أن يستثني منها "الشام واليمن" أيضاً لأن هناك أحاديث في فضلهما، وهي صحيحة سنداً[١]، ولها محمل معقول ومقبول كما ذكر ذلك بلديُّه الشيخ محمد الغزالي رحمه الله[٢]. وأما الأحاديث في فضل اليمن فللمثال ما رواه أبو هريرة ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «أتاكم أهل اليمن هم ألين قلوبا، وأرق أفئدة، الإيمان يمان، والحكمة يمانية، رأس الكفر قبل المشرق»[٣]. وما رواه أبو مسعود ﷺ قال: أشار النبي ﷺ بيده نحو اليمن، فقال: «ألا إن الإيمان ههنا...»[٤].

وقد ثبت علمياً اليوم أن للأرض أثراً في طبائع الناس رقة وغلظة، فالذي ثبت اليوم إذا أخبر الرسول ﷺ الموحى إليه من خالق الكون والكائن جل وعلا قبله بأربعة عشرة قرنا، فأيُّ استحالة هنا!؟ وأية قاعدة تنقض!؟.

وأما الأحاديث في فضل القبائل فهي الأخرى تتطلب من المؤلف استثناء قريش؛ لأن حديث: «الأئمة من قريش» له محمل مقبول ومعقول كما ذكره ابن خلدون، وهو أن العلة في جعل الأئمة من قريش هي كونها كانت تتمتع آنذاك بعصبية وقوة ونفوذ في قبائل العرب، وكان سائر العرب يعترفون لهم بذلك، ويستكينون لغلبهم، فلو جعل الأمر في سواهم لتوقع افتراق الكلمة بمخالفتهم، وعن انقيادهم[٥]. وهو أمرٌ يصدِّقه علم الاجتماع أيضاً، فمن ثَمَّ إذا فرضنا أن الحديث يُمَثِّل شرطاً مرحلياً، لا شرطاً مؤبداً فلا ضير عليه، خاصةً وأن الحديث صحيح سنداً رواه عدد كبير من الصحابة، حتى قال ابن حزم وابن حجر بأنه متواتر[٦]. ففي هذه الحالة لا يرفض مثل هذا الحديث.

---

١ انظر: **فضائل الشام ودمشق للربعي ومناقب الشام وأهله لابن تيمية**، تخريج الألباني. وأما الأحاديث في فضل اليمن فهي كثيرة أخرجها أئمة الأحاديث. ففي **صحيح البخاري**، رقم٣٠١٨، ٣١٢٦، ٣٣١٩؛ و**صحيح مسلم**، رقم٥١، ٥٢، ١١٧. وغيرها فيهما.

٢ في كتابه "**السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث**"، (مصر: دار الشروق، ط١، ١٩٨٩م).

٣ رواه البخاري في **صحيحه**، ج٣، ص١٢٨٩ رقم٣٣٠٨ ومسلم في **صحيحه**، ج١، ص٧٣ رقم٥٢.

٤ رواه البخاري **صحيحه**، ج٣، ص١٢٠٢رقم٣١٢٦ ومسلم في **صحيحه**، ج١، ص٧٢ رقم٥١.

٥ ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الأشبيلي الأندلسي المالكي، **المقدمة**، (بيروت: دار القلم، ط٥، ١٩٨٤م)، ج٢، ص٦٩٥-٦٩٦.

٦ انظر: ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، **الفِصَل في الملل والأهواء والنحل**، (القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ط، د.ت)، ج٤، ص١٥٢، وابن حجر، **فتح الباري**، كتاب العلم، ج١، ص٢٠٣. وله كتاب

وأما حديث: «من بعدي وعترتي» فلعل المؤلف قصد بذلك ما رواه ابن أبي شيبة قال: حدثنا عمر بن سعد أبو داود الحفري، عن شريك، عن الركين، عن القاسم بن حسان، عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: «إني تارك فيكم الخليفتين من بعدي: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يتفرقا حتى يردا على الحوض»[١]. وهو ضعيف لشريك بن عبد الله النخعي. ورواه الترمذي فقال: حدثنا علي بن المنذر -كوفي -، حدثنا محمد بن فضيل، قال: حدثنا الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد. والأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن زيد بن أرقم رضي الله عنهما قالا: قال رسول الله ﷺ: «إني تركت فيكم شيئين ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما». وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب"[٢]. وقال الشيخ الألباني: "ضعيف"[٣]. قلت: ولكنه شاهد لما قبله، فيرتقي به إلى الحسن لغيره. ولعل الترمذي قصد ذلك بقوله: "حسن".

ولا أرى في هذا الحديث ما يخالف أصلاً من أصول الشريعة؛ لأن الحديث - ولو جاء بلفظ العترة - لكن ليس المقصود منه العترة مطلقاً، بل بشرط العمل والتقوى، وإنما جاء ذكرهم بلفظ "العترة" إشارةً منه ﷺ إلى أنهم أحق وأولى بالعمل والتقوى لأنهم من أهل بيته ﷺ.

القاعدة السابعة: الأحاديث التي تخالف الآيات العديدة عن حرية الاعتقاد، وبوجه خاص الحديث المتداول: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، فإن قالوها...». وحديث: «من بدَّل دينه فاقتلوه».

بعنوان: "لذة العيش بطرق الأئمة من قريش" جمع فيه طرقه من نحو أربعين صحابياً. انظر **الفتح**، ج٦، ص٥٣٠، وج٧، ص٣٢.

١ أخرجه ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، في **المصنف**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، (الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ)، ج٦، ص٣٠٩ رقم٣١٦٧٩.

٢ أخرجه الترمذي في **جامعه**، ج٥، ص٦٦٣ رقم٣٧٨٨ وقال: "حسن غريب".

٣ الألباني، محمد ناصر الدين، تعليقه على **مشكاة المصابيح** للخطيب التبريزي، أبي عبد الله محمد بن عبد الله العمري، تحقيق وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ج٣، رقم٦١٤٣، ٦١٤٤.

أولاً: أمامنا آية: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:٥]. وآية: ﴿سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُواْ قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوَاْ إِلَى الْفِتْنِةِ أُرْكِسُواْ فِيِهَا فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُواْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ وَيَكُفُّوَاْ أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثِقِفْتُمُوهُمْ وَأُوْلَئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَاناً مُّبِيناً﴾ [النساء:٩١]. وآية: ﴿وَقَاتِلُواْ الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَآفَّةً﴾ [التوبة:٣٦]. فهذه الآيات الثلاث تأمر بقتل المشركين أينما وُجِدوا، فإن كان الحديث المذكور، وأمثاله التي أشار إليها المؤلف تخالف مبدأ الحرية في الاعتقاد فماذا يقول المؤلف في هذه الآيات؟ فما هو جوابه عنها فهو جوابنا عن تلك الأحاديث.

ثانياً: إن الحديث المذكور جاء تعبيراً عن حالة حرب قائمة بين المسلمين وغير المسلمين، كما تدل عليه كلمة "أقاتل" لأنها من "المقاتلة" التي تفيد المشاركة من الجانبين، ولذلك لا ينطبق على أهل الذمة والأمان. فهل يريد المؤلف أن تكون هناك حالة حرب بين المسلمين وغير المسلمين، ووقع أحد من غير المسلمين في أيدي المسلمين، فبدلاً من أن يقتلوه يأتوا به مكرَّماً معزَّزاً، ثم يطلقوه إلى أهله. أي دين سماوي أو قانون أرضي يسمح لأعدائه بذلك!؟.

ثالثاً: وأما الحديث الثاني: «من بدل دينه فاقتلوه» فرفضه المؤلف، وقبله – عملياً – اليهود والنصارى والمشركون؛ إذ ما من دولة اليوم غيَّر أحد رعاياها دينه الذي هو دين أصحاب الدولة إلا وقتلوه، أو هدَّدوه بالقتل، أو وضعوا في سبيل عيشه في تلك الدولة عراقيل شتى. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى أن هذا الحديث إنما يُمَثِّل مبدأ السياسة الشرعية المبنية على مصلحة الدين والدولة الإسلامية التي تقتضي أن يعلو فيها دين الإسلام، ولا يعلى عليه. وإذا تُرِكَ الأمر دون عقاب رادع فيتحول العلو صغاراً، والسلطان ضعفاً في عقر داره، وهو أمر غير مقبول في سياسة العالم في هذا العصر أيضاً.

ولا يخالف هذا الحديث آية: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة:٢٥٦] لأنها لمن كان من رعايا الدولة الإسلامية من غير المسلمين، فهذا لا يكره على الإسلام. وأما من ارتد عن الإسلام فلا يترك دون تعرُّض به، بل يؤخذ ويستتاب، فإن تاب فبها ونعمت،

وإلا فإما يقتل، أو يحبس طول الحياة، حتى لا تتعدى عدواه إلى من سوَّلت له نفسه المريضة فراراً من التكاليف الإسلامية، أو لمصلحة أخرى؛ إذ في تركه دون عمل شيء ضده اعترافٌ من الحكومة الإسلامية بضعف فيها، أو بصحة ارتداده، وكلاهما غير مقبول، لا في العصور الأولى، ولا في عصرنا هذا.

القاعدة الثامنة: أحاديث جاءت بما لم يأت به القرآن نحكم عليها في ضوء القرآن، فما لا يخالف القرآن يقبل، وما يخالفه يستبعد. فحديث: "تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها". و"تحريم لحوم الحمر الأهلية" مقبولان؛ لأنهما يُمَثِّلان قياساً سليماً. وكذلك حديث: "المسح على الخفين" أيضاً مقبول كرخصةٍ من حق الرسول تقريرها؛ لأنه رحمة للعالمين. ولكننا نتوقف عند حديث الرجم؛ لأنه يخالف النصوص القرآنية عن الزنا. ولأنه يُمَثِّل أقسى مما جاء به القرآن. وهذا ليس من حق الرسول.

القاعدة التي ذكرها المؤلف هي قاعدة المحدثين، وليست قاعدته هو، ولكن تطبيقها على حديث الرجم في محل النظر؛ لأن كل ما جاء به الحديث أنه خصَّص الآية بالبكر، بعد أن كانت عامةً للبكر والمحصن. وأتى للمحصن بعقوبة أخرى، وهي الرجم. والتخصيص لا يُعْتَبَر مخالَفةً في عرف الشرع، ولا في عرف اللغة، وإنما هو من قبيل التفسير[1]. والمؤلف نفسه قائل بالتخصيص، ولا مفر لأحد منه.

ثم إن كان حديث الرجم القولي آحاداً فحديث الرجم الفعلي (الذي هو السنة عند المؤلف كما تقدم بيانه) قد شاهَده الناس، ونُقِلَ بالتواتر العملي، فلا مجال لإنكاره، ومع ذلك إذا أصرَّ المؤلف على إنكاره فنسجِّله في مفارقاته.

وأما كون الرجم عقوبةً أقسى فهذه ليست أقسى إذا نُظِرَ إلى أن الزاني متزوج ويعيش مع زوجته، ومع ذلك أنه طرق باب الحرام فمعنى هذا أنه لم يُقْدِم عليه لحاجة، وإنما لسوء طينته وخبث سريرته، والذي هذا هو حاله يستحق عقوبة أقسى من عقوبة الزاني البكر الذي أقدم عليه ربما حاجةً أو اندفاعاً.

---

١ التخصيص هو: "قصر النص على بعض ما يشمله لفظه على سبيل التفسير والبيان لمراد الشارع، لا على سبيل التغيير".

وأما "أن تقرير عقوبة أقسى ليس من حق الرسول" فهذه دعوى تحتاج إلى دليل غير ما ذكره المؤلف؛ لأن تقرير الرجم إن كان يبدو قساوةً في حق الزاني فهو رحمة في حق الآخرين الذين قد يُعَدُّون بالملايين الذين عانوا من ذلك المتهور، ويحبون أن يتخلصوا من شره، وتأمن أعراض نسائهم من تدنيس هؤلاء الأشرار، وخبثاء الطينة والسريرة.

وأول من أنكر الرجم هم الخوارج الذين اتخذوا من القرآن مصدراً وحيداً بناءًا على فكرهم الشاذَّة بتكفير الصحابة الذين رضوا بالتحكيم في معركة صفين، وهم معظم الصحابة، فكل ما جاء عن طريق أولئك الصحابة هم رفضوه، ومنها حديث الرجم، وتلقَّف منهم من تلقَّف بهذه الفكرة، وطوَّرها حسب ما أعُطِيَ من قوة بيان أو قوة حيلة.

القاعدة التاسعة: الأحاديث التي تُنْذِر بعقاب رهيب على أخطاء طفيفة، وأحاديث تَعِد بنعيم مقيم لكل من يتلو أوراداً أو يصلي نوافل، مرفوضة لمخالفتها مبادئ العدالة وأصول الإسلام. ورفض عملاً بهذه القاعدة حديث صبّ الآنُك في أذن من استمع إلى الغناء. وحديث توعد المرأة بالعذاب الأليم إذا تطيبت أو تزينت أو خرجت من بيتها.

مخالفة الحديث لمبادئ العدالة وأصول الإسلام قاعدةٌ تبنَّاها المحدثون قبل المؤلف للحكم على الحديث بالوضع، ولكنها ليست ليطبِّقها أيُّ واحد، وذلك للأمور التالية:

١) إن كون الحديث مخالفاً لمبادئ العدالة وأصول الإسلام دعوى فضفاضة، وغير منضبطة بضابط، لا مفهوم العدالة، ولا مفهوم المخالفة، ولا مشروحة بنحوٍ معياري يُكتفَى به فحسب لتمييز الصحيح من الضعيف؛ لأن الحديث الذي رآه شخص مخالِفاً لمبادئ العدالة حسب فهمه المطعَّم بالظروف والحالات، قد يراه شخص آخر عين العدالة حسب فهمه المنطبع بالظروف والحالات كذلك.

٢) إن العدالة بين العمل والجزاء ليس لها مقياس خاص يحدِّد لنا أن لكذا من القدر للعمل كذا من القدر للجزاء، وإذا تجاوز ذلك الحد يُحكَم عليه بالظلم أو الإفراط؛ لأن هناك آيات قرآنية تُصرِّح بإطلاق ضِعْف الجزاء على عمل أو أضعاف كثيرة، أو بتحديد عشرة أمثال. انظر الآيات التالية:

١ – مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَاء بِالسَّيِّئَةِ فَلاَ يُجْزَى إِلاَّ مِثْلَهَا وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام:١٦٠].

٢- ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُم بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً فَأُوْلَئِكَ لَهُمْ جَزَاء الضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ:٣٧].

٣- ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً وَاللّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة:٢٤٥. وانظر: الحديد:١١، ١٨، والتغابن:١٧].

٤- ﴿مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّئَةُ حَبَّةٍ وَاللّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٦١].

٥- ﴿قَالَ ادْخُلُواْ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّن الْجِنِّ وَالإِنسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّى إِذَا ادَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعاً قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لأُولاَهُمْ رَبَّنَا هَؤُلاء أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَاباً ضِعْفاً مِّنَ النَّارِ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَكِن لاَّ تَعْلَمُونَ ۝ وَقَالَتْ أُولاَهُمْ لأُخْرَاهُمْ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ فَذُوقُواْ الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف:٣٨-٣٩].

٦- ﴿أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُواْ مُعْجِزِينَ فِي الأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ اللّهِ مِنْ أَوْلِيَاء يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ﴾ [هود:٢٠].

ففي هذه الآيات الكريمات الست وعد الله تعالى بضعف الثواب على الحسنة بعشر أمثالها، وتوعَّد بضعف العقاب على المعصية. أو ليس هذا المنهجُ الرباني الحكيم هو ذات المنهج الكريم الذي همزه المؤلفُ وأعابه! فكيف يستقيم له الأمرُ؟ لذلك نقول: إنّ تلك القاعدة فقط لا تكفي لرفض الحديث، وإلا سنقع في عدة مشاكل ومحاذير لا تُحْمَد عُقباها.

بعد هذا التمهيد - الذي رأينا التنبيه عليه من واجبنا - نأتي إلى الحديثين اللذين رفضهما المؤلف عملاً بتلك القاعدة:

الحديث الأول: «صب الآنُك في أذن من استمع إلى الغناء».

١) رواه الإمام ابن حزم في المحلى، فقال: حدثنا أحمد بن إسماعيل الحضرمي القاضي، نا محمد بن أحمد بن الحلاض، نا محمد بن القاسم بن شعبان المصري، حدثني إبراهيم بن عثمان بن سعيد، نا أحمد بن الغمر بن أبي حماد بحمص ويزيد بن عبد الصمد، نا عبيد بن هشام الحلبي هو أبو نعيم، نا عبد الله بن المبارك، عن مالك بن أنس، عن محمد بن

المنكدر، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «من جلس إلى قَيْنَةٍ، فسمع منها، صبَّ الله في أذنيه الآنُكَ يوم القيامة»[١].

٢) وأخرج ابن عساكر فقال: أنبأنا أبو محمد عبد الله بن أحمد بن عمر، أنبأنا أبو الحسن علي بن الحسين بن أحمد ابن الصوري، أنبأنا تمام بن محمد، أنبأنا أبو الحسن بن حذلم، حدثنا أبو بكر الصوري بدمشق – واسمه محمد بن إبراهيم –، حدثنا أبو نعيم الحلبي، حدثنا عبد الله بن المبارك، حدثنا مالك بن أنس، عن محمد بن المنكدر، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «من استمع إلى قَيْنة، صُبَّ في أذنيه الآنُكُ يوم القيامة»[٢].

٣) وأخرجه ابن عساكر بسند آخر فقال: أخبرناه عالياً أبو محمد هبة الله بن أحمد المزكي وعبد الكريم بن حمزة، قالا: أنبأنا أبو القاسم الحنائي، حدثنا أبو الحسين الكلابي، أنبأنا أبو سعيد بن عبد العزيز، حدثنا أبو نعيم عبيد بن هشام، حدثنا ابن المبارك، عن مالك بن أنس، عن محمد بن المنكدر، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال: «من قعد إلى قَيْنة يستمع منها، صَبَّ الله في أذنيه الآنُكُ يوم القيامة»[٣].

فهذه ثلاثة أسانيد لهذا الحديث، مدار جميعها على "أبي نعيم عبيد بن هشام الحلبي". قال فيه أبو حاتم: "صدوق"[٤]. وقال أبو يعلى الخليلي: "صالح". وقال في موضع آخر: "ثقة"[٥]. وقال أبو داود: "ثقة إلا أنه تغير في آخر أمره، لُقِّنَ أحاديث ليس لها أصل، لُقِّنَ عن ابن المبارك عن

---

١ أخرجه ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، في **المحلى بالآثار**، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، (بيروت: دار الآفاق الجديدة،د.ط، د.ت)، ج٩، ص٥٧. وقارن بـ"**لسان الميزان**"، لابن حجر، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق: دائرة المعرف النظامية بالهند، (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ج٥، ص٣٤٨.

٢ أخرجه ابن عساكر في **تاريخ دمشق**، ج٥١، ص٢٦٣.

٣ أخرجه ابن عساكر في **تاريخ دمشق**، ج٥١، ص٢٦٣.

٤ ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي أبو محمد، **الجرح والتعديل**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٢٧١هـ/١٩٥٢م)، ج٦، ص٥.

٥ أبو يعلى الخليلي، الخليل بن عبد الله بن أحمد القزويني أبو يعلى، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، (الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ)، ج١، ص٢٦٨، وج٢، ص٤٧٧.

معمر عن الزهري عن أنس حديثاً منكراً"[١]. وقال أبو أحمد الحاكم: "حدث عن ابن المبارك عن مالك بن أنس أحاديث لا يُتابَع عليها"[٢]. وقال المزي: "وأخرج الدار قطني في الغرائب عن ابن المبارك، عن مالك، عن محمد بن المنكدر، عن أنس رفعه: "من قعد إلى قينة يستمع منها صب في أذنيه الآنك يوم القيامة". قال الدار قطني: "تفرد به أبو نعيم، ولا يثبت هذا عن مالك، ولا عن ابن المنكدر"[٣].

وبعد أن روى ابن حزم هذا الحديث قال: "هذا حديث موضوع، مركب، فضيحة، ما عُرِفَ قط من طريق أنس، ولا من رواية ابن المنكدر، ولا من حديث مالك، ولا من جهة ابن المبارك، وكلُّ مَنْ دون ابن المبارك إلى ابن شعبان مجهولون، وابن شعبان في المالكيين نظير عبد الباقي بن قانع في الحنفيين، قد تأملنا حديثهما فوجدنا فيه البلاء المبين، والكذب البحت، والوضع اللائح، وعظيم الفضائح، فإما تغير ذكرهما [أي حفظهما]، أو اختلطت كتبهما، وإما تعمَّدا الرواية عن كل من لا خير فيه من كذاب ومغفَّل يقبل التلقين"[٤].

وقال ابن حجر تعقيباً على قول ابن حزم هذا: "ولم يُصِبْ في دعواه أنهم مجهولون؛ فإن أبا نعيم ويزيد بن عبد الصمد مشهوران — وقد تقدم في ترجمتي إبراهيم بن عثمان وأحمد بن المعمر ما يُغنِي عن الإعادة. وقد أخرج الدار قطني الحديث المذكور في غرائب مالك من طريقين آخرين عن أبي نعيم، وقال: تفرد به أبو نعيم عن ابن المبارك، ولا يثبت هذا عن مالك، ولا عن ابن المنكدر"[٥].

الحاصل: أن هذا الحديث غير ثابت، فالحديث إما ضعيف جداً، أو موضوع كما جزم ابن حزم. وقال الإمام أحمد فيه: "هذا حديث باطل"[٦]. وقال الشيخ الألباني: "موضوع"[١].

---

١ المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م)، ج١٩، ص٢٤٤. وانظر: ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٧، ص٧٠.

٢ المصدران السابقان.

٣ المصدران السابقان.

٤ ابن حزم، **المحلى**، ج٩، ص٥٧.

٥ ابن حجر، **لسان الميزان**، ج٥، ص٣٤٨.

٦ ذكره ابن الجوزي، أبو الفرَج عبد الرحمن بن علي، في **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، تحقيق: خليل الميس، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ)، ج٢، ص٣٠٠ رقم١٣١١.

وأما كونه موضوعاً حسب معيار المؤلف فلا؛ لأن الجلوس إلى قينة ومشاهدة رقصها واستماع الأغاني منها، كل هذه مهرِّجةٌ للشهوات، يُخْشى منها فساد الشباب والمجتمع، وخراب الأسر وتشردها، فالتوعد بصب الآنك في أذني المستمع إلى القينة جِدٌّ مناسبٍ، ولا اختلال للتوازن بين العمل والجزاء.

الحديث الثاني: وهو حديث "توعد المرأة بالعذاب الأليم إذا تطيبت أو تزينت أو خرجت من بيتها" لم أجده بهذه الألفاظ. وهو في خروج المرأة متطيبة بلفظ: «أيما امرأة استعطرت فخرجت، فمرت على قوم ليجدوا ريحها، فهي زانية»[٢]. وحديث آخر بلفظ: «إن المرأة عورة، فإذا خرجت استشرفها الشيطان»[٣]. وفي خروج المرأة متزينةً بلفظ كما روي عن ميمونة بنت سعد قالت: قال رسول الله ﷺ: «مثل الرافلة في الزينة في غير أهلها كمثل ظلمة يوم القيامة، لا نور لها»[٤].

---

١ الألباني، محمد ناصر الدين، **ضعيف الجامع الصغير**، (بيروت: المكتب الإسلامي، د.ط، د.ت)، (وفيه برواية ابن عساكر)، ج٥، ص١٦٤ رقم٥٤١٨.

٢ أخرجه أحمد في **مسنده**، ج٤، ص٤٠٠، وأبو داود في **سننه**، كتاب الترجل، باب ما جاء في المرأة تتطيب للخروج، ج٤، ص٧٩ رقم٤١٧٣ حدثنا مسدد، والترمذي في **جامعه**، كتاب الأدب، باب ما جاء في كراهية خروج المرأة متعطرة، ج٥، ص١٠٦ رقم٢٧٨٦ حدثنا محمد بن بشار، كلهم قالوا: ثنا يحيى بن سعيد القطان. وأحمد أيضاً، ج٤، ص٤١٣: حدثنا مروان بن معاوية، وأحمد أيضاً، ج٤، ص٤١٨: حدثنا عبد الواحد، وأحمد أيضا، ج٤، ص٤١٨ والحاكم في **المستدرك**، ج٢، ص٣٩٦ رقم٣٤٩٧ عن روح بن عبادة، والنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، في **المجتبى من السنن**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦ه/١٩٨٦م)، كتاب الزينة، باب ما يكره للنساء من الطيب، ج٨، ص١٥٣ رقم٥١٢٦ من طريق خالد، ثلاثتهم قالوا: أخبرنا ثابت بن عمارة، قال: سمعت غنيماً بن قيس، قال: سمعت أبا موسى الأشعري قال: قال النبي ﷺ. واللفظ لأحمد والنسائي والحاكم. قال الترمذي: "وفي الباب عن أبي هريرة". وقال: "هذا حديث حسن صحيح". وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"، وأقرَّه الذهبي.

٣ أخرجه الترمذي في **جامعه**، كتاب الرضاع، باب بدون عنوان، ج٣، ص٤٧٦ رقم١١٧٣ وقال: "حسن غريب"، وابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، في **صحيحه**، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٩٠ه/١٩٧٠م)، ج٣، ص٩٣ رقم١٦٨٥؛ وابن حبان، أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، في **صحيحه** بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤ه/١٩٩٣م)، ج١٢، ص٤١٢ رقم٥٥٩٨، ٥٥٩٩.

٤ أخرجه الترمذي في **جامعه**، كتاب الرضاع، باب ما جاء في كراهية خروج النساء في الزينة، ج٣، ص٤٧٠ رقم١١٦٧ حدثنا علي بن خشرم، أخبرنا عيسى بن يونس، عن موسى بن عبيدة، عن أيوب بن خالد، عن ميمونة

فالحديث الأول لم يصف المرأة بالزانية على مجرد تطيبها، أو مجرد خروجها من البيت كما هو في عرض المؤلف، وإنما وصفها بالزانية على خروجها متطيبة، وتعمُّدها بالمرور على أناس من الرجال ليجدوا ريحها. فهي بهذه الصورة كأنها تدعوهم إلى نفسها، فحينئذ ناسب أن توصف هذه المرأة بالزانية مآلاً. وهذا معروف في كلام العرب وأسلوبهم.

وأما الحديثان الثاني والثالث فلا يمنعانها من الخروج، ولا يتوعدانها بوعيد، ولكنهما ينصحانها بأخذ الحذر والحيطة في خروجها من البيت في لباسها وكلامها، ومشيتها وحركاتها، بحيث يُرَى أن هذه المرأة ذات شرف ووقار، وحشمة وعظمة، كيلا تشرئبَّ إليها الأعناق، وتعاقبها الأنظار، وتطمع فيها الأرذال، بينما المرأة التي تخرج متزينة متعطرة، متمايلة متزاهية، راميةً بابتساماتها هنا وهناك، فلا تأمن شر الشياطين من الإنس، ولا شر الشياطين من الجن، وهذا هو الواقع، وهذه هي الحقيقة.

القاعدة العاشرة: يرى المؤلف أنَّ الأحاديث التي تتحدث عن الأكل والشرب، واللبس والزي، والسير والركوب، وغيرها من شؤون الحياة، لا تُعَدُّ ملزمة.

علماء الحديث والفقه أيضاً يقولون بذلك، فهم لا يلزمون الناس بقَصَّةٍ معيَّنة في اللباس إن كان ساتراً. وأما في الأكل والشرب فكل ما جاء في الأحاديث هو من باب محاسن الآداب وجميل الخصال إن كان حلالاً وبطريقةٍ غير مُضِرَّةٍ بصحة الإنسان.

هكذا لاحظنا أن معيار المؤلف "محاكمة الأحاديث إلى القرآن لقبولها ورفضها" معيارٌ لم يصمد أمام مفارقاته ومعارضاته، وأمام تحليلاتنا وانتقاداتنا. والحق يقال: إن محاكمة الأحاديث إلى القرآن والعقل أمر لا بد منه، ولكن لمعرفة معانيها واستقامة العمل بمقتضاها، لا للتحقق من صحتها وقبولها كمقياس عام لذلك، وبشكل مستمر؛ فإنه أمرٌ مغايرٌ منهجياً، بل يأباه الواقع. ولهذا قال الإمام الشافعي: "إن القول به جهل"[١].

بنت سعد. وقال: "هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث موسى بن عبيدة، وموسى بن عبيدة يضعف في الحديث من قبل حفظه وهو صدوق، وقد رواه بعضهم عن موسى بن عبيدة ولم يرفعه". قال ابن الأثير في **النهاية**، ج٢، ص٢٤٧: "الرافلة: التي ترفل في ثوبها أي تتبختر، ورفل إزاره إذا أسبله وتبختر فيه".

١ الإمام الشافعي، **اختلاف الحديث في هامش الأم**، ج٧، ص٤٥.

وبما أن من الأحاديث ما يؤكد لما جاء في القرآن، وما يفسره تقييداً لإطلاقه، أو تخصيصاً لعامه، أو شرحاً لإجماله. ومنها ما يزيد عليه، فإننا نحتاج إلى الأحاديث لمعرفة معانيه، واستقامة العمل بمقتضاه.

مصادر البحث ومراجعه:

١) الآمدي، أبو الحسن سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الحنبلي ثم الشافعي، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: د. سيد الجميلي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي أبو محمد، **الجرح والتعديل**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٢٧١هـ/١٩٥٢م.

٣) ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، **المصنف**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ.

٤) ابن أبي عاصم، عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني، **السنة**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ.

٥) ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزواوي ومحمود محمد الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية، د.ط، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٦) ابن الجوزي، أبو الفرَج عبد الرحمن بن علي، **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، تحقيق: خليل الميس، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ.

٧) ابن حبان، أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، **الصحيح**، بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٨) ابن حجر، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار الجيل، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٩) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٠) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، **التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير**، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة: هو نفسه، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

١١) ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة، د.ط، ١٣٧٩هـ.

١٢) ابن حجر، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، **لسان الميزان**، تحقيق: دائرة المعرف النظامية بالهند، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٣) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٤هـ، ص١٨١.

١٤) ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الطاهري أبو محمد، **الفِصَل في الملل والأهواء والنحل**، القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ط، د.ت.

١٥) ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، **المحلى بالآثار**، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، بيروت: دار الآفاق الجديدة،د.ط، د.ت.

١٦) ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، **الصحيح**، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

١٧) ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الأشبيلي الأندلسي المالكي، **المقدمة**، بيروت: دار القلم، ط٥، ١٩٨٤م.

١٨) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي أبو عبد الله البصري الزهري، **الطبقات الكبرى**، بيروت: دار صادر، د.ط، د.ت.

١٩) ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، **تاريخ دمشق**، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، بيروت: دار الفكر، ط١، ١٩٩٥م.

٢٠) ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، **الطبقات الشافعية**، تحقيق: عبد العليم خان، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.

٢١) ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، **تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب**، تحقيق: عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي، مكة المكرمة: دار حراء، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٢) ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يحيى، **الإيمان**، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٢٣) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، **السنن**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت.

٢٤) أبو الليث الخيرآبادي، **اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها**، دمشق: مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، ٢٠١٠م.

٢٥) أبو يعلى الخليلي، الخليل بن عبد الله بن أحمد القزويني أبو يعلى، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ.

٢٦) أحمد سلام، **ما أنا عليه وأصحابي**، بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٢٧) أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، **المسند**، مصر: مؤسسة قرطبة، د.ط، د.ت.

٢٨) الأعظمي محمد مصطفى، **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**، الرياض: جامعة الرياض، ١٣٩٦هـ.

٢٩) أكرم ضياء العمري، **بحوث في السنة المشرفة**، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط٤، ١٩٨٤م.

٣٠) الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٩٩هـ.

٣١) الألباني، محمد ناصر الدين، **ضعيف الجامع الصغير**، بيروت: المكتب الإسلامي، د.ط، د.ت.

٣٢) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة الجعفي، في **صحيحه**، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، بيروت: دار ابن كثير، ط٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣٣) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي، **الجامع**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت.

٣٤) الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٣٥) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر، **تقييد العلم**، تحقيق: يوسف العش، بيروت: دار إحياء السنة النبوية، ط٢، ١٩٧٤م.

٣٦) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: د. محمود الطحان، الرياض: مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٣هـ.

٣٧) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د.ط، د.ت.

٣٨) الخطيب التبريزي، أبي عبد الله محمد بن عبد الله العمري، **مشكاة المصابيح**، تحقيق وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، بيروت: المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣٩) الدميني، الدكتور مسفر غرم الله، **مقاييس نقد متون السنة**، نشره المؤلف نفسه بالمملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٨٤م.

٤٠) الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، بيروت: دار الفكر، ط٣، ١٤٠٤هـ.

٤١) السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري الشافعي، **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة**، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ط٣، ١٣٩٩هـ.

٤٢) الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله، **الأم**، تصحيح: محمد زهري النجار، بيروت: دار المعرفة، ط٢، ١٩٧٣م.

٤٣) الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله، **الرسالة**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة: د.ن، د.ط، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م.

٤٤) الصفدي، صلاح الدين أبو الصفاء خليل بن أيبك بن عبد الله الشافعي، **الوافي بالوفيات**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت.

٤٥) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الموصل: مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.

٤٦) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ.

٤٧) القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر أبو عبد الله، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، القاهرة: دار الشعب، ط٢، ١٣٧٢هـ.

٤٨) الكتاني، محمد بن جعفر بن إدريس بن الطائع الحسني الإدريسي الفاسي، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة**، تحقيق: محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٤، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٤٩) المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: د. بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٥٠) محمد الغزالي، **السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث**"، مصر: دار الشروق، ط١، ١٩٨٩م.

٥١) مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري، **الصحيح**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.

٥٢) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، **المجتبى من السنن**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٥٣) الهيثمي، علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر المصري، في **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، القاهرة: دار الريان للتراث، وبيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ.

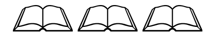
(ب) مجلات:

٥٤) مجلة "**إسلامية المعرفة**"، واشنطن: المعهد العالي للفكر الإسلامي.

٥٥) **مجلة التجديد**، ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية.

٥٦) **مجلة الدراسات الإسلامية**، إسلام آباد باكستان: الجامعة الإسلامية العالمية.

٥٧) **مجلة المجتمع**، الكويت، جميعة الإصلاح.



التعقبات على ما أورده المستشرق "شاخت" في ترجمة الإمام مالك من "دائرة المعارف الإسلامية الاستشراقية"

إعداد الباحث: نبيل أحمد بَلْهِي الجزائري[1]
Imam_rahim@yahoo.fr

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين: أما بعد، فليس يخفى على الباحثين مدى خطورة الاستشراق والمستشرقين على الإسلام والمسلمين، بما يقدمونه من دراسات حول الإسلام برجاله وتراثه، وتكمن تلك الخطورة في كون تلك الدراسات مقدمة للتشكيك في دين الإسلام، وسلب ثروات المسلمين، ويزداد الأمر خطورةً إذا علمنا أن هناك إمكانات مادية وبشرية هائلة، سخرتها الدول الغربية للدراسات الشرقية، وهي مراكز وجامعات يسهر على تأطيرها علماء متخصصون، وَتُمَوَّنُ بسخاء من طرف جهات مشبوهة، ولعلَّ هذا الأمر يبرز جلياً في إنتاج المستشرقين لدائرة المعارف الإسلامية، التي تعد عملاً علمياً ضخماً تطلب من الجهد والمال والوقت الشيء الكثير، كل هذا من أجل تقديم تصور غربي عن الإسلام يكون هو النافذة المهمة الوحيدة لمن أراد التعرف عليه.

ولقد تفطَّن العلماء المسلمون لخطورة هذه الموسوعة فترجموها إلى اللغة العربية و ألحقوا بها تعقُّبات على بعض الآراء -كما فعل الشيخ أحمد شاكر في تعقبه على هذه الموسوعة فيما يتعلق بالحديث وعلومه- ولقد كان هذا في وقت لم يكتمل فيه ترجمة جميع أجزاء الموسوعة، ثم طبع مؤخراً الترجمة الموجزة الكاملة لدائرة المعارف الإسلامية، بتموين من إمارة الشارقة سنة ١٩٩٨م، فظهرت الأجزاء الأخيرة مترجمة لأول مرة، فلما اطَّلعتُ على الجزء الذي فيه (حرف الميم) وجدت أن المستشرق (شاخت) قد حرَّرَ فيه مادة (مالك بن أنس)، فلما تمعَّنْتُ في ترجمته لهذا الإمام العظيم، هالني ما أورده هذا المستشرق من قصص باطلة وآراء خاطئة

---

[1] قسم الكتاب والسنة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة (الجزائر).

تشوه سيرة الإمام وعلمه، ضَمَّنَهَا طعوناً صريحة ومبطنةً لمكانته في العلم؛ فَقَوِيَ العزم عندي على تتبع تلك الطعون واستخراجها، وتصنيفيها حسب الأهمية وقوة الشبهة، ثم تَعَقُّبُهَا تعقباً علمياً مبنياً على الحجة والبرهان، فنتج عندي بعد التمحيص أربعُ شبهٍ خطيرة قد تنطلي على من لا علم له، بل قد تأثَّر بها بعض الكتَّاب المسلمين فضلا عن كثير من المستشرقين، فقمت بتوثيق هذه الشبه من مصادرها، ثم تَعَقَّبْتُهَا مبطلا لها بقواعد النقد العلمي، مُبَيِّنًا بعد المستشرق (شاخت) عن الموضوعية العلمية ووقوعه في حبال التعصب ضد الإمام مالك ومحاولته النيل منه، ثم خلصت إلى أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

المبحث الأول: نبذة عن الإستشراق ودائرة المعارف الإسلامية ودور المستشرق شاخت فيها.

المطلب الأول: تعريف الاستشراق.

"الاستشراق (Orientalism) تعبير يدل على الاتجاه نحو الشرق، ويطلق على كل من يبحث في أمور الشرقيين وثقافتهم وتاريخهم، ويقصد به ذلك التيار الفكري الذي يتمثل في إجراء الدراسات المختلفة عن الشرق الإسلامي، والتي تشمل حضارته وأديانه وآدابه ولغاته وثقافته. ولقد أسهم هذا التيار في صياغة التصورات الغربية عن الشرق عامة وعن العالم الإسلامي بصورة خاصة، معبراً عن الخلفية الفكرية للصراع الحضاري بينهما"[١].

المطلب الثاني: نبذة عن دائرة المعارف الإسلامية الاستشراقية.

هي موسوعة علمية ضخمة عن الإسلام والعرب، تعنى بالثقافة الإسلامية من دين وتاريخ وأعلام و مواقع وبلدان وأفكار، وضعها المستشرقون على شكل مواد معجمية مرتبة ترتيباً ألفبائياً، اشترك في تأليفها أكثر من خمسين مستشرفاً بمختلف انتماءآتهم وتخصصاتهم، وكان الغرض منها وضع مصدر متكامل للمعلومات عن الإسلام والمسلمين باللغات الثلاث: الإنجليزية – الفرنسية – الألمانية.

بدأ تأليفها سنة (١٩٠٦م)، وبعد جمع البحوث والمقالات خرجت الطبعة الأولى في سنة (١٩٣٣م) في خمسة عشر مجلدا، اشتملت على مواد من حرف(الألف) حتى أجزاء من

---

١ الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة: (إصدار الندوة العالمية للشباب الإسلامي: الرياض): ٢/ ٦٨٧.

حرف (العين)، ثم الطبعة الثانية في سنة (١٩٦٩م) في ستة عشر مجلدا كل مجلد يقارب ستمائة صفحة، واشتملت من حرف (الألف) حتى أجزاء من حرف (الخاء).[١]

كما طبعت طبعة مترجمة كاملة بتمويل من إمارة الشارقة في ٣٣ مجلدا، منها مجلد فهارس، احتوت على الطبعتين الأولى والثانية بهوامشها، وترجم الجزء المتبقي من حرف العين حتى النهاية، وهمش على الزيادة هوامش مفيدة لأساتذة مصريين، وبلغ مجموع الصفحات ١٠٢٤٠ صفحة، في أكثر من ٥٠٠٠ مادة، وهذه الطبعة الأخيرة هي التي اعتمدت عليها؛ لأنها اشتملت على حرف (الميم) الذي تطرق فيه المستشرق (شاخت) إلى الإمام مالك.

وتكمن خطورة هذه الموسوعة في كونها جهد علمي كبير، احتوى على آراء مضللة وتصورات خاطئة مغرضة ضد الإسلام والمسلمين، ومع هذا فهي تعد المرجع الأساسي للغرب في الإطلاع على الإسلام وما يتعلق به، بل هي مرجع كثير من الكتاب الإسلاميين، يستقون منها تصوراتهم.

المطلب الثالث: نبذة عن المستشرق (شاخت) ودوره في هذه الموسوعة.

هو مستشرق ألماني الأصل متخصص في الفقه الإسلامي، وُلد في ١٥ مارس ١٩٠٢م في بلدة (راتيبور) الألمانية، التحق في بلدته بالثانوية الألمانية، فكان أولُ احتكاكه باللغات الشرقية هناك، حيث حضر دروسا لبعض الحاخمات اليهود، أقام في ألمانيا حتى جاوز الثلاثين من عمره، حصَّل على الدكتوراه الأولى من جامعة (برسلا) سنة ١٩٢٣م.

ثم عُيّن مدرساً في جامعة (فرايبورغ) ١٩٢٥م، وفي عام ١٩٣٢م انتدب للتدريس في الجامعة المصرية، واستمر في ذلك حتى سن ١٩٣٩م، ولما قامت الحرب العالمية الثانية انتقل إلى انجليترا – وكان معادياً للنظام النازي في بلاده – حيث عمل في الإذاعة البريطانية لحساب بريطانيا وحلفائها ضد وطنه، وتزوج هناك بسيدة بريطانية، فحصل على الجنسية البريطانية سنة ١٩٤٧م، ثم حصل على دكتوراه أخرى من جامعة (أوكسفورد) سنة ١٩٥٢م.

قام بزيارة الشرق الأوسط عدة مرات، وعُيِّنَ أستاذاً للأحداث العلمية في جامعة الجزائر سنة ١٩٥٢م، وعرف عنه أنه كان متأثراً جداً بآراء المستشرق اليهودي (جولد زيهر)

---

١ انظر عن الدائرة: "فلسفة الاستشراق" لأحمد سمايلوفتش، ص ٥٦٧، فما بعدها "الموسوعة العربية الميسرة"، ص ٣٢٨٠.

فقام بإكمال بحوثه المتعلقة بالسنة النبوية، ومن ثَمَّ اِحْتَلَّ مكانة عظيمة بين المستشرقين، وقدَّم نظريات لا زال يعتمدها جلُّ من جاء بعده، واشتهر بكتابه (أصول الفقه المحمدي) حتى قال فيه المستشرق (هاملتون جب): "سيصبح كتاب (أصول الفقه المحمدي) أساساً لجميع الدراسات المستقبلية في الحضارة الإسلامية، والفقه الإسلامي ولو عند الغربيين على الأقل".[١]

ويقول الدكتور محمد مصطفى الأعظمي: "أما المنْزلة التي وصل إليها البروفسور (شاخت)، فلم يصل إليها من قبل أي مستشرق في هذا المجال".[٢]

ولقد توفي في الفاتح من أغسطس سنة ١٩٢٩م، بعد أن انتقل إلى (نيويورك) في آخر حياته، من آثاره تحقيق كتاب (الحيل والمخارج). للخصاف، و(الحيل في الفقه) لأبي حاتم القزويني، وغيرها.[٣]

وأما عن إسهامه في دائرة المعارف الإسلامية الاستشراقية، فقد كان ذلك حين عين أستاذا بجامعة (ليدن) بهولندا سنة ١٩٥٤م، حيث اشترك في الإشراف على الطبعة الثانية من "دائرة المعارف الإسلامية"، وشارك في كتابة بعض المواد نذكر منها: (قتل- خطأ - خيار- قصاص- لقطة - مالك بن أنس - ميراث - محمد عبده - نكاح - رضاع - شريعة - تقليد - طلاق - أم الوليد - وصية - وضوء - يتيم - زكاة - زنا) والملاحظ أن اهتمامه كان بالمواد المتعلقة بالفقه الإسلامي الذي هو مجال تخصصه[٤].

---

١ أصول الفقه المحمدي لجوزيف شاخت في كتابات الغربيين: ص ٦٤٦.

٢ مناهج المستشرقين: محمد مصطفى الأعظمي: ١/ ٦٧.

٣ انظر ترجمته في "موسوعة المستشرقين" لعبد الرحمن بدوي، ص ٣٦٦- ٣٦٨، و"المستشرقون" لنجيب العقيقي، ٢/ ٤٦٩- ٤٧١، و"الأعلام" للزركلي، ٨/ ٢٣٤.

٤ انظر: "موسوعة المستشرقين" لعبد الرحمان بدوي، ص ٣٦٨، و"المستشرقون" لنجيب العقيقي، ٢/ ٤٧٠.

المبحث الثاني: التعقبات على ما أورده (شاخت) في مادة (مالك بن أنس) من "دائرة المعارف الإسلامية":

المطلب الأول: التعقب على القصة التي تقول أن مالك كان يريد أن يكون مغنيا ثم ترك الغناء.

نص الشبهة:

قال (جوزيف شاخت) في ترجمة الإمام مالك في دائرة المعارف الإسلامية: "وجاء في كتاب الأغاني إنه كان يريد في البدء أن يكون مغنيا، وأنه غير مسار حياته إلى دراسة الفقه، بناء على نصيحة أمه، ولا نعرف إلا القليل من المعلومات المؤكدة عن دراسته..".[١]

ولقد أوردها كذلك (كارل بروكلمان) في كتابه تاريخ الأدب العربي فقال: "وروي أن مالكا كان يعاشر في شبابه مغني المدينة، فقالت له أمه: يا بُنَيِّ إن المغني إذا كان قبيح الوجه لم يَلْتَفِتْ أحد إلى غنائه، فدع الغناء واطلب الفقه فإنه لا يضر معه قبح الوجه، فترك المغنين واتبع الفقهاء".[٢]

توثيق القصة:

أصل هذه القصة ما جاء في كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني: "أخبرني محمد بن عمرو العتابي، قال: حدثنا محمد بن خلف بن المرزبان – ولم أسمعه أنا من محمد بن خلف–، قال: حدثني إسحاق بن محمد بن أبان الكوفي، قال: حدثني حسين بن دحمان الأشقر قال: كنت بالمدينة فخلا لي الطريق وسط النهار فجعلت أتغنى: (ما بالُ أهلكِ يا رَبابُ... خُزْراً كأنّهم غِضابُ).

قال: فإذا خوخة قد فُتِحَتْ، وإذا وجه قد بدا تتبعه لحية حمراء، فقال: يا فاسق أسأتَ التأدية، ومنعتَ القائلة، وأذعتَ الفاحشة، ثم اندفع يغنيه، فظننت أن طُوَيْسًا قد نشر

---

١ موجز دائرة المعارف الإسلامية: ٢٩/ ٨٩٢٧.

٢ تاريخ الأدب العربي: لكارل بروكلمان، ٣/ ٢٧٤. ولقد انتقلت هذه الشبهة – وللأسف– إلى المسلمين، فذكرها الشرباصي في كتابه "الأئمة الأربعة" ص ٧٢. ولقد تلقفها الشيعة وشنعوا على أهل السنة بها، ونالوا من الإمام مالك بسببها. حتى قال صاحب كتاب "بهج الصباغة شرح نهج البلاغة" (٧/ ٣٢٦): "فممن تسمى عالماً و ليس به من أئمتهم الأربعة، مالك بن أنس الذي كان مغنيا من تلامذة طويس المغني كما في (الأغاني) و كان قبيح الوجه، فأشارت أمه إليه بطلب الفقه فصار إمام ضلال".

بعينه، فقلت له: أصلحك الله من أين لك هذا الغناء؟ فقال: نشأت وأنا غلام حدث أتبع المغنين وآخذ عنهم، فقالت لي أمي: يا بني، إن المغني إذا كان قبيح الوجه لم يُلْتَفَتْ إلى غنائه، فدع الغناء واطلب الفقه؛ فإنه لا يضر معه قبح الوجه، فتركت المغنين واتبعت الفقهاء، فبلغ الله بي عز و جل ما ترى، فقلت له: فَأَعِدْ جعلت فداءك، قال: لا، ولا كرامة أتريد أن تقول أخذته عن مالك بن أنس، وإذا هو مالك بن أنس، و لم أعلم".[١]

الرد على الشبهة:

إن المنهج العلمي الذي يحتكم إليه الباحثون، يقتضي التثبت في نقل الأخبار عن المشاهير، ولكننا نرى الأستاذ شاخت، يقع في خطأين كبيرين في نقله لهذه القصة في ترجمة مالك:

أولاً: نقله للقصة من كتب الأدب، وإعراضه عن كتب التراجم، فالأصل أن يعتمد في ترجمة الإمام مالك على كتب السير والتراجم المتخصصة؛ لأنها أوثق المصادر وأقربها للحقيقة العلمية، كطبقات ابن سعد المتوفى سنة: ٢٣٠هـ، والمعارف لابن قتيبة المتوفى سنة: ٢٧٦هـ؛ لأنها قريبة جدا من عصر مالك، لكن هيهات أن يجد في مثل تلك المصادر الموثوقة مثل هذه الحكاية المكذوبة، فلقد انفرد الأصفهاني بنقل هذه القصة، وتعصبه ضد العرب معروف مشهور، و إنما أوردها الأستاذان (شاخت) و (بروكلمان) بغرض الحط من قدر أئمة الإسلام والتهوين من شأنهم، حتى يقال أن هذا الإمام المعظم عندكم صاحب المذهب، ما هو إلا مغن سابق، سلك طريق الفقه من أجل الرفعة والمكانة في مجتمعه، وهذا من الدس والطعن الذي اعتاده المستشرقون.

ثانياً: عدم تثبته من صحت تلك الأخبار، واعتماد تلك الحكاية دون تمحيص لسندها ومتنها، وهم من يَدَّعُونَ إتقان النقد الداخلي والخارجي للأخبار، ولكن فرحهم بتلك الحكاية التي تحطُّ من قيمة الإمام مالك ومكانته الدينية، جعلهم يعتمدونها؛ لأنها تخدم أهدافهم العامة من الدراسات الاستشراقية التي من بينها: نزع القداسة عن علماء الدين الإسلامي، وتصويريهم بأبشع الصور، والتنقيب عن الحكايات المؤيدة لذلك، بغرض زعزعة الثقة بهم في نفوس أتباعهم من المسلمين.

---

١ الأغاني: لأبي الفرج الأصفهاني، ٤/ ١٥٩. وانظر القصة في "نهاية الأرب في فنون الأدب" للنويري: ٤/ ٢١٦-٢١٧.

و عند إخضاع هذه القصة إلى ميزان النقد العلمي، يتبين لنا جلياً أنها ظاهرة في التناقض والبطلان، سنداً ومتناً.

أولا: من جهة الإسناد.

بالنظر إلى إسناد هذه القصة يبطل العجب من متنها، فلقد رويت من طريق مجاهيل، ومدارها على إسحاق بن محمد النخعي الأحمر، وهو كذاب وضاع من الزنادقة الذي تنسب إليه الفرقة الإسحاقية الذين يقولون بألوهية علي بن أبي طالب.

قال الخطيب البغدادي: "وهو إسحاق الأحمر وكان من الغلاة واليه تنسب الطائفة المعروفة بالاسحاقية وهى ممن يعتقد في علي الإلهية".[١]

وقال ابن الجوزي: "كان كذابا من الغلاة في الرفض".[٢] و قال الذهبي: "رافضي كذاب مارق".[٣]

قال ابن حجر: "إسحاق بن محمد النخعي الأحمر كذاب مارق من الغلاة، روى عن عبيد الله بن محمد العيشي، وإبراهيم بن بشار الرمادي، وعنه: ابن المرزبان، وأبو سهل القطان، وجماعة. قال الخطيب: سمعت عبد الواحد بن علي الأسدي، يقول: إسحاق بن محمد النخعي، كان خبيث المذهب يقول إن علياً هو الله، وكان يطلي برصه بما يغيره، فَسُمِّيَ: الأحمر".[٤]

وليس هذا هو حاله عند أهل السنة فحسب، بل حتى الشيعة يتبرؤون منه لغلوه وخبث مقالاته، فلقد ذكروا في ترجمته ما يلي: قال النجاشي: هو معدن التخليط وله كتب في التخليط، وقال: ابن الغضائري: إنه كان فاسد المذهب، كذاباً في الرواية، وضاعاً للحديث مشهور.[٥]

ولقد صرَّح الحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمة هذا الكذاب، أنه هو الذي اختلق قصة غناء الإمام مالك، قال - رحمه الله - مبيناً سبب الترجمة له في كتابه مع أنه زنديق: "واعتذار المصنف عن أئمة الجرح عن ترك ذكره لكونه زنديقا ليس بعذر؛ لأن له روايات

---

١ تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي، ٣/ ٢٩٠.

٢ الضعفاء والمتروكين: لابن الجوزي، ١/ ١٠٣.

٣ المغني في الضعفاء: للذهبي، ١/ ٧٣.

٤ لسان الميزان: لابن حجر، ٢/ ٧١.

٥ انظر: "أعيان الشيعة" لمحسن الأمين، ٣/ ٢٧٨، و"معجم رجال الحديث" للخوئي، ٣/ ٢٢٨.

كثيرة موقوفة ومرفوعة، وفي كتاب الأغاني لأبي الفرج منها جملة كبيرة، فكيف لا يذكر ليحذر؟...وإسحاق بن محمد هذا، اسم جده أبان وهو الذي يروي محمد بن خلف بن المرزبان عنه، عن حسين بن دحمان الأشقر قال: كنت بالمدينة فخلا لي الطريق نصف النهار، فجعلت أتغنى: ما (بال أهلك يا رباب) الأبيات، وفيه قصة مالك معه وإخباره عن مالك أنه كان يجيد الغناء في حكاية أظنها مختلقة، رواها صاحب كتاب الأغاني عن المرزبان، ولا يُغْتَرُّ بها فإنها من رواية هذا الكذاب".[١]

فالعجب ممن يدعى المنهج العلمي كيف يترك روايات الثقات وأخبارهم؟ ويعتمد روايات الكذابين في كتابة موسوعة علمية ضخمة كدائرة المعارف الإسلامية.!!

ثانياً: من جهة المتن.

من دلائل بطلان هذه القصة مخالفتها للواقع الذي كان عليه الإمام مالك، فلقد جاء في ترجمته في المصادر الأصلية الموثوقة، أنه كان أبيض حسن الوجه والصورة، وصاحب هذه القصة المكذوبة يزعم أن أُمَّ الإمام مالك أرشدته إلى ترك الغناء والإقبال على الفقه، وعلَّلَتْ ذلك بأن المغني لا يكون قبيح الوجه، وهذا يُشْعِرُ بأن الإمام مالك كان قبيح الوجه- بحسب هذه القصة - بينما المصادر الأصلية ذكرت أوصاف الإمام مالك على غير ذلك، كما أن راوي القصة يزعم أن الذي أطلَّ عليه من الخوخة رجل ذو لحية حمراء، والإمام مالك كانت لحيته بيضاء ولم يكن يخضب لحيته، وفي هذه النقول ما يبين ذلك:

قال ابن سعد في الطبقات الكبرى:" أخبرنا مطرف بن عبد الله اليساري، قال: كان مالك بن أنس طويلا، عظيم الهامة، أصلع، أبيض الرأس واللحية، أبيض شديد البياض إلى الشقرة، وكان لباسه الثياب العدنية الجياد، وكان يكره حلق الشاربن ويعيبه ويراه من المثل، كأنه مَثَّلَ بنفسه".[٢]

وقال ابن قتيبة في المعارف: "وكان شديد البياض إلى الشقرة طويلاً، عظيم الهامة أصلع يلبس الثياب العدنية الجياد، ويكره حلق الشارب، ويعيبه ويراه في المثلة ولا يغير شيبه".[٣]

---

١ لسان الميزان: لابن حجر، ٢/ ٧٤.

٢ الطبقات الكبرى: لابن سعد، ٧/ ٥٧٠.

٣ المعارف: لابن قتيبة، ص ٤٩٨.

وقال القاضي عياض: " قال أبو عاصم: ما رأيت محدثاً أحسن وجهاً من مالك، وقال عيسى بن عمر المديني: ما رأيت قط بياضاً ولا حمرة أحسن من وجه مالك، ولا أشد بياض ثوب منه. ووصفه غير واحد من أصحابه، منهم مطرف وإسماعيل والشافعي وبعضهم يزيد على بعض، قالوا كان طويلاً جسيماً عظيم الهامة أبيض الرأس واللحية شديد البياض إلى الصفرة، أعين، حسن الصورة، أصلع، أشم، عظيم اللحية تامها، تبلغ صدره ذات سعة وطول، وكان يأخذ إطار شاربه ولا يحلقه ولا يحفيه ويرى حلقه من المثل... وقال مصعب الزبيري كان مالك من أحسن الناس وجهاً، وأجلاهم عيناً وأنقاهم بياضاً وأتمهم طولاً في جودة بدن...قال محمد بن الضحاك: كان مالك جميل الوجه نقي الثوب رقيقه يكره أخلاف اللباس". [1]

وبعد هذا التدقيق يتبين جليا أن الذي كان يغني في شوارع المدينة، لا يمكن بحال أن يكون هو الإمام مالك؛ لأن مواصفاته لا تتطابق مع ما هو معروف عنه بالتواتر.

وإذا نظرنا من جهة أخرى فإن المعلوم المشهور من سيرة مالك وفقهه، أنَّه كان يحرِّم الغناء ويقول فيه قولاً شديدا، ولا يُعقل من هذا الإمام أن يفعل شيئا ثم يحرِّمه، وهذا يدل على نكارة متن هذه القصة، وأنها مختلقة تخالف ما كان عليه مالك – رحمه الله –، وهذا الأمر ليس ببعيد أن يُنْسَبَ لهذا الإمام تحليل بعض المحرمات، فإن من عادة الوضَّاعين وأصحاب الأهواء، أن ينسبوا بعض المحرمات لبعض العلماء المقتدى بهم، لاستباحتها وتهوين شأنها للناس، ولسان حالهم يقول: مادام فلان من العلماء فعله – وهو في العلم من هو– فلا بأس بالتَرَخُصِ به، ولقد ذكر ابن تيمية أن مالكا رحمه الله نسب له مثل هذه الأمور فقال: "...فَعُلِمَ أن هذا كذبٌ على مالك مخالفٌ لمذهبه، كما كذبوا عليه أنه كان يأخذ طنبورا يضرب به ويغني لما كان في المدينة من يغني، حتى إن أكثر المصنفين في إباحة السماع، كأبي عبد الرحمن السلمي، والقشيري، وأبي حامد، ومحمد بن طاهر المقدسي، وغيرهم يذكرون إباحته عن مالك وأهل المدينة، وهو كذب؛ فإنه قد عُلِمَ بالتواتر من مذهبه النهي عن ذلك، حتى قال إسحاق بن الطباع: سألت مالكا عمَّا يترخص فيه أهل المدينة من الغناء، فقال: إنما يفعله عندنا الفساق"[2].

١ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ١/ ١٢٠– ١٢٢، وانظر: "سير أعلام النبلاء" للذهبي، ٨/ ٦٩.

٢ الرد على البكري: لابن تيمية، ١/ ٨٨.

المطلب الثاني: التعقب على قصة تأييد مالك لمحمد النفس الزكية في خروجه على الخليفة.

نص الشبهة:

يقول شاخت: "وعندما قام محمد بن عبد الله بتمرد في عام ١٤٥هـ/ ٧٦٢م، تولى على أثره حكم المدينة، أعلن مالك في (فتوى) أن البيعة التي أعطيت للمنصور ليست ملزمة؛ لأنها تمت تحت ضغط وقسر، وعلى اثر هذه الفتوى انضم كثيرون إلى محمد بن عبد الله، وإن لم يشترك مالك نفسه في الانتفاضة".[١]

و يقول كارل بروكلمان: "...وكان يتشيع فلما خرج محمد بن عبد الله العلوي بالمدينة، على بني العباس سنة ١٤٥هـ/ ٧٦٢م، أفتى بأن الناس بايعوا بني العباس وهم مكرهون، وليس على مكره يمين. ولعله صالح بني العباس بعد ذلك، وقد روى أن الخليفة هارون سمع درسه لما جاء في الحج إلى المدينة، وذلك قبل وفاته بقليل ١٧٩هـ/ ٧٩٥م ".[٢]

توثيق القصة:

أخرج هذه القصة ابن جرير الطبري في تاريخه قال: "وحدثني سعيد بن عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن سنان الحكمي، أخو الأنصار، قال: أخبرني غير واحد، أن مالك بن أنس اُستُفْتِي في الخروج مع محمد، وقيل له: إن في أعناقنا بيعة لأبي جعفر، فقال: إنما بايعتم مكرهين، وليس على كل مكره يمين، فأسرع الناس إلى محمد ولزم مالك بيته".[٣]

وأخرجها كذلك أبو الفرج الأصفهاني في كتابه (مقاتل الطالبيِّن) قال: "قال أبو زيد: وحدثني سعيد بن عبد الحميد، قال حدثنا جهم بن جعفر الحكمي، قال: أخبرني غير واحد: أن مالك بن أنس استفتي في الخروج مع محمد بن عبد الله، وقيل له: إن في أعناقنا بيعة لأبيه جعفر. فقال: إنما بايعتم مكرهين، وليس على مكره يمين، فأسرع الناس إلى محمد بن عبد الله"[٤].

---

١ موجز دائرة المعارف الإسلامية: ٢٩/ ٨٩٧٢.

٢ تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ٣/ ٢٧٤.

٣ تاريخ الرسل والملوك: لابن جرير الطبري، ٤/ ١٥٧٩.

٤ مقاتل الطالبيين: لأبي الفرج الأصبهاني، ص ٢٤٩.

الرد على الشبهة:

من المعلوم في سيرة الإمام مالك – رحمه الله- أنه كان على مذهب أهل السنة والجماعة في مسألة طاعة ولاة الأمور وترك الخروج عليهم وإن جاروا، لما في ذلك من حفظ لمصلحة الدين والدنيا، في مقابل مفسدة الجَوْرِ والظلم، وهذه الرواية التي فرح بها المستشرقون التي تنسب إلى الإمام مالك تأيِّيد الثورة والخروج على الحاكم وخلع البيعة، تخالف النهج العام الذي كان عليه الإمام مالك، ولعلَّ السر في احتفاء المستشرقين بهذه القصة، هو محاولة تصوير الإمام مالك في صورة العالم الثائر على سلطة بلاده، وهذا يخدم هدفهم العام في دراساتهم عن التاريخ الإسلامي، وهو تمجيد الحركات الدينية المناوئة للحكام كالخوارج والزندقة وغيرها باسم حرية الفكر، وتصوير الحكام في العصور الإسلامية بأنهم سلطة دموية مستبدة على الإطلاق، كانت تقف في وجه حرية التفكير والإبداع، وأن العلاقة بين العلماء والأمراء كانت دائما علاقة صراع ومنابذة، وهذا من التشويه لتاريخ الإسلام والمسلمين.[١]

لذا كان من الواجب البحث في حيثيات هذه القصة من جانب الرواية والدراية:

أولا: من جانب الرواية.

إذا نظرنا في إسناد هذه القصة يبطل العجب من متنها، فلقد رواها ابن جرير في تاريخه، قال: "حدثني سعيد بن عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن سنان الحكمي أخو الأنصار قال أخبرني غير واحد أن مالك بن أنس استفتى في الخروج مع محمد...".[٢]

- فسعد بن عبد الحميد: وإن كان صدوقا في نفسه، إلا أن النقاد تكلموا فيه، بسبب تحديثه بالمناكير عن المشاهير، قال ابن حبان: "وكان ممن يروى المناكير عن المشاهير، ممن فحش خطؤه، وكثر وهمه، حتى حَسُنَ التَنَكُّبُ عن الاحتجاج به".[٣]

وكانوا ينكرون عليه ادِّعاءه سماع عرض مالك للموطأ، ففي تهذيب الكمال ما نصه: "قال مهنا بن يحيى: سألت أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبا خيثمة عنه، فقالوا:

---

١ انظر: "الاستشراق والتاريخ الإسلامي" لفاروق عمر فوزي، ص ١٥٠ فما بعدها.

٢ تاريخ الرسل والملوك: لابن جرير الطبري، ٤/ ١٥٧٩.

٣ المجروحين: لابن حبان، ١/ ٣٥٧

كان ها هنا في ربض الأنصار يدَّعي أنه سمع عرض كتب مالك، قال أحمد: والناس ينكرون عليه ذلك، هو ها هنا ببغداد لم يحج فكيف سمع عرض مالك".[١]

- وفي الإسناد كذلك إبهام، وهو قول سعد بن عبد الحميد: أخبرني غير واحد، ولم يسمِّهم، ولا يُدْرَى من هم، وهل هم عدول أم لا؟ وهل حضروا المجلس الذي وقعت فيه الفتوى، أم هو خبر شاع فحدثوا به؟ ولا شك أن هذه القصة بمتنها المنكر لا يُحْتَمَلُ قَبُولها من رواية رجال مبهمين لا يُدرَى من هم.

وأما رواية أبو الفرج الأصفهاني للقصة، فقد ذكر فيها رجلا آخر في الإسناد، حيث قال: "قال أبو زيد: وحدثني سعيد بن عبد الحميد، قال حدثنا جهم بن جعفر الحكمي، قال: أخبرني غير واحد: أن مالك بن أنس استفتى في الخروج مع محمد...".

وجهم بن جعفر الحكمي لم أقف له على ترجمته، والذي يغلب على ظني أن في الإسناد وهم وتصحيف، وإنما الصواب: سعيد بن عبد الحميد بن جعفر الحكمي، كذا في ترجمته، فوهم الرواي فجعلهما رجلين. ويؤيِّد ذلك رواية ابن جرير الطبري بهذه الصيغة دون ذكر رجل بين سعد ومن حدثه، فالقول في هذه الرواية كالقول في الرواية السابقة.

والذي نخلص إليه بعد دراسة إسناد هذه القصة، أنها رويت من طريق رجل صدوق متكلم فيه يغرب عن المشاهير، لا يحتج بخبره إذا انفرد، عن جماعة مبهمة لا يُدْرَى حالهم عن مالك بن أنس، وهذا غير كافٍ لإثبات وقوع حادثة مهمة، كإفتاء مالك بن أنس بجواز خلع بيعة بني العباس، إذ لو وقعت لتوفرت الدواعي لنقلها، ولتحدث الناس بها لأهميتها، وكيف غابت هذه القصة التي تعم بها البلوى عن خواص تلامذة مالك؟ الذين كتبوا عنه كل صغيرة وكبيرة، خاصة وأن المعروف عن مالك سلوك غير هذه الطريق.[٢]

ثانياً: من جانب الدراية.

وأما مضمون القصة فهو يخالف ما هو معروف عن الإمام مالك، من إتباع السنة وترك الخروج على الولاة لظلمهم، فالإمام مالك لرسوخ علمه وتشبعه بسنة النبي ﷺ، يعلم أن الخروج على ولاة الأمور، وخلع بيعتهم يُوَلِّدُ من الشرور أضعاف ما يكون عليه الولاة من الظلم، فلم يكن

١ تهذيب الكمال: للمزي، ١٠/ ٢٨٦- ٢٨٧.

٢ انظر: "صحيح وضعيف تاريخ الطبري"، ٥/ ٨٦- ٨٧.

الإمام مالك ليفتي بخلع بيعة أبي جعفر المنصور، والخروج مع محمد بن عبد الله النفس الزكية، وهو الإمام السني الذي لا يرى رأي الخوارج، وهذا يدل على نكارة متن القصة، فإن المأثور عنه ذمُّ الخوارج وطريقتهم في الخروج على ولاة الأمور، فلقد سُئِلَ ابن القاسم عن موقف مالك من الخوارج، فقيل له: "أرأيت قتل الخوارج ما قول مالك فيهم؟ قال: قال لي مالك في الإباضية، والحرورية، وأهل الأهواء كلهم: أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلا قتلوا.

قال ابن القاسم، وقال مالك في الحرورية وما أشبههم: إنهم يقتلون إذا لم يتوبوا إذا كان الإمام عدلا، وهذا يدلك على أنهم إن خرجوا على إمام عدل يريدون قتاله، ويدعون إلى ما هم عليه دعوا إلى الجماعة والسنة، فإن أبوا قوتلوا.

قال: ولقد سألت مالكا عن أهل العصبية الذين كانوا بالشام؟ قال مالك: أرى الإمام أن يدعوهم إلى الرجوع إلى مناصفة الحق بينهم، فإن رجعوا وإلا قوتلوا...قلت: أرأيت قتلى الخوارج أيصلى عليهم أم لا؟ قال: قال لي مالك في القدرية والإباضية: لا يصلى على موتاهم ولا تشهد جنائزهم ولا تعاد مرضاهم، فإذا قتلوا فأحرى أن لا يصلى عليهم".[1]

فهذه نصوص صريحة عن الإمام في ذم الخروج على السلطان مطلقا، لا تقاومها مثل تلك القصة المنكرة، خاصة وقد جاء فيها أن الإمام ملك أفتى ببطلان بيعة المنصور والخروج مع محمد بن عبد الله، ثم قعد في بيته، و ما كان لإمام مثل مالك أن يفتي بشيء ويعمل بخلافه فلو كان يرى الخروج على السلطان لبادر للحاق بمحمد بن عبد الله ومقاتلة السلطان، فمن أجل هذا كله رجح كثير من المعاصرين بطلان هذه القصة.[2]

يقول أبو زهرة: " ولقد ظن ابن جرير المؤرخ أن مالكا كان بتحديثه بهذا الحديث، يحرض على بيعة محمد بن عبد الله، فلقد روى أن مالكا أفتى الناس بمبايعته... ونحن نختار أنه ضرب لتحديثه بهذا الحديث في وقت خروج محمد بن عبد الله بالمدينة، لا أنه كان يحرض بذلك التحديث، بل الذي نعتقده أنه حدث بهذا ورواه، ونقله الناس عنه، فوجد الناس فيه ما

---

١ المدونة الكبرى: لابن القاسم، ١/ ٥٢٩.

٢ انظر: ا"الإمام مالك" لأبي زهرة، ص ٦٦- ٧٩، و"حركة النفس الزكية" لمحمد العبده، ص ٧٨، و"منهج الإمام مالك في العمل السياسي" لأحمد العوضي، مقال منشور في "مجلة جامعة أم القرى" العدد ٢٣، المجلد ١٤.

يدل على أنه يجوز أن يتحللوا من بيعة المنصور، زاعمين أنها كانت بالغلبة والإكراه، ووجد الكائدون لمالك في ذلك فرصة للكيد له، فأخبروا والي المدينة بذلك فكانت المحنة ".[١]

لذا فالصحيح في قصة الإمام مالك مع أبي جعفر المنصور ومحنته معه، أن الإمام مالك كان يحدث بحديث «ليس على مستكره طلاق».[٢] وقت خروج النفس الزكية، وكان خلفاء بنو العباس يوثقون البيعة لأنفسهم باستكراه الناس على إيقاع الأيمان بطلاق النساء إن خلعوا البيعة، فأفتى الإمام مالك ببطلان الإكراه على اليمين، وليس ببطلان البيعة، ولكن حاسدوه جعلوا ذلك قادحا في بيعة العباسيين فوشوا به حتى ضرب على ذلك، يقول ابن خلدون: "كان الخلفاء يستحلفون على العهد ويستوعبون الأيمان كلها، لذلك فسمي هذا الاستيعاب أيمان البيعة، وكان الإكراه فيها أكثر وأغلب، ولهذا لما أفتى مالك رضي الله عنه بسقوط يمين الإكراه أنكرها الولاة عليه، ورأوها قادحة في أيمان البيعة، و وقع ما وقع من محنة الإمام رضي الله عنه".[٣]

قال ابن عبد البر: "قال الطبري: اختلف فيمن ضرب مالكاً، وفي السبب في ضربه، وفي خلافة من ضرب؟ فالأشهر أن جعفر بن سليمان هو الذي ضربه في ولايته الأولى بالمدينة. وأما سبب ضربه رضي الله عنه: فقيل: إن أبا جعفر نهاه عن الحديث: « ليس على مستكره طلاق ». ثم دس إليه من يسأله عنه فحدَّث به على رؤوس الناس، وقيل إن الذي نهاه كان جعفر بن سليمان، وقيل إنه سُعِيَ به إلى جعفر وقيل له: لا يرى أيمان بيعتكم بشيء فإنه يأخذ بحديث ثابت بن الأحنف في طلاق المكره أنه لا يجوز".[٤]

وقال الواقدي: "لما سُوِّدَ مالك وسُمِعَ منه وقُبِلَ قوله، حسده الناس وبَغَوْا عليه، فلمَّا وَلِيَ جعفر بن سليمان على المدينة سعوا به إليه، وأكثروا عليه عنده، وقالوا: لا يرى أيمان بيعتكم هذه شيئاً، ويأخذ بحديث ثابت الأحنف في طلاق المكره أنه لا يجوز، فغضب جعفر

١ مالك حياته وعصره وآراؤه الفقهية: لأبي زهرة، ص ٧٧- ٧٨.

٢ لم أقف على من خرج الحديث.

٣ تاريخ ابن خلدون: ١/ ٢٠٩.

٤ انظر: "الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء" لابن عبد البر، ص٨٧- ٨٨، والنص غير موجود في تاريخ الطبري.

ودعا به، فاحتجَّ عليه فيما رفع إليه، ثم جرَّه ومده فضربه بالسياط، ومدت يده حتى انخلعت كتفه..."[١].

المطلب الثالث: التعقب على قول (شاخت) أن مالك أهمل نقد متون السنة وشكلها في موطئه.

نص الشبهة:

يقول جوزيف شاخت: "ولأنه كان يهتم فقط بتوثيق السنة، وليس انتقاد شكلها، فقد أهمل الترتيب في تعامله مع الأحاديث..ومن ثم فإن الموطأ يمثل التحول من الفقه البسيط في العصر الأسبق إلى العلم الخالص للحديث في العصر الأخير".[٢]

الرد على الشبهة:

لم يكن الإمام مالك ممن يقصر اهتمامه على توثيق أسانيد الأحاديث التي يخرجها في كتابه، دون الالتفات إلى المتون وعللها، وهذه التهمة من لدن هؤلاء المستشرقين، تندرج ضمن شبهتهم المعروفة التي مفادها أن المحدثين اهتموا بنقد السند دون نقد المتن، وللرد على هذه المزاعم نبين نظريا وتطبيقيا منهج الإمام مالك في توثيق متون السنة:

أولا: من الناحية النظرية.

لقد تكاثرت نقول العلماء عن الإمام مالك فيما يتعلق بتثبته في توثيق متن الحديث النبوي، واهتمامه بالمتن وما يدخل فيه من العلل والآفات، وهؤلاء هم أعلم بمنهج مالك في توثيق المتون من المستشرقين، وفي النقول التالية ما يبين ذلك:

روى ابن وهب عن مالك أنه قال: "أدركت بهذه البلدة أقواماً لو استسقى بهم القَطْر لسُقوا، قد سمعوا العلم والحديث كثيراً، ما حَدَّثْتُ عن أحد منهم شيئاً؛ لأنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد، وهذا الشأن - يعني الحديث والفتيا - يحتاج إلى رجل معه تقى وورع وصيانة وإتقان وعلم وفهم، فيعلم ما يخرج من رأسه وما يصل إليه غداً ".[٣]

---

١ طبقات ابن سعد: ٥٧٤/٧، و"ترتيب المدارك" للقاضي عياض، ٢/ ١٣٠.

٢ موجز دائرة المعارف الإسلامية: ٢٩/ ٨٩٧٣.

٣ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ١/ ١٣٧.

وقال ابن أبي أويس: "سمعت مالكاً يقول: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذونه، لقد أدركت سبعين ممن يقول قال رسول الله ﷺ عنده هذه الأساطين، وأشار إلى المسجد، فما أخذت عنهم شيئاً، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان أميناً إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن". [١]

وأثر عنه كذلك أنه قال: "أتيت زيد بن أسلم فسمعت حديث عمر: أنه حمل على فرس في سبيل الله، فاختلفت إليه أياماً أسأله عنه فيحدثني لعله يدخله فيه شك أو معنى فأترك؛ لأنه كان ممن شغله الزهد عن الحديث".[٢]

فالإمام مالك بلغ به أمر توثيق متون السنة أنه كان يترك أحاديث رجال ثقات، لا لشيء إلا أنه كان يخاف أن يدخل الخلل في متون تلك الأحاديث، بسبب غلبة الزهد والعبادة على أصحابها، وعدم بلوغهم في علم الحديث مرحلة الإتقان، ولو كان مالك يكتفي بنقد الأسانيد دون المتون، أو ما يسمى بالنقد الداخلي فقط لقبل حديث هؤلاء لصحة الإسناد إليهم، ولكنه تجاوز نقده الإسناد إلى المتن فترك حديثهم احتياطا لكلام النبي ﷺ أن يدخل فيه ما ليس منه.

ومن مظاهر اهتمامه كذلك بمتن الحديث النبوي، والاجتهاد في توثيقه، أنه كان لا يرى جواز رواية الحديث بالمعنى، والزيادة والنقصان فيه، ففي الكفاية للخطيب البغدادي: "قال أشهب: سألت مالكا عن الأحاديث يقدم فيها ويؤخر والمعنى واحد، فقال: أما ما كان منها من قول رسول الله ﷺ فأنا أكره ذلك، وأكره أن يُزَادَ فيها وينقص منها، وما كان من قول غير رسول الله ﷺ، فلا أرى بذلك بأسا إذا كان المعنى واحداً...عن معن قال سألت مالكا عن معنى الحديث، فقال: أما حديث رسول الله ﷺ فَأَدِّهِ كما سمعته، وأما غير ذلك فلا بأس بالمعنى".[٣]

وهذا الرأي من الإمام مالك يدل على شدة احتياطه في نسبة الكلام إلى النبي ﷺ، واهتمامه البالغ بتوثيق المتن خاليا من أي تغيير أو تبديل، ومن كان هذا حاله لا يقال عنه أنه

---

١ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ١/ ١٣٦.

٢ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ١/ ١٣٧-١٣٨.

٣ الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي، ١/ ٥٥٩.

اهتم بنقد السند دون المتن، فهذه تهمة لا دليل عليها، بل هذه النقول وغيرها تدل على بطلان التهمة من أساسها.

ثانياً: من الناحية التطبيقية.

لقد أبان الإمام مالك في موطئه عن علو كعبه في الصنعة الحديثية، وجودة اختياره للأسانيد والمتون، كما أبان عن منهج نقدي واضح لشكل ومضمون الأحاديث التي تنسب للنبي ﷺ؛ فكان من أشد الناس احتياطا في نسبة الكلام إليه ﷺ. ولقد شهد له بذلك صيارفة الحديث ونقاده، حتى قال القطان: "كان علم الناس في زيادة، وعلم مالك في نقصان، ولو عاش مالك لأسقط علمه كله – يعني تحرياً – ".[١]

وقيل إن الموطأ كان فيه عشرة آلاف حديث فما زال يسقط منه حتى بلغ ما هو عليه الآن، ولو كان هَمُّ الإمام مالك الإكثار من الرواية فقط دون نقد وتمحيص لما وصل الموطأ إلى ما هو عليه الآن، قال عتيق الزبيري: "وضع مالك الموطأ على نحو من عشرة آلاف حديث، فلم يزل ينظر فيه كل سنة، ويسقط منه، حتى بقي هذا ولو بقي قليلا لأسقطه كله". [٢]

وذكر ابن الهياب: "أن مالكا روى مائة ألف حديث، جمع منها الموطأ عشرة ألاف، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة، ويختبرها بالآثار والأخبار حتى رجعت إلى خمسمائة. وقال الكياالهراسي: موطأ مالك كان تسعة مائة حديث، ثم لم يزل ينتقي حتى رجع إلى سبعمائة".[٣]

ولقد ذكر العلماء رحمهم الله أن مالكا كان من أشد الناس احتياطا في السماع والتحديث، حتى إنه ترك كثيرا من الأحاديث خشية الوقوع في الخطأ والاستشكال، ولم تكن هِمَّتُهُ — كما هو الحال عند المتأخرين من المحدثين- هي كثرة الجمع والتحديث بالغرائب، بل كان – رحمه الله – ينتقي ولا يخرج للناس إلا العلم الذي عليه العمل الخالص من الشوائب، وشهادات أهل العلم على ذلك كثيرة، قال ابن أبي حاتم: "قلت لابن معين: مالك قلَّ حديثه. فقال: بكثرة تمييزه".[٤]

١ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ٢/ ٧٣.

٢ ترتيب المدارك: القاضي عياض، ٢/ ٧٣، و"الديباج المذهب" لابن فرحون، ص٧٢.

٣ شرح الزرقاني على الموطأ: ١/ ٠٨، و"تزيين الممالك" للسيوطي، ص ٨٨.

٤ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ١/ ١٨٥.

وقال ابن وهب: "قال مالك: سمعت من ابن شهاب أحاديث كثيرة ما حدثت بها قط، ولا أحدث بها. فقال الفروي: فقلت له: لِمَ؟ قال: ليس عليها العمل.".[١]

وقال القطان: "لما مات مالك – رحمه الله – أُخرجت كتبه أصيب فيها فنداق عن ابن عمر ليس في الموطأ منه شيء إلا حديثين".[٢]

ومن جهة أخرى فإن ما زعمه المستشرقون من إهمال الإمام مالك توثيق المتون ونقدها يكذبه الواقع العملي، ففي الموطأ نمادج من العمل النقدي لهذه المتون نذكر منها اثنان:

الأنموذج الأول: جاء في الموطأ: "حدَّثني يحيى، عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار». قال مالك: وليس لهذا عندنا حد معروف، ولا أمر معمول به فيه"[٣].

الأنموذج الثاني: جاء في الموطأ: "حدَّثني يحيى، عن مالك، عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: أن أبا هريرة ﷺ قرأ لهم: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ [الانشقاق: ١]، فسجد فيها، فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله ﷺ سجد فيها...ثم ذكر آثارا عن الصحابة في ذلك إلى أن قال مالك: الأمر عندنا أن عزائم سجود القرآن إحدى عشرة سجدة، ليس في المفصل منها شيء"[٤].

فلقد صحح الإمام مالك هذين الحديثين بأن أوردهما في موطئه، ثم تعقَّبهما بأن عمل أهل المدينة خلاف ذلك، وهذا يندرج ضمن نقد المتون بعرضها على عمل أهل المدينة الذي يُعَدُّ عند المالكية سنة متواترة، فلقد توقف الإمام مالك في العمل بهذين الحديثين لمعارضتهما السنة العملية عنده، وهذا يندرج ضمن عرض السنة على السنة للتبين من حالها، ولو كان الإمام مالك ممن غايته توثيق السند دون المتن لما تعقب متن هذين الحديثين.

وأما خارج الموطأ فلقد نُقِل عن الإمام مالك الشيء الكثير من الصنعة النقدية لمتون الأحاديث وفق الضوابط التي كان يعتبر بها، من ذلك تقديم القطعي على الظني، وعرض

---

١ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ١/ ١٨٦.

٢ المرجع السابق: ١/ ١٨٦.

٣ الموطأ (رواية يحي الليثي)، كتاب البيوع، باب بيع الخيار، برقم ١٩٥٨، ص٥١١.

٤ الموطأ (رواية يحي الليثي)، كتاب القرآن، باب ما جاء في سجود القرآن. برقم ٤٩١، ص١٨٥-١٨٦.

الأخبار على عمل أهل المدينة، وعرض السنة على السنة الأخرى للتأكد من صحتها وغيرها... ولقد وصف لنا الشاطبي – الذي هو من أعلم الناس بأصول مالك- جانبا من هذا النقد حيث قال:

"ولقد اعتمده [يقصد منهج معارضة القطعي بالضني] مالك بن أنس في مواضع كثيرة لصحته في الاعتبار، ألا ترى إلى قوله في حديث[١] غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعًا: جاء الحديث ولا أدري ما حقيقته؟[٢]، وكان يضعفه ويقول: يؤكل صيده؛ فكيف نكره لعابه؟. وإلى هذا المعنى أيضا يرجع قوله في حديث خيار المجلس بعد ذكره: وليس لهذا عندنا حد معروف، ولا أمر معمول به، فيه إشارة إلى أن المجلس مجهول المدة، ولو شرط أحد الخيار مدة مجهولة لبطل إجماعا؛ فكيف يثبت بالشرع حكم لا يجوز شرطًا بالشرع؟ فقد رجع إلى أصل إجماعي وأيضا؛ فإن قاعدة الغرر والجهالة قطعية، وهي تعارض هذا الحديث الظني...ومن ذلك أن مالكًا أهمل اعتبار حديث: « من مات وعليه صوم؛ صام عنه وليه »[٣]، وقوله: « أرأيت لو كان على أبيك دين؟»[٤] الحديث؛ لمنافاته للأصل القرآني الكلي، نحو قوله: ﴿ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۝٣٨ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٨ - ٣٩] ، كما اعتبرته عائشة في حديث ابن عمر.

وأنكر مالك حديث: إكفاء القدور التي طبخت من الإبل والغنم قبل القسم، تعويلًا على أصل رفع الحرج الذي يعبر عنه بالمصالح المرسلة؛ فأجاز أكل الطعام قبل القسم لمن احتاج إليه، قاله ابن العربي. ونهى عن صيام ست من شوال مع ثبوت الحديث فيه؛ تعويلًا على أصل سد الذرائع. ولم يعتبر في الرضاع خمسًا ولا عشرًا؛ للأصل القرآني في قوله: ﴿ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ ﴾ [النساء: ٢٣]، وفي مذهبه من هذا كثير"[٥].

---

١ أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الوضوء، برقم: ١٧٢، ومسلم في الصحيح، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، برقم:٢٧٩ ومالك في الموطأ، كتاب الطهارة، باب جامع الوضوء، برقم ٦٧.

٢ مدونة ابن القاسم: ١/ ١١٥.

٣ أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، برقم١٩٥٢، ومسلم في الصحيح، كتاب الصيام، باب قضاء الصوم عن الميت، برقم: ١١٤٨.

٤ أخرجه النسائي في المجتبى، كتاب مناسك الحج، باب تشبيه قضاء الحج بقضاء الدين، برقم٢٦٣٩.

٥ الموافقات: للشاطبي، ٣/ ١٩٥- ٢٠٠.

المطلب الرابع: التعقب على (شاخت) في تشكيكه لنسبة بعض المصنفات إلى الإمام مالك.

نص الشبهة:

يقول شاخت: "أما ما يتعلق بما إذا كان مالك قد وضع أعمالا أخرى غير الموطأ فهذا موضع شك.(وما جاء في الفهرست عن عدد من الأعمال الأخرى التي كتبها مالك غامض وغير مؤكد) والكتب التي نسبت إليه تنقسم إلى مجموعتين: ما يتعلق بالشرع، وما يتعلق بغير ذلك. ومن بين الكتب التي تتعلق بالشرع نقرأ عن كتاب: "السنن" أو السنة الذي نقله ابن وهب أو عبد الله بن عبد الحكم المصري. وكتاب "المناسك" (السيوطي)، وكتاب "المجالسات" الذي نقله ابن وهب. ثم رسالة في "الأقضية" نقلها عبد الله بن عبد الجليل، و"رسالة في الفتوى" ونقلها خالد بن نزار، ومحمد بن مطرف. ومع ذلك فإن أصالة هذه الأعمال جميعا ليست مؤكدة، حتى إذا كانت ترجع إلى تلاميذه المباشرين (وهي تعزى في بعض الأحيان إلى هؤلاء التلاميذ) وتظل مساهمة مالك فيها غير مؤكدة، وهناك عمل يقال إن عبد الله بن عبد الحكم المصري قد نقله وسمعه من مالك، وهذا العمل أيضا موضع شك بكل تأكيد بل إنه علاوة على ذلك فإنه لا يدعي أن يقدم أقولا للإمام مالك نفسه.

ومن الكتب الأخرى نذكر كتاب "التفسير" ورسالة في القدر والرد على القدرية"، وكتاب "السر" (السيوطي) وكلها تدخل ضمن النمط المعتاد للكتابات موضع الشك. كما أن الشك يقوى أيضا فيما يتعلق برسالة" تتضمن نصائح للخليفة الرشيد" وتذكر دائما مع الموطأ وهي بمثابة النظير المالكي لكتاب الخراج لأبي يوسف... ونشير هنا إلى أن السيوطي نفسه يشك في أصالتها، بالرغم من الأسباب التي يوردها غير مقنعة لنا".[١]

الرد على الشبهة:

إن التشكيك في نسبة كثير من المصنفات للإمام مالك من لدن هذا المستشرق، يندرج ضمن المنهج العام للمستشرقين في التعامل من التراث الإسلامي وهو " التشكيك اللامنهجي" بغرض التشويه وبعث الارتياب في نفس القارئ دون الاتكاء على دليل واضح أو قاعدة متينة، وكثير ما يكون هذا الشك نابع عن سوء فهم، سببه العجمة والبعد عن اللسان العربي ودلالاته، وقلَّة المعرفة بمناهج علماء المسلمين في توثيق النصوص ونسبة الأقوال والمؤلفات إلى أصحابها، فمن

---

١ موجز دائرة المعارف الإسلامية: ٢٩/ ٨٩٧٣-٨٩٧٤.

المعلوم أن الكتب في العصور الأولى للحضارة الإسلامية تروى بالأسانيد إلى أصحابها، فكان الشيخ يملي كتابه على طلبته ثم تتناقله الأجيال بالسماع المتصل وهذا أمر كاف لإثبات صحة نسبة الكتاب لمؤلفه، وهذا المنهج العلمي الدقيق في تحمل الكتب والمصنفات انفرد به المسلمون عن سائر أهل الملل، وهو يدل على عناية فائقة للمسلمين في توثيق الأقوال ونسبتها إلى أصحابها، ولو أننا طالبنا المستشرق (شاخت) بإثبات صحت نسبة أي كتاب من كتب اليهود أو النصارى إلى أصحابها بالسند المتصل لما استطاع إلى ذلك سبيلا، بل إن أعظم الكتب عندهم وهي التوراة والإنجيل، ليس لها أسانيد متصلة وصحيحة، ومن ثَمَّ نشأ عند الغربيين ما يسمَّى بعقدة الإسناد، فأصبحوا يشككون في منهجية المحدثين في التلقي بنظريات فلسفية ومنطقية، ولو أننا اتبعنا نفس المنهج في النقد، فيستطيع الواحد منا أن يشكك في أي كتاب منسوب لأحد مشاهيرهم، ولن يجدوا سبيل إلى دفع هذا التشكيك.

ثم إن علماء المسلمين المعتنون بتحقيق النصوص ونشرها اتبعوا منهجا دقيقا للتأكد من نسبة الكتب لأصحابها، يتلخص في ثلاث نقاط:

١) رواية الكتاب والإجازة به بسند صحيح إلى مؤلفه.

٢) تنصيص العلماء الذين ترجموا للمؤلف على صحة نسبة الكتاب له.

٣) نقل العلماء القريبون من عصر المؤلف نصوصا من هذه الكتب مصرحين بنسبتها له.[١]

وللرد على تشكيكات المستشرق شاخت حول نسبت بعض المصنفات للإمام مالك، نتبع الطرق العلمية في النقد والتحليل للخروج بنتيجة حول توثيق هذه الكتب.

أولاً: كتاب التفسير. وهو جزء لطيف فيه تفسير للآيات بالإسناد على طريقة الموطأ وفيه أقوال مالك في بعض الآيات، وهو إما أن يكون من تأليف الإمام مالك أو من جمع بعض تلامذته لأقواله في التفسير وهذا الأخير هو الراجح. و على كل حال فمضمون الكتاب بلا شك هو من عمل الإمام مالك لا من عمل غيره وليس لتلاميذه فيه إلا الجمع، ولإثبات نسبة الكتاب للمؤلف نسلك ثلاثة طرق:

١ انظر: "تحقيق النصوص ونشرها" لعبد السلام هارون، ص ٤٥- ٤٦، و"توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين" لموفق بن عبد الله بن عبد القادر، ص١١٣- ١١٦.

١) لقد جزم كثير من العلماء المتقدمون والمتأخرون الذين ترجموا للإمام مالك بنسبة هذا الكتاب له، منهم النديم (٣٨٠هـ) في الفهرست[١]، والقاضي عياض (٥٤٤هـ)[٢] والسيوطي (٩١١هـ)[٣] والداودي (٩٤٥هـ). وهؤلاء مع تقدم عصرهم هم أعلم من المستشرقين بأحوال مالك وتآليفه، وقولهم أقرب إلى الحقيقة العلمية من قول غيرهم قال الداودي: "وهو أول من صنّف "تفسير القرآن" بالإسناد على طريقة "الموطأ"، تبعه الأئمة، فَقَلَّ حافظ إلا وله تفسير مسند، وله غير الموطأ كتاب «المناسك» و "التفسير المسند" لطيف، فيحتمل أن يكون من تأليفه، وأن يكون عُلِّقَ عنه".[٤]

٢) لقد أثبتت فهارس الأجزاء المروية عند العلماء المتأخرين سماع وإجازة هذا الجزء في التفسير بالسند المتصل إلى مؤلفه، وهذا توثيق قوي لنسبة الكتاب للإمام مالك، فذكره ابن حجر ضمن إجازاته "جزء فيه التفسير المروي عن مالك جمع أبي بكر الجعابي". ثم ذكر الإسناد إليه.[٥] وذكره كذلك العراقي في إجازاته.

٣) لقد وقف بعض أهل العلم على هذا الجزء و نقلوا منه نصوصا مُصَرِّحين بنسبة الكتاب إلى مالك، وممن نقل ذلك ابن كثير في تفسيره[٦]، والسيوطي في الدر المنثور[٧]. وأخبر ابن العربي المالكي أنه رأى هذا الجزء من التفسير في دمشق ونقل منه في كتابه "القبس شرح موطأ مالك بن أنس".[٨]

وذكر القاضي عياض أن للإمام ما لم كتاب آخر هو " تفسير غريب القرآن" من رواية خالد المخزومي عنه، وساق عياض إسناده لهذا المؤلف.[٩] وهو بلا شك غير الأول.

---

١ الفهرست: للنديم، ص٣٦.

٢ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ٢/ ٩٣.

٣ تزيين الممالك: للسيوطي، ص ٨٣.

٤ طبقات المفسرين: للداودي، ٢/ ٣٠٠.

٥ المعجم المفهرس: لابن حجر العسقلاني، ١/ ١٠٩.

٦ في المواضع التالية: ٤/ ٥٠٩- ٥/ ١٠١- ٦/ ١٣٥ – ٦/ ٣١٢.

٧ في الموضعين التاليين: ٥/ ٤٢ – ٨/ ١٤٦.

٨ القبس شرح موطأ مالك بن انس: لابن العربي، ص ١٠٤٧.

٩ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ٢/ ٩٣.

كتاب الرد على القدرية:

هو من أشهر كتب مالك، يقول القاضي عياض: "فمن أشهرها رسالته إلى ابن وهب في القدر والرد على القدرية، وهو من خيار الكتب في هذا الباب الدالة على سعة علمه بهذا الشأن – رحمه الله – وقد حدثنا بها غير واحد من شيوخنا بأسانيدهم المتصلة إلى مالك رحمه الله تعالى [ثم ذكر الأسانيد إلى أن قال]. وهذا سند صحيح مشهور الرجال وكلهم ثقات".[١]

وقال الذهبي: "ولمالك – رحمه الله – رسالة في القدر، كتبها إلى ابن وهب، وإسنادها صحيح"[٢].

رسالة في الأقضية:

كتبها إلى بعض القضاة، قال قاضي عياض: "ومن ذلك رسالة مالك في الأقضية كتب بها إلى بعض القضاة، عشرة أجزاء أخبرنا بها الفقيه أبو إسحاق بن جعفر عن ابن سهل، عن حاتم بن محمد، عن ابن دنير، عن أبي جعفر بن رحمون، عن سعيد بن شعبان، عن محمد بن يوسف بن مطروح، عن عبد الله بن عبد الجليل مؤدب مالك بن أنس".[٣]

وقال الذهبي: "ورسالة في الأقضية، مجلد، رواية محمد بن يوسف بن مطروح، عن عبد الله بن عبد الجليل".[٤]

رسالة في الفتوى:

قال القاضي عياض:" ومن ذلك رسالته إلى أبي غسان محمد بن مطرف في الفتوى، وهي مشهورة يرويها عنه خالد بن نزار، ومحمد بن مطرف، وهو من كبار أهل المدينة قريناً لمالك يروي عن أبي حازم وزيد بن أسلم وروى عنه الثقات ووثقوه. وقد نقل أبو إسحاق بن شعبان أقوال مالك في هذه الرسالة منها في كتابه". وممن نسبها إليه كذلك الذهبي والسيوطي[٥].

---

١ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ٢/ ٩٠.

٢ سير أعلام النبلاء: للذهبي، ٨/ ٨٨.

٣ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ٢/ ٩٢.

٤ سير أعلام النبلاء: للقاضي عياض، ٨/ ٨٩.

٥ انظر: "سير أعلام النبلاء" للذهبي، ٨/ ٨٩، و"تزيين الممالك" للسيوطي، ص٨٣.

رسالة في معرفة النجوم وحساب مدار الزمان ومنازل القمر:

قال القاضي عياض: "ومنها كتاب في النجوم وحساب مدار الزمان ومنازل القمر، وهو كتاب جيد مفيد جداً، قد اعتمد الناس عليه في هذا الباب وجعلوه أصلاً، وعليه اعتمد أبو محمد عبد الله بن مسرور الفقيه القروي في تأليفه في هذا الباب، وصدر بفصوله، وقد أدخل جميعها صاحب كتاب (أقوال مالك) أبو عبد الله المعيطي، وأبو عمر بن المكوى في جامع كتابهما الكبير".[١]

وهو مما انفرد بروايته (عن مالك) عبد الله ابن نافع الصائغ.، ثم ذكر أسانيده للكتاب وقال: "وهذا أيضاً سند صحيح رواته كلهم ثقات".[٢]

وقال الذهبي: "وله مؤلف: في النجوم ومنازل القمر، رواه سحنون، عن ابن نافع الصائغ، عنه، مشهور".[٣]

ومما يدل على تثبت علماء المسلمين في نسبة الكتب للمشاهير بما فيهم الإمام مالك، ونقدهم وغربلتهم للأخبار أنهم اعترضوا على نسبة بعض الكتب لمالك، بالرغم من أن بعض من ترجم له ذكر أن هذه الكتب من مصنفاته، وكان اعتراضهم بحجة ودليل وفق منهج علمي دقيق، هو أقرب للحقيقة العلمية من النظريات السوفسطائية والشك الغير مبرر الذي يعتمده المستشرقون نذكر من ذلك كتابين:

أولا: كتاب السر.

وهو كتاب يشتمل على غرائب المسائل ونوادرها، وفيها كثير مما يتعلق بالخلفاء، يقال أنه أرسله للخليفة الرشيد، ولهذا سمي (السر) نُسِبَ إلى الإمام مالك من رواية ابن القاسم عنه.

قال ابن حجر: "وكتاب: السرِّ، وقفت عليه في كراسة لطيفة من رواية الحارث بن مسكين عن عبد الرحمن بن القاسم عن مالك، وهو يشتمل على نوادر من المسائل وفيها كثير مما يتعلق بالخلفاء ولأجل هذا سمي كتاب السر، وفيه هذه المسألة، وقد رواه أحمد بن أسامة التجيبي وهذبه ورتبه على الأبواب، وأخرج له أشباها ونظائر في كل باب".[٤]

---

١ ترتيب المدارك: القاضي عياض، ٢/ ٩١.

٢ المصدر السابق: ٢/ ٩١.

٣ سير أعلام النبلاء: للذهبي، ٨/ ٨٨.

٤ التلخيص الحبير: لابن حجر، ٣/ ٣٩٣.

ولقد طعن كثير من علماء المالكية في صحة نسبة هذا لمالك، وذكروا أنه يحتوي على أقوال وآراء يستحيل أن تكون من قوله، فذكروا من ذلك أن فيه طعن على الصحابة خاصة عثمان بن عفان ﵁، وأن فيه تجويز لإتيان المرأة من دبرها، وهذا يتعارض مع الأصل المحكم عند مالك في تعديل الصحابة والثناء عليهم، وترك الأخذ بالشاذ من المسائل، يقول الحطاب في مواهب الجليل: "أما كتاب السر فمنكر، قال ابن فرحون: وقفت عليه فيه من الغض من الصحابة والقدح في دينهم خصوصا عثمان ﵁ ومن الحطِّ على العلماء والقدح فيهم، ونسبتهم إلى قلة الدين مع إجماع أهل العلم على فضلهم – خصوصاً أشهب – ما لا أستبيح ذكره، وورعُ مالك ودينُه ينافي ما اشتمل عليه كتاب السر، وهو جزء لطيف نحو ثلاثين ورقة ".[١]

قال القرطبي: "وحكي ذلك عن مالك في كتاب له يسمى (كتاب السر). وحذَّاق أصحاب مالك ومشايخهم ينكرون ذلك الكتاب، ومالك أَجَلُّ من أن يكون له (كتاب سر)".[٢]

وممن أنكر نسبة هذا الكتاب للإمام مالك: الخليلي في كتابه الإرشاد، وأبو بكر الأبهري كما في الجواهر الثمينة، وأبو العباس القرطبي في المفهم شرح مسلم، وابن كثير في تفسيره، والقرافي في الذخيرة.[٣]

ثانياً: رسالة إلى هارون الرشيد في الآداب.

وهي رسالة لطيفة فيها نصحٌ وتذكيرٌ ببعض الآداب أرسلها مالك للخليفة هارون الرشيد، ولقد أنكرها أصحاب مالك بسبب ضعف إسنادها، ونكارة ما جاء فيها، وغرابة أحاديثها.

قال القاضي عياض: "ومن ذلك رسالته إلى هارون الرشيد المشهورة في الآداب والمواعظ، حَدَّثَ بها بالأندلس أولاً ابن حبيب عن رجاله عن مالك....ولا شك في سقوط رجل محدث منه، وقد أنكرها بعض مشايخنا: إسماعيل القاضي، والأبهري، وأبو محمد بن أبي

١ مواهب الجليل شرح مختصر خليل: للحطاب، ٥/ ٢٤- ٢٥.

٢ الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله القرطبي، ٣/ ٩٣.

٣ انظر على الترتيب: الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليلي، ١/ ٤٠٥-٤٠٦، و"عقد الجواهر الثمينة" لابن شاس، ١/ ٨٨، و"المفهم لما أشكل تلخيصه من شرح مسلم" لأبي العباس القرطبي، ١٥٧/٤، و"تفسير القرآن العظيم" لابن كثير، ١/ ٥٩٢، و"الذخيرة" للقرافي، ١/ ٣٢٣.

زيد، وقالوا: إنها لا تصح وإن طريقها لمالك ضعيف وفيه أحاديث لا نعرفها. قال الأبهري فيها أحاديث منكرة تخالف أصوله، قالوا وأشياء فيها لا تعرف من مذهب مالك ورأيه، وقد أنكرها أصبغ بن الفرج أيضاً، وحلف ما هي من وضع مالك".[١]

وقال الحافظ الذهبي في السير: "و(رسالة آداب إلى الرشيد)، إسنادها منقطع، قد أنكرها إسماعيل القاضي وغيره، وفيها أحاديث لا تعرف، قلت: هذه الرسالة موضوعة، وقال القاضي الأبهري: فيها أحاديث لو سمع مالك من يحدث بها، لأدَّبه ".[٢]

ونخلص من هذا كله أن علماء المسلمين كانت لهم منهجية علمية دقيقة في نسبة الكتب والمؤلفات للمشاهير، وأن الروح النقدية لم تكن غائبة في التعامل مع الأخبار في ذلك، وأنهم حازوا قصب السبق في التشكيك العلمي لنسبة بعض المؤلفات للإمام مالك، وأما تشكيك المستشرقين فهو مبني على التهويل قصد إسقاط الثقة وإثارة الريب في تراث الإمام مالك.

الخاتمة:

الحمد لله أولاً و آخراً، فبعد هذه الإطلالة على عمل المستشرق شاخت في ترجمته للإمام مالك في دائرة المعارف الإسلامية، ونقد أهم الآراء الخاطئة والقصص الباطلة التي أوردها يمكنني أن ألخص أهم النتائج التي وصلت إليها من خلال هذا البحث في شكل نقاط:

١) دائرة المعارف الإسلامية، موسوعة كبيرة وخطيرة في تكوين التصورات عن الإسلام والمسلمين، حوت كثير من الآراء الباطلة ينبغي التصدي لها وتعقبها كل في مجال اختصاصه.

٢) لم يعتمد المستشرق شاخت على المصادر الأصلية في ترجمته للإمام مالك، بل نقل الأخبار من كتب الأدب والحكايات الغير موثوقة، وهذا خلل منهجي في البحث العلمي لا يوصل إلى الحقيقة العلمية.

---

١ ترتيب المدارك: للقاضي عياض، ٢/ ٩٢- ٩٣.

٢ سير أعلام النبلاء: للذهبي، ٨/ ٨٩.

٣) اعتمد شاخت أسلوب الشك الغير منهجي في تعامله مع الأخبار الواردة في مصادر ترجمة مالك، فهو يرفض ويشكك دون ضابط علمي، وهذا ليس أسلوب علمي للتفكير بل هو أقرب للسفسطة منه للعلم.

٤) لقد ضخم شاخت حادثة خروج محمد النفس الزكية وتأييد الإمام مالك لها، لتصوير العلاقة بين العلماء والأمراء في الدولة الإسلامية بأبشع الصور.

٥) لقد تأثر بعض من الكتاب الإسلاميين بآراء المستشرقين حول الشخصيات الإسلامية، حتى أصبحت دائرة المعارف الإسلامية من أهم المصادر عندهم لتكوين صورة عن عظماء هذه الأمة، و ولقي كثير من الفرق الضالة ضالتهم في هذه الموسوعة للطعن في علماء الأمة.

أهم مصادر البحث ومراجعه:

١) **أصول الفقه المحمدي لجوزيف شاخت في كتابات الغربيين:** ترجمة الصديق بشير نصر، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد ١١، ليبيا، ١٩٩٤م.

٢) **الأغاني:** أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني ٣٥٦هـ، تحقيق: إحسان عباس، د.إبراهيم السعافين، الأستاذ بكر عباس، الطبعة الثالثة: ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، دار صادر، بيروت/ لبنان.

٣) **الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء:** أبو عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي ٤٦٣هـ، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب/ سوريا.

٤) **تاريخ الأدب العربي:** كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. عبد الحليم النجار، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة/ مصر.

٥) **تاريخ الرسل والملوك:** ابن جرير الطبري، تحقيق: نواف الجراح، دار صادر.

٦) **تحقيق النصوص ونشرها:** عبد السلام هارون، الطبعة السابعة: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٧) **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك:** القاضي عياض بن موسى اليحصبي ٥٤٤هـ، تحقيق: عبد القادر الصحراوي، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م. وزارة

الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.

٨) **تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك:** جلال الدين السيوطي، تحقيق: هشام بن محمد حيجر الحسني، الطبعة الأولى: ٢٠١٠م، دار الرشاد الحديثية، الدار البيظاء/ المغرب.

٩) **موجز دائرة المعارف الإسلامية:** أ.جي.بريل، ترجمة: نخبة من أساتذة الجامعات المصرية والعربية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، مركز الشارقة للإبداع الفكري.

١٠) **حركة النفس الزكية** (حتى نستفيد من أخطاء الماضي): محمد العبده، الطبعة الثالثة: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، دار الأرقم، برنينهام/ بريطانيا.

١١) **العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية:** د. خالد بن منصور الدريس. الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ، دار المحدث، الرياض/ المملكة العربية السعودية.

١٢) **فلسفة الإستشراق وأثرها في الأدب العربي المعاصر**: أحمد سمايلوفيتش، دار المعارف، سنة ١٩٨٠م، جمهورية مصر العربية.

١٣) **سير أعلام النبلاء:** شمس الدين محمد بن احمد الذهبي، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة بيروت / لبنان.

١٤) **صحيح وضعيف تاريخ الطبري:** تحقيق: محمد بن طاهر البرزنجي، ومراجعة: محمد صبحي الحلاق، الطبعة الأولى: ٢٠٠٧م. دار ابن كثير، دمشق/ سوريا.

١٥) **الطبقات الكبير**: محمد بن سعد بن منيع الزهري ٢٣٠هـ، تحقيق: د. علي محمد عمر، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ/٢٠٠١م. مكتبة الخانجي، القاهرة/ مصر.

١٦) **الكفاية في علم الرواية:** أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي)، تحقيق وتعليق: إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م، دار الهدى، جمهورية مصر العربية.

١٧) **لسان الميزان:** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتني به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب/ سوريا.

١٨) **سنن النسائي الصغرى:** لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النسائي، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٩) **موسوعة المستشرقين:** د. عبد الرحمن بدوي، الطبعة الثالثة تموز/ يوليو/ ١٩٩٣م، دار العلم للملايين، بيروت/ لبنان.

٢٠) **مقاتل الطالبيين:** أبو الفرج الأصبهاني، تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ. منشورات الشريف الرضى.

٢١) **المعارف:** أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ٢٧٦هـ، تحقيق: د.ثروت عكاشة، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة/ مصر.

٢٢) **مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية:** إعداد مجموعة من العلماء، صدر في إطار الإحتفاء بالقرن الخامس عشر هجري، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

المحدِّث الشيخ عبد الحقّ الدِّهْلَوِي وإسهامه في الحديث النبوي

سيد عبد الماجد الغوري[١]

ملخص البحث:

الشيخ عبد الحقّ الدهلوي أحدُ مشاهير علماء الهند، وعَلَمٌ من أعلام الحديث النبوي، ومنارةٌ من منارات السنّة المحمدية، بل يكون عداده في هذه البلاد في رواد النهضة الحديثية مثل الإمام الشّاه ولي الله الدهلوي والأمير صديق حسن خان القنوجي وغيرهما، لقد قام فيها بجهود عظيمة في إحياء الكثير من العلوم الدينية من خلال التدريس والتأليف والتصنيف، وكان لـ"علم الحديث" حظٌّ أوفرَ وقدرٌ أكبرَ من عنايته بين تلك العلوم، ونتيجةً لجهوده المباركة قد تكوَّن في هذه البلاد المناخ الحديثي، فأنشئتْ إثره مدارس دينية وحلقات علمية كثيرة في مختلف أرجائها، والتي تخرَّج فيها الكثيرُ من العلماء الكبار، الذين لهم أياد بيضاء في نشر علم الحديث في هذه البلاد.

وهذا البحث محاولة متواضعة في تعريف هذا العَلَم الجليل، مع إبراز إسهامه العلمي في خدمة الحديث النبوي الشريف، وهو يحتوي على مبحثين، أولهما: ترجمته الذاتية، وثانيها: مساهمته العلمية في خدمة الحديث النبوي.

المبحث الأول: ترجمته الذاتية:

يشتمل هذا المبحث على ستة مطالب، وهي تحوي اسمَ الشيخ عبد الحقّ الدهلوي وكنيته ولقبه ونسبته ونسبه وأسرته، ومولدَه ونشأته، وطلبَه للعلم ورحلته فيه إلى الحجاز، وعكوفَه على التدريس والتأليف بعد عودته منها، ثم خُلُقَه وعاداته وثناء العلماء عليه، ثم وفاتَه وخلفه.

---

١ الباحث الزميل في معهد دراسات الحديث النبوي، والمحاضر في قسم الكتاب والسنة في الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور – ماليزيا.

المطلب الأول: اسمه وكنيته ولقبه ونسبته ونسبه وأسرته:

أولاً: اسمه: عبد الحقّ.

ثانياً: كنيته: أبو المجد[١].

ثالثاً: لقبه: عُرف المترجَمُ بلقبَين: "المحدِّث" و"الشَّاهْ"، أمّا الأول فلُقِّب به بسبب اشتغاله الدائم بالحديث النبوي تدريساً وتأليفاً، والثاني فهو لقبٌ أُطلِق على عدد من أكابر علماء الهند أمثال الإمام الشَّاه ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي وأبنائه، وهي كلمة فارسية معناها: الْمَلِك، والسلطان، والمحترم، والمعزَّز[٢].

رابعاً: نسبته: "الدهلوي" نسبةً إلى مدينة "دهلي" عاصمة الهند حيث وُلد الشيخ وتوفي بها.

خامساً: نسبه: هو عبد الحقّ بن سيف الدين السيفي القادري بن سعد الله بن فيروز الشهيد بن الملك موسى بن الملك معز الدين بن آغا محمد ترك البخاري....، إلى هنا اكتفى المترجَمُ بذكر هذا النسب في كتابه "أخبار الأخبار"، ولا يُعرَف نسبُه فوق "آغا محمد ترك البخاري"، الذي كان أصلُه من "بخارا".

سادساً: أسرته: إنَّ أول مَن هاجر إلى الهند من أجداد الشيخ عبد الحقّ هو "آغا محمد ترك البخاري"، الذي قدمها في عهد السلطان علاء الدين الخلجي[٣]، إثر هجوم المغول على آسيا الوسطى وإحداثهم الخرابَ والدمار والإحراق فيه في القرن السابع الهجري؛ ونتيجةً لذلك قد اضطرَّ الكثيرُ من الأُسَر الشريفة في تلك البلاد إلى الهجرة إلى بلاد الهند والحجاز. وحين قدم "آغا محمد" الهندَ وكان المسلمون فيها قد بلغوا ذروتَهم في السياسة والثقافة، وكان يحكمها وقتئذ السلطان علاء الدين الخلجي، الذي ساعدهم وأكرمهم بالوظائف العالية

---

١ ضياء الدين الإصلاحي، **تذكرة المحدِّثين**، (أعظم كره: دار المصنفين، ط١، ٢٠٠٦م)، ج٣، ١٦٩.

٢ فيروز الدين، **فيروز اللغات**، (دهلي الجديدة: عدنان بك دبو، ط١، ٢٠٠٤م)، ص٥٤٧.

٣ هو علاء الدين علي مَرْوان الخلجي (ت٦٠٩هـ): أحد كبار السلاطين المسلمين في الهند، وكانت مدة سلطنته فيها سنتين، كان فاتكاً غشوماً متكبِّراً، فخرج عليه الناس وقتلوه. (انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر**، (بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، ج١، ١١٠.

والمناصب الرفيعة، فظلَّت بعده أفرادُ أسرته معزَّزين ومكرَّمين في هذه البلاد، يشغلون فيها المناصبَ العلمية المهمَّة[١].

وكان من أشهر أفراد هذه الأسرة: الشيخ سيف الدين الدهلوي، والد المترجَم، الذي وُلد في دهلي سنة ٩٤٠هـ، وتوفي بها سنة٩٩٠هـ، وكان معروفاً بين الناس بالعلم والفضل، وبالصلاح والزهد، وباعتنائه بقرض الشعر وولوعه بالأدب، وله ديوانٌ شعريٌّ باسم "سلسلة الوصال" ورسالةٌ باسم "مكاشفات"، ويحتوي ديوانه على خمسمئة بيت من الشعر. وكان إلى جانب اهتمامه الكبير بالشعر والأدب؛ عُرف بعنايته الخاصة بالعلوم الشرعية لا سيما بالحديث النبوي، كما يدل على ذلك بعض تعليقاته على كتب أسماء الرجال مثل "الكاشف" للحافظ الذهبي وغيره، التي مازالت موجودةً عند ورثته[٢].

المطلب الثاني: مولده ونشأته:

وُلد المترجَم الشيخ عبد الحقّ الدهلوي في شهر محرم سنة ٩٥٨هـ (الموافق يناير ١٥٥١م) بمدينة "دهلي" في عهد الحاكم المسلم الشهير "شَيْر شاهْ السُّوْرِي"[٣].

ونشأ نشأةً صالحةً، وتربَّى تربيةً دينيةً برعاية والده الجليل، وكان منذ أيام طفولته مطبوعاً على الصلاح والتقوى، ولم يتبذَّر وقته في اللعب مثل عامة الأطفال، وبذل جهداً

---

١ خليق أحمد نظامي، **حياة شيخ عبد الحق محدِّث دهلوي "سيرة المحدِّث الشيخ عبد الحق الدهلوي"**، (دهلي: ندوة المصنفين، ط١، ١٣٧٣ه/١٩٥٣م)، ص٥١ و٥٢. وانظر: نسيم أحمد الفريدي، **الشيخ عبد الحق حقي المحدِّث الدهلوي**، وهو بحث منشور في مجلة "ثقافة الهند" الفصلية، (دلهي: المجلس الهندي للعلاقات الثقافية، المجلد٤٣، العدد١، العام ١٩٩٢م)، ص٥٢.

٢ انظر: سيد سليمان الندوي، في مقاله عن الشيخ عبد الحق الدهلوي، المنشور في مجلة "المعارف" الأردوية (الصادرة عن دار المصنفين، أعظم كره، الهند)، عدد فبراير عام ١٩٢٩م، ص٨٧.

٣ وهو يُعرَف أيضاً باسم "فريد خان" أو "شير خان" (ت٩٥٢هـ): أحد أشهر السلاطين المسلمين في الهند، وكان من أصول أفغانية، وكان حاكماً قوياً في العصور الوسطى، وقد أسَّس أسرةً حاكمةً في شمالي الهند عام ٩٤٧هـ، عُرفت باسم "سور"، لقد قطعت الهند في عهده شوطاً كبيراً من الرقي والتقدم في مختلف المجالات. (انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٤، ص٣٥٣).

عظيماً في طلب العلم، كما يدلُّ على ذلك ما كتبه هو في هذا الصدد في كتابه "أخبار الأخيار"[١].

المطلب الثالث: طلبه للعلم في الهند ثم الرحلة في سبيله إلى الحجاز:

أولاً: طلبه للعلم في الهند:

تلقَّى الشيخُ دروسَه العلمية البدائية من والده الجليل، حيث تعلَّم منه قراءة القرآن الكريم مع أحكام التجويد، ثم اتَّجه إلى تعلُّم الكتابة والإنشاء حتى تمكَّن منهما.

وبعد الانتهاء من المرحلة الأولى من الدراسة المذكورة؛ أقبل على حفظ القرآن الكريم وأكمله في سنة ونصف، ثم عكف على تعلُّم اللغة العربية حتى أتقنها. ثم مال إلى دراسة العلوم العقلية والنقلية، فدرسها بتدبُّر وإتقان على أيدي علماء "ما وراء النهرين"، وظلَّ مهتمّاً باكتساب هذه العلوم اهتماماً كثيراً، وقد فرغ من تحصيلها في سنّ مبكّرة جدّاً، ولم يتيسّر لي الوقوفُ على أسماء أولئك أساتذته، لعلَّه قد ذكرهم في رسالة له سمَّاها: "أسماء الأستاذين"، والتي ضاعت كبعض كتب ورسائل أخرى له في ثورة ١٨٥٧م[٢]، حيث ثار المسلمون على الاستعمار البريطاني حين احتلَّ الهندَ، فانتقم منهم الاستعمارُ شرَّ انتقامٍ، فنُهبت بيوتهم، وانتهكت أعراضهم، وحُرقت مكتباتهم[٣]، وكانت من ضمنها مكتبةُ الشيخ.

وبعدما فرغ الشيخُ من حصول العلم من والده ومن علماء الهند؛ اشتغل مدةً بالتدريس والإفادة في دهلي.

رحلته إلى الحجاز في طلب الحديث:

وبعد أنْ أخذ الشيخُ عبد الحقّ حظاً وافراً من جميع العلوم النقلية والعقلية؛ قرَّر أن يرحل إلى الحجاز في طلب الحديث النبوي، فاتَّجه إليها سنة ٩٩٦هـ وهو ابن ثمان وثلاثين سنة، وفي طريقه إلى الحجاز أقام أياماً في إمارة "غجرات" حيث تتلمذ على العالم المحدِّث الشيخ وجيه

---

١ وهو كتاب مفيد ومرجع قيم في تراجم علماء الهند ومشايخها، ألفه الشيخ بالفارسية ثم ترجمه الحافظ ياسين علي بالأردوية. قيَّد فيه الشيخُ تراجمَ أعلام هذه البلاد من عهد الشيخ معين الدين الجشتي (ت٦٣٢هـ) إلى عصره، وافتتحه بترجمة الشيخ عبد القادر الجيلاني (ت٥٦١هـ) لمحبته وإجلاله له وتأثره به.

٢ الفريدي، **الشيخ عبد الحق حقي المحدِّث الدهلوي**، بحث منشور في مجلة "ثقافة الهند" الفصلية، ص٥٣.

٣ انظر للتفصيل عن هذه الثورة: "**المسلمون في الهند**" للشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي، (بيروت: دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، ص١٧٦-٢٠٠.

الدين العلوي الغُجراتي[١]. فحين وصل إلى مكة المكرمة، أخذ الحديثَ عن كبار محدِّثيها وقرأ عليهم "الصحيحين"، ثم لازم الشيخَ عبد الوهّاب بن وليّ الله المتقي[٢] وقرأ عليه "مشكاة المصابيح" ثم "صحيح مسلم"، وأخذ عن القاضي عليّ بن جار الله بن ظَهِيرة المكّي[٣]. ثم سافر إلى المدينة المنورة وأخذ الحديثَ بها عن الشيخ أحمد بن محمد بن محمد أبي الحزم المدني[٤]، والشيخ حميد الدين بن عبد الله السندي المهاجر[٥]، وأجازوه جميعاً إجازةً عامةً وأثنوا عليه.

لقد أطنب في مدحه القاضي علي بن جار الله المذكور، وقال فيه ما يدلُّ على نبوغه العلمي ومكانته السامية في الحديث النبوي وهو شابٌّ يافعٌ، يقول القاضي: "إنه الفرد العَلَم في القطر الهندي،... وإنه ممن أعلى الله همته في الطلب، ووفَّقه للسعي فيما يوصل إلى بلوغ الأرب، وخدم العلم الشريف، وضرب فيه بالسهم الأعلى والقدح المعلَّى، وقد شرَّفني بالحضور عندي برهةً من الزمان في المسجد الحرام بقراءة قطعةٍ من (صحيح الإمام البخاري)، وقطعةٍ من (ألفية الحديث) للعراقي البحر الهُمَام، فاستفدتُ منه أكثر مما استفاد، وأبدى من الأبحاث ما

---

١ هو الشيخ وجيه الدين بن نصر الله بن عماد الدين العلوي الغجراتي (٩١١-٩٩٨هـ): أحدُ أكابر العلماء في عصره، ومن المؤلفين المكثرين فيه. وُلد بـ"جانبانير" في إمارة "غجرات"، واشتغل بالعلم على أساتذة عصره وبرع في العديد من العلوم. وله مؤلفات كثيرة في مختلف العلوم والفنون، ومنها في أصول الحديث شرحه على "نخبة الفكر" للحافظ ابن حجر. انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٤، ص٤٤٢.

٢ هو الشيخ عبد الوهاب بن ولي الله البُرْهانبوري ثم المكي (ت١٠٠١هـ): أحد علماء الهند الأفذاذ في مجال الحديث وعلومه. وُلد ونشأ بمدينة "برهانبور" في غجرات وتوفي بمكة المكرمة. رحل في طلب العلم إلى بلاد نائية، ثم أقام بمكة المكرمة، وأدرك بها الشيخَ علي بن حسام المتقي- الذي كان مقيماً وقتئذ في مكة المكرمة - ولا زمه طول حياته، وأخذ عنه الحديثَ وغيرَه من العلوم، وتصدَّر للتدريس والإفادة بعده بمكة المكرمة، وأخذ عنه خلق كثير من العلماء من العالم الإسلامي. انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٥، ص٥٨٣.

٣ هو الشيخ جمال الدين محمد جار الله بن محمد نور الدين بن أبي بكر بن علي بن ظهيرة المكي المخزومي الحنفي (ت٩٨٦هـ): من علماء مكة وفقهاء الأحناف فيها، تقلَّد فيها الإفتاءَ مدةً، له: "الجامع اللطيف في فضل مكة وبناء البيت الشريف". انظر: محمد خير الدين الزركلي، **الأعلام**، (بيروت: دار العلم للملايين، ط١٢، ١٩٩٧م)، ج٧، ص٥٩، ٦٠.

٤ لم أعثر على ترجمته في كتب تراجم علماء الحجاز.

٥ لم أقف على ترجمته في كتب تراجم علماء الهند والسند والحجاز.

أحسن فيه وأجاد قراءةً ظهر بها أنه بالإفادة أحَقُّ منه بالاستفادة، وأنَّ له رسوخ قدمٍ في الاشتغال على جمل الوجوه المعتادة"[١].

المطلب الرابع: في مجال التدريس والإفادة والتأليف والتصنيف:

أولاً: في مجال التدريس والإفادة:

مكث الشيخ عبد الحقّ في الحجاز أربع سنوات، مستفيداً من علمائها ومشايخها في الحديث النبوي وغيره في علوم أخرى. ثم رجع إلى الهند سنة ١٠٠٠هـ، وعكف على نشر علمِ الحديث النبوي، وأنشأ لأجل ذلك مدرسةً في دهلي، التي كانت أولَ مدرسةٍ في شمالي الهند في ذلك العهد علا منها صوتُ الشرع والسُّنّة، وكان المنهج التعليمي في هذه المدرسة مختلفاً عن المدارس الأخرى اختلافاً تامّاً، فكان القرآنُ والحديث فيها قطبُ الرحى الذي تدور حوله سائر العلوم الدينية، وكانت تتمتَّع بخصائصها المميزة لا في دهلي وحدها بل في سائر شمالي الهند، وكان يجتمع فيها مئات من الطلاب، ويدرِّس فيها شيوخ وأساتذة كثيرون. ومن خلال هذه المدرسةِ اشتهرت دروس الشيخ عبد الحقّ في الحديث النبوي في كل أرجاء الهند، وتهافت عليه الطلاب من أصقائها لا سيما من شمالي الهند، ومنذ ذلك الوقت عُرف الشيخُ بلقب "المحدِّث"، الذي أصبح بعد جزءاً مِن اسمه حتى إذا قيل: "المحدِّث الدهلوي" لا يُعنى به إلا هو.

ثانياً: في مجال التأليف والتصنيف:

وإنه إلى جانب عكوفه على نشر علم الحديث النبوي وتدريسه في المدرسة المذكورة؛ فقد اعتنى اعتناءاً كبيراً بالتأليف والتصنيف في شتى موضوعات دينية، وجمع لأجل ذلك في مكتبته نوادر المخطوطات ونفائس الكتب، وكان قد أحرز الكثيرَ منها خلال إقامته بالحجاز، فكانت مكتبته تحتوي على الكنوز العلمية الغالية في الهند[٢]، وكان يقضي معظمَ أوقاته في هذه المكتبة يطالع

---

١ عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٥، ص٥٥٤.

٢ وظلَّت مكتبته هذه في الوضع نفسه إلى فترة طويلة بعد حياته، وقد حافظ عليها مدةً طويلةً ابنُه الشيخ نور الحق الدهلوي ثم أبناؤه، ولكن لما تغيَّر جوُّ "دهلي" السياسي في القرن الثامن عشر الميلادء، وشنَّ عليها بعضُ الطوائف الهندوسية غاراتٍ متعاقبةً متواصلةً؛ نُهبت منها هذه المكتبة، فضاعت كنوزها الغالية، كما تحدَّث عن ذلك بأسف وحزن حفيدُه شيخ الإسلام نور الحق الدهلوي في آخر المجلد الثاني من شرح البخاري وهو يقصّ نهب خزانة الشيخ فقال: "انتهى في زمن تشتُّت البال، واضطراب الحال من نهب الدار وغارتها في هجمة على دهلي القديمة باستيلاء الكفار العتاة باتفاق الطغاة والبغاة، وذهاب المكتبة القديمة والجديدة التي اشتملت على كتب تندر معظمها في هذه

ويؤلِّف، فقد بلغ عددُ ما أَلَّفه من الكتب نحو ستين كتاباً، ومنها (٤٩) كتاباً ذكره في قائمة مؤلَّفاته التي أعدَّها هو بنفسه في رسالة سَمّاها "تأليف القلب الأليف بذكر فهرس التواليف"[١]، ولكنه لم يذكر في هذه القائمة بعضَ كتبه التي أَلَّفها بعد وضع هذه القائمة، والتي يبلغ عددُها أحد عشر كتاباً، فبذلك يبلغ عددُ مجموع مؤلَّفاته ستين كتاباً، ومعظمها يدور حول محور الشريعة الإسلامية والسنة المطهَّرة.

المطلب الخامس: خُلُقه وعاداته وثناء العلماء عليه:

أولاً: من خُلُقه وعاداته:

لم أقف في الكتب التي ترجمت له على شيء من صفاته الْخُلقية والخِلقية، غير أنّ أحد معاصريه[٢] ذكر في كتابه "شاهْ جَهَان نامَهْ" شيئاً من أعماله اليومية، ومما جاء فيه: "لقد بلغ الشيخُ في ١٠٤٧ه تسعين عاماً من عمره، ومع ذلك فهو لا يزال يتمتَّع بسلامة الحواس الظاهرة والباطنة، ويقوم كالشباب بأعمال التصنيف والتأليف والتصحيح والعبادة، وتعليم أبنائه وتلامذته، ويعتني بتربيتهم..."[٣].

ثانياً: ثناء العلماء عليه:

لقد ذكر كثيرٌ من العلماء الشيخَ عبد الحقّ الدهلوي في كتبهم، منوِّهين بدوره الذي قام به في إقامة النهضة الحديثية في بلاد الهند، ويَحسُن بي أن أنقل هنا بعضاً من أقوالهم التي تظهر من خلالها مكانته العلمية عندهم:

الديار، وكانت بعضها متحليةً بتصحيح وتحشية شيخ المحدِّثين الشيخ الأجل المحقِّق الدهلوي، وكانت تحت دراسته وتدريسه... لم تبق في البيت إلا كتب ملقاة في جوانب متهدمة". انظر: نظامي، **سيرة المحدّث الشيخ عبد الحق الدهلوي**، ص١٥٤، ١٥٥.

١ طُبعت في "مطبع مجتبائي" بدهلي عام ١٣٠٩ه.

٢ هو الشيخ أمين بن أبي الحسن القزويني، أحد الفضلاء المؤرخين، كان يُعرَف بـ"مرزا أمينا"، له كتاب في أخبار الملك المغولي الشهير "شاهجهان" سمَّاه بـ"شاه جهان نامه"، قيَّد فيه سائر أحواله وأحوال بعض معاصريه من العلماء والفضلاء، ولم أقف على تاريخ وفاته. انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٥، ص٥٠١.

٣ انظر: الفريدي، **الشيخ عبد الحق حقي المحدِّث الدهلوي**، بحث منشور في مجلة "ثقافة الهند" الفصلية، ص٥٧.

يقول المحدِّث الشيخ عبد الحي الكتَّاني[١]: "هو محدِّث الهند، العلامة المسند، صاحب المؤلفات العدة كشرحه على (المشكاة) المسمَّى بـ (اللمعات)، وشرح كتاب (الصراط المستقيم) للمجد الفيروزآبادي صاحب القاموس وغيره"[٢].

ويقول الأمير صديق حسن خان القَنّوجي: "هو أوّلُ مَن جاء بالحديث في هذا الإقليم[٣]، وأفاضه على سكانه في أحسن تقويم[٤]، ثم تصدَّى له ولده الشيخ نور الحقّ المتوفى سنة ١٠٧٣هـ، وكذلك بعض تلامذته على القلة"[١].

---

١ هو الشيخ السيد محمد عبد الحي بن عبد الكبير بن محمد الكتاني الإدريسي الحسني (١٣٠٢-١٣٨٢هـ): العلامة الكبير، حافظ المغرب الشهير، المؤرِّخ النسّابة، من سلالة آل البيت. وُلد بمدينة "فاس" ببلاد المغرب الأقصى وبها نشأ، وتلقَّى العلم على يد كبار علمائها. درَّس في الزاوية الكتانية بفاس وبجامع القرويين، وتتلمذ على يده العدد الكثير من أفاضل العلماء. توفي بفرنسا. وكانت له عناية خاصة بالحديث. وله مؤلَّفات كثيرة تربو على المئتين في مختلف العلوم والفنون. انظر: يوسف المرعشلي، **نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر**، (بيروت: دار المعرفة، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م)، ج٢، ص١٢٩٢.

٢ محمد عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، ٧٢٥/٢.

٣ يُريد به الهندَ.

٤ وهذا لا يخلو من المبالغة، والصوابُ أنَّ الحديث النبوي قد انتشر في الهند إبان أواخر الخلافة الأموية وأوائل الخلافة العباسية حينما كان لهاتين الخلافتين حكمٌ في بعض مناطق بلاد السند، وقد حمله إليها بعضُ الصحابة والتابعين وأتباع التابعين من أمثال: سنان بن سلمة الهذلي (ت٩٠هـ) من الصحابة، ويزيد بن أبي كبشة السكسكي الدمشقي (ت٩٧هـ)، وموسى بن يعقوب الثقفي (المتوفى نحو١٠٠هـ)، وعمرو بن مسلم الباهلي (ت١٢٣هـ) من التابعين، والربيع بن صبيح السعدي البصري السندي (ت١٦٠هـ) ، وأبي معشر نجيح بن عبد الرحمن السندي (ت١٧٠هـ) من أتباع التابعين، وغيرهم الذين كانوا من الطبقة الأولى من المحدِّثين بالهند، الذين قدموها في عهد هاتين الخلافتين، وبواسطتهم انتشر الحديث النبوي في مناطق السند الواقعة في غرب الهند، ولكن حين انقرضت الخلافة من نواحي هذه البلاد؛ انقطعت صلتها عن العرب وعلمائها، وفتر نشاطُ الحديث النبوي فيها مع مرور الأيام حتى أصبح فيها غريباً، إلى أنْ أكرم الله تعالى هذه البلادَ بعلماءٍ وقفوا حياتهم لنشر الحديث فيها من خلال التدريس والتأليف والتصنيف، فكان من أبرزهم: الإمام إسماعيل اللاهوري (ت٤٤٨هـ)، والمحدِّث اللغوي الإمام الحسن بن محمد الصغاني اللاهوري (ت٦٥٠هـ) صاحبُ "مشارق الأنوار"، والإمام علاء الدين المتقي بن حسام الدين البُرْهانفوري (ت٩٧٥هـ) صاحب "كنْز العمال"، والشيخ محمد بن طاهر الفَتَّني (ت٩٨٦هـ) صاحب "بحار الأنوار في غريب التنْزيل ولطائف الأخبار" وغيرهم علماء كثيرون من أبناء هذه البلاد، الذين قاموا بنشر الحديث النبوي في مناطقهم على المستوى الإقليمي. ثم نبغ في هذه البلاد رجلان عظيمان من علماء المسلمين اللذَين لهما كان نشاط عظيم في نشر الحديث النبوي في الهند على مستوى البلاد، وهما: الشيخ عبد الحقّ الدِّهْلَوي (ت١٠٥٢هـ) والإمام أحمد بن عبد الرحيم الملقَّب بشاه وليِّ الله

ويقول الشيخ عبد الحي الحسني[٢]: "هو أولُ مَن نشر علمَ الحديث بأرض الهند تصنيفاً وتدريساً"[٣]. وقال أيضاً: "ونشر العلومَ لا سيما الحديثَ الشريف بحيث لم يتيسّر لأحد من العلماء السابقين في ديار الهند"[٤].

ويقول المؤرِّخ الباحث الأستاذ خليق أحمد نظامي[٥]: "إنَّ العهد الذي بدأ فيه الشيخ عبد الحق المحدِّث الدهلوي دروسه في الحديث النبوي؛ كان قد طُوي - إذ ذاك - بساط هذا العلم الشريف في شمالي الهند، وإنه قد أشعل في هذا الوسط المُظلِم الضيِّق شمعةً جذبتْ إليه الناسَ من أنحاء نائية بعيدة، فالتفّوا حولها، وتهافتوا عليها تهافُتَ الفراش على النور، وبدأ نشاط جديد لدور الحديث الشريف في شمالي الهند"[٦].

الدهلوي (ت١١٧٦هـ)، ثم نشط تلامذتهما في نشر الحديث النبوي في هذه البلاد، وبذلوا في ذلك جهوداً حثيثةً حتى تبوّأت هذه البلادُ مكانةً مرموقةً في علم الحديث النبوي.

١ صديق حسن خان القنوجي، **الحطة في ذكر الصحاح الستة**، تحقيق: علي حسن الحلبي الأثري، (بيروت: دار الجيل، ط١، ١٤٠٨هـ)، ص٢٥٦.

٢ هو الشيخ عبد الحي بن فخر الدين الحسني (١٢٨٦-١٣٤١هـ: المؤرخ الشهير، العلامة البحاثة. قرأ الحديثَ على المحدِّث الشيخ نذير حسين الدهلوي. تولّى رئاسةَ "دارالعلوم ندوة العلماء"مدةً طويلةً. وكانت له عناية جيدة بالحديث تأليفاً وتدريساً، ومن مؤلّفاته فيه: "تهذيب الأخلاق" و"منتهى الأفكار في تلخيص الأخبار"، وشرح على "سنن أبي داود" لم يكمله. انظر: عبد العلي الحسني، في مقدمته لـ "**نزهة الخواطر**"، ج١، ص٢٨،٢٣.

٣ عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٥، ص٥٥٤.

٤ عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٥، ص٥٥٤.

٥ هو الأستاذ خليق أحمد نظامي بن إرشاد علي بن أبدال محمد العمري (١٣٤٤- ١٤١٨هـ): المؤرخ الأديب، الباحث المحقِّق. وُلد في بلدة "أمروهة" في شمالي الهند، وأخذ العلوم والآداب عن جده وغيره من العلماء والأساتذة المعروفين، وبرع في اللغات الأردوية والفارسية والإنكليزية، عُيّن محاضراً في قسم التاريخ بجامعة عليجراه الإسلامية، ثم ارتقى إلى درجة الأستاذ ثم إلى نائب رئيس الجامعة، ثم رئيس لقسم التاريخ في نفس الجامعة. وعمل سفيراً للهند في سورية. وله مؤلفات ودراسات قيمة بالأردوية في تاريخ الهند وتراجم أعلامها، وقد ترجمت معظمها إلى الإنكليزية.

٦ نظامي، **سيرة المحدِّث الشيخ عبد الحق الدهلوي**، ص٤٣.

ويقول العلامة أبو الحسن الندوي[١]: "لقد صرفت العنايةُ إلى الحديث الشريف إخلاصَ الشيخ عبد الحقّ المحدِّث الدهلوي، وصِدقَه وجهوده المباركة، وقد أثار رغبةً قويةً وحركةً جديدةً إلى مطالته ودراسته وتدريسه وشرحه وتحشيته..."[٢].

وغيرها أقوال كثيرة لأكابر علماء الإسلام، التي قيلت في الشيخ عبد الحقّ مدحاً له وثناءاً عليه، أكتفي هنا بهذا القدر، فهو كافٍ لإبراز مكانته العلمية في الحديث النبوي.

المطلب السادس: وفاته وخلفه:

أولاً: وفاته:

توفي الشيخ عن أربعاً وتسعين عن عمره، في ٢١ ربيع الأول سنة ١٠٥٢ه، بمدينة "دهلي"، وصلَّى عليه نجلُه الشيخ نور الحق الدهلوي[٣]. لقد أوصى – رحمه الله تعالى – قبل وفاته: أن لا يُوسَّع قبرُه، ولا يتجاوز حدَّ الاعتدال، ولا يُجصَّص داخله، ولا يُرفَع جداره إلا بالآجر"، وأوصى كذلك: "إن رُأي من المصلحة؛ يُنصب لوحٌ على القبر، ويُكتَب عليها تاريخ الولادة والوفاة، ونبذةً من أخبار طلب العلم والرحلات فيه"[٤]، فتنفيذاً لوصيته نُصبت لوحةٌ على ضريحه، وكُتب فيها ما أوصى به رحمه الله تعالى.

ثانياً: خلفه:

خلف الشيخ عبد الحق الدهلوي ثلاثة أولاد من الذكور، وكان أكبرهم "الشيخ نور الحق الدهلوي"، فكان ذكياً متوقّد القريحة، محبَّباً لدى والده الجليل، تربَّى في مهده، وأخذ عنه

---

١ هوالشيخ أبو الحسن علي الحسني الندوي بن عبد الحي بن فخر الدين الحسني (١٣٣٣–١٤٢٠ه): أحد أعلام الدعوة الإسلامية، وأقطاب الفكر الإسلامي. وُلد بقرية "تكيّة كلان" قُرب "لكهنؤ" وتوفي بها. أكمل دراسته في "دار العلوم ندوة العلماء"، ثم عمل بها مدرّساً فرئيساً. نال جائزةَ الملك فيصل العالميّة لخدمة الإسلام سنة ١٤٠٠ه/١٩٨٠م، وله مؤلفات عديدة في الفكر والدعوة والأدب. انظر: سيد عبد الماجد الغوري، **أبو الحسن الندوي الإمام المفكر الداعية المربي الأديب**، (دمشق: دار ابن كثير، ط٣، ١٤٢٦ه/٢٠٠٥م)، ص١٤٦، ٣٤١.

٢ أبو الحسن علي الحسني الندوي، **رجال الفكر والدعوة في الإسلام**، (دمشق: دار ابن كثير، ط٢، ١٤٢٥ه/٢٠٠٤م)، ج٤، ص٥٤٤.

٣ ستأتي ترجمته في هذا المطلب.

٤ نظامي، **سيرة المحدِّث الشيخ عبد الحق الدهلوي**، ص١٥٠، ١٥١.

الحديثَ وغيره من العلوم. تولَّى القضاءَ في عهد الإمبراطور المغولي "شاهْجَهَان"[١]، وأدَّى مهمةَ هذا المنصب في نهاية الديانة والسداد[٢]، ولكنه بعد وفاة والده ترك هذه المنصبَ ليحل محلَّه في تدريس الحديث النبوي، فقضى معظمَ أيام عمره في تدريسه على غرار والده، ولم يزل كان يخدم هذا العلم المبارك إلى أن توفاه الله ﷻ عن تسعين سنةً من عمره، ودُفن بجانب والده بدهلي. وله مؤلفات عديدة في الحديث، منها:

١- تيسير القارئ شرح صحيح البخاري: ألَّفه باللغة الفارسية في ست مجلدات، وأهداه إلى الإمبراطور المغولي الصالح "أَوْرَنْغَ زَيْب عالَمْغِيْر"[٣]، طُبع هذا الشرح في المطبعة العلوية بلكنؤ في الهند، سنة ١٢٩٨هـ.

٢- شرح صحيح مسلم: المسمَّى بـ"منبع العلم"، وكان متفرقاً، فقد جمعه ورتَّبه ابنُه الشيخ فخر الدين محب الله، وأضاف إليه بعضَ المواد العلمية المفيدة[٤].

٣- شرح شمائل الترمذي (بالفارسية): تُوجَد له مخطوطةٌ في خزانة مكتبة رامْفُوْر في الهند[٥].

---

١ هو شهاب الدين محمد شاهجهان بن جانْغير بن أكبر شاه التَّيموري: (١٠٠٠-١٠٧٥هـ): أحد أعاظم سلاطين المسلمين في الهند، وأكثرهم سخاءاً ومحباً للخير، أسَّس في عهده المساجد الكثيرة في مختلف مناطق البلاد، وهو الذي بنى "تاج محل" تذكاراً لزوجته، الذي يُعد اليوم في عجائب العالم السبعة. انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٥، ص٥٣٦.

٢ انظر: غلام علي آزاد البلجرامي، **سبحة المرجان في آثار هندستان**، تحقيق: الدكتور فضل الرحمن الندوي، (علي كره: معهد الدراسات الإسلامية، جامعة عليكره الإسلامية، ط١، ١٣٩٦هـ)، ص١٤١.

٣ هو الإمام المجاهد السلطان: أبو المظفَّر محيي الدين محمد أَوْرَنْغَ زَيْب عالَمْغِيْر بن شاهْجَهان المغولي (١٠٢٧-١١١٨هـ): من أعظم سلاطين المسلمين في الهند، وأكثرهم علماً وورعاً. نشأ على تربية دينية محضة، وقرأ العلوم على كبار العلماء. جلس على العرش سنة ١١٦٨هـ، وظلَّ عليها نحو ستين سنة حتى وفاته. وقد توسعت في عهده رقعة الأمبراطورية المغولية توسعاً لم يشهد من قبل. وكان عالماً تقياً، متورعاً زاهداً، وكان له اعتناء خاص بالفقه، ومعرفة جيدة بالحديث، وله كتاب فيه باسم "كتاب الأربعين". (انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٦، ص٧٣٧ -٧٤٣).

٤ ضياء الدين الإصلاحي، **تذكرة المحدثين**، (أعظم كره: دار المصنفين، ط١، ٢٠٠٦م)، ج٣، ص٣٣٠.

٥ انظر: عبد الحي الحسني، **الثقافة الإسلامية في الهند**، (دمشق: مجمع اللغة العربية، ط٢، ١٩٨٣م)، ص١٥٣، ونظامي، **سيرة المحدِّث الشيخ عبد الحق الدهلوي**، ص٢٥٩.

ثم نبغ بعده في ذريته علماء أجلاء خدموا الحديث النبوي تدريساً وتأليفاً، وظلّوا يُعرَفون بهذه الصناعة الشريفة حتى عهد الاستعمار البريطاني، ثم مال الكثيرُ منهم إلى كسب العلوم العصرية الحديثة كعامة الناس، و لم يسلك منهم منهجَ آبائهم إلا القليلُ النادر[١].

المبحث الثاني: مساهمته في نشر علم الحديث في الهند:

لقد قضى الشيخ عبد الحق الدهلوي معظم أيام حياته في الكتابة والتأليف، فألَّف نحو ستّين كتاباً في التفسير والحديث والفقه والعقيدة والنحو والأخلاق والفلسفة والمنطق والتاريخ والسير وغير ذلك من الموضوعات، وكلها تتميّز بالدقة في تحقيق المسائل، وتحتوي على غُرر الفوائد ونوادر النكت العلمية. وفي هذا المبحث سأقوم أولاً بتعريف منهجه في التأليف والكتابة وأسلوبه فيهما، ثم أتعرَّج على تعريف أهمِّ آثاره العلمية في الحديث النبوي.

المطلب الأول: منهجه في التأليف والكتابة:

كانت طريقة الشيخ عبد الحقّ الدهلوي قبل بدء الكتابة أو التأليف في أي موضوع من الموضوعات أنه كان يجمع أولاً مواد مؤلَّفاته بقسط كبير من البحث والتحقيق، و لم يكتب قطّ عن موضوع لم يستوفه دراسةً وبحثاً، و لم يحط به إحاطةً تامةً، ولا شكّ أنَّ هذه الروح من البحث والتحقيق - إلى حدٍّ كبيرٍ - كانت نتيجةً لتربيته الحديثية، التي تتطلَّب من الباحث أو المؤلِّف الدِّقةَّ المتناهية والاستقراء التامّ فيما يكتب أو يؤلِّف، لقد قام الشيخ بجهد كبير من البحث والتحقيق في سبيل علم الحديث، وأحكمت دراسته لأسماء الرجال وأصول الإسناد ذوقَه التحقيقي، فهو لم يؤلِّف كتاباً في موضوع إلا وفى كلَّ مسئلةٍ حقّها من البحث والدراسة، كما تشهد بذلك مؤلَّفاته، وكذلك أنه إذا أراد أن يكتب عن موضوع كان يجمع كلّ ما يتصل به من المواد العلمية، كما يدل على ذلك كلامه في مقدمته لشرح "سفر السعادة" للفيروزآبادي، حيث قال فيها: "لم أرض قطّ بالتقصير في تصحيح النقول والإحالة على الأصول، و لم أتكاسل في ذلك، اللّهم إلا أن يكون ذلك وقع في مكان سهواً أو نسياناً، و لم أخرج عن نطاق الأمانة وطريق الحيطة في رواية الأحاديث ونقل المسائل، و لم أسلك قطّ

---

١ انظر: الفريدي، **الشيخ عبد الحق حقي المحدِّث الدهلوي**، بحث منشور في مجلة "ثقافة الهند" الفصلية، ص٥٧.

على طريق الخيانة، وأرجو بهذه الوسيلة أن يقع موضع القبول عند الله تعالى، إن شاء الله تعالى"[١].

وهكذا كان منهجه – رحمه الله تعالى – في البحث والتحقيق في جميع مؤلفاته ورسائله، وكان أكبَرُ عونٍ له في بحوثه ودراساته هو ذاكرته القوية، فكلُّ شيء مَرَّ به صار في ذهنه كالنقش في الحجر، وكان يقول: "أتذكَّر جيداً أيام فطامي حينما كنتُ ابن سنتين تقريباً، كأنه قصةٌ حدثت بالأمس"[٢].

المطلب الثاني: أسلوبه في الكتابة والتأليف:

ومن مزايا أسلوب الشيخ في التأليف والكتابة أن عباراته فيهما تتصف برزانة علمية، فهو يختار اللغةَ والأسلوب حسب موضوع الكتابة، ويُكثِر من استعمال الكلمات العربية إذا ألَّف أو كتب شيئاً بالفارسية، ولكن من دون أن يثقل بها القارئ، ولا تقضي كلماته العربية على نصوصه الفارسية، بل تزيدها قوةً وجمالاً[٣].

كانت له قدرة فائقة على الترجمة من العربية إلى الفارسية، ومن محاسن ترجمته أنه ينقل الفكرَ واللغة نقلاً لا تُشَمّ منه رائحة الترجمة.

لقد كتب ألوفاً من الصفحات، ومما يُدهِشنا فيها هو استقلال أسلوبه في الروعة والرصانة، ومن المستحيل أن نطلع على سقم في أسلوبه.

وكذلك من محاسن كتاباته أنه يعرب عن معانيه بإيجاز، لا يوجد عنده شيء من الإسهاب والإطالة التي تنتج عن كثرة الكتابة.

وكان من اعتقاده أنه لا يمكن كتابة شيء بغير التذوُّق، كما يقول: "ماذا يكتب مَن لا ذوقَ له، فإنَّ بهاء الكلام في التذوُّق"[٤].

وهذه المزية تتجلَّى في معظم مؤلَّفاته ورسائله.

---

١ عبد الحق الدهلوي، **طريق الإفادة في شرح سفر السعادة**، (نسخة لكنؤ، المطبوعة عام ١٩٠٣م)، ص ٤، ٥.

٢ نظامي، **سيرة المحدِّث الشيخ عبد الحق الدهلوي**، ص٣٠٤.

٣ نظامي، **سيرة المحدِّث الشيخ عبد الحق الدهلوي**، ص٣٠٥.

٤ عبد الحق الدهلوي، **كتاب المكاتيب**، (دهلي: مطبع مجتبائي، ط١، ١٢٩٧هـ)، ص٢٢٢.

المطلب الثالث: تعريف وجيز لآثاره العلمية في علم الحديث:

وبعد إلقاء الضوء على منهج الشيخ عبد الحقّ في مؤلفاته ورسائله وأسلوبه فيهما؛ أرى أن أقوم فيما يلي بتعريف وجيز لجميع أعماله العلمية التي تختص بعلم الحديث النبوي:

١- أشعة اللمعات في شرح المشكاة:

لَمَّا كان كتابُ "مشكاة المصابيح" مبنياً على كتاب "مصابيح السُّنّة"؛ فأودّ أن أبدأ أولاً بتعريف الأصل (أي "مصابيح السنة") ثم اتبعه بتعريف "مشكاة المصابيح" الذي شرحه الشيخُ عبد الحقّ الدهلوي أولاً بالفارسية في كتابه المسمَّى بـ"أشعة اللمعات"، وثانياً بالعربية في كتابه الآخر المسمَّى "لمعات التنقيح".

لقد ألَّف الإمام البَغَوِيّ[١] كتاباً قيماً باسم "مصابيح السنة" الذي يُعتبَر من أهمِّ المجامع الحديثية، وانتقى فيه الأحاديثَ النبوية من الأبواب المتفرّقة، ورتَّبها على نسق رائع، وجرَّدها عن الأسانيد، ثم قسَّمها إلى صِحَاح وحِسَان، وقصد بـ"الصحاح" ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما، وبـ"الحسان" ما أورده الأئمة الأربعة (أبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي) في سُنَنهم، وبيَّن درجةَ الأحاديث إن لم تكن صحيحةً، وأعرض عن ذكر الأحاديث المنكرة والموضوعة[٢].

---

١ هوأبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، البغوي الشافعي، الملقّب بـ"ركن الدين"، وبـ"محيي السنة" (ت٥١٦هـ): محدِّث فقيه مفسِّر، صاحب التصانيف، كان أبوه يعمل الفراء ويبيعها، فسُمّي به. بُورك له في تصانيفه، ورُزق فيها القبول التام، لحُسن قصده، وصدق نيته، وتنافس العلماء في تحصيلها، ومن أشهرها: "شرح السنّة"، و"معالم التنْزيل"، و"المصابيح"، و"التهذيب في فقه الشافعية"، و"الجمع بين الصحيحين"، و"كتاب الأربعين حديثا" وغيرها. توفي بمرو الرُّوذ، وهي من مدائن خراسان. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٢، ص٢٥٩.

٢ انظر: محمد بن جعفر الكتاني، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٧، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، ص١٧٧.

ثم توالَى الاشتغالُ بهذا الكتاب قراءةً وتدريساً، شرحاً وتعليقاً، ترتيباً وتلخيصاً، إلى أن جاء الخطيب التِّبْريزي[1]، فرتَّبه من جديد، وهذَّبه، وأكمل ما أهمله البغوي، وجوَّد تقسيمه إلى أبواب وفصول، وذيَّل عليه.

و"المصابيح" تحتوي على (٤٧١٩) حديث، فزاد عليها التبريزيُّ (١٥٦٦) حديثاً، فأصبح مجموعُ عددِ أحاديث "المشكاة" بعد الزيادة عليها (٦٢٨٥) حديث. كما أنَّ التبريزي التزم فيه بعزو الحديث إلى مصدره صراحةً دون الرمز والإشارة كما فعل البغوي في "المصابيح"، وكذلك استخدم التبريزي الإجمالَ في ذلك، وبيَّن درجةَ الأحاديث التي من زياداته على الأصل.

ثم عُني العلماء بكتاب "مشكاة المصابيح" بالشرح والتحشية عليه، فظهرت له شروح وحواش عديدة[2]، ومنها شرحُ الشيخ عبد الحقّ هذا، الذي ألَّفه بالفارسية.

بدأ الشيخُ بشرح المشكاة سنة ١٠١٩هـ في مدينة دهلي، وأتَّمه سنة ١٠٢٥هـ، وقد استغرق في إتمامه ست سنوات، وذكر في مقدمته سبب تأليف الشرح، حيث قال: "بعد الرجوع من الحرمَين الشريفَين - زادهما الله تشريفاً وتعظيماً - وأخذِ الإجازات في رواية الحديث الشريف من مشايخ تلك البقعة المباركة، لما ساعدني التوفيق والنصرة من الله تعالى في خدمة هذا العلم الشريف، واستقمت على ذلك، رغبتُ في أن أشرح كتاب (مشكاة المصابيح) الذي اشتهر في هذه البلاد، وتداوله الناس بالقبول، وأن أوصل إلى الطلبة من فوائده التي اطلعت عليها في كتب القوم، أو سمعتها من شيوخي، أو أُلقِيَتْ في روعي"[3].

يشتمل هذا الشرح على أربعة مجلدات كبار، ويحتوي المجلد الأول منها على مقدمة في (٣٩) صفحة في علم الحديث والمحدِّثين، وتتناول هذه المقدمةُ بدراسة وافية بعلم الحديث

---

١ هو أبو عبد الله وليّ الدين محمد بن عبد الله الخطيب العمري التبريزي (ت٧٤١هـ): عالمٌ بالحديث، قال عنه الكتاني: "بقية الأولياء وقطب العلماء"، له اليد الطولى في العلم ومعرفة أحوال الرجال. ومن مؤلفاته: "مشكاة المصابيح" و"الإكمال في أسماء الرجال" وغيرهما. انظر: الكتاني، **الرسالة المستطرفة**، ص١٧٧، والزركلي، **الأعلام**، ج٦، ص٢٣٤.

٢ لقد ذكرتُ بعضاً منها في كتابي "أعلام المحدثين في الهند" (دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، انظر صفحة: ٣٢، ٣٣.

٣ عبد الحق الدهلوي، **أشعة اللمعات**، (لكنؤ: مطبعة نولكشور)، ج١، ص٢.

وأقسامه، وتراجم وجيزة لأئمته. وإلى جانب المقدمة يحتوي هذا المجلد على ترجمة وشرح هذه الكتب: كتاب الإيمان، وكتاب العلم، وكتاب الطهارة، وكتاب الصلاة، وكتاب الجنائز.

ويحتوي المجلد الثاني على: كتاب الزكاة، وكتاب الصوم، وكتاب فضائل القرآن، وكتاب الدعوات، وكتاب أسماء الله تعالى، وكتاب المناسك.

ويحتوي المجلد الثالث على: كتاب البيوع، وكتاب العتق، وكتاب الحدود، وكتاب الإمارة والقضاء، وكتاب الجهاد، وكتاب الصيد والذبائح، وكتاب الأطعمة، وكتاب اللباس، وكتاب الطِّبّ والرقى.

ويحتوي المجلد الرابع على: كتاب الآداب، وكتاب الفتن.

وكتب المؤلِّف في نهاية هذا المجلّد: "تَمَّ تسويد هذا الكتاب عشية يوم الأربعاء الرابع والعشرين من ربيع الآخر سنة خمس وعشرين وألف من هجرة سيد المرسلين، وخاتم النبيين صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه أجمعين، وابتدأ تأليفه في الثالث عشر من ذي الحجة سنة تسع عشرة وألف، وتخلّلها أعمال أخرى من التأليف في ثلاث سنوات وكسر، وتَمَّ في الزاوية القادرية في دهلي، وهذا الفقير يخدمه ويكنسه ويوقد سراجَه، كأنما تَمَّ في مجلس واحد، والغرضُ هو بيان التوفيق الإلهي، وإعطاؤه لي الاستقامة، وتخصيصه إياي بسلامة وعافية، والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً. حرّرت هذه الأسطر على يده المؤلِّف الفقير عبد الحق بن سيف الدين القادري الدهلوي البخاري ضحوة يوم الجمعة سنة ١٠٤٩ ألف وتسع وأربعين، وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين".

تحتوي هذه المجلدات الأربع على (٢٦٥٥) صفحة، وهي مطبوعة في مطبعة "نَوَلْكِشْوَرْ" الشهيرة بلكنؤ في الهند.

٢- لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح:

وهو شرح لـ"مشكاة المصابيح"، ألَّفه الشيخ بالعربية في مجلَّدين، وهو أجَلُّ وأعظَمُ مؤلَّفاته، قال عنه في "تأليف القلب": "وقد جاء بتوفيق الله وتأييده كتاباً حافلاً شاملاً مفيداً نافعاً في شرح الأحاديث النبوية – على مصدرها الصَّلاة والتحية – مشتملة على تحقيقات مفيدة، وتدقيقات بديعة، وفوائد شريفة، ونكات لطيفة"[١].

---

١ عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٥، ص٥٥٥.

أما سببُ تأليف الشيخ هذا الشرح بالعربية فيبدوا أنه لما كان عاكفاً على تأليف "أشعة اللمعات" عرضت له معان لم يستحسن بيانها بالفارسية لكونها لغةَ الشعب وقتئذ في الهند، فلم يكن من المصلحة إشراك عامة الناس في بعض البحوث العلمية البحتة التي تلتوي عليهم، فلذلك ما تغاضى عنه في شرحه الفارسي سجَّله في الشرح العربي، كما يقول: "خلال المطالعة ظهرت أمورٌ لا يستحسن شرحها في اللغة الفارسية، و لم يسعني إطلاقها، فشرعت في شرحها في اللغة العربية، فتمَّ تسويدُ الشرحين الفارسي والعربي معاً،..."[١].

لقد فرغ الشيخ من تأليف هذا الشرح في ٢٤ رجب سنة ١٠٢٥هـ، واهتمَّ فيه بحلّ المشاكل اللغوية والنحوية و توضيح المسائل الفقهية في أسلوب سهل، كما سعى فيه إلى حدِّما في التوفيق بين الفقه الحنفي والحديث النبوي. وكتب في مستهلّه مقدمةً نفيسةً في تعريف أهمّ أصول الحديث، التي طُبعت مراراً في الهند مع متن "مشكاة المصابيح"، وقد أُفردت طباعة هذه المقدمة نظراً لقيمتها وأهميتها في كتابٍ مستقلٍّ سيأتي الحديث عنها.

طُبع هذا الشرحُ في مكتبة المعارف العلمية بلاهور في باكستان عام ١٩٧٠م، في أربع مجلدات، وينتهي المجلد الرابع بكتاب الجنائز، والكتب التالية لم تُطبع بعد.

٣- جامع البركات منتخب شرح المشكاة:

وهو تلخيص لشرح "المشكاة" ألّفه الشيخ في مجلدين، وذكر عنه في "فهرس التواليف" قائلاً: "هذه مجموعةٌ جاءت شاملةً لفوائد كثيرة وعوائد عزيزة، ذاكراً في كل باب حديثاً أو حديثين، ومقتصراً على معاني الأحاديث الأخرى، ومختصراً لها"[٢]. وهو ما زال مخطوطاً.

٤- أسماء الرجال والرواة المذكورين في كتاب المشكاة:

جمع الشيخُ في هذا الكتاب جميعَ رواة "مشكاة المصابيح"، بدأه بتراجم طويلة للخلفاء الراشدين، ثم أهلِ بيت النبي ﷺ، ثم ترجم لسائر الرواة باختصار شديد على حروف المعجم. كما ذكر فيه بعض تراجم أكابر المحدِّثين والأئمة الفقهاء الأربعة، وترجم لبعض تلامذة الإمام أبي حنيفة.

---

١ عبد الحق الدهلوي، **أشعة اللمعات**، ج١، ص٢.

٢ انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٥، ص٥٥٥، والإصلاحي، **تذكرة المحدثين**، ج٣، ص٢٩٢، ونظامي، **سيرة المحدِّث الشيخ عبد الحق الدهلوي**، ص١٧٠.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ مجيد حميد الآلوسي، في دار سعد الدين بدمشق عام ٢٠٠٧م، في (٢٢٤) صفحة، بعنوان: "إكمال أسماء رجال مشكاة المصابيح".

٥- مقدمة في أصول الحديث (بالعربية):

لما بدأ الشيخ بشرح "مشكاة المصابيح" بالعربية والفارسية؛ أراد أن يقدِّمه بمقدمة جامعة في بيان أصول الحديث ومصطلحاته، لتكون خلاصةً نافعةً لمباحثها المهمة الأساسية، فكتب هذه المقدمةَ وأجاد فيها، حيث إنه استوعب فيها أهمَّ مباحث أصول الحديث، فأصبحت هذه المقدمة بمثابة رسالة مفيدة في هذا العلم تبصِّر الطلابَ به، وتصلهم بالكتب الأساسية والمهمة فيه، وتُناقش ما يحتاج إلى المناقشة، وتقدِّم موجزاً عن الشخصيات والكتب التي جاء ذكرها فيها، وبالجملة فإن هذه المقدمة مغنية للطالب إلى حدّ ما، مع الإيجاز والاختصار.

وقد نالت هذه المقدمة قبولاً كبيراً بين الطلاب، وأصبحت من المقرَّرات الدراسية في مدارس بلاد القارة الهندية حيث كانت - ولم تزل - تُدرَّس قبل تدريس "مشكاة المصابيح"، وكذلك قبل "شرح نخبة الفكر"، وكأنها أصبحت مدخلاً لهما.

لقد استفاد الشيخُ في تأليف هذه المقدمة استفادةً كبيرةً من "خلاصة الطيبي في أصول الحديث"[١]، ولكنه لم يشر إليها في أي موضع من مواضع المقدمة!، وهذا مما يُؤاخذ عليه في هذا الكتاب.

وطُبعت هذه المقدمةُ طبعةً موثّقةً حجريةً مع "لمعات التنقيح" و"أشعة اللمعات"، ثم على حِدَةٍ عنهما مع متن "مشكاة المصابيح"، وشاعت وانتشرت، وتداولتها أيدي العلماء والطلاب في المدارس، ولكن الطبعتين كانتا على الطراز القديم، الذي تختلط فيه الفقراتُ بعضها ببعض، دون تقسيم العبارات والفقرات، ووضع العناوين علامات الترقيم حسب ضوابط المنهج الحديث للكتابة، مما دفع العالِمَ الجليل الشيخ سلمان الحسيني الندوي إلى الاعتناء

---

١ وهي للإمام الحسين بن عبد الله الطِّيبي (ت٧٤٣هـ)، لخَّصها من كتاب "معرفة علو الحديث" لابن الصلاح الشَّهْرَزُوري (ت٦٤٣هـ)، و"التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير" للنووي (ت٦٧٦هـ)، و"المنهل الروي في علوم الحديث النبوي" لابن جماعة الحموي (ت٧٣٣هـ)، كما أضاف إليه فوائد مهمة من مقدمة "جامع الأصول" لابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ) وغيرها من كتب المصطلح، وقد جاءت عبارته واضحةً مختصرة مهذَّبة، ومن هنا جاءت أهمية الكتاب وصحت تسميته بـ"الخلاصة"، فهو اسمٌ على مسمًّى. انظر مقدمة التحقيق للعلامة صبح السامرائي لتحقيق "الخلاصة في أصول الحديث"، (بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ص١٥.

بهذه المقدمة بعد أن قام بتدريسها فترةً من الزمن في "دار العلوم ندوة العلماء" بلكنؤ في الهند، فاعتنى فيها الشيخ سلمان بوضع العناوين الجانبية، وعنونةِ الفصول وترقيمها، وتقسيمِ محتويات المقدمة إلى فقرات مناسبة، والتعليقِ على ما تحتاج النصوص من التعليقات المفيدة، فبذلك كله جاءت هذه المقدمةُ مفيدةً، ينتفع بها المنتهي تذكرةً ويقتبس منها المبتدي تبصرةً.

وبعد اعتناء الشيخ سلمان بهذه المقدمة في أمور مشار إليها آنفاً؛ فهي تكون في تقسيم موادها في الفصول، حسب الترتيب التالي:

الفصل الأول في تعريف "الحديث" وأنواعه.

والفصل الثاني في تعريف "السند" و"المتن" وعوارضهما.

والفصل الثالث في تعريف "الشاذّ" و"المنكر" و"المعلَّل" و"الاعتبار".

والفصل الرابع في تعريف "الصحيح" و"الحسن" و"الضعيف".

والفصل الخامس في تعريف "العدالة" ووجوه الطعن المتعلقة بها.

والفصل السادس في تعريف "الغريب" و"المشهور" و"المتواتر".

والفصل السابع في تعدُّد مراتب "الضعيف" و"الصحيح" وفي تعريف بعض اصطلاحات الإمام الترمذي في جامعه.

والفصل الثامن في الاحتجاج بالحديث "الصحيح" و"الحسن" و"الضعيف".

والفصل التاسع في مراتب "الصحيح" وعدد الصِّحاح وكُتبها.

والفصل العاشر في تعريف الكتب الستة المشهورة.

طُبعت هذه المقدمةُ مرات عديدة في مختلف دور النشر في البلاد العربية، ومنها طبعة صدرت من دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م في (١١٢) صفحة، وطبعةٌ من دار الصحوة بالقاهرة عام ١٤١٩هـ/١٩٩٨م في (١١٢) صفحة، وطبعة أخيرة صدرت بمزيد من اعتناء الباحث من دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م في (١١٥) صفحة.

٦- طريق الإفادة في شرح سفر السعادة:

كتاب "سفر السعادة" هو من تأليف الإمام مجد الدين الفيروزآبادي[١]، جمع فيه أحاديثَ النبي ﷺ عن العبادات والمعاملات والمعيشة، أشاد بهذا الكتاب الأميرُ صديق حسن خان القِنُّوْجِي في كتابه "أبجد العلوم" حيث قال: "مَن أراد أن يتخلّق بأخلاق النبي ﷺ فعليه: أن يتخلَّق بما في القرآن من الأخلاق. وأحسَنُ الكتبِ المؤلَّفة في ذلك (زاد المعاد من هدي خير العباد) للحافظ ابن القَيِّم رحمه الله، وكتاب (سفر السعادة) لمجد الفيروزآبادي؛ فإنهما جَمَعا كُلَّ أدبٍ وعادةٍ وسيرةٍ كانت للنبي ﷺ، في كل باب من أبواب الدين والدنيا، وهما عمودا الإسلامِ وقاعدتا الدينِ، لم يُؤلَّف في الإسلام قبلهما مثلهما، ولا يُساويهما كتابٌ في هذا العلم، يَعرِف ذلك مَن رسخت قدمُه في علم السُّنة المطهرة"[٢].

لقد أدرك الشيخ عبد الحقّ قيمةَ هذا الكتاب القيم، فبدأ بشرحه مع زيادة تنبيهات عليه؛ لأنَّ الشيخ الفيروزآبادي قد تجاوز حدَّ الاعتدالِ وجادةَ الإنصافِ في بعض الأمكنة من هذا الكتاب. فرأى الشيخ عبد الحقّ من اللازم عليه أن ينبِّه القراء على سقطاته وذلاّته، كما يظهر ذلك من مقدمته لهذا الشرح حيث قال: "ولما ذهب [أي الفيروزآبادي] في هذا الكتاب مذهبَ المحدِّثين الأقحاح من أصحاب الظواهر، واختار في كثير من الأمكنة أقوالاً مخالفةً لمذاهب المجتهدين رحمهم الله تعالى، وزعم تفنيد آرائهم وإبطالها... وخرج في مبالغةٍ وإفراطٍ حدّ الاعتدال وجادة الإنصاف...؛ أحببتُ شرحَه والكشفَ عن الواقع مع ملازمة طريق الإنصاف والنصح"[٣].

وقال في "فهرس التواليف": "غرضُه [أي الفيروزآبادي] في هذا الكتاب: أن يُثبِت أفعالَ النبي ﷺ من العبادات والأخلاق بالأحاديث وتصحيحها، وردّ ما خالفها من آراء

---

١ هو أبو طاهر مجد الدين، محمد بن يعقوب بن محمد الفيروزآبادي (٧٢٩-٨١٧هـ): من أعلام المسلمين، وكان مرجعَ عصرِه في اللغة والحديث والتفسير، وُلد بـ"كارِزين" من أعمال "شِيراز"، وانتقل إلى العراق وجالَ في مصر والشام، ودخل بلاد الروم والهند، توفي بالزبيد في اليمن. ومن أشهر مؤلفاته: "القاموس المحيط"، و"تنوير المقباس في تفسير ابن عباس رضي الله عنهما"، و"سفر السعادة". انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٧، ص١٤٦.

٢ صديق حسن خان القوجي، **أبجد العلوم**، (بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ص٢٥٩، و٢٦٠.

٣ عبد الحق الدهلوي، **طريق الإفادة في شرح سفر السعادة**، ص ٣.

المذاهب الأربعة وإنكارها، فالتزمتُ في الشرح تأييد المذاهب الأربعة خاصةً المذهب الحنفي، ومعارضة كلام المؤلِّف فيما ذهب إليه من ردّ خصومه".

ينقسم "شرح سفر السعادة" إلى ثلاثة أقسام، وفي القسم الأول ناقش الشيخُ الأحاديثَ التي أوردها الفيروزآبادي مناقشةً علميةً، وخبر أسانيدها ورجالها. وتحدَّث في القسم الثاني عن مذاهب المحدِّثين، وناصر فيه مبادئَ المذهب الحنفي، وهو القسم المهم من الكتاب، وهو السبب الرئيسي لكتابة هذا الشرح. وعالج في القسم الثالث الأحكامَ الشرعية في تفصيل وإسهاب.

ويبدو من قراءة مقدمة شرح هذا الكتاب أن الشيخ لما بدأ بكتابته خشي أن يوافيه الأجلُ قبل أن ينتهي منه[١]، فكتب في مقدمته مخاطباً ابنَه الشيخ نور الحقّ الدهلوي: "أوصي ابني العزيز، وإنسان عين العلم والبصر: نور الحقّ، وجودي الثاني، ومقصودي الأولى... أن يجسد هذه الفكرة"[٢]، وأثبت قائمةً بمصادره حتى لا يواجه ابنُه صعوبةً في البحث عنها.

طُبع "شرح سفر السعادة" في مدينة "كلكتة" سنة ١٢٥٢هـ، ثم في "لكنؤ" سنة ١٨٧٥م، وسنة ١٨٨٥م، وسنة ١٩٠٣م، وتُوجَد له نُسَخٌ خطية في بعض مكتبات الهند.

٧- ما ثَبَت بالسُّنّة في أيام السَّنَة (بالعربية):

تحدَّث الشيخُ في هذا الكتاب بتفصيلٍ عن جميع المناسك الدينية في شهور السَّنَة من "محرَّم" إلى "ذي الحجّة" مما ثبت في السُّنَّة النبوية الصحيحة، فأورد فيه ما صحَّ من تلك الأحاديث في شهر "محرَّم"، وردَّ على البِدَع والأوهام التي انتشرت في الناس عن هذا الشهر، فذكر أنَّ الاعتقاد في أنَّ مَن اكتحل "يومَ العاشوراءِ" لم ترمد عيناه، وأنَّ من اغتسل "يومَ العاشوراءِ" لم يمرض، فهو اعتقادٌ باطلٌ لا أساسَ له، ثم انتقد الأحاديثَ التي رُوِيَتْ عن شهادة الحسين بن عليٍّ رضي الله عنهما، كما أنكر أن يكون شهرُ "صفر" شؤماً، كذلك عمل في سائر شهور السَّنَة.

طُبع هذا الكتابُ في مدينة "كلكتة" سنة ١٢٥٣هـ، ثم في لاهور سنة ١٣٠٧هـ، ثم طبعه الأستاذ سبحان بخش الشكارفوري مع ترجمته بالأردوية سنة ١٣٠٩هـ في دهلي، وسمّاه: "الأعمال المأثورة".

---

١ تمَّ تأليف هذا الكتاب سنة ١٠٣٣هـ، وكان الشيخ قد بلغ من العمر خمسة وسبعين عاماً.

٢ عبد الحق الدهلوي، **شرح سفر السعادة**، ص٢.

٨- الإكمال في أسماء الرجال:

لم يُشِر الشيخ إلى هذا الكتاب في كتابه "فهرس التواليف"، لعلّه ألَّفه بعد تأليف الفهرس، و لم أعثر عليه مطبوعاً ولا مخطوطاً[١].

٩- تحقيق الإشارة إلى تعميم البشارة:

جمع الشيخ في هذه الرسالة الأحاديثَ الواردة في التبشير بالجنّة، وهي مازالت مخطوطةً[٢].

١٠- ترجمة مكتوب النبي الأمي ﷺ في تعزية ولد معاذ بن جبل (بالفارسية):

وهي رسالة النبي ﷺ كتبها إلى صحابه الجليل معاذ بن جبل ﷺ، ترجمها الشيخُ بالفارسية، وقد طُبعت في صفحتين في كتاب "المكاتيب والرسائل"[٣].

١١- رسالة أقسام الحديث (بالفارسية):

وهي رسالة صغيرة ألَّفها الشيخُ في علم الحديث، ولكنه لم يشر إليها في "فهرس التواليف"، بل ذكرها الشيخ عبد الحي الحسني في "نزهة الخواطر"[٤]. لعلّ هذه الرسالة نفس المقدمة التي كتبها الشيخُ في مستهل "لمعات التنقيح، التي قد سبق الحديث عنها آنفاً تحت رقم (٢) و (٥).

١٢- جمعُ الأحاديث الأربعين في أبواب علوم الدّين:

وهي رسالة صغيرة، جمع فيها الشيخُ أربعين حديثاً في مختلف أبواب علوم الدين[٥].

١٣ - ترجمة الأحاديث الأربعين في نصيحة الملوك والسلاطين (بالفارسية):

وهي كذلك رسالة صغيرة، جمع فيها الشيخُ ما ورد في الأحاديث النبوية من نصائح وتوجيهات موجّهة إلى الأمراء والحكام، ثم ترجم تلك الأحاديثَ بالفارسية، ويبدو من مقدمة هذه الرسالة أن الشيخ أعدَّها ليُهديها إلى الإمبراطور المغولي "شاهْجَهَان" الذي عاصره الشيخُ[٦].

---

١ ذكره نظامي في "سيرة المحدِّث الشيخ عبد الحق الدهلوي"، ص١٧١، وعزاه إلى كتاب الدكتور زبير أحمد المسمَّى بـ: The Contribution of India to Arabic Literature

٢ انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٥، ص٥٥٥. والإصلاحي، **تذكرة المحدّثين**، ج٣، ص٢٨٩، ونظامي، **سيرة المحدِّث الشيخ عبد الحق الدهلوي**، ص١٧٥.

٣ انظر: الإصلاحي، **تذكرة المحدّثين**، ج٣، ص٢٩٠، ونظامي، **سيرة المحدِّث الشيخ عبد الحق الدهلوي**، ص١٧٦.

٤ عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٥، ص٥٥٥. وانظر: الإصلاحي، **تذكرة المحدّثين**، ج٣، ص٢٩٥، ونظامي، **سيرة المحدِّث الشيخ عبد الحق الدهلوي**، ص١٧٠.

٥ انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٥، ص٥٥٥، **وسيرة المحدِّث الشيخ عبد الحق الدهلوي**، ص١٦٩.

٦ انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٥، ص٥٥٥، **وسيرة المحدِّث الشيخ عبد الحق الدهلوي**، ص١٦٩.

١٤ – رسالة في ليلة البراءة (بالفارسية):

تحدَّث الشيخُ في هذه رسالة عن ليلة النصف من شهر "شعبان" في ضوء ما جاء فيه في الأحاديث النبوية، ولكنه لم يُشر إليها في "فهرس التواليف"[١].

١٥– إجازة الحديث في القديم والحديث (بالعربية):

ذكر الشيخُ في هذه الرسالة أسانيده في الحديث النبوي، وقد عُرفت هذه الرسالة أيضاً باسم "ذكر إجازة الحديث في القديم والحديث"، وهي مازالت مخطوطةً[٢].

خاتمة البحث:

هذه خلاصة عن حياة المحدِّث الشيخ عبد الحقّ الدهلوي، ونبذة عن تعريف آثاره العلمية في الحديث النبوي، حاولتُ من خلالها أن أعرض أهمَّ جوانب حياته وأبرز آثاره في هذا العلم.

وهذا الموضوع رغم قيمته العلمية وأهميته الكبيرة؛ لم يتناوله أحدٌ إلى الآن دراسةً وتأليفاً باللغة العربية[٣]، وهو جديرٌ بأن يختاره أحدُ طلاب الماجستير أو الدكتوراه – خاصةً ممن له إلمامٌ باللغة الفارسية والأردوية؛ لكَوْن الأولى لغةَ بعضِ مؤلَّفات الشيخ، والثانيةَ لغة المصادر والمراجع التي تتناول شخصيتَه من مختلف جوانبها – ويقوم بدراسة عن حياة الشيخ وعن مؤلفاته في الحديث النبوي، وكذلك يتوجَّه أحدُهم لتعريب جميع آثاره في هذا العلم الجليل التي تُوجَد بالفارسية، ثم يُخرجها للنشر بتحقيقه وتعليقه عليها إنْ دعا الأمرُ إلى ذلك، وإنَّ هذا الإحياء لآثار الشيخ الدهلوي من البِرّ والقيام ببعض حقِّه على الباحثين في مجال الحديث النبوي في هذا العصر. فأسأل الله تبارك وتعالى أن يسخر أحدَهم لهذا العمل المفيد مَن يرضاه منهم، وما ذلك عليه بعزيز.

---

١ انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٥، ص٥٥٧، و**سيرة المحدِّث الشيخ عبد الحق الدهلوي**، ص١٧٠.

٢ انظر: عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٥، ص٥٥٥. والإصلاحي، **تذكرة المحدّثين**، ج٣، ص٢٨٤.

٣ أما باللغة الأردوية فيُوجَد فيها كتاب قيم في سيرة الشيخ عبد الحقّ، ألَّفه الأستاذ خليق أحمد نظامي، لقد استفدتُ منه في إعداد هذا البحث.

مراجع البحث:

١) **أبجد العلوم**: للأمير صديق حسن خان القنوجي البخاري، بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٣ه/٢٠٠٢م.

٢) **أخبار الأخيار**: للشيخ عبد الحق الدهلوي، دهلي: مطبع مجتبائي، ط١، ١٣٣٢ه.

٣) **أشعة اللمعات**: للشيخ عبد الحق الدهلوي، لكنؤ: مطبعة نولكشور، د. ت.

٤) **الأعلام**: لخير الدين الزركلي، بيروت: دار العلم للملايين، ط١٢، ١٩٩٧م.

٥) **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: محمد حسن حلاق، دمشق: دار ابن كثير، ط٢، ١٤٢٩ه/٢٠٠٨م.

٦) **تذكرة المحدثين**: للشيخ ضياء الدين الإصلاحي، أعظم كره: دار المصنفين، ط١، ٢٠٠٦م.

٧) **الثقافة الإسلامية في الهند**: للشيخ عبد الحي بن فخر الدين الحسني، دمشق: مجمع اللغة العربية، ط٢، ١٩٨٣م.

٨) **الحطة في ذكر الصحاح الستة**: للأمير صديق حسن خان القنوجي، تحقيق: علي حسن الحلبي الأثري، بيروت: دار الجيل، ط١، ١٤٠٨ه.

٩) **حياة الشيخ عبد الحق المحدِّث الدهلوي** (بالأردوية): للأستاذ خليق أحمد نظامي،، دهلي: دار المصنفين، ط١، ١٣٧٣ه/١٩٥٣م.

١٠) **الخلاصة في أصول الحديث**: للحسين بن عبد الله الطيبي، تحقيق: الشيخ صبحي السامرائي، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥ه/١٩٨٥م.

١١) **رجال الفكر والدعوة في الإسلام**: للشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي، بيروت: دار ابن كثير، ط٢، ١٤٢٥ه/٢٠٠٤م.

١٢) **رجال الهند والسند إلى القرن السابع**: للقاضي أبي المعالي أطهر المباركفوري، القاهرة: دار الأنصار، ط١، ١٣٩٨ه.

١٣) **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**: للشيخ محمد بن جعفر الكتاني، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٧، ١٤٢٨ه/٢٠٠٧م.

١٤) **سبحة المرجان في آثار هندستان**: للشيخ غلام علي آزاد البلجرامي، تحقيق: الدكتور فضل الرحمن الندوي، علي كره: معهد الدراسات الإسلامية، جامعة عليكره الإسلامية، ط١، ١٣٩٦ه.

١٥) **طريق الإفادة في شرح سفر السعادة**: للشيخ عبد الحق الدهلوي، لكنؤ: طبعة عام ١٩٠٣م.

١٦) **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: للحافظ عبد الرحمن السخاوي، بيروت: دار الجيل، ط١، ١٩٩٢م.

١٧) **فيروز اللغات**: للشيخ فيروز الدين، دهلي الجديدة: عدنان بك دبو، ط١، ٢٠٠٤م.

١٨) **المسلمون في الهند:** للشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي، بيروت: دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٠ه/١٩٩٩م.

١٩) **فتح الديبل بقيادة محمد بن القاسم الثقفي:** للدكتور شوقي أبي خليل، دمشق: دارالفكر، ط١، ١٤١٣ه.

٢٠) **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات:** للشيخ عبد الحي الكتاني، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢، ١٤٠٢ه/١٩٨٢م.

٢١) **لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح:** للشيخ عبد الحق الدهلوي، لاهور: مكتبة المعارف العلمية، ط١، ١٩٧٠م.

٢٢) **نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر:** للدكتور يوسف المرعشلي بيروت: دار المعرفة، ط١، ١٤٢٧ه، ٢٠٠٦م.

٢٣) **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر** (المطبوع حديثاً باسم: "الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام"): للشيخ عبد الحي الحسني، بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٠ه/١٩٩٩م.

المجلات:

٢٤) مجلة "**ثقافة الهند**" الفصلية، الصادرة عن المجلس الهندي للعلاقات الثقافية في دلهي، الهند.

٢٥) مجلة "**المعارف**" الصادرة عن دار المصنفين، أعظم كره، الهند.

